

الْحَجَرُ الْقَرِيبُ السَّبْعَةُ

أُمَّةُ الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ

تصنيف

أَبِي عَلِيٍّ أَحْسَنُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

مققه

بدر الدين قهوجي شيرجوباني

راجعة رَدَقَةُ

عبد العزيز ربّاح أحمد يوسف الدقاق

دار المؤلف للنشر

رشد ص. ب. ٤٩٧٥ - بيروت ص. ب. ١٣/٥٣٧٨

الجزء الأول من السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشَّام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الأول

محققه

بدر الدين قهوجي شيرجياتي

راجعه ودققه

عبد العزيز زباح أحمد يوسف الدقاق

دار الشؤون للتراث

دمشق ص.ب. ٤٩٧٥ - بيروت ص.ب. ١٣/٥٣٧٨

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِرِ

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً.

كتاباً ختم به الكتب، وأنزله على نبيٍّ ختم به الأنبياء، بدين شامل ختم به الأديان، صلى الله وسلّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الواعين الذين حفظت صدورهم وسطّرت أعلامهم ما تنزل على نبيّهم من ربّه، ونقلوه لمن بعدهم كما حفظوه وسطّروه، ونفّوا عنه تحريف الغالين، وتأويل المبطلين.

وبعد، هذا كتاب الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد في كتابه، نقدّمه للقراء في ثوب جديد وإخراج مشرق، وقد يش المتلهفون إلى رؤيته من استكمال ذلك بعد مرور ثمانية عشر عاماً على صدور جزئه الأول عن دار الكتاب العربي في القاهرة.

نقدم على طبعه ونشره مستعينين بالله على إتمامه، سائلين إياه أن يلقي القبول لدى المهتمين بكتاب الله عزّ وجلّ ولغته، راجين أن يجنبنا الزلل، ويُلهمنا الصواب في القول والعمل.

وقد جرت العادة في التحقيق والتأليف أن يقدم المحقق أو المؤلّف بين يدي كتابه مقدمة تكون بمثابة نافذة على الكتاب ومفتاح له، تمهّد لفهمه وتعطي القارئ نظرة شاملة وإلمامة سريعة عجلّى، فيترجم للمؤلّف، ويكشف النهج الذي سلكه، وخاصة إن كانت مقدمة الكتاب على النحو المقتضب الذي قدّمه الفارسي لكتابه هذا، كما توقف القارئ على الخطة التي التزمها المحقق في إبراز هذا المؤلّف والطريقة التي سلكها في إخراجه ونشره.

وقد رأيت قبل الحديث عن المؤلف والكتاب أن أمهد له بما يتصل بالموضوع ويحسن بالقارئ الاطلاع عليه والإفادة منه، فأسوق جواباً لأسئلة تتعلق بقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه»^(١) ثم أذكر شروط القراءة الصحيحة.

١ - ما سبب ورود القرآن على سبعة أحرف؟

سبب وروده على سبعة أحرف هو التخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها وتوسعة ورحمة، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق حيث أتاه جبريل فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك» ولم يزل يردّد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف.

وذلك أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها، عربيها وعجميها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع. قال ابن قتيبة في كتاب المشكل: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ (عَتَى حين) يريد: (حتى حين) لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ: تَعْلَمُونَ، وتَعْلَم. (تَسَوَّدُ وجوه) [آل عمران/ ١٠٦] وإذا قيل لهم [البقرة/ ١١] (وغيض الماء) [هود/ ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر (وهذه بضاعتنا ردت إلينا) [يوسف/ ٦٥] بإشمام الكسر مع الضم، (وَمَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا) بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان. ولو أن كل فريق أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طِفْلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين^(٢).

(١) ملخصة من كتاب النشر للجزي. (٢) تأويل مشكل القرآن ٣٩ - ٤٠.

٢ - معنى الأحرف:

قال أهل اللغة: حرف كل شيء، طرفه ووجهه، وحافته وحده وناحيته والقطعة منه. والحرف أيضاً: واحد حروف التهجي، كأنه قطعة من الكلمة. قال الحافظ أبو عمرو الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ هاهنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأن الأحرف جمع حرف في القليل، كفلس وأفلس. والحرف قد يراد به الوجه، بدليل قوله تعالى: (يعبد الله على حرف) [الحج/١١] فالمراد بالحرف هنا الوجه، أي على النعمة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله، وإذا تغيرت عليه، وامتنحه بالشدة والضر ترك العبادة وكفر، فهذا عبد الله على وجه واحد، فلهذا سَمَّى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات، والمتغاير من اللغات أحرفاً، على معنى أن كل شيء منها وجه.

والوجه الثاني من معناها: أن يكون سَمَى القراءات أحرفاً، على طريق السعة، كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه، وتعلق به ضرباً من التعلق، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها، فلذلك سَمَى ﷺ القراءة حرفاً، وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً من غير نظمه، أو كسر، أو قلب إلى غيره، أو أميل، أو زيد أو نقص منه، على ما جاء في المختلف فيه من القراءة. فسمى القراءة إذا كان ذلك الحرف فيها حرفاً، على عادة العرب في ذلك واعتماداً على استعمالها.

قلت: وكلا الوجهين محتمل، إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله ﷺ: «سبعة أحرف» أي: سبعة أوجه وأنحاء. والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ. أي: على قراءات كثيرة. وكذا قوله في الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن نبي الله ﷺ أقرأها. فالأول غير الثاني، كما يأتي بيانه.

٣ - ما المقصود بهذه السبعة؟

اختلف العلماء في المقصود بهذه السبعة مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف يقرأ على سبعة أوجه^(١)، نحو: «أف، وجبريل، وأرجه، وهيهات، وهيت» وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين، وإن كان يظنه بعض العوام، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا. وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المئة الرابعة. وأكثر العلماء على أنها لغات، ثم اختلفوا في تعيينها. ثم يُناقش ابن الجزري هذا القول ويعرض غيره من الآراء ثم يردّها.

٤ - ما وجه كونها سبعة دون أن تكون أقل أو أكثر؟

قال الأكثرون: إن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أو أن اللغات الفصحى سبع، وكلاهما دعوى.

وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل المراد السعة والتيسير، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة، من غير حصر، قال تعالى: (كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ) وَإِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً وَقَالَ ﷻ: فِي الْحَسَنَةِ: «إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة». وهذا جيد لولا أن الحديث ياباه، فإنه ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل: استزده، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأناه على حرفين، فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأناه بثلاثة. ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف.

وفي حديث أبي بكرة: «نظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة» فدلّ على إرادة حقيقة العدد، وانحصاره.

(١) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٩/٣.

ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها، وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها. وذلك إما:

١" - في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: (البخل) بأربعة و(يحب) بوجهين.

٢" - بتغيير في المعنى فقط نحو: (فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) (وَادْكُرَ بَعْدَ أَمَةٍ - وإامة).

٣" - في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو: (تبلوا، وتتلوا. وَنُحْيِكَ بِيَدِنَا لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ - وَنُنَجِّيكَ بِيَدِنَا).

٤" - عكس ذلك نحو: (بسطة وبسطة، والصراط والسرائط).

٥" - بتغييرهما - أي: المعنى والصورة - نحو: (أشدّ منكم ومنهم. ويأتل ويثأل. و: فامضوا إلى ذكر الله).

٦" - في التقديم والتأخير نحو: (فيقتلون ويقتلون) (وجاءت سكرة الحق بالموت).

٧" - في الزيادة والنقصان نحو: (وأوصى - ووصى. والذكر والأنثى).

فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فرض فيكون من الأول. ثم رأيت الإمام الرازي حاول ما ذكرته... ثم وقفت على كلام ابن قتيبة^(١) وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر. ثم لخص كلامهما واستدرك على ابن قتيبة.

٥ - هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟

لا شك عندنا في أنها متفرقة فيه، وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قرناه

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ - ٣٨.

في وجه كونها سبعة أحرف، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة، اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

٦ - هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها؟

أما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؛ فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة. وبنوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر، وإرسال كل مصحف منها إلى مضر من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبرائيل عليه السلام، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قلت - أي: ابن الجزري -: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له.

٧ - هل القراءات التي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟

إن هذه المسألة تبتنى على الفصل المتقدم، فإن من عنده لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدّعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلاّ

تكون الأمة جميعها عصاةً مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟ وأنت ترى ما في هذا القول، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة، والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قُلْ من كَثُر، ونَزَر من بحر، فإن من له اِطْلَاعٌ على ذلك يعرف علمه العلم اليقين وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم، كانوا أمماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلمَّ جرّاً. فلما كانت المئة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين. وكان بعده أحمد بن جبر بن محمد الكوفي نزيل إنطاكية جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مضر واحد وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين. وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع كتاباً حافلاً سَمَّاهُ «الجامع» فيه نيف وعشرون قراءة توفي سنة عشر وثلاثمائة، وكان بعده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، جمع كتاباً في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

وقام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات أنواع التواليف. ثم عدّد ابن الجزري طائفة منهم مع ذكر مؤلفاتهم وسنة وفاتهم ثم قال: ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها، ويروون شاذّها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحد عليهم، بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر، إلا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ، لكنه خرج عن المصحف العثماني.

ثم يقول: وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير، وأنها هي المشار إليها بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» حتى أن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ. وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً، وربما كان كثير مما لم يكن في الشاطبية والتيسير، وعن غير هؤلاء السبعة، أصح من كثير مما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسمعوا قراءات السبعة، فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها، ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطوؤه في ذلك وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة، ثم احتج بأقوال بعض العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: لا نزاع بين العلماء المعترين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم. ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين... ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعنية في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة، أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعترين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيخ يعقوب بن إسحاق وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي.

وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل القرن الذي ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم.

وأما الذي ذكره القاضي عياض، ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المئة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف. ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها، أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره، ولم يتصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة، يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع صفة الأذان والإقامة، وصفة صلاة الخوف وغير ذلك، كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم بغيره، فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلم، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه.

ثم بسط القول في ذلك، ثم قال: فتبين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها بإتفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم، هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت ذلك عنده. وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم، وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان، والأئمة بعدهم؛ هل هو بما فيه من قراءة السبعة، وتمام العشرة، وغير ذلك، هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها؟ أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين. والأول قول أئمة السلف والعلماء والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم...

ثم قال في آخر جوابه: وتجاوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذٍ والله أعلم^(١).

شروط القراءة الصحيحة:

قال ابن الجزري بعد أن ذكر أسماء من اشتهر بالقراءة في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام: ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صناعاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراسة، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقُلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها، وها نحن نشير إليها ونعوّل كما عوّلوا عليها فنقول:

كلُّ قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عن أكبرهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف^(٢).

(١) انتهى نقل ابن الجزري في النشر ٣٩/١ عن ابن تيمية رحمه الله ملخصاً. وانظر فتاويه ٤٠٣-٣٩٠/١٣.

(٢) النشر ٩/١.

كتاب الحجة

الذين ترجموا للفرسي ذكروا في ثبت مؤلفاته كتاب الحجة هذا بعبارات ليست متساوية، وإن كانت تشترك جميعها في كلمة (الحجة) محور التسمية، وكل ذلك بداعية الاختصار والاجتزاء ببعض المفهم عن الكل.

فالخطيب البغدادي في تاريخه ٢٧٦/٧ سَمَّاه: الحجة في علل القراءات، وابن خلكان في الوفيات (٨١/٢) وابن الأثير في الكامل (٢١/٩) وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٢٦٧/٦) أطلقوا عليه الحجة في القراءات، وزاد ابن الأنباري في نزهة الألباء (ص ٣١٦) كلمة «السج» على القراءات. في حين اكتفى ابن النديم في الفهرست (ص ٩٥) وياقوت في معجم الأدباء (٢١٠/٧) وابن عطية في فهرسه (ص ٨٦) والسيوطي في البغية (٤٩٦/١) وابن الجزري في طبقاته (٢٠٧/١) باللفظة المشتركة بين الجميع فأسموه (الحجة) فقط.

وقد آثرنا أن نعتمد على ما أثبت على غلاف الأجزاء الثلاثة الأخيرة من نسخة مراد ملا المنسوخة بخط طاهر بن غلبون ونصه: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. وهو عنوان مناسب للكتاب، ولا مبرر للعدول عنه إلى غيره من الأسماء التي آثر أصحابها الاختصار فيها.

وهذا الكتاب واحد من عدة كتب صنفها الفارسي وقدمها لعضد الدولة الذي كان يعدّ نفسه غلاماً في النحو لأبي علي، نستدل على ذلك من مقدمة كتابه التي صدرها بالدعاء له، كما هو ثابت في نسختنا هذه حيث يقول:

أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور وليّ النعم عضد الدولة وتاج الملة... فإن هذا كتاب نذكر فيه... وواضح أنه بالإضافة لما ذكرناه من تقديم هذه النسخة لعضد الدولة فإن في هذه المقدمة ما يدلّ على أن كتاب الحجة قد ألفه أبو علي قبل سنة ٣٧٢ هـ وهي السنة التي توفي فيها عضد الدولة، وبتحديد أكثر فإنه ألفه ما بين سنتي ٣٦٧ هـ، وهي السنة التي لقّب فيها عضد الدولة بتاج الملة، وبين سنة وفاته وهي سنة ٣٧٢ هـ.

كما أن في مقدمته ما يدلّ على منهج أبي علي في كتابه بشكل موجز؛ وهو أن يذكر ما ثبت عن ابن مجاهد من وجوه قراءات القرآن في كتابه السبعة، وهم الذين ذكرنا ترجمتهم في أول فاتحة الكتاب.

وقد كان شائعاً في عصر أبي علي تأليف العلماء مؤلفاتهم للملوك والرؤساء وذلك لأنه كان لهؤلاء مشاركة في العلوم، ويضربون بسهم وافر فيها، وكانت بلاطاتهم موثلاً للعلماء، وكانت أكرم هدية يقدمها هؤلاء العلماء لأولئك الرؤساء ما يتجونه من عصاره عقولهم، وثمرة قرائحهم، وكان كتاب الحجة أيضاً مما أهده أبو علي للصاحب ابن عباد وأجاز له أن يرويه عنه. قال ياقوت في معجم الأدباء (٢٣٩/٧، ٢٤٠): قرأت بخط سلامة بن عياض النحوي ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبي علي في صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة بالريّ في دار كتبها التي وقفها صاحب بن عباد رحمه الله، وعلى ظهرها بخط أبي علي ما حكايته هذه: أطال الله بقاء سيدنا صاحب الجليل، أدام الله عزّه ونصره وتأييده وتمكينه. كتابي في قرأ الأمصار الذين بيّنت قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى المعروف بكتاب السبعة، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى أثر سيدنا صاحب الجليل - أدام الله عزّه ونصره وتأييده وتمكينه - حكاية شيء منه عنهم أو عني لهذه المكاتبة فعل. وكتب الحسن بن أحمد الفارسي بخطه.

موضوعه وطريقته:

أما موضوع الكتاب فهو الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك

إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثل بالمثل وهو مما برع فيه أبو علي. وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية والشعر الصالح للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيويه الذي انتشرت عبارات كتابه في حجته^(١).

وطريقته في ذلك طريقة المتن^(٢) والشرح فهو يعرض أولاً نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القراء في كل حرف من الحروف، مصرحاً باسمه أو مغفلاً له مكتفياً بقوله: اختلفوا... ثم يعقبه بقول شيخه ابن السراج وذلك في القسم الذي شرع في تفسيره من الفاتحة وسورة البقرة. أو بكلامه هو بقوله: قال أبو علي.

ولعل أبرز ما يتميز به أسلوب أبي علي هو ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد ينسي آخره أوله، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذ فكره، أو يتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معاني وما تدل عليه من دلالات فيتناولها معنى معنى مبيّناً له مع شواهد، ثم يتجاوزها إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك ويحشد له الشواهد والأدلة، فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد، وهو أشبه

(١) لأستاذنا سعيد الأفغاني رأي سديد في موضوع الاحتجاج للقراءات أورده في مقدمته لكتاب حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٨ بعد أن قدم عرضاً تاريخياً موجزاً للقراءات والمقرئين فقال: قدمت كل هذا من تاريخ القراءة والمقرئين لأؤيد ما كنت ذهبت إليه منذ أكثر من عشرين سنة من أن تأليف المؤلفين القدامى يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهد عكس للوضع الصحيح، وأن السلامة في المنهج، والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهد هذه القراءات المتواترة، لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري... شيء لم يتوافر لأوثق شواهد النحو... وأي كان فهذا ما وقع.

(٢) وقد ميّزنا المتن الذي هو نص ابن مجاهد بالحرف الأسود تسهيلاً لفصله عن الشرح.

ما يكون بالنبع الغزير المتدفق في الأرض المستوية، ينبثق فيشق دروباً لنفسه في كل مكان قبل أن يأخذ مجراه.

وهذا الاستطراد كان مدعاة للإطالة، وقد رافقه بعض الغموض في العبارة أحياناً وعلى الأخص في الجزء الأول من الكتاب الذي استغرق فيه سورة فاتحة الكتاب وثلاثين آية من سورة البقرة فقط، ولعل ذلك دعا تلميذه ابن جني لأن يقول عنه: «وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدعي العربية فضلاً على القراءة منه وأجفاهم عنه»^(١).

ولا تدل هذه العبارة على طعن ابن جني في ما صنع أستاذه كما فهمها بعض الباحثين المحدثين، وإنما تعني أن من لم يكن من أهل العربية متمرساً بها يصعب أن يفهم كتابه، وهذا حق، فقد أثنى القدماء من مؤرخين ونحويين ولغويين وقرّاء ومفسرين على الحجة وأعجبوا به، وراحوا يتدارسونه ويختصرونه، وينقلون منه في مؤلفاتهم، وأخص بالذكر عبد القادر البغدادي فقد نقل عنه في الخزانة في سبعة مواضع، وفي شرح أبيات المغني الذي امتن الله علينا بتحقيقه ونشره في ثمانية وعشرين موضعاً. وممن نقل عنه وأثنى عليه الطبرسي المفسر قال في مجمع البيان (٢٥٦/٣) بعد أن نقل كلاماً حسناً للفراسي في توجيه إعراب الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم..). من سورة المائدة ١٠٦: هذا كله مأخوذ من كلام أبي علي الفارسي، وناهيك به فارساً في هذا الميدان نقاباً، يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان. وكذلك الزركشي نقل عنه في كثير من أبحاث كتابه البرهان.

وأيضاً فإن قيام الأستاذ العارف والثقة الضابط مؤلف التذكرة في القراءات الثمان طاهر بن غليون شيخ الداني نفسه بنسخ الحجة، وإلقاء نظرة متأملة في نص السماع المثبت في آخر أجزاء نسخته والذي أثبتناه عند وصفنا للمخطوطات، كل ذلك يدلنا على مدى اهتمام العلماء بالكتاب والحرص على سماعه وقراءته.

ومن أقوال العلماء التي تحمل الشئاء عليه هذه الأمثلة:

(١) المحتسب ٢٣٦/١.

- قال في ذيل تجارب الأمم: «صنّف في أيام عضد الدولة المصنفات الرائعة في أجناس العلوم المتفرقة، فمنها كتاب الحجة في القراءات السبع، وهو كتاب ليس له نظير في جلاله قدر، واشتهار ذكر»^(١).

- وجاء في طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: «كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها»^(٢).

وقال ابن الجزري في طبقات القراء: «وألف كتاب التذكرة وكتاب الحجة شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد وأفاد»^(٣).

ومهما يكن من أمر فإن أفضل ما يشهد على الإنسان عمله الذي قدّمه وأثره الذي تركه، وها هو ذا الكتاب نقدمه بين أيدي العلماء وطلاب العلم للحكم عليه.

وقد اختصره جماعة من الأندلسيين منهم فيما ذكره ياقوت مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧ هـ في كتاب سمّاه «منتخب الحجة في القراءات، وجعله في ثلاثين جزءاً»^(٤) واختصره كذلك أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٥ هـ وانتفع به الناس، كما ذكر السيوطي^(٥) واختصره محمد بن شريح الرعيني المتوفى سنة ٤٧٦ هـ^(٦).

(١) ذيل تجارب الأمم ١٨٣.

(٢) طبقات النحاة ٢٩٥.

(٣) طبقات القراء ٢٠٧/١.

(٤) معجم الأدباء ١٦٩/١٩.

(٥) انظر بغية الوعاة ٤٤٨/١.

(٦) الصلة لابن بشكوال ٥٥٣/٢.

النسختان المعتمدتان في النشر:

اعتمدنا في نشر هذا الكتاب على نسختين خطيتين:

الأولى: وهي نسخة محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ولها مصورة في دار الكتب المصرية برقم ٤٦٢ قراءات، وهي التي رمزنا لها بـ (م). وتقع هذه النسخة في سبعة أجزاء ينقصها الخامس. وقد نسخت بخط النسخ الجميل الواضح وضبطت كلماتها ضبطاً كاملاً. مسطرتها ١٧ × ٢١,٥ وعدد سطور صفحتها ١٥ سطراً. ومجموع صفحاتها ٢٢٢٣ صفحة كتب في آخر أجزائها: نجز كتاب الحجة للقراء، وبلغ الفراغ منه في يوم الخميس لسبع بقين من ذي القعدة سنة تسعين وثلاثمائة.

اسم الناسخ غير مذكور، وهو واحد في الأجزاء جميعها، إلا أنه فيما يترجح قد ذهبت الورقة الأولى التي عليها العنوان والصفحة الأولى من الكتاب من أجزاء الكتاب جميعها، فاستدركت بخط متأخر مغاير للأصل، وكذلك حدث في الورقة الأخيرة لبعض الأجزاء. وفي طرة بعض صفحاتها عبارة بلغ دلالة على قراءتها.

النسخة الثانية: نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملأ بإستانبول، رقمها ٩-٦ ومنها مصورة في معهد إحياء المخطوطات، وهي التي رمزنا لها بـ (ط) وتقع في أربعة أجزاء تامة كتبت بخط نسخ قديم وضبطت بالشكل الكامل. نسخها طاهر بن غلبون النحوي. قال عنه ابن الجزري. في طبقاته ٣٣٩/١: أستاذ عارف وثقة ضابط، وحجة محرر، شيخ الداني ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضاً عن أبيه وعبد العزيز بن علي، ثم رحل

إلى العراق فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف بن نهار وغيره، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبي الحسن علي بن محمد بن إسحاق المعدل عنه، قال الداني: لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه، مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيراً، وتوفي بمصر لعشر مضي من شوال سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وعلى يسار ما قبل الصفحة الأخيرة من الجزء الأول كتب بشكل شاقولي بخط أحمد بن مكتوم ما نصه: ذكر المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل بن عبد العزيز المسيحي المؤرخ في تاريخ (؟.؟) (١) أن أبا الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المصري توفي يوم الأحد من ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. وقال: كان مقدماً بعد أبيه عالماً بعلل النحو ومعانيه. انتهى كلامه ونقله كما وجده أحمد بن مكتوم.

ونلاحظ أن تحديد سنة وفاته بـ ٣٩٩ عند المسيحي وابن الجزري، تختلف عما ورد في تاريخ نسخ كتاب الحجة، المدون في آخر الأجزاء الثلاثة بخط الناسخ نفسه وهو سنة ٤٢٧ هـ وسنة ٤٢٨ هـ في نهاية الجزء الرابع.

ولم نقف على ترجمة لابن غلبون في غير ما ذكرناه، واضطراب المترجمين وتعدد الأقوال في سني وفاة من يترجمون لهم أمر واقع عندهم. وما يمكننا القطع به هو أن وفاته كانت بعد تاريخ نسخه للكتاب، ولا نمتلك تحديداً لها.

والذي يبدو لي أن الأمر قد اضطرب على من ترجم لابن غلبون ولوالده. الذي كانت وفاته كما ذكر ابن الجزري سنة ٣٨٩ هـ (٢).

وعلى غلاف النسخة وفي آخرها سماعات وإجازة بقراءتها. وفي داخلها تعليقات وتهميشات على كلام المؤلف، وعبرة بلغ في عدة مواطن من حواشيتها مما يدل على قراءتها والعناية بها من العلماء وطلاب العلم. ومما

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل، وذكر ابن خلكان ٣٧٧/٤: أنه صاحب التاريخ المشهور وغيره من المصنفات مولده سنة (٣٦٦) ووفاته سنة (٤٢٠). قال في الأنساب للسمعاني: المسيحي صاحب تاريخ المغاربة ومصر.

(٢) انظر ترجمته في طبقاته ١/٤٧٠.

كتب على الصفحة الأولى - صفحة الغلاف - من السماعات على جميع أجزاء الكتاب ما يلي :

على الجزء الأول: الحمد لله سمع هذا الجزء في جمع بقراءة غيره علي الشيخ الجليل الفاضل منتجب الدين منتجب بن أبي العز الرشيد الهمداني^(١)، نفعه الله في مجالس، وهو أحد مقروءاتي على شيعي الإمام أبي محمد المعري النحوي عن أبي طاهر بن سولة المعري النحوي، عن أبي عبد الله الآمدي عن الربيعي النحوي عن أبي علي الفارسي. وكتب زيد بن الحسن بن زيد الكندي أبو اليمن^(٢) في ذي الحجة من سنة ست وست مئة. وهذا الجزء أحد أربعة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وعلى الجزء الثاني: سمع جميع هذا الجزء الثاني وما قبله يقرأ على الشيخ الجليل منتجب الدين بن أبي العز الرشيد الهمداني بالإسناد المذكور في الأصل. وكتب زيد بن الحسن الكندي أبو اليمن في أواخر ذي الحجة من سنة ست وست مئة.

(١) كان رأساً في القراءات والعربية صالحاً متواضعاً، قرأ القراءات على أبي الجود غياث بن فارس وسمع من ابن طبرزد والكندي، وقرأ عليه بالروايات الصابن الضرير نزيل قونية والنظام محمد بن عبد الكريم. توفي سنة ٦٤٣ هـ. (معرفة القراء للذهبي ٥٠٨/٢).

(٢) زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث ذي رعين الأصغر، الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ. ولد ببغداد سنة ٥٢٠ هـ وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر وهو ابن عشر. وكان أعلى الأرض إسناداً في القراءات. قال الذهبي: لا أعلم أحداً من الأئمة عاش بعد ما قرأ القرآن ثلاثاً وثمانين سنة غيره. وقرأ العربية على أبي محمد سبط أبي منصور الخياط وابن الشجري وابن الخشاب، واللغة على موهوب الجواليقي وسمع الحديث من أبي بكر بن عبد الباقي وخلاتق. وخرج له أبو القاسم ابن عساكر مشيخة في أربعة أجزاء.

وقدم دمشق وازدحم عليه الطلبة، وأفتى ودرس وصنّف وأقرأ القراءات والنحو واللغة والشعر كان حنبلياً فصار حنفياً وتقدم في مذهب أبي حنيفة. كان صحيح السماع ثقة بالنقل ظريفاً في العشرة. واستوزره فروخ شاه ثم اتصل بأخيه تقي الدين صاحب حماة واختص به، وله خزانة كتب بالجامع الأموي فيها كل نفيس.

توفي في يوم الاثنين سادس شوال سنة ٦١٣ هـ وانقطع بموته إسناد عظيم. (بغية الوعاة ٥٧١/١).

وعلى الجزء الثالث: سمعه وما قبله بقراءة غيره عليّ الشيخ الجليل
الفاضل منتجب الدين منتجب بن أبي العزبن الرشيد الهمداني المقرئ
نفعه الله بالإسناد المذكور في أول الكتاب. وكتب زيد بن الحسن بن زيد
الكندي أبو اليمن في مستهل صفر من سنة سبع وست مئة. وكتبت أيضاً
إجازة في ذيل الصفحة.

وعلى الجزء الرابع: سمع جميع هذا الجزء وما قبله وهو آخر الكتاب
بقراءة غيره عليّ الشيخ الجليل الفاضل منتجب الدين منتجب بن أبي العزبن
الرشيد الهمداني فتم له سماع جميع الكتاب ورويته له بالإسناد المذكور في
الجزء الأول. وكتب زيد بن الحسن بن زيد الكندي أبو اليمن في صفر من
سنة سبع وستمئة.

وهذا نص السماع المثبت في آخر الجزء الثالث، وقد ورد قريباً منه في
بقية الأجزاء أيضاً:

سُمع هذا المجلد، وهو الثالث من كتاب الحجة لأبي عليّ الفارسي،
رحمه الله على سيدنا الشيخ الإمام الأجل الصدر الكبير العلامة تاج الدين
شيخ الإسلام أوجد العصر حجة العرب رئيس الأصحاب أبي اليمن زيد بن
الحسن بن زيد الكندي أيده الله نحو سماعه على الشيخ أبي عبد الله بن عليّ
النحوي عن أبي طاهر بن سوار عن أبي عبد الله الأمدي عن عليّ الربيعي عن
الفارسي بقراءة الشيخ الفقيه الإمام شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن
محمد بن أبي بكر العفصي، المولى القاضي الإمام الأجل الصدر الكبير
العالم ركن الدين صدر الإسلام قاضي القضاة أبو العباس الطاهر بن قاضي
القضاة الإمام أبي المعالي محمد بن عليّ بن محمد بن يحيى القرشي أدام الله
عمره، وأخوه القاضي المنتجب كمال الدين أبو الفضل يحيى بن محمد بن
عليّ، والأجل أمين الدين أبو العباس أحمد بن أبي محمد عبد الله بن
الحسن بن أخي الشيخ المسمع، والأجل عزيز الدين أبو حامد بن محمد بن
محمد القرشي الأصبهاني، والإمام علم الدين أبو الحسن عليّ بن محمد بن
عبد الصمد السخاوي^(١) وابنه محمود، وصاحب الكتاب الأجل العالم الفاضل

(١) صاحب سفر السعادة وسفير الإفادة (ط). مجمع اللغة العربية. وتحقيق محمد أحمد
الدالي) وفيه ترجمته ومصادرها. مولده في ٥٥٨ هـ ووفاته سنة ٦٤٣ هـ.

الجليل منتجب الدين منتجب بن أبي العزبن الرشيد الهمداني نفعه الله بالعلم وعز الدين أبو عبد الله محمد بن تاج الأمانة أبي الفضل أحمد بن محمد بن الحسن وأخوه أبو العباس الفضل وابنا عمهما أبو الحسن عبد الوهاب وأبو علي عبد اللطيف ابنا زين الأمانة الحسن بن محمد بن الحسن رحمه الله، وأمين الدين أبو الفضل عبد المحسن بن حمود بن المحسن الكاتب الحلبي وأخوه أبو عبد الله جعفر وعز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإربلي وابن أخته يوسف بن يعقوب، والإمام العالم تقي الدين أبو طاهر إسماعيل بن عبد المحسن بن عبد الله الأنصاري بن الأنماطي، والشريف شهاب الدين أبو الفضل إسماعيل بن زيد بن إسماعيل الحسيني (القحديبي) وبنوه محمد وإسحاق والحسن، وأبو محمد عبد الله بن صدقة بن محمد الخزرجي، ويوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي، وأبو العباس أحمد ابن تميم بن هشام الليلي وأبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن علان القيسي وفتاه الطوبغا التركي، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله الفراء وابنه محمد وأبو عبد الله بن عبد الرحمن بن عماد العسقلاني وفتاه أقسر التركي الأبيض الصغير، وعبد الرحمن بن يونس بن إبراهيم المؤنسي وعبد المحسن بن خير بن أبي القاسم الأهناسي ومنصور بن عبد الله بن جامع الضرير، ونصر الله بن تروس القصوي، وأبو نصر فتوح بن نوح بن عيسى الحومي والقيظ عبد الرحمن بن إبراهيم بن عطاء وأبار الرومي وشيخه التركي فتيا العزبن عساكر، وأبو عبد الله بن أبي طالب بن (رزمين) البعلبكي وأبو الفتح أسعد بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي، وأبو القاسم بن أحمد بن الموفق الغزي ومحمد وعلي ومنصور ومؤمل بنو محمد بن علي البالسي وخالهم محمد بن عبد الرحمن بن نصر الله العصي، وتمام بن إسماعيل بن تمام السلمي وابنه يوسف وعلي بن أبي بكر بن الحسين اليميني، وسليمان بن عبد الكريم بن عبد الرحمن الدمشقي وشاكر بن عكاشة بن مخلوف العبسي وأبو العباس عمر بن علي بن (مظفر الليثي) وأبو الفضل بن أحمد بن إبراهيم البيطار وعلي بن أبي بكر بن محمد الشاطبي، وأبو الحسن علي بن أبي الحسن بن أبي عبد الله الواسطي. ومثبت أسماؤهم عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع الأبهري أصلحه الله، وآخرون بقوات أسماؤهم على أصل الشيخ بخط ابن الأنماطي وذلك في مجالس آخرها مستهل صفر

سنة سبع وستمائة بمدرسة العزيزية بدمشق والحمد لله .

وعلى طرّة السماع ما نصه : «وسمع المجلد جميعه مع الجماعة علي بن محمد بن منصور اليمني . هذا صحيح وكتبه أبو اليمن الكندي بخطه» .

وعلى غلاف النسخة في جميع أجزائها تمليكات من أبرز أصحابها أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم (تلميذ أبي حيّان ت ٧٤٩ هـ) . وفي وسط الصفحة ختم بيضوي كتب فيه : وقف لوجه الله تعالى - أفقر الوري أبو الخير أحمد - الشهر بداماذا زاده .

منهج التحقيق :

قام الأستاذان المحققان بنسخ الكتاب عن نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية أولاً، ثم أجريا مطابقة المنسوخ على الأصلين، وقاما بإثبات الفروق بين النسختين على الحواشي بعد إثبات الراجح في إحدى النسختين لديهما في صلب الكتاب، أما الجزء الخامس وهو الناقص من نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية فاعتمدا في نسخه على مخطوطة مراد ملا فقط .

ثم أثبتا فيما نسخا علامات الترقيم، وخرّجا الآيات، ووضعوا أسماء سورها وأرقامها بين معقوفين عقب كل آية حتى لا تثقل حواشي الكتاب بها، وخرّجا كثيراً من أحاديث الكتاب وشواهد وأمثاله العربية من مظانها، وعزوا ما أمكن عزوه إلى أصحابه، وترجما لكثير من أعلامه في أماكن ورودها، وردّا القول إلى مصادرها، وبذلا في ذلك جهداً المستطيع جزاهما الله خيراً .

وقد كان العمل من مراحل الأولى إلى نهايته يجري بإشراف المراجعين (أحمد يوسف الدقاق وعبد العزيز رباح صاحبي دار المأمون للتراث) اللذين أعادا النظر في العمل جميعه قبل دفعه للمطبعة، واستكملا في التحقيق ما وجداه ناقصاً، وخاصة في تخريج الأحاديث، أو في عزو الأبيات الشعرية غير المعزوة إلى أصحابها ما أمكن، أو شرح ما يحتاج إلى شرح منها، أو حذف ما لا ضرورة لذكره من شرح أو تعليق . كما أعادا قراءة تجارب طباعة الكتاب حرصاً على صحته، وحدّدا نوع الحرف الطباعي وطريقة إخراجه حتى يغدو

العمل بإذن الله متكاملأ ما أمكن يزهو بصحة المخبر ويزدان بجمال المظهر.
ثم قاما بوضع مقدمة الكتاب (وقد كتبها عبد العزيز رباح) وترجمة
المؤلف (وقد أعدّها أحمد دقاق) وأخذوا على عاتقهما وضع فهرس مفصّلة
للكتاب في آخر أجزائه جميعها.

ذلك هو نصيب كلّ في إخراج هذا المؤلّف العظيم.

فإن وفقنا فيما نسعى إليه فبفضل الله كان توفيقنا، وذلك ما كنّا نُبغِي.
وإن بدا في العمل بعض الزلّات والهفوات، أو شيء من الثغرات ينفذ منها
من يجدون للكلام منفذاً، فذلك منّا، ويأبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه.
وإننا لواثقون أنه مهما كان الجهد المبذول واسعاً فلن يسامي ما يستأهله
كتاب مثل الحجة وعالم مثل أبي علي الفارسي.

والحمد لله أولاً وآخراً

- دمشق - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م

عبد العزيز رباح

ترجمة المؤلف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

توطئة

عصره:

عاش أبو علي الفارسي عصر تمزق الدولة العباسية، وعانين الضعف والوهن الذي أصاب هذا الجسم العملاق ورأى بألم عينه كيف بدأ يتهاوى، من بعد إحكام البنيان، عرش بني العباس، فتداعت أصحاب المطاعم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، على الاستقلال بالبلاد والمقاطعات، وصار كل حاكم يدعو لنفسه، وينشئ دولة وبلاطاً، وتسموا بأسماء الأمراء والسلاطين والملوك ولم يبق لخليفة بغداد إلا بغداد وما حولها وليس له من هيبة الخلافة إلا الرسم.

ولئن كانت الحياة السياسية في عصر أبي علي منحدره، تعيش الأمة فيه عصر الدويلات وحكم الأمراء والسلاطين، لقد كانت الحياة العلمية بأنواعها متقدمة مزدهرة، ولم يحل تعدد الدويلات والحكام بين انتقال العلماء من بلد إلى بلد ومن أمير إلى أمير أو سلطان إلى سلطان، فالبلاد الإسلامية كلها مفتوحة أمام جميع الناس، ينتقلون فيها بينها من دون حواجز أو موانع، فالبلاد، وإن كانت مفككة سياسياً، فهي مترابطة اجتماعياً وثقافياً. فعالم بغداد متصل بعالم خراسان وما وراء النهر شرقاً، وبالعالم إفريقيًا والأندلس غرباً، تسودهم ثقافة واحدة، وسلوك منتظم واحد تنظمه مبادئ الإسلام وقواعده.

إن هذا الالتئام الاجتماعي والثقافي كان له الأثر الأكبر على ازدهار

ثقافتنا العربية الإسلامية، إذ كان عاملاً مهماً في نضوجها، كما كان عاملاً مهماً أيضاً في التنافس بين العلماء، وإثبات الذات، ومن هنا كانت مهمة طالب العلم شاقة وصعبة، فهو يسعى دائماً من شيخ إلى شيخ ومن بلد إلى بلد للدرس والتحصيل، فأصبحت الرحلة في طلب العلم ديدن علماء ذلك العصر.

مولده وموطنه ونسبه:

تذكر المصادر التي تناولت حياة أبي علي الفارسي - وما أكثرها - أنه ولد في مدينة فسا^(١)، وكانت ولادته في سنة ثمانٍ وثمانين ومائتين. قال ياقوت في معجم البلدان [٢٦٠/٤]: «فسا بالفتح والقصر، كلمة عجمية، وعندهم بسا، بالباء، وكذا يتلفظون بها، وأصلها في كلامهم الشمال من الرياح، مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل، بينها وبين شیراز أربع مراحل.

قال الاصطخري: وهي مدينة مفترشة البناء، واسعة الشوارع، تقارب في الكبر شیراز، وهي أصحُّ هواء من شیراز، وأوسع أبنية... وهي مدينة قديمة، ولها حصن، وخندق، وربض، وأسواقها في ربضها... وإليها ينسب أبو علي الفارسي الفسوي».

فهذه المدينة الجميلة هي مسقط رأس أبي علي الفارسي.

(١) ضبطها في الروض المعطار ص ٤٤٢: فسا: بتشديد ثانيه، مقصور، مدينة من بلاد فارس، أنشد الأصمعي: «من أهل فسا ودراجرد» والنسب إليها فسوي، وإليها ينسب أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي.

وهذا الضبط لم تذكره المصادر على كثرتها. والملاحظ أن الحميري ضبطه تبعاً لما أنشده الأصمعي. وإنني أرى هذا التشديد ضرورة شعرية. والضرورات لا تكون حكماً. ومما يدل على أنه ضرورة شعرية ١- النسب إلى «فسا» وهو: فسوي فلو كانت فسا لكان النسب إليها فساوي. ٢- انكسار وزن الشعر برواية التخفيف، إذ لا تستقيم

التفعيلة ولوجب أن تكون: على النحو التالي:

«مَنْ أَهْلُ فَ» مستفعل «سَاوَدَرَا» مُتَفَعِّلُن، «بَجُرْدِي» فَعُولُن.

ولا أعلم في أوزان الشعر القديم وزناً من هذا اللون.

وانظر الأنساب للسمعاني ٣٠٥/٦،

ولب الباب في تحرير الأنساب ص ١٩٧ للسيوطي.

أما نسبه :

فقد ذكره تلميذه أبو الحسن علي بن عيسى الربيعي في صدر شرحه لكتاب الإيضاح فقال: «أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي، وأمّه من ربيعة الفرس، سدوسية من سدوس شيان» ذكره القفطي في إنباه الرواة [٢٧٤/١] وأضاف ابن حجر في لسان الميزان [١٩٥/٢] فقال: «واسم جده عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان».

رحلته في طلب العلم :

لم تكن مدينة فسا لتشبع نهم أبي علي من العلم وإن كانت المصادر لا تسعنا بشيء عن حياته العلمية في بداياتها - فيمّم وجهه شطر مدينة السلام التي كانت قبلة العلماء في ذلك العصر، فانتقل إلى بغداد، ودخل إليها سنة سبع وثلاثمائة، كما قال ابن خلكان في [وفيات الأعيان ٨٠/٢] ومنه نعلم أن أبا علي الفارسي بدأ رحلة العلم الطويلة، وسنّه تسع عشرة سنة.

وقال ياقوت في معجم الأدباء [٢٣٢/٧] وابن خلكان: وطوف كثيراً في بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس فأقام بحلب مدة، وخدم سيف الدولة ابن حمدان، وكان قدومه عليه في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. قال ابن العديم [مجلة المجمع ١٩٨٤/٤ ص ٧٤٣] واجتمع بأبي عبد الله الحسين بن خالويه، وأبي سعيد السيرافي بحضرته. وجرت بينهما وبينه بحوث ومناظرات ومسائل.

شيوخه :

وفي بغداد تلقى العلم على أئمتها الأعلام، قال عنه ياقوت في معجم الأدباء [٢٣٢/٧]: «أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن، كأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وأبي بكر مبرمان - وأخذ عنهم كتاب سيويه - وأبي بكر بن الخياط» فكان أبو علي إمام وقته في علم النحو كما قال ابن خلكان.

وأخذ عن أبي بكر بن دريد، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش،

قال ابن العديم وابن تغري بردي [النجوم الزاهرة ٤/١٥١]؛ وقدم بغداد وسمع الحديث وبرع في علم النحو وانفرد به.

فرواية الحديث هذه أخذها عن علي بن الحسين بن معدان الفارسي عن إسحاق بن راهويه، وعنده جزء سمعه منه كما قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد [٧/٢٧٥] والذهبي في ميزان الاعتدال [١/٤٨٠].

وروى القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد، كما قال ابن الجزري في طبقات القراء [١/٢٠٧].

- أما أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن سهل فهو إمام في النحو، إمام في التفسير ومن تلاميذ المبرد الأثيرين عنده روى عنه أبو علي الفارسي كتابه «تفسير أسماء الله الحسنى» وسيبويه كما في فهرس ابن عطية ص ٧٨، وهو أشهر من أن يعرف [انظر مقدمة تفسير أسماء الله الحسنى].

- وأبو بكر بن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو، إذ قيل عنه: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله.

قال المرزباني عنه: كان أحدث أصحاب المبرد سناً مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه... ثم نظر في دقائق مسائله، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

وقال أبو علي جثت لأسمع منه الكتاب وحملت إليه ما حملت فلما انتصف عسر علي إتمامه، فانقطعت عنه لتمكّني من الكتاب، فقلت في نفسي بعد مدة: إذا عدت إلى فارس، وسئلت عن إتمامه، فإن قلت نعم كذبت وإن قلت لا، بطلت الرواية والرحلة، فدعتني الضرورة أن حملت إليه رزمة، فلما بضربي من بعيد أنشد:

كم قد تجرعت من غيظ ومن حزن إذا تجدد حزني هون الماضي
وكم غضبت وما باليتُم غضبي حتى رجعتُ بقلبٍ ساخطٍ راضٍ

وحكى ابن الرمانى قال: ذكر كتاب الأصول بحضرته، فقال قائل: هو أحسن من المقتضب، فقال ابن السراج: لا تقل هكذا، وأنشد:

ولو قبل مبكاها بكيت صباباً بسعدى شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاهها فقلت الفضل للمتقدم
[بغية الوعاة ١٠٩/١ - ١١٠]

وقد أخذ عنه أبو علي ما شرع في شرحه من كتاب تفسير القراءات...
وأبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري المعروف
بميرمان.

أخذ عن المبرد، وأكثر بعده عن الزجاج، وكان قيماً بالنحو، أخذ عنه
الفارسي والسيرافي، وكان ضئيلاً بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة
دينار. كما في بغية الوعاة [١٧٦/١] وفي طبقات الزبيدي: «قال أبو علي:
قال ولد أبي العباس محمد بن يزيد: في تلاميذ أبي رجلان: أحدهما يسفل
والآخر يعلو، فقيل: من هما؟ فقال: المبرمان، يقرأ على أبي ويأخذ عنه
كتاب سيبويه، ثم يقول: قال الزجاج، والكلابزي يقرأ عليه ثم يقول: قال
المازني - وكان الكلابزي قد أدرك المازني» [الطبقات للزبيدي ص ١١٤].

- وأبو بكر بن الخياط، محمد بن أحمد بن منصور النحوي. «قرأ عليه
أبو علي الفارسي، وكتب عنه شيئاً من علم العربية، ورأيت ذلك بخط أبي
علي. وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي أيضاً، وكان ابن الخياط جميل
الأخلاق، طيب العشرة، محبوب الخلقة...» قاله ياقوت في معجم الأدباء
[١٤٢/١٧].

هؤلاء المتقدمون شيوخه في علوم العربية أما شيخه في القراءة فهو ابن
مجاهد. قال عنه ابن الجزري في طبقات القراء [١٣٩/١]: «أحمد بن موسى بن
العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ
الصنعة وأول من سبغ السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش
ببغداد».

ويقول أبو علي الفارسي في مقدمة كتابه الحجة: «فإن هذا كتاب نذكر
فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن
العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار والحجاز، والعراق،

والشام بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذناه عنه».

تلاميذه:

لقد نبغ لأبي علي الفارسي تلاميذ كانوا من بعده أئمة عصرهم. يقول الخطيب في تاريخ بغداد [٢٧٥/٧] وابن الجوزي في المنتظم [١٣٨/٧] وغيرهما «اشتهر ذكره في الآفاق وبرع له غلمان حدّاق، مثل أبي عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي وغيرهما». وقال ابن الأنباري في النزهة [ص ٣١٥ - ٣١٧]: «وأخذ عنه جماعة من الحدّاق النحويين، كأبي الفتح بن جني وعلي بن عيسى الربيعي، وأبي طالب العبدي، وأبي الحسن الزعفراني وغيرهم. ١هـ. ومن تلاميذه ابن أخته أبو الحسين محمد بن الحسين الفارسي النحوي ذكره صاحب يتيمة الدهر [٣٨٤/٤] فقال: ومنه أخذ، وعليه درس، حتى استغرق علمه، واستحق مكانه.

وذكر صاحب الروضات من تلاميذ أبي علي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفارسي اللغوي النحوي.

- أبو القاسم علي بن عبد الله الدقاق.

- أبو محمد عبد الله بن أحمد القزاز النحوي، قاضي القضاة بشيراز.

- الحسين بن محمد الخالع.

- عبد الباقي بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوي.

ومن تلاميذه من الملوك عضد الدولة فناخسرو الذي كان يقول مفتخرًا: معلمي في النحو أبو علي الفارسي الفسوي، ومرة يقول: أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو. كما في تاريخ بغداد [٢٧٥/٧] وأخبار الحكماء [ص ١٥٢] وغيرهما.

أما من روى عنه في الحديث فقد قال الخطيب البغدادي وغيره: أبو علي الفارسي، سمع علي بن الحسين بن معدان - صاحب إسحاق بن راهويه - وكان عنده عنه جزء واحد حدّثنا عنه [أبو القاسم عبيد الله] الأزهرى، والجوهري، وأبو الحسن محمد بن عبد الواحد، وعلي بن محمد بن الحسن

المالكي، والقاضي أبو القاسم التنوخي. قال لي التنوخي: وسمعنا منه في رجب سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

وهناك فقرة عند ابن العديم يذكر فيها من قرأ عليه وهي في توضيح الأسماء أبين؛ يقول:

«قرأ عليه عضد الدولة فناخسرو بن بويه الأدب، وحظي عنده، وروى عنه، وكانت مكاتته عنده جليلة، وصنّف له الإيضاح العضدي، والتكملة. وقرأ عليه علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعي، وأبو الفتح عثمان بن جني، وأبو طالب أحمد بن بكر العبدي، وروى عنه القاضي أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي وأبو الحسن محمد بن عبد الواحد، وعلي بن محمد بن الحسن المالكي، وأبو محمد الجوهري، وأبو القاسم الأزهري، وأبو عبد الله الحسين بن محمد بن جعفر الخالغ، وأحمد بن فارس الأديب المنبجي، وأبو الحسن الزعفراني» [مجلة المجمع ٧٤٣/٤، المجلد ٥٨].

منزله العلمية والاجتماعية:

أبو علي الفارسي شيخ العربية في عصره بلا منازع، وقد أجمعت المصادر التي ترجمت له، على أنّه لم يكن في زمانه مثله في النحو. يقول أبو طالب العبدي: لم يكن بين أبي علي وبين سيّويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي. [معجم الأدباء ٢٣٢/٧].

ويقول ابن جني في الخصائص [٢٠٨/١]: وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي [المشهور بالجصاص صاحب كتاب أحكام القرآن - وهو حنفي] رحمه الله، وقد أفضنا في ذكر أبي علي، ونبل قدره، ونبأه محلّه: أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا! فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه.

وقال ابن العديم: قرأت بخط أبي منصور، موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي - رحمه الله - في تعليق له نقله من خط ابن برهان، وأنبأنا به شيخنا أبو اليمان الكندي عنه، قال فيما نقله من خط ابن برهان، قال أبو الفتح، بعد أن دعا لأبي علي: كان إذا قعد على سريره الذي كان يقعد عليه أوقات درسه

لا يرى العالم إلا دونه، وما كان يفكر في أحد، حتى إنه كان إذا جرى حديث عضد الدولة قال: صاحب السطح فعل كذا، وصاحب السطح قال كذا، وذلك أن الملك بشيراز كان يقعد في أكثر أوقاته على سطح له كان فيه مجلسه. ثم قال أبو الفتح: وما كان مع ذلك إلا بحيث يضع نفسه، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يقرآن له ويتجملان به.

وقال ابن العديم: وكان أهل بغداد يقولون في زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه. [مجلة المجمع ٧٥٢/٤ المجلد ٥٨]. وكان عضد الدولة يتشاغل بالعلم فوجد له في تذكرة: «إذا فرغنا من حل أوقليدس كله تصدقت بعشرين ألف درهم، وإذا فرغنا من كتاب أبي علي النحوي تصدقت بخمسين ألف درهم...» قاله ابن الجوزي في المنتظم [١١٥/٧]. وقد حظي أبو علي الفارسي بمنزلة عالية عند عضد الدولة، فكان أكيله وجليسه، يدلنا على ذلك ما نقله ابن العديم في ترجمته له [مجلة المجمع...]. حيث قال: «أخبرنا أبو يعقوب، يوسف بن محمود بن الحسين السادي بالقاهرة، قال: أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: سمعت القاضي أبا منصور العمراني بآمد يقول: سمعت أبا الحسن علي بن فضال النحوي يقول: كان عضد الدولة يقرأ الأدب على أبي علي الفارسي، ويبالغ في إكرامه ويحضره معه المائدة، فلما كبر وأضر، كان يحضره أيضاً على العادة المستمرة، وكان رسمه أنه إذا فرغ من الأكل يلتفت والفراش قائم، فيقلب الماء على يده، فاتفق يوماً أن كان الفراش مشغولاً، فلما التفت الشيخ ليغسل يده اختلسه عضد الدولة، وجاء مجيء الفراش، فأخذ الإبريق، وقلب على يده الماء. فجاء الفراش، فأومأ إليه أن أمسك إلى أن فرغ، وأعطاه المنديل، فمسح يده ورجع مكانه. فقال الفراش: يا سيدنا! تعلم من قلب على يدك الماء؟ فقال: أنت. فقال: إنما كان مولانا عضد الدولة. فقام الشيخ أبو علي قائماً وقال: لو لم أجد من حلاوة العلم إلا هذا لكان فضلاً كثيراً. ثم رفع يديه نحو السماء وقال: أكرمك الله الذي أكرمتني لأجله، أكرمك الله الذي أكرمتني لأجله وجعل يكرره.

وقد بلغ من مكانة أبي علي عند عضد الدولة أن جعله وكيله في العقد

على بنته الكبرى. قال ابن الجوزي في المنتظم [١٠١/٧]: وفي يوم الثلاثاء لتسع بقين من ذي القعدة سنة ٣٦٩هـ تزوج الطائع لله بنت عضد الدولة الكبرى، وعقد العقد بحضرة الطائع، وبمشهد من الأشراف والقضاة والشهود ووجوه الدولة على صداق مبلغه مائة ألف دينار، وفي رواية مائتي ألف دينار، والوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، والخطيب القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي.

إن هذا النص يدلنا دلالة واضحة على منزلة أبي علي الفارسي، ومكانته الاجتماعية الرفيعة. وهو لا يحتاج إلى تدليل.

أبو علي الفارسي وقول الشعر: هل كان أبو علي الفارسي شاعراً؟

إن أبا علي على جلالة قدره وعلو منزلته في علم العربية لم يكن يجيد قول الشعر. وإن المصادر تجمع على أنه لم يقرض الشعر شأن غيره من علماء عصره، كشيخه ابن السراج مثلاً - وترك هنا الكلام لتلميذه ابن جني كما نقله ياقوت في معجم الأدباء [٢٥١/٧] حيث يقول:

«لم أسمع لأبي علي شعراً قط، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجل من الشعراء، فجرى ذكر الشعر. فقال أبو علي: إنني لأعبطكم على قول الشعر هذا! فإن خاطري لا يواتيني على قوله، مع تحقيقي للعلوم التي هي من موارده. فقال له ذلك الرجل: فما قلت قط شيئاً منه البتة؟! فقال: ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبيات قلتها في الشيب وهي قولي:

خضبت الشيب لما كان عيباً وخضب الشيب أولى أن يعابا
ولم أخضب مخافة هجر خل ولا عيباً خشيت ولا عتابا
ولكن المشيب بدا ذميماً فصيرت الخضاب له عقابا

مذهب أبي علي النحوي:

كان أبو علي الفارسي من نحاة البصرة، وهو خليفة سيبويه، إذ لم يكن في عصره أبصر منه بكتاب سيبويه، رأس المدرسة البصرية.

وعندما احترقت كتبه ذكر أنه كتب علم البصريين بخط يده، وقرأه على

أصحابه، فلا غرابة بعد ذلك أن يغدو إماماً من أئمة البصريين، وشيخاً كبيراً من شيوخها المجتهدين في النحو. إذ كانت له شخصيته البارزة في سوق الأدلة ومناقشتها، وعقلية نفاذة غوّاصة في الوصول إلى خفايا المعاني، وتقليبها على وجوهها المختلفة، ثم ترجيح الوجه الذي يرتضيه، وإن خالف فيه غيره من أئمة البصريين. وكتاب الحجة الذي بين أيدينا خير دليل على ذلك.

عقيدة أبي علي ومذهبه الفقهي:

تكاد تُجمع المصادر على أن أبا علي الفارسي كان متهماً بالاعتزال، ولم يزدوا شيئاً على كلمة الاتهام هذه.

وأول من أطلق عليه هذه التهمة الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد نقلاً عن محمد بن أبي الفوارس الذي قال: «في سنة تسع وسبعين وثلاثمائة توفي أبو علي الفسوي النحوي، ولم أسمع منه شيئاً، وكان متهماً بالاعتزال».

هذا هو النص بحروفه، ثم توالى المصادر تنقل العبارة بالمعنى نفسه، فلا تزيد على الاتهام بالاعتزال، ونقل هذه العبارة رجال الجرح والتعديل من أمثال الذهبي في الميزان وابن حجر في لسان الميزان، ولكنهما عقبا على هذه العبارة بقولهما: لكنه صدوق في نفسه.

فهذه الشهادة لها مدلولها عند الذهبي، وهي تعني أن أبا علي ثقة يؤخذ بحديثه لأنه شهد بالشهادة نفسها لعمران بن حطان الخارجي بعد أن رمز له بأن البخاري وأبا داود والنسائي قد خرجوا حديثه، فقال: فإن عمران صدوق في نفسه، قد روى عنه يحيى بن أبي كثير، وقتادة، ومحارب بن دثار. والحقيقة أن كلمة: «صدوق في نفسه» نعت لم أقف عليه إلا عند الذهبي، ووافقه عليه ابن حجر في لسان الميزان من دون أي تعليق عليه، فكاد يجعل في النفس شيئاً لولا أنني وقفت على ما ذكره في ترجمة عمران بن حطان في ميزان الاعتدال [٢٣٥/٣] من توثيق لمن هذا نعت. والذي ينطبق على أبي علي. وقد ذكر الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال وابن حجر في مقدمة لسان الميزان مراتب الرواة المقبولين؛ قال الذهبي: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس...

وقال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل: ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله... [١٠/١].

فأبو علي إذن عند رجال الجرح والتعديل صدوق يؤخذ بحديثه، فلو كان صاحب بدعة أو هوى من الأهواء لأسقطوا حديثه، أو بينوا حاله كما فعل الذهبي في الميزان [٥/١] في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي قال: شيعي جلد، ولكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. ثم يقول:

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحُدِّث الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟

وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ به ولا كرامة. ثم يقول: فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممّن حارب عليّاً رضي الله عنه وتعرّض لسبهم.

والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضالٌّ معتر. ١ هـ.

وقال في [٣/١] من ميزان الاعتدال: روى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الأسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه. ١ هـ.

نستخلص مما تقدم أن أبا علي الفارسي لا ينطبق عليه تعريف الشيعي بحديثه المتقدمين. إذ لو كان شيعياً أي صاحب بدعة صغرى كانت أو كبرى

- كما سمّاها الذهبي - لذكره وبّين حاله، وهو الذي قطع على نفسه بيان ذلك في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال الذي ترجم فيه أبا علي الفارسي. ولكننا لا نرى عند الذهبي وغيره من نعته بنعت الشيعة. مع حرصهم على بيان مذهب وعقيدة المترجم إن لم يكن من أهل السنة والجماعة. وخاصة إذا علمنا أن أبا علي الفارسي كان عنده جزء من الحديث عن معدان عن ابن راهويه، وتفرّد بهذا الجزء. فلو كان صاحب بدعة لما سكتوا عنه، ولبينوا حاله.

والذي ساقني إلى الحديث عن أبي علي هذا المساق هو أن الدكتور شلبي صنع كتاباً درس فيه أبا علي الفارسي سمّاه: «من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي». جعله معتزلي الاعتقاد ثم جاء بأدلة حشدها لذلك الغرض. ثم خلصَ منها إلى تقرير شيعية أبي علي الفارسي، وساق في ذلك أدلة أوهى من بيت العنكبوت، أجد نفسي مضطراً لسردها حتى لا نكون في أحكامنا ظالمين. قال الدكتور شلبي بعد أن ذكر أدلة عامة لما ذهب إليه: فإذا تلمسنا أدلة خاصة على تشييع أبي علي رأينا ذلك:

أولاً: في شيوع التشييع بـ «فسا» مولد أبي علي وفي ذلك الوقت المبكر من حياته...

ثانياً: في انعقاد الصلات بين أبي علي وتلاميذه من بعده، وشيعيين، وهذه الصلات فيما أرى دليل على ما كان عند أبي علي من التشييع، ومن هذه الصلات:

أ - ما كان بينه وبين صاحب بن عباد من مواصلة ومراسلة.

ب - وجود نسخة من الشيرازيات عتيقة عادية عليها خط أبي علي في خزانة كتب الأمير علي (رضي الله عنه) بنجف، فالحرص على هذه النسخة التي عليها خط أبي علي في خزائن الشيعة، دليل على هذه الصلة بين أبي علي والشيعيين.

ج - وابن جنيّ - تلميذ أبي علي الملازم له - ينزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين، وكان الناس يترددون عليه ويسألونه.

د - ويصاحب ابن جنيّ الرضي والمرتضى العلويين، ويهتم ابن جنيّ

بقصائد الشريف الرضي فيؤلف كتاباً خاصاً سمّاه: تفسير العلويات، وعلي بن عيسى الربيعي تلميذ أبي علي يأخذ عنه يحيى بن طباطبا العلوي.

هـ- ويرى أحد تلاميذ ابن جنيّ (علي بن أبي طالب) في المنام يأمر ابن جنيّ بإتمام كتاب المحتسب، ويثبت هذه الرؤيا ابن جنيّ بخطه على ظهر نسخة كتاب المحتسب.

و- وهذا الشريف عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزبيدي أبو البركات... يسافر إلى الشام ويقيم بدمشق ثم بحلب كذلك، ويقرأ بها كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في سنة ٤٤٥ هـ... ١ هـ منه ص ٨٣.

هذه هي الأدلة الخاصة التي استدللّ بها الدكتور عبد الفتاح شلبي على شيعة أبي علي الفارسي ولو أردنا أن نناقش الدكتور بمنطقه هذا قلنا:

إنّ أبا علي الفارسي كان تلميذ أبي إسحاق الزجاج. والزجاج حنبلي، إذن أبو علي الفارسي يكون حنبلياً!

ولو فرضنا أن أبا بكر بن السراج كان شافعيّاً، وأبو علي تلميذ أبي بكر بن السراج، إذن: أبو علي يمكن أن يكون شافعيّاً!!!

وإذا عكسنا فقلنا إنّ أبا علي الفارسي - كما يقول الدكتور شلبي - شيعي، فتكون النتيجة أن شيوخه هؤلاء الذين درس عليهم من الشيعة بحسب قياس الدكتور واستدلالاته. فهل هذا دليل مقبول؟!

ثم إن كثيراً من العلماء في عصر أبي علي كانوا أحنافاً وحنابلة وشافعية، وغير ذلك... مع أن محيطهم من الولاة والحكام كانوا من الشيعة، فهل أثر ذلك في تمذهبهم؟

ولكنها التهم والتخرصات تُردى بصاحبها إلى المهالك! وإذا أردنا أن نبرهن على فساد هذا المذهب نتخذ مثلاً على ذلك الإمام محمد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ وناصر السنّة وأهلها، فإنّه اتهم بالتشيع كما قال ياقوت في معجم الأدباء [٤٠/١٨]: «قال غير الخطيب: ودفن ليلاً خوفاً من العامة، لأنّه كان يتهم بالتشيع».

هذا مع أن ياقوت ينقل في معجم الأدباء [٨٥/١٨] عن عبد العزيز فيقول:

وقال عبد العزيز بن محمد الطبري . أخبرني غير واحد من أصحابنا أنه رأى عند أبي جعفر شيخاً مسناً، فقام له أبو جعفر وأكرمه ثم قال أبو جعفر: إن هذا الرجل نال في ما قد صار له عليّ به الحق الكثير، وذلك أني دخلت إلى طبرستان، وقد شاع سبُّ أبي بكر وعمر فيها، فسألوني أن أملي فضائلهما، ففعلت وكان سلطان البلد يكره ذلك فاجتمع إليه من عرفه ما أمليته، فوجه إليّ فبادر هذا وأرسل إليّ من أخبرني أني طلبت، فخرجت من وقتي عن البلد، ولم يُشعر بي، وحصل هذا في أيديهم فضرب بسبي ألفاً.

فأيّ تشييع هذا؟! وأيّ اتهام يُرمى به هذا الإمام الكبير المعروف بشدة وطأته على أصحاب البدع والأهواء، والتمسك بما تتمسك به أهل السنة والجماعة؟ فهل نقبل هذا الاتهام لمجرد أن زيداً من الناس قال به؟

وقصة الإمام النسائي معروفة مشهورة - وقد ألف كتاباً خاصاً بفضائل علي رضي الله عنه وهو شافعي المذهب، وله مناسك للحج على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه.

قلت قصته معروفة عندما خرج إلى دمشق عائداً من مصر، سأله أصحاب معاوية رضي الله عنه من أهل الشام تفضيله على علي - كرم الله وجهه - فقال: ألا يرضى معاوية رأساً برأس حتى يفضل علياً!.

وسأله عما يرويه لمعاوية من فضائل؟ فقال: ما أعرف له فضيلة إلا: «لا أشيع الله بطنه» فما زال به أهل الشام يضربونه على خصيه بأرجلهم حتى أخرجوه من المسجد، ثم حمل إلى الرملة. [انظر مقدمة سنن النسائي] وكان هذا سبب وفاته. فهل الإمام النسائي شيعي لأنه فضّل علياً على معاوية..؟!.

فإن كان الدكتور شلبي يقصد أن هذا اللون من التشييع كان عند أبي علي الفارسي، وهو تفضيل عليّ وآل البيت فهو صحيح. وهذا عليه أكثرية من السلف الصالح من المسلمين ومن أهل السنة والجماعة. ومن منّا اليوم من أهل السنة والجماعة لا يقرُّ بالفضل لسيدنا علي من جاء بعده من الخلفاء وغيرهم؟! ولو أردنا أن نذهب مذهب الدكتور شلبي في هذا الباب لما سلم لنا إلا النزر اليسير من العلماء الذين عاشوا تلك الفترة. ولكان معظمهم عندنا اليوم متهم بنحلة من النحل ثم إننا لم نظفر بنقل في المراجع

التي ترجمت للفارسي على كثرتها - تقول بتشيعه، بل جلّ ما نقرأه فيها أنه كان متهماً بالاعتزال أو وقيل كان معتزلياً، ولم يقل أحد منهم إنه كان معتزلياً... بعبارة التقرير. بل نراها إمّا بصيغة الشك أو التمرّض.

ثم إن القارئ ليندهش عندما يقرأ للدكتور شلبي نفسه بعد صفحات أدلة يحشدّها ليثبت فيها أن أبا علي الفارسي درس من المذاهب الفقهية مذهب أبي حنيفة وتأثر به، بنفس الطريقة التي دُلّ بها على تشييعه.

ويبدو أن الدكتور شلبي كان موفقاً هنا في سرد أكثر الأدلة على تأثر أبي علي بالمذهب الحنفي. منها:

١- ما ذكره ابن جني (تلميذ أبي علي) قائلاً: «اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

٢- ثناء أبي علي على أبي حنيفة في أمثلة وردت بكتبه فمن ذلك ما قال: «كما يجوز تشبيه المعنى بالعين للمبالغة في أمره، والرفع منه جاز أيضاً تشبيه العين بالمعنى إذا أكثر من محاولة ذلك المعنى، وكثر أخذه فيه، وإكثاره منه، فتقول على ذلك: أبو حنيفة الفقه! وأصبح ماؤكم غوراً».

٣- وكذلك ثناؤه على أبي يوسف في قوله: «أبو يوسف أبو حنيفة!».

٤- استشهاده بأقوال أبي يوسف.

٥- ولما احترقت كتب أبي علي لم يبق منها إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن. ١ هـ.

قلت والعبارة الأخيرة كاملة كما في معجم الأدباء [٢٥٦/٧] وابن العديم في ترجمة أبي علي [مجلة المجمع] قال ابن جني: وحَدَّثني أبو علي أنه وقع حريق بمدينة السلام فذهب له جميع علم البصريين، قال: وكنت قد كتبت ذلك كلّهُ بخطي، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئاً البتة إلا كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن.

وهذه الفقرة تدل دلالة واضحة على تحصيل أبي علي الفارسي علم البصريين وقراءة ذلك كلّهُ على أصحابه بما فيه الفقه، وخاصة فقه أبي حنيفة.

الممثل بتلميذه محمد بن الحسن.

ونحن لو سلمنا أن أبا علي كان معتزلياً، وأردنا أن نسلّم أن من كان في اعتقاده معتزلياً يمكن أن يكون شيعياً، لأن كل شيعي معتزلي في اعتقاده وليس العكس، ولكن الأمر المحيّر هو أن يكون أبو علي معتزلياً شيعياً حنفياً بحسب الدراسة التي توصل إليها الدكتور بالأدلة والبراهين.

ومن يدري؟! فلعله يخطر له خاطر يجعله فيه شافعيّاً أو حنبليّاً أو مالكيّاً، وإذ يمكن للدارس - يُسر - أن يتلمس له من الآراء ما يوافق فيه هذه المذاهب؟! فما رأيكم!! ولعلّ القارى الكريم يستشرف لمعرفة رأينا في هذا الموضوع فنقول:

الحقيقة أن مذهب الأحناف أقرب المذاهب التي تتلاءم مع طبيعة أبي علي الفارسي التي تكاد تكون مفطورة على حب القياس والولع به مما جعله يقول: لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إليّ من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية (ياقوت ٢٥٤/٧)، وسمة القياس هذه من أبرز سمات فقه أبي حنيفة ثم تصريح أبي علي بأنه قرأ جميع علم البصريين على أصحابه، وكتاب الطلاق لمحمد بن الحسن فهذه قرينة دالة على ما ذهبنا إليه. وإذا أضفنا ما ذكره ابن جنّي في الخصائص [٢٠٨/١] حيث قال: وقلت مرة لأبي بكر بن علي الرازي المشهور بالجصاص صاحب أحكام القرآن، وهو حنفي^(١) - وقد أفضنا في ذكر أبي علي، ونبل قدره، ونباوة محله: أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبسّع هذا القول عليه» يمكننا أن نقرر مطمئنين إلى أن أبا علي كان حنفي المذهب لا شيعياً. وما يصادفه القارى من قوله: «عليه السلام» حينما يذكر علياً رضي الله عنه، ليس هذا بالدليل على أن أبا علي الفارسي شيعي، بل كان في ذلك يجاري ولي نعمته، عضد الدولة الذي قدّم له كتاب الحجة وغيره والذي كان يترضاه، ويتملقه. وقد ذكر ابن خلكان وصاحب شذرات الذهب، ومراة الجنان وغيرهم أن سبب استشهاد أبي علي الفارسي في كتاب الإيضاح في باب كان

(١) انظر الطبقات السنية ٤٧٧/١.

بيت أبي تمام:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً
لم يكن ذلك لأن أبا تمام يستشهد بشعره، لكن عضد الدولة كان يحب
هذا البيت وينشده كثيراً. ثم لم تكن عبارة «عليه السلام» من اختصاص
الشيعة ويكفي أن أذكر ابن الأثير في الكامل في التاريخ وكثيراً ما يذكر «عليه
السلام» عندما يرد ذكر سيدنا علي عليه السلام. (انظر ١/١١٢، ٣٣٥) وغيرها
كثير متناثر في الأجزاء.

وهناك كلمة أخيرة هي الفیصل في هذا الأمر، وهي أن الحق الذي لا
معدل عنه ما يقوله رجال الجرح والتعديل في أبي علي الفارسي لأنهم هم
أصحاب هذا الفن المعتمد، والمعول عليهم في بيان حالة الرجل، لا ما
يستنبط بالظن والتخمين.

مؤلفاته:

تعدّ كتب أبي علي الفارسي - رحمه الله - أساساً ركيناً، ومرجعاً أصيلاً
من مراجع مكتبتنا العربية في اللغة والنحو، وأصبح في كتابه الحجة لا
يستغني عنه كبار المفسرين واللغويين والنحاة.

وإننا لا نكاد نجد عالماً جاء بعده من علماء العربية إلا وكان على بحر
علمه من الواردين، ومن نفائس درره من اللاقطين، جميعهم يعرف فضله،
فينهل من معينه بلا أنفة، ويزين كتبه بنقول عنه، يجعلها في باب احتجاجة
فيصلاً حكماً. فشاعت مؤلفاته، وانتشر علمه بين العلماء والدارسين من
سابقين ولاحقين.

ولقد ذكر مؤلفاته ياقوت في معجم الأدباء [٢٤٠/٧]: قال: ولأبي علي
من التصانيف:

- ١ - كتاب الحجة، وهو كتابنا هذا الذي تقدمه بين يدي القراء.
- ٢ - كتاب التذكرة (قال عنه في كشف الظنون ١/٣٨٤ وهو كبير في
مجلدات...).

- ٣ - كتاب أبيات الإعراب .
- ٤ - كتاب الإيضاح الشعري .
- ٥ - كتاب الإيضاح النحوي ، (والتكملة) .
- ٦ - كتاب مختصر عوامل الإعراب .
- ٧ - كتاب المسائل الحلبية .
- ٨ - كتاب المسائل البغدادية .
- ٩ - كتاب المسائل الشيرازية .
- ١٠ - كتاب المسائل القصرية .
- ١١ - كتاب الأغفال .
- ١٢ - كتاب المقصور والممدود .
- ١٣ - نقض الهاذور (في الرد على ابن خالويه انظر شرح أبيات المغني ٤٤٧/٨) .

- ١٤ - كتاب الترجمة .
- ١٥ - كتاب المسائل المشورة .
- ١٦ - كتاب المسائل الدمشقية .
- ١٧ - كتاب أبيات المعاني .
- ١٨ - كتاب التبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير نحو مائة وتسع عشرة ورقة .

- ١٩ - كتاب تفسير قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة .. ﴾ .
- ٢٠ - كتاب المسائل البصرية .
- ٢١ - كتاب المسائل العسكرية .
- ٢٢ - كتاب المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج .
- ٢٣ - كتاب المسائل المشككة (١) .
- ٢٤ - كتاب المسائل الكرمانية .

ونضيف إلى ما ذكره ياقوت رحمه الله :-

- ٢٥ - كتاب الهيئات ذكره ابن هشام في المغني والبغداد في الخزانة

٦٣/٢ .

- ٢٦ - كتاب القدّ : جمعه ابن جني من كلام شيخه أبي علي ذكره

- البغدادى في شرح أبيات المغني ١١٩/٢ .
- ٢٧ - كتاب جواهر النحو منه نسخة في مشهد ١٢ : ٧ ، ١٩ ذكره بروكلمان ١٩٣/٢ .
- ٢٩ - الأوليات في النحو: (بخط ابن الأفقه) في الخزانة الغروية، ذكره المحسن في الذريعة ٤٨٩/٢ رقم ١٨٨٨ . قاله بروكلمان ١٩٣/٢ .
- ٣٠ - مقاصد ذوي الألباب في العمل بالأصطرلاب: مكتبة قوله ٢٨٢/٢ . المصدر السابق .
- ٣١ - كتاب التكملة في النحو وصنّفه لعضد الدولة . المصدر السابق ص ١٩٠ - ١٩١ .

هذه هي المؤلفات التي وقفنا على ذكرها لأبي علي الفارسي - رحمه الله ، ونفع بها - وقد تجنبنا فيها الإطالة واكتفينا بسردها كما ذكرتها المصادر، لأننا رأينا في الإفاضة عنها في التعريف بها يحتاج وحده إلى فصل كامل ليس هنا مكانه .

وفاته :

لقد اتفق العلماء الذين ترجموا لأبي علي الفارسي أنه توفي يوم الأحد لسبع عشرة خلت من ربيع وهنالك اختلاف أكانت الوفاة في ربيع الأول أم في ربيع الآخر؟ . فالبغدادى وابن الأنباري يذكران أنه كانت الوفاة في ربيع الأول . وعليه أكثر من ترجم له . وابن خلكان يذكر أنه توفي في ربيع الآخر .

أما سنة وفاته فقد اختلفوا فيها، فابن النديم يذكر أنه توفي قبل سنة ٣٧٠ ، وابن الأثير يذكره في تاريخه في وفيات سنة ٣٧٦ . أما بقية المصادر فتجعل وفاته سنة ٣٧٧ .

قال الخطيب البغدادي، قال أبو الفوارس: في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة توفي أبو علي الفسوي النحوي .

(١) ذكره بروكلمان ١٩٣/٢ وأضاف إليه بين هلالين ما يلي (البغدادية، ذكره صاحب الخزانة، انظر إقليد الخزانة/١٠١/) قلت: نظرت في الإقليد ١٠١ والخزانة ٩/١ ، ١٥٢ ، ٢٣٠ ، ٨٠/٢ فلم أجد ما ذهب إليه بروكلمان . فالكتاب مذكور في الإقليد والخزانة باسم المسائل البغدادية أو البغداديات .

وقال البغدادي: حدّثني أحمد بن علي التوزي، قال: توفي أبو علي الفارسي النحوي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. [تاريخ بغداد ٢٧٦/٧].

وقال ابن العديم: قرأت في ديوان الشريف الرضي محمد بن الحسين العلوي، قال يرثي^(١) أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، وتوفي ليلة السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، ودفن بالشونيزية عند قبر أبي بكر الرازي الفقيه، وكان قد نيف على التسعين.

وقال ابن العديم: وقرأت بخط الحافظ السلفي، وذكر أنه نقله من خط علي بن عبد الملك بن الحسين بن عبد الملك الديلمي: مات أبو علي الفارسي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة [مجلة المجمع ٤٧/١ سنة ١٩٨٤].

وقال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة [١٥١/٤] في سنة ٣٧٧. توفي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي الإمام المشهور.

(١) وأبيات الشريف الرضي في رثائه في ديوانه ٥٨٨/١ وإنك لا تلمس فيها روح البكاء على أبي علي بقدر ما تلمس فيها إعجاب الرضي بمقدرته العلمية، فالأبيات في تأبين أبي علي، ومدحه. وإليك أبيات مختارة منها:

أبا علي للآلِدُ إن سَطَا وللخصوم إن أطلّوا اللَّغَطَا
تصيبُ عمداً إن أصابوا غَلَطَا وَلَمَّعَ تَكشِفُ عَنْهُنَّ الْغَطَا

إلى أن يقول:

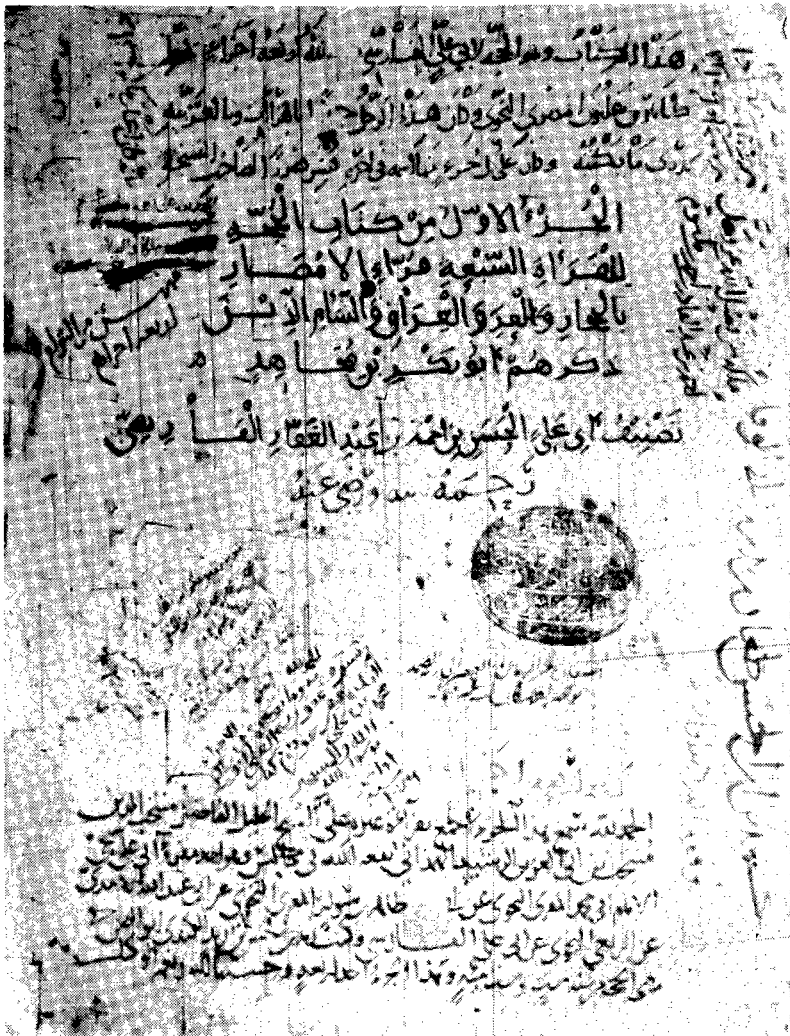
غَلَّلَ ما بين العِقاَصِ المُشْطَا ضَلَّ المجارونَ وما تورَّطَا
خَلُّوا مجارة فنيقٍ قد مَطَا قرمُ يَهْدُ الأرضَ إن تَخَمَّطَا
لا جَزَعاً أودى وَلَا مُغْتَبِطَا كانوا العقابيلَ وكنْتُ الفَرَطَا
عند السِّراعِ يَعْرِفُ القومُ البَطَا أرَضَى زَمَانٌ بِكَ ثمَّ أسْحَطَا
ما أطلَّبَ الأيامُ مِنَّا سَطَطَا.

* * *

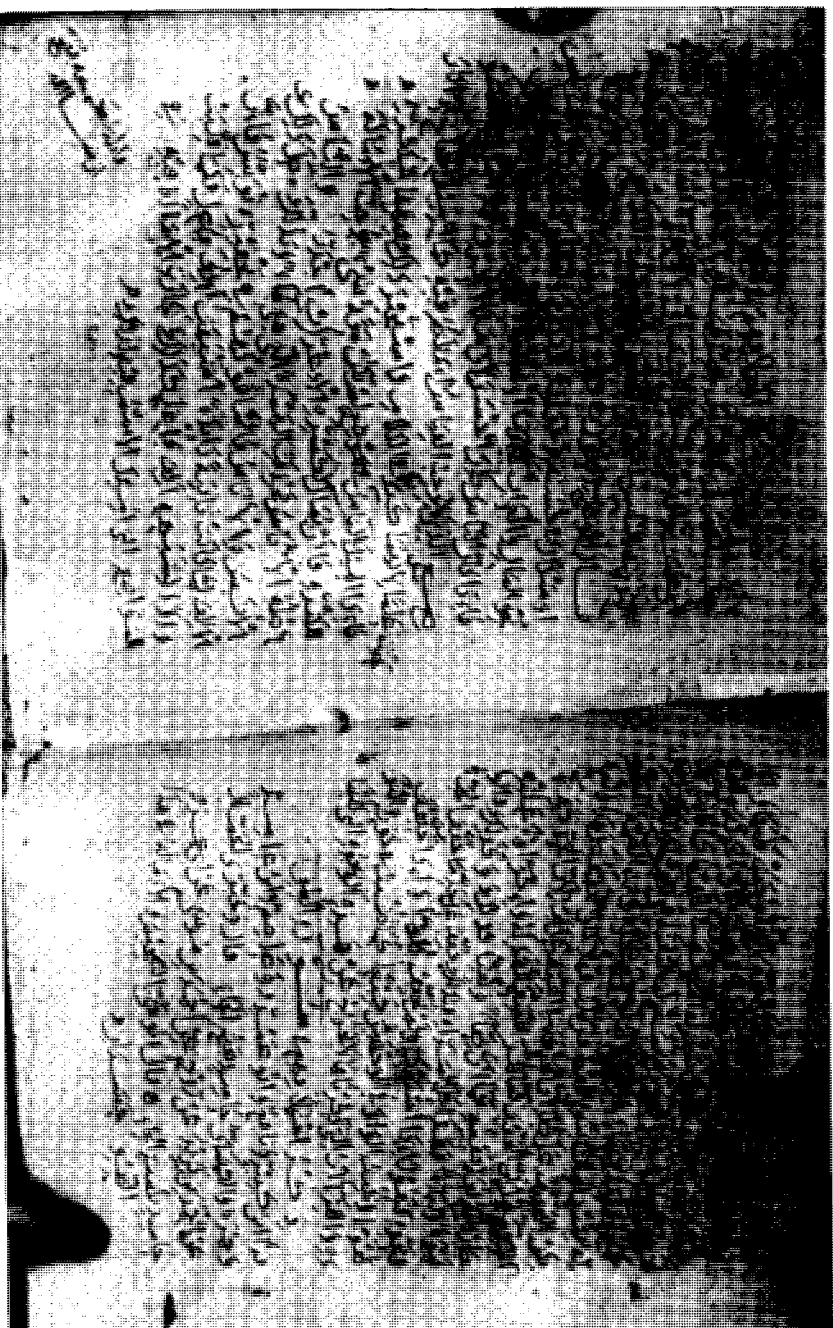
المصادر التي ترجمت لأبي علي الفارسي كثيرة نذكر أبرزها:

- ١ - الفهرست لابن النديم ص ٩٥ دار المعرفة .
- ٢ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ - ٢٧٦ .
- ٣ - نزهة الألباء لابن الأنباري ٣١٥ - ٣١٧ أبو الفضل إبراهيم ١٣٨٦ - ١٩٦٧ .
- ٤ - المنتظم لابن الجوزي طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٥٨ هـ ج ٧/١٣٨ وهي نفس ترجمة الخطيب البغدادي .
- ٥ - معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٣٢/٧ - ٢٦١ وفيه أوسع ترجمة له .
- ٦ - الكامل في التاريخ لابن الأثير طبعة صادر ٥١/٩ هـ ١٩٦٦ م .
- ٧ - إنباه الرواة ٢٧٣/١ - ٢٧٥ .
- ٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان (إحسان عباس) ٨٠/٢ - ٨٢ .
- ٩ - ميزان الاعتدال للذهبي القاهرة سنة ١٩٦٣ - ٤٨٠/١ ، ٤٨١ .
- ١٠ - الوافي بالوفيات للصفدي ٣٧٦/١١ - ٣٧٩ (١٤٠١ هـ ١٩٨١ م باعتناء الدكتور شكري فيصل .
- ١١ - مرآة الجنان للياضي ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ .
- ١٢ - لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني طبعة الهند ١٩٥/٢ .
- ١٣ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٣٥/٤ و ١٥١ .
- ١٤ - بغية الوعاة للسيوطي .
- ١٥ - طبقات القراء لابن الجزري .
- ١٦ - شذرات الذهب ٨٨/٣ .
- ١٧ - شرح أبيات المغني (تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق طبع دار المأمون للتراث) انظر فهارسه ٣٦٥/٨ ، ٣٦٦ وورد اسمه سهواً: [الحسين بن أحمد بن عبد الغفار والصواب الحسن . . .] .
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، النسخة العربية ١٩٠/٢ - ١٩٤ .
- ١٩ - مجلة المجمع مجلد ٥٨/٤ سنة ١٩٨٣ ومجلد ٥٩/١ سنة ١٩٨٤ . ترجمة أبي علي الفارسي بتحقيق الدكتور شاكراً الفحام وهي ترجمة مستلة من كتاب بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم .

أحمد يوسف الدقاق



راموز الورقة الأولى من الجزء الأول من نسخة مراد ملا بخط طاهر بن غلبون.



واموز الورقة الأخيرة من الجزء الرابع من نسخة مراد ملا.



أهـ الجزء الخامس الثالث والخمسة

طاهر طاہر بن عباس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسبع لوعه حسن و اربع مابه فوله فكم انشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

صورة السماع المثبت في آخر الجزء الثالث من نسخة مراد ملا.

فَهَا رِئَسٌ

الْحِجْرَةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعَةِ

أَيُّمَةُ الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ

إِعْدَادُ

عَبْدُ الْغَنِيِّ زَبَّاحُ

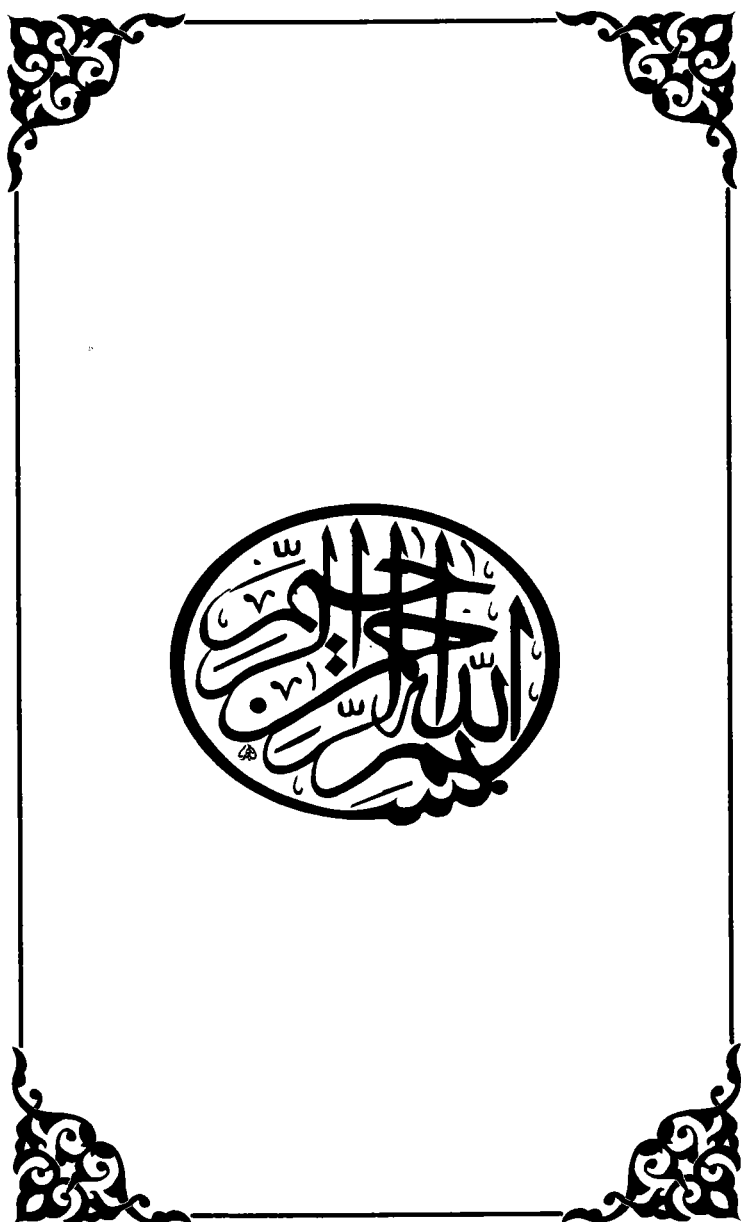
(١٣٥٤ - ١٤١٩ هـ)

الْحِجْرَةُ السَّابِعَةُ

دَائِرَةُ السَّامُونَ لِلتَّارِثِ

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١١٣/٦٤٣٣



فَهَارِشْ
الْحَجَّةُ الْقَدِيمَةُ السَّبْعَةُ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



دار الأمين للطباعة والنشر

دمشق - ص.ب. ٤٩٧١ - هاتف ٢٢٢٩٨٢٠ - فاكس ٢٢٢٧٤٦٩
بيروت - شارع قردان - ص.ب. ١١٣/٦٤٣٣ - هاتف ٨١٠٥٧١

المقدمة

الحمد لله الذي تتمّ بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله رسوله وخاتم أنبيائه المبعوث رحمة وحامل لواء الحمد يوم الدين ﷺ وبعد، فقد آذن الله سبحانه بإصدار فهرس كتاب الحجة للقراء السبعة وقد بذلنا فيه الجهد الذي يستحقه والوسع، وقد أصدرناه وقسمنا فهرسه على النحو التالي:

أولاً - فهرس الموضوعات.

ثانياً - فهرس القراءات: وهي لب الكتاب، واكتفينا فيها بذكر الآية التي اختلف القراء فيها.

ثالثاً - فهرس الأشعار: وقد رتبناه على النحو التالي:

القافية الساكنة والمضمومة والمكسورة، وفي كل قسم من هذه الأقسام أيضاً قمنا بترتيبه على حسب تسلسل بحور الشعر: الطويل - المديد - البسيط - الوافر - كامل - هزج - رجز - الرمل - ... كل ذلك مع ذكر الشاعر عند معرفته أو تركه مغفلاً عند عدم القدرة على معرفة اسمه.

رابعاً - فهرسة للأعلام وورودها في الكتاب بحسب أجزائه.

خامساً - فهرسنا الآيات التي ورد لها تفسير عند المؤلف مرتبة بحسب ورودها في السور والأجزاء.

سادساً - فهرسنا القراءات التي وردت عرضاً في الكتاب وليست من القراءات السبعة.

سابعاً - فهرسنا الفوائد النحوية والصرفية الواردة.

ثامناً - قمنا بفهرسة الكلمات اللغوية الغريبة نوعاً ما ولم نراع في ذلك إلا

ابتداء الكلمة بحرفها وليس على الترتيب المعجمي .
تاسعاً - فهرسنا الأحاديث الواردة ورتبناها ترتيباً هجائياً حسب ابتداء الحديث
وأضفنا إليها ما ورد من أثر عن الصحابة .
عاشراً - فهرس المراجع بغير ترتيب .
حادي عشر - فهرسنا ما ورد من أمثال مرتبة هجائياً حسب الحرف الأول .
ثاني عشر - ألحقنا ما بدا لنا في الكتاب من أخطاء مطبعية واستدراكات
ليعمد القارئ إلى تصحيحها والأخذ بها قبل أن يقرأ الكتاب .
ولا نستطيع أن نزعم لأنفسنا أننا قمنا بعمل خالٍ من الأخطاء
والاستدراكات فإن العصمة لا تكون إلا لكتابه سبحانه . ونأمل ممن يجد خطأً
أن يلفت نظرنا إليه مشكوراً والله نسأل أن ينفع به قارئه والحمد لله أولاً
وآخرأ .

عبد العزيز رباح



محتوى الفهارس

الصفحة

- فهرس الموضوعات ٩
- فهرس الآيات التي وردت فيها القراءات السبعية ١٩
- فهرس القراءات العارضة ٧٥
- فهرس الآيات المفسرة ٨١
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار ٨٨
- فهرس الأمثال ٩٢
- فهرس الأبيات والشواهد الشعرية ٩٣
- فهرس الأعلام ٢٠٣
- فهرس الفوائد والتراكيب النحوية والصرفية ٢٢٧
- فهرس اللغة ٢٣٥
- المصادر والمراجع ٢٤١
- جدول الأخطاء المطبعية الواقعة في كافة الأجزاء ٢٤٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الجزء / الصفحة
- حجة من اختار قراءة ﴿مالك﴾ في المعنى	١٥ / ١
- رد أبي علي على من اختار القراءة بملك على مالك وتفضيله لها إذا	
في التنزيل أشياء تقدمها العام على الخاص . والاستدلال على ذلك	١٨ / ١
- الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضاربة لما أجمعوا على	
رفضه من كلامهم ألا ترى أنهم تركوا إمالة (واقد) ونحوه كراهة أن	
يصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن	
يتسفل ثم يتصعد بالطاء في (سراط)	٥١ / ١
- مما يقوي مضاربة الصاد (الصراط) بالزاي أنهم حيث وجدوا الشين	
مشبهة للصاد والسين في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى	
الثنيتين ضارعوا بها الزاي لما وقع بعده الدال ليتفقا في الجهر،	
وذلك نحو قولهم: أزدق في الأشدق، وكذلك فعلوا بالجيم قبل	
الدال لقربها من الشين وذلك قولهم: أزدق في الأجدد - وحجة	
من خالف ذلك . فأخلص الصاد وحققها	٥٥ / ١
- حجة من قرأ (عليهم) فكسر الهاء وأسكن الميم	٦٠ / ١
- حجة من قرأ (عليهم) (وانظر ص ٨٣) وحجة من ضم الميم إذا	
لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة (وانظر ص ٩٥)	٦١ / ١
- حجة من كسر الهاء إذا لم يلق الميم ساكن وضمها إذا لقي الميم	
ساكن	١٠٨ / ١

- الحجة لاختلافهم إذا حركوا الميم ساكن يلقاها مثل قوله تعالى: ﴿عليهم الذلة﴾ ١١٧/١
- الحجة لحمزة والكسائي في قراءتهما ﴿عليهم الذلة﴾ [البقرة: ٦١] و﴿من دونهم امرأتين﴾ [القصص: ٢٣] ٥٩/١
- حجة من قرأ (عليهم) ٥٩/١
- حجة من قرأ (عليهم) فكسر الهاء وأسكن الميم ٦٠/١
- حجة من قرأ (عليهم) حجة من كسر الهاء إذا لم يلق الميم ساكن وضمها إذا لقي الميم ساكن ٦١/١
- شواهد الإمالة
- أخذت أخذَه وضربت ضربَه ٦٢/١
- مما يدل على خفاء الهاء ومشابتها الألف والياء:
- أنها إذا كانت إضمار مذكر بعد حرف ساكن أو مجزوم حركوا الساكن أو المجزوم بالضم وذلك قولهم في الوقف:
- «لم يضربُه، وقْدُه، ومِنُه»
- ومن ذلك أنهم حذفوها لاماً كما حذفوا الياء وأختها وذلك نحو:
- شاة، وشفة وسنة
- ومن ذلك أنهم أبدلوا من الياء «ذه أمة الله»
- ومن ذلك أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف «دهدت في دهديت»
- ومن ذلك أنهم أبدلوا الهمزة منها لاماً في «ماء» ٦٤/١، ٦٧، (٨٨).
- ما يسكن استخفافاً وهو عندهم متروك
- مُتَنَفِّخاً - و(يخشى الله وَيَتَّقُه) ٦٦/١
- إجراء الوصل مجرى الوقف نحو: سبسبا - اشتر لنا سويقاً ٦٧/١
- التخفيف على ضربين: تخفيف قياس وتخفيف قلب على غير قياس ٩٤/١
- الحجة لمن كسر الهاء من (فيه هدى) ولم يلحقها التاء فيقول (فيه هدى) [البقرة: ٢] ٢٠٧/١

- الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل أو الياء وتسويته
بين حذف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء .. ٢١١/١
- بسم الله: الإعراب
- (آمن) والكلام عن أصل ألفها هل هي زائدة أو منقلبة أو أصلية . ٢٣٥/١
- حجة من قرأ (يؤمنون) [البقرة: ٣] بتحقيق الهمز ٢٣٨/١
- حجة من لم يهمز (يؤمنون) [البقرة: ٣] ٢٤٠/١
- اختلفوا في (أإله مع الله) [النمل: ٦٠] ٢٤٤/١
- اختلفوا في (أإنكم) [الأنعام: ١٩] ٢٤٤/١
- اختلفوا في: (أأنت قلت للناس) [المائدة: ١٦] ٢٤٤/١
- اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ٢٤٤/١
- اختلفوا في (أإنكم) [فصلت: ٩] ٢٤٤/١
- بسم الله الإعراب: قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [البقرة: ٦] ٢٦٤/١
- إعراب (لا يؤمنون) [البقرة: ٦] ٢٦٨/١
- حجة من حقق الهمزتين عند التقائهما في قوله: (أأنذرتهم) (البقرة):
[٦] ٢٧٤/١
- الحجة لمن قال: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فلم يجمع بين الهمزتين
وخفف الثانية ٢٧٥/١
- حجة من فصل بين الهمزتين بألف وخفف الهمزة الثانية مع الفصل
بينهما بألف ٢٨٥/١
- حجة من رفع فقال: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] ٣٠٩/١
- حجة من قرأ: ﴿يَخْذَعُونَ﴾ [البقرة: ٩] ٣١٧/١
- ﴿زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠] ٣٢٠/١
- قوله عز وجل: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مِرْضًا﴾ [البقرة: ١٠] ٣٢٠/١
- ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤] ٣٢٠/١

- ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣] ٣٢٠/١
- ﴿خَاب﴾ [طه: ٦١] ٣٢١/١
- ﴿شَاء﴾ [البقرة: ٢٠] ٣٢٢/١
- ﴿جَاء﴾ [النساء: ٤٣] ٣٢٢/١
- ﴿فَلَمَّا زَاغُوا - أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] ٣٢٥/١
- وجه قول من أمال الألف في زاد ٣٢٦/١
- الاتساع في الكذب الذي هو نطق ليجعل غير نطق وشواهد على ذلك ٣٣١/١ - ٣٣٧
- اختلفوا في ضم أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرهما. فقرأ
- الكسائي (قيل) [البقرة: ١١] ٣٤٠/١
- ﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤٤] ﴿سُيِّءٌ﴾ [هود: ٧٧] [العنكبوت: ٣٣] .. ٣٤٠/١
- ﴿شِئْتِ﴾ [الملك: ٢٧] ٣٤٠/١
- ﴿حِيلٌ﴾ [سبأ: ٥٤]
- ﴿سُيِّقٌ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣]
- ﴿جُيِّءٌ﴾ [الزمر: ٦٩] [الفجر: ٢٣] ٣٤٠/١
- حجة من قال ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [النور: ١١] فأشتم الضمة الكسرة
- وأمال بها نحوها ٣٤٥/١
- حجة من قال: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١] فأخلص الكسرة ولم يحرك
- لضمة مماله نحو الكسرة ٣٤٨/١
- الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين ٣٤٨/١
- بسم الله. قال حمزة يقف على ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بغير همز وكأنه يريد الهمز
- ﴿الصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] ٣٥١/١
- ﴿لِيُؤَاطُوا﴾ [التوبة: ٣٧] ٣٥١/١
- ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥١] ٣٥١/١
- ﴿مَتَكُونُونَ﴾ [يس: ٥٦] ٣٥١/١

- ﴿فمالتون﴾ [الصفات: ٦٦] ٣٥١/١
- ﴿الخاطئون﴾ [الحاقة: ٣٧] ٣٥١/١
- ﴿الصابئين﴾ [الحج: ١٧] ٣٥١/١
- ﴿الصابئون﴾ [المائدة: ٦٩] ٣٥١/١
- اختلاف النحويين في تخفيف الهمزة في ﴿يستهبئون﴾ وبيان ذلك ٣٥٣/١
- مجلس لأبي الحسن الأخفش بوجود مروان بن سعيد المهلبى
- والجرمي ٣٥٦ - ٣٥٤/١
- تخفيف الهمزة المفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة وأمثلة عليها ٣٥٩/١
- ﴿اشتروا الضلالة﴾ [البقرة: ١٦] ضم الواو اتفاق ٣٦٨/١
- الإمالة وأماكن ورودها في الآيات القرآنية ٣٧٩ - ٣٧٥/١
- اتفقوا على (يَخْطَفُ) [البقرة: ٢٠] أن طاءه مفتوحة.
- اختلفوا في ﴿فتخطفهُ﴾ [الحج: ٣١] ٣٩٠/١
- قوله تعالى: ﴿على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ٢٠]
- و﴿الأرض﴾ [البقرة: ٢٢]
- و﴿الأسماء﴾ [البقرة: ٣١]
- ﴿الآخرة﴾ [البقرة: ٩٤]
- كان حمزة يسكت سكتة خفيفة على الياء واللام ٣٩١/١
- روى ورش عن نافع أن كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها
- مثل ﴿الأرض﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الأسماء﴾ ويسقط الهمزة ٣٩٢/١
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [الأعلى: ١٤] بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما
- قبلها ٣٩٢/١
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] ٣٩٢/١
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [الشمس: ٩] ٣٩٢/١
- ﴿مَنْ آلِهَ﴾ [القصص: ٧١، ٧٢] ٣٩٢/١
- نافع: إذا الفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة في آخر الكلمة
- ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة وأسقط الهمزة ﴿خَلَوْا

- إلى شياطينهم﴾ [البقرة: ١٤] ٣٩٢/١
- ﴿نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ٣٩٢/١
- الكلام عن تخفيف الهمزة في قوله: ﴿شيء﴾ ونظائرها ٣٩٦/١
- ذكر اختلافهم في إمالة الألف التي تليها الراء مذهب نافع في ذلك ٣٨٩/١
- مذهب ابن كثير وابن عامر وعاصم ٣٩٩/١
- مذهب الكسائي في ذلك ٤٠٠/١
- مذهب حمزة ٤٠٠/١
- مذهب أبي عمرو ٤٠١/١
- مذهب عبد الله بن كثير وابن عامر وعاصم في ذلك ٤٠٤/١
- مذهب أبي عمرو في إمالة ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة
أو آخر آياتها الياء ٤٠٤/١
- اختلفوا في الهاء من قوله: ﴿فهو﴾ و﴿هي﴾ إذا كان قبلها لام أو
واو أو ثم أو فاء. والكلام على مذهب القراء في ذلك.
- اختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم إذا انكسر ما قبلها
مثل قوله ﴿إِنِّي أعلم﴾ [البقرة: ٣٠] والأنفال ويونس وهود،
والتوبة، وغافر والحجر ويوسف ٤١١/١
- الأفعال المتعدية إلى المفعول به وأضر بها الثلاثة ٤٠/٢
- اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿وعدناكم﴾
[طه: ٨٠] ٥٦/٢
- الحجة لمن يقرأ ﴿واعدنا﴾ و﴿وعدنا﴾ [البقرة: ٥١] ٦٧، ٦٦/٢
- واختلفوا في قوله تعالى: ﴿اتخذتم﴾ [البقرة: ٥١]
و﴿أخذتم﴾ [آل عمران: ٨١]
- و﴿لتخذت﴾ [الكهف: ٧٧] ٦٧/٢
- تقسيم حروف المعجم عند أبي علي على ضريين ساكن ومتحرك،
وأقسام كل منهما عنده وتفضل ذلك ٧٨/٢

- واختلفوا في قوله :

﴿النبيين﴾ [البقرة : ٦١]

و﴿النبئون﴾ [البقرة : ١٣٦]

و﴿النبوة﴾ [آل عمران : ٧٩]

و﴿الأنبياء﴾ [آل عمران : ١٢]

و﴿النبي﴾ [آل عمران : ٦٨]

- في الهمز وتركه ٨٧/٢

- اختلفوا في ﴿الصابئون﴾ [المائدة : ٦٩] في الهمزة وتركها ٩٤/٢

- الإعراب : من حقق الهمزة فقال : ﴿الصابئون﴾ ومن خففها وتفصيل

ذلك ٩٦/٢

- زعم عيسى أن : كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم من العرب

من يثقله ومنهم من يخففه وأمثلة لذلك ١٠٥/٢

- واختلفوا في ﴿اسارى تفدوهم﴾ [البقرة : ٨٥] في إثبات الألف في

الحرفين وإسقاطها، وفي فتح الراء وإمالتها ١٤٣/٢

- فعل نزل اللازم وأضرب تعديه إلى مفعول به مع أمثلة لذلك ... ١٥٨/٢

- قصة الغرائيق وردّها ١٨٤ - ١٨٢/٢

- النسخ وأقسامه ٢٠٢ - ١٨٨ - ١٨٠/٢

- قال أحمد بن موسى : ﴿كما سئل﴾ [البقرة : ١٠٨] مضمومة السين

مكسورة الهمزة في قراءتهم جميعاً ٢١٧/٢

- اختلفوا في قوله عز وجل : ﴿إبراهيم﴾ [البقرة : ١٢٤] ٢٢٦/٢

- إعراب : ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ [البقرة : ١٤٨] ٢٣٨/٢

- الرياح وأنواعها ٢٥٠/٢

- قال أحمد : اتفقوا على تسكين اللام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء

في جميع القرآن. واختلفوا إذا كان قبلها ثم ٢٧٥/٢

- واختلفوا في البيوت والعيون والشيوخ والغيوب والجيوب في ضم

الحرف الأول من هذه كلها وكسره ٢٨٠/٢

- اختلفوا في إمالة الألف وتفخيمها في قوله تعالى: ﴿مَرْضَاةَ اللَّهِ﴾
[البقرة: ٢٠٧] ٢٩٩/٢
- الاحتجاج لمن قرأ بالباء في قوله: ﴿إِثْمَ كَبِيرٍ﴾ [البقرة: ٢١٩] .. ٣١٢/٢
- الطهور
- الطهارة ومعانيها ٣٢٣/٢
- قال أحمد بن موسى: كلهم قرأ: ﴿أَنَا أَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]
يطرحون الألف التي بعد النون من أنا ﴿إِذَا وَصَلُوا فِي كُلِّ الْقُرْآنِ
غَيْرَ نَافِعٍ ٣٥٩/٢
- قروا كلهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] ٤١٣/٢
- ذكر ووجوه معناها واستعمالها ٤٢٨/٢
- عن عاصم: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بهمزة ورفع الألف.
وقرأ الباقر: ﴿الَّذِي أِثْمَنَ﴾ الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة
بغير إشمام الضمة ٤٥٠/٢
- الوجوه التي جاء عليها التنزيل في (كتب) ٤٥٦/٢ - ٤٥٨
- ﴿من قرار﴾ [إبراهيم] ١٠/٣
- ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢] ١٠/٣
- عن عاصم ﴿رُضْوَانٌ﴾ و﴿رُضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢] بضم الراء في كل
القرآن ٢٢/٣
- وكلهم فتح الراء من ﴿المحراب﴾ [آل عمران: ٣٧، ٣٩] إلا ابن
عامر فإنه أمالها ٣٩/٣
- كلام في الاتساع وشواهد عليه ٨٦/٣، ٨٨
- مجيء فَعْلٌ وفُعْلٌ لغتين بمعنى واحد ككَرِهَ وكُرِهَ ١٤٤/٣
- اختلفوا في ضم الحاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿السُّحْتِ﴾
[المائدة: ٦٢، ٦٣]
- وفتح السين ﴿لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] ٢٢١/٣
- أرسل ومعانيها ٢٤٠/٣

- ذكر حديث سبب نزول الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدهم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم﴾ [المائدة: ١٠٦] ٢٦١/٣ - ٢٦٢
- بحث في إمالة ﴿رأى﴾ [الأنعام: ٧٧ - ٧٨] و[الكهف: ٥٣] و[النحل: ٨٦] ٣٢٨/٣ ، ٣٣١
- قرأ الكسائي في وحده ﴿هداني﴾ الأنعام: ٨٠ بإمالة الدال
- اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله تعالى: ﴿نرفع درجات من نشاء﴾ [الأنعام: ٨٣] و﴿درجات من نشاء﴾ ٣٣٥/٣ - ٣٣٦
- اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله عز وجل: ﴿وأزواجهم وذرياتهم﴾ [غافر: ٨] في غير هذا الموضع، ولم يختلفوا في هذا الموضع أنه بالجمع ٣٥٤/٣
- طاف ومعانيها ١٢٠/٤
- جنح ومعانيها ١٥٨/٤
- الأسماء التي تجري على القبائل حتى تصرف ومتى تمنع من الصرف ٣٥٧ - ٣٥٤/٤
- القراءة سنة فلا ينبغي أن تحمل على ما تجوزّه العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر في قراءة القراء ٣٥٦/٤
- ذكر اختلافهم في بني إسرائيل ٨٣/٥
- الإسراف في القتل وتفصيل معانيه ١٠١/٥
- الحسنة والسيئة وما تردا عليهما من معنى ١٠٣/٥
- تفسير (أعمى) في [الآية ٧٢] بني إسرائيل ١١٣/٥
- حكمة الأرض وما يقصد بها من معنى في الآيات الواردة فيها ... ١١٥/٥
- لدن وما ورد فيها من لغات ١٢٤/٥
- مما يجوز إدغامه لتقارب المخارج إدغام التاء في الفاء، والطاء والتاء والدال في الضاد وكذلك الطاء والدال والتاء والطاء والدال

- والثاء في الصاد والسين والزاي ٨/٦ ، ٩ .
- الحركات التي تأتي للإتباع ٤٣/٦
- ما يدغم من الحروف لمقاربة مخرجهما ٤٩/٦
- رأى وما تحمله من معان ٥٨ ، ٥٧/٦
- ﴿سلام على إدراسين﴾ [الصفات : ١٣٠] ٦٠/٦
- (نظر) ومعانيها المستعملة ٢٧١ - ٢٧٠/٦
- حذف الهمزة من الكلمة في أكثر من موضع في الشعر وشواهد ذلك ٣٤٠ - ٣٣٩/٦



فهرس الآيات التي وردت فيها القراءات السبعية

الآية ورقمها

الجزء

الصفحة

الجزء الأول

اختلافهم في سورة فاتحة الكتاب

- ﴿مالك يوم الدين﴾ (٦) ٧/١
- ﴿الصراط المستقيم﴾ (٦) ٤٩/١
- ﴿عليهم﴾ (٧) ٥٧/١
- ﴿غير المغضوب عليهم﴾ (٧) ١٤٢/١

اختلافهم في سورة البقرة

- ﴿فيه هدى﴾ (٢) ١٧٥/١
- ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ (٣) ٢١٤/١
- ﴿غشاوة﴾ (٧) ٢٩١/١
- ﴿يخادعون﴾ (٩) ٣١٢/١
- ﴿بما كانوا يكذبون﴾ (١٠) ٣٢٩/١
- ﴿في طغيانهم﴾ (١٥) ٣٦٥/١
- ﴿وفي آذانهم﴾ (١٩) ٣٦٥/١
- ﴿بالهدى﴾ (١٦) ٣٧٤/١

الجزء الثاني

تتمة سورة البقرة

- ﴿أنبئهم﴾ (٣٣) ٦/٢
- ﴿فأزلهما الشيطان عنها﴾ ١٤/٢

- ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (٣٧) ٢٣/٢
- ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ (٤٨) ٤٣/٢
- ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا﴾ (٥١) ٥٦/٢
- ﴿بَارِئُكُمْ﴾ (٥٤) ٧٦/٢
- ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ (٥٨) ٨٥/٢
- ﴿الصَّابِئِينَ﴾ (٦٢) ٩٤/٢
- ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ (٦٧) ١٠٠/٢
- ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٧٤) ١١٠/٢
- ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ (٨١) ١١٤/٢
- ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (٨٣) ١٢١/٢
- ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (٨٣) ١٢٦/٢
- ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ (٨٥) ١٣٠/٢
- ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ (٨٧ - ٢٢٥٣) ١٤٨/٢
- ﴿غُلْفٍ﴾ (٨٨) ١٥٣/٢
- ﴿يَنْزِلُ﴾ (٩٠) ١٥٦/٢
- ﴿جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ (٩٨) ١٦٣/٢
- ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ (١٠٢)
- ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (١٧٧)
- ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ (١٨٩) ١٦٩/٢
- ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ (١٠٦) ١٨٠/٢
- ﴿نَنْسَاهَا﴾ (١٠٦) ١٨٦/٢
- ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ (١١٦) ٢٠٢/٢
- ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١١٧) ٢٠٣/٢
- ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ (١١٩) ٢٠٩/٢
- ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (١٢٥) ٢٢٠/٢
- ﴿فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا﴾ (١٢٦) ٢٢١/٢

- ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (١٢٨) ٢٢٣/٢
- ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾ (١٣٢) ٢٢٧/٢
- ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ (١٤٠) ٢٢٨/٢
- ﴿لِرؤُوفٍ﴾ (١٤٣) ٢٢٩/٢
- ﴿هُوَ مَوْلَاهَا﴾ (١٤٨) ٢٣٠/٢
- ﴿ثَلَاثًا﴾ (١٥٠) ٢٤٤/٢
- ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ (١٨٤) ٢٤٤/٢
- ﴿الرِّيَّاحِ﴾ (١٦٤) ٢٤٨/٢
- ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (١٦٥) ٢٥٨/٢
- ﴿خَطَوَاتٍ﴾ (١٦٨) ٢٦٥/٢
- ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ (١٧٧) ٢٦٩/٢
- ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنْفًا﴾ (١٨٢) ٢٧١/٢
- ﴿فَدِيَّةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ (١٨٤) ٢٧٢/٢
- ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ (١٨٥) ٢٧٤/٢
- ﴿الْحَجِّ﴾ (١٩٧) ٢٧٨/٢
- ﴿وَلَا تَقَاتِلُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١٩١) ٢٨٤/٢
- ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ (١٩٧) ٢٨٦/٢
- ﴿السَّلَامِ﴾ (٢٠٨) ٢٩٢/٢
- ﴿تَرْجِعِ الْأُمُورَ﴾ (٢١٠) ٣٠٤/٢
- ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (٢١٤) ٣٠٥/٢
- ﴿إِثْمَ كَبِيرٍ﴾ (٢١٩) ٣٠٧/٢
- ﴿قُلْ الْعَفْوَ﴾ (٢١٩) ٣١٥/٢
- ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (٢٢٢) ٣٢١/٢
- ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ (٢٢٩) ٣٢٨/٢
- ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ﴾ (٢٣٣) ٣٣٣/٢
- ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾ (٢٣٣) ٣٣٥/٢

- ﴿تَمْسُوهُمْ﴾ (٢٣٦) ٣٣٦/٢
- ﴿الْمَوْسِعَ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ﴾ (٢٣٦) ٣٣٨/٢
- ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ (٢٤٠) ٣٤١/٢
- ﴿فِيضَاعْفَهُ﴾ (٢٤٥) ٣٤٣/٢
- ﴿وَيَنْسُطُ﴾ (٢٤٥)
- ﴿وَبَسْطَةُ﴾ (٢٤٧) ٣٤٦/٢
- ﴿عَسَيْتُمْ﴾ (٢٤٦) ٣٤٩/٢
- ﴿غُرْفَةً﴾ (٢٤٩) ٣٥٠/٢
- ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ (٢٥١) ٣٥٢/٢
- ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (٢٥٤) ٣٥٤/٢
- ﴿كَمْ لَبِثْتُ﴾ (٢٥٩) ٣٦٧/٢
- ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (٢٥٩) ٣٦٩/٢
- ﴿كَيْفَ نَنْشُرُهَا﴾ (٢٥٩) ٣٧٩/٢
- ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢٥٩) ٣٨٢/٢
- ﴿بُرْبُورَةٌ﴾ (٢٦٥) ٣٨٥/٢
- ﴿فَضَّرْهُمْ إِلَيْكَ﴾ (٢٦٠) ٣٨٩/٢
- ﴿فِي أَكْلُهَا﴾ (٣٩٤) ٣٩٤/٢
- ﴿فَنَعْمَا هِيَ﴾ (٢٧١) ٣٩٥/٢
- ﴿وَنَكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (٢٧١) ٣٩٩/٢
- ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ (٢٧٣) ٤٠٢/٢
- ﴿فَأَذْنُوا﴾ (٢٧٩) ٤٠٣/٢
- ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٢٨٠) ٤١٤/٢
- ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٢٨١) ٤١٧/٢
- ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٢٨٢) ٤١٨/٢
- ﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ (٢٨٢) ٤٣٦/٢
- ﴿فَرُّهُمْ مَقْبُوضَةٌ﴾ ٤٤٢/٢

- ﴿وكتبه﴾ (٢٨٥) ٤٥٥ / ٢
- ﴿ورسله﴾ (٢٨٥) ٤٦٠ / ٢
- ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ (٢٨٤) ٤٦٣ / ٢

الجزء الثالث

اختلافهم في سورة ال عمران

- ﴿ألم الله﴾ (١) ٥ / ٣
- ﴿التوراة﴾ (٣) ١٠ / ٣
- ﴿مع الأبرار﴾ (١٩٣) ١٠ / ٣
- ﴿سيغلبون ويحشرون﴾ (١٢) ١٧ / ٣
- ﴿يرونهم مثلهم﴾ (١٣) ١٧ / ٣
- ﴿ورضوان﴾ (١٥) ٢١ / ٣
- ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ (١٩) ٢٢ / ٣
- ﴿وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي﴾ (٢٧) ٢٥ / ٣
- ﴿تقاة﴾ (٢٨) ٢٧ / ٣
- ﴿بما وضعت﴾ (٣٦) ٣١ / ٣
- ﴿وكفلها زكريا﴾ (٣٧) ٣٣ / ٣
- ﴿فنادته الملائكة﴾ (٣٩) ٣٧ / ٣
- ﴿في المحراب إن الله﴾ (٣٩) ٣٨ / ٣
- ﴿ييشرك﴾ (٣٩) ٤١ / ٣
- ﴿ويعلمه الكتاب﴾ (٤٨) ٤٣ / ٣
- ﴿فنفو فيهم أجورهم﴾ (٥٧)
- ﴿فيكون﴾ (٥٩)
- ﴿ها أنتم﴾ (٦٦) ٤٥ / ٣
- ﴿ولا يأمرؤكم﴾ (٨١) ٥٧ / ٣
- ﴿تعلمون الكتاب﴾ ٥٨ / ٣

- ﴿لَمَّا آتَيْنَكُمْ﴾ (٨١) ٦٢/٣
- ﴿آتَيْنَاكُمْ﴾ (٨١) ٦٨/٣
- ﴿يَنْفَعُونَ﴾ و﴿تُرْجَعُونَ﴾ (٨٣) ٦٩/٣
- ﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾ (٩٧) ٧٠/٣
- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ﴾ (١١٥) ٧٣/٣
- ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ (١٢٠) ٧٤/٣
- ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ (١٢٥) ٧٦/٣
- ﴿فَرَحَ﴾ (١٤٠) ٧٨/٣
- ﴿كَأَيِّنْ﴾ (١٤٦) ٧٩/٣
- ﴿قُتِلَ مَعَهُ﴾ (١٤٦) ٨٢/٣
- ﴿الرُّعْبُ﴾ (١٥١) ٨٤/٣
- ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ (١٥٤) ٨٨/٣
- ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ اللَّهُ﴾ (١٥٤) ٩٠/٣
- ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١٥٦) ٩١/٣
- ﴿أَوْمَتُمْ﴾ (١٥٧) ٩٢/٣
- ﴿يَغْلُ﴾ (١٦١) ٩٤/٣
- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ﴾ (١٧١) ٩٨/٣
- ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ (١٧٦) ٩٩/٣
- ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١٧٨)
- ﴿فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ﴾ (١٨٨) ١٠٠/٣
- ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾ (١٧٩) ١١٠/٣
- ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ .. وَتَقُولُ﴾ (١٨١) .. ١١٥/٣
- ﴿لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (١٨٧) ١١٦/٣
- ﴿وَقَاتِلُوا﴾ و﴿وَقُتِلُوا﴾ (١٩٥) ١١٦/٣

اختلافهم في سورة النساء

- ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ (١) ١١٨/٣
- ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ (١) ١٢١/٣
- ﴿قِيَامًا﴾ (٥) ١٢٩/٣
- ﴿وَسَيُضْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (١٠) ١٣٦/٣
- ﴿فَلَأُمُّهُ﴾ (١١) ١٣٧/٣
- ﴿إِمَهَاتِكُمْ﴾ (٢٣) ١٣٨/٣
- ﴿يُوصِي بِهَا﴾ (١١) ١٣٩/٣
- ﴿يُدْخِلُهُ﴾ (١٣) ١٤٠/٣
- ﴿وَاللَّذَانِ﴾ (١٦) ١٤١/٣
- ﴿كُرْهَا﴾ (١٩) ١٤٤/٣
- ﴿بِفَاحِشَةٍ مَّيْنَةٍ﴾ (١٩) ١٤٥/٣
- ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ﴾ (٢٤) ١٤٦/٣
- ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ (٢٤) ١٥٠/٣
- ﴿أَحْصَنَ﴾ و ﴿أَحْصَنَ﴾ (٢٥) ١٥٠/٣
- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٢٩) ١٥١/٣
- ﴿نَكْفُرْ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ﴾ (٣١) ١٥٢/٣
- ﴿مُدْخَلًا﴾ (٣١) ١٥٣/٣
- ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٣٢) ١٥٥/٣
- ﴿عَاقَدْتُ﴾ ﴿عَاقَدْتُ﴾ (٣٣) ١٥٦/٣
- ﴿الْبُخْلُ﴾ (٣٧) ١٥٩/٣
- ﴿وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ يَضَاعَفْهَا﴾ (٤٠) ١٦٠/٣
- ﴿تُسَوَّى﴾ (٤٢) ١٦١/٣
- ﴿أَوْ لَا مَسْتَمَ النَّسَاءُ﴾ (٤٣) ١٦٣/٣
- ﴿نِعَمًا﴾ (٥٨) ١٦٦/٣
- ﴿أَنْ ااقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا﴾ (٦٦) ١٦٧/٣

- ﴿كَأَن لَّمْ يَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ (٧٣) ١٧٠/٣
- ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ (٧٧) ١٧١/٣
- ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ (٨١) ١٧٢/٣
- ﴿فَتَشْتَبِهُوا﴾ (٩٤) ١٧٣/٣
- ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ (٩٤) ١٧٥/٣
- ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ (٩٥) ١٧٨/٣
- ﴿فَسَوْفَ يُوْتِيهِ﴾ (١١٤) ١٨٠/٣
- ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ (١٢٤) ١٨١/٣
- ﴿أَن يَصَّالِحَ﴾ (١٢٨) ١٨٣/٣
- ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ (١٣٥) ١٨٥/٣
- ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ (١٣٦) ..
..... ١٧٦/٣ (١٣٦)
- ﴿الدَّرَكِ﴾ (١٤٥) ١٨٨/٣
- ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ (١٥٤) ١٩٠/٣

اختلافهم في سورة المائدة

- ﴿شَنَانٍ﴾ (٢) ١٩٥/٣
- ﴿أَنْ صَدُوكُمْ﴾ و﴿إِنْ صَدُوكُمْ﴾ (٢) ٢١٢/٣
- ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ (٩) ٢١٤/٣
- ﴿قَسِيَّةٌ﴾ (١٣) ٢١٦/٣
- ﴿وَإِخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ (٤٤) ٢١٨/٣
- ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ .. وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (٤٥) ٢٢٢/٣
- ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ﴾ (٤٧) ٢٢٧/٣
- ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٥٣) ٢٢٩/٣
- ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ (٥٤) ٢٣٢/٣
- ﴿وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ﴾ (٥٧) ٢٣٤/٣

- ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ﴾ (٦٠) ٢٣٦/٣
- ﴿فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَاتُهُ﴾ (٦٧) ٢٣٨/٣
- ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٧١) ٢٤٦/٣
- ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ (٨٩) ٢٥١/٣
- ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ (٩٥) ٢٥٤/٣
- ﴿أَوْ كِفَارَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينَ﴾ (٩٥) ٢٥٧/٣
- ﴿قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ (٩٧) ٢٥٨/٣
- ﴿اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانُ﴾ (١٠٧) ٢٦٠/٣
- ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (١١٠) ٢٧٠/٣
- ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ (١١٢) ٢٧٢/٣
- ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ﴾ (١١٩) ٢٨٢/٣

اختلافهم في سورة الأنعام

- ﴿مَنْ يُضَرْفُ عَنْهُ يَوْمُئِذٍ﴾ (١٦) ٢٨٥/٣
- ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾ (٢٣) ٢٨٧/٣
- ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ (٢٢) ٢٩٠/٣
- ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ (٢٣) ٢٩٠/٣
- ﴿وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ (٢٧) ٢٩٢/٣
- ﴿تَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٣٢) ٢٩٥/٣
- ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ (٣٣) ٣٠٢/٣
- ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ (٤٦)
- ﴿وَأَرَأَيْتُمْ﴾ (٤٠) ٣٠٥/٣
- ﴿إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ .. فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥٤) ٣١١/٣
- ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمَجْرِمِينَ﴾ (٥٥) ٣١٤/٣
- ﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾ (٥٧) ٣١٨/٣
- ﴿قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ .. قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ﴾ (٦٣ ، ٦٤) ٣٢١/٣

- ﴿رَأَىٰ كُوكَبًا﴾ (٧٦) ٣/٣٢٦
- ﴿رَأَىٰ﴾ (٧٧) ٣/٣٢٩
- ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ (٨٠) ٣/٣٣٢
- ﴿وَالْيَسَعَ﴾ (٨٦) ٣/٣٣٧
- ﴿اِقْتِدِهٖ قُل﴾ (٩٠) ٣/٣٥٠
- ﴿تَجْعَلُونَهٗ قَرَاتِيسَ تَبْدُونَهَا وَتَخْفُونَ كَثِيرًا﴾ (٩١) ٣/٣٥٤
- ﴿وَلْتَنْذِرْ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ (٩٢) ٣/٣٥٦
- ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (٩٤) ٣/٣٥٦
- ﴿وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا﴾ (٩٦) ٣/٣٦١
- ﴿فَمَسْتَقَرَّ﴾ (٩٨) ٣/٣٦٤
- ﴿انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ﴾ (٩٩)
- ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ (١٤١) ٣/٣٦٦
- ﴿وَحَرَقُوا لَهُ﴾ (١٠٠) ٣/٣٧٢
- ﴿دَارِسْتَ﴾ (١٠٥) ٣/٣٧٣
- ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَهَا﴾ (١٠٩) ٣/٣٧٥
- ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٠٩) ٣/٣٨٢
- ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ (١١١) ٣/٣٨٣
- ﴿إِنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ (١١٤) ٣/٣٨٧
- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ (١١٥) ٣/٣٨٧
- ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (١١٩) ٣/٣٩٠
- ﴿وَإِنْ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ﴾ (١٩٩) ٣/٣٩٢
- ﴿ضَيِّقًا﴾ (١٢٥) ٣/٣٩٩
- ﴿حَرَجًا﴾ (١٢٥) ٣/٤٠٠
- ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (١٢٥) ٣/٤٠١
- ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ (١٣٥) ٣/٤٠٦
- ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ (١٣٥) ٣/٤٠٨

- ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ (١٣٦) ٤٠٩/٣
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم﴾
- (١٣٧) ٤٠٩/٣
- ﴿وَإِنْ تَكُنْ مِيتَةً﴾ (١٣٩) ٤١٤/٣
- ﴿قَدْ خسرَ الَّذِي قتلُوا أولادهم﴾ (١٤٠) ٤١٦/٣
- ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (١٤١) ٤١٦/٣
- ﴿الْمَعَزِ﴾ (١٤٣) ٤١٨/٣
- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيتَةً﴾ (١٤٥) ٤٢٢/٣
- ﴿يَذْكُرُونَ﴾ (١٥٢) ٤٢٤/٣
- ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (١٥٣) ٤٣٥/٣
- ﴿تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (١٧٨) ٤٣٧/٣
- ﴿فَرَقُوا دِينَهُمْ﴾ (١٥٩) ٤٣٧/٣
- ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ (١٦١) ٤٣٩/٣

الجزء الرابع اختلافهم في سورة الأعراف

- ﴿قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ﴾ (٣) ٥/٤
- ﴿مَعِيشَ﴾ (١٠) ٦/٤
- ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ (٢٥) ٩/٤
- ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ (٢٦) ١٢/٤
- ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (٣٢) ١٣/٤
- ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٨) ١٧/٤
- ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ﴾ (٤٠) ١٨/٤
- ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (٤٤) ٢١/٤
- ﴿أُورِثْمُوهَا﴾ (٤٢) ٢٥/٤
- ﴿وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ﴾ (٤٣) ٢٥/٤

- ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ (٤٤) ١٩/٤
- ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ (٥٤) ٢٦/٤
- ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ (٥٤) ٢٨/٤
- ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (٥٥) ٢٩/٤
- ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته﴾ (٥٧) ٣١/٤
- ﴿مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (٥٩) ٣٩/٤
- ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ (٦٢) ٤١/٤
- ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ (٧٥) ٥١/٤
- ﴿وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفُحِشَةَ ... إِنْكُمْ﴾ (٨٠ - ٨١) ... ٤٢/٤
- ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمُ﴾ (٩٦) ٥٢/٤
- ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ (٩٨) ٥٢/٤
- ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ (١٠٥) ٥٥/٤
- ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (١١١) ٥٧/٤
- ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (١١٢) ٦٣/٤
- ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (١١٣) ٦٤/٤
- ﴿تَلَقَّفُ﴾ (١١٧) ٦٦/٤
- ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ (١٢٣) ٦٨/٤
- ﴿سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (١٢٧) ٧١/٤
- ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ (١٢٨) ٧٢/٤
- ﴿يَعْرِشُونَ﴾ (١٣٧) ٧٤/٤
- ﴿يَعْكُفُونَ﴾ (١٣٨) ٧٤/٤
- ﴿دَكَاً﴾ (١٤٣) ٧٥/٤
- ﴿بِرِسَالَاتِي﴾ (١٤٤) ٧٦/٤
- ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ (١٤٦) ٧٨/٤
- ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا﴾ (١٤٨) ٨٠/٤
- ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ (١٤٩) ٨٨/٤

- ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ أَلْقَوْمْ﴾ (١٥٠) ٨٩/٤
- ﴿إِصْرُهُمْ﴾ (١٥٧) ٩٤/٤
- ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ (١٦١) ٩٤/٤
- ﴿مَعْدَرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾ (١٦٤) ٩٧/٤
- ﴿بِعَذَابِ بَيْسٍ﴾ (١٦٥) ٩٨/٤
- ﴿وَالَّذِينَ يُنْسِكُونَ﴾ (١٧٠) ١٠٢/٤
- ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ (١٧٢) ١٠٤/٤
- ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ... أَوْ تَقُولُوا﴾ (١٧٢ - ١٧٣) ١٠٧/٤
- ﴿يُلْحِدُونَ﴾ (١٨٠) ١٠٧/٤
- ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ (١٨٦) ١٠٩/٤
- ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ (١٩٠) ١١١/٤
- ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ (١٩٣) ١١٣/٤
- ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ (١٩٥) ١١٤/٤
- ﴿إِنْ وَلِيَ اللَّهُ﴾ (١٩٦) ١١٦/٤
- ﴿طَائِفٌ﴾ (٢٠١) ١٢٠/٤
- ﴿يَمْدُونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ (٢٠٢) ١٢٢/٤

سورة الأنفال

- ﴿مُزْدَفِينَ﴾ (٩) ١٢٤/٤
- ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ الْتَعَاسَ﴾ (١١) ١٢٥/٤
- ﴿مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ (١٨) ١٢٧/٤
- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٩) ١٢٨/٤
- ﴿بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا... بِالْعُدُوَّةِ﴾ (٤٢) ١٢٨/٤
- ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (٤٢) ١٢٩/٤
- ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ (٣٥) ١٤٤/٤
- ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ (٣٧) ١٥٢/٤

- ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ (٥٩) ١٥٤/٤
- ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ (٥٩) ١٥٧/٤
- ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ (٦١) ١٥٨/٤
- ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ (٥٠) ١٥٩/٤
- ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ.. فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً﴾ (٦٥ - ٦٦) ١٥٩/٤
- ﴿فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ (٦٦) ١٦١/٤
- ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ - أُسْرَى﴾ (٦٧) ١٦١/٤
- ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأُسْرَى﴾ (٧٠) ١٦٣/٤
- ﴿مَالِكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ (٧٢) ١٦٥/٤

اختلافهم في سورة التوبة

- ﴿أَئِمَّةً﴾ (١٢) ١٦٧/٤
- ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ (١٢) ١٧٦/٤
- ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ (١٧) ١٧٨/٤
- ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ (٢٤) ١٨٠/٤
- ﴿عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾ (٣٠) ١٨١/٤
- ﴿يُضْهِئُونَ﴾ (٣٠) ١٨٦/٤
- ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (٣٧) ١٩٤/٤
- ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ (٥٤) ١٩٥/٤
- ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ﴾ (٥٨) ١٩٦/٤
- ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (٦١) ١٩٨/٤
- ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٦١) ٢٠٣/٤
- ﴿إِنْ تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ (٦٦) ٢٠٥/٤
- ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ (٩٨) ٢٠٥/٤
- ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ (٩٩) ٢٠٩/٤
- ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (١٠٣) ٢١٢/٤

- ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ (١٠٧) ٢٣٩/٤
- ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَنَهُ عَلَى تَقْوَىٰ... أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَنَهُ﴾ (١٠٩) .. ٢١٨/٤
- ﴿جُرُفٍ﴾ (١٠٩) ٢٢١/٤
- ﴿هَارٍ﴾ (١٠٩) ٢٢١/٤
- ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ (١١٠) ٢٣٠/٤
- ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (١١١) ٢٣١/٤
- ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ (١١٧) ٢٣٤/٤
- ﴿غِلْظَةً﴾ (١٢٣) ٢٤١/٤
- ﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ﴾ (١٢٦) ٢٣٢/٤

اختلافهم في سورة يونس عليه السلام

- ﴿الر﴾ (١) ٢٤٣/٤
- ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (٢) ٢٥١/٤
- ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (٥) ٢٥٨/٤
- ﴿يُفْصَلُ الْآيَاتِ﴾ (٥) ٢٥٢/٤
- ﴿لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ (١١) ٢٥٣/٤
- ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ (١٦) ٢٥٩/٤
- ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٨) ٢٦٣/٤
- ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (٢٢) ٢٦٣/٤
- ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٢٣) ٢٦٦/٤
- ﴿قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ (٢٧) ٢٦٨/٤
- ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ (٣٠) ٢٧١/٤
- ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ (٣٣) ٢٧٢/٤
- ﴿أَمْنَ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾ (٣٥) ٢٧٤/٤
- ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ﴾ (٤٥) ٣٠٠/٤
- ﴿ءَالَتْنِ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَجْعِلُونَ﴾ (٥١) ٢٨١/٤

- ﴿فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (٥١) ٢٨١/٤
- ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ (٦١) ٢٨٤٤
- ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ (٧١) ٢٨٦/٤
- ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ﴾ (٨١) ٢٨٩/٤
- ﴿تَبَوَّءَا﴾ (٨٧) ٣٠٨/٤
- ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ (٨٩) ٢٩٢/٤
- ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ﴾ (٩٠) ٢٩٥/٤
- ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ (٩١) ٢٩٦/٤
- ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ﴾ (١٠٠) ٣٠٦/٤
- ﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ (١٠٣) ٣٠٥/٤

سورة هود عليه السلام

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (٢٥) ٣١٥/٤
- ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ (٢٧) ٣١٦/٤
- ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ (٢٨) ٣٢١/٤
- ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (٤٠) ٣٢٤/٤
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ (٤١) ٣٢٩/٤
- ﴿وَمُرْسَلَهَا﴾ (٤١) ٣٢٩/٤
- ﴿يَبْنِيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾ (٤٢) ٣٣٣/٤
- ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (٤٦) ٣٤١/٤
- ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (٤٦) ٣٤٤/٤
- ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ (٦٦) ٣٤٦/٤
- ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثُمُودَ﴾ (٦٨) ٣٥٣/٤
- ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (٦٩) ٣٥٩/٤
- ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ (٧١) ٣٦٤/٤
- ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ (٨١) ٣٦٧/٤

- ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكَ﴾ (٨١) ٣٦٩/٤
- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ (١٠٥) ٣٧٣/٤
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ (١٠٨) ٢٧٨/٤
- ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ (١١١) ٣٨٠/٤
- ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ (١٢٣) ٣٨٨/٤
- ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (١٢٣) ٣٨٩/٤

اختلافهم في سورة يوسف عليه السلام

- ﴿يَأْتِ إِيَّيَ رَأَيْتُ﴾ (٤) ٣٩٠/٤
- ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ (٥) ٣٩٨/٤
- ﴿ءَايَاتٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ (٧) ٢٩٦/٤
- ﴿مَبِينٍ اقْتُلُوا﴾ (٨، ٩) ٢٩٧/٤
- ﴿فِي غَيْبَاتِ الْجُبِّ﴾ (١٠) ٣٩٩/٤
- ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ (١١) ٤٠٠/٤
- ﴿يَزَعُ وَيَلْعَبُ﴾ (١٢) ٤٠٢/٤
- ﴿الذُّنْبُ﴾ (١٤) ٤٠٧/٤
- ﴿يُبَشِّرِي هَذَا﴾ (١٩) ٤١٠/٤
- ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ (٢٣) ٤١٦/٤
- ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (٢٤) ٤٢٠/٤
- ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ (٣١) ٤٠٩/٤
- ﴿حَسَّ اللَّهُ﴾ (٣١) ٤٢٢/٤
- ﴿دَابَّاءُ﴾ (٤٧) ٤٢٤/٤
- ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (٤٩) ٤٢٥/٤
- ﴿يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ (٥٦) ٤٢٨/٤
- ﴿وَقَالَ لِفَتَاهِ﴾ (٦٢) ٤٣٠/٤
- ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانًا نَكْتَلُ﴾ (٦٣) ٤٣٢/٤

- ﴿فَلَمَّا اسْتِئْذِنُوا مِنْهُ﴾ (٨٠) ٤٣٢ / ٤
- ﴿خَيْرٌ حَفْظًا﴾ (٦٤) ٤٣٨ / ٤
- ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ (٩٠) ٤٤٧ / ٤
- ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (٩٠) ٤٤٧ / ٤
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾ (١٠٩) ٤٤٠ / ٤
- ﴿وَوَظَّنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ (١١٠) ٤٤١ / ٤
- ﴿فَنَجَّيْ مَنْ نَشَاءُ﴾ (١١٠) ٤٤٤ / ٤

الجزء الخامس

اختلافهم في سورة الرعد

- ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾ (٣) ٥ / ٥
- ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ (٤) ٥ / ٥
- ﴿يُسْقَى . . وَنُفْضِلُ﴾ (٤) ١٠ / ٥
- ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَتْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٥) ١٠ / ٥
- ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ☆ سَوَاءٌ مِّنْكُمْ﴾ (٩ ، ١٠) ١٣ / ٥
- ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (١٦) ١٥ / ٥
- ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ (١٧) ١٦ / ٥
- ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ (٣٣) ١٧ / ٥
- ﴿وَيُنشِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (٣٩) ١٩ / ٥
- ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾ (٤٢) ٢١ / ٥

اختلافهم في سورة إبراهيم عليه السلام

- ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ☆ اللَّهُ الَّذِي﴾ (١ - ٢) ٢٥ / ٥
- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (١٩) ٢٨ / ٥
- ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرَحِيٍّ﴾ (٢٢) ٢٨ / ٥
- ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءِ﴾ (٤٠) ٣٣ / ٥
- ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ (٤٢) ٣٠ / ٥

- ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (٤٦) ٣١ / ٥

اختلافهم في سورة الحجر

- ﴿رُبَّمَا﴾ (٢) ٣٥ / ٥
- ﴿مَا يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٨) ٤٢ / ٥
- ﴿سُكِّرَتْ﴾ (١٥) ٤٣ / ٥
- ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ (٥٤) ٤٥ / ٥
- ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ (٥٦) ٤٧ / ٥
- ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ﴾ (٥٩) ٤٧ / ٥
- ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدْ زُنَا﴾ (٦٠) ٤٨ / ٥
- ﴿أَصْحَبُ الْأَيْكَةِ﴾ (٧٨) ٥١ / ٥

اختلافهم في سورة النحل

- ﴿يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٢) ٥٣ / ٥
- ﴿يُنَبِّئُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾ (١١) ٥٤ / ٥
- ﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُودُ مُسْحَرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ (١٢) ٥٧ / ٥
- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً (١٩ - ٢٠ - ٢١) ٥٨ / ٥
- ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ (٢٧) ٦٠ / ٥
- ﴿تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ (٢٧) ٥٩ / ٥
- ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٢٨ - ٣٢) ٦٢ / ٥
- ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٣٣) ٦٣ / ٥
- ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ (٣٧) ٦٣ / ٥
- ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٤٠) ٦٥ / ٥
- ﴿إِلَّا رَجَالاً تُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ (٤٣) ٧٢ / ٥

- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٤٨) ٦٧ / ٥
- ﴿يَتَفَيَّؤُوا ظِلَالَهُ﴾ (٤٨) ٦٦ / ٥
- ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ (٦٢) ٧٣ / ٥
- ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ (٦٦) ٧٤ / ٥
- ﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (٦٨) ٧٦ / ٥
- ﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (٧١) ٧٦ / ٥
- ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ (٨٠) ٧٧ / ٥
- ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ (٩٦) ٧٧ / ٥
- ﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾ (١٠٢) ٧٨ / ٥
- ﴿يُلْحِدُونَ﴾ (١٠٣) ٧٨ / ٥
- ﴿مِنْ بَعْدِ فِتْنُوا﴾ (١١٠) ٧٩ / ٥
- ﴿فَإِذَا قَهَّ اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (١١٢) ٨٠ / ٥
- ﴿وَلَاتَنُكَ فِي ضَيْقٍ﴾ (١٢٧) ٧٩ / ٥

اختلافهم في سورة الإسراء

- ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ (٢) ٨٣ / ٥
- ﴿لِيَسْؤَوْا وَجُوهَكُمْ﴾ (٧) ٨٥ / ٥
- ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ﴾ (١٣) ٨٧ / ٥
- ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ (١٦) ٩١ / ٥
- ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾ (٢٣) ٩٦ / ٥
- ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفَّ﴾ (٢٣) ٩٤ / ٥
- ﴿كَانَ خِطْبًا كَبِيرًا﴾ (٣١) ٩٦ / ٥
- ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ (٣٣) ٩٨ / ٥
- ﴿بِالْقِسْطَاسِ﴾ (٣٥) ١٠١ / ٥
- ﴿كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ (٣٨) ١٠١ / ٥
- ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ (٤١) ١٠٤ / ٥

- ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ . . . عَمَّا يَقُولُونَ . . . تَسْبِيحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ
السَّبْعُ﴾ (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) ١٠٥/٥
- ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَلَيْسَ لِمَبْعُوثُونَا﴾ (٤٩) ١٠٧
- ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ (٥٥) ١٠٨
- ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (٦٢) ١٠٩/٥
- ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَبْرِكَ وَرَجِلِكَ﴾ (٦٤) ١٠٩/٥
- ﴿أَفَأَمِتُّمُ أَنْ يُخَسِفَ بَكُمُ . . . أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ . . . أَمْ أَمِيتُّمُ أَنْ يُعِيدَكُمْ
... فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ . . . فَيَغْرِقَكُمُ﴾ (٦٨ - ٦٩) ١١١/٥
- ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ (٧٢) ١١٢/٥
- ﴿خَلْفَكَ﴾ (٧٦) ١١٣/٥
- ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (٨٣) ١١٥/٥
- ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ (٩٠) ١١٨/٥
- ﴿كَسِفًا﴾ (٩٢) ١١٩/٥
- ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ (٩٣) ١٢١/٥
- ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ (١٠٢) ١٢٢/٥

اختلافهم في سورة الكهف

- ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ (٢) ١٢٤/٥
- ﴿مِرْفَقًا﴾ (١٦) ١٣٠/٥
- ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ (١٧) ١٣١/٥
- ﴿وَلَمَلِئْتُ مِنْهُمْ رُعبًا﴾ (١٨) ١٣٤/٥
- ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ (١٩) ١٣٥/٥
- ﴿عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي﴾ (٢٤) ١٤١/٥
- ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ (٢٥) ١٣٦/٥
- ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) ١٤١/٥
- ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ (٢٨) ١٤٠/٥

- ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ (٣٤) ١٤٢/٥
 - ﴿خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ (٣٦) ١٤٤/٥
 - ﴿لَا كِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (٣٨) ١٤٤/٥
 - ﴿إِن تَرَنِ أَنَا﴾ (٣٩) ١٤٨/٥
 - ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً﴾ (٤٣) ١٤٨/٥
 - ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ (٤٤) ١٤٩/٥
 - ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ (٤٤) ١٥٠/٥
 - ﴿وَيَوْمَ نَسِيرُ الْجِبَالُ﴾ (٤٧) ١٥١/٥
 - ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادِرًا﴾ (٥٢) ١٥١/٥
 - ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ (٥٥) ١٥٢/٥
 - ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَّوْعِدًا﴾ (٥٩) ١٥٦/٥
 - ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ (٦٣) ١٥٤/٥
 - ﴿مِمَّا عَلَّمْتُ رُشْدًا﴾ (٦٦) ١٥٤/٥
 - ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ (٧٠) ١٥٧/٥
 - ﴿لَتُغْرَقَ أَهْلُهَا﴾ (٧١) ١٥٨/٥
 - ﴿تُكْرَأُ﴾ (٧٤، ٨٧) ١٥٩/٥
 - ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ (٧٦) ١٦٠/٥
 - ﴿لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٧٧) ١٦٣/٥
 - ﴿أَن يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾ (٨١) ١٦٤/٥
 - ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ (٨١) ١٦٥/٥
 - ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيلًا... ثُمَّ أَتْبَعَ سَبِيلًا﴾ (٨٥، ٨٩، ٩٢) ١٦٦/٥
 - ﴿فِي عَيْنِ حَمِئَةٍ﴾ (٨٦) ١٦٩/٥
 - ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٨٨) ١٧٠/٥
 - ﴿بَيْنَ السَّادِّينَ... وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ (٩٣، ٩٤) ١٧٠/٥
 - ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ (٩٣) ١٧٢/٥
 - ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ (٩٤) ١٧٢/٥

- ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ (٩٣) ١٧٢ / ٥
- ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ﴾ (٩٥) ١٧٦ / ٥
- ﴿رَدْمًا ☆ ءَاتُونِي﴾ (٩٥ - ٩٦) ١٧٤ / ٥
- ﴿بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ (٩٦) ١٧٧ / ٥
- ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ (٩٧) ١٧٨ / ٥
- ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ (٩٨) ١٨٢ / ٥
- ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ (١٠٩) ١٨٣ / ٥

اختلافهم في سورة مريم عليها السلام

- ﴿كَهَيِّعَص ☆ ذِكْرُ﴾ (١ - ٢) ١٨٤ / ٥
- ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ (٥) ١٨٦ / ٥
- ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ (٦) ١٩١ / ٥
- ﴿عِتْيَا﴾ (٨) ١٩١ / ٥
- ﴿وَقَدْ خَلَقْتِكَ مِنْ قَبْلُ﴾ (٩) ١٩٤ / ٥
- ﴿لَأَهَبَ لَكَ﴾ (١٩) ١٩٥ / ٥
- ﴿نَسِيًا مُنْسِيًا﴾ (٢٣) ١٩٦ / ٥
- ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ (٢٤) ١٩٦ / ٥
- ﴿تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ (٢٥) ١٩٧ / ٥
- ﴿ءَاتَانِي وَأَوْصَانِي﴾ (٣٠ ، ٣١) ٢٠١ / ٥
- ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ (٣٤) ٢٠١ / ٥
- ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ (٣٦) ٢٠٢ / ٥
- ﴿إِنَّهُ كَانَ مَخْلَصًا﴾ (٥١) ٢٠٢ / ٥
- ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ (٥٦) ٢٠٣ / ٥
- ﴿أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ (٦٧) ٢٠٣ / ٥
- ﴿خَيْرٌ مَقَامًا﴾ (٧٣) ٢٠٤ / ٥
- ﴿وَرِئَاءَ﴾ (٧٤) ٢٠٩ / ٥

- ﴿وَوَلَدَا﴾ (٧٧) ٢١٠/٥
- ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ (٩٠) ٢١٣/٥

اختلافهم في سورة طه

- ﴿طه﴾ (١) ٢١٧/٥
- ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ (١٠) ٢٢٠/٥
- ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (١١، ١٢) ٢١٨/٥
- ﴿طُوىٰ ☆ وَأَنَا﴾ (١٢ - ١٣) ٢١٩/٥
- ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ (١٣) ٢٢١/٥
- ﴿هَارُونَ أَخِي ☆ اشْدُدْ بِهِ ☆ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (٣٠ - ٣٢) ٢٢١/٥
- ﴿الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ (٥٣) ٢٢٣/٥
- ﴿مَكَانًا سُوءٍ﴾ (٥٨) ٢٢٣/٥
- ﴿فَيَسْحَكُكُمْ﴾ (٦١) ٢٢٨/٥
- ﴿إِنْ هَآذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (٦٣) ٢٢٩/٥
- ﴿فَاجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾ (٦٤) ٢٣٢/٥
- ﴿ثُمَّ أَتُوا صَفًّا﴾ (٦٤) ٢٣٣/٥
- ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ (٦٩) ٢٣٥/٥
- ﴿كَيْدٌ سَاحِرٍ﴾ (٦٩) ٢٣٧/٥
- ﴿آأَمْتُمْ لَهُ﴾ (٧١) ٢٣٧/٥
- ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾ (٧٧) ٢٣٩
- ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ﴾ (٧٨) ٢٤٠/٥
- ﴿قَدْ أَجْبَيْنَاكُمْ مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ... مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (٨٠ - ٨١) ٢٤١/٥
- ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ﴾ (٨١) ٢٤٢/٥
- ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا﴾ (٨٧) ٢٤٤/٥
- ﴿حُمُلْنَا أَوْزَارًا﴾ (٨٧) ٢٤٥/٥
- ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ (٩٣) ٢٤٧/٥

- ﴿يَا بَنِي أَمٍ﴾ (٩٤) ٢٤٧/٥
- ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَنْصُرُوا بِهِ﴾ (٩٦) ٢٤٨/٥
- ﴿مَوْعِدًا لَّنْ تَخْلَفُهُ﴾ (٩٧) ٢٤٩/٥
- ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ (١٠٢) ٢٥٠/٥
- ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (١١٢) ٢٥١/٥
- ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ (١١٩) ٢٥١/٥
- ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ ☆ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى ﴿ (١٢٤ - ١٢٥)
- ٢٤٩/٥
- ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ (١٣٠) ٢٥٢/٥
- ﴿أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (١٣٣) ٢٥٣/٥

اختلافهم في سورة الأنبياء عليهم السلام

- ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ (٤) ٢٥٤/٥
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾ (٢٥) ٢٥٤/٥
- ﴿أَوْ لَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣٠) ٢٥٥/٥
- ﴿وَنَبِّلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ (٣٥) ٢٥٧/٥
- ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ﴾ (٤٥) ٢٥٥/٥
- ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ ثِقَالِ حَبَّةٍ﴾ (٤٧) ٢٥٦/٥
- ﴿وَضِيَاءَ﴾ (٤٨) ٢٥٦/٥
- ﴿جُذَادًا﴾ (٥٨) ٢٥٧/٥
- ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ (٦٧) ٢٥٨/٥
- ﴿لِتُخَصِّنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ (٨٠) ٢٥٨/٥
- ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨٨) ٢٥٩/٥
- ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ (٩٥) ٢٦١/٥
- ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ (٩٦) ٢٦٢/٥
- ﴿كَطَيِّ السَّجَلِ لِلْكِتَابِ﴾ (١٠٤) ٢٦٢/٥

- ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ (١٠٥) ٢٦٤ / ٥
- ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم﴾ (١١٢) ٢٦٤ / ٥
- ﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (١١٢) ٢٦٥ / ٥

اختلافهم في سورة الحج

- ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ (٢) ٢٦٦ / ٥
- ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَنَّ . . ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (١٥ ، ٢٩) ٢٦٩ / ٥
- ﴿هَٰذَا نِ خَصْمَانِ﴾ (١٩) ٢٧٤ / ٥
- ﴿وَلَوْلَا﴾ (٢٣) ٢٦٧ / ٥
- ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ (٢٥) ٢٧٠ / ٥
- ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (٢٩) ٢٧٥ / ٥
- ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ (٣١) ٢٧٦ / ٥
- ﴿مَنْسَكًا﴾ (٣٤ ، ٦٧) ٢٧٧ / ٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٣٨) ٢٧٨ / ٥
- ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ (٣٩) ٢٨٠ / ٥
- ﴿لَهَدَمْتَ صَوَامِعُ﴾ (٤٠) ٢٧٩ / ٥
- ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ (٤٥) ٢٨١ / ٥
- ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ (٤٥) ٢٨٢ / ٥
- ﴿مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ (٤٧) ٢٨٣ / ٥
- ﴿فِي ءَايَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾ (٥١) ٢٨٤ / ٥
- ﴿ثُمَّ قَتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ (٥٨) ٢٨٤ / ٥
- ﴿لِيُدْخِلْنَهُمْ مُّذَخَلًا يَّرْضَوْنَہُ﴾ (٥٩) ٢٨٤ / ٥
- ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (٦٢) ٢٨٥
- ﴿مَا لَمْ نَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ (٧١) ٢٨٦ / ٥

اختلافهم في سورة المؤمنون

- ﴿لَأَمَّا نَاتِبُهُمْ﴾ (٨) ٢٨٧ / ٥

- ﴿عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ﴾ (٩) ٢٨٧/٥
- ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ (١٤) ٢٨٨/٥
- ﴿مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ (٢٠) ٢٨٩/٥
- ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ (٢٠) ٢٩١/٥
- ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ (٢١) ٢٩٢/٥
- ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (٢٧) ٢٩٤/٥
- ﴿مُنْزَلًا﴾ (٢٩) ٢٩٣/٥
- ﴿رُسُلَنَا تَتْرَاءَ﴾ (٤٤) ٢٩٤/٥
- ﴿رَبْوَةً﴾ (٥٠) ٢٩٦/٥
- ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ﴾ (٥٢) ٢٩٦/٥
- ﴿تَهْجُرُونَ﴾ (٦٧) ٢٩٨/٥
- ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ (٧٢) ٢٩٨/٥
- ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ (٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩) ٣٠٠/٥
- ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (٩٢) ٣٠١/٥
- ﴿شَقَوْنًا﴾ (١٠٦) ٣٠٢/٥
- ﴿سِخْرِيًّا﴾ (١١٠) ٣٠٢/٥
- ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (١١١) ٣٠٦/٥
- ﴿قَالَ كَمْ لَيْتُمْ... قَالَ إِنْ لَيْتُمْ﴾ (١١٢ ، ١١٤) ٣٠٦/٥
- ﴿لَا تَرْجِعُونَ﴾ (١١٥) ٣٠٧/٥

اختلافهم في سورة النور

- ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ (١) ٣٠٩/٥
- ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٢) ٣٠٩/٥
- ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ (٦) ٣١٠/٥
- ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ... أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (٧ ، ٩) ٣١٤/٥
- ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (٩) ٣١١/٥

- ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ (١٥) ٣١٦/٥
- ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ (٢٤) ٣١٧/٥
- ﴿وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ (٣١) ٣١٧/٥
- ﴿غَيْرِ أُولَىٰ الْأَرْبَةِ﴾ (٣١) ٣١٨/٥
- ﴿آيَتِهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٣١) ٣١٩/٥
- ﴿كَمِشْكُوتٍ﴾ (٣٥) ٣٢٢/٥
- ﴿كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ﴾ (٣٥) ٣٢٤/٥
- ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ (٣٦) ٣٢٥/٥
- ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ﴾ (٤٠) ٣٢٩/٥
- ﴿ثُمَّ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ﴾ (٤٣) ٣٣٠/٥
- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ (٤٥) ٣٢٦/٥
- ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾ (٥٢) ٣٢٧/٥
- ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٥٥) ٣٣١/٥
- ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ (٥٨) ٣٣٢/٥

اختلافهم في سورة الفرقان

- ﴿أَوْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ (٨) ٣٣٥/٥
- ﴿وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾ (١٠) ٣٣٦/٥
- ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ (١٣) ٣٣٨/٥
- ﴿وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ﴾ (١٧) ٣٣٧/٥
- ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ (١٩) ٣٣٩/٥
- ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ (٢٥) ٣٤٠/٥
- ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ (٢٥) ٣٤١/٥
- ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (٢٧) ٣٤٢/٥
- ﴿يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ (٢٨) ٣٤٣/٥
- ﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ (٣٠) ٣٤٣/٥

- ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ (٤٨) ٣٤٤/٥
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا﴾ (٥٠) ٣٤٥/٥
- ﴿أَنسُجْدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ (٦٠) ٣٤٦/٥
- ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾ (٦١) ٣٤٧/٥
- ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ (٦٢) ٣٤٨/٥
- ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ (٦٧) ٣٤٨/٥
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ☆ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ
- فيه مهانًا﴾ (٦٨ - ٦٩) ٣٥٠/٥
- ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ (٧٤) ٣٥٢/٥
- ﴿وَيُلْقُونَ فِيهَا تَحِيَّةً﴾ (٧٥) ٣٥٤/٥

اختلافهم في سورة الشعراء

- ﴿طَسْمٌ﴾ (١) ٣٥٥/٥
- ﴿وَلَيْشَتْ فِينَا مِنْ عُمَرِكَ سَنِينَ﴾ (١٨) ٣٥٦/٥
- ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (٤٥) ٣٥٧/٥
- ﴿أَنْ أَسِرَّ﴾ (٥٢) ٣٥٩/٥
- ﴿حَازِرُونَ﴾ (٥٦) ٣٥٨/٥
- ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ﴾ (٦١) ٣٦٠/٥
- ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ (٦٢) ٣٥٨/٥
- ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٣٧) ٣٦٥/٥
- ﴿فَارِهِينَ﴾ (١٤٩) ٣٦٦/٥
- ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ (١٧٦) ٣٦٧/٥
- ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١٩٣) ٣٦٨/٥
- ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ (١٩٧) ٣٦٩/٥
- ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (٢١٧) ٣٧٠/٥
- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٢٢٤) ٣٧٠/٥

اختلافهم في سورة سليمان عليه السلام

- ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾ (٢) ٣٧٧/٥
- ﴿بِشْهَابٍ قَبَسٍ﴾ (٧) ٣٧٢/٥
- ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ (١٠) ٣٧٧/٥
- ﴿عَلَى وَادِي النَّمْلِ﴾ (١٨) ٣٧٨/٥
- ﴿أَدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ (١٨) ٣٨٠/٥
- ﴿مَالِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾ (٢٠) ٣٧٧/٥
- ﴿أَوَلْيَاتِيَنِّي﴾ (٢١) ٣٨٠/٥
- ﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ (٢٢) ٣٨١/٥
- ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ (٢٢) ٣٨٢/٥
- ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (٢٥) ٣٨٣/٥
- ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَخْفُونَ وَمَا تَعْلِنُونَ﴾ (٢٥) ٣٨٥/٥
- ﴿فَالْقَهْ إِلَيْهِمْ﴾ (٢٨) ٣٨٦/٥
- ﴿أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ﴾ (٣٦) ٣٨٧/٥
- ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ﴾ (٣٦) ٣٨٩/٥
- ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ (٣٩) ٣٩٠/٥
- ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ (٤٤) ٣٩١/٥
- ﴿لِنَبِيِّنَهُ وَأَهْلِهِ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِرُلَيْيِهِ﴾ (٤٩) ٣٩٣/٥
- ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ (٤٩) ٣٩٥/٥
- ﴿أَنَا دَمَرْنَهُمْ﴾ (٥١) ٢٩٦/٥
- ﴿أَتَيْنُكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ (٥٥) ٣٩٨/٥
- ﴿قَدَّرْنَاها مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (٥٧) ٣٩٨/٥
- ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٦٢) ٣٩٩/٥
- ﴿بَلْ أَدَارِكْ عِلْمُهُمْ﴾ (٦٦) ٣٩٩/٥
- ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَتْنَا﴾ (٦٧) ٤٠٢/٥

- ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ (٧٠) ٤٠٢/٥
- ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ﴾ (٨٠) ٤٠٣/٥
- ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى﴾ (٨١) ٤٠٤/٥
- ﴿تُكَلِّمُهُمُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ (٨٢) ٤٠٦/٥
- ﴿وَكُلُّ أُنُوفِهِ ذَاخِرِينَ﴾ (٨٧) ٤٠٦/٥
- ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (٨٨) ٤٠٧/٥
- ﴿وَهُمْ مِمَّنْ فَرَّعَ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ (٨٩) ٤٠٨/٥
- ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٣) ٤١٠/٥

اختلافهم في سورة القصص

- ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا﴾ (٦) ٤١١/٥
- ﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٨) ٤١٢/٥
- ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ (٢٣) ٤١٢/٥
- ﴿أَوْ جَذْوَةً مِّنَ النَّارِ﴾ (٢٩) ٤١٤/٥
- ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ (٣٢) ٤١٤/٥
- ﴿فَذَانِكَ بُرْهَنَانِ﴾ (٣٢) ٤١٩/٥
- ﴿رِذَاءًا﴾ (٣٤) ٤٢٠/٥
- ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ (٣٤) ٤٢١/٥
- ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ﴾ (٣٧) ٤٢٢/٥
- ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ (٣٧) ٤٢٢/٥
- ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمُ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ (٣٩) ٤٢٢/٥
- ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ (٤٨) ٤٢٣/٥
- ﴿يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٥٧) ٤٢٣/٥
- ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٦٠) ٤٢٤/٥
- ﴿بِضْيَاءٍ﴾ (٧١) ٤٢٥/٥
- ﴿لَخَسَفَ بَنًا﴾ (٨٢) ٤٢٤/٥

اختلافهم في سورة العنكبوت

- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِيءُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (١٩) ٤٢٦/٥
- ﴿يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ (٢٠) ٤٢٧/٥
- ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ (٢٥) ٤٢٧/٥
- ﴿وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ
- مَنْ الْعَالَمِينَ أَتَنْكُمُ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ (٢٨ - ٢٩) ٤٣١/٥
- ﴿لَنَنْجِيَنَّهٗ... إِنَّا مُنْجُونَ﴾ (٣٢ - ٣٣) ٤٣٢/٥
- ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ (٣٤) ٤٣٣/٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ (٤٢) ٤٣٣/٥
- ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ (٥٠) ٤٣٥/٥
- ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ (٥٥) ٤٣٦/٥
- ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ (٥٦) ٤٣٧/٥
- ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تَرْجِعُونَ﴾ (٥٧) ٤٣٧/٥
- ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ (٥٨) ٤٣٨/٥
- ﴿وَلَيَسْمَعَنَّ﴾ (٦٦) ٤٤٠/٥

اختلافهم في سورة الروم

- ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءَى﴾ (١٠) ٤٤٢/٥
- ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ﴾ (١١) ٤٤٤/٥
- ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (١٩) ٤٤٥/٥
- ﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ (٢٨) ٤٤٥/٥
- ﴿وَمَاءَ آتَيْنَا مِنْ رَبِّاً... وَمَاءَ آتَيْنَا مِنْ زَكَاةٍ﴾ (٣٩) ٤٤٦/٥
- ﴿لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ (٣٩) ٤٤٧/٥
- ﴿لِيَذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ (٤١) ٤٥١/٥
- ﴿وَيَجْعَلَهُ كِسْفًا﴾ (٤٨) ٤٤٨

- ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ (٥٠) ٤٨٨/٥
- ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ (٥٢) ٤٤٩/٥
- ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ
- من بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ (٥٤) ٤٥٠/٥
- ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ﴾ (٥٧) ٤٥٠/٥

اختلافهم في سورة لقمان

- ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ﴾ (٣) ٤٥٢/٥
- ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ (٦) ٤٥٣/٥
- ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ (١٣) ٤٥٣/٥
- ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ (١٦) ٤٥٥/٥
- ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ (١٨) ٤٥٥/٥
- ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً﴾ (٢٠) ٤٥٧/٥
- ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ (٢٧) ٤٥٧/٥
- ﴿كُلُّ يَجْرِى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٥) ٤٥٧/٥

اختلافهم في سورة السجدة

- ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ (٢٧) ٤٦٠/٥
- ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (١٠) ٤٦٢/٥
- ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ (١٧) ٤٦٣/٥
- ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ (٢٤) ٤٦٤/٥

اختلافهم في سورة الأحزاب

- ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (٢) ٤٦٥/٥
- ﴿أَلَيْ تَظْهَرُونَ﴾ (٤) ٤٦٥/٥
- ﴿تُظْهَرُونَ﴾ (٤) ٤٦٧/٥

- ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (٩) ٤٧٠/٥
- ﴿الظُّنُونَا﴾ (١٠) ٤٦٨/٥
- ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ (١٣) ٤٧١/٥
- ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾ (١٤) ٤٧٢/٥
- ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٢١) ٤٧٢/٥
- ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ (٣٠) ٤٧٣/٥
- ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا﴾ (٣١) ٤٧٤/٥
- ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (٣٣) ٤٧٥/٥
- ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (٣٦) ٤٧٦/٥
- ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَّ﴾ (٤٠) ٤٧٦/٥
- ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (٤٩) ٤٧٧/٥
- ﴿مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ (٤٩) ٤٧٧/٥
- ﴿تُزْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾ (٥١) ٤٧٨/٥
- ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾ (٥٢) ٤٧٩/٥
- ﴿غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾ (٥٣) ٤٧٩/٥
- ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا﴾ (٦٧) ٤٨٠/٥
- ﴿لَعَنَّا كَبِيرًا﴾ (٦٨) ٤٨١/٥

الجزء السادس

اختلافهم في سورة سبأ

- ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ (٣) ٥/٦
- ﴿لَا يَغْزُبُ عَنْهُ﴾ (٣) ٦/٦
- ﴿عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ أَلِيمٍ﴾ (٥) ٦/٦
- ﴿إِنْ تَشَاءُ نَخِيفُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسْفًا﴾ (٩) ٧/٦
- ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ (١٢) ٩/٦

- ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ (١٣) ١٠/٦
- ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ (١٤) ١١/٦
- ﴿لَقَدْ كَانَ لِسِيَّ﴾ (١٥) ١٢/٦
- ﴿فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ (١٥) ١٢/٦
- ﴿أَكُلِ خَمِطٍ﴾ (١٦) ١٤/٦
- ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (١٧) ١٧/٦
- ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (١٩) ١٨/٦
- ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِنَّلِيسُ ظَنَّهُ﴾ (٢٠) ١٩/٦
- ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ (٢٢) ٢٥/٦
- ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ﴾ (٢٣) ٢١/٦
- ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ (٣٧) ٢٢/٦
- ﴿وَيَوْمَ يُخْشَرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ﴾ (٤٠) ٢٤/٦
- ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ﴾ (٥٢) ٢٣/٦

اختلافهم في سورة الملائكة «فاطر»

- ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٣) ٢٦/٦
- ﴿جَنَّاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٣٣) ٣٣/٦
- ﴿يَدْخُلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ (٣٣) ٢٧/٦
- ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ (٣٦) ٢٧/٦
- ﴿فَهُمْ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْهُ﴾ (٤٠) ٢٩/٦
- ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (٤٣) ٣٠/٦

اختلافهم في سورة يس

- ﴿يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ (١ - ٢) ٣٤/٦
- ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (٥) ٣٦/٦
- ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ (٩) ٣٧/٦

- ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (١٤) ٣٨ / ٦
- ﴿أَتَيْنَ دُكْرْتُمْ﴾ (١٩) ٣٨ / ٦
- ﴿وَمَا عَمِلْتُهُ أَتَيْدِيهِمْ﴾ (٣٥) ٤٠ / ٦
- ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ (٣٩) ٣٩ / ٦
- ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمُ﴾ (٤١) ٤٦ / ٦
- ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (٤٩) ٤٦ / ٦
- ﴿فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ (٥٦) ٤٣ / ٦
- ﴿وَأَنْ اعْبُدُونِي﴾ (٦١) ٤٤ / ٦
- ﴿جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ (٦٢) ٤٤ / ٦
- ﴿لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَاتَتِهِمْ﴾ (٦٧) ٤٦ / ٦
- ﴿نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾ (٦٨) ٤٥ / ٦
- ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٦٨) ٤٦ / ٦
- ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ (٧٠) ٤٧ / ٦
- ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨٢) ٤٧ / ٦

اختلافهم في سورة الصافات

- ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ (١ - ٢ - ٣) ٤٨ / ٦
- ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ (٦) ٥٠ / ٦
- ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ (٨) ٥٢ / ٦
- ﴿بَلْ عَجَبْتَ﴾ (١٢) ٥٣ / ٦
- ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ (٤٧) ٥٤ / ٦
- ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ فَاطَّلَعِ﴾ (٥٤ - ٥٥) ٥٥ / ٦
- ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَرْفُوفُونَ﴾ (٩٤) ٥٦ / ٦
- ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ (١٠٢) ٥٧ / ٦
- ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ (١٢٣) ٥٩ / ٦
- ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ (١٢٦) ٦٣ / ٦

- ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٣٠) ٥٩/٦
- ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ☆ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ ﴿ (١٥٢ - ١٥٣) ٦٣/٦

اختلافهم في سورة ص

- ﴿أَنزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِن بَيْنِنَا﴾ (٨) ٨٨/٦
- ﴿مَا لَهَا مِن قَوَاعٍ﴾ (١٥) ٦٦/٦
- ﴿وَلِي نَعْبُدْهُ﴾ (٢٣) ٦٨/٦
- ﴿وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ (٢٤) ٧٠/٦
- ﴿لِيَذَّبَ رُوحًا بِآيَاتِهِ﴾ (٢٩) ٦٧/٦
- ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (٣٣) ٦٨/٦
- ﴿بُنْصَبٍ وَعَذَابٍ﴾ (٤١) ٧٠/٦
- ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ (٤٥) ٧٦/٦
- ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ (٤٦) ٧١/٦
- ﴿وَالْيَسَعَ﴾ (٤٨) ٧٤/٦
- ﴿هَذَا مَا تُوَعْدُونَ﴾ (٥٣) ٧٧/٦
- ﴿وَعَسَاقُ﴾ (٥٧) ٧٧/٦
- ﴿وَوَآخِرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجُ﴾ (٥٨) ٧٨/٦
- ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ ☆ أَتَّخَذْنَاهُمْ ﴿ (٦٢ - ٦٣) ٨٢/٦
- ﴿سِخْرِيًّا﴾ (٦٣) ٨٥/٦
- ﴿مَا كَانَ لِي مِن عِلْمٍ﴾ (٦٩) ٨٩/٦
- ﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبِرَتِ﴾ (٧٥) ٨٥/٦
- ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ (٨٤) ٨٧/٦

اختلافهم في سورة الزمر

- ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (٧) ٩٠/٦
- ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثُ الْلِيلِ﴾ (٩) ٩٢/٦

- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴿١٧ - ١٨﴾ . ٩٣ / ٦
- ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ (٢٩) ٩٤ / ٦
- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣٦) ٩٥ / ٦
- ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ (٣٨) ٩٦ / ٦
- ﴿فَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ (٤٢) ٩٧ / ٦
- ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ (٦١) ٩٧ / ٦
- ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (٦٤) ٩٧ / ٦
- ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا... جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٧١ ، ٧٣) ١٠٠ / ٦

اختلافهم في سورة المؤمن «غافر»

- ﴿حَم﴾ (١) ١٠١ / ٦
- ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ (٦) ١٠٥ / ٦
- ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) ١٠٣ / ٦
- ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ (٢٠) ١٠٢ / ٦
- ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (٢١) ١٠٦ / ٦
- ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ (٢٦) ١٠٧ / ٦
- ﴿يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ (٢٦) ١٠٧ / ٦
- ﴿عُذْتُ﴾ (٢٧) ١٠٨ / ٦
- ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ (٢٨) ١٠٨ / ٦
- ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (٣٥) ١٠٩ / ٦
- ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ (٣٦) ،
- (٣٧) ١١١ / ٦
- ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ (٣٧) ١١١ / ٦
- ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٤٠) ١١٣ / ٦
- ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (٤٦) ١١٢ / ٦

- ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾ (٥٢) ١١٥/٦
- ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٥٨) ١١٥/٦
- ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ (٦٠) ١١٤/٦

اختلافهم في سورة فُصِّلَتْ

- ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ (١٦) ١١٦/٦
- ﴿وَيَوْمَ يُخْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ (١٦) ١١٨/٦
- ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (٢٩) ١٢٣/٦
- ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ (٤٤) ١١٩/٦
- ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْثَامِهَا﴾ (٤٧) ١١٨/٦
- ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (٥١) ١٢٣/٦

اختلافهم في سورة الشورى «عسق»

- ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ﴾ (٣) ١٢٦/٦
- ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ (٥) ١٢٧/٦
- ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢٥) ١٢٨/٦
- ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ (٣٠) ١٢٨/٦
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ (٣٢) ١٣٠/٦
- ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ (٣٥) ١٣٠/٦
- ﴿كَبَائِرَ الْإِنَّمِ﴾ (٣٧) ١٣٢/٦
- ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾ (٥١) ١٣٣/٦

اختلافهم في سورة الزخرف

- ﴿صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ﴾ (٥) ١٣٨/٦
- ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (١١) ١٤٧/٦
- ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْجِلْيَةِ﴾ (١٨) ١٣٩/٦

- ﴿الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ (١٩) ١٤٠/٦
- ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ (١٩) ١٤١/٦
- ﴿قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُكُمْ﴾ (٢٤) ١٤٧/٦
- ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (٣٣) ١٤٨/٦
- ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٣٥) ١٤٩/٦
- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ (٣٨) ١٥٠/٦
- ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ (٤٩) ١٥٥/٦
- ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (٥٣) ١٥١/٦
- ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سُلَفًا﴾ (٥٦) ١٥٢/٦
- ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ (٥٧) ١٥٣/٦
- ﴿وَقَالُوا ءَأَلْهَيْنَا خَيْرَ﴾ (٥٨) ١٦١/٦
- ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٦٨) ١٥٧/٦
- ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ (٧١) ١٥٨/٦
- ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٨٥) ١٥٨/٦
- ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ (٨٨) ١٥٩/٦
- ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٨٩) ١٦١/٦

اختلافهم في سورة الدخان

- ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ... رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٦ - ٧) ١٦٤/٦
- ﴿يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ (٤٥) ١٦٦/٦
- ﴿فَاعْتَلَوْهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (٤٧) ١٦٥/٦
- ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٤٩) ١٦٦/٦
- ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ (٥١) ١٦٧/٦

اختلافهم في سورة الجاثية

- ﴿وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ... وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٍ

- لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤، ٥﴾ ١٦٩/٦
- ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٧٣) ١٧٣/٦
- ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ (١١) ١٧٤/٦
- ﴿لَيَجْزِيَّ قَوْماً﴾ (١٤) ١٧٤/٦
- ﴿سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمُ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (٢١) ١٧٥/٦
- ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ (٢٣) ١٧٩/٦
- ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ (٣٢) ١٧٩/٦
- ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ (٣٥) ١٧٩/٦

اختلافهم في سورة الأحقاف

- ﴿لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (١٢) ١٨٣/٦
- ﴿بِوَلَدِيهِ إِحْسَانًا﴾ (١٥) ١٨٢/٦
- ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ (١٥) ١٨٤/٦
- ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ (١٦) ١٨٤/٦
- ﴿إِفْ لَكُمْ﴾ (١٧) ١٨٥/٦
- ﴿وَلِيُوقِيَهُمْ أَعْمَالِهِمْ﴾ (١٩) ١٨٦/٦
- ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ (٢٠) ١٨٨/٦
- ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾ (٢٥) ١٨٦/٦

اختلافهم في سورة (محمد ﷺ)

- ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٤) ١٩٠/٦
- ﴿مِن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ (١٥) ١٩٠/٦
- ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ (١٦) ١٨٢/٦
- ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ (٢٥) ١٩٤/٦
- ﴿وَاللَّهُ يُعَلِّمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ (٢٦) ١٩٦/٦

- ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾

(٣١) ١٩٧/٦

- ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ (٣٥) ١٩٨/٦

- ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ (٣٨) ١٩٩/٦

اختلافهم في سورة الفتح

- ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ (٦) ٢٠٠/٦

- ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾

(٩) ٢٠٠/٦

- ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ (١٠) ٢٠١/٦

- ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١٠) ٢٠١/٦

- ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ (١١) ٢٠٢/٦

- ﴿كَلَامَ اللَّهِ﴾ (١٥) ٢٠٢/٦

- ﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ .. وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ﴾ (١٧) ٢٠٣/٦

- ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (٢٤) ٢٠٣/٦

- ﴿كَزَّرَعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ (٢٩) ٢٠٣/٦

- ﴿فَازَرَهُ﴾ (٢٩) ٢٠٤/٦

- ﴿فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾ (٢٩) ٢٠٥/٦

اختلافهم في سورة الحجرات

- ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ (١٠) ٢٠٧/٦

- ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (١٢٠) ٢١١/٦

- ﴿لَا يَلِيْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (١٤٠) ٢١٠/٦

- ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٨) ٢١١/٦

اختلافهم في سورة ق

- ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ﴾ (٣٠) ٢١٣/٦
- ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ (٣٦) ٢١٥/٦
- ﴿وَأَذْبَارَ السُّجُودِ﴾ (٤٠) ٢١٣/٦
- ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (٤١) ٢١٤/٦
- ﴿يَوْمَ تَشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ﴾ (٤٤) ٢١٥/٦

اختلافهم في سورة الذاريات

- ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٢٣) ٢١٦/٦
- ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ (٤٤) ٢٢٢/٦
- ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّنْ قَبْلُ﴾ (٤٦) ٢٢٣/٦

اختلافهم في سورة الطور

- ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (٢١) ٢٢٤/٦
- ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ (٢١) ٢٢٦/٦
- ﴿لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْنِيمٌ﴾ (٢٣) ٢٢٦/٦
- ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ (٢٨) ٢٢٧/٦
- ﴿أَمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ﴾ (٣٧) ٢٢٨/٦
- ﴿يُضْعَقُونَ﴾ (٤٥) ٢٢٧/٦

اختلافهم في سورة النجم

- ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (١١) ٢٣٠/٦
- ﴿أَفْتَمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَى﴾ (١٢) ٢٣٠/٦
- ﴿وَمَنَاءَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾ (٢٠) ٢٣١/٦
- ﴿قِسْمَةً ضِجْرَى﴾ (٢٢) ٢٣٢/٦
- ﴿كَبَائِرَ الْإِثْمِ﴾ (٣٢) ٢٣٤/٦

- ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ (٥٠) ٢٣٧/٦

اختلافهم في سورة القمر

- ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ (٦). مهطعين إلى الداع ﴿﴾ (٨) ٢٤١/٦
- ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرَهُ﴾ (٦) ٢٤١/٦
- ﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ (٧) ٢٤٢/٦
- ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ (١١) ٢٤٣/٦
- ﴿وَنُنذِرُ﴾ (١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٣٩) ٢٤٣/٦
- ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ (٢٦) ٢٤٣/٦

اختلافهم في سورة الرحمن جَلَّ ثَنَاؤُهُ

- ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ (١٢) ٢٤٤/٦
- ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ (٢٢) ٢٤٦/٦
- ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ (٢٤) ٢٤٧/٦
- ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ (٣١) ٢٤٨/٦
- ﴿أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ (٣١) ٢٤٩/٦
- ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظُ﴾ (٣٥) ٢٤٩/٦
- ﴿مِنْ نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾ (٣٥) ٢٥٠/٦
- ﴿لَمْ يَطْمِئْنُوهُنَّ إِنْسٌ﴾ (٥٦ ، ٧٤) ٢٥٢/٦
- ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٧٨) ٢٥٣/٦

اختلافهم في سورة الواقعة

- ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (٢٢) ٢٥٥/٦
- ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ (٣٧) ٢٥٧/٦
- ﴿أَلَذَّا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَعْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (٤٧) ٢٥٩/٦
- ﴿فَسَارِبُونَ شُرَبَ الْهِيمِ﴾ (٥٥) ٢٦٠/٦

- ﴿هَذَا نُزْلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٥٦) ٢٦٣ / ٦
- ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ (٦٠) ٢٦١ / ٦
- ﴿إِنَّا لَمَغْرُمُونَ﴾ (٦٦) ٢٦٢ / ٦
- ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ (٧٥) ٢٦٢ / ٦
- ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (٨٢) ٢٦٤ / ٦

اختلافهم في سورة الحديد

- ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ (٨) ٢٦٦ / ٦
- ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ (١٠) ٢٦٦ / ٦
- ﴿فِيضَاعِفُهُ لَهُ﴾ (١١) ٢٦٧ / ٦
- ﴿انْظُرُونَا﴾ (١٣) ٢٦٩ / ٦
- ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ﴾ (١٥) ٢٧٦ / ٦
- ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (١٦) ٢٧٣ / ٦
- ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ (١٨) ٢٧٤ / ٦
- ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ (٢٣) ٢٧٥ / ٦
- ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٢٤) ٢٧٦ / ٦

اختلافهم في سورة المجادلة

- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ (٢) ٢٧٨ / ٦
- ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٢) ٢٧٧ / ٦
- ﴿وَيَتَنَاجُونَ﴾ (٨) ٢٧٨ / ٦
- ﴿تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ (١١) ٢٨٠ / ٦
- ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا﴾ (١١) ٢٨١ / ٦
- ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَبِ بْنِ أَنَا وَرُسُلِي﴾ (٢١) ٢٨٢ / ٦
- ﴿أَوَّلِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ (٢٢) ٢٨٢ / ٦

اختلافهم في سورة الحشر

- ﴿يُخْرِبُونَ يُبْتِغِيهِمْ﴾ (٢) ٢٨٣/٦
- ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ (١٤) ٢٨٣/٦
- ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ (١٦) ٢٨٤/٦

اختلافهم في سورة الممتحنة

- ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ (٣) ٢٨٥/٦
- ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٤) ٢٨٦/٦
- ﴿إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ﴾ (٤) ٢٨٦/٦
- ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ (١٠) ٢٨٦/٦

اختلافهم في سورة الصف

- ﴿مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (٦) ٢٨٨/٦
- ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ (٨) ٢٨٩/٦
- ﴿تُنَجِّيَكُمْ﴾ (١٠) ٢٨٩/٦
- ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ (١٤) ٢٩٠/٦
- ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (١٤) ٢٩٠/٦

اختلافهم في سورة المنافقون

- ﴿كَانَتْهُمْ حُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ (٤) ٢٩١/٦
- ﴿لَوْ وَرُؤُسَهُمْ﴾ (٥) ٢٩٢/٦
- ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٠) ٢٩٣/٦
- ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١١) ٢٩٤/٦

اختلافهم في سورة التغابن

- ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ (٩) ٢٩٥/٦
- ﴿يُكَفِّرُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلُهُ﴾ (٩) ٢٩٥/٦

- ﴿يُضَاعِفُهُ لَكُمْ﴾ (١٧) ٢٩٥/٦

اختلافهم في سورة الطلاق

- ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (٣) ٣٠٠/٦
- ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قُوَّةٍ﴾ (٨) ٢٩٧/٦
- ﴿وَعَذَابُنَا عَذَابًا ثُكْرًا﴾ (٨) ٣٠٠/٦
- ﴿يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ﴾ (١١) ٢٩٧/٦

اختلافهم في سورة التحريم

- ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ (٣) ٣٠١/٦
- ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ﴾ (٤) ٣٠٢/٦
- ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ﴾ (٥) ٣٠٣/٦
- ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ (٨) ٣٠٣/٦
- ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ (١٢) ٣٠٤/٦

اختلافهم في سورة الملك

- ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ (٣) ٣٠٥/٦
- ﴿فَسَخَقًا لَّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (١١) ٣٠٧/٦
- ﴿وَإِلَيْهِ الشُّورُ ☆ أَمِنتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ (١٥٠ - ١٦) ٣٠٥/٦
- ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٢٩) ٣٠٧/٦

اختلافهم في سورة «القلم»

- ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ (١) ٣٠٩/٦
- ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (١٤) ٣١٠/٦
- ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ (٥١) ٣١٢/٦

اختلافهم في سورة الحاقة

- ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ (٩) ٣١٤ / ٦
- ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ (١٢٠) ٣١٥ / ٦
- ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ... قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (٤١ - ٤٢) ٣١٥ / ٦

اختلافهم في سورة الواقعة «المعارج»

- ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (١) ٣١٧ / ٦
- ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٤) ٣١٨ / ٦
- ﴿وَلَا يَسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ (١٠) ٣٢٠ / ٦
- ﴿نَزَاةً لِلشَّوَى﴾ (١٦) ٣١٩ / ٦
- ﴿لَأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (٣٢) ٣٢١ / ٦
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ (٣٣) ٣٢٢ / ٦
- ﴿أَن يَدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ (٣٨) ٣٢٢ / ٦
- ﴿إِلَى نُصْبٍ يُؤْفَضُونَ﴾ (٤٣) ٣٢٢ / ٦

اختلافهم في سورة نوح عليه السلام

- ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (٣) ٣٢٤ / ٦
- ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾ (٦) ٣٢٥ / ٦
- ﴿مَالَهُ وَلَدَةٌ﴾ (٢١) ٣٢٥ / ٦
- ﴿وَلَا تَذَرْنِ وَدَاً﴾ (٢٣) ٣٢٧ / ٦
- ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (٢٥) ٣٢٨ / ٦
- ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ (٢٨) ٣٢٩ / ٦

اختلافهم في سورة الجن

- ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ (١) ٣٣٠ / ٦
- ﴿يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ (١٧) ٣٣٢ / ٦

- ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (١٩) ٣٣٣ / ٦
- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾ (٢٠) ٣٣٣ / ٦
- ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ (٢٥) ٣٣٥ / ٦

اختلافهم في سورة المزمل

- ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا﴾ (٦٠) ٣٥٥ / ٦
- ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٨ - ٩) ... ٣٦٦ / ٦
- ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ (٢٠٠) ٣٦٦ / ٦

اختلافهم في سورة المدثر

- ﴿وَالرَّجَزَ فَاهْجُزْ﴾ (٥) ٣٣٨ / ٦
- ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا أَدْبَرَ﴾ (٣٣) ٣٣٨ / ٦
- ﴿إِنَّهَا لِأَخَذَى الْكُبَرِ﴾ (٣٥) ٣٣٩ / ٦
- ﴿حُمْرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ (٥٠) ٣٤١ / ٦

اختلافهم في سورة القيامة

- ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴿ (١ - ٢) ... ٣٤٣ / ٦
- ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ (٧) ٣٤٥ / ٦
- ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴿ (٢٠ - ٢١) ٣٤٥ / ٦
- ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ (٢٧) ٣٤٦ / ٦
- ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْقَةً مِنْ مَنَى يُمْنَى﴾ (٣٧) ٣٤٦ / ٦

اختلافهم في سورة الإنسان «الدهر»

- ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (٤) ٣٤٨ / ٦
- ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لِرُجْهِ اللَّهِ﴾ (٩) ٣٦١ / ٦

- ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ☆ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (١٥ - ١٦) ٣٤٨/٦
- ﴿عَالِيَهُمْ﴾ (٢١) ٣٥٤/٦
- ﴿ثِيَابُ سُندَسٍ خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (٢١) ٣٥٦/٦
- ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (٣٠) ٣٦١/٦

اختلافهم في سورة المرسلات

- ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ (٦) ٣٦٢/٦
- ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ (١١) ٣٦٤/٦
- ﴿ثُمَّ نُنْعِمُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ (١٧) ٣٦٤/٦
- ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ (٢٣) ٣٦٥/٦
- ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾ (٣٣) ٣٦٥/٦

اختلافهم في سورة عَمَّ يتساءلون «النبأ»

- ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ☆ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٤ - ٥) ٣٦٧/٦
- ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ﴾ (١٩) ٣٦٨/٦
- ﴿لَا يَشِينُ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (٢٣) ٣٦٩/٦
- ﴿إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ (٢٥) ٣٦٨/٦
- ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا﴾ (٣٥) ٣٦٩/٦
- ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ . . . رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾
- (٣٧ - ٣٧) ٣٧٠/٦

اختلافهم في سورة النازعات

- ﴿يَقُولُونَ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ☆ إِذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ (١٠ - ١١) ٣٧٤/٦
- ﴿عِظَامًا نَّخْرَةً﴾ (١١) ٣٧١/٦
- ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ☆ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ (١٦ - ١٧) ٣٧٢/٦

- ﴿إِلَىٰ أَنْ تَزْكَىٰ﴾ (١٨) ٣٧٤ / ٦
- ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا﴾ (٤٥) ٣٧٥ / ٦

اختلافهم في سورة عبس

- ﴿فَتَنفَعُهُ الذِّكْرَىٰ﴾ (٤) ٣٧٦ / ٦
- ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ (٦) ٣٧٦ / ٦
- ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ (١٠) ٣٧٧ / ٦
- ﴿أَنَا صَبِيْنَا الْمَاءِ صَبَاءً﴾ (٢٥) ٣٧٨ / ٦

اختلافهم في سورة كورث «التكوير»

- ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ ... وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ... وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ (٦ - ١٠ - ١٢) ٣٧٩ / ٦
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (٢٤) ٣٨٠ / ٦

اختلافهم في سورة انفطرت «الانفطار»

- ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ (٧) ٣٨٢ / ٦
- ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ☆ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ (٨ - ٩) ٣٨٤ / ٦
- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (١٧) ٣٨٢ / ٦
- ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾ (١٩) ٣٨٣ / ٦

اختلافهم في سورة المطففين

- ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (١٤) ٣٨٥ / ٦
- ﴿إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ﴾ (١٨) ٣٨٧ / ٦
- ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ (٢٦) ٣٨٦ / ٦
- ﴿إِلَىٰ أَهْلِهِمْ﴾ (٣١) ٣٨٨ / ٦

- ﴿انْقَلِبُوا فِكِهِينَ﴾ (٣١) ٣٨٨/٦
- ﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٣٦) ٣٨٩/٦

اختلافهم في سورة انشقت «الانشقاق»

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ☆ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ☆ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ☆
وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ☆ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (١ - ٥) ٣٩٢/٦
- ﴿وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾ (١٢) ٣٩٠/٦
- ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (١٩) ٣٩١/٦

اختلافهم في سورة البروج

- ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (١٥) ٣٩٣/٦
- ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ☆ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (٢١ ، ٢٢) ٣٩٦/٦

اختلافهم في سورة الطارق

- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٤) ٣٩٧/٦

اختلافهم في سورة الأعلى

- ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ (٣) ٣٩٨/٦
- ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (١٦) ٣٩٨/٦

اختلافهم في سورة الغاشية

- ﴿تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾ (٤) ٣٩٩/٦
- ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ﴾ (١١) ٣٩٩/٦
- ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ (٢٢) ٤٠٠/٦

اختلافهم في سورة الفجر

- ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَسْطِ﴾ (٣) ٤٠٢/٦

- ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسَّرَ .. جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ (٤ ، ٩) ٤٠٣/٦
- ﴿رَبِّي أَكْرَمَن ... رَبِّي أَهَانَن﴾ (١٥ - ١٦) ٤٠٣/٦
- ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرَمُونَ الْيَتِيمَ ☆ وَلَا تَحَاضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ☆
وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ☆ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (١٧ - ٢٠) ٤٠٩/٦
- ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ☆ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ﴾ (٢٥ - ٢٦) ... ٤١١/٦

اختلافهم في سورة البلد

- ﴿فَكَ رَقَبَةٍ ☆ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٣ - ١٤) ٤١٣/٦
- ﴿المشأمة﴾ (١٩) ٤١٧/٦
- ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ (٢٠) ٤١٧، ٤١٦/٦

اختلافهم في سورة الشمس

- ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (١) ٤١٨/٦
- ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ (١٥) ٤٢٠/٦

اختلافهم في سورة الليل

- ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ (١٤) ٤٢١/٦

اختلافهم في سورة الضحى

- ﴿وَالضُّحَى﴾ (١) ٤٢٢/٦

اختلافهم في سورة العلق

- ﴿أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى﴾ (٧) ٤٢٣/٦

اختلافهم في سورة القدر

- ﴿حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٥) ٤٢٧/٦

اختلافهم في سورة لم يكن «البينة»

- ﴿أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ... أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (٦، ٧) ٤٢٨/٦

اختلافهم في سورة الزلزلة

- ﴿خَيْرًا يَرُهُ.. شَرًّا يَرُهُ﴾ (٧ - ٨) ٤٢٩/٦

اختلافهم في سورة القارعة

- ﴿الْقَارِعَةُ.. وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ (١، ١٠) ٤٣٢/٦

اختلافهم في سورة التكاثر

- ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ.. ثُمَّ لَتَرَوُْنَّهَا﴾ (٦، ٧) ٤٣٤/٦

اختلافهم في سورة العصر

- ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (٣) ٤٣٩/٦

اختلافهم في سورة الهمزة

- ﴿جَمَعَ مَالًا﴾ (٢) ٤٤١/٦

- ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾ (٩) ٤٤٢/٦

اختلافهم في سورة قريش

- ﴿لَا يَلَافُ قُرَيْشٌ ☆ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (١ - ٢) ٤٤٤/٦

اختلافهم في سورة الكافرون

- ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ... وَلَا أَنَا عَابِدٌ.. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ (٣ - ٥) ٤٥٠/٦

- ﴿وَلِيَّ دِينٍ﴾ (٦) ٤٤٩/٦

اختلافهم في سورة المسد

- ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ (١) ٤٥١/٦
- ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٤) ٤٥١/٦

اختلافهم في سورة الإخلاص

- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١ - ٢) ٤٥٤/٦
- ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) ٤٦٢/٦

اختلافهم في سورة الفلق

- ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ (٥) ٤٦٦/٦

اختلافهم في سورة الناس

- ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) ٤٦٦/٦



فهرس القراءات الحارضة

- قراءة حمزة ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ [النور: ٣٦] بكسر الباء، وما يقويها ... ٧٢/١
- ﴿وَلَا تَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩] بإدغام تاء تناجوا في التاء بعدها، وهي قراءة ابن محيصن
- ﴿يَا بُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩] بإدغام الألف بالياء، وهي قراءة أبي الطفيل عن النبي ﷺ وهي لغة شائعة لهذيل ٨٧/١
- ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء في محياي وهو جمع بين ساكنين ٩٠/١
- ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ - ٥١] قرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها وقرأ الجمهور ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف بعد الشين ٩٥/١
- ﴿أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] باجتلاب الألف بين الهمزتين وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وقالون ١٠٧/١
- ﴿كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠] وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر ١٠٩/١
- ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾ [النساء: ٦٦] بضم الواو قراءة الأعمش وزيد بن علي ١١٠/١
- كان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤] بكسر الميم من المرء إتباعاً لحركة الإعراب ١١٢/١
- ﴿قَالَ لَآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وهي قراءة نافع في إحدى الروايتين ١٢٧/١
- ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْيَةً﴾ ١٨٣/١
- ﴿اتَّخِذُوا إِيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢] ٢٢٣/١

- ﴿آتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ٢٣٧/١
- ﴿يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣] ٢٣٨/١
- ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣] ٢٥٢/١
- ﴿آيَنُكُمْ﴾ ﴿أَنْزَلَ﴾ بِأَلْفٍ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ وَتَلْيِينِ الثَّانِيَةِ ١٨٥/١
- ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ٢٩٥ ، ٢٩٤/١
- ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ٣٣٩/١
- ﴿الْمَكْرُ السَّيِّءُ يَلَّا﴾ [فاطر: ٤٣] ٣٦٢/١
- ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] ٤٠٨ ، ٦٦/١
- ﴿هَنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] ٧/٢
- ﴿يَوْمَ التَّنَادِّ﴾ [المؤمن: ٣٢] ٣٠/٢
- ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ ٤٢/٢
- ﴿فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِي﴾ [ق: ٤٥] ٥٤/٢
- ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاعًا﴾
- [الروم: ٣١ ، ٣٢] ٩٤/٢
- ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] ٩٧/٢
- ﴿يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] ١٠٧/٢
- ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] ١٢١/٢
- ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] ١٣٢/٢
- ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] ١٩٤/٢
- ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِكُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] ١٩٥/٢
- ﴿مَا نُنْسِكُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسُخُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] ١٩٥/٢
- ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسِكُ﴾ [البقرة: ١٠٦] ١٩٥/٢
- ﴿وَمَا تُسْأَلُ﴾ ﴿وَلَنْ تُسْأَلَ﴾ [البقرة: ١١٩] ٢١٦/٢
- ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٣٦] ٢١٨/٢
- ﴿صَحَفَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأعلى: ١٩] ٢٢٧/٢
- ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ ٢٤٠/٢

- ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] ٤٠٠/٢
- ﴿قل للذين كفروا أن تنتهوا عنغفر لكم ما قد سلف﴾ [الأنفال: ٣٨] ١٨/٣
- قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿ويقتلون الذين يأمرون بالقسط﴾ [آل عمران: ٢١] بغير ألف إلا حمزة فإنه قرأ: ﴿ويقاتلون﴾ ٢٣/٣
- كلهم قرأ: ﴿إني أخلق﴾ [آل عمران: ٤٩] وقرأ نافع ﴿إني﴾ ٤٣/٣
- وكلهم قرأ: ﴿فيكون طيراً﴾ بغير ألف غير نافع فإنه قرأ ﴿طائراً﴾ ٤٤/٣
- كلهم قرأ: ﴿إن يؤتى أحد﴾ غير محدود إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿آن﴾ ممدوداً [آل عمران: ٧٣] ٥٢/٣
- ﴿ولن يأمركم﴾ [آل عمران: ٨٠] ٥٨/٣
- كلهم قرأ: ﴿إصري﴾ بكسر الألف [آل عمران: ٨١] ٧٠/٣
- وكلهم قرأ: ﴿مُنزَلين﴾ [آل عمران: ١٢٤] خفيف الزاي غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿مَنزَلين﴾ مشدد الزاي ٧٥/٣
- وكلهم قرأ: ﴿وسارعوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] بواو غير نافع وابن عامر فإنهما قرأ: ﴿سارعوا﴾ بغير واو ٧٧/٣
- وكلهم قرأ: ﴿خير مما تجمعون﴾ بالتاء [آل عمران: ١٥٧] إلا عاصماً فإنه قرأ بالياء ٩٤/٣
- وكلهم قرأ: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ [آل عمران: ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ ﴿قُتِلوا﴾ ٩٨/٣
- قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿والله بما يعملون خبير﴾ [آل عمران: ١٨٠] بالياء وقرأ الباقون بالتاء ١١٣/٣
- قرأ ابن عامر وحده ﴿وبالبيّنات وبالزّبر﴾ وقرأ الباقون: ﴿وبالبيّنات والزّبر﴾ بغير ياء ١١٣/٣
- وقرأ...: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] بين الفتح والكسر .. ١١٧/٣
- قرأ حمزة وحده: ﴿ضعافاً﴾ النساء: ٩ بإمالة العين وكذلك ﴿خافوا﴾ بإمالة الخاء ١٣٣/٣
- وكلهم قرأ: ﴿وإن كانت واحدة﴾ [النساء: ١١] نصباً إلا نافعاً

- ﴿واحدة﴾ ١٣٥/٣
- عن عاصم: ﴿والجار الجنب﴾ [النساء: ٣٦]. بفتح الجيم وإسكان النون. والباقون: ﴿الجنب﴾ بضمين ١٥٧/٣
- وكلهم قرأ: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] رفعاً، إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إلا قليلاً منهم﴾ نصباً ١٦٨/٣
- ﴿فلا جناح عليهما أن يَصْلِحَا صلحاً﴾ ١٢٨/٣
- وكلهم قرأ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾ [النساء: ١٤٠] غير عاصم فإنه قرأ: ﴿وقد نزل﴾ ١٨٧/٣
- حفص عن عاصم: ﴿أولئك سوف يؤتيهم أجورهم﴾ [النساء: ١٥٢]
- بالياء ... وقرأ حمزة ﴿نؤتيهم﴾ بالنون ١٨٨/٣
- قرأ حمزة وحده ﴿زُبورا﴾ [النساء: ١٦٣] بضم الزاي حيث وقعت ١٩٣/٣
- وكلهم ثقل ﴿الأذن﴾ إلا نافعاً فإنه خففها في كل القرآن ٢٢٧/٣
- وكلهم قرأ: ﴿أفحكم الجاهلية ييغون﴾ [المائدة: ٥٠] بالياء وابن عامر: ﴿تبغون﴾ بالتاء ٢٢٨/٣
- ﴿بتؤثرون الحياة الدنيا﴾ ٢٧٦/٣
- قرأ نافع وحده ﴿طائراً﴾ بألف مع الهمز، وقد قرأ الباقر ﴿طيراً﴾ بغير ألف. [المائدة: ١١٠] ٢٧٦/٣
- قرأ ابن عامر ﴿مُنزَلها﴾ [المائدة: ١١٥] مشددة. وقرأ الباقر خفيفة ٢٨٢/٣
- وكلهم قرأ: ﴿وللدار الآخرة﴾ [الأنعام: ٣٢] بلامين ورفع الآخرة، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿ولدارُ الآخرة﴾ ٣٠٠/٣
- قرأ نافع وحده: ﴿قد نعلم أنه ليُخزِنك الذي يقولون﴾ [الأنعام: ٣٣] بضم الياء وكسر الزاي وقرأ الباقر: ﴿ليُخزِنُك﴾ بفتح الياء وضم الزاي ٣٠٤/٣
- وكلهم قرأ ﴿به انظر﴾ بكسر الهاء [الأنعام: ٤٦] غير نافع ﴿به انظر﴾ برفع الهاء

- قرأ عاصم: ﴿خَفِیة﴾ [الأنعام: ١٣] والباقون: ﴿خُفِیة﴾ ٣١٦/٣
- كلهم قرأ: ﴿بالغداة والعشي﴾ [الأنعام: ٥٢] بألف غير ابن عامر
- فإنه قرأ: ﴿بالغُدوة﴾ ٣١٩/٣
- كلهم قرأ: ﴿توفته رسلنا﴾ [الأنعام: ٦١] بالتاء، غير حمزة فإنه قرأ
- ﴿توفاه﴾ ٣٢١/٣
- كلهم قرأ: ﴿وإما يُنْسِئِكَ الشيطان﴾ [الأنعام: ٦٨] غير ابن عامر
- فإنه قرأ: ﴿يُسْئِئِكَ﴾ ٣٢٤/٣
- كلهم قرأ: ﴿استهوته الشياطين﴾ [الأنعام: ٧١] بالتاء غير حمزة فإنه
- قرأ: ﴿استهواه﴾ بألف وبمليها ٣٢٤/٣
- قرأ نافع وحده: ﴿أو من كان ميتاً﴾ مشددة [الأنعام: ١٢٢] وقرأ
- الباقر ﴿ميتاً﴾ بالتخفيف ٣٩٨/٣
- حفص عن عاصم: ﴿ويوم يحشرهم﴾ [الأنعام: ١٢٨] الباقر
- بالنون ﴿نحشرهم﴾ ٤٠٦/٣
- كلهم قرأ: ﴿محيي﴾ [الأنعام: ١٦٢] محركة الياء ﴿ومماتي﴾ ساكنة
- الياء، غير نافع فإنه أسكن الياء في ﴿محيي﴾ ونصبها في ﴿مماتي﴾ ٤٤٠/٣
- قرأ ابن عامر وحده: ﴿فتحنا عليهم﴾ [الأنعام: ٤٤] مشددة،
- وقرأها الباقر مخففة ٤٤١/٣
- ﴿صَادِ الْقُرْآنِ﴾ [ص: ١] ١٤٩/٤
- في حرف أبي: ﴿وادعوا شركاءكم﴾ [يونس: ٧١] ٢٨٩/٤
- حرف عبد الله ﴿ما جئتم به سحر﴾ ٢٩٢/٤
- ﴿قَالَ لَأَن﴾ [البقرة: ٧١] ٢٩٨/٤
- ﴿فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك﴾ في حرف عبد الله أو أبي ٣٧١/٤
- ﴿هُدًى﴾ و﴿بشري﴾ [يوسف: ١٩] ٤١٤/٤
- ﴿وسيعلم الذين كفروا﴾ [الرعد: ٤٢] في حرف أبي ٢٢/٥
- ﴿ثلاثمائة سنة﴾ [الكهف: ٢٥] في حرف عبد الله ١٣٦/٥
- ﴿أَن تَقَع عَرَضُ﴾ [الحج: ٦٥] ١٤٥/٥

- ﴿ظُلماً وَعُلْيَا﴾ [النمل: ١٤] في حرف عبد الله ١٩٤/٥
- ﴿أَوْ لَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧] في حرف أبي ٢٠٤/٥
- ﴿أَنْ دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ١] حرف أبي ٣٩٨/٥
- ﴿لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٣٣] ٤٣٥/٥
- ﴿وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ أَيْنَ أَتَى﴾ [طه: ٦٩] ٣٩/٦
- ﴿وَإِنْ إِدْرِيسَ لَمَنْ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ٢٣] ٦٠/٦
- ﴿إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] حرف أبي ٢٧٥/٦
- ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخٌ﴾ [هود: ٧٢] قراءة الأعمش ٣١٩/٥
- ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣] حرف عبد الله ٣٣٩/٦
- ﴿وَأَمْرَاتِهِ حَمَالَةٌ لِلْحَطْبِ﴾ [المسد: ٣] حرف ابن مسعود ٤٥٢/٦
- ﴿وَمُرَيْتُهُ حَمَالَةٌ لِلْحَطْبِ﴾ [المسد: ٣] حرف أبي ٤٥٢/٦



فهرس الآيات المفسرة

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] ٢٣١، ٢٣٠/١
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]
 ٢٤٤/٢، ٢٤٥

﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] ٣٠١/١
 تفسير معنى الغشاوة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] ٣٠٩/١
 ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] ٢٦٣/١
 ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] ٣٢٤/٢
 ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] ٢٦/٢
 ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥٠] ٦٤/٢
 ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] ١٠٤/٥
 ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] ٦٣/٢
 ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] ١٤٥/٢
 ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] ٧٣/٢
 ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] ٣٣/٢
 ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]
 ٢٦٣/١، ٢٦٤

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَذِيَّةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] ١٥/٢
 ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ٣١٠/٢
 ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاَعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩] .. ١٨/٢
 ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] ٦٤/٢
 ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُم إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ٢٢٤/١
 ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] ٣٩٤/٣
 ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] ٢٢٨/١

- ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ١٤/١
- ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] ١٧٢/١
- ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] ٢٧٠/٦
- ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] ٣٢٢/١
- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥] ١٧٢/١
- ﴿لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] ٢٤٦/١
- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ ﴿٤٥﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ
الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٥ - ٤٦] ٣٥/٢
- ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦] ٢٢٥/١
- ﴿وَأَشَدُّ تَنَبُّتًا﴾ [النساء: ٦٦] ١٧٤/٣
- ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] ٣٠٩/٢
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]
- ٢٣٤/١
- ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَىهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] ٣٠٢/١
- ﴿وَمُهَيِّمًا عَلَيْهَا﴾ [المائدة: ٤٨] ٢٢٩ - ٢٢٨/١
- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَابْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]
- ٢٠٤ - ٣٠٣/١
- ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] ٢٢٥/١
- ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي
الْظُلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ٢٥٧/٣
- ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾
- [الأنعام: ١٢٥] ٣٠٧ - ٣٠٤/١
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَاءَهُمْ لِيُرِدُّوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ٩٥/٢
- ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ
بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] ١٤٥/٣

- ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [الأعراف: ١٣٧] ٣٤ / ٢
- ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ ﴾
- [الأعراف: ١٤٢] ٦٥ / ٢
- ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ٤١٠ / ٢
- ﴿ وَإِنْ يَأْتِيهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ٢٩٧ / ٣
- ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢] ٢٢٢ / ١
- ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٧] ٢١٨ / ١
- ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوا ﴾ [الأنفال: ٧٣] ٣٢٣ / ١
- ﴿ الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧] ١٧٢ / ١
- ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] ... ٣٠٨ - ٣٠٧ / ٤
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [يونس: ٧] ٢٤ / ٢
- ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧] ٢٢٦ / ١
- ﴿ يَدْمِ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: ١٨] ٢٩٨ / ١
- ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٨] ٢٢٢ / ١
- ﴿ رَبِّ إِنَّمَنْ أَضَلَّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٣٦] ١٠٥ / ٥
- ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل: ٥٨] ... ٣٢٧ / ٢
- ﴿ وَالْقَوَا إِلَى اللَّهِ يُومِدُ السَّلَامُ ﴾ [النحل: ٨٧] ١٧٧ / ٣
- ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٧٧] ٢٣٣ / ١
- ﴿ وَءَايَاتِنَا مُّؤَدَّاةً مُّبِينَةً فَظَلَمُوا بِهَا ﴾ [الإسراء: ٥٩] ٣٣٩ / ١
- ﴿ أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٩٢] ٣٨٦ / ٣
- ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨] ٣٠٢ / ١
- ﴿ فَإِنِّي سَيِّئُ الْخَوَاتِمِ وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرْكُمْ ﴾ [الكهف: ٦٣] ... ٤٢٨ / ٤
- ﴿ وَءَايَاتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيلًا ﴾ [الكهف: ٨٤] ١٦٨ / ٥
- ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧] ٢٦٤ / ٦
- ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] ٤٢٥ / ٢

- ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه : ٥٢] ٣٩٣/٣
- ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلِ فَنسَى ﴾ [طه : ١١٥] ١٨٩/٢
- ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] ٢٥٤/١
- ﴿ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ [الأنبياء : ٤٩] ٢٣١/١
- ﴿ فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ٥٠/٥
- ﴿ وَحَرَّمٌ عَلَىٰ قَرِينَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء : ٩٥] ٣٨١/٣
- ﴿ ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الحج : ٩] ٣٩٦/٣
- ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [المؤمن : ١٥] ٢٩/٢
- ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرًا حَتَّىٰ أَنسَوَكُم ذِكْرِي ﴾ [المؤمنون : ١١٠] ١٩١/٢
- ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [النور : ٣٥] ٣٠٨/١
- ﴿ وَلَقَدْ صَرَفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا ﴾ [الفرقان : ٥٠] ٤٢٩/٣
- ﴿ وَلَقَدْ صَرَفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا ﴾ [الفرقان : ٥٠] ١٠٧/٥
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ ﴾ [الفرقان : ٦٢] ٤٢٩/٣
- ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان : ٧١] ٢٤٧/٢
- ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ [الفرقان : ٧٢] ٣٥٦/٢
- ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَن أَصْرِبْ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ ﴾ [الشعراء : ٦٣] ١٥/٢
- ﴿ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [النمل : ٨] ١٧/٥
- ﴿ فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَنَافِثِهِ فِي الْيَمِّ ﴾ [القصص : ٧] ٣٣٠/٢
- ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ﴾ [القصص : ١٤] ٢٦٧/١
- ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا ﴾ [القصص : ٥٩] ٣٤٨/٤
- ﴿ هَلْ لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ [الروم : ٢٨] ٢٧٤/١
- ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَشْرِكُونَ ﴾ [الروم : ٣٣] ٣٩٦/٣
- ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [لقمان : ٦] ٣٩٦/٣

- ﴿ فَأَبْيَتْ أَنْ يُحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الأحزاب: ٧٢] ٢٤٦/٥
- ﴿ وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يس: ٦٨] ٢٩٩/٣
- ﴿ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [الصافات: ١٤] ٣٥٢/١
- ﴿ قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ ﴾ [الزمر: ٢٢] ٣٢٤/١
- ﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ﴾ [الزمر: ٢٩] ١٧٧/٣
- ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَاءِي ﴾ [فصلت: ٤٧] ٥٠/٢
- ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ [الشورى: ٢٢] ٣٠٢/٦
- ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١] ... ١١/٤
- ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٦٩] ٢٢٣/١
- ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ [الدخان: ٢٩] ١٩/٤
- ﴿ وَزُجِّنَتْ لَهُمْ نَحُورُ عَيْنٍ ﴾ [الدخان: ٥٤] ٣٢٦/٤
- ﴿ الْيَوْمَ نَنْسِفُكُمْ كَمَا نَسِفْنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾ [الجاثية: ٣٤] ١٨٨/٢
- ﴿ وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسِفُكُمْ كَمَا نَسِفْنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾ [الجاثية: ٣٤] ١٩٠/٢
- ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] ١٥٤/٢
- ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ [محمد: ٣٥] ٢٩٤/٢
- ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥] ١٧٨/٣
- ﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النُّقُوتِ ﴾ [الفتح: ٢٦] ٢٧٤/٤
- ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤] ٢٢٢/١
- ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ [النجم: ٦، ٧] ٢٦٧/١
- ﴿ لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [الواقعة: ٢] ٣٣٣/١
- ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: ٣] ١٤٢ ، ١٣٩/٢
- ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ٣٠٢/١
- ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٩] ١٩٠/٢
- ﴿ الْعَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر: ٢٣] ٤١١/٢

﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [المتحنة: ٤]

- ٦٢/٢ [المتحنة: ٤]
- ﴿ قَدْ يَسْأَلُونَ مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَسْأَلُ الْكُفَّارُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ﴾ [المتحنة: ١٣] .. ٢٦/٢
- ﴿ وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ [الطلاق: ١] ١٤٦/٣
- ﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا ﴾ [التحریم: ١٢] ٣٤/٢
- ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ [ن: ٢٠] ١٤٣/٥
- ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكٌ حَسْبِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ٢٠] ٢٧/٢
- ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج: ١] ٢١٣/٢
- ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا ﴾ [الجن: ٨] ١٦٤/٣
- ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨] ٢٩٧/٥
- ﴿ وَيَا بَلَّكَ فَطَهَّرْ ﴾ [المدثر: ٤] ٣٢٧/٢
- ﴿ وَلَا تَمْنُنْ فَتَنْكَرُ ﴾ [المدثر: ٦] ٣٨٨/٢
- ﴿ سَأَرْهَقُهُ صُعُودًا ﴾ [المدثر: ١٧] ٤٠٤/٣
- ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ٣٦] ٢٥٤/١
- ﴿ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ ﴾ [القيامة: ٤] ١٦٢/٣
- ﴿ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ ﴾ [القيامة: ٤] ٢٤٧/١
- ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ ءِثْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] ٥٤/٤
- ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۖ وَأُمِّيهِ وَأَبِيهِ ۖ ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٥] ٣٠/٢
- ﴿ مِنْ رَجِيحٍ مَخْتُومَةٍ ۖ خَتَمُهَا مِسْكٌ ﴾ [المطففين: ٢٥] ٢٩١/١
- ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا ﴾ [الانشقاق: ٢] ٢٠١/٤
- ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ [الشمس: ٧]
- ﴿ قَدْ مَدَّمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ [الشمس: ١٤] ٢٤٦/١
- ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق: ١ - ٢] ٢٣٢/١
- ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: ٧] ٣٠٢/٦
- ﴿ لَا يَلْفُفُ فُرَيْشٌ ﴾ [قريش: ١] ٢٩٧/٥

فهرس الآيات المحربة

- ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ١٨٩/١
- ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا...﴾ [البقرة: ٦٣]
- ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ...﴾ [البقرة: ٨٣]
- ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ...﴾ [البقرة: ٨٤] ١٢٢/٢
- ﴿فَأَمْتِعْهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] ٢٢٢/٢
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
- وَكُفْرًا بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ١٢٦/٣ - ١٢٨
- ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ... ١٢٢/٢
- ﴿فَإِذْ مُؤَذَّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] ٤٠٤/٢
- ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ١٩١/١
- ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] ١٩٠/١
- ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] ١٢٢/٢
- ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ٤٠٦/٢
- ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ١٩٢/١
- ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾
- [الروم: ٣٩] ٣٨٧/٢ ، ٣١٧
- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ يَقْدِرُ﴾
- [الأحقاف: ٣٣] ١٩٥/١



فهرس الأاحاءاء النبوءة والآثار

- «اجعله لنا فرطاً» ٧٣/٥
- آخر رسول الله ﷺ لوءه العشاء حتى تهوّر الليل ٢٢٥/٤
- «أففى القوم أبى» ١٩٧/٢
- «ادرؤوا الحدود بالشبهات» ٢٦٢/٤
- إذا كان الماء قلتن أو خمس قلال لم يحمل خبثاً ٢٤٦/٥
- «الأذانان من الرأس» ١٧١/١
- جاء فى الأحاء: (أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس) قال: هما
- ابن آءم الذى قتل أخاه وإبلىس ٢٢٥/٢
- «أشعرنّها إياه» ٢٦٣/١
- «أعرض وأشاح» ٢٠٢/٣
- «اعضض ببطر اللات» ٣٥٧/٢
- «إلى الأقال العباهلة» ٣٤٢/١
- «اللهم اجعلها رباحاً ولا تجعلها رباحاً» ٣٤/٤ - ٢٥٧/٢
- «اللهم اشدء وطأأك على مضر» ٣٣٥/٦
- «اللهم سنن كسنن يوسف» ٣٦٩/٢
- «اللهم هل بلغت» ٤٢/٤
- «أنا فرطكم على الحوض» ٧٣/٥
- «إنا لا نقطع فى عذق ولا فى عام السنة» ٣٧٠/٢
- «إن الله ينهاكم عن قىل وقال» ٣٤٣/١

- «إن الله ينهى عن قيل وقال» ١٠٠/٤
- «إن الريح تخرج من روح الله، تجيء بالرحمة والعذاب» ٢٥٨/٢
- «إن الصدقة أوساخ الناس» ٣٢٤/٢
- «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، فإن المنبت لا أرضاً قطع
ولا ظهراً أبقى» ٤٠٦/٤
- «إنه لشارب حلّ وبلّ» ٢٤٣/٥
- «بعثت إلى الأسود والأحمر» ١٤/٢
- «بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا» آية منسوخة ٢٠١/٢
- «التبين من الله والعجلة من الشيطان» ١٧٤/٣
- «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» ١٤٨/٤
- «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» ٢٠٣/٢
- «خط الله نوءها» ١١٧/٢
- «ذاك وأن ينسخ القرآن، فقال رجل كالأعرابي: وكيف ينسخ؟ قال:
«يذهب أهله الذين هم أهله، ويبقى رجال كأنهم النعام» ٢٠٢/٢
- «ذكروا القرآن» أثر عن ابن مسعود ٥٣/٢، ٥٥
- «رحم الله رجلاً أصلح من لسانه» ٣٤٤/١
- «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه» ١٨٩/٢
- روي أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر رضي الله عنه، فلما أتى على المقام
قال عمر: أهذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: «نعم» قال عمر: ٢٢٠/٢
- «زوروها ولا تقولوا هجراً» ٢٩٨/٥
- «سكة مأبورة ومهرة مأبورة» ٩٢/٥
- «سوّموا فإن الملائكة قد سوّمت»
.....
- «شاهت الوجوه» ١٥/٢
- «صلاة النهار عجماء» ١٢٠/٦
- «صواحبات يوسف» ٣٥٣/٥ - ٢٢٥/٦

- «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِي الْكَلْبِ» ٣٢٣/٢
- «العائد في هبته كالعائد في قيئه» ١٤١/٢
- «فَهَلَا بَكَراً تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعَبَكَ» ٤٠٦/٤
- «قَامَ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ فَسَبَّحَ بِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ» ١٩٧/٢
- «كَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا» أَثَرُ عَنْ عَائِشَةَ ٢١/٥
- «كَنَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ» ٤٢٠/٢
- «لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ٣٦/١
- «لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ» ٩٢/٢
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: مُشْتَرِيَهَا.....» ٣١٤/٢
- «لَيْتَ شَعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ» ٢١٧/٢
- «لَيَّْ الْوَاجِدُ ظَلَمَ» ٤١٤/٢
- «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيٍّ» ٢٠١/٤ - ٤٠٩/٢
- «مَا بَانَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتَةٌ» ٣٥٨/٣
- «مَا تَصَعَّدَنِي شَيْءٌ كَمَا تَصَعَّدَنِي خُطْبَةُ النِّكَاحِ» أَثَرُ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ٤٠٤/٣
- «مَزِينَةٌ وَجْهِيَّةٌ وَأَسْلَمَ وَغَفَرَ مَوَالِي اللَّهِ وَرَسُولَهُ» ٢٣٥/٢
- «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسُراً أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» ٢٧٣/٦
- «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا» ٣٥٧/٢
- «مَنْ كَانَتْ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ» ٢٣٥/٢
- «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا وَمَصْرَ إِرْدَبَّهَا» ٤٥٩ ، ١١٩/٢
- «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ» ١٧١/١
- «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوَرَتْ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ» ١٨٩/٥
- «نَصَرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلَكْتُ عَادَ بِالْذُبُورِ» ٢٥٧/٢
- «نَعَمْ يَدْخُلُ الْقَلْبُ النُّورَ» ٣٠٨/١
- «هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ» ٣٢٤/٢
- «وَالْعَجْمَاءُ جِبَارٌ» ١٢٠/٦

- «ويل للعراقيب من النار» ٢١٦/٣
«يجزىء من الصّارورة صبح أو غبوق» ١٩٠/٣
«يعذب المصورون يوم القيامة فيقال لهم أحيوا ما خلقتهم» ٧٠/٢



فهرس الأمثال

الأخذُ سُريط والأداءُ ضُريط	 ٥٢/١
أشكرُ من بَرَوْقَه	 ٢٤٥/١
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	 ٢١٨ - ٢٧٠/١
عسى الغويُّرُ أبوسا	 ٢٧٣/١
لقد كنت وما أخشى بالذئب	 ٤٠٤/٤ و ٣٠٢/١
لأنا أخذُ من ضبِّ حرشته	 ٣١٣/١
بناتُ ألبه	 ٢٤٣/٢
أمت في حجرٍ لافيك	 ٣٤٢/٢
التقت حلقنا البطان	 ٤١٣/٤ و ٤٤١/٣
من شُبَّ إلى دبِّ	 ١٠١/٤
شرُّ أهرَّ ذا ناب	 ٣٨٧/٤
القيد والرتعة	 ٤٠٥/٤
سرعانَ ذا إهالة	 ٩٤/٥
وُلْدُك من دمي عقبك	 ٢١١/٥
حبيب جاء على فاقة	 ٤١٦/٥
يداك أو كتا وفوك نفخ	 ٤١٧/٥
تسمع بالمعيدي لا أن تراه	 ٢٥١/٦
في كل شجر نار واستمجد المرخُ والعفار	 ٣٩٤/٦



فهرس الأبيات والشواهد الشعرية

(٤)

- ردي ورد قطاة صماء كدرية أعجبها برد الماء ٣٦٤/٥
؟
يستمسكون من حذار الإلقاء بتلعات كرؤوس الصيصاء ٣٦٤/٥
غيلان الربعي

(٥)

- فأبلغ إياداً إن عرضت وطياً وأبلغ حليفنا ومن قد تسوّءا ٢٥٣/١
؟

(٦)

- أمسلمتي للموت أنت فميت وهل للنفوس المسلمات بقاء ١٦١/١
المجنون
لعلك والموعود حق لقاء بدا لك في تلك القلوص بداء ٥٨/٢
محمد بن بشير الخارجي
إذا أنا لم أومن عليك فلم يكن كلامك إلا من وراء وراء ١٩٠/٥
عتي بن مالك
كأن الرجل منها فوق صعل من الظلمان جوؤه هواء ٣٠٤/١
زهير
أرونا خطة لا خسف فيها يسوي بيننا فيها السواء ٢٤٦/١
زهير
جرت سُنْحاً فقلت لها مروعاً نوى مشموله فمتى اللقاء ٢٥٤/٢
زهير

كَلِمَا أَنْ تَفَرِّقَ آلَ لَيْلَى	جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظُبَاءُ
جَرَتْ سَنَحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا	نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ ٨٨/٥
	زَهِير
وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا	جَزَاءُكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ ١٦٦/١
	الْفَرَزْدَق ٦٦/٢
وَجَبْرِيلَ أَمِينَ اللَّهِ فِينَا	وَرُوحَ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ ١٦٨/٢
	حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ٤٦٣/٦
هُمْ الْآسُونُ أُمَّ الرَّأْسِ لَمَّا	تَوَاكَلَهَا الْأَطْبَةُ وَالْإِسَاءُ ٤٣٥/٤
	الْحَطِيبَةُ
بَادَتْ وَغَيْرَ أَيَّهِنَّ مَعَ الْبَلَى	إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرَهِنَّ هَبَاءُ
وَمَشْجَجٌ أَمَا سِوَاءَ قَذَالِهِ	فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْزَاءُ ٢٢٥/٣
	ذُو الرِّمَّةِ أَوْ الشَّمَاخِ ٥٠/٣١٣، ١٨٧/٦، ٢٥٦
وَبُؤْتُ فِي صَمِيمٍ مَعَشَرَهَا	فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبُؤُّهَا
وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ الدَّهْرَ ظَالِمَةً	تَحْدِثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكُؤُهَا ٣١٠/٤
	ابْنُ هَرَمَةَ ٣٢٠، ٣١٤
يَدْعُ الْحَيَّ بِالْعَشِيِّ رُغَاها	وَهُمْ عَنْ رَغِيْفِهِمْ أَغْنِيَاءُ ٤٥٩/٢
	عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ
أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلَ فَلَمَّا	أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ ٢٨٧/٤
	الْحَارِثُ بْنُ حُلَازَةَ
تَذْهَلُ الشَّيْخُ عَنْ بَنِيهِ وَتَبْدِي	عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعِذْرَاءُ ١٨٦/٤
	؟ ٤٥٧/٦
ظَاهِرَاتِ الْجَمَالِ وَالْحَسَنِ يَنْظُرُ	نَ كَمَا يَنْظُرُ الْأَرَاكَ الظُّبَاءُ ٢٧٠/٦
	؟

(٤)

هَلَّا كَوْصِلَ ابْنُ عِمَارٍ تَوَاصَلْنِي	لَيْسَ الرِّجَالُ وَإِنْ سَوَّوْا بِأَسْوَاءِ ٢٤٧/١
	رَافِعُ بْنُ هَرِيمٍ

ولا أسقي ولا يسقي شريبي ويُرويه إذا أوردت مائي ٢٩٤/٤
؟

فلا يُرمى بي الرَّجَوانُ إني أقلّ القوم من يغني غنائي ٢٧٧/٥
عبد الرحمن بن الحكم

قلتُ لشيّبان ادن من لقاءه أنا نغديّ القوم من شوائه ٣٧٩/٣
أبو النجم

من لدشولاً فإلى أتلائها ١٦١، ١٢٥/٥
؟

ليس من مات فاستراح بميتٍ إنما الميت ميّت الأحياء
إنما الميت من يعيش كئيّاً كاسفاً باله قليلُ الرجاء ٢٧/٣

عدي بن الرعلاء و٢١٢/٦، ٣٩٨
ثم لما رآه رانت به الخم — ألا ترينه باتقاء ٣٨٦/٦
أبو زبيد

(ب)

يا أبتا ويا أبه حسّنت إلا الرقبه ٣٩٢/٤
؟

كأنما حواً بها لمن رقب بمذعيعين نُقبه من الجرب ٣٢٢/٥
؟

العُزْبُ في عرابة وإعراب ٢٥٩/٦
رؤبة

(ب)

وماله من مجد تليدٍ وماله من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا ١٠٥/١
الأعشى ٦٢/٤

وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا ٢٥٥/٢
الأعشى

وما عنده رزقي علمت ولاله	علي من الريح الجنوب ولا الصبا ٢٥٦/٢ الأعشى
أراني لدن أن غاب رهطي كأنما	يراني فيكم طالب الضيم أرنبا ١٥٦/٤ الأعشى ١٢٨/٥
وليس مجيراً إن أتى الحيّ خائفاً	ولا قائلاً إلا هو المتعيباً ٣٢١/٤ الأعشى ١٣٤/٦
ثمت لا تجزونني عندذاكم	ولكن سيجزيني الإله فيعقبا ٤٢/٥ الأعشى
ومن يغترب عن أهله لا يزل يرى	مصارع مظلوم مجزراً ومسحبا
وتدفن منه الصالحات وإن يسيء	يكن ما أساء النار في رأس كوكبا ١٣١/٦ الأعشى
منت لك أن تلقى ابن هند منية	وفارس قياس إذا ما تلبياً ٣٤٧/٦ ابن أحمر
كذبت عليكم أوعدوني وعللوا	بي الأرض والأقوام قردان مؤظباً ٣٣٤/١ خداش بن زهير
تركنتني حين لا مالٍ أعيش به	وحين جُنّ زمان الناس أو كلباً ١٦٨/١ ؟
قوم إذا عقدوا عقداً لجارهم	شدوا العناج وشدوا فوقه الطنبا ٢٥٢/٣ الحطيئة
أقلي اللوم عاذل والعتابا	وقولي إن أصبت لقد أصابا ٧٣/١
جرير	٣٦١/٢، ٣٧٦ و ٢٢٠/٣ و ٣٥٢/٤ و ٣٥١/٦
سألناها الشفاء فما شفتنا	ومتتنا المواعد والخلابا ٢٠٩/٢ جرير
وكائن بالأباطح من صديق	يراني لو أصبتُ هو المصابا ٨٠/٣ جرير ٢٩٨/٦
ألان فقد فرغت إلى نمير	فهذا حين صرت لهم عذابا ٢٥٦/٤

جرير ٢٤٩/٦

ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا ٢٦٠/٥

جرير

أعزّك بالحجاز وإن تسهّل بغور الأرض تنتهب انتهابا ٣٨/٦

جرير

جريمة ناهض في رأس نيق ترى لعظام ما جمعت صليا ١٩٦/٣

أبو خراش

فلاقته بيلقعة براز فصادف بين عينيه الجبوبا ٢٦٢/٣

أبو خراش الهذلي

فانقضّ كالدرىء يتبعه لهب يشور تخاله طنبا ٣٧٤/٥

أوس

لقد خشيت أن أرى جدبا وهبت الريح بمور هبا

تترك ما أبقي الدبا سبسبا ٦٥/١

رؤبة ٤١٠ ، ٣٦٢/٢ و ٣٣٧/٤ و ٤٢١/٥ و ٣١/٦ ، ٣١٦

مثل الحريق وافق القصبأ ٣٦٣/٢

رؤبة ٤٢١/٥ و ٣١/٦

من خالص الماء وما قد طحلبا ١٧/٢

العجاج

خاطمها زأمها كي يركبا ٤١٣/٤

؟

لكل دهر قد لبست أثوبا حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيا

معروف بن عبد الرحمن

(ب)

أبا مالك مالت برأسك نشوة وبالبشر قتلى لم تطهر ثيابها ٣٢٥/٢

جرير

تقول ابنتي لما رأنتي شاحبا كأنك فينا يا أبات غريب ٣٩٠/٤

أبو الحدرجان

- إذا ما صبونا صبوة ستوب
إليّ وإذ ريحي لهن جنوب ٢٥٥/٢
حميد بن ثور
- ضربن وصفّت أرؤس وجنوب ٢٩٥/٥
حمد بن ثور
- كذي الشوق لما يسله وسيذهب ٧١/٦
بشر بن أبي حازم
- هواك الذي يهوى يصبك اجتنابها ٣١٥/٣
أبو ذؤيب
- ثبات عليها ذلها واكتئابها ٣٩٥/٤
أبو ذؤيب
- هواك الذي تهوى يصبك اجتنابها ٢٣٦/٥
أبو ذؤيب
- ولا خلة يكوي الشروب شهابها ١٥/٦
أبو ذؤيب
- جوار ويغشيها الأمان ربابها ٤٤٥/٦
أبو ذؤيب
- فقلتُ له: آأنت زيد الأرانب ٢٧٩/١
ذو الرمة
- تكلمني أحجاره وملاعبه ٣٠٢،٩٧/٣
ذو الرمة ٦٥/٥
- به أيمن قد هاج شوقي هبوبها ٣٤/٤
ذو الرمة
- تعاوت به ذؤبانه وثعالبه ٤٠٩/٤
ذو الرمة

- فلا يبعد الله الشباب وقولنا
ليالي أبصار الغواني وسمعتها
- قرينة سبع إن تواترن مرة
- تعتاك نُصب من أميمة مُنصب
- زجرت لها طير الشمال فإن تكن
- فلما اجتلاها بالإيام تحيزت
- زجرت لها طير الشمال فإن تكن
- عقار كماء النّيء ليست بخمطة
- توصل بالركبان حيناً وتؤلف الـ
- تطاللت فاستشرفته فعرفته
- وأسقية حتى كاد مما أبته
- إذا هبت الأرواح من نحو جانب
- وأزورَ يمطو في بلاد بعيدة

وقد حلفت بالله مئة ما الذي	أقول لها إلا الذي أنا كاذبه ٤٤٢/٤
ألا رب من يهوى وفاتي ولو دنت	وفاتي لذلت للعدو مراتبه ٣٧/٥
له واحفُ والصلب حتى تقطعت	خلاف الثريا من أريك مآربه ١١٤/٥
وقائلة تخشى علي أظنه	سيودي به ترحاله ومذاهبه ٢٢٥/٥
ويشبح بالكفين شبحاً كأنه	أخو فجرة عالي به الجذع صالبه ٢٠٨/٦
نظرن إلى أظعان مي كأنها	مولية ميسر يميل ذوائبه ٢٧٠/٦
نزاع مقدوفاً على سرواتها	بما لم تخالسها الغزاة وتركب ٣٠٢/١
وقد منت الخدواء منا عليهم	الطفيل الغنوي ٥٩/٣
وبالسَّهَب ميمون النقيبة قوله	وشيطان إذا يدعوهم ويشوب ٢٣/٢
وبالسَّهَب ميمون النقيبة قوله	لملمس المعروف أهل ومرحب ٣٤٢/٤
تواترن حتى لم تكن لي ريبة	الطفيل الغنوي ١٦٤/٣
فلا تحرمني نائلاً عن جنابة	ولم يك عما خبروا مُتعقب ٢٩٥/٥
جمع أفياء الظلال عشيّة	فإني امرؤ وسط القباب غريب ١٥٧/٣
	علقمة بن عبدة
	على طرق كأنهن سبوب ٤٤/٦، ٦٩/٥
	علقمة

- فبيناهُ يشري رحله قال قائل
 لمن جمل رخو الملاط نجيب ١٣٥/١
 العجير السلولي
- فإن تكن الأيام أحسن مرةً
 إلي فقد عادت لهن ذنوبُ ١٣٨/٢
 غريقة بن مسافع
- ولكن ديافيّ أبوه وأمه
 بحوران يعصرن السليط أقاربهُ ١٣٢/٢
 الفرزدق
- تميم بن مر لا تكونن حاجتي
 بظهر ولا يعيا علي جوابها ١٣٢/٢
 الفرزدق
- ولو كان هذا الأمر في جاهلية
 شئت به أو غص بالماء شاربهُ ١٩٩/٣
 الفرزدق
- وما مثله في الناس إلا مملكاً
 أبو أمه حيّ أبوه يقاربهُ ٤٠/٥
 الفرزدق
- وكائن إليكم قاد من رأس فتنة
 جنوداً وأمثال الجبال كتائبه ٨٠/٣
 الفرزدق
- فلو أن ميتاً يفتدى لفديته
 بما اقتال من حكم علي طيبُ ٣٤٢/١
 كعب بن سعد
- وداعٍ دعا يا من يجيب إلى العلى
 فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ ٣٥٢/١
 كعب بن سعد
- فقلت ادعٍ أخرى وارفع الصوت جهرة
 لعل أبي المغوار منك قريبُ ١٧٦/٢
 كعب بن سعد الغنوي
- فطائفة قد أكفرتني بحبكم
 وطائفة قالوا مسيء ومذنبُ ٣٠٣، ٩٧/٣
 الكميّ
- بأيّ كتاب أم بآية سنّة
 ترى حبّهم عاراً عليّ وتحسبُ ١٠٧/٣
 الكميّ
- ولا أنا ممن يزجر الطير همه
 أصاح غرابُ أم تعرض ثعلبُ ٨٩/٥
 الكميّ

- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ ١٦٣/٦
الكميت
- وكائن إليكم قاد من رأس فتنةٍ جنوداً وأمثال الجبال كتابُهُ ٨٠/٣
؟
- وما زلتُ خيراً منك مذعضّ كارهاً بلحييّك عاديّ الطريق ركوبُ ٢٤٣/٣
٣٧/٤ ؟
- وأشعث قد ناولته أحرش القرى أربت عليه المدجنات الهواضبُ
تخاطأه القعاص حتى وجدته وخرطومه في منقع الماء راسبُ ٩٧/٥
؟
- وقد شاءنا القوم السراع فأوعبوا ١٢٥/٦
؟
- وجدتم أخاكم دوننا إذ نسبتم وأي بني الآخاء تنبو مناسبةُ ٢٠٨/٦
؟
- وما بدلت من أم عمران سلفعُ من الود ورهأء العنان عروبُ ٢٥٩/٦
؟
- سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى ولا تعرفكم العربُ ٨٠،٦/٢
جرير ٢٩٦،٣٢/٦
- تبدو فتبدي جمالاً زانه خفر إذا تزاوأت السود العناكبُ ١٩٩/٤
جرير
- بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً ببطن شريان يعوي عنده الذيبُ ٢٧٣/٤
جنوب أخت عمرو ذي الكلب
- وفراء غرفيّة أئأى خوارزها مثلشل ضيعته بينها الكتُبُ ٤٥٥/٢
ذو الرمة
- أم دفعةً نسفت عنها الصبا سفعاً كما تُنشر بعد الطيّة الكتبُ ٣٩/٤
ذو الرمة
- كأنها جملٌ وهمٌ وما بقيت إلا النحيزة والألواح والعصبُ ٣٧٠/٤

ذو الرمة ١٨٧/٦

من كل أقطاره يخشى ويرتقب ١٩٩/٤
ذو الرمة

هَيْف يمانية في مرّها نكبُ ٢٠١/٥
ذو الرمة

بها المفاوز حتى ظهرها حدبُ ٢٤٥/٥
ذو الرمة

يصبحن إلا لهن مَطْلَبُ ٣٧٧/٤
ابن قيس الرقيات

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب ٣٤٠/٦
امرؤ القيس

والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيبُ ٢٤١/٢
؟ ٣٧٥ و ٣٥٣/٣

مضارب الماء لون الطحلب اللزب ٣٦٦/٦
؟

ينازلهم لنايبه قيبُ ٤٤٨/٢
أبو ذؤيب ١٤٨/٦

وإن نوى المحارب لا تؤوبُ ١٧٧/٣
؟ ١٩٨/٦

بوصال غانية فقل كُذِّبْتُ ٣٣٠/١
جريبة بن الأشيم

جوّ العشارة فالعيون فزُنُقُ ١٢٧/٥
زيد الفوارس ١٦١/٥

من ماء ألهاب بهن الثالبُ ١٦/٢
ساعدة بن جؤية

فالماء فوق متونه يتصببُ ٢٩/٣

غدا كأن به جناً تذاءبُهُ

وصوح البقل نأج تجيء به

لا تُشكى سقطةً منها وقد رقصت

لا بارك الله في الغواني هل

ويلمّها في هواء الجو طالبة

هذا سراقه للقرآن يدرسه

كأنها من حجار الغيل ألبسها

كأن محرباً من أسد ترج

فإن السلم زائدة نوالاً

فإذا سمعت بأنني قد بعثه

لدُ غدوة حتى أغاث شريدهم

فأزال خالصها بأبيض ناصح

يتقي به نفيان كل عشية

ساعدة بن جؤية ١٨١/٥

فيه كما عسل الطريق الثعلب ٤٤٠/٥

ساعدة بن جؤية ٧٣/٦

لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب ١٩٠/١

ضمرة بن ضمرة

غابّ تستمه ضرام مُثَقَّب ١٦٤/١، ١٧٠

و ٣٨٢/٣ ؟

أُمان موروداً شراؤه ٢١٧/١

الأعشى

والمرء ينفعه كذائهُ ٣٢٩/١، ٤٤٢/٤

الأعشى ٣٦٩/٦

ية يهتز موكبُها ٣٥١/١

ابن قيس الرقيات

من عنزي سبني لم أضربهُ ٦٤/١

زياد الأعجم ٤٣٨/٦

كأنما ذُرّ عليه زرنبُ ٣٣١/٤

بعض بني تميم

١٥٨/٣

؟

٥٠/٦

ثار فضجت ضجة ركائبهُ

ذو الرمة

يحكي علينا إلا كواكبُها ١٧٤/١

أحيحة بن الجلاح ٣٧٣/٤

سبيله خائف جديبُ ٢٠٦/٥

؟

فندلأزريقُ المال ندلّ الثعالب ١٤٦/١

أعشى همدان

لدن بهز الكف يعسلُ متُّهُ

هذا وجدكم الصغار بعينه

أفعنك لا برق كأن وميضهُ

ولقد شهدت التاجر الـ

فصدقْتُها وكذبْتُها

ألا هزئت بنا قرشيـ

عجبت والدهر كثير عجبهُ

وابأبي أنت وفوك الأشنبُ

الناسُ جنب والأمير جنبُ

في ليلة لا نرى بها أحداً

يا ربّ ماءٍ صرى وردته

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم

(ب)

- وللشّول أتباعٌ مقاحيمٌ برحت
به وامتحانُ المبرقات الكواذبِ ٣٣٦/١
ذو الرمة
- وماءٌ صرّي عافي الثنايا كأنه
مراري مخشيّ به الموتُ ناضبٌ ٣٢٣/٤
ذو الرمة
- خليلي لا يبقى على الدهر فادرٌ
بتيهورةٍ بين الطخاف العصائبِ ٢٢٨/٤
صخر الغي
- لعمرو أبي عمرو لقد ساقه المنا
إلى جدثٍ يوزى له بالأهاضبِ ٣٤٧/٦
صخر الغي
- أنخنا فُسْمَناها النطافَ فشاربٌ
قليلاً وآبٍ صدّ عن كلّ مشربٍ ٧٤/٥
الطفيل الغنوي
- سليّل قروم سادةٍ ثم قادةٍ
يبدّون أهل الجمع يوم المحضّبِ ٤٨٠/٥
علي بن سليمان
- قدييمة التجريب والحلم إنني
أرى غفلات العيش قبل التجاربِ ١٨٨/٥
القطامي
- ومنا لقيطٌ وابئُماه وحاجبٌ
مؤرث نيرانِ المكارم لا المخبي ١١٥/١
الكميت
- بمحنية قد آزر الضال نبتها
مضمّ جيوش غانمين وخيّبٍ ٢٢٢/٥
امرؤ القيس
- بمحنية قد آزر الضال نبتها
مضمّ رجالٍ غانمين وخيّبٍ ٢٠٤/٦
امرؤ القيس
- فذر ذا ولكن هتّعين مُيْتَمّاً
على ضوء برقي آخر الليل ناصبٍ ٢٧٦/٣
مزاحم العقيلي
- ٢٠٣/٥

ومن هاب أطراف القنا خشية الردى	فليس لمجد صالح بكسوبِ ٣٩٥/٦
تجدّ السلوقيّ المضاعف نسجه	بعض ولد الملهب
كليني لهمّ يا أميمة ناصبِ	وتوقد بالصفاح نار الجباحِ ٢٥٧/٥
جزى الله عنا جمرة ابنة نوفل	النابعة
وقالت ألا يا اسمع نعظك بخطة	وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ ٧١/٦
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرِ	النابعة
هُمُ أهلُ بطحاوي قريشٍ كليهما	جزاء مُغلّ بالأمانة كاذبِ ٩٥/٣
وما كلّ ذي لب بمؤتيك نصحه	النمر بن تولب
أولئك أولى من يهود بمدحةٍ	فقلت سمعنا فانطقي وأصيي ٣٨٥/٥
أذاع به في الناس حتى كأنه	النمر بن تولب
من البيض لم تصطد على ظهر لأمةٍ	بمنهمر جون الرباب سكوبِ ٤٠٤/١
أما أقاتل عن ديني على فرسٍ	هدبة بن خشرام ٨٥/٦ و ٤٣٢
سالت هذيلُ رسول الله فاحشة	هم صلبها ليس الوشائظ كالصلبِ ٢٨٩/٣
	؟
	وما كل مُوت نصحه بليبِ ١٩٢/٣
	؟
	إذا أنت يوماً قلتها لم تؤنّبِ ٣٥٨/٤
	؟
	بعلياء ناراً أوقدت بثقوبِ ٣٧٣/٥
	؟
	ولم تسع بين الحي بالخطب الرطبِ ٤٥٢/٦
	؟
	ولا كذا رجلاً إلا بإصحابِ ١١٠/٥
	حبي بن وائل
	ضلت هذيل بما قالت ولم تُصبِ ٢١٨/٢
	حسان بن ثابت ٣١٧/٦

- أمرتكَ الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ ٣٣١/٢
- عمرو بن معد يكرب ١٧٦/٥ و ٤٤٠ و ٩٨/٦
- لا أستكينُ إذا ما أزمة أزمّت ولن تراني لخير فارة اللب ٣٦٦/٥
- ابن وادع العوفي
- جيش المِحميين حشّ النار تحتهمَا غرثانُ أمسى بوادٍ مُؤهبٍ الحطب ٢٤٣/١
- ؟
- فلولا الله والمهر المُفدَى لأبتَ وأنتَ غربالُ الإهاب ٢٠٠/٤
- حسان
- وقد نقت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب ٢١٥/٦
- امرؤ القيس
- من وَسَطَ جمع بني قريظ بعد ما هتفت ربيعة يا بني جواب ٢٥١/١
- القتال الكلابي ٣٣٥/٣
- كذب العتيقُ وماء شنٍّ باردٍ إن كنت سائلتي غبوقاً فاذهبي ٣٣٥/١
- عترة
- ومتنان خَطَّاتان كزُخْلُوفٍ من الهضْبِ ١٢٦/١
- أبو دواد أو عقبة بن سابق الهزاني
- وعنسي قد براها لذة المركب والشرب ٢٦١/٦
- أبو دؤاد
- عن مَتْنِه مرداة كل صعب وقد تطويت انطواء الخضْبِ ٣٤٢/٥
- رؤبة
- يشمّ عطفِي ويمسّ ثوبي كأنني أربتهُ بريبٍ ١٨٠/١
- خالد بن زهير
- يا ليت أم العُمَر كانت صاحبي مكان من أنشأ على الركائب ٣٤٨/٣
- ؟ ٧٥/٦
- عجبت من ليلاك وانتياها من حيث زارتني ولم أورا بها ٨٦/٢
- ؟

ضخم عريضٌ مُجرثٌ الجنبِ ٦٩/١ ؟	إنك يا جهضمُ ماهُ القلب
غير الذي يقال ملكذبٍ ٢٩٨/٤ ؟	أبلغ أبا دختنوس مألَكَةُ
مع النجم والقمر الواجبِ ٣٢/٥ أوس	ألم تكسف الشمس شمس النهار
ولا طيْزَةُ الغضب المُغْضِبِ ٢٨١/٣ الكميت	وليس التفحشُ من شأنهم
إلى جَوْجُوٍ رهلٍ المنكبِ ٨٣/٤ النابعة الجعدي	ولوح ذراعين في بركةٍ
مسبَلَةٌ تستن لما عرفتُ	ما بال عين عن كراها قد جفتُ
بل جوز تيهاء كظهر الجَحْفَتِ ٣٠٠/٤	داراً لسلمي بعد حول قد عفت
سؤر الذئب ٣٩٥، ٣٦٣/٤	
وفقئت عينُ التي أرثها ٧٥/١ صريع الركبان: جُعل	شَلَّت يدا فاريةٍ فَرثها

(ت)

من أخوا العراق إذا أتيتا	أبلغ أمير المؤمنين
عنق إليك فهيت هيتا ٤١٧/٤ ؟	أن العراق وأهلـه
لو كان معنياً بنا لهيّا ٤١٨/٤ أنشده بعض البغداديين	قد رابني أن الكريّ أسكتّا
ويأكلُ الحية والحيتا ١٣٦/٤ ؟	

(ث)

ودعها إذا ما غيبتها سفاتها ١٦٣/٣ ؟	ولا تلمس الأفعى يداك تنوشها
---------------------------------------	-----------------------------

إذا شئت آداني صروم مُشيعٍ معي وعَقَامٌ يَتَّقِي الفحل مُقْلِتُ
يطوف بها من جانبيها وَيَتَّقِي بها الشمس حيّ في الأكارع مَيْتُ ١٣٨/٤
؟

ويوم كإبهام الحبارى لهوته ٢٨٣/٥
؟

أما كان عبّاد كفيئاً لدارم بلى ولأبيات بها الحجراتُ ٤٦٣/٦
رجل من الحبطات
وليلة ذات هوى سرّيت ولم يلتني عن هواها لَيْتُ ٢١٠/٦
رؤبة

ومنهلٍ فيه الغراب المَيْتُ كأنه من الأجون الزيتُ
سقيت منه القوم واستقيتُ ٢١٢/٦، ٢٧، ٢٦/٣

ربّما أوفيت في علم أبو محمد الفقعسي
ترفعن ثوبي شمالاتُ ٣٨/٥ جذيمة الأبرش

(ت)

ألا آذنتني بالتفرق جارتِي وأصعد أهلي منجدين وغارَتِ ٧٥/١
زهير بن مسعود

كأنّ لها في الأرض نسيّاً تقصّه على أمّها وإن تحدّثك تَبَلَّتِ ٣٦/١
الشنفري ١٩٦/٥

بريحانةٍ من بطن حَلِيّةٍ نوّرت لها أرج ما حولها غير مُسِنِتِ ٣٧٢/٢
الشنفري ٨٢/٤

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلتِ ٢٩٥/٤
الفرزدق

أناديك ما حَجّت حجيج وكبرت بفيفا غزالٍ رفقة وأهَلّتِ ٢٠٨/٥
كثير

لا يَعدِلَنَّ أتاوِيونَ تضربهم نكباء صرّ بأصحاب المحلاتِ ٣٧/١
؟ ٤١٣/٥

أري عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترّهاتِ ٦/٢٣١، ٤٢٥
سراقة البارقي

حلفت برب مكة والمصلّى وأعناق الهدى مقلّدتِ ١/١٨٨
الفرزدق

لما رأت ماء السّلا مشروبا والغرث يُعصر في الإناء أرنتِ ٢/٣٦٤
شبيب بن جعل أو حجل

زعمت تماضرُ أنني إما أمت يسدّدُ أبينوها الأصاغر خلّتي ٣/٨٦
علباء

فارتاح ربي وأراد رحمتي ١/٢٦١

العجاج

في سعي دنيا طالما قد مدّت من نزلٍ إذا الأمور غبّتِ ٢/١٣٠
العجاج ٣/٣٠٢

أأن رأيت هامتي كالطّستِ ٥/١٨١، ٣/١٢٠

رؤبة

بني يا سيّدة البنات عيشي ولا يومي بأن تمّاتي ٣/٩٣
؟

وقد قسوتُ وقسا لداتي ٣/٢١٨

؟

صفية قومي ولا تعجزني وبكّي النساء على حمزة ١/٧٣
كعب بن مالك ١/٢١٢، ٣/١٩٢، ٥/١٤٧

(ث)

يا رب قد أولع بي وقد عبث فاقدِرْ له أصيلة مثل الحفثِ ٥/٤٩
؟

(ث)

٢٥٣/٦

كالبَيْض لم يطمئ بهن طامئ

رؤية

(ج)

لا همّ إن كنت قبلت حَجَّتَج فلا يزال شاحج يأتيك بِج ٧١/٣

بعض أهل اليمن

عند ذي تاج إذا قيل له فاد بالمال تراخي ومَزَجُ ١٤٦/٢

الأعشى

(ج)

متى تأتتا تُلَمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا ٣٥١/٥

عبد الله بن الحسر

أمنك البرقُ أرقبه فهاجا فبت إخاله دهماً خلجا ٤٤٣/٤

أبو ذؤيب الهذلي

تواعدني ربيعة كل يوم لأهلكها وأقتني الدجاجا ٤٣٤/٢

؟

٧٠/٢

متخذاً من عَصَوَات تَوَلجا

جرير

يتبعن ذِيالاً موشى هُبُرجا فهنّ يعكُفنَ به إذا حجا ٢٩٦/٣

العجاج

١٥٦/٥ و ٣٧٩/٤

ومهمه هَالِك من تعرجا

العجاج

١٦٦/٥

ولم تعوج رحم من تعوجا

العجاج

٢٩٩، ١٧٤/٥

يوم خراج يخرج الشمرجا

العجاج

٤٠٧/٦

من طللٍ كالأتحمي أنهبها

العجاج

(جُ)

يدوم الفرات فوقه ويموج ١٣٠/٣
أبو ذؤيب

أسيّ على أم الدماغ حجيجُ ٤٣٦/٤
أبو ذؤيب

وأعقب نوء بعدها وخروجُ ٢٩٩/٥
أبو ذؤيب

فجاء بها ما شئت من لَطْمِيّة

وَصُبَّ عليها الطيب حتى كأنها

إذا هم بالإقلاع هبت له الصبا

(ج)

دونني وأفتح باباً بعد إرتاجِ ٤٤١/٣
الراعي

أواخرِ المَيْس أنقاضُ الفراريجِ ١٢٣/٣
ذو الرمة

مثل صَوْتِ الرجال للأزواجِ ٣٢٦/٤
؟

ما زلت أفتحُ أبواباً وأغلقها

كأن أصوات - من إيغالهنّ بنا -

وأراكم لدى المحاماة عندي

(خُ)

كذب العير وإن كان بَرَحُ ٣٣٤/١
أبو دواد

قلتُ لما فصلا من قُتّةٍ

(حُ)

وَأَلْحَقُ بالحجاز فاستريحا ٢٦٨، ١٣١/٦
المغيرة بن حبناء

سأترك منزلي لبني تميم

فطرتُ بمُنْصلي في يعملاتِ دوامي الأيدِ يخبطنَ السريحا ١٣٧/١
 يا ليتَ زوجك قد غدا مضرس بن ربيعي
 مرتُهُ النعامى فلم يعترف متقلداً سيفاً ورمحا ٣١١/١
 عبد الله بن الزبعرى ٢٨٩/٤
 خلافَ النعامى من الشأم ريحا ٢٥١/٢
 أبو ذؤيب

(حُ)

لُبُّك يزيـد ضارِعٌ لخصومة ومختبِط مما تطيح الطوائحُ ١٢٦/٦، ٣٢٦/٥
 الحارث بن نهيك أو نهشل بن حري
 سواءٌ عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابحُ ٢٧١/١
 ذو الرمة
 إذا قلتُ عاجٍ أوتغنيت أبرقت بمثل الخوافي لاقحاً أو تلقحُ ٣٣٦/١
 ذو الرمة
 ويومٍ من الشعرى تظل ظبأؤه بسُوقِ العضاه عوداً ما تبرحُ ١٥١/٤
 ذو الرمة
 من المؤلفات الرمل أدماء حرةً شعاع الضحى في جيدها يتوضحُ ٤٤٥/٦
 ذو الرمة
 بدرتَ إلى أولاهم فسبقتهم وشايحت قبل اليوم إنك شيخُ ٢٠١/٣
 أبو ذؤيب
 فقد كنت تخفي حبَّ سمراء حقبة فُبُحْ لان منها بالذي أنت بائحُ ٢٩٧/٤
 عنتره
 وعلمي بأسدام المياه فلم تزل قلائصُ تخدي في طريقِ طلائح
 وأني إذا ملّت ركابي مُناخها فإني على حظي من الأمر جامعُ ٣١٣/٣
 ابن مقبل ٤٠٠/٥
 لُبُّك يزيـدُ ضارِعٌ لخصومة ومختبِطُ مما تطيحُ الطوائحُ ٤١٤/٣
 لبيد

وكان سيان ألا يسرحوا غنماً

أو يسرحوه بها واغربت السوحُ ٢٦٦/١

نام الخليُّ وبّت الليل مشتجراً

أبو ذؤيب الهذلي ٣٦٧/٣ و ٥٣/٤

وزفت الشول من برد العشي كما

كان عينيَّ فيها الصاب مذبوحُ ٢٩٧/١
أبو ذؤيب الهذلي

شنتت العقر عقر بني سُليل

زف النعام إلى خَفّانه الروحُ ٥٦/٦
أبو ذؤيب

إني لأرجو أن تموت الريحُ

إذا هبت لقاريها الرياحُ ٢٠٦/٣
؟

(ح)

أخاك أخاك إن من لا أخاله

فأقعد اليوم وأستريحُ ٣٨١/٢، ٣٦/٤
؟

فليست بسنهاء ، ولا رُجِيّة

كساع إلى الهيجا بغير سلاح ٢٠٧/٦
إبراهيم بن هرمة

وفرع يصيرُ الجيدَ وحفٍ كأنه

ولكن عرايا في السنين الجوائح ٣٧٢/٢
سويد بن الصامت

سل الدار من جنبي حَبْر فواهب

على الليث قنوان الكروم الدّوالح ٣٩٢/٢
بعض بني سليم

إذا فُضّت خواتمُها وفكّت

إلى ما رأى هضب القلب المضيحُ ٢١٩/٦
ابن مقبل

وأنت من الغوائل حين تُرمى

يقالُ لها دُمُ الودج الذبيح ٢٩٧، ٢٩٥/١
أبو ذؤيب الهذلي

هذا مقام قَدَمي رباح

ومن ذم الرجال بمُتَزّاح ٨١/١، ١٢٠
ابن هرمة ٤٤٧/٦، ٢٤٠/٥

للشمس حتى دلكت بِراح ٢٠٨/٥
؟

(خ)

والله لولا أن تحشّ الطبخُ بي الجحيمَ حيث لا مُستصرخُ ١٩٤/١
٢٨٩/٢ ؟

(ذ)

تقدم إقداماً عليكم كالأسدِ ٢٩٢/٦

؟

كلما قلت غدّ موعداً غضبت هند وقالت بعد غدّ ٢٢٨/٥
عمر بن أبي ربيعة
عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغ والضرسُ نقدُ ١١٢/٣
كلّ غراء إذا ما برزت ترهب العين عليه والحسدُ ٢٨٦/١
١٧٤/٤

(د)

فآليت لا أرثي لها من كلالٍ ولا من حفى حتى تلاقى محمداً ٩٤/١
الأعشى ٣١٥/٣
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمداً وعادك ما عاد السليم المسهداً ٣٨٤/٢
الأعشى
أتيت حريثاً زائراً عن جنابة فكان حريث عن عطائي جامداً ١٥٩/٣
الأعشى
وما العيش إلا ما تلذّ وتشتهي وإن لام فيه ذو الشنان وفندا ١٩٩/٣
الأحوص ٢١٠، ٢٠٤
أرني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ماترين أو بخيلاً مخلداً ٢٢٥/٢
حطائط أو حاتم الطائي ٣٧٩/٣
إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من أن تقرّي به بُداً ٢١٣/٣
زائدة بن صعصعة

دعاني من نجد فإن سنيه	لعبن بنا شيباً وشيبتنا مُردا ٣٧٤/٢
أعد نظراً يا عبد قيس فإنما	الصمة القشيري
ألا حيّ ندماني عمير بن عامر	أضاءت لك النار الحمار المقيدا ١٧١/٢
وكان وإياها كحزان لم يُفّق	الفرزدق
وأين رُكيب واضعون رحالهم	إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا ٢٨/١
ألا غنّاني وارفع الصوت بالملا	كعب بن جعيل ٣٦٥/٤
فإن تجمع أوتاد وأعمدة	عن الماء إذ لاقاه حتى تقدّدا ٢٨/٢
أهوى لها مشقصاً حشراً فشرقتها	كعب بن جعيل
مروا سراعاً فقالوا كيف سيدكم	إلى أهل بعل من مقامة أهودا ٤٢٠/٣
حتى إذا سلكوهم في قُتادة	؟
صابوا بستة أبيات وأربعة	فإن الملا عندي يزيد المدى بُعدا ١٩٥/٦
إذا تجرّد نوحٌ قامتا معه	وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا ٢١٥/٥
لقد أعجبتُموني من جُسومٍ	الأفوه الأودي
تَقُوهُ أيها الفتيان إنّي	وكنت أدعو قذاها الإثم القردا ١٠٣/٦
	ابن الأحمر
	قال الذي سألوا أمسى لمجهودا ٣٨٤/٤
	؟
	شلاً كما تطرد الجمالة الشُرُدا ٩٣/٥
	عبد مناف الهذلي
	حتى كأن عليهم جابياً لبدا ٣٣٤/٦
	مناف بن ربع
	ضرباً أليماً بسببت يلعج الجِلدا ٢١٠/٤
	عبد مناف بن ربع الهذلي
	وأسلحة ولكن لا فؤادا ٣٠٥/١
	برج من مهر
	رأيت الله قد غلب الجدودا ٢٨/٣
	خداش بن زهير

معَاوِيَّ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ	فلسنا بالجبال ولا الحديد ٢٨٦/٤
حتى يفيدك من بنيه رهينة	عقبة الأسد ٤٤٩، ٣٦٥
آليت لا أعطيه من أبنائنا	نعشٌ ويرهَنَك السماك الفرقدا ٤٤٦/٢
رَبِّي كريم لا يكدر نعمةً	الأعشى
لسنا كمن حلّت إِياد دارها	رُهْنًا فيفسدهم كمن قد أفسدا ٤٤٧/٢
أثوى وقصر ليلةً لِيُزَوِّدا	كامل الأعشى
يديان بيضاوان عند محلّم	وإذا تنوشد بالمهارق أنشدا ١٩٩/٥
عجبت هنيذة أن رأت ذا رثّة	الأعشى
هم يَنْدرون دمي وأن	تكرت ترقب حبها أن يحصدا ٢٢٦/٥
فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَةٍ	الأعشى
وَقَصَبَ حُنِّي حَتَّى كَادَا	فمضت وأخلف من قتيلة موعدا ٤٣٩/٥
علفتها تبناً وماء بارداً	الأعشى
إذا ركبت فاجعلوني وسطا	قد تمنعانك أن تضام وتُضهدا ١٤٣/٣
	؟
	وفماً به قَصَمٌ وجلداً أسودا ٢٠٧/٢
	؟
	لُذِرَ إن لقيت بأن أشدّا ٢٥٦/١
	عمرو بن معد يكرب
	زَجَّ القلوصِ أَبِي مَزَادَةَ ٤١٣/٤
	؟
	يعود بعد أعظم أعوادا ١٣٨/٢
	العجاج
	٢٨٨/٤ و ٣١٢/١
	؟
	إني كبير لا أطيّق العُدَا ٣٤٩/٢
	؟

- وإن رأيت الحَجَج الرواددا ٧٢/٣ قواصراً للعمر أو مواددا ؟
- أرئت إن جئت به أملودا ٣٠٨/٣ مُرَجَّلاً ويلبس البرودا رؤية
- فلاقى ابنَ أنثى يبتغي مثل ما ابتغى ٢٨/٢ من القوم مسقيَّ الثمام حدائدهُ
- وما أنسِم الأشياء لا أنس قولها الأشعث بن معروف
- وإن قال مولاهم على جلِ حادثٍ ١٢٦/١ وقد قربت نضوي أمصر تريدُ
- جميل
- وإن قال مولاهم على جلِ حادثٍ ٧٠/١ من الدهر ردّوا فضل أحلامكم ردّوا
- الخطيئة
- ألا حبّذا هند وأرض بها هند ١٨٦/٣ وهند أتى من دونها النأي والبعْدُ
- الحطيئة
- أحمّ علافِي وأبيض صارم ٣٩٥/٦ وأعيس مهري وأشعث ماجدُ
- ذو الرمة
- ولكنما أهلي بواد أنيسه ١٧١/٢ ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدُ
- إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ٤٠٩/٤ ساعدة بن جؤية
- فإن لم أصدّق ظنكم بتيقن ٣٥/٣ فحسبك والضحاك غضب مهْنَدُ
- يرمي الغيوب بعينه ومَطْرِفُه ٦١/٥ ؟؟
- أزیدَ مناة توعد يا بن تيم ٢١/٦ فلا سقت الأوصال مني الرواعدُ
- ؟
- لحبُّ المؤقدان إليّ مؤسى ٧٥/٢ مغضٍ كما كسف المستأخذ الرمدُ
- أبو ذؤيب
- جرير ٢٣٩/١ وجعدة إذا أضاءهما الوقودُ
- ١٣٥/٣ ٥/٣٩٢ ٦/٦٩ ، ٢٠٥ ، ٤١٦
- ٢٣٢/٦ تبيين أين تاه بك الوعيدُ
- جرير

أعادي فيهم بأس شديد ٢٣٧/٦
شعبة بن قميز

تبيّن أين تاه بك الوعيد ١٧٥/٣
؟

لها سعداء مطلبها شديد ٤٠٤/٣
ولسرّنا أتا نلّ ونوأد ٣٥٤/٢
خان الإخاء خليله لبّد ٢١٩/١
أوس

وجّد الإله بكم كما أجّد ٢٦٢/١
أوس بن حجر

خطئوا الصواب ولا يلام المرشد ١١٦/٢
عبيد بن الأبرص ٩٨/٥

حسرى الأراكيب ولا يهيدها ٢٤٥/٥
؟

نمّت لك الأمهات والنّضد ٣٢٨/٢
؟

بين أذني وعاتقي ما تريد ٩٠/٥
؟

أنه اليوم إنما هو ناد ٣٠٣/٤
أبو دؤاد

(د)

ناو كراس الغدن المؤيد ١٤٩/٢
المثقب العبدى

أنت خلّيتي لأمر شديد ٩٠/٤
أبو زبيد

ولقد كان عصرة المنجود ٤٢٦/٤

وقالوا ربك انصره فإن ال
أزید مناة توعد يا بن تيم

وإن سيادة الأقوام فاعلم
لولا دفاع الله ضل ضلّا
خانتك مئة ما علمت كما

أبني ليني لا أحبكم

والناس يلحون الأمير إذا هم

وبلدة لا يستطيع سيدها

أمك بيضاء من قضاة قد

إن لي حاجة إليك فقالت

قربنه ولا تقيّلن واعلم

ينبي تجاليدي وأقتادها

يا بن أمي ويا شقيق نفسي

في ضريح عليه عبء ثقيل

أبو زيد الطائي

وقد صبغ الليل الحصى بسوادٍ ٢٧١/٤
ذو الرمة

على منهل من قدقداء وموردٍ ٣٢٦/٢
ابن أحمر

هم القوم كل القوم يا أم خالدٍ ١٥١/١
أشهب بن رميلة

وخصوص بأعلى ذي نضالة هجدٍ ٣٢٨/٦
الحطيئة

فتحفظني بالغيب أو بعض ما تبدي ٢٣١/١
أبو ذؤيب الهذلي

ومثنى الأواقي والقيان النواهد ١٤٦/٢
أبو ذؤيب

وإن كنت عنها ذا غنى فاغن وازدي ٢٠٦/١
طرفة

على لاحبٍ كأنه ظهر بُرجدٍ ١١/٦
طرفة

وأن أشهد للذات هل أنت مخلدي ٩٩/٦
طرفة

تناول أطراف البرير وترتدي ٢٣٦/٦
طرفة

عليّ طوى من غيك المترددٍ ٣٧٢/٦
طرفة

إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد ٣٨٠/٣
عدي بن زيد

ضربناه تحت الأنثيين على الكردٍ ٥٦/٢

ودوية مثل السماء اعتسفتها

طرحنا إزاراً فوقها أيزنيةً

إن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم

فحياك ودّ من هداك لفتية

أخالدٌ ماراعيت من ذي قرابة

يودون لو يفدونني بنفوسهم

متى تأتني أصبحك كأساً روية

وعنسي كألواح الإران نسأتها

إلا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

خذول تراعي ربرباً بخميلة

أعاذل إن اللوم في غير كنهه

أعاذل ما يدريك أن منيتي

وكنا إذا الجبار صعر خده

الفرزدق

- وكل خليل رائي فهو قائل
من أجلك هذا هامة اليوم أو غدٍ ١١٧/٥
- أهيم بدعدٍ ما حييت فإن أمت
كثير عزة ١٢٤/٦
- سرت عليه من الجوزاء سارية
أوصّ بدعدٍ من يهيم بها بعدي ٢٧٢/٢
- بنى السماء فسّواها ببنيها
النمر - نصيب
- ثبّت أن ربيعاً أن رعى إبلاً
تزجي الشمال عليه جامد البرد ٣٦٨/٤
- فكملت مائة فيها حمامتها
النايفة
- يمدّه كلّ وإد؟ مزبدٍ لجبٍ
ولم تُمدّ بأطنابٍ ولا عمَدٍ ٢١٩/٤
- كأن رحلي وقد زال النهار بنا
يهدي إلي خناه ثاني الجيدٍ ١١٠/٦
- لو استطعن إذا نابتك مجحفة
الشمّاخ ٤٥٥/٥
- أرى الحاجات عند أبي خبيب
وأسرعت حسبة في ذلك العدد ٢٧٥/٢
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
فيه ركامٌ من الينبوت والحَصَدِ ٤١٧/٣
- أبحت حمى تهامة بعد نجد
النايفة
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
بذي الجليل على مستأنس وحدٍ ٤٥٨/٦
- أبحت حمى تهامة بعد نجد
النايفة
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
فديتك الموت بالأبناء والولدِ ١٤٦/٢
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
؟؟
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
أو من بني عامر الحمر الجُلاعيدِ ٤٤٦/٦
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
نكذّن ولا أميّة بالبلادِ ٣٤٤/٣
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
ابن الزبير
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
وما شيء حمت بمستباحٍ ٤٤/٢ و ٢٦٧/٦
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
جرير
- ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زيادٍ ٩٣/١، ٣٢٥

- قيس بن زهير و٢/٩٩، ٤/٢٨٥، ٣٧٧، ٥/٤٤٨، ٢٤٠/٥، ٢٩١/٦، ٤٢٥/٦
يا بكر آمنة المبارك بكرها من وُلد مُحصنة بسعد الأسعد ٦/٣٢٦
حسان
- سراة بني أبي بكر تساموا على كأن المسومة الجياد ٢/٤٣٧
؟
- عمرتك الله الجليل فإنني ألوي عليك لو أن لك يهتدي ٣/٣٤٩
ابن أحمر
- من خمر ذي نطف أغن منطق وافى بها لدراهم الأسجاد ٢/٤٠
الأسود بن يعفر
- وكانه لهق السراة كأنه ما حاجبيه معين بسواد ٣/٨٩، ٤/٢٩١
الأعشى
- كنّواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثين عصف الإثم ١/١٣٧
خفاف بن ندبة
- هبلتك أمك إن قتلت لفارساً حلت عليك عقوبة المتعمد ٦/١٤٩
عاتكة بنت زيد
- فلأبغيتكم قناً وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابة ضرغ ٣/٥٣
عامر بن الطفيل
- فعلي إثم عطية بن الخيطفي واثم التي زجرتك إن لم تجهد ٦/٣٤١
الفرزدق
- وإذا طعنت طعنت في مستهدف رابي المجسة بالعبير مَقْرَمَدِ
محطوطة المتنين غير مُفاضة ريا الروادف بضّة المتجرد ٢/١٩، ٢٠،
النابعة
- أنى سلكت فإنني لك كاشح وعلى انتقاصك في الحياة وأزد ٢/٤٠١
٣/٢٣٠، ٤/١١٠، ٥/٣٣٧
- قدني من نصر الخبيين قدي ٣/٣٣٤، ٥/٤٦، ١٦١
حميد بن مالك ٦/٦٢، ٩٩

عَدُونِي الثَّغْلَبُ فِيمَا عَدَدُوا حَتَّى اسْتَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ
لِشَأْ هَزِيرًا ذَا سِلَاحٍ مَعْتَدِي يَرْمِي بِطَرْفٍ كَالْحَرِيقِ الْمَوْقِدِ ٢٦١/١
كَأَنَّمَا أَصْوَاتُهَا بِالْوَادِي الْمَرَارِ الْفَقْعَسِي ٤٢٢/٢ ، ٤٦٠/٤
أَصْوَاتٌ حِجَّ مِنْ عَمَانَ غَادِي ٢٧٩/٢
؟

إِذَا الصَّبَا أَجَلَتْ يَبِيسَ الْغَرَقْدِ وَطَالَ حَبْسٌ بِالْدَرِينِ الْأَسْوَدِ ٣١٨/٢
؟

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانِ عَادٍ ١٤١/٦
؟

إِنْ يَغْبُطُوا يُهْبِطُوا وَإِنْ أَمَرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفْدِ ٩١/٥
لَمْ تَدْرِ مَا لَا وَلَسْتَ قَائِلَهَا لِبِيدِ
وَلَمْ تَوَامِرْ نَفْسِيكَ مَمْتَرِيًا عَمْرُكَ مَا عَشْتِ آخِرَ الْأَبْدِ
فِيهَا وَفِي أَخْتِهَا وَلَمْ تَكْدِ ٣١٨/١
؟

وَمَنْكُوحَةٍ غَيْرِ مَمْهُورَةٍ وَأُخْرَى يُقَالُ لَهَا فَادَهَا ٣٣٧/٢
الْأَعَشَى

(ز)

وَأَصْبَحْتَ فِيهِمْ أَمْنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رُبْعَةٍ أَمْ مُضَرُّ ٦٦/٤
فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ ١٦٣/٦
أَبُو بَحْرٍ أَشَدَّ النَّاسِ مَنًّا جَزَاءُ الْعَطَاسِ لَا يَنَامُ مِنْ اتَّأَرْ ٢٩١/٢
كَتَمَايِلُ النَّشْوَانِ يَرِ الْمَهْلَهْلِ ٧٧/٤ ، ٣٩٧
وَقَدْتُ لَهَا الشَّعْرَى فَآ عَلَيْنَا بَعْدَ حَيٍّ أَبِي الْمَغِيرَةِ ١٣٩/٤
أَبُو الْأَسْوَدِ

فَلْ فِي الْبَقِيرَةِ وَالْإِزَارَةِ ٣٢٦/٢ الْأَعَشَى

لَفَتَ الْخَدُورَ بِهَا الْجَاذِرُ ١٥١/٤

الحطيئة

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ضُ القوم يخلق ثم لا يغز ١/٤٠٥
زهير ٢/٨٣، ٤/١٤٠ و ٥/٣٢٠، ٦/١٠٥، ٣٩٢، ٤٠٦، ٤٣٣
إذا تخازرت وما بي من خزر ٦/٤١٠

أرطاة بن سهية أو عمرو بن العاص

أنا ابن ماوية إذ جدّ التَّقْزُ ١/٩٨، ١٤٠

عبيد بن فاوية ٣٤٩، ٢/٣٠١، ٤/٢١٠، ٣٩٤، ٦/٤٣٩

الحمد لله الذي أعطى الظفر موالِي الحقّ إن المولى شكر ٢/٢٣٥
العجاج

وعاصماً سلّمه من الغدَر من بعد إرهانٍ بصّماء الغبَر ٢/٤٤٥
العجاج

سيل الجراد السُدَّ يرتاد الخُصَر آواه ليلٌ غرضاً ثم ابتكر ٦/٣٧
العجاج

عيناء حوراء من العين الحيز ١/٣١٦

منظور بن مرثد

فيه عَيَايِلُ أَسْوَدٌ وَنُمُرُ ٣/٣٧٢، ٦/١٩٣

حكيم بن معية

يخبطن بالأيدي مكاناً ذا غَدَر خبط المغيبات فلاتيس الكمز ٢/٢١
؟

أرسل فيها مَقْرَماً غير قَفَز طَباً بإرسال المرایع السَّوَرُ ٣/٢٤٠
؟

واحتمل اليثم فُريخ الثُّمَرَةُ ونشر اليسروع بُردَي جَبَرُهُ ٥/٢٤٦
؟

ما أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنْهُمْ نِعَم الساعون في الأجر المُبَر ٢/٣٩٨
طرفة

ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فُخَزُ ٦/٥١، ٢٥٩

طرفة

دو بالأكف اللامعات سُورُ ٢/١٠٥ و ٤٦٢

عدي بن زيد

ولا ترى الضبَّ بها ينجحز ٢/٤٧

عمرو بن أحمر ٥/٢٤٤

كانت له قبة سَحَقَ بَجَادُ ٤/٢٢٠

أبو مارد الشيباني

أكب على ساعديه التَّمزُ ١/١٢٤

امرؤ القيس ٢٢٠ و

شقت مآقيهما من أُخزُ ٥/٤١٩

امرؤ القيس

ورحمته وسماء دِرَزُ ٦/٢٤٤

النمر بن تولب

فقلت هشام ولم أُخْبِرُهُ ٦/٤٣٨

؟

(ر)

لبئس الندامى كنتم آل أبجرا ٦/٥٤

الأبيرد الرياحي

تسلّيت حاجاتِ النفوس بصيعرا ٥/٢٧٧

الشماخ

ولم ينجُ إلا جفن سيف ومثزرا ٣/٣٢٢

حذيفة بن أنس ٤/٣٠٥ و ٥/٤٣٢

جنا أيكة يصفو عليها قصارها ٦/١٥

أبو ذؤيب

تنوش البرير حيث نال اهتصارها ٦/٢٣

أبو ذؤيب

عن مُبرقات بالبُرين وتب

لا يُفزع الأرنب أهوالها

لو وصل الغيث أبَيّن امرأ

لها متتان خطاتا كما

وعين لها حدره بدره

سلام الإله وريحانه

رأيت ثياباً على جُثّة

لعمري لئن أنزقتم أو صحوتم

ولما رأيت الأمر عرشَ هوية

نجا سالم والنفس منه بشدقه

موشحة بالطرتين ونالها

فما أم خشف بالعلاية شادين

عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٍ بَكَرَا ٣/٣٦٣	قَعُوداً لَدَى الْأَبْوَابِ طَلَّابِ حَاجَةٍ
الفرزدق	
لَكُمْ قَبِضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَاقْتَرَا ٥/٣٤٨	لَكُمْ مَسْجِداً اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَا
الكميت	
إِذَا سَافَهُ الْعُودُ الدِّيَافِيَّ جَرَجَرَا ٢/٤٧	عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي لِمَنَارِهِ
نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بَعَيْنِيكَ مِنْظَرَا ٦/٢٧١	وَلَمَّا بَدَا حُورَانِ وَالْآلُ دُونِهِ
امرؤ القيس	
لَهَا شَاعِراً مِثْلِي أَطْبَ وَأَشْعَرَا	إِذَا مَتَّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى
بَطُونُ جِبَالِ الشَّعْرِ حَتَّى تَسِيرَا ٥/٣٣	وَأَكْثَرُ بَيْتاً شَاعِراً ضَرَبَتْ بِهِ
ابن مقبل	
بِشْمَلَةٍ يَجْبِسُهُمْ بِهَا مَحْبِساً وَعَرَا ٦/٢٠	إِنْ كَانَ ظَنِّي صَادِقِي وَهُوَ صَادِقِي
مكبرة	
إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ١/١٨٩	لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ
؟	
وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَّاءَ فَلَا يَرَى ٦/١٢٥	تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْؤُهُ وَشَعَاعِهِ
؟	
وَوَجْهَكَ مِمَّا فِي الْقَوَارِيرِ أَصْفَرَا ٦/٣٥٢	أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَغْيِيرَ لِمَتِي
؟	
مَا حَجَّ رُبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا ٥/٣٨٧	أَوْ مُعْبِرَ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ
رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةٍ	
إِلَيَّ لَامَتْ ذُووُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا ١/١٦٨	لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانِ لَا ذُنُوبَ لَهَا
الفرزدق	
كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا ٢/٣٥٧	وَيُلْغَى دُونَهَا الْمَرْتِي لَغَوّاً
ذُو الرِّمَةِ	
فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا ٥/٤٧١	فَأَيُّيَ مَا أَوَيْكَ كَانَ شِراً
العباس بن مرداس	

- متى ما تلقني فردّين ترجف روانف أليتك وتستطارا ٤٠٧/٢
عنّرة
- أحار ترى بريقاً هبّ وهناً كنار مجوس تستعر استعارا ٣٥٨/٤
امرؤ القيس
- ألف الصفون فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا ٤٤٥، ٣٥٢/٦
؟
- أورد خُذاً تسبقُ الأبصارا وكلّ أنثى حملت أحجارا ٥٥/٢
العجاج
- إذا سمعت صوتها الخَرّارا يهوي أصمّ وقعها الصرارا ٢٣٧/٤
العجاج
- كان جزائي بالعصا أن أجلدا ٣٤٣/٤ و ١٨٢/٦
العجاج
- أوصيت من برة قلباً حرّاً بالكلب خيراً والحماة شرا ١٧٢/٦
أبو النجم
- فكان ما ربحْتُ تحت الغيرة وفي الرخام أن وُضِعْتُ عَشْرَةٌ ٤٣٣/٣
؟
- إذا غُطِفُ السلمي فَرّا ١٨٥/٤
؟
- لا حملتُ منك كُراعُ حافرا ٢٠٦/٦
؟
- لتجدني بالأميربرا وبالقناة مدعساً مكرّاً
إذا غطيف السلمي فرا ٤٥٧/٦
؟
- أصبحتُ لا أحمل السلاح ولا أملكُ رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا ٤٠٣/٤
الربيع بن ضُبّع الفزاري ٤٦١/٦

؟

إن يمض عنا فقد ثوى عمراً

؟

ولا بُدّ من غزوة في الربيع حجونٍ تكلُّ الوقاح الشكورا ٢٤٥/١
الأعشى

كأن القرنفل والزنجيد لَ باتا بفيها وأرياً مشورا ٢٩٤/١
الأعشى

فلم ينطق الديك حتى ملأ تُ كوب الرباب له فاستدارا ٣٩/٢
الأعشى

بأعظم منك تقىً للحساب إذا النسمات نفضن الغبارا ٤٩/٢
الأعشى

فكيف أنا وانتحالي القواف ي بعد المشيب كفى ذاك عارا ٣٦٥/٢
الأعشى ١٤٦/٥

على أنها إذ رأتني أقا دُ قالت بما قد أراه بصيرا ٥٩/٣
الأعشى

جياذك في الصيف في نعمة تُصان الجلال وتعطى الشعيرا ١٣٣/٣، ٤٤٠
الأعشى

له زجلٌ كحفيف الحضا د صادف بالليل ريحاً دبورا ٤١٨/٣
الأعشى

وبانت بها غربات النوى وبُذلتُ شوقاً بها وادكارا ٤٢٧/٣
الأعشى

فأقللت قوماً وأعمرتهم وأخربت من أرض قوم ديارا ٢٨٣/٦
الأعشى

زنادك خير زناد الملو ك خالط منهم مرخ عفارا
ولو رمت في ليلة قادحاً حصاة بنبع لأوريت نارا ٣٩٦/٦

الأعشى

- أشار لها أمرٌ فوقه هلمّ فأمّ إلى ما أشارا ٢٦٢/١
امرأة من أسد
- أكل امرئ تحسبين امرءاً ونارٍ توقد بالليل نارا ٤٢٠/٢
- بمستأسد القرىان حوّ تلاعه أبو دواد ٢٧٤/٣ ، ١١١/٦ ، ١٧١
- بمستأسد القرىان حو تلاعه فنوّاره ميل إلى الشمس زاهره ٢٧١/٥
الخطيئة
- وإنا نهين المال من غير ضنة فنوّاره ميل إلى الشمس زاهره ٣٧٩/٥
الخطيئة
- أماوي قد طال التجنب والهجر ولا يشتكينا في السنين ضريرها ٣٧١/٢
حاتم
- فلا تجزعن من سئة أنت سرتها وقد عذرتني في طلابكم العذر ٣٦٣/٦
حاتم
- ديار التي قالت غداة لقيتها فأول راضي سنة من يسيرها ٢٦٥/٤
خالد بن زهير
- وعيرها الواشون أني أحبها صبوت أبا ذيب وأنت كبير ٩٦/٢
أبو ذؤيب
- تبرأ من دم القتيل وثوبه وتلك شكاة ظاهر عنك عارها ١٣٣/٢
أبو ذؤيب
- فقلت تحمّل فوق طوقك إنها وقد علقـت دم القتيل إزارها ٣٢٦/٢
أبو ذؤيب
- وعادية تلقى الثياب كأنها مطبـعة من يأتها لا يضرها ٧٥/٣
أبو ذؤيب
- ترى شربها حمر الحداق كأنهم تيسر طباء محصها وابتئارها ٤٢٢/٣
أبو ذؤيب
- أساوى إذا ما سار فيهم سوازا ٤٣٦/٤

أبو ذؤيب الهذلي

- لهنّ نئيجُ بالنشيلِ كأنها ضرائرُ حرميّ تفاحش غارُها ١٥٤/٤
- أبو ذؤيب الهذلي
- موشحةً بالطرتين دنا لها جنى أيكّة يصفو عليها قصارُها ٥٢/٥
- أبو ذؤيب الهذلي
- وقرّبن بالزرق الجمائل بعدما تقوّب عن غربان أوراكاها الخطرُ ٤٤٩/٢
- ذو الرمة ٣٦٨/٣ و ١٤٣/٥ و ٣٦٥/٦
- إذا ما علاها راكب الصيف لم يزل يرى نعجة في مرتع ويشيرها
- مولعةً خنساءً ليست بنعجة يدمّن أجواف المياه وقيرُها ٤٢١/٣
- ذو الرمة
- ومن جُرْدَةٍ غفلٍ بساطٍ تخاشنتُ به الوشيّ قرأتُ الرياح وخورُها ١٨٤/٣
- ذو الرمة ٣٠٢/٤ و ١٩٨/٥ و ٤١٠/٦
- كلون الحصان الأنبطِ البطن قائماً تمايل عنه الجللّ واللون أشقرُ ١٣٣/٥
- ذو الرمة
- فيأمني هل يجزى بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزواخرُ
- وأني متى أشرف من الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرُ ٢٦٩/٦
- ذو الرمة
- خذوا حظكم يآل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكُرُ ٣٠٣/٢
- زهير
- إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطّلع الفجرُ ٢٥٠/٢
- أبو صخر الهذلي
- لنا ثلة مقصورة حضيّة لها بين جرس الراعين يواعُرُ ٢٩٦/١
- رجل منبني سعد
- هم أنشبو زرق القنا في نحورهم وبيضاً تقيضُ البَيّض من حيث طائرُهُ ٢٧٩/٣
- ٢٨٠ و
- تنظرتُ نصرأً والسماكين أيُّهما علي من الغيث استهلّت مواطرُهُ ٩٢/١
- ٨١/٣ الفرزدق

لعمرك ما معن بـتارك حقه	ولا منسئ معن ولا متيسر ٦٦/٣
يداك يدٌ إحداهما الجود كله	وراحتك الأخرى كمان تغايـره ٤١٨/٥
فأصبحت أعطى الناس للخير والقرى	عليه لأضياف وجاز أجاوره ٤٦٠/٦
لسيان حربٌ أو تبوؤوا بخـزية	وقد يقبل الضيم الدليل المسير ٢٦٥/٤
ضوامن ما جار الدليل ضحى غدٍ	من البعد ما يضمن فهو أداء ٦٠/٢
على أنني في كل سير أسيره	وفي نظري من نحو أرضك أضور ٣٨٩/٢
فدومي على العهد الذي كان بينا	أم انت من اللا ما لهن عهد ٢٤٧/٤
أصاح الذي لو أن ما بي من الهوى	به لم أرعه لا يُعزي وينظر ٢٩٥/٤
أبائنة حبّي نعم وتماضر	لهنّا لمقضي علينا التهاجر ٣٨٢/٤
ت لي آل زيد واندھم لي جماعة	وسل آل زيد أي شيء يضيـرها ٢٣٤/٥
إني أتاني شيءٌ لا أُسربه	من علو لا كذب فيه ولا سخر ٣٠٣/٥
ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت	فإنما هي إقبال وإدبار ٢٧٢/٣، ٢٤/١
فلو يلاقي الذي لاقيته حضنٌ	لظلت الشم منها وهي تنصار ٣٩١/٢

- يطوي ابن سلمى بها عن راكب بَعْدًا
كأنها بحسير الريح صاديةٌ
- عديدة أرهنت فيها الدنانيرُ
وقد تحرّز ملحزّ العافيرُ ٤٤٤/٢
- رذاذ الكلبى
- والبرّ كالغيث نبتة أمرُ ٩٣/٥
زهير
- والدهر أيتّمَا حال دهايرُ ٢٢١/٦
غثير بن لبيد؟
- ضخم الدسيعة بالسلمين وكارُ
غيث وأخطأه جذب وإضرارُ ٣٤٤/٦
- عبده بن الطيب
- وقعُ الحوادث إلا الصارم الذكُرُ ١٨٠/٣
لبيد
- ريّا الروادف يعشى دونها البصرُ ٢٥٨/٦
لبيد
- الكاسرين القنا في عورة الدُّبرُ ٩٦/٦
ابن مقبل
- والتاث مادون يوم البعث من عمري ٣٥٧/٥
ابن مقبل
- من حوثما سلكوا أثني فأنظورُ ٨٠/١
و ٤٤٧/٦ ؟
- فوضى وبين يديها التبن مشورُ ١٦٩/٤
؟
- وفي الأظعان عن طلح ازورارُ ١٣٣/٥
جرير
- ينادى في شعارهم يسارُ ٤١١/٢
زهير
- لو كان غيري سليمى اليومَ غيره
وفي الحدوج عروب غير فاحشة
- يا عين بكّي حنيفاً رأس حيّهم
ياحزّ أمسيتُ شخصاً قد وهى بصري
- وأثني حوثما يسري الهوى بصري
يلقى الإوزونَ في أكناف دارتها
- عسفنَ على الأواعس من قفيلٍ
تعلم أن شر الناس قومُ

وما دهري بستمك فاعلمنه	ولكن أنت مخذول كبير ١٧٢/٢
	زيد الخيل
له زجل كأنه صوت حاد	إذا طلب الموسيقى أو زئير ٢٠٥/١
	الشماخ ١٣٠/٥
بغات الطير أكثرها فراخاً	وأما الصقر مقلات نزور ٦٩/٦، ٤٠/٣
	العباس بن مرداس
أشارب قهوة وخدين زير	وصراء لفسوته بخار ٣٥٣/٥
	الفرزدق ٣٥٠/٦
يطول اليوم لا ألقاك فيه	ويوم نلتقي فيه قصير ٢٨٣/٥
	؟
وحمال المئين إذا ألمت	بنا الحدثان والأيف التصور ١٩٢/٦
	؟
بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غني مضر ٢٩٨/٦
	أشعر الرقبان
كشهاب القذف يرميكم به	فارس في كفه للحرب نار ٣٧٣/٥
	الأفوه الأودي
كأن عينيه من الغور	١٢٣/١
كشراب قيل عن مطيته	ولكل أمر واقع قدر ٢٦١/٦
	عمرو بن أحمر
أهاجك المنزل والمخضر	أودت به ريدانة صرصر ٣٦/٤
	ابن ميادة
ومشيهن بالخبيب مور	كأنهن الفتيان الزور
يسألن عن غور وأين الغور	والغور منهن بعيد جور ١٢٧/٢
	؟
فاصبري إنك من قوم صبر	٢٥٨/٦
	؟

(ر)

- فبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمَ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافاً بَغِيرَ مُعَصَّرِ ٤/٤٢٧
الْأَعْشَى
- فَمَا رَقَدَ الْوُلْدَانِ حَتَّى رَأَيْتَهُ عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بَسَاقٍ وَحَافِرِ ٦/٢٠٥
جَبِيهَاءِ الْأَسَدِيِّ
- وَنَبِئْتُ جَوَاباً وَسَكَنَ أَيْسَبْنِي وَعَمَرُو بْنُ عَفْرَا لَاسْلَامٌ عَلَى عَمْرٍو ٤/٣٦٢
جَرِيرٍ
- كَأَنَّ عُرَى الْمَرْجَانِ مِنْهَا تَعَلَّقَتْ عَلَى أُمِّ خِشْفٍ مِنْ ظُبَاءِ الْمَشَافِرِ ٦/٢٤٧
ذُو الرِّمَّةِ
- وَإِنَّكَ يَا عَامَ بْنَ قَارِسٍ قَزَلٍ مُقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْخَنَا وَالْهُوَاجِرِ ١/٢٩٩
سَلْمَةُ بْنُ الْخَرَشْبِ
- وَمَوْلَى كَمَوْلَى الزَّبْرَقَانِ أَدْمَلْتَهُ كَمَا أَدْمَلُ الْعِظَمَ الْمَهِيضَ مِنَ الْكُسْرِ ٢/٢٣٧
ابْنِ طَيْفَانَ الدِّرَامِيِّ
- فَإِنْ حَرَاماً لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِياً عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بِكَيْتٍ عَلَى عَمْرٍو ١/٢٧٠
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ جِمَانَةَ
- وَمَا رَاعِنَا إِلَّا يَسِيرَ بَشْرُطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قِيناً يَفْشُ بِكِيرِ ٤/١٥٧
و٦/٢٥١ مَعَاوِيَةَ الْأَسَدِيِّ
- وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حُلَّ بَيْلِدَةٍ سَوَى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفَزْرِ ١/٢٤٨
مُوسَى بْنُ جَابِرٍ وَ٢٤٩ وَ٥/٢٢٤
- فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمَنُ اللَّهَ مَا نَدْرِي ٦/٢٣٥
نَضِيبِ
- بَقِيَّةُ قَدَرٍ مِنْ قَدُورٍ تُورَثُ لَّالُ الْجَلَّاحِ كَابِراً بَعْدَ كَابِرِ ٦/٣٩٢
النَّابِغَةِ
- أَلَا يَا الْقَوْمَ لِلنَّوَائِبِ وَالْقَدْرِ وَلِلْأَمْرِ يَأْتِي الْمَرْءُ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي ٢/٣٣٩
هَدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ
- فَلَاذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ ٦/٢٥٤

هدبة بن خشرم

كراّم إذا ما جئتهم عن جنابة أعفاء عن بيت الخليط المجاور ١٥٩/٣
؟

فلما أتاني ما يقول تطايرت عصافير رأسي وانتشيت من الخمر ٢٨١/٣
؟

تري الأكُم منها سجداً للحوافر ٣٦٩/٣
؟

ونارٍ قبل الصبح بادرت قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر ١٣٢/٤
؟

حَضَجَر كَأَمِ التَّوَامِينِ تَوَكَّأْتُ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرِ ٢٠١/٤
؟

وما مالىء عينيه من شيء غيره ١٣٥/٥
؟

أتيت بعد الله في القد موثقاً فألا سعيداً ذا الخيانة والغدر ١٧٦/٥
٤١١/٦ ؟

فليت فلاناً كان في بطن أمه وليت فلاناً كان وُلِدَ حمار ٢١١/٥
٤١١، ٣٢٦/٦ ؟

لبئس الفتى إن كنت أعور عاقراً جباناً فما عذري لدى كل محضر ٣٦٣/٦
؟

حارِ بن كعبٍ ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوفِ الجماخير ٣٠٦/١
حسان

دعوا التخاجؤ وامشوا مشية سُجْحاً إن الرجال ذوو عصب وتذكير ١٥٨/٣
حسان و١٦٠/٥ و٢٤٢/٦

تلك الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرآن بالسور ٢٤١/٥
الراعي

حَنَّتْ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنِ فَقَلَّتْ لَهَا أُمِّي هَلالاً عَلَى التَّوْفِيقِ وَالرَّشْدِ ٨٠/٤
ذو الرمة

- أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي
وهل بدارة يالللناس من عارٍ ٥٦/٥
سالم بن دارة
- ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمارٍ ٢٨٠/٥
الفرزدق
- يا ما أميلح غزلاًناً شدنّ لنا
من هؤلئائكن الضال والسمرٍ ٤٨/٣
العرجي
- يا قاتل الله صبياناً تحيء بهم
أم الهُنَيْر من زند لها واري ٤٨، ١١/٣
القتال الكلابي: عبيد بن المضر جي
- قد كنت أهدي ولا أهدي فعلمني
حسنَ المقادة حتى فاتني بصري ١٨٦/١
- يكادُ ينشق عنه سلخُ كاهله
زلّ العثار ويثُث الوعثُ والضُرر ١٩/٢
ابن مقبل
- يا ليت لي سلوةٌ يُشفى الفؤاد بها
من بعض ما يعترني قلبي من الذكِر ٤٢٧/٣
ابن مقبل
- طافت به الفُرسُ حتى بذّ ناهضها
عُمٌ لِقْحَن لقاحاً غير مبتسر ٣٤١/٣
ابن مقبل
- وصاحبي وهوه مستوهل زعلٌ
يحول بين حمار الوحش والعصر ٤٢٦/٤
ابن مقبل
- فيما كراكر أجوازٍ مُضَبَّرَة
فيها دروء إذا شئنا من الرّور ١٣٢/٥
ابن مقبل
- باتت حواطب ليلي يلتمنس لها
جزلّ الجذا غير خوارٍ ولا دعرٍ ٤١٤/٥
ابن مقبل
- إننا وجدنا بني جلالن كلّهم
كساعد الضبّ لا طولٍ ولا قصر ١٤٩/١
؟ ٣٧٢/٦
- يا لعنة الله والأقوام كلّهم
والصالحين على سمعان من جارٍ ٤٩/٣
؟ ٣٨٤/٥
- حيوا الديار وحيوا ساكن الدار
ما كدت أعرف إلا بعد إنكارٍ ١٤٥/٦

- ولا لحجاج عيني بنت ماء ٤٥٣/٦ تقلب طرفها حذر الصقور
 ألا أبلغ أبا حفص رسولاً ٨٢/٥ فدى لك من أخي ثقة إزاري
 جعدة بن عبد الله
 فإن يبرأ فلم أنفث عليه ١٢٩/٢ وإن يهلك فذلك كان قدري
 يزيد بن سنان ٣٠٧/٦ و ٣٨/٤ و ١٨٤/٣ و ٢٥٣/٣
 نبئت أن دماً حراماً نلتُهُ ٣٢٥/٢ وهريق في برد عليك مُحَبَّرٌ
 أوس
 نبئت أن بني جذيمة أدخلوا ٣٢٥/٢ أبياتهم تامور نفس المنذر
 أوس
 أسد علي وفي الحروب نعامة ٣٠٥/١ ربداء تنفر من صفير الصافر
 أسامة بن سفيان
 وبرحرخان غداة كُبل معبد ٣٣٧/٢ نكحت نساؤكم بغير مهور
 جرير
 لمن الديار بقنة الحجر ٤٠٦/٦ أقوين من حجج ومن دهر
 زهير
 ومن الموالى مولىان فمنهما معطي الجزيل وباذل النصير
 ومن الموالى ضب جندلٌ ٢٣٦/٢ لحز المروءة ظاهر الغمر
 الزبرقان
 وقتيل مرة أثأرن فإنه ٣٤٤/٦ فرغ وإن أخاهم لم يثار
 عامر بن الطفيل
 ولقد ضللت أباك تدعو دارماً ٤٢٥/٢ كضلال ملتمس طريق وبار
 الفرزدق
 وإذا الرجال رأوا زياد رأيتهم ٣٤٩/٦ خضع الرقاب نواكسي الأبصار
 الفرزدق

- بَغْيِ بَعِينِكَ وَاكْفَ الْقَطْرِ ابْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَالِي الذِّكْرِ ٨٥/١
ابن قيس الرقيات
- وَأَخُو الْأَبَاءِ إِذْ رَأَى خِلَانَهُ تَلَّى شِفَاعاً حَوْلَهُ كَالْإِذْخِرِ ٤٦/٢
أبو كبير الهذلي
- فَبَعَثَهَا تَقْصُ الْمَقَاصِرِ بَعْدَمَا كَرِبَتْ حَيَاةُ النَّارِ لِلْمُتَنَوِّرِ ١٣٢/٤
ابن مقبل
- وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ ٣٤٨/٣
؟ و ٧٥/٦
- وَأَبِي الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمْعَهُمْ بِضُهَابِ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ ٣٣٩، ١٧٥/٦
؟
- وَكَحْلُ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ٣٣٨/٤ و ٣٢٨/٥ و ٤٣١/٦
جندل بن المثنى
- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ ١٠٨/٤
حميد الأرقط
- لَا هَمَّ لَا أَدْرِي وَأَنْتَ الدَّارِي كُلُّ أَمْرٍ مِنْكَ عَلَى مِقْدَارِ ٢٦٠/١
العجاج و ٢٦١/٤
- فَكَرَّ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفَكِيرِ إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ ٣٣١/١
العجاج و ٣٤٢ و ٢٠٤/٢
- إِلَى أَرَاطٍ وَنَقَاً تِيهَوِرِ ٢٢٩/٤
العجاج
- جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ ٣٥٣/٥
العجاج و ٣٥٠/٦
- بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حَرَّاسَ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا ٣٤٧/٣
أبو النجم و ٧٦/٦
- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ٢٠/١ و ٢٧٩/٢ و ٣٠١/٤
؟

- إِما تريني أذري وأذري غراتِ جُلّ وتدرّى غري ٢٥٨/١
؟
- كأنه بعد كلال الزاجر ومَسْجِي مَرَّ عُقَاب كاسر ٣٩٧/٢
؟ و ١٩٣/٣ و ٢٧٨/٤ و ١٨٢/٥
- أحوى من العوج وقاح الحافر ٣٤٠/٣
؟
- لا همّ إن عامر الفجور قد حبس الخيل على معمور ٣٦٣/٤
؟
- تلوية الخاتن زبّ المُعذّر ٢٩٣/٦
؟
- في سماعٍ يأذن الشيخ له وحديثٍ مثلٍ ماذيّ مشار ٤٠٩/٢
عدي و ٢٠٢/٤
- أبلغ النعمان عني مألُكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري ٤١٦/٢
عدي بن زيد
- لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري ٤٢٧/٤
عدي بن زيد
- أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ١٥١/٢
الأعشى
- حتى يقول الناس مما رأوا يا عجباً للميت الناشر ٣٧٩/٢ ، ٣٨/٤
الأعشى
- أرمي بها اليد إذا هجّرت وأنت بين القرو والعاصر ٣٨٤/٢
الأعشى
- ساد وألفى رهطه سادة وكابراً سادوك عن كابر ٣٩١/٦
الأعشى
- إنني حوالِيّ وإني حذر هل يُنْسانُ يومي إلى غيره ٣٥٨/٥
ابن أحر

رُحِتْ فِي رَجْلِكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ ٣٢/٦، ٨٠/٢
 سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي الْقَلَّ مَا لِي قَدْ جِئْتَانِي بِنَكْرِ ٢٠٩/٢
 زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو

(زُ)

وَكُنْتُ رَبِيعاً لِلْيَتَامَى وَعَصْمَةً فَمَلِكُ أَبِي قَابُوسٍ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزُ ٣٧٦/٥
 النَّابِغَةُ

(زَ)

إِذَا لَقِيتُكَ تَبْدِي لِي مَكَاشِرَةً وَإِنْ تَغَيَّبْتُ كُنْتَ الْهَامِزَ اللَّمَزَهُ ١٩٦/٤
 ؟

كَأَنَّ خَزْأً تَحْتَهُ وَقَزَا أَوْ فَرَشاً مَحْشُوءَةً إِيَّوَزَا ١٦٩/٤
 ٣٥٨/٦ ؟

(زُ)

تَفَادِي إِذَا اسْتَذَكَّى عَلَيْهَا وَتَتَقَى كَمَا يَتَقَى الْفَحْلُ الْمَخَاضُ الْجَوَامِزُ ١٤٧/٢
 الشَّمَاخُ

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٍ أَخُو الْخَضِرِ يَرْمِي حَيْثُ تَكْوَى النُّوَاجِزُ ٢٤٤/٣
 الشَّمَاخُ ٤٢٩، ٣١٢/٤

قَدْ حَالَ دُونَ دَرِيسِيهِ مُؤَوَّبَةٌ نَسِعَ لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضَ تَهْزِيرُ ٢٥٢، ٨٩/٢
 الْمَتَنَخَّلُ الْهَذَلِي

(زِ)

هَذَا الزَّمَانُ مُوَلِّ خَيْرِهِ آزِي صَارَتْ رُؤُوسٌ بِهِ أَذْنَابٌ أَعْجَازُ ١٥٠/٤
 عِمَارَةٌ

(سُ)

أَحَبُّ كَلْبٍ فِي كَلَابَاتِ النَّاسِ إِلَيَّ نَبْحاً كَلْبُ أُمِّ الْعَبَّاسِ ٣٦٨/٣
 ؟

(س)

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنْهُ بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا ١/٢٧، ١٥٨
الْعَبَّاسُ بْنُ مَرْدَاسٍ ٣/٢٤٤
وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَّتْ حَبْشِيَّةَ كَأَنَّ عَلَيْهَا سِنْدَسًا وَسَدُوسَا ٦/٣٥٨
يَزِيدُ بْنُ خُذَّاقٍ

دَعَوَاتُ رَبِّ الْقُوَّةِ الْقُدُوسَا ٢/١٥٠

رُؤْيَا

يَا مَنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَ وَمَنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَ ٥/١٦٦
رُؤْيَا
وَهْنُ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيْسًا إِنْ تَصَدَّقَ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيْسَا ٢/٢٨٨
ابْنُ عَبَّاسٍ

فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَا ١/٤٠٨

العَجَاجُ ٢/٧٩، ٢٧٧ و ٥/٢٧٠، ٣٢٩

خَلَقْتُ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مَشْكَسَا مِنْ شَاءَ مِنْ شَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا ٥/٣٧٥
؟ ٦/٩٤

ثَلَاثَةُ أَهْلِينَ أَفْنِيَتُهُمْ وَكَانَ الْإِلَهُ هُوَ الْمَسْتَأْسَا ٤/٤٣٤
الْناَبِغَةُ الْجَعْدِي

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى عَطْفَهَا تَنَنَّتْ فَصَارَتْ عَلَيْهِ لِبَاسَا ٥/٨١
الْناَبِغَةُ الْجَعْدِي

يَضِيءُ كَضَوْءِ سَرَاجِ السَّلِيِّ ط لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نَحَاسَا ٦/٢٥٠
الْناَبِغَةُ الْجَعْدِي

(س)

فَهَذَا أَوَانُ الْعَرَضِ حَيَّ ذَبَابِهِ زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَلَمَّسُ ٤/١٤١
الْمُتَلَمَّى

- يحمي الصريمة إحدان الرجال له
 صيد ومجترىء بالليل هماسُ ٤١٩/٦
 أبو ذؤيب
 وقد ألاح سهيل بعدما هجعوا
 كأنه ضرم بالكف مقبوسُ ٣٧٤/٥
 المتلمس
 نبئت أن النار بعدك أوقدت
 واستب بعدك يا كليب المجلس ٢٠٧/٥
 مهلهل
 كأنهن الفتيات اللُّعسُ
 كأن في أظلالهن الشمسُ ٧٢/٥
 عمارة
 الحرّ والهجين والفلنْقَسُ
 ثلاثة فأيهم تلمَسُ ١٦٤/٣
 ؟

(س)

- هل من حلوم لأقوام فتندرهم
 ما جرب الناس من عضي وتضريسي ٢٩٩/١
 جرير ٩٤/٤
 لما تذكرت بالديرين أرقني
 صوت الدجاج وقرع بالنواقيس ٤٨، ٣٩/٢
 جرير
 والتيمُّ ألام من يمشي وألامهم
 ذهل بن تيم بنو السود المدانيس ٣٤١/٣
 جرير ٢٧/٥
 تدعوك تيم وتيم في قرى سبأ
 قد عضّ أعناقهم جلد الجواميس ٨١/٤
 جرير ٢١٧ و ٧١/٥، ٢١٢ و ١٣/٦
 من يفعل الخير لا يعدم جوازيه
 لا يذهب العرف بين الله والناس ٢٩٦/١
 الحطيئة
 يذكرني طلوع الشمس صخراً
 وأذكره لكل غروب شمس ٥٥/٢
 الخنساء
 وما يكون مثل أخي ولكن
 أعزني النفس عنه بالتأسي ١٥٦/٦
 الخنساء

- وقاك الله يا ابنة آل عمرو
وقالت إنه شيخ كبير
من الأزواج أمثالي ونفسي
وهل نبأتها أني ابن أمس
٢٥٦/٣
دريد بن الصمة
- وأما لهنك من تذكر عهدا
لعل شفا يأس وإن لم تياس
٣٨٢/٤
المرار الفقعسي
- في حيث خالطت الخزامى عزفجا
يأتيك قابس أهله لم يقبس
٣٧٤/٥
؟
- لو عرضت لأبيي قس
أشعث في هيكله مندر
١٨١/٥ و ١٢٠/٣
حن إليها كحنين الطس
- العجاج
- وحاصن من حاصنات ملس
من الأذى ومن قراف الوقس
١٤٩/٣
العجاج
- الحمد لله العلي القادس
١٥٠/٢
؟
- كم قد حسرنا من علاة عنس
٣٨١/٢
؟
- في كفه صعدة مثقفة
فيها سنان كشعلة القبس
٣٧٢/٥
أبو زبيد
- (ش)
- أقحمني جار أبي الخاموش
إليك ناش القدر النؤوش
٢٤/٦
رؤبة
- (ص)
- تقمرها شيخ عشاء فأصبحت
قضاة تأتي الكواهن ناشوا
٣٨٢/٢
الأعشى
- وما خلث أبقى بيننا من مودة
عراض المذاكي المسنقات القلائصا
١٠٤/٣
الأعشى و ٣٢٠/٤

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر
فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصا ٣/ ٣٤٠
الأعشى
وقد ملأت بكر ومن لف لفها
نباكاً فأحواض الرجا فالنوعصا ٥/ ١٣٤
الأعشى

(صُ)

كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فإن زمانكم زمن خميص ٤/ ٨١
؟ ٥/ ٢١٣ ، ٢٨٩ و ٦/ ١٣

(صِ)

فوليت العراق ورافديه
فزارياً أخذ يد القميص ٣/ ٩٦
والفرزدق ٥/ ٤١٧

(ضَ)

كادت وكدت وتلك خير إرادة
لو عاد من لهو الصبابة ما مضى ٥/ ٢١٥
؟

داينت أروى والديون تُقضى
فمطلت بعضاً وأدت بعضاً ١/ ٧٨
رؤية ٥/ ٣٢٠

(ضُ)

بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها ٢/ ٤٣٦
عمرو بن أحرر الباهلي

أصبح من أسماء قيس كقابض
على الماء لا يدري بما هو قابض ١/ ٢٦٠
قيس بن جروة ٦/ ٢٥١

(ضِ)

يخرجن من أجواز ليلٍ غاضٍ
٤/ ٣٧٩
رؤية ٥/ ٥٠

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض ٣٩/٥
رؤية

تمشي بنا الجد على أوافاض ٣٢٣/٦
(ط)

شَراب ألبانٍ وتمر وأقْطُ ٣١٢/١ و ٢٨٨/٤
العجاج
(ط)

مجهولة تغتال خطو الخاطي ٢٦٦/٢
العجاج
(ظ)

إن لهم من وقعنا أقياظا ونار حرب تسعِرُ الشُّواظا ٢٥٠/٦
رؤية
(ع)

لا يُبعد الله أصحاباً تركتهم لم أدر بعد غداة الأمس ما صنَع
لو ساوفتنا بسوف من تحيتها سوف العيوف لراح الركب قد قَنَع ٧٧/١
تميم بن مقبل
أبيض اللون لذيذ طعمه طيب الريق إذا الريقُ خَدَغ ١١٣/١
سويد بن أبي كاهل
(ع)

إذا قال قَطَني قلت بالله حِلْفَةً لتغني عني ذا إنائك أجمعا ٩٥،٥٠/٢
حريث بن عناب و ٦٢/٥
فلو أن حُقَّ اليومَ منكم إقامة وإن كان سرح قد مضى فتسرَّعا ١٧٤/٢
الراعي

خليلين من شعبين شتى تجاورا

قديمًا وكانا بالتجاور أمتعا ٢١١/١
الراعي

فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر

وإن تدعاني أحم عرضاً ممّنا ٤١٩/٥
سويد بن كراع

لهاحكمها حتى إذا ما تبوّأت

بأخفافها مأوى تبوّأ مضجعا ٣١١/٤
عبيد بن الحصين

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا ١٤٨/١
عمرو بن شأس ١٥٢/٣ و ٢٥٦/٥

وكائن ردّنا عنكم من مدجج

يجيء أمام القوم يردي مقتعتا ٨٠/٣
عمرو بن شأس ٢٩٩/٦

لعمري وما دهري بتأبين هالك

ولا جزع مما أصاب فأوجعا ٢٤/١
متمم بن نويرة

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا ٤٣٩/١، ٤٤١،
مقاس

فظل يأكل منها وهي راتعة

صدر النهار تراعي ثيرة رُتعا ٤٠٥/٤
الأعشى

حتى إذا فيقة في ضرعها اجتمعت

جاءت لترضع شق النفس لو رضعها ٦٧/٦
الأعشى

أكفراً بعد رد الموت عني

وبعد عطائك المائة الرتاعا ١٨٢/١
القطامي ٣٣/٢، ١٣٠، ٣٥١، ١٨٤/٣، ٢٤٢، ٢٤٥/٥، ٤١١/٦

لعمري بني شهاب ما أقاموا

صدور الخيل والأسل النياعا ٢٢٦/٤
القطامي - دريد

وخادعتُ المنية عنك سرّاً

فلا جزع الأوان ولا رُواعا ٣١٤/١
عرفطة بن الطماح

إن لم أقاتل فالبسوني برقعا

٢١١/٣

٣٠٧، ٣٤٠/٦ ؟

إن علي الله أن تُبايعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا ٣٥٠/٥
 ؟
 ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا ٤٤٢/٦
 الألمعي الذي يظن لك الظن الأحوص أو غيره
 كأن قد رأى وقد سمعا ٢٠/٦
 أوس

(ع)

وموعدا بالقتل يحسب أنه سيخرج منا القتل ما القتل مانع ٥٧/٢
 ابن كراع
 على دبر الشهر الحرام بأرضنا وما حولها جذب سنون تلمع ٣٧٠/٢
 أوس و٢١٤/٦
 برى النخز والأجرال ما في غروضها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع ١٦٩/٣
 ذو الرمة ٣٦٩/٤
 يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ١٠١/١
 ذو الخرق الطهوي و١٢٠/٦
 أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع ٤٨/٣
 الصلتان العبدى
 ومنا الذي أعطى الرسول عطية أسارى تميم والعيون دوامع ١٧٦/٥
 الفرزدق
 ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه تراب من صفيح موضع ٣٤٣/٣
 مسكين الدرامي و٢٦/٥
 تناذرها الراقون من سوء سمها تطلقه حيناً وحيناً تراجع ١٦٥/١
 النابغة
 توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع ٢٥٧/١
 النابغة
 على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما تصح والشيب وازع ٢٨٤/٣

النابعة ٣٥٠/٤ و ٢١٧/٦

لَحَلِّي النساء في يديه قعاقعُ ٨١/٤
النابعة

وجوه قروء تبتغي من تجادعُ ٨٦/٥
النابعة

أتاني ودوني راكس فالضواجعُ ٣٧٦/٥
النابعة

وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ ٣٢٢/٤
؟

قد صار في رأسه التخويصُ والنزعُ ٣٢٥/٤
الأخطل

فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ ٣٨٦/٤
العباس بن مرادس

من حرها يوم الكريهة أسفعُ ٣٠/١
أبو ذؤيب الهذلي

كالقرط صاوٍ غُبره لا يرضعُ ٤٧/٢
أبو ذؤيب الهذلي

فتخرموا ولكل جنب مصرعُ ٨٧/١
أبو ذؤيب

فإذا المنية أقبلت لا تدفعُ ٣٥٣/٢
أبو ذؤيب

داؤودُ أو صنَعُ السوابغ تُبعُ ٣١٩/٣
أبو ذؤيب ٢٥٤/٤

أو كلّما ظعنوا ليين تجزعُ ٣٥٧/٣
جرير

سور المدينة والجبال الخشعُ ٢١٦/٥

يُسَهّد من نوم العشيّ سليمُها

أقارع عوفٍ لا أحاول غيرها

وعيد أبي قابوس في غير كنهه

تري الثور فيها مدخل الظلّ رأسه

زوجةُ أشمط مرهوب بوادره

أبا خراشة إما أنت ذا نفرٍ

حميت عليه الورعُ حتى وجههُ

متفلّقٌ أنساؤها عن قانىء

سبقوا هَوَيّ وأعنقوا لهوهم

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم

وعليهما مسرودتان قضاهما

بان الخليط برامتين فودّعوا

لما أتى خبر الزبير تواضعت

جرير

- أَجَعَلْتُ أَسْعُدَ لِلرَّمَا حَ دَرِيئَةً هَبْلُثُكَ أَمَكُ أَيَّ جَرْدٍ تَرْقُعُ ٢٦٠/١
الْجَهْنِيَّةُ
- فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهْنَ وَزَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا ٣٥٤/٣
عَبْدَةُ بْنُ الطَّيِّبِ
- فَصَبِرْتُ عَارِفَةً لَذَلِكَ حُرَّةً تَرَسُّوْا إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ ٣٣٢/٤
عَنْتَرَةُ
- رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعِي فِزَارَةَ لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ ٣٩٨/١
- الْفَرَزْدَقُ ٢١٨/٢ وَ ٣٠٧/٣ وَ ٢٤٥/٤ وَ ٣٦٣/٥ وَ ٣٠٦/٦ وَ ٤٢٤، ٣١٨
- هَلْ أَغْدُوْنَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ وَتَحْتَ رَحْلِي زَفِيَانٌ مَيَّلُغُ ٢٠٩/٣
- و ٢٨٧، ١٣٣/٤ ؟
- حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعُ ١٨٤/٤
حَمِيدُ الْأَمْجِي

(ع)

- لَوْ شَكَانَ لَوْ غَنَيْتُمْ وَشَمْتُمْ بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعَزَّ لَمْ يَتَجَمَّعِ ٩٤/٥
الْحَنَّاكُ
- وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِلَيْهِ عَنْ أَمٍ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ ٢٥١/٤
ذُو الرِّمَّةِ
- أَخُو الذُّبِّ يَعْوِي وَالْغَرَابُ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ ٢٠٨/٦
غَضُوبُ
- هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدَّعِ ٣٢٥/١
- وَيَحْرُمُ سُرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ ؟؟ وَ ٣٧٧/٤ وَ ٢٤٠/٥
- إِذَا مَا أَدْلَجْتُ وَضَعْتُ يَدَاهَا وَيَأْكُلُ جَارَهُمْ أَثْفَ الْقَصَاعِ ١٩٤/٦
الْحَطِيئَةُ
- لَهَا إِدْلَاجٌ لَيْلَةً لَا هَجُوعُ ١٦٨/١
الشَّمَاخُ

- أعائشُ ما لأهلك لا أراهم يضيعون الهجانَ مع المُضِيعِ ١٦٩/١
الشمّاخ
- أطار عقيقُهُ عنه نُسالاً وأدمج دمج ذي شطن بديعِ ٢٠٤/٣
الشمّاخ
- وإني حاذر أنمي سلاحي إلى أوصال ذِيالٍ صنيعِ ٣٥٩/٥
العبّاس بن مرداس
- كأن رديئة لما التقينا بنصل السيف مجتمع الصداعِ ٢٥٩/١
مرداس بن حصين
- ولا وقّافَةٍ والخيل تَردي ولاخالٍ كأنبوب اليراعِ ٣٠٦/١
مرداس بن حصين
- قصرْتُ له القبيلة إذ تجهنا وما ضاقت بشدّته ذراعي ٢٩/٣
مرداس بن حصين
- ولا فرح بخير إن أتاه ولا جزع من الحدثان لاعِ ٢٧٦/٦
مرداس بن الحصين
- خيّلان من قومي ومن أعدائهم خفضوا أسنتهم فكلّ ناعي ٢٢٦/٤
الأجدع الهمداني
- وكأنّ أولاهها كعاب مقامر ضُربت على شُزْنٍ فهن شواعي ٢٢٥/٤
الأجدع بن مالك
- حدّثت نفسك بالوفاء ولم تكن للغدر خائنةً مُغلّ الإصبعِ ٤١٧/٥ و ٩٥/٣
أحد بني كلاب
- لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكْتُ فعند ذلك فاجزعي ٤٤/١
النمر بن تولب
- قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كلّهُ لم أصنعِ ٢٦٧/٦
أبو النجم
- يا بنتَ عَمّا لا تلُومي واهجعي ٣٣٩، ٩٣، ٩١/٤
أبو النجم

يحكون بالمصقولة القواطع تشقُّق البرق عن الصواقع ٢٢٢/٦
؟

(ف)

تكتبان في الطريق لام ألف
٥٣/٦ أبو النجم

(ف)

نطيع إلهنا ونطيع رباً هو الرحمن كان بنا رؤوفا ٢٣٠/٢
كعب بن مالك

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن ٣٥٢/٤
العجاج

وسَجَر الهداب عنا فجفا ٤٠٦/٦
العجاج

بسلهين فوق أنف أذلفا ٤٠٦/٦
العجاج

سألت عمراً بعد بكر خفاً والدلو قد تُسمع كي تحفاً ٢١٠/٢
؟

فلا تقعدن على زخّة وتضمّر في القلب وجداً وخيفاً ٣١٧/٣
صخر الغي

(ف)

وعنسي أمونٍ قد تعلّلت جهدها على صفة أولم يصف لي واصف ٢١٧/١
أوس بن حجر

كأن دموعي سح واهية الكلى سقاها فرواها من الماء مُخلف ٣٥٣/١
الحطئية

ليسّن الفرند الحُسرواني فوقه مشاعرٌ من خزّ العراقِ المَفوّف ٢٦٢/١

الفرزدق

- وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مَنْ الْمَالَ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفُ ٢٢٢/٣
- وَبَاشَرَ رَاعِيَهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ
الفرزدق ٢٢٩/٥
- وَجَنَّبِيَّهَ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ
الفرزدق ١٧٢/٦
- مَا زُوِدْتَنِي غَيْرَ سَحَقِ عِمَامَةٍ
وَحَمْسٍ مِئَةٍ فِيهَا قَسِيٌّ وَزَائِفُ ١٣٧/٥
- فَقَالَتْ حَنَّانٌ مَا أَتَى بَنَ هَا هُنَا
مَزُودٌ بَنَ ضَرَارَ ٢١٧/٣
- أَذُو نَسَبٍ أُمُّ أَنْتِ بِالْحَيِّ عَارِفُ ٣٦١، ٩٨/٤
؟
- فَسَوْفَ تَقُولُ إِنْ هِيَ لَمْ تَجِدْنِي
أَخَانَ الْعَهْدِ أُمُّ أَثَمِ الْخَلِيفُ ٢١٩/١
- بَوَادٍ لَا أُنِيسُ بِهِ يَبَابُ
أَبُو ذُوَيْبٍ وَأَمْسَلَةُ مَدَافُعُهَا خَلِيفُ ٨/٤
- زَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشُ
أَبُو ذُوَيْبٍ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا فُ ٤٤٦/٦
- وَذِيانِيَّةٌ أَوْصَتْ بَنِيهَا
مَسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بِأَنْ كَذَبَ الْقَرَاظُ وَالْقُرُوفُ ٣٢٢/١
- الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا
مَعْقَرُ الْبَارِقِي يَأْتِيْنَهُمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفَ ١٢٥/١
- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتِ بِمَا
عَمْرُو بْنُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ ١٩٣/١
- قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ

(ف)

- فَقَامَ إِلَى حَرْفٍ طَوَاهَا بَطِيَّهَ
بِهَا كُلُّ لِمَاعٍ بَعِيدِ الْمَسَاوِفِ ٢٠٨/٣
- حَمَى ذَاتَ أَهْوَالٍ تَخْطِيطِ حَوْلَهُ
ذُو الرِّمَةِ بِأَصْمَعَ مِنْ هَمِي حِيَاضِ الْمَتَالِفِ ٤١٦/٥
- ذُو الرِّمَةِ

- أبينّا فلا نعطي السواء عدونا قياماً بأعضاء السراء المعطّف ٢٤٦/١
عنترة
- باكرته قبل أن تلغى عصافره مستخفياً صاحبي وغيره الخافي ٣٥٦/٢
عبد المسيح
- تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف ٤٤٧/٦
الفرزدق
- كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لحبها إذ طال شافي ٤٤٠/٢
بشر بن أبي خازم ٥٦/٥
- للبس عباءة وتقرّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف ٣٦٢/٣
ميسون
- إذا نهى السفينه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف ١٥٥/١
؟
- ولأصرفنّ سوى حذيفة مدحتي لفتى العشيّ وفارس الأجراف ٢٤٩/١
رجل من الأنصار
- لقد عرفتُ حين لا اعتراف ١٦٨/١
رؤبة
- حلبانة ركبانة صفوف تخلطُ بين وبرٍ وصفٍ ٢٩٣/١ و ١٥٣/٤
؟

(ق)

- وقاتم الأعماق خاوي المخترق تفليل ما قارعن من سمر الطرق ١٨٩/١
ألف شتى ليس بالراعي الحقّ رؤبة
- سوى مساحيهنّ تقطيط الحقّ تفليل ما قارعن من سمر الطرق ٣١٦/٣
رؤبة
- دونك ما جنيته فأحس وذق ٤٣٦، ٨١/٥
؟

لما أتاني ابن عمير راغباً أعطيته عيساء منها فبرق ٣٤٥/٦
الكلابي

(ق)

أنته بمجلوم كأن جبينه صلاةٌ ورسٍ وسطها قد تفلقا ٢٥٠، ٣٩/١
والفرزدق ٢٥٢، ٣٥٩/٣، و ٣١١/٤ و ٤٢٩/٥
فأليت لا أشريه حتى يملني بشيء ولا أملاه حتى يفارقا ٢٠٨/١
؟ ٣٣٣/٣ و ٤٢٠/٥، ٤٧٨ و ١٩٦/٦
كأن عيني في غربي مقتلة من النواضح تسقي جنةً سحقا ٦/٥
زهير

قالت سليمي اشتر لنا سويقا ٦٧/١
العذافر ٤١٠ و ٧٩/٢، ٢٧٨ و ٣١٦/٦

(ق)

وتصبح عن غبّ السرى وكأنما ألم بها من طائف الجن أولق ١٢١/٤
الأعشى
نفى الدم عن آل المحلق جفنه كجايبة الشيخ العراقي تفهق ١١/٦
الأعشى
فلا الظل من برد الضحى تستطيعه ولا الفيء من برد العشي تذوق ٨٩/٥
حميد بن ثور
وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتاراتٍ يجم فيغرق ٢٦٥/٣
ذو الرمة
تقول إذا استهلك ما لا للذة فكنهه هشيء بكفيك لائق ٢٧٥/٣
طريف بن تميم و ٣٨٩/٦
كبنانة القريي موضع رحلها وآثار نسعيها من الدف أبلق ٢١٩/٤
كعب بن زهير

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَليكَ إِمَارَةٌ	نَجُوتٌ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ ٣٢٠/٢
	يَزِيدُ بْنُ رِبِيعَةَ
فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي	طَلَاقُكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ ١٧٣/٢
	يَزِيدُ بْنُ مَفْرُغٍ
فَإِنْ تَنْطَقِ الْهَجْرَاءُ أَوْ تَشْرِ فِي الْخَنَاءِ	فَإِنْ الْبَغَاثُ الْأَطْحَلُ اللَّوْنُ يَنْطَقُ ٤٠/٢
	؟
وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُونَهُ	جَمِيعاً وَأَبْدِي الْمَعْتَفِينَ زَوَاهِقُهُ ٣٦٣/٢
	؟
تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رُكُوبٌ كَأَنَّهُ	إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدَقُ ٢٤٣/٣
	و٣٧/٤ ؟
وَإِنْ لَكُنْزاً لَمْ تَكُنْ رَبَّ عَكَّةٍ	لَدُنْ صَرَحْتُ حَجَاؤَهُمْ فَتَفَرَّقُوا ١٥٦/٤
	و١٢٨/٥ ؟
وَسَائِلُهُ بِثَعْلَبَةِ بْنِ سَيْرٍ	وَقَدْ أَوْدَتْ بِثَعْلَبَةِ الْعَلُوقُ ٢١١، ٢١٠/٢
	الْمُفْضِلُ النُّكْرِيُّ
نَادَيْتَ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مَكْدَمٍ	أَنْ الْمَنُوهَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوقُ ٢١٨/٥
	؟
يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ أَزْدِيَارِ الْآفَاقِ	سَمَرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقٍ ٣٧٤/٣
	ابْنُ مِيَادَةَ
إِنِّي إِذَا لَمْ يُنْدِ حَلَقاً زَيْقُهُ	وَرَكْدَ السَّبِّ فَقَامَتْ سَوْقُهُ ١٣٠/٣
	؟
لَا حِسَابَ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ	ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهُ ٢٢٢/٦
	؟
مَا تَعَادَى عَنْهُ النَّهَارُ فَمَا تَعَدَّى	جَوَّهُ إِلَّا عُفَاقَةً أَوْ فَوَاقُ ٢٠٧/٣
	الْأَعْشَى

(ق)

- قضيتَ أموراً ثم غادرت بعدها بوائق في أكمامها لم تُفتَقِ ٢٥٤/٤
الشماخ
- ومن لا يقدم رجله مطمئنة فيثبتها في مستوى الأرض يزلق ١٣١/٦
كعب بن زهير
- وقد اتخذت رجلي إلى جنب غرزها نسيها كأفحوص القطاة المطرق ٦٨/٢
الممزق العبدى ١٦٣/٥
- أتيت الذي يأتي السفية لغرتي إلى أن علا وخط من الشيب مفرقي ٤٤٦/٥
؟
- محض الضريبة في البيت الذي وُضعت فيه النباوة حلواً غير ممذوق ٨٨/٢
؟
- ماسرت ميلاً ولا جاوزت مرحلة إلا وذكرك يلوي كابياً عنقي ٢٧٠/٦
؟
- ياقراً إن أباك حيّ خويلد قد كنت خائفه على الإحماق ١٣٩/٤
جبار بن سلمى
- دعها فما النحوي من صديقها ٢٢٦/١ و ١٣١/٢ و ٢٣٥/٦
رؤية
- إذا العجوز غضبت فطلّق ولا ترضاها ولا تملّق ٣٢٥، ٩٣/١
رؤية بن العجاج ٢٣٩/٥ و ٤٣١/٦
- حيث تجحى مطرقاً بالفالق ٢٩٦/٣
عمارة بن أيمن الرياني
- قد قالت الأنساع للبطن الحقي ٣٣١/١ و ٢٠٤/٢
؟
- يانفس صبراً كلّ حيّ لاق وكلّ إثنين إلى افتراق ٢٨/٢
؟

؟

لَقَدْ تَعَلَّلْتَ عَلَى أَيَّانِي صَهَبَ قَلِيلَاتِ القِرَادِ اللَّا زِقِ ٢٨٩/٥

؟

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي ٣٠/٣
مَهْلَهْلطَرَمَحُوا الدَّوْرَ بِالْخِرَاجِ فَأُضْحَتْ مِثْلَ مَا امْتَدَّ مِنْ عِمَايَةِ نَيْقِ ٣٠٠/٥
؟

(كُ)

أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحُبْ حَبُو المَعْتَنُكُ ٢٦٠/٢

رُؤْبَةٌ

تَقُولُ بَنَتِي قَدْ أُنَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عِلْكَ أَوْ عَسَاكَنُ ٣٩١،٣٥٢/٤

رُؤْبَةٌ

قَذَفُوا سَيْدَهُمْ فِي وَرْطَةٍ قَذَفَكَ المَقْلَةَ وَسَطَ المَعْتَرِكُ ٨٧/٣
يَزِيدُ بْنُ طَعْمَةٍ

(كَ)

تَجَانَفَ عَنْ خَلِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ ٢٥٠/١

الأَعْشَى ١٣٣/٥

مَوْرَثَةٌ مَالًا وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةً لَمَّا ضَاعَ فِيهِ مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ ٧٣/٤
الأَعْشَى

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مَرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلِّ هَدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ ٩٢،٩٠/٢

الْعَبَّاسُ بْنُ مَرْدَاسٍ

أَشَدُّ حِيَازِيْمِكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ المَوْتَ لَا قِيْلَكَ ٤١٦/٥
عَلِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ

لنضر بن بسيفنا قفينا ١/٨٤ ، ٢١٦ ، ٤/٤١٤

رجل من حمير

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى إذْه من هواكا ١/١٣٥
؟

فلما خشيت أظافيره نجوت وأرھتھم مالكا ٢/٤٤٦
عبد الله بن همام

تعفف ولا تبتسّ فما يقض يأتিকা ٣/١٩٢
؟

(كُ)

تعلّماها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلُك ٢/٤١١
زهير
ثم استمروا وقالوا إن موعدكم ماء بشرقي سلمى فيدُ أو رَكَكُ ٤/٢١١
زهير ٥/١٣٧

(ك)

أحبك حباً خالطته نصاحه وإن كنت إحدى اللاويات المواعك ٦/٣٠٤
ذو الرمة
أقول وقد ناءت بها غربة النوى نوى خيتعور لا تشط ديارك ٦/١٢٤
؟
كأن بين فكّها والفكّ فارة مسكٍ ذُبَحْتُ في سَكّ ١/٢٩٧
منظور بن مرثد

(لُ)

تذكر من أتى ومن أين شربه يؤامر نفسه كذي الهجمة الأبل ١/٣١٧
الكميت ٥/١٠٥
قلق لأفنان الريا ح للاقح منها وحائل ٢/٢٥٢

الطرماح و٣٨٠/٤

ذكرتُ ابن عباس بباب ابن عامر وما مر من عمري ذكرت وما فضل ٩٣/٣
أبو الأسود

لعمري لقد جاءت رسالة مالك إلى جسد بين العوائد مختبلاً
وأرسل فيها مالك يستحثنا وأشفق من ريب المنون فما وأل ٢٤١/٣

البعيث و٢٤٢

غداة لقينا من لؤي بن غالب هجان الثنايا واللقاء على شغل ٢٢١/٤
البعيث خدّاش بن بشر

وذاك فراق لا فراق طعائن لهن بذي القرحة مقام ومُحتمل ٢٠٨/٥
البعيث

تذكر من أتى ومن أين شربه يؤامر نفسه كذي الهمة الإبل ٣٨٣/٢
الكميت

باكرني بسُحرة عواذلي ولومهنّ خبل من الخبل ١٥٢/١
عبدة بن الطبيب

يكشف عن جمّاته دلو الدالّ عباءة غبراء من أجن طان ٢٥٤/٢
العجاج و٣٧٩/٤ و٤٤/٥ و٥٠، ٧٢/٦

شدّد منه وهو معطي الإسهاً ضرب السواري متنه بالتهتان ٢٢٩/٤
العجاج

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل بالشحم إنا قد مللناه بجل ١٢٢/١
غيلان بن حريث

علمنا أصحابنا بنو عجل الشغري واصطفافاً بالرجل ٣٠١/٢
أبو مرار الغنوي

قام إلى منزعة زلخ فزل ٢١/٢

؟ و٣٢٥/٣

وساقين مثل زيد وجعل سقبان ممشوقان مكنوزا العضل ٢٠/٣

؟ و١٥٣/٦

تناول الحوض إذا الحوضُ شُغِلَ ٣/٣٤٧ ؟	لا عيشَ إلا كل حمراء غُفِلَ
إن لم يجد يوماً على من يتكلَّ ١٧١/٦، ٢٥٢ ؟	إن الكريم وأبيك يعتمَلُ
رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المُعلِّ ١/١٤١، ٧٩ ليد ٣٧٧، ٣٤٠، ٩٢/٤	وقبيلٌ من لُكيزٍ شاهد
إنما يجزي الفتى ليس الجمَلُ ٢/١٧٨ ليد بن ربيعة ٣/١٧٩	فإذا جوزيت قرصاً فاجزه
وعلى الأرض غيايات الطفلُ ٢/٢٦٧ ليد	فتدليْتُ عليه قافلاً
وقدرنا إن خنا دهرٍ غفلُ ٢/٣١٢ ليد	قال هجرنا فقد طال السرى
بيدِه كاليهودي المَصَلُ ٤/١١٥ ليد	يلمسُ الأحلاسَ في منزله
وإذا ما عيَّ ذو اللب سألُ ٤/١٤٢ النابعة الجعدي	سألتني جارتني عن أمّتي
مِثْلَ ما أثمر حُمَاضُ الجبلُ ٤/٣٥١ ؟ ٦/٢١٨	وتداعى مَنخِراه بدمٍ
مكانُ القراد من أَسْتِ الجمَلُ ٤/٣١٠ جرير	وأنت مكائنُك من وائل
فيومٌ كشهرين إذ يستهلُّ ٥/٢٨٣ ؟	تطاوَلت أيام معن بنا

(ل)

سنناً كقلب الصقر في الرمح مُنَجَلاً ٢/٤٤ الأسود بن يعفر	وفافرٍ مولاہ أعارتُ رماحنا
--	----------------------------

- صحا قلبه عن سكره وتأملا
وكان بذكرى أم عمرو موكلا ٤٢٩/٢
أوس بن حجر
- ذريني وعلمي بالأمر وسيرتي
فمطائري فيها عليك بأخيلا ٨٩/٥
حسان
- أخذن اغتصاباً خطبة عجرفية
وأمهرن أرماحاً من الخط ذبلاً ٧٢/٢
الرياحي
- فلست بناسيها ولست بتارك
أأدرك من أم الحكيم غبطة
إذا عرض الأدم الجواري سؤالها
بها خبرتني الطير أم قد أتى لها ٨٨/٥
كثير
- أقول إذا ما الطير مرت مخيلة
لعلك يوماً فانتظر أن تنالها ٨٩/٥
كثير
- فلم أر مثلها خباسة واحد
ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله ١٣٩/١
عامر بن جؤية الطائي
- أتعرف أم لا رسم دارٍ معطلاً
قطارٌ وتاراتٍ خريق كأنها
من العام تغشاه ومن عام أولاً
مضلة بو في رغيل تعجلاً ٣١١/١
قحيف العقيلي
- أخا الحرب لباساً إليها جلالها
وليس بولاج الخوالف أعقلاً ٢٠٨/٦
العلاخ بن حزن
- أبى جوده لا البخل واستعجلت به
نعم من فتى لا يمنع الجود قائله ١٦٩/١
؟
- لما ثنى الله عني شر عزمته
وانمزت لا مُسئياً ذُعراً ولا وجلاً ١١١/٣
مالك بن الربيب
- دع المغمّر لا تسأل بمصرعه
واسأل بمصقلة البكري مافعلاً ١٢/٢
الأخطل
- أبو حنش يؤرقنا وطلق
وعبادٌ وآونة أثالا ٣١١/١
ابن أحمر
- ٣٦٦/٤

كأن سلافةً عرضت لنحسٍ	يحيل شفيقُها الماء الزلالا ١١٧/٦
رخيمات الكلام مبتلاتٍ	ابن أحمر
نظرت كما انتظرت الله حتى	جواعل في البرى قصباً خدالا ٣٧/١
عداني أن أزورك أن بهمي	ذو الرمة
أبني كليب إن عمي للذا	كفاك الماحلين لك المحالا ٢٧٢/٦
إن العرارة والنبوح لدارم	الفرزدق
كذبتك عينك أم رأيت بواسط	عجايا كلها إلا قليلا ٢٠٧/٣
فأصبن ذا كرم ومن أخطأه	؟
يهماء طامسة رفعت لعرضها	قتلا الملوك وفككا الأغلالا ١٥١، ١٢٥/١
عبدوا الصليب وكذبوا بمحمد	الأخطل
بالعذب في رَضَفِ القِلات مقيلهُ	والمستخف أخوهم الأثقالا ٢٢٥/٥
وغدوا بصكّهم وأحذب أسارت	الأخطل
أخذوا المخاض من الفصيل غلبةً	غلس الظلام من الرباب خيالا ٢٣١/٦
	الأخطل
	جَزَأُ المقيظة خشية أمثالها ١١٦/٢
	الأعشى
	طرفي لأقدر بينها أميالها ٣٩٩/٥
	الأعشى
	وبجيرئيل وكذبوا ميكالا ١٦٧/٢
	جرير
	قضُّ الأباطح لا يزال ظليلا ٢٣٧/٣
	جرير
	منه السياط يراعة إجفيلا ٣٠٦/١
	الراعي
	ظلماً ويكتب للأمير أفيلا ٢٥/٢
	الراعي

سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمَ بَلَّغُوا بِهَا بَيْضَ الْوَجْهِ فَحَوْلَا ٣٥٧/٤
؟

فَلَأَحْشَاتُكَ مِشْقَصاً أَوْساً أَوْيْسُ مِنَ الْهَبَالَةِ ١٤٥/١
أَسْمَاءُ بْنُ خَارِجَةَ أَوْ الْفَرْزَدَقَ ٢٩٢/٣
مُودُونِ تَحْمُونَ السَّبِيلِ السَّابِلَا ٣٤١/٢

رُؤْيَا

وَهَزَّتْ مِنْ ذَاكَ أُمُّ مَوْأَلَةٍ ٣٥١/١

صَحِيرُ بْنُ عَمِيرٍ

وَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا ٣٤٧/٣
غِيلَانُ بْنُ حَرِيثٍ ٢٣/٦
وَقَدْ وَسَطَتْ مَالِكاً وَحَنْظَلَا صَبَّابُهَا وَالْعَدَدُ الْمَجْلَجَلَا ٣٤٩/٥
غِيلَانُ بْنُ حَرِيثٍ

يَا لَهْفٍ نَفْسِي إِذَا خَطَّئْتُ كَاهِلَا ٩٨/٥ وَ ١١٥/٢

أَمْرُ الْقَيْسِ

بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَهِيلٍ ٤١٠/١

مَنْظُورُ بْنُ حَرْتَدٍ

مَهْلاً فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجْرَهُ الرَّمْحَ وَلَا تَهَالَةَ ١٢٠، ٦٦/١
؟ ٢٠٦، ١٢٥

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكُ أَوْ الرِّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا ٥٩/٢
عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ

يَوْمًا تَرَاهَا كَشَبَهُ أَرْدِيَةِ الْـ عَصَبٍ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلَا ٣٦٧/٤
الْأَعَشَى

قَلَّدَتْكَ الشَّعْرَ يَا سَلَامَةَ ذَا الْـ لِفَضَالٍ وَالشَّعْرَ حَيْثُ مَا جُعَلَا ٨٩/٥
الْأَعَشَى

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أَوْرَثَ ذُوداً شَصَائِصاً نَبْلَا ٦٦/٤
حَضْرَمِي بْنُ عَامِرٍ

قلتُ إذ أقبلت وزُهر تهادي	كنعاج الملا تعسفن رملا ١٨٠/٦ عمر بن أبي ربيعة
فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً ٣٥٤/٢
الأسود	و١٤١/٣ ، ٣٣٢ و٣٦٢/٥ و٢٣٨/٦ ، ٤٥٧
فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها ٢٣٨/٤ و١٠٢/٥ عامر بن جوين
يذكرنيك حنين العَجول	ونوح الحمامة تدعو هديلاً ٤٣١/٢
على أنني بعد ما قد مضى	العباس بن مرداس ٤٢٥/٣
ونظرة ذي شجن وامقٍ	ثلاثون للهجر حولاً كيلاً ٤١١/٣ العباس بن مرداس
أقبل سيل جاء من أمر الله	إذا ما الركائب جاوزن ميلاً ٢٦٩/٦ ؟
	يحرِدُ حَزْدُ الجنة المغلّة ٧/٥ ؟

(لُ)

وليتك حال البحر دونك كله	وكنت لقاَ تجري عليك السوائل ٢٧٢/٥ الأعشى
وكنت كعظم العاجمات اكتنفه	بأطرافها حتى استدق نحولها ٦٢/٥ أبو ذؤيب
وعاد الفتى كالكهل ليس بقائل	سوى الحق شيئاً واستراح العواذل ١٣٧/٢ أبو خراش الهذلي
يُقرِّبه النهضُ النجيحُ لصيده	فمنه بدوّ مرّة ومثول ٣١٨/٤ أبو خراش الهذلي
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها	وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل ٩٨/٢ الأخطل

لهم شبح إلا سلام وحرملُ ٢/٢٩٨	فرايبة السكران قفر فما بها
الأخطل ٤/٣٦٠ و	تري الثعلب الحولي فيها كأنه
إذا ما علا نشزاً حصان مُجلَّلُ ٢/٣٨١	ولكن من لا يلتق أماً ينوبه
الأخطل	فملك بالليط الذي تحت قشرها
بعدته ينزل به وهو أعزلُ ٢/١٧٤	تقاد بكعب واحد وتلذه
أمية بن أبي الصلت	فيوماً يوافين الهوى غير ماضي
كغزقيء بيض كنه القيصُ بن علُ ١/١٧	فأوردها مسجورة ذات عرمض
أوس بن حجر	إذا الشخص فيها هزّة الآل أغمضت
يداك إذا ما هز بالكف يعسلُ ٣/٢٨	رعى بارض البهمى جميعاً وبسرة
أوس بن حجر	تري القلوة القوداء فيها كفارك
ويوماً ترى منهن غولاً تغولُ ١/٣٢٦	إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا
جرير ٤/٣٧٨ و	فمايك من خير أتوه فإنما
تغولُ سيول المكفهرات غولها ٢/٢٦٦	وقد كنتُ من سلمى سنين ثمانيا
ذو الرمة	
عليه كإغماض المُقضي هجولها ٤/٢٥٥	
ذو الرمة	
وصمعاء حتى أنفته نصالها ٤/٤٠٤	
ذو الرمة	
تصدى لعينها فصدت حليلها ٦/٣٧٧	
ذو الرمة	
أصبت حليماً أو أصابك جاهلُ ٢/٤١	
زهير	
توارثه آباء أبائهم قبلُ ٢/١٦١، ٣٣٥	
زهير	
على صير أمرٍ ما يمرّ وما يحلو ٤/١٤٠	
زهير ٦/٤٠٦ و	

- رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم
قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل ٥٤ / ٥ ، ٢٩٢
زهير
- وفيهم مقامات حسان وجوهها
وأندية ينتابها القول والفعل ٥ / ٢٠٧
زهير
- تداركتما الأحلاف قد ثلّ عرشها
وذبيان قد زلت بأقدامها النعل ٥ / ٤٠١
زهير
- وزرق كستهنّ الأسنة هبوةً
أرق من الماء الزلال كليها ٣ / ٢٨١
زيد الخيل
- سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم
وليس سواء عالم وجهول ٢ / ٢٧٠
السموأل
- وما ضرّنا أنا قليل وجارنا
عزيز وجار الأكثرين ذليل ٦ / ٢٣٥
السموأل
- زيارتنا نعمان لا تحرمّتها
تق الله فينا والكتاب الذي تتلو ٣ / ٢٨
عبد الله بن همام
- كسا الله حيي تغلب ابنة وائل
من اللؤم أظفاراً بطيئاً نصولها ٤ / ٣٥٦
عميرة بن معيل
- وإن ابن ليلي فاه لي بمقالة
ولو سرت فيها كنت ممن ينيلها ٢ / ١٤٠
كثير
- أنخت قلوصي واكتلأت بعينها
وآمرت نفسي أي أمرّي أفعل ١ / ٣١٩
كعب بن زهير
- فلم يجدا إلا مناخ مطية
تجافى بهازور نبيل وكلكل ٣ / ٢٢٤
مضت هجعة من آخر الليل ذبل
- وسمرّ ظماءً واترتهن بعدما
كعب ٦ / ٢٥٦
- ألا تسألان المرء ما ذا يحاول
أنحبّ فيقضى أم ضلال وباطل ٢ / ٣١٩
لبيد
- إذا فتك النعمان بالناس محرماً
فملّء من كعب بن عوف سلاسله ٥ / ١٣٥

المخبل السعدي

- وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً
شديداً بأحناء الخلافة كاهله ٣٥٠/٣
- ابن ميادة
ويوم شهدناه سليماً وعامراً
قليل سوى الطعن النّهال نوافله ٣٥/١
- رجل من بني عامر
إذا غاب عنا غاب عنا فرائنا
وإن شهد أجدي فضله وجداوله ٣٨٦/١
- الأخطل
بكى حارث الجولان من موت ربه
و٣٣٢/٣ و٣٠/٥
- وهوران منه خاشع متضائل
النايفة
ولكن أحاطت بالرقاب السلاسل ٩٠/٥
- الهذلي
لولا الذي أوليت كنت وقاية
لأحمر لم تقبل عميراً قوابله ٢٨/٣
- ؟
فلا تلحني فيها فإن يحبها
أخاك مصاب القلب جمّ بلابله ٤١١/٣
- ؟
بلا عزف تسلو ولكن ياسة
و٣١٩، ١٦/٤ و٤٣٤/٤
- ؟
سرى بعدما غار الثريا وبعدها
وأشفى لمطلول العلاقة لو يسلو ٤٣٤/٤
- ؟
أرى المال أفياء الظلال فتارة
كأن الثريا حلة الغور مُنخل ٣٦٨/٤
- ؟
ويوم شهدناه سليماً وعامراً
ويؤوب وأخرى يخبل المال خابله ٦٩/٥
- ؟
ترى الثعلب الحولي فيها كأنه
قليلاً سوى الطعن النّهال نوافله ١٤٢/٦
- ؟
أأن رأى رجلاً أعشى أضرّ به
إذا ما علا نشراً حصان مجلل ٢٨١/٦
- ؟
ريب المنون ودهر مفسد خبل
والأعشى ١٧٤/٤ و٢٨٦/١

ودع هريرة إن الركب مرتحلُ	وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ ٣١٨/١
قد نخضبُ العَيْرَ في مكنون فائلهِ	الأعشى ٣٨٤/٢ و
في فتية كسيوف الهند قد علموا	وقد يشيط على أرماحنا البطلُ ٢٢/٢
كلا زعمتم بأنا لانقاتلكم	الأعشى
صدت خُليدة عنا ما تكلمنا	أن هالك كل من يحفى ويتعلُ ٤٣٧/٣
قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا	الأعشى ٢٣/٤ و ٣١٥/٥
فقلْتُ ما أنا ممن لا يواصلني	إنا لأمثالكم يا قومنا قُتلُ ٣٧/٤
لما نزلنا نصبنا ظل أخبية	الأعشى
يخفي الترابَ بأظلافٍ ثمانية	جهلاً بأم خُليد حبل من تصلُ ١٤٧/٤
إن التي وضعت داراً مهاجرة	الأعشى
يسعى الوشاة حنانها وقيلهمُ	أو تنزلون فإننا معشر نزلُ ٢٦٤/٦
ويوم بدر لقيناهم لنا مدد	الأعشى
أستغفر الله ذنباً لست محصيه	ولا ثوائيَ إلا ريث أحتملُ ١٧٣/١
	الراعي
	وفار للقوم باللحم المراجيلُ ٨١/١
	عبدة بن الطبيب ٧١/٥ و
	في أربع مسهن الأرض تحليلُ ٣٠/٤
	عبدة بن الطبيب
	بكوفة الخلد قد غالت بها غولُ ٢٠٧/٥
	عبدة بن الطبيب
	إنك يا ابن أبي سلمى لمقتولُ ١٦٠/٦
	كعب بن زهير
	فيه لدى النصر ميكال وجبريلُ ١٦٨/٢
	كعب بن مالك
	ربّ العباد إليه الوجه والعملُ ٣٣١/٢
	؟

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لُفْحٍ

أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتَهُ الْأَنْصِيلُ ٢٥٣/٣

٣٥٣/٦ ؟

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَنْ يَزِيلُ ٤١٢/٣

أَبُو حِيَةَ النَّمِيرِي

يَرَاهَنَنِي فِيرَهَنَنِي بَنِيهِ

وَأَرَهَنَهُ بَنِيٌّ بِمَا أَقُولُ ٤٤٧/٢

أَحِيحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ

أَلَا قَالَتْ أَمَامَةً إِذَا رَأَتْنِي

لَشَائِنِكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ ٢٠٦، ١٩٨/٣

سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةَ

فَلَا وَأَبْيُكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي

لِيُوْذِنَنِي التَّحْمُكُ وَالصَّهِيلُ ١٥٠/١

شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الْيَمَانِي

مَلَاءَ فِي بَنَائِقِهَا فَضُولُ ٢٥/٢

؟

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ النَّسُورِ عَلَيْهِم

حَجَّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نَزُولُ ٢٧٩/٢

جَرِيرُ

كَنَقَا الْكَثِيبِ تَهَيَّلَتْ أَعْطَافُهُ

وَالرِّيحُ تَجْبِرُ مَتْنَهُ وَتَهِيلُ ٣٩٣/٢

جَرِيرُ

مَنْعَ الْأَخِيْطَلِ أَنْ يَسَامِيَ قَوْمَنَا

شَرَفْتُ أَجَبَّ وَغَارِبَ مَجْزُولُ ٢٠٦/٣

جَرِيرُ

إِنْ يَجْنِبُوا أَوْ يَغْدُرُوا

أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَحْفَلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلِيْ

مَنْ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ٣٥١/٥

بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا أَزْحَلُهُ

٤٣٩/٦

أَبُو النِّجْمِ

لَعِزَّةٌ مَوْحِشًا ظَلُلُ

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُلُ ٤٦٢/٦

ذُو الرِّمَّةِ

- تذكّرت ليلي لات حين ادّكارها وقد حني الأصلاب ضللاً بتضلال ٤٢٦/٣
 عمرو بن شأس
- وما ضرب بيضاء يأوى مليكها إلى طنفٍ أعياءٍ براقٍ ونازل ١٧/٢
 أبو ذؤيب
- إذا لسعته النحل لم يزج لسعها وخالفها في بيت نوبٍ عواملٍ ٢٥/٢
 أبو ذؤيب الهذلي
- ومُفْرِهَةٌ عنسٍ قدّرتُ لساقها فخرت كما تتابع الريح بالقفل ٣٩٨، ٤٩/٥
 أبو ذؤيب
- ويلحينني في اللهو ألا أحبه وللهمو داعٍ دائبٍ غير غافل ١٦٤/١
 الأحوص
- ألا أصبحت خنساءً جاذمة الوصل وضنت علينا والضنين من البخل ٣٥٢/٦
 وهن من الإخلاف قبلك والمطلّ البيث
- ولكنني أروي من الخمر هامتي وأنضو الملا بالشاحب المتشلسل ١٩٥/٦
 تأبط شرا
- حصانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ برييةً وتصبح غرثى من لحوم الغوافل ١٩٧/٤
 حسان
- ومستخلفاتٍ من بلاد تنوفةٍ لمصفرة الأشداق حمر الحواصل ٣٥٣/١
 ذو الرمة
- أبت ذكّر عودن أحشاء قلبه خفوقاً ورفضاتٍ الهوى في المفاصل ١٠٥/١
 ذو الرمة
- تري قورها يغرقن في الآل مرةً وآونة يخرجن من غامرٍ ضحلٍ ٢٥٥/٤
 ذو الرمة
- وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها على الضيف يجرح في عراقبيها نصلي ٤٩/٥
 ذو الرمة

- وراكضة ما تستجنّ بجنةٍ بغير حلالٍ غادرته مُجعفلٍ ٢٢٥/٥
 ليس ورائي أن أدب على العصا طفيل الغنوي
- فليت دفعت لهم عني ساعة فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي ١٨٧/٥
 عروة بن الورد
- إنا الضامن الحامي الدمار وإنما فبتنا على ما خيّلنا ناعمي بالٍ ١٧٤/٢
 عدي بن زيد
- وإني وإن صدّت لمُثْنٍ وقائلٌ يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ١٦٣/١
 الفرزدق
- لقد كذب الواشون ما فهتُ عندهم عليها بما كانت إلينا أزلّت ٢١/٢
 كثير
- قفانبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلي بسرّ ولا أرسلتهم برسولٍ ٢٤٣/٣
 كثير عزة
- وماءٌ كلون البول قد عاد آجناً بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ ٧٣/١
 امرؤ القيس
- وصمّ صلابٌ ما يقين من الوجى قليل بها الأصواتُ ذي كلاًٍ مخلي ١٣٨/٢
 امرؤ القيس
- ومثلك بيضاء العوارض طفلة كأن مكان الردفِ منه على رالٍ ٨٧، ١٣/٢
 امرؤ القيس
- سموت إليها والنجوم كأنها لعوب تناساني إذا قمت سربالي ١٩٩/٥
 امرؤ القيس
- فإن غزالك الذي كنت تدّري مصابيح رهبان تشب لقفالٍ ٣٤٧، ٣٢٤/٥
 امرؤ القيس
- إن تلقى برزّين لا تغتبط به إذا شئت ليث خادر بين أشبلٍ ٢٥٨/١
 مطير بن أشيم
- وإن تدع لا تنصر علي وأخذلٍ ٤٠٧/٢
 المطير بن أشيم

- فإن أنا يوماً غيبتني غيابتي فسيروا بسيري في العشيرة والأصل ٣٩٩/٤
المنخل بن سبيع
- عُلِينَ بِكَذْيُونٍ وَأَبْطَنَ كَرَّةً فهنّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ ٢٩٣/١
النابعة
- فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضلِ ١٢٦/٥
النجاشي الحارثي
- ... وقد فاتت يد المتناول ١٦٦/٣
؟
- وترمي دروء دونه بالأجادلِ ٢٦٢/٤
؟
- أراني ولا كفران لله آيةً لنفسي لقد طالبت غير منيلِ ٨٧/٦
؟
- لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت حمامة في غصون ذات أوقالِ ٣٥٠/٤
أبو قيس بن الأسلت ٢١٧/٦
- عن امرئء سوقة ممن سمعت به أندى وأكمل منه أي إكمالِ ٢٧٤/٢
أوس
- وما خليجٌ من المَرَوْتِ ذو حذب يرمي الضرير بعود الأيك والضالِ ١٣٦/٤
أوس بن مجد ٥٢/٥
- من عن لدُنْ قُرَعَتِ نفس الصَّلَاةِ إلى أن ولت الشمس في عليّ وفي نهلِ ١٢٧/٥
خالد بن كلثوم
- بعد ابن عاتكة الثاوي لدى أبوي أمسى ببلدة لا عمٌ ولا خالِ ١٦٧/١
النابعة
- ما خَلَفَ منك يا أسماءُ فاعترفي مِعْنَةُ البيت تمرى نعمة البعلِ ٢٣٠/٦
؟
- ما زلت مذ أشهر السّفار أنظرهم مثل انتظار المضحي راعي الإبلِ ٢٧٢/٦
؟

- أنصب للمنية تعترهم رجالي أم هُمُ درجُ السيول ٨٦/٦
إبراهيم بن هرمة
- على حتّ البراية زمخريّ السد سواعد ظلّ في شري طوال ١٩/٢
الأعلم الهذلي
- ويخبرهم مكان النون مني وما أعطيته عرق الخلال ٣٥٥/٢
الحارث بن زهير
- لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي ١٧٩، ١٧٢/٢
زهير
- كمنية جابر إذا قال لتي أصادفه وأفقدُ بعض مالي ٣٣٣/٣
زيد الخيل
- بني ربّ الجواد فلا تفلوا فما أتم فنعذرُكم لفيل ٢٧٩/٣
الكميت
- فأرسلها العراك وام يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ٢٤١/٣
لبيد
- سقى قومي بني مجد وأسقى نميراً والقبائل من هلال ٢٩٣، ٧٥/٥
لبيد
- ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال ٣٨٢/٤
؟
- أخلصته صنعا فأض محملاً كالتيس في أمعوزه المتربل ٤١٩/٣
ربيعه بن مقروم
- ذاك الذي وأبيك تعرف مالك والحق يدفع تزهات الباطل ٢٩٢/٣
جرير
- أوصيك إيضاء امرئ لك ناصح طبّ بصرف الدهر غير مغفل ٢٧٢/٢
عبد قيس بن خفاف
- وإذا رأيت الباهشين إلى العلا غُبراً أكفهم بقاع ممحل ٤٢/٣
وإذا هم نزلوا بضنك فانزل

عبد قيس بن خفاف

ولا يبادر في الشتاء وليدنا القدر ينزلها بغير جعال
ليد ٤٦١/٦

تشكو الوجى من أظلل وأظلل ٢٧٧/١

أبو النجم

عَزَلَ الأمير للأمير المُبدِل ١٦٥/٥

أبو النجم

لو أنني أوتيتُ علم الحُكْلِ علم سليمان كلام النملِ
رؤبة ٣٨/٢

هَذَا الحِصَادِ بغروب المنجلِ ٤١٨/٣

العجاج

تروّحي أجدر أن ثقلي غداً بجنبي باردٍ ظليلِ
أحيحة بن الجلاح ٤٥/٢

تَفَرَّجَةُ القلبِ قليلُ النيلِ ٤٢/٢

؟

لن يغلب اليوم جَبَاكم قَبلي ١٥٣/٥

؟

يغْرِقُ الثعلب في شِرَّتِه صائب الجِذْمة في غير فشل
ليد ٢٠/٢

مدمناً يمسح في شحم الذرا دنس الأسوق من غضبِ أفلٍ
ليد ٢٦٢/٦

أصبح الدهر وقد أُلوى بهم غير تقوا لك من قيلٍ وقالٍ
؟ ١٠٠/٤

فاليوم أشرب غير مُستحقب إثمًا من الله ولا واغل ١١٧/١، ٤١٠

امرؤ القيس ٨٠/٢ و ٢٣٣/٣ و ٣٢/٦

هل هاجك الليل كليلٍ على أسماء من ذي صُبُر مُخيلٍ

ظاهر نجداً فترامى به	منه توالي ليلة مُطفل ١٣٤/٢ المتخلّ الهذلي
جندك الطارف التليد من السا	دات أهل القباب والآكال ٣٥٢ الأعشى ٤٨٠/٥
هاؤلى ثم هاؤلى كلا أعطيه	ت نعالاً محذوة بمثال ٥١/٣ الأعشى
ترتعي السفح فالكثيب فذا قا	ر فروض القطا فذات الرئال ٤٠٤/٤ الأعشى
ولمثل الذي جمعت لريب الد	هر يابى حكومة الجهال
لامرىء يجمع الأداء لريب الدّ	هر لا مسند ولا زمال ٤٤١/٦ الأعشى
مع إبراهيم التقي وموسى	وابن يعقوب عصمة في الهزال ٢٢٦/٢ أمية
أَيّما شاطنٍ عصاه عكاهُ	ثم يلقي في السجن والأكبال ٢٢/٢ أمية بن أبي الصلت
لا أرى من يُعيشني في حياتي	غير نفسي إلا بني إسرائيل ١٦٨/٢ أمية بن أبي الصلت
ربّما تكره النفوس من الأم	ر له فرجة كحل العُقال ٣٦/٥ أمية بن أبي الصلت
رسم دار وقفت في طلله	سريت أقضي الحياة من جلّه ٢٠٦/٥ جميل
فسلامُ الإله يغدو عليهم	وفيوء الفردوس ذات الظلال ٦٨/٥ النابعة الجعدي
ألا يالقوم لطيف الخيا	ل أرّق من نازخ ذي دلال ١٢١/٤ أمية بن أبي عائد
تخاطأت النبلُ أحشاءه	وأخر يومي فلم يعجل ٣٠٢/٤

أوفى بن مطر و٥٧/٩٧، ١٩٩

ت تمنحه سُؤكَ الإِسْحِلِ ٢/١٠٥، ٤٦٢

(م)

وشتنوا الملك لِمُلْكٍ ذِي قِدَمٍ ٣/١٩٩

العجاج

وَأَخُذُ مَنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَمَ ١/١٤١

و٤/٣١٣ الأعشى

يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدَمَ ٢/٣٢٨

الأعشى

تَبَيَّنَ ثَمَّ ارْعَوَى أَوْ قَدِمَ ٣/١٧٤

الأعشى

تَ غَيْرَ أَكْسَ وَلَا مَنْقَصَمَ ٣/٢٠٦

الأعشى

فَأَحْلَامَ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضِمَ ٣/٤٠٨

الأعشى

وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ ٤/٢١١

الأعشى

وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَارْتَسَمَ ٤/٢١٣

الأعشى

وَجُدَّعَانَهَا كَغَلِيظِ الْعَجَمِ ٤/٧٧

الأعشى

(م)

طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النُّطَاسِيَّ حَذِيْمًا ٦/٢٧٤

أوس بن حجر

ثِيَابُ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدِّمَاءَ ٢/٣٢٨

و٥/٨١ جرير

أَغْرُ الثَّنَايَا أَحْمُ الثَّنَا

زَلَّ بَنُو الْعَوَامِ عَنْ آلِ الْحَكَمِ

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السُّرَى

وَأَبْيَضُ مَخْتَلَطٌ بِالْكَرَامِ

كَمَا رَاشِدٌ تَجَدَّنَ امْرَأً

وَمُبْسِمَهَا عَنْ شَتِيتِ النَّبَا

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشَى

أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهُمْ

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي ذَنْهَا

غَزَاتَكَ بِالْخَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي

وَقَدْ لَبَسْتُ بَعْدَ الزَّبِيرِ مَجَاشِعُ

- فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أعقابنا تقطر الدّما ١٧٢/٢، ١٧٩،
الحصين بالحمام
- ولولا رجال من رزام أعزّة وآل سُبُيع أو أسوءك علقما ١٢٤/٣، ٣٦٢،
الحصين بن حمام
- لنا الجففات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما ٢٢/٦
حسان
- ألا هيّما مما لقيت وهيّما وويحاً لمن لم يدر ما هن ويحما
وأسماء ما أسماء ليلة أولجت إلي وأصحابي بأيّ وأينما ٢١٩/٦
حميد بن ثور
- ولن يلبث العصران يوم وليلة إذا طلبنا أن يدركا ما تيمّما ٤٤٠/٦
حميد بن ثور
- تبزّ عَضَارِيطُ الخميس ثيابها فأبأسَتْ رَبّاً يوم ذلك وابنما ١٥١/١
ضمرة بن ضمرة النهشلي
- لنا هضبة لا ينزل الذلّ وسطها ويأوي إليه المستجير فيُعصما ٢٠٥/٢
طرفة
- أما ودماء لا تزال كأنها على قنّة العزى وبالنّسر عنّدا
وما سبّح الرهبان في كل بيعة أبيل الأبيلين المسيح بن مريما ٣٤٦/٣
ابن عبد الحق
- كأن قُرَادِي زَوْره طَبَعَتْهُمَا بطين من الجولان كتاب أعجمًا ٢٩١/١
ملحة الجرمي
- إذا شاء طالع مسجورة يرى حولها النبع والساسما ٣٨٠/٦
النمر بن تولب
- هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما ٣٦٣/٢
؟
- لقد ساءني سعد وصاحب سعد وما طلباني دونها بغرامه ١٩٢/٣
؟

- لقد أصبحت أسماء حجراً محرماً وأصبحت من أدنى حُموتها حَمًا ١٦/٤
 ؟ ١٩٣/٥
- ألا طرقت ليلي بِنَيَّان بعدما طلى الليلُ بيداً فاستوت وإكاما ٢٧٠/٤
 ؟
- إذا ضأزانا حقنا في غنيمة تقنّع جارانا فلم يترمرما ٢٣٤/٦
 ؟
- حياك ودّ فلانا لا يحل لنا فضل النساء وإن الدين قد عزما ٣٢٨/٦
 النابغة
- إذا ما الأثماثُ ونين حَطَّت على العلات تجتنزغُ الإكاما ٣٣٧/١
 الأعشى
- تخيرها أخو عانات شهراً ورجى أولها عاماً فعاما ٣٩٦/٤
 الأعشى
- وجدنا آل مرة حين خفنا جريرتنا هم الأنف الكراما
 ويسرح جارهم من حيث أمسى كأن عليه مؤتفأً حراما ١٩٢/٦
 رجل من بكر وائل
- أنا شيخ العشيرة فاعرفوني حميد قد تذرّيت السناما ٢٦٥/٢
 حميد بن بحدل ١٤٦/٥
- رأى برقاً فأوضع فوق بكر فلا بك ما أسال ولا أغاما ١٠٦/١
 عمر بن ربوع ١١٣/٢ ، ١٧٣ ١٦١/٥
- وشر الطالبين فلا تَكُنْه يقاتل عمه الرؤف الرحاما ٢٣٠/٢
 الوليد بن عقبة
- عيّوا بأمرهم كما عيّت بيضتها النعامه ١٤١/٤
 عبيد بن الأبرص
- هذا طريق يأزم المأزما وعِضّوات تقطع اللهازما ٨٩/٢
 أبو مهديّة
- ضخمٌ يجبُ الخلقُ الأضحماً ٣٦١/٢

رؤبة

ومهمه أطرافه في مهمه أعمى الهدى في الحائرين العمه ٣٢٣/٤

رؤبة

يا فقيسي لم أكلته لمة لو خافك الله عليه حرمة ٢٦١/١

سالم بن دارة ٢٦١/٤

يا أسدي لم أكلته لمة لو خافك الله عليه حرمة ٣٢٩/٢

سالم بن دارة

قد سالم الحيات منه القدا ١٢٥/١

العجاج

صُزنا به الحكم وعيا الحكم ٢٩١/٢

العجاج

يامي لاغرو ولا ملاما في الحب إن الحب لن يدما ٩٣/٣

؟

هل غير غار دك غاراً فانهدم ٧٦/٤

؟

تسمع للجن به زيززما ٢٩٠/٥ و ٢٢٠/٦

؟

إن كان حرلك يا فقيمة باعك عبداً بأحسن قيمة ٣٤٠/٦

؟

غفلت ثم أتت ترقبه فإذا هي بعظام ودما ١٣٥/١

؟

تذكرت أرضاً بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها ٤٢٦/٣

عمرو بن قميئة

لما رأيت سائدا ما استعبرت لله در اليوم من لامها ٢٩٤، ٢١٦/٤

عمرو بن قميئة

(مُ)

- شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة
يد الدهر إلا جبرئيل أمأمها ١٤٢/٦
حسان
- هريرة ودّعها وإن لام لائموا
غداة غد أم أنت للبين واجمُ ٧٣/١
الأعشى
- يقلن حرام ما أحل بربنا
وتُترك أموال عليها الخواتمُ ٢٩٩/١
الأعشى
- على ظهر عاديّ كأن قرومهُ
رجال يتلّون الصلاة قيامُ ٢٧٢/٤
البعيث
- شهدنا فما تُلقى لنا من كتيبة
يد الدهر إلا جبرئيل أمأمها ١٦٨/٢
حسان بن ثابت
- وكنا ورثناه على عهد تبّع
طويلاً سواريه شديداً دعائمهُ ٣٢٥/٣
الفرزدق
- صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدومُ ٤٠/٥
المرار الفقعي
- وهبت له ريح الجنوب وأُحييت
له ريْدَةٌ يحيي المياه نسيْمُها ٣٦/٤
المرار الفقعي
- لقد رزئت كعب بن عوف وربما
فتى لم يكن يرضى بشيء يضيْمُها ٣٩/٥
نبهان بن مشرق
- وهبت له ريح الجنوب وأُحييت
له ريْدَةٌ يحيي المياه نسيْمُها ٣٨٠/٢
؟ و ٣٤٥/٥
- لَهْنِي لأشقى الناس إن كنت غارماً
لدومة بكرأ ضيَعته الأراقمُ ٣٨١/٤
؟
- له ولها وقع بكل قرارة
ووضع بمستن الفضاء قويم ٢٢٦/٦
؟
- الحامل النار في الرطبين يحملها
حتى تجيء من اليبسين تضطرمُ

يأتي بها حيّة تهديك رؤيتها	من صلب أعمى أصمّ الصلب منقصم ١٢/٣ أمية
إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته	أو أمتدحه فإن الناس قد علموا ٣٠٣/٢ ابن حبناء
حواء قرحاء أشرطيّة وكفت	فيها الذّهابُ وحفّتها البراعيمُ ٣٧١/٢ ذو الرمة
كأنني من هوى خرقاء مُطّرف	دامي الأطلّ بعيد السأو مهيوم ١١١/٣ ذو الرمة ٤٣٧/٤
وقد علوت قتود الرحل يسفّعني	يوم قديديمة الجوزاء مسمومُ ١٨٨/٥ علقمة بن عبدة
يسقي مذانب قد مالت عصيفتها	حدورها من أتى الماء مطمومُ ٢٤٤/٦ علقمة بن عبدة
فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيمُ ١٩٢/١ أمية بن أبي الصلت ٣٥٨/٢ و ٢٢٧/٦
سلامك ربنا في كل فجر	بريثاً ما تغنّك الذمومُ ٢٩٨، ١٥١/٢ أمية بن أبي الصلت ٣٦٠/٤
وندمان يزيد الكأس طيباً	سقيت إذا تغورت النجوم ٢٠٠/٣ البرج بن مهر
فكان مقامنا ندعو عليهم	بأبطح ذي المجاز له أثم ٣٥٢/٥ بشر
وأصبح بطن مكة مقشعراً	كأن الأرض ليس بها هشام ٢١٦/٥ الحارث بن خالد
تطالعنا خيالات لسلمى	كما يتطالع الدين الغريمُ ١٩٩/٥ سلمة بن الخرشب
جزى الله ابن عروة حيث أمسى	عقوقاً والعقوق له أثم ٣٥٢/٥ مسافع العبسي

- يصور عنوقها أحوى زنيماً له ظابُّ كما صِخب الغريمُ ٣٨٩/٢
المعلّى العبدى
- تبكّ الحوض علاها ونهلى ودون زيادها عطن منيمُ ٣٢١/٥
فامان بن كعب
- وجاءت خلعةٌ دهس ضعايا يصور عنوقها أحوى زنيماً ٣٩١/٢
؟
- عبادك يخطئون وأنت رب كريم لا تليق بك الذموم ٩٧/٥
؟
- فتعرّفوني إنني أنا ذاكم شكّ سلاحى فى الحوادث مُعلمُ ٧٧/٣
طريف بن تميم
- أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم يتوسّم ٣٦٨/٦
طريف بن تميم
- باكرتُ حاجتها الدجاج بسحرة لأعلّ منها حين هب نيامُها ١٨٢/١
ليد ١٨٤/٣
- يعلو طريقةً متنها متواترُ فى ليلة كفر النجوم غماُمُها ٢٤٤/١
ليد
- ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامُها ٤٠٨/٢
ليد ١٠٣/٣ ، ٢٤٧ و ١٤٣/٦
- أفتلك أم وحشية مسبوعةٌ خذلت وهادية الصّوار قوامُها ١٢٩/٣
ليد
- فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامُها ٢٨٩/٣
ليد
- من كلّ محفوفٍ يظل عصيةً زوجٌ عليه كِلّةٌ وقرامُها ٣٢٥/٤
ليد
- عذتُ بما عاذ به إبراهيمُ ٢٢٧/٢
زيد بن عمر بن نفيل

؟

أرسل فيها بازلاً يُقرُّمُه وهو بها ينجو طريقاً يعلمُه ٢٤٠/٣

؟

ما أبالي أنَّب بالحزن تيسُ أم لحاني بظهر غيب لئيمُ ٢٧١/١
حسان

فالهَيْيْتُ لا فؤاد له والثَّيْتُ ثُبْتُه فَهَمُّه ٣٠٥/١
طرفة

(م)

وولَّى عُمير وهو كابِ كأنما يُطلِّي بورسٍ أو يغشى بِعَظْلِمِ ٣٠٠/١
الأعشى

فإنَّا وجدنا العرض أحوج ساعةً إلى الصونِ من ريط يمان مسهمُ ٢٥/١
أوس بن حجر

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زبنته الحرب لم يترمرمُ ٣٥٢/١
أوس ٤٣٣/٤ و ٣٤٢/٦

ففاؤوا ولو أسطو على أم بعضهم أصاخ فلم ينطق ولم يتكلَّم ٣٧/٢
أوس

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كأثواب الحرام المهينمُ ٤٣٩/٢
أوس

تجول وفي الأعناق منها خزاية أابدها تهوي إلى كل موسمِ ٩٠/٥
أوس بن حجر

وإن هزَّ أقوام إلي وحددوا كسوتهم من بَزْد بُرْدٍ مُتَحَمِ ٨١/٥
أوس بن حجر

لقد علمت أم الأديب أنني أقول لها هدي ولا تذخري لحمي ١٨٨/١
أبو خراش الهذلي

فيا ظبية الوعاء بين جُلاجل	وبين النقا آنت أم أم سالم ١٧٣/٤
جزى الله مولانا غنياً ملامه	ذو الرمة ٢٣٨/٥
نبيع غنياً رغبة عن دمائها	شرار موالي عامر في العزائم
ومن هاب أسباب المنية يلقيها	بأموالها بيع البكار المقاحم ٢٣٧/٢
وقفت بها من بعد عشرين حجة	الراعي
يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر	ولو رام أسباب السماء بسلم ٤٥/١
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله	زهير بن أبي سلمى
فتغلل لكم ما لا تغلّ لأهلها	فلأياً عرفت الدار بعد توهم ٢٥٧/١
فلما عرفت الدار قلت لربعها	زهير ١٤٤/٦
أقول لأهل الشعب إذ ييسروني	ليوم الحساب أو يعجل فينقم ٤٩/٢
على قسم لا أشتم الدهر مسلماً	زهير
ألم ترني عاهدت ربي وإنني	ولكنني عن علم ما في غد عم ٣٢٣/٤
على حلفة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام	زهير
هما نفثا في في من فمويهما	قرى بالعراق من قفيز ودرهم ٨/٥
	زهير
	ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم ١٤٤/٦
	زهير
	ألم تياسوا أني ابن فارس زهدم ٤٣٧/٤
	سحيم بن وثيل
	ولا خارجاً من في زور كلام ١٧/٢
	الفرزدق
	لبن رتاج قائماً ومقام
	على حلفة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام ٦٢/٣
	الفرزدق
	على النابج العاوي أشد رجام ٨٨/٣
	الفرزدق

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنًا قَتِيْبَةً حَزَّتَا	جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ ٢١٣/٣ الفرزدق
تَقْعُدُهُمْ أَعْرَاقُ حَذَلَمَ بَعْدَمَا	رَجَا الْهُتْمُ إِدْرَاكَ الْعَلَى وَالْمَكَارِمِ ٣٣٩/٣ الفرزدق
ثَلَاثُ مَثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا	رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَاتِمِ ٣٣٩/٣ الفرزدق
وَكُنْتُ كَذِئْبَ السَّوْءِ لَمَّا رَأَى دَمًا	بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ ٢٠٨/٤ الفرزدق
فَقَدْ شَهِدْتُ قَيْسَ فَمَا كَانَ نَصْرَهَا	قَتِيْبَةً إِلَّا عَضَّهَا بِالْأَبَاهِمِ ١٤٢/٦ الفرزدق
مَا أَكَلَتْ إِنْ نَلَتْهَا بَغْنِيْمَةً	وَلَا جُوعَةً إِنْ جَعَّتْهَا بَغْرَامِ ٣٩٥/٢ أَبُو مُضَرَّسِ النَّهْدِيِّ
فِيَا شَرَّ مَلِكٍ مَلِكِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ	عَلَى أَنْ قَيْسًا لَمْ يَطْأَبَاةَ مُحْرِمِ ٢٤٥/٤ و٣٦٣/٥ و٤٢٤/٦
أَلَمْ تَرِ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مَبِينًا	عَلَى ابْنِ لَبِيْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ ٢١٦، ٣٢/٥ ؟
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيُتَهَا	مَنْ صُلْبٍ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمِ ١٣١/٤ أُمِيَّة
قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَةٌ	مَهْمَا تَصَبَّ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ ٢٣٧/١ سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةِ
فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَاهُ بِمُحْجَنِهِ	قَدْ عَادَ رَهْبًا رَدِيًّا طَائِشَ الْعَدَمِ ١٣٨/٢ سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةِ
صَدَتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ	سَاقِي نَصَارَى قَبِيلِ الْفَصْحِ صَوَامِ ١٨/٥ النَّمِرُ بْنُ تَوَلْبِ
مِمَّا يُفْتَقُ فِي الْحَانُوتِ نَاطِفُهَا	بِالْفَلْفَلِ الْجَوْنِ وَالرِّمَانِ مُخْتَوِمِ ٢٩٢/١ ابْنُ مَقْبَلِ
	و٢٩٤ و٣٨٧/٦

تري للمسلمين عليك حقاً	كفعل الوالد الرؤف الرحيم ٢٣٠/٢
مطاعيم الشمال إذا استحثت	جرير وفي عُرُوءاء كلّ صباً عقيم ٢٥٣/٢
تريح نقادها جُشْمُ بن بكر	جرير وما نطقوا بأنجية الخصوم ٢٧٩/٦
ندمت على لسان كان مني	فليت بأنه في جوف عِكم ١٧٥/٢
فتن بجانبيّ مُصَرَّعاتٍ	الحطيئة ٧٣/٦ وبتّ أفضّ أغلاق الختام ٢٩٨/١
هلّ انتم عائجون بنا لأنّا	الفرزدق نرى العرصات أو أثر الخيام ٣٧٩/٣
رُحِلْن لَشَقَّةٍ ونصبن نصباً	ليد لِوَغَرَاتِ الهواجر والسّموم ١٠٥/١
وأربدُ فارس الهيجا إذا ما	تقعرت المشاجرُ بالفئام ٣٥/٣
إذا التسعون أقصدني سراها	ليد ٦٠/٥ وسارت في المفاصل والعظام
وصرت كأنني أقتاد عيراً	وعاد الرأس مني كالثغام ١٣٧/٢
فرت يهودُ وأسلمت جيرانها	صَمَيّ لما فعلت يهودُ صَمَام ٣٤٢/٣
يا دار عبلة بالجواء تكلم	الأسود بن يعفر ٣٥٨/٤ وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي ٧٧/١
الشاميّ عرضي ولم أستمهما	عترة والناذرين إذا لم القهما دمي ٢٥٦/١
هل غادر الشعراء من متردّم	عترة أم هل عرفت الدار بعد توهم ٢٥٧/١

عنتره

- فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم ٣٣/٤
 وحليل غانية تركت مُجدلاً عنتره ١٣٨/٥
 وازور من وقع القنا بلبانه تمكو فريصته كشدق الأعلم ١٤٦/٤
 تأوي له حِزقُ النعام كما أوت عنتره
 نحن الفوارسُ يوم دَيْسَقَةَ الـ وشكا إلي بعبرة وتحمحم ١٣٢/٥
 سيّان كسر رغيفه عنتره
 يتقارضون إذا التقوا في مجلس حِزق يمانية لأعجم طمطم ١٢٢/٦
 أنائل إنني سَلَمٌ عنتره
 أسعد بن البختری مغشوّ الكماة غوارب الأكم ٣٦٧/٣
 سلّوم لو أصبحت وسط الأعجم النابغة الجعدي
 أو عدني بالسجن والأداهم أو كسر عظم من عظامه ٢٦٧/١
 وربّ أسراب حجيج كُظمٍ يحيى اليزيدي
 إذا اعوججن قلت صاحب قوّم نظراً يزيل مواطىء الأقدام ٣١٣/٦
 أبو نخيلة
 فصبّحت والطير لم تكلم لأهلك فاقبلي سَلَمي ٢٩٤/٢
 خابية طُمّت بسيل مُفعمٍ مسعدة بن البختری ١٥٩/٤ و ٩٥/٦
 ٣٩/٢

؟

- حاشا أبي ثوبان إن به ضناً على الملحاة والشمم ٤٢٢/٤
الجميع الأسدي
ما هاج حسانَ رسومَ المقام ومظعن الحي ومبنى الخيام ٢٠٦/٥
حسان
ماويّ بل ربّما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ٣٥/٥
ضمرة بن ضمرة

(نُ)

- حنت قلوصي حينَ لا حينَ مَحَنَ ١٦٦/١ ، ١٦٧ ، ٢٦/٢
؟
يا صاحباً ربّتَ إنسانَ حسنُ يسألُ عنك اليومَ أو يسألُ عنُ ٣٦/٥
؟
أثورُ ما أصيدكم أم ثورين أم تيكُمُ الجماء ذات القرنينُ ٢٢٠/٦
؟
أيها القلب تعلل بدَدَن إن همي في سماع وأذنُ ٤١٠/٢
و٢٠٢/٤ ؟
فهل ينفعني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتيَن
ومن شأنىء كاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنكرنُ ٢١٩/٣
و١١٥/٤ و٢٣٤/٥ ، ٤٦٩ و٢٤٣/٦ ، ٤٦٠
الأعشى
فقد أشرب الراح قد تعلّم من يوم المقام ويوم الظعنُ ٧٧/٥
الأعشى

(نَ)

- أفي جنب بكر قطعتني ملامة لعمرى لقد كانت ملامتها ثنى ٢٢٠/٥
كعب بن زهير ٣٧٣/٦
مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا فقد أَحَكَمَّا خَلَقًا لها متباينا ١٣٣/٢
و٢٣٣/٦ ؟

- ولا ينطقُ الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ١٧٠/١
المرار بن سلامة
- واسأل ولا بأس إن كنت امرءاً أعمهاً إن السؤال شفا من كان حيرانا ٢١٥/٢
أمية
- مَسْنَا السماء فنلناها وطالهم حتى رأوا أحداً يهوي وثهلانا ١٦٥/٣
ابن فعراء
- ترى ثنانا إذا ما جاء بداهم وبدؤهم إن أتانا كان ثنانا ٢٢٠/٥
أوس بن فعراء و ٣٧٣/٦
- يا خزر تغلب ماذا بالُ نسوتكم لا يستفqn إلى الديرين تحنانا ٣١٧/٢
جرير
- هبت شمالاً فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حورانا ٤٢٩/٢
جرير
- مهلاً بني عمنا مهلاً موالينا امشوا رويدأكما كنتم تكونونا ٢٣٦/٢
الله يعلم أنا لا نحبككم ولانلومكم ألا تحبونا
- يا دار سلمى خلاء لا أكلفها إلا المرانة حتى تعرف الدنيا ٣٩/١
ابن مقبل
- حتى استبنت الهدى والبيد هاجمةً يخشعن في الآل غلفاً أو يصلينا ١٨٧/١
ابن مقبل
- كأن نزو فراخ الهام بينهم نزو القلات زهاها قالُ قالينا ٢٨٠/٣
ابن مقبل
- كمثل هَيْلِ النقا طاف الوليد به ينهار حيناً وينهاه الثرى حيناً ٢٢٩/٤
ابن مقبل
- لما استمر بها شِيحان مُبْحَجٌ بالبين عنك بها يَزَاك شنانا ٢٠١/٣
؟
- فسائل سبرة الشجعي عَنَّا غداة تخالنا نجواً جنيانا ٢٥٤/٢

أبو خراش الهذلي

بوادٍ من قساً ذفر الخزامى تحن الجرياء به الحينا ٢٥٢/٢
ابن أحمر

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا ٣١٦/١
عمر بن كلثوم

صددتِ الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا ١٤٧/٤
عمر بن كلثوم ١٨/٥ و ١٥٥/٦

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا ٢٧٣/٦
عمر بن كلثوم

برئت إلى عريئة من عرين عرين من عريئة ليس منا ٤٠٥/٢
جرير

وقدمت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومينا ١٨٦/٣
عدي بن زيد

فضم قواصي الأحياء منهم وقد رجعوا كحي واحدنا ٤٥٩/٦
الكميت

حنانك ربنا وله عنونا ٣٦١/٤
؟

فيملأ بيتنا أقطاً وسمنا ١٣٤/٥
؟

إن الموصّين بنو سهوان ٢٧١/٢
زر بن أوفى

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
يحسن بيع الأصل والقيانا ١٦٠/٦

يا رب من ييغض أذوادنا رُحن على بغضائه واغتدين ٣٧/٥
عمرو بن لأي التيمي

وأَمِينٌ حَدَّثَهُ سرَّ نَفْسِي فَوَعَاهُ حَفِظَ الْأَمِينَ الْأَمِينَا ٢١٧/١
حسان

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْقَصْدِ وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتُنَا ٣٩/٢
؟

(نُ)

صَمَّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذَكَرْتُ بِهِ وَإِنْ ذَكَرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا ٤٠٩/٢
قَعْنَب

فَأَخْلَفَنَ مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَاتِي وَلَيْسَ لِمَنْ خَانَ الْأَمَانَةَ دِينٌ ٢١٨/١
كثير

يَقُولُ الَّذِي يَمْشِي إِلَى الْحَرَزِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحِشَا صَارَ الْخَلِيطُ الْمَبَايُنُ ٤٢٣/٤
مالك بن خالد

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوَجَّهُمْ بِيضُ الْمَسَافِرِ غُرَانُ ٣٢٧/٢
امرؤ القيس

رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تُدِي أَمَهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَهُمْ مَتَمَايُنُ ١٩٦/١
و ٩٥/٥ المعطل الهذلي

تَبِينَ صَلَاةُ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمَسَالِمَ بَادُنُ ٢٩٤/٢
و ١٧٧/٣ و ١٩٩/٦ المعطل الهذلي

مَهَلًا أَعَاذَلْتُ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خَلْقِي أَنِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَعُفُوا ١٢١/١، ٢٧٧
قَعْنَب

وَوَجْهُ مُشْرِقِ النُّحْرِ كَانَ ثُدِيهِ حَقَّانَ ٣٨٦/٤
؟

وَالْخَبِزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهُنُ ٤٤٦/٢
؟

(نِ)

بَوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّثُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ ٢٩١، ٢٠٠/٥

الأحول اليشكري

- فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ ١/ ١٣٤، ٢٠٣
 رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ وَ ٢٠٥ وَ ٢٩/٥، ٣٢٨، ٣٨٧، وَ ٦/٩٢، ٤٣٠
 أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ ١/ ٦٦، ٤٠٩
 رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ وَ ٢/ ٢٧٨، ٣٣٤ وَ ٥/ ١٢٩، ٣٢٩
 دَعِ الْخَمْرَ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مَجْزُئًا بِمَكَانِهَا
 فَإِلَّا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بَلْبَانِهَا ٢/ ٣١٥
 أَبُو الْأَسْوَدِ
 إِذَا فَاقَدَ خُطْبَاءَ فَرَخِينَ رَجَعْتَ ذَكَرْتُ سَلِيمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَبَايِنِ ٥/ ٢٢٥، ٤٣١
 بَشْرُ بْنُ خَاَزِمِ
 بَشِيرُ الزَّمِيِّ لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونِ ٢/ ٤١٦
 جَمِيلُ
 يُطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْغَ بُوَادِيهِ مِنْ قِرْعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ ٣/ ١٢٣، ٤١٣
 الطَّرْمَاحُ
 كَظْهَرِ اللَّأْيِ لَوْ تَبْتَغِي رِيَّةَ بَهَا لَعَيْتُ نَهَارًا فِي بَطُونِ الشَّوَاغِنِ ٥/ ١٨٨، ٣٧٥
 الطَّرْمَاحُ
 فَقَالَ مَجِيبًا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنَّنِي غَيْرُ خَوَانٍ ١/ ٢١٩
 الْعَرِيَانُ بْنُ سَهْلَةَ
 رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمَنْ أَجَلَ الطَّوِيِّ رَمَانِي ٣/ ٨٧
 وَكُلُّ رَفِيقِي كُلُّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانِ ٤/ ٣٢٨
 الْفَرَزْدَقُ
 وَلَوْ سَأَلْتُ عَنِي النُّوَارَ وَقَوْمَهَا إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ ٦/ ١٨٨
 الْفَرَزْدَقُ
 وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرِّجَالُ ظُلَامَتِي وَفَقَّاتُ عَيْنِ الْأَشُّوسِ الْأَيَّانِ ٣/ ٢٠٩
 أَبُو الْمَجْشَرِ الضَّبِّي
 وَنَجَّى ابْنَ هَنْدٍ سَابِحَ ذُو عِلَالَةٍ أَجَشُّ هَزِيمٍ وَالرَّمَاكِ دَوَانِي ٤/ ٣٠٦

النجاشي

- وكنت كذات الطنء لم تدر إذ بغت
تؤامر نفسِها أَسْرَق أم تزني ٣١٩/١
؟
- ألا رب من تغتشه لك ناصح
ومؤتمن بالغيب غير أمين ٣٧/٥
؟
- نهار وليل دائم مَلَّوَاهُمَا
على كل حال المرء يختلفان ١٩٥/٦
؟
- أتى جزوا عامراً سواءً بفعلهم
أم كيف يجزونني السَّوَأَى الحسن ٤٤٣/٥
أفنون الثعلبي
- ما بال جهلك بعد الحلم والدين
وقد علاك مشيبٌ حين لاحين ١٦٤/١
جرير
- ألم تكن في وسوم قد وسمت بها
من حان - موعظة يا زهرة اليمن ١٨٣/٢
جرير ١٦٧/٦
- من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلاًن ١٥٣/٦
حسان
- وأنتم معشرٌ زَيْد على مائةٍ
فأجمعوا أمركم طُراً فكيدوني ٢٣٣/٥
ذو الإصبع
- إما تَرَي شمطاً في الرأس لاح به
من بعد أسود دَاجي اللون فينان ٤٥٥/٦
رومي بن شريك
- أبلغ كلياً وأبلغ عنك شاعرها
أني الأعزّ وأني زهرة اليمن ١٨٣/٢
زهرة اليمن
- التارك القرن مصفراً أنامله
يميل في الرمح ميل المائح الأسن ١٩١/٦
زهير
- قد كنتُ جارك حولاً ما تروّعني
فيه روائع من إنس ولا جان ٣٣٦/٤
عمران بن حطان ٤٥٤/٥، ١٠٤/٦،
- أبا الموت الذي لا بدّ أني
ملاقٍ لأبأك تخوِّفيني ٣٣٤/٣

الأعشى ٥/٤٦ و ٦/١٠٠

عَرِين من عُرِينة ليس مني
برئت إلى عرينة من عَرِين ١/١٧٣
جرير

أتوعدني وراء بني رياح
كذبت لتقصرن يداك دوني ٢/٥٨
و ٥/١٨٧

دعي ماذا علمت سأتيه
ولكن بالمغيّب نبّئني ٢/٣١٧
جرير

على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في دمان ٢/٣١٧
حسان

ولو أنا على حجر دُبَحنا
جرى الدميّان بالخبر اليقين ٣/١٤٣

وكلّ أخ مفارقُه أخوه
لعمر أبيك إلا الفرقدان ١/٢٢
حضرمي بن عامر أو عمرو بن معد يكرب ٣/٢٧٣

تراه كالثغام يُعلّ مسكاً
يسوء الفاليات إذا فلّني ٣/٣٣٤
عمر بن معد يكرب ٤/٣٤٦ و ٥/٤٦

فلا يستحمدون الناس شيئاً
ولكن ضربُ مجتمع الشؤون ١/٣٨
المرار الفقعسي

إذا نهَلْتُ بسُفرتها وعلّت
ذُوباً مثل لون الزعفران ٣/٣٤٦
المرار الفقعسي

ويمنحها بنو شَمَجى بن جَرَمٍ
مَعِيزُهُمُ حنانك ذا الحنان ٣/٤١٩
امرؤ القيس

إذا حاولت في أسدٍ فجوراً
فإني لستُ منك ولست مَنّي ١/١٧٢
النابعة

وكنّت أمينه لو لم تخنه
ولكن لا أمانة لليماني ١/٢١٧
النابعة

وهم وردوا الجفار على تميم
وهم أصحاب يوم عكاظ إنّ ٣/٢١٩

النابعة ١١٥/٤

تحطّ بك المنية في رهان ٢١٨/٣

النابعة ٣٧٦/٥

ولو كنت المغيّب ما رعاني ٢٣٦/٢
؟

بلهف ولا بليت ولو لَوَّائي ٣٣٩،٩٢/٤
؟

عظيمات الكلاكل والمُؤون ١٣٧/٥
؟

فإذا بها وأبيك طيفُ جنون ١٢١/٤
أبو العيال الهذلي

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ٢٠٧/٢
شمر بن عمرو

لا تستطيع من الأمور يدان ٤٢٧/٤
علي بن الغدير الغنوي أو كعب بن سعد الغنوي ٢٠٩/٦

نزل العدو عليك كل مكان ٣٥٥/٤
الفرزدق

تمحو مخازيك التي بعمان ٣٥٣/٦
الفرزدق

غمراتُ قالب لبسةٍ حيران ٤٠٦/٤
؟

ومن أجّلهم أحبيت كل يمان ٧٥/٥
؟

٢٨٠/٢

ظهراهما مثل ظهور الثَّرسينِ

خطام المجاشعي

أما جزاءُ العارف المستيقنِ

فإن يقدر عليك أبو قُبيس

ومولى قد رعيت الغيب منه

فلستُ بمدرك ما فات منّي

يشبهن السفين وهن بخت

ومنحتني فرضيت حين منحتني

ولقد أمر على اللثيم يسبني

فاعمد لما يعلو فمالك بالذي

علي بن الغدير الغنوي أو كعب بن سعد الغنوي

لولا فوارس تغلب بنة وائل

لا تحسبن دراهماً سُرقَتها

جدّت جذاذٍ بلاعبٍ وتقشّعت

أخطأ الربيع بلادهم فسُقُوا

يا دار عفراء ودار البخدنِ

عندك إلا حاجة التفكّن
٢٥٧/١
رؤبة ١١٤/٣ و ١٤٤/٦
ما بال عيني كالشعيب العَيْنِ
١٠٢/٤

رؤبة
وصاني العجاج فيما وصّني
٤٢٤/٤

؟ ٤٢٤/٦
امتلاً الحوض وقال قطني
١٣٥/٥ و ٢٠٤/٢

؟
إذا المعسيات كذبن الصبو ح خبّ جرّيك بالمُحصنِ
٣٣٢/١
١٤٩/٣ و ؟

إنما شعري شهْدُ قد خِلَطَ بالجلْجُلانِ ٨١/٢
وضاح اليمن

(هـ)

ضروب لهامات الرجال بسيفه إذا عجمت وسط الشؤون شفارها
٣٨/١
أبو ذؤيب الهذلي

كأن على فيها عقاراً مداماً سلافةً راح عتقتها تجارها
٤٤٢/٢
أبو ذؤيب

ولا يتخشى الفحل إن أعرضت به ولا يمنع المربع منها فصيلها
٣٨/١
رجل من بني عكل ٤٢٤/٤ و

يؤامر نفسه وفي العيش فسحةً أيستربعُ الذوبان أم لا يطورها
٣١٩/١
رجل من فزارة

ملكْتُ بها كفي فأنهرتُ فتقها يرى قائم من دونها ما وراءها
١٧، ١٣/١
قيس بن الخطيم

على الله حسباني إذا النفس أشرفت على طمع أو خاف شيئاً ضميرها
٤٠٣/٢
؟

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبي عليك فما تقول بدالها ٧٥،٧٢/١
الأعشى ٨١، ٣٤٤

تمدّ بالأعناق أو تلويها وتشتكي لو أنا نشكيها
غمر حوايا قل ما نجفيها ١٦/٦

؟

لو تمتّ حليلتي ما عدتني أو تمنيت ما عدوت سواها ٢٤٩/١
؟

وقامت ترائيك مغدودناً إذا ما تنوء به آدها ٣٩٢/٢
حسان

(هـ)

وقد زعموا أنني جزعتُ عليهما وهل جزعٌ إن قلت وأبأباهما ٣٩١، ٣٤١/٤
درني بنت سيار

(هـ)

لله درّ الغانيات المُدّه سبحن واسترجعن من تألهي ٢٦/٥
رؤبة

فارس في كفه للحرب نارٌ كشهاب القذف يرميكم به ٨٥/٣
الأفوه الأودي

(ي)

تكاشرني كُرّها كأنك ناصح وعينك تبدي أن قلبك لي دوي ٧٤/١
يزيد بن الحكم الثقفي

فرحتُ بما قد كان من سيديكما ٢٨١/٤

؟

أما ابن طوقٍ فقد أوفى بدمته كما وفي بقلاص النجم حاديها ٢٧٦/٥
الطفيل الغنوي

سكّاء مخطومة في ريشها طرقٌ سود قوادمها صُهب خوافيها ٢١٢/١

علي بن الحجاج

ظل من الشعرى يوم أزي يعوذ منه بزرانيق الركي ١٥١/٤
الباهلي

حيدة خالي ولقيط وعلي وحاتم الطائي وهاب المئي
يأكل أزمان الهزال والسني ولم يكن كخالك العبد الدعي ٢/٢٨٤، ٣٧٢
امراة من عقيل و٤/١٨٥ و٥/١٣٩ و٦/٤٥٧

متى أنام لا يؤرّقني الكري ليلاً ولا أسمع أجراس المطي ١/١٨٨
؟ ٥/١٣٩

أرهن بنيك عنهم أرهن بني ٣/٢٢٠

؟

تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكي لو أنا نُشْكِيها ٤/٣١
؟

لا تملأ الدلو وعرق فيها ألا ترى حبار من يسقيها ٥/١٣٥
؟

كنهور كان من أعقاب السمي ٢/٣٧٢ و٥/١٣٨

أبو نخيلة

إن عدياً ركبت إلى عدي وجعلت أموالها في الحطمي
أرهن بنيك عنهم أرهن بني ٣/٣٠١ و٤/٣٣٧
؟

فلم يبق منها سوى هامد وسُفَع الخدود وغير الثؤي ١/٢٥٢
أبو ذؤيب الهذلي

(ي)

شربت الشكاعى والتددت ألدّة وأقبلت أفواه العروق المكاويا ٢/٤٦
ابن أحمر

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيبتني غايبا ٤/٤٠٠
ابن أحمر

أَتَشْتَمُ قَوْمًا أَثْلُوكَ بِنَهْشَلٍ	وَلَوْلَاهُمْ كُنْتُمْ كَعُطْلٍ مَوَالِيَا ٢/٢٣٧ الأعطل
لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ	سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا ١/٢٧٨ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ
وَمَوْلَى كِدَاءِ الْبَطْنِ لَوْ كَانَ قَادِرًا	عَلَى الدَّهْرِ أَفْنَى الدَّهْرِ أَهْلِي وَمَالِيَا ٢٣٦ ؟
أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بَغِيرِهِ	نَبِيٍّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ هَادِيَا ١/٢٤٩ حَسَانُ
ثَوَى فِي قَرِيْشٍ بَضْعَ عَشْرَةِ حَجَّةٍ	يَذْكُرُ لَوْ يَلْقَى خَلِيلًا مَوَاتِيَا ٥/٤٣٩ حَسَانُ
وَأَنَاءَ حَيٍّ تَحْتَ عَيْنِ مَطِيرَةٍ	غَطَامُ الْقَبَابِ يَنْزِلُونَ الرُّوَابِيَا ١/٢٨٧ الرَّاعِي
أَلَمْ يَبْأَسِ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ	وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيَا ٤/٤٣٨ رَبَاحُ بْنُ عَدِي
بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكٌ مَا مَضَى	وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا ٣/٢٤٨ زَهِيرُ
أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْئَةً	وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا ٤/٣٦٨ سَحِيمُ بْنُ وَثِيلٍ
أَبْرَجُو بَنِي مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي	وَقَوْمِي تَمِيمَ وَالْفَلَاةَ وَرَائِيَا ٥/١٨٦ سَوَارُ بْنُ الْمَضْرَبِ
فَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ وَتَخَالَه	عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا ٢/٣٧٥ الْعَبْدِيُّ
وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عِبْشَمِيَّةٌ	كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا ٩٣١، ٣٢٥ عَبْدُ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ ٥/٢٣٩ و ٦/٤٢٥
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتِهِ	وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ٢/٢٣٨ الْفَرَزْدَقُ

فهذي شهور الصيف عنا قد انقضت فما للنوى ترمي بليلى المراميا ٨٧/١
مجنون بني عامر

فقد كان مانوساً فأصبح خاليا ٧٤/١

؟

فإن كنتُ لا أدري الأطباء فإنني أَدَسَّ لها تحت التراب الدواهيا ٢٥٨/١
؟

فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم وأستدرج نَوِيَا ٤٠١/٢
أبو دؤاد و٤/١١٠ ، ٤٤٨ ، و٦/٢٩٣ ، ٢٩٤

فمن رَا مثلَ معدانَ بن ليلَى إذا ما النَّسْعُ طال على المِطْيَةِ ٣٠٧ و٦/٤٢٤
؟

تبكيهم أسماء معولةً وتقول سعدى وارزيتيَّه ٢١٢/١
عبيد الله بن قيس الرقيات

إني إذا ما القوم كانوا أنجيه واختلف القوم اختلاف الأرشيه ٢٨٠/٦
سحيم بن وثيل

رميته فاصممت فما أخطأت الرميَّه
بسهمين مليحين أعارتكهم الظيَّه ٧٣/١

بنيته بعصبة من ماليا ؟ و٤/٤١٦ و٥/٣٠
أخشى ركيباً أو رجلاً غاديا ٤٢٠/٣
؟

حسبت فيه تاجراً بصريّاً نشر من ملائه البحرِيا ١٠٣/٥
؟

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية ٥٢/٢
عمرو بن ملقط

خليلي عوجا على رسم دار خلت من سليمى ومن مَيَّه ١٩٢/٣
؟

أما تريني رجلاً دعكاية وأقطع النجود والأودايّة ٤٤٧/٦
سحيم بن وثيل

(ي)

كأنّه مُتَوَجّ روميّ أو مقولٌ تُوجّ حميريّ ٣٤١/١
العجاج

فكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسُدّة بيتها فتُعِيّ ١٤٢/٤
؟

بكيث والمحتزن البكيّ وإنما يأتي الصبا الصبيّ ٧٤/١
العجاج

غُضْفاً طواها أمس كلابيّ ٢٠٨/٣
العجاج

كتابها إذا الحياة حيّ ٣٦٨/٣ و ١٣٠/٤
العجاج

فبات حيث يدخل الثويّ ٤٣٩/٥
العجاج

والدهر بالإنسان دواريّ ١٢١/٦
العجاج

برقم ووشم كما نممت بميشمها المزدهاة الهدّيّ ١٨٩/١
أبو ذؤيب الهذليّ

(ي)

كأنّ متيّنه من التّقيّ مواقع الطير على الصّفّيّ ٨٣/٤ و ٢٦٣/٦
الأخيل الطائيّ

قال لها هل لك ياتافيّ قالت له ما أنت بالمرضيّ ٤١٥/٤ و ٢٩/٥
الأغلب العجاج

جاءت تناجيني ابنة العجليّ في ساعة مكروهة النجيّ

يكفيك ما مَوّت في السّنيّ

٣٧٣، ٢٨٤ / ٢

أبو النجم

لا هيثم الليلة للمطيّ

١٤٠ / ٥

؟

(ي)

كذلك زَيْدُ المرء ثم انتقاصه

وتكراره في إثره بعدما مضى ٣٢٢ / ١

حسان السعدي

يا با المغيرة رب أمر معضل

فرجته بالنكر مني والدّها ٣٠٧، ٢١١ / ٣

أبو الأسود ٣٤٠ / ٦ و

بات الحويرث والكلاب تَشَمّه

وغدا بأحدب كالهلال من الطوى ٢٠٩ / ٣

؟

كأن عرق أيره إذا ودى

حبل عجوز صفرت خمس قوى ٣٤١ / ٢

الأغلب العجلي ٣٧٩ / ٥ و

لِقَحْنُ ضُحِيّاً للّقح الجنوب

فأصبحن يُتَجَنّ ماء الحيا ٢٥٣ / ٢

أبو دؤاد

☆ ☆ ☆

فهرس الأعلام

أحمد بن صالح ١٧٦ ، ٤٦ / ٣	إبراهيم بن أحمد الوكيعي ٥٩ / ٤
٢٩٦ ، ٢٤٣ ، ١٦٧ / ٤	إبراهيم بن السري أبو إسحق =
٢٤٧ ، ٢١٧ ، ١٨٤ / ٥	الزجاج ٣٩٠ ، ١٩٨ / ١
٩٠ / ٦ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٦٢	إبراهيم بن سعد الزهراني ٧٧ / ٢
٤١٨ ، ٢٣٧	إبراهيم بن سفيان = أبو إسحاق
أحمد بن علي الخزاز ٧٢ / ٤	الزيادي ١٤٧ / ١
٢٤١ ، ١٠٩	إبراهيم بن علي العمري ١٠١ / ٦
أحمد بن عمر الوكيعي ١١٣ / ٦	إبراهيم القورسي ٢٣٧ ، ١٠٣ / ٦
أحمد بن قالون ٣٧٥ ، ٥٠٦٨ / ١	٢٤١
أحمد بن محمد = البزي ٢٧٥ / ٢	إبراهيم بن مرزوق ٣١٤ / ٢
٤٤٣	إبراهيم (النخعي) ١٨٦ / ٢
٢٢ / ٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ١٢٩ ، ٦٩ ، ٣٣٩ ، ٣٣٣	أبان بن يزيد ١٧٦ / ٣
٣٣ / ٥ ، ٢٦٩ ، ٢٣٥ ، ٦٠ ، ٣٤٣	أبي ١٨٧ / ٢ ، ١٥٩ ، ٢١٦ ، ١٩٦
٤٥١	٢٠٤ ، ٢٢١ ، ٢٨٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦
أحمد بن محمد البصري ٦٤ / ٢	٤٣٥
٢٢٩	٤٥٢ ، ٢٧٥ ، ٢٤٩ ، ١٤٩ ، ١١٩ / ٦
٢٠٧ / ٤	أحمد بن إبراهيم ١٣٩ / ٤
١٧ / ٥	أحمد بن جُبَيْر ٤٠٠ / ٣
أحمد بن محمد بن بكر ١١ / ٥	أحمد بن جمار / أبو سليمان ٤١٣ / ١
٣٩١ ، ٣٦١ ، ١٩ / ٦	أحمد بن أبي خيثمة ٣٣٩ / ٦
أحمد بن محمد = النبال ٤٤٣ / ٢	أحمد بن زهير ٣٨٥ ، ١٠١ / ٦
	أحمد بن السري ٩٧ / ٥

٢٦٣ ، ١١٤ ، ٧٨ / ٤	٧ / ٣	أحمد بن محمد بن صدقة
٤٨١ ، ٤١٠ ، ١٠٥ / ٥		٤١ / ٦
٢١٧ / ٦	٢٧٥ / ٢	أحمد بن محمد = القواس
أبو الإخريط (وهب بن واضح	٩٤ / ٦	أحمد بن المفضل
٣٩١ ، ٣٤٤ / ٥	٢٨٥ / ١	أحمد بن موسى أبو بكر
٦٨ / ٦	٤١١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٠ ، ٣٨٤ ، ٣٦٨	
الأخفش	٢٧٦ ، ٢٢١ / ٣	
١٨٧ / ٦	١٧٢ / ٤	
الأخفش الأكبر = عبد الحميد بن عبد	١٣٦ / ٥ ، ٤٦٩	
٨٦ / ١	٣٩٨ ، ٣٠٠ / ٢	
الحميد	٣٢٣ ، ٢٣ / ٥	
٢٢٦ / ٢	٤٦٦ ، ٤٣٨ ، ٢٨٦ ، ١٥٧ ، ١٠١ / ٦	
١٩١ / ٤	١٥٣ / ٢	أحمد بن موسى اللؤلؤي
إدريس	٦ / ١	أحمد بن موسى بن مجاهد
أد بن طانحة	٥٨	
٣٨١ / ٤	أحمد بن يحيى = ثعلب = أبو العباس	
٣٢٦ / ٤	٢١٤ ، ١٨٨ ، ٨٠ ، ٦٩ ، ١١ / ١	
٢٦٠ / ٣	٣١٩ ، ٣١٣ ، ٢٥٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٥	
٩٤ / ٦	٣٧٢	
٧ / ٣	٢٥٤ ، ٢١٠ ، ١٢٧ ، ٥٩ ، ٥٣ / ٢	
ابن أبي إسحاق	٤٣٦ ، ٣٢٥	
٣٢٨	٣٤٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٨١ ، ٥٧ / ٣	
١١ / ٢	٤١٩ ، ٣٧٣	
إسحاق الأزرق	١٨٦ ، ١٥٦ ، ١٢٩ ، ٨٦ / ٤	
٢٨ / ٥	٣٩٦ ، ٣٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٠٢	
١٤٣ / ٤	٧٠ / ٥	
أبو إسحاق الزجاج	٣٦٤ ، ٣٥٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٦٧ / ٦	
أبو إسحاق الزياتي = إبراهيم بن	أحمد بن يوسف التغلبي	
١٤٧ / ١	١١ / ٢	ض

٣٢٤ ، ٢٢٥ / ١	أبو إسحاق القاضي = إسماعيل بن
٢٦٣ / ٥	إسحاق
٩٤ / ٦	أبو إسحاق ١٩٨ ، ١٩٦ ، ١٩٣ / ٢
٣٨٨ ، ٦٤ / ٢	٢٥١ ، ٢٠٩ ، ١٣٥ / ٣
إسماعيل بن علي	٣٥٩ / ٤
٢٠٥ / ٤	٢٢٥ / ٥
١٧ / ٥	
٢٣٧ / ٦	إسحاق المدني ١٨٤ / ٥
٣٤٣ / ١	إسحاق بن محمد = المسيبي ٥٧ / ١
٤٠٤ / ٦	٣٧٥ ، ١٧٥
إسماعيل بن مسلم	٢٤٣ ، ٢٠٩ ، ١٧٤ ، ١٦٧ / ٤
٣١٦ ، ٢٣٣ / ٥	٤٠٨ ، ٣٤٥
الأشثاني = الحسن بن علي ١٠٢ / ٦	بنو أسد ٢١١ / ٥
أشهب = حسكرين بن عبد العزيز	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم
٢٠٩ / ٥	الأسدي ٢٢٩ / ١
٤٠٢ ، ٥١ / ١	إسماعيل بن أبي أويس ٢٤٧ / ٥
٢٥٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٢٢ ، ٧٤ / ٢	٤٤١ ، ٣٧٥ ، ٢٦٩
٢٨١ ، ١٩٥ ، ١٤٨ ، ٣٠ / ٣	إسماعيل بن أحمد ١٦٧ / ٤
٣٧٣ ، ٣٦٧ ، ٣٤٠ ، ٢٩٦ / ٧	إسماعيل بن إسحاق = أبو إسحاق
٤٢٢	القاضي ١٠٣ / ٢
٤٢٢ ، ٢٨٦ ، ١٩٧ ، ١٦٦ / ٤	إسماعيل بن جعفر ٢١٧ ، ١٩٥ / ٣
٩٠ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٣٤ ، ٢٥ / ٥	٣٤٥ ، ٢٠٩ ، ١١٤ ، ٦١ ، ٥٨ / ٤
٢٤٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ١٤٩ ، ٩٨	٤٠٨ ، ٣٤٧
٣٢٣ ، ٢٩٢ ، ٢٨٢	٢٤٧ ، ٢٠٩ ، ١٥٩ ، ١٤٥ ، ٧٩ / ٥
٣٥٤ ، ٢٢٢ ، ١١٧ ، ٧٥ ، ٥٧ / ٦	٤٤١ ، ٣٨٧ ، ٣٥٥ ، ٢٧٥ ، ٢٦٩
٤٠٢	٤٤٩ ، ٤٠٤ ، ٣٢٠ ، ٢٣٧ / ٦
٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٣ / ١	إسماعيل بن عبد الرحمن = الشدي
٢٥٠ ، ٣١ / ٢	

٤٤٣	الأعرج = عبد الرحمن بن
٣١٣/٣	هرمز
٢٢/٤ ، ٦٩ ، ١٢٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ،	
٣٣٩ ، ٣٣٣	الأعشى = يعقوب بن محمد التميمي
٣٣/٥ ، ٦٠ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ٣٤٣ ،	(أبو يوسف
٤٥١	٢١٥/١
٣٢٠ ، ١٩٢ ، ٦٨/٦	٢٠٩ ، ٢٥٨ ، ٣٣٧ ، ٤٢٨ ، ٤٠٠
أبو بكر بن أبي أويس (إسماعيل	٢٣/٦ ، ٣٤ ، ٦٧ ، ١٧٣ ، ٤٤٤ ،
٢٧٥/٢	٤٤٦
٣١٤/٢	أنس بن مالك
٣٤٥ ، ٢٠٩ ، ١٧٤ ، ١٦٧/٤	٣٥٥/٤
٤٠٨ ، ٣٤٧	باهث بن أعصر
٢٠٩ ، ١٥٩/٥	ابن أبي بزة ٣١٠/٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ،
٢٤١ ، ٢٣٧ ، ١٦٢ ، ١٠٣ ، ٦٣/٦	٤٧٧ ، ٤٦٦ ، ٣٩١
٤٠٣	البغداديون ٣٢٠/٢ ، ٣٥١ ، ٤٣٧ ،
٣٦٨/٣	ابن أبي أمية البصري ٥٩/٤ ، ٩٩ ،
١٩٦	٢٤٦ ، ١٣٥/٤
٦٦/٥	الأعمش = سليمان بن مهران ١٢/١
٢٩٢/٣	١٩٥/٢
أيوب بن تميم	٤٣١/٣
٧٨/٤	١٤٤/٤
١٠٧ ، ١٩/٦	٢٩/٥ ، ١٣٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٧ ،
٣٢٧/٦	٤٠٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٣
٣٠٢/٥	يزيد هلال
أبو بكر = شعبة بن عياش ١٧٧/١ ،	٣٦٨ ، ٣٠٥ ، ٢٨١ ، ٩٠ ، ٤٥/٦
٢١٥	أيوب ٢٠٤/٢
١٥٧/٢	(ب)
٣٧٦ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ١٣٦ ، ٦/٣	أبو البحر تري ٩٩/٤
أبو بكر = محمد بن السري	البزّي = أحمد بن محمد ٢٧٥/٢

(ث)

ثعلب = أبو العباس أحمد بن يحيى
 ١١/١ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ،
 ٣٧٢
 ٣٢٥/٢
 ٧٠/٥
 ٦٧/٦
 أبو ثمامة
 ١٩٥/٤
 ٣٥٠/٤
 ثمود

(ج)

ابن جريج
 ١٨٦/٢
 أبو جعفر الأعرج = يزيد بن القعقاع
 المدني ١١/١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩
 أبو جعفر = محمد بن عيسى ابن
 حيان ٢١٥/١
 جعفر بن محمد الفريابي ٢١٦/١
 أبو جعفر المدني ٣٨٩/٦
 ابن جمّاز ٣٢١ ، ٣٢٠/١
 ١١/٤ - ٢١٨ ، ١٩٥/٣
 ٣٤٧ ، ٣٤٥ ، ٢٠٩/٤
 ١٤٥/٥ ، ١٥٩ ، ٢٠٩ ، ٢٤٧ ،
 ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٤٤١
 ٣٥/٦ ، ٦٤ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ٢٣٧ ،
 ٢٥٨ ، ٤١٨ ، ٤٤٩

السراج ٦/١ ، ٩ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٩ ،
 ١٧٨ ، ٢١٢ ، ٢٥٧ ، ٣٣٥ ، ٣٦٣
 ٢٨٩ ، ٢٥٦/٢
 ١٢/٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٦ ، ٣٤٦ ، ٤١٧
 ٣٠٦ ، ٣١٧ ، ٣٠٨ ، ٢٤٥ ، ١٣١/٤
 ٣٧٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١١/٥
 ٤٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٢ ، ٦٧/٦
 أبو بكر محمد بن عبد الله المقري
 ٤٠٠/٣
 بكر بن وائل
 ١١/٢

(ت)

بنو تميم
 ١٩٧ ، ٩٩/١
 ٢٣٣/٣
 ٣٧٩ ، ٣٥٥ ، ٣٢٧/٤
 ١٥٦/٥ ، ١٩٤ ، ٢٢٩ ، ٤٠٤
 ٤٧٣ ، ٤٥٥
 ٢٧٧ ، ٢٤٨/٦
 تميم الداري ٢٦١/٣
 التوزي ١٣٩/١
 ٢٩٥ ، ٢٨٧/٢
 ٢١٥/٣
 ١٩١ ، ١٥٩/٤
 ١٨٧/٥
 ٤٥/٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ،
 ٤٤٥ ، ٢٣٤

أبو الحسن الأخفش ١/٤٠، ١٠٧،	٤٦٦/٦	الجمال
١١٣، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٠	٢٤٨/٦	ابن الجهم
١٥٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٦، ١٨٩،	١٨٨/٢	جوير
١٩٣، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٢٨،	٢٦٣/٥	أبو الجوزاء
٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١،	١٩٤/٢	أبو حاتم
٢٥٥، ٢٧٠، ٣٠٩، ٣٤٥، ٣٥٩،	١٣/٥	أبو حاتم الرازي
٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٨٧،	أبو حاتم = سهل بن محمد	
١٣٩/٢، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠،	السجستاني ١/٥١، ٥٩، ٦٢،	
١٦٤، ١٧٦، ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٧،	١٧٨، ٢٦٠، ٢٦٨	
٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦٧، ٢٨٩، ٢٩٠،	٢٣١/٥	بنو الحارث بن كعب
٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٣٩، ٣٨٢،	٣٩/٥	ابن حبيب
٣٨٥، ٣٩٥، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٤٨،	حجاج بن المنهال الأعور ٣/١٤٧،	
٤٢/٣، ٤٤، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ١٠٢،	٤٠٠	
١٣٠، ١٣٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٧،	٢٩٦، ١٩٦، ١٧٨/٤	
١٦٨، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠٤، ٢٦٧،	١٧/٥، ٧٠، ٨٧، ١٠٢، ١٦٩،	
٣١٠، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٦٠،	١٨٩، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٢٥، ٤١٦،	
٣٩٣، ٣٩٥، ٤١٣، ٤١٩، ٤٣٩،	٤٧٧	
١١/٤، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٩،	أهل الحجاز ١/٨٧، ٨٨، ١٠٠،	
٥٧، ٦٥، ٧٦، ٨٨، ٩٢، ٢٠٨،	١٠٤، ١٩٧، ٢٨٥، ٣٧٠، ٣٨١،	
٢٢٧، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٨٣، ٢٨٨،	١٧٦/٣	حرمي بن عمار ترجمة
٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٢٤،	الحسن ٥/١٧، ٧٠، ٨٧، ١٠٢،	
٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٦٣، ٣٦٤،	١٦٩، ١٨٩، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٢٥،	
٣٦٥، ٣٦٩، ٣٨٣، ٣٩٤، ٤١٥،	٤٨١، ٤٧٧، ٤١٦	
٤١٧، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤٧،	الحسن (لعله الأخفش)	
٦/٢، ١٤، ٩٧، ١٩٥، ٣٣١،	١٦/٦، ٢٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٥،	
١٤/٣	٣٧٢، ٣٩٨، ٤١٣	

الحسن بن علي = الأشناني ١٠٢/٦	١٨/٥ ، ٢٩ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٨٠
أبو الحسن علي بن سليمان ٣٥٨/٤	٩٥ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١٣١
أبو الحسن علي بن عبد الله الطوسي ٢٥٠/٢	١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٧٠
الحسين بن الأسود ١٥١/٣	١٧١ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٦
١٤٤/٤	١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٠
الحسن بن المبارك ٤٠٣ ، ١٠٢/٢	٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠
٦٠/٤	٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٤
الحسن بن محمد بن عب الله بن أبي يزيد ٣٨٢ ، ٢٣٣/٥	٤٢٨ ، ٣٦٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢
الحسين بن الأسود ١٥١/٣	٤١٨ ، ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣
١٤٤/٤	٤٨١
الحسين بن بشر الصوفي ٢٢/٤	١٤/٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٩ ، ٤٥
٢٠٦ ، ١٩٦ ، ١٢٩	٥٦ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٥
حسين الجعفي ١٠٢/٢	١١٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩
٣٧٦ ، ١٨٢/٣	١٨١ ، ١٨٧ ، ١٩٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧
٣٥٤ ، ١٤٤ ، ٩٩ ، ٦٣ ، ٥٨ ، ١٠/٤	٢٤٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥
٤٤٢ ، ٣٥٠ ، ٦٦/٥	٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٥١
٢٤٨ ، ٢٣/٦	٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٨٣ ، ٣٣٨ ، ٤١٥
الحسن والحسين ١٥٣/٢	٤٣٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٨
الحسين بن علي بن مالك ١٧٦/٣	الحسن البصري ٦٢ ، ٣٣
بنو الحضرمي ٢٣٨/٢	١/٢٢٩ ، ٢٩٥ ، ٣١٤
حفص بن سليمان ١٧٧/١	الحسن والحسين ١٥٣/٢
حفص بن عمر = أبو عمر الدوري ٣٦٥/١	الحسن بن يزيد ٣١٤/٢
الحكم بن عبد الله ٣٤٣/١	أبو الحسن عبيد الله بن الحسن ١٤٣/٦
	أبو الحسن عبيد الله بن الحسين ١٤٠/٢ ، ١٤١

٤٥٤ ، ٤١٣ ، ٤٠٤	٣٤٠ / ١	الحلواني = أحمد بن يزيد
٢٥٨ / ٤	١١١ ، ١٠٣ / ٢	
٨٦ / ١	٣٨٦ ، ١٩٥ ، ١٣ / ٥	أبو الخطاب = الأخفش الأكبر
٣٩٨ ، ٣٠٠ / ٢	٢٨٦ ، ٢٢٨ ، ١٠١ ، ٩٠ ، ٣٤ / ٦	
٣٢٣ ، ٢٣ / ٥	٤٦٦ ، ٣٣٧ ، ٣٢٢ ، ٣١٥ ، ٣٠٩	
٢٢٤ / ٢	١٥١ / ٣	أبو حماد
	٢١ / ٣	ابن أبي حماد
٢٤٤ ، ١٩١ / ٤	٢٠٢ / ٢	حماد بن زيد
٤٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢١٧ / ٥	١٤٧ / ٣	حماد بن سلمة
٤٣٤ ، ١٧٦ / ٢	١٩٦ ، ١٧٨ / ٤	
٣٢٠ ، ٢٨٥ / ١	٧٨ / ٦	
١٣٣ ، ١١٧ / ٣	١٧٨ / ٤	أبو حمزة الأنسي
٣٤٢ / ٥	١٤٧ / ٣	أبو حمزة الأنصاري
٢٨٦ / ٦	٨ / ١	حمزة بن حبيب الزيات
١٠٥ ، ٨٦ ، ٨٤ ، ٦٣ / ١	٢٠٣ / ٤	حمزة بن القاسم
١٤٣ ، ١٥٣ ، ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٣٥٣ ، ٤٠٩	٣٠٨ ، ١٤١ ، ٧٤ / ٢	أبو حنيفة
٩ / ٢ ، ١٣ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ١٣٤ / ٤ ، ١٧٣ ، ١٩٩ ، ٣٨٧ ، ٢٤٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤ / ٥ ، ١٦٩ ، ١٩٦ ، ٢٩٧ ، ٤٦٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣ / ٦ ، ٨٨ ، ١٣٣ ، ٢٥٢ ، ٣١٢ ، ٣٣١	١٣٤ / ٤	حية بن بهدلة
	٢٣٩ / ١	أبو حية النميري
	(خ)	
	٣٢١ / ١	خارجة بن مصعب
	١١٩ / ٣	
	٣٥٥ ، ٢٨٢ ، ١٤ / ٥	
	١٩٢ / ٤	خباءة بن عوف بن أبي أمية
	٢٥٨ / ٥	الخرزاز (أحمد بن علي)
	٣٠٢	
	٣٩٩ ، ٣١٥ ، ١٠١ ، ٨٥ / ٦	

روح بن عبد المؤمن	١٧٩/٣	ابن أبي خيثمة	١٩١ ، ١٨١/٤
٢٠٦ ، ١٩٦ ، ١٢٩ ، ٢٢/٤		(د)	
٤٦٩ ، ١٣٦/٥		داود الأزدي	٨٠/٥
٤٦٦ ، ٤٣٨ ، ٨٥/٦		داود الأودي	٣٧٦/٣
ابن الرومي	١٥٧/٦	الدباغ	٤١٣/٦
الرياشي	٢٦٠/١	أبو الدرداء	٣٢٢/٢
٤٤٩/٢		ابن درستويه	٢٧٠/٢
(ز)		ابن ذكوان = عبد الله بن أحمد	
ابن الزبير	٢٢٧/٢	٣٤٠/١	
الزجاج = إبراهيم بن السدي أبو		٢٢٦/٢	
إسحق	٣٩٠ ، ١٩٨/١	٤١٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤/٤	
زر بن حبش	١٨٧/٢	١١/٥ ، ١٥٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٠	
أبو الزعرار = عبد الرحمن بن		٤٨١ ، ٤٣١	
عبدوس	١١٦/٥	١٩/٦ ، ٩٨ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧	
زفر	١٤٣/٦	(ر)	
ابن أبي الزناد	٢٩٦/٤	الربيع	١٤٥/٢
الزهري = محمد بن مسلم	٣٤٣/١	أبو ربيعة = محمد بن إسحاق	
٢٠١/٢		٢٣٧/٦ ، ٢٤١ ، ٢٩١ ، ٣١٥	
الزيادي	٧٤/٢	٤١٨ ، ٣٨٥	
أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت		أبو الربيع الزهراني	٣٣٣ ، ٤٥/٦
الخزرجي	٨٥ ، ٧٥ ، ٦٦ ، ١٦/١	٤١٣ ، ٤٠٤	
٨٦ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦		أبو رجاء = محمد بن سيف الأزدي	
٢٦٤ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥		٢٢٩/١	
٢٧٠ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧		أبو الرجاء (ابن أبي رجاء)	١٧/٥
٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢		٣٢٥ ، ١٦٩	
٣٥١ ، ٣٤٥			

٣٤٤/١	سالم بن عبد الله	١١/٢ ، ١٣ ، ٢١ ، ٣٦ ، ٦٨
٣٥٥/٤	سبأ	٧٢ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٦
٣٨٢/٥	سبأ بن يشجب بن يعرب	١٠٤ ، ١٣٣ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ٢١٨
٣٥٥/٤	سدوس	٢٢٢ ، ٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
	الشَّدِّي = إسماعيل بن عبد الرحمن	٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٢٤
	٢٦٣/٥	٤٦٢
	٩٤/٦	١٥٢ ، ١٥٧/٣
٣٢٠/١	ابن سعدان	٣٠/٤ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٦٠ ، ٧٣
	١٨٤/٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٣٢٧	٨٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٢٠
	٣٨٧ ، ٣٣٩	١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥
	٣٢٧ ، ٨٩/٦	١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٩٠
٢٤٨/١	سعد بن زيد مناة = الفزر	١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢١٩ ، ٢٤١
١٩٤/٢	سعد بن مالك	٣٠٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤١٩ ، ٤٣٤
١٩٨ ، ١٩٤/٢	سعد بن أبي وقاص	٢٢/٥ ، ٢٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣
	سعید بن أوس الأنصاري = أبو زيد	٨٦ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١٩
١٠٦ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٧٥ ، ٦٦ ، ٢٦ ، ٦/١		١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٥٣
٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٤٦ ، ٢٣٣ ، ١١٥		١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٩
٢٨٥ ، ٢٧٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩		٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٢١
٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٣		٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٧٥ ، ٣٨٥
٣٥١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٠		١٦/٦ ، ١٢٠ ، ١٥١ ، ١٩١
١١/٢		١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠
١٥٧/٣		٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٥١ ، ٢٧٩ ، ٣٠٥
٢٤١/٤		٣٤٤ ، ٤٠٣ ، ٤٤٥
٣٠٨/١	سعید بن جبیر	(س)
٢٨٧/٢		سالم مولى أبي حذيفة
٤٤٤/٤		١٩٥/٢
		٩٤/٦

٣٤٥/١ بنو سليم
 ٢١٦/١ سليم بن عيسى
 ١٣٤ ، ١١٧/٣
 ١٧٥/٥ ابن سماعة
 سهل بن محمد السجستاني = أبو
 حاتم ١٧٨ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥١/١
 ٢٦٨ ، ٢٦٠ ، ٢١٣
 ٢٥٢/١ سُوءاءة بن عامر
 ٢٠٧ ، ١٩/٦ سويد بن عبد العزيز
 ٧٨/٦ سويد بن عمرو
 سيبويه ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٤/١
 ٦١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٣
 ١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨
 ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٨٠
 ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢١٠
 ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠١
 ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣
 ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣
 ٦/٢ ، ٧ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠
 ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩١
 ٩٣ ، ٩٦ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٦٢
 ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٧٨
 ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٠
 ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٣٧٧
 ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢
 ٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٦

٣٨٧/٦
 سعيد بن المسيب ١٩٦ ، ١٩٤/٢
 أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد
 ٤٠٨/٤ الحارثي كرزبان
 ١٥١/٣ سفيان الثوري
 ١٤٤/٤
 ٤٣٢/٢ سفيان بن عيينة
 ٢٦٨ ، ٢٥٩/١ السكري
 ٣٣٨ ، ٢٥٠/٢
 ٢٨/٣
 ٢٢٥ ، ٢٠٧ ، ٣٦/٥
 ١٩٢/٦
 ٢٣٥/٢ ابن سلام
 ٤٢٦/٤
 ٣٠٣ ، ١٥٠/٥
 ٣٣٧ ، ٣٣٥/٦
 ٤٣٩/٦ سلام أبو المنذر
 ٢٤٥/٤ سلمة
 ٣٤٥ ، ٢٠٩/٤ سليمان بن داود
 ١٢/١ سليمان بن مهران = الأعمش
 ١٩٥/٢
 ٤٣١/٣
 ١٤٤/٤
 ٤٠٦ ، ٢٣٧ ، ٢٢١ ، ١٣٦ ، ٢٩/٥
 ٤٦٣ ، ٤٤٠
 ٣٦٨ ، ٣٠٥ ، ٢٨١ ، ٩٠ ، ٤٥/٦

١٥٣ ، ١٧١ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٤ ،
 ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ،
 ٣٨٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤٣٠ ،
 ٤٣٢

(ش)

شباب = خليفة بن خياط ٢٨٦/٦
 شعل بن عباد ٣٤١/١
 ١٦٣/٢
 ١٧٥/٣

شبل ٤٤٣/٢
 ٢٢/٤ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ،
 ٢٥٢ ، ٤٣٢
 ٢٣٣/٥ ، ٣٨٢ ، ٤٥١
 ٨٥/٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٨ ،
 ٤٤٩ ، ٤٠٠

شبيب ٣١٤/٢
 شجاع (بن أبي نصر) ٩٠/٦ ، ٢٥٨ ،
 شريك بن عبد الله ٢١٦/١
 الشعبي ٣٢٢/٢
 شعبة بن عياش = أبو بكر ١٧٧/١ ،
 ٢١٥

١٥٧/٢
 ٦/٣ ، ١٣٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٧٦

٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣

٢٢/٣ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٨ ،
 ٥٩ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٥ ،
 ٩١ ، ٩٩ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ،
 ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ،
 ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٣ ،
 ٢٣٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ،
 ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
 ١٥/٤ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٥٤ ، ٨٠ ،
 ٨٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ،
 ١١٩ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ،
 ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢٣٢ ،
 ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٩ ، ٢٩٣ ، ٢٧٧ ،
 ٣٣٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ،
 ٣٦٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ،
 ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٢٥ ، ٤٤٢

٩/٥ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٦ ،
 ٣٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ،
 ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ،
 ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ،
 ٢٥٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣٢٣ ،
 ٣٢٨ ، ٣٥٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ،
 ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ ،
 ٤٧٣

١٢/٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٣ ، ٨٠ ،
 ٨٨ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،

عاصم بن أبي النجود ٥٨ ، ٧ / ١	أبو شعيب السوسي = صالح بن زياد ٢١٥ / ١
أبو العالية ٣٢٣ / ٦	شيبان ١٥١ / ٣
عبد الله ٣٠ / ٦	شيبان بن عبد الرحمن ٢١ / ٣
عبد الله بن أبي إسحاق ١١٢ / ١	شيبان النحوي ٤٠٦ / ٣
عبد الله بن أحمد = ابن ذكوان ٣٤٠ / ١	شيبة بن نصاح ٥٠ ، ١١ / ١
٢٢٦ / ٢	(ص)
٥٨ / ٤ ، ٧٨ ، ١١٤ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٤١٧ ، ١١ / ٥ ، ١٥٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤٣١ ، ٤٨١	صالح بن إسحاق الجرمي أبو عمرو ٢٠١ / ١
٣٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣١٥ ، ٩٨ ، ١٩ / ٦	صالح بن زياد = أبو شعيب السوسي ٢١٥ / ١
عبد الله بن أحمد بن حنبل ٣٢١ / ١	أبو الصقر الكفرتوني ٢٢١ / ١
٧٨ / ٦	٣٣٩ / ٢
عبد الله بن أحمد بن سودة أبو طالب ٧٧ / ١	(ض)
عبد الله بن إسحاق النحوي ٢٣٧ / ٢	بنوضبة ١٣٢ / ٣
عبد الله بن جحش ١٢٨ / ٣	الضحاك ١٨٨ / ٢
عبد الله بن الحسين - أبو الحسن ١٧٥ / ٥	الضحاك بن مزاحم ١٩٥ / ٢
عبد الله بن عامر الدمشقي ٥٨ ، ٨ / ١	(ط)
عبد الله بن عباس ٣٠٨ / ١	طاوس ٢٨٦ / ٢
عبد الله بن عمرو بن أبي أمية ٧ / ٣	الطوسي = يحيى بن عبد الله التيمي ٣١٨ / ١
عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق ٣١٦ / ٢	طيء ٨٨ ، ٨٦ / ١
عبد الله بن عمرو بن العاص ١٦٩ / ٥	(ع)
	عائشة ٢٠١ / ٢

٢٨١/٦	١٤٥/٢	عبد الله بن سلام
عبد الحميد بن عبد المجيد =	٥٩/٤	عبد الله بن شاكر
الأخفش الأكبر ٨٦/١	٢٨٢/٥	عبد الله بن الصقر
عبد الرحمن بن أبى ١٩٨/٢	٨/١	عبد الله بن كثير
عبد الرحمن بن أبى حماد ٢١، ٧/٣	٣٠٧/١	عبد الله بن مسعود
٢٨١/٥	٣٢٢، ٢١٦، ١٩٥/٢	
عبد الرحمن بن عبدوس = أبو	١٥١/٣	عبد الله بن موسى
الزعرأ ١١٦/٥	أبو عبد الله اليزيدي = محمد بن	
عبد الرحمن بن محمد = أبو سعيد	٣٦٤/١	العباس
البصري الحارثي ١٠٣/٢	١٦٤، ١١٨/٢	
عبد الرحمن بن هرمز = الأعرج	٤٣٨/٤	
٥٠، ١١/١	٣٢٢/٢	عبادة بن الصامت
أبو عبد الرحمن بن اليزيدي	٢، ١١٧، ١٨٦، ٢٨٦	ابن عباس
٣٤٣، ٣٠٣/٥	٢٨٨	
عبد الرزاق بن الحسن ٤٠٠/٣	٢٦٣، ١٦٩/٥	
عبد الوارث ٤٤٣/٢	٣٨٥، ٣٣٩، ٢٤٥/٦	
١٨١/٤	العباس بن الفضل الأنصاري	
١١٦/٥	٣٢١، ٢٨٩/١	
عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان	٣٧٦/١	العباس بن الفضل
٣٧٦/١	١٠٠، ٧٦/٢	
عبد الوارث اليزيدي ٢٢٤/٢	١٩٦/٤	
ابن عبدوس ٤٠١، ١٦٢/٦	٤٦٩، ٣٣٧، ٨٠، ١٤/٥	
عبد الوهاب بن عطاء ٧٨/٢	٣٢٢، ١٠١، ٤٨، ٢٧/٦	
١١٩/٣	٤٠٤، ٣٩٩، ٣٤٩	
عبد الوهاب بن فليح ٢٧٨، ٦٦/٤	٦٦/٥	عبد الجبار بن محمد
أبو عبيد = القاسم بن سلام ١٣/١		عبد الجبار بن محمد العطاردي

٤٦٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥ ، ٤٣٩ ، ٤٢٠

٣٢٢

٤٧٧

٤٥ ، ٢٤ ، ١٦ ، ١٤ ، ١١/٦

أبو عبيدة ١٦٤/١ ، ١٨٠ ، ٢١٩

٩٤ ، ٧٩ ، ٧٠ ، ٦٦ ، ٥٤ ، ٤٩

٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣١٤

٢١٠ ، ٢٠٤ ، ١٩١ ، ١٥٤ ، ١١٧

٣٢٣

٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٢٣٢ ، ٢٢٨ ، ٢١٥

٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٢٥ ، ٥٨/٢

٣٢٣ ، ٢٦٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠

٣٨٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣١٦ ، ٢٩٣

٣٧٧ ، ٣٧١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٢ ، ٣٢٧

٤٢٤ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٣٩١

٤١٦ ، ٤٠٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٣٨٧

٤٣٣

٤٦٣ ، ٤٤٤

١٤٥ ، ١٣٣ ، ١٢٩ ، ٤٢/٣

١٣٩/٢ عبيد الله بن الحسين

١٦٦ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ١٤٩ ، ١٤٨

٣٠٨/٤ عبيد الله بن عبد الرحمن

٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢٠٠ ، ١٩٩

٧٧/٢ عبيد بن عقيل ٣٤١/١

٣٨٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٢ ، ٣٢٥ ، ٣١٧

٤٠٧ ، ٣٩٨

٤٤٣ ، ٢٢٤

١٢٠ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٣٨ ، ٣٥/٤

١١٩/٣

١٤٦ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٢

١٩١/٤

١٩١ ، ١٨٦ ، ١٦٥ ، ١٥٨ ، ١٥٧

٣٥٦ ، ٣٣٧ ، ٣١٦ ، ٨٠/٥

٢٦٩ ، ٢٥٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ١٩٦

٤٥١

٤١٩ ، ٤٠٥ ، ٣٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٢

٤٢٢ ، ٢٦٦/٤ عبيد الله بن علي

٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٢

٢٥/٥

٩١ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٨/٥

٤٠٨/٥ عبيد الله بن علي الهاشمي

١٣٨ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١١٩ ، ١١٦

١٨٦/٢ عبيد بن عمير

١٦٦ ، ١٦٢ ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٤٩

٤٠٦ ، ١٣٣/٣ عبيد الله بن موسى

١٩٢ ، ١٨٦ ، ١٧٧ ، ١٧١ ، ١٦٩

١٤٤/٤

٢٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢١٤ ، ٢٠٩ ، ١٩٩

٣٦١/٦ عتبة بن حماد

٣٠٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٧٠

٢١٨ ، ٨٨ ، ١١/٢ أبو عثمان

٤١٨ ، ٤١٣ ، ٣٧٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥١

١٦٦ ، ١٦٥ / ٣	٤٤٩ ، ٤٢٤ ، ٢٤٣
٤١٧ / ٤	٤٢٠ ، ٣٤٧ ، ١٢٠ ، ٦٦ ، ١٤ / ٣
١٢٣ / ٥	٢٩٧ ، ٢٠٠ ، ١٨٢ ، ١٢٧ / ٤
علي بن حمزة = الكسائي ٥٨ ، ٧ / ١	٤٤٥ ، ٣٧٥ ، ٣٥١ ، ٣٤١
علي بن سليمان ٢٧٩ ، ٢٠٧ / ٣	٤٧٥ ، ٣٩٢ ، ٣٧٥ ، ٢٢٣ ، ١٨٨ / ٥
٣٤٢	٣٩٣ ، ٣٤٩ ، ٢٣٨ ، ٢١٨ ، ٧٥ / ٦
١٥٠ / ٤	أبو عثمان بكر بن محمد = المازني
٦٢ / ٥	١٦ / ١ ، ١١٢ ، ١٢٩ ، ١٣٩
علي بن سهل بن المغيرة ٤٣٩ / ٦	٣٥٤ ، ١٤٠
علي بن العباس ١٥١ / ٣	أبو عثمان الرياشي ١٣٧ / ٢
علي بن عبد الله التيمي = الطوسي	عثمان بن سعيد = ورش ٥٨ / ١
٣١٨ / ١	٣٩٢ ، ٣٧٥ ، ٢١٤ ، ١٠٧
علي بن نصر بن علي ١٠٠ ، ٧٧ / ٢	عثمان بن عفان ١٩٠ / ٥
٢٢٤	عدي بن حاتم ٢٦٢ / ١
٢٢٩ ، ١٧٦ ، ١١٩ ، ٤٦ / ٣	عدي بن الفضل ١١٩ / ٣
٤٦٩ ، ١٤٢ ، ٨٠ ، ٣٥ / ٥	بنو عدوان ١٩٢ / ٤
٣٤٦ ، ٣٢٤ ، ٢٩٥ ، ٧٠ / ٦	عروة ٢٠١ / ٢
٤٣٢ ، ٤٠٤ ، ٣٩٩	عروة بن محمد ٢٨١ / ٦
علي بن نصر بن الجهمي ١٧٦ / ٣	عضد الدولة = فناخسرو ٥ / ١
أبو عمار = حمزة بن القاسم	عطاء ١٨٦ / ٢
٢٠٣ ، ١٧٥ ، ١٦٧ / ٤	٢٠٦ / ٤
٢١٤ ، ٢٠٩ ، ١٨٥ ، ٦٢ / ٥	ابن عطارد ١٨٢ / ٣
٣٢٧ ، ٢٨٠ ، ٢٥٣	عقبة بن سنان ٤٠٠ / ٣
٩٠ ، ٧٠ / ٦	عكرمة ٣٨٨ / ٢
٣٢٢ / ٢	٤٦١ / ٥
١٧٠ / ٣	علي بن أبي طالب ٢٦٢ / ١

٢٦١/٣	عمرو بن العاص	٣٥٤/١	أبو عمر الجرمي
٢٩٩/٥	أبو عمرو الهذلي	١٥٩/٣	
١١/٢	عيسى	٦٩/٤	
٣٤٣/١	عيسى بن إبراهيم	٩٢/٥ ، ١٣٨ ، ١٩٤ ، ٢٠٧	
٢٤٦/١	عيسى بن عمر	٢٣٠	
١١٣ ، ١١٢/١	عيسى بن عمر الثقفي	٣٤٤/١	عمر بن الخطاب
(غ)		٣٣٣ ، ١٨٦/٢	
٣٣٥/٣	غطفان	١٦٦ ، ١٦٥/٣	
٧١/٣	أبو الغول	أبو عمر الدوري = حفص بن عمر	
(ف)		٣٧٩ ، ٣٦٥/١	
٣٧٢ ، ٣١٠ ، ١٣٩/١	الفراء	٣٤٧/٢	
٣٣٢ ، ٣٠٦ ، ١٩٢ ، ٩٣/٢		٧٨/٣	
١٢٨ ، ١٢٧/٣		١٦٧/٤	
٢٤٧ ، ٢٤٥ ، ١٨٧/٤		٤٦٦ ، ٣٧١/٦	
٢١١ ، ٢٩/٥		٣١٦/٢	عمر بن شبة أبو زيد
٤٠٢/٦		١٣/١	عمر بن عبد العزيز
٢٤٨/١	الفرز = سعد بن زيد مناة	٢٨٥ ، ١٨٧/١	أبو عمرو
٨٨/١	فزارة	١٧٣/٤	
١٩١/٤	بنو فقيم	١٢٨/٣	عمرو بن الحضرمي
٣٩١ ، ٢٥٦ ، ٢٣٥/٥	ابن فليح	٣٧٤ ، ٢٥٥/٢	أبو عمرو الشيباني
٤٥١		٣٥٢/٥	
٥/١	فناخسرو - عضد الدولة	عمرو بن الصباح = أبو حفص	
(ق)		٤٠٣ ، ٢٨١/٢	
القاسم بن ربيعة بن قائف الثقفي		٦٠/٤	
١٩٤/٢		٤١٤ ، ٢٥٢ ، ٥٨/٥	
		٤٥/٦	

٤٤٣/٢	قنبل - القواس	٤٤٤/٦	القاسم الخياط
٣٣٩ ، ٣٣٣ ، ٦٩ ، ٦ ، ٢١/٤		١٣/١	القاسم بن سلام = أبو عبيد
٣٩١ ، ٣٠٧ ، ٢٥٦ ، ٢٣٥ ، ٣٣/٥		٣٣٢	
٤٧٧		٣٤٥/٤	
٢٧٥/٢	القواس = أحمد بن محمد	٢٩/٥	القاسم بن معن
٤٧٧ ، ٣٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٥٦ ، ٦٠/٥		٥٠ ، ١٢/١	قتادة بن دعامة السدوسي
٨٨ ، ٨٧/١	قيس	٢٩٦/٢	
١٤٧/٣	قيس بن سعد	١٩٧/٤	
٢٧٥/٤	قيس ابنة عيلان	٤٥٨ ، ٤٠٦ ، ٢٦٣/٥	
(ك)		١٦/٦ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ٢٤٥ ، ٣٣٤	
٣٢٨/١	كثير عزة	٤٠٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨	
١٣٥/٣		٣٤٦/٢	أبو قرة
٣٤٣/١	كثير بن هشام	٣١٠/٣	
٥٨ ، ٧/١	الكسائي = علي بن حمزة	٩٩/٤	
٣٥٣ ، ٣٢٦ ، ٢٩٧ ، ٢٤٥/٤		٤٠٤/٦	
٣٨٨		١٩٥/٢	قرة بن خالد
١٦٩/٥	كعب	١٤٥/٢	قريظة
١٩٢ ، ١٩١/٤	بنو كنانة	٣١٤/٢	ابن قُرين
٣٨٨/٢	الكندي	٣١/٢	قس بن ساعدة
٢٦٤/٣		القصبي = محمد بن عمر بن حفص	
٣٢٥ ، ٢١٩/٥		١٠١ ، ١٠٠/٢	
٨٨/٢	كيسان	١٥٣/٢	قطرب
(ل)		١٨٧ ، ٢٩/٥	
٣١٧/٤	اللحياني	٢٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢/٥	القُطَعي
٣٦٦/١	الليث بن خالد ، أبو الحارث	٤٧٩ ، ٣٢٤ ، ٣١٦	
		٢٠٢/٢	أبو قلابة

٤١٨ ، ٣٨٥	٦٤ / ٢	ليث
٧ / ٣ محمد بن الجهم	٢٦١ / ٣	ابن أبي مارية
١٩٦ ، ٥٩ / ٤		المازني = أبو عثمان بكر بن محمد
٤٤٩ ، ٤٠٠ ، ٣٣٧ ، ٣٢٥ / ٦	١٣٩ ، ١٢٩ ، ١١٢ ، ١٦ / ١	
٢١٥ / ١ محمد بن حبيب الشموني	٣٥٤ ، ١٤٠	
٤٧ / ١ محمد بن الحسن الشيباني	٣٥٧ / ٢	ماعز
١٩٥ / ٢ محمد بن الحسن	٨٧ / ٣	
١٤٤ / ٤ محمد بن الحسين	٤٥ / ١	المبرد = محمد بن يزيد
محمد بن الحسين بن شهریار = أبو	٦٤ / ٢	مجاهد
١٥٠ / ٣ بكر القطان	٣٨٩ ، ٣٧٠ / ٣	
محمد بن السري السراج - أبو بكر	٢٩٢ ، ٢٧٤ ، ٢٠٦ / ٤	
١٧٨ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٩ ، ٦ / ١	٢٧٤ ، ٢٥٠ ، ٢١٤ ، ٨٧ / ٥	
٣٦٣ ، ٣٣٥ ، ٢٥٧ ، ٢١٢	٤٥٣	
٢٨٩ ، ٢٥٦ / ٢	٣٣٩ ، ٣٣٥ ، ٣٢٣ ، ٦٧ / ٦	
٣٤٧ ، ٢٩٦ ، ٢٧٩ ، ١٢ / ٣	٤٠٢ / ١	محبوب بن الحسن
٤١٧	٣١٦ / ٢	
٣١٧ ، ٣٠٨ ، ٢٤٥ ، ١٣١ / ٤		محبوب بن الحسن القرشي = محمد
٣٢٦	١١٢ / ١	بن الحسن بن هلال
٣٧٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١١ / ٥	١٠٢ / ٦	محمد بن أبان البلخي
٤٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٢ ، ٦٧ / ٦	٧٠ / ٣	محمد بن أحمد بن واصل
٧٠ / ٣ محمد بن سعدان	٢٩١ / ٤	
١٩١ ، ١١٦ ، ٥٨ / ٤	٣٤ / ٦	محمد بن إسحاق = المسيبي
٣١٩ / ٥	٦٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٠٤	
١٠٢ / ٢ محمد بن سعد العوفي	٤٠٣ ، ٣٠٨ ، ١٠٩	
محمد بن سيف الأزدي = أبو رجاء		محمد بن إسحاق = أبو ربيعة
٢٢٩ / ١	٣١٥ ، ٢٩١ ، ٢٤١ ، ٢٣٧ / ٦	

١٨٢/٣	محمد بن المنذر	١٧٥/٣	محمد بن صالح
٣٢٧ ، ٢٨١ ، ١٠٢/٦		٤٣٣ ، ٢٥٢ ، ٢٠٦ ، ١٢٩/٤	
٢١/٣	محمد بن المنذر الكوفي	٤٥١/٥	
٣١٥ ، ١٠١ ، ٨٥/٦	محمد بن يحيى	٤٤٩ ، ٨٥/٦	
٤٥٤ ، ٤١٣ ، ٣٩٩		١٦٣/٢	محمد بن صالح البزي
٢٤١/٤	محمد بن يحيى القطعي	٤٤٣/٢	محمد بن صالح المري
٤٠٤ ، ٣١٥ ، ٢٢٩ ، ١٠٩ ، ١٠٨/٦		٢٢/٤	
٤٠٩/٥	محمد بن يحيى الكسائي	محمد بن العباس = أبو عبد الله	
٤٠٤ ، ٣٣٩		اليزيدي	
٣٥٩/٤	محمد بن يزيد	٣٦٤/١	
محمد بن يزيد = أبو هشام الرفاعي		٢٠٩/٥	محمد بن عبد الله
٢١٦/١		٧٤/٣	محمد بن عبد الله المقرئ
٣٧٦ ، ٥/٣		محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني	
٢٣٩/١	محمد بن يزيد	٦٤/٦	
٢١٢ ، ١٦٦/٤		محمد بن عمر بن حفص = القصبى	
٤٥/١	محمد بن يزيد = المبرد	١٠١ ، ١٠٠/٢	
٢٤٥/٤	أبو محمد اليزيدي	محمد بن عمر بن الوليد الكندي	
٢٠٦/٤	ابن محيصة	١٥١/٣	
٣٣١/١	مرمرس	محمد بن عيسى بن حيان = أبو جعفر	
١٦ ، ١٢/١	مروان بن الحكم	٢١٥/١	
٣٥٤/١	مروان بن سعيد المهلبى	٣٠٢/٥	محمد بن عيسى العباسي
٣١٨/٣	ابن مسعود	٣٤٣/١	محمد بن عيسى العطار
١٩٦/٥		١٠/٤	محمد بن عيسى المقرئ
٣٩٨/٦		١٠٣/٢	محمد بن الفرج
٣٨٥ ، ١٠١/٦			
٣٤٣/١	مسكين بن عبد العزيز = أشهب	٣٨٥ ، ١٠١/٦	محمد بن مسلم = الزهري
٢٠٩/٥		٢٠١/٢	

١٣/٥	أبو معمر المنقري	٨٩/٢	مسيلمّة
١٥٧ ، ١٥١/٣	المفضّل	٣١٠/٣	ابن المسيبي
٨٨/٥	أبو المنهال	٥٧/١	المسيبي = محمد بن إسحاق
٢١٦/١	منجاب بن الحارث	٣٧٥ ، ١٧٥	
٢٦٤/٣	مؤمل	١٩٥/٣	
٤٥٣ ، ٣٢٥ ، ٢١٩ ، ١٦٩ ، ١٧/٥		٢٤٣ ، ٢٠٩ ، ١٧٤ ، ١٦٧/٤	
٣٩١ ، ٧٨/٦		٤٠٨ ، ٣٤٥	
٤٤٤/٦	المؤمل بن إسماعيل بن عليّة	٢١٧ ، ٢٠٩ ، ١٥٩ ، ١٤٥/٥	
٢٢٩/١	المؤمل بن هشام	٣٥٥ ، ٣٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٤٧	
٣٨٨ ، ٦٤/٢		٤٤١ ، ٣٨٦	
٢٠٥/٤		١٠١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٦٣ ، ٣٤/٦	
٤٤٥/٢	أبو موسى	٤٠٣ ، ٣٠٨ ، ١٠٩ ، ١٠٤	
٣٧٦/٣	موسى بن إسحاق	٣٦٨/٦	مُفتر
٩٩/٤		٢٥٢/٤	مضر بن محمد
٤٦/٦		٣٩١/٥	
٥/٣	موسى بن إسحاق الأنصاري	١٩٢/٦	
٥٨/٤	موسى بن إسحاق القاضي	٤٤٣/٢	مطرّف بن معقل الشقريّ
٣٤٥ ، ١٤٤		١٨١ ، ١٧٥/٣	
٤٢٥/٤	موسى الشرابي	٢٨/٦	
٢٦٣/٤	موسى بن موسى	٢٦٢/٣	المطلب بن أبي وداعة
٤٨١ ، ٤١٠ ، ٣٩٩ ، ١٥٥/٥		٢١١/٥	معاذ الهراء
١١١/٢	موسى بن موسى الختلي	١٦٩/٥	معاوية
١٧٦/٣	موسى بن هارون	١٨١/٣	معروف بن مشكان
٣٢١/١	أبو موسى الهروي	٢٨/٦	
(ن)		٤٤٤/٤	أبو المعلى
٧/١	نافع بن عبد الرحمن	٢٦٧/٥	المعلى بن منصور

هيرة بن محمد التمار ١٠٢/٢ ، ٤٠٢	النبال = أحمد بن محمد ٤٤٣/٢
هيرة ٤٤٥ ، ١٠٩ ، ٦٠/٤	٣٩١ ، ٣٠٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣/٥
٣٣/٥ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٢٥٢ ، ٢٨٠	٤٢١ ، ٣٧٧ ، ٣٢٠/٦
٤١٤ ، ٣٧٧ ، ٢٩٥	ابن أبي نجيح ٢٠٦/٤
٧٠/٦	٦٧/٦
أبو هشام ١٠/٤	النخع (قبيلة) ٤٣٧/٤
هشيم بن بشير ١٩٤/٢	نصر بن علي ٤٢٢/٣
هشام بن حسان ٢٦٤/٣	٤٤٤ ، ٤٢٢ ، ٢٨٦ ، ٢٦٦/٤
هشام الحلواني ٤١٧/٤	٤٠٨ ، ٣٤ ، ٢٥/٥
أبو هشام الرفاعي = محمد بن يزيد	نصر بن محمد القاضي (مضر) ٢٢/٤
٢١٦/١	نصير بن يوسف النحوي ٣٢٢/١
١١٧ ، ٥/٣	٣٧٩ ، ٣٦٥
هشام بن عمار ٣٤٠/١	النضر بن شميل ٤٠٠ ، ٢٤٦/٦
١١١/٢	النضير ١٤٥/٢
٢٩٢/٣	بنو نمير ٤٠٢/٢
٢٩٢ ، ٢٦٣ ، ٧٨/٤	(هـ)
١١/٥ ، ١٥٥ ، ٣٩٩ ، ٤٣١	هارون ٢٥٩ ، ٢٤٤ ، ٢٠٣/٥
٤٨١	٤٦٩ ، ٣٣٧ ، ٣٢٤ ، ٣١٦
١٩/٦ ، ٣٤ ، ١٢٣ ، ٢٠٧	هارون الأعور ٢٢٤ ، ٧٨/٢
٤٣٠ ، ٤٢٨ ، ٣٦١ ، ٣٣٣ ، ٢٢٨	هارون بن حاتم ٤٠٦ ، ٣٧٦/٣
الهيثم ٣٢٥/٦	١٤٤ ، ٩٩ ، ٦٣ ، ٥٨/٤
(و)	٣١٥ ، ٢٨١ ، ١٠١ ، ٤٧/٦
الواقدي ٢٦١ ، ١٩٥ ، ١١٩/٣	٤٥٤ ، ٤٠٠ ، ٣٤٦
ورش = عثمان بن سعيد ٥٨/١	هرون بن موسى ١١٩/٣
٣٩٢ ، ٣٧٥ ، ٢١٤ ، ١٠٧	هرون بن موسى أبو عبد الله الأعور
الوكيعي ٢٨١/٦	العنكي ١٠٥ ، ٥٥ ، ١٠/١

٢٨٩/٢	يزيد بن هارون	٣٣٩/٦	وهب بن جرير
٢٣٠/١	اليزيدي	٦٩/٤	وهب بن واضح: أبو الإخريط
٤٦٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٠ ، ١١٦/٥		٣٩١ ، ٣٤٤/٥	
١١٦/٤	ابن اليزيدي	٦٨/٦	
١٠٣/١	يعقوب بن حفص	٤٠٣	وهيب بن عبد الله المروزي
٣٢٥/٢	يعقوب	٩٢/٣	
٣٦/١	صاحب أبي حنيفة	٦٠/٤	
١٧٥ ، ١٦٧/٤	يعقوب بن جعفر	٤٣٧/٤	وَقَبِيل (من النخع)
٤٠٨ ، ٣٤٧ ، ٢٠٩ ، ٢٠٣		(ي)	
٢١٧/٥		٤٤٤/٤	ابن اليتيم
٤٤٩ ، ٤٠٤/٦		٥٨/٥ ، ٦٣ ، ١٨٥ ، ٢١٣	
١٠٣/١	يعقوب بن محمد التميمي = الأعشى	٢٨٠ ، ٢٦٤	
٢١٥/١		٣٧٧/١	يحيى بن آدم
٦٦/٥ ، ٢٥٨ ، ٣٣٧		٤٥٠/٢	
٤٢٨ ، ٤٠٠		٦/٣ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٣٣٠	
٢٣/٦ ، ٣٤ ، ٦٧ ، ١٧٣ ، ٤٤٤		٣٥٤ ، ٢٤٤ ، ٩٩/٤	
٤٤٦		٦٦/٥	
١٩٤/٢	يعلى بن عطاء	٧٨/٤	يحيى بن الحارث
		١١/٥	
		٢٨١ ، ٢٠٧/٦	
		٩/١	يحيى بن المبارك اليزيدي
		٢٩/٥	يحيى بن وثاب
		٢٩/٥	بنو يربوع
		٦٦/٣	يزيد بن القعقاع المدني = أبو جعفر
		٥٩ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ١١/١	الأعرج

٣٢٠ ، ١٧٠ / ٣	٤٠٤ / ٢	أبو يوسف الأعشى
٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ / ٤		٣٦٧ / ٦
٣٠٣ ، ١٩٠ ، ١٥٠ ، ٩٢ ، ٢٣ / ٥	=	أبو يوسف صاحب أبي حنيفة
٣٨٩ ، ٣٣٩ ، ٣٣٥ / ٦	٣٦ / ١	يعقوب بن إبراهيم
٢٠٩ / ٥	٢٧٤ / ٤	يوسف بن يعقوب
يونس بن عبد الأعلى	٣٥ / ٢	يوسف بن يعقوب الأزرق
	٣٩٠ ، ١٠٦ / ١	يونس
	٤٣٤ ، ٢٣٥ ، ١٨٧ ، ١٧٦ / ٢	

☆ ☆ ☆

فهرس الفوائد والتراكيب النحوية والصرفية

- الظرف إذا جعل مفعولاً على السعة فمعناه متسعاً فيه معنى الظرف ٢٠ / ١
- مما يمكن انتصابه إلى أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً قوله ﴿أَيَّاماً﴾ في الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾
- [البقرة: ١٨٣] وتوجيه إعرابها ٢١ / ١
- توجيه إعراب الآية: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] ٢٠ / ١
- ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] بالفتح والجذر، ونظائر ذلك ٢١ / ١
- توجيه إعراب ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة: ١٩٧] ٢٣ / ١
- المعاني التي لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه إنما تعمل في الأفعال التي تلغى - في قوله سبحانه: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧] ﴿مَنْ يَضِلُّ﴾ معمول فعل مضمر دل عليه أعلم، لا أعلم نفسه ٢٦ / ١
- مما يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢] ٢٧ / ١
- تعليق ﴿يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في قوله سبحانه ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ونظائر ذلك ٣٣، ٣٢ / ١
- توجيه إعراب قراءة ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام، والتقدير: مالك يوم الدين الأحكام، والاستدلال على ذلك بنظائره من الآيات والشواهد

الشعرية الكثيرة (تابع للاتساع بالظرف ليكون مفعولاً به ابتداء من ص

٢٠ وحتى ٣٩) ٣٤/١

- شواهد على حذف المفعول به من بعض الآيات والأحاديث والأشعار ومنها قوله سبحانه: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ

هَذَا﴾ [السجدة: ١٤] وذلك للعلم به وتردده ٣٥/١

- الصفات تجري على موصوفها إذا لم تقطع عنهم لزم أو مدح

والكلام عن العامل فيها ٤٠/١

- لم أضرب بهما ٦٥/١

- «هو ابن عمي ذنباً» ما يقلب من أجل الكسرة: قلب الواو ياء ٦٩/١

- قد تحدث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل طلباً للتشاكل

وما يوجب الموافقة وأمثلة على ذلك ٧١/١

- تصغير (بيت بيت) جواز إبدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء ٧٢/١

- اجتماع أربع متحركات وخمس كرهوه في أصول أبنتهم ولم يأخذوا

به إلا أن يكون قد حذف منه شيء ٨٢/١

- ومن إتباع الفتحة الكسرة قولهم: (رجل جئز) (ما ضِعَّ لَهُم) ٩٦/١

- إن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كان أصلاً كانت

أولى من الحركة المجتبلة لالتقاء الساكنين ١٠٩/١

- الحجة لأبي عمرو في قراءته ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه

بكسر الميم.

- احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غير ذلك قولهم:

(يَخِطُّفُ وَيَكْتَبُ)، فكسروا الياء في المضارعة إتباعاً بما بعدها ١١٣/١

- إن بعض العرب يثقل كل اسم أوله مضموم إذا كان على ثلاثة

أحرف، نحو: (العُسر، واليُسْر والحكم).

- حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدّ بها، فمنها أنهم قالوا: (رمت

المرأة وبغت الأمة) فحذفوا الألف المنقلبة على اللام لسكونها

وسكون تاء التانيث، ولما حركت التاء لالتقاء الساكنين لم يرد

- الألف ولم يثبت ١١٩/١
- إتفاق النحاة على أن المثليين إذا تحركا ولم يكونا للإلحاق أو كان أحدهما شاذاً عن الجمهور أدغموا الأول في الآخر ١٢٣/١
- (النَّجَاءُ) الكاف للخطاب مجردة من معنى الاسم ١٣٢/١
- الاستدلال على أن ضم الهاء من هم في قوله: (هم فعلوا) لا يدل على أن أصل الهاء في ﴿عليهم﴾ الضم ١٣٣/١
- آثراً ما - أفعله آثراً ما ١٣٨/١
- سبب تنكير «غير» و«مثل» مع إضافتها إلى المعارف، ومتى تكونان معرفتين ١٤٣/١
- البدل

- لا يجوز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب لأن ذلك من المواضع التي يستغنى فيها عن التبيين لوضوحه، وأنه لا يعرض التباس كما يعرض في علامة الغيبة ١٤٧/١
- مما يدل على مفارقة الصفة للبدل ١٤٩/١
- غير ومجيئها صفة ١٥٩/١ ، ١٦٠
- قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد (جعلوا قل وإن كان فعلاً بمنزلة الحرف النافي) ١٦٢/١
- مجيء (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأحياء ولا الأموات﴾ [فاطر: ٢٢] وغيرها ١٦٣/١
- أمّا أن لا يكون يعلم فهو يعلم ١٦٤/١
- قد تجري الأسماء التي ليست بمصادر مجرى المصادر ١٨٢/١
- لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة ١٩٤/١
- دخول الباء على خبر المبتدأ ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧] ١٩٥/١
- جواز إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بُنِيَ مع لا على الفتح (مذهب البغداديين) ١٩٦/١
- اتفقوا في ﴿اصطبر﴾ و﴿ازدجر﴾ على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً

- مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر طلباً لتشاكل الحروف ٢٠٨/١
- كرههم من اجتماع الحروف المتقاربة ما كرهوه من اجتماع الأمثال
- وخروجهما عن ذلك بالتخفيف إدغاماً أو قلباً أو حذفاً، وأمثلة على ذلك ٢٠٨/١
- هو ابن عمي دنيا ٢١٠/١ ، ٢٩٣/٤
- لله درك ٢٣٠/١
- قد اتمنَّ فلان فلاناً ٢٤١/١
- إدغام الواو والياء وأمثلة له ٢٤٢/١
- ارقبني في سوائه ٢٤١/١
- قد يكون خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذكر وشواهد ذلك .. ٢٧٠/١
- هو ابن عمي دنيا وقنية وعليه ٢٨١/١
- أولياء تصغير أولاء ٢٨٢/١
- الألاء: شجر حسن المنظر. أشاءة: صغار النخل ٢٨٣/١
- أجأ ٢٨٢/١
- سَنُور ٢٨٣/١
- بمالا أخشى بالذئب ٣٠٢/١
- صححوا الواو في سواسية ليعلم أنه من مضاعف الأربعة ٣٢٧/١
- مما يقوي قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن
الجميع أبدلوا من الضمة كسرة في بيض وعين، جمع أبيض وأعين
لتصحَّ الياء، ولا تنقلب إلى الواو ٣٢٧/١
- مما يقوي الإمالة في: زاد وباع ونحوها أن الحروف المستعلية
والراء إذا كانت مفتوحة تمنعان الإمالة ٣٢٨/١
- كذبَ عليك البزَر والنوى ٣٣٣/١
- مجيء استفعل في معنى أفعَلَ ٣٥٢/١
- مررت بأَكْمُوك ٣٦١/١
- الحركات تلقى على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تنقل
منها، ولا تنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة، وأمثلة

- ذلك ٣٧٢/١ - ٣٧٤
- الهمزة المتحركة إذا خففت وقبلها ساكن غير الألف حذفت وألقيت
- حركتها على ما قبلها: نحو: الأرض - الآخرة - الخبّ. قد أفْلَحَ . ٣٩٢/١
- لا يجوز الإدغام في المنفصل كما جاز في المتصل ٣٩٥/١
- اشتقاق كلمة شيطان ٢٢/٢
- معنى الكلمة يقع على القليل والكثير وهي اسم جنس وكذلك
- الليل. وشواهد على ذلك ٣١/٢ ، ٣٢
- إذا كان التأنيث ليس بحقيقي حمل على المعنى فذكر ٥٢/٢
- الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم حتى أجيب بجوابه
- تستعمل على ضربين... وبيان ذلك ١٢١/٢
- مجيء كلمة العَرَب صفة في قولهم: مررت بقوم عَرَب كلهم ... ١٢٧/٢
- الأصمعي: اتخذ معك بعيراً ظهرياً أو بعيرين ١٣١/٢
- العَوْد على ضربين: أحدهما أن يصير إلى شيء قد كان عليه قبل
- فتركه ثم صار إليه. والآخر: أن يصير إلى شيء وإن لم يكن على
- ذلك قبل. وشواهد على ذلك ١٣٦/٢
- هذا الدرهم ضرب الأمير، أي: مضروبه - والثوب نسج اليمن، أي:
- منسوجه ١٤٠/٢
- تعاقب اللام وإلى في معناهما وأمثلة على ذلك ١٤١/٢
- فاعل بمعنى مفعول يجمع جمع تكسير على فعلى، ولا يجمع بالواو
- والنون ١٤٣/٢
- إعمال إن وأخواتها وإهمالها في التخفيف والتشديد وإلحاق (ما) بها
- وشواهد على ذلك ١٧١/٢
- مجيء (ليس) حرفاً من حروف العطف ١٧٨/٢
- هنالك أشياء يوجبها القياس ولم يأت بها الاستعمال وأمثلة ذلك . ١٩٩/٢
- وجه الحجر جهة ماله ٢٤٤/٢
- آثراً ما ٢٤٤/٢

- قد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره ٢٤٧/٢
- «مرض حتى لا يرجونه» «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه» ٣٠٦/٢
- ماذا واستعمالها ٣١٦/٢
- ثلاثة أربعة ٣٧٧/٢
- إنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه وشواهد لذلك ٤٣٣/٢ ، ٤٣٤
- مثل قد يفرد في موضع التثنية والجمع وشواهد لذلك ١٩/٣
- إذا التقت الواو بمثلها وكانتا في أول الكلمة لزم الأول منهما البديل إما همزة وإما تاء وأمثلة على ذلك ١٤/٣
- ما كان على وزن مفاعل لا ينصرف فإذا ألحقته ياء النسب انصرف وقد جرت تاء التأنيث هذا المجرى وأمثلة على ذلك ٣٦/٣
- لا يمتنع البديل وإن كان على حرف واحد ٤٦/٣
- في هؤلاء لغتان المد والقصر ٥١/٣
- الذي مررت به زيد أبو عبد الله ٨٩/٣
- من الصفات التي تقع على الواحد والجميع وأمثلة لها ١٥٩/٣
- تجيء فاعلت لا تريد به عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعل ١٦٠/٣ ، ١٦٦
- فَعْلَان جاء مصدراً وجاء وصفاً على قلة ٢٠٠/٣
- أَضْرِبْ فَعْلَان التي يجيء عليها ٢٠٢/٣ - ٢٠٩
- (إِنْ عَذُوكَ لِرَضْمَانَ) ٢٠٣/٣
- (أرسل) ومعانيها ٢٤٠/٣
- (علم) الدالة على اليقين قد تأتي دالة على القسم وشواهد ذلك .. ٢٤٧/٣
- الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره ..

وفعل يدل على خلاف الاستقرار ...

وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل ومرة إلى هذا القبيل وتفصيل ذلك ٢٤٦/٣

- قد تَأَبَّى فَعَلْتُ وأفعلت بمعنى واحد ٣٠٣/٣
- فَعِلْ وأفْعَل استعمالها ومعناها ٣٠٤/٣
- يجري فَعْل كل واحد مجرى الآخر ٣٢٤/٣
- علماء بنو فلان ٣٣٣/٣
- لام المعرفة وما تفيد في دخولها على الأسماء ٣٣٧/٣
- إزالة التعريف عن بعض المعارف وأمثلة ذلك: «قضية ولا أباحسن لها» ٣٤٤/٣
- ما يجري في الكلام ظرفاً ثم يستعمل اسماً، وشواهد على ذلك ٣٥٧/٣ - ٣٥٩
- من أوزان جموع التكسير: فَعَلَ - وفِعَال، وفُعِّل فعائل .. ٣٦٦/٣ - ٣٦٨
- قد تكون لا زائدة في الكلام وشواهد ذلك ٣٨١/٣، ٣٨٢
- جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فِعَال وأمثلة ذلك ٤١٦/٣
- موافقة الاسم لبناء الفعل يوجب في الاسم الاعتلال وأمثلة لذلك ... ٧/٤
- نعم واستعمالها في الكلام، ومقارنتها بإذاً وبلى ٢٠/٤
- القول في أفراد الريح وجمعها ٣٢/٤
- الكلام عن أو: معناها واستعمالها ٥٣/٤ - ٥٤
- مجيء ما كان على وزن فُعُول مفرداً وجمعاً وتفصيل ذلك ٨١/٤
- جمع الجموع المكسرة بالألف والتاء ومثال لها ١٠٥/٤
- وقوع بعض الألفاظ على الواحد والجمع وأمثلة لذلك ١٠٦/٤
- بقاء الاسم على حرفين: اسقني شربة ماء يا هذا ٢٤٦/٤
- المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال ٢٥٩/٤
- أَمْتُ في حجر لافيك ٣٦٢/٤
- لا يجوز أن يضاف الفاعل إلى فعل نفسه ٣٧٤/٤
- أصاب الناس جهداً ولو تر ما أهل مكة ٣٧٦/٤
- «لَوْ ربي لا أقول» يريد: والله ربي ٣٨١/٤

- اسم الفاعل إذا وصف أو حَقَّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه
الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف ٤/٤٤٥
- أحوال النون الثلاثة مع الحروف ٤/٤٤٥
- ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات ٥/١٣
- استغناء الفعل الثاني عن عمله بعمل الأول ٥/٢٠
- (ما) اللاحقة لرب تأتي اسماً وشواهد ذلك و تأتي كافة ٥/٣٦، ٣٨
- لَهَيَ أبوك = لله أبوك ٥/١٢٦
- عَلماء بنو فلان = على الماء - ألحمر - بلعنبر ٥/١٧٩، ١٨٠
- وزن فُعُول وما يأتي عليه من أضرب ٥/١٩٢
- وزن فُعُل قد يأتي مفرداً وقد يأتي جمعاً وأمثلة ذلك ٥/٢١٢
- (كاد) وما ورد لها من معان ٥/٢١٥
- مررت بسرجٍ خَزَّ صَفَّتُهُ، وبرجل مائةٍ إِبْلُهُ ٦/١٧٦
- يده: نعمته ولم يعلق عليها بشيء ٦/٢٠٩
- اكتساب المضاف من المضاف إليه صفاته من التعريف والتنكير
والجزاء والاستفهام ٦/٢١٧
- ما استُعمل استعمال الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل
الفعل ... نحو: صاحب ودرّ فلا تنتصب به الحال.
- ليس الطيب إلا المسك ٦/٤٦٢



فهرس اللغة

٣٤٠ / ٢	أبيل	٩١ / ١	أيادي سبا
١٥٥ / ٢	أغلف - غُلف	٨٦ / ١	أفَعِي (لغة طين)
٢٣٨ / ٣	أفكل	١٣١ / ١	أَنَقَصَّ أَيْسَّ
٢٣٨ / ٣	أَيْدَع	١٣٠ ، ١١١ / ١	إِسْحَارَّ
٣٧٣ / ٣	ابتشك	٩٢ / ١	إِنَقَحَل
٤١٩ / ٣	الأمعوز	٢٢١ ، ٢١٧ / ١	أَمْن - أَمْنَة - أمان
١٠٨ / ٤	أَلحد		٢٣٠
١٥٠ / ٤	إِزاء مال	١٧٩ / ١	أَراب
٤٣٨ - ٤٣٣ / ٤	أسى - أيس - سأو	٢٣٦ / ١	آدَر
١٤٤ / ٥	إِضاء	٢٢٠ / ١	أَجفل الغيم
١٦٠ / ٣	البُخل	٢٠٠ / ١	أعَاة
٩١ / ١	بادي بَدَا بادي بَدِي	٢٣٦ / ١	أوى
٢٣٣ / ١	بعاق	٢١٣ / ١	الإشمام
٢٧٦ / ١	بأبأ	٢٨١ / ١	أَجَأ
٣٦٧ / ١	البَقْوَى	٢٨١ / ١	آءة
١٦٦ / ٢	البُرائل	٢٨٤ / ١	إِنَقَحَل
٣٥٧ / ٣	البين	٧٤ / ٢	أَخْذَة
١٠٠ / ٤	بؤس - بئس	١١٤ / ٢	أحاط
١٩ / ٦	بطر	٧٤ / ٢	الاستئحاذ
٢٧٥ / ١	تذأبت الريح	٣٧٢ / ١	أَيْلَّ
١٢ / ٣	الترية	٣٤٨ / ١	ابن بور
		٢٨٧ / ٢	الإعرابة

١٢/٣	تَقْوَر
١٤/٣	تَعْضُوض
١٢/٣	تَوَلَّج
١٤٧/٤	التَصْدِيه
٢٢٨/٤	تَيْهَوْر
٣٨٢/٤	تَتْرَى
٤٤٨/٢	نَطَّ
٢٦٧/٢	ثَنَايَان
٢٤٠/١	جُوْنَة
٢٨٣/٢ ، ٢٨٧/١	جَنْز
٢٦٠/٢١	الْجَزْد
٨٦/٢	جَخَجَبِي
٣٧٣/١	جَبَلْ
٣٣١/١	جَلْعَلَع
١٨٧/٤ ١٦٦/٢	جَزَواض
١٦٤/٢	جَبْرِيل
٣٥/٣	جَيْضَى
١٩٦/٣	جَزَم / أَجْرَم
١٥٩ - ١٥٧/٣	جُنْب - وَمَعَانِيهَا
١٥٨/٤	جَنَح وَمَعَانِيهَا
١٢٩/٥	حَضَاجِر
٦٩، ٥٤/١	جِلْبَلَاب
١٠٢/١	حَذَارٍ
٨٣/٢	حَذِرْ
٣١٣/١	حَرَش
٢٤٣/٢	حَيُون
حَصْن : الإحصان ومعانيه ١٤٧/٣	
١٥١ ، ١٤٩	
٢٩٦/٣	الْحُجَيَّا
٤٠١/٣	حَرْج
١٨٨/٤	حَذِيم
١٣٥ - ١٣٠/٤	الْحَي : الحياة حواء
١٩٠/٤	حُمَاطَة
١٩٠/٤	جَبْرِير
٢٣٦/١	خَيَوَان
٢٩٩ - ٢٩٥/١	الخَتَم
١١٥/٢	خَطَأ
٣٩٠/١	خَطَف
١١٨/٢	الْخَطِيْطَة
٢٥٠/٤	خَضَارَة
٢٩٠/٥	خَنْذِيذ
٣٦٦/٦	خَيوْطَة
١٣٦/١	دَمِث - دِمْثِر
٢٥٨/١	الدَّرَايَة
١٢/٢	دُنْيَا (هو ابن عمي دنيا)
٤٢٣/٢	دَامَاء
١٤/٣	دَقِيقُوع
٤٢٤/٢	دَلَامِص
١٤٥/٢	دَامَاء
٩٦/٤ ، ٥٠/٣	دَرْحَايَة
٧٥/٤	دَكَّاء
١٠٦/٤	دُھْدُوْهَة

٣٢٣ / ٢	السَّعُوط	٣٢٦ / ٦	دِلَاب
١٤ / ٣	سيهوج - سيهوب	٤١٧ / ١	الضَّيْن
٣٦٠ / ٤ و ١٧٦ / ٣	السلام ومعانيه	٢٩٧ / ١	الدُّبَاب
٢٢١ / ٣	سحت	٣٣٧ / ٢	ذَقَط
٨١ / ٤	السُّدُوس	١٤٤ / ٢	الدُّكَارَة
٦١ / ٥	سوائية - سواية	٤٢٥ / ٣	ذكر
١٠٤ ، ٧١ / ١	شَقِرَة الشَّقِر	٩٨ / ١	الرَّدُؤُ
٢٦٢ / ١	شعر	٦٤ / ٦	رَأَيْت رَجُلًا
٢٨٣ / ١	شَنِّير	٢١٣ / ١	الرَّؤْم
١٩٩ - ١٩٧ / ٣	شَنَأ	٢٨٧ / ١	رَأَل
١٨٨ / ٤	شِنْدَارَة	٢٧٥ / ١	رَأَس
٢٤٠ / ١	ضِعَاف	٣٦٧ / ١	الرَّعَوَى
١٨١ / ١	صَوَّة وصوى	٤٤٤ / ٢	رهن
٤١٧ / ١	صَأى	١٤٤ / ٢	رُخَال
٣٣١ / ١	صعرر	١٢٥ / ٤	رِدِف
٣٣١ / ١	صَمَخَمَح	٣٠٧ - ٣٠٦ / ٤	الرجس ومعانيه
١٥ / ٣	صغا	٢٠٣ / ٣	الزَفْيَان
١٣٣ / ٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ / ٣	الصَّمَيَّان	٢٩٠ / ٥	زِحْلِيل
١٣٦ / ١	الضَّيَّاط الضَّيَّطار	٥٢ / ١	سَرَطَم على وزن زِبْرِج وجعفر
٢٧٦ / ١	ضُغِيْفَة	٥٢ / ١	سَرَطْرَاط
٣٦٧ / ١	الضَّيَّاح	١٢٨ / ١	سَلَّ وَرَ رَأَيْكَ
٢٤٣ / ٢	ضَيُون	٥٣ / ١	سالخ
١٥ / ٣	ضغا	٥٣ / ٦	سالغ
٣٩٤ ، ٣٩٢ / ٣	ضَلَّ	٢٠٩ / ١	ست
١٨٧ / ٤	ضَهْيَا	٢٤٨ ، ٢٤٦ / ١	السَّوَاء - سَيَّ سَوَى
٢٠٩ / ١	طست	٣٦٧ / ١	السَّيَّال

١٣٦/١	قاع قرق قَرَقوس	١٢٠/٤	طاف ومعانيها
٩٢/١	قالي قلا	١٨٨/٤	طَرِيم
٢٤٦/١	قَيّ - قواء	١٤٤/٢	ظُؤار
٢٤٠/١	قِفاف	١٤٠/١	عَوْنَهْشَل
٨٦/٢	قرقرى	١٨/١	العقبة
١٢/٢	قِنِيَّة	٢٤٨/١	عِدَى - وُعْدَى
٤٢٣/٢	قاصعاء	٢٦٢/١	عذر
٣٣٧/٢	قرع	٢٧٧/١	عُوطَط
٣٨٤/٣	قَبَل ومقابلة	٨٩/٢	عِصَّة
٤٠٥/٣	القَيْدود	٣١٦/١	عُلُقُوف
٤١٢/٤	قُرْبَة	٣٧٩/١	العشا
٢٠٣/١	كِنْدَأو	١٢٥/٣	علبط
١٧٦/٤ ، ٢٧٤/١	كَع	١٩٠/٣	عدا
٣٧٩/١	الكبا	٢٠٧/٣	عجي
٢٩٠/٥	كِرْدِيد	٢٩٦/٣	العقل
٢٣٤/٦	كِصَصَى	٩٧/٤	عذر
٣٥٦/٢	لغا	٧٤/٤	عرش
٣٢٣/٢	اللدود	٢٣٣/١	غَيَّان: بدا غيبان العود
١٦٥ - ١٦٣/٣	لمس ومعانيها	٢٢/٢	غَيْدَاق
١٧٦/٤	لعاعة	٢١/٢	غَيْل
١٣/١	المِلْكُ والمُلْكُ	٢٠٨/٣	غَضَف - غَضَفَان
٩٦/١	ما ضغْ لَهُم	٣٩٩/٤	غيابه
٢٣٠/١	مُبَيِّقِر	٢٧٦/١	فَه
١٨٨/١	المِهْدَى	٢٠/٢	فَسَل
٢٧٦/١	مهاة	٣٢٣/٢	الفُطُور
٢٨٧/١	المِثْر: جمع مثرة: العداوة	٢٧٧/١	قُعْدُد

٢٩٧/٣	النَّهْي والتَّنْهِيَة	٣٨٠/١	مَاشٍ
٢٠٢/٣	النَّعْبَان	٣٧٩/١	المَكَا
٣٥/٤	نَشْر	٣٢٧/١	مَقَاتِوَة
١٨٩ ، ١٨٧/١	هَدْي	٤١٥/٢	مَسْرَبَة
٣٥٣/١	هُزَاة وَهُزَاة	٢٦٧/٢	مِذْرَوَان
١٠١/٤	هِزْط	٤٠/٣	مَقْلَاة
١٩٧/٤	هَمْز	٢٠٧/٣	مَذِل
٢٠/٢	وَعْث	٢١٥/٣	المَسْح
١٠/٢	وَرَى	٤٠٧/٣	مَكْن
٣٢٣/٢	الْوَجُور	١٤٦/٤	المَكَاء
١١٨/٢	وَتَغ	٣٢٣/٥	المُرِّيْق
٢٢٨/٢	وَصَى	٢٧٦/١	نَأْنَأ
٧٣/٤	وَرْث	٢٦٤/١	النَّقْه
١٨٨/٤	يَهْيَرَى	٨٨/٢	نَبَأ
٢٩٦/١	يُعَار	٣٧٠/١	التُّوْر - أَنْوْر
٧١/٢	الْيَسْر	٤٣٦/٢	النَّجَاءك
٣٤٢/٣	يَهُود	١٨٠/٢	نَسْخ

☆ ☆ ☆

فهرس المصادر والمراجع

- الدروس العربية للغلاييني
- المعاني الكبير
- مجالس العلماء
- المقتضب للمبرد
- معجم البلدان لياقوت
- شرح الحماسة للمرزوقي
- شرح الحماسة للتبريزي
- التنبيه للبكري (على أمالي القالي)
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب ط. دار الكتب. ط دار الآفاق
- المسائل البصريات للفارسي
- الشعر والشعراء لابن قتيبة
- الحماسة البصرية
- المبسوط في القراءات العشر لابن مهران
- المسائل العسكرية لأبي علي بتحقيق - الدكتور محمد الشاطر أحمد
- المسائل الحلبيات
- تاج العروس
- ديوان الشماخ
- البيان والتبيين
- الاشتقاق لابن دريد
- معجم مقاييس اللغة

- المؤلف والمختلف للآمدي
- الكشف عن وجوه القراءات لمكي
- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني
- حجة القراءات لابن زنجلة
- ديوان - بشر بن أبي خازم
- مختار الشعر الجاهلي
- المنصف (أو المصنف) انظر ١٣٩/٥ حاشية رقم ١
- الأغاني (الثقافة)
- الأضداد للسجستاني وابن السكيت والأصمعي
- ديوان عروة بن الورد بشرح ابن السكيت
- ديوان الأفوه الأودي (الطرائف الأدبية)
- الطرائف الأدبية
- المقرب لابن عصفور
- ديوان عمر بن أبي ربيعة
- ديوان الطفيل الغنوي
- ديوان حميد بن ثور
- رغبة الأمل شرح الكامل
- تفسير الطبري
- شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي - (المسمى بإيضاح الشعر)
- الحيوان بتحقيق هارون
- أسماء خيل العرب وأنسابها
- ديوان العجاج
- طبقات القراء للجذري
- ديوان عنترة
- شرح المعلمات السبع للزورني
- شأن الدعاء للخطابي

- غريب الحديث
- مجمع الزوائد للهيثمي
- المطالب العالية لابن حجر
- الأذكار وشرحها لابن علان
- الأعلام للزركلي
- شعر ابن ميادة
- ديوان أوس بن حجر
- ديوان النابغة الذبياني
- ديوان جرير
- المخصص لابن سيده
- أمالي ابن الشجري
- شعر النابغة الجعدي
- جمهرة ابن دريد
- مجالس ثعلب
- صحيح البخاري - وكتب السنة والدارمي
- ديوان عبيد بن الأبرص
- المستقصى في أمثال العرب
- أدب الكاتب (ط الرسالة)
- الاقتضاب لابن السيد
- معاني القرآن للفراء
- معاني القرآن للأخفش ٣/ ٣٨١
- النوادر لأبي زيد ط الفاتح
- مجاز القرآن لأبي عبيدة
- ديوان الأعشى ٣/ ٤٠٧
- ديوان حسان بن ثابت
- اللسان

- سيبويه الكتاب
- شرح أبيات المغمي للبغدادى
- الخزانة للبغدادى
- الخصائص
- شرح شواهد العيني
- ديوان لبيد (ط . الكويت)
- شرح المفصل
- شرح شواهد الشافى
- ديوان ذى الرمة
- المحتسب لابن جنى
- ديوان غنيم ابن مقبل
- الأمثال لابن سلام
- الكامل للمبرد (ط مؤسسة الرسالة)
- شرح أشعار الهذلىين للسكرى
- فهرس سيبويه للنفاخ
- المفضليات وشروحها
- معجم الأدباء
- مغمى اللبيب (دار الفكر)
- تفسير الكشاف
- فرحة الأديب



الأخطاء المطبعية

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨١/١	٨	فَرَّمَهَا	فَرَّطَهَا
٩٨/١	١٠	ذكرنا	ذكرنا
١٢٨/١	٢	عل	على
١٣٣/١	٣ هامش	الديوان في	الديوان ص
١٤٣/١	١٩	أعلم	اعلم
١٤٤/١	١٩	عَلَيْهِمْ	عَلَيْهِمْ
١٥٦/١	١٢	طائفة	(٥) طائفة
١٥٧/١	١٠	وكذل	وكذلك
١٧٥/١	(٦)	تقدمت ترجمته ص ٥٧.	سبق ذكرت ص ٥٧ وستأتي ترجمته ص ٣٧٥
١٨٩/١	٣	الهلدي (٧)	الهلدي (٢)
٢١٥/١	٢	إنه	أنه
٢٣٤/١	١٧	«وقد جميعاً.	(وقد جميعاً).
٢٣٦/١	حاشية (٢)	ويصرف ولا يمنع من الصرف.	ويصرف

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٧٧/١	٩	ضنوا ^(٦)	ضنُّوا ^(٦)
٢٨٥/١	٤	(أَنْزَلَ)	أَنْزَلَ
٣٦٨/١	١٧	اشترُوا	اشْتَرَوْا
٣٩٦/١	١٢	أبو يُوب	أَبُو يُوب
٤١٨/١	٥	يتنا	يتنا (يتنا)
١١٤/١	٤	المتلكم — يتقلب	المتكلم — يتقلب
١٣٨/١	١٣	لألف	الألف
١٤١/١	٦	ليد	ليد
١٦١/١	١٥	الشاعر ^(٤)	الشاعر ^(٥)
٢٠٨/١	٣ الهامش		حذف (من) على الطرف
٢٥٧/١	٢	أَمَّا	أَمَّا
٥/٢	٨	فِعْلٌ*	فِعْلٌ
٢٣/٢	٢	شَيْطَان	شَيْطَان
٤٧/٢	١	لمن، ارتضى	لمن ارتضى
٣٧٥/١	الحاشية (٣)	المسيحي: إسحاق بن محمد	المسيحي: محمد بن إسحاق
٥٨/٢	١١	لا تختصموا	لا تختصموا
٩٥/٢	٥	كذلك	كذلك
١٠١/٢	٨	قوله	قوله
١٤٢/٢	٨	اللام ممسوحة	قبلُ

الجزء والصفحة	السطر	الخط أ	الـصواب
١٥٧/٢	٥	ومتزلون،	ومتزلون)،
١٧١/٢	٢	الجزا وإن	الجزاء وإن
١٨١/٢	١٣	تَهْلِكُوا	لا تَهْلِكُوا
٢٣١/٢	٩	ضٍ	بعضٍ
٢٥٢/٢	١	اقل	قال
٢٦٨/٢	١١	خَمَلُهُ	حملُهُ
٣٤٤/٢	١٥	الإقراض	الإقراض
٣٥١/٢	١٣	الرتاعا ^(٢)	الرتاعا ^(٣)
٤٠١/٢	١٢	دؤاد	دواد
	١٣	أصالحكم	أصالحكم
٤٢٦/٢	١٣	مَّن	(مَّن)
٣٨/٣	١٠	واختلفوا	واختلفوا
٧٢/٣	حاشية (٧)	سبق البيت في ٣٠٦/٢	سبق البيت في ٢٧٩/٢
٧٣/٣	الترويسة	سورة آل عمران/ ١٥٥	سورة آل عمران/ ١١٥
١٦٨/٣	٩	وما:	وما
١٧٧/٣	حاشية (٥)	وقد سبق في ٢٢٣/٢	وقد سبق في ٤٩٢/٢
١٧٩/٣	حاشية (٦)	سبق البيت في ١٨٦/٢	سبق البيت في ١٧٨/٢
١٨٤/٣	حاشية (٤)	سبق انظر ٢٧٧، ١٣٢/٢	سبق انظر ٢٥٣، ١٢٩/٢
١٨٤/٣	حاشية (٤)	سبق انظر ٢٧٧، ١٣٢/٢	سبق انظر ٢٥٣، ١٢٩/٢

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٠٤/٣	حاشية (١)	انظر الصفحة ١٩٣	انظر الصفحة ١٩٩
٢٠٦/٣	حاشية (١)	انظر الصفحة ١٩٢	انظر الصفحة ١٩٨
٢١٠/٣	حاشية (٧)	قريباً ص ١٨٩ — صدره:	مرّ قريباً ص ١٩٩، وص ٢٠٤ — صدره:
٢٢٠/٣	حاشية (٢)	سبق في ٧٣/١، و ٣٦١/٢ ١٨/٣	سبق في ٧٣/١، و ٣٦١/٢
٢٢٠/٣	حاشية (٣)	سبق ٣٦٢، ٢١٢، ٢١١/٢	سبق ٣٧٦، ٣٦٢، ٢١٢/٢
٢٢٥/٣	٩	على. الذكر	على الذكر
٢٤٣/٣	حاشية (٤)	لم نعثر على قائله	سيأتي التعليق عليه في الجزء الرابع ص ٣٧.
٢٦٨/٣	١٤	فيه مترلة	فيه مترلة
٢٨٤/٣	٣	على/ الصبا	على الصبا
٢٩٢/٣	حاشية (١)	وسبق ذكر البيت في ١٠٨/١	وسبق ذكر البيت في ١٤٥/١
٣٠٢/٣	تعليق (١)	سبق في ج ٢/ ١٣٣	سبق في ج ٢/ ١٣٠
٣٠٧/٣	حاشية (٢)	سبق البيت في ٢٠٥	في ٢١١ من هذا الجزء
٣٢٨/٣	٥	ألاً	ألاً
٣٣٤/٣	٥	لا تُحذف الحُبِين	لا تُحذف الحُبِين
١٤٣/٣	٣	الفرسُ	الفرسُ
٣٦٨/٣	حاشية (٢)	— وقد سبق	— وقد سبق ٣٣٩/٢

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٠١/٣	حاشية (٢) السطر ٢	ولا يؤنق	ولا يؤنث
٤٠٦/٣	١	بجشهم	بجشهم
٤١٢/٣	تعليق (٥)	سبق في ص ١١٨	سبق في ص ١٢٣
٤١٧/٣	٩	السري	السري
٢٦/٤	٣	مثلين	مثلين
٢١٤/٤	١١	ابن	بن
٢٥٥/٤	حاشية (٣)	صحل	ضحل
٢٧٢/٤	٦	، فيكون	. ويكون
٢٨٧/٤	حاشية (٦)	سبق ٠٢٣/٣	سبق ٢٠٩/٣
٢٨٧/٤	١	سورة يونس / ٦١	سورة يونس / ٧١
٢٨٩/٤	١	سورة يونس / ٦١	سورة يونس / ٨١
٢٩٧/٤	١٤	رقم الحاشية (٢)	رقم الحاشية ٣
٢٩٩/٤	٧	كا	كان
٣٠٠/٤	١٠	صريين	ضريين
٣٠٣/٤	٦	المؤمنو	المؤمنون
٣٠٥/٤	حاشية (٣)	سبق ٣٢٢/٤	سبق ٣٢٢/٣
٣٤٩/٤	١٣	المصاف	المضاف
٣٦٥/٤	حاشية (١)	سبق انظر ٢٨٤	سبق انظر ٢٨٦
٣٧١/٤	٢	اجتما	اجتمعا

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٧٢/٤	١٨	الرفع	الرفع
٣٩١/٤	حاشية (١)	هذا الجزء/٣٣٩	هذا الجزء/٣٤١
٣٩١/٤	حاشية (٤)	٣٥٠/	٣٥٢/
٣٩٤/٤	حاشية (١)	في ص ٢١٤	في ص ٢١٦
٣٩٤/٤	حاشية (٢)	٢٠٨/٤	٢١٠/٤
٤١٠/٤	حاشية (٢)	في سورة يوسف /٩٨	ينظر /٣٩٧
٤٢٦/٤	٧	الْوَحْشِ ^(١)	الْوَحْشِ
٤٢٩/٤	حاشية (١)	٣١	٣١٢
٤٣٦/٤	٨	:	)
٤٣٦/٤	١	(يُوحَى إِلَيْهِمْ)	(يُوحَى إِلَيْهِمْ)
٤٤٩/٤	حاشية (١)	سبق في ٢٨٤، ٣٦٣	سبق في ٢٨٦، ٣٦٥
٦٣/٥	١٧	لَا يَهْدِي	لا يَهْدِي
٧٥/٥	١	وَيُسْقَى	(وَيُسْقَى
٨٠/٥	١٦	وغير	وغيره
٩٣/٥	٦	مَثَلُ	مَثَلُ
=	الحاشية (٢) و (٣)	رقم الحاشية (٣) (٢)	يصحح (٢) (٣)
٩٧/٥	حاشية (١)	سبق في ص ٣٠٠	سبق في ٣٠٢/٤
		الذموم ^(٣)	الذموم ^(٤)
٩٨/٥	٨	خِطْبَىء	خِطْبَىء

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١٧/٥	حاشية (٢)	خلاد	خلف
١٢٥/٥	حاشية (٢)	ونمامة:	ونمامه:
١٢٩/٥	حاشية (٢)	سبق ٤٩/١	سبق انظر ٦٦/١
١٣٥/٥	حاشية ٣	ما سبق ٢١٨/٢	ما سبق ٢٠٤/٢
١٧٨/٥	٨	: (اتوني	: اتوني
١٩٩/٥	حاشية (١)	ونصبه فيهما	ونصبه فيهما
٢١٥/٥	حاشية (١)	مكن (عاد)	مكان (عاد)
٢٣٨/٥	حاشية (٢)	سبق انظر ٢٨٦/٤	سبق انظر ١٧٣/٤
٢٦٣/٥	آخر السطر	(كطّ	(كطيّ
٢٧١/٥	٦	(سواء العاكفُ)	(سواء العاكف)
٣٠٠/٥	٥	ما أسألکم	ما أسألکم
٣٤٥/٥	١٠	(لَخُسِفَ	(لَخُسِفَ
٤٢٤/٥	حاشية (١)	رقم الحاشية (١)	يصبح رقم (٢)
=	حاشية (٢)	رقم الحاشية (٢)	يصبح رقم (١)
٤٨٣/٥	١٤	سورة الشعراء ٣٣٥	سورة الشعراء ٣٥٥
٤٤/٦	حاشية (١)	سبق في ٦٩/٤	سبق في ٦٩/٥
٦٤/٦	١١	(البنات)	(البنات)
١١٠/٦	١٦	القلوب إاكانت	القلوب إذا كانت
١٦٢/٦	١	أحمد ابن	أحمد بن
١٧١/٦	٥	تنزل أنزل عليه،	تنزل أنزل،

الجزء والصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧١/٦	حاشية (١)	سبق البيت ص ٤٧	سبق البيت ص ١١١
١٩٦/٦	حاشية (١)	سبق في ٢٠٨	سبق ٢٠٨/١
٢١٧/٦	حاشية (١)	وقد سبق في ٣٤٨/٤	وقد سبق في ٣٥٠/٤
	١٣	وقد سبق في ٣٤٨/٤	وقد سبق ٣٥٠/٤
٢٥١/٦	حاشية (١)	سبق ذكره ١٥٥/٤	سبق ذكره ١٥٧/٤
٢٥٨/٦	حاشية ٥	لم نعثر على قائله	ينظر سبق في ٥١/٦
٢٦٠/٦	حاشية (١)	رقم الحاشية (١)	يصحح رقم الحاشية (٢)
	حاشية (٢)	رقم الحاشية (٢)	يصحح رقم الحاشية (١)
٢٦٣/٦	حاشية (٢)	سبق ٣٠٨/٤	سبق ٨٣/٤
٢٧١/٦	حاشية (٢)	سبق ذكره في ٢٢٣/٤	سبق ذكره في ٢٥٥/٤
٣٦٥/٦	حاشية (٣)	انظر ٦٩/٤ ، ٣٨٧/٥	انظر ١٤٣/٥ ، ٣٦٨/٣
٤٦٠/٦	حاشية (٣)	للربيع بن ضب	للربيع بن ضُبُع
٤٦١/٦	سطر ٣ حواشي	سبق انظر ٣٠٣/٤	سبق انظر ٣٠٤/٤

الجزء الثاني للقرآن السبعين

أئمة الأمصار بالمحاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٥٣٧٧ هـ)

الجزء الثاني

مقدمة

بدر الدين قهوجي بشير جوياتي

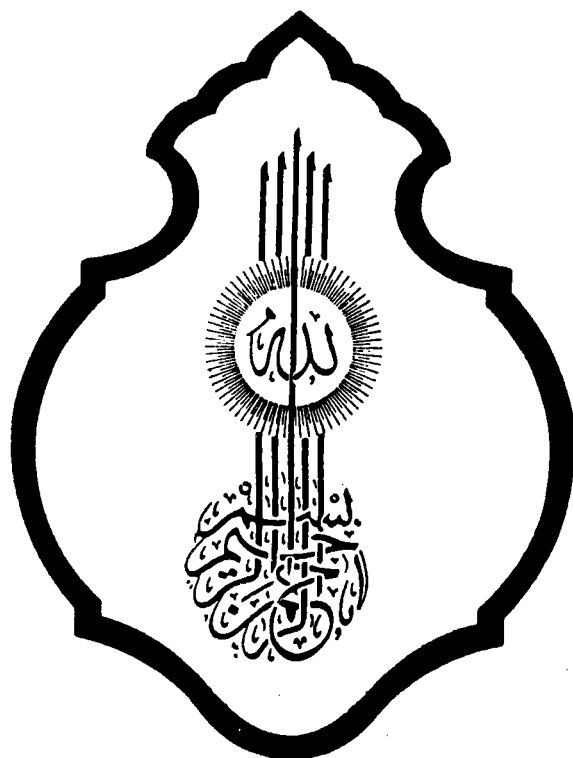
راجعة دة دة

عبد العزيز رباح

دار التراث

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١١٣ / ٦٤٣٣



الحجَّةُ للقرآن السَّبْعَةُ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
لِدَارِ الْمَأْمُونِ لِلتَّرَاثِ
الطَّبْعَةُ الْأُولَى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



تُطَبِّعُ مَنَشُورَاتُنَا مِن

دَارِ الْمَأْمُونِ لِلتَّرَاثِ

دمشق - ص.ب. ٤٩٧١ - هاتف ٢٢٩٨٢٠

بيروت - ص.ب. ١١٣/٦٤٣٣ - هاتف ٨١٠٥٧١

[بسم الله]

ذكر اختلافهم في
سورة سبأ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: (عالم الغيب) [٣] كسراً، وقرأ نافع وابن عامر: (عالم الغيب) رفعاً. وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر (عالم الغيب) كسراً. وقرأ حمزة والكسائي: (عَلَامُ الْغَيْبِ) بالكسر وبلاد قبل الألف^(١).

قال أبو علي: الجرُّ في (عالم) على إتياعه المجرور (الحمدُ لله) [١] (عَالِمُ الْغَيْبِ). وأمَّا الرفعُ؛ فيجوز أن يكون (عالمُ) خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ تقديره: هو عالم الغيب ويجوز في من^(٢) رفع أن يكون ابتداءً وخبره (لا يعزُّبُ عنه)، وعلامة الغيب في إتياعه ما قبله. مثل: عالم الغيب، وعلامة أبلغ وقد قال^(٣): (يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ) [سبأ/٤٨]، وقال (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ) [المائدة/ ١٠٩ - ١١٦].

(١) السبعة ص ٥٢٦.

(٢) في ط: في عالم فيمن.

(٣) في م: يقال.

وَحَجَّةُ (عالم الغيب) قَوْلُهُ^(١): (عالمُ الغيبِ والشَّهادةِ)
[التغابن/ ١٨] و(عالمُ الغيبِ فلا يُظهِرُ على غَيْبِهِ أَحَدًا) [الجن/ ٢٦].

قال: قرأ الكسائي وحده (لا يَعْزُبُ عنه) [سبأ/ ٣] بكسر الزاي.
وقرأ الباقون: (يَعْزُبُ) بضم الزاي^(٢).

قال أبو علي: يَعْزُبُ وَيَعْزِبُ لغتان، ومثله يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ،
وَيَعْكِفُ وَيَعْكُفُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ. وهو كثير.

قال قرأ عاصم في رواية حفص (مِنْ رَجْزٍ أَلِيمٍ) [سبأ/ ٥] رفعاً،
وفي الجاثية [١١] مثله.

وكذلك قرأ ابن كثير فيهما، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم:
(رجزٍ أليمٍ) كسراً فيهما^(٣).

قال أبو علي^(٤): الرَجْزُ: العذاب، بدلالة قوله سبحانه^(٥): (لَيُنْزِلَنَّ
كَشَفَتْ عَنَّا الرَّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف/ ١٣٤] وقال: (فَأَنْزَلْنَا عَلَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْزًا مِنَ السَّمَاءِ) [البقرة/ ٥٩] وإذا كان الرجز
العذاب، جاز أن يوصف بأليم، كما أن نفس العذاب قد جاز أن
يوصف به في نحو قوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [آل عمران/ ١٧٧]، ومثل
هذا في أَنَّ الصِّفَةَ تجري على المضاف مرةً، وعلى المضاف إليه

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٢٦.

(٣) سقطت من م ومن السبعة انظر ص ٥٢٦.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) سقطت من م.

أخرى، قوله تعالى^(١): (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) و(محفوظ) [البروج/ ٢١ - ٢٢] فالجرُّ على حمله على اللوح، والرفع على حمله على القرآن، وإذا كان القرآن في لوح، وكان اللوح محفوظاً، فالقرآن محفوظ أيضاً، وكذلك (ثِيَابٌ سُندُسٌ خُضِرَ)، و(خُضِرَ) [الإنسان/ ٢١]. فالرَّفْعُ على أن يتبع الثياب، والجرُّ على أن يتبع السندس، وإذا كان الثياب سندساً والسندس خضراً فالثياب كذلك، ولفظُ سندسٍ وإن كان مفرداً فهو في المعنى جنس وكثرة، فلذلك جاز أن يوصف بخضرٍ. فكَذَلِكَ قوله سبحانه^(٢): (مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ) [سبأ/ ٥] والجرُّ في أليمٍ أبين؛ لأنَّه إذا كان عذابٌ من عذاب أليم، كان العذابُ الأوَّلُ أليماً، وإذا أُجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذابٌ أليم من عذابٍ فالأوَّلُ أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله سبحانه^(٣): (إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمُ) [سبأ/ ٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو: (نَخَسِّفُ)، (أَوْ نُسْقِطُ) بالنون، وقرأ حمزة والكسائي: (يَخَسِّفُ) (أَوْ يُسْقِطُ) بالياء، وأدغم الكسائي وحده الفاء في الياء^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): حَجَّةُ النون قوله (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ) [سبأ/ ١٠] فالنون أشبه (بَاتَيْنَا)، وحجَّةُ الياء قوله: (أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ) [سبأ/ ٨]

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: تعالى.

(٤) السبعة ص ٢٧٥ وفيه: «يشأ يخسف... أو يسقط» بالياء ثلاثهّن...

(٥) سقطت من ط.

فالياء، على الحمل على اسم الله . فأما إدغام الكسائي^(١) الفاء في الباء في (نَخِيفُ بِهِمْ) فَإِنَّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أَنَّ الفاء من باطن الشَّفة السُّفلى وأطرافِ الثَّنَيا العليا، وانحدر الصوتُ بها إلى الفم حتى اتَّصلت بمخرج التاء، حتى جاء مثلُ: الحَدَثُ، والحَدَفُ، والمغافيرُ، والمغاثير فتعاقبا على الحرف للمقاربة التي بينهما، فلَمَّا اتَّصلت بمخرج التاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجوز إدغامها في الباء؛ لأنَّه لما اتَّصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرفٍ من ذلك الموضع، فكما أَنَّ ذلك الحرف الذي اتَّصل الفاءُ به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء. ومما يبيِّن ذلك أَنَّ الضاد لَمَّا استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللام، وانحدرت من^(٢) مخرج اللام حتى اتَّصل الصوتُ بها بمخرج الطاء والدَّال والتَّاء أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لَمَّا استطالت واتَّصل صوتها بموضع ما ذكرنا أدغم ما ذكرنا من الحروف فيها، فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الذي اتَّصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف في الضاد، كما يدغم فيما هو من مخرجها، فكذلك الفاء، لَمَّا^(٣) اتَّصل صوتها بمخرج التاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع، فكما كانت الضاد كذلك فأدغمت فيها الطاء والدَّال والتَّاء، وذلك نحو: اضْبِطْ ضُرْمَةً [وانْعَتْ ضُرْمَةً]^(٤)، وانْقُذْ ضُرْمَةً، ولم يجوز أن تدغم الضاد في هذه الحروف^(٥) لما فيها من زيادة

(١) سقطت في م .

(٢) في ط : عن .

(٣) في ط : إذا .

(٤) سقطت من م سهواً من الناسخ .

(٥) سقطت من ط . كلمة الحروف .

الصوت، فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها المتصل بحرفٍ من حروف الفم ومثل إدغامهم الطاء والذال والتاء في الضاد، إدغامهم الطاء والذال والتاء فيها أيضاً، وهي أخرج من الفم، والحروف الأخرُ أدخل فيه، ومثل الضاد في إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستة فيها، كما أدغمت في الضاد، فهذه الحروف أدغمت في الضاد والشين، ولم تدغم الضاد والشين فيها، فكذلك الفاء لا تدغم في الباء، وإن كانت الباء قد أدغمت فيها في نحو: اذهب في ذلك.

وكذلك أدغمت الطاء والذال والتاء والطاء والذال والتاء في الصاد والسين والزاي، ولم يدغم شيءٌ منهن في الحروف الستة؛ لما فيهن من^(١) زيادة الصفيّر الذي ليس في الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها على صوت الباء. وكذلك الباء أدغمت في الميم نحو اصحب مطراً، ولم تدغم هي في الباء نحو: اضمم بكراً؛ لما فيها من زيادة الغنة التي ليست في الباء.

وكذلك الراء لم تدغم في اللام نحو: اختر ليلةً، وإن كانت اللام أدغمت في الراء نحو: اشغل رجبة؛ فما كان من الحروف يُذهب الإدغام منه زيادة صوتٍ فيه من نحو ما ذكرنا، لم يَجْزْ إدغامه في مقاربه العاري من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل عن عاصم (ولسليمان الرّيح) [سبأ/ ١٢] رفعاً، وفي رواية حفص (الرّيح) نصباً؛ وكذلك قرأ الباقون: (الرّيح) نصباً^(٢).

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٢٧.

[قال أبو علي^(١): وجهُ النصب أن الرِّيحَ حملتْ على التَّسخيرِ في قوله تعالى^(٢): (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ) [ص/٣٦] فكما حملت في هذا على التَّسخير، كذلك ينبغي أن تحمل هنا عليه. وممَّا يقوِّي النِّصب قولُه: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) [سبأ/١٢] والنصب يحمل على سَخَّرْنَا، ووجه الرفع: أَنَّ الرِّيحَ إذا سُخِّرَتْ لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح، فالرفع على هذا يُؤوِّل إلى معنى النصب؛ لأنَّ المصدر المَقْدَّر في تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (كَالْجَوَابِي) [سبأ/١٣] بياءٍ في الوصل ووقف ابن كثير بياء، أبو عمرو: بغير ياء. وقرأ الباقر: بغير ياءٍ في وصل ولا وقف^(٤).

[قال أبو علي^(٥): الجوابي: جمع جابية، وهو الحوض. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللام، وَوَقَفُ ابن كثير بالياء حسنٌ من حيث كان الأصل، والقياسُ وقف أبي عمرو بغير ياءٍ لأنها فاصلةٌ أو مشبهةٌ بالفاصلة^(٦) من حيث تَمَّ الكلام، وَمَنْ حذف الياء في الوصل

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (كالجواب). وكذلك هي في السبعة.

(٤) السبعة ص ٥٢٧.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: لها.

والوقف؛ فلأنَّ هذا النحو قد يحذف كثيراً^(١)، ويقال: جبا الماء إذا اجتمع^(٢) وقال الشاعر:

نفى الذَّمَّ عن آلِ المُحَلَّقِ جَفَنَةً
كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ^(٣)
اختلفوا في همز (مِنْسَاتَه) [سبأ/ ١٤] وترك الهمز^(٤).

فقرأ نافع وأبو عمرو: (مِنْسَاتَه) غير مهموز، وقرأ الباقون (مِنْسَاتَه) مهموزاً^(٥) مفتوح الهمزة^(٦).

أبو عبيدة: هي العصا التي يُنسأُ بها الغنم، وأصلها من نَسَاتَ تَنسأُ بها^(٧) الغنم أي: تسوقها، وأنشد لطرفة:
وعنسرٍ كألواحِ الإِرانِ نَسَاتُهَا
على لَاحِبٍ كأنَّه ظَهَرُ بُرْجَدٍ^(٨)

(١) في م (كثير) والصواب من ط.

(٢) في ط: إذا جمعه في الحوض.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه/ ٢٥٥، وفي شرح أبيات المغني ٢٧٨/٢ ضمن قصيدة يمدح بها الأعشى المحلَّق، واسمه عبد العزى من بني عامر بن صعصعة، وقد استوفى تخريجه هناك، كما استوفى البغدادي شرح القصيدة رحمه الله. وأصل الفهق: الامتلاء.

(٤) في ط: همزها.

(٥) سقطت من ط.

(٦) السبعة ص ٥٢٧.

(٧) سقطت من ط.

(٨) البيت في ديوانه/ ١٢. ومعنى برجد: كساء من صوف أحمر، وقيل: كساء غليظ انظر اللسان (برجد). ومعنى الإِران: الجنازة، وجمعه أرَن. وقيل:

أي : سقتها، والقياسُ في همزِ مُنْساءٍ إذا خُفِّفَتْ [الهمزة منها]^(١)
 أن تُجْعَلَ بينَ بين، إلَّا أَنَّهُمْ خَفَّفُوا هَمْزَتَهَا عَلَى غَيْرِ الْقِيَّاسِ، وَكَثُرَ
 التَّخْفِيفُ فِيهَا. وَقَالَ سَيَبَوِيه : تَقُولُ : مُنَيْسَةً فِي تَحْقِيرِ مُنْساءٍ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ
 نَسَأَتْ، فَلَمْ يُجْعَلَ الْبَدَلُ فِيهَا لِأَزْمَاءِ عِيدٍ، حَيْثُ قَالُوا فِي تَكْسِيرِهِ
 أَعْيَادٌ، وَبَدَلَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِبَدَلٍ لِأَزْمِ قَوْلِهِمْ فِي تَكْسِيرِهَا : مَنْاسِيٌّ،
 فِيمَا حَكَاهُ سَيَبَوِيه ^(٣).

اختلفوا في قوله سبحانه^(٤) : (مَسَاكِينَهُمْ) [سبأ/١٥].

فقرأ الكسائي وحده : (مَسْكِينَهُمْ) بغير ألف مكسورة الكاف .
 وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة : (مَسْكِينَهُمْ) مفتوحة الكاف . وقرأ
 الباقر^(٥) : (مَسَاكِينَهُمْ) بِالْألفِ ^(٦).

قال أبو علي : مَنْ قَالَ (مَسَاكِينَهُمْ) أَتَى بِاللَّفْظِ وَفَقًّا لِلْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ
 لِكُلِّ سَاكِنٍ مَسْكَنًا فَجَمَعَ ، وَالْمَسَاكِينُ : جَمْعُ مَسْكِنٍ ؛ الَّذِي هُوَ اسْمٌ
 لِلْمَوْضِعِ مِنْ سَكَنٍ يَسْكُنُ . وَمَنْ قَالَ : (مَسْكِينَهُمْ) فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَ
 الْمَسْكَنَ مُصْدَرًّا ، وَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَالتَّقْدِيرُ : فِي مَوَاضِعَ سَكَنَاهُمْ ،

= تابوت الموتى وانظر اللسان (أرن) و(نساء) وفيه : أمون بدل : وعنس . وانظر
 مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٤٥/٢ .

(١) سقطت من م .

(٢) كذا في ط ، وفي م : مياسىء . وهو تصحيف .

(٣) انظر الكتاب ٤٥٩/٣ (ت . هارون) .

(٤) سقطت من ط .

(٥) في ط : ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر
 وكذلك في السبعة ، والمؤدَّى واحد .

(٦) السبعة ص ٥٢٨ .

فلَمَّا جعل المسكن كالسُّكنى والسكون أفردَ، كما تُفردُ المصادرُ، وهذا أشبهُ من أن تحمله على نحو:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ^(١)

و: جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٢)

وعلى هذا قوله سبحانه^(٣): (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ) [القمر/ ٥٥] أي: مواضع قعودٍ، ألا ترى أن لكل واحدٍ من المتقين موضعَ قعودٍ، فهذا التأويل أشبهُ من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلا في شعر. فأما قول الكسائي: فِي مَسْكِنِهِمْ فالأشبهُ فيه الفتح، لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ عَلَى الْمَفْعَلِ^(٤)، فإن لم تُردِ المكانَ. ولكن المصدر، فالمصدر أيضاً في هذا الحد^(٥) عَلَى الْمَفْعَلِ مثل المَحْشَرِ ونحوه، وقد يشذُّ عن القياس المطرَّد نحو هذا، كما جاء الْمَسْجِدُ وسيبويه يحمله على أنه اسم البيت، وليس المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ، فإن

(١) هذه قطعة من بيت لم يعرف قائله ونصه:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُو

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ

انظر الكتاب لسيبويه ١٠٨/١، والخزانة ٣٧٩/٣ وفي (م) بطونكم

وهو خطأ لانكسار الوزن، فاليبت من الوافر. سبق في ٨١/٤ و ٢١٣/٥

(٢) قطعة من بيت لجريز وتماه:

تَدْعُوكَ تَيْمٌ وَتَيْمٌ فِي قَرْىِ سَبَأٍ

قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

سبق في ٨١/٤

(٣) سقط من ط.

(٤) في (م): المفعول.

(٥) في ط: يجيء.

أراد ذاك فتح، وكذلك المَطْلَع من طَلَعَ يَطْلَعُ، والمَطْلَعُ على القياس، إلا أن أبا الحسن يقول: إنَّ المَسْكَنَ إذا كسرت له لغة كثيرة، قال: وهي لغة الناس اليوم. قال: وأما المَسْكَنُ مفتوحة فهي لغة أهل الحجاز. قال^(١) وهي اليوم قليلة.

اختلفوا في إضافة (أَكْلٍ خَمَطٍ) [سبأ/١٦] والتنوين.

فقرأ أبو عمرو وحده: (ذَوَاتِي أَكْلٍ خَمَطٍ) مضافاً. وثقل الأكل ونون الباقون. عباس عن أبي عمرو (ذَوَاتِي أَكْلٍ خَمَطٍ) مضافاً^(٢) خفيفاً، وخفف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقل الباقون إلا ما روى عباس عن أبي عمرو^(٣).

أبو عبيدة: الخمط: كل شجرة مُرَّة ذات شوكة، والأكل: الجنا، كل ما اجتني^(٤). قال أبو علي: ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسن، وذلك أن^(٥) الأكل إذا كان الجنا فإن جنا كل شجرة منه، والدليل على أن الأكل: الجنا، كما قال أبو عبيدة، قوله سبحانه^(٦): (تَوَتَّيْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا) [إبراهيم/٢٥] وقد جاء الجنا مضافاً إلى الشجرة في قوله:

(١) سقطت من م.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) السبعة ص ٥٢٨.

(٤) إعجاز القرآن ص ١٤٧ والجملة الأخيرة ساقطة منه.

(٥) في ط: لأن.

(٦) سقطت من ط.

موشحةً بالطرَّتَيْنِ دنا لها
جنا أَيْكَةً يَضْفُو عليها قِصارُها^(١)

فكما أضاف الجنا إلى الشجرة التي هي الأَيْكَةُ كذلك أضاف أبو عمرو الأُكْلَ الذي هو الجنا إلى الخمط، وغيرُ الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة، وذلك لأنَّ الخمط إنَّما هو اسم شجرة، وليس بوصفٍ، وإذا لم يكن وصفاً. لم يَجْرِ على ما قبله، كما يجري الوصف على الموصوف. والبدلُ ليس بالسَّهْل أيضاً، لأنَّه ليس هو هو، ولا بعضه لأنَّ الجنا من الشجرة، وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان، كأنَّه بَيَّنَّ أنَّ الجنا لهذا الشجر، ومنه، وكأنَّ الذي حَسَّنَ ذلك أَنَّهُم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصِّفَةِ. قال الشاعر:

عَقَّارُ كَمَاءِ النَّيِّ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ
ولا خَلَّةٍ يَكْوِي الشَّرُوبَ شَهَابُهَا^(٢)

قال أبو الحسن: الأحسنُ^(٣) في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل: دارٌ آجِرٌ، وثوبٌ خَزٌّ. قال: و(أُكْلٌ خَمْطٍ) قراءة كثيرة وليست بالجيدة في العربية.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين ٧١/١ وانظر أساس البلاغة (وشح) وسبق البيت في ص ٣١٦/٥، والمعنى: الطرتان: طريقتان في جنبيها. الأَيْكَةُ: الشجر الملتف. يَضْفُو: يكثر وَيَسْبُغُ عليها، أي يطول عليها قصارها، فقال: إذا سَبَغَ عليها القصار من أغصان الشجرة فالطوال أخرى أن تكون أسبغ.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ٤٥/.

(٣) في ط: أحسن.

ابن عامر: (حتى إذا فُزَّعَ عن قُلُوبِهِمْ) [سبأ/٢٣] مفتوحة الفاء والزاي، الباقون: (فُزَّعَ) مضمومة [الفاء مكسورة الزاي]^(١).
 أبو عبيدة: فُزَّعَ عن قلوبهم: نُفِّسَ عنها^(٢). وقال أبو الحسن: المعنى فيما ذكروا: جلي^(٣). وقال غيره: الذين فُزَّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو علي: فُزَّعَ وفُزَّعَ: معناه أزيل الفزع عنها، وقد جاء مثل هذا في أفعل أيضاً قالوا: أشكاه إذا أزال عنه ما يشكوه منه، وأنشد أبو زيد:

تَمَدَّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلَوَّيْهَا
 وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّ نَشْكِيهَا
 غَمَرَحَوَايَا قَلَّ مَا نَجَفِيهَا^(٤)

فكما أن أشكيت: أزلت الشكوى. كذلك فُزَّعَ وفُزَّعَ: أزال الفزع. وما روي من قراءة الحسن: (فُزَّعَ عن قلوبهم) كالراجع إلى هذا المعنى، لأنَّ التقدير كأنه: فُزَّعَتْ من الفزع، قال قتادة: فُزَّعَ عن قلوبهم: أي جُلِّيَ عن قلوبهم، قال: يوحى الله إلى جبريل فيُعرِّفُ الملائكة، ويفزِّعُ من أن يكون شيء من أمر الساعة، فإذا جَلَا عن قلوبهم وعلموا أن ذلك ليس من أمر الساعة (قالوا: ماذا قال ربكم؟

(١) السبعة ص ٥٣٠ وما بين المعقوفتين ساقط من ط.

(٢) مجاز القرآن ١٤٧/١.

(٣) في ط: خلي عنها.

(٤) هذا الرجز في اللسان (جفا) ولم ينسبه، وفيه الشطرة الأخيرة بهذا النص
 مسَّ حوايانا فلم نجفِها

قالوا: الحقّ [سبأ/ ٢٣] [قال أبو علي: التقدير: قالوا: قال الحقّ] ^(١) فَمَنْ قرأ (فَزَعَ) فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائذ إلى اسم الله سبحانه ^(٢)، وَمَنْ قرأ: (فُزَّعَ) فبنى الفعل للمفعول به كان الجارُّ والمجرور في موضع رفعٍ، والفعل في المعنى لله تعالى ^(٣).

اختلفوا في قوله تعالى ^(٤): (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) [سبأ/ ١٧] في الياء والنون، فقرأ حمزة والكسائي: (وَهَلْ نُجَازِي) بالنون (الكفور) بالنصب. حفص عن عاصم مثل قراءة حمزة وأدغم الكسائي اللام من هل في النون وحده ^(٥)، وقرأ الباقر وعاصم في رواية أبي بكر: (يُجَازِي) بالياء (الكفور) رفع ^(٦).

قال أبو علي: حجة نجازي قوله سبحانه ^(٧): (جَزَيْنَاهُمْ) وهي قراءة الأعمش فيما زعموا، وَمَنْ قال: (يُجَازِي)، فالمجازي: الله عزَّ وجلَّ ^(٨) وإن بني الفعل للمفعول به وهذا مثل قوله: (حتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) و(فَزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ). وأمَّا قوله ^(٩): (وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ)، والكفور وغيره [يَجْزِي على هذا فعْله] ^(١٠)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: سبحانه.

(٤) في ط: عزَّ وجلَّ.

(٥) في ط: وغيره لم يدغم. وفي السبعة: ولم يدغمها غيره.

(٦) السبعة ص ٥٢٩.

(٧) سقطت من ط.

(٨) سقطت من م.

(٩) في ط: (نجازي إِلَّا الكفور) أو...

(١٠) في ط: يُجْزِي على فعْله.

وإنما خُصَّ الكفور بهذا، لأنَّ المؤمن قد يُكْفَرُ عنه ذنوبُه بطاعاته؛ فلا يجازى على ذنوبه التي تُكْفَرُ، والكافر عمله يحبط فلا يكْفَرُ عن سيئاته؛ كما يكْفَرُ عن سيئات المؤمن.

قال تعالى: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) [النساء/٣١] وقال: (وَأَمْنُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ) [محمد/٢] وقال: (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) [هود/١١٤] وقال: (ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وَعَدَ الصِّدِّيقُ الَّذِي كَانُوا يُوْعَدُونَ) [الأحقاف/١٦] وقال في الكفار: (أَصْلَ أَعْمَالِهِمْ) [محمد/١] وقال: (أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) [إبراهيم/١٨] (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ) [النور/٣٩] فالكافر يجازى بكلِّ سوءٍ يعملُه، وليس كالمؤمن الذي يكْفَرُ عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة. وأمَّا إدغام الكسائي اللَّام في النون، فجائز. حكاه سيبويه وذلك^(١): هَتَرَى من هل نرى^(٢)، فيدغم اللَّام في النون، قال سيبويه: والبيان أحسن، قال: لأنَّه قد امتنع أن يُدْغَمَ فِي النُّونِ مَا أُدْغِمَتْ فِيهِ سِوَى اللَّامِ. قال: فكأنَّهم يستوحشون من الإدغام^(٣).

اختلفوا في قوله سبحانه^(٤): (رَبَّنَا بَعْدَ) [سبأ/١٩] فقرأ ابن

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) في الأصل: «هتري من هل ترى» والكلام يجري على النون. كما هو النص وسيبويه.

(٣) الكتاب ٤١٦/٢.

(٤) في ط: عز وجل.

كثير وأبو عمرو: (بَعْدُ) مشددة العين، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (بَاعِدُ)، [واختلف عن ابن عامر]^(١) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ تَمِيمٍ وَسُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ (بَعْدُ). ابْنُ ذَكْوَانَ عَنْهُ (بَاعِدُ)^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): ذكر سيبويه: فاعَلَ وفَعَلَ قد يجيئان لمعنى كقولهم: ضَاعَفَ وضَعَفَ، فيجوز أن يكون بَاعَدَ وبَعَدَ من ذلك. وكذلك خلافه قَارَبَ وقَرَّبَ، واللفظان جميعاً على معنى الطَّلَبِ والدُّعَاءِ. والمعنى في الوجهين على أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخصب وكفاية الكدح في المعيشة، وهؤلاء ممن دخل في جملة قوله سبحانه^(٤): (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص/ ٥٨] والبطر فيما قال بعض الناس: كراهة الشيء من غير أن يُسْتَحَقَّ أن يُكْرَهَ. وسؤالهم ما سألوا قريب من سؤال قوم موسى: (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتِ الْأَرْضُ) [البقرة/ ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله سبحانه^(٥): (ولقد صدَّق عليهم) [سبأ/ ٢٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٢) السبعة ص ٥٢٩ وليس فيه (اختلف عن ابن عامر) بل ذكره مع سند القراءة فقال: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (باعد)

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: عز وجل.

(٥) ي (ط): عز وجل.

(صَدَقَ) خفيفة^(١)، وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: (صَدَقَ)، مشددة^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): معنى التخفيف: أَنَّهُ صَدَقَ ظَنُّهُ الَّذِي ظَنَّهُ بِهِمْ مِنْ مَتَابَعَتِهِمْ إِيَّاهُ إِذَا أَغْوَاهُمْ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ^(٤): (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) [الأعراف/١٦] (وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر/٣٩] فهذا ظَنُّهُ الَّذِي صَدَّقُوهُ^(٥)، لَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَنْ^(٦) تَيَقَّنَ، فَظَنَّهُ عَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابُ الظَّرْفِ، صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ فِي ظَنِّهِ، وَلَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً بِصَدَقَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: أَصَابَ الظَّنُّ، وَأَخْطَأَ الظَّنُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ:

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ لَكَ الظَّنَّ

مَنْ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(٧)

فهذا يدلُّ على إضافة الظَّنِّ، وقال الشاعر في تعديته إِيَّاهُ إِلَى

المفعول به: إِنْ كَانَ ظَنِّي صَادِقِي^(٨)

(١) في ط: خفيف. (٢) السبعة ص ٥٢٧.

(٣) سقطت من ط. (٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: صدقه. (٦) في ط: على.

(٧) البيت لأوس بن حجر، انظر ديوانه/٥٣، وانظر اللسان (لمع).

(٨) ورد الشاهد في م برواية: صادق. وهو صدر بيت من الطويل وقع فيه الخرم. وجاء بتمامه في تفسير مجمع البيان ٣٨٨/٨ برواية:

إِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقاً وَهُوَ صَادِقِي

بِشْمَلَةٍ يَجْبِسُهُمْ بِهَا مَجْبَساً وَعَرّاً

ونسبه محققه إلى مكبرة بنت بردأم شملة، تقول: إِنْ يَكُ ظَنِّي

بِشْمَلَةٍ صَادِقاً يَجْبِسُهُمْ، أَي: الْقَوْمَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَبَاهُ بِتِلْكَ الْمَعْرَكَةِ مَجْبَساً صَعْباً يَدْرِكُهُ فِيهِ ثَأْرُ أَبِيهِ.

ووجه من قال: (صَدَّق) بالتشديد أنه نصب على أنه مفعول به،
وعَدَى (صَدَّق) إليه قال^(١):

فإِنْ لَمْ أَصَدِّقْ ظَنِّكُمْ بِتَيَقُّنٍ
فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالَ مِنِّي الرَّوَاعِدُ

اختلفوا في ضمِّ الألف وفتحها من قوله سبحانه^(٢): (إِلَّا لِمَنْ
أُذِنَ لَهُ) [سبأ/ ٢٣] فقرأ ابن كثير ونافع [وابن عامر]^(٣): (أُذِنَ لَهُ)
[بفتح الألف]^(٤)، وقرأ عاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه،
وأبو عمرو وحزمة والكسائي: (أُذِنَ لَهُ)، بضم^(٥) الألف. وروى يحيى
وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالفتح وكذلك روى
حفص عن عاصم بالفتح^(٦).

[قال أبو علي]^(٧): حَجَّةٌ مَنْ قَالَ (أُذِنَ) فَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْفَاعِلِ أَنَّهُ
أَسْنَدَهُ إِلَى ضَمِيرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٨)، وَقَالَ: (إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ
وَقَالَ صَوَابًا) [النبا/ ٣٨] وَقَالَ: (إِلَّا مَنْ بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ
وَيَرْضَى) [النجم/ ٢٦]. وَمَنْ قَالَ (أُذِنَ) يَبْنِي^(٩) الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ،
فَهُوَ يَرِيدُ: ذَا الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: (حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ)،

(١) لم نعثر على قائله. الرواعد: السحب فيها رعد.

(٢) في ط: عز وجل.

(٣) سقطت من م. وهي في ط والسبعة.

(٤) سقطت من م.

(٥) في ط: برفع.

(٦) السبعة ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

(٧) سقطت من ط.

(٨) في ط: عز وجل.

(٩) في ط: فبنى.

و(فَزَعٌ)، (وهل يُجَازَى إِلَّا الْكُفُورُ) [سبأ/١٧] وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اِخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ.

قال: قرأ حمزة وحده (وهم في الْغُرْفَةِ) [سبأ/٣٧] واحدة، وقرأ الباقون: (الْغُرَفَاتِ) جماعة^(١).

[قال أبو علي]^(٢): حَجَّةٌ حمزة في إفراده الغرفة قوله سبحانه^(٣): (أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا) [الفرقان/٧٥] فكما أنَّ الغرفة يُراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله: (وهم في الغرفة آمنون) [سبأ/٣٧] يراد بها الكثرة واسم الجنس.

وحجَّةُ الجمع قوله: (لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ) [الزمر/٢٠] وقوله: (لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت/٥٨] فكما أنَّ غُرَفًا جمعٌ، كذلك الغرفات ينبغي أن يكون جمعاً^(٤). فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل واسمُ الجنس للكثير واستغراق الجميع^(٥) فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) [الأحزاب/٣٥] وقول حسان:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ^(٦)

(١) في ط: جماعاً وكذلك في السبعة ص ٥٣٠.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: تجمع، بدل: يكون جمعاً.

(٥) في ط: الجمع.

(٦) هذه قطعة من بيت تمامه:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلَمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسِيفُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَا

انظر ديوانه ١/٣٥.

فهذا لا يريد إلا الكثرة، لأن ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا في همز (التناوُس) [سبأ/ ٥٢] وترك همزه.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص: (التناوُس) غير مهموز، وكذلك روى حسين الجعفي والأعشى والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بغير همز. المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالهمز^(١).

قال أبو علي: قوله تعالى^(٢): (وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: (لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا) [الأنعام/ ١٥٨] فكأن المعنى: كيف يتناولونه من بُعد وهم لم يتناولوه من قرب في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟ والتناوُس: التناول من نُشْتِ تَنُوشٍ، قال:

وهي تنوش الحوض نوشاً من عَلَا^(٣)

وقال:

تَنُوشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا^(٤)

(١) السبعة ص ٥٣٠.

(٢) سقطت من ط.

(٣) هذا بيت من الرجز لغيلان بن حريث وبعده:

نُوشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الْفَلَا

كما في اللسان (نوش) والبيت من شواهد سيويه ١٢٣/٢ ولم ينسبه وانظر المنصف ١٢٤/١ وابن يعيش ٧٣/٤ - ٨٩، والخزانة ١٢٥/٤، ٢٦١، ومجاز القرآن ١٥٠/٢.

(٤) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانهم ص ٢٢ وانظر شرح السكري ٧١/١ وصدرة:

فَمَنْ لم يهَمْز جعله فاعلاً من النوش الذي هو التناول، وَمَنْ همز احتمال أمرين: أحدهما أن يكون من تنوش، إلا أنه أبدل من الواو الهمزة لانضمامهما مثل أَقَتْتُ، وأذُورِ، ونحو ذلك، والآخر: أن يكون من النَّاش وهو الطلب، والهمزة منه عينٌ قال رؤية:

أَقَحَمَنِي جَارُ أَبِي الْخَامُوشِ^(١)

إِلَيْكَ نَاشُ الْقَدَرِ النَّوْوشِ

فسره أبو عبيدة بطلبِ القدر^(٢)، وحكى أبو الحسن أيضاً عن يونس قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثم يقول) [سبأ/٤٠] بالياء فيهما. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالنون فيهما^(٣).

[قال أبو علي]^(٣): حَجَّةُ الياء أَنَّ قبله: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ) [سبأ/٣٩] (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ) [سبأ/٤٠]. ووجه النون أنه انتقل من لفظ الإفراد إلى الجمع، كما أَنَّ قوله سبحانه^(٤): (أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْ

فَمَا أُمُّ خَشْفٍ بِالْعَلَايَةِ شَادِنٍ

والبيت من قصيدة طويلة عدتها ٤١ / بيتاً يقع الشاهد السادس منها.

انظر اللسان (نوش) وفيه: طاب بدل: نال.

(١) ديوانه/٧٧، ٧٨. ووقعت في (م) الجاموس بدل الخاموش وهو سهو من الناسخ. والبيتان في مجاز القرآن ١٥١/٢، ورواية البيت الثاني: ناشى بدل ناش. وهو تحريف.

(٢) ونص أبي عبيدة: وهو من بعد المطلب.

(٣) السبعة ص ٥٣٠.

(٤) سقطت من ط.

دُونِي وَكَيْلًا) [الإسراء/٢] انتقال من الجمع إلى الأفراد، والجمع ما
تَقَدَّمَ من قوله سبحانه^(١) (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى)
[الإسراء/٢].

عباس عن أبي عمرو: (قُلِ ادْعُوا) [سبأ/٢٢] بكسر اللام^(٢).
[قال أبو علي]^(٣): قد مضى القول في ذلك فيما تقدّم.

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٥٢٩.

(٤) سقطت من ط.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الملائكة ^(٢)

قال: قرأ حمزة والكسائي: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) خفضاً [٣].
وقرأ الباقر: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) رفعاً ^(٣).

[قال أبو علي] ^(٤): مَنْ قَالَ (غَيْرِ) جَعَلَهُ صِفَةً عَلَى اللَّفْظِ، وَذَلِكَ حَسَنٌ لِاتِّبَاعِهِ الْجَرَّ الْجَرَّ، فَأَمَّا الْخَبْرُ عَلَى قَوْلِهِمَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) [فاطر/٣] وَيَرْزُقُكُمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ^(٥) عَلَى أَنَّهُ الْخَبْرُ.

وَمَنْ قَالَ: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر/٣] احْتَمَلَ الرُّفْعَ غَيْرَ وَجْهِ؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَارْتِفَاعٌ غَيْرُ بَأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ،

(١) سقطت من ط.

(٢) هي سورة فاطر.

(٣) السبعة ص ٥٣٤.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من م.

ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون غير استثناء، والخبر مضمّر كأنه: هل من خالق إلا الله. والخبر مضمّر قبل، كقولك: ما خالق إلا الله، وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثير نحو: هل من رجل؟ (وما من إله إلا الله) [آل عمران/٦٢] فقله: (وما من إله إلا الله) يدل على جواز الاستثناء في «غير» من قوله سبحانه: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر/٣] والخبر مضمّر كما كان مضمراً في قوله: (وما من إله إلا الله) [آل عمران/٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلّ وعزّ: (كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ) [فاطر/٣٦]، فقرأ أبو عمرو، وكذلك (يُجْزَى) بالياء (كل كَفُورٍ) رفع.

وقرأ الباقر: (نَجْزِي) بالنون (كل كَفُورٍ) نصباً^(١).

[قال أبو علي]^(٢): وجه النون قوله سبحانه^(٣): (أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ) [فاطر/٣٧] و(يُجْزَى) في المعنى مثل نَجْزِي، ومثله: (فَزَعِ عَنْ قُلُوبِهِمْ) و(فَزَعِ)، (وهل يُجَازَى) و(نُجَازِي)، ومن حجة يُجْزَى قوله: (وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا) [فاطر/٣٦].

وقرأ أبو عمرو وحده (جَنَاتٍ عَدْنٍ يُدْخَلُونَهَا) [فاطر/٣٣] برفع الياء، وقرأ الباقر: (يُدْخَلُونَهَا) بفتح الياء، وروى عباس عن مطرف

(١) السبعة ص ٥٣٥.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

الشَّقَرِيَّ عن معروف بن مشكان^(١) عن ابن كثير: (يَدْخُلُونَهَا) [فاطر/٣٣] مثل أبي عمرو. وقرأتُ على قنبل: (يَدْخُلُونَهَا) بفتح الياء^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): (جناتُ عدنٍ) نكرةٌ (يَدْخُلُونَهَا) و(يَدْخُلُونَهَا) صفةٌ لها؛ لأنها جملةٌ، والنكراتُ توصفُ بالجمَلِ، فمن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك في الصِّفة كما يفعلُهُ في الصِّلة. وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنتَ رجلٌ تُضْرِبُهُ؟ ولم يُجِزْ ذلك على أن تُضْرِبُهُ صفةٌ لرجل ولو كان صفةً لم يجز فيه النصب، ولكنْ على أن تجعل كلَّ واحدٍ من رجلٍ وتضربُ خبراً، مثل: حُلُوْ حَامِضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفةً، وإذا لم يكن صفةً لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع من^(٤) الصِّفة، فأما ارتفاع (جناتٍ) فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل^(٥)، كأنه قيل: ما ذلك الفضل^(٦)؟ فقيل^(٧): جناتٌ؛ أي: جزاء جناتٍ [أو دخول جناتٍ]^(٨)، ويجوز أن تجعل الجنَّات بدلاً من الفضل^(٩) كأنه: ذلك هو جناتُ عدنٍ؛ أي: دخول جناتِ عدنٍ.

(١) في م ابن مشكان. بدون معروف، وهي في السبعة أيضاً.

(٢) السبعة ص ٥٣٤.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: في.

(٥) في ط: للفوز، والذي في الآية التي قبلها: الفضل... وقعت الجنَّات تفسيراً له.

(٦) في ط: الفوز.

(٧) في ط: فقال هي.

(٨) كذا في ط وسقطت من م.

(٩) في ط: الفوز.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: (وَلَوْلُؤَا) [فاطر/٣٣] نصباً، وكان عاصم في رواية أبي بكر يهمز الواو الثانية، ولا يهمز الأولى.

المعلّى عن أبي بكر عن عاصم: يهمز الأولى ولا يهمز الثانية ضدّ رواية يحيى عن أبي بكر، حفص عن عاصم يهمزهما.

المفضل عن عاصم: (وَلَوْلُؤٍ) خفض، ويهمزهما.

[وكلهم قرأ: (وَلَوْلُؤٍ) بالجر]^(١) غير نافع وعاصم في رواية أبي بكر^(٢).

قال أبو علي: (مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا) [فاطر/٣٣] [نصب لَوْلُؤَا]^(٣) على الموضع؛ لأنه إذا قال: (يُحَلَّلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ) [فاطر/٣٣] كان بمنزلة يحلّون فيها أساور، وقيل: إنّ أكثر التفسير على الجرّ: أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ، وقد قدّمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله سبحانه^(٤): (فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ) [فاطر/٤٠] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة (على بَيِّنَةٍ) واحدة، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم والكسائي: (بَيِّنَاتٍ) جماعة؛ حفص عن عاصم (بَيِّنَةٍ) واحدة، المفضل عن عاصم (على بَيِّنَاتٍ) جماعة^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين ورد في ط هكذا: وكلهم يخفض ويهمزهما.

(٢) السبعة ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في ط: عزّ وجلّ.

(٥) في ط: جماعة. وكذلك في السبعة انظر ص ٥٣٥ ففي النص اختلاف يسير والمؤدى واحد.

[قال أبو علي^(١) وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب، أو ما يأتي به النبي ﷺ^(٢) بيّنة على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء، كما قال: (أرأيتم إن كنت على بيّنة من ربّي) [هود / ٢٨ - ٨٨] وقد جاءكم بيّنة من ربكم) [الأعراف / ٧٣ - ٨٥].

فأمّا قوله سبحانه^(٣): (جاءوا بالبينات والزُّبر) فإنّما هو على قوله: (فقد كُذِّبَ رُسُلٌ من قبلك جاءوا بالبينات والزُّبر) [آل عمران / ١٨٤] فلأنّ مع كل [واحد من الأنبياء]^(٤) بيّنة، فإذا جَمَعُوا جُمِعَتِ البيّنة لجمعهم. وقال سبحانه^(٥): (حتّى تأتيهم البيّنة رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ) [البيّنة / ١ - ٢] وزعموا أنّ في مصحف عبد الله بالهاء، فهذا دليل على الإفراد، والجمع في البيّنات على أنّ في الكتاب ضرورياً من البيّنة؛ فجُمِعَ كذلك^(٦).

قرأ حمزة وحده: (وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا...) [فاطر / ٤٣] ساكنة^(٧) الهمزة، (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا) [فاطر / ٤٣] مرفوعة الهمزة. وقرأ الباقون بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية^(٨).

قال أبو علي: التقدير في قوله عز وجل^(٩): (اسْتَكْبَرًا) في

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) كذا في ط وفي م: شيء.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: لذلك.

(٧) في ط: وإسكانه.

(٨) السبعة ص ٥٣٥ - ٥٣٦.

(٩) سقطت من ط.

الأَرْضِ) [فاطر/٤٣] اسْتَكْبَرُوا استكباراً في الأرض ومكر السيِّء. أي: مكروا المكر السيِّء، فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السيِّء، ألا ترى أنه قد جاء بعد (ولا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) [فاطر/٤٣] فكما أن السيِّء صفةٌ للمصدر، كذلك الذي قبل. تقديره: ومكروا المكر السيِّء. وكذلك قوله: (أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ) [النحل/٤٥] تقديره: الَّذِينَ مَكَرُوا المَكَرَاتِ السَّيِّئَاتِ. إِلَّا أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى السَّيِّءِ قَدَرْتَ الصِّفَةَ وَصِفَاءَ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَكْرِ، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: دار الآخرة، وجانبُ الغربي، قَدَرَهُ كذلك، فحذفَ المصدرَ من قوله: المَكَرَاتِ السَّيِّئَاتِ، وأقام صفته مقامه، فوقعتِ الإضافةُ إليه، كما كانت تقع على موصوفه [الذي هو المصدر] (١). فأما قراءة حمزة: (وَمَكَرَ السَّيِّءُ) وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإنَّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مُجَرَّاهَا في الوقف، فهو مثل:

سَبَسَبَا (٢)، وَعَيْهَل (٣)، وَالْقَصَبَا (٤)، وَجَدَبَا (٥).

وهو في الشعر كثير. ومما يقوِّي ذلك: أن قوماً قالوا في الوقف: أَفْعَيَ وَأَفْعَوُ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أَفْعَوُ يا هذا، فكذلك عَمِلَ حمزة بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أن الألف كذلك. ويقوِّي مقاربتها الألف أن قوماً يبدلون منها الهمزة في

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) سبق في ٦٥/١.

(٣) سبق في ١٥١/١ و ٣٦٢/٢.

(٤) سبق في ٣٦٣/٢.

(٥) سبق في ٦٥/١، (حاشية) وروايته ثم: جدباً.

الوقف فيقولون: رأيت رجلاً ورأيت حُبلاً. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعل (ييءَ وَلَا) من قوله: (ومكر السيءَ وَلَا) بمنزلة إبلٍ، ثم أسكن الحرف الثاني كما أُسْكِنَ^(١) من إبلٍ لتوالي الكسرتين إحداهما ياءً قبلها ياءٌ فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خففت العربُ نحو ذلك بالحذف من^(٢) نحو: أسيدِي وبالقلب في نحو^(٣) رحوي، ونُزِلَ حركةُ الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب؛ كما فعلوا في قولهم:

فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحْبَبٍ^(٤)

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ^(٥)

..... وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٦)

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدَّ وِفْرٌ، وعضٌّ. فأدغم كما أدغم يَعِضُّ، ويفرّ لَمَّا تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النونين فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعربُ، وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز

(١) في ط: يُسْكِن.

(٢) في ط: في.

(٣) سقطت من م.

(٤) صدر بيت لامرئ القيس، سبق في ١١٧/١، ٤١٠، ٨٠/٢، ٢٣٣/٣.

(٥) عجز بيت للأقشير الأسدي - وهو المغيرة بن عبد الله - سبق في ٨٠/٢،

وانظر المحتسب ١١٠/١.

(٦) قطعة من بيت لجرير في هجاء بني العم، سبق في ٨٠/٢. وانظر المحتسب

١١٠/١.

فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بمواضعها معلوم، كما كان معلوماً في المعتل، والإسكان للوقف. فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن، ألا ترى أن العرب قد استعملت^(١) ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحن للزمه^(٢) أن يقول: إن قول من قال: إفعو في الوصل لحن، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنشور، لم يكن لحنًا، [وإذا لم يكن لحنًا]^(٣) لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص^(٤) من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج ويقال: سَيِّءٌ مثلُ سَيِّدٍ، ويخفَّف كما يخفَّف. قال أبو زيد: سَوَّته أسوؤه مَسَاءً، وقال أبو عبيدة: (يحيق المكر السيِّء) لا (يَزِل) إلَّا بأهله^(٥).

(١) في ط: استعملوا.

(٢) في م: لزمه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ط.

(٤) في ط: المخلص.

(٥) مجاز القرآن ص ١٥٦.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة يس

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم:
(يس) [١] و(نون) [القلم/١] نونهما ظاهرة.

الخلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: لا يبين النون.
الأعشى عن أبي بكر [عن عاصم]: يبين النون. الكسائي عن أبي بكر
عن عاصم: لا يبين النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر
عن عاصم: يبين النون، والكسائي لا يبين النون.

وكان حمزة والكسائي: يُميلان الياء في (يس) غير مفرطين.
وحمزة إلى الفتح أقرب من الكسائي في (يس) وقياس قول أبي بكر
عن عاصم (يس) بالإمالة.

وكان ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص وأبو عمرو وابن
عامر يقرؤون (يس) مفتوحة الياء، نافع قراءته وسط من ذلك. وقال
ورش، وقالون: الياء مفتوحة شيئاً. وقال محمد بن إسحاق وابن

(١) سقطت من ط.

جَمَّاز: الياء مفتوحة والنون مُبَيَّنَةٌ في السُّورتين جميعاً. وقال يعقوب بن جعفر [عن نافع]: النون فيهما غيرُ مُبَيَّنَةٍ^(١).

قال أبو علي: من بين النون في^(٢) (يَس) فإنَّما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّنُ، فإنَّما بيَّنه لأنَّ هذه الحروف مُبَيَّنَةٌ على الوقف، وممَّا يدلُّك على ذلك استجارتهم فيها الجمع بين ساكنين، كما يجتمعان في الكلم التي يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها التبيين^(٣)، فكما جاز فيها الجمع بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما^(٤) الوقف؛ كذلك استجيز معها تبين النون في الدَّرج، لأنَّ التَّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين في الوقف؛ كذلك جاز التبيين في هذه^(٥) الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.

وأما قول مَنْ لم يبيِّن فلأنَّه، وإن كان في تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: (أَلَمْ اللهُ) [آل عمران / ١]. ألا ترى أنَّهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟ فلا يكون التقدير فيها الوقف عليها. وكذلك قالوا^(٦) واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل، فكذلك لم يبيِّن النون مَنْ لم يبيِّن؛ لأنَّها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزة الوصل، فإذا صار في تقدير الوصل، وجب أن لا تبين معها النون، كما

(١) السبعة ص ٥٣٨، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٢) في ط: من.

(٣) في ط: الجمع بينهما.

(٤) في ط: فيها.

(٥) سقطت من ط.

(٦) كذا في ط وسقطت من م.

لم تبين مع سائر الكَلِم التي ليست بحروف هجاء، وأمّا القول في انتحاء فتحة الياء من يَس نحو الكسرة فقد مضى القول فيه. وممّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة أنهم قالوا: يا زيدُ. في النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم (يا) حرفٌ على حرفين، والحروف التي على حرفين لا يُمال منها شيءٌ نحو لا، وما. فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمالُ من الحروف من أجل الياء، فأن يُميلوا الاسم الذي هو (يا) من يَس أجدُر. ألا ترى أن هذه الحروف أسماءٌ لما يلفظ به^(١)؟.

ومن لم يُملَ فلأن كثيراً من الناس لا يميلون.

اختلفوا في الرِّفْع والنصب من قوله تعالى^(٢): (تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) [يَس/٥] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى [بن آدم] عن أبي بكر: (تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ) رفعاً، حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي: (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ) نصباً^(٣).

[قال أبو علي]^(٤): مَنْ رَفَعَ فعلى: هو تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ، أو على: تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ هذا، والنصب على نَزَلَ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ.

اختلفوا في ضَمِّ السَّيْنِ وفتحها من قوله تعالى^(٥): (سَدًّا)

(١) في ط: بها.

(٢) في ط: عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) السبعة ٥٣٩ وما بين معقوفين منه. وفي النص اختلاف يسير.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: عَزَّ وَجَلَّ.

[يس / ٩] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) مفتوحة (١) السين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (سُدًّا) و(سُدًّا) مضمومتي السين (٢).

[قال أبو علي] (٣): قال أبو الحسن الضَّمُّ (٤) أكثر القراءتين واللُّغَتَيْنِ، وحُكي عن بعض المفسرين ما كان من الخلق، فهو سُدٌّ بالضَّمِّ، وما كان من البناء مفتوح، وقال غيره: السُّدُّ بالضَّمِّ في كلِّ ما صَنَعَ الله والعباد، وهما سواء، وقال العجاج:

سِيلَ الجَرَادِ السُّدَّ يَرْتَادُ الخَضِرَ (٥)

يريد: زعموا قطعة من الجراد سَدَّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقلوه: السُّدُّ، يجوز أن يجعله صفةً كالحُلُوِّ والمُرِّ، ويجوز أن يكون يريد: ذي السُّدِّ، أي: يَسُدُّ الأفق كما يَسُدُّ السُّدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السُّدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدرُ فيما زعم بعض أهل اللغة السُّدُّ سدده سَدًّا، وقال بعضهم: السُّدُّ: فعلُ الإنسان وخَلَقَهُ المسدود: السُّدُّ، وقيل في تفسيره قولان: أحدهما: أن جماعةً أرادوا بالنبي ﷺ سوءاً، فحال الله بينهم وبينه،

(١) في السبعة مفتوحتي السين.

(٢) السبعة ٥٣٩.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) وبعده:

آوَاهُ لَيْلٌ غَرَضًا ثُمَّ ابْتَكَرَ

انظر ديوانه ٨١/١.

فَجْعِلُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ، وَالْآخِرُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^(١) وَصَفَ ضَلَالَتَهُمْ؛ فَقَالَ: (إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا) [يَس/٨] فَأَمْسَكُوا أَيْدِيَهُمْ عَنِ الْإِنْفَاقِ، كَمَا قِيلَ^(٢) فِي الْيَهُودِ: (غُلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا) [المائدة/٦٤] وَيَقْوِي هَذَا الْوَجْهَ [قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ]^(٣): (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [يَس/١٠].

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله جَلَّ وَعَزَّ: (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) [يَس/١٤].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل [عن عاصم]: (فَعَزَّزْنَا) خفيفةً.

وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: (فَعَزَّزْنَا) مشددة الزاي .

[قال أبو علي]^(٥): قال بعضهم: عَزَّزْنَا: قَوَّيْنَا وَكَثَّرْنَا. وَأَمَّا عَزَّزْنَا: فغلبنا من قوله: (وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) [ص/٢٣] وقال جرير: أَعَزُّكَ بِالْحِجَازِ وَإِنْ تَسَهَّلَ بِغَوْرِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبُ أَنْتَهَابًا^(٦)

المفضل عن عاصم: (أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ) [يَس/١٩] بهمزة بعدها ياء والكاف مشددة، وقرأ عاصم وحمة والكسائي وابن عامر (أَيْنَ)

(١) في ط: عز وجل.

(٢) في ط: قال.

(٣) سقطت من ط.

(٤) السبعة ص ٥٣٩ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٥) سقطت من ط.

(٦) ديوانه ٨٢٥/٢.

بهمزتين وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير بهمزة بعدها ياء، وكان أبو عمرو يمدُّ، وابن كثير لا يمدُّ. واختلف عن نافع وقد بين^(١).

قال أبو الحسن: معناه حيث ذكَّرتُمْ، قال: وفي بعض الحروف: (وَلَا يَفْلِحُ السَّاجِرُ أَيْنَ أَتَى) [طه/٦٩]. وَمَنْ قَالَ: (أِنْ ذُكِّرْتُمْ) فَإِنَّمَا هِيَ إِنْ الَّتِي^(٢) للجزاء دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى^(٣): إِنْ تَشَاءُمْتُمْ؛ لِأَنَّ (تَطَيَّرْنَا بِكُمْ) معناه: تَشَاءُمْنَا بِكُمْ، فكأنَّهم قالوا: إِنْ ذُكِّرْتُمْ تَشَاءُمْتُمْ! فحذف الجواب لتقدم ما يدلُّ عليه، وأصل تطيَّرنا: تفعَّلنا، من الطائر عند العرب الذي به يتشاءمون، ويتيمنون، وقد تقدَّم ذكر ذلك. وقد قرأ من غير السبعة (أَنَّ ذُكِّرْتُمْ) بفتح أُنْ، والمعنى: أَلَّا ذُكِّرْتُمْ تَشَاءُمْتُمْ، وأمَّا الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مرَّ ذكرها في مواضع.

اختلفوا في نصب الرءاء ورفعها من قوله سبحانه^(٤): (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ) [يس/٣٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وَالْقَمَرَ) رفعا. وقرأ الباكون: (وَالْقَمَرَ) نصبا^(٥).

قال أبو علي: الرِّفْعُ علي قوله: وَآيَةُ لَهُمُ الْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ منازل، مثلُ قوله: (وَآيَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [يس/٣٧] وكأنَّ التقدير: وَآيَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ، وَآيَةُ لَهُمُ الْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ منازل، فهو

(١) السبعة ص ٥٤٠.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: عَزَّ وَجَلَّ.

(٥) السبعة ص ٥٤٠.

على هذا أشبه بالجمل التي قبلها. والقول في (آية) أنها ترتفع بالابتداء، ولهم صفة للنكرة، والخبر مضمّر تقديره: وآية لهم في المُشَاهِدِ أو في الوجود، وقوله: (اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ، وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ منازل): تفسير للآية، كما أن قوله: (لهم مغفرة) [المائدة/٩] تفسير للوعد و(لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) [النساء/١١] تفسير للوصية، ومَنْ نصب فقد حمّله سيّويه على: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، قال: وهو عربي، ويجوز في نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على (نسلخ) الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازَه سيّويه من قولهم: زيد ضربته وعمرو أكرمته [وعمرأ أكرمته]^(١) على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي^(٢) (تجري) من قوله سبحانه^(٣): (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) [يس/٣٨] (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ)^(٤) [يس/٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله عزّ وجلّ: (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يس/٣٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (وَمَا عَمِلْتُ) بغير هاء، وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: (عَمَلَتْهُ) بالهاء^(٥).

(١) سقطت من م. (٢) في ط: هو. (٣) في ط: تعالى.

(٤) جاء في نسخة (م) قوله:

«والله سبحانه وتعالى أعلم، نجز الجزء السادس من كتاب الحجة للقرّاء، والله الموفق».

والكلام في ط متصل ليس فيه هذا الفصل.

وبعد هذا توقفت المقابلة بين النسختين (ط) و(م) لعدم وجود (م) بين

أيدينا، وأصبحت نسخة طاهر بن غلبون هي المعتمدة وحدها.

(٥) السبعة ص ٥٤٠.

القول أن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١] (وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى) [النحل/ ٥٩] و(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [الأنعام/ ٢٢] و(لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود/ ٤٣] فكلُّ على إرادة الهاء وحذفها.

وقد جاء الإثبات في قوله: (إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ) [البقرة/ ٢٧٥] وكذلك قوله: (وَمَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ) [يَس/ ٣٥] وموضع (ما) على هذا جرُّ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدَّر (ما) نافيةً فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم، ويقوي ذلك: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) [الواقعة/ ٦٣ - ٦٤] وَمَنْ قَدَّرَ هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الراجعة إلى الموصول.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (يَخْصِمُونَ) [يَس/ ٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يَخْصِمُونَ) بفتح الياء والخاء غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر: (يَخْصِمُونَ) بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلفٍ وغيره عن يحيى^(١) عن أبي بكر، وقرأ نافع: (يَخْصِمُونَ) ساكنة الخاء مشددة الصاد، ورشٌ (يَخْصِمُونَ): بفتح الياء والخاء مشددة الصاد، وقرأ حمزة: (يَخْصِمُونَ) ساكنة الخاء خفيفة الصاد. حدَّثني أحمد بن محمد بن محمد بن صدقة، قال: حدَّثنا أحمد بن جبير، قال

(١) هو ابن آدم كما في السبعة.

حدَّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: (يَخْصِمُونَ) بكسر الياء والخاء و(يَهْدِي) [يونس/٣٥] بكسر الياء والهاء^(١).

مَنْ قرأ (يَخْصِمُونَ) حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدَّ، وفِرَّ، وَعَظَّ، فألقوا حركة العين على الساكن.

وَمَنْ قال (يَخْصِمُونَ) حذف الحركة، إلاَّ أنه لم يُلقها على الساكن كما ألقاها الأوَّل، وجعله بمنزلة قولهم: (لَمَسْنَا)^(٢) السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا [الجن/٨] حذف الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلمَّا لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان، فحرَّك الحرف الَّذي قبل المدغم.

وَمَنْ قال: (يَخْصِمُونَ) جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم.

وَمَنْ زعم أنَّ ذلك ليس في طاقة اللسان ادَّعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال، فأما مَنْ قرأ (يَخْصِمُونَ) فتقديره: يخضم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصِمُونَ مُجَادِلَهُمْ عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى يَخْصِمُونَ: يغلبون في الخصام خصومهم. فأما (يَخْصِمُونَ) فعلى قول مَنْ قال: أنت تَخْصِمُ تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرَّك الخاء لالتقاء الساكنين، لأنَّه لم يلقِ الحركة المفتوحة

(١) السبعة ص ٥٤١ وفي النص اختلاف يسير، وأضاف: وكلُّهم فتح الياء. إلاَّ ما ذكرت لك عن ابن جبير.

(٢) في الأصل: مسنا.

على الفاء، وكَسَرَ الياء التي للمضارعة ليتبعها كسرة الخاء، كما قالوا:
أَجْوُوكَ، وَأُئْبُوكَ^(١)، وهو مُنْحَدَّرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: (مُرْدِّفِين) [الأنفال/٩]، فأتبعوا حركة
الراء حركة الميم فضمُّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَنْ قال: رَدٌّ
فحذف الحركة ولم يلقها على ما قبلها، وهذه اللغة رواها سيبويه عن
الخليل وهارون، فإن قلت: إِنَّ الهاء لا تكسر كما تكسر الحروف
الأخر التي للمضارعة، ألا ترى أن مَنْ قال نَعْلَمَ لم يقل يَعْلَمُ؛ قيل: إن
هذه الياء قد كُسِرَتْ في مواضع: فمن ذلك أن سيبويه حكى هُوَيْبِي
فكسر الياء، وقالوا: هُوَ يَنْجَلُ. فصيروها من قولهم يوجل للياء فكذلك
قولهم (يَخْصَمُونَ) وعلى هذا قوله:

تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِف^(٢)

فهذا من الحركات التي للإتباع.

قال: قرأ حمزة والكسائي (في ظَلَلٍ) [تيس/٥٦] وقرأ الباقون
(في ظَلَالٍ) بكسر الظاء^(٣).

أَمَّا الظَّلَلُ فجمع ظُلَّةٍ، كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ، وَجُورَةٍ
وَجُورٍ، وفي التنزيل: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ
الْغَمَامِ) [البقرة/٢١٠].

(١) انظر سيبويه ٢/٢٥٥ وقد سبق نحو هذا في ١/٦٥.

(٢) البيت من الرجز من شواهد سيبويه ٢/٣٤. وهو في الخزانة ١/٤٨ وشرح
شواهد الشافية ص ١٥٦ ونسبه لأبي النجم العجلي. وقد ضبطت عندنا
تكتبان بكسر التاء، وفي المراجع بضمها، ورد الشاهد عندهم على نقل
فتحة همزة ألف إلى ميم لام.

(٣) السبعة ص ٥٤٢.

وأما (ظلال) فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون جمع ظِلَّة، كعُلبَة وعِلاب، وجُفْرَة وجِفار، وبُرْمَة وبرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يكون (ظلال) جمع ظِلَّل، وفي التنزيل: (يَتَفَاءُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ) [النحل/٤٨] وقال:

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظَّلَالِ عَشِيَّةً

عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبٌ^(١)

عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): (وَأِنْ اَعْبُدُونِي) [يس/٦١] بكسر النون، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (وَأَنْ اَعْبُدُونِي) بضم النون. وكلهم قرأ بالياء وكذلك هي في كل المصاحف^(٣).

قال أبو علي: الضَّم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأما إثبات الياء، فإنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر.

اختلفوا في التَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (جِبِلًّا كَثِيرًا) [يس/٦٢] فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (جُبُلًا) مضمومة الجيم، والباء، مخففة اللام، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (جُبُلًا) بضم الجيم وتسكين الباء، وقرأ نافع وعاصم (جِبِلًّا) بكسر الجيم، والباء، مشددة اللام^(٤).

(١) البيت لعلمة الفعل، سبق في ٦٩/٤. وهو البيت الرابع عشر من المفصلية رقم ١١٩/، والسبب: جمع السَّب، والسَّب: شَقَّة كَتَان رقيقة. انظر اللسان / سبب/.

(٢) كلمة والكسائي ليست في السبعة.

(٣) السبعة ص ٥٤٢.

(٤) السبعة ص ٥٤٢.

قال أبو عبيدة: (أضَلَّ منكم جِبَلًا كثيرًا) مثقل وبعضهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم من يضم الأول والثاني. ولا يثقل، قال: ومعناهن: الخلق والجماعة^(١). وقال التَّوْزِي: يقال جُبَلًا وجُبَلًا وجُبَلًا وجِبَلًا وجِبَلًا. وحكى غير التوزي: جِبَلًا، وقال هو جمع جِبَلَةٍ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عزَّ وجلَّ: (نَنكُسُهُ فِي الْخَلْقِ) [يس/٦٨] فقرأ حمزة: (نُنَكِّسُهُ) مشدداً، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مشدداً، وكذلك روى عنه حفص أيضاً، وكذلك قال أبو الربيع الزهراني عن حفص، وأبو حفص عمرو^(٢) بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدداً. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففة. علي بن نصر عن أبان عن عاصم: (نَنكُسُهُ) خفيف. قال قتادة: نَنكُسُهُ فِي الْخَلْقِ لكي لا يعلم بعد علم شيئاً، يعني الهرم.

غيره، معناه: مَنْ أَطْلَنَّا عَمْرَهُ نَكَّسْنَا خَلْقَهُ؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرمًا، قال أبو الحسن: نَنكُسُهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون نَكَّسْتُهُ إِلَّا لَمَّا يَقْلِبُ فَيَجْعَلُ رَأْسَهُ أَسْفَلَ. قال غير أبي الحسن أنكر أبو عمرو (نُنَكِّسُهُ).

(١) مجاز القرآن ١٦٤/٢ وساقط منه قوله: «ومنهم من يضم الأول والثاني ولا يثقل».

(٢) في الأصل: عمر، والتصويب من غاية النهاية ٦٠١/١ والسبعة، وعمرو هذا: ابن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادى الضرير مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. كما في غاية النهاية.

قرأ نافع وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل عنه: (أفلاً
تَعْقِلُونَ) [يس/٦٨] بالتاء وقرأ الباقر: بالياء (أفلاً يعقلون)^(١).
وجه الياء على: قُلْ لَهُمْ: أفلاً يعقلون. والتاء لقوله: (أَلَمْ أَعْهَدْ
إِلَيْكُمْ) [يس/٦٠] (أفلاً تعقلون).

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: (أنا حملنا ذريتهم في
الفلك) [يس/٤١] فقرأ نافع وابن عامر: (ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعاً، وقرأ
الباقر: (ذُرِّيَّتِهِمْ) واحدة^(٢).

الذُرِّيَّةُ: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: (هَبْ لِي مِنْ
لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً) [آل عمران/٣٨] فهذا بمنزلة (هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
يَرْتْنِي) [مريم/٥ - ٦]. والجماعة يدل عليها قوله: (ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا)
[النساء/٩] فَمَنْ جَمَعَ فَكَمَا جَمَعَ أَسْمَاءَ الْجَمْعِ، وَمَنْ لَمْ يَجْمَعْ مَا
كَانَ جَمْعًا فِي الْمَعْنَى فَكَمَا تَفْرَدُ أَسْمَاءُ الْجَمْعِ وَلَا تَجْمَعُ.

وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى
مَكَانَاتِهِمْ) [يس/٦٧] جمعاً جماعاً، وحدثني موسى بن إسحاق قال
حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن
عاصم (مَكَانَتِهِمْ) واحدة، المفضل مثله. حفص عن عاصم واحدة
أيضاً، وكذلك قرأ الباقر على التوحيد أيضاً (مَكَانَتِهِمْ)^(٣).

مَنْ أَفْرَدَ فَلَا تُهْ مُصَدَّرٌ، والمصادر تفرد في موضع الجمع لأنه يُراد

(١) السبعة ص ٥٤٣.

(٢) السبعة ص ٥٤٠.

(٣) السبعة ص ٥٤٢ - ٥٤٣.

به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس، وَمَنْ جمع فلا تُهم
قد جمعوا من المصادر شيئاً نحو: الحُلوم، والألّباب.

قرأ نافع: (لِتُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا) [يَس / ٧٠] بالتاء وقرأ الباقون:
(لِتُنْذِرَ) بالياء^(١).

وجه التاء أنه خطاب النبي ﷺ، وَمَنْ قال: (يُنْذِرَ)، أراد القرآن،
ومعنى مَنْ كَانَ حَيًّا: من المؤمنين؛ لأنّ الكفار أمواتٌ، كما قال:
(أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ) [النحل / ٢٦]، وقال: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ)
[الأنعام / ١٢٢].

قرأ ابن عامر والكسائي: (كُنْ فَيَكُونُ) [يَس / ٨٢] نصباً، وقرأ
الباقون: (فَيَكُونُ)^(٢) رفعاً.

أمّا الكسائي فإنه يحمل نصب (فَيَكُونُ) على ما قبله من «أَنْ» ولا
يُنْصَبُ «فَيَكُونُ» إذا لم يكن قبله «أَنْ» فيحمل عليها.

وأمّا ابن عامر؛ فإنه ينصب «فَيَكُونُ» كان قبلها «أَنْ» أو لم يكن
وقد ذكرنا قوله فيما تقدّم.

(١) السبعة ص ٥٤٤.

(٢) السبعة ص ٥٤٤.

ذكر اختلافهم في سورة الصافات

قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمزة على كل حال: (والصافات صَفَاءً، فالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا، فالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا) [١ - ٢ - ٣] (والذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا) [الذاريات/١]، وقرأ أبو عمرو وحده: (والعاديَاتِ ضَبْحًا) [العاديَاتِ/١] مدغمًا، (والمَغِيرَاتِ صَبْحًا) [العاديَاتِ/٢]، (فالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا) [الصافات/٣]، (وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا، فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا) [النازعات/٣ - ٤]، مدغمًا.

عبَّاس^(١) عن أبي عمرو لا يدغم شيئاً من ذلك، (وَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا) [الذاريات/٥] (وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا، فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا) [النازعات/٣ - ٤].

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي بإظهار التاء في ذلك كله^(٢).

(١) سبقت ترجمته في ٣٧٦/١ و ٧٥/٢.

(٢) السبعة ص ٥٤٦.

قتادة: الصَّافَات صَفًّا: الملائكة صفوفٌ في السماء، والزاجراتِ زَجْرًا: ما زجر الله عنه في آي القرآن، والتاليات ذكراً: ما يتلى من آي القرآن.

أبو عبيدة: كُلُّ شيء في السماء والأرض ممَّا لم يَضُمَّ قُتْرِيهِ فهو صافٌ، والتالي: القارئ^(١).

قال أبو علي: إدغام التاء في الصَّاد حسنٌ لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنَّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بختين هما: الإطباق، والصَّفير، وحَسُنَ أن يدغم الأنقص في الأزید، ولا يجوز أن يدغم الأزید صوتاً في الأنقص، ألا ترى أن الطَّاء والدَّال، والتاء والظاء، والذال والتاء يدغمن في الصَّاد والسَّين والزَّاي، ولا تدغم الصَّاد وأختها فيهنَّ لزيادة الصَّاد وأختها عليهنَّ في الصَّفير؟ وكذلك يدغم اللَّام في الرَّاء، ولا تدغم الرَّاء في اللَّام لزيادة التكرير في الرَّاء، فقد علمت - فيما دُكر - حُسْنَ إدغام التَّاء في الصَّاد، وإدغام التَّاء في الزَّاي في قوله: (فالزاجرات زَجْرًا) حسنٌ. لأنَّ التَّاء مهموسة، والزَّاي مجهورة، وفيها زيادة صفير، كما كان في الصَّاد، وكذلك حسن إدغام التَّاء في الذال في قوله: (والتالياتِ ذِكْرًا)، (والذارياتِ ذُرُوءًا)، لاتفاقهما في أنَّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، فأما إدغام التَّاء في الضاد من قوله: (والعادياتِ ضَبْحًا)، فإنَّ التَّاء أقربُ إلى الذال والزَّاي منها إلى الضاد. لأنَّ الذال والزَّاي والصَّاد من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، والضَّاد أبعدُ منهنَّ لأنَّها من وسط اللسان.

(١) مجاز القرآن ١٦٦/٢ والقُتْرُ: الناحية والجانب، لغة في القطر وهي الأقطار والأقطار، اللسان / قتر/.

ولكن حمل حُسْن الإدغام التاء فيها، لأنَّ الصَّاد تَفَشَّى الصوت بها،
وَأَتَّسَعَ واستطال حتَّى اتَّصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللسان،
فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا إلَّا حروف
الصَّفير، فإنَّها لم تدغم في الصاد، ولم تدغم الصَّاد في شيء من هذه
الحروف لما فيها من زيادة الصوت فَكْرَةً إدغامها فيما أدغم فيها من
هذه الحروف؛ لما فيها من التَّفَشِّي والاستطالة، حتَّى اتَّصلت بأصول
الثنايا مع أنَّها من وسط اللسان.

قال: وسمعناهم ينشدون:

ثَارَ فَضَجَّتْ ضَجَّةٌ رَكَائِبُهُ^(١)

فأمَّا الإدغام في السَّابحات سبَحاً، والسَّابقات سبْقاً، فحسن
لمقاربة الحروف، وأمَّا مَنْ قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها، فذلك
لاختلاف المخارج، وإنَّ المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا لتباين
المخارج، وانتفاء الرفع، ألا ترى أنَّهم يَبْنُوا نحو أفعل؟ وإن كان من
كلمة واحدة، لما لم تلزم التاء - هذه - البناء، فما كان من كلمتين
منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (بزينة الكواكب) [الصافات/٦]
فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: (بزينة)، خفض منوَّنة
(الكواكب) بكسر الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (بزينة) خفض (الكواكب) بفتح
الباء.

(١) قال سيويه في الكتاب ٢/ ٤٢٠: «وسمعنا مَنْ يوثق بعربيته قال» وذكره. قال
الأعلم: وصف رجلاً ثار بسيفه في ركائبه ليعرقها ثم ينحرفها للأضياف
فجعلت تضج.

وقرأ الباقون: (بزينة الكواكب) مضافاً^(١).

قال أبو علي: من قال: (بزينة الكواكب) جعل الكواكب بدلاً من الزينة؛ لأنها هي، كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيد. ومن قال: (بزينة الكواكب)، أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زيننا الكواكب فيها، ومثل ذلك قوله: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) [البلد / ١٤، ١٥] ومثله: (ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً) [النحل / ٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئاً.

فأما قوله: (قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً) [الطلاق / ١٠، ١١] فيجوز أن يكون الرسول بدلاً من الذكر، كما كان الكواكب بدلاً من الزينة، والمعنى ذا ذكر رسولاً، ويجوز أن يكون كقوله: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) [البلد / ١٤، ١٥] فأما قوله: (ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً) [المرسلات / ٢٥، ٢٦] فإن كان الكفات مصدراً لكفت، كما أن الكتاب مصدر لكتب، فقد انتصب «أحياء» به، والمعنى: نكفت أحياء، كما أن قوله: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً)، تقديره: أو أن تطعم مسكيناً، وقد قيل: إن الكفات جمع الكافّة، فأحياء على هذا منتصب بالجمع كقوله:

... أنهم في قومهم غفر ذنبهم^(٢)...

(١) السبعة ص ٥٤٦.

(٢) من بيت لطرفة وتماهه:

ثم زادوا أنهم في قومهم
غفر ذنبهم غير فخر

انظر ديوانه / ٦٤. والشاهد فيه نصب ذنبهم بغفر لأنه جمع غفور وغفور تكثير غافر وعامل عمله فجرى جمعه على العمل مجراه. ومعناه:

ومن قال: (بزينة الكواكب) أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فَصَّلَتْ/٤٩] و(سَوَّالِ نَعَجَتِكَ) [صَّ/٢٤] ولو جاء إطعام يَتِيمٍ في يومٍ ذي مسغبةٍ جاز في القياس، والمعنى: بأن زيننا الكواكب فيها.

اختلفوا في التَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفِ من قوله عزَّ وجلَّ: (لَا يَسْمَعُونَ) [الصافات/٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (لَا يَسْمَعُونَ) مشددة.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: (لَا يَسْمَعُونَ) خفيفة^(١).

قال أبو علي: (يَسْمَعُونَ) إنما هو: لا يتسمعون، فأدغم التاء في السَّيْنِ، وقد تقدَّم حسن إدغام التاء في السَّيْنِ، وقد يتسمع، ولا يسمع، فإذا نفى التسمع عنهم فقد نفى سمعه من جهة التسمع، ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ. ويقال: سمعت الشيء واستمعت كما تقول: حفرتة واحتفرتة، وشويته واشتويته. وقد قال: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) [الأعراف/٢٠٤] وقال: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [الأنعام/٢٥] فتعدَّى الفعل مرةً بالي، ومرةً باللام، كقوله: (وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [الأنعام/٨٧] و(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا) [الأعراف/٤٣] وقال: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ)

= مدح قومه فيقول لهم فضل على الناس وزيادة عليهم بأنهم يغفرون ذنب المذنب إليهم ولا يفخرون بذلك سترًا لمعروفهم. ويروى غير فجر. انظر الكتاب لسيبويه ٥٨/١.

(١) السبعة ص ٥٤٦.

[النحل/٦٨] وقال: (بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا) [الزلزلة ٥/] فَتَعَدَّى الفعل مرّةً بآلى، ومرّةً باللام، ولا فصل بين فعلت وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التّعدّي.

ومن حُجّة من قرأ (يَسْمَعُونَ) قوله: (إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ) [الشعراء/٢١٢] والسَّمْع: مصدرٌ يسمع. اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (بَلْ عَجِبْتَ) [الصفات/١٢]، في ضمّ التاء وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي (بل عجبْتُ)، بضمّ التاء. وقرأ الباقون (بَلْ عَجِبْتَ) بنصب التاء^(١).

قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبْتُ من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبْتُ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون. والضمُّ فيما زعموا قراءة عليّ، وعبد الله، وابن عباس، وروي عن شريح إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب، وقد احتجّ بعضهم للضمّ بقوله: (وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ) [الرعد/٥]، وليس في هذا دلالة على أنّ الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم.

والمعنى في الضمّ أنّ إنكار البعث والنّشر مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبيّن ذلك عند من استدلّ: عَجَبٌ عندكم، ومما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله^(٢).

(١) السبعة ص ٥٤٧.

(٢) ورد على هامش الأصل: «كذا عنده». إشارة إلى أن اضطراب العبارة في الأصل.

كما أن قوله: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم/٣٨] معناه: أن هؤلاء ممن تقولون أنتم فيه هذا النحو، وكذلك قوله: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقرة/١٧٥] عند مَنْ لم يجعل اللَّفْظَ عَلَى الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ) [المطففين/١] و(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) [المرسلات/١٥] وقوله: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) [طه/٤٤] ولا يجوز أن يكون الوصف بِالْعَجَبِ فِي وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان، لأنَّ العجب فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتفٍ عن القديم سبحانه.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ) [الصافات/٤٧]. في فتح الزَّاي وكسرها، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (يُنْزِفُونَ) ههنا بفتح الزاي، وفي الواقعة [١٩]. وقرأ عاصم ههنا (يُنْزِفُونَ) بنصب الزاي، وفي الواقعة: (يُنْزِفُونَ) بكسر الزاي.

وقرأ حمزة والكسائي: (يُنْزِفُونَ) بكسر الزاي في الموضعين^(١).

يقال: أنْزَفَ الرجل على معنيين: أحدهما: أنه يراد به: سَكِرَ. وأنشد أبو عبيدة وغيره:

لعمري لئن أنْزَفْتُمْ أو صَحَوْتُمْ
لَيْشَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبَجْرَا^(٢)

(١) السبعة ص ٥٤٧.

(٢) البيت للأيبرد الرياحي اليربوعي، وأبجر: هو أبجر بن جابر العجلي. مجاز القرآن ١٦٩/٢، وانظر المحتسب ٣٠٨/٢، واللسان (نزف).

فمقابلته له بصحوتهم يدلُّك على إرادة سكرتهم . والآخر: أنزف: إذا نَفِدَ شرابه، ومعنى أنزف صار ذا إنْفَادٍ لشرابه، كما أنَّ الأوَّل معناه النفاذ من عقله، فقول حمزة والكسائي (يُنْزِفُونَ)، يجوز أن يراد به: ولا يسكرون عن شربها، ويجوز أن يُراد: لا ينفذ ذلك عندهم كما ينفذ شرابُ أهل الدنيا، فإذا كان معنى (لا فيها غَوْلٌ) [الصفات/ ٤٧] لا تغتال عقولهم، حمل قول حمزة والكسائي: (لا يُنْزِفُونَ) في الصفات على: لا ينفذ شرابهم، لأنَّك إن حملته على أنَّهم لا يسكرون صرت كأنَّك كررت يسكرون مرتين، وإن حملت (لا فيها غَوْلٌ) على لا تغتال صحتهم ولا يصيبهم عنها العلل التي تحدث عن شربها كما ترى أنَّ عاصماً ذهب إليه، حملت يُنْزِفُونَ في (الصفات) على أنَّهم لا يسكرون، ويقال للسكران منزوف. وفي الواقعة قال: (يُنْزِفُونَ) أي: لا ينفذ شرابهم؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّهم لا يصيبهم فيها الصداغ، فقوله: (لا يُصَدِّغُونَ عَنْهَا) [الواقعة/ ١٩] كتأويل قوله في الصفات: لا تغتال من صحتهم، فيصرف (لا ينزفون) في الصفات إلى أنه لا ينفذ شرابهم.

وأما مَنْ قرأ: (ولا يُنْزِفُونَ) في الموضعين؛ فإنَّه أراد: لا يسكرون، وهو مثلُ لا يُضْرَبُونَ وليس يُفْعَلُونَ من أفعال، ألا ترى أنَّ أنزف الذي معناه سكر وأنزف الذي يراد به نفذ شرابه لا يتعدى واحداً منهما إلى المفعول به، وإذا لم يتعدَّ إلى المفعول به لم يجز أن يبنى له، فإذا لم يجز ذلك علمت أن ينزفون من نزف وهو منزوف إذا سكر.

قال: وكلُّهم قرأ: (مُطَّلِعُونَ. فَاطَّلَعَ) [الصفات/ ٥٤، ٥٥] إلَّا أنَّ ابن حيان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين [الجعفي] ^(١) عن أبي

(١) زيادة من السبعة.

عمرو أنه قرأ (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ. فَأُطْلِعَ) الألف مضمومة، والطاء ساكنة، واللام مكسورة، والعين مفتوحة^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال: هل أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ، فالمعنى: هل أَنْتُمْ مُشْرِفُونَ لتنظروا، فأُطْلِعَ فرأى قرينه في سواء الجحيم. قال أبو الحسن: مُطَّلِعُونَ مثقلة أكثر في كلام العرب، وقال: وَأُطْلِعْتُ - افتعلت - أَكْثَرُ من أَطْلَعْتُ، قال: وهما عربيتان.

قال أبو علي: المعنى في (هل أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ): هل أَنْتُمْ مُطَّلِعِي فَأُطْلِعَ. تقديره: أَفْعَلْ، تقول: طلع زيدٌ، وأُطْلِعَهُ غيره.

اختلفوا في قوله: (يَزْفُون) [الصفات/٩٤] فقرأ حمزة وحده (يُزْفُون)، برفع الياء وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله. وقرأها الباقون: (يَزْفُون) بفتح الياء^(٢).

قال أبو علي: يقال: زَفَتِ الإبل تَزِفُ: إذا أسرعَتْ، وقال الهذلي:

وزَفَتِ الشَّوْلُ من بَرْدِ العَشِيِّ كما
زَفَ النَّعَامُ إلى حَفَائِهِ الرُّوحُ^(٣)

(١) السبعة ص ٥٤٨.

(٢) السبعة ص ٥٤٨.

(٣) المعنى: الشول: ج شاملة وهي التي قد خَفَّ لَبْنُهَا وأتى على إنتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وخصَّها دون غيرها؛ لأنه أراد أنها خفيفة البطن، فلا تقوى على البرد؛ فتسرع هذه النياق إلى مكان تستدفئ فيه، كما يسرع النعام إلى فراخه. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/١٠٧، وانظر المحتسب ٢/٢٢١، والبيت من شواهد البغدادي في شرح أبيات المعني ٣٥/٢ مع أبيات من القصيدة.

الحَفَان: صغار النعام. والرُّوح: جمع روحاء، وهي التي بين رجليها فرجةٌ.

وقول حمزة: (يُزْفُون) يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعي: أزفت الإبل: إذا حملتها على أن تزف، وهو سرعة الخطو، ومقاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حملوا ظهورهم على الإسراع والجد في المشي.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله عز وجل: (ماذا ترى) [الصفات/١٠٢].

فقرأ حمزة والكسائي: (ماذا ترى) بضمّ التاء وكسر الراء. وقرأ الباقون (ماذا ترى) بفتح التاء^(١).

قال أبو علي: من فتح التاء فقال: (ماذا ترى) كان مفعول ترى أحد شيئين:

أحدهما أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب بأنه مفعول ترى.

والآخر: (ذا) بمنزلة (الذي) فيكون مفعول ترى، والهاء محذوفة من الصلة، وتكون ترى على هذا التي معناها: الرأي، وليس إدراك الحاجة كما تقول: فلان يرى رأي أبي حنيفة، ومن هذا قوله عز وجل: (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) [النساء/١٠٦] فلا يخلو أراك من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي رأيت، تريد رؤية البصر، أو رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، أو رأيت التي بمعنى: الرأي الذي هو

(١) السبعة ص ٥٤٨.

الاعتقاد والمذهب. فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناه: أبصرتُ يعني لأنَّ الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يدور بالبصر، فلا يجوز أن يكون هذا القِسْم، ولا يجوز أن يكون من رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، لأنَّه كان يلزم بالنقل بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وفي تعديه إلى مفعولين، أحدهما الكاف التي للخطاب، والآخر المفعول المقدر حذفه من الصلة تقديره: بما أراكه الله، ولا مفعول ثالثاً في الكلام؛ دلالة على أنَّه من رأيت التي معناها الاعتقاد والرأي، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين كما جاء في قوله: (بما أراك الله) [النساء/١٠٦] فإذا جعلت قوله: (ذا) من قوله (ماذا ترى) بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فيصير (ما) في موضع ابتداء ابتداء، و(الذي) في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقيت إليك؟ هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟ فهذا وجه قول من قال: (ماذا ترى) بفتح التاء، وقوله (يا أبتِ افعل ما تُؤمِرُ) [الصافات/١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله عز وجل.

فأما قول حمزة والكسائي: (ماذا ترى)، فإنه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلداً ترى على ما تحمّل عليه أم خوراً؟. ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ و(ذا) بمنزلة الذي ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء وأريته الشيء إلا أنه من باب أعطيت فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، كما أن أعطيت كذلك، ولو ذكرت المفعول كان أريت زيدا جلدًا، ولو قرأ قارئ: (ماذا ترى) لم يجز لأن (ترى) يتعدى إلى مفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد،

والمفعول الواحد إمّا أن يكون (ماذا) بمجموعه، وإمّا أن يكون (الهاء) التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدّرت (ذا) بمنزلة (الذي)، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني فيكون ذلك كقوله: (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص/٦٢] ألا ترى أن التقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم، أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأوّل الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه فهو قول، ويكون مثل هذه الآية، وكذلك إن قدّرت (ما) و(ذا) بمنزلة اسم واحد صار (ماذا) في موضع نصب بكونه مفعولاً لتُري، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، كأنه: ماذا تُري كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك، وأُري بمنزلة زعمت وظننت ونحوه، ألا ترى أنه ذكره في هذا الباب؟ وذلك أنه منقول من أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ، فإذا بنيت للمفعول أقيمت المفعول الأوّل مقام الفاعل؛ فبقي المفعولان اللَّذَانِ كَانَا مَفْعُولِي ظَنَنْتَ، وَخَلْتُ ونحوهما.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (وَإِنَّ الْيَاسَرَ) [الصفات/١٢٣] بغير همزة.

وقرأ الباقون: بالهمز.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) [الصفات/١٣٠].

وقرأ الباقون: (سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ) مكسورة الألف ساكنة اللام^(١).

(١) السبعة ص ٥٤٨ - ٥٤٩.

قول ابن عامر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من (الياس) حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله: (إِنَّهَا لَحَدَى الْكُبَرِ) [المدثر/٣٥]. ألا ترى أن ياء (ليا) بمنزلة (لِإَحْدَى) والمنفصل قد يُنَزَّل منزلة المتصل في كثير من الأمور.

والآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللام للتعريف كقوله: (وَالْيَسَعَ) [الأنعام/٨٦، ص/٤٨].

وأما قول من أثبت الهمزة مكسورةً فيقوِّيه قول مَنْ قال: (سَلَامٌ على آلِ ياسين)، فهذا يدلُّ على أن الهمزة ثابتة في إلياس ثبوتها في قوله: (وإنَّ إدريسَ لمن المرسلين)^(١) [الصافات/١٢٣] وفي بعض الحروف: (سَلَامٌ على إدراسين)^(٢) [الصافات/١٣٠] ويقوِّي ثبات الهمزة في إلياس أن هذا ليس بموضع تحذف فيه الهمزة، إنما هو موضعٌ تجعل فيه بين بين في التخفيف، كما يخفف: سَيْمٌ، وبَيْسٌ، (وإذ قال إبراهيم) [البقرة/٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامر: (سَلَامٌ على آلِ ياسين) فحجَّتُهُما أنَّهم زعموا أنَّها في المصحف مفصولةٌ من ياسين، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفصل، ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على (آلِ) الذي تصغيره أهيل، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

(١) هذه قراءة ابن مسعود ويحيى والأعمش والمنهال بن عمرو والحكم بن عتيبة (وإن إدريس). انظر البحر المحيط ٣٧٢/٧، وانظر المحتسب ٢٢٤/٢.
(٢) قراءة أخرى في الآية (١٣٠) من سورة الصافات، انظر المحتسب ٢٢٤/٢ - ٢٢٥، والبحر المحيط ٣٧٢/٧.

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ (سَلَامٌ عَلَى إِيَّاسِينَ) فَهُوَ جَمْعٌ، معنى واحده الإضافة بالياء. مثل: تميمي وبكري، والقول فيه أنه لا يخلو من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدٍّ: مسلمٌ ومسلمون، وزيدٌ وزيدون، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن البين أنه لا يجوز أن يكون على حَدٍّ: مسلمٌ ومسلمون لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إِيَّاس، وإنما إِيَّاس اسم نبيهم، وإذا لم يكن على هذا عُلِمَ أنه على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حذفتا في جمع الاسم على التصحيح، كما حذف ياء النسب والتكسير، وذلك نحو: المَسَامِعة، والمَهَالِبة، والمَنَادِرة، فإنما هذا على أن كل واحد منهم مَسَمَعِيٌّ ومُهَلَّلِيٌّ فحذف في التكسير الياءات كما حُذف في التصحيح. ومما يدل على ذلك قولهم: فارسي وفُرسٌ، وليس الفُرس جمع فارسٍ، إنما هو جمع فارسيٍّ، حذفت منه ياء النسب ثم جمع الاسم بعد على حَدٍّ: بإذِل، ولذلك جمع على حَدٍّ الصِّفة، وليس اسم الأحاد المجموعة فارسٌ، ولكنه فارسيٌّ، قال:

طَافَتْ بِهِ الْفُرسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضَهَا^(١)

ومما يدل على أن جمع التصحيح على تقدير إرادة النصب به في المعنى وإن حذف الحرف في اللفظ قولهم: الأعجمون. ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون المجموع: أعجمٌ أو أعجمي؟ فلا يجوز أن يكون المجموع بالياء والنون الأعجم؛ لأن هذا الضرب من الأحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف

(١) هذا صدر بيت لابن مقبل عجزه:

عُمٌ لِقَحْنٍ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

والتاء، لا يقال في الأحمر الأحمرون، فإذا لم يجز ذلك علم أنه إنما جمع على الأعجمي، وإذا قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون الأعجم علمت أنه الأعجمي، وعلى هذا قالوا: النميرون والهبيرات، إنما هو الهبريات، ويدل أيضاً على أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة، فحذفنا منه قولهم: مُقْتَوُونَ. ألا ترى أنه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يجمع هذا الجمع؟ ولا عتلت الواو التي هي لام من: القِتْوَة، وانقلبت كما انقلبت في نحو هذا ممّا جاء على مفعّل فثبات الواو في هذا دلالة على أن إرادة الياء التي للإضافة كما كان الجمع في الأعجمين دلالة على إرادة النسب، فمن ثمّ جاز: الأعجمون. وجاز: مقتوون، والتكسير في هذا النحو كالتصحيح، وكذلك قوله: (سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ) [الصافات/ ١٣٠] تقديره إرادة ياء النسب، كما أن الأعجمون كذلك، والتقدير: إلياسيين، فحذف كما حذَفَ من سائر هذه الكَلِم التي يُراد بها الصِّفَة، ومما يثبت ذلك قوله: (وإنّ إدريسَ لَمِنَ المُرسَلِينَ) [الصافات/ ١٢٣] (سَلَامٌ عَلَى إدراسين) [الصافات/ ١٣٠]، فكما جاء إدراسين، والمراد به إدراسين^(١) كذلك المراد بإلياسين، فإن قلت: فكيف قال: إدراسين، وإنما الواحد إدريس، والمجموع إدريسين في المعنى ليس بإدراسين ولا إدراسيّ؟ فإن ذلك يجوز أن يكون كإبراهيم، وإبراهيم، اختلاف لغة في الاسم، ومثل ذلك قوله:

قَدْ نِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي^(٢)

وأراد عبد الله ومن كان على رأيه، وكذلك إدراسين من كان من

(١) كذا الأصل والأظهر أن تكون: (إدراسين).

(٢) البيت لحميد الأرقط، سبق في ٣/ ٣٣٤، وانظر المحاسب ٢/ ٢٢٣.

شيعة وأهل دينه، والمعنى يدلُّك على إرادة ياء النسب، وقال بعضهم: يجوز أن يكون إلياس وإلياسين كقوله: ميكال وميكائيل، وليس كذلك لأنَّ ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد، وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس، وإدراسين وإلياسين، وزعموا أن إلياسين قراءة أهل البصرة والكوفة.

اختلفوا في النصب والرفع من قوله عزَّ وجلَّ: (الله ربُّكم وربُّ آبائكم الأولين) [الصفات/ ١٢٦].

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (الله ربُّكم وربُّ آبائكم) نصباً.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (الله ربُّكم وربُّ آبائكم) رفعاً^(١).

حجة من قرأ: (الله) بالنصب أن يكون الكلام فيه من وجه واحد وهو يدلُّ على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفع ولا يضر، وتزدرون عبادة أحسن الخالقين.

ومن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأول، والمعنى: الله ربكم وربُّ آبائكم الأولين، أي: خالقكم ورازقكم فهو الذي تحقُّ له العبادة دون من لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن أحد شيئاً.

قال: كلُّهم قرأ: (لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى) [الصفات / ١٥٢، ١٥٣] مهموزاً.

واختلف عن نافع فروى المسيبي وقالون وأبو بكر بن أبي

أويس: (لكاذبون أصطفي) مهموز، وروى ابن جمار وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر وشيبة (لكاذبون اصطفي) غير مهموز ولا ممدود ورأيت من أصحاب ورش مَنْ يرويه: (لكاذبون اصطفي) غير مهموز ممدود مثل رواية إسماعيل. أخبرني بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش فإذا ابتدأت في قراءة نافع في رواية إسماعيل وابن جمار فبالكسر^(١).

الوجه الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوي ذلك قوله: (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف/١٦] وقوله: (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور/٣٩] (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى تِلْكَ إِذًا) [النجم/٢١، ٢٢] فكما أن هذه المواضع كلها استفهام كذلك قوله: (أصطفي البنات) وغير الاستفهام ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنه على وجه الخبر، كأنه: اصطفي البنات فيما يقولون، كقوله: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان/٤٩] أي عند نفسك وفيما كنت تقوله، وتذهب إليه ومثله قوله: (وقالوا يا أيها الذي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) [الحجر/٦] أي فيما يقول هو ومن يتبعه، ويجوز أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا اصطفي البنات، فحذف: قالوا، وقوله بعد: (مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [الصافات/١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب. ويجوز أن يكون قوله: (اصطفي البنات) بدلاً من قوله: (وَلَدَ اللَّهُ) [الصافات/١٥٢]، لأن ولادة البنات واتخاذهن اصطفاءً لهن، فيصير (اصطفي) بدلاً من المثال الماضي، كما أن قوله: (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) [الفرقان/٦٩]

(١) السبعة ص ٥٤٩.

بدل من قوله : (يَلْقَ أَثَامًا) [الفرقان / ٦٨] ، ويجوز أن يكون (اصطفى) في رواية من كسر الهمزة عن نافع : تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم ؛ (وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [الصفات / ١٥٢] ، كما أن (لهم مغفرة) [المائدة / ٩] تفسيرٌ للوعد ويجوز أن يكون قوله : (اصطفى) متعلقاً بالقول على أنه أريد حرف العطف فلم يذكر ، واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأولى عن حرف العطف ، كقوله : (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم) [الكهف / ٢٢] ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه لالتباس الثانية بالأولى .

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر اختلافهم في

سورة صاد

اختلفوا في ضمّ الفاء وفتحها من قوله عزّ وجلّ: (مِنْ فُؤَاقِ)
[١٥].

فقرأ حمزة والكسائي (مِنْ فُؤَاقِ) بضمّ الفاء.

وقرأ الباقون (مِنْ فُؤَاقِ) بفتح الفاء^(١).

أبو عبيدة: (ما لها من فُؤَاقِ) بفتح الفاء: ما لها من راحة ومن
قال: فُؤَاقِ جعله فُؤَاقِ الناقة: ما بين الحلبتين، قال: وقال قوم: هما
واحدٌ وهو بمنزلة: جُمَامِ المَكْوَلِ^(٢) وجَمَامِهِ، وقُصَاصُ الشعرِ
وقُصَاصُهُ^(٣).

(١) السبعة ص ٥٥٢.

(٢) كذا الأصل: المَكْوَلُ بالكاف، وفي مجاز القرآن: المَكْوَلُ باللام. والمَكْوَلُ
كما في اللسان مكك: طاس يُشْرَبُ فيه، أعلاه ضيقٌ ووسطه واسع. وفي
مادة /مكل/ : مكلت البئر: إذا اجتمع الماء في وسطها وكثر، وبئر مكول
وجَمَّة مكول... ومما تقدّم نعلم أن رواية المكول باللام هي الوجه.

(٣) مجاز القرآن ١٧٩/٢.

وذكر محمد بن السري أن أحمد بن يحيى قال: الفواق: الرجوع.

قال: يقال: استفق ناقتك، قال: ويقال: فَوْقَ فَصِيلُهُ إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال: ظَلَّ يَتَفَوَّقُ المَحْضُ، وقال عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (إِلَّا صَبِيحَةً وَاحِدَةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ) قال: من رجوع، وأفادت الناقة: إذا رجع اللبن في ضرعها، وأفاد الرجل من المرض؛ منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا الباب قول الأعشى:
حَتَّى إِذَا فَيَقَّةٌ فِي ضَرْعِهَا اجْتَمَعَتْ^(١)

قالفيقة من الواو، وإنما انقلبت ياءً للكسر، وكالكينة، والحينة: وهما من الكون والحو.ن.

قرأ عاصم في رواية الكسائي وحسين عن أبي بكر (لِتَدَبَّرُوا) [ص/ ٢٩] بالتاء الخفيفة الدال، وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (لِيَدَبَّرُوا) بالياء مشددة، وكذلك قال حفص عن عاصم بالياء، وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر (لِتَدَبَّرُوا) بالتاء وقرأ الباقون بالياء^(٢).

قال أبو علي: ما روي عن عاصم من قراءته (لِتَدَبَّرُوا) أصله

(١) صدر بيت للأعشى عجزه:

جاءت لِتَرْضَعَ شِقَّ النَّفْسِ لَوْ رَضَعَا

وهو يصف بقرة وحشية، انظر ديوانه/ ١٠٥، واللسان (فوق).

(٢) السبعة ص ٥٥٣.

تتدبروا تتفعلوا من التدبر، والنظر، فحذف التاء الثانية التي هي تاء التفعّل والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيّها النبيّ والمسلمون، ومن قال: (لِيَدَّبُّرُوا آيَاتِهِ)، أراد: ليتدبر المسلمون، فيتقرر عندهم صحتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: (وَلِي نَعَجَةٌ) [ص/٢٣] مفتوحة الياء، الباقون وأبو بكر عن عاصم: (وَلِي نَعَجَةٌ) الياء ساكنة^(١).

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها حسان جميعاً.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص/٣٣]، بهمز الواو وقال^(٢) البزّي بغير همز، قال البزّي: وسمعت أبا الإخريط هنا يهمزها [ويهمز] (سأقيها) قال: وأنا لا أهمز شيئاً من هذا، وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: (بِالسُّوقِ) بواو بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو، وكذا في أصله.

قال: ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب من قبل أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها والأولى لا وجه لها^(٣).

قال أبو علي: ساقٌ وسوقٌ مثلُ لابةٍ ولُوبٍ وقارةٍ وقورٍ، وبدنةٍ وبُذْنٍ وخَشَبَةٍ وخُشْبٍ، وأما الهمز في السوق فغيره أحسن وأكثر، وللهمز فيه وجهٌ في القياس والسماع، فأما السماع فإنّ أبا عثمان زعم أنّ أبا الحسن كان يقول: إنّ أبا حيّة النميري يهمز الواو التي قبلها

(١) السبعة ص ٥٥٣.

(٢) السبعة: وقرأ.

(٣) السبعة ص ٥٥٤. وما بين معقوفين منه.

ضمّة وينشد:

لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى^(١)

وعلى هذا يجوز همز: سَوْقٍ.

فأما وجه القياس، فإنّ هذه الهمزة لمّا لم يكن بينها وبين الضمّة حاجزٌ صارت كأنّها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضمّ، ومثل هذا قولهم:

... مِقْلَاتُ^(٢) ...

لمّا لم يكن بين الكسرة والقاف حاجزٌ صارت الكسرة كأنّها على القاف فجازت إمالة الألف من مِقْلَاتٍ، كما جازت إمالتها في صفاف وقِصاف وغلاب، وخبث، وكذلك مِقْلَاتٍ صارت القاف كأنّها متحركة بالكسر، فبذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمّة في السوق، كأنّها على العين، فلذلك جاز إبدالها همزةً، فأما ساق فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أنّ لها جمعين قد جاز في كل واحد منهما الهمز جوازاً حسناً، وهو أسْوَقٌ وسُؤوقٌ، وجاز في السؤوق أيضاً، فظنّ أنّ الهمز لما جاز في كل واحد من جمع الكلمة ظنّ أنّها من أصلها.

وأما ما رواه أبو عمرو عن ابن كثير: بالسؤوق فجائزٌ كثيرٌ، وذلك أنّ الواو إذا كانت عيناً مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء

(١) البيت لجبرير، سبق في ٢٣٩/١.

(٢) كلمة من بيت للعباس بن مرداس، وتماهه كما في الحماسة، شرح المرزوقي

ص ١١٥٤:

بغاث الطير أكثرها فراخاً
وأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاتُ نَزُورُ

نحو: أَجُوهُ، وَأَقْتَتَ وَمَنْ تَمَكَّنَ الهمز في ذلك أَنَّهُمْ همزوا: أدوُر، ثم قلبوا فقالوا: أدُور، فلم يعيدوا الواو التي هي عين، وجعلوه بمنزلة: قائل، وقوَّيِّل.

قال: وقرأ أبو عمرو في رواية علي بن نَصْرٍ والخفَّاف عنه: (أَنَّمَا فَتَّاهُ) [ص/٢٤] يعني الملكين، يريد: صَمَدًا له^(١).

وقرأ الباقر وجميع الرواة عن أبي عمرو: (أَنَّمَا فَتَّاهُ) مشددة النون^(٢).

روي عن أبي عمرو: (وَزَنَّ داوُدُ أَنَّمَا فَتَّاهُ) يعني: الملكين، أي: علم داود أَنَّهُمَا امتحناه، وفسَّر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم^(٣).

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: (بُنْصِبِ) [ص/٤١] بضم النون والصاد.

هيرة عن حفص (بُنْصِبِ) مفتوحة. عاصم بضم النون، والمعروف عن حفص عن عاصم: (بُنْصِبِ) مضمومة النون ساكنة الصاد.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم (بُنْصِبِ) بضم النون وتسكين الصاد^(٤).

(١) صَمَدًا له: أي: قصده بالخطاب. وهذا ليس من كلام ابن مجاهد.

(٢) السبعة ص ٥٥٣.

(٣) في مجاز القرآن ١٨١/٢: «وَزَنَّ داود» أي: أيقن.

(٤) السبعة ص ٥٥٤.

أبو عبيدة: بَنُصِبَ: أي بلاء وشرٍّ، وأنشد لبشر بن أبي خازم:
تَعَنَّاكُ نُصْبٌ مِنْ أُمَيْمَةٍ مُنْصِبٍ^(١)

وقال النابغة:

كِلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ^(٢)

قال: وتقول العرب: أنصبني: أي عذبني، وبرح بي، وبعضهم يقول: نصبني، قال: والنَّصْبُ: إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحد أنصاب الحرم، وكل شيء نصبته وجعلته علماً، ولأنصبك نصب العود، ويقال: نَصَبَ بغيره ليلته نصباً، قال أبو الحسن: النَّصْبُ الإعياء، لا يمسُنّا فيها نصبٌ، ولا أذى^(٣)، قال: وأرى: نَصَبٌ، ونُصْبٌ لغتين، مثل: البُخْلِ والبَخْلِ، في معنى الوجع.

غيره: نَصَبٌ ونَصَبٌ واحدٌ، وهو ما أصابه من مرض وإعياء، مثل: الحُزْنِ والحَزَنِ.

وقرأ نافع وحده: (بخالصة ذكرى الدار) [ص ٤٦] مضافاً.

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم عجزه:

كذبي الشوق لما يسألُه وسيذهبُ

تعني: أتعب. النصب: الداء والبلاء. انظر ديوانه/٧.

(٢) صدر بيت للنابغة عجزه:

وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ

انظر ديوانه/٥٤، والبيت من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني

٢٦٨/١ و١٩/٣.

(٣) مأخوذة من قوله تعالى: (لا يمسُنّا فيها نصبٌ ولا يمسُنّا فيها لغوب)

[فاطر/٣٥].

وَقْرَأُ الْبَاقُونَ (بِخَالِصَةٍ) مَنْوَنَةً^(١).

قال أبو علي: من قال: (بخالصةٍ ذكرى الدار) احتمل أمرين أحدهما: أن يكون بدلاً من الخالصةٍ تقديره: إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِذِكْرِ الدار، ويجوز أن يُقَدَّرَ في قوله (ذكرى) التنوين؛ فيكون (الدار) في موضع نصبٍ تقديره: بأن يذكروا الدار، أي يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهدون في الدنيا^(٢). ويجوز أن لا يقدر البدل، ولكن يكون: الخالصة مصدرًا، فيكون مثل (من دعاء الخير) [فصّلت/٤٩] فيكون المعنى: بخالصةٍ تذكير الدار. ويقوّي هذا الوجه ما روي من قراءة الأعمش: (بخالصتهم ذكرى الدار)، فهذا يقوّي النَّصْبَ، ويقوّي ذلك أن مَنْ نصب خالصةً أعملها في الدار، كأنه: بأن أخلصوا تذكير الدار، فإذا نَوَّنَتْ خالصةً احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصْتُ لَهُمْ ذِكْرَ الدار، فيكون ذكرى الدار في موضع رفع بأنّه فاعل.

والآخر: أن يقدر المصدرُ الذي هو خالصةٌ: من الإخلاص، فحذفت الزيادة، كما حذفت من نحو:

دَلُّو الدَّالِي^(٣)

ونحوه، فيكون المعنى: بإخلاصٍ ذكرى فيكون (ذكرى) في موضع نصبٍ كانتصاب الاسم في عَمَرَكُ اللهُ، والدار يجوز أن يعنى بها الدنيا، ويجوز أن يعنى بها الآخرة، فالذي يدلُّ على أنه يجوز أن

(١) السبعة ص ٥٥٤.

(٢) في الأصل كلمة مطموسة وما أثبتته ينسجم مع السياق ويؤيده كتب التفسير.

(٣) من رجز للعجاج سبق في ٢٥٤/٢ و ١٥٠/٣.

يراد بها الدنيا قوله عز وجل في الحكاية عن إبراهيم: (وَجَعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ) [الشعراء/٨٤] وقوله: (وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا) [مريم/٥٠] فاللسان هو القول الحسن والثناء عليه، وليس اللسان هنا الجارحة، يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد:

ندمت على لسانٍ كان مني

فليت بأنه في جوف عكم^(١)

فالكلام لا يكون على العضو، إنما يكون على كلام يقوله مرة، ويمسك عنه أخرى، وكذلك قول الآخر:

إني أتاني لسانٌ لا أسر به

من علو لا كذب ولا سخر^(٢)

وقوله: (وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ، سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ) [الصافات/ ١٠٨، ١٠٩] و(سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ) [الصافات/ ٧٩] و(سَلَامٌ عَلَى إِيَّاسِينَ) [الصافات/ ١٣٠] و(سَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل/ ٥٩] فالمعنى: أبقينا عليهم الثناء الجميل في الدنيا، فالدار في هذا التقدير ظرف، والقياس أن يتعدى الفعل والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على: ذهب الشام عند سيويوه، و: كما غسل الطريق الثعلب^(٣)

فأما جواز كون الدار الآخرة في قوله: (أخلصناهم بخالصة

(١) البيت للحطيثة، سبق في ١٧٥/٢.

(٢) البيت لأعشى باهلة، انظر اللسان (لسن) وفيه أتني بدل أتاني، وبها بدل به، ولا عجب بدل لا كذب.

(٣) بعض بيت لساعدة بن جؤية، سبق في ٤٤٠/٥.

ذكرى الدار) مفعولاً بها فيكون ذلك بإخلاصهم ذكر الدار، ويكون ذكرهم لها وجلُّ قلوبهم منها، من حسابها كما قال: (وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ) [الأنبياء/ ٤٩] و(إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/ ٤٥] وقال: (يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةً رَبِّهِ) [الزمر/ ٩] فالدار على هذا مفعولٌ بها، وليست كالوجه الآخر المتقدم.

فأما مَنْ أضاف فقال: (بخالصة ذكر الدار) فإنَّ الخالصة تكون على ضروب: تكون للذكر، وغير الذكر، فإذا أضيف إلى ذكرى، اختصت الخالصة بهذه الإضافة؛ فتكون الإضافة إلى المفعول به، كأنه بإخلاصهم ذكرى الدار، أي: أخلصوا ذكرها، والخوف منها لله، ويكون على إضافة المصدر الذي هو الخالصة إلى الفاعل، تقديره: بأن أخلصت لهم ذكرى الدار، والدار على هذا يحتمل الوجهين اللذين تقدما من كونها الآخرة والدنيا، فأما قوله: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا) [الأنعام/ ١٣٩] فيجوز في خالصة وجهان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفاً، وكلا الوجهين يحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوص، ويجوز أن يكون الصفة، وأنث على المعنى؛ لأنه كثرة. والمراد به: الأجنة، والمضامين، فيكون التأنيث على هذا.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (وَالْيَسَعَ) [الصافات/ ٤٨] فقرأ حمزة والكسائي: (وَاللَّيْسَعَ) بلامين، وقرأ الباكون: (وَالْيَسَعَ) بلام واحدة^(١).

(١) السبعة ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

قال أبو علي : نرى أن الكسائي إنما قال (اليسع) ليجعله اسماً على صورة الصفات، فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه. فيكون كالحارث والعباس والقاسم ونحو ذلك، ألا ترى أن فيعلاً مثل ضيغم، وحيدر كثير في الصفات، وليس في الأسماء المنقولة التي في أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام مثل : يشكر، وتغلب، ويزيد، وتدمر، فكذلك ما أعرب من الأعجمي؛ لأنه لا يدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك على أن يكون حمل ما لا نظير له، ألا ترى أنه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلام مثل : الحارث والعباس؟ ووجه قراءة مَنْ قرأ : (اليسع) أن الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه الزيادة، كما حكى أبو الحسن : الخمسة العشر درهماً، وقد قال بعضهم : في (إلياس) أنه اسمٌ علمٌ. وقرأ ابن عامر : (وإن إلياسَ لَمِنْ المرسلين) [الصافات/١٢٣]، فعلى هذا أيضاً يكون اليسعُ، وقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي :

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا

ولقد نهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)

وأنشدوا أيضاً :

يا ليت أُمَّ العمر كانت صاحبي

مكانَ مَنْ أنشأ على الركائب^(٢)

وأنشد أبو عثمان :

(١) البيت غير منسوب لقائل، سبق في ٣/٣٤٨.

(٢) البيت غير منسوب لقائل، سبق في ٣/٣٤٨.

باعد أمَّ العمر من أسيرها^(١)

وبنات أوبر: ضربٌ من الكمأة معرفةً ينتصب الخبر عنه، كما أنَّ ابن قُترة، وابنَ بَرِيح^(٢) كذلك؛ فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنما ينصرف إلى الزيادة، وعليها يتجه فكذلك تكون التي في (اليسع)، ولو قال قائل: إنَّ هذا أوجه مما ترى أن الكسائي قصده من جعله إِيَّاه كالضيغم والحيدر، وليس هو كذلك، إنما هو اسمٌ علمٌ أعجمي، كإدريس وإسماعيل ونحوهما، من الأعلام، ويشبه أن يكون الألف واللام إنما هو لخفة في التعريب، ألا ترى أنه ليس في هذه الأسماء العجمية التي هي أعلامٌ ما فيه الألف واللام التي تكون للتعريف في الأسماء العربية، وقد قدّمنا القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وحده: (وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ) [ص/٤٥]، واحداً. وقرأ الباقون: (عَبَادَنَا) جماعةً^(٣).

وجه إفراده قوله: (عَبَدَنَا) أنه اختصّه بالإضافة على وجه التكرمة له، والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل في مكة بيت الله، وكما اختصَّ بالخلة في قوله: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) [النساء/١٢٥].

ومن قرأ: (عبادنا) فلأنَّ غير إبراهيم من الأنبياء قد أجري عليه

(١) صدر بيت لأبي النجم العجلي وعجزه:

حراسُ أبوابٍ على قصورها

سبق في ٣/٣٤٧.

(٢) ابن قُترة: ضرب من الحيات خبيث. انظر اللسان (قتر) وابن بريح وأم بريح: اسم للغراب معرفة. سمي بذلك لصوته. انظر اللسان (برح).

(٣) السبعة ٥٥٤.

هذا الوصف فجاء في عيسى (إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ) [الزخرف/ ٥٩] وفي أيوب: (نِعْمَ الْعَبْدُ) [ص/ ٤٤]، وفي نوح: (إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا) [الإسراء/ ٣].

وَمَنْ قَالَ: عبادنا، جعل ما بعده بدلاً من العباد، وَمَنْ قَالَ: عبدنا، جعل إبراهيم بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور. اختلفوا في قوله عز وجل: (ما تُوعَدُونَ) [ص/ ٥٣] في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (هذا ما يُوعَدُونَ) بالياء ههنا، واختلفا في سورة قاف [٣٢].

فقرأ ابن كثير: بالياء، وقرأ أبو عمرو: بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء في السورتين^(١).

التاء على: قل للمتقين هذا ما توعدون، والياء (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ) [ص/ ٤٩]، (هذا ما يوعدون) [ص/ ٥٣]، والتاء أعم لأنه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط الخطاب.

فأما ما في سورة قاف، فنحو هذا: (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ) [ق/ ٣١] (هذا ما تُوعَدُونَ) [ق/ ٣٢] أيها المتقون على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب أو على: قل لهم هذا ما توعدون، والياء على إخبار النبي بما وعدوا، كأنه هذا ما يوعدون أيها النبي.

اختلفوا في قوله: (وَعَسَاقٍ) [ص/ ٥٧] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وَعَسَاقٍ) مشدداً.

(١) السبعة ص ٥٥٥.

وفي عمّ يتساءلون مثله^(١) :

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم : (وَعَسَاقٍ) بالتخفيف في
الموضعين^(٢) .

أما العَسَاقُ : فلا يخلو من أن يكون اسماً ، أو وصفاً ، فيبعد أن
يكون اسماً ؛ لأنَّ الأسماء لم تجيء على هذا الوزن إلا قليلاً ، وذلك
الكلاء ، والقذاف ، والجبان . وقد ذكر في الكلاء التأنيث ، ولم نعلمهم
حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء ، فإذا لم يكن اسماً كان
صفةً ، وإذا كان صفةً فقد أقيم مقام الموصوف ، وأن لا تقام الصفة
مقام الموصوف أحسن . إلا أن يكون صفة قد غلب نحو : العبد ،
والأبطح ، والأبرق .

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين
اللذين وصفناهما في عَسَاقٍ بالثقل ، وهما قلة البناء ، وإقامة الصفة
مقام الموصوف .

قال : قرأ أبو عمرو وحده : (وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجُ) [ص ٥٨/]
جماعة . وقرأ الباقر (وآخر) واحداً ، حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
قال : حدَّثنا أبي قال : حدَّثنا مؤمِّلٌ قال : حدَّثنا حمَّالُ بن سلمة ، قال :
سمعت ابن كثير يقرأ (وآخر) مضمومة الألف .

وحدَّثنا ابن حبان عن أبي هاشم عن سُويد بن عمرو عن
حماد بن سلمة عن ابن كثير : وأخر بالضم^(٣) .

(١) أي قوله تعالى : (إلا حميماً وعساقاً) [النبا/٢٥] .

(٢) السبعة ص ٥٥٥ .

(٣) السبعة ص ٥٥٥ .

قال أبو علي: قوله: (وآخر من شكليه أزواج)، روي عن ابن مسعود وقتادة أنهما قالاً: الزمهير، فتفسيرهما يقوي قراءة من قرأ: (وآخر) بالتوحيد، كأنه: ويعذب به آخر؛ لأن الزمهير واحد، ويجوز على تفسيرهما الجمع، وآخر على أن يجعل أجناساً يزيد برد بعضه على بعض على حسب استحقاق المعذبين، ورتبهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جمالان، وتمران، ونحو ذلك من الجمع التي تجمع وتثنى إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي. ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن يجعل كل جزء منه وإن اختلف زمهيراً، فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين^(١)، ومُغِيرَبَانَات^(٢). ونحو ذلك، ويجوز أن يجعل آخر على الجمع لما تقدّم من قوله: حميم، وغساق، وزمهيراً الذي هو نهاية البرد بإزاء الجميع، فيجوز الجمع لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع، فمن قرأ: (وآخر) على الجمع كان (آخر) مبتدأ وقوله: (من شكليه) في موضع وصفه، ومعنى من شكليه: قال أبو عبيدة: من ضربه، قال: ويقال: ما أنت من شكلي أي من ضربي^(٣).

و(أزواج) خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وصفت النكرة فحسن الابتداء بها. فإن قلت: فهل كان من شكلها لترجع إلى الآخر، وهلاً دل ذلك على أن آخر أجود من آخر قيل: يجوز أن يكون الضمير

(١) العثنون: شعيرات طوال تحت حنك البعير، يقال: بعير ذو عثانين، انظر اللسان (عثن).

(٢) المغيربانات: وقت غروب الشمس يقال: لقيته مغرب الشمس ومغيرباناتها، انظر اللسان (غرب).

(٣) مجاز القرآن ٢/ ١٨٥.

المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذكر من المفرد صفةً فتفرد، فيكون المعنى من شكل ما ذكرنا، ويجوز أن يعود إلى قوله: حميمٌ فأفرد بذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذي في الظرف، ومن أفرد فقال: وآخرٌ من شكله أزواج، فأخرٌ يرتفع بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكرٌ مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، ولأ ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به، وإن لم تجعل آخرٌ مبتدأ في هذا الوجه خاصةً، وقلت لأنه يكون ابتداءً بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: (هذا فليذوقوه حميمٌ وغساقٌ) [ص/٥٧] دلّ هذا الكلام على أن لهم حميماً وغساقاً، فحمل المعطوف على المعنى؛ فجعل لهم المدلول عليه خبراً آخر، فهو قولٌ، وكأنَّ التقدير: لهم عذابٌ آخر من شكله أزواج، فيكون (من شكله) في موضع الصفة، ويكون ارتفاع (أزواج) به، وقول سيبويه وأبي الحسن: ولا يجوز أن يجعل قوله: من شكله أزواج في قول من قرأ وأخرٌ على الجمع وصفاً، وتضميرُ الخبر كما فعلت ذلك في قول من وحّد، لأنَّ الصفة لا يرجع منها ذكر إلى الموصوف، ألا ترى أن أزواج إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين فتجعل الصفة بلا ذكر يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون صفة.

ومعنى أزواج: أشياء مقترنات، يبين ذلك قوله: (يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ) [الشورى / ٤٩، ٥٠] أي يهب الإناث مفردةً من الذكور، والذكور مفردةً من الإناث، أو يقرن بين الإناث والذكور، للموهوبة له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة، وكذلك قوله: (احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا

يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [الصافات/٢٢] وقال: (وَإِذَا الْقُؤُوسُ شَرَبَتْ) [الفرقان/٣].

وقيل: في قول مَنْ قرأ (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيُشْسِ الْقَرِينِ) [الزخرف/٣٨] إِنَّهُ الْكَافِرُ، وقرينه، ومنه: (وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) [التكوير/٧] أي جمع بينها وبين أشكالها، وقربت في الجنة أو النار، فكَذَلِكَ: (وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَجَرِهِ أَزْوَاجًا) أي قرن للمعذبين، وجمع لهم بين الحميم والغساق والزمهرير، وقرن بعض ذلك إلى بعض، وأما امتناع أَخْرَجْنَا مِنْ الشَّجَرِ فِي النُّكْرَةِ فَلِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ، فمعنى ذلك العدل فيه، أن هذا النحو لا يوصف به إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، وَالصَّغِيرِ وَالصُّغَيْرِ، وَالْأَصَاغِرِ، لَا يَسْتَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَاسْتَعْمَلْتُ (أَخْرَجْنَا) بِأَلْفٍ وَلَامٍ، فَصَارَ بِذَلِكَ مَعْدُولَةً عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِنْ قُلْتُ: فَإِذَا كَانَتْ مَعْدُولَةً عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَهَلَّا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا النُّكْرَةُ؟ لِأَنَّ الْمَعْدُولَ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ! أَلَا تَرَى أَنَّ سَحَرَ^(١) لَمَّا كَانَ مَعْدُولًا عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَتَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ (أَمْسٍ) - فِي قَوْلِ مَنْ لَمْ يَصْرِفْ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْأَسْمَ - مَعْدُولٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَصَارَ بِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَتَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَالْقَوْلُ أَنَّ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْعَدْلِ فِي سَحَرٍ وَأَمْسٍ كَمَا ذَكَرْتُ، وَهَكَذَا كَانَ الْقِيَاسُ فِي أَخْرَجْنَا أَنْ لَا يَوْصَفَ بِهَا النُّكْرَةُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّكَ قَدْ تَجَدَّدَ الْعَدْلُ عَمَّا هُوَ مَقْدَّرٌ فِي التَّقْرِيرِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى اللَّفْظِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ

(١) هذا من قولهم «أَتَيْتَكَ سَحَرَ» تمنعه من الصرف لأنه بمنزلة المحلّي بالألف واللام، كأنك قلت: أَتَيْتَكَ فِي السَّحَرِ.

عدلوا جُمَعَ وكُتِعَ عن جَمْعٍ غير مستعمل في اللفظ، ولم يمنعهم أن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يوقعوا العدل عنه، فكذلك (أخر) يقدر فيه أنه قد عدل عن الألف واللام في المعنى والتقدير حملاً على أخواتها، وإن لم يكن في اللفظ ألف ولا م عُدِلَ ذلك عنه، كما كان ذلك في جُمَعَ، فلما لم يكن ذلك خارجاً إلى اللفظ لم يمتنع أن يوصف به النكرة في نحو: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة / ١٨٤، ١٨٥] ولم يجب، وإن لم يعتد بذلك في التعريف، ووصف النكرة بها أن لا يعتد به في العدل، لأن العدل قد صحَّ عما لم يخرج إلى اللفظ، فأما الاعتداد به في التعريف، فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل، لأنك لا تجد الألف واللام تُعرَّفُ في موضعٍ مقدرةً غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعرَّفُ، ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أمرُّ بالرجل مثلك، أنه في تقدير الألف واللام وكذلك: في خير منك، ونحوه، ولم يتعرَّف مع ذلك عند العرب كما وجدت العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ، فصارت الألف واللام في (أخر) في أنه معتد به من وجه، وغير معتد به من آخر أعني أنه معتد به في العدل ولم يعتد به في التعريف بمنزلة اللام في: لا أبأ لك، فإنها معتد بها من وجهٍ وغير معتد بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي: (مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ) [ص / ٦٢، ٦٣] موصولةً.

وقرأ الباقون: (مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ) بقطع الألف^(١).

قال أبو علي في إلحاق همزة الاستفهام: قوله: (اتخذناهم

سُخْرِيًّا] [ص/ ٦٣] بَعْضُ الْبَعْدِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ اتَّخَذُوهُمْ سُخْرِيًّا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَسْتَفْهَمَ عَنْ اتِّخَاذِهِمْ سُخْرِيًّا وَهُمْ قَدْ عَلِمُوا ذَلِكَ؟ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِهِمْ بِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ. فِي قَوْلِهِ: (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوُكُمْ ذِكْرِي) [المؤمنون/ ١١٠] فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ اتَّخَذْنَاهُمْ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: (حَتَّى أَنْسَوُكُمْ ذِكْرِي). فَلَيْسَ فِي أَنْ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ أَنْسَوْهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ ذِكْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا اتَّخَذُوهُمْ سُخْرِيًّا فَاشْتَغَلُوا بِذَلِكَ عَنِ الصَّلَاحِ وَالْإِخْبَاتِ أَسَدَ الْإِنْسَاءِ إِلَى صَالِحِي عِبَادِ اللَّهِ الْمَظْلُومِينَ، كَمَا أَسَدَ الْإِضْلَالِ إِلَى الْأَصْنَامِ لَمَّا اشْتَغَلُوا بِعِبَادَتِهِنَّ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ.

فَأَمَّا وَجْهُ قَوْلِ مَنْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ فَقَالَ: (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى التَّقْرِيرِ وَعُودِلَتْ بِأَمْ لِأَنَّهَا عَلَى لَفْظِ الِاسْتِفْهَامِ، كَمَا عُودِلَتْ الْهَمْزَةُ بِأَمْ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [المنافقون/ ٦]، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتِفْهَامًا فِي الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَا أَبَالِي أَزِيدُ قَامَ أَمْ عَمْرُو، فَلَمَّا جَرَى عَلَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ جَعَلَ بِمَنْزِلَتِهِ، كَمَا جَعَلَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِهِمْ: مَا أَبَالِي أَزِيدُ أَضْرِبْتُ أَمْ عَمْرًا، فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا الْجُمْلَةُ الْمَعَادِلَةُ لِقَوْلِهِ: (أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) فِي قَوْلِ مَنْ كَسَرَ الْهَمْزَةَ فِي قَوْلِهِ مِنْ (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا)، فَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعَادِلَةَ لِأَمْ مَحْذُوفَةٌ، الْمَعْنَى: أَمَفْقُودُونَ هُمْ أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ) [النمل/ ٢٠] لِأَنَّ مَعْنَى: (مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ) [النمل/ ٢٠] أَخْبَرُونِي عَنِ الْهُدُودِ، أَحَاضِرٌ هُوَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ، وَيَجُوزُ عِنْدِي فِي قَوْلِهِ: (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا أِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ أَمْ مَنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا) [الزمر/ ٨، ٩] أَنْ تَكُونَ الْمَعَادِلَةُ لِأَمْ قَدْ حُذِفَتْ

تقديرها: أفأصحاب النار خيرٌ أم مَنْ هو قانت؟ ومَنْ كان على هذه الصفة والصفات الأخر التي تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أصحاب النار خيرٌ أم أصحاب الجنة؟ وعلى هذا التبيكيت، ومثل هذا في المعنى قوله: (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [فصلت/٤٠] وَمَنْ قَرَأ: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ) [الزمر/٩] بالتخفيف فيشبه أن يكون فعل ذلك لَمَّا لم يجد ما يعادل أَم، ولم يُحمل على الحذف كالأبي الأول التي حملت على حذف الجملة المعادلة، والتقدير: أَمَّنْ هو قانت، وكان بصفة كيت وكيت، كَمَنْ لا يفعل ذلك؟ ومثل ذلك في الحذف قوله: (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ) [آل عمران/١١٣] والمعنى: وأُمَّةٌ على خلاف ذلك، ودَلَّ على المحذوف قوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [الزمر/٩] فكما حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها الهمزة في الأبي التي تقدّم ذكرها، كذلك حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها (أَمْ) وذلك قوله: (أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) [النمل/٦٠] (خيرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ) [النمل/٥٩].

قال: وأمال الرء أبو عمرو وابن عامر والكسائي من (الأشرار)، وقرأ نافع بإشمام الرء الأولى: الإضجاع، وكذلك حمزة يشم، وفتحها ابن كثير وعاصم^(١).

قال أبو علي: إمالة الرء التي قبل الألف (من الأشرار) حسنة في نحو (مِنْ قَرَارٍ) [إبراهيم/٢٦] و(مِنْ الْأَشْرَارِ) [ص/٦٢] و(دار القرار) [غافر/٣٩] وذلك أَنَّ الرء المكسورة لما غلبت المستعلي في نحو

(١) السبعة ص ٥٥٦.

طارِدٍ وغازِمٍ وصادرٍ فجازت الإمالة مع المستعلي كان أن تكون في
الراء أجدر، لأنَّ الراء لا استعلاء فيها، وإنَّما هي بمنزلة الياء واللام،
وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَلْثَغُ بِالرَّاءِ رَبِّمَا جَعَلَهَا يَاءً، وَمِمَّا غَلَبَتْ فِيهِ الرَّاءُ
المكسورة المستعلي قوله:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بمنهمر جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٌ^(١)

وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَلَمْ يُمَلِّ فَلَأَنَّ الْكَثِيرَ لَا يَمِيلُ الْأَلْفَ مَعَ الرَّاءِ
المكسورة، ولا مع غيرها.

قال: قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم: (سُخْرِيًّا)
[ص ٦٣] كسراً. المفضل عن عاصم: (سُخْرِيًّا) بالضم.
وقرأ نافع وحمة والكسائي: (سُخْرِيًّا) ضم.

حُكِيَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْعِبُودِيَّةِ فُسْخَرِيٌّ
مُضْمُومٌ، وَمَا كَانَ مِنْ قَبْلِ السَّخْرِ فِسْخَرِيٌّ مَكْسُورُ السِّينِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
ذَكَرَ هَذَا الْحَرْفَ قَبْلُ.

قال: حَدَّثَنِي الصُّوفِيُّ عَنْ رُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ شَبْلِ عَنْ
ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ: (بَيْدِيَّ اسْتَكْبَرْتُ) [ص ٧٥] موصولة على
الواجب^(٢)، حَدَّثَنِي الْخَزَّازُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ شَبْلِ عَنْ
ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ (بَيْدِيَّ اسْتَكْبَرْتُ)، كَأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَهِيَ عَلَى
الاستفهام [يعني بقوله: وهي على الاستفهام أن] الهمزة مخففة بين

(١) البيت لهذبة بن خشرم، سبق في ٤٠٤/١.

(٢) أي: على الخبر لا على الاستفهام.

بين، قال غير أحمد: المعروف عن ابن كثير (أستكبرت) بقطع الألف على التقرير^(١).

وجه قول مَنْ وصل الهمزة، وقال: (بِيَدَيَّ استكبرت)، أنه لم يجعل أُمّ المعادلة للهمزة، ولكن جاء باستكبرت على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بأُمّ منقطعة كقوله: (أُمّ يَقُولُونَ افتراه) [الأحقاف/٨] على وجه التقرير لذلك منهم، والتوبيخ لهم.

ومن حجة مَنْ وصل أنه لو عادل (أُمّ) بالهمزة لكان المعنى كأنه يكون استكبرت: أُمّ استكبرت، ألا ترى أَنَّ قوله: (أُمّ كُنْتُ مِنَ الْعَالِينَ) [ص/٧٥] استكباراً يدلُّك على ذلك قوله: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ) [القصص/٤] وفي موضع آخر: (وَأَسْتَكْبَرَهُوَ جُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ) [القصص/٣٩].

ووجه قول مَنْ قطع الهمزة أَنَّ الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله: (علا) فجاز معادلة أُمّ، بالهمزة. وقال الشاعر:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ

رِجَالِي أُمُّ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ^(٢)

فَمَنْ كَانَ دَرَجاً لِّلْسِيُولِ كَانَ نَصَباً لِّلْمَنِيَّةِ، وقد عادلها بقوله: نَصَبٌ لِّلْمَنِيَّةِ.

(١) السبعة ص ٥٥٦-٥٥٧، وما بين معقوفين تفسير من كلام أبي علي.
(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة، والمعنى: يقول باكياً على قومه لكثرة مَنْ فَقَدَ منهم: أُمّ نصبٌ للمنيّة تدور عليهم لا تتخطاهم أُمّ هم درج السيول تذهب بهم وتجرفهم السيول، والنصب: ما نصب للعبادة ونحوها ممّا يلتزم ويُدار حوله. ومعنى تعترتهم تتردّد عليهم وتغشاهم.
انظر الكتاب ٢٠٦/١ - ٢٠٧، والخزانة ٢٠٣/١، واللسان (درج).

اختلفوا في قوله عز وجل: (فالحقُّ والحقُّ أقولُ) [ص/٨٤].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وابن عامر والكسائي: (فالحقُّ
والحقُّ أقولُ) بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: (فالحقُّ والحقُّ) بالفتح. المفضل عن
عاصم: (فالحقُّ والحقُّ)، مثل أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: مَنْ نصب الحقَّ الأول كان منصوباً بفعل مضمر
يَدُلُّ انتصاب الحقِّ عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: (وَيُحِقُّ اللَّهُ
الحقَّ بِكَلِمَاتِهِ) [يونس/٨٢] وقوله: (لِيُحِقَّ الحقَّ وَيُبْطِلَ الباطِلَ)
[الأنفال/٨] وهذا هو الوجه.

ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب للحقِّ ما
ينصبُّ القسم من نحو قوله: اللَّهُ لأفعلن، فيكون التقدير: الْحَقُّ
لأملأن، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: (والحقُّ،
أقول) فإنَّ اعتراض هذه الجملة التي هي: (والحقُّ أقول) لا يمتنع أن
يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأنَّ ذلك مِمَّا يُوَكِّد القصة
ويشدُّدها، قال الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيْةً

لنفسي لقد طالبتُ غير منيل^(٢)

(١) السبعة ص ٥٥٧.

(٢) انظر الدرر ١/ ١٢٧، والخصائص ١/ ٣٣٧، وشرح المفضليات / ٨٠٦،

وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٢٥ واللسان (أوى) ولم ينسب لقائل.

وفي البيت اعتراضان: أحدهما: «ولا كفران لله» والآخر «أية» أي
أويت لنفسي أَيْةً، معناه رحمته ورقتها لها (انظر الخصائص ١/ ٣٣٧)،

وقال في الخصائص أيضاً في الهامش: ذكر ابن هشام في المغني في مبحث =

فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثاني . وقد يجوز أن يكون الحقُّ الثاني الأوَّل وكرّر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: (لأملأن) على إرادة القسم.

قال سيبويه: سألته يعني الخليل عن: لأفعلن، إذا جاءت مبتدأة؟ فقال: هو على إرادة قسم، أو نية قسم.

ومن رفع فقال: الحقُّ والحقُّ أقولُ كان الحقُّ محتملاً لوجهين: أحدهما: أن يكون خبرٌ مبتدأً محذوفٍ تقديره: أنا الحقُّ، ويدلُّ على ذلك قوله: (ثم رُدُّوا إلى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ) [الأنعام/٦٢] فكما جاز وصفه سبحانه بالحقِّ كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحقُّ.

والوجه الآخر: أن يكون الحقُّ مبتدأً وخبره محذوفٌ، وتقدير الخبر: مني، فكأنه قال: الحقُّ مني، كما قال: (الحقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) [البقرة/١٤٧].

قال: وقرأ ابن كثير: (أُنْزِلَ عَلَيْهِ) [ص/٨] بلا مدٍّ^(١).

قوله بلا مدٍّ: يعني أنه لا يُدْخِلُ بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقُّ الأولى ويجعل الثانية بين بين، مثل: لَوْمَ.

وكذلك أبو عمرو في رواية أصحاب الزيدي عنه غير مهموز^(٢): (أُنْزِلَ) (أُولْقِيَ)، وقال ابن الزيدي عن أبيه عن أبي

= الجملة الاعتراضية أن أبا علي لا يُجيز الاعتراض بأكثر من جملة وأوَّل هذا البيت، وابن جني على خلافه (الخصائص ١/٣٣٧). وانظر مغني اللبيب ص ٥١٥ (ط. دار الفكر).

(١) السبعة ص ٥٥٢.

(٢) في السبعة: غير ممدود.

عمرو: (أُنْزَلَ) (أُلْقِيَ)، بهمزة مطوّلة.

قوله: بهمزة مطوّلة يعني: أنّه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى المضمومة ألفاً ثم يلين همزة (أُنْزَلَ) ليمدّ الألف التي بينهما.

وروى أبو قُرّة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع (أَنْزَلَ) ممدود الألف و(أَلْقِيَ) [القمر / ٢٥]^(١)

قال أبو علي: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدّم.

حفص عن عاصم: (مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ) [ص / ٦٩] منصوبة الياء^(٢).

* * *

(١) السبعة ص ٥٥٢، وفي بعض النص اختلاف عما هنا وزيادة قوله: وروى عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (أُنْزَلَ) بهمزة مطوّلة. وذلك بعد قول اليزيدي.

وزاد بعد قوله المسيبي عن نافع: وقال محمد بن إسحق عن أبيه، والقاضي عن قالون عن نافع: استفهام بنبذة واحدة. وقرأ الباقون: (أُنْزَلَ) و(أُلْقِيَ) بهمزتين.

(٢) السبعة ص ٥٥٦.

ذكر اختلافهم في سورة الزمر

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (يَرْضَهُو لَكُمْ) [٧] موصولةً
بواو.

وقرأ ابن عامرٍ: (يَرْضُهُ لَكُمْ)، من غير إشباع.
وقرأ نافعٌ مثله في رواية ورشٍ ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن
نافعٍ وقالون في رواية أحمد بن صالح وابن أبي مهران أخبرني عن
الحلواني عن قالون: وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع.
وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل وابن جَمَّاز روى
أيضاً عن نافع: (يَرْضَهُو لَكُمْ)، وكذلك قال خلف عن المسيبي، وقال
ابن سعدان عن إسحاق عن نافع مشبع أيضاً. وقرأ عاصم في رواية
أبي بكر: (يَرْضُهُ لَكُمْ) بإسكان الهاء.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (يَرْضُهُ لَكُمْ)
يُشَمُّ الضَّمُّ، وكذلك روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم يُشَمُّ
الضَّمُّ.

وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: (يرضه لَكُمْ) يُشَمُّها
الرفع مثل حمزة.

وقال حمزة عن الأعمش: (يَرْضَهُ لَكُمْ) ساكنة الهاء وفي رواية سُلِّمَ عنه مثل نافع: يَضُمُّ من غير إشباعٍ أيضاً.

وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو يشبع (يرضهوا لكم).

وفي رواية أبي شعيب السُّوسي وأبي عمر الدوري عن اليزيدي: (يرضه لكم) جزم الهاء مثل: (يُؤدُّه) [آل عمران / ٧٥]، (وَنُصِّلَهُ) [النساء / ١١٥].

وقال أبو عبيدة^(١) عن شجاع عن أبي عمرو (يرضه لكم) يُشْمُّها الضَّمُّ، ولا يشبع، وكذلك قرأ أصحاب شجاع^(٢).
قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدَّم^(٣).

ووجه قول مَنْ قال: (يرضهوا لكم)، فألحق الواو أنَّ ما قبل الهاء متحرك، فصار للحركة بمنزلة ضَرْبُهُ، وهذا لَهُ، فكما أنَّ هذا مشبع عند الجميع، كذلك يكون قوله: (يرضهوا لكم).

ووجه قول مَنْ قال: (يرضه) فحرك الهاء ولم يلحق الواو أنَّ الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها لأنَّ الكلمة إذا نصبت أو رفعت عادت الألف فصارت الألف في حكم الثبات، وإذا ثبتت الألف كان الأحسنُ أن لا تلحق الواو، كقوله: (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) [الشعراء / ٤٥] (خُذُوهُ فَعَلُّوهُ) [الحاقة / ٣٠] وذلك أنَّ الهاء خفية، فلو ألحقها الواو وقبلها أَلْفٌ أشبه الجمع بين الساكنين. وأمَّا مَنْ أسكن وقال: (يرضه لكم) فإنَّ أبا الحسن يزعم أن

(١) في السبعة: أبو عبيد.

(٢) السبعة ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٣) انظر مثلاً ٣٨٦/٥، ٣٨٧ والإحالات فيها.

ذلك لغة، وعلى هذا قوله:

وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)

فعلى هذه اللغة يُحمل، ولا يحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف.

قال: قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي (أَمَنْ هُوَ قَانِتُ) [الزمر/٩] مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة (أَمَنْ هُوَ قَانِتُ) خفيفة الميم.

مَنْ قال: (أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتُ) احتمال قراءته ضربين: أحدهما أن تكون الجملة التي عادت أَمْ قد حذفت، المعنى: آلجاحد الكافر بربه خير أَمْ مَنْ هُوَ قانت، و(مَنْ) موصولة، وليست باستفهام، المعنى: آلجاحد الكافر خير أَمْ الذي هو قانت، ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لأَمْ ما جاء بعده من قوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [الزمر/٩] ودل عليها أيضاً ما قبل من قوله: (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ) [الزمر/٨] ومثل حذف هذه الجملة المعادلة لأَمْ للدلالة عليها من الفحوى قوله: (وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاَهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ)؟ [ص/٦٢، ٦٣] فالمعنى: أمفقودون هم أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ، ومثله قوله: (فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ) [النحل/٢٠] وقد تقدّم ذكر ذلك، فأما مَنْ خَفَّفَ وقال: (أَمَنْ هُوَ

(١) هذا عجز بيت ليعلى الأحول صدره:

فظلت لدى البيت العتيق أخيله

سبق في ١٣٤/١ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٧٨/٢، ٣٣٤، و ٢٩/٥.

قانت) فالمعنى : أمن هو قانت كمن هو بخلاف هذا الوصف؟ ولا وجه للنداء ههنا، لأنَّ هذا موضع معادلةٍ فليس النداء ممَّا يقع في هذا الموضع، إنَّما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك، ويدلُّ على المحذوف هنا قوله : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [الزمر/ ٩] لأنَّ التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى : أمن هو قانت كمن جعل لله أنداداً ليضلَّ عن سبيله.

وقال أبو الحسن في قراءة مَنْ قرأ : (أَمَّنْ هو قانت) بالتخفيف، ذا ضعيف؛ لأنَّ الاستفهام إنَّما يتبدأ ما بعده ولا يحمل على ما قبل الاستفهام. وذا الكلام ليس قبله شيء يحمل عليه إلَّا في المعنى.

قال : قرأ أبو عمرو وحده : (فَبَشِّرْ عِبَادِي. الذين) [الزمر/ ١٧]، [١٨] بنصب الياء في رواية أبي عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه، وقال عباس سألت أبا عمرو فقرأ : (فَبَشِّرْ عِبَادِي. الذين) بنصب الياء، وقال عبيد عن أبي عمرو : إن كانت رأس آية وَقَفْتَ، وإن لم تكن رأس آية قلت : (عبادي. الذين)، فقراءته القطع.

الْقُطْعِي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة : (فَبَشِّرْ عِبَادِي. الذين) بنصب الياء.

وقرأت على قبل عن النبأ عن أصحابه عن ابن كثير : (عباد. الذين) بكسر الدال من غير ياء.

وقرأ الباقون : (عباد. الذين) بغير ياء^(١).

التسكين في الياء حسن، والتحرك فيها أيضاً حسن.
 قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَرَجُلًا سَالِمًا لِرَجُلٍ) [الزمر/٢٩]
 بـألفٍ.
 وقرأ الباقون: (سَلَمًا)، وروى أبان عن عاصم: (سالمًا) مثل
 أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: حدثت عن الحسيني: قال: حدثنا أحمد بن
 المفضل، قال: حدثنا أسباط عن السدي في قوله: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا
 رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ) [الزمر/٢٩] قال: هذا مَثَلٌ لأوثانهم.
 وقال قتادة: (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون)، قال:
 هذا المشرك تنازعتة الشياطين فقرنهُ بعضهم ببعض، و(رجلاً سَلَمًا
 لرجل)، قال: هو المؤمن، أخلص الدعوة لله والعبادة، وقال أبو
 عبيدة: (متشاكسون): مجازها من الرجل الشكس، وسالمًا وسَلَمًا
 لرجل أي: صُلح^(٢).

وزعموا أن أبا عمرو فسر سالمًا: خالصاً له، وأنشد غير أبي
 عبيدة:

أَكْوِي الْأَسْرَيْنِ وَأَحْسِمُ النِّسَا
 خَلِقتُ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مُشْكِسَا
 مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا^(٣)

(١) السبعة ص ٥٦٢.

(٢) مجاز القرآن ١٨٩/٢.

(٣) سبق في ٥ / ٣٧٥ وجاءت روايته ثم: «شر» بدل «حر».

قوله: رجلاً فيه شركاء؛ تقديره: في إتباعه أو في شيعته، ويقوي قراءة من قرأ: (سَالِمًا لِرَجُلٍ) قوله: (فيه شركاء مُتَشَاكِسُونَ)، فكما أن الشريك عبارة عن العين، وليس باسم حدث، كذلك الذي بإزائه ينبغي أن يكون فاعلاً، ولا يكون اسم حدث، ومن قال: (سَلَمًا لِرَجُلٍ) أو (سِلْمًا) فهما مصدران وليسا بوصفين: كحسن، وبطل ونقض^(١)، ونضو، ولكنه مصدر لِسَلِمَ سَلَمًا، وسِلْمًا، ونظيره في أنه على فِعْلٍ وفَعَلٍ: الشُّبُّ والشَّبُّ، وقالوا: ربحَ رِبْحًا ورَبَحًا، وكذلك سَلِمَ سِلْمًا وسَلَمًا وسَلَامَةً، حكى السلامة أحمد بن يحيى، والمعنى فيمن قال سَلَمًا ذا سَلَمٍ، فيكون التقدير: ضرب الله مثلاً رجلاً له شركاء ورجلاً ذا سَلَمٍ، قال أبو الحسن: سَلَمٌ من الاستسلام، وقال غيره: السَلَمُ خلاف المحارب.

قال أبو علي: ويدل على أن سَلَمٌ وسِلْمٌ مصدران قول الشاعر:

أَنَائِلَ إِنَّنِي سَلَمٌ
لَأَهْلِكَ فاقبلي سَلَمِي^(٢)

فهذا يدل على أنه حَدَثٌ مثل: اقبلي عذري، واقبلي قولي، ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حدث.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (بِكَافٍ عِبَادَهُ) [الزمر/ ٣٦] جماعاً. وقرأ الباقون (بِكَافٍ عَبْدَهُ) واحد^(٣).

(١) النقض: البعير الذي أنضاه السفر (اللسان نقض).

(٢) البيت لمسعدة بن البختری سبق في ١٥٩/٤.

(٣) السبعة ص ٥٦٢.

حَجَّةٌ مَنْ قَالَ (عَبْدَهُ) فَأفرد قوله: (وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ) [الزمر/٣٦]، فكأنَّ المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوِّفونك، ويقوِّي الأفرادُ قوله: (إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ) [الحجر/٩٥]. وَمَنْ قَالَ: (بكاف عباده) فالمعنى: أليس بكاف عباده الأنبياء قبل، كما كفى إبراهيم النار، ونوحاً الغرق، ويونسَ ما دُفِعَ إليه، وهو سبحانه كافيك كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

قال: وقرأ أبو عمرو وحده: (كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) [الزمر/٣٨] (وَمُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) [الزمر/٣٨] منوَّناً. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو.

والباقون: (كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) و(مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) مضاف^(١).

وجهُ النصب أنه ممَّا لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال، فالوجهُ فيه النصبُ قال:

يَا عَيْنِ بَكِّي حَنِيفاً رَأْسَ حَيْهِمْ
الكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ^(٢)

ووجه الجرُّ أنه لما حذف التنوين، وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة التنوين، والمعنى على التنوين، وعلى هذا قوله عزَّ وجلَّ: (غَيْرَ مُجْلِيَ الصَّيْدِ) [المائدة/١] وقوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤] وقوله: (عَارِضٌ مُمِطِرُنَا) [الأحقاف/٢٤] فأما قوله: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) [الكهف/١٨]

(١) السبعة ص ٥٦٢.

(٢) البيت لابن مقبل. انظر ديوانه ٨٢، والكتاب ٩٤/١، واللسان (دبر).

فأعمل ونصب به وإن كان ذلك فيما مضى ، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس ؛ فلأن المعنى على حكاية الحال الماضية، كما أن قوله: (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [النحل/١٢٤] على تقرير حكاية الحال الآتية.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ) [الزمر/٤٢] بضم القاف والياء مفتوحة والموتُ رفعٌ.

وقرأ الباقون:

(قُضِيَ) بفتح القاف، (الْمَوْتُ) نصباً^(١)

حجّة بناء الفعل للفاعل قوله: (وَيُرْسِلُ الْآخَرَى) [الزمر/٤٢] فكما أن هذا الفعل مبني للفاعل؛ كذلك حكم الذي عطف عليه، ومن بني الفعل للمفعول به فهو في المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل، والأول أبين.

قال: قرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (بِمَفَازَتِهِمْ) [الزمر/٦١] جماعةً.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (بِمَفَازَتِهِمْ) واحد^(٢).

حجّة الإفراد أن المفازة والفوز واحدٌ، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع أن المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: (على مكانتكم) [الأنعام/١٣٥] و(مكاناتكم).

اختلفوا في قوله عز وجل: (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) [الزمر/٦٤] فقرأ نافع وابن عامر: (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) خفيفةً، غير أن نافعاً فتح الياء ولم

(١) السبعة ص ٥٦٢.

(٢) السبعة ص ٥٦٣.

يفتحها ابن عامر. قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب وفي حفطي (تَأْمُرُونِي) بنونين، وقال هشام عن ابن عامر بنونين.

غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر (تَأْمُرُونِي) بنون واحدة خفيفة مثل نافع.

وقرأ ابن كثير: (تَأْمُرُونِي) مشددة النون مفتوحة الياء، وقرأ الباقون: (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) ساكنة الياء^(١).

قال أبو علي: قوله: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (غَيْرَ) فيه ينتصب على وجهين: أحدهما: أَعْبُدُ غير الله فيما تَأْمُرُونِي.

والوجه الآخر أن ينتصب بتَأْمُرُونِي، والمعنى: أَتَأْمُرُونِي بعبادة غير الله، فَلَمَّا حُذِفَ (أَنْ) ارتفع (أَعْبُدُ) فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب (غير) بأَعْبُدُ على هذا، لأنه في تقدير الصلة، فلا يعمل فيما تقدّم عليه، والمعنى: أَتَأْمُرُونِي بعبادة غير الله؟! فموضع (أَعْبُدُ) وأن المضمرة نصب على تقدير البدل من (غير) كأنه: أعبادة غير الله تَأْمُرُونِي؟! إِلَّا أَنَّ الْجَارَ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ:

أمرتك الخير^(٢)

وصار التقدير بعد الحذف: أغير الله تَأْمُرُونِي عبادته، فأضمّر المفعول الثاني للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و(أَنْ أَعْبُدُ)

(١) السبعة ص ٥٦٣.

(٢) سبق في ٣٣١/٢، وهـ/٤٤٠.

بدل من (غير)، ومثل هذا في البدل قوله: (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) [الكهف/٦٣] أي ما أنساني ذكره إلا الشيطان. ومثله في حذف حرف الجر منه (افعل ما تؤمر) [الصفات/١٠٢] التقدير: ما تؤمر به فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير، فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذفت من قوله: (وسلام على عباده الذين اصطفى) [النمل/٥٩] أي اصطفاهم، والدليل على أن المحذوفة من اللفظ مرادة في المعنى: أن أبا عمر حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من ينشد:

ألا أيهاذا الزاجري أحضر الوعى^(١)

بالنصب. فأما (تأمروني)، فالقياس: تأمروني، وتدغم فيصير: تأمروني، فجاز الإدغام، وإسكان النون المدغمة لأن قبلها حرف لين، وهو الواو في تأمروني، فمن خفف النون وقال (تأمروني) فإنه ينبغي أن يكون حذف النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم، لأنها قد حذفت في مواضع، نحو: فليتنى وإنني، وكأني، وقدي، في نحو قوله:

قدي من نصر الخيبين قدي^(٢)

وإنما قدر من المحذوف الثانية لأن التكرير والتثقل به وقع،

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد عجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟

انظر ديوانه/٣١، والبيت من شواهد أبيات المغني ١٨١/٦ فانظره هناك.

(٢) سبق في ٣/٣٣٤.

ولأن حذف الأولى لحنٌ لأنها دلالة الرفع، وعلى ذلك يُحمل قول الشاعر:

لا أباك تخوفيني^(١)

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريد، فإذا كسر فقال تأمروني حذف النون المصاحبة للضمير. وفتح الياء من (تأمروني) وإسكانها جميعاً سائغ حسن.

وقرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو: (فُتِّحَتْ) [الزمر/٧١] (وَفُتِّحَتْ) [الزمر/٧٣] مشدّتين. وعاصم وحمزة والكسائي: يخففون^(٢).

حجّة التشديد: قوله: (جَنَاتٍ عَذْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ص/٥٠] والاتفاق عليه وهذا التشديد يختص بالكثرة، ووجه التخفيف: أن التخفيف يصلح للقليل والكثير.

(١) قطعة من بيت تمامه:

أبالموت الذي لا بد أني
مُلاقٍ لا أباك تُخوفيني

سبق في ٣/٣٣٤.

(٢) السبعة ص ٥٦٤.

ذكر اختلافهم في سورة المؤمن

اختلفوا في الحاء من (حاميم) [١]. فقرأ ابن كثير، بفتح الحاء.

واختلف عن أبي عمرو فأخبرني أحمد بن زهير عن القصبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ (حَم) جزماً مفتوحة الحاء قليلاً، وكذلك أخبرني ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو (حَم) الحاء بين الكسر والفتح، وأخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَر عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله، وأخبرني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو (حَم) بكسر الحاء، وقال عباس بن الفضل، وهارون الأعور عن أبي عمرو: (حم) جزم لم يذكر غير ذلك. وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدي عن أبي عمرو (حم) بكسر الحاء. وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو (حم) بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن علي العمري قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبي عمرو (حم) بكسر الحاء شكلاً لا ترجمة.

واختلف عن نافع فأخبرني محمد بن الفرغ عن محمد بن

إسحاق [المسيبي] عن أبيه عن نافع : (حَم) بفتح الحاء . وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع .

وأخبرني الأشناني^(١) عن أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع (حم) لا مفتوحة ولا مكسورة وسطاً بين ذلك . وقال خارجة ومُصعبُ عن نافع (حَم) بفتح غير مشبع ، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي .

واختلف عن عاصم أيضاً ؛ فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه لم يكسر من الهجاء شيئاً إلا (طه) [طه/١] وحدها . وكان يفتح (حم) ويفخمها ، وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من حاميم ، وأخبرنا النرسي وأبو بكر قال : حدثنا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من (حم) وقال حفص عن عاصم أنه قرأ (حم) مفخمةً .

وقرأ ابن عامرٍ وحزمة والكسائي (حم) بكسر الحاء^(٢) .

قال أبو علي : قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدّم .

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ : (والذين يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ) [المؤمن/٢٠] فقرأ نافع وابن عامر (والذين تَدْعُونَ) بالتاء .

وقرأ الباقر : (يَدْعُونَ) بالياء وكلّهم فتح الياء .

(١) الأشناني هو الحسن بن علي بن مالك روى القراءة عن أحمد بن صالح وسمع منه كتابه في قراءة نافع ، توفي سنة ٢٧٨ هـ . انظر طبقات القراء ٢٢٥/١ .

(٢) السبعة ص ٥٦٦ - ٥٦٧ .

ووجه الياء من قوله: (والذين يدعون) أي يدعو الكفار من آلهتهم من دون الله تعالى.

والتاء على: قل لهم: والذين تدعون.

قال: وكلهم فتح الياء، أي لم يضمها أحد منهم؛ فيقولوا: والذين يُدعون من دونه، ولو قرئ ذلك لكان المعنى في يدعون: يُسمون؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا فيكم؟ أي ما تسمون؟ فكأن المعنى: والذين يُسمون آلهة لا يقضون بشيء. قال:

أهوى لها مشقصاً حشراً فشبرقها

وكنتم أدعو قذاها الأثمد القرداً^(١)

أدعو: أي كنت أسمى.

قال: واختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله: (يَوْمَ التَّلَاقِ) [المؤمن/ ١٥] و(التنادي) [المؤمن/ ٣٢]. فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبي بكر بن أبي أويس عن نافع: (التلاقي) يثبت الياء في الوصل وكذلك قال ورش وقالون: (يوم التنادي) يباء، وقال عن أبي بكر بن أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف (التنادي)، وقال إبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافع: بغير ياء (التلاقي)، وقال أبو قرّة عن نافع: (التنادي) بمدّ الياء.

(١) البيت لابن أحمر في شعره ص ٤٩، وانظر اللسان (هوى) والخصائص ٢/١٤٨، وفيه: مشقص بدل مشقصاً. والمعنى: أهوى: هوى وانقض عليها وسقط، المشقص: السهم العريض، والحشر: اللطيف الدقيق، وشبرقها: مزقها، يريد: أن عينه أصابها سهم ففققها، وكان من قبل مشققاً عليها حريصاً على ألا ينالها شيء حتى إن الإثمد القرد كان يراه قذياً لها، والقرد: المتبّد الذي يلزم بعضه بعضاً.

ابن كثير: (يومَ التنادي)، (والتلاقي)، يثبت الياء وصلَ أو وقف، وكذلك: (مِنْ وَاقٍ) [الرعد/٣٤] و(مِنْ هَادٍ) [الرعد/٣٣] يصلون بالتنوين، ويقفون بالياء.

وقال ابن جماز وإسماعيل والمسيبي وأبو خليلٍ بغير ياءٍ في وصل ولا وقف، (التلاقٍ)، و(التنادٍ).

وقرأ عاصمٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (التلاقٍ) و(التنادٍ) بغير ياء. وعباس عن أبي عمرو: و(يومَ التنادي) يثبت الياء^(١).

قال أبو علي: المعنى أي: أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي، وعذاب يوم التنادي، فإذا كان كذلك كان انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف، وقيل في (يوم التنادٍ) أنه يوم ينادي أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة، فينادي أهل الجنة (أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) [الأعراف/٤٤] وينادي أهل النار أهل الجنة: (أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ) [الأعراف/٥٠] وقد قرئ (يومَ التنادٍ) بالشديد من نداء البعير إذا فرَّ هارباً على وجهه، ويدل على هذا قوله: (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ) [عبس/٣٤] وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أن يخفف ويطلق كقول عمران:

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعٌ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٢)

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء، وقد قيل في يوم

(١) السبعة ص ٥٦٨.

(٢) البيت لعمران بن حطّان. سبق انظر ٣٣٦/٤ و ٥٤٤/٥

التلاقي، أنه يوم يلتقي أهل السماء وأهل الأرض، ويوم يلتقي فيه الظالم والمظلوم، فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حَسَنَ الحذف كما حَسَنَ في القافية من نحو:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ، ثُمَّ لَا يَفِرُ^(١)

في الوصل والوقف. وما كان كلاماً تاماً، ولم يكن فاصلةً، فإنه يُشَبَّه بها، وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة، والآخر ياءً، والإثبات حَسَنٌ كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسمُ الفاعل إذا لم يكن فيه ألفٌ ولا مُّ نحو: (مِنْ هَادٍ) [الرعد/ ٣٣] و(مِنْ وَاقٍ) [الرعد/ ٣٤] فإذا وقفت على شيء من هذا منه أسكنته، والوقوف فيه على الياء لغةً حكاها سيبويه، وقد ذكرناها وذكرنا وجهها فيما تقدّم.

قال قرأ نافع وابن عامر: (حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ) [غافر/ ٦] جماعةً.

وقرأ الباقون: (كلمةً واحدةً)^(٢).

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردةً على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني فيها عن الجمع كما تقول: غَمَّنِي قِيَامُكُمْ وقعودكم، وقال: (لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ بُورًا وَاجِدًا وَادْعُوا بُورًا كَثِيرًا) [الفرقان/ ١٤] وقال: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/ ١٩] وأفرد الصوت، مع الإضافة إلى الكثرة، وكذلك الكلمة.

وقد قالوا: قُسَّ في كلمته، يريدون في خطبته، ومن جمع فلائِنَّ

(١) من بيت لزهير تقدّم ذكره في ٤٠٥/١ و ٨٣/٢.

(٢) السبعة ص ٥٦٧.

هذه الأشياء، وإن كانت تدلُّ على الكثرة قد تجمع إذا اختلفت أجناسه، قال: (وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا) [التحریم/١٢] (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) [البقرة/١٢٤] فالكلمات في قوله: (وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا) والله أعلم، يراد بها: شرائعه، لأنَّ كتبه قد ذُكِرَتْ.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: (كانوا همُّ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً) [غافر/٢١] بالكاف وكذلك في مصاحفهم.

وقرأ الباقون: (أَشَدَّ مِنْهُمْ)، وكذلك في مصاحفهم^(١).

مَنْ قرأ: (أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) فأتى بلفظ الغيبة فلأنَّ ما قبله من قوله: (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فَيَنْظُرُوا) [غافر/٢١] من قبلهم، على لفظ الغيبة، فكذلك يكون قوله: (كانوا همُّ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) على الغيبة؛ ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة. فهذا البين.

وأما مَنْ قال: (كانوا همُّ أَشَدَّ مِنْكُمْ) بعدما ذكرناه من ألفاظ الغيبة فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقولك: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٤] بعد قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة/١] وحَسُنَ الخطاب هنا، لأنَّه خطابٌ فيما أرى لأهل مكة، فحَسُنَ الخطاب بحضورهم، فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: (مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ) [الأنعام/٦] ومثل قوله: (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) كانوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا [الروم/٩].

(١) السبعة ص ٥٦٩.

وهذه كُلُّها على لفظ الغيبة ففيها ترجيح لَمَنْ قرأ هذه التي في المؤمن^(١) على لفظ الغيبة دون الخطاب.

وعباسٌ عن أبي عمرو: (أَمْرِي إِلَى اللَّهِ) [غافر/٤٤] ساكنة الياء، وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو بفتح الياء^(٢).

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وَأَنْ يُظْهِرَ) [غافر/٢٦] بغير أَلِفٍ.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: (أَوْ أَنْ) [غافر/٢٦] بألف قبل الواو^(٣).

قوله بألف يريد به: الهمزة التي في أو.

قال أبو علي: مَنْ قرأ (أَوْ أَنْ يُظْهِرَ)، فالمعنى: أخاف هذا الضربَ منه، كما تقول: كل خبزاً أو تمراً، أي: هذا الضربُ، وَمَنْ قال: (وَأَنْ يُظْهِرَ) فالمعنى: إِنِّي أخاف هذين الأمرين منه^(٤)، وَمَنْ قال: (أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ)، فالأمران يخافان منه، كما أَنَّهُ إذا قال: أَكَلْتُ خَبْزاً أو تَمَراً، أو أَكَلْتُ خَبْزاً وَتَمَراً، جاز أن يكون قد أَكَلَهُمَا جميعاً، كَأَنَّهُ قال في أو: أَكَلْتُ هذا الضربَ من الطعام.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (يُظْهِرَ) [غافر/٢٦] وفي رفع (الفساد) [غافر/٢٦] ونصبه.

فقرأ نافع وأبو عمرو: (وَيُظْهِرَ) بضم الياء (في الأرض الفساد) نصباً.

(١) هي سورة غافر. (٢) السبعة ص ٥٧١. (٣) السبعة ص ٥٦٩.

(٤) في هذه الفقرة اضطراب من قوله: ومن قال: ... إلى نهايتها، وحذفها لا يخل بالكلام

وقرأ ابن كثير وابن عامرٍ: (يُظْهَرُ) منصوبة الياء (في الأرضِ الفسادِ) رفعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: (أو أن يَظْهَرُ في الأرضِ الفسادِ) رفعاً.

حفص عن عاصم (أو أن يُظْهَرُ) برفع الياء (في الأرضِ الفسادِ) نصباً^(١).

حجّة من قال (يُظْهَرُ) أنه أشبه بما قبله، لأنَّ قبله: (يُبَدِّلُ) [غافر/٢٦] فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره، فكذلك (وأن يُظْهَرُ في الأرضِ الفسادِ) ليكون مثل (يُبَدِّلُ)، فيكون الكلام من وجه واحد، ومن قال: (وأن يَظْهَرُ) فإنه أراد أنه إذا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفساد بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر في الأرضِ الفسادُ بمكان.

قال: حدَّثني الخزاز قال حدَّثنا محمد بن يحيى القطعي عن عبيد عن أبي عمرو: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ) [غافر/٢٨] ساكنة الجيم.

وقرأ الباقر: (رَجُلٌ)^(٢).

رَجُلٌ وَرَجُلٌ وَسَبْعٌ وَسَبْعٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ التَّحْقِيقُ عَلَى هَذَا النُّحُو مُسْتَمَرٌّ كَثِيرٌ.

اختلفوا في إدغام الذَّال من (عُذْتُ) [غافر/٢٧] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامرٍ (عُذْتُ) مُبَيَّنَّةً الذَّال، وفي الدخان [آية/٢٠] مثله.

(١) السبعة ص ٥٦٩.

(٢) السبعة ص ٥٧٠.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع كذلك: (عُذْتُ) غير مدغمة.
وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل عن نافع (عُذْتُ) مدغمة.
وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي مدغماً^(١).

الإدغام حسن لتقارب هذه الحروف، وأنها كلها من اللسان وأصول الثنايا، والبيان حسن لاختلاف حيز هذه الحروف، ألا ترى أن الذال ليست من حيز التاء، وإنما الذال والتاء والطاء من [حيز]^(٢) والذال والطاء من حيز؟ فحسن البيان لذلك. قال سيويه: حدثنا مَنْ نثق به أنه سَمِعَ مَنْ يقول: أخذت فَيِّئُنْ.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ) [غافر/ ٣٥] ينون قلب.

وقرأ الباقر: (على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ) مضاف^(٣).

وجه قول أبي عمرو أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب كما أضاف الصَّعْرُ إلى الخَدِّ، في قوله: (ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) [لقمان/ ١٨] فكما يكون بتصعير الخَدِّ متكبراً؛ كذلك يكون التكبر في القلب متكبر الجملة. وممَّا يَقْوِي ذلك أن الكبر قد أضيف إلى القلب في قوله (إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ) [غافر/ ٥٦] فالكبر في

(١) السبعة ص ٥٧٠.

(٢) هنا فراغ في الأصل والأرجح أن تكون كلمة حيز كما أثبتناها.

(٣) السبعة ص ٥٧٠.

القلب ، كالصعر في الحَدِّ، والثني في الجيد في قوله :

« . . ثَانِي الْجَيْدِ ^(١) »

وكذلك كإضافة الخضوع إلى أعناق فيمن جعل الأعناق جمع عنق الذي هو العضو. فكما أنَّ هذه الأمور إذا أُضيفت إلى هذه الأعضاء، ووصفت بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص؛ كذلك التكبر إذا أُضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله: (فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ) [البقرة/ ٧٩] فأما مَنْ أضاف فقال: (على كُلِّ قَلْبٍ متكبرٍ)، فلا يخلو من أن يقدر الكلام على ظاهره، أو يقدر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يَطْبَعُ على كُلِّ قَلْبٍ متكبرٍ، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر، وليس المراد أنه يطبع على كُلِّ قلبه فيعم الجميع بالطبع، إنما المعنى أنه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب، كالختم عليه، فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أنَّ الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك، يطبع الله على كُلِّ قلب، كُلِّ متكبرٍ، فيكون المعنى: يَطْبَعُ على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، من كُلِّ متكبرٍ، ويختم عليه، ويؤكد ذلك أنَّ في حرف ابن مسعود فيما زعموا: (على قلب كُلِّ متكبرٍ)، وإظهار (كُلِّ) في حرفه يدلُّ على أنه في حرف العامة أيضاً مرادٌ وحسنٌ (كُلِّ) لتقدم ذكرها، كما جاء ذلك في قوله:

(١) قطعة من بيت للشماخ، وتماه:

نَبَّئْتُ أَنَّ رُبِعاً أَنْ رَعَى إِبِلًا

يَهْدِي إِلَيَّ خَنَاهُ ثَانِي الْجَيْدِ

ديوانه ١١٥ والكمال (ت. الدالي) ص ١٦، والاقتضاب ٤١٨، ومجاز

القرآن ٤٦/٢

أَكَلَ امْرِئٌ تَحْسِبِينَ امْرَأً
 وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
 وفي قولهم: ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ^(٢). فحذف
 (كل) لتقدم ذكرها وكذلك في الآية.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (فَأَطْلِعُ) [غافر/٣٧] نصباً.
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطْلِعُ) رفعاً^(٣).

مَنْ رَفَعَ فَقَالَ: لَعَلِّي أَبْلُغُ فَأَطْلِعُ كَانَ الْمَعْنَى: لَعَلِّي أَبْلُغُ وَلَعَلِّي
 أَطْلِعُ، ومثل هذه القراءة قوله: (لَعَلَّهُ يَزْكِي أَوْ يَذْكُرُ) [عبس/ ٣، ٤]
 أي لَعَلَّهُ يَتَزَكَّى، وَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ. وليس بجواب، ولكن المعنى أَبْلُغُ
 فَأَطْلِعُ. وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ جَوَاباً بِالْفَاءِ لِكَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ، كَالْأَمْرِ،
 وَالنَّهْيِ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يَكُونُ إِجَاباً، وَالْمَعْنَى: إِنِّي إِذَا بَلَغْتُ
 أَطْلَعْتُ، وَمِثْلُهُ: أَلَا تَقَعُ الْمَاءَ فَتَسْبِغُ، أَيْ أَلَا تَقَعُ، وَأَلَا تَسْبِغُ، وَإِذَا
 نَصَبَ كَانَ الْمَعْنَى: إِنَّكَ إِذَا وَقَعْتَ سَبَحْتَ.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ) [غافر/٣٧]
 بضم الصاد.

وقرأ الباقون: (وَصَدَّ) بفتح الصاد^(٤).

مَنْ قَرَأَ: (وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ) بضم الصاد فَلِأَنَّ مَا قَبْلَهُ فَعْلٌ مَبْنِيٌّ

(١) البيت لأبي دود، انظر ديوانه / ٣٥٣، والكتاب ١/ ٣٣، وشرح أبيات المغني
 للبغدادي ١٩٠/ ٥، والمحتسب ٢٨١/ ١.

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢٨٢/ ٢. والمعنى: يعني وإن أشبه الولد أباه
 خلقاً لم يشبهه خلقاً.

(٣) السبعة ص ٥٧١.

(٤) السبعة ص ٥٧٠.

للمفعول، فَجُعِلَ ما عُطِفَ عليه مثله، والذي قبله: (وكذلك زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ) [غافر/٣٧].

وَمَنْ قال: وَصَدَّ فَبْنَى الفعل للفاعل؛ فلأنَّ فرعون قد تقدَّم ذكره، وهو الصادُّ عن السبيل، ومن صَدَّه عن السبيل المستقيم والإيمان، وعيَّده مَنْ آمَنَ على إيمانهم في قوله: (لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [الأعراف/١٢٤، الشعراء/٤٩] ونحو ذلك ممَّا أَوْعَدَهُمُوهُ لإيمانهم، والمُزَيَّنَ له سوء عمله، والصادُّ لَهُ هم طُغَاةُ أصحابه والشيطان. كما بيَّن ذلك في الآية الأخرى في قوله: (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ) [النمل/٢٤] وممَّا يَقْوِي بناء الفعل للفاعل: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [محمد/١] و(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [الحج/٢٥] (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ) [الفتح/٢٥] وكذلك (وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ) ينبغي أن يكون الفعل مبنياً منه للفاعل مثل الآي الأخر.

قال: وَصَدَّ عن السبيل، وَصَدَّ عن الدين وقال: (رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا) [النساء/٦١] فيجوز أن يكون يَصُدُّونَ هم عنك ويجوز أن يكون يَصُدُّونَ المسلمين عن متابعتك والإيمان بك فَصَدَّ وَصَدَّدَتْهُ، مثل رَجَعَ وَرَجَعَتْهُ، ونحوه.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو (السَّاعَةُ أَذْخِلُوا) [غافر/٤٦] موصولة. وقرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (أَذْخِلُوا) بفتح الألف وكسر الخاء^(١).

(١) السبعة ص ٥٧٢.

قال أبو علي: القول: مرادٌ في الوجهين جميعاً، كأنه يقال: أدخلوهم^(١)، ويقال: ادخلوا، فمن قال: (أدخلوا) كان (آل فرعون) مفعولاً بهم، و(أشدَّ العذاب) مفعول ثانٍ، والتقدير إرادة حرف الجر ثم حُذِفَ، كما أنَّك إذا قلت دخل زيد الدار كان معناه: في الدار. كما أن خلافه الذي هو خرج كذلك في التعدي. وكذلك قوله: (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) [الفتح/٢٧].

ومن قال: (ادخلوا آل فرعون) [غافر/٤٦] كان انتصاب (آل فرعون) على النداء، ومعنى (أشدَّ العذاب)، أنه في موضع: مفعول به، وهو في الاختصاص مثل المسجد الحرام، وحذف الجار فانتصب انتصاب المفعول به، وحجّة مَنْ قال: (ادخلوا) قوله: (ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون) [الزخرف/٧٠] و(ادخلوها بسلام آمين) [الحجر/٤٦] (ادخلوا أبواب جهنم) [غافر/٧٦] وهذا النحو كثير. وحجّة مَنْ قال: (ادخلوا) أنهم أمر بهم فأدخلوا.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فأولئك يُدْخَلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فيها) [غافر/٤٠] بضم الياء. وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عطارد عن أبي بكر عن عاصم: (يُدْخَلُونَ) بضم الياء، وفي رواية خلف وأحمد بن عمر الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (يَدْخُلُونَ) بفتح الياء. حفص عن عاصم يفتح الياء: (يَدْخُلُونَ) وقرأ نافع وابن عامر وحمة والكسائي: (يَدْخَلُونَ) بفتح الياء.

(١) في الأصل كتب الناسخ تحت كلمة (أدخلوهم) كلمة «قطع» مشيراً إلى أن همزتها همزة قطع.

من حَجَّة مَنْ ضَمَّ الياء قوله: (أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرَثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ) [الأعراف/٤٣] فإذا أَوْرَثَهَا أَدْخَلُوهَا.

وحَجَّة مَنْ قرأ (يَدْخُلُونَ) (أَدْخُلِي فِي عِبَادِي وَأَدْخُلِي جَنَّتِي^(١)) [الفجر/٢٩] فعلى هذا يَدْخُلُونَ.

اختلفوا في فتح الياء من قوله عزَّ وجلَّ (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) [غافر/٦٠] وضمَّها.

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل: (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ) مرتفعة الياء.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم وأبو عمرو في غير رواية عباس: (سَيَدْخُلُونَ) بفتح الياء^(٢).

يدلُّ على سَيَدْخُلُونَ قوله: (أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ) [الحجر/٤٦] (فأَدْخَلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ) [النحل/٢٩] فعلى هذا يكون: (سَيَدْخُلُونَ).

فأما مَنْ قال: (سَيَدْخُلُونَ) فهو من ادْخُلُوا، ألا ترى أَنَّ الفعل مبني للمفعول، وقد تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فهذا يدلُّ على أَنَّهُ إذا بني للفاعل تعدَّى إلى مفعولين، فهذا على (أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) [غافر/٤٦].

(١) في الأصل زاد كلمة الجنة بين ادخلي وجنتي.

(٢) السبعة ص ٥٧٢.

ابن كثير وأبو عمرو^(١): (يَوْمَ لَا تَنْفَعُ) [غافر/ ٥٢] بالتاء.

وقرأ الباقون (ينفع) بالياء^(٢).

الوجهان حسنان لأنَّ المعذرة والاعتذار بمعنى، كما أنَّ الوعظ والموعظة كذلك.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ) [غافر/ ٥٨] بتاءين، والباقون بالياء^(٣).

التاء على: قل لهم قليلاً ما تتذكرون، والياء على: أنَّ الكفار قليلاً ما يتذكرون، أي: يقلُّ نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه ممَّا دعوا إليه.

(١) في السبعة بعد أبو عمرو: وابن عامر.

(٢) السبعة ص ٥٧٢.

(٣) السبعة ص ٥٧٢.

ذكر اختلافهم في سورة السَّجدة^(١)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (في أَيَّامِ نَحْسَاتٍ)
[١٦] الحاء موقوفة. والباقون: (نَحِسَاتٍ) مكسورة الحاء^(٢).

قال أبو علي: النَّحْس كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فمما جاء فيه اسماً مصدراً قوله: (في يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ) [القمر/١٩] فالإضافة إليه تدلُّ على أنه اسمٌ، وليس بوصفٍ، لو كان وصفاً لم يضاف إليه لأنَّ الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في (نحساتٍ) قولين؛ أحدهما: الشديد البرد، والآخر: أنها المشؤومة عليهم، فتقدير قوله: (في يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ): في يوم شؤم، وقالوا: يَوْمُ نَحْسٍ ويَوْمُ نَحْسٍ، فمن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله: (يَوْمُ نَحْسٍ)، ومن أجراه على الأوَّل: احتمل أمرين: يجوز أن يكون جعله مثل فُسْلٍ وَرَذْلٍ، ويجوز أن يكون وُصِفَ بالمصدر مثل رَجُلٍ عَدْلٍ. والنَّحْس: البرد، أنشد

(١) هي سورة فصَّلَتْ.

(٢) السبعة ص ٥٧٦.

عن الأصمعي :

كَأَنَّ سُلَافَةً عَرَضَتْ لِنَحْسٍ
يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزَّلَالَا^(١)

أي : البرد.

فَمَنْ قَالَ : (فِي أَيَّامِ نَحْسَاتٍ) فَأَسْكَنَ الْعَيْنَ ؛ أَسْكَنَهَا لِأَنَّهُ صِفَةٌ
مِثْلُ غِيلَانَ ، وَصَعْبَاتٍ ، وَخَدَلَاتٍ^(٢) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ الْمَصْدَرِ ،
وَتَرَكَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ فِي الْجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا : دَوْرَةٌ ، وَعَدْلَةٌ ، قَالَ أَبُو
الْحَسَنِ : لَمْ أَسْمَعْ فِي النَّحْسِ إِلَّا الْإِسْكَانَ ، وَإِذَا كَانَ الْوَاحِدُ مِنْ نَحْوِ
ذَا مُسْكِنًا أَسْكَنَ فِي الْجَمْعِ ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : نَحْسَاتٌ : ذَوَاتُ نَحْوَسٍ^(٣) .

فِي مَكْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَسَرِ الْعَيْنِ جَعَلَهُ صِفَةً مِنْ بَابِ فَرَقٍ وَنَزَقٍ ،
وَجَمَعَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّا لَمْ نَعْلَمْ مِنْهُ فِعْلًا كَمَا عَلِمْنَا مِنْ فَرَقٍ ، وَلَكِنْ
جَعَلُوهُ صِفَةً كَمَا أَنَّ مَنْ أَسْكَنَ فَقَالَ : (نَحْسَاتٌ) أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ
كَصَعْبَاتٍ .

فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ صِفَةً ، كَذَلِكَ يَكُونُ (نَحْسَاتٌ) فَيَمْنُ كَسَرَ الْعَيْنِ ،
وَفَعِلٌ مِنْ أَبْنِيَةِ الصِّفَاتِ إِلَّا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ مِنْهُ فِعْلًا ، وَإِنْ اسْتَدَلَّتْ بِخِلَافِهِ
الَّذِي هُوَ سَعِدٌ ، فَقُلْتُ كَمَا أَنَّ سَعِدَ عَلَى فَعِلٍ ، وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ : (وَأَمَّا
الَّذِينَ سَعِدُوا) [هود / ١٠٨] فَكَذَلِكَ النَّحْسُ فِي الْقِيَاسِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ

(١) البيت من قصيدة لابن أحمر في شعره ص ١٢٦ ، وانظر اللسان والتاج

(نحس).

(٢) الخدلة : العيلة ، الممتلئة .

(٣) مجاز القرآن ١٩٧/٢ .

منه نَحْسٌ يَنْحَسُّ، كما سَمِعَ سَعِدٌ يَسْعَدُ، فكأنَّه استعمل على تقدير ذلك، كما أنَّ فقيراً وشديداً استعملاً على تقدير فعل وإن لم يستعمل فُقِرَ ولا شُدَّ، فاستغني عنه بافتقر واشتدَّ، وكذلك يكون نَحْسٌ في قول مَنْ قال نَحِسَاتٍ.

نافع وحده: (ويومَ نحشُرُ) [فصلت/ ١٩] مع النون (أعداء الله) بفتح الألف مع المدِّ.

وقرأ الباقر: (وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ) رفع^(١).

حجّة مَنْ قال نحشُرُ: أنَّه معطوفٌ على قوله: (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا) [فصلت/ ١٨] وكذلك المعطوف عليه، يحسن أن يكون وَفَّقَهُ في لفظ الجميع. ويقويه قوله: (يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا) [مريم/ ٨٥] (وَحْشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا) [الأنعام/ ١١١].

وحجّة مَنْ قال: (يُحْشَرُ) أنَّ قوله: (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا) كلامٌ قد تَمَّ، فلمَّا تَمَّ الكلام استأنفوا، ولم يحملوا على (نَجِّينَا)، وقد قال: (احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ) [الصافات/ ٢٢] فقالوا: يُحْشَرُ، واختاروه على النون في (نحشُرُ) لأنَّ الحاشرين لهم هم المأمورون بقوله: (احشروا)؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا) وكلا الأمرين حسنٌ، ويقوي قول مَنْ قال: (يُحْشَرُ) فبنى الفعل للمفعول به، أنَّه قد عطف عليه وهو قوله: (فَهُمْ يُوزَعُونَ) [النمل/ ١٧].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا) [فصلت/ ٤٧] جماعةً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (ثَمَرَةٍ واحدة^(١)).

قوله: (من ثَمَرَةٍ) إذا أفرد يدلُّ على الكثرة، فإذا كان كذلك استُغني به عن الجمع، ويقوِّي الأفراد قوله: (وما تَحْمِلُ من أنثى) [فاطر/ ١١] فكما أفرد (أنثى) كذلك ينبغي أن يكون (من ثَمَرَةٍ) مفردةً.

وحجَّة من جمع أن الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنه ليس يراد بها ثمرةٌ دون ثمرة؟ إنما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجميع حسناً، وإن كان الأفراد قد يدلُّ عليه، وليس الثمرة بواحدٍ، كما أن قوله: (وما تحمل من أنثى) ليس بواحد، إنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وزعموا أن في حرف عبد الله: (وما تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ من أَكْمَامِهَا) وفي حرف أبي: (مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا).

وقوله: (من ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا) مثل قوله: (فأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) [فاطر/ ٣٧] ولو كان من أَكْمَامِهَا: من أَكْمَامِهِنَّ، ومختلفاً أَلْوَانِهِنَّ كان حسناً.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: (أَعْجَمِي) [فصلت/ ٤٤]: ممدودٌ.

عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (أَعْجَمِي): بهمزة^(٢).

قال أبو علي: الأعجم الذي لا يفصح؛ من العرب كان أو من

(١) السبعة ص ٥٧٧.

(٢) السبعة ص ٥٧٦.

العجم، ألا ترى أنهم قالوا: زياد الأعجم، لأنه كانت في لسانه، وكان عربياً، وقالوا: «صلاة النهار عجماء»^(١)، أي تخفى فيها القراءة ولا تُبين، «والعجماء جبار»^(٢) لأنها لا تبين عن أنفسها، كما يبين ذوو التعبير.

قال أبو يوسف: هي المُنْفَلَتَةُ؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد، ويجمع الأعجم على عُجْمٍ، أشد أبو زيد:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا
إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ^(٣)

فالعجم جمع أعجم والمعنى: وأبغض صوت العجم صوت الحمار، لأن المضاف في أفعل بعض المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعجم. فإذا لم يَسْغُ حملُ هذا الكلام على ظاهره علمت أن التقدير فيه ما وصفنا، وتسمي العرب مَنْ لم يبين كلامه من أي صنف كان من الناس أعجم، ومن ثم قال أبو الأحذر:

سَلُومَ لَوْ أَصْبَحْتَ وَسَطَ الْأَعْجَمِ
بِالرُّومِ أَوْ بِالْتَّرِكِ أَوْ بِالْدِّيَلَمِ^(٤)

(١) رواه الحسن كما في النهاية لابن الأثير ١٨٧/٣.

(٢) هذه فقرة من حديث، نصّه: «البئر جبار والمعدن جبار والعجماء جبار وفي الركاز الخمس»، انظر مسند أحمد ٢/٢٢٨.

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي، سبق في ١٠١/١ و ٩٣/٣، واللسان (عجم).

(٤) البيت في اللسان (عجم). وفيه: أو فارس بدل أو بالترك. وبعده:

إذا لزرناك ولو بسلم

فقال: لو كنت وسط الأعجم، ولم يقل: العجم لأنه جعل كل من لم يبين كلامه أعجم، وكأنه قال: لو كنت وسط القبيل الأعجم. والعجم خلاف العرب، ويقال: العجم والعجم كما يقال: العرب والعرب، والعجمي خلاف العربي، وهو منسوب إلى العجم كما أن العربي منسوب إلى العرب، وإنما قوبل الأعجمي في الآية بالعربي، وخلاف العربي العجمي، لأن الأعجمي في أنه لا يبين مثل العجمي عندهم، فمن حيث اجتماعا في أنهما لا يبينان قوبل به العربي في قوله: (أعجمي وعربي) وينبغي أن يكون الأعجمي الياء فيه للنسب، تنسب إلى الأعجم الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعجمي، وإن كانا يختلفان في النسبة، فيكون الأعجمي عربياً، ويجوز أن يقال: رجل أعجمي فيراد به ما يراد بالأعجم بغير ياء النسب، كما يقال: أحمر وأحمري، ودوَّار. و: دَوَّارِي^(١)

وقوله: (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ) [الشعراء/ ١٩٨] مما جمع على إرادة ياء النسب فيه، مثل النميرون والهبيرات، ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون، ألا ترى أنك لا تقول في الأحمر إذا كان صفةً أحمر؟ فإنما جاز الأعجمون لما ذكرنا.

فأما الأعاجم فينبغي أن يكون تكسير أعجمي، كما كان المسامعة تكسير مسمعي، وقد استعمل هذا الوصف استعمال الأسماء، من ذلك قوله:

(١) كلمة من رجز للعجاج وتمة البيت:

والدَّهر بالإنسان دَوَّارِي

انظر ديوانه ٤٨٠/١، والبيت مشهور في كتب النحو، انظر تخريجه في معجم شواهد العربية ص ٥٦١.

لأعجم طمطم^(١)

وقوله: وسط الأعجم^(٢)

فيجوز لذلك أن يكون من باب الأجازع، والأباطح، وهذه الآية في المعنى كقوله: (ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين) [الشعراء / ١٩٨ - ١٩٩]، فقوله: (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته) [فصلت / ٤٤] كأنهم كانوا يقولون: لم تفصل آياته، ولم تبين لأنه أعجمي، فأما قوله: (أعجمي وعربي)، فالمعنى: المنزل عليه أعجمي وعربي، يرتفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف، وقوله: (أعجمي وعربي) على وجه الإنكار منهم لذلك، كقوله في الأخرى: (ما كانوا به مؤمنين) [الشعراء / ١٩٩].

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر (أعجمي) على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بين بين.

وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (أعجمي) بهمزتين^(٣).

وهذا على أصلهم في الهمزتين إذا التقتا، وتخفيفهم لهما.

(١) قطعة من بيت لعنترة ونصه:

تأوي له حرق النعام كما أوت

حرق يمانية لأعجم طمطم

وهو من معلقته المشهورة. انظر ديوانه / ٢٠٠، وانظر شرح المفصل

لابن يعيش ٤٩/٩، واللسان (طمم)، ومعنى الطمطم: الذي لا يفصح شيئاً. وحرق النعام: جماعاتها، واحدها حزقة.

(٢) سبق قريباً.

(٣) السبعة ص ٥٧٦.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (أَرْنَا
اللَّذِينَ) [فَصَلَّتْ / ٢٩] ساكنة الراء.

حفص عن عاصم (أَرْنَا) مُثَقَّلٌ، وقال هشام بن عمار عن ابن
عامر: (أَرْنَا اللَّذِينَ) خطأ، إِنَّمَا هو (أَرْنَا) بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو بإشمام الراء الكسر.

أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو (أَرْنَا) ساكنة الراء.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي (أَرْنَا) مثقل^(١).

روي عن بعض المفسرين في قوله: (أَرْنَا اللَّذِينَ أَضْلَلْنَا مِنْ
الْجَنِّ وَالْإِنْسِ) [فَصَلَّتْ / ٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه،
فَمَنْ قرأ (أَرْنَا) حذف الياء التي هي لام الفعل للوقف، وتحركت الراء
لحركة الهمزة المحذوفة التي أُلْقِيَتْ على الراء.

ووجه (أَرْنَا) أَنَّهُ على لفظ كِتَفٍ، وَضِحِكٍ، فَخَفَّفَ الحركة،
كما يَخَفَّفُ كِتَفٌ، فيقال كَتَفٌ. ومثل ذلك قولهم:

أَرَاكَ مُسْتَفْخَاً^(٢)

وَأَرْنَا فهو أَفْعَلْنَا من رَأَيْتَ التي يراد بها رؤية العين، يدلُّ على
ذلك أَنَّهُ قد تعدَّى إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذي كان يتعدَّى
رَأَيْتَ إليه، وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدِّي إلى
مفعولين لتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، ولم يجز الاختصار على مفعولين.

ابن عامر: (وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ) [فَصَلَّتْ / ٥١] مفتوحة النون

(١) السبعة ص ٥٧٦.

(٢) هذا من رجز للعجاج. سبق في ١/٦٦، ٤٠٨.

ممدودةً، والهمزةُ بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان. وقال الحلواني عن هشام بن عمار (ونأى) مثل أبي عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (ونأى) في وزن نَعَا.

وقرأ حمزة والكسائي في رواية خلف عن سليم: (ونأى) مكسورة النون والهمزة وفي رواية أبي عمرو وغيره: (نأى) بفتح النون، وإمالة الهمزة، وقرأ الكسائي بإمالة الهمزة والنون.

وروى اليزيدي (ونأى) وزن نَعَا وعبد الوارث عن أبي عمرو ونأى بفتح النون وإمالة الهمزة.

عباس عن أبي عمرو (ونأى) في وزن نَعَا^(١).

قراءة ابن عامر: (وناء) مقلوبٌ من نأى؛ لأنه من نَأَيْتُ؛ فقدم اللام إلى موضع العين، فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب. قال الشاعر:

أقولُ وقد ناءتُ بها غُرْبَةُ النَّوى

نَوَى خيتَورٌ لا تشطُّ ديارُكُ^(٢)

وقد جاء القلب في هذا النحو قال:

وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائل

مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ^(٣)

(١) السبعة ص ٥٧٧.

(٢) البيت في اللسان (نِأَ) (ختعر) أنشده يعقوب، الخيتَور: السراب الخادع، ونَوَى خيتَور: التي لا تستقيم.

(٣) البيت لكثير. انظر اللسان (رأى).

وقال آخر:

تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْؤُهُ وَشُعَاعُهُ
وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فَلَا يُرَى^(١)
وهو يُسْتَفْعَلُ مِنْ رَأَيْتُ، قال:

وقد شاءنا القوم السراع فأوعبوا^(٢)

وأما قول حمزة في رواية خلف عن سليم: (ونأى) بكسر النون والهمزة فهذا على أنه كسر الهمزة، لأن الهمزة عين، كما يقال (رأي) مثل شَهِدَ أو يكون أَمال فتحة الراء، وأتبعها بإمالة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمزة، إنما أَمِيلَ فتحتها؛ فكَذلك تكون الراء، وفي رواية أبي عمر الدوري (نأى) بفتح النون وإمالة الهمزة.

وأما قراءة الكسائي بإمالة الهمزة والنون، فهو على أنه أَمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وروى اليزيدي: (نأى) في وَزَنَ نَعَا، ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو (نأى) بفتح النون وإمالة الألف، فهذا جعله بمنزلة (نعا) و(رئى) فيمن أَمال.

(١) البيت في اللسان (رأي).

(٢) اللسان (شأى) بغير تنمة أو نسبة، قال: شاءني الشيء يشوؤني ويشيئني: شاقني؛ مقلوب من شأني حكاه يعقوب؛ وأنشد.. البيت.

ذكر اختلافهم في

سورة الشورى

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ) [٣] فقرأ ابن كثير وحده: (كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ) مفتوحة الحاء.

وقرأ الباقر: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ) بكسر الحاء^(١).

مَنْ قَالَ: (يُوحَى إِلَيْكَ) فبنى الفعل للمفعول به احتمل أمرين: زعموا أَنَّ في التفسير أن هذه السورة قد أوحى إلى الأنبياء قبل، فعلى هذا يجوز أن يكون يوحى إليك السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ويجوز في قوله: (الله العزيز الحكيم) [الشورى/٣] أن يكون تبييناً للفاعل كقوله: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ) [النور/٣٦] ثم قال: (رِجَالٌ) [النور/٣٧] كأنه قيل: مَنْ يَسْبَحُ؟ فقال: يَسْبَحُ رِجَالٌ، ومثله:

لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ^(٢)

(١) السبعة ص ٥٨٠.

(٢) صدر بيت وعجزه:

ومَّا يَقْوِي بناء الفعل للمفعول به : (ولقد أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) [الزمر/٦٥] وقوله (وأوحِيَ إِلَى نُوحٍ) [هود/٣٦] وفي أخرى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) [المؤمنون/٢٧] . وَأَمَّا مَنْ قرأ : (يُوحِي إِلَيْكَ) [الشورى/٣] على بناء الفعل للفاعل ، فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ يَرْتَفِعُ بفعله ، وما بعده يَرْتَفِعُ بالوصف .

اختلفوا في قوله عز وجل : (تَكَادُ السَّمُوتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ) [الشورى/٥] .

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحزمة والكسائي : (تَكَادُ السَّمُوتُ) بالتاء (يَنْفَطِرُنَ) بياء وتاء ، وكذلك حفص عن عاصم إلا هبيرة ؛ فإنه روى عنه (يَنْفَطِرُنَ) بالنون مثل أبي عمرو .

وقرأ نافع والكسائي (يكاد) بالياء ، (يتفطرن) بياء وتاء .
وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (تكاد) بالتاء ، (ينفطرن) بالنون^(١) .

يقال : فطرته فانفطر ، وانفطر مطاوع فطر . وفي التنزيل : (الذي فَطَرَهُنَّ) [الأنبياء/٥٦] ، وَأَمَّا يَنْفَطِرُنَ فمطاوع فطرته فتفطر ، ويقوي ذلك (وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) [الفرقان/٢٥] ، فتشق مثل : تَفْطَرُ ، والمعنى والله أعلم : استعظام ما افتروه من ادعاء الولد ، ودليل

= ومختبَطُ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِفُ

وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني ٢٩٥/٧ .

قال البغدادي فيها : البيت من أبيات لنهشل بن حري رثى بها يزيد بن نهشل . . . ثم قال : ونسبت هذه الأبيات لغيره ، واختلفوا فيه أيضاً .

(١) السبعة ص ٥٨٠ .

ذلك قوله في الأخرى: (أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا) [مريم/٩١]، وقال قتادة: يتفطرون من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله: (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) [الحشر/٢١] وبنحو هذا ممّا يراد به تعظيم الأمر.

فأمّا قوله: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) [الانفطار/١] و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق/١] فليس كهذا المعنى، ولكن علّم من أعلام الساعة، وكلّ واحد من القراءة يكاد وتكاد حسن.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: (وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) [الشورى/٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي (بالتاء).

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (يَفْعَلُونَ) بالياء^(١).

حجّة الياء: قبله: (وهو الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) [الشورى/٢٥]، (وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ)، أي: ما يفعل عباده.

وحجّة التاء: أنّ التاء تعمّ المخاطبين والغيب فتفعلون تقع على الجميع، فهو في العموم مثل عباده.

وقرأ نافع وابن عامر: (مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) [الشورى/٣٠] بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقر: (فبما)^(٢).

(١) السبعة في ٥٨٠.

(٢) السبعة في ٥٨١.

القول في ذلك أنَّ ما أصاب من قوله: (ما أصاب من مُصيبةٍ) يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة (ما)، ويجوز أن يكون شرطاً في موضع جزمٍ، فمن قدره شرطاً لم يُجْزَ حذف الفاء فيه على قول سيبويه، وقد تأوّل أبو الحسن، بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط، وقال بعض البغداديين: حذف الفاء من الجواب جائز، واستدلّ على ذلك بقوله: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) [الأنعام/١٢١]. وإذا كان صلةً فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين، أمّا إذا أثبت الفاء ففي إثباتها دليل على أنَّ الأمر الثاني وجب بالأوّل، وذلك نحو قوله: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [البقرة/٢٧٤] ثُمَّ قَالَ: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [البقرة/٢٧٤] فثبت الفاء يدلّ على أنَّ وجوب الأجر إنّما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/٥٣] فإذا لم يذكر الفاء جاز أن يكون الثاني وجب للأوّل، وجاز أن يكون لغيره، والأولى إذا كان جزاءً غير جازم أن تثبت الفاء كقوله: (ما أصابك من حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، وما أصابك من سيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ) [النساء/٧٩]، وهذا قريب في المعنى من قوله: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا) [الروم/٤١] أي جزاء بعض ذلك، وليس ما للحسنة والسيئة المذكورتين هنا المكتسبتين، وإنّما يُراد بهما الشدّة والرِّخاء، كما قال: (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ، وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) [الأعراف/١٣١] وكقوله: (إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا) [التوبة/٥٠] فهذا كما حكي عنهم من قولهم: (وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ) [الأعراف/٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي) [الشورى/٣٢] بياء في الوصل، ووقف ابن كثير: بياء، ونافع وأبو عمرو: بغير ياء.

وقرأ الباقر: بغير ياء في وصل ولا وقف^(١).

القياس: (الجواري) في الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف فلأن حذف هذه الياءات، وإن كانت لاماً، قد كثر في كلامهم؛ فصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا في رفع الميم ونصبها من قوله: (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا) [الشورى/٣٥].

فقرأ نافع وابن عامر: (ويعلم الذين) برفع الميم.

وقرأ الباقر: (ويعلم الذين) نصباً^(٢).

ومن قرأ (ويعلم الذين يجادلون) بالرفع، استأنف لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وأما من نصب: فلأن قبله شرطاً وجزاءً، وكل واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط: إن تأتي وتعطيني أكرمك. فتنصب تعطيني، وتقديره: إن يكن منك إتيان وإعطاء أكرمك، فالنصب بعد الشرط إذا عطف عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جواب الشرط فأما قوله:

(١) السبعة ص ٥٨١.

(٢) السبعة ص ٥٨١.

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً
فَيُثْبِتَهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلُقُ^(١)

والنصب فيه حَسَنٌ لمكان النفي . فأما العطف على الشرط نحو:
إِنْ تَأْتِنِي وَتَكْرُمْنِي فَأَكْرَمَكَ ، فالذي يختارُ سببويه في العطف على جزاء
الشرط الجزمُ فيختار (ويعلم الذين يجادلون) إذا لم يقطعه من الأول
فيرفعه ، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل :
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٢)

قال : إِلَّا أَنْ مَا يَنْصَبُ فِي الْعُطْفِ عَلَى جِزَاءِ الشَّرْطِ أَمْثَلُ مِنْ
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَوْقَعُ فِعْلاً إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ فَعَلٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ
الْهُوَاجِسِ ، وَزَعَمَ سَبْيُوهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ
يَشَاءُ) [البقرة/٢٨٤] وَأَنْشَدَ لِلْأَعَشَى فِي نَصْبِ مَا عُطِفَ بِالْفَاءِ عَلَى
الْجِزَاءِ (٣) :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ أَهْلِهِ لَا يَزَلْ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا

(١) البيت لكعب بن زهير .

انظر الكتاب ٤٤٧/١ ، المقتضب ٢٣/٢ ، ٦٧ .

(٢) عجز بيت للمغيرة بن حبناء صدره :

سَأَتْرِكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

وهو من شواهد النحو . وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني

١١٤/١١٦ .

(٣) البيتان للأعشى وقد ورد البيت الأول في ديوانه ملفقاً من بيتين ، فانظره

فيه/١١٣ وهما في الكتاب ٤٤٩/١ والمقتضب ٢٢/٢ ، واللسان/ ككب/

وقال : ككب : اسم جبل بمكة ، وأنشد بيتي الأعشى كما هنا .

وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كِبْكَبَا
فهذا حجة لمن قرأ: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا)
بالنصب.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل: (كَبَائِرَ الْإِثْمِ)
[الشورى/٣٧].

فقرأ حمزة والكسائي: (كَبِيرَ الْإِثْمِ) واحدٌ بغير ألف، وفي
النجم مثله.

وقرأ الباقون: (كَبَائِرَ) بالألف فيهما^(١).

حجة الجمع قوله: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ)
[النساء/٣١] فهذه يُراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها
السيئات التي هي الصغائر.

ويقوي الجمع أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة
في قوله: (كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ)، وإذا أفرد جاز أن يكون المراد واحداً،
وليس المعنى على الأفراد، وإنما المعنى على الجمع والكثرة، ومن
قال: (كبير) فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وإن جاز أن يكون
واحداً في اللفظ، وقد جاءت الآحاد في الإضافة، يراد بها الجمع
كقوله: (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) [إبراهيم/٣٤] وفي
الحديث: «منعت العراق درهمها وقفيزها»^(٢).

(١) السبعة ص ٥٨١.

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم في الفتن رقم ٢٨٩٦ وأبو داود في الإمارة رقم
٣٠٣٥ وأحمد ٢/٢٦٢. والقفيز: مكيال لأهل العراق يعادل ١٢ صاعاً.

اختلفوا في رفع اللآم وإسكان الياء من قوله عز وجل: (أو يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ) [الشورى/٥١].

فقرأ نافع وابن عامر: (أو يرسل) برفع اللآم (فيوحي) ساكنة الياء.

وقال ابن ذكوان في حفطي عن أيوب: (أو يرسل رسولاً فيوحي) نصبٌ جميعاً.

وقرأ الباقون: (أو يُرْسِلَ فيوحي) نصبٌ جميعاً^(١).

قال أبو علي: (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرْسِلَ) [الشورى/٥١] لا يخلو قوله (يرسل) فيمن نصب من أن يكون محمولاً على (أن) في قوله: (أن يكلمه الله إلا وحياً)، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولاً على (أن)، لأنك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه، أو أن يرسل رسولاً، ولم يخل قوله (أو يرسل رسولاً) من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولاً، أو يكون: أو يرسل إليه رسولاً، ولا يصح واحد من التقديرين، ألا ترى أنك إن قدرت العطف على (أن) هذه المظهرية في قوله: أن يكلمه الله، كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولاً، أو يرسل إليه رسولاً، والتقديران جميعاً فاسدان، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أرسل رسولاً، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل، فإذا لم يخل من هذين التقديرين، ولم يصح واحد منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل (يرسل) فيمن نصب على (أن) أخرى

غير هذه، وهي التي دلَّ عليه قوله: (وحيًا) لأنَّ (أَنْ يُوْحِي) والوحي قد يكونان بمعنىً، فلمَّا كان كذلك حملت (يرسل) من قوله (أو يرسل رسولاً) على (أَنْ) هذه التي دلَّ الوحي عليها، فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا أَنْ يُوْحِي وحيًا، أو يرسل رسولاً فيُوْحِي، ويجوز في قوله: (إِلَّا وحيًا) أمران: أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر أن يكون حالاً، فإنَّ قدرته استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن، لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قول الأعشى:

ولا قائلًا إلَّا هو المُتَعَيِّبُ^(١)

على فعل آخر، وإنَّما لم يستجيزوا ذلك، لأنَّ حرف الاستثناء في معنى حرف النفي، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام القوم إلَّا زيداً، فالمعنى قام القوم لا زيدٌ؟ فكما لا يعمل ما في قبل حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده، إذ كان بمعنى النفي، وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد إلَّا فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلَّا آكلٌ، كما لم يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، فإذا كان كذلك لم يتصل الجارُّ بما قبل إلَّا، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) [الشورى/٥١] في صلة وحي الذي هو بمعنى «أَنْ يُوْحِي» فإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل الجارُّ الذي هو مَنْ في قوله: (أو من وراء حجاب) على أن يرسل، لأنَّه يفصل بين الصِّلة والموصول بما ليس منها، ألا ترى أنَّ

(١) عجز بيت للأعشى صدره:

وليس مُجِيرًا إنَّ أتى الحيَّ خائفٌ

انظر ديوانه/١١٣.

المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة، فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما، فإذا لم يجز حمله على يَكَلِّم في قوله: (مَا كَانَ لِيَشِيرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ) [الشورى/٥١] ولم يكن بدُّ من أن يعلّق الجارُّ بشيءٍ، ولم يكن في اللفظ شيءٌ تحمله عليه، أضمرت يكلم وجعلت الجارُّ في قوله: (أو من وراء حجاب) متعلقاً بفعل مراد في الصلة محذوف منها للدلالة عليه، وقد تحذف من الصلة أشياء للدلالة عليها، ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدّر صلة لأنّ الموصولة بيوحى، فيكون التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه إلا أن يُوحى إليه، أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف يكلم من الصلة لأنّ ذكره قد جرى، وإن كان خارجاً عن الصلة فحسن ذلك حذفه من الصلة وسوّغهُ، ألا ترى أنّ ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلة في أنّه لا يعمل في الصلة كما لا يعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيّز الاستفهام؟ وقد جاء (الآن، وَقَدْ عَصَيْتَ) [يونس/٩١] والمعنى: الآن آمنت وقد عصيت قبل، فلمّا كان ذكر الفعل قد جرى في الكلام أضمر، وقال: (الآن، وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) [يونس/٥١] المعنى: الآن آمتم به فلمّا جرى ذكر آمتم به قبل استعنيّ بجري ذكره قبل عن ذكره في حيّز الاستفهام؛ وصار كالمذكور في اللفظ، ألا ترى أنّ الاسم الواحد لا يستقل به الاستفهام؟ ولا يجوز أن يُقدّر عطف (أو من وراء حجاب) على الفعل الخارج من الصلة فيفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما، كما فصل ذلك في قوله: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) [الأنعام/١٤٥] ثم قال: (أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لغير الله به) [الأنعام/١٤٥] فعطف بأو على ما في الصلة بعدما فصل بين الصلة

والموصول بقوله: (فإنَّه رَجَسُ) لأنَّ قوله: (فإنَّه رَجَسُ) من الاعتراض الذي يُسَدِّد ما في الصَّلَّة، ويوضِّحه؛ فصار لذلك بمنزلة الصِّفَّة لما في الصَّلَّة من التبيين والتخصيص، ومثل هذا في الفصل في الصَّلَّة قوله (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ) [يونس/٢٧] ففصل بقوله: (جزاء سيئة بمثلها) وعطف قوله: (وَتَرْهَقُهُمْ ذَلَّةً) على الصَّلَّة مع هذا الفصل من حيث كان قوله: (جزاء سيئة بمثلها) يسدِّد ما في الصَّلَّة. وأما مَنْ رفع فقال: (أَوْ يُرْسَلُ رُسُولًا) فجعل يرسل حالاً، فإنَّ الجارَّ في قوله: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) متعلق بمحذوف، ويكون في الظرف ذكرٌ من ذي الحال، ويكون قوله: (إِلَّا وَحْيًا) على هذا التقدير: مصدراً وقع موقع الحال، كقولك: جئتُك ركضاً، وأتيتك (١) عدواً، ويكون في أنه مع ما انجرَّ به في موضع الحال كقوله: (ومن الصالحين) [آل عمران/٤٦] بعد قوله: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ) فكما أن «من» هنا في موضع الحال كذلك في قوله: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) [الشورى/٥١] ومعنى: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) فيمن قدَّر الكلام استثناءً منقطعاً أو حالاً: يكلمهم غير مجاهرٍ لهم بكلامه، يريد أنَّ كلامه يُسَمَّعُ ويَحْدُثُ من حيث لا يرى، كما يرى سائر المتكلمين، إذ ليس ثمَّ حجاب يفصل موضعاً من موضع فيدلُّ ذلك على تحديد المحجوب. ومن رفع (يرسل)، كان يرسل في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إيَّاهم، كما تقول: تحتك الضربُ، وعتابك السيفُ، فإنَّ قلت: فهل يجوز في قول مَنْ نصب فقال: (أَوْ يَرْسَلُ) أن يكون في موضع حال، وقد انتصب الفعل بأنَّ

(١) كتب في (ط) فوق جئتُك: جئتُ وفوق أتيتك: أتيت. كأنه إشارة إلى نسخة أخرى.

المضمرة وأن لا تكونُ حالاً؛ قيل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقرر الجار، وتريده وإن كان محذوفاً من اللفظ، ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في قوله: (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [البقرة/٢٤٦] (وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) [الأنعام/١١٩] أن المعنى: وما لكم في أن لا تأكلوا، وأنه في موضع حالٍ، كما أن قوله: (فما لهم عن التذكرة مُعرضين) [المدثر/٤٩] حال فكذاك فقد كان يجوز في قول مَنْ نصب (أو يرسل) أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجار مع أن.

* * *

ذكر اختلافهم في سورة الزخرف

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: (صَفْحًا أَنْ كُتِمَ) [الزخرف/٥] فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (صَفْحًا أَنْ كُتِمَ) نصباً.

وقرأ حمزة ونافع والكسائي: (إِنْ كُتِمَ) كسراً^(١).

مَنْ قَالَ: (أَنْ كُتِمَ) فالمعنى: لَأَنْ كُتِمَ، فأما صفحاً فانتصابه من باب: (صُنِعَ اللهُ) [النمل/٨٨] لَأَنَّ قوله: (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ) [الزخرف/٥] يدلُّ على: أنصفُحْ عنكم صفحاً؟ وكأنَّ قولهم: صفحت عنه أي: أعرضتُ، وولَّيته صفحة العنق، والمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم والعقوبة لكم، لَأَنَّ كُتِمَ قوماً مسرفين؟ وهذا يقرب من قوله: (أَيُحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى) [القيامة/٣٦] والكسر على أنه جزاء استغني عن جوابه بما تقدّمه مثل: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، كأنه: إِنْ كُتِمَ قوماً مسرفين نَضْرِبُ.

(١) السبعة ص ٥٨٤.

اختلفوا في ضمّ الياء والتّشديد وفتحها والتّخفيف من قوله عزّ وجلّ: (أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ) [الزخرف/١٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (يَنْشَأُ) برفع الياء والتّشديد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (يَنْشَأُ) بفتح الياء والتّخفيف^(١).

يقال: نَشَأَتِ السَّحَابَةُ، ونشأ الغلامُ، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تعدّى إلى مفعولٍ، وعامته بالهمزة، كقوله: (وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ) [الرعد/١٢] (ثم أنشأناه خلقاً آخرَ) [المؤمنون/١٤] (وأنشأنا بعدها قوماً)^(٢) [الأنبياء/١١] (وهو الذي أنشأ جناتٍ معروشاتٍ) [الأنعام/١٤١] والأكثر في هذه الأفعال التي تعدّى إذا أريد تعديته أن يُنْقَلِ بالهمزة، وبتضعيف العين نحو: فرح، وفرّحته، وأفرحته، وغرم وغرّمته وأغرّمته، وقد جاء منه شيءٌ بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لقيت خيراً، ولقانيه زيدٌ، ولا تقول: ألقانيه زيدٌ، إنما تقول: لِقَانِيهِ، وعلى هذا قوله: (وَيُلْقَوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً) [الفرقان/٧٥] (ولقاهم نَصْرَةٌ وَسُرُوراً) [الإنسان/١١] ولم نعلم من هذا المعنى: أَلْقَيْتُهُ عمراً، إنما يقال: لَقَيْتُهُ عمراً، فأما قولهم: أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض، فليس بمنقول من لَقِي بعض متاعك على بعضه، ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً،

(١) السبعة ص ٥٨٤.

(٢) هذه الآية من سورة الأنبياء/١١، وقد اشتبهت على المؤلف فأثبتها قرناً بدل قوماً.

إِنَّمَا تَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِالْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ: أَلْقَيْتُ مُتَاعَكَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَأَلْقَيْتُ بِمَنْزِلَةٍ أَسْقَطْتُ، وَلَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ لَقِي بِالذَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَشَأُ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْ مُنْشِئَهُ، كَمَا جَاءَ: بَلِّغْ وَأَبْلِغْ، وَنَجِّى وَأُنَجِّى، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا وَجْهَ إِنَّمَا هُوَ: (أَوْ مَنْ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ) فَيَكُونُ أَفْعَلٌ مِنْ أَفْعَلْتُ.

وَمَنْ قَالَ؛ (يُنْشَأُ) فَهُوَ فِي الْقِيَاسِ مِثْلُ فَرَّحَ وَأَفْرَحَ، وَغَرَّمَ وَأَغْرَمَ، وَإِنْ عَزَّ وَجُودُ ذَلِكَ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَمَوْضِعُ «مَنْ» نَصَبٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: اتَّخَذُوا لَهُ مِنْ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ، عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيعِ لَهُمْ بِمَا افْتَرَوْهُ كَمَا قَالَ: (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور/٣٩] فَانْسَبُوا إِلَى الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ مَا يَكْرَهُونَهُ، وَمَنْ لَا يَكَادُ يَقُومُ بِحُجَّتِهِ أَوْ يَسْتَوْفِيهَا.

اختلفوا في الباء والنون من قوله عز وجل: (عباد الرحمن) [الزخرف/١٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (عند الرحمن) بالنون.

وقرأ الباقون: (عباد الرحمن) بالباء^(١).

حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: (عند الرحمن)، قوله: (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) [الأنبياء/١٩] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) [الأعراف/٢٠٦] وحُجَّةٌ مَنْ قَالَ (عباد) قوله: (بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) [الأنبياء/٢٦] فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً، وفي قوله: (عند الرحمن) دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال: (ولا الملائكة المقربون) [النساء/١٧٢] وهذا من القرب في المنزلة والرفعة

في الدرجة، وليس من قرب المسافة وفي قوله: (عباد الرحمن) دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات، كما قال: (أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ) [الصافات/ ١٥٠].

وقرأ نافع وحده: (أَشْهَدُوا)^(١) [الزخرف / ١٩] بضم الألف مع فتحة الهمزة من أشهدوا. المفضل عن عاصم مثل نافع، وروى خلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع (أَشْهَدُوا) ممدودة من أشهدت.

والباقون لا يمدون (أَشْهَدُوا) من شهدت^(٢).

قوله: بضم الألف مع فتحة الهمزة يعني أن الفعل (أَشْهَدُوا) على أَفْعِلُوا بضم الهمزة وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة ثم يخفف الهمزة الثانية من غير أن يُدْخَلَ بينهما ألفاً كما يفعله أبو عمرو، والذي رواه المسيبي مثل ذلك، إلا أنه يُدْخِل بينهما ألفاً^(٣).

قال أبو علي: إن قولهم شهدت فعل استعمل على ضربين: أحدهما يُراد به: حضرت، والآخر: العلم، فالذي معناه الحضور يتعدى إلى مفعول، يدل على ذلك قوله:

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ عَادٍ^(٤)

(١) جاء رسمها في السبعة وفق قراءتها: (أَوْشَدُوا).

(٢) السبعة ص ٥٨٥.

(٣) أي يقرؤها: (أَوْشَدُوا).

(٤) صدر بيت من الرجز عجزه:

لَا بُتْرَها مبارك الجلال

والمعنى: لو شهد هذا الممدوح في الحرب عاداً على قوتها لظهر:

وقوله:

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا^(١)

فتقدير هذا شهدنا فيه سُلَيْمًا، ومن ذلك قوله:

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ

يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامَهَا^(٢)

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: شهدنا المعركة، أو شهدنا من تجمع لقتالنا. ومنه قوله:

فَقَدْ شَهِدْتَ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا

قَتِيبَةً إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ^(٣)

فهذا الضرب المتعدي إلى مفعول واحد، إذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، تقول: شهد زيد المعركة وأشهدته إياها، ومن ذلك: (مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ) [الكهف/٥١] فلما نُقِلَ شهد بالهمز صار الفاعل مفعولاً أولاً، والتقدير: ما أشهدتهم فِعْلي، والفعل في أنه مفعول ثانٍ، وإن كان غير عين، مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان

= عليها وفاز بمعظم الحرب دونها، ومعنى ابتزها: سلبها. انظر الكتاب لسيبويه ٢٧/٢ وهذا البيت من الخمسين بيتاً التي لم يعرف قائلها.

(١) صدر بيت لم يعرف قائله، عجزه:

قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وهو من شواهد المغني انظر شرحه وتخريجه في شرح أبيات المغني

للبيгдаي ٨٤/٧.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ملحقات ديوانه ٥٢٢/١ وينسب البيت لكعب بن

مالك انظر الخزانة ١٩٩/١، واللسان والتاج /جبر/.

(٣) البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٨٥٥/٢، المقتضب ٩٠/٤.

المختصة. وقالوا: امرأة مُشْهَدٌ، إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج في بعث من غزوٍ وغيره، وامرأة مُغِيبٌ: إذا لم يشهد زوجها.

فكأنَّ المعنى: ذات غيبةٍ لوليِّها، وذات شهادةٍ، والشَّهادة خلاف الغيبة قال: (عالمُ الغَيْبِ والشَّهادة) [الأنعام/٧٣] فهذا في المعنى مثل قوله: (وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وما تُعْلِنُونَ) [النمل/٢٥] (وَيَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) [الأنعام/٣]. وأمَّا شهدت الذي بمعنى علمت فيستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون قَسَمًا، والآخر: أن يكون غير قَسَمٍ، فاستعمالهم له قَسَمًا، كاستعمالهم: عَلِمَ الله وَيَعْلَمُ الله، قَسَمَيْنِ فتقول: علمَ الله لأفعلن، فتتلقاه بما تتلقَّى به الأقسام، وأنشد سيويه: وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي

إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا^(١)

وحدَّثنا أبو الحسن عبيد الله بن الحسن أنَّ محمداً قال: إنَّ زفر كان يذهب إلى أنَّه إذا قال: أشهد بالله كان يمينا، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله لم يره قسماً. أبو الحسن وقال محمداً: أشهد غير موصولة بقوله بالله مثل أشهد موصولةً بقولك بالله في أنَّه يمين، قال: واستشهد محمداً على ذلك بقوله (قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) [المنافقون/١] ثم قال: (وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) [المنافقون/١، ٢] فجعله يمينا، ولم يوصل بقوله بالله. وأمَّا شهدت الذي يراد به علمت ولا يراد به العلم^(٢) فهو ضربٌ من العلم مخصوص

(١) نسبه سيويه للبيد ٤٥٦/١، ورواية الديوان ص ١٧١ كما يلي:

صَادَقْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا

إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(٢) كذا الأصل والأظهر أن تكون القسم.

فكلُّ شهادةٍ علمٌ وليس كلُّ علمٍ شهادة، وممَّا يدلُّ على اختصاصه بالعلم بأنَّه لو قال عند الحاكم: أعلم أنَّ لزيدٍ على عمرو عشرة؛ لم يحكم به حتَّى يقول: أشهد، فالشهادةُ مثلُ التيقُّنِ في أنَّه ضربٌ من العلمِ مخصوص، فليس كلُّ علمٍ تيقُّناً، وإن كان كلُّ تيقُّنٍ علماً، وكأنَّ التيقُّن هو العلمُ الذي قد عرض لعالمه إشكال فيه. يبيِّن ذلك قوله في قصَّة إبراهيم: (وَلْيَكُونْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنعام/ ٧٥] ويبيِّن ذلك قول رؤبة:

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبَخْدَنِ
أَمَّا جَزَاءُ الْعَالِمِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةٌ التَّفَكُّنِ^(١)

فوصف العالم بالمستيقن.

وقالوا: فلو لم تكن في المستيقن زيادة معنى لم يكن في الوصف الأوَّل، ولم يحسن هذا الكلام، وكان غير مفيد. وهذا كقول زهير:

فَلأَيَّاءَ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهُمِ^(٢)

ثُمَّ قَالَ:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا

أي: عرفتُها بعد إشكال أمرها، والتباسها عليَّ، وعلى هذا قول

(١) سبق في ٢٥٨/١، ٢٥٩.

(٢) عجز بيت لزهير في معلقته صدره:

وقفت بها من بعد عشرين حِجَّةً

وقد سبق في ٢٥٧/١.

الآخر^(١) :

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ
مَا كَذْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ انْكَارِ

وكأنَّ معنى: أشهد أيُّها الحاكم على كذا وكذا، أي أعلمه علماً يحضرني. وقد تدلُّ لي، فلا أتوقف عنه ولا أثبت فيه لوضوحه عندي، وتبينه، وليس كذلك سبيل المعلومات كلها، ألا ترى أنَّ منها ما يحتاج إلى توقف فيه، واستدلال عليه، وتنزيل له، ويدلُّ على أنَّ هذه الشهادة يُراد بها المعنى الزائد على العلم أنَّه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً ممَّا ذكرنا، أو مقترناً بما وصفنا من المعاني، فالذي يدلُّ على أنَّه المقترن بالمعاني التي ذكرنا قوله: (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [الزخرف / ٨٦]، وقوله: (وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا) [يوسف / ٨١].

فلو كان معنى «شهد» العلم خالياً من هذه المعاني لكان المعنى: وما علمنا إلا بِمَا عَلَّمْنَا، وإلَّا من علم بالحقِّ وهم يعلمون، فإذا لم يتَّجه حملُه على هذا عُلِمَ أنَّ معناه ما ذكرنا. وشهد في هذا الوجه يتعدَّى بحرف جرٍّ، فتارةً يكون (الباء) وأخرى يكون (على)، فمما يتعدَّى بعلى قوله: (وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا) [فصلت / ٢١] وقوله: (شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ) [فصلت / ٢٠] و(يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ) [النور / ٢٤] (شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ) [الأنعام / ١٣٠] ومن التعدِّي بالباء قوله: (وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا) [يوسف / ٨١] و(إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ).

(١) لم نقف عليه.

[الزخرف/٨٦] وقوله: (أربع شهاداتٍ بالله) [النور/٦] فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعولٌ كسائر الأفعال المتعدية إذا نقلت بالهمزة، قال: (وأشهدُهُمْ على أنفسهم أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى شَهِدْنَا) [الأعراف/١٧٢] فأما قوله: (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف/١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور، كأنهم وُبَّخُوا على أن قالوا ما لم يحضروا ممَّا حكمه أن يعلم بالمشاهدة. ومن قال: (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) فالمعنى: أحضروا ذلك، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما بني للمفعول به نقص فتعدى الفعل إلى مفعول واحد، ويقوي هذه القراءة قوله: (ما أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ) [الكهف/٥١] فتعدى إلى مفعولين لما بني الفعل للفاعل. فأما قوله: (إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بريء) [هود/٥٤] فعلى إعمال الثاني، كما أن قوله: (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف/٩٦] كذلك، والتقدير: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ إِنِّي بريء. وأشهدوا أَنِّي بريء، فحذف المفعول الأول على: ضربت وضربني زيد، وهذا منقولٌ من شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يُحذف مع أن وأن، فأما الباء في قوله: أَشْهَدُ بِاللَّهِ فهي متعلقة بهذا الظاهر، كما أن قوله: أحلفُ بالله، وأقسم بالله، يتعلق الجارُ فيه بهذا الظاهر. فإن قلت: فلم لا يكون الجارُ فيه معلقاً بمحذوف كأنه قال: أَشْهَدُ بِقُوَّةِ اللَّهِ، فيكون الجارُ فيه كالذي في قوله: حضرت بسلاحي، وشهدت بقوتي، فإن ما تقدّم أولى من هذا، ألا ترى أنك تقول: أَشْهَدُ وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ كما تقول: أحلف وأحلفُ بالله، وأقسم وأقسم بالله؟ فكما أنك في هذا تعلق الجارُ بالظاهر كذلك في أَشْهَدُ تعلقه به. وقال: (وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) [القصص/٧٥] (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ) [النساء/٤١]

وقال: (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) [البقرة/١٤٣] فشهداء جمع شهيد، كفقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، فأما قوله: (وَيَقُولُ الشُّهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ) [هود/١٨] فيجوز أن يكون الأشهاد جمع شاهد مثل: صاحب وأصحاب. وطائر وأطيّار، وأظنه قول سيبويه، ويجوز أن يكون أشهاد جمع شهيد، كيتيم وأيتام، وشريف وأشراف وأبيل^(١) وآبال، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على فعيل.

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: (تَخْرُجُونَ) [الزخرف/١١] بضمّ الرّاء وفتح التاء.

الباقون: (تُخْرَجُونَ) بضمّ التاء وفتح الرّاء^(٢).

حجّة (تَخْرُجُونَ) قوله: (إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ نَّتَشِرُونَ) [الروم/٢٠] فتتشرون مثل تخرجون، ألا ترى أن انتشار مطاوع نشرته، كما أن خرج مطاوع أخرجته؟ وحجّة (تُخْرَجُونَ) قوله: (وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) [طه/٥٥] وقوله: (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا) [يس/٥٢].

قال: قرأ ابن عامر: (قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُكُمْ) [الزخرف/٢٤] بألفٍ وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (قل) بغير ألف^(٣).

١ (الأبيل: رئيس النصارى، وهو الراهب (اللسان أبل).

٢ (السبعة ص ٥٨٤).

٣ (السبعة ص ٥٨٥).

قال أبو علي: فاعل قال: النذير، المعنى: وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مُتْرَفُوها إنا وجدنا آباءنا على أمة، فقال لهم النذير: أو لو جئتكم بأهدى ممّا وجدتم عليه آباءكم؟ ويجوز فيمن قال: قل، أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير، كأنه: أوحينا إليه فقلنا له قل لهم: أو لو جئتكم بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل: (سَقَفًا) [الزخرف/٣٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (سَقَفًا)، على التوحيد.

وقرأ الباقر (سُقَفًا) بضم السين والقاف على الجميع^(١).

السُقَفُ: جمع سَقَفٍ قال: (وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا) [الأنبياء/٣٢]، والجمع سُقَفٌ، مثل: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَيُخَفَّفُ فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصِّفَةِ: فَرَسٌ وَرَدٌ، وَخَيْلٌ وَرَدٌ؛ كذلك كَثٌ وَكُثٌ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ، وَسِهَامٌ حَشْرٌ، وَفُعْلٌ في الجمع يخفف نحو أُسْدٍ وَأُسْدٍ. قال:

كَأَنَّ مُحَرِّبًا مِنْ أُسْدٍ تَرْجُ
يُنَازِلُهُ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ^(٢)

وسقف واحد يدل على الجمع، ألا ترى أنه قد عُلِمَ بقوله: (ليبيتهم) أن لكل بيت سَقَفًا. وروي عن مجاهد أنه قال: كل شيء من السماء فهو سَقَفٌ، وكل شيء من البيوت فهو سُقَفٌ بضمين،

(١) السبعة ص ٥٨٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح ديوان الهذليين ١١٠/١ وفيه: ينالهم بدل ينال. واللسان (قب).

ويشبه أن يكون اعتبر في السَّقْفِ قوله: (وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا) [الأنبياء/٣٢].

قال: وقرأ عاصم وحمزة: (لَمَّا مَتَاعُ) [الزخرف/٣٥] مشددةً. وقرأ الباقر: (لَمَّا) خفيف^(١).

مَنْ شَدَّدَ كَانَتْ (إِنْ) عِنْدَهُ بِمَعْنَى (مَا) النَّافِيَةِ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ: (إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) [الملك/٢٠]؛ فَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ: مَا كُلُّ ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَ(لَمَّا) فِي مَعْنَى (إِلَّا)، وَقَدْ حَكَى سَيِّوِيه: نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ، وَحَمَلَهُ عَلَى إِلَّا، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى فُسَادِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) [يَس/٣٢] أَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّهُ هُوَ إِلَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ. وَزَعَمُوا أَنَّ فِي حَرْفِ أَبِيٍّ: (وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ)، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) وَأَنَّ (إِنْ) بِمَعْنَى (مَا)، وَحُكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ وَجْهَ التَّثْقِيلِ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا مُثْقَلَةٌ، وَجَعَلَهَا فِي مَعْنَى إِلَّا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ الْوَجْهَ، قَالَ: لِأَنَّ لَمَّا فِي مَعْنَى إِلَّا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَلَا يَكَادُ يُتَكَلَّمُ بِهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ (لَمَّا) بِالتَّخْفِيفِ، فَإِنْ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ فِيهَا الَّتِي تَدْخُلُ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ فِي قَوْلِهِ:

هَبْلَتِكَ أَمْكُ إِنْ قَتَلْتَ لِفَارِسًا^(٢)

(١) السبعة ص ٥٨٦ وفيها تفصيل لما أجمله الفارسي في قوله: وقرأ الباقر...

(٢) صدر بيت من شواهد المغني ص ٣٧ برواية:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وكقوله: (وإنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف/١٠٢]، وَمَنْ نَصَبَ بِهَا مَخْفَفَةً فَقَالَ: إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ، اسْتَغْنَى عَنْ هَذِهِ اللَّامِ، لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْأَسْمُ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا انْتِصَابُ اسْمٍ لَمْ يَقَعْ اللَّبْسُ، وَ(مَا) فِيهِ زَائِدَةٌ، الْمَعْنَى: وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَتَاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَلَمْ تَعْمَلْ (إِنَّ) عَمَلَ الْفِعْلِ لَمَّا خَفَفَتْهَا لَزْوَالُ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ، وَلَوْ نَصَبْتَ بِهَا لِحَاجِزٍ فِي الْقِيَاسِ، وَحَكَى سَبْيُوهِ النَّصْبَ بِهَا مَخْفَفَةً، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَعْمَلَ إِذَا خَفَفْتَ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دَخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ فِي نَحْوِ: (وإنَّ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) [الأنعام/١٥٦] (وإنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف/١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والثنية من قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَال) [الزخرف/٣٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا) لاثنيين.

وقرأ أبو عمرو وحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: (جَاءَنَا) واحد^(١).

حَجَّةُ الْإِفْرَادِ: قَوْلُهُ: قَالَ: (يَا لَيْتَ بَنِي وَيَيْنَكَ) [الزخرف/٣٨]

= وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٨٩، ٩٢ وقد ذكر البغدادي أثناء الشرح رواية: هبلك أمك..

والبيت من أبيات لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وهي من الصحابيات المهاجرات المبايعات، ترضي فيها زوجها الزبير بن العوام الذي قتله عمرو بن جرموز منصرفه من وقعة الجمل.

(١) السبعة ص ٥٨٦.

فهو واحد، وحبّة الثنية قوله: (وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ) [الزخرف/ ٣٦] فقوله: (جاءانا) على الثنية هو الكافر وقرينه هذا.

وهكذا روي عن عكرمة قال: الكافر وقرينه، وليس يدلُّ قوله: (يا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ) أنَّ قرينه ليس معه، بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال وَكُلُّهُمْ قَرَأَ: (أَسَاوِرَةٌ) [الزخرف/ ٥٣] إِلَّا عَاصِمًا فِي رَوَايَةِ حَفْصٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَ: (أَسُورَةٌ).

قال أبو زيد: قالوا: رجل إِسَوَارٌ من قوم أساورَةٍ، وهو إِسَوَارُ المرأة، وسوار المرأة وأسورةٌ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَانُ^(١) يكونان في يديها.

قال أبو علي: فرواية حفص: أسورةٌ هو جمع سوار، جمعه على أسورة، مثل: سقاءٍ وأسقيةٍ. وإزارٍ وآزرةٍ، وخوانٍ وأخونةٍ.

وَمَنْ قَرَأَ (أَسَاوِرَةً) جعله جمع إسوارٍ الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: أساورَةٌ، فألحق الهاء في الجمع على أنَّ الهاء عوضٌ من الياء التي ينبغي أن تلحق في جمع إسوارٍ على حدٍّ: إعصارٌ وأعاصيرٌ فإن شئت قلت: أساورَةٌ، وإن شئت قلت: أساويرٌ. ويجوز في أساورَةٍ أن يكون جمع أسورةٍ مثل أسقيةٍ وأساقٍ، ولحقت علامة التانيث كما لحقت في قشعم وقشاعمةٍ، فأما أساورَةٌ في جمع إسوارٍ، فالهاء فيه على حدٍّ ما يلحق المعربات نحو: طيالسةٍ، وزنادقةٍ، وقد لحقت هذه

(١) القُلْب من الفضة يسمى سواراً. انظر اللسان / سور/.

الهَاءُ الْمُعَرَّبَةُ نَحَوَ: صَيَاقِلَةٌ وَقَشْعَمٍ وَقَشَاعِمَةٌ، وَالْإِسْوَارُ مُعَرَّبٌ^(١) وَهُوَ الْفَارَسُ.

اختلفوا في ضَمِّ السَّيْنِ وَاللَّامِ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (سَلَفًا) [الزخرف/٥٦] وفتحهما.

فقرأ حمزة والكسائي: (سُلَفًا) بضمِّ السَّيْنِ وَاللَّامِ.
وقرأ الباقون: (سَلَفًا) بفتحهما^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قَالَ: سُلَفًا بضمِّ السَّيْنِ وَاللَّامِ جاز أن يجعله جمعاً لِسَلَفٍ، فيكون مثلَ أَسَدٍ وَأُسْدٍ، وَوَثْنٍ وَوُثْنٍ، وقالوا: أثْنٌ، وممَّا لحقته تاء التانيث من هذا: خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وبدنةٌ وبُدْنٌ. وَمَنْ قَالَ: (سَلَفًا) بفتح السَّيْنِ وَاللَّامِ؛ فَلأنَّ فَعَلًا قد جاء في حروفٍ يراد بها الكثرة، وكأنَّه اسم من أسماء الجمع، كقولهم: خادِمٌ وَخَدَمٌ، وطالِبٌ وَطَلَبٌ، وحارسٌ وَحَرَسٌ، وحكى أحمد بن يحيى: رائِحٌ وَرَوِحٌ؛ فلذلك جاء في موضع الجمع في قوله: (فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا) [الزخرف / ٥٦] وكذلك المثل واحدٌ يراد به الجمع، فمن ثَمَّ عطف على سلفٍ في قوله: (فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا). ويدلُّك على وقوعه على أكثر من واحد قوله: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا... وَمَنْ رَزَقْنَاهُ)^(٣) [النحل/٧٥] فأوقع لفظ الأفراد على التثنية، وكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل في قوله:

(١) الإسوار الواحد من أساور فارس وهو الفارس من فرسانهم المقاتل. انظر اللسان / سور/.

(٢) السبعة ص ٥٨٧.

(٣) وتام الآية: (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سرّاً وجهراً).

(وتلك الأمثال نضربُهَا لِلنَّاسِ) [العنكبوت/٤٣، الحشر/٢١] فمثل في هذا كالمثل في أنه جُمِعَ مرةً وأفرد أخرى، في قوله: (إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) [النساء/١٤٠] وجمع في قوله: (ثم لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [محمد/٣٨] وكذلك أفرد في موضع التثنية فيما أنشده سيبويه:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلْ^(١)

ويثنى أيضاً في قوله:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢)

وإذا كانت الجموع الصَّحِيحة قد كُسِّرَتْ في نحو: حِمَال^(٣) وَحِمَائِلَ، وَأَسْقِيَةٍ وَأَسَاقٍ، فأن يجوز تكسير نحو سَلَفٍ عَلَى سُلْفٍ أَجْدُرُ .

اختلفوا في ضَمِّ الصَّاد وكسرها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (يَصْدُونَ) [الزخرف/٥٧].

(١) صدر بيت عجزه:

سَقْبَانِ مَمشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعِضْلِ
انظر الكتاب ١/٢٢٦.

(٢) عجز بيت لحسان بن ثابت صدره:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا
انظر ديوانه ١/٥١٦، وانظر الكتاب ١/٤٣٥، النوادر/٣١،
والمحتسب ١/١٩٣، والمقتضب ٢/٧٢، والبيت من شواهد المغني انظره
في شرح أبيات المغني ١/٣٧١، وانظر فهارسه ٨/٢٩٣ فقد ورد البيت
في عدة مواطن.

(٣) الحمال: جمع حَمَلٍ وهو ما يحمل في البطن من الأولاد في جميع الحيوان (اللسان).

فقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (يَصُدُّونَ) بضم الصاد.

وقرأ الباقون (يَصِدُّونَ) بكسر الصاد^(١).

أبو عبيدة: (إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) يَضْجُونُ، ومن ضمها: فمجازها يعدلون^(٢).

وقال غيره يَصِدُّونَ وَيَصُدُّونَ والكسر أكثر، قال: ومعناها جميعاً: يَضْجُونُ، وقال أبو الحسن: يَصِدُّونَ وَيَصُدُّونَ، مثل: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، وقال بعض المفسرين: يضحكون.

قال أبو علي: المعنى: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ) [الأنبياء/٩٨] قال المشركون: (أَأَلْهَتْنَا خَيْرُ أُمِّ هَوٍ) [الزخرف/٥٨]، أي: إِنْ كَانَتْ آلِهَتُنَا حَصَبَ جَهَنَّمَ لِأَنَّهَا اتَّخَذَتْ آلِهَةً وَعَبَدْتَ فَعِيسَى فِي حَكْمِهِمْ كَذَلِكَ، فقال: (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا) [الزخرف/٥٧] فِي هَذَا الَّذِي قَالُوهُ (إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) [الزخرف/٥٧] أي: يَضْجُونُ لِمَا أَتَوْا بِهِ عِنْدَهُمْ فِي تَسْوِيتِهِمْ بَيْنَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَيْنَ آلِهَتِهِمْ، وَمَا ضَرَبُوهُ إِلَّا إِرَادَةَ الْمَجَادَلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْمَرَادَ بِحَصَبِ جَهَنَّمَ مَا اتَّخَذُوهُ مِنَ الْمَوَاتِ، وَيُقَالُ: صَدَّ عَنْ كَذَا فَيُوصَلُ بَعْنٌ، كَمَا قَالَ:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ^(٣)

(١) السبعة ص ٥٨٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٣) صدر بيت سبق في ١٨/٥

وانظر تفسير القرطبي ٤٣٣/١، والبيت من أبيات في شرح أبيات المعنى ٢٨١/٣، ٢٨٥، وينسب لأبي دؤاد الإيادي، وللمر بن تولى.

و صدتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو^(١)

(يصدّون عنك) [النساء/٦١]، (وَصَدَّ عن السبيل) [غافر/٣٧] ، فَمَنْ ذهب في يَصِدُّون إلى معنى يعدلون كان المعنى إذا قومك منه أي: من أجل المثل يَصِدُّون، ولم يوصل يَصِدُّ بعن وَمَنْ قال في يَصِدُّون يَضْجُونَ جعل (مِنْ) متصلةً بيضج؛ كما تقول: ضَجَّ من كذا.

قال: قرأ ابنُ عامر وحده: (يا أَيُّهُ السَّاحِرُ) [الزخرف/٤٩] بضمِّ الهاء.

وقرأ الباقر: (يا أَيُّهَا) بفتح الهاء، وكان أبو عمرو والكسائي يقفان بالألف^(٣) ولم يحفظ عن غيرهما وقف^(٤).

قد تقدّم القول في ذلك، وفي ذكر شبهة ابن عامر.
قال: قرأ ابن عامر وحده: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم) [الزخرف/٣٩] بكسر الألف.

وقرأ الباقر: (أَنْكُم) بفتح الألف^(٥).

قال أبو علي: قراءة ابن عامر: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف/٣٩] فاعل ينفعكم فيه الاشتراك كما أنه في قول مَنْ فتح أَنَّ كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم

(١) هذا صدر بيت لعمر بن كلثوم سبق في ١٤٧/٤ و ١٨/٥

(٢) الآية كما أثبتنا نصّها وقد وردت في المخطوط سهواً (وصدّ عن سبيل الله).

(٣) زاد في السبعة بين معقوفين: ههنا وفي النور ٣١ وفي الرحمن ٣١.

(٤) السبعة ص ٥٨٦، ٥٨٧.

(٥) السبعة ٥٨٧.

وفي هذا حرمان التأسي، وهي نعمة يسلبها الله من أهل النار ليكون أشدَّ لعذابهم، ألا ترى أنَّ التأسي قد يخفف عن المتأسي كثيراً من حزن كما جاء:

... ولكن أعزِّي النفس عنه بالتأسي^(١)

ولكنَّه أضمر الفاعل هنا لما يقع عليه من الدلالة بعد، وجاز له إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، كقولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر الفاعل، فكَذلك أضمره لدلالة في قوله: (لن ينفعكم اليوم)، وحالُ التلاوة دالةٌ عليه ومبيِّنة له، ويجوز فيه وجه آخر، وهو: أن يكون فاعلُ ينفع التبرُّو كأنه: ولن ينفعكم اليوم تبرُّو بعضكم من بعض، وأظنُّ أنَّ بعض المفسرين قد قاله، ودلَّ على التبرُّو ما في الكلام من الدلالة عليه، وذلك أنَّ قوله: (يا لَيْتَ بيني وبينك بعدَ المشرقين) [الزخرف/٣٨]، يدلُّ على التبرُّو، فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله: (فزادهم إيماناً) [آل عمران/١٧٣] ونحوه في أن ما تقدَّم من الكلام يدلُّ عليه، ومن فتح (أنَّ) على هذا القول وجب أن يكون في موضع نصب؛ لأنَّ الفعل إذا اشتغل بما تحمَّله من الضمير الذي هو الذَّكر، في المعنى، وجب أن يكون (أنَّكم) في موضع نصب، فأما (اليوم) في قوله: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ) فمتعلِّق بالنفع، ولا يجوز إذا تعلَّق به ظرفٌ من الزَّمان أن يتعلَّق به آخر منه، ولا يصحُّ بدلُ (إذ) من (اليوم)، ولكن الظرف الذي هو (إذ) يتعلَّق بالمعنى كأنه: لن ينفعكم

(١) هذا من بيت للخشاء صدره:

وما يبكون مثل أخي ولكن

انظر ديوانها/ ٩٠ والبيت استشهد به البغدادي في شرح أبيات المغني

٢٨٩/٧. وانظر الكشف ١٩٩/٤

اليوم اشتراككم أمس ، ولا يتعلّق بالاشتراك ، لأنّ الموصول لا تتقدّم عليه صلته ، ولكنّه نحو قوله : (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان/٢٢] . ألا ترى أنّ ما بعد (لا) هذه لا يعمل فيما قبلها ، كما أنّ ما بعد (أنّ) لا يعمل فيما قبلها؟ وكذلك المصدر ، ولكنّ المعنى : ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم ، ف(إذا) في كلتا القراءتين يتعلّق بهذا المعنى ، ولا يتعلّق بالنفع .

اختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالى : (يا عبادي لا خوفٌ عليكم) [الزخرف/٦٨] .

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم : (يا عباد) بغير ياء .

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : (يا عبادي) بإثبات الياء . وكلهم أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر ؛ فإنّه نصبها (يا عبادي لا خوفٌ) [الزخرف/٦٨] .

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنّه وقف (يا عبادي) بياء ، وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو : الوقف بغير ياء^(١) .

قال أبو علي : حذف الياء في (يا عبادي) أحسن ؛ لأنّه في موضع تنوين ، ألا ترى أنّها قد عاقبتّه ؟ فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد كذلك تحذف الياء لكونه على حرف ، كما أنّ التنوين كذلك ، ولأنّه لا ينفصل من المضاف ، كما لا ينفصل التنوين من المنون ؛ فصار

(١) السبعة ص ٥٨٨ .

في المعاقبة كالتنوين وحرف الندبة، وكعلامة الضمير والتَّوْن في نحو: هُمُ الضَّارِبُوهُ، والأخذوه.

ووجه مَنْ أثبت الياء في المنادى، أنه علامة ضمير كالهاء في غلامِهِ، والكاف في غلامِكَ، فكما لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذفُ الياء، والأوَّل أكثر في استعمالهم.

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) [الزخرف/ ٧١] بإثبات هاءٍ بعد الياء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تشتهي) بغير هاء^(١).

قال أبو علي: حذف الهاء من الصَّلَة في الحسن كإثباتها، إلَّا أنَّ الحذف يرجح على الإثبات بأنَّ عامَّة هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف، فمن ذلك قوله: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١] و(سَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل/ ٥٩] و(لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود/ ٤٣] ويقوِّي الحذف من جهة القياس أنه اسم قد طال؛ والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من أشهباب، وأحميرار، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، فكما ألزموا الحذف لهذا ولباب أحميرار في أكثر الأمر، كذلك يحسن أن تحذف الهاء من الصَّلَة، وقد جاءت مثبتة في قوله: (إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) [البقرة/ ٢٧٥].

اختلفوا في قوله عز وجل: (وإليه يرجعون) [الزخرف/ ٨٥] في الياء والتاء.

(١) السبعة ص ٥٨٩.

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم^(١): (وإليه تُرْجَعُونَ) بالتاء مضمومةً.

وقرأ الباقر بالباء مضمومةً^(٢).

حجّة الياء أن قبله غيبةٌ، وهو قوله: (فَذَرُهُمْ يَخْضَوْنَ وَيَلْعَبُونَ) [الزخرف/٨٣، المعارج/٤٢].

ووجه التاء على: قل لهم: وإليه ترجعون، أو أريد به مع الغيبة مخاطبون، فَجَعَلْتُ الخطاب على الغيبة، فيكون الغيب مُرَادَيْنِ مع غيرهم.

اختلفوا في قوله: (وقيله) [الزخرف/٨٨] في فتح اللّام وكسرها.

فقرأ عاصم وحمزة: (وقيله يا ربّ) [الزخرف/٨٨] بكسر اللّام. المفضل عن عاصم: (وقيله) منصوبة اللّام. الباقر: (قيله)^(٣).

قال أبو علي: وجه الجرّ في قوله: (وقيله)، على قوله: (وعنده عِلْمُ السَّاعَةِ)^(٤) [الزخرف/٨٥]، أي: يعلم الساعة، وَيُصَدِّقُ بها، ويعلم قِيلَهُ، ومعنى يعلم قِيلَهُ، أي: يعلم أنّ الدعاء مندوبٌ إليه بنحو قوله: (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) [غافر/٦٠] و(ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) [الأعراف/٥٥].

(١) في السبعة: وابن عامر وعاصم. (٢) السبعة ص ٥٨٩.

(٣) السبعة ص ٥٨٩.

(٤) يريد أنه على لفظ الساعة، أي: وعنده علم الساعة وعلم قِيلَهُ: يا ربّ.

فأَمَّا نَصَبُ (قِيلَهُ) فعلى الحمل على موضع: (وعنده علمُ الساعة) لأنَّ الساعةَ مفعول بها، وليست بظرفٍ، فالمصدر مضافٌ إلى المفعول به، ومثل ذلك قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا^(١)

فكما أن القيان والليان محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول به؛ كذلك قوله: (وعنده علمُ الساعة) لما كان معناه: يعلم الساعة، حملت (قيله) على ذلك. ويجوز أن تحمله على: يقول قيله، فيدلُّ انتصابُ المصدر على فعله، وكذلك قول كعب:

يَسْعَى الْوُشَاةَ حَنَائِيهَا وَقِيلُهُمْ
إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلَمَى لَمَقْتُولُ^(٢)

ووجه ثالث: أن يُحمل على قوله: (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) [الزخرف/ ٨٠] (وقيله) [الزخرف/ ٨٨].

وقرأ ناسٌ من غير السبعة: (وقيله يا رب) بالرفع، ويحتمل ضربين: أحدهما: أن تجعل الخبر: وقيله قيل يا رب، فيُحذف، والآخر: أن تجعل الخبر قيله يا رب مَسْمُوعٌ وَمُتَقَبَّلٌ، فيارب منصوبٌ

(١) هذا من رجز رؤبة بن العجاج انظر ديوانه / ١٨٧، والكتاب ٩٨/١، وابن الشجري ٢٢٨/١، ٣١/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤٦/٧، ٤٧

(٢) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٩، من قصيدته المشهورة بالبردة.

الموضع بقليله المذكور، وعلى القول الآخر بقليله المضمّر، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول، ويبقى بعضه؛ لأنَّ حَذَفَ القول قد أضمر حتى صار بمنزلة المذكور. وقد يحتمل بيتُ كعبِ الرفع على الوجهين اللذين ذكرناهما فيمن رفع (قيله) في الآية.

قال قرأ نافعٌ وحده (وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) [الزخرف/٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام^(١) بالتاء. وقرأ الباقون بالياء.

وقال الخفاف: عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء^(٢). وجه الياء أن يحمل على الغيبة التي هي: (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ... فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) [الزخرف/٨٩].

ووجه التاء على الخطاب على (قُلْ) المظهر في الكلام: قل لهم سوف تعلمون، وكلاهما قريب المتناول كما خبر أبو عمرو فيه.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير^(٣): (وَقَالُوا أَلَّهْتْنَا خَيْرٌ [الزخرف/٥٨] ممدودة، - استفهام^(٤) - في تقدير ثلاث ألفات، وقال عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (أَلَّهْتْنَا) بهمزتين بعد الثانية ألفٌ.

(١) في السبعة هشام بن عمار.

(٢) السبعة ص ٥٨٩.

(٣) في السبعة: وقرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر وابن كثير.

(٤) سقطت من السبعة.

وقال أحمد ابن صالح عن قالون عن نافع: [ءآلهتنا]^(١) بهمزة واحدة بعدها مدّة في تقدير همزة بعدها ألفان.

وكذلك قرأت على ابن عبدوس عن أبي عمرو^(٢) عن إسماعيل عن نافع.

وقال أحمد بن صالح: وأراني سمعت أبا بكر بن أبي أويس يقول كما قال قالون، وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرأها بغير استفهام على مثال الخبر^(٣).

قال أبو علي: قوله استفهام في تقدير ثلاث ألفات ترجمة فيها تجوُّز، وتحقيقها أن الهمزة المبدوء بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة أفعلّة من ألّهة بين بين، وبعد هذه الهمزة التي هي همزة أفعلّة الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزة من إله قلبت ألفاً لاجتماع الهمزتين اللتين الأولى منهما مفتوحة، فهي مثل آدم، والكوفيون وابن عامر خففوا الهمزتين جميعاً على ما يروونه من تحقيق الهمزتين. وما ذكره أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة وبعدها مدّة، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعلّة يجعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة.

وقوله في تقدير همزة بعدها ألفان، معناه أن همزة الاستفهام التي في قوله: (أآلهتنا) جعل الهمزة التي بعدها بين بين، فصار كالألف للتخفيف الذي دخلها، وكونها بين الألف والهمزة، والألف

(١) من السبعة.

(٢) في السبعة: عن أبي عمر.

(٣) السبعة ص ٥٨٧ - ٥٨٨.

الثانية هي ألف في الحَقِيقَةِ، فأما التي قبلها فهَمْزَةٌ بين بين .

وما ذَكَرَهُ عن ورش أَنَّهُ كان يقرؤها بغير استفهام، فإنَّ المعنى على الاستفهام، ألا ترى أَنَّ المعنى: أَيُّهُما خيرٌ؟ ولعلَّه حذف الهمزة لاجتماع المثليين ودلالة أم عليها، كما حذفها عمرانُ في قوله:

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ
أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رِيْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

أَمِ الْحَيِّ قحطانٍ^(١) . . .

فهذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقد قيل في قوله: (وتلك نعمة تَمُنُّهَا عَلَيَّ) [الشعراء/ ٢٢] أن المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة وترك حذفها ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكمي:

وَلَا لَعِبَاءَ مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)

معناه على: أو ذو الشيب يلعب؟ على وجه التقرير، أن ذلك لا ينبغي .

(١) البيتان لعمران بن حطّان وتمام البيت الثاني:
أَمِ الْحَيِّ قحطانٍ؟ فتلكم سفاهة
كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ
وهما من قصيدة له في الكامل ص ١٠٨٨. وسبق البيت الأول في ٦٦/٤.

(٢) هذا عجز بيت للكميت صدره:
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
انظر الخصائص ٢٨١/٢، والعيني ١١١/٣، والمحتسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، وشرح أبيات المغني ٢٩/١.

ذكر اختلافهم في سورة الدخان

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا (رَبُّ السَّمَوَاتِ) [٧] برفع الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ههنا: (رَبِّ السَّمَوَاتِ) بكسر الباء.

وفي المزمّل: (رَبِّ الْمَشْرِقِ) [٩] بكسر الباء.

وفي عمّ يتساءلون: (رَبِّ السَّمَوَاتِ) [٣٧] كسراً، ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في المزمّل، وفي عمّ يتساءلون. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ذلك كلّهُ بالرفع.

وقرأ عاصم في رواية حفص في المزمّل: (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) رفعاً، وفي الدُّخَان، وعمّ يتساءلون: بالخفض^(١).

رفع الباء من (رَبِّ السَّمَوَاتِ) على القطع من الأوّل؛ لأنّ ما بعده قد تمّ فانقطع الكلام بقوله: (إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [الدخان/٦].

(١) السبعة ص ٥٩٢.

والرفع فيه على أحد أمرين : إمّا أن يكون خَبَرٌ مبتدأً محذوفٍ لما قال : (رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [الدخان/٦] قال : هو (رَبُّ السَّمَوَاتِ) فحذف المبتدأ ، أو يكون : (رَبُّ السَّمَوَاتِ) مبتدأً وخبره الجملة التي عاد الذّكر منها إليه ، وهو قوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ويقوّي هذا قوله : (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ، وَمَنْ قرأ : (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) جعله بدلاً من (رَبِّكَ) المتقدم ذكره .

قال أبو الحسن : الرفع أجودُ وبه نقراً .

وما في المزمّل : (وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً رَبُّ الْمَشْرِقِ) [المزمّل / ٨ ، ٩] فقد تمّ الكلام بقوله : (وتبتل إليه تبتيلاً) ، وانقطع ، فلاستئناف فيه أحسن كما كان في قوله : (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) في الدُّخان ، وَمَنْ لم يستأنف أبدله مِنْ (رَبِّكَ) من قوله : (وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ) - (رَبُّ الْمَشْرِقِ) كما أبدل في الدُّخان ، فإذا قطعه من قوله : (وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ) فرفع (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) كان على الوجهين اللّذين ذكرناهما في الآية التي في الدُّخان ، وما في عَمَّ يتساءلون ، فقوله : (جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً) [النبا/٣٦] فَمَنْ استأنف أيضاً جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وجاز أن يكون : (رَبُّ السَّمَوَاتِ) مبتدأً وخبره (الرحمن) ، وَمَنْ أبدل فقال : (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) كان الرحمن على قوله مبتدأً وما بعده خبره .

اختلفوا في كسر التاء وضمها من قوله عزّ وجلّ : (فَاعْتَلَوْهُ) [الدخان/٤٧] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر : (خُذُوهُ فَاعْتَلَوْهُ) بضمّ التاء . عبيدٌ عن أبي عمرو : (فَاعْتَلَوْهُ) بالكسر والضمّ جميعاً ، لم يذكر عبيد الباقيين بشيء . وعن عبيد عن هارون عن أبي عمرو : (فَاعْتَلَوْهُ) كسراً .

وقرأ الباقون: (فاعتلوه) بالكسر^(١).

قيل في قوله: فاعتلوه: قودوه بعنفٍ، وَيَعْتِل وَيَعْتُلْ مثل يَعْكِف وَيَعْكُف وَيَحْشِر وَيَحْشُر، وَيَفْسِق وَيَفْسُق، ونحو ذلك من الكلِم التي يجيء فيه يفعل ويفعل جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: (يَغْلِي) [الدخان/٤٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص: (يَغْلِي) بالياء. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تغلي) بالتاء^(٢).

من قال: (تغلي) بالتاء حملة على الشجرة، كأن الشجرة تغلي في البطون، ومن قال: (يغلي)، جعله على الطعام لأن الطعام هو الشجرة في المعنى. ألا ترى أنه خبر الشجرة؟ والخبر في المعنى إذا كان مفرداً هو الابتداء، ولا يُجْعَل على المَهْل؛ إنما ذُكِرَ للتشبيه في الذُّوبِ.

فأما قوله: (ألم يك نطفة من منيِّ تمني) [القيامة/٣٧] فالتاء فيه كالياء؛ لأن كل واحدٍ منهما هو الآخر، قال: (إنا خلقنا الإنسان من نطفة) [الإنسان/٢].

قال: قرأ الكسائي وحده: (ذُقْ أَنتَ العزيزُ الكريمُ) [الدخان/٤٩].

وقرأ الباقون: (إنك) بكسر الألف^(٣).

(١) السبعة ص ٥٩٢ - ٥٩٣.

(٢) السبعة ص ٥٩٢.

(٣) السبعة ص ٥٩٣.

مَنْ كَسَرَ (أَنْ) فعلى ما كان يقوله، فالمعنى: إِنَّكَ أَنْتَ العزيز الكريم في زعمك، وفيما تقوله، فأجري ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذكر به، ومثل هذا قوله: (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص/٦٢] أي شركائي فيما يفترون ويدَّعون، وأخبرنا بعض الرواة أن زُهْرَةَ اليمَن قال في جرير:

أبلغ كلياً وأبلغ عَنْكَ شَاعِرَهَا
أَنِّي الْأَغَرُّ وَأَنِّي زُهْرَةُ الْيَمَنِ^(١)

وأجابه جرير:

أَلَمْ تَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ^(٢)

أي: زُهْرَةُ اليمَن فيما تقول، وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا أعزُّ الوادي وأمنعهم، فعلى ما يقول جاء التنزيل بتكذيبه، فأما قول الكسائي: (ذق أنك) بفتح الهمزة فالمعنى: ذق بأنك، والناس على الأول.

قرأ نافع وابن عامر (في مُقَامِ أَمِينٍ) [الدخان/٥١] بضمِّ الميم.

(١) سبق في ١٨٣/٢ والبيت في المسائل الحلبيات ص ٨٢ مع بيت جرير الآتي دونما فاصل وهو خطأ واضح.

(٢) سبق في ١٨٣/٢ وهو في المسائل الحلبيات ص ٨٢ مع بيت زهرة اليمَن دونما فاصل ونسبهما فيها لجرير، وأظن أن هذا من خطأ النساخ لأن أبا علي ذكر الشعر في أكثر من مكان في الحجة دونما مزج بين البيتين، ودونما خطأ في نسبة كل بيت منهما لصاحبه.

وقرأ الباقون: (في مَقَامٍ) بفتح الميم^(١).

مَنْ فَتَحَ الميمَ من (مَقَامٍ) أراد به المجلس والمشهد، كما قال: (في مَقْعَدٍ صِدْقٍ) [القمر/٥٥] ووصفه بالأمن، يَقْوِي أَنَّهُ يُرَادُ به المكان، ووصف بالأمن كما يوصفُ بالخوف.

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ به المكان من أقام فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يجعله مصدراً ويقدر المضاف محذوفاً في موضع إقامة أمين.

* * *

ذكر اختلافهم في سورة الجاثية

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (وما يُبْتُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) [٤] رفعاً، (وتَصْرِيفُ الرِّيحِ آيَاتٌ) [٥] رفعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: كسراً فيهما^(١).

مَنْ قَالَ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) جاز الرفع في قوله: (آيَاتٍ) من وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إِنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ موضعها رفع بالابتداء، فيحمل الرفع فيه على الموضع، والآخر: أن يكون مُسْتَأْنَفًا، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: (آيَاتٍ) على هذا مرتفعاً بالظرف في قول مَنْ رَأَى الرفع بالظرف، أو بالابتداء في قول مَنْ لَمْ يَرِ الرفع بالظرف، فهذا وجه قول مَنْ رَفَعَ (آيَاتٍ) في الموضعين.

قال أبو الحسن: (من دَابَّةٍ آيَاتٍ) قراءة الناس الرفع، وهو أجود، وبها نقراً، لأنَّه قد صار على كلامٍ آخر. نحو: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وفي

(١) السبعة ص ٥٩٤.

البيت غيره، لأنك إنما تعطف الكلام كله على الكلام كله.

قال: وقد قرىء بالنصب وهو عَرَبِيٌّ، انتهت الحكاية عنه.

فأما قوله: (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) [الجاثية/٥] فإنك إن تركت الكلام على ظاهره؛ فإن فيه عطفاً على عاملين: أحد العاملين: الجارُّ بالذي هو (في) من قوله: (وفي خلقكم وما يئث من دابة) [الجاثية/٤] والعامل الآخر: إن نصبت إن، وإن رفعت، فالعامل المعطوف عليه مع في: الابتداء أو الظرف.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: (وفي خلقكم وما يئث من دابة آيات) [الجاثية/٤] (وتصريف الرياح آيات) [الجاثية/٥] فعلى أنه لم يُحمل على موضع إنَّ كما حمله من رفع آيات في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حُمِلَ على لفظ إنَّ دون موضعها فحمل (آيات) في الموضعين على نصب إن في قوله: (إنَّ في السموات والأرض لآيات للمؤمنين) [الجاثية/٣] فإن قلت إنه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين، وذلك في قوله: (واختلاف الليل والنهار آيات) [الجاثية/٥] وسيبويه وكثير من النحويين لا يُجيزونه، قيل يجوز أن يقدر في قوله: (واختلاف الليل والنهار آيات)، وإن كانت محذوفة من اللفظ في حكم المثبت فيه، وذلك أن ذكره قد تقدَّم في قوله: (إنَّ في السموات) (وفي خلقكم) فيجوز أن يكون حذفها لأنَّ حرف الجرِّ قد تقدَّم ذكره في قوله: (إنَّ في السموات) وقوله: (وفي خلقكم) فلمَّا تقدَّم ذكر الجارِّ في هذين قدَّر فيه الإثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه كما قدَّر سيبويه في قوله:

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(١)

إن (كلّ) في حكم الملفوظ به، واستغني عن إظهاره بتقدّم ذكره، وكذلك فعلت العرب في الجارّ، ألا ترى أنّهم لم يُجيزوا: من تضربُ أمراً، ولو قلت: بمن تمرُّ أمراً، كان جائزاً؟ وعلى أنّهم قالوا: على مَنْ تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجارّ، وحسن ذلك لتقدّم ذكر الجارّ، وعلى هذا قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ^(٢)

لَمَّا ذكر (على) وإن كانت زائدةً في قول سيبويه حسن حذف الجارّ من الصلة، ولو لم يذكره لم يجز، وكذلك ما حكاه يونس؛ من قولهم: مررت برجل صالح إلا صالح، فطالح، لَمَّا تقدّم ذكر الجارّ حسن ذلك، ولو لم يذكر الجارّ لم يكن هذا، وممّا يؤكّد قول حمزة والكسائي، وأن (آيات) محمولةٌ على إنَّ ما ذكر من أنّه في قراءة^(٣) ثلاث لامات. (وفي خلقكم وما يبث من دابة لآيات) وكذلك الموضعان الآخران. فدخول اللّامات يدلُّ على أنّ

(١) سبق البيت ص ٤٧ من هذا الجزء.

(٢) البيت لبعض الأعراب استشهد به الفارسي في المسائل العسكرية ص ١٩٠. انظر سيبويه في الكتاب ٤٤٣/١، والخصائص ٣٠٥/٢، والمحتسب ٢٨١/١، والخزانة ٢٥٢/٤، والبيت من شواهد المغني وشرحه للبغدادي ٣٠٤، ٢٤١/٣.

(٣) في الهامش: في أخرى: في قراءة أبي.

الكلام محمولٌ على (إنَّ)، وإذا كان محمولاً عليها حَسُنَ النصبُ على ما قرأ حمزة والكسائي، وصار كلُّ موضعٍ من ذلك كأنَّ (إنَّ) مذكورةً فيه، بدلالة دخول اللام؛ لأنَّ هذه اللام إنما تدخل على خبر إنَّ، أو على اسمها، ومما يجوز أن يُتأوَّلَ على ما ذكرنا في قوله: (واختلاف الليل والنهار آياتٍ) قولُ الفرزدق:

وَبَاشَرَ رَاعِيَهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ
وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ^(١)

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين على الفعل والباء، وإن قُدِّرَت أنَّ الياء ملفوظ بها لتقدُّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عاملٍ واحد. وهو الفعل دون الجارِّ، وكذلك قول الآخر:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا
بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةِ شَرًّا^(٢)

إن قُدِّرَت الجارُّ في حكم المذكور بها بدلالة المتقدِّم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: (واختلاف الليل والنهار آياتٍ) كذلك وقد يخرج قوله (واختلاف الليل والنهار آياتٍ) و(آياتٍ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجهٍ آخر، وهو أن تقدَّر قوله: (واختلاف الليل والنهار) معطوفاً على (في) المتقدِّم ذكرها،

(١) انظر ديوانه ٥٥٩/٢ وفيه: وكفَّيه بدل وجنبيه والبيت في المسائل العسكرية ص ١٦٣.

(٢) البيت من رجز لأبي النجم في شرح أبيات المغني للبغدادى ٣/٣٧٢، والمسائل العسكرية ص ١٦٣.

ويجعلُ آياتٍ متكررةً كرّرتها لما تراخى الكلام وطال، قال بعض شيوخنا في قوله: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ) [التوبة/٦٣] إِنَّ (أَنَّ لَهُ) هي الأولى كررت، وكما جاء (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) [البقرة/٨٩] لما تراخى عن قوله: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) [البقرة/٨٩] وهذا النحو من كلامهم ضيق.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عز وجل: (وَأَيَّاتِهِ يُؤْمِنُونَ) [الجاثية/٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص والأعشى عن أبي بكر^(١) وأبو عمرو (يؤمنون) بالياء.

وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي: (تؤمنون) بالتاء، وكذلك يحيى عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضاً^(٢).

حجة من قرأ بالياء أن قبله غيبة، وهو قوله: (لَقَوْمٌ يُوقِنُونَ) [الجاثية/٤]، ومن حجته أنه قال: (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ) [الجاثية/٦] مخاطبة للنبي ﷺ؛ فلا يكون في خطابه: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ تُؤْمِنُونَ) [الجاثية/٦] فإن قلت: إن في أول الكلام خطاباً، وهو قوله: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ) [الجاثية/٤] قيل: والغيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يحمل عليه، والتاء على: (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ) فقل لهم: بأيِّ حديثٍ بعد ذلك تؤمنون.

(١) في السبعة زيادة عن عاصم، ولا حاجة لذكر عاصم لأنه تقدّم ذكر رواية حفص عنه كما ترى في النص.

(٢) السبعة ص ٥٩٤.

قال؛ قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (لِنَجْزِي قَوْمًا) بالنون [الجاثية/١٤].

وقرأ الباقون بالياء^(١).

حجّة الياء: أن ذكر الله عز وجل قد تقدّم في قوله: (لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ) [الجاثية/١٤] فيكون فاعل يجزي، ومن قرأه بالنون، فالنون في معنى الياء، وإن كانت الياء أشدّ مطابقة لما في اللفظ.

ابن كثير وعاصم في رواية حفص: (مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ) [الجاثية/١١] رفع.

الباقون وأبو بكر عن عاصم: (أَلِيمٍ) خفض^(٢).

قال أبو علي: الرجز: العذاب، بدلالة قوله: (فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ) [البقرة/٥٩] وقوله: (لِّئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرَّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف/١٣٤] وقال: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِالْغُوءِ) [الأعراف/١٣٥] وفي موضع آخر: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ) [الزخرف/٥٠] فمعنى قول مَنْ جَرَّ فَقَالَ: (لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزِ أَلِيمٍ): لهم عذاب من مَذَابِ أَلِيمٍ، فإذا كان عذابهم من عذاب أَلِيمٍ. كان عذابهم أيضاً أَلِيمًا وقوله: (مِنْ رِجْزٍ عَلَى صِفَةِ الْعَذَابِ؛ لَأَنَّهُ نَكْرَةٌ فَيَكُونُ فِيهِ ذِكْرٌ مِنْهُ، وَمَنْ قَالَ: (لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزِ أَلِيمٍ) فرفع أَلِيمًا، كان المعنى: لهم عذابٌ أَلِيمٌ من عذابٍ، وليس فائدته كذلك فالقول في ذلك أمران:

أحدهما: أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما أن الحال قد

(١) السبعة ص ٥٩٤.

(٢) السبعة ص ٥٩٤.

تجيء كذلك، وذلك نحو ما روي من أنه في بعض الحروف: نعجة أنثى، وقوله: (فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [الحاقة/١٣] وقوله: (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) [النجم/٢٠] وقولهم: أمس الدَّابِر، وأمس المدبر، قال:

وَأَبَى الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ
بُصْهَابَ هَامِدَةَ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(١)

والآخر: أن يُحْمَلَ عَلَى الَّذِي بِمَعْنَى الرَّجْسِ الَّذِي هُوَ النِّجَاسَةُ عَلَى الْبَدَلِ لِلْمُقَارَبَةِ، وَمَعْنَى النِّجَاسَةِ فِيهِ قَوْلُهُ: (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) [إبراهيم/ ١٦، ١٧] فَكَأَنَّ الْمَعْنَى: لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ تَجَرُّعِ رَجْسٍ، أَوْ شَرْبِ رَجْسٍ؛ فَيَكُونُ (مِنْ) تَبْيِينًا لِلْعَذَابِ مِمَّ هُوَ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله: (سواء محياهم ومماتهم) [الجاثية/٢١] فقرأ الكسائي وحمزة وحفص عن عاصم: (سواء) نصباً. الباقر وأبو بكر عن عاصم (سواء محياهم) رفع^(٢).

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب (سواء) إذا نصبه على أن يجريه على ما قبله على حدّ قوله: مررتُ برجل هارب أبوه، وبرجل خارجاً أخوه، لأنّه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبّه به من حَسَنٍ وشديد ونحو ذلك، إنّما هو مصدر فلا ينبغي أن يُجرى على ما قبله، كما

(١) البيت أنشدّه الأصمعي ولم ينسبه، صهّاب: اسم موضع. انظر الخصائص ٢٦٧/٢، واللسان (صهّب) وقال فيه: وبين البصرة والبحرين عين تعرف بعين الأصهب.

(٢) السبعة ص ٥٩٥.

يُجْرَى اسم الفاعل وما شُبِّهَ به، لتَعْرِيه من المعاني التي أَعْمَلُ لها فاعلٌ وما شُبِّهَ به عَمَلُ الفعل، وَمَنْ قَالَ: مررتُ برجلٍ خَيْرٍ منه أبوه، وبسرجٍ خَزَّ صُفَّتُهُ^(١)، وبرجلٍ مائةٍ إِبْلُهُ، استجاز أن يجري (سواءً) أيضاً على ما قبله، كما أجرى الضربَ الأوَّل، فأَمَّا مَنْ قَالَ: (أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً) [الباقية/٢١] فنصب، فإن انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن تجعل المحيا والممات بدلاً من الضمير المنصوب في (نجعلهم)؛ فيصير التقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواءً، فينتصب سواءً على أنه مفعول ثانٍ لنجعل، ويكون انتصاب سواءً على هذا القول حسناً، لأنه لم يرفع مظهراً، ويجوز أيضاً أن تجعل (محياهم ومماتهم) ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضاً. ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شيئين أحدهما: ما في سواءٍ من معنى الفعل، كأنه يستوي في المحيا والممات، والآخر: أن يكون العاملُ الفعل، ولم نعلم الكوفيَّين الذين نصبوا سواءً نصبوا الممات، فإذا لم ينصبوه كان النصبُ في (سواءً) على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب على أنه حالٌ، أو على أنه المفعول الثاني لنجعل، وعلى أيِّ الوجهين حملته، فقد أعملته عمل الفعل، فرفعت به المظهر، فإن جعلته حالاً أمكن أن تكون الحال من الضمير في (تجعلهم) ويكون المفعول الثاني قوله (كالَّذِينَ آمَنُوا) فإذا جَعَلْتَ قوله: (الذين آمنوا) المفعول الثاني أمكن أن يكون (سواءً) منتصباً على الحال ممَّا في قوله: (كالَّذِينَ آمَنُوا) من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير

(١) صُفَّةُ الرحل والسرج: التي تضم العَرَفُوتَيْنِ والبدايين من أعلاهما وأسفلهما (اللسان صفف).

المرفوع في قوله: كالذين آمنوا، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب في (نجعلهم)؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين، ويجوز أن لا تجعل قوله: (كالذين آمنوا) المفعول الثاني، ولكن تجعل المفعول الثاني قوله: (سواءً محياهم ومماتهم)، فيكون جملةً في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني لنجعل، ويجوز فيمن قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبله، فأعمل المائة عمل الفعل أن ينصب (سواءً) على هذا الوجه أيضاً ويرتفع به المحيا، كما جاز أن يرتفع إذا قدّرت الجملة في موضع الحال، والحال في الجملة التي هي ^(١) (سواءً محياهم ومماتهم) تكون من (تجعل) وتكون ممّا في قوله: (كالذين آمنوا) من معنى الفعل، وقد قيل في الضمير في قوله: (محياهم ومماتهم) قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير للقبيلين المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان (سواءً) على هذا القول مرتفعاً بأنه خبر ابتداءٍ مقدّمٍ تقديره: محياهم ومماتهم سواءً، أي: محياهم محيا سوءٍ، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا في سواءٍ، لأنه إثباتٌ في الإخبار بأن محياهم ومماتهم يستويان في الذم والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: أن الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب سواءً على المفعول الثاني من (تجعل) فيمن استجاز أن يعمل في الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقبيلين جميعاً، وليس في الوجه الأول كذلك، لأنه للكفار دون المؤمنين، فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم، ولا يجوز أن ينتصب سواءً وإن

(١) في الأصل بياض والأرجح أن تكون الكلمة كما أثبتناها.

كان الضمير في نجعلهم للكفار خاصة، وفي محياهم ومماتهم كذلك، لأنه يلزم أن يكون داخلاً في الحساب وليس المعنى كذلك إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفار ومماتهم، فإن قلت: كيف يدخل في الحُساب وهو في صلة (أن نجعلهم)؟ قيل: إنه يدخل في الحُساب، وإن كان في صلة أن نجعل كما دخل في النفي قوله: (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما دخل أن ينزل في النفي بدلالة دخول من في قوله: (من خير من ربكم) وإن كان النفي لاحقاً ليود، كذلك يدخل سواء إذا نصبت في الحساب؛ لأنه في صلة أن الذي وقع عليه الحساب، كما دخل قوله: (من خير من ربكم) في النفي؛ لأنه مفعول النفي؛ فكذلك سواء مفعول (نجعل) الذي وقع عليه الحساب، وليس المراد إدخاله في الحساب إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السوء، والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: (كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) في موضع المفعول الثاني، و(سواء محياهم) استئناف ولا يكون في موضع حال من قوله: (كالذين آمنوا)، لأنه لا يلتبس بهم، ألا ترى أن الضمير على هذا القول للكفار خاصة دون المؤمنين؟ قال سيويه: وما كان من النكرة رفعاً غير صفة فهو في المعرفة كذلك، وتلا الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا جرى على النكرة نحو مررت برجلٍ سواء أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عمل الفعل في الظاهر، وهذا يدل على أنه جعل قوله: سواء محياهم ومماتهم، ملتبساً لما قبله إلا أنه لم يُجره عليه من حيث لم يُشبه اسم الفاعل ولا ما شُبه به.

وقرأ حمزة والكسائي (غَشَوَةً) [الجائية / ٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباكون: (غِشَاوَةً) بألف^(١).

و(غَشَوَةً) قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها: غَشَوَةً، وَغَشَوَةً، وَغَشَوَةً، وحكى أبو الحسن: (غِشَاوَةً) بضم الغين.

وقراءة الجمهور: (غِشَاوَةً) بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: (فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ) [الجائية / ٣٥] بفتح الياء وضمّ الراء.

وقرأ الباكون: (لَا يُخْرَجُونَ) بضمّ الياء وفتح الراء^(٢).

حَجَّةٌ مَنْ فَتَحَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا) [المائدة / ٣٧] وفي أخرى: (وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ) [البقرة / ١٦٧]. وحجّة مَنْ ضَمَّ الياء: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا) [المؤمنون / ١٩٧] ويقويه قوله: (وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) [الجائية / ٣٥] فكما أَنَّ الفعل فيه مبني للمفعول؛ فكذلك المعطوف عليه ليكون وجهاً واحداً.

قرأ حمزة وحده: (وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا) [الجائية / ٣٢] نصباً.

وقرأ الباكون: (وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا)^(٣).

قال أبو علي: الرفع الذي هو قراءة الجمهور في الساعة من

وجهين:

(١) السبعة ص ٥٩٥.

(٢) السبعة ص ٥٩٥.

(٣) السبعة ص ٥٩٥.

أحدهما: أَنْ تَقْطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ، فتعطفُ جملةً.
والآخرُ: أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ مَحْمُولاً عَلَى مَوْضِعٍ إِنْ وَمَا عَمِلْتُ
فِيهِ، ومَوْضِعُهُمَا رَفْعٌ.

ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أَنْ تَعْطِفَهُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْمَصْدَرِ إِلَّا أَنْ
هَذَا يَحْسَنُ إِذَا أُكِّدَ نَحْوُ: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ)
[الأعراف/٢٧] فَإِذَا لَمْ يُؤَكَّدْ لَمْ تُحْمَلْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ.

وأما قوله: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) [النجم/٦، ٧]؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: (وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) يَرْتَفِعُ (هُوَ) فِيهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ
هُوَ مِنْ بَابِ: اسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمَرُو، إِذَا أَرَدْتَ اسْتَوِيَا، وَلَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَ
اسْتَوَى هُوَ وَهُوَ، وَكَانَ قَوْلُهُ: (بِالْأُفُقِ) ظَرْفًا لِلْإِسْتَوَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ،
وَلَكِنَّهُ اسْتَوَى الَّذِي يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ: (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ
وَاسْتَوَى) [القصص/١٤]، وَ(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه/٥]
فَقَوْلُهُ: (بِالْأُفُقِ) تَأْوِيلُنَا فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ
لِلْمَبْتَدَأِ، فَقَدْ تَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ لِمَنْ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِ عَظْفِ
الظَّاهِرِ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَكَّدَ، وَلَكِنْ يَجِيءُ
فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعْسَفْنَ رَمْلًا^(١)

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة قاله في جارية له تسمى حمدة.
الزهر: جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة، والتهادي: المشي الرويد
الساكن، والنعاج: بقر الوحش، شبه النساء بها في سكون المشي فيه،
ومعنى تعسفن: ركبن، وإدامشت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة =

وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: (وَالسَّاعَةَ) حملة على لفظ (إِنَّ) مثل: إِنَّ زَيْدًا
 منطلقٌ وعمراً قائماً، وموضع قوله: (لَا رَيْبَ فِيهَا) رفعٌ بأنه في موضع
 خبرٍ إِنَّ، وقد عاد الذكر إلى الاسم فكأنه قال: والسَّاعَةُ حَقٌّ لَأَنَّ قوله:
 لَا رَيْبَ فِيهَا في معنى حَقٍّ.

قال أبو الحسن: الرفعُ أجودُ في المعنى، وفي كلام العرب،
 وأكثر إذا جاء بعد خبرٍ إِنَّ اسمٌ معطوفٌ، أو صفةٌ أن يرفع، قال: وقد
 قرئت نصباً وهي عربيةٌ، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله: (إِنَّ
 الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) [الأعراف/ ١٢٨]
 والعاقبة لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعةً.

* * *

= المشي فيه، والملا: الفلاة الواسعة، ديوانه ص ٤٩٨، وانظر الكتاب
 ٣٩٠/١، والخصائص ٣٨٦/٢.

ذكر اختلافهم في سورة الأحقاف

اختلفوا في قوله: (بوالديه إِحْسَانًا) و(حُسْنًا) [١٥].
فقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: (إِحْسَانًا) بألف.
وقرأ الباقر: (حُسْنًا) بغير أَلِفٍ^(١).

قال أبو علي: الباء في قوله: (بوالديه) يجوز أن يتعلق (بوصَيْنَا)، بدلالة قوله: (ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ) [الأنعام/١٥١] ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدلُّ على ذلك قوله: (وقد أَحْسَنَ بي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ) [يوسف/١٠٠] ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان لتقدُّمها على الموصول، ولكن يجوز أن تعلقها بمضمَر يفسره الإحسان، كما جاز ذلك في الفعل في نحو: (وَكَاُنُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف/٢٠] ومثل ذلك:

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(٢)

السبعة ص ٥٩٦.

(٢) هذا رجز للعجاج، سبق في ٣٤٣/٤ وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى بإيضاح الشعر) للمؤلف ص ١١٩ و٣٩٦ و٤٣٨.

في قول مَنْ لم يعلِّقه بالجزاء، ألا ترى أن الجزاء يتعلق بالباء في نحو قوله: (إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا) [المؤمنون/ ١١١] ولكن في قول من علِّقه بمضمر بيَّنه: (أن أجلدا)، والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح، فَمَنْ قال: إحساناً كان انتصابه على المصدر، وذلك أن معنى قوله: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ): أمرناه بالإحسان، أي: ليأتي الإحسان إليهما دون الإساءة، ولا يجوز أن يكون انتصابه بوصينا، لأنَّ وصينا قد استوفى مفعوليه اللذين أحدهما منصوب، والآخر المتعلق بالياء وحجَّته قوله في الأنعام: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [١٥١].

وَمَنْ قال: (بوالديه حسناً) فمعناه: ليأت في أمرهما أمراً ذا حسن، أي: ليأت الحسن في أمرهما دون القبح، وحجَّته ما في العنكبوت: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) [٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأحقاف/ ١٢].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل، وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (لِيُنذِرَ) بالياء.

وقرأ نافع وابن عامر: (لِتُنذِرَ) بالتاء. وأخبرني إسحاق بن أحمد الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (لِتُنذِرَ) بالتاء^(١).

حجَّة التاء: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/ ٤٥] و(إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) [الرعد/ ٧] و(إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/ ٤٥] و(لِتُنذِرَ بِهِ وَذَكَرَى) [الأعراف/ ٢].

وحجّة الياء قوله: (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ) [الكهف/٢] وقد تقدّم ذكر الكتاب، فأسند الإنذار إلى الكتاب، كما أسنده إلى الرسول عليه السلام.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كُرْهًا) و(كَرْهًا) [الأحقاف/١٥] نصباً.

وقرأ الباقون: (كُرْهًا) بضم الكاف في الحرفين^(١).

الكَرْهُ: كأنه المصدر، والكُرْه: الاسم، كأنه الشيء المكروه، وقال: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ) [البقرة/٢١٦] فهذا بالضم، وقال: (أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كَرْهًا) [النساء/١٩] فهذا في موضع حال، ولم يقرأ - زعموا - بغير الفتح، فعلى هذا ما كان مصدراً أو في موضع حال الفتح فيه أحسن، وما كان اسماً نحو: ذهب به على كُرْهِه، كان الضم فيه أحسن، وقد قيل: إنهما لغتان، فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل الشَّرْبِ والشُّرْبِ، والضعف والضُّعْفِ، والفقر والفُقْرِ، ومن غير المصادر: الدَفُّ والدُفُّ، والشَّهْدُ والشُّهْدُ.

اختلفوا في الياء والنون من قوله: (أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَيُتَجَاوَزُ عَنْ سيَّاتِهِمْ) [الأحقاف/١٦] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو وابن عامر: (يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ)، (ويُتَجَاوَزُ) بالياء جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (تَتَقَبَّلُ) و(تَتَجَاوَزُ) بالنون جميعاً، حفص عن عاصم بالنون مثل حمزة فيهما^(٢).

(١) السبعة ص ٥٩٦.

(٢) السبعة ص ٥٩٧.

حُجَّة مَنْ قَالَ: (يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ): أَنَّ الْفِعْلَ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا
لِلْمَفْعُولِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا جَاءَ فِي الْآخَرَى: (إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ
اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) [المائدة/٢٧] و(تَقَبَّلْ دُعَائِي) [إبراهيم/٤٠]، وَنَحْوُ
هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لغيره، كَانَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ
فِي الْعِلْمِ بِالْفَاعِلِ كِبْنَاءَهُ لِلْفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ: (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ
سَلَفَ) [الأنفال/٣٨] وَالْفِعْلُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَإِنْ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ،
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْآخَرَى: (وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ)
[آل عمران/١٣٥] فَيُغْفَرُ وَيُغْفَرُ فِي هَذَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا
يُفْهَمُ مِنَ الْآخَرِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ: (فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْ
الْآخَرِ) [المائدة/٢٧] ثُمَّ جَاءَ (إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)
[المائدة/٢٧] وَكَذَلِكَ: (يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ) [الأحقاف/١٦].

وَحُجَّة مَنْ قَالَ: (نَتَقَبَّلُ) وَ(نَتَجَاوَزُ) بِالنُّونِ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ:
(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ) [الأحقاف/١٥] وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ
قَالَ: (فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ) قَالَ إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ
الْمُتَّقِينَ).

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: (أَفَّ لَكُمَا) [الأحقاف/١٧]
خَفَضُ مَنْوُنٍ.

ابن كثير وابن عامرٍ (أَفَّ لَكُمَا) نَصَبُ [غير منون].
أبو عمرو وعاصمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَحَمْزَةِ الْكَسَائِيِّ: (أَفَّ
لَكُمَا) خَفَضُ غَيْرِ مَنْوُنٍ^(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ نَوَّنَ فَقَالَ: (أَفَّ) جَعَلَهُ نَكْرَةً مِثْلَ: غَاقٍ

(١) السبعة ص ٥٩٧.

وصيه، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا التنوين في الصوت دليل التنكير، ومن لم ينون جعله معرفة، كأنه في المعنى: الصوت الذي يعرف، وكل واحد من الكسر والفتح، إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التنكير، وحذفه دليل التعريف، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا في النون والياء من قوله عز وجل: (وَلِيُؤْفِقَهُمْ أَعْمَالَهُمْ) [الأحقاف/١٩] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: (وَلِيُؤْفِقَهُمْ) بالياء.

وقرأ الباقر: (وَلِيُؤْفِقَهُمْ) بالنون^(١).

حجة الياء أنه قد تقدّم: (وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ) [الأحقاف/١٧] والنون في معنى الياء، ومثله قوله: (سبحان الذي أسرى بعبده) [الإسراء/١] ثم جاء: (لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا) [الإسراء/١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) [الأحقاف/٢٥] ورفع النون من قوله: (مَسَاكِينَهُمْ) ونصبها.

فقرأ حمزة وعاصم: (لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ) برفع النون والياء.

وقرأ الباقر: (لَا تَرَى) بالتاء (إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) بنصب النون^(٢).

قال أبو علي: تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: (لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التانيث الفعل، من أجل جمع المساكن، وذلك أنهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا؛ ما قام إلا ههنا، ولم يقولوا: ما قامت، لما كان المعنى

(١) السبعة ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٢) السبعة ص ٥٩٨.

ما قام أحدٌ حملوا على هذا المعنى، فإن كان المُرْث يرتفع بهذا الفعل، فالتأنيث فيه لم يجيء إلا في شذوذٍ وضرورة فيما حكاه الأَخْفَش، فَمِنْ ذلك قوله:

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(١)

وقال:

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهْمٌ فَمَا بَقِيَتْ
إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَحُ وَالْعَصْبُ^(٢)

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَادِرٍ) [الأحقاف/ ٣٣] فأدخل الباء لما كان في معنى: أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ، ومثل ذلك في الحمل على المعنى:

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى
إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ^(٣)

ثم قال:

ومشججٌ أَمَا سَوَاءٌ قَذَالُهُ^(٤)

(١) البيت لذي الرُّمَّة، سبق في ٣٧٠/٤.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة، سبق في ٣٧٠/٤.

(٣) و(٤) سبق البيتان في ٣١٣/٥ و٣١٤ منسويين لذي الرمة أو للشهاخ في ملحقات ديوانها.

لَمَّا كَانَ: «غَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى / إِلَّا رَوَاكِدُ» معناه: بها رواكد، حمل مشججٌ على ذلك، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) [الصفّات/ ٤٥] ^(١) ثم قال: (وَحُورٌ عِينٌ) [الواقعة/ ٢٢] لَمَّا كَانَ يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا معناه لهم فيها كذا، وقالوا: إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، فأدخل أحداً في الواجب لَمَّا كَانَ معنى الكلام النفي، ومثله قبل دخول إن قوله:

إِذْنُ أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفْتَانِ ^(٢)

فإنما دخل إنَّ على أحد ودخولها يدلُّ على أنَّه رفعه بالابتداء دون الفعل الذي يفسره «لم تنطق» وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ بِهَذَا اللَّسَانِ.

وَمَنْ قَرَأَ: (لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ) كان الفعل لك أيُّها المخاطب، والمساكينُ مفعولٌ بها، وترى في القراءتين جميعاً من رؤية العين، المعنى: لا تشاهد شيئاً إِلَّا مساكينهم كأنَّها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها، وما يتبعهم ممَّا يقتنونه.

قال: وقرأ ابن كثير: (أَذْهَبْتُمْ) [الأحقاف/ ٢٠] بهمزة مطوّلة.

وقرأ ابن عامرٍ: (أَذْهَبْتُمْ) بهمزتين.

(١) الظاهر أنه التبس على المصنف هنا آية الصفات هذه بآية الواقعة وهي: (يطوف عليهم ولدان مخلدون...) الآية ١٧، وهي التي يأتي بعدها (وحور عين) كما أورد.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق أبياتها سبعة وأربعون بيتاً، يصف فيها الشاعر صنيعة ليلاً بالذئب، وقراه له، ورواية البيت في الديوان:

ولو سئلت عني النوار وقومها
إِذَا لَمْ تُوَارِ النَّاجِدُ الشَّفْتَانِ

انظر ديوانه ٣٣٠/٢ والمسائل البصريات ص ٥٦١

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (أَذْهَبْتُمْ) على الخبر^(١).

قول أحمد: بهمزة مطوَّلة، المعنى بهمزتين: الأولى محقَّقة، والثانية مخفَّفة بَيْنَ بَيْنَ.

وجه الاستفهام أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: (أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ) [الأحقاف/٣٤] وقال: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) [آل عمران/١٠٦] وحجَّة الخبر أن الاستفهام تقرير فهو مثل الخبر، ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء، كما يُجاب بها إذا لم يكن تقريراً؟ فكأنهم يُوبَّخون بهذا الذي يُخَيَّرُون به، ويبكَّتُون. والمعنى في القراءتين: يقال لهم هذا. فَحُذِفَ القولُ كما حذف في نحو قوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [آل عمران/١٠٦].

(١) السبعة ص ٥٩٨.

ذكر اختلافهم في سورة محمد ﷺ

قال: قرأ أبو عمرو وحده^(١): (والَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [٤] بضمَّ القاف وكسر التاء وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (والَّذِينَ قَاتَلُوا) بالالف^(٢).

قال أبو علي: (الَّذِينَ قَاتَلُوا) أعمُّ من (قُتِلُوا) ألا ترى أنَّ الذي قاتل ولم يقتل لم يضلَّ عَمَلُهُ، كما أنَّ الذي قتل كذلك؟ فإذا كان (قاتلوا) يشتمل القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثواب في قتاله، كما حصل للمقتول كان لعمومه أولى، ومَن قال: (قُتِلُوا) حصر ذلك على المقتولين، فله أن يقول إنَّ المقتول لا يقتل حتى يكون منه مقاتلة في أكثر الأمر، وإن كان كذلك فقد جعل في (قتلوا) ما في (قاتلوا).

قال: قرأ ابن كثير وحده: (مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ) [محمد/١٥] مقصورٌ على وزن فَعِلٍ، وفي كتابهم مفتوحة الألف لم يذكروا مدًّا ولا غيره^(٣).

(١) في السبعة: قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم.

(٢) السبعة ص ٦٠٠.

(٣) السبعة ص ٦٠٠.

قال أبو زيد: يقال: أَسَنَ الماءُ يَأْسِنُ أَسْنًا إذا تغير، وأَسَنَ الرجلُ يَأْسِنُ أَسْنًا، إذا غُشِيَ عليه من ريحٍ خبيثةٍ، وربما مات منها. وأنشد:

التاركُ القرنَ مُصَفَّرًا أنامله
يميلُ في الرمحِ مِيلَ المائحِ الأَسِنِ^(١)

وقال أبو عبيدة: الأَسِنُ: المتغيّرُ الريح^(٢).

حجّة ابن كثير في قراءته: (أَسِنٍ) على فِعْلٍ أنَّ اسمَ الفاعل من فَعَلَ يَفْعَلُ على فَعِلٍ. وقد ثبت ذلك مع كثرته وفُشُوهُ ممَّا حكاه أبو زيد. ومن حجّته: أنَّهم زعموا أنَّه كما كان في المصحف أو بعض المصاحف (من ماءٍ غير يَسِنٍ) بالياء. وهذا إنَّما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير: مِيرٍ، وذِيبٍ في المتصل.

وقال أبو الحسن: أَسَنَ لغةً، وفعلٌ إنَّما هي للحال التي يكون عليها.

فأما مَنْ قال: (غير أَسِنٍ) على فاعلٍ، فإنَّما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يستقبل، فهو من باب: بعيرك صائِدٌ غَدًا.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر ديوانه/١٢١، وفيه: «يغادر» بدل «التارك» مصفراً أنامله: دنا موته فاصفرت أنامله. الأَسِنُ: الذي يغشى عليه من ريح البئر المنتنة. المائح: الذي ينزل إلى أسفل البئر يملأ الدلو إذا قلَّ الماء. يميل في الرمح: أي يميل والرمح فيه. والبيت أشده أبو زيد في كتاب الهمز ص ٣٠ برواية الفارسي كما هنا وهو من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني ١٠٩/٤ وصدر البيت من شواهد النحو، وقد تعاوره عدد من الشعراء. تناولها البغدادي عند شرحه للشاهد: قد أترك القرن مصفراً أنامله... ١٠٣/٤ إلى ١١٠ وهو ممتع، وقد استوفي تخريجه هناك.

(٢) مجاز القرآن ٢٠/٢١٥.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (مَاذَا قَالَ أَنْفًا) [محمد/١٦] قَصْرًا فيما أخبرني به مضر بن محمد عن البرقي. وقرأت على قبل أيضاً ممدوداً. وكذلك قرأ الباقون: (آنفاً) ممدودة أيضاً^(١).
قال أبو زيد: ائتنفت الكلام ائتنافاً وابتدأته ابتداءً وهما واحد. وأنشد أبو زيد:

وَجَدْنَا آلَ مُرَّةٍ حِينَ خِفْنَا
جَرِيرَتَنَا هُمُ الْأَنْفُ الْكِرَامَا^(٢)
وَيَسْرَحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى
كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنَفًا حَرَامَا

قال السكري: الأنف الذين يأنفون من احتمال الضيم، فقال أبو علي: فإذا كان كذا فقد جمع فعلاً على فعلٍ؛ لأنَّ واحدَ أنْفٍ أنْفٌ، بدلالة قول الشاعر:

وَحَمَّالُ الْمِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ
بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ^(٣)

(١) السبعة ص ٦٠٠.

(٢) البيتان لرجل من بكر بن وائل جاهلي ومتوجة بثالث في شرح أبيات المغني ١٥/٥ عن أبي زيد في أول نوادره ص ١٥٣ وهي ثلاثة في النوادر والبيت الأول:

فَلَا تَشَلَّلْ يَدُ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو
فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَكِنْ تُضَامَا
وهذا البيت من شواهد المغني، وقد استوفى شرحها البغدادي. رحمه

الله.

(٣) والبيت قبله آخر وهو:

فشَبَّه الصِّفَةَ بالاسم، فكسَّرَها تكسيرَه، وقد قالوا في جمع نَمِرٍ: نَمْرٌ، أنشد سيبويه:

فِيهِ عَيَايِلُ أُسُودٌ وَنَمْرٌ^(١)

وليس الأُنْفُ والأَنْفُ في البيتين مِمَّا في الآية في شيءٍ لأنَّ ما في الشعر: من الأنفة. وما في الآية: من الابتداء، ولم يُسَمَّعْ أَنْفٌ في معنى ابتداء، وإن كان القياس يوجبه، وقد يجيء اسمُ الفاعلِ على ما لم يستعمل من الفعل نحو: فَقِيرٌ جاء على فَقْرٍ، والمستعمل: افْتَقَرَ، وكذلك شديدُ المستعمل: اشتد، فكذلك قوله: أَنْفًا، المستعمل ائْتَنَفَ، فأَمَّا قوله:

كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنَفًا حَرَامًا^(٢)

فالمعنى: كَأَنَّ عليه حُرْمَةً شَهْرٍ مُؤْتِنَفٍ حرامٍ، فحذف وأقام الصِّفَةَ مقام الموصوف، فالتقدير: إِنَّ جَارَهُمْ لِعِزِّهِمْ ومنعتهم لا يهاج ولا يضام، فهو كَأَنَّهُ في حرمة شهر حرام، وكانوا لا يهيجون أحداً في الشهر الحرام، ومن ثم سُمِّيَ رَجَبٌ: مُنْصِلَ الأَسْنَةِ، والشهر الأصم،

= أَلَا هَلْكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ

وَمِذْرَهُنَا الْهَمَامُ إِذَا نُغِيرُ

والبيتان أنشدتهما الفارسي في كتابه شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٥٧٠، وهما في معاني القرآن للفرّاء ١٢٩/١، ومجالس ثعلب ص ٤٢١، والإنصاف ص ٧٦٦ والبيت في اللسان (حدث) عن الفارسي، والأُمالي الشجرية ١٠٦/١، وقد تحرّفت في شرح الأبيات المشككة: الأَنْفُ إلى الأَلْفِ.

(١) رجز لم يعرف قائله انظر الكتاب ١٧٩/٢ وعيايل: جمع عيال، وهو الذي يتمايل في مشيته لعباً.

(٢) سبق قريباً.

أي: لا يسمع فيه قعقة السلاح، فأما قوله:

وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ^(١)

فإنه يريد: أنهم يؤثرون ضيفهم بأفضل الطعام وجيده، فيطعمونه أوله لا البقايا، وما أتى على نُقَاوته^(٢)، فهذا جُمِعَ على أَنْفٍ، مثل بازلٍ وبُزْلٍ وقَاتِلٍ وقُتْلٍ، فإذا كان كذلك قَوَّى قراءة مَنْ قرأ: (ماذا قال آنفاً).

وأما ما روي عن ابن كثير من قوله (أَنْفًا)، فيجوز أن يكون توهمه مثل حاذِرٍ وحَذِرٍ، وفاكِهٍ وفكِهٍ والوجه الرواية الأخرى (أَنْفًا) بالمد كما قرأه عامتهم.

قال: وقرأ أبو عمرو: (وَأُمْلِي لَهُمْ) [محمد/٢٥] بضم الألف، وكسر اللام وفتح الياء.

والباقون: (وَأُمْلَى) بفتح الألف واللام^(٣).

قال أبو علي: انتظرتة ملياً من الدهر، أي: متسعاً منه، فهو صفة استعمال استعمال الأسماء، وقالوا: تمليت حبیباً، أي: عشت معه مُلَاوَةً وَمَلَاوَةً من الدهر، قال التوزي: مُلَاوَةٌ وَمِلَاوَةٌ وَمَلَاوَةٌ، والملا: المتسع من الأرض قال:

(١) عجز بيت للخطيئة صدره:

وَيَحْرُمُ سِرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِم
انظر ديوانه/٦٢، واللسان (أنف).

(٢) النُّقَاوة من الشيء: خياره وخلاصته. وعكسه النِّقَاية - بالياء - (الوسيط).

(٣) السبعة ص ٦٠٠.

أَلَا غَنِيَانِي وَارْفَعَا الصَّوْتَ بِالْمَلَا^(١)

وقال آخر:

وَأَنْضُو الْمَلَا بِالشَّاحِبِ الْمُتَشَلِّشِلِ^(٢)

وقالوا: الْمَلَوَانِ: يريدون بها تكرُّر اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وكثرة تردِّدِهِمَا، وطول مدتهما، قال:

نَهَارٌ وَلَيْلٌ دَائِمٌ مَلَوَاهُمَا

عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ^(٣)

فلو كان اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لم يضافا إلى ضميرهما من حيث لا يضاف الشيء إلى نفسه، ولكن كأنه يراد تكرُّر الدَّهْرِ والسَّاعَةِ بهما.

وَالْمَلَاءَةُ، الهمزة فيها منقلبة عن حرف لينٍ بدلالة سقوطها في التَّحْقِيرِ، رَوِينَا فِي تَحْقِيرِهَا مُلَيَّتَيْنِ، ولو كانت الهمزة لَاماً لم تسقط، ويشبه أن تكون لزيادة عرضها على عرض الشَّفَةِ، والضمير في (أُمْلِي) لاسم الله عزَّ وجلَّ، كما قال في أخرى: (وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ) [الأعراف/١٨٣] و(إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) [آل عمران/١٧٨] و(إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا) [آل عمران/١٧٨].

(١) صدر بيت وعجزه:

فَإِنَّ الْمَلَا عِنْدِي يَزِيدُ الْمَدَى بُعْدًا

اللسان (ملا) ولم يعزه.

(٢) عجز بيت لتأبط شرًّا صدره:

ولكنني أروي من الخمر هامتي

انظر اللسان (ملا) و(شلل) والمتشَلِّشِل: الرجل الخفيف المتخذد

القليل اللحم.

(٣) البيت في اللسان (ملا) ولم يعزه.

فأما قراءة أبي عمرو: (وَأُمْلِيْ لَهُمْ). فبناء الفعل للمفعول به حسنٌ في هذا الموضع للعلم بأنَّه لا يؤخَّر أحدٌ مدة أحدٍ، ولا يوسِّع له فيها إلا الله سبحانه.

قال أبو الحسن: هي حسنةٌ في المعنى، وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي
بَشْيَاءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(١)

من هذا الباب، ولكن لا أملاه: لا أمَلَه، فأبدل من التضعيف حرف العلة كما أبدل في قوله: (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) [الشمس/ ١٠] ونحو ذلك، ممَّا يكثر، وكذلك قوله: (فَهِيَ تُمَلِّي عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) [الفرقان/ ٥] هو بدلٌ من التضعيف، وفي موضع آخر: (أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيَمْلُ وَلِيَّهِ بِالْعَدْلِ) [البقرة/ ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مليٌّ، إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل، قالوا: مَلَّوْا الرَّجُلَ مَلَاءَةً إِذَا أَيْسَرَ، ومن هذا اللَّفْظ: ملأت الإناء مَلْءاً، ومنه أيضاً: رجل مملوءٌ: للمزكوم، وبه مَلَاءَةٌ.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ) [محمد/ ٢٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص: (إِسْرَارَهُمْ) بكسر الألف.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: أَسْرَارَهُمْ، بفتح الألف^(٢).

(١) سبق في ٢٠٨.

(٢) السبعة ص ٦٠١.

حجة مَنْ قال: (إِسْرَارَهُمْ) أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُصَدِّراً أَفْرَدَهُ، وَلَمْ يَجْمَعْ، وَبِقَوِّي الْإِفْرَادِ قَوْلُهُ: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) [التوبة/ ٧٨] فَكَمَا أَفْرَدَ السَّرَّ وَلَمْ يَجْمَعْ، كَذَلِكَ قَالَ: (إِسْرَارَهُمْ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى الْإِسْرَارِ قَوْلُهُ: (يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) [النحل/ ٢٣] (وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) [النمل/ ٢٥].

وَمَنْ قَالَ: (أَسْرَارَهُمْ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، جَعَلَهُ جَمْعَ سِرٍّ كَقَوْلِهِمْ: عِدْلٌ وَأَعْدَالٌ، وَكَأَنَّهُ جَمَعَ لاختلاف ضروب السرِّ، وَجَمِيعِ الْأَجْنَاسِ يَحْسَنُ جَمْعُهَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ، وَجَاءَ سِرُّهُمْ فِي قَوْلِهِ: (يَعْلَمُ سِرَّهُمْ) [التوبة/ ٧٨] عَلَى مَا عَلَيْهِ مَعْظَمُ الْمَصَادِرِ، وَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ضُرُوبِهِ، فَأَفْرَدَ مَرَّةً وَجَمَعَ أُخْرَى، وَقَدْ جَمَعَ فِي غَيْرِ هَذَا وَأَفْرَدَ كَقَوْلِهِ: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة/ ٣] وَالْغَيْبُ الَّذِي يُؤْمِنُونَ بِهِ ضَرْبٌ: كَالْبَعْثِ وَالنَّشُورِ، وَإِتْيَانُ السَّاعَةِ، فَأَوْقَعَ الْغَيْبَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَغَيْرِهَا، وَجَمَعَ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [التوبة/ ٧٨]، فَكَذَلِكَ السَّرُّ أَفْرَدَ فِي مَوْضِعٍ، وَجَمَعَ فِي آخَرٍ.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وَلَيَبْلُوكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ... وَيَبْلُوكُمْ) [محمد/ ٣١] ثلاثهن بالياء.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم ثلاثهن بالنون^(١).

وجه قراءة عاصم أن قبله: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ) [محمد/ ٣٠] واسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع، فحمل على الأقرب، ووجه النون في (وَلَيَبْلُوكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ) [محمد/ ٣١] أن قبله: (وَلَوْ نَشَاءُ

لَأَرَيْنَاكَهُمْ) [محمد/٣٠] فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَعَلَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ) كَالِاعْتِرَاضِ وَحَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى (وَلَوْ نَشَاءُ) أَوْ يَكُونُ عَادَ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ بَعْدَ لَفْظِ الْإِفْرَادِ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الإسراء/٢] بَعْدَ قَوْلِهِ: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١].

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: (وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ) [محمد/٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة بكسر السين (السَّلَامِ)^(١).
السَّلَامُ والاستسلام والسَّلَامُ: مَنْ أَسْلَمَ، كَالْعَطَاءِ مِنْ أُعْطِيَ،
وَالثَّبَاتِ مِنْ أُثْبِتَ. قال: (ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً) [البقرة/٢٠٨]
ويجوز أن يكون السَّلَامُ فِي الْإِسْلَامِ يَرَادُ بِهِ الصِّلْحُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْنَى
أَسْلَمَ: صَارَ ذَا سِلْمٍ وَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرْبًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَفِيهِ لَغْتَانُ:
السَّلَامُ وَالسَّلَامُ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَالسَّلَامُ أَيْضًا وَالسَّلَامُ الَّذِي هُوَ
الصِّلْحُ يَذْكُرُ وَيُؤَنَّثُ، فَمِنْ التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ
لَهَا) [الأنفال/٦١]. وقال الشاعر^(٢):

فَإِنَّ السَّلَامَ زَائِدَةٌ نَوَالًا
وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَوْوَبُ

وقالوا: سالمته مسالمةً، ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال
فَعَلَ. قال:

(١) السبعة ص ٦٠١.

(٢) لم نثر على قائله.

تَبَيَّنُ صُلَاةُ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ
إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(١)

المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوه ولا تتركوا قتالهم حتى يُسَلِّمُوا لأنَّكم الأَعْلَوْنَ، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى المودعة.

عليُّ بن نصرٍ عن أبي عمرو: (هَآ ائْتَمُّ) [محمد/٣٨] مقطوعةٌ ممدودةٌ، وقد ذكر ذلك في آل عمران [٦٦]، وهذا خلاف قراءة أبي عمرو^(٢).

وقد ذكرنا ذلك في سورة آل عمران^(٣).

(١) سبق في ٢/٢٩٤.

(٢) السبعة ص ٦٠٢.

(٣) انظر ٣/٤٦.

ذكر اختلافهم في سورة الفتح

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ) [٩] أربعتهن بالياء^(١).

حجة الياء أنه لا يقال: (لتؤمنوا بالله ورسوله). وهو الرسول فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء (ليؤمنوا).

ومن قرأ بالتاء فعلى قوله: قُلْ لَهُمْ: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا) [الفتح/٨]... (لتؤمنوا بالله) [الفتح/٩].

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (دَائِرَةُ السُّوءِ) [٦] بضم السين. الباقون: (السُّوءِ)^(٢).

قال أبو علي: من قال: (عليهم دائرة السُّوءِ) ففتح، فالمعنى عليهم دائرة السُّوءِ، كما ظنوا ظنَّ السُّوءِ، وفي أخرى: (وظننتهم ظنَّ السُّوءِ) [الفتح/١٢] وظنَّهم ظنَّ السُّوءِ هو ظنَّهم: (أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا) [الفتح/١٢] فالتقدير: عليهم

(١) السبعة ص ٦٠٣.

(٢) السبعة ص ٦٠٣.

دائرة السوء كما ظنوا ظنَّ السَّوءَ . وَمَنْ قَالَ : (دائرة السَّوءِ) فَلأنَّهم ظنُّوا ظنَّ السَّوءِ بالمسلمين ، وأرادوه بهم ، فقليل عليهم دائرة السَّوءِ الذي أرادوه بالمسلمين ، وتمنَّوه لهم ، وكان الفتح أشدَّ مطابقة في اللَّفظ وإنَّ كان المعنيان متقاربين . قال : وقال أبو زيد : سَوَّأتُ عليه ما صنع تسويئاً إذا عبتَ عليه رأيه وعمله ، فهذا يمكن أن يُتأَوَّلَ من كلِّ واحدةٍ من الكلمتين وقد تقدَّم ذكر ذلك .

اختلفوا في الياء والنون من قوله عزَّ وجلَّ : (فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا) [الفتح / ١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر : (فَسَنُؤْتِيهِ) بالنون وروى أبان عن عاصم بالنون .

عبيد عن هارون عن أبي عمرو بالنون ، وعبيد عن أبي عمرو بالياء .

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالياء^(١) .

حجَّة الياء تقدُّم قوله : (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهُ فَسَيُؤْتِيهِ) [الفتح / ١٠] على تقدُّم ذكر الغيبة .

وزعموا أنَّ في حرف عبد الله : (فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللهُ) فهذا يقوِّي الياء فيكون الكلام بالياء من وجه واحدٍ ، والنون على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة ، وذلك كثيرٌ .

حفص عن عاصم : (عَلَيْهِ اللهُ) [الفتح / ١٠] بضمِّ الهاء .

الباقون : (عليه الله) ، قال أحمد : وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم^(٢) .

(١) السبعة ص ٦٠٣ .

(٢) السبعة ص ٦٠٣ .

قد تقدّم القول في ذلك^(١).

قال: قرأ حمزة والكسائي: (ضُرّاً) [الفتح/١١] بضمّ الضاد.
وقرأ الباقر: (ضَرّاً) نصباً^(٢).

قال أبو علي: الضَرُّ بالفتح خلافُ النَّفْع، وفي التنزيل: (مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً) [المائدة/٧٦]، والضَرُّ: سوء الحال، وفي التنزيل: (فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ) [الأنبياء/٨٤] هذا الأبين في هذا الحرف. ويجوز أن يكونا لغتين معني: كالفقر والفقر، والضعف والضعف.

قال قرأ حمزة والكسائي: (كَلِمَ الله) [الفتح/١٥] بكسر اللام.
وقرأ الباقر: (كلام الله)^(٣).

قال أبو علي: وجه مَنْ قرأ: (كلام الله) أنهم قيل لهم: (لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا) [التوبة/٨٣] والأخص بالمفيد، وبما كان حديثاً، الكلام؛ فقال: (كلام الله)؛ لذلك فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: (ذرونا نتبعكم)، فصدهم بتدليل كلام الله الذي ذكرنا.

ومَنْ قرأ: (كَلِمَ الله)، فإنَّ الكَلِمَ قد يقع على ما يقع عليه الكلام، وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص، ألا ترى أنه قال: (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الأعراف/١٣٧]، وإنما هو والله أعلم: (ونريد أن نمنَّ على الذين

(١) انظر ١٧٧/١

(٢) السبعة ص ٦٠٤.

(٣) السبعة ص ٦٠٤.

اسْتَضِعُّوْا فِي الْأَرْضِ) [القصص/٥]، وما بعده ممَّا يتصل بهذه القِصَّة.

وقرأ نافع وابن عامر: (نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ) [الفتح/١٧] و(نَعْدُّبُهُ) بالنون جميعاً.

وقرأ الباقون بالياء^(١).

وجه الياء: تقدُّم الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء.
قرأ أبو عمرو وحده: (وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا) [الفتح/٢٤] بالياء.

والباقون: بالتاء^(٢).

وجه قول أبي عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصدَّهم عن المسجد الحرام، ومنعهم لكم من دخوله بصيراً فيجازي عليه.

ووجه التاء: أنَّ الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: (وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ) [الفتح/٢٤] فالخطاب لتقدُّم هذا الخطاب.

قال: قرأ ابن كثير وابن عامر: (شَطَّاهُ) [الفتح/٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة.

وقرأ الباقون: (شَطَّاهُ) ساكنة الطاء، وكلُّهم يقرأ: بهمزة مفتوحة^(٣).

(١) السبعة ص ٦٠٤.

(٢) السبعة ص ٦٠٤.

(٣) السبعة ص ٦٠٤.

وقال أبو زيد: أَشْطَأَتِ الشَّجَرَةُ بِغُصُونِهَا إِذَا أَخْرَجَتْ غُصُونَهَا.
أبو عبيدة: أَخْرَجَ شَطَأُهُ: فَرَاخَهُ^(١).

ويقال: أَشْطَأَ الزَّرْعُ فَهُوَ مَشْطَىءٌ مُفْرَخٌ^(٢)، قول ابن كثير وابن عامر: شَطَأَهُ، بفتح الطاء، يشبه أن يكون لغةً في الشَّطْءِ. كَالشَّمْعِ وَالشَّمْعِ، وَالنَّهْرُ وَالنَّهْرُ، وَمَنْ حَذَفَ الْهَمْزَةَ فِي (شَطَأَهُ) حَذَفَهَا وَأَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى الطَّاءِ. وَمَنْ قَالَ: الْكَمَاءُ وَالْمَرَأَةُ قَالَ: (شَطَأَهُ).

قال: قرأ ابن عامر: (فَأَزَرَهُ) [الفتح/٢٩] عَلَى فَعَلَهُ مَقْصُورٌ بِالْهَمْزَةِ.

الباقون: (فَأَزَرَهُ) عَلَى فَاعَلَهُ^(٣)،

أبو عبيدة: فَأَزَرَهُ، سَاوَاهُ، صَارَ مِثْلَ الْأَمِّ^(٤).

قال أبو علي: وفاعل آزر: الشَّطْءُ، أي: آزر الشَّطْءُ الزَّرْعَ، فصار في طوله قال:

بِمَخْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَّ نَبْتُهَا
مَضْمٌ رِجَالٍ غَانِمِينَ وَخِيَبٌ^(٥)

(١) مجاز القرآن ٢/٢١٨.

(٢) الشَّطْءُ: فرخ النخل والزروع. وفي التنزيل: كزَرَ أَخْرَجَ شَطَأَهُ: أي طَرَفَهُ وَجَمَعَهُ شَطْءُوه. انظر اللسان (شَطَأَ).

(٣) السبعة ص ٦٠٥.

(٤) مجاز القرآن ٢/٢١٨.

(٥) البيت لا يرى القيس. في ديوانه ٥١ وفيه: مَجَرَّ جِيُوشٍ بَدَلَ مَضْمٍ رِجَالٍ وَفِي شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ ص ٣٣٢. وَالضَّالَّ: السَّدر البري واحْدَتْه ضَالَةً. اللسان (ضِيل).

أي: ساوى نبتة الضَّالِّ فصار في قامته؛ لأنَّه لا يرعاه أحدٌ.

ويجوز أن يكون فاعل آزر: الزرع، أي: آزر الزرع شطأً، ومن الناس مَنْ يفسر آزره: أعانه وقوّاه، فعلى هذا يكون: آزر الزرع الشطأ، قال أبو الحسن: آزره: أفعلُّه وأفعلُّ فيه هو الأشبه ليكون قول ابن عامر آزره: فعله؛ فيكون فيه لغتان: فعل وأفعل، لأنَّهما كثيراً ما يتعاقبان على الكلمة، كما قالوا: أَلَّتْهُ وَأَلَّتْهُ يُؤْلِتُهُ^(١)، فيما حكاه التَّوْزِي، وكذلك: آزره وأزره.

قال قرأ ابن كثير: (على سُوْقِهِ) [الفتح/ ٢٩] مهموز.

الباقون: بلا همز.

أبو عبيدة: الساق: حاملة الشجرة^(٢).

وهمز سُوْقِهِ يجوز على حَدِّ قول مَنْ قال:

لَحَبَّ الْمُؤَقِّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَّى^(٣)

وإذا كان الساق حامل الشجرة فاستعماله في الزرع اتساع واستعارة كقوله:

عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ^(٤)

(١) الألت: الحلف. وألته بيمين ألتاً: شدد عليه. انظر اللسان (ألت).

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢١٨.

(٣) سبق في ١/ ٢٣٩ (وعدة مواطن أخرى من الكتاب).

(٤) عجز بيت صدره:

فما رقد الولدان حتى رأيتُهُ

وعزاه في اللسان إلى جبيهاء الأسدي. وقبله بيت آخر يصف فيهما ضعيفاً طارقاً أسرع إليه:

وقال:

لا حملت منك كُراع حافرا
والكُراع: لذي الظلف دون ذي الحافر.

= فأبصر ناري وهي شقراء أوقدت
بليل فلاحت للعيون النواظر
ومعنى يمره: يستخرج ما عنده من الجري. اللسان / حفر / .

ذكر اختلافهم في سورة الحجرات

قرأ ابن عامر وحده: (وَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ)
[الحجرات/ ١٠] بالتاء جماعة؛ كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف
عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن
عبد الله بن عامر. وروى هشام بن عمار عن سويد بن عبد العزيز
وأيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر أنه قرأ:
(أَخَوَيْكُمْ) مثل الناس.

وقرأ الباقر (بين أخويكم) على اثنين^(١).

الأخ من النسب، والأخ الصديق. قال:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ^(٢)

وقالوا لمن عانى شيئاً: هو أخوه، قال:

(١) السبعة ص ٦٠٦.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة في الكتاب ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ٤٨٠
والخزانة ١/ ٤٦٥.

أخا الحرب لبأساً لديها جلالها^(١)

وقال:

..... كأنه

أخو فجرة عالي به الجذع صالبه^(٢)

وأنشد أبو زيد:

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن
شريكيه تطمع نفسه كل مطمع^(٣)

وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب إخوة وآخاء، وفي التنزيل: (فإن كان له إخوة) [النساء/١١]، وقال الشاعر:

وجدثتم أخاكم دوننا إذ نسبتم
وأئي بني الآخاء تنبو مناسبه^(٤)

(١) صدر بيت للقلاخ بن حزن المنقري، وعجزه:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

انظر الكتاب ٥٧/١، والفارسي في المسائل الحليات ص ١٨، والمقتضب ١١٣/٢، والعيني ٥٣٥/٣، والأشموني ٢٩٦/٢.

(٢) من بيت لذي الرمة تمامه كما في ديوانه ص ٨٤٦، والمسائل الحليات ص ١٨ ويشيع بالكفين شبحاً...، والبيت يصف فيه الحرباء من قصيدة طويلة.

(٣) البيت لغضوب وهي امرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة تهجو سبيعا من أبيات ثلاثة في النوادر ص ٣٧١، وأنشده في شرح الأبيات المشكلة ص ٣٤٩، وانظر الخصائص ٤٢٣/٢، والمحاسب ١٨٠/٢، وابن الشجري ٣٠٩/١.

(٤) البيت في اللسان (أخا) وفيه: بنيكم بدل أخاكم وأنشده عن أبي علي.

وقال في الذي ليس من النسب (إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ) [الحجر/٤٧] وقال: (فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ) [الأحزاب/٥]، وإذا كان هذا فقول الجمهور: (أخويكم) أي من قول ابن عامر؛ لأنَّ المراد النسبُ، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض، ألا ترى أنَّ قوله: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) لا يراد به النسبُ؟ إِنَّمَا هُوَ أَخُوَّةُ الدِّينِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا يَكُونُ قَوْلُ ابْنِ عَامِرٍ: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ) أَرْجَحَ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَخْوَيْكُمْ)، لأنَّ المراد هنا الجمع وليس الثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير، نحو: الأقدام، والأرسان، والثنية ليست كالجمع في هذا؟

قيل: إِنَّ الثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: «لَا يَدِينُ بِهَالِكٍ»^(١)، ليس يريد نفي قوتين اثنتين، إِنَّمَا يريد الكثرة؛ كذلك قولهم: لَبَّيْكَ، وقولهم: نعم الرجلان زيدٌ، وكذلك قوله: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة/٦٤] يريد: بل نعمته، وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين، إِنَّمَا يراد نِعَمُ الدُّنْيَا، ونِعَمُ الآخِرَةِ، فكذلك يكون قوله: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) يراد به الطائفتان، والفريقان ونحوهما، ممَّا يكون كثرةً، وإن كان اللَّفْظُ لَفْظُ الثنية، كما أنَّ لَفْظَ مَا ذَكَرْنَا لَفْظَ الثنية، والمراد به الكثرة والعموم. وقال:

فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي

لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ^(٢)

(١) أورد سيبويه ٢٧٩/٢ (ت. هارون) هذا المثال مستشهداً به لغير ما جاء به المصنف هنا.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في اللسان / يدي / والبيت مع آخر قبله في المسائل الحلييات للفراسي ص ٢٨ وشرح الأبيات المشككة ص ١٥١ ونسبهما لعلي بن الغدير الغنوي، والبيت السابق عندهما هو:

وروي أن الحسن قرأ: (يَيْنَ إِخْوَتِكُمْ) و(يَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)، و(يَيْنَ إِخْوَانِكُمْ)، وقد جاء الإخوان في جمع الأخ من النسب وهو قوله: (أو بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أو بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ) [النور/٦١].

قال: قرأ أبو عمرو وحده (لا يَأْتِكُمْ) مهموز، وقرأ الباقون: (لا يَلْتَكُم) ^(١) [الحجرات/١٤].

قال أبو زيد: أَلَّتْهُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ يَأْلُهُ أَلَّتْهُ مِثْلُ: ضربه يضربه ضرباً: إذا نقصه، قال: وقومٌ يقولون: لَا تَ يَلِيتُ لَيْتاً، وقال: لَيْتُ الرجلَ أَلَيْتُهُ لَيْتاً، إذا عَمِيَتْ عَلَيْهِ الْخَبَرُ فَأَخْبَرْتَهُ بغير ما سألك عنه ^(٢).

وقال أبو عبيدة: (لا يَأْتِكُمْ من أَعْمَالِكُمْ شيئاً): لا ينقصكم، من أَلَّتْ يَأْلَتْ، وقومٌ يقولون: لَا تَ يَلِيتُ. قال رؤبة:

وَلَيْلَةٍ ذَاتِ هَوًى سَرِيتُ

وَلَمْ يَلْتَنِي عَنْ هَوَاهَا لَيْتُ ^(٣)

قال: وقومٌ يقولون: أَلَاتَنِي عَنْ حَقِّي، وَأَلَاتَنِي عَنْ حَاجَتِي، إذا صرفه عنها ^(٤).

= وإذا رَأَيْتَ الْمَرْءَ يَشْعَبُ أَمْرَهُ

شَعَبَ الْعَصَا، وَيَلْجُ فِي الْعَصِيَانِ

وهو رابع أبيات ستة في أمالي القالي ٣١٤/٢ لكعب. وفي الأضداد للأصمعي ص ٧ والسجستاني ص ١٠٨، وابن السكيت ص ١٦٦: البيتان لعلي بن الغدير الغنوي.

(١) النوادر لأبي زيد ص ٥١٦.

(٢) السبعة ص ٦٠٦.

(٣) والبيت كما قال لرؤبة وليس في ديوانه وهو في الطبري ٢/١٥ و٢٦/١٤٣،

والقرطبي ٣٤٩/١٦. واللسان (ليت) مع اختلاف في الرواية.

(٤) مجاز القرآن ص ٢٢١.

وقال التَّوْزِيُّ: بعضهم يقول في النقصان: أَلَتْ يُولَتْ إِيلاتاً.
 حَجَّةُ أَبِي عمرو في قراءته: (لا يَأْلِتُكُمْ): (وَمَا أَلْتَنَاهُمْ)،
 فَأَلْتَنَاهُمْ مضارعه يَأْلِتُكُمْ.
 وَمَنْ قرأ: (لا يَلِتُكُمْ) جعله من لَات يَلِيتُ، وقد حكاه أبو عبيدة
 وأبو زيد جميعاً.

وحَجَّةُ مَنْ قال: (لا يَلِتُكُمْ) أَنَّهُمْ زعموا أَنَّهُ ليس في الكتاب ألفٌ
 ولو كانت منه. كُتِبَتْ بالألف كما يكتب في: يأمر، ويأبى، ونحوه في
 المعنى، (وإنَّما تَوْفُونَ أَجورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [آل عمران/ ١٨٥] وقوله:
 (فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً) [الأنبياء/ ٤٧].

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبانٍ (والله بصيرٌ بما
 يَعْمَلُونَ) [الحجر/ ١٨] بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء^(١).

وجه التاء أَنَّ قبله خطاباً، وهو قوله: (لا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلامُكُمْ)
 [الحجرات/ ١٧] فالتاء لهذا الخطاب.

ووجه الياء أَنَّ قبله غيبةٌ، وهو قوله: (إنَّما الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا
 بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [الحجرات/ ١٥]... (والله بصيرٌ بما يَعْلَمُونَ)
 [الحجرات/ ١٨] بالياء.

قال: شَدَّدَ نافع وحده: (لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً).

وخَفَّفَهَا الباقون^(١).

(١) السبعة ص ٦٠٦.

(٢) السبعة ص ٦٠٦.

فَالْمَيِّتِ وَالْمَيِّتِ بِمَعْنَى، كَمَا أَنَّ سَيِّدًا وَسَيِّدًا، وَطَيِّبًا وَطَيِّبًا كَذَلِكَ،
وَكَمَا أَنَّ هَارًا وَهَائِرًا بِمَعْنَى، كَذَلِكَ التَّشْدِيدُ فِي مَيِّتٍ فِي الْمَعْنَى
كَالتَّخْفِيفِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ^(١)

فَأَوْقَعَ الْمُخَفَّفَةَ وَالْمَشْدَدَةَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَمِنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيِّتٌ^(٢)

لَوْ شَدَّدَ لَجَازَ.

فَأَمَّا الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَكَرِهْتُمُوهُ) [الحجرات/١٢] فَعُطِفَ عَلَى
الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لَهُمْ: (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)
قَالُوا: لَا، فَقِيلَ لَهُمْ لِمَا قَالُوا لَا: (فَكَرِهْتُمُوهُ)، أَيْ: كَرِهْتُمْ أَكْلَ لَحْمِهِ
مَيْتًا، فَكَمَا كَرِهْتُمْ أَكْلَ لَحْمِهِ مَيْتًا فَكَذَلِكَ فَكَرِهُوا غَيْبَتَهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ) [الحجرات/١٢] مَعْطُوفٌ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ
الْمُقَدَّرِ، وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (فَكَرِهْتُمُوهُ) بِمَعْنَى فَكَرِهُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ: لِأَنَّ
لَفْظَ الْخَبَرِ لَا يَوْضَعُ لِلدَّعَاءِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَكَرِهْتُمُوهُ)
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَمَعْنَى الْخَبَرِ فِيهِ صَحِيحٌ.

(١) البيت لعدي بن رعاء الغساني. من أصمعية ص ١٥٢، وهو من شواهد
البغدادى في شرح أبيات المغني ١٩٧/٣ و ١٦/٧، وأمالى ابن السجري
١٥٢/١، عن الفارسي في الحجة.

(٢) انظر ابن السجري ١٥٢/١ ونقله عن أبي علي في الحجة.

ذكر اختلافهم في سورة (ق)

قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (يَوْمَ يَقُولُ لِحَبَّيْنِمْ) [ق/ ٣٠] بالياء.

وقرأ الباقر: بالنون [وكذلك روى حفص عن عاصم بالنون]^(١).

حجة (يَوْمَ نقول) بالنون، قوله: (وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ) [ق/ ٢٨]، وقوله: (وَمَا أَنَا بِظِلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) [ق/ ٢٩]، والنون في المعنى مثل: أقول فهو أشبه بما قبله، والياء على: يوم يقول الله. اختلفوا في قوله: (وَأِدْبَارَ السُّجُودِ) [ق/ ٤٠] في فتح الألف وكسرها.

فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: (وَأِدْبَارَ السُّجُودِ) بكسر الألف. وقرأ الباقر: (وَأِدْبَارَ) بفتح الألف^(٢).

قال أبو علي: إدبار مصدر، والمصادر تجعل ظرفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها: كقولهم: جئتكم مقدم الحاج،

(١) السبعة ص ٦٠٧ وما بين معقوفين ساقط منها.

(٢) السبعة ص ٦٠٧.

وخفوق النجم، وخلافة فلان، تريد في ذلك كله وقت كذا؛ فحذفت، وكذلك يقدّر في قوله: وقت إدبار السجود، إلا أن المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل، فهذا أدخل في باب الظروف من قول من فتح، وكأنه أمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة، وقد قيل: إنه يُراد به الركعتان اللتان بعد المغرب، ومن قال: (وأدبار السجود) جعله جمع دُبُرٍ أو دُبُرٍ، مثل: قُفْلٍ وأقفال، وطُنبٍ وأطناب، وقد استعمل ذلك ظرفاً نحو: جئتكَ في دبر الصلاة، وفي أدبار الصلوات، وعلى دُبُرِ الشهر الحرام، وقال أوس بن حجر:

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا
وَمَا حَوْلَهَا جَذْبُ سِنُونٍ تَلَمَّعُ^(١)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (ينادي المنادي) [ق/٤١] بياءٍ في الوصل، ووقف ابن كثير بياء، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء.

ووقف الباقون بغير ياء وكذلك وصلوا^(٢).

أما إثبات الياء في الوصل، فلأن هذه الياءات أكثر الأمر، إنما تحذف من الفواصل، وما شُبّه بها من الكلام التام، ومن وقف بالياء فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف في أكثر الأمر من الكلام التام تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء لأن الوقف موضع تغيير، ألا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء في نحو: تَمَرَةٍ، ويبدل من التنوين الألف، ويضعف في الحرف نحو: هذا فَرَجٌ، ويحذف فيه الحرف في

(١) سبق في ٢/٣٧٠.

(٢) السبعة ص ٦٠٧.

القوافي فغيراه بالحذف، كما غيّرت بهذه الأشياء.

وأما مَنْ حذف في الوصل والوقف فقد ذكرنا القول في الحذف في الوقف، فأما مَنْ حذف في الوصل فقد قيل: إنه في الكتاب لا ياء فيه.

وقال ابن كثير ونافع وابن عامر: (يوم تَشَقُّقُ) [ق/ ٤٤] مشددة الشين.

وقرأ الباقون: (تَشَقُّقُ) خفيفة^(١).

مَنْ قال: (تَشَقُّقُ) أدغم التاء في الشين، وَمَنْ قال: (تَشَقُّقُ) مخففاً حذف التاء التي أدغمها من ثقل.

الْقُطْعِي عن عبيد عن أبي عمرو: (فَنَقَّبُوا في البلاد) [ق/ ٣٦] خفيفة القاف.

وروى غيره عن أبي عمرو: (فَنَقَّبُوا في البلاد) مشددة وكذلك قرأ الباقون^(٢).

قال أبو عبيدة: نَقَّبُوا في البلاد، طافوا وتباعدوا وأنشد لامرئ القيس:

وقد نَقَّبْتُ في الأفاقِ حَتَّى

رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ بِالْإِيَابِ^(٣)

والتَّشْدِيدُ في نَقَّبُوا يختصُّ بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

(١) السبعة ص ٦٠٧ - ٦٠٨.

(٢) السبعة ص ٦٠٧.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٢٤، وديوانه ٩٩ وفيه: طُوِّفَ بدل نقبت. وانظر اللسان (نقب) وفيه السلام بدل الغنيمة.

ذكر اختلافهم في سورة الذاريات

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (لَحَقُّ مِثْلُ مَا)
[٢٣] برفع اللام. وقرأ الباقيون: (لَحَقُّ مِثْلَ مَا) بنصب
اللام، وكذلك حفص بنصب اللام أيضاً^(١).

قال أبو علي: مَنْ رَفَعَ مِثْلًا فِي قَوْلِهِ: (لَحَقُّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ
تَنْطِقُونَ) جَعَلَ مِثْلًا وَصْفًا لِحَقٍّ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِثْلٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا
إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَةٍ لِلنَّكَرَةِ؛ لِأَنَّ مِثْلًا لَا يَخْتَصُّ بِالْإِضَافَةِ لَكثَرَةِ الْأَشْيَاءِ
الَّتِي يَقَعُ التَّمَاثُلُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلِينَ، فَلَمَّا لَمْ تَخْصُصْ الْإِضَافَةَ، وَلَمْ يَزُلْ
عَنْهُ الْإِبْهَامُ وَالشَّيْاعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ بَقِيَ عَلَى تَنْكِيرِهِ.
وَقَالُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى
(أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: (أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) بِمَنْزِلَةِ نَطْقِكُمْ، وَ(مَا)
فِي قَوْلِهِ: (مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) زَائِدَةٌ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَكُونُ الَّتِي
بِمَنْزِلَةِ أَنْ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ: (وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/ ٥١]
فَإِنَّ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: (مِثْلُ مَا) لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَهَا
فَتَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ مِثْلَ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: (وَمَا كَانُوا

(١) السبعة ص ٦٠٩.

بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) موصولةً بالفعل الذي هو كانوا، وموضعها جرٌّ بالعطف على ما جرّه الكاف؛ التقدير: كنسيان لقاء يومهم، أي: ننساه نسياناً كنسيان يومهم هذا، وكونهم جاحدين بآياتنا، ومثلُ زيادةٍ (ما) ههنا زيادتها في قوله؛ (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح/ ٢٥] ونحو قوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران/ ١٥٩] و(عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) [المؤمنون/ ٤٠] ونحو ذلك.

وأما مَنْ نصب فقال: (مِثْلَ مَا أَنْكُمُ) فتحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما: أنه لما أضاف مثل إلى مبنيٍّ، وهو قوله: (أَنْكُمُ) بناءً كما بُنِيَ يَوْمئِذٍ في قوله: (مِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ) [هود/ ٦٦] و(مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ) [المعارج/ ١١] وقوله:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا^(١)

وقوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ^(٢)

فغيرُ في موضع رفع بأنه فاعل يمنع، وإنما بنيت هذه الأشياء المبهمة نحو: مثلٍ، ويومٍ، وحينٍ، وغيرٍ إذا أضيفت إلى المبني لأنها تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من

(١) هذا صدر بيت للنابعة عجزه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وقد سبق في ٣٤٨/٤.

(٢) هذا صدر بيت لأبي قيس بن الأسلت عجزه:

حمامة في غصون ذات أو قال

وقد سبق في ٣٤٨/٤.

التعريف والتذكير، والجزاء والاستفهام، تقول: هذا غلامٌ زيدٌ، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلامٌ من تضربُ؟ فيكون استفهاماً كما تقول: صاحبٌ من تضربُ أضربُ، فيكون جزاءً، فمن بنى هذه المُبْهَمَةَ إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا: جاءني صاحبٌ خمسة عشر، ولا غلامٌ هذا؛ لأنَّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص بالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنية، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في مثل قول سيبويه.

والقول الثاني أن تجعل (ما) مع مثل بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وتبنيه على الفتح وإن كانت (ما) زائدة وهذا قول أبي عثمان، وأنشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر:

وَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بِدَمٍ
مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(١)

فذهب إلى أن (مثل) مع (ما) جُعِلَا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وينبغي أن يكون أثمر صفةً لمثل ما، لأنَّه لا يخلو من أن يكون صفةً له، أو يكون (مثل ما) مضافاً إلى الفعل؛ فلا يجوز فيه الإضافة؛ لأنَّا لم نعلم مثلاً أضيف إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم يجز الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكرٌ، فيقدَّر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكرُ العائد من الصِّفَةِ إلى الموصوف، وقد يجوز

أن لا يقدَّر (مثل) مع (ما) كشيءٍ واحد، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التقدير: مثل شيءٍ أثمره حُمَاضُ الجبل، فينبى مثل على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حَجَّةٌ على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحد، ويجوز أن لا تكون له فيه حَجَّةٌ من وجهٍ آخر، وهو أن يجعل (ما) والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض، فيكون في ذلك كقوله: (وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/ ٥١] وقوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) [البقرة/ ١٠] ويقول ابن مقبل:

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنبِي جِبْرَ فَوَاهِبٍ
إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلِيبِ الْمُضِيحُ^(١)

كأنه قال: إلى رؤية هضب القليب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكن يدل على جواز بناء مثل مع (ما) وكونه مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحد قول حميد بن ثور:

أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيْمًا
وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيَحْمَا^(٢)
وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةٍ أَدْلَجَتْ
إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بَائٍ وَأَيْنَمَا

وقوله: (ويحما) في موضع نصب بأنه مصدر، فلولا أنه بني مع

(١) انظر ديوانه/ ٢٢، والمسائل الحلبيات ص ٦٢، ومجالس العلماء ص ٢٨.
وجبر وواهب: جبلان في ديار بني سليم. هضب القليب: موضع لبني قنفذ
من بني سليم. القليب في الأصل: البئر. المضيق: ماء لبني البكاء.
(٢) ديوانه ص ٧، واللسان (ويح).

(ما) لم يكن يمتنع النصب الذي يجب بكونه مصدراً، ويلحقه التنوين فلماً لم يُنصب علمت أن الرفع إنما حصل فيه للبناء مع (ما)، ومما يدل على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى:

أَثُورَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثُورَيْنِ
أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءَ ذَاتَ الْقَرْنَيْنِ^(١)

فلولا أن (ثور) مع (ما) جعلاً شيئاً واحداً، وبني ثور على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه، ومثل ما أنشده أحمد بن يحيى:

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زِيْزَيْرَ مَا^(٢)

فزيزيرُ: فعليلٌ مثلُ: شَمْلِيلٍ وَكِرْدِيدٍ^(٣) وإنما بني مع (ما) على الفتح فلم يلحقه التنوين، فأما قول أحمد بن يحيى:

وَأَصْحَابِي بَأَيِّ وَأَيْنَمَا^(٤)

فإنه أخرج (أين) من أن تكون استفهاماً، كما أخرجوه عن ذلك بقولهم: مررت برجلٍ أيّما رجلٍ . وكقوله:

(١) انظر اللسان (قرن) وفيه: «أهم هذه» بدل «أم تيكم».

(٢) في اللسان (زين): زيزيز: حكاية صوت الجن وأنشد البيت برواية: زي زي زيا.

(٣) ناقة شِمْلَةٌ بالتشديد، وشمال وشمالٌ وشَمْلِيلٌ: خفيفة سريعة مشمرة. اللسان (شمل).

والكرديد: ما يبقى في أسفل الجُلَّة من جانبيها من التمر. اللسان

(كرد).

(٤) سبق قريباً.

وَالذَّهْرُ أَتَمَّا حَالٍ دَهَارِيرُ^(١)

كأنه قال: والذهر دهاريير كل حال؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدماً عليه، كقولهم: أكل يوم لك ثوب، وجعل أي كناية عن بلدة أو بقعة، مثل فلان في الكناية عن الأناسي؛ فلم يُصَرَفَ للتأنيث والتعريف.

فأما قوله: وأينما فالقول فيه: إنه أخرجه من الاستفهام أيضاً كما أُخْرِجَ منه في المواضع التي أريتك، وبناء مع (ما) على الفتح، وموضعه جرٌ بالعطف على الجر الذي في موضع قوله: بأي.

وأما القول الثالث في قوله: (مثل ما أنكم تنطقون) فهو أن ينتصب على الحال من النكرة وهو قول أبي عمر الجرمي، وذو الحال الذكر المرفوع في قوله: (لحق)، والعامل في الحال هو (الحق)، لأنه من المصادر التي وُصِفَ بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حق) في قوله: (إنه لحق)، وإلى هذا ذهب أبو عمرو ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في حق، وهذا لا اختلاف في جوازه، وقد حمل أبو الحسن قوله: (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا)

(١) هذا عجز بيت لرجل من أهل نجد قيل: هو عثير بن لبيد العذري، وقيل: هو حريث بن جبلة العذري. وصدده:

حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ

قال الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٦: خلط ابن السيرافي في هذا الاسم، إنما هو جبلة بن الحويرث العذري، وقد أورد ابن السيرافي تمام الأبيات في شرح أبيات سيويه ٣٦١/١، وعددها سبعة آخرها البيت. وانظر اللسان (دهر).

[الدخان/ ٤، ٥] على الحال، وذو الحال: قوله: (كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ) وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب في مِثْلَ مَا، والخلاف فيه.

قال: قرأ الكسائي وحده: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعَقَةُ) [الذاريات/ ٤٤] بغير ألف.

الباقون: (الصَّاعِقَةُ) بألف^(١).

روى محمد بن السَّري عن أحمد بن يحيى عن أبي زيد: الصاعقة: التي تقع من السماء، والصَّاعِقَةُ التي تصقع الرؤوس. قال أحمد: وقال الأصمعي: الصاعقة والصاقعة سواء، قال: وأنشد الأصمعي:

يَحْكُونُ بِالْمَصْقُولَةِ الْقَوَاطِعِ
تَشَقُّقَ الْبَرْقِ عَنِ الصَّوَاغِعِ^(٢)

وأما قول الكسائي: (الصعقة)، فقد روي عن عمر وعثمان فيما زعموا، وقيل إن الصَّعَقَةَ مثل الزَّجْرَةِ، هو الصوت الذي يكون عن الصاعقة وقال بعض الرِّجَاز:

لَاخَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ
ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهُ^(٣)

(١) السبعة ص ٦٠٩.

(٢) انظر اللسان (صقع).

(٣) انظر اللسان (صقع) وفيه: ثُمَّ تَدَلَّى بدل ثُمَّ تَدَانَى.

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله عز وجل: (وَقَوْمِ نُوحٍ من قبل) [الذاريات/٤٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم (وَقَوْمِ نُوحٍ) فتحاً.

وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي: (وَقَوْمِ نُوحٍ) كسراً^(١).

قال أبو علي: مَنْ جَرَّ فقال: (وَقَوْمِ نُوحٍ) حملة على قوله: (وفي موسى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ) [الذاريات/٣٨] وفي (قوم نوح)

وقوله: (وفي موسى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ) عطف على أحدِ شيئين: إمَّا أن يكون على قوله: (وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ العذاب) [الذاريات/٣٧] وفي موسى، أو على قوله: (وفي الأرض آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ) [الذاريات/٢٠] وفي موسى، أي: في إرسال موسى آيَاتٌ بَيِّنَةٌ وَحَجَجٌ وَاضِحَةٌ، وفي قوم نوح آية.

وَمَنْ نصب، فقال: (وَقَوْمِ نُوحٍ)، جاز في نصبه أيضاً أمران؛ كلاهما على حملٍ على المعنى.

فأحدهما من الحمل على المعنى أن قوله: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ) يدلُّ على: (أَهْلَكْنَاهُمْ)، فكأنه قال: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح.

والآخر: أن قوله: (فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ) [الذاريات/٤٠] ألا ترى أن هذا الكلام يدلُّ على أغرقناهم، فكأنه قال: فَعَرَّقْنَاهُمْ، وأغرقنا قوم نوح.

(١) السبعة ص ٦٠٩ .

ذكر اختلافهم في سورة الطور

قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: (وَاتَّبَعْتَهُمْ) [٢١] بالتاء (ذُرِّيَّتُهُمْ) واحدة (بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ) واحدة أيضاً. وقرأ نافع (وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) واحدة، (بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعاً.

خارجة عن نافع فيهما مثل حمزة. وقرأ ابن عامر: (وَاتَّبَعْتَهُمْ) بالتاء (ذُرِّيَّاتُهُمْ) برفع التاء جماعة (الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة أيضاً. وقرأ أبو عمرو: (وَاتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة (بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة أيضاً^(١).

الذُّرِّيَّةُ: اسم يقع على الصغير والكبير، فمما أريد به الصغير قوله: (قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً) [آل عمران / ٣٨] (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ . . . اللَّهُ يَبْشُرُكَ بِحَيٍّ) [آل عمران / ٣٩].

وأما وقوعه على الكبار البالغين، فقلوه: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ

(١) السبعة ص ٦١٢.

وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ) [الأنعام/ ٨٤] فَإِنْ حَمَلَتِ الذَّرِّيَّةُ فِي الْآيَةِ عَلَى الصَّغَارِ كَانَ قَوْلُهُ: (بِإِيمَانٍ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ، أَيْ: اتَّبَعْتُهُمْ بِإِيمَانٍ مِنَ الْآبَاءِ ذُرِّيَّتُهُمْ، أَلْحَقْنَا الذَّرِّيَّةَ بِهِمْ فِي أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، فَجَعَلْنَاهُمْ فِي حُكْمِهِمْ فِي أَنْهُمْ يَرِثُونَ وَيُورِثُونَ، وَيُذْفَنُ مَوْتَاهُمْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْآبَاءِ فِي أَحْكَامِهِمْ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَوْضِعًا عَنِ الصَّغِيرِ لَصْغَرِهِ. وَإِنْ جَعَلَتِ الذَّرِّيَّةُ لِلْكِبَارِ كَانَ قَوْلُهُ (بِإِيمَانٍ) حَالًا مِنَ الْفَاعِلِينَ الَّذِينَ هُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ، أَيْ: أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، (وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ) أَيْ: مِنْ جَزَاءِ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كَمَا قَالَ: (فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا) [الأنبياء/ ٤٧]، وَكَمَا قَالَ: (وَأِنَّمَا تَوْفِقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [آل عمران/ ١٨٥] (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا) [طه/ ١١٢] فَمَنْ قَرَأَ: (ذُرِّيَّتُهُمْ) وَأَفْرَدَ؛ فَلَأَنَّ الذَّرِّيَّةَ تَقَعُ عَلَى الْكثَرَةِ؛ فَاسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْ جَمْعِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ: (بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ) فِي أَنَّهُ أَفْرَدَهُ وَالْحَقُّ التَّاءُ فِي (وَاتَّبَعْتُهُمْ) لِتَأْنِيثِ الْاسْمِ.

وقول نافع: وجهه أَنَّهُ جَمَعَ وَأَفْرَدَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَائِزٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الذَّرِّيَّةَ قَدْ تَكُونُ جَمْعًا؟ فَإِذَا جَمَعَهُ فَلَأَنَّ الْجُمُوعَ قَدْ تَجْمَعُ نَحْوُ: أَقْوَامٍ وَطُرُقَاتٍ.

وقول ابن عامرٍ: (وَاتَّبَعْتُهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ... أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) أَنَّهُ جَمَعَ الْمَوْضِعِينَ؛ لِأَنَّ الْجُمُوعَ تَجْمَعُ نَحْوُ: الطَّرِيقَاتِ وَالْجُزَرَاتِ وَفِي الْحَدِيثِ: «صَوَاحِبَاتِ يُوسُفَ»^(١).

وقول أبي عمرو: (اتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جَمَاعَةً، (بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ)

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ١٥٩/٦، ٢١٠، ٢٢٤

جماعة، الفعل فيه للمتكلمين، وتبعْتُ يتعدَّى إلى مفعول، فإذا ثَقُلَ بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين، فالمفعول الأوَّل الهاء والميم، والمفعول الثاني: ذريَّاتهم وكذلك ذريَّاتهم مفعول ألحقنا.

قرأ ابن كثير: (وَمَا أَلْتَنَاهُمْ) [الطور/٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

وقرأ الباقر: (أَلْتَنَاهُمْ) مفتوحة الألف واللام غير ممدودة أيضاً^(١).

وقد تقدَّم حكاية اللُّغات في هذا الحرف. ويشبه أن يكون فَعَلْنَا لغةً، وقد قالوا: نَقَمَ يَنْقُمُ، وَنَقَمَ يَنْقُمُ، فيشبه أن يكون: أَلَتَ مثله، ومثل نحوه من حروفٍ جاءت على فَعَلَ وفَعَلْ، وقد حكي ذلك عن يحيى ومكانه مكانه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لَا لَغَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمَ) [الطور/٢٣] نصباً.

وقرأ الباقر بالرفع والتنوين^(٢).

قوله (فيها) من قوله: (لا لغو فيها ولا تأتيم) على قول أبي الحسن في موضع رفع من حيث كان خبر إنَّ في موضع رفع، وفي قول سيبويه في موضع رفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، استغْنَيْتَ عن ذكر خبر الثاني لدلالة الأوَّل، ومَنْ رفع فقال: (لا لغو فيها ولا تأتيم) ألا ترى أنَّه لا يخلو من أن يكون

(١) السبعة ص ٦١٢.

(٢) السبعة ص ٦١٢.

(لا) كليس أو يكون لغو مرتفعاً بالابتداء؛ فيكون (فيها) في كل واحد من التقديرين يصح أن يكون خبراً عن الاسمين، فأما قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها^(١)

فلا يكون فيها خبراً عنهما؛ لأن العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه، وعاملا الاسمين مختلفان، فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى ذلك: لا لغو؛ أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل عقولهم لم يلغوا، ولم يكن منهم ما يؤثم، كما يكون في الدنيا. قال: قرأ نافع والكسائي: (ندعوه أنه) [الطور/ ٢٨] بفتح الألف.

وقرأ الباقون: (ندعوه إنه) بكسر الألف، وقال ابن جَمَاز عن نافع: ندعوه إنه كسراً^(٢).

من قرأ: (ندعوه أنه) فالمعنى لأنه هو البر الرحيم، أي: فلرحمته يجيب من دعاه؛ فلذلك ندعوه.

ومن كسر الهمزة قطع الكلام ممّا قبله، واستأنفه.

قال: قرأ عاصم وابن عامر (يُصْعَقُونَ) [الطور/ ٤٥] مرفوعة الياء.

(١) صدر بيت لأمية بن أبي الصلت عجزه:

وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

سبق في ١٩٢/١ و ٣٥٨/٢، وهو من شواهد النحوي في شذور الذهب

ص ٨٨، والخزانة ٢٨٣/٢، والعيني ٣٤٦/٢، والتصريح ٢٤١/١،

والأشموني ١١/٢.

(٢) السبعة ص ٦١٣.

وقرأ الباكون (يَصْعَقُونَ) بفتح الياء^(١).

يقال: صَعَقَ الرجلُ يَصْعَقُ، وفي التنزيل: (فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) [الزمر/٦٨]. ومضارع صَعَقَ يَصْعَقُونَ.

وحُجَّة مَنْ فتح الياء في (يَصْعَقُونَ) قوله: (فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) فَأَمَّا مَنْ قرأ (يُصْعَقُونَ) فإنه على نقل الفعل بالهمزة صَعِقُوا هم، وأصعقهم غيرهم، فيُصْعَقُونَ من باب يُكْرَمُونَ لِمَكَانِ النُّقْلِ بالهمزة، وليس مثل يُضْرَبُونَ.

وحكى أبو الحسن: صُعِقَ، فعلى هذا يجوز: مصعوقٌ، ويجوز أن يكون يُصْعَقُونَ، مثل يُضْرَبُونَ، وقال غيره: هو مثل سَعِدَ وَسُعِدَ.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ في رواية الحُلَوَانِي عن هشام بن عمار وابن كثير والكسائي في رواية الفَرَّاءِ: (المُسَيِّطَرُونَ) [الطور/٣٧] قال هشام: كتابها بالصاد ونقروها بالسين^(٢).

أبو عبيدة: (أم هم المُسَيِّطَرُونَ): الأربابُ، قال: يقال: تَسَيَّطَرَتَ عليَّ: اتَّخَذْتَنِي حَوْلًا^(٣).

وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السري عن أبي عبيدة: مُبَيِّطَرٌ وَمُسَيِّطَرٌ وَمُهَيِّمٌ وَمُبَيِّقَرٌ، قال: والبيقرة مِشْيَةٌ فيها تقاربٌ.

قال أبو علي: ليس هذا البناء بناء تحقير، ولكن الياء فيه مثل الواو في حوقل، فكما تقول: مُحَوِّقٌ كذلك تقول: مبيطَرٌ لإلحاقهما جميعاً بِمُذَخَّرِجٍ وَمُسْرَهْفٍ.

(١) السبعة ص ٦١٣.

(٢) السبعة ص ٦١٣.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٣٣.

ذكر اختلافهم في سورة والنجم

قرأ ابن كثير، وعاصم وابن عامر هذه السورة كلها بفتح أواخر أيها. عاصم في رواية أبي بكر [يميل] مثل: (رآه) [١٣] و(رأى) [١١].

حفص عن عاصم يفتح ذلك كله وقرأ أبو عمرو ونافع: بين الفتح والكسر.

وقرأ حمزة والكسائي ذلك كله بالإمالة. القطعي عن عبيد عن أبي عمرو (بالأفق الأعلى) [النجم/٧] ممالة، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) [٨] ممالة (وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ) [المؤمنون/٩١] مفتوحة، كذلك يقرؤها^(١).

أما ترك الإمالة والتفخيم للألف فهو قول كثير من الناس، والإمالة أيضاً قول كثير منهم، فمن ترك كان مصيباً، ومن أخذ بها كان كذلك. وقول نافع وأبي عمرو: الإمالة، إلا أنهم لا يُجْنِحُونَ الألف إجناحاً شديداً، وذلك حسن.

(١) السبعة ص ٦١٤. وما بين معقوفين منه.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (أَفْتَمَرُونَهُ) [النجم/١٢] مفتوحة التاء بغير ألف.

وقرأ الباقون: (أَفْتَمَارُونَهُ) بألف^(١).

مَنْ قرأ: (أَفْتَمَارُونَهُ) فمعناه: أتجادلونه، أي: أتجادلونه جدالاً ترومون به دَفْعَهُ عَمَّا علمه وشاهده من الآيات الكبرى، ويقوي هذا الوجه قوله: (يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ) [الأنفال/٦].
وَمَنْ قرأ: (أَفْتَمَرُونَهُ) كان المعنى: أَتَجَحَّدُونَهُ.

وقال الشاعر:

مَا خَلَفَ مِنْكَ يَا أَسْمَاءُ فَاغْتَرَفِي
مِعْنَةَ الْبَيْتِ تَمْرِي نِعْمَةَ الْبَعْلِ^(٢)

أي: تجحدها، وزعموا أن: (أفتمرونه) قراءة مسروق وإبراهيم والأعمش، والمجادلة كأنه أشبه بهذا؛ لأنَّ الجحود كان منهم في هذا وفي غيره، وقد جادله المشركون، عليه السلام، في الإسراء به؛ فكان ممَّا قالوا له: صِفْ لَنَا عَيْرَنَا فِي طَرِيقِ الشَّامِ، ونحو هذا.

قال: قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ) [النجم/١١] خفيفةً وفي رواية هشام (كَذَّبَ) مشددة.
وخَفَّفَ الباقون الذال^(٣).

(١) السبعة ص ٦١٤.

(٢) اللسان (مرا) عن ابن بري. وامرأة مِعْنَة: تعتن وتعترض في كل شيء.

(٣) السبعة ص ٦١٤.

والحسن البصري في قوله: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى): أي: ما كَذَّبَ فُؤَادُهُ ما رأت عيناه ليلة أُسْري به، بل صدَّقه الفؤاد.

قال أبو علي: كذب فعلٌ يتعدى إلى مفعول بدلالة قوله:

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَسَاطِطٍ^(١)

ومعنى كذبتك أي: أرتك ما لا حقيقة له، كما أنني إذا قلت: كذبتني عيني، معناه: أرتني ما لا حقيقة له، وعلى هذا قال:

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأْيَاهُ^(٢)

فمعنى (ما كذب الفؤاد ما رأى): لم يكذب فؤاده ما أدركه بصره، أي: كانت رؤيةً صحيحةً غير كاذبة، وإدراكاً على الحقيقة، ويشبه أن يكون الذي شدد فقال: (كذب) شدد هذا المعنى، وأكدّه: (أَفْتَمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى): أترومون إزالته عن حقيقة ما أدركه وعلمه بمجادلتكم؟ أو: أتجحدونه ما قد علمه، ولم يعترض عليه شك فيه؟

قال قرأ ابن كثير وحده: (وَمَنْعَاءَ الثَّالِثَةِ) [النجم / ٢٠] مهموزة ممدودة.

(١) صدر بيت للأخطل عجزه:

غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّبَابِ خِيَالَا

انظر الكتاب ٤٨٤/١، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٥/١.

(٢) صدر بيت لسرافة البارقي عجزه:

كَلَانَا عَالَمٌ بِالتَّرْهَاتِ

انظر النوادر/١٨٥، المحتسب ١٢٨/١، الخصائص ١٥٣/٣، وابن

الشجري ٢٠/٢، ٢٠٠، وابن يعيش ١١٠/٩، واللسان (رأى) وانظر شرح

أبيات المغني للبغدادي ١٧٩/٢، ١٣٣/٥. والمسائل الحليات ص ٨٤.

وقرأ الباقون: (وَمَنَاةٌ)^(١).

قال أبو عبيدة: اللَّاتُ والعزَّى: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة^(٢)، ومناة أيضاً صنم حجارة، ولعلَّ (مَنَاة) بالمدِّ لغة، ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللُّغة، وقد سَمَّوا، زيد مناة، وعبد مناة، ولم أسمع بالمدِّ، وقال جرير:

أزِيدَ مناةَ تَوَعَّدُ يَابْنَ تيم
تَبَيَّنَ أَيْنَ تَاهَ بِكَ الوَعِيدُ^(٣)

قال: وقرأ ابن كثير: (ضُئزَى) [النجم/٢٢] مهموزة.

وقرأ الباقون (ضِيزَى) بغير همز^(٥).

أبو عبيدة: (قِسْمَةُ ضِيزَى): ناقصة، يقال: ضِرْزُهُ حَقُّهُ، وضِرْزُهُ، أي: ناقصته، ومنعته^(٥).

قال أبو علي: قوله: (تِلْكَ إِذَا قِسْمَةُ ضِيزَى). أي: ما نسبتموه إلى الله سبحانه من اتخاذ البنات قسمة جائزة.

فأما قولهم: قسمة ضيزى، ومِشِيَّةٌ حبلى، فإن النحويين يحملونه على أنه في الأصل، فُعَلَى، وإن كان اللَّفْظُ على فِعْلَى كما أنَّ البيوتَ والعِصِيَّ في الأصل فُعُولٌ، وإن كانت الفاء مكسورة، وإنَّما حملوها على أنها فُعَلَى دون ما عليه اللَّفْظُ؛ لأنَّهم لم يجدوا في الصِّفَات شيئاً على

(١) السبعة ص ٦١٥.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٣٦.

(٣) انظر ديوانه ١/٣٣٢.

(٤) السبعة ص ٦١٥.

(٥) السبعة ص ٢٣٧.

فعلى ، كما وجدوا الفعلى نحو: الحُبلى ، والفعلى نحو: السَّكرى ، فلما لم يجدوا ذلك حكموا عليه بأنَّ الفاء في الأصل مضمومةٌ . ومَنْ جعل العين فيه واواً على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم : ضُرْتُه ؛ فينبغي أن يقول : ضوزى ، وقد حُكي ذلك ، فأما مَنْ جعله من قولك : ضُرْتُه فكان القياس أن يقول أيضاً : ضوزى ، ولا يحفل بانقلاب الياء إلى الواو ، لأنَّ ذلك إنّما كُرِه في بيضٍ ، وعَيْنٍ ، جمع بيضاء ، وعيناء لقربه من الظرف ، وقد بُعدَ من الظرف بحرف التأنيث ، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء ، فكان القياس أن لا يُحفل بانقلابها إلى الواو كما لم يبالَ ذلك في حُوْلَلٍ ، وعُوطِطٍ ، وكأنَّهم آثروا الكسرة والياء على الضَّمة والواو من حيث كانت الكسرة والياء أخفَّ ، ولم يخافوا التباساً حيث لم يكن في الصفة شيء على (فعلى) ، وإنما هو (فُعلى) ، ولولا ذلك لكان حُكْمُهُ حُكْمَ : كُوْلَلٍ وكُوْلَلٍ في الاسم والفعل ، وحكم عُوطِطٍ ، وحُوْلَلٍ ، ألا ترى أنَّه قال : سمعناهم يقولون : تَعَيَّطَ الناقةُ؟ ثم قال :

مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطِطًا^(١)

(١) هذا صدر بيت عجزه :

فقد أحكما خلقاً لها متبايناً

انظر اللسان (عوط) والعائط من الإبل : البكرة التي أدرك إنا رحمها

فلم تلحق .

وهو من شواهد سيوبه المجهولة القائل ، قال الأعلام : وصف ناقة مطارقة الشحم وافرة القوة والحجم لاعتياط رحمها وعقرها ، وأصل المظاهرة : لبس ثوب على آخر ، فالظاهر منها ظهارة والباطن بطانة ، والنِّي : الشحم . والعتيق : الحولي القديم ، والمتباين : المتفاوت المتباعد ، يعني أنها كاملة =

فإن قلت: فكيف قال: إِنَّ فِعْلِي لَا تَكُونُ فِي أُنْبِيَةِ الصِّفَاتِ، وقد حكى أحمد بن يحيى: رجلٌ كَيْصَى: إذا كان يأكل وحده، وقد كَاصَ طعامَهُ، إذا أكله وحده؟ قيل: إِنَّ سَيَّوِيَهُ إِنَّمَا قَالَ: لم يَحِكْ فِعْلِي صِفَةً، والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتَّوْنين، فليس هو ما قاله سَيَّوِيَهُ، ولا يمتنع أن تجيء الألف آخرًا للإلحاق بهجرع ونحوه.

وأما قول ابن كثير: (ضُتْرَى) بالهمز فإنَّ التَّوْزِيَّ قد حكى الهمز في هذه الكلمة فقال: ضَاؤُهُ يَضَاؤُهُ: إذا ظلمه، وأنشد:
إذا ضَاؤَانَا حَقَّنَا فِي غَنِيمَةٍ^(١)

ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بضيزى فُعْلَى، لأنه لو أراد ذلك لكان ضوزى، ولم يرد به أيضاً فِعْلَى صِفَةً لأنَّ هذا البناء لم يجيء صِفَةً، ولكن ينبغي أن يكون أراد به المصدر مثل الذكرى، فكأنه قال: قَسَمَةُ ذات ظلم، فعلى هذا يكون وجه قراءته.

حمزة والكسائي: (يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ) [النجم/٣٢].

= الخلق متباعدة ما بين الأعضاء وقد أُحْكِمَ خَلْقُهَا مع تفاوتها والعُوطُط: من عاظت الناقة تعيط عياطاً وُعُوطُطاً: إذا لم تحمل. والحوْلُول مثلها: من حالت الناقة حيالاً وحوْلُلاً. الكتاب ٣٧٧/٢ وانظر المصنف ١٢/٤، ٤٢ واللسان (عوط).

(١) هذا صدر بيت عجزه:

تَقَنَّعَ جَارَانَا فَلَمْ يَتَرَمَّرَمَا

وروايته في اللسان (ضيز): «إذا ضاز عنا حقنا في غنمية» ولا شاهد فيها لأنها غير مهموزة. وفي مطلع البيت طمس في الأصل اجتهدنا في قراءته على نحو ما أثبتنا.

الباقون: (كَبَائِرَ الْإِثْمِ) ^(١).

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ إِفْرَادِ الْكَبِيرِ فِي قَوْلِهِ: (كَبِيرَ الْإِثْمِ) أَنَّ فَعِيلًا قَدْ جَاءَ يَعْنِي بِهِ الْكَثِيرُ، كَمَا أَنَّ فَعُولًا قَدْ جَاءَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ) [النساء ٩٢] (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ) [الأنعام ١١٢] (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ) ^(٢) فَكَذَلِكَ فَعِيلٌ قَدْ يَرَادُ بِهِ الْكَثَرَةُ كَمَا أُرِيدَهُ بِفَعُولٍ. قَالَ: (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ) [الشعراء ١٠٠، ١٠١] وَقَالَ: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) [النساء ٦٩]، وَعَلَى هَذَا حُمِلَ قَوْلُهُ: (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ) [ق/١٧] وَقَالَ:

وَمَا ضَرَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا

عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ ^(٣).

وقال رؤبة:

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا ^(٤)

وقال:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ

نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي ^(٥)

(١) السبعة ص ٦١٥.

(٢) كذا الأصل، وهي تكرار في الاستشهاد كما هو ملاحظ للآية ٩٢ من النساء.

(٣) البيت للسموأل من قصيدة تبلغ عشرة أبيات، قال أبو علي الفالي: قال أبو علي: وقرأت على أبي بكر للسموأل بن عادياء اليهودي وأنشد القصيدة. انظر الأمالي ١/٢٦٩، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١١٢.

(٤) هذا رجز لرؤبة سبق في ١/٢٢٦ و ٢/١٣١.

(٥) البيت من شواهد المغني وهو الإنشاد الثامن والثلاثون بعد المائة من شرح =

ومن ثمَّ لم يؤنَّث في قولهم: ريحٌ حريقٌ، وملحفةٌ جديدٌ، وناقعةٌ سديسٌ، وكتيبةٌ خفيفٌ، كما لم يؤنَّث فعولٌ في نحو:
خذولٌ تراعي ربرباً^(١)

فمن ثمَّ حيثُ كان على لفظ الإفراد، والمراد به الكثرة في هذه المواضع وغيرها؛ كذلك أفردا فعلاً في قوله: (كبير الإثم)، وإن كان المراد به الكبائر، ويحسن الإفراد من وجه آخر، وهو أنَّ المصدر المضاف، فعيل إليه واحدٌ في معنى الكثرة. ألا ترى أنه ليس يُراد به إثمٌ بعينه؟ إنَّما يُراد به الآثام، فكَذلك يكون المراد بالمضاف الكثرة إذ ليس الكبير كبيراً بعينه، إنَّما هو ضروبٌ ما كَبُرَ من الآثام، فإذا كان كذلك فالإفراد فيه يفيد ما يفيد الجمع، وقد وُصِفَ الإثم في الآية بالكِبَر، كما وُصِفَ بالعِظَم في قوله: (أَفْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا) [النساء/٤٨] وهذا ممَّا يقوِّي قراءة مَنْ قرأ: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) [البقرة/٢١٩]. ألا ترى أنَّ الكِبَر زيادة في أجزاء الشيء الكبير، كما أنَّ العِظَم كذلك؟ فإن قيل: فَهَلَّا جَمَعَا ذلك ليكون أبين كما جمع ذلك سائرُهُم؟ قيل: إذا أتيا به على قياس ما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع لم يكن لقائل مقال، ألا ترى أنه قد جاء: (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ)

= أبيات المغني ٢/٢٦٨، وهو ضمن قصيدة طويلة لنصيب شرحها البغدادي رحمه الله، وقد خرج هناك بما فيه الكفاية، ونضيف هنا أن الأبيات في فرحة الأديب ص ١٤٦.

(١) قطعة من بيت لطرفة، تمامه:

خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَبًا بِخَمِيلَةٍ
تَنَاوُلُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي
وهو البيت السابع من معلقته في الديوان ص ٩.

[النساء/٩٢]، وقال: (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) [الكهف/٥٠] فأفرد؟ وجمع في قوله: (يَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ إِلَى النَّارِ) [فصلت/١٩] و(إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً) [الممتحنة/٢]، وأنشد أبو زيد:

وقالوا ربك انصُرهُ فإنَّ الـ
أَعَادِي فِيهِمْ بَأْسٌ شَدِيدٌ^(١)

فلم يمنع من إفراد ذلك جمعه في المواضع التي جَمَعَ؛ فكَذَلِكَ: (كَبِيرُ الْإِثْمِ) على قولهما، وَمَنْ جَمَعَ فَقَالَ: (كَبَائِرُ الْإِثْمِ) فَلَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمْعٌ، وَالْإِثْمُ يُرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ إِلَّا أَنَّهُ أَفْرَدَ كَمَا تَفْرَدُ الْمَصَادِرُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْأَجْنَاسُ الْكَثِيرَةُ.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (عاداً الأولى) [النجم/٥٠] منوَّنةً.

وقرأ نافع وأبو عمرو: (وعاداً لُولى) موصولة مدغمةً.

واختلف عن نافع في الهمز فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس، وقالون وإبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافع: (عاداً لُولى). وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافع: (عاداً لُولى) مثل أبي عمرو^(٢).

قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته: (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً لُولى) لَأَنَّهُ أَدْغَمَ النُّونَ فِي لَامِ الْمَعْرِفَةِ، وَاللَّامُ إِنَّمَا تَحْرَكَتْ

(١) البيت لشعبة بن قمير من جملة أبيات في النوادر ص ٣٦٩.

(٢) السبعة ص ٦١٥ مع اختلاف يسير.

بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: **الْحَمَرُ**، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام لم تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

وقال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا **لَحْمَرٌ** قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام.

قال أبو علي: القول في (عاداً الأولى) أن من حقق الهمزة من الأولى، **سَكَنْتُ** لام المعرفة، فإذا **سَكَنْتُ** لام المعرفة والتنوين من قولك: (عاداً) المنصوب ساكن التقى ساكنان: النون التي في (عاداً) ولام المعرفة، **فَحَرَّكَتِ** التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، فهذا وجه قول من لم يدغم، وقياس من قال: (أحذُ الله) [الإخلاص / ١، ٢] فحذف التنوين لالتقاء الساكنين أن يحذفه هنا أيضاً، كما حذفه من (أحذُ الله)، وكما حذفه من قوله:

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

إلا أن ذا لا يدخل في القراءة، وإن كان قياساً، وجاء في الشعر كثيراً، وجاء في بعض القراءة، ويجوز في قول من خفف الهمزة من (الأولى) على قول من قال: **الْحَمَرُ**، فلم يحذف الهمزة التي للوصل أن يحرك التنوين فيقول: (عادين لولى) كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة، لأن اللام على هذا في تقدير السكون، فكما يكسر التنوين لالتقاء الساكنين، كذلك يكسرها في هذا القول، لأن التنوين في تقدير الالتقاء مع

(١) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، سبق في ٢/٤٥٤ وصدده:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

ساكن، وَمَنْ حَرَّكَ لَامَ المعرفة، وحذف همزة الوصل، فقياسه أن يُسَكِّنَ النون من (عَادَنَ) فيقول: (عَادَنَ لُولَى) لأنَّ اللَّامَ ليس في تقدير سكونٍ كما كان في الوجه الأوَّل كذلك، ألا ترى أنَّه حذف همزة الوصل؟ فإذا كان كذلك ترك النون على سكونها، كما تركه في نحو: عَادُ ذَاهِبٌ. ولو أَدْخَلْتَ الخفيفة في فِعْلٍ الواحد وأَوْقَعْتَهُ على نحو الاثنين والابنين لقلت: اضرب اثنين، وأكرم ابنين، فحذفت الخفيفة من هذا، كما تحذفها في نحو: اضرب البُومَ؛ لأنَّ اللَّامَ من الاثنين والابنين في تقدير السكون؛ فتحذفُ الخفيفة مع لَامِ المعرفة إذا تحركت بهذه الحركة، كما تحذفها إذا لقيت ساكناً، ولم يكن ذلك كقولك: اضرباً لَحْمَرٍ، في قول مَنْ حذف معه همزة الوصل.

فأما قول أبي عمرو: (عَاداً لُولَى) فإنه لما خَفَّفَ الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع الواوين أولاً ألقى حركتها على اللَّامِ الساكنة، فإذا ألقى حركتها على اللَّامِ الساكنة، تحرَّكت وقبلها نون ساكنة، فأدغمها في اللَّامِ كما يدغمها في الرَّاء في نحو: من راشِدٍ، وذلك بعد أن يقلبها لاماً أو راءً، فإذا أدغمها فيها صار (عَادَ لُولَى)، وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين: أحدهما أن يكون تخفيف الهمزة من قوله: (الأولى) على قول من قال: لَحْمَرٌ كأنه يقول في التخفيف للهمز قبل الإدغام لُولَى فيحذف همزة الوصل كما يقول: لَحْمَرٌ فيحذفها، فإذا كان على هذا القول كانت اللَّامُ في حكم التَّحَرُّكِ، وخرجت من حكم السكون بدلالة حذفِ همزة الوصل معه، وإذا خرجت من حكم السكون حُسِّنَ الإدغام معه كما حُسِّنَ في: مَنْ لَكَ وَمَنْ لُوهُ، فهذا كأنَّ الإدغام كان في حرف متحركٍ غير ساكن كما أنَّ عامَّةَ ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة. والوجه الآخر: أن

يكون أدغم على قول مَنْ قال: (الُولى) الَحَمَر فلم يحذف الهمزة التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة؛ لأنَّه في تقدير السكون فلا يمتنع أن يُدغم فيه وإن كان في حكم السكون كما لم يمتنع أن يدغم. في نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وإن كانت لاماتهنَّ سواكن، ويَحْرُكُها للإدغام، كما يُحرك السواكن التي ذكرنا للإدغام. فإذا لم يخلُ الإدغام في (عاداً لُولى) من أن يكون (الُولى) على قول مَنْ قال: الَحَمَر أو قول مَنْ قال: لَحَمَرٌ وجاز في الوجهين جميعاً ثبت صحته.

فأما ما روي عن نافع من أنَّه همز فقال: (عاداً لُولى) فإنَّه كما روي عن ابن كثير في قوله: (سُوقِه) [الفتح/٢٩]. ووجهه أنَّ الضمَّة لقربها من الواو وأنَّه لم يحجز بينهما شيءٌ، صارت كأنَّها عليها؛ فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدوِّر والغُور، والسُوق، وما أشبه ذلك، وهذه لغةٌ قد حُكِيت ورُويت، وإن لم تكن بتلك الفاشية.

وقوله: (إنَّا إذا لَمِنَ الاثمين) [المائدة/١٠٦] في قياس (عاداً لُولى) يجوز فيه ما جاز فيه، قال أبو عثان: وَمَنْ قرأ (عاداً لُولى) فأظهر النون فقد أخطأ؛ لأنَّ النون لا تظهر على اللسان إلَّا مع حروف الحلق.

ذكر اختلافهم في سورة القمر

قرأ ابن كثير ونافع (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) [القمر/٦] بغير ياء،
(مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي) [القمر/٨] بياء في الوصل، وروى
إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّازٍ وورش عن نافع (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي) بياءٍ
في الوصل، وروى عنه قالون ومحمد بن إسحاق عن أبيه وإبراهيم
القُورِسِيُّ عن أبي بكر بن أبي أُويس وإسماعيل بن أبي أُويس مثل ابن
كثير: (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) بغير ياءٍ و(مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي) بياء في
الوصل.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ)
[القمر/٦] و(إِلَى الدَّاعِ) بغير ياء في وصل ولا وقف^(١).

قد تقدّم القول في هذا النحو في غير موضع.
وقرأ ابن كثير وحده: (إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ) [القمر/٦] خفيفة.

(١) السبعة ص ٦١٧.

... وقد رسمت (يدعو) في الأصل تارة بواو وتارة بحذفها، وقد آثرنا حذفها.
وكذلك (الداع) أثبتنا الياء في مواطن إثباتها في القراءة، وحذفناها في مواطن
الحذف.

وقرأ الباقون: (نُكِرَ) مثقل^(١).

قال أبو علي: نُكِرَ: أحد الحروف التي جاءت على فُعْل، وهو صفةٌ، وعلى ذلك حملة سيبويه، واستشهد بالآية^(٢)، ومثل ذلك: ناقة أجْدُ، ومشيةٌ سُجِحُ قال:

دَعُوا التَّخَاجُؤَ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحًا

إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصَبٍ وَتَذَكِيرٍ^(٣)

ورجل شُلُلٌ: الخفيف في الحاجة، فقول مَنْ قال: نُكِرَ، إنما هو على التخفيف مثل: رُسِلَ وَكُتِبَ وَسَبِعَ، والضمّة في تقدير الثبات كما كان كذلك في: لقضو الرجل، ولذلك رفضوا أن يجمعوا كساءً على فُعْلٍ في قول مَنْ قال: رُسِلَ.

وقرأ أبو عمرو وحمره والكسائي: (خَاشِعًا) [القمر/٧]،
بألفٍ.

وقرأ الباقون: (خُشَعًا) بغير أَلِفٍ^(٤).

قال أبو علي: وجه مَنْ قال: خاشعاً أنه فعلٌ متقدّم، فكما لم يلحق علامة التأنيث لم يُجمع، وحسن أن لا يؤنث، لأن التأنيث ليس بحقيقيٍّ، وَمَنْ قال: خُشَعًا فقد أثبت ما يدلُّ على الجمع، وهو على لفظ الأفراد، ودلَّ الجمع على ما يدلُّ عليه التأنيث الذي ثبت في نحو قوله في الأخرى: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) [القلم/٤٣] (وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ) [طه/١٠٨]، فلذلك يُرْجَحُ: مررتُ برجلٍ حَسَانٍ

(٢) الكتاب ٣١٥/٢.

(١) السبعة ص ٦١٧.

(٣) البيت لحسان، وقد سبق في ١٥٨/٣.

(٤) السبعة ص ٦١٧ - ٦١٨.

قَوْمُهُ، عَلَى قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ؛ لِأَنَّ حِسَانًا قَدْ حَمَلَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ كَالْتَأْنِيثِ فِي بَابِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قال: وكلهم قرأ: (فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ) [القمر/١١] خفيفةً غير ابن عامر فإنه قرأ (فَفَتَّحْنَا) مشددة^(١).

قال أبو علي: وجه التخفيف أن فعلنا بالتخفيف يدل على القليل والكثير، ووجه التثقل أنه يخص الكثير، ويقوي ذلك قوله: (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ص/٥٠].

قال: قرأ ابن عامر وحمزة وهبيرة عن حفص وعاصم: (سَتَعْلَمُونَ غَدًا) [القمر/٢٦] بالتاء، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم بالياء، وكذلك قرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم بالياء^(٢).

حجة الياء: أن قبله غيبة وهو قوله: (فَقَالُوا: أَبَشَرًا مِنَّا) [القمر/٢٤] (سَيَعْلَمُونَ غَدًا) [القمر/٢٦] ووجه التاء: أنه على: قيل لهم: سَتَعْلَمُونَ غَدًا.

قال: وروى ورش عن نافع (وَنُذِرِي) [القمر/٣٠] بياء، وروى غيره عنه: بغير ياء، وقرأ الباقون: بغير ياء^(٣).

حذف الياء لأنه فاصلة فيجري مجرى القافية في حذف الياء منها، كما قال^(٣):

مَنْ حَذَرَ الْمَوْتَ أَنْ يَأْتِيَنَّ

(١) السبعة ٦١٨.

(٢) لم يرد بهذا التفصيل في السبعة، وانظر الحاشية فيه.

(٣) البيت للأعشى وقد سبق في ٢١٩/٣ و ١١٥/٤ وغيرها.

ذكر اختلافهم في سورة الرحمن

قرأ ابن عامر وحده (والحبُّ ذا العَصْفِ والرَّيْحَانِ)
[١٢] بالنصب.

الباقون: (الحبُّ ذو العَصْفِ) رفعٌ^(١).

قال أبو عبيدة:

العصف: الذي يُعَصَفُ فيؤكلُ من الزرع، وهو العَصِيفَةُ، قال:
علقمة ابنُ عَبْدَةَ:

يَسْقِي مَذَانِبَ قَدْ مَالَتْ عَصِيفَتُهَا

حَدُّورُهَا مِنْ أَتَيْ الْمَاءِ مَطْمُومُ^(٢)

طَمَّهَا الْمَاءُ: مَلَأَهَا، قال: والريحانُ: الحبُّ الذي يؤكل،

تقول: سبحانك وريحانك، أي: رزقك، وأنشد للنمر بن تولب:

سَلامُ الإِلَهِ وَرَيْحَانُهُ

وَرَحْمَتُهُ وَسَمَاءُ دِرَرٍ^(٣)

(١) السبعة ٦١٩.

(٢) اللسان (عصف) والطبري ٢٧/٦٥، والقرطبي ١٧/١٥٧.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٤٢، ٢٤٣، وتفسير الطبري ٢٧/٦٥، والقرطبي =

وروي عن ابن عباس: العَصْفُ: الورق، قتادة: العصفُ: النُّبُقُ، وقيل: العصف والعصيفة: أعالي ورق الزرع، قول ابن عامر: (والحَبُّ ذا العَصْفِ) حمله على أَنَّ قوله: (والأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ) [الرحمن/١٠] مثلُ: خَلَقَهَا لِلْأَنَامِ وخلق الحَبُّ ذا العَصْفِ، وخلق الريحانَ، وهو الرزقُ، ويقوِّي ذلك قوله: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى) [طه/٥٣].

قال: واختلفوا في رفع النون وخفضها من قوله: (وَالرَّيْحَانُ) [الرحمن/١٢] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو (والريحانُ) رفعً. وقرأ حمزة والكسائي: (والريحانُ) خفضٌ^(١).

قال أبو علي: مَنْ رفع فقال: (الريحانُ) حمل ذلك على الرفع الذي قبله: فيها فاكِهَةٌ، والنَّخْلُ، والحَبُّ، وهذا أيضاً يدلُّ على معنى الخَلْقِ، إلا أنه إذا تبع ما قبله كان أحسن، ليكون الكلام من وجه واحد، وفيه الدلالة على معنى الخلق. و(الريحانُ) من قول مَنْ رفع محمولٌ على: فيها، والمعنى: فيها هذه الأشياء التي عُدَّتْ، أي: فيها فاكِهَةٌ والريحانُ والحَبُّ ذو العصف.

وَمَنْ جرَّ فقال: (ذو العصفِ والريحانِ) حمله على: ذو، كأنه: والحَبُّ ذو العصف وذو الريحان، أي من الحب: الرزق، فإن قلت: العصف والعصيفة رزق أيضاً، فكأنه قال: ذو الرزق، وذو الرزق؛

= ١٥٧/١٧ والمنصف ١١/٢، واللسان (روح) (درر) ومعه بيت آخر هو:

غمامٌ يُنَزَّلُ رزقَ العبادِ
فأحيا البلادَ وطابَ الشجرُ

(١) السبعة ٦١٩.

قيل: هذا لا يمتنع، لأن العصيفة رزقٌ غير الذي أوقع الرياحُ عليه، وكأنَّ الرياحَ أُريدَ به الحبُّ إذا خلص من لفائفه فأوقع عليه الرزقَ لعموم المنفعة، وأنه رزقٌ للناس ولغيرهم. ويبعد أن يكون الرياحُ المشمومُ في هذا الموضع إنما هو قوت للناس والأنعام، كما قال: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ) [طه/٥٣] أي: ارعوها إياها، وقال: (مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ) [عبس/٣٢] فكذاك: العصيفة يختصُّ بأنه رزق الأنعام، والرياحان يعمُّ الأناسي وغيرهم، فإن قلت: كيف يكون الرياحُ مصدرًا وهو في الأصل فَيْعِلَانٌ والعَيْنُ محذوفة، وليس في أبنية المصادر شيءٌ على هذا الوزن؛ قيل: يجوز في ذلك وجهان، أحدهما: أن تجعله اسمًا وُضع موضع المصدر كما وضع تربًا وجندلاً، ونحو ذلك موضع المصادر. والآخر: أن يكون هذا مصدرًا اختصَّ به المعتلُّ كما اختصَّ بكيونونة ونحوه، وليس ذلك في الصحيح. ويحتمل وجهًا آخر: وهو أن تجعله على فَعْلَانٍ، مثل: اللَّيَانِ، وتجعل الياء بدلًا من الواو، كما جعلت الواو بدلًا من الياء في أشاوى، وكذلك جعلت الياء بدلًا من الواو في رِيحَانٍ، فانتصب انتصاب المصادر فيما حكاه سيبويه من قولهم: سبَحَانَ الله وريحَانُهُ^(١)، كأنه قال: واسترزاقًا، وليس ذلك كما لزمه الانتصاب من المصادر نحو: معاذَ الله وسبحَانَ الله، ألا ترى أنه قد جاء مرفوعًا في بيت النمر^(٢)، ومجرورًا في قراءة مَنْ جرَّ الرياحان.

قال: قرأ نافع وأبو عمرو: (يُخْرِجُ مِنْهُمَا) بضمَّ الياء (اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن/٢٢] رفعٌ.

(١) انظر الكتاب ٣٢٢/١ (ت. هارون).

(٢) سبق قريباً.

وروى حسين عن أبي عمرو (يُخْرِجُ) برفع الياء وكسر الراء،
(اللُّؤْلُؤُ والمَرَجَانُ) نصباً.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَخْرِجُ
منهما) منصوبة الياء، و(اللُّؤْلُؤُ والمَرَجَانُ) رفع^(١).

أبو عبيدة: المَرَجَانُ: صغار اللؤلؤ وأحدها مَرَجَانَةٌ^(٢)، قال ذو
الرُّمَّة:

كَأَنَّ عُرَا المَرَجَانِ مِنْهَا تَعَلَّقَتْ

على أُمَّ خَشْفٍ من ظِبَاءِ المَشَافِرِ^(٣)

من قال: (يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ) كان قوله يَبَيِّنًا، لأن ذلك إنما
يُخْرِجُ لا يَخْرِجُ بنفسه، وكذلك من قال: (يُخْرِجُ) أي: يخرج الله،
فنسب الإخراج إلى الله تعالى، لأنه بقوته وتمكينه، ومن قال: (يَخْرِجُ)
جعل الفعل للؤلؤ والمرجان، وهو اتساع، لأنه إذا أُخْرِجَ ذلك خَرَجَ.

وقال: (يَخْرِجُ مِنْهُمَا) وإنما يخرج من أحدهما، على حذف
المضاف، كما قال: (على رَجُلٍ مِنَ القَرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ) [الزخرف/٣١]
على ذلك. وقال أبو الحسن: وعند قوم أنه يَخْرِجُ من العذب أيضاً.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي:
(المُنْشَاتُ) [الرحمن/٢٤] فتحة^(٤).

(١) السبعة ١١٩.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٤.

(٣) عُرَى المرجان: الأطواق، وأم خشف: الطيبة. والمشافر: ج مشفر وهو
العَقْدُ من الرمل المطمئن. انظر ديوانه ٣/١٦٧١.

(٤) في السبعة: بفتح العين.

وقرأ حمزة: (الْمُنْشِثَاتُ) كسراً.

وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (الْمُنْشِثَاتُ) و(الْمُنْشِثَاتُ) فتحاً وكسراً. وروى عنه حفص: (الْمُنْشِثَاتُ) فتحاً. وروى حرمي عن حماد بن سلمة عن عاصم: (الْمُنْشِثَاتُ) فتحاً^(١).

أبو عبيدة: (الْمُنْشِثَاتُ): الْمُجْرِيَاتُ، الْمَرْفُوعَاتُ^(٢).

وجهٌ مَنْ قال: (الْمُنْشِثَاتُ) أنها أنْشِثَتْ وأجريت، ولم تَفْعَلْ ذلك أَنْفُسُهَا، أي: فَعِلَ بها الإنشاء، وهذا بَيِّنٌ لا إشكال فيه.

وَمَنْ قال: (الْمُنْشِثَاتُ) نسب الفعل إليها على الاتساع. كما يقال: مات زيدٌ، ومرضَ عمرو، وغير ذلك مما يضاف الفعل إليه إذا وُجِدَ فيه، وهو في الحقيقة لغيره، فكان المعنى: الْمُنْشِثَاتُ السَّيْرُ، فحذف المفعول للعلم به، وإضافة السَّيْرُ إليها أيضاً اتساعاً، لأن سيرها إنما يكون في الحقيقة لهبوب الريح، أو رفع الصواري.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (سَفَرُغُ) [الرحمن/٣١] بالنون، وروى حسين الجُعْفِي عن أبي عمرو (سَفَرُغُ) بفتح الياء والراء.

وقرأ حمزة والكسائي: (سَفَرُغُ) بفتح الياء وضمّ الراء^(٣).

وجه الياء في (سَفَرُغُ) أن الغيبة قد تقدّم في قوله: (وَلَهُ الْجَوَارِي) [الرحمن/٢٤] وقوله: (... وجهه ربك) [الرحمن/٢٧]

(١) السبعة ٦٢٠ مع اختلاف يسير في العرض.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٤.

(٣) السبعة ٦٢٠.

(سيفرغ)، ويقال: فَرَّغَ يَفْرِغُ وفَرَّغَ يَفْرِغُ، وقال أبو الحسن: بنو تميم يقولون: فَرَّغَ يَفْرِغُ مثل: علم يعلم، وروي أن في حرف أُبَيٍّ: (سنفرغُ إليكم)، وليس الفراغُ هنا فراغاً من شغلٍ، ولكن تأويله القصْدُ، كما قال جرير^(١):

أَلَّا نَ فَقَدْ فَرَّغْتَ إِلَى نَمِيرٍ
فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَابَا

قال: قرأ ابن عامر: (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) [الرحمن / ٣١] بضمّ الهاء، ويقف بالهاء، قال: فَمَنْ قرأ بهذه القراءة وقف على الهاء، وكان أبو عمرو يقف (أَيُّهَا) بالالف.

قال: أخبرني محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبو جعفر الضير، يعني محمداً، قال: كان الكسائي يقف: (أَيُّهَا) بالالف^(٢). لا وجه لقول ابن عامر (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) وقد ذكرنا فيما قبل وجه الشُّبْهَةِ فيها.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (شَوَاطُ مِنْ نَارٍ) بكسر الشين [الرحمن / ٣٥].

وقرأ الباقر: (شَوَاطُ) برفع الشين^(٣). الشَوَاطُ والشَوَاطُ لغتان. زعموا. قال أبو الحسن: أهل مكّة يكسرون الشواط.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَنِحَاسٍ) كسراً،

(١) سبق، انظر ٢٥٦/٤.

(٢) السبعة ٦٢٠.

[الرحمن/٣٥]، وقرأ الباقون: (وَنُحَاسٌ) رفعاً^(١).

أبو عبيدة: (شَوَاطُ مِنْ نَارٍ): اللهب لا دخان له، وقال رؤية:
 إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقَعِنَا أَقْيَاطًا
 ونَارَ حَرْبٍ تُسَعِّرُ الشَّوَاطِيَا^(٢)

قال: والنحاس: الدخان. قال الجعدي^(٣):

يضيء كضوء سراج السلي
 ط لم يجعل الله فيه نحاسا

قال: السليط: الحَلَّ^(٤). وروي عن ابن عباس أيضاً: الشواط:
 لهب لا دخان فيه، وعنه أيضاً: النحاس: الدخان.

قال أبو علي: إذا كان الشواط اللهب لا دخان فيه، ضَعُفَ قراءة
 مَنْ قرأ: (شَوَاطُ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ) ولا يكون على تفسير أبي عبيدة إلا
 الرفع، ونحاس على: يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاطُ مِنْ نَارٍ، ويرسل نحاس،
 أي: يرسل هذا مرة وهذا أخرى. فإن قلت: فهل يجوز الجر في
 (نحاس) على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة، فإنه يجوز من وجه وهو

(١) السبعة ٦٢١.

(٢) أنشدتهما ابن دريد للعجاج في الجمهرة ١٢٢/٣. أقياطاً: ج قبط وهو صميم الصيف، وقاظ يومنا: اشتد حره والبيتان في ملحقات ديوان العجاج ٣٤٩/٢، وفي اللسان مادة /شوط/.

(٣) السليط: الزيت الجيد أو دهن السمسم، والنحاس: بضم النون وكسرهما: الدخان قال أبو حنيفة: هو الذي يعلو وتضعف حرارته ويخلص من اللهب. انظر شعر النابغة الجعدي ص ٨١، ومجاز القرآن ٢/٢٤٤، ٢٤٥. والطبري ٧٣/٢٧، والاقتضاب ص ٤٠٧، واللسان /سلط/.

(٤) الحل: الشيرج، ودهن السمسم (اللسان حل).

على أن تقدّره: يُرسلُ عليكما شواظٌ من نارٍ وشيءٌ من نحاسٍ ،
 فتحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه كقوله: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ)
 [الروم/ ٢٤] و(مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) [النساء/ ٤٦] (وَإِنْ مِنْ
 أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء/ ١٥٩] (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا
 عَلَى النَّفَاقِ) [التوبة/ ١٠١]، فحذف الموصوف من ذلك كله، وكذلك
 في الآية فإن قُلْتُ: فإن هذا فاعل، والفاعل لا يحذف فقد جاء^(١):

وما راعني إلا يسير بشرطه
 وعهدي به قيناً يفش بكير

على أن هذا الحذف قد جاء في المبتدأ في الآية التي تلوتها أو
 بعضها، وقد قالوا: تسمع بالمعدي لا أن تراه^(٢).

فإذا حذف الموصوف بقي بعده قوله: (مِنْ نَارٍ) الذي هو صفة
 لشيء المحذوف، وحذف من، لأن ذكره قد تقدّم في قوله (مِنْ نَارٍ)
 فحسن ذلك حذفه، كما حسن حذف الجار من قوله: على مَنْ تَنْزِلُ
 أنزل، وكما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(٣):

أصبح من أسماء قيس كقابض
 على الماء لا يذري بما هو قابض

أي: بما هو قابض عليه، فحذف لدلالة الجار على المتقدّم

(١) البيت لمعاوية الأسدي سبق ذكره ١٥٥/٤.

(٢) من أمثال العرب يضرب للشيء الذي لم تره ويعظم في نفسك بالسماع، فإذا
 رأيته اقتحمته عينك - وله رواية أخرى: تسمع بالمعدي خير من أن تراه.
 الوسيط في الأمثال ٨٣/١، وكتاب الأمثال لابن سلام/ ٩٧.

(٣) لقيس بن جروة تقدم ذكره في ج ١/ ٢٦٠.

عليه، وكما حذف الجار عند الخليل من قوله:

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(١)

يريد عنده: على مَنْ يَتَّكِلُ عليه، فحذف الجارَ لِجَرِي ذكره، فكذلك سَهَّلَ حذفَ مِنْ فِي الآية بعض السهولة لجري ذكره قبل، فيكون انجرار (نحاس) على هذا بمن المضمرة، لا بالإشراك بمن التي جَرَّتْ في قوله: (من نارٍ)، وإذا انجَرَّتْ بمن هذه لم يكن الشواظ الذي هو: اللهب، قِسطاً من الدخان.

وحُكي عن أبي عمرو أنه قال: لا يكون الشواظ إلا من نارٍ، وشيءٍ، يعني من شيئين. وقال أبو الحسن: قال بعضهم: لا يكون الشواظ إلا من النار والدخان جميعاً، قال: وكلُّ حسنٍ، إلا أنا نختار الرفع، يعني الرفع في قوله: (ونحاسٍ). قال أبو علي: فإذا كان الأمر على هذا فالجرُّ متجهاً، وليس بممتنع كما امتنع من تفسير أبي عبيدة، إلا من حيث ذكر.

قال: قرأ الكسائي وحده: (لَمْ يَطْمُئِنَّ) بضم الميم في الحرف الأول [٥٦] وبكسرهما في الثاني [٧٤]، كذلك أخبرني الكسائي عن أبي الحارث عنه، وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يرى الضمَّ فيها والكسر، وربما كسر إحداهما، وضمَّ الأخرى. وأخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب، عن مسلمة عن أبي الحارث عن الكسائي: (لم

(١) عجز بيت لأحد الأعراب وصدره:

إِنْ الْكَرِيمِ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ

انظر الكتاب لسيبويه ٤٤٣/١، وانظر شرح أبيات المغني للبغداد

٣/٢٤٢، ٣٠٤، واللسان (عمل).

يَطْمِثُهُنَّ) يقرؤها بالضم والكسر جميعاً، لا يبالى كيف قرأها.

والباقون بكسر الميم فيهما^(١).

يَطْمِثُ وَيَطْمِثُ لَعْتَانِ، مثل: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، وَيَعْكُفُ وَيَعْكُفُ.
قال أبو عبيدة: (لم يَطْمِثُهُنَّ): لم يمسسهنَّ، قال: يقال: ما طمِثَ هذا
البعير حَبْلٌ قَطًّا، أي: ما مسَّهُ حَبْلٌ قَطًّا^(٢)، قال رؤية^(٣):
كالبيض لم يَطْمِثَ بِهِنَّ طَامِثٌ

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ)
[الرحمن/٧٨] بالواو وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والشام.

وكلَّهم قرأ: (ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) بالياء، وكذلك في
مصاحف أهل الحجاز والعراق^(٤).

مَنْ قال: (ذِي) فجرَّ جعله صفةً لربِّك، وزعموا أن في حرف
ابن مسعود: (ويبقى وَجْهُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ) بالياء في كلتيهما.
وقال الأصمعي: لا يقال الجلال إلا في الله عزَّ وجلَّ، فهذا
يقوِّي الجرَّ، إلا أن الجلال قد جاء في غير الله سبحانه، قال^(٥):

(١) السبعة ٦٢١.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) وبعده:

أزمان رأسي قصبٌ جُثَاثٌ

من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم الهجيمي. ديوانه / ٢٩.

(٤) السبعة ٦٢١.

(٥) نبت نهدية بن حشرم العذري: يصف المنايا وعمومها للخلق فيقول:

فلا ذا جَلالٍ هَبْنَهُ لِجَلالِهِ
ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ
فالجُرُّ الوجه في ذي، ومن رفع أجراه على الاسم.

= لا يترك الجليل هبة لجلاله، ولا الضائع الفقير إشفاقاً لضياعه وفقره.
وهو من شواهد سيويه ٧٢/١، وابن الشجري ٣٣٤/١، والمفصل
٣٧/٢.

ذكر اختلافهم في سورة الواقعة

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (وَحُورٌ عَيْنٌ) [٢٢] بالرفع، المفضل عن عاصم وحزمة والكسائي: (وَحُورٍ عَيْنٍ) خفض^(١).

قال أبو علي: وجه الرفع، على أنه لما قال: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانُ مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ) [الواقعة / ١٧، ١٨] دلّ هذا الكلام على ما ذكر بعدد على: لهم فيها كذا، ولهم حور عَيْنٌ، وكذلك من نصب من غير السبعة، حمل على المعنى، لأن الكلام دلّ على يُمنحون وعلى يُملكون. وهذا مذهب سيبويه، ومثل ذلك^(٢):

(١) السبعة ٦٢٢.

(٢) البيتان لكعب بن زهير. تجافى: عن الأرض - وذاك أكرم لها - أي: لم ترم بنفسها - والزور والكلكل: بعضه قريب من بعض - والنبيل: ضخم الجسم، وسمرٌ: يعني: البعر - وظماءٌ: يابسة لأنها لم تشرب الماء أياماً - واترتهن: تابعتهن - وذبلٌ: يئس.

يصف في هذين البيتين منزلاً رحل عنه فطره ذئبان أو ذئب وغراب فلم يجدا به إلا موضع إناخة مطيته وبعر السمر الظماء.

وهما من شواهد سيبويه ٨٨/١. ديوانه ٥٣/٥٤ - ٥٤.

فلم يجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ
تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكُلْكَلٌ
وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرْتُهُنَّ بَعْدَمَا
مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ

لأن معنى لم يجدا إلا مناخ مطية: ثم مناخ مطية، فحمل سُمُر على ذلك، كما أن معنى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ . . . بِأَكْوَابٍ): لهم أكواب، فحمل الرفع على المعنى، وكذلك قوله^(١):

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى
إِلَّا رَوَاكِدَ

لحما كان معنى الحديث: بها رواكد، حمل قوله:

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ

فبدا^(١)

(١) البيتان ينسبان إلى ذي الرمة وهما في ملحقات ديوانه ٣/ ١٨٤٠، كما ينسبان

إلى الشماخ وهما في ملحقات ديوانه ٤٢٧، ٤٢٨ وتماهما:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى
إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ
وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ
فبدا وَغَيْرَ سَارُهُ الْمَعْرَاءُ

وأراد بالرواكِد: الأثافي، ووصف الجمر بالهباء لقدمه، والهباء: الغبار وما يبدو من شعاع الشمس إذا دخلت من كوة، وأراد بالمشجج وتدًا من أوتاد الخباء، وتشجيجه: ضرب رأسه ليثبت، وسواء قذاله: وسطه، وأراد بالقذال أعلاه. وقوله: غير ساره: أراد سائرته والمعزاء: أرض صلبة ذات حصى.

والبيتان من شواهد سيبويه ولم ينسبهما. الكتاب ١/ ٨٨.

على : بها رواكُد، ومشججٌ .

ويجوز أن يحمل الرفع على قوله : (على سُررٍ موضونة) [الواقعة/ ١٥] يريد : وعلى سُررٍ موضونة حور عين، أو : وحورُ عينٍ على سُررٍ موضونة، لأن الوصف قد جرى عليهن فاختصن، فجاز أن يرفع بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف نحو (فيها عَيْنٌ) [الغاشية/ ١٢] وقوله : (على سُررٍ موضونة) [الواقعة/ ١٥] خبر لقوله : (ثَلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ) [الواقعة/ ١٣، ١٤]، فكَذلك يجوز أن يكون خبراً عنهن، ويجوز في ارتفاع، (وحورُ عينٍ) أن يكون عطفاً على الضمير في : (مُتَكَيِّئِينَ)، ولم يؤكد لكون طول الكلام بدلاً من التأكيد. ويجوز أيضاً أن تعطفه على الضمير في (مُتَقَابِلِينَ)، ولم يؤكد لطول الكلام أيضاً. وقد جاء : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) [الأنعام/ ١٤٨] فهذا أجدر.

ووجه الجر : أن تحمله على قوله : (أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ) [الواقعة/ ١٢]، التقدير : أولئك المقربون في جَنَّاتِ النعيم، وفي حورٍ عين، أي : في مقارنة حورٍ عين ومعاشرة حور عين، فحذفت المضاف، فإن قلت : فلم لا تحمله على الجار في قوله : يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ بِكَذَا، وبحورٍ عين، فإن هذا يمكن أن يقال : إلا أن أبا الحسن قال : في هذا بعض الوحشة .

قال أبو عبيد : الحوراء : الشديدة بياض العين الشديدة سَوَادِهَا .

قال : قرأ ابن عامرٍ وابن كثير والكسائي : (عُرباً) [الواقعة/ ٣٧]

= وقد نُسب البيتَان إلى الشماخ في شواهد الإنصاف/ ٦، وذكر البيت الثاني اللسان في مادة /شجج/ ولم ينسبه .
سبق البيتَان في ٣١٣/٥ .

مَثَقَل. وقرأ حمزة: (عُرْبًا) خفيف. واختلف عن نافع وأبي عمرو وعاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم (عُرْبًا) خفيف، وروى حفص عن عاصم: (عُرْبًا) مَثَقَل، وروى ابن جَمَازٍ والقاضي عن قالون، وورش وإسحق عن نافع (عُرْبًا) مَثَقَل. وروى إسماعيل بن جعفر: (عُرْبًا) خفيف، وروى عبد الوارث واليزيدي عن أبي عمرو (عُرْبًا) مَثَقَل.

وروى أبو زيد وشجاع ابن أبي نصر عن أبي عمرو (عُرْبًا) خفيف، وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (عُرْبًا) مَثَقَل، قال: وسألته عن (عُرْبًا) فقال: تميم تقولها ساكنة الراء^(١).

قال أبو عبيدة: العُروب: الحسنَةُ التَّبْعُل، قال ليبد^(٢):

وفي الحُدُوج عَرُوبٌ غَيْرُ فَاحِشَةٍ
رَبَّاءِ الرِّوَادِفِ يَعْشَى دُونَهَا الْبَصْرُ^(٣)

قال أبو علي: الفَعُول: تجمع على فُعْلٍ وفُعْلٍ، فمن التثنية قوله^(٤):

فَاصْبِرِي إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ صَبْرٍ

وقال^(٥):

(١) السبعة ٦٢٢.

(٢) ديوانه / ٥٦، الحدوج: مراكب النساء - العروب: المتحبة لزوجها - ريا الروادف: ضخمة العجيزة - يعشى: يكل ويضعف.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٥١.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) لم نعثر على قائله.

..... أَنَّهُمْ ..

عُقُرُ ذَنَبِهِمْ

والتخفيف في ذلك سائغٌ مطَّردٌ، وليس في هذا ما في قول الآخر^(١):

وما بدلت من أمِّ عمرانَ سَلَفْعُ

من السُّودِ وَرَهَاءُ الْغِنَانِ عَرُوبُ

ومما جاء مسكناً في جميع عَرُوبٍ قول رؤية^(٢):

الْعُرْبُ فِي عَرَابَةٍ وَإِعْرَابُ

وذكر عن ابن عباس: العَرَابَةُ والإعرابة: التعريض بالنكاح.

قال: وقال ابن عامرٍ: (أَلِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا) بهمزتين، (أَنَا لَمَبْعُوثُونَ) [الواقعة/٤٧] بهمزتين أيضاً، خلاف ما في سائر القرآن، ولم يقرأ ابن عامرٍ بالجمع^(٣) بين الاستفهامين في سائر القرآن، إلا في هذا الموضع^(٤).

(١) ذكره صاحب التهذيب ٣٦٤/٢، واللسان (عرب) ولم ينسباه وعندهما: «وما خلف» بدل «وما بدلت». والعروب: المرأة الحسنة المتحبة لزوجها، والعروب أيضاً: العاصية لزوجها الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها. وأنشدا البيت عن ثعلب. قال ابن منظور: وعندي أن عروب في هذا البيت الضحكة، وهم يعيبون النساء بالضحك الكثير. السلفع: السليطة الجريئة. (اللسان).

(٢) في ديوانه:

وَالْعُرْبُ فِي عَفَافَةٍ وَإِعْرَابُ

وقبله: وقد أرى زيرَ الغواني الأتراب

انظر ديوانه/٥.

(٣) في الأصل: بالجمع، وما أثبتناه من السبعة.

(٤) السبعة ٦٢٣.

قال أبو علي: إنَّ الحَقَّ حرف الاستفهام في قوله: (أئنَّا) أو لم يلحق، كان إذا متعلّقاً بشيءٍ دلَّ عليه: (أئنَّا لَمَبْعُوثُونَ) وكذلك لو لم يلحق فقال: (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ). ألا ترى أن إذا: ظُرِفَ من الزمان فلا بدَّ له من فعل، أو معنى فعل يتعلّق به، ولا يجوز أن يتعلّق بقوله: (مِتْنَا)، لأن (إذا) مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وليس الفعل في موضع جزم، كما يكون في موضع جزم في الشعر، فإذا لم يجز حمله على هذا الفعل، ولا على ما بعد إنَّ، من حيث لم يعمل ما بعد إنَّ فيما قبلها، كما لم يعمل ما بعد لا، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، علمت أنه متعلّق بشيءٍ دلَّ عليه قوله: (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) أو: (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)، وذلك: نحشر، أو نبعث، ونحو هذا مما يدلُّ عليه الكلام.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والكسائي: (شَرَبَ) [الواقعة/٥٥] بفتح الشين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة: (شُرِبَ) بضمّ الشين^(١).

شَرِبَ شُرْباً وشَرِباً جميعاً، فالشُّرْبُ: كالأكلِ والضُّرْبِ، والشُّرْبُ: كالشُّغْلِ والذُّكْرِ، فأما الشَّرْبُ: فالمشروب، كما أن الطَّحْنَ: المطحون، وقال: (لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ) [الشعراء/١٥٥]، إنما هو ما كانت شَرْبَةً من الماء، وقد يكون الشَّرْبُ جمع شاربٍ، مثل: رَاكِبٍ وَرَكْبٍ، وَرَاجِلٍ وَرَجْلٍ، وَتَاجِرٍ وَتَجَرٍ، فأما قول الشاعر^(٢):

(١) البيت لأبي دؤاد-والشُّرْبُ: جماعة الشاربين. انظر شعره/٢٩٠ ضمن دراسات في الأدب العربي لغراباوم، وفيه «الموكب» بدل «المركب».

(٢) السبعة ٦٢٣

وَعَنْسٍ قَدْ بَرَاهَا لَذَّةُ الْمَرْكَبِ وَالشَّرْبِ

فيمكن أن يعني بالشَّرْبِ المصدر، ويمكن أن يعني به جمع شارب، والمصدر أشبه ليكون معطوفاً على مثله، ويقوِّي المصدر أيضاً قول الآخر^(١):

كَشْرَابٍ قِيلَ عَنْ مَطِيَّتِهِ
وَلِكُلِّ أَمْرٍ وَاقِعٍ قَدْرٌ

فإن جعلت في البيت الشَّرْبَ مصدراً فالمعنى إدمان الشرب، وإن جعلته جمعاً فالمعنى استعمال الشرب.

قال: وكلهم قرأ: (نَحْنُ قَدَرْنَا) [الواقعة/ ٦٠] بالتشديد، غير ابن كثير فإنه قرأ: (قَدَرْنَا) خفيفة^(٢).

قال أبو علي: قد قالوا: (قَدَرْنَا) في معنى (قَدَرْنَا)، وقد تقدّم ذكر ذلك، ويدل عليه قوله^(٣):

وَمُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِسَاقَهَا
فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّايَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ

(١) البيت لعمر بن أحمد يذكر شبابه ونعمته. وهو من قصيدة في شعره ص ٩١، وانظر المعاني الكبير ٤٦٣/١.

وقيل: هو قيل بن عتر من عاد، وهو أحد أفراد وفد عاد الذين وفدوا على معاوية بن بكر أحد العماليق وسيد مكة. القدر: القدر والقضاء. يريد أنه لها في شبابه كما لها قيل عن مطيته حين سحرته الجرادتان بغنائهما.
(٢) السبعة ٦٢٣.

(٣) لأبي ذؤيب، وقد سبق في ٤٩/٥.

المعنى : قدرت ضربتي لساقها فضربتها، ومثله في المعنى ^(١):

فَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عِرَاقِهَا نَضْلِي

ومثله قول لبيد ^(٢):

مُذْمِنًا يَمْسَحُ فِي شَحْمِ الذُّرَى
دَنَسَ الْأَسْوَقِ مِنْ عَضْبٍ أَفْلٍ

قال عاصم في رواية أبي بكر : (إِنَّا لَمُغْرَمُونَ) [الواقعة/٦٦]
استفهام بهمزتين .

حفص عن عاصم، والباقون : (إِنَّا) على لفظ الخبر ^(٣).

قال أبو علي : قد تقدم القول في ذلك .

قال : قرأ حمزة والكسائي : (بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) [الواقعة/٧٥]
واحداً، وقرأ الباقر : (بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) جماعة ^(٤).

أبو عبيدة : (فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) أي : فأقسم ، قال :

(١) لذي الرمة سبق ذكره في ٤٩/٥

(٢) رواية الديوان للبيت :

مُذْمِنٌ يَجْلُو بِأَطْرَافِ الذُّرَى
دَنَسَ الْأَسْوَقِ بِالْعَضْبِ الْأَفْلِ

والعضب : القاطع . الأفل : الكثير الفلول لكثرة ما ضرب به . والمعنى : يعرقب الإبل لينحرها ثم يمسح ذرى أسنمتها بسيفه ليجلو ما عليه من دماء سيقانها ديوانه/١٤٩ .

(٣) السبعة ٦٢٤ .

(٤) السبعة ٦٢٤ .

ومواقعها: مساقطها حيث تغيب، هذا قول أبي عبيدة^(١) وقيل: إنه مواقع القرآن حين نزل على النبي ﷺ نجوماً، ويحتمل قوله: (وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى) [النجم/١] هذين الوجهين، فأما الجمع في ذلك، وإن كان مصدراً فلاختلافه، وذلك أن المصادر وسائر أسماء الأجناس إذا اختلفت، جاز جمعها، وعلى هذا قالوا: نُمُورٌ وَنُمْرَانٌ، وقال: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/١٩] فجمع للاختلاف وقال: (لَصَوْتُ الْحَمِيرِ)، فأفرد لما كان الجميع ضرباً واحداً.

فَمَنْ قَالَ: (بِمَوْقِعٍ) فأفرد، فلأنه اسم جنسٍ، ومن جمع، فلاختلاف ذلك، فأما قوله^(٢):

كَأَنَّ مَتْنِيَّ مِنَ النَّقْيِ
مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّفِيِّ

فليس اسم المصدر إنما هو موضع، فجمع، لأن المعنى على الجمع، وإنما شبه مواضع بمواضع.

قال عباس سألت أبا عمرو فقرأ: (هَذَا نُزْلُهُمْ) [الواقعة/٥٦] ساكنة الزاي.

وقرأ الباقر واليزيدي عن أبي عمرو: (نُزْلُهُمْ) مثقل^(٣).
وَالنُّزْلُ وَالنُّزْلُ بِمَعْنَى، مثل: الشُّغْلُ وَالشُّغْلُ، وَالْعُنُقُ وَالْعُنُقُ،
وَالطُّنْبُ وَالطُّنْبُ، فأما قوله: (وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ، نُزْلاً مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ) [فصلت/ ٣١، ٣٢] فَتُزَّلُ: يحتمل ضربين يجوز أن يكون

(١) مجاز القرآن ٢/٢٥٢.

(٢) للأخيل الطائي سبق ذكره في الحجة ٤/٣٠٨.

(٣) السبعة ٦٢٣.

جمع نازلٍ كقوله:

أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزِّلُ^(١)

والحال من الضمير في (يَدْعُونَ) أي: ما يَدْعُونَ من غُفُورٍ رحيم نازلين، ويجوز أن يكون؛ (نُزِّلًا) يُراد به القُوتُ الذي يُقام للنازلِ أو الضيف.

ويكون حالاً من قوله: (ما يَدْعُونَ) والعامل في الحال معنى الفعل في (لهم) وذو الحال (ما يَدْعُونَ)، أي: لهم ما يَدْعُونَ نُزِّلًا، و(من غُفُورٍ رحيم) صفة نزل، وفيه ضمير يعود إليه، وقوله: (كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا) [الكهف/١٠٧]، ويجوز أن يكون المعنى: لهم ثمر جَنَاتِ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا، فيكون النُّزُلُ: القُوتُ، ويجوز أن يكون النُّزُلُ: جمع نازل، ويدلّ على الوجه الأول: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا) [البقرة/٢٥].

قال: روى المفضل عن عاصم: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ) خفيفة منصوبة التاء [الواقعة/٨٢].
يروى غيره عن عاصم: (تُكْذِبُونَ) مشددة، وكذلك الباقون.

(وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ): أي تجعلون رزقكم الذي رزقكموه الله فيما قاله: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا) إلى قوله: (رِزْقًا لِلْعِبَادِ) [ق/١١]، وقوله: (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

(١) عجز بيت للأعشى وصدره في ديوانه ص ٦٣:

قالوا الركوب! فقلنا تلك عادتنا

أي: تنزلون عن خيولكم فنجالدمك بالسيوف بدل المطاعنة بالرمح،
والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٩/١، وشرح أبيات المغني ١٠٣/٨.

رِزْقاً لَكُمْ] [البقرة/٢٢]، أي: تكذبون في أن تنسبوا هذا الرزق إلى غير الله، فتقولون: مُطَرْنَا بنوء كذا، فهذا وجه التخفيف.

وَمَنْ قَالَ: (تُكَذِّبُونَ) فالمعنى: إنكم تكذبون بالقرآن، لأن الله عز وجل هو الذي رزقكم ذلك، على ما جاء في قوله: (رِزْقاً لِلْعِبَادِ) [ق/١١] فتنسبونه أنتم إلى غيره، فهذا تكذيبهم لما جاء التنزيل به، وروى عن ابن عباس أنه قرأ: (وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ)^(١) [الواقعة/٨٢]، أي تَجْعَلُونَ مكان الشكر الذي يجب عليكم التكذيب. وقد يكون المعنى: تجعلون شكر رزقكم التكذيب، فحذف المضاف.

* * *

(١) هذه قراءة علي وابن عباس ورويت عن النبي ﷺ. انظر المحاسب ٣١٠/٢.

ذكر اختلافهم في سورة الحديد

قرأ أبو عمرو وحده: (وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ) [الحديد/٨]،
رفع^(١)، وقرأ الباكون: (أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ)^(١).

حجة من قال: (أَخَذَ) أنه قد تقدّم: (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)
[الحديد/٨]، الضمير يعود إلى اسم الله عز وجل. وأما (أَخَذَ) فإنه
يدلّ على هذا المعنى، وقد عرف أخذ الميثاق وأن أخذه الله عز وجل.

قال: كلهم قرأ: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) [الحديد/١٠]
بالنصب، غير ابن عامر فإنه قرأ: (وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) بالرفع^(٢).

حجة النصب بين لأنه بمنزلة زيداً وعدت خيراً، فهو مفعول
وعدت، وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لم يقو عمله
فيه قوّته إذا تأخر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيدٌ ضربتُ، ولو
تأخر المفعول فوقع بعد الفاعل لم يَجْزُ ذلك فيه. ومما جاء من ذلك

(١) في السبعة: بضمّ الألف وكسر الخاء وضم القاف.

(٢) السبعة ٦٢٥.

قول الشاعر (١):

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فروؤه بالرفع لتقدمه على الفعل، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه، فكَذَلِكَ قوله: (وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى) يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف في الصَّلَاتِ وَالصِّفَاتِ، فالصَّلَاتِ نحو: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/٤١] والصفات: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ نَحْنُ نَفْسٍ شَيْئًا) [البقرة/٤٨] أي: لا تجزيه، ومثل ذلك قول جرير (٢):

وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أي: حميته.

قرأ ابن كثير وابن عامر: (فَيُضَعِّفُهُ) [الحديد/١١] مشددة بغير ألف. ابن كثير يضمّ الفاء، وابن عامر يفتح الفاء.

قال: وعاصم يقرأ: (فِيضَاعِفُهُ) بألف وفتح الفاء. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فِيضَاعِفُهُ) بالألف وضمّ الفاء.

قال أبو علي: (يُضَاعِفُهُ، وَيُضَعِّفُهُ) بمعنى، فأما الرفع في:

(١) البيت لأبي النجم، وهو من شواهد سيبويه ٤٤/١ - ٦٩ - ٧٣، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٤، والخزانة ١٧٣/١ - ٤٤٥، والخصائص ٢٩٢/١ و٦١/٣. وأم الخيار: زوجة أبي النجم.

(٢) صدر البيت:

أَبَحْتُ حَمَى تَهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ

وقد سبق ذكره في ٤٤/٢.

فيضاعفُ فهو الوجه، لأنه محمول على: (يُقْرَضُ)، أو على الانقطاع من الأول، كأنه: فهو يضاعف، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أَنْتَقَوْمُ فَأَحْدَثْكَ؟ لأن القيامَ غيرُ متيقنٍ فالمعنى: أَيْكون منك قيامٌ فحديثٌ مِنِّي؟، وليس ما في الآية كذلك، ألا ترى أنه مَنْ قال: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ) [الحديد/١١] فالقرض ليس مسؤولاً عنه، وإنما المسؤول عنه الفاعل، وعلى هذا أجازوا: أَيُّهم سار حتى يدخلها، ولم يُجَزْ سيبويه النصب في يدخل، لأن السير متيقن غير مسؤول عنه، وإنما السؤال عن الفاعل، فكذلك في قوله: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ) (يضاعف له). لا يكون في يضاعفُ إلا الرفع، كما لم يكن في يدخلُ بعد حتى إلا الرفع. وَمَنْ نصب فقال: (فيضاعفه) لم يكن الوجه، وإنما هو مما يجوز في الشعر في نحو قوله^(١):

وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَاسْتَرِيحَا

ألا ترى أن المعطوف عليه موجبٌ في موضع تيقن، ولكن يحمل قول الذي نصب، فقال: (يُضَاعَفُهُ) على المعنى، لأنه إذا قال أحدٌ: مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ، فكأنه قد قال: أَيْقِرِضُ اللَّهَ أَحَدُ قَرْضاً فيضاعفه له؟ وإن لم يحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه في قراءة: (فيضاعفه) ما عليه الأكثر من الرفع في: (فيضاعفه).

(١) عجز بيت للمغيرة بن حبناء وصدره:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

واستشهد به سيبويه ٤٢٣/١ - ٤٤٨، وهو الشاهد رقم ٣١٩ من شواهد المغني، وفي الخزانة ٦٠٠/٣، والمحتسب ١٩٧/١، والمفصل ٢٧٩/١.

قال: قرأ حمزة وحده: (لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا) [الحديد/١٣] مكسورة الظاء.

وقرأ الباقون: (لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا) موصولة^(١).

ليس النظر الرؤية التي هي إدراك البصر، إنما هو قلب العین نحو الجهة التي فيها المرئي المراد رؤيته، مما يدل على ذلك قوله^(٢):

فيا مَيَّ هل يُجْزَى بكائي بمثله
مِرَاراً وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الزَوَافِرُ
وَأَنِّي مَتَى أُشْرِفُ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي
بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرُ

فلو كان النظر الرؤية لم يطلب عليه الجزاء، لأن المحب لا يستثيب من النظر إلى محبوبه شيئاً بل يريد ذلك ويتمناه، ويدل على ذلك قول الآخر^(٣):

وَنَظَرَةٍ ذِي شَجَنِ وَامِقٍ
إِذَا مَا الرِّكَّابِ جَاوَزْنَ مِيلاً

فهذا على التوجه إلى الناحية التي المحبوب فيها، وقلب البصر نحوها لما يعالج من التلف والتقلب. كقول الآخر^(٤):

(١) السبعة ٦٢٦ وفيه: (انظرونا) موصولة الألف مضمومة الظاء.
(٢) البيتان لذي الرُّمَّة - ومعناها: يامي هل تبكين مثلما أبكي مراراً، وإنني صابر على ذلك فهل تجزينني على هذه المحبة؟
والبيت الثاني من شواهد سيويه ٤٣٧/١، والمقتضب ٧١/٤،
والخزانة ٦٤٥/٣، انظر ديوانه ١٠١٤/٢.

(٣) ثم نعثر على قائله.

(٤) ثم نعثر على قائله.

ما سِرْتُ ميلاً ولا جاوزْتُ مرحلةً
إلا وذكرِك يَلُوي كابيأً عُنُقِي

وما يبيّن أن النظرة ليست الرؤية أن الركاب إذا حاذت هذه المسافة أو جاوزتها لم تقع الرؤية على مَنْ صار من الرائي بهذه المسافة. فأما قوله: (وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [آل عمران/٧٧]، فالمعنى: أنه سبحانه لا ينيلهم رحمته، وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان، إذا كنت تُنيله شيئاً، ويقول القائل: انظر إليّ نظر الله إليك، يريد: أنلني خيراً أنالك الله.

ونظرتُ بعد يستعمل وما تصرف منه على ضروب، أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء فيحذف الجار، ويوصل الفعل، من ذلك ما أنشد أبو الحسن^(١):

ظاهراتُ الجمال والحسن ينظرُ
نَ كما ينظرُ الأراكُ الطباءُ

المعنى: ينظرون إلى الأراك، فحذف الجار الذي في نحو قوله^(٢):

نظرونُ إلى أظعانٍ ميٍّ كأنها

(١) البيت في الأساس (نظر) برواية:

ظاهراتُ الجمال ينظرون هَوْناً

ولم ينسبه.

(٢) صدر بيت لذي الرمة وعجزه:

موليةٌ ميسٌ يميلُ ذوائبُهُ

والميس: شجرٌ تعمل منه الرحال - تميل ذوائبه: أغصانه وأعالیه ورواية

الديوان: «نظرت»، ديوانه ٨٢٥/٢.

والآخر: أن يريد به تأملت وتدبرت، فهو فعل غير متعدٍ، فمن ذلك قولهم: اذهب فانظر زيدا أبومَن هو؟ فهذا يُراد به التأمل، من ذلك قوله عز وجل: (أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ) [الإسراء/٤٨]، (أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ) [النساء/٥٠]، (أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) [الإسراء/٢١].

وقد يتعدى هذا بالجار كقوله: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) [الغاشية/١٧]، فهذا أحض على التأمل، وتبين وجه الحكمة فيه، وقد يتعدى بفي، وذلك نحو قوله: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [الأعراف/١٨٥]، فهذا كقوله: (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ) [الروم/٨].

فأما قوله^(١):

ولما بدا حوران والال دونه

نظرت فلم تنظر بعينيك منظرا

ويجوز أن يكون نظرت فلم تنظر، أي: نظرت فلم تر بعينيك منظراً لغرقه في الال كقوله^(٢):

ترى قورها يغرقن في الال مرة

وأونة يخرجن من غامر ضحل

وقد يجوز أن يُعنى بالنظر الرؤية على الاتساع، لأن قلب

(١) البيت لامرئ القيس من قصيدة قالها يوم توجه إلى بلاد الروم، وفي الديوان:

فلما بدت حوران والال دونها

وحوران: جنوب دمشق - والال: السراب. ديوانه/ ٨٧.

(٢) البيت لذي الرمة سبق ذكره في ٢٢٣/٤.

البصر نحو المبصر تتبعه الرؤية، وقد يجري على الشيء لفظ ما يتبعه، ويقترن به كقولهم للمرأة: راوية، وكقولهم للفناء: عذرة، وكقولهم لذي بطن الإنسان: غائط وإنما الغائط: المطمئن من الأرض المستقل، وقد يكون: نظرت فلم تنظر، مثل: تكلمت فلم تكلم، أي: لم تأت بكلام على حسب ما يراد، أي: لم يقع الموقع الذي أريد، فكذلك: نظرت فلم تنظر منظراً كما تريد، أو: لم تر منظراً يروق.

وضرب آخر من نظرت: أن يريد به انتظرته، من ذلك قوله: (إلى طعامٍ غيرِ ناظِرِينَ إِنَّهُ) [الأحزاب/٥٣]، أي: غير منتظرين إدراكه وبلوغه، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

ما زِلْتُ مُذْ أَشْهَرَ السُّفَّارِ أَنْظُرُهُمْ

مثل انتظار المضحي راعي الإبل

يدلّك على ذلك قوله: مثل انتظار المضحي، المعنى: انتظرتهم انتظاراً مثل انتظار المضحي، فقد تبين أنه أراد بنظرت: انتظرت، وقد يجيء فعلت وافتعلت بمعنى كثيراً، كقولهم: شويت واشتويت، وحضرت واحتضرت، ومن ذلك قول الفرزدق^(٢):

نظرتُ كما انتظرتَ الله حتى

كفاك الماحلين لك المَحالا

(١) ذكره اللسان (شهر) ولم ينسبه وروايته فيه «راعي الغنم» بدل «الإبل» أشهر السفار: مضى عليهم شهر.

(٢) انظر ديوانه ٦٥٥/٢، وفيه:

نظرتك ما انتظرت الله حتى

كفاك الماحلين بك المَحالا

يريد: انتظرتُ كما انتظرتُ، وقد يكون: أنظرتُ في معنى انتظرتُ، تطلب بقولك أنظرني التنفيس الذي يطلب بالانتظار، من ذلك قوله^(١):

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا
وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا

ومن ذلك قوله: (قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) [الأعراف/ ١٤] إنما هو طلب الإمهال والتسويق، فالمطلوب بقوله: وأنظرنا نخبرك اليقينا: تنفيس، وفي قوله: (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) تسويق وتأخير، وكذلك قوله: (أَنْظِرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ) [الحديد/ ١٣] نَفْسُونَا نَقْتَبِسْ، وانتظروا علينا، وكذلك ما جاء في الحديث من إنظار المعسر^(٢)، فهذا وإن كان التأخير يشملها فهو على تأخير دون تأخير، وليس تسرع من تسرع إلى تخطئة مَنْ قال: (انظرونا) بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لطف إنه خطأ، وهو زعموا قراءة يحيى بن وثاب والأعمش.

قال: قرأ نافع وحفص والمفضل عن عاصم: (وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) [الحديد/ ١٦] خفيفة نصب.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: (وَمَا نَزَلَ) مشددة، وروى

(١) لعمر بن كلثوم من معلقته المشهورة «شرح المعلقات السبع للزوزني/ ١٢٢.

(٢) أخرج أحمد وعبد بن حميد في مسنده ومسلم وابن ماجه عن أبي اليسر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» انظر الدر المنثور للسيوطي ٣٦٨/١ وانظر مسند أحمد ٣٢٧/١.

عباس عن أبي عمرو: (وما نُزِّلَ مِنَ الْحَقِّ) مرتفعة النون مكسورة الزاي^(١).

قال أبو علي: مَنْ خَفَّفَ (وما نُزِّلَ مِنَ الْحَقِّ) فعلى نزل ذكر مرفوع بأنه الفاعل، ويعود إلى الموصول، ويقوّي التخفيف قوله: (وبالْحَقِّ نُزِّلَ) [الإسراء/١٠٥].

وَمَنْ قَالَ: (وما نُزِّلَ) فشَدَّدها على الفعل الضمير العائد إلى اسم الله عز وجل، والعائد إلى الموصول الضمير المحذوف من الصلة كالذي في قوله: (وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل/٥٩] أي: اصطفاهم. وحجة ذلك كثرة ما في القرآن من ذكر التنزيل.

وَمَنْ قرأ: (وما نُزِّلَ) فالعائد إلى الموصول: الذكر المرفوع في (نُزِّلَ) وذلك الذكر مرفوع بالفعل المبني للمفعول، و(ما) الذي هو الموصول في كل ذلك في موضع جرّ بالعطف على الجار في قوله: (أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نُزِّلَ) [الحديد/١٦].

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) [الحديد/١٨] خفيف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم، مشددة الصاد فيهما^(٢).

قال أبو علي: مَنْ خَفَّفَ فقال: (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ) فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات، وأما قوله: (وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) [الحديد/١٨] فهو في المعنى كقوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [الكهف/١٠٧] لأن إقراض الله من الأعمال الصالحة.

(١) السبعة ٦٢٦.

(٢) السبعة ٦٢٦.

ومن حجة مَنْ قال: (المُصَدِّقِينَ) فحَفَّفَ، أنه أعمَّ من (المُصَدِّقِينَ)،
ألا ترى أن (المُصَدِّقِينَ) مقصورٌ على الصدقة، و(المُصَدِّقِينَ) تعمُّ
التصديق والصدقة، لأن الصدقة من الإيمان فهو أذهب في باب
المدح.

ومن حجة مَنْ ثَقُلَ فقال: (المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ) أنهم زعموا
أن في حرف قراءة أُبَيٍّ: (إِن الْمُتَصَدِّقِينَ وَالمُتَصَدِّقَاتِ) ومن حُجَّتْهم أن
قوله: (وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) [الحديد/ ١٨] اعتراضٌ بين الخبر
والمخبر عنه، والاعتراضُ بمنزلة الصفة، فهو للصدقة أشدُّ ملاءمةً منه
للتصديق، وليس التخفيف كذلك، لأن الإيمان ليس الإقراضَ فقط،
بل هو أشياء أُخرى، والإقراض منه.

ومن حجة مَنْ خَفَّفَ فقال: (المُصَدِّقِينَ) أن يقول؛ لا نحمل
قوله: (وَأَقْرَضُوا) على الاعتراض، ولكننا نعطفه على المعنى، ألا ترى
أن المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ معناه إن الذين صَدَّقُوا، فكأنه في المعنى:
إِن المُصَدِّقِينَ، وأَقْرَضُوا؛ فحمل وأَقْرَضُوا على المعنى لَمَّا كان معنى
المُصَدِّقِينَ الذين صَدَّقُوا، فكأنه قال: إن الذين صَدَّقُوا وأَقْرَضُوا.
قال: قرأ أبو عمرو وحده: (بِمَا أَتَاكُمْ) [الحديد/ ٢٣] قصرًا،
وقرأ الباكون: (بِمَا أَتَاكُمْ) ممدودة^(١).

من حجة من قصر فقال: (أَتَاكُمْ) أنه مُعَادِلٌ به (فَاتَكُمْ). فكما
أن الفعل للغائب في قوله: (فَاتَكُمْ) كذلك يكون الفعل الذي في
قوله: (بِمَا أَتَاكُمْ) والعائد إلى الموصول من الكلمتين الذكر المرفوع
بأنه فاعليٌّ، وأنشد أبو زيد^(٢):

(١) السبعة ٦٢٦.

(٢) النوادر/ ١٥٠ (ط الفاتح) وهو لمرداس بن الحصين. وقد سبق في طرة الجزء =

ولا فَرِحَ بِخَيْرٍ إِنَّ أَتَاهُ
ولا جَزَعُ من الحَدَثَانِ لَاعٍ

ومن حجة مَنْ مدَّ أن الخير الذي يأتيهم هو مما يعطيه الله فإذا مدَّ كان ذلك منسوباً إلى الله سبحانه، وهو تعالى المعطي لذلك، ويكون فاعلي القول في (أتاكم) ضميراً عائداً إلى اسم الله، والهاء محذوفة من الصلة تقديره: بما أتاكموه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: (فإنَّ الله الغنيُّ الحميدُ) [الحديد/٢٤] ليس فيها هو، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: (هُوَ الغنيُّ الحميدُ)^(١).

قال أبو علي: ينبغي أن يكون (هو) في قول مَنْ قال: (هو الغنيُّ الحميدُ) فصلاً، ولا يكون مبتدأ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخلُ بالمعنى كقوله: (إنَّ تَرْنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وولداً) [الكهف/٣٩].

ابن عامر في رواية هشام: (فاليومَ لا تُؤْخَذُ) [الحديد/١٥]، ابن ذكوان: بالياء، وكذلك الباقون: بالياء^(٢).

التاء حسن لتأنيث الفاعل، والياء حسن للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن التأنيث ليس بحقيقي.

= الأول ص ٣٠٦ من هذا الكتاب.

(١) السبعة ٦٢٧.

(٢) السبعة ٦٢٧.

ذكر اختلافهم في سورة المجادلة

قرأ عاصم في رواية المفضل عن^(١): (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ)
[٢] رفع، ولم يختلف في ذلك أنه نصبٌ على لفظ حفص^(١).
وجه الرفع أنه لغة تميم، قال سيبويه: وهو أقيس
الوجهين، وذلك أن النفي كالاستفهام، كما لا يغيّر الاستفهام الكلام
عمّا كان عليه في الواجب، وكذلك ينبغي أن لا يغيّر في النفي عمّا
كان عليه في الواجب، ووجه النصب: أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ
في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله: (ما هذا بشراً)
[يوسف/٣١]، ووجهه من القياس، أن يدخل على الابتداء والخبر كما
أنّ ليس تدخل عليهما، وهي تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما
في الحال، وقد رأيت الشبهين إذا قاما في شيء من شيء، جذباه إلى
حكم ما فيه الشبهان منه، فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته
واختلاف فنونه، لما حصل الشّهان من الفعل صار بمنزلة في امتناع
الجرّ والتنوين منه، فكذلك (ما) لما حصل فيه الشبهان من ليس وجب

(١) «عن»: ساقطة من السبعة.

(٢) السبعة ٦٢٨. وذكر الآية: (ماهنَّ أمهاتُهُم).

على هذا أن يكون في حكمها، ويعمل عملها، كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ) [المجادلة/٢] بغير ألف.

وقرأ عاصم: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ) خفيف بألف وضم الياء.
وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يُظَاهِرُونَ) بفتح الياء بألف مشددة الظاء^(١).

قال أبو علي: ظاهر من امرأته، وظهر، مثل ضاعف وضعف، وتدخل التاء على كل واحد منهما فيصير: تَظَاهَرُ وَتَظَهَّرَ، ويدخل حرف المضارعة فيصير: يَتَظَاهَرُ، ويتظاهر، ثم تدغم التاء في الظاء لمقاربتها لها، فيصير: يَظَاهَرُ وَيُظَهِّرُ، ويفتح التاء التي للمضارعة لأنها للمطاوعة كما يفتحها في يتدحرج الذي هو مطاوع دحرجته فتدحرج، وإنما فتحت الياء في يَظَاهَرُ، وَيُظَهِّرُ، لأنه للمطاوع، كما أن يتدحرج كذلك، ولأنه على وزنهما، وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: (يُظَاهِرُونَ) فقال أبو الحسن هو كثير في القراءة، وفي كلام العرب. قال أبو علي: وقولهم: الظهار، وكثرة ذلك على الألسنة، يدل على ما قال أبو الحسن.

قال: قرأ حمزة وحده: (وَيَتَنَجَّوْنَ) [المجادلة/٨] بغير ألف. والباقون: (يَتَنَجَّوْنَ) بألف^(٢).

قال أبو علي: (يَتَنَجَّوْنَ) يَفْتَعِلُونَ من النجوى، والنجوى:

(١) السبعة ٦٢٨.

(٢) السبعة ٦٢٨.

مصدر كالدعوى والعدوى، ومثل ذلك في أنه على فعلى: التقوى، إلا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان مصدراً وقع على الجميع على لفظ الواحد في قوله: (إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ، وَإِذْ هُمْ نَجْوَى) [الإسراء/٤٧] أي: ذوو نجوى، ومما يدل على ذلك قوله: (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ) [النساء/١١٤] أي: إلا في نجوى من أمر بصدقة، فأفرد ذلك، وإن كان مضافاً إلى جماعة لما كان مصدراً، كقوله: (مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ) [لقمان/٢٨] ونحو ذلك، وقال: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا) [المجادلة/٧].

وقوله: (ثَلَاثَةٍ) يحتمل جرّه أمرين، أحدهما: أن يكون مجروراً بإضافة (نجوى) إليه، كأنه: ما يكون من سرار ثلاثة إلا هو رابعهم، أي: لا يخفى عليه ذلك، كما قال: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) [التوبة/٧٨] وكقوله: (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) [طه/٧]، ويجوز أن يكون (ثَلَاثَةٍ) جرّاً على الصفة على قياس قوله: (وَإِذْ هُمْ نَجْوَى) [الإسراء/٤٧]، فأما النجى فصفة تقع على الكثرة كالصديق والرفيق والحميم، ومثله الغزي، قال جرير^(١) فجمع:

تُرِيحُ نِقَادَهَا جُشْمُ بْنُ بَكْرٍ
وما نطَقُوا بأنجية الخصوم

وأنشد أبو زيد^(٢):

(١) ديوانه/٤٩٥ برواية: (الحُكُوم). والنقاد: صغار الضأن - والأنجية: القوم يتشاورون في الأمر جمع نجى.

(٢) نسب اللسان هذا البيت في مادة /نجا/ إلى سحيم بن وثيل اليربوعي بينما لم ينسبه أبو زيد في النوادر إلى أحد، انظر النوادر/١٥٩ (ط. الفاتح).

إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهُ
وَاخْتَلَفَ الْقَوْلُ اخْتِلَافَ الْأَرْشِيَةِ

وفي التنزيل: (خَلَّصُوا نَجِيًّا) [يوسف/٨٠]، فأما قول حمزة: (يَتَنَجُّونَ) وقول سائرهم: (يَتَنَجَّوْنَ) فَإِنَّ يَفْتَعِلُونَ، ويتفاعِلُونَ يجريان مجرى واحداً، ومن ثَمَّ قَالُوا: ازدوجوا واعتوروا، فصَحَّحُوا الواو، وإن كانت على صورةٍ يجب فيها الاعتلال لما كان بمعنى تعوروا وتزاوجوا، كما صحَّ: عورَ وَحَوْلَ وَصَيْدَ، لما كان ذلك على معنى إِفْعَالٌ، ومن ثَمَّ جَاءَ: (حَتَّى إِذَا آدَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا) [الأعراف/٣٨] فآدَّارَكُوا: افتعلوا، وآدَّارَكُوا: تفاعَلُوا، فكَذَلِكَ في المعنى في: يَتَنَجُّونَ، وَيَتَنَجَّوْنَ واحد.

ومن حجة مَنْ قرأ: (يَتَنَجَّوْنَ) [المجادلة/٨] قوله: (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ) [المجادلة/١٢] (وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى) [المجادلة/٩]، فهذا مطاوع: (نَاجَيْتُمُ) وليس في هذا ردُّ لقراءة حمزة (يَتَنَجُّونَ) لأن هذا في مساعه وجوازه مثل: ناجيت. ويتنجون، قراءة الأعمش فيما زعموا.

قال: قرأ عاصمٌ وحده: (تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ) [المجادلة/١١] بِالْفِ، وقرأ الباقر: (في المَجْلِسِ) بغير ألف^(١).

قال أبو علي: زعموا أنه مجلس النبي ﷺ، فإذا كان كذلك فالوجه الإفراد، ويجوز أن يجمع على هذا على أن تجعل لكل جالسٍ مجلساً، أي: موضع جلوس، ويكون المجلس على إرادة العموم مثل قولهم: كثر الدينار والدرهم، فيشهد على هذا جميع المجالس، ومثله في التنزيل: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) [العصر/٢].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم والأعشى عن أبي بكر عن عاصم وهرون بن حاتم عن أبي بكر: (وَإِذَا قِيلَ انْشُرُوا فَانْشُرُوا) [المجادلة/١١]، برفع الشين [فيهما] وأما يحيى فروى عن أبي بكر، أنه لم يحفظ كيف قرأ عاصمُ زعم ذلك خلف وأبو هشام والوكيعي^(١) عن يحيى، وقال ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (وَإِذَا قِيلَ انْشُرُوا فَانْشُرُوا) بكسر الشين، وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر، لم أحفظها عن عاصم، فسألت عنها الأعمش فقال: (انْشُرُوا فَانْشُرُوا) بكسر الشين فيهما. وقال عبد الجبار بن محمد العطاردي^(٢) سألت عروة بن محمد: كيف ينبغي أن تكون قراءة عاصم؟ فقرأها برفع الشين وقال: هو مثل: (يَعْكُفُونَ) [الأعراف/١٣٨].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (وَإِذَا قِيلَ انْشُرُوا فَانْشُرُوا) بكسر الشين فيهما^(٣).

قال أبو علي: انْشُرُوا هو من النَشَرَ: المرتفع من الأرض، وقال الشاعر^(٤):

ترى الثعلبَ الحوليَّ فيها كأنه
إذا ما عَلَا نَشْرًا حِصَانٌ مُجَلَّلٌ

(١) في الأصل الوكيعي، بإسقاط الواو، والتصويب من السبعة. وانظر ترجمة الوكيعي في طبقات القراء ٧/١، ترجمة رقم ١٢.

(٢) انظر طبقات القراء ٣٥٨/١.

(٣) السبعة ٦٢٩ وما بين معقوفين منه.

(٤) البيت غير منسوب وقد ذكره القرطبي في تفسيره ٢٩٥/٣.

ومن هذا نشوز المرأة عن زوجها، وينشز وينشز: مثل يحشر ويحشر، ويعكف ويعكف .

قال: روى المفضل عن عاصم: (أُولَئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ) [المجادلة/٢٢] برفع الكاف من (كُتِبَ)، ورفع النون من الإيمان، وقرأ الباقون: (أُولَئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ)^(١).

قال أبو علي: معنى (كتب في قلوبهم الإيمان)، كتب في قلوبهم علامته، فحذف المضاف، ومعنى كتابة الإيمان في قلوبهم: أنها سِمَةٌ لِمَنْ يشاهدهم من الملائكة أنهم مؤمنون، كما أن قوله في الكفار: (وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [التوبة/٩٣] علامة يعلم من شاهدها من الملائكة أنه المطبوع على قلبه، وعلى هذا قوله: (وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) [الكهف/٢٨] أي: جعلها غفلاً من العلامة التي تكون في قلوب الذاكرين.

ومن أسند الفعل إلى الفاعل فلتقدم ذكر الاسم، ويقوي ذلك أن المعطوف عليه مثله وهو قوله: (وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ) [المجادلة/٢٢]. ومن قال: (كُتِبَ) فلأنه يُعَلِّم أنه من فعل الله عز وجل. نافع وابن عامر: (وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ) [المجادلة/٢١] بفتح الياء. والباقون لا يحركون^(٢).

قال أبو علي: التحريك والإسكان جميعاً حسنان.

(١) السبعة ٦٣٠.

(٢) السبعة ٦٢٩.

ذكر اختلافهم في

سورة الحشر

قرأ أبو عمرو وحده: (يُخَرَّبُونَ) [٢] شديدة، وقرأ الباكون: (يُخَرَّبُونَ) خفيفة^(١).

خَرَبَ الموضع وأخربته وخربته مثل: فَرِحَ وفرحته وأفرحته، وغَرِمَ وغرّمته وأغرّمته، قال الشاعر:

وَأُخْرِبَتْ مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ دِيَارًا^(٢)

وحكي عن أبي عمرو: الإخراب: أن يُترك الموضع خرباً، والتخريب: الهدم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ) [١٤] بألف. والباكون: (جُدْرٍ).

(١) السبعة ٦٣٢.

(٢) عجز بيت للأعشى وصدره:

فأقللت قوماً وأعمرتهم

والمعنى: أقلّ الشيء حملة ورفعته، وأعمره الدار أو الإبل: أعطاه

إياها: انظر ديوانه/٤٩.

قال أبو علي: المعنى في الجمع أنهم لا يُصْجِرُونَ^(١) معكم للقتال، ولا يبرزون لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكون بينكم وبينهم حاجز من حصنٍ أو سورٍ، فإذا كان كذلك، فالمعنى على الجمع، إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدارٍ واحدٍ، ولكن من وراء جدر، كما لا يقاتلونكم إلا في قرى محصنة. فكما أن القرى جماعة، كذلك الجدر ينبغي أن تكون جمعاً، وكأنَّ المراد في الأفراد الجمع، لأنه يُعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدارٍ واحد.

قال: نصب ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) [الحشر/١٦]، وأسكنها الباقون^(٢).

قال أبو علي: التحريك والإسكان حسان.

(١) أصح القوم: إذا برزوا إلى فضاء لا يواريههم شيء. انظر اللسان / صحر /

(٢) السبعة ٦٣٢.

ذكر اختلافهم في سورة الممتحنة

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (يُفْصَلُ) [٣] برفع الياء وتسكين الفاء ونصب الصاد، وقرأ عاصم بفتح الياء وكسر الصاد. وقرأ ابن عامر: (يُفْصَلُ) برفع الياء وتشديد الصاد. وفتحها. وقرأ حمزة والكسائي (يُفْصَلُ) برفع الياء والتشديد وكسر الصاد^(١).

قال أبو علي: يذهب أبو الحسن في هذا النحو إلى أن الظرف أقيم مقام الفاعل، وترك على الفتح الذي كان يجري عليه في الكلام لجريه في آخر الكلام منصوباً، وكذلك يقول في قوله: (وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [الجن/١١]، وكذلك يجيء على قياس قوله: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام/٩٤]، فاللفظ على قوله مفتوح، والموضع رفع، كما كان اللفظ في قوله: (كفى بالله) [العنكبوت/٥٢] وما جاءني من رجلٍ، مجروراً، والموضع موضع رفع.

والقول في قراءة ابن عامر: (يُفْصَلُ) مثل القول في: يُعْمَلُ،

(١) السبعة ٦٣٣.

وقول عاصم: (يُفْصِلُ)، حسنٌ والضمير يرجع إلى اسم الله عز وجل، ودلّ عليه قوله: (وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ) [الممتحنة/١] وكذلك قول حمزة والكسائي: (يُفْصِلُ) مثل ما قرأ عاصم في إسناد الفعل إلى الضمير الذي دلّ عليه قوله: (وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ).

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (ولا تُمَسِّكُوا) [الممتحنة/١٠] بالتشديد، وقرأ الباقون: (ولا تُمَسِّكُوا) خفيفة^(١).

حجة من قال: (تُمَسِّكُوا) قوله: (فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ) [البقرة/٢٢٩]، (ولا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَارًا) [البقرة/٢٣١]، (وَفَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ) [النساء/١٥]، (وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب/٣٧]. وقال أبو الحسن: (تُمَسِّكُوا) لأنها من مَسَكَتْ بالشيء، قال: وهو كثير، أو أكثر. قال: ومن حجته: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ) [الأعراف/١٧٠].

قال: قرأ عاصم: (أُسُوءُ) [الممتحنة/٤، ٦] برفع الألف. وقرأ الباقون: (إِسُوءُ) كسراً^(١).
(أُسُوءُ وَإِسُوءُ) لغتان.

قال: حدّثني الحسن بن العباس الجمال^(٢) قال: حدّثني الحلواني عن شباب^(٣) عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: (بُرَاءُ) [الممتحنة/٤] يمدّ ويهمز ولا ينون مثل: بُرْعَاءُ، قال: ولا اختلاف

(١) السبعة ٦٣٣.

(٢) ترجمته في طبقات القراء ٢١٦/١.

(٣) هو خليفة بن خياط أبو عمرو العصفري الحافظ شباب صاحب التاريخ توفي سنة ٢٤٠ هـ، انظر ترجمته في الطبقات ٢٧٥/١.

في ذلك بين أحد من القراء أنها بهذا اللفظ^(١).

بريء وبرءاء: مثل فقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، الهمزة الأولى في فعلاء لام الفعل، والثانية المنقلبة عن ألف التانيث، والألف التي قبل الهمزة زيادة لحقت مع علامة التانيث. ويدلّك على أن الهمزة منقلبة عن ألف التانيث لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ، أنه إذا زالت هذه الصورة، زالت الهمزة وعاد حرف اللين، وذلك قولك: صحراء وصحارى، ويدلّك على أن علامة التانيث الألف المنقلبة عنها الهمزة أنّ العلامتين الآخرين، كلّ واحدةٍ منهما على حرف مفرد، وكذلك في هذا النحو من فعلاء ونحوها مما لا يكون للإلحاق، والدليل على أن الألف التي قبلها زيادة، أنها لا تخلو من أن تكون زائدة، أو للتانيث، فلا تكون التي للتانيث، لأن علامته إنما تكون آخرًا، ولا تكون وسطًا، وقد جاء في غير القراءة ألفاظ في جمع بريء، قالوا: بريء وبراء، كما قالوا: ظريف وظراف، وقالوا: برء، كما قالوا: توائم وتؤام، وجاء لفظ المصدر أيضاً في موضع الجمع، قالوا: نحن البراء^(٢).

(١) السبعة ٦٣٣، ٦٣٤.

(٢) في اللسان (برأ) عن الأزهري: العرب تقول: نحن منك البراء والخلاء، والواحد والاثنان والجمع من المذكر والمؤنث يقال: برأ لأنه مصدر.

ذكر اختلافهم في سورة الصف

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر:
(بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ) [٦] بفتح الياء .

وقرأ عاصم في رواية حفص وابن عامر وحمزة والكسائي: (من
بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ) لا يحرّكون الياء^(١).

قال أبو علي: إن حَرَكَتَ الياء قلت: (مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ) فحذفت
همزة الوصل للإدراج، وإن أسكتتها قلت: (مِنْ بَعْدِ اسْمُهُ) فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء (مِنْ بَعْدِي) والآخر: السين
من (اسْمُهُ) لأن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت التقى
الساكنان، وإذا التقيا حذفت الأول منهما، كما تحرّك الأول في نحو:
اذهب اذهب.

فأما قوله: (اسْمُهُ أَحْمَدُ) فجعله في موضع جرٍّ لكونها وصفاً
لرسولٍ، فكما أن قوله: (يَأْتِي) من قوله: (يَأْتِي مِنْ بَعْدِي)
[الصف/٦] في موضع جرٍّ، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية،

(١) السبعة ٦٣٥.

ويدلّك على ذلك ارتفاع المفرد الذي هو مبارك من قوله: (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) [الأنعام / ٩٢، ١٥٥]، فأما قوله: (اسمه أحمد) فأحمد عبارة عن الشخص، والاسم قول والقول لا يكون الشخص، وخبر المبتدأ ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فذلك على إضمار تقديره: اسمه قول أحمد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: الليلة الهلال، وأنت تريد: الليلة ليلة الهلال، فتحذف الليلة، وكذلك قوله: (يجدون مكتوباً عندهم في التوراة) [الأعراف / ١٥٧]، والمعنى: يجدون ذكره مكتوباً، ألا ترى أن الشخص لا يكتب، وهذا مذهب سيويه. قال: تقول إذا نظرت في الكتاب: هذا زيد، تريد هذا ذكر زيد، واسم زيد، فلمّا لم يكن الشخص المشار إليه، وإنما المشار إليه كتابه، حمّله على هذا الذي ذكره بكتابه.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: (مُتِمُّ نُورِهِ) [الصف / ٨] مضاف.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر: (مُتِمُّ نُورِهِ) رفع منون^(١).

قال أبو علي: الإضافة فيه يكون بها الانفصال، كما يقدر في قوله: (عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ) [الأحقاف / ٢٤]، ومثل ذلك: (ذائقة الموت) [آل عمران / ١٨٥] و(إنا مرسلو الناقة) [القمر / ٢٧].

والنصب في: (مُتِمُّ نُورِهِ) على أنه في حال الفعل، وفيما يأتي، ومثل ذلك: (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) [الزمر / ٣٨] و(كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ).

وقرأ ابن عامر وحده: (تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الصف / ١٠]

بالتشديد. وقرأ الباقون: (تُنَجِّكُمْ) خفيف^(١).

حُجَّةٌ (تُنَجِّكُمْ): بالتشديد قوله: (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا)
[فصلت/١٨]. وحُجَّةٌ (تُنَجِّكُمْ): (فَأَنجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ)
[العنكبوت/٢٤].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كُونُوا أَنْصَاراً لِلَّهِ) [الصف/١٤]
منوثة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَنْصَارَ اللَّهِ)
مضاف^(١).

قال أبو علي: زعموا أن في حرف عبد الله (أَنْتُمْ أَنْصَارُ اللَّهِ)،
وإذا كان كذلك فليس موضع ترجية إنما هو إخبار عنهم بأنهم أنصار
الله، ويكون قوله: (كونوا) أمراً بإدامة النصر والثبات عليه كقوله:
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [النساء/١٣٦]، وموضع الكاف
نصب على الحمل على المعنى ممّا في أنصار الله، من معنى الفعل،
كأنه: نصرتم الله مثل نصرته الحواريين لدين الله عز وجل، ولا يدل
قوله: (قَالَ الْخَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) [الصف/١٤] على اختيار
الإضافة من قوله (كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ)، لأن أولئك قد كان منهم ذلك،
فأخبروا عن أمر كان وقع منهم، ويجوز أن يكون غيرهم، في ترجية
إلى ذلك في قول مَنْ نَوَّنْ أَنْصَاراً لِلَّهِ.

قال: حرّك نافع في هذه السورة: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)
[الصف/١٤]، وأسكنها الباقون^(٢).

وَكَلَّا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

(١) السبعة ٦٣٥.

(٢) السبعة ٦٣٥.

ذكر اختلافهم في سورة الجمعة

قال أبو بكرٍ أحمد بن موسى : لم يختلفوا في سورة الجمعة^(١).

ذكر اختلافهم في سورة المنافقين

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي : (خُشْبٌ) [٤] ممّا قرأتُ على قنبل خفيفة.

وقال أبو ربيعة^(٢) : (خُشْبٌ) مثقّلة، وروى عبيد عن أبي عمرو (خُشْبٌ) مثقّلة، وكذلك روى عبّاسٌ أيضاً، وقال الخفاف وأبو زيد مثقل، وقال اليزيدي وعبد الوارث : (خُشْبٌ) خفيفة.

(١) السبعة ٦٣٦.

(٢) هو محمد بن إسحق بن وهب أبو ربيعة الربعي المكي المؤدب، مؤدّن المسجد الحرام مقرئ جليل ضابط توفي سنة ٢٩٤ هـ. انظر ترجمته في الطبقات ٩٩/٢.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (خُشْبٌ) مثقلة،
والمفضل عن عاصم: (خُشْبٌ) خفيفة^(١).

قال أبو علي: مَنْ خَفَّفَ فقال: (خُشْبٌ) جعله مثل: بَدَنَةٍ
وَبُذْنٍ، وقال: (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ) [الحج/٣٦]، ومثل ذلك في
المذكر: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَوُثْنٌ وَوُثْنٌ، وزعم سيبويه أنه قراءة، يعني قوله:
(إِنْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُنْثَى) [النساء/١١٧]^(٢) والتثقيل: أَنْ فُعِلَ قد
جاء في مذكّره، قالوا: أَسَدٌ كما قالوا في جمع نَمِرٍ: نَمَرٌ، وجاء
بيت^(٣):

تُقَدِّمُ إِقْدَاماً عَلَيَّكُمْ كَالْأُسْدِ

قال أبو الحسن: التحريك في خُشْبٍ لغة أهل الحجاز.

وقرأ نافع: (لَوَوَا) [المنافقون/٥] خفيفة، وكذلك المفضل عن
عاصم مثل نافع.
وقرأ الباقر (لَوَوَا) مشددة^(١).

(١) السبعة ٦٣٦.

(٢) ذكر سيبويه ٥٧١/٣ (ت هارون) أنك تكسّر (فعلاً) على (فُعِلَ)، قال:
وذلك قليل، وذلك نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَوُثْنٌ وَوُثْنٌ، بلغنا أنها قراءة. ولم
يشر إلى الحرف الذي قرئ فيه ذلك.

وذكر صاحب اللسان (وثن): أن جمع الوثن أوْثَانٌ وَوُثْنٌ وَوُثْنٌ
وَأُثْنٌ، على إبدال الهمزة من الواو، وقد قرئ: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا
أُنْثَى). حكاه سيبويه. قال الفراء: وهو جمع الوثن، فضم الواو وهمزها،
كما قال: (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ) قلت: وهذه القراءة ليست من القراءات
الأربع عشرة.

(٣) لم نظفر بقائله أو تتمته، وقد نقل الطبرسي كلام أبي علي في مجمع البيان
بمجمله.

التخفيف يصلح للقليل والكثير، والتثقيـل يختص بالكثرة،
وحجة التخفيف: (لَيَّا بِالْسِنَتِهِمْ) [النساء/٤٦]، والليّ: مصدر لَوَى،
مثل: طوى طيًّا، فالتخفيف أشبه بقوله: (لَيًّا) والتثقيـل، لأن الفعل
للجماعة، فهو كقوله: (مفتحة لهم الأبواب) [ص/٥٠] وقد جاء:
تَلْوِيَةِ الْخَاتَنِ زُبَّ الْمُعْذَرِ^(١)

أنشده أبو زيد.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (وأكون) [المنافقين/١٠] بواوٍ.
وقرأ الباـقون: (وأكن) بغير واو^(٢).

من قال: (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ) عطف على موضع قوله: (فَأَصْدَقَ)،
لأن (فَأَصْدَقَ) في موضع فعل مجزوم، ألا ترى أنك إذا قلت: أخرني
أصـدق، كان جزماً بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر
الشرط، والتقدير: أخرني، فإن تؤخرني أصـدق، فلما كان الفعل
المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم، بأنه جزاء الشرط، حمل
قوله: (وَأَكُنْ) عليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: (مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف/١٨٦]، لما كان (لَا هَادِيَ) في موضع
فعل مجزوم حُمِلَ (يَذَرُهُمْ) عليه، ومثل ذلك قول الشاعر^(٣):

فأبـلوني بليـتكم لعلـي

أصـالحكم وأستدرج نويـا

حُمِلَ: وأستدرج على موضع الفاء المحذوفة، وما بعدها من

(١) هذا من الرجز، ذكره اللسان / عذر/ وفيه: «المعذور» بدل «المعذر».

(٢) السبعة ٦٣٧.

(٣) وهو أبو دواد سبق في ٤٠١/٢ و ١١٠/٤

لعلِّي، وكذلك قوله:

أَيَّاءَ سَلَكْتُ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ
وعلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأزْدَدِ^(١)

حمل وأزدد على موضع الفاء وما بعدها، وأما قول أبي عمرو: (وَأَكُونُ) فإنه حمّله على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولاً لظهوره في اللفظ وقربه ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له، وزعموا أن في بعض حرف أبي (فَأَتَصَدَّقَ وَأَكُونُ).

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (والله خَيْرٌ بما يَعْمَلُونَ) بالياء [المنافقون/١١].

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم بالتاء^(٢).

قال أبو علي: يجوز أن تكون الياء على قوله: (وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا) [المنافقون/١١] لأن النفس، وإن كان واحداً في اللفظ، فالمراد به الكثرة، فحمل على المعنى، ومن قرأ بالتاء كان خطاباً شائعاً.

(١) سبق انظر ٤/١١٠.

(٢) السبعة ٦٣٧.

ذكر اختلافهم في سورة التغابن

قرأ نافع وابن عامر: (نُكْفَرُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلُهُ) [٩] بالنون جميعاً، وكذلك روى المفضل عن عاصم بالنون أيضاً.
وقرأ الباقون: (يُدْخِلُهُ) بالياء^(١).

حجة الياء: أن الاسم الظاهر قد تقدّم: (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ) [النساء/١٣، الفتح/١٧] ووجه النون أنه كقولك: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الإسراء/٢].

وقرأ ابن كثير وابن عامر: (يُضَعِّفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ) [التغابن/١٧] بغير ألف. وقرأ الباقون: (يُضَاعِفُهُ لَكُمْ) بألف^(١).
ضَاعَفَ وَضَعَفَ بمعنى، قال سيويه: والجزم في يُضَعِّفُ لأنه جواب الشرط.

قال: وقرأ أبو عمرو: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ) [التغابن/٩] يُشْمُّهَا شَيْئاً من الضم، روى ذلك عبيد وعلي بن نصر،

(١) السبعة ٦٣٨.

وقال عباسٌ: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (يَجْمَعُكُمْ) ساكنة العين، الباقون يضمّون العين^(١).

إشمام الضمّ هو أن يخفف الحركة فلا يُمَطِّطها ولا يشبعها، وأما الإسكان في (يَجْمَعُكُمْ) فعلى ما يجيز به سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب، كما يسكنها إذا كانت لغيره، ومثيل ذلك من الشعر قول جرير:

سيرُوا بني العمّ فالأهوازُ منزلُكم
ونهرٌ يَرى ولا تعرفُكمُ العربُ
وقد ذكرنا ذلك^(٢)، والحجة فيما تقدم.

(١) السبعة ٦٣٨.

(٢) سبق انظر ٦/٢.

ذكر اختلافهم في سورة الطلاق

قرأ ابن عامر ونافع: (صَالِحًا نُدْخِلُهُ) [١١] بالنون. المفضل عن عاصم مثله بالنون، وقرأ الباقر بالياء.

قال أبو علي: الوجه الياء، لتقدم الاسم الذي على لفظ الغيبة، والنون معناها معنى الياء وقد تقدم ذكر هذا النحو.

ابن كثير: (وكأين) [الطلاق/٨] ممدودٌ مهموزٌ، عبيد عن أبي عمرو مثله، وقرأ الباقر: (وَكَايْنٌ) مهموز مشدّد^(١).

قولهم: (كأين) إنما هو: أي دخلت عليها الكاف الجارة، كما دخلت على ذا من قولهم: كذا وكذا درهماً، ولا موقع للكاف في كأي، كما أنه لا موضع للتي في كذا، فموضع كأي رفع بالابتداء، كما أن موضع كذا كذلك، ومثل هذا في أنه دخل على المبتدأ حرف الجر، فصار مع المجرور في موضع رفع قولهم: بحسبك أن تفعل كذا، يريدون: حسبك فعل كذا، فالجار مع المجرور في موضع رفع،

(١) السبعة ٦٣٩.

أنشد أبو زيد^(١):

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا
بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

وأكثر العرب يستعملها مع مِن، وكذلك ما جاء منه في التنزيل
نحو قوله: (وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ) [الطلاق/٨]، (وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ لَا
تَحْمِلُ رِزْقَهَا) [العنكبوت/٦٠]، (وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ)
[آل عمران/١٤٦]، وكذلك ما جاء في الشعر منه كقول جرير^(٢):

وَكَائِنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

وقول الآخر^(٣):

وَكَائِنُ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ
جُنُوداً وَأَمْثَالَ الْجِبَالِ كَتَائِبُهُ

فأما قوله: (وَكَائِنُ)، وقراءة مَنْ قرأ بذلك، فالأصل: كَأَيُّ، كما
أن الأصل في كذا أنه كاف دخلت على الاسم، إلا أنه لما لزم الاسم،
وكثر الكلام به، صارت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما أن لعمرى،
لما لزمته فيه الاسم اللام، وصارت معه كالكلمة الواحدة، استجازوا
فيها القلب، فقالوا: لعمرى ورعملي، فقلبت كما قُلِبَ قِسِيٌّ ونحوه

(١) البيت لأشعر الرُّقْبَانِ الأَسَدِيِّ الجَاهِلِيِّ، وهو في النوادر مع أبيات ص ٧٣
(ط. الفاتح) وانظر تخريجه فيه. وقوله: غَنِيٌّ مُضِرٌّ أَي: صاحب ضرائر.

(٢) انظر ديوانه/١٧.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١٠١/١ من قصيدة يمدح فيها هشام بن
عبد الملك.

من المفرد؛ قُلِبَ على هذا الحد أيضاً كأي، فقالوا: كائن، والأصل كِيَاءٌ فَقَدِمَتِ الياءان على الهمزة من أيّ فصار كِيَاءٌ بعد القلب، مثل كَيُونَةٍ في أنه وقعت بعد الكاف ياءان مدغمةٌ إحداهما في الأخرى، فحذفت الثانية المدغم فيها، كما حذفت الثانية من كَيُونَةٍ، فبقيت كَيُونَةٌ خفيفة الياء، كذلك بقيت كِيَاءٌ فأبدلت من الياء الساكنة الألف كما أبدلت من طَيِّءٍ في الإضافة، فقالوا: طائي، وكذلك حَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ، فصار كائن. ومثل ذلك في أن الكلمتين لما لزمت إحداهما الأخرى، صارتا بمنزلة شيء واحد، قولهم في جواب هَلُمَّ: لا أَهْلُمُّ مثل: لا أَهْرِيقُ، وقولهم: بأبأ الصبي أباه، وقولهم: هَلَلْ ودَعَدَعَ، ونحو ذلك من الكَلِمِ المركبة التي أجريت مجرى المفردة في الاشتقاق منها على حدّ الاشتقاق في المفردة، وقد جاء كائن في الشعر كما جاء في القراءة قال:

وَكَايْنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يجيء أمام الألف يردي مُقَنَّعاً^(١)

فكائن تجري مجرى كم في الخبر، وإرادة الكثرة فيكون: مبتدأً كقوله: (وَكَايْنُ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا) [الطلاق/٨]، فهذا مبتدأ في اللفظ، وفاعل في المعنى كما أن: كم رجل قام، كذلك، ويكون مفعوله كقوله: (وَكَايْنُ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ) [الحج/٤٥] فهذه مفعول بها في المعنى ومبتدأ في اللفظ، ومن قال: زيدا ضربته،

(١) البيت لعمر بن شأس وهو من شواهد سيبويه - ومعنى البيت: كم رددنا عن عشيرتنا في الحرب من مدجج بارز لهم - ويردي: يمشي الرديان وهو ضرب من المشي في تبختر - والمقنع: الذي تقنع بالسلاح. . انظر الكتاب لسيبويه

كان كَأَيِّنَ عنده في موضع نصب، وأتت على المعنى، كما حمل على المعنى في قوله: (فَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) [الأعراف/٤] ولو حمل الكلام على لفظ كم كان حسناً، ومثله في الحمل على المعنى: (وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً) [النجم/٢٦]، وقال: (وَكُلُّ أُنُوتِهِ دَاخِرِينَ) [النمل/٨٧]، وقال: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا) [مريم/٩٣].

قال: وكلُّهم قرأ: (بَالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق/٣] منون، وروى حفص والمفضل عن عاصم: (بَالِغُ أَمْرِهِ) مضاف^(١).

قال أبو علي: (بالغُ أَمْرِهِ) على: سيبلغ أمره فيما يريد فيكم؛ فهذا هو الأصل وهذا حكاية حال، ومن أضاف حذف التنوين استخفافاً، والمعنى معنى ثبات النون مثل: (عَارِضٌ مُمِطِرُنَا) [الأحقاف/٢٤] و(إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) [القمر/٢٧] و(مُسْتَقْبَلُ أَوْدِيَّتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤].

هشام بن عمار عن ابن عامر: (نُكْرًا) [الطلاق/٨] خفيف، ابن ذكوان: (نُكْرًا) مثقل^(٢).

قد مضى القول في ذلك^(٣).

(١) السبعة ٦٣٩.

(٢) السبعة ٦٣٩.

(٣) انظر ص ٢٩١.

ذكر اختلافهم في سورة التحريم

قرأ الكسائي وحده: (عَرَفَ بَعْضُهُ) [٣] خفيفة.
الباقون: (عَرَفَ) مشددة^(١).

وجه التخفيف لقول الكسائي (عَرَفَ بَعْضُهُ) أنه جازى عليه، لا يكون إلا كذلك، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون (عَرَفَ) الذي معناه علم، أو الذي ذكرنا، فلا يجوز أن يكون من باب العلم، لأن النبي ﷺ، إذا أظهره الله على ما أسرّه إليها علم جميع ذلك، ولم يجز أن يُعَلِّمَ من ذلك مع إظهار الله إياه عليه بعضه، ولكن يعلم جميعه، فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لمن يُسيء أو يُحسن: أنا أعرف لأهل الإحسان، وأعرف لأهل الإساءة، أي: لا يخفى عليّ ذلك، ولا مقابلته بما يكون وفقاً له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم فيما زعموا الحسن وأبو عبد الرحمن، وكأنّ معنى (عرف بعضه) جازى على بعض ذلك، وأغضى عن بعض. ومثل (عَرَفَ بَعْضُهُ) فيمن خَفَّفَ قوله: (وَمَا تَفْعَلُوا

مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) [البقرة/١٩٧]، ومثله؛ (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ) [النساء/٦٣]، ومثله؛ (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) [الزلزلة/٧]، فقوله (يره) من رؤية العين، أي: يرى جزاءه، فحذف المضاف كما حذفه من قوله: (وَهُوَ وَقَعَ بِهِمْ) [الشورى/٢٢] أي: جزاؤه واقع بهم، وكان مما جازى عليه تطبيقه حفصة واحدة.

وأما (عَرَّفَ) بالتشديد فالمعنى: عَرَّفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فلم يُعَرِّفْهَا على وجه التكرّم والإغضاء.

قال: قرأ ابن كثير: (وَجَبْرِيلُ) [التحريم/٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (وَجَبْرِيلُ) وكذلك المفضل، وقرأ عاصم في رواية يحيى: (وَجَبْرِئِلُ) مفتوح الراء والجيم مقصورة^(١)، وقرأ حمزة والكسائي: (جَبْرِئِيلُ) وكذلك الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، وحسين عن أبي بكر ومحمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر وأبان عن عاصم^(١).

قال أبو علي: ليس هذا الاسم بعربي، وأشبهه هذه الوجود بالتعريب ما كان موافقاً لبناء من الأبنية العربية، فالخارج عن الأبنية (جَبْرِيلُ)، ألا ترى أنه ليس في أبنيتهم مثل: قَنْدِيل، فأما جَبْرِيلُ فعلى وزن قَنْدِيل (وَجَبْرِئِلُ) على وزن: جَحْمَرِش وَصَهْصَلِقْ، و(جَبْرِئِيلُ) على وزن عندليب. فأما قول ابن كثير: جَبْرِيلُ فهو متجه، وإن لم يجيء في أبنيتهم، ألا ترى أنه قد جاء فيما كان نكرة من الأسماء الأعجمية ما ليس على أبنيتهم نحو: الأَجْرُ والإبريسم، فإذا جاء في

(١) في السبعة: على وزن جَبْرِيلَ.

(٢) السبعة ٦٤٠.

الذَكَرَاتِ التي هي أشبه بالأسماء المقربة، واحتمل ذلك فيها واستجيز، فأن استجاز في الأسماء المعرفة والمنقولة في حال تعريفها أولى.

عباس عن أبي عمرو: (إِنْ طَلَّقَنَّ) [التحريم/٥] مدغمة،
الباقون يظهرون: (إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ) خفيفة.
اليزيدي عن أبي عمرو: (إِنْ طَلَّقَنَّ) مثقلة، (أَنْ يُبْدِلَهُ)
مشددة.

إدغام القاف في الكاف حسن، لأنها من حروف الفم، وأصل
الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين: الحلق والشفة.

وإن ترك الإدغام فيهما لأنهما من أول مخارج الفم فإذا كان من
أول مخارجه أشبه حروف الحلق لقربها منها، كما أن الخاء والعين لما
كانتا آخر مخارج الحلق وأقربها إلى الفم، أُجريا مجرى حروف الفم
في أن لم تبيّن النون معهما في نحو: مُنْغِلٍ وَمُنْخِلٍ، وكذلك القاف
والكاف يكونان لقربهما من الحلق في حكم حروفه، والإدغام في
حروف الحلق ليس بالكثير فكذا فيما أشبههن.

فأما (يُبْدِلُهُ)، و(يُبْدِلُهُ) فقد تقدّم القول فيه.

أبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافع: (تَوْبَةً نُّصُوحًا)
[التحريم/٨] بضم النون. حفص عن عاصم (تَوْبَةً نُّصُوحًا) بفتح
النون، وكذلك قرأ الباقر^(١).

قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة الناس، قال: ولا

أعرف الضم، قال أبو علي: يشبه أن يكون مصدراً، وذلك أن ذا الرمة قال:

أحُبُّكَ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ^(١)

فالنصاحة على فعالة، وما كان على فعالٍ من المصادر، فقد يكون فيه الفعل نحو: الذهاب والذهوب، والمضاء والمضي، فيكون أن يكون النصوح مع النصاحة كالمضاء والمضي، فيكون قد وصف بالمصدر نحو: عدلٍ ورضي. وقال أبو الحسن: نصحته في معنى صدقته، وقال: (تَوْبَةً نَصُوحًا) صادقة.

قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع: (وَكُتِبَهِ) [التحریم/١٢] جماعة.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (وَكِتَابِهِ) واحداً^(٢).

حجة من قال: (وَكُتِبَهِ) فجمع، أنه موضع جمع، ألا ترى أنها قد صدقت بجميع كتب الله، فمعنى الجمع لاثق بالموضع حسن. ومن قال: (كِتَابِهِ) أراد الكثرة والشيء، وقد يجيء ذلك في الأسماء المضافة كما جاء في المفردة التي بالألف واللام. قال: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم/٣٤]، فكما أن امراد بنعمة الله الكثرة، كذلك في قوله: (وَكِتَابِهِ).

(١) عجز البيت:

وإن كُنْتُ إِحْدَى اللَّائِيَاتِ الْمَوَاعِكِ
واللاويات: اللواتي يَمُطَّلَن - والمواعك: معكته أي: مطلته، انظر
ملحقات ديوانه ١٧٤٥/٣.

(٢) السبعة ٦٤١.

الحجة ج ٦ / م ١٩

ذكر اختلافهم في سورة الملك

قرأ حمزة والكسائي: (مِنْ تَفَوُّتٍ) [٣] بغير ألف.

وقرأ الباكون: (تَفَاوُتٍ) بألف^(٣).

قال أبو زيد: سمعت مَنْ يقول: تَفَاوَتَ الأمر تَفَاوُتًا، وتَفَاوُتًا، وليس ذا على القياس، يعني تَفَاوُتًا.

قال أبو الحسن: تَفَاوُتٌ أجود، لأنهم يقولون: تَفَاوَتَ الأمر، ولا يكادون يقولون: تَفَوَّتَ الأمر، قال: وهي أظن لغة.

قال سيبويه: قد يكون فاعِلٌ وفَعَّلَ بمعنى، نحو: ضَاعَفَ وضَعَّفَ، وتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ. فعلى هذا القياس يكون: تَفَاوَتَ وتَفَوَّتَ بمعنى، وقد يجب في القياس ما لا يجيء به السمع، و(تَفَوَّتَ) زعموا قراءة عبد الله والأعمش.

قال: قرأ ابن كثير: (وَالْيَهُ النُّشُورُ. وَأَمِنتُمْ)^(١) [١٥-١٦]

قال أبو علي: أصله: (النُّشُورُ. أَمِنتُمْ) إذا حَقَّقَ الهمزتين، فإذا خَفَّفَتِ الهمزة الأولى قلبها واوًا لانضمام ما قبلها، وهذا في المنفصل

(١) السبعة ٦٤٤. وزاد بعدها: «بَرَكَ همزة الألف التي للاستفهام فتصير في لفظ واو بضم الراء» [في الوصل].

نظير قولهم في المتصل: التَّوَدَّةُ إذا خَفَّفَ التَّوَدَّةَ، وَجَوْنٌ إذا خَفَّفَ جَوْنٌ التي هي جمع جَوْنَةٍ، مثل: ظَلَمَ وظُلَمَ. فأما الهمزة التي هي فاءٌ من قوله: (أَمِئْتُمْ) بعد تخفيف الأولى بقلبها واوًا، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف. فإن حَقَّقَ كان لفظه: (النَّشُورُ وَأَمِئْتُمْ) يَحَقِّقُهَا، وإن خَفَّفَهَا كان قياسها أن يجعلها بين الألف والهمزة لتحركها بالفتحة، فيكون في اللفظ: (وَالَيْهِ النَّشُورُ وَأَمِئْتُمْ). ومن قال^(١):

... لا هَنَّاكَ المرتع

فقلبها ألفاً فقياسه أن يقول هنا: (النَّشُورُ وَأَمِئْتُمْ) فلا يجعلها بين بين ولكن يقلبها ألفاً محضة، وسيبويه يُجيز هذا القلب في الشعر وغير حال السعة.

وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من (أَمِئْتُمْ) بعد تخفيف الأولى بقلبها واوًا ألفاً، فيصير: (النَّشُورُ وَأَمِئْتُمْ).

قال أحمد: قرأ نافع وأبو عمرو: (النَّشُورُ. أَمِئْتُمْ) بهمزة ممدودة^(٢).

قوله بهمزة ممدودة: يريد أنه يَحَقِّقُ الأولى ويخفف الثانية، وتخفيفُها أن تجعل بينَ بَيْنَ ولفظها: (النَّشُورُ أَمِئْتُمْ)، وكان قياس قول أبي عمرو على ما حكاه عنه سيبويه من أنه إذا اجتمع همزتان خَفَّفَ الأولى منهما دون الثانية، أن يقلب الأولى منهما واوًا كما فعله ابن كثير.

فأما الثانية فإن شاء خَفَّفَهَا وإن شاء حَقَّقَهَا، وتخفيفُها أن يجعلها

(١) قطعة من بيت للفرزدق - سبق في ٣٩٨/١ و ٢١٨/٢.

(٢) السبعة ٦٤٤، وفيه: بهمزة بعدها ألف ممدودة.

بين الألف والهمزة، ولعلّ أبا عمرو ترك هذا القول في هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقيا دون الأولى.

قال: وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَمِئْتُمْ) بهمزيّن^(١).

هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين الهمزتين، وليس ذلك الوجه.

قال: قرأ الكسائي: (فُسْحَقًا) و(فُسْحُقًا) [الملك/ ١١] خفيفاً وثقيلاً، وقرأ الباقون: (فُسْحَقًا)^(٢).

قال أبو علي: (سُحَقًا) منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحَقًا، وكان القياس: أسحق إسحاقًا، فجاء المصدر على الحذف كقولهم: عَمَرَكَ الله وقال^(٣):

وإن يهلك فذلك كان قَدْرِي

يمكن أن يكون: تقديري، ومن ذلك قوله: (فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) [الحج/ ٣١] أي: بعيد. وَسُحُقٌ وَسُحُقٌ كَالْعُنُقِ وَالْعُنُقِ، وَالطُّنْبِ وَالطُّنْبِ، وما أشبه ذلك، وكلّه حسن.

وقرأ الكسائي وحده: (فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ) [الملك/ ٢٩] بالياء، وقرأ الباقون: بالتاء^(٤).

(١) السبعة ٦٤٤.

(٢) السبعة ٦٤٤.

(٣) عجز بيت ليزيد بن سنان، سبق في ١٢٩/٢، ٢٥٣ - ١٨٤/٣.

(٤) السبعة ٦٤٤.

حَجَّةُ الْيَاءِ: أَنْ ذَكَرَ الْغَيْبَةَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: (فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) [الملك/٢٨]. والتاء: عَلَى قَوْلِهِ: قُلْ لَهُمْ سَتَعْلَمُونَ.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ) [الملك/٢٨] بنصب الياءين، وحفص عن عاصم بفتح ياء (مَعِيَ) فِي كُلِّ الْقُرْآنِ. وقرأ عاصم فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَالْكَسَائِيِّ: (إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ) مُحَرَّكَةُ الْيَاءِ. وَأَسْكَنَّا جَمِيعاً الْيَاءَ فِي (مَعِيَ).

خلف عن المسيبي عن نافع: (إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ) سَاكِنَةُ الْيَاءِ. وقرأ حمزة: بِإِسْكَانِ الْيَاءَيْنِ^(١).

قال أبو علي: التَّحْرِيكُ فِي الْيَاءِ حَسَنٌ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَالْإِسْكَانُ لِكِرَاهَةِ الْحَرَكَةِ فِي حُرُوفِ اللَّيْنِ لِتَجَانُسِ ذَلِكَ وَاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ أَوْ الْمُتَقَارِبَةِ.

وقرأ نافع فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ: (نَذِيرِي) وَ(نَكِيرِي) [الملك/١٨] يَاءٌ فِي الْوَصْلِ، وَلَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ عَنْ نَافِعٍ غَيْرُهُ. وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ فِي وَصْلٍ وَلَا وَقْفٍ^(٢).

حذف الياء فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ لِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وَالْفَاصِلَةُ كَالْقَافِيَةِ فِي اسْتِحْسَانِ الْحَذْفِ مِنْهَا.

(١) السبعة ٦٤٥.

(٢) السبعة ٦٤٥.

ذكر اختلافهم في سورة نون [القلم].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة: (نون وَالْقَلَمُ) [١] النون في آخر الهجاء من نون ظاهرة عند الواو.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يبين النون في (يَس) و(نون) و(طَسَم). وروى حفص عن عاصم وحسين عن أبي بكر أنه كان يبين النون في (نون). وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها، وكان الكسائي لا يبين النون في (نون)، وقال يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (نون) جزم على هذا، وهذا يدل على أنه يبين.

الحلواني عن قالون عن نافع: (يَس) مخفأة النون، و(نون) ظاهرة^(١).

قال أبو علي: وجه إظهار هذه النونات أنها من حروف ينوى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو: ميم لام صاد كانت في تقدير الانفصال ممّا قبلها، وإذا انفصل ممّا قبلها وجب

(١) السبعة ٦٤٦.

التبيين، لأنها إنما تخفى مع حروف الفم، فإذا انفصلت عنها بالوقف عليها ولم تتصل بما قبلها فليس هناك أمرٌ لا يُبين له.

ووجه الإخفاء أن الهمزة الوصل معها لم يُقطع في نحو: (أَلْفَ لَامٍ مِيمِ اللَّهِ) [آل عمران / ٢، ١] وقولهم في العدد: واحدُ آثنان، فمن ثمَّ حيث لم تقطع الهمزة معها علمت أنه في تقدير الوصل، وإذا وصلتها أخفيت النون معها، وقد بُين ذلك فيما تقدّم.

قال أحمد: قال ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وحفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ) [القلم / ١٤] بغير استفهام.

وقرأ حمزة: (أَنَّ كَانَ) بهمزتين، وكذلك روى يحيى عن أبي بكر عن عاصم، وروى أبو عبيد عن حمزة أنه كان يقرأ: (أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ) بهمزة ممدودة، وهو غلط.

وقرأ ابن عامر: (أَنَّ كَانَ) ممدودة بهمزة واحدة^(١).

قوله: (أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ) لا يخلو من أن يكون العامل فيه: (تَتْلَى) من قوله: (إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا) [القلم / ١٥]، أو قال من قوله: (قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [القلم / ١٥]، أو شيء ثالث، فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه، ألا ترى أن: (تَتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا) قد أضيف (إذا) إليه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: القتالُ زيداً حين تأتي، فتريد حين تأتي زيداً، ولا يجوز أن يعمل فيه (قال) أيضاً، لأن (قال) جواب (إذا) وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له،

ولا يتقدم كله عليه، فكما لم يعمل فيه الفعل الأول، كذلك لم يعمل فيه الفعل الثاني، وإذا لم يجز أن يعمل في آن واحد من هذين الفعلين، وليس في الكلام غيرهما علمت أنه محمول على شيء آخر مما يدل ما في الكلام عليه، والذي يدل عليه هذا الكلام في المعنى هو: يجحد، أو يكفر، أو يستكبر عن قبول الحق ونحو ذلك، وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه وإن كان متقدماً عليه، لشبهه بالظرف، والظرف قد تعمل فيه المعاني وإن تقدم عليها، ويدل ذلك على مشابهته للظرف تقدير اللام معه، وأن من النحويين من يقول: إنه في موضع جر، كما أنه لو كانت اللام ظاهرة معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيث قلنا لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه، كما لم يمتنع في نحو قوله: (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ/٧] لما كان ظرفاً، والعامل فيه بُعِثْتُمْ، الدال عليه قوله: (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)؛ فكَذَلِكَ: (أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ) [القلم/١٤]، كأنه: جحد بآياتنا، لأن كان ذا مالٍ وبنين، أو: كفر بآياتنا، لأن كان ذا مالٍ وبنين، وعلى هذا المعنى يكون محمولاً فيمن استفهم فقال: (أأن كان ذا مالٍ وبنين) لأنه توبيخ وتقرير، فهو بمنزلة الخبر، ومثل ذلك قولك: أَلَا إِنَّ أَنْعَمْتَ عَلَيْكَ جَحَدْتُ نَعْمَتِي، إذا وبَّخته بذلك، فعلى هذا تقدير الآية.

وأما قول أحمد فيما رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: (أأن كان ذَا مَالٍ) بهمزة ممدودة أنه غلط؛ فإنما هو تغليب فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية، لأن ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة لأنه يحقق الهمزتين، فلعله غلطه من هذا الوجه.

ويمكن أن يكون حمزة في الرواية التي رواها عنه أبو عبيد أحمد هو من مَنْ يخفّف الثانية من الهمزتين، ألا ترى أن قول حمزة في الجمع بين الهمزتين، كقول ابن عامر في جمعه بينهما وتخفيفه إياهما، فكما أن ابن عامر قال: (أَنَّ كَانَ) ممدودة بهمزة واحدة، وقوله في غير هذا الموضع الجمع بين همزتين، كذلك يجوز أن يكون حمزة أخذ به، وقول أحمد عن ابن عامر بهمزة واحدة ممدودة، لا يكون إلا على أنه أن يخفّف الثانية، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون قرأ بذلك على غير الاستفهام، أو على الاستفهام، فإن كان قرأ على غير الاستفهام، فليس إلا همزة واحدة، وهي همزة أن، فإذا مدّ علمت أن المدة إنما هو همزة أن، حقّقها بعد همزة الاستفهام إذ لا مصرف لها إلى غير ذلك.

قال: قرأ نافع وحده: (لَيَزْلِقُونَكَ) [القلم / ٥١] [بفتح الياء] من زَلَقَ، وقرأ الباقون: (لَيَزْلِقُونَكَ) [بضم الياء] من أزلقت^(١).

يقال: زَلَقَ يَزْلُقُ، زَلَقًا. فَمَنْ قَالَ؛ (لَيَزْلِقُونَكَ) جعله من زَلَقَ هو، وزَلَقْتُهُ أنا مثل: شَتَرْتُ عينه^(٢)، وشَتَرْتُهَا أنا، وحَزَنَ وحزنته أنا. والخليل يذهب في ذلك إلى أن المعنى: جعلت فيه شترًا، وجعلت فيه حُزْنًا، كما أنك إذا قلت: كحلته، ودَهَنْتُهُ، أردتَ جعلتَ فيه ذلك، ومَنْ قَالَ: أزلقته ثَقُلَ الفعل بالهمزة وهذا الباب أكثر من الأول وأوسع. ومعنى: (يُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) أنهم ينظرون إليك نظر البغضاء كما ينظر

(١) السبعة ٦٤٧ وما بين معقوفين منه.

(٢) شترت عينه: الشتر هو استرخاء الجفن الأسفل أو انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل أو تشنجه، انظر اللسان / شتر / .

الأعداء المنابذون، ومثل ذلك قول الشاعر^(١):
يَتَقَارِضُونَ إِذَا التَّقَوْا فِي مَجْلَسٍ
نَظَرًا يُزِيلُ مَوَاطِئَ الْأَقْدَامِ

(١) ذكره اللسان في مادة (قرض وزلق) ولم ينسبه وكذا ذكره البحر المحيط في تفسير سورة القلم ٣١٧/٨، والقرطبي ٢٥٦/١٨.

ذكر اختلافهم في سورة الحاقة

قرأ عاصم في رواية أبان وأبو عمرو والكسائي: (وَمَنْ قَبْلَهُ) [٩] بفتح الباء^(١).

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزمة: (قَبْلَهُ)

قال سيبويه: قَبْلَ: لِمَا وَلِيَ الشَّيْءَ، تقول: اذهب قَبْلَ السوق [أي: نحو السوق]، ولي قَبْلَكَ حقّ، أي: فيما يليك، واتَّسَعَ حتى صار بمنزلة لي عليك^(٣).

حجّة مَنْ قرأ: (وَمَنْ قَبْلَهُ) أنهم زعموا أن في قراءة أبيّ: (وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ مَعَهُ)، فهذا يقوّي (مَنْ قَبْلَهُ)، لأن قَبْلَ لِمَا ولي الشَّيْءَ مما لم يتخلف عنه فهو يتبعه ويَحْفُفُ به.

وحجّة مَنْ قال: (وَمَنْ قَبْلَهُ) مَنْ قَبْلَهُ من الأمم التي كفرت كما كفر. فإن قلت: إن قوله: (وَمَنْ قَبْلَهُ) لفظ عام يقع على المؤمن

(١) في السبعة بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) السبعة ٦٤٨ وزاد: ساكنة الباء.

(٣) سيبويه ٢٣٢/٤ (ت. هارون) وما بين معقوفين منه.

والكافر، فكيف جاز أن يُذكروا بأنهم جاؤوا بالخاطئة؟ قيل: قد يجوز أن يخص (من) في قوله: (مَنْ قَبْلَهُ) كأنه عني به الكفار دون المؤمنين، ويقوي ذلك قوله: (فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ) [الحاقة/ ١٠]، ويجوز أن يكون ذكر من قبله من الكفار كما ذكر من بعده بقوله: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَفِرْعَوْنُ وَثَمُودَ) [الحج/ ٤٢].

قرأ حمزة والكسائي: (لَا يَخْفَى) [٥] بالياء، وقرأ الباقون: (لَا تَخْفَى) بالتاء^(١).

كلا الأمرين حسن.

وقرأ ابن كثير وحده: (قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ) [٤١] و(قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ) [٤٢] بالياء فيهما جميعاً.

ابن عامر في رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما، وفي رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما، وروى القطعي عن عبيد عن هرون عن أبي عمرو (قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ) و(قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ) بالياء جميعاً، ولم يروه غيره، حدثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هرون عن أبي عمرو، وقرأ الباقون بالتاء فيهما^(٢).

قال أبو علي: حجة الياء أنه خطاب للنبي ﷺ، كأنه قليلاً ما يؤمنون يا محمد، وحجة التاء: كأنه: قل لهم: قليلاً ما تؤمنون.

روى الحلواني بإسناده عن ابن كثير: (وَتَعْيَهَا) [الحاقة/ ١٢] ساكنة العين، وكذلك قال أبو ربيعة عن قبل، وقرأت أنا على قبل:

(١) السبعة ٦٤٨.

(٢) السبعة ٦٤٨، ٦٤٩.

(وَتَعِيَهَا) بكسر العين وفتح الياء مثل حمزة. وكذلك الباقون على وزن تَلِيَهَا^(١).

وجه قوله: (وَتَعِيَهَا) أنه جعل حرف المضارعة مع ما بعد بمنزلة فَخَذٍ، فَأَسْكَنَ كما يُسْكَنُ كَتِفٌ ونحوه، وهذا يشبه ما من نفس الكلمة نحو الكاف من كَتِفٍ، لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل، فصار كقول مَنْ قال: وَهُوَ وَهْيٌ، ومثل ذلك قوله: (وَيَتَّقُهُ) [النور/٥٢] جعل تَقِيهِ من (يَتَّقُهُ) بمنزلة كَتِفٍ، فَأَسْكَنَ، وقد يكون هذا على ما ما أنشده أبو زيد من قوله^(٢):

قالت سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقَا

جعل تَرَلَ بمنزلة كَتِفٍ فَخَفَّفَ، وقد يجوز أن يكون أجرى الوصل مجرى الوقف مثل: سَبَسَبَا^(٣).

(١) السبعة ٦٤٨.

(٢) سبق انظر ٦٧/١، ٤١٠، و٧٩/٢، ٢٧٨.

(٣) سبق انظر ٦٥/١.

ذكر اختلافهم في سورة سأل سائل^(١)

قرأ نافع وابن عامر: (سَال) [١] غير مهموز، وقرأ الباقون: (سَأَل) مهموز^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قال: (سَال) جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين مثل: قال، وخاف. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: هما يتساولان، فَمَنْ قال: (سال) كان على هذه اللغة، وَمَنْ قال: (سأل) فعلى قول مَنْ قال: سأل، فجعل الهمزة عين الفعل، فإن حَقَّق قال: (سأل) مثل سَعَلَ، وإن خَفَّف جعلها بين الألف والهمزة، فأما قول الشاعر^(٣):

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً
ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ

فيمكن أن يكون من قول مَنْ قال: يَتَسَاوَلان، ويمكن أن يكون

(١) وتسمى الواقع والمعارج.

(٢) السبعة ٦٥٠.

(٣) البيت لحسان - سبق انظر ٢١٨/٢

من قول مَنْ جعل الهمزة عيناً، فقلب في الشعر كما قال^(١):

لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ

إلا أن سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته سِلْتُ^(٢)، فإذا كان كذلك حُمِلَ على: لا هَنَّاكَ. وقد قيل: إن ذلك وادٍ في جهنم^(٣)، فتكون الألف في (سَال) مثل التي في باع.

قال: كلهم همز: (سَائِلُ) [المعارج/١] لا خلاف بينهم في ذلك^(٤).

لا يكون غير الهمز في اسم الفاعل لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من يتساوولان، أو من اللغة الأخرى، فإن كان من قوله: يَتَسَاوَلَانِ لم يكن فيه إلا الهمز، كما لا يكون في: قَاتِلٍ وَخَائِفٍ، إلا ذلك لأنها إذا اعتَلَّتْ في الفعل اعتلت في اسم الفاعل، وإعلالها لا يكون بالحذف للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كان بالقلب إلى الهمزة، وإن كانت من لغة من همز لم يكن فيه إلا الهمز، كما لا يكون في ثائرٍ وشاءٍ^(٥) في فاعل من شَأَوْتُ إلا التحقيق للهمزة، إلا أنك إن شئت خَفَّفْتَ الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك في الوجه الآخر.

قال: قرأ الكسائي وحده: (يَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ) [المعارج/٤] بالياء.

(١) سبق ذكره في ٣٩٨/١، ٢١٨/٢، ٤١/٦.

(٢) انظر الكتاب ١٧٠/٢ حيث ورد الشاهد.

(٣) أخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن ابن عباس في قوله: (سال سائل) قال: سال: وادٍ في جهنم. انظر الدر المنثور للسيوطي ٢٦٤/٦.

(٤) السبعة ٦٥٠.

(٥) رسمت في الأصل شايء، وآثرنا الرسم الإملائي المناسب.

وقرأ الباقون: (تَعْرُجُ) بالتاء^(١).

قال أبو علي: الوجهان حسنان.

قال: روى حفص عن عاصم: (نَزَّاعَةٌ لِلشَّوْى) [المعارج/١٦] نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (نزاعةً) رفعاً^(٢).

من قال: (إنَّهَا لَطَىٰ. نَزَّاعَةٌ لِلشَّوْى) فرفع نزاعةً، جاز في رفعه ما جاز في قولك: هذا زيد منطلق، (وهذا بعلي شيخ)^(٣) [هود/٧٢].

ومن نصب فقال: (نَزَّاعَةٌ لِلشَّوْى) فالذي يجوز أن يكون هذا النصب عليه ضربان: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر أن يحمل على فعل، فحمله على الحال يبعد، وذلك أنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال، فإن قلت: فإن في قوله؛ (لَطَىٰ) معنى التلطي والتلهب، فإن ذلك لا يستقيم، لأن لطي معرفة لا تنتصب عنها الأحوال، ألا ترى أن ما استعمل استعمال الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل نحو: صاحب، ودَّر في قوله: لله دَرُّك، فإن لم يعمل هذا النحو الذي هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء، فإن لا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى.

ويدل على تعرف هذا الاسم وكونه علماً، أن التنوين والألف واللام لم تلحقه، فإذا كان كذلك لم تنتصب الحال عنه، فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التلطي، جاز أن تنصبه بهذا المعنى الحادث في العلم، وعلى هذا قوله: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ

(١) السبعة ٦٥٠.

(٢) السبعة ٦٥٠.

(٣) بالرفع وهي قراءة الأعمش. انظر المحتسب ٣٢٤/١.

وَفِي الْأَرْضِ) [الأنعام/٣]، علّقت الظرف بما دلّ عليه الاسم من التدبير والإلطف. فإن علّقت الحال بالمعنى الحادث في العلم، كما علّقت الظرف بما دلّ عليه الاسم من التدبير لم يمتنع، لأن الحال كالظرف في تعلّقها بالمعنى، كتعلّق الظرف به، وكان وجهاً.

وإن علّقت (نَزَاعَةً) بفعل مضمر نحو: أعنيها نَزَاعَةً للشوى، لم يمتنع أيضاً.

قال: وقرأ ابن كثير فيما أخبرني به مضر عن البزي؛ (ولا يُسأل) [المعارج/١٠] برفع الياء وفتح الهمزة. وقرأ على قنبل عن النّبال عن أصحابه عن ابن كثير: (ولا يُسأل) بنصب الياء، وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة: (ولا يُسأل) برفع الياء وهو غلط. وكلّهم قرأ: (ولا يُسأل) بفتح الياء^(١).

قال أبو علي: مَنْ ضَمَّ فقال: (لا يُسأل حميمٌ حميمًا) فالمعنى، والله أعلم: لا يُسأل حميمٌ عن حميمه ليعرف شأنه من جهته، كما قد يتعرّف خبر الصديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه، فإذا كان كذلك، فالكلام إذا بنيت الفعل للفاعل: سألت زيداً عن حميمه.

وإذا بنيت الفعل للمفعول قلت: سئل زيدٌ عن حميمه، وقد يحذف الجار فيصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجروراً قبل حذف الجار، فينتصب بأنه مفعول الاسم الذي أسند إليه الفعل المبني للمفعول به، فعلى هذا انتصاب قوله: (حميمٌ حميمًا)، ويدلّ على هذا المعنى قوله: (يُبَصِّرُونَهُمْ) [المعارج/١١]، أي: يُبَصِّرُ الحميم

(١) السبعة ٦٥٠.

الحميم، والفعل قبل تضعيف العين منه: بَصُرْتُ به، كما جاء: (بَصُرْتُ بما لم يَبْصُرُوا به) [طه/٩٦] فإذا ضَعُفَت عين الفعل صار الفاعل مفعولاً تقول: بَصَّرَنِي زيدٌ بكذا، فإذا حذفت الجار قلت: بَصَّرَنِي زيدٌ كذا، فإذا بَنَيْت الفعل للمفعول به وقد حذفت الجار قلت: بَصَّرْتُ زيدٌ، فعلى هذا (يُبَصِّرُونَهُمْ) فإذا بَصَّرُوا هم لم يحتاج إلى تعريف شأن الحميم من حميمه، وإنما جمع فعل (يُبَصِّرُونَهُمْ) لأن الحميم وإن كان مفرداً في اللفظ، فالمراد به الكثرة والجمع، يَدُلُّك على ذلك قوله: (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ) [الشعراء/١٠٠].

وَمَنْ قرأ: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً)، فالمعنى لا يَسْأَلُ الحميم عن حميمه في ذلك اليوم لأنه يذهل عن ذلك، ويشغل عنه شأنه، ألا ترى قوله: (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) [الحج/٢]، وقوله: (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ) [عبس/٣٤] وقوله: (لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ) [عبس/٣٧]، فقلوه: (لَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً) من قولك: سألت زيدا، أي: سألتُه عن شأنه وأمره، ويجوز أن يكون المعنى: لا يَسْأَلُ عن حميمه، فيُحذف الجار ويوصل الفعل.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (لَأَمَانَتِهِمْ) [المعارج/٣٢] واحدة وقرأ الباقون: (لَأَمَانَاتِهِمْ) جماعة^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال: (لَأَمَانَتِهِمْ) فأفرد وإن كان مضافاً إلى جماعة، ولكل واحدٍ منهم أمانة، فلأنه مصدر، فأفرد كما يفرد نحو قوله: (لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/١٩] وهو يقع على جميع الجنس

(١) السبعة ٦٥١.

ويتناوله. ومن جمع فلاختلاف الأمانات وكثرة ضرورها، فحسن الجمع من أجل الاختلاف ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (بَشَّهَاتِهِمْ) [المعارج/٣٣] واحدة.

وروى عباس عن أبي عمرو والحلواني عن أبي معمر، وعبد الوارث عن أبي عمرو: (بَشَّهَاتِهِمْ) جماعة. وكذلك روى حفص عن عاصم جماعة^(١).

القول في الشهادة والشهادات، كما تقدم من القول في الأمانة والأمانات.

قال: روى المفضل عن عاصم: (أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ) [المعارج/٣٨] مفتوحة الياء، وروى يحيى عن أبي بكر وحفص عن عاصم أن (يَدْخُلَ) مضمومة الياء. وكلهم قرأ: (أَنْ يَدْخُلَ) مضمومة الياء^(٢).

قال أبو علي: حجة من ضمَّ الياء أن غيره يُدْخِلُهُ، كما قال: (فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) [النساء/١٢٤]، وقال: (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) [غافر/٦٠]، فهذا يدل على أن غيره يُدْخِلُهُمْ.

ومن فتح الياء فلأنهم إذا أدخلوا دَخَلُوا، ومما يقوي الفتح قول: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) [البقرة/٢١٤]، وفتح التاء فيه.

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: (إِلَى نُصْبٍ) [المعارج/٤٣]

(١) السبعة ٦٥١.

(٢) السبعة ٦٥١.

بضمّتين، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ : (إِلَى نَضْبٍ)^(١).
 أبو عبيدة: (كَأَنَّهُمْ إِلَى نَضْبٍ يُوفِضُونَ) إِلَى عِلْمٍ يَسْرِعُونَ.
 قال رؤية^(٢):

تمشي بنا الجدّ على أَوْفَاضٍ

أي: على عجلة وسرعة^(٣). وفسّر أبو الحسن أيضاً نَضْبٌ: علم، وروى أيضاً عن مجاهد: نَضْبٌ غاية. وروي عن أبي العالية أنه فسّر (إِلَى نَضْبٍ) بأنه إلى غاية يستبقون.

قال أبو علي: فهذا يجوز أن يكون نَضْبٌ جمع نَضْبٍ مثل سَقْفٍ وسُقْفٍ، ووَرْدٍ ووَرْدٍ. وَمَنْ ثَقُلَ فَقَالَ: نَضْبٌ كان بمنزلة: أُسْدٌ، ويمكن أن يكون النَّضْبُ والنُّضْبُ لغتين كالضَّعْفُ والضُّعْفُ وما أشبه ذلك، ويكون التثقيل كشغل وشغل، وطُنْبٌ وطُنْبٌ.

(١) السبعة ٦٥١ وزاد بعد: بفتح النون وسكون الصاد.

(٢) في الديوان:

يُمسي بنا الجدُّ على أَوْفَاضٍ

وبعده: يقطع أجواز الفلا انقضاضي

ديوان رؤية/ ٨١.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٠.

ذكر اختلافهم في سورة نوح

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وعلي بن نصر عن أبي عمرو: (أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ) [٣] بضم النون.

وقرأ عاصم وحمزة واليزيدي عن أبي عمرو: (أَنِ اَعْبُدُوا اللَّهَ) بكسر النون^(١).

قال أبو علي: وجه مَنْ ضمَّ النون أنه كره الكسرة قبل الضمة وإن حجز بينهما حرف، ألا ترى أنهم قالوا: اشْرَبْ واضْرِبْ، وقالوا: أَقْتُلْ فضمُّوا الهمزة في أَقْتُلْ، وكسروها في المثالين الآخرين، فكذلك ضمَّ النون في: (أَنْ اَعْبُدُوا).

فإن قلت: فهلاً لم يستجيزوا غير الضم في نحو: أَقْتُلْ اَعْبُدْ، قيل: استجيز الكسر في: (أَنِ اَعْبُدُوا) ونحوه، وإن لم يستجيزوا: (اَعْبُدُوا) لأن الكسرة في (أَنْ اَقْتُلُوا) و (أَنْ اَعْبُدُوا) غير لازمة، ألا ترى أن الكلمة قد تستعمل، ولا تلزم بها هذه الكسرة فصارت الكسرة قبل الضمة بمنزلة الرفع بعد الكسرة في قولهم

(١) السبعة ٦٥٢.

في الرفع: كَتِفٌ وَضَحْكٌ، فكما احتملت الرفعَ بعد الكسر، لما كانت للإعراب فلم تلزم، كذلك احتملت الكسرة في (أَنْ اَعْبُدُوا) لَمَّا لم تلزم، ولم تكن لذلك بمنزلة اقْتُلْ.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو: (دُعَائِي إِلَّا [نوح/٦] بالهمز وفتح الياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (دُعَائِي) ساكنة الياء، وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (دُعَائِي إِلَّا) يرسل الياء.

حدَّثني محمد بن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير (دُعَائِي إِلَّا) بنصب الياء، ولا يهمز مثل (هُدَايِ) [البقرة/٣٨] ^(١).

قال أبو علي: إسكان الياء في (دُعَائِي) وتحريكها حسن، فأما القصر في الدعاء فلم أسمعه، ولعل ذلك لغة لم تبلغنا.

قال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (مَالُهُ وَوُلْدُهُ) [نوح/٢١] ساكنة اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: (مَالُهُ وَوُلْدُهُ) بفتح اللام، خارجة عن نافع: (وَوُلْدُهُ) مثل أبي عمرو ^(٢).

قال أبو علي: الولدُ والوُلْدُ، يجوز أن يكونا لغتين كالْحَزَنِ والحُزْنِ والبَحْلُ والبَحْلُ، ويدلُّك على أن الولدَ يكون واحداً ما أنشده من قول الشاعر ^(٣):

(١) السبعة ٦٥٢.

(٢) السبعة ٦٥٢، ٦٥٣.

(٣) عجز بيت صدره:

وليت فلاناً كان وُلِدَ حِمَارٍ

فهذا يكون واحداً، ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعاً يجمع عليه فَعَلٌ أو فُعِلٌ، وذلك أن كلَّ واحدٍ من فُعِلٍ وفَعَلٍ يجري مجرى الآخر، وقد جمعوا فَعَلٌ على فُعِلٍ نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وكذلك يجوز أن يكون جُمع وَلَدٌ على وُلِدَ، ويجوز أن يكون: وَلَدٌ جمع على وَلَدٍ، كما جُمع الْفُلُكُ على الْفُلُكِ بدلالة قوله: (الْفُلُكُ المشحون) [يس/٤١]، فهذا واحداً والجمع قوله: (الْفُلُكُ التي تجري في البحر) [البقرة/١٦٤] فجمع الْفُلُكُ على الْفُلُكِ، ألا ترى أننا لا نَعْلَمُ الْفُلُكُ مستعملاً في الْفُلُكِ، فإذا لم يَجِء ذلك فيه كان جمعاً للْفُلُكِ، فالضمة التي في اللفظة التي يراد بها الجمع غير التي كانت في الواحد، كما أن الضمة في: مَنْصُ، في ترخيم منصوٍ على مَنْ قال: يا حارُّ، غير الضمة التي كانت فيه في قول مَنْ قال: يا حارِ، وكما أن الكسرة في دِلاصٍ وهِجانٍ إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانا في الواحد، ألا ترى أن التي في الجمع مثل التي في ظِرَافٍ، والتي كانت في الواحد مثل التي كانت في دِلَاثٍ^(١) وَكِنازٍ، ويدلُّ على أن الوُلَدَ يكون جمعاً قول حسان^(٢):

يا بِكَرٍ آمِنَةً المِبارِكِ بِكَرُها
من وُلِدِ مُحْصَنَةٍ بِسَعْدِ الْأَسْعَدِ

فليت فلاناً كان في بطن أمِّه

وقد ذكره المحتسب ٣٦٥/١ ولم ينسبه، وكذا اللسان في مادة

(ولد).

(١) الدلائل ككتاب: السريعة والسريع من النوق وغيرها.

(٢) في الديوان برواية: «المبارك ذكرُهُ... ولدتك...»، ديوانه ١٣١/١.

فأما التي في قوله: (مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوُلْدُهُ) [نوح/ ٢١] فيكون جمعاً، وإن كان مضافاً إلى الواحد لأنه ضمير مَنْ، وهو مفرد في اللفظ، والمراد به الجمع فأفرد على معنى مَنْ، وإضافة لفظ الجميع إلى المفرد في هذا، كما حكي من قولهم: لَيْتَ هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه، فجمع الأنفس، وإن أضاف إلى لفظ المفرد فكذلك يكون الوُلْدُ في قوله: (وَوُلْدُهُ)، وكذلك: (لَيْسَتْوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) [الزخرف/ ١٣]. ويجوز أن يكون مفرداً كما كان المال في قوله: (مالُهُ) مفرداً، الوجهان جميعاً يجوزان.

قال: قرأ نافع وحده: (وَلَا تَذَرْنِ وُدًّا) [نوح/ ٢٣] بضم الواو. وقرأ الباقون: (وَدًّا) بفتح الواو، وروى أبو الربيع عن بُرَيْد^(١) بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم: (وَدًّا) مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره وهو غلط، ويحيى عن أبي بكر عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، وحفص عن عاصم، أنه قرأ: (وَدًّا) مثل أبي عمرو، وحدثني المروزي عن ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (وَدًّا) بضم الواو مثل نافع وهو غلط^(٢).

قال أبو عبيدة: هذه أصنام كانت في الجاهلية تعبد^(٣)، وزعموا أن وَدًّا كان لهذا الحي من كلب، وحكاه بالفتح، وسمعت قول

(١) في الأصل «يزيد» والتصويب من السبعة. وانظر ترجمة بريد بن عبد الواحد في الطبقات ١/ ١٧٦.

(٢) السبعة ٦٥٣.

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٧٠.

الشاعر^(١):

فَحْيَاكَ وَدُّ مَنْ هَدَاكَ لِفَتْيَةٍ
وَحُوصٍ بِأَعْلَى ذِي نُضَالَةٍ هُجْدٍ

وقال أبو الحسن: ضَمَّ أهل المدينة الواو وعسى أن يكون لغة في اسم الصنم، قال^(٢): وسمعت هذا البيت:

حَيَّاكَ وَدُّ فَإِنَّا لَا يَجِلُّ لَنَا
فَضْلُ النِّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا

الواو مضمومة. قال: وسمعت من يقول: إن الواو مفتوحة.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (مِمَّا خَطَايَاهُمْ) [نوح/٢٥] مثل: قضايَاهُمْ. الباقون: (خَطِيئَاتِهِمْ)^(٣).

قال أبو علي: (خَطَايَاهُمْ) على التكسير، وَحَجَّتُهُ: (نَغْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [البقرة/٥٨] وخطيئات^(٤): جمع التصحيح، و(ما) زائدة، كالتي في قوله: (فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ) [آل عمران/١٥٩]، وقوله: (فَبِمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ) [النساء/١٥٥].

- (١) البيت للحطيئة وفي ديوانه (ما هداك... ذي طُوالَةٍ)...
- والود: اسم صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب وكان بدومة الجندل - وخوص: إبل غائرة العيون وذو نضالة: اسم مكان - وهجد: نيام، ديوانه/١٥٢، تهذيب اللغة للأزهري ٣٦/٦.
- (٢) البيت للناطقة الذبياني - ومعنى عزم: اشتد، ويروى: حَيَّاكَ رَبِّي....
- (٣) السبعة ٦٠٣.
- (٤) رسمت في الأصل خطأت.

حفص عن عاصم: (دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا) [نوح/٢٨] بفتح الياء،
وكذلك أبو قرّة عن نافع.

الباقون لا يحركون الياء في (بَيْتِي)^(١).

قال أبو علي: كلا الأمرين حسن.

ذكر اختلافهم في سورة الجن

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ) [١]، (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقامُوا) [١٦] (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) [١٨]، (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) [١٩] أربعة أحرف بالفتح.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر كما قرأ^(١) إلا قوله: (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) فإنهما كسراه. المفضل عن عاصم مثل أبي بكر. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح إلا ما جاء بعد قول، أو بعد فاء جزاء^(٢). حفص عن عاصم مثل حمزة.

أما قوله: (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقامُوا) فإنه يجوز فيه أمران: أحدهما: أن تكون المخففة من الثقيلة، فيكون محمولاً على الوحي، كأنه: أوحى إليّ أن لو استقاموا، وفصل (لو) بينهما وبين الفعل كفصل السين، ولا في قوله: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه/٨٩] (وَعَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) [المزمل/٢٠].

(٢) السبعة ٦٥٦ وسقط ما بعده.

(١) زاد في السبعة من نسخة: «أبو عمرو» بعد قوله: قرأ.

والآخر: أن يكون قبل لو بمنزلة اللام في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ لِنُغَرِّبَنَّكَ بِهِمْ) [الأحزاب/ ٦٠]، وقوله: (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ) [الأعراف/ ٢٣] فتلحق مرة، وتسقط أخرى، لأن (لو) بمنزلة فعل الشرط، فكما لحقت اللام زائدة قبل إن الداخل على فعل الشرط، كذلك لحقت (أن) هذه قبل (لو).

ومعنى (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) قد قيل فيه قولان: أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى، والآخر: لو استقاموا على طريقة الكفر.

ويستدل على القول الأول بقوله: (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) [المائدة/ ٦٦]، وقوله: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَكِنْ كَذَّبُوا) [الأعراف/ ٩٦].

ويستدل على القول الآخر بقوله: (وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتِهِمْ سَقْفًا مِنْ فِضَّةٍ) [الزخرف/ ٣٣].

وأما قوله: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) [الجن/ ١٨]، فزعم سيبويه^(١) أن المفسرين حملوه على: (أَوْحِي) كأنه: وأوحى إلي أن المساجد لله، ومذهب الخليل أنه على قوله: ولأن المساجد لله فلا تدعوا، كما أن قوله: (أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) [الأنبياء/ ٩٢] على قوله: ولأن هذه

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٦٤ في «باب آخر من أبواب أن».

أَمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ، أَي: لهذا فاعبدوني، ومثله في قول الخليل: (لَا إِلَهَ إِلَّا قَرِيش) [قريش/١] كأنه: لهذا فليعبدوا.

فأما المساجد فقليل فيها: إنها بيوت العبادة، أَي: لا تشركوا فيها الأوثان مع الله في العبادة، وقيل: إن المساجد المواضع التي يسجد بها الساجد، فقال سيويه: ولو قرئ: (وإن المساجد لله) لكان جيداً.

وأما قوله: (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) [الجن/١٩] فيكون على: أوحى إليّ، ويكون على أن يقطع من قوله: (أوحى) ويستأنف به، كما جوز سيويه القطع من أوحى في قوله: (وَأَنَّ المساجد لله) فعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: (وإنه لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) فكسرا همزة (إن)، فأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح، فإنه على الحمل على (أوحى)، ويجوز أن يكون على غيره، كما حمل المفسرون: (وَأَنَّ المساجد لله) على الوحي، وحمله الخليل على ما ذكرناه عنه، فأما ما جاء من ذلك بعد قول أو حكاية، فكما حكى قوله: (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ) [المائدة/١١٥] (يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ) [آل عمران/٤٢] وكذلك ما جاء بعد فاء الجزاء، لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، فلذلك حمل سيويه قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/٩٥]، (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا) [البقرة/١٢٦]، (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ) [الجن/١٣] على أن المبتدأ فيها مضمَر، ومثال ذلك في هذه السورة قوله: (وَمَنْ يَعَصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [الجن/٢٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (نَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا) [الجن/١٧] بالنون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَسْلُكُهُ) بالياء، عباس عن أبي عمرو بالياء^(١).

مَنْ قرأه بالياء فلتقدّم ذكر الغيبة في قوله: (ومن يُعْرِضُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ) وَمَنْ قرأ بالنون فهو مثل قوله: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الأنعام/ ١٥٤] بعد قوله: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/ ١].

وقرأ عاصم وحمزة: (قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي) [الجن/ ٢٠] بغير ألف، وقرأ الباقون: (قَالَ). أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: (قُلْ) بغير ألف مثل حمزة^(٢).

قال أبو علي: وجه مَنْ قال أن ذكر الغيبة قد تقدّم، وهو قوله: (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) [الجن/ ١٩] قال: (إِنَّمَا أَدْعُوا) على الغيبة التي قبلها.

وَمَنْ قال: (قُلْ) فلا أن بعده مثله وهو قوله: (قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا) [الجن/ ٢١]، (قُلْ إِنِّي لَنْ يَجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ) [الجن/ ٢٢]. (قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ) [الجن/ ٢٥].

هشام بن عمار عن ابن عامر: (لُبْدًا) [الجن/ ١٩] بضم اللام، ابن ذكوان عن ابن عامر: (لِبْدًا) بكسر اللام، وكذلك الباقون^(٣).

أبو عبيدة: (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبْدًا) أي: جماعات، واحداها

(١) السبعة ٦٥٦.

(٢) السبعة ٦٥٧.

(٣) السبعة ٦٥٦.

لِبَدَّة، قال: وكذلك يقال للجراد الكثير، قال عبد مناف بن رُبْع^(١):
صَابُوا بِسِتَّةِ أَبْيَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ
حَتَّى كَانُوا عَلَيْهِمْ جَابِيًا لِبَدًا

قال: الجابي: الجراد، لأنه يجبي كل شيء يأكله، وقال قتاد في قوله: (يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا) تَلَبَّدَ الْجَنُّ وَالْإِنْسُ عَلَى هَذَا الْأَمِّ لِيُطْفِئُوهُ فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَنْصُرَهُ وَيُضْمِرَهُ وَيُظْهِرَهُ عَلَى مَنْ نَاوَاهُ. وقال غيره: كَادَ الْجَنُّ لَمَّا سَمِعُوا قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَسْقُطُونَ عَلَيْهِ.

وما روي عن ابن عامر: (لِبَدًا) فَإِنَّ اللَّبْدَ الْكَثِيرَ، من قوله: (أَهْلَكْتُ مَا لَا لِبَدًا) [البلد/٦]، وكأنه قيل له: لِبَدًا، لركوب بعضه على بعض، ولصوق بعضه ببعض لكثرتهم، فكأنه أراد: كَادُوا يَلْصِقُونَ بِهِ مِنْ شِدَّةِ دَنُوهُمْ لِلْإِصْغَاءِ وَالِاسْتِمَاعِ مَعَ كَثَرَتِهِمْ، فيكون على هذا قريب المعنى من قوله: (لِبَدًا) إِلَّا أَنْ لِبَدًا أَعْرَفَ بِهَذَا الْمَعْنَى وَأَكْثَرَ.

قال ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (رَبِّي أَمْدًا) [الجن/٢٥] وَأَسْكَنَ الْبَاقُونَ^(٢).

(١) ويروى «طافوا بستة» أو «جاؤوا لسته» وصابوا: وقفوا، والجابي: يهزم ولا يهزم، واللبد: المتراكب بعضه على بعض. يقول: من كثرة ما وقع عليهم الناس كان عليهم جراداً منقضاً. انظر شرح السكري ٦٧٤/٢. واللسان (جبا). وفيه: سمي الجراد الجابي لطلوعه.

(٢) السبعة ٦٥٧ وفيه: «حرك ابن كثير ونافع وأبو عمرو الياء من (ربي). وأسكنها الباقون». ولم يتكلم أبو علي عن الحجة فيها لسبق نظائرها.

ذكر اختلافهم في سورة المزمّل

قرأ أبو عمرو وابن عامر: (وِطَاءً) [٦] بكسر الواو ممدودة،
وقرأ الباقر: (وَطَاءً) بفتح الواو مقصورة^(١).

رُوي عن مجاهد: (أشدُّ وِطَاءً)، قال: يواطىء السمع القلب.
ابن سلام عن يونس (أشدَّ وِطَاءً) قال: ملائمة وموافقة. ومن ذلك قوله:
(لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) [التوبة/٣٧] أي: ليوافقوا، فكأن المعنى:
إن صلاة ناشئة الليل، أو عمل ناشئة الليل يواطىء السمع القلب فيها،
أكثر مما يواطىء في ساعات النهار، لأن الليالي أفرغ للإفهام عن كثير
مما يشغل بالنهار.

ومن قال: (وِطَاءً) فالمعنى: أنه أشقّ على الإنسان من القيام
بالنهار، لأن الليل للدعة والسكون، ومنه الحديث: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ
وطأتك على مُضَرٍّ»^(٢) وهو أقوم قِيلاً: أي: أشدَّ استقامة وصواباً لفرغ
البال وانقطاع ما يشغل، قال:

(١) السبعة ٦٥٨.

(٢) رواه أحمد في المسند ٢/٢٥٥.

له ولها وقع بكلّ قراءة

ووضع بمستنّ الفضاء قويم^(١)

أي: مستقيم، والنّاشئة: ما يحدث وينشأ من ساعات الليل، وروي عن الحسن أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (ربّ المشرق) [المزمل/٩] رفع.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي وابن عامر: (ربّ المشرق) خفض^(٢).

الرفع في قوله: (ربّ المشرق) يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون لما قال: (وأذكر اسم ربّك) [المزمل/٩] قطعه من الأول فقال: هو ربّ المشرق، فيكون على هذا خبر مبتدأ محذوف كقوله: (بشر من ذلكم النار) [الحج/٧٢] وقوله: (متاع قليل) [آل عمران/١٩٧] أي: ذلك متاع قليل، أي أن تقلبهم متاع قليل.

والوجه الآخر: يرفعه بالابتداء، وخبره الجملة التي هي: (لا إله إلا هو) [المزمل/٩] والعائد إليه الضمر المنفصل. ومن خفض فعلى إتباعه قوله: (وأذكر اسم ربّك) (ربّ المشرق والمغرب) [المزمل/٩].

قال: قرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر: (ونصفه وثُلثه) [المزمل/٢٠] كسراً، وقرأ الباقون: (ونصفه وثُلثه) نصباً.

من نصب فقال: (ونصفه وثُلثه) حملة على (أدنى) وأدنى في موضع نصب.

(١) القراءة: القاع المستدير. واستن السراب: اضطرب. (٢) السبعة ٦٥٨.

قال أبو عبيدة: أدنى: أقرب^(١). فكأنه: إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه.
وأما من جرّ فقال: (من ثلثي الليل ونصفه وثلثه)؛ فإنه يحمله على الحال.

قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا لأن المعنى يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه، قال: وكأن الذي افترض الثلث أو أكثر من الثلث، قال: وأما الذين قرؤوا بالجرّ، فعلى أن يكون المعنى: أنكم لم تؤدّوا ما افترض عليكم، فقوموا أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه.

ابن ذكوان عن ابن عامر (وثلثه) و(ثلثي الليل) مثقل، وزاد الحلواني عن هشام عن ابن عامر (ثلثي) خفيفاً، (وثلثه) مثقل.
وروى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير (وثلثه) ساكنة اللام^(٢).

حجة التثقيل قوله: (فَلَأَمَّهُ الثُّلُثُ) [النساء/ ١١]. وحجة التخفيف: أن هذا الضرب قد يخفف، فيقال: العُنُقُ والعُنُقُ، والطُنْبُ والطُنْبُ، والرُّسُلُ والرُّسُلُ، والأسدُ والأسدُ.

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٤.

(٢) السبعة ٦٥٨.

ذكر اختلافهم في سورة المُنْذِر

قرأ عاصم في رواية حفص: (وَالرُّجْزَ) [٥] بضمّ الراء، والمفضل مثله.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (وَالرُّجْزَ) بكسر الراء^(١).

قال أبو الحسن: قراءة الحسن مضمومة، وقال: هو اسم صنم فيما زعموا، ومن كسر فقال: (وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)، فالرُّجْزُ العذاب، والمعنى: وذا العذاب فاهجر، يعني: الأصنام، لأن عبادتها تؤدي إلى العذاب، وقد قال: (لئن كشفت عنا الرُّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف/١٣٤]، ويجوز أن يكون الرُّجْزُ والرُّجْزُ لغتين، كالذِّكْرُ والذِّكْرُ قال قتادة: هما صنمان كانا عند البيت، أسافٌ ونائلةٌ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وابن عامر والكسائي: (إِذَا دَبَّرَ) [٣٣]. [بفتح الدال].

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة: (وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ) بتسكين الدال^(٢).

(١) السبعة ٦٥٩.

(٢) السبعة ٦٥٩. وما بين معقوفين منه.

ابن سلام عن يونس قال يونس: دَبَر: انقضى، وأدَبَر: تولى، قال ابن سلام، ذكر غير واحد من أصحاب الحديث عن الحسن أنه قال: إدبار النجوم: ركعتا الفجر، وإدبار السجود ركعتان بعد المغرب، قال: وقال يونس: إدبَار النجوم: انقضاؤها، وإدبار السجود آثار السجود، وفي حرف عبد الله: (واللَّيْلِ إِذَا أَدَبَرَ) فيما زعموا، وروي أن مجاهداً سأل ابن عباس عنها، فلما ولى الليل قال له: يا مجاهد، هذا حين دبر الليل، قال قتادة: (واللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ): إذا ولى، ويقال: دَبَرَ وأدَبَرَ، قال^(١):

وَأَبَى الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ

بِضُهَابٍ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّائِرِ

وقد قالوا أيضاً: كأمس المدبر، والوجهان جميعاً حسنان.

قال أبو علي: قُبِّلَ عن ابن كثير: (إِنَّهَا لِأَحْدَى الْكُبَرِ) [المدثر/٣٥] مهموز مثل أبي عمرو. وحدثني غير واحد منهم أحمد بن أبي خيثمة، وإدريس عن خلف قال: حدثنا وهب بن جرير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن كثير يقرأ: (لأحدى الكُبرِ) لا يهمز ولا يكسر^(٢).

وقال قتادة: (إِنَّهَا لِأَحْدَى الْكُبَرِ): جهنم. قال أبو علي: التخفيف في (لأحدى الكُبرِ) أن تجعل الهمزة فيها بين بين نحو: سَيْمٍ، (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) [الأنعام/٧٤، إبراهيم/٣٥، الزخرف/٢٦]، فأما حذف الهمزة فليس بقياس، ووجه ذلك أن الهمزة حذفت حذفاً

(١) سبق في ص ١٧٥

(٢) السبعة ٦٥٩، ٦٦٠ مع تقديم وتأخير.

كما حذفت في قوله^(١):

وَيُلْمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً
وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

ويشبه أن يكون الذي حُسِّنَ ذلك لقائله، أنه وجد الهمزة تحذف حذفاً في بعض المواضع في التخفيف، وليس هذا منها، ولكنه مثل: ويل أمها، كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفاً، وقد جاء ذلك في غير موضع في الشعر، قال أبو الأسود لزياد^(٢):

يَا بَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَجَّتْهُ بِالنُّكْرِ مِنِّي وَالذَّهَى

وقال آخر؛ أنشده أحمد بن يحيى:

إِنْ كَانَ حَرٌّ لَكَ بِأَفْقِيمَةٍ
بَاعَكَ عَبْدًا بِأَخْسَ قِيمَةٍ^(٣)

وقال آخر^(٤):

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقَعًا
وَفَتَحَاتِ فِي الْيَدَيْنِ أَرْبَعَا

(١) وهو امرؤ القيس (ديوانه/٢٢٧) والبيت من شواهد سيويه. قال الأعلام: وصف عقاباً تتبع ذئباً لتصيد، فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وشدة هروبه. وأراد: ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم. انظر سيويه ٣٥٣/١، ١٧٢/٢، والخزانة ١١٢/٢.

(٢) سبق انظر ٢١١/٣، ٣٠٧.

(٣) في طرّة الأصل تعليقه نصها: «هذا البيت في... عليه وليس في نسخة الشيخ بن... قوله إن كان». ولم نقف على قائل الرجز.

(٤) سبق في ٢١١/٣ و٣٠٦.

حذف الهمزة حذفاً ولم يخفف على القياس .

ومن ذلك قول الفرزدق^(١):

فعليّ إنم عطية بن الخيطفى
وأنم التي زجرتك إن لم تجهد

فهذا مثل قراءة ابن كثير، ألا ترى أن (لَا) في قوله (لإحدى الكبرى) مثل: وإنم التي، وهذا النحو في الشعر غير ضيق في القياس، وقد جاء منه في الكلام، وحكمها في القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفي هذا الحذف ضعف لأنه إذا حذفها بقي بعدها حرف ساكن يكون أول الكلمة بعد الحذف، ولهذا لم تخفف الهمزة أولاً، لأن التخفيف تقريب من الساكن كأن لا يكون فيما يلزم الابتداء به ساكناً أجدر، ومن ثم لم يجزوا متفًا، لأن السكون يلحق الزحاف فيلزم فيه الابتداء بالساكن، ووجهه أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فصار حذف الهمزة كأنه يحذف في تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: (لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الحج/ ٥٨] فخففوه كما خففوا عَصْداً ونحوه، مما هو كلمة واحدة.

نافع وابن عامر: (مُسْتَنْفَرَةٌ) [المدثر/ ٥٠] بفتح الراء ونصب الفاء.

المفضل عن عاصم مثله، وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (مُسْتَنْفَرَةٌ) بكسر الفاء^(٢).

أبو الحسن: الكسرة في: (مُسْتَنْفَرَةٌ) أولى، ألا ترى أنه قال:

(١) لم نعثر عليه في ديوانه.

(٢) السبعة ٦٦٠.

(فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) [المذثر/٥١] فهذا يدلّ على أنها هي التي استنفرت، ويقال: نفر، واستنفر، مثل: سخر، واستسخر، وعجب واستعجب، قال^(١):

وَمُسْتَعِجٌ مِّمَّا يَرَى مِنْ أَنْاتِنَا
وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَمْ

وَمَنْ قَالَ: (مُسْتَنْفَرَةٌ) فكأن القسورة استنفرتها، أو الرامي.

قال أبو عبيدة: مستنفرة، ومستنفرة: مذعورة، قال: والقسورة: الأسد^(٢)، وقالوا: الرّمة. قال ابن سلام: سألت أبا سوار الغنوي، وكان أعرابياً فصيحاً قارئاً للقرآن، فقلت: كأنهم حمر ماذا؟ فقال: (كأنّهم حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ) طردها قسورة، فقلت: إنما هو: (فرت من قسورة) فقال: أفرت؟ قلت: نعم، قال: فمستنفرة إذاً.

(١) لأوس بن حجر، سبق ٣٥٢/١. و٤٣٣/٤

(٢) مجاز القرآن ٢٧٦/٢.

ذكر اختلافهم في سورة القيامة

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قبل : (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) بغير ألف، و(لَأُقْسِمُ) [٢] بألف.

وكلهم قرأ: (لا أقسم) (ولا أقسم) بألف^(١).

قال أبو علي: مَنْ قرأ: (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) كانت (لا) على قوله صلة، كالتي في قوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد/٢٩] فإن قلت: فإن (لا) و(ما) والحروف التي تكون زوائد إنما تكون بين كلامين كقوله: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح/٢٥] و(فِيمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران/١٥٩] و(فِيمَا نَقُصُّهُمْ) [النساء/١٥٥] ولا تكاد تُزاد أولاً.

فقد قالوا: إن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحد^(٢)، قالوا: والذي يدلّ على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجيء جوابه في سورة أخرى كقوله: (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) [الحجر/٦]، جاء جوابه في سورة أخرى. فقال: (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) [القلم/٢]، فلا فصل على هذا بين

(١) السبعة ٦٦١.

(٢) كذا الأصل، والوجه: الواحدة.

قوله: (لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد/٢٩] وبين قوله: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [القيامة/١]، وقد حُمِلَ (ما) على الزيادة فيما أنشده أبو زيد^(١):

ما مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَرَزٍ
ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمِينَ وَكَارُ
ما كُنْتَ أَوَّلَ ضَبِّ صَابٍ تَلَعَّتْهُ
غَيْثٌ وَأَخْطَأَهُ جَدْبٌ وَإِضْرَارُ

فهذا ما جاء فيه زائداً في أول البيت، فأما قول ابن كثير: (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)، فإن اللام يجوز أن تكون التي يصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك سيبويه وأجازه، وكما لم تلحق النون مع الفعل في الآي، كذلك لم تلحق اللام مع النون في نحو قول الشاعر^(٢):

وَقَتِيلٌ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ
فَرِغٌ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُثَارِ

(١) البيتان لعبد بن الطبيب، وهما في النوادر ٢٣٧ (ط. الفاتح) برواية: «الجزاة» بدل «الدسيعة» و:

غَيْثٌ فَأَمْرَعُ وَاسْتَخَلْتُ لَهُ الدَّارُ
والبيتان من مقطعة في خمسة أبيات أوردها الجاحظ في الحيوان ٢٦٣/٥، ٢٦٤ (ت. هارون) والسلمان: الدلوان - والوكار: العداء. والتلعة: ما ارتفع من الأرض.

(٢) لعامر بن الطفيل. وهو في شرح أبيات المغني ٣/٨. وقتيل مرة: هو أخو الشاعر قتله بنو مرة - فرغ: رأس في قومه شريف، وفرغ أي هدر لم يثار له - ولم يقصد: لم يقتل، وانظر ابن الشجري ٣٦٩/١ - ٢٢١/٢.

ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تسبقه النون، لأن هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي، وقد يمكن أن تكون (لا) ردّاً للكلام.

وزعموا أن الحسن قرأ: (لَأَقْسِمُ) وقرأ: (لا أَقْسِمُ)، وقال: أَقْسَمَ بالأولى ولم يقسم بالثانية. وحكي نحو ذلك عن ابن أبي إسحق أيضاً.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبان: (بَرَقَ البَصْرُ) [القيامة/٧] بفتح الراء.

وقرأ الباقر وعاصم: (بَرَقَ) بكسر الراء^(١).

حكي عن هرون قال: سألت أبا عمرو فقال: (بَرَقَ) بالكسر يعني: جاء، وسألت ابن أبي إسحق فقال: (بَرَقَ)، وقال أبو عبيدة: بَرَقَ البَصْرُ: إذا شَقَّ وأنشد^(٢):

لَمَّا أَتَانِي ابْنُ عَمِيرٍ رَاغِبَا
أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرَقَ

وقال أبو الحسن: المكسورة في كلام العرب أكثر، والمفتوحة لغة. قال قتادة: بَرَقَ البَصْرُ: شَخَصَ البَصْرَ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (بَلَّ تَحْبُونُ) [القيامة/٢٠]،

(١) السبعة ٦٦١.

(٢) أنشده للكلابي برواية: «عيساً صهاباً فَبَرَقَ». مجاز القرآن ٢٧٧/٢، وانظر القرطبي في تفسيره ٩٤/١٩.

(وَتَذَرُونَ) [القيامة/٢١] بالتاء جميعاً، وقرأ الباقون: بالياء جميعاً^(١).
 يحبون: أي: هم يحبون ويذرون، والتاء على: قُلْ لهم: بل
 تحبّون وتذرون. قال أبو علي: الياء على ما تقدّم من ذكر الإنسان،
 والمراد به الكثرة، والياء حسن لتقدّم الذكر، وليس المراد به واحداً،
 وإنما المراد الكثرة والعموم لقوله: (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً)
 [المعارج/١٩]، ثم قال: (إلا المصلّين) [المعارج/٢٢].

حفص وقنبل: (مَنْ راقٍ) [القيامة/٢٧] يقف على (من)
 ويبتدىء: (راقٍ) ولم يقطعها غيره، وكأنه في ذلك يصل^(٢).

قال غير أحمد: لم يتعمّد الوقف على (مَنْ راقٍ) و(بَلْ رَانَ)
 [المطففين/١٤] مظهرَي النون واللام غير عاصم.

قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك، وقيل: التمسوا الأطباء فلم
 يُغنوا عنهم من قضاء الله شيئاً.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة
 والكسائي: (مِنْ مَنِيٍّ تُمْنِي) [القيامة/٣٧] وروى حفص عن عاصم:
 (يُمْنِي) بالياء، وكذلك المفضل عن عاصم، وقرأ ابن عامر: (يُمْنِي)
 بالياء.

وروى علي بن نصر واليزيدي وعبد الوارث والنصر بن شُمَيْل
 عن هُروَن عن أبي عمرو وعُبَيْد عن هُروَن عن أبي عمرو (تُمْنِي)
 بالتاء.

وروى أبو زيد بالتاء والياء، وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً

(١) السبعة ٦٦١.

(٢) السبعة ٦٦١.

: (مِنْ مَنِيٍّ تُمْنِي) بالتاء، وقال: (مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنِي) [النجم/٤٦] ^(١).

مَنْ قَالَ: (مِنْ مَنِيٍّ تُمْنِي) حملة على النطفة: أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً تُمْنِي مِنْ مَنِيٍّ، وَمَنْ قَالَ: (يُمْنِي) حملة على المنيّ كأنه: مِنْ مَنِيٍّ يُمْنِي، أَي: يَقْدَرُ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنْهَا. قَالَ ^(٢):

مَنْتَ لَكَ أَنْ تَلْقَى ابْنَ هِنْدٍ مَنِيَّةً

وفارس مَيَّاسٍ إِذَا مَا تَلَبَّبا

وقال آخر ^(٣):

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا

إِلَى جَدَثٍ يُوزِي لَهُ بِالْأَهَاضِبِ

أَي: سَاقَهُ الْقَدْرُ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي قَوْلِهِ: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنِي) [النجم/٤٦] وفي هذا دلالة على أن قوله: (أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ تُمْنِي) [القيامة/٣٧] أَي تُمْنِي النطفة، فيجب إلحاق علامة التانيث الفعل لوضوح ذلك بالآية الأخرى التي في سورة النجم.

(١) السبعة ٦٦٢.

(٢) نسبه الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٥٣ إلى ابن أحمر، وهو في شعره ص ٤٠ وأسماء خيل العرب وأنسابها ص ٢٢٨ وروايته فيهما:

فوارس سَلَى يَوْمَ سَلَى وَهَاجِرَ

وانظر التاج (ميس). فارس مياس: هو شقيق بن حَرِيٍّ مِنْ بَاهِلَةَ،

ومياس: فرسه. وتلبب الفارس: لبس السلاح وتشمر للقتال.

(٣) وهو صخر الغي، والبيت من قصيدة له ويقال إنها لأخيه يرثي بها أخاه صخرًا. انظر

شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٤٥. واللسان (منا) (وزي). والمنا: القدر، ويوزي: يشرف له وينصب.

ذكر اختلافهم في

سورة الإنسان

قرأ ابن كثير (سَلَسِلَ) [الإنسان / ٤] بغير أَلِفٍ، وَصَلَ أو وقف، هذه رواية قبل.

وقرأ أبو عمرو غير منوَّنة في الوصل، والوقف بألف.
وقرأ ابن عامر وحمزة: (سَلَسِلَ) بغير نون، ووقف حمزة بغير أَلِف.

حدثني ابن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (سَلَسِلًا) منون.

وقال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث؛ كان أبو عمرو يستحب أن يسكت عندها، ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب، لأنها ليست آخر آية.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (سَلَسِلًا) منوَّنة، (قواريرا، قواريرا من فضة) [الإنسان / ١٥، ١٦] كلاهما بألف ولا ينون فيهما.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (قوارير، قوارير) بغير أَلِف، ووقف حمزة بغير أَلِف فيهما.

وقرأ ابن كثير: (قواريراً) منوثة، (قوارير من فضة) غير منوثة.
 وقرأ أبو عمرو: (قواريراً) غير منوثة، ووقف بألف. (قوارير من فضة) غير منوثة أيضاً، ووقف بغير ألف. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (كانت قواريراً) يثبت الألف، ولا ينون، (قوارير من فضة) [بغير ألف ولا تنوين، وقال أبو زيد فيما كتب به إليّ أبو حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو: (كانت قوارير قوارير من فضة)] ولا يصل (قوارير)^(١).

قال أبو علي: حجة من صرف: (سلاسلًا، وقواريراً) في الوصل والوقف أمران: أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف، وقال: هذا لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، فاحتملوا زيادة التنوين، فلما دخل التنوين، دخل الصرف.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الأحاد، لأنهم قد قالوا: صواحبات يوسف، فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جُمع الأحاد المنصرفة جعلوه في حكمها، فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: مواليات ويريدون الموالى، وأنشد للفرزدق^(٢):

(١) السبعة ٦٦٤ وما بين معقوفين منه. وفيه زيادة بيان أيضاً.

(٢) ديوانه ٣٧٦/١ وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢، ويزيد: هو يزيد بن المهلب. وخضع: ج خضوع وهو تكثير خاضع - ونواكس الأبصار أي: يطأطئون رؤوسهم وينكسون أبصارهم إذا رأوه إجلالاً له وهيبة منه. وانظر الخزانة ٩٩/١، المقتضب ١٢١/١ - ٢١٩/٢، المفصل ٥٦/٥.

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضَعَ الرَّقَابِ نَوَاسِي الْأَبْصَارِ
فهذا كأنه جمع نواكس، ويؤكد هذا الذي قاله أبو الحسن قول
العجاج^(١):

جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ
فجمع صُرَاءَ^(٢) الذي هو فُعَالٌ مثل: حُسَانٍ^(٣)، على فعاعيل
وشبهه بكَالَابِ^(٤) وكلايب، وجمع بالواو والنون، ويدلّ على أن صُرَاءَ
واحد مثل حُسَانٍ قول الفرزدق^(٥):

أَشَارِبُ خَمْرَةٍ وَخَدِينُ زِيرٍ
وَصُرَاءُ لِفَسْوَتِهِ بِخَارٍ
وأما قراءة حمزة: (قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ) بغير نون ولا ألف، وكذلك:
(سَلَابِلَ) بغير نون ولا ألف، فإنه جعله كقوله: (لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ
وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدَ) [الحج / ٤٠] وكذلك قول ابن عامرٍ إلا أنه يشبه أن

(١) سبق في ٣٥٣/٥، وانظر إيضاح الشعر ١٦٧.
(٢) صُرَاءَ جمع صارٍ، وجمع صُرَاءَ صراري. والصارى الملاح. انظر اللسان
(صرر).

(٣) حُسَانٌ: أحسن من الحسن.

(٤) الكلاب: حديدة معطوفة كالخطاف.

(٥) رواية الديوان له كما يلي:

أَشَارِبَ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زِيرٍ
وَصُرَاءُ لِفَسْوَتِهِ عَصَارٍ
والعصار: الريح الشديدة. ديوانه ٣٨٨/١.

يلحق الألف في الوقف في فحوى ما حكاه أحمد عنه، وإلحاق الألف في (سلاسل، وقوارير) كإلحاقها في قوله: (الظنونا والسبيلا والرسولا) ويشبه ذلك بالإطلاق في القوافي من حيث كانت مثلها في أنها كلام تام، وقياس من نَوَّنَ القوافي فقال^(١):

أَقْلِي اللوم عاذِلَ والعتَاباً

أن ينون (سلاسلًا، وقواريرًا) على هذا المذهب، قال أبو الحسن: ولا يعجبني ذلك، لأنها ليست لغة أهل الحجاز، قال أبو الحسن: (سلاسلًا، وأغلالاً) منونة في الوصل والسكت على لغة مَنْ يصرف نحوذا من العرب والكتاب بِالْفِ، وهي قراءة أهل مكة وأهل المدينة والحسن؛ وبها نقرأ، قال: (وقوارير) ينونهما أهل المدينة كلتيهما ويثبتون الألف في السكت.

قال: ونحن ثبت ذلك الألف فيهما وننونهما إذا وصلنا، نحمل ذلك على لغة مَنْ يصرف أشباه ذا. وإن شئت لم تنون إذا وصلت لأنها رأس آية، وأهل الكوفة يقولون: (الظنونا والسبيلا، والرسولا) وأهل مكة وأبو عمرو يثبتون الألف في هذا في الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه لأنه رأس آية، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة مَنْ ينون القوافي، ولا تعجبني تلك اللغة لأنها ليست لغة أهل الحجاز. انتهت الحكاية عن أبي الحسن.

فأما قوله: (قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ) فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة، وإنما القوارير من الرمل دونها، فالقول في ذلك أن الشيء إذا قاربه شيءٌ ولزمه ذلك واشتد ملابسته له، قيل فيه: هو من

(١) صدر بيت سبق في ٧٣/١، ٣٦١/٢، ٣٧٦، ٢٢٠/٣.

كذا، وإن لم يكن منه في الحقيقة، كالحلقة من الفضة، والقفل من الحديد كقول البعيث^(١):

أَلَا أَصْبَحْتُ خَنْسَاءَ جَاذِمَةَ الوُصْلِ
وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضُّنَيْنُ مِنَ الْبُخْلِ
وَصَدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهِجْرٍ صُدُودُهَا
وَهُنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلِ
وَأَنشُدُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى^(٢):

أَلْفُ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ
مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا
وَأَنشُدُ^(٣):

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَغْيِيرَ لَمَّتِي
وَوَجْهَكَ مِمَّا فِي الْقَوَارِيرِ أَصْفَرَا
فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: (قَوَارِيرُ مِنْ فِضَّةٍ) أَيِ هِيَ فِي صِفَاءِ الْفِضَّةِ
وَنَقَائِهَا، كَمَا قَالَ فِي النِّسَاءِ:

(١) رواية النقائض «جاذبة الوصل»، وفي الخصائص: «ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل...». والجاذمة: التي انقطع وصلها - والضنين: البخيل - يريد أنك من أهل البخل. وهنَّ من الإخلاف: أي: هنَّ من أهل الإخلاف، فحين صدَّتْ أعدانا صدودها. انظر النقائض ١٣٥/١، الخصائص ٢٠٣/٢، و٢٦٠/٣، ابن الشجري ٧٢/١، شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥، اللسان مادة /ضنن وولع/.

(٢) هو الشاهد رقم ٥٢٤ من شرح أبيات المغني ٣٠١/٥، ولم يعثر على قائله - والصُّفُونُ: صفة من صفات الفرس - فرس صافن أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه. وانظر ابن الشجري ٥٦/١ - ٧١.

(٣) لم نعثر له على قائل أو تنمة.

وهنّ من الإخلاف^(١) ...

وكما قال^(٢):

ووجهك مما في القوارير

ولا يمتنع على هذا أن يقدر حذف المضاف، كأنك أردت:
قوارير من صفاء الفضة، فتحذف المضاف ويكون قوله: (من فضة)
صفة للقوارير، كما أن قوله: (قدروها) [الإنسان/١٦] صفة لقوله،
والضمير في: (قدروها) يكون للخزان والملائكة، أي: قدروها على
ربهم، لا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه.

ومن قرأ: (قدروها) فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ قدروا
عليها، فحذف الجار كما حذف من قوله^(٣):

كأنه واضح الأقرب في لُقح
أسمى بهنّ وعزته الأناصيل

فلما حذف الحرف وصل الفعل، فكذلك قوله: (قدروها) إلا أن
المعنى: قدّرت عليهم، أي: على ربهم، فقلب كما قال^(٤):

لا تحسبنّ دراهماً سرقتها
تمحو مخازيك التي بعمان

(١) قطعة من بيت للبعيث: الذي سبق ذكره قريباً.

(٢) سبق قريباً.

(٣) ذكره اللسان في مادة /نصل/ دون أن ينسبه. وعزته الأناصيل: أي: عزت
عليه - والنصل: ما أبرزت البهيمى وندرت به من أكمتها - والجمع: أنصل -
والأنصولة: نور نصل البهيمى.

(٤) البيت للفرزدق من أبيات يهجو بها جديلة بن سعيد بن قبيصة الأزدي، وفي
الديوان: (دراهما أعطيتها)، انظر اللسان مادة /سرق/ والديوان ٨٦٨/٢.

وعلى هذا يتأول قوله: (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ) [القصص/٧٦]، ومثل هذا ما حكاه أبو زيد^(١): إذا طلعت الجوزاء أوفى العود في الجرباء.

قال: وقرأ نافع وأبان عن عاصم: (عَالِيَهُمْ) [الإنسان/٢١] ساكنة الياء، وكذلك المفضل عن عاصم مثله. وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (عَالِيَهُمْ) بفتح الياء^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قال: (عَالِيَهُمْ) فنصب، احتمال النصب أمرين: أحدهما: أن يكون حالاً، وقد يجوز أن يكون ظرفاً، فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين: أحدهما: (لَقَاهُمْ) من قوله: (لَقَاهُمْ نَصْرَةً) [الإنسان/١١] والآخر: (وَجَزَاهُمْ) من قوله: (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا) [الإنسان/١٢]، ومثل قوله: (عَالِيَهُمْ) في كونه حالاً قوله: (مُتَكِّينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ) [الإنسان/١٣]، فإن قلت: لِمَ لا يكون قوله: (مُتَكِّينَ) صفة (جَنَّة) وفيها ذكر لها؟ قيل: لا يجوز هذا، ألا ترى أنه لو كان كذلك للزمك أن تبرز الضمير الذي في اسم الفاعل من حيث كان صفة للجنة، وليس الفعل لها؟ فإذا لم يجر ذلك كان حالاً؛ وكذلك قوله: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا) [الإنسان/١٤]. إلا أنه يجوز في قوله: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا) أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال، والآخر: أن

(١) في النوار ٤٠٩ (ط. الفاتح)، وهذا من سجع العرب. والحرباء: دويبة يستقبل الشمس برأسه. ويقصد بهذا القول اشتداد الحر.

(٢) السبعة ٦٦٤.

يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزأهم جنةً وحريراً، أي: لُبَسَ حرير، ودخول جنةً دانيةً عليهم ظلاله، فيكون على هذا التقدير كقوله: (لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ) [الرحمن/٤٦]. وإن لم تحمله على هذا وقلت: إنه يعترض فيه إقامة الصفة مقام الموصوف؛ فإن ذلك ليس بالمطرح في كلامهم، وإن شئت حملته على ما ذكروا من الحال ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله: (مُتَكَيِّئِينَ فِيهَا) و(دَانِيَةً)؛ فكذلك يكون: (عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ) معطوفاً على ما انتصب على الحال في السورة، ويكون: (ثِيَابٌ سُنْدُسٌ) مرتفعة باسم الفاعل والضمير قد عاد إلى ذي الحال من قوله: (عَالِيَهُمْ). ومَنْ قرأ من غير هؤلاء القراء: (عَالِيَتَهُمْ) وهي قراءة الأعمش زعموا فإنه بمنزلة قوله: (خاشعاً أَبْصَارُهُمْ) و(خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) [القلم/٤٣، المعارج/٤٤] و(ثِيَابٌ) مرتفع باسم الفاعل، وقد أجز أن يكون ظرفاً، كأنه لما كان عالٍ بمعنى فوق أجري مجراه في هذا، والوجه الآخر أبين في كونه صفةً جعل ظرفاً، وإن كان صفة، كما كان قوله: (وَالرُّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال/٤٢] كذلك، وكما قالوا: هو ناحيةٌ من الدار.

وَمَنْ قرأ: (عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ) [الإنسان/٢١] فسكن الياء، كان (عاليهم) في موضع رفع بالابتداء، و(ثِيَابٌ سُنْدُسٌ) خبره، ويكون (عاليهم) المبتدأ في موضع الجماعة، كما أن الخبر جماعة وقد جاء اسم الفاعل في موضع جماعة، قال^(١):

(١) البيت غير منسوب وقد ذكر في المحتسب ١٥٤/٢، وفي الهمع ١٨٢/٢، والدرر ٢٢٨/٢ وفيه «للهمى» بدل «من هوى». وأصل منادح: مناديح لأنه جمع مندوحة.

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحُ
دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ

وفي التنزيل: (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ) [المؤمنون/٦٧]
(فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنعام/٤٥]، وكأنه أفرد من حيث
جُعِلَ بمنزلة المصدر في نحو:

ولا خارجاً من في زورُ كلام^(١)

وكما جمع المصدر جمع فاعلٍ في نحو:

فَنُورُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُ^(٢)

وقد قالوا: الجامل والباقر، يُراد بهما الكثرة، ويجوز على قياس
قول أبي الحسن في: قائمٌ أخواك، وإعمال اسم الفاعل عمل الفعل،
وإن لم يعتمد على شيء، أن يكون (ثيابٌ سُندسٍ) مرتفعة بعاليهم،
وأفردت عاليها لأنه فعل متقدم. وَمَنْ نصب، فقال: (عَالِيَهُمْ) لم
يعترض فيه هذا، ويقوي أن عالياً على الإعمال عمل الفعل، تأنيث
من أنث، فقال: (عَالِيَتُهُمْ)، واسم الفاعل، وإن كان مضافاً إلى
الضمير فهو في تقدير الانفصال والتنوين، لأنه مما لم يمض، فهو
بمنزلة: زيدٌ ضاربٌ أخيك غداً، فهو ابتداءً بالنكرة، إلا أنه قد اختصَّ
بالإضافة، وإن كانت الإضافة في تقدير الانفصال.

قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقُ)
[الإنسان/٢١] رفع، وقرأ نافع وحفص عن عاصم: (خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقُ)

(١) عجز بيت للفرزدق صدره:

على قسم لا أشتم الدهر مسلماً

سبق في ١٧/٢.

(٢) عجز بيت للحطيئة سبق ذكره في ٢٧١/٥ و ٣٧٩

رفع جميعاً، وأبو عمرو وابن عامر: (خُضِرُ) رفع (وَإِسْتَبْرَقِ) خفض. خارجة عن نافع مثله.

وقرأ حمزة والكسائي: (خُضِرُ وَإِسْتَبْرَقِ) كسراً جميعاً، عبيد عن أبي عمرو مثل حمزة والكسائي^(١).

الخضر والإستبرق من صفة السندس. قال أبو علي: أوجه هذه الوجوه قول مَنْ قال: (ثِيَابٌ سُندُسٌ خُضِرُ وَإِسْتَبْرَقِ) برفع الخضر، لأنه صفة مجموعة لموصوف بمجموع، فأتبع الخضر الذي هو جمع مرفوع، الجميع المرفوع الذي هو ثياب، وأما (إِسْتَبْرَقِ) فَجَرَّ من حيث كان جنساً أضيفت إليه الثياب، كما أضيفت إلى سندس، فكأن المعنى ثيابهما، فأضاف الثياب إلى الجنسين، كما تقول: ثيابُ خَزٍّ، وَكَتَانٍ، فتضيفهما إلى الجنسين، ودلَّ على ذلك قوله: (وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضِراً مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) [الكهف/ ٣١] وأما مَنْ قال: (خُضِرُ وَإِسْتَبْرَقُ) فإنه أجرى الخضر، وهو جمع على السندس لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس. وأجاز أبو الحسن وصف بعض هذه الأجناس بالجمع، فقال: يقول: أهلك الناس الدينارَ الصَّفرَ والدرهمَ البيضَ، على استقبح له، وممَّا يدلُّ على قبحه: أن العرب تجيء بالجمع الذي هو في لفظ الواحد، فيجرونه مجرى الواحد، وذلك قولهم: حصيَّ أبيض، وفي التنزيل: (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً) [يس/ ٨٠] و(أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر/ ٢٠]، فإذا كانوا قد أفردوا صفات هذا الضرب من المجموع، فالواحد الذي في معنى الجميع أولى أن تفرد صفته، ويقوِّي جمع وصف الواحد الذي يعنى به

(١) السبعة ٦٦٥.

الجمع، ما جاء في هذه الأوصاف من الجمع كقوله (وينشئ السحاب الثقال) [الرعد/١٢] وجاء فيه التأنيث أيضاً كقوله: (أَعْجَازُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ) [الحاقة/٧] وإنما التأنيث من أجل الجمع.

وَمَنْ رَفَعَ (إِسْتَبْرَقُ) فَإِنَّمَا أَرَادَ عَطَفَ الْإِسْتَبْرَقِ عَلَى الثِّيَابِ كَأَنَّهُ: ثِيَابُ سِنْدَسٍ، وَثِيَابُ اسْتَبْرَقٍ، فَحُذِفَ الْمِضَافُ الَّذِي هُوَ الثِّيَابُ، وَأَقَامَ الْإِسْتَبْرَقُ مَقَامَهُ، وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذَا عَلَى الْحَذْفِ قَوْلُهُ^(١):

وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَّتْ حَبَشِيَّةً
كَأَنَّ عَلَيْهَا سُنْدَسًا وَسُدُوسًا

المعنى: ثياب سندس، يدلّك على ذلك أنه عطف عليه بالسُدوس، وهو ضربٌ من الثياب، وكذلك السندس، يريد أنه كأنه عليها ثيابه، وليس يريد نفس الجنس الذي تكون الثياب وغير الثياب، ألا ترى أنك إذا قلت: عليه خَزٌّ، فالمعنى عليه ثوب خَزٌّ، وليس المعنى أن عليه الدابة الذي هو الخَزٌّ، وعلى هذا قال:

كَأَنَّ خَزًّا تَحْتَهُ وَقَزًّا^(٢)
أَوْ فُرْشًا مَحْشُوءَةً إِوْرًا

وقول أبي عبيد^(٣) الراوي عن أبي عمرو: الخضرُ والإسْتَبْرَقُ من

(١) ليزيد بن خَدَّاق العبدي (جاهلي) في وصف فرسه، وهو البيت الثاني من مفضلية له (المفضلية ٧٩) السُدوس: هو الطيلسان الأخضر، ودَاوَيْتُهَا بمعنى ضَمَدْتُهَا - وحشية يريد: حبشية اللون في سوادها - ولهذا جعلها كأنها جُلِّلَتْ سُدُوسًا. انظر اللسان مادة /سدس/.

(٢) سبق في ١٦٩/٤

(٣) في المتن «عبيد» بإسقاط «أبي». وعلى الهامش ما نصّه: «عندي أبي عبيد».

صفة السندس، ترجمة فيها تجوزُ وذاك أنَّ الخُضر وإن جاز أن يكون من صفة السندس على المعنى وعلى ما غيره أوجّه منه، فالإستبرق لا يجوز أن يكون صفة للسندس، لأنه جنس، فلا يجوز أن يكون وصفاً لما ليس منه، كما لا يكون ثوب كتانٍ خَزاً، ولا يكون الخَزُ كتاناً. فأما الإستبرق فلا تخلو حروفه من أن تكون أصولاً كلها، أو يكون بعضها أصولاً وبعضها زائداً، فلا يجوز أن تكون كلها أصولاً، لأنه ليس في كلامهم في الأسماء والأفعال ما هو على ستة أحرفٍ أصولٍ، فإذا لم يجر ذلك، ثبت أن منها أصولاً، ومنها زائداً، فإن حكمت أن الهمزة وحدها هي الزائدة، لم يجر، لأن الهمزة إذا لم تلحق زائدة أوائل بنات الأربعة، فإن لا تلحق بنات الخمسة أجدر، فإذا لم يجر أن تكون أصلاً، ولم يجر أن تكون وحدها زائدة، فلا بدّ من أن ينضمّ معها في الزيادة غيرها، فلا يجوز أن يكون في المنضمّ معها في الزيادة السين، لأن السين لم تزد مع الهمزة أولاً، ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة، كما لم يجر أن تكون الزيادة مع السين، فإذا لم يجر أن تكون التاء ولا السين زائدين على انفرادهما، لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف، علمت أن الزيادة هي التاء والسين مع الهمزة، وأن الكلمة من الثلاثة، ولما نقلت فأعربت وافق التعريب وزن إستفعل الذي هو مثال من أمثلة الماضي، إلا أن الهمزة منه قطعت للنقل من مثال الفعل إلى الاسم، وكان قطع الهمزة أحد ما نقل به الفعل إلى أحكام الاسم، ألا ترى أنه ليس من حكم الأسماء أن تلحق همزة الوصل أوائلها، لأن أواخرها قد أعربت، ودخلها للإعراب ضروب حركات، فإذا دخلت أواخرها هذه الحركات، وجب أن تتحرك أوائلها التي قد تحركت من غير المعربات التي لا تدخل أواخرها الحركات ولا تتعاقب

عليها، فإن قلت: فقد جاءت أحرف وهي: ابن، واسم، وابنة، قيل: هذه أشبهت الأفعال عند النحويين لما لحقها في الأواخر الحذف الذي لحق الأفعال في الجزم والوقف، فلحق أوائلها همزة الوصل أيضاً لهذه المشابهة التي بينهما، وجعل النحويون هذا الحرف، ومجيء الهمزة مقطوعةً فيه أصلاً لجميع ما في أوله همزة موصولة، إذا نُقِلَ فُسِّمِي به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك فقالوا: لو سُمِّيت رجلاً بـ: اضرب أو اشرب أو اقتل، لقطعت الهمزة في جميع ذلك.

فأما قراءة ابن مُحَيِّصٍ (وَاسْتَبْرَقَ) موصولة الألف مفتوحة الآخر؛ فالقول فيه: أنه لا يخلو من أن يريد به مثال الماضي، أو اسم الجنس، فإن كان أراد مثال الماضي وقال: وصفته بالماضي، كما وصف بمثال الماضي في قوله: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [الأنعام/٩٢]، والنكرة توصف بالفعل، كما وصفت بالظرف في قوله: (وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ)، وأردت باستبرق معنى برق، كما يقال: عجب واستعجب وسخر واستسخر، قيل: إنا لا نعلم إستبرق استعمل في معنى برق، وإنما وافق اللفظ اللفظ في التعريب، فوافق لفظه استعمل، كما أن سراويل في التعريب وافق هذا اللفظ، وإن لم يكن في كلامهم، فكذلك إستبرق؛ وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يجعل مثال الماضي، ولكنه اسم جنس، ولا ينبغي أن يحمل الضمير الذي يحتمله نحو: استخرج، ويدل على ذلك دخول لام المعرفة عليه، والجار في قوله: (بِطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ) [الرحمن/٥٤]، فإذا كان كذلك ففتحه لا يجوز، إذ ليس بفعل، وإذا لم يكن فعلاً كان اسماً أعجمياً معرباً، واقعاً على الجنس، كما أن السندس والخز والكتان كذلك، فإذا كان اسماً أعجمياً، كان بمنزلة الديباج والفِرند

والإبريسم، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة، نكرةً، وليس من باب إسماعيل، وإبراهيم، وإذا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف، إلا أن يسمّى به شيء فينضمّ إلى مثال الفعل التعريف، وإذا لم يكن كذلك، فترك الصرف منه لا يستقيم.

عباس عن أبي عمرو: (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ) [الإنسان/٩] جزم^(١).

قال أبو علي: هذا لأن ما بعد الطاء من قوله: (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ) على لفظٍ يستقل، فأسكن للتخفيف، ولا فصل في هذا النحو إذا أريد تخفيفه بين ما كان حذف إعراب وبين غيره مما تكون فيه الحركة لغير إعراب، وقد تقدّم القول فيه.

ابن كثير وأبو عمرو: (وَمَا يَشَاوُونَ) [الإنسان/٣٠] بالياء، وقرأ الباكون بالتاء. حدّثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: (وما يشاؤون) بالياء، قال هشام: (تشاؤون) خطأ، و(يشاؤون) أصوب^(٢)، قال أبو خُلَيْدٍ لأَيُّوبَ القَارِيءِ: أنت في هذه واهم، يعني: (تَشَاوُونَ)؛ فقال: لا والله إني لأثبتها كما أثبت أنك عُبّة بن حَمَادٍ^(٣).

ووجه الياء قوله: (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ) [الإنسان/٢٩] (وما يشاؤون)، ووجه التاء أنه خطاب للكافة، وما تشاؤون الطاعة والاستقامة إلا أن يشاء الله، أو يكون حُمل على الخطاب في منكم.

(١) السبعة ٦٦٣ وزاد بعده: والباكون (نطعمكم) رفعاً.

(٢) في السبعة: قال هشام: هذا خطأ، (تشاؤون) أصوب.

(٣) السبعة ٦٦٥.

ذكر اختلافهم في سورة المرسلات

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر،
(عُذْرًا) خفيفة، (أو نُذْرًا) [٦] مثقل .

وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي وحفص عن عاصم : (عُذْرًا أو
نُذْرًا) بالتخفيف جميعاً^(١).

قال أبو علي : النُّذْرُ بالثقل والنذير مثل : النُّكْر والنكير، وهما
جميعاً مصدران . ويجوز في النذير ضربان : أحدهما : أن يكون
مصدرًا كالنكير والشحيح ، وعذير الحي ، والآخر : أن يكون فعليًا يُراد
به : المنذر، كما أن الأليم يُراد به : المؤلم ، ويكون النذير من أُنذِرَ ،
كالأليم من أَلِمَ ، ويجوز تخفيف النُّذْر على حدِّ التخفيف في العُنُقِ
والعُنُقُ ، والأُذُن والأُذُن ، وقوله : (نذيرًا لِلْبَشَرِ) [المدثر/٣٦] يحمل
على أول السورة ، قم نذيرًا لِلْبَشَرِ ، كقوله : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ)
[الرعد/٨] .

والعذر يجوز فيه التخفيف والثقل ، قال في التخفيف^(٢) :

(١) السبعة ٦٦٦ .

(٢) لم نقف عليه .

لَيْسَ الْفَتَى إِنْ كُنْتَ أَعْوَرَ عَاقِرًا
جَبَانًا فَمَا عُذْرِي لَدَى كُلِّ مُحْضَرٍ

قال أبو الحسن: (عُذْرًا أَوْ نُذْرًا) أي: إعدارًا أو إنذارًا، وقد خَفَّفَتَا جميعاً، وهما لغتان.

فأما انتصاب (عذراً) فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون بدلاً من الذكر في قوله: (فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا) [المرسلات/٥]، ويجوز أن يكون عُذْرًا مفعول الذكر؛ فالمُلْقِيَاتُ أن يذكر عُذْرًا أَوْ نُذْرًا، ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، فالمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا للعذر، وهذا يبينه قوله: (لَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا . . .) [القصص/٤٧] إلى آخر الآية. فتلقى الملائكة إلى الأنبياء وتلقيه الأنبياء إلى أمته ليكون عُذْرًا وإنذارًا.

ويجوز في قول مَنْ ضَمَّ (عُذْرًا أَوْ نُذْرًا) أن يكون: (عُذْرًا) جمع عاذرٍ، كشارفٍ وشرفٍ، أو عَذُورٍ جمع على عُذْرٍ، وكذلك النَّذْرُ يجوز أن يكون جمع نذير كقوله: (هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى) [النجم/٥٦]، ويكون معنى (من النذر الأولى) أنه: يواليههم ويصدقهم، وقال حاتم^(١):

أَمَاوِيٌّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ

وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طَلَابِكُمْ الْعُذْرُ

فالعذر: إنما يكون جماعة لمكان لحاق علامة التأنيث، ويكون: عُذْرًا أَوْ نُذْرًا على هذا حالاً من الإلقاء، كأنهم يُلقون الذكر في حال العذر والإنذار.

(١) رواية الديوان: «... من طلابكم. والعذر: ج عاذر، وعذره: رفع اللوم عنه. انظر ديوانه/٥١.

قال أحمد: حدّثني الحسن بن العباس عن أحمد بن يحيى،
يزيد عن رَوْحٍ، عن أحمد بن موسى، عن أبي عمرو: (ثم تُبْعُهُمُ
الْآخَرِينَ) [المرسلات/١٧] خَفَّفَهَا بعض التخفيف^(١).

قال أبو علي: هذا على إخفاء الحركة، فأما الجزم في (تُبْعُهُمُ)
على الإشراف في لم^(٢)، فليس بالوجه، ألا ترى أن الإهلاك فيما
مضى، والإتباع للآخرين لم يقع مع الأول، فإذا كان كذلك، لم
يحسن الإشراف في الجزم، ولكن على الاستئناف أو على أن يجعل
خير مبتدأ محذوف، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان في قوله:
(إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ) [الإنسان/٩].

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (وَقُتَّتْ) [المرسلات/١١] بواو.
الباقون: (أَقُتَّتْ) بألف^(٣).

وقول أبي عمرو: (وَقُتَّتْ) لأن أصل الكلمة من الوقت، ومن
أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً في نحو:
وُجوه ووُعد، وثانية في نحو: أدُور فإنها تُبدل على الاطراد همزة، وقد
حكيت الهمزة في نحو: (وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة/٢٣٧]،
وهذا لا ينبغي ولا يسوغ كما لا يسوغ في: هذا عدُوّ، ألا ترى أن
الحركتين تستويان في أن كلّ واحدة منهما لا تلزم، وزعموا أن في حرف
عبد الله: (وَقُتَّتْ) بالواو.

ومعنى: (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقُتَّتْ) جُعِلَ يوم الدين والفصل لها

(١) السبعة ٦٦٦.

(٢) في الآية قبلها: (ألم نهلك الأولين).

(٣) السبعة ٦٦٦.

وقتاً، كما قال: (إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ) [الدخان/٤٠]، وعلى هذا قوله: (إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ) [الحجر/٣٨، ص/٨١].
قال: قرأ نافع والكسائي: (فَقَدَرْنَا) [المرسلات/٢٣] مشددة، وقرأ الباقون: (فَقَدَرْنَا) خفيفاً^(١).

قد قدمنا أن (قَدَرَ) و(قَدَّرَ) بمعنى؛ فَمَنْ قال: فَقَدَّرَ فلقلوله: (فَنِعْمَ القَادِرُونَ)، فالقادرون أشكل بِقَدَرْنَا، ويجوز (القادرون) مع قَدَّرَ؛ فيجيء باللغتين، كما قالوا: جَادُّ مُجَدُّ، و(فَمَهْلُ الكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ) [الطارق/١٧].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمرو وابن عامر: (جِمَالَاتُ) [المرسلات/٣٣] بألف، وكسر الجيم. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (جِمَالَةٌ) واحدة^(٢).

قال أبو علي: (جِمَالَاتُ) جمع جمال، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جمائل. قال ذو الرمة^(٣):

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا
تَقَوَّبَ عَنْ غُرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ

وأما جمالة، فإن التاء لحقت جمالاً، لتأنيث الجمع، كما لحقت في فَحْلٍ وَفَحَالَةٍ، وَذَكَرٍ وَذَكَارَةٍ، ومثلُ لحاقِ الهاءِ في فِعَالَةٍ

(١) السبعة ٦٦٦.

(٢) السبعة ٦٦٦.

(٣) سبق انظر ٦٩/٤ و٣٨٧/٥.

إلحاقها في فُعولةٍ، نحو: بعولةٍ، وعمومةٍ وخيوطة^(١)، وربما كان في فعالةٍ
نحو: جمالةٍ، إلحاق الهاء وترك الإلحاق. ونظير: جمالٍ وجمالةٍ قول
الشاعر^(٢):

كَأَنَّهَا مِنْ جَبَّارِ الْغَيْلِ أَلْبَسَهَا
مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنَ الطُّحْلِبِ اللَّزْبِ
فلم يلحق الهاء كما لحقت في قوله: (فَهِيَ كَالْحَجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ
قَسْوَةً) [البقرة/٧٤].

(١) سبق انظر ٨٦/٤.

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، وقد شبّه الشاعر حوافر الفرس
في صلابتها بحجارة الماء المطحلبة، والغيل: - بفتح الغين -: الماء
الجاري على وجه الأرض، واللازب: اللاصق الملازم.
انظر سيبويه ١٧٨/٢، والمفصل ١٨/٥، والمخصص ٩٠/١٠،
واللسان مادة /حجر/.

ذكر اختلافهم في سورة عم يتساءلون

قرأ ابن عامر وحده: (سَتَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَتَعْلَمُونَ) [النبأ/ ٤، ٥] بالتاء جميعاً، كذا في كتابي عن ابن ذكوان.
وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر بالياء، وكذلك قرأ
الباقون بالياء^(١).

حجة الياء: أن المتقدم على لفظ الغيبة (عن النبأ العظيم. الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ. كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) [النبأ/ ٢، ٤]، فهذا هو الوجه البين، والجمهور عليه، والتاء على: قل لهم ستعلمون، ومعنى (ستعلمون): ستعرفون ذلك مشاهدة وعياناً، كما قال: (لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ) [التكاثر/ ٧] فهذا «علمت» الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وهو من معنى المشاهدة، كما أن: (لَتَرُونَ الْجَحِيمَ) كذلك، ومن هذا قيل: عريف الجند والجيش، لأنه يعرفهم بحلّاهم التي تُرى وتشاهد فيهم، قال^(٢):

(١) السبعة ٦٦٨.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبري وهو من شواهد سيبويه.
يقول: لشهرتي وفضلي في عشيرتي كلما وردت سوقاً من أسواق =

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ
 بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ
 وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ
 فكانت) [النبا/١٩] مشددة..

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَفُتِّحَتِ) بالتخفيف^(١).
 قال أبو علي: (فُتِّحَتِ) بالتشديد أوفق لقوله: (مُفَتِّحَةً لَهُمُ
 الأبوابُ) [ص/٥٠]، و(فُتِّحَتِ) بالتخفيف لأن التخفيف يكون للقليل
 والكثير، وحجة التخفيف: (فَتَّحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ)
 [الأنعام/٤٤].

المفضل وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي: (وَعَسَّاقًا)
 [النبا/٢٥] مشدّد، أبو بكر عن عاصم وابن كثير ونافع وأبو عمرو
 وابن عامر: (عَسَّاقًا) خفيف^(٢).

قال أبو علي: التخفيف أكثر، لأن فَعَّالًا في الأسماء قليل، فإن
 قلت: أجعله صفة؛ أقمت الصفة مقام الموصوف، قال أبو الحسن:
 الأعمش يثقل، وهي لغة، فهذا يشبه أن يكون على إقامة الصفة مقام
 الموصوف، وحكي عن عيسى أن سفلَى مضر يقولونه، يريد التشديد
 في (عَسَّاقٍ).

= العرب تسامعت بي القبائل، وأرسلت كل قبيلة رسولا يتعرّفني - والتوسّم:
 التثبت في النظر ليتبين الشخص، انظر سيبويه ٢/٢١٥ - المنصف ٣/٦٦،
 نوادر المخطوطات ٢/٢١٩، الأصمعيات/١٢٧.

(١) السبعة ٦٦٨.

(٢) السبعة ٦٦٨.

قال: قرأ حمزة وحده: (لَبِثِينَ) [النبا/٢٣] بغير ألف.
الباقون: (لَابِثِينَ) بألف^(٢).

مجيء المصدر على اللبث، يدلّ على أنه من باب: شَرِبَ يشرب شَرْباً، ولقِم يلقم، وليس من باب: فَرَّق يفرّق، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين، فلما أُسْكِنَ وجب أن يكون اسم الفاعل فاعلٌ، كشارب ولاقم، كما كان اللَّبْثُ كَاللَّقَمِ، ويقوّي: (لَابِثِينَ) أنهم يلبثون فيها حقبة بعد حقبة، فيكون كقولهم: بعيرك صائد غداً، ويكون: (لَابِثِينَ) مثل: لاقمين وشاربين. ومَن قال: (لَبِثِينَ) جعل اسم الفاعل فِعْلاً، وقد جاء غير حرفٍ من هذا النحو على فاعِلٍ وفَعِلٍ.

قال: قرأ الكسائي وحده: (لَغَوًّا وَلَا كِذَابًا) [النبا/٣٥] خفيف.
الباقون: (كِذَابًا) بالتشديد^(١).

الكِذَابُ: مصدر كَذَبَ، كما أن الكلام مصدر كَلَّمَ، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة، أي: يأتي بلفظ الفعل ويزيد في آخره الألف، كقولك: أكرمتُهُ إكراماً.

فأما التكذيب: فزعم سيبويه أن التاء عوضٌ من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف فأما الكِذَابُ فمصدر كَذَبَ، قال الأعشى^(٢):

فَصَدَّقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا والمرءُ ينفعُهُ كِذَابُهُ

(١) السبعة ٦٦٩.

(٢) سبق انظر ٣٢٩/١، ٤٤٢/٤

فَكِذَابٌ فِي مَصْدَرِ كَذَبَ، كَالْكِتَابِ فِي مَصْدَرِ كَتَبَ.
 وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو: (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
 بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ) [النبا/٣٧] رَفَعَ.
 وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ)، خَفَضَ، (وَمَا بَيْنَهُمَا
 الرَّحْمَنُ) خَفَضَ أَيْضاً.
 وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ) بِكَسْرِ الْبَاءِ، (الرَّحْمَنُ)
 رَفَعَ.
 الْمَفْضَلُ عَنْ عَاصِمٍ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ)
 رَفَعَهُمَا^(١).

مَنْ قَرَأَ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ) قَطَعَ
 الْأَسْمَ الْأَوَّلَ مِنَ الْجَرِّ الَّذِي قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ: (مِنْ رَبِّكَ) [النبا/٣٦]
 فَابْتَدَأَهُ وَجَعَلَ (الرَّحْمَنُ) خَبْرَهُ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ)
 [النبا/٣٧]. وَمَنْ قَالَ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... الرَّحْمَنُ) أَتْبَعَ
 الْأَسْمِينَ الْجَرِّ الَّذِي قَبْلَهُمَا فِي قَوْلِهِ: (مِنْ رَبِّكَ... رَبُّ
 السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ)، وَمَنْ قَالَ: (رَبُّ السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ)
 أَتْبَعَ (رَبُّ السَّمَوَاتِ) الْجَرَّ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: (مِنْ رَبِّكَ) وَاسْتَأْنَفَ بِقَوْلِهِ:
 (الرَّحْمَنُ)، وَجَعَلَ قَوْلَهُ: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ قَوْلِهِ
 (الرَّحْمَنُ) وَقَوْلَهُ: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) كَقَوْلِهِ: (لَا تَكَلِّمُ نَفْسًا إِلَّا
 بِإِذْنِهِ) [هود/١٠٥].

ذكر اختلافهم في سورة النازعات

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم:
(نَخِرَةً) [النازعات/١١] بغير ألف، المفضل عن عاصم: (نَخِرَةً).
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة: (نَاخِرَةً) بألف. عباس
عن أبان عن عاصم: (نَخِرَةً) بغير ألف.

وأما الكسائي فكان أبو عمر الدوري يروي عنه أنه كان لا يبالي
كيف قرأها بالألف أم بغير الألف. وقال أبو الحارث كان يقرأ: (نَخِرَةً)
ثم رجع إلى (ناخرة). وقال أبو عبيد: (ناخرة) بألف، ولم يرو عن
الكسائي إلا وجهاً واحداً^(١).

قال أبو عبيدة: (نَخِرَةً) و(ناخِرَةً) أي: بالية، وقال أبو الحسن:
(ناخِرَةً) أكثر فيما جاء عن الصحابة، قال: وأما (نَخِرَةً) فقراءة الناس
اليوم، وكثير من التابعين، وهي أعرف اليوم في كل العرب، وهما
لغتان أيهما قرأت فحسن.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (طَوَى. اذْهَبْ)

(١) السبعة ٦٧٠، ٦٧١.

[النازعات/١٦] غير مُجْرَاةٍ، وقرأ الباقون: (طوى) منونة^(١).

قال أبو عبيدة^(٢): (طوى) مضمومة الأول ومكسورة، فمن لم ينون جعله اسماً مؤنثاً، ومن نون جعله ثني مثل طوى، جعله مرتين مصدراً، قال طرفة^(٣):

أَعَاذِلْ إِنْ اللَّوْمَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ
عَلَيَّ طَوًى مِنْ غِيِّكَ الْمَتَرَدِّدِ

قال أبو علي: من لم يصرف (طوى) احتمل قوله أمرين: أحدهما: أنه جعله اسم بلدة أو بقعة أو يكون جعله معدولاً، كزُفَرٍ وعُمَرٍ. ومن صرف احتمل أيضاً أمرين: أحدهما: أن يكون جعله اسم موضع أو بلد أو مكان، والآخر أن يكون مثل رجلٍ حُطِمَ وَسُكِعَ (وَأَهْلَكْتُ مَا لَا بُدَّاءَ) [البلد/٦].

ويجوز أن توصف النكرة إذا أُبْدِلَتْ من المعرفة، وإن كان قد جاء في الآية: (بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) [العلق/ ١٥، ١٦] موصوفاً، ويدل على جواز ذلك قول الشاعر^(٤):

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمُ
كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طَوْلَ وَلَا قِصْرَ

(١) السبعة ٦٧١.

(٢) في مجاز القرآن ٢/٢٨٥، وانظر ١٦/٢ منه.

(٣) لم يرد في ديوانه، وقد نسب أبو عبيدة إلى عدي بن زيد في الموضعين الأنفي الذكر من كتابه، وهو الصواب. وجاءت روايته في ١٦/٢ «ثني» بدل «طوى»، وانظر اللسان (طوى).

(٤) سبق انظر ١/١٤٩.

المعنى : لا كذي طولٍ ولا قصر، وإنما جاز ذلك لأنه يفيد ما لا يفيد الأول، ولو لم يوصف (ناصية) بالكذب، لم يُعلم بعدَ البذل إلا ما كان عُلِمَ بالأول.

وقال أبو الحسن : كان الحسن يقول : قُدَّسَ مرتين، قال : فهذا ينبغي أن يكون مكسوراً نحو: الثني للشيء بعد الشيء يُكْسَرُ ويُقَصَّرُ، وأنشد^(١):

تَرى ثِنَاناً إذا ما جاءَ بَدَأُهُمْ
وَبَدَأُهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثِنِينَا

وأنشد غيره^(٢):

أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً
لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنِي

أي : ليس ذلك بأول ملامة، وثني : فَعَلَ من ثنيت، وهذا مثل قوم عَدَى، ومكانٍ سَوَى في أنه فَعَلَ، صفة، ويكون مصدراً بالسمع. واختلف عن الحسن، فمنهم مَنْ روى عنه أنه قرأها بكسر الطاء، ومنهم مَنْ روى عنه أنه قرأها بضمها، وفسر الحسن ثنيت فيه البركة والتقديس مرتين.

(١) البيت لأوس بن مغراء السعدي - والبدء : السيد.

انظر معجم التهذيب ٢٠٥/١٤ - و١٣٦/١٥ وفيه ثينانا بدل ثنانا. واللسان/ثنى، والثنيان بالضم الذي يكون دون السيد في المرتبة. اللسان (ثنى).

(٢) البيت لكعب بن زهير، وثني : مرة بعد مرة، أي : فعلت بي ما فعلت من أجل بكرٍ أطعمته أضيافي، انظر ديوانه/١٢٨.

قال: قرأ ابن كثير ونافع: (إِلَى أَنْ تَزْكِي) [النازعات/١٨] مشددة الزاي، وقرأ عاصم، وأبو عمرو وابن عامر وحمة والكسائي: (تَزْكِي) خفيفة.

عباس عن أبي عمرو: (تَزْكِي) بتشديد الزاي مثل نافع^(١).

قال أبو علي: كأن معنى: (تَزْكِي): تطهر من الشرك، وقال: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا) [الشمس/٥]، ومنه: (أَقْتَلَتْ نَفْسًا زَكِيَّةً) [الكهف/٧٤] ومنه: تزكية الشهود، (وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا يَزْكِي) [عبس/٧]، والمبتدأ محذوف من اللفظ، مراد في المعنى، التقدير: هل لك إلى ذلك حاجة أو إربة، قال^(٢):

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي
طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا

ومن قال: (تَزْكِي) أراد تَزْكِي، فأدغم تاء التفعّل في الزاي لتقاربهما، ومن قال: (تَزْكِي) خفيفة الزاي، حذف التاء التي أثبتها من أدغم بالإدغام وتخفيفها بالحذف أشبه.

ابن عامر: (إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ) [النازعات/١٠]، بهمزتين مع الاستفهام، كذا لفظ ابن ذكوان إذا قصرا على الخبر.

(١) السبعة ٦٧١.

(٢) البيت لأوس بن حجر - وحذيم: رجل من تيم الرباب وكان متطبياً عالماً ومعنى البيت: هل لكم علم وبصيرة فيما يرجع نفعه وفائدته إليّ - إنني أعلم وأعرف بحالي منكم فإنني بصير بما يعيى النطاسي ابن حذيم.

الخصائص ٤٥٣/٢، المفصل ٢٥/٣، الخزانة ٢٣٢/٢،

ديوانه ١١١.

نافع والكسائي: (إِنَّا لَمَرْدُودُونَ) استفهام (إذا كنّا) مثل ابن عامر، غير أن نافعاً يهمز همزة واحدة، ويمدّ، والكسائي يهمز همزتين. عاصم وحمزة يهمزانهما همزتين، أبو عمرو يمدّها^(١) على الاستفهام أيضاً.

ابن كثير يستفهم بهما ولا يمدّ، ويجعل بعد الهمزة ياء ساكنة^(٢).

قال أبو علي: قد تقدم ذكر ذلك، والقول فيه في غير موضع. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنَ [النازعات/٤٥] متون، ولم ينون أحد منهم ذلك غيره. وروى غير عباس عن أبي عمرو غير متون، وكذلك قرأ الباكون أيضاً غير متون مضافاً.

قال أبو علي: حجة التنوين أن اسم الفاعل فيه للحال، ويدلّ على ذلك قوله: (قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥] فليس المراد أنذر فيما استقبل وإنما أنذر في الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل، ومن أضاف استخفّ فحذف التنوين كما حذف من قوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤]، ونحو ذلك مما جاء على لفظ الأمر كافة والمراد به الانفصال.

ويجوز أن يكون (منذر من) على نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس، لأنه قد فعل الإنذار.

(١) في السبعة: يمدّهما: (آيئاً. آيذا).

(٢) السبعة ٦٧٠.

ذكر اختلافهم في سورة عَبَسَ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وأحسب ابن عامر: (فَتَنَّفَعُهُ) [٤] رفع. وقرأ عاصم: (فَتَنَّفَعُهُ) نصب^(١).

قال أبو علي: مَنْ رفع: (فَتَنَّفَعُهُ) عطفه على ما تقدّم من المرفوع، كأنه: لعلّه تنفعه الذكرى وقول عاصم على أنه جواب بالفاء، لأن المتقدّم غير موجب، فكأنّ قوله: (يَذْكُرُ) في تقدير المعطوف على (يَزَكِّي) في معنى: لعلّه يكون منه تذكُّر وانتفاع. فانتصاب (تنفعه) بإضمار أن كما ينتصب بعد الأشياء التي هي غير موجبة، كالنفي والأمر والنهي والاستفهام، والعرض، وكذلك قوله: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ... فَأُطْلِعُ) [غافر/ ٣٦، ٣٧] و(أُطْلِعُ) [مريم/ ٧٨].

وقرأ ابن كثير ونافع: (تَصَدَّى) [عبس/ ٦] مشددة الصاد. الباقون: (تَصَدَّى) مخففة^(٢).

(١) السبعة ٦٧٢.

(٢) السبعة ٦٧٢.

أبو عبيدة: (تَصَدَّى) تعرَّض^(١)، قال ذو الرمة^(٢):

تَرَى الْقِلْوَةَ الْقَوْدَاءَ فِيهَا كِفَارِكِ

تَصَدَّى لِعَيْنِهَا فَصَدَّتْ حَلِيلُهَا

قال: يعني بالقِلْوَة التي تتبع القلوة. قال: يريد تصدى حليلها فصَدَّتْ .

مَنْ قَالَ: (تَصَدَّى) أدغم التاء في الصاد، وَمَنْ قَالَ: (تَصَدَّى) أراد تَتَصَدَّى فحذف التاء ولم يدغمها.

قال: قرأت على قُنْبُلٍ عَنِ النَّبَالِ: (عَنْهُو تَلَهَّى) [عيس/١٠] خفيفة التاء. ابن أبي بزة: (عَنْهُو تَلَهَّى) مشددة التاء، وكذلك ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير^(٣).

التخفيف في التاء الوجه، والتثقيل على أنه شبه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: تُمَوِّدُ الثوب، في المتصل. وحكى سيويه: (فَلَا تَتَنَاجَوْا) [المجادلة/٩]، وقال: وبلغنا أن أهل مكة لا يبينون التاءين^(٤).

(١) مجاز القرآن ٢/٢٨٦.

(٢) انظر ديوانه ٢/٩٣٥. القِلْوَة: الخفيفة من الأُتُنِ - والقوداء: الطويلة العنق - والفارك: المرأة التي أبغضت زوجها أي: تصدى حليلها ينظر في وجهها فصَدَّتْ مغضبة، فكَذَلِكَ هَذِهِ الْقِلْوَة فِي إِغْضَائِهَا بِطَرَفِ الشَّمْسِ.

(٣) السبعة ٦٧٢.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٨ وعبارته فيه: «أما قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ فإن شئت أسكنت الأول للمد (يريد التاء الأولى)، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً، وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين». وإسكان أولى التاءين وإدغامها في الأخرى أحد وجهين يرويان عن ابن محيصن من قراء مكة. انظر فهرس شواهد سيويه للأستاذ النفاخ ص ٤٧.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (إِنَّا صَبَّيْنَا)
[عبس/٢٥] بالكسر.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنَا صَبَّيْنَا) بالفتح .

مَنْ قَالَ: (إِنَّا صَبَّيْنَا الْمَاءَ صَبًّا) فكسر (إِنْ) كان ذلك تفسيراً
للنظر إلى طعامه، كما أن قوله: (لهم مغفرة) [المائدة/٩]، تفسيرٌ
للوعد.

وَمَنْ فَتَحَ فَقَالَ: (أَنَا صَبَّيْنَا) فالمعنى على البدل؛ بدلِ
الاشتغال، لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه، فهو
على نحو: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [البقرة/٢١٧]
(وَقُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ) [البروج/٤] وقوله: (وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا
الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣]، لأن الذكر كالمشتمل على
المذكور، وقال: (إِلَى طَعَامِهِ) [عبس/٢٤]، والمعنى: على كونه
وحديثه وهو موضع الاعتبار.

ذكر اختلافهم في سورة: (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (سُجِّرَتْ) [٦] خفيفة، و(نُشِّرَتْ) [١٠] مشددة، و(سُعِرَتْ) [١٢] خفيفة.

نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (سُجِّرَتْ) مشددة و(نُشِّرَتْ) خفيفة و(سُعِرَتْ) مشددة. حمزة والكسائي: (سُجِّرَتْ، ونُشِّرَتْ) جميعاً بالتشديد و(سُعِرَتْ) خفيفة. عاصم في رواية أبي بكر: (سُجِّرَتْ^(١)، ونُشِّرَتْ، وسُعِرَتْ) خفيفات.

حجة: (سُجِّرَتْ) قوله: (وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ)^(٢) [الطور/٦]، وقيل في المسجور: إنه الفارغ والممتلىء، ومن الممتلىء قول النمر في صفة وعل^(٣):

(١) في السبعة (سُجِّرَتْ) مشددة.

(٢) السبعة ٦٧٣.

(٣) هو النمر بن تولب وقوله مسجورة: يريد عيناً كثيرة الماء إذا شاء هذا الوعل طالع مسجورة.. ومسجورة: أي مملوءة من صيف أو من خريف فلن يعدم الوعل ريباً على كل حال. انظر مجاز القرآن ٢/٢٣٠، والخزانة ٤/٤٣٤، وشرح أبيات المغني ١/٣٨٠، ٣٨٢.

إذا شاء طالع مَسْجُورَةً
يَرى حولَهَا النِّبْعَ والسَّاسِمَا
وحجّة تشديد (نُشِّرَتْ) قوله: (أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنْشَرَةً
[المذثر/٥٢]، وحجّة (سُعِرَتْ) في التخفيف قوله: (وَكَفَى بِجَهَنَّمَ
سَعِيرًا) [النساء/٥٥]، وقوله: (سَعِيرًا) فعيل في معنى مفعول، وهذا
إنما يجيء من فُعِلَ.

وقول ابن عامر ورواية حفص (سُجِّرَتْ) فلأن الفعل مسندٌ إلى
ضمير كثرة فهو من باب: (غَلَقَتِ الْأَبْوَابُ) [يوسف/٢٣]. وحجّة:
(نُشِّرَتْ) خفيفة قوله: (فِي رَقٍّ مَنُشُورٍ) [الطور/٣]. وحجّة: (سُعِرَتْ)
مشددة قوله: (كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا) [الإسراء/٥٧]، فهذا يدلُّ
على كثرة شيءٍ بعد شيءٍ؛ فحقّه التشديد.

وقول حمزة والكسائي في: (سُجِّرَتْ ونُشِّرَتْ) قد ذكر، وكذلك
الحجّة لقول عاصمٍ في رواية أبي بكر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بِظُنَيْنِ)
[التكوير/٢٤] بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (بِضُنَيْنِ)
بالضاد^(١).

قال أبو علي: معنى (بِظُنَيْنِ) أي: بمتهمٍ، وهو من ظننت التي
بمعنى: اتهمت، ولا يجوز أن تكون هي المتعدية إلى مفعولين، ألا
ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؟ لأن المفعول
الأول كان يقوم مقام الفاعل إذا تعدّى الفعل إلى المفعول الأول، فلا

(١) السبعة ٦٧٣.

بَدَّ من ذكر الآخر، وفي أن لم يذكر الآخر دلالة على أنه من ظننت التي معناها: اتهمت، وعلى هذا قول عمر: أو ظنين في ولاء^(١). وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُعرف بالأمين وبذلك وصفه أبو طالب في قوله^(٢):

إِنَّ ابْنَ آمَنَةَ الْآمِينَ مُحَمَّدًا

ومن قال: (بِضْنين) فهو من البخل، قالوا: ضَنَنْتُ أَضَنُّ، مثل: مَذَلْتُ أَمْذَلُ، وهو مَذِلٌّ ومَذِيلٌ، وطَبَّ يَطْبُ فهو طبيبٌ، والمعنى: إنه يخبر بالغيب فيبِّته ولا يكتمه، كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً.

(١) ورد في الحديث الذي رواه الترمذي عن عائشة برقم ٢٢٩٩: «لا تجوز

شهادة خائن ولا خائنة.. ولا ظنين في ولاء ولا قرابة».

(٢) سبق في ج ١/ ٣٣٩.

ذكر اختلافهم في: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (فَعَدَّلَكَ) [٧] بالتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (فَعَدَّلَكَ) خفيفة^(١).

قال أبو علي: معنى (عَدَّلَكَ): عَدَّلَ خَلْقَكَ، فأخرجك في أحسن تقويم، وهياً فيك بلطف الخِلقَةِ وتعديلها، ما قَدَرْتَ به على ما لم يقدر عليه غيرك.

ومعنى التخفيف: عَدَّلَ بعضك ببعض، فكنت معتدل الخلقَةِ متناسبها فلا تفاوت فيها.

ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (وما أدراك) [١٧] بكسر الراء.

نافع بين الكسر والتفخيم، ابن كثير وعاصم: يفخم. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بكسر الراء^(٢).

(١) السبعة ٦٧٤.

(٢) السبعة ٦٧٤ مع اختلاف في التفصيل.

قد مضى القول في ذلك ونحوه في غير موضع.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) [الإنفطار/ ١٩] بضم الميم. وقرأ الباقون: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) بفتح الميم^(١).

وجه الرفع في قوله: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) أنه خبر ابتداء محذوف، لما قال: (وما أدراك ما يوم الدين) [الإنفطار/ ١٧]، قال: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ).

أما النصب؛ فإنه لما قال: (وما أدراك ما يوم الدين) فجرى ذكر الدين وهو الجزاء. قال: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ) أي: الجزاء يوم لا تملك، فصار (يوم لا تملك) خبر الجزاء المضممر لأنه حدث، فتكون أسماء الزمان خبراً عنه، ويقوي ذلك قوله: (الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) [غافر/ ١٧].

ويجوز النصب على أمر آخر وهو أن اليوم لما جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على ما كان يكون عليه في أكثر أمره، ومن الدليل على ذلك ما اجتمع عليه القراء والعرب في قولهم: (مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ) [الأعراف/ ١٦٨]، وقوله: (وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [الجن/ ١٧] ولا يرفع (دون ذلك) أحد من العرب ولا من القراء فيما قال أبو الحسن، ومما يقوي النصب في ذلك قوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ، يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ) [القارعة/ ٣، ٤]، وقوله: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [الذاريات/ ١٢] ثم قال: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ) [الذاريات/ ١٣]. والنصب في قوله: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ) مثل هذا ونحوه.

(١) السبعة ٦٧٤.

قال أبو الحسن: ولورفع ذلك كله كان جيّداً، قال: إلا أنا نختار ما عليه الناس إذا كان عربياً.

خارجة عن نافعٍ (ركّبك كلاً) [الانفطار / ٨ ، ٩] ^(١)مدغمٌ.
الإدغام في ذلك حسنٌ لاجتماع المثلين وتوالي الحركات.

* * *

(١) السبعة ٦٧٤ وزاد بعده: وقرأ الباقون بإظهار الكافين.

ذكر اختلافهم في

سورة المطففين

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (بَلْ رَأْن) [١٤] بفتح الراء مدغمة. وقال ابن عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (كَلَّا بَلْ رَأْن) لا يكسر الراء شبه الإدغام وليس بالإدغام، وقال أبو ربيعة عن قنبل عن ابن كثير مدغمة، ولا أحفظه أنا. حدّثنا الدبّاغ قال: حدّثني أبو الربيع قال: حدّثني أيوب عن عبد الملك عن أبي عمرو: (بَلْ رَأْن) قال: هي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأُخْرَى، يعني: الكسر.

أبو بكر عن عاصم: (بَلْ رَأْن) مدغمة بكسر الراء. حفص عن عاصم: (بَلْ) يقف ثم يبتدئ، (رَأْن) بفتح الراء يقطع، وهو في ذلك يصل.

نافع: (بَلْ رَأْن) غير مدغمة فيما حدّثني به محمد بن الفرّج عن محمد بن إسحق عن أبيه عنه، وأخبرني أحمد^(١) عن خلف عن إسحق عن نافع أنه أدغم اللام، ولفظ بالراء بين الكسر والفتح.

(١) أحمد هو أستاذ ابن مجاهد أحمد بن زهير بن حرب الإمام أبو بكر بن أبي خيثمة البغدادي انظر ترجمته في طبقات القراء ص ٥٤.

خارجة عن نافع: (بَلْ رَانَ) مكسورة مدغمة.

حمزة والكسائي: أدغما اللام وكسرا الراء^(١).

قال أبو علي: فتح الراء من (رَانَ) حسن. وهو فيها أكثر من إمالة الفتحة نحو الكسر، وإمالتها نحو الكسرة حسنة، وحجة ذلك أن سيبويه قال: بلغنا عن ابن أبي إسحق أنه سمع كثير عزة يقول: صار مكان كذا^(٢)، فإذا أمال فتحة المستعلى لطلب الكسرة، فإمالة الراء لطلبها أجدر، وإدغام اللام في الراء حسن في (بَلْ رَانَ) لمقاربتهمما وسكون اللام، وما في الراء من التكرير وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد حسن.

ومما يُحسن إدغام اللام في الراء أنها ساكنة، وهي أقرب الحروف إلى اللام، وأشدّها بها شبهاً؛ فأشبهها المثليين.

قال سيبويه: مَنْ لم يدغم فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية، قال أبو عبيدة: (ران على قلوبهم): غلب عليها، والخمر ترين على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهب به، ومن ذلك: أصبح فلان قد رين به، أي: ذهب به الموت، قال أبو زبيد^(٣):

ثُمَّ لَمَّا رَاهُ رَانَتْ بِهِ الْخَمُّ
رُ وَأَلَّا تَرِينَهُ بِاتِّقَاءِ

قال: قرأ الكسائي وحده: (خَاتَمُهُ مِسْكُ) [المطففين/٢٦]

الألف قبل التاء.

(١) السبعة ٦٧٥ مع اختلاف في التقديم والتأخير.

(٢) انظر الكتاب ٢٦١/٢ باب ما تُمال فيه الألفات.

(٣) انظر معجم التهذيب ١٥ / ٢٢٥. تفسير القرطبي ٢٥٨/١٩.

وقرأ الباقون: (ختامه) الألف بعد التاء.

قال أبو عبيدة: له ختام أي عاقبة^(١). خِتَامُهُ مِسْكٌ، أي: عاقبته، قال ابن مقبل^(٢):

مِمَّا يَفْتَقُ فِي الْحَانُوتِ نَاطِفُهَا
بِالْفُلْفُلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَّانِ مَخْتُومٌ

وروي عن سعيد بن جبير: (ختامُهُ): آخِرُ طَعْمِهِ.

قال أبو علي: المراد بقوله: (خَاتَمُهُ مِسْكٌ) لذادة المقطع وذكاء الرائحة، وأرجها مع طيب الطعم، وهذا كقوله: (كَأَنَّ مِرْأَجَهَا كَافُورًا) [الإنسان/٥]، و(كَأَنَّ مِرْأَجَهَا زَنْجَبِيلًا) [الإنسان/١٧] أي: تحذي اللسان. وقد أبان عن هذا المعنى سعيد بن جبير، وكذلك قول ابن مُقْبِل.

فأما قول الكسائي: (خَاتَمُهُ)؛ فإن معناه: آخره، كما كان مَنْ قرأ: (خَاتَمَ النَّبِيِّينَ) [الأحزاب/٤٠] كان معناه: آخرهم. والخِتام: المصدر، والخَاتِمُ: اسم الفاعل، والخَاتِمُ: كَالطَّابَعِ والتَّابِلِ.

قال: قرأ ابن عامر: (كِتَابَ الْأَبْرَارِ) [المطففين/١٨] بكسر الراء. أبو عمرو وحمة والكسائي: (الْأَبْرَارِ) بالإمالة، وحمة أَقْلُهُمْ إمالة^(٣).

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٢) سبق انظر ١/ ٢٩٢، ٢٩٤.

(٣) السبعة ٦٧٦ وزاد بعده: وقرأ الباقون (الأبرار) بالفتح.

ونص ما قبله عنده: «قرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمة والكسائي (الأبرار) بكسر الراء الأولى، وحمة أَقْلُهُمْ إمالة».

قال أبو علي: الإمالة للفتحة من (الأبرار) حسنة، وذلك أن المفتوحة غلبتها المكسورة، كما غلبت المُستعلي في طاردٍ وقادرٍ، فإذا غلبت المستعلي المفتوح، فإن تغلب فتحة الراء أجدر، ألا ترى أن الراء ليس بمستعلٍ، وإنما منعت الإمالة حيث منعت لما فيها من التكرير.

قرأ ابن عامر: (هَلْ تُوبَ) [المطففين/٣٦] غير مدغمة^(١).
 (إلى أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا) [المطففين/٣١] برفع الهاء والميم. قال أحمد: هذا خلاف ما أَصَلَ ابنُ عامر^(٢).

قال أبو علي: يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً أو أحبُّ الأخذ بالأمرين لاستوائهما في الجواز، فأما إدغام اللام في الثاء فإن إدغامهما في الراء في (بَلْ رَانَ) [المطففين/١٤] أحسن من إدغامها في الثاء، وهو مع ذلك جائز، وحكى سيبويه إدغام اللام في: (هَثُوبَ الْكُفَّارِ) عن أبي عمرو^(٣).

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (انْقَلَبُوا فَكَيْهِنَ) [المطففين/٣١] هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألف. ولم يختلف هؤلاء القراء أنها بالألف^(٤).

قال أبو الحسن: (فاكهين) أكثر في القراءة أي: ذوو فاكهة،

(١) السبعة ٦٧٦: وسيأتي تفصيلها بعد.

(٢) السبعة ٦٧٦.

(٣) انظر سيبويه ٤١٧/٢ باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والحروف المتقاربة مخارجها.

(٤) السبعة ٦٧٦.

وقال أبو جعفر المدني: كل شيء في القرآن (فَكَيْهَيْن) فأراها من فِكَة يفكّه، قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

علي بن نصر عن هرون عن أبي عمرو: (هَلْ تُؤَبِّ) [المطففين/٣٦] مدغم، وكذلك يونس بن حبيب عن أبي عمرو: (هل تُؤَبِّ) مدغم، حمزة والكسائي: (هل تُؤَبِّ) مدغم. الباقون لا يدغمون إدغام اللام في الثاء لتقاربهما.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: (هَلْ تُؤَبِّ الكُفَّارُ) وإدغامها فيها حسن، وإن كان دون إدغام اللام في الراء في الحسن لتقاربهما، وجاز إدغامها فيها لأنه قد أدغم في الشين فيما أنشده من قوله^(١):

هَشْيَاءُ بِكَفْيِكَ لَائِقُ

يريد: هل شيء، والشين أشد تراخياً عنها من الثاء، وإنما أدغمت فيها لأنها تتصل بمخارجها لتغشيتها، وترك الإدغام لتفاوت المخرجين.

(١) جزء من بيت لطريف بن تميم العنبري وتمامه:

تقول إذا استهلكتُ مالا للذة

فَكَيْهَةٌ: هَشْيَاءُ بِكَفْيِكَ لَائِقُ

وفي اللسان برواية: «هل شيء» في مادة /ليق/.

واستهلكت: بمعنى أتلفت وأهلكت - واللائق: المستقر المحتبس

يقال: لقت بمكان كذا أي: انحبست.

انظر سيبويه ٤١٧/٢، والمفصل ١٠/١٤١، ٤٢١.

ذكر اختلافهم في سورة: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (وَيُصَلِّي سَعِيراً) [١٢] مشددة مضمومة الياء^(١).

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة، (وَيُصَلِّي)^(٢).
عباس عن خارجة عن نافع (وَيُصَلِّي) خفيفة من أصلية، وقرأ
عباس عن أبان عن عاصم: مثله: (وَيُصَلِّي) بضم الياء خفيف.
قال أبو علي: صَلِّيَ زَيْدُ النَّارِ، قال: (وَسَيَصْلُونَ سَعِيراً)
[النساء/١٠] وَصَلَّيْتُهُ النَّارَ. وَحَجَّةٌ (يُصَلِّي): (ثُمَّ الْجَحِيمُ صَلُّوهُ)
[الحاقة/٣١]، وَأَصْلِيَّتُهُ النَّارُ مِثْلُ: فَرِحَ وَفَرَّحْتُهُ وَغَرِمَ وَغَرَّمْتُهُ.

وحجة (يُصَلِّي) قوله: (سَيَصْلِي ناراً) [المسد/٣]، وقوله: (إِلَّا
مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ) [الصفافات/١٦٣]، وقوله: (اصْلَوْهَا الْيَوْمَ)
[يس/٦٤] (ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ) [المطففين/١٦] فهذا أكثر في
التنزيل في سائر الكلام.

(١) في السبعة ٦٧٧: مضمومة الياء مفتوحة الصاد مشددة اللام.

(٢) في السبعة: بفتح الياء خفيفة.

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي : (لَتَرْكَبَنَّ) [الإنشاق / ١٩] بفتح الباء، وقرأ الباقون : (لَتَرْكَبَنَّ) بضم الباء^(١).

حجة (لَتَرْكَبَنَّ) عن ابن عباس : لَتَرْكَبَنَّ السماءَ حالاً بعد حالٍ .

ابن مسعود : لَتَرْكَبَنَّ يا محمدُ طبقاً عن طبقٍ، مرّةً كالمهل، ومرّةً كالدهان، نُغَيِّرُهَا حالاً بعد حالٍ . مجاهد : لَتَرْكَبَنَّ أمراً بعد أمرٍ، قتادة : (لَتَرْكَبَنَّ طبقاً عن طبقٍ) يقول : حالاً بعد حالٍ، ومنزلاً عن منزلٍ . حدّثنا أحمد بن محمد قال : حدّثنا المؤمِّلُ قال : حدّثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن : (لَتَرْكَبَنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) قال : حالاً عن حالٍ ومنزلاً عن منزلٍ .

. أبو عبيدة : (لَتَرْكَبَنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) لَتَرْكَبَنَّ سُنَّةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ^(٢).

قال أبو علي : مَنْ قَالَ : (لَتَرْكَبَنَّ) بفتح الباء أراد النبي ﷺ، (وَلَتَرْكَبَنَّ) للنبي وغيره، والضمُّ يأتي على معنى المفتوحة .

وفسّروا : (طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) حالاً بعد حالٍ، ومثل ما فسّروا من أن معنى عن معنى بعد قول الأعشى^(٣) :

سَادَ وَأَلْفَى رَهْطُهُ سَادَةً
وَكَابِرًا سَادُوكَ عَنْ كَابِرٍ

(١) السبعة ٦٧٧ .

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٢ .

(٣) الكاثير : الكبير والرفيع القدر، وفي الديوان برواية «... وألفى قومه...»، انظر ديوانه / ١٤١ .

المعنى : كابرًا بعد كابر، فعن متعلق بسادوك، ولا يكون متعلقاً بكابرٍ وقد تبين ذلك في قول النابغة^(١) :

بَقِيَّةٌ قِدْرٍ مِنْ قُدُورٍ تُورَثُ
لِأَلِ الْجُلَاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ
قالوا عَرِقَ الرجل عن الحمى، أي : بعدها.

قال : حَدَّثَنِي الْخَزَّازُ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) [الانشقاق / ١ ، ٥] يقف كأنه يشمُّها شيئاً من الجر^(٢).

قال أبو علي : أشمَّها الجرَّ ولم يبلغ بها الياء، لأنها فواصل والفواصل كالقوافي، ولم يسمع الإطلاق كما جاء : (فَأَضْلُونَا السَّبِيلَا) [الأحزاب/ ٦٧] لأن الياء قد تحذف في الفواصل في نحو :
وبعض القوم يخلق ثم لا يفر^(٣)

(١) البيت من قصيدة للنابغة يمدح فيها النعمان بن الجلاح الكلبي، ديوانه/ ١٧٣.

(٢) السبعة ٦٧٧.

(٣) سبق في ٤٠٥/١ و ٨٢/٢.

ذكر اختلافهم في سورة البروج

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (ذُو العرشِ
المجيدُ) [١٥] رفع.

وقرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم (المجيدِ)
خفض^(١).

قال أبو علي: مَنْ رفع فقال: (ذو العرشِ المجيدُ) كان مُتَبِعاً
قوله: (ذو العرشِ)، وَمَنْ جَرَّ فقال: (ذو العَرْشِ المجيدِ)، فمن
النحويين مَنْ جعله وصفاً لقوله: (رَبِّكَ) في: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدُ)
[البروج/١٢]، قال: ولا أجعله وصفاً للعرش، ومنهم مَنْ قال: هو
صفة للعرش.

قال أبو زيد: إذا رَعِيَتْهَا - يعني الإبل - في أرضٍ مَكْلُتَةٍ فرعت
وشبعت، قيل: قد مَجَدْتُ الإبلُ تمجد مجوداً، ولا فعل لك في هذا،
قال: وأمجدت الإبلُ إمجاداً: إذا أشبعتها من العلف، وملأت بطونها،
ولا فعل لها في هذا، وروي عن أبي عثمان عن أبي عبيدة: أمجدتها:

(١) السبعة ٦٧٨.

أشبعتهَا. وقالوا في المثل^(١): «في كل شجرٍ نارٌ واستمجدَ المَرخُ والعَفَارُ» وقيل في استمجد العفار، أي: كثر نارهُ وصفت، قالوا: وليس في الشجر أكثر ناراً منه. قال الأصمعي: في كل شجرٍ نارٌ، واستمجد المَرخ والعفار، يقال ذلك عند ذكر القوم في كلِّهم خير، وقد غلب على الفضل بعضهم. قال: ويراد بقولهم: واستمجدَ المَرخُ والعَفَارُ: أنهما أخذَا ما هو حسبُهما، قال: ويقال: أمجدتُ الدابةَ علفاً، أي: أكثرْتُ لها من العلف. انتهى كلام الأصمعي.

وحكى بعض البغداديين عن أبي عبيدة: مجدتُ الدابةَ: إذا علفتها ملءً بطنها، قال: وأهل نجد يقولون: مجدتُها، مشددة، إذا علفتها نصف بطنها، والذي حكاه عنه أبو عثمان أمجدتُها: إذا أشبعتها، واستمجد العفار: صار ماجداً في إيرائه النار، وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول مَنْ جَرَّ، وجاز وصف القرآن في قوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ) [البروج/٢١]، لم يمتنع في القياس، أن يوصف به الأناسي.

وزعموا أن بعض القراء قرأ: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ) على تقدير: قرآنٌ رَبِّ مَجِيدٍ، وكأن هذا القارئ لم يُجِرِ مجيداً على القرآن لعزّة ذلك في السمع.

قال أبو علي: فكأن استمجدَ في معنى أمجدَ، لأن استفعل قد استعمل في موضع أفعل كثيراً، فهو من باب أقطفَ وأجربَ ونحو ذلك

(١) المَرخ والعفار: شجرتان يتخذ منهما الزناد - وفي مجمع الأمثال ٧٤/٢، المَرخ والعفار: نوع من الشجر سريع الاشتعال. انظر أسماء الله الحسنى ٥٣/ للزجاج.

مما يكون معناه صار ذا شيء ولم أعلم في صفة الأناسي مجيداً،
كما جاء في وصفهم عالم وعليم، نحو: (اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ
إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ) [يوسف/٥٥]، وقد جاء في وصفهم ماجدٌ. قال ذو
الرمة^(١):

أَحْمُ عِلَافِيٍّ وَأَبْيَضُ صَارْمٍ
وَأَعْيَسُ مَهْرِيٍّ وَأَشَعْتُ مَاجِدُ

وقال بعض ولد المهلب للمهلب فيما أظن:

وَمَنْ هَابَ أَطْرَافَ الْقَنَا خَشْيَةَ الرَّدَى

فليس لمجدٍ صالح بكسوبٍ

وصالح وصفٌ مدح، يدل على ذلك قوله: (وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)
[البقرة/٢٥] وقوله: (صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) [التحریم/٤]، وقوله: (ثُمَّ تَابُوا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا) [النحل/١١٩]، فكأنَّ المجد في الإنسان
استيفاءه خلال الرفيعة واستكمالها لها، وأن لم يوجد مجيدٌ في وصف
الأناسي يقوِّي قراءة مَنْ قرأ: (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) بالرفع، وقول مَنْ
قال من النحويين: أَنِّي لَا أَجْعَلُهُ صِفَةً لِلْعَرْشِ، كَانَ مَنْ جَرَّ جَعْلَهُ وَصْفًا
لِرَبِّكَ في قوله: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) [البروج/١٢]، فإن قلت: إنه
قد فصل بين الصفة والموصوف، فإن الفصل والاعتراض في هذا
النحو لا يمتنع لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التشديد، ومما يدل

(١) أحم عِلَافِيٍّ: الرجل، وعِلَافِيٍّ: نسبة إلى عِلَاف وهم من قضاة، وهم أول
مَنْ نَحَتَ الرِّحَالَ وَأَوَّلَ مَنْ رَكَبَهَا، وَأَعْيَسُ: بغير يضرب بياضه إلى الحُمْرَةِ،
ومَهْرِيٍّ: منسوب إلى مهرة - يقول: الناظر إلينا من بعد إنما يرى شخصاً
واحداً ونحن أربعة. ديوانه ١١١٠/٢.

على كثرة النار في العَفَار، وزيادته على غيره مما يقدر به قول الأعشى^(١):

زنادُك خير زنادِ الملو
لِ خالطٍ منهنَّ مرخٌ عَفَارًا
ولو رُمْتَ في ليلةٍ قَادِحًا
حصاةً بنبعٍ لأوريتَ نارًا

وروى أبو عبيدة: «ولو رمت في ظلمة قادحاً» قال أبو عبيدة: الصفا والنبع لا يُوريان، تقول: لو قدحْتَ بنبع وهو لا نار فيه حصاة لأوريت.

قال: قرأ نافع وحده: (فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) [البروج/٢٢]، وقرأ الباقون: (مَحْفُوظٍ) خفض^(٢).

حجة نافع في قوله: (مَحْفُوظٍ) أن القرآن وُصف بالحفظ في قوله: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر/٩]، وكما وصف بالحفظ في هذه، كذلك وصف في الأخرى في قوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ) [البروج/٢٢]؛ فمعنى حفظ القرآن: أنه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغييره، فلا يلحقه من ذلك شيء. ومن جرَّ مَحْفُوظًا، جعله صفة للوح، فلأنهم يقولون: (اللوحُ المَحْفُوظُ). قال أبو الحسن: وهو الذي نعرف.

(١) المرخ والعفار: سبق شرحهما، وهما شجرتان خشبهما هش رخو، والنبع شجر صلب تتخذ منه القسي ومن أغصانه السهام، والحصى صغار الحجارة، والحصى لا يوري والنبع لا يتقد إلا بصعوبة لصلابته انظر ديوان الأعشى / ٥٣.

(٢) السبعة ٦٧٨.

ذكر اختلافهم في سورة الطارق

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لَمَّا) [٤] خفيف.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (لَمَّا) مشددة^(١).

قال أبو علي: مَنْ خَفَّفَ فقال: (لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ) كانت (إِنْ) عنده المخففة من الثقيلة، واللام معها هي التي تدخل مع هذه المخففة لتخلصها من إن النافية، وما صلة كالتي في قوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ) [آل عمران/ ١٥٩]، و(عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون/ ٤٠]، وتكون إن متلقية للقسم كما تتلقاه مثقلة.

وَمَنْ ثَقَّلَ فقال: (لَمَّا عَلَيَّهَا) كانت (إِنْ) عنده النافية كالتي في قوله: (فِي مَا إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِيهِ) [الأحقاف/ ٢٦] و(لَمَّا) في معنى: إلّا.

قال سيبويه عن الخليل في قولهم: نشدتك الله لَمَّا فعلت، المعنى: إلّا فعلت، قال: والوجه إلّا، وهي متلقية للقسم كما تتلقاه ما، قال أبو الحسن: الثقيلة في معنى إلّا، والعرب لا تكاد تعرف ذا.

وقال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيل، وروي عن أبي عون أنه قال: قرأت عند مُحَمَّدٍ، يعني ابن سيرين: (لَمَّا) فكرها وأنكرها.

(١) السبعة ٦٧٨.

ذكر اختلافهم في سورة الأعلى

قرأ الكسائي وحده: (وَالَّذِي قَدَرَ) [٣] خفيف، وقرأ الباقون: (قَدَّرَ) مشدّد^(١).

قال أبو علي: قد ذكرنا فيما تقدّم أن (قَدَرَ) في معنى (قَدَّرَ) فكلا الوجهين حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: (بَلْ يُؤْثِرُونَ) [١٦] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

حجّة التاء: أن في حرف أُبَيٍّ نيما روي: «بَلْ أَنْتُمْ تَوْثِرُونَ الحياة الدنيا» وحجّة الياء: أن ابن مسعود والحسن قرأا بالياء، وحكي عن أبي عمرو أنه قال: يعني: الْأَشْقَيْنِ.

(١) السبعة ٦٨٠.

ذكر اختلافهم في سورة الغاشية

عليّ بن نصر عن أبي عمرو: (تَصَلَّى) [٤] مفتوحة التاء. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (تَصَلَّى) بفتح التاء، وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو: (تُصَلَّى) مضمومة التاء^(١).

حِجَّة مَنْ قَالَ: (تَصَلَّى) قوله: (سَيَصَلَّى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ) [المسد/٣]، وقوله: (إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِرُ الْجَحِيمِ) [الصفّات/١٦٣].

وحِجَّة: (تُصَلَّى) قوله: (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) [الحاقة/٣١] مثل (أَصْلُوهُ)، كما أن: غَرَّمَهُ مثل: أَغْرَمَهُ.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لَا يُسْمَعُ فِيهَا) [الغاشية/١١] بالياء مضمومة، (لَاغِيَةً) رفع، وروى عبيدٌ وعباسٌ واليزيدي وأبو زيد وعبد الوارث، وعليّ بن نصر عن أبي عمرو (لَا يُسْمَعُ) بضم الياء، وروى هرون فيما حدّثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن

(١) السبعة ٦٨١.

هارون والنضر بن شُمَيْلٍ عن هرون وعبد الوهاب عن أبي عمرو
بالياء والتاء جميعاً.

وقرأ نافع وحده: (لا تُسْمَعُ فيها) بالتاء مضموماً، (لاغية) رفع.

خارجة عن نافع: (لا تَسْمَعُ) بالتاء مفتوحة (فيها لاغية) نصب.

حدثنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن
كثير: (لا تُسْمَعُ) بالتاء رفع. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة
والكسائي: (لا تَسْمَعُ) بالتاء مفتوحة، (فيها لاغية) نصباً^(١).

أبو عبيدة: (لا تَسْمَعُ فيها لاغية): لغوا^(٢)، نصباً. قال أبو
علي: كأن اللاغية مصدر بمنزلة: العاقبة، والعافية، ويجوز أن يكون
صفة كأنه: لا تسمع كلمة لاغية والأول الوجه لقوله: (لا يَسْمَعُونَ فيها
لَغَواً ولا تأثيماً) [الواقعة/٢٥]، ولا يُسْمَعُ على بناء الفعل للمفعول به
حسن، لأن الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل
للفاعل حسن أيضاً على الشيع في الخطاب وإن كان لواحد، وعلى
هذا: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا) [الإنسان/٢٠]، وقوله: (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ
حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنُثُورًا) [الإنسان/١٩] ريجوز أن يُصْرَفَ الخطابُ إلى
النبي صَلَّى الله عليه، وكل واحد من الياء والتاء في قوله: تُسْمَعُ،
ويُسْمَعُ حسن على اللفظ وعلى المعنى، وهذا الضرب من المؤنث إذا
تقدّم فعله عليه حسن التذكير فيه.

قال عباس: سألت أبا عمرو يقرأ: (بمصيطر) [الغاشية/٢٣]
بالصَّادِ، ابن كثير وأبو عمرو في رواية الحلواني ونافع وعاصم،

(١) السبعة ٦٨١.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٩٦.

بالصاد، الحُلُونِيّ عن ابن عامرٍ بالسين وحمزة يميل الصاد إلى الزاي،
الكسائي بالسين فيما خبرني به محمد بن الجهم عن الفراء عنه.

وقرأت على ابن عبدوسٍ عن ابن أبي عمَرَ عن الكسائي:
بالصاد، وكذلك قال أصحاب أبي الحارث عن الكسائي^(١).

أبو عبيدة: (لُسْتُ عَلَيْهِمْ بِمَصِيطِرٍ بِمَسْلُطٍ، قال: ويقال:
تَسِيطَرْتُ عَلَيْنَا)^(٢)، والقول في إبدال السين صاداً وإشْرَابَهَا، صوت
الزاي قد تقدّم ذكره في فاتحة الكتاب.

(١) السبعة ٦٨٢.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٦.

ذكر اختلافهم في سورة الفجر

قرأ حمزة والكسائي: (وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ) [٣] كسراً، وقرأ
الباقون: (وَالْوَتْرِ) بفتح الواو^(١).

الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم. حدّثنا محمد بن
السري أن الأصمعي قال: كل فردٍ وَتْرٌ وأهل الحجاز يفتحون
ويقولون: وَتْرٌ في الفرد، ويكسرون الوتْرَ في الذَّحْلِ^(٢)، وَمَنْ تحتهم
من قيسٍ وتميمٍ يُسَوِّوْنَهُمَا في الكسر؛ فيقال في الوتْرِ الذي هو
الإفراد: أوترتُ فأنا أوترٌ إيتاراً، أي: جعلتُ أمري وَتْراً. قال: ويقال
في الذَّحْلِ: وَتَرْتُهُ فأنا أَتْرُهُ وَتْراً وَتْرةً. قال أبو بكر: قولُهُمْ: وَتَرْتُهُ، في
الذَّحْلِ إنما هو أفردته من ماله وأهله، قال: وقال الفراء: التَّرة:
الظلم، قال: وقال قتادة: (وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ) إن من الصلاة شفعا، وإن
منها وَتْراً، وكان الحسن - رحمه الله - يقول: هو العدد، منه شفْعٌ ومنه
وَتْرٌ، وكان يقول: الشَّفْعُ يومُ الأضحى، والوِتْرُ يومُ عرفة.

(١) السبعة ٦٨٣.

(٢) الذَّحْلِ: الوتر وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك
وكذلك هو الثَّار. انظر اللسان (ذحل).

قرأ ابن كثير: (يَسْرِي) [الفجر/٤] بالياء وصل أو وقف،
(وَجَابُوا الصَّخْرَ بِالوَادِي) [الفجر/٩] مثله، وقرأ نافع بالياء في
الوصل، وبغير ياء في الوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (يَسْر) بغير ياء في
وصل ولا وقف، وقال أبو عبيدة^(١): كان الكسائي يقرأ: (يَسْرِي)
بالياء دهنًا ثم رجع إلى غير ياء.

وقرأ أبو عمرو فيما روى عباس قال: سألت أبا عمرو فقرأ:
(يَسْر) جزم إذا وصل أو وقف، قال: وهي قراءته، وقال أبو زيد فيما
أخبرني به أبو حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو (يَسْر)، في الوقف
بغير ياء. قال: وهو لا يصل (يسري)، وقال عبيد عن أبي عمرو
(يَسْر): يقف عند كل آية، فإذا وصل قال: (يَسْرِي)، وقال علي بن
نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: (إذا يسر) يقف عندها لأنها رأس آية،
فإذا كان وسط آية، أشبعها الجرّ مثل: (مَا كُنَّا نَبْغِي) [الكهف/٦٤]
أثبت الياء، (دَعْوَةُ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي) [البقرة/١٨٦]؛ فإذا وقف قال:
(الدَّاعِ)، وقال اليزيدي: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على
الكتاب.

وقال اليزيدي عن ابن كثير: (أَكْرَمَنِي) [الفجر/١٥] و(أَهَانَنِي)
[الفجر/١٦] بياء في الوصل والوقف، وقرأ ابن كثير في رواية قبل،
وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَكْرَمَن) و(أَهَانَن) بغير ياء في
وصل ولا وقف.

وقرأ نافع في رواية قالون، والمسيبي وأبي بكر بن أبي أُويس

(١) في السبعة: أبو عبيد.

وأخيه، وإسماعيل بن جعفر، وأبي قُرّة وأبي خُليد ويعقوب بن جعفر، وخارجة وورش عن نافع: (أَكْرَمَنِي) و(أَهَانَنِي) بياء في الوصل.

حدّثني الخزازُ قال: حدّثنا محمد بن يحيى القطعيُّ قال: حدّثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة: (أَكْرَمَنِي) و(أَهَانَنِي) بياء في الوصل. وقال إسماعيل عن نافع (بالواو) بغير ياء. وقال ورش عن نافع: (بالواوي) [الفجر/٩] بالياء، وقال عليُّ بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: (أَكْرَمَنُ)، و(أَهَانُنْ) يقف عند النون. وقال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أبالي كيف قرأت أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب.

وقال عبد الوارث مثل ما قال اليزيدي سواءً، وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: (أَكْرَمَنُ)، و(أَهَانُنْ) وقف، وقال أبو زيد: (أَكْرَمَنُ) و(أَهَانُنْ) مجزومتا النون، محذوفتا الياء، وقال أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: (أَكْرَمَنُ) و(أَهَانُنْ) يقف عند النون^(١).

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير: (يَسْرِي) بالياء، وصل أو وقف، أن الفعل لا يحذف منه في الوقف، كما يحذف من الأسماء، نحو: قاضٍ وغازٍ، تقول: هو يقضي، وأنا أقضي، فتثبت الياء، ولا تحذف الياء من الفعل كما تحذفه من الاسم، نحو: هذا قاضٍ، لأنها لا تسقط في الوصل، كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ، في الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف، وذلك أنها في فاصلة.

وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف

(١) السبعة ٦٨٤، ٦٨٥.

نحو: القاضي من الألف واللام، يحذف إذا كان في قافية أو فاصلة^(١).

قال سيبويه: والفاصلة نحو: (والليل إذا يسر) [الفجر/٤] و(يَوْمَ التَّنَادِ) [غافر/٣٢] و(الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) [الرعد/٩]، فإذا كان شيء من ذلك في كلام تام، شبه بالفاصلة، فحسن حذفها نحو: (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف/٦٤]، فإن قال: كيف كان الاختيار فيه، أن يُحذف إذا كان في فاصلة أو قافية، وهذه الحروف من أنفس الكلم، وهلا لم يُستحسن حذفها، كما أثبت سائر الحروف ولم تُحذف؟ فالقول في ذلك أن الفواصل والقوافي مواضع وقف، والوقف موضع تقرير؛ فلما كان الوقف تُغَيَّر فيه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان، ورؤم الحركة فيها غُيِّرَت فيه هذه الحروف المشابهة للزيادة بالحذف. ألا ترى أن النداء لما كان موضع حذف بالترخيم، والحذف للحروف الصحيحة، ألزموا الحذف في أكثر الأمر للحرف المتغير، وهو تاء التأنيت، فكَذلك ألزم الحذف في الوقف لهذه الحروف المتغيرة، فجعل تغييرها الحذف، ولم يُراعَ فيها ما روعي في نفس الحروف الصحيحة. ألا ترى أنه سوى بالزيادة في قولهم في النسب إلى مُدَامِي: مُدَامِي، كقولهم في النسب إلى حُبَارِي: حُبَارِي، فحذف كما حُذِفَت للزيادة، وقالوا في تحية: تَحَوِي، فشبهوها بحنيفه. ونحوه، وحذفوا اللام وسَوَّوْا بينها وبين الزائد في الحذف للجزم، نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، أجري مجرى الزائد في الإطلاق نحو:

(١) من بداية الفقرة في قوله: وجميع ما لا يحذف... إلى حيث وضعنا رقم الحاشية هو من كلام سيبويه، وكذلك ما بعده. انظر الكتاب ٢/٢٨٩.

وبعضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثم لا يفري^(١)
 و: ما يمرّ ولا يحلّو^(٢)
 فجعلوا هذه الحروف بمنزلة الزيادة للكلمة، وسوّوا بينهما في
 الحذف فقالوا: يَفْرٍ، ويحلّ، كما قال^(٣):
 أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
 وقال^(٤):
 وَشَجَرَ الْهُدَابَ عَنْهُ فَجَفَا
 فجعل المنقلب عن اللام بمنزلة الألف في قوله^(٥):

- (١) من بيت لزهير سبق في ٤٠٥/١ و ٨٣/٢.
 (٢) قطعة من بيت لزهير تمامه:
 وقد كنت من سلمى سنياً ثمانياً
 على صير أمر ما يمر وما يحلو
 سبق انظر ١٤٠/٤.
 (٣) عجز بيت لزهير يمدح هرم بن سنان صدره:
 لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ
 قنة الحجر: اسم مكان - والقنة: الجبل الصغير، وقيل: الجبل السهل
 المستوى المنبسط على الأرض - وقيل: هو الجبل المنفرد المستطيل في
 السماء.
 (٤) من أرجوزة للعجاج وبعده:
 إِذَا انْتَحَى مُعْتَقِماً أَوْ لَجَّفا
 شجر الهداب: دفع غصون الشجر عنه.
 (٥) السلهب: الطويل. والأذلف: القصير والمنتحي: المعتمد.
 والمعتم: الذي يحفر البئر. والتلجيف: أن يحفر البئر في نواحيها، في
 أصل البئر على وجه الأرض، ديوانه ٢٣٦/٢، والمخصص ٢١٢/١٠،
 والمعاني الكبير ٧٤٩/٢، واللسان (ذلف).

بَسَلَهَبَيْنِ فَوْقَ أَنْفٍ أَذْلَفَا

فلما خالفا ما ذكرنا اختير فيهما الحذف في الفواصل والقوافي .
فإن قلت: فقد قال سيبويه: إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا بمعنى الحذف جائز عربي كثير، فإنه يجوز أن يعنى بقوله: أقيس الكلامين، القياس على الأصل الذي هو متروك والاستعمال على غيره، وإذا كانوا قد حذفوا في مواقع ليست بموضع وقوف، نحو قراءة مَنْ قرأ: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) [هود/ ١٠٥] فأن يلزم الحذف ما كان موضع وقفٍ أجدر، وكذلك قوله: (جَابُوا الصَّخَرَ بالوادي) [الفجر/ ٩]. الأوجه فيه الحذف إذا كانت فاصلة، وإن كان الأحسن إذا لم يكن فاصلة الإثبات.

وأما قول نافع في الوصل: (يسري) وبغير ياء في الوقف، فيشبه أن يكون ذهب إلى أنه إنما حُذف من الفاصلة لمكان الوقف عليها، فإذا لم يقف عليها صار بمنزلة غيرها من المواضع التي لا يوقف عليها، فلم يحذف من الفاصلة إذا لم يوقف عليها كما لم يحذف من غيرها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف.

ويُروى عن أبي عمرو مثل قول نافع، وروى عنه أيوب مثل ما روي عن ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَسْرِ) بغير ياء في وصلٍ ولا وقف، يدلّ أن هذا موضع وقف، فغُيِّرَ بالحذف كما غُيِّرَ من غير بإبدال النون في الحرف في آخره نحو:

من طَلَل كالأَتْحَمِيَّ أَنهَجَا^(١)

(١) من رجز للعجاج وقبلة:

ونحو إلحاق الياء في قوله^(١):

فَاغْنِ وَازْدِدِي

ألا ترى أنه لما كان قافية بناها على إلحاق الياء، وإن كان السكون يجوز عنده في غير القافية، وفي القافية في بعض الإنشادات، وجعل الوزن يقتضي ذلك، فكذا الفاصل يقتضي الحذف، وإن وقف عليها، كما تقتضي القافية الزيادة في نحو: «وازددي» فهذا يدلُّك على مخالفتهم بين القوافي والفواصل، وبين سائر كلامهم، ورجوع الكسائي عن الإثبات إلى الحذف في (يسر) حسن، وهو الذي عليه الاستعمال، وكثرته، فأما: (دعوة الداعي) [البقرة/١٨٦]، فإذا وقف قال: (الداع) فيجوز حذف الياء من (الداع) وإن لم تكن فاصلة، لأن سبويه حكى: أن منهم من يحذف الياء مع الألف واللام. كما يحذفها مع غير الألف واللام نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضٍ. وهو أجود من الإثبات، ورواية البرقي عن ابن كثير: (أكرمني) و(أهانني) بياء في الوصل والوقف، فهو على قياس قراءته: (يسري) بياء في الوصل والوقف، ورواية قبيل وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أكرمَن،

= ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا
الأتحمي: موضع في اليمن تعمل فيه البرود. أنهج: أخلق. فشبه
آثار الديار ببرد قد أخلق. انظر ديوانه ١٤/٢، والكتاب لسبويه ٢٩٩/٢
وفيه: «أنهجن» بدل «أنهجاً». وكذلك في الخصائص ١٧١/١ وهو في شرح
أبيات المغني ٣٧٤/٣.

(١) من بيت لطرفة تمامه:

متى تأتني أصبَحُكَ كَأَسَاءَ رَوِيَّةً

وإن كنت عنها ذا غنى فاعنِ وازدِدِ

سبق انظر ٢٠٦/١:

وأهانن) بغير ياء في وصل ولا وقف، هو كقراءة مَنْ قرأ: (يَسْرِ) في الوصل والوقف، لأنها ياء قبلها كسرة في فاصلة، ورواية مَنْ روى عن نافع: (أكرمني، وأهانني) بياء في الوصل هو من قياس ما روي عنه في (يسري) من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، ورواية إسماعيل عن نافع: (بالوادي) بغير ياء، ورواية ورش عنه (بالوادي) بالياء، فهذا على أن في (الوادي) و(الداعي) ونحوه مما فيه الألف واللام وآخره ياء لغتين إذا وَقَفَ عليه؛ إحداهما: إثبات الياء والأخرى: حذفها، فكأنه أخذ باللغتين، فليس الحذف في (الواد) من حيث كان الحذف في الفواصل، لأنه ليست بفاصلة، ورواية علي بن نصر عن أبي عمرو: (أَكْرَمَنْ وأهانَنْ) يقف عند النون، مثل رواية سيويه عنه.

قال سيويه: قرأ أبو عمرو: (رَبِّي أَكْرَمَنْ) (رَبِّي أِهَانَنْ) على الوقف^(١)، وكذلك رواية أبي زيد عنه، وهذه أثبت من غيرهم عندنا.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (تُحِبُّونَ - وَتُكْرِمُونَ - وَتَأْكُلُونَ) [الفجر/ ١٧ - ٢٠] بالتاء. وقرأ أبو عمرو وحده بالياء كله^(٢).

وجه قول أبي عمرو أنه لما تقدّم ذكر الإنسان في قوله: (فَأَمَّ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ) [الفجر/ ١٢]، وكان يراد به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة جعل (يُحِبُّونَ، وَيُكْرِمُونَ، وَيَأْكُلُونَ) عليه، ولا يمتنع في هذه الأسماء الدالة على الكثرة أن تحمل مرة على

(١) سيويه ٢٨٩/٢.

(٢) السبعة ٦٨٥.

اللفظ، وأخرى على المعنى كقوله: (وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا
بِأُسْنَى بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [الأعراف/٤] وذلك أكثر من ذلك.
وَمَنْ قرأ بالتاء فعلى: قل لهم ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (تَحْضُونَ) [الفجر/١٨] بالتاء
بغير ألف. وقرأ أبو عمرو وحده بالياء بغير ألف. وقرأ عاصم وحمزة
والكسائي: (تَحَاضُونَ) بالتاء والألف، [والتاء] في كل ذلك
مفتوحة^(١).

قال أبو علي: كأن معنى (لا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ): لا
تأمرون به ولا تبعثون عليه، وحيثه قوله في الأخرى: (إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ
بِاللهِ الْعَظِيمِ وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ) [الحاقة/٣٣، ٣٤].

وَمَنْ قرأ: (تَحَاضُونَ) على تتفاعلون، من هذا، فحذف تاء
تتفاعلون، ولا يكون تتفاعلون على هذا كقوله^(٢):

إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحَضَّ، وليس بهم الحَضُّ فإذا
لم يجز هذا كان معنى: (تَحَاضُونَ) (تَحْضُونَ)، ومن ثم جاء^(٣):

تَحَاسَنْتُ

به الوشيَ قَرَأْتُ الرياحَ وخورها

(١) السبعة ٦٨٥ وما بين معقوفين تنمة منه.

(٢) لعمر بن العاص أو لأرطاة بن سهية وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه
وتخازر: نظر بمؤخر عينه.

انظر سيبويه ٢/٢٣٩، المقتضب ١/٧٩، المحتسب ١/١٢٧،
المختصص ١/١١٩، ١٤/١٨٠ اللسان مادة /خزر/.

(٣) لذي الرمة وقد سبق في ١٩٨/٥.

أي: حسنته، والتعدي، قد يدلّ على ذلك، ومثل هذا قولهم: استقرّ في مكانه بمعنى: قرّ، وليس المعنى على أنه استدعى القرار، وعلا قرنه واستعلاه، يعني علاه، وعلى هذا قوله: (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ^(١)) [الإسراء/٤٣]، أي: علا عنه، فأما القول في (يَحْضُونَ وَتَحْضُونَ) فقد تمّ القول فيه في الفصل الذي يلي هذا قبل.

وقرأ الكسائي: (لَا يُعَذَّبُ) [الفجر/٢٥] و(لَا يُوَثَّقُ) [الفجر/٢٦] بفتح الذال والثاء. المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقر: (لَا يُعَذَّبُ وَلَا يُوَثَّقُ) بكسر الذال والثاء^(٢).

وجه قول الكسائي: (لَا يُعَذَّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ) أن المعنى: لا يعذب أحدٌ تعذيبه، فوضع العذاب موضع التعذيب كما وضع العطاء موضع الإعطاء في قوله^(٣):

وبعد عطائك المائة الرتعا

فالمصدر الذي هو عذاب مضاف إلى المفعول به، مثل: (من دعاء الخير) [فصلت/٤٩]، والمفعول به (الإنسان) المتقدم ذكره في قوله: (يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى) [الفجر/٢٣] والوثاق أيضاً في موضع الإيثاق، مثل العذاب في موضع التعذيب، قال^(٤):

أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوَثَّقاً

فألاً سعيداً ذا الخيانة والغدر

(١) في الأصل: عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ.

(٢) السبعة ٦٨٥.

(٣) للقطامي وقد سبق في ١٨٢/١ و ٣٣/٢، ١٣٠، ٣٥١.

(٤) البيت غير منسوب وقد ذكره ابن الشجري في أماليه ٣٥٣/١ برواية (فهلاً).

وهو من شواهد العيني ٤٧٥/٤.

فأما مَنْ قرأ: (فَيَوْمِئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ) [الفجر/٢٥] فقد قيل: إن المعنى فيه لا يتولى عذاب الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره لا أمر لغيره، وقيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة، وكأن الذي حمل قائل هذا القول على أن قاله أنه إن حمله على ظاهره، كان المعنى: لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله، معلوم أنه لا يُعَذَّبُ أحدٌ في الآخرة مثل عذاب الله، إنما المعذبُ الله تعالى، فعدل عن الظاهر لذلك، ولو قيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذب أحد تعذيباً مثل تعذيب هذا الكافر المتقدم ذكره، فأضيف المصدر إلى المفعول به، كما أضيف إليه في القراءة الأخرى، ولم يذكر الفاعل كما لم يذكر في نحو قوله: (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/٤٩] لكان المعنى في القراءتين سواء، والذي يُراد بأحد: الملائكة الذين يتولون تعذيب أهل النار، ويكون ذلك كقوله: (يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ) [القمر/٤٨]، وقوله: (وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ) [غافر/٤٩]، وقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ) [الأنفال/٥٠] وقوله: (مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ) [الحج/٢١] وقوله: (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) [إبراهيم/١٦]، والأشبه أن يكون هذا القول أولى، والفاعلة بهم الملائكة.

ذكر اختلافهم في

سورة البلد

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [١٣، ١٤]. [فَكَ] بفتح الكاف، [رَقَبَةً] نصب، (أَطْعَمَ) بغير ألف. عبيدٌ وعلي بن نصر عن أبي عمرو: (فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ) نصب بغير ألف، وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: أيتهما شئت.

وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وحزمة: (فَكَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ).

حدَّثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو: (فَكَ رَقَبَةً) مضافاً (أو إطعاماً).

حدَّثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبد الصمد عن أبيه عن أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: حدَّثنا أحمد بن محمد قال: حدَّثنا المؤمل بن هشام قال: حدَّثنا إسماعيل بن عُلَيْيَةَ قال: قال أبو رجاء سمعت الحسن يقول: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) [البلد/ ١١] قال: جهنم.

(١) السبعة ٦٨٦.

وقال قتادة: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) أنها قحمة شديدة، فاقتموها بطاعة الله .

أبو عبيدة: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ): فلم يقتحم العقبة في الدنيا، ثم فَسَّرَ العقبة فقال: (وما أدراك ما العقبة فك رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) ^(١).

قال أبو علي: قول مَنْ قال: (فَك رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ) المعنى فيه: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ لا بدّ من تقدير هذا المحذوف لأنه لا يخلو من أن تقدّر حذف هذا المضاف أو لا تقدّره، فإن لم تقدّره وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فك رَقَبَةٌ ولا تكون العقبة الفلك لأنه عَيْنٌ، والفلك حَدَثٌ، والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فإذا لم يستفهم كان المضاف مراداً، فيكون المعنى اقتحام العقبة فك رَقَبَةٍ، أو إِطْعَامٌ، أي: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فعل القُرب، ومثل هذا قوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ، نَارُ اللَّهِ الْمَوْقُودَةُ) [الهمزة / ٥، ٦] أي: الحطمة نار الله، ومثله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ، نَارٌ حَامِيَةٌ) [القارة / ١٠، ١١]. أي: هي نار حامية، وكذلك قوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ) [القارة / ٣، ٤]، المعنى: القارعة يوم يكون الناس لأن القارعة مصدر، فيكون اسم الزمان خبراً عنه، فهذه الجمل التي من الابتداء، والخبر تفسير لهذه الأشياء المتقدم ذكرها من نحو اقتحام العقبة، والحُطَمَةُ والقَارِعَةُ، كما أن قولهم: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) [المائدة / ٩، الحجرات / ٣] تفسير للوعد.

ومعنى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) لم يقتحمها، وإذا كانت (لا) بمعنى

لم، لم يلزم تكريرها، كما لم يلزم التكرير مع لم، فإن تكررت في موضع نحو: (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) [القيامة/٣١] فهو كَتَكَرَّرَ (لم يُسْرِفُوا ولم يَقْتَرُوا) [الفرقان/٦٧] وقوله: (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) [البلد/١٧] أي: كان مقتحِمُ الْعَقْبَةِ وفَاكُ الرَقَبَةِ، مع ما أتاه من هذه الْقُرْبِ، من الذين آمنوا، فإنه إن لم يكن منهم لم ينفعه قربة لإحباط الكفر لها.

قال أبو الحسن: هي أجود من الأخرى وبها نقراً، وقوله: (في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [البلد/١٤] جاز أن يوصف اليوم بهذا، كما جاز أن يقال: ليل نائم ونهار صائم، ونحو ذلك، ومن قال: (فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [البلد/١٣، ١٤]، فإنه يجوز أن يكون ما ذكر من الفعل تفسيراً لاقتحام العقبة، فإن قلت: إن هذا الضرب لم يُفسَّر بالفعل، وإنما فُسِّرَ بالابتداء والخبر، مثل قوله: (نَارُ اللَّهِ الْمَوْقِدَةُ) [الهمزة/٦] وقوله: (نَارٌ حَامِيَةٌ) [القارعة/١١]، هذه جُمْلٌ من ابتداءٍ وخبر، وليس فيها شيء من الفعل والفاعل، فهلاً رَجَّحَتِ الْقِرَاءَةَ الأخرى من أجل هذه الكثرة، والحمل عليها؛ قيل: إنه قد يمكن أن يكون قوله: (كَذَّبَتْ ثَمُودٌ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ) [الحاقة/٤] تفسيراً لقوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ) [القارعة/٣]، ويكون تفسيراً على المعنى.

وقد جاء: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ) [آل عمران/٥٩] وفسَّرَ المثل بقوله، (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) [آل عمران/٥٩]، فكذلك قول من: (فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ)، وزعموا أن أبا عمرو احتجَّ لقراءة: (فَكَ رَقَبَةً) بقوله: (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) [البلد/١٧] كأنه لما كان فعلاً وجب أن يكون المعطوف عليه مثله، وقد يجوز أن يكون ذلك كالقطع من الأول والاستئناف، كأنه أعلم أن فكاك الرقبة من الرق من الذين

آمنوا، لأنه بالإيمان يحرزُ ثواب ذلك ويحوزه، فإذا لم ينضم الإيمان إلى فعل القرب التي تقدم ذكرها لم ينفع ذلك.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (مُؤَصَّدَةٌ) [البلد/ ٢٠] بغير همز، وفي سورة الهَمْزة مثله، وقرأ أبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم، (مُؤَصَّدَةٌ بالهمز في الموضعين^(١)).

أبو عبيدة: (نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ): مُطَبَّقَةٌ، أَصَدْتُ وَأُوصِدْتُ: لغتان، أي: أَطَبَقْتُ^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قَالَ: (مُؤَصَّدَةٌ) فلم يهمز، احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون على لغة مَنْ قَالَ: أَوْصِدْتُ وَالْوَصِيدُ، وموصدة على هذا: مُفْعَلَةٌ مثل مَوْعِدَةٍ، ولا سبيل إلى همزها إلا على قول مَنْ قَالَ:

...مؤسى^(٣)

والآخر من آصِد، مثل: آمَن، فعلى هذا القول: (مُؤَصَّدَةٌ) كما تقول: مؤمنة، ثم تخَفَّف فتقلب واوًا، كما تقول في تخفيف جُؤْنَةٍ، وبؤسٍ، ونُؤْيٍ: جُؤْنَةٌ وبؤسٌ ونؤيٌّ، فتقلبها في التخفيف واوًا.

وَمَنْ هَمَزَ فَقَالَ: (مُؤَصَّدَةٌ) أخذها من: أَصَدْتُ؛ فإذا جعلها اسم الفاعل أو المفعول قال: (مُؤَصَّدَةٌ) كما تقول: مؤمنة. ويجوز فيمن همز أن يكون من الوصيد، وهمزه على قياس^(٣):

(١) السبعة ٦٨٦.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٩.

(٣) من بيت لجريز سبق في ٢٣٩/١.

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى

وقد حُكي : وَضَعْتُهُ يَتْنًا وَوَتْنًا وَأَتْنًا^(١)، فجاء في الفاء الحروف الثلاثة .

قال : حَدَّثَنَا الْخَزَّازُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الرِّبِيعِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ : (مُؤَصَّدَةٌ)، و(المُشَامَّةُ) [البلد/ ١٩] بالكسر فيهما .

قال غير أحمد : يعني إذا وقف، فأما إذا وصل، فالفتح لا غيره .

قال أحمد : وَحَدَّثَنِي الدَّبَاغُ عَنْ أَبِي الرِّبِيعِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ : (مُؤَصَّدَةٌ) مهموزة، (المُشَامَّةُ) مشددة، قال أحمد : كذا قال وليس له وجه .

قال أبو علي قول عاصم : وإمالة الفتحة التي في (مُؤَصَّدَةٍ) نحو الكسر وكذا (المُشَامَّةُ) عربي . قال سييويه : قالوا أَخَذْتُ أَخْذَهُ، وضربت ضربه، شبه الهاء بالألف، وأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف، فإن قلت : كيف أمالها، والألف لو كانت هنا موضع الهاء لم تلزم فيها الإمالة، لأنه ليس كسرة ولا ياء؟ قيل : قد تُمال الألف في الأواخر وإن لم يكن ما يوجب الإمالة، وذلك نحو قولهم : طلبنا ورأيت عتناً، فكما أمالوا هذه الألف وإن لم يكن في الكلمة ما يوجب الإمالة، كذلك أميلت الهاء تشبيهاً بالألف، وهذه الإمالة في ذا الحرف على ألسنة مولدي الكوفة والبصرة اليوم، وأما التشديد في (المُشَامَّةُ) فلا أعلم له وجهاً .

(١) البتن : أن تخرج رجلاً المولود قبل يديه ورأسه، وتكره الولادة إذا كانت كذلك .

ذكر اختلافهم في: (والشَّمْسِ وَضُحَاهَا)

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: بفتح أو آخر آي هذه السورة،
والليل، والضحى.

وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله، وإضجاع أو آخر سورة والليل
وسورة الضحى.

وقرأ حمزة: (وَضُحَاهَا) [١] كسراً، ويفتح (تلاها) [الشَّمْسِ / ٢]،
و(طحاها) [٦] وفي الضحى (سجا) [٢] وفي النازعات: (دَحَاهَا)
[٣٠]، ويكسر سائر ذلك وقرأ نافع ذلك كله بين الفتح والكسر. وقال
خلف عن إسحق عن نافع: آياتها وآيات الضحى والليل والأعلى،
وما أشبه ذلك بين الكسر والفتح. وقال محمد بن إسحق عن أبيه،
وأحمد بن صالح عن ورش وقالون: آياتها كلها مفتوحات. وقال ابن
جُمَازٍ: كان نافع يبطحها كلها إلا (تلاها) فإنه يفتحها وحدها. وقال
خارجة عن نافع مثله: يفتح (تلاها) ويبطح سائرهن.

وقال اليزيدي عن أبي عمرو: ذلك كله بين الفتح والكسر،
وكذلك قال عبد الوارث عن أبي عمرو. وقال عباس: سألت أبا عمرو
فقرأ: (وضحاها) و(تلاها) و(جَلَّاهَا) و(دَحَاهَا) بكسرها كلها. قال:

وسأله فقرأ: (والضحي) و(سجى) و(قلى) يكسر، وقال عبيد بن عجيل عن أبي عمرو أنه قرأ آيات (والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها) و(جلاها) و(وما أدراك) [القارعة/ ١٠] بالياء في القرآن كله. (وإذا رآك الذين كفروا) [الأنبياء/ ٣٦] (وإذا رأى الذين أشركوا) [النحل/ ٨٦] و(لقد رأى من آيات ربه الكبرى) [النجم/ ١٨] يكسره في كل القرآن^(١).

وجه قول ابن كثير وعاصم وابن عامر في ترك الإمالة في هذه الحروف أن كثيراً من العرب^(٢)..

ألا ترى أنها إذا كانت رابعة في الفعل لزم بدل الياء نحو: أغزيت، وكذلك إذا كان في اسم نحو: المدعي والمغزي، ثني بالياء وكذلك في نحو مسني ومعدي، تقلب إلى الياء، ولا تجد الياء تقلب إلى الواو في هذا النحو، ولما كانت هذه في حكم الانقلاب عن الياء أجروا الألف مجرى الألف المنقلبة عن الياء، ويدل ذلك على أن لهذا المعنى استجازوا الإمالة في باب: (دحاها، وطحاها، وسجا، وتلا) أن ما كان من الأسماء ألفه منقلبة عن الواو نحو العصا، والعطا، لم يُجيزوا فيه الإمالة لما لم تكن تنقلب واوها إلى الياء، كما انقلبت إليها في الفعل. فإن قلت: فقد زعم أنهم أمالوا العشا والكبا والمكا^(٣)، فذلك من القلة بحيث لا يسوغ الاعتراض به.

وأما من جمع من الأمرين، كما روي عن نافع أنه فتح (تلا)

(١) السبعة ٦٨٨، ٦٨٩.

(٢) يبدو أن هنا سقطاً في الأصل الخطي وقع في تتابع الصفحات.

(٣) المكا: جحر الثعلب والأرنب ونحوهما (اللسان مكا).

وأمال غيرها، وكلّ واحد من الإمامة وخلافها جائز، فقوله حسن لأخذه شيئين: كلّ واحد منهما مسموع مأخوذ به، فأخذ بأحدهما مرّة وبالأخرى مرّة أخرى، وأما كسر الراء من (رأى) فقد تقدّم القول فيه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: (فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) [الشمس/١٥] بالفاء، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقر: (وَلَا يَخَافُ) بالواو، وكذلك في مصاحفهم^(١).

قال أبو علي: الواو يجوز أن تكون في موضع حال: فسواها غير خائف عقباها، أي: غير خائف أن يتعقب عليه شيء مما فعله، وفاعل يخاف الضمير العائد إلى قوله: (رَبُّهُمْ). وقيل: إن الضمير يعود إلى النبي صلّى الله عليه الذي أرسل إليهم، وقيل: إذ انبعث أشقّاها، وهو لا يخاف عقباها، أي: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نهى عنه، ففاعل يخاف العاقر على هذا، والفاء للعطف على قوله: (فكذبوه)، فعقروها) [الشمس/١٤]، (فلا يخاف) كأنه تبع تكذيبهم وعقرهم أن لم يخافوا.

(١) السبعة ٦٨٩.

ذكر اختلافهم في سورة والليل

البزي عن ابن كثير: (ناراً تَلْظَى) [١٤] مشددة التاء، قبل عن
النِّبَال يخفّف وكذلك الباقر^(١).

هذا من الحسن دون قوله: (فإذا هي تَلْقَفُ) [الأعراف/١١٧]
وذلك أن قبل التاء ساكناً، والتاء المدغمة ساكنة، وليس حرف لين.
فيكون كقول مَنْ قال: (فلا تناجوا) [المجادلة/٩] فيكون في المنفصل
مثل دابّة في المتصل، ومثل (لا تناجوا) من المنفصل قولهم في
القسم: لاها الله، فيمن أثبت^(٢)، وَمَنْ قال: (تَخْطِفُ) فأسكن
الخاء مع إدغام تاء تفتعل في الطاء، جاز على قوله: (ناراً تَلْظَى)،
فَمَنْ قال: (فإذا هي تَلْقَفُ) لم يدغم في هذا الموضع لما ذكرناه، وإن
أدغم فعلى قياس (تَخْطِفُ).

(١) السبعة ٦٩٠.

(٢) على طرة الأصل هنا كلمة: الآية، وكأنها أتبع «أثبت».

ذكر اختلافهم في سورة والضُّحَى

أبو عمرو: يكسرهما في رواية عباس، نافع: بين الكسر والفتح، اليزيدي عن أبي عمرو: بين الكسر والفتح، وكذلك عبد الوارث بن حجازٍ عن نافع يكسرهما^(١).
قال أبو علي: قد تقدّم القول في ذلك.

(١) السبعة ٦٩٠.

ذكر اختلافهم في

سورة العلق

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (أَنْ رَأَهُ) [٧] قصراً بغير ألف بعد الهمزة في وزن: رَعَهُ. قال أحمد: وهو غلط لا يجوز إلا (رَأَهُ) مثل: رعاه، ممالاً وغير ممال.

وقال ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أَنْ رِأَهُ) بكسر الراء وبعد الهمزة ألف، في وزن رِعاه.

وقرأ نافع: (أَنْ رَأَهُ) فتح، وحفص عن عاصم لا يكسرهما أيضاً، أبو عمرو يفتح الراء ويكسر الهمزة^(١).

قال أبو علي: ينبغي أن يعني بكسر الراء إمالة فتحتها نحو الكسرة، لأن بعض من يوثق بضبطه للقراء زعم أن حمزة والكسائي وأبا بكر عن عاصم يقرؤون: (أَنْ رِأَهُ) بإمالة الراء والهمزة والألف، إن قلت: إن الألف حذفت من مضارع رأى في قولهم: أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تر ما أهل مكة، فهلاً جاز حذفها أيضاً من الماضي. قيل: إن الحذف لا يقاس، لا سيما في نحو هذا إذا كان على غير قياس،

(١) السبعة ٦٩٢.

فإن قلت: فقد جاء: (حاشى لله) [يوسف/٣١]، ولا يكون إلا فعلاً، لأن الحرف لا يحذف منه. قال رؤية^(١):

وَصَّانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي

قيل: إن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه، ولعل ابن كثير نظر إلى هذه المواضع، ومما يضعف ذلك أن الألف تثبت حيث تحذف الياء والواو، ألا ترى أن مَنْ قال: (إذا يَسِر) فحذف الياء في الفاصلة لم يحذف من نحو: (واللَّيْلِ إذا يَغْشَى، والنَّهَارِ إذا تَجَلَّى) [الليل/ ١، ٢] فإن قلت: فقد جاء ما أنشده بعض البصريين^(٢):

مَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانِ بْنِ لَيْلَى
إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمُطِيَّةِ

قيل: ليس الذي قرأه ابن كثير كذلك، وذاك أن الشاعر قلب الهمزة قلباً، ولم يخفف على تخفيف القياس، ولكن على حدّ قوله^(٣):

لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ

فلما قلب التقى ساكنان فحذف لذلك، و(أن رَأه) فحقوق الهمزة، ومثل تخفيف الشاعر قول الآخر^(٤):

عَلَى أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بَاهُ مَحْرَمٍ

(١) سبق انظر ٤/٤٢٤.

(٢) سبق انظر ٣/٣٠٧ وهو بغير خرم هناك.

(٣) للفرزدق سبق في ١/٣٩٨ و ٢/٢١٨ و ٤/٢٤٥ و ٥/٣٦٣

(٤) سبق انظر ٤/٢٤٥ و ٥/٣٦٣.

وهذا لا يستقيم مع تحقيق الهمزة، وأما قوله^(١):

كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

فيكون على وجهين: أحدهما: أنه أثبت الألف في ترا في موضع الجزم تشبيهاً بالياء في قوله^(٢):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

ونحوه، والآخر: أن يكون حَقَّقَ الهمزة كما حَقَّقَ الآخر في قوله^(٣):

أَرِي عَيْنِيَّ مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ

فحذف للجزم، ثم خَفَّفَ على حسب التخفيف في المرأة والكمأة. ورأيتُ في الآية^(٤). التي تدخل على الابتداء والخبر، والدليل على ذلك اتصال الضمير في قول: (أن رآه) ولولا أنه الداخِل على الابتداء، لم يجز اتصال الضمير على هذا الحد، وقوله: (استغنى) في موضع المفعول الثاني.

قال: وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة

(١) سبق انظر ٩٥/١.

(٢) سبق انظر ٩٣/١، ٣٢٥ و ٩٩/٢.

(٣) صدر بيت لسراقة البارقي وعجزه:

كَلَانَا عَالَمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

سبق انظر: ٢٣١.

(٤) في الأصل وضعت إشارة تحويل واستشكال في سياق العبارة على هامش النسخة.

والكسائي: (أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى) بكسر الراء وبعد الهمزة ألف في وزن رَعَاهُ.

وقرأ نافع: (أَنْ رَأَاهُ) فتح، وحفص عن عاصم لا يكسر أيضاً.
أبو عمرو: يفتح الراء ويكسر الهمزة.

قال أبو علي: قول ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أَنْ رَأَاهُ) أمالوا الفتحة التي على الراء لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة كإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً لإمالة الألف، ألا ترى أنك قد تميل الفتحة، كما تميل الألف في قولك: من عمرو، كما تقول: من نارٍ، ومن غارٍ. وقال: قراءة نافع: (أَنْ رَأَاهُ) فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنهما لم يميلا للإمالة، كما أن مَنْ قال: رأيت عماداً، لم يميل للإمالة، وأمال الألف في رأى، وأمال فتحة الهمزة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء.

ذكر اختلافهم في سورة القدر

قرأ الكسائي: (مَطْلَع) [٥] بكسر اللام، وروى عبيد عن أبي عمرو (مطلع) بكسر اللام.
وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحزمة:
(مطلع) بفتح اللام^(١).

قال أبو علي: المَطْلَع في قوله: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) مصدر يدلّ على ذلك أن المعنى: سلامٌ هي حتى وقت طلوعه، وإلى وقت طلوعه، فهذا نحو: مَقْدَمُ الْحَاجِّ، وَخُفُوقُ النِّجْمِ، تجعل المصدر فيه زماناً على تقدير حذف المضاف، فكذلك المَطْلَعُ، وإذا كَانَ كذلك، فالقياس أن يفتح اللام، كما أن مصادر سائر ما كان من فَعَلٍ يَفْعَلُ مفتوح العين نحو: المقتل، والمخرج، فأما الكسر، فلأن من المصادر التي ينبغي أن تكون على المفعَل ما قد كسر، نحو: علاه المكبر والمعجز وقوله: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [البقرة/٢٢٢]، وكذلك كُسِرَ المَطْلَعُ وإن كان القياس الفتح، وأما المسجد فكان القياس فيه إذا كان اسم الموضع من سجد يسجدُ الفتح. وسيبويه يحمله على أنه

(١) السبعة ٦٩٣.

اسمٌ للبيت، ولو كان اسمَ الموضع على القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب، فقول مَنْ كسر اللام من المطلع على أنه جاء شاذًّا عمّا عليه بابه والكثرة.

ذكر اختلافهم في

سورة القيامة^(١)

قرأ نافع وابن عامر: (خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) [البينة/٧] و(شَرُّ الْبَرِيَّةِ) [البينة/٦] مهموزتين، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بغير همزٍ، وكذلك قرأ الباقر بغير همز^(٢).

قال أبو علي: (البريئة) من برأ الله الخلق، فالقياس فيه الهمزة، إلا أنه مما ترك همزه لقولهم: النبي، والذرية، والخاوية، في أنه ترك فيه الهمز، فالهمز فيه كالدرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال، كما أن مَنْ همز النبيء كان كذلك، وترك الهمز فيها أجود، وإن كان الأصل الهمز، لأنه لما ترك فيه الهمز صار كرده إلى الأصول المرفوضة مثل هَتَنُوا وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل، وهمز مَنْ هَمَزَ الْبَرِيَّةِ يدل على فساد قول مَنْ قال: إنه من البرى الذي هو التراب، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يجز همز مَنْ همزه على حالٍ، إلا على وجه الغلط، كما حكوا: استَلَأْتُ الحجر، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز.

(١) وتسمى سورة البينة وسورة البرية.

(٢) السبعة ٦٩٣.

ذكر اختلافهم في سورة الزلزلة

أبان عن عاصم: (خَيْرًا يُرَهُ) [٧] و(شَرًّا يُرَهُ) [٨].

وقرأ الباقون: (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) بالفتح فيهما^(١).

قال أبو علي: مَنْ قرأ: (خَيْرًا يُرَهُ) جعل الفعل منقولاً من: رأيت زيداً، إذا أدركته ببصرك وأريته عمراً، وبُني الفعل للمفعول، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وتعدّى إلى المفعول الثاني من المفعولين للفعل، إذا بُني للفاعل.

وَمَنْ قال: (يَرَهُ) جعله الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، مثل: لمست، في التعدّي، والمعنى في القراءتين: مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرْ جَزَاءَهُ، ألا ترى أن ما عمله من خير قد سلف لا يجوز أن يراه، فهذا في حذف المضاف كقوله: (تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ) [الشورى/٢٢]، والمعنى على أن جزاءه واقع بهم، لا ما كسبوا من أفعالهم التي قد مضت.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم، ويزيد عن

أبي بكر عن عاصمٍ وحمزة والكسائي ونافع في رواية الحلواني عن قالون وورش عن نافع (يَرَهُو). هشام بن عمارٍ عن أبي عامرٍ: (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) جزم. الكسائي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (خَيْرًا يَرَهُ)، و(شَرًّا يَرَهُ) ساكتين، وقرأ أبو عمرو في رواية اليزيدي وعباس: (خَيْرًا يَرَهُ)، و(شَرًّا يَرَهُ) مشبعتان^(١).

قال أبو علي: إثبات الواو في: (يَرَهُ) بعد الهاء هو الوجه، كما تقول: أكرمهو، وضربهو، فتثبت الواو بعد الهاء في الوصل، لأن هذه الهاء يتبعها حرف اللين الواو والياء إذا كان قبلها كسرة، أو ياءً، نحو: بهي، وعليهي، وإنما يخلو من حرف اللين في نحو: ضَرَبَهُ وَلَهُ، في الشعر وفي لغةٍ ليست بذاك في الاشتهار، وقد تقدّم ذكر ذلك.

فأما مَنْ جزم فقال: (يَرَهُ) في الوصل، فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة ويشبه أن تكون غامضة خفية، لأن سيبويه لم يذكرها، فَمَنْ قال: (يَرَهُ) فجزم في الوصل فهو على هذه اللغة، وقد جاء ذلك في الشعر كقوله^(٢):

وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

فأما قول أبي عمرو: (خَيْرًا يَرَهُو) و(شَرًّا يَرَهُو) مشبعتان، فإن أراد بالإشباع إلحاقه الواو فهو كما تقدم، وإن أراد بالإشباع أنه حرك ولم يسكن كما أسكن مَنْ قال: (يَرَهُ) فوجهه أن الألف لما كانت محذوفة للجزم، ولم يكن حذفها لازماً، كان بمنزلتها إذا ثبتت معها الألف، كما أن الياء في قوله:

(١) السبعة ٦٩٤.

(٢) سبق انظر ١/١٣٤، ٢٠٣، ٢٠٥ و ٣٠٣/٥، و ٤/٦.

العواور^(١)

في تقدير الثبات، وإن كان محذوفاً، ألا ترى أن الشاعر يضطر
فيثبت الألف في هذا النحو نحو قوله^(٢):
ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ

فلما كان كذلك كان في حكم الثبات، وإذا كان كذلك حسن
حذف حرف اللين معه كما يحسن حذفه لو كانت الألف ثابتة لأن الهاء
خفية، فلو أثبت الواو لكنت كأنك قد جمعت بين الساكنين، ويكره
ذلك من وجه آخر، وهو اجتماع حروف المتقاربة فحذف لذلك.

(١) من بيت لجندل الطهوي وتمامه:

حنى عظامي وأراه ثاغري

وكحل العينين بالعواور

سبق انظر ٣٢٨/٥، و ٨٥/٦

(٢) لرؤبة سبق انظر ٩٣/١.

ذكر اختلافهم في سورة القارعة

قال: قال أبو حاتم: أمال أبو عمرو: (القَارِعَةُ) [١] (١).
قال أبو علي: إمالة: (القَارِعَةُ) وإن كان المستعلي فيه مفتوحاً
جائزاً، وذلك أن كسرة الراء غلبت عليها، فأمالتها، وقد أمالت ما تباعد
عنه بحرف نحو: قادر. وزعم سيويه أن ذلك لغة قوم تُرتضى عربيتهم،
وكذلك: طارد، وغارم، وطامر كل ذلك يجوز إمالته إذا كانت الراء
مكسورة، قال سيويه: وينشد أصحاب هذه اللغة (٢):

عَسَى الله يُغْنِي عن بلاد ابن قادرٍ
بمنهمرٍ جون الرباب سكوب
قال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ)
[القارعة/ ١٠]، يقف عندها، وكذلك قال عبيد عن أبي عمرو يقف عند
الهاء.

(١) السبعة ٦٩٥.

(٢) لهدي بن خشرم، وقد سبق انظر ٤٠٤/١، و ٨٥/٦.

قال أبو علي : وقف عندها ولم يصلها لأنها فاصلة ، والفواصل موضع وقوف ، كما أن أواخر الأبيات كذلك ، وهذا مما يقوّي حذف الياء من (يسري) وما أشبهه ألا ترى أنهم حذفوا الياء من نحو قوله^(١) :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ
ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ

فأما قوله : (فِيهِدَاهُمْ اقْتِدِهْ) [الأنعام / ٩٠] ، فَمَنْ جعله رأس آية فالوقف عليه بالهاء مثل : (مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ) [القارعة / ١٠] ، وَمَنْ جعل الهاء كناية عن المصدر جاز أن يلحقها الياء في الوصل .

(١) لزهير ، انظر ٤٠٥/١ ، و ٨٣/٢ ، و ٣٢٠/٥ و ٣٩٢/٦

ذكر اختلافهم في

سورة التكاثر

قرأ ابن عامر والكسائي: (لَتُرَوَّنَّ الْجَحِيمَ) [٦] مضمومة التاء (لَتَرَوْنَهَا) [٧] مفتوحة التاء. وقرأ الباقون: (لَتَرَوْنَ) (ثُمَّ لَتَرَوْنَهَا) مفتوحتين^(١).

أما مَنْ قال: (لَتُرَوَّنَّ الْجَحِيمَ) فإن (رأى) فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت الهلال، كما تقول: لمستُ ثوبَكَ، فإذا نقلت الفعل بالهمزة زاد مفعول آخر، تقول: أريتُ زيداً الهلالَ، فيكون الهلال مفعولاً ثانياً، وإن بنيت هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعول قلت: أري زيدُ الهلالَ، فيقوم المفعول الأول مقام الفاعل، ويبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، وكذلك: (لَتُرَوَّنَّ الْجَحِيمَ) قام الضمير مقام الفاعل، لما بني الفعل للمفعول به، وانتصب (الْجَحِيمَ) على أنه مفعول الفعل المبني للمفعول، كما كان قبل المفعول الأول، فإن كان الفعل مسنداً إلى مفعول واحد، قلت: أنت تُرى الجحيمَ، وإن ثنيت قلت: أنتما تُريانِ الجحيمَ، وإن جمعت قلت: أنتم تُروُنَ. حذف الألف المنقلبة عن الياء التي هي لامٌ مع واو الضمير لالتقاء الساكنين، فإذا أدخلت الشديدة قلت: لَتُرَوُنَّ، فحذفت الألف لالتقاء

(١) السبعة ٦٩٥.

الساكنين، كما حذفها قبل، فإن قلت: هَلَّا رَدَدْتُ اللام وأثبتها لزوال التقاء الساكنين، ألا ترى أن الواو التي للضمير قد تحركت لالتقاء الساكنين بالضممة فلما تحركت زال التقاؤهما، قيل: لا يستقيم الرد لأن الواو التي للضمير في تقدير السكون، وذلك أن حركة الحرف المتحرك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون يدلُّك على ذلك قولهم: ارْدُدِ الرجل، فيتوالى تحريك المثلين، فلولا أن المحرك في تقدير السكون لم يُسْتَجَزْ موالاة التحريك في المثلين، وعلى هذا قالوا: رَمَتِ المرأة، ألا ترى أن التاء لولا أنها في نيّة السكون وتقديره لرددت الألف المنقلبة عن اللام في رمى، فكما لم تُرَدِّ الألف هنا، كذلك لا تُرَدِّها في قولك (لَتَرَوُنَّ الجحيم)، لأن الواو في تقدير السكون، وإنما حُرِّكَتْ لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة في التاء من رميت المرأة، ولم تُرَدِّ الألف التي كانت في يرى، كما لم تُرَدِّ الألف في رمتا، وحُرِّكَتْ الواو بالضمِّ كما حُرِّكَتْ في قوله: (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة/٢٣٧]. وقد شَبَّهَتْ بهذه الواو التي للضمير الواو التي ليست للضمير، فحرّكت بالضمّة، كما حرّكت التي للضمير، وذلك قول مَنْ قال: لو استطعنا، ومثل هذه قوله: (لَتُبْلَوُنَّ) [آل عمران/١٨٦] الواو للضمير وحرّكت بالضمّة، كما حرّكت (لَتَرَوُنَّ) [التكاثر/٧]، وكذلك تقول: لَتَخْشَوُنَّ وَلَتَحْيَوُنَّ وما أشبه. ومَنْ قال: (أَقْتَتْ) [المرسلات/١١] و: أَدَّ وَأَدُّ^(١)، فأبدل من الواو الهزمة، لانضمامها، لم يهمز التي في (لترون) ولا التي في (لتبْلَوُنَّ). كما لم يهمز: (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة/٢٣٧] لأن

(١) رسمت في الأصل هكذا: «وؤد».

الحركة لما كانت غير لازمة، كان الحرف في تقدير السكون، فكما أنه إذا كان ساكناً لم يجرُ همزُهُ، كذلك إذا كان في حكم السكون وتقديره، ويلزم من هَمْزَ ذلك أن يهمز نحو: هذا غزو، وعَدُوَّ وَحَقُّو ونحو ذلك من الواوات التي قد تحرّكت بحركة الإعراب لتحركها بالضمّة كتحرّك (لَتَرُونَ) به، بل هذه التي للإعراب أجدر بالهمز؛ لأن حركة الإعراب في تقدير التروم، فإن لم يهمز هذه الواوات أحدٌ لما لم تكن الضمة لازمة، كذلك لا ينبغي أن تهمز التي في قوله: (لَتَرُونَ) و(لَتَبْلُونَ) (ولا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ).

وزعموا أن بعضهم كسر (ولا تَنسُوا الْفَضْلَ) وقياس هذا أن يكسّر التي في (لَتَبْلُونَ)، ونحوه، والتحرّيك بالكسر أشبه من الهمز فيها، وكلا الأمرين غامض غير فاشٍ ولا مأخوذ به. ومن زعم أن هذه الواو في: (لَتَبْلُونَ) و(لَتَرُونَ) ونحوه، إنما حرّكت بالضم لأنها في الأصل فاعلة، فحرّكت في التقاء الساكنين بالحركة التي كانت تتحرّك بها للإعراب كان قوله ظاهر الفساد، ألا ترى أنه لو كان كذلك لحرّكت الياء في قوله: لتخشين يا هذه، بالضم، لأنها مثل الواو في أن مظهره فاعل، وهي علامة الضمير، كما أن الواو في (لَتَبْلُونَ) كذلك، وفي أن لم يحرك أحدٌ ذلك بالضم، وإنما حرّكت بالكسر دلالة على فساد هذا القول، وكأن المعنى في: (لَتَرُونَ الجحيم) لترون عذاب الجحيم، ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله: (وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) [مريم/٧١]، وإذا كان كذلك فالمعنى: والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها، وقال: (وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ) [البقرة/١٦٥] فذكر العذاب في هذا يدل على أن المعنى في الأخرى على العذاب أيضاً وبناء الفعل في قوله: (إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ)

وقوله: (وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ) [النحل/ ٨٥] للفاعل يدلّ على أن (لَتَرُونَّ) أرجح من (لَتُرُونَّ). ووجه الضم في (لَتَرُونَّ) أنهم يحشرون إليها فَيَرُونَهَا في حشرهم إليها، فَيَرُونَهَا، ولذلك قرأ الثانية، ثم لَتَرُونَهَا كأنه أراد: لَتُرُونَهَا، فترَوْنَهَا وفي قوله: (لَتَرُونَهَا) دلالة على أنهم إذا أروها، رأوها، إلا أن الشيء قد يذكر للتأكيد، وإنما ورود الموضع أن يكون بمشهد منه، ومرأى له، فلا دلالة فيه على التوغل فيه، ألا ترى أن قوله: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) [القصص/ ٢٣] لم يدلّ على شروعه فيه وخوضه له، وقوله: (ثم لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ) [التكاثر/ ٧] مثل الأولى في أنه من إبصار الشيء، وأما حقّ اليقين، فانتصابه على هذا انتصاب المصدر كما تقول: رأيتُه حقّاً وتبينته يقيناً، والمعنى في هذا الموضع على علم الرؤية التي هي مشاهدة كما قال: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) [مريم/ ٧١].

ذكر اختلافهم في سورة العصر

قل أبو بكر أحمد بن موسى: حدّثني سلمان قال: حدّثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو (بالصَّبْرِ) يشمّ الباء شيئاً من الجرّ ولا يُشْبِع. وحدّثني الجمال عن أحمد، يعني ابن يزيد، عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو (بالصَّبْرِ) مثله.

قال أبو بكر أحمد: هذا الذي قال أبو حاتم: لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء.

قال^(١):

من عَزَيْ سَبْنِي لم أَضْرِبُهُ

وقال آخر^(٢)

رَأَيْتُ ثِيَاباً عَلَى جُثَّةٍ فَقُلْتُ هَشَامٌ وَلَمْ أَخْبِرْهُ

(١) عجز بيت لزياد الأعجم وصدره:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

وهو من شواهد سيويه ٢٨٧/٢، والمحتسب ١٩٦/١، والذّرر

٢٣٤/٢، والهمع ٢٠٨/٢، وفي اللسان مادة /لمم/.

(٢) لم نقف على قائله.

حدّثني علي بن سهل بن المغيرة قال حدّثنا عفّان : قال : سمعت
سلاماً أبا المنذر يقرأ : (والعصر) [١] فكسر الصاد، وهذا لا
يجوز إلا في الوقف. وزعم خلف عن الكسائي أنه كان يستحب أن
يقف على : (منه) و(عنه) يشمّ النون الضمّة^(١).

قال أبو علي : أما إشماء أبي عمرو الياء الكسر فهو مما يجوز في
الوقف ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مُجرى الوقف ولا
يكون في القراءة، وعلى هذا قول الشاعر^(٢):

فَقَرَّبَنُ هَذَا وَهَذَا أَزْجَلُهُ

وأنشد سيبويه أيضاً^(٣):

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

وأنشد^(٤):

عَجَبْتُ وَالدهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مَنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

فعلى هذه الأشياء قوله : (وتواصوا بالصبر)، وأما تحريك الصاد
من (العصر) فمثل تحريك الباء من (الصبر)، فلعلّ القارئ وقف
لانتقطاع نفس أو عارض منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك كان
مثل قول أبي عمرو : (الصَّبر) وعلى هذا الوجه تجعله لا على إجراء

(١) السبعة ٦٩٦.

(٢) لأبي النجم، انظر سيبويه ٢٨٧/٢، والمفصل ٧١/٩. ومعنى أزحله:
أبعده.

(٣) لعبيد بن مائة وقد سبق انظر ٩٨/١.

(٤) يريد سيبويه أيضاً، وهو الإنشاد الذي استشهد به ابن مجاهد قريباً.

الوصل مجرى الوقف، وأما ما روي عن الكسائي من استحبابه أن يشمّ
النون في (منه) و(عنه) فهو مثل ما ذكرناه من قول الشاعر:
من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهُ
وقوله:

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا أَزْجَلُهُ

والعصر: الدهر، والعصر: اليوم والليلة، قال^(١):

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إِذَا طَلَبَا أَنْ يُذْرِكَ مَا تِيَمَّ مَا

فإبداله اليوم والليلة من العصران يدلّ على أنهما العصران
أيضاً.

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٦، والعصران: الليل والنهار أو الغداة والعشي. وانظر تهذيب اللغة ١٣/٢، واللسان مادة /عصر/.

ذكر اختلافهم في سورة الهمزة

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: (جَمَعَ) خفيفاً، وقرأ
الباقون: (جَمَعَ) بالتشديد^(١).

قال أبو الحسن: المَثَقَلَةُ أكثر في القراءة، تقول: يُجَمِّعُ
الأموال، أي: يجمعها من هنا ومن هنا، قال: وقال أبو عمرو: (جَمَعَ)
خفيف إذا أكثر، وإذا ثقل فإنما هو شيء بعد شيء. قال: وهو كما
قال، قال: وهو هنا ثَقِيلٌ لأنه جمع شيئاً بعد شيء.

قال أبو علي: قد يجوز أن يكون جمع، ولَمَّا يُجَمِّعُ فيما قُرِبَ من
الوقت ولم يترأخ جمع شيئاً بعد شيء، قال: (ونَفَخَ في الصورِ
فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً). وقال الأعشى^(٢):

(١) السبعة ٦٩٧.

(٢) رواية الديوان:

ولمثل الذي جمعت من العُدِّ
ة تَأبَى حَكُومَةَ الْمُقْتَالِ
لامرئٍ يجعل الأداة لريب الـ
دَهْرٍ لا مُسْنِدٍ ولا زُمَالِ

ولِمِثْلِ الذي جَمَعَتْ لِرَيْبِ الد
 هِرِ يَأْبَى حَكُومَةَ الْجُهَّالِ
 لَامِرِيٍّ يَجْمَعُ الْأَدَاةَ لِرَيْبِ الد
 هِرِ لَا مَسْنَدٍ وَلَا زُمَالِ

فالأشبه أن تكون الأداة للحرب لا تجمع في وقت واحد، إنما هو شيء بعد شيء فيجوز على هذا في قول مَنْ قرأ: (جَمَعَ) أن يكون جمع شيئاً بعد شيء كما يكون ذلك في قول مَنْ ثَقُلَ، وقال (١):

ولها بالماطرون إذا
 أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

والنمل لا يجمع ما يذخر في وقت واحد، إنما يجمع شيئاً بعد شيء.

وقال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (عُمِدِ)
 [الهمزة/٩] بضميتين.

= والمقتال: المحتكم، والمسند: الدعي وهو الذي يدعى لغير أبيه، أو المتهم في نسبه، والزمال: الضعيف. ديوانه/١١.
 (١) البيت مختلف في نسبه لقائله، فمنهم مَنْ ينسبه إلى الأحوص وبعضهم إلى يزيد بن معاوية وبعضهم إلى دهل.
 انظر الحيوان ٩٠/٤، والكامل ٣٨٤/١، وسر صناعة الإعراب ص ٩٢٦، والممتع ص ١٥٨، والعيني ١٤٨/١، والخزانة ٢٧٨/٣، واللسان (مطرن)، وانظر إيضاح الشعر للمصنف ص ١٨٥، فقد استشهد به هناك لغير ما أنشده هنا. ومعنى البيت: أن النمل يأكل في وقت الشتاء ما جمعه في زمن الصيف. والماطرون: بستان بظاهر دمشق.

وقرأ الباكون وحفص عن عاصم (عَمَدٍ) بفتح الميم والعين^(١).

مَنْ قرأ: (عُمَدٍ) جعله جمعاً لَعَمُودٍ، وَعُمُودٌ وَعُمُدٌ مثل قَدُومٍ، وَقُدُمٍ، وَزُبُورٍ وَزُبُرٍ، وهذا قليل. وَمَنْ قال: (عَمَدٌ) فإنهم قد قالوا في جمع عمود عَمَدٌ، وقالوا أيضاً: أَفَقٌ وَأَهَبٌ وَأَدَمٌ في جمع أفيق وإهاب وأديم، وهذا اسمٌ من أسماء الجميع غير مستمر ومثل جمعهم لفعولٍ على فَعَلٍ في عَمُودٍ وَعَمَدٍ، جمعهم لفاعلٍ على فعلٍ، نحو: حارسٍ وَحَرَسٍ، غائبٍ وَغَيْبٍ، ورائحٍ وَرَوَّحٍ، وخادمٍ وَخَدَمٍ، وهو في أنه غير مطَّردٍ مثل عَمَدٍ.

ذكر اختلافهم في سورة قريش

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (لِإِلَافٍ قُرَيْشٍ إِيْلَافِهِمْ) [١، ٢] بهمزيين الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة بعدها ياء.

وقرأ ابن عامر: (لِإِلَافٍ) يقصرها، ولا يجعل بعد الهمزة ياءً، (إِيْلَافِهِمْ) يجعل بعد الهمزة ياءً، خلاف اللفظة الأولى.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي: (لِإِلَافٍ قُرَيْشٍ إِيْلَافِهِمْ)^(١).

وقال غير أحمد: روى القاسم الخياط عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (لِإِلَافٍ قُرَيْشٍ) مثل حمزة، (إِيْلَافِهِمْ) بهمزيين مكسورتين بعدهما ياءً.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: تقول العرب: أَلَفْتُ وآلَفْتُ. ذاك لغتان^(٢). قال أبو ذؤيب^(٣):

(١) السبعة ٦٩٨.

(٢) مجاز القرآن ٢/٣١٢.

(٣) تمام البيت:

..... وتؤلف الـ

جِوَارَ وَيُغْشِيهَا الْأَمَانُ رَبَابُهَا

قال التّوّزي: أنشدني أبو زيد^(١):

من المؤلّفات الرّمْلُ أدماءُ حُرّةٌ

شُعاعُ الضّحى في جيدها يتوضّحُ

وأنشد غيره^(٢):

ألف الصّفونَ فما يزالُ كأنه

مما يقومُ على الثلاثِ كسيراً

وقال آخر^(٣):

تَوْصَلُ بِالرُّكْبَانِ حِيناً وتؤلفُ الـ

جِوَارَ وَيُغْشِيهَا الْأَمَانُ رَبَابُهَا

ويريد بكلمه «تَوْصَلُ» أن الخمر إذا رأت ركبا، وإنما يريد أهلها، واللفظ على الخمر - توصّل بهم من بلد إلى بلد، وتؤلف بين الجيران: يحب بعضهم بعضاً، ويغشيها: أي يلبسها، و«ربابها»: عقودها ومواثيقها التي تأخذها من الناس ويكون الرباب أماناً لها، انظر شرح السكري ٤٦/١.

(١) لذي الرمة، وفي الديوان: «في متنها» بدل «في جيدها»، والمؤلفات: اللواتي اتخذن الرمل إلفاً، ويتوضّح: يبرّق في متنها، الديوان ١١٩٧/٢، الكامل ٦٩٢/٢، اللسان مادة /ألف/.

(٢) سبق انظر الصفحة ٣٥٢ من هذا الجزء.

(٣) أنشده أبو تمام في حماسته في باب الهجاء، وهو لمساور بن هند يهجو بني أسد والإلف والإلاف بمعنى واحد.

الحماسة ١٤٤٩/٣ بشرح التبريزي، وتفسير القرطبي ٢٠١/٢٠، واللسان مادة /ألف/، والبحر المحيط ٥١٤/٨.

زَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشُ
لَهُمْ أَلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ

والإلف والإلاف مصدر أَلَفَ، والإيلاف مصدر أَلَفَ.

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في إئلاف؛ فلم يكن له وجه، ألا ترى أننا لم نعلم أحداً حَقَّقَ الهمزة في نحو هذا، ولو جاز هذا لجاز في الإيمان، والإيمان: الإيمانُ والإئمارُ، إذا أردت مصدر آمن وأمر، [و] لجاز آدم وأدر.

ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر، (إيلافهم) فإن ذلك أبعد من الأول لأنه حَقَّقَ الهمزتين، وألحق ياءً، ولا مذهب لها، ولا وجه في قوله: (إيلافهم) ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الإفعال الزائدة، والثانية التي هي فاء الفعل من أَلَفَ، فالياء لا وجه لها، لأن بعد الهمزة التي هي الفاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من أَلَفَ وإِلَافٍ، فالياء لا مذهب لها إلا على شيءٍ لم نَعْلَمْهُ، أخذ به في القراءة، وهو أن يشيع الكسرة فيزيد ياءً، أو الضمة فيتبعها واواً، أو الضمة ألفاً، فمن زيادة الياء قوله^(١):

أَوْ مِنْ بَنِي عَامِرِ الْحُمَرِ الْجُلَاعِيدِ

وواحدهم زعموا: جلعُدٌ.. وكذلك قوله^(٢):

(١) مجهول القائل، والجلعد: الصلب الشديد.

(٢) من بيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٧٠ وتماه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وهو من شواهد سيويه ١٠/١، والخصائص ٣١٥/٢.

نفی الدراهم

ومن ذلك قول الآخر^(۱):

وأقطع النجود والأوداية

إنما هو الأودية، فقلب، كما يقال في الناصية: ناصاة فأشبع الفتحة، فدخلت الألف، ووقع بعدها الياء التي هي لام الفعل والألف، نحو قول الشاعر^(۲):

وأنت من الغوائل حين تلقى

ومن دم الرجال بمنزاح

وإنما هو مفتعل من النزع، والواو نحو قول الشاعر^(۳):

..... أثني فأنظور

إنما هو أنظر، ولم نعلم شيئاً من ذلك أخذ به في القراءة.

فأما قوله عز وجل: (فَمَا اسْتَكَانُوا لِربِّهِمْ) [المؤمنون/ ۷۶] فليس افتعلوا من السكون، ولكن استفعلوا من الكون، أي: لم يكونوا لأمر ربهم، ومعناه: لم ينتهوا إليه ولم يتقبلوه، وكان واستكان مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، ولعله رجع عن هذا الوجه كما رجع عن الوجه الآخر، ومثل (إيلافهم) في أنه لا وجه للياء فيه، شيء ينشده بعضهم، أو سأيلتُهُم بالياء، ولا وجه له أيضاً.

(۱) عجز بيت ذكره اللسان (ودي) ولم ينسبه، ويقال إنه لسحيم بن وثيل، والبيت هو:

أما تريني رجلاً دُعَاية وأقطع الأبحر والأوداية

(۲) لابن هرمة سبق في ۸۱/۱.

(۳) سبق في ۸۰/۱.

وأما قول ابن عامر: (لإيلاف قريش) وقصره له، ثم قال: (إيلافهم)، فجاء بالأول على فعال، والآخر على إفعال؛ فهو سائغ مستقيم، وكذلك قول ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي؛ فهو مثل قول ابن عامر، فأما اللام في قوله: (لإيلاف قريش) فقال أبو الحسن: (فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ) [الفيل/٥] (لإيلاف قريش)، واعترض عليه معترض فقال: إنما جعلوا كعصفٍ مأكولٍ لبعدهم، ولم يُجعلوا كذلك لتألف قريش، وليس هذا الاعتراض بشيءٍ لأنه يجوز أن يكون المعنى: أهلكوا لكفرهم، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك، كقوله: (ليكون لهم عدواً وحزناً) [القصص/٨] وهم لم يلتقطوه لذلك، فلما آل الأمر إليه حسن أن يجعل علةً للالتقاط. والخليل وسيبويه: فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ لإيلافِ قريش، أي: ليجعلوا عبادتهم شكراً لهذه النعمة واعترافاً لها.

ذكر اختلافهم في سورة الكافرين

قرأ ابن كثير في رواية محمد بن صالح عن شبلٍ وابن سعدانٍ عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثيرٍ لا ينصب الياء: (وَلْيَ دِينَ) [٦]، وكذلك قرأت على قنبلٍ عن القواس عن أصحابه عن ابن كثير، وكذلك المخزومي عن البرّي والخزاعي عن ابن فليحٍ بالتسكين.
أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (وَلْيَ ديني) ساكنة.

وحدّثني محمد بن الجهم عن الهيثم وخلف عن عبيدٍ، وأبو الربيع عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: (وَلْيَ دين) نصباً محرّكة.
وخبرني مضر عن البرّي عن ابن كثير: (وَلْيَ دين).

حدّثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: (وَلْيَ دين) ينصب، وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر: (وَلْيَ دين) ساكنة، وروى عنه حفص (وَلْيَ دين) نصباً. وقرأ نافع: (وَلْيَ دين) نصباً في رواية قالون والمسيبي وابن جمّازٍ وورشٍ وخارجة وأبي خليلٍ وأبي قُرّة.

وروى إسماعيل بن جعفر، وأخوه ويعقوب بن جعفر: (وَلْيَ دين) ساكنة، ولم يختلفوا في كسر النون من غير ياء، وقرأ ابن عامر

في رواية هشام: (وَلِيَّ دِينَ) نصباً، وفي رواية ابن ذكوان: (وَلِيَّ دِينَ) ساكنةً.

وروى الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: (وَلَا أَنَا عَابِدٌ) [الكافرون/٤]، (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ) [الكافرون/٣، ٥] بكسر العين فيهنّ كلهنّ، الحلواني عن أبي مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبي عمرو بكسر العين، وقرأ الباقون بفتح العين^(١).

القول في إسكان الياء وفتحها من (ولي دين) أنهما جميعاً حسان سائغان، وأما إجماعهم على حذف الياء من قوله: (وَلِيَّ دِينَ) فحسن، وهو كثير سائغ في كلامهم، وزعم سيبويه أن إثبات الياء في نحو ذلك قياس، وقد تقدّم القول في ذلك.

وأما إمالة الفتحة من عين (عابِدٍ) وتفخيمها، فهما أيضاً حسان وكثيران فاشيان.

(١) السبعة ٦٩٩.

ذكر اختلافهم في سورة تَبَّتْ

قرأ ابن كثير: (تَبَّتْ يدا أبي لَهَبٍ) [المسد/١] ساكنة الهاء.
وقرأ الباقر: (أَبِي لَهَبٍ) محرّكة الهاء، ولم يختلفوا في فتح الهاء من
قوله: (نَاراً ذات لَهَبٍ) [٣]، وقرأ عاصم: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)
[٤] نصباً.

وقرأ الباقر: (حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) رفعاً^(١).

يشبه أن يكون: لَهَبٌ وَلَهَبٌ، لغتين كالسَّمْعِ والسَّمْعِ، والنَّهْرِ
والنَّهْرِ، واتفاقهم في الثانية على الفتح يدلّ على أنه أوجه من
الإسكان، وكذلك قوله: (ولا يُغْنِي من اللَّهَبِ) [المرسلات/٣١].
فأما قوله: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) فَمَنْ رفع (حمالة) جعله وصفاً
لقوله: (وَأَمْرَأَتُهُ) ويدلّ على أن الفعل قد فُعِلَ، كقولك: مررتُ بزيدٍ
ضاربٍ عمرو أَمَسٍ، فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يقدر فيه الانفصال،
كما يُقَدَّرُ في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعاً.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ لِلْحَطَبِ)

(١) السبعة ٧٠٠.

بالرفع، وفي حرف أُبيّ: (ومريئته حمالة للحطب)، والحرفان يدلّان على الرفع في حمالة.

فأما ارتفاع (امرائته) فيحتمل وجهين أحدهما: العطف على (سيصلي) [المسد/٣]، التقدير: سيصلي ناراً هو وامرائته، إلا أنه حسن أن لا يؤكد لما جرى من الفصل بينهما، ويكون حمالة الحطب على هذا وجهاً لها، ويجوز في قوله: (في جيدها) [المسد/٥] أن يكون في موضع حال، وفيه ذكر منها يتعلق بمحذوف، ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن ترفع قوله: (وامرائته) بالابتداء، ويكون (حمالة الحطب) وصفاً لها، وفي جيدها، خبراً لمبتدأ، ومعنى: (في جيدها حبلٌ من مسدٍ) أنها تصلي النار، فكأن التقدير: سيصلي ناراً، وهي أيضاً: ستصلي ناراً، ودلّ قوله: (في جيدها حبلٌ من مسدٍ) أنها تصلاها أيضاً، وجاء في التفسير: أنها كانت تسعى بالنميمة، قال الشاعر: يصف امرأة^(١):

ولم تسع بين الحيّ بالحطب الرطبِ

يريد: أنها لم تسع بالنميمة، وأما النصب في (حمالة) فعلى الذمّ لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك، فجرت الصفة عليها للذمّ لا للتخصيص والتخليص من موصوفٍ غيرها كقوله^(٢):

(١) عجز بيت لمجهول صدره:

من البيض لم تصطد على ظهر لأمّة

أي: لم تمش بالنائم. وجعل الحطب رطباً ليدلّ على التدخين الذي هو زيادة في الشرّ. انظر تفسير القرطبي ٢٣٩/٢٠، واللسان مادة حطب/، تهذيب اللغة ٣٩٥/٤.

(٢) البيت لإمام بن أقرم وهو من شواهد سيبويه، وقبله:

ولا الحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ ماءٍ
 تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ
 لم يرد وصفه إياه بالجبن، ولكن ذمّه به وسبّه.

= طليق الله لم يمنن عليه أبو داود وابن أبي كثير
 يقول: إنه كان محبوساً فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمنّ عليه من
 حبسه فيطلقه، ووصف الحَجَّاجَ بالجبن مع تسلّق الجفنين فجعل عينيه عند
 تقلبيه لهما حذراً وجبناً كعيني بنت ماء، وهي ما يُصاد من طير الماء. انظر سيبويه
 ٢٥٤/١، وابن الشجري ٣٤٤/١.

ذكر اختلافهم في سورة الإخلاص

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (أَحَدُ) بالتنوين، وقرأ أبو عمرو (أَحَدُ. الله) بغير تنوين، فيما حَدَّثَنِي به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هرون عنه.

قال: وَحَدَّثَنَا عبيد عن أبي عمرو: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ثم يقف، فإن وصل قال: (أَحَدُ. الله) وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا، وَحَدَّثَنِي عبد الله بن نصر بن علي عن أبيه^(١)، قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: (أَحَدُ) يقف، فإذا وصل ينونها، وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا. وقال أبو زيد عن أبي عمرو (أَحَدُ. الله) لا يصل بمقطوع. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (أَحَدُ) ووقف (الله الصمد). حَدَّثَنِي الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: (أَحَدُ. الله). وقال أبو عمرو: أدركت القراء كذلك يقرؤونها: (أَحَدُ. الله)، قال أبو عمرو: فإن وصلت نوّنت، هرون عن أبي عمرو: (أَحَدُ) لا ينون وإن وصل^(٢).

(١) في السبعة: عبيد الله بن علي عن علي بن نصر عن أبيه.

(٢) السبعة ٧٠١.

مَنْ قَرَأَ: (أَحَدُنِ لِلَّهِ) فَوَجْهَهُ بَيِّنٌ، وذلك أن التنوين من أحدٍ ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان، حُرِّكَ الأول منهما بالكسر، كما تقول: اذهب اذهب، فتجري الساكن الأول بالكسر، ومثل ذلك قوله: (فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) [مريم/٢٦] حَرَّكَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عِلَامَةُ الضَّمِيرِ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونُ الْأُولَى مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلَوْلَا التَّقَاؤُهَا مَعَهَا لَتَرَكْتُهَا سَاكِنَةً كَمَا قَالَ^(١):

إِمَّا تَرَيَّ شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ
 مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ

وَأَمَّا الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَمْ فَقَدْ حُذِفَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ يَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: (أَحَدُ اللَّهِ) فَحُذِفَ النُّونُ، فَإِنَّ النُّونَ قَدْ شَابِهَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ فِي أَنَّهَا تَزَادُ كَمَا يُزْدَنُ، وَفِي أَنَّهَا تَدْغَمُ فِيهِنَّ كَمَا يُدْغَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي الْآخَرَى، وَفِي أَنَّهَا قَدْ أَبْدَلَتْ مِنْهَا الْأَلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ، وَفِي الْخَفِيفَةِ، وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْوَاوِ فِي صِنْعَانِي، فَلَمَّا شَابِهَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ ضَرْبًا مِنْ هَذِهِ الْمَشَابِهَاتِ، أُجْرِيَتْ مَجْرَاهَا فِي أَنْ حُذِفَتْ سَاكِنَةُ لَلْتَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ لِذَلِكَ فِي نَحْوِ رَمَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْقَوْمُ وَيَرْمِي الْقَوْمُ، وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ سَاكِنَةُ فِي الْفِعْلِ كَمَا حُذِفَ مِنْ نَحْوِ (لَمْ يَكُ) [الأنفال/٥٣]، (فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ) [السجدة/٢٣] فَحُذِفَ فِي (أَحَدُ اللَّهِ) لَلْتَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا

(١) البيت لرومي بن شريك الضبي. وقد أدرك الإسلام. وداجي اللون: شديد السواد، والفينان. الشجر الكثير الأصول. انظر النوادر/١٩٢، والمقتضب ١٩٩/٢، واللسان مادة /فني/.

حذفت هذه الحروف، وكما حذف في نحو: هذا زيد بن عمرو في الكلام، واستمر ذلك فيه، وكثر حتى صار الأصل الذي هو الإثبات مرفوضاً فإن جاء في شعر، فكما يجيء في الشعر على الأصل المرفوض، وكان حذفها في هذا الموضع حسناً إذ كانت زائدة تسقط مرة وتثبت أخرى، وقد حذف النون التي هي من نفس الكلمة في قولهم: مِلَّانَ، يريدون: من الآن، وإذا خَفَّفَ الهمزة على قول مَنْ قال: اَلْحَمَرُ، لأن اللام في تقدير السكون، فتحذف النون كما تحذف إذا التقى مع ساكن، لأن هذا التحرك في حكم السكون، وعلى هذا قالوا: هَلُمَّ، فحذفوا الألف من ها، لأن حركة اللام التي هي فاء ليست لها، فهي في تقدير السكون وحُذف في نحو قول الشاعر^(١):

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً
غير الذي يقال مِلْكُذِبِ

وحذفت من قوله^(٢):

- (١) مجهول القائل، ورواية البيت «... غير الذي قد يقال مِلْكُذِبِ». وأبو دختنوس لقيط بن زرارة، ودختنوس سمّاها باسم بنت كسرى، وقوله: ملكذب يراد به «من الكذب».
- انظر أمالي ابن الشجري ٩٧/١، والخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، والمفصل ٣٥/٨، ١٠٠/٩، واللسان مادة /ألك/.
- (٢) عجز بيت للنجاشي وصدره:

فلست بآتيه ولا أستطيعه
يقول بأنه اصطحب ذئباً في فلاة مضلة لا ماء بها، وزعم أن الذئب ردّ عليه فقال: لست بآتٍ ما دعوتني إليه من الصحبة ولا أستطيعه لأنني وحشي وأنت إنسي ولكن اسقني إن كان مأوك فاضلاً عن ريك.

والبيت من شواهد سيبويه ٩/١، والخصائص ٣١٠/١، وابن =

ولاكِ اسقني إن كان مأوك ذا فضلٍ

فلما حذفت هذه التي هي من نفس الكلمة، كانت الزيادة أجدر بالحذف، وقد جاء حذفها في الشعر كثيراً، أنشد أبو زيد^(١):

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمَثِي

وأنشد أيضاً^(٢):

لتجدني بالأمير براً
وبالقناة مدعساً مكرراً
إذا غطيف السلمي فرأ

وقال^(٣):

فألفيته غير مُستعَب
ولا ذاكر الله إلا قليلاً

وقال^(٤):

تذهل الشيخ عن بينه وتبدي
عن خدام العقيلة العذراء

= الشجري ٣١٥/١، والخزانة ٣٦٧/٤، وهو الشاهد ٥٣٩/ من شواهد المغني.

(١) لامرأة من عقيل، سبق انظر ١٨٥/٤ (عند الكلام على خلافتهم في التوبة/ ٣٠).

(٢) رجز لقائل مجهول... والمدعس: الطعان. سبق في ١٨٥/٤ (عند الكلام على التوبة/ ٣٠).

(٣) لأبي الأسود سبق انظر ٤٥٤/٢.

(٦) لعبد الله بن قيس. سبق انظر ١٨٦/٤ (عند التوبة/ ٣٠).

فعلى هذا حذف في قوله: (أحدُ الله)، فأما إعراب اسم الله من قوله: (الله أحدُ) فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مَنْ ذهب إلى أن (هو) كناية عن اسم الله، كان قوله (الله) مرتفعاً بأنه خبر مبتدأ، ويجوز في قولك (أحدُ) ما يجوز في قولك: زيدُ أخوك نائمٌ. ومَنْ ذهب إلى أن (هو) كناية عن القصة والحديث، كان اسم الله عز وجلّ عنده مرتفعاً بالابتداء، و(أحدُ) خبره، وعلى مثل هذا قوله: (فإذا هي شأخِصَةٌ أبصارُ الذين كفروا) [الأنبياء/٩٧]، إلا أن (هي) جاء على التأنيث لأن التقدير اسماً مؤنثاً^(١)، وعلى هذا جاء: (فإنّها لا تعمى الأبصارُ ولكن تعمى القلوبُ) [الحج/٤٦]، فإذا لم يكن في التفسير مؤنث، لم يؤنث ضمير القصة لقوله: (إنّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا) [طه/٧٤]، فأما قوله: (أحدُ) فإنه اسمٌ على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر صفة، فالاسمُ نحو: أحدٌ وعشرون يريدُ الواحد، والآخر: أن يكون صفة، كبطلٍ وحسنٍ، وذلك كقول النابغة^(٢):

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ

وكذلك قولهم: واحدٌ يكون على ضربين: يكون اسماً كالكاهل والغارب، ومنه قولك في العدد: واحد، اثنان، ويكون وصفاً كقوله^(٣):

(١) كذا الأصل والوجه أن تكون بالرفع.

(٢) روى الأصمعي: «بذي السليل» وهو موضع. وزال النهار: انتصف.

والمستأنس: الذي يخاف الناس. وبذي الجليل: اسم موضع ينبت فيه الجليل وهو الثمام. والوحد: الفرد الذي لا شيء معه. ديوانه/٦.

(٣) عجز بيت للكُميت وصدره:

وقد رجعوا كَحَيٍّ واحدٍنا

فهذا فاعلٌ صفةٌ وعلى هذا قالوا: على حدةٍ، وعلى وحدةٍ، وقد جمعوا أحداً الذي هو صفةٌ، على أحيانٍ، وهذا أحدُ الذي هو صفةٌ جمعه على التكسير، كما جمعوا واحداً على التصحيح في قوله:

كَحَيٍّ واحدٍنا

وهذا جمع لأحد الذي يُراد به الرفع من الموصوف، والتعظيم له، وأنه منفردٌ عن الشبه والمثل وذلك قولهم: أحدٌ وأحيانٌ، شبهوه بسَلَقٍ وسَلْقَانٍ، ونحوه قال الشاعر^(١):

يحمي الصَّريمةَ إحدانُ الرجالِ له
صَيْدٌ ومجترىءٌ بالليل همَّاسُ

وقالوا: هو إحدى الإحد: إذا رفع منه وعُظِّم، قال الشاعر^(٢):

عَدُونِي الثَّعْلَبَ فيما عَدَدُوا

فَضَمَّ قَوَاصِي الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ

انظر التاج ٥٢٥/٢، والمفصل ٣٢/٦، واللسان (مادة وحد).
(١) لأبي ذؤيب، أو لمالك بن خويلد. وفي الديوان: «ومستمعٌ بالليل هَجَّاسٌ». والصريمة: موضع. وإحدان الرجال: ما انفرد من الرجال. وهجَّاس: يهجس ويفكر في نفسه. انظر المفصل ٣٢/٦، واللسان / وحد/ شرح السكري ٢٢٧/١.

(٢) من رجز للمرَّار الفقعي وكان قصيراً مفراطاً القصر ضئيل الجسم فوصف نفسه قائلاً: حسبوني من عداد الثعالب عند لقاء الأبطال أروغ عنهم ولا أكافحهم. واستثاروا: هيجوا وأنهضوا. وإحدى الأحد: أي الأمر المشتد. أو واحد لا نظير له. ورواية الأغاني: عَدُونِي الثَّعْلَبَ عند العدي. انظر الأغاني ٣٢٤/١٠، والخزانة ٢٩٣/٣.

حَتَّى اسْتَشَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ
لَيْثًا هَزَبَرًا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي

قال: يقال: هو إحدى الإحدى، وواحد الأحدى، وواحد
الآحاد. فأما وصل أحدٍ وتحريك التنوين فالكسر في (أحدن الله)
القياس الذي لا إشكال فيه، وأما الوصل على السكون نحو (أحد الله)
فإنه يُشَبَّه بالفواصل، وقد تجري الفواصل في الإدراج مُجراها في
الوقف، فتتبع الحروف التي تتبع في الوقف في الإطلاق، فكَذَلِكَ
الفواصل، وعلى هذا قال مَنْ قال: (فأضلُّونا السبيلَ ربنا آتِهم)،
[الأحزاب / ٦٧، ٦٨]، (وما أدراك ما هيه نارٌ) [القارعة /
١٠، ١١]... وعلى الإسكان ننشدُ نحو^(١):

إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ
وَجَارٍ أَجَاوَرُهُ^(٢)

وليس البيت، وإن استكمل قافيته، وما يقتضيه من حروف
الروي، وما يتبعه بمنقطع مما بعده، ألا ترى أنَّ فيه التضمين، وليس
التضمين بعيب، وإن كان غيره أحسن منه، وفيه نحو^(٣):

(١) عجز بيت للأعشى وصدرة:

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهَهُ
سَبَقَ انْظُرْ ٣٤/٥ .

(٢) من بيت للفرزدق وتمامه:

فَأَصْبَحْتُ أُعْطِي النَّاسَ لِلْخَيْرِ وَالْقَرَى
عَلَيْهِ لِأَضْيَافٍ وَجَارٍ يَجَاوَرُهُ
انْظُرْ دِيْوَانَهُ ٣٤٨/١ .

(٣) للربيع بن ضب والبيتان:

ولا

أملك رأس البعير إن نَفرا
والذئب أخشاهُ

.....

فهذا مبني على وصل البيت الأول بالبيت الثاني ، ألا ترى أنه قد نصب الذئب كما نصب نحو قوله : (والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً) [الإنسان/٣١] بعد قوله : (يُدخلُ مَنْ يشاءُ في رحمته) [الإنسان/٣١] ، فكَذلك الفواصل إذا أدرجت ووصلت بما بعدها ، ومما يؤكد ذلك قطعُهم لَهْمزة الوصل في أنصاف البيوت كقوله^(١) :

ولا يبادر في الشتاء وليدنا
أَلْقَدَرُ يُنْزِلُهَا بغيرِ جِعالٍ

فهذا لأن النصف الثاني من الأول كالبيت الثاني من الأول ، ألا ترى أن فيه التصريح والخرم^(٢) كما يكون في البيوت التامة التي ليست بأنصاف ، وكذلك (أحدُ الله) لما كان أكثر القراء فيما حكى أبو عمرو

= أصبحت لا أحمل السلاح ولا
أملك رأس البعير إن نَفرا
والذئب أخشاه إن مررت به
وحدي وأخشى الريح والمطرا

سبق انظر ٣٠٣/٤ .

(١) للبيد وليس في ديوانه . وهو من شواهد سيبويه . يقول : إذا اشتد الزمان فولدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال خرقة تنزل بها القدر . انظر سيبويه ٢٧٤/٢ .

(٢) التصريح : هو تغيير عروض البيت رويًا ووزنًا . والخرم : هو تغيير يطرأ على التفاعيل في البيت . انظر الدروس العروضية للغلاييني .

غنى الوقف، أجراه في الوصل مجراه في الوقف لاستمرار الوقف عليه، وكثرته على ألسنتهم، فأما قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص/٤] فإن (له) ظرف غير مستقر، وهو متعلق بكان. (وكُفُوًا) منتصب بأنه خبر مقدم، كما كان قوله: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) [الروم/٤٧] كذلك. وزعموا أن من البغداديين من يقول أن في قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) أن في (يكن) ضمير مجهول، وقوله: (كُفُوًا) ينتصب على الحال، والعامل فيها له، وهذا إذا أفردته عن (يكن) كان معناه: له أحد كُفُوًا، وإذا حمل على هذا لم يسغ. ووجه ذلك أنه محمول على معنى النفي. وكأنه: لم يَكُنْ أَحَدٌ لَهُ كُفُوًا، كما كان قولهم: ليس الطيب إلا المسك، محمولاً على معنى النفي، ولولا حمله على المعنى لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: زيداً لا منطلقاً، لم يكن كلاماً، فكما أن هذا محمول على المعنى، كذلك (له كُفُوًا أَحَدٌ) على المعنى، وعلى هذا جاز أن يكون (أحدٌ) فيه الذي يقع لعموم النفي لولا ذلك لم يجز أن يقع (أحدٌ) هذا في الإيجاب، فإن قلت: أفيجوز أن يكون قوله (له) عندكم حالاً، على أن يكون المعنى: ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ: فيكون له صفة للنكرة، فلما قُدِّم صار في موضع حال كقوله^(١):

لِعَزَّةٍ مُّوَحِّشاً طَلُّ

(١) صدر بيت لكثير عزة - وعجزه:

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

من شواهد سيويه ٢٧٦/١، وهو الشاهد رقم ١٣٢ و ٨٠٢ و ١١١٩ من شواهد المغني وفيه: «لمية موحشاً طَلُّ»، والخزانة ٥٣١/١، وفي ديوان كثير ٢١٠/٢ وينسب لذي الرمة وليس في ديوانه. والخلل: ج خلة وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف.

فإن سيويه قال: إن ذلك كلام يقل في الكلام، وإن سر في الشعر، فإن حملته على هذا على استكراه كان غير ممتنع، والعامل في قولك: (له) إذا كان حالاً يجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما (يكن) والآخر: أن يكون ما في معنى كفاء من معنى المماثلة. فإن قلت: إن العامل في الحال إذا كان معنى لم يتقدم الحال عليه، فإن (له) لما كان على لفظ الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى وإن تقدم عليه كقولك: أكل يوم لك ذنوب، كذلك يجوز في هذا الظرف ذلك من حيث كان ظرفاً، وفيه ضمير في الوجهين يعود إلى ذي الحال، وهو: (كُفُواً). وأما (كُفُواً) قال أبو عبيدة: كُفَاءٌ وَكُفِيٌّ وَكِفَاءٌ واحد^(١)، والدلالة على الكفاء قول حسان^(٢):

وجبريلُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَّا
وروحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ
وَالْكَفِيُّ قول الآخر^(٣):

أما كَانَ عَبَّادٌ كَفِيئاً لِدارمٍ
بلى ولأبيات بها الحُجراتُ

(١) مجاز القرآن ٣١٦/٢.

(٢) انظر ما سبق ١٧٦/٢.

(٣) البيت لرجل من الحَبَطات وهم بنو الحارث بن عمرو بن تميم وكان قد خطب امرأة من بني دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، فقال الفرزدق:

بنو دارم أَكْفَاؤُهُمْ آلُ مِسْمَعٍ وَتُنْكَحُ فِي أَكْفَائِهَا الْحَبِطَاتُ
فأجابه الرجل من الحبطات فقال: أما كان... البيت. وعباد يريد:
بني هاشم. انظر الكامل ٦٤/١، و٦٨/٢، وتفسير الطبري ١٢١/٢٦.

وحكى غيره: كُفُوٌ، وكُفَاءٌ، والأصل: الضم فخفف مثل: طُنْبٍ وطُنْبٍ، وعُنُقٍ وعُنُقٍ، فإن خففت الهمزة مِنْ كُفَاءٍ احتمل أمرين: أحدهما: أن يخفّفه على قول مَنْ قال: (الخَبَ في السَّمَوَاتِ والأَرْضِ) [النمل/٢٥]، والآخر: أن تخفّفه على قول مَنْ قال: الكِماءَ والمَرأةَ. فإن خفّفت على الوجه الأول قلت: (كُفَاءً أحدٌ)، وإن وقفت عليه قلت: (كُفَاءً)، الألف فيه بدلٌ من التنوين، وإن خفّفت على القول الثاني قلت: (كُفَاءً أحدٌ) أيضاً، فإن وقفت على هذا قلت: (كُفَاءً) ولا خلاف في أن الألف بدلٌ من التنوين في موضع النصب، كما يختلفون إذا كان في موضع الرفع والجَرِّ، وإن خفّفت (كُفُوًا) الذي هو على وزن عُنُقٍ، قلت: (كُفُوًا) فأبدلت من الهمزة الواو كما أبدلتها إذا خفّفت نحو: جَوْنٍ، وتَوْدَةٍ، وإنما أبدلت منها الواو لأنك لم تخل في التخفيف من أن تبدل أو تجعلها بين بين، فلم يجر أن تجعلها بين بين، لأنه يلزم أن تجعل بين الألف والهمزة، والألف لا يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فكذلك ما قرب منها لم يجر أن يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ألا ترى أنه لما قرب من الساكن لم يجر أن يبتدأ بها، كما لم يجر أن يبتدأ بالساكن، فلما لم يجر ذلك أبدل الواو منها كما أبدل منها الياء في نحو: مِيرٍ، وَغَلَامِيَّكَ^(١)، لمثل ما ذكرناه في الواو، فإن وقفت على هذا قلت: (كُفُوًا) وكانت الألف فيه كالألف في قولك: نصبتُ عُنُقًا، فإن خفّفت الحركة قلت: (كُفُوًا) فأسكنت الفاء، وأبقيت الواو، كما كان مع إشباع الحركة، فإن قلت: هلاً رددت الهمزة مع الإسكان، لأن الضمة التي أوجبت قلبها واواً قد زالت؟ قيل: قُرِّرَتِ الواو، ولم تُردِّ الهمزة لأن الحركة في النية، فلمّا كانت في النية، كانت

(١) انظر سيويه ٥٤٣/٣ (ت. هارون). والمثرة: الذحل والعداوة.

بمنزلة الثابتة في اللفظ، كما كانت في نحو: لَقَضَوْا الرجلُ، وفي قولهم: رَضِيَ بمنزلة الثانية في اللفظ، ولذلك رفض جمع رداءٍ وكساءٍ على فُعَلٍ، لأنه لو جمع عليه كانت الضمة المنوية بمنزلة الثابتة في اللفظ، فإن قلت: فهلاً كان التخفيف على هذا ولم يكن التخفيف على كُفَاءٍ، لأن الحركة في النية، قيل: إن التخفيف لما كثر استعمالهم له وإجراؤه عليه، صار كأنه لغة بنفسه، كما أن كِفَاءً وكَفِئاً كذلك، وكذلك قالوا: لَبَوَّةٌ وَلَبَّاءُ، فهذا على المراجعة، فلذلك خَفَّفَ على حَدِّ ما خَفَّفَ (الخبء) [النمل/٢٥] ونحوه، فنقول: إذا أشبعت ولم تخفَّف: (كُفُوءاً) وإذا خَفَّفْتَ (كُفُوءاً) تثبت الواو في الوجهين جميعاً، كما تثبت في جُودٍ والتودة، والقراءات التي ذكرناها لا تخرج عن هذه الوجوه التي كتبناها.

ذكر اختلافهم في

سورة الفلق

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي: (حَاسِدٍ) [٥] بفتح الحاء، قال: وخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: (حَاسِدٍ) بكسر الحاء^(١).

قال أبو علي: التفخيم والإمالة في هذا النحو حسنان.

ذكر اختلافهم في

سورة الناس

كلهم قرأ: (الناسِ) [١] غير ممالة: إلا ما روى الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي أن قراءته كانت بإمالة النون في (الناسِ) في موضع الخفض، ولا يميل في الرفع والنصب^(٢).

قال أبو علي: القول في ذلك: أن إمالة (الناسِ) في الآية لا

(١) السبعة ٧٠٣.

(٢) السبعة ٧٠٣.

إشكال في حُسْنِه وجوازِه، وذلك أنه لو كان مكان الناس، نحو: المال والعباب، لجازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب، فإذا كان (الناس) كان أحسن، لأن هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه، كما أميل: الحجاج، إذا كان علماً، لأنهما كُثِرا في الكلام واستجيز ذلك فيهما للكثرة.

فإذا أميل (الناس) حيث لم يكن معه شيء يوجب الإمالة للكثرة، فإن يُمال لكسرة الإعراب، أجدر، و(الناس) أصله: الأناسُ، فحذفت الهمزة التي هي فاء، ويدلُّك على ذلك الأنسُ والأناسُ، فأما قولهم في تحقيره: نُؤيسُ، فإن الألف لما كانت ثانية زائدة أشبهت ألف فاعلٍ، فكما قُلَيْتَ واواً لشبهه ألف فاعلٍ، كذلك جازت الإمالة فيه في المواضع التي أميل الاسم فيه لذلك^(١).

الخامس

تمَّ الجزء الرابع وهو آخر كتاب الحجّة، والحمد لله
ربّ العالمين، وصلواته على نبيِّه محمدٍ وعلى
أهله وسلامه، وذلك في المحرم يوم
عاشوراء من سنة ثمان وعشرين وأربعمائة^(٢).

(١) في هامش الأصل - ابن غلبون - ما نصّه: قابلت جميعه فصَحَّ إن شاء الله .
(٢) [كما تم بحمد الله وحسن توفيقه التعليق على الكتاب، واستكمال تحقيقه ومراجعته، وتصحيحه، والنظر فيما قام به الإخوة الزملاء: الأساتذة أحمد دقاق، وبشير جويجاني، وبدر الدين قهوجي، جزاهم الله خيراً، وذلك بحسب الوسع والطاقة، وجل المنزه عن الخطأ والسهو. وصلى الله وسلم على خاتم المرسلين، وصفوة أنبيائه (كتبه عبد العزيز رباح)].
يتلوه الفهارس العامة للكتاب

الفهرس

٥	سورة سبأ
٢٦	سورة الملائكة
٣٤	سورة يس
٤٨	سورة الصافات
٦٦	سورة صاد
٩٠	سورة الزمر
١٠١	سورة المؤمن
١١٦	سورة السجدة
١٢٦	سورة الشورى
١٣٨	سورة الزخرف
١٦٤	سورة الدخان
١٦٩	سورة الجاثية
١٨٢	سورة الأحقاف
١٩٠	سورة محمد
٢٠٠	سورة الفتح
٢٠٧	سورة الحجرات
٢١٣	سورة (ق)
٢١٦	سورة الذاريات
٢٢٤	سورة الطور
٢٢٩	سورة النجم
٢٤١	سورة القمر
٢٤٤	سورة الرحمن

٢٥٥	سورة الواقعة
٢٦٦	سورة الحديد
٢٧٧	سورة المجادلة
٢٨٣	سورة الحشر
٢٨٥	سورة الممتحنة
٢٨٨	سورة الصف
٢٩١	سورة الجمعة
٢٩١	سورة المنافقين
٢٩٥	سورة التغابن
٢٩٧	سورة الطلاق
٣٠١	سورة التحريم
٣٠٥	سورة الملك
٣٠٩	سورة القلم [نون]
٣١٤	سورة الحاقة
٣١٧	سورة سأل سائل
٣٢٤	سورة نوح
٣٣٠	سورة الجن
٣٣٥	سورة المزمل
٣٣٨	سورة المدثر
٣٤٣	سورة القيامة
٣٤٨	سورة الإنسان
٣٦٢	سورة المرسلات
٣٦٧	سورة عمّ يتساءلون
٣٧١	سورة النازعات
٣٧٦	سورة عبس
٣٧٩	سورة (إذا الشمس كورت)
٣٨٢	سورة (إذا السماء انفطرت)
٣٨٥	سورة المطففين
٣٩٠	سورة (إذا السماء انشقت)

٣٩٣	سورة البروج
٣٩٧	سورة الطارق
٣٩٨	سورة الأعلى
٣٩٩	سورة الغاشية
٤٠٢	سورة الفجر
٤١٣	سورة البلد
٤١٨	سورة (والشمس وضحاها)
٤٢١	سورة الليل
٤٢٢	سورة الضحى
٤٢٣	سورة العلق
٤٢٧	سورة القدر
٤٢٨	سورة القيامة
٤٢٩	سورة الزلزلة
٤٣٢	سورة القارعة
٤٣٤	سورة التكاثر
٤٣٨	سورة العصر
٤٤١	سورة الهمزة
٤٤٤	سورة قريش
٤٤٩	سورة الكافرين
٤٥١	سورة تبت
٤٥٤	سورة الإخلاص
٤٦٦	سورة الفلق
٤٦٦	سورة الناس

الْحَجَرُ الْقَرَاءُ السَّبْعَةُ

أَيُّمَةُ الْأَمْصَارِ بِالْحَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ

تصنيف

أَبِي عَلِيٍّ أَحْسَنُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ

(٢٨٨ - ٥٣٧٧ هـ)

الجزء الخامس

محقق

بَدْرُ الدِّينِ قَهْوَجِيٍّ شَيْخُ حُجُبَاتِي

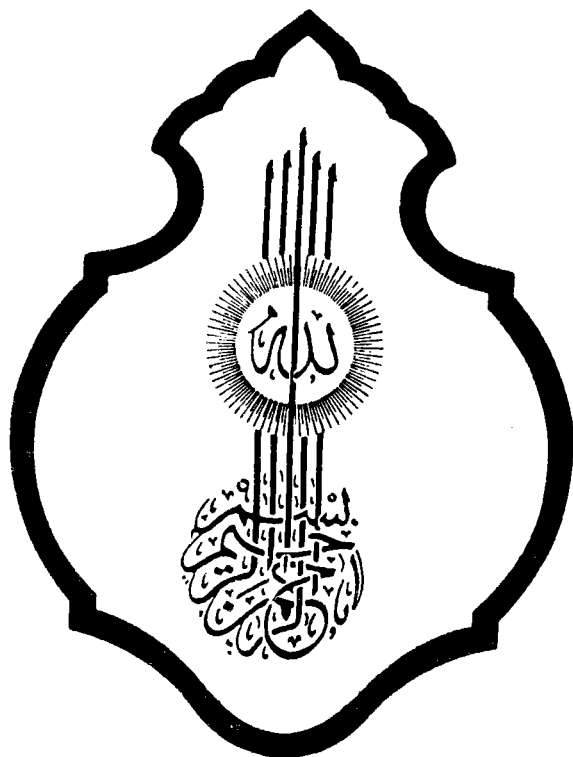
رابعة رَدِّقَهُ

عَبْدُ الْغَزِيْزِ زَرْبَاح

دَائِرَةُ السَّامُونَ لِلتَّارِثِ

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١١٣ / ٦٤٣٣



الحجَّةُ لِلْقَوْلِ السَّبْعَةُ

جميع الحقوق محفوظة
لدار المأمون للتراث
الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م



رُطِبَ نِسْرًا تُنَامِ

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب. ٤٩٧١ - هاتف ٩٢٩٨٢٠

بيروت - ص.ب. ١١٣/٦٤٣٣ - هاتف ٨١٠٥٧١

سورة الرعد

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها من قوله عَزَّ وَجَلَّ:
(يُغْشِي اللَّيْلُ النَّهَارَ) [٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ في
رواية حفصٍ (يُغْشِي) خفيفةً.

وقرأ عاصم، في رواية أبي بكرٍ، وحمزةٌ والكسائيُّ:
(يُغْشِي) بفتح الغين وتشديد الشين^(١).

وجه من قرأ: (يُغْشِي) قوله: (فَأَغْشَيْنَاهُمْ) [يس / ٩].
ووجه من قرأ: (يُغْشِي) قوله: (فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)
[النجم / ٥٤]، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرفع من قوله: (وَزَرَعَ وَنَخِيلَ
صِنَوَانٍ وَغَيْرِ صِنَوَانٍ) [٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية حفص:
(وزرعٌ ونخيلٌ صِنَوَانٍ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ) رفعاً.

(١) السبعة ص ٣٥٦.

وقرأ نافع وابنُ عامر وعاصمٌ، في رواية أبي بكرٍ،
وحَمْزَةُ والكسائيُّ: (وَزَّرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَغَيْرِ صِنَوَانٍ)
خَفَضًا.

وكلُّهم كسرَ الصَّاد من: (صِنَوَانٍ) إِلَّا أَنَّ الحسنَ حَدَّثَنِي
عن أحمدَ بنِ يزيدَ الحُلَوَانِي، عن القَوَّاس عن حفص عن
عاصمٍ: (صِنَوَانٍ) بضمِّ الصاد والتنوين، ولم يقلُّه غيره عن
حفص^(١).

من رفع (زَّرْعًا) من قوله: (وجناتٌ من أعْنَابٍ وَزَّرْعٍ)
جعلهُ محمولاً على قوله: (وفي الأرضِ) تقديره: وفي الأرضِ
قطعٌ متجاورات، وجناتٌ من أعْنَابٍ، وفي الأرضِ زَّرْعٍ ونخيلٌ
صِنَوَانٌ، فجعله محمولاً على قوله: (وفي الأرضِ) ولم يجعلهُ
محمولاً على ما الجنَّاتُ منه من الأعْنَابِ.

والجنَّةُ على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعْنَابُ دون
غيرها، كما تقع على الأرض التي فيها النخيل دون غيرها
ويقوي ذلك قول زهير^(٢):

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ
مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحْقَا

(١) السبعة ص ٣٥٦.

(٢) قال شارح ديوانه ص ٣٨: الغَرْبان: الدلوان الضخمان، والمُقْتَلَةُ: المذللة
يعني: الناقة.

يقول: كأن عيني من كثرة دموعهما في غربي ناقة ينضح عليها، قد
قُتِلَت بالعمل حتى ذُلَّت، والنواضح: جمع ناضح: كل بعير يستقى عليه.

والمعنى: تسقي نخيلَ جَنَّةٍ، يدلُّك على ذلك أنَّ السَّحْقَ لا يخلو من أن يكون صفةً للنَّخِيلِ المرادة، أو للجَنَّةِ. فلا يجوز أن تكون من صفة الجَنَّةِ، لأنَّ السَّحْقَ جمع سَحوقٍ، وإنما يوصف بها النخيلُ إذا بسقت، فكأنه سَمَّى الأرض ذات النخيل جَنَّةً، ولم يذكر أنَّ فيها غيرها، فكما أنَّ الجَنَّةَ تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيءٌ آخرٌ غيرها، كذلك تكون الكروم وإن لم يكن فيها غيرها، فهذا وجه قولٍ من قطع قوله: (وَزَّرْعُ) من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: (وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَّرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٍ) فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب، كأنه: جناتٌ من أعنابٍ، ومن زرعٍ ومن نخيلٍ. والدليل على أنَّ الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع، سُمِّيت جَنَّةً، قوله: (جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً) [الكهف / ٣٢]، فكما سميت الأرض ذات العنب والنخل والزرع جَنَّةً، كذلك يكون في قول من قرأ: (وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَّرْعٌ وَنَخِيلٌ) أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب، فتكون الجَنَّةُ من هذه الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى، ويُقَوَّى ذلك أيضاً قوله^(١):

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ
يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغَلَّةِ

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦ معاني القرآن للقراء ٣ / ١٧٦، الخزانة ٤ / ٣٤١ واللسان (حرد - أله). وقوله: يحرد: يقصد.

فقوله: المِغْلَةُ في وصف الجنة يدلّ على أن الجنة يكون فيها الزرع، لأن الغلّة إنّما هي ممّا يُكَال بالقفيز في أكثر الأمر، وممّا يقوّي ذلك قولُ زهير^(١):

فَتُغْلِلُ لَكُمْ مَا لَا تُغْلِلُ لِأَهْلِهَا
قَرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدِرْهَمٍ

فبين الغلة بالقفيز والدرهم، ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيتُ له بغلّة هذه القرية، أنّه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرة على ما كان وقت الكلام للوصيّة دون ما يحدث من بعدُ يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سُمِّيت جَنَّةً بدلالة قوله: (وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ) [يس / ٣٤] وقوله: (أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ) [الإسراء / ٩١]، وهذا يقوّي قول من جرّ النخيل في قوله: (وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَّرَعٍ وَنَخِيلٍ)، لأنّه قد ثبت أنّ الجنة تكون من الكرم والنخيل في الآيتين اللتين تلّوناهما. والصّنوان فيما يذهب إليه أبو عبيدة، صفة للنخيل قال: والمعنى أن يكون الأصل واحداً، ثم يتشعب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملن. قال: وقال: (تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ)، إنّما تشرب من أصل واحد، (وَنُفُضِلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ) وهو الثمر^(٢).

(١) شرح ديوان زهير ص ٢١. قال في معناه: إن هذه الحرب تغل لكم من هذه الدماء ما لا تغل قرى بالعراق: وهي تغل القفيز والدرهم - وهذا تهكم منه واستهزاء.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٢٢.

وأجاز غيره أن يكون الصنّوان من صفة الجنّات، قال أبو علي: فكأنّه يكون يراؤ به في المعنى ما في الجنّات، وإن جرى على لفظ الجنّات، وعلى هذا يجوز أن يُرفع، وإن جُرّت النخل، لأنّ الجنّات مرفوعة، وهذا لم يحكه في قراءة السبعة.

وأما الكسرة التي في «صنّوان» فليست التي كانت في صنّو، كما أن الكسرة التي في «قنّو» ليست التي كانت في (قنّوان) لأنّ تلك قد حُذِفَتْ في التكسير، وعاقبتّها الكسرة التي يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التي في هجان، وأنت تريد الجمع، ليست الكسرة التي كانت في الواحد، ولكنّه مثل الكسرة في ظرافٍ إذا جَمَعْتَ عليه ظريفاً، وكذلك الضمة التي في الفلّك، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمة التي كانت في الواحد، ولكن على حدّ أسدٍ، وأسدٍ، ووثنٍ ووثنٍ، وكذلك الضمة التي في آخر منصور على قول من قال: يا جارُ، ليست التي كانت في قول من قال: يا جار.

وأما من ضمّ الصاد من صنّوان، فإنه جعله مثل: ذئبٍ وذؤبانٍ، وربما تعاقب فعّلان وفُعّلان، على البناء الواحد نحو حَشٍّ^(١) وحشّان وحشّان، فكذلك: صنّوان، وأظنّ سيبويه قد حكى الضم فيه^(٢). والكسر فيه أكثر في الاستعمال.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عزّ وجلّ: (تُسْقَى بِمَاءٍ

(١) الحش: جماعة النخل. والبستان (اللسان).
(٢) الكتاب ٢ / ١٨٠ وفيه: قالوا: صنّو وصنّوان، وقنّو وقنّوان، وقال بعضهم: صنّوان وقنّوان، كقوله: ذؤبان.

وَاحِدٍ) [٤] وفي الياء والنون من قوله: (وَنُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ) [الرعد / ٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (تُسْقَى) بالتاء و(نُفْضِلُ) بالنون.

وحمزة والكسائي (تُسْقَى) أيضاً، مُمَالَةً الْقَافِ، وقرأ (وَيُفْضِلُ) بالياء مكسورة الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: (يُسْقَى) بالياء و(نُفْضِلُ) بالنون^(١).

من قال: (تُسْقَى) بماءٍ واحدٍ) أراد: تُسْقَى هذه الأشياء بماءٍ واحد، ولا يكون التذكيرُ لأنَّك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن حملته على الجنات مع حمله على الزرع فقد ذكر المؤنث.

ويقوي التأنيث قوله: (وَنُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ)، فكما حُمِلَ هذا على التأنيث كذلك يُحْمَلُ (تُسْقَى).

ومن قال: (يُسْقَى) كان التقدير: يُسْقَى ما قصصناه وما ذكرناه.

اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله: (أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرعد / ٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) جميعاً بالاستفهام، غير أنَّ أبا عمرو يَمُدُّ الهمزة، ثم

يأتي بالياء ساكنةً، وابن كثير يأتي بياء ساكنةً بعد الهمزة من غير مدٍّ.

وقرأ نافع: (أَيْذَا كُنَّا) مثل أبي عمرو، واختلف عنه في المدِّ، وقرأ: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) مكسورةً على الخبر ووافقه الكسائي في اكتفائه بالاستفهام الأول من الثاني، غير أنه كان يهمز همزتين.

وقرأ عاصمٌ وحمزة: (أَإِذَا كُنَّا.. أَئِنَّا) بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامر: (إِذَا كُنَّا) مكسورة الألف من غير استفهام (أَئِنَّا) يهمز ثم يمدُّ، ثم يهمز في وزن: عَاعْنَا، هكذا قال لي أحمدُ بن محمد بن بكرٍ عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، يُدْخِلُ بينهما أَلْفًا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث (أَإِذَا) بهمزتين لا أَلْفَ بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر (أَإِذَا)^(١) بهمزتين من غير أَلْفٍ^(٢).

من قرأ: (أَإِذَا)^(١) كُنَّا تراباً، أَئِنَّا جميعاً بالاستفهام فموضع (أَإِذَا) نصب بفعل مضمر يدلّ عليه قوله: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) لأن هذا الكلام يدلّ على: نُبْعَثُ وَنُحْشَرُ، فكأنه قال: أنبعث إذا كُنَّا تراباً؟ ومن لم يُدْخِلِ الاستفهام في الجملة الثانية كان موضع (إِذَا) أيضاً نصباً بما دلّ عليه قوله: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) كأنه قال: أنبعث إذا كُنَّا تراباً؟

(١) في الأصل (ط): «إِ» بإسقاط (ذا).

(٢) السبعة ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

وما بعد إنَّ، في أنه لا يجوز أن يعمل فيما قبله، بمنزلة الاستفهام، فكما قَدَّرْتَ هذا الناصب لإذا مع الاستفهام، لأنَّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كذلك تقدِّره في إنَّ لأنَّ ما بعدها أيضاً لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامر: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا) من غير استفهام، (أئنَّا) ينبغي أن يكون على مُضْمَرٍ، كما حُمِلَ ما تقدَّم على ذلك، لأنَّ ما بعد الاستفهام مُنْقَطِعٌ ممَّا قبله.

فأمَّا قولُ أحمد: إنَّ أبا عمرو يَمُدُّ الهمزة، ثمَّ يأتي بالياء ساكنةً؛ فعبارةٌ فيها تَجَوُّزٌ، وحقيقتها: إنَّ أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام. ويُدخل بينها وبين همزة (إِذَا) مَدَّةً، كما يفعل ذلك بقوله: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) [البقرة / ٦] ونحو ذلك مما يُفَصَّلُ فيه بالألف بين الهمزتين، كما يُفَصَّلُ بها بين النونات في: اخْشَيْنَانٌ، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي به بعد الألف في (أئنذا)، إنما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياءً محضةً، كما أنَّ الهمزة في «المسائل» ليست ياء محضة إنما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: وابنٌ كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مدٍّ، فهذا ليس على التخفيف القياسي، ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بينَ بينَ، بين الياء وبين الهمزة، كما أنَّ قولهم: سَمَّ في المتصل، (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ)^(١) في المنفصل

(١) من الآية ١٢٦، ٢٦٠ من البقرة، و٧٤ من الأنعام، و٣٥ من إبراهيم، و٢٦ من الزخرف.

كذلك، ولكنه يُبدل الياء من الهمزة إبدالاً مَحْضاً، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: بَيْسَ^(١)، وقد جاء في الشعر في يَوْمَيْذٍ، يَوْمَيْذٍ، والأوّل^(٢) يدلّان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير (الكبير المتعالي. سَوَاءٌ مِنْكُمْ) (الرعد / ٩، ١٠)، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي معمر^(٣) عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي في كتابه إلي عن أبي زيد عن أبي عمرو. الباقيون لا يثبتون الياء في وصلٍ ولا وقفٍ^(٤).

أما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في: (الكَبِيرِ الْمُتَعَالِي) فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا، كما لا ألف ولا م فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين - يعني اسم الفاعل - فإنّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل^(٥) يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تُحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو هذا قاضٍ؛ فاعلم.

(١) ٢ / ٢٥٥ وقد ضبط بيس عنده بكسر الباء وتسكين الياء، ضبط قلم.

(٢) كذا الأصل (٣) زاد في السبعة: المنقري.

(٤) السبعة ص ٣٥٨.

(٥) الكتاب ٢ / ٢٨٨ باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات.

فالياء مع غير الألف واللام تُحذف في الوصل، فإذا حُذفت في الوصل كان القياسُ أن تُحذف في الوقف، وهي اللغة التي هي أشيعُ وأفشى، فإذا دخلت الألف واللام فلا تُحذف اللام^(١) في اللغة التي هي أكثر عند سيبويه.

وأما قولُ من حذف في الوصل والوقف في (الْمُتَعَالِ) فَإِنَّ الْحِجَّةَ فِي حَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ أَنَّ سِبْيُوهُ زَعَمَ: «أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ هَذَا فِي الْوَقْفِ، شَبَّهَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ، إِذْ كَانَتْ تَذْهَبُ الْيَاءُ فِي الْوَصْلِ فِي التَّنْوِينِ لَوْ لَمْ تَكُنْ أَلْفٌ وَلَا مٌ»^(٢).

وأما حذفُهم لها في الوصل، فلم يكن القياسُ، لأنَّه لم يَضْطَرَّ إِلَى حَذْفِهِ شَيْءٌ، كَمَا اضْطَرَّ إِلَى حَذْفِ مَا لَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فِيهِ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَكُرِهَ التَّحْرِيكُ فِيهِ لِتَحْرُكِ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ وَهِيَ لَا تُحْرَكُ بِضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ، وَلَكِنْ حَذَفَ ذَلِكَ مِنْ حَذْفٍ لِأَنَّهَا فِي الْفَوَاصِلِ، وَمَا أَشْبَهَ الْفَوَاصِلَ مِنَ الْكَلَامِ التَّامِّ، تَحْذَفُ تَشْبِيهًا بِالْقَوَافِي، وَالْقَوَافِي قَدْ كَثُرَ حَذْفُ ذَلِكَ مِنْهَا. وَالْفَوَاصِلُ وَمَا أَشْبَهَهَا فِي حِكْمِهَا فَحُذِفَتْ مِنْهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي الْقَوَافِي.

قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول (والِ) [١١]، قال: وكلُّهم يفتحها^(٣).

(١) كذا الأصل، والظاهر أن تكون الياء بدل اللام، إلا أن يقصد بها لام الكلمة.

(٢) الكتاب الباب السابق ٢ / ٢٨٨.

(٣) لم ترد في مكانها في السبعة.

الإمالة في (والٍ) حسنة في قياس العربية، كما أنها في عامرٍ وواقِدٍ حسنةٌ، لا مانع يمنع منها، ووالٍ: فاعلٌ، من وَلِيَ يَلِي. ووالٍ ووليٌّ، كعالمٍ وعليمٍ، وقادرٍ وقديرٍ، وراحمٍ ورحيمٍ، والوالي والوليّ: من يلي أمرَك خلاف العدو، والله وَلِيُّ المؤمنين.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عزّ وجلّ: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [١٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: (تَسْتَوِي) بالياء.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةٌ والكسائي بالياء.
حفص عن عاصمٍ بالتاء^(١).

التأنيث حَسَنٌ، لأنّه فعل مؤنّث لم يفصل بينه وبين فاعله شيءٌ، وعلى هذا جاء: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) [الحجرات / ١٤]، (وقَالَتِ الْيَهُودُ) [البقرة / ١١٣] (وقَالَتِ النَّصَارَى) [التوبة / ٣٠]، (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ) [الأعراف / ١٦٤]، وقد جاء: (وقال نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف / ٣٠] وقد جاء التأنيث في هذا النحو: (وَإِذْ قَالَتْ أمةٌ منهم) وهو اسم جماعة مؤنّثة، كما أنّ نسوة كذلك.

والتذكير سائغ، لأنّه تأنيثٌ غيرٌ حقيقيّ، والفعل مقدّم.

(١) السبعة ص ٣٥٨.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل: (وَمِمَّا تُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ) [١٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (تُوقِدُونَ) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمرو (تُوقِدُونَ) ويُقرأ أيضاً: (يُوقِدُونَ) والغالب عليه (تُوقِدُونَ) بالتاء^(١).

من قرأ بالتاء فلما قبله من الخطاب، وهو قوله: (قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ) [١٦]، ويجوز أن يكون خطاباً عاماً، يراد به الكافة. كأن المعنى: مما تُوقِدُونَ عليه أيها الموقِدُونَ زَبْدٌ مثل زَبْدِ الماء الذي يحمله السيل، فأما الزَبْدُ فيذهب جُفَاءً لا يُتَنَفَّعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة، مثل الزبد الذي لا ينتفع به كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصُّفْر والفضة.

ومن قرأ بالياء، فلأن ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله: (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) [١٦]، ويجوز أن يُراد به جميع الناس، ويقوي ذلك قوله: (وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ) [١٧]، فكما أن الناس يُعْمُ المؤمن والكافر، كذلك الضمير في (يُوقِدُونَ) وقال: (وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ)، فجعل الظرف متعلقاً بيوقِدُونَ، لأنه قد يوقد على ما ليس في النار كقوله: (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى

الطَّيْنِ) [القصص ٣٨] فهذا إيقادٌ على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.

وأما قوله: (بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ) [النمل / ٨]، فالمعنى: من في قرب النار، وليس يراد به مُتَوَغِّلَهَا، ومن حولها مِمَّنْ لم يَقْرُبْ منها قَرَبَ الآخرين، ألا ترى أَنَّ قوله: (وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ) [التوبة / ٩٩]، لم يقرب المنافقون الذين حولهم فيه قُرْبَ المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في مشاهدتهم.

حدَّثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدَّثنا المؤمِّلُ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عُلَيَّة عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أوديةً بِقَدَرِهَا) إلى قوله: (ابْتَغَاءَ حِلْيَةٍ): الذهب والفضة، والمتاع: الصفر والحديد، كذلك يضرب الله الحقَّ والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد، فخلص خالصه (كذلك يضربُ الله الحقَّ والباطل فأما الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً، وأما ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ)، قال: وكذلك الحقُّ بقي لأهله فانتفعوا به^(١).

اختلفوا في^(٢): فتح الصاد وضمَّها من قوله جَلَّ وعزَّ: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ) [٣٣].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: (وَصَدُّوا) بفتح الصاد، وفي حمّ المؤمن [٣٧] مثله.

(١) انظر الطبري في تفسيره ١٣ / ١٣٥.

(٢) جاء في (ط): اختلفوا في قوله... والوجه ما في السبعة.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: (وَصُدُّوا عَنْ السَّبِيلِ)
بالضَّمِّ فيهما^(١).

وقال أبو عُمَر عن أبي الحسن: صَدَّ وصدَّدته مثل: رَجَعَ
ورجعته، ومن ذلك قول الشاعر^(٢):

صَدَّتْ كَمَا صَدَّعَمَا لَا يَحِلُّ لَهُ
سَاقِي نَصَارَى قُبِيلَ الْفِضْحِ صُومًا

فهذا صَدَّتْ في نفسها. وقال آخر:

صَدَّدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو^(٣)

فأما قوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)
[الحج / ٢٥]، فالمعنى: يصدُّون المسلمين عن المسجد
الحرام، فكأنَّ المفعول محذوف، وقوله: (رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ
يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا) [النساء / ٦١]، يكون على: يَصُدُّونَ
عَنكَ، أي: لا يباعدونَكَ كما يُبَاعِدُكَ المسلمونَ، ويجوز أن
يكونوا يصدُّون غيرهم عن الإيمان، كما صدَّوا هم، ويثبُّونهم
عنه.

(١) السبعة ص ٣٥٩.

(٢) للنمر بن تولب، وهو من شواهد سيويه ٢٩/٢ قال الأعمش: وصف ناقة
عرض عليها الماء فعافته فصَدَّتْ عنه كما صد ساقِي النصارى عما لا
يحل له من الطعام والشراب في مدة صيامهم، وقبل يوم فصحهم.

(٣) هو عمرو بن كلثوم، وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمين

وهو من معلقته، انظر شرحها للتبريزي ص ٣٢٣

وحجّة من قال: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ) فأَسند الفعل إلى الفاعل: قوله: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [محمد / ١] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)، وقال: (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الفتح / ٢٥]. فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه الآي، كذلك يكون مسنداً إليهم في قوله: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ). وقد زعموا أن قوله: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ) نزلت في قوم جلسوا على الطريق، فَصَدُّوا النَّاسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ)، فَإِنَّ فاعل الصَّدِّ غَوَاتُهُمُ وَالْعُتَاةُ مِنْهُمْ فِي كَفَرِهِمْ. وقد يكون صَدٌّ على نحو ما يقولون: حُدَّ فُلَانٌ عَنِ الْخَيْرِ، وَصَدَّ عَنْهُ، يريد أنه لم يفعل خيراً، ولا يريد أن مانعاً منعه منه.

فأما قوله: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سَوْءٌ عَمَلِهِ وَصَدٌّ عَنِ السَّبِيلِ) [غافر / ٣٧] فالفتح الوجه، لأنه لم يَصُدَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ أَحَدٌ، ولم يمنعه منه.

والذي زَيْنَ لَهُ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ، كما جاء في الأخرى: (وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) [الأنفال / ٤٨]، (وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ) [النمل / ٢٤].

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: (وَيُثَبِّتُ) [٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: (وَيُثَبِّتُ) ساكنة التاء. خفيفة الباء.

وقرأ ابنُ عامر ونافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (ويُثَبَّتُ) مشددة الباء مفتوحة الثاء^(١).

المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبتُه، فاستغني بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى يُثَبَّتُه، ومثل ذلك قوله: (والحافِظِينَ فرُوجَهُمْ والحافِظَاتِ، والذَّاكِرِينَ الله كثيراً والذاكراتِ) [الأحزاب / ٣٥].

وزعم سيويه أن من العرب من يُعملُ الأول من الفعلين، ولا يُعملُ الثاني في شيءٍ كقولهم: متى رأيتَ، أو قلتَ: زيداً منطلقاً^(٢). وقال الشاعر^(٣):

بأيِّ كتابٍ أمْ بآيَةٍ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

ولم يُعملِ الثاني.

(١) السبعة ص ٣٥٩.

(٢) أورد سيويه في «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحوه» الآية التي في الأحزاب / ٣٥ السابقة مستدلاً بها على استغناء الفعل الثاني عن عمله بعمل الأول؟ ثم قال: ومثل ذلك: «ونخلع ونترك من يفجرك». وهذا شاهد على استغناء عمل الأول بعمل الثاني وهو عكس ما سبق. ثم قال بعد صفحات في آخر الباب: «وقد يجوز ضربت وضربني زيداً. لأن بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً؟ والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً». انظر الكتاب ١ / ٣٧ و ٤١.

(٣) وهو الكميت يمدح آل البيت. المحتسب ١ / ١٨٣ - الخزانة ٤ / ٥ العيني ٢ / ٤١٣ الهمع ١ / ١٥٢ الدرر ١ / ١٣٤.

وهذا والله أعلم فيما يحتمل النسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات. فأما ما كان من غير ذلك فلا يُمحي ولا يُبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ [الأنبياء / ١٠٥])^(١).

وحجة من قال: (يُثَبَّتُ) قوله: (وأشدُّ تثبيتاً) [النساء / ٦٦] وقوله: (فَتَثَبَّتُوا) [النساء / ٩٤] لأنَّ تَثَبَّتَ مطاوعُ ثَبَّتَ.

وحجة من قال (يُثَبَّتُ) ما روي عن عائشة: «كان إذا صَلَّى صلاة أثبتَّها»^(٢) وقولهم: ثابت، من قوله: (بالقولِ الثَّابِتِ) [إبراهيم / ٢٧] لأنَّ ثَبَّتَ مطاوعُ أَثَبَّتَ، كما أن تَثَبَّتَ مطاوعُ ثَبَّتَ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ) [٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ) واحداً.

وقرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائيُّ: (الْكَافَرُ) على الجمع^(٣).

العلم في قوله: (سَيَعْلَمُ الْكَافِرُ) هو المتعدّي إلى

(١) وانظر تفسير الطبري ١٣ / ١٦٩ - ١٧١.

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم ٢٩٨ والنسائي في المواقيت ص ٢٨١ وأحمد ٦ / ٤٠، ٦١، ٢٤١.

(٣) السبعة ٣٥٩.

مفعولين، بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده، تقول: علمتُ
لمن الغلامُ، فتعلّقهُ مع الجار كما تعلّقهُ مع غير الجار في
نحو: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)
[الأنعام / ١٣٥] وموضع الجار مع المجرور نصبٌ من حيث
سدّ الكلام الذي هو فيه مَسَدُّ المفعولين، لا من حيث حكمت
في نحو: مررتُ بزيدٍ بأنّ موضعه نصبٌ، ولكنّ اللام الجارة
كانت متعلقة في الأصل بفعل فصار مثل: علمتُ بمن تمرُّ، في أنّ
الجار يتعلّق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب،
وقد علّقَ الفعل عنها.

فأما من قرأ: (الكافر) فإنّه جعل الكافر اسماً شائعاً
كالإنسان في قوله: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر / ٢]
وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنّما يقع في فاعل نحو:
خالدٍ وصالحٍ، ولا يكاد يُحذفُ في فُعَالٍ^(١)؛ فذا حجّة لمن
قال: الكافر.

وزعموا أن في بعض الحروف^(٢): (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا)
فهو يقوّي الجمع.

وقد جاء فاعلٌ يراد به اسم الجنس، أنشد أبو زيد^(٣):

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي
أَوْ تَضْبَحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

(١) قال مكّي في الكشف ٢ / ٢٤: لثلاث يتغير بناء الجمع، ويشبه صورة المصدر.

(٢) ذكر مكّي في الكشف ٢ / ٢٣ أنها في حرف أبي.

(٣) سبق في ١ / ١٥١ و ٢ / ١٣٣ و ٤ / ٣٥٧.

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافرٍ واحد؛ والجمع الذي هو الكفار، المراد في الآية لا إشكال فيه.

قال: ابن كثير وحده: يقف على (هادي) [٧، ٣٣] و(واقى) [٣٤، ٣٧]، وكذلك من (والي) [١١] بالياء^(١).

حجة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه، أنك تقول في الوصل: هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ، فتحذف الياء لسكونها والتقاءها مع التنوين، فإذا وَقَفْتَ فالتنوين يحذف في الوقف في الجر والرفع، لا يُبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل، فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين فاعلٍ، فتحذفها كما تحذف حركة سائر المتحرّكات التي نقف عليها، فإذا حذفتها سكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحرّكات فيه، فيصير (داعٍ) و(واقٍ) و(هادٍ)، هذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه.

ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال: حدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعي وعمي، فيقفون بالياء^(٢) ووجه ذلك أنهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل لالتقاءها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أُمِنَ التنوين الذي كانت الياء حُذفت في الوصل من أجل التقاءها معها في الوصل، رُدَّت الياء فصار:

(١) السبعة ٣٦٠ وفيه: وقرأ الباقون بغير ياء.

(٢) الكتاب ٢ / ٢٨٨.

هذا قاضي وهادي والأول أكثر في استعمالهم، ومن ثم قال الخليل في نداء قاضٍ ونحوه: يا قاضي، بإثبات الياء، لأنَّ النداء موضع لا يلحق فيه التنوين وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين، فيلزم حذفها، فثبتت الياء في النداء لَمَّا أَمِنَ لحاق التنوين، كما ثبتت مع الألف واللام لما أَمِنَ التنوين معهما في نحو: (المتعالي) [الرعد / ٩]، و(دعوة الداعي) [البقرة / ١٨٦]. كذلك ثبت في النداء لذلك.

* * *

اختلافهم في سورة إبراهيم

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وعاصمٌ، وحمزة، والكسائي:
(الْحَمِيدُ * الله) [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافعٌ وابن عامر: (الْحَمِيدُ * الله) رفعاً.
حدثني عبيدُ الله بنُ عليّ قال: حَدَّثَنَا نصرُ بن علي عن
الأصمعي عن نافع: (الله).

حفصٌ مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره^(١).
قال أبو علي: من جرَّ جعله بدلاً من الحميد^(٢)، ولم
يكن صفةً، لأنَّ الاسم، وإنَّ كان في الأصل مصدرًا، صفةً،
والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان
هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العباد، أي: العباد
تجب له. قال أبو زيد: تألَّه الرجل: إذا نسك، وأنشد
لرؤبة^(٣):

(١) السبعة ص ٣٦٢.

(٢) وجعله مكي بدلاً من العزيز، الذي قبله في الآية. الكشف ٢ / ٢٥.

(٣) قبله: «الله ذر الغانيات المده» والمده: من مدهه يمدده مدهاً مثل مدحه.

ديوانه: ١٦٥، والمحتسب ١ / ٢٥٦، والمخصص ١٣ / ٩٧، ١٧ / ١٣٦
ابن الشجري ١٥ / ٢ المفصل ١ / ٣ اللسان (أله) و(مده).

سَبَّحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مِنْ تَأْلِهِي

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وُصف به مثل السلام والعدل، إلّا أنّ هذا الاسم غلب حتّى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم.

وقد يغلب ما أصله الصفة، فيصير بمنزلة العَلَمِ، قال^(١):

ونابغة الجعديّ بالرَّمْلِ بيتهُ
عليه صَفِيحٌ...

والأصل: النابغة، فلمّا غلب نُزِعَ منه الألف واللام، كما نُزِعَ من الأعلام نحو: زيد وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال^(٢):

تَقَعَّدَهُمْ أَغْرَاقَ حَدَلَمَ بَعْدَمَا
رَجَا الْهُتْمُ إِدْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ
وقال^(٣):

وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

وأما قوله^(٤):

(١) وهو لمسكين الدارمي وقد سبق في ٣ / ٣٤٣ وانظر المقتضب ٣ / ٣٧٣
٣٧٥ / ٤.

(٢) للفرزدق وليس في ديوانه، وهو أشبه بقصيدته التي يهجو فيها بني الأهم
في ٢ / ٧٨٥. وقد سبق انظر ٣ / ٣٣٩.

(٣) للفرزدق أيضاً سبق انظر ٣ / ٣٣٩.

(٤) لجرير سبق انظر ٣ / ٣٤١.

والتَّيْمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمْ
ذَهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّوءِ الْمَدَانِيسُ

فيجوز أن يكون جعل التيم، لما كان في الأصل مصدراً بمنزلة الصفة، ويجوز أن يكون جعل التيم جمع تيمي، كيهودي ويهود، وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ) [البقرة / ١١٣ المائدة / ١٨، ٦٤ التوبة / ٣٠]، ألا ترى أن يهود قد جرى في كلامهم اسماً للقبيلة، كما أن مجوس كذلك فلولا أن المراد بها الجمع، لم يدخلهما الألف واللام، كما لا تدخل المعارف نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جمع: شعيرة وشعير فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومي وروم، وزنجي وزنج.

ومن رفع قطع من الأول، وجعل (الذي) الخبر، أو جعله صفة، وأضمر خبراً، ومثل ذلك في القطع قوله: (قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمُ الْعَذَابُ الْغَيْبُ) [سبا / ٣] فمن قطع ورفع جعل قوله: (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ) [سبا / ٣] خبراً لقوله: (عَالَمُ الْغَيْبِ)، ومن جرّ أجرى (عَالَمُ الْغَيْبِ) صفةً على الأول، وعلى هذا يجوز: (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) [يس / ٥٢] إن شئت جعلت (هذا) صفة لقوله: (مَنْ مَرْقَدِنَا) وأضمرت خبراً لقوله: (مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) وإن شئت جعلت قوله: (هذا) ابتداءً، وجعلت قوله: (مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) خبراً، وكذلك: (عَطَاءٌ حِسَاباً * رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ) [النبأ / ٣٦ - ٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداءً و(لَا يَمْلِكُونَ) خبره، ومثل ذلك: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنْ

الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ) [التوبة / ١١١]، ثم انقطع قوله: (التائبون) [التوبة / ١١٢] عنهم، واستأنف به، وزعموا أن في بعض الحروف: (التائبين) على إتباع المؤمنين، فكذلك قراءة من قرأ: (الله) فقطعه مما قبله، واستأنف به.

اختلفوا في قوله جل وعز: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ) [١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (خَلَقَ) على فَعَلَ.

وقرأ حمزة والكسائي: (خالقُ) على فاعل^(١).

وجه قول من قرأ: (خَلَقَ) أن ذلك أمر ماضٍ فأخبروا عنه بلفظ المضى على فَعَلَ.

وجه من قال: (خالقُ) أنه جعله مثل: (فاطر السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [إبراهيم / ١٠ يوسف / ١٠١ فاطر / ١] ألا ترى أن فاطراً بمعنى خالق، وكذلك قوله: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) [الأنعام / ٩٦] هو على فاعل دون فعل، وهما مما قد فعل فيما مضى.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرَخِي * إِنِّي) [٢٢]، فحرك حمزة ياءها الثانية، إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح. وروى إسحق الأزرق عن حمزة (بمصرخي) بفتح الياء الثانية^(٢).

(١) السبعة ص ٣٦٢ وزاد: وكذلك في النور.

(٢) السبعة ص ٣٦٢.

قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب، قال: وكان ثقةً بصيراً، وزعم قُطْرُب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد^(١):
 ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ
 قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَاتَا فِي
 وقد أنشد الفراء ذلك أيضاً^(٢).

وجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في: في أكبر منك، وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهُو، وضَرَبَهُو. ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال: أُعْطِيْتُكَاهُ وأُعْطِيْتُكِه، فيما حكاه سيبويه^(٣)، وهما أختا الياء كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فَيِّي ثم حُذِفَت الياء الزائدة على الياء، كما حُذِفَت الزيادة من الهاء في قول من قال^(٤):

لَهُ أَرْقَان

وزعم أبو الحسن أنها لغة، وكما حُذِفَت الزيادة من الكاف، فقالوا: أُعْطِيْتُكَه وأُعْطِيْتُكِه، كذلك حُذِفَت الياء اللاحقة

(١) للأغلب العجلي سبق انظر الجزء ٤ / ٤١٥. وبعده:

قالت له ما أنت بالمرضي

(٢) انظر معاني القرآن ٢ / ٧٦.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٩٦. ومثّل للزيادة بقوله: أُعْطِيْتُكِهَا وأُعْطِيْتُكِه للمؤنث، وأُعْطِيْتُكَاهُ وأُعْطِيْتُكِه للتذكير.

(٤) سبق في ١ / ٢٠٣، ٢٠٥.

الياء كما حُذِفَ من أختيها، وأُقِرَّتْ الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة، فَلَحَقَ التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر^(١):

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَّهَ

فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا.

قال: روى عباس عن أبي عمرو: (إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ) [إبراهيم / ٤٢] بالنون ولم يروها غيره.

وقرأ الباقر بالياء^(٢). اليزيدي وغيره عن أبي عمرو (يُؤَخِّرُهُمْ) على ياء.

وجه الياء أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدّم، فيكون بالياء: (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون)^(٣) إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ [٤٢].

(١) سبق انظر ١ / ٧٣ في الحاشية و٤ / ٤١٦ .

(٢) السبعة ص ٣٦٣ ولم يرد ما رواه اليزيدي بعد فيه .

(٣) في الأصل: «فلا تحسبن الله مخلف وعده» وهي الآية ٤٧ من سورة إبراهيم وليس فيها موطن الاستشهاد، وقد جعلنا مكانها ما أثبتناه مما يتفق ومقتضى الكلام .

ووجه النون أنه قرأ في المعنى . مثل الياء ، وقد تقدّم مثله .

اختلفوا في كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله :
(لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) [٤٦] .

فقرأ الكسائي وحده : (لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ) بفتح اللام الأولى من (تزول) وضمّ الثانية .

وقرأ الباكون : (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية^(١) .

من قرأ : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ) فَإِنَّ (إِنْ) على قوله : بمعنى «ما» التقدير : ما كان مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ ، وَإِنْ مثل التي في قوله : (إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) [الملك / ٢٠] وهذا مثل قوله : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ . . . وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [آل عمران / ١٧٩] . والمعنى : وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم أي : جزاء مكرهم ، فحذف المضاف كما حذف من قوله : (تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ) [الشورى / ٢٢] ، أي : جزاؤه ، أي : قد عَرَفَ اللَّهُ مَكْرَهُمْ فهو يجازيهم عليه ، وما كان مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ، والجبال كأنه أمر النبي ، وأعلامه ودلائله ، أي : ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال في امتناعه ممّن أراد إزالته .

وَمَنْ قرأ : (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ) كانت (إِنْ)

المخففة من الثقلة على تعظيم أمر مكرهم، على خلاف القراءة الأخرى، وهو في تعظيم مكرهم، كقوله: (وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبَارًا) [نوح / ٢٢] أي: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالته وثباتها، ومثل هذا في تعظيم الأمر قول الشاعر^(١):

ألم تر صدعاً في السماء مُبيناً
على ابن لُبَيْنَى الحارث بن هشام

وقال^(٢):

بكى حارث الجولان من موت ربّه
وحوران منه خاشع متضائل

وقال أوس^(٣):

ألم تكسف الشمس شمس النهار
مع النجم والقمر الواجب

(١) البحر المحيط ٦ / ٢١٨ ولم ينسبه لقائل.

(٢) البيت للذبياني من قصيدة يرثي فيها النعمان ورواية الديوان:

بكى حارث الجولان من فقد ربّه
وحوران منه موحش متضائل

وحارث الجولان: جبل في الشام. انظر ديوانه / ١٢١.

(٣) رواية الديوان لهذا البيت:

ألم تكسف الشمس والبدر وال
كواكب للجبل الواجب

والواجب: الساقط الذاهب. ديوانه / ١٠.

فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه. ويدل على أن الجبال
يعني به أمر النبي، ﷺ، قوله بعد: (فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلَفَ
وَعْدِهِ رُسُلَهُ) [إبراهيم / ٤٧] أي: فقد وعدك الظهور عليهم
والغلبة لهم في قوله: (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) [التوبة / ٣٣]
الفتح / ٢٨ الصف / ٩، وقوله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ)
[آل عمران / ١٢]، وقد استعمل لفظ الجبال في غير هذا في
تعظيم الشيء وتفخيمه، قال ابن مقبل^(١):

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى
لَهَا شَاعِراً مِثْلِي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا
وَأَكْثَرَ بَيْتاً شَاعِراً ضُرِبَتْ بِهِ
بُطُونُ جِبَالِ الشَّعْرِ حَتَّى تَسِيرَا

اختلفوا في قوله: (وَتَقَبَّلَ دُعَائِي رَبَّنَا) [٤٠] في إثبات
الياء في الوصل والوقف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وهبيرة عن حفص عن
عاصم: (وَتَقَبَّلَ دُعَائِي رَبَّنَا) بياء في الوصل وقال البزي عن ابن
كثير: يصل ويقف بياء، وقال قنبل عن ابن كثير: يُشَمُّ الياء في
الوصل ولا يُشْتَبُّها، ويقف عليها بالألف.

والباقون: (دُعَاءٍ) بغير ياء.

(١) ديوانه ١٣٦ ورواية البيت الأول «.. لها تالياً مثلي...». والثاني:
«... شاعراً ضربت له.. حزون جبال الشعر...».

أمالي ابن الشجري ٧٢/١ وفيه: «جبال» بالحاء المهملة وفسرها
بالأسباب. وعليها فلا شاهد فيه. الشعراء / ٤٢٧ دلائل الإعجاز / ٣٩١ -

وروى نصر بن علي عن الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: (وتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا) بياء في الوصل وروى غير هذين عن نافع: بغير ياء في وصل ولا وقف.

وروى أبو عماره عن أبي حفص عن أبي عمر عن عاصم: بغير ياء في وصل ولا وقف.

الكسائي وابن عامر: بغير ياء في وصل ولا وقف^(١).

أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس، وأما وصل عاصم: (وتَقَبَّلْ دُعَائِي) بياء فقياس. وأما ما رواه قبل عن ابن كثير أنه يُشَمُّ الياء في الوصل ولا يثبتها، فالقياس كما قدمنا، وهذا الوجه أيضاً جائز لدلالة الكسرة على الياء، ولأن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام يَحْسُنُ الحذف فيه، كما يحسن في القوافي، وذلك كثير قال الأعشى^(٢):

فهل يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبَلَا
دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
وَمِنْ شَانِيٍّ كَاسِفٍ وَجْهُهُ
إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ

وحذفها في الوقف أحسن من حذفها في الوصل، لأن الوقف موضع تغيير، يُغَيَّرُ فيه الحرف الموقوف عليه كثيراً.

(١) لم ترد في السبعة بهذا التفصيل انظر ص ٣٦٣.

(٢) سبق انظر ٤ / ١١٥.

ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله: (رُبَّمَا) [٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي:
(رُبَّمَا) مشددة. علي بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرأها
على الوجهين جميعاً، خفيفاً وثقيلاً.
وقرأ نافع وعاصم: (رُبَّمَا) خفيفة^(١).

قال أبو علي: أنشد أبو زيد^(٢):

ماويّ بل رُبَّمَا غارة
شُعواء كاللذعة بالميسم

(١) السبعة ٣٦٦.

(٢) أنشده في نوادره ص ٢٥٣ (ط. الفاتح) مع ثلاثة أبيات بعده نسبها
لضمرة، وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي؛ شاعر جاهلي. قال ابن قتيبة في
المعاني الكبير ٢ / ١٠٠٥ بعد إيراده البيت: يريد: كأنها في سرعتها لذعة
بميسم في وبر.

والبيت في ابن الشجري ٢ / ١٥٣ وابن يعيش ٨ / ٣١ والخزانة
٤ / ١٠٤ عن النوادر، واللسان (رب).

وَأُنْشِدْ أَيْضاً^(١):

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٌ حَسَنٌ
يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ

وقال السكري: رُبَّمَا، وَرُبَّتَمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّتَمَا، وَرُبٌّ:
حرف جر عند سيويه، وتلحقها (ما) على وجهين: أحدهما أن
تكون نكرة بمعنى شيء وذلك كقوله^(٢):

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ
رِ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعُقَالِ

فـ«ما» في هذا البيت اسم لما يُقَدَّرُ من عَوْدِ الذكر إليه
من الصفة، والمعنى: رَبُّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ، وإذا عاد إليه
الهَاءُ كان اسماً، ولم يَجْزْ أَنْ يَكُونَ حَرْفاً، كما أَنَّ قَوْلَهُ:
(أَيَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنِينَ) [المؤمنون / ٥٥]،
لَمَّا عاد الذكرُ إليه علِمَتْ بذلك أَنَّهُ اسم.

فأما قوله: «لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعُقَالِ»، فَإِنَّ فُرْجَةً يَرْتَفِعُ

(١) البيت من رجز في النوادر ص ٣٤٣ ونقله عنه في الخزانة ٣ / ٣٢٣
و ٤ / ١٠٥ وفي ابن يعيش ٨ / ٣٢.

(٢) لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤ وهو من شواهد سيويه
١ / ٢٧٠ - ٣٦٢ والمقتضب ١ / ٤٢ وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ والمفصل
٤ / ٢ و ٨ / ٣٠ والخزانة ٢ / ٥٤١ و ٤ / ١٩٤ وشرح أبيات المغني ٥ /
٢١٢ والدرر ١ / ٤ والهمع ١ / ٨ - ٩٢ وفي اللسان مادة / فرج /.

وفي نسبة هذا البيت نزاع ذكره البغدادي في الخزانة فهو ينسب لأبي
قيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري ولحنيف بن عمير ولنهار ابن أخت
مسيلمة الكذاب، غير أن المشهور أنه لأمية (انظر الخزانة ٢ / ٥٤٢ -
٥٤٣).

بالظرف في قول الناس جميعاً، ولا يرتفع بالابتداء. وأما قوله: «كحلّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال من له، والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنه صفة لفرجة.

ويدلّك على أن ما تكون اسماً إذا وقعت بعد ربّ، وقوع مَنْ بعدها في نحو قوله^(١):

أَلَا رَبُّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنْتَ
وفاتي لذلت للعدوّ مراتبُهُ
وقال:

يا ربّ من يُبغضُ أذوادنا
رُحْن على بغضائه واغتدين^(٢)

وقال^(٣):

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِحُ
ومؤتَمَنٍ بالغيبِ غيرِ أمينِ

(١) البيت لذي الرمة، ديوانه ٢ / ٨٥٨.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١ / ٢٧٠ ونسبه لعمر بن قميئة وتابعه ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣١١، ونسبه في الوحشيات إلى عمرو بن لأي التيمي - شاعر جاهلي - وصوب هذه النسبة الأستاذ شاكر. وهو كذلك في معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٤. وانظر الحيوان ٣ / ٣٠٦ والمقتضب ١ / ٤١ وابن يعيش ٤ / ١١. قال الأعلام في طرة سيبويه ١ / ٢٧٠: يقول: نحن محسّدون لشرفنا وكثرة مالنا، والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزّنا وامتناعنا.

(٣) سيبويه ١ / ٢٧١ ولم ينسبه، الهمع ١ / ٩٢، ٢ / ٢٨، ٣٩، الدرر ١ / ٦٩، ٢ / ٢١، ٤٣ اللسان (غشش - نصح).

فكما دخلت على مَنْ، وكانت نكرة، كذلك تدخل على ما على الحد الذي دَخَلَ في مَنْ، فهذا ضربٌ. والضربُ الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر^(١):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

والنحويون يسمّون ما هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كَفَّتْ الحرفَ عن العمل الذي كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه. ألا ترى أن رب إنما تدخل على الاسم المفرد، رب رجل يقول ذاك، ورُبُّهُ رجلاً يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل، فلمّا دخلت ما عليها هيأتها للدخول على الفعل، فمن ذلك قوله: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر / ٢]، فوقع الفعل بعدها في الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ

على لفظ الماضي، وهكذا ينبغي في القياس، لأنها تدلّ

(١) البيت لجذيمة الأبرش في سيبويه ١ / ١٥٤ النوادر / ٥٣٦ (ط. الفاتح) والمقتضب ٣ / ١٥ وابن الشجري ٢ / ٢٤٣ والمفصل ٩ / ٤٠ والهمع ٢ / ٣٨ والدرر ٢ / ٤١ - ٩٩ والعيني ٣ / ٣٤٤ والخزانة ٤ / ٥٦٧ - ٥٦٨. وشرح أبيات المغني ٣ / ١٦٣ / ٥ / ٢٥٧. وأوفيت على الشيء: أشرفت عليه، والعلم: الجبل، والشمال: الريح التي تهب من ناحية القطب.

على ما قد مضى وإنما وقع في الآية على لفظ المضارع لأنه
حكاية لحال آتية، كما أن قوله: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)
[النحل / ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضاً.

ومن حكاية الحال قول القائل^(١):

جارية في رمضان الماضي
تُقَطِّع الحديث بالإيماض

ومن زعم أن الآية على إضمار كان، وتقدير: رُبَّمَا كان
يوذ الذين كفروا؛ فقد خرج بذلك عن قول سيبويه، ألا ترى أن
كان لا تضمّر عنده، ولم يَجْزُ: عبد الله المقتول، وأنت تريد:
كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد إن في قوله: إن خيراً فخير^(٢)، فإنما
جاز ذلك لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذكره.
فأما ما أنشده ابن حبيب لنُبّهان بن مشرق:

لقد رزئت كعب بن عوف ورُبَّمَا
فتى لم يكن يَرْضَى بشيء يَضِيْمُهَا

فإن قوله: فتى، في «رُبَّمَا فتى» يحتمل ضروباً، أحدها:
أن يكون لما جرى ذكر رزئت، استغنى بجري ذكره عن أن يعيده،

(١) من رجز منسوب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه / ١٧٦ وانظر الخزانة ٤٨٢/٣
وشرح أبيات المغني للبغدادى ٩٤/٨ وقوله: من حكاية الحال، يريد بها
الحال الماضية كما هو ظاهر. واستشهاد النحاة بهذا البيت هو من أجل قوله:
رمضان، حيث جاء بدون شهر، وإن كان إثباته أفصح كما نطق به القرآن.
(٢) انظر سيبويه ١ / ١٣٠.

فكأنه قال: رَبِّمَا رُزِئْتُ فَتًى، فيكون انتصاب فتًى برُزِئْتُ هذه المضمرة، كقوله: (آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ) [يونس / ٩١]، فاستغنى بذكر (آمَنْتُ) المتقدم عن إظهاره بعدد، ويجوز أن ينتصب فتًى بِرُزِئْتُ هذه المذكورة، كأنه قال: لقد رُزِئْتُ كعبُ ابن عوف فتًى، وَرَبِّمَا لم يكن يرضى، أي: رُزِئْتُ فتًى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبي بمنزلة قوله^(١):

أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ

ويجوز أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر، كأنه قال: رَبِّمَا لم يرض فتًى، وكقوله^(٢):

..... وَقَلَمًا

وصالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

(١) عجز بيت للفرزدق وصدرة:

وما مثله في النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤ (في الحاشية، وهو من إنشاد الأخفش عند الشتمري). ولم يرد في أصول الديوان ومعناه: وما مثل إبراهيم في الناس من يشبهه في الفضل إلا هشاماً الذي أبوأمه أبو إبراهيم. وقد كان خال هشام وإبراهيم هو: إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك. أنظر ديوانه ١ / ١٠٨.

(٢) عجز بيت للمرار الفقعسي، وتمام صدره: «صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودِ وَقَلَمًا» وقد نسبه بعضهم إلى عمر بن أبي ربيعة.

انظر سيبويه ١ / ١٢ - ٤٥٩ - المنصف ١ / ١٩١ - ٦٩ / ٢ والمحتسب ٩٦ / ١ أمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٩ - ١٤٤ - وابن يعيش ٤ / ٤٣ و ١١٦ / ٧ و ١٣٢ / ٨ و ٧٦ / ١٠ و شرح أبيات المغني ٥ / ٢٤٧ و ٧ / ٢٢٢، ٢٤١.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون فتىً وصفاً لها، لأنها لما كانت كالأسماء المبهمة في إبهامها، وُصِفَتْ بأسماء الأجناس، كأنه: رَبُّ شَيْءٍ فَتَى لَمْ يَكُنْ، فكان كذا وكذا، هذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون ما بمنزلة شيء، و(يَوَدُّ) صفة له وذلك أن ما لعمومها تقع على كل شيء، فيجوز أن يعنى بها الود، كأنه قال: رَبٌّ وَدَّ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا، ويكون يودُّ في هذا الوجه أيضاً حكاية حال، ألا ترى أنه لم يكن بَعْدُ، وهذه الآية في المعنى كقوله: (فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا) [السجدة / ١٢]، وكقوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) [المؤمنون / ٩٩] وكنتم في الرد في قوله: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا) [الأنعام / ٢٧].

وأما قول من قال: (رُبَّمَا) بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذي حذف قولهم: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، قد حُذِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وليس كلُّ المضاعف يُحذف، لم أعلم الحذف في ثُمَّ.

وأما دخول التاء في «رُبَّمَا» فَإِنَّ مِنَ الْحُرُوفِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّائِيثِ نَحْوُ: ثُمَّ وَثُمَّتْ، وَلَا وَلَاتْ، قال^(١):

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١١٧: هنالك لا تجزوني.. ولا شاهد فيها. وهو من شواهد سيبويه ٤٢٣/١.

ثُمَّ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ
ولكن سَيَجْزِينِي إِلَهِ فَيُعْقِبَا
فكَذَلِكَ أَلْحَقْتُ التَّاءَ فِي رَبٍّ فِي قَوْلِهِ: رَبَّتَمَا.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا
بِالْحَقِّ) [٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وإبنُ عامرٍ: (مَا تَنْزَلُ
المَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ) مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة،
(المَلَائِكَةُ) رفع، فاعله.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: (مَا تُنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ)
مضمومة [التاء] مفتوحة النون، (المَلَائِكَةُ) رفع لم يُسمَّ فاعله.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ: (مَا تُنْزَلُ
المَلَائِكَةُ) بالنون مشددة الزاي، (المَلَائِكَةُ) نصباً، مفعول
به، والأولى لم يَخْتَلِفُوا فِيهَا. (١)

حجة من قرأ: (مَا تَنْزَلُ) قوله: (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ
وَالرُّوحُ فِيهَا) [القدر / ٤]،

وحجة من قال: (مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ) قوله: (وُنْزِلَ
المَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا) [الفرقان / ٢٥].

وحجة من قال: (نُنْزِلُ) قوله: (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَاهُ إِلَيْهِمْ
الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى) [الأنعام / ١١١].

(١) السبعة ص ٣٦٦. وما بين معقوفين زيادة منه.

اختلفوا في تشديد الكاف وتخفيفها من قوله عز وجل:
(سُكِّرَتْ) [١٥].

فقرأ ابن كثير: (سُكِّرَتْ) خفيفةً.

وقرأ الباقون: (سُكِّرَتْ) مشددة^(١).

أبو عبيدة: (سُكِّرَتْ): غُشِّيت^(٢)، وكأن معنى (سُكِّرَتْ): لا ينفذ نورها، ولا تُدرك الأشياء على حقيقتها، وكأن معنى الكلمة انقطاع الشيء عن سببه الجاري، فمن ذلك: سكر الماء، هو رده عن سببه في الجريّة، وقالوا: التسكير في الرأي قبل أن يعزم على شيء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير، ومنه السكر في الشراب، إنما هو أن ينقطع عن ما هو عليه من المضاء في حال الصحو، فلا ينفذ رأيه ونظره على حدّ نفاذه في صحوه، وقالوا: سكران لا يبت، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه الثقل أن الفعل مسند إلى جماعة فهو مثل:
(مفتحةً لهم الأبواب) [ص / ٥٠] ووجه التخفيف أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يُخَفَّف. قال^(٣):

ما زلتُ أغلق أبواباً وأفتحها

وإنما حملت الثقل في (سُكِّرَتْ) على التكثير، على تنزيل أن (سُكِّرَتْ) بالتخفيف قد ثبت تعديه في قراءة ابن كثير،

(١) السبعة ٣٦٦.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٤٧.

(٣) صدر بيت للراعي سبق ذكره في ٤٤١/٣.

والذي عليه الظاهر في سُكِرَ أنه يتعدى، وإذا بني الفعل للمفعول فلا بدّ من تنزيله معدّي، فيكون تعدّيه على قول ابن كثير مثل: شَتَرْتُ عَيْنُهُ، وشَتَرْتُهَا، وعَارَتْ وعُرْتُهَا.

ويجوز أن يكون أراد التثقيل، فحذفه لما كان زائداً، وهو يريده، كما جاز ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم: عَمَرَكَ الله، وَقَعَدَكَ الله^(١)، و:

دَلَّوَالِدَالِي^(٢)

و(الرياحِ لواقع)^(٣) [الحجر / ٢٢]، ويجوز أن يكون فعلاً قد سمع معدّي في البصر. والتثقيل الذي هو قول الأكثر أعجب إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

(١) قال سيويه ١ / ١٦٢ في «باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره»: كأنه حيث قال: عَمَرَكَ الله وَقَعَدَكَ الله. قال: عَمَرْتُكَ الله، بمنزلة: نَشَدْتُكَ الله؛ فصارت: عَمَرَكَ الله، منصوبة بعمرتك الله، كأنك قلت: عَمَرْتُكَ عمرأً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به... فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل. ا. هـ. وقوله عمرتك الله: أي سألت تعميرك وطول بقائك. وقيل: معناه ذكرك به.

(٢) قطعة من بيت من الرجز تمامه:

يكشفُ عن جَمَّاته دَلَّوَالِدَال

وهو للعجاج، وقد سبق في ٢ / ٢٥٤ وهو في المقتضب ٤ / ١٧٩ والمخصص ٩ / ١٦٧ وإيضاح الشعر للمؤلف ٥٨٠، ٥٩٠.

(٣) قال المبرد المقتضب ٤ / ١٧٩ بعد ذكره للآية: ولو كان على لفظه لكان ملاقح، لأنه يقال: أَلْفَحَتْ فهي مُلْقِحَة، ولكنه على حذف الزوائد. وقد أشار الفارسي إلى ذلك في ٢ / ٢٥٣ عند استشهاده بالآية والرجز.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [٥٤].

فقرأ ابن كثير ونافع، كسراً، غير أن ابن كثير شدد النون، وخفَّفها نافع.

وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) بفتح النون^(١).

تشديد ابن كثير النون أنه أدغم النون الأولى التي لعلامة الرفع في الثانية المتصلة بالياء التي هي المضمر المنصوب المتكلم.

وفتحها^(٢) لأنه لم يُعَدَّ الفعل إلى المفعول به، كما عَدَّاه غيره، وحذف المفعول كثير.

ولو لم يُدْغَمْ وبَيَّنَّ لكان حسناً في القياس، مثل: اقتتلوا، في جواز البيان فيه والإدغام.

وأما قراءة نافع (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) فإنه أراد: «تبشرونني» وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب، لأنَّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلُّ على الياء المفعولة، وحذَفَ النونَ الثانيةً، لأنَّ التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى

(١) السبعة ص ٣٦٧.

(٢) كذا الأصل وقد انتقل إلى توجيه قراءة من فتح النون، والتي سيذكرها في آخر كلامه على الحرف أيضاً.

التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها، ونظيرُ حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدني، وقدي، قال^(١):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْسِ قَدِي

فحذف وأثبت في بيت. وقال الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء^(٢):

فهل يَمْنَعْنِي ارتياد البلا
دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ
وإنما هو: يَمْنَعْنِي. وقال آخر^(٣):

أبا لموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي
مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفِينِي
فهذا مثل الآية. وقال^(٤):

ترأه كالثَّغَامِ يُعَالُ مِسْكَاً
يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي
فحذف الثانية، فكذلك قراءة نافع.

(١) لحميد الأرقط، وقد سبق ٣٣٤/٣.

(٢) البيت للأعشى وقد سبق ١١٥/٤ وص ٣٤ من هذا الجزء.

(٣) سبق في ٣٣٤/٣.

(٤) سبق ٣٣٤/٣، ٣٤٦/٤.

ومن قرأ: (تُبَشِّرُونَ) ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يُعَدِّ الفعل فتجتمع نونان.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله: عزَّ وجلَّ: (وَمَنْ يَقْنُطُ) [٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمره: (من يَقْنُطُ) بفتح النون في كل القرآن.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: (وَمَنْ يَقْنُطُ) بكسر النون.

وكلهم قرأ: (مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا) بفتح النون^(١).

قَنَطَ يَقْنُطُ، وَقَنَطَ يَقْنُطُ، لغتان، ومثله: نَقِمَ يَنْقُمُ، وَنَقِمَ يَنْقُمُ: لغتان، وكأنَّ يَقْنُطُ^(٢) أعلى، ويدلُّ على ذلك اجتماعهم في قوله: (مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا).

وحكي أنَّ يَقْنُطُ لغة، فهذا يدلُّ على أنَّ يَقْنُطُ أكثر، لأنَّ مضارع فَعَلَ يجيء على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ، مثل: يَفْسُقُ، وَيَفْسُقُ، ولا يجيء مضارع فَعِلَ على: يَفْعُلُ^(٣).

اختلفوا في تخفيف الجيم وتشديدها من قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ) [٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (لَمُنَجُّوهُمْ) مشددة الجيم.

(١) السبعة ٣٦٧.

(٢) ضبطت في الأصل بكسر النون وهو خلاف المراد.

(٣) إنما يأتي على: يَفْعُلُ. ويَفْعِلُ.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَمُنْجُوهُمْ) خفيفاً^(١).

حجّة التثقيّل قوله: (وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا) [فصلت / ١٨].
وحجّة التخفيف: (فَأَنجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ) [العنكبوت / ٢٤].

قال: وكلّهم قرأ: (إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا) [٦٠] مشدّدة الدال،
(وَقَدَرْنَاها) مثله في سورة النمل [الآية / ٥٧] مشدّداً في كلّ
القرآن إلّا عاصماً، فإنّه خفّفها، في رواية أبي بكر، في كلّ
القرآن، وشدّدها في رواية حفص في كلّ القرآن.

وقرأ ابن كثير وحده: (نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ)
[الواقعة / ٦٠] خفيفاً والباقون يشدّدون.

وقرأ نافع والكسائي (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)
[المرسلات / ٢٣] مشدّدة، وقرأ الباكون: (فَقَدَرْنَا) مخففة.

وقرأ الكسائي وحده: (قَدَرَ فَهَدَى) [الأعلى / ٣]،
خفيفاً، وقرأ الباكون: (قَدَّر) مشدّدة^(٢).

قال أبو علي: يقال: قَدَرْتُ الشَّيْءَ في معنى: قَدَّرْتُهُ،
يدلّك على ذلك قول الهذلي^(٣):

(١) السبعة ٣٦٧.

(٢) السبعة ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، وفي ديوانه ١ / ٩٣ بشرح السكري: «لرجلها» بدل
«لساقها». والمفرهة: الناقة التي تجيء بأولادٍ فوّاره، والعنس: الصلبة
الشديدة - قدرت: هيأت، القفل: ما جف من ورق الشجر. والبيت في
المنصف ٣ / ٧٠.

وَمُفْرِهَةٍ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا
فَخَرْتُ كَمَا تَتَابَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ

المعنى: قَدَرْتُ ضَرْبَتِي لِسَاقِهَا فَضَرْبَتَهَا، فَحَذَفُ ضَرْبَتُهَا
لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا فَفِدِيهِ)
[البقرة / ١٩٦] أَي: فَحَلَقَ. وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِ الْآخِرِ^(١):

وَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ^(٢) فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي
وَقَالَ أَيْضًا: يَقْدِرُ فِي مَعْنَى يُقَدِّرُ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٣):

يَا رَبِّ قَدْ أُوْلِعَ بِي وَقَدْ عَبِثَ
فَاقْدِرْ لَهُ أَصِيلَةً مِثْلَ الْحَفِثِ

المعنى: قَدَّرْ لَهُ وَوَفَّقْهُ، وَيُقَالُ: قَدَّرَ الشَّيْءُ يَقْدُرُهُ: إِذَا
ضَيَّقَهُ، قَالَ: (وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ)
[الطلاق / ٧]، وَقَالَ: (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
وَيَقْدِرُ لَهُ) [العنكبوت / ٦٢]، فَقَوْلُهُ: (يَقْدِرُ) مُقَابِلُ لِقَوْلِهِ:
(يَبْسُطُ)، فَقَوْلُهُ: (يَقْدِرُ) خِلَافُ: (يَبْسُطُ)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (فَظَنَّ)

(١) الْبَيْتُ لَذِي الرِّمَةِ فِي دِيْوَانِهِ ١ / ١٥٦. قَوْلُهُ: «مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا»: يُرِيدُ:
اللِّبْنِ، وَالْعَرَاقِيبُ: جُ عَرَقُوبٍ، وَعَرَقُوبُ الدَّابَّةِ فِي رِجْلِهَا بِمَنْزِلَةِ الرِّكْبَةِ فِي
يَدِهَا. وَالْمَعْنَى: إِنْ اعْتَذَرْتَ بِقِلَّةِ اللَّبْنِ بِسَبَبِ الْقِحْطِ إِلَى الضَّيْفِ أَعْقَرَهَا
لِتَكُونَ هِيَ عَوْضَ اللَّبْنِ. وَالْبَيْتُ فِي الْمَفْصَلِ ٢ / ٣٩ - وَالْخَزَانَةُ
١ / ٢٨٤ وَ ٤ / ٢٩٠، شَرَحَ أَيْبَاتُ الْمَغْنِيِّ ٦ / ١٣٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَخْرُجُ.

(٣) الْحَفِثُ: حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ كَالْحِرَابِ، وَالْأَصِيلَةُ: تَصْغِيرُ أَصْلَةٍ، وَهِيَ حَيَّةٌ
ضَخْمَةٌ عَظِيمَةٌ قَصِيرَةٌ الْجِسْمِ. وَالْأَصْلَةُ: لِلْأَفْعَى. وَقَاتِلُ الرَّجَزِ مَجْهُولٌ.

أَنْ لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ [الأنبياء / ٨٧] أي: ظَنُّ أَنْ لَّنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ،
 وكونه: فِي بَطْنِ الْحُوتِ تَضْيِيقٌ عَلَيْهِ، وخلاف الاتساع.
 وقراءة ابن كثير: (قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ المَوْتَ) مخفِّفاً في معنى
 (قَدَرْنَا).

وقراءة نافعٍ والكسائي: (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ) بمعنى:
 (قَدَرْنَا) الخفيفة، وعليه جاء: (القَادِرُونَ) ومن قرأ: (قَدَرْنَا)
 مخفِّفاً، كان في معنى التشديد.

وقوله: (القَادِرُونَ) بعد (قَدَرْنَا) يحتمل وجهين: أحدهما:
 أن يكون (قَدَرْنَا) في معنى (قَدَرْنَا). فجاء (القَادِرُونَ) على
 اللغة الخفيفة، كأنهما جمعاً بين اللغتين.

ويجوز أن يكون: فَنِعْمَ الْمُقَدَّرُونَ. فحذف تضعيف
 العين، كما حذفت الهمزة^(١) من نحو:

دَلَوِ الدَّالِي^(٢)

و:

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غَاضٍ^(٣)

ونحو ذلك، وكذلك قراءة الكسائي: (قَدَرَ) فهذا خفيفاً،
 ومعناه: قَدَّرَ، وكأنَّ المشددة في هذا المعنى أكثر في
 الاستعمال، وفي التنزيل، كقوله: (قَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا) [فصلت /

(١) كذا الأصل، والظاهر أن تكون «الزيادة» بدل «الهمزة» وانظر ما سبق عند
 إيراد الشاهدين. ٣٨٠/٤.

(٢) أي: المدلي، وقد سبق قريباً / ٤٤.

(٣) أي: مغضي، وسبق في ٣٨٠/٤. وانظر مجاز القرآن ١ / ٣٤٩.

[١٠]، (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا) [الفرقان / ٢].

(أَصْحَابُ الْآيَةِ) [الحجر / ٧٨]: لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة قاف^(١) [١٤].

واختلفوا في سورة الشعراء، وفي سورة ص [١٣]، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر في سورة الشعراء: (أَصْحَابُ لَيْكَةٍ)^(٢) [١٧٦] غير أن وَرْشًا روى عن نافع (الآيكة) متروكة الهمزة^(٣)، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة.

لأنه ألقى عليها^(٤) حركة الهمزة في الحجر، وفي قاف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي (الآيكة) في كل القرآن^(٥).

قال أبو علي: تقول: هي آيكة، فإذا أَلَحَقْتَ لَامَ المعرفة كانت الآيكة، قال الهذلي^(٦):

(١) يريد أنهم أجمعوا على الخفض، وإدخال الألف واللام.

(٢) بلام مفتوحة وبالنصب، على وزن فَعْلَةٍ.

(٣) أي: مسهلة.

(٤) أي على اللام.

(٥) السبعة ٣٦٨.

(٦) أبو ذؤيب من قصيدة يرثي بها نشية بن مُحَرِّث في شرح أشعار الهذليين

١ / ٧٧. الطرطان: طريقتان في جنبها، وهو حيث ينقطع اختلاف لون

الظهر من لون البطن - والجنى: الثمر - يصفو: يكثر ويسبغ عليها أي:

يطول عليها قصارها، فقال: إذا سبغ عليها القصار من أغصان الشجرة،

فالتوال أخرى أن تكون أسبغ.

مُوشَحَّةٌ بِالطَّرَّتَيْنِ دَنَا لَهَا
جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا
وَأَنشُدُ الْأَصْمَعِي^(١):

وَمَا خَلِيجٌ مِنَ الْمَرْوَةِ ذُو حَدَبٍ
يَرْمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الْأَيْكِ وَالضَّالِّ

فَأَيْكٌ وَأَيْكَةٌ، مثل: تمرٍ وتمرّة، فقد ثبت أن الأيكَ تعريف أَيْك، فإذا خَفَّفَتِ الهمزة في أَيْكَة، وقد أَلَحَقَهَا الألف واللام، حذفتهَا، وأَلْقَيْت حركتها على اللام التي هي فاء من أَيْكَة، فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان: من قال: الْأَحْمَرُ^(٢)، قال: «أَلَيْكَة» ومن قال: لَحْمَرٌ، قال: «لَيْكَة»، وإذا كان كذلك فقول من قال: لَيْكَة، ففتح التاء، مشكلاً^(٣)، لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلَحْمَرٌ، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: (أَصْحَابُ لَيْكَة) على أن هذا المعنى قد يُسمى بكلمة تكون اللام فيها فاءً، ويكون مقلوب: كيل، فإن لم يثبت هذا مشكلاً^(٤)، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال ورش عنه.

(١) البيت لأوس وقد سبق في ٤ / ١٣٦.

(٢) ولفظها: (أَلَحْمَر)، كما سبق أن رسمها في غير هذا الموضع.

(٣) نشأ الإشكال من توجيهه -الذي وجه به الكلمة، أما إذا نظر إليها على أنها على وزن: فَعْلَة؛ اسم للقرية التي كانوا فيها، كما حكاها أبو عبيد، فلا إشكال. انظر الكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٣٢.

(٤) كذا الأصل، وفي العبارة اضطراب.

ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ) [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء، والياء.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ) بالياء، غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاي وشددا الباقون.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةُ) بالتاء مضمومة، وفتح الزاي. (الملائكة) رفع^(١).

فاعل (يُنَزِّلُ) الضمير العائد إلى اسم الله تعالى، في (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) [١].

فأما إسكان النون في (يُنَزِّلُ) وتخفيفها وتشديدها، فكل واحد من القراءتين سائغ؛ قال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) [الحجر / ٩] وقال: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ) [النحل / ٤٤].

فأما ما روي عن عاصم من قوله: (تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةُ) فإنه

(١) السبعة ص ٢٧٠ مع اختلاف يسير، وبإسقاط الكسائي من قراءة: (يُنَزِّلُ) بالياء.

أنت الفعل لإسناده إلى الملائكة، كما قال: (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ) [آل عمران / ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسند إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: (يُنْبِتُ) [١١] بالياء إلا عاصماً، في رواية أبي بكر، فإنه قرأ: (تُنْبِتُ) بالنون، وروى حفص عنه بالياء^(١).

(يُنْبِتُ) بالياء، لتقدم قوله: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) [١٠]، يُنْبِتُ وَيُنْبِتُ، أشكل لما تقدم من الأفراد، والنون لا تمتنع أيضاً^(٢)، ويقال: نَبَتَ الْبَقْلُ، وأنبته الله وقد روي: أنبت الْبَقْلُ، والأصمعي: يأبى إلا نَبَتَ، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

... حتى إذا أنبت الْبَقْلُ^(٣)

متهمه. فأما قوله: (تُنْبِتُ بِالذُّهْنِ) [المؤمنون / ٢٠] فيجوز أن

(١) السبعة ص ٣٧٠.

(٢) قال مكّي في الحجة لهذه القراءة: إنه أجراه على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، لتقدم لفظ الإخبار قبله في قوله: (لا إله إلا أنا) [٢]. الكشف ٢ / ٣٤.

(٣) جزء من بين لزهير من قصيدته اللامية التي يمدح فيها هرم بن سنان والحرث بن عوف، وتمام البيت:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم
قَطِيناً لَهُمْ حتى إذا أنبت الْبَقْلُ

انظر ديوانه / ١١١ واللسان (نبت).

يكون الباء زائدة كقوله: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة / ١٩٥]، و(أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل / ١٥]، فَعَدَى (أَلْقَى) مَرَّةً بالياء، ومَرَّةً بغيرها.

وإذا ثَبَتَ: أَثَبَتَ، في معنى: نَبَتَ، جاز أن تكون الباء للتعدي، كما أنها لو كانت مع نبت كان كذلك، ويجوز أن تكون الهمزة في أَثَبَتَ، للتعدي، والمفعول محذوف، والباء للحال كأنه تُنبتُ ثمرة الدُّهْنِ، فحذف المفعول، وبالدهن في موضع حال كأنه: تُنبتُ بالدهن، أي: تنبتُ الثمر، وفيه دهن، ويجوز في تُنبتُ بالدهن، أي: بذى الدُّهْنِ، أي تنبت ما فيه دهن.

قال: وقرأ ابنُ عامر: (وَالشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ) [٥٤] رَفَعَ كُلَّهُ، وقرأ الباقون: بنصب ذلك كله، وأبو بكرٍ عن عاصم.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ مثلَ قراءة ابن عامرٍ في (مُسَخَّرَاتٌ) ^(١) وحدها، ونصب الباقي ^(٢).

النصب في قوله: (وَالشَّمْسُ والقَمَرُ) أحسن، ليكون معطوفاً على ما قبله وداخلاً في إعرابه، لاستقامته في المعنى، ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [الفرقان / ٣٩]، وقوله: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [الإنسان / ٣١] يُختارُ فيه النصب، ليكون مثل ما يُعطف عليه،

(١) ضبطها في الأصل بالكسر حسب سياقها الإعرابي، وآثرنا ما في السبعة.

(٢) السبعة ص ٣٧٠.

ومُشاكلاً له، فكذلك إذا حُمِلَ ذلك على التسخير، كان أشبه،
فإن قلت: فكيف جاء (مُسَخَّرَاتُ) بعد هذه الأشياء المنصوبة
المحمولة على (سَخَّرَ)؟ فإن ذلك لا يمتنع، لأنَّ الحال تكون
مؤكَّدة ومجيء الحال مؤكَّدة في التنزيل وفي غيره كثير، كقوله:
(وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) [البقرة / ٩١]، و:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً^(١)

و:

كفى بالنأي من أسماء كافي^(٢)

(١) جزء من بيت لسالم بن دارة وتماهه:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسبي
وهل بدارةٍ يا للناس من عارٍ

وقد جاء قوله: «معروفاً» حالاً مؤكَّدة لمضمون الجملة قبلها «أنا

ابن دارة»

وهو من شواهد سيبويه ٢٥٧ / ١ والخصائص

٢ / ٢٦٨ - ٣١٧ - ٣٤٠، و ٣ / ٦٠ ابن الشجري ٢ / ٢٨٥ الخزائن
١ / ٥٥٣.

(٢) صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي وهو مطلع قصيدة في ديوانه
ص ١٤٢ يمدح بها أوس بن حارثة لما خُلي سبيله من الأسر والقتل -
وعجز البيت برواية الديوان:

وليس لحبها إذ طال شافي

وفي البيت شاهدان: الأول على تسكين المنقوص في حالة النصب
على أنه لغة، أو للضرورة، والأصل: كافياً. والثاني وهو الذي أراده
المصنف، وهو مجيء «كاف» هذه حالاً مؤكَّدة عنده.

انظر الكامل ٢ / ٧٢٩ والمقتضب ٤ / ٢٢، والخصائص ٢ / ٢٦٨ =

ويقوّي النصب قوله: (وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ) [إبراهيم / ٣٣]، فكما حُمِلَا هنا على التسخير كذلك في الأخرى، وكذلك النجوم قد حُمِلَتْ^(١) على التسخير في قوله: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ^(٢) لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) [الأنعام / ٩٧].

وكأنَّ ابنَ عامرٍ قطعه عن سَخَّرَ، لئلاً يجعلَ الحالَ مؤكَّدةً، فابتدأ الشمس والقمر والنجوم، وجعل مُسَخَّرَاتٍ خبراً عنها. ويدلُّ على جواز ذلك أنه إذا جاء: (سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) عَلِمَ من هذا أنهما مسخران، فجاز الإخبار بالتسخير عنها لذلك.

ووجه ما رُوي عن عاصمٍ من الرفع في مسخراتٍ وحدها، أنه لم يجعلها حالاً مؤكَّدةً، وجعلها خبر ابتداءٍ محذوف، كأنه لما قال: (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنجوم) [النحل / ١٢] قال بعدُ: هي مسخرات، فحذف المبتدأ، وأضمره لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدّم، كما أنه إذا جعل مسخراتٍ حالاً مؤكَّدةً فقد عَلِمَ ذلك بما تقدّم، وهذا المعنى

= المنصف ٢ / ١١٥ ابن الشجري ١ / ١٨٣ - ٢٨٣ - ٢٩٦ - ٢٩٨ .
وابن يعش ٦ / ٥١ و ١٠٣ / ١٠٣ والخزانة ٢ / ٢٦١ وشرح الحماسة
للمرزوقي ص ٢٩٤ ، ٧٩٠ ، ١٠٣٢ .

(١) في الأصل (ط) : «قد حملت قد على التسخير» بإقحام قد الثانية .
(٢) في الأصل: «سخر» بدل «جعل» وليس في القرآن آية أو قراءة بهذا اللفظ، وعليه فلا حجة فيها نصاً.

في الحال أسوءُ منه في الخبر، لأنَّ الخبر ينبغي أن يكون مفيداً، لم يجيء إلاَّ كذلك، ألا ترى أنَّه حمل قوله على الحال، ولم يحمله على الخبر، والحال قد جاءت مؤكدة.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (والله يعلم ما تُسرُّون وما تُعلنون)^(١) والَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً [النحل / ٢٠ - ٢١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (والله يعلم ما تُسرُّون وما تُعلنون والَّذِينَ تَدْعُونَ) كلهن بالتاء.

وقرأ عاصم: (والله يعلم ما تُسرُّون وما تُعلنون) بالتاء، والذين يدعون بالياء.

أخبرنا الخزاز عن هُبيرة، عن حفص عن عاصم: أنَّه قرأهن ثلاثهن بالياء. وقال ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم مثل أبي بكر عن عاصم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ذلك كله بالياء^(٢) في الثلاثة^(٣).

هذا يكون كله على الخطاب، لأنَّ ما بعده خطابٌ كقوله بعد: (أفلا تذكرون). وقوله: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ

(١) لم ترد هذه الآية في الأصل.

(٢) في السبعة: «بالتاء» بدل «بالياء».

(٣) السبعة ٣٧١.

تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل / ١٥] (وَالْهَكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) [النحل / ٢٢]، فكلُّ هذا خطابٌ، فإن قلت: إن فيه (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وهذا لا يكون خطاباً للنبي ﷺ، ولا للمسلمين، فإنه يكون على إرادة: قل، كأنه: قلُّ لَهُمْ: (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه، ولهذا قرأ عاصم: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ) بالياء، لما كان ذلك عنده إخباراً عن المشركين، ولم يجز أن يكون في الظاهر خطاباً للمسلمين. فأما ما روي عن عاصم من أنه قرأ كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ، كأنه: قل لَهُمْ: والله يعلم ما يُسْرُونَ وما يعلنون، والذين يدعون.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله عز وجل: (تُشَاقُّونَ فِيهِمْ) [٢٧].

فقرأ نافع وحده: (تُشَاقُّونَ فِيهِمْ) بكسر النون وتخفيفها. وقرأ الباقون: (تشاقون فيهم) بفتح النون^(١).

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم^(٢)، ومعنى (تشاقون): تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يداً واحدةً. ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين: شقَّ العصا، أي: صار في جانب عنهم، فلم يكن ملائماً لهم، ولا مجتمعاً معهم في كلمتهم^(٣).

(١) السبعة ص ٣٧٣.

(٢) يريد في قوله عز وجل: (فبم تبشرون) الحجر / ٥٤. انظر ص ٤٥.

(٣) على هامش النسخة كلمة «بلغت».

اختلفوا في الهمز من قوله عز وجل: (أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ) [٢٧]، فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائي: (أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ) بهمزة وفتح الياء.

وقال البزّي عن ابن كثير: (شُرَكَائِي الَّذِينَ) بغير همز وفتح الياء، مثل: (هُدَايَ) [البقرة / ٣٨].

وروى القوّاس عن ابن كثير: (شُرَكَائِي الَّذِينَ) مهموزة^(١).

الوجه فيه الهمز: لأن شريكاً وشركاء كخليطٍ وخلطاءً، وفي التنزيل: (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ) [ص / ٢٤]، ولا نعلم أحداً جمعه على غير فعلاء.

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قُصِرَ في الأحاد مرّة، ومُدَّ أخرى، قال^(٢):

وَأَرَبَدُ فَارَسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا
تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَنَامِ

(١) السبعة ٣٧١.

(٢) البيت للبيد يرثي أخاه، ديوانه ص ٢٠٠ وفيه وفي مختار الشعر الجاهلي ٤٧١ / ٢: «بالخيّام» بدل: «بالفَنَامِ» وتَقَعَّرَتِ: تَقَوَّضَتِ - والمشاجر: مراكب للنساء أكبر من الهوداج.

وفي اللسان مادة (شجر) وفيه: «وأرثد» و«بالقيام» وفي مادة «فأم» كما هي عندنا. والفَنَام: عكم كالجوالق صغير الفم يغطي به مركب المرأة، يجعل واحد من هذا الجانب وآخر من هذا الجانب (اللسان).

وقال آخر^(١):

إذا كانت الهجاء وأنشقت العصا
فحسبك والضحاك سيفٌ مُهندٌ

فكذلك الجموع، وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاماً، قالوا
في: سَوَائِيَّة: سَوَايَةٌ^(٢)، وإنما السوائية مثل الكراهية.
وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه أفعلاء:
أشياء، فحذفت والوجه المد في (شركاي).

وأما قوله: (أَيْنَ شُرَكَائِي) فَإِنَّ الْقَدِيمَ سَبَحَانَهُ لَمْ يُثَبِّتْ
بهذا الكلام له شريكاً، وإنما أضيف على حسب ما كانوا
يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف
إليهم، فقال: (أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)
[الأنعام / ٢٢]، وفي أخرى: (وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيانَا
تَعْبُدُونَ) [يونس / ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على حسب
ما كانوا يسمّونهم ويعتقدونه فيهم، ومثل ذلك قوله: (ذُقْ إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان / ٤٩]، ومثله: (يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ
ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) [الزخرف / ٤٩]، فهذا على حسب ما كانوا
يقولون فيه، ويسمّونه به، وقد تقع الإضافة لبعض الملابس دون
التحقيق، كقول الشاعر^(٣):

(١) لم يُعرف قائله وهو في شرح أبيات المغني ٧ / ١٩١. وأنشقت العصا:
تفرقت الجماعة.

(٢) عند سيويه ٢ / ٣٧٨: سَوَاتِيَّة: هي: فعالية، بمنزلة علانية، والذين
قالوا: سَوَايَةٌ، حذفوا الهمزة، كما حذفوا همزة هَارٍ وَاثٍ.

(٣) وهو حُرَيْث بن عَنَاب - سبق انظر ٢ / ٥٠.

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلَفَةٌ
لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

فأضاف الإِنَاء إليه لشربه منه، والإِنَاء في الحقيقة لمن يسقي به، دون من يشرب منه، ومثل ذلك قول الهذلي، أنشدناه علي بن سليمان:

وَكُنْتُ كَعَظْمِ الْعَاجِمَاتِ اكْتَنَفَنَهُ
بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نُحُولُهَا^(١)

فهذا كما تقول لمن يحمل خشبةً ونحوها: خذ طَرَفَكَ، وَأَخِذْ طَرَفِي، فتنسبُ إليه الطرف الذي يليه، كما تنسبُ إلى نفسك الطرف الذي يليك، فعلى هذا تجري الإضافة في قوله: (أَيْنَ شُرَكَائِي).

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ) [٢٨ - ٣٢].

فقرأ حمزة وحده: (يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ) بالياء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقر بقاءين في الموضعين.

أبو عُمارة عن حفصٍ عن عاصمٍ مثل حمزة، وروى

(١) لأبي ذؤيب، وعظم العاجمات: الإبل التي تمضغ العظم. والنحول: رُمُ العظم، والواحد: نُحْلٌ، واستدقَّ نحولها: دقت دِقَّتَها - يريد: كنت للمصيبة كالعظم ترتمه الإبل. شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧٥.

هيرة عن حفص عن عاصم، وابن اليتيم عن ابن عمر عن عاصم^(١) مثل أبي بكر^(٢).

قول حمزة: (يَتَوَفَّاهُمْ) بالياء، لأن الفعل متقدّم، والإمالة حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضاً.

وأما (تَتَوَفَّاهُمْ) فلأن الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ) [آل عمران / ٤٢، ٤٥] في غير موضع في التنزيل، وقرأ كثير من القراء: (كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) [الأنعام / ٧١] ولو كان استهواه كان حسناً أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ) [٣٣].

فقرأ حمزة والكسائي: (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ) بالياء.

وقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يَأْتِيَهُمْ) بالتاء^(٣).

قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمّها من قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ) [٣٧].

(١) في السبعة: وابن اليتيم عن عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: بالتاء.

(٢) السبعة ص ٣٧٢.

(٣) السبعة ص ٣٧٢.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: (لا يُهْدَى) برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يَخْتَلَفُوا فِي (يُضِلُّ) أَنَّهَا مضمومة الياء مكسورة الضاد^(١).

الراجع إلى اسم (إِنَّ) هو الذكر الذي في قوله: (يُضِلُّ) في قراءة من قرأ: (يُهْدَى)،

ومن قرأ: (يَهْدِي): فمن جعل (يَهْدِي) من: هديته: جاز أن يعودَ الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم (إِنَّ)، ومن جعل (يَهْدِي) في معنى: يهتدي، وجعل: (من يُضِلُّ) مرتفعاً به؛ فالراجع إلى اسم (إِنَّ) الذكر الذي في (يُضِلُّ) كما كان كذلك في قول من قال: (يُهْدَى) فالراجع إلى الموصول الذي هو (مَنْ) الهاء المحذوفة من الصلة تقديره: «يُضِلُّه» والمعنى: إن من حكم بإضلاله له وتكذيبه، فلا يُهْدَى. ومثل هذا في المعنى قوله: (فمن يهديه من بعد الله)، [الجاثية / ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إياه والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: (لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ) في المعنى كقوله: (مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ) [الأعراف / ١٨٦]، وهذا كقوله: والله لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ [البقرة / ٢٥٨]، وقوله: (وما يُضِلُّ به إِلَّا الْفَاسِقِينَ) [البقرة / ٢٦] فموضع (من) نصبٌ بـ (يهدي) وقد قيل: إن

(يهدي) في معنى يهتدي، بدلالة قوله: (لا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) [يونس / ٣٥] فموضع (مَنْ) على هذا رفع، كما أنه لو قال: يهتدي كان كذلك.

قال: ولم يَخْتَلِفُوا فِي (يُضِلُّ) أَنَّهُ مضموم الياء، فهذا من قولك: ضَلَّ الرَّجُلُ، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ. أي: حَكَمَ بِإِضْلَالِهِ، كقولك: كفر زيدٌ وأكفره الناس، أي: نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيته قُلْتُ له: سقاك الله. قال^(١):

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ
تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ) [٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزة: (كُنْ فَيَكُونُ) رفعاً، وكذلك في كل القرآن.

وقرأ ابنُ عامرٍ والكسائي: (فيكون) نصباً، وفي سورة يس [٨٢] مثله فتح^(٢).

أما نصب الكسائي؛ (فيكون) ههنا، وفي سورة يس فإنه يحمله على أن، كأنه: أن يقول.. فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مراراً ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب (فيكون) وإن لم يكن قبله

(١) لذي الرمة سبق ذكره في الجزء ٣/ ٣٠٢ من كتابنا.

(٢) السبعة: ٣٧٣.

أن نحو: (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [البقرة / ٦١٧ آل عمران / ٤٧] فَإِنْ نَصَبَ هُنَا عَلَىٰ هَذَا الْحَدِّ؛ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَيْهِ قَبْلُ^(١)، وَإِنْ نَصَبَهُ مِنْ حَيْثُ نَصَبَهُ الْكَسَائِيُّ؛ فَمُسْتَقِيمٌ.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) [النحل / ٤٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) [وكذلك] (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ)، في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعاً.

واختلف عن عاصم، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن عاصم أيضاً عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم في العنكبوت بالتاء. وروى حسين الجعفي والكسائي والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم في العنكبوت بالياء، ولم يُختلف عن عاصم في النحل أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: (أَوَلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) بالتاء، أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ) بالتاء جميعاً.

وكلهم قرأ: (يَتَفَيَّئُ ظِلَالُهُ) [٤٨] بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ: (تَتَفَيَّئُ) بالتاء^(٢).

(١) انظر كلامه عن سورة البقرة / ١١٧ في ٢٠٣ / ١.

(٢) السبعة ٣٧٤ ولم يرد ما بعد فيه.

وقرأ حمزة وابن عامر: (أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ) [٧٩]
بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء.

قوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا).

حجة الياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله: (أَن يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ... أَوْ يَأْخُذَهُمْ) [٤٥، ٤٦] (أَوَلَمْ يَرَوْا) [٤٨]، وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس، فوقع التنبيه على الجمع بقوله: (أَوَلَمْ تَرَوْا).

قال: كلَّهم قرأ: (يتفياً) بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ بالتاء: التذكير والتأنيث - في فعل هذا الضرب من الجميع، إذا تقدَّم - جميعاً حسناً، وقد تقدَّم في غير موضع.

فأما يتفياً، فيتفعَّل من الفيء، يقال: فاء الظلُّ فيفيء فيئاً؛ إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخَه، ومنه فيء المسلمين: لما يعود عليهم وقتاً بعد وقت من خراج الأرضين المفتوحة والغنائم، فإذا عُدِّي قولهم: فاء، عُدِّي بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين، فمما عُدِّي بنقل الهمزة: (ما أفاء الله على رسوله) [الحشر / ٧] وبالتضعيف: فاء الظلُّ وفياء الله، فتفياً: مطاوع فيأه، فالفيء: ما نسخَه ضوء الشمس، والظلُّ: ما كان قائماً لم تنسخه الشمس، مما يدل على ذلك قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا) [الفرقان / ٤٥]، فالشمس ينسخُ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظلُّ، أي: رجع كما كان أولاً، قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل

نصف النهار إلى أن تزيع الشمس وزيعها: إذا فاء الفيء، انتهى كلام أبي زيد.

قال أبو علي: والضمير في قوله: (ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا) [الفرقان / ٤٦]. يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضيء الشمس، لأن كل واحدٍ منهما يقبض قبضاً يسيراً على التدرج.

وقال: (أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد / ٣٥]، وقال: (وِظِلٌّ مَمْدُودٌ) [الواقعة / ٣٠]، هما في الجنة، فيكون ظلاً، ولا يكون فيئاً، لأن ضياء الشمس لا ينسخه، على أن أبا زيد أنشد للنابغة الجعدي^(١):

فسلامُ الإلهِ يَغْدُو عليهم
وفُيُوءُ الفِرْدَوْسِ ذاتِ الظلالِ

وهذا الشعر قد أوقع فيه الفيء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على فيوءٍ، مثل بيتِ وبُيُوتٍ، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابغة: ذاتُ الظلالِ، فسمي ما في الجنة ظلاً، ويدل عليه قول الآخر^(٢):

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ
ولا الفِئءُ مِنْ بَرْدِ العِشِيِّ تَذُوقُ
فجعلَ الظلَّ وقتَ الضحى، لأن الشمس لم تنسخه في

(١) شعره ص ٢٣١. والنوادر: ٢٢٠ (ط: الفاتح) واللسان (ظل).

(٢) لحميد بن ثور ورواية الديوان ص ٤٠: «منها بالضحى» وفي الأصل: «من بعد برد الضحى» بإقحام كلمة «بعد» وينكسر البيت بها. وانظر اللسان (فيأ).

ذلك الوقت، بدلالة ما تقدم حكايته عن أبي زيد، وقال أبو
عمر: أكثر ما تقول العرب: أفياء، وأنشد لعلقمة^(١):

تَبَّعُ أَفْيَاءَ الظَّلَالِ عَشِيَّةً
على طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبُ

قال أبو علي: فقول علقمة: أفياء الظلال، يجوز أن
يكون جمع فيثاً على أفياء، وأضافه إلى الظلال، على معنى
أن الفيء يعود به الظل الذي كان نسجه ضوء الشمس،
وأضافها إلى الظل كما يضاف المصدر إلى الفاعل، وأفياء
يكون للعدد القليل مثل: أبيات وأعيان، وفيوء للكثير، كالبيوت
والعيون، وقال:

أرى المال أفياء الظلال فتارةً
يؤوب وأخرى يخبلُ المالُ خابله^(٢)

ومن هذا الباب قوله (حتى تفيء إلى أمر الله)
[الحجرات / ٩] أي: ترجع عن بغيتها إلى جملة أهل العدل،
والفيء في الإيلاء مثل الرجعة في الطلاق، وهذه الآية في
المعنى مثل قوله: (ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً

(١) علقمة الفحل - والسُّبُوب شقاق الكتان - الواحد (سَبَّ).

يقول: إنها تسير في الهاجرة حتى تعبا، فإذا رأت فيثاً مالت في
سيرها إليه، تبتغيه لتستريح بذلك. ديوانه / ٤٠.

(٢) الخَبْل: القرض والاستعارة، والإخبال: أن يُعطى الرجل البعير أو الناقة
ليركبها ويجتزئ وبرها، وينتفع بها ثم يردّها. والمال: الإبل. (اللسان) ولم
نقف للبيت على قائل.

وَكَرِهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ [الرعد / ١٥]، وزعموا أن الحسن كان يقول: يابن آدم أما ظلك فيسجدُ لله، وأما أنت فتكفر بالله.

وقال: (ظلاله) فأضاف الظلال إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوي الظلال، لأن الذي يعود إليه الضمير واحد، يدل على الكثرة، وهو قوله: (مَا خَلَقَ اللَّهُ) [البقرة / ٢٢٨] وهذا مثل قوله: (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) [الزخرف / ١٣]، فأضاف الظهور وهو جمع إلى ضمير مفرد، لأنه يعود إلى واحد يُراد به الكثرة، وهو قوله: (مَا تَرَكَبُونَ) [الزخرف / ١٢]، ومثل ذلك إضافة بين إلى ضمير المفرد في قوله: (يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا) [النور / ٤٣]، ولو أنَّ لجاز من وجهين: أحدهما: على قياس (نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة / ٧] على قوله: (وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [الرعد / ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبي عبيدة أن رؤية قال: كُلُّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فزالت عنه فهو فيء وظلٌّ، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظلٌّ. وقال بعض أهل التأويل: الظل هو الشخص نفسه، ويدلّ عندي على ما قال: قول علقمة^(١):

(١) هذا البيت ليس في ديوان علقمة، وإنما ينسب لعبدة بن الطبيب وهو من قصيدة له في المفضليات. وقد أنشده ابن عبد ربه في العقد الفريد ١٩٢ / ١ - والأخوية ج: خباء، والمراجيل: ج: مرجل - وهو القدر الذي يطبخ فيها الطعام - يقول: إنهم حين حطوا رحالهم أسرعوا فنحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم.

إِذَا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أَخْبِيَةً
 وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاغِيلُ
 أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَنْصَبُونَ الظِّلَّ الَّذِي هُوَ فِيءٌ، وَإِنَّمَا
 يَنْصَبُونَ الْأَخْبِيَةَ فَيَصِيرُ لَهَا فِيءٌ وَيُمْكِنُ أَيْضاً أَنْ يَسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ:
 . . . أَفِيَاءُ الظَّلَالِ عَشِيَّةً

أي: أفياء الشخوص، فيحمل على هذا دون ما تأولناه،
 وقال: ظلٌّ أخبية، ولم يقل: ظلال أخبية، كما تقول:
 شخوص أخبية، ولكنه أفرد كما قال^(١):

جلد الجواميس

يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا
 يكون ذلك على حذف المضاف، كأنه: ذا ظل أخبية، لأنك
 حينئذ تضيف الشيء إلى نفسه، ألا ترى أن ذا ظل في
 قولك: ذا ظل، هو الظل، ويقوي ذلك قول عُمارة^(٢):

= انظر شرح المفضليات: ١ / ٢٨٤ - والإنصاف ١ / ٢٩ . وجاء
 في المفضليات برواية:

لَمَّا وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أَرْدِيَّةٍ
 وَفَارَ بِاللَّحْمِ لِلْقَوْمِ الْمَرَاغِيلُ

(١) يشير في ذلك إلى قول جرير:

تَدْعُوكَ تَيْمٌ وَتَيْمٌ فِي قَرْيَ سَبَا
 قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

وقد سبق انظر ٨١ / ٤.

(٢) الرجز في نوادر أبي زيد: ص ١٩٧ (ط: الفاتح) وهو في وصف =

كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ اللَّعْسُ
كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ

أي: في أشخاصهن، لأنَّ شبه الشمس إنما هو في أشخاصها، دون ما يفيء من أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء له ظلُّ من جبل وشجر وبناء يتفياً ظلاله، أي: يكون للأشخاص فيء عن اليمين والشمال، إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفيء عن شماله، وإذا كانت على شماله، كان الفيء عن يمينه! وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة. وقول الشاعر:

أفياء الظلالِ عشيَّةً

وقولهم: أَظَلَّ القَوْمُ عليهم؛ فيهما دلالة أيضاً على أن الظلَّ نفس الشخص.

وكلُّهم قرأ: (إِلَّا رَجَالًا يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ) [٤٣] بالياء، إلا عاصماً في رواية حفص؛ فإنه قرأ: (نُوحِي إِلَيْهِمْ) بالنون، وكسر الحاء^(١).

وجه الفعل المبني للمفعول قوله: (وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ) [هود / ٣٦]، و(وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يُوحَىٰ إِلَيْهِ) [الأنبياء / ٢٥].

= النخل، واللّس: اللواتي في شفاهن سواد وهن بيضاوات واسم كان ضمير الشأن المحذوف.

وجه قراءة عاصم: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ) [النساء / ١٦٣]. (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى) [يونس / ٨٧].

قال: قرأ نافعٌ وحده: (وَأَنْتُمْ مُفْرَطُونَ) [٦٢] بكسر الراء خفيفة من أَفْرَطْتَ.

وقرأ الباقون: (مُفْرَطُونَ) بفتح الراء، من أَفْرَطُوا فهم مُفْرَطُونَ^(١).

أبو عبيدة: مُفْرَطُونَ: مُعْجَلُونَ، قال: وقالوا: متروكون مَنْسِيُونَ^(٢)، وقال أبو زيد: فَرَطَ الرَّجُلُ أَصْحَابَهُ، يَفْرُطُهُمْ أَحْسَنُ الْفِرَاطَةِ، وهو رجل فارط. قال: والفرط: الذي يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء والأرسان، وقوله: مُفْرَطُونَ، يمكن أن يكون من هذا كأنه فَرَطَ هو، وأفرطه القوم، فكَذَلِكَ: (مُفْرَطُونَ)، كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فَرَطَ للذي يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فَرَطًا»^(٣) ومنه ما في الحديث من قوله: «أنا فَرَطُكُمْ على الحوض»^(٤).

(١) السبعة ٣٧٣.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٦١.

(٣) رواه البخاري في الجنائز رقم ١٣٣٥.

(٤) رواه البخاري في الرقاق باب في الحوض رقم ٦٥٧٥، ٦٥٧٦،

٧٠٤٩. ومسلم في الطهارة رقم (٢٤٩) وابن ماجه في الفتن رقم ٣٩٤٤

وأحمد ١ / ٢٥٧ و ٢ / ٤٠٨ و ٣ / ١٨.

فأما قول نافع فكأنه : من أفرط أي : صار ذا فرط : فهو مفرطٌ مثل : أقطف وأجرب أي : هو ذو فرطٍ إلى النار، وسبق إليها، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى .

قال أبو الحسن : قال أهل المدينة : مفرطون، أي أفرطوا في أعمالهم .

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى : (لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم) [٦٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي (نُسْقِيكُم) بضم النون، وفي المؤمنين [٢١] مثله .

وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر : (نَسْقِيكُم) بفتح النون فيهما . حفص عن عاصم (نُسْقِيكُم) بضم النون، وفي المؤمنين مثلها^(١) .

قال أبو علي : تقول : سَقَيْتُهُ حتى رَوِي، أسقيه، وعلى هذا قوله (وسقاهم ربهم شراباً طهوراً) [الإنسان / ٢١]، وقال : (والَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي) [الشعراء / ٧٩] وقال : (وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ) [محمد / ١٥]، وقال : (لَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ) [الواقعة / ٥٥] وقال^(٢) :

أَنخَا فُسْمَنَاهَا النَّطَافَ فَشَارِبٌ
قَلِيلًا وَآبٍ صَدَّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبٍ

(١) السبعة ٣٧٤ .

(٢) البيت للطفيل الغنوي - وأنخنا : حططنا - سمنها : عرضناها على الماء .

النطاف : الماء، والواحدة : نطفة . ديوانه / ٢٨ .

وقوله: وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ [إبراهيم / ١٦] مثل يُضْرَبُ، وليس مثل يُكْرَمُ، يدل على ذلك قوله: (وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا)، وتقدير (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) من مَاءٍ ذِي صَدِيدٍ فهذا خلاف قوله: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) [الإنسان / ٢١].

فأما قوله: (وَأَسْقِينَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) [المرسلات / ٢٧]، وقوله: (فَأَسْقِينَاكُمْوه) [الحجر / ٢٢] فمعنى ذلك جعلناه سُقْيَاكُمْ، كما تقول: أسقيته نَهْرًا، أي جعلته شَرِبًا له، وقالوا: سقيته في معنى: أسقيته يدل على ذلك قوله^(١):

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى

نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ

فسقى قومي: ليس يريد به ما يُروى عطاشهم، ولكن يريد: رزقهم سقياً لبلادهم، يُخْصِبُونَ منها - وبعيدٌ أن يسألَ لقومه ما يُروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه، ويبين ذلك قول الشاعر^(٢):

أَخْطَأَ الرِّبْعُ بِلَادَهُمْ فَسُقُوا

وَمِنْ أَجْلِهِمْ أَحْبَبْتُ كُلَّ يَمَانٍ

فقوله: سُقُوا، دعا لهم بالسقيا التي أَخْطَأَتْ بلادهم. وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش - سقى، وفي السقيا:

(١) البيت للبيد من قصيدة له يعاتب فيها قومه - ومجد: ابنة تيم بن غالب - ديوانه / ١١٠ والنوادر / ٢١٣.

(٢) لم نعثر على قائله.

أَسْقَى، فَإِنْ مِنْ قَرَأَ: (نُسْقِيكُمْ) يريد: إِنَّا جَعَلْنَاهُ فِي كَثْرَتِهِ، وَإِدَامَتِهِ كَالسَّقِيَا، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: أَسْقِيْتُهُ نَهْرًا. وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ النُّونَ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلشَّفَةِ فَتَحَ النُّونَ، فَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) وَالَّذِينَ ضَمُّوا النُّونَ جَعَلُوا ذَلِكَ لِدَوَامِهِ^(١) عَلَيْهِمْ كَالسَّقِيَا لَهُمْ.

قال: كلهم قرأ: (أَفْبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ في رواية أبي بكر: (تَجْحَدُونَ) بالتاء. وروى حفص عن عاصم بالياء^(٢).

ومن قال: (يَجْحَدُونَ) بالياء، فلأنه يُرَادُ بِهِ غير المسلمين والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

ووجه التاء: قل لهم: أفبِنِعْمَةِ اللَّهِ بهذه الأشياء التي تقدم اقتصاصها تَجْحَدُونَ، ويقوي الياء قوله: (وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ) [النحل / ٧٢].

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (يَعْرُشُونَ) [٦٨] بضم الراء.

وقرأ الباقر بكسر الراء، وروى حفص عن عاصم: (يَعْرُشُونَ) بكسر الراء^(٣).

هما لغتان: (يعرش ويعرش) ومثله: يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، ويعكِف

(١) في الأصل: لداومه.

(٢) السبعة ٣٧٤.

(٣) السبعة ٣٧٤.

ويعْكُفُ، ويفسِّقُ ويفسُّقُ، قال أبو عبيدة^(١): كلُّ شيءٍ مما عُرِشَ فهو عريشٌ، وحكى الضم والكسر في يعرِشُ.

اختلفوا في فتح العين وإسكانها من قوله عز وجل: (يَوْمَ ظَعْنُكُمْ) [٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (ظَعْنُكُمْ) بفتح العين.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (ظَعْنُكُمْ)، ساكنة العين^(٢).

هما لغتان. ومثل ذلك: الشَّمْعُ والشَّمْعُ، والنَّهْرُ والنَّهْرُ، قال الأعشى:

فقد أَشْرَبُ الرَّاحَ قَدْ تَعْلَمِ

نَ يَوْمَ الْمُقَامِ وَيَوْمَ الظُّعْنِ^(٣)

ولا يجوز أن يكون الظُّعْنُ مخففاً عن الظُّعْنِ، كما أن عَضْداً وكتفاً ونحو ذلك، مخفف عن الكسر والضم، ألا ترى أن من قال: في عَضْدٍ، وعَضْدٍ لم يخفف نحو: جَمَلٍ وَرَسَنِ كما أن الذي يقول: (والليل إذا يسر) [الفجر / ٤] و(ذلك ما كُنَّا نَبْغِ) [الكهف / ٦٤] لا يقول إلا: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى) [الليل / ١، ٢] وحرف الحلق وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله تعالى: (وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا) [٩٦] في الياء والنون.

(١) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٦٤.

(٢) السبعة ٣٧٥.

(٣) انظر ديوانه ١٧.

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ: (وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا) بالنون.
وقرأ نافع، وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي:
(وَلَيَجْزِيَنَّ) بالياء.

علي بن نصرٍ عن أبي عمروٍ (وَلَنَجْزِيَنَّ) بالنون مثل
عاصم ولم يختلفوا في قوله: (وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ)
[النحل / ٩٧] أنها بالنون^(١).

حجّة الياء: (وما عِنْدَ اللَّهِ باقٍ) [النحل / ٩٦] والنون في
المعنى مثل الياء.

اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها من قوله: (يُلْحِدُونَ)
[١٠٣] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (يُلْحِدُونَ)
بضم الياء وكسر الحاء وقرأ حمزة والكسائي (يُلْحِدُونَ) بفتح
الياء والحاء^(١).

حجة (يُلْحِدُونَ) بالضم قوله: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ)
[الحج / ٢٥] وَيُلْحِدُونَ لغةً. وينبغي أن يكون الضم أرجح من
حيث كان لغة التنزيل.

قال: قرأ ابن كثير: (رُوحُ الْقُدُسِ) [١٠٢] خفيفة ساكنة
الدال.

الباقون (الْقُدُسِ) متحركة الدال^(٢).

(١) السبعة ٣٧٥.

(٢) السبعة ٣٧٥.

قال: التحريك أكثر. والإسكان تخفيفٌ من التحريك، وقد تقدم ذكر هذا الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله جل وعز: (فُتِنُوا) [١١٠] فقرأ ابن عامر وحده: (فَتَّنُوا) بفتح الفاء والتاء. وقرأ الباقون: فُتِنُوا بضم الفاء وكسر التاء.

حجة من قال: (فُتِنُوا): أن الآية في المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيبٌ وعمَّارٌ وبلالٌ. فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى للتقية. وروي أن عمَّاراً كان ممن أظهر ذلك ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم، والمعنى على فُتِنُوا.

فأما قول ابن عامر: (فَتَّنُوا): فيكون على أنه: فتن نفسه وكأنَّ المعنى: من بعدما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكي الحال التي كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به من التقية، لأن الرحمة فيه لم تكن نزلت بعد، وهي قوله: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ) إلى قوله: (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ) [النساء / ٩٧، ٩٨] وقوله: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله عز وجل: (فِي ضَيْقٍ) [١٢٧].

فقرأ ابن كثير: (فِي ضَيْقٍ) كسراً، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع وهو غلطٌ في روايتهما جميعاً.

وقرأ الباقون: (في ضَيِّقٍ) وكذلك في النمل [٧٠] مَنْ كسر هذه كسر تلك، ومن فتح هذه فتح تلك^(١).
وقال أبو عبيدة: (في ضَيِّقٍ): تخفيف ضَيِّقٌ، يقال: أمرُ ضَيِّقٌ وَضَيِّقٌ^(٢).

قال أبو الحسن: الضَّيِّقُ والضَّيِّقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف، فيكون ضَيِّقٌ مثل مَيِّتٍ، وينبغي أن يحمل على أن ضَيِّقاً مصدرٌ، لأنك إن حملته على أنه مخفف من ضَيِّقٍ، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة، والمعنى: لا تك في ضَيِّقٍ. أي: لا يضق صدرك من مكرهم، كما قال: (وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) [هود / ١٢] وليس المراد: لا تكن في أمر ضَيِّقٍ، فمن فتح ضَيِّقاً، كان في معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

وكَلَّهم قرأ: (لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) [١١٢] بخفضهما إلا ما روى علي بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدي وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: (لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) بفتح الفاء. وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو (لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) بكسر الفاء^(١).

قوله: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) المعنى فيه: مقارنة الجوع لهم ومُسَّهُ إياهم، كمخالطة الذائق ما يذوقه، أو اللابس لما يَلْبَسُهُ، واتصاله به فأوقع عليه الذوق كما قال:

(١) السبعة ٣٧٦.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٦٩.

دونك ما جنيتَه فاحسْ وذُق^(١)

وكذلك لباسَ الجوعِ هومسُه لهم كمسَ الثوبَ للابسه
قال الشاعر^(٢):

وقد لبستَ بعد الزبير مُجاشعُ
ثيابَ التي حاضت ولم تغسل الدما
يريد أن العار والسُّبَّة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم،
فجعل ذلك لباساً لهم، وقال أوس بن حجر:
وإن هزَّ أقوامٌ إلي وحددوا
كسوتهم من بردٍ بُردٍ مُتَحَم^(٣)
وقال آخر:

إذا ما الضجيعُ ثنى عطفها
تثنت فصارت عليه لباساً^(٤)

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمسَ الملبوس
للابسه، ومن ثم جاء في التنزيل: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ

(١) هذا شطر بيت. في البحر المحيط ٥ / ٥٤٣ ولم ينسبه لقائل.

(٢) هذا البيت لجريز، وقد سبق في ٢ / ٣٢٧.

(٣) متحم: من البز الأتحمي وهو ضرب من برود اليمن، يقول: أكسوهم من أحسن ذلك البز، وإنما هذا مثل: أي أهجوهم هجاء يرى عليهم ويشتهرون به كما يشتهر به صاحب هذا اللباس.

انظر ديوان أوس / ١٢٣ وفيه: «خبر بز» بدل «برد برد».

(٤) البيت للنابغة الجعدي وهو في شعره ص ٨١ من قصيدة. والبحر المحيط

٥ / ٥٤٣ ونسبه للأعشى وانظر مجاز القرآن ١ / ٦٧.

لَهُنَّ) [البقرة / ١٨٧] ولذلك سُمي المرأة إزاراً في قوله:

ألا أبلغ أبا حفص رسولاً
فدئى لك من أخي ثقةٍ إزارى^(١)

فسمي المرأة إزاراً، كما جاء (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ) فالجر على لباس الجوع ولباس الخوف، جُعِلَ مسٌ كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباساً كما جعله للخوف. ويقوي الجر في الخوف أن في حرف أبي (لباس الخوف والجوع) فقد جعل للخوف لباساً، كما جعله للجوع.

وأما ما روي من نصب الخوف عن أبي عمرو فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يُذَقْ على الحقيقة كان حمله على اللباس أولى، لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة، فحمله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ) [البقرة / ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

(١) البيت لجعدة بن عبد الله السلمي من قصيدة أرسلها إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشير فيها إلى حال وال كان على مدينتهم. فدئى لك: أي أهلي ونفسي. انظر اللسان (أزر).

ذكر اختلافهم في بني إسرائيل

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل : (أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي
وكيلاً).

فقرأ أبو عمرو وحده : (أَلَّا يَتَّخِذُوا) بالياء .
وقرأ الباكون : (أَلَّا تَتَّخِذُوا) بالتاء^(١).

قال أبو علي : وجه قول من قرأ بالياء ، أن المتقدم ذكرهم على
لغة الغيبة فالمعنى : هديناهم أن لا يتخذوا من دوني وكيلًا .

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل
قوله : (الحمد لله) ثم قال : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٥] ، والضمير في
(تَتَّخِذُوا) وإن كان على لغة الخطاب فإنما يعني به الغيب في المعنى ،
ومن زعم أن (أَنْ لَا يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي) على إضمار القول ، كأنه يراد
به : قال : أَنْ لَا تَتَّخِذُوا ، لم يكن قوله هذا متجهًا ، وذلك أن القول لا
يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى ، أو معنى جملة يعمل في لفظه
القول ، فالأول كقوله : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ ، فموضع الجملة نصب

بالقول، والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقاً، أو يقول: الثلج حار، فتقول: قلت باطلاً، فهذا معنى ما قاله، وليس نفسُ المقول، وقوله: (أن لا تتخذوا) خارجٌ من هذين الوجهين، ألا ترى أن (ألاً تتخذوا) ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك حقاً، إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: (أن لا تتخذوا) بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق.

ويجوز أن تكون (أن) بمعنى: أي التي بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب كما انصرف منها إلى الخطاب في قوله: (وانطلق الملائمة منهم أن أمشوا) [ص/٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهي في قوله: (أن لا تتخذوا)، وكذلك قوله: (أن اعبدوا الله ربّي) [المائدة/١١٧] في وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يُضمَر القول ويحمل (تتخذوا) على القول المُضمَر إذا جعلت (أن) زائدة، فيكون التقدير: وجعلناه هدىً لبني إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دوني وكيلاً.

فيجوز إذن في قوله: (أن لا تتخذوا) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون أن الناصبة للفعل، فيكون المعنى: وجعلناه هدىً كراهة أن تتخذوا من دوني وكيلاً، أو لأن لا يتخذوا من دوني وكيلاً.

والآخر: أن تكون بمعنى (أي)، لأنه بعد كلام ناهٍ، فيكون التقدير: أي لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون (أن) زائدة وتُضمَر القول.

فأما قوله: (ذرية من حملنا)، [الإسراء/٣] فيجوز أن يكون

مفعولُ الاتخاذِ، لأنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، كقوله: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) [النساء/ ١٢٥]. وقوله: (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) [المجادلة/ ١٦] فأفرد الوكيل وهو في معنى الجمع، لأن فعلاً يكون مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، نحو قوله: (وحسن أولئك رفيقاً) [النساء/ ٦٩]. فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً في قول من قرأ بالتاء، والياء.

ويجوز أن يكون نداءً وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداءً على قول من قرأ بالياء، لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله: (أَنْ لَا تَتَّخِذُوا) كان جائزاً، وقد ذكر أنها قراءة. ولو رَفَعَ على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أَنْ لَا تَتَّخِذَ ذريةٌ من حملنا مع نوحٍ من دوني وكيلاً، ولو جعله بدلاً من قوله (بني إسرائيل) جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدىً لذرية من حملنا مع نوح. اختلفوا في قوله: (لَيْسُواْ وَاؤُوْاْ وَجُوهَهُمْ) [٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: (لَيْسُواْ) بالياء جماعاً، همزة بين واوين. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة: (لَيْسُواْ) على واحد بالياء.

وقرأ الكسائي: (لِسُواْ) بالنون^(١).

قال أبو علي: قوله: (لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ) [الإسراء/ ٤] المعنى: فإذا جاء وعد الآخرة، أي: المرة الآخرة من قوله: (لَتُفْسِدُنَّ

في الأرض مرتين) بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف بعثناهم، لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب إذا وشرطها تقتضيه، فحذف للدلالة عليه. فأما (ليسوءوا) فقال أبو زيد: سُوءُهُ مَسَاءَةٌ، وَمَسَائِيَةٌ، وَسَوَايَةٌ.

وقال: (وجوهكم) على أَنَّ الوجوه مفعول به لسُوء، وعُدِّي إلى الوجوه لأن الوجوه قد يراد بها ذوو الوجوه، كقوله: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) [القصص/٨٨] وقال: (وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة) [عبس/٣٨، ٣٩] وقال: (وجوه يومئذ ناضرة) [القيامة/٢٢] و (وجوه يومئذ باسرة) [القيامة/٢٤]. وقال النابغة:

أَقَارُعُ عَوْفٍ لَا أُحَاوِلَ غَيْرَهَا
وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ^(٢)

وكأن الوجوه إنما خَصَّتْ بذلك لأنها تدلّ على ما كان في ذوي الوجوه من الناس من حزن، ومسرّة، وبشارة، وكآبة.

فأما (ليسوءوا) فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن الذي يرادّ قبله: بعثناهم، وبعده: ليدخلوا المسجد، وهو بيت المقدس، والمبعوثون في الحقيقة هم الذين يسوؤونهم بقتلهم إياهم وأسرهم لهم، فهو وفق المعنى.

فأما وجه قول من قرأ: (ليسوء وجوهكم): بالياء، ففاعل ليسوء يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون اسم الله عز وجل لأن الذي تقدّم: (بعثنا)، و (رددنا لكم) و (أمددناكم بأموال).

(٢) انظر ديوانه ص ٥٠ والكتاب ٢٥٢/١ وابن الشجري ٣٤٤/١، والخزانة ٤٢٦/١.

والآخر: أن يكون البعث دل عليه: بعثنا المتقدم كقوله: (لا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٠]، أي: البخل.

ومن قرأ (لِنَسْءٍ) بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تُنسَبَ المساءة إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: (وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال/ ١٧].

اختلفوا في قوله عز وجل: (كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُورًا) [١٣].
فقرأ ابن عامر وحده: (كِتَابًا يُلْقَاهُ) بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وقرأ الباقر: (يُلْقَاهُ) بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.
حمزة والكسائي: يميلان القاف^(١).

من قرأ (يُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُورًا) فالمعنى: يخرج طائر له كتاباً يلقيه منشوراً، وهي قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا. فأما طائر فقل فيه: حظُّه، وقيل: عمله. وما قدّم من خير أو شر، فيكون المعنى على هذا، ويخرج عمله كتاباً أي ذا كتاب ومعنى ذا كتاب: أنه مُثَبَّتٌ في الكتاب الذي قيل فيه (لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا) [الكهف/ ٤٩] وقوله: (أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ) [المجادلة/ ٦] وقال: (هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ) [يونس/ ٣٠] وقوله: (هَآؤُمْ أَقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) [الحاقة/ ١٩].

وإنما قيل لعمله طائرٌ، وطيرٌ في بعض القراءة على حسب
تعارف العرب لذلك في نحو قولهم: جرى طائرُه بكذا. ومثل هذا في
ياسين: (قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ) [١٩] وفي الأعراف: (إِنَّمَا طَائِرُهُمْ
عِنْدَ اللَّهِ) [١٣١]. وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبي المنهال
المهلبّي قال: حدثنا أبو زيد الأنصاري: أن ما مرَّ من طائر أو ظبي أو
غيره فكلَّ ذلك عندهم طائرٌ، وأنشد أبو زيد لكثيرٍ في تصييرهم كلَّ ما
زُجرَ طائراً، وإن كان ظبياً أو غيره من البهائم. فقال:

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكِ

إِذَا عَرَضَ الْأَدَمُ الْجَوَارِي سَوَالَهَا

قال: ثم أخبر في البيت الثاني أن الذي زجره طائرٌ فقال:

أَدْرِكْ مِنْ أُمِّ الْحَكِيمِ غَبَطَةً

بِهَا خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أُمٌ قَدْ أَتَى لَهَا^(١)

وأنشد لزهير في ذلك:

فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلُ لَيْلَى

جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظُبَاءُ

جَرَتْ سُنْحًا فَقَلْتُ لَهَا مَرُوعًا

نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ^(١)

قال أبو زيد: فقولهم: سألتُ الطيرَ، وقلتُ للطير: إنما هو:

(١) انظر ديوان زهير / ٥٩. وفيه «تحمل أهل» بدل «تفرق آل» و«الظباء» بدل «ظباء»
و«أجيزي» بدل «مروعا».

زجرتها، وقولهم: خبرتني الطباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا من خير وشرٍّ، ويقوى ما ذكره أبو زيد قول الكميت:

ولا أنا ممّن يزجرُ الطير همّة
أصاح غرابٌ أم تعرّض ثعلبٌ^(١)

وأنشد لحسان بن ثابت:
ذريّني وعلمي بالأمر وسيرتي
فما طائري فيها عليك بأخيلاً^(٢)

أي: رأيي ليس بمشؤوم، وأنشد لكثير:
أقول إذا ما الطيرُ مرّت مُخيلاً
لعلّك يوماً فانتظر أن تنالها
مخيلاً: مكروهة. وهو من الأخیل.

فأما قوله (في عُنته) [الإسراء/ ١٣] فمعناه والله أعلم: لزوم ذلك له وتعلّقه به، وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أي صرفته نحوك، وألزمته إياك. ومنه: قلده السلطان كذا، أي: صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة، ومكان الطوق، قال الأعشى:

قَلَدْتُكَ الشَّعَرَ يَا سَلَامَةً ذَا الـ
إِفْضَالِ وَالشَّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَا^(٣)

(١) البيت من قصيدة للكميت من هاشمياته.

انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٢/١، والخزانة ٢٠٧/٢.

(٢) انظر ديوانه ٤٤/١، وفيه: «وشيمتي» بدل «وسيرتي» واللسان (خيل).

(٣) ديوانه ٢٣٥/ وفيه: «التفاضل» بدل «الإفضال» و«والشيء» بدل «والشعر».

وقال أوس بن حجر:

تجولُ وفي الأعناقِ منها خزايةُ
أوابدُها تهوي إلى كلِّ موسمٍ^(١)

وقال الهذلي:

فليست كعهدِ الدارِ يا أمَّ خالدٍ
ولكن أحاطت بالرقابِ السلاسلُ^(٢)

وأنشد الأصمعي:

إن لي حاجةً إليك فقالتُ
بين أذني وعاتقي ما تريدُ

ومن قرأ: (ونُخرجُ له يومَ القيامةِ كتاباً)، وهو قراءة الجمهور، فالكتابُ ينتصب بأنه مفعولٌ به كقوله: (هاؤمُ اقرووا كتابيَّه) [الحاقة/١٩] وقوله: (اقرأ كتابك كفى بنفسك اليومَ عليك حسيباً) [الإسراء/١٤]، (هذا كتابنا ينطقُ عليكم بالحقِّ إنا كنا نستنسخُ ما كنتم تعملون) [الجاثية/٢٩].

فأما قوله: (يلقاه منشوراً) فيدلُّ عليه قوله: (وإذا الصحفُ نُشِرتْ) [التكوير/١٠]. فأما من قرأ: (يلقاه) فهو من قولك: لقيت الكتابَ، فإذا ضعفتَ قلت: لقائيهِ زيدٌ، فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد. فإذا

(١) ديوانه ١٢٣/، وفيه: «يخيل في» بدل «تجول»، و«منا» بدل «منها».

ويقصد: القصائد السائرة التي تنشد في المواسم وتكون خزاية في أعناق المهجوين.

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٢٢٣/٣ ورواية صدره: «فليس كعهد الدار يا أم مالك» وأراد: الإسلام أحاط برقابنا فلا نستطيع أن نعمل شيئاً.

بني الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين، لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل في إسناده فيبقى متعدياً إلى مفعول واحد، وعلى هذا قوله: (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا) [الفرقان/ ٧٥] وفي البناء للفاعل: (وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا) [الإنسان/ ١١].

وإمالة حمزة والكسائي القاف حسنة وتركها حسنٌ.

قال: ولم يختلفوا في قوله: (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا) [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع: (أَمَرْنَا) ممدودة مثل: (أَمَنَّا)، حدَّثني موسى بن إسحاق القاضي قال: حدَّثنا هارون بن حاتم، قال: حدَّثنا أبو العباس ختن ليث قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا)، مشددة الميم.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن حماد بن سلمة، قال سمعت ابن كثير يقرأ: (أَمَرْنَا) ممدوداً^(١).

قال أبو عبيدة: (أَمَرْنَا)^(٢) أي: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان، إذا كثروا، وأنشد للبيد:

إِنْ يُغَبِّطُوا يُهَبِّطُوا وَإِنْ أَمَرُوا
يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفْدِ^(٣)

قال: وقال بعضهم أَمَرْنَا [مثل أخذنا وهي] في معنى: أكثرنا،

(١) السبعة ٣٧٩.

(٢) في «مجاز القرآن»: (أمرنا) وهما سواء كما سيذكر المصنف.

(٣) ديوانه ١٦٠ (ط الكويت) من قصيدة وفيه: «للهلك» بدل «للقل».

وهي كذلك في مجاز القرآن. و«النكد» بدل «النقد».

قال شارحه: إن غبطوا يوماً فإنهم يموتون، ويهبطوا ها هنا: يموتون.

قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون في هذا المعنى أمرنا، قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تثبيتاً لهذه اللغة: «سَكَّةٌ مأبورةٌ، ومهرةٌ مأمورة»^(١). أي: كثيرة الولد. قال: وقال قومٌ: أمرنا: من الأمر والنهي^(٢).

قال أبو علي: لا يخلو قوله: (أمرنا) فيمن خفف العين، من أن يكون فعلنا من الأمر، أو من: أمر القوم، وأمرتهم، مثل شتِرت عينه، وشترتها، ورَجَعَ ورجعته، وسار وسرته. فمن لم ير أن يكون (أمرنا) من أمر القوم، إذا كثروا، كأبي عمرو، فإن يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل أمرنا من الأمر الذي هو خلاف النهي، ويكون المعنى أمرناهم بالطاعة فعصوا، وفسقوا. ومن قال: (أمرنا مترفيها) فإنه يكون: أفعلنا، من أمر القوم، إذا كثروا، وأمرهم الله، أي: أكثرهم. وذلك إن ضاعف فقال: أمرنا، ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسرتها، وفي التنزيل: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) [يونس/٢٢]. وقال لبيد:

لَسِيَّانَ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُوا بِخِزْيَةٍ
وقد يقبل الضيم الذليل المسير^(٣)

وكما عُدِّي بتضعيف العين، كذلك يُعَدَّى بالنقل بالهمز، فيكون أمرنا. وزعم الجرمي أن أمرنا أكثر في اللغة، ومثل أمر وأمرته، سلك وسلكته، وفي التنزيل: (كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ)

(١) وهو من حديث سويد بن هيرة عن النبي ﷺ رواه أحمد في مسنده ٤٦٨/٣.

(٢) مجاز القرآن ٣٧٣/١ وما بين معقوفين منه.

(٣) ديوانه ٢٢٦ (ط الكويت) وفيه: «لَشَتَان» بدل «لَسِيَّان».

[الحجر/١٢] و(ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ) [المذثر/٤٢] وقال:

حَتَّى إِذَا سَلَكَوْهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ^(١) . . .

ويقوي حملَ (أمرنا) على النقل من أمر، وأن لا يُجعل من الأمر الذي هو خلاف النهي، لأن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصوراً على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترفٍ وغيره، ويحمل أمرنا على أنه مثل: أمرنا. ونظير هذا كثر وأكثره الله وكثره، ولا يحمل أمرنا على المعنى: جعلناهم أمراء، لأنه لا يكاد يكون في قرية واحدة عدة أمراء، فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد، فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثر في حالٍ، وإنما يهلك الله لكثرة المعاصي في الأرض، وعلى هذا جاء الأمر في التنزيل في قوله: (يا عباد الذين آمنوا إن أرضي واسعة فيآي فأعبدون) [العنكبوت/٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التي تكثر فيها المعاصي إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه أمر بمعنى الكثرة قول زهير:

والإثم من شرٍّ ما يُصَالُ به والبِرُّ كالغيث نَبْتُه أمرٌ^(٢)
فقوله: أمرٌ: اسم الفاعل من أمر يأمر، وزعموا أن في حرف أبي
(بَعَثْنَا فِيهَا أَكَابِرَ مجرميها)^(٣) فهذا يقوي معنى الكثرة.

(١) هذا صدر بيت لعبد مناف بن ربيع الهذلي عجزه:

شلا كما تَطَرَّدُ الجمالة الشردا

انظر شرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٥ واللسان (قتد) و(سلك). وجاءت روايته فيها: «أسلكوهم» بدل «سلكوهم». وقائدة: مكان. والشل: الطرد، والجمالة: أصحاب الجمال.

(٣) البيت في ديوان ٣١٥، ما يصال به: ما يفتخر به.

(٢) نص الآية في غير ما زعموه في الأنعام / ١٢٣: (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها).

اختلفوا في فتح الفاء وكسرها من قوله: (فلا تقل لهما أُفٍّ) والتونين [٢٣].

فقرأ ابن كثير، وابنُ عامرٍ (أُفٍّ ولا) بفتح الفاء.
وقرأ نافعٌ: (أُفٍّ ولا) بالتونين، وكذلك في الأنبياء [٦٧] والأحقاف [١٧]. حفصٌ عن عاصمٍ مثله.
وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (أُفٍّ) خفضاً بغير تنوين^(١).

قول ابن كثير: (أُفٍّ ولا) الفاء فيه مبني على الفتح، لأنه وإن كان في الأصل مصدراً في قولهم: أفةً وتفةً، يراد بها: نتناً وذفراً، قد سميَّ الفعل به فبني، وهذا في البناء على الفتح كقولهم: «سرعان ذي إهالة»^(٢) كما صار اسماً لسرع، وكذلك أُفٍّ، لما كان اسماً لأتكره وأتفجر ونحو ذلك، ومثل سُرعان قولهم: وشكان ذلك، وأنشد أبو زيد:

لَوْ شَكَانَ لَوْ غَنَيْتُمْ وَشَمِتُمْ بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَجَمَّعْ^(٣)
ومثل ذلك قولهم: رُوِيْدٌ، في أنه سميَّ به الفعل فبني ولم يلحق

(١) السبعة ٣٧٩.

(٢) هذا مثل وأصله أن رجلاً كان يُحَمِّقُ، اشترى شاة عجفاء يسيل رغامها هزالاً وسوء حال، فظن أنه وَدَكٌ، فقال: سرعان ذا إهالة. انظر اللسان (سرع) والأمثال لابن سلام ٣٠٥.

(٣) هذا البيت للحِجَنَّاك (أو الحبال) وهو أخو بني أبي بكر الكلابي جاهلي. كما في النوادر (ط. الفاتح) ص ٢٨٤ وفيه: «والغر لم يتجمعوا». وهو عند الأمدى في المؤتلف والمختلف ١١٨، واللسان (وشك) مع اختلاف في الرواية. وفي النوادر عن أبي الحسن: الثبت عندي أن العرب تقول: لَوْشَكَانَ وَلَوْشَكَانَ بالضم والفتح...

التنوين، إلا أن هذا في الأمر والنهي، وأف في الخبر. وقال:

رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أَمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَّيْنٌ^(١)

وقول نافع: (أف ولا) فإنه في البناء على الكسر مع التنوين مثل (أف) في البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التثنية مثل إِيهِ، وصِه، ومثله قولهم: فداء لك، فبنوه على الكسر وإن كان في الأصل مصدرًا، كما كان أفة في الأصل كذلك، ومن قال: أف، ولم يُنَوِّنْ جعله معرفة فلم ينون، كما أن من قال: صه وغاق^(٢) فلم ينون أراد به المعرفة، فإن قلت: ما موضع أف في هذه اللغات بعد القول، هل يكون موضعه نصبًا كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجمل؛ فالقول إن موضعه موضع الجمل، كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجمل، وكذلك لو قلت: فداً.

قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: أف أكثر وأجود، ولو جاء أف لك، وأفًا لك، لاحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الذي صار اسماً للفعل، لحقه التنوين لعلامة التثنية. والآخر: أن يكون نصبًا معربًا، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه (لك) كان ضعيفًا، ألا ترى أنك لا تقول: ويل حتى توصل به: لك، فيكون في موضع الخبر.

(١) البيت للمعطل الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١ والمقتضب ٢٠٨/٣، وفيه: ودَّهم بدل بغضهم، وسيبويه ١٢٤/١ واللسان (جدد) (بين) والأشمونى ٢٠٢/٣. والمين: الكذب. والمعنى: أمهاتهم حتى يؤوبوا إلينا ويرجعوا عما هم عليه من قطيعتهم وبغضهم، فقطيعتهم لنا على غير أصل وبغضهم إيانا لا حقيقة له. انظر شرح الأعلام ١٢٤/١.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب فإن نكرته نونته، ثم سمي الغراب غاقًا، فيقال: سمعت صوت الغاق. انظر اللسان (غوق).

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله عز وجل: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ) [الإسراء/٢٣].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ) على واحد. وقرأ حمزة والكسائي: (يَبْلُغَنَّ)^(١).

قال أبو علي: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا) مرتفع بالفعل وقوله: (أَوْ كِلَاهُمَا) معطوف عليه. والذكر الذي عاد من قوله (أَحَدُهُمَا) يغني عن إثبات علامة الضمير في (يَبْلُغَنَّ) فلا وجه لمن قال: إن الوجه ثبات الألف لتقدم ذكر الوالدين. ووجه ذلك أنه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحو قوله: (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ) [النحل/٢١] وقوله: (غَيْرُ أَحْيَاءٍ) توكيد، لأن قوله (أَمْوَاتٌ) قد دلّ عليه.

اختلفوا في قوله جل وعز: (خِطَاءً كَبِيرًا) [٣١].

فقرأ ابن كثير: (خِطَاءً كَبِيرًا)، مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة وقرأ ابن عامر: (خِطَاءً) بنصب الخاء. والطاء وبالهزم من غير مدّ.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (خِطَاءً) مكسورة الخاء ساكنة الطاء مهموز مقصور.

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير (خِطَاءً) مثل أبي عمرو^(٢). قول ابن كثير: (خِطَاءً كَبِيرًا)، يجوز أن يكون مصدر خاطأ،

(١) السبعة ٣٧٩.

(١) السبعة ٣٧٩، ٣٨٠.

وإن لم يُسمع خَاطِئاً، ولكن قد جاء ما يدل عليه. وذلك أن أبا عبدة أنشد:

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ^(١)

وأنشد محمد بن السري في وصف كَمَاة:

وَأَشَعَتْ قَدْ نَاوَلَتْهُ أَحْرَشَ الْقَرَى

أَرْبَتْ عَلَيْهِ الْمُذْجَنَاتُ الْهَوَاضِبُ^(٢)

تَخَاطَأَهُ الْقَعَّاصُ حَتَّى وَجَدَتْهُ

وخرطومُهُ^(٣) فِي مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ

فتخاطأت يدلّ على خاطأ. لأن تفاعل مطاوع فاعل كما أن تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ.

وقول ابن عامر: (خَطَأً) فإن الخطأ ما لم يتعمّد، وما كان المأثم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أَخْطَأَ فِي مَعْنَى خَطِئَ، كما أن خَطِئَ فِي مَعْنَى أَخْطَأَ، وقال:

عِبَادُكَ يَخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الذَّمُّومُ^(٣)

ففحوى الكلام أنهم خاطئون، وفي التنزيل: (لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [البقرة/٢٨٦] فالمؤاخذه عن المخطيء موضوع، فهذا

(١) سبق في ص ٣٠٠.

(٢) أحرش القرى: في ظهره أثر. والقعاص: من القعص وهو القتل المعجل. الهواضب: الممطرة.

(٣) في الأصل: خرطوموه.

(٤) ورد في التهذيب (خطيء) ٤٩٨/٧ واللسان (خطأ) بدون عزو. وفيهما «يَخْطِئُونَ» بدل «يَخْطِئُونَ».

يدلّ على أن أخطأنا في معنى خَطِئْنَا، وكما جاء أخطأ في معنى خَطِيءٌ، كذلك جاء خَطِيءٌ في معنى أخطأ في قوله:

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئَنَ كَاهِلًا^(١)

وفي قول الآخر:

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمُ
خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يَلَامُ الْمُرْشِدُ^(٢)

أي: أخطؤوه. فكذلك قول ابن عامرٍ: خَطَأٌ في معنى خِطْئًا جاء الخطأ في معنى الخِطْءِ، كما جاء خَطِيءٌ في معنى الخِطْأِ.

ووجه قول من قرأ: (خِطْأً) بَيْنٌ، يقال: خِطِيءٌ يَخِطْأُ خِطْئًا: إذا تعمد الشيء، حكاه الأصمعي، والفاعل منه خاطيٌ، وقد جاء الوعيد فيه في قوله عز وجل: (لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ) [الحاقة/٣٧] ويجوز في قول ابن عامر أن يكون الخطأ لغةً في الخِطْءِ. مثُلُ: المِثْلُ والمِثْلُ، والشَّبهُ والشَّبهُ، والبَدَلُ والبَدَلُ. وقال أبو الحسن: هذا خِطَاءٌ من رأيك. فيمكن أن يكون خطاءً لغةً فيه أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (فلا تسرف في القتل)

[٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم: (فلا يُسرف) بالياء جزماً.

(١) سبق انظر ١١٥/٢.

(٢) سبق انظر ١١٦/٢ وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٩/٢.

وقرأ حمزة وابن عامر والكسائي بالتاء جزماً^(١).

قوله: (فلا يُسْرِف في القتل): فاعل يسرف يجوز أن يكون أحد

شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل في القتل، وجاز أن يُضْمَرَ، وإن لم يجز له ذكر، لأن الحال يدل عليه. فإن قلت: أمر بأن لا يسرف في القتل، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد، بدلالة قوله: (والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفُوا ولم يَقْتُرُوا وكان بين ذلك قواماً) [الفرقان/٦٧] أي: كان قصداً بين السرف وأن يُقْتَر، ولا يكون في القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك في الإنفاق، قيل: لا يمتنع أن يكون فيه الإسراف كما جاء في أموال اليتامى: (ولا تاكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا) [النساء/٦] ولم يجز أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره. لقوله (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً) [النساء/١٠] وقال: (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) [الإسراء/٣٤] فحظر كل مال اليتيم حظراً عاماً على جميع الوجوه، فكذا لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول: لا تُسْرِف في القتل، لأنه يكون لقتله مسرفاً، ويدل على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) [الزمر/٥٣] والقاتل يدخل في هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا في قوله: (إنه كان منصوراً)، لقوله: (ومن قتل مظلوماً) تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدىء في القتل، لأن من قتل مظلوماً كان منصوراً كأن يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولي

غيره، ليكون هذا ردعاً للقاتل عن القتل. كما أن قوله: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) [البقرة/١٧٩] كذلك، فالوليُّ إذا اقتَصَّ فإنما يقتَصَّ للمقتول، ومنه انتقل إلى الوليِّ بدلالة أن المقتول لو أنه أبرأ من السبب المؤدِّي إلى القتل لم يكن للولي أن يقتص، ولو صالح الوليُّ من العمد على مالٍ؛ كان للمقتول أن يؤدِّي منه دية^(١)، ولا يمتنع أن يقال في المقتول: منصورٌ، لأنه قد جاء: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا) [الأنبياء/٧٧].

والآخر: أن يكون في (يسرف) ضميرُ الولي فلا يسرف الولي في القتل؛ وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الوليُّ في القتل، إن الولي كان منصوراً بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل. ومن قرأ: (فلا تُسْرِفْ) بالتاء، احتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: أن يكون المبتدئ القاتل ظلماً، فقليل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله، إن من قُتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولي فيكون التقدير: لا تسرف في القتل أيها الولي، فتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله، إن المقتول ظلماً كان منصوراً، وكل واحدٍ من المقتول ظلماً. ومن ولي المقتول قد تقدّم ذكره في قوله: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا) [الإسراء/٣٣].

(١) في الأصل: دِيْنُهُ.

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله عز وجل:
(بِالْقُسْطَاسِ) [الإسراء/٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (بِالْقُسْطَاسِ) بضم القاف. وفي الشعراء [١٨٢] مثله.

حفص عن عاصم (بِالْقُسْطَاسِ) كسراً.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر القاف فيهما جميعاً^(١).

قال: القُسْطَاسِ والقِسْطَاسِ لغتان، ومثله القِرْطَاسِ والقُرْطَاسِ. قال أبو الحسن: الضمُّ في القُسْطَاسِ أكثر. وهذا كقوله: (وأقيموا الوزنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ) [الرحمن/٩]، وكقوله: (الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [المطففين/٢، ٣] وكقوله: (وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ) [هود/٨٤] والوعيد في البخس في المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتقارب بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتقارب من الزيادة والنقصان بينهما فهو إن شاء الله موضوعٌ، لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد في الإيفاء. وكذلك جاء في الأنعام لما ذكرهما (لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [الأنعام/١٥٢] إنما عليه الاجتهاد في تحريره الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوعٌ عنه، لأنه لم يكلف في ذلك إلا الوسع.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله: (كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ) [الإسراء/٣٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (سَيِّئَةً) غير مضاف مؤنثاً.
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (سَيِّئُهُ) مضافاً
 مذكراً^(١).

زعموا أن الحسن قرأ: (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)
 [الإسراء/٣٨] وقال: قد ذكر أموراً قبلُ منها حسنٌ ومنها سيِّئٌ، فقال:
 (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ) لأن فيما ذكر الحسن والسيِّئ من المذكور
 المكروه، ويقوي ذلك قوله: (مَكْرُوهًا) التذكير فيه، ولو كان (سَيِّئَةً)
 غير مضاف لزم أن يكون مكروهةً، فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقي،
 ولا يمتنع أن يذكّر؛ فيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقياً
 لأن المؤنث قد تقدّم ذكره، ألا ترى أن قوله:

ولا أرض أبقل إبقالها^(٢)

مستقيم عندهم ولو قال: أبقل أرض، لم يُستقبح، فليس ما
 تقدّم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدّم ذكره، لأن المتقدّم الذكر ينبغي
 أن يكون الراجعُ وفقه، كما يكون وفقه في التثنية والجمع، فإذا لم
 يتقدّم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره.

وجه من قال: (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً) أنه يشبه أن يكون لما رأى
 الكلام انقطع عند قوله (ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [الإسراء/٣٥] وكان
 الذي بعدُ من قوله: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [٣٦] أمراً حسناً
 فيه. كما كان بعد قوله: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [٢٣] إلى

(١) السبعة ٣٨٠.

(٢) سبق في ٢٣٨/٤. وانظر الأشموني ٥٣/٢.

قوله: (وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا) [٣٧] منه حسنٌ ومنه سَيِّئٌ؛ قال: (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً)، فأفرد ولم يُضِف.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث في قوله: (مكروهاً) فإنه يجوز أن لا يجعله صفةً لسَيِّئَةً، فيلزم أن يكون له فيه ذكرٌ، ولكن يجعله بدلاً، ولا يلزم أن يكون في البذل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة ويجوز أن يكون قوله: (مكروهاً) حالاً من الذكر الذي في قوله: (عند ربك) على أن يجعل (عند ربك مكروهاً) صفةً للنكرة سَيِّئَةً.

والسَيِّئَةُ والحسنة قد جاءتا في التنزيل على ضربين: أحدهما مأخوذ بها، وحسنة مُثَابٌ عليها، كقوله: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا) [الأنعام/١٦٠] وتكون الحسنة والسَيِّئَةُ لما يستثقل في الطباع أو يُسْتَخَفُّ نحو قوله: (فإذا جاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) [الأعراف/١٣١] وكقوله: (ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا) [الأعراف/٩٥] فهذا على الخِصْبِ والجَدْبِ، وكذلك الفسادُ قد يكون فساداً معاقباً عليه كقوله: (وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) [القصص/٧٧] ويكون على ذلك: (ظَهَرَ الْفُسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) [الروم/٤١] فهذا على الجدب، والبحرُ: الريف^(١) قال:

حَسَبْتُ فِيهِ تَاجِرًا بَصْرِيًّا نَشَرَ مِنْ مُلَائِهِ الْبَحْرِيًّا^(٢)

(١) انظر تفسير الطبري ٤٩/٢١ وتفصيل ذلك فيه.

(٢) رجز في إيضاح الشعر ٤٩٦ للمصنّف. وهو مما أنشده الأصمعي، قال فيه: أراد بالبحري: الريف. وفي تهذيب اللغة (بحر) ٤١/٥: البيت الأول، برواية: «كَانَ» بدل «حَسَبْتُ».

وكذلك السوء كقوله: (إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ) [النحل/٢٧] وقوله: (تَخْرُجُ بَيِّضَاءٌ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) [طه/٢٢] ومن الجذب والخصب قوله: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) فقوله: (فمن نفسك) أي: عقوبةً معجلةً، كما أن قوله: (بما كسبت أيدي الناس) كذلك.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله جل وعز:
(لِيَذْكُرُوا) [الإسراء/٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (لِيَذْكُرُوا) مُشَدَّدًا، وكذلك في الفرقان [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائي (لِيَذْكُرُوا) وكذلك في الفرقان بالتخفيف^(١).

(ولقد صرّفنا في هذا القرآن لِيَذْكُرُوا) أي: صرّفنا القول فيه كما قال: (وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [القصص/٥١] فهذا حجة من قال: (لِيَذْكُرُوا)، فالتذكر هنا أشبه من الذكر، لأنه كأنه يراد به التدبر، وليس التذكر الذي بعد نسيان، ولكن كما قال: (كَتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ) [ص/٢٩]، فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد ليتذكروه بعد نسيانهم.

وجه التخفيف أن التخفيف قد جاء في هذا المعنى، قال:
(خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ) [البقرة/٦٣] فهذا ليس على: لا تنسوا، ولكن تدبروه يقوي ذلك: (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ) [البقرة/٩٣]

ففي هذا بعث على البصر فيه والتدبر له، والأول لهذا المعنى ألزم به وأخص.

فأما قوله: (واذكروه كما هداكم) [البقرة/١٩٨] فيراد به الذكر باللسان، لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها، وكذلك قوله: (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً) [البقرة/٢٠٠] وكذلك ما في القرآن من قوله: (ولقد صرفناه بينهم ليذكروا) [الفرقان/٥٠] أي: ليذبروا نعمة الله عليهم في سقياهم ويشكروه عليها، (فأبى أكثر الناس إلا كفورا) [الفرقان/٥٠]. فقوله: (فأبى أكثر الناس إلا كفورا) قريب من قوله: (وما يزيدهم إلا نفورا) [الإسراء/٤١] أي: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفورا منهم عنها. فهذا على أنهم ازدادوا كفورا عند تفصيل الآي لهم، لا لأن تصريف الآي نفهمهم، ومثل هذا قوله: (وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجسا إلى رجسهم) [التوبة/١٢٥] وكقوله في الأصنام: (رب إنهن أضللن كثيرا من الناس) [إبراهيم/٣٦] وإنما ضلوا هم بعبادتها لا أنها هي فعلت بهم شيئا من ذلك، ويدل على أن التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله:

تَذَكَّرَ مِنْ أَنِّي وَمِنْ أَيْنَ شَرِبُهُ
يَوْمَ امْرُؤٍ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَيْل^(١)

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (آلهة كما يقولون... عما يقولون... يسبح) [الإسراء/٤٢، ٤٣، ٤٤].

(١) سبق في ١/٣١٧.

فقرأ ابن كثير: (آلهة كما يقولون) بالياء: (عَمَّا يقولون) (يسبح له)، ثلاثتَهُنَّ بالياء.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (كما تقولون) بالتاء هذه وحدها، (عَمَّا يقولون) (يسبح) بالياء في هذين الموضعين. وقرأ أبو عمرو: (آلهة كما تقولون) بالتاء (عَمَّا يقولون) بالياء، (تسبح) بالتاء.

وروى حفص عن عاصم (آلهة كما يقولون) بالياء، (سبحانه وتعالى عَمَّا يقولون) كلاهما بالياء، (تسبح) بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: (آلهة كما تقولون) (تسبح) كلهن بالتاء^(٤).

من قرأ بالياء (عما يقولون) فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة من دونه فهو مثل قوله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ) [آل عمران/١٢] لأنهم غَيَّبُ.

فأما من قرأ: (سبحانه وتعالى عَمَّا يقولون)، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف على (يقولون) كما عطف قوله: (يُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ) على (سيغلبون). والآخر: أن يكون نزه نفسه سبحانه عن دعواهم، فقال: (سبحانه وتعالى عما يقولون) وقراءة نافع وعاصم وابن عامر: (كما تقولون) على ما تقدم. وقوله: (عَمَّا يقولون) على أنه نزه نفسه عن قولهم، ويجوز أن تحمله على القول، كأنه: قُلْ أنت: سبحانه وتعالى عما يقولون.

فأما قوله: (كما يقولون إذاً لا بتعوا إلى ذي العرش سبيلاً) وذلك

أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، ف قيل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهةً معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذي العرش سبيلاً بعبادتهم له وتقرّبهم إليه لها، ومثل ذلك قوله: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا) [الدهر/٢٩] فهذا قول، وقال قومٌ من أهل التأويل: إِنَّ قَوْلَهُ: (إِذَا لَابِتْغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) اتخذت سبيلاً إلى مضادّته وممانعته، وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: (وما كان معه من إله إذا لذهب كلّ إله بما خلق، ولعلّا بعضهم على بعضٍ سبحانه الله) [المؤمنون/٩١] وتعالى عما يقولون مما يدّعون ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله: (تسبح له السموات السبع) [الإسراء/٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسنٌ وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وزعموا أن في حرف عبد الله: (سَبَّحَتْ له السموات) فهذا يقوّي التأنيث هنا. اختلفوا في قوله عز وجل: (إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا إِنْنا لَمَبْعُوثُونَ) [الإسراء/٤٩].

فقرأ ابن كثير (أَيْذَا) يهمز، ثم يأتي بياء ساكنة من غير مدٍّ: أَيْذَا، (أَيْنَا) مثله، وكذلك في كلّ القرآن. وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعاً كان لا يستفهم في (أئننا)، كان يجعل الثاني خبراً في كلّ القرآن.

وكذلك مذهب الكسائي غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بيّنت قراءتهما، وما كانا يقولان في سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] في قوله: (أَيْنَا لمخرجون). وفي قوله: (أئنكم لتأتون الفاحشة)، وشرحته في سورة الرعد [٥].

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ بهمزيْن في الحرفين جميعاً.

وكان ابنُ عامرٍ يقرأ: (إذا كُنَّا) بغير استفهام بهمزة واحدة. (أثنا) بهمزيْن، كان يمد بين الهمزيْن مدةً، أخبرني بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار.

وقرأ أبو عمرو: (أإذا) (أأنا) ممدودتين مهموزتين^(١).

قول ابن كثير (أيذا) هو في الأصل أإذا وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خُفِّفَتْ أَنْ تُجْعَلَ بين بين، بين الياء والهمزة، فقلبها ياءً قلباً وأسكنها ولم يخففها تخفيفاً قياسياً، ولكن على ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: بئس ويَس، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء في الشعر في قولهم: يَوْمُئِذٍ وَيَوْمُئِذٍ^(٢) ومن ألحق همزة الاستفهام (إننا) ومن لم يُلحِقْ، فموضع إذا عنده تصير بما دلَّ عليه قوله: (إنالْمَبْعُوثُونَ أو آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) [الواقعة/٤٧، ٤٨] لمبعوثون، لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.

قال: قرأ حمزة وحده: (داوُدَ زُبوراً) [الإسراء/٥٥] مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون (زُبوراً) بفتح الزاي^(٣).

يحتمل ضم الزاي أمرين: إما أن يكون جَمَعَ الزبور، فحذف الزيادة ثم جَمَعَ، ونظير ذلك قولهم في جمع ظريف ظروف.

وإما أن يكون سَمَّى ما أتى به داود، عليه السلام، زُبراً كما

(١) السبعة ٣٨٢.

(٢) لم أقف بعد على شاهد لما ذكره.

(٣) السبعة: ٣٨٢.

سُمِّيَ القرآنُ كتاباً، فَسُمِّيَ الْكِتَابَانِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ، لِأَن زَبَرْتَ بِمَنْزِلَةٍ كَتَبْتَ، ثُمَّ جُمِعَ كَأَنَّهُ جُعِلَ أَنْحَاءً، ثُمَّ جُعِلَ كُلُّ نَحْوٍ زَبْرًا، ثُمَّ جُمِعَ زُبُورًا كَمَا جُمِعَ الْكِتَابُ عَلَى كُتُبٍ حَيْثُ صَارَتِ التَّسْمِيَةُ مِثْلَ عِمَادٍ وَعُمْدٍ.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (لَئِنْ أَخَّرْتَنِي لِأَخْتِنِكَ) [الإسراء/٦٢] بياء في الوصل، ابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف^(١).

إثبات الياء حسن لأنه بفاصلة، فيحسن الحذف كما يحسن من القافية، نحو قوله:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْيَادِي الْبَلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِينَ^(٢)

وأما وقف ابن كثير بالياء فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياء في وصل ولا وقف فلأنه أشبه ياء قاضٍ من حيث كانت ياء قبلها كسرة، (ويوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه) [هود/١٠٥]، فحذفوها كما حذفت في هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (بَخِيلِكَ وَرَجَلِكَ) [٦٤] مكسورة الجيم.

أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم، وكذلك قرأ الباقر (وَرَجَلِكَ) ساكنة الجيم^(٣).

(١) السبعة ٣٨٢.

(٢) البيت للأعشى سبق انظر ٢١٩/٣.

(٣) السبعة ٣٨٢.

قال أبو علي: من أسكن فقال: (ورَجَلِك) جعله جمع راجلٍ، وقالوا: راجلٌ وَرَجُلٌ، كما قالوا: تاجرٌ وَتَجَرٌ، وراكبٌ وَرَكَبٌ، وصاحبٌ وَصَحَبٌ، وقالوا: راجلٌ ورجالٌ، كما قالوا: صاحبٌ وَصَحَابٌ، وراعٍ وَرِعاء، وفي التنزيل: (فرجالاً أو ركبانا) [البقرة/٢٣٩] وقال: (يأتوك رجالاً وعلى كل ضامرٍ) [الحج/٢٧] وقالوا: رَجُلِي وَرُجَالٍ.

فأما ما روي عن عاصم في قوله: (ورَجَلِك)، فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ رَجُلٌ للراجل، ويقال: جاءنا حافياً رَجُلًا، وأنشد أبو زيد^(١):

أما أَقَاتِلُ عن ديني على فرسٍ
ولا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ

كأنه قال: أما أَقَاتِلُ فارساً وراجلاً، ورجلٌ على ما حكاه أبو زيد صفةً ومثله: نَدَسٌ^(٢)، وَحَذَرٌ وَأَخْرٌ ونحوها، قد قالوا فيها: فَعِلٌ وفَعِلٌ، وكذلك جاء رَجُلٌ كما جاء نَدِسٌ.

ويجوز أن يكون فيمن أسكن 'نجيم' أن يكون قوله: (ورَجَلِك)، فَعِلٌ الذي هو مخففٌ من فَعِلٍ أو فَعِلٍ، مثل عَضْبٍ وَكَتِفٍ، ويكون المضاف واحداً يعني به الكثرة.

(١) في النوادر ص ١٤٨ (ط. الفاتح) والبيت نسبه لحبي بن وائل، وأدرك قطري بن الفجاءة أحد بني مازن. وأنشد معه بيتاً آخر. وعنده بأصحاب بفتح الهمزة: وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/١: «بأصحابي».

(٢) النَّدَس: هو الذي يبحث عن الأخبار ويكون بصيراً بها. انظر سيبويه ٦٣٠/٣ (ط. هارون) واللسان (ندس).

ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: (بَخِيلُكَ وَرَجُلُكَ) يجوز أن يكون مثلاً، كما تقول للرجل المجد في الأمر: جئت بَخِيلُكَ وَرَجُلُكَ، وقد قيل: إن كل راكب في معصية الله فهو من خيل إبليس، وكل راجل في معصية الله فهو من رجالة إبليس، وفي التنزيل: (وجنود إبليس أجمعون) [الشعراء/٩٥] والجند يعم الفارس والراجل، فيجوز أن يكون الخيل والرجل مثل من ذكر من جنوده.

اختلفوا في الياء والنون من قوله عز وجل: (أَنْ نَخْشِفَ بِكُمْ، أَوْ نُرْسِلَ عَلَيْكُمْ.. أَنْ نُعِيدَكُمْ... فنرسل عليكم... فنغرقكم) [الإسراء/٦٨، ٦٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ذلك كله بالياء^(٢).

من قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: (ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَهُ) (فَلَمَّا نَجَّأكُمْ) [٦٧] (أَفَأَمِنتُمْ أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ).

وأما من قرأ بالنون، فلأن هذا النحو قد يقطع بعضه من بعض وهو سهل، لأن المعنى واحد، ألا ترى أنه قد جاء: (وَجَعَلْنَاهُ هَدًى لبني إسرائيل، أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا) [الإسراء/٢، ٣] فكما انتقل من الجميع إلى الأفراد لا تفاق المعنى، كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحد، وكل حسن، والخسف بهم نحو الخسف بمن كان قبلهم من الكفار، نحو قوم لوط وقوم فرعون.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله جل وعز: (أعمى)،
و (أعمى) [الإسراء/٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، (أعمى فهو في الآخرة أعمى)
مفتوحتي الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أعمى فهو
في الآخرة أعمى) بكسر الميم فيهما جميعاً.
حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

وقرأ أبو عمرو (في هذه أعمى) بكسر الميم (فهو في الآخرة
أعمى) بفتحها. (١)

قال أبو علي: من قرأ (أعمى) بالفتحة غير ممالّة كان قوله
حسناً، لأن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسن، لأنه ينحو بالألف نحو الياء ليُعلم أنها
تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة. والإمالة فيها
حسنة لأن الفاصلة موضع وقف، والألف تخفى في الوقف، فإذا أمالها
نحاً بها نحو الياء ليكون أظهر لها وأبهر. ومما يقوّي ذلك أن من العرب
من يقلب هذه الألفات في الوقف ياءً ليكون أبهر لها، فيقول:
أفعي، وحُبلي، ومنهم من يقول: أفعو، وهم كأنهم أعرص على البيان
من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من
حيث كانت أقرب إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبي عمرو: (أعمى فهو في الآخرة أعمى) فأمال
الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها في الثانية، فلأنه يجوز أن لا
يجعل أعمى في الكلمة الثانية عبارة عن العوارف الجارحة، ولكن

جعله أفعلٌ من كذا، مثلُ: أبلد من فلان، فجاز أن يقول فيه: أفعلٌ من كذا وإن لم يجز أن يقال ذلك في المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها إنما هو من كذا، وإنما تحسنُ الإمالةُ في الأواخر لما تقدم. وقد حذف من أفعلَ الذي هو للتفضيل الجارُّ والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: (فإنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) [طه/٧] المعنى: أخفى من السر، وكذلك قولهم: عامٌ أولٌ، أي: أولٌ من عامِك، وكذلك قوله: (فهو في الآخرة أعمى) أي: أعمى منه في الدنيا، ومعنى العمى في الآخرة: أنه لا يهتدي إلى طرق الثواب ويؤكد ذلك ظاهرٌ ما عُطِفَ عليه من قوله: (وأضلُّ سبيلاً)، وكما أن هذا لا يكون إلا على أفعل، كذلك المعطوف عليه، ومعنى أضلُّ سبيلاً في الآخرة: أن ضلاله في الدنيا قد كان ممكناً من الخروج منه، وضلاله في الآخرة لا سبيل له إلى الخروج منه، ويجوز أن يكون قوله: أعمى، فيمن تأوله أفعل من كذا على هذا التأويل أيضاً.

اختلفوا في كسر الخاء وإثبات الألف في قوله عز وجل: (خلفك) [الإسراء/ ٧٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (لا يلبثون خلفك).

حفصٌ عن عاصم: (خلافك).

وقرأ ابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي (خلافك)^(١).

زعم أبو الحسن أنَّ خلافك في معنى خلفك، وأنَّ يونس روى

(١) السبعة ٣٨٣، ٣٨٤.

ذلك عن عيسى وأن معناه: بَعْدَكَ. فمن قرأ (خَلْفَكَ) و(خِلَافَكَ) فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف، كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف في الآية وفي قول ذي الرُّمَّة:

له واحِفٌ والصُّلْبُ حتَّى تَقَطَّعَتْ

خِلَافَ الثَّرِيَّا من أَرِيكَ مَارِبُهُ^(١)

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحسن حذف المضاف لأنه إحدى الجهات التي تضاف إلى الأسماء التي هي أعيان وليست أحياناً. وقد أضافوا هذه الظروف كما يضاف إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم في إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة في كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت في غير موضع النصب كقوله: (وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [الجن/١١] وقوله: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [المتحنة/٣] فكما تركوها على النصب هنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكان كذلك من جعل قوله: (خلاف رسول الله) [التوبة/٨١] اسماً للجهة على حذف المضاف، كأنه: خلاف خروج رسول الله، ومن جعله مصدراً جعله مضافاً إلى المفعول به، وعلى أي الأمرين حُمِلَ في سورة التوبة كان قوله: (بِمَقْعَدِهِمْ). المقعد فيه مصدر في معنى القعود، ولا يكون اسماً للمكان، لأن أسماء الأماكن لا يتعلّق بها شيء.

ومعنى قوله: (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ) قال أبو

(١) انظر ديوانه ٨٤٢/٢. واحف والصلب: موضعان: خلاف الثريا: يريد بعد طلوع الثريا، وأريك: اسم جبل بالبادية. يقول: تقطعت حوائج هذا الحمار من هذا الموضع لأنه يبس مرعاه فتحول عنه إلى غيره.

عبيدة: (ليخرجوك منها). [الإسراء/٧٦] فأما الأرض فهو بلده،
 وحيث يستوطنه، وكذلك قوله: (أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) [المائدة/٣٣]،
 إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز
 أن يعنى به جميع الأرض، لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها،
 وكذلك قوله: (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ) [يوسف/٨٠] إنما يريد به الأرض
 التي كان قصدها للاختيار منها، فربما أطلقت اللفظة، والمراد بها
 المكان المخصوص، وربما خصص في اللفظ: (يريد أن يُخرجكم
 من أرضكم بسحره) [الشعراء/٣٥] إنما يعني به بلادهم ومواطنهم.
 ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلاً حتى يُستأصلوا،
 وهذه الآية كقوله: (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ، أَوْ يَقْتُلُوكَ، أَوْ
 يُخْرِجُوكَ) [الأنفال/٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كسنتنا في إخراج
 الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن ظهرا نبيهم. وقد أخرج النبي
 ﷺ من مكة قال: (وَكَأَيُّنَ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي
 أَخْرَجْتَكَ أَهْلُكُنَاهُمْ) [محمد/١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا
 بالاستئصال لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال.
 وكذلك جاء (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ)
 [الإسراء/٥٩].

اختلفوا في قوله عز وجل (وَنَأَى بِجَانِبِهِ) [الإسراء/٨٣].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وَنَأَى بِجَانِبِهِ) في وزن نعى حيث وقع
 بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامر وحده: (وَنَاءَ بِجَانِبِهِ) مثلُ باع^(١). وقرأ حمزة

(١) في الأصل (ط): ناع، وما أثبتناه من السبعة.

والكسائي: (وَنَائِي) في رواية خلف عن سُلَيْمٍ بِإِمَالَةِ النون وكسر^(١) الهمزة، كذلك حدثني أبو الزَّعْرَاءِ^(٢) عن أَبِي عَمْرٍو عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصمٍ فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في سورة بني إسرائيل^(٣) وفتح الهمزة في السجدة^(٤) [٥١]. وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً.

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي: (وَنَائِي) مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال في السجدة: بهمزة بعدها ياء، وَنَائِي في وزن نَعَى^(٥).

وقال عباس: وَنَائِي مكسورة مهموزة في وزن نَعَى: أعرض، أي: وَلَّى عُرْضَهُ، أي: ناحيته، كأنه لم يُقْبَلْ على الدعاء والابتهاال على حسب ما يقبل في حال البلوى والمحنة، وَنَائِي بجانبه قال أبو عبيدة: تباعد^(٦).

ابن كثير ونافع: (وَنَائِي) لم يُمِيلَا واحدةً من الفتحيتين، وترك

(١) في الأصل (ط): وكسرها. وما أثبتناه من السبعة.

(٢) أبو الزَّعْرَاءِ: عبد الرحمن بن عَبْدُوسِ أَبُو الزَّعْرَاءِ البغدادي ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري بعدة روايات وأكثر عنه، روى عنه القراءات عرضاً أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده في العرض، قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائي ولأبي عمرو وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين. (انظر طبقات القراء ١/٣٧٤).

(٣) هي سورة الإسراء نفسها.

(٤) هي سورة فصلت السجدة، من الحواميم.

(٥) السبعة ٣٨٤.

مجاز القرآن ١/٣٨٩.

الإمالة كثير سائع، وهو قول أهل الحجاز. ابن عامر: ناء مثل ناع، وهذا على القلب، وتقديره فلَع، ومثل هذا في القلب قولهم راء، ورأى قال:

وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائلٌ
مَنْ آجِلِكِ هذا هامةٌ اليومِ أو غَدِ^(١)

حمزة والكسائي: نأي بإمالة الفتحين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة لأن الألف منقلبة من الياء التي في النأي، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة الفتحة فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عماداً، فأمالوا الألف لإمالة الألف، وكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة، لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياء.

ووجه رواية خلاد عن سليم (ونأي) بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف في رأيت عماداً.

قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل، وفتح الهمزة في السجدة، إن كان يريد بهذه التي في بني إسرائيل كسر النون من غير أن يميل الفتحة التي في الهمزة فوجهها أن مضارع نأي ينأى على يفعل، فإذا كان المضارع على يفعل أشبه الماضي ما كان على فَعَلَ والعينُ همزةً فكسرها كما كسر شهَدَ، كما أن من قال: أباي أبى كان على هذا، وهذا كقول من قال: (رأى^(٢) القمر)

(١) البيت لكثير عزة، انظر الكتاب ١٣٠/٢، وابن الشجري ١٩/٢ واللسان (رأي).

(٢) رسمتا في الأصل (ط): (را). بدون ألف. و(رأى) بكسر الراء وفتح الهمزة هي قراءة عاصم، وقد سبقت في ٣٢٩/٣.

[الأنعام/٧٧] وإن كان يريد بقوله كسر هذه أنه أمال الفتحة، فهو مثل قول حمزة.

قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا مثل قول ابن كثير ونافع قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي (نأى) مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا. قال: وقال في السجدة بهمزة بعدها ياء، (ونأى) في وزن نعا، وقال عباس مثل ذلك.

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك كله.

اختلفوا في ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله: (حتى تَفْجَرُ لَنَا) [الإسراء/٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (حتى تَفْجَرُ لَنَا) بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (حتى تَفْجَرُ) بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف^(١).

وجه قول من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من الينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضَرَبَ زيدٌ إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحداً.

وجه قول الكوفيين: (تَفْجَرُ)، فلأن الينبوع واحد فلا يكون كقوله: (تَفْجَرُ الأنهارَ خِلَالَهَا تَفْجيراً) [الإسراء/٩١] لأن فَجَرْتُ الأنهارَ، مثل: غَلَقْتُ الأبوابَ، فلذلك اتفق الجميع على الثقل في (تَفْجَرُ). وَتَفْجَرُ يَصْلُحُ للقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون

للتكثير، ومما يقوي (تَفْجُر) قوله: (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) [البقرة/٦٠] وانفجر مطاوع فَجَرَتْهُ.

اختلفوا في فتح السين وإسكانها من قوله: (كِسَفَا) [الإسراء/٩٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي: (كِسَفَا) [ساكنة] في كل القرآن إلا في الروم [٤٨] فإنهم قرؤوا (كِسَفَا) متحركة.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (علينا كِسَفَا) متحركة ههنا وفي الروم (كِسَفَا) متحركة السين أيضاً وسائر القرآن (كِسَفَا) في الشعراء [١٨٧] وفي سبأ [٩] والطور [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ (كِسَفَا) في كل القرآن إلا في والطور، فإنه قرأ (وإن يَرَوْا كِسَفَا). السين ساكنة هذه وحدها خفيفة. وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ في بني إسرائيل بفتح السين، وفي سائر القرآن (كِسَفَا) ساكنة السين^(١).

قال أبو زيد: قالوا كسفت الثوب أكسِفُهُ كِسَفَا إذا قطعته قطعاً، والكِسْفُ: القِطْعُ، الواحدة قطعة، وكِسْفَةٌ، وقال أبو عبيدة: كِسَفَا: قِطْعاً. ومن جعله جمع كِسْفَةٍ قال: كِسَفَا، مثل قِطْعَةٍ وقِطْعٍ^(٢).

قال أبو علي: إذا كان المصدر: الكِسْفُ، فالكِسْفُ الشيء المقطوع، كالطَّحْنِ، والطَّحْنِ، والسَّقِي والسَّقِي ونحوه. ويجوز أن يكون الكِسْفُ جمع كِسْفَةٍ، مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: (أَوْ تُسْقِطُ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا

(١) السبعة ٣٨٥.

(٢) انظر مجاز القرآن وطرته ٣٩٠/١.

كِسْفًا) أي: ذات قطع، وذلك أنه أسقط فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب كِسْفًا على الحال، والحال ذو الحال في المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماء، فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما قرؤوا في الروم في قوله: (الذي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا) متحركة السين، لأن السحاب يكون قطعاً، وإنما يَتَضَامُّ عن تفرّق، فأما قوله: (من خلاله) [النور/٤٣] فالذكر يرجع إلى السحاب، وأما قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (علينا كِسْفًا) ههنا، وفي الروم فقد مضى ما جاء من ذلك في الروم، وفي بني إسرائيل كذلك، لأن المعنى: تسقط السماء علينا كِسْفًا، أي: قطعاً، وكِسْفٌ في جمع كِسْفَةٍ مثل: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وكِسْفٌ على هذا يجوز أن يكون مثل: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وِدْرَةٍ وَدِرٍ. وإذا لم يكن المعنى في بني إسرائيل: تسقط السماء علينا قطعة، وإنما المعنى تسقطها قطعاً؛ كان التقدير ذات كِسْفٍ.

فأما ما في الشعراء من قوله: (فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا) فتقديره: قطعاً، وهذا يقوي قراءة نافع وعاصم في إحدى الروايتين (كِسْفًا) في بني إسرائيل. وفي الشعراء يتبين في اللفظ أيضاً على أنه يراد به القِطْع وهو قوله: (مِنَ السَّمَاءِ) فكأنه دل على بعض السماء، وعلى قطع منها. وأما ما في سبأ من قوله: (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ نَشْأَ نَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ) فكما أن المعنى في قوله: إن نشأ نخسف بهم الأرض التي يتقلبون فيها ويتصرفون في بلادهم ومساكنهم، وكذلك نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء فهو واحد. وأما ما في

الطور من قوله: (وإن يَرَوْا كِسْفًا من السماء سَاقِطًا) فقد أبان قوله: (ساقطًا) والتذكير فيه أنه مفردٌ ليس بجمع، وإن كان جمعاً فهو على حَدِّ شعيرةٍ وشعيرٍ.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ (كِسْفًا) في كلِّ القرآن إلا في الطور، فقد ذكرنا وجه الجميع فيه، فيما مرَّ وخصَّ هذا الذي في الطور لوصفه بالواحد المذكور. وأما قراءة ابن عامر ما في بني إسرائيل (كِسْفًا) بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعاً، وقرأ ما عدا التي في بني إسرائيل كِسْفًا، فوجه ذلك: أن الذي في الطور قد مضى وجهه، وفي الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها، وكذلك في سبأ: أو تسقط عليهم كِسْفًا من السماء أي: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرها، وأما قوله: (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا) [الروم/٤٨] أي: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر، فكأنه اعتبر ما يؤول إليه حالُ السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر مَنْ قرأه (كِسْفًا) حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهبٌ.

اختلفوا في قوله جل وعز: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي) [الإسراء/٩٣] في ضم القاف وإسقاط الألف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي)، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي) بغير ألف^(١).

وجه من قرأ: (قال سبحان ربي) أن الرسول، عليه السلام، قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعله، ويأتي به (سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا)، كقوله: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الكهف/ ١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله، جلّ وعزّ، في أزمان الأنبياء علماً لتصديقهم وليفصلهم بها من المتنبئين. (وقل) على الأمر له بأن يقول ذلك. ويقوي ذلك قوله: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز وجل: (لَقَدْ عَلِمْتُ مَا).

فقرأ الكسائي وحده: (لقد علمت) بضم التاء. وقرأ الباقون: (لقد علمت)^(١) [الإسراء/ ١٠٢].

حجة من فتح قال: (لقد علمت) أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى بدلالة قوله: (لئن كشفت عنا الرجز لنؤمننّ لك) [الأعراف/ ١٣٤] وقوله: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ. وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُْلُوًّا) [النمل/ ١٣، ١٤] وقوله: (وقالوا يا أيها السّاحر ادع لنا ربك بما عهد عندك إنّنا لمهتدون) [الزخرف/ ٤٩].

ومن قال: (لقد علمت) فضمّ التاء...^(١)؟ فإن قلت: كيف

(١) في الأصل هنا بياض، بمقدار ربع سطر وسياق الكلام يدل على سقط فيه ولعل تقديره: فالضمير يرجع إلى موسى.

يصح الاحتجاج عليه بعلمه، وعلمه لا يكون حجةً على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجةً عليه، فالقول أنه لما قيل له: (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ)، [الشعراء / ٢٧]، كان ذلك قدحاً في علمه. لأن المجنون لا يعلم، فكأنه نفى ذلك، فقال: لقد علمتُ صحة ما أتيتُ به علماً صحيحاً كعلم العقلاء؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أن هذه القراءة رُويت عن عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

* * *

ذكر اختلافهم في سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر (من لَدُنْهِ) [الكهف/٢] بفتح اللام وإشمام الدالِ الضمة^(١)، وكسرِ النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل.

وقرأ الباقون (من لَدُنْهُ) بفتح اللام وضمّ الدال وتسكين النون وضمّ الهاء من غير بلوغ واوٍ، حفص عن عاصم مثلهم^(٢).

في لَدُنْ ثلاث لغات^(٣): لَدُنْ مثلُ سَبْعٍ، وتُخَفَّفُ الدال، فإذا خَفَّفَت كان على ضربين: أحدهما أن تحذف الضمة من الدال، وتنقل إلى اللام فيقال: لَدُنْ، مثل: عَصْدٍ، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة والمحذوفة منها.

(١) في الإتحاف ص ٢٨٨: إسكان الدال مع إشمامها الضم.

(٢) السبعة ٣٨٨.

(٣) نقل في اللسان (لدن) ابنُ برّي عن أبي علي في لدن أربع لغات: لَدُنْ، وَلَدُنْ بإسكان الدال، حذف الضمة منها كحذفها في عَصْدٍ، وَلَدُنْ بإلقاء ضمة الدال على اللام، وَلَدُنْ بحذف الضمة من الدال، فلما التقى ساكنان فتحت الدال لالتقاء الساكنين... اللسان ٣٨٥/١٣.

ويلحق الكلمة حذف النون، فإن حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قُدر حذفها وقد أسكنت ورُدَّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح فيقال: لَدَن. قال سيبويه: شَبَّهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة. وقال أبو زيد^(١): جئت فلاناً لَدَن غُدوةً، ففتحوا الدال، ويجوز أن تُحَرَّك بالكسر في نحو (من لَدَنك)، و(لَدَنُهُ) لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يُحَرَّك أحدهما بالكسر كما يُحَرَّك بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة، فأما حذف النون في قوله:

مِنْ لَدُشَوْلَا^(٢)....

فينبغي أن يكون أجري في الحذف، ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: من لُد الصلاة، حُذفت لالتقاء الساكنين من حيث كُثِر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيد بن فلان. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو:

وَلِكِ اسْقِنِي^(٣)....

(١) النوادر ٤٧٢.

(٢) هذه قطعة من رجز، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعرف لها قائل وتامة: مِنْ لَدُشَوْلَا فإلى أتلائها

انظر الكتاب ١/١٣٤، وابن الشجري ١/٢٢٢ وابن يعيش ٤/١٠١ و٨/٣٥، والعين ٢/٥١، والخزانة ٢/٨٤، وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/٢٨٧ وتخرجه فيه. واللسان (لدن).

(٣) هذه قطعة من بيت للنجاشي الحارثي وتامة:

وكما حذفوها من عمرو العلى ونحو ذلك، والدليل على أنه حُذِفَ كما كان حذف لالتقاء الساكنين أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه لالتقاء الساكنين، أو على حَذِّ الحذف في دَدٍ، وَدَدَنٍ، فلا يجوز أن يكون على حَذِّ دَدٍ، وَدَدَنٍ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُسَكَّنَ للبناء كما أنك لما حذفت النون من المعرب الذي هو لامٌ في دَدَنٍ أَجْرَيْتَ على العين ما كان يجري على اللام من الإعراب، وكذلك لَدُ لو كان الحذف فيه على حَذِّ الحذف في دَدَنٍ لوجب أن تَسَكَّنَ الدالُّ من لَدُ بعد حذف النون، ألا ترى أنهم قالوا: لَهَيَ أبوك^(١)، فبنوا الاسم لما تضمن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لَمَّا حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَهْ أبوك، فَبَنَوْهُ على السكون، فكذلك الحذف في (لَدَنٍ) لو كان على حَذِّ الحذف في لَهَيَ، والنون في دَدَنٍ لوجب أن تسكن الدال في لَدُ ولا تحرك، فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حَذِّ الحذف في دَدَنٍ، وَلَهَيَ أبوك، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن

= فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوؤك ذا فضل
انظر الكتاب ٩/١، الخصائص ٣١٠/١، والمنصف ٢٢٩/٢ وابن الشجري ٣٨٥/١ والإنصاف ٢/٦٨٤، وابن يعيش ٩/١٤٢ والأشموني ١/٢٧١ والخزانة ٤/٣٦٧ وانظر شرح شواهد المغني للبغدادى ٥/١٩٤ وتخريجه فيه.
(١) أصلها: لله أبوك، ثم حذفوا منها اللامين فصارت لاه أبوك، قال سيبويه: وقال بعضهم: لَهَيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أين مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتهم في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه.
(انظر الكتاب ٢/١٤٤).

التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي قال: «من لد شولاً...»^(١) إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا، وأنشد أبو زيد:

لَدْ غُدُوَّةٌ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيْدَهُمْ
جَوُّ الْعِشَارَةِ فَالْعِيُونُ أَفْزُنُقُبُ^(٢)

فالدال متحركة بالضم فمن قال: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، على ما حكاه أبو زيد وسيبويه شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها مع التنوين في قوله: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وإنما شبهوه بالزيادة في الموضعين جميعاً أعني: لَدُنْ، لَدُنْ، لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها لمشابتها الحروف وهذا الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائد في لَدُنْ، وفي لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وكذلك قد يستقيم أن تقول في الذي قال «لَدْ شولاً» أنه تركها على الضمة لأنه قدر أن تلك زائدة، وأنشد عن خالد^(٣) بن كلثوم:

مِنْ عَن لَدُنْ قُرَّعَتْ نَفْسَ الصَّلَاةِ إِلَى
أَنْ وَلَّتِ الشَّمْسُ فِي عَلْيٍ وَفِي نَهْلٍ

وقد أضيفت فيه إلى الفعل، ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل

(١) سبق قريباً.

(٢) البيت لزيد الفوارس الضبي وهو من جملة أبيات ذكرت في النوادر لأبي زيد / ٣٥٩ والخزانة ٥١٦/١ وزُنُقُبُ: بضم أوله وسكون ثانيه وقاف وآخره باء موحدة: علم مرتجل لا أصل له في النكرات: وهو ماء لبني عبس (معجم البلدان ١٥٤/٣).

(٣) في الأصل خلد ولعل الصواب ما أثبت انظر شرح أبيات المغني ٤٠٧/٢

كإضافة حيث إليه لأنها في الإيهام مثلها في الإيهام، وإضافة ذي إلى تسلم. وريث إلى الفعل في مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرّعت، فحذف أن، ويقوي ذلك ثباتها في قول الأعشى:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِي كَأَنَّمَا
يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضِّيمِ أَرْنَبَا^(١)

وقد جاءت أيضاً مضافة إلى الفعل في قول بعض عبد القيس:

وإِنَّ لُكَيْزاً لَمْ تَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ
لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَفَرَّقُوا^(٢)

وجاء مضافاً إلى الفعل في غير هذه المواضع.

فأما ما روي عن عاصم من قراءته: (من لَدُنْهِ) [الكهف/٢] فالكسرة ليست فيه بجرّ إنما هي كسرة لالتقاء الساكنين وذاك أن الدال أسكنت كما أسكنت في سُبْعٍ، والنون ساكنة، فلما التقيا كسرت الثاني منهما. فإن قلت: فكيف حرّكت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدُنْ، وحرك في قراءة عاصم الثاني منهما، قيل: حرّك الأولان لَدُنْ لأنه نُزِّلَ أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نُزِّلَ في لَدُنْ غُدُوَّةً كذلك، وليس يُخرجُ الكلمة هذا التنزيلُ فيها من أن تكون النون من أصلها، بدلالة ردّها في المضممر نحو: من لَدُنْكَ، ومن لَدُنْهِ ومن لَدُنِّي، ولَدُنِّي، حكاها أبو زيد، والساكنان، إذا التقيا في كلمة حُرِّكَ الثاني منهما، فكذاك حرّك الثاني في لَدُنْهِ، وليس يخرج ما عرّض من

(١) انظر ديوانه ١١٥/ وروايته فيه:

أراني لدن أن غاب قومي كأنما يراني فيهم طالب الحق أرنا

(٢) سبق انظر ١٥٦/٤ وقد ورد هناك علة بدل عكة.

شبه النون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعي فيها الأصل، ألا ترى أن نحو الترامي والتعادي روعي فيه التفاعل فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة جوارى وحضاجر^(١)، وكذلك قولهم: المريض عدته، روعي فيه التعدي الذي في الفعل في الأصل، وكذلك هذه النون جعلت في التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: انطلق، و:

لم يَلِدْهُ^(٢) . . .

لَمَّا أُسْكِنَ اللّامَانِ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ حُرْكَ الْآخِرَ مِنْهُمَا لِالتَّجَاوُزِ
الساكنين، فكذلك في قوله: مِنْ لَدُنْهِ، حُرْكَ الثَّانِي مِنَ السَّاكِنِينَ لَمَّا
أُسْكِنَ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ النُّونِ.

وأما إشماع الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: (من لَدُنْهِ)
فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت
تغزبن، وقولهم: قِيلَ، أَشْمَتَ الْكُسْرُ فِيهَا الضَّمَّةُ، لتدل أن الأصل
فيها التحريك بالضم وإن كان إشماع عاصم ليس في حركة خرجت إلى
اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة
في تغزبن لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن
يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم وإن اختلفا في أن
الحركة في تغزبن قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: (من

(١) الحَضَجْر: العظيم البطن الواسع، وحضاجر اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت
بذلك لسعة بطنها وعظمه، انظر اللسان (حضجر).

(٢) يشير إلى بيت لرجل من أزد السراة وهو:

الْأَرْبُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ
سبق انظر ٤٩/١.

لَدُنْهِ) وَأَمَّا وَصْلُهُ الْهَاءُ بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ فَحَسَنٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ:
بِيَابِهِ وَبِعَبْدِهِ، فَلَمْ تَوْصِلْ الْهَاءُ بِيَاءٍ لَمْ يَحْسَنَ، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ
فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ^(١)

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ (مَنْ لَدُنْهُ) فَعَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ، وَالنُّونُ فِي
مَوْضِعِ جَرٍّ وَضُمِ الْهَاءُ مِنْ غَيْرِ بَلُوغٍ يَاءٍ حَسَنٌ، لَسَكُونُ مَا قَبْلَ الْهَاءِ،
فَلَوْ بَلَّغُوا بِهِ الْيَاءَ لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَلْحَقُ هَاءُ
الضَّمِيرِ فِيهِ الْيَاءُ لِأَنَّهُ لَا يَاءَ قَبْلُهَا، وَلَا كَسْرَةً وَلَكِنْ لَوْ بَلَّغُوا بِهَا الْوَاوَ
فَقَالَ: (مَنْ لَدُنْهُوَ)، لَمْ يَكُنْ يَحْسَنُ الضَّمُّ بِلَا وَاوٍ، لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ فَإِذَا
سَكَنَ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا أَشْبَهَ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ، وَلَوْ كَانَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ
حَرْفٌ لَيَنْ كَانَ أَقْبَحَ، وَأَمَّا الْجَارُ فِي قَوْلِهِ: (مَنْ لَدُنْهُ) فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ،
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِشَدِيدٍ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ وَفِيهَا
ذَكَرَ الْمُوصُوفَ.

اختلفوا في [فتح الميم و] كسر الفاء وكسر الميم وفتح الفاء من
قوله: (مَرْفَقًا) [الكهف/١٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (مَرْفَقًا)
بكسر الميم وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامر: (مَرْفَقًا) بفتح الميم وكسر الفاء.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مَرْفَقًا) بفتح الميم [وكسر
الفاء مثلهما]^(٢).

(١) سبق انظر ٢٠٥/١ وانظر الأعراف / ١١١.

(٢) السبعة ٣٨٨ وما بين معقوفين منه.

أبو عبيدة: المَرْفُقُ: ما اُرْتَفَقَتْ به، وبعضهم يقول: المَرْفُقُ. فأما في اليمين فهو مَرْفُقٌ^(١). وقال أبو زيد: رَفَقَ الله عليك أهونَ المَرْفِقِ والرَّفْقِ.

قال أبو علي: المَرْفُقُ فيما حكاه أبو زيد مصدرٌ، ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياسُ الفتحُ لأنه ليس من يَرْفُقُ، ولكنه كقوله: (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [آل عمران/٥٥]. (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [البقرة/٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مَرْفَقًا، أي: شيئاً يرتفقون به مثل المِقطَعِ، ومَرْفَقًا: جعله اسماً مثل المسجد، أو تكون لغة^(٢).

وقوله: جعله اسماً، أي: جعل المرفق اسماً، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من رَفَقَ يَرْفُقُ، كما أن المسجد ليس باسم الموضع من سَجَدَ يَسْجُدُ. وقوله: أو يكون لغةً، أي: لغةً في اسم المصدر، كما جاء المَطْلُوعُ ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

قال أبو الحسن أيضاً: مَرْفَقًا ومَرْفَقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضاً، هما اسمان مثل المسجد والمطبخ.

اختلفوا في قوله تعالى: (تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ) [الكهف/١٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (تَزَاوَرُ) بتشديد الزاي.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: (تَزَاوَرُ) خفيفةً.

(١) مجاز القرآن ١/٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٤.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (تَزَوَّرُ) مثل تَحْمَرُ^(١).

قال أبو عبيدة^(٢): (تَزَوَّرُ عن كهفهم) تميلُ عنه، وهو من الزَّوَرِ والأزور منه، وأنشد ابن مقبل:

فِينَا كَرَاكِرُ أَجْوَازٍ مُضْبِرَةٍ
فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شُنْنَا مِنَ الزَّوَرِ^(٣)

قال أبو علي: تَزَوَّرُ، وتَزَوَّرُ، من قال: تَزَوَّرُ حذفَ التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام، وقول ابن عامر: تَزَوَّرُ. قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا المعنى إنما يقال: هو مُزَوَّرٌ عني، أي: منقبضٌ. قال أبو علي: ويدلُّ على أن ازوَّارَ في المعنى انقبض كما قاله أبو الحسن، قوله:

وازَوَّرَ من وقعِ القَنَا بَلْبَانِهِ^(٤)
والذي حَسَّنَ القراءة به قولُ جرير:

(١) السبعة ٣٨٨.

(٢) انظر نقله في مجاز القرآن ١/٣٩٥.

(٣) انظر ديوانه ٨٥/ وفيه: «إذا خفنا» بدل «شُنْنَا».

كراكر: يقال للقوم إذا كانوا كثيراً كركرة والجمع كراكر: الأجواز: ج جوز وهو وسط الشيء وأكرمه وأشرفه. ومضبرة: أي مجتمعة قوية شديدة. شبهها بالناقاة المضبرة وهي المكتنزة الموثقة الخلق، والدروء: ج درء وهو الأنف البارز من الجبل. والزور: عَوَج في الزَّوَر، يريد به الاعتراض. يقول: إذا خفنا من أحد اعتراضاً فنحن نعترض كاعتراض أنوف الجبل.

(٤) هذا صدر بيت لعنترة عجزه:

وشكا إلي بعيرة وتحمم

انظر ديوانه ٢١٧/ وانظر تفسير القرطبي ١٠/٣٦٨.

عَسْفَنَ عَلَى الْأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ

وَفِي الْأَطْعَانِ عَنْ طَلَحَ ازورارُ^(١)

فظاهر استعمال هذا في الأطعان مثل استعماله في الشمس، فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تزاور، ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو، فإن هذا حسنٌ لَمَّا كان معناه الميل عن الموضع، وقد استعملوا تمايل، فأجروا تزاور مجرى تمايل، قال:

كَلَوْنَ الْحِصَانِ الْأَنْبِطِ الْبَطْنِ قَائِماً

تَمَائِلَ عَنْهُ الْجُلُّ وَاللَوْنُ أَشْقَرُ^(٢)

وقال:

تَجَانَّفَ عَنْ خَلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٣)

(١) انظر ديوانه ١٣٤/١ وفيه: «من حَبِيٍّ» بدل «من قفيل».

العسف: الأخذ على غير الطريق، والأواعس من الرمل: الموطوء اللين. وحيي وطلح: موضعان، والأزورار: النكوب عن الشيء.

(٢) البيت لذي الرمة من قصيدة طويلة في الديوان ٦٢٦/٢ بلغت ٧٩ بيتاً يفخر فيها وقبله:

وقد لاح للساري الذي كَمَل السُرى على أخريات الليل فَتَقَّ مُشَهَّرٌ
والفتق: يعني به الصبح. وأنبط: إذا كان أبيض البطن والصدر. شبه بياض
الصبح طالعا في احمرار الأفق بفرس أشقر قد مال عنه جلّه فبان بياض إبطه
[والأظهر: بطنه] (اللسان: نبط).

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ٨٩/ وقد سبق ٢٥٠/١ وانظر الكتاب ١٣/١. وخل: رويت في الديوان جل، بالجيم، وجل الشيء: معظمه، وبلاد اليمامة: بين نجد واليمن، وهي تتصل بالبحرين شرقاً وينجد غرباً. والخل بالخاء المعجمة: ماء ونخل لبنى العنبر باليمامة، وموضع باليمن في وادي رمع (معجم البلدان ١/٣٨٥) والتجانف الانحراف، وصف أنه معول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل للناقة مجازاً.

والزور في بيت ابن مقبل هو الميل والعدول للكبر والصغر، فمعنى العدول فيه حاصل للكبر كان أو لغيره، وكما أن تقرضهم تجاوزهم وتركهم عن شمالها، كذلك تزاور عنهم: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف؛ دل أن الشمس لا تصيبهم البتة، أو في أكثر الأمر، فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله تعالى: (وَلَمُلِّتْ) [الكهف/١٨].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وَلَمُلِّتْ): مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحمره والكسائي: (ولملت) خفيفة مهموزة، وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: (ولملت) خفيفة^(١).

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في كلامهم، تقول: ملأتني رعباً، ولا يكادون يعرفون: ملأتني. قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله:

فيملاً بيتنا أقطاً وسَمْنَا^(٢)

وقول الأعشى:

وقد ملأت بكرٌ ومن لفَّ لفَّها^(٣)

(١) السبعة ٣٨٩.

(٢) لم نعر على قائله.

(٣) صدر بيت للأعشى وعجزه:

نباكاً فأحواض الرجا فالنواعصا

انظر ديوان / ١٤٩.

وقول الآخر:

ومن مالىء عينيه من شيء غيره^(١)

وقول الآخر:

لا تملأ الدلو وعرق فيها^(٢)

وقولهم: امتلأت، يدلّ على ملأ، لأن مطاوع فعلت افتعلت،

قال:

امتلاً الحوض، وقال قطني^(٣)

وقد جاء الثقل أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي:

وإذ فتك النعمان بالناس محرماً

فملىء من كعب بن عوف سلاسله^(٤)

اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها من قوله عز وجل:
(بُورِقِكُمْ) [الكهف/١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم
(بُورِقِكُمْ) مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمرو وحزمة وأبو بكر عن عاصم (بُورِقِكُمْ) ساكنة

(١) لم نعثر عليه.

(٢) هذا شطر بيت من الرجز وبعده:

ألا ترى حبار من يسقيها؟

حبار اسم ناقته، عرق الدلو: جعل فيها ماءً قليلاً. اللسان (عرق) ولم ينسبه.

(٣) انظر ما سبق ٢١٨/٢ واللسان (قطط).

(٤) انظر اللسان (فتك) وتهذيب اللغة (١٠/١٤٩)، وفيهما: عوف بن كعب بدل

كعب بن عوف وتفسير القرطبي ٣٧٤/١٠.

الراء خفيفة. وروى روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: (بوزقكم) مُدْغمة، قال: وكان يشمها شيئاً من الثقل^(١).

وَرِقُّ وَوَرَق: كَنَبِدٍ وَنَبَدٍ^(٢) وَكَتِفٍ وَكَتْفٍ، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد. وأما إدغام القاف في الكاف فحسن، وذلك نحو قولك: الحق كَلَدَه^(٣)، فلما كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنًا كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزية في الحُسْن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أن الإدغام إنما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام.

اختلفوا في التنوين من قوله تعالى: (ثلاث مائة سنين) [الكهف/٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم (ثلاث مائة سنين) منون.

وقرأ حمزة والكسائي (ثلاث مائة سنين) مضاف غير منون^(٤). قال أبو الحسن: تكون السنون لثلاث مائة، قال: ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مائة سنين، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب، قال: وقد قرأها الأعمش، وفي حرف عبد الله: (ثلاثمائة سنه).

(١) السبعة ٣٨٩.

(٢) نبذ: أي سكن وركد، انظر اللسان (نبذ).

(٣) كَلَدَه: الأرض الصلبة، اللسان (كلدة). وانظر سيبويه ٤/٤٥٢ (ت. هارون) في

باب الإدغام.

(٤) السبعة ٣٨٩.

قال أبو علي : ممّا يدلّ على صحة قول من قال : ثلاثمائة سنين أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الأحاد نحو : ثلاثمائة رجلٍ وأربع مائة ثوبٍ قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر :

ما زودوني غير سَحَقِ عِمَامَةٍ
وخمسِ مِيٍّ فيها قَسِيٌّ وزائِفٌ^(١)

وذاك أن مِيٍّ^(٢) لا تخلو من أن تكون في الأصل مِئِيٍّ، كأنه فَعْلَةٌ، فجمع على فِعْلٍ، مثل : سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ، أو تكون : فَعْلَةٌ، جُمِعَ على فُعُولٍ، مثل : بَدْرَةٌ وَبُدُورٍ، ومَأْنَةٌ وَمُؤُونٍ، قال :

عظيمات الكلاكلِ والمُؤُونِ^(٣)

فإن قلت : ما ننكر أن يكون مِيٍّ أصله : مِئِيٍّ، وإنما حرّكت العين كما حرّكت نحو : رَكَكٍ^(٤)، ومما أتبت حركة عينه ما بعده . فالذي يضعف ذلك أنك لا تجد فيما كان على حرفين نحو : شعيرةً وشعيرٍ،

(١) البيت لمزرد بن ضرار في تهذيب اللغة ٦١٨/١٥ وفيه : «وما» بغير خرم، و«منها» بدل «فيها». وانظر اللسان (قسا) و(مأي) وفيه عباءة بدل عمامة.

(٢) رسمت في الأصل : «مائي».

(٣) في التهذيب ٥١٠/١٥ : المائة ما بين السرة والعانة، ويجمع مانات ومؤون، وأنشد :

يُشَبَّهْنَ السفين وهنَّ بُخْتُ عَرَاضَاتِ الأَبَاهِرِ والمُؤُونِ

(٤) كلمة من آخر بيت لزهير وتماهه :

ثم استمروا وقالوا إن موعدكم ماء بشريقي سلمى قيداً أو رَكَكَ

انظر معجم البلدان (ركك) ٦٤/٣.

وَسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، فإذا لم تجد لذلك نظيراً عدلت عنه، وحملتة على أنه
فُعُولٌ وأنه خفف كما يخفف في القوافي كقوله:

كَنَّهُوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمِيِّ^(١)

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو: ثلاثمائة إلى الجمع،
وكسرت الفاء من مئى كما كسرت من حلي ونحوه، فأما قوله:
فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً^(٢)

فلا يدل على جواز ثلاث مئىن، وإضافتها إلى الجمع، لأن أبا
عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً،
والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون
الشاعر جعل الحلوبة جمعاً وجعل السود وصفاً لها، فإذا أمكن هذا لم
تكن فيه دلالة على جواز إضافة ثلاث مائة ونحوها إلى الجمع، فإن
قلت يكون حلوبة في البيت واحداً ولا يكون جمعاً، لأنه تفسير العدد
وهذا الضرب من العدد يفسر كالأحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا
يمتنع إذا كان المراد به الجمع، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من
العدد من حيث كان على لفظ الأحاد، فكذلك الحلوبة يراد به الجمع
ولا يمتنع أن تكون تفسيراً، كما لا يمتنع عشرون نفراً، وثلاثون قتيلاً.
ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهي على لفظ الأحاد.
ومما يدل على أنه فُعُولٌ قوله:

(١) سبق في ٣٧٣/٢.

(٢) البيت لعنترة وتتمته:

وحاتمُ الطائي وَهَابُ المِثْيِ^(١)

فهذا يدلّ على التخفيف، وهو فُعُول في الأصل، وإنّما خفف للقفافية، كما خَفَّف البيت الذي قبله وهو:
حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ

فحذف كما حذف نحو:

متى أنامُ لا يورّقني الكري ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المِطْيِ^(٢)
فإن قيل: لم لا يكون المِثْيِ فُعُلاً، ويكون جمعَ فَعْلَةٍ على فُعُل، نحو: خَشَبَةٍ وَخُشْبٍ، وَبَدَنَةٍ وَبُدُنٍ؟ فإنّ ذلك لا يكون، ألا ترى أن فُعُلاً لا يكسر فاءُها كما يكسر فاءُ فُعُولٍ، ولأن فُعُلاً قد رفض في المعتل فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي هي ثنٍ في جمع ثنٍ فقط، فلا يحمل عليها غيرها.

(١) البيت من مشطور الرجز قالته امرأة من بني عُقيل تفخر بأحوالها من اليمن، وبعده:
ولم يكن كخالك العبدِ الدّعيّ

انظر النوادر ٣٢١ (ط. الفاتح) وابن الشجري ٣٨٣/١ والمصنف ٦٨/٢ والخزانة ٣٠٤/٣ وعنده جاء شاهداً على أن أصله عند الأخفش: المِثْيِ، فحذفت النون لضرورة الشعر... قال البغدادي: وقال أبو علي - فيما كتبه عليه (لعله على النوادر): خففت ياءات النسب كلها للقفافية: فأما المِثْيِ والسني، فإنهما جمعا على فُعُول، ثم قلبت الواوات ياءات، فصار: مِثْيٍ وسنْيٍ، ثم خفف بأن حذف إحدى الياءين، كما فعل في: علي والدعي، فبقي المِثْيِ والسنيّ.
(٢) البيت سبق في ١٨٨/١ وانظر إضافة لما سبق الخصائص ٧٣/١ والإنصاف ١٩١/٢.

يقول: متى أنام نوماً صحيحاً لا يورّقني الكرى، لأنه جعل نومه مع تأريق الكرى له غير نوم. والأجراس جمع جَرَس، وهو الصوت، وهو كذلك جمع جَرَس بالتحريك - وهو الجلجل الذي يعلق في عنق الدابة. (وانظر اللسان: مطا).

وأما قول من قال (ثلاثمائة سنين) فإن (سنين) فيه بدلٌ من قوله: (ثلاثمائة) وموضعه نصبٌ، كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

قال: وقرأ ابن عامرٍ وحده: (بالْغُدُوَّة والعِشْي) [الكهف/٢٨].
وقرأ الباكون: (بالْغَدَاة والعِشْي) بِالْفِ^(١).

أما غدوة فهو اسمٌ موضوعٌ للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي أَلَفٌ، فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دلالة فيه على أنها واوٌ، كما لم يكن ذلك في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو أَلَفٌ. ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد يجوز وإن كان معرفةً أن يتنكر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لَقَيْتَهُ فَيَنَةً، والفينة بعد الفينة، ففَيَنَةُ مثل الغُدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدَّر من أُمَّةٍ كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكيرُ لذلك، ويقوِّي هذا تثنية الأعلام وجمعها، وقولهم:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٢)

(١) السبعة ٣٩٠.

(٢) البيت في سيويه ٣٥٤/١ والمقتضب ٣٦٢/٤ وابن الشجري ٢٣٩/١ وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٠٣، ١٢٣/٤ والخزانة ٥٧/٤. والمسائل الحلييات ٢٠٤، ٣١١.

قال الأعلام: الشاهد فيه نصب هيثم، وهو اسم علم معرفة بلا، وهي لا تعمل إلا في النكرة، وجاز ذلك، لأنه أراد: لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي، =

وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجري هذا مجرى ما يكون شائعاً في الجنس، وكذلك الغدوة. وقول من قال: (بالغداة) أبين.
قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (يَهْدِينِي رَبِّي) [الكهف/ ٢٤] بياء في الوصل.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء^(١).
إثبات الياء حسن لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.
ومن حذف فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر.

قال: وكلهم قرأ: (ولا يُشْرِكُ في حُكْمِهِ أَحَدًا) [الكهف/ ٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامر فإنه قرأ: (ولا تُشْرِكُ) جزماً بالتاء^(٢).
(يُشْرِكُ) بالياء لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: (ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ)، والهاء للغيبة، فكَذلك قوله: (ولا يُشْرِكُ) أي: لا يُشْرِكُ الله في حكمه أحداً.

وقراءة ابن عامر: (ولا تشرك) أنت أيها الإنسان في حكمه على النهي عن الإشراك في حكمه، المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: (أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ) [الأعراف/ ١٩١]، وقوله:

= فصار هذا شائعاً... الخ. وهيثم: اسم رجل كان حسن الحذاء للإبل، وقيل: المراد هيثم بن الأشتر.
وقال سيبويه: وأما قول الشاعر: لا هيثم... فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك: لا بصرة لكم... الخ.

(١) السبعة ٣٨٩.

(٢) السبعة ٣٩٠.

(وقال الذين أشركوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا) [الأنعام/١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقولك: (إياك نعبد) بعد (الحمد لله).

وقرأ أبو عمرو: (ثُمُرٌ) [الكهف/٣٤] و (بُثْمَرُهُ) [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (ثُمُرٌ) و (بُثْمَرُهُ) مضمومة الثاء والميم.

علي بن نصر، وحسين الجعفي، عن أبي عمرو: (ثُمُرٌ) مثل نافع.

وقرأ عاصم: (ثُمُرٌ) و (بُثْمَرُهُ)، بفتح الثاء والميم فيهما^(١).
 الثمرة: ما يجتنى من ذي الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحْبَةٌ، ورحباتٌ ورقبةٌ ورقباتٌ، قال: (وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا) [النحل/٦٧]. وقال: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا) [البقرة/٢٥]. ويجوز في جمع ثمرة ضربان: أحدهما: أن يجمع على ثُمُرٍ، كبقرة وبقرٍ. الآخر: على التكسير: ثمارٌ، كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يُشَبَّه كل واحد منهما بالآخر. ويجوز في القياس أن يكسّر ثمار، الذي هو جمع ثمرة، على ثُمُرٍ، فيكون ككتاب وكُتُب، ويكون تكسيره على فُعْلٍ، كتكسيره على فعائل في نحو قوله:

(١) السبعة ٣٩٠. وقد سبق أن تكلم المصنف عن هذا الحرف في ٣/٣٦٩ وأردفه بنظيره من سورة الأنعام ٩٩/١٤١.

وَقَرَّبَنَ بِالزَّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرُ^(١)

فقراءة ابن عامر: (وكان له ثمر) إذا خَفَّفَ يجوز أن يكون جمع: ثمار، ككتاب وكتب، ويُخَفَّفُ كما يَخَفَّفُ كُتُبٌ، ويجوز أن يكون ثَمْرٌ جمع ثَمَرَةٍ، كَبَدَنَةٍ وَبَدْنٍ، وَخَشَبَةٍ وَخُشْبٍ، ويجوز أن يكون ثَمْرٌ واحداً كَعُنُقٍ وَطُنْبٍ، فعلى أي هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساع، وكذلك قوله: (وَأَحِيطَ بِثَمْرِهِ) [الكهف/٤٢].

وقال بعض أهل اللغة: الثمر: المال، والثمر: المأكول. وجاء في التفسير قريب من هذا، قالوا: الثمر: النخل والشجر، ولم يُرد به الثمرة. والثمر على ما روي عن عدة من السلف: الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر، بدلالة قوله: (فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا)، أي: في الجنة، والنفقة: إنما تكون على ذوات الثمر في أغلب العرف. وكأن الآفة التي أرسلت عليها، اصْطَلَمَتِ الأصول واجتاحتها، كما جاء في صفة الجنة الأخرى: (فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ) [ن - ٢٠] أي: كالليل في سواده لاحتراقها، أو كالنهار في بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النازلة بها.

وحكي عن أبي عمرو: (الثمر)، والثمر: أنواع المال، وإذا أحيط بالثمر فاجتِيج؛ دخلت فيه الثمرة ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: (بُثْمَرُهُ) و(بُثْمَرُهُ) كان قوله أَبَيَّنَ مِمَّنْ قرأ بالفتح. وقد تجوز القراءة بالفتح، فأخبر عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهو قراءة عاصم.

وفي الثمرة لغة أخرى ولم يحك عن ذكر من القراء في هذا

(١) البيت لذي الرمة وقد سبق في ٤٤٩/٢ و ٣٦٨/٣.

الكتاب، قال سيبويه^(١): تقول: ثَمَرَةٌ وَثَمَرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمَرَاتٌ، قال أبو علي: يجوز في جمع ثَمَرَةٍ ثَمَرٌ كما جاز السَّمْرُ، وقالوا: ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ، وَثَمَارٌ، فَثَمَارٌ جمع ثَمَرَةٍ كما أن إضَاءً جمع أضأ^(٢)، وكسروه على فِعَالٍ كما كسروه على فُعُولٍ في قولهم: صَفًّا وَصُفِيٌّ.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ (خيراً مِنْهُمَا منقلبا) [الكهف/٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (خيراً مِنْهَا منقلبا) وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة^(٣).

قال: الأفراد أولى من حيث كان أقرب إلى الجنة المنفردة من قوله: (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ) [الكهف/٣٥]. والتثنية لا تمتنع لتقدم ذكر الجنيتين.

اختلفوا في إسقاط الألف من قوله: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف/٣٨] وإثباتها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي) بإسقاط الألف في الرصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيبي: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) يثبت الألف في

(١) في باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث. ١٨٣/٢.

(٢) الأضأ: الغدير. انظر اللسان (أضأ).

(٣) السبعة ٣٩٠.

الوصل والوقف، وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافع: بغير أَلِفٍ في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر: (لكنَّا هو الله ربِّي)، يثبت الألف في الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمد: ولم يُخْتَلَفْ في الوقف أنه بألفٍ، وإنما اختلف في الوصل^(١).

قال: القول فيمن قرأ: (لكنَّ هو الله ربِّي) فلم يثبت الألف في الوصل أنه كان: لكن أنا، فخَفَّفَ الهمزة وألقى حركتها على النون، فصار لكتنَّا، فاجتمع مثلان، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها، فصار في الدَّرَج: (لكنَّ هو الله ربِّي)، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم تثبت الهاء في الوصل في نحو: إرمه وأغزه، لأنها إنما تلحق في الوقف لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: (لكنَّا)، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه. ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من قول من سمعه يقرأ: (أَنْ تَقَعَ عِلْرَضِ) [الحج/ ٦٥] خَفَّفَ الهمزة، وألقى حركتها على لام المعرفة فصار على الرض. وخَفَّفَهَا على قول من قال: الحُمَر، فأثبت همزة الوصل لأن اللام في تقدير السكون، فلمَّا كان في تقدير السكون حذف الألف من على، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة، فاجتمع لمان مثلان فأدغم الأولى في الثانية، ولو خَفَّفَهَا على قول من قال: لَحْمَر، لم يجز الإدغام لأن الألف في على تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكونٍ، فلم يجز الإدغام لفصل

الألف بين المثليين، فإذا وقف من أدغم (لكنّا) أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفها.

ومثل هذه الألف في أنها تثبت في الوقف وتسقط في الإدراج، الألف في حيَّهلاً، تقول: حيَّ هَلْ بعمر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حيَّهلاً، وقد تجيء هذه الألف مثبتة في الشعر في الإدراج، كقول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافي^(١)

وقول الآخر:

أنا شيخُ العشرة فاعرفوني حُمَيْدٌ قد تَذَرَيْتُ السَّناما^(٢)
ولا يكون هذا مختاراً في القراءة، وقد جاء في غير هذا إجراء
الوصل مجرى الوقف. نحو قوله:

ببازلٍ وجناء أو عَيْهَلِي^(٣)

فأما من قرأ (لكنّا هو الله ربّي) في الوصل فإنه يحتمل أمرين:
أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن،
فيدغم النون من لكنْ لسكونها في النون من علامة الضمير، فيكون
على هذا في الوصل والوقف، (لكنّا) بإثبات الألف لا غير، ألا ترى أن
أحداً لا يحذف الألف في نحو: فعلنا.

وقوله: (هو) من: (هو الله ربّي) علامة الحديث والقصة، كما
أنه من قوله: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) [الأنبياء/٩٧]

(١) صدر بيت للأعشى سبق في ٣٦٥/٢.

(٢) سبق في ٣٦٥/٢.

(٣) سبق في ١٥٢/١ (حاشية) و٣٦٢/٢.

وقوله: (قل هو الله أحد) [الإخلاص / ١] كذلك والتقدير: الأمر الله أحد، لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ والخبر في موضع خبر، كما أنه في: إن، وكأن، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه لكن على المعنى، ولو عاد على اللفظ لكان: لكننا هو الله ربنا، ودخلت لكن على الضمير مخففة كما دخلت في قوله: (إننا معكم) [البقرة / ١٤] وهذا وجه.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيويه حكى أنه سمع من العرب من يقول: أعطني أبيضه^(١)، فشدد وألحق الهاء. والتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف في: سبباً^(٢). والياء في: عيهلي^(٣). فأجرى الهاء مجراها في الإطلاق كما كانت مثلها في قوله:

صَفِيَّةٌ قُومِي وَلَا تَجْزَعِي وَبَكِّي النساء على حَمْرَةٍ^(٤)

فهذا الذي حكاه سيويه في الكلام، وليس في شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف، ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعرب، فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف في الوصل أو عليهما جميعاً. ولو كانت فاصلةً لكان مثل (فأضلُّونا السبيلاً) [الأحزاب / ٧٦].

(١) يريد: أبيض. الكتاب ٢/ ٢٨٣، باب: الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل.

(٢) يشير إلى بيت من الرجز لرؤية وهو:

وهبت الريح بمور هباً تترك ما أبقي الدبا سبباً

قد سبق انظر ١/ ٦٥، ٤١٠.

(٣) سبق قريباً.

(٤) لكعب بن مالك وقد سبق انظر ١/ ٧٣، ٢١٢.

وقرأ ابن كثير: (إِنْ تَرَنِي أَنَا) [الكهف/٣٩] و (يُؤْتِنِي خَيْرًا) [٤٠] و (نبغي فارتدًا) [٦٤]، و (إِنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا) [٦٦] و (يهديني ربِّي) [٢٤] يثبت الياء في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل في هذه الحروف، وزاد (فهو المهتدي) [١٧] بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف. الكسائي يحذفها ويثبت الياء في (نبغي) وحدها في الوصل. ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف في كل ذلك^(١).

إثبات ابن كثير الياء فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل والوقف هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبي عمرو الياء في هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها في الوقف أنه فواصل، أو قد أشبهت الفواصل، فحذفها كما تحذف في القوافي لأنه موضع وقف، والوقف مما يعبر فيه الكلم عن حالها في الوصل.

وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياء في هذه الحروف في الوصل والوقف فإن حذفهم لها في الوقف كحذف من تقدم ذكره، لأنها كالفواصل، وأما حذفها في الفواصل^(٢)، فلأنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة في الوصل نحو: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) [هود/١٠٥]. اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: (وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ) [الكهف/٤٣].

(١) السبعة ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) كذا الأصل ولعل الصواب «الوصل» بإسقاط الألف: أو: «الفواصل» بزيادة الفاء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى - : (ولم تكن) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي (ولم يكن) بالياء^(١).

الياء والتاء كلاهما حسن وقد مضى ذلك في غير موضع.
اختلفوا في قوله عز وجل: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)
[الكهف/٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروایتين^(٢):
(الْوَلَايَةُ) بفتح الواو (لِلَّهِ الْحَقِّ) خفضاً.

وقرأ حمزة: (هنالك الولاية لله الحق) بكسر الواو والقاف.
وقرأ أبو عمرو: (هنالك الولاية لله الحق) بفتح الواو وضم
القاف.

وقرأ الكسائي: (هنالك الولاية) كسراً (لله الحق) بضم
القاف^(٣).

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الولاية: أي التوالي، قال: وهو
مصدرُ الولي^(٤)، وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن الولاية هنا
لحنٌ، والكسريجيء في فعالة فيما كان صنعة ومعنى، مُتَقَلِّداً كالكتابة
والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولي أمر إنما هو
الولاية من الدين وكذلك التي في الأنفال: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ

(١) السبعة ٣٩٢.

(٢) أي: رواية أبي بكر ورواية حفص.

(٣) السبعة ٣٩٢.

(٤) مجاز القرآن ١/٤٠٥ (الحاشية).

شيء) [٧٢]، وقد كسر قوم من القراء ذلك أيضاً، وحكى ابن سَلَامٍ عن يونس في قوله: (هنالك الولاية لله الحق) قال يونس: ما كان لله عز وجل فهو ولاية مفتوح من الولاية في الدين، وما كان من ولاية الأمور فبالكسر: ولاية. وقال بعض أهل اللغة: الولاية: النصر. يقال: هم أهل ولاية عليك، أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان، قال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تيك، كما قالوا: الوكالة والوكالة، والوصاية والوصاية بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذاكر يجوز الكسر في الولاية في هذا الموضع.

وأما من قال: (هنالك الولاية لله الحق) فكسر القاف فإنه جعله من وصف الله سبحانه، ووصفه بالحق وهو مصدرٌ كما وصفه بالعدل وبالسلام، والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة، يدل على ذلك قوله: (ويعلمون أن الله هو الحق المبين) [النور/٢٥] وقوله: (ثم رُدُّوا إلى الله مولاَهُمُ الحق) [الأنعام/٦٢].

ومن رفع (الحق) جعله صفةً للولاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الولايات من غير الحق.

اختلفوا في التخفيف والثقل من قوله جل وعز: (عُقْباً) [الكهف/٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (عُقْباً) مضمومة القاف.

وقرأ عاصم وحمزة: (عُقْباً) ساكنة القاف^(١).

أبو عبيدة: خيرٌ عَقْبًا، وعَاقِبَةً، وعُقْبَى، وعُقْبَةً، والمعنى واحدٌ وهي الآخرة^(١). قال أبو علي: ما كان على فَعْلٍ جاز تخفيفه نحو العُنُق، والطَنْبُ وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله عز وجل: (ويوم نُسِيرُ الجبال) [الكهف/٤٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (ويومُ تُسِيرُ) بالناء. (الجبالُ) رفعاً.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: (نُسِيرُ) بالنون (الجبالُ) نصباً^(٢).

حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: (تُسِيرُ) قوله: (وسُيِّرَتِ الجبالُ)، وقوله: (وإذا الجبالُ سُيِّرَتُ) [التكوير/٣].

ومن قال: (نُسِيرُ) فلائه أشبه بما بعده من قوله: (وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) [الكهف/٤٧] فإن قلت: وقد جاء (وَتَسِيرُ الجبالُ سِيرًا) [الطور/١٠] ولم يجب على هذا أن يقال: (تُسِيرُ الجبالُ)؛ قيل: إنما قرئ على: (تُسِيرُ الجبالُ) و(نُسِيرُ الجبالُ) ولم يقرأ على غير هذين الوجهين، فكما أسند الفعل إلى المفعول به في قوله: (وسُيِّرَتِ الجبالُ) كذلك أسند إليها في قوله: (تُسِيرُ الجبالُ).

اختلفوا في قوله تعالى: (ويومَ يَقُولُ نَادُوا) [الكهف/٥٢] في النون والياء.

فقرأ حمزة وحده: (نقول) بالنون وقرأ الباقون بالياء^(٣).

(١) مجاز القرآن ٤٠٥/١.

(٢) السبعة ٣٩٣.

(٣) السبعة ٣٩٣.

قال أبو علي: قول حمزة (نقول) إن قبلها: (وما كنت مُتَّخِذَ المضْلَيْنِ عَضْدًا) [الكهف/٥١] (ويوم نقول): محمول على ما تقدم في المعنى، فكما أن (كنتُ) للمتكلم كذلك (نقول) والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف، فالمعنى: (ويوم يقول): أي يومَ يقول الله سبحانه: (أين شركائي الذين زعمتم) وهذا يقوّي القراءة بالياء دون النون، ولو كان بالنون لكان أشبه بما بعده أن يكون جمعاً مثله، فيقول: شركاءنا، فأما قوله: (الذين زعمتم)، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف، والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أي: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة، ولا بد من تقديره، كقوله: (أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولا) [الفرقان/٤١] ومثل هذا في حذف المفعولين جميعاً، قول الشاعر، وهو الكميّ:

بأيِّ كتابٍ أم بآيةٍ سنّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ^(١)

فالآية أقوى من هذا، لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثاني، لأن الاختصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا في قوله عز وجل: (العذابُ قَبْلًا) [الكهف/٥٥] في كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (قَبْلًا) بكسر القاف.

(١) انظر المحتسب ١/١٨٣، الخزانة ٥/٤، والعيني ٤١٣/٢، الدرر ١/١٣٤.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (قُبْلًا) رفعاً^(١).

أبو عبيدة: قِبْلًا مقابلةً^(٢)، وقال أبو زيد: لقيت فلاناً قِبْلًا ومقابلة وقِبْلًا وقُبْلًا وقَبْلِيًّا وقِبْلًا كله واحد [وهو المواجهة]^(٣).

قال أبو علي: فقلوه: قِبْلًا، أي: مقابلةً. وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قِبْلًا، والقابل: الذي يسقيها وهي تقابل سقبه^(٤)، قال الراجز:

لن يَغْلِبَ اليومَ جَبَاكُم قَبْلِي^(٥)

فهذا أيضاً من المقابلة فمعنى: (أو يأتيهم العذاب قِبْلًا) أي: مقابلةً من حيث يرونها وهذا كقوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ) [الأحقاف/ ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي (قُبْلًا) فيحتمل تأويلين: يجوز أن يكون قِبْلًا بمعنى قِبْلًا، كما حكاه أبو زيد، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحداً اختلف اللفظ، واتفق المعنى، ويجوز أن يكون قِبْلًا جمع قبيل، كأنه: يأتيهم العذاب قِبْلًا قِبْلًا، أي: صنفاً صنفاً، فجمع قبيل الذي هو فعلاً على فُعْلٍ، وصنوفُ العذاب التي يقابلونها كما أخذ أصحاب فرعون، فيكون ضرباً مختلفة كل قبيل منه

(١) السبعة ٣٩٣.

(٢) مجاز القرآن ٤٠٧/١ (حاشية).

(٣) النوادر (ط. الفاتح) ص ٥٧٠ وما بين معقوفين منه.

(٤) السقب والصقب: عمود الخباء، والسقب بالسين لا غير: ولد الناقة، وقيل: الذكر من ولد الناقة (اللسان).

(٥) الجبا: أن يتقدم الساقى للإبل قبل ورودها بيوم، فيجبي لها الماء في الحوض ثم يوردها من الغد.

غير صاحبه، ويكون ضرباً واحداً ويجيئهم منه شيء بعد شيء.
 وقرأ الكسائي وحده: (وما أنسانيه) [الكهف/٦٣] بإمالة
 السين. وكلهم فتحها غيره^(١).

قال أبو علي: الإمالة في السين من (أنسانيه) سائغة، لأنك
 تقول: أُسِّيئته، وسواء كان من نسيئ، الذي هو خلاف ذكرت، أو من
 نسيئ الذي هو تركت، لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد،
 وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالإمالة في السين شائعة من
 حيث قلت في كل واحد منهما أُسِّيئته، وفي التنزيل: (ولا تَكُونُوا
 كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ) [الحشر/٥٩].

حفص عن عاصم (أنسانيه إلا) بضم الهاء، وفي الفتح: (بما
 عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ) [الفتح/١٠] بضم الهاء. أبو بكر عن عاصم:
 (أنسانيه) بكسر الهاء و (بما عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ) بكسر الهاء.

الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت
 الياء في الوصل بعد الهاء (أنسانيه إلا)^(١).

قال: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها.

اختلفوا في قوله تعالى: (مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا) [الكهف/٦٦] في
 التثنية والتخفيف.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: (مِمَّا عَلَّمْتَ
 رُشْدًا) مضمومة الراء خفيفة الشين.

وقرأ ابن عامر: (مما عَلَّمْتَ رُشْدًا)، مضمومة الراء والشين،

هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان: (رُشداً): خفيفة، وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر (رُشداً) خفيفة.

وقرأ أبو عمرو (رُشداً)، مفتوحة الراء والشين^(١).

قال: رُشدا ورُشدا لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر، وقد أجزت العرب كل واحد منهما مجرى الآخر، فقالوا: وَثْنٌ وَوُثْنٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ وَخَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبِدْنَةٌ وَبُذْنٌ، فجمعوا فَعَلًا على فُعْلٍ، ولما كان فُعْلٌ يجري عندهم مجرى فَعْلٍ جمعوا أيضاً فَعَلًا على فُعْلٍ، كما جمعوا فَعَلًا عليه. وذلك قوله: (وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) [البقرة/ ١٦٤]، وفي أخرى: (فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ) [الشعراء/ ١١٩] [يس/ ٤١]، فهذا يدلُّك على أنهما عندهم يجريان جميعاً مجرى واحداً، وعلى هذا أيضاً جمعوا فُعَلًا وفَعَلًا، على فِعْلَانٍ، فقالوا: قَاعٌ وَقِيعَانٌ. وَتَاجٌ وَتِيجَانٌ، وقالوا: حَوْتُ وَحِيتَانٍ، وَنُونٌ وَنِينَانٌ، وقد قيل: إِنْ الْقِرَاءَةُ بـ (رُشْدَا) أَرْجَحُ، لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا فِي قَوْلِهِ: (فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رُشْدَا) [الجن/ ١٤] عَلَى الْفَتْحِ، وَالَّتِي فِي الْكَهْفِ رَأْسُ آيَةٍ مِثْلُ مَا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى فَتْحِهِ، وَتَحْرِيكِ عَيْنِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَيْضاً مِثْلَهُ، مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَا فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ فِي رَأْسِ آيَةٍ. فَأَمَّا انْتِصَابُ (رُشْدَا)، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، وَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِأَتْبَعُ، وَكَأَنَّهُ: هَلْ أَتْبَعُكَ لِلرُّشْدِ، أَوْ لَطَلَبُ الرُّشْدِ عَلَى أَنْ تَعْلَمَنِي، فَيَكُونُ عَلَى حَالٍ مِنْ قَوْلِهِ: أَتْبَعُكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلرُّشْدِ مَفْعُولًا بِهِ تَقْدِيرُهُ: هَلْ أَتْبَعُكَ عَلَى أَنْ تَعْلَمَنِي رُشْدًا مِمَّا عَلِمْتَهُ، وَيَكُونُ الْعِلْمُ

الذي يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين، كقوله: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقرة/٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته. فحذفت الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الإعلان، ومعنى: عَلَّمَنِي رَشْدًا: عَلَّمَنِي أَمْرًا ذا رَشْدٍ، أو علماً ذا رَشْدٍ.

قال: قرأ عاصم وحده، في رواية أبي بكر: (لِمَهْلِكِهِمْ) [الكهف/٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفي النمل: (ما شهدنا مَهْلَكَ أَهْلِهِ) [٤٩] مثلها. وروى عنه حفص: (لِمَهْلِكِهِمْ) و (مَهْلِكَ أَهْلِهِ) بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون: (لِمَهْلِكِهِمْ) و (مَهْلِكَ أَهْلِهِ)، بضم الميم وفتح اللام^(١).

قالوا: هَلَكَ زَيْدٌ وأهلكته، وفي التنزيل: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص/٥٨] وفيه: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا) [الملك/٢٨] وحكوا أن تميماً تقول: هلكني زيدٌ، كأنهم جعلوه من باب رجع، ورجعته، وغاض الماءً وغضته، وعلى هذا حمل بعضهم:

وَمَهْمِهِ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا^(٢)

فقالوا: هو بمنزلة: مُهْلِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا. ومن لم يجعل هلك

(١) السبعة ٣٩٣.

(٢) شطر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٣/٢. والمهمه: الأرض القفر المستوية وانظر ما سبق ٣٧٩/٤

متعدّياً ففي هالكٍ ضميرٌ عائذٌ إلى النكرة، واسم الفاعل مضافٌ إلى المفعول به، كما أنّه لو كان مكان الهالك المهلك كان كذلك، ومن لم يجعل هالكٍ بمعنى مهلك كان تقديره: هالك من تعرّجَه، ومن تعرجه فاعلُ المهلك في المعنى وموضعه نصبٌ مثل: حسن الوجه، فلمّا حذف التنوين أضافه إليه مثل حسن الوجه، فموضعُ «من تعرّجاً»: جرٌّ على هذا الحدّ. فقول عاصم: (لَمَهْلِكِهِمْ): مصدرٌ يكون على قول من عدّى هلكتُ مضافاً إلى المفعول به، نحو (من دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/٤٩] وفي قول من لم يُعدّ هلكتُ مضافاً إلى الفاعل، كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من فَعَلَ في الأمر الشائع يبنى على مَفْعَل.

ومن قال: (وجعلنا لِمَهْلِكِهِمْ موعداً) كان المصدر مضافاً إلى المفعول بهم، كأنه: لإهلاكهم موعداً. ورواية حفص عن عاصم: (لَمَهْلِكِهِمْ) و(مَهْلِكٌ) الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عينٌ من مهلكٍ أقيس وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فَعَلَ يفعل بكسر العين قال: (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [آل عمران/٥٥] وقال: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [البقرة/٢٢٢] وقالوا: ما في بُرْكٍ مكيلاً، يريدون: الكيل، والأولُ أكثرُ وأوسعُ.

اختلفوا في قوله: (فَلَا تَسْأَلْنِ عَنْ شَيْءٍ) [الكهف/٧٠].

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فَلَا تَسْأَلْنِي) ساكنة اللام.

وقرأ نافع: (تَسْأَلْنِي) مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر: (فَلَا تَسْأَلْنِ عَنْ شَيْءٍ) اللام متحركة بغير ياء

مكسورة النون. وقال هشام عنه: (تَسَالِّي) بقاء مشددة النون^(١).

قول ابن كثير ومن تبعه عدوا فيه السؤال إلى المفعول الذي هو المتكلم مثل: لا تَضْرِبْنِي، ولا تَظْلِمْنِي، ونحو ذلك.

وقول نافع: (تَسَالِّي) مفتوحة اللام، ففتحة اللام لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح. فإن أثبت الياء، كما أثبت من تقدم ذكره، فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم. فإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: (فلا تَسَالْنِ) ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام (تَسَالِّي) بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (لَتُغْرِقَ أَهْلَهَا) [الكهف/ ٧١] ورفع الأهل ونصبهم.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: (لَتُغْرِقَ) بالتاء (أَهْلَهَا) نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَيَغْرِقَ أَهْلَهَا) بفتح الياء والراء (أَهْلَهَا) رفع^(٢). وكلهم يخفف الراء.

قال أبو علي: (لَتُغْرِقَ) أولى ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب

(١) السبعة ٣٩٤.

(٢) السبعة ٣٩٥، وسقط قوله بعد: «وكلهم يخفف الراء» منه.

كما كان المعطوف عليه كذلك، ألا ترى أن المعطوف عليه: (أَخْرَقْتُهَا) وكذلك المعطوف، وهذا يجيء على معنى الياء، لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده أيضاً كذلك وهو قوله: (لقد جئت) فهو أيضاً خطاب.

قال: وكلهم خفف الراء، يعني أنهم قرؤوا: (لِتُغْرَقَ)، ولم يقل أحد منهم لِتُغْرَقَ، وذلك لقوله: (فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ) [الأنبياء/٧٧]، ولقوله: (وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ) [البقرة/٥٠]، وقد يدخل فَعْلَ في هذا النحو نحو: غَرَّمْتُه وأَغْرَمْتُهُ، إلا أن الذي جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: (نُكْرًا) [الكهف/٧٤].

فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائي: (نُكْرًا) خفيفةً في كل القرآن إلا قوله: (إلى شيءٍ نُكْرٍ) [القمر/٦]، وخفف ابن كثير أيضاً (إلى شيءٍ نُكْرٍ).

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن: (نُكْرًا) و (نُكْرٍ) مثقل. حفص عن عاصم (نُكْرًا) خفيفة.

واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر (نُكْرًا) خفيفاً في كل القرآن، إلا قوله: (إلى شيءٍ نُكْرٍ) فإنه مثقل. وروى ابن جَمَاز وقالون والمسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع (نُكْرًا) مثقل في كل القرآن، نصر عن الأصمعي عن نافع (نُكْرًا) مثقل^(١).

قال أبو علي: نُكْرٌ: فُعْلٌ، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقةٌ

(١) السبعة ٣٩٥.

أَجْدٌ، ورجل شُلِّلٌ، ومِشْيَةٌ سُجِحٌ وأنشد سيبويه:

وامشُوا مِشْيَةً سُجْحاً^(١)

فمن خَفَّفَ ذلك، فكما يَخَفِّفُ العُنُقَ والعُنُقُ، والطَّنْبَ والطَّنْبُ، والشُّغْلَ والشُّغْلَ، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ بالثقل وبالتخفيف كان مصيباً، وكذلك إن أخذ آخِذٌ باللغتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالثقل فجائز.

اختلفوا في قوله: (مِنْ لَدُنِّي) [الكهف/٧٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (مِنْ لَدُنِّي) مثقل.

وقرأ نافع: (من لَدُنِّي) بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (من لَدُنِّي) يُشِمُّ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف عن أبي بكر عن عاصم. وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (من لَدُنِّي) يسكن الدال مع فتح اللام. وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (من لَدُنِّي) بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط. وفي كتاب المعاني الذي عمله إلى طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (من لَدُنِّي) مفتوحة اللام ساكنة الدال، وقال حفص عن عاصم: (لَدُنِّي) مثل أبي عمرو وحمزة^(٢).

قال أبو علي: من قال: (من لَدُنِّي)، زاد النون التي تزداد مع

(١) هذه قطعة من بيت لحسان بن ثابت تمامه:

دَعُوا التَّخَايُورَ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحاً إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ

انظر ديوانه ٢١٩/١ والكتاب ٣١٥/٢ واللسان (سجح).

(٢) السبعة ٣٩٦.

علامة المضمّر المجرور والمنصوب في نحو: مَنِّي وعَنِّي، وَقَطْنِي، وضَرْبَنِي، فأدغم الأولى الساكنة في التي تزد مع الضمير، فصار (لَدُنِّي)، وهذا هو القياس، والذي عليه الاستعمال.

وقرأ نافع (من لَدُنِّي)، بضم الدال مع تخفيف النون. وجه ذلك: أنه على ما قُدِّم ذكره إلا في حذفه النون التي تلحق علامة الضمير، وإنما حذفها كما حذفت من قَدَنِي وَقَدِي، قال:

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي^(١)

ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من لَدُنْ لأنها تُرَدُّ مع إضافتها إلى الضمير في نحو: (مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرُ) [الكهف/٢]، وَمِنْ لَدُنَّا وَلَدُنِّي، فكما لا تحذف من علامة الضمير، وإن حذفت من: «لَدُ شَوْلٍ»^(٢) و«لَدُ غُدُوَّةٍ»^(٣) فإنها تُرَدُّ مع الضمير إلى الأصل، كما ردّوا:

فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا^(٤)

ونحو ذلك. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (مِنْ لَدُنِّي) يشمُّ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف، قال أبو علي: وجه ذلك أن لَدُنْ مثل سَبُع، وَعَضِدٍ، فكما تحذف الضمة من نحو سَبُع، كذلك حذفت من لَدُنْ، فصار لَدُنْ، فأما إشماعها الضم فليُعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم، كما أن من قال: تَغْزِين، وَقِيلَ، فَأَشَمَّ الحرفين الضمة، أراد أن يُعْلِمَ أنها في الأصل مضمومة.

(١) سبق انظر ٣/٣٣٤.

(٢) سبق في ص ١٢٥.

(٣) سبق في ص ١٢٧.

(٤) سبق انظر ١/١٠٦.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام. قال أبو علي: هذا هو الوجه الذي تقدّم، إلا أنه لم يشمّ الدالّ الضمة، وإنما لم يشمّها، كما أن كثيراً منهم لا يشمّون الضمة نحو: قيل.

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مِنْ لُذْنِي) بضم اللام، ويسكن الدال، قال أحمد: وهو غلط. قال أبو علي: يشبه أن يكون التغليب من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح، ألا ترى أن مثل سَبْعٍ وَعَضُدٌ إذا حُفِّفَ فتخفيفه على ضربين، أحدهما: أن تُحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضُدٌ. والآخر: أن تُلقَى الحركة التي هي الضمة على الفاء، وتحذف الفتحة فيقال: عَضُدٌ، فكذلك لُذْنٌ، ومثل ذلك: كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ، فهذه أوجه هذه الرواية في القياس. والنون التي تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال، لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من لُذْنٌ ساكنة، فتحذف النون، لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال فيصير لُذْنِي أو لُذْنِي^(١)، فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما الدال المسكنة، والآخر نون لُذْنٌ، فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تحرّك الدال لئلا يلتقي ساكنان، فيصير في الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه في: قَرَمَ مالِكٌ، في تحريك الساكن في المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين إذ قد حذفت لالتقائهما في نحو: لُدُ الصلاة وَلُدُ الحائط.

(١) كتب في الهامش (ط) من هنا إلى آخر الفصل سقط من كتاب الشيخ.

اختلفوا في قوله: (لَتَخِذْتُ) [الكهف/٧٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لَتَخِذْتُ) بكسر الخاء، وكان أبو عمرو يدغم الدال، وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لا تَخِذْتُ). وكلهم أدغم إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير^(١).

قال أبو زيد: اتَّخَذْنَا مَالاً فَنَحْنُ نَتَّخِذُهُ اتِّخَاذًا، وَتَخِذْتُ اتَّخَذُ تَخْذًا. وحكى سيويه: اسْتَخَذَ فلان أرضاً^(٢)، يتأوله على أمرين: أحدهما: أنه أراد اتَّخَذَ فأبدل^(٣) السين من التاء الأولى، والآخر: أنه استفعل، فحذف التاء التي هي فاء، من تخذت.

قال أبو علي: قوله: (لَتَخِذْتُ) بكسر الخاء: فَعِلْتُ، وأنشدوا:

وَقَدْ تَخِذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا
نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقِطَاةِ الْمُطَّرَّقِ^(٤)

وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة، فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، والطاء والدال، والتاء والذال والتاء والطاء، أدغم بعضها في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين والزاي فتدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن في الستة لما يختل في إدغامها في

(١) السبعة ٣٩٦.

(٢) سيويه ٤٢٩/٢.

(٣) في الأصل: فأن بدل.

(٤) سبق في ٦٨/٢.

مقاربتها من الصّفير، فالذال أدغمها أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبين ابن كثير: (لَتَّخَذَتْ) وتركه الإدغام، فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزاً غير حيز الآخر، فالذال من حيز الظاء والتاء، فلم يدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين في الجهر والهمس. وحكى سيويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جل وعزّ: (أَنْ يُبَدِّلَهُمَا) [الكهف/٨١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (أَنْ يُبَدِّلَهُمَا) [الكهف/٨١] (وَلْيُبَدِّلْنَهُمْ) [النور/٥٥] و (أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُمْ) [التحریم/٥] و (أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْراً مِنْهَا) [ن/٣٢] خفاً جُمع. وقرأ نافع وأبو عمرو في الكهف والتحریم ونون والنور مشدداً كله.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي في الكهف والتحریم ونون مخففاً، وفي النور: (وَلْيُبَدِّلْنَهُمْ) مشددة. وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف والتحریم ونون، وشدد في النور^(١).

قال: بدلّ وأبدل يتقاربان في المعنى، كما أن نزل وأنزل كذلك، إلا أن بدلّ ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله: (لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ) [يونس/٦٤] ولم يجيء منه الإبدال كما جاء

التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: (وإن أردنم استبدال زوج مكان زوج) [النساء/٢٠] فهذا يكون بمعنى الإبدال كما أن قوله:

فلم يستجبه عند ذاك مُجِيبٌ^(١)

بمعنى: فلم يجبه، فكما جاءت يستجبه بمنزلة يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن بدل غير أبدل، لأن قولك: تبدل، هو أن تذهب بالشيء وتجيء بغيره، كقوله:

عَزَلَ الأمير للأمير المُبْدَل^(٢)

وقد يقال: يُبدل في الشيء، وقد يكون قائماً وغير قائم، كقوله: (وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) [النور/٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن، ومن قال: (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ) [النحل/١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) [البقرة/٢٣٤] (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْهُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) [البقرة/٢٤٠]. وربما رفع المبدل من التلاوة. وقال: (وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ) [سبأ/١٦] فالجنتان قائمتان، وقال: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) [البقرة/٥٩] فالقولان جميعاً قائمان، فليس ينفصل بدل من أبدل في هذا النحو بشيء.

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله عز وجل: (رُحْمًا) [٨١]. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: (رُحْمًا) ساكنة الحاء.

(١) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي سبق في ٣٥٢/١.

(٢) هذا رجز لأبي النجم، انظر تهذيب اللغة ١٤/١٣٢، واللسان (بدل).

وقرأ ابن عامر: (رُحْمًا) مثقلة الحاء، وروي عن أبي عمرو: (رُحْمًا ورُحْمًا). عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقرأ. قال: وأنا أقرأ بالضم (رُحْمًا). علي بن نصر، عن أبي عمرو: (وأقرب رُحْمًا) و (رُحْمًا) بتسكين الحاء وتحريكها^(١).

أبو عبيدة^(٢): الرَّحْمُ والرُّحْم، وهو الرحمة، وأنشد العجاج:
ولم تعرَّج رُحْمَ مَنْ تعرَّجَا^(٣)

وأنشد غيره لرؤية:

يَا مُنْزِلَ الرَّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَ وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَ^(٤)

قال أبو عبيدة: (وأقرب رُحْمًا): عطفًا.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله: (فَاتَّبَعَ سَبِيًّا) [الكهف/٨٥] (ثم اتَّبَعَ سَبِيًّا) [الكهف/٨٩، ٩٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (فَاتَّبَعَ سَبِيًّا) (ثم اتَّبَعَ سَبِيًّا) (ثم اتَّبَعَ سَبِيًّا) مشددات التاء. وقرؤوا: (فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ) [الشعراء/٦٠] مهموزًا، وكذلك: (فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ) [الأعراف/١٧٥] وكذلك: (فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ) [الصافات/١٠] (فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مَبِينٌ) [الحجر/١٨]. وقرؤوا (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [هود/١١٦] مشددة

(١) السبعة ٣٩٧.

(٢) مجاز القرآن ٤١٣/١.

(٣) ديوان العجاج ٦٦/٢، وفيه:

ولم تعرَّج رَحِمَ مَنْ تعرَّجَا

(٤) ديوان رؤية ١٧٥/ وانظر اللسان (رحم).

التاء. وروى حسين عن أبي عمرو: (وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) رواه هارون عن حسين عنه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (فَأَتَّبَعَ سِبْيَاً) (ثم أَتَّبَعَ سِبْيَاً) (ثم أَتَّبَعَ سِبْيَاً) (فَأَتَّبَعَهُ شَهَابٌ)، (فَأَتَّبَعُوهُمْ مَشْرِقِينَ)، (فَأَتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ) مقطوع. (وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) موصولة^(١).

أبو زيد: رأيت القوم فَأَتَّبَعْتُهُمْ إِتِّبَاعاً: إذا سبقوا فأُسْرَعَتْ نحوهم، ومروا علي فَأَتَّبَعْتُهُمْ إِتِّبَاعاً: إذا ذهبَ معهم ولم يَسْتَتْبِعُوكَ وَتَبِعْتُهُمْ أَتَّبَعَهُمْ تَبَعاً مثل ذلك.

قال أبو علي: تبع فَعَلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، يدلّ على ذلك قوله: (وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً) [القصص/٤٢] وفي أخرى: (وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً) [هود/٦٠] لَمَّا بَنِيَ الْفَعْلُ لِلْمَفْعُولِ قَامَ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ مَقَامَ الْفَاعِلِ. فأما أَتَّبِعُوا فافْتَعَلُوا، فتعدى إلى مفعول واحد، كما تعدى فعلوا إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحتفرتة، وجرحته واجترحتة، وفي التنزيل: (اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ) [الجاثية/٢١] وفيه (وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ) [الأنعام/٦٠] وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير. وأما قوله: (فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ) [الشعراء/٦٠] فتقديره: فَأَتَّبَعُوهُمْ جَنُودَهُمْ، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: (لِيُنذَرَ بَأْساً شَدِيداً مِّنْ لَّدُنْهُ) [الكهف/٢] ومن قوله: (لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا) [الكهف/٩٣] والمعنى: لَا يُفْقَهُونَ أَحَدًا قَوْلًا، وليُنذَرَ النَّاسَ بَأْساً شَدِيداً، (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم) [الأنعام/٥١] أي: عذابه أو

حسابه، وقال: (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) [آل عمران/ ١٧٥] أي: يخوفهم بأوليائه، يدلك على ذلك: (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ) [آل عمران/ ١٧٥]. فقلوه: (فَاتَّبَعَ سَبَبًا) إنما هو افتعل الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقلوه: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ) [البقرة/ ١٠٢] (وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) [الشعراء/ ١١١].

فأما قراءتهم: (فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ) [الشعراء/ ٦٠] فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين، وقوله: (فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا) [يونس/ ٩٠] تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إيَّاهم وتبَّعه لهم، وكذلك (فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ). المعنى: أتبعه شهابٌ مبینُ الإحراق، والمنع من استراق السمع. وقوله: (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [هود/ ١١٦] فمطاوع تبع، تعدى إلى مفعول واحد، ومثله: (وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) [الشعراء/ ١١١]. وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو: (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ) فإن أتبع يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من تبعه، فأقيم أحدهما مقام الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب الدرهم في: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا، والمعنى: وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا عِقَابَ مَا أَتَرَفُوا فِيهِ، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقراه عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: (فَاتَّبَعَ سَبَبًا) تقديره: فأتبع سبباً سبباً، أو أتبع أمره سبباً، أو أتبع ما هو عليه سبباً، وقد فسرتُ الآي التي ذكرها بعد فيما تقدّم. وقال بعض المتأولين في قوله: (وَأَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا) [الكهف/ ٨٤] المعنى: وآتيناه من كل شيء بالخلق إليه حاجة سبباً، أي: علماً ومعونة له على ما مكناه فيه، وَاتَّبَعَ سَبَبًا، يراد به: اتجه في كل وجه وجهناه له وأمرنا به للسبب الذي

ينال به صلاح ما مُكِّنَ منه . وقال أبو عبيدة : اتَّبَعَ سبباً : طريقاً وأثراً^(١) .

اختلفوا في قوله تعالى : (في عَيْنِ حَمِئَةٍ) [الكهف/٨٦] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (حَمِئَةٍ) [الكهف/٨٦] وكذلك عاصم في رواية حفص : (حَمِئَةٍ)^(٢) .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمة والكسائي (حامية)^(٣) .

أبو عبيدة : في (عين حَمِئَةٍ) : ذات حَمَاءٍ^(٤) . قال الحسن : رحمه الله من قرأ : (حَمِئَةٍ) فهي فَعْلَةٌ ، ومن قرأ : (حامية) فهي فاعلةٌ من حَمَيْتَ تحمى فهي حاميةٌ . حدثنا الكندي قال : حدثنا المؤمل قال : حدثنا إسماعيل عن ابن أبي رجاء عن الحسن في قوله : (في عين حامية) قال : حَارَّةٌ ، ويجوز فيمن قرأ : (حامية) أن يكون فاعلةٌ من الحمأة ، فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن ، فقلبها ياءً مَحْضَةً ، وإن خفف الهمزة من فاعل على قول الخليل كانت بين بين . قال سيويه : وهو قول العرب والخليل . وروي عن ابن عباس قال : كنت عند معاوية فقرأ : (في عين حامية) فقلت : ما نقرأها إلا (حَمِئَةٍ) فقال : لعبد الله بن عمرو بن العاص كيف تقرأها؟ قال : كما قرأتها يا أمير المؤمنين ، قال ابن عباس : فقلت : في بيتي نزل القرآن ، فأرسل معاوية إلى كعب : أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال : أما

(١) مجاز القرآن ٤١٣/١ .

(٢) زاد في السبعة موضحاً : «مهموزة بغير ألف» .

(٣) السبعة ٣٩٨ وزاد : بألف غير مهموزة .

(٤) مجاز القرآن ٤١٣/١ .

العربية، فأنتم أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطن، وكان جمهور الناس على (حامية)^(١).

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله عز وجل: (جزاء الحُسنَى) [الكهف/٨٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر (جَزَاءُ الحسنى) ^(٢) رفع مضافة.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (جَزَاءُ الحسنى) منون منصوب^(٣).

قال أبو علي: من قرأ: (جزاء الحسنى)، كان المعنى: له جزاء الخلال الحسنى، لأن الإيمان والعمل الصالح خلال، فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنة التي أتاها وعملها.

ومن قال: (فله جزاء الحسنى) فالمعنى: له الحسنى جزاءً، أي: له الخلال الحسنى جزاءً، فالجزاء مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مَجْزِيَّةً، قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدماً إلا في الشعر.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله جل وعز: (بَيْنَ السُّدَيْنِ) [الكهف/٩٣].

فقرأ ابن كثير: (بين السُّدَيْنِ) بفتح السين، (وَبَيْنَهُمْ) ^(٤) سَدًا

(١) انظر تفسير البحر المحيط ١٥٩/٦ والقرطبي ٤٩/١١.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) السبعة ٣٩٨.

(٤) في الأصل (بينهما) وهو خطأ.

[الكهف/٩٤] بفتح السين أيضاً، وقرأ في يس: (سُدًّا) و (سُدًّا) [٩] (١)، وأبو عمرو مثله. حفص عن عاصم بفتح ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بضم السين في ذلك كله، وكذلك ابن عامر.

وقرأ حمزة والكسائي بضم (بين السُدين) وحدها، ويفتحان: (وبينهم سُدًّا) و (من بين أيديهم سُدًّا ومن خلفهم سُدًّا) (٢).

أبو عبيدة: كل شيءٍ وجَدْتُهُ العربُ من فعل الله من الجبال والشعاب فهو سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو سُدٌّ (٣)، وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد، كالضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون السَّد المصدر من سدده سُدًّا، والسَّد: المسدود في الأشياء التي يفصلُ فيها بين المصادر والأسماء نحو السَّقِي والسَّقِي، والطَّحْن والطَّحْن والشَّرْب والشَّرْب والقبض والقبض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه (بين السُدين) لأنه المسدود. ويجوز فيمن فتح السُدين أن يجعله اسماً للمسدود، نحو: نسجُ اليمن، وضربُ الأمير تريد بهما: منسوجُهُ ومضروبُهُ، فأما ما في يس من قوله: (وجعلنا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدًّا) [يس/٩]، فمن ضم كان المعنى جعلنا بينهم مثل السَّد والحاجز المانع من الرؤية، ومن فتح جعل السَّد المسدود، قال أبو الحسن المفتوحة أكثر اللغتين.

(١) الآية بتمامها: (وجعلنا من بين أيديهم سُدًّا ومن خلفهم سُدًّا فأغشيناهم فهم لا يبصرون).

(٢) السبعة ٣٩٩. وزاد في الأصل: (وبينهم سُدًّا) ولا ضرورة لإثباتها فقد سبق ذكرها.

(٣) مجاز القرآن ٤١٤/١.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله تعالى: (يَفْقَهُونَ قَوْلًا) [الكهف/٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (يَفْقَهُونَ قَوْلًا) بفتح الياء، وقرأ حمزة والكسائي: (يَفْقَهُونَ قَوْلًا) بضم الياء، وكسر القاف^(١).

(لا يكادون يفقهون قَوْلًا) أي: يعلمونه ولا يستنبطون من فحواه شيئاً. ومن قال: (لا يكادون يُفْقَهُونَ) فَإِنَّ فِقْهْتُ فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: فِقْهْتُ السُّنَّةَ، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمعنى فيمن ضم: لا يكادون يُفْقَهُونَ أحداً قَوْلًا، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله: (لينذر بأساً شديداً) [الكهف/٢] وكما حذف من قوله: (فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ)^(٢) [الشعراء/٦٠]. وهذا النحو غير ضيق.

اختلفوا في همز (يأجوج ومأجوج) [الكهف/٩٤].

فقرأ عاصم وحده: (يأجوج ومأجوج) مهموز ههنا، وفي سورة الأنبياء^(٣) [٩٦] أيضاً. وقرأ الباقون بغير همز^(٤).

اعلم أنك إن جعلت (يأجوج) عربياً فيمن همز فهو يفعل مثل يربوع، وهو من أج من قولك: هَبَّ له بأجَّة^(٥)، وليس من يَأْجِجُ الذي

(١) السبعة ٣٩٩.

(٢) أي: فأتبعوهم جندهم مشرقين.

(٣) وهي قوله سبحانه: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون).

(٤) السبعة ٣٩٩.

(٥) وهي شدة الجر.

حكاه سيبويه^(١)، لأن الياء في يَأْجِج فاءً فالكلمة من ياء وهمزة وجيم وأظهر الجيم في يَأْجِج لأنها للإلحاق كما أظهرت الدال في مَهْدِدٍ لذلك، ولو كان في العربية فعلولٌ لأمكن أن يكون يَأْجُوج فيمن همز فَعُولٌ من يَأْجِجُ، ومن لم يهمز فقال: يَأْجُوج، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفاً مثل راسٍ، فهو على قوله أيضاً يفعلول، فإن كانت الألف في يَأْجُوج فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه فاعولٌ من ي ج ج، فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَقُ، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة كمجوس.

وأما (مَأْجُوج) فيمن همز فمفعول من أَجَّ كما أن يَأْجُوج يفعلول منه، فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق. ومن لم يهمز مأجوج كان مأجُوجٌ عنده فاعولٌ من مَجَّ، كما كان ياجوج من يَجَّ، فالكلمتان على هذا من أصلين وليس من أصل واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيه أيضاً للتأنيث والتعريف، وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكرا.

اختلفوا في قوله جل وعز^(٢): (خَرَجَا) [الكهف/ ٩٤] (فخَرَجَا رَبُّكَ) [المؤمنون/ ٧٢].

(١) حكاه في باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد، وما تجعله عن نفس الحرف. انظر الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) جاء عن هامش الأصل: بلغ.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: (خَرَجًا)، وفي المؤمنين: (خرجًا) بغير ألف. (فخراج) الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: (خَرَجًا) بغير ألف، وفي المؤمنين (خَرَجًا) بغير ألف، (فَخَرَجُ رَبِّكَ) بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي ثلاثهن بألف^(١).

قال أبو علي: هل نَجْعَلُ لك خَرَجًا: أي: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله: أم تسألهم خرجًا، أي: مالاً يخرجونه إليك، فأما المضروب على الأرض فالخراج، وقد يجوز في غير ضرائب الأرض الخراج بدلالة قول العجاج:

يومُ خراجٍ يخرجُ السمرجاً^(٢)

فهذا ليس على الضرائب التي ألزمت الأرضين المفتحة كأرض السواد، لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم وغيره، وإنما هو شيء مؤبّد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين، ويدلّ على أن الخراج العطية منهم له، قوله في جوابه لهم: (ما مكّني فيه ربّي خيرٌ [الكهف/٩٥] كأن المعنى: ما مكّني فيه من الاتساع في الدنيا خيرٌ من خَرَجِكُم الذي بذلتموه لي، فأعينوني بقوة دون الخراج الذي بذلتموه.

قال: كلّهم قرأ: (رَدْمًا. آتونني) [الكهف/٩٥، ٩٦] ممدوداً غير عاصم فيما حدّثني به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي عن أبيه عن

(١) السبعة ٤٠٠.

(٢) انظر ديوانه ٢٥/٢، وفيه السمرجاء، وانظر اللسان (شمرج).

يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (رَدْمًا آتُونِي) بكسر التنوين^(١).
 وحدَّثني موسى بن إسحق عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن
 عاصم (رَدْمًا. آتُونِي) بكسر التنوين على معنى جيئوني. وحدَّثني
 موسى بن إسحاق عن هرون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم:
 (ردماً آتُونِي) مثله، على جيئوني.

وروى حفص عن عاصم: (رَدْمًا آتُونِي) مثل أبي عمرو^(٢).
 حجة من قرأ (رَدْمًا آتُونِي) أن (آتُونِي) أشبه بقوله: (فأعينوني
 بقوة) [الكهف/٩٥] لأنه كلّفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل
 الخراج الذي بذلوه. فقوله: (آتُونِي) الذي معناه: جيئوني، إنما هو
 معونة على ما كلّفهم من قوله: (فأعينوني بقوة).
 وأمّا (آتُونِي) فمعناه: أعطوني، وأعطوني يجوز أن يكون على
 المشاركة، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة روى عنه
 محمد في رجل كان عنده ثوبٌ لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب،
 فقال: قد أعطيتك، قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن
 عند ربِّ الثوب فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك قال:
 هو عارية.

وقولهم: (آتُونِي) مثل أعطوني في المعنى، وقد احتمل أعطوني
 الوجهين، وكذلك يحتملها آتُونِي. واثتُونِي لا يحتمل إلا جيئوني،

(١) زاد في السبعة: ووصل الألف.

(٢) السبعة ٤٠٠.

فأَتُونِي المقصورة ههنا أحسن لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال:

وَمِنَّا الَّذِي أَعْطَى الرَّسُولَ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ^(١)

فالعطية تجري مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم في فك الأسير، وقد يكون بمعنى المناولة.

ووجه قول من قرأ: (آتوني) أنه لم يُرد بآتوني: العطية والهبة، ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: (ائتوني) لا يُصرف إلى استدعاء تمليك عين بهبة ولا بغيرها، وأما انتصاب (زُبُر الحديد) فإنك تقول: أتيتك بدرهم، وقال:

أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مَوْثِقًا

فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(٢)

فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف اتساعاً، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حد: أمرتك الخير^(٣). ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (ما مكّني) [الكهف/٩٥] بنونين، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

(١) البيت للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً وهي من النقاظ ص ٦٩٦.

انظر ديوانه ٥١٦/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٢/٣.

(٢) البيت لم يعرف قائله، انظر ابن الشجري ٣٥٣/١، والأشموني ٥١/٤ والعيني ٤٧٥/٤. والقد: سير يقدمن جلد غير مدبوغ.

(٣) يشير إلى بيت عمرو بن معد يكرب، وقد سبق انظر ٣٣١/٢.

وقرأ الباكون (ما مكني) مدغم^(١).

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكناء، وقد مكن مكانة. قال أبو علي: مكن فعل غير متعد كشرّف وعظّم، فإذا ضعفت العين عديته بذلك كقولك: شرفته وعظّمته، فقول ابن كثير: مكنني يكون منقولاً من مكن، وكذلك قول الباقيين، فأما إظهار المثلين في مكنني فلأن الثاني منهما غير لازم، لأنك قد تقول: مكنك ومكنه فلا تلزم النون، فلما لم تلزم لم يعتدّ بها، كما أن التاء في اقتتلوا كذلك، ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم، فأدغم، كما أن من قرأ: قتلوا في: اقتتلوا كذلك.

اختلفوا في قوله: (يَبْنَ الصَّدْفَيْنِ) [الكهف/٩٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (الصَّدْفَيْنِ) بضم الصاد والdal.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: (الصَّدْفَيْنِ) بفتح الصاد والdal.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (الصَّدْفَيْنِ) بضم الصاد وتسكين الdal. وروى حفص عن عاصم: (الصَّدْفَيْنِ) بفتحتين^(٢).

هذه لغات في الكلمة فاشية زعموا. وقال أبو عبيدة: الصدفان: جنبتا الجبل^(٣).

اختلفوا في قوله تعالى: (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ) [الكهف/٩٦] فقرأ

(١) السبعة ٤٠٠.

(٢) السبعة ٤٠١.

(٣) انظر مجاز القرآن ٤١٤/١.

ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي (قال آتوني أفرغ) ممدوداً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة (قال آتوني) قصراً.

وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: (آتوني) ممدودة. حفص عن عاصم قال: (آتوني) ممدودة^(١).

قال أبو علي: أما قراءة من قرأ (ائتوني أفرغ عليه قطراً) فمعناه: جيئوني به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف، كما كان قوله: (ائتوني زُبر الحديد) كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول كان: (ائتوني أفرغه عليه قطراً، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني، بلا حرف كما كان كذلك في قوله: (ائتوني زبر الحديد)، وجميع ما مرّ بنا في التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، فمنه قوله: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) [النساء/١٧٦] ومنه قوله: (هَآؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) [الحاقة/١٩].

ووجه من قال: (آتوني أفرغ عليه قطراً) أن المعنى: ناولوني قطراً أفرغه عليه، إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر ائتوني.

قال: كلهم قرأ (فما اسطأعوا) [الكهف/٩٦] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ (فما اسطأعوا) يريد: فما اسطأعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة^(٢).

(١) السبعة ٤٠١.

(٢) السبعة ٤٠١.

قالوا: طاع يطوع، فلم يتعدّ الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة فقالوا: أطعت زيدا، قال: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [الأنفال/ ١] وقالوا أيضاً: اسطاع يستطيع في معنى أطاع يطيع، وقولهم: أسطاع أفعَل، وإنما ألحقت السين البناء لنقل الحركة إلى الفاء وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف، ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها في نحو لم يَسْطَعْ، ومثل السين في ذلك الهاء في قول من قال: أَهْرَاقْ يُهْرِيقْ. فالهاء في أنها عوضٌ مثل السين في اسْطَاع، وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض. وقالوا أيضاً: استطاع يستطيع، وفي التنزيل: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) [المائدة/ ١١٢] فهذا استفعل، وكأن استفعل في ذلك جاء في معنى أفعَل، كما أن استجاب في معنى أجاب في نحو:

فلم يستجبه عند ذاك مجيب^(١)

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يستطيع، وفي التنزيل: (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك في الأمثال، فلما لم يَسْغِ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُدِلَ عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثلاث في قولهم: عِلْمَاءُ بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسغ إدغام الأولى في الثانية وإن كانت تتحرك بحركة الهمزة في نحو قولهم: أَلْحَمْرُ؛ حذفوا الأول من المثليين لما كان الإدغام يؤدي إلى تحريك ما تكره الحركة فيه فأما تحريكه بحركة الهمزة فهي في هذا التحريك في نية السكون

(١) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي سبق في ٣٥٢/١.

يدلّك على ذلك تقدير همزة الوصل مع تحرّك اللام، فقالوا: علماء بنو فلان، فحذفوا الأول من المثلين حيث لم يتجّه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: أسطاع، لأن هذه السين لم تتحرك في موضع من الحركات كما تحركت اللام، فهذا استفعل بمنزلة أفعل وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثلين، فقالوا: بلْعَنْبِر، لَمَّا كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضاً، فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما خففوا به في المثلين، ولغة أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في: سطيع: يَسْتِيع، فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أنه أبدل من الطاء التي هي فاء التاء ليقربها من الحرف الذي قبلها، فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان ليوافق ما قبله في الجهر، والآخر: أن يكون حذف الطاء لما لم يستقم إدغام ما قبلها في المتقارب منها، كما حذف المثل والمتقارب من: عِلْمَاء بنو فلان، وبلْعَنْبِر، ويكون هذا في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف، بمنزلة قولهم: تَقَيْتُ، ألا ترى أنه في الأصل: اتَّقَى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتلبة لسكون الفاء فبقي تَقَيْتُ على فعلت، فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء، كما أبدل من تَيَقُّور وتَوَلَّج^(١) ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من افتعلت، فالدليل

(١) تيقور: من الوقار، وهو فيعمل، أبدلت التاء من الواو، وأصله: وَيَقُور، وتَوَلَّج: وهو الكناس الذي يستظل به الوحش في شدة الحر، ووزنه: فوعل على رأي الخليل أيضاً، فأبدلوا التاء مكان الواو وجعل فَوْعلاً أولى بهما من تفعل، لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعللاً اسماً، وفوعل كثير.

على أن الحذف من افتعلت وليس على حد ما ذكرت قولهم في المضارع: يَتَّقِي ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة وأنشدنا:

يَتَّقِي بِهِ نَفْيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ^(١)

ومثل تقديره الفاء التي هي طاء من يستيع، تقدير حذف التاء من قولهم: استخذ فلان مالا، يجوز أن يكون: استخذ، فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في يستيع، وإنما هو يستطيع، ويجوز أن يكون: استخذ اتخذ، فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طُسْتُ. قال العجاج:

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتُ^(٢)

والأصل السين، يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد:

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيُّلِي قَسٌّ

أَشَعَتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌّ حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ^(٣)
فأما قول حمزة: (فما اسطاعوا أن يظهروه) فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن

(١) صدر بيت لساعدة وعجزه:

فالماء فوق متونه يتصبَّبُ

انظر شرح ديوان الهذليين ١١٠٠/٣ واللسان (نفي) وفيه: يقرؤ، مكان يتقي.

(٢) سبق في ١٢٠/٣.

أدغم مع أنَّ الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مدٍّ، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدّمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلالِ الزاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عَقَابِ كَاسِرٍ^(١)
والحذف في: ما اسطاعوا، والإثبات في ما استطاعوا، كل واحدٍ منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله عز وجل: (دَكَّا) [الكهف/٩٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (دَكَّا) منونٌ غير مهموز ولا ممدود. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: (دَكَّاء) ممدودٌ مهموزٌ بلا تنوين.

وهبيرةٌ عن حفص (دَكَّا) منونٌ غير ممدود، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود^(٢).

قال أبو علي: من قال: (جعله دَكَّا) احتمل أمرين: أحدهما: أنه لما قال: (جعله) وكان بمنزلة خَلَقَ وَعَمِلَ، فكأنه قد قال: دَكَّهُ دَكَّا، فحملة على الفعل الذي دلَّ عليه قوله: جَعَلَهُ، والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دكٍّ، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالاً في هذا الوجه.

ومن قال: (جعله دَكَّاء) فعلى حذف المضاف، كأنه جعله مثل دَكَّاء، قالوا: ناقةٌ دَكَّاء، أي: لا سنام لها، ولا بدّ من تقدير الحذف،

(١) سبق انظر ٣٩٧/٢، وانظر الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) السبعة ٤٠٢.

لأن الجبل مذكّر فلا يوصف بدكاء، لأنه من المؤنث وجعل مثل خَلَقَ، ويمكن أن يكون حالاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي) [الكهف/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم^(١): (قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ) بالتاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يَنْفَدُ) بالياء^(٢). قال أبو علي: التأنيث أحسن، لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن أيضاً لأن التأنيث ليس بحقيقي وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

(١) زاد في السبعة «ابن عامر» فيمن قرأ هذه القراءة، وأنقصه في قراءة الياء.
(٢) السبعة ٤٠٢.

ذكر اختلافهم في سورة مريم

اختلفوا في (كَهَيْعَص. ذَكُرُ) [٢٠، ١].

فقرأ ابن كثير (كَهَيْعَص) بفتح الهاء والياء، وتبيين الدال التي في هجاء صاد.

وقرأ أبو عمرو (كَهَيْعَص. ذَكُرُ) بكسر الهاء وفتح الياء ويدغم الدال في الدال. نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء صاد في الدال من (ذكر) هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه. وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني عن نافع بفتح الهاء والياء ويدغم، وقال إسماعيل بين الكسر والفتح. وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح، ونون العين غير مبيّنة، ودالٌ صا^(١) غير مبيّنة وهو معها^(٢) ذال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي بكسر^(٣) الهاء والياء والكسائي لا يبين الدال وعاصم يبينها.

(١) في الأصل: ودالٌ وصاد، وفي السبعة: ودال الصاد.

(٢) في السبعة: «وموضعها» بدل: «وهو معها».

(٣) في السبعة: يكسران.

وقرأ حمزة وابن عامر (كهيّعص. ذكّر) بفتح الهاء وكسر الياء
ويدغمان، وكلّهم يخفي نون (عين).

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم أنه كان يبين الهاء
ولا يرفعها ولا يكسر الياء. أبو عمارة عن حفص عن عاصم يفخّم^(١).

القول في إمالة هذه الحروف أن إمالتها لا تمتنع، لأنها ليست
بحروف معنى وإنما هي أسماء لهذه الأصوات، قال سيبويه: قالوا:
باء، تا، لأنها أسماء ما يتهجّى به^(٢)، فلما كانت أسماء غير حروف
جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء. ويدلّك على أنها أسماء
أنها إذا أخبرت عنها أعربتها، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن
أسماء العدد إذا أخبرت عنها أعربتها، فكما أن أسماء العدد قبل أن
تعربها أسماء، فكذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة
فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.

قال: كلّهم يخفي نون عين. حفص عن عاصم يبيّن النون، قال
أبو عثمان: بيان النون مع حروف الفم لحن، إلّا أن هذه الحروف
تجري على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، فحكمها البيان وأن لا
تُخفى، وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء
العدد حكمها على الوقف على أنها منفصلة مما بعدها. ومما يبيّن أنها
على الوقف أنهم قالوا: ثلاثه أربعة، فألقوا حركة الهمزة على الهاء
لسكونها ولم يقلبوها تاءً، وإن كانت موصولة لما كانت النية بها
الوقف، فكذلك النون ينبغي أن تبين لأنها في نيّة الوقف والانفصال

(١) السبعة ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٧. وعنده: «لأنها أسماء ما يلفظ به» بدل: «يتهجّى به».

مما بعدها. ولمن لم يبين أن يستدلّ بتركهم قطع الهمزة من قوله: (الْمِيمَ اللَّهُ) [آل عمران/ ١ - ٢] ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه في تقدير الانفصال مما قبله، فكما لم تقطع الهمزة في (الْمَ اللَّهُ) وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبيّن النون لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك. قال أبو الحسن: التبيين: يعني تبيين النون، أجود في العربية لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض، قال: وعامة القراء على خلاف التبيين. اختلفوا في قوله: (مِنْ وَرَائِي) [مريم/ ٥].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قبل - (مِنْ وَرَائِي) مهموزةً ممدودةً مفتوحة الياء.

وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (مِنْ وَرَائِي) مثل: (عصاي) [طه/ ١٨] و (هْدَاي) [طه/ ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلّهم همز ومدّ وأسكن الياء، غير ابن كثير^(١).

قال أبو عبيدة^(٢) وغيره: (من ورائي): من قدامي، وكذلك قال: في قوله: (وكان وراءهم ملك) [الكهف/ ٧٩] أي: بين أيديهم وأنشد لسوّار بن المضرب:

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميم والفلاة ورائيا^(٣)

(١) السبعة ٤٠٧.

(٢) مجاز القرآن ١/٢.

(٣) البيت في الكامل ٤٤٥/٢. من قصيدة قالها لما هرب من الحجاج وانظر مجاز القرآن ٣٣٧/١ و ٤١٢ و ١/٢ والجمهرة ١٧٧/١ واللسان والتاج (ورى) والطبري ٢/١٦ والقرطبي ٣٥/١١.

أي: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي، قال: وقال: وراء الرجل: خَلْفَهُ ووراءه: قُدَّامُهُ. قال: (وكان وراءهم مَلِكٌ) أي: أمامهم. وكذلك قوله عز وجل: (ومن ورائه عذابٌ غليظٌ) [ابراهيم/١٧]، أي: أمامه، قال التوزي: وأنشدنا أبو عبيدة:

أَتَوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي^(١)
وراء بني رياح، أي: قدام بني رياح. وأنشد:

أليس ورائي أن أدبَّ على العَصَا
فِيَأْمَنَ أَعْدَائِي وَيَسْأَمِنِي أَهْلِي^(٢)

وقال غيره أيضاً: وراء: يكون بمعنى خلف، وبمعنى قدام، قال: وفي القرآن في معنى خلف وبعد قوله: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) [هود/٧١]. وروي عن ابن عباس: (وكان وراءهم مَلِكٌ) أي: أمامهم^(٣)، ونحو ذلك قال يعقوب مثل غيره.

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضده، وصنفوا فيه الكتب كقطرب، والتوزي ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن

(١) مجاز القرآن ٣٢٦/١، ٣٣٧ وانظر ما سبق ٥٨/٢.

(٢) البيت لعروة بن الورد، مطلع قصيدة في ديوانه بشرح ابن السكيت ١١٤ وفي الأغاني ٧٩/٣ (الثقافة) والأضداد للسجستاني ص ٨٣ وفيها «فيشمت» بدل: «فيأمن». قال ابن السكيت: قوله: أليس ورائي... الخ أي: إن سلمت أن أهون وأدب على العصا.

(٣) في الأضداد لأبي حاتم السجستاني فيما رواه عن أبي عامر العقدي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن ابن عباس قرأ: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) (الأضداد ٨٣).

اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن يُنكر وقوعه على الشيء وعلى ضده، لأن الضدَّ ضربٌ من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يُلبس فهو في الخلاف أيضاً يُلبس.

والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه ولعله لغة، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيءٌ كثير وقياسه قياس ردِّ الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة وليس من باب الراء، ولا من قول الشاعر:

كَظَهَرَ اللَّأى لَوْ يَتَغَيَّرِيَّةٌ بِهَا^(١)

لأنهم قالوا في تحقيرها: وَرِيَّةٌ، مثل: وَدِيَّةٌ، حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب الوري والتواري لكان تحقيره وَرِيَّةً، ومن نادر ما جاء في هذه الكلمة دخول الهاء في تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت في: قُدَيْدِيمة، تحقير قدام، قال:

قُدَيْدِيمةُ التجريب والحلم إنني أرى غَفَلات العيش قَبْلَ التجارب^(٢)
وقال:

يَوْمٌ قُدَيْدِيمةَ الجوزاءِ مَسْمُومٌ^(٣)

(١) هذا صدر بيت للطرماح وعجزه:

نهاراً لَعِيَتْ فِي بَطُونِ الشَّوْاجِنِ

اللأى: البقرة الوحشية، والريّة: ما يورى به النار، وأصله: وَرِيّة، مثل وعدة، ثم قدموا الراء على الواو فصارت ريّة. الشواجن: جمع شاجنة: ضرب من الأودية ينبت نباتاً حسناً.

انظر اللسان (روي، شجن، لأي).

(٢) البيت من قصيدة للقطامي، انظر المقتضب ٢/٢٧٣. ٤/٤١ وابن الشجري

٢/١٥٥، واللسان (قدم) وشرح أبيات المغني ٣/٣٩٢.

(٣) هذا عجز بيت لعلقمة بن عبدة وصدره:

والقول في ذلك أنَّ ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث في التحقير كما يدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأنَّ الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه في قولهم لم يَغْزُ، ولم يخشَ ولم يرمِ، ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم، وأما دخولها على قديديمة، ووريثة، فمن الأشياء التي تشدُّ فتردُّ إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجلٌ لدوغ، وطعام قَضَضُ، حكاه أبو زيد.

فأما قوله: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وَرَائِي) فإنَّ الخوف لا يكون من الأعيان في الحقيقة، إنما يكون من معانٍ فيها، فإذا قال القائل: خِفْتُ الله، وخِفْتُ الوالي، وخِفْتُ الناس، فالمعنى: خِفْتُ عقاب الله ومؤاخذته، وخِفْتُ عقوبة الوالي وملامة الناس، وكذلك (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وَرَائِي) أي: خِفْتُ تضييع بني عمي، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه وأطراحهم له، فسأل ربَّه ولياً يرث نبوته وعلمه لئلا يضيع الدين. ويقوي ذلك ما روي عن الحسن أنه قال: (يرثني) [مریم/٦]: يرث نبوتي، وهذا بيِّنٌ لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالي أو علمي ونبوتي. وفيما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث ما تركناه صدقة»^(١). دلالة على أن الذي سأل أن يرثه وليه ليس المال، فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقد علوتُ فتود الرُّحل يسفني

انظر المقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، واللسان (سمم).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد ج ٣/١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٣،

وأحمد في مسنده ٤/١، ٦ وغيرها.

وقريب من هذا الوجه: (رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ) [الأنبياء/٨٩] على أنه لا يجوز على نبي الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصيتي على ما فرضته لهم، وكأن الذي حمّله على مسألة ذلك رَبِّه ما شاهدهم عليه من تبديلهم الدين واطّراحهم له وتوثيهم على الأنبياء وقتلهم إياهم. وروى عن عثمان بن عفان، رضي الله عنه: (وإني خفت الموالِي مِنْ وِرَائِي) وكأن المعنى: أنهم قتلوا وقتل من كان منهم يقوم بالدين، فسأل ولياً يقوم به، وقد قال الشاعر:

إذا أنا لم أومنْ عليك فلم يَكُنْ
كلامُكَ إلّا من وراء وراء^(١)

فيجوزُ فيه أهل النظر في العربية غير وجه، منها: إلّا من وراء وراء، بضمها كما ضمنت قبل، وبعد، وتحت، ودون، وتجعل الثاني بدلاً من الأول، قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتاً آخر قبله، قال: وزعم أنه شعرٌ مرفوع: وإلا من وراء وراء، يريد به: ورائي، فحذف ياء الإضافة، وتدلّ الكسرة عليها. فيكون: مِنْ وراء وراء. وتكون الثانية بدلاً من الأولى، أو تكريراً، ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل وراء معرفة فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريراً، وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلّا من وراء وراء، أضاف وراء إلى وراء فجره للإضافة، وبنى وراء المضاف إليها على الضمّ مثل: تحت ودون، ويجوز: إلّا من وراء وراء، تضيف وراء الأول إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف للتأنيث والتعريف وراء الأول التقدير فيه الأفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ذلك.

(١) انظر ابن يعيش ٨٧/٤ وفيه: «لقاؤك» بدل «كلامك» والدرر ١/١٧٧، وانظر اللسان (وري) وأورد البيت في جملة أبيات نسبها لعتي بن مالك العقيلي.

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله عز وجل: (يرثني ويرث)
[مریم/۶].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (يرثني ويرث)
برفعيهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: (يرثني ويرث) بالجزم فيهما^(۱).
وجه الرفع: أنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على
الجزاء. أي: إن وهبته ورث، وذلك أنه ليس كل ولي يرث، فإذا لم
يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته
ورث، لأنه قد يهب ولياً لا يرث، وكون ولياً فاصلة لا يدل على أن
يرثني ليس بصفة، ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها،
فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها.

ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص
فأراد بالولي ولياً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا
كقوله: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) [آل
عمران/۱۷۳] وإنما يراد بكل واحد من قوله الناس رجل مفرد، وقد
يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصد التكثير.
وتقول: سِير عليه الدهر والأبد، فوضع العام في كل ذا موضع
الخاص، فكَذلك قوله: (وليّاً) لفظة عامة تقع على الوارث وغير
الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى
الجزاء.

اختلفوا في قوله جل وعز: (عِتْيَا) [مریم/۸] و(جُثْيَا) [۶۸]
و(بُكْيَا) [۵۸] و(صُلْيَا) [۷۰] في كسر أوائلها وضمها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها. حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا (بُكَيَّا) فإنه يضم أوله^(١).

أبو عبيدة: كلّ مبالغ في شرٍّ أو كفر فقد عتاعيتاً^(٢)، ومثلها عسى.

اعلم أن ما كان على فُعلول كان على ضربين، أحدهما: أن يكون جمعاً، والآخر: أن يكون مصدرًا، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهي قليلة.

فالجمع إذا كان على فُعلول من المعتل اللام جاء على ضربين، أحدهما: أن تكون اللام واوًا، والآخر: أن تكون ياءً، فما كان اللام منه واوًا من هذه الجموع قلب إلى الياء، وذلك نحو: حَقُّوْ حَقِيٍّ، ودَلُّوْ دَلِيٍّ وَعَصَاٌ وَعَصِيٌّ وَصَفَاٌ وَصُفِيٌّ، فاللام إذا كانت واوًا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو فُعلول إلى الياء لإدغامها في الياء، وكسرت عين الفعل كما كسرت في مَرَمِيٍّ ونحوه، وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة^(٣).

(١) السبعة ٤٠٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢.

(٣) عجز بيت لعبد الله بن العجلان، كما في الشعر والشعراء ٧١٦ وصدره فيه:

ألا إن هندا أصبحت منك محرماً

وحكى غيره في جمع نَحْو الذي يعنى به السحابُ: نُحُو، وفي
حَمًا: حُمُو، وأنشد:

وَأَصْبَحَتْ مِنْ أَدْنَى حُمُوتِهَا حَمًا^(١)

فما كان كذلك فَإِنَّ كسر الفاء فيه مطرّد، وذلك نحو دَلِيٍّ وَحَقِيٍّ
وَعَصِيٍّ. وجاز ذلك فيها لأنها غُيِّرَتْ تغييرين، وهما: أن الواو التي هي
لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضاً، فلما غُيِّرَتْ تغييرين
قويا على هذا التغير من كسر الفاء، كما أن باب: حنيفة، وجديلة،
في الإضافة لما غير تغييرين قوي على حذف الياء في قولهم: جَدَلِيٍّ،
وَحَنَفِيٍّ، وَفَرَضِيٍّ وقد تركوا أحرفاً من ذلك على الأصل فلم تغير فقالوا
في السليقة، سَلِيقِي، وفي عُميرة كَلْبٍ: عُمَيْرِي. وفي الخُرَيْبَةِ
خُرَيْبِيٍّ، والمستمر هو الأول، فأما ما كان لأمه ياءً من هذا النحو نحو
ثُدِيٍّ وَحُلِيٍّ وَلُحِيٍّ فقد كسروا الفاء منه أيضاً فقالوا: ثُدِيٍّ وَحُلِيٍّ وَإِنْ
لم يغيروا التغييرين اللذين ذكرنا في باب حُقِيٍّ وَعَصِيٍّ وذلك لأنهم
أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها في اتَّسَرَ واتَّبَسَ،
إذا أردت: افتعل من التَّسَرِّ والتَّبَسُّرِ، فاستمر الكسر في فاء ما كان من
الياء كما استمر في باب الواو الذي غير تغييرين لإجرائهم الياء مجرى
الواو، لأنهم قد غَيَّرُوا أيضاً في باب النصب لتغير واحد، فقالوا:
قُرْشِيٍّ وَهَذَلِيٍّ، فحذفوا الياء لَمَّا ألحقوا ياءي الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدراً فما كان من الواو فالقياس فيه أن

= وجاء في التهذيب ٢٧٢/٥ واللسان (حمى) برواية:

لَقَدْ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جِجْرًا مُحَرَّمًا

والمعنى: أصبحت أخت زوجها بعدما كنت زوجها.

(١) سيبويه ٣٨١/٢.

يصح نحو: العُتُو والْقُلُو، لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو من هذا النحو وإن كان مفرداً نحو: معدِّي ومَرْمِيٍّ، وَقَلَّبَ ما كان قبل الآخر بحرفٍ كما قَلَّبَ الآخر نحو صُيِّمٍ، وما كان على وزنه، وغيرَ تغييرين كما غيروا في الجمع، قلبوا ذلك أيضاً في نحو عُتَيٍّ، وزعموا أن في حرف عبد الله: (ظلماً وعُليّاً) [النمل/١٤] في عُلُوٍّ ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع حيث وافقه في البناء، وغير تغييرين بدون شبه أحمَدَ بِأَشْرَبَ، فأجري المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التي من الواو، ألا ترى أن المضِيَّ في نحو: (فما اسْتَطَاعُوا مُضِيّاً) [يس/٦٧] ليس أحد يروي فيه الكسر فيما علمناه، وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إويّاً، ومما يؤكّد الكسر في هذا النحو أنهم قالوا: قِسي وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحداً يُسَكِّنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاماً، وكسرت الفاء وألزمت الكسر فإن لم نسمع فيها غيره دلالة على تمكّن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أوّل هذا، يعني: (عُتَيّاً). قال: وكذلك: الجُثَيِّ، والبُكَيِّ، والصُّلَيِّ، قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر. قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسوراً سوى بني تميم في المصدر والجمع.

اختلفوا في قوله جل وعز: (خلقتك) و(خلقتك) [مريم/٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (خَلَقْتُكَ) بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: (خَلَقْنَاكَ) بالنون والألف^(١).

حجة من قال: (وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ) أن قبله: (قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ). وحجة من قال: (وقد خلقناك) أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد، قال: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/ ١] وجاء بعد: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الإسراء/ ٢] وقال: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ) [الحجر/ ٢٦] (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ) [ق/ ١٦] (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) [الأعراف/ ١١]، ونحو ذلك.

اختلفوا في قوله عز وجل: (لِيَهَبَ) [مریم/ ١٩].

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لَأَهَبَ) بالهمز. وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش والحلواني عن قالون: (لِيَهَبَ لَكَ) بغير همز. وفي رواية غير ورش عن نافع: (لَأَهَبَ لَكَ) بالهمز^(٢).

حجة من قال: (لَأَهَبَ لَكَ)، فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبه لله سبحانه، ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه، ومن قال: (ليهب لك) فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: (ليهب لك) ضمير من

(١) السبعة ٤٠٨.

(٢) السبعة ٤٠٨.

قوله (رَبِّكَ)، وهو سبحانه الواهب. وزعموا أن في حرف أبي وابن مسعود: (وَلِيَهَبَ لَكَ)، ولو خَفَّفَتِ الهمزة من (لأهب) لكان في قول أبي الحسن: (ليهب) فتقلبها ياءً محضة، وفي قول الخليل (لأهب) تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله عز وجل: (نَسِياً مَنْسِياً) [مريم/٢٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي: (نَسِياً) بكسر النون.

وقرأ حمزة بفتح النون.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه: (نَسِياً) كسراً، وروى حفص عن عاصم (نَسِياً) فتحاً مثل حمزة^(١).

وقال أبو الحسن: النَّسِيُّ: هو الشيء الحقيق ينسى نحو النعل والسط، وقال غيره: النَّسِيُّ ما أُغْفِلَ من شيء حقير، وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب، وقالوا: الكسر أعلى اللغتين. وقال الشنفرى: كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِياً تَقْصُهُ

عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتْ^(٢)

اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرها من قوله جل وعز: (مَنْ تَحْتَهَا) [مريم/٢٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (مَنْ تَحْتَهَا) بفتح الميم والتاء.

(١) السبعة ٤٠٨.

(٢) سبق انظر ٣٦/١.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم (مَنْ تَحْتَهَا)
بكسر الميم والتاء^(١).

قال أبو علي: (مَنْ تَحْتَهَا) لأنه إنما هو جبريل عليه السلام، أو عيسى، وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل لأنه لو كان جبريل لناداه من فوقها. وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله من تحتها يراد به الجهة المحاذية للتمكن من تحته، ولكن المعنى: فناداه من دونها، ويدل على ذلك قوله: (قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا) [مريم/٢٤] فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة، ولكن المعنى جعله دونك، وقد يقال: فلان تحتنا، أي: دوننا في الموضع، قال ذلك أبو الحسن، فمن تَحْتَهَا، أبين لأن المنادي أحد هذين، وأن يكون المنادي عيسى أشبه وأشدَّ إزالة لما خامرها من الوحشة والاعتماد، لما يوجد به طعنٌ عليها، لأن ذلك يثقل على طباع البشر، ألا ترى قوله للنبي ﷺ: (قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) [الأنعام/٣٣] وقوله: (وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ) [الحجر/٩٧] وإذا قال: مَنْ تَحْتَهَا، كان عاماً، فلم يبلغ في إزالة وحشتها وهمها ما يبلغه نداء عيسى عليه السلام.

ووجه من قرأ: (مَنْ تَحْتَهَا): أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص، فقال: (مَنْ تَحْتَهَا) وهو يريد عيسى صلى الله عليه كما تقول: رأيت مَنْ عندك، وأنت تعني واحداً بعينه.

اختلفوا في قوله تعالى: (تُسَاقِطُ عَلَيْكَ) [مريم/٢٥].

(١) السبعة ٤٠٨ - ٤٠٩.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (تَسَاقَطُ) بالتاء^(١) مشددة السين.

وقرأ حمزة: (تَسَاقَطُ) بالتاء^(١) مخففة السين.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر: (تَسَاقَطُ) مثل أبي عمرو وروى عنه حفص (تُسَاقِطُ) بضم التاء، وكسر القاف مخففة السين^(٢).

قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم، ألا ترى أن قول حمزة: (تَسَاقَطُ) إنما هو تَسَاقَطُ، فحذف التاء التي أدغمها غيره، وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو (تَسَاقَطُ) أو (تُسَاقِطُ) في رواية حفص: النخلة، ويجوز بأن يكون فاعل تَسَاقَطُ أو تُسَاقِطُ هو: جذع النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ، ويجوز في قراءة عاصم: (تُسَاقِطُ) هَزُهُ النخلة فيحذف، أو: تساقط النخلة، فأما تعديتهم تساقط وهو تفاعل، فإن يتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفعل مطاوع فَعَّلَ، فكما عدَّى تفعل في نحو: تجرعتة وتمليته، وتمزَّزته، كذلك عدَّى تفاعل، فمما جاء من ذلك في الشعر قول ذي الرمة:

وَمِنْ جُودَةٍ غُفِّلِ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ

بها الوشي قرأت الرياح وَخُورُهَا^(٣)

ومن ذلك قول الآخر:

(١) في السبعة: بفتح التاء.

(٢) السبعة ٤٠٩.

(٣) سبق انظر ٣٠٢/٤.

تُطَالِعُنَا خِيَالَاتٌ لِسَلْمَى كَمَا يَتَطَالَعُ الدِّينَ الْغَرِيمُ^(۱)
وَأُنْشِدُ أَبُو عُبَيْدَةَ لَأَوْفَى بْنِ مَطَرٍ:

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ وَأَخَّرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ^(۲)
قَالَ هُوَ فِي مَوْضِعِ أَخْطَأَتِ، وَأُنْشِدُ لِلْأَعَشَى:

رَبِّي كَرِيمٌ لَا يَكْذُرُ نِعْمَةً وَإِذَا تُنْوِشِدَ بِالْمَهَارِقِ أَنْشِدَا^(۳)
قَالَ: هُوَ فِي مَوْضِعِ نُشِدَ، أَي: يُسْأَلُ بِالْكَتَبِ، وَهِيَ الْمَهَارِقُ،
وَأُنْشِدُ لَامْرَأَةٍ الْقَيْسِ:

وَمِثْلِكَ بِيضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةً لَعُوبٍ تَنَاسَانِي إِذَا قَمْتُ سِرْبَالِي^(۴)

قال: يريدُ تَنَسِينِي. وقد قرأ غيرهم: (يَتَسَاقُطُ). فمن قرأ كذلك
أمكن أن يكون فاعله الهزُّ، لأن قوله: (هَزِّي) قد دل على الهزِّ، فإذا
كان كذلك جاز أن يضمه كما أضمر الكذب في قوله: من كذب كان
شراً له، ويمكن أن يكون الجذعُ، أي: يُسَاقُطُ عليك الجذعُ، ويجوز
في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان: أحدهما أن الفعل أضيف إلى
الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها، لأن الجذع معظمها. والآخر:

(۱) البيت لسلمة بن الخرشب انظر المفضليات ٤٠/ والمحتسب ٣٥٨/٢ ونصبه
فيهما:

تَأْوَبُهُ خِيَالٌ مِنْ سَلِيمَى كَمَا يَعْتَادُ ذَا الدِّينِ الْغَرِيمَى

(۲) سبق انظر ٣٠٢/٤.

(۳) انظر ديوانه ٢٢٩ وفيه: «يناشد» بدل: «تنوشد». واللسان (نشد) وفي البيت إشارة
إلى أن الممدوح متدين بأحد الأديان السماوية.
المهاريق: الصحف (أعجمية معربة).

(۴) انظر ديوانه: ٣٠ وفيه: «تُنْسِينِي» بدل «تناساني».

أن يكون الجذع منفرداً عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى عليه السلام، ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفرداً عن النخل مثل رزقها الذي كان يأتيها في المحراب في قوله: (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا) [آل عمران/٣٧] إلى قوله: (قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) [آل عمران/٣٧].

وقوله: (رُطْبًا) في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به، ويجوز في قوله: (تَسَاقَطَ عَلَيْكَ): أي تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً، فحذف المضاف الذي هو الثمرة، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن تُضمَر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر، لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: (هَزَيَّ إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَخْلَةِ)، فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة، كقولك: ألقى بيده، أي: ألقى يده، وقوله:

بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّتُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَّهَانِ^(١)

ونحو ذلك، ويجوز أن يكون المعنى: (وهزَيَّ إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَخْلَةِ) أي: بهز جذع النخلة رطباً كما قال:

(١) البيت في مجاز القرآن ٤٨/٢ والاقتضاب ٤٥٧ والجمهرة ٤٥/١ والتهذيب ٩٣/٦ واللسان (شت، شبه). قال في (شبه): قال رجل من عبد القيس، قال ابن بري قال أبو عبيدة: للأحول الإشكري، واسمه يعلى... والشت: الكثير من كل شيء، والشت: ضرب من الشجر طيب الريح مر الطعم يدبغ به. والمرخ: من شجر النار معروف، شجر كثير الوري سريعه. والشبهان: ضرب من العضاء.

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَأْجُ تَجِيءُ بِهِ هَيْفُ يَمَانِيَّةٍ فِي مَرِّهَا نَكْبُ^(١)
 أي: تَجِيءُ بِمَجِيئِهِ هَيْفُ، أي: إِذَا جَاءَ النَّأْجُ جَاءَ الْهَيْفُ،
 وكذلك إِذَا هَزَزْتَ الْجَذْعَ هَزَزْتَ بِهِزَهُ رُطْبًا، أي: إِذَا هَزَزْتَ الرُّطْبَ
 سَقَطَ.

قال: قرأ الكسائي وحده (وأوصاني) [مريم/٣١] مُمَالَةً.
 (وآتاني) [مريم/٣٠] مِمَالَةً، الباقون لا يميلون^(٢).

الإمالة في آتاني أحسن منها في أوصاني لأن في أوصاني
 مستعليًا، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة صاد، وطغًا وصغًا ونحو
 ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: (قَوْلَ الْحَقِّ) [مريم/٣٤].

فقرأ عاصم: (قَوْلَ الْحَقِّ) نصبًا، وكذلك ابن عامر.

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي: (قَوْلُ الْحَقِّ)
 رفعًا^(٣).

الرفع: على أن قوله: (ذلك عيسى ابن مريم): كلامٌ، فالمبتدأ
 المضمَر ما دلَّ عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلامُ قولُ الحق، ويجوز

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ٥٤/١.

والمعنى: صوح البقل نأج: أي شققه ويبسه، والنأج: وقت تتأج فيه الريح، أي:
 تشتد وتسرع، المر والهيئ: الريح الحارة، نكب: اعتراض وتحرف. يقول هذه
 الريح تَجِيءُ بِدَفْعَةٍ مِنْ رِيحٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنْهَا، واليمانية: الجنوب.
 وانظر اللسان (هيئ).

(٢) السبعة ٤٠٩.

(٣) السبعة ٤٠٩.

أن تضمّر هو وتجعله كنايةً عن عيسى ، فيكون الرفع قول الحق ، أي : هو قول الحق ، لأنه قد قيل فيه : روحُ الله وكلمته ، والكلمة قولٌ .

وأما النصب فعلى أن قوله : (ذلك عيسى ابن مريم) يدلّ على : أحقُّ قول الحق . وتقول : هذا زيدُ الحق لا الباطل ، لأن قولك هذا زيدُ عندك ، بمنزلة أحقُّ ، فكأنك قلت : أحقُّ الحق ، وأحقُّ قول الحق .
اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله عز وجل : (كان مُخْلِصاً [مريم/٥١] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر والمفضل عن عاصم : (مُخْلِصاً) بكسر اللام .
وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحفص عنه : (مُخْلِصاً) بفتح اللام .

وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضاً^(١) .

مَنْ كَسَرَ اللّام فَحَجَّتْهُ قَوْلُهُ : (وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ) [النساء/١٤٦] ومن فتحها فحجته قَوْلُهُ : (إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ) [ص/٤٦] .

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله : (وإنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) [مريم/٣٦] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (وأنَّ اللهَ رَبِّي) بنصب الألف .
وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : (وإنَّ اللهَ) خفضاً^(٢) .

(١) السبعة ٤١٠ .

(٢) السبعة ٤١٠ .

حجة من كسر: أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى قَوْلِهِ: (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) فجعله مستأنفاً، كما أن المعطوف عليه مستأنفٌ.

وحجة من فتح أنه حمله على قوله: (وأوصاني بالصلاة والزكاة) وبأن الله ربي وربكم.

عليُّ بن نصر عن أبي عمرو: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ) [مریم/٦٥] يدغم اللام ويقول: إِنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَهُ، وما كان مثله، وَإِنْ شِئْتَ بَيَّئْتَهُ. وقال هارون عن أبي عمرو إنه كان يدغم (هل تعلم) ثم رجع إلى البيان^(١).

قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريبٌ من مخارجهن، وهن حروفٌ طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والذال والتاء. في الحسن كإدغامها في الحروف الستة، لأن هذه أخرج من الفم من تلك. وقد جاز إدغامها أيضاً في الطاء وأختها. قال: وقرأ أبو عمرو (هَلْ تُؤَبِّ الكفار) [المطففين/٣٦] فإذا أدغمها في التاء مع أنها أخرج من الفم، فإدغامها في التاء التي هي أدخلُ فيه أجدر. ومما أدغم فيه اللام في التاء: (بَلْ تُؤْثِرُونَ^(٢)) الحياة الدنيا) [الأعلى/١٦] وأنشد لمزاحم العقيلي:

فذر ذا^(٣) ولكن هتئين مُتِيماً على ضوءِ بَرَقِ آخِرِ الليلِ ناصِبِ^(٤)

اختلفوا في قوله: (أولاً يذكُرُ الإنسان) [مریم/٦٧].

(١) السبعة ٤١٠.

(٢) كتبت كلفظها مع الإدغام في الكتاب كذا: «تؤثرون».

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٤١٧/٢ وفيه فدع ذا، مكان: فذر ذا.

(٤) جاء عن هامش الأصل: بلغت.

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: (أَوَّلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) ساكنة الذال خفيفة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بفتح الذال مشددة الكاف (يَذْكُرُ)^(١).

قال أبو علي: التذكّر يراد به التدبّر والتفكير، وليس تذكراً عن نسيان. والثقيلة كأنه في هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله: (أَوَّلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ) [فاطر/٣٧] وقال: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) [الرعد/١٩] [الزمر/٩] فإضافته إلى (أولي) يدل على أن المراد به النظر والتفكير. والخفيفة في هذا المعنى دون ذلك في الكثرة، وقد قال: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ) [الإنسان/٢٩] (فمن شاء ذكره) [عبس/١١].

وزعموا أن في حرف أبي: (أَوَّلَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ). فأما قوله: (وَلَمْ يَكْ شَيْئاً) [مريم/٦٧] فمعناه: لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً) [الإنسان/١] وقد قال: (إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) [الحج/١] والمعنى: أولاً يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه، فيستدلّ بالابتداء على أن الإعادة مثل الابتداء؛ كما قال: (قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [يس/٧٩] وقال: (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) [الروم/٢٧] وقال: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ) [يس/٧٨].

اختلفوا في قوله عز وجل: (خَيْرٌ مَّقَامًا) [مريم/٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير: (خيرٌ مُقَاماً) بضم الميم و (في مَقَامٍ أَمِينٍ) [الدخان/٥١] بفتح الميم، و (لَا مَقَامَ لَكُمْ) [الأحزاب/١٣] بفتح الميم أيضاً.

وقرأ نافع وابن عامر: (في مُقَامٍ أَمِينٍ) بضم الميم، و (خيرٌ مُقَاماً) بفتح الميم و (لا مقام لكم) بفتح أيضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وأبو عمرو: (خيرٌ مُقَاماً) بفتح الميم، و (في مقامٍ أَمِينٍ) بالفتح، و (لا مَقَامَ لَكُمْ) بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: (لا مُقَامَ لَكُمْ) بالضم و (خيرٌ مُقَاماً) و (في مقامٍ أَمِينٍ) بفتح الميم فيهما^(١). وروى غيره: (لا مَقَامَ لَكُمْ) بفتح الميم.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من فَعَلَ يَفْعُلُ على: مَفْعَلٍ، وذلك نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتُلُنَا، وكذلك: المَقَام، يستقيم أن يكون اسماً للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مُقَام، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصل، فالمُقَام يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أَقَمْتُ إِقَامَةً، ومكان الإقامة مُقَامٌ أيضاً وعلى هذا قوله: (بسم الله مُجَرَّاهَا وَمُرْسَاهَا) [هود/٤١] تقديره: إَجْرَاؤُهَا وإِرْسَاؤُهَا، وقد يكون المُقَام: المكان الذي تقيم فيه، فهذا هو الأصل المُقَام والمَقَام، وقال: (فيه آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران/٩٧] فهذا على موضع قيامه،

(١) السبعة ٤١١. وسقط ما بعده.

وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد: المقام، وللمشهد: المقام. وتأول قوله: (قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ) [النمل/٣٩] أي: من مشهدك، وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسماً للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا، وأما قوله: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ) [الدخان/٥١] فالمعنى على الموضع، ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف، كما قال:

يَا رَبِّ مَاءٍ صَرَى وَرَذْتُهُ سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبٌ^(١)
فأما من قرأه: (في مقام أمين) [الدخان/٥١] فإن المقام اسم لما يقيم فيه، ويثوي. يُدْلِكُ على ذلك ما قدّمناه من وصفه بالأمن، ويدلّ عليه أيضاً قول حسان:

ما هاجَ حَسَّانُ رُسُومَ الْمَقَامِ^(٢)

فالرسم إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث، وعلى هذا قال الشاعر:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ^(٣)

(١) الصَّرَى: الماء الذي طال مكثه وتثنيه، وقد صرّى الماء بالكسر (اللسان صري) ولم نقف على قائل البيت.

(٢) هذا صدر بيت لحسان عجزه:

ومظعنُ الحيِّ ومبنى الخيام

انظر ديوانه ١٠٦/١.

(٣) هذا صدر بيت لجميل عجزه:

كدتُ أقضي الغداة من جَلِيلِهِ

انظر آمالي القالي ٢٤٦/١. والخصائص ٢٨٥/١ والخزانة ١٩٩/٤ وفيه:

الحياة بدلاً من الغداة. العيني ٣٣٩/٣، والأشموني ٢٣٣/٢.

وأما قول الشاعر:

وفيه مَقَامَاتُ حِسَانٍ وجوهرها
وأنديةٌ يَنْتَابُهَا القولُ والفِعْلُ^(١)

فإنما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومشاهد.
وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلس: القوم، وأنشد:
واستبَّ بعدك يا كُليبُ المجلسُ^(٢)

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى: على
أهل المجلس، كما أن المعنى على أهل المقامات. قال السكري:
المقامة المجلس والمقام: المنزل. فأما قوله: (الذي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ
مِنْ فَضْلِهِ) [فاطر/ ٣٥] فهو من الإقامة. وسمي دار المقامة كما سمي
دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللَّبثِ والمُكْثِ، وأنشد أبو
زيد:

إِنَّ التِّي وَضَعْتَ دَاراً مُهَاجِرَةً
بكوفةِ الخُلْدِ قد غَالَتْ بها غُولُ^(٣)

قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيف، وإنما هو بكوفة الجند،
قال الجرمي: ليس بتصحيف، وإنما هو بكوفة الخلد، وإنما المعنى

(١) البيت لزهير انظر ديوانه / ١١٣. المقامات: المجالس، انظر اللسان (قوم).

(٢) هذا عجز بيت لمهلل صدره:

نَبَّتْ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْقَدَتْ

انظر النوادر / ٢٠٤ (ط. الفاتح) وابن الشجري / ٥٢/١، ١٨٤، ٣٢٤.

(٣) البيت لعبد بن الطبيب. انظر النوادر ص ١٥٦ (ط. الفاتح) وفيه: «بيتاً»

مكان «داراً».

أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعي، وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

وذاك فراق^(١) لا فراقُ طعائن
لهنّ بذي القرْحَى مَقَامٌ ومُحْتَمَلٌ^(٢)

فإن المقام مصدر كما أن خلافه الذي هو محتمل كذلك فأما قوله (لا مَقَامَ لكم فارجعوا) [الأحزاب/١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم، لأن المقام قد أريد به المشهد، ومن قرأ لا مَقَامَ: أراد الإقامة، وكلا الأمرين سائغ، وقد يكون المقام حيث يقوم الإنسان، مما يدل على ذلك قول الراجز:

هذا مَقَامٌ قَدَمِي رِبَاحٍ للشمسِ حتى دَلَكْتَ بِرَاحٍ^(٣)
المعنى: هذا موضعُ قيامه، وأما قوله: (أيُّ الفريقين خَيْرٌ مَقَاماً) [مريم/٧٣] فمن ضم الميم كان اسماً للمثوى ومن فتح، كان كذلك أيضاً، ألا ترى أن الندي والنادي هما المجلس، من ذلك قوله: (وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُتَكِر) [العنكبوت/٢٩] ومن ذلك قول كثير:

أَنَادِيكَ مَا حَجَّتْ حَجِيحٌ وَكَبَّرَتْ
بَفَيْفَا غَزَالٍ رُفْقَةً وَأَهْلَتْ^(٤)

(١) في هامش الأصل رواية أخرى: الفراق وهي التي في النوادر.

(٢) البيت للبعيث. النوادر ٢٠٤ (ط. الفاتح).

(٣) النوادر ٣١٥ (ط. الفاتح) وفيه «غدوة» بدل «للشمس».

اللسان (برح، ذلك) وفيه: «دَبَب» بدل «للشمس». ومعنى البيت: أن الشمس قد غربت وزالت فهم يضعون راحتهم على عيونهم ينظرون هل غربت أو زالت. وهذا على رواية «براح» بكسر الباء، على أنها حرف جر والراح راحة اليد، وهي رواية الفراء. أما على ما رواه أبو زيد في النوادر فالباء مفتوحة، ومعناها الشمس.

(٤) المنصف ١٨٠/٢. والفيفاء: الأرض القفر.

فأما المقام فيمن ضمّ، وفيمن فتح على اسم المكان، وليس اسمَ الحدث، ويدلُّ على ذلك: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِثِيًّا) [مريم/٧٤] فلا يراد بهذا الحدث، إنما يراد به حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا في همز (وَرِثِيًّا) وتركه (مريم/٧٤).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (وَرِثِيًّا) مهموزة بين الراء والياء في وزنٍ رعيًّا.

وقرأ ابن عامر ونافع: (وَرِيًّا) بغير همز، وروى ابن جَمَاز وورش وأبو بكر بن أبي أويس: (وَرِثِيًّا) بالهمز بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعتُ أشهب^(١) يقول: سمعتُ نافعاً يقرأ: (وَرِثِيًّا) مهموزاً. وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبي والأصمعي عن نافع: (وَرِيًّا) غيرُ مهموز. وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عُمارة عن يوسف عن ابن جَمَاز عن أهل المدينة: (وَرِيًّا) غير مهموز^(٢).

وذكر غير أحمد بن موسى أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: (وَرِثِيًّا) مثل: ورعيًّا. أبو عبيدة: رثيًّا ما ظهر مما رأيت^(٣). قال

(١) هو مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو المصري المعروف بأشهب صاحب الإمام مالك، روى القراءة سماعاً عن نافع بن أبي نعيم. طبقات القراء ٢/٢٩٦.

(٢) السبعة ٤١١. ٤١٢.

(٣) مجاز القرآن ٢/١٠.

أبو علي: رَيْئِي فعلٌ من رَأَيْتُ، وكأنَّه اسمٌ لما ظهر وليس المصدر، إنما المصدر الرأْي والرؤية، يدلك على ذلك قوله: (تَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيَ الْعَيْنِ) [آل عمران/١٣] والرأْي الفعل، والرئْي: المرئْي، كالطَّحْنِ والطَّحْنِ والسَّقْيِ والسَّقْيِ، والرَّعْيِ والرَّعْيِ.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: (ورئياً)، فإنه قلب الهمزة التي هي عَيْنٌ إلى موضع اللام فصار تقديره، فعلاً. فأما قولهم: له رُوءاء، فيمكن أن يكون فعلاً من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: رُءَاءٌ، فإن خففت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من جُؤُونٍ وتُؤَدَّةٍ، فقلت: رِوءَاءٌ، ويجوز في الرواء أن يكون فعلاً من الرِئْيِ فلا يجوز همزةً، كما جاز في قول من أخذه من باب رأيتُ، فيكون في المعنى أنه له طرأةٌ وعليه نضارةٌ، لأن الرِئْيَ يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه ذلك الذبولُ والجهدُ.

ومن خَفَّفَ الهمزة من رئياً لزم أن يبدل منها الياء لانكسار ما قبلها كما تبدل من ذيب وبيير، فإذا أبدلَ منها الياء وقعت ساكنة قبل حرفٍ مثله فلا بدَّ من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو رُؤْيَا ورؤية، ونُوي، إذا خففت الهمزة فيها، لأن الياء في رِئْياً قَبْلَ مِثْلٍ، ووقعت في رُؤْياً قَبْلَ ما يجري مجرى المقارب، فإن خَفَّفَت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله: (رئياً) حذفها وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: رِئْياً ومن قال: سُوءٌ وَسِئٌ قلب على قياس قوله: رِئْياً.

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله عز وجل: (وَوَلَدًا) [مريم/٧٧] في ستة مواضع في مريم أربعة مواضع [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف [٨١] ونوح [٢١].

فقرأهنّ ابن كثير وأبو عمرو: (وَوَلَدًا) بالفتح إلا في سورة نوح: (مَا لَهُ وَوَلَدُهُ) فإنهما قرآه بضم الواو في هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن.

وقرأهن حمزة والكسائي بضم الواو في كل القرآن^(١).

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هم الأهل والولد. وقال بعضهم: بطنه الذي هو منه. قال أبو علي: الولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال، قال: (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) [الكهف/٤٦] وقال: (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ) [التغابن/١٥] وقال: (إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ) [التغابن/١٤].

وروى محمد بن السريّ، عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: **وُلْدُكَ مَنْ دَمَى عَقَبِكَ**^(٢). قال الفراء: وكان مُعَاذٌ يعني: الهراء^(٣) يقول: لا يكون الولد إلا جماعاً، وهذا واحدٌ، يعني: الذي في المثل، أي: لا تقل لكل إنسان: ابني ابني وأنشد:

فليتَ فلاناً كان في بطنِ أمّه وليتَ فلاناً كان وُلْدَ حمارٍ^(٤)

(١) السبعة ٤١٢.

(٢) انظر الأمثال للسدوسي / ٥١ وفيه عَقَبُكَ بدل عَقَبِكَ. وانظر المستقصى في أمثال العرب ٣٠/١ وفيه: ابنك بدل ولدك. وانظر الأمثال لابن سلام / ١٤٧ والمعنى: ابنك الذي نَفَسَتْ به حتى أدمى النفاس عَقَبِكَ.

(٣) هو معاذ بن مسلم الهراء أبو مسلم من قدماء النحويين.

انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٠.

(٤) انظر المحتسب ١/٣٦٥. وفيه: «زياداً» بدل «فلاناً» في الشطرين. وانظر اللسان (ولد).

قال أبو علي: الذي قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعاً كأَسَدٍ وأُسْدٍ، ونَمِرٍ ونُمَرٍ، وثَمَرٍ وثُمَرٍ، والفُلْكَ، ويجوز أن يكون واحداً، فيكون وَلَدٌ وولَدٌ، كَبَخْلٍ وبُخْلٍ، وَحَزْنٍ وحُزْنٍ، وَعَرَبٍ وعُرَبٍ، فلا يكون لفظ الواحد موافقاً للفظ الجمع، كما كان الفُلْكَ كذلك، فلا يكون القول فيه كما قال معاذ، لأنه لا يكون إلا جمعاً، ولكن على ما ذكرناه. وأما قوله: (وَاتَّبِعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ) [نوح/٢١] فينبغي أن يكون جمعاً، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد لأن الضمير يعود إلى (من) وهو كثرة في المعنى، وإن كان اللفظ مفرداً، وإنما المعنى: إنهم عَصَوْنِي واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم أموالهم وأولادهم إلا خساراً، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع، وقد حكى الكسائي أو غيره من البغداديين: لَيْتَ هَذَا الْجَرَادَ قَدْ ذَهَبَ فَأَرَا حَنَا مِنْ أَنْفُسِهِ، فَوُلْدٌ، في أنه جمع، مثلُ الأنفس. وما أنشدته الفراء من قوله:

وليت فلاناً كان وُلْدَ حمار^(١)

يدلّ على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفُلْكَ، الذي يكون مرّة جمعاً ومرّة واحداً. ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرآه بالضم. (ماله وولده) وفتح ما سوى ذلك.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: مَالُهُ وَوَلَدُهُ على أنه واحد يراد به الجمع، ويجوز ذلك من وجهين: أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم، هو جمع في المعنى، عَلِمَ أن المفرد في موضع جمع، كقوله:

قد عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٢)

(١) انظر الصفحة السابقة.

(٢) سبق انظر ٨١/٤.

وكقوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا^(١)

ويجوز أن يكون كقوله: (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها)
[النحل/١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائي: (وُلْدًا) في جميع القرآن فإن ما كان منه مفرداً قصداً به المفرد، وما كان جمعاً قصداً به الجمع.

اختلفوا في قوله: (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ) [مريم/٩٠] في الياء والتاء، وفي (عَسَقَ) [الشورى/٥] مثله.

فقرأه ابن كثير في السورتين: (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ) بالتاء (يَتَفَطَّرْنَ) بالياء والتاء مشددة الطاء^(٢). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو: (تَكَادُ) بالتاء، (يَتَفَطَّرْنَ) بالياء والنون في السورتين جميعاً.

ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم: (تَكَادُ) بالتاء، (يَتَفَطَّرْنَ) مشددة^(٣). وفي (عَسَقَ) مثله.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

فإن زمانكم زمن خميص

ولم يعرف قائله.

انظر الكتاب ١٠٨/١، المقتضب ١٧٢/٢ وفيه: «في نصف» بدلاً من: «في بعض»، وابن الشجري ٣١١/١. ٢٥/٢، ٣٨، ٣٤٣، والمحتسب ٨٧/٢، والخزانة ٣٧٩/٣، وابن يعيش ٨/٥، ٢١/٦، ٢٢، الدرر ٢٥/١ والمخصص ٣١/١، ٤١/٤. وقد سبق في ٨١/٤.

(٢) في السبعة: (تتفطرن) بالتاء مشددة الطاء. ولعلها تصحيف.

(٣) في السبعة: بالياء مشددة. وهو أبين.

هيرة عن حفص مثل أبي بكر في السورتين جميعاً. أبو عمار
عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائي: (يَكَادُ) بالياء، (يَتَفَطَّرُنَ) بالياء والتاء،
مشددة الطاء في الموضعين.

وقرأ حمزة وابن عامر في مريم مثل أبي عمرو، وفي عسق مثل
ابن كثير^(١).

أما اختلافهم في: (تَكَادُ) و(يَكَادُ) وإلحاق علامة التأنيث، وترك
الإلحاق فكلاهما حسن. وقد تقدّم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن، لأن
الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه
الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو،
فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة:
الانفطار: الانشقاق، وقال أبو عبيدة: يتفطرون يتشققن^(٢). وفي
التنزيل: (بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ) [الأنبياء/٥٦]
وفيه (فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [فاطر/١] فمطاوع فطر: انفطر، كما
أن مطاوع فطر: تَفَطَّرَ وفَطَّرَ للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة
مثل ما هو مطاوع له، فكأنه أليق بهذا الموضع لما فيه من معنى
المبالغة، وتكثير الفعل ولا يدل ما جاء في قوله: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)
[الانفطار/١] وقوله: (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) [المزمل/١٨] على ترجيح
قراءة من قرأ: (يَتَفَطَّرُنَ) وذاك أن قوله: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) كقوله:
(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق/١] وذلك في القيامة لما يريد الله

(١) السبعة ٤١٢، ٤١٣.

(٢) مجاز القرآن ١٢/٢.

سبحانه من إبادتها وإفنائها وجاء ذلك على تفعل أيضاً في قوله: (ويومَ تَشَقُّقُ السماءَ بِالْغَمَامِ) [الفرقان/ ٢٥] وما في سورة مريم، إنما هو لعظم فِرْيَتِهِمْ وَعُتُوَّهُمْ في كفرهم، فالمعنيان مختلفان. وذهب أبو الحسن في معنى قوله: (تَكَادُ السَّمَوَاتُ) إلى أَنَّ (تكاد) معناها: تريد، وكذلك قال: في قوله: (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) [يوسف/ ٧٦] أي: أردنا له، وأنشد:

كَادَتْ وَكَدْتُ، وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ
لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى^(١)

وكذلك قال في قوله: (أَكَادُ أَخْفِيهَا) [طه/ ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه:

بلغوا الأمر الذي كادوا^(٢)

أي: أرادوا. قال أبو الحسن: المعنى: يدنون، لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هي هممن به إعظاماً لقول المشركين^(٣). ولا يكون على من همم بالشيء أن يدنو منه، ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك وقد كانت منه إرادة.

وقال بعض المتأولين في قوله: (تكاد السموات ينفطرن منه): هذا مثلاً، كانت العرب إذا سمعت كذباً ومنكراً تعاطمته، عظّمته

(١) البيت في اللسان (كيد) ولم ينسبه وفيه: (كان) مكن (عاد) وانظر المحتسب ٣١/٢.

(٢) هذه قطعة للأفوه الأودي، وتماهه:
فإن تَجَمَّعَ أوتادُ وأعمدةُ وساكنٌ بلغوا...
انظر ديوانه في الطرائف الأدبية ١٠/، واللسان (كيد).

(٣) كذا الأصل وفي العبارة اضطراب.

بالمثل الذي كان عندها عظيماً، تقول: كادت الأرض تنشق، وأظلم ما بين السماء والأرض، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها، قال أبو علي: ومما يقرب من هذا قول الشاعر:

ألم ترَ صَدْعاً في السماءِ مُبَيَّنّاً
على ابنِ لُبَيْنِ الحَارِثِ بنِ هشامٍ^(١)
وقريب من هذا قول الآخر:

وأصبح بطنُ مكة مُقَشَّعِراً
كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٌ^(٢)
والآخر:

بكى حارثُ الجَوْلانِ من مَوْتِ رَبِّهِ
وَحَوْرانُ منه خاشِعٌ متضائلٌ^(٣)
وقال:

لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت
سُورُ المدينةِ والجبالُ الخشعُ^(٤)

(١) سبق انظر ص ٣٢ .

(٢) البيت للحارث بن خالد بن العاص، انظر الاشتقاق ١٠١/١، والكامل ٤٨٧/٢، والدرر ١١١/١، والتصريح ٢١٢/١ واللسان (قثم).

(٣) البيت للناطقة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث، انظر ديوانه ص ١٢٠ وفيه: «من هلك» مكان «من موت» واللسان (حرث) ومعنى: من موت ربه، يعني النعمان.

(٤) البيت لجريز، انظر ديوانه ٩١٣/٢، واللسان (حرث).

ذكر اختلافهم في سورة طه

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من (طه) [طه/١] فقرأ ابن كثير وابن عامر (طَه) بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: (طِه) بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، كذلك قال خلف عن المسيبي وقال ابن سعدان كان المسيبي إذا لفظ بـ (ها)، فكأنه يُشَمِّها الكسر، فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: (طَه) بفتح الطاء والهاء، وكذلك قال القاضي عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسط، وقال يعقوب بن جعفر عن نافع (طِه) بكسر الطاء والهاء. وقال الأصمعي: (طَه) كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (طِه) بكسر الطاء والهاء.

وقرأ أبو عمرو في غير رواية عباس (طِه) بفتح الطاء وكسر الهاء. وروى عباس عن أبي عمرو: (طِه) بكسر الطاء والهاء مثل حمزة. وقرأ عاصم في رواية حفص بالتفخيم^(١).

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو (طه)، والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: (يا موسى إني أنا ربك) [طه/١١، ١٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إني) بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: (إني) بكسر الألف، وفتح نافع الياء^(١).

من كسر فلأن الكلام حكاية، كأنه نودي ف قيل: يا موسى إني أنا ربك، والكسر أشبه بما بعد مما هو حكاية، وذلك قوله: (إني أنا الله لا إله إلا أنا)، وقوله: (وأنا اخترتُك) [طه/١٣]، فهذه كلها حكاية، فالأشبه أن يكون قوله: (إني أنا ربك) كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودي بكذا، ونادى قد يوصل بحرف الجر، قال:

ناديتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكْدَمٍ أنَّ المُنَوَّهَ باسمِهِ الموثوقُ^(٢)
وقال:

ونادى بها ماءٍ إذا ثار ثَوْرَةٌ^(٣)

المعنى: ونادى بندايتها ماءً، فقوله: ماءٍ قد وقع النداء عليه، ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قولٌ، كما يعمل

(١) السبعة ٤١٧ وزاد بعدها من نسخة: وأسكنها الباقون.

(٢) البيت في الخزنة ٥٢١/٢ عرضاً ولم ينسبه وانظر البحر المحيط ٢٣٠/٦.

(٣) لم نعثر عليه.

القول ولا يضمّر القول معها، وينبغي أن يكون في نودي ضمير يقوم مقام الفاعل، لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك: (يا موسى) ولا (إني أنا ربك) مقام الفاعل لأنها جمل، والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى، لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً.

اختلفوا في إجراء (طوى) [طه/١٢] وضمّ طائها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (طوى وأنا) غير مجرأة والطاء مضمومة وفي التازعات [١٦، ١٧] مثله. وروى أبو زيد عن أبي عمرو: (طوى) وقال: هي أرض.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (طوى) مجرأة مضمومة الطاء^(١).

حدّثنا الكندي، قال: حدّثنا مؤمل قال: حدّثنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح قلت له: (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ)، قال: يقول: أمض بقدميك إلى بركة الوادي، أظنه - يعني مجاهداً - (طوى)؛ مصروف وغير مصروف، فمن صرف فمن وجهين أحدهما: أن يجعله اسم الوادي فيصرف لأنه سمى مذكراً بمذكر. والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك في قول من قال: إنه قُدَّسَ مرتين، فيكون طوى كقولك: ثناً، ويكون صفة كقولهم: مكاناً سيّئاً، وقومٌ عديّ. وجاء في طوى الضم والكسر، كما جاء في قوله: (مكاناً سيّئاً) [طه/٥٨] الكسر والضم، قال الشاعر:

(١) السبعة ٤١٧.

(٢) البيت في اللسان (ثني) ونسبه لكعب بن زهير ولم أجده في ديوانه. والثني، بالكسر والقصر: الأمر يعاد مرتين وأن يفعل الشيء مرتين. وانظر تهذيب اللغة ١٥/١٣٧.

أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَّعْتَنِي مَلَامَةً
لِعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنَانًا

أي: ليس هذا بأول ملامتها، وكذلك طوى وطوى. وقد أنشدوا:

تَرَى ثِنَانًا إِذَا مَا جَاءَ بَدَأَهُمْ
وَبَدَوْهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنَيْنًا^(١)

ثِنَانًا مكسورة الثاء، أنشدناه محمد بن السري، وزعم أبو الحسن أن الضم في هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثنانا... وقال: الثنى: هو الثاني.

قال أبو علي: ومعنى ثِنَى وَثْنَى: الذين يثنى بهم بعد السادة، لأنهم قالوا للسيد: البدء، من حيث بدىء بهم فيما يهم من الأمور. ومن لم يصرف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون اسمًا لبقعة أو أرض، وهو مُذَكَّرٌ، فهو بمنزلة امرأة سميتها بحجر، ويجوز أن يكون معدولاً كعمر. فإن قلت: إن عمر معدول عن عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عِدَلٍ، بأنه لا يمتنع أن يقدر العدلُ عما لم يخرجوه إلى الاستعمال، ألا ترى أن جُمعَ وكُتِعَ معدولتان عما لم يستعمل، وكذلك يكون طوى.

ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحمزة: (لأهله امكثوا) [ط،/١٠] وكذلك في القصص [٢٩]، بضم الهاء.

(١) البيت لأوس بن مغراء، انظر اللسان (ثني) وتهذيب اللغة ١٣٦/١٥. يقول: الثاني منا في الرياسة يكون في غيرنا سابقاً في السؤدد، والكامل في السؤدد من غيرنا ثني في السؤدد عندنا، لفضلنا على غيرنا (التهذيب).

والباقون يكسرون الهاء فيهما^(١).

وقد تقدم القول في ذلك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله عز وجل: (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ)

[طه/١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي:

(وَأَنَا خَفِيفٌ (اخترتك) بالتاء بغير ألف.

وقرأ حمزة (وَأَنَا) النون مشددة (اخْتَرْنَاكَ) بألف ونون^(٢).

قال أبو علي: الأفراد زعموا أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الإسراء/٢]. وزعموا أنه قراءة الأعمش، وزعموا أنه في حرف أبي: (وَأَنِّي اخْتَرْتُكَ) فهذا يقوي الوجه الأول.

وقرأ ابن عامر وحده: (هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ) [طه/٣٠، ٣١]

مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة (وَأَشْرِكُهُ) الألف مضمومة على الجواب والمجازاة.

وقرأ الباقون: (أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي. وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي)

مفتوحة على الدعاء، إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا الياء من (أَخِي).

وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: (وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي)

بزيادة واو في اللفظ.

(١) السبعة ٤١٧.

(٢) السبعة ٤١٧.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (وَأَشْرَكَهُ) مضمومة الهاء من غير واو^(١).

قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار، لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قول: (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) [طه/٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء، فكذلك ما عطف عليه. وأما الإشراف فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء، لأن الإشراف في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء: (اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ) [النازعات/١٧] فقال: (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) [القصص/٣٤] فأما (أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي) فحملة على الإخبار، وغير الدعاء أسهل، لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: (أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي) أي: ظهري^(٢) قال: يقولون آزرني أي: صار لي ظهراً، ويشبه أن يكون آزر لغة في وازر، كأكدت ووكّدت، وأصدت وأوصدت وأرخت وورّخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يحمل أشركه في أمري على غير السورة، لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى لذلك، وذلك قوله: (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي، قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) [القصص/٣٣، ٣٤]. وقال:

بِمَحْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَّ نَبْتُهَا
مَضَمَّ جِيوشٍ غَانَمِينَ وَخَيْبٍ^(٣)

(١) السبعة ٤١٨.

(٢) مجاز القرآن ١٨/٢.

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر ديوانه ٤٥/، وفيه: «مَجَرَّ جِيوشٍ» مكان «مَضَمَّ» =

كأن المعنى أن كلاًها قد طال حتى صار في قوام الضال، ويدلّ على أن قول الجماعة غير ابن عامرٍ أرجحُ أن قوله: (كي نُسَبِّحَكَ كثيراً) [طه/٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربّه، فينبغي أن يكون ذلك كلّ في جملة ما دعا به.

اختلفوا [في] ^(١) قوله: (مهّداً) [طه/٥٣] في زيادة الألف ونقصانها ههنا وفي الزخرف [١٠] ولم يختلفوا في غيرها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامرٍ: (مهّداً) بالألف في كل القرآن.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: (مَهْدًا) بغير ألفٍ فيهما ^(٢).

قال أبو علي: المهّد: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: (الذي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا) [البقرة/٢٢] (والله جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا) [نوح/١٩] فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط، ويجوز أن يكون المهّد استعمل استعمال الأسماء، فجمع كما يُجمع فَعْلٌ على فِعَالٍ، والأوّل أبين، ويجوز في قول من قرأ: (مهّداً) أن يكون المعنى: ذا مهّدٍ، فيكون المعنى كقول من قال مهّداً.

اختلفوا في قوله: (مكناً سَوًى) [طه/٥٨] في ضم السين وكسرها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (مكناً سَوًى) كسراً.

= جيوش». والمعنى: هذه المحنية في موضع تمر الجيوش به من غانم أو خائب. فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش، فذلك أوفر لخصبها وأتمّ لكلثها.

وانظر اللسان (خيّب).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) السبعة ٤١٨.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (سوى) بضم السين^(١).

أبو عبيدة: (مكاناً سوى) و (سوى) يضم أولها ويكسر مثل طوى وطوى. قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين^(٢)، وأنشد لموسى بن جابر الحنفي^(٣):

فإن أبانا كان حلّ ببلدة

سوى بين قيسٍ قيسٍ عيلانٍ والفِزْرِ^(٤)

قال أبو علي: قوله: سوى، هو فعلٌ من التسوية، فكأن المعنى مكاناً تستوي فيه مسافته على الفريقين فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر، وهذا بناءٌ يقل في الصفات، ومثله: قوم عدى، وأما فعلٌ فهو في الصفات أكثر من فعلٍ، نحو: رجلٌ سلعٍ، ودليلٌ خنعٍ، ومالٌ لبِدٍ، ورجلٌ حطَمٍ.

فأما انتصابُ قوله: (مكاناً سوى)، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً للموعد في قوله: (فاجعل بيننا وبينك موعداً) [طه/٥٨] أو يكون ظرفاً واقعاً موقع المفعول الثاني، أو يكون منتصباً بأنه المفعول الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بالموعد لا على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرفٌ له، وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التي هي: (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ) [طه/٥٨] وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف شيءٌ منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شيءٌ منه،

(١) السبعة ٤١٨.

(٢) في مجاز القرآن: القريتين.

(٣) سبق انظر ٢٤٨/١.

(٤) مجاز القرآن ٢/٢٠.

وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شيءٌ يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، ولا: هذا ضُوبٌ زَيْدٌ، إذا حقر اسم الفاعل، لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك في الشعر شيءٌ، سمعت أبا إسحاق ينشد:

وراكضةٍ ما تَسْتَجِنُ بِجُنَّةٍ بَعِيرٍ حِلَالٍ غَادِرَتُهُ مُجْعَفِلٍ (١)
وقرأت علي محمد بن السري من خط السكري لبشر بن أبي خازم:

إذا فَاقِدُ خَطَبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ
ذكرتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَبَايِنِ (٢)
وقال ذو الرُّمة:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنه سيؤدي به تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ (٣)
وهذا الذي جاء منه في الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعلٍ آخر: كما ذهبوا إليه في نحو قول الشاعر:
إِن الْعَرَارَةَ وَالنَّبُوحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخِفَّ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالِ (٤)

(١) البيت لطفي الغنوي انظر ديوانه ٦٨/ وفيه: «راجعتُهُ» مكان «غادرته» والمعنى: وراكضة: تركض بعيراً تعديه، ما تَسْتَجِنُ: ما تستتر. الحلال: مركب من مراكب النساء المجعفل: المقلوب، جعفل المتاع: إذا قلبه ورمى بعضه على بعض. انظر اللسان (جعفل).

(٢) انظر المقرب لابن عصفور / ١٢٤، واللسان (فقد) وليس في ديوانه.

(٣) انظر ديوانه ٨٥٨/٢.

(٤) البيت للأخطل، انظر ديوانه ١١٦/١ وابن الشجري ١٨٩/١ واللسان (نيح).

والعرارة هنا: الكثرة والعز. والنُبوح: ضجة الناس وجلبتهم، والمستخف: رويت بالنصب والرفع.

وكذلك قوله :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا

تَكْرِيَتَ تَرْقُبَ حَبَّهٗ أَنْ يُحْصَدَا^(١)

فإن قلت : فقد جاء (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) [غافر/ ١٠] والظرف في المعنى يتعلق بالمقت الأول لأن المعنى : لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون، أكبر من مقتكم أنفسكم الآية. وقوله : (إِذْ تُدْعَوْنَ) متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره، قيل : إن الظروف يُتَجَوَّزُ فيها مالا يتجوز في غيرها، ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها، وهو أيضاً مع ذلك ينبغي أن يحمل على فعل آخر دل المقت عليه كأنه : مَقْتُكُمْ إِذْ تدعون إلى الإيمان فتكفرون. فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم في التنزيل مجيء شيء منه إلا في الظروف، فقد علمت أن (مكاناً) في قوله : (مكاناً سِوَى) ليس يتعلق بالموعد لما ذكرنا، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب (مكاناً) في قوله : (مكاناً سِوَى) على أن يكون ظرفاً، وقع موقع المفعول الثاني، كقولك : ظننتُ خروجك اليوم، وعلمتُ زكوبك غداً، لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذي يلحقه، جعلتُ، وظننتُ ونحوه، موعداً لا نُخْلِفُهُ نحن ولا أنت مكاناً قصداً، فتنصب المكان كما تنصب اليوم، في قولك : القتال اليوم.

ولم يُجْزَوْا قولهم : الموعدُ مجرى سائر هذه الأحداث، ألا ترى

(١) البيت للأعشى، انظر ديوانه ٢٣١/ وفيه : «جعلت» مكان «حلت» و«تنظر» مكان

«ترقب». وانظر الخصائص ٢/٤٠٢، ٤٠٣، ٣/٢٥٦.

أنه قد جاء في التنزيل: (إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ) [هود/٨١] برفع الصبح، وجاء: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) [طه/٥٩] فالقراءة بالرفع على أن الثاني هو الأول، وهذا حذف واتساع، ولا تقول على قياس موعدك الصبح: مرجعك الصبح، ولا مجيئك بابُ الأمير، ولا مقعدك السوق. وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه، فلا يحسن فيه ما حسن في نحو ما يشبهه، ومما يدلُّك على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفاً قوله: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) [طه/٥٩] ألا ترى أن قوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ) ليس من الظروف في شيء فلولا أن اليوم في قوله: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزَّيْنَةِ)، قد خرج من أن يكون ظرفاً لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفاً. ولو نصب ناصب (اليوم) من قوله: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزَّيْنَةِ) فجعل (اليوم) خبراً عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) عليه جاز على أن يتعلق (يوم الزينة) بالمحذوف، ويضمّر لقوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) ما يكون مبنياً عليه، كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشر الناس ضحىً، وهذا هو الأصل، وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة، ولو قال قائل: إن الموعد في الآي اسمُ الزمان، فيكون مجيء الموعد اسماً للزمان كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشول^(١)، ومَحْبِل فلانة، أي وقت بعثهم، ومضرب الشول: أي وقت ضربها، ومحبِل فلانة، أي: زمان حبْلِها. فإذا جاز أن يكون اسماً للزمان ارتفع الصبح، ويوم

(١) الشُول: جمع شائلة وهي من الإبل التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. انظر اللسان (شول).

الزينة من حيث كان الثاني لأنه هو الأول، وأنشد أبو الحسن:

كلما قلتُ غدٌ موعداً غَضِبْتُ هنداُ وقالت بعد غدٍ^(١)

فهذا يتجه أيضاً على الوجهين اللذين قدمنا: أن يكون جَعَلَ الموعِدَ الحدثَ، وجَعَلَهُ غداً، قُبِلَ على الاتساع، أو يكون جَعَلَ الموعِدَ اسمَ زمانٍ مثلَ المَحِيلِ، وعلى هذا الاتساع فيه، ويجوز أن يكون الموعِدُ اسمَ المكانِ فمما جاء فيه اسمَ مكانٍ: (وإنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر/٤٣] فالموعِدَ ينبغي ههنا أن يكون مكاناً، لأن جهنم مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا جعلت قوله: مكاناً مفعولاً ثانياً لجعلت كان بمنزلة قوله: (جعلوا القرآن عضيين) [الحجر/٩١] وقوله: (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) [الزخرف/١٩] في أنه انتصب على أنه مفعول ثانٍ لجعلت.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله عز وجل (فَيَسْحَتُكُمْ) [طه/٦١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكرٍ وأبو عمرو وابن عامرٍ: (فَيَسْحَتُكُمْ) بفتح الياء من يسحت.

وقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحزمة والكسائي: (فَيَسْحَتُكُمْ) بضم الياء من أسحت، وكسر الحاء^(٢).

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة انظر ديوانه ٣٢٣/ وروايته فيه:

كلما قلت متى ميعادنا ضحكت هندُ وقالت بعد غد
السبعة ٤١٩.

أبو عبيدة: يَسْحَتُكُمْ: يهلككم قال: وبنو تميم يقولون:
يُسْحَتُكُمْ، وأنشد:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا^(١)

وفسر لم يدع: لم يُبْقِ، وقال أبو الحسن نحو ذلك، أبو عثمان:
سحت وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

اختلفوا في قوله تعالى: (إِنَّ هَذِينَ) [طه/٦٣] في تشديد النون
وتخفيفها.

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي: (إِنَّ) مشددة النون.
(هَذَانِ) بآلف خفيفة النون من هذان.

وقرأ ابن كثير (إِنَّ هَذَانُ) بتشديد نون (هَذَانُ) وتخفيف نون
(إِنَّ).

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر (إِنَّ هَذَانِ) نونُ إِنَّ مشددة،
وروى حفص عن عاصم (إِنَّ) ساكنة النون وهي مثل قراءة ابن كثير،
و(هَذَانِ) خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده (إِنَّ) مشددة النون (هَذِينَ) بالياء .

(١) البيت للفرزدق وقد نسب أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢١/٢ إليه. وانظر ديوانه
٥٥٦/٢. وفيه «مجرف» بدل «مجلّف» وأنشده اللسان وقال: ويروى: «إلا مسحت
أو مجلّف». وهي كذلك في مجاز القرآن ورفع قوله: «أو مجلف» بإضمار كأنه،
قال: أو هو مجلف، وهذا هو قول الكسائي. والمسحت: المستأصل. اللسان
(سحت)، والمجلف: الذي أتى عليه الدهر فأذهب ماله. وجُلّف النبات أكل عن
آخره. اللسان (جلف).

(٢) السبعة ٤١٩.

قال قائلون: (إِنَّ) في قوله: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بمعنى: أجل، وأن تكون (إِنَّ) للتأكيد والناصفة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده، فأما قبل فقوله: (فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى) [طه/٦٢] فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما، وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: (أَجِئْنَا لِنُخْرِجَنَّ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ) [طه/٥٧، ٥٨] فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله: (قَالُوا نَعَمْ) وهو قوله: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ) [الأعراف/٤٤] فقد تقدم (أَجِئْنَا لِنُخْرِجَنَّ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ) [طه/٥٧، ٥٨] فيكون نعم منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما ادَّعوه من السحر و (إِنَّ) بمنزلة نعم. وقال: قد قال سيبويه: نعم عدة وتصديق، وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى. قال الجرمي: هو قراءة أبي عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد وقوله: (يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ) إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد فإن حملت (إِنَّ) على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً، فإن هذا لا يتجه^(١) لأمرين: أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد فأما أن

(١) جاء على حاشية الأصل عبارة بلغت.

يحذف ثم يؤكّد، فليس باللائق في التقدير، ووجه قول من قال: إنّ ذان، وإنّ هذان مخفف (إنّ): أنّ إنّ إذا خفّفت لم يكن النصبُ بها كثيراً، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: (إنّ كادَ لِيُضِلُّنَا) [الفرقان/٤٢] و(إنّ كانوا لَيَقُولُونَ) [الصفات/١٦٧] و(إنّ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) [الأنعام/١٥٦]، وإذا كان الأوجه الرفعُ بعدها رفع هذان بعدها، وأدى مع ذلك خطُّ المصحف، ومن زعم أنّ (هذان) في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا ألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنيته، كما أنّ الألف التي في هذا لا تنقلب على حالٍ، وفي كون هذه الألف مرّة ياءً، ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أنّ هذه الأسماء في الانفراد إنما بُنيت لمشابتها الحروف، فإذا ثنيت زال بالتثنية مشابقتها للحروف، من حيث لم تثنّ الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة، ويدلّ على أنّ هذه الألف للتثنية أنّ التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتي للتثنية. ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات ومن ذواتٍ ومن هيهاتٍ، هذه كلّها حذفت فيها الألف والياء لقلة تمكّنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا، ألفه، وتلحق التي تكون علماً للتثنية، ومن ثم انقلبت مرّة ياءً ومرة ألفاً، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً، وقال أبو الحسن: (إنّ هذانٍ لساحرانٍ) بتخفيف (إنّ) لأن الكتاب: (هذان) فيحملها على لغة من يخفّف إنّ فيرفع بها، وإنّ ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب

يرفعون الاثنين في كل موضع قال: فأَيُّ التفسيرين فسرتَ فهو جيد.
اختلفوا في همز الألف من قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ)
[طه/٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم.

فقرأ أبو عمرو وحده (فَأَجْمِعُوا) مفتوحة الميم من جمعت.
الْقُطْعِيّ عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: (فأجمعوا) أَلِف مقطوعة
مثل حمزة.

وقرأ الباكون: (فَأَجْمِعُوا) بقطع الألف وكسر الميم من
أَجْمَعْتُ^(١).

احتج أبو عمرو، زعموا، للقراءة بالوصل بقوله: (فَجَمَعَ كَيْدُهُ)
[طه/٦٠] والفعل في الموضعين جميعاً معدى إلى الكيد. قال أبو
الحسن، وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: أجمعنا على كذا وكذا، فأما
إذا قالوا: أجمعوا أمركم، وأجمعوا كيدكم، فلا يقولون إلا بالوصل،
قال: والقطع أكثر القراءة، قال: فأما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن
باب فعلت وأفعلت كثير، أو يكون (أجمعوا) أي: أجمعوا على كذا
وكذا، ثم قال: (كيدكم) على أمر مستأنف، فإن قيل: فقد تقدّم ذكر
قوله: (فَجَمَعَ كَيْدُهُ) فإذا قالوا: فأجمعوا كيدكم، كان تكريراً؛ قيل: لا
يكون كذلك، لأن ذاك في قصة وذا في أخرى، ذاك إخبار عن فرعون
في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتوصى به السحرة في جمع
كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون ذلك
على لغتين كما ظنه أبو الحسن كقول الشاعر:

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَيَكِيدُونِي^(١)
 فقلوه: فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ بِمَنْزِلَةٍ: (فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ) لِأَن كَيْدَكُمْ مِنْ
 أَمْرِكُمْ.

قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير: (ثُمَّ اتَّوَا صَفّاً) [طه/٦٤] بفتح الميم^(٢)، ثُمَّ يَأْتِي بِيَاءَ بَعْدَهَا سَاكِنَةً. وروى
 خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير: (ثُمَّ آتَوْا) بكسر الميم بغير
 همز، ثُمَّ يَأْتِي بِالْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا تَاءٌ، وَهَذَا غَلْطٌ، لَا تَكْسِرُ الْمِيمَ مِنْ
 ثَمَّ، وَحَظَّهَا الْفَتْحُ، وَلَا وَجْهَ لِكْسَرِهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ كَثِيرٍ أَن يَتَّبِعَ
 الْكِتَابَ فَلَفِظَ بِالْيَاءِ الَّتِي خَلَفَتْ الْهَمْزَةَ بَعْدَ فَتْحَةِ الْمِيمِ. وروى
 الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبيل عن ابن كثير:
 (ثُمَّ آتَوْا صَفّاً) مفتوحة الميم وبعدها ياء. وكذلك روى محبوب عن
 إسماعيل المكي عن ابن كثير وهذا هو الصواب.

وروى النبال وغيره عن ابن كثير: (ثُمَّ اتَّوَا صَفّاً) مثل حمزة،
 وكذلك قرأ الباقون^(٣).

قول ابن كثير: (ثُمَّ آتَوْا صَفّاً) بفتح الميم ثُمَّ يَأْتِي بِيَاءَ بَعْدَهَا
 سَاكِنَةً، وَجْهٌ فِيهِ أَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ: (أَيْذَا) كَأَنَّهُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءٌ بَعْدَ مَا
 خَفَّفَهَا بِأَن جَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذَا قَلْبُهَا يَاءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 خَفَّفَهَا، وَهَذَا مِثْلُ مَا حَكَاهُ سَيَبُويه فِي الْمُتَصَلِّ بِئْسَ، وَقَدْ كَانَ أَبَيْنِ مِنْ
 هَذَا أَن يَقْلِبَهَا أَلْفاً لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، مِثْلُ: رَاسٍ وَفَاسٍ فِي

(١) البيت لذي الإصبع العَدَوَانِي، انظر اللسان (عشر) ابن يعيش ٣٠/١.

(٢) فِي السَّبْعَةِ: بفتح الميم مِنْ ثَمَّ.

(٣) السَّبْعَةُ ٤٢٠.

المتصل، فأما قوله: (ثمَّ ايتوا صفًا) فخطأ بين وأصل هذا أنك تقول: أتى يأتي، فإذا أمرت منه قلت: إيت، تجتلب همزة الوصل لسكون الهمزة التي هي فاء فلزم أن تُقلب الفاء ياءً لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت، وإن وصلته بشيء سقطت همزة الوصل، فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكنًا أو متحركًا، فإن كان متحركًا لم يخل من أن يكون ضمةً أو فتحةً أو كسرة، فإن كانت ضمةً وخففت الهمزة قلبتها واوًا، فقلت: يا زيد وت، وعلى هذا: (يا صالح وتنا) [الأعراف/٧٧] وعلى هذا (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ اودُنْ لي وَلَا) [التوبة/٤٩] وإن كانت كسرةً فخففت الهمزة قلت: يا غلام يت بكذا، فقلبته ياءً، وإن شئت حَقَّقْتُ^(١) الهمزة فقلت: يا غلام تِت بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك يا زيد وت، وإن كانت فتحةً قلبتها ألفاً إذا خففت الهمزة فقلت: يا غلام ات، وإن شئت حَقَّقْتُ الهمزة. وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلام يت، فقلبها ياءً ولا تقلبها ألفاً، والوجه ما عليه الجمهور والكثرة، وقد قال قوم فيما روى بعض البغداديين في أتى يأتي: ت بكذا وكذا، وأنشد:

ت لي آل زيد^(٢)

وهذا على قياس مَنْ حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة، كما حذف من: خُدْ، ومُرْ، وكلْ، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف، والوجه في الآية قراءة النبال وغيره عن ابن كثير.

(١) في الأصل «خففت» وهو تصحيف.

(٢) هذه قطعة من بيت لم يعرف قائله وتماهه:

ت لي آل زيد واندھم لي جماعةً وسل آل زيد أي شيء يضيرها
انظر اللسان (أتي) وابن الشجري ١٧/٢ وفيه (له) بدل (ت) والدرر ٢٣٩/٢.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: (تَلَقَّفُ) [طه/٦٩].

فقرأ ابن عامر وحده: (ما في يمينك تَلَقَّفُ ما) برفع الفاء وتشديد القاف.

وروى حفص عن عاصم: (تَلَقَّفُ) خفيفة.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (تَلَقَّفُ ما) مجزومة الفاء.

وروى النبال عن ابن كثير: (ما في يمينك تَلَقَّفُ) خفيفة التاء كذلك قرأت على قبل. وكان [ابن كثير] يشدد التاء [والقاف] في رواية البزي وابن فليح^(١): (ما في يمينك تَلَقَّفُ).

وجه قول ابن عامر: (تَلَقَّفُ) يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل المُلْقِي ومن المفعول المُلْقَى، فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته المُلَقَّفَ، وإن كان التَلَقَّفُ في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المُلَقَّفَ للفاعل على أن التَلَقَّفُ بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، كما قال: (وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال/١٧] فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره، ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: (تَلَقَّفُ) على حد قولك: هند تذهب، لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته، كما قال: (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) [الأحزاب/٣١] وكما قال: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] فأنث الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، ومثل هذا

(١) السبعة ٤٢٠، ٤٢١ وما بين معقوفين منه.

في أن لفظ يفعل يكون فيه مرةً للمخاطب ومرةً للمؤنث الغائب قوله :
(يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) [الزلزلة / ٤] فهذا على أن تكون : تحدث أنت
أيها الإنسان ، وعلى أن الأرض تحدث ، فأما قوله :

... فَإِنْ تَكُنْ ... هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى يُصْبِكَ اجْتِنَابُهَا^(١)

فإن تهوى للغائبة لا غير ، وجعلتَ (تَلَقَّفُ) حالاً ، وإن لم تتلقف
بعد ، كما جاء في التنزيل : (هَٰذَا بِأَلْغِ الْكَعْبَةِ) [المائدة / ٩٥] وكما
أجاز النحويون : مررتُ برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ، وهذا النحو من
الحال كثير في التنزيل وغيره .

وأما (تَلَقَّفُ) فعلى أن يكون جواباً كأنه : إِنْ تُلْقِهْ تَلَقَّفُ ، وكذلك
تَلَقَّفُ ، ويجوز في (تَلَقَّفُ) و (تَلَقَّفُ) أن يكون لك أيها المخاطب ،
ويجوز أن يكون للغيبة وعلى الحمل على المعنى ، ومن خفف التاء من
(تَلَقَّفُ) ومن شدد فقال : (ما في يمينك تَلَقَّفُ) ، فإنما أراد : تَتَلَقَّفُ
وهذا يكون على تتلقف أنت أيها المخاطب ، وعلى تَتَلَقَّفُ في الآية أنه
أدغم التاء في التاء ، والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز ، لأن المدغم
يُسَكَّنُ وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جلبت في أمثلة الماضي ،
نحو : اَدْرَأْ وَاَزَيْنْتَ وَاطَّيَّرُوا ، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع ، ألا
ترى أن مَنْ قَالَ فِي تَرَسَّ : اَتَرَسَ ، لا يقول في المضارع : اَتَرَسُونَ ،
ولا : اَتَفَكَّرُونَ ، يريد : تفكرون . وهذا يلزم أن يقوله من قال : (ما في

(١) البيت لأبي ذؤيب وتماهه :

زجرت لها طيرَ الشمال فإن تكن هواك الذي تهوى يصبك اجتنابها
يريد إن صدق هذا الطير السنيح سيصيبك اجتنابها ، أي تجنبها وتباعدتها .
انظر شرح السكري ٤٢/١ .

يمينك تلقف) وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل، لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التي دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر، لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها، فأشبهت الأفعال التي للأمر عند النحويين.

وسألت أحمد بن موسى: كيف يبتدىء من أدغم؟ فقال كلاماً معناه أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف ويدع الإدغام.

اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء وكسرها من: (كَيْدٌ سَاحِرٍ) [طه/٦٩]. فقرأ حمزة والكسائي: (كَيْدٌ سِحْرٍ) بغير ألف.

وقرأ الباقر: (كَيْدٌ سَاحِرٍ) بألف^(١).

حجة: (كيد ساحر) أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر إلا أن تريد: كيد ذي سحر، فيكون في المعنى حينئذ مثل: (كيد ساحر)، ويقوي ذلك: (تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ)، والسحر لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع، وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: (آمَتُّم) [طه/٧١] على لفظ الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: (آمَتُّم)^(٢) بهمزة ممدودة.

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) رسمت في السبعة هكذا: إامتتم.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: (أَأَمْتُمْ) بهمزتين،
الثانية ممدودة^(١).

يعني أحمد: أن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل، وقوله عن أبي عمرو وابن عامر بهمزة ممدودة يعني: أنهما يستفهمان فيأتيان بهمزة الاستفهام، وبعدها مدَّة، وتكون الأولى همزة القطع، والثانية الأصل.

قال أبو علي: الخبر ههنا وجهه حسن، كأن يُقَرَّعُهُمْ على تقدمهم بين يديه، وعلى استبدادهم على ما كان منهم من الإيمان عن غير أمره وإذنه، والاستفهام إلى هذا المعنى يؤول، لأنه تفرع وتوبيخ منه لهم بأيمانهم، وأما اللفظ، وقوله: قرأ نافع وابن عامر: (أَأَمْتُمْ) بهمزة ممدودة، يعني به: أنهم يستفهمون، فيأتون بهمزة الاستفهام بعد مدَّة: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة أفعل في: أَمَنْ، وأبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفاً، وكأنه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، الهمزة الأولى همزة الاستفهام والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نعتو:
أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٢)

والهمزة الثانية وهي الثالثة من أول الكلمة همزة أفعل في:

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) من بيت لذي الرمة تمامه:

فيا ظبية الوعساء بين جُلَّاجِلٍ وبين النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

سبق انظر ٢٨٦/٤.

أَمِنْ، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من الأَمِنْ والأَمَانِ، وأبدلت ألفاً لاجتماعهما مع همزة أفعل، فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أأأأمتنم، فترك ذلك في هذا الموضع لكراهة اجتماع الأمثال. وقرأ حمزة والكسائي على أصلهما في هذا النحو وقد مرّ ذلك في مواضع.

اختلفوا في قوله: (لا تَخَافُ دَرَكًا) [طه/٧٧].

وقرأ حمزة وحده: (لا تَخَفْ دَرَكًا) جَزْماً بغير ألف.

وقرأ الباقون: (لا تخافُ) رفعاً بألفٍ.

ولم يختلفوا في فتح الراء من دَرَكًا^(١).

وجه قول من رفع أنه حالٌ من الفاعل: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشٍ، ويجوز أن تقطعه من الأول: أنت لا تخاف، ومن قال: (لا تخف) جعله جواب الشرط، إن تضرب لا تخف دَرَكًا ممن خلفك، ولا تخشى غرقاً بين يديك، فأما من قال: (لا تخف دَرَكًا)، ثم قال: (لا تخشى)، فيجوز أن يقطعه من الأول، أي: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٢)

ولا على نحو:

لا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ^(٣)

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص سبق في ٩٣/١، ٣٢٥.

(٣) عجز بيت لرؤبة سبق في ٩٣/١.

لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر كما أن نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى^(١)

ونحو قوله:

لم تهجو ولم تدع^(٢)

كذلك، ولكنك تقدّر أنك حذف الألف المنقلبة عن اللام ثم أشبعت الفتحة لأنها فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت في الفاصلة قوله: (فأضلونا السبيلا) [الأحزاب/٦٧] وقد جاء إشباع هذه الفتحة في كلامهم قال:

فأنت من الغوائل حين تلقى ومن دم الرجال بمنتزاح^(٣)

قال: روى عبيد^(٤) (فأتبعهم) [طه/٧٨] وحدها موصول في هذا، وكل شيء في القرآن (فأتبعهم). وقرأ: (فأتبعوهم مشرقين) [الشعراء/٦٠] مقطوع الألف.

وعبيد عن هارون عن أبي عمرو (فأتبعهم فرعون) موصولة، وكل شيء في القرآن (فأتبعوهم) مقطوع^(٥).

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معدية الفاعل إلى المفعول لأنك تقول: تبعته واتبعته كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته

(١) صدر بيت لقيس بن زهير سبق في ٩٣/١، ٣٢٥ و٦٩/٢.

(٢) قطعة من بيت سبق في ٣٢٥/١.

(٣) سبق انظر ٨١/١.

(٤) جاء على هامش الأصل: عنده محمد.

(٥) السبعة ٤٢٢ مع اختلاف في التفصيل.

واحتفرتة، وفديته^(١) وافديته^(١)، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل. فعديته إلى آخر عديته بالجار. ومن قطع الهمزة هنا، فقال: (فأتبعهم فرعون بجنوده) فالباء زائدة في قوله، لأن (أتبعهم) منقول من تبعهم، وتبع يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر كقوله: (وأتبعوا في هذه لَعْنَةً) [هود/٩٩] فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزداد في كثير من المفعولات، نحو:

لا يَقْرَأُ بالسور^(٢)

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل، كأنه اقتصر بالفاعل على فعله ولم يُعَدَّه إلى مفعوليهِ اللذين يتعدى فعلُهُ إليهما فصار مثل: تبعه زيدٌ بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة. اختلفوا في قوله عز وجل: (قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ... وَوَعَدْنَاكُمْ... ما رَزَقْنَاكُمْ...) [طه/٨٠، ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحرف بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحده: (وَوَعَدْنَاكُمْ) بغير ألف في كل القرآن. وقرأه حمزة والكسائي بالتاء^(٣).

حجة: (وعدناكم) أن ذلك يكون من الله سبحانه. وقال أبو

(١) في الأصل: وافديته.

(٢) هذه قطعة من بيت للراعي وتماهه:

تلك الحرائر لارباتٍ أحمرة سودَّ المحاجر لا يقرآن بالسور

انظر المخصص ٧٠/١٤ وشرح أبيات المغني للبغدادى ١٢٨/١.

(٣) السبعة ٤٢٢ وزاد بعده: بغير ألف.

الحسن: زعموا أن واعدناكم لغة في معنى وعدناكم، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدلّ على أن الفعل من الاثنين، كما أن استسحر واستقرّ، ونحو ذلك من بناء استفعل، لا يدلّ على استدعاء، والقراءة بوعد أحسن، لأن واعد بمعنى وعد، ويعلم من وعد أنه فعل واحد لا محالة، وليس واعد كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

وحجة من قرأ: (أنجيناكم... ووعدناكم) قوله: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ) [طه/٨٠] واتفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدالّ على الكثرة، وفي أخرى: (وإذ أنجيناكم من آل فرعون) [الأعراف/١٤١].

اختلفوا في قوله: (فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) [طه/٨١].

فقرأ الكسائي وحده: (فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ) بضم الحاء، (ومن يَحْلِلْ) بضم اللام.

وقرأ الباقر: (فَيَحِلُّ)، (ومن يَحْلِلْ عليه).

ولم يختلفوا في قوله: (أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [طه/٨٦] أنها بكسر الحاء^(١).

أبو زيد تقول: قد حلّ عليه أمر الله يَحْلُلُ حُلُولًا، وحلّ الدار يَحْلُلُهَا حُلُولًا: إذا نزلها، وحلّ العقدة يَحْلُلُهَا حَلًّا. وحلّ له الصوم يَحِلُّ لَهُ حَلًّا، وأحلّه له إخلالًا، وحلّ حقي عليه يحلّ محلاً وأحلّ من إحرامه إخلالًا، وحلّ يحلّ حَلًّا.

وجه قراءة من قرأ: (يَحِلُّ) بكسر الحاء أنه روي في زمزم: «أنه

لشارب حلٌ وبلٌ»^(١) أي: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه، والحلُّ والحلال في المعنى مثلُ المباح، فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها المنع، وهي خلاف الحلِّ والحلال الذي هو الإباحة والتوسعة، والإباحة: من باح بالسر والأمر ببوح به، إذا لم يجعل دونه حظراً، والمُحلُّ خلاف المُحرَّم، فمعنى يحلُّ عليكم: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجرٍ ومنعٍ عنكم. ويبين ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: حلٌّ عليه أمرُ الله يحلُّ، والأمر قد جاء في التنزيل يراد به العذاب، قال: (أتى أمرُ الله فلا تَسْتَعْجِلُوهُ) [النمل/١] فهذا يعنى به العذاب لقوله: (يَسْتَعْجِلُونَا بِالْعَذَابِ) [العنكبوت/٥٤] وقال: (أَتَاهَا أُمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا) [يونس/٢٤] ويقوِّي ذلك قوله: (ويحلُّ عليه عذابٌ مُقيم) [هود/٣٩] أي: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا في هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة قوله: (أَنْ يَحْلَ عَلَيَّكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [طه/٨٦] في أنه يحلُّ بالكسر.

ووجه من قال: (يحلُّ عليكم غضبي) أنَّ الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب فقال: يحلُّ أي: ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: حلٌّ بالمكان يحلُّ، وعلى هذا جاء: (تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ) [الرعد/٣١] فكما أن هذا عذابٌ، فأخبر عنه بأنَّه يحلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلته لأنه يتبعه ويتصل به.

(١) انظر النهاية لابن الأثير ١٥٤/١ ونصه: «هي لشارب حل وبل» البلى: المباح. وقيل الشفاء. من قولهم: بلى من مرضه وأبل. وبعضهم يجعله اتباعاً لحل، ويمنع من جواز الإتيان الواو.

اختلفوا في قوله تعالى: (مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا) [طه/٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (بِمَلَكِنَا) بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم (بِمَلَكِنَا) بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: (بِمُلْكِنَا) بضم الميم. القطعي عن عبيد عن هرون عن أبي عمرو (بِمَلَكِنَا)^(١).

قال أبو علي: هذه لغات، وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه، المعنى: ما أخلفنا موعدك بِمَلَكِنَا الصواب، ولكن لخطئنا، فأضاف المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: (مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/٤٩] و(سؤالِ نَعَجَتِكَ) [ص/٢٤].

وأما من قال: (ما أخلفنا موعدك بِمُلْكِنَا) فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر المَلِك: أو يكون لغة في مصدر المالك، فإن أريد بالْمُلْك مصدر المَلِك فالمعنى لم يكن لنا مُلْكٌ فنخلف موعدك لمكان مُلْكِنَا، وهذا على هذا التقدير كقوله: ((لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا خِفَافًا) [البقرة/٢٧٣] أي: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلحافٌ فيها، ليس على أنه أثبت مُلْكًا، كما أنه لم يثبت في قوله: (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا خِفَافًا) مسألة منهم، ومثله قول ابن أحمر:

لَا يُفْزَعُ الْأَرْبَبُ أَهْوَالَهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ^(٢)

(١) السبعة ٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) سبق انظر ٤٧/٢.

أي: ليس لها أرنب فيفزع لِهولها، ومثله:

وبلدة لا يستطيع سيدها حسرى الأراكيب ولا يهيدها^(١)
ومثله قول ذي الرمة:

لا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ

بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدِبٌ^(٢)

أي: ليس منها سقطَةٌ فتشتكي، ولا يجوز أن يراد به تثبيت المُلْك الذي هو مصدر المَلِك، لأنهم لم يكن لهم مَلِك بل كانوا مستضعفين قال: (ونريدُ أنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ) [القصص/٥] قال: (وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا) [الأعراف/١٣٧]. وأظنَّ أنَّ أبا الحسن حكى أنَّ المُلْك مصدرٌ في المَالِك، وحكى غير أبي الحسن: أن بعضهم قال: مالي مُلْك، يريد: شيئاً أملكه، وقد يكون المَلِك: الشيء المملوك، والمَلِك: المصدر، مثل الطَّحْن والطَّحْن، والسَّقْي والسَّقْي. وقد يجوز في قراءة من قرأ (بِمَلِكْنَا) أن تقدّر حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر، كما قال:

وبعد عطائك المائة الرِّتَاعَا^(٣)

اختلفوا في قوله تعالى: (ولكننا حُمَلْنَا) [طه/٨٧] في ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها وتخفيف الميم.

(١) لم نعثر عليه، ولا يهيدها: أي لا يزعجها ولا يكثر لها.

(٢) انظر ديوانه ٤٤/١ والمعنى: لا يقال فيها ما يكره، والسقطة: العثرة، رقصت بها

المفاوز: ليست على طمأنينة. وقد حذب ظهرها من الهزال.

(٣) سبق انظر ١/١٨٢، ٢/١٣٠، ٣٣٣، ٣٥١.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (حُمِّلْنَا) بضم الحاء مشددة الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (حَمَلْنَا) خفيف. وقال أبو زيد عن أبي عمرو: (حملنا) و(حُمِّلْنَا)^(١).

قال أبو علي: حمل الإنسان الشيء وحَمَلْتُهُ إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين عديته إلى المفعولين، قال: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا) [الجمعة/٥] والحَمْلُ: المصدر، والجَمْلُ: المحمول، وفي التنزيل (فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا...) وَحَمَلَهَا الإنسانُ [الأحزاب/٧٢] كأنه: أبين أن لا يؤدِّين الأمانة فيما استؤمنَ فيه، وحملها الإنسان أي: لم يؤدِّها، لأن حمل الحامل الشيء إمساك وخلاف لأدائه، فكأنه لم يؤدِّ الأمانة، وكأن المعنى: على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال (وأشفقن منها) أي: من حمل الأمانة، فحذف المضاف. وما روي في الحديث: (أنه إذا كان الماء قُلْتَيْنِ أو خمسَ قِلالٍ لم يحمل خبثاً)^(٢). معناه أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به وقوي عليه، أنشد الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمَ فَرِيخُ التَّمَرَةِ وَنَشَرَ الْيَسْرُوعُ بُرْدِي حَبْرَهُ^(٣)

(١) السبعة ٤٢٣.

(٢) رواه أحمد في مسنده ٢٣/٢، ٢٧، ١٠٧ وانظر اللسان (قل).

(٣) لم نعثر عليه واليسروع نوع من الدود يعيش على الأعشاب والأشواك جمعه أساريع. (اللسان/سرع) والتمرة كقبرة: طائر أصغر من العصفور (القاموس).

المعنى : أنه استقلَّ بنفسه ، واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته إلى الكاسب له ، فمن قرأ (حُمِّلْنَا) كان المعنى عنده : جعلونا نحمل أوزار القوم و(حُمِّلْنَا) على ذلك وأردنا له . ومن قال : (حَمَلْنَا) أراد أنهم فعلوا ذلك ، وقد يجوز إذا قرأ (حَمَلْنَا) أن يكونوا حُمِّلُوا على ذلك وكلفوه لأنهم إذا حُمِّلُوا حملوه .
اختلفوا في إثبات الياء من قوله تعالى : (أَنْ لَا تَتَّبِعَنِ) [طه/٩٣] وحذفها .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (أَلَّا تَتَّبِعَنِ) بياء في الوصل ساكنة .
ويقف ابن كثير بالياء ، وأبو عمرو يقف بغير ياء .

واختلف عن نافع ، فروى ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر : (أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ) بياء منصوبة ، وليس في الكتاب ، وفي رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن أبي أويس : (تَتَّبِعَنِ) بياء في الوصل ساكنة ، ويقف بغير ياء .
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف^(١) .

قد ذكر هذا النحو في غير موضع .

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله عز وجل : (يَا بْنَ أُمَّ) [طه/٩٤] .

فقرأ (يَا بْنَ أُمَّ) بنصب الميم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي وابن عامرٍ
(يا بَنَ أُمٍّ) بكسر الميم .

قال أبو علي: من قال: (يا بَنَ أُمٍّ) احتمل قوله أمرين:
أحدهما: أن يكون أراد: يا ابنَ أُمٍّ، فحذف الألف كما يحذف مِنْ
غلامي في النداء إذا قال: يا غلام، وحذف الياء من المضاف إليه،
وإن كانت لا تحذف في المضاف إليه إذا قال: يا غلامَ غلامي، كما
تُحذف من المضاف إذا قال: يا غلامٍ، لأن هذا الاسم قد كثر
استعماله، فتغير عن أحوال النظائر، والفتحة في ابن على هذا نصبه،
كما أنها في قولك يا غلامَ أُمي كذلك، ويجوز أن يكون جعلَ ابنَ وأُمٍّ
جميعاً بمنزلة اسمٍ واحد فبنى الآخر على الفتح وكذلك الاسم الذي
هو المصدر، فالفتحة في الأول ليس بنصبه كما كانت في الوجه
الأول، ولكنها بمنزلة الفتحة في خمسة من خمسة عشر، والاسم في
موضع ضمٍّ من حيث كانا بمنزلة خمسة عشر، كما أن خمسة عشر
كذلك.

ومن قال: (يا ابنَ أُمٍّ) احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف
ابناً إلى أُمٍّ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل يا غلامَ
غلامي، والآخر: أن يكون جعل الاسم الأول مع الثاني اسماً واحداً.
وأضافه إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر أقبلوا، فحذف الياء كما
تحذف من أواخر المفردة نحو: يا غلامٍ.

اختلفوا في قوله عز وجل: (بما لم يَنْصُرُوا به) [طه/٩٦] في
الياء والتاء.

فقرأ حمزة والكسائي: (تَبْصُرُوا) بالتاء.

وقرأ الباقون: (يَبْصُرُوا) بالياء^(١).

من قال: (يَبْصُرُوا) وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم، أي: لم يبصر به بنو إسرائيل. ومن قال: (تَبْصُرُوا به) صرف الخطاب إلى الجمع.

واختلفوا في قوله: (لن تُخْلَفَه) [طه/٩٧] في فتح اللام وكسرها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لن تُخْلَفَه) بكسر اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لن تُخْلَفَه) بفتح اللام^(٢).

اختلفت يتعدى إلى مفعولين، ولن تُخْلَفَه مثل لن تعطاه، لما أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمتَه مقام الفاعل بقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، وفاعِلُ الفعل الذي هو تخلف: الله سبحانه، أو موسى، ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك. (ولن تُخْلَفَه) أي: سنأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيدٌ، وهذا المعنى في القراءة الأولى أبين.

أبو بكر عن عاصم (أعِمَى) و (أعِمَى) [طه/١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل حمزة والكسائي.

حفص عن عاصم بفتحهما.

(١) السبعة ٤٢٤.

(٢) السبعة ٤٢٤.

نافع بين الكسر والفتح . أبو عمرو بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر^(١).

الإمالة وتركها جميعاً حسنان في هذا، وقد ذكر فيما مرّ قبلُ . وقال بعض المفسرين: (لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا): أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيراً بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله عز وجل: (يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) [طه/١٠٢] في الباء والنون.

فقرأ أبو عمرو وحده: (يَوْمَ نَنْفُخُ) بالنون.

وقرأ الباقون: (يُنْفَخُ) بالياء على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ^(٢).

قال أبو علي وجه من قال: (يُنْفَخُ): (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ) [الزمر/٦٨] و(يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا) [النبا/١٨].

ووجه النون: (فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا) [التحريم/١٢] ونفخ الروح في التنزيل يجيء حيث يُرادُ الإحياء، قال: (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) [الأنعام/٧٣] ويقوي ذلك أيضاً ما عطف عليه من قوله: (وَنَحْشُرُ) [طه/١٠٢]، والصُّورُ: جمع صورة في قول الحسن، مثل: صوفٍ وصوفية، وثومٍ وثومية، وفي قول مجاهد: آله يُنْفَخُ فيها، قال: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) [الزمر/٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما

(١) السبعة ٤٢٥.

(٢) السبعة ٤٢٤.

عابنوا من أهوال القيامة، وقال: (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى) [الزمر/٦٨] لأنهم دُفِعُوا إِلَى حَالٍ كَالْمَوْتِ فِي الشَّدَّةِ وَقَالَ: (وخرَّ موسى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ) [الأعراف/١٤٣] فقولوه: (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى) [الزمر/٦٨] في المعنى كقولوه: (فَلَمَّا أَفَاقَ).

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: (وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) [طه/١١٩].

فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (وَإِنَّكَ) بكسر الألف.
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وَأَنَّكَ) مفتوحة الألف.
وكلهم قرأ: (فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا) [طه/١١٢] بالألف على الخبر غير ابن كثير فإنه قرأ: (لَا يَخْفُ) على النهي^(١).

مَنْ قَالَ: (وَإِنَّكَ) ففتح الألف حملها على أَنَّ (إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ) وَإِنَّ لَكَ أَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا، فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ (إِنَّ) لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَ عَلَيْهَا (أَنَّ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: إِنَّ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَهَلَّا لَمْ يَجُزْ فِي ذَلِكَ الْعُطْفِ أَيْضًا، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ: إِنَّ أَنْ، لِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتْقَارِبِي الْمَعْنَى، فَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا لَمْ يُكْرَهْ ذَلِكَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِنَّ مَعَ اللّامِ لَا تَقُولُ: إِنَّ لَزَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَلَا: لِأَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَلَوْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا لَجَازَ نَحْوُ: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا) [المؤمنون/٣٠] وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ) [الشعراء/٦٧] فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ: أَنَّ إِنَّكَ، فَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا حَسَنٌ، وَجَازٌ.

ومن كسر فقال: (وَأِنَّكَ) قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين الوجهين حمل سيويه الآية (١).

قال: وكلّهم قرأ: (فلا يخافُ ظلمًا) بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: (فلا يخف) على النهي. المعنى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [طه/١١٢] الجملة في موضع نصب على الحال، والعامل فيها (يعمل) وذو الحال: الذكر، الذي في يعمل من (مَنْ)، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: (يخاف) أو (يخف) جزم، لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخافُ، وكذلك الفاء في قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/٩٥] (وَمَنْ كَفَرَ فَاْمُتْعُهُ قَلِيلًا) [البقرة/١٢٦] (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ) [الجن/١٣] أي: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره، والأمر في (لا يخف) جنس لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أي: شيئاً من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن، لأنه لم يفرط فيما وجب عليه، وكذلك: (فلا يخف)، واللفظ على النهي والمراد الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: (لعلك ترضى) [طه/١٣٠].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (لعلك تُرضى) مضمومة التاء.

وقرأ الباقر، وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: (تَرْضَى) بفتح التاء.

(١) انظر الكتاب: ٤٦٣/١.

أبو عُمارة عن حفص عن عاصم: (تَرْضَى) مضمومة التاء،
والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح^(١).

حَجَّةٌ من فتح التاء قوله: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)
[الضحى/٥]. وحَجَّةٌ من قال: (تَرْضَى) أنه قد جاء في صفة بعض
الأنبياء: (وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا) [مريم/٥٥]. وكأن معنى تَرْضَى
لِفَعْلِكَ ما أُمِرْتَ به من الأفعال التي يرضاها الله، أو تُرَضَى بما تُعْطَاهُ من
الدرجة الرفيعة، وتَرْضَى: تَرْضَى بما يعطيكه الله من الدرجة العالية
والدرجة المرضية.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أَوَلَمْ تَأْتِهِمُ بَيِّنَةٌ)
[طه/١٣٣].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (أَوَلَمْ تَأْتِهِمُ) بالتاء.
وقرأ الباقر وعاصم في رواية أبي بكر بالياء^(٢).

من قرأ: بالتاء فلتأنيث لفظة البيّنة، ومن قرأ بالياء فلأن البيّنة
والبيان معناهما واحد، كما أن الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة
كذلك.

(١) السبعة ٤٢٥.

(٢) السبعة: ٤٢٥.

اختلافهم في سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله تعالى: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ) [الأنبياء/٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ).

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (قال ربِّي) بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة^(١).

وجه من قال: (قل) أنه لما قال: (ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ) إلى قوله: (تَبْصُرُونَ)، قيل: (قل ربِّي يعلم القول)، أي: قل: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَالِمٌ بِمَا أَسْرَرْتُمُوهُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. و(قال) على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (من رسول إلا نُوحِي إِلَيْهِ) [٧] بالنون [وكسر الحاء]

(١) السبعة ٤٢٨.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم [يُوحى] بالياء^(١).

حجّة النون أنه قد تقدّمه: (وما أَرْسَلْنَا) والنون أشبه بما قبله، والياء في المعنى كالنون، وكما جاء: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وَأَتَيْنَا مُوسَى) [الإسراء/٢] كذلك يجوز أن يتقدّم لفظ الجميع ويتبع لفظ الأفراد لأن المعنى واحد.

قال: قرأ ابن عامر وحده: (وَلَا تُسْمِعُ) [الأنبياء/٤٥] بالناء مضمومة (الصُّمُّ) نصباً.

وقرأ الباقون: (وَلَا يَسْمَعُ) بالياء (الصُّمُّ) رفعاً^(٢).

قول ابن عامر أنه حمّله على ما قبله، والفعل مسندٌ إلى المخاطب، وكذلك قوله: (وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ) مسندٌ إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعته لم يعملوا بما يسمعون، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصمّ.

ووجه قول الباقيين: أنه على وجه الذمّ لهم والتقريع بتركهم سَمْعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاة إليه، وقد تقول لمن تقرّعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتكَ فلم تفهم، ولو كان (وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ) كما قال ابن عامر، لكان: إذا تنذرهم، فأما إذا ما ينذرون فحَسُنَ أن يتبعَ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ إذا ما أنذروا.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٣٠] بغير واو بين الألف واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

(١) أفي الأصل وقع تكرار في عزو القراءة حذفناه وأثبتنا من الكلام ما يتساوق مع السبعة مما لا تكرار فيه، وما بين معقوفين من السبعة. انظر ص ٤٢٨.

(٢) السبعة ٤٢٩.

وفي سائر المصاحف: (أَوَلَمْ يَرَ) كذلك قرأ الباقون: (أَوَلَمْ يَرَ
الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١)

وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدم.

وقرأ نافع وحده (وإن كان مثقال حبة) [الأنبياء/٤٧] رفعاً. وقرأ
الباقون (مثقال) نصباً.

وجه الرفع أنه أسند الفعل إلى المثقال، كما أسند في قوله:
(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) [البقرة/٢٨٠]. أي: ذا عسرة،
وكذلك قوله:

إذا كان يومٌ ذو كواكبٍ أشهباً^(٢).

وجه النصب: وإن كان الظلامه مثقال حبة، وهذا حسن لتقدم
قوله: (لَا تَظْلُمُ نَفْسٌ شَيْئًا) [الأنبياء/٤٧] فإذا ذكر (تظلم) فكأنه ذكر
الظلامه، كقولهم: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ.

وقرأ ابن كثير وحده: (وَضِيَاءً) [الأنبياء/٤٨] بهمزين، الأولى
قبل الألف، والثانية بعد الألف، كذلك قرأت على قنبل عن القواس،
وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره
هو الصواب.

وقرأ الباقون: (ضياءً) بهمزة واحدة بعد الألف^(٣).

(١) السبعة ٤٢٩.

(٢) عجز بيت لمقاس العائذي، وصدده:

فدى لبني ذهل بن شيان ناقتي

انظر الكتاب لسيبويه ٢١/١، واللسان (شهب) وفيهما: إذا كان يوم ذو، ويوم

أشهب: ذو ريح باردة وأزيز. وانظر ما سبق ١٤٨/١.

(٣) السبعة ٤٢٩.

وقد تقدّم القول في ذلك .

قرأ ابن عامر وحده : (وإِلَيْنَا تَرْجِعُونَ) [الأنبياء/٣٥] بالتاء مفتوحة .

وقرأ الباقر : (ترجعون) مضمومة التاء .

عباس عن أبي عمر (والخير فتنة وإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) بالياء مضمومة^(٢) .

ووجه (تَرْجِعُونَ) : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [البقرة/١٥٦]
ووجه (تُرْجَعُونَ) : (وَلَيْتُنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي) [الكهف/٣٦] وقوله : (ثُمَّ
تُرْدُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) [التوبة/٩٤] .

وقول أبي عمرو (وإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) ، يكون على الإنصاف من
الخطاب إلى الغيبة ، كقوله : (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) [الروم/٣٩] ويجوز أن يكون على قوله : (كُلُّ
نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [الأنبياء/٣٥] .

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله تعالى : (فَجَعَلَهُمْ
جُذَاذًا) [الأنبياء/٥٨] .

فقرأ الكسائي وحده (جُذَاذًا) بكسر الجيم .

وقرأ الباقر (جُذَاذًا) بضم الجيم^(١) .

قال : جُذَاذٌ : فعالٌ من : جذذت الشيء إذا قطعته ، قال :

تَجَذُّ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ^(٢)

(١) السبعة ٤٢٩ .

(٢) هذا صدر بيت للنايعة وعجزه :

وَتَوْقَدُ بِالْصَّفَاحِ نَارَ الْحَبَابِ

ومثل الجذاذ الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغةً وهي قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله: (أَفِّ لَكُمْ) [الأنبياء/٦٧].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (أَفِّ لَكُمْ) بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم (أَفِّ) خفض منونٌ.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو والكسائي (أَفِّ لَكُمْ) بكسر الفاء غير منون^(١).

وقد تقدّم القول في ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لِيُحْصِنَكُمْ) بالياء.

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: (لِتُحْصِنَكُمْ) بالتاء.

وروى أبو بكر عن عاصم: (لُنْحِصْنَكُمْ) بالنون^(٢).

وجه الياء في قوله (لِيُحْصِنَكُمْ) يجوز أن يكون الفاعل اسم الله لتقدّم (عَلَّمْنَاهُ)، ويجوز أن يكون اللباس، لأن اللبوس بمعنى اللباس من حيث كان ضرباً منه، ويجوز أن يكون داود، ويجوز أن يكون التعليم يدل عليه (عَلَّمْنَاهُ). ومن قرأ (لتحصنكم) حملة على المعنى لأنها الدرْع. ومن قرأ (لنحصنكم) فلتقدم قوله: (وعلمناه) أي علمناه لنحصنكم.

انظر ديوانه ٤٦/ واللسان (سلق) وفيهما: «تقدّد» مكان «تجدّد»، وشرح

أبيات المغني للبغدادى ٢٨٢/٢ وفيه: «ويوقدن» بدل «وتوقد».

(١) السبعة ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) السبعة ٤٣٠.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وكذلك نُجِّي المؤمنين)
[الأنبياء/٨٨] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسمَّ فاعله والياء
ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: (نُجِّي المؤمنين) بنونين خفيفة،
الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقر عبيد عن أبي
عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: (نُجِّي) مدغمة كذلك قالوا،
وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة،
والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من
الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم
فهو غلط^(١).

قال: قوله في ذلك أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ (ننجي) بنونين
وأخفى الثانية، لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبينها لحن،
فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم لأن النون تخفى مع حروف
الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان
كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، ويبين ذلك إسكانه الياء من
(نُجِّي) لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يُسكن
آخره، وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في
رُضٍ: رُضاً، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدل على أنه قرأ (نُجِّي)
كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يُظن ذلك له نصب قوله
(المؤمنين) من (ننجي المؤمنين) ولو كان على ما لم يُسمَّ فاعله لوجب
أن يرتفع، فأما قول من قال: إنه يُسند الفعل إلى المصدر ويضمه لأن

(١) السبعة ٤٣٠ مع اختلاف يسير في العبارة.

الفعل دَلَّ عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةً جِرَّوْ كَلْبٍ
لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرَّوِ الْكَلَابَا^(١)

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا، لأن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبني للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأما إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره، لأن الفعل له فهو أولى به. وكذلك من حكى عن أبي عمرو أنه أدغم النون الثانية من نُجِّي في الجيم فهو أيضاً وهم، ولعلَّ التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط كراهة لاجتماع صورتين متفتتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعُلَيَا والحُدَيَا بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمِي وَحُبْلَى وَأُخْرَى ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفتتين في هذا النحو، كذلك كرهوه في (ننجي) فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم، وقد قال بعض من يضبط القراءة: أن الصحيح أن الجماعة وحفصاً عن عاصم قرؤوا: (ننجي المؤمنين) بنونين الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة. وروى أبو بكر عن عاصم (نُجِّي المؤمنين) بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء وقد تقدم القول فيه.

(١) البيت لجريز من قصيدة يهجو بها الفرزدق، قفيرة أم الفرزدق.

اختلفوا في قوله عز وجل: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) [الأنبياء/٩٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (وَحَرْمٌ) بكسر الحاء بغير ألف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ) بألف^(١).

وحرْمٌ وحرَامٌ: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وحِلَالٌ. فكل واحد من حَرْمٍ إن شئت رفعته بالابتداء لاختصاصه بما طال بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبراً مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت (لا) زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكتها رجوعهم، كما قال: (فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ) [يس/٥٠] وإن شئت جعلت حراماً وحرماً خبراً مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت (لا) غير زائدة، أي رجوعهم، المعنى: وحرام على قرية أهلكتها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى حرامٌ عليهم: أنهم ممنوعون من ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة في الشرع والعقل. وقيل في تفسير قوله: (وَيَقُولُونَ جَبْرًا مَحْجُورًا) [الفرقان/٢٢] إن المعنى: حراماً مُحَرَّماً، فهذا من معنى الامتناع، وما حُتِمَ به عليهم، كما أن حرامٌ على قرية أهلكتها كذلك ليس كحظر الشريعة الذي إن شاء المحظور عليه ركه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان

= ولم أجده في ديوانه. انظر الخزانة ١/١٦٣، والخصائص ١/٣٩٧، وابن الشجري ٢/٢١٥، ابن يعيش ٧/٥٧، الدرر ١/١٤٤.
(١) السبعة ٤٣١.

الأمر فيه موقوفاً على اختياره وأما: (أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) [يس/٣١] فيحتمل ضربين: أحدهما: كم أهلكنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أي: بالاستئصال، والآخر: أن قوله: كم أهلكنا، يدل على إهلاكنا، فيكون قوله: (أنهم إليهم لا يرجعون) فيكون هذا هو الإهلاك، ولا تكون بدلاً من (كم) لأن كم يراد به أهل القرون الذين أهلكوا، وليس الإهلاك فيبدل منهم.

كلهم قرأ: (فُتِحَتْ) خفيفاً غير ابن عامر فإنه قرأ (فُتِحَتْ) مشدداً^(١).

من خفف فلأن الفعل في الظاهر مسندٌ إلى هذين الاسمين، فلم يحمل ذلك على الكثرة فيجعله بمنزلة: (مُفْتَحَةٌ لَهُم الأبواب) [ص/٥٠].

ومن شدد ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثَمَّ سَدَماً وَرَدَماً يفتح، وذلك كثير في المعنى، فجعله مثل: (مُفْتَحَةٌ لَهُم الأبواب).

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سدُّ يأجوج ومأجوج، فأريد السدُّ وأضيف الفعل إليهما، والسدُّ في اللفظ واحد فلم يحمل على الكثرة لانفراده في اللفظ.

وكلهم قرأ (ياجوج وماجوج) [الأنبياء/٩٦] غير مهموز إلا عاصماً فإنه قرأ: (يأجوج ومأجوج) بالهمز^(١).

وقد تقدّم القول في ذلك.

اختلفوا في قوله: (للكتاب) و (للكُتُب) [الأنبياء/١٠٤] في

الجمع والتوحيد. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (لِلْكَتَبِ) جماعاً. وقرأ الباقون (لِلْكِتَابِ) واحداً^(١).

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السَّجَلَ: الرجل، أراد كطيَّ الرجل الصحيفة، وروي عن السَّدي أن السَّجَلَ مَلَكٌ يطوي الصحف، قال قتادة: (يوم نظوي السماء كطيَّ السَّجَلَ) كطيَّ الصحيفة فيها الكتب.

(يومَ نظويَّ السماء) يكون في انتصابه وجهان: أحدهما: أن يكون بدلاً من الهاء المحذوفة من الصلة، ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذي كنتم توعده، والآخر: أن يكون منتصباً بنُعَيْدُهُ، المعنى: نعيد الخلق إعادةً كابتنائه، أي: كابتناء الخلق، ومثل ذلك في المعنى قوله: (كَمَا بَدَأُكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف/ ٢٩] ولا يكون الكلام على الظاهر لأن الظاهر تعودون كالبدء، وليس المعنى على تشبيههم بالبدء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقدير: (كما بدأكم تعودون): كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أي: يعود خلقكم عوداً كبديته، فكما أنه لم يُعَنَّ بالبدء ظاهراً من غير حذف المضاف إليه منه، كذلك لا يعنى بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فَحُذِفَ المضاف الذي هو الخلق، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حُذِفَ المضاف من قوله كما بدأ خلقكم، صار المخاطبون مفعولين في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى: (كما بدأنا أولَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) والخلق هنا اسم الحدث لا الذي يراد به المخلوق، فأما قوله: (كَصَّ السَّجَلَ)، والمصدر فيه

(١) السبعة ٤٣١.

مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ كقوله: (سؤال) نَعَجَّتْكَ إِلَى نِعَاجِهِ [ص/٢٤] والتقدير: كطيّ الطاوي الكتب، كما أن المعنى بسؤالك نَعَجَّتْكَ، وكأن معنى قوله: (كطيّ السجل): كطيّ الصحيفة مدرجاً فيها الكتب، أي: كطيّ الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل قتادة، و: كطيّ الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى كطيّ زيد الكتب، فتكون اللام على هذا زائدة كالتي في (رَدَفَ لَكُمْ) [النمل/٧٢] ألا ترى أنه لو قال: كطيّ زيد الكتب، لكان مستقيماً.

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحدٌ يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: (كُلُّ أَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ) [البقرة/٢٨٥] كذلك، ومن قرأ: (لِلْكَتُبِ) جمع اللفظ كما أن المراد به في المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده: (الزُّبُور) [الأنبياء/١٠٥] بضم الزاي، وقرأ الباقون: (الزُّبُور) بفتح الزاي^(١).
وقد مضى القول في ذلك^(٢).

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: (قَالَ رَبُّ أَحْكُم) [الأنبياء/١١٢] بألف.

وقرأ الباقون: (قُلْ رَبِّ) بغير ألف^(١).

من قال: (قال رب احكم بالحق) أراد: قال الرسول: رب احكم، وحجة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دَعَوْا بمثل هذا

(٢) انظر سورة الإسراء/٥٥ ص ١٠٨.

(١) السبعة: ٤٣١.

في قولهم: (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ) [الأعراف/ ٨٩]. و (قل) على: قل أنت يا محمد.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله تعالى: (على ما تصفون) [الأنبياء/ ١١٢].

فقرأ ابن عامر وحده: (على ما يَصِفُونَ) بالياء في رواية ابن ذكوان، وفي رواية هشام بن عمار بالتاء. وقرأ الباقر بالتاء^(١).

والتاء على ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على ما يصفون، يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار^(٢).



(١) السبعة ٤٣٢.

(٢) هنا ينتهي في النسخة (ط) الجزء الثالث من الكتاب، وقد جاء ما نصه: آخر الجزء الثالث والحمد لله كثيراً، كتبه طاهر بن غلبون بمصر، وفرغ منه في ذي الحجة ثاني يوم النحر من سنة سبع وعشرين وأربع مائة قبل به فصيح إن شاء الله سيكون في الرابع سورة الحج. ثم تأتي صفحة السماعات وهي بخط أبي اليمن الكندي.

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على محمد

ذكر اختلافهم في سورة الحج

اختلفوا في قوله تعالى: (سُكَّارِي) [الحج/٢] في ضم السين وإثبات الألف وفتح السين وإسقاط الألف.

فقرأ حمزة والكسائي: (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى) بغير ألف فيهما والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: (سُكَّارَى وَمَا هُمْ بِسُكَّارَى) بضم السين فيها [و] بالألف^(١).

حجة من قال: (سَكْرَى) أن سيويه قال: قد قالوا: رجلٌ سكران، وقوم سَكْرَى، قال: وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجال رَوْبَى، جعلوه بمنزلة سَكْرَى، والرَّوْبَى: الذين قد اسْتَقَلُّوا نَوْمًا فَشَبَّهَهُ بالسكران. انتهى كلام سيويه^(٢).

ويجوز أن يجمع سكران على سَكْرَى من وجه آخر. وهو أن

(١) السبعة ٤٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٣١٤/٢. وفي اللسان (روب): قال سيويه: الروبى: هم الذين أثنخهم السفر والوجع فاستقلوا نومًا. واحد هم رَوْبَان.

سيبويه حكى رَجُلٌ سَكِرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على فَعْلَى، فقالوا: هِرِمٌ وهَرَمِيٌّ وزَمِنٌ وزَمْنِيٌّ وَضَمِنٌ وَضَمْنِيٌّ، لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها، فَفَعْلَى من هذا الجمع وإن كان كَعَطَشِي فليس يراد بها المفرد، إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: (سَكَارَى) أنه لفظ يختص به الجمع وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم: سَكِرَى. ونظيره قولهم: أُسَارَى وكُسَالَى، فجاء الأول منه مضموماً وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذَارَى وَحَبَاطَى وَجَبَاجَى، كما جاء نحو: تُؤَامٌ وَطُؤَارٌ وَتُؤَاءٌ وَرُحَالٌ مضمومة الأوائِل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسوراً نحو: سِقَامٌ وَمِرَاضٌ وَظِرَافٌ.

اختلفوا في قوله عز وجل: (وَلَوْلَوْ) [الحج/٢٣].

فقرأ ابن كثير (وَلَوْلَوْ) وفي الملائكة [فاطر/٣٣] كذلك، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ههنا وفي الملائكة (وَلَوْلَوْ) بالنصب. عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر بهمزة واحدة وهي الثانية. المَعْلَى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم (وَلَوْلَوْ) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى عن أبي بكر وهذا غلط. حفص عن عاصم يهمزهما وينصب^(١).

وجه الجر في قوله: (ولؤلؤ) أنهم: يُحَلَّوْنَ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَمِنْ لَوْلُؤٍ، أي: منهما، وهذا هو الوجه، لأنه إذا نصب فقال: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا) حملة على: وَيُحَلَّوْنَ لَوْلُؤًا. واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية. فإن قلت: فقد قال: (وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا) [النحل/١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رُصِعَ في الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال في العصر: (إني أراني أعصرُ خمرًا) [يوسف/٣٦] لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك حلية على الوجه الذي يُحَلَّى به، وكذلك القول في التي في الملائكة.

ويحتمل قوله: (ولؤلؤًا) فيمن نصب وجهاً آخر، وهو أن تحمله على موضع الجار والمجرور لأن موضعهما نصب، ألا ترى أن معنى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ) يحلّون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه مُعَلَّى عن أبي بكر عن عاصم (ولؤلؤ) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى وأن يهمزهما جميعاً، فإن همز الأولى دون الثانية حَقَّقَ الهمزة الأولى فقال: (لَوْلُؤًا) وإن خَفَّفَ الهمزة أبدل منها الواو فقال: (لَوْلُؤٍ) مثل: بُوسٍ وجَوْنَةٍ، وإن خَفَّفَ الثانية، وقد نصب الاسم قال: (ولَوْلُؤًا) فأبدل من الهمزة الواو لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها فيكون كقولهم: جُونٌ في جمع جَوْنَةٍ، والتَوْدَةُ في التَوْدَةِ، وإن خَفَّفَهما جميعاً قال: لَوْلُؤًا. وأما من جرّ فقال: (ولؤلؤ) فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها واواً كما تقول: مررت بأكموك، فيقول: (ولؤلؤ) وقد تقدم ذلك في سورة البقرة.

اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ) [الحج/١٥] (ثُمَّ لَيَقْضُوا) [الحج/٢٩].

فقرأ ابن كثير: (ثُمَّ لَيَقْضُوا) مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية القواس عنه. وقال البزّي: اللام مدرجة. قال: يعني بمدرجة: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ)، (ثُمَّ لَيَقْضُوا) مكسورة اللام، زاد ابن عامر: (وَلَيُوفُوا) [الحج/٢٩]، (وَلَيَطُوفُوا) [الحج/٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحق وإسماعيل بن أبي أويس: (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ) (ثُمَّ لَيَقْضُوا) ساكتي اللام، وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ)، (ثُمَّ لَيَقْضُوا) مكسورتي اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: (ثُمَّ لَيَقْضُوا) (وَلَيُوفُوا)، (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ)، (وَلَيَطُوفُوا) اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان ما قبلها واو أو فاء أو ثم^(١).

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر، يدلّ على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم؛ فمن أسكن مع الفاء والواو فلاّن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كَيْفٍ، لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه، فصار بمنزلة كَيْفٍ وفخذٍ، فقلت:

(١) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.

(وَلْيَقْضُوا). فإذا كان موضع الفاء والواو (ثُمَّ) لم يسكنه أبو عمرو، لأنَّ ثُمَّ ينفصل بنفسه وَيُسَكَّت عليه دون ما بعده، فليست في هذا كالفاء والواو، ومن قال: (ثُمَّ لْيَقْضُوا) شبه الميم من ثُمَّ، بالفاء والواو، فيجعل فَلْيَقْضُوا، من (ثُمَّ لْيَقْضُوا) بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراك مُتَفَخَّخًا» فجعل «تَفَخَّخًا» من متفخخاً مثل كَيْفٍ، فأسكن اللام وعلى هذا قول العجاج^(١):

فبَاتَ مُتَنَصِّبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

ومثل ذلك قولهم: (وَهْيَ) [هود/٤٢] (فَهْيَ كالحجارة) [البقرة/٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع فأحدهما على قول من قال: (فَهْيَ) (وَهْيَ) والأخرى على قول من قال: (فَهُوَ) [الإسراء/٩٧] (وَهُوَ) [البقرة/٨٥] ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً لاجتماعهما في الجواز.

قال: وكلهم قرأ: (سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ) [الحج/٢٥] رفعاً غير عاصم فإنه قرأ في رواية حفص: (سَوَاءٌ نَصَبًا)^(٢).

أبو عبيدة: العاكف: الهميم، والبادي غير العاكف وهو الذي لا يقيم^(٣).

وجه الرفع في (سَوَاءٌ) أنه خبر ابتداء مقدّم، والمعنى: العاكف

(١) سبق انظر ٤٠٨/١ و ٧٩/٢ و ٢٧٧.

(٢) السبعة ٤٣٥.

(٣) مجاز القرآن ٤٨/٢.

والبادي فيه سواء، أي: ليس أحدهما بأحقّ به من صاحبه، واستواء العاكف والبادي فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو مُلِكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادي بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها، فسبيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: (سواء العاكف) أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فَرَعَ (العاكف فيه) كما يَرَفَع بمستوٍ، ولو قال: مستوياً فيه العاكف والبادي فرفع العاكف فيه بمستوٍ، فكذلك يرفعه بسواءٍ، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الإعمال. ووجه إعماله أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة نحو: رجلٌ عدلٍ فيصير عدل كعادلٍ، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل في نحو قوله^(١):

فَنُورُهُ مِثْلُ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ

فلولا أن النون كاسم الفاعل لم يكسره تكسيره، وكذلك قول الأعشى^(٢):

(١) عجز بيت للحطيئة من قصيدة يهجو بها الزبرقان وصدره في ديوانه ١٨٠:

بِمَسْتَأْسِدِ الْقُرَيَّانِ حُوًّا تِلَاعُهُ

ويروى حُوٌّ نباته، أي: عافٍ نباته. يقال: استأسد النبات، إذا طال وأتم، والقرينان: مجاري الماء إلى الرياض، والحو: التي اشتدت خضرتها حتى ضربت إلى السواد ومعناه: كل نَوْرٍ إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور. وانظر اللسان (ميل).

(٢) عجز بيت للأعشى وصدره:

وَلَيْتَكَ حَالِ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلُّهُ

والسوائل: جمع سائل وهو السيل. انظر ديوانه/ ١٨٣.

وكنْتَ لَقاً تجري عليك السوائل

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ درهمه، وقال: مررت برجل سواءٍ هو والعدَمُ، كما تقول: مستو هو والعدَمُ، فقال: (سواءُ العاكفُ فيه والبادِ) كما تقول: مستوياً العاكف فيه والباد. ويجوز في نصب قوله: (سواءُ العاكفُ فيه) وجه آخر، وهو أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: (للناسِ) مستقراً، جاز أن يكون حالاً يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز أيضاً في الحال أن يكون من الفعل الذي هو (جعلناه). فإن جعلتها حالاً من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى أنه جعل للناس ونصب لهم منسكاً ومتعبداً، كما قال: (وُضِعَ للنَّاسِ) [آل عمران/٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد حُكي أن بعض القراء قرأ: (الذي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سواءُ العاكفِ فيه والبادِ) فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادي من الناس من حيث كانا كالشامل لهم، فصار المعنى الذي جعلناه للعاكف والبادي سواءً. فقوله: (للناسِ) يكون على هذا مستقراً في موضع المفعول الثاني لجعلناه، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواءً: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى، فأما قوله: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سواءُ محياهم ومماتهم) [الباقية/٢١] فقال سيبويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعاً غير صفة، فإنه في المعرفة رفع، فذلك قوله: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا...) فتلا

الآية^(١)، وهذا إنما يُراد به، أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجلٍ سواءٍ أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيداً سواءً أبوه وأمه، ولكن تقول: سواءً أبوه وأمه، قد رفع سواءً إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي سواءً منها في موضع نصب بأنه مفعول ثانٍ أو حال. والمعنى في الآية أن مجترحي السيئات لا يستوون مع الذين آمنوا كما قال: (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) [السجدة/١٨]. وكما قال: (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد/١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى. والضمير في قوله: (مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا من دون المؤمنين، أو لهما، فيجوز أن يكون الضمير في (محياهم ومماتهم) للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستوياً محيَاهُمْ وممَاتُهُمْ، فتكون الجملة في موضع حال من الذين آمنوا، كما تكون الحال من المجرور في نحو: مررت بزيد، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من (نجعل) أي: نجعلهم مستوياً محيَاهم ومماتهم كالذين آمنوا، لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في محيَاهم ومماتهم للذين اجترحوا السيئات في المعنى، ألا ترى أن الضمير في (نَجْعَلَهُمْ) للذين اجترحوا السيئات، ومحيَاهم ومماتهم من قوله: (سواء محيَاهم ومماتهم) يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في نجعلهم، ويدل على ذلك أنه قد قرئ فيما زعموا (سواءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) فنصب الممات، وقد حُكي عن الأعمش، فهذا يدل على أنه أبدل المحيا والممات من الضمير المتصل بنجعلهم فيكون في البدل

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٣٣.

كقوله: (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) [الكهف/٦٣] فيكون الذكر في محياهم ومماتهم على هذا في المعنى للذين اجترحوا السيئات. ويجوز أن تجعل قوله: (كالذين آمنوا) [الجاثية/٢١] في موضع المفعول الثاني لـ (نَجَعَلْ) فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، ويكون العامل في الحال (أن نجعلهم) الذي هو مفعول الحسان، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في المحيا والممات. وقد روي عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره ويبعث عليه^(١)، فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من (نَجَعَلْهُمْ) والضمير للقبيلين، فإن قلت: إن من الكفار من يلحقه مكانة في الدنيا، ويكون له نِعَمٌ ومزِيَّةٌ، فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب، فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة في الحكم، نحو أن يُحشروا إلى مُؤدِّي الجزية، والصغار الذي يلحقه في الحكم. وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حرباً، أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرَّمٌ في الدنيا لغلبته بالحجة، وفي الآخرة في درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

وقرأ ابن كثير: (هَذَا خِصْمَانِ) [الحج/٦٩] مشددة النون، وقرأ الباقون: (هَذَا) خفيفة النون^(٢).

(١) انظر تفسير مجاهد ٥٩١/٢ وتفسير القرطبي ١٦٦/١٦.

(٢) السبعة ٤٣٥.

قد تقدّم القول في تثقيل هذه النون.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (البادي) [الحج/٢٥] بالياء في الوصل، ووقفاً بغير ياء.

واختلف عن نافع، فقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: (والبادي) بالياء في الوصل. وقال المسيبي وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف. وقال الأصمعي: سمعت نافعاً يقرأ: (والبادي) فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف^(١).

قد تقدم القول في ذلك ونحوه.

عاصم في رواية أبي بكر (وَلْيُؤْفُوا نَذُورَهُمْ) [الحج/٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (وَلْيُؤْفُوا) خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام^(٢).

قال أبو علي: (وَلْيُؤْفُوا) حجته: (وإبراهيم الذي وفى) [النجم/٣٧] وسكون اللام. قد تقدم القول فيه.

وحجة (وَلْيُؤْفُوا) قوله: (وَأَوْفُوا بعهد الله إذا عاهدتم) [النحل/٩١]. و(أَوْفُوا بالعُقُودِ) [المائدة/١] والأكثر في التنزيل

(١) السبعة ٤٣٦.

(٢) السبعة ٤٣٦.

(وأوفوا)، وَوَفَى وَأَوْفَى ووفى لغات مستعملة، قال الشاعر^(١):

أما ابنُ طَوقٍ فقد أوفى بِذِمَّتِهِ
كما وَفَى بِقِلاصِ النجم حادِيتها

وقرأ نافع وحده: (فَتَخَطَّفُهُ) [الحج/٣١] مشددة الطاء. وقرأ
الباقون: (فتخطفُهُ) خفيفة^(٢).

قالوا: خَطَفَ يَخِطِفُ، وَخَطَفَ يَخْطِفُ، وهذه أعلى، فأما قول
نافع: (فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ) فإنما هو: تَتَخَطَّفُ تَتَفَعَّلُ، من الخطف، فحذف
تاء التفعّل فصار: فتخطفُهُ، وتخطفُ في كلتا القراءتين حكاية حالٍ
تكون، والمعنى في قوله: (فتخطفُهُ الطَّيْرُ) أو تهوي به الرِّيحُ في مَكَانٍ
سَحِيقٍ) أنه قوبل به قوله: (فَمَنْ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ
اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا) [البقرة/٢٥٦] فكما كان
المؤمن في إيمانه متمسكاً بالعروة الوثقى، كان المشرك بعكس ذلك
الوصف، فلم يتمسك لكفره وشركه بشيء يتعلّق به، ولم يتمسك بماله
فيه أمانٌ من الخُرور ونجاة من الهَوِيّ واختطافِ الطير له، كالمؤمن
التمسك بإيمانه، فصار كمن خَرَّ من السماء، فهوَّت به الريح، فلم
يكن له في شيء من ذلك متعلّق ولا معتصم فيكون له ثبات، ومثل هذا
قول الشاعر^(٣):

(١) هو الطفيل الغنوي ديوانه / ١١٣ واللسان مادة / وفي / والخصائص ١ / ٣٧٠ و
٣١٦/٣.

(٢) السبعة ٤٣٦.

(٣) البيت للشماخ وهو من قصيدة في ديوانه ص ١٣٢ وفي اللسان (هوا) وتهذيب
اللغة ٦/٤٩٣ ورواية عجزه فيها: تسليت حاجات الفؤاد بشمرا =

ولَمَّا رَأَيْتَ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ
تَسَلَّيْتُ خَاجَاتِ النَّفُوسِ بِصَيْعِرَا

فالعرش مكان المستقي والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات بعدت منه، وقريب منه قول الآخر^(١):

فَلَا يُرْمَى بِي الرَّجَوَانِ إِنْ بِي
أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي غَنَائِي

أي: لا أدفع إلى شيء لا يكون لي معه ثبات ولا قرار، كما أن من رمي به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله عز وجل: (مَنْسِكًا) [الحج/ ٣٤ - ٦٧].

فقرأ حمزة والكسائي، (مَنْسِكًا) بكسر السين في الحرفين جميعاً.

= وانظر الأمالي ١/١٦١ والهوية، بفتح الهاء وكسر الواو: البشر البعيدة المهواة.
(١) البيت لعبد الرحمن بن الحكم من شعر يقوله في أخيه مروان. الاقتضاب ٣٦٦/ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٧ واللسان (رجا). وجاء فيها برواية «مكاني» بدل «غنائي». قال ابن السيد: قوله: فلا يرمى بي الرجوان: مثل يضرب لمن يتهاون به، ولمن يعرض للمهالك، والرجوان: ناحيتا البشر. وأصل هذا أن البشر إذا كانت مطوية بالحجارة احتاج المستقي منها أن يتحفظ بالدلولثلا يصيب أحد جانبي البشر فتخرق أو تنقطع، فيقال له عند ذلك: أَيْنَ أَيْنُ، أي: أبعد دلوك عن جانبي البشر، وإذا كان المستقي بمن يتهاون بالدلول ويريد الإضرار بصاحبها، صدم له بها أحد جانبي البشر فانخرقت وانقطعت، فضرب ذلك مثلاً لمن يخاطر به ويعرض للهلاك.

وقرأ الباقون: (منسكاً) بفتح السين في الحرفين جميعاً^(١).

قال أبو علي: الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلُنَا.

وجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو، نحو: المَطْلِع، وإنما هو من طَلَعَ يَطْلُعُ، والمسجد وهو من يسجد، فيمكن أن يكون هذا مما شذَّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعلَّ الكسائي سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا) [الحج/٣٨] (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) [الحج/٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا)، (ولولا دفاع الله) بألف.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) بألف، (ولولا دَفْعُ اللَّهِ) بغير ألف^(٢).

قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) (ولولا دَفْعُ اللَّهِ) جعلوا الدفع مصدر دفع، وقراءة نافع: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) (ولولا دَفْعُ اللَّهِ)، فدفاع يكون مصدر دافع، كما أن القتال مصدر قاتل. فأما من فصل بين الفعل والمصدر وقرأ: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) (ولولا دفع الله) فيجوز

(١) السبعة ٤٣٦.

(٢) السبعة ٤٣٧.

أن يكون وافق قراءة من قرأ: (إنَّ الله يدفع) (ولولا دفعُ الله) وذلك أن فاعل في معنى فعل مثل: طارقت النُّعْلُ، ولا يصح أن يكون مثل قاتل وضارب، فهو مثل واعد التي يراد به فعل، فجاء يدفع على أن معنى الفعل فَعَلَ، وإن كان لفظه على فاعِل، مثل: طارقت النُّعْلُ، وعاقبت اللص، وعافاه الله.

ولو قرأ قارئ: (ولولا دفاع الله الناس) وقرأ: (إن الله يدفع) لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعِل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب، وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: (إن الله يَدْفَعُ) بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك، قال: ودافع عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: (لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ) [الحج/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: (لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ) خفيفة الدال وقرأ الباقون: (لَهْدَمْتُ) مشددة الدال^(١).

هدمت يكون للقليل والكثير، يدلُّك على ذلك أنك تقول: ضربت زيدا ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة، وهُدِّمْتُ يختص به الكثير، كما أن الرُّكْبَةَ والجِلْسَةَ تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: (وغلقت الأبواب) [يوسف/ ٢٣]، وقال الشاعر^(٢):

(١) السبعة ٤٣٨.

(٢) البيت للفرزدق يمدح أبا عمرو به العلاء. وفي ديوانه (لقيت) بدل (أتيت)

انظر ديوانه ٣٨٢/١ وسيبويه، ١٤٨/٢.

ما زلتُ أفتحُ أبواباً^(١) وأغلقُها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمارٍ
فهذا وجه من قال: (لَهْدِمْتُ صَوَامِعَ) بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضمّها من قوله تعالى: (أُذِنَ لِلَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ) [الحج/٣٩].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (أُذِنَ لِلَّذِينَ) مفتوحة الألف
مكسورة التاء.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم:
(أُذِنَ) برفع الألف (يُقَاتِلُونَ) مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ)
مضمومة الألف مكسورة التاء. وقرأ ابن عامر (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ)
مفتوحة الألف والتاء^(٢).

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ،
وما ظلموا به: أن المشركين أخرجوهم من ديارهم وشرّدوهم حتى لحق
طائفة منهم بالحبشة، ثم بوّئوا المدينة بعدد، فمن قرأ: (أُذِنَ) فبنى
الفعل للفاعل فلما تقدّم من ذكر الله تعالى وقوله: (الذين يقاتلون) في
موضع نصب.

ومن قرأ: (أُذِنَ) فبنى الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله

(١) في الأصل «بأباً» وهو خطأ، والصواب في الديوان.

(٢) السبعة ٤٣٧.

سبحانه أَذِنَ لَهُم فِي الْقِتَالِ، والجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل المبني للمفعول إليهما.

ومن قرأ: (يَقَاتِلُونَ) فالمعنى أنهم يقاتلون عدوهم، والظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: (أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ) فالمعنى فيه: أَذِنَ اللَّهُ لِلَّذِينَ يقاتلون بالقتال، ومعاني هذه القراءات متقاربة. وزعموا أن في بعض القراءات: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: (يقاتلون) و(يقاتلون) لأن من يقاتل المشركين ومن يقاتل من المسلمين، فقتاله في سبيل الله، وحذف مثل هذا في الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذي أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ. ومما يقوي قول من قال: (يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا) بأن الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده: (أَهْلَكْتُهَا) [الحج/٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقون: (أَهْلَكْنَاهَا) بالنون، وروى عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: (أَهْلَكْتُهَا) بالتاء^(١).

وجه قراءة: (أَهْلَكْتُهَا) أن قبله: (وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ) [الحج/٤٤] (وَكَايْنُ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا) [الحج/٤٨] فهو أشبه بما قبله وما بعده مع أن الأصل في هذا النحو الإفراد.

ومن قرأ: (أَهْلَكْنَاهَا) فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في

التنزيل بلفظ الجمع نحو: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ) [الأعراف/٤] (وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ) [يونس/١٣] (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص/٥٨].

اختلفوا في همز البئر وترك همزها [من قوله تعالى: (وبئرٍ مُعْطَلَةٍ)] [الحج/٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (وبئرٍ) مهموزة.

وقرأ نافع في رواية ورش، وابن جماز ويعقوب وخارجة: (وبيرٍ) بغير همز. وقال الأصمعي: سألت نافعاً عن البئر والذئب فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمز. واختلف عن المسيبي، فروى ابن المسيبي عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز، وروى أبو عمارة عن المسيبي عن نافع أنه همز. حدثني عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحق عن أبيه عن نافع [أنه] لم يهمز (وبيرٍ).

وروى عبيد عن هرون عن أبي عمرو: (وبئرٍ) مهموز^(١).

قال أبو علي: تحقيق الهمز حسن وتخفيفه حسن، وتخفيفه أن تُقَلَّبَ ياءٌ بحسب الحركة التي قبلها، وكذلك الذئب وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (وَمِمَّا تَعُدُّونَ) [الحج/٤٧].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (مِمَّا يَعُدُّونَ) بالياء ها هنا،

(١) السبعة ٤٣٨، وما بين معقوفين منه.

وَقَرُّوْا فِي السَّجْدَةِ: (مِمَّا تَعُدُّوْنَ) [٥] بِالتَّاءِ. وَقَرُّ الْبَاقُونَ: بِالتَّاءِ جَمِيعاً^(١).

حجة من قرأ بالياء أن قبله: (وَيَسْتَعِجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ) [الحج/٤٧] فيكون الكلام من وجه واحد، وزعموا أن الحسن قرأ: (مِمَّا يَعُدُّوْنَ) وقال: مما يعدُّون يا محمد.

وحجة التاء أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم، ألا ترى أنه يجوز أن يُعنى به من ذَكَر في قوله: (يَعُدُّوْنَ) وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم، وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذي الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر، أشد عن أبي زيد:

تَطَاوَلَتْ أَيَّامٌ مَعْنٍ بِنَا فَيَوْمٌ كَشَهْرَيْنِ إِذْ يُسْتَهْلُ^(٢)
وقال الآخر:

يَطُولُ الْيَوْمُ لَا أَلْقَاكَ فِيهِ وَيَوْمٌ نَلْتَقِي فِيهِ قَصِيرٌ^(٣)
وقال آخر:

وَيَوْمٌ كَأَيَّامِ الْخُبَارِ لِهَوْتُهُ

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل (مُعْجِزِينَ)

(١) السبعة ٤٣٩.

(٢) لم نعثر عليه. والبيت من البحر المتقارب. وكلمة أيام همزتها همزة وصل لضرورة الوزن.

(٣) لم نعثر عليه.

(٤) لم نعثر عليه.

[الحج/٥١] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه : (آياتنا مُعْجَزِينَ) بغير ألف [مُشَدِّدًا] وقرأ الباقر : (مُعَاجِزِينَ) بألف^(١).

قال أبو علي : معاجزين : طائنين ومُقدِّرين أنهم يُعجزوننا، لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) [العنكبوت/٤] و(مُعْجَزِينَ) ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم : جَهَلْتُهُ : نسبته إلى الجهل، وَفَسَّقْتُهُ : نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهدًا فسرَّ معجزين : مَبْطُين أي : يثبِّطون الناس عن النبي ﷺ.

وكلَّهم قرأ : (ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا) [الحج/٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ : (قُتِلُوا) مشددة التاء، والقاف في قولهم جميعاً مرفوعة^(٢).

(قُتِلُوا) : يكون للقليل والكثير، وقُتِلُوا : في هذا الموضع حسن ؛ لأنهم قد أكثرَ فيهم القتل في وجوهٍ توجهوا إليها.

وقرأ نافع وحده : (مَدْخَلًا) [الحج/٥٩] بفتح الميم، وقرأ الباقر : (مُدْخَلًا) مرفوعة الميم، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم : (مَدْخَلًا) بفتح الميم^(٣).

قال : المُدْخَل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عُنِيَتْ بِالْمُدْخَلِ الإدخال، كان المعنى أنهم إذا ادخلوا

(١) السبعة ٤٣٩ وما بين معقوفين منه .

(٢) السبعة ٤٣٩ .

(٣) السبعة ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر في قوله : (الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ) [الفرقان/٣٤]، ويجوز أن يعنى به الموضع، ويرضونه لأن لهم فيه ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذي قيل فيه : (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ) [غافر/٧١].

وحجة من قال : (مَدْخَلًا) أن المَدْخَلَ يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمَدْخَل، ودَلَّ : (لِيُدْخِلَنَّهُمْ) [الحج/٥٩] على الدخول لأنهم إذا أدخلوا دخلوا فكأنه قال : لِيُدْخِلَنَّهُمْ فيدخلون مَدْخَلًا، ودَلَّ على هذا الفعل ما في قوله : (لِيُدْخِلَنَّهُمْ) من الدلالة عليه.

اختلفوا في قوله عز وجل : (وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ) [الحج/٦٢] في الباء والتاء ها هنا وفي العنكبوت [٤٢] ولقمان [٣٠] والمؤمن [٢٠].

فقرأ ابن كثير في الحج والعنكبوت ولقمان بالتاء، وفي المؤمن : (يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ) بالياء.

وقرأه نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء، وقرأ حمزة والكسائي في العنكبوت (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ) بالتاء، والباقي بالياء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر حرفين بالياء وحرفين بالتاء، في الحج ولقمان بالتاء، وفي العنكبوت والمؤمن بالياء^(١).

حجة من قرأ (يَدْعُونَ) بالياء قوله : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) [الحج/٧٢].

وحجّة التاء قوله: (يا أيّها النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ) [الحج/٧٣] وهذا إليه أقرب من قوله: (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) والأقرب أولى، والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون، والياء على تقدير: قل لهم إن ما يدعون. على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

عبيدٌ عن هارون عن أبي عمرو: (مَا لَمْ يُنْزَلْ) [الحج/٧١] وقال: إذا لم يكن قبلها أنْزَلَ فهو (يُنْزَلُ) خفيفة. وكذلك يقول: إذا كان قبلها (أُنْزِلَ)؛ لا تبالي أيهما قرأت: (يُنْزَلُ)، أو (يُنْزَلُ)^(١).
قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

(١) السبعة ٤٤٠.

ذكر اختلافهم في سورة المؤمنون^(١)

قرأ ابن كثير وحده: (لَأَمَانَتِهِمْ) [٨] واحدة، وقرأ الباقون:
(لَأَمَانَاتِهِمْ) جماع

وقرأ حمزة والكسائي: (على صَلَاتِهِمْ) [المؤمنون/٩] واحدة،
والباقون: (على صَلَوَاتِهِمْ) جماعة^(٢).

وجه الأفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ، ومن هذا قوله: (كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ) [الأنعام/١٠٨] فأفرد وجمع في قوله: (وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ) [المؤمنون/٦٣] و(كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ) [البقرة/١٦٧]، فإن قلت: إن الأعمال تختلف، قيل: والأمانة تختلف ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبد كالصيام والصلاة والاعتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة. وقال: (أَعْمَالُهُمْ كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ) [النور/٣٩].

(١) في الأصل: المؤمنين.

(٢) السبعة ٤٤٤.

ووجه الجمع : قوله : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) [النساء/٥٨].

ومما أفرد فيه الأمانة والمراد بها الكثرة ما روي عن أبي : «من الأمانة أن أوثمنت المرأة على فرجها». يريد به تفسير قوله : (وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ) [البقرة/٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي : (على صلاتهم) والباقون : (صلواتهم).
وجه الإفراد : أن الصلاة في الأصل مصدر كالعمل والأمانة.

ووجه الجمع : أنه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها،
فلذلك جمع في نحو قوله : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ) [البقرة/٢٣٨]
وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسماً شرعياً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها.

اختلفوا في قوله عز وجل : (عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ)
[المؤمنون/١٤] في الجمع والتوحيد.

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وابن عامر : (عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا) واحداً ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم وبكار عن أبان عن عاصم :
(عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا) جماعاً بألف^(١).

والجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله :
(أَ إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا) [الإسراء/٤٩ - ٩٨] (أَ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً)
[النازعات/١١] (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس/٧٨].

والإفراد أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان والدرهم والشاء والبعير، وليس ذلك على حدّ قوله :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تُعْفُوا^(١)

ولكنه على ما أنشد أبو زيد :

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَاتِنِ صُهَبَ قَلِيلَاتِ الْقُرَادِ اللَّازِقِ^(٢)
فَالْقُرَادُ يَرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ لَا مُحَالَةٌ .

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله تعالى : (مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ)
[المؤمنون / ٢٠]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (سَيْنَاءَ) بكسر السين ممدوداً،
وقرأ الباكون : (سَيْنَاءَ) مفتوحة السين ممدودة أيضاً^(٣).

قال أبو علي : من قال : (سَيْنَاءَ) لم ينصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في النكرة، لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق، ألا ترى فَعَلَالاً لا يكون إلا في المضاعف نحو : الزَّلْزَالِ وَالْقَلْقَالِ، إذا اختص البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به

(١) هذا صدر بيت عجزه :

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنَ حَمِيصُ

انظر الكتاب لسيبويه ١٠٨/١ والخزانة ٣/٣٧٩ وذكر أنه من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها.

(٢) هذا من رجز أورده في النوادر ٣٩٢/ (ط الفاتح) ولم ينسبه لقائل

وانظر الخصائص ٢٣٢/، والمخصص ٣١/١ واللسان (قرد) (زهق).

(٣) السبعة ٤٤٤، ٤٤٥.

شيء لأنك حينئذٍ تعدّي بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا إذن كموضعٍ أو بقعة سمي بطرفاء وصحراء.

فأما من قرأ (سيناء) بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كَعَلْبَاء، وجرباء، وسِينَاء، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَايَةٌ لِمَا بَنِيَتْ عَلَى التَّائِيْثِ، فإنّما لم ينصرف على هذا القول وإن كان غير مؤنّث لأنه جعل اسم بقعة أو أرض، فصار بمنزلة امرأة سميت بجعفر، ومن هذا البناء قوله: (وطور سِينِينَ) [التين/٢] فسينين: فَعْلِيل، كرّرت اللام التي هي نون فيه كما كرّرت في: زحليل وكريد وخنذيد^(١)، ومثله في أن العين ياءً وكررت اللام فيه للإلحاق قول الشاعر:

تَسْمَعُ لِلْجَنِّ فِيهِ زِيْرِيْزَمَا^(٢)

الياء الأولى: عين، والثانية لفعليل، فإن قلت: فلم لا يكون سينين كغسلين ولا يكون كخنذيد؟ فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد سنين: سِينِيْنَةٌ، وما كان من نحو غسلين لم نعلم علامة التائيث لحقه، وبهذه الدلالة يعلم أن سينين ليس كسينين ولا أرضين، لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتائيث، وإنما لم ينصرف سينين كما لم ينصرف (سيناء) لأنه جعل اسماً لبقعة أو لأرض، كما

(١) الزحليل: السريع، قال في اللسان (زحل): مثل به سيبويه وفَسَّرَه السيرافي، قال ابن جني: قال أبو علي: زحليل من الزحل، كسحتيت من السحت. والكريد: ما يبقى في أسفل الجلة من جانبيها من التمر. والخنذيد: الشاعر المجيد (اللسان).

(٢) الرجز في اللسان (زين)... وجاءت روايته فيه: تسمع للجن به زي زي زيا وهي أقوم وزنا. وزى زي: حكاية صوت الجن.

جعل سيناء كذلك، ولو جعل اسماً للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكورة لانصرف، لأنك كنت سميت مذكراً بمذكر.

اختلفوا في (تَنَبَّأَ) [المؤمنون/ ٢٠] في فتح التاء وضمها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (تَنَبَّأَ) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون: (تَنَبَّأَ) بفتح التاء وضم الباء^(١).

من قرأ (تَنَبَّأَ بِالذُّهْنِ) احتمل وجهين: أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد تَنَبَّأَ، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة/ ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم، يدل ذلك على ذلك قوله: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل/ ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل كما زيدت مع المفعول وزيادتها مع المفعول به أكثر، وذلك نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لاقت^(٢) ..

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال:

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنَبِّئُ الشَّثَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشُّبُهَانِ^(٣)
حملة على: وَنُبِّئْتُ أَسْفَلُهُ الْمَرْخَ.

(١) السبعة ٤٤٥.

(٢) البيت لقيس بن زهير وتماه: بما لاقت لبون بني زياد

سبق انظر ٣٢٥/١.

(٣) سبق في ص ٢٠٠، والشُّبُهَانُ والشُّبُهَان: بضم الشين والباء وفتحهما، كذا نص ابن سيده على ضبطه (اللسان شبه). ونبت الشث: جاءت فيما سبق بفتح الياء وضم الباء، والشث: فاعله. وهنا بضم الياء وكسر الباء، والشث: مفعوله.

ويجوز أن يكون الباء متعلقاً بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره : تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ، كما تقول : خرج بشيابه وركب بسلاحه .

ومن قرأ : (تَنَبَّتُ بِالذُّهْنِ) جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبته ونبت به، ويجوز أن يكون الباء في موضع حالٍ كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن : تنبت وفيها دهن، وقد قالوا : أنبت في معنى نبت، فكأن الهمزة في أنبت مرةً للتعدي ومرةً لغيره، يكون من باب : أحال وأجرب وأقطف، أي : صار ذا حيالٍ وجربٍ، والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها :

.. حتى إذا أنبتَ البقل^(١)

متَّهمةٌ . وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن .

اختلفوا في قوله : (نُسْقِيكُمْ) [المؤمنون ٢١]

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي : (نُسْقِيكُمْ) برفع النون .

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر : (نُسْقِيكُمْ) بفتح النون^(٢) .

(١) من بيت لزهير تمامه :

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم

قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل

انظر ديوانه / ١١١

(٢) السبعة ٤٤٥ .

قال أبو علي : أما من قال : (نُسْقِيكُمْ) فعلى أن يكون المعنى : جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقياً لكم . وقد قالوا : أُسْقِيْتُهُمْ نَهْرًا إذا جعلته سُقْيَالَهُمْ ، هذا كأنه أعم لأن ما هو سُقْيَا لَهُمْ لا يمتنع أن يكون للشفة ، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقياً ، وما أسقينا من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة (نُسْقِيكُمْ) بالضم فيه أشبه . ومن قال : (نَسْقِيكُمْ) جعل ذلك مختصاً به الشفاهُ دون المزارع والمراعي فلم يكن مثل الماء في قوله : (وَأُسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) [المرسلات / ٢٧] . لأن ذا يصلح لأمرين فمن ثَمَّ جاء : (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طهوراً) [الانسان / ٢١] . وقد قيل : إن سقى وأسقى لغتان . قال الشاعر :

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نُميراً والقبائل من هلال^(١)

ألا ترى أن أسقى لا يخلو من أن يكون لغة في سقى ، أو يكون على حدّ : (وَأُسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) [المرسلات / ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد ، لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه .

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل (مُنْزَلًا) [المؤمنون / ٢٩] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر : (مُنْزَلًا) بفتح الميم وكسر الزاي . وقرأ الباقر وحفص عن عاصم : (مُنْزَلًا) بضم الميم وفتح الزاي^(٢) .

المُنْزَلُ فيمن ضم الميم منه يجوز أن يكون مصدراً أو يكون

(١) البيت للبيد ، أنظر ديوانه / ١١٠ واللسان (سقى)

(٢) السبعة ٤٤٥ .

موضِعاً لِلْإِنزَالِ، فَإِذَا أَرَادَ الْمَكَانَ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنْزَلْنِي دَاراً، وَإِذَا أَرَادَ الْمَصْدَرَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ : أَنْزَلْنِي إِنْزَالاً مَبَارَكاً، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَعْدِيَ الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولِيهِ . وَمَنْ قَالَ : (مَنْزَلاً) أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً وَأَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ نَزُولٍ، وَدَلَّ : (أَنْزَلْنِي) عَلَى نَزَلْتُ، وَانْتَصَبَ (مَنْزَلاً) عَلَى أَنَّهُ مَحَلٌّ، وَعَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ، فَإِذَا عَنِيَتْ بِهِ الْمَصْدَرَ جَازَ أَنْ تَعْدِيَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَكَانِ .

حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ : (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) [المؤمنون/٢٧] مَنُونٌ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَأَبُو بَكْرٌ عَنْ عَاصِمٍ بِلَا تَنْوِينٍ^(١) .

حِجَّةٌ قَوْلُ عَاصِمٍ : (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) [الحجر/١٩] فَحَذَفَ كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ : (وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل/٨٧] فَزَوْجَيْنِ عَلَى هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ وَاثْنَيْنِ وَصَفٌ لَهُ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ) فَإِنَّهُ أَضَافَ كُلًّا إِلَى زَوْجَيْنِ وَ(اثْنَيْنِ) انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْمَعْنَى فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ : مِنْ كُلِّ يَأُولُ إِلَى كُلِّ زَوْجَيْنِ، لِأَنَّ شَيْئاً الْمَقْدَّرَ حَذَفَهُ فِي كُلِّ إِنَّمَا هُوَ مَا يَحْمِلُ مِنَ الْأَزْوَاجِ الَّتِي لِلنَّسْلِ وَغَيْرِهِ دُونَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ أَزْوَاجاً .

فَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فِي هَذَا أَبِينِ، وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى عَنْ عَاصِمٍ أَوَّلَى مِنْ هَذِهِ، كَأَنَّهُ وَضَعَ الْعَامَ مَوْضِعَ الْخَاصِّ . أَرَادَ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ الْأَشْبَهَ أَنْ يَرِيدَ هَذَا .

اخْتَلَفُوا فِي التَّنْوِينِ مِنْ قَوْلِهِ : (تَتَرَى) [المؤمنون/٤٤] . فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو (تَتَرَى كُلَّمَا) مَنْوَنَةً؛ وَالْوَقْفُ بِالْأَلْفِ، وَقَرَأَ

الباقون : (تترى) بلا تنوين، والوقف في قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص عن عاصم يقف بالياء^(١).

قوله : يقف بالياء، يعني بألف ممالّة. ومن نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو علي : (تترى) : فَعَلَى من المواترة، والمواترة أن تُتْبَعَ الخبرُ الخبر، والكتاب الكتاب، ولا يكون بين ذلك فصل كبير، قال الشاعر :

قَرِينَةُ سَبْعٍ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرْبَنْ وَصَفَتْ أَرْؤُسَ وَجُنُوبٍ^(٢)

يصف قطعاً انفرد بعضها عن بعض في طيرانها يقول : إن انقطعن فلم يكن صفّاً ضربن أروساً وجنوباً لتصطف في طيرانها، فأعمل الفعل الثاني وحذف المفعول من الأول ليتبين الفاعل له، وقال آخر :

تَوَاتَرْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رِيْبَةً وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَّرُوا مُتَعَقِّبٌ^(٣)

وقال أبو عبيدة : تترى : بعضها في إثر بعض، يقال : جاءت كتبه تترى^(٤). قال : وينونها بعض الناس، ومن قال في تترى إنها تَفْعَلُ لم يكن غَلْطُهُ غَلْطَ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ، والأقيس أن لا يصرف لأن المصادر تلحق أواخرها ألفُ التانيث كالدعوى والعدوى والذكرى والشورى،

(١) السبعة ٤٤٦ مع اختلاف يسير.

(٢) البيت لحמיד بن ثور من قصيدة ديوانه ص ٥٣. والسمط ٥٣٥ وانظر تهذيب اللغة للأزهري ٣١٢/١٤، واللسان (وتر)

(٣) البيت للطفيل الغنوي انظر ديوانه ٣٧ وفيه : «تظاهره» بدل «تواتره». واللسان (عقب) وفيه : «تتابعه» بدل «تواتره». وليس فيهما شاهد.

(٤) مجاز القرآن ٥٩/٢.

ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق، فمن قال : تترى،
أمكن أن يريد فعلى من المواترة، فتكون الألف بدلاً من التنوين. وإن
كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس
بالقليل نحو : أرطى ومعزى، فإن كان في الخط ياءً لزم أن يحمل على
فعلى دون فعلاً، ومن قال : تترى، فأراد به فعلاً فحكمه أن يقف
بالألف مفخمةً، ولا يُميلها إلا في قول من قال : رأيت عنتاً، وهذا ليس
بالكثير، فلا تحمل عليه القراءة. ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث
أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف
التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.

قرأ عاصمُ وابن عامرٍ : (إلى رُبوةٍ) [المؤمنون/٥٠] بفتح الراء.
وقرأ الباكون : (إلى رُبوةٍ) بضم الراء^(١).

التوزي : الرُبوةُ والرِّبَاوةُ بمعنى . وقال أبو عبيدة : فلان في رِبوةٍ
قومه، أي : في عزهم وعددهم^(٢)، وقال الحسن : الربوة : دمشق.
اختلفوا في قوله : (وإن هذه أمتكم) [المؤمنون/٥٢] في فتح
الألف وكسرها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (وأن هذه) بفتح الألف
وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر : (وأن) بفتح الألف أيضاً وتخفيف النون.

(١) السبعة ٤٤٦.

(٢) مجاز القرآن ٥٩/٢.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (وإن هذه) بكسر الألف وتشديد النون^(٢).

من قرأ : (وأن هذه) كان المعنى في قول الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار، التقدير : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، أي اعبدوني لهذا. ومثل ذلك عندهم قوله عز وجل : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) [الجن/١٨] المعنى : ولأن المساجد لله. وكذلك عندهم قوله : (لا يلاف قريش) [قريش/١] كأنه : فليعبدوا رب هذا البيت لا يلاف قريش، أي : ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم عليهم بها، وعلى هذا التقدير يحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن (أن) إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة، والتخفيف حسن في هذا لأنه لا فعل بعدها ولا شيء مما لا يلي أن؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعل لم يحسن حتى تُعوّض السين أو سوف أولاً إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعل ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس/١٠].

ومن كسر فقال : (وإن هذه أمتكم) لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح، ولكن جعلها كلاماً مستأنفاً، ويجوز أن يكون فيه تنبيه على الاعتداد بالنعمة كقول من فتح أن، فكان معنى : (وأن هذه أمتكم أمة واحدة) أي : أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا، وقال : (ولا تفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه) [الشورى/١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما تدعون إليه من دونه.

وقرأ نافع وحده : (تَهْجُرُونَ) [المؤمنون/٦٧] بضم التاء وكسر الجيم . وقرأ الباقون : (تَهْجُرُونَ) بفتح التاء وضم الجيم .

من قرأ : (تَهْجُرُونَ) فالمعنى : أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به ؛ كقوله : (قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تُنْكِصُونَ مُسْتَكْبِرِينَ) [المؤمنون/٦٦ - ٦٧] بالبيت والحرم لأنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواطنهم ، وقال : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَفُّ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ) [العنكبوت/٦٧] و(تَهْجُرُونَ) تأتون بالهجر ، وهو الهذيان وما لا خير فيه من الكلام ، وفي الحديث في زيارة القبور : «زوروها ولا تقولوا هُجْرًا»^(١) .

قرأ ابن عامر (خَرَجًا فَخَرَجُ رَبُّكَ) [المؤمنون/٧٢] بغير ألف في الحرفين .

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم : (خَرَجًا) بغير ألف (فَخَرَجُ رَبُّكَ) بألف .

وقرأ حمزة والكسائي (خَرَجًا ، فَخَرَجُ رَبُّكَ) في الحرفين جميعاً بألف^(١) .

أبو عبيدة : العبد يؤدي إليك خرجه ، أي : غَلَّتْهُ ، والرعية تؤدي إلى الأمير الخرج ، قال : والخرج أيضاً من السحاب ، ومنه نرى اشتق

(١) من حديث نصه «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجراً» . أخرجه أحمد في مسنده ٣٦١/٥ .

هذا أجمع، قال أبو ذؤيب^(١) :

إذا همّ بالإقلاع هَبَّتْ له الصُّبا وأُعْقَبَ نَوْءٌ بعدها وخروج
قال : وزعم أبو عمرو الهذلي أنه سُمِّيَ خَرْجاً وخروجاً للماء
الذي يخرج منه^(٢).

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله : الرعية تؤدِّي إلى الأمراء الخَرْجَ،
دلالة على من قرأ : (خَرْجاً فخرجُ ربُّك) فكأن الخرج يقع على
الضريبة التي على الأرضين وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة : أَدْ خَرْجَ رأسك، والخَرْجُ : ما يُخْرَجُ
إلى من يُخْرَجُ ذلك إليه وإن لم يكن ذلك ضريبة، ويدلّ على ذلك
قراءة من قرأ : (فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً) [الكهف/٩٤]، وقد يقع على
هذا الخراج بدلالة قول العجاج^(٣) :

يَوْمُ خَرَجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة

(١) شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٩/١ ورواية عجزه فيه :

فأعقبَ نَشْءٌ بعدها وخَرْجُ

وفي معجم تهذيب اللغة : ٤٨/٧ و ٤١٩/١١ :

فأعقب غيم بعده وخروج

(٢) مجاز القرآن ٦١/٢.

(٣) للعجاج وبعده :

في ليلة تُغْشي الصُّوَارَ المَخْرَجَا

والسمرج : هو الخراج، يقال له بالفارسية : سَمَرَةٌ، أي : ثلاث مرات يُؤدَّى

وهو حساب يؤخذ في ثلاثة أثلاث فكان يقال له : سَمَرَةٌ، فأعرب فقليل :

السَّمَرَجُ، انظر ديوانه ٣٣/٢.

على الأرضين الخراج، قال :

طَرَمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَجِ فَأُضْحَتْ مِثْلَ مَا امْتَدَّ مِنْ عِمَايَةِ نَيْقٍ^(١)

فمعنى هذا : بأموال الخراج، وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه : (خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ) معناه : أنك لا تسألهم شيئاً يُخرجون إليك، كما قال : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ) [الفرقان/٥٧] (وما نَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ) [يوسف/١٠٤] (فخرَجُ رَبِّكَ) كأنه إضافه إلى الله تعالى، لأنه أوجبهُ وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين وجزى الرؤوس، فلهذا قال : (فخرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ). وقول حمزة والكسائي : (خَرَجًا فَخَرَجِ رَبِّكَ) فقولهما : (فخرَجُ رَبِّكَ) بين على ما تقدم، و (خرَج) الذي قرأه غيرهما : (خَرَجًا) قد جاء فيه الخراج أيضاً، بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة : (خَرَجًا، فخرَجُ رَبِّكَ) قال أبو الحسن : لا أدري أيهما أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في قوله عز وجل : (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) [المؤمنون/٨٥، ٨٧، ٨٩] في الآيتين. ولم يختلفوا في الأول^(٢)، فقرأ أبو عمرو وحده : (سَيَقُولُونَ اللَّهُ) بألف في الحرفين. وقرأ الباقون : (لله.. لله) هذه الثلاثة المواضع^(٣).

أولها : (قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ)

(١) طرمح البناء : علاه ورفعه (اللسان طرح) والنيق : أرفع موضع في الجبل.

عماية : السحابة الكثيفة المطبقة - وجبل من جبال هذيل (اللسان عمي)

وانظر معجم البلدان (عماية) ١٥٢/٤. والبيت لم نقف على قائله.

(٢) في السبعة : في الاثنتين الأخيرتين، ولم يختلفوا في الأولى.

(٣) السبعة ٤٤٧ مع اختلاف في العرض، سوى ما أشرت إليه.

[المؤمنون/٨٤ - ٨٥] لا اختلاف فيها . الثاني : (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّعْيِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) [المؤمنون/٨٦ - ٨٧] و (سَيَقُولُونَ اللَّهُ). والثالث : (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ) [المؤمنون/٨٨] إلى آخرها (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) و (سَيَقُولُونَ اللَّهُ) [المؤمنون/٨٩] .

أبو عمرو وحده يقول فيهما : (اللَّهُ) والباقون : (لِلَّهِ) ولم يختلفوا في الأول، أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال : لمن الدار؟ فنقول : لزيد، كأنك تقول : لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها .

قرأ أبو عمرو وحده : (سَيَقُولُونَ اللَّهُ) في الحرفين .

وقرأ الباقيون : (لِلَّهِ . . لله)، وأما قوله : (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّعْيِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) فجواب هذا : اللَّهُ، على ما يوجبه اللفظ، وأما من قال : (لِلَّهِ) فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال : من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه : لزيد، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه : من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه : زيد، ونحوه، فإذا قال : لزيد، فقد حمّله على المعنى، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحد، فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه .

اختلفوا في قوله تعالى : (عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) [المؤمنون/٩٢] في الخفض والرفع .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر : (عالم الغيب) خفضاً .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي : (عالمُ الغيب) رفعا^(١).

قال أبو الحسن : الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوفٍ. قال : ويقوّي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله تعالى : (شِقْوَتُنَا) [المؤمنون/١٠٦] في كسر الشين وفتحها والألف.

فقرأ حمزة والكسائي : (شَقَاوَتُنَا) بفتح الشين وبالألف.

وقرأ الباقون : (شِقْوَتُنَا) بكسر الشين بغير ألف. حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي وأحمد بن علي الخزاز قالا : حدثنا بشر بن هلال قال : حدثنا بكار عن أبان قال : سألت عاصماً فقال : إن شئت فاقراً : (شِقْوَتُنَا) وإن شئت فاقراً (شَقَاوَتُنَا)^(٢).

الشقوة : مصدر كالردة ، والفطنة ، والشقاوة : كالسعادة وإذا كان كذلك فالقراءة بهما جميعاً سائغ كما روي عن عاصم.

اختلفوا في قوله تعالى : (سِخْرِيًّا) في كسر السين في المؤمنين [١١٠] وفي صاد [٦٣]، ولم يختلفوا في الزخرف [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (سِخْرِيًّا) بكسر السين وكذلك في صاد. هبيرة عن حفص عن عاصم (سُخْرِيًّا) رفعاً، وهو غلطٌ، والمعروف عن حفص (سِخْرِيًّا) بكسر السين.

(١) السبعة ٤٤٧.

(٢) السبعة ٤٤٨.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (سُخْرِيَا) رفعاً في السورتين^(١).

قال أبو زيد : اتخذت فلاناً سُخْرِيّاً وسُخْرَةً : إذا هزئت منه ، وقد سَخَرْتُ به وبه أسخر سُخْرِيّاً وسَخَرّاً ، أبو عبيدة : (اتخذتموهم سُخْرِيّاً) : تسخرون منهم ، وسُخْرِيّاً : تُسَخِّرُونَهُمْ^(٢) . وقال ابن سلام : قال يونس : (لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً) [الزخرف / ٣٢] قال : من السُّخْرَةِ ، والسُّخْرِيُّ من الهزء قال : وقد يقال : سُخْرِيٌّ ، فأما تلك الأخرى ، يعني : السُّخْرِي ، فواحدة مضمومة لا غير ، ويقال من الهزء : سُخْرِي وسُخْرِي ومن السُّخْرَةِ مضمومة . أبو عبد الرحمن بن اليزيدي : (سُخْرِيّاً) من السُّخْرَةِ ، و (سُخْرِيّاً) بالضم من السُّخْرَةِ . وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا : ما كان من العبودية فهو سُخْرِيٌّ بالضم ، وما كان من الهزء فبالكسر . قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وابن عامر : (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيّاً حَتَّى أَنْسَوَكُمْ ذِكْرِي) [المؤمنون / ١١٠] بكسر السين أرجح من قراءة من ضم فقال : (سُخْرِيّاً) لأنه من الهزء ، والأكثر من الهزء ، كسر السين فيما حكوه ، وترى أنه إنما كان الأكثر لأن السُّخْرَ مصدر سَخَرْتُ بدلالة حكاية أبي زيد لذلك ، ولقول الشاعر :

مِنْ عَلَوِ لَا كَذِبٍ فِيهِ وَلَا سَخَرٍ^(٣)

(١) السبعة ٤٤٨ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٢) انظر مجاز القرآن ٢/ ٦٢ و ١٨٧ .

(٣) عجز بيت لأعشى بأهله ؛ عامر بن الحارث وصدره :

إني أتاني شيء لا أُسَرُّ به

وجاء في النوادر / ٢٨٨ (طه الفاتح) . برواية : « من عل لا عجب » .

وفي الأصمعيات / ٨٨ برواية :

وقولهم في مصدر سَخَرْتُ : سَخَرِيًّا وَسَخَرَاءً؛ إنما جاء ذلك لأن فَعَلَ وفَعَّلَ قد يكونان بمعنى، نحو : المَثَل والمِثْل، والشَّبَه والشَّيْبَه وحروف أخر على هذا، فكَذَلِكَ السَّخَرُ والسَّخِرُ، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا في القسم على الفتح في : لَعَمْرُ اللَّهِ، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر ما لحقته الياء، يدلُّك على ذلك قولهم : (فاتخذتموهم سَخَرِيًّا) فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتدَّ به، ولم يكن للنسب في نحو أحمر وأحمري ودَوَّار ودَوَّاري، ومثل ذلك في أن ياء النسب لما كان كالتي في قُمري ونحوه لم يعتدَّ به قولُ الشماخ :

خضرانيات^(١)

ألا ترى أنه لو اعتدَّ به وأريد به معنى النسب لَرُدَّ إلى الواحد، كما يُرَدُّ سائر ما لحقه ياء النسب وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب مسمًى بالجمع، وأن لم يرد : خضرانيات إلى الواحد دلالة على أنه لم يُعتدَّ بها وكان في حكم الزيادة. ك (لا) في قوله : (لئلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد/ ٢٠]. وأمَّا قراءة من ضم في قوله : (فاتخذتموهم سَخَرِيًّا) وفي صاد في قوله : (وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رَجُلًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَاهُمْ سَخَرِيًّا) (ص / ٦٢ - ٦٣)

= قد جاء من علَّ أنباء أنبؤها إلى لا عجب منها ولا سَخَرُ

وانظر البحر المحيط ٤٢٣/٦. والخزانة ١٣٥/٣.

(١) لم نعثر عليه في ديوانه.

فالكسر في معنى السخرية أفشى وأكثر إذا كان السخريُّ في معنى الهُزء، وهذان الموضعان يراد بهما، الهُزء يقوِّي ذلك قوله في المؤمنين : (وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحِكُونَ) [المؤمنون/ ١١٠] والضحك بالسَّخَرِ والهُزء أشبه، وجه ذلك في صاد : (اتخذناهم سُخْرِيًّا). ووجه الضم أن يونس قال فيما حكى عنه ابن سلام : أن السُّخْرِي قد يقال بالضم بمعنى الهُزء، وقوله : فأما الأخرى فواحدة، يعني التي يراد بها السُّخْرَة. وقال أبو الحسن : سُخْرِي إذا أردت من سخرتُ به ففيه لغتان يعني الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم في التي في الزخرف في قوله : (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا) فهذا من السُّخْرَة وانقياد بعضهم لبعض في الأمور التي [إن] (١) لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتزم قوام أمر العالم. فأما سُخْرِي فأفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم في اللفظ وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كَسْخْرِي - بكسر السين - لم يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا، ووجه الضم في سُخْرِي إذا كان من الهُزء أن السَّخَرَ على فَعَلَ، وفَعَلَ وفُعِل يتعاقبان على الكلمة كالحُزْن والحَزَن، والبُخْل والبَخْل، كما كان فَعَلَ وفُعِل كذلك، إلا أن المضموم خصَّ بالنسب كما خصَّ المكسور به، وبقي على حكم المصدر كما بقي عليه المكسور، فأما ما حكاه أبو زيد من قوله : اتخذت فلاناً سُخْرِيًّا وسُخْرَة، فإن قوله : سُخْرِي وصف بالمصدر، وقولهم : سُخْرَة ليس بمصدر من الهُزء، فيكون النسب إليه، ولكن سُخْرَة كقولهم : ضُحْكَة، وهُزْأَة - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل في هذا بفتح

(١) زيادة يتطلبها المعنى.

العين نحو: هَزَاةٍ وَنَكَحَةٍ، وجَمَلٍ خُجَاةٍ.

اختلفوا في قوله تعالى : (إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ) [المؤمنون/ ١١١] في كسر الألف وفتحها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر : (أنهم) فتحاً.

وقرأ حمزة والكسائي : (إِنَّهُمْ) كسراً. خارجة عن نافع : (صَبَرُوا .. إِنَّهُمْ) كسراً، مثل حمزة^(١).

من فتح كان على قوله: جَزَيْتُهُمْ لأنهم هم الفائزون، ويجوز أن يكون (أنهم) في موضع المفعول الثاني لأن جَزَيْتَ يتعدى إلى مفعولين، قال: (وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا) [الإنسان/ ١٢] تقديره: جَزَيْتُهُم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَّزَ الرجل إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاضل له، أي: صار إلى ما أحب، والمفاضة للمهلكة على وجه التفاضل أيضاً، وقيل: إنه مَفْعَلَةٌ من فَوَّزَ إذا هلك، فكان فَوَّزَ في الأصل على التفاضل أيضاً، ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك في الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله: لَبَّيْكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ، وَأَنَّ الْحَمْدَ ..

اختلفوا في قوله تعالى : (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ... قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ) [المؤمنون/ ١١٢، ١١٤].

فقرأ ابن كثير : (قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ) على الأمر (قَالَ إِنْ) على الخبر

ولا يدغم (لبثتم) هذه رواية البزّي عن ابن كثير، وروى قبل عن النبّال عن أصحابه عن ابن كثير : (قُلْ كم لبثتم... قُلْ إن لبثتم) جميعاً في الموضوعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر : (قال كم لبثتم) و (قال إن لبثتم) بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي : (قل كم لبثتم) و (قل إن لبثتم) على الأمر جميعاً.

وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء، الباقيون لا يدغمون^(١).

من قرأ : (قل كم لبثتم) كان على : قل أيها السائل عن لبثهم. وقال على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة (قل) في الموضوعين، فكأن حمزة والكسائي قرأ على مصاحف أهل الكوفة.

وأما وجه إدغام التاء في التاء في (لبثتم) فلتقارب مخرجي التاء والتاء واجتماعهما في الهمس، فحسن الإدغام لذلك، ووجه ترك ابن كثير للإدغام تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والذال، والتاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة المنفصل والمنفصل لا يلزم؛ فآثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثليين في اقتتلوا لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله عز وجل : (لا تُرْجِعُون) [المؤمنون/ ١١٥] والقصص/ ٣٩] في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة (تُرْجَعُونَ) وفي القصص : (لَا يُرْجَعُونَ) بالياء مضمومة .

وقرأ نافع في المؤمنين (تُرْجَعُونَ) بضم التاء وفي القصص (يُرْجَعُونَ) بفتح الياء وكسر الجيم .

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً (تُرْجَعُونَ) و (يُرْجَعُونَ) بفتح الياء والتاء وكسر الجيم^(١) .

حجة من قال : (ترجعون) : (وإنَّا إليه راجعون) [البقرة/١٥٦] (وإنَّا إلى ربِّنا لَمُنْقَلِبُونَ) [الزخرف/١٤] وقوله : (كلُّ إلينا راجعون) [الأنبياء/٩٣] وقوله : (إلَيَّ مرجعكم) [العنكبوت/٨] ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل . فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل نحو : (فإن رَجَعَكَ اللهُ إلى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) [التوبة/٨٣] و (لَئِنْ رَجَعْنَا إلى المدينة) [المنافقون/٨] (ولا إلى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ) [يس/٥٠] (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) [يس/٣١] وكذلك بما كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث كقوله : (وإليه يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ) [هود/١٢٣] (ألا إلى الله تصيرُ الأمور) [الشورى/٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو .

ذكر اختلافهم في سورة النور

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله عز وجل: (وَفَرَضْنَاهَا)

[١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَفَرَضْنَاهَا) مشدداً.

وقرأها الباكون مخففة^(١).

قال أبو علي: معنى فرضناها، فرضنا فرائضها فحذف المضاف وحسن إضافة الفرائض إلى السورة، وهي لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها والتثقيل في (فَرَضْنَاهَا) لكثرة ما فيها من الفرض والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

ومن حجة التخفيف قوله: (إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ) [القصص/ ٨٥] والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أن التي في سورة النور كذلك.

وقرأ ابن كثير (رَأْفَةً) [٢] ههنا وفي سورة الحديد (رَأْفَةً) [٢٧] ساكنة الهمزة، كذا قرأت على قبل، وقال لي قبل: كان ابن

أبي بَزَّةٌ قد أوهم^(١) وقرأهما جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنما هي هذه وحدها رجع.

وقرأ الباكون ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة وقرأ في الصلاة غير همزتها إلى الألف^(٢).

قال أبو زيد: رَأْتُ بالرجل أرُفٌ به رَافَةٌ ورَافَةٌ، ورَأْتُ به أرأفٌ به وكلٌّ من كلام العرب^(٣).

ولعل رَافَةً التي قرأها ابن كثير لغة. ومعنى (لا تأخذكم بهما رَافَةٌ): كأنه نهى عن رحمتهما؛ لأنَّ رحمتهما قد تَوَدَّى إلى تضييع الحدود، وترك إقامة عليها.

اختلفوا في قوله: (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) [النور/٦] في ضمِّ العين وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) بالضم.

وقرأ الباكون وأبو بكر عن عاصم: (أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) فتحاً^(٤).

قال أبو علي: من نصب قوله: (أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) نصبه

(١) أوهم، أي: أسقط أو ترك قراءة الهمزة ساكنة. انظر اللسان/وهم/ وفي السبعة: وهم، وكلاهما بمعنى.

(٢) السبعة ص ٤٥٢

(٣) كلام أبي زيد هذا في اللسان/رأف/

(٤) السبعة ٤٥٢ - ٤٥٣ وهنالك تقديم وتأخير والمؤدى واحد.

بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: (فشهادة أحدهم) مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم؟ أو: ما الغرض؟ أن يشهد أحدهم أربع شهادات، أو فعليهم أن يشهدوا، وإن شئت حملته على المعنى؛ لأن المعنى: يشهد أحدهم، فقوله: (باللَّهِ) يجوز أن يكون من صلة الشهادة، ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله: (باللَّهِ) من صلة شهاداتٍ، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما تقول: ضربت وضربني زيدٌ. ومن رفع فقال: (فشهادة أحدهم أربع شهادات باللَّهِ) فإنَّ الجارَّ والمجرور من صلة شهادات، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة؛ لأنَّك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول، ألا ترى أن الخبر الذي هو أربع شهادات يفصل.

وقوله: (إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [النور/٨] في قول من نصب (أربع شهاداتٍ باللَّهِ) يجوز أن يكون من صلة شهادة أحدهم، وتكون الجملة التي هي (إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) في موضع نصب؛ لأنَّ الشهادة كالعلم فيتعلق بها (إن) كما يتعلق بالعلم، والجملة في موضع نصبٍ بأنَّه مفعول به، وأربع شهادات ينتصب انتصاب المصادر.

ومن رفع (أربع شهادات) لم يكن قوله: (إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) إلَّا من صلة شهاداتٍ دون شهادة، كما كان قوله: (باللَّهِ) من صلة شهادات دون صلة شهادة؛ لأنَّك إن جعلته من صلة شهادة فصلت بين الصلة والموصول.

وكلهم قرأ: (والخامسة) [النور/٧] رفعاً غير حفص عن عاصم فإنه قرأ (والخامسة) نصباً^(١).

القول في ذلك أن من نصب (أربع شهادات بالله) وأضمر لقوله: (فشهادة أحدهم) أو حمّله على المعنى، نصب (الخامسة) لأنّ الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة، فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب؛ لأنّه بمعناه. ومن رفع أربع شهادات على أنّه خبر (فشهادة أحدهم) لزمه أن يرفع الخامسة أيضاً. فيكون المعنى: أربع شهادات، والشهادة الخامسة، وما بعده من (أنّ) في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدّر في بأنّ لأنّه بمعنى الشهادة فيتعلّق به الجار كما يتعلّق بالشهادة كما يتعلّق إلى بالرفث في قوله: (الرّفث إلى نسائكم) [البقرة/١٨٧] لمّا كان الرّفث بمعنى الإفضاء. ولا يجوز أن يكون تعلّقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة، لأنّ الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم (والخامسة) يحملها على ما روي عنه من قوله: (أربع شهادات) المعنى: أربع شهادات والخامسة. ومن نصب الخامسة مع رفعه (أربع شهادات بالله) حمّله على فعل دلّ عليه ما تقدّم لازماً. تقدّم من قوله: (فشهادة أحدهم أربع شهادات) يدلّ على يشهد أحدهم ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب (أربع شهادات بالله) جاز في قوله: (والخامسة) أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر، وجاز أن يكون في صلة شهادات؛ لأنّه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع أربع شهادات، فإن رفع أربع شهادات لم يكن إلّا معطوفاً على صلة شهادات، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأوّل؛ لأنّك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز أن لا تقدّر به العطف على الصلة، ولكن تضمّر

فعلاً يحمل عليه، وتنصبه به. وإذا رفع الخامسة، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع، لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو (فشهادة أحدهم). ومن نصب الخامسة وقد رفع (أربع شهادات) قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمّله على ما الكلام من معنى الفعل كأنه ويشهد الخامسة، يضمّر هذا الفعل، لأنّ في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنّها مرفوعة^(١).

يعني بالأولى قوله: والخامسةُ بعد قوله: (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين) (والخامسةُ) ووجه ذلك أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: (أربع شهادات) مرفوعاً أو منصوباً؛ فإن كان مرفوعاً أتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع والخامسة؛ فيكون محمولاً على ما قبلها من الرفع، وإن كان ما قبله من قوله (أربع) منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب. وحمل الكلام على المعنى؛ لأنّ معنى قوله: (فشهادة أحدهم أربع شهادات): عليهم أربع شهادات، وحكمهم أربع شهادات والخامسة، فيحمّله على هذا، كما أن قوله:

إِلَّا رَوَاكَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً^(٢)

(١) السبعة ص ٤٥٣

(٢) هذا عجز بيت لذي الرمة وقيل: للشماخ، صدره:

بادت وغير أيهنّ مع البلى

وقد جاء معه آخر وهو التالي مباشرة انظر ملحقات ديوان ذي الرمة ١٨٤٠/٣ وديوان الشماخ ٤٢٨ (ملحقاته) وما ذكره المحقق في بيان نسبة البيتين. والكتاب لسيبويه ٨٨/١.

معناه ثم رواكد فحمل قوله :

وَمُشَجَّجٍ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ^(١)

عليه . ويجوز في القياس النصب في الخامسة الأولى ؛ رُفِعَ (أربع شهادات) أو نُصِبَ ، وإذا نصب فعلى قوله (فشهادة أحدهم أربع شهادات) (والخامسة) فَيَعْطِفُهُ عَلَى الْأَرْبَعِ المنصوبة . وإن رُفِعَ أربع شهادات ؛ جاز النصب في الخامسة ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى : يشهد أحدهم أربع شهادات ، ويشهد الخامسة فينصبه لما في الكلام من الدلالة على هذا الفعل ، وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك .

اختلفوا في قوله : (والخامسة أن لعنة الله عليه) و (أن غضب الله عليه) [النور/٧-٩] فقرأ نافع وحده : (أن لعنة الله) و (أن غضب الله) بكسر الضاد رفع^(٢) وقرأ الباقون : (أن لعنة الله) و (أن غضب الله) مشددة النون فيهما^(٣) .

قال أبو الحسن : لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية ، لأنك إذا خَفَّفْتَ فالأصل عندي التثقيل فتُخَفَّفُ وتضمّر ، فإن تجيء بما عليه المعنى ، ولا تكون أضمرت ، ولا حذفت شيئاً أجود ، وكذلك : (إن الحمد لله)^(٤) [يونس/١٠] وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا .

فأما قراءة نافع : (والخامسة أن لعنة الله عليه)

(١) هذا صدر بيت جاء معه قرين هو المذكور آنفاً عجزه :

فبدا وغير ساره المعزاء

(٢) أي رفع لفظ الجلالة (الله) كما في السبعة

(٣) السبعة ص ٤٥٣

(٤) قراءة التشديد (إن الحمد لله) هي قراءة عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر ،

وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن ويعقوب . وبالتخفيف

قراءة الجمهور على أنها المخففة من الثقيلة . انظر البحر المحيط ١٢٧/٥

قال سيبويه: من قال: (والخامسة أن غَضِبَ اللَّهُ) فمعناه عنده: أنه غَضِبَ اللَّهُ عليها، ولا تخفَّف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها^(١)، وكذلك قوله: (أن الحمد لله رب العالمين) [يونس/ ١٠] فيمن خفف وعلى هذا قول الأعشى:

.. قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل^(٢)

وإنما خففت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة في ذلك؛ لأن الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبه بصلته أكثر من تشبث غير الموصول بما يتصل، فلم يخفف إلا على هذا الحد؛ ليدل على اتصالها بصلتها أشد.

وأما قراءة نافع (أن غضب الله) فإن (أن) فيه المخففة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبلون^(٣) أن تلي الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبلوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبلوا ذلك كقوله: (علم أن سيكون منكم مرضى) [المزمل/ ٢٠] و: (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) [طه/ ٨٩] و: علمت أن قد قام. وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه. فإن قيل: فقد جاء: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) [النجم/ ٣٩] وجاء: (نودي أن بورك من في النار ومن حولها)

(١) سيبويه ١/ ٤٨٠ مع اختلاف طفيف في العبارة.

(٢) انظر البحر المحيط ١٢٨/ ٥ وانظر الحجة ٣/ ٤٣٧

(٣) في الأصل فيستقبلون، وكأنه على توهم: أما أهل العربية.

[النمل/٨] فَإِنَّ (ليس) تجري مجرى ما ونحوها ممَّا ليس بفعل . فأما (نُودِي أَنْ بورك) فَإِنْ قَوْلُهُ (بورك) على معنى الدعاء؛ فلم يَجْزِ دخول لا، ولا قد، ولا السين، ولا شيء ممَّا يَصْحُحُ دخوله في الكلام، فيصحُّ به الفصل وهذا مثل ما حكاه من قولهم^(١): أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. فلم يَدْخُلْ شيءٌ من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعاً لها، وغير الدعاء في هذا ليس كالدُّعَاء، ووجه قراءة نافع: أَنْ ذَلِكَ، قد جاء في الدُّعَاء ولفظه لفظُ الخبر. وقد يجيء في الشعر، وإن لم يكن شيء يفصل بين أَنْ وبين ما تدخل عليه من الفعل، فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَكُونُ أَنْ. في قوله: (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ) أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَصِلَ بِالْمَاضِي؟ فَيَكُونُ كَقَوْلٍ مِنْ قَرَأَ: (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) [الأحزاب/٥٠] فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَسْهَلُ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ بِمَنْزِلَةِ الْعِلْمِ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا النَّاصِبَةُ.

قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) [النور/١٥] مُشَدَّدَةُ التَّاءِ، مدغمة الذال، مثل ابن كثير. الْقُطْعِيُّ عَنْ عبيد، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله، [قال أبو بكر]^(٢)، وهو رديء إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ الذَّالُ مِنْ إِذْ.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى مثل قول ابن كثير غلط، إِنَّمَا ابْنُ كَثِيرٍ يَظْهَرُ الذَّالُ، وَيَشَدُّ التَّاءَ، يَرِيدُ: تَلَقَّوْنَهُ، وَأَبُو عَمْرٍو لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عبيد عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِقَوْلِهِ: مُشَدَّدَةُ التَّاءِ، مَدْغَمَةُ الذَّالِ أَنَّهُ يَدْغَمُ الذَّالُ فِي التَّاءِ فَيَشَدُّهَا، لِذَلِكَ رَجَعَ إِلَى كَلَامِ أَحْمَدَ.

(١) هوسبيويه انظر الكتاب ١٦٧/٣ وما قبلها. (ط: هارون)

(٢) زيادة من السبعة

أبو عمرو وحمزة والكسائي.. (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) مدغمة الذال في التاء، والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلُّهم يخفّفها^(١).

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء كما قال: (فإذا هي تَلَقَّفُ) [الأعراف / ١١٧] يريد (تَتَلَقَّفُ) ولا يجوز أن يدغم وهنا: (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) كما أدغم في قوله: (تَلَقَّفُ) لأنَّ الذال من (إِذْ) ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن، ألا ترى أنَّ الذال من (إِذْ) ليس بحرف لين كالألف في (لا تناجوا) [المجادلة/ ٩] فيدغم التاء من قوله: (تلقون) كما يدغم من (لا تناجوا) فإذا كان كذلك لم يجر إدغام الذال من (إِذْ) في التاء، وأمّا إذا حذفت التاء الثانية من (تلقونه) وأنت تريد تتلقونه فبقيت تاء واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال من إذ في التاء من تلقونه فتصير تاءً مشددة.

اختلفوا في قوله تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ) [النور/ ٢٤]. فقرأ حمزة والكسائي: (يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ) بالياء. وقرأ الباقر: (تشهد عليهم) بالتاء.

الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن وقد مرَّ نحوه.

[روى] عبّاس عن أبي عمرو: (وَلْيَضْرِبْنَ) [النور/ ٣١] على معنى: كي إن كان صحيحاً.

وقرأ الباقر: ساكنة اللام على الأمر^(٢).

قال أبو علي: تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بُعد، لأنّه ليس

(١) السبعة ص ٤٥٤

(٢) السبعة ص ٤٥٤ وما بين معقوفين زيادة منه وزاد: أنه عباس بن الفضل

المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ... وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) [النور/٣٠/٣١].

فهذا كله على الأمر والنهي. والمراد: مُرَّهُم بهذه الأشياء، فإن كسر أبو عمرو اللام في (وَلِيَضْرِبْنَ) فإنما كسرهما لأن أصل هذه اللام الكسر في نحو: لِيَذْهَبَ زيدٌ. كما أن أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضم، وإنما تَسْكُنُ مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بَعْضِدٍ وَكَتَفٍ، ونحو ذلك.

اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله عز وجل: (غير أولي الإربة) [النور/٣١]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (غَيْرَ أولي الإربة) نصباً. وقرأ الباقون وخفض عن عاصم: (غير أولي) خفضاً^(١).

قال أبو علي: (غير) فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدن زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أي: لم يَقَوْوا عليها. ومنه قوله: (فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ) [الصف/١٤] وجاز وصف التابعين بغير لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجري لذلك مجرى النكرة، كما أن قولك: مررت برجل أبي عشرة أبوه، جاز أن تعمله عمل الفعل لما لم تكن العشرة عشرةً بأعيانهم. وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا لِقَصْرِ الوصف

(١) السبعة ص ٤٥٥.

على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشيع عنه واختصّ.
 والتابعون ضربان: ذو إربة وغير ذي إربة، وليس ثالث، وإذا
 كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفاً على المعرفة، وعلى هذا:
 (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) وكذلك: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ
 مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء/ ٩٥] لأن المسلمين وغيرهم لا
 يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زَمَنَى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال
 الشيع فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب (غير) احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناءً التقدير: لا يبدن زيتهنّ للتابعين إلا
 ذا الإربة منهم، فإنهنّ لا يبدن زيتهنّ لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن يكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهنّ عاجزين
 عنهنّ وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كلّهم قرأ: (أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ) [النور / ٣١] و(يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ)
 [الزخرف/ ٤٩] و(أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) [الرحمن/ ٣١] بفتح الهاء غير ابن
 عامر، فإنه قرأ: (أَيُّهُ) بضم الهاء في الثلاثة الأحرف.

وكلّهم يقف (أَيُّهُ) بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي
 فإنهما وقفا: (أَيُّهَا) بالألف على الثلاثة الأحرف. قال أحمد: ولا
 ينبغي أن يُتعمد الوقف عليها لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها
 وسكون اللام. أخبرني محمد بن يحيى الوراق قال: حدثني محمد بن
 سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: (أَيُّهَا) بالألف^(١).

(١) السبعة ص ٤٥٤ وهناك اختلاف يسير

قال أبو علي: الوقف على (أَيُّهَا) من قوله: (يا أَيُّهَا السَّاحِرُ) ونحوه بالألف، لأنها إنما كانت سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: (مُحَلِّي) من قوله: (غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ) [المائدة/١] لرجعت الياء المحذوفة لسكونها، وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من ها التي للتنبيه من (يا أَيُّهَا) تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف. ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: (واللَّيْلُ إِذَا يَسِرُ) [الفجر/٤]

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرُ (١)

لم يحذف الألف من قوله: (والليل إذا يغشى) [الليل/١] ولا من نحو قوله:

داينت أروى والديون تَقْضَى (٢)

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية، فإن جعلت الحذف من (ها) من يَأْيُّهَا على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يُضَعَّفُ ذلك أن الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة، فأما ضَمُّ ابن عامر الهاء من (يا أَيُّهُ السَّاحِرُ) فلا يتجه؛ لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فينبغي أن يكون المضموم آخر

(١) البيت لزهير وقد سبق في ٤٠٥/١، ٨٣/٢.

(٢) شطر بيت لرؤبة بعده:

فماطلت بعضاً وأدت بعضاً

انظر اللسان/دين / وانظر الديوان/ ٧٩ وفيه مطلت بدل فماطلت.

الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يضم الميم من (اللهم)؛ لأنه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال في ذلك، والشبهة؛ أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، وغلّام هذه المرأة، وليست يا وغيرها من الحروف التي ينبئ بها كذلك، فلما وجدها في أوائل المبهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: هَلَمْ، جعله في الآخر أيضاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كما كان في الأوّل كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق للحرف لما رآه قد حذف في قولهم هَلَمْ؛ فأجرى عليه الإعراب لما كان كالشيء الذي من نفس الكلمة.

فإن قلت: فإنه قد حرك الياء التي قبلها بالضم في: يا أيّه الرجل، فإنه يجوز أن يقول: إن ذلك في هذا الموضع كحركات الإتياع نحو امرؤ وامرئ، ونحو ذلك، فهذا لعله وجه شبهته، وينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به.

ومما يقوّي الشبهة أن (ها) هذه قد لحقت في الآخر كما لحق في الأوّل، ألا ترى أنهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد: (١):

تُبْكُ الحَوْضَ عَلاَهَا وَنَهَلَى وَدُونَ ذِيَادِهَا عَطَنُ مَنِمُ

إنّ ها للتنبيه، لأنّ علّى ونهلى: حالان، فلما كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كذلك قدّرها إذا لحقت آخراً.

(١) البيت لفامان بن كعب بن عمرو بن سعد، وهو جاهلي، ثالث أبيات أربعة، ويقال له / عامان / بالعين المهملة (النوادر/ ١٧٥) [ط: الفاتح]

قال أحمد وروى أبو عُمَر الدوري عن الكسائي (كمشكاة) [النور/٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره^(١).

الإمالة في قوله: (كمشكاة) غير ممتنعة؛ لأنَّ الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف؛ لأنَّها إذا ثُبِتَتْ انقلبت ياءً، قال: (٢)

كَأَنَّمَا حَوَّابُهَا لِمَنْ رَقَبَ بِمَذْعَيْنِ نُقْبَةٍ مِنَ الْجَرْبِ
فَمِذْعًا مِثْلُ مِشْكَاءٍ وَقَوْلُهُ: (فيها مصباح) [النور/٣٥] صفة
للمشكاة، لأنَّها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، والمصباح يرتفع
بالظرف، وكذلك قالوا في قوله: (في بيوتٍ أذنَ اللهُ أنْ تُرْفَعَ)
[النور/٣٦] إنَّ قوله: (في بيوتٍ) تقديره: كمشكاة فيها مصباح في
بيوتٍ أذن الله، ففي قوله: (في بيوتٍ) ضمير مرفوع يعود إلى
الموصوف؛ لأنَّ الظرف في الصفة مثله في الصلَّة، وقوله: (أذنَ اللهُ
أنْ تُرْفَعَ) صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذي في قوله:
(تُرْفَع) ومعنى ترفع: تُبنى كقوله: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ
الْبَيْتِ) [البقرة/١٢٧].

ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم (دُرِّيُّ)
[النور/٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز، أبو

(١) السبعة ص ٤٥٥

(٢) أنشده المازني وذكره معجم التهذيب ٣/١٥٠ برواية (أوسطها) بدل
(حوابها) والمذعيان: اسم مكان. والباء في موضع «مع». رقب: نظر،
والرقب الناظر.

يقول: هذه الأرض قد أخذ حطبها وأكل فتقَّوت، وما حولها عافٍ لم
يؤكل، فكانها نقبة جرب في جلد صحيح.

عمرو والكسائي: (دُرِّيُّ) مهموز بكسر الدال - أبو بكر عن عاصم: (دُرِّيُّ) مهموز بضم الدال وكذلك حمزة^(١).

قال أبو علي: من قرأ (دُرِّيُّ) احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبه إلى الدُرِّ، وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدُرَّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعَيْلاً من الدُرِّ، فخَفَّفَ الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنبيء، ونحوه إذا خَفَّفَت ياء.

ومن قرأ: (دُرِّيُّ) كان فُعَيْلاً من الدُرِّ مثل السكير والفسيق والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتأليله في ظهوره، فلم يَخَفْ كما خفي نحو السُّها، وما لم يضيء من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلا (كأنه كوكبٌ دُرِّيُّ) بكسر الدال، قال الأصمعي: فقلت: أفيهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من دَرَأَتِ النجومُ تَدْرَأُ إذا اندفعت، وهذا فعيل منه، ومن قرأ: (دُرِّيُّ) كان فُعَيْلاً من الدُرِّ الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من هذا قلت: (دُرِّيُّ) وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب دُرِّيُّ في الصفات، ومن الأسماء المُرِّيُّ: العصفرومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العُلَّة، ألا تراه من علا؛ فهو فُعَيْلٌ منه، ومنه السُرِّيَّة الأولى أن تكون فُعَيْلة؛ وذلك أنها لا تخلو من أن تكون من السرِّ أو السَّرَّة أو السُرور أو السرور، فالأشبه أن تكون فُعَيْلة من السرِّ، ولأن صاحبها إذا أراد استيلادها لم يمتنها، ولم يبتذلها لما يبتذل له مَنْ لا

(١) في السبعة ص ٤٥٥ - ٤٥٦ اختلاف في الترتيب ولكن المؤدى واحد، أجمل العبارة وفي السبعة فصلها

يُراد للاستيلاد، ولا يكون فُعَيْلة من السَّراة؛ لأنَّ السَّراة: الظَّهر، وهي لا تُؤْتَى من ذلك المَأْتَى، ومن رأى ذلك جاز عِنْدَهُ أن تكون عنده فُعَيْلة من السَّراة، ولا تكون فُعَيْلة من السَّرِّ؛ لأنَّ السَّرَّ لا يَتَّجِه فيها، إلَّا أن يريد: أنَّ المولى قد يُسَرِّها عمن حدَّته، ويجوز إن أخذتها من السرور؛ لأنَّ صاحبها يُسَرُّ بها من حيث كانت نَفْساً عن الحُرَّة أمران: أحدهما أن تكون فُعَيْلة من السُّرور، والآخر أن تكون فُعَيْلة من السَّرِّ، فأبدل من لام فُعَيْلة للتضعيف حرف اللين، وأدغم ياء فُعَيْلة فيها فصار سُرِّيَّة.

ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من (تَوَقَّد) [النور/٣٥]، نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (يُوقَدُ) مضمومة الياء مفتوحة القاف مضمومة الدال، حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (تَوَقَّدُ) بضم التاء والدال. وروى أبان عن عاصم (يُوقَدُ) مثل نافع. القطعي عند عبيد عن هرون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة (تَوَقَّدُ) برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو^(١).

قال أبو علي: ومعنى (تَوَقَّدُ من شجرة)، أي: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلُّك على ذلك: (يَكادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) [النور/٣٥] قول ابن كثير وأبي عمرو (تَوَقَّدُ) على أن فاعل توقد: المصباح، وهو البَيِّن؛ لأنَّ المصباح هو الذي يتوقد قال: ^(٢)

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهَبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالِ

(١) انظر السبعة ص ٤٥٥ - ٤٥٦ فإنه جمع في كلامه عن الحرفين (كوكب دري) و(يوقد) معاً.

(٢) البيت لامرئ القيس. والمعنى نظرت الى هذه النار تُشَبُّ لقفال ليلاً والنجوم كأنها مصابيح رهبان

ورواية الديوان نظرت إليها، انظر ديوانه ٣١/

ومن قال: (يوقدُ) كان كمن قرأ: (توقدُ) في أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح في (توقدُ). ومن قرأ (توقدُ) كان فاعله الزجاجة، والمعنى على مصباح الزجاجة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: (توقدُ) فحمل الكلام على لفظ الزجاجة، أو يريد بالزجاجة القنديل، فيقول: (توقدُ) على لفظ الزجاجة، وإن كان يريد القنديل، ومن قال: (توقدُ) برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجة، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء قال: سألت الحسن عن قوله: (اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [النور/٣٥] إلى قوله: (نورٌ على نورٍ) [النور/٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوةٍ فيها مصباح، (المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دري).

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا) [النور / ٣٦] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يُسَبِّحُ) بفتح الباء، وقرأ الباكون: (يُسَبِّحُ) بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضاً^(١).

حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعاً عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم (يُسَبِّحُ) بكسر الباء، وروى بكار عن أبان عن عاصم (يُسَبِّحُ) بكسر الباء أيضاً^(٢).

(١) انظر السبعة ص ٤٥٦

(٢) السبعة ص ٤٥٦

قال أبو علي: من قال: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا) ففَتَحَ الباءَ فَعَلَى أَنَّهُ أَقَامَ الجَارَّ والمَجْرورَ مقامَ الفاعلِ، ثم فَسَّرَ: مَنْ يَسْبَحُ؟ فقال: (رِجَالٌ) أي يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا رِجَالٌ، فرفع رجالاً بهذا المضمر الذي دلَّ عليه قوله: (يُسَبِّحُ)؛ لأنَّه إذا قال (يُسَبِّحُ) دلَّ على فاعل التَّسْبِيحِ، ومثل هذا قول الشاعر^(١):

لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ

لَمَّا قَالَ: لِيُكَّ يَزِيدُ، دلَّ على فاعل البكاء، فكأنَّه قيل: من يَبْكِيهِ؟ فقيل: ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ، والوجه يُسَبِّحُ، كما قرأه الجمهور، فيكون فاعل يَسْبَحُ رجالٌ الموصوفون بقوله: (لا تُلْهِهِمْ تِجَارَةً) [النور/٣٧].

حمزة والكسائي: (وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ) [النور/٤٥] بألف، وقرأ الباقون: (خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) بغير ألف^(٢).

حجَّة من قال: (خَالِقُ) قوله: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) [الزمر/٦٢] وقوله: (لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ) [الأنعام/١٠٢]، ومن قال: (خَلَقَ) فلأنَّه فعل ذلك فيما مضى، وحجَّته قوله: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) [إبراهيم/١٩] وقوله: (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ) [الفرقان/٢].

(١) صدر بيت للحارث بن نهيك وعجزه:

ومختبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

انظر الكتاب لسيبويه ١٤٥/١ والخصائص ٣٥٣/٢ والبيت من شواهد المغني انظر شرح أبياته للبغدادى ٢٩٥/٧ وقد جاء تخريجه هناك مستوفى.

(٣) السبعة ص ٤٥٧

قال: (وَلْيَبْدُلْنَهُمْ) [النور/ ٥٥] كُتِبَ في سورة الكهف.

حفص عن عاصم (وَلْيَبْدُلْنَهُمْ) مشددة وكذلك في (سَأَلَ سَائِلٌ) مشددة وتُخَفَّفُ في التحريم ونون والكهف. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: (وَلْيَبْدُلْنَهُمْ) مشددة، وخَفَّفُوا التي في الكهف والتحريم، ونون، وقد ذكر في سورة الكهف. ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر في النور مخففة، (وَلْيَبْدُلْنَهُمْ) وكذا كل شيء في القرآن خفيف^(١).

[قال أبو علي]^(٢) قد مرَّ القول فيه فيما تقدَّم في سورة الكهف.

ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سَعْدَان عن إِسْحَق [المسيبي] عن نافع: (وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِيهِ) [النور / ٥٢] موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: (وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ) بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (وَيَتَّقِيهِ) جزماً. حفص عن عاصم: (وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ) ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلصة الكسرة. [وروى] أبو عُمَارَة عن حفص عن عاصم: (وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ) مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عُمَارَة عن حمزة^(٣)

قال أبو علي: قول من قال: (وَيَتَّقِيهِ) موصولة بياء، هو الوجه، لأنَّ الهاء ما قبلها، [متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل]^(٤). وما رواه قالون عن نافع: (وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ) لا يبلغ

(١) السبعة ص ٤٥٨ وهناك اختلاف يسير لا يتناول جوهر الكلام.

(٢) سقطت من ط

(٣) السبعة ص ٤٥٨ وما بين معقوفين زيادة منه

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

فيها الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء، ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: (عليه) فلمّا كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنه في اللفظ، كما أن الحرف لمّا لم يلزم حذفه في قوله ^(١):

وَكَحَلَّ العَيْنين بِالْعَوَاورِ

صار كأنه في اللفظ؛ فلم يهمز الواو، فكذلك لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء. وقول أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (وَيَتَقَهُ) جزماً، فإن قول من تقدم أبين من هذا. ووجهه أن ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة ^(٢) فُرِدَّ إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوي ذلك أن سيبويه يحكي أنه سمع من يقول: هذه أمة الله، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في هذه قد أجروها مجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في ^(٣) هذه الهاء التي للضمير. وزعم أبو الحسن: أن ^(٤):

له أَرْقَانِ

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنه

(١) من أرجوزة لجندل بن المشي الطهوي سبق ذكره في ٣٣٨/٤

(٢) في ط: زيادة بدل من زائدة.

(٣) في ط: من.

(٤) نهاية بيت ليعلى الأحوال تمامه:

فَقَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَحْيَلُهُ وَمِطْوَايِ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

سبق انظر ١٣٤/١ - ٢٠٣ - ٢٠٥ و ٢٧٨/٢ - ٣٣٤.

أجرى الوصل مجرى الوقف. وأمّا ما رواه حفص عن عاصم: (وَيَتَّقُهُ) فإن وجهه أن (تَقَّه) من (يَتَّقُهُ) مثل: كَتَفَ، فكما يسكن نحو: كَتِفَ، كذلك سكن القاف من (تَقَّه) وعلى هذا قول الشاعر^(١):

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

ومثله^(٢):

فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَّكَ الهاء بالكسر، كما حَرَّكَ الدَّال بالفتح في: «لَمْ يَلِدْهُ».

قال: قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (سَحَابٌ) [النور/ ٤٠] منونة (ظُلُمَاتٍ) مكسورة التاء ينونهما جميعاً.

وقال ابن أبي بزة: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ) مضافاً. وقرأ الباقون: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ) رفع جميعاً منون^(٣).

قوله: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ) [النور/ ٤٠] معناه أو كذي ظُلُمَاتٍ، ويدل على حذف المضاف قوله: (إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ

(١) لرجل من السراة وتماه:

الأرب مولود وليس له أب وذو ولد يَلِدُهُ أبوان سبق البيت في ٦٦/١ والبيت من شواهد المغني، وانظر شرحه في

١٧٣/٣ للبغدادى

(٢) للعجاج -

سبق انظر ٤٠٨/١ و ٧٩/٢ و ٢٧٧ و ٤٠٩

(٣) السبعة ص ٤٥٧

يَرَاهَا) [النور/٤٠]، فالضمير الذي أضيف إليه (يُدُّه) يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذي ظُلُمَاتٍ، أَنَّهُ فِي ظُلُمَاتٍ. ومثل حذف المضاف هنا حذفه في قوله: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) [البقرة/١٩] فتقديره^(١) أَوْ كَذَوِي صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ أَصْحَابِ صَيِّبٍ، فحذف المضاف، كما حذف من^(٢) قوله: أَوْ كَظُلُمَاتٍ، ومعنى: (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ): ظلمة البحر وظلمة الموج، وظلمة الموج الذي فوق الموج، وقوله تعالى^(٣): (فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ) [الأنبياء/٨٧] ظلمة البحر وظلمة بطن الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان في ليلٍ فهذه ظلمات. وقوله: (خَلَقًا بَعْدَ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ) [الزمر/٦]؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلْمَةُ الرَّجَمِ، وَظُلْمَةُ الْبَطْنِ، وَظُلْمَةُ الْمَشِيمَةِ. فمن قرأ: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) [النور/٤٠] فرفع الظلمات، كان خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، ومن قال: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ)^(٤) جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال: (سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ) بإضافة السحاب إلى الظلمات، فالظلمات: هي الظلمات التي تقدّم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات، لاستقلال السحاب وارتفاعه في وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع في الوقت الذي تكون فيه الرحمة والمطر.

قال: ورش عن نافع: لا يهمز (يُؤَلَّفُ) [النور/٤٣]. [و] قالون

(١) كذا في ط وفي م: تقديره.

(٢) في ط: في .

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: سحاب ظلماتٍ بعضها فوق بعض .

يهمز، وكذلك الباقون^(١).

إذا كان من: أَلْفُ بين الشيئين، إذا جمعت، فالأصل في الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حَقَّقَتْ، وإذا^(٢) خَفَّفَتْ، أبدلت منها الواو كما أبدلتها في^(٣) قولهم: التَّوْدَةُ حين قلت: التَّوْدَةُ. وفي^(٤): جُوْنٍ حيث^(٥) قلت: جُوْنٌ. فالتَّحْقِيقُ والتَّخْفِيفُ حَسَنَانِ، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واواً إذا خففت.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى^(٦): (كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ) [النور/٥٥]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (كما اسْتُخْلَفَ) بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (اسْتُخْلَفَ) بفتح التاء واللام^(٧).

[قال أبو علي^(٨): الوجه (كما اسْتُخْلَفَ)، ألا ترى أن اسمَ اللَّهِ تعالى قد تقدّم ذكره، وأنَّ الضمير في (لَيَسْتَخْلِفْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ) [النور/٥٥] يعود إلى الاسم؟ فكذلك^(٩) في قوله تعالى^(١٠): (كَمَا اسْتُخْلَفَ)، ألا ترى أن المعنى: لَيَسْتَخْلِفْنَهُمْ استخلافاً كاستخلافه الذين من قبله؟.

(١) السبعة ص ٥٧

(٢) في ط: فإذا.

(٣) في ط: من.

(٤) في ط: حين.

(٥) سقطت من ط.

(٦) السبعة ص ٥٨

(٧) سقطت من ط.

(٨) في ط: وكذلك.

(٩) سقطت من ط.

ووجه (استخلف) أنه يُراد به ما أريد باستخلف.

قال: وقرأ حمزة وحفص وابن عامر^(١): (لَا يَحْسِبَنَّ) [النور/٥٧] بالياء وفتح السين. وقرأ^(٢) الباقون (لَا تَحْسِبَنَّ) بالتاء، وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين وكسرها الباقون^(٣).

قال أبو علي^(٤): من قال: (يَحْسِبَنَّ) بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد شيئين: إما أن يكون قد تَضَمَّنَ ضميراً للنبي ﷺ، كأنه^(٥): لا يَحْسِبَنَّ النبي [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٦) الذين كفروا معجزين، فالذين في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون (المفعول الأول محذوفاً تقديره: لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سبقوا، ومن قرأ: (لَا تَحْسِبَنَّ) ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه ما بعد يَحْسِبَنَّ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَحَسَبَ يَحْسِبُ لغتان.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى^(٧): (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) [النور/٥٨]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) نصباً.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) رفعاً^(٨).

(١) في ط: وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص وابن عامر.

(٢) في ط: وقال.

(٣) سقط هذا الحرف من السبعة وتناول الآية (٥٨) مباشرة.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: كأنه قال.

(٦) سقطت من ط.

(٧) سقطت من ط.

(٨) السبعة ص ٥٩٤

[قال أبو علي^(١): من رفع فقال: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) كان خبر ابتداءٍ محذوف لما قال: (الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) [النور/ ٥٨] وفُصِّلَ الثَّلَاثُ بقوله: (مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) [النور/ ٥٨]، فصار كأنه قال: هذه ثلاث عوراتٍ، فأجمل بعد التفصيل. ومن قال: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) جعله بدلاً من قوله (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ). فإن قلت: إنَّ قوله: (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) زمان بدلالة أنه فُسر بزمان وقوله: (مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَحِينَ تَضَعُونَ... وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هي هي. قيل: يكون ذلك على أن يُضمَر الأوقات، كأنه قال^(٢): أوقات ثلاث عوراتٍ، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجّه. قال: ولم يُخْتَلَفْ في إسكان الواو من (عَوْرَاتٍ)^(٣).

[قال أبو علي^(٤) واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء أن تُحَرِّكَ العينُ منه في فَعَلَاتٍ نحو: صَحِيفَةٍ وَصَحَفَاتٍ، وَجَفْنَةٍ، وَجَفَنَاتٍ، إِلَّا أَنَّ التحريك فيما كان العين منه ياءً، أو واواً كرهه عامة العرب، لأنَّ العين بالتحريك، تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركاً بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا^(٥): عَوْرَاتٌ، وَجَوْرَاتٌ وَبَيْضَاتٌ، ومثل هذا في اطراد التحريك

(١) سقطت من ط.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) السبعة ص ٤٥٩

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: وقالوا.

في الصحيح وكراهيته في المعتل قولهم في حنيفة: حنفي، وفي جديلة وربيعه: جدلي وربعي، فإذا أضافوا إلى مثل طويلة وحويزة، قالوا: طويلي، وحويزي، كراهة طولي وحوزي لأنه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا في شديدة شديدي، ورفضوا شديدي الذي آثروا نحوه في رباعي كراهة التقاء التضعيف.

بِسْمِ اللَّهِ (١)

ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: (جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا) [الفرقان/٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (يَأْكُلُ مِنْهَا) بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: (نَأْكُلُ مِنْهَا) بالنون (٢). قال أبو علي: (لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا) يعني (٣) النبي صلى الله عليه وسلم (٤)، كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رآوه بشراً مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: (لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا) [الفرقان/٧]، فيبين منَّا باقتران المَلَكِ به، وكونه معه نذيراً من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنزٍ إليه، أو كون جنة يختصُّ بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله أيضاً منهم كما يبين باقتران المَلَكِ به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: (وَلَيْسَ أَطْعَمْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ) [المؤمنون/٣٤]،

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٤٦٢

(٣) في ط: يعني به.

(٤) سقطت من ط.

(فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) [القمر/٢٤]، وقد قال في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله تعالى^(١) عنهم: (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) [التغابن/٦] فَأَنكَرُوا أَن يَكُونَ لِمَن سَاوَاهُمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ حَالٌ لَيْسَتْ لَهُمْ، وقد احتجَّ الله سبحانه^(٢) عليهم في ذلك، بقوله تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبُسُونَ) [الأنعام/٩]، (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [الأنبياء/٧]. ومن قال: نَأْكُلُ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ مَزِيَّةٌ عَلَيْنَا فِي الْفَضْلِ بِأَكْلِنَا مِنْ جَنَّتِهِ.

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله تعالى^(٣): (وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) [الفرقان/١٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر: (وَيَجْعَلُ لَكَ) برفع اللام.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) بجزم اللام^(٤). قال أبو علي: من جزم (وَيَجْعَلُ) عدَّفه على موضع جَمَلٍ [لأنَّ موضع جعل]^(٥) جَزَمُ بَأَنَّهُ جَزَاءُ الشَّرْطِ، فإذا جزم (يَجْعَلُ) -تمله على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يَأْه فعلٌ لأنَّه في موضع جزم، كقراءة من قرأ: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف/١٨٦]، وكقول

(١) في ط عز وجل

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: جل وعز.

(٤) السبعة ص ٤٦٢

(٥) كذا في ط وسقطت من م.

الشاعر^(١):

أَنْتَى سَلَكْتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ
وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَفْعَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ الْأَفْعَالِ، فَالْفِعْلُ
أَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ بِالْفِعْلِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِغَيْرِ الْفِعْلِ،
وَحَكْمُ الْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ مَنَاسِباً لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(٢)، وَمَشَابَهًا لَهُ. وَمِنْ
رَفْعٍ فَقَالَ: (وَيَجْعَلُ لَكَ) قَطْعَهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَاسْتَأْنَفَ، وَالْجَزَاءُ فِي هَذَا
النَّحْوِ مَوْضِعُ اسْتِثْنَاءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ تَقَعُ
فِيهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) [الأعراف/٧٦].
وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)
[البقرة/٢٧١].

واختلفوا في قوله تعالى: (وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ
فَيَقُولُ) [الفرقان/١٧]، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ:
(وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فَيَقُولُ) بِالْيَاءِ جَمِيعاً. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو
عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: (وَيَوْمَ نَخْشَرُهُمْ)
بِالنُّونِ، (فَيَقُولُ) بِالْيَاءِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَيْسَ عِنْدِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ
عَاصِمٍ فِي قَوْلِهِ^(٣) (فَيَقُولُ) شَيْءٌ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: رَوَى الْأَعَشَى
عَنْ أَبِي بَكْرٍ: (فَيَقُولُ) بِالْيَاءِ وَرَوَى عَبَّاسٌ، وَعَبِيدُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ هُرُونَ
عَنْ أَبِي عَمْرٍو [وعبيد عن أبي عمرو]^(٤) وَأَبُو زَيْدٍ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي

(١) سبق البيت في ٤٠١/٢

(٢) سقطت من ط

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من ط.

عمرو (وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ) (فيقول) مثل ابن كثير بالياء، وقرأ ابن عامر: (وَيَوْمَ نَحْشَرُهُمْ) (فيقول) بالنون جميعاً^(١).

قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: (كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا) [الفرقان/١٦] (وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ... فيقول) [الفرقان/١٧]، ويقوي ذلك قوله: (عبادي)^(٢). ومن قرأ: (وَيَوْمَ نَحْشَرُهُمْ) (فيقول) فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع في قوله تعالى^(٣): (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي) [الإسراء/٢]. وقرأ ابن عامر: (وَيَوْمَ نَحْشَرُهُمْ فيقول) حسن لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: (وَيَوْمَ نَحْشَرُهُمْ جميعاً، ثم نقول للملائكة) [سبأ/٤٠]، (وَيَوْمَ نَحْشَرُهُمْ جميعاً ثم نقول للذين أشركوا) [الأنعام/٢٢]، (وحشرناهم فلم نغادر) [الكهف/٤٧].

عبيد عن أبي عمرو: (مَكَانًا ضَيِّقًا) [الفرقان/١٣] خفيف مثل ابن كثير، والباقون يشددون الياء من (ضَيِّقًا) غير ابن كثير^(٤). [قال أبو علي]^(٥): (ضَيِّقًا) تقديره فيعمل، وليس بمصدر، لأنه قد جرى وصفاً على المكان، ومن خَفَّفَ فكثف اللين والهيئ، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما^(٦) كان من هذا النحو من الواو نحو: سيد وميت

(١) السبعة ص ٤٦٣ وليس فيه روى الأعشى...

(٢) من الآية نفسها رقم (١٧)

(٣) سقطت من ط.

(٤) السبعة ص ٤٦٢

(٥) سقطت من ط.

(٦) في (ط): ومن.

فالحذف فيه في القياس أشيع^(١)؛ لأن العين تُعَلّ فيه بالحذف، كما أعلّ بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء أيضاً كثير، لأن الياء قد^(٢) تجري مجرى الواو في نحو: اتَّسَرَ، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ) [الفرقان / ١٩] بالتاء جميعاً. [ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (يَقُولُونَ) بالياء]^(٣). الباكون وأبو بكر عن عاصم: (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ) بالتاء، (فَمَا يَسْتَطِيعُونَ) بالياء. وقال لي قبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير بالياء جميعاً، (يقولون، فما يستطيعون)^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ) [الفرقان / ١٩] أي: كذبوكم بقولهم، وقولهم هُوَ نَحْوُ مَا قَالَهُ من قولهم: (وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ) [يونس / ٢٨]، وقوله: (فَالْقَوَا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ) [النحل / ٨٦]، وكذلك الملائكة كذبوهم في قولهم في ما ادَّعَوْا من عبادتهم لهم في قوله: (وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ) [سبا / ٤٠ / ٤١] . ففي قولهم: (أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ) دلالة على

(١) في ط: أسوغ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ما بين معقوفين ليس في السبعة.

(٤) انظر السبعة ص ٤٦٣

(٥) سقطت من ط.

أَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ عَبْدُوهُمْ وَرَضُوا بِذَلِكَ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ وَلِيًّا لَهُمْ. وقوله: (فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا) [سبأ/٤٢] مثل قوله: (فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا) [الفرقان/١٩] أي: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأسِ الله.

فالمعنى في من قرأ بالتاء: فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفاً ولا نصراً، أي: لا تستطيعون صرفاً لعذاب الله^(١) ولا نصراً منه لأنفسكم، ومن قرأ: (يَسْتَطِيعُونَ) كان على الشركاء، أي: فما يستطيع الشركاء صرفاً ولا نصراً لكم، وليس بالحسن أن تجعل (يَسْتَطِيعُونَ) للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ لأنَّ قبله خطاباً، وبعده خطاباً، وذلك قوله تعالى^(٢): (وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُدِقْهُ) [الفرقان/١٩].

ومن قرأ بالتاء (تقولون): فالمعنى: كَذَّبُوكُمْ في قَوْلِكُمْ: إِنَّهُمْ شُرَكَاءُ وَإِنَّهُمْ آلَهِهَ وَذَلِكَ في قولهم^(٣)، (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ، مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) [القصص/٦٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ) [الفرقان/٢٥] مشددة الشين، وقرأ الباكون خفيفة الشين^(٤).

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: قوله.

(٤) السبعة ص ٤٦٤

قال أبو علي: المعنى: تشقق السماء وعليها غمام، وقال: (إذا السَّماءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق/ ١]، (فإذا انشَقَّتِ السَّماءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) [الرحمن/ ٣٧]، وجاء في التفسير فيما زعموا أنه تشقق سماء سماء، ومعنى: وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ إِلَى الْأَرْضِ كَمَا قَالَ: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر/ ٢٢]. ويجوز في تشقق أمران: أحدهما أن يُراد به الآتي، والآخر أن يكون حكاية حال تكون، كما أن قوله: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر/ ٢] كذلك، وكما أن قوله: (وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ) [الكهف/ ١٨]، في أنه حكاية حال قد مضت، فكذلك قوله تعالى^(١): (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص/ ١٥]، وتقدير تشقق: تشقق، فأدغم التاء في الشين، لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فيها كما أدغم في الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض.

ومن قال: (تَشَقَّقُ) بتخفيف الشين حذف التاء التي أدغمها من قال: تَشَقَّقُ. قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تَذَكَّرُ أُمَّةُ اللَّهِ، لأنهم أرادوا الخفة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام. قال: قرأ ابن كثير وحده: (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) [الفرقان/ ٢٥] نصباً (تنزيلاً) منوناً منصوباً وقرأ الباقون: (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) بنون لم يُسمِّ فاعله (الملائكة) رفعاً^(٢).

قال أبو علي: التنزيل: مصدر نُزِّلَ، فكما أن في بعض الحروف: (وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا)، لأن أنزل مثل نُزِّلَ، كذلك قال

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٤٦٤

ابن كثير: (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا) وفي التنزيل: (وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا) [المزمل/٨]، فجاء المصدر على فَعَّلَ، ولو كان على تَبَّتْلَ لكان تَبْتُلاً، وقال^(١):

وقد تَطَوَّيْتُ انطواء الحَضْبِ

حيث كان تَطَوَّيْتُ وانطويْتُ يتقاربان حُمِلَ مصدرٌ ذا على مصدر
ذا. فأما: (نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) نصباً، فالمعنى في (نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) و(نُزِّلَ
الْمَلَائِكَةُ) واحدٌ. ومن قال: (نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) فبنى الفعل للمفعول،
فمن الدلالة عليه قوله: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) [القدر/٤]
فـ (تَنَزَّلُ) مطاوع (نَزَلَ) تقول: نَزَلْتُه فَنَزَّلَ.

قال: كُلُّهُمْ قرأ: (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ) [الفرقان/٢٧] ساكنة الياء
غير أبي عمرو، فإنه قرأ: (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ) بفتح الياء، وكذلك قال
أبو خَلِيدٍ عن نافعٍ.

[قال أبو علي]^(٢): إسكان الياء وتحريكها جميعاً
حسان، فالأصل التحريك، لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن
حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

(١) من أرجوزة لرؤية وقيله:

عن مَتْنِهِ مِرْدَاةُ كُلِّ صَعْبٍ

وقد نسب ابن الشجري إلى العجاج ١٤١/٢ وهو من شواهد سيبويه

٢٤٤/٢ كما ذكره المخصص ١١٠/٨ و ١٨٢/١٠ و ١٨٧/١٤ - وذكر في

اللسان / حَضْبُ / : والحَضْبُ والحَضْبُ جميعاً: صوت القوس. والحَضْبُ

والحَضْبُ: الحَيَات. ولهذا المعنى استشهد به في اللسان.

وانظر ديوان رؤية / ١٦ من مجموع أشعار العرب

(٢) سقطت من ط.

قال: روى عبيد عن أبي عمرو: (يا ويلتًا) [الفرقان/ ٢٨] بفتح التاء، وكذلك روى البزّي عن ابن كثير مثله، وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من (يَا وَيْلَتِي)، فمالَت التاء بميل الألف. والباقون لا يميلون^(١).

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: (يا ويلتًا) و(يا أسفًا) [يوسف / ٨٤] مُمَالَتَيْنِ قال: وأبو عبد الرحمن ثَبَّتَ فيما يرويه عن أبيه [قال أبو علي^(٢): الإِمَالَةُ وَتَرْكُهَا حَسَنَانِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ تَرَكَ الإِمَالَةَ أَحْسَنَ لَكَانَ قَوْلًا، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْأَلْفِ الْيَاءُ، وَكَانَ حَكْمُهَا (يا ويلتي ويا حسرتي) فَأَبْدَلَ مِنَ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً، وَمِنَ الْيَاءِ الْأَلْفَ، فَإِنَّمَا أَبْدَلَ الْأَلْفَ كِرَاهَةَ الْيَاءِ، وَفِرَارًا مِنْهَا، فَإِذَا أَمَالَ كَانَ عَائِدًا إِلَى مَا كَانَ تَرْكُهُ وَآخِذًا بِمَا رَفَضَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الإِمَالَةَ إِنَّمَا هِيَ تَقْرِيبُ الْأَلْفِ مِنَ الْيَاءِ وَانْتِحَاءُ بِهَا نَحْوَهَا، وَالْإِمَالَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَلْفِ بِأَنَّ تَنَحُّو بِالْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَ الْأَلْفِ نَحْوَ الْكُسْرِ، فَتَمِيلُ الْأَلْفُ لَذَلِكَ نَحْوَ الْيَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوَ عَابِدٍ وَعَمَادٍ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْأَلْفِ هَاءٌ مَفْتُوحَةٌ فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَمِيلُ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ الْهَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ خَفِيَّةً لَمْ يُعْتَدَ بِهَا، كَمَا لَمْ يُعْتَدَ بِهَا فِي نَحْوِ: رُدَّهَا، فَفَتْحَهَا الْجَمِيعُ فِيمَا يَرُويهِ مَنْ يُسَكِّنُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَخَفَاءُ الْهَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ رُدَّأَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «يُرِيدُ أَنْ يَنْزَعَهَا»، «وَيُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» فَيَمِيلُ قَبْلَ الْأَلْفِ فَتَحْتِي الْحَرْفَيْنِ لَخَفَاءِ الْهَاءِ.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا) [الفرقان/ ٣٠] محركة الياء، ابن أبي بزة عن ابن كثير: (قومي

(١) السبعة ص ٤٦٤

(٢) سقطت من ط.

اتَّخَذُوا) بفتح الياء، وقرأتُ على قنبل عن القَوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير: (قَوْمِي اتَّخَذُوا) بسكون الياء، وقال لي قنبل: كان البزِّي ينصب الياء، فقال لي القَوَّاس: انظر في مصحف أبي الإخريط^(١) كيف هي في نقطها؟ فنظرتُ فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاها.

وقال عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: (إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا) بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان أيضاً في قوله: (إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا) بإسكان الياء^(٢).

قال أبو علي: الإسكان والتحريك في قياس العربية والاستعمال حسنان.

عبيد عن هارون عن أبي عمرو: (نُشْرًا) و(نُشْرًا) [الفرقان/٤٨] بالثقل والتخفيف عاصم: (بُشْرًا) بالياء ساكنة الشين والباء مضمومة^(٣). وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير (نُشْرًا) بضم النون والشين - وقرأ حمزة والكسائي: (نُشْرًا) بفتح النون وسكون الشين^(٤).

(١) هو وهب به واضح أبو الإخريط، ويقال: أبو القاسم المكي، مقرئ أهل مكة، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد القَوَّاس، وأحمد البزِّي. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، وقال ابن مجاهد قال لي قنبل: كان البزِّي ينصب الياء... الخ الخبر.

وقال القصاص: مات سنة تسعين ومائة قرأت ذلك بخطه.

انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٦١/٢

(٢) السبعة ص ٤٦٥

(٣) في م: والنون مضمومة، وهو سهو لأن الحديث عن قراءة «بُشْرًا» بالياء لا بالنون

(٤) السبعة ص ٤٦٥

(وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نُشْرًا)، [الفرقان/٤٨] فَنُشْرًا جَمْعُ رِيحٍ نُشُورٍ، فالتخفيف في (١) نُشْرٍ، على قول من قال في كُتِبَ: كُتِبَ، والتثقيل على قول من جاء به على الأصل، ولم يخفف، ومعنى النشور: التي تحيا، مِنْ نُشَرَ الْمَيِّتُ. كأنها تثير الغيم فيُمْطَرُ فتجيء به البلاد الميته، ويدل على وصفها بالحياة قول المرار:

وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ
لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيَّاهَ نَسِيمُهَا (٢)

وقول عاصم: (بُشْرًا) بالباء كأنها (٣) جَمْعُ رِيحٍ (بُشُور) أي تبشر بالغيث في قوله: (الرياح مبشرات) أي: مبشرات بالغيث المحيي البلاد، وَبُشْرًا قد مر. وقول حمزة والكسائي: (نُشْرًا) نُشْرًا: مصدر واقع موقع الحال، تقديره: يرسل الرياح حياة، أي: تحيا (٤) بها البلاد الميته.

وقرأ حمزة والكسائي (وَلَقَدْ صَرَفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا) [الفرقان/٥٠] خفيفة ساكنة الذال، وقرأ الباقون: (ليَذْكُرُوا) مشددة الذال (٥).

قال أبو علي: (ليَذْكُرُوا) أي: ليتفكروا في قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث. وقول حمزة:

(١) البيت للمرار الفقعسي سبق في ٣٨٠/٢

(٢) في م: عن بدل في

(٣) في ط: كأن.

(٤) في ط: يحيي.

(٥) السبعة ص ٤٦٥.

(٦) سقطت من ط.

يذكر في معنى يتذكر وقد جاء (إنَّهَا تَذْكِرَةٌ، فمن شاء ذكره)، [عبس/١١/١٢] وهما بمعنى، إِلَّا أَنَّ التَّفْعَلَ فِي التَّذْكَرِ وَالنَّظَرَ أَكْثَرُ، ويدلُّك على أنَّهُمَا بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى (١): (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ) [البقرة/٦٣] وزعموا أَنَّ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ: (وَتَذَكَّرُوا مَا فِيهِ).

واختلفوا (٢) فِي الْيَاءِ وَالتَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (٣): (لَمَّا تَأْمَرْنَا) [الفرقان/٦٠]. فقرأ حمزة والكسائي: (لما يَأْمُرُنَا) بِالْيَاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: تَأْمَرْنَا بِالتَّاءِ (٤).

قال أبو علي: قَوْلُهُ تَعَالَى (٥): (أَنسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا) [الفرقان/٦٠] كَأَنَّهُمْ تَلَقَّوْا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّدِّ، وَزَادَهُمْ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَاهُمْ بِالسُّجُودِ نَفُورًا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ فِي ذَلِكَ. وَمِنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَالْمَعْنَى: أَنَسْجُدْ لِمَا يَأْمُرُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ (٦) بِالسُّجُودِ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ مِنْهُمْ لِذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ عَلَى: أَنَسْجُدْ لِمَا يَأْمُرُنَا الرَّحْمَنُ بِالسُّجُودِ لَهُ؛ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا الرَّحْمَنَ تَعَالَى (٧) بِقَوْلِهِمْ: وَمَا الرَّحْمَنُ؟ فَإِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَسْجُدْ لِمَا يَأْمُرُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ (٨) بِالسُّجُودِ لَهُ.

اختلفوا في كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف

(١) السبعة ص ٤٦٥ - ٤٦٦

(٢) في ط: اختلفوا.

(٣) في ط: عز وجل.

(٤) السبعة ص ٤٦٦

(٥) سقطت من ط.

(٦) سقطت من ط.

(٧) سقطت من ط.

(٨) سقطت من ط.

(٩) سقطت من ط.

من قوله تعالى^(١): (سِرَاجًا) [الفرقان/٦١] فقرأ حمزة والكسائي: (سُرُجًا) بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف. وقرأ الباقون: (سِرَاجًا) بكسر السين وإثبات الألف^(٢).

قال أبو علي: حجة قوله: (سراجًا) والإفراد قوله تعالى^(٣): (وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا) [الفرقان/٦١] وحجة حمزة والكسائي: (سُرُجًا)، قوله تعالى^(٤): (وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ) [الملك/٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شبهت المصابيح بالكواكب في قوله تعالى^(٥): (الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) [النور/٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجة كأنه كوكب دري، وكذلك قول الشاعر:

سموت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبان تشبُّ لُقُفَالٍ^(٦)

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى^(٧): (وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ) [الملك/٥] فالقول: إنها إذا جعلت رجوماً لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من السُّرُج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٤٦٦

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) سبق في ص ٣٢٤.

انظر ديوان امرئ القيس / ٣١.

(٧) سقطت من ط.

وقرأ حمزة وحده: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ) [الفرقان/٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف، وقرأ الباقون: (يَذْكُرُ) مشددة الذال^(١).
[قال أبو علي]^(٢): المعنى في قراءة حمزة: أن (يذكر): يتذكر، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله تعالى: (٣) (وَلَمْ يَقْتُرُوا) [الفرقان/٦٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَلَمْ يَقْتُرُوا) مفتوحة الياء مكسورة التاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَقْتُرُوا) بفتح الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر: (يُقْتِرُوا): بضم الياء وكسر التاء، روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بضم الياء وكسر التاء مثله^(٤).

قال أبو علي: يقال^(٥): أقتر يُقتر، خلاف أيسر، وفي التنزيل (على الموسعِ قَدْرُهُ وعلى المُقْتِرِ قَدْرُهُ) [البقرة/٢٣٦] وقال الشاعر^(٦):

لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَا لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

(١) السبعة ص ٤٦٦

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) السبعة ص ٤٦٦

(٦) البيت للكميت بن زيد.

انظر الإنصاف ٧٢١/٢، والعيني ٨٤/٤، والأشْمُونِي ٧٠/٣ واللسان (قبص) والقَبْصُ والقَبْصُ: العدد الكثير.

والبيت من شواهد تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص ٢٢ وقد خرج هناك بأوسع مما هنا فليُنظر.

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أفقر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي التنزيل: (وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ) [التوبة/ ١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل مردوا على النفاق مثل قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) [الروم/ ٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتَرُ وَيَقْتَرُ فمثل: فَسَقَ يَقْسُقُ وَيَقْسُقُ، وَعَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ، وحشر يحشُرُ ويحشِر، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السُّطَةِ والاقتصاد، [ومنه:

وقد وَسَطْتُ مالَكَ^(١)].

من التوسط بين الشيئين^(٢) ولم يَقْتَرُوا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد كما قال: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) [الإسراء/ ٢٩].

فأما من ضَمَّ فقال: (لم يَقْتَرُوا) فكأنه أراد: لم يفتقروا في إنفاقهم؛ لأنَّ المسرف مشفٍ على الافتقار لسرفه في إنفاقه. فأما من قال: (لم يَقْتَرُوا) أو (لم يَقْتَرُوا) فمعناه: لم يُضَيِّقُوا في الإنفاق فَيَقْصُرُوا عن التوسط، فمن كان في هذا الطرف^(٣) فهو مذموم، كما أن من جاوز الاقتصاد كان كذلك، ويبين هذا قوله: (وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) [الفرقان/ ٦٧] أي كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخل به في حدَّ التبذير، ولا تضيقاً يصير به في حدَّ المانع لما يجب.

(١) قطعة من بيت من الرجز لغيلان بن حريث تمامه: وقد وَسَطْتُ مالَكَ وحفظاً وبعده: صيَّابها والعدد المجلجلا.

انظر اللسان (وسط).

(٢) ما بين المعقوفين سقطت من م.

(٣) في ط: الطرف

اختلفوا في قوله تعالى: (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ) [الفرقان/٦٩] فقرأ ابن كثير: (يُضَعَّفُ-وَيَخْلُدُ فِيهِ) جزماً و (يُضَعَّفُ) مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بالرفع فيهما: (يضاعفُ له العذابُ). (وَيَخْلُدُ) غير أن ابن عامر قرأ بغير ألفٍ وشدّد العين [وقرأ^(١)] حفص عن عاصم: (وَيَخْلُدُ) جزماً مثل أبي عمرو. وقرأ حفص عن عاصم: (فِيهِ مُهَانًا) يصل الهاء بياءٍ وكذلك ابن كثير. وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: (يُضَاعَفُ لَهُ) (وَيَخْلُدُ) [الفرقان/٦٩] جزماً، والياء من يَخْلُدُ مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو (وَيَخْلُدُ) بضم الياء وفتح اللام وهو غلط^(٢).

[قال أبو علي^(٣): من قال: (يضاعفُ له) (وَيَخْلُدُ) جعل قوله: (يضاعفُ)، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: (يَلْقَى أَثَامًا) [الفرقان/٦٩] وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الأثام في المعنى، فلما كان إياه أبدله منه، كما أن البيعة لما كان ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا
تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(٤).

(١) زيادة من السبعة

(٢) السبعة ص ٤٦٧

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت في الكتاب ٧٨/١ وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وانظر المقتضب ٦٣/٢، والخزانة ٣٧٣/٢، والعيني ١٩٩/٤، الأشموني ١٣١/٣.

ومثل ذلك في البذل من جزاء الشرط قوله :

إِنْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا أَوْ يَبْخَلُوا لَا يَحْفَلُوا^(١)
يغدوا عليك مُرَجَّلِيكَ مَنْ كَانَتْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
فغدوهم مرجلين في المعنى ، ترك للاحتفال ، فهذا مثل إبدال
(يضاعف) من (يلق أثاماً) . وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه
وذلك قوله :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تجد حطباً جزلاً وناراً تَأَجَّجَا^(٢)

فأبدل تلمم من تأتنا ، لأن الإلمام إتيان في المعنى . ومثل حذف
جزاء الذي هو مضاف في المعنى في قوله : (يَلْقُ أَثَاماً) أي جزاء أثام
قوله تعالى : (تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ)
[الشورى/٢٢] المعنى : على جزاء ما كسبوا . وقال أبو عبيدة : يلق
أثاماً ، أي : عقوبةً ، وأنشد لمسافع العبسي^(٣) :

(١) البيتان في الكتاب ٤٤٦/١ ، وهما لبعض بني أسد وانظر المحتسب ٧٥/٢
وعزاها لشاعر جاهلي قديم وبعدهما :

كأبي براقرش كُلُّ لَوْ نِ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

وذكر هذا البيت الأخير الأعم في شرح شواهد سيبويه المسمى : «تحصيل
عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب» برواية
يتخيل بدل : يتحول .

(٢) البيت في الكتاب ٤٤٦/١ ولم ينسبه والإنصاف ٥٨٣/٢ والخزانة ٦٦٠/٣
وعزاها إلى عبد الله بن الحر .

وانظر الأشموني ١٣١/٣

(٣) في ط : لمسافع الليثي . وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة نسبة لبلعاء بن قيس
الكنائي أنظر ٨١/٢

جزى الله ابن عروة حيث أمسى عقوقاً والعقوق له أثام^(١)
قال: وابن عروة: رجل من بني ليث كان دلاً عليهم ملكاً من
غسان فأغار عليهم.

قال أبو علي: ويمكن أن يكون من هذا قول بشر:
فَكَانَ مُقَامُنَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ أَبَاطِحَ ذِي الْمَجَازِ لَهُ أَثَامُ^(٢)
وحكي عن أبي عمرو الشيباني: لقي أثام ذلك، أي: جزاءه.
ومن رفع فقال: (يُضَاعَفُ وَيُخْلَدُ) لم يُبْدَلْ وَلَكِنَّهُ قَطَعَهُ مِمَّا قَبْلَهُ
وَاسْتَأْنَفَ. وَأَمَّا (يُضَاعَفُ) وَ (يُضَعَّفُ) فَهُمَا فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ كَمَا قَالَ
سَيُوبَةُ، وَيُقَالُ: خَلَدَ فِي الْمَكَانِ يَخْلُدُ إِذَا عَطَنَ^(٣) بِهِ وَأَقَامَ. وَحَكَى
أَبُو زَيْدٍ: أَخْلَدَ بِهِ، وَمَا حَكَاهُ عَنْ حُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو:
(وَيُخْلَدُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَأَنَّهُ غَلَطَ، فَإِنَّهُ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ غَلَطَهُ^(٤)
مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَلَا يَمْتَنِعُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى خَلَدَ
هُوَ، وَأَخْلَدَهُ اللَّهُ، وَيَكُونُ يُخْلَدُ مِثْلُ يُكْرَمُ وَيُعْطَى فِي أَنَّهُ مَبْنِي مِنْ
أَفْعَلَ، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ فَعَلًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَةَ إِذَا
لَمْ تَكُنْ صَحِيحَةً لَمْ يَجْزِ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى الَّذِي تَرَوِي عَنْهُ.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص وابن عامر: (مِنْ
أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا) [الفرقان/ ٧٤] جماعاً وقرأ عاصم في رواية أبي بكر
وأبو عمرو وحمزة والكسائي (وَذُرِّيَّتَنَا) واحدة^(٥).

(١) البيت في اللسان (أثم) وعزاه لشافع الليثي.

(٢) البيت في اللسان (أثم)

(٣) في ط: قطن.

(٤) كذا في ط. وفي م: غلطاً

(٥) كذا في ط وسقطت من م

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً فالدليل على كونها للواحد قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً) [آل عمران/٣٨] فهذا كقوله: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي) [مريم/٥] فأما جواز كونها للجمع فقوله: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا) [النساء/٩] فمن أفرد فقال: (مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا) [الفرقان/٧٤] فإنه أراد به^(١) الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفَرٍ وأنفار، ورَهْطٍ وأراهِطٍ. وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة كقولهم الجُزُرَات والطُرُقَات والكَلَابَات، وجاء في الحديث: «صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ»^(٢) وقال العجاج:

جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ^(٣)

وإنما الصراري جمعُ صُرَاءٍ. وهو مفردٌ نحو: حُسَّان؛ فَكَسَّرَهُ ككَلَابٍ وكَلَالِبٍ، لأنَّ الصفة تُشَبَّه في التكسير بالأسماء. ويدل على أنَّ الصُّرَاءَ واحدٌ قول الفرزدق:

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زَيْرٍ وَصُرَاءٍ لَفْسُوتِهِ بُخَارُ^(٤)

(١) السبعة ص ٤٦٧

(٢) الحديث في صحيح البخاري انظر فتح الباري ٦/٤١٧، ٤١٨

وانظر مسند أحمد ٦/٩٦

(٣) انظر ديوانه ٢/٣٥٠ واللسان (صَرَر) والصراري: الملاح

(٤) انظر اللسان (صرر) وقال في اللسان: ولا حجة لأبي علي في هذا البيت لأن الصراري الذي هو عنده جمع.

وانظر ديوانه ١/٣٨٨ وفيه عصار بدل بخار. وقاله الفرزدق في الحكم ابن الجارود. كذا في الديوان.

اختلفوا في قوله سبحانه : (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا) [الفرقان / ٧٥] في ضمّ الياء وفتح اللّام وتشديد القاف، وسكون اللّام، وتخفيف القاف. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وَيُلَقَّوْنَ) مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (وَيُلَقَّوْنَ) مفتوحة الياء ساكنة اللّام خفيفة القاف.

وروى أبو بكر عن عاصم: (وَيُلَقَّوْنَ) مثل حمزة. وقال حفص عنه: (يُلَقَّوْنَ) مشددة مثل أبي عمرو^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): حجة من قال: (وَيُلَقَّوْنَ)، قوله تعالى^(٤) (وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا) [الإنسان / ١١] فعلى «لَقَّاهُمْ» «يُلَقَّوْنَ».

وحجة من خفف قوله سبحانه^(٤): (فَسَوْفَ يُلَقَّوْنَ غَيًّا) [مريم / ٥٩] ولقي: فعلٌ متعدٍ إلى مفعول واحدٍ، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: (تَحِيَّةٌ) المفعول الثاني من قولك لَقَّيْتُ زيداً تَحِيَّةً، فلما بنيت الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.

(١) السبعة ص ٦٨

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

[بسم الله] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (طَسَمَ) بفتح الطاء وإدغام النون، وروى خارجة عن نافع: (طَسَمَ) بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق [المسيبي] عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في (طَسَمَ) مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وَسَطًا من ذلك، وقال: يعقوب عن نافع وأبو جعفر (طَسَمَ) يُقَطَّعَانِ كل حرفٍ على حده، ويأتي اختلافهم في يَس ونون في موضعه إن شاء الله. قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجب ^(٢) رواية يعقوب بن جعفر عن أبي جعفر ونافع بيان النون من (طسم). وروى حفص عن عاصم: (طسم) فتحاً ^(٣) ولم يظهر النون في (طسم) غير

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: ويوجبه.

(٣) في ط: فتح.

حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (طسم) بالكسر^(١).

قال أبو علي: تبين النون من (طسم) على قراءة^(٢) حمزة، ورواية^(٣) الكسائي عن نافع هو الوجه؛ لأن حروف التهجي^(٤) في تقدير الانفصال والانقطاع ممّا بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبين النون، لأنها إنما تخفى إذا اتصلت^(٥) بحرفٍ من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيءٌ يوجب إخفاءها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدّرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهي لا تسقط إلا في الدّرج مع هذه الحروف في (ألف لام ميم الله) كذلك لا تبين النون ويُقدّر فيها الاتّصال مما^(٦) قبلها ولا يقدر فيها الانفصال.

وكلهم قرأ: (من عُمرك) [الشعراء/١٨] مثقلة، وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عن أبي عمرو: (عُمرك) خفيفة، قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعني الثقيل. [وروى عبيد بن عقيل عنه مثقلاً]^(٧).

(١) السبعة ص ٤٧٠ - ٤٧١، وفي الكلام تقديم وتأخير عمّا هنا ولكن المؤدى واحد.

(٢) في ط: على ما قرأه.

(٣) في ط: ورواه.

(٤) في ط: الهجاء

(٥) في ط: اتصل

(٦) في ط: بما.

(٧) السبعة ص ٤٧١ وما بين معقوفين زيادة منه

قال ابن مقبل^(١):

يَا حُرَّ أُمْسَيْتُ شَخْصًا قَدْ وَهَى بَصْرِي
وَالثَّاتِ مَا دُونَ يَوْمِ الْبَعْثِ مِنْ عُمْرِي

وأنشد أبو زيد:

إِنْ يَمُضِ عَنَّا فَقَدْ ثَوَى عُمْرًا^(٢)

اختلفوا في (تَلَقَّفُ) [الشعراء/ ٤٥] في تشديد التاء وتخفيفها.

فقرأ عاصم في رواية حفص: (تَلَقَّفُ) بتاء خفيفة. وروى
البيزي وابن فليح عن ابن كثير (فإذا هي تَلَقَّفُ) بتشديد التاء، وروى
قنبل عن النبال: (فإذا هي تَلَقَّفُ) خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تَلَقَّفُ) خفيفة التاء مشددة
القاف^(٣).

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدّم، ورواية قنبل عن
ابن كثير (فإذا هي تَلَقَّفُ) هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله^(٤)
(تَلَقَّفُ) وهو يريد تَتَلَقَّفُ لزمه إذا ابتداء على هذه القراءة أن يجتلب
همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا
تدخل على أسماء الفاعلين.

(١) ديوانه ص ٧٢، وبرواية: يوم الوعد.. وفي م: قصري بدل بصري

(٢) لم نعثر عليه في نواتره

(٣) السبعة ص ٤٧١ وفي النص تقديم وتأخير

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

قال أحمد: قد ذكرنا اختلافهم في قوله: (أَمْتَمْتُ) [الشعراء ٤٩/] في سورة الأعراف [١٢٣].
قال: وروى حفص عن عاصم (إِنْ مَعِيَ رَبِّي) [الشعراء ٦٢]
بنصب الياء من معي وكل ما في القرآن من قوله: (معي) فَإِنَّ عاصماً
في رواية حفص يحرك الياء فيه.

وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع (وَمَنْ مَعِيَ مِنْ
الْمُؤْمِنِينَ) [الشعراء ١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما^(٢).

[قال أبو علي]^(٣) [كُلُّ واحد من التحريك والإسكان حسن]^(٤).
اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله [جل وعز]^(٥):
(حَذِرُونَ) [الشعراء ٥٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (حَذِرُونَ)
بغير أَلِفٍ. وقرأ الباكون: (حَاذِرُونَ) بألف^(٦).

قال أبو عبيدة: رجلٌ حذرٌ وحاذرٌ، قال ابن أحمر:
إِنِّي حَوَالِيَّ وَأَنِّي حَذَرٌ هَلْ يُنْسَأَنَّ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ^(٧)

(١) انظر السبعة ص ٢٩٠ والحجة ٤/ ٦٩.

(٢) السبعة ص ٤٧٢

(٣) سقطت من ط.

(٤) وردت هذه الجملة في ط قبل سطرين. وقيل رواية حفص عن عاصم في

الشعراء ١١٨.

(٥) في ط: تعالى

(٦) السبعة ص ٤٧١

(٧) البيت في اللسان (حول) وفيه: أَوْ تَنْسَأَنَّ بَدَل: هَلْ يُنْسَأَنَّ بَدَل: أَنِّي.
وعزاه إلى ابن أحمر أو المَرَّار بن منقذ العدوي. وليس في شعرا بن أحمر المطبوع.

قال: حوالِيّ ذو حيلةٍ وأنشد العباسُ بن مرادس^(١)

وإني حاذِرٌ أنمي سِلاحِي إلى أوصالِ ذِيالٍ صَنِيعٍ
قال أبو علي: يقال: حَذَرَ يحذُرُ حذراً واسم الفاعل حَذِرٌ. فأماً
حاذِرٌ فإنه يراد به أنه يفعل الحذرَ فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائدٌ
غداً، وكذلك قوله^(٢):

وإني حاذِرٌ أنمي سِلاحِي
كأنه يريد مُتَحَذِرٌ عند اللقاء.

قال: قرأ ابن كثير ونافع (أَنْ أُسْرِ) [الشعراء/٥٢] من سَرَيْتُ،
وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَنْ أُسْرِ) من
أُسْرِتُ^(٣).

قال أبو علي^(٤): حَجَّةُ القطع قوله: (سَبْحَانَ الَّذِي أُسْرِى بِعَبْدِهِ)
[الإسراء/١] وحَجَّةُ الوصل قوله:

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا
كَأَنَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْغُورِ مُنْخُلٌ^(٥)

(١) البيت في اللسان (ذيل) وفيه: منيع بدل: صنيع. كما في المجاز.

(٢) انظر مجاز القرآن ٨٦/٢

(٣) السبعة ص ٤٧١

(٤) سقطت من ط

(٥) انظر ما سبق في ٣٦٨/٤. وانظر الكتاب ٢٠١/١ وفي (م): حلت بدل:

حَلَّةَ الْغُورِ. قال الأعلام: الشاهد فيه نصب حَلَّةَ الْغُورِ على الظرف ومعناها
قصد الغور ومحلّه. والمعنى: وصف طارقاً سرى في الليل بعد أن غارت
الثريا أول الليل وذلك في استقبال زمن القيظ، وشبه الثريا في اجتماعها
واستدارة نجومها بالمنخل

وهو كثير في الشعر.

قال: قرأ حمزة: (فلما تراءى الجمعان) [الشعراء / ٦١] بكسر الراء وَيَمْدُ ثم يهمز، وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم. وروى أبو بكر. عن عاصم مفتوحاً ممدوداً. أبو عمارة عن حفص عن عاصم (تراءى) مفتوحاً مثل أبي بكر. وكان حمزة يقف (تراءى) يَمْدُ مدَّة بعد الراء ويكسر الراء، وروى نُصَيْرٌ عن الكسائي، (تراءى) مثل^(١) تَرَاى إذا أراد أن يقف. الباقر^(٢): (تَرَاى) يفتحون الراء وبعدها أَلَفٌ وهمزة الألف مفتوحة^(٣) في وزن تراءى^(٤). وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعني الهمزة التي بعدها الألف من تفاعل. وهو عين الفعل.

قال أبو علي: وجه إمالة الفتحة التي على الراء أن^(٥) قياسه: أن يكون في الوقف تراءى مثل تراءى فأمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: راء فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة. ومن قال: راء فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف في رأيت عماداً لم يمل هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول: (تراءى) قال^(٦): ومن لم يمل البتة قال: (تراءى). قال أحمد: وكان حمزة يقف تراء يَمْدُ مدَّة بعد الراء، ويكسر الراء فقوله: يمد مدَّة

(١) في ط: في وزن

(٢) في ط؛ الباقر يقفون.

(٣) وردت في ط زيادة وهي: والألف بعد الهمزة بوزن تراءى..

(٤) السبعة ص ٤٧٢

(٥) سقطت من م

(٦) كذا في ط وسقطت من م.

بعد الراء يدلُّ على أنه يقول: تَرَأَى فيثبت^(١) بعد الراء مدَّةً، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل^(٢)، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم، وليس هذا في قول الباقرين إنَّما قولهم على الإمالة: (تَرَأَى)، والإمالة من أجل الإمالة: (تَرَأَى)، أو بغير إمالة البتة: (تَرَأَى)^(٣)، ومن زعم أنَّ إمالة فتحة الراء التي هي فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلِطَ، لأنَّ إمالته جائزة من الوجه الذي تقدَّم ذكره. فإن قلت: فإذا وصل فقال: (تَرَأَى الجمعان) هلاً لم تجز إمالة الفتحة التي على الراء لأنَّه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة [وما يوجب إمالة الهمزة]^(٤) فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن^(٥) الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب أن لا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء من^(٦) (تَرَأَى) جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات، يدلُّك على ذلك قولهم^(٧):

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في (م) تكررت عبارة: «وبغير إمالة البتة تراء»

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: من.

(٦) في ط: في.

(٧) عجز بيت لأبي الأسود وصدره:

فألفيته غير مُسْتَعِيبٍ

والبيت من شواهد المغني في شرح أبياته ١٨٢/٧، وسبق في ٥٥٤/٢ وقد استوفينا تخريجه هناك.

ولا ذَاكِرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين
 [كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف
 لالتقاء الساكنين]^(١)، كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط، وقد
 حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قُرِئ (في القَتْلَى، الْحَرُّ)
 [البقرة/١٧٨] فأمال فتحة اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها،
 فكذلك يميل فتحة^(٢) الهمزة من (تراء) إذا أدرج فقال: (تراءى)
 الجمعان [الشعراء/٦١]. ونظير ذلك أيضاً في كلامهم^(٣) قولهم:
 شَهِدْ. ألا ترى أنهم إنما كسروا الفاء لكسرة العين التي هي الهاء. ثم
 حذفت الكسرة التي على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد^(٤).
 ونظيره أيضاً قولهم: صَعَقِي. فهذا أشدُّ لأنه أقرَّ الكسرة في الفاء مع
 فتحة العين، والأوَّلُ كانت الكسرة المحذوفة منه في اللفظ في تقدير
 الإثبات، كما كانت في تقديره^(٥) في: رَضِي، وَعُزِّي، وَلَقَضُوا الرَّجُلُ.
 وزعم بعض البغداديين في احتجاج الحذف لهذه الألف في
 (تراء)، في وقف حمزة، أنه يجوز على لغة حكاها الكسائي والفرّاء،
 وهو^(٦) أنهم حَكَّوْا: أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: اسْقِنِي مَاءً يَا هَذَا.
 [قال أبو الحسن]^(٧): ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسْقِنِي مَاءً يَا

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: في شهد

(٥) في ط: وهي.

(٦) في ط: كما كان تقديره

(٧) في ط: قال أبو علي.

هذا، وذلك أن الذي يقول هذا إنما أبدل من الهمزة الألف للضرورة، كما أبدلها منها في قوله^(١):

لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ

وكما أبدل الآخر منها ألفاً في الباء فيما حدثنا محمد بن السري عن بعض اليزيديين وأنشدنا عنه^(٢):

على أن قيساً لم يَطَّأَ بَاهَ مُحَرَّمٍ

فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً لالتقاءها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من ماء، لما قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء في قوله: اسقني شربة ماء يا هذا، لزمه أن يقول: ماءً، فيُبدل من التنوين الألف فيصير (ماءً) وكذلك لو حذف الهمزة من (تراء) كما حذفها من شربة ماء يا هذا، لزمه أن يقول: (تراء) ولا يَمُدُّ كَمَا لَا يَمُدُّ (ما) إذا وقف عليه على هذه اللغة، وليس الرواية عن حمزة (ترا) إنما الرواية عنه أنه يمدّ مدةً بعد الراء [من (تراء)]^(٣)، فينبغي أن تكون المدة ألفاً وهمزة، أما الألف فألف تفاعل، وأما ما^(٤) بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل، إما بين بين، وإما مخففة، وعلى أي الأمرين كان وجب أن يُسكَّنَ في الوقف، كما تسكَّنُ سائر الحروف الموقوف عليها، وعلى هذا جاء في

(١) من بيت للفرزدق تمامه:

راحت بمسلمة البغال عشيةً فارعي فزارة لا هنَّاكَ المَرْتَعُ

وسبق البيت في ٣٩٨/١ و ٢١٨/٢

(٢) سبق في ٢٤٥/٤ ولم نعثر على قائله. وقد ذكر في اللسان (بوه) أن الباء لغة في الباءة، وهو الجماع.

(٤) سقطت من م.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

الشعر^(١):

يستمسكون من حِذار الإلقاء بتَلَعَاتِ كرؤوس الصيصاء
فهذا على أن الضرب مفعولان، ومنه^(٢) قول الآخر:

رِدِي رِدِي وَرَدَ قَطَاةٍ صَمَاءٍ
كُذِرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ

وأما ما رواه نُصَيْرُ عن الكسائي في الوقف تراءى مثل تراعي،
فحسن، وذلك أن الوقف موضع [تبين فيه الحروف الموقوف
عليها]^(٣).

وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على
موضع، فصارت لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يُعتمد له على موضع،
فبينها بأن نَحَا بها نحو الياء وقربها منها. ويدلُّك على حسن هذا أن

(١) هذه الأبيات منسوبة الى غيلان الربيعي من أرجوزة طويلة عدد أبياتها واحد
وخمسون بيتاً من مشطور الرجز، ذكرها ابن جني في الخصائص ٢٥٢/٢
وذكر الشاهد في ٢٨٠/١ قال في اللسان/ تلع/ في شرح البيتين الأولين:
يعني بالتلعات هنا: سُكَّانَاتُ السُّفُنْ؛ وقوله: من حِذار الإلقاء، أراد من
خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا؛ وقوله: كجذوع الصيصاء أي: أن قلع
هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء، وهو ضرب من التمر نخله
طوال.

وذكر البيت في المنصف ١٨١/١ برواية: كجذوع الصيصاء. ثم قال:
وأشده أبو علي! ... كرؤوس الصيصاء.

وفي اللسان/ صيص/ الصيصاء الحشف من التمر، وهو الذي تسميه
العامّة: الشيص

(٢) في ط: ومثله.

(٥) في ط: يبين فيه الحرف الموقوف عليه

قوماً يبدلون منها الياء المحضة في الوقف، فيقولون أَفْعَى، وَحُبْلَى، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبْلَاءُ، ورأيت رجلاً فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها، ولم يُملِ الرّاء من (تراء) لأنّ الإمالة إنّما هي عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازم، فلمّا لم يلزم لم ير أن يعتدّ به^(١).

اختلفوا في فتح الخاء وضمّها من قوله [جلّ وعزّ]^(٢): (إِلَّا خَلَقُ الْأَوَّلِينَ) [الشعراء/١٣٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (خَلَقُ الْأَوَّلِينَ)، بفتح الخاء وتسكين اللام، وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام^(٣).

[قال أبو علي]^(٤): خُلِقُ الأولين: أي: عادتُهُم، وخَلَقُ الأولين يجوز أن يكون المراد اختلاقهم وكذبُهُم، وفي التنزيل: (إِنْ هَذَا إِلَّا خِلَاقٌ) [ص/٧]، وفيه (وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا) [العنكبوت/١٧] أي تختلقونه، وقيل: إنّهُ يجوز أن يكون خَلَقْنَا كَخَلَقَكُمْ^(٥)، نموت كما ماتوا، ولا نُبعثُ، فَخَلَقَ عَلَى هَذَا: مصدر، إن شئت قَدَّرْتَهُ تقدير الفعل المبني للمفعول، أي: خَلَقْنَا كما خَلَقُوا. ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولا يقدر تقدير الفعل المبني للمفعول.

(١) في ط: بها

(٢) في ط: تعالى.

(٣) السبعة ص ٤٧٢

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: كخَلَقَهُم

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله [جلَّ وعزَّ] ^(١):
(فَارِهَيْنَ) [الشعراء/١٤٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو:
(فَرِهَيْنَ) بغير ألف، وقرأ الباقون: (فارِهَيْنَ) بألف ^(٢).

أبو عبيدة (فَرِهَيْنَ) أي: مَرَحِين، قال: ويقال في هذا المعنى:
(فارِهَيْنَ) وأنشد ^(٣):

لا أَسْتَكِينُ إِذَا مَا أَزَمْتُ أَزَمْتُ
ولن تراني لخيرٍ فَاِرَهَ اللَّبِّ
قال: وقوم يقولون: فارهين أي: حاذقين ^(٤).

قال أبو علي: [ليس] ^(٥) فارهين كحاذرين، في أن فارهين ^(٦)
يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فَاِرَهَ
وَفُرْهَةً، فدلَّ جمعهم له مثل صاحب وصُحْبَةٍ أَنْ فاعِلٌ يستعمل
للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك، لأنَّ الحاذر لما يأتي

(١) في ط: تعالى.

(٢) السبعة ص ٤٧٢

(٣) نسبه في اللسان إلى ابن وادع الهوفي برواية (الطلب) بدلاً من (اللَّب) وفي (م): «اللَّب» وانظر اللسان مادة: فره. ونسب أبو عبيدة البيت إلى عدي بن وداع العُقوي من العُقاة بن عمرو بن مالك بن فهم من الأزد، وقال السجستاني في المعمرين ص ٤٨: وعاش عدي بن وداع بن العُقي بن الحارث بن مالك بن قاسم بن غنم بن دؤس بن عبد الله من الأزد، ثلاثمائة سنة فأدرك الإسلام وأسلم وغزا..

(٤) مجاز القرآن ٨٨/٢

(٥) سقطت من م.

(٦) في م حاذريه والصواب من ط.

بدلالة^(١) أَنَّ الفعل حَذَرَ يَحْذَرُ، وقد^(٢) قال: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور/٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذر^(٣)، وفاعل للمستقبل^(٤) كقولك: بعيرك صائدٌ غداً.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعَزَّ^(٥): (أَصْحَابُ الْاَيْكَةِ) [الشعراء/١٧٦] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (لَيْكَةِ) ها هنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقر: (أَصْحَابُ الْاَيْكَةِ) بالهمز فيهما والألف^(٦).

قال أبو علي: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدّم من هذا الكتاب^(٧) ومن زعم أَنَّهُ يختار قراءة أهل المدينة، وأَنَّهُ اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي - زعموا - في هذه السورة، وسورة صادٍ بغير ألف فإنَّ ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدلُّ على صحّة ما اختار من قولهم: (لَيْكَةِ)، وذلك لأنَّهُ يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَرٌ، كما كتبوا (الخَبء) على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من (لَيْكَةِ) لا يدلُّ عليه خطُّ المصحف، ولا يصحُّ ذلك لأمرٍ آخر، وهو أَنَّهُ يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت

(١) في م: دلالة

(٢) كذا في ط وسقطت من م

(٣) في ط: على حذر

(٤) في م: المستقبل.

(٥) في ط: تعالى

(٦) السبعة ص ٤٧٣ وزاد: «وكسر الهاء».

(٧) انظر ص ٥١ في سورة الحجر/٧٨.

على الوصل، فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه^(١):
 (أصحاب الأيكة) [فكذلك لم تكتب في خط]^(٢). ومثله في أنه
 كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم: (سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ)
 [العلق/١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط^(٣)، وكتب في (يدعُو
 الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ) [الإسراء/١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن
 الاختيار [مدخولٌ ويدلُّ على ضعف الاختيار]^(٤) أن سائر القرآن غير
 هذين الموضعين عليه. ويدلُّ على فساد ذلك أيضاً همز من همز فقال:
 (الأيكة)، فإذا بينت^(٥) هذا، علمت أن (لَيْكَةً) على تخفيف
 الهمزة^(٦)، وأن فتح (لَيْكَةً) لا يصحُّ في العربية، لأنه فتح حرف
 الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال:
 مررت بِلَحْمَرٍ، فاعلم.

اختلفوا في قوله تعالى: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)
 [الشعراء/١٩٣]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية
 حفص: (نَزَلَ بِهِ) خفيف، (الروح الأمين) رفع. وقرأ ابن عامر
 وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (نَزَلَ بِهِ) مشددة الزاي،
 (الروح الأمين) نصباً^(٧).

(١) سقطت من ط

(٢) في م: [كذلك تثبت في الخط] وهذا خلاف المراد

(٣) في ط: في اللفظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٥) في ط: ثبت

(٦) في ط: الهمز.

(٧) السبعة ص ٤٧٣

قال أبو علي: حجة من قال: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) قوله: (فإنه نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ) [البقرة/٩٧]، وقوله: (تُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ) [النحل/٢]، فتُنَزَّلُ مطاوع نَزَلَ، [فهو مثل مطاوع: نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ] ^(١) فدخلت التاء ^(٢) للمطاوعة ^(٣) فصار: (تُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ) والروح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال تعالى ^(٤): (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا) [الشورى/٥٢] إلى قوله ^(٥): (مِنْ عِبَادِنَا) وقوله: (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا) [النحل/١٠٢]. ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ) فلا أنه ينزل بأمر الله جلَّ وعزَّ فمعناه معنى الثقيلة.

وكلُّهم قرأ: (أَوَّلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ) [الشعراء / ١٩٧] نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ: (تَكُنْ) بالتاء (آيَةٌ) بالرفع ^(٦).

قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: (تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ) أَنَّ (تَكُنْ) ليس للآية، ولكن تضمير في (تَكُنْ) القصّة أو الحديث، لأنَّ ما يقع تفسيراً للقصّة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير ^(٧) على شريطة التفسير، كقوله سبحانه: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧]، وقوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

(١) ما بين المعقوفتين في (م): «وهو الملائكة بالروح» وما في (ط) أوجه.

(٢) في ط: الياء. وهو تحريف.

(٣) زادت (م) هنا بعد قوله للمطاوعة: «قبل المطاوع ونزل الملائكة».

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: قوله تعالى.

(٦) في ط: رفعاً. كما في السبعة ص ٤٧٣

(٧) في ط: المضمير.

الأبصار] [الحج/٤٦] فكذلك (أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الشعراء/١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يُؤنَّثَ (تكن) فأية مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو (أَنْ يَعْلَمَهُ) علماء بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنَّثَ (تكن) ولا يمتنع أن لا يضمم القصة ولكن يرتفع (أَنْ يَعْلَمَ) بقوله: (تَكُنْ) وإن كان في تكن^(١) علامة تأنيث، لأنَّ (أَنْ يَعْلَمَهُ) في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حُمِلَ على المعنى في قوله سبحانه^(٢): (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠]، فأنَّ لَمَّا كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [الأنعام/٢٣].

قرأ نافع وابن عامر: (فتوكَّلْ على العزيز الرحيم) [الشعراء/٢١٧] بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم^(٣).
قال أبو علي: الوجهان حسان.

وقرأ نافع وحده: (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ) [الشعراء/٢٢٤] ساكنة التاء، وقرأ الباقون: (يَتَّبِعُهُمُ) مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء^(٤).
[قال أبو علي]^(٥): الوجهان حسان تبعَت القومَ أَتْبَعُهُمُ

(١) في ط: في معنى.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٤٧٣

(٤) السبعة ص ٤٧٤

(٥) سقطت من ط.

[وَاتَّبَعْتُهُمْ أَتْبَعُهُمْ^(١)] ، وهو مثل: حَفَرْتُهُ وَاحْتَفَرْتُهُ وَشَوَيْتُهُ وَاشْتَوَيْتُهُ ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

(١) كذا في ط وسقطت من م .

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة سليمان [صلى الله عليه]^(٢)

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله [جلّ وعزّ]^(٣) : (بِشَهَابٍ
قَبَسٍ) [النمل / ٧] .

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) منوناً غير مضاف .
وقرأ الباقر : (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) مضاف^(٤) غير منون . (٥) .

أبو عبيدة : (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) : الشهاب : النار ، والقبس ما اقْتَبَسَتْ ،
وأُشْدَ لَأَبِي زَبِيد^(٦) :

فِي كَفِّهِ صَعْدَةٌ مَثْقَفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشْعَلَةِ الْقَبَسِ^(٧)

(١) سقطت من ط .

(٢) سقطت من ط .

(٣) سقطت من ط .

(٤) كذا في ط وسقطت من م .

(٥) السبعة ٤٧٨ .

(٦) من قصيدة له يرثي بها ولده ، ويذكر تعرضه للحرب وفي الأغاني ١٢٨/١٢
ورد كما يلي

تَخَالَ فِي كَفِّهِ مَثْقَفَةٌ تَلْمَعُ فِيهَا كَشْعَلَةُ الْقَبَسِ

(٧) مجاز القرآن ٩٢/٢

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم^(١) استدللاً ويجوز أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً فلأنهم يقولون: قَبَسُهُ أَقْبَسُهُ قَبْساً، والقَبْسُ: الشيء المقبوس، وقالوا^(٢): حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْباً، فيجوز في قولهم: حَلْباً، أن يكون مصدراً كقولهم: بَدَّالُهُ يَبْدُو بَدَّاءً، ويجوز أن يكون الحَلَبُ المحلوب، وفي التنزيل: (شِهَابٌ ثَائِبٌ) [الصافات/ ١٠]، فيجوز أن يكون الشهاب النار، لأن النار قد وصفت بالثقب قال^(٤):

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَهُ
بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثَقُوبِ

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور في موضع حال.

فأما قول الشاعر يروى للأفوه^(٥):

كشهابِ القَذْفِ يرميكمُ بِهِ فَارِسٌ فِي كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَارُ
فإنه يجوز أن يكون جعل المزارق الذي يرميه الفارس لتألفه،

(١) في ط: أو.

(٢) في ط: وقال.

(٣) في ط يبدو له

(٤) غير منسوب ذكره الأزهرى في معجم تهذيب اللغة ١٤٨/٣ واللسان مادة

/ ذيع / ومعنى أذاع به: أظهره ونادى به في الناس

(٥) ديوان الأفوه الأودي ١١ / - الحماسة البصرية ٤٩ / ١

وضيائه وبريقه ناراً قال أوس^(١):

فانقضَّ كالدرِّيِّ يَتَّبَعُهُ لَهَبٌ يثورُ تخالُهُ طُنْباً
فاللَّهَبُ هنا^(٢) كالشَّهابِ في البيت الآخر، فإذا كان قوله: قَبَسٌ
صفةً، فالأحسنُ أن يجري على الشَّهابِ كما جرى على الموصوفِ في
قوله^(٣):

كَأَنَّهُ ضَرَمَ بِالْكَفِّ مَقْبُوسٌ

فكان مقبوسٌ صفةً للضرمِ، فكذلك يكون
القَبَسُ في قوله: (بَشَّابٍ قَبَسٍ)؛ [وإن كان مصدراً غير صفة
حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس] ^(٤) ولا يحسن ذلك في الصفة، ألا
تري أن الموصوف لا يضاف إلى صفته قال الشاعر:

فِي حَيْثُ خَالَطَتِ الْخُزَامَى عَرْفَجَا
يَأْتِيكَ قَابِسٌ أَهْلِهِ لَمْ يُقْبَسِ^(٥)

(١) في ديوانه (نقح) بدلاً من (لهب) والدرّي: الكوكب المنقض يدرأ على
الشیطان. تخاله طنباً: تخاله فسطاطاً مضروباً.

اللسان مادة / درأ / وديوانه / ٣.

(٢) في ط: ههنا.

(٣) عجز بيت للمتلمس وصدره:

وقد ألأخ سهيلاً بعدما هجعوا

والضرم: النار - والضرم أيضاً: شدة العُدُو. اللسان مادة / ضرم /

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت في ط، ساقط من م.

(٥) العرفج: نبت واحدة عرفجة (اللسان عرفج) ولم نعثر للبيت على قائل

وقريب من هذا المعنى قول الطرمّاح^(١):

كَظْهَرِ اللَّأْيَ لَو تَبْتَغِي رِيَةً بِهَا
لَعَيَّتْ نَهَاراً فِي بَطُونِ الشَّوَاكِجِ

وقال^(٢):

خُلِقْتُ شِكْساً لِلْأَعَادِي مِشْكَسَا
مَنْ شَاءَ مِنْ شَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أَقْبَسْتُ الْعِلْمَ وَقَبَسْتُ النَّارَ،
وقول الشاعر:

يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ

يدلُّ على ما حكاه أبو زيد من قبسِته النار، واسم الفاعل للحال،
[ولكنه نوى به]^(٣) الانفصال، وأحدُ المفعولين محذوف كأنه أهل هذا
المكان النار^(٤) فأما قوله^(٥):

(١) الرّية: بتخفيف الياء ما تثقب به النار، ورواية البيت عند الأزهري (وشقت)
بدل (نهاراً) ومعنى البيت: هذه الصحراء كظهر بقرة وحشية ليس فيها أكمة
ولا وهدة. التهذيب للأزهري ٣٠٦/١٥ واللسان (لأي وري). وفي (م):
«تَبْتَغِي رِيَةً» بالبناء للمفعول.

(٢) ذكره اللسان في مادة /شكس/ ولم ينسبه والمشكس: سبىء الخلق

(٣) في ط: والتقدير.

(٤) في هامش (ط): في الأصل: كأنه أصل هذا المكان النار.

(٥) صدر بيت للنابغة وعجزه: أتاني ودوني راكسٌ فالضواجعُ

وراكس: وادٍ، الضواجع: ج ضاجعة وهي منحني الوادي ومنعطفه،
يقول: أتاني وعيده على غير ذنب أذنبته، فبت كالملدوغ خوفاً منه، على أي
ناءٍ عنه، وبيني وبينهم راكسٌ والضواجع. ديوانه / ٤٥.

وَعَيْدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ

وقوله^(١):

فَمُلْكُ أَبِي قَابُوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بفَعْلُوتَ من الطَّوْلِ والجَوْلِ، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أنَّ حاطوماً^(٢) وجاروفاً، ونحو ذلك ينصرف في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه أعجمي، فلما انضمت العجمة إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، ليس من أبليس، وإنما هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين^(٣) اللغتين. وأما قوله^(٤):

فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قَبَيْسٍ

فإنما انصرف من حيث [حُقِّرَ تحقير الترخيم]^(٥) ولم ينصرف في

(١) عجز بيت للنابغة وصدره:

وَكُنْتُ رِبِيعاً لِلْيَتَامَى وَعَصْمَةً

ديوانه / ٢١٧

(٢) في م «جالوتاً» بدل «حاطوماً»، وهذا لا ينسجم مع ما أراد من التمثيل على عدم الصرف

(٣) في ط: في.

(٤) صدر بيت للنابغة من قصيدة يهجو بها يزيد بن عمرو بن خويلد، وعجزه:

تَحُطُّ بِكَ الْمَنِيَّةُ فِي رِهَانٍ

ويروى: المعيشة - وأبو قبيس: النعمان اشتقه من أبي قابوس

اللسان مادة / قبس / ديوانه / ١٤٩ (ت: شكري فيصل)

(٥) في ط: رخم.

الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولوطُ مكبرين ومصغرين^(١)،
يعني أنه تحقير قبس، وقَبَسُ شيء ينصرف. وقال أبو الحسن:
(بِشِهَابِ قَبَسٍ) الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دارُ آجَرٍ،
وسوارُ ذَهَبٍ، قال: ولو قلت: سِوارُ ذَهَبٍ، ودارُ آجَرٍ، كان عربياً قال:
إِلَّا أَنَّ الأكثر في كلام العرب الإضافة. قال أبو علي: فأبو الحسن
جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الآجَرِ والذهب،
وليس واحد منهما صفة.

هيرة عن حفص عن عاصم (هُدًى وَبُشْرَى) [النمل / ٢]
بكسر الراء، والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر
راء (رِأَها تهتز) [النمل / ١٠] والهمزة وفتحهما حفص عن عاصم،
وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل
عاصم في رواية أبي بكر يكسرها^(٢) وحمزة مثله، ابن عامر يفتح،
وكذلك ابن كثير ونافع^(٣).

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر^(٤) وجه إمالة الفتحيتين منهما^(٥) في
غير موضع.

اختلفوا في فتح الياء من قوله سبحانه^(٦): (مَالِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ)
[النمل / ٢٠] (وَمَالِي لَا أَعْبُدُ) [يس / ٢٢]، وسكونهما.

(١) في ط: أو مصغرين.

(٢) سقطت من م وهي في ط وفي السبعة: يكسرها.

(٣) السبعة ص ٤٧٨

(٤) في ط: ذكر رأي.

(٥) في ط: فيهما.

(٦) في ط: تعالى.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: (مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهُدَ)
(ومالي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي) بفتح الياء فيهما، وقرأ نافع وأبو عمرو
(مالي لَا أَرَى الْهُدْهُدَ) ساكنة الياء ههنا ، وقرأ (ومالي لَا أَعْبُدُ) بفتح
الياء في يس^(٢)، وقرأ ابن عامر وحمزة الحرفين جميعاً ساكنة
ياؤهما^(٣).

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.
عباس عن أبي عمرو (على وادِ النَّمل) [النمل / ١٨] يميل الواو،
والباقون: (وادِ النَّملِ) مفخماً^(٤).

قال أبو علي: الإمالة في (وادِ) حسنة من أجل الكسرة، والألف
اللزامة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحدٍ منهما منفرداً،
فإذا اجتمعا كان أجدر لهما. ومن لم يُمَلْ، فلأنَّ ترك الإمالة شائع^(٥)،
ولغة كثير من العرب. والوادي من ودى، إذا سال، واللام منه ياء، ولا
يجوز أن يكون واواً، إلاَّ أنه^(٦) اسم كالكاهل والغارب، وليس بوصفٍ،
وقالوا: أَمْنَى يُمْنِي، وفي التنزيل: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ) [الواقعة/ ٥٨]،
وأَمْذَى، وقالوا: كلُّ فحلٍ يَمْذِي. وقالوا: وَدَى^(٧) الرجل، من
الْوَدَى، ولم أعلم أودى في هذا المعنى، وأنشدنا محمد بن

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) السبعة ص ٤٧٩

(٤) السبعة ص ٤٧٨

(٥) في ط: سائغ.

(٦) في ط: لأنه.

(٧) في (م): أودى. وليس بالوجه.

السري^(١):

كَأَنَّ عِرْقَ أَيْرِهِ إِذَا وَدَى
حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوى

وقالوا: في جمع وادٍ أودية، وفي التنزيل: (فَسَأَلْتُ أُوْدِيَّةً بِقَدَرِهَا) [الرعد/١٧] أي بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادي، وجرى النهر، إذا سال مياههما، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعله كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فاعيلٍ وفاعلٍ في كثير من المواضع، نحو عليم وعالمٍ، ووليٍ ووالٍ، فكما جُمِعَ فاعيل على أفعله، شُبِّهَ هذا الحرف بفاعلٍ.

وممَّا يَقْرُبُ ذَلِكَ قولهم: شريف وأشراف، ویتيم وأیتام، وأبیل^(٢) وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائرٌ وأطيار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتَّفَقَ فاعل وفُعِّلَ الذي هو المصدر في الجمع. قال^(٣):

فَنُورُهُ مِیلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ

(١) البيت للأغلب العجلي وقد سبق في ٣٤١/٢

(٢) الأبیل: رئیس النصارى وقيل: هو الراهب - والأبیل أيضاً: العصا

(٣) عجز بيت للحطيئة من قصيدة يهجو بها الزبرقان وصدره:

بمستأسدِ الْقُرَيَّانِ حُوٌّ تِلَاعُهُ

ويروى: حُوٌّ نباته: أي: عافٍ نباته - يقال: استأسد النبات: إذا طال

وأتمَّ، والقريان: مجاري الماء إلى الرياض، والحو: التي اشتدت خضرتها حتى طلعت إلى السواد.

ومعناه: كلُّ نُورٍ إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور

اللسان مادة / ميل / ديوانه / ١٨١

فالنوار: جمع نور، وليس كحُسانٍ وصُراءٍ، ألا ترى أنه وصفه بالجمع في قوله: فَنَوَارُهُ مِيلٌ، لَمَّا اتَّفَقَ فاعِلٌ وفُعْلٌ في الصِّفَةِ نحو قوله تعالى^(١): (أَصْبَحَ مَأْوُكُمْ غَوْرًا) [الملك/٣٠]، اتفقا في التفسير فَجُمِعَ على فُعَّالٍ، كما جُمِعَ فاعِلٌ عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: (أَوَلْيَأْتِنِي) [النمل/٢١] بنونين، وكذلك هي^(٢) في مصاحفهم، وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك في مصاحفهم^(٣).

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى في^(٢) قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلطٌ في الترجمة، إنما يريد أنهم قرؤوا^(٤) بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية^(٥) التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونات وهو^(٦): (لَيَأْتِنِي).

قال عبيد عن أبي عمرو: (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ) [النمل / ١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ) مشددة النون، وكذلك قرأ الباقون: (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ)^(٣).

[قال أبو علي: قوله: وهو غلط]^(٧)، يريد أنه غلطٌ من طريق

(١) سقطت من ط.

(٢) كذا في ط وسقطت من م

(٣) السبعة ص ٤٧٩

(٤) في ط: قرأوه.

(٥) في ط: الثالثة

(٦) سقطت من ط.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، [ووجه النون الخفيفة والشديدة ها هنا حساناً] ^(١)، ووجه الشديدة في (لا يحطمنكم) أن الفاعلين كثرة، فثقلت العين للدلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصمٌ وحده (فَمَكَثَ) بفتح الكاف، وقرأ الباقون: (فَمَكُثَ) [النمل/ ٢٢] بضم الكاف ^(٢).

قال أبو علي ^(٣): وجه (مَكَثَ) أنهم قالوا: مَكَثَ يَمُكُثُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، ومَكَثَ كَظُرْفٍ.

[قال أبو علي] ^(٤) وأظن سيويه قد حكاهما، ومما يقوي: (مَكَثَ) بالفتح قوله: (قال إِنَّكُمْ مَأْكُثُونَ) [الزخرف/ ٧٧]، وفيه: (مَأْكُثِينَ فِيهِ أَبَدًا) [الكهف/ ٣]؛ فمأكثين: يدلُّ على مَكَثَ، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من فَعَلَ؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعِيلٌ نحو: ظريفٌ وشريفٌ وكريمٌ.

فإن قلت: إنَّ فاعلاً من (مَكَثَ) في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك صائدٌ غداً، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها، فهو قول: ويؤكد ذلك قوله: (إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ) [يس / ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لمَّا أريد حكاية الحال، ولم يجيء على حدٍّ: بعيرك صائدٌ غداً. قال أبو حسن: مَكَثَ أَكْثَرُهُمَا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٢) السبعة ص ٤٨٠

(٣) سقطت من ط.

(٤) كذا في ط وسقطت من م

اختلفوا في إجراء (سَبَأ) [النمل/٢٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (مِنْ سَبَأ) غير مجرأة، هذه رواية البزي، وقرأت على قنبل عن النَّبَالِ (مِنْ سَبَأٍ بِنِيَّ يَقِينٍ) ساكنة الهمزة، وكذلك [في قوله^(١)]: [لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِينِهِمْ] [سبأ/١٥] وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير، وقال: هو وهم. وأخبرني قنبل عن ابن أبي بزة: (مِنْ سَبَأٍ) مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا هو الصواب. وكذلك (لِسَبَأٍ) وقرأ الباقون: (مِنْ سَبَأٍ) مجرأة^(٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمود وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتهن سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحيِّ نحو: مَعَدٍّ وَقُرَيْشٍ وَثَقِيفٍ، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة كقولهم: تغلب بنت وائل، وتميم بنت مر.

ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في (سبأ): إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحي، وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة، قال: والصرف أعجب إليّ، لأنه قد عرفت أنه اسم أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنني أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن. وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية^(٣) كلُّها تنسب إليه، يقولون: سَبَأٌ بن يشجب بن يعرب ابن قحطان، وقال أبو إسحق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط^(٤)

(١) زيادة من ط

(٢) السبعة ص ٤٨٠، وقوله: مجرأة وغير مجرأة يعني: مصروفة وغير مصروفة والصرف هنا التنوين.

(٣) في (م): واليمامة بدل اليمانية. والمثبت من ط

(٤) في ط: فغلط.

لأنَّ سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام
كذلك قيل، انتهى كلامه.

قال: كُلُّهُمْ شَدَّدَ اللَّامَ من قوله سبحانه: (أَلَّا يَسْجُدُوا)
[النمل/ ٢٥] غير الكسائي فإنه خَفَّفَهَا، ولم يجعل فيها (أَنْ) ووقف
(أَلَايَا) ثم ابتدأ (اسْجُدُوا)^(١).

قال أبو علي: من شَدَّدَ (أَلَّا يَسْجُدُوا) فتقديرها: فصَدَّهُم عن
السَّيْلِ لئلاَّ يسجدوا، ويجوز أن يعلق (أَنْ) بزَيْن، كأنه زَيْنَ لَهُم
الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ^(٢)، لئلاَّ يسجدوا، واللَّام في الوجهين داخلة على
مفعولٍ له، وهذا هو الوجه لتحري القصّة على سننها، ولا يُفَصَّلُ بين
بعضها وبعضٍ بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع،
لأنَّه يجري مجرى الاعتراض، وما يُسَدَّدُ القصّة، وكأنَّه لما قيل: (وَزَيْنَ
لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ)
[النمل/ ٢٤]، فدلَّ^(٣) هذا الكلام على أنَّهم لا يسجدون لله تعالى،
ولا يتدينون بدين، قال: (٤) أَلَا يَا قَوْمِ أَوْ يَا مُسْلِمُونَ اسجدوا لله
الَّذِي [يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي] (٥) السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، خلافاً عليهم، وَحَمْداً
لله، ومكان^(٦) ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان
والكفر. ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر، أنَّه موضع يحتاج فيه

(١) السبعة ص ٤٨٠

(٢) سقطت من م.

(٣) في (ط): «قد دل».

(٤) في (م): لا يسجدون لله، ولا يدينون بدين كأنه قال...

(٥) في ط: الذي خلق.

(٦) في ط «مكان» بدون واو العطف

إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهى، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز أن لا يريد منادى في نحو قوله: (أَلَا يَسْجُدُوا) [النمل/ ٢٥] كما يريد المنادى في قوله^(١):

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وكذلك ما حكى عن أبي عمرو من قوله: يا ويل له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، وبنائهم ها التي للتنبيه مع لَمْ، وجعلها مع الفعل كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ها هنا مأمور لبناء الكلمة^(٢) على الفتح، وإن فُكَّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة^(٣) المنادى، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك يجوز لك^(٤) أن لا تريد مأموراً في قوله: (أَلَا يَسْجُدُوا). ويجوز أن يراد بعد يا مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله^(١):

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

فكما أن (يا) هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون

(١) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ١/ ٣٢٠ وابن الشجري

١/ ٣٢٥ و ٢/ ١٥٤ والإنصاف/ ١١٨ والمفصل ٢/ ٢٤ - ٤٠ والمغني ٣٧٣/

والهمع ١/ ٢٧٤، ٢/ ٧٠ والدرر ١/ ١٥٠، ٢/ ٨٦

وانظر شرح أبيات المغني ٦/ ١٧١

(٢) في (م): الكلمتين.

(٣) في (م): من الأخرى، لا يسوغ بإرادة المنادى.

(٤) سقطت من ط

المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد^(١):

وقالت ألا يا اسمع نعظك بخطة

فقلت سمعنا فانطقي وأصيبي

ومما يؤكد قول من قال: ألا مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في (يسجدوا) ياء لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في يسجدوا في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: أن لا يسجدوا؛ فانتصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

اختلفوا في قوله جل وعز^(٢) (ويعلم ما تخفون وما تعلنون) في الياء والتاء. [النمل/٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص والكسائي بالتاء فيهما^(٣).
وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما^(٤).

قال أبو علي: من قرأ بالياء، فلأن الكلام على الغيبة: فزین لهم الشيطان ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون. وقرأ الكسائي فيهما^(٥) بالتاء لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته: اسجدوا لله الذي يعلم ما تسرون وما تعلنون.

ومن قرأ: (أن لا يسجدوا)، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن

(١) نسبه في النوادر الى النمر بن تولب / ٢٢ وذكره الإنصاف / ١٠٢ ولم ينسبه

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) السبعة ص ٤٨١

(٥) كذا في ط وسقطت من م.

يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظ الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم [بالياء فيهما]^(١) أشبه بقراءة (أَلَّا يَسْجُدُوا) [بالياء فيهما]^(٢)، لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله جل وعز^(٣): (فَالْقِهِ إِلَيْهِمْ) [النمل/٢٨] وإسكانها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: (فَالْقِهِ إِلَيْهِمْ) موصولة بياء في رواية الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر، وقال: ابن ذكوان بكسر الهاء، واختلف عن نافع فقال ابن جَمَاز والمسيبي والقاضي عن قالون: (فَالْقِهِ إِلَيْهِمْ) مكسورة الهاء من غير ياء.

وقال ورش: في الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وكذلك قال^(٤) الحلواني عن قالون.

واختلف عن أبي عمرو؛ فروى عنه اليزيدي: (فَالْقَهُ) ساكنة، وروى عنه عبد الوارث وشجاع، (فَالْقِهِ) موصولة بياء في الوصل. وقال عباس: سألته فقرأ: (فَالْقَهُ) جزمًا وقال: إن شئت: (فَالْقِهِ) [وكان اختياره فآلَقِهِ مشددة]^(٥)، وقرأ عاصم في الروایتين جميعاً جزمًا وحمزة مثله^(٦).

(١) كذا في ط وسقطت من م

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: تعالى.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) كذا في ط وسقطت من م. وفي السبعة: مشبعة، بدل مشددة

(٦) السبعة ص ٤٨١

قال أبو علي: وصلُ الهاء بياء في (أَلْقِه) ونحوه أَقَيْسُ وأشبهه،
وَتَرَكُ وَصَلَهُ بالياء إنما يجري في الشعر، كقوله^(١):

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

وكذلك رواية من روى عن أبي عمرو: (فَالْقَهِيَّ إِلَيْهِمْ) موصولة
بياء، أَقَيْسُ من رواية من روى: (فَالْقَهْ) بسكون الهاء. وزعم أبو
الحسن أن نحو: (أَلْقَه) ونحو قوله^(٢):

مشتاقان لَه أَرْقَان

لغة، ولم يَحْكِ ذلك سيبويه، وحمل قوله: «له أَرْقَان» على
الضرورة ولم يَحْكِ اللُّغَةَ التي حكاها أبو الحسن في موضعٍ عَلِمْتُ.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعز^(٣): (أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ) [النمل / ٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (أَتَمِدُّونِي) بنونين وياءٍ في
الوصل. حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبي عن

(١) عجز بيت صدره:

أَوْ مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يَنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ

وهو من شواهد سيبويه، وقد نسبته إلى رجل من باهلة، ولم يزد الأعلام في
نسبته على ذلك - والشاعر يصف بعيراً لم يستعمله صاحبه في سفر لحجٍّ أو
عمرة - ومعبر الظهر: ممتلئة باللحم مع كثرة وبره
والوليّة: البرذعة، ومعنى: يَنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ: يجعلها تنبئ عنه لسمنه.

انظر سيبويه ١٢/١ والإنصاف ٥١٦/١ والمقتضب ٣٨/١

(٢) سبق البيت في ١/١٢٤، ٢٠٣، ٢٠٥ و ٣٣٨/٥.

(٣) في ط: تعالى.

نافع: (أَتَمِدُونِي) خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف^(١).

وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائي: (أَتَمِدُونِي) بغير ياء في الوصل والوقف. وقرأ حمزة: (أَتَمِدُونِي بِمَالٍ) بنون واحدة مشددة ووقف على الياء^(٢).

قال أبو علي [في: أتمدونني بمال]^(٣): أبو زيد: أمدت الرجل بالمال والرجال^(٤) إمداداً.

قال [أبو علي]^(٥): وفي التنزيل^(٦): (أَيُّحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ) [المؤمنون/٥٥]، وفي غير المال والبنين، مدّ على فعل، قال: (وَيَمِدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [البقرة/١٥] و(يَمِدُونَهُمْ فِي الْغِيِّ) [الأعراف/٢٠٢]، وقال: (وَنُمِدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا) [مريم/٧٩] فأما قوله: (أَتَمِدُونِي) هو: (أَتَمِدُونِي). فأدغم الأولى في الثانية، ومن لم يحذف الياء في الوصل، فلأنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة، لأنه ليس بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

(١) في السبعة ويحذف الياء في الوقف، وبعدها زيادة ما يأتي: وعن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (أَتَمِدُونِي) بياء في الوصل والوقف.

(٢) انظر السبعة ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في ط: وبالرجال.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: موضع.

وقرأ^(١) نافع: (أَتِمِدُونِي) خفيفة النون.

[قال أبو علي]:^(٢) التشديد حسن^(٣)، ووجه التخفيف أنه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى لأنَّ حذف الأولى لحنٌ، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر، نحو: قَدِي^(٤) وإني^(٥)، ومن بَيَّن فقال: (أَيْمِدُونِي) فجمع بين المِثْلَيْن ولم يدغم، فلأنَّ الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها^(٦) تجري في الكلام ولا يُلْزَقُ بها الثانية^(٧) نحو: أَتِمِدُونْ زِيداً، وفي التنزيل: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا) [البقرة/٢٥٣].

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ^(٨): (فَمَا آتَانِي اللَّهُ) [النمل/٣٦] في فتح الياء، وإثباتها وجزمها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي: (فَمَا آتَانِ اللَّهُ) بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم في رواية حفص: (فَمَا آتَانِي اللَّهُ)

(١) في ط: وقول.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: أحسن منه.

(٤) يشير إلى رجز سبق في ٣/٣٣٤ وانظر زيادة على ما سبق في تخريجه «الإيضاح الشعري» للمصنف ص ١٧٧ وحاشيته التي استوفى فيها المحقق التعليق على البيت.

(٥) انظر الكلام على الآية ٨٠ من سورة الأنعام في ٣/٣٣٤.

(٦) في ط: أنه.

(٧) في ط: الثاني.

(٨) في ط: تعالى.

بفتح الياء. وكلُّهم فتح التاء غير الكسائي، فإنه أمالها من: (آتاني).
وأمال حمزة (أَنَا آتِيكَ بِهِ) [النمل / ٣٩، ٤٠]. أشمَّ الهمزة شيئاً من
الكسر، ولم يملها غيره^(١).

قال أبو علي: من قرأ: (فما آتَانِي اللَّهُ) بسكون الياء لزمه إذا
أدرج أن يحذفها لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة^(٢)، ومن فتحها
على أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة [ثبت له]^(٣) ولم يحذف،
لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

فأما إمالة الكسائي الألف من (آتاني) فحسن، لأن هذه الياء ثابتة
في تصرف هذا الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة (أَنَا آتِيكَ) فإنما هي من أجل لزوم الكسرة في:
(آتي)^(٤)، فإذا لزم الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على
همزة المضارعة، لتميل الألف التي في آتي نحو الياء، وإمالة الكسائي
فتحة التاء من (آتاني)^(٥) أحسن من إمالة حمزة، لأن (آتي) مثال
ماضٍ، والهمزة في (آتِيكَ) همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن، ألا
ترى أنه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة، وإذا
لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقي من
الحروف على^(٦) حكمه، ألا ترى أنهم قالوا: يَعدُّ، فأتبعوا سائر

(١) السبعة ص ٤٨٢.

(٢) في ط: التعريف.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في (ط): آتاني.

(٥) في ط: في آتي.

(٦) في ط: في.

الحروف الياء، وكذلك أكرم ولم يميلوا الفتحة في (أيحسب) ^(١) كما أمالوها في قولهم في عمر ^(٢)، ولأن الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذا لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: (أنا آتيك به) [النمل / ٣٩ / ٤٠].

قال: همز ابن كثير وحده: (وكشفت عن ساقئها) [النمل / ٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره ^(٣) (على سؤقه) [الفتح / ٢٩] و(بالسؤق) [ص / ٣٣].

قال أبو بكر: ولم يهمز (يوم يكشف عن ساق) [القلم / ٤٢] ولا وجه له ^(٤) وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بزة قال: كان وهب بن واضح ^(٥) يهمز (عن ساقئها)، و(على سؤقه) و(بالسؤق) ^(٦)، قال ابن أبي بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

[وقرأ الباقون: (ساقئها) غير مهموز، ولم يهمز أحد: (يوم يكشف عن ساق)] ^(٧).

قال أبو علي: أما الهمز في (ساقئها) ^(٨)، (وساق)، فلا وجه

(١) في (ط): يحسب.

(٢) في (ط): في قولك في عمرو

(٣) سقط من السبعة قوله: لم يهمز غيره واتصلت العبارة عنده.

(٤) في (م) همز ساق لا وجه له، وما في (ط) موافق لما في السبعة.

(٥) هو وهب بن واضح أبو الإخريط قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة.

انظر طبقات القراء ٣٦١/٢ وسبقت ترجمته.

(٦) في (م): وبالسؤوق.

(٧) السبعة ص ٤٨٣ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٨) سقطت من ط.

له، وأما (على سؤقه) و (بالسُّوقِ)^(١) فَهَمْزُ ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي .

فأما رواية ذلك، فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن خَبَرَهُ^(٢) قال: كان أبو حَيَّةَ النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد^(٣):

لحب المؤقدين إليَّ مُؤسَى

ووجهه من القياس أنه يقدر الضَّمة، كأنَّها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنَّه قَدَّرَ الكسرة، لمَّا لم يكن بينها وبين القاف حاجزٌ على القاف، فكما أنه لو قال: قِلاتٌ وقِبابٌ وضِفافٌ، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مِقلاتٍ لِمَا أعلمتُك، وأنَّ لا يؤخذ بذلك^(٤) في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز (سَأَقِيهَاً)، فوجه الشبه^(٥) فيه أن من قال: سُوَّقُ، في جمع ساقٍ، فكان مثل: لابةٍ ولُوبٍ، ودار ودُورٍ. وكان (سُوق) كحول وحُؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما سُوقُ فَعَلَى:

(١) في م: بالسُّوق.

(٢) في ط: أخبره.

(٣) صدر بيت لجريز عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وقد سبق في ١/ ٢٣٩.

(٤) في (م) ذلك.

(٥) في ط: الشبهة.

لَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى

و(سُؤُوق) لتحركها بالضَّمِّ، وهذه الهمزة جرت مجرى ثائرٍ، لأنَّ بعضهم قال: أدوُرٌّ، ثم قَلَبَ، فقال: أدُر، ولم يَرُدِّ الواو التي هي عين، ولكن جعلها كآخرِ وَآدَمَ، فلمَّا استمر في الجمع^(١) الهمز في هذين الوجهين، فقالوا: (أُسُؤُوق) أيضاً^(٢)، فجاز همزها قال^(٣):

لَكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتَ أَثُوباً^(٤)

استجاز ذلك أيضاً في سَأَقٍ، كما أنَّ أَذْكَرَ وَمَذْكَرَ لما استمر فيه بدلُ الذالِ، قالوا: الذَّكَرُ، وكذلك قولهم: اتقى وَتَقِيَّةً، وكأنَّه لما رأى الهمز في الجمع [في هذه المواضع]^(٥)، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكَّد ذلك أنَّ الهمزة في هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٦): (لُنُبَيْتُهُ وَأَهْلُهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ) [النمل / ٤٩].

(١) في ط: الجميع.

(٢) سقطت «أيضاً» من (م).

(٣) في ط: كما جاء.

(٤) من رجز لمعروف بن عبد الرحمن وبعده:

حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً
أملح لا لَذّاً وَلَا مُحِبّاً

وهو من شواهد سيبويه ١٨٥/٢ والمنصف ٣٨٤/١ و٤٧/٣ واللسان

مادة (ثوب) ..

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: تعالى.

مثال الماضي . لأنَّ الماضي للغيبة، و(لَتَبَيَّنَتْهُ) للخطاب .

قال : قرأ عاصم في رواية أبي بكر : (مَهْلَكَ أَهْلِهِ) [النمل / ٤٩]
بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ
الباقون : (مُهْلَكَ) بضمَّ الميم وفتح اللام^(١).

قال أبو علي : يقال : هَلَكَ يَهْلِكُ، والمصدر منه مَهْلَكَ، كما أنَّ
المصدر من ضرب يضرب مضرباً، بفتح الراء، واسم المكان :
المَهْلِكُ، بكسر اللّام، فقول عاصم في رواية أبي بكر : (مَهْلَكَ) أي
هلاك أهله، وقد حُكي أنَّه يقال : هلكني، بمعنى : أهلكني . وذلك
لغة تميم، فيما زعموا، فيجوز^(٢) في المهلك على هذا أن يكون
مصدراً مضافاً إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه
بمعنى^(٣) أهلكه، مصدراً^(٤) مضافاً إلى الفاعل، كما تقول : هَلَاكُ
أَهْلِهِ.

وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين : يجوز أن يكون :
مَهْلَكَ اسم المكان، فيكون المعنى : ما شهدنا موضع هلاكهم
ومكانه، فيكون المَهْلِكُ : كالمجلس، في أنَّه يراد به موضع الجلوس،
ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر، لأنَّه قد جاء المصدر من فَعَلَ
يفعلُ، على مفعِل، قال : (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [العنكبوت / ٨]، وقال :
(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَجِيضِ) [البقرة / ٢٢٢]، والأوّل أكثر.

(١) السبعة ص ٤٨٣ .

(٢) في (م) : فيكون .

(٣) في ط : بمنزلة .

(٤) كذا في ط وسقطت من م .

فأما من قرأ: (مُهْلَكَ) فيحتمل ضربين، يجوز أن يكون: إهلاك أهله: أي: لم يشهد إهلاك أهله، ويجوز أن يكون الموضع أي: لم يشهد موضع الإهلاك.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلّ وعزّ^(١): (إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ) [النمل/٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (إِنَّا) بفتح الألف، وقرأ الباقون: (إِنَّا) بكسر الألف^(٢).

قال أبو علي: قال سبحانه^(٣): (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ) [النمل/٥١]. مَنْ كَسَرَ (إِنَّا) جاز أن تكون (كان) المفتقرة إلى الخبر، وجاز (أَنَّ) تكون^(٤) التي بمعنى وَقَعَ، فإذا جعلته على وقع كان قوله^(٥): (كَيْفَ) في موضع حالٍ تقديره: على أي حالٍ وقع عاقبة مكرهم. أي أحسنًا وقع عاقبة مكرهم، أم سيئًا؟ ويكون في: كيف ضمير من ذي الحال، كما أنك إذا قلت في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك، وَحُكْمُ «كَيْفَ»^(٦) أن يكون متعلقاً بمحذوف، كما أنك إذا قلت في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقراً في هذه الحال، فَإِنْ جعلته ظرفاً للفعل تعلق بكان الذي بمعنى الحدوث.

(١) في ط: تعالى.

(٢) السبعة ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٣) سقطت من ط.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) كذا في م وسقطت من ط.

(٦) في ط: على أن.

وقوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) [النمل/٥١] فيمن كَسَرَ اسْتِثْنَاءٌ، وهو تفسير للعاقبة، كما أَنَّ قوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) [المائدة/٩] تفسير للوعد، فكذلك قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) تفسير.

ومن قرأ: (أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ) جاز أن يكون (كان) على ضربيها، فإذا حملتها على وقع كان (كَيْفَ) في موضع حالٍ، وجاز في قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) أمران، أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: عاقبةُ مَكْرِهِمْ، وجاز أن يكون محمولاً على مبتدأ مضمَر، كأنه: هو (أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ) أو ذاك أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) أيضاً أمران: أن^(١) يكون بدلاً من اسم (كان) الذي هو (العاقبة)، فإذا حملته على ذلك كان (كيف) في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر (كان)، ويكون موضعه نصباً، بأنَّه خبر كأنه: كان عاقبةُ مكرهم تدميرهم، ويكون كيف في موضع حال، ويجوز أن يكون العامل في كيف أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون (كان) لأنَّه فعل كما كان العامل في الظرف في قوله سبحانه^(٢): (أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) [يونس/٢] كان. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يتصل قوله (للناس) بأوَّاحِدٍ من المصدرين، إلا أن تجعله صفة لعَجَبٍ، فتقدمه، فيصير في موضع حالٍ، والعامل فيه على هذا أيضاً كان. ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأنَّ قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدلُّ على (دَمَّرْنَاهُمْ) فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دلَّ عليه ما في

(١) سقطت من م.

(٢) سقطت من ط.

الكلام من معنى الفعل. وزعموا أن في حرف أُبيّ: (أَنْ دَمَرْنَاَهُمْ وقومَهُمْ) [النمل/٥١] فهذا يقوي الفتح في (أنا).

ابن كثير: (أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ) [النمل/٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في الأعراف وغيرها. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَيْنَكُمْ) بهمزتين. وقرأ نافع وأبو عمرو [في غير قراءة ورش] (أَيْنَكُمْ) بهمزة واحدة ممدودة^(١).

قال أبو علي: أبو عمرو^(٢) يريد (أَيْنَكُمْ) ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير [بين بين]^(٣)، وقد ذكرنا ذلك^(٤) فيما تقدم.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (قَدَرْنَاَهَا) [النمل/٥٧] خفيفة. وقرأ الباكون: (قَدَرْنَاَهَا) مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد^(٥).

وقد ذكرنا فيما تقدم أَنَّ قَدَرْنَا في معنى قَدَرْنَا^(٦). ويدل على ذلك قوله^(٧):

(١) السبعة ص ٤٨٤.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) في ط: بين الياء والهمزة.

(٤) في ط: ما في هذا.

(٥) السبعة ص ٤٨٤.

(٦) بل فيما سيأتي في سورة الواقعة / ٦٠.

(٧) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، عجزه:

فخرت كما تتابع الريح بالقفل

وهو من قصيدة في «شرح أشعار الهذليين» ٩٣/١. قوله: المفرهة: التامة

التي تجيء بأولاد فواره. والعنس: الصلبة الشديدة، تتابع: تمضي وتتابع. =

وَمُفْرِهَةٍ عَنِسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا

[ومثله للأعشى :

يَهْمَاء طَامِسَةٍ رَفَعَتْ لِعَرْضِهَا طَرْفِي لِأَقْدَرِ بَيْنَهَا أُمْيَالَهَا^(١)
قالوا: معناه لأَقْدَر^(٢).

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جَلَّ وَعَزَّ: (قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ)
[النمل/٦٢].

فقرأ أبو عمرو وحده: (قَلِيلًا مَا يَذَكَّرُونَ) [النمل/٦٢] بالياء،
وقرأ الباقر بالتاء، وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء. وروى هشام بن
عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن
عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان [عن ابن
عامر] بالياء^(٣).

[قال أبو علي^(٤): (قَلِيلًا مَا يَذَكَّرُونَ) [النمل/٦٢]، أي ما
يذكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلها آخر،
ووجه الخطاب والتاء، أَنَّ الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين،
كَأَنَّهُ: قل لهم يا محمد: (قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) [النمل/٦٢].

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: (بَلْ أَدَارِكُ عِلْمَهُمْ) [النمل/٦٦]،

قدرت: هيأت، لرجلها، أي: ضربت رجلها بسيفي فخرت لما عرقتها، كما
تطير الريح بالبيس من الشجر. والقفل: ما جف من ورق الشجر.

(١) انظر ديوانه ٢٧ واليهما: الصحراء ليس فيها علم يهتدي به السالك.

(٢) ما بين المعقوفين ورد في ط وسقط من م.

(٣) السبعة ص ٤٨٤ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) سقطت من ط.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (بَلْ أَدْرَكَ) [خفيفة بغير ألف]، وقرأ
الباقون: (بَلْ أَدَارَكَ) [بالألف ممدودة. روى] المفضل عن عاصم:
(بَلْ أَدْرَكَ) مثل أبي عمرو غير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن
عاصم (بَلْ أَدْرَكَ) على افتعل^(١).

قال أبو علي: يعلم قد^(٢) يصل بالجار كقوله: (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ
يَرَى) [العلق/١٤] وقولهم: عِلْمِي بزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون
منه قول ابن مقبل^(٣):

وعلمي بأَسْدَامِ المِياه

ومعنى أَدْرَكَ: بلغ ولحق، تقول: فلان أدرك الجيش إذا لحق
بهم^(٤) وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغة، فالمعنى: أنهم لم
يدركوا علم الآخرة، أي لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله
تعالى: (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا، بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) [النمل/٦٦] أي:
بل هم من علمها، وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه^(٥) في
الآخرة معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها،
فيدركوها ولهذا قرأ من قرأ: (بَلْ أَدْرَكَ) كأنه أراد لم يدركوه، كما
تقول: أَجَسَّنِي أَمْسٍ أي: لم تجيء. والمعنى: لم يدرك علمهم

(١) السبعة ص ٤٨٥ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) في ط: فعل بدل قد.

(٣) قطعة من بيت سبق بتمامه مع قرين له في ٣/٣١٣. والأسدام: المياه
المتغيرة لقلّة الوارد، واحدها: سدم، يريد: مياه الفلوات (طرة سيبويه
٤٦٧/١).

(٤) في ط: فلان أدرك الحسن إذا لحق أيامه.

(٥) سقطت من ط.

بحدوث الآخرة، بل هم في شكٍّ من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعمي عن علم الشيء أبعد منه من الشاك فيه، لأنَّ الشكَّ قد يعرض عن ضربٍ من النظر، والعمي عن الشيء الذي لم يدرك منه شيئاً.

أما من قال: (أَدَارَكَ) فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتمعت لها همزة الوصل كما اجتمعت في نحو أَدَان^(١) وفي التنزيل: (حتى إذا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً) [الأعراف/٣٨]، كأن معناه^(٢): تَلَاَحَقُوا قال^(٣):

تداركُتُما الأحلافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (بَلِ ادَّرَكَ) فَمَعْنَاهُ افتعل من أدركت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنى، يُعْنَى بأحدهما ما يُعْنَى بالآخر، ومن ثَمَّ صَحَّ قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب، ولكنه صَحَّ لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصحيح حرف العلة فيه لسكون الحرف الذي قبل حرف العلة، فصار تصحيح هذا كتصحيح: عَوَرَ، وَحَوَلَ، لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى تَفَاعَلَ، وَتَفَاعَلَ قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ

(١) في ط: أَدَارَأً.

(٢) في ط: معناها.

(٣) صدر بيت لزهير وعجزه:

وَدُبْيَانٌ قَدْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ

ديوانه / ١٠٩ وفي (ط): «تداركتم» بدل «تداركتما».

فَادَّرَكَ وَاَدَّارَكَ بمعنى ، كما أن عَوَرَ واعواراً بمعنى ، ولو قرىء: حتى إذا
أَدَّارَكُوا فيها، وأدركوا لكان مثل ما في هذه الآية، وقول الشاعر:

وَلَوْلَا دِرَاكُ الشَّدِّ قَاضَتْ حَلِيلَتِي^(١)

أي: لولا متابعتي للعدو والنجاء، لأسروني. فِدِرَاكُ مصدرٌ
لِدَارَكٍ، كما أن القتال مصدر لقاتل.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَيْنًا)
[النمل/٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يَمُدُّ، وأبو عمرو يَمُدُّ، وكان
أبو عمرو يأتي بألف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتي بألف
بعدها ياء، تقول: (أَيْذَا، أَيْنًا)، وقرأ عاصمٌ وحمزة: (أَإِذَا) بهمزين،
(أَيْنًا) بهمزين، وقرأ نافع: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا) مكسورة الألف، (أَيْنًا)
ممدودة، وقرأ ابن عامر والكسائي: (أِذَا كُنَّا تُرَابًا) بهمزين، (إِنَّا
لمخرجون) بنونين وكسر الألف من غير استفهام.

[قال أبو علي]^(٢): قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدّم.

قال: وقرأ ابن كثير: في (ضَيْقٍ) بكسر الضاد. [النمل/٧٠].
خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة^(٣) عن
إسماعيل عنه وهو غلطٌ، وقرأ الباقون (ضَيْقٍ) بفتح الضاد^(٤).

(١) في (ط): «إِدَارَكَ». والصواب ما أثبتناه من (م) وقاظت: أقامت زمن القيظ.
هذا ولم نعثر لصدر البيت على تنمة، ولم نقف له على قائل. وهو من
الطويل.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في السبعة: أبو عبيد.

(٤) السبعة ص ٤٨٥.

قال أبو علي: لا يكون الضيقُ مثلَ هَيْنٍ وَلَيْنٍ، لأنَّك إن حملته على ذلك، أقيمت الصفة مقام الموصوف، فلا ينبغي أن تحمل على ذلك، ما أصبت عنه مندوحة، فيحملُ ضيقٌ وضيقٌ على أنهما لغتان. قال: قرأ ابن كثير: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ) [النمل / ٨٠] رفعاً، وفي الروم [الآية / ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: (تُسْمِعُ) بالتاء، (الصُّمُّ) نصباً في الموضعين.

عباس عن أبي عمرو: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ) مثل ابن كثير^(١). حجة من قرأ: (تُسْمِعُ) أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله سبحانه^(٢): (إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى) [النمل / ٨٠] فأُسْنِدَ الفعلُ إلى المخاطبين، فكذلك يُسْنَدُ إليهم في قوله: (ولا تُسْمِعُ الصُّمُّ) ويؤكد ذلك قوله^(٣): (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) [الأنفال / ٢٣]؛ فيكون المعنى: إِنَّكَ لَا تَسْمَعُهُمْ كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنهم لفرط إعراضهم عما يُدْعَوْنَ إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئاً، وكالصُّمَّ الذين لا يَسْمَعُونَ ولا يُسْمِعُونَ. ومن قرأ: (لا يَسْمَعُ الصُّمُّ) فالمعنى أنهم لا ينقادون للحقِّ لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ^(٤): لا تُسْمِعُ فالمعنى: إِنَّكَ إِذَا أَسْمَعْتَهُمْ لم يسمعوا، فالمعنى فيه يؤول إلى أن الصُّمَّ لا تسمع.

(١) السبعة ص ٤٨٦.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: قوله تعالى.

(٤) في ط: قال.

قال: قرأ حمزة وحده: (تَهْدِي) [النمل / ٨١] بالتاء (الْعُمِّي) نصباً، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: (بِهَادِي الْعُمِّي) مضافاً في السورتين. قال أبو بكر: وَكُتِبَ: (تَهْدِي الْعُمِّي)^(١) في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في الروم بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعاً بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: (تَهْدِي الْعُمِّي) بالتاء، وقف عليهما جميعاً بالياء^(٢).

قال بعض أصحاب أحمد، يعني الكسائي: إن حمزة يقف: (تَهْدِي)، كما يصل بالياء.

[قال أبو علي]^(٣): حجة حمزة قوله: (أَفَآتَ تَهْدِي الْعُمِّي) [يونس/ ٤٣] والمعنى على تقدير: إِنَّكَ لا تهديهم لشدة عنادهم، وفَرَطُ إغراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إِنَّكَ لا تَهْدِي الْعُمِّي.

فأما أنت من^(٤) قوله: (وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّي) فعلى قول أهل الحجاز، وهي لغة التنزيل يرتفع بما، وتهدي في موضع نصب بأنه الخبر، وعلى قول بني^(٥) تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذي

(١) في ط: بهادي العمي وكذلك هي في السبعة.

(٢) السبعة ص ٤٨٦.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: في.

(٥) سقطت من ط.

هو: (تهدي) تقديره إذا أظهرت ذلك المضمّر ما تهدي تهدي، لأنك إذا أظهرت الفعل المضمّر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر^(١).

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه أنت: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر.

ومن قرأ: (بهادي العُمي) مضافاً في السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتي وإذا كان كذلك. كانت الإضافة في نيّة الانفصال، فأما كتابة: (بهادي العُمي) في هذه السورة بالياء، فإن في الوقف على هادٍ ووادٍ، وواقٍ، ونحوه لغتين:

إحدهما وهي الأكثر: أن يقف بغير ياءٍ؛ فيقول: (بهادٍ) بالسكون^(٢)، وذلك أنه كان في الوصل متحركاً بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادي وواقٍ، وذلك أنه كان حذف الياء من هادي لا لتقائهما مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين في الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذفت [للتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادي وواقٍ. ونحوه حكى سيبويه]^(٣) اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضعٍ وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد (بهادي) الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف

(١) في (ط): لم يَظْهَر، بالبناء للفاعل، والغائب.

(٢) في ط: بسكون الدال.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من م.

إذا نَوَّن لسكونها، وسكون الياء^(١)، أو يكون: أريد به تهدي تفعل، ولم يُرَدَّ به اسم الفاعل، وإذا أريد: تَفَعَّلُ ثبتت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته (تهدي). اعتبر ذلك إن كان مكتوباً في الخط بغير ألف، وزعموا أن: (تهدي) قراءة الأعمش.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله جل وعز: (تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ) [النمل/٨٢] فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنَّ النَّاسَ) فتحاً وقرأ الباقر: (إِنَّ النَّاسَ) كسراً^(٢).

قال [أبو علي]^(٣): وجه الفتح: تُكَلِّمُهُمْ بِأَنَّ النَّاسَ. وفي قراءة أَبِي زعموا: (تُبَيِّنُهُمْ) ورُوي عن قتادة: أَنَّهُ في بعض الحروف: (تُحَدِّثُهُمْ)، وهذا يدل على أَنَّ (تُكَلِّمُهُمْ) من الكلام الَّذِي هو نَطْقٌ، وليس من الكَلَم الَّذِي هو الجراح^(٤).

ومن كسر فقال: (إِنَّ النَّاسَ)، فالمعنى: تَكَلِّمُهُمْ تقول لهم: إِنَّ النَّاسَ، وإضمار القول في الكلام كثير، وحَسُنَ هذا لأنَّ الكلام قول، فكأنَّ القول قد ظهر^(٥).

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (وَكُلُّ أْتَوْه) [النمل/٨٧] مفتوحة التاء، وقرأ الباقر: (وَكُلُّ أْتَوْه) ممدودة مضمومة التاء، [أبو بكر عن عاصمٍ مثله]^(٦).

(١) في ط: التنوين.

(٢) السبعة ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: الجراحة.

(٥) في ط: أظهر.

(٦) في ط: وكذلك أبو بكر عن عاصم مثل ما قرأ الباقر. وفي السبعة ص =

[قال أبو علي^(١): من قرأ: (أَتَوْهُ) كان: فعلوا من الإتيان، وحجته قوله^(٢) (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَأْتِيَتْ) [الزخرف/٣٨]، فكذلك: (أَتَوْهُ)^(٣) فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى كل، دون لفظه، ولو حُمِلَ على لفظ كل^(٤) لكان حسناً، كما قال سبحانه^(٥): (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا) [مريم/٩٣].

ومن قرأ: (وَكُلُّ أَتَوْهُ) فحجته قوله: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) [مريم/٩٥] فكما أن (آتِيهِ) فاعله^(٦) حُمِلَ على لفظ (كُلِّ) كذلك آتَوْهُ: فاعلوه، فآتوه: محمول على معنى كل، وقوله: (آتِيهِ): (وَأِنْ كُلُّ إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْدًا) محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: (إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) [النمل/٨٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) بالياء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء.

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط.

٤٨٧: ممدودة التاء على معنى جاؤوه، وفي رواية أبي بكر عن عاصم كذلك مثل الباقيين.

(١) سقطت من ط. (٢) سقطت من ط. (٣) في (م): (آتوه)، والوجه ما في (ط) والآية التي قبلها: (وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون) [الزخرف/٣٧].

(٤) في ط: على اللفظ لفظ كل.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في م: فاعليه.

وحدثني عبيد الله بن علي [الهاشمي] ^(١) عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم بالياء ^(٢).

قال أبو علي ^(٣) : حجة ^(٤) من قال : (يفعلون) بالياء : أن ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله : (وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ) [النمل / ٨٧].

وحجّة التاء أنّه خطابٌ للكافة ^(٥) ، وقد يدخل الغيب في الخطاب ، ولا يدخل الخطاب في الغيبة .

قال : قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر : (وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ) [النمل / ٨٩] مضافاً ، واختلف عن نافع في الميم ، فروى ابن جَمَاز وقالون وأبو بكر بن أبي أويس ، والمسيبي ، وورش عنه : (مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ) غيرُ منون بفتح ^(٦) الميم .

وروى عنه إسماعيل بن جعفر : (مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ) بكسر الميم .

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ) بفتح الميم والتنوين ، لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم ، فإذا لم تُنَوَّنْ فزَعاً جاز فيه الفتح والكسر ^(٧) .

(١) زيادة من السبعة

(٢) السبعة ص ٤٨٧

(٣) سقطت من ط

(٤) كذا في ط وسقطت من م .

(٥) في (م) : للكافر ، وهو تحريف .

(٦) في ط : ويفتح

(٧) السبعة ص ٤٨٧

[قال أبو علي] ^(١) : يجوز فيمن نون قوله سبحانه ^(٢) : (مِنْ فَرْعٍ) في انتصاب يومٍ ثلاثة أضرب :
أحدها : أن يكون منتصباً بالمصدر ؛ كأنه : وهم من ^(٣) أن يفزعوا يومئذٍ .

والآخر : أن يكون صفة لفزع ^(٤) لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان ، كما يخبر عنها بها ، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوفٍ : كأنه من فزعٍ يحدث يومئذٍ .

والثالث : أن يتعلق باسم الفاعل كأنه : آمنون يومئذٍ من فزع .

ويجوز إذا نون فزعاً أن يعنِي به : فزعاً واحداً ، ويجوز أن يعني به كثرةٌ ؛ لأنه مصدر ، والمصادر تدلُّ على الكثرة ، وإن كانت مفردة الألفاظ كقوله سبحانه ^(٥) : (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/ ١٩] ، وكذلك إذا أضيف ، فقليل ^(٦) : (من فزعٍ يومئذٍ) ، أو (يومئذٍ) أن ^(٧) يعني به مفردٌ ، ويجوز أن ^(٨) يُعْنَى به كثرةٌ .

(١) سقطت من ط .

(٢) سقطت من ط .

(٣) زيادة من ط .

(٤) في م : ليوم ، بدل : لفزع ، والمعنى المشروح ينطبق على الفزع لأنه هو المعبر عنه بالحدث لا اليوم .

(٥) سقطت من ط .

(٦) في ط : أضاف فقال .

(٧) في ط : يجوز أن .

(٨) في ط : أن يكون .

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ يَوْمٍ ، وَبَنَائِهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى (إِذْ) فَقَدْ ذَكَرَ
فِيهِمَا تَقَدُّمٌ .

قَالَ : قَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ وَابْنِ عَامِرٍ : (وَمَا رَبُّكَ
بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) بِالتَّاءِ [النمل/٩٣] .

وَفِي كِتَابِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ : (وَمَا رَبُّكَ
بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) بِالْيَاءِ ، وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ مُوسَى بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ
ذَكْوَانَ ، عَنْ ابْنِ عَامِرٍ (تَعْمَلُونَ) بِالتَّاءِ .
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ^(١) .

[قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٢) حَجَّةُ الْيَاءِ أَنَّهُ وَعِيدٌ لِلْمُشْرِكِينَ ، وَحَجَّةُ التَّاءِ أَنَّهُ
عَلَى : قُلْ لَهُمْ : (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) .

(١) السبعة ص ٤٨٨ وهناك اختلاف يسير في ترتيب الرواة لا يغير في المؤدى
(٢) سقطت من ط .

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]:

ذكر اختلافهم في

سورة القصص

قال سبحانه^(٢): (طَسَمَ) وقد ذُكِرَتْ^(٣).

اختلفوا في النون والياء من قوله جَلَّ وعز^(٤): (وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ
وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا) [القصص/٦] ورفع الأسماء ونصبها. فقرأ حمزة
والكسائي: (وَيَرَى فِرْعَوْنُ) بالياء ورفع الأسماء بعده.

وقرأ الباقر بالنون: (وَنُرِيَ) ونصب الأسماء بعده^(٥).

[قال أبو علي^(٦): حَجَّةُ (نُرِيَ) أَنْ ما قبله للمتكلم، فينبغي أَنْ
يكون ما بعده أيضاً كذلك، ليكون الكلام على^(٧) وجه واحد، لأنَّ
فرعون يُرى ذلك.

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٤٩٢ وانظر أول سورة الشعراء.

(٤) في ط: تعالى.

(٥) السبعة ص ٤٩٢.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في ط: من.

وحَجَّة (يَرَى) أَنَّ فرعون وحزبه يرون ذلك، وَيُعْلَمُ أَنَّهُمْ يرونه إذا أَرَوْهُ. وهي فيما زعموا قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعَزَّ : (وَحَزَنًا) [القصص/٨] في فتح الحاء وضمها.

فقرأ حمزة والكسائي : (وَحَزَنًا) بضم الحاء، وقرأ الباقون (وَحَزَنًا) بفتحها^(١).

[قال أبو علي]^(٢) : الْحُزْنُ وَالْحَزَنُ : لغتان مثل : الْعُجْمُ وَالْعَجْمُ، وَالْعُرْبُ وَالْعَرَبُ، وهما مَطْرَدَانِ^(٣) في هذا النحو.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعَزَّ^(٤) : (حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ) [القصص/٢٣] في فتح الياء وضمها.

فقرأ أبو عمرو وابن عامر : (حَتَّى يَصْدُرَ) بنصب الياء ورفع الدال من صَدَرْتُ. وقرأ الباقون : (حَتَّى يُصْدِرَ) برفع الياء وكسر الدال من أَصْدَرْتُ^(٥).

[قال أبو علي]^(٦) : (حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ) : حَتَّى يرجعوا من سَقِيهِمْ، وفي التنزيل : (يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا) [الزلزلة/٦]، فمن قرأ^(٧) : (حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ) أراد : حَتَّى يُصْدِرُوا مواشيَهُمْ من

(١) السبعة ص ٤٩٢.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: يطردان.

(٤) في ط: تعالى.

(٥) السبعة ص ٤٩٢.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في ط: قال.

وَرِدِهِمْ، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال سبحانه^(١) : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا) [الكهف/٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله سبحانه^(٢)، (فقل أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً) [فصلت/١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتندر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر :

لَا يَعْدِلَنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صِرٌّ^(٣) بِأَصْحَابِ الْمُحَلَّاتِ
[أي أحداً]^(٤).

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها وفتحها من قوله تعالى : (جُدُوْةٍ) [القصص/٢٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي : (أو جُدُوْةٍ) بكسر الجيم.

وقرأ عاصم وحده : (جُدُوْةٍ) بفتح الجيم، وقرأ حمزة بضم الجيم^(٦).

[قال أبو علي^(٧) : هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة :

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سبق في ٣٧/١، وبرفع: صرٌّ، وجاء في م: صرٌّ بتنوين الجرّ، وهو سهو، فصرّ صفة للنكباء، وحقها الرفع.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) سقطت كلمة: «فتحها» من (م) وهي في (ط) والسبعة.

(٦) السبعة ص ٤٩٣.

(٧) سقطت من (ط).

الجَذْوَةُ مثل الجِذْمَةِ وهي : القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل :

بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزَلَ الْجِذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِيرٍ^(١)
وذكر أبو عبيدة المكسورة منها .

اختلفوا في فتح الرءاء وضمها من قوله عز وجل : (الرَّهْب) [القصص/٣٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (مِنَ الرَّهْبِ) بفتح الرءاء والهاء .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي وابن عامر : (الرَّهْبِ) مضمومة الرءاء ساكنة الهاء، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم : (الرَّهْبِ) بفتح الرءاء والهاء، وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم : (مِنَ الرَّهْبِ) مفتوحة الرءاء ساكنة الهاء وهو الصواب^(٢) .

أبو عبيدة ، جناحا الرجل يدها، والرَّهْبُ : الرَّهْبَةُ، وهو الخوف^(٣) .

(١) الحواطب: النساء اللواتي يجمعن الحطب - والجزل: الحطب الغليظ القوي - والجذا: أصول الشجر العظام التي بلي أعلاها وبقي أسفلها واحدها جذاة - والخوار: الحطب الضعيف السريع الاستيقاد - والدعر: الحطب البالي النخر -

الكامل ١٥٣/٢ المخصص ٢٣/١١ اللسان /دعر - جذا /ديوانه ٩١/ .

ومجاز القرآن ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

(٢) السبعة ص ٤٩٣ .

(٣) انظر مجاز القرآن ١٠٤/٢ .

قال: (وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ) [القصص / ٣٢] لَمَّا جَاءَ (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ) [القصص / ٢١]، و(لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [القصص / ٢٥] وقال: (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ) [الشعراء / ١٢]، وقال: (لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى) [طه / ٤٦]. وقال: (إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى) (طه / ٤٥)، وقال: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) [طه / ٦٧] وقال: (لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى) [طه / ٧٧]، فأضاف عليه السلام الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه، قيل له: (اضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ) [القصص / ٣٢] فَأَمَرَ بِالْعَزْمِ عَلَى مَا أُرِيدَ لَهُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَحُضَّ عَلَى الْجَدِّ فِيهِ، لئلا يمنع من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشاه^(١) في بعض الأحوال، وأن لا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له مِمَّا أَمَرَ بِالْمُضَاءِ فِيهِ، وقال تعالى^(٢): (سَنَشُدُّ عَضْذَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعُلُ لَكَمَا سُلْطَانًا) [القصص / ٣٥]، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: (واضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) ليس يراد به الضمُّ المزيل للفرجة، والخصاصة^(٣) بين الشيتين، وكذلك قول الشاعر^(٤):

(١) في (ط): يغشاه.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في (م) الخصامة وهي تحريف، وما أثبتناه من (ط) وهو الصواب، والخصاصة كما في اللسان / خصص / وخصائص المنخل والباب والبرقع وغيره: خلله، وأحدثه خصاصة.

(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والحيزوم: الصدر - وقيل: وسطه، انظر اللسان مادة / حزم / والبيت مع آخر في الكامل للمبرد ص ١١٢١ =

أَشْدُّ حَيَازِمَكَ للموت فإن الموتَ لا قَيْكَ

ليس يريد به الشدُّ الذي هو الرِّبْط والضَّمُّ، وإنَّمَا يريد : تَأْهَبْ له، واستعِدُّ^(١) للقاء به، حتَّى لا تهاب لقاءه، ولا تجزَع من وقوعه. فتكون بحُسن^(٢) الاستعداد له، كمن قيل^(٣) فيه : حبيبٌ جاء على فاقة، كما يروى أنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام قال للحسن : إِنَّ أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: في رأي فلان فسَخٌ وفَكَّةٌ^(٤)، فهذا خلاف الشدِّ والضَّمِّ.

ووصفوا الرأي والهَمَّةَ بالاجتماع، وألَّا يكون منتشرًا في نحو قوله^(٥) :

سيدنا علي رضي الله عنه، قال المبرد: والشعر إنَّما يصح بأن تحذف «أشدد»... ولكن الفصحاء من العرب يزيدون ما عليه المعنى، ولا يعتدون به في الوزن. اهـ منه.

(١) في (ط) واستعدَّ، وكلاهما صحيح.

(٢) في (م): فيكون بحسب.

(٣) في ط: قال. وقوله: حبيب جاء على فاقة: مثل يضرب للأمر يغشاك، وبك إليه حاجة. انظر جمهرة الأمثال ٣٦٥/١.

(٤) في (م): فله، والصواب ما أثبتناه من (ط).

والفسخ: ضعف العقل والبدن. (اللسان فسخ) وفي الأساس (فكك): رجل فكك بالكلام لا يلائم بين كلماته ومعانيه لحمقه، وفيه فكة. وفي اللسان (فكك): في فلان فكة، أي: استرخاء في رأيه.

(٥) البيت لذي الرمة - ورواية الديوان... تخطيت دونها بأصمع... وفي الديوان:

وقوله حمى: يعني الحاجات لا تقرب، هي حمى - ويقال: هم أصمع، وعزيمة صمعاء: أي: منجدة لا رجوع عنها. والمتالف: المهالك.

ديوانه ١٦٣٢/٣.

حَمَى ذات أهوالٍ تَخْطِئُ حَوْلَهُ

بَأَصْمَعَ^(١) مِنْ هَمِّي حِيَاضَ الْمَتَالِفِ

وقد جاء ذكر اليدين في مواضع يُراد بها: جملةُ ذي اليد. من ذلك قولهم: لَبَيْكَ وخَيْرٌ بين يديك، ومن ذلك قوله سبحانه^(٢): (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ) [الحج / ١٠]، وقالوا: يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نفخ^(٣). فهذا يقال عند تفریع الجملة، قال^(٤):

فزارياً أَحْذِيْدُ الْقَمِيصِ

فنسب الخيانة إلى اليد، وهي للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإِغْلَالِ إلى الإِصْبَعِ فجعلها بمنزلة اليد فقال:

... وَلَمْ يَكُنْ لِلْغَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِلُّ الإِصْبَعِ^(٥)

(١) في (م) بأجمع والرواية ما أثبتته من (ط) والديوان.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) من أمثال العرب يضرب لمن يجني على نفسه الحَيْنَ.

انظر مجمع الأمثال ٤١٤/٢ للميداني.

(٤) عجز بيت للفَرَزْدَقِ وصدره:

أَأْطَعَمْتُ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيهِ

أراد: أنه قصير اليدين عن نيل المعالي، كالبعير الأَحْذَى، وهو الذي لا شعر

لذنبه. قال المبرد: العراقان: البصرة والكوفة، والرافدان: دجلة والفرات.

انظر: الحيوان ١٩٧/٥، ١٥٠/٦ الكامل ٨٣/٣. وديوان الفرزدق ٤٨٧/٢.

(٥) تمام البيت:

حَدَّثْتُ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْغَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِلُّ الإِصْبَعِ

وهو رابع أبيات في الكامل ٤٦٣/١ (ط. مؤسسة الرسالة).

وفي الجمهرة ٢٨٦/١ أنه لسلمى الجهنية - وفي الكامل ورغبة الأمل ٣٦/٤ =

وقال أبو عبيدة : جناحا الرجل : يده^(١)، وقد ذكر أن غيره قال في قوله : (واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) [القصص/٣٢] : إِنَّهُ الْعَضُدُ .

وقول أبي عبيدة : أَتَيْنُ عِنْدَنَا، ويدلّ على قول من قال : إِنَّهُ الْعَضُدُ، [أن العضد]^(٢) قد قام مقام الجملة في قوله تعالى^(٣) : (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) [القصص/٣٥] ؛ واليد في هذا المعنى أكثر وأوسع ، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية ، وأنشد أبو الحسن^(٤) :

يداك يدٌ إحداهما الجودُ كُلُّهُ وراحتك الأخرى طِعَانٌ تغايره^(٥)
المعنى : يداك يداً، بدلالة قوله : إحداهما ، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً [بَقِيَتْ لا يتعلق بها شيء]^(٦) .

ومن وقوع التثنية بلفظ الأفراد ما أنشده أبو الحسن^(٧) :

= أن قائله رجل كلابي يخاطب رجلاً من الإمامة يقال له قرين كان قتل أخاه وكان الكلابي نزل في جوار أخي قرين وقبلة :
أقرين إنك لو رأيت فوارسي بعمائتين إلى جوانب ضلفع
وفلان مُغِلُّ الإصبع : إذا كان خائناً . وإصبع : اسم جبل .
انظر تهذيب اللغة للأزهري ٥٢/٢ .

(١) مجاز القرآن ١٠٤/٢ .

(٢) سقطت من ط .

(٣) سقطت من ط .

(٤) البيت للفرزدق ورواية الديوان له :

يداك يد إحداهما النُّيْلُ والنُّدى وراحتها الأخرى طعانٌ تعاوره

انظر ديوانه ٣٤٢/١ .

(٥) في ط : تقامره .

(٦) في ط : بقي لا يتعلق به شيء .

(٧) البيت لامرئ القيس :

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيهَما مِنْ أُخْرٍ

فيجوز على على هذا القياس في قوله : (واضُمُّمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله^(١) :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ...

ومن الناس من يحمل قوله [جَلَّ وَعَزَّ] :^(٢) (الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) [ق/٢٤] عليه .

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله جَلَّ وَعَزَّ : (فَذَانِكَ) [القصص/٣٢] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَذَانُّكَ) مشددة النون .

علي بن نصر عن أبي عمرو : يخفف ويثقل ، وروى نصر بن علي عن أبيه عن شبل عن ابن كثير : (فَذَانِيكَ) خفيفة النون بياء . وقرأ الباقون : (فَذَانِكَ) خفيفة^(٢) .

= «حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ» يعني : مكتنزة صلبة ضخمة ، بدرة : أي : تبدر بالنظر ، وشُقَّتْ مَاقِيهَما : أي تفتحت فكانها انشقت ، وقوله : من أُخْرٍ : أي : من مآخير العين ديوانه / ١٦٦ وانظر المنصف ١/ ٦٨ ، وابن الشجري ١/ ١٢٢ ، و ١٢٣ و ٢٥١ .

(١) صدر بيت لسويد بن كراع عجزه :

وإن تَدْعَانِي أَحْمَرُ عِرْضاً مُمَنَّعاً

وهو من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغنى ١٦٣/٦ ، وفي شرح القصائد السبع ص ١٦ مع بيت آخر ، وانظر السمط ٩٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٣ ، والشطر الشاهد في المخصص ج ١ الشطر الثاني ص ٥ .

(٢) سقطت من ط .

(٣) ف ط : خفيفاً . وفي السبعة ص ٤٩٣ كما هو مثبت .

[قال أبو علي] ^(١) : وجه ما روي من قوله تعالى ^(٢) : (فَذَانِيكَ) أنه أُبْدِلَ من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى : لَا وَرَيْكَ ما أفعل، يريد : لَا وَرَبَّكَ، وأنشد أبو زيد ^(٣) :

فَالَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بِشْيءٍ وَلَا أُمْلَأَهُ حَتَّى يَفَارِقَا
يريد : لَا أُمْلَأُهُ، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأوَّل الياء، وقيل في قوله تعالى ^(٤) : (ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى) [القيامة/٣٣]، أي يتمطط من المُطِيطِيَاء ويجوز أن يكون : يتمطَّى يتكفَّى في مشيته، فيجري ^(٥) فيها مطأه، وهو الظهر، فيكون يَتَفَعَّلُ : من المطأ ولا يكون على القلب، ووجه التثقل، قد مرَّ فيما تقدَّم.

قرأ نافع وحده : (رِدَاً) [القصص/٣٤] غير مهموز منون، وَهَمَزُهُ كُلُّهُمْ غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون ^(٦).

أبو عبيدة : الرَّدءُ: المُعِين، يقال : أَرْدَأْتَهُ بشيء على عدوّه، وعلى ضيعته أي : أعنته ^(٧).

[قال أبو علي] ^(٨) : أمّا قول نافع : فإنه خَفَّفَ الهمزة، وكذلك

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سبق انظر ٢٠٨/١

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: فيحرك.

(٦) السبعة ص ٤٩٤ وهناك اختلاف يسير.

(٧) مجاز القرآن ١٠٤/٢.

(٨) سقطت من ط.

حكم الهمزة إذا خَفَّفَتْ وكان قبلها ساكن أن تَحْذَفَ، وتُلْقَى حركتها على الساكن الذي قبلها، وهكذا قرأ أهل التخفيف^(١): (الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [النمل/٢٥]، فمن أثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء في بعض القوافي في الردء: الرُّدُّ، ذلك على أنه خَفَّفَ الهمزة، وألقى حركتها على ساكن^(٢) قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل هذا فَرَجٌ، وهذا خالدٌ، فيضعف الحرف للوقف، ثم يطلق كما أطلق نحو^(٣):

سبَسَبًا^(٤) . . . والقصبًا^(٥).

وحكى أبو الحسن: (رِدًّا) وحمله على أنه فَعَلَ من (رددت) أي يَرُدُّ عَنِّي.

اختلفوا في ضم القاف وإسكانها من قوله جلَّ وعزَّ: (يُصَدِّقُنِي) [القصص/٣٤] فقرأ عاصمٌ وخمزة (يُصَدِّقُنِي) بضم القاف. وقرأ الباقون (يُصَدِّقُنِي)، ساكنة القاف^(٦).

قال أبو علي: وجه الرفع في (يُصَدِّقُنِي) أنه صفة للنكرة، وتقديره: رِدْءاً مصداقاً، وسأل ربّه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدَّقني، وهو جيد في المعنى، لأنه إذا أرسله معه صدَّقه.

(١) انظر فهارس سيويه للأستاذ النفاخ ص ٣٦.

(٢) في ط: الساكن.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) من قول رؤية سبق في ٦٥/١ و ٤١٠.

(٥) من قول رؤية سبق في ٣٦٣/٢.

(٦) السبعة ص ٤٩٤.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (قَالَ مُوسَى) [القصص/٣٧] بغير واو، وكذلك في مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: (وَقَالَ مُوسَى) بالواو، وكذلك في مصاحفهم^(١).

[قال أبو علي]^(٢): قد مضى القول في نحو هذا قبل.

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جَلَّ وعَزَّ^(٣):

(وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [القصص/٣٧].

فقرأ حمزة والكسائي: (وَمَنْ يَكُونُ) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء^(٤).
الياء والتاء في هذا النحو حسان [وقد مضى ذلك]^(٥).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ) [القصص/٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (لَا يَرْجَعُونَ) بفتح الياء^(٦).

[قال أبو علي]^(٧): حَجَّةُ الفتح قوله: (وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [البقرة/١٥٦]، وحجَّةُ الضَّمِّ: (وَلَّيْنِ رُدُّدْتُ إِلَى رَبِّي) [الكهف/٣٦] وقوله: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ) [الأنعام/٦٢] [وقوله: (فارجعنا نعمل صالحاً)] [السجدة/١٢] ^(٨).

(١) السبعة ٤٩٤.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: تعالى.

(٤) السبعة ص ٤٩٤.

(٥) كذا في ط وسقطت من م.

(٦) السبعة ص ٤٩٤.

(٧) سقطت من ط.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من م.

اختلفوا في قوله تعالى : (قالوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا) [القصص/٤٨] في الألف وإسقاطها، فقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (قَالُوا سِحْرَانِ) ليس قبل الحاء ألف، وقرأ الباقون : (سَاحِرَانِ) بألف قبل الحاء^(١).

[قال أبو علي]^(٢) : حجة من قال : (سَاحِرَانِ) أنه قال : (تَظَاهَرَا)، والمظاهرة : المعاونة، وفي التنزيل : (وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ) [التحریم/٤]، والمعاونة إنما تكون في الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

وجه من قال : (سِحْرَانِ) أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن المعنى : كل سحرٍ منهما يقوي الآخر. [لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك]^(٣).

ومما يقوي ذلك قوله سبحانه^(٤) : (قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا) [القصص/٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما سحران.

ومن قال : (سَاحِرَانِ) قال : المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف، وزعموا أن (سِحْرَانِ) قراءة الأعمش.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ^(٥) : (تُجَبَّى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ) [القصص/٥٧].

(١) السبعة ص ٤٩٥.

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: تعالى.

فقرأ نافع وحده : (تُجَبَّى إِلَيْهِ) بالتاء ، [وقرأ الباقون بالياء] (١).

قال أبو علي : تأنيث ثمراتٍ تأنيث جمع ، وليس بتأنيث حقيقي ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ ، والموعظة والصوت ، والصيحة إذا ذكرت كان حسناً ، وكذلك إذا أنثت .

قرأ أبو عمرو وحده : (أَفَلَا يَعْقِلُونَ) و (تَعْقِلُونَ) بالتاء والياء [القصص / ٦٠] وقرأ الباقون (٢) : بالتاء .

[قال أبو علي] (٣) : حَجَّةُ التاء قوله : (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ) (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [القصص / ٦٠] ليكون الكلام وجهاً واحداً .
والياء : أَفَلَا يَعْقِلُونَ يا مُحَمَّد .

قال : وقرأ عاصم في رواية حفص : (لَخَسِفَ بَنَّا) نصباً [القصص / ٨٢] وكذلك روى علي بن نصر عن أبان عن عاصم مثله (٤) ، وقرأ الباقون ، وأبو بكر عن عاصم (لَخَسِفَ بَنَّا) بضم الخاء (٥) .

قال أبو علي [من قال] (٦) : (لَخَسِفَ) بفتح الخاء فلتقدم [ذكر الله تعالى] (٧) : (لولا أن من الله علينا لَخَسِفَ بَنَّا) [القصص / ٨٢] ،

(١) سقطت من ط . وهي في السبعة ص ٤٩٥ .

(٢) في (م) الباقون . وسقطت العبارة من السبعة انظر ص ٤٩٥ .

(٣) سقطت من ط .

(٤) في ط : مثله نصباً .

(٥) السبعة ص ٤٩٥ .

(٦) كذا في ط وسقطت من م .

(٧) في ط : ذكر اسم الله عز وجل .

ومن قال : (لَخُسِيفَ بِنَا) فبنى الفعل للمفعول ، فإنه يؤول إلى الخسف في المعنى .

قال : قرأ ابن كثير : (بضياء)^(١) [القصص / ٧١] بهمزتين ، كذا^(٢) قرأت على قبل ، وهو غلط^(٣) .

وروى ابن فليح والبرقي عن ابن كثير بغير همز ، وهو الصواب .

وقد ذكرنا القول [فيما تقدم فيه]^(٤) .

(١) في الأصل (ضياء) وهي من سورة يونس / ١٠ المتقدمة ، والتي أشار إليها المصنف ، وقد أثبتنا ما في سورة القصص ، وهو الوجه .

(٢) في ط : هكذا .

(٣) أي : في الرواية .

(٤) في ط : في هذا فيما تقدم . وانظر السبعة ص ٤٩٥ .

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ
اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) [١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء، وقرأ حمزة
والكسائي (تَرَوْا) بالتاء، واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر
عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالتاء، وروى في النحل
[٤٨] بالياء. وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم
بالياء - حدثني موسى بن إسحق عن هرون عن حسين عن أبي بكر عن
عاصم مثله بالياء^(٢).

قال أبو علي : حَجَّةُ الياء أن الذي قبلها غيبة، (وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ
كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ... أَوَلَمْ يَرَوْا) [العنكبوت / ١٨، ١٩]، وحجَّةُ التاء :
قل لهم : (أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ).

(١) سقطت من ط.

(٢) انظر السبعة ص ٤٩٨.

ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت، لأنهم قد علموا ذلك وَتَيَقَّنُوهُ، ولا يدلُّ قوله سبحانه : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ) [العنكبوت/ ٢٠] على اختيار التاء، لأنَّ ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدَّم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

اختلفوا في المدَّ والقصر من قوله سبحانه : (ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) [العنكبوت/ ٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (النَّشْأَةُ) ممدودة في كلِّ القرآن، وقرأ الباقر بالقصر^(١).

قال أبو زيد : نَشَأْتُ أَنْشَأُ نَشْأً، وَنَشَأَتِ السَّحَابَةُ [نشأء، ولم يذكر النشأة]^(٢) وهو في القياس كالرأفة والرأفة، والكأبة، والكأبة، وحكى أبو عبيدة (النَّشْأَةُ) ولم يذكر الممدود^(٣)، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدى، وإذا عَدَيْتُهُ نقلته بالهمزة، كقوله تعالى^(٤) : (كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ) [الأنعام/ ١٣٣] (وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ)^(٥) [الأنبياء/ ١١] والقياس : أن يجوز النقل بتضعيف العين.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٦) : (مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ) [العنكبوت/ ٢٥] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ) [بالرفع والإضافة، وروى أبو زيد عن أبي عمرو : (مَوَدَّةُ

(١) السبعة ص ٤٩٨.

(٢) في ط : نشأة ولم يذكر النشأة.

(٣) في ط : الممدودة وانظر مجاز القرآن ١١٥/٢.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط : تعالى.

بَيْنَكُمْ] ^(١) و(مودةً بَيْنَكُمْ) ^(٢) جميعاً، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو (مودةً) مضافاً، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (مودةً بَيْنَكُمْ)، المفضل عن عاصم: (مودةً بَيْنَكُمْ) مثل أبي عمرو.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (مودةً) رفع ^(٣) منون (بَيْنَكُمْ) نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي ^(٤) وعاصم في رواية حفص: (مودةً بَيْنَكُمْ) بنصب ^(٥) (مودة) مع الإضافة ^(٦).

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: (مودةً بَيْنَكُمْ) أن يجعل (ما) اسم (إن)، ويضمّر له ذكراً يعود إلى (ما) كما جاء قوله: (وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا) [هود/٩٢]. فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثاناً، مودةً بَيْنَكُمْ، فيصير (مودةً بينكم) خبر إن وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُم أَوْثَاناً ذَوُو مودةٍ بينكم، فيكون دخول (أن) على (ما) لأنه بمنزلة الذي، كقوله سبحانه ^(٧): (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِذُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ) [المؤمنون/٥٥] لَعَوْدِ الذكر، ويجوز أن يضمّر هو،

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٢) في (م): (مودةً بَيْنَكُمْ).

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت م ط.

(٥) في ط: نصب.

(٦) السبعة ص ٤٩٨ - ٤٩٩ مع اختلاف يسير.

(٧) سقطت من ط.

ويجعل (مودةً بينكم) خبراً عنه، والجملة في موضع خبر إنَّ.

ومن قرأ: (مودةً بينكم) و(مودةً بينكم)^(١) بالنصب، جعل (ما) مع (إنَّ) كآفة، ولم يُعَدَّ إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبَةً باتَّخَذْتُمْ، وعدَّاه أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله سبحانه: (قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) [البقرة/ ٨٠]، والمعنى: إنما اتَّخَذْتُمْ من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أنَّ قوله: (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَأْتِيهِمْ) [الأعراف/ ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحذف. وانتصب (مودةً بينكم) على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة و(بينكم) نصبٌ على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: (مودةً بينكم) أضاف المودة إلى البين، واتَّسع في أنَّ جعلَ الظرف اسماً لما أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام / ٩٤] ومثله في الشعر^(٢):

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَانَ جَبِينَهُ صَلَاءَةً وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا

ومن قال: (مودةً بينكم) جاز في قوله: (بينكم) إذا نَوَّتْ (مودةً) ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً للمصدر لم يمتنع أن يكون قوله: (في الحياة الدنيا) أيضاً متعلقاً بالمصدر، لأنَّ الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذي يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو ظرفين من

(١) سقطت (مودة بينكم) من (م).

(٢) للفرزدق سبق في ٣٩/١، ٢٥٠ ٢٥٢.

الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، [فقلوه سبحانه] ^(١) (في الحياة الدنيا) [العنكبوت/ ٢٥] ظرف زمان، لأنَّ المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الطرفين، كما أنك إذا قلت: لقيتُ زيدا اليوم في السوق، كان كذلك، وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: (في الحياة الدنيا) في موضع حالٍ، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكرٌ يعود إلى ذي الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو (مودّة)، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً ^(٢) في المودّة مع أنّه قد وُصف بقوله بينكم.

قيل: لا يمتنع ذلك، لأنّك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنّما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وُصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله ^(٣):

(١) في ط: فقلوك.

(٢) في الأصل م «ظرفاً» بعد قوله: حالاً وليس في «ط».

(٣) ذكره اللسان في مادة /فقد/ ولم ينسبه.

إذا فاقدُ خطباءَ فرخين رجعت
 ذكرتُ سليماً في الخليط المَبَّينِ
 والتَّحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضَوِّبُ زيدا،
 لَقُبِحَ كما يَقْبَحُ ذلك في الصِّفة، ولم يجيء ذلك في حال السَّعة
 والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (وَلَوْطًا إِذْ
 قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ) [العنكبوت/٢٨]، (أَيْنَكُمْ)
 [العنكبوت/٢٩]. وكان ابن كثير يستفهم بغير مدٍّ، يلفظ بياء بعد
 الألف، [وروي عن نافع المدُّ، وروي^(١) عنه مثل قراءة ابن كثير.
 وكان ابن عامر يهمل همزتين في^(٢) (أَيْنَكُمْ)، وقال ابنُ ذكوانَ عنه
 بهمزتين والاستفهام، فكأنَّ^(٣) قراءته: (أَيْنَكُمْ) يَمْدٌ^(٤) بين الهمزتين،
 وإنَّما قلت ذلك، لأنَّ أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن
 هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: (أإذا) في وزن: عاعذا.

حفص عن عاصم في الأوَّل^(٥) مثل نافع الثاني بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي

= وجاءت نسبته في المقرب لابن عصفور ١٢٤/١ إلى بشر بن أبي خازم
 وليس في ديوانه (ت: الدكتور عزة حسن).

والفاقد من النساء: التي يموت زوجها أو ولدها.

(١) في ط: وكان نافع يروى عنه المدُّ ويروى.

(٢) كذا في ط بزيادة (في) وسقطت من م، وهي في السبعة.

(٣) في م: واستفهام وكأن. والمثبت من ط والسبعة.

(٤) في م: بمدَّة والمثبت من ط والسبعة.

(٥) في ط: الأولى.

بالاستفهام فيهما غير أنَّ أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين^(١).

[قد تقدم ذكر القول في ذلك]^(٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (لُنَجِّنْهُ) [العنكبوت/٣٢] مشددة، و(إِنَّا مُنْجُوكَ) [العنكبوت/٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديد الحرفين، وقرأ حمزة والكسائي بتخفيف الحرفين.

أبو زيد عن أبي عمرو: (لُنَجِّنْهُ) ساكنة النون الثانية^(٣).
[قال أبو علي]^(٤): حَجَّةٌ مَنْ قَالَ: (إِنَّا مُنْجُوكَ) بالتخفيف:
قوله سبحانه^(٥): (فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ) [العنكبوت/٢٤].
وحجَّةٌ مَنْ ثَقُلَ قوله^(٦): (وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا) [فصلت/١٨]،
يقال: نجا زيدٌ، قال:

نجا سالمٌ والروحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ^(٧)

(١) السبعة ص ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من (م).

(٣) السبعة ص ٥٠٠.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: قوله تعالى.

(٧) هذا صدر بيت لحذيفة بن أنس الهذلي عجزه:

ولم ينج إلا جفن سيفٍ ومُزَرَا

وقد سبق في ٣٢٢/٣ وروايته ثم، وهنا في ط: والنفس منه.

وَنَجِيَّتُهُ، وَأُنْجِيَّتُهُ مِثْلُ: فَرَحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَيَقْوِي التَّشْدِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى ^(١): (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) [القمر/٣٤]، وَفِي قِصَّةِ لُوطٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (فَنَجَّيْنَاهُ).

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ ^(٢): (إِنَّا مُنْزِلُونَ) [العنكبوت/٣٤] بِالتَّشْدِيدِ ^(٣)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (إِنَّا مُنْزِلُونَ) بِاسْكَانِ النُّونِ.
الْكَسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ (إِنَّا مُنْزِلُونَ) مُشَدِّدًا، وَكَذَلِكَ رَوَى الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ^(٤).

قَالَ [أَبُو عَلِيٍّ]: قَالَ سَبْحَانَهُ ^(٥): (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) [الشعراء/١٩٣] فَإِذَا عَدَّيْتَهُ نَقَلْتَهُ بِالْهَمْزَةِ أَوْ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، كَمَا أَنَّ نَجَا زَيْدًا، كَذَلِكَ، تَقُولُ: نَجِيَّتُهُ، وَأُنْجِيَّتُهُ، قَالَ: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ) [الزمر/٦] (فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقرة/٥٩]، وَأَكْثَرُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ التَّنْزِيلِ دَلَالَةٌ عَلَى تَقَدُّمِ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ) [العنكبوت/٤٢] بِالتَّاءِ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ ^(٦) يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ (يَدْعُونَ) بِالْيَاءِ.

الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَحُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ

(١) سَقَطَتْ مِنْ ط.

(٢) كَذَا فِي ط وَسَقَطَتْ مِنْ م.

(٣) كَذَا فِي ط وَسَقَطَتْ مِنْ م.

(٤) السَّبْعَةُ ٥٠٠.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقَطَ مِنْ ط.

(٦) (يَحْيَى عَنْ) زِيَادَةٌ مِنْ ط مَوْجُودَةٌ فِي السَّبْعَةِ.

عن عاصمٍ : (مَا تَدْعُونَ) بالتاء، حفص عن عاصم : (مَا يَدْعُونَ) بالياء^(١).

[قال أبو علي]^(٢) حجة الياء : أن الذي تقدمه غيبة (مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ . . . لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) [العنكبوت/٤١]، (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ) [العنكبوت/٤٢] والتاء على : قُلْ لَهُمْ : (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ)، لا يكون إلا على هذا، لأن المسلمين لا يخاطبون بذلك، و(ما) استفهام موضعه نصب بتدعون، ولا يجوز أن تكون نصباً بـ يعلم، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب بـ يعلم، والتقدير : إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ : أَوْتْنَا تدعون من دونه أو غيره؟ أي : لا يخفى ذلك عليه ؛ فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون : يعلم بمعنى يعرف، كقوله تعالى^(٣) : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [البقرة/٦٥]، لأن ذلك لا يُلغى، وما لا يُلغى، لا يُعْلَقُ، ويبعد ذلك دخول من في الكلام، وهي إنما تدخل في نحو قولك : هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال^(٤) : (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/١٣٥]، المعنى : فسوف يعلمون : المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا^(٥) القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

(١) السبعة ص ٥٠١ مع اختلاف يسير في العبارة.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط : قوله.

(٥) في م : فهذا.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [العنكبوت/ ٥٠].

فقرأ [نافع و] أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (آيات مِنْ رَبِّهِ) جماعة.

علي بن نصر عن أبي عمرو: (آيَةٌ) واحدة.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (آيَةٌ) على التوحيد^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): حجة الأفراد قوله: (فَلْيَأْتِنَا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ) [الأنبياء/ ٥]، (وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه، قل إن الله قادر على أن ينزل آية) [الأنعام/ ٣٧] وحجة الجمع أن في حرف أبي زعموا: (لَوْلَا يَأْتِنَا بآيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ) [طه/ ١٣٣] (قل إنما الآيات) [الأنعام/ ١٠٩]، وقد تقع (آيَةٌ) على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: (وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً) [المؤمنون/ ٥٠]، وليس في قوله: (قل إنما الآيات عند الله) [الأنعام/ ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: (آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ) [العنكبوت/ ٥٠]، لأنهم لما اقترحوا (آيَةً) قيل لهم^(٤): الآيات عند الله، والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآياتٌ آخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه^(٥) أنهم اقترحوا آية.

(١) ما بين معقوفين سقط من م وهو في ط والسبعة وفي النص تقديم وتأخير بين م وط والمؤدّى واحد.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٥٠١.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: تلونا.

اختلفوا في الباء والنون من قوله تعالى: (وَيَقُولُ ذُوقُوا)
[العنكبوت/٥٥]. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر (ونقول)
بالنون، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (وَيَقُولُ) بالياء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): يقول ذُوقُوا أي^(٣): يقول الموكل بعذابهم:
ذوقوا، كقوله: (والملائكة بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ. أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ
[الأنعام/٩٣]، أي: يقولون لهم: [أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ]^(٤)، ومن قال:
(ونقول)؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه، جاز أن يُنسب إليه،
وجوازه على هذا المعنى، لأن الله سبحانه: (لا يَكَلِّمُهُمْ) ومعنى:
(ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) أي: جزاءه، وقيل: (ذوقوا) لوصول ذلك إلى
المعذب كوصول^(٥) الذوق إلى الذائق.

قال:

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَذُقْ^(٦)

ويجوز في^(٧) (ويقول ذوقوا)، أن يكون القول للموكلين
بالعذاب دون المعذبين كقوله جلّ وعزّ^(٨): (ونقول ذُوقُوا عَذَابَ
الْحَرِيقِ) [آل عمران/١٨١] ونحو ذلك من الآي.

(١) السبعة ص ٥٠١.

(٢) سقط من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في ط: ذوقوا.

(٥) في م: لوصول.

(٦) لم نعر عليه وفي م: جنيت بدل جنيته.

(٧) سقطت من م.

(٨) سقطت من ط.

اختلفوا في سكون^(١) الياء وتحريكها من قوله سبحانه^(٢): (يا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ) [العنكبوت/٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: (يا عِبَادِي الَّذِينَ)، وفي الزُّمَر: (يا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا) [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفي الزخرف: (يا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) [٦٨]، ويأتي في موضعه إن شاء الله، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (يا عِبَادِي) بوقف الياء في الحرفين.

ابن عامر وحده: (أَرْضِي وَاسِعَةٌ) بفتح الياء وأسكنها الباقون^(٣).

[قال أبو علي^(٤): التحريك والإسكان [في هذه الياءات]^(٥) حسان.

قرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: (ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [العنكبوت/٥٧] بالياء، وقرأ^(٦) الباقون وحفص عن عاصم بالتاء^(٧).

قال أبو علي: أما (يُرْجَعُونَ)، فلأن الذي قبله على لفظ الغيبة،

(١) في ط: جزم.

(٢) في ط: تعالى.

(٣) السبعة ص ٥٠١ - ٥٠٢.

(٤) سقطت في ط.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من م.

(٦) سقطت من م.

(٧) السبعة ص ٥٠٢.

وهو قوله: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ، ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [العنكبوت/٥٧]، وجاء على لفظ الجمع لأن كلا جمع في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

(وَتَرْجِعُونَ) بالتاء على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٤] بعد قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة/١].

اختلفوا في قوله سبحانه: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) [العنكبوت/٥٨] في الباء والثاء، فقرأ حمزة والكسائي: (لَتُثَوِّبَنَّهُمْ) بالثاء، وقرأ الباكون: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) بالباء^(١).

قال أبو زيد: بَوَّأْنَا فلاناً مَترلاً تَبَوَّأْتاً، فما حكى أبو زيد. حجة لمن قرأ (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت/٥٨]، وقال: (ولقد بَوَّأْنَا بني إسرائيل مَبُوءًا صِدْقٍ) [يونس/٩٣]، وقال: (وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ) [الحج/٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها في (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل/٧٢] ويجوز أن يكون (بَوَّأْنَا) لدعاء إبراهيم وهو قوله: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ . . فاجْعَلْ أَفْتِدَاءً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) [إبراهيم/٣٧]، ويكون المفعول محذوفاً على هذا، كأنه: وَإِذْ بَوَّأْنَا بِالدُّعَاءِ إِبْرَاهِيمَ نَاساً مَكَانَ الْبَيْتِ، كقوله تعالى^(٢): (بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ) [يونس/٩٣]، وقال: (نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر/٧٤] فعلى هذا قوله سبحانه^(٣): (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت/٥٨]، فأما من قرأ: (لَتُثَوِّبَنَّهُمْ) فقد قال: (وما كُنْتُ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ) [القصص/٤٥]

(١) السبعة ص ٥٠٤.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيماً نازلاً فيهم، قال: والثوي: الضيف،
وأشدد للعجاج^(١):

فبات حيث يدخل الثوي

وقال الأعشى^(٢):

أثوى وقصر ليلة ليزوداً^(٣)

وقال حسان^(٤):

ثوى في قريشٍ بضع عشرة حجة

فكان^(٥) هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف
جرٍّ، أو زيدت^(٦) عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني،
وليس في الآية حرف جرٍّ.

(١) من أرجوزة للعجاج وقبله:

وبِيعَةً لسورها علي

والبيعة: موضع تعبد للنصارى، ديوانه ٥١١/١:

(٢) صدر بيت وعجزه:

فمضت وأخلف من قتيلة موعداً

أثوى: بمعنى: أقام. ديوانه ٢٢٧.

(٣) انتهى نقله عن مجاز القرآن ١٠٧/٢ لأبي عبيدة.

(٤) في ديوانه: ٩٤/١.

ثوى بمكة بضع عشرة حجة

يذكر لو يلقى خليلاً مؤاتياً

من قصيدة يمدح بها الرسول عليه الصلاة والسلام. وما في الحجة أصح وزناً.

(٥) في (م) وكان.

(٦) في ط: فزيدت.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: (لَثَوِيْنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) قال: ولا يعجبني، لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو علي: هذا الذي رآه أبو الحسن يدلُّ على أن ثوى ليس بمتعدٍّ، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجهه أنه كان في الأصل: لَثَوِيْنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غَرْفٍ؛ كما تقول: لَنَزَّلْنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غَرْفٍ، وحذف الجار كما حذف من قوله^(١):

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

ويقول ذلك أن الغَرْفَ وإن كانت أماكن مختصة، فقد أجريت المختصة من هذه الظروف مجرى غير المختصة نحو قوله^(٢):

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ

ونحو: ذهبُ الشام، عند سيويه، ويقوي الوجه الأول، قوله سبحانه^(٣): (تَنَبَّأُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر/٧٤].

اختلفوا في كسر اللام وإسكانها من قوله تعالى: (وَلِيَتَمَتَّعُوا) [العنكبوت/٦٦]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (وَلِيَتَمَتَّعُوا) بجزم

(١) صدر بيت لعمر بن معد يكرب وعجزه:

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

وهو الشاهد ٥٢٣ من شرح أبيات المغني ٢٩٩/٥ وقد استوفي تخريجه هناك، والنشَب: المال الثابت، وأراد به الإبل خاصة.

(٢) عجز بيت لساعدة بن جؤية وصدره:

لَدِنٍ بِهِزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

وفي رواية «لَذَّ» أي تَلَذَّ الكف بهزه - ويعسل: يضطرب - كما عسل الطريق. أي: في الطريق. وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني انظر

٩/١ إلى ١٢.

(٣) سقطت من ط.

اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام، (وَلِيَتَمَتَّعُوا) أبو زيد عن أبي عمرو (وَلِيَتَمَتَّعُوا) ساكنة اللام.

واختلف عن نافع، فروى المسيبي، وقالون وإسماعيل بن أبي أويس، (وَلِيَتَمَتَّعُوا) على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبي أويس ساكنة اللام.

وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع (وَلِيَتَمَتَّعُوا) على معنى كي^(١).

[قال أبو علي^(٢): مَنْ كَسَرَ اللَّامَ وجعلها الجارة، كانت متعلقة بالإشراك، كأنَّ المعنى: يشركون ليكفروا، أي لا عائدة^(٣) لهم في الإشراك إِلَّا للكفر^(٤)، فليس يردُّ عليهم الشرك نفعاً، إِلَّا التمتع^(٥) بما يستمتعون به في العاجلة من غير نصيب في الآخرة. وَمَنْ قرأ: (وَلِيَتَمَتَّعُوا) أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: (وَاسْتَغْفِرْ مَنْ اسْتَطَعْتَ) [الإسراء/٦٤]، و(اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) [فصلت/٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التي في معناها^(٦)، ويدلُّ على جواز الأمر هاهنا، قوله في الأخرى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ) [النحل/٥٥، الروم/٣٤].

والإسكان في لام الأمر سائغٌ نحو: (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) [الحج/٢٩].

(١) السبعة ص ٥٠٣.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: لا فائدة.

(٤) في ط: الكفر.

(٥) في ط: إِلَّا الكفر والتمتع.

(٦) كذا في ط وفي م معناه.

[بسم الله] (١)

ذكر اختلافهم في سورة الروم

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ (٢): (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ [الروم/ ١٠] فِي الرُّفْعِ وَالنَّصَبِ).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ) رفعا،
وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ) نصبا،
وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم (عاقبة)
رفعا (٣).

قال أبو علي: قوله سبحانه (٤): (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ) أسأوا
السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا [الروم/ ١٠] مَنْ نَصَبَ (عاقبة) جعله خبر كان ونصبه
متقدما، كما قال: (وَكَاْنَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم/ ٤٧]، فأما
اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما:

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: تعالى.

(٣) السبعة ص ٥٠٦.

(٤) سقطت من ط.

(السُّوْأَى) التقدير: ثم كان السُّوْأَى عاقبة الذين أساءوا، ويكون في (١) قوله: (أَنْ كَذَّبُوا) مفعولاً له، تقديره: ثُمَّ كَانَ السُّوْأَى عاقبة الذين أساءوا لِأَنْ كَذَّبُوا، ولا يجوز أن تكون (أَنْ كَذَّبُوا) متعلقاً بقوله: (أَسَاءُوا) على هذا، لأنَّكَ تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أنَّ: (أَسَاءُوا) في صلة الذين، و(السُّوْأَى) الخبر، فلو جعلت (أَنْ كَذَّبُوا) في صلة (أَسَاءُوا) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان. والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم كان إذا نصبت العاقبة أن كَذَّبُوا، المعنى: ثم كان التَّكْذِيبُ عاقبة الذين أساءوا، ويكون (السُّوْأَى) على هذا مصدراً لأساءوا، لأنَّ فُعلَى من أبنية المصادر، كالرُّجْعَى، والشورى، والبشرى، وكذلك تكون السُّوْأَى مصدراً.

وممَّا يدلُّ أنَّ السَّوْءَ والسُّوْأَى بمعنى ما أنشده أبو عُمَرَ (٢):

أَنْتِ جَزَوْنَا عَامِرًا سَوًّا بِفَعْلِهِمْ

أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِنِي السُّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ

وَمَنْ رَفَعَ الْعَاقِبَةَ فَقَالَ: (ثم كان عاقبة الذين أساءوا) جاز أن يكون الخبر شيئين: (السُّوْأَى) و(أَنْ كَذَّبُوا)، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساءوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التَّكْذِيبُ بآيات الله، أي لم يظفر من (٣) شركه وكفره بشيء إلا بالتَّكْذِيبِ، بآيات الله، فإذا جعلت «أَنْ كَذَّبُوا» نفس الخبر، جعلت (السُّوْأَى) في موضع نصب، بأنَّه

(١) سقطت من م.

(٢) من قصيدة لأفنون التغلبي. وهو الشاهد ٥٦ من شواهد شرح أبيات المغني

٢٤٠/١ وما بعدها. وقد استوفينا تخريجه هناك.

(٣) في ط: في.

مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأي صفة لموصوف محذوف كأنه :
الخُلَّةُ السوأي، أو الخِلَالُ السوأي.

حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ : (لَايَاتِ لِلْعَالَمِينَ) [الروم/٢٢] مكسورة
اللام جمع عالمٍ ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ بفتح (١) اللام.

[قال أبو علي] (٢): خَصَّ العالمين على رواية حفص ، وإن
كانت الآية لكافة الناس عالمهم وجاهلهم ، لأنَّ العالمَ لَمَّا تدبَّرَ ،
فاستدلَّ بما شاهد على ما لم يستدلَّ عليه غيره ، صار كأنه ليس بآية
لغير العالم ، لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها . وَمَنْ قال : (لِلْعَالَمِينَ)
فلأنَّ ذلك في الحقيقة دلالةٌ وموضعُ اعتبار ، وإن ترك تاركون [لغفلتهم
ولجهلهم] (٣) التدبُّر لها والاستدلال منها .

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ : (ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)
فقرأ أبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر : (ثم إليه يُرجعون) بالياء
[الروم/١١] وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي ،
وحفص عن عاصم (تُرْجَعُونَ) بالتاء .

عباس (٤) عن أبي عمرو : (تُرْجَعُونَ) بالتاء (٥) .

[قال أبو علي] (٦): حَجَّةُ الياء أن المتقدم ذكره غيبة (يَبْدَأُ الخَلْقَ

(١) في ط : بنصب وهي كذلك في السبعة .

(٢) سقطت من ط .

(٣) في ط : لموضع غفلتهم أو لجهلهم .

(٤) في السبعة عياش .

(٥) السبعة ص ٥٠٦ .

(٦) سقطت من ط .

ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ [الروم / ١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى ، وجاء قوله (يُعِيدُهُ) على لفظ الخلق ، وقوله : (يُرجعون) على المعنى ، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان يعيده كذلك . ووجه التاء أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب ، ونظيره : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة / ١] ، (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة / ٤] .

وقرأ حمزة والكسائي : (وكذلك تَخْرُجُونَ) [الروم / ٩] بفتح التاء

وقرأ الباقر^(١) : (وكذلك تُخْرَجُونَ) بضم التاء^(٢) .

[قال أبو علي]^(٣) حَجَّةٌ تَخْرُجُونَ : (يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) [القمر / ٧ ، المعارج / ٤٣] . وقوله تعالى : (إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ) [يس / ٥١] .

وحجَّةٌ تُخْرَجُونَ : (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا) [يس / ٥١] وقوله : (كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى) [الأعراف / ٥٧] وقوله : (وإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ) [العنكبوت / ٢١] .

عباس عن أبي عمرو (كَذَلِكَ يُفْصَلُ الْآيَاتِ) [الروم / ٣٢] بالياء ، وقرأ الباقر بالنون^(٤) .

[قال أبو علي]^(٥) : وجه الياء ما تقدّم من لفظ الغيبة من قوله : (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ) [الروم / ٢٨] ، ووجه النون ما تقدّم من

(١) في ط : وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ، كما في السبعة .

(٢) السبعة ص ٥٠٦ .

(٣) سقطت من ط .

(٤) السبعة ص ٥٠٧ .

(٥) سقطت من ط .

قوله سبحانه^(١): (فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ) [الروم/٣٨] (كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ).

وذكر بعض أصحاب أحمد أن المشهور من قراءة أبي عمرو (كَذَلِكَ نُفَصِّلُ) وهو الوجه لأن قوله (فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ) متأخر عن قوله: (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ) [الروم/٢٨].

قال: كُلُّهُمْ قَرَأَ: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا) [الروم/٣٩] ممدوداً غير ابن كثير فإنه قرأ: (آتَيْتُمْ) قصراً. ولم يختلفوا في مدّ (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩]^(٢).

قال أبو علي: معنى (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا): ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا ما هو أكثر منها وتكافؤوا أزيد منها فلا يربو عند الله، لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض، ولم تبتغوا في ذلك وجه الله. ومثل هذا في المعنى قوله سبحانه^(٣): (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [المدثر/٦] فَمَنْ مَدَّ آتَيْتُمْ، فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: (فَاتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا) [آل عمران/١٤٨] أي: أعطاهم. وأما قصر ابن كثير فإنه يؤوّل في المعنى إلى قَوْل مَنْ مَدَّ؛ إِلَّا أَنْ (آتَيْتُمْ) على لفظ: جِئْتُمْ، كما تقول: جئت زيداً، فكأنه ما جئتم من رباً، ومجيئهم لذلك إنما هو على وجه الإعطاء له، كما تقول: آتيت الخطأ، وآتيت الصواب، وآتيت قبيحاً، وقال الشاعر:

آتَيْتُ الَّذِي يَأْتِي السَّفِيهَ لِعَرَّتِي
إِلَى أَنْ عَلَا وَخَطُ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرِقِي^(٤)

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٠٧.

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت في اللسان (وخط) وقد خطه الشيب وخطاً ووخضه بمعنى واحد أي: =

فَاتِيَانُهُ الَّذِي يَأْتِي السَّفِيهَ إِنَّمَا هُوَ فَعْلٌ مِنْهُ لَهُ، قَالَ: وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي مَدٍّ (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩] فَهَذَا كَقَوْلِهِ: (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) [الأنبياء/٧٣]، وَإِنْ كَانَ لَوْ قَالَ: آتَيْتُ الزَّكَاةَ لَجَازَ أَنْ يَعْنِيَ بِهِ فَعَلْتُهَا، وَلَكِنَّ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ. وَسَائِرُ الْكَلَامِ: الْإِيتَاءُ.

قَالَ: وَكُلُّهُمْ قَرَأَ: (لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ) [الروم/٣٩] غَيْرُ نَافِعٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَ (لِيَرْبُؤَ) بِالنَّاءِ، سَاكِنَةً الْوَاوِ^(١).

قَالَ [أَبُو عَلِيٍّ]^(٢): فَاعِلٌ لِيَرْبِؤَ، الرِّبَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا) وَقُدِّرَ الْمُضَافُ وَحُذِفَ كَأَنَّهُ اجْتِلَابٌ^(٣) أَمْوَالِ النَّاسِ، وَاجْتِنَابُهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ سُمِّيَ هَذَا الْمَدْفُوعُ عَلَى وَجْهِ اجْتِلَابِ الزِّيَادَةِ رَبًّا لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ فِيهِ الْاسْتِزَادَةُ عَلَى مَا أُعْطِيَ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ الزِّيَادَةِ، وَالرِّبَا: هُوَ الزِّيَادَةُ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَ الْمُحَرَّمُ الْمُتَوَعَّدُ عَلَيْهِ^(٤) فَاعِلُهُ رَبًّا لِزِيَادَةِ مَا يَأْخُذُ عَلَى مَا أُعْطِيَ، وَالْمَدْفُوعُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ رَبًّا، إِنَّمَا الْمُحَرَّمُ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَأْخُذُهَا زَائِدًا عَلَى مَا أُعْطِيَ فَسُمِّيَ الْجَمِيعُ رَبًّا، وَكَذَلِكَ مَا أُعْطَاهُ الْوَاهِبُ وَالْمُهِدِي لِاسْتِجْلَابِ الزِّيَادَةِ سُمِّيَ رَبًّا لِمَكَانِ الزِّيَادَةِ الْمَقْصُودَةِ فِي الْمَكَاظِفَةِ، فَوَجْهَ (لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ) لِيَرْبِؤَ مَا آتَيْتُمْ فَلَا يَرْبِؤُ عِنْدَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ وَجْهَ الْبِرِّ وَالْقُرْبَةِ، إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ اجْتِلَابَ الزِّيَادَةِ، وَلَوْ قَصَدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ لَكَانَ كَقَوْلِهِ: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ)

= خالطه. ورواية (م): «إلى أن بدا» بدل «علا».

(١) السبعة ص ٥٠٧.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: في اجتلاب.

(٤) كذا في ط: وسقطت من م.

[الروم/٣٩] أي صرتم ذوي أضعافٍ من الثواب على ما أتوا من الزكاة تُعْطُونَ بالحسنة عشرة كما قال تعالى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] وقول نافع (لِتَرْبُوا) أي لتصيروا ذوي زيادة فيما آتَيْتُمْ من أموال الناس؛ أي: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنه من أربى أي: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلهم قرأ^(١): (وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا) [الروم/٤٨] مفتوحة السين غير ابن عامر فإنه قرأ: (كِسْفًا) ساكنة السين^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): الكِسْفُ الْقِطْعُ، الواحدة كِسْفَةٌ، مثل: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وَمَنْ قرأ (كِسْفًا) أمكن أن يجعله مثل سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، فيكون معنى القراءتين واحداً وقوله بعد: (فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ) [الروم/٤٣] يجوز أن يعود الضمير إلى الكِسْفِ فَذَكَرَ، كما جاء (مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ) [يس/٨٠] ويجوز أن يعود إلى السحاب. وَمَنْ قال: (كِسْفًا) رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى^(٤): (فَانظُرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَةِ اللَّهِ) [الروم/٥٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: (إِلَى آثَرِ) على واحدة. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ) جماعة^(٥).

قال أبو علي: الإفراد في (آثر) لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز

(١) في ط: يقرأ.

(٢) السبعة ص ٥٠٨.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: عز وجل.

(٥) السبعة ص ٥٠٨.

الجميع لأنَّ رحمة الله، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه^(١):
 (وإنَّ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [النحل / ١٨] فأما قوله: (كَيْفَ يُحْيِي
 الْأَرْضَ) [الروم / ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله الأثر، ويجوز أن يكون
 فاعله: الضمير الذي يعود إلى اسم الله^(٢)، وأن يكون الفاعل: الذكر
 العائد إلى اسم الله تعالى^(٣) أولى، لقوله: (أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ
 مَوْتِهَا) [الحديد / ١٧] (وَلَنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا) [الفرقان / ٤٩] ونحو هذا
 من الآي.

ومن ردِّ الذكر الذي في (يُحْيِي) إلى الأثر لزمه إذا قال: (إلى
 آثار رَحْمَةِ اللَّهِ) أن يقول: (تحْيِي) بالتاء، إذا جعل الفعل للآثار.
 قال: كلُّهم قرأ: (وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ) [الروم / ٥٢]، نصباً^(٤) غير
 ابن كثير فإنه قرأ: (وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ) رفعاً، عباس عن أبي عمرو ومثل
 ابن كثير^(٥).

قال أبو علي: هذا مثلُ ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا
 تسمع الميت بعد^(٦) استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع
 الكفار، والمعنى: أنه لا ينتفع بما يسمعه لأنه لا يعيه، ولا يعمل به،
 ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: وَلَا تُسْمِعُ وَلَا يَسْمَعُ يتقاربان، لأنَّ
 المعنى: إنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْكَافِرَ مَا تَأْتِيهِ مِنْ حِكْمَةٍ وَمَوْعِظَةٍ كَمَا لَا تُسْمِعُ
 الْأَصْمَ الْمُدْبِرَ عَنْكَ، إِلَّا أَنَّ لَا تُسْمِعُ أَحْسَنَ لِيَكُونَ مُشَاكَلاً لِمَا قَبْلَهُ فِي

(١) قوله سبحانه: (كَيْفَ يُحْيِي)

(٢) له في نسخة

(٣) ٨٠٥ في نسخة

(٤) له في نسخة

(٥) له في نسخة

(٦) له في نسخة

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: اسم الله عز وجل.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) السبعة ص ٥٠٨.

(٦) في ط: لتعذر.

إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً [لما عطف عليه] ^(١).

اختلفوا في ضَمِّ الضَّادِ وفتحها من قوله جَلَّ وعَزَّ ^(٢): (الله الذي خلقكم من ضُعْفٍ) [الروم/٥٤] فقرأ عاصم وحمزة (مِنْ ضُعْفٍ) بفتح الضاد فيهنَّ كُلَّهنَّ. وقرأ الباكون: (مِنْ ضُعْفٍ) في كلهنَّ بضم الضاد، وقرأ حفص عن نفسه (ضُعْفٍ) بضم الضاد ^(٣).

قال [أبو علي] ^(٤): هما لغتان ومثله: الْفَقْرُ وَالْفُقْرُ، وروي عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ ^(٥): (مِنْ ضُعْفٍ)، فقال: (مِنْ ضُعْفٍ). والمعنى: خلقكم من ضُعْفٍ أي من ماءٍ ذي ضُعْفٍ كما قال: (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ) [المرسلات/٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عَزَّ وجلَّ: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ) [الروم/٥٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لَا تَنْفَعُ) بالتاء ههنا، وفي المؤمن [٥٢] أيضاً. وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفي المؤمن بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما.

[قال أبو علي] ^(٦): التأنيث حسنٌ لأنَّ المعذرة اسمٌ مؤنث. فأما التذكير فلا لأنَّ التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل

(١) في ط: للمعطوف عليه.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٥٠٨.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت «وسلم» من ط.

(٦) سقطت من ط.

وفعله، والفصل يُحَسِّنُ التذكير، وقد قال^(١) فيما لم يقع فيه الفصل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة/٢٧٥] فإذا انضمَّ الفصلُ إلى أنَّ التأنيث ليس بحقيقي قوي التذكير.

قرأ^(٢) ابن كثير وحده: (لِنَذِيْقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا) [الروم ٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قبل ولم يتابعه أحد في هذه الرواية.

عبيد بن عكيل ومحمد بن صالح والبيزي عن شبل عن ابن كثير: (لِنَذِيْقَهُمْ) بالياء. وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيتُه لا يعرف النون. وقرأ الباكون: (لِنَذِيْقَهُمْ) بالياء^(٣).

قال أبو علي: الجار يتعلق بقوله: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) [الروم/٤١] المعنى ظهر الجذب في البر والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتَلَأَتِ الْأَرْضُ ظِلْمًا وَضَلَالَةً، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ^(٤) ﷺ رَجَعَ رَاجِعُونَ^(٥)، والقحط يدلُّ عليه قوله تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ، وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ) [البقرة/١٥٥] وقوله: (لِنَذِيْقَهُمْ)، فيه ضمير اسم الله^(٦)، وهو في المعنى مثلُ (لِنَذِيْقَهُمْ).

(١) في ط: جاء.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ٥٠٧.

(٤) في ط: نبيه.

(٥) أي: رجع راجعون من الناس. انظر الطبري ٤٩/٢١.

(٦) في ط: الله عز وجل.

[لقمان/٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا) نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (وَيَتَّخِذَهَا) رفعاً^(١).

[قال أبو علي]^(٢): مَنْ رَفَعَ (يَتَّخِذَهَا) جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ مِنْ: يَشْتَرِي، وَيَتَّخِذُ، وَمَنْ نَصَبَ عَطْفَهُ عَلَى (لِيُضِلَّ) (وَيَتَّخِذَهَا)، فَأَمَّا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَّخِذَهَا) فَقِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَحَادِيثِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلسَّبِيلِ، وَالسَّبِيلُ يُؤْنَتُ، قَالَ [الله تعالى]^(٣): (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي) [يوسف/١٠٨]، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَّخِذَهَا) يَعُودُ إِلَى آيَاتِ اللهِ. وَقَدْ جَرَى ذِكْرُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): (تِلْكَ آيَاتُ اللهِ) [البقرة/٢٥٢] وَالْفِعْلَانِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ جَمِيعًا فِي الصَّلَةِ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ) [لقمان/٦] قَالَ: سَمَاعُ الْغَنَاءِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) [لقمان/١٣] بِوَقْفِ الْيَاءِ، وَ(يَا بُنَيَّ إِنَّهَا) مَكْسُورَةُ الْيَاءِ، وَ(يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ) [لقمان/١٧] بِنَصَبِ^(٥) الْيَاءِ هَذِهِ رَوَايَةُ ابْنِ أَبِي بَرَّةَ. وَأَمَّا قَبْلُ فَأَقْرَأَنِي الْأَوَّلَى وَالثَّلَاثَةَ بِوَقْفِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْيَاءِ فِي الْوَسْطَى.

وَرَوَى حَفْصُ عَنْ عَاصِمِ الثَّلَاثَةَ بِفَتْحِ الْيَاءِ فِيهِنَّ. أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمِ

(١) السبعة ص ٥١٢.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: نصب.

بكسر الياء في الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. المفضل عن عاصم: (يا بُنَيَّ) نصب في الثلاثة المواضع^(١).

[قال أبو علي]^(٢): مَنْ قال^(٣) (يا بُنَيَّ) فأسكن في الوصل فإنه يجوز أن يكون على قول مَنْ قال: يا غلامٍ أقبَل فلماً وقف قال يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون قد^(٤) أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء في الشعر كقول عمران:

قد كنتُ عندك حَوَلاً لا يُروِّعُنِي
فِيهِ رَوَائِعُ من إنسٍ ولا جَانٍ^(٥)

فإنما خفف جانٍ للقافية ثم وصل بحرف الإِطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه^(٦) جاء في الكلام، وَمَنْ قال: (يا بُنَيَّ إِنَّهَا) [لقمان/١٦] فهو على قولك: يا غلامٍ أقبَل، وهذا حَسَن لأنَّ المستحسن في هذه الياء أن تحذف من^(٧) المنادى لوقوعها موقع التنوين، وكونها بمنزلة، والتنوين يُحذف في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

وَمَنْ قال: (يا بُنَيَّ) ففتح الياء، فإنه على قولك يا بُنَيَّا فأبدلَ من ياء الإِضافة ألفاً، ومن الكسرة فتحةً وعلى هذا حمل أبو عثمان قولَ مَنْ

(١) السبعة ص ٥١٢ - ٥١٣ .

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: قرأ.

(٤) سقطت من م.

(٥) سبق في هود ٤٢/ ج ٣٣٦/٤ .

(٦) في ط: لا نعلم.

(٧) في ط: في.

قَالَ: (يَا أَبْتَ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم/٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطّرداً [في هذه الياءات] ^(١) وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.
اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عزّ وجلّ: (وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) [لقمان/١٨] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: (وَلَا تُصَعِّرْ) بغير ألف.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (تُصَاعِرْ) بِألف ^(٢).

[قال أبو علي] ^(٣): يشبه أن يكون: (ولا تصعر)، (ولا تصاعر) بمعنى كما قال سيبويه في: ضَعَّفَ وضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، ولا تصعر: لغة بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبراً عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصَّعَرِ الذي يأخذ الإبل في رؤوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزور كازورار الذي به هذا الداء الذي [يكون منه في عنقه] ^(٤)، ويُعرضُ بوجهه، ومثّل ذلك قوله ^(٥):

يُهْدِي إِلَيَّ حَيَاةً ثَانِي الْجِيدِ

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ: (إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ) [لقمان/١٦] رفعاً، وَنَصَبَ الْبَاقُونَ اللَّامَ ^(٦).

(١) في ط: في هذا الباب.

(٢) السبعة ص ٥١٣.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: يلوي منه عنقه.

(٥) لم نظفر له على تنمة أو قائل.

(٦) السبعة ٥١٣.

[قال أبو علي^(١): مَنْ نصب فقال: (إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ) فاسمُ كان ينبغي أن تكون: المظلمة، المعنى: إِنْ تَكُ المظلمةُ أو السيئةُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ من خردلٍ أتى الله بها، وأثابَ عليها، أو عاقب، إِنْ لم يكن قد كفر، أو أحبط. وَمَنْ قال: إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ؛ فَالْحَقُّ علامة التأنيث الفعل، والفاعلُ مِثْقَالَ المذَكَّر، فلأَنَّ المِثْقَالَ هو السيئةُ أو الحسنةُ^(٢) فَأَنْتَ عَلَى المعنى كما قال: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] فَأَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْثَالُ مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْحَسَنَاتُ، فَحَمَلَ عَلَى المعنى، فكذلك المِثْقَالُ. فَإِنْ قُلْتَ: فما وجهُ قوله سبحانه^(٣): (فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ) [لقمان/١٦]؟

وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه^(٤) في صخرة كائنة في الأرض أغنى: «أو في الأرض» عن قوله: «فتكن في صخرة». قيل: إِنْ هَذَا النِّحْوُ مِنَ التَّأْكِيدِ والتَّكْرِيرِ لَا يَنْكُرُ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥): (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق/١] ثُمَّ قَالَ: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) [العلق/٢] فَكَذَلِكَ وَصِفَتْ الْمَظْلَمَةُ بِكُونِهَا فِي صَخْرَةٍ أَخْفَى لَهَا، وَأَغْمَضَ لِمَكَانِهَا فِيهِ تَأْكِيدٌ وَتَشْبِيهُ أَنَّ هَذِهِ الْمَظَالِمَ لَا تُخْفَى عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَلَنْ يَدَّعِ أَنْ يَثِيبَ أَوْ يِعَاقِبَ عَلَيْهَا.

(١) سقطت من ط.

(٢) كذا في ط وفي م: والحسنة.

(٣) سقطت في ط.

(٤) في ط: حصلت بكونها.

(٥) سقطت في ط.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى^(١): (وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً) [لقمان / ٢٠].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم (نِعْمَهُ) جماعة، وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (نِعْمَةً) واحدة.

علي بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: (نِعْمَةً) واحدة، [(وَنِعْمَهُ) جماعة]^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): النعم: جمع نعمة، مثل سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ. فالنعم الكثير، ونعم الله تعالى^(٤) كثيرة، والمفرد أيضاً يدل على الكثرة قال [الله تعالى]^(٥): (وَأِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [النحل / ١٨] فهذا يدل على أنه يُراد به الكثرة. فأما قوله: (ظاهرة وباطنة)، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النعم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك، وقد جاء في التنزيل: (الكتاب، والكتب) يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله جلَّ وعزَّ: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ) [لقمان / ٢٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (وَالْبَحْرُ) رفعاً. وقرأ أبو عمرو وحده (وَالْبَحْرُ) نصباً^(٦).

(١) في ط: عزَّ وجلَّ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ط. وهي في م والسبعة انظر السبعة ص ٥١٣.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: عزَّ وجلَّ.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من ط.

(٦) السبعة ص ٥١٣.

قال أبو زيد أمددت القوم بمال ورجال إمداداً، وأمددت القائد بجندٍ، ونهر كذا يمدُّ نهر كذا. قال تعالى^(١): (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ [لقمان/ ٢٧]. وَقَلَّ مَاءٌ رَكِيَّتًا فَمَدَّتْهَا رَكِيَّةٌ أُخْرَى تَمُدُّهَا^(٢)).

وقال أبو عبيدة: هذا مختصرٌ سبيله كسبيل لو كُتِبَ كتابُ الله بهذه الأقلام والبحر ما نفذ كلامُ الله^(٣).

قال أبو علي: المراد بذلك والله أعلم: ما في المُقَدَّر^(٤) دون ما خرج منه إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجر الأرض أقلاماً، ومع البحر سبعة أبحر؛ إذاً لانكسرت الأقلام، ونفذ ماء البحر قبل أن تنفذ عجائب الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأما انتصاب البحر من قوله سبحانه^(٥): (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ) فلائنه معطوفٌ على اسم إنَّ وهو (ما في الأرض) ف (ما) اسم إن وأقلامٌ خبرها التقدير: لو أن شجر الأرض أقلامٌ، والبحرُ يمدُّه من بعده سبعة أبحر، إذا عطفت البحر على اسم إنَّ فنصبته كان خبره يمدُّه، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب [المتصل بيمدُّه]^(٦). ومن رفع فقال: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ) استأنف كأنه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيبويه^(٧)، وإذا نصبت البحر أو رفعته فالمعنى: فكتب ما في تقدير^(٨) الله لنفذ ذلك قبل نفاذ

(١) سقطت من ط.

(٢) مدٌّ بمعنى زاد، انظر اللسان / مدد/.

(٣) انظر مجاز القرآن ١٢٨/٢.

(٤) نفي ط: ما في المعداد.

(٥) سقطت من ط.

(٦) ما بين المعقوفتين في م: المنفصل من يمدُّه.

(٧) انظر الكتاب ٢٨٥/١.

(٨) في ط: مقدور.

المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف لدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى^(١): (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء/٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) [البقرة/١٩٦]، والمعنى: فحلق فعليه فدية، ومثله: (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ) [النمل/٢٨]. (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ) [النمل/٢٩] والمعنى: فذهب فألقى الكتاب فقرأته المرأة أو قرىء عليها فقالت: يا أيُّها الملأ، ومثل ذلك فيما^(٢) يحذف لدلالة الفحوى عليه في غير موضع. وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام ولكن المراد أن وجه الحكمة «وتأمل عجب الصنعة وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عَبَّاسٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو (كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [لقمان/٢٩] بالياء^(٣) لم يأت بها غيره^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): الأبين في هذا: التاء (وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)، فيجازي مُحْسِنَكُمْ بإحسانه، ومسيئَكُمْ بإساءاته.

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: مما.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) السبعة ص ٥١٤.

(٥) سقطت من ط.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللام وسكونها من قوله تعالى^(٢): (كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (خَلَقَهُ) ساكنة اللام. وقرأ الباقر: (خَلَقَهُ) بتحريك اللام^(٣).

[قال أبو علي^(٤): (خَلَقَهُ)^(٥) منتصب على أنه مصدرٌ دلَّ عليه ما تقدَّم من قوله سبحانه^(٥): (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) [السجدة/٧] فأما الضمير الذي أضيف خَلَقَ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى، أو يكون كنايةً عن المفعول، فالذي يدلُّ عليه نظائره أن الضمير

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) السبعة ص ٥١٦.

(٤) سقطت من ط.

(٥) ضبطت في الأصلين (خلقه) بفتح اللام هنا، وفي أكثر من موضع سترد فيه، وهو ضبط بخلاف المراد. وقد ضبطناها بما يتوافق مع المقصود من تسكين أو فتح.

لاسم الله^(١)؛ لأنه مصدرٌ لم يُسند الفعل المنتصب عنه إلى فاعلٍ ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو (صُنِعَ الله) [النحل/ ٨٨] و(وَعَدَ الله) [النساء/ ١٢٢] و(كِتَابَ الله عليكم) [النساء/ ٢٤] فكما أُضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون (خَلَقَهُ)^(٢) مضافاً إلى ضمير الفاعل لأنَّ قوله: (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ)، يدلُّ على خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ. فإن قلت: كيف يدلُّ قوله: أحسن كل شيءٍ على: خلق كل شيءٍ، وقد تُجَعَلُ^(٣) أشياءٌ حسنةٌ ممَّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) [الأنعام/ ١٠٢] فأطلق اللفظ عاماً، فكما جاء هذا علي لفظ العموم، كذلك يدلُّ قوله: (أحسن كل شيءٍ) على: خلق كل شيءٍ، وانتصب^(٤) (خَلَقَهُ) عمَّا في هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

وروي أن عكرمة سئِلَ عن قوله تعالى^(٥): (الذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [السجدة/ ٧] فقال: أما إِنَّ آسْتَ القردِ ليست بحسنة، ولكنه أبرمَ خَلَقَهَا، أي: أَتَقَنَ^(٦). وما تقدَّم ذكره من انتصاب (خَلَقَهُ) على المصدر الذي دَلَّ فعلٌ متقدِّمٌ مذهبُ سيبويه^(٧).

ويجوز في قوله: (أحسن كل شيءٍ خَلَقَهُ) [السجدة/ ٧] أن

(١) في ط: الله عزَّ وجلَّ.

(٢) في م: خلقاً.

(٣) في ط: تجد أشياء.

(٤) في م: فانتصب

(٥) سقطت من ط.

(٦) انظر القرطبي ٩٠/١٤. والطبري ٩٤/٢١.

(٧) انظر الكتاب ١٩١/١.

يجعل (خَلَقَهُ) بدلاً من كلٍّ، فيصير التقدير: الذي أحسنَ خَلَقَ كلَّ شيءٍ .
 ومَنْ قال: (كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ) كان خلقه ^(١) وصفاً للنكرة المتقدمة،
 وموضع الجملة يحتمل وجهين: إن جعلت الجملة صفةً لكلِّ شيءٍ
 كانت في موضع نصب، وإن جعلتها وصفاً ^(٢) لشيءٍ كانت في موضع
 جرٍّ، ومثل وصفِ النكرة بالجملة هنا قوله: (وهذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)
 [الأنعام/٩٢] فقوله: (أَنْزَلْنَاهُ) وصف لكتاب وموضع الجملة رفعٌ،
 والدليل على ذلك رفعُ (مبارك) بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة
 قبله في موضع رفع.

قال: قرأ ابنُ عامر (إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ) مكسورةَ الهمزة
 (أَإِنَّا) بهمزيْن والاستفهام، وقد بُيِّنَ [قبل هذا] ^(٣).

قال أبو علي: موضع ^(٤) إِذَا نَصَبٌ بما دَلَّ عليه قوله: (إِنَّا لَفِي
 خَلْقٍ جَدِيدٍ) [السجدة/١٠] وكأنَّ ^(٥) هذا الكلام يدلُّ على: تعادُ
 والتقدير: تُعادُ إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا في الأرض: همدنا في الأرض ^(٦)، وقال
 غيره: صرنا تراباً، فلم يتبين شيءٌ من خلقنا.

(١) خَلَقَهُ: فعل ماضٍ على هذه القراءة، وموضع الجملة هنا صفة لشيءٍ فهي في محل جرٍّ، أو صفة لكلِّ شيءٍ فهي في موضع نصب.

(٢) في ط: صفة.

(٣) في ط: هذا قبل. والمثبت موافق للسبعة أيضاً. وانظر ما سبق ٤٣/٤،

٤٥ وص ٣٩٩ من هذا الجزء. (٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: وذلك أن.

(٦) في مجاز القرآن ١٣١/٢: مجازة: همدنا فلم يوجد لنا لحم ولا عظم.

قرأ حمزة وحده: (ما أُخْفِيَ لَهُمْ) [السجدة / ١٧] ساكنة الياء،
وقرأ الباقون: (أُخْفِيَ لَهُمْ) نصباً^(١).

قال أبو علي: الذي يقوّي بناء الفعل للمفعول به قوله تعالى^(٢):
(فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى) [السجدة/ ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله:
(أُخْفِيَ لَهُمْ) [السجدة/ ١٧]، ولم يسند إلى الفعل بعينه، ولو كان
(أُخْفِيَ) كما قرأ حمزة وهي قراءة الأعمش لكان: أعطاهم جناتِ
المأوى، فيوافق^(٤) أعطي أُخْفِيَ في ذكر فاعل الفعل، ويقوّي ذلك
أيضاً، قوله تعالى: (كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ)
[السجدة/ ٢٠] فكما أنَّ الفعل في ذلك مبني للمفعول، ولم يسند إلى
فاعل بعينه، فكذلك ينبغي أن يكون ما يعطف عليه من^(٥) قوله
تعالى^(٦): (أُخْفِيَ لَهُمْ). ويقوّي قراءة حمزة (أُخْفِيَ)^(٧) أن (أُخْفِيَ)
إنما هو مثل قوله: (لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ) [السجدة/ ١٣] وقوله: (حَقَّ
الْقَوْلُ مِنِّي) [السجدة/ ١٣] ويتصل بالحرف قوله: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
يُنْفِقُونَ) [السجدة/ ١٦] فهذا كله يقوّي (أُخْفِيَ) لأنَّ قوله: (آتينا)
(ورزقنا) في المعنى مثل لفظ المفرد، فأما ما في قوله: (ما أُخْفِيَ لَهُمْ)
فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندي قياس قول الخليل، فمن

(١) السبعة ص ٥١٦.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: فاعل.

(٤) في ط: ليوافق.

(٥) في ط: في.

(٦) سقطت من ط.

(٧) كذا في ط وسقطت من م.

قال: (أُخْفِيْ لَهُمْ) كان ما عنده مرتفعاً بالابتداء، والذكرُ الذي في (أُخْفِيْ) يعود عليه، والجملة التي هي (ما أُخْفِيْ لَهُمْ) في موضع نصب. و(تَعْلَمُ) هو الذي يتعدى إلى مفعولين، كما أن قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) [العنكبوت/٤٢] كذلك. وَمَنْ قَالَ: (أُخْفِيْ لَهُمْ)، فَإِنَّ (ما) في موضع نصب، بأخْفِيْ. والجملة في موضع نصب بتعلم، كما كان في القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/١٣٥] و(سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ) [هود/٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدّي إلى مفعولين و(ما)^(١) للاستفهام.

اختلفوا في فتح اللّام وكسرها من قوله تعالى^(٢): (لَمَّا صَبَرُوا) [السجدة/٢٤] فقرأ حمزة والكسائي: (لَمَّا صَبَرُوا) مكسورة اللام خفيفة. وقرأ الباكون (لَمَّا) بفتح اللّام وتشديد الميم^(٣).

قال أبو علي: أَمَّا مَنْ قرأ (لَمَّا) فَإِنَّهُ جعله كالمجازاة إِلَّا أَنْ الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أَنَّكَ إِذَا قلت: أَجِيْتُكَ إِنْ جِئتَ، تقديره: إِنْ جِئتَ أَجِئْتُكَ، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء^(٤) فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة وَمَنْ قال: لَمَّا صبروا، علّق الجار بجعلنا، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.

(١) في ط: وما ومن بعده.

(٢) في ط: عزّ وجلّ.

(٣) السبعة ص ٥١٦.

(٤) في ط: الشرط.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى ^(٢): (إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [٢] فقرأ أبو عمرو وحده: (بما يعملون خبيراً) بالياء، وقرأ الباقر: (بما تعملون خبيراً) بالتاء ^(٣).

(بما يعملون) على: (لا تُطِعِ الْكَافِرِينَ) [الأحزاب / ١] إنه بما يعملون. والتاء على الخطاب ^(٤)، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (اللَّائِي تَظَاهَرُونَ) [الأحزاب / ٤] فقرأ ابن كثير ونافع: (اللاء) ليس بعد الهمزة ياءً كذلك، وقرأت على قنبل. وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (اللاء) يكسر ولا يثبت ياءً ^(٥) مخففةً بغير همز، ولا مدٍّ في كل القرآن، وكذلك أبو عمرو، وحدثني محمد ^(٦) بن مضر عن ابن أبي

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: عزَّ وجلَّ.

(٣) السبعة ص ٥١٨.

(٤) في ط: المخاطبة.

(٥) في ط: الياء.

(٦) في السبعة: مضر بن محمد.

بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو. قال ابن مخلد: عن ابن أبي بزة [اللائي]^(١) مشددة مكسورة وهو غلط. وقال في الطلاق: (واللائي يئسن) [٤] مثقلة، (واللائي لم يحضن) [الطلاق/٤] مثلها. وروى^(٢) ورش عن نافع مثل قراءة أبي عمرو. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (اللائي) بياء بعد الهمزة، وكذلك اختلافهم في [اللائي]^(٣) قد سمع الله [المجادلة/٢]، وفي الطلاق^(٤).

قال أبو علي: اللائي: وزنه فاعلٌ مثل شائي فالقياس أن تثبت الباء فيه كما تثبت في الشائي، والنائي ونحوه. وقد حذفوا الباء من فاعل في حروفٍ من ذلك قولهم: ما باليتُ به بالة^(٥)، ومنه حانة، فكذلك إذا حذفت من اللائي يصير (اللاء) فإن خففت الهمزة فالقياس أن تُجعل بين بين. وقد حكى سيويه: حذف الباء من اللائي، فقال: مَنْ قال في^(٦) (اللاء) قال^(٧) (لاء) لأنه يصير بمنزلة باب، صار حرف الإعراب العين، يريد: عين الفعل التي هي همزة من اللائي. فأما قبل الحذف من اللائي فإنَّ اللَّائِي واللَّائِي قال فيهما: إنهما^(٧) بمنزلة شاري وضاري^(٨)، ومَنْ ردَّ الفاء في «يضع» اسم رجلٍ إذا صَغُرَ،

(١) زيادة من السبعة.

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م. وهي في السبعة أيضاً.

(٤) السبعة ص ٥١٨ - ٥١٩.

(٥) في اللسان (بلا): أصل بالة: بالية. مثل عافاه عافية، فحذفوا الباء تخفيفاً.

انظر سيويه ٤٠٦/٤.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في (ط): قال إذا سمى.

(٨) في ط: شائي وضاري.

فقال: «يُؤَيِّضُ» رَدَّ اللَّامَ هنا أيضاً، فقال: لُؤْيِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يَرُدَّ قال: لُؤْيِيٌّ مثل: لُؤْيُ، فَإِنْ خَفَّفَتِ الهمزة قلت: لُؤْيِيٌّ، وزنه من الفعل: فُؤِيعٌ. ومن أمثلة التحقير: فُعِيلٌ. وقال بعض أصحاب أحمد: يعني أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: اللَّأْي يَريدُ اللَّأْيَ بهمزة ليس بعدها ياء^(١) ثم يخفف الهمزة فتصير ياء ساكنة، وزعم أنه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو علي: ومثل هذا البديل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع.

اختلفوا في قوله تعالى: (تَظَاهَرُونَ) [الأحزاب / ٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (تَظَّهَرُونَ) بفتح التاء والتثنية. وفي المجادلة [٢] مثله غير أن تلك بالياء^(٢). وقرأ عاصم: (تَظَاهَرُونَ) باللف، مضمومة التاء خفيفة، وقرأ حمزة والكسائي: ههنا (تَظَاهَرُونَ) خفيفة الظاء بفتح التاء وألفٍ بعد الظاء، وفي المجادلة بياء مشددة [الظاء]^(٣) (يَظَاهَرُونَ)، وقرأهما ابن عامر بتشديد^(٤) الظاء مع الألف.

[قال أبو علي]^(٥): (يَظَّهَرُونَ) معناه: يتظهرون، فأدغم التاء في الظاء، وتقديره: يتفعَّلون من الظهر^(٦)، وفي المجادلة مثله، غير أن تلك بالياء، والذين يَظَّهَرُونَ تقديره: يتظهرون، فأدغم التاء في الظاء. وقول عاصم: (تَظَاهَرُونَ) باللف مضمومة التاء. خفيفة فهذا مَنْ ظَاهَرَ من امرأته. ويقوي ذلك قولهم في مصدر ظاهر: اظَّهَرَ، ولا يمتنع أن

(١) في (م): «اللائي بهمزة بعدها ياء» وما في (ط) هو الوجه.

(٢) في م: بالتاء. المثبت من ط والسبعة.

(٣) زيادة من السبعة.

(٤) في ط: مشددة.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: الظهيرة.

يقال: ظاهر لقولهم: الظَّهَارُ في مصدره وإن كان الظَّهَار قد جاء في نحو قوله: (وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ) [الأحزاب/٢٦] وفي قوله: (تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) [البقرة/٨٥]؛ أي: تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التي تتفق ألفاظها وتختلف معانيها، وكلُّ ذلك من الظَّهَار^(١). وقول حمزة والكسائي (تَظَاهَرُونَ) خفيفة الظَّاء، معناها: تتظاهرون، فحذفاء تتفاعلون التي أدغمها غيرهما.

وقولهما في المجادلة: (تَظَاهَرُونَ) أدغما في المجادلة التاء التي حذفها من تظاهرون، والمعنى واحد.

وقول ابن عامر بتشديد الظَّاء مع الألف (تَظَاهَرُونَ)، مثل قول^(٢) حمزة والكسائي في المجادلة، إنما هو يتظاهرون.

اختلفوا في قوله تعالى^(٣): (الظنوننا) [الأحزاب/١٠]، و(الرسولا) [الأحزاب/٦٦]، و(السبيلا) [الأحزاب/٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حمص والكسائي بألف إذا وقفوا عليهنَّ وبطرحها في الوصل.

وقال هبيرة: عن حفص عن عاصم وصل أو وقف بألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بألف^(٤) فيهنَّ في الوصل والوقف. وقرأ أبو عمرو بغير ألف في الوصل والوقف هذه رواية

(١) في ط: الظَّهَرَة.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: بالألف.

اليزيدي وعبد الوارث وروى عباس عن أبي عمرو بألفٍ فيهنَّ في الوصل والوقف. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: (السيلا) يقف^(١) عندها بألف. أبو زيد عن أبي عمرو: (الظنوننا)، و(الرسولا). و(السيلا)، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبي عمرو يقف عندها (الرسولا)^(٢). وحدَّثني الجمال^(٣) عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو بألفٍ فيهنَّ وصل أو قطع^(٤).

قال أبو علي: وجه قول من أثبت في الوصل الألف^(٥) أنها في المصحف كذلك، وهي رأسُ آيةٍ. ورؤوس الآي تُشَبَّه بالفواصل^(٦) من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافي مقاطع؛ فكما شَبَّه (أَكْرَمَن) [الفجر/١٥] و(أَهَانَن) [الفجر/١٦] بالقوافي. في حذف الياءِ منهنَّ نحو^(٧):

مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ

و: إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَّ

كذلك يُشَبَّهُ هذا في إثبات الألف بالقوافي. فأما في الوصل، فلا

(١) في م: لا يقف. والمثبت من ط والسبعة.

(٢) في ط: السيلا.

(٣) هو الحسين بن حماد، وقيل: أبو علي الجمال الأزرق الرازي ثم القزويني المقرئ ثبت محقق. قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني.

انظر طبقات القراء ٢٤٤/١.

(٤) السبعة ص ٥٢٠.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: بالقوافي.

(٧) هذان عجزا بيتين للأعشى سبقا في ٢١٩/٣.

ينون، ويحمل^(١) على لغة من لم^(٢) ينون ذلك إذا وصل في الشعر لأنَّ من لم^(٣) ينون أكثر. وقال أبو الحسن: وهي لغة أهل الحجاز، فكذا، (فأضلُّونا السَّيِّلا) [الأحزاب/٦٧]، (وأطعنا الرَّسولا) [الأحزاب/٦٦]. فأما من طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّ ذلك في القوافي، وليس رؤوس الآي بقوافٍ، فتحذف في الوقف كما، تحذف في^(٤) غيرها، ممَّا يثبت في الوقف نحو التشديد الذي يلحق الحرف الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت في الخطِّ فينبغي أن لا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من (حَسَابِيَّة) [الحاقة/٢٠] و(كِتَابِيَّة) [الحاقة/١٩] وأن يجري مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاء التي تلحق في الوقف، فهو وجهٌ، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن، لأنَّه^(٥) زعم أن هذه اللُّغة أكثر، فثبت ذلك في الفواصل، كما يثبت^(٦) في القوافي حسنٌ.

قال: قرأ أبو عمرو وحده (وكانَ الله بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا) [الأحزاب/٩] بالياء. وقرأ الباكون بالتاء، أبو زيد عن أبي عمرو بالياء والتاء، وعبيد^(٧) عن أبي عمرو مثله^(٨).

(١) كذا في ط، وفي م ولا يحمل.

(٢) في ط: لا.

(٣) في ط: لا.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: ثبت.

(٧) في ط: وعتبة، وفي السبعة: وروى أبو زيد وهارون وعبيد.

(٨) السبعة ص ٥١٩.

[قال أبو علي^(١): حَجَّةُ النَّاءِ: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) [الأحزاب/٩] فالوجه فيما عُطِفَ عليه الخطاب؛ كما أن الذي عُطِفَ عليه كذلك، والياء على معنى فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا، وكان الله بما يعملون، أي يعمل الجنود، أو يعمل الأحزاب من تألبهم عليكم أيها المسلمون.

حفص عن عاصم: (لا مُقَامَ لَكُمْ) [الأحزاب/١٣] مضمومة الميم. الباقون: (لا مَقَامَ لَكُمْ) مفتوحة الميم^(٢).

[قال أبو علي^(٣): المَقَام: يحتمل أمرين، يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛ لأنه في معنى مَنْ فتح فقال: (لا مَقَامَ لَكُمْ) أي: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن ذلك قول الشاعر:

فَأَيُّ مَآ وَائِكَ كَانَ شَرًّا
فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(٤)

ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة. والمقامة موضع ثواء ولَبَثٍ. ويحتمل قول عاصم: لا مُقَامَ لَكُمْ لا إقامة لكم فأما المَقَام: فاسم الموضع، قال: (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [البقرة/١٢٥]: مُصَلَّاهُ، وقيل للمجلس والمشهد: مَقَامٌ وَمَقَامَةٌ.

اختلفوا في قوله سبحانه^(٥): (ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا)

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٢٠ وفيه: وكذلك أبو بكر عن عاصم.

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، في الكتاب ٣٩٩/١. وانظره في اللسان (أيا) وسقطت (ما) من نسخة (م) سهواً من الناسخ.

(٥) في ط: عز وجل.

[الأحزاب/١٤] في المد والقصر، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (لأتوها) قصيرة، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (لأتوها) ممدودة، وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (لأتوها) ممدودة^(١).

[قال أبو علي]^(٢): أَمَا مَنْ قَصَرَ فَلَأَنَّكَ تَقُولُ: أَتَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا فَعَلْتَهُ. تَقُولُ: أَتَيْتُ الْخَيْرَ، وَتَرَكْتُ الشَّرَّ، أَيْ: فَعَلْتُ الْخَيْرَ، وَمَعْنَى: (ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ): سَأَلُوا فَعَلَ الْفِتْنَةَ [لأتوها، أَيْ: لَفَعَلُوهَا. وَمَنْ قَرَأَ: (لأتوها) بِالْمَدِّ فَالْمَعْنَى: ثُمَّ سَأَلُوا فَعَلَ الْفِتْنَةَ]^(٣) لِأَعْطَوْهَا، أَيْ: لَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْهَا، وَمِمَّا يُحَسِّنُ الْمَدَّ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ^(٤): (ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ)، فَالْإِعْطَاءُ مَعَ السُّؤَالِ حَسَنٌ، وَالْمَعْنَى: لَوْ قِيلَ لَهُمْ: كُونُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ لَفَعَلُوا ذَلِكَ.

اختلفوا في ضمِّ الألف وكسرها من قوله تعالى^(٥): (أُسُوَّةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب/٢١] فقرأ عاصم: (أُسُوَّةٌ) بضمِّ الألف حيث وقعت، وقرأ الباقون: (إِسُوَّةٌ) بكسر الألف حيث وقعت^(٦).
[قال أبو علي]^(٧): أُسُوَّةٌ وَإِسُوَّةٌ لَغَتَانِ، وَمَعْنَاهُمَا قِدْوَةٌ.

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: (يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ)

(١) السبعة ص ٥٢٠ مع اختلاف يسير.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: عزَّ وجلَّ.

(٦) السبعة ص ٥٢٠.

(٧) سقطت من ط.

[الأحزاب / ٣٠] فقرأ ابن كثير وابن عامر: (نُضَعِّفُ) بالنُّونِ (العذاب) نصباً. وقرأ أبو عمرو: (يُضَعِّفُ) بالياءِ (العذاب) رفعاً. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (يُضَاعَفُ) بـألفٍ (لَهَا الْعَذَابُ) رفعاً، على ما لم يُسَمَّ فاعله^(١).

[قال أبو علي]^(٢): ضَاعَفَ وَضَعَّفَ، بمعنى فيما حكاه سيبويه^(٣). وقال أبو الحسن: الخفيفة لغة أهل الحجاز، والثقيلة^(٤) لغة بني تميم، وَمَنْ قَالَ: (نُضَعِّفُ)^(٥) فالفعلُ مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى، وَمَنْ قَالَ: (يُضَاعَفُ) فلم يسمِّ الفاعلُ أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى (يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ) أَنَّهَا لِمَا تُشَاهِدُ مِنَ الزَّوَاجِرِ، وما يردُّ عَنْ مُوَاقِعَةِ الذُّنُوبِ ينبغي أَنْ تَمْتَنَعَ أَكْثَرُ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَنْ لَا يَشَاهِدُ ذَلِكَ وَلَا يَحْضُرُهُ، وَقَالَ: (يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ) فعاد الضمير على معنى (مَنْ) دون لفظ (مَنْ)، ولو عاد على لفظ (مَنْ) لَذِكِرَ. ومثل يضاعفُ لها العذابُ ضعفين، فزيد في العذاب ضعفٌ كما زيد في الثواب ضِعْفٌ في^(٦) قوله تعالى^(٧): (نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ) [الأحزاب / ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك [ضوعف العذاب]^(٨).

(١) السبعة ص ٥٢١.

(٢) سقطت من ط.

(٣) انظر الكتاب ٦٨/٤ (ت. هارون)

(٤) في ط: والمثقلة.

(٥) في ط: نضاعف.

(٦) سقطت من م.

(٧) سقطت من ط.

(٨) في ط: ضوعفت العقوبة والعذاب.

اختلفوا في قوله تعالى: (وَمَنْ يَقْنُتْ... وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا) [الأحزاب / ٣١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (يَقْنُتْ) بالياء، (وتعمل) بالتاء، (نؤتها) بالنون. وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس في: (يقنت) أنه بالياء وكذلك (مَنْ يَأْتِ) بالياء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): أَمَّا مَنْ قَرَأَ: (يقنت) بالياء، فَلَأَنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرٍ (مَنْ) وَلَمْ يَبَيِّنْ فاعِلَ الْفِعْلِ بَعْدُ، فَلَمَّا ذَكَرَ مَا دَلَّ عَلَى^(٣) أَنَّ الْفِعْلَ لِمَوْثِقٍ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى فَأَنْتَ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) [المائدة/ ٦٩] ثُمَّ قَالَ: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [المائدة/ ٦٩]، وَقَالَ: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [الأنعام/ ٢٥]، وَفِي أُخْرَى: (يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس/ ٤٢]، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ كُلَّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ، فَإِنَّهُ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، وَاللَّفْظُ (مَنْ) وَهُوَ مَذْكُورٌ، وَمِمَّا يَقْوِي قَوْلَ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَأَنْتَ، اتِّفَاقَ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ مَعَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: (نؤتها) فحَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وتعمل) كَانَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِي (يقنت) وَ(يَأْتِ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَرَى ذِكْرُ (مَنْ)، وَلَمْ يَجْرِ ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّائِيثِ فَيُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى.

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله سبحانه^(٤): (وَقَرْنَ فِي

(١) السبعة ص ٥٢١.

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من ط.

بُوتُكُنْ) [الأحزاب/٣٣] فقرأ عاصم ونافع: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) بالفتح، وقرأ الباقون: (وَقِرْنَ) بالكسر^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال^(٢): (قِرْنَ) بكسر القاف احتمل أمرين: أحدهما أن يكون من التوقّر في بيوتكن^(٣)، وأن لا يخرجن منها. وقِرْنَ مثلَ عِدْنَ، وَزْنَ، ونحو ذلك، ممّا تُحذفُ منه الفاء، وهي واو، فيبقى من الكلمة عَلَنَ. ويحتمل أن يكون من قَرَّ في مكانه يَقَرُّ، فإذا أمر من هذا قال: اقرر فيبدل من العين الياء كراهية^(٤) التّضعيف كما أبدل من قيراط ودينار، فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تلقى الحركة على الفاء، فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: (قِرْنَ) لأنَّ حركة الراء كانت كسرةً في يَقَرُّ، ألا ترى أنَّ القاف متحركةٌ بها؟ فأما مَنْ فتح (قِرْنَ) فَإِنَّ مَنْ لم يُجْزِ قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ، وإنّما يقول في المكان قررتُ أَقَرُّ وَقَرَرْتُ به عيناً أَقَرُّ، ولا يجوز قَرَرْتُ في المكان، أَقَرُّ، فَإِنَّ فَتْحَ الفاء عنده لا يجوز؛ وذلك لأنَّه حَرَكَ القاف بالفتحة من غير أن يلقي عليها الفتحة، ألا ترى أنَّ الفتحة إذا لم تَجْزِ في قولهم: أنا أَقَرُّ في المكان، لم يثبت في الكلمة، وإذا لم يثبت فيها لم يجز أن يلقي على ما قبلها، وَمَنْ جاز عنده قَرَرْتُ في المكان جاز على قوله: قِرْنَ كما جاز قِرْنَ، حيثُ لم يُخْتَلَفْ في قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ. وأبو عثمان يزعم أن قَرَرْتُ في المكان لا يجوز، وقد حكى ذلك بعض البغداديين؛ فيجوز الفتح في القاف على هذه اللّغة إذا ثبتت، والوجه

(١) السبعة ص ٥٢٢.

(٢) في ط: قرأ.

(٣) في ط: بيوتهن.

(٤) في ط: كراهة.

في القراءة الكسر (وَقَرْنَ)؛ لأنه يجوز من وجهين لا إشكال في جوازه منهما^(١)، وهما من القرار، والوقار، وفتح القاف على ما ذكرت لك من الخلاف. قال أبو عثمان يقال: قَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا [وَأَنَا أَقْرُّ بِهِ عَيْنًا]^(٢) قال: ولا يقال: قَرَرْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ: ويقال: قَرَرْتُ فِي الْمَكَانِ فَأَنَا أَقْرُّ فِيهِ، ويأمره فيقول: قِرَّ فِي مَكَانِكَ. انتهت الحكاية عن أبي عثمان.

اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى^(٣): (أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) [الأحزاب/ ٣٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (أَنْ تَكُونَ) بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (أَنْ يَكُونَ) بالياء^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): التأنيث والتذكير: حسنان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدل على أَنَّ مَا فِي قَوْلِهِ: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) [القصص/ ٦٨] يَقْوِي قَوْلَ مَنْ قَالَ: (أَنْ يَكُونَ) لَهُمُ بالياء. ألا ترى أنه لم تثبت علامة التأنيث في كان؟.

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٦): (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) [الأحزاب/ ٤٠] فقرأ عاصم وحده: (وَخَاتَمَ) بفتح التاء، وقرأ الباكون بالكسر^(٧).

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٣) في ط: عز وجل.

(٤) السبعة ص ٥٢٢.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: تعالى.

(٧) السبعة ص ٥٢٢.

[قال أبو علي] ^(١): مَنْ كَسَرَ قَالَ: لِأَنَّهُ خَتَمَهُمْ، فَهُوَ خَاتِمُهُمْ.

وزعموا أَنَّ الحَسْنَ قَالَ: خَاتَمَ: هُوَ الَّذِي خَتَمَ بِهِ.

قَالَ: قَرَأَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِي: (تَمَاسُوهُنَّ) [الأحزاب / ٤٩] بِأَلْفٍ،
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (تَمَسُّوهُنَّ) بِغَيْرِ أَلْفٍ وَالتَّاءِ مَفْتُوحَةً ^(٢).

[قال أبو علي] ^(٣): وَجْهُ مَنْ قَالَ: (تَمَسُّوهُنَّ) [بِغَيْرِ أَلْفٍ] ^(٤)
(وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ) [مريم / ٢٠] وَقَالَ: (لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ أَنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا
جَانٌ) [الرحمن / ٧٤] [وَمَا كَانَ] ^(٥) مِنْ هَذَا النِّحْوِ جَاءَ عَلَى فَعَلٍ دُونَ
فَاعِلٍ، وَقَدْ حَكِيَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ اللَّمَّاسَ: الْجَمَاعَ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ ^(٦) مُصَدَّرَ فَاعِلٍ وَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ فِي اللَّمَسِ أُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَسُّ
مِثْلَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكِتَابِ.

قَالَ: وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي بَرَّةَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ (تَعْتَدُونَهَا) خَفِيفَةَ الدَّالِ
وَرَوَى الْقَوَاسُ عَنْهُ (تَعْتَدُونَهَا) مُشَدَّدَةً. وَقَالَ لِي قَبْلُ: كَانَ ابْنُ أَبِي بَرَّةَ
قَدْ أَوْهَمَ فِي (تَعْتَدُونَهَا) فَكَانَ يَخَفِّفُهَا فَقَالَ لِي الْقَوَاسُ: صِرْ إِلَى أَبِي
الْحَسَنِ فَقُلْ لَهُ مَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الَّتِي قَرَأْتُهَا لَا نَعْرِفُهَا فَصَرْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ:
قَدْ رَجَعْتُ عَنْهَا. قَالَ قَدْ كَانَ غَلَطَ أَيْضاً ^(٧) فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ هَذَا

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٢٢.

(٣) سقطت من ط.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) كذا في ط وسقطت من م.

(٦) سقطت من ط.

(٧) سقطت من م.

أَحَدُهَا، وَهُوَ^(١) قَوْلُهُ: (وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ) [إبراهيم/١٧] خفيفةٌ (وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ)^(٢) [التكوير/٤]. .

تَعْتَدُونَهَا: تَفْتَعِلُونَ مِنَ الْعِدَّةِ وَلَا وَجَهَ لِلتَّخْفِيفِ فِي نَحْوِ تَشْتَدُّونَهَا تَرْتَدُّونَهَا مِنَ الشَّدِّ وَالرَّدِّ، وَلَيْسَ كُلُّ الْمَضَاعِفِ يَبْدُلُ مِنْ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَبْدُلُ فِيمَا سُمِعَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ فِي هَذَا النِّحْوِ الْأَمْرَانِ قَالَ سُبْحَانَهُ^(٣): (فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ) [البقرة/٢٨٢] وَقَالَ: (فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [الفرقان/٥].

وَأُنْشِدُ أَبُو زَيْدٍ:

وَلَا أُمْلَأُهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(٤)

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ افْتَعَلَ مِنْ عَدَوْتِ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَزْتَهُ، أَيُّ: مَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ وَقْتِ عِدَّةٍ تُلْزِمُكُمْ أَنْ تَجَاوِزُوا عَدَدَهُ، فَلَا تَنْكَحُوا أُخْتَهَا وَلَا أَرْبَعًا سِوَاهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ.

وَقَالَ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (تُرْجَىءُ) [الأحزاب/٥١] مَهْمُوزًا، وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ وَنَافِعٍ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ بِغَيْرِ هَمْزٍ^(٥).

[قَالَ أَبُو عَلِيٍّ]^(٦): قَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَرْفِ الْهَمْزُ وَغَيْرُهُ،

(١) سَقَطَتْ مِنْ م.

(٢) السَّبْعَةُ ص ٥٢٣.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ ط.

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ نَسَبَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ص ٢٣٢ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْزَرَ النَّهْشَلِيِّ

سَبَقَ فِي ٢٠٨/١، وَهُوَ ثَانِي أُبْيَاتِ ثَلَاثَةِ فِي النُّوَادِرِ. (ط - الْفَاتِح).

(٥) السَّبْعَةُ ص ٥٢٣.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ ط.

وكذلك (أرجئه) [الأعراف/ ١١، الشعراء/ ٣٦] و(أرجه) (وآخرون مرجؤون) [التوبة/ ١٠٦] ومُرجُونَ.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة.

قال: وكلُّهم قرأ: (لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ) [الأحزاب/ ٥٢] بالياء، غير أبي عمرو فإنه قرأ: (تَحِلُّ) بالتاء. وروى القطعي عن محبوب عن أبي عمرو: (لا يَحِلُّ) بالياء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): التاء والياء جميعاً حسنان، لأنَّ النساء تأنيته ليس بحقيقي، إنما هو تأنيث الجمع، نحو الجمال والجدوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن^(٣).

قال: وكلُّهم فتح النون من قوله سبحانه^(٤): (إِنَاهُ) [الأحزاب/ ٥٣] غير حمزة والكسائي فإنَّهما أمالا النون فيها^(٥).

[قال أبو علي]^(٦): مَنْ لم يُمِلْ فلاَنَّ الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات، وَمَنْ أَمَالَ فلاَنَّ الألف منقلبة عن الياء. يَدُلُّ على ذلك أَنَّهُم قالوا في المصدر: إِنِّي، وإِنَّا، مثْلُ: حِسِي وحِسَّا، وإذا صحَّ انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالته إشكالٌ عند مَنْ أَمَالَ.

(١) السبعة ص ٥٢٣.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: كذلك.

(٤) سقطت من ط.

(٥) السبعة ص ٥٢٣.

(٦) سقطت من ط.

والأنى^(١): هو إدراك الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: (أَلَمْ يَأْنٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا) [الحديد/١٦] وقالوا للمتثبت في الأمور: متأن، ومن ذلك قولهم لِمَا يُرْتَفَقُ به: إناء، وفي جمعه: آنية، مثل إزارٍ وآزرٍ.

قال: كلُّهم قرأ (سَادَتَنَا) [الأحزاب/٦٧] على التوحيد غير ابن عامر فإنه قرأ (ساداتنا) جماعة^(٢) [سادة].

قال أبو علي^(٣): سادة جمع سيّد وهو فعلةٌ مثل كَتَبَةٍ وفَجَرَةٍ، أنشدنا عليُّ بن سليمان^(٤):

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٍ ثُمَّ قَادَةٍ
يُبْذُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ
ووجهُ الجمعِ بالألف والتاء أنهم قد قالوا الجُرُزَاتِ^(٥) والطُرُقَاتُ
والمُعْنَاتُ فِي مُعْنٍ جَمْعٌ مُعِينٌ، فكذلك يجوز في هذا الجمع ساداتُ
وقال الأعشى:

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ الْـ
سَادَاتِ أَهْلِ الْقِيَابِ وَالْأَكَالِ^(٦)

(١) أنى الشيء يأتي أنياً وإنياً وأنايً وهو أني: حان وأدرك. انظر اللسان (أنى).

(٢) السبعة ص ٥٢٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ط.

(٤) في معجم الشعراء ص ١٤٧: ابن الطريف السلمي اليمامي اسمه علي بن سليمان أحد شعراء العسكر. ١. هـ. ويوم المحصب: يوم منى والمحصب موضع رمي الجمار. انظر اللسان / حصب /.

(٥) في ط: الجزرات.

(٦) انظر ديوانه ١١ وفيه العتيق بدل الطريف.

قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: سادات. قال^(١) وهي عربية، وزعموا أن الحسن قرأ (أَطَعْنَا سَادَاتِنَا).

اختلفوا في الباء والثاء من قوله جلّ وعزّ^(٢): (لعناً كبيراً [الأحزاب/٦٨] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (لعناً كبيراً) بالثاء، وقرأ عاصم وابن عامر: (كبيراً) بالباء كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان [عن ابن عامر]^(٣)، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالثاء، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بالثاء^(٤).

قال أبو علي: الكِبَرُ مثلُ العِظَمِ، والكِبَرُ وصفٌ لِلْعَنِ بالكِبَرِ، كالْعِظَمِ، والكثرة أشبه بالمعنى، لأنَّهُمْ يُلْعَنُونَ مرّةً، وقد جاء: (يُلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيُلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة/١٥٩] فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكِبَرِ.

*

(١) سقطت من م.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط ومن السبعة.

(٤) السبعة ص ٥٢٤.

محتويات الكتاب

٥	سورة الرعد
٢٥	سورة إبراهيم
٣٥	سورة الحجر
٥٣	سورة النحل
٨٣	سورة (بنى إسرائيل)
١٢٤	سورة الكهف
١٨٤	سورة مريم
٢١٧	سورة طه
٢٥٤	سورة الأنبياء
٢٦٦	سورة الحج
٢٨٧	سورة المؤمنون
٣٠٩	سورة النور
٣٣٥	سورة الفرقان
٣٣٥	سورة الشعراء
٣٧٢	سورة سليمان (النمل)
٤١١	سورة القصص
٤٢٦	سورة العنكبوت
٤٤٢	سورة الروم
٤٥٢	سورة لقمان
٤٦٠	سورة السجدة
٤٦٥	سورة الأحزاب
٤٨٣	الفهرس

الحجرات للقرآن السبعة

أُمَّة الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الرابع

مفقه

بدر الدين قهوجي بشير جيباني

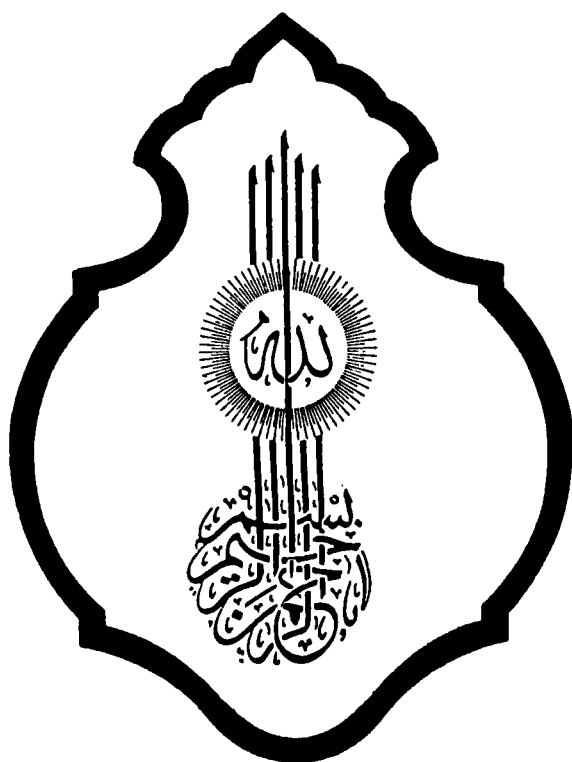
راجعة ردة

عبد العزيز رباح

دار الملك ائمون للتراث

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١١٣ / ٦٤٣٣



الحمد لله الذي جعل السبعة

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

لِدَارِ الْمَنَافِعِ لِلتَّرَاثِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بسم الله [الرحمن الرحيم

عونك يا رب] ^(١)

ذكر اختلافهم في

سورة الأعراف

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها وزيادة ياء ^(٢) في قوله تعالى ^(٣): (قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) [الأعراف/ ٣].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر (قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) مشددة الذال والكاف.

وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامر: (قَلِيلًا مَا يَتَذَكَّرُونَ) بياء وتاء. وقد روي عنه بتاءين ^(٤).

من قرأها: (تَذَكَّرُونَ) أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل في الذال، وإدغامها فيه حسن، لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس، فحَسُنَ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٢) في (م): تاء.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) السبعة ٢٧٨.

إدغامُ الأنقص في الأزيد، ولا يسوغ إدغامُ الأزيد في الأنقصِ
ألا ترى أن الصاد وأختيها لم يُدغمَنَّ في مُقارِبِهِنَّ لما فيهنَّ من
زيادة الصغير.

و (ما) في قوله: (ما تَذَكَّرُونَ) ^(١) موصولةٌ بالفعل، وهي
معه بمنزلة المصدر، والمعنى: قليلٌ ^(٢) تَذَكَّرَكُمْ. ولا ذِكر في
الصلة يعود إليها كما لا يكون في صلة أن ذِكرٌ.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي في المعنى مثل قراءة من
تقدم ذِكره، إلَّا أَنَّهُمْ حذفوا التاء، التي أدغمها هؤلاء، وذلك
حسنٌ لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة. ويقوي ذلك قولهم:
استطاع يستطيع ^(٣)، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة.

وقول ابن عامر: (تَتَذَكَّرُونَ) بتاءين كقراءة من قرأ:
(تَذَكَّرُونَ، وتَذَكَّرُونَ) إلَّا أَنَّهُ أَظْهَرَ مَا أَدْغَمَهُ مِنْ قَالَ: (تَذَكَّرُونَ)
وما حذفه من قال: (تَذَكَّرُونَ).

وقول ابن عامر: (يَتَذَكَّرُونَ) بياءٍ وتاءٍ، وَجْهُهُ أَنَّهُ مُخَاطَبَةٌ
لِلنَّبِيِّ ﷺ ^(٤) أي: قليلاً تَذَكَّرَ هؤلاء الذين ذُكِّرُوا بهذا الخطاب.

وكلُّهم ^(٥) قرأ: (مَعَايش) [الأعراف/ ١٠] بغير همزٍ.

(١) في (م): ما يَذَكَّرُونَ.

(٢) في (ط): قليلاً.

(٣) في (م): استطاع يستطيع.

(٤) عبارة (م): أَنَّهُ وَجْهُهُ أَنَّهُ مُخَاطَبَةُ النَّبِيِّ.

(٥) في (ط): كلهم بإسقاط الواو.

وروى خارجة عن نافع : (معاش) ممدود مهموز^(١)، وهذا غلط^(٢).

قوله : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) .

معايش فيه جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه على^(٣) وزن يعيش، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يُحتج إلي الفصل بين الاسم والفعل، كما احتيج إليه فيما كانت^(٤) زيادته مشتركة نحو الهمزة في: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنهم أعلوا باباً وداراً ويوم راح لما كان على وزن الفعل، وصححوا نحو: حول، وعيبة ولومة لما لم يكن على مثال الفعل، فمعيشة موافقة للفعل في البناء، ألا ترى أنه مثل: يعيش، في الزنة، وتكسيروها يزيل مشابهته، في البناء؛ فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال^(٥) في الواحد في الجمع^(٦)، فلزم التصحيح في التكسير لزوال المشابهة في اللفظ، ولأن^(٧) التكسير معنى لا يكون في الفعل، إنما يختص به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحو الجولان والهيمان والغيان^(٨)، مع قيام

(١) في (ط): ممدوداً مهموزاً.

(٢) السبعة ٢٧٨ .

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): كان.

(٥) في (ط): للاعتلال.

(٦) في (ط): في الجميع.

(٧) في (ط): لأن بسقوط الواو.

(٨) سقطت من (ط).

بناء الفعل فيه إما لحقه من الزيادة التي يختص بها الاسم؛ فتصحیح قولهم (معايش) الذي قد زال مشابهة الفعل عنه في اللفظ والمعنى لا إشكال في تصحيحه، وفي وجوب العدل عن إعلاله، ومن أعلّ فهمز؛ فمجاؤه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة؛ فهمز كما يهمز^(١) مصائب، ومثل ذلك ممّا^(٢) يُحمل على الغلط قولهم في جمع مسيل: أمسلة، وقد جاء ذلك في شعر هذيل. قال أبو ذؤيب^(٣):

وَأَمْسِلَةٌ مَدَافِعُهَا خَلِيفُ

فتوهموه فعيلة. وإنما هو مفعلة؛ فالميم في أمسلة على هذا ميم مفعّل، وقد حكى يعقوب وغيره مسيل ومُسْلٌ، فالميم على هذا فاء، ومسيل: فعيل وليس بمفعّل من سأل. ومن همز: مَدَايِنَ، لم يجعله: مَفْعِلَةً، من دان^(٤) ولكنه

(١) في (ط): فهمزها كما همز.

(٢) في (م): ما.

(٣) عجز بيت وصدرة:

بوادٍ لا أنيس به يَبَابُ

وقبله:

فَقَالَ لَهُ أَرَى طَيْرًا ثَقَالًا
تَخْبِرُ بِالْغَنِيمَةِ أَوْ تَخِيفُ

ويباب: قفر ليس فيه أحد - ومدافعها: التي تدفع إلى الأودية.

وخليف: الطريق في أصل الجبل. انظر شرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٨٥.

(٤) في (ط): دان يدين.

فَعِْلَةً، يدل على ذلك: مُدُن ولا يجوز أن يكونَ: مَفْعِلَةً، من دَانَ يَدِينُ، ومن أخذه من ذلك، كَانَ مَدِينَةً مَفْعِلَةً عنده، وَجَمَعَهَا: مداين بتصحیح الياء.

واختلفوا في ضم التاء [وفتحها من قوله]^(١): (وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ) [الأعراف / ٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع، وعاصم (ومنها تُخْرَجُونَ)، بضم التاء وفتح الراء ها هنا، وفي الروم: (وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ، ومن آياته) [الآية / ١٩] مثله. وفي الزخرف [١١]: (كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ)، مثله، وفي الجاثية [٣٥]: (فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا)، وقرأ في: سَأَلَ سَائِلٌ: (يَوْمَ يُخْرَجُونَ) [المعارج / ٤٣]، وفي الروم [٢٥]: (إِذَا أَنتُم تَخْرَجُونَ)؛ ففتح^(٢) التاء والياء في هذين، ولم يختلف الناس فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَمِنْهَا تَخْرَجُونَ) في الأعراف، بفتح التاء وضم الراء، وفي الروم: (وَكَذَلِكَ تَخْرَجُونَ) مثله، وفي الجاثية: (فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا) مثله وكذلك^(٣) الزخرف [١١] (يُخْرَجُونَ).

وفتح ابن عامر التاء في الأعراف فقط^(٤). وضمها في

(١) سقط من (م) ما بين معقوفين.

(٢) في (ط): بفتح.

(٣) في (ط): وفي الزخرف كذلك.

(٤) سقطت من (م).

الباقى. وأما قوله: (يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ) [الرحمن/ ٢٢]؛ فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا) بنصب الياء وضم الراء.

وقرأ نافع وأبو عمرو: (يُخْرِجُ مِنْهُمَا) بضم الياء وفتح الراء، وروى أبو هشام عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو (نُخْرِجُ مِنْهُمَا) بنون مضمومة (اللُّؤْلُؤُ والمَرَجَانُ) نصبهما.

حدثني محمد بن عيسى المقرئ، عن أبي هشام^(١)، عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو: (نُخْرِجُ) بنون مضمومة^(٢).

ومن قرأ: (يُخْرِجُونَ) بضم الياء فَحَجَّتْهُ قَوْلُهُ: (أَيَعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(٣) [المؤمنون / ٣٥]. وقوله: (كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى) [الأعراف / ٥٧].

وحجة من قال: (تَخْرِجُونَ) اتفاق الجميع في قوله: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرِجُونَ) [الروم / ٢٥] بفتح التاء.

ومن حُجَّتْهُ قَوْلُهُ: (إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ) [يس / ٥١]؛ فأسند الفعل إليهم.

ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: (قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ

(١) كذا في (ط) وفي (م): عن أبي هاشم.

(٢) السبعة ٢٧٩.

(٣) في (م) قطع الآية وقال: إلى قوله: أنكم مخرجون.

وفِيهَا تَمْوُتُونَ وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ [الأعراف/ ٢٥]، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ قَوْلُهُ: (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف/ ٢٩].

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن/ ٢٢]، فَمِنْ قَالَ: (تُخْرِجُ مِنْهُمَا) ^(١) فعلى أَنَّهُ أَسَدُ الْفِعْلِ ^(٢) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ^(٣)، كَمَا قَالَ: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [الأعراف/ ٥٧]، وَمِنْ قَالَ: (يَخْرِجُ) جَعَلَهُ مَطَاوَعٍ أَخْرَجَ، كَمَا تَقُولُ: أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، وَالْأَوَّلُ أَذْخَلَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَقَالَ: (يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ)، وَاللَّوْلُؤُ ^(٤) يَخْرِجُ مِنَ الْمِلْحِ.

وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّهُ يَخْرِجُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (يَخْرِجُ مِنْهُمَا) فِي الْمَعْنَى ^(٥): يَخْرِجُ مِنَ الْمِلْحِ، فَقَالَ: (يَخْرِجُ مِنْهُمَا) عَلَى أَنَّهُ يَخْرِجُ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ قَوْلُهُ: (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) [الزخرف/ ٣١].

وَالرَّجُلُ ^(٦) إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا أَنَّ اللَّوْلُؤَ يَخْرِجُ مِنَ الْمِلْحِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: عَلَى رَجُلٍ مِنْ رَجُلَيْ

(١) سَقَطَ مِنْ (ط): مِنْهُمَا.

(٢) كَذَا فِي (ط) وَسَقَطَتْ مِنْ (م).

(٣) فِي (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٤) فِي (ط): وَاللَّوْلُؤُ إِنَّمَا.

(٥) فِي (ط): وَالْمَعْنَى.

(٦) فِي (ط): فَالرَّجُلُ.

القريتين عظيم^(١)، والقريتان: مكة والطائف^(٢).

اختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله تعالى^(٣):
(وَلِبَاسُ التَّقْوَى) [الأعراف/ ٢٦].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: (وَلِبَاسُ
التَّقْوَى) رفعاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (وَلِبَاسَ التَّقْوَى)
نصباً^(٤).

أما النصب: فعلى أنه حمل على (أُنْزِلَ) من قوله: (قَدْ
أُنْزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى) [الأعراف/ ٢٦]، وأنزلنا هنا
كقوله: (وَأُنْزِلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) [الحديد/ ٢٥]،
وكقوله: (وَأُنْزِلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الزمر/ ٦]،
أي: خَلَقَ، وقوله^(٥): (ذَلِكَ) على هذا: مبتدأ، وخبره (خَيْرٌ).

ومن رَفَعَ فقال: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) قطع اللباس
من الأول واستأنف^(٦) به فجعله مبتدأ.

وقوله (ذلك) صفة أو بَدَلٌ أو عطفُ بيانٍ، ومن قال: إِنَّ
(ذلك) لغوٌ، لم يكن على قوله دَلَالَةٌ، لأنه يجوز أن يكونَ على ما

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط) بعدها: «والرجلان ينص الشيخ» ولم يذكر شيئاً بعدها.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٨٠.

(٥) في (ط): فقوله.

(٦) في (ط): فاستأنف.

ذَكَّرْنَا^(١)، و (خَيْرٌ) خبرٌ للباس^(٢) والمعنى: لباسُ التقوى خيرٌ لصاحبه إذا أخذ به وأقربُ له إلى الله مما خلقَ له من اللباس والرياش الذي يتجملُ^(٣) به، وأضيفَ اللباسُ إلى التقوى، كما أضيفَ في قوله^(٤): (فأذاقَهَا الله لباسَ الجوعِ والخوفِ) [النحل/ ١١٢] إلى الجوع^(٥).

اختلفوا في رفع التاء ونصبها من قوله^(٦): (خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الأعراف/ ٣٢].

فقرأ نافعٌ وحده (خَالِصَةً) رفعاً.

وقرأ الباقون: (خَالِصَةً) نصباً^(٧).

قال أبو الحسن: أخرج لعباده في الحياة الدنيا، [قال أبو علي]^(٨): لا يخلو القول في قوله (فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الأعراف/ ٣٢] من أن يتعلق بـ (حَرَّمَ) أو: بـ (زِينَةِ)، أو: بـ (أَخْرَجَ)، أو: بـ (الطَّيِّبَاتِ)، أو: بـ (الرِّزْقِ) من قوله: (مِنْ الرِّزْقِ) [الأعراف/ ٣٢] أو بقوله: (آمَنُوا) [الأعراف/ ٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلق بـ (حَرَّمَ) فيكون التقدير: قُلْ مَنْ حَرَّمَ فِي

(١) العبارة في (ط): على واحدٍ مما ذكرنا.

(٢) في (ط): خبرُ اللباس.

(٣) في (ط): يتحمل، بالحاء المهملة. وهو تصحيف..

(٤) في (ط): عزَّ وجل.

(٥) في (ط): الجوع والخوف.

(٦) في (ط): قوله عز وجل.

(٧) السبعة ص ٢٨٠.

(٨) سقطت من (م).

الحياة الدنيا، ويكون^(١) المعنى: قل من حَرَّمَ ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلَّق بزينة لأنَّه مصدر، أو جار مجراه، وقد وَصَفَتْهَا^(٢)، فإذا وَصَفَتْهَا^(٢)، لم يَجُزْ أن يتعلَّق بها شيءٌ بعد الوصف، كما لا يتعلَّق به بعد العطفِ عليه، ويجوز أن يتعلَّق بأخرجَ لعباده في الحياة الدنيا.

فإن قلت: فهلاً^(٣) لم يَجُزْ تَعَلُّقُهُ بقوله: (أَخْرَجَ لعباده) لأنَّ فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله: (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا) [الأعراف/ ٣٢]، وهو كلامٌ مستأنف ليس في الصلة؟

قيل: لا يمتنع الفصلُ به لأنَّه مِمَّا يُسَدِّدُ القصة، وقد جاء: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) [يونس/ ٢٧] [فقوله: وترهقهم]^(٤) معطوف على كسبوا، فكذلك: (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)، ويجوز أيضاً أن يتعلَّق بالطيبات، تقديره: والمباحات من الرزق. ويجوز أن يتعلَّق بالرزق أيضاً، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلَّق بآمنوا، الذي هو صلة الذين أي: آمنوا في الحياة الدنيا، فكلُّ ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلَّق به هذا الظرف.

فأمَّا^(٥) قوله: (خالصةً) فمن رفعه^(٦) جعله خبراً للمبتدأ

(١) في (ط): أو يكون.

(٢) في (ط): وصفناها.

(٣) في (ط): هلاً بسقوط الفاء.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): وأما.

(٦) في (ط): رفع.

الذي هو هي، ويكون للذين آمنوا تثبيتاً للخلوص، ولا شيء فيه على هذا^(١)، ومن قال: هذا حُلُوٌّ حامضٌ، أمكن أن يكون (للذين آمنوا) خبراً، و(خالصةً) خبرٌ آخر، ويكون الذكرُ فيه على ما تقدّم وصفهُ في هذا الكتاب.

ومن نصبَ (خالصةً) كان: حالاً ممّا في قوله: (لِلَّذِينَ آمَنُوا)، ألا ترى أن فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ الذي هو هي؟ فخالصةٌ حالٌ عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ، وفيه الذكر الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقاً بالخلوص، كما تعلق به في قول من رفع.

قال سيبويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) بالرفع والنصب^(٢)، فجعل اللام الجارة لغواً في قول من رفع، (خالصة) ومستقراً في قول من نصب (خالصةً).

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن^(٣) من أن المعنى: التي أخرجَ لعباده في الحياة الدنيا، أَنَّهُ إِنِ عَلَّقَ (في الحياة الدنيا)، بـ (حَرَمٍ)، أو (أَخْرَجَ)، فلا يخلو من أن تنصبَ (خالصةً) أو ترفعه^(٤)، فإن رفعتَه فَصَلَّتْ بين الابتداء والخبر بالأجنبي، ألا

(١) في (ط): ولا شيء على هذا فيه.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١.

(٣) عبارة (ط): والقول فيما ذهب إليه سيبويه أبو الحسن. وهذا سهو من الناسخ.

(٤) في (ط): فلا يخلو من أن ينصب خالصةً أو يرفعه.

ترى أن قوله: (في الحياة الدنيا) إذا لم يكن متصلاً بـ (آمنوا) كان أجنبياً من الابتداء والخبر، وإن نصبت (خالصة)، فصلت بين الحال وذو الحال بأجنبي منهما، كما فصلت بين الابتداء والخبر؟ فإذا^(١) كان كذلك لم يحسن، وليس باعتراض فيكون فيه تسديد.

ومن حجة أبي الحسن أن يقول: إن المفصول به في هذا الموضع بين ما لا^(٢) يحسن الفصل بينهما بالأجنبي، ظرف، ولا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً مما يفصل به^(٣) بينهما. ألا ترى أنهم لم يجيزوا: كانت زيدا الحمى تأخذ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك، وذلك^(٤) قولهم: إن في الدار زيدا قائم، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً من العامل والمعمول فيه، وعلى هذا جاء^(٥):

فلا تلحني فيها فإن يحبها
أخاك مصاب القلب جم بلائله

وحجة من رفع «خالصة» أن المعنى: هي تخلص للذين آمنوا يوم القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين في الدنيا.

(١) في (ط): وإذا.

(٢) في (م): بين لا يحسن الفصل. (٣) سقطت من (م).

(٤) في (م) وذلك إن.

(٥) سبق في ٤١١/٣.

ومن نَصَبَ، فالمعنى عنده: هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة لهم. وانتصابُ (خالصةً) على الحال، وهو أشبه لقوله: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ) [الذاريات/١٥-١٦]، ونحو ذلك مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره وما يجري مجراه إذا كان فيه معنى فعل.

اختلفوا في التاء والياء^(١) في قوله تعالى^(٢): (وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ) [الأعراف/٣٨].

فقرأ عاصمٌ وحدهُ في رواية أبي بكرٍ (لكلِّ ضِعْفٌ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) بالياء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ بالتاء. وكذلك قرأ الباقر بالتاء^(٣).

وجه القراءة بالتاء في^(٤) قوله: (وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ) أن المعنى: لكلِّ ضعف، أي: لكلِّ فريقٍ من المُضِلِّينَ والمُضِلَّينَ ضعف ولكن لا تعلمون أيُّها المُضِلُّونَ والمُضِلُّونَ. ومن قرأ بالياء: حمل الكلامَ على كلِّ، لأنَّه، وإن كان للمخاطبين، فهو اسمٌ ظاهرٌ موضوعٌ للغيبة، فحُمِلَ على اللفظ دون المعنى،

(١) في (ط) من.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) السبعة ص ٢٨٠.

(٤) كذا في (ط): وسقطت من (م).

ومثل هذا في المعنى: (قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ) [ص/ ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله تعالى^(١):
(لَا تُفْتَحْ لَهُمْ) [الأعراف/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: (لَا تُفْتَحْ) بالتاء مشددة التاء الثانية.

وقرأ أبو عمرو (لَا تُفْتَحْ) بالتاء خفيفة ساكنة الفاء.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَا يُفْتَحْ) بالياء خفيفة^(٢).

حجة من قال^(٣): (تُفْتَحْ) قوله: (جَنَاتٍ عَذْنٍ مُفْتَحَةٍ لَهُمْ الأبواب) [ص/ ٥٠]؛ فقياس مفتحة: تُفْتَحْ، وقوله: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا) [النبا/ ١٩]، لأن المعنى^(٤) في فُتِحَتِ السماء على أبوابها، والمعنى: فكانت ذات أبواب.

وحجة من خفف قوله: (فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ) [القمر/ ١١]، وقوله: (فَفَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ) [الأنعام/ ٤٤]، و(فَفَتَحْنَا) قد يقع على الكثير كما يقع (فَفَتَحْنَا)، ومن قال: (لَا يَفْتَحْ) بالياء، فلتقدم الفعل، ويشهد للتأنيث قوله: (مُفْتَحَةً لَهُمُ الأبواب) [ص/ ٥٠]. ألا ترى أن

(١) في (ط): في الياء والتخفيف والتاء والتشديد من قوله عز وجل. وما في (ط) موافق للسبعة.

(٢) السبعة ص ٢٨٠.

(٣) في (ط) من قرأ.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، وقد أنث، وكذلك الفعل ينبغي أن يؤنث، وأما قوله: (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ) [الأنبياء/ ٩٦] فإنما خفف؛ لأنَّ المعنى: فتح سُدُّ يَأْجُوجِ وَمَأْجُوجِ^(١)؛ فأجرى التأنيث على لفظ يَأْجُوجِ، وإن كان المعنى على السدِّ، أو يكون: فُتِحَتْ أَرْضُ يَأْجُوجِ، لأنَّ فتح سُدِّهَا فتح أرضهم؛ فهو فتح واحد لا تكرير فيه، فيحسن التشديد.

ومعنى: (لا تُفْتَحْ لَهُم أَبْوَابُ السَّمَاءِ)، أي: لا تصعدُ أَعْمَالُهُمْ إِلَيْهَا.

وروي في تفسير قوله: (فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ) [الدخان/ ٢٩]، أن موضعَ المؤمن الذي كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكي عليه إذا مات، وقال [الله عز وجل] (٣): (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) [فاطر/ ١٠].

كُلُّهُمْ قَرَأَ: (قالوا نَعَمْ) [الأعراف/ ٤٤] بفتح العين والنون في كلِّ القرآن غير الكسائي؛ فإنه قرأ: (نَعَمْ) بفتح النون وكسر العين في كلِّ القرآن^(٤).

قال أبو الحسن: (نَعَمْ، وَنَعِمٌ) لغتان، قال: وفي القراءة: الفتح.

(١) زيادة من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٨١.

قال^(١) سيبويه: نَعَمْ: عِدَّةٌ وتصديقٌ، قال: وإذا استفهمتْ أَجَبْتَ بِنَعَمْ^(٢)، ولم يحك سيبويه فيها الكسرَ.

والذي يريده بقوله: عِدَّةٌ وتصديقٌ أنه يستعمل عِدَّةً، ويستعمل تصديقاً، وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العِدَّة، ألا ترى أنه إذا قال: أَتُعْطِينِي؟، فقال: نَعَمْ، كان عِدَّةً، ولا تصديق في هذا، وإذا قال: قد كان كذا وكذا^(٣)؛ فقلت: نعم، فقد صدَّقته ولا عِدَّة في هذا.

فليس قوله في نعم أنه عِدَّةٌ وتصديقٌ؛ كقوله في إذا: إنها جوابٌ وجزاء^(٤)، لأنَّ إذاً، يكون جواباً في الموضع الذي يكون فيه جزاءً، يقول: أنا آتيك، فتقول: إذا أكرمك، فيكون جواباً لكلامه.

ويكون جزاءً أيضاً في هذا الموضع؛ فقد علمت أن قوله في نعم عِدَّةٌ وتصديقٌ ليس كقوله في إذا: إنها جوابٌ وجزاء، وقوله: إذا استفهمت أجبت بنعم، تريد: استفهمت عن موجب أَجَبْتَ بِنَعَمْ، تقول: أيقوم زيد؟ فتقول: نعم^(٥)، ولو كان مكان الإيجاب نفياً لَقُلْتُ: بلى، ولم تقل: نعم، كما تقول في جواب الإيجاب.

(١) في (ط) وقال.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) سقطت من (م).

(٤) قاله سيبويه في ٣١٢/٢.

(٥) جاء هنا على هامش (ط) كلمة (بلغت) دلالة على المقابلة.

قال تعالى^(١): (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ) [الأعراف/ ١٧٢] [ولم يقل: نعم]^(٢)، وقال: (أَيَحْسَبُ الإنسان أن لَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ) [القيامة/ ٣]^(٣).

ويجوز في القياس على قول من قال: شهد، أن تُكسر النون من نِعَم في لغة من كَسَرَ العين، كما كَسَرَتْ انفاءً في شهد.

فإن قلت: إن ذلك إنما جاء في الأسماء والأفعال، فالقول أن نَعَمْ، وإن كان حرفاً، فإنه: إذا^(٤) كان على لفظ الأسماءِ جاز أن تُجرى^(٥) في القياس مجراها، ألا ترى أنهم أمالوا «بلى» وإن كان حرفاً لما كان على لفظ^(٦) الأسماء؟ اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها^(٧) في قوله عز وجل^(٨): (أَنْ لَّعَنَهُ اللَّهُ) [الأعراف/ ٤٤].

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبِلٍ، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: (أَنْ لَّعَنَهُ اللَّهُ) خفيفة النون ساكنة.

(١) سقطت من (ط).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٣) انظر للاستزادة في هذا الموضوع رسالة: شرح كلاً وبلى ونعم، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل لمكي، بتحقيق الدكتور فرحات، ومن منشورات دار المأمون للتراث.

(٤) في (ط): لما.

(٥) في (ط) يُجرى.

(٦) في (ط): ألفاظ.

(٧) في (ط) من.

(٨) سقطت من (م).

حدثني نصر^(١) بن محمد القاضي عن البرزي عنهم (أن لعنة الله) نصباً.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: (أن لعنة الله) نصباً، (على الظالمين) مشددة النون.

حدثني الحسين بن بشر الصوفي، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح المري عن شبل عن ابن كثير مثله (أن) مشددة، وكذلك روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير مثله (أن لعنة الله) نصباً.

وكُلُّهُم قَرَأَ الَّتِي فِي سُورَةِ^(٢) النُّور: (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ) [الآية ٧/٧]، (وَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ) [الآية ٩/٩] بالتشديد، غير نافع فإنه قرأ: (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ)، و(وَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ)^(٣) مُخَفَّفَتَيْنِ^(٤).

(١) في السبعة: مضر، بدل، نصر، وأظنه الصواب وما في الأصل تصحيف، ومضر هذا هو الذي روى القراءة سماعاً عن أحمد بن محمد البرزي كما في طبقات القراء للجزري ٢/٢٩٩، أما نصر فلم أجد أنه روى عن البرزي. وقال الجزري هو: مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي، معروف وثقوه.

(٢) سقطت من (م).

(٣) كذا الأصل وهو الصواب، وفي السبعة ص ٢٨٢: «أَنَّ غَضَبُ اللَّهِ» بالمصدر وهذه القراءة في سيبويه واستشهد بها في ١/٤٨٠ على قراءة من خفف «أَنَّ» ورفع «غضب» وهي قراءة يعقوب، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٦/٤٣٤ إلى أبي رجاء، وقتادة، وعيسى، وسلام، وعمر بن ميمون، والأعرج، والحسن أيضاً، انظر فهرس سيبويه ص ٣٤ صنعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ.

(٤) السبعة ص ٢٨١، ٢٨٢، وفي الكلام تقديم وتأخير، واختلاف يسير في =

(أَذَنْ مُؤَذِّنٌ) [الأعراف/٤٤]، بمنزلة أَعْلَمَ.

قال سيبويه: أذَّنتُ: إعلامٌ بتصويت^(١)، فالتى تقع بعد العلم إنما هي المشددة أو المخففة عنها، والتقدير^(٢): أَعْلَمَ مُعْلِمٌ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ. ومن خَفَّفَ (أَنْ) كان على إرادة إضمار القصة والحديث، تقديره: أَنَّهُ لَعْنَةُ اللَّهِ، ومثل ذلك قوله: (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس/١٠]، التقدير: (أَنَّهُ)، ولا تَخَفَّفُ (أَنْ) هذه إلا وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثَقُلَ نَصَبٌ بِأَنَّ ما بَعْدَهَا، كما يَنْصَبُ بالمشددة المكسورة، فالمكسورة^(٣) إذا خَفَّفَتْ لا يكون ما بَعْدَهَا على إضمار القصة والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك. والذي فَصَّلَ بينهما أَنَّ المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضي صلتها، فصارت لاقتضائها^(٤) الصلة أشدَّ اتصالاً بما بَعْدَهَا مِنْ المكسورة، فقدر بعدها الضمير الذي هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك. ومن المفتوحة قول الأعشى^(٥):

في فتية كسوفِ الهندِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَعَلُّ

= العبارة، ولكن المؤدى واحد.

(١) الكتاب ٢/٢٣٦، وعبارة سيبويه: «وأذَّنتُ: النداء والتصويت بإعلان».

(٢) في (ط): فالتقدير.

(٣) في (ط): والمكسورة.

(٤) عبارة (م): والموصول يقتضي صلتها لاقتضائها.

(٥) سبق انظر ٤٣٧/٣.

وأما^(١) قراءتهم في النور (أَنْ غَضِبَ اللهُ) فَإِنَّ (أَنْ) في موضع رفع بأنه^(٢) خبرُ المبتدأ؛ فأما تخفيف نافع (أَنْ لعنةُ الله) فحسنٌ، وهو بمنزلةِ قولِهِ (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس/ ١٠].

وأما^(٣) تخفيفه (أَنْ غَضِبَ اللهُ)، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فهلا^(٤) لم يُسْتَحْسَنَ هذا، لَأَنَّ المخففة من المشددة^(٥) لا يقع بعدها الفعل، حتى يَدْخُلَ عَوْضٌ من حذف أَنْ، ومن أَنَّهَا تُؤَلَّى ما لا يليه من الفعل، يدلُّ على ذلك قوله: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ) [المزمل/ ٢٠]، وقوله: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه/ ٨٩] وقوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) [الحديد/ ٢٩].

قل: استجاز هذا، وإن لم يَدْخُلْ معه شيء من هذه الحروف، لأنَّه^(٦) دُعَاءٌ، وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا في أَنَّهُ لَمَّا كَانَ دُعَاءٌ لم يلزمه العَوْضُ. قوله: (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) [النمل/ ٨]؛ فَوَلِيَّ قَوْلُهُ: (نُودِيَ) أَنْ، وإن لم يَدْخُلْ معها عَوْضٌ، كما لم يَدْخُلْ في قراءة نافعٍ (أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها)

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): لأنه.

(٣) في (ط): فأما.

(٤) في (ط): هلاً.

(٥) في (ط): الشديدة.

(٦) في (م): فلائنه.

[النور/٩]. والدعاء قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره، ألا ترى أنهم قالوا: «أما إن»^(١) جَزَاكَ اللهُ خيراً» وحمله سيويه^(٢) على إضمار القصة في «إن» المكسورة، ولم يُضْمِرِ القصة مع المكسورة إلا في هذا الموضع؟!

كُلُّهُمْ قَرَأَ: (وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ) [الأعراف/٤٣]. بواوٍ غير ابنِ عامرٍ؛ فإنه قرأَ (ما كُنَّا) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام^(٣).

وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: (وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ) أنَّ الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وقد تقدّم ذكر ذلك، ومثّل ذلك قوله: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى.

قرأ^(٤) ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ (أُورِثْتُمُوهَا) [الأعراف/٤٢] غير مُدْغَمَةٍ وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةٌ والكسائيُّ (أُورِثْتُمُوهَا)^(٥) مدغمةً، وكذلك في الزخرف^(٦).

[قال أبو علي]^(٧) من تَرَكَ الإِدْغَامَ فَلِتَبَايُنِ المَخْرَجَيْنِ،

(١) في (ط): أن.

(٢) انظر الكتاب ٤٨٢/١.

(٣) السبعة ص ٢٨٠. ومكان الكلام عن هذا الحرف جاء متأخراً عن موضعه كما هو ملحوظ.

(٤) في (ط): وقرأ.

(٥) جاء رسمها في السبعة: (أُورِثْتُمُوهَا) كلفظها.

(٦) السبعة ص ٢٨١.

(٧) سقطت من (م).

وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.
 ألا ترى أنهم لم يدغموا (ولو شاء الله ما اقتتلوا)
 [البقرة/٢٥٣]، وإن كانا مثلبين لما لم يكونا لازمين، ألا ترى
 أن تاء «افتعل» قد يقع بعدها غير التاء؟، فكذلك «أورث» قد
 يقع بعدها غير التاء فلا يجب الإدغام.

ووجه الإدغام أن التاء والتاء مهموسان متقاربتان
 فاستحسن الإدغام^(١) من أدغم. وقد جعل قوم تاء المضممر^(٢)
 بمنزلة غيرها، مما يتصل بالكلمة؛ لأنَّ الفعل لا يُقدَّر منفصلاً
 من الفاعل، بل يُقدَّر متصلاً^(٣) بدلالة قولهم فعلت، وإسكانهم
 اللام في قولهم: يفعلن^(٤) ومجيئهم بالإعراب بعد الفاعل، وقد
 قال قوم: فحُصِّطُ برجلي، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا:
 فُزِدْتُ، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا في نحو: اذكرو، ونحو
 اضطبر^(٥)؛ فعلى هذا يحسن الإدغام في أورثتموها.

واختلفوا في تشديد الشين وتخفيفها في قوله جلَّ
 وعزَّ^(٦): (يُعْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ) [الأعراف/٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر (يُعْشِي) ساكنة
 الغين خفيفةً، وكذلك في الرعد [٣].

(١) في (م): ضبط الجملة بالبناء للمفعول، وليس بالوجه.

(٢) في (ط): الضمير.

(٣) في (ط): متصلاً به.

(٤) عبارة (م): وقولهم يفعلون.

(٥) في (ط): ازدجر واضطبر.

(٦) في (ط): من قوله. وسقطت: عزَّ وجلَّ، وهي كذلك في السبعة.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي (يُغْشِي) مفتوحة الغين مشددة^(١)، وكذلك في الرُّعْدِ.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (يُغْشِي) ساكنة الغين خفيفة^(٢) فيهما.

وأما قوله: (إِذْ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ)^(٣) [الأنفال / ١١]، فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرو (إِذْ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ) رفعا، وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي (يُغْشِيكُم) بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، (النَّعَاسُ) نصباً.

وقرأ نافعٌ: (إِذْ يُغْشِيكُم) من أغشى (النَّعَاسَ) نصباً^(٤).

قولهم: غشي، فَعَلٌ متعدي^(٥) إلى مفعولٍ واحدٍ يدلُّ على ذلك قوله^(٦): (وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ) [إبراهيم / ٥٠]، (وَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [طه / ٧٨]، فإذا نَقَلْتَ الفعلَ المتعدي إلى المفعول الواحدِ بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

وقد جاء التنزيلُ بالأمرين جميعاً؛ فمما^(٧) جاء بتضعيف

(١) في السبعة: مشددة الشين.

(٢) في (ط): مخففة، والسبعة بدون «فيهما».

(٣) في (م) زيادة كلمة رفعا وليس ضرورة.

(٤) السبعة ص ٢٨٢ مع اختلاف يسير في العبارة.

(٥) في (ط) يتعدى وكتب فوق الكلمة متعدٍ.

(٦) سقطت قوله من (م) وتكررت في (ط).

(٧) في «م»: «بالأمرين فيما جاء»

العَيْنِ قوله: (فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى) [النجم/ ٥٤]، فما في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، ومما جاء بنقل الهمزة، قوله: (فَأَغَشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ) [يس/ ٩]، فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثاني محذوف، والمعنى: فأغشيناهم العمى عنهم أو فقد الرؤية. فإذا جاء التنزيل بالأمرين؛ فكل واحدٍ من الفريقين ممن قرأ: (يُغْشِي، وَيُغْشَى) أخذ بما جاء في التنزيل، وكذلك إن أخذَ آخِذٌ بالوجهين جميعاً كما روي عن عاصم الأمران جميعاً، وكذلك من قرأ: (إِذْ يُغْشِيكُمُ النَّعَاسُ)، [الأنفال/ ١١]، (وَيُغْشِيكُمُ النَّعَاسُ) [الكاف والميم مفعول أول] (١)، وهذا كقولهم فرَّحْتُهُ وأفرَّحْتُهُ، وغَرَّمْتُهُ وأغرَّمْتُهُ، قال: (يغشي الليلَ النهارَ) [الأعراف/ ٥٤] ولم يقل: ويغشي النهارَ الليلَ، كما قال: (سراييلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) [النحل/ ٨١]، ولم يذكر تَقِيكُمُ البردَ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل هذا لا يضيق، وكل واحدٍ من الليل والنهار مُتَتَصِبٌ بأنه مفعولٌ به.

والفعل قبل النقل: غشي الليلُ النهارَ، فإذا نَقَلْتَ قُلْتَ: أغشى الله الليلَ النهارَ وَغَشَّى اللهُ (٢)، فصار ما كان فاعلاً قبل النقل مفعولاً أول (٣).

وقرأ ابن عامرٍ وَحَدَه: (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مُسَخَّرَاتٌ بأمره) [الأعراف/ ٥٤]. رفعاً كلها، ونصبَ الباقيون هذه الحروف كلها (٤).

(١) زيادة في (ط).

(٢) في (ط): وغشى الله الليل النهار.

(٣) في (م): أولاً.

(٤) السبعة ٢٨٢.

حَجَّةٌ مِنْ نَصَبٍ، قَوْلُهُ: (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ، وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ) [فصلت/ ٣٧]، فَكَمَا أُخْبِرَ فِي هَذِهِ أَنَّهُ خَلَقَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، كَذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى خَلْقٍ فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ) [الأعراف/ ٥٤].

وَحَجَّةُ ابْنِ عَامِرٍ قَوْلُهُ: (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [الجنات/ ١٣]، وَمِمَّا فِي السَّمَاءِ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ. فَإِذَا أُخْبِرَ بِتَسْخِيرِهَا حَسُنَ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِهِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا^(١)، اسْتَقَامَ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ مُضْرُوبٌ.

قَرَأَ عَاصِمٌ وَحْدَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) [الأعراف/ ٥٥] بِكَسْرِ الْخَاءِ هَا هُنَا وَفِي الْأَنْعَامِ [٦٣].

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (خُفْيَةً) مضمومة الخاء جميعاً^(٢).

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ (خُفْيَةً) مضمومة الخاء فيهما^(٣).

الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ (خُفْيَةً) وَ(خَفِيَةً)^(٤) لَغَتَانِ فِيمَا حَكَاهُمَا أَبُو الْحَسَنِ.

(١) فِي (ط): ضَرَبَ زَيْدًا.

(٢) فِي (ط): فِيهَا.

(٣) السبعة ٢٨٣.

(٤) فِي (م) خِيفَةٌ: وَالصَّوَابُ مَا فِي (ط). وَفِي الْقَامُوسِ «خَفَا»: وَخَفِيَتْ لَهُ، =

قال: والخُفْيَةُ: الإخفاء، والخِيفَةُ^(١): الخوفُ والرَّهْبَةُ.

قال أبو علي: فالهمزةُ في الإخفاء منقلبةٌ عن الياء، بدلالةِ الخُفْيَةِ، كما أنَّ الألفَ في الغِنَى منقلبةٌ عن الياء بدلالةِ ما حكاه أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغِنَى^(٢) وفي التنزيل (ما نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ) [إبراهيم/٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها^(٣) بالإعلان، [ويدلك أنَّ الإخفاء والإعلان]^(٤) كالإسرار والإجهار. قال: (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) [الملك/١٣] قالوا^(٥): خَفَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَظْهَرْتُهُ، قال^(٦):

يَخْفِي التُّرَابَ بِأَظْلَافٍ ثَمَانِيَةٍ
فِي أَرْبَعٍ مَسْهُنٍ الْأَرْضَ تَحْلِيلُ

فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ: أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ: أَرَلْتُ إِظْهَارَهُ، وَإِذَا

= كَرَضَيْتُ، خُفِيَتْ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: اخْتَفَيْتَ. وقال في مادة «خاف»: يخاف خَوْفًا وَخَيْفًا وَمَخَافَةً، وَخِيفَةً بِالْكَسْرِ وَأَصْلُهَا خَوْفَةٌ وَجَمْعُهَا خَيْفٌ: فِرْعٌ.

(١) في (ط) الخفية، وصوابه ما أثبتناه.

(٢) في (م): الغِيَّة.

(٣) سقطت من (م).

(٤) عبارة ما بين معقوفين في (ط): يدلُّك على الإخفاء والإعلان سواء.

(٥) في (ط): وقالوا.

(٦) البيت من مفضلية طويلة برقم ٢٦ ص ١٤٠ ويشرح ابن الأنباري ص ٢٨٢ لعبدة بن الطبيب، واسمه يزيد بن عمرو، قالها بعد القادسية، يصف فيه ثوراً وحشياً، قال ابن الأنباري في شرحه: يخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه. ويقال: خفيت الشيء إذا استخرجته، قال أبو زيد يقول: إذا عدا فلا تمس قوائمه الأرض إلاَّ بقدر تحلة اليمين.

وانظر الخصائص ٨١/٣ ونوادر أبي زيد ص ١٥٤.

أَزَلَّتْ إِظْهَارُهُ، فقد كتمته، ومثل ذلك قولهم: أَشْكَيْتُهُ: إذا أزلت شكواه، قال ^(١) وأنشد أبو زيد:

تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا ^(٢)

فأما ^(٣) قوله: (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) [الأعراف/ ٥٥] فمما يدل على أن رفع الصوت بالدعاء، لا يُسْتَحَبُّ، والخوف لله مِمَّا أَمَرَ بِهِ، وَمُذِخٌ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَخَافُونِي) ^(٤) [آل عمران/ ١٧٥] وقوله: (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ) [النحل/ ٥٠]، والمعنى: خافوا عقابي، كما قال: (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ) [الإسراء/ ٥٧].

اختلفوا في قوله ^(٥): (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ تُنْشِرُ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) [الأعراف/ ٥٧]، فقرأ ابن كثير: (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ وَاحِدَةً، تُنْشِرُ) مضمومة النون والشين.

وقرأ أبو عمرو، ونافع: (الرِّيَّاحَ) جماعةً (تُنْشِرُ) مضمومة النون والشين أيضاً ^(٦). وقرأ ابن عامر: (الرِّيَّاحَ) جماعةً ^(٧) (تُنْشِرُ) مضمومة النون ساكنة الشين.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) ورد الرجز في الخصائص دون أن يذكر قائله. وهو في وصف إبل قد أتعبها السير فهي تمد أعناقها. انظر الخصائص ٧٧/٣. الخزائن ٤/٣٠٠.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) في (ط) «وخافون».

(٥) في (ط): عز وجل.

(٦) سقطت من (م).

(٧) سقطت من (م).

وقرأ عاصمٌ: (الرياح) جماعةً. (بُشراً) بالباء. ساكنة الشين منونة.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: (الريح) على التوحيد، (نَشْراً) بفتح النون ساكنة الشين منونة^(١).

القولُ في إفرادِ الريحِ وجمعها^(٢):

اعلم أنَّ الريحَ اسمٌ على فعلٍ، والعين منه واوٌ، فانقلبت في الواحدِ للكسرة.

فأما في الجمعِ القليل: أرواحٌ، فصَحَّتْ لأنه لا شيء فيه يوجبها^(٣) الإعلال، ألا ترى أن الفتحة لا توجبُ إعلال هذه الواو في نحو قومٍ، وقولٍ، وعَوْنٍ؟

وأما^(٤) في الجمعِ الكثيرِ فرياحٌ، فانقلبت^(٥) الواو ياءً للكسرة التي قبلها، وإذا كانت قد انقلبتْ في نحو ديمةٍ، ودِيمٍ، وَحِيلَةٍ وَحِيلٍ، فأنَّ تنقلب في رياحٍ أجدرُ لوقوع الألف بعدها، والألف تشبهُ الياءَ^(٦)، والياءُ إذا تأخَّرتْ عن الواو أُوجِبَتْ فيها الإعلال؛ فكَذلك الألف لشبهها بها، وقد يجوز أن يكون (الريحُ) على لفظِ الواحد، ويراد بها الكثرة. كقولك: كَثُرَ

(١) سقطت من (ط). وانظر السبعة ص ٢٨٣.

(٢) بين (ط) و (م) تقديم وتأخير في عدة صفحات ولكن الكلام مستقيم.

(٣) في (ط): يوجب.

(٤) في (ط): فأما.

(٥) في (ط) انقلبت؛ بسقوط الفاء.

(٦) في (ط): التاء وهو تصحيف.

الدينارُ والدرهمُ، والشاء والبعير، و(إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) [العصر/٢]، ثم قال: (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر/٣]، فكَذَلِكَ مِنْ قُرْآنٍ (الريح - نُشْرًا)، فَأُفْرَدَ، ووصفَه^(١) بالجمع، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى وَقَدْ أَجَازَهُ أَبُو الْحَسَنِ^(٢). وقد^(٣) قال:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً

سُوداً^(٤)

فمن نصب حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمَفْرَدَ يَرَادُ بِهِ الْجَمْعُ، وَهَذَا وَجْهٌ^(٥) قِراءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَفْرَدَ الرِّيحَ، وَوَصَفَهُ بِالْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: (نُشْرًا بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ) [الأعراف/٥٧]، فَلَا تَكُونُ الرِّيحُ عَلَى هَذَا إِلَّا اسْمُ الْجِنْسِ^(٦).

(١) فِي (م) وَصَفَهُ.

(٢) فِي (ط): وَقَدْ أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ ذَلِكَ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٤) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ لَعْنَتُهُ وَتَمَامُهُ:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً

سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

وَهُوَ مِنْ مَعْلَقَتِهِ.

وَالْأَسْحَمُ: الْأَسْوَدُ - وَصَفَ رَهْطَ عَشِيقَتِهِ بِالْغِنَى وَالتَّمَوُّلِ.

انظر الديوان ص ١٩٣ وشرح المعلقات السبع للزوزني/ ١٣٩ والخزانة

٣١٠/٣.

(٥) فِي (ط): فَهَذَا وَجْهٌ.

(٦) كَذَا فِي (ط)، وَعِبَارَةٌ (م) اسْمَا الْجِنْسِ.

وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجميع^(١) الذي هو (نُشْرًا) أحسن، لأنَّ الحَمْلَ على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ، ويؤكد ذلك قوله: (الرَّيَّاحَ مبشرات) فلَمَّا وُصِفَتْ بالجمع جمع الموصوف أيضاً.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قولُ ذي الرُّمَّة^(٢):

إذا هَبَّتِ الأرواحُ من نحو جانبٍ
به آلٌ مَيٍّ هَاجَ شوقي هبُّها

وليس ذلك كعيدٍ وأعيادٍ، لأنَّ هذا بدلٌ لازم، وليس البدلُ في الريح كذلك. فأما ما جاء في الحديث من أن النبي، ﷺ^(٣) كان يقول إذا هَبَّتْ رِيحٌ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحاً ولا تَجْعَلْهَا رِيحاً»^(٤)، فلأنَّ عامَّةَ ما جاء في التنزيل، على لفظِ الرياحِ للِسْقِيَا والرحمةِ كقوله: [عزٌّ من قائلٍ]^(٥): (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) [الحجر/ ٢٢]. وكقوله^(٦): (ومن آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ) [الروم/ ٤٦] وقوله^(٧) (اللَّهُ الَّذِي يَرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ

(١) في (ط): بالجمع.

(٢) انظر ديوانه ٦٩٤/٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ذكره الخطابي في شأن الدعاء ص ١٩٠ وغريب الحديث ٦٧٩/١ والهيتمي في مجمع الزوائد ١٣٥/١٠ وابن حجر في المطالب العالية ٢٣٨/٣ والإمام النووي في الأذكار، انظر شرحها لابن علان ٢٧٦/٤، ٢٧٧.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): وقوله.

(٧) سقطت من (م).

سحاباً فيبسطُهُ في السماءِ] [الروم/ ٤٨].

وما^(١) جاء بخلاف ذلك جاء على الأفراد كقوله: (وفي عادٍ إذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمِ الرِّيحَ الْعَقِيمَ) [الذاريات/ ٤١]، وقوله: (وأما عادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ) [الحاقة/ ٦]، (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ، رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا) [الأحقاف/ ٢٤]، فجاءت في هذه المواضع على لفظ الأفراد وفي خلافها على لفظ الجميع^(٢).

أبو عبيدة^(٣): (نَشَرًا) أي متفرقة من كلِّ جانب، وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريحَ إنشاراً، إذا بعثها، وقد أَرْسَلَهَا نَشْراً بعد الموت.

قال أبو علي: أنشر الله الريحَ إنشاراً^(٤) مثل أحيائها، فَنَشَرْتُ هِيَ، أي: حييت، والدليل على أَنَّ إنشارَ الريحِ إحياءُها قول المرارِ الفَقْعَسِيِّ^(٥):

(١) في (ط): ومما جاء.

(٢) في (ط): الجمع.

(٣) في (ط): وقال أبو عبيدة. وعبارته في مجاز القرآن ٢١٧/١، أي: «متفرقة من كل مهب وجانب وناحية». وما عندنا هو في بعض روايات نسخة في هامش المجاز.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية انظر الأعلام ١٩٩/٧ فقد أحال على مواطن ترجمته. ورواية اللسان للبيت:

وهبت له ريح الجنوب وأنشرت

له رِيْدَةٌ يحيي المُمَاتَ نسيمها

والريدة: الريح اللينة. انظر اللسان مادة /رَيْدَ/.

وَهَبْتُ لَهُ رِيحَ الْجَنُوبِ وَأُحْيَيْتُ
لَهُ رَيْدَةً يُحْيِي الْمَيِّتَ نَسِيمُهَا

وكما^(١) جاء أُحْيَيْتُ كذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم:
أَنْشَرَ اللَّهُ الرِّيحَ، معناه: الإحياء. وممَّا يدلُّ على ذلك^(٢) أَنَّ
الرِّيحَ قَدْ وُصِفَتْ بِالْمَوْتِ، كَمَا وُصِفَتْ بِالْحَيَاةِ: قال^(٣).

إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ
فَأَقْعُدُ الْيَوْمَ وَأُسْتَرِيحُ

فقال: تَمُوتُ الرِّيحُ. بخلاف ما قاله الآخر:

وَأُحْيَيْتُ لَهُ رَيْدَةً...

والرَّيْدَةُ: الرِّيحُ، قال^(٤):

أَوْدَتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرَصَرُ

وقراءة^(٥) من قرأ (نُشْرًا) يحتمل ضربين: يجوز أن يكون
جمع رِيحٍ نُشُورٍ، وريح ناشر. ويكون^(٦): ناشرٌ على معنى

(١) في (ط): فكما.

(٢) سقطت من (م).

(٣) ذكره اللسان في مادة /موت/ ولم ينسبه ويروى (فَأَسْكَنَ الْيَوْمَ).

(٤) عجز بيت لابن ميادة في شعره ص ١٢٢ وتمامه:

أَهَاجِكُ الْمَنْزِلَ وَالْمَحْضَرُ
أَوْدَتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرَصَرُ

وانظر المنصف ١١/٢ وقد جاءت القافية في شعره مخففة.

(٥) في (ط): فقراءة.

(٦) في (ط): ويكون رِيحٌ ناشرٌ.

النسب؛ فإذا جعلته جمع نشور احتتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشور بمعنى المنتشر، كما أن الركوب بمعنى المركوب. قال (١):

وما زلتُ خيراً منك مُدَّ عَضَّ كارهاً
بلحيك عاديُّ الطريق ركوب

وقال أوس:

تَضَمَّنْهَا وَهَمُّ رَكُوبٍ كَأَنَّهَا (٢)
إذا ضَمَّ جَنِيهِ المَخَارِمُ رَزَدَقُ (٣)

كأن المعنى: ريحٌ أو رياحٌ مُنْشَرَاتٌ (٤).

ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع نشور يُرادُ به الفاعل، كأنه كطهور ونحوه من الصفات.

ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع ناشر، كشاهدٍ وشُهدٍ، وبازلٍ وبُزْلٍ، وقاتلٍ وقُتْلٍ، وقال الأعشى (٥):
إنا لأمثالكم يا قومنا قُتْلُ

(١) سبق في ٣ / ٢٤٣.

(٢) في (ط): كأنه.

(٣) الوهم: الطريق الواضح - والركوب: الذي قد ذلله كثرة الوطء مرة بعد مرة، والمخارم: ج مخرم وهو منقطع أنف الجبل والرزق في اللسان: السطر من النخيل والصف من الناس، وهو معرب. انظر ديوانه / ٧٧.

(٤) في (ط): منشرة.

(٥) صدر البيت:

كلا زعمتم بأننا لا نقاتلكم

انظر ديوانه / ٦١.

وقول ابن عامر: (نُشراً) يحتمل الوجهين: أن يكون جمع فَعُولٍ وفاعلٍ، فحَقَّفَ العين، كما يُقال: كُتِبَ ورُسِّلَ، ويكون جمع فاعِلٍ كَبَازِلٍ وبُزْلٍ وعَايِطٍ وعِيطٍ.

وأما قراءة حمزة والكسائي (نُشراً) فإنه^(١) يحتمل ضربين: يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين: أحدهما أن يكون النُّشْرُ الذي هو خلاف الطِّيِّ، كأنَّها كانت^(٢) بانقطاعها كالمطوية، ويجوز على تأويل أبي عبيدة^(٣)، أن تكون متفرقة في وجوها.

والآخر: أن يكون النُّشْرُ، الذي هو الحياة في قوله^(٤):

يا عجباً للميتِ الناشر

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يرادُ به الفاعل كما تقول: أتانَا رَكْضاً، أي: راكضاً، ويجوز أن يكون المصدر يرادُ به المفعول، كأنَّه يُرْسِلُ الرياحَ إنشاراً، أي: حَيَاةً؛ فحذف الزوائد من المصدر كما قالوا: عَمَرَكَ اللهُ، وكما قال^(٥):

فإن يهلك فذلك كان قَدْرِي

أي: تقديرِي.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سبق قول أبي عبيدة قريباً.

(٤) عجز بيت للأعشى وصدره:

حتى يقول الناسُ ممَّا رَأَوْا

انظر ديوانه / ١٤١

(٥) سبق في ١٢٩/٢ .

والضربُ الآخر: أن يكون (نَشْرًا) على قراءتهما يتصَبُّ انتصابَ المصادر من باب (صنع الله) [النمل/٨٨].

لأنه إذا قال (يُرْسِلُ الرِّيحَ) دَلَّ هذا الكلام على: ينشُرُ الريحَ نشرًا أو تُنَشَّرُ نشرًا، من قوله^(١):

كما تُنَشَّرُ بعدَ الطيةِ الكتبُ

ومن نشرتُ الريحَ مثلَ نَشْرِ الميثُ.

وقراءة عاصم: (بُشْرًا)؛ فهو جمع بُشِيرٍ، وبُشِّرَ من قوله: (يرسِلُ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ) [الروم/٤٦]. أي تُبَشِّرُ بالمطرِ والرحمةِ، وَجَمَعَ بُشِيرًا على بُشِّرٍ، ككتابٍ وكُتِبَ^(٢).

اختلفوا في الرفع والخفض في قوله تعالى^(٣):

(مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف/ ٥٩].

فقرأ الكسائي وحده (ما لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ) خفضاً، وقرأ الباقون: [(ما لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)] رفعاً في كلِّ القرآن.

وقرأ حمزة والكسائي: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) [فاطر/ ٣] خفضاً.

(١) هو عجز بيت لذي الرُّمَّة وصدرة:

أَمْ دَمْنَةٌ نَسَفَتْ عَنْهَا الصِّبَا سُفْعًا

الدمنة: واحدة الدمن وهو ما سَوَّدَ بالرماد. والسفعة ما خالف لون الأرض وهو يضرب إلى السواد. انظر ديوانه ١٥/١. واللسان /طوى/ وفيه: من دمْنَةٍ.

(٢) إلى هنا ينتهي التقديم والتأخير المشار إليه في الصفحة ٣٢.

(٣) في (ط): من قوله عز وجل . وفي السبعة: «ومن قوله».

وقرأ الباقون: (غَيْرُ اللَّهِ) رفعاً^(١).

وجهُ قراءة الكسائي في: (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ) بالجرِّ أنَّه جعل غيراً صفةً لِإِلَهِ عَلَى اللفظ، وجعلَ لكم مستقراً، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم في الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بدُّ من هذا الإضمار^(٢)، إذا لم يُجْعَلْ لكم^(٣) مستقراً لأنَّ الصفة والموصوف، لا يستقلُّ بهما كلام.

وحجة من قرأ ذلك رَفَعاً (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) قوله: (وما من إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران/ ٦٢]، فكما أن قوله إِلَّا اللَّهُ بَدَلٌ من قوله: (ما مِنْ إِلَهٍ) كذلك قوله: (غَيْرُ اللَّهِ) يكون بدلاً من قوله (مِنْ إِلَهٍ) و(غيره) يكون بمنزلة الاسم الذي^(٤) بعد إِلَّا، وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحْمَلَ عليه من أن يُجْعَلَ غيرُ صفة لِإِلَهِ عَلَى الموضع.

فإن قلت: ما تُنْكِرُ أن يكون (إِلَّا اللَّهُ) صفةً لقوله: (مِنْ إِلَهٍ) عَلَى الموضع. كما كان قوله: (لو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء/ ٢٢]. صفة لآلهة.

فالقول أن «إِلَّا» بكونها استثناءً أعرف، وأكثر من كونها صفةً، وإنَّما جُعِلَتْ صفةً عَلَى التشبيه بغير؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) عَلَى الاستثناء من المنفي

(١) السبعة ص ٢٨٤ وما بين معقوفين منه .

(٢) كذا في (ط). وفي (م): والإضمار .

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م): الأسماء الذي .

في المعنى ، لأنَّ قَوْلَهُ : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) بمنزلة : ما من خالقٍ غيرُ اللَّهِ ، ولا بدُّ من إضمارِ الخبر ، كأنَّهُ : ما مِنْ خَالِقٍ للعالم غيرُ اللَّهِ ، ويؤكد ذلك قوله : (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) [محمد/ ١٩] فهذا استثناء من منفي مثل : لا أَحَدَ في الدار إِلَّا زيدٌ .

فأما قراءة حمزة والكسائي : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) فعلى أن جَعَلَا (غير) صفة للخالق ، وأضمر الخبر كما تقدَّم .

والباقون جعلوه استثناءً بدلاً من المنفي ، وهو الأولي عندنا لما تقدَّم من الاستشهاد عليه من قوله : (وما مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران/ ٦٢] .

واختلفوا^(١) في تشديد اللّام وتخفيفها من قوله تعالى : (أُبَلِّغُكُمْ) [الأعراف/ ٦٢] .

فقرأ أبو عمرو وحده : (أُبَلِّغُكُمْ) ساكنة الباء خفيفة اللّام مضمومة الغين في كل القرآن .

وقرأ الباكون : (أُبَلِّغُكُمْ) بفتح الباء وتشديد اللّام في كل القرآن^(٢) .

القول : إِنَّ (بَلَّغَ) فعل يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ^(٣) في

(١) في (ط) : اختلفوا .

(٢) السبعة ص ٢٨٤ مع اختلاف يسير .

(٣) سقطت من (ط) .

نحو: بلغني خبرك^(١)، وبلغت أرضك جريباً^(٢).

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين. والنقل تارة يكون بالهمز وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: (فإن تولوا فقد أبلغتكم) [هود/٥٧].

فهذا. نقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف، (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته) [المائدة/٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحد من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: «اللهم هل بلغت»^(٣).

واختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم فيها^(٤) بعضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثاني.

فممن استفهم بهما جميعاً عبد الله بن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة^(٥) كانوا يقرؤون: (ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة... أننكم لتأتون الرجال)

(١) في (ط): خبركم.

(٢) الجريب من الأرض مقدار معلوم من الذراع والمساحة وهو عشرة أقدمة، انظر اللسان / جرب /.

(٣) من حديث طويل في مسلم برقم (٩٠١) باب صلاة الكسوف.

(٤) كذا الأصل «فيها» وفي السبعة «بهما» وقال محققه في الحاشية عن الأصل وت وش: «فيهما». ولعل هذه الأخيرة هي المرادة عندنا وسقط الميم من الناسخ، بدليل ما جاء بعدها من قوله: فممن استفهم بهما..

(٥) قراءة العبارة في (ط): أبي بكر عنه وحمزة.

[الأعراف/ ٨٠ ، ٨١] ، (أِذَا كُنَّا تُرَابًا) [الرعد/ ٥] ، وما كان مثله في كل^(١) القرآن باستفهام.

وروى حفص عن عاصم: (إِنَّكُمْ) في الأعراف. مثل نافع ، وكذلك في العنكبوت [٢٨ - ٢٩] غير أنهم اختلفوا في الهمز. وقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة، ولم يهمز ابن كثير، وأبو عمرو إلا واحدة.

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني: نافع والكسائي؛ فكانا يقرآن: (أِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرعد/ ٥] ، (أِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [الصافات/ ١٦] ، وما كان مثله في القرآن كله، إلا أن الكسائي همز همزتين ونافع لم يهمز إلا واحدة.

وخالف نافع الكسائي في قصة لوط، فكان نافع يمضي على ما أصّل^(٢)، وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط، ثم اختلفا في العنكبوت^(٣): (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) [الآية/ ٢٩]؛ فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائي يستفهم بهما جميعاً.

اختلفوا^(٤) في سورة النمل في قوله: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): أصله.

(٣) في (ط): واختلفا في قوله في العنكبوت.

(٤) في (ط): واختلفوا.

أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئْنَا) [٦٧] باستفهام.

فقرأ^(١) الكسائي (أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا) بهمزتين . و (وآبَاؤُنَا إِنْنَا) بنونين من غير استفهام.

وقرأ ابن عامرٍ ضد قراءةٍ نافعٍ والكسائي^(٢) في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، وهمز^(٣) همزتين في كل القرآن إلا في حرفين؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل؛ فقرأ في الواقعة: (أَيْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئْنَا) [الآية / ٤٧]، جمع بين الاستفهامين. وفي النازعات: (أَيْنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ) [الآية / ١٠] بالاستفهام، (إِذَا كُنَّا عِظَامًا) [الآية / ١١] بغير استفهام، وقرأ في النمل غير ذلك: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ) [الآية / ٦٧] كقراءة الكسائي، ومضى في العنكبوت على الأصل الذي أصل من ترك الاستفهام في الأول^(٤).

قوله: (أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا) [الأعراف / ٨٠] (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) [الأعراف / ٨١]. كل واحدٍ من الاستفهامين كلامٌ مستقل لا حاجة بواحدٍ من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به.

(١) في (ط): «وقرأ».

(٢) في (ط): ضد قراءة الكسائي.

(٣) في (ط): ويهمز.

(٤) انظر السبعة ص ٢٨٥، ٢٨٦ ففي النص اختلاف عما هنا من حيث بسط المسألة والتقديم والتأخير.

فلو قال: إِنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) تقرير؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ الاستفهام^(١) وإذا^(٢) كَانَ كَذَلِكَ جَعَلَتْ: (أَنْتُمْ^(٣) لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) تفسيراً للفاحشة، كما أَنَّ قَوْلَهُ: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى) [النساء/ ١٧٦] تفسير للوصية؛ لكان^(٤) قولاً.

فأما قَوْلَهُ: (أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاءُنَا إِنَّا) [النمل/ ٦٧] فليس مِثْلُ قَوْلِهِ: (أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ) [الأعراف/ ٨٠] (أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ) [الأعراف/ ٨١]، لِأَنَّ الاسْتِفْهَامِينَ هُنَا قَدْ اسْتَقْبَلَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: (أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاءُنَا أَئِنَّآ)، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (إِذَا) فِي قَوْلِهِ: (إِذَا كُنَّا تُرَاباً)، ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ مُتَعَلِّقاً بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ لَا يَتَعَلَّقْ (إِذَا) بِقَوْلِهِ: (كُنَّا)؟ قِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّ كُنَّا مُضَافٌ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِذَا مُضَافٌ إِلَى كُنَّا، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ مِنْهُمَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ، كَمَا لَا يَكُونُ مِنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَاجْعَلِ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بِإِذَا لِتَكُونَ إِذَا مَعْمُولَةً. فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِءْ فِي الْكَلَامِ، إِنَّمَا يَجِئُ فِي الشَّعْرِ،

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في (ط): فإذا.

(٣) في (ط): إنكم.

(٤) جملة «لكان قولاً» جواب لقوله: «فلو قال».

فإذا كان كذلك، فلا بدّ من تعليق إذا بشيء يكون معمولاً، ويستقلُّ به الكلام، وذلك نُبِعْتُ أو نُحْشَرُ، التقدير: أُنبِعثُ إذا كنا تراباً. فحذف نُبِعْتُ في اللفظ لدلالة: (أئنا لمبعوثون) عليه - ولا يجوز أن يتعلق إذا في^(١) قوله: (أإذا كنا تراباً) بقوله: (مبعوثون) لأنّ ما قبل الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق بالمُضْمَرِ الذي ذكرنا.

ومثل ذلك قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان/ ٢٢]، فقوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ) متعلق بما دلّ عليه هذا الكلام من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله: (لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ).

قال: روى^(٢) حفص عن عاصم (إِنَّكُمْ) في الأعراف مثل نافع؛ وكذلك في العنكبوت، غير أنّهم اختلفوا في الهمز.

فقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة، ولم يهمز ابن كثير، وأبو عمرو، إلّا واحدة، يريد أحمد بن موسى بقوله: إلّا واحدة، أنهم خففوا إحدى الهمزتين، ولم يحقّقوهما كما حقّقهما عاصم وحمزة.

قال: ومِمَّن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع

(١) في (ط): من قوله.

(٢) في (ط): وروى.

والكسائي، وكانا يقرآن: (أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرعد / ٥] (أَيْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا.. إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [الواقعة / ٤٧] وما كان مثله في القرآن كله، إِلَّا أَنَّ الكسائي هَمَزَ هَمْزَيْنِ وَنَافَعٌ لَمْ يَهْمَزْ إِلَّا وَاحِدَةً.

يريد أحمدُ بقوله: إِلَّا أَنَّ الكسائي هَمَزَ هَمْزَيْنِ، أَنَّهُ حَقَّقَهُمَا كَمَا يَحَقِّقُهُمَا عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ، وَخَفَّفَ نَافِعٌ إِحْدَاهُمَا^(١).

والقول في قوله: (أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ): أَنَّ إِذَا مَتَّعَلَقٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) تَقْدِيرُهُ: إِذَا كُنَّا تُرَابًا نُبْعَثُ أَوْ نُحْشَرُ أَوْ نُعَادُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)، يَدُلُّ عَلَى هَذَا الضَرْبِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعَلَقَ إِذَا بِجَدِيدٍ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ إِنْ لَا تَعْمَلُ^(٢) فِيمَا قَبْلَهَا، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي^(٣) قَوْلِهِ: (أَيْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [المؤمنون / ٨٢].

قال أحمدُ: وَخَالَفَ نَافِعًا الْكَسَائِي فِي قِصَّةِ لَوْطٍ، فَكَانَ نَافِعٌ يَمْضِي عَلَى مَا أَصَّلَ، وَكَانَ الْكَسَائِي يَقْرَأُ بِالِاسْتِفْهَامِ جَمِيعًا فِي قِصَّةِ لَوْطٍ: وَقَدْ^(٤) تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

قال أحمدُ: وَاخْتَلَفَا فِي قَوْلِهِ فِي الْعَنْكَبُوتِ: (أَتَيْنَكُمُ

(١) فِي (م) أَحْدِيهِمَا .

(٢) فِي (ط): لَا يَعْمَلُ .

(٣) سَقَطَتْ فِي (ط) .

(٤) فِي (ط): قَدْ تَقَدَّمَ .

لتأتون الرجال)، فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائي يستفهم بهما جميعاً.

كل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج في تمامها إلى شيء، فَمَنْ أَلْحَقَ حرفَ الاستفهام جملة نقلها به من الخبر إلى الاستخبار، ومن لم يُلْحِقْها بقاها على الخبر.

واختلفا^(١) في سورة النمل في قوله: (وقال الذين كفروا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا) [الآية/٦٧].

فقرأ نافع (وقال الذين كفروا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا) باستفهام.

وقرأ الكسائي: (أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا) بهمزتين، (وَآبَاؤُنَا إِنَّا) بنونين من غير استفهام.

وجه قراءة نافع: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا) أن (إذا) لا بُدَّ من أن يحمل على فعلٍ، يدل ذلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يُتْرَكَ الكلام على ظاهره؛ فلا يُضْمَرُ شيءٌ، أو يضمَرُ الفعل؛ ليحمل إذا عليه، فلا يجوز إن تُرِكَ^(٢) على ظاهره، لأن ما بعد الاستفهام. لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَهُ، وكذلك ما بعد إن لا يَعْمَلُ فيما قَبْلُهَا، وقد اجتمع الأمران في قوله: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا).

فإذا لم يَجُزْ حملُ إذا على شيءٍ من هذا الكلامِ ظاهرٌ،

(١) في (ط): قال: واختلفا. وفي السبعة: واختلف الكسائي ونافع - انظر ص

(٢) في (ط): يترك.

فلا بدّ من إضمّار الفعل وتقدير ذلك الفعل: أنبعث أو نُحْشَرُ، أو نُخْرَجُ، وذلك^(١) قوله: (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) على ذلك، وكذلك قراءة الكسائي: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا، وَأَبَاؤُنَا) بهمزتين أيضاً، وينبغي أن يُقدر فعل في الكلام، يتعلق إذا به، يدلّ على ذلك أن إذا لا يجوز تعلّقها بشيء قبلها، لأنّ ما في حيز الاستفهام ينقطع مما قبله، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق [ما بعد إنّ من قوله]^(٢): إِنَّا، لأنّ إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما أنّ الاستفهام، ولام الابتداء، كذلك. ومثلهما في هذا (لا) النافية التي تُبنى مع المفرد المنكور على الفتح، نحو: لا رجل؛ فإذا لم يجرّ تعلّقها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بدّ من فعل مضمرٍ يتعلق به إذا، وهو الفعل الذي تقدّم ذكره، ولا يجوز تعلّق إذا بالفعل الذي بعدها، لأنّها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتال زيدا حين يأتي، يريد: القتال حين يأتي زيدا.

وأما قراءته: (إننا) بنونين؛ فلأنّه جاء به على الأصل، ومن قرأ: (إنّا) حذف من النونات واحدة كراهة اجتماع الأمثال والمحدوفة، وهي الوسطى، لأن علامة الضمير لا تُحذف.

فإن قلت: إن التكرير إنّما وقع بالتي هي علامة الضمير، فهي لذلك أولى بالحذف. قيل: (إنّه) وإن كان كذلك لم يُحذف، لأنّها لم تُحذف في موضع، ونظير ذلك في أن الحذف وقع في غير الآخر قولهم: في تحقير (ذا) ذياً حذف

(١) في (ط): ويدلك.

(٢) ما بين معقوفين ورد في (ط): بما بعد إنّ في قوله.

الأول من الأمثال، وكان أصله: ذَيَّاء، فلم تحذف الياء للتحقير، ولم تحذف التي هي لامٍ لما كان يلزم من تحريك ياء التحقير، وهي لم تُحَرِّك في موضع.

قال^(١): وقرأ ابن عامر ضدَّ قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، ويهمز همزتين في كلِّ القرآن إلَّا في حرفين.

[قال أبو علي^(٢): إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو: (أئنذا كُنَّا تُراباً.. إنا لمبعوثون) أحسن لأمرين:

أحدهما: أنَّ قوله: (لمبعوثون)^(٣)، لمَّا كان يدلُّ على بيعث ونحوه مما يتعلق (إذا) به صار كجزءٍ من الكلام الذي دخل عليه حرف الاستفهام.

والآخر: أنَّ الكلام الأول إذا دَخَلَ عليه الاستفهام قد ذُكِرَ حرفه، وأريد في الكلام الثاني كَانَ أَحْسَنَ لَأَنَّهُ على الاستفهام أدلُّ.

ووجه قول ابن عامر: أنَّ الدلالة مما تذكر بعد قد يكون كالدلالة فيما يُذَكَّرُ قَبْلُ، ألا ترى أنَّ من قرأ: (ولا تحسبنَّ الذين ييخلون بما آتاهم الله مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) [آل عمران/ ١٨٠] إنما يريد: لا تحسبنَّ بُخْلَ الذين ييخلون؛

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): إنا لمبعوثون.

فأَضْمَرَ الْبَخْلَ لِلدَّالَةِ مَا يَجِيءُ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِ فِي^(١) قَوْلِهِ: (يَبْخُلُونَ) فَكَذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ إِذَا ذُكِرَ حَرْفُهُ بَعْدُ، يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ فِيمَا تَقَدَّمَهُ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ فِي الْوَاقِعَةِ: (إِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا أَيْنًا) [الآية ٤٧/]. فَعَلَّقَ (إِذَا) بِالْمُضْمَرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَقِرَاءَتُهُ فِي النَّازِعَاتِ: (أَيْنًا لِمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ. إِذَا كُنَّا) [الآية ١٠ / - ١١] فَإِنَّ قَوْلَهُ (إِذَا) إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ، جَازَ تَعْلُقُهُ بِقَوْلِهِ: (مَرْدُودُونَ)، وَإِذَا^(٢) أَلْحَقَ إِذَا حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ، لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ.

قَالَ: وَقَرَأَ فِي النَّمْلِ غَيْرَ ذَلِكَ: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ) [الآية ٦٧/، كَقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ، وَمَضَى فِي الْعَنْكَبُوتِ عَلَى مَا أَصَلَ مِنْ تَرْكِ الْاسْتِفْهَامِ فِي^(٣) الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا) يَنْبَغِي أَنْ يَتَعْلَقَ بِمُضْمَرٍ عَلَى نَحْوِ^(٤) مَا تَقَدَّمَ بِهِ الْقَوْلُ فِي نَحْوِهِ.

قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ فِي الْأَعْرَافِ [٧٥] فِي قِصَّةِ صَالِحٍ: (وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مَصَاحِفِهِمْ.

(١) فِي (ط): مِنْ.

(٢) فِي (ط): وَلَوْ فِي (م) كَانَتْ لَوْ فَشَطَبَ عَلَيْهَا وَصَحَّحَهَا عَلَى الْهَامِشِ وَإِذَا.

(٣) فِي (م): (مَنْ) وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ط) وَمُوَافَقٌ لِلْبَعْضَةِ.

(٤) سَقَطَتْ نَحْوُ مِنْ (ط).

وقرأ الباقون بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحفهم^(١).
قد قلنا فيما تقدّم في نحو هذه الواو أن إثباتها حسنٌ
وحذفها حسنٌ.

كلُّهم قرأ (لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم) [الأعراف/ ٩٦] خفيفةً غير
ابن عامرٍ، فإنه قرأ (لَفَتَّحْنَا) عليهم مشددة التاء^(٢).
قد تقدّم القول في هذا.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله تعالى^(٣): (أَوْ
أَمِنْ) [الأعراف/ ٩٨].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: (أَوْ أَمِنْ) بإسكان^(٤)
الواو.

وروى ورشٌ عن نافعٍ (أَوْأَمِنْ)^(٥) يَفْتَحُ^(٦) وَيَدْعُ
الهمزة، ويلقي حركتها على الواو.

وقرأ عاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (أَوْ أَمِنْ)
بتحريك الواو، غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في
الصفات [١٧] و الواقعة [٤٨].

وكان نافعٌ وابنُ عامرٍ يَقِفَانِهَا في الثلاثة المواضع^(٧).

(١) السبعة ٢٨٤.

(٢) السبعة ص ٢٨٦.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط) بسكون.

(٥) رسمها في (ط): (أَوْ مِنْ).

(٦) سقطت «يفتح» من (ط).

(٧) السبعة ص ٢٨٧.

[قال أبو علي^(١): أو: حرفٌ استعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ في الخبر والاستفهام.

والآخر: أن يكون للإضراب عمَّا قبلها في الخبر والاستفهام، كما أنَّ «أم» المنقطعة في الاستفهام، والخبر كذلك.

فأمَّا «أو»^(٢) التي تكون لأحد الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ، فمثالُه في الخبر: زيدٌ أو عمروٌ جاء، وزيدٌ أو عمروٌ ضَرَبْتُهُ كما تقول: أحدهما جاء، وأحدهما ضَرَبْتُهُ، وهي إذا كانت للإباحة، كذلك أيضاً، وذلك قولك: جالسُ الحسنِ أو ابنِ سيرين، ويدلُّك على أنَّها ليست بمعنى الواو أنَّه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتمَرَ للأمر، ولم يخالفه، وإنَّما جاز له الجمعُ بين مجالستهما من حيثُ كان كلُّ واحدٍ منهما مجالستهُ بمعنى مُجَالِسةِ الآخر، ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو، وقولُ الشاعر^(٣):

وكان سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا

أو يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ^(٤) السُّوحُ

إنَّما حَسَنَ لَهُ استعمالُ أو، مع أنَّه لا يجوز: سَيَّان

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سبق انظر ١/ ٢٦٦.

(٤) في (ط): فاغْبَرَّت.

أحدهما؛ أنه رأى نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجمع بين مجالستهما.

وأما «أو» التي تجيء للإضراب بعد الخبر والاستفهام، فكقولك: أنا أخرجُ، ثم تقول: أو أقيمُ، أضرب^(١) عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيمُ، كما أنك في قولك: «إنها لإبل أم شاء» مضربٌ عن الأول، ولا تقع بعد أو هذه إلا جملةً، كما لا تقع^(٢) بعد «أم» إذا كانت للإضراب إلا جملة.

ومن ثم قال سيويه: في قوله^(٣): (ولا تُطع منهم آثماً أو كفوراً) [الإنسان/٢٤]، إنك لو قلت: أو لا تُطع كفوراً، انقلب المعنى^(٤)، وإنما كان ينقلب المعنى لأنه إذا قال: لا تُطع آثماً أو كفوراً، فكأنه قال: لا تُطع هذا الضرب، ولا تُطع هؤلاء، وإنما لزمه أن لا يطيع أحداً^(٥) منهما، لأن كل واحدٍ منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له، كما جاز له أن يجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين، لأن كل واحدٍ منهما أهل للمجالسة، ومجالسة كل واحدٍ منهما كمجالسة الآخر، ولو قال: لا تُطع آثماً أو لا تطع كفوراً، كان بقوله: أو لا تطع، قد

(١) في (ط): أضربت.

(٢) في (ط): يقع.

(٣) في (ط): قوله عز وجل.

(٤) انظر سيويه ٤٨٩/١ - ٤٩١.

(٥) في (ط): واحداً.

أضرب عن ترك طاعة الأوّل، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى .

فوجه قراءة من قرأ: (أَوْ آمِنَ)، أنه جعل أو للإضراب لا على أنه أبطل الأوّل، ولكن كقوله^(١): (الْمَ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ) [السجدة/ ١- ٢]، ثم قال: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) [السجدة/ ٣]، فجاء هذا لِيُصَرِّحُوا ضَلَالَتَهُمْ، فكأن المعنى: أآمنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم، وإن شئت جعلته أو التي في قولك: ضربت زيدا أو عمراً، كأنك أردت: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟

ووجه قراءة من قرأ: (أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى) [الأعراف/ ٩٨] أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخل في نحو قوله: (أُتْمَمَ إِذَا مَا وَقَعَ) [يونس/ ٥١]. وقوله: (أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) [البقرة/ ١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن قبله: (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا) وبعده (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) [الأعراف/ ٩٩] (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ) [الأعراف/ ١٠٠]، فكما أن هذه الأشياء، حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام، كذلك يكون قوله: (أَوْ آمِنَ).

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله جلّ وعزّ: (حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ) [الأعراف/ ١٠٥].

(١) في (ط): كقوله عز وجل.

فقرأ نافعٌ وحده: (حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ) بتشديد الياء ونصبها.

وقرأ الباقر بتخفيف الياء وهي مُرْسَلَةٌ^(١).

حجة نافع^(٢) في قوله عز وجل^(٣): (حَقِيقٌ عَلَيَّ) وإيصاله له بـ (عليَّ) أنه يسوغ من وجهين:

أحدهما: أَنَّ «حَقَّ» الذي هو^(٤) فَعَلَ، قد تعدَّى بعلى، قال: (فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبَّنَا) [الصفات/٣١]، وقال: (فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ) [الإسراء/١٦]، (فحقيقٌ) يتصل بعلى من هذا الوجه.

والوجه^(٥) الآخر: أَنَّ حَقِيقٌ بمعنى واجب، فكما أَنَّ وَجَبَ يتعدى بعلى، كذلك تعدى (حقيقٌ) به إذا أريد به ما أريد بواجب.

وأما من قرأ: (حَقِيقٌ عَلَى) فجاز تعدّيه^(٦) بعلى من الوجهين اللذين ذكرنا.

وقد قالوا: هو حقيقٌ بكذا، فيجوز على هذا أن يكون^(٧)

(١) السبعة ص ٢٨٧ وفي العبارة اختلاف يسير والمؤدى واحد.

(٢) في (م): نافع وغيره.

(٣) «عز وجل» زيادة في (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): تعديته

(٧) في (ط): تكون.

(على) بمنزلة الباء تقول: «حقيقٌ على أن». فتضع على موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال^(١): (ولا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ) [الأعراف/ ٨٦]، فكما وقعت الباء في قوله: (بكلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ) موقع على، كذلك وقعت على موقع الباء في قوله: (حقيقٌ على أن لا).

قال: والأول أحسنهما عندنا^(٢)، يعني: (حقيقٌ على أن لا) بالألف غير مضافٍ إلى المتكلم.

قال: لأنَّ حقيق على، معناها الباء، أي حقيقٌ بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس لو قلت: ذَهَبْتُ على زيدٍ، وأنت تريد بزيدٍ؛ لم يَجُزْ، قال^(٣): وجاز في (عليٍّ)^(٤) لأنَّ القراءة قد وَرَدَتْ به.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله تعالى^(٥): (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) [الأعراف/ ١١١].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ) مهموزٌ بواوٍ بعد الهاء في اللَّفْظ، وقرأ أبو عمروٍ مثله، غير أنَّه كان يضمُّ الهاء ضمةً من غير أن يبلغ بها الواو، وكانا يهمزانِ (مُرْجِئُونَ) [التوبة/ ١٠٦] و (تُرْجِئُ من تَشَاءُ) [الأحزاب/ ٥١].

(١) في (ط): كما قال عز وجل.

(٢) انظر معاني القرآن ٣٠٧/٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): «الآية» بدل: «علي».

(٥) في (ط): عز وجل.

وَقَرَأَ نَافِعٌ [وَحْدَهُ] ^(١) (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) بِكسرِ الهاءِ، وَلَا يَبْلُغُ بِهَا الْيَاءَ، وَلَا يَهْمَزُ. هَذِهِ رَوَايَةُ الْمُسَيَّبِيِّ وَقَالُونَ.

وَرَوَى وَرْشٌ عَنْهُ: (أَرْجِهِي وَأَخَاهُ) يَصْلُهَا بِيَاءٌ، وَلَا يَهْمَزُ بَيْنَ الْجِيمِ وَالْهَاءِ، وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ نَافِعٍ.

وَقَالَ خَلْفٌ وَابْنُ سَعْدَانَ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ وَصَلَ ^(٢) الْهَاءَ بِيَاءٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: (أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ) فِي رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو.

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: كَسَرَهَا بِالْهَمْزِ، وَكَسَرَ الْهَاءَ ^(٣) (أَرْجِئْهُ)، وَهَمْزَ (مُرْجُؤُونَ) وَ (تَرْجِيءُ)، وَهَذَا غَلَطٌ، لَا يَجُوزُ كَسْرُ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ ^(٤)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً أَوْ كَسْرَةً.

وَاخْتَلَفَ عَنْ عَاصِمٍ فَرَوَى هُرُونُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ قَرَأَ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو (أَرْجِئْهُ) مَهْمُوزًا.

وَقَالَ خَلْفٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ هَمْزَهَا وَرَفَعَ الْهَاءَ.

(١) زيادة من (ط) وليست في (م) ولا في السبعة.

(٢) في (م): يصل. وما أثبتناه من (ط) والسبعة.

(٣) في السبعة: «بالهمز وكسر الهاء».

(٤) في (ط): الهمزة.

وحدَّثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكرٍ
عن عاصمٍ (أَرْجَتْهُ) مهموزٌ^(١) ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسب - شك ابن الجهم -:
بهمز^(٢) الألف التي قبل الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن
أبي بكرٍ عن عاصمٍ : (أَرْجَتْهُ) مهموزٌ^(٣) جزمٌ. حدَّثني موسى بن
إسحق القاضي، عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكرٍ عن
عاصمٍ : (أَرْجَتْهُ) جزمٌ^(٤) بغير همز.

وكذلك روى خَلْفٌ عن يحيى عنه جَزَمٌ^(٤).

وكذلك حدَّثني عبدالله بن شاكِرٍ عن يحيى عن أبي بكرٍ :
بجزم الهاء، والكسائي عن أبي بكرٍ [عن عاصمٍ]^(٥) : بجزم
الهاء، ولم يذكر هو^(٦) الهمز.

[قال الأعشى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ (أَرْجَه) بغير همز،
ويهمز (مرجوون) ولا يهمز (ترجي) أبو البحتري عن يحيى عن
أبي بكرٍ عنه أنه لا يهمز (ترجي ولا مرجون)]^(٧).

(١) في (ط) : مهموزاً. وفي السبعة : مهموزة.

(٢) في السبعة : هي بهمز.

(٣) في (ط) : مهموزاً.

(٤) في (ط) : جزمًا.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في السبعة : هؤلاء.

(٧) ما بين معقوفين زيادة من السبعة.

و^(١) قال هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه جزم الهاء في الأعراف، وجَرَّها في الشعراء [٣٦].

وقال غيرُ هبيرة عن حفص: (أرجه) جزم^(٢) ولا يهمز (مُرْجُون) و (تُرْجي) وفي الشعراء (أرجه) جزم^(٢)، وكذلك قال وهيب [بْنُ عبد الله] ^(٣) عن الحسن بن مبارك عن أبي حفص عمرو بن الصباح ^(٤) عن أبي عمر عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ).

واختلفا في الهاء؛ فأسكنها حمزة مثلَ عاصمٍ، وَوَصَلَهَا الكسائيُّ بياءٍ فقال ^(٥) (أَرْجِهي وَأَخَاهُ) ^(٦).

قال أبو زيد: أرجأت الأمرَ إرجاءً: إذا أَخَرْتَهُ، فقولُه: أَرْجِئْهُ. أَفْعَلْهُ من هذا، وَضُمُّ الهاءِ مع الهمزة لا يجوزُ غيرُهُ، وأن لا يبلغ الواو أحسنُ لأنَّ الهاءَ خَفِيفَةٌ، فلو بَلَغَ بها الواو لكان كأنَّه قد جَمَعَ بين ^(٧) ساكنين، ألا ترى أنَّ من قال: رُدُّ يا فتى،

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط) جزمًا.

(٣) سقطت من (ط) ومن السبعة.

(٤) هو عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير مقرئ حاذق. وقد ورد اسمه في (م) عمر بن الصباح وهو خطأ. انظر طبقات القراء ٦٠١/١.

(٥) سقطت من (م).

(٦) انظر السبعة ص ٢٨٧، ٢٨٨ ففي النص اختلاف يسير غير الزيادة التي أشرت إليها.

(٧) عبارة (م): كأنه جمع ساكنين.

فَضَمَّ؛ فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ بِالذَّالِ الضَّمِيرِ^(١) الْمُؤَنَّثَ قَالَ: رُدَّهَا،
فَفَتَحَ، كَمَا تَقُولُ: رُدَّا، لَخَفَاءِ الْهَاءِ، فَكَذَلِكَ (أَرْجِئْهُ) لَا يَنْبَغِي
أَنْ يَبْلُغَ بِهَا الْوَاوُ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ.

وَمَنْ قَالَ: (أَرْجِئْهُ) فَأَلْحَقَ الْوَاوُ، فَلَأَنَّ الْهَاءَ مَتَحَرِّكَةً وَلَمْ
يَلْتَقِ سَاكِنَانِ، لِأَنَّ الْهَاءَ فَاصِلٌ، فَقَالَ: (أَرْجِئْهُ) كَمَا تَقُولُ:
اضْرِبْهُ قَبْلُ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْبَاءِ حَرْفٌ لَيْنِ لَكَانَ وَصْلُهَا بِالْوَاوِ
أَقْبَحَ، نَحْوُ: عَلَيْهِ^(٢)، لِاجْتِمَاعِ حُرُوفٍ مُتَقَارِبَةٍ مَعَ أَنَّ الْهَاءَ،
لَيْسَ بِحَاجِزٍ قَوِيٍّ فِي الْفَصْلِ، وَاجْتِمَاعِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي الْكِرَاهَةِ
كَاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ.

قَالَ: وَقَرَأْ نَافِعٌ: (أَرْجِهِ وَأَخَاهُ) بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَلَا يَبْلُغُ بِهَا
الْيَاءَ، وَلَا يَهْمِزُ. هَذِهِ رَوَايَةُ الْمُسَيَّبِيِّ وَقَالُونَ.

وَرَوَى وَرْشٌ: (أَرْجِهِ) يَصْلُهَا يَاءٌ، وَلَا يَهْمِزُ بَيْنَ الْجِيمِ
وَالْهَاءِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ.

[قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣): وَصَلَ الْهَاءُ بِيَاءٍ إِذَا قَالَ: (أَرْجِهِ)
لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ تَوْصِلُ فِي الْإِدْرَاجِ بَوَاوٍ أَوْ يَاءٍ، نَحْوُ: بِهِو أَوْ^(٤)
بِهِي وَضَرِبَهُو، وَلَا تَقُولُ فِي الْوَصْلِ: بِهِ، وَلَا بِهِ، وَلَا ضَرَبَهُ

(١) فِي (ط): الدال بضمير.

(٢) فِي (ط): عَلَيْهِمُ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٤) فِي (ط): وَ.

حَتَّى تَشْبَعُ فَنَقُولُ: بِهِوَ فاعلم، وبِهي دَاءٌ، أَوْ: بِهِوَ دَاءٌ، إِلَّا
 فِي ضَرُورَةٍ شَعِرَ كَقَوْلِهِ^(١):

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ^{يُخْلِسُ}

قال^(٢): وقرأ^(٣) ابنُ عامرٍ: (أَرْجَيْتُهُ وَأَخَاهُ) فِي رِوَايَةِ هِشَامِ
 ابْنِ عَمَّارٍ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ كَسَرَهَا بِالْهَمْزِ.

[قال أبو علي^(٤): كَسَرُ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ غَلْطٌ، لَا
 يَجُوزُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً أَوْ كَسْرَةً، وَلَوْ خَفَّفَ
 الْهَمْزَةُ فَقَبْلَهَا يَاءٌ فَقَالَ: (أَرْجَيْهِ)، فَكَسَرَ الْهَاءَ؛ لَمْ يَسْتَقِمَّ، لِأَنَّ
 هَذِهِ الْيَاءَ فِي تَقْدِيرِ الْهَمْزَةِ؛ فَكَمَا لَمْ يُدْغَمْ نَحْوُ: رُؤْيَا، إِذَا
 خُفِّفَتْ^(٥) الْهَمْزَةُ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي تَقْدِيرِ الْهَمْزَةِ، كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ^(٦)
 تَحْرِيكُ الْهَاءِ بِالْكَسْرِ مَعَ الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْهَمْزِ^(٧)].

وَقِيَاسٌ مِنْ قَالَ: رُؤْيَا، فَأَدْغَمَ، أَنْ يَحْرُكَ الْهَاءُ أَيْضاً
 بِالْكَسْرِ، وَعَلَى هَذَا الْمَسْلُوكِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: (أَنْبِيَهُمْ)
 [البقرة/٣٣] إِذَا كَسَرَ الْهَاءَ مَعَ قَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً.

(١) صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ١١٥ تقدم ذكره في الجزء الأول ص ٢٠٥.

(٢) جاء على هامش (ط): بلغت. دلالة على المقابلة.

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (م).

(٥) ضبطها في «م» بالبناء للفاعل.

(٦) في (ط): لا يجوز.

(٧) في (ط): الهمزة.

قال: واختلف عن عاصم، فروى هرون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ مثل قراءة^(١) أبي عمرو (أرجئه) مهموز^(٢).

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم^(٣) أنه كان^(٤) ربما همزها ورفع الهاء.

وروى أبان عن عاصم: (أرجئه) جزم^(٥)، [قال أبو علي]^(٦): وهذا لأنه قد جاء في (أرجأت) لغتان: أرجأت، وأرجيت، وإذا^(٧) قال: (أرجئه) كان من أرجيت.

اختلفوا في قوله جل وعز: (يأتوك بكل ساحر عليم) [الأعراف/ ١١٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر في الأعراف وفي يونس [٧٩]: (بكل ساحر عليم) بالألف^(٨) قبل الحاء. وقرأوا في [الشعراء/ ٣٧] (سحار) بألف بعد الحاء.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في (ط): مهموزاً.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) في (ط): جزماً.

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) في (ط): فإذا.

(٨) في (ط) بألف.

وقرأ حمزة والكسائي ثَلَاثُتْهَنَّ (سَحَار) بألف بعد الحاء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): من حجة من قال: (ساحر) قوله: (ما جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ) [يونس/ ٨١]، والفاعل من السَّحَر، ساحر يدلُّك^(٣) على ذلك قوله: (فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ) [الأعراف/ ١٢٠]. و(لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمْ..). [الشعراء/ ٤٠].

وَالسَّحَرَةُ جَمْعُ سَاحِرٍ، ككَاتِبٍ وَكُتِّبَةٍ، وَفَاجِرٍ وَفَجَرَةٍ. ومن حُجَّتِهِمْ: (سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ) [الأعراف/ ١١٦]، واسم الفاعل على سحروا: ساحرٌ.

ومن حُجَّةٍ من قال: (سَحَّار)، أَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِعَلِيمٍ، وَوُصِفَهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى تَنَاهِيهِ فِيهِ، وَحَذَقَهُ بِهِ؛ فَحَسُنَ لَذَلِكَ أَنْ يُذَكَّرُوا بِالْأَسْمِ الذَّلَالُ عَلَى الْمَبَالِغَةِ فِي السَّحَرِ.

اختلفوا في الاستفهام والخبر^(٤) في قوله: (أَيُّنَ لَنَا لِأَجْرًا) [الأعراف/ ١١٣].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية حفص ها هنا (إِنَّ لَنَا لِأَجْرًا) مكسورة الألف على الخبر، وفي الشعراء: (أَيِّنَ لَنَا

(١) السبعة ص ٢٨٩.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) في (ط): ويدل.

(٤) في (ط): من قوله. وقد تكررت في (ط).

[الآية/ ٤١] ممدودة مفتوحة الألف غير أن حفصاً روى عن عاصمٍ في الشعراء (أئنَّ لنا لأجراً) بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو (أئنَّ لنا) ممدودة في السورتين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ فيما أرى وحمزة والكسائي بهمزتين. في الموضعين جميعاً^(١).

[قال أبو علي]^(٢): الاستفهامُ أشبهُ في هذا الموضع^(٣)، لأنَّهم يستعلمون^(٤) عن الأجر، وليس يقطعون على أن لهم الأجر.

ويقوي ذلك إجماعُهُم في الشعراء، وربَّما حُذِفَت همزة الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله عزَّ وجلَّ^(٥) (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الشعراء/ ٢٢]، أنَّ من الناس من يذهب إلى أنه على الاستفهام، وقد جاء ذلك في الشعر قال^(٦):

(١) السبعة ص ٢٨٩.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) عبارة (ط): الاستفهام في هذا الموضع أشبه.

(٤) في (ط): يستعلمون، وهو سهو من الناسخ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) البيت من أبيات ستة في أمالي الفالي ٦٦/١ تنسب لحضرمي بن عامر الأسدي واستشهد به البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٥/١، على حذف ألف الاستفهام دون دليل في اللفظ عليها إلا بما يعطيه معنى الكلام.

أَفْرَحُ أَنَّ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنَّ
أُورَثَ دَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا

وهذا أقبح من قوله^(١):
وأصبحتُ فيهم آمناً لا كمعشرٍ
أتوني فقالوا من ربيعة أم^(٢) مُضَرُ
لأنَّ أم قد تدلُّ على الهمزة.

كلُّهم قرأ: (تَلَقَّفُ) بتشديد القافِ إلّا عاصماً؛ فإنه قرأ:
(تَلَقَّفَ) ساكنة اللام خفيفة القاف^(٣) [الأعراف/ ١١٧].
أبو عبيدة: (تَلَقَّفُ، وتَلَقَّمُ) واحدٌ، قال: (ما يَأْفِكُونَ)
ما يَسْحَرُونَ^(٤).

وما روي عن عاصمٍ من^(٥) قراءته: (تلقف) ينبغي أن
يكون مضارع (لِقَفَ) مثل لَقِمَ يَلْقِمُ.

وروي ابن أبي بَرَّةَ وعبد الوهاب بن فليح، بإسناديهما
عن ابن كثيرٍ (فإذا هي تَلَقَّفَ) مشددة التاء.

وكان قُبُلٌ يروي عن القواس بإسنادِهِ عن ابنِ كثيرٍ أَنَّهُ قرأ

(١) البيت لعمران بن حطان كما في الكامل للمبرد ١٧٢/٣ رابع أبيات سبعة
وفي الخصائص ٢٨١/٢، وأمالي ابن السجري ٢٦٧/١.

(٢) في (م): أو. وما أثبتناه يتمشى مع ما أراده المؤلف.

(٣) السبعة ص ٢٩٠.

(٤) مجاز القرآن ٢٢٥/١ وعبارته فيه: «تلقف ما يَأْفِكُونَ» أي تلهم ما يسحرون
ويكذبون، أي: تلقمه.

(٥) في (ط): في.

(تَلَقَّفُ)^(١) خفيفة التاء مشددة القاف في هذه وأخواتها، في كلِّ القرآن^(٢).

كأنه لفظ بها بآلفٍ ولامٍ، (هي تَلَقَّفُ)، فإذا ابتدأت (تَلَقَّفُ) ابتدأت بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

[قال أبو علي^(٣) وجه ما روي عن ابن كثير: (فإذا هي تَلَقَّفُ) أنه أدغم بالتاء^(٤)، فسكنت المدغمة ولو كان هذا في الماضي، لاجتلبت له همزة الوصل مثل: (فأدارأتم فيها)^(٥) [البقرة/ ٧٢]، و(ارزئت) [يونس/ ٢٤]، ولكن همزة الوصل، لا تجتلب في المضارع لمشابهتها^(٦) اسم الفاعل، وإن آخره مُعَرَّبٌ.

فإذا ابتدأ بها قال^(٧): (تَلَقَّفُ) يثبت^(٨) التاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطاوعة في تفعَّلَ، وليس القياس أن تجتلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاء ذلك فيها وليست بجارية على الأفعال شاذة في^(٩) القياس قليلة.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) انظر السبعة، ص ٢٩٠.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) وردت في الأصل. أدارأتم وراود في (م): كلمة: به.

(٦) في (ط): لمشابهته.

(٧) في (م): قلت.

(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٩) في (ط): عن.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعَزَّ: (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَتُّمُ بِهِ)
[الأعراف/ ١٢٣].

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر (أَمَّتُّمُ بِهِ) بهمزة ومدّة
على الاستفهام^(١).

قياس قول أبي عمرو: (أَمَّتُّمُ) بهمزة مفتوحة بعدها
ألف، والألف التي بعدها هي الألف التي تفصل بها بين
الهمزتين، كما يفصل بين النونات في «إِخْشَيْنَانٍ» والهمزة الثانية
التي بعد هذه الألف هي همزة أفعل في قولك: أَمَّنْ، والألف
بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لاجتماع همزتين
في: أَمَّنْ أَوْقَعْتَ الألف بعد الهمزة المخففة، كما وقعت بعد
الهمزة. [إذا قلت]^(٢): اقرأ آيَةَ^(٣) فحققت الهمزتين جميعاً،
هذا^(٤) قياس قوله، إلا أنه يُشَبَّه أن يكون ترك قياس قوله ها
هنا؛ لِمَا كَانَ يلزم من^(٥) اجتماع المتشابهة؛ فَتَرَكَ الألف التي
تدخل بين الهمزتين في نحو: «أَأَنْتَ»^(٦). وخفف الهمزة الثانية،
التي هي همزة أفعل من أَمَّنْ^(٧)، وبعدها الألف المنقلبة عن
الهمزة التي هي فاء، يدلُّ على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه
بهمزة ومدّة على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

(١) السبعة ص ٢٩٠، وقد أوردت (ط) الكلام عن الحرف جميعه الوارد في
السبعة، ثم فصلت الكلام عن القراءات. في حين اقتصر (م) على
الكلام عن الحرف حين وروده. والنسختان متفقتان في هذا.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) في (م): «اقرأ أنه».

(٦) جاء رسمها في (الأصل): أَأَنْتَ.

(٤) في (ط): هذا هو.

(٧) في (م): أَمَّنْ.

(٥) في (ط): في.

وكذلك في طه [٧١]، والشعراء [٤٩] في تقدير همزة بعدها ألفان.

فالهمزة همزة الاستفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التي هي في أفعلتم والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البرزّي عن أبي الإخريط^(١) عن ابن كثير (قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنُتُمْ) [الأعراف/ ١٢٣]. بواوٍ بعد النون بغير همزة^(٢).

القول فيه: أنّه أبدلَ من همزة الاستفهام اللاحقة لأفعلتُمْ، واوًا لانضمام ما قبلها، وهي النون المضمومة في قوله: (فِرْعَوْنُ)، وهذا في المنفصل كالمتصل في تَوَدَّ، فقوله: .. نَ وَآ.. مثل: تَوَدَّ من تَوَدَّ^(٣)، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنّه خَفَّفَ همزة أفعلتُمْ، مِنْ آمَنُتُمْ فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنّهم يخفّفون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخفّفون الواحدة.

قال أحمد بن موسى: قال قُتَيْبٌ عن القواسم مثل رواية البرزّي عن أبي الإخريط، غير أنّه كان يَهْمِزُ بعد الواو^(٤).

(١) هو: وهب بن واضح أبو الإخريط ويقال أبو القاسم المكي مكرّء أهل مكة وروى عنه أحمد بن محمد البرزّي وغيره. انظر طبقات القراء ٣٦١/٢.

(٢) السبعة ص ٢٩٠.

(٣) جاءت في (م) مهموزة جميعها.

(٤) السبعة ص ٢٩٠. وقد زاد بعد الواو (قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنُتُمْ به): وأحسبه وهم. وفي (ط): وأحسبه غلط.

قال أبو علي: هَمَزَ بعد الواو لأنَّ هذه الواو هي منقلبةٌ عن همزة الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة أفعلتم، فحقَّقها ولم يخفِّفها كما خَفَّفَ في القولِ الأولِ لَمَّا خفف الأولى حَقَّقَ الثانية.

ووجهُ [أنَّ الأولَ لما زال عن لفظةِ الهمزة] ^(١) بانقلابها واوًا حَقَّقَ الهمزة بعدها، لأنَّه لم يجتمع همزتان.

ووجه القول الأول أنَّ الواو لَمَّا كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان في حكم الهمزة، فلم تحَقِّق معها الثانية، كما لا تحَقِّق مع الهمزة نفسها، لأنَّ الواو في حكمها، كما أنَّها لما كانت في حكمها في قولهم: (رُؤْيَا) في تخفيف (رُؤْيَا) لم يُدْغِموها في الياء، كما لم تُدْغِمْ الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في رُؤْيَا، فلم ^(٢) تُدْغِمْ كذلك جُعِلَ ^(٣) الواو في قوله (نُوا) من قوله ^(٤) (قال فرعون وامتنم) في حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية التي ^(٥) في أفعلتم.

قال أحمد: وقال قُنْبُلٌ في طه: (ءَامَتُّم) [٧١] بلفظ الخبر من غير مدٍّ ^(٦).

[قال أبو علي] ^(٧): وجه الخبر فيه أنَّه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقرير لهم بإيمانهم والإنكار له عليهم.

(١) في (ط): الأولى لما زالت عن لفظ الهمز.

(٢) في (ط): فلم تكن.

(٣) في (ط): جعلوا.

(٤) كذا في (ط) وعبرة (م) هنا: «قوانوا». (٥) سقطت «التي» من (م).

(٦) السبعة ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٧) سقطت من (ط).

ووجه الاستفهام أنه استفهام على وجه التقرير^(١)، يوبّخهم به وينكره^(٢) عليهم.

قال قنبل في الشعراء: قال: (أأمتم) مثل أبي عمرو ويمدّ.

[قال أبو علي]^(٣): يريد أنه يزيد الاستفهام، فألحق همزة الاستفهام وخفف همزة (أأمتم) وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجعل بين بين.

وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة: (أأمتم) بهمزتين، الثانية ممدودة^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): حقّقا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة لأنّ الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الأمر. وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله عز وجل^(٦): (سَنَقُتْلُ أُنَبَاءَهُمْ) [الأعراف/ ١٢٧] (وَيُقَتِّلُونَ أُنَبَاءَكُمْ) [الأعراف/ ١٤١].

فقرأ ابن كثير: (سَنَقُتْلُ) خفيفة، و(يُقَتِّلُونَ) مشددة؛

(١) في (ط): التقريع لهم ويوبخهم به.

(٢) في (ط): وينكر.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) السبعة ٢٩١.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) سقطت من (ط).

وشدّدهما جميعاً أبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمزة،
والكسائي، وخففهما جميعاً نافع، (يقتلون) و (سَنَقُتْلُ)
[بالتخفيف] (١)(٢).

[قال أبو علي] (٣) التثقيلُ حسنٌ. لأنّه يُرادُّ به الكثير (٤)،
والتثقيلُ لذا المعنى أخصُّ، والتخفيف يقع على التكثر، وغيره؛
فمن خَفَّفَ فلأنّه يصلح للتكثر أيضاً، ومن جمع بين التخفيف
والتثقيل كان آخذاً بالوجهين.

وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة،
والكسائي: (يُورِثُها) [١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الرائ،
وكذلك في مريم [٦٣].

واختلَفَ عن عاصم فروى أبو بكر عنه: (يُورِثُها) خفيفةٌ
مثل حمزة.

وأخبرني الخزّاز - [أحسبه] (٥) أحمد بن علي - عن هبيرة
عن حفص عن عاصم (يُورِثُها) مشددة الرائ، ولم يروها [عن
عاصم] (٦) عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن
عاصم (٧) (يُورِثُها) خفيفة. وفي سورة مريم لم يختلفوا في
قوله: (تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ) [الآية/٦٢]، أنّها خفيفة (٨).

(١) زيادة من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٩٢.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): التكثر.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في السبعة: عن «حفص».

(٨) السبعة ص ٢٩٢.

قال أبو علي: حجة^(١) التخفيف قوله: (وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ
وَدِيَارَهُمْ) [الأحزاب/٢٧]، وقوله: (كذلك وأورثناها قوماً آخرين)
[الدخان/٢٨]، (وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ)
[الأعراف/١٣٧].

ووجه التشديد أنك تقول: ورث زيد مالا، وفي التنزيل:
(وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ) [النساء/١١]؛ فهو متعد فنقول^(٢) في نقله بالهمزة
وبتضعيف العين والتخفيف أولى لمجيء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وراثته، وميراثاً، وورثاً،
وأورث الرجل ابنه مالا إراثاً حسناً، وورث الرجل بني فلان ماله
توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على ورثته من ليس منهم،
فجعل له نصيباً.

قال أبو علي: فالقراءة بالثقل على وجه ما حكاه أبو زيد،
وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى^(٣):
مُورِثَةً مَالاً وفي الحي رفعة
واختلفوا^(٤) في ضمّ الراء وكسرها من قوله تعالى^(٥):

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) (م): فيقول.

(٣) صدر بيت عجزه:

لما ضاع فيها من قروء نسائك

والقرء: الحيض - أو هو ما بين الحيضتين.

انظر ديوانه/٩١ وفيه الحمد بدل الحي.

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

(يعرُشون) [الأعراف/ ١٣٧] - [النحل/ ٦٨].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفصٌ عن عاصمٍ (يعرُشون) بكسر الراء، وفي النحلِ مثله. وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنُ عامرٍ بضم الراء فيهما.

واختلفوا^(١) في ضم الكاف وكسرها من قوله عز وجل: (يعكفون) [الأعراف/ ١٣٨] فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ (يعكفون) بضم الكاف. وروى عبد الوارث عن أبي عمروٍ (يعكفون) بكسر الكاف.

وقرأ حمزة والكسائي: (يعكفون)^(٢).

[قال أبو علي^(٣): كل واحدٍ من الضمِّ والكسر؛ في عَيْنِي الكلمتين لغةً، ومثل: يَعْكِفُ، وَيَعْكُفُ، وَيَعْرِشُ، وَيَعْرِشُ، قولهم: يحشُرُ ويحشِرُ، ويفسُقُ، ويفسُقُ.

قال أبو عبيدة: (يعرُشون) أي يبنون^(٤)، والعَرْشُ في هذا الموضع: البناء، ويقال: عَرَشُ مكةَ أي: بناؤه^(٥).

(١) في (م): اختلف.

(٢) السبعة ص ٢٩٢.

(٣) سقطت من (م).

(٤) مجاز القرآن ٢٢٧/١ وفيه: وعريش مكة: خيامها.

(٥) في (ط): بناؤها.

وقال أبو الحسن: يعرُشون ويعرُشون لغتان، وكذلك يَبْطِشُ وَيَبْطِشُ، ويَحْشِرُ ويَحْشِرُ، ويعْكُفُ ويعْكُفُ، وينْفِرُ وينْفِرُ. واختلفوا^(١) في المَدِّ والقَصْرِ [في قوله جَلَّ وعَزَّ]^(٢): (دكاً) [الأعراف/١٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: (جَعَلَهُ دَكَّا) منونةً مقصورة ههنا^(٣) وفي الكهف [٩٨] مثله^(٤).

وقرأ عاصم في الأعراف: (دكاً) منونة مقصورة، [وقرأ في]^(٥) الكهف [٩٨]: (دَكَّاء) ممدودة غير منونة.

وقرأ حمزة والكسائي: (دَكَّاء) في الموضعين ممدودة غير مُنَوِّنة^(٦).

قال أبو زيد: دَكَّكْتُ على الميِّت التراب أدُّكُهُ دَكَّا: إذا دَفَنْتُهُ، وَهَلْتُ عليه التراب أهيلُهُ هَيْلاً، وهما واحدٌ، ودَكَّكْتُ الرُّكِيَّةَ دَكَّا: إذا دَفَنْتَهَا، ودُكَّ الرجل فهو مدكوك: إذا مرض.

قال^(٧) أبو عبيدة: جعله دكاً أي: مندكاً، والدُّكُّ والدَكَّةُ مصدر، وناقَة دَكَّاء ذاهبةُ السَّنام، والدك: المستوي، وأنشد للأغلب:

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): من قوله.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط) «مثله».

(٥) كذا في (ط)، وفي (م): وفي الكهف. وما أثبتناه موافق للسبعة أيضاً.

(٦) السبعة: ص ٢٩٣.

(٧) سقطت من (م).

هل غَيْرُ غَارٍ ذَكَ غَارًا فَانْهَدَمَ^(١)

قال^(٢) أبو الحسن: (جعله ذَكًَا) لَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: جعله كَأَنَّهُ
قال: ذَكَهُ، أو أراد جعله ذا ذَكَ، ويقال: ذَكَاء: جعلوها
كالناقة^(٣) الذَكَاءِ التي لا سَنَامَ لها^(٤)؛ فكأنه^(٥) بقي أكثره،
قال^(٥): والأوّل أكثرُ القراءتين.

[قال أبو علي^(٦): والمضاف محذوفٌ على قول^(٧) أبي
الحسن.

وفي التنزيل: (وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً)
[الحاقة/ ١٤]، وفيه: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)
[الفجر/ ٢١].

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى^(٨):
(بِرِسَالَاتِي) [الأعراف/ ١٤٤].

(١) مجاز القرآن ٢٢٨/١ وفي النقل اختلاف يسير. والرجز من أشطار.
وانظر السمط ص ٨٠١.

(٢) في (ط): وقال.

(٣) انظر معاني القرآن ٣٠٩/٢ للأخفش.

(٤) في (ط): مثل الناقة.

(٥) في (ط): وكأنه.

(٥) سقطت من (م).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): تقدير.

(٨) في (ط): عز وجل.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعُ (برسالتِي) واحدة، وقرأُ الباقونَ (برسالاتِي) جماعة^(١).

الرسالة تجري مجرى المصدر، فتُفرد في موضع الجمع، وإن لم يكن المصدر من «أرسل» يدلُّك على أنه جارٍ مجراه قولُ الأعشى^(٢).

عَزَاتِكَ بِالْخَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ
وَجُدْعَانُهَا كَلْفِظِ الْعَجَمِ
فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلُّك على ذلك أنه يجري مجراه، والمصدر قد يقع لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة.
قال^(٣):

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ
جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنْ اتَّأَرَّ
[فكان المعنى على الجميع]^(٤) لأنه مرسلٌ بضروبٍ من
الرسالة، والمصادر قد تُجمع مثل الحلوم والألباب^(٥).
وقال عز وجل^(٦): (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ)

(١) السبعة ص ٢٩٣.

(٢) رواية الديوان: مقادك بالخيل. ولفيظ أي ملفوظ، والعجم: النوى. انظر ديوانه/٣٧.

(٣) سبق انظر ٢/٢٩١.

(٤) في (ط): وكأن المعنى على الجمع.

(٥) عبارة (ط): مثل الحلوم والأشغال والألباب.

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

[لقمان/ ١٩]، فجمع الأصوات لَمَّا أُريدَ بها أجناسٌ مختلفة صوت الحمار بعضُها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنَّهُ ضربٌ واحدٌ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله [جلَّ وعزَّ] ^(١):
(وإن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ) [الأعراف/ ١٤٦].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامرٍ
(سَبِيلَ الرُّشْدِ) بضم الراء خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائي: (سَبِيلَ الرُّشْدِ) مثقَّلةً بفتح الراء
والشين.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي في الكهف: (مما
عُلِّمَتْ رُشْدًا) [الآية/ ٦٦] مضمومة الراء خفيفةً.

وقرأ أبو عمرو (رُشْدًا) مفتوحة الراء خفيفةً.

وقرأ ابن عامرٍ (رُشْدًا) مضمومة الراء والشين ثقيلةً.

هكذا في كتابي عن ابن ذكوان (رُشْدًا) بضم الراء والشين.

ورأيتُ في رواية غيره (رُشْدًا) خفيفة الشين موقوفةً
أخبرني بذلك أحمد بن يوسف [التغليبي] عن عبد الله بن ذكوان
عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

وروى هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ (رُشْدًا) بضم
الراء موقوفة الشين خفيفة ^(٢).

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٩٤ وفي النص اختلاف يسير وما بين معقوفين زيادة منه.

قال أبو علي: الرُّشْدُ، والرُّشْدُ؛ حكي أن أبا عمرو فرّق بينهما، فقال الرُّشْدُ: الصّلاح، والرُّشْدُ: الدين، مثل قوله (مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا) [الكهف/٦٦].

قال [أبو علي] ^(١): وقد جاء: (فمن أسلم فأولئك تَحَرَّوْا رَشَدًا) [الجن/١٤]، فهذا في الدين وكذلك: (هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تَعْلَمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَشْدًا) [الكهف/٦٦]، و(هَيِّءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا) [الكهف/١٠]؛ فهذا كله في الدين، وهذه التي في الأعراف يجوز أن يكون ^(٢) يعني به الدين. كأن المعنى: وإن يروا سبيل الخير زاغوا عنه، وعَدَلُوا فلم يتخذوه سبيلًا، أي لم يأخذوا به. وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلًا، ألا تراه يقول: (ذلك بأنهم كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)، ومقابَلَتُهُ بالغي يدل على الضلالة والزيف عن طريق الدين والهدى.

وقال: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) [الحجر/٤٢]، والتي في سورة ^(٣) النساء في قوله: (فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا، فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) [الآية/٦] فمن إصلاح المال والحفظ له، وقد جاء الرُّشْدُ في غير الدين. قال ^(٤):

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح فيها هلال بن أحوز التميمي والدهناء موضع ببلاد تميم، يمدّ ويقصر. انظر الديوان ١/١٧٥.

حَتَّ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنِ فَقُلْتُ لَهَا
أُمِّي هَلَالاً عَلَى التَّوْفِيقِ^(١) وَالرَّشْدِ

وَيَدُلُّ عَلَى تَقْوِيَةِ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو فِي فَضْلِهِ بَيْنَ الرَّشْدِ
وَالرَّشْدِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِلِغَتَيْنِ عَلَى حَدِّ الْعُجْمِ وَالْعَجَمِ، وَالْعَرَبِ
وَالْعَرَبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ: أَنَّ سَبِيْوِيَه قَالَ: بَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَخْلُ
كَالْفَقْرِ، وَالْبُخْلُ كَالْفَقْرِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَخْلُ كَالْكَرَمِ، فَلَمْ
يَحْمِلِ الْبُخْلُ وَالْبَخْلَ عَلَى مِثَالِ^(٢): الْعُجْمِ وَالْعَجَمِ وَالْثُّكْلِ
وَالثُّكْلِ، وَكَذَلِكَ^(٣) الرَّشْدُ وَالرَّشْدُ.

وَاخْتَلَفُوا^(٤) فِي ضَمِّ الْحَاءِ وَكسرها من قوله تعالى^(٥):
(مِنْ حُلِيِّهِمْ) [الأعراف/ ١٤٨].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ (مِنْ
حُلِيِّهِمْ) بِضَمِّ الْحَاءِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (مِنْ حِلْيِهِمْ) بِكسْرِ الْحَاءِ، وَكُلُّهُمْ
شَدَّدَ الْيَاءَ^(٦).

الْوَاحِدُ مِنَ الْحُلِيِّ: حَلْيٌ، وَجَمْعُهُ: حُلْيٌّ، وَمِثْلُهُ: ثَدْيٌ
وَتُدْيٌ، وَمِنَ الْوَاوِ: حَقٌّ وَحَقِيٌّ قَالَ^(٧):

(١) فِي (م): الْإِقْصَادُ.

(٢) فِي (ط): مِثْلُ.

(٣) فِي (ط) فَكَذَلِكَ.

(٤) فِي (ط): اخْتَلَفُوا.

(٥) فِي (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٦) انْظُرِ السَّبْعَةَ ص ٢٩٤.

(٧) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي مِنْ قَصِيدَةٍ يَعْتَذِرُ فِيهَا إِلَى النِّعْمَانِ وَالسَّلِيمِ: اللَّذِيغِ =

يُسَهِّدُ مِنْ نَوْمِ الْعَشِيِّ سَلِيمُهَا
لِحَلْيِ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَايِعُ

قال: لحلي النساء على أحد أمرين: إما على حدّ قوله^(١):

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا

وقوله: (٢)

قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٣)

أو يكون على حدّ قوله: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم/٣٤ - النحل/١٨] فيريد به الكثرة، [أما فُعُولٌ فإنه يكون مفرداً، ويكون جمعاً. فإذا كان مفرداً. جاء على ضربين: أحدهما أن يكون مصدرّاً وهو العام الكثير، مثل: القُعودُ والدُّخولُ والمُضَيُّ. والآخر أن يكون مفعولاً، مثل: قُودُوا]

وقد جاء اسماً في قولهم: الأَتِيُّ والسُّدُوسُ^(٤).

= قلب عن معناه، والحلي: الخلاخل ويعلق عليه لثلا ينام، وكانوا يقولون: إنه إذا نام دب السُّمُ فيه. انظر ديوانه/٤٦.

(١) صدر بيت عجزه في الكتاب ١٠٨/١:

فإن زمانكم زمن خميص

(٢) في (م): وقولهم.

(٣) عجز بيت لجري من قصيدة يهجو بها التيم وصدره:

تدعوك تيم وتيم في قرى سبا

انظر ديوانه/٣٢٥ شرح الصاوي. وانظر ابن الشجري ٣٨/٢، ٣٤٣،

والمخصص ٣١/١.

(٤) السدوس: الطيلسان.

وإذا كان جمعاً كان على ضربين: أحدهما أن يكون جمعاً للثلاثة مثل: كَعَبٍ وكُعُوبٌ، والآخر أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهدٍ وشهودٍ، وحاضرٍ وحضورٍ؛ فإذا كان جمعاً للثلاثة، فالثلاثة المجموع بها على ضربين: صحيح ومعتل، ومن المعتل: المجموع على فُعوْلٍ ما كان لامه حرف علة وذلك نحو: ثدي وثُدَي، وَحَقْوٍ وَحَقِيٍّ، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلَيٍّ في جمع حَلِيٍّ، فواو فُعوْلٍ قلبت ياءً لوقوعها قبل الياء التي هي لامٌ، كما أبدلت واو مفعول من مَرَمِيٍّ لذلك، وأبدلت من ضمة عين فُعوْلٍ كسرةً، كما أبدلت ضمة عين مفعولٍ في: مَرَمِيٍّ، وإن كانت اللام واواً أبدلت منها الياء وذلك نحو: حَقْوٍ وَحَقِيٍّ [١]، وقال الشاعر (٢):

بَرِيحَانَةٍ مِنْ بطن حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ
لَهَا أَرْجَ ما حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنَتٍ

فإن كان هذا المكان سُمِّيَ بواحدٍ حَلِيٍّ، كَتَمَرَةٍ، وَتَمَرٍ، كان حَلِيٍّ جمعاً، ويكون قوله: لَحَلِيٍّ النساءِ جمعاً قد أضيف إلى جمع.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط) وكتب على هامش (م).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي من قصيدة قالها يوم قتل حرام بن جابر قاتل أبيه قوله: بريحانة، يريد: طيب ريحها. يقول: ما حولها غير مسنت فهو أطيب لها وأحسن.

وقد سبق في ٣٧٢/٢، وانظر اللسان (روح).

وقال: (أَوْمَنْ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ) [الزخرف/ ١٨]، وقال:
(وتستخرجونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا) [فاطر/ ١٢]، فيجوز أن تكون
الحِلْيَةُ إِنَّمَا كُسِرَتْ مع علامة التأنيث، وفتح بلا هاء فقال^(١):
حَلْيٍ، كما قالوا: الْبَرَكُ لِلصِّدْرِ، والبركة قال^(٢):

وَلَوْحٌ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرَكَةٍ

وقالوا: كان زيادُ أشعر^(٣) بَرَكًا. فأما^(٤) وجه قول من ضمَّ
من حُلْيِهِمْ؛ فَإِنَّ حُلْيًا لَا يَخْلُو من أن يكون جمعاً على حدّ نخلٍ
وتَمَرٍ، أو مفرداً فيكون: حَلْيٍ وَحَلْيٍ، كقولهم: كَعْبٌ وَكُعُوبٌ
وَفُلُسٌ وَفُلُوسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لما جمع أبدل من الواو الياء؛ لإدغامها
في الياء وأبدل من الضمة كسرة كما أبدلت في^(٥) مرميٍّ
وَمَحْشِيٍّ، ونحو ذلك. فأما الحاء التي هي فاء في الحَلْيِ، فإنَّها
بقيت مضمومةً كما كانت مضمومةً في: كُعُوبٌ وفُلُوسٌ، ويجوز
أن يكون جمعاً كَتَمَرٍ، وُجُمِعَ على فعولٍ كما جمع صفًا على
صُفْيٍ في نحو^(٦):

مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفْيِ

(١) في (ط): فقليل.

(٢) صدر بيت للناطقة الجعدي وعجزه:

إِلَى جَوْجُو رَهْلٍ الْمُنْكَبِ

والبركة: الصدر، ورهْل: مسترخٍ من السمن لا من الضعف - والحيُّ حَوْ:

الصدر أو مجتمع رؤوس عظام الصدر، انظر شعره/ ٢١.

(٣) في (م): أسعر.

(٤) في (ط): وأما.

(٥) في (ط): من.

(٦) عجز بيت منسوب إلى الأخیل الطائي وصدره:

وممّا يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم:
بَكَيتَ، والمحتزنُ البَكِيُّ^(١)

فالبَكِيُّ يجوز أن يكون فَعِيلاً، ويكون بالكِ وَبَكِيٍّ، كعالمٍ وعليمٍ، وشاهدٍ وشهيدٍ، فالكسرة من^(٢) العين على هذا كسرة فعيل، ويجوز أن يكون فَعُولاً، أُبدلت الواو منها^(٣) ياءً، وأُبدِلت من ضمّتها الكسرة^(٤) كقولهم: أدحي النّعام، وآري الدابة^(٥) هما فاعول، إلّا أن اللام من أدحيّ واو قلبت ياءً، ومن آريّ ياءً والكسرة في البناء^(٦) مبدلة ضمة.

ووجه قول حمزة والكسائي في كسرهما الحاء من (حَلِيَّهم)، هو أن المكسر من المجموع^(٧) قد غيّر^(٨) عمّا كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك، ألا ترى أن الاسم المكسر في الجمع يدلّ بالتكسير

كأن مَتْنِيهِ من النَّفْيِ

ومواقع الطير: مواضع وقوعها التي اعتادت إتيانها - والصُّفْي ج صفا والصفا: ج صفاة وهي الحجر الصلد الضخم لا ينبت شيئاً.

انظر الجمهرة ١٥٣/٣ - ومجالس ثعلب ٢٠٧/١، واللسان (صفا).

(١) البَكِيّ: كثير البكاء. انظر ما سبق ٧٤/١.

(٢) في (ط): في.

(٣) في (ط): منه.

(٤) في (ط): كسرة.

(٥) أدحي النّعام: مبيضها في الرمل، والآري: محبس الدابة (اللسان: دحي - آري).

(٦) عبارة (ط): في البناءين مبدلة من ضمة.

(٧) في (ط) المجموع

(٨) في (ط): غيره.

على الكثرة، وأن الفاء قد غُيِّرَ في التفسير كما أن الاسم المضاف إليه كذلك؟ وذلك أنه بالنسب صار صفة، وكان قبل اسماً، وقد تغيَّرَ في اللفظ بما^(١) لحقه من الزيادة؛ فلماً تغيَّرَ الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياءً وإبدال الضمة كسرةً كما غُيِّرَ في الإضافة تغييرين، قوي هذا التغيير على تغيير الفاء، كما قوي النسب للتغييرين على حذف الياء من^(٢) نحو: حنفي، وجدلي في النسب إلى حنيفة، وجديلة، وكذلك حلي وعصي. فإن قلت: فهلاً لزم هذا التغيير في الجمع ههنا^(٤)، كما لزم في النسب؟.

قيل: إنَّ النسبَ قد جاء منه ما لم يُغَيَّر^(٥)، وترك على أصله، وذلك قولهم في الإضافة إلى سليقة: سليقي، وإلى عميرة كلب: عميري، فجاء غير مغَيَّر مع التغييرين اللاحقين للاسم في النسب؛ فكذلك جاء حلي على الأصل مع هذين^(٦) التغييرين اللاحقين للاسم.

وأما^(٧) نحو: عَصِيَّ وقُنِيَّ فقد لحقه مع هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياءً، وكذلك ما كان

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): في.

(٣) عبارة (ط): وفي النسب إلى حنيفة وجديلة فكذلك.

(٤) ساقطة من (م).

(٥) في (ط): يغيره.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): فأما.

من ذلك جمعاً، الآخرُ منه واو، فإنه يلزم بدل الواو منه ياءٌ نحو عُصِيٍّ وَحُقِيٍّ وَدُلِيٍّ؛ فهذا مستمر، إلا أن يشدَّ منه شيءٌ، فيجيء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نَحْوِ كَثِيرٍ^(١)، ونحو ما أنشده^(٢) أحمدُ بن يحيى^(٣):

وَأَصْبَحْتُ مِنْ أَدْنَى حُمُوتِهَا حَمًا

فجاءت الواو في الحُمُوءِ مصححة، وكان القياس أن تنقلب ياءٌ من حيث كان جمعاً. فأما إلحاق^(٤) تاء التأنيث له فعلى حدٍّ عموميةٍ وخيوطية^(٥)، وليس لحاقُ هذه التاء ممَّا يمنع القلب، ألا ترى أن الذي يوجب القلب فيه هو أنه جَمْعٌ، وما كان من هذا النحو واحداً كالمُضَيِّ والصُّلَي، مصدر صُلِيَ فَإِنَّ الفاء منه، لا تَكسر كما كُسِرَ في الجموع، لأنَّ الواحد لم يتغيَّر فيه المعنى كما تغيَّر في الجمع.

وحكى أبو عَمَر عن أبي زيدٍ آوَى إِلَيْهِ إِيَّيَا، وممَّا يؤكد

(١) في (ط): كثيرة.

(٢) في (م): أنشد.

(٣) عجز بيت أورده اللسان دون أن ينسبه وكان لقائله امرأة فطلقها وتزوجها أخوه فقال:

لَقَدْ أَصْبَحْتُ أَسْمَاءَ حَجْرًا مُحَرَّمًا
وَأَصْبَحْتُ مِنْ أَدْنَى حُمُوتِهَا حَمًا

أي: أصبحت أخا زوجها بعدما كنت زوجها.

انظر اللسان مادة /حما/.

(٤) في (ط): لحاق.

(٥) جمع خيط، مثل فحولة؛ زادوا الهاء لتأنيث الجمع (اللسان: خيط).

كسر الفاء في هذا النحو من الجمع قولُهُم: قَسِيٌّ في (١) جمع قوس، ألا ترى أننا لا نعلمُ أحداً يُسَكَنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر في الفاء؛ فهذا ممَّا يدل (٢) على تمكن الكسرة في هذا الباب الذي هو الجمع، وربما أُبدِلَت اللَّامَاتُ إذا كانت واوَاتٍ من الأسماء، وليس ذلك على حدِّ الإبدال في عَصِيٍّ وحِقِيٍّ، لو كان على هذا الحدِّ للزم هذا الضربُ من الآحادِ كما لزم الجموعُ، وإنما ألزمت الآحادُ التغير، كما لُزمت أدلُّ وأحقُّ وأجرُّ، وذلك أَنَّهُ لما قَرَّبَ من الطَّرَفِ أُبدِلَت كما أُبدِلَ هذا الضربُ، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيَّةٌ (٣)، ومَعْدِي، ومن ذلك قولُهُم: العَتَوُ قال تعالى (٤): (وَعَتَوَا عُتُوًّا كَبِيرًا) [الفرقان/ ٢١]؛ فَصَحَّحَتْ، وأُبدِلَت في قوله: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا) [مريم/ ٦٩]، (وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عُتِيًّا) [مريم/ ٨]؛ فهذا مصدرٌ، ولو كان اسماً على حد: شاهدٍ، وشهودٍ، للزم فيه البَدَل كقولهم: الجُثِيَّ في جمع جاثٍ لأنَّهُ من يجثو، ولكنه أُبدِلَ على حدِّ مَسْنِيٍّ ومَعْدِيٍّ، وقالوا (٥): أنا أَجُوؤُكَ وَأَنْبُوؤُكَ، وهو مُنَحْدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ، فَاتَّبَعُوا الْحَرَكََةَ الْحَرَكََةَ، فإن (٦) لم يَكُنْ في الكلمة تَغْيِيرَان، فهذا التَّغْيِير في الجمع على ما قرأه حمزة والكسائي أقوى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): يدلُّك.

(٣) أرض مسنية: أي مروية.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وقد قالوا.

(٦) في (ط): وإن.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي جَمْعٍ: الْفَتَى فُتُو؛ فَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَبِي
الْحَسَنِ مِنْ بَابِ نُحُوٍّ وَحُمُوٍّ^(١)، لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ وَفِي^(٢)
قَوْلٍ غَيْرِهِ أَذْهَبُ فِي بَابِ الشَّدُوذِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قُلِبَ مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ نَحْوُ:
حُقِّي وَعُصِي، فَالَّذِي مِنَ الْيَاءِ^(٣) أَجْدَرُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى مَا هُوَ
عَلَيْهِ، فَإِذَا أَبْدَلَ مِنْهَا الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْيَاءِ كَانَ عَلَى
خِلَافٍ مَا جَاءَ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْكَثَرَةُ.

اِخْتَلَفُوا فِي الْيَاءِ وَالتَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: (لَيْنٌ لَمْ
يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا) [الأعراف/ ١٤٩]، وَفِي الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): (رَبُّنَا).

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ: (لَيْنٌ
لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا) بِالْيَاءِ وَالرِّفْعِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ
(لَيْنٌ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا) بِالتَّاءِ وَنَّصَبِ (رَبُّنَا)^(٥).

الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَرَأَ: (لَيْنٌ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا) جَعَلَ
الْفِعْلَ لِلْغِيْبَةِ، وَارْتَفَعَ (رَبُّنَا) بِهِ، وَكَذَلِكَ: (وَيَغْفِرْ لَنَا) فِيهِ ضَمِيرُ
(رَبُّنَا) وَهُوَ مِثْلُ (يَرْحَمْنَا) فِي الْإِسْنَادِ إِلَى الْغِيْبَةِ.

وَمَنْ قَرَأَ: (لَيْنٌ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا) جَعَلَ (تَغْفِرْ لَنَا)

(١) فِي (ط): حَمُو.

(٢) فِي (ط): فِي.

(٣) فِي (م): وَالَّذِي مِنَ الْوَاوِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٥) السَّبْعَةُ ص ٢٩٤. وَفِي (م): (رَبُّنَا) نَصَبٌ.

للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و (ربَّنَا) نداء. والذي^(١) كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه لأنَّ عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه منه^(٢)، كقوله: (رَبَّنَا آتِنَا فِرْعَوْنَ وَمَلَأْهُ زِينَةً . رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا . رَبَّنَا اطْمِسْ) [يونس/ ٨٨]، (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي) [إبراهيم/ ٣٧]، (رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ) [آل عمران/ ١٩٤].

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله جلَّ وعزَّ: (قالَ ابْنُ أُمِّ) [الأعراف/ ١٥٠].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصمٍ (قالَ ابْنُ أُمِّ) نصباً، وفي طه [٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (قالَ ابْنُ أُمِّ) بكسر الميم، فأما^(٣) الهمزة فمضمومة^(٤).

[قال أبو علي]^(٥) من قال: يابن أُمِّ؛ فقال سيبويه: قالوا: يابن أُمِّ، ويابن عَمِّ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسمٍ واحدٍ لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من يابن أبي، ويا غلامَ غلامي.

قال أبو علي: جعلوهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ولم يرفضوا

(١) في (ط): وهو الذي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وأما.

(٤) السبعة ص ٢٩٥.

(٥) سقطت من (ط).

الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني كما رفضوا الأصل في خطايا، والتصحيح للعين، في: قال، وباع وخاف. ونحو ذلك مما يُرفض فيه الأصل؛ فلا يستعمل، ألا ترى قول أبي زيد^(١):

يابنَ أُمِّي ويا شُقَيْقَ نَفْسِي
أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ^(٢)

فهذا بمنزلة القُصوى الذي استُعِمِلَ فيه الأصل الذي رُفِضَ في غيره، فكذلك قولهم: يابن أُمِّي.

ومن قال: يابنَ أُمٍّ، فبنى الاسمين على الفتح، والفتحة^(٣) في: ابن، ليست النصب التي كانت تكون في الاسم المضاف المنادى، ولكن بُنِيَ على الحركة التي كانت تكون للإعراب، كما أن قولهم: لا رَجُلَ كَذَلِكَ، وكما^(٤) أن: مكانك، إذا أَرَدْتَ به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التي كانت فيه وهو ظَرْفٌ، ولكنه على حدّ الفتحة التي كانت^(٥) في رويدك.

(١) في (م): زيد. وهو تحريف.

(٢) أبو زيد: هو أبو زيد الطائي، والبيت في سيبويه ٣١٨/١، وأما في ابن الشجري ٧٤/٢، وشرح المفصل ١٢/٢.

(٣) في (ط): فالفتحة.

(٤) في (ط): فكما.

(٥) سقطت من (ط).

فإن قلت: لم^(١) لا نقول: إنها نصبَةٌ؟، فالمراد^(٢) يابن أمّا، فحذف الألف كما حذف^(٣) ياء الإضافة في غلامي [في النداء]^(٤).

قيل: ليس مثله، ألا ترى أن من حذف الياء من: يا غلام، أثبتها في يا غلامَ غلامي؟ فلو كانت الألف مقدرةً في: يابن أمّ^(٥)، لم يكن يحذف، كما لم يحذف في قوله^(٦):
يا بُنْتَ^(٧) عمّا لا تلومي وأهْجعي

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء، ألا ترى أن من قال (ذلك ما كُنّا نُبْغِ) [الكهف/٦٤]، (واللَّيْلِ إِذَا يَسِر) [الفجر/٤]، فحذف الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، لم يكن عنده في نحو قوله^(٨): (واللَّيْلِ إِذَا

(١) في (ط): فلم.

(٢) في (ط): والمراد يابن.

(٣) كذا في (ط) وفي (م) حذف.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) في (م): أمّا.

(٦) من أرجوزة لأبي النجم العجلي يخاطب امرأته أم الخيار، وهي ابنة عمّه ولها يقول:

قد أصبحت أم الخيار تدعي
علي ذنباً كلّه لم أصنع

انظر سيبويه ٣١٨/١ المحتسب ٢٣٨/٤ شرح المفصل ١٢/٢، ١٣،

وانظر شرح أبيات المغني ١٥٩/٦ - ١٦١.

(٧) رسمها في (م) (عمى) بالألف المقصورة.

(٨) سقطت من (ط).

يَغْشَى والنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى [الليل / ١] ، إِلَّا الْإِثْبَات .

فإن قلت : فقد حذفت الألف في نحو :

رهط^(١) مرجوم ، ورهط ابن المعل^(٢)

وهو يريد المعلّى ، وقد أنشد أبو الحسن^(٣) :

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بَلْهَفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَأْنِي

يريد بلهفَى فحذف الألف .

فالقول : إن ذلك في الشعر ولا يجوز^(٤) في الاختيار
وحال السّعة ؛ فلا^(٥) ينبغي أن يحمل قوله : (يا بن أمّ) على
هذا .

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحة الابن نصباً ،
والفتحة في أمّ ليست كالتي في عَشْرَ من خمسة عشر ، ولكن
مثل الفتحة التي في الميم من : يا بنت عمّا .

وحجة من قال : (يا بن أمّ لا تأخذ) أن سيبويه قال : وقد

(١) في (ط) : من رهط . وهو خطأ .

(٢) سبق البيت في ٧٩/١ ، وهو من ملحقات قصيدة لبيد اللامية في ديوانه
ص ٩٩ ط . الكويت .

(٣) معاني القرآن ٦٥/١ ، ٧٢ وهو من شواهد الخصائص ١٣٥/٣ ،
والمحتسب ٢٧٧/١ و ٣٢٣ والأمالى الشجرية ٧٤/٢ والإنصاف ٣٩٠
والعيني ٢٤٨/٤ والخزانة (عرضاً) ٦٣/١ واللسان مادة (لهف) . ولم
ينسب .

(٤) في (ط) : ولا يكون .

(٥) في (ط) : ولا .

قالوا أيضاً: يا بن أمّ ويا بن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً واحداً ثم أضافوه كقولك: يا أحدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا. قال ^(١) وإن شئت قلت: حذفوا هذه الياء لكثرة هذا في كلامهم وعلى ذا قال الشاعر:

يا بُنْتَ عَمًّا لا تلومي واهجعي ^(٢)

اختلفوا في كسر الألفِ وفَتْحِهَا من قوله تعالى ^(٣):
(إِصْرُهُمْ) [الأعراف/ ١٥٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي
(إِصْرَهُمْ) بكسر الألف.

وقرأ ابن عامرٍ: (آصَارُهُمْ) ممدودة الألفِ على
الجمع ^(٤).

[قال أبو علي] ^(٥) الإِصْرُ: مصدرٌ يقع على الكثرة مع
إفراد لفظه، يدلك ^(٦) على ذلك قوله: (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ)
[الأعراف/ ١٥٧]، فأضيف وهو مفردٌ إلى الكثرة، ولم يجمع،
وقال: (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا) [البقرة/ ٢٨٦]، (وَلَوْ شَاءَ

(١) سقطت من (م).

(٢) انظر سيبويه ٣١٨/١.

(٣) في (ط) عز وجل.

(٤) السبعة ص ٢٩٥.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) في (ط): يدل.

الله لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقرة/٢٠]، وقال: (لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ) [إبراهيم/٤٣]، وقال: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) [الشورى/٤٥].

فالوجهُ الأفرادُ كما أُفردَ في غير هذا الموضع.

وجمع ابنُ عامرٍ كأنَّهُ أراد ضرباً من المآثم مختلفةً، فجمع لاختلافها، والمصادرُ قد تُجمعُ إذا اختلفت ضربُها كما تجمعُ سائرُ الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضرباً واحداً كقوله^(١):

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ
مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيصِيٍّ
فَأَنْ يَجْمَعَ مَا يَخْتَلِفُ مِنَ الْمَآثِمِ أَجْدَرُ.

فجعل إضرأً وآصاراً، بمنزلة عدلٍ، وأعدالٍ، ويقوي ذلك قوله: (وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ) [العنكبوت/١٣] والثقل مصدر كالشبع والصغير والكبير.

اختلفوا في قوله [جلَّ وعزَّ]^(٢): (نَغْفِرُ^(٣) لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [الأعراف/١٦١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ، وحمزةٌ، والكسائيُّ: (نَغْفِرُ لَكُمْ

(١) البيت سبق في ٢٩٩/١.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): يُغْفَرُ.

خَطِيئَاتِكُمْ) بالتاء مهموزة على الجمع .

وقرأ أبو عمرو: (نَغْفِرْ لَكُمْ) بالنون، (خَطَايَاكُمْ) من غير^(١) همز، مثل: قضاياكم، ولا تاء فيها .

وقرأ نافع: (تُغْفِرْ لَكُمْ) بالتاء مضمومة، (خَطِيئَاتُكُمْ) بالهمز، وضم التاء على الجمع، وكذلك روى محبوب عن أبي عمرو: (تُغْفِرْ لَكُمْ) [بالتاء مضمومة]^(٢) (خَطِيئَاتُكُمْ) بالهمز، وضم التاء، وتابعه ابن عامر على التاء من (تُغْفِرْ لَكُمْ) وضمَّها، وقرأ: (خَطِيئَتُكُمْ) واحدة مهموزة مرفوعة^(٣) .

من قرأ: (نَغْفِرْ لَكُمْ)، فهو على^(٤): (وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ... ادْخُلُوا... نَغْفِرْ لَكُمْ). والتي في البقرة: (نَغْفِرْ) والنون هناك أَحْسَنُ لقوله: (وَإِذْ قُلْنَا) [البقرة/٥٨]. وفي الأعراف: (وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ) [الآية/١٦١]، والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: (نَغْفِرْ لَكُمْ)، كأنه قيل لهم: ادْخُلُوا نَغْفِرْ. أي: إن دخلتم غفرنا، فأما خَطِيئَاتِكُمْ فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كُسِّرَتْ على خطايا، وكلا الأمرين شائع وحسن^(٥)، فخطايا في اللفظ مثل قضايا إلا أن الألف في قضايا منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في خطايا منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل .

(١) في (ط): بغير .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) السبعة ص ٢٩٦ .

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م) .

(٥) في (ط): سائع حسن .

فإن قلت: فهلاً رددت الهمزة في خطايا، لأنك إنما كنت قلبتها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعهما، فهلاً قلت: (خطاياكم)؟.

فإن ذلك لا يستقيم لأن الياء في خطايا منقلبة عن همزة فعيلة، فحكمها حكم ما انقلب عنها، ألا ترى أن حكم الهمزة في حمراء حكم ما انقلب^(١) عنها من الألف، وحكم هرق، حكم أرق؟ فلو سميت بها لم تصرف كما لا تصرف أرق، وكذلك حكم الهمزة في علباء، حكم الياء في درحاية^(٢)، فكذا حكم الياء في خطايا، حكم الهمزة التي انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين في الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأما^(٣) قراءة نافع: تُغْفَرُ بالتاء مضمومةً فلأنه^(٤) أسند إليها خطيئتكُم، وهو مؤنث، فأنت وبنى الفعل للمفعول فقال: (تُغْفَرُ)، ولم يقل نَغْفِرْ لأن بناءه للمفعول أشبه بما قبله، ألا ترى أن قبله: (وإذ قيل لهم) وليس هذا مثل ما في البقرة، لأن

(١) عبارة (ط): حكم ما انقلبت عنه في الألف.

(٢) رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلقة وقد وردت هذه الكلمة في بيت للراجز:

إمّا تريّني رجلاً دعكاية
عكوكاً إذا مشى درحاية

انظر اللسان / درح /.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) في (ط): فلأنه قد أسند.

في البقرة: (وَإِذْ قُلْنَا)، فـ(نَغْفِرْ لَكُمْ) في البقرة، إِنَّمَا^(١) هو على: قلنا.

وَمِمَّا يَقْوِي قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ: (نَغْفِرْ) بالنون ما بعده من قوله: (وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ).

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى^(٢): (مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) [الأعراف/ ١٦٤].

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (مَعْدِرَةٌ) رفعاً.

واختلف عن عاصم؛ فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم عنه، وغيره (مَعْدِرَةٌ) رفعاً مثل حمزة

وروى الحسين^(٣) بن علي الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم (مَعْدِرَةٌ) نصباً^(٤).

قال أبو زيد: عَذَرْتُهُ. أَعَذَرُهُ عُدْرًا، ومَعْدِرَةٌ وَعُدْرِي. فعلى^(٥). حجة^(٦) من رفع: أن سيويه قال: ومثله [في

(١) في (ط): إِنَّمَا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وروى حسين بن علي.

(٤) السبعة ص ٢٩٦.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) في (ط): وحجة.

قراءته^(١) على الابتداء ويريد مثل حنان^(٢) في قوله:

فقلت: حنانٌ ما أتى بك ها هنا^(٣)

ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فعلٍ قوله:
[الأعراف/ ١٦٤] لم يريدوا أن
يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليؤوا عليه، ولكنهم قيل لهم:
لم تعظون قوماً؟ فقالوا: معذرةٌ. أي: مَوْعِظَتُنَا معذرةٌ إلى ربكم.
وحجة من نصب (مَعذَرَةً): أن سيويه قال: لو قال رجلٌ
لرجلٍ معذرةً إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب.

واختلفوا في قوله جل وعز^(٤): (بِعَذَابٍ بَئِيسٍ)
[الأعراف/ ١٦٥].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي:
(بَئِيسٍ) على وزن فعيلٍ، الهمزة بين الباء والياء^(٥) منون.
وقرأ نافعٌ (بعذابٍ بَيسٍ بما) بكسر الباء من غير همزٍ
وَيُنُونٌ.

(١) سقطت من (ط). ١٠.

(٢) عبارة (ط): في أنه على الابتداء يريد مثل حنان في قوله.

(٣) أنشده سيويه عن بعض العرب الموثوق بهم وعجزه:

أذو نسب أم أنت بالحي عارف

انظر سيويه ١/ ١٦١ - ١٧٥ - اللسان مادة (حنن). الخزائن ١/ ٢٧٧.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): بين الياء والباء.

وروى أبو قُرّة عن نافع (بَيْسٍ) على وزن فَعِيل مثل حمزة.

وروى خارجة عن نافع (بَيْسٍ) بفتح الباء من غير همزٍ منون على وزن فَعَلٍ.

وقرأ ابن عامر: (بعذابٍ بَيْسٍ بما) على وزن فَعَلٍ مثل نافع (غير أنه مهموز)؛ فكذلك^(١) ما روي عن نافع من قوله: (بعذابٍ بَيْسٍ).

وروى حفص عن عاصم [(بَيْسٍ)] مثل حمزة.

وروى حسين الجعفي عن أبي بكرٍ عن عاصم (بَيَّاسٍ)^(٢) على وزن فَعِيلٍ بفتح الهمزة^(٣)، أخبرني^(٤) موسى بن إسحق عن هرون بن حاتم عنه. وحدثني أبو البختري عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ قال: كان حفظي عن عاصم (بَيَّاسٍ بما) على وزن فَعِيلٍ ثم دخلني منها^(٥) شك، فتركْتُ روايتها عن عاصم وأخذتها عن الأعمش (بَيْسٍ بما) مثل حمزة.

حدثني محمد بن الجهم قال: حدثني ابن أبي أمية عن أبي بكرٍ قال: كان حفظي عن عاصم (بَيْسٍ) على وزن فَعِيلٍ^(٦)

(١) في (ط): وكذلك.

(٢) جاء رسمها في (ط): (بَيْسٍ).

(٣) في (م) الباء.

(٤) في (ط): وأخبرني.

(٥) في (ط): فيها.

(٦) ورد في حاشية (ط) التعليقة التالية: في الأصل بئس على وزن فَعِيلٍ.

ثم دخلني منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش بعذاب بئس [على وزن فعيل] ^(١)

قال أبو زيد: قد بؤس الرجل يبؤس بأساً ^(٢)، إذا كان شديد البأس، وقال في البؤس: قد ^(٣) بئس يبأس بؤساً وبئساً وبأساً، والبأساء الاسم.

[قال أبو علي] ^(٤): يحتمل قول من قال: بئس أمرين: أحدهما أن يكون فعلاً من بؤس يبؤس، إذا كان شديد البأس مثل: (من عذاب شديد) [إبراهيم / ٢]، والآخر أن يكون من عذاب بئس، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل وقد جاء كثيراً كالنذير، والنكير، والشحيع. وعذير الحي، والتقدير: من عذاب ذي بئس، أي عذاب ذي بؤس.

وأما ما روي عن نافع من قوله: (بعذاب بئس)، فإنه جعل بئس الذي هو فعل اسماً فوصف به، ومثل ذلك قوله ^(٥): «إن الله ينهى عن قيل وقال» و«عن قيل وقال» وقال ^(٦):

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ
غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

(١) زيادة من (ط). السبعة ص ٢٩٧. وما بين معقوفين غير ما أشير إليه منه.

(٢) في (م): بأساً شديداً.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) نص الحديث كما جاء في صحيح البخاري: «إن الله حرم عليكم عقوق

الأمهات، ومنع وهات، وواد البنات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال

وإضاعة المال» البخاري. كتاب الأدب ٤/٨.

(٦) ذكره اللسان في مادة (لوى) دون أن ينسبه. وفي (ط): قال. بسقوط الواو.

ومثل ذلك: «مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ»، و«مِنْ شُبِّ إِلَى»^(١)
 دُبِّ»^(٢)، فكما اسْتَعْمِلَتْ هذه الألفاظ أسماءً وأفعالاً، كذلك
 (بِئْسَ) جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً. ونظيره من
 الصفة: نَقِضْ، وَنِضْ، وَهَرِطْ^(٣).

وما روي عن نافع من قوله: (بعذابٍ بَيْسٍ) بفتح الباء
 من غير همزٍ، فهو أيضاً فِعْلٌ في الأصل، وَصِفٌ، كما أن بَيْسٌ
 كذلك.

وأما^(٤) إبدالُه من الهمزة الياء، فإنَّ سيبويه حكى أنه سمع
 بعض العرب يقول: (بَيْسٍ) فلا يُحَقِّقُ الهمزة، ويدع الحرف
 على الأصل، يريد على الأصل الذي هو فِعْلٌ، كأنه^(٥) يسكن
 العين، كما يسكن في^(٦) عَلَمٌ، ويقلب الهمزة ياءً، لأنه لما
 أسكنها لم يَجُزْ فيها أن تجعل بين بين، فأخلصها ياءً.

وقراءة ابن عامرٍ: (بعذابٍ بِئْسٍ) بالهمز، فهي قراءة

(١) كذا عبارة (م) وفي (ط): مذ شُبِّ في الوطنين.

(٢) من أمثال العرب وتماهه: أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ أي من الصبا إلى

الهرم، وورد في (ط): مذ شُبِّ إلى دُبِّ ومذ شُبِّ إلى دُبِّ.

انظر المستقصى في أمثال العرب ٢٥٧/١ - اللسان مادة / شُبِّ / والأمثال

لابن سلام / ١٢٢.

(٣) الهرط: النعجة الكبيرة المهزولة - والهرط أيضاً: لحم مهزول. اللسان

مادة / هرط /.

(٤) في (ط): فأما.

(٥) في (ط): فكأنه.

(٦) في (ط): من.

نافع^(١) (بعذاب بيأس) إلا أن ابن عامر حقق الهمزة. وما رواه أبو بكر عن عاصم (بعذاب بيأس) فإنه يكون وصفاً مثل ضيغم، وحيدر، وهو بناء كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين في^(٢) بيأس، لأنَّ فيعل^(٣) بناء اختصَّ به ما كان عينه ياء، أو واواً، مثل: سيد وميت وطيب ولين، ولم يجيء مثل ضيغم، وقد جاء في المعتل فيعل، حكى سيويه عَيْنٌ، وأنشد لرؤبة^(٤):
 ما بال عَيْنِي^(٥) كالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٦)

فينبغي أن يُحْمَلَ بيأس على الوهم ممَّن رواه عن عاصم والأعمش.

اختلفوا في التخفيف والتشديد^(٦) في قوله جَلَّ وعَزَّ:
 (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ) [الأعراف/ ١٧٠].

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ)

(١) في (ط): فهو مثل قراءة نافع

(٢) في (ط): من. وانظر اللسان مادة (بأس)، فقد ذكر أن من القراء من كسر العين.

(٣) في (ط) فيعلا.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (م): عين.

(٦) بيت له من مشطور الرجز وبعده:

وبعض أعراض الشجون الشُّجْنِ

وهو من شواهد سيويه ٣٧٢/٢. والشَّعِيبُ: القرية الصغيرة. والعين

البالية. شبه عينه لبيكاته بالقرية القديمة التي يسيل الماء من خرزها.

انظر أدب الكاتب ٥٩٨ (ط. الرسالة) - الاقتضاب/ ٤٧٢ - الخصائص

٤٨٥/٢ - ٢١٤/٣، شواهد الشافية/ ٥٩، ديوانه/ ١٦٠ وفيه «العَيْن» بالكسر.

خفيفاً، وكذلك قرأ^(١): (ولا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ)
[المتحنة/ ١٠] خفيفاً^(٢).

وروى عنه حفص: (يُمَسِّكُونَ) مشددة، (ولا تُمَسِّكُوا)
خفيفاً.

وقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ، وابن عامرٌ، وحمزة، والكسائيُّ،
(والذين يُمَسِّكُونَ) مشددة (ولا تُمَسِّكُوا) خفيفة.

وقرأ أبو عمرو: (والذين يُمَسِّكُونَ) و (ولا تُمَسِّكُوا)
مشدتين مضمومة التاء.

انفرد أبو عمرو بقوله: (ولا تُمَسِّكُوا) أنها مشددة،
والباقون يخففونها^(٣).

[قال أبو علي] ^(٤) حجة من قرأ: (يُمَسِّكُونَ) بتخفيف
السين قوله: (فَامْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ) [البقرة/ ٢٢٩].

وقوله: (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ)، [الأحزاب/ ٣٧]،
(وَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [المائدة/ ٤].

وقول الجميع: (يُمَسِّكُونَ) بالكتاب) أولى من الرواية التي
انفرد بها من قال: (يُمَسِّكُونَ) بالكتاب) عن عاصمٍ، وذلك أن
التشديد ها هنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف لقوله:

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ص ٢٩٧ مع اختلاف يسير.

(٤) سقطت من (م).

(وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/ ١١٩]، أي لا تؤمنون ببعض الكتاب^(١) وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف^(٢) من حكي عنهم: (وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ) [النساء/ ١٥٠] واتفاق الجماعة غير أبي عمرو في قوله: (ولا تمسكوا) بالتخفيف حسن، لأن ذلك في إمساك المرأة، وقد قال فيه: (فإمساك بمعروف)، وقال: (أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب/ ٣٧]، وقال: (فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) [البقرة/ ٢٣١]. وقال: (فَأُمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ) [النساء/ ١٥]، وقال: (ولا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا) [البقرة/ ٢٣١]، فعلى هذا قول الجماعة: (ولا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ) [الممتحنة/ ١٠] وقول أبي عمرو: إِنَّ أَفْعَلَ، وفَعَّلَ قد^(٣) يكونان بمعنى واحد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد في قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٤): (مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) [الأعراف/ ١٧٢].

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي (من ظهورهم ذُرِّيَّتَهُمْ) واحدة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: (ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة^(٥).

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بخلاف.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) عبارة (ط): من قوله.

(٥) السبعة ص ٢٩٨.

[قال أبو علي ^(١) قولهم: الذرية تكون جمعاً وتكون واحداً، فمما جاء فيه ^(٢) ذرية يُرادُ به الواحدُ قوله: (هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، ... فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى)] آل عمران/ ٣٩ .

فهذا مثل قوله: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرْثُنِي) [مريم/ ٥]، (يا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى) [مريم/ ٧] .

وممّا جاء فيه جمعاً قوله: (وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ) [الأعراف/ ١٧٣]، ومنه قوله: (أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ) [الإسراء/ ٢-٣]، فمن أفرد جعله جمعاً؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع. ومن جمع فمن حجته أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحداً، أو جمعاً؛ فإن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع فيه، وإن كان جمعاً فجمعه أيضاً حسنٌ، لأنك قد رأيت المجموع المكسرة قد جمعت نحو: الطرقات، والجُزرات ^(٣)، وصواحيب يوسف.

ومن حجة من أفرد فلم يجمع، أن الذرية قد وقع على

(١) سقطت من (م).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) جزر وجزرات: جمع الجمع كطرق وطرقات، وهي جمع جزر والجزر جمع الجزور وهي الناقة المجزورة أي المعدة للذبح. انظر اللسان / جزر/.

الواحد والجميع^(١) بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: (بَشَرٌ) تقع^(٢) على الواحد والجميع، فالجميع كقوله: (أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا) [التغابن/ ٦]، و(إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) [إبراهيم/ ١٠]، والواحد كقوله: (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا) [يوسف/ ٣١]، (وَلَيْتُنَّ أَطْعُمْتُ بَشَرًا مِثْلَكُمْ... أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ) [المؤمنون/ ٣٣ - ٣٤]، فكما لم يُجْمَع (بَشَرٌ) بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تُجْمَع الذرِّيَّةُ. فأما مثال ذرية مِنَ الْفِعْلِ فيجوز أن يكون فُعْلُوَّةٌ مِنَ الذَّرِّ، فأبدلت من الرءاء التي هي اللام الأخيرة ياءً كما أبدلت من دُهْدِيَّةٍ؛ يدلُّك على البدل فيه قوله^(٣): دُهدوهة^(٤) ويحتمل أن يكون فُعَيْلةً منه، فأبدلت من الرءاء الياء، كما تبدل من هذه الحروف للتضعيف، وإن وقع فيها الفصل، ويحتمل أن يكون فعْلِيَّةً نسباً إلى الذَّرِّ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَةَ أَبْدَلْتُ مِنْهَا الضَّمَّةَ، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهرِي، وإلى السهل: سُهْلِي، ويجوز أن تكون فُعَيْلةً من ذرأ الله الخلق، اجتمع على تخفيفها، كما اجتمع على تخفيف (البرِّيَّة). ويجوز أن تكون فُعَيْلةً من قوله: (تَذَرُوهُ الرِّيَّاح) [الكهف/ ٤٥]، [أبدلت

(١) في (ط): الجمع.

(٢) في (ط): يقع.

(٣) في (ط): قولهم.

(٤) الدهدوهة: كالدحروجة وهو ما يجمعه الجُعْلُ مِنَ الْخُرِّ وفي الحديث:

«كما يدهده الجُعْلُ التَّنَّ بَأَنفِهِ».

ودهدمت الحجر إذا دحرجته، انظر اللسان / دهده/.

من الواو الياء لوقوع ياء قبلها^(١)، ويقوي ذلك أن في بعض الحروف (ذَرِيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا) [الإسراء/٣].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى^(٢): (أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (أَوْتَقُولُوا) [الأعراف/ ١٧٢- ١٧٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: (أَنْ يَقُولُوا) (أَوْ يَقُولُوا) بالياء جميعاً، وقرأ الباكون جميعاً بالتاء^(٣).

حجة أبي عمرو: أن الذي تقدّم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) [الأعراف/ ١٧٢] كراهة أن يقولوا أو لثلا يقولوا^(٤)، ويؤكد ذلك ما جاء بعد من الإخبار عن الغيبة وهو قوله: (قَالُوا بَلَى) [الأعراف/ ١٧٢].

وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى في الكلام خطاب فقال^(٥): (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا: بَلَى شَهِدْنَا) [الأعراف/ ١٧٢]، وكلا الوجهين حسن، لأن الغيب هم المخاطبون في المعنى.

واختلفوا^(٦) في ضم الياء وفتحها من قوله تعالى^(٧): (يُلْحِدُونَ) [الأعراف/ ١٨٠].

(١) في (م): «أبدلت من الواو والياء لوقوع ما قبلها»، والوجه ما في (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٩٨.

(٤) قراءة (ط): ولثلا يقولوا.

(٥) في (ط): قال.

(٦) في (ط): اختلفوا.

(٧) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ:
(يُلْحِدُونَ) بضمّ الياء، وكذلك في سورة النحل [١٠٣]،
والسجدة [٤٠].

وقرأ حمزة الأحرار الثلاثة بفتح الياء والحاء.

وقرأ الكسائي في النحل: (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ) بفتح
الياء والحاء وفي الأعراف والسجدة^(١) (يُلْحِدُونَ) [بضم الياء]^(٢).

[قال أبو علي]^(٣) حجة من قرأ: (يُلْحِدُونَ) قوله: (وَمَنْ
يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ) [الحج/ ٢٥]، ويدلُّ على أن أَلْحَدَ أَكْثَرُ،
قولهم: ملحدٌ كما قال:

ليس الإمام بالشحيح الملحد^(٤)

وَلَا تَكَادُ تَسْمَعُ لِأَحَدًا. وزعم أبو الحسن وغيره: أن أَلْحَدَ
ولحد لغتان: فمن جمع بينهما في قراءته، فكأنه أراد الأخذ بكلِّ
واحدٍ^(٥) من اللغتين، وكأنَّ^(٦) الإلحاد: العدول عن الاستقامة
والانحراف عنها، ومنه اللحد: الذي يحفر في جانب القبر خلافَ
الضريح الذي يُحْفَرُ في وَسْطِهِ.

(١) يريد بالسجدة هنا (فصلت) وقد ورد في نسخة في السبعة عند فصلت
تسميتها بالسجدة، انظر ص ٥٧٦.

(٢) ما بين قوسين سقط من (ط) والسبعة وانظر السبعة ص ٢٩٨.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) عجز بيت لحميد الأرقط وهو من شواهد سيويه ٣٨٧/١، وانظر السمط

ص ٦٤٩.

(٥) في (ط): واحدة.

(٦) في (م): وكان.

اختلفوا في الياء والنون. والرفع والجزم في قوله^(١):
(وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف/ ١٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ (وَنَذَرُهُمْ) بالنون والرفع.
وقرأ أبو عمرو: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع، وكذلك قرأ
عاصم في رواية أبي بكرٍ وحفص عن عاصم: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء
والرفع.

[وقرأ حمزة والكسائي: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء مع الجزم
خفيفة.

وكذلك حدثني الخَزَّازُ عن هبيرة عن حفصٍ عن عاصم
(وَيَذَرُهُمْ)^(٢) [مثل حمزة]^(٣).

[قال أبو علي]^(٤) حجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ فإمّا
أن يكون أضمر المبتدأ فصار (وَيَذَرُهُمْ) في موضع خبر المبتدأ
المحذوف، وإمّا أن يكون استأنف الفعل فرفعه.

وأما قول أبي عمرو: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء على الغيبة، فلتقدم
اسم الله تعالى^(٥)، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: (وَنَذَرُهُمْ) بالنون فالمعنى فيه مثل الياء.

وأما قراءة حمزة والكسائي: (وَيَذَرُهُمْ) بجزم الفعل؛

(١) قراءة (ط): من قوله عز وجل.

(٢) ما بين قوسين تكرر في (ط).

(٣) السبعة ص ٢٩٩ وما بين معقوفين زيادة من (ط) والسبعة

(٤) سقطت من (م).

(٥) زيادة من (ط).

فوجهها فيما يقول^(١) سيبويه أنه عَطَفَ على موضع الفاء، وما بعدها من قوله: (فلا هَادِيَّ له) [الأعراف/ ١٨٦]، لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزمٌ؛ فحمل (ويذرُهُمْ) على الموضع، والموضع جزم^(٢). ومثل ذلك قول الشاعر^(٣):

أَنى سَلَكَتَ فَإِنِّني لَكَ كَاشِحُ
وعَلَى انتِقَاصِكَ في الحِياةِ وَأَزْدَدِ

ومثله قول أبي دؤاد^(٤):

فأَبْلُوني بَلِيَّتُكُمْ لَعَلِّي
أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيَّا

حمل أَسْتَدْرِجُ على موضع الفاء المحذوفة من قوله:
فلعلي أصالحكم. والموضع جزم.

ومثله في الحمل على الموضع قوله: (فأَصَدِّقْ وأَكُنْ)
[المنافقين/ ١٠].

ألا ترى أنه^(٥) لو لم تُلْحَقْ الفاء لقلت: لولا أخرتني

(١) في (ط): يقول.

(٢) انظر سيبويه ٤٤٨/١.

(٣) ذكره البحر المحيط في ٤/٣٣٣ غير منسوب وقد سبق انظر ٤٠١/٢.

(٤) أبلوني بلييتكم: اصنعوا صنعا جميلا - ونويا: نواي والنوى: النية أي الوجه الذي يقصده المرء. أستدرج: أرجع أدراجي من حيث كنت - والمعنى: أحسنوا إلي لعلني أصالحكم وأعود إلى جواركم.

انظر ديوانه/ غرباوم/ ٣٥٠ وهو من شواهد شرح أبيات المغني برقم ٦٦٩ ج

٢٩٢/٦.

(٥) في (ط): أنك.

[إلى أجل قريب] ^(١) . . . أَصَدَّقْ؛ لَأَنَّ مَعْنَى لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي : أَخْرَجْتَنِي أَصَدَّقْ، فَحُمِلَ قَوْلُهُ : (وَأَكُنْ) عَلَى ذَلِكَ.

اختلفوا في ضم الشين والمد، والقصر والكسر ^(٢) في قوله جَلَّ وَعَزَّ ^(٣) : (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) [الأعراف / ١٩٠].

فقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) جمع شَرِيكَ بضم الشين والمد، وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ ونافع: (شِرْكَاءَ) مكسورة الشين على المصدر لا على الجمع ^(٤).

[قال أبو علي] ^(٥) وجه قول ^(٦) من قال: (جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ) أَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ كَأَنَّهُ أَرَادَ جَعَلَا لَهُ ذَا شِرْكٍَ أَوْ ذَوِي ^(٧) شِرْكٍَ، فَإِذَا جَعَلَا لَهُ ذَوِي شِرْكٍَ فِيمَا آتَاهُمَا كَانَ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ، فَالْقَرَاءَتَانِ عَلَى هَذَا تَوَوَّلَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (لَهُ) يَعُودُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ جَعَلَا لِلَّهِ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا.

قال أبو الحسن: وكان ينبغي لمن قرأ: (جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ)

(١) زيادة من (ط).

(٢) في (ط): وكسرها والقصر.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٩٩.

(٥) سقطت من (م).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): وذوي.

أن يقول: جعلاً لغيره شركاً^(١)، وقول من قرأ: (جَعَلَا لَهُ شِرْكَاً) يجوز أن يريد: جعلاً لغيره شركاً فحذف المضاف، فالضمير على هذا أيضاً في (له): لاسم الله، ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يُقَدَّر حذف المضاف في قوله: (جَعَلَا لَهُ). وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى شِرْكَ، فيكون المعنى: جَعَلَا لَهُ ذَوِي شِرْكَ، وإذا جعلاً له ذَوِي شِرْكَ، كان في المعنى مثل: جعلاً لغيره شِرْكَاً، فلا يحتاج إلى تقدير جَعَلَا لغيره شِرْكَاً، لأنَّ تقدير حذف المضاف من شِرْكَ بمنزلة جعلاً لغيره شِرْكَاً، ومثل: (جعلاً له شركاً)، قوله: (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ) [الرعد/١٦]، لأنَّه تقرير بمنزلة: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) [يونس/٣٨].

ويجوز في قوله: (جَعَلَا لَهُ شِرْكَاً)^(٢) جعل أحدهما له شِرْكَاً، أو ذَوِي شِرْكَ، فحُذِفَ المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) [الزخرف/٣١]، والمعنى: على رجل من أحدِ رجلي القريتين.

وكذلك قوله: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن/٢٢] عند من رأى أن اللَّؤْلُؤَ يخرج من الماء المِلْح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فيكون الذي جعل له^(٣)

(١) انظر معاني القرآن ٣١٦/٢.

(٢) في (ط): شركاء.

(٣) سقطت من (ط).

شِرْكَاءَ^(١)، أحدهما، وَيَخْرُجُ آدَمُ إِلَى^(٢) هذا من أن يُنسَبَ إليه ذلك. وذهب أحد أهل النَّظَرِ إِلَى أن الضَّمِيرَ فِي (جَعَلَا) لِلْوَالِدَيْنِ^(٣)، كَأَنَّهُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ لَمْ يَجْرِ لَهُمَا ذِكْرٌ فَيُكْنَى عَنْهُمَا، فَإِنَّ فِيمَا جَرَى مِنَ الْكَلَامِ دَلَالَةً عَلَى اسْمِيهِمَا؛ فَجَازَ لَذَلِكَ إِضْمَارُهُمَا، كَأَشْيَاءٍ تُضْمَرُ لَدَلَالَةِ الْأَحْوَالِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُمَا^(٤) فِي الْفَلْظِ ذِكْرٌ. مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَيُوبِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِذَا كَانَ غَدًا فَاتْنِي^(٥)، فَأَضْمَرْنَا مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الرِّخَاءِ وَالْبَلَاءِ^(٦)، وَلَمْ يَجْرِ لَهُمَا ذِكْرٌ.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها^(٧) من قوله تعالى^(٨):
(لَا يَتَّبِعُوكُمْ) [الأعراف/ ١٩٣].

فقرأ نافع وحده: (لَا يَتَّبِعُوكُمْ) ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباكون: (لَا يَتَّبِعُوكُمْ) مشدداً^(٩).

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فأتبعتهم إتباعاً، إذا

(١) فِي (ط): شِرْكَاء.

(٢) فِي (ط): عَلَى هَذَا.

(٣) فِي (ط): لِلْوَالِدَيْنِ.

(٤) فِي (ط): لَهَا.

(٥) سَيُوبِيهِ ١/ ١١٤.

(٦) فِي (ط) أَوِ الْبَلَاءِ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٨) فِي (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٩) السَّبْعَةُ ص ٢٩٩.

سبقوك، فأسرعت نحوهم. ومروا عليّ فاتّبعتهم اتّباعاً، إذا ذهبَت معهم، ولم يستتبعوك، قال: وتبعتهم اتّبعهم تبعاً، مثل ذلك.

[قال أبو علي] ^(١): معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا ترى أن أبا زيد قال: إِنَّ تَبِعْتُهُمْ مثل اتّبعْتُهُمْ، والمعنى على تركهم الانقياد للحقّ والإذعان للهدى، وما ^(٢) شُرّعَ لهم، ودُعوا إليه، وكأنّ اتّبعَ أكثرُ في استعمالهم من تبع، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنىً. ألا ترى أن قوله: (واتّبع هَواه) [الأعراف/ ١٧٦] القراءةُ فيه على افتعل.

وقال ^(٣) أحمد: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (ثُمَّ كِيدُون) [الأعراف/ ١٩٥] بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ابن جَمّاز وإسماعيل بن جعفر بالياء في الوصل وكذلك ابن عامر في رواية ورش وقالون والمسيبي بغير ياء في وصلٍ ولا وقف.

وفي كتابي عن ابن ذكوان عن ابن عامر: (ثم كِيدُونِي) بياء، وحفظي بغير ياء.

كذا حدثني أحمد بن يُوُسُفَ بإسناده عن ابن ذكوان ^(٤).

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط) وما جاء.

(٣) سقطت الواو من (ط).

(٤) السبعة ص ٣٠٠.

القول في ذلك أن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام
 التام تجري مجرى القوافي لاجتماعهما في أن الفاصلة آخر
 الآية، كما أن القافية آخر البيت، وقد ألزموا الحذف هذه
 الياءات إذا كانت في القوافي في قوله^(١):

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا
 دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَ

والياء التي هي لامٌ كذلك نحو قوله^(٢):

يَلْمُسُ الْأَخْلَاسَ فِي مَنْزِلِهِ
 بِيَدَيْهِ كَالْيَهُودِيِّ الْمُصَلِّ

وقد تمّ الوزن دونهما^(٣). ومن أثبت فلأن الأصل
 الإثبات، وقد جاء الإثبات في هذا النحوفي^(٤) القوافي أيضاً
 كقوله^(٥):

وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عَكَاظٍ إِنِّي

(١) في (ط): كقوله والبيت للأعشى، وقد سبق في ٢١٩/٣.

(٢) البيت للبيد، والأحلاس: ما يوضع على ظهر البعير كلباس ويكون عادة
 من القماش الرقيق انظر ديوانه/١٤٧ ط. صادر - واللسان مادة/لمس/.

(٣) في (ط): دونها. هذا، والبيت الأول من المتقارب والثاني من الخفيف.

(٤) في (ط): من.

(٥) في (ط) قوله.

وهذا عجز بيت للنابعة وصدره:

وَهُمْ وَرَدُوا الْجَفَارَ عَلَى تَمِيمٍ

وقد سبق في ٢١٩/٣.

وربّما أثبت هذا النحو في الغلّو والغالي، وإن كان وزن البيت قد تمّ دونه.

واختلفوا^(١) في قوله [جلّ وعزّ]^(٢): (إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ) [الأعراف/ ١٩٦].

فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (وَلِيَّيَ اللَّهِ) بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة هي^(٣) ياء الإضافة مفتوحة.

وقال ابنُ الزبيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنه قال: لامُ الفعل مُشَمَّةٌ^(٤) كسراً وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابنُ سَعْدان عن الزبيدي عنه أنه قرأ: (وَلِيَّيَ اللَّهِ) يدغم الياء. قال أبو بكر: والترجمة التي قال ابن سعدان عن الزبيدي في إدغام الياء، ليست بشيء، لأنَّ الياء الوسطى التي^(٥) هي لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكنني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو: (إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ) مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: (وَلِيَّيَ اللَّهِ) مثقلة.

(١) في (ط) اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وهي.

(٤) في السبعة مشتمة.

(٥) سقطت من (م).

وروى العباس^(١) بن الفضل كذلك مثقلة^(٢) عن أبي عمرو مثله^(٣).

[قال أبو علي^(٤): لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمرو من قوله: (إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ) من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل في ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي هي لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياءً فِعِيل في الياء التي هي ياء الإضافة، فلا يجوز أن يُدغم الياء التي هي لام في ياء الإضافة لأنه إذا فعل ذلك انفكَّ الإدغام.

ويذهب سيبويه^(٥) إلى أنك إذا قلت: هذا وليُّ يزيد وعدوُّ وليدٍ، لم يجز إدغام الياء التي هي لامٌ في ياء يزيد، لأنَّك حيث أدغمتَ الياء في وليٍّ^(٦)، والواو في عدوٍّ، ذهب^(٧) المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التي لا تكون للمدِّ، واستدلَّ على ذلك بجواز لِيَا في القافية مع طِيَا ودَوَا مع غَزَوَا، فلو أدغمتَ شيئاً من ذلك عاد المدُّ إلى الحرف الذي كان ذاك المدُّ عنه بالإدغام، وعود المدُّ إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن في نحو: قَرُمَ^(٨) مُوسَى، واسمُ

(١) في (ط) أبو العباس.

(٢) في (ط) منقلبة.

(٣) السبعة ص ٣٠٠.

(٤) سقطت من (م).

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٦) في (م): وليي.

(٧) في (ط): وذهب.

(٨) في (م): قوم. والقوم: الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة (اللسان).

مالك، فكما لا يدغم هذا أحد، كذلك لا ينبغي إدغام الياء التي هي لام في ولي^(١) لَعَوْدِ^(٢) المد إليه بانفكاك الإدغام، وَعَوْدِ المد بمنزلة تحريك الراء^(٣) في قرم^(٤) موسى، ألا ترى أن المد قد قام مقام الحركة في دابة، وتُمَوِّدُ الثوب وتضربيني، فكما لم يجز التحريك في راء قرم موسى، كذلك لا يجوز إدغام الياء^(٥) التي هي لام في ياء الإضافة. فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة لأنها لا تنفرد.

قيل: إنها في حكم المنفصل كما أن اقتتلوا في حكم المنفصل لاجتماعهما جميعاً في أن كل واحد من الحرفين، يجري في الكلام، ولا يلزمه به مثله، وإذا^(٦) لم يجز هذا لما ذكرنا، ثبت أن اللام من ولي حذفها حذفاً كما حذفت اللام من قوله^(٧): ما باليت به بالة.

وكما حذفت من قولهم: حانة، وكما حذفت الهمزة التي هي لام في قول أبي الحسن من أشياء، وكما حذفت الهمزة في قولهم: سواية إذا أردت به^(٨) سوائية مثل الكراهية.

(١) (م): ولي.

(٢) (م): ليعود.

(٣) في (ط): الواو.

(٤) في (م): قوم.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): فإذا.

(٧) لعله يقصد قول ابن عباس: ما أباليه بالة. وفي الحديث الشريف: وتبقى

حائلة لا يباليه الله بالة (البخاري ١١٤/٨) (اللسان مادة/ بلا).

(٨) سقطت من (م).

وكما استمر الحذف في التحقير في هذه اللامات نحو:
عُطِيَ في تحقير: عَطَاءٍ، بَدَلَالَةٍ قولهم: سُمِّيَتْ؛ فلما حُذِفَت اللَّامُ
أُدْغِمَتْ ياءٌ فعيل في ياء^(١) الإضافة، فقلت: وليَّ الله، فهذه
الفتحةُ فتحة ياءِ الإضافة.

فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا
اجتمعت ثلاث ياءاتٍ، لأن سيبويه حُكِيَ عنه أنه يقول في
تحقير أحوى فيمن قال: أسيّد: أَحْيٍ^(٢). قيل: هذا لا يدل على ما
ذكرت من أنه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير
سما، وذلك أنه استجاز أَحْيٍ، لأنَّ في أوَّل الكلمة الزيادة التي
تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنه مُنْع
الصرف، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى^(٣)
مجراه في جواز اجتماع ثلاث ياءات في أَحْيٍ، كما اجتمع في
الفعل نحو أَحْيِي، ورأيت أَحْيِي قبل^(٤) وفي الاسم الجاري
عليه نحو: مَحْيِي، فلا يدل هذا على جواز عَطِيَّ عنده، بل
يفصل بينهما بما ذكرناه^(٥).

ألا ترى أن سيبويه ألزمه عَطِيَّ على قوله: أَحْيٍ، ولو كان
يرى عَطِيَّ، كما يرى أن يقول: أَحْيٍ لم يُلْزَمه سيبويه^(٦) ذلك،

(١) سقطت من (م).

(٢) الكتاب ١٣١/٢.

(٣) في (ط): جريُّ.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): ذكرنا.

(٦) سقطت من (ط).

فكان أبا عمرو في قوله: (إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ) شَبَّهَ المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من وليٍّ، كما يحذف من عُطِيَّ.

وقرأ أبو عمرو أيضاً: (إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ) كما^(١) قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يُجَرِ المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل^(٢): (طَيْفٌ) [الأعراف/ ٢٠١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (طَيْفٌ) بغير ألف. وقرأ نافع وابن عامر، وعاصم، وحمزة: (طائفٌ) بألف [وهمز]^(٣).

أبو زيد: طاف الرجل يطوف^(٤) طَوْفاً، إذا أقبل وأدبر، وأطاف يُطِيفُ إطافةً، إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفاً، إذا أَلَمَّ في المنام.

أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أي: يُلِمُّ به لَمًّا

وأنشد الأعشى^(٥):

(١) في (ط) على ما قرأ غيره.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٣٠١ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) في (م): وهو يطوف.

(٥) غِبُّ الشيء: عاقبته وما يليه - السرى: السير في الليل - أَلَمَ به: خالطه - =

وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ السُّرَى وَكَأَنَّمَا
أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجَنِّ أَوْلَقُ^(١)

فقد ثبت ممّا^(٢) قاله أبو زيد من قولهم: يطيفُ طيفاً، أنَّ الطيف مصدر، فكأنَّ^(٣) المعنى: إذا مسَّهم وخطرَ لهم خطرةً من الشيطان، ويكون: طائفٌ بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعلٍ وفاعلة.

والطيف أكثر لأنَّ المصدر على هذا الوجه^(٤)، أكثر منه على وزن فاعلٍ، فطيفُ كالخطرة والطائف كالخاطر، وقال^(٥):

أَلَا يَا لِقَوْمٍ لَطِيفِ الْخِيَا
لِ أَرْقَ مَنْ نَازِحٍ ذِي دَلَالٍ

وقال آخر^(٦):

فإذا بها وأبيك طَيْفُ جنون

= الطائف: ما يطوف بالإنسان ويلم به. ألق الرجل: فهو مألوق أي: جنٌّ أو أصابه مسٌّ من جنون.

انظر ديوانه/ ٢٢١ وفي (ط): وأنشد للأعشى.

(١) مجاز القرآن ١/ ٢٣٦.

(٢) في (م): ما.

(٣) في (م): «وكان».

(٤) في (ط): الوزن.

(٥) البيت لأمية بن أبي عائذ. انظر اللسان مادة /طوف/. وفيه: لقومي، بدل: لقوم.

(٦) سقطت من (م): آخر. والشطر عجز بيت لأبي العيال الهذلي وصدره: ومنحتني فرضيت حين منحتني

انظر شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٤١٥، واللسان (طيف).

قال أبو الحسن: الطيف أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في فتح الياء وضمها^(١) في قوله عز وجل^(٢):
(يَمْدُونَهُمْ فِي الْغَيِّ) [الأعراف/ ٢٠٢].

فقرأ نافع وحده: (يَمْدُونَهُمْ) بضم الياء وكسر الميم.

وقرأ الباقون: (يَمْدُونَهُمْ) بفتح الياء^(٣) وضم الميم^(٤).

[قال أبو علي]^(٥) عامة ما جاء في التنزيل فيما يُحْمَدُ
ويستحبُّ أمددت على أفعلت كقوله: (إِنَّمَا نَمْدُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ
وَبَنِينَ) [المؤمنون/ ٥٥].

وقوله: (وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ) [الطور/ ٢٢]، وقال^(٦):
(أَتَمْدُونِي بِمَالٍ) [النمل/ ٣٦] وما كان خلافه^(٧) يجيء على
مددت قال: (وَيَمْدُهُمْ فِي طَغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [البقرة/ ١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواة،
وأمددت القوم بمالٍ ورجالٍ، وقال أبو عبيدة: يمدونهم في
الغي، أي: يزينون لهم [الغي والكفر ويقال]: مدُّ له في غيه:

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) تكررت في (ط).

(٤) السبعة ص ٣٠١.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) في (ط): قال.

(٧) في (م): كلامه.

[زينه له وحسنه وتابعه عليه]^(١).

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا ممّا يدل أن^(٢)
الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافع أنه بمنزلة قوله: (فبشّرهم بعذابٍ أليمٍ)
[آل عمران / ٢١].

وقوله: (فسنيسرُهُ للعُسرِ)^(٣) [الليل / ١٠].

* * *

(١) مجاز القرآن ٢٣٧/١ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) في (ط): على أن.

(٣) جاء على هامش (ط): بلغت.

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)
[ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي] ^(٢)سورة الأنفال

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله جلَّ وعز:
(مُرْدِفِينَ) [الأنفال / ٩].

فقرأ نافع وحده: (مُرْدِفِينَ) بفتح الدال، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (مُرْدِفِينَ) [بكسر الدال]^(٣)، وروى المَعْلَى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم (مُرْدِفِينَ) بفتح الدال^(٤).

قال أبو علي: من قال (مُرْدِفِينَ) احتمل وجهين: أحدهما أن يكونوا مُرْدِفِينَ مثلهم. كما تقول: أُرْدِفْتُ زيدا دابتي، فيكون المفعول الثاني محذوفاً في الآية، وحذف المفعول كثير. والوجه الآخر في (مُرْدِفِينَ): أن يكونوا جاؤوا بعدهم.

(١) في (م): بسم الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة: ٣٠٤.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُرْدِفُونَا، أي: يجيئون^(١) بعدنا.

قال أبو عبيدة: مُرْدِفِينَ: جاؤوا بعدُ، ورَدِفَنِي^(٢)، وأرْدَفَنِي واحدٌ، وهذا الوجه كأنه أَيْبَنُ لقوله: (إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُّمِدُّكُمْ بِالْفِ من الملائكة مُرْدِفِينَ) [الأنفال/٩] أي: جئنا بعدُ لاستغاثتكم ربكم، وإمداده^(٣) إياكم بهم، فَمُرْدِفِينَ على هذا صفة للألف^(٤) الذين هم الملائكة.

وَمُرْدِفِينَ: على أردفوا الناس أي: أنزلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون حالاً من الضمير المنصوب في مُّمِدُّكُمْ مُرْدِفِينَ بِالْفِ من الملائكة.

اختلفوا في قوله [جل وعز]^(٥): (إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ) [الأنفال/١١] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ) بفتح الياء [وجزم الغين]^(٦) وفتح الشين، [وألف بعدها]^(٧) (النعاسُ) رفعاً.

(١) في (ط): هم يجيئون.

(٢) في مجاز القرآن ٢٤١/١: «جاؤوا بعد قومٍ قبلهم. وبعضهم يقول: ردفني، أي: جاء بعدي، وهما لغتان».

(٣) في (م): إمداده.

(٤) في (ط): صفة الألف.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) كذا في (ط) وسقطت من (م).

وقرأ نافع: (يُغْشِيكُمْ) بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين (النُّعَاسَ) نصباً.

وقرأ عاصم وابنُ عامر وحمزة والكسائي: (يُغْشِيكُمْ) بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: (النُّعَاسَ) بنصب السين^(١).

قال أبو علي: حجة من قرأ (يغشاكم) قوله سبحانه^(٢): (أَمَنَّا نُعَاساً يَغْشَى) [آل عمران/ ١٥٤]، فكما أسند الفعل إلى النعاس أو الأمانة التي هي من النعاس، كذلك على هذا: (إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ).

وأما من قرأ: (يُغْشِيكُمْ) و(يُغْشِيكُمْ)^(٣) فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: (فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) [يس/ ٩]، وقال: (فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى) [النجم/ ٥٤] وقال: (كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا) [يونس/ ٢٧].

ومن حجة من قرأ: (إِذْ يُغْشِيكُمْ) أو (يغشِيكُمْ) أنه أشبه بما بعده، ألا تَرَى أَنَّ بَعْدَهُ (وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ) [الأنفال/ ١١]، فكما أَنَّ (يُنْزِلُ) مسنداً إلى اسم الله سبحانه^(٤)، كذلك (يُغْشِيكُمْ) و(يُغْشِيكُمْ)^(٥).

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٤.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): تعالى بدل سبحانه.

(٥) في (ط): يُغْشِي وَيُغْشِي.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله جلَّ وعز^(١): (مُوهَنْ كَيْدَ الْكَافِرِينَ) [الأنفال/ ١٨].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ، وأبو عمرو (مُوهَنْ) بفتح الواو مشددة الهاء منونةً، (كَيْدَ الْكَافِرِينَ) نصباً.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ، (مُوهِنْ) ساكنة الواو منونةً، (كَيْدَ الْكَافِرِينَ) نصباً.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (مُوهِنْ كَيْدٍ) مضاف^(٢) بتسكين الواو وكسر الهاء وضَمَّ النون من غير تنوين، وكسر الدال من (كَيْدٍ)^(٣).

قال أبو علي: تقول: وَهَنْ الشيء وأوهنتُهُ أنا، كما تقول: فَرَحَ وأفرحتُهُ وَخَرَجَ وأخرجتُهُ، فمن قرأ (مُوهِنْ) كان من أَوْهَنْ، مثل: مُخْرِجٌ من أَخْرَجَ أي: جعلتُهُ واهناً.

فأما: (مُوهَنْ) فهو من: وَهَّنتُهُ، كما تقول: خَرَجَ وَخَرَجْتُهُ، وَعَرَفَ وَعَرَفْتُهُ [وَعَرَّمَ وَعَرَّمْتُهُ]^(٤).

وزعم أبو عثمان أن أبا زيدٍ قال: سَمِعْتُ من الأعرابِ من يقرأ: (فَمَا وَهِنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران/ ١٤٦]، فَوهِن يهن، على هذا مثل: وَمَقَّ يَمَقُّ، وَوَلِي يَلِي وهو أيضاً يُنْقَلُ بالهمزة، وبثقل العين، فالأمران فيهما حَسَنٌ. قال

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): مضافاً.

(٣) السبعة ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٤) سقطت من (م).

أبو الحسن: الخفيفة قراءةُ الناس، وهو أجود في المعنى وبها نقرأ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جلّ وعزّ]^(١):
(وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنفال/ ١٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) بكسر الألف.

وقرأ نافع وابن عامر: (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) بفتح الألف، وكذلك روى حفص عن عاصم فتحاً^(٢).

قال أبو علي: قول من كسر الهمزة أنه منقطع مما قبله، ويقوي ذلك أنهم زعموا أنّ في حرف عبدالله: (والله مَعَ الْمُؤْمِنِينَ). ومن فتح فوجهه: (ولن تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ) [الأنفال/ ١٩]، ولأن الله مَعَ الْمُؤْمِنِينَ. أي: لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئاً.

اختلفوا في كسر العين وضمّها من قوله جلّ وعزّ:
(بِالْعُدْوَةِ) [الأنفال/ ٤٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (بِالْعُدْوَةِ)، و (بِالْعُدْوَةِ)^(٣) العين فيهما مكسورة

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم العين فيهما^(٤).

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٥.

(٣) في (ط): بالعدوة والعدوة.

(٤) السبعة ٣٠٦.

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال^(١): وهي قراءة أبي عمرو وعيسى، قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب. قال^(٢) أحمد بن يحيى: الضم في (الْعُدْوَة) أكثر اللغتين، وقال أبو عبيدة^(٣): هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله [جل وعز]^(٤): (وَيَحْيَا من حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ) [الأنفال/٤٢].

فقرأ ابن كثير في رواية قُبل، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ) بياءً واحدةً مشددةً.

حفص عن عاصم بياءً واحدةً أيضاً: (حَيٍّ).

وقال البزّي عن أصحابه عن ابن كثير: (حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ) بياءين، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.

وحدثني الحسين بن بشر الصوفي^(٥) قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ (مَنْ حَيٍّ) بِيَاءَيْنِ، ظَاهِرَةً^(٦) مِثْلَ رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ.

(١) في (ط): قال بحذف الواو.

(٢) في (ط): وقال.

(٣) في (ط): وقال غيره. وقد ورد الكلام عن هذا الحرف في مجاز القرآن ٢٤٦/١ ولم يرد نقل أبي علي فيه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م) الحسن والصواب ما في (ط) وقد سبقت ترجمته.

(٦) في السبعة: ظاهرتين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر ونافع يباءين: الأولى
مكسورة والثانية مفتوحة (حَيَّ)^(١).

[قال]^(٢) أبو عبيدة: الحياةُ والحيوانُ، والحيُّ واحد^(٣)،
فهذه على ما حكاه أبو عبيدة، مصادر، فالحياة كالجلبة،
والخدمة^(٤)، والحيوان كالغليان والنزوان، والحيُّ، كالعِي،
قالوا^(٥): حَيَّ يَحْيَا حَيًّا، كما قالوا: عَمِي يَعْيَا عِيًّا، فمن ذلك
قوله^(٦):

كُنَّا بِهَا إِذْ^(٧) الْحَيَاةُ حَيٌّ

فهذا كقوله: إِذْ^(٧) الْحَيَاةُ حَيًّا.

ومن زعم^(٨) أَنَّ حَيَّ، جمعُ حياةٍ، كَبَدَنَةٍ وَبُدْنٍ، فإن قوله
غير مُتَّجِهٍ لأن باب المصادر الأعمُّ فيها أن لا تُجمع^(٩)، ولأنه لو
كان جمعاً لَفَعَلَ^(١٠) لجاء فيه الضمُّ، والكسر، كما جاء في

(١) السبعة ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) انظر مجاز القرآن ١١٧/٢.

(٤) الخدمة: صوت التهاب النار أو لهيها. انظر اللسان (حدم).

(٥) في (م): وقالوا.

(٦) رجز للعجاج. وقد سبق في ٣٦٨/٣ وروايته في ديوانه ٤٨٦/١:

وقد نرى إِذْ الحياة حَي

(٧) في (م): إِذَا.

(٨) هم بعض البغداديين كما نقل الدكتور السطلي في تعليقاته المفيدة على

شرح ديوان العجاج عن حاشية الأصل ٤٨٨/١ عن الفارسي.

(٩) في (م) يجمع.

(١٠) في (ط): لِفَعَلَ.

قولهم: قَرْنُ أَلْوَى، وَقُرُونُ لِيٍّ، فَأَنْ لَمْ يُسْمَعْ^(١) فِي الْحَيِّ إِلَّا الْكُسْرُ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا حَكَاهُ، وَلَا ادَّعَى أَنَّهُ جَمْعُ فَعَلٍ؛ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا مَجَازَ لَهُ.

وذكر محمد بن السريّ أن بعضَ أهل اللغة قال في قول أُمِيَّة^(٢):

يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيُهَا
مِنْ صُلْبٍ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مَنْقَصِمٍ

أن المعنى: يَأْتِي بِهَا حَيَاةٌ، وهذا على ما قاله هذا القائل مثل قولهم: عَيْبٌ، وَعَابٌ، وَذَيْمٌ، وَذَامٌ، ونحو ذلك مما جاء على فَعَلٍ [وَفَعَلٍ]^(٣)، ولم يكن كآيَةٍ، وَغَايَةٍ، لَأَنَّ بَابَ غَايَةٍ وَآيَةٍ نَادِرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْمُعْتَلِّينَ، يُصَحِّحُ وَيُعَلِّ الثَّانِي، مِثْلَ نَوَاةٍ وَضَوَاةٍ، وَحَيَاً وَحَيَاةٍ. وباب^(٤) آيَةٍ على غير القياس.

ويمكن أن يكون قوله: «يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ» يعني بها خلاف المَيِّتَةِ، لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ بِالْحَيَاةِ، فَيَكُونُ^(٥) صِفَةً كَسَهْلَةٍ، وَعَدْلَةٍ، لِأَنَّ النَّارَ قَدْ وُصِفَتْ بِالْحَيَاةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٦):

(١) فِي (ط): نَسْمَعُ.

(٢) لَمْ يَرِدْ فِي دِيَوَانِهِ الْمَجْمُوعِ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٤) فِي (ط): فَبَابِ.

(٥) فِي (ط): فَتَكُونُ.

(٦) الْبَيْتُ لِابْنِ مَقْبَلٍ - وَتَقْصُصُ: تَدْقُ وَتُكْسِرُ - الْمَقَاصِرُ: أَصُولُ الشَّجَرِ وَاحِدُهَا مَقْصُورٌ. كَرَبْتُ: دَنْتُ. وَالْمَتَنُورُ: الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى النَّارِ مِنْ بَعِيدٍ. يَقُولُ:

فَبَعَثَتْهَا تَقْصُ الْمَقَاصِرَ بَعْدَمَا
كَرَبَتْ حَيَاةَ النَّارِ لِلْمُتَنَوِّرِ

فإذا جعل لها حياةً جاز أن يكون قوله: حَيَّةً وصفاً غير مصدرٍ، ويقوي ذلك قولهم في وصفها: خَمَدَتْ وَهَمَدَتْ، فهذا خلاف الحياة. ويقوي ذلك قوله^(١):

... يَهْدِيكَ رُؤْيَاهَا

فإنما يريد: يَهْدِي ضيائُها الضالَّ لِتَعْرِفَهُ قصده^(٢). ومن ذلك ما أنشده أبو زيد^(٣):

وَنَارٍ قُبِيلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدَحَهَا
حَيَاةَ النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمَسَافِرِ

وقال أبو زيد: الحيوان لما فيه رُوح، والمَوْتَانُ والمواتُ لما لا روح فيه.

فَالْحَيَوَانُ فِي رِوَايَتِي أَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أحدهما: أن يكون مصدراً، كما حكاه أبو عبيدة، والآخر: أن يكون وصفاً كما حكاه أبو زيد، والحيوان مثل الحي الذي هو صفةٌ يراد به خِلافُ المَيِّتِ.

بعثت ناقتي عند مغرب الشمس ودنو الليل.

انظر ديوانه / ١٢٦ - اللسان مادة/ قصر - قص - نور/.

(١) سقطت «قوله» من (ط) ويشير في ذلك إلى بيت أمية الذي سبق ذكره.

(٢) في (ط): فيعرفه مقصده.

(٣) ذكره اللسان في مادة /حيا/ ولم ينسبه.

وقد جاء من (١) الصفة على هذا المثل نحو قولهم: رجلٌ
صَمِيانٌ للسريع الخفيف والزَفِيانُ، قال (٢):
وَتَحْتَ رَحْلِي زَفِيانٌ مِيلَعٌ

فهذا أظهر من أن يُقال: إنه وُصِفَ بالمصدر.

فأما قوله: (وَأِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ)
[العنكبوت/٦٤]، فيحتملُ أن يكون المعنى: وإنَّ حياةَ الدارِ
هي الحياة، لأنَّه لا تنغيص فيها ولا نَفَادَ لها، أي: فتلك الحياة
هي الحياة، لا التي يشوبها ما يشوب الحياةَ في هذه الدارِ،
فيكون الحيوان مصدرًا على هذا.

ويجوز أن يكون الحيوانُ الذي هو خلافُ المَوْتَانِ، وقيل
لها: الحيوانُ، لأنها لا تزول ولا تبید، كما تبید هذه الدارِ،
وتزول، فتكون الدار قد (٣) وُصِفَتْ بالحياة لهذا المعنى،
والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير في قوله: (لَهِيَ الْحَيَوَانُ) هي
ذات الحيوان، أي: الدار الآخرة هي ذات الحياة، كأنه لم
يُعْتَدَ بحياة هذه الدار حَيَاةً.

فأما القول في حروف الحيوان، فهو أن العين واللام منه
مثلان في أصل الكلمة، أُبْدِلَتْ (٤) من الثانية الواو لِمَا لم

(١) في (ط): في.

(٢) سبق انظر ٢٠٩/٣.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وأبدلت.

يَسْغُ الإِدْغَامُ فِي هَذَا الْمَثَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَ طَلَّلٍ، وَشَرَّرٍ يَصْحَحُ، وَلَا يُدْغَمُ؟ فَكَذَلِكَ^(١) الْحَيَوَانُ لَمْ يَجْزِ فِيهِ الإِدْغَامُ، فَيَتَوَصَّلُ^(٢) مِنْهُ^(٣) إِلَى إِزَالَةِ الْمِثْلَيْنِ بِالْبَدَلِ. وَوَجَبَ ذَلِكَ فِي الثَّانِي مِنْهُمَا وَهُوَ الْكَثِيرُ الْعَامُ فِي كَلَامِهِمْ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ بِهِ^(٤) وَقَعَ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَيَوَانَ لَيْسَ عَلَى هَذَا النِّحْوِ الَّذِي سَلَكَه الْخَلِيلُ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: فَازِ الْمَيْتُ فَيُظَاً وَفَوْظاً^(٥)، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنَ الْفَوْظِ فِعْلٌ. فَإِنَّ قَوْلَهُ غَيْرَ مَتَّجِهٍ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَا يَكُونُ كَالْفَيْظِ، وَالْفَوْظُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَثِيراً مَا تَكُونُ الْعَيْنُ مِنْهُ^(٦) مَرَّةً يَاءً وَأُخْرَى وَاوًا، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ مَا عَيْنُهُ يَاءً وَلَا مُمُّ وَاوٌ، فَإِذَا جَعَلَ هَذَا مِثْلَ الْفَوْظِ وَالْفَيْظِ، بَنَاهُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَصَحُّ وَلَا نَظِيرَ لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: الْحَيَّةُ، فَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِيهِ مِثْلَانِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا حَكَاهُ مَنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى حَيَّةِ بْنِ بَهْدَلَةَ^(٧): حَيَوِيٌّ، فَلَوْ كَانَتْ وَاوًا لَقَالُوا: حَوَوِيٌّ، كَمَا قَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى لَيَّةَ: لَوَوِيٌّ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعَيْنَ يَاءً بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ،

(١) فِي (ط): وَكَذَلِكَ.

(٢) فِي (م): فَيُوصَلُ.

(٣) فِي (ط): فِيهِ.

(٤) فِي (ط): بِهَا.

(٥) فَازِ بِمَعْنَى: مَاتَ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٧) أَبُو بَطْنٍ (انْظُرِ التَّاجَ حَيَّ).

علمت أن اللام ياء أيضاً، ولا يصح أن تكون واواً.

فأما قولهم: الحَوَّاءُ في صاحب الحَيَّات، فليس من الحَيَّة، ولكنه^(١) من: حَوِيتُ لجمعه لها في جُؤَنِهِ وأوعيته. وعلى هذا قالوا: أرضٌ مَحْيَاةٌ للتي بها الحَيَّاتُ.

ومثل قولهم: الحَوَّاءُ، لِمُعَالِجِ الحَيَّاتِ، قولهم: اللَّالُ لبائع اللؤلؤ، وليس اللَّالُ من اللؤلؤ وكذلك^(٢) الحَوَّاءُ ليس من الحَيَّة.

ومن هذا الباب قولهم: حَيَا الغَيْثِ، فالحيا مثل المطر. ومنه أيضاً قولهم: حَيَاءُ الناقةِ في أن حروفه^(٣) حروف الحي، وقالوا في جمعه: أَحِيَّةٌ وَأَحْيِيَّةٌ.

وقال أبو زيد في جمع حياء الناقة: حَيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ، وهو فَعَالٌ وأفْعَالٌ، وحكى أيضاً: جَوَادٌ، وَأَجَوَادٌ.

فأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحَيَوَانَ والحَيَوَاتِ، فلا وجه للحَيَوَاتِ هنا، إلا أن يكون جمع حياةٍ، وحياةٌ لم نعلمه جُمِعَ في موضعٍ، ولا وجه له غير الجمع، ألا ترى أنه لا يحمل على فَعْلَالٍ، ولا فَعْوَالٍ، ولا غير ذلك من أبنية الآحاد^(٤) ولا تكون التاء بدلاً من النون في الحيوان كما كان اللام بدلاً منها في أَصِيلَالٍ، ألا ترى أن

(١) في (ط): ولكنها.

(٢) في (ط) فكذلك.

(٣) في (ط): حروفها.

(٤) جاء في (ط) على هامشها: بلغت.

النون تبدلُ منها اللام في غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله في الحيات بدلاً، وأما (١) ما روي من قوله (٢):

ويأكلُ الحيَّةَ والحيُّوتَا

فأظن البيت أيضاً بغدادياً، وينبغي أن يكون الحيُّوتُ مثلَ سَفُودٍ وكُلُوبٍ، ألا ترى أنه ليس في الكلام فَعْلُوت، فيكون فيه بعض حروف الحي، وليس منه والتاء لام الفعل. فإن قلت: فقد جاء المَرُوتُ في قوله (٣):

وما خَلِيجٌ مِنَ المَرُوتِ ذُو(٤) حَدَبٍ

[يرمي الضريرَ بَعُودِ الأَيْكِ والضَّالِ]

(١) في (ط): فأما.

(٢) رجز ذكره اللسان في مادة /حيا/ وقال: أنشد الأصمعي:

ويأكلُ الحيَّةَ والحيُّوتَا

ويذمُّقُ الأغفال والتابوتا

ويخنق العجوز أو تموتا

والحيُّوت: هو ذكر الحية.

(٣) البيت لأوس بن حجر ورواية الديوان:

يرمي الضرير بخُشْبِ الطلح والضَّالِ

والمروت: أرض فيها نبات ومسايل وهي من أرض العالية. الحدب:

ارتفاع الماء وتعالیه في النهر. الضرير: جانب الوادي.

يصف النهر في حال تدفقه وفيضانه وقذفه بالخشب على الجانبين.

انظر ديوانه / ١٠٥ واللسان (مادة: مَرَت).

(٤) في (م): ذي حدب.

ويروى: بخشب الأيك^(١)، فإنه أيضاً فعُولٌ من المَرْتِ، ولا يكون: فعُولَتاً من المرور، لأنَّ هذا الوزن لم يجيء في شيء. فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: ح ي ت لم نعلمه في موضع.

فإن ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها. وإن قلت: فما تنكر أن يكون حيوتٌ فعُولتٌ كالرَّغْبوت، فالتاء^(٢) فيه زيادة، وإنما أُسْكِنَ لكرَاهة المثلين، كما أُبدل في الحيوان لكرَاهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يُدْغَم ويثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين. فأُسْكِنَت العينُ من فعُولتٍ لتَحْتَمِلَ^(٣) الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قُلِبَتِ اللام من^(٤) طاغوتٍ وحانوتٍ وجالوت، لمَّا لزم حركتها بالضم في فعُولتٍ، فلمَّا قُلِبَتِ الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من فعُولتٍ في الحيوت كقلب اللام من طاغوتٍ وحانوتٍ، فذلك إن قاله قائلٌ أمكن أن يقول.

وتقول^(٥): إن المعتل يختص^(٦) بأبنية لا تكون في

(١) ما بين معقوفين سقط من (ط) وجاء في (م) على الهامش.

(٢) في (ط): والتاء فيه زائدة.

(٣) في (م) لتَحْمِلَ الياء.

(٤) في (ط): في.

(٥) في (ط): ويقول.

(٦) في (ط): اختص.

الصحيح، فكَذَلِكَ فَعَلَوْتُ جَاءَ حَيَوْتُ عَلَيْهِ لِمَا قَدَمْنَا، وَإِنْ لَمْ يَجِءْ فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِ. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

إِذَا شِئْتُ آدَانِي صَرُومٌ مُشِيعٌ
مَعِي وَعَقَامٌ يَتَّقِي الْفَحْلَ مُقْلِتٌ^(٢)
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَتَّقِي
بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ مَيِّتٌ

مِنْ^(٣) أَعْمَلَ الْآخِرَ مِنَ الْفَعْلَيْنِ، أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَمَنْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَمْ يُضْمِرْ وَكَانَ التَّقْدِيرُ: يَطُوفُ بِهَا حَيٌّ مِنْ جَانِبَيْهَا. وَفِي يَتَّقِي ذَكَرٌ مِنْ حَيٍّ.

وَمَعْنَى حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ: حَيٌّ فِي أَسْفَلِ الْأَكَارِعِ، وَأَسْفَلِ الْأَكَارِعِ: الْخُفُّ وَمَعْنَى مَيِّتٌ، أَي: مَيِّتٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ، لِأَنَّهُ لَا يَثْبِتُ إِلَّا فِي أَسْفَلِ الْأَكَارِعِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَجَعَلَ عَدَمَهُ فِي^(٤) هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَوْتًا لَهُ فِيهَا.

(١) ذَكَرَهُمَا الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ فَقَالَ: وَأَمَلَى عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ السَّرَاجَ دُونَ أَنْ يَنْسِبَهُمَا.

وَأَدَانِي: أَعَانَنِي وَقَوَّانِي. وَصَرُومٌ بِمَعْنَى صَارِمٌ وَهُوَ قَلْبُهُ. وَمُشِيعٌ: شَجَاعٌ كَأَن مَعَهُ شَيْئًا يَشِيعُهُ. وَعَقَامٌ: عَقِيمٌ. وَالْمُقْلِتُ: الَّتِي لَا يَبْقَى لَهَا وَلَدٌ كَأَنَّهَا تَقْلَتَهُمْ أَي: تَهْلِكُهُمْ. وَقَوْلُهُ: حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ مَيِّتٌ: يَعْنِي: الظِّلُّ كَأَنَّهُ مَاتَ مِمَّا سِوَاهُ إِلَّا مِنَ الْأَكَارِعِ، وَذَلِكَ حِينَ يَقُومُ قَائِمُ النَّهَارِ. انْظُرِ الْأَمَالِي ٢/٢٣٦.

(٢) فِي (ط): مُقْلَبٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي (ط): فَمِنْ.

(٤) فِي (ط): مِنْ.

وقد يقولون: حيُّ فلان، يريدون فلاناً، وأنشد أبو زيد^(١):

يا قُرَّ^(٢) إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ
قد كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ

وأنشد أبو الحسن^(٣):

أَبُو بَحْرِ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًّا
عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمُغِيرَةِ

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٤):

وَحَيٌّ بَكْرٍ طَعَنًا طَعْنَةً نَجْرًا^(٥)

يريد: بكرةً.

(١) لجَبَّارِ بْنِ سُلَيْمَى: النوادر/٥١ (ط الفاتح) وهو من شواهد الخزانة ٢١٦/٢ وقر: مرخم قره، والإحماق: مصدر أحقق الرجل: إذا ولد له ولد أحقق. قال البغدادي: المعنى: أنني كنت أرى من أبيك مخايل تدل على أنه يلد ولداً أحقق، وقد تحقق بولادته إياك. وإيضاح الشعر ص ٤٠.
(٢) في (ط): أعмир.

(٣) ورد هذا الشاهد في الخزانة ٢١١/٢ (عرضاً) نقلاً عن أبي علي في الإيضاح الشعري. غير منسوب. ونسبه اللسان (حيا) لأبي الأسود الدؤالي. وهو في ديوانه ص ٤٨ وإيضاح الشعر ص ٤١.

(٤) ورد في اللسان (حيا):

وَحَيٌّ بَكْرٍ طَعَنًا طَعْنَةً فَجْرِي

ولم يكمل عجزه، ولم ينسبه. وهو في الإيضاح الشعري ص ٤٠. ص ٩٨.

(٥) في (م): بجراً.

وُسُئِلَ أَعْرَابِيٌّ عَنْ قَائِلِ أُبَيَاتِ أَنْشَدَهَا فَقَالَ: قَالَهُنَّ حَيَّ رِيَّاحٌ، يَرِيدُ: رِيَّاحًا.

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ أَدْغَمَ، فَقَالَ: (حَيٌّ عَنْ بَيْنَةٍ) [الأنفال/٤٢]، فَلَأَنَّ الْيَاءَ قَدْ لَزِمَتْهَا الْحَرَكَةُ وَصَارَتْ^(١) بِلِزْوَمِ الْحَرَكَةِ لَهَا مِثَابَهَةٌ^(٢) لِلصَّحِيحِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ مِنْ قَوْلِهِ^(٣): جَوَّارٍ، وَعَذَّارٍ فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، لَمْ يَحْذِفْهَا إِذَا تَحَرَّكَتْ بِالْفَتْحِ لِمِثَابَهَتِهَا بِالْحَرَكَةِ سَائِرِ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ^(٤)، وَقَالَ^(٥) فِي الْوَقْفِ: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي) [القيامة/٢٦] فَلَمْ تُحْذَفْ، كَمَا حَذَفْتَ الْيَاءَ مِنْ [نحو]^(٦) قَوْلِهِ: (الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ) [الرعد/٩].

وَمَنْ جَعَلَهَا وَصَلًا فِي نَحْوِ:

..... وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(٧)
و: ... مَا يَمُرُّ وَمَا^(٨) يَحْلُو^(٩)

(١) فِي (ط): فَصَارَ.

(٢) فِي (ط): مِثَابَهَا.

(٣) سَقَطَتْ «قَوْلُهُ» مِنْ (م).

(٤) فِي (ط): الصَّحَاحُ.

(٥) فِي (ط): وَقَالُوا.

(٦) سَقَطَتْ نَحْوُ مِنْ (ط).

(٧) سَبَقَ انْظُرْ ٤٠٥/١.

(٨) فِي (م): وَلَا يَحْلُو.

(٩) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ لَزْهِيرٍ وَتَمَامُهُ:

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سَنِينَ ثَمَانِيًا

عَلَى صَيْرِ أَمْرٍ مَا يَمُرُّ وَمَا يَحْلُو

يُقَالُ: مَرَّ الشَّيْءُ: صَارَ مَرًّا، وَهُنَا: مَا يَضُرُّ وَمَا يَنْفَعُ. عَلَى صَيْرٍ =

قد^(١) يحذفها في الوقف، ولو تحركت لم يحذفها، فهذا ونحوه يدلُّك على أنَّها بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صارت^(٢) كذلك، جاز الإدغام فيها، كما جاز في الصحيح، وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله^(٣) :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وقال^(٤) :

فهذا أَوَانُ الْعِرْضِ حَيَّ ذُبَابُهُ
زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَلَمِّسُ

وقال^(٥) :

أمر: على شرف منها. انظر ديوانه/٩٦، وشرح شواهد الشافية/٢٣٢.

(١) في (ط): وقد.

(٢) في (ط): صار.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص. ورواية الديوان ص ١٢٦:

برمت بنو أسد كما

برمت ببيضتها الحمامة

وهو كذلك في الأغاني ٨٢/٩ وانظر سيبويه ٣٨٧/٢ ومعاني

القرآن ٣٢٤/٢ والمقتضب ١٨٢/٦، والمنصف ١٩١/٢ وشرح شواهد

الشافية/ ٣٥٦ واللسان مادة /حيا/.

(٤) البيت للمتلمس يخاطب فيه النعمان بن المنذر خطاب تهكم فيقول:

كثر فيه الزرع وحيّ ذبابه.

والزنابير والأزرق: ضربان من الذباب، والعِرض: من أودية اليمامة،

وبهذا البيت لقب المتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح.

انظر الأغاني ٥٢٤/٢٣، والخصائص ٣٧٧/٢، والخزانة ١٥٢/٢.

اللسان (عرض) وفيه: «جُنَّ ذبابه».

(٥) البيت للناطقة الجعدي، انظر شعره/٩٢، الاقتضاب/٢٩١، اللسان مادة

(طرب).

سَأَلْتَنِي جَارَتِي عَنْ أُمَّتِي
وَإِذَا مَا عَيَّ ذُو اللَّبِّ سَأَلَ

فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة شَمُوا وعضُوا.
وعِبْرَةُ هذا أَنَّ كُلَّ موضع يلزم ياء يخشي فيه الحركة، جاز
الإدغام في اللام من حيي.. فأما قوله جَلَّ وعز^(٢): (عَلَى أَنَّ
يُحْيِي المَوْتَى) [الأحقاف/٣٣]، فلا يجوز فيه الإدغام، لأن
حركة النصب غير لازمة، ألا ترى أنها تزول في الرفع، وتذهب
في الجزم مع الحرف! وإذا لم تَلْزَمْ لم يَجْزْ (٣) الاعتداد بها،
كأشياء لم يُعْتَدَّ بها لَمَّا لم تلزم، نحو الواو الثانية في: وُوري،
ونحو ضمة الرفع، في: غَزَوْ، لزوالها في النصب والجر، ونحو
احتمالهم الضمة في: هذه فَخِذٌ، وإن لم يَكُنْ (٤) في الكلام
ضمة قبلها كسرة، لما كانت غير لازمة، وهذا النحو كثير.

وقد أجاز ناسُ الإدغام في لام يعيًا، وأنشدوا بيتاً فيه^(٥):

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتَهَا فَتَعِيُّ

وهذا لا يتجه في القياس، ولم يَأْتِ في نَثْرِ ولا نَظْمٍ
معروف، وما كان كذلك وجب اطراحه.

(١) في (م): «سَمُوا».

(٢) سقطت من (ط): جل وعز.

(٣) في (ط): يجب.

(٤) في (ط): تكن.

(٥) عجز بيت صدره:

فكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ

انظر المنصف ٢/٢٠٦، المحتسب ٢/٢٦٩، اللسان مادة (عيا).

قال في المنصف: بيت شاذ، طعن في قائله، والقياس ينفيه ويسقطه.

وقد كُنَّا بَيْنَا فسادَ ذلك في المسائل المُصلَحة من كتاب
أبي إسحق^(١).

فأما^(٢) قول من قال: (حَيَّ) فَيِّنَ ولم يُدْغَم؛ قال
سيبويه^(٣): أخبرنا بهذه اللغة يونس قال: وسمعنا بعض العرب
يقول: أَحْيَاءُ^(٤) وَأَحْيِيَّةٌ، فَيِّنَ. ومما يقوِّي البيان فيه أن مثال
الماضي قد أُجْرِيَ حركته مُجرى حركة المعرب، فلم تلحقه
الهاء في الوقف، كما لم يلحق^(٥) المعربة، فكما أُجْرِيَتْ
مجرى المعربة في هذا، كذلك تجري مجراها^(٦) في ترك
الإدغام فيها^(٧)، ومما يقوِّي ذلك أن حركة اللام في حيي -
فيمن بَيْنَ يَزُولُ لاتصالها^(٨) بالضمير، فصار زوال الحركة عن
اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب
لحدوث إعراب آخر فيه، ويقوِّي ذلك قولهم: أَعْيَاءُ، فَبَيْنُوا مع
أن الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة،
فإن لا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: أَيْبَاءُ [جمع بَيْنَ]^(٩)، والإخفاء في

(١) هو أبو إسحق الزجاج شيخ أبي علي، وسمى كتابه هذا «الأغفال»
انظر معجم الأدباء ٢٤٠/٧.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢ باب التضعيف في بنات الياء.

(٤) في الكتاب: أعياء.

(٥) في (ط): تلحق.

(٦) في (ط): مجراه.

(٧) في (ط): فيه.

(٨) في (ط): لاتصالها فيه.

(٩) سقطت من (م).

هذا النحو في قول من أظهر ولم يُدْغِم [حسن] ^(١)، وهو بَزَنَةٌ المتحرك.

كُلُّهُمْ قَرَأَ ^(٢): (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ) رفعاً ^(٣)، (عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) نصباً ^(٤) [الأنفال/٣٥]، إلا ما حدثني به موسى بن إسحق الأنصاري. عن هرون بن حاتم عن حسين عن أبي بكر، ورواه أيضاً خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ) نصباً، (عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) رفعاً جميعاً ^(٥).

حدثنا محمد بن الحسين ^(٦) قال: حدثنا حسين بن الأسود، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا سُفْيَانُ الثوري عن الأعمش: أن عاصماً قرأ: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ) نصباً، (عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) رفعاً، قال الأعمش ^(٧): وَإِنْ لَحَنَ عَاصِمٌ تَلَحَّنْ أَنْتَ ^(٨)؟!

قال أبو علي: الوجه: الرفع في قوله [جل وعز] ^(٩):

(١) سقطت من (م).

(٢) في (م): رَوَا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (م): جميعاً.

(٦) في (م): محمد بن الحسن.

(٧) في السبعة: قال للأعمش.

(٨) السبعة ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٩) سقطت من (ط).

(صَلَاتُهُمْ) لَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها^(١) من النكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة، فلتلبس، ولا تختص لما فيها من الشّيع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة^(٢) في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث^(٣)، فلما لم ير فيه علامة التأنيث^(٤) أسنده إلى المذكر^(٥) الذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا، لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنث كقوله: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود/٦٧]، وقوله: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ) [الحشر/١٧] (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى) [الروم/١٠] (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ) [النمل/٥١]، (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) [الأعراف/١٠٣] وليس هذا كقول من قال: (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الشعراء/١٩٧]، لأنه قد يجوز أن يكون جعل في (يَكُنْ) ضمير القصة، فلا يكون (آيَةً) مرتفعة بـيكن، ولكن بخبر الابتداء، ألا ترى أنه إذا جعل في الجملة اسم المؤنث^(٦)، جاز أن يؤنث الضمير الذي يضمّر، على شريطة التفسير، وعلى

(١) في (ط): عنه.

(٢) في (ط): مؤنثاً.

(٣) في (ط): علامة التأنيث.

(٤) في (ط): تأنيث.

(٥) في (م): الذكر.

(٦) في (ط): اسم مؤنث.

ذلك جاء قوله [جلّ وعزّ]^(١): (فإنّها لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)
[الحج/٤٦]، وقوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)
[الأنبياء/٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصغير والتصدية:
التصفيق^(٢). وقال أبو زيد: مَكَتْ أَسْتُ الدَّابَّةِ، فهي تمكو
مُكَاءً، إِذَا نَفَخْتَ بِالرَّيْحِ، قال: ولا تمكو إِلَّا أَسْتُ مَفْتُوحَةٌ
مَكشُوفَةٌ^(٣).

وقال أبو الحسن: المكاء: الصغير، والتصدية: التصفيق،
ولم أسمع فيه بفعلٍ.

قال أبو علي: قوله [جلّ وعزّ]^(٤): (إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)
الهمزة في المكاء منقلبة عن الواو، بدلالة ما حكاها أبو زيد من
قوله^(٥): تمكو، وكذلك ما جاء من قوله^(٦):

تمكّو فريصته..

(١) سقطت من (ط).

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٦.

(٣) انظر اللسان مادة /مكا/.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): قولهم.

(٦) جزء من بيت من معلقة عنتره وهو بتمامه:

وحليل غانية تركت مُجَدَّلاً

تمكو فريصته كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ

والفريصة: المضغة التي في مرجع الكتف، والأعلم: الجمل. انظر شرح
المعلقات السبع لابن الأنباري ٣٤٠.

والمُكَّاء: مصدرٌ على فُعال، وجاء على فُعال، لأن الأصوات تجيء عليه كثيراً، كقولهم: النُّبَّاحُ والصُّرَاخُ، والعُواءُ والدُّعَاءُ، وأما (١) المُكَّاءُ: المغرَّدُ في الروض (٢)، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنَّه كالخُطَّاف، وليس كالحُسَّان والكُرَّام، كما أنَّ الجاهل والباقر ليس كالضَّارب والسَّاتِم.

فأما التصدية: فمن أحد شيئين: قالوا (٣): صدَّ زَيْدٌ عن الشيء وصدَّدْتُهُ عنه قال (٤):

صَدَّتْ خُلَيْدَةٌ عَنَّا مَا تَكَلَّمْنَا

وقال (٥):

صَدَّدَتِ (٦) الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): الرياض.

(٣) في (ط): يقال.

(٤) صدر بيت لأعشى ميمون وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها: ودع هريرة... وروايته في الديوان ص ٥٥ «هريرة» بدل «خليدة» وعجزه:

جَهْلًا بِأَمِّ خُلَيْدٍ حَبْلٌ مِنْ تَصِلُ

(٥) صدر بيت لعمر بن كلثوم وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمينا

وقد أورده الزوزني في معلقته، وأسقطه ابن الأنباري منها. وقال الأعلام في حاشية الكتاب ١/١١٣: ويروى هذا البيت لعمر بن عدي ابن رقاش أخت جذيمة الأبرش. وقد أورد ابن رشيقي في العمدة ٢/٢٨٣ هذا البيت مع آخر منسوبين لعمر وهذا جعلهما شاهداً على الاستلحاق، وقال: استلحقهما عمرو بن كلثوم فهما في قصيدته، وكان عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً.

(٦) في (م): صَدَّتْ.

فيمكن أن تكون التَّصْدِيَةُ مصدرًا من صَدَّ، بُني الفعل منه على فَعَّلَ للتكثير، على حَدَّ (غَلَّقَتِ الأبوابَ) ليس على حَدَّ غَرَمْتُهُ، وَفَرَحْتُهُ، لأنَّ الفعل الذي هو عَلَى فَعَلَ مُتَعَدٍّ، فَإِنَّمَا يكون [على] ^(١) فَعَلَ على حَدَّ غَلَّقَ للتكثير، فبناءً ^(٢) الفعل على فَعَلَ، والمصدر من فَعَلَ على تفعيل وتفعلة، إلا أن تفعلة في هذا كالمرفوض من مصدر التضعيف، كأنهم عدلوا عنه إلى التفعيل، نحو: التحقيق، والتشديد، والتخفيف، لما يكون فيه من الفصل بين المثلَّين بالحرف الذي بينهما. كما لم يجعلوا شديدة في النسب كحنيفة وفريضة، وكما لم يجعلوا شديدًا، وشحيحًا، كفقيه وعليم، لما كان يلتقي في التضعيف، فعدلوا عنه إلى أفعلاء وأفعلة نحو: أشدَّاء ^(٣) وأشحَّة لَمَّا لم يظهر المِثْلان في ذلك، فلمَّا خرج المصدر على ما هو مرفوض في هذا النحو، أُبدِلَ من المثل الثاني الياء، وكأنَّ ^(٤) التصفيق مَنَعَ من المُصَفِّقِ للمُصَفَّقِ به، وزجرٌ له. وفي الحديث «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء» ^(٥).

(١) سقطت من ط.

(٢) في (ط): فبني.

(٣) في (ط): أشحاء.

(٤) في (م): وكان.

(٥) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة باب التصفيق للنساء رقم ١٢٠٣ و١٢٠٤ ومسلم في الصلاة ٣١٨/١ وأبو داود ٥٧٨/١ والترمذي في المواقيت رقم ٣٦٩ والنسائي في السهو ١١/٣ وابن ماجه في الإقامة رقم ١٠٣٤ والدارمي في الصلاة ٣١٧/١ ومالك في الموطأ رقم ٦١ وأحمد في مسنده ٢٦١/٢ وغيرها.

وقوله [جل وعز^(١)]: (رَأَيْتَ الْمُنافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا) [النساء/٦١]، يحتمل أنهم يمتنعون في أنفسهم عن اتباعك ونُصْرَتِكَ كما وُصِفُوا بذلك في قوله: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ) [المنافقون/٥]. ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يَمْنَعُونَ غيرهم ويثبِّطُونَهُمْ عنكم^(٢)، كما قال [جل وعز^(٣)]: (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) [النساء/٧٢]. ويجوز أن يكون التقدير^(٤) في قوله تعالى^(٥): (صَادِ الْقُرْآنَ) [ص/١] أي: صَادِ بِالْقُرْآنِ عَمَلَكَ وَأَمْرَكَ. ومن ذلك الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فُعِلَ في موضع صَقِيلَ كَثِيفٌ، وكأنَّهم جعلوا ذلك معارضةً للصوت لما كان يَتَّبِعُهُ، كما أن الْمُصَفَّقَ بمعارضته^(٦) الْمُصَفَّقَ به^(٧) يمنعهُ مما يأخذ فيه، والفاعل^(٨) على هذا من نفس الكلمة.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عنك.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): التصدية. وفي أصل (م) جاءت كذلك لكن الناسخ شطبها وأثبت على الحاشية كلمة التقدير.

(٥) سقطت من (ط) والعبارة فيها: من قوله.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ١٣٠/٢: ومنه قراءة الحسن رضي الله عنه (صَادِ الْقُرْآنَ) وكان يفسره: عارض القرآن بعملك، أي: قابل كل واحد منهما بصاحبه.

(٦) في (م) بمعارضة.

(٧) في (ط): له.

(٨) في (ط): والياء.

ومن ذلك قولهم: فلانٌ صدا مالٍ، إذا كان حسنَ القيام به والتعاهد له، فكأنَّ المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فسادٍ، وكذلك قولهم: هو إزاء مالٍ، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفسادُ لحُسْنِ قيامه وتعهّده.

قال^(١): حدثنا علي بن سليمان [قال: يقال]^(٢): فلانٌ صدا مالٍ، وإزاء مالٍ، وخال مالٍ [وخايلُ مالٍ]^(٣). وسُوبان^(٤) مالٍ.

وقال^(٥):

هذا الزمان مُولٌّ خَيْرُهُ آزي

أي: ممتنعٌ ليسَ بمتّصل^(٦)، ومن ذلك قول الشاعر^(٧):

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قال ابن جني: هو فُعلان من السَّاب، وهو الزق للشراب. والتقاؤهما أن الزق إنما وضع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعي يحفظ المال ويحتاط له احتياط الزق على ما فيه. (الخصائص ١٣١/٢) وعنه في اللسان (سأب).

(٥) صدر بيت لعمارة، عجزه:

صارت رؤوسٌ به أذنانٌ أعجاز

ذكره ابن جني في الخصائص ١٣١/٢، عن أبي علي. وانظر اللسان (أزا).

(٦) في (ط): بمتسع.

(٧) رجز نسبته في اللسان. (أزا) للباهلي. وأورد ما ذكره الفارسي، وقال: أي ضيق قليل الخير. وزرانيق الركي: أبنية تبني على جوانب الآبار، وعلى =

ظَلَّ مِنَ الشَّعْرَى لَنَا^(١) يَوْمٌ أَزْيٍ

يَعُوذُ^(٢) مِنْهُ بِزَرَائِقِ الرِّكِيِّ

فَأَزِ وَأَزِ، كَأَسِنٍ وَأَسِنٍ، وهذا في المعنى كقوله^(٣):

وَيَوْمٍ مِنَ الشَّعْرَى تَظَلُّ ظِباوُهُ

بِسُوقِ الْعِضَاهِ عُوْذًا مَا تَبْرَحُ

وتقدير بسوق، أي: بظلال سوقه، كما أن قوله:

بِزَرَائِقِ^(٤) الركي، أي: بظلالها من حره، وكذلك العُوْذُ^(٥) منه،
أي من حره. ومثله^(٦):

وَقَدَّتْ لَهَا الشَّعْرَى فَآ

لَفَتِ الْخُدُورَ بِهَا الْجَاذِرُ

البئر زرنوقان يعلّق عليهما البكرة. والركي: جمع ركية: البئر.

وجاء في الخصائص ١٣١/٢ برواية:

ظل لها يوم من الشعري أزي

وكذا في اللسان (أزا). وانظر مجالس ثعلب ٥٤٦.

(١) في (م): لها.

(٢) في (ط): تعوذ. وفي اللسان: (نعوذ).

(٣) البيت لذي الرمة. وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥٧/٣ نقلاً عن المعاني

الكبير ٧٩٠/٢ وشرحه فيه: لواجيء في الكنس تحت سوق العضاه، وهو شجر.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط) تعوذ.

(٦) البيت للحطيئة، وهو في الديوان ص ١٦٥ برواية «فآلت الخدود بها

الهواجر». يريد: الحر الذي كان بالشعري، فجعلت الخدود مؤتلفة في

الكنس من شدة الحر. وانظر المعاني الكبير ٧٩٠/٢.

فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم: ليل نائم^٤،
 ويجوز في قياس قول سيبويه: أن يكون الهمزة في إزاء من
 نفس الكلمة غير منقلبة عن شيء، ولو كان على ثلاثة أحرف،
 لم يكن من نفس الكلمة، ألا ترى أن نحو: أجاء، قليل!
 اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله [جل وعز]^(١):
 (لِيَمِيزَ اللَّهُ) [الأنفال / ٣٧] بفتح الياء خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائي (لِيَمِيزَ اللَّهُ) بضم الياء والتشديد^(٢).
 فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر:
 (لِيَمِيزَ اللَّهُ) بضم الياء والتشديد^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال^(٣): (ليميز) أنهم قد قالوا:
 مِزْتُهُ فلم يَمِزْ، حكاه يعقوب، ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو
 زيد^(٤):

لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَدَوْتِهِ
 وَأَمَزْتُ لَا مُسْتِيًّا دُعْرًا وَلَا وَجَلًا

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٠٦ وكان من حق هذا الحرف التقديم على ما قبله في الكلام،
 إلا أنه كذا ورد في الأصول متأخراً عن الآية ٤٢ من الأنفال التي تقدم
 الكلام عليها.

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) في النوادر ص ٢٨٥ وقائل البيت: مالك بن الربيع، وهو من قصيدة
 أوردها صاحب الأغاني (٣١٢/٢٣). ثقافة) مع اختلاف في رواية العجز.
 وأورد بعضها أبو زيد. وقال: ومُسْتِيًّا: أراد مستيًّا، فقدم الهمزة، وهي
 لغة، يقال: رأني وراءني. انظر اللسان مادة /سأى/.

وقال^(١) أبو الحسن: خَفَّفَهَا بعضهم، فَجَعَلَهَا من مَازَ يَمِيزُ، قال^(٢): وبها نَقَرُ^(٣). وحجة من قال^(٤): (لِيُمِيزَ اللَّهُ) أنه قد جاء في التنزيل: (تَمَيَّزُ)، وَتَمَيَّزُ: مطاوعٌ مِيزَتُهُ تَقُولُ: مِيزَتُهُ فَتَمَيَّزُ، كما تقول: قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ وذلك [قوله جل وعز]^(٥): (وَهِيَ تَفُورُ. تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ). [الملك / ٧ و ٨]، وقوله^(٦): (تَكَادُ تَمَيَّزُ) دليلٌ على شدة التفور، ولأن^(٧) التَمَيَّز انفصال بعض الأشياء من بعض، وذلك إنما يكون بكثرة التقلُّب والتزعزع، ودل^(٨) قوله [جل وعز]^(٩): (من الْغَيْظِ) على شدة الفُورَانِ والتقلُّبِ، لأنَّ الْمُغْتَاطَ قد يكون منه التزعزع. وقد قال قوم في الغيظ والغضب^(١٠): إنه غَلِيَانٌ دم القلب لإرادة الانتقام.

وقد يُراد التشبيه فتحذف حروفه كقوله^(١١):

حَلْبَانَةٍ رَكْبَانَةٍ صَفُوفٍ
تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ

(١) في (ط): قال بسقوط الواو.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٢٢.

(٤) في (ط): قرأ.

(٥) في (ط): في قوله.

(٦) في (ط): فقوله.

(٧) في (ط): لأن، بسقوط الواو.

(٨) في (م): وذلك.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) عبارة (م): وقد قال قوم من الغيظ أو الغضب أنه.

(١١) سبق في ٢٩٣/ ١ وقد جاء ضبطه هنا بالضم في حلبانة وركبانية.

وقال في صفة غَلِيَّانِ الْقِدْرِ^(١):

لَهْنٌ نَشِيجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا^(٢)
ضُرَائِرُ حَرْمِيٍّ تَفَاحَشَ غَارُهَا

وقد تقدم القول في هذا الحرف في سورة آل عمران.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلٌّ وَعَزٌّ]^(٣): (ولا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا) [الأنفال/ ٥٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم، في رواية أبي بكر، والكسائي: (ولا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالتاء وكسر السين، غير عاصمٍ فإنه فتح السين، وفي النور أيضاً [٥٧] بالتاء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ، وابنُ عامرٍ وحمزة: (ولا يَحْسِبَنَّ) بالياء وفتح السين.

وقرأ [عاصم]^(٤) في رواية حفص بالياء هنا^(٥)، وفي

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وقوله لهن: يعود على القدر. والنشيج: الشهيق. وأصل النشيل: ما طبخ ثم أخذ من القدر ولم يجعل في إناء، ولكنه انتشل. فشبه صوت غليانها بأصوات الضرائر. وحرمي من أهل الحرم أو قریش. وأهل الحرم أول من اتخذ الضرائر. تفاحش غارها: غارت غيرةً فاحشة. انظر شرح أشعار الهذليين ٧٩/١. واللسان مادة (نشج).

(٢) في (ط): كأنه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): ههنا.

النور بالتاء. والباقون غير حمزة وابن عامر في السورتين بالتاء،
وقرأهما حمزة بالياء^(١).

قال أبو علي: من قرأ: (ولا تحسبن الذين كفروا سبّوا).
بالتاء، ف (الذين كفروا): المفعول الأول، و (سبّوا) المفعول
الثاني، وموضعه نصب، ووجهه بين.

ومن قرأ: (يحسبن الذين كفروا) بالياء، فلا يخلو القول
فيه من أن يكون أسند (يحسبن) إلى الذين كفروا، فجعل
(الذين كفروا) الفاعل، فإن جعل (الذين كفروا) رفعاً لإسناد
الفعل إليهم، لم يحسن، لأنه لم يُعْمَلْ (يحسبن) في
المفعولين، فلا يحمله على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة
أشياء^(٢):

إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ^(٣)، كأنه: ولا يحسبن النبي
الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضمَر المفعول الأول، التقدير: ولا
يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبّوا، أو إياهم سبّوا.

ويجوز أيضاً أن تقدّره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسبن
الذين كفروا أن سبّوا؛ فحذفت أن كما حذفتها في تأويل
سيبويه، في قوله: (أفغير الله تأمروني أعبد) [الزمر/٦٤]،

(١) السبعة: ٣٠٧.

(٢) في (ط): أوجه.

(٣) سقطت من (ط).

كأنّه: أفغير عبادة الله تأمروني، وحذف أن قد جاء في شيء من كلامهم. قال^(١):

وَإِنَّ لُكَيْزاً لَمْ تَكُنْ رَبَّ عِلَّةٍ^(٢)
لَدُنْ صَرَحَتْ حَجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا
فحذف أن، والتقدير: لَدُنْ أَنْ صَرَحَتْ، وأثبتته^(٣)
الأعشى في قوله^(٤):

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا
يَرَى بِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَابَا
وقد حذف من الفعل وهي^(٥) مع صلتها في موضع
الفاعل، أنشد أحمدُ بنُ يحيى^(٦):

(١) هذا البيت لم نعثر على قائله. ولُكَيْز: ابن أفصى بن عبد القيس بن أفصى
ابن دهمي بن جديلة (التاج لكن).

(٢) في (ط): عكة.

(٣) في (م): أثبت.

(٤) الديوان/ ١١٥ وروايته فيه:

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ قَوْمِي كَأَنَّمَا
يَرَانِي فِيهِمْ طَالِبُ الْحَقِّ أَرْنَابَا
وهو من قصيدة قالها يهجو عمرو بن المنذر بن عبدان ويعاتب بني
سعد بن قيس.

(٥) سقطت من (م).

(٦) البيت لمعاوية الأسدي يهجو إبراهيم بن حوران. والقين: الحداد.
والكير: الزق الذي ينفخ فيه الحداد.

انظر الخصائص ٤٣٤/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤ وشرح شواهد
المغني ٦٩١/٢.

وما راعنا إلا يسير بشرطة
وعهدي به قيناً يفش بكير

فإذا وجهته على هذا، سدّ: أن سبقوا، سدّ المفعولين،
كما أن قوله [جلّ وعزّ]^(١): (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا
آمَنَّا) [العنكبوت/٢] كذلك.

قال: وكلهم قرأ: (إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) [الأنفال/٥٩]
بكسر الألف، إلا ابن عامر فإنه قرأ^(٢): (أَنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ)
بفتح الألف^(٣).

قال أبو عبيدة: (سبقوا)^(٤) معناها: فاتوا، و(إِنَّهُمْ) ^(٥) لا
يُعْجِزُونَ) لا يفوتون^(٦). ومثل ما فسره أبو عبيدة بفاتوا قوله:
(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) [العنكبوت/٤]،
وكما^(٧) أن ما بعد هذه الآية من قوله: (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)
منقطعة من الجملة التي قبلها، كذلك يكون ما بعد هذه،
فتكون إن مكسورة على أنها استئناف كلام، كما كان: (سَاءَ مَا
يَحْكُمُونَ) كذلك.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): قرأها.

(٣) السبعة: ٣٠٨.

(٤) في (ط): مسفوكاً. وهي خطأ ناسخ.

(٥) في (م): فإنهم.

(٦) مجاز القرآن ١/٢٤٩.

(٧) في (ط): فكما.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله^(١) متعلقاً بالجملة الأولى،
فيكون التقدير: لا تَحْسَبْنَهُمْ سَبْقُوا، لأنهم لا يفوتون، فهم
يُجْزَوْنَ على كُفْرِهِمْ.

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (وإن جَنَحُوا
لِلسَّلَمِ) [الأنفال/٦١] بكسر السين.

وقرأ الباقر (لِلسَّلَمِ) بفتح السين. وروى حفص عن
عاصم (لِلسَّلَمِ) أيضاً بالفتح^(٢).

قال أبو زيد: فيما رَوَى عَنْهُ الأَثَرُ: جَنَحَ الرجلُ يَجْنَحُ^(٣)
جُنوحاً: إذا أعطى بيده، أو عدل إلى ما يحبُّ القوم، وَجَنَحَ
الليلُ يَجْنَحُ جُنوحاً: إذا أقبل، وجنحت الإبل تَجْنَحُ جُنوحاً^(٤):
إذا خفضت سوافها في السير.

وقال أبو عبيدة: (وإن جَنَحُوا لِلسَّلَمِ) أي: رجعوا وطلبوا
المسالمة^(٥)، قال: والسَّلَمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحدٌ، قال رجلٌ
جاهلي^(٦):

(١) في (ط): يجعله.

(٢) السبعة: ٣٠٨.

(٣) وبابه خضع ودخل (مختار الصحاح).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) عبارة أبي عبيدة في مجاز القرآن: أي: رجعوا إلى المسالمة، وطلبوا
الصلح.

(٦) في مجاز القرآن (٢٥٠/١): رجل من أهل اليمن جاهلي. أقول: والبيت
في الأغاني ٢٧١/١٣ منسوب لمسعدة بن البختری، يقوله في نائلة بنت
عمر بن يزيد الأسدي وكان يهواها. وانظر تفسير أسماء الله الحسنى
للزجاج ٤٣ بتحقيق أحمد الدقاق، واللسان (سلم).

أناثِلَ إِنِّني سَلَمٌ لأَهْلِكَ فَأَقْبَلِي سَلَمِي

أنشده [أبو زيد]^(١) بالفتح فيما رواه التوزي عنه، وقال أبو الحسن: الصُّلْحُ^(٢): فيه^(٣) الكسر والفتح لغتان، يعني: السَّلَمَ والسَّلَمَ، وقد تقدم القول في ذلك في سورة البقرة^(٤).

قال: كلهم قرأ: (إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنفال/ ٥٠] بالياء غير ابن عامر، فإنه قرأ: (إِذْ تَتَوَفَّى) بتائين^(٥).

قال أبو علي: قول ابن عامر: (إِذْ تَتَوَفَّى) مثل قوله: (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ)، ومثل قوله: (تَوَفَّيْتُهُ رُسُلَنَا) [الأنعام/ ٦١] [آل عمران/ ٤٥]، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التائين.

و(إِذْ يَتَوَفَّى) مثل قوله: (قَدْ جَاءَكُمْ بِصَائِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [الأنعام/ ١٠٤]، (وقال نسوة في المدينة) [يوسف/ ٣٠] ونحو ذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(٦): (وإن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا... فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ) [الأنفال/ ٦٥ - ٦٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر معاني القرآن ٣٢٥/٢.

(٣) في (ط): فيها.

(٤) انظر ٢٩٢/٢.

(٥) السبعة: ٣٠٧.

(٦) سقطت من (ط).

يغلبوا) و (فإن يكن^(١) منكم مائة صابرة) بالياء فيهما^(٢).
 وقرأ أبو عمرو: (وإن تكن منكم) بالتاء والأخرى بالياء.
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء.
 وليس عن نافع خلاف أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة
 عن نافع أنهما بالياء^(٣).

قال أبو علي: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر بالياء (إن
 يكن^(٤))، لأنه يراد به المذكر ويدل^(٥) على ذلك قوله: (يغلبوا)
 وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله: (صابرة) لأنهم رجال في
 المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مُذَكَّرُونَ في المعنى كما
 جاء: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام / ١٦٠]. فَأَنَّ الْأَمْثَالَ عَلَى
 المعنى لما كانت حسناتٍ.

وقراءة أبي^(٦) عمرو: (فإن تكن منكم مائة صابرة)
 لأنه كما أنث^(٧) صفة المائة، وهي قوله: (صابرة)، كذلك أنث
 الفعل، وكأن التأنيث في قوله سبحانه^(٨): (إن تكن منكم مائة)

(١) في (ط) والسبعة: (تكن) بالتاء في الموضعين وهو خلاف ما سيذكره أبو
 علي في الكلام عن هذه القراءة.

(٢) في (ط): بالتاء جميعاً.

(٣) السبعة: ٣٠٨.

(٤) في (ط): تكن. وهو تصحيف. وقد جاء على الهامش ما نصه: كذا في
 الأصل وهذا التفسير الذي فسره لمن قرأ بالياء.

(٥) في (ط): يدل ذلك.

(٦) في (ط): وقرأ أبو.

(٧) ضبطت في (ط): «أنث» بالبناء للمعلوم في الموضعين.

(٨) سقطت من (ط).

أشدُّ مُشَاكَلَةً لقوله: (صَابِرَةٌ) من التذكير، وفي الأخرى^(١) بالياء لأنه أخبر عنه بقوله: (يَغْلِبُوا) فكان التذكيرُ أشدَّ مُشَاكَلَةً لِيَغْلِبُوا، كما كان التأنيث في (تَكُنْ) أشدَّ مُشَاكَلَةً لقوله: (صَابِرَةٌ). وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي الحرفين جميعاً بالياء، حملوا ذلك على^(٢) المعنى، لأنهم في الموضعين جميعاً رجالاً، فكان ذلك في الحمل على المعنى في قراءتهم كقوله: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠].

وقرأ^(٣) نافعٌ جميعاً بالتاء، فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث. ورواه^(٤) خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكلّ ذلك حَسَنٌ.

اختلفوا في ضَمِّ الضَّادِ وفتحها من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(٥): وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا [الأنفال/٦٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ والكسائي: (ضُعْفًا) و (من ضُعْفٍ) [الروم/٥٤] كل ذلك بضم الضاد^(٦).

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ بفتح الضاد (ضُعْفًا) في كل ذلك، وكذلك في [سورة]^(٧) الروم.

(١) في (ط): وقرأ الأخرى.

(٢) في (ط): حملوا على ذلك على المعنى.

(٣) في (ط): وقراءة.

(٤) في (ط): ورواية خارجة.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) زاد في السبعة: في كل القرآن.

(٧) سقطت من (ط).

وخالف حفصُ عاصماً، فقرأ عن نفسه لا عن عاصمٍ في الروم: (من ضُعِفٍ) و (ضُعُفًا) بالضم جميعاً^(١).

[قال أبو علي]^(٢): قال سيبويه: قالوا: ضَعَفَ ضُعُفًا، وهو ضَعِيفٌ، وقال أيضاً: قالوا^(٣) الْفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ، وقالوا: الْفُقْرُ، كما قالوا: الضُّعْفُ^(٤): فعلمنا بذلك أَنَّ كل واحدٍ من الضَّعْفِ والضُّعْفِ لغة، كما كان الْفَقْرُ وَالْفُقْرُ كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وعَزَّ]^(٥): (أَنَّ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى) [الأنفال/٦٧]. فقرأ أبو عمرو وحده (أَنَّ تَكُونَ لَهُ) بالتاء. وقرأ الباقون: (يَكُون) بالياء.

قال أبو علي: أنثَ أبو عمرو (تكون) على لفظ الأسرى، [لأن الأسرى]^(٦) وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ.

ومن قال: (يكون)، فلأن الفعل متقدم، والأسرى مُذَكَّرُونَ في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكل واحدٍ من ذلك إذا انفردَ يُذَكَّرُ الفعل معه، يقال^(٧): جاء

(١) السبعة: ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وقالوا.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٢٤: باب في الخصال التي تكون في الأشياء.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): مثل.

الرجال، وحضر قبيلتكَ، وحضر القاضي امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحبُّ إليّ، لأنَّ الأسرى فعلٌ للرجال وليس للنساء، تقول: النساء يَفْعَلْنَ، ولا تقول: الأسرى يَفْعَلْنَ، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

[واختلفوا في قوله تعالى: (قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى) [الأنفال/ ٧٠]]^(١).

فقرأ^(٢) أبو عمرو وحده: (قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى) بالألف. وقرأ الباقون: (من الأسرى) بغير ألف^(٣).

قال أبو علي: (أسرى): أَقْسُ من (الأسارى) وذلك أن أسيرَ فَعِيلٌ بمعنى مفعول، وما كان من باب فَعِيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فَعُولاً^(٤) كذلك، لكنه يجمع على فَعَلَى نحو جريح وجرحى، وقتيل، وقتلى، وقال [جل وعز]^(٥): (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى) [البقرة/ ١٧٨]، وعَقِير وعَقْرَى، وَلَدِغٍ وَلَدَغَى، وكثر هذا الجمع في هذا الباب، واستمر حتى

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٢) في (ط): قال.

(٣) السبعة: ٣٠٩.

(٤) في (م): مَفْعُولاً.

(٥) سقطت من (ط).

شَبَّهَ به غيره مما ليس منه، وذلك^(١) لموافقته إياه^(٢) في المعنى، وذلك مثل: مَرَضَى، وَمَوْتَى، وَهَلَكَى، وَوَجِيَ^(٣) فهذا أشبه^(٤) بفعيل الذي بمعنى مفعول، لمقاربتة له في المعنى، وذلك [أن هذا أمرٌ ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون]^(٥) فصار لذلك في قول الخليل مشبهاً لفعيل الذي بمعنى^(٦) مفعول وليس مثله، يدل على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهلاكٌ، فجاءوا به على القياس، ولم يحملوه على المعنى، وكذلك قالوا: دامرون ودُمَارٌ^(٧)، وضامرٌ وضُمَرٌ، فلم يجيئوا به على فعلى، وإنما قالوا: أُسَارَى على التشبيه بكسالى، قال سيبويه: قالوا: أسارى شَبَّهوه بكسالى، وقالوا: كَسَلَى فشَبَّهوه بأسرى^(٨).

وَأُسَارَى في جمع أسير، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أُسْرَاءَ، وَقُتْلَاءَ في جمع أسير، ليس على بابه، وإنما شُبَّهَ بظُرْفَاءٍ حيث كان على وزنه، فأُسَارَى في جمع أسير على

(١) في (م): ولكنه.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) الوجى: أن يشتكي البعير باطن خفه والفرس باطن الحافر. وانظر سيبويه ٢١٤/٢.

(٤) في (ط): شَبَّهَ.

(٥) عبارة (ط): «أن هذه أموراً ابتلوا بها، وأدخلوا فيها، وأصيبوا بها وهم لها كارهون». وهذا نص كلام الخليل. أوردته مع ما بعده سيبويه.

(٦) في (ط): في معنى.

(٧) رجل دامر: هالك لا خير فيه (اللسان دمر).

(٨) الكتاب ٢١٣/٢.

التشبيه بغير بابه، وبابه أُسْرَى، فكما شُبِّهَ أسير بكسلان، فقالوا: أسارى كما قالوا: كُسَالَى، كذلك شُبِّهَ كَسْلَانُ بِأَسِير.

وقالوا في جمعه: كَسَلَى، كما قالوا: أُسْرَى. فعلى هذا يُوجَّهُ قولٌ من قال: (أُسَارَى). فأما أُسْرَى فهو على الباب المستمر الكثير.

وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن مُوثَقاً، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء.

اختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ) [الأنفال/٧٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ) و(الْوَلَايَةُ) [الكهف/٤٤] بفتح الواو فيهما.

وقرأ حمزة: (وَلَايَتِهِمْ) و(الْوَلَايَةُ) بالكسر فيهما.

وقرأ الكسائي: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ) بفتح الواو، و(الْوَلَايَةُ) بكسر الواو^(١).

قال أبو عبيدة: (مِنْ وَلَايَتِهِمْ): مصدر المولى، يقال: مولى بَيْنَ الْوَلَايَةِ إِذَا فَتَحَتْ، فَإِذَا كَسَرَتْ فهو من وليت الشيء^(٢).

وقال أبو الحسن: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ)، وهذا

(١) السبعة: ٣٠٩. وجاء في (م) زيادة: «وقرأ الباقون بالفتح».

(٢) مجاز القرآن ٢٥١/١ مع اختلاف في العبارة.

من الولاية فهو مفتوح، وأما في السلطان، فالولاية بالكسر^(١)،
وكسر الواو في الأخرى لغة^(٢).

قال: وقرأ الأعمش: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ)
مكسورة^(٣).

قال أبو علي: الولاية هنا من الدين، فالفتح أجود. قال
أبو الحسن: وهي قراءة الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي
لغة، وليست بذاك.

وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن
في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيء، لأنه إذا كانت لغة فيما
حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

(١) في (ط): مكسورة الواو.

(٢) معاني القرآن ٣٢٥/٢ مع اختلاف في العبارة يسير.

(٣) في (ط): مكسور.

[بسم الله: ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي^(١)]

سورة التوبة

اختلفوا في الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله [جلَّ وعزَّ]^(٢): (أُئِمَّةً) [التوبة/ ١٢].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: (أُئِمَّةً) بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة، على أَنَّ نافعاً يُخْتَلَفُ^(٣) عنه في ذلك، فروى المُسَيَّبِيُّ، وأبو بكر بن أبي أُوَيْسٍ: (أَيْمَّةً) ممدودة الهمزة، وياءً بعدها كالساكنة، وقال أحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أُوَيْسٍ: أحفظُ عن نافعٍ: (أُئِمَّةً) بهمزتين. وقال أبو عُمَارَةَ عن يعقوبَ بن جعفر وإسحاق المسيَّبِيِّ^(٤) عن أهل المدينة: (أَيْمَّةً) همزوا الألف بفتحةٍ شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيلُ بن أحمد عن أبي عمر الدُّورِيِّ، عن أبي عمارة عن يعقوب،

وقال القاضي إسماعيلُ، عن قالونَ بهمزة واحدة.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ط): مُخْتَلَفٌ.

(٤) في (م): إسحق والمسيبي.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أُثْمَة) بهمزيين^(١).

قال أبو علي: المِثْلَانِ إذا اجتمعَا^(٢) في كلمة، ولم يَكُنِ الثاني منهما للإلحاق، ولم يكن على فَعَلٍ نَحْو: طَلَلٍ وشرَرٍ؛ فَحَرَكَةُ الْأَوَّلِ منهما مرفوضةٌ غير مُسْتَعْمَلَةٍ، إِلَّا فيما لا اعتداد به من حَرْفٍ شاذٍّ نحو: أَلْبَبٍ، وَلِحِثَتْ عَيْنُهُ. وما يجيء في الشعر من نحو ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التي لا تستعمل في حال^(٣) السَّعَةِ والاختيار. وإذا كان كذلك، فالحركة المقدرة في أول المثلين من مَوَدٍّ لم تَخْرُجْ إلى اللفظ في هذا البناء، وإذا لم تَخْرُجْ إليه كان ساكناً، وإذا سَكَنَ كانت الواو في مَوَدٍّ في تقدير الحركة من غير أن تنقل إليه، كما أن الحركة في رَوْجٍ وزَوْجَةٍ وَعَوْدٍ وَعَوْدَةٍ كذلك. وإذا كانت الحركة في حُكْمِ الثَّبات في الواو، لم^(٤) يَكُنْ سَبِيلٌ إلى قلبها، كما لم يكن لها إلى ذلك سَبِيلٌ في زَوْجَةٍ، وَلَوَاذٍ، وَعَوَظٍ وَحَوَلٍ^(٥)، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك، لكان مِيدٌ لأنَّ الحركة لو كانت مقدرةً على العين لَنَقَلَتْهَا إلى الياء، وقد قَلَبَتْهَا الكسرة، ومثل^(٦) هذا قولهم: إَوْزٌ، ألا ترى أنه

(١) السبعة: ٣١٢.

(٢) في (ط): اجتمعنا.

(٣) في (ط): أحوال.

(٤) في (م): ولم.

(٥) في (ط): وجوار.

(٦) في (ط): وأصل.

إِفْعَلْ، فَصَحَّحُوا الواو، ولم تَقْلِبْهَا الكسرة كما قَلَبْتَ نحوَ:
مِيزَان، أَنشد أبو عثمان (١):

كَأَنَّ خَزًّا تَحْتَهُ وَقَزًّا
أَوْ فُرْشًا مَحْشُوءَةً إِوزًّا

وقال آخر (٢):

يَلْقَى (٣) الإِوزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا

وأما (٤) قولهم: (أَيِّمَّةٌ)، فهو في الأصل أَفْعِلَّةٌ، وواحِدُهَا إِمَامٌ، فإذا جَمَعْتُهُ عَلَى أَفْعِلَّةٍ ففِيهِ هَمْزَةٌ، هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا هَمْزَةُ أَفْعِلَّةِ الزَّائِدَةِ، فَتَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ، وَاجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ لَا يَسْتَعْمَلُ تَحْقِيقُهُمَا، وَلَا (٥) تَخْلُو الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ (٦) فِي (أَيِّمَّةٍ) مَنْ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ نُقِلَتْ إِلَيْهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ سَاكِنَةً، أَوْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ حَالِهَا مَتَحَرِّكَةً مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ سَكُونِ فِيهَا، وَنَقَلَ الْحَرَكَةَ إِلَيْهَا بَعْدُ، فَلَوْ ثَبَتَتْ سَاكِنَةً، وَنَقَلْتَ إِلَيْهَا الْحَرَكَةَ بَعْدُ لَوَجَبَ أَنْ تُبَدَّلَ أَلْفًا كَمَا أُبْدِلَتْ فِي آنِيَةٍ،

(١) من رجز ذكره في مجالس العلماء ص ٢٤٣ والسمط ٢١٦ والمخصص ١٦٦/٨. واللسان (وزز). وقوله: إِوزًّا، أَي: ريش إِوز.

(٢) صدر بيت ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٥ واللسان في مادة

/وزز/ برواية: تلقى الإوزين، ولم ينسبه وعجزه:

فوضى وبين يديها التبنُ مَشُور

وفي (ط): وقال الآخر. وإوزون: جمع إوزة.

(٣) في (ط): تلقى.

(٤) في (ط): فإما.

(٥) في (ط): فلا.

(٦) زيادة من (ط).

وَأَزَرَةٍ، ونحو ذلك، ولو أُبْدِلَتْ أَلِفًا لَجَازَ وَقُوعُ الْمُدْغَمِ بَعْدَهَا، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تُقْلَبْ أَلِفًا ووقعت متحرّكة، ولم تحركها على أن الفتحة في الهمزة، صادفت الهمزة التي هي فاء^(١) متحرّكة بالكسر، ولو صادفتها ساكنة لَقَلْبَتْهَا^(٢) أَلِفًا، فالحركة في (أَيِّمَة) كالحركة في مَوْدٍّ، ودلّ على هذا قولهم^(٣): إَوَزُّ فَلَمَّا لم تنقل الحركة إلى الفاء من العَيْنِ، صارتِ الفاء كأنّها لم تزل مكسورة، فانقلبت^(٤) ياء، لأنّ الهمزتين لمّا لم تجتمعا في كلمة واحدة لزم الثانية منهما البدل.

وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين، يدلّك على ذلك قولهم: أَوَادِمُ، ونحو ذلك: جاء، في قول عامة النحويّين. وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا: لو بُنِيَتْ مِنْ جَاءَ مِثْلُ: فَعَلَلْ، لَقُلْتُ: جَيِّئًا، وقد علمت أن الحركات تَنَزَّلُ منزلة الحروف، فكما تعتلّ بعض الحروف لمجاورة بعضها للتقريب نحو: (حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ) [القصص/ ٢٣] اعتلّت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصْطَبَرَ اعتلّت التاء لمجاورة المطبني، كذلك انقلبت الهمزة من (أَيِّمَة) ياءً لمجاورة الكسرة التي بعدها، كما انقلبت ياءً لمجاورة^(٥) الحركة التي قبلها في

(١) سقطت من (م).

(٢) عبارة (ط): ولم تصادفها ساكنة فنقلها.

(٣) في (ط): من قوله قولهم.

(٤) في (م): وانقلبت.

(٥) في (م): بالمجاورة الحركة.

ذيب. وأيضاً فإن الهمزة^(١) تشبه الألف لأنها من مخرجها وَتُقَارِبُهَا، لأن كَلَّ^(٢) واحدة منهما تنقلب إلى صاحبته في نحو: هو يَضْرِبُهَا، وَحُبْلًا، في وَقَفَ بعضهم، كما قُلِبَتْ أَلْفًا في الوقف عند أهل التخفيف في: لم يَقْرَأْ، وكما قُلِبَتْ هي أيضاً إليها في آدم، وَرَأْسٍ، والألف تعتلّ وتُغَيَّرُ لما قبلها ولما بعدها في نحو: كتاب وعالم، كذلك قُلِبَتْ الهمزة للحركة التي قبلها والتي بعدها في نحو: ذيب وأيمّة.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التي بعدها في نحو طُويَ طَيًّا، والياء التي قبلها في مثل^(٣). دَيَّارٍ وَقِيَّامٍ ونحوه، ولو كَسَّرَتْ قولهم^(٤): (أَيِّمَّةً) أو حَقَّرَتْه، كما قلت: أَسْقِيَّةً وَأَسَاقٍ، لزم أن تقول: (أَوَيِّمَّةً) فتقلبها واواً لتحركها أيضاً بالفتح^(٥)، كما قلبتها واواً في أَوَادِمَ وَآخَرَ وَأَوَاحِرَ.

فإن كَسَّرَتْ قُلْتَ: أَوَامٌ، ولا تقول: (أَيِّمَّةً)، فتقرر الياء في التحقير على ما كانت عليه في التكبير^(٦)، لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تُقَرَّرَ الياء في ميزان ونحوه، إذا كَسَّرَتْ أو حَقَّرَتْ لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في (أَيِّمَّةً) ولا يجوز تقريرها في التحقير والتكسير، لزوال

(١) في (م): فالهمزة.

(٢) في (ط): ولأن كَلَّ.

(٣) في (ط): في نحو.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (م) لتحركها بالفتحة. (٦) في (م): التكسير.

الكسرة، كما لا يجوز أن تقرّر الياء إذا خَفَّفَتْ ذنباً^(١) وبثراً في التحقير والتكسير، لزوال الكسرة الموجبة لقلبها، وكذلك في: هذا أفعُل من هذا مِن: أَمَمْتُ، تقول: هذا أَوْمٌ من هذا^(٢) لتحركها بالفتح، وهذا قول أبي الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (أَيْمَة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه إلى آخر الفصل.

فالقول فيه: أن هذه التراجم مضطربة، وفي هذه الكلمة همزتان: الأولى^(٣) منهما همزة أفْعَلَة، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم^(٤)، قال: (أَيْمَة) فأَبْدَلَ من الهمزة التي هي فاء^(٥)، الياء لانكسارها، فلم يجتمع^(٦) همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بَيْنَ بَيْنَ، لأنها إذا كانت كذلك كانت في حُكْم الهمزة، ألا ترى أن العرب قالوا في فاعِلٍ مِن جاءَ وشاءَ وناء^(٧)، جاءٍ، وشاءٍ وناءٍ؟ فقلبوا الثانية ياءً محضةً لانكسار ما قبلها، ولم يخفّفوا، ولو خفّفوها لزم أن

(١) في (م): ديناً. وهو تصحيف.

(٢) في (ط): ذا.

(٣) في (ط): الأول.

(٤) وفي (م) وأصحابهما.

(٥) في (ط): فاء الفعل.

(٦) في (ط): تجتمع.

(٧) سقطت من (ط).

تكون بين الياء والهمزة في قول الخليل وسيبويه، وقول أبي عمرو^(١) والعرب فيما ذكر سيبويه، أو تُقْلَبُ^(٢) ياءً في قول أبي الحسن؛ فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو قرؤوا بهمز الألف، وبعدها ياءً ساكنة غير مستقيم، لأن الياء التي بعد أَلَفٍ أَفْعَلَةٍ متحركة بالكسر، فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: بعدها ياءً ساكنة. أنها همزة بين بين، لأنها لو كانت كذلك كانت في حكم (أئمة) المحققة، يدلّك على ذلك أنّ أبا عمرو إذا فصل بين الهمزتين بالألف في نحو^(٣):

أَأَنْتِ أُمُّ أُمٍّ سَالِمٍ

جعل الثانية بين بين، فلو لم يكن^(٤) في حكم الهمزة في هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل، إذا حَقَّق الهمزتين، وشيء آخر يدلّك^(٥) على أنّ المخففة في حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خففت

(١) سقطت من (م).

(٢) في (م): وتقلب.

(٣) جزء من بيت لذي الرمة وتماه في ديوانه ٧٦٨/٢:

فيا ظبية الوعاء بين جُلاجل

وبين النقا آنتِ أم أمٍّ سالم

والوعاء: رابية من الرمل - وجلاجل: موضع - أي: آنتِ أحسن أم أمٍّ سالم؟ وانظر سيبويه ١٦٨/٢. ورسمت «آنت» في الأصل بثلاث ألفات: «أأنت».

(٤) في (ط): تكن.

(٥) في (ط): يدل.

ساكنة لم يستقم قوله^(١) :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى

إذا خُففت^(٢) الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن،
وكذلك قول الشاعر^(٣) :

كُلُّ غَرَّاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ

لو كان إذا خفف الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم
يستقم البيت الآخر.

فإذا لم يخل قوله: بعدها ياء ساكنة، من أن يريد به:
السكون الذي هو خلاف الحركة، أو يعني به: الهمزة التي
تجعل بين بين، أو يعني به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من
الوجهين الأولين؛ ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف
الصوت بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن
كان المَخْفِيَّ^(٤) في وزن المتحرك.

وأما ما ذكره من قوله^(٥) أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه في ذلك،
فروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس: (آئمة) ممدودة الهمزة
مختل، ألا ترى أنه لا مدّ في هذه الهمزة، كما لا مدّ في همزة
أَبَدٍ، وَأَجَلٍ، وَأَمَدٍ؟

(١) جزء من بيت للأعشى سبق في ٢٨٦/١.

(٢) في (ط): خفف.

(٣) سبق في ٢٨٦/١.

(٤) في (م): المَخْفِيَّ.

(٥) زيادة في (م).

وقوله: وياء بعدها كالساكنة، يحتمل وجهين: أحدهما: تخفيف الهمزة، والآخر إخفاء الحركة، وذلك أن الهمزة إذا خففت، صارت مضارعةً للساكن، وإن كانت في الوزن متحركة، ولذلك لم تُخَفَّفْ مبتدأة، فهذا إن أريد كان صحيحاً في العبارة، إلا أنه يفسدُ في هذا الموضع لخروجه^(١) عن المذهبين، ألا ترى أن خلافهم فيها على ضربين، أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية من^(٢) (أئمة)، والآخر: تحقيقهما، وهو^(٣) قراءة حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر، فيفسد لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم في اللفظ؛ فإذا لم يجر ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغي أن يُحمل ذلك على إخفاء حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: قال أبو عُمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيبي، عن أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا في (أئمة) همزةً مفتوحةً كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر في الذي بعد الهمزة شيئاً، وكذلك قال القاضي إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة، فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يُفهم من ذلك حكم الثانية.

قال: وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أئمة) بهمزيّن، فالقول فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يُضَعَّفُ الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما

(١) في (ط): بخروجه.

(٢) في (ط): في.

(٣) في (ط): وهي.

في آدم، وآدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون (أيمة). فإن قلت: إن الثانية التي في آدم ساكنة، والثانية في (أئمة) متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن. قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلال والقلب، مع أنها متحركة في: مَثْرٍ، وذئب، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما كان جُؤُنٌ، وتؤدَّةٌ كذلك.

وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في (أئمة) أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وناسٌ معه.

قال سيبويه: وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو رديء، وقد تقدم القول في أوائل هذا الكتاب^(١).

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهه من القياس، أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جمع بينهما في نحو: لعاعة^(٢)، وكع^(٣)، وكعة، والفهة^(٤)، وكذلك في غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلّ وعز: (إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ) [التوبة/١٢].

(١) انظر ٢٨٤/١.

(٢) اللعاعة: الذي يتكلف الألحان من غير صواب. والمرأة اللعة: المليحة العفيفة.

(٣) الكع: الضعيف العاجز. ورجل كع الوجه: رقيقه.

(٤) الفه: كليل اللسان عبي عن حاجته والأنثى فهة.

فقرأ ابن عامر وحده: (لا إِيْمَانَ لَهُمْ) بكسر الألف.

وقرأ الباقر: (لا أِيْمَانَ لَهُمْ) بفتح الألف^(١).

قال أبو علي: حجة من قال: (لا أِيْمَانَ لَهُمْ)، ففتح أن يقول: قد قال: (إِلا الذين عاهدْتُمْ) [التوبة/٤] والمعاهدة يقع فيها (أِيْمَانُ) فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع وأُلِيقَ وأيضاً، فقد قال: (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْْمَانَهُمْ) [التوبة/١٣]، ويقوي ذلك أن المتقدم ذكره، إنما هو أِيْمَانُ نكثوها. ومما يقوي (أِيْمَانُ) بفتح الهمزة أن قوله: (فَقَاتِلُوا أَيْْمَةً الكفر) يُعلم منه أنه لا إِيْمَانَ لَهُمْ؛ فإذا كان كذلك فالفتح في قوله جَلَّ وعَزَّ: (لا أِيْمَانَ لَهُمْ) أولى، لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دَلَالَةٌ من الكلام الذي تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: (إِنَّهُمْ لا أِيْمَانَ لَهُمْ) فنفي أِيْمَانَهُمْ؟، ثم قال: (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْْمَانَهُمْ) [التوبة/١٣] فأوجبها، فإنما ذلك لأنَّ المعنى لا أِيْمَانُ لَهُمْ يَقُونُ بها، ولا أِيْمَانُ لَهُمْ صادقةً، كما أن قوله: (وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا) [مريم/٩] معناه: شيئاً مذكوراً، ويبين ذلك في الأخرى بقوله: (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) [الإنسان/١] وقد قالوا: إِنَّكَ ولا شيئاً سواهُ، فلو كان الكلام يراد به النفي، كان محالاً، لأنَّ لا شيء لا يساوي شيئاً، وإنما جاز لما يراد بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذلك قوله: (لا أِيْمَانَ لَهُمْ) على هذا الحد.

ووجهُ قول ابن عامرٍ أنَّه ذُكرَ أن الكسرَ قراءةُ الحسن، ووجه: (لا إيمانَ لَهُمْ) أن يجعلَهُ مصدرًا من آمَنَهُ إيمانًا، يريد به خلافَ التخويف، ولا يريد به^(١) مصدر آمَنَ الذي هو صَدَقَ، أي: ليس لأئمةِ الكفرِ من المشركين إيمانًا، كما يكون الإيمان الذي هو مصدر آمَنَهُ لذوي الذمَّة من أهل الكتاب، لأنَّ المشركين لا يُقَرُّونَ، ولا يؤمَّنون إلا أن يُسَلِّموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمَّنون بتقريرٍ بقبول جزية، كما يُقَرُّ أهل الكتاب، ولا^(٢) يكون على هذا الإيمان الذي هو خلاف الكفر، فيكون تكريراً لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: (فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الكُفْرِ) على أن أهل الكفر لا إيمانَ لَهُمْ، لأن الإيمانَ على هذا إنما هو مصدر. آمَنُتُ المنقول من آمِنَ الذي هو^(٣) خلافُ خَوَّفْتُ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(٤): (أَنْ يَعْمرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) [التوبة/١٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (أَنْ يَعْمرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) على واحدٍ، (إِنَّمَا يَعْمرُ مَسْجِدَ اللَّهِ) [التوبة/١٨] على الجمع. أخبرني أبو حمزة الأنسي، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: (مَسْجِدَ اللَّهِ) (إِنَّمَا يَعْمرُ مَسْجِدَ اللَّهِ) بغير ألف على التوحيد.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فلا.

(٣) عبارة (ط): من آمِنَ وخلافِ خَوَّفْتُ.

(٤) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر، وحمزة، والكسائي على الجمع فيهما^(١).

قال أبو علي: حجة من أفرد فقال: (مَسْجِدَ اللَّهِ) أنه يعني به ما تأخر من قوله تعالى^(٢): (وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ [التوبة/١٩])، فقال: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) واستغني^(٣) عن وصفه بالحرام بما تقدّم من^(٤) ذكره، ثم قال: (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ) يعني به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله في الأخرى: (وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ، إِنْ أَوْلِيَائُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ [الأنفال/٣٤]).

ووجه من قرأ: (أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ) أنه عني بالمسجد الثاني الأول في قوله: (أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، في أنه ينبغي أن يكون عمارته أهلّه الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: (مَسَاجِدَ اللَّهِ) بعد قوله: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ). فلأنّ الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره.

(١) السبعة: ٣١٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): استغني.

(٤) سقطت «من» من (ط).

(...) في (ط): يدل.

ووجه قول من جَمَعَ في الموضعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تَكُنْ لهم عِمَارَتُهَا، وإنما عِمَارَتُهَا للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره.

واختلفوا^(١) في الجمع والتوحيد من قوله [جلّ وعز]^(٢):
(وَعَشِيرَتُكُمْ) [التوبة/٢٤].

فقرأ عاصمٌ وحده في رواية أبي بكر: (وَعَشِيرَاتُكُمْ) على الجمع. وقرأ الباقر: (وَعَشِيرَتُكُمْ) واحدة، وقال حفص عن عاصم: واحدة^(٣).

قال أبو علي: وجه الجمع: أن كل واحدٍ من المخاطبين له عشيرة، فإذا جُمِعَتْ^(٤) قال: (عَشِيرَاتُكُمْ) من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: أن العشيرة واقعة على الجمع، فاستغني بذلك فيها^(٥) عن جمعها، ويقوّي ترك الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرةً عشيراتٍ، إنما يجمعونها على: عشائر.

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٣.

(٤) في (ط): جمع.

(٥) زيادة من (ط).

اختلفوا في التنوين وتركه من قوله جلَّ وعزَّ: (عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) [التوبة/ ٣٠].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة: (عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) بغير تنوين. وروى عبد الوهاب عن أبي عمروٍ منوناً^(١)، حدثني ابنُ أبي خيثمة قال: حدثني^(٢) القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمروٍ بذلك.

وقرأ عاصمٌ والكسائي: (عُزَيْرُ) منون^(٣).

قال أبو علي: من نَوْنٍ عُزَيْرًا، جعله مبتدأ، وجعل: ابناً خبره، وإذا كان كذلك فلا بدَّ من إثباتِ التنوين في حال السَّعة والاختيار، لأنَّ عُزَيْرًا ونحوه ينصرف؛ عجمياً كان أو عربياً^(٤).

فأما^(٥) من حذف التنوين، فإنَّ حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة والموصوفَ بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك في قولهم^(٦): لا رَجُلَ ظريفَ، وحُذِفَ التنوين ولم يُحَرِّكْ^(٧) لالتقاء الساكنين، كما يُحَرِّكُ في:

(١) في (ط): منونٌ.

(٢) في (ط): حدثنا.

(٣) السبعة: ٣١٣.

(٤) قال ابن الشجري ٣٨٢/١: والتنوين في عزير للصرف لأنه مصغر الثلاثي ينصرف، وإن كان عجمياً، كما ينصرف مكبره، وينصرف في هذه العدة وإن كان متحرك الأوسط، كما ينصرف إذا سكن أوسطه.

(٥) في (ط): وأما.

(٦) في (ط): قوله.

(٧) قراءة (ط): وحذِفَ التنوين ولم يُحَرِّكْ.

زيدن^(١) العاقل، لأن الساكنين كأنهما التَقَيَا في تضاعيف كلمة واحدة، فحذف الأول منهما، ولم يُحَرِّكْ لكثرة الاستعمال، فصار آخر الاسم في إتباعه حركة ما قبله بمنزلة إتباع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحق من قولهم: هذا مرءٌ، ورأيت مرءاً، ومررت بمرءٍ^(٢).

فإن قلت: فقد تخالف الحركة الأولى الحركة الآخرة في المرء، وقولهم: امرؤٌ، وامراً، وامرئٍ في نحو: مررت بعمربن زيد، وإبراهيم بن عمرو، فلا تتبع الحركة الأولى الآخرة.

قيل: الفتح في هذا الموضع بمنزلة الكسر وفي حكمه، كما كان في قولهم: بمُسلماتٍ ورأيت مسلماتٍ، كذلك فكما اتفقا في هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما. كذلك اتفقا في

(١) جاء رسمها في (م): في زيد العاقل.

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣١٤/٢: «فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف هنداً، لأنه لم يلتق ساكنان، فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز، لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين، ويحتج بما ذكرته لك في النداء من قولهم: يا زيد بن عبد الله، وقال: هذا هو بمنزلة قولك: هذا امرؤٌ، ومررت بامرئٍ، ورأيت امرأً. تكون الراء تابعة للهمزة، فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن وهو وابن شيء واحد، تقول: هذا زيد بن عبد الله، ومررت بزيد بن عبد الله، ورأيت زيد بن عبد الله، فيقول: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف هنداً».

نحو: عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ، وَعُمَرُ بْنُ بَشْرٍ. ولا يجوز إثبات التنوين في هذا الباب إذا كان صفة، وإن كان الأصل، لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأول من المثلين في نحو: ضُنُّوا، لا يجوز في الكلام، وإن كانا^(٢) بمنزلة اسم مفرد، والاسم المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة في هذا النحو، فلا بد من إضمار جزء آخر [يقدر انضمامه إليه ليتَّ جُمْلَةً]^(٣)، وتجعل الظاهر إمَّا مبتدأ وإما خبر مبتدأ، فيكون التقدير: صاحبنا، و^(٤)نسيبنا أو نبينا عزير بن الله، إن قَدَّرْتَ المضمَّر المبتدأ، وإن قَدَّرْتَهُ بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن لا تجعلهما اسماً واحداً، ولكن تجعل الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر، فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفقتين، إلا أنك حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك، ألا ترى أنه قد جرى مجراها في نحو: لم يك زيدٌ منطلقاً، وفي نحو: صِنْعَانِيَّ، وبَهْرَانِيَّ^(٥)، وقد أَدْعَمْتُ في الواو والياء كما أَدْعَمُ^(٦) كل واحدٍ من الواو والياء في الأخرى

(١) في (ط): وعُمَرُ.

(٢) في (ط): وإذا كان.

(٣) عبارة (ط): يكون بانضمامه إليه جملة.

(٤) في (ط): أو.

(٥) بهراني: منسوب إلى بهراء وهي حي في اليمن.

(٦) في (م): كما تُدْعَمُ.

بعد قلب الحرف إلى ما يُدْغَمُ فيه، وقد وَقَعَتْ زيادةٌ لمعاقبة الألف^(١) في: جَرَنْفَسَ، وَجَرَأَفَسَ^(١)، وحذفوها في (عُزَيْر) كما حذفوا الألف من عُلْبَطَ^(٢)، وأبدلوا الألف من النون في نحو: رأيت زيدا، و(لَنْسَفَعًا) [العلق/١٥]، فلمّا^(٣) اجتمعت مع حروف اللين في هذه المواضع، وشابهتها كذلك يجوز أن تَتَّفَقَ معها في الحذف لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يُروى من قراءة بعضهم^(٤): (أَحَدُ اللَّهِ)، [الإخلاص/ ١-٢]، فحذف النون لالتقاء الساكنين وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، قال:

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ
أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ^(٥)

(١) في (ط): معاقبة للألف. والجرافس: من الإبل: الغليظ، ومن الرجال: الشديد، والجرنفس كذلك.

(٢) رجل عُلْبَطَ وَعُلَابَطَ: ضخم عظيم. والقطيع من الغنم. وقيل: كل غليظ عُلْبَطَ. وكل ذلك محذوف من فُعَالِل، وليس بأصل لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة (اللسان: علبط) وانظر سيبويه ٢/٣٣٥ و٣٥١.

(٣) في (ط): فكما.

(٤) وهي رواية عن هارون عن أبي عمرو، وسيأتي الكلام عنها في آخر الكتاب مبسوطاً.

(٥) البيت في النوادر ٣٦٨ (ط الفاتح). والكامل ٨٦/٣ والمقتضب ٣١٣/٢ وأما لي ابن الشجري ٣٨٢/١ نقلًا عن أبي علي. وفي معجم البلدان ٢٤٩/١: أمج: بالجيم وفتح أوله وثانيه والأمج في اللغة العطش؛ بلد من أعراض المدينة، منها حميد الأمجي، دخل على عمر بن عبد العزيز وهو القائل:

شَرِبْتُ الْمُدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ
وَعَوَيْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ =

وقال:

إِذَا غُطِفَ السُّلَمِيُّ فَرًّا^(١)

وقال:

وَحَاتَمُ الطَّائِي وَهَّابُ الْمِثْيِ^(٢)

وقال^(٣):

= حميد الذي ... البيت. وضبطت في الأصل «الأصلع» بالضم.
علاه المشيب على حبها
وكان كريماً فلم يَنْزِعِ
وانظر الخزانة ٥٥٥/٤ واللسان (أمج).

(١) شطر من أرجوزة وقبله:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا
وبالقناة مدعساً مكرراً

انظر النوادر/ ٣٢١، (ط الفاتح) أمالي ابن الشجري ٣٨٣/١
والإنصاف ٦٦٥/٢ اللسان (دعص ودعس) ومعاني القرآن ٤٣١/١.
(٢) شطر بيت من أرجوزة قالتها امرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن
ومطلعها:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطُ وَعَلِي
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَّابُ الْمِثْيِ

انظر النوادر/ ٩١. أمالي ابن الشجري ٣٨٣/١ الخزانة ٣٠٤/٣
اللسان /مأي/ واستشهد في المنصف بالشرط الأول على تخفيف «علي»
للقافية (المنصف ٦٨/٢).

(٣) وقبله:

كيف نومي على الفراش ولمّا

تشمل الشام غارة شعواء

وهما في المنصف ٢٣١/٢ برواية: «وتلوي بخدام» ومعاني القرآن
٤٣٢/١ وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/١. قال فيه: والخدام: الخلخال.

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءُ

وهذا النحو^(١) في الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر، لأنه لم يستقر حذفه في^(٢) الكلام، وإن حَصَلَت المُشَابَهَاتُ بَيْنَ النُّونِ وَحُرُوفِ اللَّيْنِ فِيمَا رَأَيْتُ.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله جَلَّ وَعَزَّ: (يُضَاهُونَ) [التوبة/ ٣٠].

فقرأ عاصم وحده: (يُضَاهُونَ) بالهمز. وقرأ الباقون: (يُضَاهُونَ) بغير همز^(٣).

قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمزة^(٤)، وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصماً أحدً على الهمزة^(٥).

و(الَّذِينَ كَفَرُوا) [التوبة/ ٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتابَ لَهُمْ، لأنهم ادَّعَوْا فِي الْمَلَائِكَةِ أَنَّهَا^(٦) بَنَاتٌ، قال: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ) [النحل/ ٥٧] وقال: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى) [النجم/ ٢١]، وقال: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ

= أي: ترفع المرأة الكريمة ثوبها للحرب فيبدو خلخالها. وانظر قسم الشروح والتعليقات في المنصف ٤١٦/٢ على البيتين من قبل المحققين.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من.

(٣) السبعة: ٣١٤.

(٤) انظر مجاز القرآن ٢٥٦/١.

(٥) في (ط): الهمز.

(٦) في (ط): أنهم.

لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا [الزخرف/١٧] وقال: (وَحَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ) [الأنعام/٦]^(١).

وليس (يُضَاهِئُونَ) فيمن همز من لفظ: ضَهْيَاءِ، لأن الهمزة في ضَهْيَاءِ زائدة بدلالة ضَهْيَاءِ^(٢)، والياء أصل ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدر؟ وأشبهه^(٣) أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في (يضاهئون) لغة وهي فيما زعمَ الفراء عنه لغة الطائف^(٤)، فيكون في الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت، ولا يجوز أن يكون من قولهم: امرأة ضَهْيَاءِ، وذلك أن^(٥) الهمزة في ضَهْيَاءِ قد قامت الدلالة على زيادتها، ألا ترى أنهم قالوا: ضَهْيَاءِ^(٦)؟ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، فاشتقاقهم ضَهْيَاءِ من ضَهْيَاءِ وهو^(٧) بمنزلة اشتقاقهم جِرَواض من جُرَاضٍ^(٨)،

(١) زيادة من (ط).

(٢) قال سيبويه: وكذلك الهمزة لا تزال غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَاءِ، لأنك تقول: ضَهْيَاءِ كما تقول: عمياء. والضَهْيَاءِ: شجر، وهي أيضاً التي لا تحيض. وقالوا أيضاً ضَهْيَاءِ (الكتاب ٣٥٢/٢) وانظر المنصف ١٠٥/١ و ١١٠. واللسان (ضها) وقد اضطربت (م) و(ط) في رسم كلمة ضَهْيَاءِ في كل ما سيأتي وقد أثبتنا الهمزة فيها كما يقتضي سياق العبارة.

(٣) في (ط): ويشبه.

(٤) عبارة (ط): وهي فيما زعموا لغة أهل الطائف.

(٥) في (ط): لأن.

(٦) رسمت في الأصل: ضَهْيَاءِ.

(٧) عبارة (م): فاشتقاقهم من ضَهْيَاءِ ضَهْيَاءِ هو.

(٨) الجرواض: الجمل الضخم العظيم البطن. والجرائض: الأكل، الشديد =

وَشِنْذَارَةٌ^(١) من شِنْذَارَةٍ^(٢)، وَزَوْبَرٌ من زَبِيرٍ، وَزَعَمُوا^(٣) أَنَّهُمْ يَقُولُونَ:
 زَوْبِرُ الثَّوْبِ إِذَا خَرَجَ زَبِيرُهُ؛ [فكَذَلِكَ يَعْلَمُ مِنْ ضَهْيَاءَ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ
 فِي ضَهْيَاءٍ]^(٤) وَأَمْرٌ آخَرُ يَعْلَمُ مِنْهُ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ فِي ضَهْيَاءٍ، وَذَلِكَ
 أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا مَقْصُورًا أَوْ فَعِيلًا^(٥)، فَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ فَعِيلًا لِأَنَّ ذَلِكَ بِنَاءٌ لَمْ يَجِءَ فِي كَلَامِهِمْ، وَمَا كَانَ
 مِنْ هَذَا النَّحْوِ الْيَاءَ زَائِدَةً فِيهِ، كَانَ مَكْسُورَ الصَّدْرِ، نَحْوُ:
 حَذِيمٍ، وَعَثِيرٍ، وَجَمِيرٍ، وَطَرِيمٍ^(٦) وَقَالُوا فِي مَرِيمَ، وَمَرْيَدَ،
 وَمَدِينٍ^(٧): إِنَّهَا مَفْعَلٌ جَاءَتْ عَلَى الْأَصْلِ وَلَيْسَ بِفَعِيلٍ، لِأَنَّ
 ذَلِكَ لَوْ كَانَ إِيَّاهُ، لَكَانَ مَكْسُورَ الصَّدْرِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِي
 يَهْيَرَى^(٨): إِنْ الْيَاءَ الْأَوَّلَى زَائِدَةً، وَلَوْ خَفَفَتْ فَقُلْتُ: يَهْيَرَى كَانَتْ

= القصل بأنيابه الشجر. انظر (اللسان: جرض) وانظر المنصف ١٠٦/١.

(١) رجل شندارة: أي غيور. اللسان / شذر/.

(٢) في (ط) وشندارة من شيدار.

(٣) في (ط): زعموا.

(٤) قراءة العبارة ما بين معقوفين في (م): فكَذَلِكَ يَعْلَمُ مِنْ ضَهْيَاءَ أَنَّ الْهَمْزَةَ
 فِي ضَهْيَاءَ. وكتبت كلمة قصر فوق ألف ضهياء الأخيرة.

(٥) قراءة (ط): مَقْصُورٌ أَوْ فَعِيلٌ.

(٦) الْحَذِيمُ: الْحَاقِذُ الشَّدِيدُ، وَالْعَثِيرُ: الْغُبَارُ، وَالطَّرِيمُ: السَّحَابُ - أَوْ
 الْعَسَلُ - أَوْ الطَّوِيلُ. (انظر اللسان).

(٧) عبارة (ط) بعد قوله طريم: وَمَرْيَدَ وَمَدِينَ وَمَرِيمَ قَالُوا إِنَّهَا.

(٨) الْيَهْيَرَى - بِيَاءَيْنِ - وَالْيَهْيَرَى: الْمَاءُ الْكَثِيرُ، وَذَهَبَ مَالُهُ فِي الْيَهْيَرَى، أَيْ:
 الْبَاطِلُ (اللسان هين) قَالَ سَيَبَوِيهِ ٣٤٤/٢، وَقَالُوا: يَهْيَرَى، فَلَيْسَ شَيْءٌ
 مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ لِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّائِيثِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِيمَا كَانَ
 أَوَّلَهُ حُرْفُ الزَّوَائِدِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَعَلَى أَنَّ الْيَاءَ
 الْأَوَّلَى زَائِدَةٌ. وَلَا نَعْلَمُ فِي الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ بَغِيرَ أَلْفٍ. وَقَالُوا:
 يَهْيَرَى فَحَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا مِرْعَزَى.

الأولى أيضاً هي الزائدة، دون الثانية، لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون فَعِيلًا^(١)، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما^(٢) من قال: يجوز أن يكون فَعِيلًا^(٣) و(يُضَاهِثُونَ) مشتق منه؛ فقول لم يذهب إليه أحد عِلْمَنَاهُ، وهو ظاهرُ الفساد، لِإِتْيَانِهِ بِنَاءَ لَمْ يَجِءَ فِي كَلَامِهِمْ.

فإن قال: فقد جاء^(٤) أبنية في كلامهم لا نظير لها، مثل: كَنَهَبُلٌ، فَأَجُوزُ فَعِيلٌ، وإن لم يَجِءَ كما جاء: كَنَهَبُلٌ ونحوه.

قيل له: فأجز في غَزُوبَةٍ أن يكون: فَعُوبِلًا أو فَعْلِيلًا، وإن كان فَعُوبِلٌ لم يَجِءَ واستدلَّ على ذلك بمجيء كَنَهَبُلٌ، كما استدلتَّ على جواز فَعِيلٍ: بَقَرْنَفُلٌ وَكَنَهَبُلٌ، وجوز أن يكون فَعُوبِلٌ، وإن لم يَجِءَ ذلك في كلامهم، كما جاء قَرْنَفُلٌ وَكَنَهَبُلٌ، وجوز أيضاً أن يكون فَعْلِيلًا، وإن كان^(٥) حروف اللين لم تجيء أصولاً في بنات الأربعة، واستدلَّ عليه كما جاز أن يكون: رَنَوْنَاةٌ، فَعَوَعَلَّةٌ، من الرنا^(٦) مثل: غَدَوْدَنٌ، وكما جاز

(١) في (ط): فَعِيلٌ.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) في (ط): فَعِيلٌ.

(٤) قراءة (ط): فإن قال قد جاءت في الكلام نحو.

(٥) في (ط): كانت.

(٦) كتب على هامش (م): فوقها من رنا - يرنو.

أن يكون فَعْلَعْلٌ مثل: حَبْرَبْر^(١). وكما جاز أن يكون فَعْلَنًا مثل: عَفْرَنًا، وَعَرْضَنًا، وهذا نقضٌ للأصول^(٢) التي عليها عمل العلماء، وهدمٌ لها، وإنما أدخله في هذا ما رآه من اشتقاق (يضاهئون)، وقد يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى.

وأما^(٣) ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: غَرْقِيء^(٤) فخطأً قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غَرْقَاتِ الدجاجةُ بيضها، والبيضة مُغْرَقَاءَ به^(٥) وليس في الكلام شيء على فَعْلَاتِ، إلا أن يزعم أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء، كَنَهْلٍ، فإن رُكِبَ هذا قيل له: فجَوَزُ في مَنَجْنِيق أن يكون: مَنَفْعِيلاً^(٦)، وإن كان لم يجيء هذا النحو، على أن هذا أشبه مما ارتكبه، لأنه يكون في توالي الزائدتين^(٧) في أولها مثل: إِنْقَحْلٍ^(٨). وليس هذا بقول يُعَرَّجُ عليه، ولا يُصغى إليه، ويلزمه أن يكون حماطة^(٩): فَعْلَلَة، وقد انقلبت

(١) يقال: ما أصبت منه حبربراً، أي: ما أصبت منه شيئاً.

(٢) في (م): الأصول.

(٣) في (ط): فأما.

(٤) الغرقىء: قشر البيضة.

(٥) زيادة في (ط).

(٦) في (ط): منفعيل.

(٧) في (ط): الزائدتين.

(٨) يقال: رجلٌ إِنْقَحْلٌ وامرأةٌ إِنْقَحْلَة، بكسر الهمزة: مُخْلَقَان من الكبير

والهرم (اللسان قحل).

(٩) الحماطة: حرقة وخشونة يجدها الرجل في حلقه. (اللسان حمط).

الألف عن حرف علة^(١).

فإن قال: هذا بناء لم يجرى، قيل له: جَوَزُ مجيئه،
واجعله بمنزلة كَنَهَبِل^(٢)، وما ذكرته.

واتفقوا على همز^(٣) (النَّسِيءُ) [التوبة/ ٣٧] وحده، وكسر
سينه، إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا
محمد بن سعدان، عن عُبَيْد بن عَقِيل عن شَبِلٍ عن ابن كثير
أنه قرأ: (إِنَّمَا النَّسْءُ زيادة) على وزن النَّسْع.

حدثني ابن أبي خَيْثَمَةَ، وإدريس، عن خلف، عن عبيد،
عن شبل، أنه قرأ: (النَّسِيءُ) مشددة الياء بغير همز. وقد روي
عن ابن كثير: (النَّسِيءُ) بفتح النون وسكون السين وضم الياء
مخففة، قال أبو بكر: والذي قرأت به على قنبل (النَّسِيءُ)
بالمَد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة^(٤).

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوْزِيءُ في قوله تعالى^(٥):
(إِنَّمَا النَّسِيءُ زيادةٌ في الْكُفْرِ: كانوا قد وُكِّلُوا قَوْمًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ
يقال لهم: بنو فُقَيْمٍ، فكانوا يؤخِّرون المحرَّم، وذلك نَسْءٌ^(٦)
الشَّهْرِ، ولا يفعلون ذلك إلا في ذي الحجة إذا اجتمعت

(١) في (ط): عن حرف العلة.

(٢) في (ط): الكنهل.

(٣) في (ط): اتفقوا على همزة...

(٤) السبعة: ٣١٤.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) رسمت في الأصل الهمزة على الألف: نَسْأُ.

العربُ للموسم، فينادي منادٍ^(١): [أَنْ افعَلُوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كلَّ سنةٍ يفعلون ذلك]^(٢)؛ فإذا أرادوا أَنْ يُحلَّوا المُحرَّم، نادوا: هذا صَفْرٌ، وإن المحرم الأكبر صفر، وربَّما جعلوا صفرًا محرمًا مع ذي القعدة، حتَّى يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادي بذلك، وكانوا يسمُّون المحرم وصفرًا: الصَّفْرَيْنِ، ويقدمون صفرًا سنة ويؤخرونه، والذي كان يَنْسُوها، حتَّى جاء الإسلام: جُنَادَةُ بْنُ عَوْفِ بْنِ أَبِي أُمِّية، وكان في بني عَدَوَانَ^(٣) قبل بني كنانة^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): ووجه^(٦) قراءة ابن كثير: (النَّسْءُ) أَنْ هذا تأخير، وقد^(٧) جاء النَّسْءُ في أشياء معناها التأخير. قال أبو زيد: نَسَأْتُ^(٨) الإِبِلَ في ظَمِئِها، فأنا أنسؤها نَسْأً: إذا زدتها في ظمئها يوماً أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النَّسْءُ. قال أبو زيد: ويقال: نَسَأْتُ الإِبِلَ عن الحوض فأنا أنسؤها نَسْأً إذا أخرتُها عنه.

وحجة من قرأ^(٩): (النَّسِيءُ) أنه كأنه أَكْثَرُ في

(١) في (م) ومجاز القرآن: منادي، بإثبات الياء.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من مجاز القرآن مع الفاء من إذا.

(٣) عدوان بالتسكين: قبيلة من قيس، واسمه الحارث بن عمرو بن قيس،

وإنما قيل ذلك لأنه عدا على أخيه فهمم بقتله (التاج: عدو).

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩ (الحاشية).

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): وجه.

(٧) في (م): قد.

(٨) في (ط): قد نَسَأْتُ.

(٩) في (ط): قال.

هذا^(١) المعنى، قال أبو زيد: أنسأته الدَّيْنُ إنسَاءً إذا أخرته عنه. واسمُ ذلك النسيئة، والنَّسَاءُ؛ فكأنَّ النسيءَ في الشهور: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيُحرَّمون بهذا التأخير ما أحلَّ الله، ويحلُّون ما حرَّم الله، كما قال تعالى^(٢): (يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤَاطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ) [التوبة/٣٧] ألا ترى أن المحرم عَيْنُ الشهر لا ما يوافقه في العدة، كما أن المحرم فيه الإفطارُ على غير المريض والمسافر عَيْنُ رمضان.

و(النسيء): مصدرٌ كالنذير والنكير، وعذير الحي، ولا يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول، كما قال بعض الناس لأنه إن^(٣) حُمِلَ على ذلك، كانَ معناه: إنما المؤخرُ زيادةً في الكفر، والمؤخرُ الشهر وليس الشهر نفسه بزيادةٍ في الكفر، وإنما الزيادةُ في الكفر تأخيرُ حرمة الشهر إلى شهرٍ آخر ليست له تلك الحرمة؛ فأما نفسُ الشهر فلا.

وأما ما رُوِيَ عن ابنِ كثير (إنَّما النَّسِيُّ) بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من الهمزة، ولا أعلمها لغةً في التأخير، كما أن أرجيتُ: لغةً في أرجأتُ.

وما روي عنه من قوله: (النَّسِيُّ) بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة^(٤)، وليس هذا القلبُ مثل القلبِ في النَّسِيِّ لأن

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) قراءة (ط): لأنه إذا إن.

(٤) في (ط): الهمز.

النَّسِيَّ بتشديد الياء: على وزن فعيل، تخفيفٌ قياسيٌّ، وليس النَّسِيَّ كذلك، كما أن مَقْرُوءَةً في مَقْرُوءة: تخفيف قياسي، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذي في (النَّسِي) إلا في ضرورة الشعر، وأبو زيد يراه ويروي كثيراً منه عن العرب.

اختلفوا في فتح الياء وكسر الضاد وضم الياء وفتح الضاد من قوله تعالى^(١): (يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا) [التوبة/٣٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابنِ عامرٍ (يُضِلُّ بِهِ) بفتح الياء وكسر الضاد.

وقرأ عاصمٌ في رواية حفص وحمزة والكسائي: (يُضِلُّ بِهِ) بضم الياء وفتح الضاد^(٢).

قال أبو علي: وجه من قرأ: (يُضِلُّ) أن (الَّذِينَ كَفَرُوا) لا يخلون من أن يكونوا مُضِلِّينَ لغيرهم، أو ضالين هم في أنفسهم، وإذا^(٣) كان كذلك، لم يكن في إسناد الضلال إليهم في قوله: (يُضِلُّ) إشكال ألا ترى أن المضلل لغيره ضالٌّ بفعله إضلالٌ غيره؟ كما أن الضالَّ في نفسه الذي لم يضلَّ غيره لا يمتنعُ إسنادُ الضلال إليه.

وأما (يُضِلُّ) فالمعنى فيه^(٤) أن كُبراءَهم أو أتباعهم^(٥)

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٣١٤.

(٣) في (ط): فإذا...

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): وأتباعهم.

يُضِلُّونَهُمْ بِأَمْرِهِمْ إِيَّاهُمْ بِحَمْلِهِمْ^(١) على هذا التأخير في الشهور، وزعموا أنَّ في التفسير: أنَّ رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس في منصرفهم من الحج: إنَّ آلِهَتَكُمْ قد أَقْسَمَتْ لَتُحَرِّمَنَّ، وربما قال: لَتُحِلَّنَّ، هذا الشهر، يعني: المحرم، فَيُحِلُّونَهُ وَيُحَرِّمُونَ صَفْراً، وإنَّ حَرَمَهُ أَحَلُّوا صَفْراً، وكانوا يسمّونهما الصَّفَرَيْنِ، فهذا إضلالٌ من هذا المنادي لهم، يحملهم بِبِدَائِهِ على ذلك، وقوله تعالى^(٢): (يُضِلُّ) يُفَعِّلُ من هذا.

وزعموا أنَّ في حرفِ ابن مسعودٍ (يُضِلُّ به الذين كفروا)، ويقوّي ذلك: ما أتبع هذا من الفعلِ المسندِ إلى المفعول، وهو قوله: (زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ) [التوبة/٣١]. أي: زَيْنَ لَهُمْ ذَلِكَ حَامِلُوهُمْ عَلَيْهِ، ودَاعُوهُمْ إِلَيْهِ. ولو قُرِئَ: (يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا) لَكَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، بأنهم الفاعلون^(٣)، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا تَابِعِهِمْ وَالْآخِذِينَ بِذَلِكَ، ومعنى: (يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا) يُضِلُّ بَنَسْءِ الشُّهُورِ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جل وعز]^(٤) (أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ) [التوبة/٥٤] فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (أَنْ تُقْبَلَ) بالتاء.

(١) في (ط): يحملهم لهم...

(٢) عبارة (ط): فقله يضل.

(٣) في (ط): فاعلون.

(٤) سقطت من (ط).

وقرأ حمزة والكسائي: (أَنْ يُقْبَلَ) بالياء^(١).

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أَنَّ الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فَأُنْثَ لِيُعْلَمَ أَنَّ المسند إليه مؤنث.

ووجه الياء أَنَّ التأنيث ليس بتأنيث حقيقي، فجاز أَنْ يُذَكَّرَ كما قال تعالى^(٢): (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة/ ٢٧٥] (وأخذ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود/ ٦٧].

قال أحمد: كُلُّهُمْ قرأ (يَلْمِزُكَ) [التوبة/ ٥٨] بكسر الميم: إلا ما روى حمّاد بن سَلَمَةَ عن ابن كثير فإنه روى عنه: (يَلَامِزُكَ) حَدَّثَنِي بذلك محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية البصري، عن حمّاد بن سَلَمَةَ، وحَدَّثَنِي الصوفي، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير وأهل مكة: (يَلْمِزُكَ) و(يَلْمِزُونَ) [التوبة/ ٧٩] برفع الميم فيهما. وحَدَّثَنِي أبو حمزة الأنسي قال: حَدَّثَنَا حجاج بن المنهال قال: حَدَّثَنَا حمّاد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير يقول: (يَلْمِزُكَ) بضم الميم^(٣).

أبو عبيدة: (يَلْمِزُكَ) أي: يعيُّبك، قال زياد الأعجم:

إِذَا لَقَيْتُكَ تُبْدِي لِي مَكَاشِرَةً

وَإِنْ تَغَيَّبْتُ كُنْتَ الْهَامِزَ اللَّمَزَةَ^(٤)

(١) السبعة: ٣١٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٥.

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ وجاء عجزه برواية: «وإن أغيب فأنت العائب =

وقال قتادة: يلمزك: يطعن عليك، والعيبُ والطعن يشمَلانِ ما يكونُ فيهما في المغيب، وما يكون في المشهد. وفي الشعر دلالةٌ على قَدْحِهِ فيه، وطَعْنِهِ عليه في المغيب، لقوله: تَغَيَّبْتُ، فيكون الهمز الغيبة^(١)، وكذلك قوله [تعالى]^(٢): (هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ) [القلم/ ١١] يجوز أن يُعْنَى الغيبة^(٣).

وحكى بعضُ الرواةِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: أَتَهْمِزُ الْفَارَةَ؟ قال^(٤): تَهْمِزُهَا الْهَرَّةُ، فأوقع الهمز على الأكل. فالهمز كالللمز. وقال عز وجل^(٥): (أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) [الحجرات/ ١٢].

وكأنَّ الهمزَ أَوْقَعَ على الأكل لَمَّا كَانَ غَيْبَةً، وقال الأصمعي: فلان ذو وقِيعَةٍ في الناس إذا كان يأْكُلُهُمْ، فلما أوقع الأكلُ عليه حَسَنَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ في خِلافِهِ: الْغَرْتُ، فلذلك قال^(٦):

= اللزمة» وهو في اللسان (همز).

(١) في (ط): هو الغيبة.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): يعني به الغيبة.

(٤) في (ط): فقال.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره:

حَصَانُ رِزَانُ مَا تُزْنُ بَرِيَّةُ

وقد قاله في أم المؤمنين عائشة. غرثي: وصف المؤنث من الغرث وهو الجوع. ما تُزْنُ: أي ما تُتَّهَمُ. والغوافل: ج غافلة، يعني: أنها لا تغتاب أحداً. انظر: ديوانه/ ٩٤ والإنصاف ٧٥٩/٢ - اللسان / غرث / وزن /.

وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

والذي جاء في الآية من اللمز، عُنِيَ به المشهد فيما دُلَّ عليه الْأَثَرُ، والمعنى على حذف المضاف^(١) التقدير: يَعْيُكَ في تفريق الصدقات.

ومن قَرَأَ: (يُلَامِزُكَ) فينبغي أن يكون فاعلُ فيه من واحدٍ نحو: طَارَقَتِ النَّعْلُ، وعافاهُ اللهُ، لأنَّ هذا لا يكون من النبي ﷺ^(٢).

فأما يَلْمِزُكَ وَيَلْمِزُكَ^(٣)، فلغتان مثل: يَعْكُفُ وَيَعْكِفُ، وَيَحْشُرُ وَيَحْشِرُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ.

اختلفوا في التثقيل والتخفيف من قوله عز وجل^(٤): (هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ) [التوبة/٦١]. فقرأ نافع وحده: (هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ) بإسكان الذال فيهما.

وقرأ الباقون: بتثقيل الأذن، وكلهم يضيف [(أذن) إلى (خير)]^(٥).

قال أبو علي: من قال: (أُذُنٌ) فهو تخفيف من أُذُنٍ، مثل: عُنِيَ، وَطُنِبَ، وَظُفِرَ. وكل ذلك يجيء على^(٦)

(١) في (ط): الإضافة.

(٢) في (ط): عليه السلام.

(٣) في (ط): يَلْمِزُ وَيَلْمِزُ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة: ٣١٥ وما بين معقوفين زيادة منه، وسيذكرها المصنف في الشرح.

(٦) في (ط): فيه.

التخفيف، ويدلّك على اجتماع الجميع في الوزن الاتفاق في التفسير، تقول: أُذُنٌ، وآذَانٌ، كما تقول: طُنْبٌ وأطنابٌ، وعُنُقٌ وأعناقٌ، وظفرٌ وأظفارٌ.

فأمّا القول في أذن في (١) الآية إذا خففت أو ثقّلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارة عن جارحةٍ منها. كما (٢) قال الخليل في الناب من الإبل: إِنَّهُ سُمِّيَتْ به لمكان الناب البازل، فُسِّمَت الجماعة (٣) كُلُّها به، وقريبٌ من هذا قولهم للمرأة: ما أنتِ إِلَّا رُجُلٌ، وللرجل: ما أنتِ إِلَّا مُرِيَّةٌ، ويدلّ على أنهم أرادوا النَّابَ قولهم، في التصغير: نُيِّبٌ، فلم يُلْحَقُوا الهاءَ ولو كُنْتَ مُصَغَّرًا لها على حدِّ تصغير الجملة (٤) لِأَلْحَقْتَ الهاءَ في التحقير، كما تُلْحَقُ في تحقير قَدَمٍ ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنتِ بَظْرٌ، فلم يؤنثوا حيث أرادوا الجارحةَ دون الجُمْلَةِ، وقالوا للربيثة: هو عين القوم، وهذا عينُهم:

ويجوز فيه شيءٌ آخر، وهو أن الاسم يجري عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلك كقول جرير (٥):

تَبْدُو فُتَيْدِي جَمَالاً زَانَهُ خَفَرٌ
إِذَا تَزَارَتْ السُّودُ العَنَاكِيْبُ

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): الجملة.

(٤) في (ط): التصغير للجملة.

(٥) التزأرو: شدة العدو وسرعته. انظر ديوانه/٣٣.

فأجرى العناكبَ وصفاً عليهن، يريدُ به^(١): أنهن في
الحقارةِ والدَّمَامةِ، كالعناكب.

وأنشد أبو عثمان^(٢):

مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ

فوصف المِرْفَقَ بالإشْفَى^(٣)، لِمَا أَرَادَ مِنَ الدَّقَّةِ وَالْهَزَالِ،
وْخِلَافِ الدَّرَمِ^(٤)، وَقَالَ آخِرُ^(٥):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى

لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

فجعلهُ غِرْبَالاً لِكثَرَةِ الْخُرُوقِ فِيهِ مِنْ آثَارِ الطَّعْنِ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ^(٦):

(١) سقطت من (ط).

(٢) شطر بيت من الرجز لا يعرف قائله والإشْفَى في الأصل: المثقب - الذي
للأساكفة، عني أن مرفقها حديد كالإشْمَى (اللسان شفي). انظر
الخصائص ٢/٢٢١، ٣/٢٩٥، المخصص ١/٨١ - ١٥/١٠٦.

(٣) في (م): بأشْفَى، وهي في الشعر بفتح الهمزة كذلك والصواب ما في
(ط).

(٤) الدرهم: استواء الكعب وعظم الحاجب. انظر اللسان / درم /.

(٥) ينسب البيت إلى حسان بن ثابت أو عفيرة بنت طرامدة. وليس في ديوان
حسان. انظر الخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥ الهمع ٢/١٠١ الدرر
٢/١٣٦ شرح الألفية للأشموني ٣/١٦.

(٦) البيت من شواهد سيبويه ١/٢٥٣ وهو غير منسوب مع آخر قبله.
أراد أنه عظيم البطن كامرأة مثم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر
واتكأت على مرفقيها فتأبطنها وعظم.
انظر شرح المفصل ١/٣٦.

حِصْجَرُ كَأَمْ التَّوَامِينِ تَوَكَّاتُ
على مِرْقَقِيهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرًا^(١)

لَمَّا أَرَادَ وَصْفَهُ بِالِانْتِفَاحِ وَالضَّخَمِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِضَرْبٍ خَفِيفٍ، فَيَكُونُ مَتَوَقِّدًا مُتَنَبِّهًا لَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (هُوَ أَدُنُّ) أُجْرِي عَلَى الْجُمْلَةِ اسْمُ الْجَارِحَةِ لِإِرَادَتِهِ كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِهِ لَهَا فِي الْإِصْغَاءِ بِهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مِنْ أَدِنَ يَأْدُنُ، إِذَا اسْتَمَعَ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَثِيرُ الاسْتِمَاعِ مِثْلَ شُلِّلَ وَأُدِنَ^(٢) وَسُجِحَ، وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ قَالَ: قَالُوا رَجُلٌ أَدُنُّ، وَيَقْنُ، إِذَا كَانَ يُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا يَسْمَعُ، وَكَمَا^(٣) أَنَّ يَقْنُ صِفَةٌ، كَبَطَلَ، كَذَلِكَ: أَدُنُّ كَشُلِّلَ، وَقَالُوا: أَدِنَ يَأْدُنُ: إِذَا اسْتَمَعَ وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَأَدْنَتْ لِرَبِّهَا) [الانشقاق/٢] أَي: اسْتَمَعْتُ، وَقَالُوا: إِذْنٌ لِكَلَامِي، أَي: اسْتَمَعَ لَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا أَدَنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ كَأَدْنِهِ لِنَبِيِّ»^(٤)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

(١) جَاءَ عَلَى حَاشِيَةِ (ط) عِبَارَةً: بَلَغَ سَمَاعًا.

(٢) فِي (ط): شَلَّكَ وَأَنْفَ.

(٣) فِي (ط): فَكَمَا..

(٤) الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ رَقْمَ ٢٣٤ (٧٩٢) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ بِرَقْمِ ٧٤٨٢ بَلْفَظٍ: «مَا أَدَنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَدِنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ..» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَنَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ فِي ١٠٢/٨ مِنْهُ. وَانْظُرِ اللَّسَانَ (غَنَاءً).

(٥) وَهُوَ عَدِي بْنُ زَيْدٍ.

انْظُرْ شَرْحَ حَمَاسَةِ التَّبْرِيزِيِّ ٢٤/٤ وَالْمَرْزُوقِيِّ ١٤٥١ وَاللِّسَانَ مَادَّةَ /أَدِنَ/ وَشَرْحَ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ ١٠٢/٨.

في سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ
[وحدِيثٍ مِثْلٍ مَاذِي مُشَارٍ^(١)]

وقولُ الشاعر:

إِنْ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذَنْ^(٢)

تقدير سماع فيه: المسموع^(٣)، فوضع المصدر موضعَ
المفعول، ألا ترى أنك إن لم تَحْمِلْهُ على هذا كان المعنى:
إن^(٤) هَمِّي في سماعٍ وسَمَاعٍ، وليس كذلك! ولكن المعنى:
إن^(٥) هَمِّي في مسموعٍ واستماعه، فحُذِفَ كما يُحْذَفُ
المفعولُ في الكلام، وهو كثير، وخاصةً مع المصدر.

قال أحمد: وكلّهم يضيف، [أي: يضيف]^(٦) أذناً إلى
خير، ولا يصفون أذناً بخير، كما رُوِيَ، من قراءة مَنْ وَصَفَ
الأذْنَ بالخير، فقال: (أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ).

(١) ما بين قوسين زيادة من (ط).

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد أيضاً وصدره:

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَعْلَلْ بِدَدَنْ

انظر أمالي ابن الشجري ٣٦/٢. اللسان مادة /أذن/ و/دَدَن/ وشرح
أبيات المغني ١٠٣/٨.

(٣) عبارة البغدادي التي نقلها عن الحجة هنا هي: فالسماع مصدر بمعنى
المسموع.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (م) ما بين المعقوفين.

والمعنى في الإضافة: مُسْتَمِعٌ خَيْرٌ وَصَلَحٍ، وَمُصْغٍ إِلَيْهِ ولا^(١) مُسْتَمِعٌ شَرٌّ وَفْسَادٍ.

قال أحمد: وكلّهم قرأ: (وَرَحْمَةً) [التوبة/ ٦١] رفعاً إلا حمزة، فإنه قرأ: (أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ وَرَحْمَةٌ) خَفَضاً، حدثني محمد ابن يحيى الكسائي قال: حدثنا أبو الحارث قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارَةَ حمزة بنُ القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع: (وَرَحْمَةٍ) مثل حمزة [قال أبو بكر]^(٢) وهو غلط^(٣).

قال أبو علي: من رفع فقال: (ورحمة) كان المعنى: أُذُنٌ خَيْرٌ، وَرَحْمَةٌ، أي: مُسْتَمِعٌ خَيْرٌ وَرَحْمَةٌ، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه. وعلى هذا [قوله سبحانه]^(٤): (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) [الأنبياء/ ١٠٧] كما قال: (بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) [التوبة/ ١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر^(٥).

فأما^(٦) الجر في رحمةٍ فعلى العطف على خبر، كأنه: أُذُنٌ خَيْرٌ وَرَحْمَةٌ.

فإن قلت: أفيكون أُذُنٌ رحمةً؟

فإن هذا لا يمتنع، لأن الأذن في معنى: مُسْتَمِعٌ في

(١) في (ط): لا، بإسقاط الواو.

(٢) زيادة في (ط).

(٣) السبعة: ٣١٦.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) وتقدير الكلام: هل هو أذن خير لكم، وهو ذو رحمة.

(٦) في (ط): وأما الجر...

الأقوال الثلاثة التي تقدّمت، وكأنه^(١) مستمعٌ رحمةٍ، فجاز هذا كما كان مستمعٌ خيرٍ، ألا ترى أن الرحمة من^(٢) الخير؟.

فإن قلت: فهلاً استغني بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق/١] ثم خَصَّصَ فقال: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ)، وإن كان قوله: (خَلَقَ) يعم الإنسان وغيره فكذلك الرحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن يُعْطَفَ^(٣)، فتُخَصَّصَ الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير، لَغَلَبَةِ ذلك في وصفه وكثرته، كما خَصَّصَ الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمّه وغيره، والبعد بين الجار وما عُطِفَ عليه لا يمنع^(٤) من العطف، ألا ترى أن مَنْ قرأ: (وَقِيلَ يَا رَبِّ) [الزخرف/٨٨] إِنَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) [الزخرف/٨٥] وعلمٌ قليله.

فإن قلت: أليكون الجرّ في (رحمة) على اللام في قوله: (ويؤمن للمؤمنين) [التوبة/٦١]، فإن ذلك ليس وجهاً، لأن اللام في قوله: (ويؤمن للمؤمنين) على حدّ اللام في^(٥) قوله: (رَدِفَ لَكُمْ) أو على المعنى، لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فعُدِّي

(١) في (ط): فكأنه.

(٢) في (ط): مثل.

(٣) في (ط): تعطف.

(٤) في (م): لا يمتنع.

(٥) في (ط): من.

باللام، كما عُدِّي مصدَّق به في^(١) نحو: (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ) [آل عمران/ ٥٠] ولا يكونُ يؤمِّن للرحمة، والمعنى: يُؤمِّن الرحمة، لأن هذا الفعل لا يقع عليه في المعنى، ألا ترى أنك لا تقول: يُصَدِّق الرحمة^(٢)؟ وزعموا أنَّ الأعمش قرأ: (قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ وَرَحْمَةٌ لَّكُمْ) وكذلك هو^(٣) في حرف أُبيٍّ وعبدِ الله زعموا.

اختلفوا في الياء والنون من قوله [جل وعز]^(٤): (إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً) [التوبة/ ٦٦].

فقرأ عاصم وحده: (إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً) بالنون جميعاً. وقرأ الباقون: (إِنْ يُعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ) بالياء^(٥) (تُعَذِّبُ^(٦) طَائِفَةً) بالتاء^(٧).

قال أبو علي^(٨): حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ البصريُّ قال: حَدَّثَنَا الْمُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ عَنْ ابْنِ

(١) سقطت من (م).

(٢) قال مكِّي في «الكشف» ٥٠٤/١: ولا يحسن عطف رحمة على المؤمنين، لأنه يصير المعنى: ويؤمن رحمة، إلا أن يجعل الرحمة القرآن، وتكون اللام زائدة، فيصير التقدير: ويؤمن رحمة، أي: يصدق رحمة، أي: القرآن، أي: يصدق القرآن.

(٣) في (ط): هي.

(٤) سقطت من (ط): جل وعز.

(٥) بالياء المضمومة وفتح الفاء (الكشف ٥٠٤/١).

(٦) بالتاء المضمومة وفتح الذال. (الكشف ٥٠٤/١).

(٧) السبعة: ٣١٦.

(٨) سقطت من (ط).

أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ^(١) : (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [النور/٢] قَالَ : أَقْلُهُ رَجُلٌ ، وَقَالَ عَطَاءٌ : أَقْلُهُ رَجُلَانِ . حِجَّةٌ مِنْ قَالَ : (إِنْ نَعَفُ) قَوْلُهُ : (ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) [البقرة/٥٢] .

وَمِنْ قَالَ : (إِنْ يُعْفَ) فَالْمَعْنَى : مَعْنَى تَعْفُ ، وَأَمَّا تَعَذَّبَ : بِالتَّاءِ ، فَلَأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْفِظِ مُسْنَدٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ .

اِخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : (دَائِرَةُ السُّوءِ) [التوبة / ٩٨] فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو : (دَائِرَةُ السُّوءِ) بِضَمِّ السَّيْنِ ، وَكَذَلِكَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ [الآية : ٦] .

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ : (السُّوءِ) بِفَتْحِ السَّيْنِ فِيهِمَا ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي غَيْرِهِمَا .

حَدَّثَنِي الصَّوْفِيُّ عَنْ رُوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ : (دَائِرَةُ السُّوءِ) بِفَتْحِ السَّيْنِ ، وَكَذَلِكَ فِي سُورَةِ ^(٣) الْفَتْحِ بِالنَّصْبِ .

وَقَرَأَ ابْنُ مُحْيِصِينَ : (السُّوءِ) بِضَمِّ السَّيْنِ ^(٤) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الدَّائِرَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةً قَدْ غَلَبَتْ ، أَوْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَاقِبَةِ ، وَالْعَاقِبَةُ ،

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٤) السَّبْعَةُ : ٣١٦ .

والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن [يكون] ^(١) يُحْمَلُ عليها؛ فالمعنى فيها أنها ^(٢) خَلَّةٌ تحيط بالإنسان حتى لا يكون له عنها ^(٣) مخلص، يبين ذلك أن ما جاء في التنزيل منه يدل على هذا المعنى، فمن ذلك قوله سبحانه ^(٤): (نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) [المائدة/٥٢] وقال تعالى ^(٥): (الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّ عَلَيْهِم دَائِرَةُ السَّوِّ) [الفتح/٦] وقال: (وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَائِرُ عَلَيْهِم دَائِرَةُ السَّوِّ) [التوبة/٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافته إلى السَّوِّ أو إلى السَّوِّ؟ فإنه على وجه التأكيد، والزيادة في التبيين، ولو لم يضاف لعلم هذا المعنى منها، كما أن نحو قوله: لَحَيِّي رَأْسِهِ، وشمس النهار، كذلك، ولو ^(٦) لم يُضَافَا عُرِفَ مِنْهُمَا هذا المعنى الذي فهم بالإضافة.

وأما ^(٧) إضافتهما إلى السَّوِّ أو إلى السَّوِّ، فالقول فيه: إن السَّوِّ يُرَادُ به الرداءةُ والفسادُ، فهو خلاف الصدق الذي في قولك: ثَوْبٌ صِدْقٍ، وليس الصدق من صدق اللسان الذي هو خلاف الكذب، كما أن السَّوِّ ليس من سؤته في المعنى، وإن

(١) زيادة في (م).

(٢) سقطت أنها من (م).

(٣) في (ط): منها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): لو لم.

(٧) في (ط): فأما.

كان اللفظ واحداً يدلّك على ذلك أنك تقول: ثوبٌ صدق، فتضيفه^(١) إلى ما لا يجوزُ عليه الصدق والكذب في الأخبار. فأما دائرةُ السوءِ بالضم فكقولك^(٢): دائرةُ الهزيمة ودائرةُ البلاء، فاجتمعا في جوازِ إضافةِ الدائرةِ إليهما من حيثُ أُريدَ بكلٍّ واحدةٍ منهما الرداءة والفسادُ، فمن قال: (دائرةُ السوءِ) فتقديره الإضافة إلى الرداءة والفساد.

فمن^(٣) قال: دائرةُ السوءِ فتقديره دائرةُ الضرر والمكروه، من ذلك^(٤): سُوْتُهُ مَسَاءَةٌ وَمَسَائِيَّةٌ، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوي: (عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ) [الفتح/٦]، و(أُمْطَرْتُ مَطَرَ السُّوءِ) [الفرقان/٤٠] فَضُمَّ أوَائِلُهُمَا، وقال: رَجُلٌ سَوٌّ، ففتح أولها.

وقال أبو الحسن: (دائرةُ السوءِ)، كما تقول: رَجُلٌ السَّوِّ، وأنشد^(٥):

وَكُنْتُ كَذِيبَ السَّوِّ لَمَّا رَأَيْ دَمًا
بصاحبه يوماً أحوالَ على الدَّمِ

(١) في (ط): فتضيف.

(٢) في (ط): فكقوله.

(٣) في (ط): ومن.

(٤) في (ط): من قولك.

(٥) البيت للفردق من قصيدة في ديوانه ٧٤٩/٢ والتنبيه للبكري ص ٣٦.

قال فيه: إن الذئب إذا رأت ذئباً قد عقر وظهر دمه، أكبت عليه تقطعه وتمزقه وأثاء معها تصنع كصنيعها. اهـ. وفي اللسان (حول) أحوال الذئب على الدم: أقبل عليه؛ قال الفردق: فكان كذئب... البيت. وانظر السمط ٢٤٣/١.

قال: وَقُرِئَتْ (دَائِرَةُ السُّوءِ) وفي (١) ذا القياس تقول: رجل السُّوء، قال: وإذا ضَعِيفٌ إلا أنك إذا قلت: كانت عليهم دائرة السُّوء كان أحسن من رَجُلِ السُّوء، ألا ترى أنك تقول: كانت عليهم دائرة الهزيمة؟ قال: والرجل لا يُضاف إلى السُّوء، كما يُضاف هذا، لأن هذا تفسيره (٢): الخَيْرُ والشرُّ، كما يقول: سَلَكْتُ (٣) طَرِيقَ الشرِّ، وتركتُ طريقَ الخيرِ (٤).

اختلفوا في التخفيفِ والتثقيل من قوله [جَلَّ وعزَّ] (٤): (أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ) [التوبة/ ٩٩] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمُ وابنُ عامرٍ، وحمزة، والكسائي: (قُرْبَةٌ لَهُمْ) خفيفةً.

واختلفَ عن نافع، فروى ابنُ جَمَّازٍ، وإسماعيلُ بنُ جعفر، عنه في رواية الهاشمي سليمان بن داود وغيره، وورش، والأصمعي، ويعقوبُ بن جعفر: (قُرْبَةٌ) مثقلٌ، وروى قالون والمسيبي وأبو بكر بن أبي أويس: (قُرْبَةٌ) خفيفة، ولم يختلفوا في (قُرَبَات) أنها مثقلة (٥).

قال أبو علي: لا تخلو (قُرْبَةٌ) من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل، ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصل ثم يثقل، لأن ذلك يجيء على ضربين: أحدهما في

(١) في (ط): ومن. والعبارة بعدها ليست في معاني القرآن، إلى قوله: قال.

(٢) في معاني القرآن: يُقَسَّرُ به.

(٣) في الأصل تركت. وما أثبتناه من معاني القرآن.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) السبعة: ٣١٧.

الوقف، والآخر أن يتبع الحركة التي قبلها، فما كان من ذلك في الوقف فنَحَوُ قوله^(١).

أنا ابنُ ماوَبَّةَ إذ جَدَّ النَّقْرُ

وإنما هو النَّقْرُ، فحرك القاف بالحركة التي كانت تكون للَّام في الإدراج، وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر^(٢):

إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضرباً^(٣) أليماً بِسَبَبٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

فالكسر في اللام إنما هو لإتباع حركة فاء الفعل، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول، لأنَّ حرف الإعراب الذي [هو]^(٤) في هذا البيت قد تحرك بحركته التي يستحقها، فظهر ذلك في اللفظ، والحركة التي حركت بها اللام التي هي عين في الجلد من قوله: الجِلْدَا ليست كالضمة^(٥) في النَّقْر، وعلى هذا يكون قوله^(٦):

(١) سبق في ٩٨/١ - ٣٤٩.

(٢) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلي. تجرد: تهيأ. والنَّوحُ النساء القيام أو الجماعة النائحة. ويلعج: يُحرق، السَّبَبُ: النُّعْل.

انظر شرح السكري ٦٧٢/٢، الخصائص ٣٣٣/٢، النوادر/٢٠٤ (ط الفاتح) المصنف ٣٠٨/٢ واللسان (جلد) والخزانة ١٧٢/٣ ضمن قصيدته.

(٣) في (ط): عَجلاً.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): ليست نصبة كالضمة.

(٦) جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه:

فَيْدُ أَوْرَكَكَ

أتبع العين حركة الفاء التي هي فتحة الراء. فأما قول الأعشى^(١):

أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا
وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء [حرك العين]^(٢) على حدّ ما حرك الجِلْدَا. ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التي كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى. وعلى قولهم: الجِلْدَا، قالوا: رأيت الحُجْرَ، فحَرَكُوا العين إِتْبَاعاً لحركة ما قبلها في الوقف، وليس قوله: (قُرْبَةً) في الآية موقوفاً عليه، ولا ينبغي أن يحمل على التحريك إِتْبَاعاً لحركة

= ثم استمروا وقالوا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ
مَاءٌ بَشْرَقِي سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكَ
وفي رواية: «إِنَّ مَشْرَبَكُمْ».

وسلمى: أحد جبلي طيء - وفيد: نجد قريب منهما. وركك: ماء قريب منها.

انظر شرح ديوانه/١٦٧، والمحتسب ٨٧/١ - ٢٧/٢ ومعجم ما استعجم ١٥٠/١ (أسنمة) وفي المنصف ٣٠٩/٢: قال أبو عثمان: وزعم الأصمعي قال: قلت لأعرابي، ونحن بالموضع الذي ذكره زهير فقال: ثم استمروا... البيت: هل تعرف رككاً؟ فقال: قد كان هنا ماء يسمى: ركاً. فهذا مثل: فكك، حين احتاج إلى تحريكه بناء على: فَعَلَ. اهـ. وانظر شرح ابن جني لكلام أبي عثمان فيه.

(١) انظر ديوانه / ٣٩.

(٢) سقطت من (م).

ما قَبْلَهَا، لأن ذلك أيضاً يكون في الوقف، أو في الضرورة؛ فإذا لم يجز حملها على واحدٍ من الأمرين، علمت أن الحركة هي الأصل في (قُرْبَةٍ) وأن الإسكان تخفيفٌ، كما أسكنوا الرُّسُلَ، والكتُبَ، والطُّنُبَ، والأُذُنَ، ونحو ذلك.

فأما^(١) إذا جُمِعَتْ فينبغي أن يكون (قُرْبَاتٍ) لأنه لا يخلو من أن يكون: كَعُرْفَةٍ، أو كُبُسْرَةٍ ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يُثَقِّلَ في الجمع، ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والغُرُفَاتِ، فَاجْتَلَبَتْ في الجمع الضمة، فأن تَقَرَّ الحركة الثابتة في الكلمة أجدر، وينبغي في قول من خفف فقال في الواحد: (قُرْبَةٍ) إذا جَمَعَ أن يعيد الضمة التي هي الأصل، و[وقع التخفيف فيها]^(٢)، لأنها أَوْلَى من المجتلبة، كما رَدَدَتْ الضمة في نحو ضَرَبْتُهُمُ الْآنَ، ومُذُ اليوم الذي كان لها في الأصل، ولم تَجْتَلِبْ حركةً غريبةً في الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقُرْبَةُ: ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى من فعل خير، أو إِسْدَاءٍ^(٣) عُرْفٍ، ومثل قولهم: قُرْبَةٌ، وقُرْبَةٌ، بُسْرَةٌ وبُسْرَةٌ، وَهُدْبَةٌ وَهُدْبَةٌ. حكاها محمد بن يزيد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله [جل وعز]^(٤): (إِنَّ

(١) في (ط): وأما.

(٢) في (ط): ويقع التخفيف عليها.

(٣) في (ط): وإسداء.

(٤) سقطت من (ط).

صَلَاتِكَ) [التوبة / ١٠٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر: (إِنْ صَلَوَاتِكَ) جماعة. وفي سورة هود: (أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ) [الآية / ٨٧] وفي سورة المؤمنين: (عَلَى صَلَوَاتِهِمْ) [الآية / ٩] جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم: (إِنْ صَلَاتِكَ) على التوحيد، وفي سورة هود على التوحيد أيضاً: (أَصَلَاتُكَ) فيهما^(١)، وفي سورة المؤمنين: (عَلَى صَلَوَاتِهِمْ) هذه جماعٌ وحدها.

وقرأ حمزة والكسائي في الثلاثة المواضع في سورة التوبة وهود والمؤمنين على التوحيد، ولم يختلفوا في سورة الأنعام [الآية / ٩٢]، وسأل سائل^(٢) [٢٣، ٣٤]^(٣).

قال أبو علي: الصلاة في اللغة: الدُّعاء، قال الأعشى في الخمر^(٤):

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَا
وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَارْتَسَمَ

(١) زيادة من (ط).

(٢) هي سورة المعارج.

(٣) السبعة ٣١٧-٣١٨. وقد تجاوز أبو علي الكلام عن قوله سبحانه: (تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ) [التوبة / ١٠٠]. قال في السبعة: كلهم قرأ عند رأس المثة: (تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ) غير ابن كثير وأهل مكة فإنهم قرؤوا: (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) بزيادة (من) وكذلك هي في مصاحف أهل مكة خاصة. (السبعة: ٣١٧).

(٤) من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب، وارتسم الرجل لله: كبر ودعا وتعوذ. انظر ديوانه/ ٣٥.

فكأن معنى: (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) أَدْعُ لَهُمْ، فإن دعاءك لهم^(١) تَسْكُنُ إليه نفوسهم، وتطيب به، فأما قولهم: صلى الله على رسوله وعلى أهله^(٢)، وملائكته، فلا يُقال فيه: إنه دعاء لهم من الله. كما لا يقال في نحو: (وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) [الطور/١١] إنه دَعَا^(٤) عَلَيْهِمْ، ولكنّ المعنى فيه: أن هؤلاء ممن يستحقّ عندكم أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام، وكذلك قوله سبحانه^(٥): (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) [الصافات/١٢] فيمن ضمّ التاء^(٦)، وهذا مذهب سيبويه. وإذا كان الصلاة مصدراً وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله: (لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/١٩] فإذا اختلف جاز أن يُجْمَعَ لاختلاف ضروبه، كما قال: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ)^(٧) ومن المفرد الذي يُراد به الجمع قوله سبحانه^(٨): (وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا) [الفرقان/١٤] ومما جاء من الصلاة^(٩) مُفْرَدًا يراد به الجمع قوله: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءَ) [الأنفال/٣٥] وقال: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة/٤٣] والزكاة في هذا كالصلاة، وكأن الرُّكْعَاتِ

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ويل للمطففين وويل للمكذبين.

(٤) في (ط): دعاء.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي، وستأتي في موضعها. وانظر السبعة

ص ٥٤٧.

(٧) عبارة (م): كما أن (أنكر الأصوات) كذلك.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) عبارة (ط): في قوله الصلاة.

المفروضة والمتنفل بها سُميت صلاةً لما فيها من الدعاء إلا أنه اسم شرعي، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم إليها خلال آخر جاء بها الشرع، كما أن الحج: القصد في اللغة، فإذا أُريد به النُسك، لم يتم بالقصد وحده دون خصال أخرى^(١) تنضم إلى القصد، وكما أن الاعتكاف لبث وإقامة، والشرعي ينضم إليه معنى آخر، وكذلك الصوم، وحسن ذلك جمعها حيث جمعت لأنه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر، وإذا جمعت المصادر إذا اختلفت في^(٢) قوله: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ) [لقمان/١٩] فَأَنْ تَجْمَعَ ما صار بالتسمية كالخارج عَنْ حُكْمِ المصادر أجدر، ألا ترى أن سيبويه جعل دَرًّا مِنْ قَوْلِهِمْ: اللَّهُ دَرُّكَ، بمنزلة: لله بلادُكَ، وجعله خارجاً من^(٣) حُكْمِ المصادر، فلم يُعْمَلْهُ إِعْمَالَهَا، مع أنه لم يختص بالتسمية به شيء. وجعله بكثرة الاستعمال خارجاً عن حكم المصادر، ولم يَجْزُ أَنْ نُضِيفَ^(٤) دَرًّا إِلَى الْيَوْمِ فِي قَوْلِهِ^(٥):

(١) في (ط): أُخْرَ.

(٢) في (ط): نحو قوله.

(٣) في (ط): عن.

(٤) في (ط): فلم يجوز أن يضيف.

(٥) عجز بيت لعمر بن قميئة وصدره:

لما رأت ساتيدما استعبرت

يصف فيه امرأة نظرت إلى جبل «ساتيدما» وهو بعيد عن بلادها فاستعبرت شوقاً إليها. والشاهد فيه عند سيبويه: إضافة الدر إلى مَنْ، مع جواز الفصل بالظرف (اليوم) ضرورة.

لله دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا

على حدّ قوله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ/٣٣] فهذا يقوّي قولَ من جمع في نحو (حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ) [البقرة/ ٢٣٨].

فإن قلت: هَلَّا جُعِلَ بمنزلة دَرٍّ، فلم يُجْز فيه إلا الإفراد، إلا أن تختلف ضروبه، كما لم يجز في دَرِّ الأعمال؟

قيل له^(١): ليس كلُّ شيء كَثُر استعماله يُغَيَّر عن أحوال نظائره، فلم تُغَيَّر الصلاةُ عما كان عليه في الأصل من كونه مصدراً، وإن كان قد سُمِّيَ به لأنَّه وإن كان قد انضَمَّ إلى كونه دعاءً غَيْرُهُ، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مراداً بها^(٢).

ومثل ذلك في كلامهم قولهم: أَرَأَيْتَ زَيْدًا ما فعل، لم يخرجهُ عما كان عليه دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوي الجَمْع فيه إذا عَنَى به الرِّكَعَات، لأنها جَارِيَةٌ مَجْرَى الأَسْمَاءِ والإفراد له في نحو: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ) - يُجَوِّزُهُ أنه في الأصل مصدر، فلم يُجْعَل التسمية مُزِيلَةً له^(١) عما كان عليه في الأصل.

= انظر سيبويه ٩١/١ - ٩٩، المفصل ٤٦/٢، ١٩/٣ - ٢٠ - ٧٧، ٦٦/٨
الخزانة ٢٤/٢ معجم البلدان (ساتيدما) المقتضب ٣٧٧/٤ الإنصاف
٤٣٢/٢.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): به.

و^(١) من أَفْرَدَ فيما يُرادُ بهِ الرِّكَعَاتُ كَانَ جَوَازُهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أحدهما: على أنه في الأصل مصدرٌ، وجنس، والمصادر لأنها أجناسٌ مما تفرَّدُ ^(٢) في موضع الجميع، إلا أن تختلف فتجمَع من أجل اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع في موضع الجمع، كقوله سبحانه ^(٣): (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [غافر/٦٧] وقول جرير ^(٤):

الواردون وتيمُّ في ذُرَى سَبَأٍ
قد عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجواميسِ

وقال بعضهم: إن التي في التوبة ^(٥)، والتي في هود، وفي المؤمنين، مكتوبات في المصحف بالواو، والتي في سأل سائل، مكتوبة بغير واو وإذا ^(٦) اتَّجَهَ الإفراد والجمع في العربية وَرَجَّحَ أَحَدَ الوجهين الموافقةَ لِخَطِّ الْمُصْحَفِ؛ كان ذلك ترجيحاً يجعله أولى بالأخذ به..

فأما من زعم أن الصلاة أولى لأن الصلاة للكثرة، وصلواتٌ للقلة ^(٧)، فلم يكن قوله متّجهاً، لأن الجمع بالتاء قد

(١) في (ط): فمن.

(٢) في (ط): يفرد.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سبق في ص ٨١ من هذا الجزء.

(٥) في (ط): براءة.

(٦) في (ط): فإذا.

(٧) في (ط): للقليل.

يقع على الكثير كما يقع على القليل، كقوله سبحانه^(١): (وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ) [سبأ/٣٧] وقوله: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) [الأحزاب/٣٥] و(إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ) [الحديد/١٨] فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان للشيء في العربية^(٢) وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخر بالوجه الآخر كان سائغاً، وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع، وفي موضع آخر بالوجه الآخر وقال: (إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ) [المعارج/٢٣] و(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) [المؤمنون/٢] وقال: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ) [البقرة/٢٣٨] فَأُفِرِدَ فِي مَوْضِعٍ وَجُمِعَ فِي آخَرٍ.

اختلفوا في ضَمِّ الألفِ وَفَتْحِهَا من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(٣): (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ) [التوبة/ ١٠٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: بفتح الألف في الحرفين جميعاً، وفتح النون فيهما.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (أُسَّسَ)^(٤) بضم الألف (بُنْيَانُهُ) برفع النون^(٥).

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): في الشيء من العربية.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زادت (ط) هنا أسس بنيانه.

(٥) السبعة: ٣١٨. وقد أخر أبو علي الكلام عن اختلافهم في إدخال الواو

وإخراجها من قوله سبحانه: (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً) [التوبة/

١٠٧] إلى ما قبل نهاية السورة.

[قال أبو علي^(١): البنيان: مصدر، وهو جمع على حد شعيرة وشعير لأنهم قد قالوا: بُنيَانُهُ في الواحد، قال أوس^(٢):

كَبْنِيَانَةِ الْقَرْيِ مَوْضِعُ رَحْلِهَا
وَأَثَارِ نَسْعِيهَا مِنْ الدَّفِّ أُبْلَقُ^(٣)

وجاء بناء المصادر على هذا المثال في غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران، وليس بنيان جمع بناء، لأن فعلاناً إذا كان جمعاً نحو كُتُبَان، وَقُضْبَان، لم تلحقه تاء التأنيث، وقد يكون ذلك في المصادر نحو ضَرَبَ ضَرْبَةً وَأَكَلَ أَكْلَةً، ونحو ذلك مما يكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ أَبْنَى بَنِيًّا، وَبِنَاءً وَبِنِيَّةً، وَجَمَاعُهَا: الْبُنَى، وأنشد^(٤):

بَنَى السَّمَاءَ فَسَوَّاهَا بَيْنَيْتَهَا
وَلَمْ تُمَدَّ بِأَطْنَابٍ وَلَا عَمَدٍ

فالبناء والبنية مصدران، ومن ثمَّ قوبل به الفراش في

(١) سقطت من (ط).

(٢) لم يرد في ديوانه (ط. صادر). وهو لكعب بن زهير في ديوان زهير بن أبي سلمى من قصيدة مشتركة بينهما، وليس في ديوان كعب انظر ديوان زهير بشرح ثعلب (ص ٢٥٧ ط. دار الكتب - وص ١٨٥ ط. دار الآفاق) وإيضاح الشعر للمصنف ٣٤٣.

(٣) القرية: في الأصل القرى، وهو تحريف: وفي ديوانه ط. دار الكتب: القرني، والقرية: إضافة إلى القرية. شبه هذه الناقبة ببنيان القرى، والدف: الجنب والنسج: سير تشد به الرحال، والأبلق: الأبيض في سواد.

(٤) لم نعر على قائله.

قوله: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) [البقرة/٢٢]. فالبناء لما كان رفعا للمبني قوبل به الفِرَاشُ الذي هو خلاف البناء.

ومن ثَمَّ وَقَعَ على ما كَانَ فِيهِ ارتفاعٌ فِي نِصْبَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدِّراً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

لو^(٢) وَصَلَ الْغَيْثُ أَبْنَيْنَ أَمْرًا
كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَحَقَ بِجَادٍ

أي: جعلت بناءه بَعْدَ الْقُبَّةِ خَلَقَ كِسَاءً، كَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَبَدِّلُ بِالْقَبَابِ خِبَاءً مِنْ سَحَقٍ كِسَاءٍ لِإِغَارَةِ هَذِهِ^(٣) الْخَيْلِ عَلَيْهِنَ.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ) فَبَنَى الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ، فَلَأَنَّهُ الْبَانِي وَالْمُؤَسِّسُ فَاسْتَدَّ الْفِعْلَ إِلَيْهِ، وَبَنَاهُ^(٤) لَهُ، كَمَا أَضَافَ الْبِنْيَانَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (بُنْيَانَهُ) فَكَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ كَذَلِكَ يَكُونُ الْفِعْلُ مُبْنِياً لَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى

(١) يُنسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى أَبِي مَارْدِ الشَّيْبَانِي، كَمَا فِي الْخَصَائِصِ ٣٨/١ وَالْبَجَاد: الْكِسَاءُ الْمَخْطُوطُ. وَالسَّحَقُ: الْبَالِي. قَالَ ابْنُ جَنِي: وَالْمَعْنَى: لَوْ اتَّصَلَ الْغَيْثُ لِأَكْلَاتِ الْأَرْضِ وَأَعْشَبَتْ، فَركبَ النَّاسُ خَيْلَهُمْ لِلْغَارَاتِ، فَأَبْدَلَتِ الْخَيْلَ الْغَنِيَّ الَّذِي كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ مِنْ قُبَتِهِ سَحَقَ بِجَادٍ، فَبَنَاهُ بَيْتاً لَهُ بَعْدَمَا كَانَ يَبْنِي لِنَفْسِهِ قُبَّةً فَنسَبَ ذَلِكَ الْبِنَاءَ إِلَى الْخَيْلِ، لَمَّا كَانَتْ هِيَ الْحَامِلَةُ لِلْغَزَاةِ الَّذِينَ أَغَارُوا عَلَى الْمُلُوكِ، فَأَبْدَلُوهُمْ مِنْ قَبَائِهِمْ أَكْسِيَةً أَخْلَاقاً، فَضَرَبُوهَا لَهُمْ أَخْبِيَّةً تَظْلُهُمْ.

انظر تنبيه البكري على أوهام القالي/١٩ والسمط ٢٣/١ واللسان

(بني).

(٢) فِي (ط): وَلَوْ.

(٣) فِي (ط): هَذَا.

(٤) فِي (ط): وَبِنَاؤُهُ.

ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: (أَمَّنْ أَسَّسَ بِنْيَانَهُ عَلَيَّ).

ومن بنى الفعل للمفعول به لم يَبْعُدْ أن يكون في المعنى كالأول، لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنْيَانِهِ هُوَ له، وكان القول الأول أرجح لما قلنا.

اختلفوا في التثقيل والتخفيف من قوله [جل وعز] (١):
(جُرْفٍ هَارٍ) [التوبة / ١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (شَفَا جُرْفٍ) مثقل.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة (جُرْفٍ) ساكنة الراء.

وروى حفص عن عاصم (جُرْفٍ) مثقل مثل أبي عمرو (٢).

قال أبو عبيدة: الشَّفَا هو: الشَّفِيرُ. والجرف: ما تَجَرَّفَ من السيول من الأودية (٣).

قال أبو علي: الجُرْفُ: بضم العين الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّغْلُ والشُّغْلُ وقال: (إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ) [يس / ٥٥] وقال البعث (٤):

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٣١٨.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٢٦٨ وفيه بعض الاختلاف، وكذا ما نقله عنه بعد.

(٤) البعث، هو خدّاش بن بشر، والبيت من قصيدة في النقائص يهجو فيها

جريراً ويوجب الفرزدق.

غداة لَقِينَا من لُؤْيٍ بنِ غَالِبٍ
هَجَانُ الشَايَا واللقاءُ على شُغْلٍ

ومثله: الطُّنْبُ والطُّنْبُ، والعُنُقُ والعُنُقُ، وكلا الوجهين حسنٌ.

وقال أبو عبيدة: (على شفا جُرْفٍ هارٍ) مثقل، قال: لأن ما يُبنى على التقوى فهو أثبتُ أساساً من بناء يُبنى على شفا جُرْفٍ.

والقول في ذلك أنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البنائين^(١)، ويجوز أن يكون بين البانين^(٢)، فإذا عادلَت بين البانين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متقياً خيراً أم المؤسس بنيانه غير متقٍ؟ لأن قوله: (على شفا جُرْفٍ) يدلُّ على أن بانيه غير متقٍ لله ولا خاشٍ له، ويجوز أن يقدَّرَ حَذَفُ المُضَافِ كأنه أبنَاءُ من أسَّس بنيانه متقياً خيراً أم بناءً من أسَّس بنيانه على شفا جُرْفٍ؟ والبيان: مصدرٌ وَقَعَ^(٣) على المبني مثل الخلق إذا عَنَيْتَ به المخلوق، وَضَرَبَ الأمير: إذا أردت به المضروب، وكذلك نَسَجَ اليمَن. يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد

= والهجان: البيض. وقوله: واللقاء على شغل، أي: كان لقاءنا إياهم ونحن محرمون مشاغيل عنهن. انظر نقائص جرير والفرزدق ١/١٣٦. وفيه: هجان الغواني.

(١) في (ط): البانين.

(٢) في (ط): الباءين.

(٣) في (ط): أوقع.

به اسمُ الحَدَث، أو اسمُ العَيْن^(١)، فلا يجوز أن يكون الحدث، لأنه إنما يؤسس المبنى الذي هو عين.

ويبين ذلك أيضاً قوله (على شفا^(٢) جُرْفٍ) والحدث لا يعلو شفا جُرْف^(٣).

والجار في^(٤) قوله: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بِنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ) في موضع نصب على الحال تقديره: أفمن أسَّسَ بِنْيَانَهُ مَتَّقِيًّا خَيْرٌ، أم من أسَّسَ بِنْيَانَهُ عَلَى شِفَا جُرْفٍ هَارٍ؟ والمعنى: أَمَّنْ أَسَّسَ بِنْيَانَهُ غَيْرَ مَتَقٍ، أو: من أسَّسَ بِنْيَانَهُ مَعَاقِبًا عَلَى بِنَائِهِ؟ وفاعلُ انهار: البنيان، أي: انهار البنيان بالبانى في نار جهنم، لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله سبحانه^(٥) من الضرار، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و(عَلَى شِفَا جُرْفٍ): حال كما كان قوله جَلَّ وعز: (عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ) حالاً.

اختلفوا في الإمالة والفتح من قوله جل وعز: (هَارٍ فَأَنْهَارَ) [التوبة/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية هبيرة عن حفص وحمزة: (هَارٍ) بفتح الهاء.

(١) في (ط): أخى العين.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): لا يُعَلَّقُ بِشِفَا جُرْفٍ.

(٤) في (ط): من.

(٥) سقطت من (ط).

الأعشى عن أبي بكرٍ (هـارٍ) ^(١) مفخمة .

وأمال الهاء نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، والكسائي، بالإمالة ^(٢) وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء .

وقال غير أحمد بن موسى : قراءة ابن عامر مفخمة ^(٣) .

قال أبو علي : أما حجة من لم يُمِلْ ؛ فإن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الألفات، وتترك الإمالة هو الأصل .

والإمالة في (هـارٍ) حسنة لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك ^(٤) لو أملتها في الوقف كان أحسن من إمالكك نحو: هذا ماشٍ وداعٍ، لأنك لم تلفظ ^(٥) هنا بكسرة، وفي الراء كأنك قد لفظت بها لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها .

وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ في الوقف، وإن ^(٦) زالت الكسرة التي لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة من ^(٧) نحو (القتلى الحر) [البقرة / ١٧٨] مع ذهاب ما

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ط) : مفخماً . السبعة ٣١٨ - ٣١٩ والنقل عن غير أحمد جاء في الحاشية من نسخة ح .

(٤) في (ط) : فكذلك .

(٥) جاء عن حاشية (ط) : عبارة بلغت .

(٦) في (ط) : فإن .

(٧) في (ط) : في نحو .

أملت الفتحة من أجله وهو الألف من (١) القتلى .

ومثل هذا قولهم: صَعَقِي، تركت (٢) الفاء التي كان كسرُها لكسرة العين مع زوال كسرتها. وأما الهمزة من (هَارٍ) فمنقلبة عن الواو لأنهم قد قالوا تهوّر البناء: إذا تساقط وتداعى، وفي الحديث: «حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ» (٣) فهذا في الليل كالمثل والتشبيه بالبناء.

ويجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان: أحدهما: أن تُعَلَّ بالحذف كما أُعَلَّت بالقلب، فيقال: هَارٌ وشَاكُ السلاح. ويجوز في قولهم: يَوْمٌ رَاخٌ، أن يكون فاعلاً على الحذف وفِعْلاً على غير الحذف. والآخر: أن يُعَلَّ بِقَلْبِهَا إلى موضع اللام فيصيرَ في التقدير: فالع.

ويجوز في قولهم:

ضَرَبْتُ عَلَى شَزْنٍ فَهَنَّ شَوَاعِي (٤)

(١) في (ط): في القتلى .

(٢) في (ط): ترك .

(٣) تهوّر الليل: ذهب أكثره. وأول الحديث: أخر رسول الله ﷺ العشاء حتى تهوّر الليل والحديث أخرجه مسلم رقم ٣١١ باب المساجد. وأخرجه أحمد في مسنده ٥٣٧/٢ .

(٤) عجز بيت صدره:

وكان أولها كعاب مُقامِرٍ

وهو في المقتضب ١٤٠/١ والمنصف ٥٧/٢ غير منسوب، ونسبه في اللسان والتاج (شاع - شزن) إلى الأجدع بن مالك بن مسروق بن =

أن تكون فوالعُ من الشيء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، ويكون فواعلٌ من قولهم: غارة شعواء، وكذلك يجوز في قوله^(١):

خفضوا أَسْتَتَّهم فكلُّ ناعي^(٢)

ضربان: أحدهما: أن يكون مقلوباً من النائع الذي يراد به العطشان في^(٣) قوله:

.. والأسلَ النِّياعا^(٤)

أي: العطاش إلى دماء من يغزون.

= الأجدع. وعندهما: «صرعاها» بدل «أولاها» و«قداح» بدل «كعاب». وكعاب المقامر: فصوص النرد. اللسان (لعب). والشُّن: الكعب الذي يلعب به (اللسان «شزن» وجاء بالبيت شاهداً لذلك المعنى) واللاعب يضرب الكعاب بعضها ببعض قبل أن يلقيها في الأرض متفرقة. شبه أولى الخيل المغيرة أو صرعاها بذلك، وجاءت الخيل شوائع وشواعي على القلب أي: متفرقة.

(١) عجز بيت وصدره:

خَيْلانٍ مِنْ قَوْمِي وَمِنْ أَعْدَائِهِمْ

وقد نسبته في اللسان (مادة نعا) إلى الأجدع الهمداني.

(٢) في (م): ناع.

(٣) في (ط): من قوله.

(٤) جزء من بيت أنشده في اللسان (نوع) للقطامي. ونسبه ابن بري لدريد بن الصمة. وتمامه:

لَعَمْرُ بني شهاب ما أقاموا

صدر الخيل والأسلَ النِّياعا

الأسل: أطراف الأُسنة. انظر المنصف ٣٢٦/٢.

ويجوز أن يكون ناعٍ من قولك: نعى ينعي، أي^(١) يقول: يا لثاراتِ فلان.

ويجوز في (هاري) التي في الآية أن يكون على قول من حذف. ويجوز أن تكون في^(٢) قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من^(٣) نحو هذه الكلم. وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ، وداعٍ، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هِرتَ تَهَارُ، مثل: خِفْتُ تخاف، قال: وجعله بعضهم من الياء، وبعضهم من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز في عين يتهور أنه ياء من أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهيرُ، مثل: يتحيرُ، فلا دَلالة حينئذ في ذلك^(٤) على كونها من الياء، ولعله سمع شيئاً غير هذا يُعَلَّمُ به أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئاً غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إنَّ يتهيرُ: يتفعَّلُ مثل^(٥) يتبعُ، لأن باب التفعُّل أكثر من باب التفعيل، فيُحْمَلُ على الأكثر فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(٦):

(١) في (ط): أن.

(٢) في (ط): على.

(٣) في (ط): في.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (م).

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ورد في قصيدة ضمن شعر لصخر الغي ٢٤٦/١ قال السكري: وقد رويت لأبي ذؤيب، ويقال: إنها لأخي صخر الغي =

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَتَّيْهُورَةٍ بَيْنَ الطُّخَافِ الْعَصَائِبِ

يجوز^(١) أن يكون تَيْهُورَةٌ: تفعولة، مثل: تعضوضَةٌ، إلا أنه قلبه ولو كان من الواو لكان تَوْهُورَةٌ.. ويجوز أن يكون تَيْهُورَةٌ في الأصل فَيَعُولًا^(٢)، مثل: سيهوب، وعَيْثوم^(٣)، إلا أنه قلبت الواو التي هي عينٌ إلى موضع^(٤) الفاء، ثم أبدل منها^(٥) التاء، كما أبدل في قولهم: تَقْوَى وَتَقِيَّةٌ، ونحو ذلك، فيكون على هذا: عيفولة. ويدلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج^(٦):

= يرثي بها أخاه صخرًا. وهي في ديوان الهذليين لصخر الغي ٥٢/٢ كذلك. وروايته عندهما: «أعيني» و«فعيني» بدل «خليلي» قال السكري: الفادر: الوعل المسن، والتَيْهُورَةُ: ما اطمأن من الرمل.. أو: الهوي في الجبل والرمل. والطخاف: مارق من الغيم. العصائب من السحاب: الشقائق. يقول: كأن الغيم بتكاثره على الجبل مثل العصائب، وهي الشقائق من السحاب (ديوان الهذليين). وانظر اللسان (طخف - عصب) وقد نسب البيت مرة لصخر الغي، ومرة لأبي دؤيب.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): فَيَعُولٌ.

(٣) العيثوم: الضخم الشديد من كل شيء (اللسان عثم).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): منه.

(٦) ديوانه ٣٥٦/١ وبعده:

من الحفاف همٍ يهْمُورِ

أراط: جمع أرطى، وهو شجر، وتيهور: متساقط. وفي اللسان (تهر): إلى أراطى. والنقا: الكثيب من الرمل.

إلى أراطٍ ونقاً تَهْوِرُ

فإنما وصفه بالانهيار، كما وصفه الآخرُ به في قوله^(١):

كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طَافَ الْوَلِيدُ بِهِ
يَنْهَارُ حِيناً وَيَنْهَاهُ الثَّرَى حِيناً

والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان^(٢) في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صفة رملٍ:

شَدَّدَ مِنْهُ وَهُوَ مُعْطَى الْإِسْهَالِ
ضَرْبُ السَّوَارِي مَتْنُهُ بِالتَّهْتَالِ^(٣)

(١) البيت من قصيدة لتميم بن مقبل، وروايته في ديوانه ٣٢٦:

يَمْشِينَ هَيْلَ النَّقَا مَالَتْ جَوَانِبُهُ
يَنْهَالُ حِيناً وَيَنْهَاهُ الثَّرَى حِيناً
والهيل من الرمل: الذي لا يثبت مكانه حتى ينهال فيسقط.
وروايته في (ط):

«كمثل هَيْلٍ نقاً طاف المشاة به»

وانظر الحماسة البصرية ٩٠/٢ وفيها: «الندى» بدل «الثرى»
والشعر والشعراء ٤٥٨. قال ابن قتيبة: ومما يستحسن له قوله في
النساء: يمشين.. البيت. مع آخرين.

(٢) في (ط): تقاربا.

(٣) سمط اللآلي ٦٧٩ وعنه في (ملحقات ديوان العجاج) ٣١٨ وفيه: «عزّز»
بدل «شدد» وهما بمعنى.

وانظر اللسان (ضنك). والخصائص ٨٣/٢. قوله: عزز المطر
الأرض: لبّدها وشددها. ضرب السواري: أمطار الليل، شبه خلقها
بالكثيب وقد أصابه المطر، وهو معطي الإسهال، أي: يعطيك من السهولة =

اختلفوا في فتح^(١) التاء وضمّها من قوله جلّ وعزّ (إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) [التوبة/ ١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (تَقَطَّعَ) بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ) بفتح التاء.

واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه^(٢) مثل حمزة (تَقَطَّعَ) بفتح التاء^(٣).

قال أبو علي: قوله: (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا) [التوبة/ ١١٠] البيان: مصدر واقع على المبني، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفاً تقديره: لَا يَزَالُ بِنَاءُ الْمَبْنِي الَّذِي بَنَوْا رِبْعَةً، أي: شكاً في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتاً على النفاق إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ بالموت والبلاء، لَا يَخْلُصُ لَهُمْ إِيْمَانٌ وَلَا يَنْزِعُونَ عَنِ النِّفَاقِ.

فأما قراءة^(٤) من قرأ: (إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ) فلائنه يريد: حتّى تَبْلَى وَتَقَطَّعَ بِالْبَلَى^(٥)، أي: لَا تَتَلَجَّ قُلُوبُهُمْ بِالْإِيْمَانِ أَبَدًا، وَلَا يَنْدَمُونَ عَلَى الْخَطِيئَةِ الَّتِي كَانَتْ مِنْهُمْ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ.

= ما شئت. (اللسان: ضنك) التهنات: من هتلت السماء هتلاً وهتلاً: هطلت.

(١) (٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٩.

(٤) في (ط): قول.

(٥) في (ط): «بالبلاء» ممدوداً، وهما بمعنى. يقال: بلى الثوب يَبْلَى بِلَى وبَلَاءً، وأبلاه هو (اللسان بلي) وقد رسمت في (م) بالألف الممدودة.

فأما قراءة (١) من قرأ: (تَقَطَّعَ) فهو في المعنى مثل الأول؛ إلا أن الفعل أضيف إلى الْمُقَطَّعِ المُبْلِي للقلوب بالموت في المعنى. وفي الوجه الأول أُسْنِدَ إلى القلوب لما كانت هي البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك مما يُسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له، وَ (تُقَطَّعُ) نُسِبَ الفعل فيه إلى الْمُقَطَّعِ المُبْلِي، وإن لم يُذكر في اللفظ؛ فأُسند الفعل الذي هو لغير القلوب في الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أن في حرف أُبْي: (حتى الممات) وهذا يدل أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عَرَفُوا بِالْمَوْتِ ما كانوا تَرَكَوا من الإيمان وَأَخَذُوا من الكفر.

اختلفوا في قوله [جَلَّ وَعَزَّ] (٢): (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) [التوبة/ ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) فاعل ومفعول. وقرأ حمزة والكسائي (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) مفعول وفاعل (٣).

قال أبو علي: من قال: (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) فقدَّم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول، فلأنهم يَقْتُلُونَ أولاً في سبيل الله، وَيُقْتَلُونَ، ولا يَقْتُلُونَ إذا قُتِلُوا.

ومن قدَّم الفعل المسند إلى المفعول به [على المسند

(١) في (ط): وأما قول.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة: ٣١٩.

إلى الفاعل^(١)، جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدر به^(٢) التقديم كان المعنى في قوله: (فَيَقْتُلُونَ) بعد قوله: (فَيَقْتُلُونَ): يُقْتَلُ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ بعد قتل من قُتِلَ، كما أن قوله سبحانه^(٣): (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران / ١٤٦]: ما وهن مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ^(٤) لَقَتَل مَنْ قَتَلَ مِنَ الرَّبِّيِّينَ.

قال أحمد: قرأ حمزة وحده: (أَوَّلَا تَرَوْنَ) [التوبة/ ١٢٦] بالتاء، وقرأ الباقون (يَرَوْنَ) بالياء^(٥).

قال أبو علي: (أَوَّلَا تَرَوْنَ): تنبيه، قال سيبويه عن الخليل: في قوله تعالى^(٦): (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج/ ٦٣] المعنى: انتبه أنزل الله من السماء ماءً، فكان كذا وكذا، وليس قوله: (فَتُصْبِحُ) جواباً بالفاء^(٧).

ووجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نُبِّهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبُّر لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها

(١) زيادة من (ط).

(٢) في (ط): فيه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) السبعة: ٣٢٠. وقد قدم المصنف الكلام هنا في هذا الحرف على غيره.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) انظر الكتاب ١/ ٤٢٤.

الموت، فلا يرددعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فَنَبَّهَ المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاضهم.

ومن قال: (أولاً يَرَوْنَ) كان هذا التقرير بالإعراض عما يجب ألا يُعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق لاحقاً لهم من غير أن يُصَرَّفَ التنبيه إلى المسلمين في الخطاب، لأنَّ المسلمين قد عَرَفُوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق التنبيه فعل من يُراد تنبيهه وتقريره بتركه ما ينبغي أن يأخذ به.

ومن قال: (يَرَوْنَ) و(تَرَوْنَ) جميعاً^(١) احتمل أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سَدَّ أَنْ^(٢)، مسدّهما، وأن يكون من رؤية العين أولى، لأنهم يُسْتَبْطِئُونَ في مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به وهذا أبلغ في هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين، ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المضرب عما يشاهد ويحس^(٣).

ولو قرأ قارئ: (أولاً يُرَوْنَ) فبنى الفعل للمفعول به، كان (أَنْ) في موضع نصب بأنه مفعولُ الفعل الذي يتعدى إلى مفعولٍ، وذلك أنك تقول: رأى عمرو كذاً، وتقول: أُرِيتُ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): سدت أَنْ.

(٣) سقطت من (ط).

عمرًا كذا، فتُعَدِّيهِ^(١) إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم في قولك: أعطني زيدَ درهمًا. ولا يكون (يُرَوَّن) هنا التي^(٢) في قولك: أرى زيداً^(٣) منطلقاً، لأن المعنى ليس على: يظنون أنهم يفتنون في كل عام، إنما المعنى على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنى أنهم يظنون الفتنة في كل عام، لأن ظنَّ الفِتْنَةِ ليس بموضع اعتبار، وإنما قُرِعُوا على تركِ الاعتبارِ بالمُشَاهَدَةِ^(٤)، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون، فيعتبروا به، وينتهوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع^(٥) فهذا كان يكون وجه من ضمَّ الياء في^(٦) ترونه، ولا أدري أقرىء به أم لم يُقرأ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جل وعز]^(٧): (كَادَ تَزِيغُ) [التوبة/١١٧].

فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: (كَادَ يَزِيغُ) بالياء.

وقرأ الباقر وعاصم في رواية أبي بكر: بالتاء^(٨) ^(٩).

(١) في (ط): فيعدى.

(٢) في (ط): الذي.

(٣) في (ط): «زيد» بالضم.

(٤) في (ط): بالمشاهدة.

(٥) قراءة (ط): الانتهاء والإقلاع عنه. مع تأخير كلمة (عنه).

(٦) في (ط): من.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): قرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم - تزيغ - بالتاء.

(٩) السبعة: ٣١٩.

قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل كاد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يُضمَر فيه القصة أو الحديث، وتكون (تزيغُ) الخبر.

فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء، نحو (هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ونحو قوله [سبحانه] ^(١) (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧]، ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي تدخل على المبتدأ، وليس كاد من العوامل التي تدخل على المبتدأ ^(٢).

قيل: جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها، فَأَشْبَهَتِ العوامل الداخلة على المبتدأ ^(٣) للزوم الخبر لها. فإن قلت: فهل يجوز أن يُضمَر في عسى ضمير القصة أو الحديث، لأن عسى أيضاً يلزمها الخبر كما يلزم كاد.

قيل: لا يجوز ذلك لأن عسى يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا ^(٤) يلزمه الخبر كقوله ^(٥): (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة/٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير الذي احتمله كاد، كما لم يحتمله سائر الأفعال التي

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الابتداء.

(٣) في (ط): الابتداء. وكتب فوقها على الهامش: المبتدأ.

(٤) في (ط): ولا.

(٥) في (ط): نحو قوله.

تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجيء في الشعر من كاد أن يفعل وعسى يفعل، فليس به اعتداد لأن هذه الأشياء التي تجيء في الضرورة غير مأخوذ بها في حال السعة، ألا ترى أنهم قالوا: إوزٌ، ومودٌ، فجعلوا الأصل الإدغام ولم يُقدِّروا نَقْلَ الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت في أول أحوالها مُدْغَمَةً، فَذَلِكَ هذا أن الإظهار في هذا النحو في الشعر لا اعتداد به، وكلُّ ما أشبهه فهو على هذا الحكم، وإضمّارُ القصّةِ أو الحديثِ فيها قولٌ سيويه.

والوجه الثاني في (١) فاعل كاد أن يضمّنه ذكراً مما تقدّم لما كان النبي ﷺ (٢) والمهاجرون والأنصارُ قبلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضمّر في كاد ما دل عليه مما تقدم (٣) ذكره من القبيل، والحزب، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: منهم، فحمله على المعنى كقوله [سبحانه] (٤): (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) ثم قال: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [المائدة/٦٩] فكذلك فاعل كاد على هذا الوجه.

والثالث في (٥) فاعل كاد: أن يكون فاعلها القلوب، كأنه: من بعدما كاد قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ، ولكنه قدم (تزيغ)

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ما تقدم.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): من.

كما يقدم خبر كان في قوله^(١) تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم/١٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر، لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ، لَمَّا كان التقدير به التأخير، ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل؟

فأما من قرأ (يَزِيغُ) بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أن في كَادَ ضمير الحديث، فإذا اشتغل كاد بهذا الضمير ارتفع القلوب بيزيغ؛ فَذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثًا لتقدم الفعل.

ومن قرأ بالتاء (تَزِيغُ) جاز أن يكون ذهب إلى أن القلوب مرتفعة بكاد، فلا يكون (تَزِيغُ) فعلاً مقدماً كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدماً قُبِحَ التذكير لتقدم ذكر الفاعل كما قبح:

(١) جاء في حاشية (ط): تعلية نصها: «هذا الوجه منقول عن أبي الحسن الأخفش. ومثله قول العجاج:

إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَهَا الْخُرَّارَا
يَهْوِي أَصَمٌّ وَقُعُهَا الصَّرَارَا

* المعنى: أصمَّ وقعها يهوي، بمعنى هاوياً، فقدم الضمير، وهو حجة لأبي الحسن. اهـ. قلت: والبيت في ديوان العجاج ١٢١/٢ من قصيدة طويلة ورواية الثاني: «صقعها» بدل «وقعها». والصقع: شدة وقع الشيء على شيء صلب. قال ابن قتيبة: «يقول: إذا سمعت صوت الحجر يهوي بين السماء والأرض، أصمَّ وقعها الصرار، وهو طائر يقال له الجدد أيضاً» المعاني الكبير ١١٠٣/٢.

ولا أرض أبقل إبقالها^(١)

ولم يقبح: أبقل أرض، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث^(٢) يؤنث، إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث، كقوله [جل وعز]^(٣): (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧] وقوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [الحج/٤٦] ألا ترى أن هي من^(٤) قوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) ضمير القصة، كما أن قوله [سُبْحَانَهُ]^(٥): (هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص/٦] مذكر وجاز تأنيث (هي) التي هي ضمير القصة لذكر الأبصار المؤنثة في الجملة التي هي التفسير، وكذلك أُنْثَتْ في قوله: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) وكذلك يُؤنث الضمير الذي في كادَ لذكر المؤنث في الجملة المفسرة فتقول: (كَادَتْ) وتدغم التاء التي هي علامة التأنيث في: تاء (تَرْيَعُ) وتريغُ على هذا للقلوب، وهي مُرْتَفَعَةٌ بِهِ. ويجوزُ إلحاقُ التاءِ في كَادَ من وَجْهِ آخَرَ، وهو أن ترفع

(١) عجز بيت لعامر بن جوين الطائي وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ

وهو من شواهد سيبويه ٢٤٠/١ والخصائص ٤١١/٢ والمحتسب ١١٢/٢ وأما لي ابن الشجري ١٥٨/١، وابن يعيش ٤/٥ والخزانة ٢١/١ و٣٣٠/٣ وشرح أبيات المغني ١٧/٨ واللسان والتاج (بقل).
الشاهد فيه حذف التاء من أبقلت لضرورة الشعر.

(٢) في (ط): القصة أو الحديث.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): في.

(٥) سقطت من (ط).

(قلوبُ فريقٍ) بكادَ، فيلحقهُ علامة التأنيث من حيث كان مسنداً إلى مؤنث كقوله سبحانه^(١): (قالت الأعرابُ) [الحجرات/١٤] وتكون على هذا في (تزيغُ) ضمير القلوب لأن النية بتزيغُ التأخير.

اختلفوا في إدخال الواو وإخراجها من قوله [جلَّ وعزَّ]^(٢): (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً) [التوبة/ ١٠٧].

فقرأ نافع وابنُ عامر: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً) بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباكون: (والذين اتخذوا)^(٣) وكذلك هي في مصاحفهم^(٤).

قال أبو علي: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله من نحو^(٥) قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ) [التوبة/ ٧٥] (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ) [التوبة/ ٥٨] (وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ) [التوبة/ ٦١] (وآخرون مُرْجُونَ)^(٦).

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) قراءة (ط): وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي (والذين) بواو... وكذلك هي في السبعة.

(٤) السبعة: ٣١٨.

(٥) في (ط): في نحو.

(٦) في (ط): مرجؤون. وكلتاها قراءتان: الأولى قراءة جعفر ونافع وحفص عن عاصم، وحمة والكسائي وخلف. والهمز قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وأبي بكر عن عاصم ويعقوب. (انظر المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ٢٢٩).

لَأْمُرِ اللَّهَ) [التوبة/ ١٠٦] أي: منهم آخرون، ومنهم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا.

ومن لم يلحق الواو لم يُجْزَ أن يكون (الذين) بدلاً من قوله: (وآخرون مُرْجَوْنَ) كما تُبَدَّلُ المعرفة من النكرة، لأنَّ الْمُرْجِيْنَ لَأْمُرِ اللَّهٍ هُمْ غير الذين اتخذوا المسجد ضِراراً وكُفْراً^(١)، ألا ترى أن متخذي المسجد قد أُخْبِرَ عنهم أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا تَتَلَجَّ قُلُوبُهُمْ بِالْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ: (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) [التوبة/ ١١٠] وإذا وقع الخبر بتاتاً على أنهم لا يؤمنون حتى^(٢) الممات، والمُرْجَوْنَ لأمر الله، قَدْ جُوزَ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ، علمت أنهم ليسوا إِيَاهُمْ، فإذا لم يكونوا هم، لم يَجْزَ أن يُبَدَّلُوا مِنْهُمْ.

ولكن من لم يلحق الواو جاز قوله على^(٣) أمرين: على أن يضمير: ومنهم الذين اتخذوا، كما أَضْمَرْتُ المبتدأ مع الحرف الداخل عليه في قولهم: لاها الله ذا^(٤)، والمعنى: للأمر ذا، وكما أَضْمَرْتُ الحرف مع الفعل في قوله سبحانه^(٥):

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): إلى.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قوله: ها الله، معناه: والله، وجعل ها عوضاً من الواو ولا يجوز أن يقال: ها والله ذا، وفي إعراب «ذا» أربعة مذاهب أحدها ما ذكره المصنف. انظر طرة المسائل العسكرية بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ص ١٣٠ - ١٣١ و سبويه ١٤٥/٢ والمخصص ١١٣/١٣ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، ٣٣٦.

(٥) سقطت من (ط).

(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [آل عمران/ ١٠٦] أي^(١): فيقال لهم: أكفرتُم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف^(٢) اللاحق له في قول من قرأ: (الَّذِينَ اتَّخَذُوا) بغير واو، ويجوز أن يكون أضمرَ الخبر بعد، كما أضمر بعد في قوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الحج/ ٢٥] إلى قوله: (والبادي) [الحج/ ٤٥] والمعنى فيه: يُتَنَقَّمُ مِنْهُمْ، أو: يُعَذَّبُونَ، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحسن الحذف في الموضعين جميعاً لطول الكلام بالمبتدأ وصلته.

قال أحمد: حدثني أحمد بن علي الخزاز قال: حدثني محمد بن يحيى القطعي قال: حدثنا سعيد ابن أوس عن الفضل عن عاصم: أنه قرأ: (غَلْظَةً) [التوبة/ ١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقون: (غِلْظَةً) بكسر الغين^(٣).

قال أبو علي قوله^(٤): (وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) في المعنى مثل قوله سبحانه^(٥): (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ) [التوبة/ ٧٣] وقوله: (وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) [٦] [الفتح/ ٢٩] وقوله: (أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (م): الخبر اللاحق...

(٣) السبعة: ٣٢٠.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقط ما بين معقوفين من (م).

الكافرين) [المائدة/٥٤] أي: لا ينقادون لهم ولا يخفضون لهم جناحاً وأذلةً على المؤمنين، أي: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون^(١) الترفع عليهم؛ فهذا^(٢) قريب من قوله: (رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)، ولم يُرد بقوله: (أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) ذُلُّ الهوان، ولكن الذل الذي يقتضيه الدين من إلانة الجانب له، وتسوييه به.

قال أبو الحسن: (غُلْظَةٌ): قراءة الناس بالكسر، وهي العربية، وبها نقرأ^(٣).

قال: ولا أعلم غُلْظَةً إلا لغةً، وقال غيره: هي لغة.

(١) في (ط): ويتركون.

(٢) في (ط): وهذا.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٣٣٩.

بسم الله^(١) الرحمن الرحيم

[ذكر اختلافهم في]^(٢) سورة يونس

اختلفوا في إمالة الرء وتفخيمها. فقرأ ابن كثير:
(الر)^(٣) [١] مفتوحة الرء.

وقال حفص عن عاصم: الرء خفيفة تام^(٤) لا تُمدُّ الرء
في كل القرآن غير مكسورة.

وقال هُبيرة عن حفص عن عاصم: الرء مكسورة.
وقال^(٥) نافع في رواية المسيبي: الرء مفتوحة وليست
بممدودة.

وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون: لا تُفخَّم
الرء.

وقال ابن جَمَّاز عن نافع: بكسر الرء.
وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر: (الر)^(٥)
الرء على الهمزة مكسورة

(١) في (م) بسم الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وقرأ.

(٥) سقطت من (ط).

أبو بكر عن عاصمٍ في رواية خلف عن يحيى بن آدم:
الراء مكسورة مثل أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: من قال: (الرّ) فلم يُملّ فتحة الرّاء، فلأن
الكثير^(٢) من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.

وحسّن ترك الإمالة هنا، أنّ معه حرفاً يمنع الإمالة كما
يمنعها المستعلي. فأما من أمال فقال: رايًا. فلأنها أسماء لما
يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن
غاق اسم للصوت الذي يصوّته الغراب، وكما أن طيخ اسم
للصوت الذي يفعله الضاحك، فجازت الإمالة فيها من حيث
كانت أسماء، ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة نحو:
ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

فإن قلت: فهلاً امتنعت الإمالة في رأ، لِشَبهِ الراء
بالمستعلي في منعها الإمالة؟ فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها
لما أريد من تبين أنه اسم، كما أنه^(٣) لم تمتنع الإمالة من^(٤)
خاف وطاب وصار مع المستعلي، لما أريد من طلب الكسرة
في خفت وطبت وصرت، وكذلك جازت الإمالة في (رأ) لما
قُصِدَ بها من إعلام أنه اسم ليس بحرف. فإن قلت: فإن
الأسماء لا تكون على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما تكون
على هذه الصفة الحروف نحو: ما ولا.

(١) السبعة: ٣٢٢.

(٢) في (ط): كثيراً.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): في.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن لامتناع التنوين من اللحاق لها، أن تبقى على حرف واحد، وإذا أُمنَ ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين، ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاةٌ، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لَمَّا أُمنَ لحاق التنوين له، لاتصال علامة التأنيث به، وكذلك قولك: رأيت رجلاً ذا مالٍ، لاتصال المضاف إليه به، وكذلك قولهم: كسرتُ فازيدَ، ومثلُ شاةٍ في كونها على حرفين: أحدهما حرف لين، لما دخلت عليه علامة التأنيث^(١) قولهم في الباء: باهٌ كأنه أراد الباءة، فأبدل من الهمزة الألف، كما أبدل^(٢) في قوله^(٣):

لا هناكِ المرتعُ

فاجتمعت ألفان، فحذف إحداهما^(٤) لالتقاء الساكنين، فبقي الاسم على حرفين: أحدهما حرف لين، أنشدنا محمد بن السري عن أبي محمد اليزيدي:

فيا شَرَّ مُلْكٍ مُلْكٍ قيسِ بنِ عاصمٍ
على أن قيساً لم يطأ باهَ مُحَرَمَ

ومثلُ باهٍ في القياس ما رواه محمد بن السري عن أحمد ابن يحيى عن سلمة قال: سمعت الفراء يحكي عن الكسائي أنه

(١) في (م) في قولهم.

(٢) في (ط): أبدلها.

(٣) سبق انظر ٣٩٨/١ و ٢١٨/٢.

(٤) في (ط): أحدهما.

سمع [من يقول]^(١): اسقني شربة ماءً يا هذا، يريد: شربة ماءً، فقصّر، وأخرجه على لفظ من التي للاستفهام، هذا إذا مضى، فإذا^(٢) وقف قال: شربة ما.

والقول^(٣) فيه: كالقول في باهٍ إلا أن باهاً^(٤) أحسن من ماءً، لتكثيرها^(٥) بعلامة التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجهه أنه جعل الهمزة التي قُلِبَتْ على غير القياس في حكم المخففة على القياس، وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فلحق التنوين الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رحاً وعصاً.

وقد قيل في قولهم: مُ اللهُ، إنه^(٦) محذوف من: أَيْمُنُ اللهُ^(٧)، وليس هذا بالكثير، ولا مما ينبغي أن يقاس عليه.

ومن ذلك: اللا في معنى: اللائي، هو على حرفين: أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقه، من^(٨) حيث لم يلحق ذا، لا من حيث كانت فيه الألف واللام، وينشد البغداديون في ذلك^(٩):

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): وإذا.

(٣) في (ط): القول.

(٤) رسمت في (م): باءً، وفي (ط): باءً.

(٥) في (ط): لتكثيرها.

(٦) سقطت من (م).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (م): فمن.

(٩) ذكره ابن الشجري في أماليه ٣٠٩/٢، ولم ينسبه. والمصنف في إيضاح الشعر ٤٦٣ وقوله: البغداديون، يريد به الكوفيين.

فدومي على العهد الذي كان بيننا
أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّامَالِهِنَّ عَهْدُ

ومن ذلك قولهم: أَيُّشٍ تَقُولُ؟ حكاه أبو الحسن والفراء.

والقول فيه: أَنَّهُ كَانَ أَيُّ (١) شَيْءٍ؟، فخففت الهمزة، وألقت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها، فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت في قاضين، وغازين ونحوه، فَأُسْكِنَتْ والتقت مع التنوين، وكل واحدٍ منهما ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أَيُّشٍ فَأُسْكِنْتُ.

ومن قال: بِرَجُلِي، فأبدل من التنوين الياء، قال: أَيُّشِي.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يمتنع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنَّما لم يلحقها التنوين، ولم تُعْرَبْ كما لم تُعْرَبْ، ولم يُنَوَّنْ ما كان منها زائداً على حرفين نحو: لَامَ أَلِفَ عَيْنَ جِيمَ، فكما أَنَّ هذه الحروف على الوقف، وَلَا تُنَوَّنْ، كذلك ما كان منها نحو: رَا، يَا، تَا، ثَا. كما أن أسماء العدَدِ كذلك، فَإِنْ أُخْبِرَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا (٢) فتمكَّنَ لذلك، وَأُعْرِبَ (٣)، ولحقه التنوين؛ زِيدَ على ما كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرفٌ مثل ما هو فيه، حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومُدَّ إِنْ كَانَ الْآخِرُ الْيَاءَ (٤)، فقليل:

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): منه.

(٣) في (ط): فأعرب.

(٤) في (ط): ألفاً.

باء، وياء^(١)، وراء، كما تقول: ثلاثة أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يَسْتَدِلُّ^(٢) بجواز الإمالة في را، ويا، ونحوهما على أن الألف منقلبة عن الياء، كما تقول في ذا: إن الألف فيه منقلبة عن الياء.

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة في را ونحوها، أن الألف فيه منقلبة عن الياء: لا يصح^(٣)، لأنه إنما أُمِيلَ عندهم لما قدمنا من ذكره^(٤)، فليس بمنزلة قولهم: ذا، لأن را ونحوها أسماء للأصوات، والأصوات لا تشتق كما لا تشتق الحروف، فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات ولكنه من الأسماء المَظْهَرَة، ألا ترى أنه قد وُصِفَ، ووَصِفَ به، وحُقِرَ في نحو: مررت بذا الرجل، وبزیدِ ذا. وحَقَرُوهُ فقالوا: ذِيًا، من حيث كان اسماً على الوصف الذي ذكرنا^(٥)، فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ في غيره من الأسماء، فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم ذا من مُضَاعَفِ الياء، وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه الإمالة^(٦) حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء في الأمر

(١) في (ط): وناء.

(٢) في (م) تستدل.

(٣) في (م): لا تصح.

(٤) قراءة (ط): لما قدم ذكره.

(٥) في (ط): ذكر.

(٦) سقطت من (ط).

الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياء، لم يجز أن تكون اللام واواً، لأنه ليس مثل حَيَّوتٌ^(١)، وإذا لم يجز أن يكون واواً؛ ثبت^(٢) أنه ياء، وأنه من باب حَيَّيت، وَعَيَّيت.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا: ذاءً^(٣)، كما تقول في لا: لاء، وفي لو: لو، ولو كان كما ذكرت^(٤)، لوجب أن يكون: ذَيًّا، كما قالوا: حَيًّا وَحَيَّانِ، أَوْ ذَيًّا، قيل: الذي قاله عن الخليل ويونس إذا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ^(٥): ذاء، قياس، وذلك أن هذا الاسم قد ضَارَعَ باوياً وِثاً، ألا ترى أنه غير مُعَرَّبٍ، كما أن هذه الأسماء التي أريدت بها الأصوات غير معربة، فلمَّا ساوتها في البناء جعلها^(٦) بمنزلتها إذا أعربها.

ومما يدلُّك على مشابهتها لها أن الألف ليست في موضع حركة، فيلزمها الانقلاب، كما أنها في (را) ونحوها ليست في موضع حركة، فإذا كان كذلك كانت الألف في ذا بمنزلتها في هذه الأسماء التي هي نحو را، با، تا، والأول الذي قدمناه، وقلنا: إنه من باب حَيَّيت وَعَيَّيت، قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل في ذا: إنك إذا سميت به قلت: ذاء، قال في ذو، من قولهم: هذا رجلٌ ذو مالٍ، إذا سميت به

(١) في (ط): عَيَّوت.

(٢) في (م): «وثبت» وليس ذلك بمستقيم.

(٣) في (م): «ذا» وليس بالوجه.

(٤) في (ط): على ما ذكرت.

(٥) قراءة (م): إذا سمي به رجلاً.

(٦) في (ط): جعلتها.

رجلاً، قلت: ذو، وقياسُ قولِ يونسَ عندي في ذو إذا سُمي^(١) به رجلٌ أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلا أنه حكى ذو عن الخليل، ولم يحكه عن يونس.

ولم نعلمهم نَوَّنوا من هذه الكلم شيئاً، كما نَوَّنوا غاقٍ، وكما نَوَّنوا صِه، لأنهم ليس ينَوَّنون جميع هذه الأصوات، وإن كانوا قد نَوَّنوا بعضها، ألا ترى أننا لا نعلمهم نَوَّنوا «طخ» الذي يُحكى به الضحك، ولا «قَبَّ» الذي يحكى به وقع السيف، وإن كانوا قد نَوَّنوا «غاقٍ» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التي هي: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنما يحكى منه ما سُمع، فلا يُنَوَّن ما لم يُنَوَّن، كما لا يترك تنوين ما نُوَّن، وإنما كان كذلك، لأن ما لم ينَوَّن جُعِلَ بمنزلة العَلَم معرفةً، وليس يضعون هذه الأسماء التي للأعلام، وجارية مجراها على كل شيء، ألا ترى أنهم قالوا للبحر: خُضَارَةٌ^(٢)؟ ولم نعلمهم خَصُّوا البرَّ باسمٍ على هذا النحو، وقالوا: غُدُوَّةٌ، فجعلوه بمنزلة طلحة، ولم يفعلوا ذلك في الطُّهْر، وقالوا: لِقِيَّتْهُ فِينَةً، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك ببرهة، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم. وقالوا في ضربٍ من الحيات: ابن قتره، ولم يفعلوا ذلك في كل^(٣) الأحناش، وكذلك هذا الباب.

(١) في (ط): سُمي به رجلاً.

(٢) في التاج (خضر): لخضرة مائه.

(٣) في (ط): بكل.

ومن ثمَّ عاب الأصمعيَّ على ذي الرِّمَّة قوله^(١):

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّه عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَزَعَمَ^(٢) أَنْ الْمَسْمُوع فِيهِ التَّنْوِينُ، وَكَأَنَّ ذَا الرِّمَّةَ أَجْرَى ذَلِكَ مَجْرَى غَاقٍ وَغَاقٍ وَصَهٍ وَصَهٍ، فَأَجْرَاهُ مَجْرَى بَعْضِ مَا يَشْبَهُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ فِيهِ مَا قَالَهُ.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلَّ وعزَّ:
(لَسِحْرٌ مُبِينٌ) [يونس / ٢] .

فقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) بألف، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامرٍ (لَسِحْرٌ) بغير ألف^(٣).

قال أبو علي: يدلُّ على قول من قال: (سِحْرٌ) قوله:
(فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ)
[الزخرف / ٣٠]. ويدلُّ على ساحرٍ قوله تعالى^(٤): (وقال الكافرونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) [ص / ٤]. والقول في الوجهين

(١) صدر بيت عجزه:

وما بالُ تكليم الدِّيار البلاقع

يريد وقفنا عل هذا الطلل فقلنا: إيه، أي: حدثنا عن أم سالم، وما
كلامنا إياها وليس بها أحد يجيئنا! انظر ديوانه ٧٧٨ / ٢ والخزانة
٣ / ١٩ - ٣١، شرح المفصل ٤ / ٣١ - ٧١، ٩ / ٣٠ - ١٥٦.

(٢) في (ط): ومن زعم.

(٣) السبعة ٣٢٢.

(٤) سقطت من (ط).

جميعاً^(١) قد تقدم^(٢) ومن قال: (سَاحِر) أراد الرجل^(٣)، ومن قال: (سَحَرُ) أراد: الذي أوحى سِحْرُ، أي: الذي تقولون أنتم فيه: إنه أوحى: سَحَرُ، وليس كما تقولون: إنه وحيٌ.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جَلَّ وعَزَّ^(٤): (يُفْصَلُ الآيات) [يونس / ٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (يُفْصَلُ الآيات) بالياء.

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالنون. حدَّثني مضر بن محمد عن البزِّي بإسناده عن ابن كثير بالنون. وحدَّثني الحسن بن مخلد عن البزِّي بالياء.

وقرأ نافع وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (نفصل) بالنون^(٥).

قال أبو علي: من قال: (يُفْصَلُ) فلأنه قد تقدم ذكر الله تعالى^(٦)، فأضمر الاسم في الفعل. ومن قال: (نُفْصَلُ) بالنون؛ فهذا المعنى يُريد، ويقوّيه: (تلك آياتُ الله نتلوها) [البقرة / ٢٥٢، آل عمران / ١٠٨، الجاثية / ٦] وقد تقدم

(١) في (ط): أنه قد.

(٢) زادت (ط): بعد قوله تقدم: «قوله (أن أوحينا إلى رجل منهم)». ولا وجه لهذه الزيادة.

(٣) في (ط): أراد به الرجل.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٣٢٣.

(٦) سقطت من (م).

(أوحينا) فيكون (نفصل) محمولاً على (أوحينا)^(١) إلا أن الياء أولى، لأن الاسم الذي يعود إليه أقرب إليه من (أوحينا)^(٢).

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله جل وعز^(٣):
(لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ) [يونس / ١١].

فقرأ ابن عامر وحده: (لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ) بفتح القاف،
(أَجَلَهُمْ) نصباً.

وقرأ الباكون: (لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ) بضم القاف، (أَجَلَهُمْ)
رفعاً^(٤) (٥).

قال أبو علي: اللام في قوله سبحانه: (لَقُضِيَ) جواب
(لو) من^(٦) قوله: (ولو يُعَجَّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَالَهُمْ
بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ) [يونس / ١١]، فالمعنى والله أعلم: ولو يعجل
الله للناس دعاء الشر، أي ما يدعون به من الشر على أنفسهم
في حال ضجر وبطر استعجالهم إياه^(٧) بدعاء الخير، فأضيف
المصدر إلى المفعول^(٨)، وحذف الفاعل [كقوله (من دعاء

(١) في (ط): محمولاً عليه، إلّا...

(٢) آخر الفارسي الكلام عن قوله (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً)

[يونس / ٥] إلى ما بعد الكلام في اختلافهم على (لقضي إليهم أجلهم).

(٣) جل وعز سقطت من (ط).

(٤) في (ط): بضم اللام.

(٥) السبعة ٣٢٤.

(٦) في (ط): في

(٧) في (ط): استعجاله إياهم.

(٨) في (ط): المفعول به.

الخير) [فصلت / ٤٩] في حذف ضمير الفاعل^(١) والتقدير: ولو يعجل الله للناس الشرّ استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، لقضي إليهم أجلهم.

قال أبو عبيدة: (لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ): لفرغ من أجلهم، وأنشد لأبي ذؤيب^(٢):

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِضَاهُمَا
دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَبَّعُ^(٣)

ومثل ما أنشده^(٤) أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر^(٥):

قَضَيْتَ أَمْوَرًا ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا
بَوَائِقَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ

(١) ما بين معقوفين سقط من (م).

(٢) في الديوان: وعليهما ماذيتان - والمسرودتان: درعان تعاورهما بالطعن، والسرد: الخرز في الأديم - وقضاهما: فرغ من عملهما، والصنع: الحاذق بالعمل ويريد به هنا (تُبَّع)، انظر شرح السكري ٣٩/١.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٢٧٥.

(٤) في (ط): أنشد.

(٥) البيت للشماخ من قصيدة يرثي بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد ورد في ديوانه: ٤٤٩ «بوائج» بدل بوائق. قال الأصمعي (الصحاح): انباجت عليهم بوائج منكرة: إذا انفتقت عليهم دوا. وانظر الأغاني ٨ / ٩٨. ونسبه في البيان والتبيين إلى مزرد أخي الشماخ ٣ / ٣٦٤ وكذا في الإصابة ٦ / ٨٥ وذكر الأبيات المرزوقي في شرح الحماسة ٣ / ١٠٩٠ والتبريزي في شرح الحماسة ٣ / ٦٥ وورد هذا البيت في الاشتقاق ١ / ١٩٩ مفرداً. وفي اللسان مادة / كم.

فالتقدير^(١) في قوله: (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ) أي: لفرغ من أَجَلِهِمْ ومدَّتْهم المضروبة للحياة، وإذا انتهت مدَّتْهم المضروبة للحياة، هَلَكُوا. وهذا قريب من قوله تعالى^(٢): (وَيَدْعُو الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا) [الإسراء / ١١].

وقالوا للميِّت: مُقَضٌّ، كأنه قضى^(٣) إذا مات، وقضَّى: فعَلَّ، التقدير فيه: استوفى أجله، وفرغ منه؛ قال ذو الرُّمَّة^(٤):

إذا الشَّخْصُ فيها هَزَّةُ الْآلِ أَغْمَضَتْ
عَلَيْهِ كَأِغْمَاضِ الْمُقَضِّي هُجُولَهَا

المعنى^(٥): أَغْمَضَتْ هُجُولُ هذه البلاد علي الشخص الذي فيها، فلم يُرْ لغرقه في الآل، كإغماض المُقَضِّي، وهو الميِّت، لعينه^(٦)، وهذا في المعنى كقوله^(٧):

تَرَى قُورَهَا يَغْرَقْنَ فِي الْآلِ مَرَّةً
وَأَوْنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرٍ ضَحْلٍ

(١) في (ط): فالمعنى.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): تقضى.

(٤) ديوانه ٢ / ٩٢٦. والهجول: ما اطمأن من الأرض.

(٥) في (ط): أي.

(٦) في (ط): بعينه.

(٧) البيت لِذِي الرُّمَّةِ أيضاً، والقور: الجبال الصغار، والواحدة: قارة - وأونة:

الواحدة: اوان، أي: ومرات يخرجن من غامر ضحل، يريد: السراب يغمر وهو ضحل قليل ليس بشيء. انظر ديوانه ١ / ١٤٨.

فأما قوله سبحانه^(١): (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ) [يونس / ١١] وما يتعلّق به هذا الجارّ، فإنه لما كان معنى قَضَى: فَرَعَ، وكان قولهم: فَرَعَ، قد يتعدّى بهذا الحرف في قوله^(٢):

أَلَا نَ فَقَدْ فَرَعْتُ إِلَى نَمِيرٍ
فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَابًا

وفي التنزيل: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) [الرحمن / ٣١] أمكن^(٣) أن يكون الفعل يَتَعَدَّى^(٤) باللام كما تعدى بإلى، كما أن أوحى في قوله: (وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ) [يوسف / ١٥] قد تعدى بإلى^(٥)، واللام في قوله: (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة / ٥]، فلما كان معنى قَضَى فَرَعَ، وفَرَعَ تَعَلَّقَ بها إلى، كذلك تَعَلَّقَ بقضى^(٦).

ووجه قراءة ابن عامر: (لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ) على إسناد الفعل إلى الفاعل؛ فلأن الذكر قد تقدّم في قوله (وَلَوْ يَعْلَلُ

(١) سقطت من (ط).

(٢) نسبه اللسان إلى جرير مادة / أين / وفيه: «وَقَدْ نَزَعْتُ» بدل «فَرَعْتُ» ولم نثر عليه في ديوانه بطبعيته وقوله: أَلَا نَ، أصلها الآن، سهلت همزتها للوزن الشعري.

(٣) في (ط): فإنه يمكن.

(٤) في (ط): تعدّى.

(٥) في (م): بالياء وهو سهو قلم من الناسخ.

(٦) عبارة (م): «فلما كان معنى قَضَى فَرَعَ تَعَلَّقَ بها كذلك تعلق بقضى» وما في (ط) أسدّ.

الله للنَّاسِ الشَّرَّ [يونس / ١٠]. فقال: (لَقَضَى) على هذا، ومن حَجَّتْه في ذلك قوله سبحانه^(١): (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا، وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) [الأنعام / ٢]، فهذا الأجل الذي في هذه الآية هو الأجل المضروب للمَحْيَا، كما أن الأجل في قوله: (لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ) كذلك^(٢).

فكما أُسِنِدَ الفعل بالأَجَلِ^(٣) المضروب للحياة إلى الفاعل في قوله: (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا) عند الجميع؛ كذلك أُسِنِدَ ابن عامرٍ في قوله: (لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ) إلى الفاعل، ولم يُسِنِدْهُ إلى الفعل المبني للمفعول، ويدلّ على أنّ الأَجَلَ في قوله (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا) أَجَلُ المَحْيَا، وأن قوله^(٤): (وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) أَجَلُ البعث، يبين ذلك قوله: (ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ) [الأنعام / ٢]، أي: أنتم أيها المشركون تَشْكُونَ في البعث، فلا تصدّقون به، وقوله: (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) [الأنعام / ٢] في المعنى كقوله: (فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) [الحج / ٦٦].

ومن قرأ (لَقَضَى) فَبَنَى الفعل للمفعول به^(٥)، فلأنّه في المعنى كقول^(٦) من بنى الفعل للفاعل.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لذلك.

(٣) في (ط): في الأجل.

(٤) في (ط): أن قوله

(٥) سقطت من (م): «به».

(٦) في (ط): مثل قول.

قال: وقرأ ابن كثير وحده^(١): (ضِيَاءٌ وَالْقَمَرُ نُورًا)
[يونس / ٥] بهمزيّن في كلّ القرآن، الهمزة الأولى قبل
الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قُنبَلٍ، وهو غلطٌ.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كلّ القرآن.

وكان أصحاب البزّي، وابن فليح ينكرون هذا،
ويقرؤون مثل قراءة الناس (ضياء).

وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه
عن ابن كثير: (ضياء) بهمزة بعد الألف في كلّ القرآن، ولا
يعرفون الأخرى^(٢).

قال أبو علي: الضياء لا يخلو من أحد أمرين: إما أن
يكون جمع ضوء، كسَوَاطِ، وسيَاطٍ وخَوَاضٍ، وجِيَاظٍ، أو
مصدر ضاء يضيئ ضياءً، كقولك: عاذ عياداً، وقام قياماً وعادَ
عيادة^(٣) وعلى أي الوجهين حملته، فالمضاف محذوف.
المعنى: جعل الشمس ذات ضياءٍ، والقمر ذا نورٍ.

أو يكون: جُعِلَا^(٤) النور والضياء لكثرة ذلك منهما.

فأما الهمزة في موضع العين من ضياءٍ، فيكون على
القلب، كأنه قدّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين،

(١) سقطت من (م): «وحده».

(٢) السبعة ص ٣٢٣.

(٣) في (ط): عادَ عيادةً، بالذال المعجمة وهو تصحيف.

(٤) أي جعل الشمس والقمر. فالنور: المفعول الثاني.

وَأُخِّرَتْ^(١). العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة، انقلبت همزة، كما انقلبت في: شقاء وغلاء. وهذا إذا قَدَّرْتَهُ جمعاً كان أسوغ، ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقسي، فصَحَّحوا الواحد، وقلبوا في الجميع.

وإذا قَدَّرْتَهُ مصدرًا كان أَبْعَدَ، لأن المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال، والقلب ضربٌ من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل لم يَنْبَغِ أن يكون في المصدر أيضاً، ألا ترى أنهم قالوا^(٢): لا وَذَ لَوْأَذًا، وبَايَعَ بياعاً، فَصَحَّحُوهُمَا في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قياماً؛ فَأَعْلُوهُ ونَحَوهُ لاعتلاله في الفعل.

اختلفوا في فتح الراء وكسرها من قوله جل وعز^(٣):
(وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) [يونس / ١٦].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفصٍ ونافع (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) بفتح الراء، والألف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر^(٤) وحمزة والكسائي: (ولا أدريكم به) بكسر الراء وبالألف^(٥).

قال أبو علي قوله^(٦): (ولا أدراكم به) حكى سيبويه:

(١) في (ط): وأخر.

(٢) في (ط): قد قالوا.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): وبالألف. وفي السبعة ص ٣٢٤ بكسر الراء فقط.

(٦) سقطت من (م).

دَرِيَّتُهُ، وَدَرَيْتُ بِهِ، قَالَ: وَالْأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ بِالْبَاءِ، وَيَبَيِّنُ مَا قَالَهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ^(١): (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)، وَلَوْ جَاءَ^(٢) عَلَى اللُّغَةِ الْآخَرَى لَكَانَ: وَلَا أَدْرَاكُمُوهُ، وَقَالُوا: الدَّرِيَّةُ، فَجَاءَ عَلَى فِعْلَةٍ، كَمَا قَالُوا: الشُّعْرَةُ، وَالدَّرِيَّةُ، وَالْفِطْنَةُ، وَهِيَ مَصَادِر يُرَادُ بِهَا ضُرُوبٌ مِنَ الْعِلْمِ.

وَجَاءَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي غَيْرِ هَذَا النِّحْوِ كَقَوْلِهِمْ: الرِّدَّةُ قَالَ:

قَلِيلٌ رَدَّتِي إِلَّا أَمَامِي^(٣)

فَأَمَّا الدَّرَايَةُ فَكَالْهِدَايَةِ وَالذَّلَالَةُ، وَكَأَنَّ الدَّرَايَةَ التَّائِي وَالتَّعَمُّلَ لِعِلْمِ الشَّيْءِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا تَصَرَّفَ^(٤)، وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

فَإِنَّ غَزَالَكَ الَّذِي كُنْتَ تَدْرِي
إِذَا شَتَّ لَيْثٌ خَادِرٌ بَيْنَ أَشْبُلٍ^(٥)

قَالَ أَبُو زَيْدٍ: تَدْرِي: تَخْتَلِ^(٦)، وَمِنْهُ الدَّرِيَّةُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ النَّاسِ فِي الْحَجَلِ الَّذِي يَسْتَتِرُ بِهِ الصَّائِدُ مِنَ الْوَحْشِ، كَأَنَّهُ يَخْتَلِ بِهِ، فَيَأْتِي الْوَحْشَ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ.

وَقَالُوا: دَارَيْتُ الرَّجُلَ: إِذَا لَا يَنْتَهُ وَخَتَلَتْهُ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٢) فِي (ط): وَلَوْ كَانَ.

(٣) فِي (ط): إِنِّي قَلِيلٌ رَدَّتِي، وَلَمْ نَعَثِرْ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ وَلَا تَمْتَمَهُ.

(٤) فِي (م): «تَصَرَّفَ» بِإِسْقَاطِ مَا.

(٥) الْبَيْتُ لِمَطِيرِ بْنِ الْأَشْيَمِ الْأَسَدِيِّ - جَاهِلِي.

(٦) النُّوَادِرُ ١٨٢ (ط. الْفَاتِح).

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالداري في الوصف القديم لا يسوغ، فأما قول الراجز^(١):

لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري

فلا يكون حجة في جواز ذلك لأمرين: أحدهما: أنه لما تقدم لا أدري، استجاز أن يذكر الداري بعدما^(٢) تقدم لا أدري، كما جاء: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ) [البقرة / ١٩٤] ونحو ذلك، ولو لم يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن في الابتداء الأمر بالاعتداء، وكذلك (إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا، فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ) [هود / ٣٨]، وقوله سبحانه^(٣): (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة / ١٤].

والأمر الآخر: أن العرب^(٤) ربما ذكروا أشياء لا مساغ لجوازها كقوله^(٥):

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ الَّذِي بَعْهَدِي
وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِي

وقول الآخر^(٦):

لو خافك الله عليه حَرَمُهُ

(١) وهو العجاج، وقد سبق انظر ١ / ٢٦٠.

(٢) في (ط) : بعده لتقدم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) : الأعراب.

(٥) سبق انظر ١ / ٢٦١.

(٦) لسالم بن دارة، سبق ١ / ٢٦١.

فَأَمَّا الهمزُ^(١) في (أذْرَاكُمْ) على ما يُروى عن الحسن، فلا وجه له لأن الدَّرءَ الدَفْعُ، على ما جاء في قوله سبحانه^(٢): (فَاذْرَوْا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ) [آل عمران / ١٦٨]، وقوله: (فَاذَارَأْتُمْ فِيهَا) [البقرة / ٧٢]، وما روي من قوله ﷺ: «أذَرُوا الحدودَ بالشُّبُهَاتِ»^(٣).

وقولهم لما طعن^(٤) من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: دَرءٌ ودُرُوءٌ^(٥)، وقال:

وترمي دُرُوءٌ دونه بالأجادل^(٦)

فَأَمَّا ما حكي من الهمز في الدَّرِيئَةِ للجمل الذي يختلُّ به الوحشُ، فَمَنْ هَمَزَ جَعَلَهُ من صفة يليق وصفُ بها، وقال^(٧): إنه يدفع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية.

(١) في (م) : الهمزة.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) قال العجلوني في الكشف ١ / ٧١: رواه الحارثي في مسند أبي حنيفة عن ابن عباس مرفوعاً، قال شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - : وفي سنده من لا يعرف. وقال أيضاً في تخريج أحاديث مسند الفردوس: اشتهر على الألسنة والمعروف في كتب الحديث أنه من قول عمر بن الخطاب بغير لفظه. انتهى. وأخرجه الترمذي في الحدود رقم ١٤٢٤ عن عائشة بلفظ: ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم... إلى آخر الحديث. وفي سنده يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف.

(٤) في (ط) : ظعن. وفي اللسان (طعن) عن الأزهري: طعن غصن من أغصان هذه الشجرة في دار فلان: إذا مال فيها شاخصاً..

(٥) في اللسان (درء): الدرء: نادر يندر من الجبل وجمعه دروء.

(٦) لم نعثر على قائله. والأجادل: الصقور مفردة أجدل.

(٧) في (ط) : وذاك.

فأما إمالة الفتحة من الراء في (أذراكم به) وإمالة الألف عنها، فلأن الألف تنقلب إلى الياء في أذريتته، وهما مُدْرِيَان، وأما من لم يُمِلْ؛ فلأن هذه الألفات كثيرٌ من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناسٌ كثير من العرب الفصحاء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله سبحانه^(١): (عَمَّا يُشْرِكُونَ) [يونس / ١٨] في خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع ها هنا بالياء، وحرفين في النحل [الآية / ١ - ٣] وحرفاً في سورة^(٢) الروم، [الآية / ٤٠]، وحرفاً في النمل بالتاء، (خيرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ) [٥٩].

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابنُ عامرٍ خمسة^(٣) الأحرف بالياء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامرٍ: خمسة^(٣) الأحرف بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء، وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكرٍ عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ: خمسة^(٣) الأحرف بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة^(٤). قال أبو علي: من قرأ في يونس: (وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): الخمسة الأحرف، وكذلك هي في السبعة. وكلاهما صواب.

(٤) السبعة ص ٣٢٤. وفيه اختلاف يسير عما هنا، ونقص قوله: وقرأ حمزة والكسائي خمسة الأحرف بالتاء.

بالتاء، فلقوله: (قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ).

ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما على: قُلْ، كأنه قيل له^(١): قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون.

والوجه الآخر: على أنه^(٢) يكون هو سبحانه نَزَّه نفسه عما افتَرَّوه فقال: (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ).

ومن قرأ في النحل: (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تُشْرِكُونَ) [الآية / ١]، فعلى أن النبي ﷺ، أمر بأن يخاطبهم بذلك كأنه: قل لهم: تعالى عما تشركون.

ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نَزَّه نفسه فقال: (سبحانه وتعالى عما يشركون)، وفي النمل: من قرأ (الله خيرٌ أم ما تُشْرِكُونَ) [٥٩] فهو على^(٣): قل لهم: (الله خيرٌ أم ما تُشْرِكُونَ)؟ فهذا بالتاء لأنهم مخاطبون. ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقيل: (الله خيرٌ أم ما يشركون) على وجه التبكيت والتقريع لهم، كما قالوا. السعادة أحبُّ إليك أم الشقاء؟! وعلى هذا النحو يُحْمَلُ هذا الضرب.

اختلفوا في قوله [عزَّ وجلَّ]^(٤): (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي

(١) سقطت من (ط): «له».

(٢) في (ط): أن

(٣) في (ط): فعلى.

(٤) سقطت من (ط).

الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) [يونس / ٢٢]، فقرأ ابن عامرٍ وحدهُ: (هو الذي يَنْشُرُكُمْ) بالنون والشين، من النَّشْرِ.

وقرأ الباكون: (يُسَيِّرُكُمْ) بضم الياء وفتح السين من السَّيْرِ^(١).

قال أبو علي: قالوا: سار الدابةُ، وسيرتهُ. قال^(٢):

فلا تجزَعَنَّ من سُنَّةٍ أنت سرَّتَها

وقالوا أيضاً: سيرتهُ. . قال لبيد^(٣)

لَسِيَّانِ^(٤) حربٌ أو تبوؤوا^(٥) بخزِيةٍ
وقد يَقْبَلُ الضَّيْمُ الذَّلِيلُ الْمُسَيِّرُ

فهذا يدل على قراءة من قرأ: (يُسَيِّرُكُمْ). ويقوي هذا الوجهُ قوله سبحانه وتعالى: (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا) [الملك / ١٥]، و(انْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ) [الجمعة / ١٠] (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ) [الأنعام / ١١ النمل / ٦٩ العنكبوت / ٢٠ الروم / ٤٢].

(١) السبعة ٣٢٥.

(٢) صدر بيت لخالدين زهير الهذلي يرد على أبي ذؤيب، وعجزه:

فأولُ راضي سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُها

انظر شرح أبيات المغني ٧ / ١٣٤ والخصائص ٢ / ٢١٢ وشرح ديوان

الهذليين للسكري ١ / ٢١٣ والبحر المحيط ٥ / ١٣٨.

(٣) شرح ديوانه (ط. الكويت) ص ٢٢٦.

(٤) في الديوان: لَشَتَان.

(٥) في (ط): تبوء.

وحجة ابن عامر: أَنَّ (يَنْشُرُكُمْ) في المعنى مثل قوله: (وَبَثَّ مِنْهُمَا رَجُلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) [النساء / ١]، (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ) [الشورى / ٢٩]، فالبث تفريق ونشر في المعنى.

قال: كلُّهم قرأ: (إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [يونس / ٢٣] رفعاً إلّا ما رواه حفص^(١) عن عاصم فإنه روى عنه (متاع الحياة الدنيا) نصباً، حدّثني عبيد الله بن علي عن [نصر بن علي]^(٢) عن أبيه عن هرون عن ابن كثير (متاع) نصباً^(٣).

قال أبو علي: قوله (على أنفسكم) يحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون متعلّقاً بالمصدر لأن فعله متعدّد^(٤) بهذا الحرف، يدلّك على ذلك قوله سبحانه^(٥): (بَغْيٌ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) [ص / ٢٢] و(ثُمَّ بَغْيِي عَلَيْهِ لِيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ) [الحج / ٦٠]، فإذا جعلت الجارّ من صلة المصدر كان الخبر: (متاع الحياة الدنيا)، والمعنى: بَغْيٌ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ متاع الحياة^(٦) الدنيا، وليس مما يقرب إلى الله، وإنما تأتونه لحبكم العاجلة، وإيثارها على ما يقرب إلى الله من الطاعات.

(١) في حاشية (ط): عبارة: بلغت المقابلة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٣٣٥.

(٤) في (م): يتعدى إلى بهذا. وما في (ط): أسد.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): متاع في الدنيا.

ويجوز أن تجعل (على) متعلقاً بمحذوف، ولا تجعله من صلة المصدر؛ فإذا جعلته كذلك كان خبراً للمصدر، وفيه ذكرٌ يعود إلى المصدر، كما أنك إذا قلت: الصلاة في المسجد، كان كذلك، والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف، المعنى: إِنَّمَا بُغِيَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ عَائِدٌ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فـ«على» هذا متعلق بمحذوف دون المصدر المبتدأ، وهذا في المعنى كقوله: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) [فاطر / ٤٣]، (وَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ) [الفتح / ١٠]، وفي قوله سبحانه^(١) (ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ) [الحج / ٦٠] إبانة عن هذا المعنى، ألا ترى أن المبغى عليه إذا نصره الله لم يَنْفُذْ فيه بُغْيُ الباغي عليه ولا كيده، فإذا لم يَنْفُذْ ذلك فيه صار كالعائد على الباغي.

فإذا^(٢) رَفَعْتَ (متاع الحياة الدنيا) على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت:

ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا.

ومن نصب (متاع الحياة الدنيا) احتَمَلَ النصب فيه وجهين: أحدهما: أن تَجْعَلَ (على) من صلة المصدر، فيكون الناصب للمتعاقب هو المصدر الذي هو البغي، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وَحَسُنَ حذفه لطول الكلام، ولأن (بغيتكم) يدل على تبغون، فيحسُن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدر، لو أظهرته

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): وإذا

لكان يكون مذمومٌ أو مكروهٌ أو منهيٌّ عنه، أو نحو^(١) ذلك.

والآخر: أن تجعل (على) من قوله: (على أنفسكم) خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا احتمال نصب متاع وجهين: أحدهما: تُمَتَّعون متاعاً، فيدل انتصاب المصدر عليه.

والآخر: أن تضمّر تبغون، وما يجري^(٢) مجرى ذكره قد تقدم، كأنه لو أظهره، لكان: تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له. ومثل هذا قوله تعالى^(٣): (إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) [الشعراء / ٧٢] تقديره: مَقَّتْكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ، ألا ترى أن قوله: (إِذْ تُدْعَوْنَ) لا يجوز أن يتعلّق بالمصدر للفصل بين الصلّة والموصول، فكذلك لا يجوز أن يتعلّق المنصوب بالمصدر في قوله: (إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعٌ) وقد جَعَلْتَ (على) خبراً لقوله: (إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) لفصلك بين الصلّة والموصول.

اختلفوا في فتح الطاء وإسكانها من قوله [جل وعز]^(٤): (قِطْعاً مِنَ اللَّيْلِ) [يونس / ٢٧].

فقرأ ابن كثير والكسائي: (قِطْعاً) ساكنة الطاء، وقرأ الباقون: (قِطْعاً) مفتوحة الطاء^(٥).

(١) في (ط): ونحو.

(٢) في (ط): لَأَنّ ما يجري.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٣٢٥.

قال^(١) أبو عبيدة: (قِطْعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا) جَمَاعَةٌ قِطْعَةٌ^(٢) من الليل، وهو بعض الليل، وَأَتَيْتُهُ بِقِطْعٍ: أي بساعة من الليل، وَقِطْعٌ وَقِطَاعٌ^(٣).

قال أبو علي: القِطْعُ: الجزء من الليل الذي فيه ظُلْمَةٌ يدلّ على ذلك قوله تعالى^(٤): (وَأَنْتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) [الصفات / ١٣٨]، فقلوه: (وبالليل) خلافُ الإصباح الذي هو الوَضْحُ، فقلوه^(٥): (وبالليل) يُراد به الظُّلْمَةُ، والمعنيان في اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا، وذلك أن المراد وصفٌ وجوههم بالسواد، كقلوه سبحانه^(٦): (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) [الزمر / ٦٠]. وقيل في قوله: (يُعَرَّفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ) [الرحمن / ٤١]: إنه سوادُ الوجوه، وزرقةُ الأعين في قوله: (وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا) [طه / ١٠٢]، فَإِذَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ مِنْهُ، كما أنها إِذَا أُغْشِيَتْ قِطْعًا - التي هي جمع قِطْعَةٍ - اسْوَدَّتْ مِنْهَا.

فأما قوله سبحانه^(٧): (مُظْلِمًا) إِذَا أُجْرِيَتْهُ عَلَى (قِطْعٍ)

(١) سقطت من (م) : «قال».

(٢) في (م) : قطع.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٢٧٨.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) : ويقال.

(٦) في (ط) : كقلوه تعالى.

(٧) سقطت من (ط).

فيحتمل نصبه وجهين: أحدهما: أن يكون صفةً للقطع، وهو أحسن، لأنه على قياس قوله: (وهذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [الأنعام / ٩٢-١٥٥] وَصِفَ الْكِتَابُ بِالْمَفْرَدِ بَعْدَمَا وَصِفَ بِالْجُمْلَةِ^(١)، وَأُجْرِيَ عَلَى النِّكْرَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ حَالاً مِنْ الذِّكْرِ الَّذِي فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِ: (مَنْ اللَّيْلِ)، وَلَكِنْ يَكُونُ (مُظْلَمًا) صِفَةً لِلْقَطْعِ، وَلَا يَكُونُ حَالاً مِنْ الذِّكْرِ الَّذِي فِي الظَّرْفِ.

وَمَنْ قَرَأَ: (قَطْعًا) لَمْ يَكُنْ (مُظْلَمًا) صِفَةً لِلْقَطْعِ، وَلَا حَالاً مِنْ الذِّكْرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: (مَنْ اللَّيْلِ)، وَلَكِنْ يَكُونُ حَالاً مِنْ اللَّيْلِ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (مَنْ اللَّيْلِ) وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُخْتَرَلُ.

ومثل ذلك في إرادة الوصف بالسواد قوله^(٢):

أَلَا طَرَقَتْ لَيْلِي بَنِيَّانَ بَعْدَمَا
طَلَى اللَّيْلُ بَيْدًا، فَاسْتَوَتْ، وَإِكَامَا
أَي: اسْوَدَّتْ لَظْلُمَةُ اللَّيْلِ، وَقَالَ الْآخَرُ^(٣):

(١) قراءة (ط): وَصِفَتِ الْكِتَابَ بِالْمَفْرَدِ بَعْدَمَا وَصَفَتْهُ بِالْجُمْلَةِ وَأُجْرِيَتْهُ.

(٢) أَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي إِضْحَاحِ الشَّعْرِ ص ٤١٣ وَقَالَ: أَي: غَشِيَتْهُ الظُّلْمَةُ، فَصَارَ الْبَيْدُ وَالْإِكَامُ سَوَاءً فِي مَرَاةِ الْعَيْنِ، وَوَرَدَ عِنْدَهُ بِرَوَايَةِ «طَوَى» بَدَلِ «طَلَى». وَوَرَدَ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ (نِيَّانَ) بِرَوَايَةِ: «كَسَا» قَالَ: وَنِيَّانَ: جَبَلٌ فِي بِلَادِ قَيْسٍ.

(٣) الْبَيْتُ لَدِي الرُّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ٢ / ٦٨٥، وَالدُّوْيَةُ: الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى الدَّوِّ، وَالدَّوُّ: الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ اعْتَسَفَتْهَا: قَطَعَتْهَا عَلَى غَيْرِ =

وَدَوِّيَّةٍ مِثْلَ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا
 وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ
 أَي: سَوَّدَتْهَا الظُّلْمَةُ.

اختلفوا في التاء والباء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(١): (هُنَالِكَ
 تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ) [يونس / ٣٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر:
 (تَبْلُو) بالباء.

وقرأ حمزة والكسائي: (تتلو) بالتاء^(٢).

قال أبو علي: أمّا من قال: (تَبْلُو) فمعناه: تختبر من قوله
 سبحانه^(٣): (وَيَبْلُونَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ) [الأعراف / ١٦٨]
 أي: اختبرناهم، ومنه قَوْلُهُم: البلاء ثم الثناء. أي: الاختبار
 للمثني عليه، ينبغي أن يكون قبل الثناء، ليكون الثناء عَنْ عِلْمٍ
 بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قَدَّمَ خيراً أو شراً
 جُوزِيَ عليه، كما قال: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ
 يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) [الزلزلة / ٧-٨]، وقوله^(٤): (مَنْ
 عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) [فصلت / ٤٦] ونحوها
 من الآية التي تدلّ على هذا المعنى.

ومن قال: (تتلو) فإنه يكون من التلاوة التي هي القراءة،

= طريق. وانظر الإيضاح الشعري ٤١٤ وشدور الذهب ١٢٣.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٣٢٥.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

ودليله قوله: (أُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ) [الإسراء / ٧١]، وقوله: (اقْرَأْ كِتَابَكَ) [الإسراء / ١٤]، وقوله: (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) [الزخرف / ٨٠]، وقوله: (مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا) [الكهف / ٤٩]، فَإِنَّمَا يَتْلُونَ ذَكَرَ مَا كَانُوا قَدَّمُوهُ مِنْ صَالِحِ أَعْمَالِهِمْ وَسَيِّئِهَا مِمَّا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ، فَيَكُونُ: تتلو: تتبع. من قولهم: تلا بعد الفريضة: إذا أتبعها النفل.

قال^(١):

على ظَهَرٍ عَادِيٍّ كَأَنَّ أُرُومَهُ
رَجَالٌ يُتْلُونَ الصَّلَاةَ قِيَامُ

فيكون المعنى في^(٢): (تتلو كُلُّ نَفْسٍ): تتبع كُلُّ نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة، فمن أَحْسَنَ جوزي بالحسنات، ومن أَسَاءَ جوزي به، فيكون على هذا في المعنى كمن قرأ: (تَبْلُو) بالباء.

اختلفوا في قوله سبحانه^(٣): (حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ) [يونس / ٣٣] في الجمع والتوحيد.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي:

(١) البيت للبيث. الأروم بفتح الهمزة: أصل الشجرة والقرن. وبضمها جمع إرم، وهي حجارة تنصب علماً في المفازة. وتلى فلان صلاته المكتوبة بالتطوع، أي: أتبعها.

انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٤ / ٢٥٢، ٣١٨ واللسان (تلا).

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ) واحدةٌ وفي آخر السورة [٩٦] كذلك.

وقرأ نافع وابن عامر: الحرفين (كلمات) جماعة^(١).

قال أبو علي: من قرأ: (كَلِمَةُ رَبِّكَ) على الأفراد احتمل وجهين: يجوز أن يكون جُعِلَ ما أُوعِدَ به الفاسقون كلمةً، وإن كانت في الحقيقة كَلِمَةً، لأنَّهم قد يُسَمَّونَ القصيدة والخطبة كلمةً، وكذلك سُمِّيَ ما تُوعَدُ به الفاسقون من نحو قوله سبحانه^(٢): (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ، كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ) [الحج / ٢٢] كلمةً، كما أن قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحَسَنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا) [الأعراف / ١٣٧] يَعْنِي بِهِ^(٣): (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ) إلى قوله: (يَحْذَرُونَ) [القصص / ٥] كلمةً.

ويجوز أن يكون (كَلِمَةُ رَبِّكَ) التي يَرَادُ بِهِ^(٤) الجنس، وقد أُوقِعَتْ على بعض الجنس، كما أُوقِعَ الجنس على بعضه في قوله سبحانه^(٥): (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) [الصفات / ١٣٨]، وقول^(٦) بعض الهذليين^(٧):

(١) السبعة ٣٢٦.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): «يُعْنَى بِهِ» بالبناء للمفعول.

(٤) في (ط): بها.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): وقال.

(٧) عجز بيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب من قصيدة ترثي بها أخاها عمراً وقبله:

بِطْنِ شَرِيَانَ يَعْوِيْ عِنْدَهُ الذِّيبُ

فأما من جَمَعَ فقال: (كلماتُ ربُّك على الذين فسقوا)
فإنه جعلَ الكلمَ التي تُوعَّدُوا بها كلَّ كلمةٍ منها^(١) كلمةً، ثم جمع
فقال: كلماتُ، وكلاهما وجه. فأما قوله سبحانه^(٢) (وَكَلِمَةُ اللَّهِ
هِيَ الْعُلْيَا) [التوبة / ٤٠]، فيجوز أن يعنى بها نحو قوله: (كَتَبَ
اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي) [المجادلة / ٢١]، كما فسَّرَ قوله:
(وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى) [الفتح / ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا
يوسفُ بنُ يعقوبَ بإسنادٍ ذكره عن مجاهدٍ [بهذا التأويل]^(٣).

اختلفوا في قوله سبحانه^(٤): (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي)
[يونس / ٣٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (يَهْدِي) مفتوحة الياء والهاء،
مشددة الدال.

وقرأ نافع وأبو عمرو: (يَهْدِي) بإسكان الهاء وتشديد
الدال، غير أن أبا عمرو كان يُشَمُّ الهاء شيئاً من الفتح،

= أبلغ هُذَيْلاً وأبلغ من يبلِّغها
عني حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ
بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً
بطْنِ شَرِيَانَ يعوي حوله الذيب

انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٨٠ والعيني ١ / ٣٩٥ الهمع

١ / ٧١ الدرر ١ / ١٤٦ شرح الأشموني للألفية ١ / ١٢٩.

(١) في (ط): كل واحدة منهما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقط من (م): ما بين المعقوفين.

(٤) سقطت من (ط).

وروى ورش عن نافع: (يَهْدِي) بفتح الهاء مثل ابن كثير.
 وقرأ حمزة والكسائي: (يَهْدِي) ساكنة الهاء خفيفة الدال.
 وقرأ عاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن
 عاصم: (يَهْدِي) مكسورة الياء والهاء، مشددة الدال.
 وروى حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عنه،
 وحسين عن أبي بكر عنه^(١): (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر
 الهاء^(٢).

قال أبو علي: من قرأ: (لا يَهْدِي) فقد نسبهم إلى غاية
 الذهاب عن الحق والزَّيغ عنه في معادلتهم الآلهة بالقديم
 سبحانه، ألا ترى أن المعنى: أفمن يَهْدِي غيره إلى طريق
 التوحيد والحق أحقُّ أن يُتَّبَعَ، أم مَنْ لا يَهْتَدِي هو، إلا أن
 يَهْدِي؟ والمعنى: أفمن يهدي غيره، فحذف المفعول الثابت في
 نحو قوله: (فَهْدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ
 بِإِذْنِهِ) [البقرة / ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التي اتخذوها لا تهتدي، وإن هُدِيَتْ،
 لأنها مَوَاتٌ من حجارة وأوثانٍ ونحو ذلك.

قيل: إنه كذلك، ولكنَّ الكلام نُزِّلَ على أنها إن هُدِيَتْ
 اهْتَدَتْ، وإن لم تكن في الحقيقة كذلك، لأنهم لما اتخذوها
 آلهة عَبَّرَ عنها كما يُعَبَّرُ عن الذي تجب له العبادة، ألا ترى أنه
 من قال: (مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا

(١) زيادة من (ط).

(٢) السبعة ٣٢٦.

يَسْتَطِيعُونَ) [النحل / ٧٣]، وكما قال: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ) [الأعراف / ١٩٤].

وإنما هي مَوَاتٌ، ألا ترى أنه قال: (فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ أَلَّهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا...) [الأعراف / ١٩٤ - ١٩٥].

وكذلك قوله: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) [فاطر / ١٤] فأجري عليها^(١) اللفظ بحسب^(٢) ما أجري على من يعلم فـ (إلا) على هذا بمنزلة حتى، كأنه قال^(٣): أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي حَتَّى يُهْدَى، أي^(٤): أَمْ مَنْ لَا يَعْلَم حَتَّى يُعْلَم، ومن لا يستدلّ على شيء حتى يدلّ عليه، وإن كان لو دُلّ أو أُعْلِمَ لم يَعْلَمَ ولم يستدلّ.

وقراءة حمزة والكسائي: (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي) فإن المعنى فيه: أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي غَيْرَهُ، لكن^(٥) يَهْدِي، أي: لَا يَعْلَم شَيْئاً وَلَا يَعْرِفُهُ، لكن^(٥) يَهْدِي، أي: لَا هِدَايَةَ لَهُ، وَلَوْ هُدِيَ أَيْضاً لَمْ يَهْدِ، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فَأَمَّا يَهْدِي وَيَهْدِي وَيَهْدِي وَتَهْدِي، فمعانيها كلها: يَفْتَعِلُ، وإن اختلفت ألفاظها، فالجميع أدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها. ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيز واحد. واختلفوا

(١) في (ط): عليه.

(٢) في (ط): على حسب.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): ولكن.

في تحريك الهاء، فمن قال: (يَهْدِي) ألقى حركة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهاء، كما ألقاها على ما قبل المدغم في: مُعِدُّ ومُمِدُّ، وفي عُدَّ وفِرَّ وَعَضَّ، ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك (يَهْدِي)، لأنها في كلمة كما أن مُمِدَّ ونحوه في كلمة، فمن^(١) قال: (يَهْدِي) فحرَّك الهاء بالكسر، فلأن الكلمة عنده أشبهت^(٢) المنفصلة، نحو: ضَرَبَ بَكَرٌ، فإذا أَشَبَّهت^(٣) المنفصلة، بدلالة الإظهار في نحو: اقْتَتَلُوا، لم تُلَقَّ الحركة على ما قبل المُدْغَم، كما أن المنفصل من نحو: قَرَمَ مالِك^(٤)، واسم موسى، لا يُلْقَى على الساكن منه حركة المدغم، فلَمَّا لم يَجْزِ إلقاء الحركة على الساكن ترك الهاء^(٥) على سكونها، فالتقت مع الحرف المدغم وهما ساكنان فحرَّك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبَّشُمُسْ، فألقوا حركة المدغم في المنفصل على الأول منهما، وأجري المنفصل مجرى المتصل. فذلك إنما جاء في هذا الحرف وحده، ولم يُعْلَم^(٦) غيره، وشذ ذلك، لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز

(١) في (ط): ومن

(٢) في (ط): تشبه عنده.

(٣) في (ط): وإذا أشبه.

(٤) في (م): قرم موسى.

(٥) في (ط): تركت الهاء.

(٦) في (ط): نَعْلَمُ غيره. وجاء عن هامش (ط): بلغت.

في غيرها، ولم يجيء، ألا ترى أن فيها^(١) مثل: مَوْهَبٍ، وَمَوْزَقٍ وتَهَلَّلٍ وَحَيَوَةٍ، فكذلك^(٢) جاء هذا في عبْشَمَسٍ. ويدلّك على أن إلقاء الحركة ليس بأصل في هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضم، وإتباعهم الحرف الساكن^(٣) ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهرون أنّ ناساً من العرب يقولون: (مُرْدَفِين)^(٤) [الأنعام / ٩]، ولست تجد هذا في مُمَدٍّ ونحوه.

فأما من قال: (يَهْدِي) بسكون الهاء، فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تقدّم^(٥)، ويقوّيه ما أنشده من قوله^(٦):

وَمَسْحِيٍّ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ

وأما من أشمّ في هذا ولم يُسكن، فالإشمام في حكم التحريك.

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): وكذلك.

(٣) زادت (م): «حركة» بعد الساكن.

(٤) نقله سيبويه وقال: فمن قال هذا فإنه يريد: مُرْدَفِين، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة، كما قالوا: رُدُّ يا فتى، فضمّوا لضمة الراء... (الكتاب: ٤١٠/٢) وانظر فهرس شواهد سيبويه ٢٤ للأستاذ النفاخ.

(٥) انظر الجزء الثاني ص ٣٩٦.

(٦) سبق ٢ / ٣٩٧ و ٣ / ١٩٣.

وأما من قال: (يَهْدِي) بكسر الياء، فإنه يَفْتَعِلُ وأَتَبَعَ الياء ما بعدها من الكسر.

فإن قلت: إنَّ الياء التي للمضارعة لا تكسر، ألا ترى أن من قال: تَعْلَمُ، لم يقل: يَعْلمُ.

قيل: لم تكسر الياء في يَهْدِي من حيث كُسِرَتِ النون من نَعْلَمُ والتاء في تَعْلَمُ^(١)، ولا كما كُسِرَتِ حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: تَتَغافلُ، ولكن لِمَعْنَى آخر، كما لم تكسر الياء في يَنْجَلُ من حيث كُسِرَتِ التاء في تَعْلَمُ، ولو كُسِرَتِ في يَنْجَلُ من حيث كُسِرَتِ النون في نَعْلَمُ، لم تكسر في يَنْجَلُ لأن من يقول نَعْلَمُ: لا يقول: يَعْلمُ، ولكن كُسِرَتِ الياء من^(٢) يَنْجَلُ، لتقلب الواو ياءً، فكَذلك كُسِرَتِ في قوله: (يَهْدِي) للإتباع، لا من حيث كسر: أنت تهتدي، وأنت تَعْلَمُ، كما كُسِرَتِ في يَنْجَلُ لتقلب الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء في يَبِّيا، فقالوا: أنت تَبِّيا وهو يَبِّيا، فحَرَكُوا^(٣) بالكسر، والحركة في أنت تَبِّيا، والكسرة فيه من حيث كُسِرَ أنت تَعْلَمُ، وذلك أن المضارع لما كان على وزن يَفْعَلُ نَزَلَ الماضي كأنه على فَعِلَ، فقالوا: أنت تَبِّيا، كما قالوا:

(١) في (ط): من حيث كُسِرَتِ النون والتاء في نَعْلَمُ وتَعْلَمُ.

(٢) في (ط): في.

(٣) في (ط): فحَرَكُوا الياء.

أنت تعلم وكما^(١) قالوا: هما يَشَأْيَانِ بالياء، وهو من الشأو^(٢)،
 لما كان المضارع على يفعل، نُزِّلَ الماضي كأنه على فعل،
 وإذا كان على فعل لزم انقلاب الواو التي هي لامٌ إلى الياء،
 فجاء المضارع بالياء في يَشَأْيَانِ على هذا التنزيل، كما جاء
 تيبا، على أن الماضي منه على فعل، وكُسِرَت الياء في ييبا كما
 كُسِرَت الحروف الأخرُ التي للمضارعة على وجه الشذوذ،
 وإن^(٣) لم يكسروا الياء في غير هذا الحرف، ففي هذا بعض
 الإيناس بقول من قال: (يَهْدِي) فكسر الياء، وإن كانت جهتا
 إيجاب الكسر فيهما مختلفتين.

قال: كلهم قرأ: (فَلْيَفْرَحُوا، هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)
 [يونس / ٥٨] بالياء، غير ابنِ عامرٍ فإنه قرأ: (خيرٌ مِمَّا
 تَجْمَعُونَ) بالتاء.

ولم يُذكر عنه في: (فَلْيَفْرَحُوا) شيءٌ، هذه رواية ابنِ
 ذكوان وهشام جميعاً^(٤).

وقال غيرُ أحمد بن موسى: قراءة ابنِ عامرٍ: (فبذلك
 فَلْيَفْرَحُوا) بالياء^(٥) (هو خيرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ) بالتاء.

قال أبو علي: قوله سبحانه^(٦): (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ)

(١) في (م) : كما.

(٢) الشأو: السبق، شأوت القوم شأواً: سبقتهم (اللسان).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٣٢٧، ٣٢٨ وسقط ما بعده منه.

(٥) في (م) : «فلتفرحوا، بالتاء»

(٦) سقطت من (ط).

[يونس / ٥٨] الجار فيه متعلق بمضمر^(١) استغني عن ذكره،
لدلالة ما تقدّم من قوله سبحانه^(٢): (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ
عَلَيْهِ^(٣) كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: (الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ) [يونس / ٩١] يتعلّق
الظرف فيه بمضمر، يدلّ عليه ما تقدّم ذكره من الفعل، وكذلك
قوله: (.. الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) [يونس / ٥١]، فأما
قوله (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) فإن الجارّ في قوله: (فبذلك) يتعلّق
بقوله: (فَلْيَفْرَحُوا)^(٤) لأنّ هذا الفعل يصلّ به، قال: (وَفَرِحُوا
بِهَا) [آل عمران / ١٢٠] وقال:

فَرِحْتُ بِمَا قَدْ كَانَ مِنْ سَيِّدِيكُمْ^(٥)

فأما الفاء في قوله: (فليفرحوا) فزيادة يدل على ذلك أن
المعنى: ما فرحوا بذلك، ومثل الآية في زيادة الفاء قول
الشاعر^(٦):

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

فالفاء في فاجزعي، زيادة، كما كانت التي في قوله:
(فليفرحوا) كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة، لأن الظرف إنما

(١) في (ط): يتعلّق بضمير.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من: (م): «عليه».

(٤) في (م): «يتعلّق بـ (فليفرحوا)».

(٥) لم نعثر على قائله أو تتمته.

(٦) عجز بيت للنمر بن توبل في الجزء الأول، انظر ص ٤٤.

يتعلّق باجزعي، والجار في (فليفرحوا) فيما قبل الفاء [فكذلك يتعلّق بما قبل الفاء] ^(١).

وقرؤوا: (فَلْيَفْرَحُوا) لأنّهم جعلوه أمراً للغائب، واللام إنّما تدخل على فعل الغائب، لأنّ المواجه ^(٢) استغني فيه عن اللام بقولهم: افعِلْ، فصار شبيهاً بالماضي من ^(٣) يَدْعُ الذي استغني عنه بترك.

ولو قلت، (فَلْتَفْرَحُوا) ^(٤) فالحقّ التاء لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا تُرجّح القراءة بالتاء، فإنّ ^(٥) ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة ^(٦) من قرأ من سواهم ^(٧): (فَلْتَفْرَحُوا) فلأنّه اعتبر الخطاب الذي قبل، وهو قوله سبحانه ^(٨): (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ... فَلْتَفْرَحُوا) [يونس / ٥٧ - ٥٨]، وزعموا أنها في حرف أبي: (فَافْرَحُوا).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٢) في (ط): المواجهة.

(٣) في (ط): في.

(٤) في (م): فليفرحوا.

(٥) في (م): فلا تُرجّح القراءة بالتاء إن.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) زيادة من (ط): «من سواهم».

(٨) سقطت من (ط).

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، قال: وهي ^(١) قليلة،
يعني نحو: لَتَضْرِبْ، وأنت تخاطب.

فأما ^(٢) قراءة ابن عامر: (هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ) بالتاء،
فعلى أنه عنى المخاطبين، والغيب جميعاً، إلا أنك غَلَبْتَ
المخاطبَ على الغيبة، كما غَلَبْتَ التذكير على التأنيث، فكأنه
أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها
المؤمنون، أي: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكموه من
الموعظة، وشفاء ما في الصدور، وثلج اليقين بالإيمان وسكون
النفس إليه، خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممن
فقد هذه الخلال التي حزتموها.

فإن قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح وقد ذم ذلك
في غير موضع من التنزيل؟ من ذلك قوله سبحانه ^(٣): (لَا تَفْرَحْ
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ) [القصص / ٧٦] وقال: (إِنَّهُ لَفَرِحٌ
فَخُورٌ) [هود / ١٠]، قيل: إن عامة ما جاء مقترناً بالذم من هذه
اللفظة إذا جاءت مُطْلَقَةً، فإذا قُيِّدَتْ لم يكن ذمّاً، كقوله
سبحانه ^(٤): (... يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [آل
عمران / ١٧٠]، وقد قُيِّدَتْ في الآية بقوله (فبذلك).

(١) في (م) : أنها لغة قليلة.

(٢) في (ط) : وأما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

فإن قلت: فقد جاء قوله تعالى^(١): (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) [التوبة / ٨١] وهو مُقَيَّدٌ، وهو مع التقييد موضع ذم. فإن التقييد لا يمتنع أن يجيء في الذم، لأنه يبيّنه كما يبيّن ما كان غير ذمّ، فأما الذي^(٢) يختص بالذم فهو أن يجيء على الإطلاق.

فأما قوله سبحانه^(٣): (فلما جاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ) [غافر / ٨٣]، وقوله سبحانه^(٤): (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) [الروم / ٤]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمود كما كان القعود عن رسول الله ﷺ مذموم^(٥)، فالتقييد في الموضعين^(٦) تبيين وتخصيص.

اختلفوا في فتح الراء وضمّها من قوله جلّ وعزّ^(٧): (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ) [يونس / ٦١].

فقرأ حمزة وحده: (وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) بضمّ الراء فيهما، وقرأ الباكون^(٨): (وَلَا أَصْغَرَ، وَلَا أَكْبَرَ) بفتح الراء فيهما^(٩).

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): المعنى، وهو سهو من الناسخ.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٦) سقطت «في الموضعين» من (م).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) فصل في السبعة «الباكون» فقال: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي.

(٩) السبعة ٣٢٨.

(٥) سقطت من (ط).

(فَأَصْدَقَ بِأَكُنَ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون / ١٠]، وقوله:
(وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأعراف / ١٨٦].

وقال^(١):

فلسنا بالجبال ولا الحديد

وقد يجوز أن يُعْطَفَ قوله: (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ) على
(ذَرَّةٍ) فيكون التقدير: ما^(٢) يعزبُ عن ربك مثقال ذرةٍ ولا
مثقال أصغر، فإذا حُمِلَ على هذا لم يُجز فيه إلا الجرّ، لأنه لا
موضع للذرة غير لفظها، كما كان لقوله: (من مثقال ذرةٍ)
موضع غير لفظه، ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً
على (ذرةٍ)، كما جاز في قول الباقيين، لأنه إذا عطف على
(ذرةٍ) وجب أن يكون (أصغر) مجروراً، وإنما فُتِحَ لأنه لا
ينصرف، وكذلك يكون على قول مَنْ عَطَفَهُ على الجار الذي
هو (من).

قال: وروى نصر بن علي عن الأصمعي قال: سمعت
نافعاً يقرأ: (فاجمعوا أمركم) [٧١]، مفتوحة الميم من

(١) عجز بيت لعقيبة الأسدي أو لعبد الله بن الزبير وصدره:

معاوي إننا بشر فأسجح

انظر سيبويه ١ / ٣٤ - ٣٥٢ - ٣٧٥ - ٤٤٨ - الخزانة ١ / ٣٤٣،

٢ / ١٤٣ شرح المفضل ٢ / ١٠٩، ٩ / ٤، السمط ١٤٨ - ١٤٩ شرح أبيات

المغني ٥٣ / ٧.

(٢) في (ط): وما يعزب، بزيادة الواو.

جَمَعَ^(١). وروى غير الأصمعي عن نافعٍ مثل سائر^(٢) القراء. وكُلُّهُم قرأ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) بالهمز وكسر الميم من: أَجْمَعْتُ^(٣).

قال أبو علي: ما رواه الأصمعي عن نافعٍ من قراءته: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) من جَمَعْتُ، فالأكثر^(٤) في الأمر أن يقال: أَجْمَعْتُ، كما قال: (وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ) [يوسف / ١٠٢]. وقال^(٥):

هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ^(٦)

وقال^(٧):

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلًا فَلَمَّا
أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوي الأمر منكم. أي: رؤساءكم ووجهكم، كما قال سبحانه^(٨): (وَالِى أُولِى الْأَمْرِ مِنْهُمْ) [النساء / ٨٣]، فحذف المضاف، وجرى على المضاف

(١) في السبعة: أجمع. وهو سهو.

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٣٢٨.

(٤) في (ط): والأكثر.

(٥) في (ط): وكما قال:

(٦) سبق انظر ٣/٣٢٠.

(٧) البيت للحارث بن حلزة من معلقته وقد ورد فيها برواية: عشاء، بدل

بليل - انظر شرح المعلقات السبع للزوزني / ١٥٨ والمنصف ٣/٢٧.

(٨) سقطت من (ط).

إليه، ما كان يجري على^(١) المضاف، لو ثبت، ويجوز أن يكون جعل الأمر ما كانوا يجمعونه من كيدهم الذي كانوا^(٢) يكيدونه به، فيكون بمنزلة قوله: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوْا صَفًّا) [طه / ٦٤]، على أن أبا الحسن زعم أن وَصَلَ الألف في (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)، أكثر في كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: أجمعوا على كذا وكذا، قال: والقراءة بالقطع عربيّة. ومن قرأ^(٣): اجمعوا، من: جَمَعْتُ، حَمَلَ الشركاء على هذا الفعل الظاهر، لأنك جمعت الشركاء، وجمعت القوم، وعلى هذا جاء: (ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ) [هود / ١٠٣].

ومن قال: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) على أفعل، أضمر للشركاء فعلاً آخر كأنه: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ، واجمعوا شركاءكم، فدلّ المنصوب على الناصب، كقول الشاعر^(٤):

عَلَفْتُهَا تَبْنَاءَ وَمَاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وكقول الآخر^(٥):

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ

(١) سقطت من (ط): على.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قال.

(٤) سبق انظر ١ / ٣١٢.

(٥) في (ط): وقال الآخر. وقد سبق انظر ١ / ٣١٢.

وكقوله^(١):

مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا

لَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَحْمِلِ الرَّمْحَ عَلَى التَّقْلِيدِ، أَضْمَرَ لَهُ فِعْلًا
كَمَا أَضْمَرَ لِنَصْبِ الشُّرَكَاءِ لَمَّا لَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَى: أَجْمِعُوا.

وزعموا أَنَّ فِي حَرْفِ أَبِي: (وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ) فَحَمَلَ
الْكَلَامَ عَلَى الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْإِنْتِصَارُ، كَقَوْلِهِ: (وَادْعُوا مَنْ
اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [هود / ١٣] (وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ
اللَّهِ) [البقرة / ٢٣].

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُ الشُّرَكَاءِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ،
أَي: أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ، كَقَوْلِهِمْ: اسْتَوَى الْمَاءُ
وَالْخَشَبَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ. وَبِذَلِكَ عَلَى جَوَازِهِ أَنَّ الشُّرَكَاءَ
فَاعِلُهُ فِي الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ الطَّيَالِسَةَ كَذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ قَرَأَ الْحَسَنُ
فِيمَا زَعَمُوا (فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ).

وزعم أبو الحسن أَنَّ قَوْمًا يَقِيسُونَ هَذَا الْبَابَ، وَيَجْعَلُونَهُ
مُسْتَمِرًّا، وَأَنَّ قَوْمًا يَقْصُرُونَهُ عَلَى مَا سَمِعَ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ عِنْدِي
أَقْيَسُ.

اختلفوا فِي مَدِّ الْأَلْفِ وَتَرْكِ الْمَدِّ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ^(٢):
(السَّحَرُ) [٨١].

(١) فِي (ط): وَقَوْلُهُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْظَرُ ١ / ٣١١.

(٢) فِي (ط): عَزَّوَجَلَّ.

فقرأ أبو عمرو وحده: (السحر) ممدودة الألف.

وكلهم قرأها بغير مدٍّ، على لفظ الخبر^(١).

قال أبو علي: قول أبي عمرو: (ما جئتم به السحر)، (ما): ترتفع فيه بالابتداء، و(جئتم به) في موضع الخبر، والكلام استفهام يدل على ذلك استقلال الكلام بقوله: (جئتم به)، ولو كانت موصولة احتاجت إلى جزء آخر.

فأما وجه^(٢) الاستفهام مع علم موسى أنه سحر، فإنه على وجه التقرير، كما قال: (أأنت قلت للناس) [المائدة / ١١] وهذا كثير، ولا يلتبس بالشرط وإن كان الشرط لا صلة له، لأنه لا جزاء ها هنا^(٣)، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيدا مررت به، كان (ما) في^(٤) قوله: (ما جئتم به) في موضع نصب بمضمر يفسره (جئتم به)^(٥)، وعلى هذا قوله: (ورهبانية ابتدعوها) [الحديد / ٢٧] فمن^(٦) قال: (السحر)؟، فألحق حرف الاستفهام، كان (السحر) بدلاً من (ما) المبتدأ، ولزم إن يلحق السحر الاستفهام ليساوي المبدل منه، في أنه استفهام، ألا ترى أنه ليس في قولك: (السحر) استفهام،

(١) سبعة ٣٢٨.

(٢) سقطت من (م): «وجه».

(٣) في (ط): هنا.

(٤) سقطت من (م): «ما في».

(٥) في (م): «ما جئتم به». ومن قوله يفسره يختلف الناسخ في المخطوطة

(م): إلى نهاية الجزء الرابع.

(٦) في (ط): ومن قال.

وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعلت العشرون بدلاً من كم، وألحقت أم، لأنك في قولك: كم درهماً مالك؟ مدّع أن له مالاً كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون، مالك؟ مدّع أنه أحد الشيئين، ولا يلزم أن تُضمّر للسحر خبراً على هذا لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار في موضعه، وصار ما كان خبراً لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ^(١)، فأما قول الشاعر^(٢):

وكانه لَهَقُ السَّراةِ كأنه

ما حاجبِيه مُعَيَّنٌ بسَواد^(٣)

فإنه أبدل الحاجبين من الضمير^(٤) على حدّ قولك: ضربتُ زيداً رأسه، فإن قلت: أبدل من الأول، وقدر الخبر عن الأول، لأن المبدل منه قد لا يكون في نيّة الإسقاط^(٥) بدلالة إجازتهم: الذي مررتُ به زيد أبو عبد الله، ولو كان البدل في تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام فهو قول،

(١) في (ط): البدل.

(٢) في (ط): قوله:

(٣) نسبه سيبويه (ط: بولاق) ص ٨٠ للأعشى، وليس في ديوانه. ونص البغدادى في الخزانة ٢ / ٣٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل. وانظر إيضاح الشعر ص ٩٠ و ٥٥٨ واللسان (عين) وشرح المفصل ٣ / ٦٧ والهمع ٥ / ٣٤٨. يصف ثوراً وشياً شبه به بعيره. لهق: أبيض، والسراة: أعلى الظهر، معين بسواد: مشتق من العينة، مصدر عين. إذا عظم سواد عينه في سعة.

(٤) وهو الهاء في كأنه، وما: زائدة.

(٥) في (م): إسقاط.

وإن قلت: حُمِلَ الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه حُمِلَ الكلام عليه كأنه قال: كأنَّهُ بعضُهُ مُعَيَّن بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول. وزعموا أن إلحاق الهمز^(١) في السحر قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: (ما جِئْتُم به السحر) كان (ما) في قوله: (ما جِئْتُم)^(٢) موصولاً، (وجِئْتُم به) الصلة والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذي هو الموصول السحر، ومما يقوي هذا الوجه ما زعموا أنه في حرف عبد الله: (ما جِئْتُم به سحر)^(٣).

قال: وقرأ ابن عامر وحده: (ولا تَتَّبَعَانِ) [يونس / ٨٩] ساكنة التاء مخففة، مشددة النون، وفي رواية الحلواني عن هشام بن عمار: بالنون والتشديد، قال: وأحسبُ ابنَ ذكوان عَنى بروايته خفيفةً يعني التاء من تَبَعَ، قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء^(٤)،

(١) في (ط): الهمزة.

(٢) زيادة من (م).

(٣) الكلام متصل في (ط): بينما ينتهي هنا الجزء الرابع في (م): بقوله: تم يتلوه إن شاء الله، تعالى وبه العون، في الجزء الخامس:

قال: قرأ ابن عامر وحده: (ولا تَتَّبَعَانِ) [يونس / ٨٩] مخففة التاء ساكنة مشددة النون، [والحمد لله رب العالمين كثيراً، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلّم تسليماً، وعلى أصحابه وأتباعه ومحبيه، وعليهم بهم وجميع المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم].

(٤) السعة ٣٢٩ وأكمل بقوله: وقرأ الباقون: (ولا تَتَّبَعَانِ) بكسر الباء وتشديد

وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامرٍ: (تَتَّبَعَانِ) خفيفة التاء والنون.

قال أبو علي: من قرأ: (ولا تَتَّبَعَانِ) فالنون فيها النون الشديدة، وهي إذا دخلت على يفعل فُتِحَ لدخولها، وبُني الفعل معها على الفتح نحو: لتَفْعَلَنَّ، ويحذف التي تثبت في نحو: يَفْعَلَانِ، في الرفع مع النون الشديدة، كحذف الضمة في (لَيَفْعَلَنَّ) وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: (ولا تَتَّبَعَانِ) لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التي تلحق الألف في رجлан، ويفعلان لما كانت زائدة مثلها، وداخله لمعنى كدخولها، فإن قلت: إن قبلها نوناً، وليست التي للتثنية، كذلك فإن النون لما كانت ساكنة وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يُعْتَدَ بها فصارت المكسورة كأنها وَلِيَتْ الألف، ومثله في أنه لم يعتد فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابنُ عَمِيٍّ دُنْيَا^(١)، وهو من الدُّنُو، وَفَتِيَّةٌ، وهي من الواو فيما زعم سيبويه، ومنه قولهم في جمع عليٍّ، وَصَبِيٍّ: عَلِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ وقالوا: عَلِيَّانٌ، وقد لا يعتدون بالحاجز لخفائه، وإن كان متحركاً، كما أجمعوا فيما زعم سيبويه على رَدِّها لخفاء الهاء وكما كرهوا - كثيرٌ منهم - : وَضَعَ عصاهو قبل، وخذوهو يا قوم، لأن الحرف لما كان خفياً كان كأنه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك في المتحرك فالساكن أولى.

فأما من قرأ: (ولا تَتَّبَعَانِ) بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ للضعيف، كما حذفوا: رَبٌّ، وإنَّ ونحوهما

(١) جاء في اللسان (دنا): وقالوا: هو ابن عمي دُنْيَةً، ودُنْيَا، مَنُون، ودُنْيَا، غير مَنُون، ودُنْيَا، مقصور: إذا كان ابن عمه لَحًّا.

من المضاعف، إلا أنه حَذَفَ الأول من المثلين، كما أبدلوا الأول من المثلين في نحو قيراطٍ ودينارٍ^(١)، ولزم ذلك في هذا الموضع، لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يُستعمل في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر، كقوله: (يَتَرَبَّصَنَّ بَأَنْفُسِهِنَّ) [البقرة / ٢٢٨]، و(لا تَضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا) [البقرة / ٢٣٣]، أي لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من: استقيما، وتقديره: استقيما غير متبعين، ويدل على ذلك قول الشاعر^(٢):

وَلَا أَسْقِي وَلَا يَسْقِي شَرِيبِي
وَيُرْوِيهِ إِذَا أَوْرَدَتْ مَائِي

وقول الآخر^(٣):

- (١) إذ أن أصل قيراط: قِرَاط، ودينار: دِنَار بالتشديد، لأن جمعهما: قواريط ودنانير، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه وهو الأول ياء. والقيراط من الوزن معروف، وهو جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد. وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين (اللسان: قرط).
- (٢) أنشده القالي في أماليه ٢ / ٢٦٣ عن الفراء دون أن ينسبه وبروايه: فلا أَسْقِي وَلَا يَسْقِي، وانظر السمط ٢ / ٩٠١ وبعده في المعاني الكبير ٢ / ١٢٦٥:

يُعَلِّ وَبَعْضُ مَا أَسْقِي نِهَالٍ
وَأَشْرَبَهُ عَلَى إِبْلِي الظَّمَاءِ
وشريبه: الذي يشرب معه، والمعنى: لا أسقي حتى يسقي شريبِي، كما تقول: لا آكل ولا يأكل أخي، أي: لا آكل حتى يأكل أخي.

(٣) لم نعثر على قائله.

أَصَاحِ الَّذِي لَوْ أَنَّ مَابِي مِنَ الْهَوَى
بِهِ لَمْ أَرَعُهُ لَا يُعْزِي وَيَنْظُرُهُ
وَكَقُولِ الْفَرْزَدَقِ^(١):

بِأَيْدِي رَجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتْ
اِخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ الْأَلْفِ وَكَسَرِهَا مِنْ قَوْلِهِ: (آمَنْتُ أَنَّهُ)
[يونس / ٩٠].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ: (أَنَّه)
بِفَتْحِ الْأَلْفِ.

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ: (آمَنْتُ إِنَّه) بِكَسْرِ الْأَلْفِ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ قَالَ: (آمَنْتُ أَنَّهُ فَلَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَصِلُ
بِحَرْفِ الْجَرِّ، فِي نَحْوِ (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة / ٣]،
و (يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِثِ) [النساء / ٥١]، فَلَمَّا حَذَفَ الْحَرْفَ وَصَلَ
الْفِعْلَ إِلَى أَنَّ، فَصَارَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ خَفَضٍ عَلَى الْخِلَافِ
فِي ذَلِكَ.

وَمَنْ قَالَ: (آمَنْتُ إِنَّه) حَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَضْمَرِ، كَأَنَّهُ.
آمَنْتُ فَقُلْتُ: إِنَّه. وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ فِي هَذَا النِّحْوِ كَثِيرٌ، وَإِلِضْمَارُ
الْقَوْلِ مِنَ الْمَزِيَّةِ هُنَا، أَنْ قُلْتُ: إِنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي الْمَعْنَى

(١) انظر ديوانه ١ / ١٣٩، وهو في المعاني الكبير ٢ / ١٢٦٥، وشرح أبيات
المغني الشاهد رقم ٦٦٩ - ٧٦١ والإنصاف / ٦٦٧ وابن يعيش في
المفصل ٦٧/٢. ولم يشيما: لم يغمدا سيوفهم حتى كثرت القتلى بها.

(٢) السبعة ٣٣٠.

إيمان، فإذا قال: (آمنت) فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله: (آلآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ) [يونس / ٩١]، فروى المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: (آلآن) مستفهمَةً: جَدًّا^(١)، وكذلك قال ابنُ أُويسٍ عن نافع بهمزة واحدة، وقال ورشٌ أيضاً: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومَدَّ الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام، والباقون يهمزون بعد اللام واللام ساكنة [آلآن].

وقال أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مَدَّةٌ.

وقال أبو خَلِيد عن نافع: (آلآن) ليس بعد اللام همزة. وأصل قول ورش عن نافع، أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمز مثل: الأرض، بفتح اللام، والأسماء، بفتح اللام بحركة الهمزة، (وآلآن): لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة. وقال ابن جبير: عن الكسائي عن إسماعيل عن نافع، وعن حجاج بن منهال الأعور، عن ابن أبي الزناد عن نافع: (آلآن) لا يهمز بعد اللام^(٢).

قال أبو علي^(٣): إن لَامَ المعرفة إذا دخلت على كلمة أولها

(١) كذا الأصل: جَدًّا. وفي السبعة: بهمزة واحدة.

(٢) السبعة ٣٢٧. وقد أورد الآية رقم ٥١ لها أيضاً وهي من السورة نفسها، وهي قوله سبحانه: (آلآن وقد كنتم به تستعجلون). هذا وقد رسمت (آلآن) في الأصل هكذا: (أالآن).

(٣) وانظر ما سبق في الجزء الأول ص ٣٩٢ وما بعدها.

الهمزة، فَخَفَّفَتِ الهمزة فإن في تخفيفها وجهين: أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام وتقرّ همزة الوصل فيقال: أَلْحَمَرُّ: وقد حكى ذلك سيبويه^(١).

وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن أن ناساً يقولون: لَحَمَرُّ. فيحذفون الهمزة التي للوصل، فالذين أثبتوا الوصل أثبتوها لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت في اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون في قولهم في التذكّر، ألى إذا تذكر نحو القليل والقوم^(٢) فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف في نحو أَلْحَمَرِّ، ومثل ذلك في أن التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحركاً في اللفظ قولهم: أَرْدَدِ الرجلَ، وآلى التحريك في المثلين لما كان الثاني فيهما في تقدير السكون، وإنما تحرك بحركة لا تلزم، فكذلك أَلْحَمَرِّ، وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمد بن موسى عن الكسائي^(٣):

فقد كنت تُخفي حُبَّ سمراءِ حِقْبَةً
فَبُحَّ لَانَ منها بالذي أنت بائحُ

(١) انظر الكتاب ١/ ١٦٣ في باب الهمز.

(٢) كذا الأصل وفي الفقرة اضطراب ونسخة (م) مفقودة في هذا الجزء (وهو الخامس).

(٣) البيت من قصيدة منحولة لعنترة بن شداد وردت في ديوانه ص ٢٩٧ وروايته فيه:

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِى سَمِيَّةَ حَقْبَةً

فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

وذكره ابن جني في الخصائص ٣ / ٩٠ وابن الشجري ١ / ٧ كما

هنا ولم ينسبها والعيني ١ / ٤٧٩.

فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركةً، ولو لم يعتدَّ بالحركة، كما لم يعتدَّ بها في الوجه الأول، فحرَّك الحاء بالكسر، كما تحرَّك به إذا قال: بح اليوم، لكن لما أسكن كان بمنزلة: بُحْ بِسْرُكْ، وبُحْ بِأَمْرُكْ، فنقول على قياس اللغة الأولى: (قَالَ لَانَ) [البقرة / ٧١]^(١) فتحذف واو الضمير، لأن اللام في تقدير السكون، كما تحذفه في بح^(٢) اليوم، وعلى قياس اللغة الأخرى: (قَالُوا لَانَ) فتثبت واو الضمير، لأن اللام لم تُنزل تنزِيلَ السكون، ألا ترى أنه حَذَفَ الهمزة التي تُجَلِّب لسكون الحرف الذي تدخل عليه، ونقول على قياس اللغة الأولى: مِلَانَ، إذا أردت: من الآنَ، فحذفت النون لالتقاء الساكنين، كما حذفته من قول الشاعر^(٣):

أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةَ

غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ

وتقول على قياس اللغة الأخرى: مِنْ لَانَ، فلا تحذف النون، لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تُحرَّك الحاء من قوله: «فَبُحْ لَانَ» فعلى هذا مجرى هذا الباب.

(١) (قَالَ لَانَ) بتخفيف الهمز مع حذف الواو لالتقاء الساكنين، هي قراءة أهل المدينة. انظر تفسير القرطبي ١ / ٤٥٥ والخصائص ٣ / ٩١.

(٢) في الأصل: نحو اليوم والصواب بح اليوم كما أثبتنا.

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري ١ / ٩٧ والخصائص ١ / ٣١١ واللسان (ألك) قال ابن الشجري: أبو دختنوس: لقيط بن زرارة التميمي ودختنوس: اسم بنته، وكان مجوسياً، قال في اللسان: سماها باسم بنت كسرى. والمألكة: الرسالة. ووردت روايته فيه «عن» بدل «غير».

أما ما ذكره من رواية المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ:
 (آلآن) مستفهمه جداً، وكذلك قال ابن أبي أويس، عن نافع:
 بهمزة واحدة، فقوله: مستفهمه جداً لا يخلو من أحد أمرين:
 إما أن يريد أنه كان يمدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال:
 ألحمر، فلما ألحق همزة الاستفهام مدّ، ويريد أنه كان يقطع
 الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن
 للاستفهام، فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لحمر، ولا
 همزة فيه، فتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام، ويمدّ، فهو كقوله:
 (الكم الذكر وله الأنثى) [النجم / ٢٠] في أنه لا يجوز أن
 يمدّ. ويقوي هذا الوجه ما قاله أحمد، وكذلك قال ابن أبي
 أويس عن نافع بهمزة واحدة. قال: وقال أحمد بن صالح عن
 قالون همزة واحدة بعدها مدّة، فهذا قد فسر، ولا يكون هذا إلا
 على قول من قال: ألحمر (ءالآن).

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: (آلآن)، إنه كان
 يقرأ بفتح اللام ومدّ الهمزة الأولى ولا يهمز بعد اللام، فإن
 ذلك على قول من قال: ألحمر، كأنه قال: آلآن، فأثبت همزة
 الوصل مع تحريك اللام، كما أثبتنا في قولهم: ألحمر، فإذا
 دخلت همزة الاستفهام قلبت همزة الوصل ألفاً، فقلت:
 (أالآن)، كما تقول: الرجل قال ذاك؟ ومن فصل بين الهمزتين
 إذا التقتا بالألف فقال: (أأأنت) (أأأذرتهم) لم يفصل هنا بها،
 لأنه لا تثبت هنا همزتان، ألا ترى أن الثانية التي للوصل تقلب
 ألفاً؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التي تفصل بين الهمزتين، كما
 تفصل بينه النونين إذا قلت: إضربنان زيداً، فعلى هذا وجه

قراءة نافع هذه التي حكاها ورش، وعلى هذا أيضاً ما حكاه أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال: وكلّهم قرأ: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ)، بالنون غير عاصم، فإن حفصاً روى عنه: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ) بالياء^(١). عند الخمس والأربعين^(٢) منها.

قال أبو علي: يحتمل قوله: (كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا) ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون صفة لليوم، والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف، والثالث: أن يكون حالاً من الضمير في (نَحْشُرُهُمْ).

فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل صربين من التأويل: أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) [الطلاق / ٢] أي: أمسكوهُنَّ قَبْلَهُ. وكذلك: (فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ) [البقرة / ٢٢٦] أي قبل انقضاء الأربعة الأشهر، وكذلك قوله: (يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ) [البقرة / ٢٢٨]، قال أبو الحسن: يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَتَهُمْ.

(١) السبعة ٣٢٧.

(٢) إذ ورد في الآية ٢٨ قوله سبحانه أيضاً: (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم... الآية) وليست مقصودة في القراءة. وتتمه الآية ٤٥ من سورة يونس: (ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بقاء الله وما كانوا مهتدين).

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة، كقولك: الناس رجالان: رجلٌ أكرمتُ، ورجُلٌ أهنتُ. ومثُلُ هذا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله: (تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا، وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ) [الشورى / ٢٢]، التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فحذف المضاف.

وإن جعلته صفةً للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا، وتمثيلاً: (كأن لم يلبثوا) قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذِفَ العائدُ من الصفة، كما تحذفه من الصلة في نحو: (أهذا الذي بعثَ الله رسولاً) [الفرقان / ٤١]، وإن جعلته حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شيء في اللفظ لأنَّ الذكر من الحال قد عاد إلى ذي الحال، والمعنى: نَحْشُرُهُمْ مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة.

فأما (يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين، أحدهما: أن يكون معمول: (يتعارفون)، والآخر: أن يكون معمولاً لما دَلَّ عليه قوله: (كَأَن لَّمْ يَلْبُثُوا)، فإذا جعلته معمولاً لقوله: (يتعارفون) انتصب (يوم) على وجهين: أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون في هذا اليوم، والآخر: أن يكون مفعولاً على السَّعة على:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار^(١)

(١) سبق ٢٠ / ١ و ٢ / ٢٧٩.

ومعنى (يتعارفون) يحتمل أمرين. أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إمامتهم التي وقع حشرهم بعدها وحُذِفَ المفعول للدلالة عليه، كما حذف في مواضع كثيرة، وعُدِّي تفاعل، كما عُدِّي في قول ذي الرُّمة^(١):

.... تَحَاسَنَتْ

بِهِ الْوُشْيَ قَرَأْتُ الرِّيحَ وَخُورَهَا

وَأَنشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢).

تَخَاطَطَ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ

أو يكون أعمل الفعل الذي دلَّ عليه يتعارفون، ألا ترى أنه قد دلَّ على يستعملون ويتعرفون، وَمِنْ حَذَفِ المفعول قوله: (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا

(١) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

وَمِنْ جُرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ

بِهَا الْوُشْيَ قَرَأْتُ الرِّيحَ وَخُورَهَا

وقرأت الرياح: بواردها. والجردة من الرمل بمعنى الجرداء، وهي التي ليس فيها شجر، وغفل: ليس بها علم، والخُور: أراد بها خور الرياح، وهو ما لان منها - انظر ديوانه ٢٣٢/١ والمعاني الكبير ٥٨٦، ١١٩٢.

(٢) صدر بيت لأوفى بن مطر المازني وعجزه:

وَأَخَّرَ يَوْمِي فَلَمْ يُعْجَلْ

مجاز القرآن ٢/ ٥ وهو في السمط ص ٤٦٥ مع آخر قبله وهو:

أَلَا أَبْلُغَا خُلَّتِي جَابِرًا

بَأَنَّ خَلِيلَكَ لَمْ يَقْتُلْ.

وانظر شرح أبيات المغني ٧/ ٤١ واللسان (خطأ).

فَأَغْشَيْنَاهُمْ) [يس / ٩]، التقدير: فأغشيناهم السدَّ، أو مثل السدِّ فهم لا يُبْصِرُونَ لما أغشيناهموه من ذلك. وتعرَّفُوا مدَّة اللَّبثِ هاهنا، كما تعرَّفوها في قوله: (قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ، قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالُوا رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ) [الكهف / ١٩]، وكقوله: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ، قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [المؤمنو / ١١٢]، فتعارفهم مدَّة لَبِثِهِمْ كما ذكرت لك في هذه الآي.

والآخر في التعارف ما جاء من قوله: (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ. قَالَ قَائِلٌ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ)، [الصافات / ٥٠ - ٥١] (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ. قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ) [الطور / ٢٥ - ٢٦] وتعرَّفهم يكون على أحد هذين الوجهين. فعلى هذا يكون قوله: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) معمول يتعارفون، والآخر: أن يكون (يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) معمول ما دلَّ عليه قوله: (كَأَنَّ لَمْ يَلْبُثُوا)، ألا ترى أن المعنى: تُشَابِهُ أحوالُهُمْ أحوالَ من لم يَلْبَثَ، فيعمل في الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل في الظرف، وإن تقدم الظرف عليه، كقولهم: أكل يوم لك ثوب، ومثل ذلك في الحمل على المعنى قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان / ٢٢] وقول أبي ذؤاد^(١):

قَرَّبْنَاهُ وَلَا تَقِيلَنَّ وَاعْلَمْ
أَنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَادٍ

(١) ليس في شعره المجموع ضمن «دراسات في الأدب العربي» لغراباوم.

فإذا حملته على هذا، لم يجوز أن يكون صفة للمصدر، لأن الموصوف الذي هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشُرُهُم حشراً كأن لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يَتَقَدَّمُ عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز أيضاً أن تجعله صفة لليوم على هذا، لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، ألا ترى الصفة إيضاحاً للموصوف وتبييناً له، كما أن الصلة كذلك، وإذا كان على هذا لم يَسُغْ عملٌ واحدٌ منهما فيما يوضحه ويبينه، لِيَتَنَزَّلَ منزلة بعضه، فإن قلت: فإذا قَدَّرْتَ (كأن لم يَلْبَثُوا) تقدير الحال من الضمير هل يجوز أن يكون (يوم) معمولاً له؟ فإنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ العامل في الحال نَحْشُرُ، ونحشُرُ قد أضيف اليوم إليه، فلا يجوز أن يعمل في المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه، لأنَّ ذلك يوجب تقديمه على المضاف ألا ترى أنه لم يجوز: القتال زيداً حين تأتي.

وإذا جَعَلْتَ (يتعارفون) العامل في (يوم نَحْشُرُهُم) لم يجوز أن يكون صفة لليوم على أَنَّكَ كأنَّكَ وصفتَ اليومَ بقوله: (كأن لم يلبثوا)، و(يتعارفون)، فوصفت (يوم نَحْشُرُهُم) 'بجملتين'، لم يجوز أن يكون معمولاً لقوله: (يتعارفون) لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجمْل، وإن أضيف لأنَّ الإضافة ليست بمحضة فلم تُعرِّفه.

ويدلُّ على النون في (يوم نَحْشُرُهُم) قوله: (وَحَشَرْنَاَهُمْ فلم نُغَادِرْ مِنْهُمُ أحداً) [الكهف / ٤٧] وقوله: (فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً) [الكهف / ٩٩]، وقال: (وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى [طه / ١٢٤]).

ويدلُّ على الياء قوله: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ) [النساء / ٨٧] ويدلُّ على مقاربة الياء والنون في ذا النحو قوله: (وكذلك نجزي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ) [طه / ١٢٧]، فنعلم من هذا أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يجري مجرى الآخر.

قال: كلُّهم قرأ: (نُنَجِّي رُسُلَنَا)^(١) [١٠٢] مشددة الجيم غير الكسائي وحفص عن عاصم فَإِنَّهُمَا قرءا: (نُنَجِّي رُسُلَنَا)^(١) خفيفة، وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: (ثم نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا) [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباكون: (نُنَجِّي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم^(٢).

قال أبو علي: قالوا نجا زيد، قال^(٣):

نجا سالمٌ والروحُ منه بشدِّقه
ولم يَنْجُ إِلَّا جَفْنٌ سيفٍ ومِزْرًا

فإذا عَدَيْتَهُ، فإن شئتَ قلت: أنجيتُهُ، وإن شئتَ قلت: نَجَّيْتُهُ، كما تقول فَرِحَ، وأفرحتُهُ وفَرَحْتُهُ.

ومن حجة من قال: (نُنَجِّي): (فَأُنْجَاهُ اللهُ مِنَ النَّارِ)

(١) في الأصل: (ننجي المؤمنين) وهي من سورة الأنبياء، وسيأتي الكلام عنها في موضعه. وكذلك ورد اللفظ عند ابن مجاهد، والظاهر أنه سهو تبعه عليه الفارسي.

(٢) السبعة ٣٣٠.

(٣) لحذيفة بن أنس. في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٥٨ واللسان (جفن) وقد سبق انظر ٤ / ٣٢٢.

[العنكبوت / ٢٤]، وحجة من قال: (نُنَجِّي) (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا) [فصلت / ١٨]، وكلاهما حسن، قال الشاعر^(١):

وَنَجَّى ابْنَ هِنْدٍ سَابِحٌ ذُو عُلَالَةٍ
أَجَشُّ هَزِيمٍ وَالرَّمَا حُ دَوَانِي

أبو بكر عن عاصمٍ (وَنَجْعَلُ الرَّجْسَ) [يونس / ١٠٠] بالنون، وروى حفص عن عاصمٍ بالياء، وكذلك الباقون^(٢).

حجة من قال: (يَجْعَلُ) بالياء قوله: (كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام / ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) [يونس / ١٠٠]، والنون في هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما قوله: (الرَّجْسَ) فقال أبو عبيدة: الرَّجْزُ: العذاب^(٣). قال: والرجز والرجس واحد، والدلالة على أن الرَّجْزَ العذاب. قوله: (لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرَّجْزَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف / ١٣٤] وقوله: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرَّجْزَ) [الأعراف / ١٣٥]، ومنه: (فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ) [البقرة / ٥٩]، وقال: (وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ) [المدثر / ٥]، وكأن المعنى - والله

(١) البيت للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو من قصيدة له في الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤. برواية: «ابن حرب» بدل «ابن هند» وانظر اللسان (جشش). والفرس الأجش: الغليظ الصهيل.

(٢) السبعة ص ٣٣٠.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٤١.

أعلم - وذا الرجز، أي: الذي يؤدي عبادته إلى العذاب. قال أبو الحسن^(١): وقال بعضهم: (والرُّجَزُ فَاهْجُرُ)^(٢) قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه، قال: وأما الرُّجَزُ فهو الرِّجْسُ، قال، وقال: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) [التوبة / ٢٨]، قال: والنَّجَسُ: القَذَرُ.

وقال الكسائي فيما أخبرنا أبو بكر: الرِّجْسُ: التَّنُّ:

قال أبو علي: فكأنَّ الرِّجْسَ على ضربين: أحدهما: أن يكون في معنى الرجس، وهو العذاب، والآخر: أن يُعْنَى به النجس والقذر، ومن ذلك قوله: (أَوْ لَحْمٌ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) [الأنعام / ١٤٥] فقوله: (وَيَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام / ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعذبون، كما قال: (وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ) [الفتح / ٦]، ويجوز أن يكون المعنى فيه أنه يحكمُ بأنَّهم رجس، كما قال: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) [التوبة / ٢٨]، أي: ليسوا من أهل الطهارة، فذمُّوا على خروجهم، وإن لم تكن عليهم نجاسة من نحو البول والدم والخمر، والمعنى: أن الطَّهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه الطَّهارة هي ما ثبت لهم من قوله: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) [التوبة / ١٠٣].

(١) أبو الحسن هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وكلامه في معاني القرآن ١ / ٩٨ عند تفسيره آية البقرة / ٥٩.

(٢) قوله: (الرُّجَزُ) بضم الراء هي قراءة حفص والمفضل عن عاصم، وقراءة الباقيين وأبي بكر بكسر الراء. وستأتي في موضعها.

فقوله: (تَطَهَّرُهُمْ)، لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون المعنى: تطهَّرُهُمْ أنت أيّها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهَّرُهُمْ، فقوله: (تَزَكِّيهِمْ بِهَا) يقوِّي الوجه الأوّل، لأن «تَزَكَّى» للآخذ، فكَذلك يكون (تَطَهَّرُهُمْ) له، ويجوز أن يكون منقطعاً، أي: وأنت تزكّيهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تُزل شيئاً نجساً عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين أيضاً الطهارة بقوله: (يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ) [التوبة / ١٠٨] فأما قوله: (طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ) [الحج / ٢٦] فيجوز أن يُراد به: أخرج عنه ما يُعبد من وثن من دون الله، حتى يَطَهَّرَ، لأنّ الأوثان قد أُطلق عليها الرّجس في قوله: (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) [الحج / ٣٠] وقوله: (وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ) [المدثر / ٥].

حفص عن عاصم يقف (تَبَوَّأَ) [يونس / ٨٧] بياء من غير همز، ذكر لي ذلك عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي مسلم عن أبيه عن حفص عن عاصم.

قال: وكان حمزة يقف (تبوّأ) ^(١) غير أنه يُلَيِّنُ الهمزة، يشير إليها بصدده. والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف في وزن تَبَوَّعًا ^(٢).

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري ^(٣) أن أبا زيد

(١) رسمت في السبعة: (تبوّأ).

(٢) السبعة ٣٢٩.

(٣) جاء على حاشية (ط): بلغت.

قال: بَوَّأتُ فلاناً منزلاً تبويثاً، والاسم البيثة: فقلوه (تَبَوَّأ) في قوله: (أَنْ تَبَوَّأَ)^(١) فعل يتعدى إلى مفعولين، يدلّ على ذلك قوله: (لِنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت / ٥٨]، فأما اللام من قوله: (لِقَوْمِكُمَا) فكالتّي في قوله: (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل / ٧٢]، والمفعول الأوّل لعلامة الضمير في قوله: (لِنُبَوِّئَنَّهُمْ)، ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين: أحدهما: أن لا يتعدى نحو: انشَوَى وانثَأَى^(٢)، في مطاوع شَوَيْتُهُ وثَأَيْتُهُ. والآخر: أن يتعدى كما تعدّى ما هو مطاوع له، وذلك نحو: تَعَلَّقْتُهُ، وَتَقَطَّعْتُهُ، فتعلّقته يتعدى كما تعدّى عَلِقْتُهُ، وليس فيه أن ينقص مفعول المطاوع عمّا كان يتعدّى إليه ما هو مطاوع له. فإذا كان كذلك، كان اللام على الحدّ الذي ذكرنا، ويقوّي ذلك قوله: (وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ) [الحج / ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع في قوله: (أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمَا).

فأما قوله: (مَكَانَ الْبَيْتِ) فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون ظرفاً، والآخر: أن يكون مفعولاً ثانياً، فأما الظرف، فيدلّ عليه قوله^(٣):

(١) تمام الآية: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ).

(٢) من الثأى وهو خرم خَرَزَ الأديم، وثأيت الخَرَزَ إذا خرمته (اللسان ثأى).

(٣) وهو ابن هرمة، والأرجح أنه من قصيدته التي مطلعها:

إِنَّ سُلَيْمِي وَاللّٰهُ يَكْلُوهَا

ضَنْتَ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا

انظر معجم مقاييس اللغة ١ / ٣١٢ وشرح أبيات المغني =

وَبُوتَتْ فِي صَمِيمٍ مَعْشِرَهَا
فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مَبُوءُهَا

فكما أن قوله: «في صميم معشرها» ظرف كذلك يكون (مكان البيت).

والمفعول الثاني الذي ذكر في قوله: (لَنُبُوتَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت / ٥٨]، ولم يُذكر في هذه لأن الفعل من باب أعطيت، فيجوز أن لا يذكر، ويقتصر على الأول، ويجوز أن يكون مكان البيت مفعولاً ثانياً^(١)، وكذلك قوله: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ) [يونس / ٩٣]، ويجوز أن يكون مكاناً مثل مكان البيت، والمفعول الثاني فيه محذوف، وهو (القرية) التي ذكرت في قوله: (وَإِذْ قُلْنَا اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا) [الأعراف / ١٦١]، ويجوز أن يكون مصدراً، أي تَبُوءُ^(٢) صِدْقٍ، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من وجهين: أحدهما: أن تجعله اسماً غير ظرف كما قال^(٣):

٦ / ٢٠٢. وورد في اللسان (بوأ) بغير نسبة برواية «وتم في قومها» قال في شرحه: «إنها نزلت من الكرم في صميم النسب».

(١) على هامش (ط): بلغت.

(٢) رسمت في الأصل هكذا: «تبوأ» وآثرنا الرسم الإملائي المناسب للحركة.

(٣) استشهد به سيبويه ١ / ٢٠٧ ولم ينسبه - بينما نسبه الأعلام إلى الأخطل وليس في ديوانه للسكري وقد ورد في ديوان جرير (ط. الصاوي) ص ٤٨٦ ونسبه البغدادي إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ١ / ٤٥٨ نقلاً عن الأملدي في المؤلف ص ١١٥ وانظر المقتضب ٤ / ٣٥٠ - الاشتقاق ٣٣٦ - الشعراء / ٦٣١.

قال الأعلام: الشاهد فيه رفع المكان الآخر لأنه خبر عن الأول، ولا

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ
مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ
والآخر: أَنْ تَجْعَلَهُ بعد أَنْ تستعمله ظرفاً اسماً، كما
قال (١):

وَسَطُهَا قَدْ تَقَلَّقَا

وفي التنزيل: (هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ) [آل عمران / ١٦٣].
ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أَنْ يُتَّسَعَ فَيُقَدَّرَ نَصْبُهُ، وإن كان
مصدرًا، تَقْدِيرُ انتصاب المفعول به، فأما قوله (٢):

لَهَا حُكْمُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتُ
بِأَخْفَافِهَا مَأْوًى تَبَوَّأَ مَضْجَعًا

فعلى حذف أحد المفعولين، أي: تَبَوَّاتُ مرعاها مَأْوًى،
وتَبَوَّأَ الراعي بُقْعَةً مَضْجَعًا، وكذلك قوله: (وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ)
[الأعراف / ٧٤] بَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ منازل أو بلادًا.

وأما قوله: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَوَّأً صِدْقٍ)
[يونس / ٩٣]، فَاَلْمَبَوَّأُ يجوز أَنْ يكون مصدرًا، ويجوز أَنْ

= يكون ظرفًا، لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجملة
في الدناءة والخسة.

(١) جزء بيت للفرزدق سبق بتمامه في ١ / ٣٩ - ٢٥٢.

(٢) البيت لعبيد بن الحصين الراعي النميري، وقد سَمَّى الراعي لأنه قال هذا
البيت يصف فيه الإبل.

انظر الخصائص ٢ / ١٧٨ وفيه: «لها مالها» بدل «لها حكمها»
و«مرعى» بدل «مأوى». الاشتقاق ٢٩٥، الجمهرة ٣٤٧/٢ وفيها: «لها
أمرها».

يكون مكاناً، والمفعول الثاني على هذا محذوف كما حذف من قوله: (وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ)، ويجوز أن ينصب المبوأ على الاتساع، وإن كان مصدراً نصب المفعول به، ألا ترى أنه أجاز ذلك في قوله: أما الضَّرْبُ فأنْتَ ضاربٌ، وأما البيوت من قوله: (بِمِصْرَ يَبُوتًا) فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها^(١) فالبيوت كالعُرف من قوله: (لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا) [العنكبوت / ٥٨].

فأما قوله: (نَتَّبَوُّا مِّنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر / ٧٤]، فيجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون قوله: (مِّنَ الْجَنَّةِ) كقولك: نَتَّبَوُّا الْجَنَّةَ. فأما قوله: (حَيْثُ نَشَاءُ) فيحتمل أن يكون ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً، كأنه: نَتَّبَوُّا الْجَنَّةَ منازلها حيث نشاء، ويجوز أن يكون: (حيث نشاء) في موضع نصب، بأنه المفعول الثاني، يدل على ذلك قول الشَّامِخ:

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَِةِ عَامِرٌ
أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(٢)

(١) في الأصل لاختصاصها وهو سهو من الناسخ.

(٢) حلَّاهَا: منعها من الماء أي: الحُمُر - عامر أخو الخضر: قانص مشهور كان من أرمى الناس - ذو الأراكَة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، والنواحز: التي بها نحاز، وهو داء يأخذ الإبل والدواب في رثاتها فتسعل سعالاً شديداً، قال ابن قتيبة في شرح البيت (المعاني الكبير ٧٨٣/٢): والنواحز: التي بها نحاز فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها. وانظر ديوانه ١٨٢/٢. وفي الأصل: «تكون» بدل «تكوى» وهو سهو من الناسخ. وقد ورد في طرة النسخة (ط): هنا كلمة: بلغت.

فأَمَّا قولك: بَوَّأتُ فلاناً منزلاً، وتعدّيه إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: بَاءَ فلانٌ منزله، أي: لزمه، وإن كنا لا نروي ذلك. ولكن يدلّ على ذلك قولهم: المباءة، وقالوا: الإبل في المباءة، وهي المراح الذي تبّيت فيه، فالمباءة اسمُ المكان، وإذا كان اسمُ المكان مَفْعَلاً، أو مَفْعَلاً، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يَفْعُلُ، فكأنه: بَاءَ المنزل، وبوّأته أنا المنزل.

فأَمَّا وَقَفُ عاصم في قوله: (تَبَوَّيَا)، وقلبه الهمزة ياءً في الوقف، وإن كان من بَوَّأتُ؛ فلأنّ الهمزة قد تُبدل منها في الوقف حروفُ اللين، ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلَوُ^(١)، في الوقف، وقالوا: من الكَلَيّ، وإنما فُعِلَ ذلك بالهمزة عند الوقف لأنها تَخْفَى فيه كما تخفى الألف، فأُبدِلَ منها حرفُ اللين، كما أُبدِلَ من الألف في قولهم: أفعَوْ وأفعِي، لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسمع. فإن قلت: فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخراً في (تَبَوَّيَا) قيل: يجوز أن يكون لم يُعْتَدَ بالألف لما كانت للتثنية، والتثنية غير لازمة للكلمة، فلمّا لم تلزم لم يُعْتَدَ بها، فصار الوقف كأنه على الهمزة، لأن كثيراً من الحروف التي لا تلزم لا يُعْتَدَ بها، ومن ثم لم تقع حرف رويّ، كما لم تقع أَلِفُ النَّصْبِ رَوِيّاً لاجتماعها معها في أنها لا تلزم، لأن من العرب من يقول: رأيتُ زيدُ، فلا يبدل ويحذف، وعلى هذا قوله^(٢):

(١) أي: هو الكَلَأُ.

(٢) عجز بيت للأعشى وقد سبق في ١٤١/١ وانظر الخصائص ٩٧/٢ والخزانة ٢٦٤/٢ وشرح المفصل ٧٠/٩.

وَأَخْذُ مَنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ

ولاً تثبت أيضاً في موضع الرفع والجبر، فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأما وقف حمزة (تبوّأ) فهذا على أنه خَفَّفَ الهمزة، وتخفيف هذه الهمزة أن تجعل بين بين، ولا تلحقه ألف التثنية. على هذا يتأوله ناسٌ من القراء وهو الصحيح. فأما قول أحمد: يشير إليها بصدّره، فهو من ترجمة القراء، وصحّته على ما ذكرت لك، وهذا في قول حمزة على وزن: تبوّعا، إلا أن الهمزة إذا خُفِّفَتْ نَقَصَ الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهي متحركة في الحقيقة. فأما قوله: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) [الحشر / ٩]، فيكون على: تبوّؤوا الدارَ، أي: تبوّؤوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان، لأن الإيمان ليس بمكان فَيَتَبَوَّأُ، فيكون كقوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس / ٧١]، ويجوز على: تبوّؤوا الدارَ ومواضع الإيمان، ويجوز أن يكون: تبوّؤوا الإيمان، على طريق المثل كما تقول: تبوّؤوا من بني فلان الصِّمَمَ، وعلى ذلك قول الشاعر^(١):

وَبُؤْتُ فِي صَمِيمٍ مَعْشَرَهَا
فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مَبَوُّهَا
كلّ هذه الوجوه ممكنٌ.

(١) تقدم ذكره قريباً ص ٣٠٨.

سورة هود

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: (إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) [٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (أَنِّي لَكُمْ) بفتح الألف.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (إِنِّي) بكسر الألف^(١).

وجه قول من فتح: أَنَّهُمْ يحملونها على (أرسلنا)، أي: أرسلنا بأني لكم نذير، فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لَكَانَ أَنَّهُ، لَأَنَّ نوحاً اسم للغيبة فالراجع إليه ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب؛ قيل: هذا لا يمنع من حمله على (أرسلنا) وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ، ألا ترى أن قوله: (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) [الأعراف / ١٤٥] ثم قال: (فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ)، فكذلك الآية التي اختلف في قراءتها.

(١) السبعة ٣٣٢.

قال أبو علي: ووجه قول من كسر (إني) أنه حملة على القول المضمر، لأنه مما قد أضمر كثيراً في القرآن، وسائر الكلام كقوله: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد / ٢٣] أي: يقولون، وقوله: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ) [الزمر / ٣]، فهو على: قالوا ما نعبدُهم. فكذاك قوله: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ لَهُمْ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ). فالكلام في هذا على وجهه، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة، كما كان ذلك في قول من فتح (أن).

فإن قلت: فهلاً رجَّحتَ قراءة من فتح أن على قراءة من كسرهما، لأنَّ قوله: (أن لا تعبدوا) [هود / ٢٦] محمولٌ على الإرسال، فإذا فَتَحَتْ أن كان أشكل بما بعدها لحملها جميعاً على الإرسال؟ قيل: لا يرجح ما ذكرت الفتح وذلك أن قوله: (إني) من قوله: (إني لكم) في قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به ممَّا بعده، كما كان قوله: (قل إن الهدى هدى الله) اعتراضاً بينهما في قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتيتُمْ) [آل عمران / ٧٣]، فكذاك قوله: (إني لكم نذيرٌ مُبِينٌ).

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (بَادِيَ الرَّأْيِ) [هود / ٢٧].

فقرأ أبو عمرو وحده: (بَادِيَ الرَّأْيِ). فهمز بعد الدالِ (الرأي) لا يهمزُهُ، وكلَّهم قرأ: (الرأي) مهموزة غيره.

وقرأ الباقون: (بادي) بغير همز، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه لا يهمز (الرأي). اليزيدي عن أبي عمرو لا يهمز (الراي) إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة ويهمز إذا حقق^(١).

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال^(٢): يقال: أنت بادي الرأي تريد ظلمنا، لا يهمز، وبإدائ الرأي مهموز، فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت فيما بدا في الرأي وظهر، أي: ظاهر الرأي، ومن همز أراد: أنت أول الرأي ومبتدأه، وهما في القرآن: (أَرَادِلْنَا بِإِدْيَاءِ الرَّأْيِ) و(بادي الرأي) بهمز وبغير همز.

قال أبو علي: المعنى فيمن قال: (بادي الرأي) فجعله من بدا الشيء إذا ظهر، وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأي، أي لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين له. ومن همز أراد: اتبعوك في أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأي بفكر وروية فيه، وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى، لأن الهمز في اللام فيها ابتداء للشيء وأوله، واللام إذا كانت واواً كان المعنى الظهور قال^(٣):

(١) السبعة ٣٣٢ وزاد فيه: روي عنه الهمز وتركه، وهذه علته.

(٢) انظر اللسان (بدأ).

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٩٤، وقوله: *النهض: النجيج أي: المجدد (اللسان نجح) ومثول: ذهاب، من: مثل يمثل: زال عن موضعه (اللسان مثل) وأنشد البيت. وروايته فيه «لما يرى» بدل «لصيده».*

يُقَرَّبُهُ النَّهْضُ النَّجِيحُ لَصِيدِهِ
فَمِنْهُ بُدُوٌ مَرَّةً وَمُثُولُ

أي: يظهر مرة ويخفي أخرى، وابتداء الشيء يكون ظهوراً، وإن كان الظهور قد يكون ابتداءً وغير ابتداءً، فلذلك تستعمل^(١) كل واحد من الكلمتين في موضع الأخرى كقولهم: أما بادي بدٍ فإني أحمد الله، وأما بادىء بدءٍ فإني أحمد الله^(٢)، وقيل في واحد الأبداء التي هي المفاصل من الإنسان وغيره: بدءٌ وبداءٌ مقصورٌ غير مهموز. وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفاً كما جاز في فعيل، نحو: قريب، ومَلِيٍّ، لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى، نحو: عالمٍ وعليمٍ، وشاهدٍ وشهيدٍ، ووالٍ ووليٍّ، وحَسَنٌ ذلك أيضاً إضافته إلى الرأي. وقد أجزوا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم: إما جهد رأي فإنك منطلقٌ، فهذا لا يكون إلا ظرفاً وفَعْلٌ إذا كان مصدراً، وفاعلٌ قد يتفقان في أشياء، وقد يجوز في قول من هَمَزَ فقال: (بادىء الرأي) إذا خفف الهمز أن يقول: (بادي) فيقلبُ الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مِيرٌ في جمع مِثْرَةٍ، وَذِيبٌ في جمع ذِئْبَةٍ، والعامل في هذا الظرف هو قوله: (اتَّبَعَكَ) من قوله: (ما نَرَاكَ اتَّبَعَكَ) [هود / ٢٧]، التقدير: ما اتَّبَعَكَ في أول رأيهم، أو فيما ظَهَرَ من رأيهم، إلّا

(١) في الأصل: ما تستعمل.

(٢) في اللسان (بدا): وقال اللحياني: أما بادىء بدءٍ فإني أحمد الله، وبادي بداءً، وبادىء بداءٍ، وبدا بدءٍ، وبداءة بداءة، وبادي بدو، وبادي بداء. أي أما بدء الرأي فإني أحمد الله.

أرادلنا، فأخّر الظرف وأوقع بعد إلّا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيت أحداً إلا زيدا درهماً، فأوقعت بعد إلّا اسمين لم يجز، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعولٍ، ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماء والخشبة، فنصبت الخشبة؛ لم يجز أن تتبعه اسماً آخر فتنصبه: فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلّا، وأوقعت بعدها اسماً مفرداً، لم يجز أن تتبعه آخر، وقد جاز ذلك في الظرف، لأن الظرف قد اتسع فيه في مواضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: كم في الدار رجلاً، ففصلوا بينهما في الكلام، وقالوا: إن بالزعفران ثوبك مضبوغ، ولو قلت: إن زيدا عمراً ضارب، تريد: إن عمراً ضارب زيدا، لم يجز، وقال الشاعر^(١):

فلا تلحني فيها فإنّ بحبّها
أخاك مصاب القلب جمّ بلبله^(٢)

وقياس الحال في هذا قياس الظرف في الجواز، وإن لم يجز غيرهما في ذلك. فإن قلت: فهلاً يجوز أن يكون قوله: (ما نراك) من قوله: (وما نراك أتبعك) اعتراضاً، بمنزلتها في قول الأعشى^(٣):

(١) سبق في ٤١١/٣.

(٢) جاءت في الأصل: بلا به. وهو سبق قلم.

(٣) المذاكي من الخيل: التي قد بلغت أسنانها - المسنقات: المتقدمات القلائص: الإبل، وكانوا في غاراتهم يركبون الإبل ويسوقون أمامها الخيل =

وَمَا خَلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ
عَرَّاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا

والمعنى: وما أبقي بيننا من مودة، ألا ترى أن قوله: أبقي، لا يجوز أن يكون مفعولَ خِلْتُ، وإنما المعنى: وما أبقي بيننا من مودة، فكَذلك يكون قوله: (وَمَا نَرَاكَ أَتْبَعَكَ) كأنه: وما أتبعك ويكون: (نراك) اعتراضاً؛ فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت، لأنَّ الفعل قد تعدَّى إلى المفعول، ولم يتعدَّ في البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لَمَّا لم يَتَّعَدَّ، كما جاز إلغاؤه في قولهم: زيدٌ ظننت منطلق، ولو أُلغِيته وقد عدَّيته إلى مفعول، لم يَجْزِ، وكذلك إذا اعترضت به، فلا يكون قوله (أَتْبَعَكَ) بمنزلة خِلْتُ في بيت الأعشى. فإن قلت: فقد قال آخر^(١):

وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً
تُحْدِثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكُؤُهَا

فعُدِّي أرى إلى الضمير، وجعل أراها اعتراضاً، قيل: لا يكون قوله: (نراك) بمنزلة قوله: وما أراها، وذلك أن الضمير في أراها يكون كناية عن المصدر فلا يقتضي مفعولاً ثانياً، وفي قوله: (وما نراك) المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر فلا تكون الآية في قياس البيت، فلو قلت:

= فلا يركبونها إلا إذا قاربوا موضع الغارة حتى لا يتعبوها ويجهدها لينزلوا

بها إلى القتال موفورة القوة والنشاط. انظر ديوان الأعشى / ١٥١.

(١) البيت لابن هرمة. وهو من شواهد المغني، انظر شرح أبياته للبغدادى

ما ضرب القومُ إلا بعضهم بعضاً، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها، فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى:

وَلَيْسَ مُجِيراً إِنْ أَتَى الْحَيَّ حَائِفاً
ولا قائلاً إلا هو المتعيباً^(١)

فإن المتعيب يكون على مضمرة تقديره: يقول المتعيب، تحمل: «إلا هو» على المعنى لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملته في هذا على المعنى، كما حملته عليه في قولهم: ما قام إلا هند. فإن قلت: أحمل المتعيب على المعنى، لأن المعنى يقول: هو المتعيب، فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها في (الرأي)، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاص.

اختلفوا في فتح العين وتخفيف الميم، وضم العين وتشديد الميم من قوله عز وجل: (فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمُ) [هود/ ٢٨]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (فَعَمِيَتْ) بتخفيف الميم وفتح العين.

(١) ليس مجيراً: أي أنه لا يملك أن يؤمن رجلاً فيجعله في جواره لأن الناس لا يحترمون هذا الجوار، وإنما يحترمون جوار القوي، فلا يجرؤون على أن ينالوا جاره بالأذى، والمتعيب: اسم مفعول من تعيب، أي: عاب وتنقص، ديوانه / ١١٣.

وقرأ حمزة والكسائي (فَعْمِيْتُ) بضم العين وتشديد الميم، وكذلك حفص عن عاصم (فَعْمِيْتُ) مثل حمزة^(١).

قال أبو علي: يدل على قوله: (فَعْمِيْتُ) اجتماعهم في قوله: (فَعْمِيْتُ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ) [القصص / ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز في قوله: (فَعْمِيْتُ عَلَيْكُمْ) أمران: أحدهما أن يكون عَمُوا هم عنها، ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنما يُعمى عنها، فيكون هذا كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال، وفي التنزيل: (وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) [إبراهيم / ٤٦] وقال الشاعر^(٢):

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ
وسائره بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ
والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت. كقوله^(٣):

(١) السبعة ٣٣٢.

(٢) من شواهد سيويه التي لم ينسبها. أراد: مدخل رأسه الظل. الكتاب

٩٢ / ١ - أمالي المرتضى ١ / ٥٥ - تأويل مشكل القرآن / ١٩٤.

(٣) البيتان لذي الرمة و«صَرَى»: طال حبه - وعافي الثنايا: دارس الطرق والأجن: المتغير، والمخاض: الحوامل، والضوارب: تضرب مَنْ دنا منها لأنها لواقع وقوله: شَرَكٌ بالجِر، رَدَّها على «ماءٍ» في البيت السابق، ورواها في اللسان (عمي) بالنصب، وقال: وعمٍ شَرَكٌ، كما يقال: عمٍ طريقاً. وعم مسلماً، يريد: الطريق ليس بَيْنَ الأثر، وشَرَكٌ الطريق: جواده، الواحدة شركة. ورواية الديوان «شَرَكٌ» بالرفع، وأشار في الشرح إلى رواية النصب ووجهها. وعجز البيت الثاني:

مراريٌّ مخشيٌّ به الموتُ ناضِبٍ

قوله: بيني وبينه مراري، أي: بيني وبين الماء مراري، الواحدة =

وَمَاءٍ صَرِيٍّ عَافِي الثَّنَايَا كَأَنَّهُ
مَنْ الْأَجْنِ أَبْوَالُ الْمَخَاضِ الضَّوَارِبِ
عَمِ شَرَكِ الْأَقْطَارِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . . .

أي: خفي. وقال آخر^(١):

ومهمه أطرافه في مهمه
أعمى الهدى في الحائرین العمه

أي خفي الهدى، ألا ترى أن الهدى ليس بذی جارحة
تلحقها هذه الآفة. ومن هذا قيل للسحاب: العماء، لإخفائه ما
يخفيه، كما قيل له الغمام، ومن هذا قول زهير^(٢):

ولكنني عن علم ما في غدٍ عم

وقولهم: أتانا صكة عمي^(٣): إذا أتى في الهاجرة وشدة
الحر؛ يحتمل عندنا تأويلين: أحدهما أن يكون المصدر أضيف

= مرورا، وهي الأرض البعيدة المستوية. وقوله: مخشي، رده على عم.

انظر ديوانه ١ / ١٩٨ - ٢٠٠ واللسان مادة / صري وعمي / .

(١) البيت لرؤبة من أرجوزة يصف بها نفسه. . برواية «الجاهلين» بدلاً من
«الحائرين» في ديوانه. والرجل العمه: المتردد في رأيه أو أعمى القلب.

انظر ديوانه / ١٦٦ واللسان مادة / عمه - وشرح شواهد الشافية / ٢٠٢

وشرح شواهد العيني ٣ / ٣٤٥.

(٢) عجز بيت لزهير وصدده:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله

وهو من معلقته، انظر شرح المعلقات للزوزني / ٨٦.

(٣) في اللسان (صكك): الصكة: شدة الهاجرة، يقال: لقيته صكة عمي وصكة

أعمى، وهو أشد الهاجرة حراً. قال بعضهم: عمي: اسم رجل من العماليق أغار =

إلى العمى^(١) كما قالوا: ضَرَبُ التَّلْفِ، أي: الضرب الذي يحدث عنه التلف، ويقوّي ذلك أنه قد جاء في الشعر:

وَيَهْجُمَهَا بَارِحٌ ذُو عَمَى^(٢)

أي: بارح يكون عنه العمى لشدة حره.

ويمكن أن يكون العُمَى تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى المفعول به كقوله: (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت / ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذي هو الحر والتقدير: صكُّ الحرِّ الأعمى، والمعنى: أن الحرَّ من شدته، كأنه يعمي من أصابه، والمصدر في الوجهين ظرف، نحو مَقْدِمِ الْحَاجِّ، وخفوق النجم. ومن قال: (عُمِّيت) اعتبر قراءة أَبِي والأعمش: (فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ)، وإسناد الفعل إلى المفعول به في (عُمِّيت) من (عَمَّاهَا) في المعنى.

قال: وكلَّهم قرأ (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) [هود / ٤٠] مضافاً، غير حفص، فإنه روى عن عاصم: (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) منوناً، وكذلك في المؤمنين [٢٧].

أبو بكرٍ عن عاصمٍ: (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ) مضاف^(٣).

قال أبو الحسن: تقول للاثنين: هما زوجان، وقال: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ) [الذاريات / ٤٩]، وتقول للمرأة:

= على قوم وقت الظهيرة فاتحهم فجرى به المثل. ويقال: هو تصغير أعمى.

(١) جاء رسمها في الأصل بالألف الممدودة «العماء».

(٢) لم نعر على قائله. والبارح: الريح الحارة في الصيف.

(٣) السبعة ٣٣٣.

هي زوج، وهو زوجها، وقال: (وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا)
[النساء / ٦]، يعني المرأة. وقال: (أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ)
[الأحزاب / ٣٧]، قال: وقال بعضهم: الزوجة، قال
الأخطل^(١):

زَوْجَةٌ أَشْمَطُ مَرْهُوبٍ بِوَادِرِهِ
قَدْ صَارَ فِي رَأْسِهِ التَّخْوِصُ وَالنَّزْعُ

قال أبو الحسن: وقد يقال للاثنتين هما زوج، قال
ليبد^(٢):

مَنْ كُلِّ مُحْفُوفٍ يُظِلُّ عَصِيَّةً
زَوْجٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقِرَامُهَا

انتهى كلام أبي الحسن^(٣).

قال أبو علي: ويدلّ على أن الزوج يقع على الواحد
قوله: (تَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ . . . وَمِنْ

(١) ديوانه ١ / ٣٦٠. خوصه الشيب: إذا أخذ رأسه كله، والبوادر: ج بادرة وهي ما يدير

أي يسبق من الحدة والغضب - والنزع: انحسار الشعر من جانبي الجبهة.

(٢) المحفوف: الهودج الذي ستر بالثياب - عصية: عصي الهودج - والزوج: النمط

الواحد من الثياب كذا فسرّه سراح المعلقات، وهو خلاف ما فسرّه أبو الحسن من أنه

قد يقال للاثنتين هما زوج قال في اللسان: وقال بعضهم: الزوج هنا النمط يطرح على

الهودج ويشبه أن يكون سمّي بذلك لاشتماله على ما تحته اشتمال الرجل

على المرأة. وهذا ليس بقوي. كلة: ستر رقيق.

القرام: الغطاء، وهو الستر المرسل على جانب الهودج.

انظر شرح المعلقات السبع ٥٣١ وديوانه / ١٦٦ واللسان / زوج / .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٤٢ مع اختلاف يسير وتقديم وتأخير.

الإِبِلِ اثْنَيْنِ^(١) وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ [الأنعام / ١٤٢ - ١٤٣]، قال: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الزمر / ٦].

قال الكسائي: فيما حدّثنا محمد بن السري أن أكثر كلام العرب بالهاء يعني في قولهم: هي زوجته، قال الكسائي: وزعم القاسم مَعْنُ أنه سمعها من الأزْدِ أزدِ شَنْوَةَ. قال أبو علي: فأما ما كان من هذا في التنزيل، فليس فيه هاء، قال: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقرة / ٣٥]، ومما يدلّ على أنه بغير هاء قول الشاعر^(٢):

وَأَرَاكُم لَدَى الْمَحَامَاةِ عِنْدِي
مِثْلَ صَوْنِ الرِّجَالِ لِلْأَزْوَاجِ

فالأزواج: جمع زوجٍ بلا هاء، ولو كان في الواحد الهاء لكان كروضة ورياضٍ، فلما قال: أزواج، علمت أنه جَعَلَهُ مِثْلَ ثَوْبٍ وَأَثَوَابٍ، وَحَوْضٍ وَأَحْوَاضٍ. ويمكن أن يقول الكسائي: إن هذا جمعٌ على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمةٌ وأنعمُ، فجمع على حذف التاء مثل: قَطَعَ وأَقْطَعَ وجروٌ وأَجَرُ، ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال: زَوْجٌ فلم يُلْحَقْهُ الهاء، ويقال: لكل زوجين قرينان، وقيل في قوله: (وَزَوْجَانَهُم بِحُورٍ عَيْنٍ) [الدخان / ٥٤] أي: قَرَنَاهُمُ بهنَّ، وليس من عقد التزويج على ما روينا عن ابن سلام عن يونس^(٣)، وذلك أنه

(١) في الأصل: الاثنين وهو غلط.

(٢) لم نقف على قائله.

(٣) جاء على حاشية (ط): بلغت.

حكى عن يونس أن العرب لا تقول: تزوجت بها، إنما يقولون: تزوجتها، وحمل يونس، قوله: (وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ) على: قرناهم، والتنزيل يدل على ما قال يونس وذلك قوله: (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا) [الأحزاب / ٣٧] ولو كان على تزوجت بها لكان زوَّجناك بها، وقال ابن سلام، وقال أبو البداء: تميم تقول: تزوجت امرأة، وتزوجت بامرأة، ولا يبعد أن يكون قوله: (زَوَّجْنَاهَا) على أنه حذف الحرف فوصل الفعل، فأما قوله: (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا) [الشورى / ٥٠] فعلى معنى يقرنهم في هبته ذكراناً وإناثاً، وكذلك قوله: (وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً) [الواقعة / ٧]، فأصحاب الميمنة زوج، وأصحاب المشأمة زوج، والسابقون كذلك. وأما قوله: (وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ) [ص / ٥٨] فإنه يُذكر في مكانه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من قال: (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) كان قوله: (اثنين) مفعول الحمل، والمعنى: أحمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان في قوله: (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ) يراد بهما الشَّيَاع، وليس يراد بذلك الناقص عن الثلاثة، ومثل ذلك قوله:

... فما لك بالذي

لا تستطيع من الأمور يدان^(١)

(١) قطعة بيت تمامه:

فاعمد لما يعلو فمالك بالذي

وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب - إيضاح الشعر - للمصنف

ص ١٥١ استشهد به هناك لما استشهد به هنا، وقال: أنشد الأصمعي لعلي بن

الغدير الغنوي، وكذا نسبه العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف

ص ٤٠٨ ونسبه في اللسان (يدي) (علا) إلى كعب بن سعد الغنوي.

إنّما يريد تشديد انتفاء قوته عنه، وتكثيره، ويبين هذا المعنى قول الفرزدق^(١):

وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا
تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

رفيقان اثنان لا يكونان رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ، وإنّما يريد الرفقاء إذا كانوا رفيقين رفيقين.

ومن نَوْنٍ فقال: (من كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ) فحذف المضاف من كلِّ، ونَوْنٍ، فالمعنى: من كُلِّ شَيْءٍ ومن كُلِّ زوجٍ زوجين اثنين، فيكون انتصاب اثنين على أنه صفة لزوجين. فإن قلت: فالزوجان قد فهم أنّهما اثنان، فكيف جاز وصفهما بقوله: (اثنين)، فإنّ ذلك إنّما جاء للتأكيد والتشديد كما قال: (لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ) [النحل / ٥١]، وقد جاء في غير هذا من الصفات ما مَصْرَفُهُ إلى التأكيد، كمن قرأ: نَعَجَةٌ اُنْثَى، وكقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [الحاقة / ١٣]، وقد عَلِمَ من النفخة أنها واحدة. وقال: (وَمَنَاةُ الثَّالِثَةُ الْأُخْرَى) [النجم / ٢٠].

ومثل هذا في أنّه حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) [إبراهيم / ٣٤] (ومن كُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ). فمن أضاف كان المفعول محذوفاً تقديره: من كُلِّ مَسْئُولٍ شَيْئاً، أو مسؤولاً ونحو ذلك، ومثل ذلك: (يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ) [البقرة / ٦١] أي: شَيْئاً، فحذف المفعول،

ويجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب، وتكون من زائدة في الإيجاب كما تكون زائدة في غير الإيجاب.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل: (مَجْرَاهَا) [هود ٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (مَجْرَاهَا) بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: (مَجْرَاهَا) بفتح الميم وكسر الراء، وكذلك حفص عن عاصم: (مَجْرَاهَا) بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة. قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعني الراء في: (مَجْرَاهَا).

وكلهم قرأ: (وَمُرْسَاهَا) [٤٠] بضم الميم.

وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين^(١).

وكان نافع وعاصم في رواية أبي بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم.

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يميلون الراء من (مَجْرَاهَا) ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من (مُرْسَاهَا)، وأمالها حمزة والكسائي. وليس فيهم أحد جعلها نَعْتًا^(٢).

(١) في السبعة: يفتحان الراء من (مَجْرَاهَا) والسين من (مُرْسَاهَا).

(٢) السبعة ٣٣٣.

قال أبو علي: يجوز في قوله: (بسم الله مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) أن يكون حالاً من شيئين: من الضمير الذي في قوله: (ارْكَبُوا) ومن الضمير الذي في (فيها)، فإن جعلت قوله: (بسم الله مَجْرَاهَا) خبرَ مبتدأٍ مقدّمٍ في قول من لم يرفع بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: (بسم الله مُجْرَاهَا) إلا جملةً في موضع الحال من الضمير الذي في (فيها)، ولا يجوز أن يكون من الضمير في قوله: (اركبوا) لأنه لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف في قول من رفعَ بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفي قول من رفعَ في هذا النحو بالابتداء، قد حَمَلَ في الظرف ضمير المبتدأ! فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكر يعود من الحال إلى ذي الحال، وإذا خلا من ذلك، لم يكن إلّا حالاً من الضمير الذي في (فيها) ويجوز أن يكون قوله: (بسم الله) حالاً من الضمير الذي في (ارْكَبُوا)، على أن لا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذي هو (مَجْرَاهَا) على ما كان في الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حدّ قولك: خرجَ بثيابه، وركب في سلاحه، والمعنى: ركب مستعدّاً بسلاحه، أو متلبساً بثيابه، وفي التنزيل: (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [المائدة / ٦١]، فكأنَّ المعنى: اركبوا مُتَبَرِّكِينَ باسم الله، و متمسكين بذكر اسم الله. فيكون في (بسم الله) ذكرٌ يعود إلى المأمورين، فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو: (مَجْرَاهَا) بالكلام على هذا، فإنه يكون متعلّقاً بما في (بسم الله) من معنى الفعل، وجاز تعلّقه به لأنه يكون ظرفاً على

نحو: من مَقْدَمِ الحاج، وخفوق النجم، كأنه: متبركين، أو متمسكين في وقت الجري، أو الإجراء، أو الرسو، أو الإرساء، على حسب الخلاف بين القراء ولا يكون الظرف متعلقاً بـ (اركبوا) لأن المعنى ليس عليه، ألا ترى أنه لا يُراد: اركبوا فيها في وقت الجري والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبركين باسم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما من الإرساء والإجراء، ليس يراد: اركبوا وقت الجري والرسو، فموضع (مُجْرَاهَا) نَصَبٌ على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيه المعنى، وفي الوجه الأول رفعٌ بالابتداء أو بالظرف، يدلّ على أنه في الوجه الأول رفعٌ، وأن ذلك الفعل الذي كان يتعلق به، لا مُعْتَبَرُ الآن قول الشاعر^(١):

وَأَبَايَ^(٢) أَنْتَ وَفُوكَ الْأَشْنَبُ
كَأَنَّما ذُرٌّ عَلَيْهِ زَرْنبُ

وأما قوله: (مَجْرَاهَا) فحجة من فتح قوله: (وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ) [هود / ٤٢]، ولو كان (مُجْرَاهَا) لكان: وهي تَجْرِيهِمْ.

وحجة من ضمّ: أَنْ جَرَتْ بِهِمْ، وأَجَرْتُهُمْ يتقاربان في المعنى، فإذا قال: (تجري بهم) فكأنه قال: تُجْرِيهِمْ، ويقال:

(١) رجز لبعض بني تميم وهو الشاهد رقم ٦٨٤ من شواهد المغني والزرنب: النبات الطيب الرائحة وقد ورد في المغني: «الزرنب».

انظر شرح العيني ٤ / ٣١٠ التصريح ٢ / ١٩٧ والهمع ٢ / ١٠٦ والدرر

٢ / ١٣٩ واللسان مادة / زرنب / .

(٢) في الأصل (ط) : وا بَأَنْتَ.

جَرَى الشَّيْءُ وَجَرَيْتُ بِهِ، وَأَجْرَيْتُهُ، مِثْلُ: ذَهَبَ وَذَهَبْتُ بِهِ، وَأَذَهَبْتُهُ. فَمَنْ قَرَأَ: (مَجْرَاهَا) فَهُوَ مُصَدِّرٌ مِنْ: جَرَى الشَّيْءُ يَجْرِي، وَيَدُلُّ عَلَى (مَجْرَاهَا) قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ)، وَيُقَالُ: رَسَا الشَّيْءُ يَرَسُو، قَالَ^(١):

فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لِذَلِكَ حُرَّةً
تَرُسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعَ

وقال: (وَالْجَبَالَ أَرْسَاهَا) [النازعات / ٣٢]، (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي) [النحل / ١٥] فهذا يدلُّ على رسا. وقوله: (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) [الأعراف / ١٨٧] يدلُّ على أَرْسَى.

وَأَمَّا إِمَالَةُ الْأَلْفِ مِنْ (مُرْسَاهَا) وَتَفْخِيمُهَا فَكِلَاهُمَا حَسَنٌ. وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها اسماً. يريد: ليس منهم أحد جعله اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: (مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا). وهي قراءة قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه، لأنها لم تَجْرَ بعدُ، ولو جرت لكان فعل حالٍ، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حُمِلَ على البديل، بدل النكرة من المعرفة، كقوله: (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً) [العلق / ١٥ - ١٦].

(١) البيت لعنترة العبسي من قصيدة قالها حين أغارت طيء على عبس - ومعناه أني حبست نفساً عارفة للشدائد.

انظر ديوانه / ٢٦٤ والأمالي الشجرية ١ / ١٤٥ واللسان مادة / عرف /.

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله: (يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) [هود / ٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) مضافةً بكسر الياء. وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحداً إلا أن ابن كثير روي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧] مختلفة الألفاظ فكان يقرأ^(١): (يا بُنَيَّ لا تشرِكْ) [١٣] بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد ويسكن الياء، وقرأ الثانية: (يا بُنَيَّ إِنَّهَا) [١٦] مشددة الياء مكسورة. وقرأ الثالثة: (يا بُنَيَّ أقمِ) [١٧] مثل الأولى ساكنة الياء، هكذا قرأت على قنبل عن القواس وتابع البزي القواس في الأوليين، وخالفه في الثالثة [فقرأ]: (يا بُنَيَّ أقم) بفتح الياء.

وروى أبو بكر عن عاصم (يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) مفتوحة الياء في هذا الموضع، وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة وروى (حفص عنه) بالفتح في كل القرآن (يا بُنَيَّ) إذا كان واحداً^(٢).

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله (يا بُنَيَّ) وذلك أن اللام في ابن ياء أو واو حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقرت ألحقت ياء التحقير، فلزم أن ترد

(١) تكررت في (ط).

(٢) السبعة ٣٣٣ - ٣٣٤ وما بين معقوفين منه.

اللام التي حذفت، لأنك لو لم تردّها لوجب أن تحرك ياء التحقير بحركات الإعراب، وتعاقبها عليها، وهي لا تحرك أبداً بحركة الإعراب ولا غيرها، ألا ترى أن من خفف الهمزة الساكن ما قبلها نحو: (الخَبء) [النحل / ٢٧] لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو: أفياء، إنما تبدل من الهمزة ياءً، ويدغم فيها ياء التحقير كما يفعل ذلك مع ياء خطيئة، وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المدّ التي لا تحرك. فإذا قلت: إن ياء التصغير أجريت هذا المجرى، علمت أنها لا تحرك، كما لا تتحرك حروف المدّ التي أجريت ياء التحقير مجراها. ومما يدلّ على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حرف الإعراب، انقلبت ألفاً نحو: عصاً وقفاً، فإن قلت: كيف انقلبت وحركة الإعراب غير لازمة؟ هلاً لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة في نحو: (لا تنسوا الفضل بينكم) [البقرة / ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة. قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بدّ من لزوم حركة لغير عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركة واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب، ألا ترى أن مثال الماضي من نحو: دعا، ورمى، قد لزم حرف الإعراب فيه الانقلاب، وكذلك لزم انقلاب لام نحو: عصاً، ورحاً، لأنّه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما. فصار لذلك بمنزلة دعا، وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هذا فخذ، إذا وقعت ضمة الإعراب فيها بعد كسرة العين من فخذ، لأنها لا تلزم، فالحركة التي ليست بعينها في إيجاب القلب، ليست كالحركة المعينة، فلو لم تردّ

اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة في التحقير، كما حذفها في التيسير، للزم الياء التي للتحقير الانقلاب، كما لزم سائر حروف الإعراب، فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف في التيسير لو حَرَكْتَهَا لبطلت دلالتها على التيسير، فلذلك رددت اللام، فإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك، اجتمعت ثلاث ياءات. الأولى منها التي للتحقير، والثانية لام الفعل والثالثة التي للإضافة، تقول: هذا بُنْيَّ، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها، فمن قال: (يا عبادي) فأثبت، فقياسُ قوله أن يقول: يا بُنْيَّ. ومن قال: (يا عباد) قال: (يا بُنْيَّ)، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها. وهذا الوجه هو الجيد عندهم، وذاك أن الياء ينبغي أن تحذف في هذا الموضع لمشابتها التنوين، وذاك من أجل ما بينهما من المقاربة، ومن ثَمَّ أُدْغِمَ في الياء والواو وهي على حرفٍ كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين لَمَّا شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين في حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنْيَّ، كما تقول: يا غلام، فتحذف الياء، وتُبقَى الكسرة دلالة عليها، فتقول على هذا: يا بُنْيَّ أَقْبَلْ. فإن قلت: فهلاً أثبت أبو عمرو الياء هنا، فقال: (يا بُنْيَّي) كما حكاه سيبويه عنه أنه قرأ: (يا عِبَادِي فَاتَّقُونِ)^(١) [الزمر / ٣٩] بإثبات

(١) الكتاب ١ / ٣١٦، قال الأستاذ النفاخ في فهرس شواهد: وغير معروف ذلك عن أبي عمرو عند القراء، وأخشى أن يكون قد التبس هذا الحرف على سيبويه بقوله تعالى: (يا عباد لا خوف عليكم) [الزخرف / ٦٨] فإن =

الياء في (يَا عَبْدِي) فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها في قوله: (يا عبادي) لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً، لأن إثبات الياء في المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء في غلامه، وبمنزلة الندبة في: (واغلامك).

قال أحمد: إلا أن ابن كثير روي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ (يا بُنَيَّ) بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء.

قال أبو علي: إذا قرئت على هذا، فقد حذفت ياء الإضافة، وحذفت الياء التي هي لام الفعل وبقيت الياء التي للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله على: «يا بُنَيَّ أقبل» في الوصل، فإذا وقف قال: يا بُنَيَّ، بياءين، مدغمة الأولى منهما في الأخرى، وخفف في الوقف، كما يخفف في ضُرَّ وسُرَّ، فالراء من ضُرَّ مشددة، وكما خفف في قول عمران^(١):

قد كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فيه روائع من إنسٍ ولا جانٍ

فخفف النون للوقف، وأطلقها كما شدد للوقف، وأطلقها

= أبا عمرو قرأه بإثبات الياء ساكنة في الوصل والوقف، مع أنه في مصاحف أهل البصرة بغير ياء، واحتج لذلك بأنه رأى الياء ثابتة في مصاحف أهل المدينة والحجاز... (الفهرس ٤٢).

(١) هو عمران بن حطان الحروري، وهو في المحتسب ٧٦ / ٢ واللسان (جنى) وروايته فيه: قد كنت عندك.

في نحو «سَبَسَبًا»^(١) و«عَيْهَلِي»^(٢). فلَمَّا حذفت الياء المدغمُ فيها بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير، وكان ينبغي أن يكون ذلك في الوقف، فإن وصلها ساكنة فهو قياسُ «من إنسٍ ولأَجَانٍ»^(٣) في أنه خَفَّف، وأدرجه بحرف الإِطلاق، وكذلك وصله بقوله: (إنَّها) [لقمان / ١٦]. وغير هذا الوجه في القراءة أولى، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا في فاصلة كان أحسن، لأن الفاصلة في حكم القافية. فإن قلت: فهلاً امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف عليها، ولا يلحق آخر الكلمة؛ قيل: إنها ليست في حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان الحرف المحذوف للتخفيف في الوقف في حكم المثبت، لأن الحذف ليس بلازم له، يدلُّك على ذلك قول الشاعر^(٤):

إِنْ عَدِيًّا رَكِبْتُ إِلَى عَدِيٍّ
وَجَعَلْتُ أَمْوَالَهَا فِي الْحُطْمِي

(١) يشير في ذلك إلى بيت رؤبة:

وهبت الريح بمورٍ هبا
تترك ما أبقي الدبي سَبَسَبَا

وقد سبق انظر ١ / ٦٥ و ٤١٠.

(٢) يشير في ذلك إلى بيت منظور بن مرثد الأسدي وهو:

نُسَلُّ وجد الهائم المغتَلَّ
ببازل وجناء أو عيهلَّ

وقد سبق انظر ١ / ١٥١، ٤١٠ و ٢ / ٣٦٢.

(٣) سبق قريباً.

(٤) سبق انظر ٢ / ٣٠١.

ارْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ ارْهَنْ بَنِي

فالياء من بني مخففة للوقف، والتقدير: ارْهَنْ بَنِيَّ يا هذا، فلما وقف عليه أسكن وخفف، والياء المحذوفة في نية الثبات وحكمه، يدلّك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لردّ النون في بنين، فلما لم يردّ النون، ولم يُجْز أن يردّها للخروج عن القافية، علمت أنها في حكم الثبات.

ومثل هذا ممّا هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه قوله^(١):

وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

(١) من رجز لجندل بن المثنى الطهوي وهو:

غَرَّكَ أَنْ تَقَارِبْتَ أَبَاعِرِي
وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي
وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

وهو من شواهد سيبويه ٣٧٤ / ٢ والخصائص ١٩٥ / ١
و ٣ / ١٦٤ و ٣٢٦ والمحتسب ١ / ١٠٧ - ٢٩٠ . المنصف
٢ / ٤٩ و ٣ / ٥٠ شواهد الشافية ٣٧٤ واللسان مادة / عور / .

قال الأعلام: الشاهد فيه: تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمل لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها. والعواوير: جمع عوَّار، وهو وجع العين، وهو أيضاً ما يسقط في العين فيؤلمها، وجعل ذلك كحلاً للعين على الاستعارة.
(طرة الكتاب ٢ / ٣٧٤).

فلولا أن الحرف في حكم الثبات، لهمزت كما همزت أوائل ونحوه.

ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف في قولهم: ضَوْءٌ، وشَيْءٌ، ومثله الحركة المحذوفة في قولهم: لَقَضُوا الرَّجُلُ، وقولهم: رَضِيَ. كُلُّ هذا وإن كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكم الثبات فيه، كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بُنَيَّ، في حكم الثبات.

وأما مخالفة البزيّ القواس في الثالثة، وقراءته لها: (يا بُنَيَّ أقيم) بفتح الياء، ورواية أبي بكر عن عاصم في هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: (يا بُنَيَّ) إذا كسر الياء التي هي لام الفعل، كأنه قال: (يا بُنَيَّ) ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بُنَيَّا، كما قال^(١):

يا بِنْتَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي

ثم حذف الألف، كما كان يحذف الياء في: (يا بُنَيَّ إنها) وقد حذفت الياء التي للإضافة، إذا أُبدِلَت الألف منها، أنشد أبو الحسن^(٢):

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي

(١) سبق ذكره في ص ٩١.

(٢) سبق ذكره ص ٩٢.

قال: كذا سمعناه من العرب، فقلوه: بلهْفَ، إنما هو بلهْفِي، فحذف الألف، وقد أُجريت الألف مُجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره، وإن لم يَكثُر فقالوا: أصاب الناسَ جَهْدٌ، ولو تَرَ ما أهل مكة، فحذفت الألف من ترى^(١). كما حُذِفَتِ الياء من (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ) [هود / ١٠٥] ونحوه، وحُذِفَ في الشعر من القافية، كما حذفت الياء قال^(٢):

وَرَهْطِ ابْنِ الْمُعَلِّ

وكذلك حَذَفَ الألفَ في بُنْيٍ، كما حذف في النداء نحو: يا بُنْيَ، ولا يجوز أن يكون الحذف فيه على إرادة الندبة، قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب لا يُلْحَقُ في الندبة الألف فإنه يجعله نداءً، فلو حذفها صار نداءً على غير جهة الندبة، قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطَّردٌ، وأجاز: يا زَيْدٌ أقبِلْ^(٣). إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من

(١) انظر ١ / ١٤١.

(٢) قطعة من بيت سبق في ١ / ٧٩، ١٤١ و ٤ / ٩٢ في هذا الجزء.

(٣) في الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١ / ٥٣٠: وقد أجاز المازني: «يا زيدا تعال» يريد: يا زيدي، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة، ومن الياء ألفاً. قال المازني: وضع الألف مكان الياء مطرد، وعلى هذا قرأ ابن عامر: «يا أَبْتُ» بفتح التاء، أراد: يا أبتِي.

قرأ، (يا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم / ٤٢] و(يا قَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ) [هود / ٢٩]، وأنشد أبو عثمان^(١):

وقد زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا
وهل جَزَعُ إِن قُلْتُ وَاِبَاءَهُمَا

فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازَه أبو عثمان وراه مُطَرِّدًا، فعلى رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن: (يا بُنَيَّ) إذا كان واحداً.

اختلفوا في قوله تعالى: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) [٤٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: (إِنَّهُ عَمَلٌ) رفع منون. (غَيْرُ صَالِحٍ) برفع الراء. وقرأ الكسائي وحده: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) بفتح العين وكسر الميم، وفتح اللام، (غَيْرُ صَالِحٍ) بنصب الراء^(٢).

قال أبو علي: قول من قال: (عَمَلٌ) فَتَوَّنَ عملاً، أن الضمير في (إِنَّهُ) قد قيل فيه أن المراد به أن سؤَالَكَ ما ليس لك به علمٌ غيرُ صالح، ويحتمل أن يكون الضمير لما دَلَّ عليه: (ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ) [هود / ٤٢]، فيكون التقدير: إِنَّ كَوْنَكَ مَعَ الْكَافِرِينَ وانحيازَكَ إليهم، وتركك

(١) البيت مع آخر بعده في النوادر ص ٣٦٥ (ط. الفاتح) ونسبهما لامرأة من بني سعد جاهلية، وفي ابن يعيش ٢ / ١٢. وفي اللسان (أبي) ونسبهما إلى دُرْنَى بنت سيار بن ضبرة ترثي أخويها ويقال لعمرة الخثيمية. وقولها: وَاِبَاءَهُمَا تريد: وَاِبَائِي هما.

(٢) السبعة ٣٣٤.

الركوب معنا والدخول في جملتنا عملٌ غير صالح، ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جعل عملاً غير صالح كما يجعل الشيء الشيء لكثرة ذلك منه كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد أنه ذو عملٍ غير صالح، فحذف المضاف.

فأما قول نوح: (إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) [هود/ ٤٥]، وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) [هود/ ٤٦]، فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعتة له، وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك أي: من أهل دينك، فحذف المضاف، ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتهم أن أنجيهم من الغرق، لمخالفته لك في الدين، فبعد المخالفة في الدين قرب النسب الذي بينكما للمباينة في الإيمان، كما تقرب الموالاة فيه مع البعد في النسب، قال: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [الحجرات/ ١٠].

ويجوز أن يكون الله تبارك وتعالى أطلع نوحاً على باطن أمره، كما أطلع محمداً رسوله عليه السلام على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) فقد زعموا أن ذلك روي عن النبي ﷺ^(١)، فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) وهو يجعل الضمير لابن نوح، فتكون

(١) أخرجه الترمذي في أبواب ثواب القرآن رقم ٢٩٣٢ عن شهر بن حوشب عن أم سلمة وأبو داود في كتاب الحروف والقراءات رقم ٣٩٨٣. وانظر معاني القرآن ٢ / ١٧.

القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ.

فأما قوله: (مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) فيحتمل قوله: (به) في الآية وجهين: أَحَدُهُمَا أن يكون كقوله^(١):

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

إذا قَدِّمْتَ بالعصا للتبيين، وكقوله: (وَكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ) [يوسف / ٢٠]، (وَإِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ) [الأعراف / ٢١]، (وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) [الأنبياء / ٥٦] وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز في حروف الجر، والتقدير فيه^(٢) التعليق بمضمرة يفسره هذا الذي ظَهَرَ بعدُ، وإن كان يجوز تسلطه عليه، ومثل ذلك قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان / ٢٢]، وقوله: (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزِّقٍ أَنُتَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ / ٧]، فانتصب (يَوْمَ يَرَوْنَ) بما دَلَّ عليه (لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ) ولا يجوز لما بعد (لَا) هذه أن تتسلط على (يوم يرون) وكذلك قوله: (أَنذَا مَتًّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [المؤمنون / ٨٢]، فـ (إذا) يتعلق بما دَلَّ عليه (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) ولا يجوز أن يتسلط

(١) من أرجوزة للعجاج وقبله:

رَبِيتَهُ حَتَّىٰ إِذَا تَمَعَّدَا
وَاضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَا

انظر ملحقات ديوانه ٢ / ٢٨١. المحتسب ٢ / ٣١٠ المنصف

١ / ٢٩ - ١٣٠ / ٣ / ٢٠ المفصل ٩ / ١٥١ الخزانة ٣ / ٥٦٢.

(٢) جاء عن الهامش: بلغت.

عليه، وكذلك (إني لَكُمَا لِمَنَ الناصحين) يتعلق بما يدل عليه النصح المظهر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين.

وكذلك: (ما ليس لك به عِلْمٌ) [هود / ٤٦] يتعلق بما يدل عليه قوله: (علمٌ) الظاهر وإن لم يَجُزْ أن يعمل فيه، ويجوز في قوله: (ما ليس لك به عِلْمٌ) وجه آخر وهو أن يكون متعلقاً بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعاني كما نقول: ليس لك فيه رضا، فيكون (به) في الآية بمنزلة: فيه، والعلم يُرادُ به العلم المتيقن الذي يُعَلِّمُ به الشيء على حقيقته، ليس العلم الذي يعلم به الشيء على ظاهره، كالذي في قوله: (فإن عِلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) [المتحنة / ١٠] ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدين، وإقرار المقر بما يُدَّعى عليه، ونحو ذلك مما يُعَلِّمُ به العلم الظاهر الذي يسع الحاكم الحكم بالشيء معه.

اختلفوا في قوله: (فلا تسألن ما ليس لك به عِلْمٌ) [هود / ٤٦].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (فلا تسألن) مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة. هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر.

وروى ابن ذكوان (فلا تسألن) مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: (فلا تسألن) كما قرأ ابن كثير وابن عامر، غير أنه كسر النون. واختلف عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها، فروى ابن جَمَاز وورش والكسائي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: مشددة بالياء في الوصل. وقال المسيبي وقلوب في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وسليمان بن داود الهاشمي، عن إسماعيل بن جعفر وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع (فلا تسألن) مكسورة من غير ياء في الوصل

وقال أحمد بن صالح عن ورش: (فلا تسألن) السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (فلا تسألن ما ليس لك) خفيفة النون ساكنة اللام. وكان أبو عمرو يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك.

وكان عاصم وحمزة والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف^(١).

قال أبو علي: سألت: فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره، فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد، فمن قرأ: (تسألن) بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدى

(١) السبعة ٣٣٥ - ٣٣٦.

السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدي إلى ثانٍ.

قال: وروى ابنُ ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة، فهذا يدلّ على أنها واقعة، يريد أن كسر نون (فلا تسألن) يدلّ على أنه قد عدّى السؤال إلى مفعولين أحدهما اسم المتكلم، والآخر الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إني» لذلك، وكما حذف من قوله^(١):

يَسْؤُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل، وحذفها أخفّ والكسرة تدلّ عليها ويعلم أن المفعول مراد في المعنى

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: (يَوْمِئِذٍ) في ثلاثة مواضع: في هودٍ [٦٦] والنمل [٨٩]، وسأل سائل [١١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و(مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ) و(وَهُمْ مِنْ فَرَعِ يَوْمِئِذٍ) [النمل / ٨٩] مضافاً ثلاثهن بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و(مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ) مثل أبي عمرو وأصحابه، وخالفوهم في قوله: (مِنْ فَرَعِ يَوْمِئِذٍ)، فنوّن عاصم وحمزة، وفتحوا الميم في (يَوْمِئِذٍ).

وقرأ الكسائي: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ)

(١) عجز بيت لعمر بن معد يكرب. سبق ذكره في ٣/ ٣٣٤.

بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: (وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ) منوناً، (يَوْمِئِذٍ) نصباً.

واختلف عن نافع، فروى ابن جَمَازٍ وأبو بكر بن أبي أُوَيْسٍ، والمسيبي وقالون، وورش، ويعقوب بن جعفر، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف^(١) الثلاثة وفتح الميم، وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نَوْنَتْ (مِنْ فَرْعٍ)، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تُنَوَّنْ^(٢).

قال أبو علي: قوله: (مِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ) يوم: من قوله: (يَوْمِئِذٍ) ظرف كَسَرَتْ أو فتحت في المعنى إلا أنه اتَّسَعَ فيه، فجعل اسماً، كما اتَّسَعَ في قوله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ / ٣٣]، فأضيف المكر إليهما، وإنما هو فيهما، وكذلك العذاب والخِزْيُ والفَرْعُ، أضفن إلى اليوم، والمعنى على أن ذلك كله في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار، يدلك على ذلك قوله: (وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ) [الرعد / ٣٤]، (ولعذاب الآخرة أخزى) [فصلت / ١٦]، وقوله: (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ) [الأنبياء / ١٠٣] وقوله: (فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) [النمل / ٨٧]، وقوله: (رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) [آل عمران / ١٩٢].

فأما العذاب عذاب الدنيا فعلى ضروب، قال: (وما كنا

(١) في الأصل: الأحزاب، وهو تحريف وما أثبتناه من السبعة.

(٢) السبعة ٣٣٦.

مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) [الإسراء / ١٥]، والمعنى، والله أعلم: ما كنّا مُعَذِّبِينَ عَذَابِ الاستئصال، ومثلها: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا) [القصص / ٥٩] كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسول، فإذا جاءت الرسل، فاقترحت عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها؛ عَذَّبَ حينئذ عَذَابِ الاستئصال، قال: (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) [الإسراء / ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التي اقترحتموها من نحو أَنْ نُنَزِّلَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ نَفْجُرَ مِنَ الْأَرْضِ يَنْبِوعًا، ونحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا؛ لمضى فيكم سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ فِي امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ، عِنْدَ مَجِيءِ تِلْكَ الْآيَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) [الأنفال / ٣٣]، أي: ليعذبهم عَذَابِ الاستئصال، لِأَنَّ أُمَّمَ الْأَنْبِيَاءِ إِذَا أَهْلَكُوا، لَمْ يَكُنْ أَنْبِيَائُهُمْ فِيهِمْ، وَعَلَى هَذَا قَالَ: (وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرِلُون) [الدخان / ٢١]، وقال: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ) [هود / ٨١]، (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الأنفال / ٣٣] أي: وَمُؤْمِنُوهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَيُصَلُّونَ، (وَمَا لَهُمْ إِلَّا لِيَعَذِّبَهُمُ اللَّهُ) [الأنفال / ٣٤] أي: بِالسَّيْفِ فِي صَدِّهِمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَايَةٌ، وَذَلِكَ لِمَا مَنَعُوا عَنْهُ، فَقَالَ: (هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الفتح / ٢٥].

فأما قراءة من قرأ: (مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ) فكسر الميم فلأن يوماً اسمٌ معربٌ، أضيف إليه ما أضيف من العذاب، والخزي

والفرع، فانجرّ بالإضافة، ولم يَفْتَحِ اليومَ فيبنيه لإضافته إلى المبني، لأن المضاف منفصلٌ من المضاف إليه، ولا تلزمه الإضافة، فلمّا لم تلزم الإضافة المضاف لم يلزم فيه البناء، يدلّ على ذلك أنك تقول: ثوبٌ خزٌّ، ودارٌ زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء، كما يلزم ما لا ينفك منه معنى الحرف في نحو أين، وكيف، ومتى، فكما لم يُبَيّنِ المضاف، وإن كان قد عملَ عَمَلَ الحرف من حيث كان غير لازمٍ، كذلك لم يُبَيّنِ يومٌ للإضافة إلى «إذ» لأن إضافته لا تلزم كما لم يُبَيّنِ المضاف، وإن كان قد عمل في المضاف إليه بمعنى اللام ومعنى «من» لمّا لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: (مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ) ففتح، مع أنه في موضع جرٍّ، فلأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير، ومعنى الاستفهام والجزاء في نحو: غلامٌ من تضربُ؟ وغلامٌ من تضربُ أضربه^(١). والنفي في نحو قولهم: ما أخذت باب دارٍ أحدٍ، فلما كان يكتسي من المضاف إليه هذه الأشياء اكتسى منه الإعراب والبناء أيضاً، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومثل، وشبيهٌ بهذا الشّيع الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين وكيف، ولو كان المضاف مخصوصاً نحو: رجلٌ وغلامٌ، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة، فمما جاء من ذلك :

(١) قوله: غلامٌ من تضربُ؟ اكتسى المضاف من المضاف إليه الاستفهام. وغلامٌ من تضربُ أضربه: اكتسى الجزاء. لم يمثل للتعريف، وهو مثل =

على حين عَاتَبْتُ المشيبَ على الصُّبَا^(١)

وقوله:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ هَتَفْتُ^(٢)
ومن ذلك قوله: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ)

= قولك: هذا غلام زيد.

(١) صدر بيت للنابغة في ديوانه ص ٤٤، وعجزه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِع

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٦٩ والكمال ١ / ١٥٨ والمنصف
١ / ٥٨ وابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ٢٦٤ - والمفصل ٣ / ١٦، ٨١
و ٤ / ٩١ و ٨ / ١٤٦ والخزانة ٣ / ١٥١ وشرح أبيات المغني ٧ / ١٢٣
(٢) صدر بيت لأبي قيس بن الأسلت وعجزه:

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

أنشده سيبويه ١ / ٣٦٩ في «باب ما تكون فيه أَنْ وَأَنْ مع صلتها
بمنزلة غيرهما من الأسماء» وقال: وذلك قولك: «ما أتاني إلا أنهم قالوا
كذا وكذا» فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا
وكذا. والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه
سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غَيْرُ... البيت

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع،
فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم «يومئذ» في كل موضع... الخ.
والبيت من شواهد ابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ٢٦٥ وفيه بسط للمسألة.
والخزانة ٢ / ٤٥ و / ١٤٤، ١٥٢ وشرح أبيات المغني ٣ / ٣٩٥ واللسان
(وقل). وأوقال: جمع وقل، وهو ثمرة لشجرة المقل.

[الذاريات / ٢٣]. (ومثل) في موضع رفع في قول سيبويه^(١)، وقد جرى وصفاً على النكرة إلا أنه فتح للإضافة إلى أن ومن ذلك^(٢):

وَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بِدَمٍ
مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

لما أضاف مثلاً إلى المبنى وكان اسماً شائعاً بناءً ولم يُعْرَبْهُ، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل مثلاً مع ما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فبنى مثلاً على الفتح، ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيماً لما ذكره في هذه المسألة إن شاء الله، فأما الكسر في (إذ) فلالتقاء الساكنين، وذلك أن إذ من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة نونت ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف كما صار يدل على انقضاء البيت في قول من نَوَّنَ في الإنشاد أواخر الأبيات. فقال^(٣):

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٧٠ وقد أوردها بقراءة الرفع (مثل ما) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي وستاتي في موضعها من الذاريات. وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) البيت عند ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ١٣٥ ابن الشجري في أمالي ٢ / ٢٦٦ واللسان في مادة / حمض / - والحماض : بقلة برية تنبت أيام الربيع في مسابيل الماء ولها ثمرة حمراء -

(٣) مطلع أرجوزة للعجاج وبعده:

من طَلَّلِ أَمْسَى تَخَالُ الْمُصْحَفَا

يا صاح ما هاجَ الدموعَ الدُّرْفَنَ
و: أَقْلِيَّ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ^(١)
و: يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنَ^(٢)

فكما دلَّ التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه، كذلك يدلُّ في يَوْمَيْدٍ وَحَيْنَيْدٍ على ذلك، فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. والتنوين يجيء على غير ضرب في كلامهم، منه هذا الذي ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلمٍ مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل، غاقٍ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذي في نحو رجل وفرسٍ، لأن هذا التنوين لا يدخل إلا الأسماء المتمكنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكن نحو ما لا ينصرف، فتعلم بهذا أن الذي في «إيه» ليس الذي يدخل المتمكن ومن ذلك التنوين الذي يدخل في مسلماتٍ ونحوه في جمع المؤنث، ليس ذلك على الحدِّ الذي في رَجُلٍ، ونحوه لو كان كذلك لَسَقَطَ من قوله: (فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ)

= وهو من شواهد سيويه ٢٩٩ / ٢ والعيني ٢٦ / ١ وارجيز البكري / ٤٨ - وديوان العجاج ٢ / ٢١٩ .

(١) صدر بيت لجرير سبق ذكره في ١ / ٧٣ و ٢ / ٣٦١ و ٣٧٦ .

(٢) عجز بيت لرؤبة في ديوانه ص ١٨١ وصدره :

تقول بنتي قد أنى أناكا

وهو من شواهد سيويه ١ / ٣٨٨ ٢ ٩٩ والخصائص ٢ / ٩٦ والمقتضب ٣ / ٧١ والمحتسب ٢ / ٢١٣ وابن الشجري ٢ / ٧٦ - ١٠٤ - والإنصاف ٢ / ٢٢٢ والمفصل ٢ / ١٢ ، ٣ / ١٢٠ - و ٧ / ١٣٢ - والخزانة =

[البقرة / ١٢٨]، فأما قول من أضاف (من عذاب يَوْمِئِذٍ) و (فزع يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) فلأنها معارف تعرّف بالإضافة إلى اليوم، يدلّك على ذلك قوله: (وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ) [الرعد / ٣٤]، وقوله: (فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) [النمل / ٨٧]، وقوله: (فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) [آل عمران / ١٩٢]، فهذه أمور قد تعرّف بالإضافة إلى اليوم، فالوجه فيها الإضافة إليه. فأما تنوين الكسائي (وَهُمْ مِنْ فِزَعٍ يَوْمِئِذٍ)، وتنكيره الفزع، فهو في التخصيص مثل العذاب والخزي، فحقه الإضافة، كالآخرين، وكأنه فصل فنون، ولم يضاف، لأنه لما جاء الفزع الأكبر دلّ ذلك على ضروب منه. فإذا نون فقد وقع الأمن من جميع ذلك، أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة في قوله: (مِنْ فِزَعٍ يَوْمِئِذٍ) ينبغي أن تكون فتحة لا نصب، لأنه قد فتح (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ)، فبنى يوماً لما أضافه إلى غير متمكن، فكذلك بينه إذا نون المصدر. ويجوز في قوله: (يَوْمِئِذٍ) على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر، ويجوز أيضاً أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفوا في صرف (ثمود) وترك إجرائه في خمسة مواضع، في هود: (أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ) [٦٨]، وفي الفرقان: (وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) [٣٨]، وفي العنكبوت: (وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ) [٣٨]، وفي النجم: (وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى) [٥١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع: في هود: (أَلَا إِنَّ ثَمُودًا) وفي الفرقان: (وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) وفي العنكبوت: (وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ) وفي النجم: (وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى)، ولم يصرفوا: (أَلَا بَعْدًا لَثَمُودَ) [٦٨].

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.

وقرأ الكسائي بصرفهن جُمع.

واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى ثموداً في ثلاثة مواضع: في هود والفرقان، والعنكبوت ولم يُجره في النجم. وروى الكسائي عن أبي بكر وحسين الجعفي أيضاً عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف، وروى حفص عن عاصم أنه لم يُجر ثمود في شيء من القرآن مثل حمزة^(١).

قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجري على القبائل والأحياء على أضرب:

أحدها: أن يكون اسماً للحي أو للأب، والآخر: أن يكون اسماً للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحي، أو القبيلة. والرابع: أن يستوي ذلك في الاسم، فيجيء على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر في الكثرة.

(١) السبعة ٣٣٧.

فمّمّا جاء على أنه اسم الحيّ قولهم: ثقيف وقريش، وكلّ ما لا يقال فيه بنو فلان، وأمّا ما جاء اسماً للقبيلة، فنحو: تميم، قالوا: تميم بن قُرٍّ، قال سيبويه: وسمعنّاهم يقولون: قيس ابنة عيلان، وتميم صاحبة ذلك^(١). وقالوا: تغلب ابنة وائل، قال^(٢):

لَوْلا فَوَارِسُ تَغْلِبَ بِنَةِ وائِلٍ
نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ

وأما ما غلب اسماً للحي أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يَعْصُرُ، وباهلة اسم امرأة، قال سيبويه: ولكنه جُعِلَ اسمَ الحيّ ومجوس لم تجعل إلا اسم القبيلة، وسدوس أكثرهم يجعله اسم القبيلة وتمدّم أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسماً للقبيلة، وأن يكون اسماً للحيّ فقال سيبويه: ثمودُ وسبأُ هما مرّة للقبيلتين، ومرّة للحيّين، وكثرتهما سواء، قال: (وَعَادًا وَثَمُودًا) [الفرقان / ٣٨] وقال: (أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ) [هود / ٦٨]، وقال: (وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ) [الإسراء / ٥٩]، فإذا استوى في ثمود أن يكون مرّة للقبيلة، ومرّة للحيّ، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مرّة

(١) سيبويه ٢ / ٢٦ وفيه بنت بدل: ابنة. وانظر باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأم والأب. ٢ / ٢٥ وباب: ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة. ٢ / ٢٨.

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها بني تغلب ويهجو جريرا انظر ديوانه / ٨٨٣، والمقتضب ٣ / ٣٦٠.

في الكثرة، فمن صرف في جميع المواضع كَانَ حسناً، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إن صَرَفَ في موضع ولم يصرف في موضع آخر، إلا أَنَّهُ لا ينبغي أن يخرج عما قرأت به القراء، لأنَّ القراءة سنّة، فلا ينبغي أن تُحمل على ما تجوّزه العريّة حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء.

ومثلُ ثمودَ في أَنَّهُ يكون مرّةً مذكّراً اسماً للأب أو الحيّ، فيصرف، ومرّةً يؤنث فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف قوله تعالى: (إِنَّمَا أُمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا) [النمل / ٩١]، وفي الأخرى: (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) [التين / ٣]، فعبر عن مكان بعينه مرّةً بلفظ التذكير، وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرّمة يعني بها مكة وكذلك (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) فوصف بالأمن مثل قوله: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) [آل عمران / ٩٧]، فجرى الوصف على البلد في اللفظ، والمعنى على من فيه من طارئٍ وقاطنٍ، وهذا آمِنٌ في حكم الشرع لا يُهاج فيه، ولا يَفْعَلُ به ما يكون يفعله به غير آمِنٍ، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

كَسَا اللَّهُ حَيِّيَ تَغْلِبَ بَنَةَ وائِلٍ
من اللُّؤْمِ أَظْفَاراً بطيئاً نُصُولُهَا

(١) البيت لعميرة بن جعيل التغلبي وهو من المفضلية / ٦٣ وهو في الشعر - والشعراء ٢ / ٦٥٠ والمعاني الكبير ١ / ٥٠٣ والخزانة ١ / ٤٥٨.

قال ابن قتيبة: يقول: لم يؤتوا في لؤمهم من قبل أمهاتهم، ولكن ألزقها بالعقر - وهو التراب - الآباء.

أضاف إلى نفسه فقال: حيي، ثم قال: تغلب بنة وائل،
فجمع بين الحي والقبيلة، وجعلهما بمنزلة، ومن هذا الباب ما
أنشده سيبويه^(١):

سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمَ
بَلَّغُوا بِهَا بِيضَ الْوُجُوهِ فُحُولًا

القول في آدَمَ أنه لا يَخْلُو أن يكون الاسم المخصوص،
أو يراد به الحيّ أو القبيلة كتميم وتغلب وقريش، فلا يجوز أن
يكون الاسم العلم لقوله: وأصبحوا في آدَمَ، لو قلت: أصبحوا
في زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز كما يجوز ذلك إذا
أردت به الاسم العام، كقوله^(٢):

أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن
يراد به الحيّ أو القبيلة أو يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على
إرادته واحداً منهما، ألا ترى أنه لو لم يصرف آدَمَ لم تكن فيه
دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ، لأنك إن أردت الحيّ لم
تصرف كما تصرف أفكل اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم
يجز أن ينصرف. كما أنك إذا سميت امرأة أفكل لم ينصرف،
وكذلك لو استعمل فيه الأمران، فكذلك إذا صرفته في الشعر
للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

(١) سيبويه ٢٨/٢ ولم ينسبه. الهمع ١/ ٣٥ الدرر ١/ ١٠. وفي الأصل:

«ساروا» بدل «سادوا» والتصويب من سيبويه.

(٢) سبق ذكره في ١/ ١٥١ و ٢/ ١٣٣.

فإذا لم ينفصل ذلك ولم يتميز في اللفظ، علمت أنه لا يخلو من واحدٍ من ذلك، ولا سبيل إلى أن يقطع على شيء مما يحتمله من جهة اللفظ، فأما قوله^(١):

أُولَئِكَ أَوْلَىٰ مِن يَهُودَ بِمَدْحَةٍ
إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤْتَبِ

فقد قامت الدلالة على أن يهود استعملت على أنها للقبيلة ليس للحي من قوله: «أولئك أولى من يهود» لأن يهود لو كان الحي لم ينصرف، ولم يذكره سيبويه ليستشهد به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنه في البيت للقبيلة، ويُعلم ذلك في استعمالهم، ونحو ما أنشدناه أبو الحسن علي بن سليمان^(٢).

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا
صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام

وكذلك في الحديث: «تقسم يهود»^(٣)، فهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة. ومثل يهود في هذا مجوس ويدل على ذلك ما أنشده من قوله^(٤):

كَنَارٍ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا

(١) من شواهد سيبويه ٢ / ٢٩ ونسبه لرجل من الأنصار.

(٢) سبق ذكره في ٣ / ٣٤٢ وقائله الأسود بن يعفر.

(٣) الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٤ / ٢ بلفظ: ليقسم منكم خمسون أن يهود قتلته.

(٤) نسبه سيبويه ٢ / ٢٨ لامرئ القيس وصدره:

أَحَارٍ تَرَىٰ بَرِيقًا هَبَّ وَهْنًا

ألا ترى أنه لو كان للحي دون القبيلة، لا نصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف.

اختلفوا في قوله: (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) [هود / ٦٩، الذاريات / ٢٥]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) بألف في السورتين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ) بكسر السين وتسكين اللام في السورتين جميعاً، ها هنا وفي سورة الذاريات [٢٥] (١).

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها مصدر سَلَّمْتُ، ومنها: السلام جمع سلامة، ومنها السلام: اسمٌ من أسماء الله تعالى، ومنها السلام: شجرة، ومنه قول الأخطل (٢):

إِلَّا سَلَامٌ وَحَرْمَلٌ

قال أبو علي: فقوله: دار السلام، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله سبحانه تعظيماً لها. ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب، فمن جعل فيها كان على خلاف من وُصف بقوله: (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ) [إبراهيم / ١٧].

= وهو في ديوانه مما أجازته التوأم الشكري لأمريء القيس عندما تحداه بذلك. فقال امرؤ القيس الصدر وقال التوأم العجز. انظر ديوان امرئ القيس / ١٤٧.

(١) السبعة ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٢) تمام البيت:

فأما انتصاب قوله (سَلَامًا) فلأنه لم يُحَكَّ شيءٌ تكلموا به، فيحكى كما تحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل، كما أنَّ القائل إذا قال: لا إله إلا^(١) الله، فقلت: حقاً، أو قلت: إخلاصاً، اختلف القول في المصدرين لأنك ذكرت معنى ما قال، ولم تحك نفس الكلام الذي هو جملةٌ تحكى، فكذاك نصب سلاماً في قوله: (قَالُوا سَلَامًا) لما كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

وأما قوله: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) [الفرقان / ٦٣]، فقال سيويه: زَعَمَ أبو الخطاب أن مثله يريد: مثل قولك: سبحان الله، تفسيره: براءة الله من سوء - قولك للرجل: سلاماً تريد: تسليماً منك، لا ألتبس بشيء من أمرك^(٢). فعلى هذا المعنى وجه ما في الآية، قال^(٣): وَزَعَمَ أن قول أمية^(٤):

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ
بَرِيئاً مَا تَغْنُّثُكَ الذُّمُّومُ

= فَرَابِيَةُ السَّكْرَانِ قَفَّرَ فَمَا بِهَا
لَهُمْ شَبَحٌ إِلَّا سَلَامٌ وَحَرْمَلٌ

والسكران: اسم موضع - والسلام: شجر صغار والواحدة: سَلَمَةٌ - والحرملة: ضرب من النبات - انظر ديوانه ١ / ١٤.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) الكتاب ١ / ١٦٣.

(٣) يريد أبا الخطاب، والنقل من سيويه ١٦٤/١.

(٤) سبق ذكره في ٢ / ١٥١ - ٢٩٨.

على قوله: بَرَاءَتِكَ رَبَّنَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ.

فزعم سيبويه أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبرأة، كما رفعوا حناناً. قال: سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن مني في شيء إلا سلاماً بسلام، أي: أمري وأمرك المبرأة والمشاركة، يريد أن حناناً في أكثر الأمر منصوب كما أن سلاماً كذلك، فمن ذلك قوله^(١):

حَنَانُكَ رَبَّنَا وَلَهُ عَنُونَا

وقد رفع في قوله^(٢):

فَقَالَتْ: حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا

فإذا نصب سلاماً بعد إلا، فانتصابه على ما كان ينتصب عليه قبل، وقوله: بسلام، صفة لسلام المنسوب، فإذا رُفِعَ كانت الجملة بعد إلا كقوله: ما أفعل كذاً إلا حلّ ذاك أن أفعل، وتركوا إظهار الرفع. كما تُرِكَ إظهاره في قوله: حنانٌ والمعنى: أمرنا حنانٌ وشأننا سلامٌ.

وأما قوله: (قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ) [هود / ٦٩] فقوله: (سلامٌ) مرفوعٌ لأنه من جملة الجملة المحكية، والتقدير فيه: سلامٌ عليكم، فحذف الخبر كما حذف من قوله: (فَصَبِرْ جَمِيلٌ) [يوسف / ١٨] أي: صبرٌ جميلٌ أمثلٌ، أو يكون المعنى: أمري سلام، وشأني سلام كما أن قوله: (فَصَبِرْ

(١) لم نعثر على قائله؟

(٢) قد سبق ذكره عند كلامه على الأعراف / ١٦٤ في هذا الجزء. ص ٩٨.

جَمِيلٌ) يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ، ومثل ذلك قوله: (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ، وَقُلْ سَلَامٌ) [الزخرف / ٨٩] على حذف الخبر أو المبتدأ الذي سلامٌ خبره.

وأكثر ما يستعمل سلامٌ بغير ألفٍ ولام، وذلك أنه في معنى الدعاء، فهو مثل قولهم: «خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَأُمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ»^(١) لما كان في معنى المنسوب استجيز فيه الابتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله: (قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) [مريم / ٤٧]، وقال: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد / ٢٣].

وقال: (سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ) [الصافات / ٧٩]، (سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ) [الصافات / ١٠٩] و (سَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل / ٥٩]، ومما جاء في الشعر من ذلك^(٢):

.. لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرٍو

(١) الكتاب ١/ ١٦٦. وعنه في اللسان (أمت): قال سيويه: وقالوا أمت في حجر لا فيك، أي: ليكن الأمت في الحجرة لا فيك، ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجرة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. الأمت: العوج.

(٢) من بيت لجريز في ديوانه ص ٢٧٩ وتماهه:

وَنُبِّئْتُ جَوَاباً وَسَكَنَّا يَسُوبُنِي
وعمرُو بنُ عفرا لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرٍو

وَجَوَابٌ وَسَكَنَ وعمرُو كلهم من بني ضَبَّة. والبيت من شواهد سيويه

وقد جاء بالألف واللام، قال: (وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى) [طه / ٤٧]، (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) [مريم / ٣٣]. وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلامٌ عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود، وزعم أن منهم من يقول: سلامٌ عليكم، فلا ينون، وحمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة كما يحذف الأصل من نحو: لم يك، ولا أدّر، و(يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) [هود / ١٠٥]، والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذف منه لكثرة الاستعمال كما حذف من: اللهم، فقالوا:

لَهُمْ إِنَّ عَامَرَ الْفُجُورِ
قَدْ حَبَسَ الْخَيْلَ عَلَى مَعْمُورِ^(١)

وأما من قرأ: (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ) [هود / ٦٩] فإن سَلَّمَ، يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى سلام، فيكون المعنى: أمرنا سَلَّمَ، أو سَلَّمَ عليكم، ويكون (سَلَّمَ) في أنه بمعنى سلام، لقولهم: حِلٌّ وَحَلَالٌ وَحِرْمٌ وَحَرَامٌ، فيكون على هذا قراءة من قرأ: (قال سَلَّمَ) و(سلامٌ) بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون سَلَّمَ خلاف العدو والحرب، كأنهم لما كفوا عن تناول ما قدمه إليهم، (فَنَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً)

(١) لم نعثر على قائله.

[هود / ٧٠] قال: أنا سِلْمٌ ولستُ بحربٍ ولا عَدُوٌّ، فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما يُمتنع من تناول طعام العدو.

وقرأ حمزة والكسائي في الذاريات أيضاً (سِلْمٌ) والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء. ألا ترى أن ثمَّ إيجاسٍ خيفةً وامتناعاً من تناول ما قُدِّم إليهم مثل ما هنا.

اختلفوا في فتح الباء وضمها من قوله: (يعقوبُ) [٧١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ) رفعاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (يَعْقُوبَ) نصباً.

واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر بالرفع، وروى حفص عنه بالنصب^(١).

قال أبو علي: من رفع فقال: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ) كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به، وكان بين الوجه.

ومن فتح فقال (يعقوبُ): احتمل ثلاثة أضرب. أحدها: أن يكون يعقوب في موضع جرٍّ، المعنى: فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ، قال أبو الحسن: وهو أقوى في المعنى، لأنها قد بُشِّرَتْ به، قال: وفي إعمالها ضعف، لأنك فَضَلْتَ بين الجار والمجرور بالظرف. والآخر: أن تحمله على موضع الجار والمجرور كقوله^(٢):

(١) السبعة ٣٣٨.

(٢) عجز بيت لكعب بن جعيل سبق في ١ / ٢٨.

إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

وبقراءة مَنْ قرأ: (وَحُورًا عِينًا) [الواقعة / ٢٢] بعد:
يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا، ومثله^(١):

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر، كأنه: فبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ، ووهبنا له يعقوبَ، فأما الأول فقد نصَّ سيبويه على قبح مثله نحو: مررتُ بزيدٍ أول من أمس، وأمس عمرو، وكذلك قال أبو الحسن: قال: لو قلت: مررتُ بزيدٍ اليوم، وأمس عمرو؛ لم يحسن، فأما الحملُ على الموضع على حدٍّ: مررتُ بزيدٍ وعمراً، فالفصل فيه أيضاً قبيحٌ، كما قبحَ الحملُ على الجر، وغيرُ الجر في هذا في القياس مثل الجر في القبح، وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف العطف هو الذي يُشرك في الفعل، وبه يصل الفعل إلى المفعول به، كما يصل بحرف الجر، ولو قال: مررتُ بزيدٍ قائماً، فجعل الحال من المجرور، لم يجز التقديم عند سيبويه، لأن الجار هو الموصول للفعل، فكما قبحَ التقديم عنده لضعف الجار والعامل، كذلك الحرف العاطف مثل الجار في أنه يُشرك في الفعل، كما يوصل الجارُ الفعل، وليس نفسُ الفعل العامل في الموضعين جميعاً، وإذا كان كذلك قبحَ الفصل بالظرف في العطف على الموضع، وقبحَ أيضاً الفصل في حروف الرفع

(١) عجز بيت لعقبة الأسدي سبق انظر ٢٨٤ وسيأتي في ص ٤٥٠.

والنصب، كما قَبَّحَ [(١)] إن العاطف فيهما مثله في الجار، وليس العامل نفس الرافع والناصب، كما أن العامل فيما بعد حرف العطف ليس الجار، إنما يشركه فيه العاطف، وقد جاء ذلك في الشعر. قال ابن أحرمر (٢):

أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنَا وَطَلَّقَ
وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

ففصل بالظرف في العطف على الرافع، وقال الأعشى (٣):

(١) في الأصل كلمة غير واضحة بسبب كشط الكتابة بالتصاق الحبر بسبب الرطوبة ولعلها: «أن يكون».

(٢) سبق في ١ / ٢٣٣ وهو من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم في النوم إذا أتى الليل - وهو بالإضافة إلى ما ذكر في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٦ - ١٢٨ - ٢ / ٩٢ - ٩٣ والخصائص ٢ / ٣٧٨ والإنصاف / ٣٥٤. وقوله: أثالا، ترخيم: أثالة فحذف تاء التانيث، وهي مرفوعة معطوفة على أبو حنش، وأبقى فتحة اللام وجاء بعدها بألف الإطلاق.

(٣) البيت في الديوان برواية (أردية الخمس) والعصب: ضرب من البرود، ونغل الأديم: فسد في الدباغ - ونغل وجه الأرض إذا تهشم من الجذوبة - وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش انظر ديوانه / ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٢ / ١٦٣ - ١٦٤ والخصائص ٢ / ٣٩٥ والمقرب ١ / ٢٣٥ واللسان (نغل).

قال ابن جني: أراد: تراها يوماً كمثل أردية العصب، وأديمها يوماً آخر نغلاً، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو (ها) من: تراها، وهذا أسهل من قراءة من قرأ: (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) إذا جعلت (يعقوب) في موضع جر، وعليه تلقاه القوم من أنه مجرور الموضع. وإنما كانت الآية أصعب مأخذاً =

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبَهُ أُرْدِيَّةٍ الـ
عَصَبٌ وَيَوْمًا أُدِيمَهَا نَغْلًا

ففصل بالظرف بين المشترك في النصب، وما أشركه فيه،
فإذا قَبَّحَ الفصلُ في الحمل على الموضع كما قبح الفصل في
الحمل على الجار؛ فينبغي أن تُحْمَلَ قراءة من قرأ: (يعقوب)
بالنصب على فعلٍ آخر مضمَر، يدلُّ عليه بشرنا كما تقدم، ولا
يُحْمَلُ على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح.

اختلفوا في همز الألف وإسقاطها في الوصل في قوله:
(فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ) [هود / ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع: (فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ) من سریت بغير
همز.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي:
(فَأَسْرِبْ) من: أُسْرِيتُ^(١).

قال أبو علي: حَجَّةٌ [من]^(٢) قرأ بوصل الهمزة قوله^(٣):

= من قبل أن حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء
في قوله (بإسحاق)... الخ كلامه في ٢ / ٣٩٥ وهو يتفق مع أستاذه أبي
علي.

(١) السبعة ٣٣٨.

(٢) زيادة ضرورية ليست في الأصل (ط).

(٣) صدر بيت للناطقة الذيباني وعجزه:

تزجي الشمالُ عليه جامد البرد

وسرت: إذا أمطرت ليلاً - وقوله: «مِنَ الجوزاء سارية» كقولك: =

سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُوزَاءِ سَارِيَةٌ

فسارية تدلّ على سرت، وقول الآخر^(١):

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَةً

وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

وقول الآخر^(٢):

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثَرِيَا وَبَعْدَمَا

كَأَنَّ الثَّرِيَا حَلَّةَ الْعُورِ مُنْخَلٌ

وحجة من قطع: ما في التنزيل من قوله: (سُبْحَانَ الَّذِي

أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا)^(٣) [الإسراء / ١].

= سقينا بنوء كذا وكذا، أي أصابه المطر ليلاً - وتزجي: تسوق وتدفع على
الثور جامد البرد، أي: ما صلب من الثلج .

انظر ديوانه / ٨ واللسان مادة: (سرا).

(١) البيت لسحيم بن وثيل، وقد سبقه:

مررتُ على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يُظْلِمُ واديا

يقول: وافيت هذا الوادي ليلاً - وهو وادٍ بعينه - فأوحشني لكثرة

سباعه، فرحلت عنه ولم أمكث فيه لوحشته - والثنية: التلبث والمكث.

انظر سيبويه ١ / ٢٣٣ - الخزانة ٣ / ٥٢١.

(٢) من شواهد سيبويه التي لم تنسب والشاهد فيه عنده نصب حلّة الغور على

الظرف ومعناها: قصد الغور ومحلّه. وصف طارقاً سرى في الليل، بعد

أن غارت الثريا أول الليل، وذلك في استقبال زمن القِيْظ - وشبه الثريا في

اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل.

انظر الأعلام على طرة سيبويه ١ / ٢٠١.

(٣) وانظر للاستزادة شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ عند

كلامه على الإنشاد الثاني والأربعين بعد المائة.

اختلفوا في نصب التاء^(١) ورفعها من قوله: (إِلَّا
أَمْرَاتُكَ) [هود/٨١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إِلَّا أَمْرَاتُكَ) برفع التاء.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (إِلَّا
أَمْرَاتُكَ) نصباً^(٢).

قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ،
الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم،
والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إلا
زيدٌ ومعنى: ما أتاني إلا زيدٌ، واحدٌ. فكما اتفقوا في: ما
أتاني إلا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ،
بمنزله وبمعناه؛ اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ، وأَجَرُوا ذلك
مجرى: يَذُرُّ، وَيَدَعُ، في أنَّ يَذُرُّ لما كان في معنى يدع، فُتِحَ
كما فتح يدع، وإن كان لم يكن في يَذُرُّ حرفٌ من حروف
الحلق، ومما يقوي ذلك، أنَّهم في الكلام وأكثر الاستعمال
يقولون: ما جاءني إلا امرأةٌ، فيذكرون حملاً على المعنى، ولا
يكادون يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر
كقوله^(٣):

(١) في الأصل الألف والصواب ما أثبتناه.

(٢) السبعة ٣٣٨.

(٣) البيت لذي الرمة ورواية الديوان:

طرى النَّحْزُ والأجراز ما في غروضها
فما بقيت إلا الصدور الجراشع

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

وقال^(١):

... وما بقيت
إلا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

فكما أَجْرَوهُ عَلَى الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَلَمْ يُلْحَقُوا
الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّائِيْثِ، كَذَلِكَ أَجْرَوهُ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: مَا جَاءَنِي
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَرَفَعُوا الْاسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَأَمَّا مَنْ نَصَبَ فَقَالَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، فَإِنَّهُ جَعَلَ
النَّفْيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِيجَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ، كَلَامٌ

= والنحز: ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير، وهو أن يحرك
عقبه ويضرب بهما موضع عقبي الراكب - والأجراز: الأمحال والواحد:
جرز ومحل، والجرل: المكان الصلب وجمعه أجرال، والغروض:
الواحد غرض وهو حزام الرحل - والجرشع: واحد الجراشع وهو: المتنفخ
الجنين - يقول: تملأ الغروض. انظر ديوانه ١٢٩٦/٢ والمحتسب
٢٠٧/٢ المفصل ٨٧/٢.

(١) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ
إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

وجمل وهم: ضخم - والنحيزة: الطبيعة - وألواحها: عظامها.
يقول: هذه الناقة مذكرة، خلقتها خِلْقَةً جَمَلٌ، وَمَا بَقِيَتْ مِنْهَا بَقِيَّةٌ،
أَي: فَنِيتٌ مِنَ السَّيْرِ وَالتَّعَبِ.
انظر ديوانه ١ / ٤٤.

مستقلّ، كما أنّ: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام مستقل، فأما قوله: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) فإذا جعلت قوله (إلا امرأتك) مستثنى من (لا يلتفت) كان الوجهان: الرفع، والنصب، والوجه الرفع، وإن جعلت الاستثناء في هذه من قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) لم يكن إلا النصب. وزعموا أن في حرف عبد الله أو أُبَيٍّ: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) وليس فيه: (ولا يلتفت منكم أحد) فهذا تقوية لقول من نصب، لأنه في هذه القراءة استثناء من قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) فكما أن الاستثناء من قوله: (فأسر بأهلك) دون أحد، كذلك إذا ذكرت أحداً يكون منه، ولا يكون على البديل من أحد.

قال سيبويه: ومن قال: أقول^(١): ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة قول^(٢): أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء / ٦٦]. وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم، لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما لا يجوز: أتاني أحد، ولكن المستثنى بدل^(٣) من الاسم الأول^(٤). فهذا الكلام يُعلم منه قدحه على قول من سوى بين الإيجاب والنفي، واعتذر استقلال الكلام في

(١) ساقطة من سيبويه.

(٢) في سيبويه: قوله.

(٣) في سيبويه: ولكن المستثنى في ذا الموضع مُبدل.

(٤) انتهى نقله عن سيبويه. انظر الكتاب ١ / ٣٦٠.

الموضعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك. فقول من رفع في الآية (إِلَّا أَمْرًا تَكُ) أنه جعله بدلاً من (أحدٍ) الثابت في قراءة العامة، وإذا ثبت (أحدٌ) لم يمتنع البديل منه، ولم يكن في ذلك كقراءة من لم يثبت في قراءته: (وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ)، ومما يقوّي الرفع في قوله: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءني إلا زيدٌ، كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، وعلى المعنى فلم يجز فيه إلا النصب في زيد، لَمَّا كان المعنى على: قال ذاك كلٌّ من جاءني إلا زيداً، فكما تُحمَلُ هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب، كذلك قوله: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، ينبغي أن يحمل على المعنى، فيضعف النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب في: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، لأن الاستثناء فيه من القائلين لا من أحدٍ عنده.

قال أبو عمرو: وقد أجاز غير سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفاً أو على بعدٍ، ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحداً ضرب أحداً، يريد أن الرفع يجوز، لأن الكلام في تقدير النفي، بدلالة جواز وقوع أحدٍ فيه، وأحدٍ إنما يقع في النفي، فكما جاز وقوع أحدٍ فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك أيضاً للحمل على المعنى، لأن الصفة هي الموصوف، فإذا نُفي الموصوف، فكأن الصفة أيضاً قد نُفِيَتْ من حيث كان هو هو، ومن ثمَّ جاز البديل من الضمير الذي في الصفة، لما كان الموصوف في المعنى في نحو قول عدي^(١):

(١) البيت من شواهد سيبويه على رفع الكواكب على البديل من الضمير =

في ليلةٍ لا نَرَى بها أحداً
يحكي علينا إلا كواكبُها

فأبدل من الضمير الذي في صفة المنفي وإن كان الكلام
الذي فيه هذا الضمير موجباً في المعنى .

اختلفوا في إثبات الباء وإسقاطها في الوصل والوقف من
قوله عز وجل: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ)
[هود / ١٠٥] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (يَوْمَ يَأْتِي)
بياء في الوصل، ويحذفونها في الوقف. غير ابن كثير فإنه كان
يقف بالياء ويصل بالياء فيما أحسب .

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء في وصلٍ ولا
وقف^(١) .

قال أبو علي: اعلم أن فاعل يَأْتِي في قوله: (يَوْمَ يَأْتِي لَا
تَكَلِّمُ نَفْسٌ) لا يخلو من أن يكون اليوم الذي أضيف إلى يَأْتِي،
أو اليوم المتقدم ذكره^(٢)، فلا يجوز أن يكون فاعله ضمير اليوم

= الفاعل في يحكي لأنه في المعنى منفي ولو نصب على البدل من أحد
لكان أحسن لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى . والبدل منه أفضل .

انظر الأعلام ١ / ٣٦١ على طرة الكتاب . وشرح أبيات المغني
٣ / ٢٣٣ رقم الإنشاد ٢٢٣ ، وقد نسب البيت إلى عدي بن زيد سيويه
وأبو علي، وصوب البغدادي نسبته إلى أحيحة بن الجلاح الأنصاري .

(١) السبعة ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) وسيأتي بيانه .

الذي أضيف إلى يأتي ، وذلك أنك لو قلت: أزيداً يومَ يوافقك توافقه؛ لم يجز، لأنه لا يجوز أن تضيف يوم إلى يوافقك، لأن اليوم هو الفاعل، فلا يجوز أن يُضاف إلى فعل نفسه، ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك يومَ يسرك، وذلك أنك إذا قلت: جئتُك يومَ يخرج زيد، فإنما المعنى: يومَ خروج زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل فإذا قال: يوم يسرك، فمعناه يوم سروره إياك، فإنما حدُّ هذا أن يكون اليوم مُعرِّفاً بفعل مسندٍ إلى فاعل مُعرِّفٍ بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافاً إلى اليوم فكأنك إنما عرّفت اليوم بنفسه، لأن الفعل يعرفه الفاعل، واليوم مضاف إلى الفعل المعروف باليوم، فصار هذا نظير قولك: هذا يوم^(١) حرّه ويوم برّده، والهاء لليوم، وليس هذا مثل: سيّد قومه، وهذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه، لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يوم سروره زيداً، ويوم يسرك، إنما هو مضاف إلى فعل، وإنما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصل يقصد إليه في نفسه، وواحد أمّه، وعبد بطنه مضافان إلى الأم والبطن، وكل واحد منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كانت ابتداءً وخبراً، لا يجوز أن تقول: آتيتك يوم ضحوته باردة، ولا: ليلة أولها مطير. فإن نوتت في هذا وفي الأول حتى يخرج من حدّ الإضافة جاز فقلت: آتيتك يوماً بكرته حارة، وآتيتك يوماً يسرك ويوماً يوافقك. وهذا

(١) في الأصل: «يو» بإسقاط الميم.

قول أبي عثمان، فإذا لم يجز أن يكون قوله: (يوم) في قوله: (يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ) مضافاً إلى (يأتي) وفيه ضميره، ثبت أن في (يأتي) ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: (ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ * وما تُؤَخِّرُهُ) أي: ما تؤخر أحداثه (إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ * يَوْمَ يَأْتِي) هذا اليوم الذي تقدّم ذكره (لَا تَكَلِّمْ نَفْسُ)، فالיום في قوله: (يَوْمَ يَأْتِي) يراد به الحين والبرهة، وليس على وضح النهار.

فأما قوله: (لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) فإنه يحتمل ضربين، يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذي في (يأتي)، ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى (يأتي) لأن اليوم في (يَوْمَ يَأْتِي) مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجمل من الفعل والفاعل، والمعنى: لَا تَكَلِّمْ فِيهِ نَفْسٌ، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفة كما يُحذف من الصلّة، ومثل ذلك قولهم: النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُ، وَرَجُلٌ أَهَنْتُ. فإذا جعلته حالاً من الضمير الذي في يأت، وجب أن تقدّر فيه أيضاً ضميراً يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ، أي: غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ فِيهِ نَفْسٌ، فيكون الضمير المقدّر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في (يأتي) لأنّ الحال لا بدّ فيه من ذكر يعود إلى ذي الحال متى كانت جملة، كما لا بد من ذلك في الصفة، ومن قدره حالاً كان أجدر بأن تحذف الياء من يأتِي لأنه كلام مستقلّ، فيشبه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن

فاصلةً، كما أنّ حذف الياء من قوله: (ذَلِكَ مَاكُنَّا نَبْغِ) [الكهف / ٦٤]، لما كان كلاماً تامّاً فأشبهه الفاصلة، فحسن الحذف له، كما يحسن الحذف من الفواصل، وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضاً، لأن الصفة قد يستغني عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أنّ من الصفات ما لا يحسن أن يحذف منه، فذلك أشبه بغير الكلام التام.

فأما إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف، فمن أثبتها في الوصل فهو القياس البين، لأنّه لا شيء هاهنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأما حذفها في الوقف إذا قال: (يَوْمَ يَأْتِ) فلأنّها، وإن لم تكن في فاصلة، أمكن أن تشبّها بالفاصلة، ومن الحجّة في حذفها في الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل، بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة، فكما أن الحركة تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف، فكان في حكمها.

فإن قلت: فقد حذفوا الألف في نحو: لم يخش، كما حذفوا الياء من: لم يرم، فهلاًّ حذفت الألف، قيل: إنّ الألف قد حذفت كما حُذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقلّ منه في الياء لاستخفافهم لها، وذلك في قولهم: أصاب الناس جَهْدٌ، ولو ترما أهل مكة، وقولهم: (حاشَ لله) ^(١) [يوسف / ٣١ - ٥١] وقوله ^(٢):

(١) انظر ما سبق في ١/١٤١

(٢) جزء من بيت للبيد سبق الحديث عنه في أكثر من موضع انظر ١/٧٩ و١٤١.

وَرَهْطِ ابْنِ الْمُعَلِّ

فحذفها في الوقف للقافية كما حذفت الياء .

وأما وقف ابن كثير بالياء فهو حسن، لأنها أكثر من الحركة في الصوت، فلا ينبغي إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له، كما لا تحذف سائر الحروف. ويقوي ترك الحذف للياء في الوقف أن الكلام لم يتم في قوله: (يَوْمَ يَأْتِ)، ويدل على أنها تُنَزَّلُ عندهم منزلة سائر الحروف تقديرهم إياه في نحو^(١):

ألم يأتيك، والأنباء تنمي

وفي نحو قوله^(٢):

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَم جِئْتَ مَعْتَذِرًا
مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وتحريكهم لها في الشعر نحو^(٣):

(١) سبق انظر ١ / ٩٣ و ٣٢٥، ٢ / ٩٩.

(٢) سبق انظر ١ / ٣٢٥.

(٣) جزء من بيت لابن قيس الرقيات وتمامه:

لا بَارِكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ
يَصْبَحْنَ إِلَّا لَهْنَ مُطْلَبُ

ديوانه ص ٧ وهو من شواهد سيويه ٢ / ٥٩ والمقتضب ١ / ١٤٢ -

٣ / ٣٥٤ - والخصائص ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٦٧ و ٨١ وهو الشاهد رقم ٣٩٨

من شواهد المغني ٤ / ٣٨٦.

لا بارك الله في الغواني هل ..

وقال^(١):

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضي

وأما حذف عاصم لها في الوصل والوقف فلأنه جعلها في الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفاً مما لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف نحو: لم يك، ولا أدري، فلما حذفوا هذا ونحوه في الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من (يأت) فيهما.

اختلفوا في ضمّ السين وفتحها من قوله: (سَعِدُوا) [هود / ١٠٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (سَعِدُوا) بفتح السين.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (سُعِدُوا) بضم السين^(٢).

قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِدَ يسَعِدُ سَعَادَةٌ فهو سَعِيدٌ، وينبغي أن يكون غير متعدياً، كما أنّ خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يُجْز أن يُبنى للمفعول به، لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلّق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك

(١) سبق في ١ / ٣٢٥ و ٢ / ٩٩.

(٢) السبعة ٣٣٩.

كَانَ ضَمَّ السَّيْنِ مِنْ (سُعِدُوا) مُسْتَقْلِلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ فِيهِ لَفْظٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ، أَوْ يَكُونَ مِنْ بَابِ فَعَلَ وَفَعَلْتَهُ، نَحْوُ: غَاضَ الْمَاءُ وَغَضَّتْهُ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ، وَلَعَلَّهُمْ اسْتَشْهَدُوا فِيهِ بِقَوْلِهِمْ: مَسْعُودٌ، وَأَنْ مَسْعُودًا عَلَى سُعْدُوا، وَلَا دَلَالَةَ قَاطِعَةً عَلَى هَذَا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ: أَجْنَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ، فَالْمَفْعُولُ حَاءٌ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ حُذِفَتِ الزِّيَادَةُ مِنْهُ كَمَا حُذِفَ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ^(١):

يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلَوَ الدَّالِ
إِنَّمَا هُوَ: دَلَوُ الْمَدْلِيِّ .
وَكَذَلِكَ^(٢):

وَمَهُمِهِ هَالِكٍ مِنْ تَعَرَّجَا
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَلَكْنِي زَيْدٌ، وَأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ تَمِيمٍ. وَمِنْ الْحَذْفِ قَوْلُهُ:
يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَا زِلِيلٍ غَاضٍ^(٣)

(١) للعجاج سبق انظر ٢ / ٢٥٤ .

(٢) للعجاج، وقبله:

عَصْرًا وَخُضْنَا عَيْشَهُ الْمُعْدَلَجَا

والمعنى: من أقام بهذا المهمة فقد هلك. انظر ديوانه ٤٣/٢ والخصائص ٢١٠/٢ والمحتسب ٩٢/١ والمخصص ١٢٧/٦ والمقتضب ١٨٠/٤ .

(٣) من أرجوزة لرؤية يمدح فيها بلال بن أبي بردة وبعده:

نَضَوُ قَدَاحِ النَّابِلِ النَّوَاضِي

ديوانه ٨٢ / المقتضب ٤ / ١٧٩ - المحتسب ٢ / ٢٤٢ اللسان (غضا).

يريد: مغضٍ، وكذلك: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاحٍ)
[الحجر / ٢٢]، وهي تلقح الشجر، فإذا ألقحتها وجب أن
يكون في الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة، فأما قول
الطرمّاح^(١):

قَلِقْ لَأَفْنَانِ الرِّيا
حِ لِلأَقحِ مِنْهَا وحائلُ

فإن قوله للاقح ليس على: ألقحتها الريح، فحذفت منها
الزيادة كما حُذف من قوله:

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غاضٍ

ولكنه على معنى النسب تقديره: ذات لقاح منها،
وكذلك: حائل ذات حيال، ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم
تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على الفعل لثبتت العلاقة،
كما ثبتت في قوله: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) [الأنبياء / ٨١]
والنسب كقوله: (جاءتها ريحٌ عاصفة) [يونس / ٢٢] والريح
الجنوب تثير السحاب فينبسط ثم ينحلّ، والشمال بعكس هذا،
وكذلك مسعودٌ يجوز أن يكون على حذف الزيادة.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله: (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا)
[هود / ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وَإِنْ) خفيفة، (كُلاًّ لَمَّا) مخففتان.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: (وَإِنْ كُلاًّ) خفيفة،
(لَمَّا) مشددة.

(١) تقدم ذكره في ٢ / ٢٥٢.

وقرأ حمزة والكسائي: (وإنّ) مشددة النون، واختلفا في الميم من (لَمَّا)، فشدّدها حمزة، وخفّفها الكسائي.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي، حفص عن عاصم (وإنّ) مشددة النون. (لَمَّا) مشددة أيضاً.

وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة^(١).

قال أبو علي: قال سيبويه: هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب يتكلم بها، تقول: لَهْنَك لَرَجُلٌ صدق، يريدون: إنَّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف لقولهم: هرقت، وَلَحَقْتُ هذه اللام إنَّ كما لحقت ما حين قلت: إن زيدا لما لينطلقن^(٢).

قال أبو علي^(٣): اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنه قال: قال أبو أدهم الكلابي: «لِه رَّبِّي لا أقول» فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربي لا أقول. وأنشد أبو زيد:

لَهْنِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً
لِدُومَةٍ بَكَرًا ضِيَعْتُهُ الْأَرَاقِمُ

(١) السبعة ٣٣٩.

(٢) سيبويه ١ / ٤٧٤ وانظر المسائل العسكرية ٢٥٥ والخزانة ٣ / ٣٣٣ واللسان (أنن).

(٣) نقل البغدادي كلام أبي علي في الخزانة ٤ / ٣٣٤ عن كتابه نقض الهاذور. انظره مفصلاً فيهما.

وأنشد أبو زيد أيضاً:

أَبَائِنَةُ حُبِّي نَعَمُ وَتُمَاضِرُ
لَهْنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجِرُ^(١)

قال: يقول لله أنا، وأنشد^(٢):

وَأَمَّا لِهْنَكَ مَنْ تَذْكُرُ عَهْدِهَا
لَعَلِّي شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَأْسِ

انتهى كلام أبي زيد. فاللام في لِه على قول أبي زيد، هي اللام التي هي عين الفعل، من إلاه. وكان الأصل لله فحذفت الجارة التي للتعريف فبقيت: لِه يا هذا.

فأما ألف فعال، فحذفت كما حذفت في الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد وقد حُذِفَتْ من هذا الاسم في غير هذا الموضع، قال^(٣):

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ
إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ

(١) وهو الشاهد الحادي والستون بعد الثمانمائة من شواهد الخزانة. وقد استشهد بعجزه.

(٢) نسبه في النواذر ٢٠١ للمرار الفقعسي، وروايته ثمة: «من تذكر أهلها».

(٣) البيت غير منسوب في الخصائص ٣ / ١٣٤، المحتسب ١ / ١٨١، ٢٩٩ و ٢ / ٨٢ اللسان (أله) والخزانة ٤ / ٣٤١ الشاهد فيه حذف الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء، وهذا الحذف لضرورة الشعر، ذكره ابن عصفور في كتاب الضرائر ص ١٣١، وانظر الضرائر للألوسي ص ٧٣، هذا البيت من الوافر.

وقد وافق سيبويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين، فذهب في قولهم: «لاه أبوك» إلى أن الألف واللام التي للتعريف حذفتا^(١)، ومما يرجح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في لَهْنَك بدلاً من همزة إِنَّ لكان اللفظ: لِإِنَّكَ، فجمع بين إِنَّ واللام، ولم يُجمع بينهما، ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر اللام في الخبر في نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى) [العلق / ٦]، أو إلى الاسم في نحو: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً) [الحجر / ٧٧ والنحل / ١١ - ١٣ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٩] فإن قلت: يكون قلبها هاءً بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قُلِبَتْ لم يمتنع الجمع بينهما، كما أنه إذا فصل لم يمتنع؛ قيل: هذا لا يسوغ تقديره، ألا ترى أن سيبويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة في حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سُمِّيت رجلاً بهَرَق، كان بمنزلة أن تسميه: بَأَرَق، فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة في حكم الهمزة، فكَذَلِكَ يكون في لَهْنَك لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك فعلت العرب في هذا النحو فلم يصرفوا صحراء وطفراء لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتترى^(٢)، وكذلك قال أبو الحسن: لو أَبْدَلْتَ اللام من النون في أُصِيلان، فقلت: أُصِيلال ثم سُمِّيت به لم تصرف كما لم تصرف أُصِيلان في التسمية، فكَذَلِكَ

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٧٣ و ٢ / ١٤٤.

(٢) قال السيرافي: بعضهم يجعل الألف في تترى للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه وفيه قول ثالث: وهو أن تكون الألف عوضاً =

تمتنع اللام من أن تدخل على الراء إذا أُبدِلَتْ همزتها هاءً، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل، وشيء آخر يرجح له قول أبي زيد: وهو أن اللام في لهنك إذا حمل على أنه لإنك، كما قال سيبويه، لم يخلُ من أن تكون مُتَلَقِّية قَسَمًا أو غير مُتَلَقِّية له، فلا يجوز أن تكون مُتَلَقِّية لقسم، وإنَّ تُغني عنها، كما تغني هي عن إنَّ فلا يجوز إذاً أن تكون لتلقي قسم، ولا يجوز أن تكون غير مُتَلَقِّية له لأنها حينئذ تكون زائدة ولم تجيء اللام زائدة في هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة في غير هذا، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى:

مرؤا سِراعاً فقالوا كيف صاحبُكم
قال الذي سألوا أمسى لمجهوداً^(١)

وهي قليلة وليس يدخل هذا على قول أبي زيد، فأما قول سيبويه: ولحققت هذه اللام إنَّ كما لحقت ما حين قلت: إنَّ زيداً لما لينطلقن؛ فالقول فيه أن اللام التي في: لما لينطلقن، ليست كاللام في: لهنك، على قول سيبويه، ألا ترى أن اللام التي في: لما لينطلقن، هي اللام التي تقتضيه إنَّ، واللام الأخرى هي التي لتلقي القسم، ودخلت ما لتفصل بين

= من التنوين، والقياس لا يأباه. وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما التأنيث وإما زيادة الألف للإلحاق، لأنها مكتوبة بالياء في المصحف: تترى وأصل تترى: وتري. التاء الأولى بدل من الواو: لأنها من المواترة. (حاشية الكتاب بتحقيق هارون: ٢١١/٣).

(١) البيت غير منسوب وقد ذكره ابن جني في الخصائص ٣١٦/١ ٢٨٣/٢ وانظر الخزانة ٤ / ٣٣٠.

اللامين، لأنه إذا كُره أن تجتمع اللام وإن، مع اختلاف لفظيهما لاتفاقهما في بعض المعنى، ففصل بينهما، فأن يفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر، فليس اللام في لما لينطلقن وفق اللام في لهنك، لأنها في: لما لينطلقن لام إن والثانية لام القسم، ولا تكون في قوله: لهنك، لام يمين لأن إن يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن إن فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه، وليست كذلك التي في: لما لينطلقن، والتي في قوله: (وإن كلاً لما ليوفينهم).

ومن قرأ: (وإن كلاً لما) بتشديد (إن)، وتخفيف (لما)، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، فوجهه بين، وهو أنه نصب كلاً بأن، وإن تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لام كما مثلتها قبلها في ذلك هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله: (وإن كلاً لما) وقد دخلت في الخبر لام أخرى وهي التي يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقي القسم، واتفقا في اللفظ، فصل بينهما بما، كما فصل بين إن واللام، فدخلت ما لهذا المعنى، وإن كانت زائدة لتفصل، وكما جلبت النون، وإن كانت زائدة في نحو: (فإمّا ترين من البشر) [مريم / ٢٦]، وكما صارت عوضاً من الفعل في قولهم: إمالي، وفي قوله^(١):

(١) صدر بيت للعباس بن مرداس وعجزه:

فإن قومي لم تأكلهم الضيع

أبا خراشة إِمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فهذا بَيِّن. ويلي هذا الوجه في البيان قول من خفف (إِنَّ) ونصب (كُلًّا) وخفف (لَمَّا)، وهي قراءة ابن كثير ونافع، قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عَمْرَأً لَمَنْطَلَق، قال: وأهل المدينة يقرؤون: (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِنَهُمْ رَبُّكَ) يخففون وينصبون، كما قالوا:

كَأَنَّ تَدْيِيهَ حَقَان^(١)

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس أَنَّ إِنَّ مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً، كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو: لَمْ يَكُ زَيْدٌ مَنْطَلَقاً وَ: (فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ) [هود / ١٠٩] وكذلك: لَا أَدْر.

فأما من خفف (إِنَّ) ونصب (كُلًّا) وثقل (لَمَّا) فقراءته

= وهو من شواهد سيبويه ١٤٨١ والخصائص ٣٨١٢ والمنصف ١١٦٣ وابن الشجري ٣٤ - ٥٣ - ٢ / ٣٥٠ والإنصاف ٧١ - والمفصل ٢ / ٩٩ و٨ / ١٣٢ وهو الشاهد رقم ٤٣ ج ١ / ١٧٣ من شواهد المغني والخزانة ٢ / ٨٠، ٤ / ٤٢١. وقد جاء في الأصل «إِما» بكسر الهمزة. وفي جميع المصادر بفتحها «أَمَّا».

(١) عجز بيت صدره:

ووجهُ مشرقِ النَّحْرِ

وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب. والنقل مع الشاهد في الكتاب ٢٨٣ / ١ وانظر الخزانة ٤ / ٣٥٨. وابن الشجري ٢ / ٢٣٧.

مشكلة، وذلك أَنَّ (إِنَّ) إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلتها مثقلة، و(لَمَّا) إذا شددت كانت بمنزلة إلّا.

وكذلك قراءة من شدد (لَمَّا) وثقل (إِنَّ) مُشكله، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أَنَّ (إِنَّ) إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحسن: إِنَّ زيدا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل (إِنَّ) وتثقيل (لَمَّا)، فأما مجيء لما في قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وإلا فَعَلْتُ، فقال الخليل: الوجه: لتفعلن، كما تقول: أقسمت عليك، لتفعلن، وأما دخول (إلا)، و(لَمَّا)، فلأن المعنى الطلب، فكأنه أراد: ما أسألك إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في اللفظ، وإن كان مراداً، كما كان مراداً في: قولهم: «أهرّذا ناب^(١)» أي ما أهرّة إلا شرّ، وليس في الآية معنى نفي ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لَمَنْ ما، فأدغم النون في الميم بعدما قلبها ميماً؛ فإن ذلك لا يسوغ، ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقوَ الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجز ذلك فيه، وكان تغييراً أسهل الحذف؛ فأن لا يجوز الحذف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك الساكن أجدر. على أَنَّ في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام،

(١) مثل عربي - تمامه: «شرّ أهرّ ذاناب» انظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٢ / ٤٨ والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري

أكثر ممّا كان يجتمع في: لَمَنْ مَّا، ولم يُحذف منها شيء، وذلك قوله: (على أَمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ) [هود / ٤٨]، فإذا لم يحذف شيء من هذا، فأن لا يُحذف ثمّ أجدر.

وقد روي أنّه قد قرئ: (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا) مُنَوَّنًا، كما قال: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا) [الفجر / ١٩]، فوصف بالمصدر، فإن قال: إِنَّ (لَمًّا) فيمن ثَقُلَ إنما هي لَمًّا هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فذلك ممّا يجوز في الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه.

وحكي عن الكسائي. أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا. ولم يُبعد في ما قال، و لو خَفَّفَ مُخَفَّفٌ (إِنَّ) ورفع (كُلًّا) بعدها، لجاز تثقيب (لَمًّا) مع ذلك، على أن يكون المعنى: ما كلٌّ: إِلَّا لَيُؤَفِّيَنَّهُمْ، فيكون ذلك كقوله: (وَإِنْ كُلٌّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الزخرف / ٣٥]، لكان ذلك أبين من النصب في كلِّ والتثقيب لِلَمَّا، وينبغي أن يقدر المضاف إليه كلُّ نكرة، ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة فيمتنع أن يكون لَمَّا وصفًا له، ولا يجوز أن يكون حالًا لأنه لا شيء في الكلام عاملاً في الحال.

قرأ نافع وعاصم في رواية حفص: (وإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ) [هود / ١٢٣] بضم الياء.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (يَرْجِعُ) بفتح الياء^(١).

قال أبو علي: حجة من ضم قوله: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ) [الأنعام / ٦٢] لأن المعنى ثم رُدَّ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ.

وهذا يدل على الاستسلام منهم كقوله: (بَلْ هُمْ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ) [الصافات / ٢٦]، ويقوي ذلك قوله: (أَلَا لَهُ الْحُكْمُ) [الأنعام / ٦٢] أي: له الحكم في أمرهم، ويقوي ذلك قوله: (إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا) [فصلت / ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: (وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ) بفتح الياء، فلقوله: (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) [الانفطار / ١٩] فكونه له رجوع إليه وانفراد به من غير أن يشركه أحد. كما تحكم في هذه الدار الفقهاء والسلطان، ويقوي ذلك (ولهُ الْمَلِكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) [الأنعام / ٧٣].

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [هود / ١٢٣] بالتاء. وقرأ الباقون: (بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) بالياء، وكذلك أبو بكر عن عاصم^(١).

قال أبو علي: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبي، عليه السلام، ولجميع الناس، والمعنى أنه يجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعم من الياء.

وحجة الياء على: قل لهم: (وما رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ).

(١) السبعة ٣٤٠ وما بين معقوفين منه.

سورة يوسف عليه السلام

اختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله: (يَا أَبَتِ) [يوسف / ٤].

فقرأ ابن عامر وحده: (يَا أَبَتِ) بفتح التاء في جميع القرآن.

وقرأ الباقر: بكسر التاء.

وابن كثير يقف على الهاء بـ (يا أَبَه) وكذلك ابن عامر فيما أرى. والباقر يقفون بالتاء وهم يكسرون^(١).

قال أبو علي: من فتح (يا أَبَتِ) فله وجهان: أحدهما: أن يكون مثل: يا طَلْحَةَ أَقْبِل. ووجه قول من قال: يا طَلْحَةَ، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التانيث أكثر ما يُدعى مرخماً، فلما كان كذلك رَدَّ التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وتَرَكَ الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، فلم يعتدَّ بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر ما تقول: اجتمعت اليمامة، وهو يريد أهل اليمامة، فردَّ الأهل ولم يعتدَّ به، فقال:

اجتمعت أهلُ اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: (يا أَبَتَا) فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه كقول الشاعر^(١):

وقد زعموا أنني جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا
وهل جَزَعُ أَنْ قُلْتُ وَأَبَاَهُمَا

وكقول رؤبة^(٢):

وهي تُرَّثِي يَا أَبَا وَأَبْنَيْمَا

وقال الأعشى^(٣):

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا
فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ

وقال رؤبه^(٤):

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر^(٥):

(١) سبق ذكره في هذا الجزء / ٣٣٩.

(٢) روايته في الديوان - «فهي تُرَّثِي بِأَبٍ..» وبعده:

إِنَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلُومًا ديوانه / ١٨٥ - المَفْصَل ١٢/٢.

(٣) ديوانه / ٤١. تخترم: يقال: اخترمه الموت: أخذه.

(٤) تقدم في هذا الجزء / ٣٥٠.

(٥) انظر المَفْصَل ١٢ / ٢.

يَا أَبَتَا وَيَا أَبَهُ
حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَهُ

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطّرداً في جميع هذا الباب.

وأما وقف ابن كثير على الهاء وقوله: يا أبه، فإنما وقف بالهاء لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف، فيتغير الحرف في الوقف ولذلك كما غُيِّرَ التنوين فانفتح ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غُيِّرَتِ الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة في الوقف، وتغييرات الوقف كثيرة، فإن قلت: هلاً أبدلت التاء ياءً في الوقف، ولم تُبدَلْ منها الهاء، لأنه مَمَّنْ يَكْسِرُ، فيقرأ: (يا أبت) وإذا كان كذلك، فالإضافة في الاسم مرادة، كما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يُبدَلْ منها الهاء، كذلك إذا وقف، وهو يريد بها؛ قيل له: لا يلزم اعتبار الإضافة، لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة، فتبدل منها الهاء، كما أنه إذا قال: يا طَلْحَةَ أقبل، ففتح التاء ووقف عليها، أبدل التاء، فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يُراد به الإضافة في الوقف، ويدلّ على صحة هذا أن سيبويه قال: لو رَخِمْتَ اسم رجل يسمى خمسة عشر، فحذفت الاسم الآخر للترخيم لقلت: يَا خَمْسَةَ، فأبدلت من التاء الهاء، ولم تُصحَّح التاء^(١)، وإن كان الاسم الآخر

(١) انظر سيبويه ١ / ٣٤٢.

المضموم إلى الصدر مُراداً فيه، بدلالة تَرْكِ الآخر من الاسم الأول على الحركة التي كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر للترخيم، فكَذلك تُبدل من التاء في يا أَبَتِ الهاء في الوقف، كما تُبدل من سائر تاءات التأنيث الهاء في أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: (يا أَبَت) غير الإضافة وقف بالهاء، كما أنه لو نادى مثل طَلْحَة وحمزة فوقف، وقف بالهاء، وإن أراد به الإضافة قال: (يا أَبَت) فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء في: (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر / ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسر التاء في (يا أَبَت).

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون، ووقف الباقون بالتاء في: (يا أَبَت) وفصلوا بين هذا وبين رجل يُسَمَّى: خمسة عَشَر، ثم يُرَخِّم، وبين: يا طَلْحَة زيد، لأن المضاف إليه على حرف واحد، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفاً واحداً، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدال على الاسم المضممر هنا حركة، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثاني في نحو: خمسة عشر، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحة زيد، لأن المضاف إليه هنا في الأصل على حرف واحد قد حُذِفَ، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثاني في نحو خمسة عشر، وطلحة زيد في تقدير

الانفصال، ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصلُ بينهما في نحو^(١):

لله دُرُّ اليوم مَنْ لَامَهَا

ولا يجوز ذلك في الضمير إذا كان على حرف واحد، ولا في الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة في تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة في تقدير الثبات تحريكُهُم الساكن الذي قبل الحرف الموقوف عليه بالحركة التي تجب للحرف الموقوف عليه في الإدراج نحو^(٢):

إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

فكذلك تكون الحركة فيمن قرأ: (يا أبت)، إذا وقف، وقف بالتاء، كما أن الحركة إذا كانت ثابتة كالحرف، وقد جرت الحركة المحذوفة في غير هذا الموضع مجرى المثبتة، ألا ترى أنهم قالوا: لَقُضِيَ الرَّجُلُ، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة وكذلك الحركة، في قولهم: رَضِيَ وَغُزِيَ وَشَقِيَ، وقد حكى أن قوماً يقفون على التاء في الوقف ولا يبدلون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن^(٣):

(١) عجز بيت لعمر بن قميئة تقدم ذكره في ص ٢١٤ من هذا الجزء.

(٢) جزء من بيت تقدم ذكره في ١ / ٩٨، ١٤٠، ٣٤٩ و ٢ / ٣٠١ و ٢٠٨ / ٤.

(٣) الأبيات منسوبة إلى سُورِ الذَّئْبِ كما في اللسان. وَالْحَجَفَةُ: الترس من جلد الإبل. وقوله: بل جوز تيهاء، يريد: رب جوز تيهاء.

انظر الخصائص ١ / ٣٠٤ و ٢ / ٩٨ - المحتسب ٢ / ٩٢ -

المخصص ٩ / ٧ - ١٦ / ٨٤ - ٩٦ اللسان مادة (حجف) و (بلل).

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنُّ لِمَا عَرَفَتْ
بَلْ جَوَزَتْهَا كَظْهَرِ الْحَجَفَتْ

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر^(١):

تَقُولُ ابْتِي لَمَّا رَأَيْتِي شَاحِباً
كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتٍ غَرِيبُ

فالقول فيه: أنه ردّ المحذوف من الأب، وزاد عليها التاء
كما تزاؤ إذا كان اللام ساقطاً، كما ردّ اللام الأخرى في إنشاد
من أنشد^(٢):

..... تَحْيِزَتْ
ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا

(١) البيت لأبي الحَدَرَجَان كما جاء في النوادر ٥٧٥ وهو من الشعراء
المجهولين وانظر الخصائص ١ / ٣٣٩ واللسان (أبي).
(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وتماه:

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحْيِزَتْ
ثُبَاتٍ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا
يصف النحل والرجل المشتار لعسلها - والإيام: الدخان، تحيزت:
اجتمعت، ثبات: جماعات، الواحدة ثبة. ولم ترد لها رواية بالفتح كما
استشهد بها أبو علي. يقول: إن النحل لجأت إلى خلاياها فدخن عليها
فخرجت وبرزت - وهنا تحيزت وتضامت جماعات يبدو عليها الذل
والاكتئاب - فقد تمكن منها المشتار.
ديوان الهذليين ١ / ٧٩ وشرحه للسكري ١ / ٥٣ والخصائص

لا يكون إلا كذلك، لأن أحداً لا يقول: رأيت مسلماتاً، قال سيبويه^(١): من حذف التنوين من نحو: تخيّرهما أخوعاناتٍ شهراً^(٢).

لم يقل: حَلَلْتُ عاناتٍ فيفتح إنما يكسر التاء، وقد ردّوا هذا المحذوف مع التاء، كما ردّوه مع غير التاء في قولهم: غَدُّ وغَدُو، وقالوا سُماً، في قولهم اسم، فردّ اللام. حكاه أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله عزّ وجلّ: (آيَاتُ لِّلسَّائِلِينَ) [يوسف / ٧].

فقرأ ابن كثير: (آيَةُ لِّلسَّائِلِينَ) واحدة.

وقرأ الباقر: (آيَاتُ لِّلسَّائِلِينَ) جماعة^(٣).

وجه الإفراد أنه جَعَلَ شأنه كله آيةً، ويقوي ذلك قوله: (وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً) [المؤمنون / ٥٠]، فأفردَ وكلُّ واحدٍ منهم على انفراده يجوز أن يقال فيه. (آيةً) فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كلَّ حالٍ من أحواله آيةً، وجمع على

(١) لم يرد هذا النقل في سيبويه فليتأمل.

(٢) صدر بيت للأعشى وعجزه:

ورجّى أولها عاماً فعاماً

انظر ديوانه / ١٩٧ واللسان / عون / وفيه: «خيرها» بدل «أولها».

(٣) السبعة ٣٤٤.

ذلك، على أن المفرد المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب. قال^(١):

فَقَتْلًا بَتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ
جزاء العُطَّاسِ لَا يَنَامُ مِنْ أَتَأَرُ

قال. وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: (مُبِينٌ أَقْتُلُوا)
[يوسف / ٩٨] بضم التنوين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة بكسر
التنوين^(٢).

وجه قول من ضمّ التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف في (أَقْتُلُوا) فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم لِيُتَبَعَ الضمّة الضمّة، كما قالوا: مُدٌّ، وكما قالوا: «ظُلُمَاتٌ» فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: (أَنْ أَقْتُلُوا) [النساء / ٦٦]. فإذا كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لِيُتَبَعَ. ضمة الإعراب في نحو: أَجْوُوكَ وَأَنْبُوكَ، وهو مُنَحْدَرٌ من الجبل، مع أن ضمة الإعراب، ليست لازمة، ولم يُعْتَدَ بها في نحو: هذه كَتِفٌ، ثابتة، فأن يُتَبَعَ الضمة الثانية في عين: (أَقْتُلُوا) اللازمة أولى.

ومن قال: (مُبِينٌ أَقْتُلُوا)، لم يُتَبَعَ الضم. كما أن من قال: مُدٌّ وَظُلُمَاتٌ، لم يُتَبَعَ، وكسر الساكن على ما يجري عليه

(١) سبق انظر ٢ / ٢٩١ و ٤ / ٢٠٣.

(٢) السبعة ٣٤٥.

أمر تحريك الأول من الساكنين المنفصلين في الأمر الشائع.

قال أحمد: كان الكسائي يميل قوله: (رؤيائي) [١٠٠] و (رؤياك) [٥] و (الرؤيا) [٤٣] في كل القرآن. وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يمل هذا الحرف، (لا تقصص رؤياك) وحده، وأمال سائر القرآن. أبو عمر الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثني. وكان حمزة يفتح (رؤياك) و (الرؤيا)، في كل القرآن، وكذلك الباكون^(١).

قال أبو علي: الرؤيا مصدر كالبرشى والسقيا، والبُقيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسماً لهذا المُتَخِيل في المنام جرى مجرى الأسماء، كما أن دراً لما كثر في كلامهم في قولهم: لله درك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الأعمال، فلا يعمل واحد منهما إعمال المصادر.

ومما يقوي خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم رؤى. فصار بمنزلة ظلم، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسر، والرؤيا على تحقيق الهمز، فإن خَفُفَتِ الرؤيا فقلبتْها في اللفظ، ولم^(٢) تُدْغَمِ الواو في الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو طيٍّ وَلَيٍّ، لأن الواو في تقدير الهمزة، فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغم، كما لم تقلب

(١) السبعة ٣٤٤ وقد جاء هذا الحرف عنده حسب ترتيبه في المصحف سابقاً لقوله سبحانه: (مبين اقتلوا).

(٢) كذا الأصل، والوجه: «لم» بحذف الواو.

الأولى من (وُورِيَ عنهما) [الأعراف / ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثمَّ جاز: ضَوْ وشَيَّ في تخفيف ضوءٍ وشيٍّ، فبقي الاسم على حرفين أحدهما حرفُ لينٍ، وجاز تحركُ حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله، لأن الهمزة في تقدير الثبات، وقد كسر أولها قومٌ فقالوا: «رِيًّا» فهؤلاء قلبوا الواو قلباً على غير وجه التخفيف، ومن ثمَّ كسروا الفاء، كما كسروه من قولهم: قَرْنُ أَلوى، وقرون لِيٍّ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل في (غِيَابَةِ الْجُبِّ) [يوسف / ١٠].

فقرأ نافع وحده: (غِيَابَاتٍ) جماعة.

وقرأ الباقون: (غِيَابَةٍ) واحدة^(١).

قال أبو عبيدة: كُلُّ شَيْءٍ غُيِّبَ عَنْكَ فهو غِيَابَةٌ. قال مُنْخَل بن سُبَيْع [وفي أخرى سُمَيْع]^(٢):

فَإِنْ أَنَا يَوْمًا غَيَّيْتَنِي غِيَابَتِي

فَسِيرُوا بِسِيرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ^(٣)

وقال ابن أحمر^(٤):

(١) السبعة ٣٤٥.

(٢) ما بين معقوفين ورد على هامش النسخة (ط).

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣٠٢. والمنخل: هو المنخل بن سبيع بن زيد بن معاوية بن العنبر، له ترجمة في المؤلف ١٧٨. ومعجم المرزباني ٣٨٨، والبيت في معجم المرزباني والقرطبي ١٣٢/٩، صدره في التاج (غيب).

(٤) شعره ص ١٧١ من قصيدة في هجاء يزيد بن معاوية، وانظر المحتسب =

أَلَا فَالْبَشَا شَهْرَيْنِ أَوْ نَصْفَ ثَالِثٍ
إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غَيَابِيَا

جمع غيابة.

قال: والجُبَّ: الركيّة التي لم تُطَوَّ.

وجه قول من أفرد: أن الجُبَّ لا يخلو من أن يكون له غَيَابَةٌ واحدة، أو غيابات، فغيابة المفرد يجوز أن يُعْنَى به الجمع، كما يُعْنَى به الواحد، ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غَيَابَةٌ واحدة فجعل كلَّ جزء منه غيابةً، فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مَفَارِقُهُ، وبغير ذو عثانين، ويجوز أن يكون للجُبِّ عدّة غيابات، فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله:

إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غَيَابِيَا

فجعل له غياباتٍ مع أن ذا الغيابة واحدٌ، كذلك الجُبَّ المذكور في التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات.

قال: وكلّهم قرأ: (لَا تَأْمَنَّا) [يوسف / ١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضمّ اتفاقاً^(١).

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جَمَعَهَا السكون، فمن حيث أَشْمُوا الحرف الموقوف

= ٢٢٧ / ٢ - ٢٢٨. والخصائص ٢ / ٤٦٠ وابن الشجري ٣١٧ / ٢

والإنصاف / ٤٨٣. وشواهد الشعر في كتاب سيويه ١٢٩.

(١) السبعة ٣٤٥.

عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أَشْمُوا النون المدغمة في (تأمنًا) وليس ذلك بصوتٍ خارجٍ إلى اللفظ، إِنَّمَا تَهَيَّئُ العضو لإخراج ذلك الصوت به، لِيُعْلَمَ بالتهئية أَنه يريد ذلك المتهياً له، ويدلُّك على أَنه يجري مجرى الوقف أَن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفاً، ولم تُخَفَّفْ بأن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ كما أَنَّها إذا ابْتَدَتْ لا تخفف، لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبتدأ بالساكن، كذلك لا يبتدأ بالمقرب منه، ولورام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها، ألا ترى أَنهم قالوا: إن رومَ الحركة يُفَصَّلُ به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتُكَ، ورأيتُكَ، وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت، لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعاً واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثليين أو المتقاربين، كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل، كما أَنَّ الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجري مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت، ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثليين من الإدغام، فكذلك الحركة التي قد أُضْعِفَتْ الصوت بها تَفْصِلُ كما تَفْصِلُ الحركة أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية؛ وهو أن تُبَيَّنَ

ولاً تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاصاً، وجاز الإدغام والبيان جميعاً، لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلما لم يلزما صار بمنزلة: (اَقْتَلُوا) في جواز البيان فيه والإدغام جميعاً، ومثل ذلك: (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) [النساء / ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذي أسكن العين لم يُدغم، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذي كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام، لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز في الإغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المُدغم فيه، ولكن: (نِعَم) على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حركه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحاً أو يجوز فيه التحريك بالفتح، لأن حركة المدغم الفتحة من حيث كان آخر المثال الماضي.

اختلفوا في قوله تعالى: (نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ) [يوسف / ١٢].

فقرأ ابن كثير: (نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ) بفتح النون فيهما وكسر العين في (نَرْتَعُ) من ارتعيت. وحدثني عبيد الله^(١) بن علي قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو بكر البكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: (نَرْتَعُ وَيَلْعَبُ) (نَرْتَعُ) بالنون وكسر العين، (ويَلْعَبُ) بالياء وحزم الباء.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ) بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

(١) جاء في هامش (ط): في أخرى: أبو بحر.

وقرأ نافع: (يَرْتَع وَيَلْعَب) مثل ابن كثير في كسر العين وهي بياء، و(يلعب) بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَرْتَع وَيَلْعَب) بالياء فيهما وجزم العين والباء^(١).

قراءة ابن كثير: (نَرْتَع وَيَلْعَب) بالياء^(٢) أحسن، لأنه جعل الارتعاء والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذم، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [يوسف / ١٢]، ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم، ويدل على ذلك أيضاً قول يعقوب: (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّئْبُ) [يوسف / ١٣]، ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فإن وصبي صغير، وعلى هذا قال^(٣):

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) السبعة ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) في قوله: (يَلْعَب).

(٣) البيتان للربيع بن ضُبَيْع الفزاري، وهما من شواهد سيويه. وقد وصف الشاعر في البيتين انتهاء شببته وذهاب قوته، فلا يطبق حمل السلاح لحرب، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء، وإذا خلا بالذئب خشيه على نفسه، وأنه لا يحتمل برد الرياح وأذى المطر لهزمه وضعفه.

انظر سيويه ١ / ٤٦ - النوادر ٤٤٦ (ط: الفاتح) مع جملة أبيات الجهمرة / ٥٢. التصريح ٢ / ٣٦ المفصل ٧ / ١٠٥ ابن الشجري

والذئب أَخْشَاهُ إِنِ مَرَرْتُ بِهِ
وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا
وفي المثل: «بما لا أَخْشَى الذئب»^(١).

وأما اللعب فمما لا ينبغي أن يُنسبَ إلى أهل النسك
والصلاح، ألا ترى قوله: (أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ)
[الأنبياء / ٥٥] فقبول اللعب بالحق، فدل أنه خلافة، وقال:
(وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ) [التوبة / ٦٥]،
وقال: (وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا) [الأعراف / ٥١].

فأما الارتعاء: فهو افتعال من رعيت مثل: شَوَيْتُ
وَاشْتَوَيْتُ، وكل واحد منهما متعدُّ إلى مفعول به، قال
الأعشى^(٢):

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكَثِيبَ فَذَاقَا
رِ فَرَوْضَ الْقَطَا فَذَاتَ الرُّئَالِ
وقال الآخر^(٣):

رَعَى بَارِضَ الْبُهْمَى جَمِماً وَبُسْرَةً
وَصَمْعَاءَ حَتَّى آنَفَتْهُ نِصَالُهَا

(١) المثل: «لقد كنت وما أَخْشَى بالذئب» قال ذلك الأصمعي، وأصله أن
الرجل كان يطول عمره حتى يخرف، فيصير إلى أن يخَوْفَ بمجيء
الذئب، كتاب الأمثال لأبي عبيد ١١٨.

(٢) ديوانه / ٣.

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يهجو بها بني امرئ القيس. وروايته في
الديوان ١ / ٥١٩: «رعت بارض... وأنفثها».

وقد يستقيم أن يقال: نَرْتَعُ وَتَرْتَعُ إِبْلُهُمْ فيما قال أبو عبيدة، ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار نَرْتَعُ، وكذلك نرتعي على: نرتعي إبلنا، ثم يُحذف المضاف فيكون: نرتعي.

وقال أبو عبيدة^(١): نَرْتَعُ: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النَّيْلِ من الشيء، كقولهم: «الْقَيْدُ وَالرَّتْعَةُ»^(٢)، وكان هذا على النيل والتناول مما يحتاج إليه الحيوان، وقد قال الأعشى^(٣):

صَدَرَ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعَا

= والبارض: ما بدأ أن يخرج، والجميم من كل نبت: ما ارتفع منه - وبسرة: غضة، والصمعاء ما اجتمع فامتلاً كمامه من الثمرة فكاد يتفقا، والنصال: ج نصل وهي شوكة تصيب أنوفها.

انظر معجم تهذيب اللغة ٢ / ٦٠ - ٦ / ٣٣٩ و ١٢ / ٤١٢ - واللسان مادة / صمع / .

(١) في مجاز القرآن ١ / ٣٠٣.

(٢) وهو من أمثال العرب نسبة في الأمثال لأبي عبيد ص ٥٦ للغضبان بن القبعثري، قاله للعجاج عندما حبسه. وتمامه: «الْقَيْدُ وَالرَّتْعَةُ، وَالْخَفْضُ والدَّعَةُ، وَقَلَّةُ التَّعْتَعَةِ، وَمَنْ يَكُ ضَيْفَ الْأَمِيرِ يَسْمَنُ». وفي الفاخر ص ٢٠٨ أن أول من قاله: عمرو بن الصعق بن خويلد بن نفيل، وكانت شاكر من همدان أسروه فأحسنوا إليه ورَّوحو عنه.

(٣) عجز بيت للأعشى وصدره في ديوانه ص ١٠٥:

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ

حَدَّ . . . الْبَيْتِ

ثيرة جمع ثور. وانظر الخصائص ١ / ١١٣، المنصف

وعلى هذا قالوا: رأيتُ مرتعَ إبلك، لِمَراِدِها الذي ترعى فيه، فهذا لا يكون على اللهو، لأنه جمعُ ثورٍ راتِعٍ أو رَتوعٍ .
وأما قراءة أبي عمرو وابن عامرٍ: (نَزَعٌ ونَلَعٌ) فيكون:
نَزَعٌ على: تَزَعُ إبْلُنَا، أو على أَنَّنَا ننالُ مما نحتاجُ إليه وتَنالُ معنا .

فأما (نَلَعٌ) فحُكي أَنَّ أبا عمرو قيل له: كيف يقولون:
(نَلَعٌ) وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذٍ أنبياءً، فلو صحَّت
هذه الحكاية عن أبي عمرو، وصحَّ عنده هذا التاريخ فذاك
والإلا... فقد قال الشاعر^(١):

جَدَّتْ جَذَاذٍ بِلَاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ
غَمَرَاتُ قَالِبٍ لِبَسَةٍ حَيْرَانِ

فكأنَّ اللاعب هنا الذي يشمِّرُ في أمره فدخله بعض
الهُوَيْنِي، فهذا أسهلُّ من الوجه الذي قوبل به الحق، وقد روي
عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: «فَهَلَّا بَكَراً تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبُكَ»^(٢)
فهذا كأنه يتشاغل بمباحٍ وتنفيسٍ وَجَمَامٍ من الجَدِّ وَتَعَمُّلٍ لما
يتقوَّى به عمل النظر في العلم والعبادة، وقد روي عن بعض
السلف أنه كان إذا أكثر النظر في مسائل الفقه قال:
«أَحْمَضُوا»، وروي: «إِنَّ هذا الدينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فيه برفق فإن

(١) البيت غير منسوب في المعاني الكبير ٢ / ٩٦٤ وفسره بقوله: لبس ثوبه
مقلوباً من الدهش. وأنشده في إيضاح الشعر ص ٢٧٠. برواية «جداد».

(٢) أخرجه مسلم ٢ / ١٠٨٧ برقم ٥٦٦. ولا يقصد المصنف المدلول
الاصطلاحي لكلمة «رُوي» والتي تدل على التمريض عند علماء مصطلح
الحديث.

الْمُنْبَتِّ لَا أَرْضاً قَطَعَ وَلَا ظَهراً أَبْقَى»^(١) وليس هذا اللعب كاللعب في قوله: (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ) [التوبة / ٦٥].

فأما قراءة عاصمٍ وحمزة والكسائي (يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ) جميعاً بالياء، فإن كان يرتع من اللهو، كما فسرة أبو عبيدة، فلا يمتنع أن يُخْبَرَ به عن يوسف لصغره، كما لا يمتنع أن يُنسَبَ إليه اللعب لذلك، فإن كان يرتع من النيل من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه أيضاً فوجهه بَيِّنٌ، وهذا أبين من قول من قال: (وَنَلْعَبُ) بالنون، لأنهم إنما سألوا إرساله ليتَنَفَسَ بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا في همز (الذَّيْبُ) وتركه. [١٣ - ١٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بالهمز.

وقرأ الكسائي وحده بغير همز.

حدثني عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: (فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ) لا يهمز.

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه لا يهمز.

وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز، وقال ابن جَمَازٍ:

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣ / ١٩٩.

أبو جعفر، وشيبة ونافع: لا يهزون الذيب. قال أبو بكر: وهذا وهم، إنما هو أبو جعفر وشيبة لا يهزمانه، ونافع يهمز. كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم، وروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وقالون، وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر^(١) بن أبي كثير عن نافع أنه هَمَزَ. وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُرَيْزَان^(٢) عن الأصمعي قال: سألت نافعاً عن الذئب والبئر، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهمزها^(٣).

قال أبو علي: الذئب مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الريح إذا جاءت من كل جهة، كأن المعنى أنها أتت كما يأتي الذئب. قال^(٤):

غَدَا كَأَنَّ بِهِ جِنًّا تَذَاءَبُهُ
من كلِّ أَقْطَارِهِ يَخْشَى وَيَرْتَقِبُ

أي: يأتيه من جميع جهاته فإذا خَفَفَتِ الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك البئر، ولو وقعت في رَدْفٍ لَقَلْبَتَهَا قَلْباً إِلَى الْيَاءِ، كما تَقَلَّبَ أَلِفُ رَالٍ فِي قَوْلِهِ^(٥):

(١) انظر ترجمته في طبقات القراء ٢ / ٣٨٩.

(٢) انظر ترجمته في طبقات القراء ١ / ٣٧٩.

(٣) السبعة ٣٤٦.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ١ / ٩٥. قوله: غدا: يريد غدا الثور كأن به جنوناً.

(٥) عجز بيت لامرئ القيس وصدره:

وَصُمَّ صِلَابٌ مَا يَقِينُ مِنَ الْوَجَى

كَأَنَّ مَكَانَ الرَّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَالٍ
وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أُنْؤِبْ، وقالوا: ذِئْبٌ
وَذُؤْبَانٌ، كما قالوا زِقٌّ وَزُقَّانٌ. قال^(١):

وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ
تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ^(٢) وَتَعَالِبُهُ
وقالوا: ذِئَابٌ، قال^(٣):

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أَنْيْسُهُ
ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسُ مَشْنَى وَمَوْحَدُ
فَإِنْ خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ أَبْدَلْتُ مِنْهَا الْيَاءَ فَقُلْتُ: دِيَابٌ.

قال: وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجة عن
نافع: (وَقَالَتْ أَخْرُجْ) بكسر التاء [يوسف / ٣١]، ولم يروه
غيره.

= أراد بالصم: حوافره، ما يقين من الوجى: لا يهين المشي من خفاً
لصلابتهم، والرأل: فرخ النعامة - فشبه موضع الرديف منها خلف الفارس
بمؤخر الرأل. ديوانه / ٣٦.

(١) البيت لذى الرمة وروايته في الديوان ٢ / ٨٤٨:

وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ عَرِيضَةٍ
تَعَاوَى بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَتَعَالِبُهُ

وَأَزُورُ: يعني الطريق فيه عوج، ويمطو: يمدُّ.

(٢) في الأصل (ط): رسمت: «ذِئْبَانُهُ» والوجه ما أثبتناه.

(٣) لساعدة بن جؤية، سبق انظر ٢ / ١٧١.

الباقون عن نافع: (وَقَالَتْ أَخْرُجْ) بضم التاء^(١).
وقد ذكرته^(٢)

اختلفوا في فتح الياء وإثبات الألف وإسكانها، وإسقاط
الألف من قوله عز وجل: (يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ)
[يوسف / ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يا بُشْرَايَ)
بفتح الياء وإثبات الألف^(٣).

وروى ورش عن نافع: (يا بُشْرَايَ) [يوسف / ١٩]
و (مُثَوَايَ) [يوسف / ٢٣] و (مَحْيَايَ) [الأنعام / ١٦٢]
و (عصَايَ) [طه / ١٨] بسكون الياء.

الباقون عن نافع: بتحريك الياء إلا (محياي). ورأيت
أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في
ذلك كله.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَا بُشْرَى) بألف بغير ياء.
وعاصم بفتح الراء وحمزة والكسائي يميلانها^(٤).

من قال: (يا بُشْرَايَ هَذَا) فأضاف إلى الياء التي للمتكلم
كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين:
أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء

(١) السبعة ٣٤٨ وليس مكان هذا الحرف هنا من حيث ترتيب الآيات.

(٢) ذكر نظائره في سورة يوسف / ٩٨.

(٣) زادت (ط): هنا: «وروى ورش عن نافع: (يا بشراي) بفتح الياء وإثبات
الألف» ووضعت هذه الزيادة بين قوسين. ولم ترد في السبعة.

(٤) السبعة ص ٣٤٧. وجاء على هامش (ط): عبارة: بلغت.

مضاف، والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: (غلامي).

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كَسَرْتُ فِيَّ، فلولا أَنَّ حرف الإعراب الذي وَلِيَ ياء الإضافة في موضع كسرٍ ما كُسِرَتْ الفاء من فِيَّ، فلما كُسِرَتْ كما كُسِرَتْ في قولهم: بِفِيكَ، وكما فتحت من قولهم: رَأَيْتَ فَاكْ، لما كانت في موضع الفتحة في قولك: رَأَيْتَ غلامك، وانضمت في قولك: هَذَا فُوكْ، لِإِتْبَاعِهِ الضَّمَّةُ الْمُقَدَّرَةُ فِيهَا، كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ: هَذَا غلامك، كَذَلِكَ كُسِرَتْ فِي قولهم: كَسَرْتُ فِيَّ، وهذا يدل على أنه ليس يُعَرَّبُ من مكانين: أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَبَعَتْ حَرَكَةَ غَيْرِ الإِعْرَابِ فِي قَوْلِكَ: كَسَرْتُ فِيَّ يَا هَذَا، كَمَا تَبَعَتْ الإِعْرَابِ فِي: رَأَيْتَ فَاكْ.

ومن قال: (يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ) احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع ضمٍّ مثل: يَا رَجُلُ لاختصاصه بالنداء، كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به. والآخر: أن يكون في موضع نصب، وذلك لأنك أَشَعْتَ النداء ولم تخصصه، كما فعلت في الوجه الأول، فصار كقوله: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) [يس / ٣٠]، فالوجه الأول على أنه (بُشْرَى) مختصة بالنداء، والآخر: أن تَنَزَّلَهُ من جملة كُلِّهَا مِثْلُهَا فِي الشِّيْءِ، إِلَّا أَنَّ التَّنْوِينَ لَمْ يَلْحَقْ بُشْرَى لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرَفُ.

فأما قوله: (لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان / ٢٢]، فإن حرف الإعراب فيه يحتمل أيضاً وجهين: أحدهما: أن

يكون في موضع فتحة لبناء الذي في: لا رَبِّبَ، و: لا رجلَ، والآخر: أن يكون في موضع نصب.

فأما الوجه الذي يكون فيه في موضع فتحه للبناء، فإن تجعل قوله (للمجرمين) الخبر وتجعل (يَوْمَئِذٍ) متعلقاً باللام، وإن كان قوله: (يَوْمَئِذٍ) متقدماً عليها. والوجه الذي يكون فيه في موضع نصب مثل: لا خَيْراً من زيدٍ عندك هو أن تجعل (يَوْمَئِذٍ) من صلة (بُشْرَى)، فيصير لذلك اسماً طويلاً ينتصب لطوله في النفي، كما ينتصب المضاف، وكذلك في النداء، ولم يدخله التنوين، لأنه لم ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف في موضع فتح، وهو نصب، فأما من زعم أن (بُشْرَى) اسمٌ لرجلٍ منادى فيحتاج إلى ثبات ذلك بخبرٍ يُسَكَّنُ إليه، كما أن من قال في ولدٍ يعقوبَ النبي ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء، حين أخبر عنهم باللعب، يحتاج إلى ذلك. ووجه نداء البُشْرَى على الوجهين اللذين قدّمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانك، ولو كنت ممن تخاطب نحو: طُبَّتْ الآن، ومثل ذلك: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) [يس / ٣٠].

وأما فتح عاصمِ الرءاء في (بُشْرَى) فحَسَنٌ لمكان الرءاء، وهي تجري مجرى المستعلية، إذا كانت مفتوحة في منع الإمالة، وإمالة حمزة والكسائي إياها حسنة أيضاً، لأن الرءاء في هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع في طغى وصغى، وكما لم تمنع في قولهم: صارَ مكانَ كذا.

فأما قول نافعٍ (مَحْيَايَ وَمَمَاتِي) [الأنعام / ١٦٢]،

وجمعه بين الساكنين على غير حدّ دابّةٍ وشابّةٍ، فوجه ذلك أنّه يجوز أن يختص به الألف لزيادة المدّ الذي فيها على زيادة المدّ الذي في أختها، واختصت بهذا كما اختصت القوافي بالتأسيس، وكما اختصت في تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هَبَاءَةٍ، وليس شيء من ذلك الياء والواو، وكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها فيما قرأه نافع.

ويقوّي ذلك ما ذهب إليه يونس، في قولهم في الخفيفة: اضْرِبَانْ، واضْرِبَانْ، فجمع بين الساكنين على الحدّ الذي قرأ به نافع.

وحكى هشام: «التقت حلقتا البطان»^(١). فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: (مَحْيَايْ)، والتحريك للياء بعد الألف أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس مع قلته في السماع أنهم قالوا: جَأْنُ، ودَابَّةٌ، وأنشد^(٢):

خَاطِمَهَا رَأَمَهَا كِي يَرْكَبَا

فكرهوا التقاء الساكنين، مع أنّ الثاني منهما مُدْغَمٌ يرتفع اللسان عنه، وعن المدغم فيه ارتفاعه واحدة فإذا كره كارهون هذا الكثير في الاستعمال، فحكم ما قلّ في الاستعمال، ولم يكن على حدّ دابّةٍ الرفض والاطّراح.

(١) انظر الأمثال لابن سلام / ٣٤٣.

(٢) الرجز في اللسان (زمم) بغير نسبة، وروايته: «أن تذهباً بدل «كي يركبا» وبعده:

وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء الإضافة، فقالوا: (هُدَيِّ) و(بُشْرَيِّ)، والقول في ذلك أن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامي وداري. فلما لم تحتمل الألف الكسرة؛ قُرِبَت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء، فكَذَلِكَ أُبْدِلَ كُلُّ واحدٍ منهما من الآخر في حاري وضاري. وقوله^(١):

لنضربَنَّ سيفِنَا قَفَيْكََا

فإن قلت: أتقول إن في قولك: هُدَيِّ حركة مقدرة في الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت في غلامي؟ فالقول: إن الياء لا ينبغي أن تقدر فيها الحركة التي قُدِّرَتْ في غلامي، لأن انقلابها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدر فيه الحركة، كما لم تقدر الحركة له في الألف والياء في رجلان، ورجلين، ألا ترى أنه قال في حرف الثنية غير محرّك ولا منون، فإنما يريد غير مقدرة فيه الحركة التي تقدر في نحو: قال وباع، ولو قُدِّرَتْ فيها الحركة للزم أن تُقَلَّبَ الياء من رجلين، ولا تثبت ياءً. فإن قلت: هَلَّا قُلْتَ: إن الحركة في (بُشْرَيِّ) مقدرة، وإن كانت الياء قد أُبْدِلَتْ من الألف فيها، لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع، ألا ترى أنهم يقولون أيضاً في الوقف: أفعي وأعشي، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل

= فقلت أردفني فقال: مرحبا

(١) من أرجوزة لرجل من حمير، سبق انظر: ١ / ٨٤ - ٤١٦.

الثنية! قيل: هذا يختصّ به الوقف، فلا يثبت في الوصل ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان في تقدير الألف. فإن قلت: إنه قد حُكي أن منهم من يقول في الوصل والوقف: أفعي، وأعشي؛ فالقول في ذلك: أنه يجوز أن يكون جعل الحرف في الوصل مثله في الوقف، كما يجري الوصل مجرى الوقف في أشياء. وكأنّهم أرادوا بذلك أن يكون الحرف أبين، على أنّي رأيت أبا إسحق لا يرتضي هذه اللغة، ويقدح فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء في الإضافة، قال: وذا رديء!.

قال أبو علي: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال^(١):

هَلْ لَكَ يَا تَا فِيٍّ

فحذف الياء التي تتبع الياء وهذا قليل في الاستعمال، ورديء في القياس، ألا ترى أن الياء للمتكلم، بمنزلة الكاف للمخاطب، فكما لا تلحق الكاف زيادة في الأمر الشائع،

(١) جزء من بيت للأغلب العجلي شاعر مخضرم، وهو من أرجوزة، وتماهه مع ما بعده:

قال لها هل لك يا تافيٍّ
قالت له ما أنت بالمرضي

معاني القرآن ٢ / ٧٦، المحتسب ٢ / ٤٩، والخزانة ٢ / ٢٥٧.

كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكاف الزيادة فقال: أعطيتكاه؛ جعل الكاف بمنزلة الهاء التي للغائب في لحاق الزيادة له، وعلى هذا ألحق التاء التي للخطاب حرف المد وذلك في قوله^(١):

رَمَيْتِهِ فَأَصْمَمْتُ فَمَا أَخْطَأْتُ الرَّمِيَّ

عباس عن أبي عمرو أبي إبراهيم: لا يحرك الياء، الباقيون بتحريك الياء، وروى اليزيدي عن أبي عمرو فتحها، لا فصل بين الإسكان والتحريك، بل يجريان مجرى واحداً، قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة، فكأنهم أرادوا إيضاحها فذا حُجَّتْهَا.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعَزَّ^(٢): (هَيْتُ لَكَ) [يوسف/

. [٢٣]

فقرأ ابن كثير: (هَيْتُ لَكَ) بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر: (هَيْتَ) بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.

وروى هشام بن عامر بإسناده عن ابن عامر: (هَيْتُ لَكَ) من تَهَيَّأتُ لك بكسر الهاء وهمز الياء وضمّ التاء.

وكذلك حدّثني ابن بكر مولى بني سُليم عن هشام. وقال

(١) انظر ١ / ٧٣.

(٢) في الأصل (ط): جَلَّ وعَزَّ وجَلَّ.

الحلواني عن هشام: (هَيْتَ لَكَ) مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان^(١).

أبو عبيدة: (هَيْتَ لَكَ) أي: هَلُمَّ لَكَ، قال رجل لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه^(٢):

أبلغ أمير المؤمنين من أخا العراق إذا أتيتنا
أن العراق وأهله عنقُ إليك فهيتَ هيتًا^(٣)
أي: هَلُمَّ إلينا.

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضهم التاء، وهي لغة في ذا المعنى، ورُفِعَتْ في ذا المعنى.

قال: وقراءة أهل المدينة: (هَيْتَ لَكَ) في ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة، قال: وقال بعضهم: (هَيْتَ لَكَ) مهموز، جعلها من تهَيَّأتَ لَكَ، وهي حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت، لأنها دَعَتْهُ، والمفتوحة في ذا المعنى أكثر اللغات.

(١) السبعة ٣٤٧ وزاد بعده: وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (هَيْتَ لَكَ) بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء.

(٢) في مجاز القرآن: أنشدني أبو عمرو. والبيتان في المحتسب ١ / ٣٣٧ والخصائص ١ / ٢٧٩ والمفصل ٤ / ٣٢ واللسان مادة (هيت) غير

منسوتين، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة / ٣٥٧.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣٠٥. قوله: عنق، أي: مائلون.

فأما قولهم: هَيَّتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغي أن يكون مأخوذاً من قوله: (هَيَّتَ لك).

كما أن قولهم: أفف^(١) مأخوذ من أفّ، وجعلوها بمنزلة الأصوات، لموافقتها لها في البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات نحو: ددع إذا قالوا: داع داع، ويجري هذا المجرى: سَبَّحَ ولَبَّى إذا قال: سبحان الله، ولبيك. وأنشد بعض البغداديين^(٢):

قد رابني أن الكريّ أسكتَا
لو كان معنياً بنا لهيَّتَا

أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجرب وأقطف^(٣).

قد تقدم من قول أبي الحسن الأخفش ما يُعلم منه: أن في (هَيَّتَ)، الذي يُراد به اسم الفعل، ثلاث لغاتٍ: (هَيَّتَ لك، وهَيَّتُ لك، وهَيَّتَ لك) إلا أن الهاء مكسورة وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة ومثل هذه الكلمة في أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء

(١) الأفف في اللسان: الضجر.

(٢) ذكره اللسان ولم ينسبه في مادة /هيت /.

(٣) أقحم الناسخ هنا ما سبق أن ذكره من الكلام على سورة يوسف / ٣١ وهو قوله: «روى عبدالله عن أبيه عن ابن عباس، عن خارجة عن نافع (قالت اخرج) كسر التاء، ولم يروه غيره، الباقون عن نافع (قالت اخرج) بضم التاء». وقد رأينا أن حذفه من المتن أولى.

الساكنين قولهم: كان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ، ولو قرأ قارئ: (هَيْتُ لَكَ) كان اسماً للفعل، وَفَتَحَ كما فَتَحَ الآخرَ من رُوِيْدَ، ألا ترى أنه اسمُ فعلٍ، كما أن رُوِيْدَ اسمُ فعلٍ، و(لَكَ) على هذا للتبيين، بمنزلة لَكَ في قولهم: هَلُمَّ لَكَ، ومثل تبيينهم إياه بـ: لَكَ، تبيينهم رُوِيْدَ بالكاف في رُوِيْدَكَ، وتبيينهم ها، وهاء بقولهم: هاكَ، وهاءك، وَلَكَ في: هَلُمَّ لَكَ، يتعلق بهذا الاسم الذي سُمِّيَ الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر، لأنك لو علقته بمضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعال لا توصف، لأنها بمنزلة مثال الأمر، فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء، وقول ابن كثير: (هَيْتُ لَكَ) بضم التاء لغة في ذا المعنى وَحَرَكُ الآخر بالضم، كما حُرِّكَ آخر ما ذكرته من ذَيْتٌ، وَحَيْثُ في أنه حُرِّكَ مرَّةً بالضم وأخرى بالفتح لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتُ: هَلُمَّ، وقد تقدم تفسيره بقول أبي عبيدة.

وقراءة ابن عامر فيما روى هشام عنه: (هَيْتُ لَكَ) بكسر الهاء والهمزة وضم التاء، وجهها أنه فعلتُ من الهيئة، والتاء في هَيْتُ ضمير الفاعل المسند إليه الفعل.

قال أبو زيد: هَيْتُ لِلأمر أهِيءْ هيئَةً، وهَيَّأتُ، فهَيْتُ: فعلتُ، وقال غير أبي زيد: رجل هَيْيٌ صَيْرٌ شَيْرٌ، إذا كان حسنَ الهيئة والصورة، والشارية، ونظير ما حكاه أبو زيد من هَيْتُ وتهَيَّأتُ قولهم: فَيْتُ وَتَفَيَّأتُ، وفي التنزيل (يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ) [النحل / ٤٨]، و(حَتَّى تَفَيَّأَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) [الحجرات / ٩]، (فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [البقرة / ٢٢٦].

ويجوز في قراءة من حذف الهمزة أن يقول: (هَيْتَ لَكَ) بغير همز، والتاء ضمير الفاعل، أن يكون خَفَّفَ الهمزة كما تُخَفَّفُ من: جئْتُ، وشِئتُ، وفِئتُ، ومن الأسماء نحو: ذيب، وبِير. فإن قلت: فلم لا يكون: (هَيْتُ) في الآية من: هُوْتُ بالرجل خيراً أهوؤه به هَوَّاءً؛ إذا أزننته به، حكاه أبو زيد، ويكون الفعل مبنياً للمفعول دون الفاعل مثل: سُوتَ زيداً، وسيءَ زيدٌ، وسيئتُ، قيل: لا يشبه ذلك، لأن سياق الآية يدل على التهيؤ الذي هو استعداد، وليس المعنى على التهمة والإِزنان، ألا ترى أن المراودة وتغليق الأبواب إنما هو تهَيُّؤٌ وتعمُّلٌ لطلب الخلوة وما تلتمسه المرأة فيها!

وأما ما رواه الحلواني عن هشام: (هَيْتَ) مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو أن يشبه أن يكون وهماً من الراوي، لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهياً لها، يبين ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله: (وَرَأَوْدَتُهُ) التي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ [يوسف / ٢٣]، وقوله: (امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه) [يوسف / ٣٠] وقوله: (أنا راودته عن نفسه) [يوسف / ٣٢] وقوله: (ذَلِكَ لِيُعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُ بِالْغَيْبِ) [يوسف / ٣٢]، ولو كان على هذه الرواية لقلت له: هَيْتَ لي، فالوهم في هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: (الْمُخْلِصِينَ)، [٣٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (المُخْلِصِينَ) و(مُخْلِصاً) [مريم / ٥١] بكسر اللام، وتابعهم نافع في قوله:

(إنه كان مُخْلِصًا) في مريم بكسر اللام، وقرأ سائر القرآن (المُخْلِصِينَ) بفتح اللام، فأما ما فيه (الدين) [الأعراف / ٢٩، والزمر / ١١] أو (ديني) [الزمر / ١٤]، فلم: يُخْتَلَفُ فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (المُخْلِصِينَ، ومُخْلِصًا) في سائر القرآن بفتح اللام^(١).

حجة من كسر اللام من (المخلصين) و(مخلصاً) قوله: (وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ) [النساء / ١٤٦]. فأما قراءة نافع في مريم: (مُخْلِصًا) بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصاً دينه، أو مخلصاً عبادته. فأما ما فيه الدين كقوله: (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) [غافر / ١٤] (قُلْ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي) [الزمر / ١٤] فلأن الدين وديني مفعول به، وفي اسم الفاعل ذكر مرتفع بأنه فاعل. ومعنى: (مُخْلِصًا لَهُ دِينِي): أي: أتوجه في عبادتي إليه، من غير مراعاة في ذلك، وكذلك (مخلصين له الدين) أي: لا يشركون في عبادته أحداً، كما قال: (وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) [الكهف / ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: (مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) [الزمر / ٣]. وأقول في ذلك: أَخْلَصْتُ ديني لله، ولا يكون أَخْلَصْتُ ديني لله، كما لا يكون: أَخْلَصُوا دينهم لله، ويجوز في التي في الزمر: وهو (مُخْلِصًا لَهُ دِينِي) أي: أَخْلَصُهُ أنا، و(مُخْلِصًا لَهُ دِينِي) أي: يُخْلِصُ ديني له، يكون هو المخلص في المعنى، إلا أنه بني الفعل للمفعول به، وهذا يجوز في العربية.

وحجة من كسر اللام قوله: (وأخْلَصُوا دِينَهُمُ اللَّهُ)، فإذا أَخْلَصُوا فهم مُخْلِصُونَ، كما أنهم إذا أَخْلَصُوا لهم كانوا مُخْلِصِينَ.

اختلفوا في قوله عز وجل: (حَاشَاَ لِلَّهِ) [٣١].

فقرأ أبو عمرو وحده: (حَاشَاَ لِلَّهِ) بألفٍ.

وقرأ الباقر: (حَاشَ لِلَّهِ) بغير ألف.

حدَّثني عبيد الله بن علي قال: حدَّثنا نصر بن علي قال: أخبرنا الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: (حَاشَاَ لِلَّهِ) فيها بألف ساكنة، كذا في الحديث^(١).

أبو عبيدة: (حَاشَ لِلَّهِ) و(حَاشَاَ لِلَّهِ) يطلقونها، وهي تبرئة واستثناء. وأنشد^(٢):

حاشا أبي ثوبان إن به
ضناً على المَلْحَاةِ والشَّتَمِ^(٣)

قال أبو علي: لا يخلو قولهم: (حَاشَ لِلَّهِ) من أن يكون الحرف الجار، في الاستثناء، أو يكون فاعل من قولهم: حاشا يحاشي، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار، لأن الحرف الجار

(١) انظر مسند أحمد ٢/ ٢٩٦. السبعة ٣٤٨.

(٢) البيت للجميع الأسدي وهو من قصيدة مفضلية في المفضليات رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ والأصمعيات ص ٢٥٤ والمحتسب ١ / ٣٤١ - الإنصاف ٢٨٠ - المفصل ٢ / ٨٤ / ٨٧ وهو الشاهد رقم ١٨٤ من شرح أبيات المغني ج ٣ / ٨٨ والخزانة ٢ / ١٥٠.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٣١٠.

لا يدخل على مثله، ولأنَّ الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف، فإذا لم يكن الجارُّ ثبت أنه الذي على فاعلٍ، وهو مأخوذ من الحشا الذي يُعنى به: الناحية. قال الهذلي^(١):

يقول الذي يمشي إلى الحرزِ أهلهُ
بأيِّ الحشا صارَ الخليطُ المبينُ

فحاشا: فاعلٌ من هَذَا، والمعنى أنه صار في حشاً، أي: في ناحية مما قُرف فيه، أي: لم يَقْتَرِفْهُ، ولم يلبسه، وصار في عزلة عنه وناحية، وإذا كان فعلاً من هذا الذي ذكرنا، فلا بدَّ له من فاعلٍ، وفاعله يوسُفُ، كأنَّ المعنى: بُعدٌ من هذا الذي رُمي به لله، أي: لخوفه ومراقبة أمره.

فأما حذف الألف فيه، فلأن الأفعال قد حذفت منها نحو: لم يك، ولا أدر، ولم أُبل. وقد حذفوا الألف من الفعل في قولهم: أصاب الناس جهدٌ، ولو تَرَمَّا أهل مكة، فإنما هو: ترى؛ فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حُذِفَتْ من (حاشا) من قوله: (حاش لله).

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه في الخطِّ محذوف، وقد قال رؤية^(٢):

(١) لمالك بن خالد الخناعي ويقال: إنها للمعطل - والحشا: أجواف الأودية - والخليط الذين يخالطون في الدار - والمباين: المفارق المزايل. شرح أشعار الهذليين للسكري ٤٤٦/١.

(٢) من أرجوزة له في ديوانه ١٨٧ وقبله:

مُسْرولٍ في آلة مُرَبَّن
يمشي العِرْضَنِي في الحديد المُتَقَّن

وَصَّانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي

ومن ذلك قول الشاعر^(١) :

ولا يتحشى الفحلَ إنْ أَعْرَضْتَ بِهِ
ولا يمنعُ المِرباعَ منها فصيلُها

فحاشا وحشى بمنزلة: ضاعف وضعف، وتحشى مطاوع حش، وإن لم أسمع فيه حشى، فهذا لم يستعمل ما هو مطاوع له، كما أن قولهم: انطلق كذلك، والمعنى: لا يصير الفحل من عقره في ناحية، أي: لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف، وكذلك: لا يمنع المرباع فصيلها، أي: لا يمنع المرباع من عقره لها فصيلها إشفافاً عليه، ولكن يعقرها، كما يعقر الفحل.

وأما قول أبي عمرو: (حاشا) فإنه جاء به على التمام، والأصل، قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت في القراءة، فكأنه تمم لأنه رأى الحذف في هذا النحو قليلاً، ويدل على جودة التمام: أن «تري» وإن كانت قد حذفت في بعض المواضع، فإتمامها جيد، فكذلك (حاشا).

اختلفوا في إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله تعالى: (دَابَّاً) [يوسف / ٤٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة،

(١) سبق انظر ١ / ٣٨.

والكسائي: (دَأْبًا) ساكنة الهمزة؛ إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهملها.

وروى حفص عن عاصم: (دَأْبًا) بفتح الهمزة. وروى أبو بكر [عنه] ساكنة الهمزة، وكذلك روى موسى الزباني عن عاصم بالفتح^(١).

الأكثر في (دَأْب) الإسكان، ولعلّ الفتح لغة فيكون كشَمْعٍ وشَمْعٍ، ونَهْرٌ ونَهَرٌ. وقَصٌّ وقَصَصٌ، وانتصاب (دَأْبًا) لما قال: (تزرعون) [يوسف / ٤٧] دلّ على تدأبون فانتصب (دَأْبًا) بما دلّ عليه (تَزْرَعُونَ) وغيرُ سيبويه يُجيز أن يكون انتصابه بـ (تزرعون) كأنه إذا قال: تزرعون وفيه علاج ودُؤوب؛ فقد قال: (تَدَأْبُونَ)، فانتصب دَأْبًا به لا بالمضمر.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (وَفِيهِ يَعْصِرُونَ) [يوسف / ٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (يَعْصِرُونَ) بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: (تَعْصِرُونَ) بالتاء^(٢).

قوله: (يَعْصِرُونَ) يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون العصر الذي يراد به الضغط الذي يلحق ما فيه دُهْنٌ أو ماءً، نحو: الزيتون، والسَّمْسِمِ والعنب والتمر ليُخرج ذلك منه! وهذا

(١) السبعة ٣٤٩ وما بين معقوفين منه.

(٢) السبعة ٣٤٩.

يمكن أن يكون تأويل الآية عليه^(١)، لأن من المتأولين من يحكي أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتاً ولا عنباً، فيكون المعنى: (تعصرون) للخصب الذي أتاكم، كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجذب الذي دُفِعتُم إليه، ويكون: (يَعصرون) من العصر الذي هو الالتجاء إلى ما تُقدَّر النجاة به، قال ابن مقبل^(٢):

وصاحبي وهَوَّهْ مُسْتَوْهَلُ زَعْلٍ
يَحُولُ بَيْنَ حِمَارِ الْوَحْشِ^(٣) وَالْعَصْرِ
أي: يحول بينه وبين الملجأ الذي يقدر به النجاة.

وقال آخر^(٤):

في ضَرِيحٍ عَلَيْهِ عِبٌّ ثَقِيلٌ
وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ

(١) انظر الطبري في تفسيره ١٢ / ٢٣٢.

(٢) من قصيدة بلغت ٧٨ بيتاً في ديوانه ص ٩٦ قال عنها ابن قتيبة في الشعراء ٤٢٦: وهي أجود شعره. وهو في المعاني ٢٦ والجمهرة ٢ / ٣٥٤ واللسان (زعل). قوله: صاحبي، يريد فرسه، والوهوه من الخيل: الشيط سريع الجري - والمستوهل: الفزع النشيط والزعل: النشيط الأشد - والعصر: الملجأ.

(٣) عجز هذا البيت هو عجز بيت لأبي زيد الطائي وهو بتمامه:

صَادِيحاً يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ
وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ

وهو في الطبري ١٢ / والاقتضاب ٣٩٠ والمحتسب ١ / ٣٤٥ والبحر ٥ / ٣١٥ واللسان (عصر) و(نجد) - والمنجود: المكروب.

وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون. وأنشد للبيد^(١):

فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ
وَمَا كَانَ وَقَافاً بغير مُعَصِّرٍ

قال: والعَصْرُ: المنجاة^(٢)، قال عدي^(٣):

لَوْ بغير الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقُ
كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

فأما من قال: (يَعَصِرُونَ) بالياء^(٤)، فإنه جعل الفاعلين
الناس، لأن ذكرهم قد تقدّم هذا الفعل.

ومن قال: (تَعَصِرُونَ)، وجّه الخطاب إلى المستفتين
الذين قالوا: أفتنا في كذا، وعلى هذا قالوا: (إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا
تُحْصِنُونَ) [يوسف / ٤٨]، إلا أن الناس أقرب إلى الفعل منهم
ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام

(١) في الديوان برواية (بدار مُعَصِّرٍ) والمعصر: الملبأ والحِرْز (ديوانه / ٦٨).
(٢) مجاز القرآن ١ / ٣١٣. وقد خطأ أبا عبيدة في تفسيره هذا الطبري، فقال
في جامع البيان ١٢ / ٢٣٣: وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من
أهل التأويل ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب بوجه معنى
قوله: (وفيه يعصرون) إلى: وفيه ينجون من الجذب والقحط بالغيث،
ويزعم أنه من العصر، والعصر التي بمعنى المنجاة من قول أبي زيد
البيت... الخ.

(٣) هو من شواهد سيبويه ١ / ٤٦٢ والاشتقاق ٢٦٩، والخزانة ٣ / ٥٩٤
والبحر المحيط ٥ / ٣١٦. واللسان مادة / عصر /.

(٤) في الأصل (تعصرون) بالتاء. والوجه ما أثبتناه.

على المخاطبين. لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلب الخطاب على الغيبة، كما يغلب التذكير على التأنيث.

وقرأ ابن كثير وحده: (يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ) [يوسف / ٥٦] بالنون.

وقرأ الباقون بالياء^(١).

قال أبو علي: (يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ) من قال: حيث يشاء، فيشاء مسند إلى فعل الغائب، كما كان (يَتَّبِعُوا) كذلك. ويقوي ذلك: (وَأَوْزَيْنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر / ٧٤]. وكما أن قوله: (حَيْثُ نَشَاءُ) وفق فعل المتبوعين فكذلك قوله: (حيث يشاء) وفق لقوله: (يَتَّبِعُوا) في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير (حيثُ نَشَاءُ) فإنه على أحد وجهين: إما يكون أسند المشيئة إليه، وهي ليوسف في المعنى، لأن مشيئته لما كانت بقوته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله سبحانه، وإن كان في المعنى ليوسف، كما قال: (وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال / ١٧]، فأضيف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإن كان الرمي للنبي ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوع مواضع نُسكٍ وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمرٍ بمعروف أو نهى عن منكر،

(١) السبعة ٣٤٩ وقد جاء الكلام عن هذا الحرف متأخراً في الأصل عن: (وقال لفتيانہ) الآية ٦٢. ورتبناه حسب تسلسل الآيات.

فالتَّبَوُّوْ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَالْمَكِّ فِيهَا قَرَبٌ إِلَى اللَّهِ
سُبْحَانَهُ، فَهُوَ يَشَاوُهُ وَيُرِيدُهُ.

ويقوي النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو:
(نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)
[يوسف / ٥٦]، فأما اللام في قوله: (مَكَّنَا لِيُوسُفَ)
[يوسف / ٢١]، وفي قوله: (إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ)
[الهكف / ٨٤] فيجوز أن يكون على حدّ التي في قوله: (رَدِفَ
لَكُمْ) [النمل / ٧٢] و(لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف / ٤٣]، يدلّ
على ذلك قوله: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)
[الأحقاف / ٢٦]، وقوله: (مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ
لَكُمْ) [الأنعام / ٦]. وتكون اللام في قوله: (مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ)
على هذا أيضاً.

وقوله: (يَتَبَوَّأ) في موضع نصب على الحال تقديره مَكَّنَاهُ
مَتَبَوِّئاً حَيْثُ يَشَاءُ، فأما قوله: (حَيْثُ يَشَاءُ) فيحتمل موضعه
أمرين، أحدهما: أن يكون في موضع نصب بأنه ظرف،
والآخر: أن يكون في موضع بأنه مفعول به، ويدل على جواز
هذا الوجه قولُ الشَّمَخ^(١):

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَِةِ عَامِرٌ
أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تَكْوِي النَّوَاحِزُ
اختلفوا في النون والتاء من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ)
[يوسف / ٦٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (لَفْتِيَتِه) بالناء.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه (لَفْتِيَانِه) مثل حمزة بالنون. وقرأ حمزة والكسائي: (لَفْتِيَانِه) بالنون^(١).

الفتية جمع فتى في العدد القليل، والفتيان في الكثير، فمثلُ فتى^(٢) وفتية، أخ وإخوة، وولدٌ وولدة، وناَرٌ ونيرة، وقاعٌ وقيعة، ومثلُ الفتيان: بَرَقَ وبرقان، وخَرَبٌ وخربان وجارٌ وجيران وتاجٌ وتيجان. وقد جاء فعله في العدد القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف: نحو: صبيٌّ وصبيّة، وغلامٌ وغِلْمَةٌ، وعليٌّ وعِلْيَةٌ.

فوجه البناء الذي للعدد القليل: أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من رجالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير: أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل. ويقوي البناء الكثير قوله: (اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ) [يوسف / ٦٢]، فكما أن الرجال للعدد الكثير، لأن جمع القليل: أَرْحُلٌ: فكذلك الْمُتَوَلُّونَ ذلك يكونون كثرةً.

وقال أبو الحسن: كلام العرب: قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا في أدنى العدد، إلا أن يقولوا: ثلاثة

وأربعة، فإن قلت: هلاً كان فتية، أولى لقوله: (إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ) [الكهف / ١٠]، ولقوله: (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ) [يوسف / ٧٦]، والأوعية للعدد القليل؟ قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحدٍ من الأمرين، فأما قوله: الفتية في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة، وأما قوله: (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ)، فإنه وإن كان أَفْعَلَةٌ لأدنى العدد، فإنه في هذا الباب يجوز أن يعنى به العدد الكثير، ألا ترى أنه لا يستعمل في هذا الباب البناء الذي لأكثر العدد، وهو فُعْلٌ، فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعنى به العدد الكثير، ألا ترى أن قولهم: رداءً وكساءً، ورشاً، وعباءً، لا يقال في تكسيره إلا: أَعْبِيَةٌ وَأَرْدِيَّةٌ، وَأَرَشِيَّةٌ، وَأَكْسِيَّةٌ، ولم يجيء شيء منه على فُعْلٍ، لأنه لو جاء على ذلك لم يخلُ من أن تخفف العين كما خفف في رُسُلٍ، ورُسُلٍ، أو تثقل كما ثقلت العين في رُسُلٍ، فإن خُفِّفَتِ العين في ذلك، لم يَجُزْ، لأن العين إذا خُفِّفَتِ في هذا النحو كان في حكم التثقيل بدلالة قولهم: لَقَضَوْا الرُّجُلَ، وَرَضِيَ، وَغُزِيَ، فكما أن التخفيف في حكم التثقيل لتقريرهم حروف اللين على ما هي عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة، كذلك في فُعْلٍ، لو خُفِّفَ فُقِيلَ: رُشِيٌّ، كان في حكم التثقيل، ولم يثقل لما كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذي للقليل مقام البناء الذي للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أَرْجُلٍ، وَأَقْدَامٍ وَأَرْسَانٍ، وفي الكثير قولهم: ثلاثة شسوعٍ؛ فإذا فُعِلَ ذلك فيما لا إعلال فيه،

فأن يرفض فما يؤدي إلى ما ذكرنا من الإللال والقلب أولى .
 فأما قولهم: ثُنَّ في جمع ثَنِيٍّ، فمن الشاذ الذي لم يُعَدَّ
 إلى غيره، ورُفِضَ فيما عداه.
 اختلفوا في الياء والنون من قوله عز وجل: (نَكْتَلُ)
 [يوسف / ٦٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر .
 (نَكْتَلُ) بالنون .

وقرأ حمزة والكسائي: (يَكْتَلُ) بالياء^(١).
 يدل على النون قوله: (وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ
 كَيْلَ بَعِيرٍ) [يوسف / ٦٥]، ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم
 مما يكتالونه، فيكون نَكْتَلُ مثل نمير، وأيضاً فإذا قالوا: نكتل، جاز
 أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل بالياء لم
 يدخلوا هم في هذه الجملة، وزعموا أن في قراءة عبد الله:
 (نَكْتَلُ) بالنون، وكان بالنون لقولهم: مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ لغيبة أحيانا،
 فأرسله نكتل ما مُنِعناه، لغيبته.

ووجه الياء كأنه يكتل هو حملة، كما نكتال نحن
 أحمالنا.

قال أحمد: روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن
 كثير: (فَلَمَّا اسْتَايَسُوا مِنْهُ) [يوسف / ٨٠] بغير همز.

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله .

وقرأ الباكون: (استيأسوا منه) الهمزة بين السين والياء، وكذلك قرأت على قنبل عن ابن كثير: (استيأسوا) مثل حمزة (ولا تيأسوا) [يوسف / ٨٧] .

وكلّهم قرأ في آخرها: (استيأس الرُّسل) [١١٠] إلا ما ذكّرت عن ابن كثير^(١) .

قولهم: يئس واستيأس مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفي التنزيل: (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ) [الصافات / ١٤]، وقال أوس^(٢):

وَمُسْتَعْجِبٌ مِّمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا
وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتْرَمْرَمِ

ومن قال: (استيأس الرُّسل) قلب العين إلى موضع الفاء فصارت استعفل^(٣)، ولفظه استيأس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها فصار مثل راسٍ وفاسٍ، فإن قلت: فلم لا يكون (استيأس) فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة كما قلب قومٌ نحو: يا تعد، ويا تزر، وياتيس؟ قيل: لو كان كذلك لكان: فلمّا استأأسوا، فكانت الهمزة التي هي عين مخففة، فإن خففها كانت بين بين كالتي في هياة. والرواية عن ابن كثير: (استيأسوا) بالياء والهمزة لا تقلب ياء في هذا النحو

(١) السبعة: ٣٥٠ .

(٢) سبق في ١ / ٣٥٢ وانظر المحتسب ٢ / ١٠٨ .

(٣) في الأصل «استفعل» والوجه ما أثبتناه .

في التخفيف القياسي. وقد قلب هذا الحرف في غير هذا
الموضع قالوا: أيس يَأْسُ، وهذا مقلوب من يئس يئس، وهو
الأصل. يدلُّك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلا على
تقديم الياء نحو قوله^(١):

من يَأْسَةِ اليَاسِ أو حِدادا

ونحو ما أنشده أبو زيد^(٢):

بِلا عَزْفٍ تَسْلُو وَلَكِنْ يَأْسَةِ
وَأَشْفَى لِمَطْلُولِ الْعَلَاةِ لَوْ يَسْلُو

فأما قولهم: الإياسُ وتسميتهم الرجل إياساً فليس مصدر
أيس، ولو كان كذلك لكان من باب جذب وجذب في أن كلَّ
واحدٍ منهما أصلٌ على حدة، وليس أحدهما مقلوباً عن
صاحبه، ولكن إياساً مصدر أَسْتُهُ أوَّوسه أوساً: إذا أعطيته،
والإياس مثل القياس والقياد، وإنما سَمِيَ الرجل بإياس^(٣)
وأوسٍ كما سَمِيَ بَعْطاء وعطيّة، ومن ذلك قول النابغة
الجعدي^(٤):

وكانَ الإله هو المستأسا

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) النوادر ٥٦٢ مع بيت سابق له دون عزو.

(٣) جاء في الأصل (ط): «إياس كما» وهي زيادة لا معنى لها.

(٤) عجز بيت وصدره:

ثلاثة أهلين أفنيتهم

والمستأس: المستعاض. انظر شعره ٧٨ واللسان مادة /أوس/.

إنما هو مُستفعل من العطاء، أي: يسأل أن يعطي، ومن
فسره من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسيرٌ على المعنى
دون ما عليه اللفظ، فأما الأسو فهو من قولك: أسوت الجرح
أسوه أسواً، والفاعل آسٍ كما ترى، والمفعول: مأسو وأسيّ.
وقول الحطيئة^(١):

.... الأُطْبَةُ والإِساءُ

الإِساءُ: فِعَالٌ، مثل صاحب وصِحاب، وآمٍ وإِمامٍ،
ومنه: (وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) [الفرقان / ٧٤] في قول أبي
الحسن، وقالوا: أسيّ فَعِيلٌ مثل أسيرٍ، ومن ثم جمع على
أساوى مثل أسارى. قال^(٢):

(١) جزء من بيت للحطيئة وتمامه:

هم الآسُونُ أُمُّ الرَأْسِ لَمَّا
تَوَاكَلَهَا الأُطْبَةُ والإِساءُ

والآسون: المداوون، والآسي: الطبيب، فمعناه: أنهم يصلحون
الفاسد وأم الرأس: الجلدة الرقيقة التي ألبت الدماغ. وتواكلها ذا إلى
ذا: من تفاقمها. والإِساءُ: جمع آسي، كما يقال: راعي ورعاء. والدواء
بعينه انظر ديوانه / ١٠٢، ومعجم تهذيب اللغة ١٣ / ١٤٠ واللسان
(أسي).

(٢) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي نسيبة بن محرز - وتمايم البيت كما
جاء في شرح أشعار الهذليين:

تَرَى شَرَبَهَا حُمَرَ الحِدَاقِ كَأَنَّهُمْ
أَسَاوَى إِذَا مَامَرَ فِيهِمْ سَوَارَهَا

والأساوى: الذين برؤوسهم جراح، فأسيت، أي: =

... كأنهم أساوى إذا ما سار فيهم سوارها

وقال (١):

أسي على أم الدماغ حجج

فانقلبت الواو كما انقلبت في غزي، وأما أسييت أسي
أسي في الحزن: وهو مثل: فرقت أفرق فرقا، فقالوا: أسيان،
وأحسبني قد سمعت: أسوان، فإن لم يك كذلك، فأسييت مثل
رضيت، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء والواو، وقال: (فلا
تأس على القوم) [المائدة / ٢٦]: فكيف أسي على قوم،
[الأعراف / ٩٣]، و(لكي لا تأسوا على ما فاتكم)
[الحديد / ٢٣]، وأما السأو للهمة فمصدر، وقوله (٢):

= أصلحت - وسوارها: سورتها - والسوار: ديبب الخمرة في الجسد - شرح
أشعار الهذليين للسكري ١ / ٧٥.
(١) أبو ذؤيب أيضاً، وصدر البيت:

وصب عليها الطيب حتى كأنها

والأسي: المشجوج المداوى والآسي: الطبيب المداوي - وأم
الدماغ: الجليدة الرقيقة التي تجمع الدماغ. حاشية السكري ١ / ١٣٤
اللسان مادة / حجج / .
(٢) جزء من بيت لذي الرمة وتمامه:

كأنني من هوى خرقاء مُطَرَفٌ

دامي الأظل بعيد الشأو مهيموم

ديوانه ١ / ٣٨٢ وجاءت روايته فيه «الشأو» بالشين بدل «السأو».
وفي تهذيب اللغة والصحاح واللسان والتاج روي بالشين المهملة. قال في
اللسان: «السأو»: الوطن، ثم أنشد البيت. والسأو: الهمة، يقال: فلان بعيد
السأو، أي: بعيد الهمة. وأنشد أيضاً بيت ذي الرمة، قال: وفسره فقال: =

بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومٌ

التقدير: بعيد المكان الذي يحنُّ إليه ويهيمُ بِلِحَاقِهِ به،
فوضع المصدر موضع الصفة، فهو من باب: ضَرَبَ الأمير،
وَنَسَجَ اليمن.

وقال أبو عبيدة في قوله: (أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا)
[الرعد / ٣١]، أَلَمْ يَتَبَيَّنْ وَيُعْلَمْ، وأنشد لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ^(١).

أقول لِأَهْلِ الشَّعْبِ إِذْ يَيْسِرُونِي
أَلَمْ تَيْئَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٍ^(٢)

يروى: يسرونني: أي يقتسمونني^(٣)، وبعضهم يقول:
يأسرونني من الأسر، وقال بعض البصريين: (أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ
آمَنُوا) أي: أَلَمْ يَعْلَمُوا، قال: وهي لغة وهبيل من النَّخَعِ^(٤)،

= يعني همه الذي تنازعه نفسه إليه، ويروى هذا البيت بالشين المعجمة من
الشَّأْوِ، وهو الغاية. (اللسان سأو) ومطّرف: البعير الذي يؤتى به من وطنه
إلى وطن غيره، فهو يحنُّ إلى أَلَاْفِهِ ويشتاق. والأظل: باطن المنسم من
الخفّ. (شرح ديوانه).

(١) نسب لولده جابر بن زهدم - في المسائل البصريات ٥٨٧ برواية
«يأسرونني» والمحتسب ١ / ٣٥٧ والأساس (يثس) واللسان (يسر) والبحر
المحيط ٥ / ٣٩٢ وزهدم: اسم فرس لسحيم.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٣٢.

(٣) قال في المسائل البصريات: وقد روي يسرونني، أي: يقتسمونني، من
يسرت الجزور.

(٤) هي لغة حي من النخع وهو رهط شريك. انظر اللسان (يأس).

هكذا رواه أبو عبدالله اليزيدي، وأنشد بيتاً آخر^(١):

أَلَمْ يِيَّاسِ الْأَقْوَامِ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ
وإن كنت عن أرض العشيرة نائياً

وينبغي أن تكون أن بعدها وهو قوله: (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ
لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً) [الرعد / ٣١] مخففة من الثقيلة، وفيه
ضمير القصة والحديث، كما أنه في قوله: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضِي) [المزمل / ٢٠] (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ
قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً) [طه / ٨٩]، على ذلك،
وحسن وقوع الفعل بعدها لفصل الحرف، كما فصل في هذه
المواضع الأخر.

ولا يجوز في: ييأس، هذا الذي بمعنى العلم الشذوذ
الذي جاء في: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَّ يِيَّاسُ، لأن ذلك إنما
جاء في يس الذي هو خلاف يرجو، والشذوذ حكمه أن يُقَصَّرَ
على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره، ويقوي ذلك أنه يسَّ
يِيَّاسُ، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ، ويؤكد ذلك
أيضاً أن خلافه على هذا المثل وهو: جَهْلٌ يَجْهَلُ جَهْلاً،
ومصدره ينبغي أن يكون يأساً مثل: جَهْلاً.

اختلفوا في إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها
من قوله: (خَيْرٌ حِفْظًا) [يوسف / ٦٤].

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في
رواية أبي بكر: (خَيْرٌ حِفْظًا) بغير أَلِفٍ.

(١) البيت لرياح بن عدي. انظر المحتسب ٣٥٧ / ١ والبحر المحيط

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصمٍ (حافظاً) بـالف^(١).

وجه من قال: (خَيْرٌ حَفْظًا) أنه قد ثبت قوله: (وَنَحْفُظُ أَخَانًا) [يوسف / ٦٥] وقوله: (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [يوسف / ١٢]، أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظاً، فالمعنى على الحفظ الذي نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط في حِفْظِهِمْ ليوسف، كما أن قوله: (أَيْنَ شُرَكَائِي) [النحل / ٢٧] - القصص / ٦٢ لم يثبت لله تعالى شريكاً، ولكن المعنى على الشركاء الذين نسبتموهم إليّ؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذي نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فإذا كان كذلك، كان معنى: (اللهُ خَيْرٌ حَفْظًا) من حفظكم الذي نسبتموه إلى أنفسكم لقولكم: (ونحفظ أخانا) (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) وإن كان منكم فيه تفريط، وإضافة خير إلى حفظ محال، ولكن تقول: حفظ الله خيرٌ من حفظكم، لأن الله حافظ^(٢)، بدلالة قوله: (حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ) [النساء / ٣٤].

وأما من قال: (خَيْرٌ حَافِظًا) فينبغي أن يكون: (حافظاً) منتصباً على التمييز دون الحال كما كان (حفظاً) كذلك، ولا تستحيل الإضافة في قوله: (خَيْرٌ حَافِظًا) وخير الحافظين كما تستحيل في: (خَيْرٌ حَفْظًا) فإن قلت: فهل كان ثمَّ حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدّمه، فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثمَّ حافظٌ لقوله: (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، ولقوله: (يحفظونه من

(١) السبعة ٣٥٠.

(٢) في الأصل: «حفظاً».

أمر الله [الرعد / ١١] فتقول: حافظُ الله خيرٌ من حافظكم، كما قلت: حفظُ الله خيرٌ من حفظكم، لأن الله سبحانه حفظه، كما أن له حفظاً، فحافظُهُ خيرٌ من حافظِكم، كما كان حفظه خيراً من حفظكم، وتقول: هو أحفظُ حافظٍ، كما تقول: هو أرحمُ راحمٍ، لأنه سبحانه من الحافظين، كما كان من الراحمين، ولا يكون حافظاً في الآية منتصباً على الحال.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يُوحِي إِلَيْهِمْ) [١٠٩] بفتح الحاء، وفي رواية حفص: (نُوحِي إِلَيْهِمْ) بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن إلا في قوله في عسق: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ) [الشورى / ٣] فإنه قرأ: (يُوحِي) بالياء مكسورة الحاء^(١).

وجه: (نُوحِي) بالنون قوله: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ) [النساء / ١٦٣].

ووجه: (يُوحِي) قوله: (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ) [هود / ٣٦]، وقوله: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا) [الجن / ١]، وأما قراءة عاصم في (عسق): (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ) فلأن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى، فارتفاع الاسم كأنه فاعل (يُوحِي)، ولو قرأ: (يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)؛ جاز، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور وإن لم يكن في حُسْن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله في قوله: (الله العزيز الحكيم) [الشورى / ٣]: مبتدأ، والعزيزُ الحكيم، خبره إلا أن

العزیز الحکیم أن تجيء به صفةً جاريةً على اسم الله جلّ وعز، أحسن من أن تجعله خبراً عنه، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور، ألا ترى أن الفعل في قوله: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) [الجن / ١] ومن قوله: (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ) [هود / ٣٦] أنه لم يُسند في واحدٍ من الموضعين إلى الجار والمجرور، وإنما أُسند إلى أن في الموضعين جميعاً، فلعل عاصماً اعتبر ذلك في الموضعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار والمجرور.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله تعالى: (وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا) [١١٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (كُذِّبُوا) مشددة الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (كُذِّبُوا) خفيف. وكلهم ضم الكاف^(١).

الضمير في (ظنوا) في قول من شدّد للرُّسُل تقديره: ظن الرُّسُل، أي: تيقنوا، وظنوا الظن الذي هو حسابان، ومعنى: (كُذِّبُوا) تلقوا بالكذب، كقولهم: حيّته، وخطأته وفسّقه، وجَدَعته، وعقرته، وزنيته. أي استقبلته بحيّاك الله، وجَدَعَكَ الله وسقاك الله^(٢)، فتكذيبهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [الشعراء / ١٨٦]، أو بما

(١) السبعة ٣٥١.

(٢) ولم يورد لها مثلاً فيما أورده من أفعال.

يدل عليه، وإن خالفه في اللفظ، ومن حجة التثقيل قوله: (فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ) [فاطر / ٤]، وقوله: (فَكَذَّبُوا رُسُلِي) [سبأ / ٤٥]، وقوله: (إِنْ كُلُّ^(١) إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) [ص / ١٤].

وأما من خفف فقال: (كُذِّبُوا) فهو من كَذَّبْتَكَ الحديث، أي: لم أصدقكَ.

وفي التنزيل (وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرُسُولَهُ) [التوبة / ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدى صَدَقَ في قوله: (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ) [الفتح / ٢٧]، وقال الأعشى^(٢):

فصَدَّقْتُهُ وكَذَّبْتُهُ والمرءُ ينفعُهُ كِذَابُهُ
قال سيبويه: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذْبًا، وقالوا: كِذَابًا، فجاءوا به على فِعَالٍ، وقد خففه الأعشى، وقال ذو الرمة^(٣):

وقد حَلَفْتُ بالله مِئَةً مَا الَّذِي
أَقُولُ لَهَا إِلَّا الَّذِي أَنَا كَاذِبُهُ

والضمير في قوله: (وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا) للمرسل إليهم، التقدير: ظَنَّ المرسلُ إليهم أن الرُّسُلَ قد كَذَّبُوهُمْ فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب، وإنما ظَنُّوا

(١) في الأصل المخطوط: إن كل نفسٍ إلا كذب..

(٢) سبق انظر ٣٢٩/١.

(٣) هذا البيت رواه ثعلب وليس في مخطوطات الديوان وهو من ثلاثة أبيات أضيفت إلى قصيدته انظر ديوان ذي الرمة ٨٣٣/٢.

ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائه لهم، فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ظنوا على أنه للمرسل إليهم الرسل، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟ قيل: إن ذلك لا يمتنع، لأن ذكر الرسل، يدلّ على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم، وقد قال الشاعر^(١):

أَمِنَكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا
فَبِتُّ إِخَالُهُ دُهُمًا خِلَاجَا

أي بتُّ أخال الرعد صوت دُهمٍ، فأضمر الرعد ولم يجرله ذكر لدلالة البرق عليه لمقارنة لفظ كل واحد منهما الآخر، وفي التنزيل: (سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) [النحل / ٨١] واستغني عن ذكر البرد، لدلالة الحرّ عليه، وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى في قوله: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) [يوسف / ١٠٩]، فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظنّ الرسل أن الذي وعد الله أممهم على لسانهم قد كُذِّبوا أو كَذَّبُوا فقد أتى عَظِيماً لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالح عباد الله، وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا، لأن الله لا يخلف الميعاد، ولا مبدّل لكلماته.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ورواية الديوان له «أو مَضَّ ثم هاجا» والخلاج من الإبل: التي اختلجت أولادها عنها واحدا «خُلُوجٌ» تُخْلَجُ عنها إما بموت وإما بذبح، «دهمًا»: سوداً. انظر شرح السكري ١ / ١٧٧.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل ابن عُلَيَّة عن أبي المعلى عن سعيد بن جبير في قوله: (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا) قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يشُّون من قَوْمِهِمْ أَنْ يُؤْمِنُوا، وإن قومهم ظنُّوا أن الرسل قد كَذَّبُوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصرُ الله^(١) على ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: (فَنَجِّي مَنْ نَشَاءُ) [١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: (فَنَجِّي مَنْ نَشَاءُ) بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو (فَنَجِّي مَنْ نَشَاءُ) يدغم. قال أحمد: هذا غلط في قوله: يدغم، ليس هذا موضعاً يُدغم فيه، إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية في الكتاب وفي اللفظ بنونين، الأولى متحركة، والثانية ساكنة، [ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن، لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك] و[كذلك] النون لا تدغم في الجيم، [فمن قال: يدغم فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب، أعني النون الثانية لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهي في اللفظ مثبتة]. وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحفصٍ وابن عامرٍ: (فَنَجِّي مَنْ نَشَاءُ) مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة. وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم: (فَنَجِّي) بنون واحدة.

(١) في الأصل: فأتاهم الله نصر الله.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة^(١).

من قال: (فَنُنْجِي مَنْ نَشَاءُ) كان (نُنْجِي) حكاية حالٍ .
ألا ترى أن القصة فيما مضى، وإنما حكى فِعْلَ الحال على ما كانت عليه، كما أن قوله: (إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل / ١٢٤] حكاية للحال الكائنة، وكما أن قوله: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر / ٢]، جاء^(٢) هذا النحو على الحكاية، كما أن قوله: (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ، وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص / ١٥]، إشارة إلى الحاضر، والقصة ماضية لأنه حكى الحال.

ومن حكاية الحال قوله: (وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف / ١٨]، فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل، لأنه إذا مضى اختص، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حُقِّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف كذلك إذا كان ماضياً.

فأما النون الثانية من (نُنْجِي) فهي مخفأة مع الجيم، كذلك النون مع سائر حروف الفم، لا تكون إلا مخفأة، قال أبو عثمان: وتشبيهاً معها لحن.

والنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء،

(١) السبعة ٣٥٢ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) جاء على هامش (ط) قوله: (كذا عنده).

والبيان، فإنما تَدْغَم إذا كانت مع مقاربها، كما يدغم سائر المقاربة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع حروف الفم التي لا تقاربها، والبيان فيها مع حروف الحلق، فأما حذف النون الثانية من الخط فيشبه أن يكون لكرهه اجتماع المثلين فيه، ألا ترى أنهم كتبوا مثل: العُلَياء، والدُنَياء، ويحياء، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لَكُتِبَتْ بالياء، كما كُتِبَتْ: حُبْلَى ويخشى، وما لم يكن فيه ياء، من هذا النحو بالياء فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثلين في الخط، حذفوا النون، وقَوَّى ذلك أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبهه بذلك الإدغام، لأن الإخفاء لا يَتَبَيَّن فيه الحرف المُخْفَى، كما أن الإدغام لا يُبَيَّن فيه الحرف المدغم بيانه في غير الإدغام، فلما وافق النون المدغم في هذا الوجه استجيز حذفه في الخط، ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة في الجيم، فقد غلَطَ لأنها ليست بمثلٍ للجيم، ولا مقارب له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يُدْغَم فيما اجتمع فيه.

ووجه قراءة عاصم: (فَنُجِّيَ مَنْ نَشَأَ) أنه أتى به على لفظ الماضي لأن القصة ماضية. ويُقَوَّى قوله: أنه قد غُطِفَ عليه فعلٌ مسندٌ إلى المفعول وهو قوله: (وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا) [يوسف / ١١٠] ولو كان (نُجِّي) مسنداً إلى الفاعل كقول من خالفه، لكان لا نَرَدُّ أشبه ليكون مثل المعطوف عليه.

وما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الياء فهو غلطٌ - كما قال أحمد بن موسى - من الراوي لأنه لا شيء ها هنا ينتصب به الياء من قوله: (فَنُجِّي) والنون الأولى

للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له.

قال أحمد: وكلهم قرأ: (أَنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ) [٩٠]
بالاستفهام غير ابن كثير فإنه قرأ: (إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ) على
الخير^(١).

يدلّ على الاستفهام، قوله: (أنا يَوْسُفُ) [٩٠]، فإنما
أجابهم عما استفهموا عنه، وزعموا أن في حرف أُبَيّ: (أَوَ أَنْتَ
يَوْسُفُ)؟ فهذا يقوّي الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ)
[الشعراء / ٢٢] أنه على الاستفهام، كأنه: أو تلك نعمة؟
فيجوز أن يكون قول ابن كثير على هذا، فتكون القراءتان على
هذا متفقتين، وكلما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا في الهمزة، فكان حمزة والكسائي وعاصم
وابن عامر: يهمزون همزتين.

الباقون^(٢): همزة واحدة^(١).

هذا على أصولهم في الجمع بين همزتين وقد تقدم
القول في ذلك.

قال قرأ ابن كثير وحده: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ) [٩٠] بياء
في الوصل والوقف، فيما قرأت على قبل.

(١) السبعة ٣٥١.

(٢) جاء على هامش الأصل (ط): بلغت.

الباقون بغير ياء في وصلٍ ولا وقف^(١).

وقراءة ابن كثير (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ) يحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يقْدَر في الياء الحركة، فيحذفها منها، فتبقى الياء ساكنة للجزم كما قُدِّر ذلك في^(٢):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

وهذا لا تحمله عليه، لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام. والآخر: أن يجعل (من يتقي) بمنزلة: الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى، لأن (من يتقي) إذا كان مَنْ بمنزلة الذي، كان بمنزلة الجزاء الجازم بدلالة أن كلَّ واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم، لكونه بمنزلته فيما ذكرنا، ومثل ذلك: (فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ) [المنافقين / ١٠] حَمَلْتُ وَأَكُنْ على موضع الفاء، ومثله أيضاً قول من قال: (وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ) [الأعراف / ١٨٦] جَزَمَا. ومثله قول الشاعر^(٣):

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي
أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

(١) السبعة ٣٥١.

(٢) سبق انظر ١ / ٩٣ - ٣٢٥ و ٢ / ٩٩.

(٣) البيت لأبي ذؤاد، سبق انظر ص ١١٠ من هذا الجزء.

فحمل على موضع الفاء المحذوفة، وما بعدها فكذا
يحمل (ويصبر) ومما يقارب ذلك قوله^(١):

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

ونحو ذلك ممّا يُحمَلُ على المعنى، ويجوز أن يُقدَّر الضمة
في قوله: (وَيَصْبِرُ) ويحذفها للاستخفاف، كما يُحذف نحو:
عَضِدٍ وَسَبْعٍ، وجاز هذا في حركة الإعراب، كجوازه في حركة
البناء، وزعم أبو الحسن أنه سمع: (رُسُلْنَا لَدَيْهِمْ)
[الزخرف / ٨٠] بإسكان اللام من (رُسُلْنَا)، فكذا يكون في
قوله: (وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ). ومما يقوّي ذلك وَيُسَوِّغُ حمله عليه
أنه قرأ: (وَيَتَّقِهِ) [النور / ٥٢] ألا ترى أنه جعل تَقَهُ، بمنزلة:
كَتَفَ وَعَلِمَ، فأسكن؛ فكذا يُسَكَّنُ على هذا: (وَيَصْبِرُ فَإِنَّ
اللَّهَ لَا يُضِيعُ).

* * *

(١) عجز بيت لعقبة الأسدي، سبق في ٢٨٤ و ٣٦٣.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
- ذكر اختلافهم في سورة	
الأعراف	٥
- ذكر اختلافهم في سورة	
الأنفال	١٢٤
- ذكر اختلافهم في سورة	
التوبة	١٦٧
- ذكر اختلافهم في سورة	
يونس	٢٤٣
- ذكر اختلافهم في سورة	
هود	٣١٥
- ذكر اختلافهم في سورة	
يوسف	٣٩٠
الفهرست	٤٥١

الجزء الثاني من السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الثالث

محققه

بدر الدين قهوجي شيرجوباني

راجعه ودققه

عبد العزيز رباح أحمد يوسف الدقاق

دار الكتب مؤن للتراث

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١٣ ٥٣٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي جعل السبعة

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

لِدَارِ الْمَنَامُونِ لِلتَّرَاثِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

ذكر اختلافهم في

سورة آل عمران^(٢)

قرؤوا كُلُّهُمْ: (الْمَ اللَّهُ) [آل عمران/ ١] مفتوحة الميم
والألف ساقطة إلا ما حدثني به القاضي موسى بن إسحاق
الأنصاري^(٣) قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي^(٤) قال: حدثنا

(١) في (م): «بسم الله».

(٢) في (ط): «عونك يا رب، سورة آل عمران».

(٣) موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي القاضي، ثقة روى القراءة عن قالون وعن أبي هشام الرفاعي، وهارون بن حاتم ومحمد بن إسحاق المسيبي. روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد. . مات سنة سبع وتسعين ومائتين. طبقات القراء ٣١٧/٢.

(٤) هو محمد بن يزيد بن رفاعه بن سماعة. الكوفي القاضي، إمام مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وروى الحروف سماعاً عن الأعشى وحسين بن علي الجعفي، ويحيى بن آدم. . . له كتاب في القراءات. ومما انفرد به عن الكسائي: إشماء «الصراط» و«ملك يوم الدين» بغير ألف لم يروه عنه غيره. روى القراءة عنه موسى بن إسحاق القاضي وغيره. . . قال أبو العباس السراج: مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضياً عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخاري يوم الأربعاء منسليخ شعبان انظر طبقات القراء ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١.

يحيى بن آدم^(١) عن أبي بكر^(٢) عن عاصم أنه قرأ (آلَمْ) ثم قطع وابتدأ (اللَّهُ) ثم سَكَنَ فيها. قال يحيى بن آدم وآخر ما حفظت عنه (آلَمْ اللَّهُ) مثل حمزة.

[حدثنا ابن مجاهد قال]^(٣): حدثنا موسى بن إسحاق قال:

حدثنا أبو هشام الرفاعي قال: سمعتُ أبا يوسف الأعشى^(٤) قرأها على أبي بكر (آلَمْ) ثم قطع فقال: (أَلَلَّهُ) بالهمز.

(١) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، سبقت ترجمته في ٣٧٧/١.

(٢) وأبو بكر هذا الذي يروي عنه يحيى: هو ابن عياش بن سالم الحنط الأسدي النهشلي الكوفي راوي عاصم. واختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحابها «شعبة» ولد سنة خمس وتسعين وعرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء بن السائب، وأسلم المنقري... وعُمِرَ دهرًا، إلا أنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين وقيل بأكثر. وكان إماماً كبيراً عالماً عاملاً وكان يقول أنا نصف الإسلام. وكان من أئمة السنة. قال أبو داود حدثنا حمزة بن سعيد المروزي، وكان ثقة، قال: سألت أبا بكر بن عياش: وقد بلغك ما كان من أمر ابن عليّة في القرآن؟ قال: ويلك! من يزعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق، عدوّ لله، لا نجالسه ولا نكلمه، وروى يحيى بن أيوب عن أبي عبد الله النخعي، قال: لم يفرش لأبي بكر بن عياش فراش خمسين سنة وكذا قال يحيى بن معين... ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟! انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة. توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة أربع وتسعين انظر طبقات القراء ٣٢٥/١ - ٣٢٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ط).

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة وهو أجل أصحابه... روى عنه محمد بن يزيد الرفاعي [أبو هشام] توفي في حدود المائتين. انظر طبقات القراء ٣٩٠/٢.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم^(١) عن ابن أبي أمية^(٢) عن أبي بكر عن عاصم (آلَمْ)^(٣) جَزَمَ، ثم ابتدأ (أَلَلَّهُ).

[حدثنا ابن مجاهد قال]^(٤): حدثني أحمد بن محمد ابن صدقة^(٥) قال: حدثنا أبو الأسباط^(٦) عن عبد الرحمن بن أبي حماد^(٧) عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (آلَمْ أَلَلَّهُ) بتسكين

(١) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبدالله السَّمَرِي، بكسر السين المهملة - وفتح الميم المشددة - البغدادي الكاتب، شيخ كبير، إمام شهير، أخذ القراءة عرضاً عن عائذ بن أبي عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعاً عن خلف البزار وغيره... وسمع كتاب المعاني من الفراء. روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازي... وابن مجاهد. مات ببغداد سنة ثمان ومائتين. انظر طبقات القراء ١١٣/٢.

(٢) هو عبدالله بن عمرو بن أبي أمية، أبو عمرو البصري، نزيل الكوفة، روى القراءة عن أبي بكر [بن عياش] عن عاصم، وروى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن... ومحمد بن الجهم، شيخ ابن مجاهد. انظر طبقات القراء ٤٣٨/١. تنبيه: وقع في ترجمته ما يلي: روى القراءة عن أبي بكر بن عاصم، كذا: ابن عاصم والصواب عن عاصم. ولعلّه خطأ من الطبع.

(٣) رسمها في (ط) هكذا: أَلَمِمْ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن صدقة، أبو بكر البغدادي، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن محمد بن إسحاق صاحب قالون... روى القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد... انظر الطبقات ١١٩/١.

(٦) ذكره في طبقات القراء ١٧٣/١ برقم ٨١٢، ولم يزد على قوله: «أبو الأسباط المعلم» وذكره في ترجمة ابن أبي حماد كذلك. انظر الترجمة الآتية.

(٧) عبد الرحمن بن أبي حماد هو: عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة... وعن أبي بكر بن عياش وأخذ القرآن عنه تلاوة روى القراءة عنه الحسن بن جامع...

الميم وقطع الألف. [حدثنا ابن مجاهدٍ قال] ^(١): حدثني محمد بن الجهم عن الفراء قال: قرأ عاصمٌ: (الْم) جزم [و] ^(٢) (أَلَلَّهُ) مقطوعٌ. والمعروف عن عاصم (الْم اللَّهُ) موصولةً. و ^(٣) حفصٌ عن عاصمِ (الْم صَلَّى اللَّهُ) مفتوحة الميم غير مهموزة الألف ^(٤).

قال أبو علي: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله وَذَلِكَ ^(٥) أن الميم ساكنةٌ كما أن سائر حروف التهجي مبنيةٌ على الوقف فلَمَّا التقتِ الميمُ الساكنةُ، ولam التعريف حُرِّكَتِ الميمُ بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة ^(٦). والدليل على أن التحريك للساكن الثالث - وهو مذهب سيويه - أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان ^(٧) نحو (كَهَيْعَصَ) ^(٨) [مريم/١] و (حَمَّ عَسَقَ) ^(٩) وذلك أنها مبنيةٌ على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك فَحُرِّكَتِ الميمُ للساكن = وأبو الأسباط المعلم، وعلي بن حمزة الكسائي انظر طبقات القراء ٣٦٩/١ - ٣٧٠.

(١) سقط ما بين المعقوفتين من (ط).

(٢) زيادة من السبعة.

(٣) في (م): حفص؛ بإسقاط الواو.

(٤) السبعة ص ٢٠٠.

(٥) في (ط): ذاك على.

(٦) في (ط): التعريف.

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٨) كذا في (ط) وفي (م): «كهيعين صاد» وما أثبتناه من (ط) ينسجم مع رسم المصحف.

(٩) كذا في ط وفي (م) «حميم...».

الثالث بالفتح كما حُرِّكَتِ النون في قوله: (مَنْ اللَّهُ) [آل عمران/ ١٥] و (مَنْ الْمُسْلِمِينَ). [يونس/ ٧٢] و (مَنْ الْبَقْرِ اثْنَيْنِ) [الأنعام/ ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روي عن عاصمٍ من قطعِهِ الألفَ، فكأنَّه قدَّر الوقوف على الميم، واستأنف (اللَّهُ)، فقطعَ الهمزةَ للابتداء بها. والوجهُ ما عليه الجماعةُ، وما وافقهم هو أيضاً عليه، من أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الوصلِ، فإذا سقطتْ لم يَجْزُ أَنْ تُلقَى لها حركةٌ على ما قبلها.

والَّذي حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثةٌ أربعةٌ^(١)، لم تُحْمَلْ عليه هذه الآية، ألا ترى أنه ذهب إلى أنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: (مَنْ اللَّهُ).

وأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قوله: (مُرِينَ الَّذِي جَعَلَ) [ق/ ٢٥/ ٢٦]. فإنه حَرَّكَ النُّونَ بالفتح كما حَرَّكَ في قولهم: (مِنْ اللَّهِ) به.

ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزةِ الوصلِ أَلْقِيَتْ عَلَى النون، لأنَّ الهمزة إذا أُوجِبَ الإدراجُ إسقاطها^(٢) لم تَبَقْ لها حركةٌ تُلقَى على شيءٍ، ولم يَأْتِ في نحو هذا عَنْهُمْ شيءٌ فيما علمناه، كما جاء (ثلاثةٌ أربعةٌ).

(١) ضبطها في (م) بالسكون وفوقها فتحة كما أثبتناه ثم كتب فوق الكلمة «صل» ولم يشر في (ط) إلى شيء من ذلك بل اكتفى بتحريك الهاء بالفتح، وضبط كلمة «أربعة» بسكون الباء.

(٢) في (ط): بإسقاطها.

اختلفوا في إمالة الرءِ وفتحها من (التَّوْرَة) ^(١) [آل عمران / ٣].
 فقرأ ابن كثير وعاصم وابنُ عامرٍ: (التَّوْرَة) مفخماً ^(٢).
 وكان نافعٌ وحمزةٌ يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك
 كانا يفعلان بقوله تعالى ^(٣): (مع الأبرار) ^(٤) [آل عمران / ١٩٣]
 و (من الأشرار) [ص / ٦٢] و (من قرار) [إبراهيم / ٢٦]
 و (ذات قرار) [المؤمنون / ٥٠] إذا كان الحرفُ مخفوضاً.

وقال ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: الرءِ مفتوحةٌ،
 وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع. وقال ورش عن نافع:
 (التَّوْرَة)، بكسر الراء وكان أبو عمرو والكسائي يقرآن:
 (التَّوْرَة) مكسورة الراء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة
 حمزة ونافع أعني: (الأبرار) و (من قرار) وما أشبه ذلك. ابن
 عامر يشم الراء الأولى من (الأبرار) الكسر ^(٥).

قال أبو علي: قالوا وَرَى الزُّنْدُ، يَرِي، إذا قدَحَ ولم
 يَكْبُ ^(٦)، وقالوا وَرَى وَأَوْرَيْتُهُ، وفي التنزيل: (فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا)
 [العاديات / ٢] وفيه: (أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ) [الواقعة /
 ٧١]. فأما قولهم: وريت بك زنادي على مثال شريت، فزعم

(١) رسمها في (ط): «التورية».

(٢) في (م): «مُفَخَّم» وما أثبتناه من (ط) ومن السبعة.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) هذه الآية الكريمة وردت في (م) و (ط) سهواً: «من الأبرار» بدل «مع الأبرار»
 وقد أثبتنا نص الآية الكريمة كما هي في سورة آل عمران (وتوفنا مع الأبرار).

(٥) السبعة ص ٢٠١.

(٦) في (م): ينب. وفي اللسان: كبا الزُّنْدُ: لم يور. ولم يورد (اللسان) هذا
 المعنى في (نبا) وفيه: نبا السيف: كل.

أبو عثمان: أنه استُعْمِلَ في هذا الكلام فقط لم يُجَاوَزْ به غيره. وقال أبو زيد: وَرَى النُّقْيُ، يري، وَرِيًّا: إذا كثر وَدَكُهُ، قال: والواري: الكثير الودك. والوراء في اسم الجهة التي هي خلافُ الأمام ليس من هذا، لأنَّ تحقيره: وَرِيَّةٌ، مثل وَرِيعة. وألحقت الهاء في تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما أُلْحِقَتْ في قُدَيْدِيمة.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراء، كما قيل له: نَجَلٌ.

وأنشد أبو زيد^(١):

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ^(٢)
أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

(١) في النوادر، وقبله آخر للقتال الكلابي، وهو ملفق من بيتين انظرهما عند العسكري - قال:

أُمَّا الْإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَدًا إِذَا تَرَامَى بَنُو الْإِمَوَانِ بِالْعَارِ

والبيت من قصيدة في النوادر ص ١٩٠ (طبعة الفاتح)، والتصحيح للعسكري ص ١٢٩ - ١٣٠ والتنبيه على حدوث التصحيف ص ٨٧، وروي البيت عن الفراء: «أُمُّ الْهَنْبِينِ» مكان «أُمُّ الْهَنْبِيرِ» قال في التنبيه: فقال [التوزي] له: إنما ينشد أصحابنا «أُمُّ الْهَنْبِيرِ» وهي الضبع فقال: هكذا أنشدني الكسائي، فأحال تصحيحه على الكسائي، وعند العسكري جاء خبر التصحيف هذا عن التوزي، أيضاً وعن محمد بن يحيى ولكنه أشرح وأكثر فائدة والبيت في الأغاني ٢٣ / ٣٣٢ مطلع قصيدة طويلة وذكره المرصفي في رغبة الأمل ١٨٣/١ ضمن القصيدة. واللسان (هنب) والإنصاف ١١٩/١.

والبيت الشاهد يروى: يَا قَاتِلَ اللَّهِ...، وَيَا قَبْحَ اللَّهِ..

والقتال الكلابي اسمه عبيد بن الْمُضَرِّجِي

(٢) في (ط): «بها».

قال السكري: ضربَ الزُّنْدَ مثلاً للرحم، والزُّنْدُ: تستخرج به النار^(١)، وقال أُمِيَّةُ:

الحاملُ النارَ في الرُّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا
حَتَّى تَجِيءَ مِنَ اللَّيْسَيْنِ تَضْطَرُّ
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا
مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمٌ^(٢)

روى محمد بن السري أن^(٣) الرُّطْبَيْنِ: هما العودان الرطبان، يعني: الشجر الذي فيه النار، واللَّيْسَيْنِ: هما العودان اليابسان، يعني: الزندين، يقول: تكونُ النارُ في عودين رطبين، فإذا جفا قَدَحًا، فجاءت النارُ منهما، والأعمى الأصمُّ: يعني الزُّنْدُ، والزُّنْدُ: الأعلى، والزُّنْدَةُ: السفلى، وأصمُّ الصُّلْبِ يعني: العود، وأعمى: لا جوفَ له، يريد: يأتي بها حيةٌ للناس أي: حياةٌ لهم. فأما قولهم^(٤): التَّرِيَّةُ: لما تراه المرأة من الطهر [بعد الحيض]^(٥) فيجوز أن تكون فعيلةً من وراء، لأنها تُرى بعد الصفرة والكدرِ اللتين تُريان في الحيض، وتكون فعيلةً من: وري الزُّنْدُ، يَري، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأنَّ الطهرَ أخرجَه، والتاء في الوجهين بدلٌ من الواو التي هي فاء، كما أنها في «تيقور»، و«تولج» كذلك^(٦).

(١) في النوادر نقل هذا التفسير عن أبي حاتم وليس عن السكري.

(٢) البيتان لم نعثر عليهما في ديوانه.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): قوله.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) إشارة إلى ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٣٥٦/٢: من أن «تيقور» من الوقار و«تولج» على وزن فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو.

فأما القول في التوراة، فلا تخلو من أن تكون فَوْعَلَةً،
 على قول^(١) الخليل: في تَوَلَّجَ^(٢)، أو تَفَعَّلَ مثل تَتَفَلَّعَ، أو
 تَفَعَّلَ بالكسر وَفُتِحَ العينُ كما فَتَحَ في: ناصَاة^(٣)، فمما يدلُّ
 على أنها فَوْعَلَةٌ، ليست تَفَعَّلَ، مثل تَتَفَلَّعَ، وتَأَلَّبَ، أن هذا البناء
 يَقِلُّ، وأن فوعلةً في الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال في
 أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.
 ويدلُّك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدةً أولاً كما لم تكثر النونُ
 أولاً، فكما أن النون إذا جاءت أولاً في نحو نَهْشَلٍ ونَعَثَلٍ^(٤)،
 لا يحكم بزيادتها، لقلتها زائدةً. أولاً، كذلك لا يحكم بزيادة
 التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته فَوْعَلَةً، حكمت بإبدال الفاء
 التي هي واو: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها^(٥)
 بدلاً، ولكنك جعلتها التاء التي زیدت في الكلمة^(٦)، قيل:
 ليس هذا باعتراضٍ لأنَّ الواو إذا كانت أولاً فقد استمرَّ البدلُ^(٧)

(١) في (ط): على قياس قول.

(٢) انظر التعليق رقم (٦) في الصفحة السابقة وسيبويه ٣٥٦/٢.

(٣) الناصاة والناصية بمعنى وهي لغة طيئة، قصاص الشعر في مقدم الرأس.
 انظر اللسان / نسا / .

(٤) النهشل: المسن المضطرب من الكبر. والنعثل: ضرب من المشي وهو من
 التبختر. انظر اللسان نهشل / نعثل.

وفي (ط): نهصل بدل نعثل.

(٥) في (ط): لم تجعله.

(٦) في (ط): في أول الكلمة.

(٧) في (ط): زيادة البدل.

فيها نحو وُجُوهُ، وَأُجُوهُ، وَوُقَّتَتْ، وَأُقَّتَتْ، وَوِشَاحٍ، وَإِشَاحٍ
وَوِفَادَةٍ، وَإِفَادَةٍ، وَوَجِمَ، وَأَجِمَ، وَوَنَاءٍ وَأَنَاءٍ، فإذا اجتمعاً^(١) لزم
الأول منهما البدلُ إمَّا هَمْزَةٌ وَإِمَّا تَاءٌ، فالهمزة نحو الأولى في
فُعَلَى من الأول، وَأَوَاقٍ في جمع واقيةٍ. وقد أبدلتُ التاء من
الواو إذا كانت مفردةً أَوَّلًا نَحْوَ تَيَقُّورٍ من الوقارِ، فهذا فيعولُ،
وليس بتفعولٍ كتعضوضٍ^(٢)، ألا ترى كثرةً فيعولُ نحو
سَيَّهَوْجٍ^(٣)، وسيهوبٍ^(٤)، وديقوعٍ^(٥). وقد أبدلتُ تاءً
أولى مفردةً في نحو: تَجَاهٍ، وَتُرَاثٍ، وَتُخْمَةٍ، وَتُكْلَانٍ^(٦)، وزعمَ
أبو عثمان أن إبدالَ نحو تُخْمَةٍ، مضطردُّ، وقال أبو الحسن:
ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدالُ التاءِ من الواوِ أَوَّلًا، هذه الكثرة، كان
حملها على هذا الكثير أولى من حملها^(٧) على ما لم يكثر،
ولم يتسع هذا الاتساع. ولا يقربُ حَمْلُهَا أيضاً على تَفْعَلَةٍ لَأَنَّهُ
لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحو: تودية، أو مصدرًا نحو:
توصية، فأما بابُ توديةٍ فقليلٌ، كما أن تَفْعَلَةً كذلك، وبابُ
توصيةٍ فيه اتساعٌ وحملٌ على لغةٍ لم نعلم منها شيئاً في

(١) في (ط): وإذا اجتمعت.

(٢) التعضوض: تمر أسود حلو، واحدته بهاء انظر القاموس «عضضته».

(٣) في اللسان (سهج) ربح شديدة.

(٤) سيهوب: لم أجده في المعاجم التي بين يدي.

(٥) في القاموس (دقع): جوع أدقع وديقوع: شديد.

(٦) في (ط): وتكأة.

(٧) في (ط): حملة.

التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على فَوْعَلَةٍ دونهما للكثرة، ألا ترى أن نحوَ صومعةٍ، وحوجلةٍ ودوسرةٍ، وعومرةٍ^(١)، قد كثر؟.

ومن لم يُجمل التوراة. فلأنَّ الراء حرف يمنع الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها^(٢) المُسْتَعْلِي، فكما أن الراء لو كان مكانها مستعل مفتوحٌ لَمْ تَحْسُنْ الإمالة، كذلك إذا كانت الراء مفتوحة. وأيضاً فإنَّ ما بعد الواو من توراةٍ لو كان منفصلاً لَمْ تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلاً.

وقول من أمال: إِنَّ الألفَ لما كانت رابعةً لم تخلُ من أن تُشَبَّهَ أَلَفُ التَّائِيثِ أو الألفُ المنقلبة عن الياء أو عن الواو. وألَفُ التَّائِيثِ تُمالُ وَإِنْ كان قبلها مستعلٍ كقولهم: فَوْضَى وَجَوْخَى.

فكما أمالوا المستعلية معها كذلك يميلون الراء، وإذا أمالوا نحوَ صَغَا^(٣)، وَضَغَا^(٤)، وَشَقَا^(٥) مع أَنَّ الواو تصحُّ في هذا البناء الذي على ثلاثة أحرفٍ فأنَّ يُميلوا فيما لا تصحُّ الواو معه أجدر.

(١) في (ط) وعومرة وجوهرة.

(٢) في (ط): يمنعها.

(٣) في القاموس (صغا) يصغو ويصغى صغواً، وَصَغِيَّ يصغى صغاً وَصَغِيّاً: مال. وَصَغُوهُ وَصِغُوهُ معك: أي: ميله.

(٤) في القاموس (ضغا) استخذى، ضغواً وضغاء.

(٥) في (م): سقا.

وممّا يقوّي ذلك أنّهم قد أمالوا اسمَ المفعول ^(١) إذا كان فيه مُستَعْلٍ ، نحو مُعْطَا ، وإذا أمالوا مع المستعلي كانت الإمالةُ مع الرأءِ أجودَ ، لأنَّ الإمالةَ على الرأءِ أغلبُ منها على المستعلي ، ألا ترى أنّه قد حكى ^(٢) الإمالةَ في نحو عِمْرَانٍ ونحو فِرَاشٍ ، وجِرَابٍ ، ولو كان مكان الرأءِ المستعلي لم تكن فيها ^(٣) إمالةٌ؟ . وممّا يقوّي الإمالةَ في الرأءِ من توراةٍ أنّهم قد قالوا: رأيتُ عِلْقًا، وعِرْقًا، وضيقًا، فأمالوه للتشبيهِ بألفِ حُبْلَى إلا أنَّ الأولَ من هذه الحروفِ مكسورٌ وليسَ من التوراةِ كذلك والإمالةُ في فتحةِ الرأءِ نحو الكسرةِ في نحو: (مع الأبرار) ^(٤) [آل عمران/ ١٩٣] و (من قرار) ^(٥) [إبراهيم/ ٢٦] أقوى منها في التوراةِ، وذلك أنَّ الرأءِ المكسورة قد غلبت المستعلي في نحو قاربٍ وغارمٍ وطاردٍ، فلما غلبت المستعلي مع قوته على الإمالةِ كان أن تَغْلِبَ الرأءِ المفتوحةَ فتميل فتحها ^(٦) إلى الكسرة

(١) في الأصل: (م) و (ط) «اسم فاعل» وجاء في (م) على الهامش «اسم مفعول» وكأنَّه تصويب للفظ. وهو الصواب الذي يتفق مع ضبط الكلمة في الأصل: «مُعْطَا».

(٢) حكاه سيويه في الكتاب ٢/ ٢٧٠.

(٣) في (ط) فيه.

(٤) من آية كريمة في سورة آل عمران وردت في النص سهواً بلفظ (من الأبرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي (وتوفنا مع الأبرار). وفي (ط): من الأشرار بدل مع الأبرار.

(٥) هذه الآية من سورة إبراهيم وردت في (ط) و (م) سهواً بلفظ (بالقرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي في السورة الكريمة (ما لها من قرار).

(٦) في (ط): فتحتها.

أولى، لأنَّ الرءاء، وإن كان فيها^(١) تكرير، صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهي^(٢) بزنة حرف واحد، فلمَّا قويت على المستعلي^(٣) كانت على الرءاء المفتوحة أقوى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزَّ وجلَّ^(٤):
(سَيَغْلِبُونَ)، و (يُحْشَرُونَ) [آل عمران/ ١٢] و (يَرَوْنَهُمْ
مِثْلِهِمْ) [آل عمران/ ١٣].

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (ستغلبون
وتُحْشَرُونَ) بالتاء، و (يَرَوْنَهُمْ) بالياء.

وحكى أبان عن عاصم: ترونهم بالتاء، وفي رواية أبي
بكر بالياء.

وقرأ نافع: (ستغلبون، وتحشرون)، (وترونهم) بالتاء
ثلاثهن.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء ثلاثهن^(٥).

قال أبو علي: قوله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا...) [آل عمران/ ١٢] يجوز أن يُعْنَى به اليهود والمشركون جميعاً، يدلُّ على ذلك قوله تعالى^(٦): (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ
الكتاب ولا الْمُشْرِكِينَ) [البقرة/ ١٠٥] ففسر الذين كفروا

(١) في (ط): وإن كانت فيه.

(٢) في (ط): فهو.

(٣) في (ط): الحرف المستعلي.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) انظر السبعة ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٦) سقطت من (ط).

بالقبيلين، وكذلك قوله جلَّ وعزَّ^(١): (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مُنْفَكِّينَ) [البينة/ ١] فالتقدير على هذا: قل للقبيلين: ستغلبون.

ويدلُّ على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى^(٢): (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران/ ٨١] والآية كُلُّهَا على الخطاب. وكذلك قول من قرأ: (سُتَغْلَبُونَ) بالتاء.

وللتاء على الياء مزية ما في الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون، فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظنَّ هذا.

وحجة من قرأ بالياء قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/ ٣٨] وقوله تعالى^(٣): (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ) [الجاثية/ ١٤] والدليل على حسن مجازيهما^(٤) جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَكُمْ)^(٥). فأما قوله: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) [النور/ ٣٠] فظاهره يقوي قول من قرأ بالياء. ألا ترى

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): حسنهما.

(٥) في (ط) يُغْفَرْ لهم. والصواب ما في (م). وقراءة عبدالله ذكرها في البحر

أَنَّهُ قَالَ: (يَغْضُوا)، ولم يقل: غضوا، فيكون للخطاب كقراءة من قرأ (ستغلبون) وكذلك: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ) [النور / ٣١].

إِلَّا أَنَّ من الناس من يحمل هذا ^(١) على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إن الذين كفروا: اليهود. والضمير في (سُيْغَلِبُونَ) للمشركون، فعلى هذا القول لا يكون (سُيْغَلِبُونَ) إِلَّا بالياء؛ لأنَّ المشركون غَيَّبَ. والخطاب لهم، وما تقدَّم ذكره أوجه لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنَّهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزى عليهم، وحشرهم لأدائها، والمشركون غلبوا بالسيف، فالقول الأول أبين. ومن قرأ: (يرونهم) بالياء، فلا بُدَّ بعد الخطاب غيبةً، وهو قوله: (فِتْنَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ) [آل عمران/ ١٣] أي: ترى الفِتْنَةُ المقاتلة في سبيل الله الفِتْنَةُ الكافرة مثليهم.

ومما يؤكد الياء قوله: مثليهم، ولو كان على التاء لكان: مثليكم، وإن كان قد جاء: (وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/ ٣٩] ثم قال: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ) [الروم/ ٣٩] ورأيت هنا المتعدية إلى مفعول وَاحِدٍ يَدُلُّك على ذلك تقييده برأي العين، وإذا كان كذلك، كان انتصاب (مثليهم) على الحال لا على أَنَّهُ مفعول ثانٍ.

وأما مثل فقد يفرَّد في موضع التثنية والجمع.

(١) في (ط): هذا النحو.

فَمِنْ الْإِفْرَادِ فِي الثَّنِيَةِ قَوْلُهُ :

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلَ زَيْدٍ وَجُعَلٍ
سَقْبَانَ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَضْلِ^(١)

ومن إفراده في الجمع قوله تعالى^(٢) : (إِنَّكُمْ إِذَا
مِثْلُهُمْ) [النساء/ ١٤٠] . ومن جمعه قوله : (ثُمَّ لَا يَكُونُوا
أَمْثَالَكُمْ) [محمد/ ٣٨] . وأمّا قوله : (تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيهِمْ)
[آل عمران/ ١٣] و(يَرَوْنَهُمْ) فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذي
قبله، وهو قوله : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتَيْنِ . . . تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيهِمْ)
فالضمير المرفوع في تَرَوْنَهُمْ للمسلمين، والضمير المنصوب
للمشركين . المعنى : ترون - أيها المسلمون - المشركين
مثلي المسلمين، وكان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً،
فَرَأَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ سِتْمِائَةً وَكُسْرَاءَ، وأرى الله المشركين أن
المسلمين أَقْلًا من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم^(٣) :
(فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) [الأنفال/ ٦٦] فَأَرَاهُمُ

(١) الرجز بغير نسبة في سيبويه ٢٢٦/١ والفرق بين الحروف الخمسة ص ٣٧٠ (نشر دار المأمون للتراث). وروايته عندهما : «صقبان» بالصاد . قال ابن السيد : الصقب بالصاد : عمود في آخر البيت، وهما صقبان . ورجل صقب : ممتلىء الجسم ناعمه، قال الراجز : وساقيين . البيت . وقد أخذ الأعلام في تفسيره للبيت بالمعنى الأول . وجاءت روايته في اللسان (سقب) و(كتز) : «سقبان» بالسين كما هو عندنا . قال : والسقب الذكر من ولد الناقة بالسين لا غير، وقوله : سقبان، إنما أراد مثل سقبين في قوة الغناء . وممشوق : خفيف اللحم . وفي (م) : وساقيان مثل .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) في (م و ط) سقطت الفاء من أوّل الآية . أمّا قراءة التاء من قوله تعالى : «فإن =

الله عددهم^(١) حَسَبَ مَا حَدَّثَ^(٢) لَهُمْ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي يَلْزِمُهُمْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَحْجُمُوا عَنْهُمْ.

ومثل هذا في المعنى، قوله: (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقَاتَمُوا فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا، وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ) [الأنفال/ ٤٤] وقال قتادة: كان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً.

اختلفوا في كسر الراء وضمها^(٣) من قوله تعالى^(٤): (وَرِضْوَانٍ) [آل عمران/ ١٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وَرِضْوَانٍ) بضم الراء في كلِّ القرآنِ إِلَّا قوله^(٥) في المائدة [١٦]: (مَنْ أَتْبَعَ رِضْوَانَهُ) فَإِنَّهُ كسر الراء فيه. وقال شيان^(٦) عن عاصم، وابن أبي حماد^(٧) عن أبي بكر عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، بضم الراء، في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر^(٨) عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أَنَّهُ ضَمَّهُ كُلَّهُ.

= تكن...» فهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر، انظر السبعة ص ٣٠٨. وستأتي في الأنفال آية / ٦٦.

(١) في (ط): عَدُّوهُمْ. (٢) في (ط): حَدَّدَ.

(٣) في (ط): «في قوله». (٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): «في قوله» بزيادة (في) والمثبت من (ط) والسبعة.

(٦) شيان بن عبد الرحمن أبو معاوية التميمي الكوفي روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه حسين بن علي الجعفي. طبقات القراء ١/ ٣٢٩.

(٧) سبقت ترجمته في ص ٧.

(٨) محمد بن المنذر الكوفي، مقرأ معروف، روى الحروف سماعاً عن

يحيى بن آدم وله عنه نسخة وعن سليم عن حمزة عن الأعشى وعن ابن أبي =

[حدثنا ابنُ مجاهد قال ^(١) : حدثني محمد بن الجهم ^(٢) عن ابن أبي أمية ^(٣) عن أبي بكر عن عاصم : (رُضْوَانُ) و (رُضْوَانًا) [المائدة/ ٢] بضمِّ الراء في كلِّ القرآن ، وكذلك حَدَّثَنِي ابْنُ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْبَاطِ عَنْ ابْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ . وَقَالَ حَفْصُ عَنْ عَاصِمٍ : مَكْسُورٌ كُلُّهُ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : (رُضْوَانٌ) كَسْرًا ^(٤) .

قال أبو علي : رضوانٌ مصدرٌ ، فمن كسر ^(٥) جعله كالرُّثْمَانِ وَالْحِرْمَانِ ، ومن ضمَّ فقد قال سيبويه : رَجَعَ رُجْحَانًا ، كما قالوا : الشكرَانُ والرُّضْوَانُ ^(٦) .

قال أحمد : كُلُّهُمْ قَرَأَ : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [آل عمران/ ١٩] بكسر الألف إِلَّا الْكِسَائِي فَإِنَّهُ فَتَحَ الْأَلْفَ مِنْ (أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) ^(٧) .

قال أبو علي : الوجهُ : الكسرُ في (إِنَّ) ، لأنَّ الكلامَ الذي قبله قد تمَّ ، وهذا النحوُ من الكلام الذي يراد به التنزيه ، والتقربُ ؛ أن يكون بجملٍ متباينةٍ أحسنُ من حيثُ كانَ أبلغَ في = ليلي ، روى عنه الحروف ابنه المنذر ومحمد بن سعدان النحوي .

الطبقات ٢/ ٢٦٦ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط) .

(٢) سبق في ص (٧) من هذا الجزء .

(٣) سبق في ص (٧) من هذا الجزء .

(٤) انظر السبعة ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) في (ط) : كسره .

(٦) الكتاب ٢ / ٢١٧ .

(٧) السبعة ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

الثناء، وأذهبَ في باب المدح، ومن ثمَّ جاء (والموفُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ)
[البقرة/ ١٧٧].

ومن فتح (أنَّ) جعله بدلاً، والبدلُ، وإن كان في تقدير
جملتين، فإنَّ العاملَ لَمَّا لم يظهر، أشبه الصفة. فإذا جعلته
بدلاً جاز أن تبدلَه من شيئين: أحدهما: من قوله: (أَنَّهُ لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ) [آل عمران/ ١٨] فكأنَّ التقدير: شهدَ الله أنَّ الدينَ
عنده^(١) الإسلامُ، فيكونَ البدلُ من الضربِ الذي الشيء فيه هُوَ
هُوَ. ألا ترى أنَّ الدينَ الذي^(٢) هو الإسلامُ يتضمن التوحيد
والعدل وهو هُوَ في المعنى؟. وإن شئت جعلته من بدلِ
الاشتمالِ لأنَّ الإسلامَ يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت
جعلته من القسط لأنَّ الدينَ الذي هو الإسلامُ قسطٌ وعدلٌ،
فيكون من البدلِ الذي الشيء فيه هُوَ هُوَ.

[قال] ^(٣) أحمدُ: كلهم قرأ: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ
بِالْقِسْطِ) [آل عمران/ ٢١] بغير ألفٍ إلا حمزة فإنه قرأ
(وَيَقَاتِلُونَ) بألف^(٤).

قال أبو علي: حجة من قرأ: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ) أنه
معطوف على قوله، (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ) [آل عمران/ ٢١] وقد

(١) في (ط): عند الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) زيادة من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٠٣.

جاء في أخرى^(١) (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ) [البقرة/٩١] فجاء الفعل على يَفْعَلُ دون يَفَاعِلُ، فكذلك: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) [آل عمران/٢١] لأنَّ الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم فقتلوهم، كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: (وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ) أنَّ في حرف عبد الله فيما زعموا: (وَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونهم، أنَّهم لا يوالونهم ليقُلَّ^(٢) نَهْيُهُمْ إِيَّاهُمْ^(٣) عن العُدْوَانِ عليهم، فيكونون مباينين لهم، مشاقين لهم^(٤)؛ لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنَّه في قراءته (وَيَقَاتِلُونَ) لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس. قيل: ليس بتارك حرف عبد الله الذي هو (قَاتِلُوا) في قراءته (يُقَاتِلُونَ) لأنَّ قوله: (يُقَاتِلُونَ) يجوز أن يُريد به (قَاتِلُوا)، ألا ترى أنَّه قد جاء (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [الحج/٢٥].

وقال في أخرى: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [النحل/٨٨، محمد/١] فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة

(١) في (ط): الأخرى.

(٢) في (ط): لِيَقْلَ نَهْيُهُمْ.

(٣) في (ط): إِيَّاه.

(٤) سقطت من (ط).

عبد الله، وذلك أن قوله: (يصدّون) يجوز أن يكون في المعنى (صدّوا)، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال، وكذلك حمزة في قراءته (يقاتلون) يجوز أن يكون مراده به^(١) (قاتلوا) إلا أنه^(٢) جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال.

اختلفوا في قوله جلّ اسمه^(٣): (وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧]، في التشديد والتخفيف: فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: (وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ) [الأعراف/ ٥٧] (أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا) [الأنعام/ ١٢٢] و (الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ) [يس/ ٣٣] و (إِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً) [الأنعام/ ١٣٩] كل ذلك بالتخفيف.

وروى حفص عن عاصم: (مِنَ الْمَيِّتِ) مُشَدَّدةً^(٤) مثل حمزة، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَالْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ) [الأعراف/ ٥٧] و (إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ) [فاطر/ ٩] مُشَدَّداً.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف. وقرأ نافع: (أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا) [الأنعام/ ١٢٢] و (الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ)

(١) في (ط): فيه قد.

(٢) في (ط): أنه قد.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (ط): فشدد.

[يس/ ٣٣] و (لَحَمَ أَخِيهِ مَيِّتًا) [الحجرات/ ١٢] وخَفَّفَ في سائر القرآن ما لم يَمُتْ^(١).

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: المَوْتَانُ، والمَوَاتُ، والمَوَاتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقع فيه الموت. قال أبو علي: يقال: مات يموتُ مثل: قال يقول، وقالوا: مِتَّ تموتُ، وَدِمْتُ تدومُ. وَمِتَّ وَدِمْتُ: شاذان. ونظيرهما من^(٢) الصحيح: فَضِلَ يَفْضُلُ.

فأما المَيِّتُ فهو الأصلُ، والواو التي هي عَيْنُ^(٤) انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيب. وَمَيِّتٌ محذوف منه، والمحذوف العين أَعْلَتْ عَيْنُهُ بالحذفِ كما أَعْلَتْ بالقلب، فالحذفُ حسنٌ والإتمامُ حسنٌ. وما كان من هذا النحو، العينُ فيه واوٌ، فالحذفُ فيه أحسنٌ؛ لاعتلالِ العينِ بالقلب، ألا ترى أَنَّهُم قالوا: هائِرٌ^(٥) وهَارٌ، وسائِرٌ، وسَارٌ، فأعلُّوا العينَ بالحذفِ. كما أعلُّوها بالقلب؟ فكذلك نحو: مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ. وما ماتَ، وما لم يَمُتْ، في هذا الباب يستويان في الاستعمال^(٦)، ألا ترى أَنَّهُ قد جاء:

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ الْمَيِّتُ

(١) السبعة في القراءات ص ٢٠٣ مع اختلاف يسير في العبارة، والمؤدى واحد.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): في.

(٤) في (ط): عَيْنٌ فِيهِ.

(٥) هائر: وصف من هار البناء يهور هوراً: انهدم.

(٦) يريد ما كان من فعل مات مستعملاً في الموت الحقيقي، وما كان مستعملاً في الموت المجازي، يستويان في التخفيف والتشديد.

[كَأَنَّهُ مِنَ الْأَجُونِ الزَّيْتِ]^(١)

سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ^(٢)

فهذا قد مات. وقال الآخر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءِ^(٣)

فقد خَفَّفَ [ما مات]^(٤) في الرَّجَزِ وَالْبَيْتِ الْآخِرِ، وقال:

مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ فَشَدَّدَ، وَلَمْ يَمُتْ، وَقَالَ تَعَالَى^(٥): (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [الزمر/ ٣٠].

اختلفوا في إمالة القاف من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٦): (تَقَاةً)

[آل عمران/ ٢٨].

فَأَمَالَ الْكَسَائِيُّ الْقَافَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعاً، وَأَمَالَ حَمْزَةَ (مِنْهُمْ تَقَاةً) [آل عمران/ ٢٨] إِشْمَاماً مِنْ غَيْرِ مِبَالِغَةٍ، وَلَمْ يُمِلْ حَمْزَةَ (حَقَّ تَقَاتِهِ) [آل عمران/ ١٠٢] وَفَتَحَ الْبَاقُونَ الْقَافَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ غَيْرَ أَنْ نَافِعاً كَانَتْ قِرَاءَتُهُ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ^(٧).

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٢) هذا رجز لأبي محمد الفقعسي. في اللسان / أجن / ورواية (م): «ميت» بدل: «الميت».

(٣) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني في شرح أبيات المغني ٣/ ١٩٧ و ٧ / ١٦ مع أبيات، وفي اللسان (موت) وسيأتي منسوباً في الأنعام/ ٢٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٥) في (ط): عز وجل.

(٦) في (ط): عز وجل.

(٧) السبعة ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً و^(١)
وقايةً، وأنشد^(٢):

لولا الذي أوليت كنت وقايةً
لأحمر لم تقبل عميراً قوابله

وأنشد أبو زيد:
زيادتنا نِعْمَانُ لا تحرمنا
تق الله فينا والكتاب الذي تتلو^(٣)

وأنشد أيضاً:
تقوه أيها الفتيان إني
رأيت الله قد غلب الجدودا^(٤)

وأنشد أيضاً:
تقاك بكعبٍ واحدٍ وتلدّه
يداك إذا ما هزّ بالكفّ يعسل^(٥)

(١) سقطت الواو من (م).

(٢) لم نعر على قائله.

(٣) البيت في النوادر ص ١٤٦ - ٢٠٠ (ط - الفاتح) لعبدالله بن همام السلولي، الخصائص ٢٨٦/٢ ٨٩/٣ المحتسب ٣٧٢/٢ ابن الشجري ٢٠٥/١، شرح شواهد الشافية ٤٩٦/٤ واللسان (وقي). ويروى: «لا تمحونها - ولا تنسيتها» بدل «لا تحرمنا».

(٤) البيت في النوادر ١٤٦ - ٢٠٠ مع بيتين آخرين قبله لخداش بن زهير. وعنه في المنصف ٢٩٠/١. وفي العيني ٣٧١/٢ ضمن قصيدة.

(٥) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه ٩٦ والنوادر/٢٠٠ والخصائص ٢٨٦/٢ واللسان (وقي).

قال أبو عمرو^(١) : يصفُ رمحاً، يريد: اتقاك.

وقال السكري: تقاك: وَلَيْكَ منه كعبٌ.

قال: ويقال: إبلُك اتقت كبارها بصغارها، أي جعلت الصغار ممّا يليك، وكذلك: اتقاني فلانٌ بحقي، أي: أعطانيه وجعله بيني وبينه.

فأما قولهم: تقاك، فتقديره^(٢): تَعَلَّكَ، والأصل: اتقاك فحذف فاء الفعل المدغمة، فسقطت همزة الوصل المجتلبة لسكونها، وأعللتها بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرّد، وقولهم في المضارع: يتقي، تقديره: يَتَعَلُّ وقال: يَتَقِي بِهِ نَفْيَانِ كُلُّ عَشِيَّةٍ^(٣)

وأما التَّقْوَى فهو فعلى. من وَقَيْتُ، وَأُبْدِلْتُ من اللّام التي هي ياءٌ من وَقَيْتُ الواو، كما تُبْدَلُ في هذا النحو من الأسماء، وقد أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَهَّنَا

وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي^(٤)

فهذا فعِلْنَا من الوجه، يقال: تَجَهَّ تَجَهُّ تَجَهًّا، مثل: فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا، إذا واجهه.

(١) في (ط): أبو عمر الجرمي.

(٢) في (ط) فتقدير مثال الفعل: فعلك.

(٣) هذا صدر بيت لساعدة بن جؤية عجزه: فآلما فوق متونه يَتَصَبَّبُ. انظر شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٠٠، والنوادر ١٤٨ وفيها: سَرَاتِهِ بدل متونه.

(٤) البيت لمرداس بن حصين من جملة أبيات انظر النوادر ١٥٠ والمنصف ٢٩٠/١ والمحتسب ٢٦٣/١، واللسان (وجه) قال فيه: والأصمعي يرويه: =

وَأُنْشِدِ الْأَصْمَعِي :

تَجْهَنَّا^(١)

فهذا ينبغي أن يحملَ على فَعَلَ ، ولا تجعله مثلَ : تَقَى يَتَّقِي ،
لقلّة ذلك وشذوذه ، وَتَقَيْتُهُ وَاتَّقَيْتُهُ مثلُ شويته واشتويته . وتقول في
المضارع : أَنْتَ تَتَّقِي وَتَتَّقِي . والواقية يشبه أن تكونَ مصدرًا
كالعاقبة والعافية ، وقالوا في جمعه : أَوَاقٍ ، فأبدلوا لاجتماع الواوين
قال :

..... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي^(٢)

فأما من لم يمل الألف من تقاة ، فحجّته : أن قاةً من تقاةٍ
بمنزلةٍ قادمٍ ، فكما لم يُمل هذا كذلك ينبغي أن [لا يمال قافُ
تقاةٍ]^(٣) لاستعلاء القافِ ، كما لم يُمل ما ذكرنا .

وحجّة من أمال أن سيويه زعم : أن قومًا قد أمالوا من
هذا^(٤) مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس . قال :
وهو قليل ، وذلك قول بعضهم : رأيتُ عِرْقًا وَضِيقًا^(٥) .

= تَجْهَنَّا - بفتح الجيم - والذي أَرَادَهُ : اتجهنا ، فحذف ألف الوصل وإحدى
التاءين . وسيأتي قول الأصمعي .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) هذا عجز بيت لُمُهْلَهْل ، صدره :

ضربت صدرها إلي وقالت

انظر اللسان (وقي) ، والمقتضب ٢١٤/٤ وفيه : رفعت رأسها ، بدل ضربت

صدرها ، المنصف ٢١٨/١ ، وابن الشجري ٩/٢ ، وابن يعيش ١٠/١٠ ،

والخزانة ٢١١/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧٥/٥ .

(٣) ما بين المعقوفتين في (ط) : لا يمال فتحة قاف تقا .

(٤) في (ط) هذا يعني . (٥) الكتاب ٢٦٧/٢ .

قال أبو علي : ولو قلتَ إِنَّ الإِمالة فيما ذكره أمثلُ منها في (تقاة) لأنَّ قبلَها كسرةً، والكسرةُ تجلبُها، والإِمالة في (حقَّ تقاته) [آل عمران/ ١٠٢] تحسُن^(١) لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرقاً؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرةُ التاء في تقاته كسرةُ إعرابٍ لا تلزم، على أن الأحسنَ الأكثرَ أن لا تُميلَ لأنَّ: قاته من تقاته بمنزلة قادمٍ وقافلٍ، فكما لا يُمال هذا كذلك ينبغي أن لا تميل الألف من تقاته.

ومن وجه إمالة القاف في (تقاته، وتقاة) أنهم قد أمالوا سقى، وصغاً وضغاً، ومُعطى^(٢)، طلباً للياء التي الألفُ في موضعها، فكما^(٣) أميلت هذه الألفُ مع المستعلي كذلك أميلت التي في تقاة وتقاته.

فإن قلت: إِنَّ هذه الإِمالة إنّما جاءت في الفعلِ، والفعلُ أكثر احتمالاً للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس التقاة، بواحدة^(٤) منهما. قيل: يمكن أن يقال: إِنَّه شُبّه المصدرُ باسم الفاعل لمشابهته له في الأعمال، وقيامه مقامَ الصفةِ في عدلٍ، وزورٍ، كما شُبّه^(٥) اسم المفعول في مُعطىً بالفعل لعملِهِ عَمَلُهُ.

واختلفوا في ضمِّ التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين

(١) في (ط): أحسن.

(٢) سبق هذا التنظير... وهو في سيبويه ٢/٢٦٦، ٢٦٧. وقد رسمت (سقى) ومعطى) في الأصلين بالألف اليابسة.

(٣) في (ط): فلما. وسقطت «هذه» من بعدها.

(٤) في (ط): التقا بواحد.

(٥) في (ط): يشبه.

التاء في قوله تعالى ^(١): (بِمَا وَضَعْتُ) [آل عمران/ ٣٦].
 فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (بما وَضَعْتُ)
 بضم التاء وإسكان العين.
 وروى حفص عن عاصم والمفضل عن عاصم ^(٢): (بما
 وَضَعْتُ) بالإسكان.

وقرأ الباقون: (وَضَعْتُ) بالإسكان مثل حفص ^(٣).
 قال أبو علي: من قرأ: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ)
 [آل عمران/ ٣٦] جعله من كلام أمّ مريم. وإسكان التاء أجود في
 قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ) لأنها قد قالت: (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا
 أَنْثَى) [آل عمران/ ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: (وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ).

ووجهه: أنه كقول القائل في الشيء: رَبِّ قَدْ كَانَ كَذَا
 وَكَذَا. وأنت أعلم، ليس يريد إعلام الله سبحانه ذلك، ولكنه
 كالسبيح والخضوع والاستسلام له ^(٤)، وليس يريد بذلك إخباراً.

ومن قرأ: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ) جعل ذلك من قول الله
 تعالى، والمعنى: أن الله - سبحانه - قد علم ما قالت، قالته هي أو
 لم تقله. ومما يقوّي قول من أسكن التاء، قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (ط): عنه.

(٣) في السبعة ص ٢٠٣، ٢٠٤ اختلاف يسير عما هنا فأبو علي قدم وآخر
 واختصر، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).

وَضَعْتُ) ولو كان من قولِ أمِّ مريم لكان: وأنت أعلم بما وَضَعْتُ؛ لأنها تخاطبُ الله سبحانه.

وقال بعضُ المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث (والله أعلم بما وضعتُ) على جهة النَّدَم، وأنها فَعَلَتْ ما لا يجوز؛ فلذلك قالت^(١): (وليس الذكر كالأنثى) [آل عمران/ ٣٦] لأنَّ الذكرَ يتصرف في الخدمة والأنثى خلافه، وكانت الأحرارُ يكفُلُون المحررين، فاقترعوا على مريم بأقلامهم؛ فغلب عليها زكريا.

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عزَّ وجلَّ^(٢): (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا)^(٣) [آل عمران/ ٣٧] وَمَدَّ (زَكَرِيَّا) وَقَصَرَهُ وَرَفَعَهُ وَنَضَبَهُ.

فقرأ ابنُ كثير ونافعُ وأبو عمرو وابنُ عامر: (وَكَفَّلَهَا) مفتوحة الفاء خفيفةً، و (زَكَرِيَّا) رفعٌ ممدودٌ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر (وَكَفَّلَهَا) مُشَدَّدَةً^(٤) و (زَكَرِيَّا) نصبٌ وكان يمدُّ (زَكَرِيَّا) في كلِّ القرآن، وكذلك كلُّ من تقدَّم ذكرُهُ، هذه رواية أبي بكر.

وَرَوَى حفصٌ عن عاصم: (وَكَفَّلَهَا) مشدداً و^(٥) زَكَرِيَّا قصراً في كل القرآن.

(١) في (م): قال.

(٢) سقطت من (ط). وهي ليست في السبعة.

(٣) «زكريا» زيادة من (ط) والسبعة.

(٤) الواو زيادة من (ط) والسبعة وفي (م): «مشددة» بدل «مشدداً».

(٥) سقطت الواو من (م).

وكان حمزة والكسائي يشددان (كَفَّلَهَا)، وَيَقْصُرَانِ (زكرياً) في كل القرآن^(١).

قال أبو علي: حجة من خفف (كَفَّلَهَا) قوله تعالى^(٢): (أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) [آل عمران/ ٤٤] و(زكرياء) مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه، فأما من قال: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءَ) فَشَدَّدَ الْفَاءَ، فَإِنَّ كَفَلْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا ضَاعَفْتَ الْعَيْنَ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوَ: غَرَمَ زَيْدٌ مَالاً، وَغَرَّمْتُ زَيْدًا مَالاً، وَفَاعِلٌ كَفَّلَهَا فَيَمْنُ شَدَّدَ الضَّمِيرَ الْعَائِدُ إِلَى رَبِّهَا مِنْ قَوْلِهِ: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ) [آل عمران/ ٣٧] و(زكرياء) الذي كان فاعلاً قبل تضعيف العين صار مفعولاً ثانياً بعد تضعيف العين.

وأما (زكرياء): فالقول في همزته أنها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة، فلا يجوز أن تكون للإلحاق لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقاً به. ولا يجوز أن تكون منقلبة لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو من حرفٍ للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلباً من حرفٍ الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاً به! فإذا بطل هذان، ثبت أنه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر. فقال: زكريا. ونظير القصر والمد في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيحاء، قال:

(١) انظر السبعة ص ٢٠٣ - ٢٠٥، وفيه اختلاف يسير عما هنا.

(٢) سقطت من (ط).

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الهَيْجَا إِذَا مَا
تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفِثَامِ^(١)

وقال:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ مَهْنَدٌ^(٢)

لَمَّا أَعْرَبَتِ الْكَلِمَةُ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ. وَقَدْ حَذَفُوا أَلِفَ التَّأْنِيثِ مِنَ الْكَلِمَةِ فَقَالُوا: هُوَ يَمْشِي الْجَيْضُ وَالْجَيْضِيُّ^(٣)، فَعَلَى هَذَا قَالُوا: زَكْرِيَاءُ وَزَكْرِيٌّ، فَمَنْ قَالَ: زَكْرِيٌّ صَرَفَ، وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا فِي (زَكْرِيَاءَ) وَ(زَكْرِيَا) وَأَلْحَقَ الْكَلِمَةَ بِإِي النَّسَبِ^(٤)، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ صَرْفُ الْأِسْمِ، وَلَوْ كَانَتِ الْيَاءَانِ فِي زَكْرِيَّ الْيَاءَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا فِي (زَكْرِيَاءَ) وَ(زَكْرِيَا)، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ الْأِسْمُ لِلْعَجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَنَحْوَهُ مِنْ

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه / ٢٠٠ وفيه بالخيام بدل بالفثام وأورده اللسان (هيج / شجر) وفيه: وأرئد بدل وأربد، وبالقيام بدل بالفثام.

(٢) البيت في ابن يعيش ٤٨/٢، ٥١ ومعاني القرآن ٤١٧/١، وهو من شواهد شرح أبيات المغني. ١٩١/٧، واللسان (عصا / هيج) ويروى: «سيف» بدل «عضب» والبيت شاهد على أنه روي «الضحاك» بالحركات الثلاثة. قال البغدادي: البيت قائله مجهول اهـ. ونسبه في ذيل الأمالي ص ١٤٠ إلى جرير، وليس في ديوانه. ولم يتكلم عليه البكري في السمط ص ٨٩٩ بشيء.

(٣) ضبطه في القاموس / جاض / بوزن زِمَكِي وفي التكملة: بكسر الجيم وفتح الياء، ونص على ذلك بالحروف، ووافقه اللسان. والجَيْضُ والجَيْضِيُّ: مِشْيَةٌ فيها تبختر واختيال.

(٤) في (ط): ياءين للنسب.

الأعجمية لا ينصرف، فانصرف الاسم يدل على أن الياءين للنسب، فانصرف^(١) الاسم وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف بالعجمة^(٢)، والتعريف، يدل على ذلك أن ما كان على وزن مفاعل لا ينصرف فإذا ألحقته^(٣) ياء النسب انصرف كقوله: مدائني ومعارفي.

وقد جرت تاء التانيث هذا المجرى؛ فقالوا: صياقل، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقلة، فاتفق تاء التانيث، وياء النسب في هذا كما اتفقا في رومي، ورؤم، وشعيرة، وشعير، ولحقت الاسم الياءان وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى شيء كما لم يكن في كرسبي وقمري وثمان معنى نسب إلى شيء، وهذا نظير لحاق تاء التانيث ما لم يكن فيه معنى تانيث: كغرفة وظلمة ونحو ذلك، ويدل^(٤) على أن الياءين في زكري ليستا اللتين كانتا في (زكرياء) أن ياء النسب لا تلحقان قبل ألف التانيث وإن كانتا قد لحقتا قبل التاء من^(٥) بصرية لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك. ألا ترى أنك تكسر عليها الاسم والتاء ليست^(٦) كذلك؟.

(١) في (ط): فانصرف.

(٢) في (ط): للعجمة.

(٣) في (ط): ألحقها.

(٤) في (ط): ويدل.

(٥) في (ط): في.

(٦) في (ط): ليس.

واختلفوا في الألف^(١) والتاء من قوله تعالى^(٢): (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (فَنَادَتْهُ) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي (فَنَادَاهُ) بإمالة الدال^(٣).

قال أبو علي: من قرأ (فَنَادَتْهُ) بالتاء فلموضع الجماعة، والجماعة ممن يعقل في جمع التكسير يجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنك تقول: هي الرجال؛ كما تقول هي الجذوع، وهي الجمال؟ فعلى هذا أنت كما جاء: (قالت الأعراب) [الحجرات/ ١٤] ومن زعم أن التأنيث يكره ههنا لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء. ألا ترى أنه قد جاء: (إذ قالت الملائكة) [آل عمران/ ٤٥]؟ فلو كان في تأنيث هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة لكان في تذكير [نحو قوله] ^(٤) (والملائكة باسطو أيديهم) [الأنعام/ ٩٣]، (والملائكة يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ) [الرعد/ ٢٣] حجة عليهم، ولكان في نحو قوله: (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ) حجة لهم، فليس هذا بشيء. ومن قرأ^(٥): (فَنَادَاهُ)

(١) في السبعة: «الياء» بدل الألف.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): قال.

الملائكة)، فهو كقوله: (وقال نِسْوَةٌ في المدينة) [يوسف/ ٣٠] وأما إمالة الألف في (ناداه) فحسنة لأنها تصير إلى الياء، من الواو كانت أو من الياء، فَتَحَسَّنُ الإمالة للانتحاء نحو ما الألف منقلبة عنه وهو الياء. وحجة التفضيم في (ناداه) أنه في قلبه الياء إلى الألف فرَّ من الياء، فإذا أَمَالَ بعدُ فقد قَرَّبَ الحرفَ مما كان كرهه وَفَرَّ منه.

قال سيبويه: ولا تقول^(١) ذلك في حبلِي، لأنه لم يفرَّ فيها^(٢) من ياء^(٣). يريد أن أَلَفَ حُبْلِي لم تكن ياءً قلبت أَلَفًا، إنما هي في أصلها أَلَفٌ مزيّدة للتأنيث.

واختلفوا^(٤) في كسر الألف في (إنّ) وفتحها من قوله تعالى^(٥): ((في المحراب [إنّ الله] آل عمران/ ٣٩).

فقرأ ابن عامر وحمزة: (إنّ الله) بالكسر.

وقرأ الباقر: (أنّ الله) بالفتح^(٦).

قال أبو علي^(٨): من فتح «أنّ» المعنى: فنادته بأنّ الله، فلمّا حذف الجارّ منها وصل الفعل إليها فنصبها، فأُنْ في موضع نصبٍ،

(١) في سيبويه: يقول.

(٢) في (ط): منها.

(٣) انظر سيبويه ٢/ ٢٦٣.

(٤) سقطت الواو من (ط).

(٥) في (ط): من.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ص ٢٠٥.

(٨) في (ط): فقول.

وعلى قياس قول الخليل في موضع جرٍّ. ومن كسر أضمر القول، كأنه: نادته فقالت: (إِنَّ اللَّهَ) فحذف القول كما حذف في قول من كسر، فقال: (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ) [القمر/ ١٠] وإضمار القول كثير في هذا النحو، كما قال: (والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم) [الرعد/ ٢٣] (والملائكةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أُخْرِجُوا) [الأنعام/ ٩٣]. (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) [آل عمران/ ١٠٦]. فَأَضْمَرَ القول في ذلك كله. وزعموا أن في حرف عبد الله (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَا زُكْرِيَاءُ إِنَّ اللَّهَ) فقوله: (يا زكرياء) في موضع نصب بوقوع النداء عليه، وكذلك إن أضمرت (يا زكرياء) ولم تذكره كان جائزاً وحذف كما حذف المفعول من الكلام، ولا يجوز الفتح في (إِنَّ) على هذا، لأن ناديت قد استوفى^(١) مفعوليها، أحدهما: علامة الضمير، والآخر: المنادى، فإن فَتَحْتَ (أَنْ) لم يكن لها شيء يتعلق به.

قال^(٢): وكلهم [فتح الراء من: (المحراب)]^(٣)
[آل عمران / ٣٧ و ٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها.

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من (محراب). ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر. وحجة من لم يمل أن «رَابَ» من (محراب)

(١) في (ط): استوفت.

(٢) سقطت قال من (م).

(٣) ما بين معقوفين أثبتناه من السبعة بدلاً من عبارة الأصل عندنا وهي: «وكلهم قرأ (من المحراب) بفتح الراء» لموافقتة لما جاء في آل عمران، وما جاء في أصلنا هو من [سورة مريم ١١].

بمنزلة راءٍ وراءٍ^(١) ونحو ذلك. فكما لا تمالُ الراء من هذا النحو كذلك ينبغي أن لا تمال من (المحراب)^(٢) في الجرّ ولا في الرفع. ألا ترى أنه لا تمال رادةٌ من قولهم: ريحٌ رادةٌ وراشدٌ؟. والراء من «رابٍ» بمنزلة الراء من راشد. فإن قلت: فهلاً جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في مقلاتٍ^(٣) للكسرة. قيل إن من أمال مقلاتاً، إنما أماله لأنه قدّر الكسرة كأنها على القاف، لأنها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها. نحو: قَفَافٍ وَغِلَابٍ. ولو قدّرت الكسرة على الحاء من محرابٍ كما قدّرتها على القاف من مقلاتٍ لم تحسُن^(٤) الإمالة، ألا ترى أن «حِرابٍ» بمنزلة فِرَاشٍ، وفِرَاسٍ؟.

وقد قال^(٥): إنهم لا يميلون فِرَاشاً^(٦)، فكذلك المحرابُ، يريد سيبويه، بقوله: لا يميلون، لا يميله الأكثرُ. وحجة من أمال الألف من «محرابٍ» أن سيبويه قد زعم أنهم قالوا: عمران، ولم يميلوا بَرَقَانٍ يعني: أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منع الإمالة، فعلى هذا يجوز أن تمال الألف في^(٧) «محرابٍ» في

(١) الراء: الرؤية.

(٢) في (ط): محراب.

(٣) قال في اللسان (قُلَّتْ): أفلتت المرأة إقلاتاً، فهي مقلت ومقلاتٌ إذا لم يبق لها ولد، وقيل: هي التي تلد واحداً ثم لا تلد بعد ذلك. قال كثير أو غيره: بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحاً وَأُمُّ الصَّقَرِ مِقلاتٌ نَزورُ ونسب البيت في (بغث) للعباس بن مرداس، وفي المخصص المجلد الثاني السفر الثامن ص ١٤٤: نسبه للنجاشي.

(٤) في (ط) لم تجز. (٥) في (ط) قد قالوا.

(٦) الكتاب ٢/٢٦٧: (هذا باب الراء).

(٧) في (ط): من.

الرفع، وزعم أيضاً أنهم قالوا: ذا^(١) فراش، هذا جراب، لما كانت الكسرة أولاً والألف زائدة. قال: والنصب فيه كله حسن^(٢).

اختلفوا في ضمّ الياء^(٣) وفتحها أو فتح الباء وسكونها والتثقيل^(٤) من قوله جلّ وعزّ^(٥): (يُبَشِّرُكَ) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يُبَشِّرُكَ) بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن، إلّا في (عَسَقَ) فَإِنَّهُمَا قَرَأَا (ذلك الذي يَبَشِّرُ الله عِبَادَهُ) [الشورى/ ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم (يُبَشِّرُكَ) مشدداً في كل القرآن.

وقرأ حمزة (يَبَشِّرُ) خفيفاً^(٦)، مما لم يقع في كل القرآن، إلّا قوله تعالى^(٧): (فَبِمَ تَبَشِّرُونَ) [الحجر / ٥٤].

وقرأ الكسائي (يَبَشِّرُ) مخففة في خمسة مواضع: في آل عمران في قصة زكريا، وقصة مريم وفي سورة بني إسرائيل، وفي

(١) في (ط): هذا.

(٢) في (ط): أحسن.

(٣) كذا في (ط) وفي (م) الراء. والصواب ما أثبتناه. من (ط) والسبعة.

(٤) في السبعة: وتثقيل الشين.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في السبعة آخر قوله: خفيفاً، إلى ما بعد قوله: مما لم يقع، ويريد بقوله: مما لم يقع خفيفاً في كل القرآن، أي ما وقع مشدداً بجميع صورته واشتقاقاته في القرآن كله قرأه حمزة خفيفاً إلّا ما استثناه من ذلك.

(٧) سقطت من (ط).

الكهف: (وَيَبْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الإسراء/ ٩] وفي عَسَقَ: (يَبْشُرُ الله عِبَادَهُ) ^(١) [الشورى/ ٢٣].

[قال أبو علي] ^(٢): قال أبو عبيدة: يُبْشِرُكَ، وَيَبْشُرُكَ وَيُبْشِرُكَ وبشرناه ^(٣) واحد ^(٤).

قال أبو الحسن في يُبْشِرُ: ثلاث لغات: بَشَّرَ وَبَشَّرَ وَأَبْشَرَ يُبْشِرُ بكسر الشين إِبْشَاراً، وَبَشَّرَ يُبْشِرُ بَشْراً وَبُشُوراً يقال: أَتَاكَ أَمْرٌ بَشَّرْتَ بِهِ، وَأَبْشَرْتَ بِهِ فِي مَعْنَى بَشَّرْتَ بِهِ وَمَنْهُ (وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ) [فصلت/ ٣٠]. وأنشد:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَى
عُبراً أَكْفَهُمْ بَقَاعِ مُمَحِلٍ
فَأَعْنَهُمْ وَأَبْشُرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ
وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكِ فَاَنْزِلِ ^(٥)

وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ الْقَوْمَ بِالْخَيْرِ تَبْشِيراً، وَالْأَسْمَ: الْبَشْرَى. وَأَبْشَرَ ^(٦) بِالْخَيْرِ إِبْشَاراً، وَبَشَّرْتُ النَّاقَةَ بِاللَّقَاحِ حِينَ يَعْلَمُ ذَاكَ مِنْهَا أَوَّلَ مَا تَلْقَحُ.

(١) انظر السبعة ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط)، وسقطت من (م).

(٤) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٩١/١: يُبْشِرُكَ وَيَبْشُرُكَ فقط.

(٥) البيتان آخر مفضلية برقم ١١٦ ص ٣٨٥ لعبد القيس بن خفاف البرجمي وهي الأصمعية رقم ٨٧ وأوردها البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/٢٢٣، ٢٢٤ وأوردهما اللسان (بشر) وعزاها إلى عطية بن زيد أو لعبد القيس بن خفاف البرجمي.

(٦) في (ط): وَأَبْشُرْ يَا فُلَان.

قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القارئ بإحداها وجمعه بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى^(١): (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ) [آل عمران/ ٤٨].

فقرأ نافع وعاصم: (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ) بالياء، وقرأ الباقون: (وَنُعَلِّمُهُ) بالنون^(٢).

فحجة من قرأ: (يعلمه) أنه عطفه على قوله: (إن الله ييشرك)، (ويعلمه) على العطف على (يشرك). ومن قال: (نعلمه): فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على نحو^(٣) (نحن قدّرنا بينكم الموت) [الواقعة/ ٦٠].

قال: كُلُّهُمْ قَرَأَ: (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ) [آل عمران/ ٤٩].
وقرأ نافع: (إني)^(٤).

قال أبو علي: قول من فتح (أَنَّ) أنه جعلها بدلاً من (آية): كأنه قال: وجئتكم بأنني أخلق لكم. ومن كسر إنَّ احتمل وجهين: أحدهما: أنه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنه فسر الآية بقوله: إني أخلق لكم من الطين، كما فسر الوعد في قوله: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) بقوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ)

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٠٦.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر السبعة ص ٢٠٦.

[المائدة/٩] وكما فسّر المَثَلُ في قوله: (كَمَثَلِ آدَمَ) [آل عمران/٥٩] بقوله: (خلقه من تراب) [آل عمران/٥٩] وهذا الوجه^(١) أحسنُ ليكونَ في المعنى كمن فتح وأبدل من (آية).

قال: وكلُّهم قرأ: (فيكونُ طيراً) [آل عمران/٤٩] بغير ألفٍ غيرِ نافعٍ فإنه قرأ: (طائراً) بألفٍ ههنا، وفي المائدة^(٢).

قال أبو علي: حجةٌ من قرأ: (فيكونُ طيراً) قوله تعالى^(٣): (إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) [آل عمران/٤٩] ولم يقل كهَيْئَةِ الطَّائِرِ، فكذلك يَكُونُ [كهَيْئَةِ الطَّيْرِ]^(٤) وكذلك التي في المائدة، إلَّا أنَّ ههنا (فَأَنْفُخُ فِيهِ) وَثَمَّ (فَتَنْفِخُ فِيهَا) [المائدة/١١٠] فيجوز أن يكون على الهيئة مرةً وعلى الطير أخرى، ويجوز أن يكون ذَكَرَ الطَّيْرَ على معنى الجمع، وأنث على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيَّارٌ، فهذا يكون كصاحب وأصحاب.

وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ جمعوا الجمع، ووجه قراءة من قرأ، (فيكون طائراً) أنه أراد: يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائراً، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كلُّ واحد من ذلك طائراً كما قال: فاجلِدُوهُمْ ثمانين جلدَةً، أي أجلدوا كلَّ واحد منهم.

قال [أحمد]^(٥): ولم يختلفوا في النون من قوله تعالى^(٦):

(١) سقطت من (م).

(٢) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في ط: طيراً.

(٦) سقطت من (ط).

(٥) زيادة من (ط).

(فَنُوفِيهِمْ أَجُورَهُمْ) [آل عمران/ ٥٧، النساء/ ١٧٣] إِلَّا مَا رَوَاهُ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فَإِنَّهُ^(١) رَوَى عَنْهُ بِالْبَاءِ^(٢).

قال أبو علي^(٣): وجه من قرأ بالنون قوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ) [آل عمران/ ٥٦] فقوله: (فَنُوفِيهِمْ) بالنون^(٤) في المعنى مثل (فَأُعَذِّبُهُمْ). ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ) [آل عمران/ ٥٨]، ومن قرأ بالياء فلأنَّ ذَكَرَ الله - سبحانه - قد تقدَّم في قوله: (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنِي مَتَوْفِكَ [ورافعك] إِلَيَّ] ^(٥) [آل عمران/ ٥٥] فَيُحْمَلُ على لفظ الغيبة لتقدُّم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: (فَأُعَذِّبُهُمْ) وقوله: (فَيُوفِيهِمْ) إلى الغيبة كقوله: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) [الروم/ ٣٩] بعد قوله: (وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ) [الروم/ ٣٩].

قال: وقرأ ابن عامرٍ وحده: (فَيَكُونُ) [آل عمران/ ٥٩] بالنصب وهو وَهْمٌ.

وقال هشامُ بنُ عمارٍ: كان أيوبُ بنُ تميمٍ يقرأ: (فَيَكُونُ) نصباً ثم رجَعَ فقرأ: (فَيَكُونُ) رفعاً^(٦).

[قال أبو علي^(٧) قد تقدَّم ذكر ذلك في سورة البقرة^(٨).

اختلفوا في المدِّ في (ها أنتم) [آل عمران/ ٦٦] والهمز وتركه.

(١) في (ط): رُوي. وفي السبعة: رواه. (٣) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٠٦. (٤) سقطت من (م).

(٥) زيادة من (ط).

(٦) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٧) سقطت من (ط). (٨) انظر ٢/ ٢٠٣.

فقرأ ابن كثير: (هَأَنْتُمْ) لا يمدُّها، ويهمز (أَنْتُمْ). وقرأت أنا على قُنْبَلٍ عن ابن كثير: (هَأَنْتُمْ) في وزن «هَعْتُمْ». وقرأ نافع وأبو عمرو (هَأَنْتُمْ): ممدوداً استفهاماً^(١) بلا همز.

وقال علي بن نصر عن أبي عمرو أنه كان يخفف ولا يهمز استفهاماً بلا همز.

وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ممدود غير مهموز^(٢).

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (ها أَنْتُمْ) ممدود مهموز. ولم يختلفوا في مدَّ (هَؤُلَاءِ)، و (الْأَيَّ)^(٣).

[قال أبو علي^(٤): أمَّا قول ابن كثير (هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أَنْتُمْ فأبدل من الهمزة الهاء. فإن قلت: هَلَّا لم يجر البدل من الهمزة لأنه^(٥) على حرفٍ واحد؟ وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدل عليه، فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه، كذلك لا يجوز البدل منه. قيل: لا يَمْتَنِعُ البدل منه، وإن كان على حرفٍ، وما ذكرته ضربٌ من القياس الذي جاء

(١) في (ط): استفهاماً.

(٢) في حاشية (ط): بلغت.

(٣) السبعة ص ٢٠٧ وفيه اختلاف يسير في الألفاظ عمّا هنا، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): لأنها.

استعمالهم بخلافه. ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: واللّه، وأبدلوا من الواو التاء في تاللّه؟ فهذه حروف مفردة وقد وقع الإبدال منها كما ترى، فكذلك تكون الهاء بدلاً من الهمزة. فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاء التي^(١) في «ها» التي للتنبيه، كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما حذف^(٢) من «ها»^(٣) في قولهم: هلّم؟.

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأنّ الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها» وإنما حذف من هلّم لأنّ اللام التي هي فاء في تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركة منقولة [إليها] والحركة المنقولة قد يكون^(٤) الحرف المتحرك بها في نيّة السكون. كقولهم: ألحمر، فاللام في تقدير سكون بدلالة تقدير الهمزة التي للوصل معها، فكذلك اللام في هلّم. فإذا كان في نيّة سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في (هأنتم) فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء في هلّم. ومعنى الاستفهام في أنتم تقرير.

فأما قراءة نافع وأبي عمرو (هأنتم) فتحتمل ضربين:

أحدهما^(٥): يجوز أن تكون (ها) التي للتنبيه دخلت على أنتم

(١) سقطت من (م). (٢) في (ط): تحذف.

(٣) في (م) رسمها متصلة هكذا «منها».

(٤) جاءت العبارة المحصورة بين معقوفين في (م) كذا: «وفيها الحركة المنقولة بدلاً من» وما أثبتناه من (ط) أبين.

(٥) سقطت من (ط).

ويكون التنبيه داخلاً على الجملة كما دخل في قوله^(١): هَلُمَّ،
وكما دخلت (يا) التي للتنبيه في نحو (الَّا يا اسجدوا)
[النمل/٢٥] وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله]^(٢):

يا قاتِلَ اللّٰهُ صَبِيَّاناً تَجِيءُ بِهِمَّ
أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي^(٣)

[وكما أنشد غيره:

ياما أُمَيْلَحْ غَزَلاناً شَدَنَّ لَنَا]^(٤)

فإن شئت قلت: إِنَّ «يا» دَخَلَتْ يراد بها منادى محذوف
كقوله:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلُهُ^(٥)

(١) في (ط): قولهم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سبق في ص ١١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (م) وهذا صدر بيت عجزه:

من هُؤْلَيائِكَ الضَّالِّ والسَّمُرِ

وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٧١/٨ ذكره مع جملة أبيات انظر
تخريجه هناك. والبيت مختلف في نسبه، فهو للعرجي كما نسبته العيني
ولكامل الثقفي كما في الدمية ولحسين بن عبد الرحمن العريني عند
الصاغانى ولعلي بن محمد العريني، وهو متأخر، عند السخاوي شارح
المفصل. قاله البغدادي في شرح أبيات المغني ٧٣/٨.

(٥) هذا صدر بيت للصلتان العبدى وعجزه:

جريرٌ ولكن في كليب تواضع.

انظر الكتاب ٣٢٨/١ والخزانة ٣٠٤/١ والمحتسب ٣١١/١ والبيت من قصيدة
طويلة يحكم فيها بين جرير والفرزدق فيحكم لجرير بالشعر وللفرزدق بالمجد
انظرها في الأمالي ١٤١/٢، ١٤٢.

وكقوله :

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهم (١)

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة بدلالة قولهم : هَلُم ، ألا ترى أنه لاحقٌ للجملة التي هي (لَمْ) بدلالة أن الفريقين جميعاً من يُشْنِي الفاعِلُ فيه ويجمعُ ، ومن لا يفعل ذلك قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فُتِحَ الآخرُ منه لبنائها مع الكلمة ، ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر مُنَبِّهاً ، فكما أن هذا لاحقٌ للجملة كذلك يجوز في : «يا قاتِلَ الله» (٢) وقوله : (أَلَا يا اسْجُدُوا) [النمل / ٢٥] لاحقاً لها .

فأما الهمزة من (أنتم) فيجوز أن تخفَّف ولا تُحَقِّق لوقوعها بعد الألفِ ، كما تقول في هَبَاءٍ : هَبَاءٌ ، وفي المسائل : المسائلُ ويجوز أن تكون الهاءُ في (٣) هَاءُ أَنْتُمْ بدلاً من همزة الاستفهام ، كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير ، وتكون الألفُ التي تدخلُ بين الهمزتين لتفصل بينهما ، كما تدخلُ بين النونين لتفصل بينهما في اخْشِيَانٌ .

فإن قلت : إنَّ الألفَ إنّما تَلَحُّقُ لتفصل بين المثلين في :

(١) هذا صدر بيت عجزه :

والصالحين على سماعان من جار

انظر الكامل ١٠١٦/٣ الكتاب ٣٢٠/١ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني

١٧١/٦ ، ولم ينسب لقائل .

(٢) هذا أوَّل بيت ، سبق قريباً .

(٣) في (ط) : من .

اخشياناً، وأأنتم، واجتماع المثلين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة فلا يُحتاجُ إلى الألف، وإذا لم يُحتج^(١) إليها كان قوله: ها أنتم (ها) فيه للتنبيه^(٢)، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة، ألا ترى أن من قال: هَرَأَقَ قال: أَهَرِيقُ، ولم يحذف الهاء^(٣) مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أَرِيقُ لزوال اجتماع المثلين؟. قيل: إنَّ البَدَل قد يكون في حكم المبدل منه، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بهَرَقَ لقلت: هَرِيقُ فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأنَّ حكم الهاء حكم الهمزة؟ وكذلك الهمزة في حمراء، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصَّرف، وكذلك الهمزة في علياء، حكمها حكم الياء التي انقلبت عنها في مثل دِرْحَايَةٍ^(٤)، وكذلك قال أبو الحسن: إِنَّكَ لو سَمَّيْتَ بأصِيلَالٍ لم تصرفه؛ فجعل^(٥) اللام في حكم النون، وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في عَطْشَانَ لما كانت بدلاً من الهمزة في حمراء جرى عليها ما جرى على الهمزة، فكَذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تُجْتَلَبُ الألف معها كما كانت تُجْتَلَبُ مع الهمزة، وتخفَّف الهمزة من أنتم بعد الألف الفاصلة كما تخفَّف بعد الألف من^(٦) (ها) فإن كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمرو، فإنه يدل على أنه كان

(١) في (م): فلا تحتاج... لم نحتج وما أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): للتنبيه وهو خطأ.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): الياء. وهو سبق قلم من الناسخ.

(٤) في القاموس (درج): رجل دِرْحَايَةٍ: بالكسر، قصير سمين بَطِين.

(٥) في (ط): فجعلت.

(٦) في (ط): في.

يذهب^(١) إلى أنه استفهام، وكذلك، ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز. يريد: أنه ممدود غير مُحَقَّقِ الهمزة.

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (ها أنتم) ممدود مهموز، فإنَّ (ها) فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع وأبي عمرو إلاَّ أنَّهم حَقَّقُوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخفِّفوها كما خفَّفها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو في نحو أنتم. فينبغي أن تكون (ها) في قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء^(٢) بدلاً من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين. قال: ولم يختلفوا في مدَّ هؤلاء، والأء.

قال أبو علي: في هؤلاء لغتان: المد والقصر كالتي في قول الأعشى^(٣):

هَآؤُلَى ثُمَّ هَآؤُلَى^(٤) كَلَّا أَعْطِيْ

سَ نَعَالًا مَّحْدُوَّةً بِمِثَالِ

(١) في (ط): يذهب فيه.

(٢) في (م): «الياء بدل «الهاء» والصواب ما أثبتناه.

(٣) البيت في ديوانه/١١، والمقتضب ٢٧٨/٤، وفي ابن السجري ٣٠/١ وابن يعش ١٣٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٩٥/٢: «بنعال» بدل «بمثال» وكذلك جاء في (ط). وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود اللخمي. ويشير بذلك إلى إيقاعه ببني محارب حين أحمر لهم الأحجار، وسيرهم عليها، فتساقط لحم أقدامهم. وحذا النعل: قطعها وقدرها على مثال (انظر حاشية الديوان).

(٤) رسمها في (ط) في الموطنين «هاؤلا» بإبقاء ألف هؤلاء على رسمها بعد قصرها بحذف الهمزة بعدها.

وكلُّهم^(١) قرأ: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) غير ممدودٍ، إلَّا ابن كثيرٍ فإنه قرأ: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ)، ممدوداً [آل عمران/ ٧٣] ^(٢).

قال أبو علي: فقول الباقي أن المعنى على قراءة الجماعة^(٣): لا تصدقوا إلَّا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، وقوله: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) [آل عمران/ ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلَّا لمن تبع دينكم.

فأمَّا قوله: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) [آل عمران/ ٧٣] فإن^(٤) أول الآية: (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ) [آل عمران/ ٧٢] فقوله^(٥): (ولا تؤمنوا... أن يؤتى أحدٌ) يكون تؤمنوا فيه متعدياً بالجار، كما كان في أول الآية متعدياً به. وإذا حذفت^(٦) الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف، يكون^(٧) في قول الخليل جرّاً، وفي قول سيبويه نصباً. وأمّا اللام في^(٨) قوله: (ولا تؤمنوا إلَّا لِمَنْ تَبَعَ

(١) في (ط): كلهم.

(٢) السبعة ٢٠٧.

(٣) جاءت العبارة في (م) كما يلي. ابن كثير (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) والباقيون: [(أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ)] وأثبتنا ما بين معقوفين من: (ط) لوضوحه.

(٤) في (ط): فإن في.

(٥) في (م): «وقوله».

(٦) في (ط): حذف.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): من.

دِينَكُمْ) [آل عمران/٧٣] فلا يَسْهُلُ أن يُعَلِّقَهُ بـ (تُؤْمِنُوا) وأنت قد أوصلته بحرف آخر جارٍ فتعلّق بالفعل جارّين، كما لا يستقيم أن تعدّيه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، ألا ترى أن تعدّي الفعل بالجارّ كتعديده بالهمزة، وتضعيف العين؟ فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجارّ. فإن قلت: فقد جاء: **فَلَا بُعَيْنُكُمْ قَنًا وَعُورَضًا** وَلَا قِبْلَنَ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعَدٍ^(١)

والتقدير: لأَقْبِلَنَّ بالخيل^(٢) إلى هذا الموضع. فإن هذا إنما جاز لأن الثاني من المفعولين مكان، فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذَهَبْتُ الشَّامَ، فيمن لم يجعل الشَّامَ اسم الجهة. فإذا لم يَسْهُلُ تعليقُ المفعولين به حَمَلَتْهُ عَلَى المعنى، والمعنى: لَا تُقَرُّوا بأن يوتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لَمَن تبع دينكم، كما تقول: أَقَرَرْتُ لزيدٍ بآلفٍ، فيكون اللامُ متعلقاً بالمعنى، ولا تكون زائدة على حدٍّ (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف/٤٣] ولكن متعلق بالإقرار. فإن قلت: فهذا فعلٌ قد تعلّق بجارّين. فإن الجارّين [لم

(١) البيت لعامر بن الطفيل من أصمعية برقم ٧٨ ص ٢١٦ قالها في يوم الرقم كما في معجم البلدان ٤٥٦/٣ (ضرغد) وهي المفضلية رقم ١٠٧ ص ٣٦٣ وفي الكتاب ٨٢/١، ١٠٩، وابن الشجري ٢٤٨/٢ والخزانة ٤٧٠/١ وشرح أبيات المغني ٤/٨. قال ابن الأنباري في شرح المفضليات ص ٧١٢. قال الأثرم: الملا: من أرض كلب، وعوارض: جبل في بلاد بني أسد، واللابة: الحرة. وضرغد: من أرض العالية. ولابة ضرغد: حرة لبني تميم اهـ ورواية المصنف رواية الأصمعيات ويروى البيت فلا بُعَيْنُكُمْ، بالعين المهملة قبلها نون ولأهبطن، بدل: لأَقْبِلَنَّ. كما في المفضليات.

(٢) في (م): «الخيّل» بدون حرف جار، والتقدير جرى عليه.

يتعلقا به] ^(١) على حدّ أنه ^(٢) مفعولٌ بهما، ولكن أحدهما على غير أنه ^(٣) مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعل إليه بالجارّ أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سير بزيد فرسخ» فأقمت الظرف مقام الفاعل، مع أنّ في الكلام مفعولاً به على المعنى، لما كان المفعول به الذي هو الجار والمجرور يُشبه الظرف، ولولا ذلك لم يَجْزُ: «سير بزيد فرسخ». فالمعنى: لا تقرّوا أنّ يؤتى أحدٌ إلّا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة. وإن شئتَ حملتَ الكلام على معنى الجحود، لأنّ معنى لا تؤمنوا: اجحدوا، فكأنّه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحدٌ، أو اجحدوا بأن يؤتى أحدٌ إلّا من تبع دينكم، كأنه قيل: اجحدوا الناس إلّا من ^(٤) تبع دينكم، فتكون اللام على هذا زائدة. وقد تعدى (آمن) باللام في غير هذا، قال تعالى: (فما آمنَ لموسى إلّا ذُرِّيَّةً) [يونس/ ٨٣] وقال: (آمَنْتُ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [الشعراء/ ٤٩، وطه/ ٧١] و(يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [التوبة/ ٦١] فتعدى مرّةً بالباء، ومرّةً باللام. فأما قوله: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) [فإنّ قوله: أحدٌ] ^(٥) إنّما دخل للنفي الواقع في أوّل الكلام، وهو قوله: (ولا تؤمنوا) كما دخلت من في قوله: (ما يؤدّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزلَ عليكم من خيرٍ من ربكم) [البقرة/ ١٠٥] فكما دخلت من في صلة «أن ينزل» لأنّه مفعول النفي اللاحق لأوّل الكلام، كذلك دخل أحدٌ في

(١) في (ط): لم يتعلّق بهما.

(٢) في (ط): أنهما.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): لمن.

(٥) في (م): «فإنّ أحداً».

صلة «أن» من قوله: (أن يؤتى أحدٌ) لدخول النفي في أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير أن: (أن) في موضع رفع بالابتداء. ألا ترى أنه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء. وخبره: تصدقون به، وتعترفون^(١) به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم)، وهذا في^(٢) قول من قال: أزيد ضربته، ومن قال: أزيداً ضربته، كان (أن) عنده^(٣) في موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا، للدلالة ما قبل الاستفهام عليه، حذف الفعل في قوله [جلّ وعزّ]^(٤) (الآن وقد عصيت قبل) [يونس/ ٩١] التقدير: الآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان، للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان، كما قال: (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل) [الأنعام/ ١٥٨] فحذف الفعل للدلالة ما قبل الاستفهام عليه، فكذلك حذف خبر المبتدأ من قوله: (أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم) [آل عمران/ ٧٣] ويجوز أن يكون موضع (أن) نصباً فيكون المعنى^(٥): اتشيعون أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد. ويدل على جواز ذلك قوله تعالى^(٦): (أتحدثونهم بما

(١) في (ط): أو تعترفون.

(٢) في (ط): «من».

(٣) سقطت «أن» من (م).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): التقدير.

(٦) سقطت من (ط).

فَتَحَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) [البقرة/٧٦] فحديثهم بذلك إشاعةٌ منهم له ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى في قراءة ابن كثير قوله: (وَإِذَا خَلَا بِعَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا: اتَّخَذْتُنَّهِمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [البقرة/٧٦] فويخ بعضهم بعضاً. بالحديث بما علموه من أمر النبي - ﷺ - ^(١) وعرفوه من وصفه ^(٢)، فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته هذه ^(٣). فإن قلت: فكيف اوجه دخول أحدٍ في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطعٌ مما قبله، والاستفهام على قوله تقريرٌ وتوبيخٌ كما أنه في ^(٤) قوله: (اتَّخَذْتُنَّهِمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) تقرير، وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجوز دخول أحدٍ في الكلام كما لم يجوز دخوله في الإيجاب، ألا ترى أن التقرير لا يجابُ بالفاء كما لا يجابُ الإيجابُ بها؟ وأحدٌ على قول ابن كثير أيضاً يدلُّ ^(٥) على الكثرة، كما أنه في قول سائرهم ممن لا يستفهم كذلك، ألا ترى أن بعده: (أَوْ يُحَاجُّوكُمْ) والضمير ضمير جماعة؟ فالقول في ذلك أنه يجوز أن يكون (أحدٌ) في هذا الموضع (أحداً) الذي في نحو: أحدٌ وعشرون ^(٦) وهذه تقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد؟.

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): صفته.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط): يدل أيضاً.

(٦) في (ط): أحدٍ وعشرين.

وقد قال أحمد بن يحيى: إن أحداً، ووحداً، وواحداً بمعنى، وجمع ضمير أحد، لأن المراد به الكثرة، فحُمِلَ على المعنى في قوله: (أو يحاجُّوكم)، وجاز ذلك لأنَّ الأسماء المفردة قد تقع للشياع، وفي^(١) المواضع التي يراد بها الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجَّح له قراءة غير ابن كثير على قراءته، لأنَّ الأسماء التي هي مفردة تدلُّ على الكثرة ليس بالمستمر في كلِّ موضع. وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا ويقوي قوله: (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [غافر/٦٧] (واجعلنا للمتقين إماماً) [الفرقان/٧٤] فيمن جعل الإمام مثل كتاب ولم يجعله كصحاف^(٢).

اختلفوا في ضمِّ الرء وفتحها من قوله تعالى^(٣): (ولا يأْمُرُكُمْ) [آل عمران/ ٨٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، (ولا يأْمُرُكُمْ) رفعاً، وكان أبو عمرو يختلس حركة الرء تخفيفاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (ولا يأْمُرُكُمْ) نصباً.

ولم يختلفوا في رفع الرء من قوله: (أَيَأْمُرُكُمْ بالكفر) [آل عمران/ ٨٠] إلا اختلاس أبي عمرو^(٤).

(١) في (ط): في المواضع.

(٢) في (ط): مثل صحاف.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٣.

قال أبو علي : قال سيويه : قال ^(١) تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) [آل عمران / ٧٩] ثم قال : (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) فجاءت منقطعةً من الأول ؛ لأنه أراد : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ . قال : وقد نصبها بعضهم على قوله : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ . . . أَنْ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا) ^(٢) .

ومما يقوي الرفع أنه في حرف ابن مسعودٍ زعموا : (وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ) فهذا يدل على الانقطاع من الأول . ومما يقوي النصب أنه قد جاء في السَّيَر فيما ذكر عن ^(٣) بعض شيوخنا أن اليهود قالوا : لِلنَّبِيِّ ﷺ ^(٤) : (أَتَرِيدُ يَا مُحَمَّدُ أَنْ نَتَّخِذَكَ رَبًّا ؟) فقال الله تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ . . . وَلَا يَأْمُرُكُمْ) ^(٥) .

اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد في ^(٦) قوله [جَلَّ وَعَزَّ] ^(٧) : (تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ) [آل عمران / ٧٩] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (تَعْلَمُونَ) بإسكان العين ونصب اللام .

(١) في (ط) : قوله .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٠ / ١ .

(٣) «عن» زيادة من (ط) .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) روى هذا الخبر الطبري في تفسيره ٣٢٥ / ٣ وابن كثير ٣٧٧ / ١ كلاهما

من حديث أبي رافع القرطي . وانظر القرطي ١٢٣ / ٤ .

(٦) في (م) : (من) والمثبت من (ط) والسبعة .

(٧) سقطت من (ط) .

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (تُعَلِّمُونَ) مُثَقَّلًا.
 قال أبو علي: قال سيبويه: عَلَّمْتُ: أَذَبْتُ، وَأَعَلَّمْتُ:
 آذَنْتُ^(١)، والْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِمَا كُنْتُمْ). متعلقة بقوله: (كونوا) من
 قَوْلِهِ: (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ) [آل عمران/ ٧٩] ومثل ذلك
 قول طفيل^(٢):

نَزَائِعٌ مَقْدُوفًا عَلَى سَرَوَاتِهَا
 بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغَزَاةُ وَتُرَكِبَ

وقول الأعشى:

..... قالت بما قَدْ أَرَاهُ بصيرا^(٣)

فأما (ما) في كلتا^(٤) القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل
 المصدر مثل أن الناصبة للفعل في أنها مع الفعل كذلك، والتقدير:
 بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول، يدل ذلك على
 ذلك^(٥) أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من^(٦) قوله:

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٦.

(٢) في (م) «الشاعر» بدل «طفيل» والبيت سبق في ٣٠٢/١ وفي المعاني الكبير
 ٩٩/١، وفي ديوانه ص/ ٢٣ برواية يُسهب، قال ابن قتيبة: المسهب:
 المهمل المتروك، ويقال: مقذوفًا على سرواتها الشحم، بما لم تخالسها
 الغزاة. أي: حين ترك ركوبها والمخالسة لها سمت، ولو كان يفعل ذلك
 بها لضمرت ومن ذهب إلى هذا رواه: «يخالسها الغزاة ويركب».

(٣) جزء من بيت للأعشى وتمّامه: على أنها إذ رأيتني أقا... د قالت...
 انظر ديوانه/ ٩٥.

(٤) جاء رسمها في الأصل «كلتي» بالألف المقصورة.

(٥) في (م) «يدل على أنه».

(٦) في (م): (في).

(كنتم) أو من (تَعْلَمُونَ) فلا يجوز أن يعود من قوله: كنتم؛ لأنَّ قوله تَعْلَمُونَ في موضع نصبٍ.

ألا ترى أنَّ التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟ وإذا كان في موضع نصبٍ لم يجر أن يقدر في الكلام راجعٌ إلى الموصولِ لاستيفائه المفعول الذي يقتضيه ظاهراً، ولا يجوز أن يعود من تَعْلَمُونَ؛ لأنَّ قوله تعلمون قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله: الكتاب فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع في الصلة إلى الموصول، ومثل ذلك قوله: (ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون) [البقرة/ ١٠] ومثله قوله: (فاليوم نَنسأُهم كما نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هذا وما كانوا بآياتنا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/ ٥١] التقدير: كنسيانهم^(١) لقاء يومهم هذا، وكونهم^(١) بآياتنا جاحدين.

فأمَّا قوله: (تَعْلَمُونَ): فهو من العلم الذي يرادُّ به المعرفة فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [البقرة/ ٦٥] (واللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقرة/ ٢٢٠]. فإذا ضَعُفت العين تعدى إلى مفعولين؛ كما أنَّك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثاني من قوله: في قراءة من قرأ: (تَعْلَمُونَ الكتاب) محذوفٌ. التقدير: بما كنتم تَعْلَمُونَ الناسَ الكتاب، أو: غَيْرُكُمْ الكتاب، ونحو هذا، وحُذِفَ [هنا] ^(٢) لأنَّ المفعول به قد يحذف من الكلام كثيراً،

(١) في (م): «نسيانهم... وبكونهم» وما أثبتناه من (ط) جارٍ مع قوله تعالى: كما نسوا... وما كانوا... أي: وكما كانوا...

(٢) زيادة من (ط).

ومثل ذلك قوله تعالى^(١): (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقرة/ ٣١] فهذا منقول من: عَلَّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ، وَعَلَّمَهُ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ. وحجة من قال: (بما كنتم تتعلمون)، أن أبا عمرو قال فيما زعموا: يصدّقها^(٢): (تَدْرُسُونَ)^(٣)، ولم يقل: تُدْرُسُونَ، ومن حجّتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما^(٤) يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم في تعليمه، ألا ترى أنه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما يُنبّه ويُبصّر من اللطائف التي يثيرها النظر في حال الدرس؟. [قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك]^(٥). وحجة من قال: تُعَلِّمُونَ، أن التعليم أبلغ في هذا الموضع، لأنه إذا عَلَّمَ النَّاسَ فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك عمله بعلمه داخلاً في جملة من وُيِّخَ بقوله: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) [البقرة/ ٤٤]، ومن حجتهم: أن الذي يُعَلِّمُ لا يكون إلا عالماً بما يُعَلِّمُ. فإذا عَلَّمَ كان عالماً، فَيُعَلِّمُ في هذا الموضع، أبلغ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على عَلَّمَ.

(١) «تعالى» زيادة من (ط).

(٢) في (ط) «تصديقها».

(٣) جاء في هامش (ط) في نهاية الورقة (١١٤): قال أبو زيد: لا يكون درساً حتى تقرأه على غيرك هـ.

(٤) في (ط): (ما).

(٥) ما بين المعقوفين ذكر في (ط) وسقط من (م). وتكرر في (ط) على الحاشية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التعليق؟.

(٦) في (م): «المعنى».

واختلفوا^(١) في فتح اللام وكسرها من قوله: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ)
[آل عمران/ ٨١].

فقرأ حمزة وحده: (لَمَّا) مكسورة اللام.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (لَمَّا) مفتوحة اللام.
وروى هبيرة عن حفص عن عاصم (لَمَّا) بكسر اللام، وذلك غير
محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية
حفص وغيره فتح اللام^(٢).

قال أبو علي: وجه قراءة حمزة (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) بكسر اللام أنه
يتعلق بالأخذ كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا، لأن من يؤتى الكتاب
والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لَمَّا أُوتوه من الحكمة، وأنهم
الأفاضل وأمائل الناس. فإن قلت: رأيت الجملة التي هي قَسَمٌ هل
يُفْصَلُ بينها وبين المقسم عليه بالجار؟ قيل: قد قالوا: «بالله» والجار
والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضميرين وكذلك قوله:

ألم ترني عاهدتُ ربي ..
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهر^(٣) ..

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) السبعة ص ٢١٣.

(٣) هاتان قطعتان من بيتين للفرزدق، وهما:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني لَبَيِّنٌ رجاجٍ قائماً ومقام
على حلفة لا أشتُمُ الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام
انظر ديوانه ٧٦٩/٢ - وفيه على قسم بدل على حلفة - وسيبويه ١٧٣/١
والكامل للمبرد ١٠٥/١ والمحتسب ٥٧/١ وشرح أبيات المغني ٢٥٤/٥
وشرح شواهد الشافية ٧٢/٤.

فيمَن جعلَ لا أَشتم يَتلقىَ قسماً. وهو قولُ الأكثرِ، علّقَ قوله: على حلفَةٍ بعهدتُ، فكذلك قوله: (لِمَا آتَيْتُكُمْ) في قراءة حمزة. فإن قال ^(١) إِنَّ (ما) في قوله: (لِمَا) ^(٢) موصولةٌ، فلا يجوز أن تكون غيرَ موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام، فإذا كان كذلك، لزم ^(٣) أن يرجعَ من الجملة المعطوفة على الصلة ذكرُ إلى الموصولِ وإلّا لم يَجُز. ألا ترى أنَّك لو قلت: الذي قام أبوه ثم انطلق زيدُ، ذاهبٌ؛ لم يَجز، إذا لم يكن راجعُ مذكورٌ، وليس يقدّرُ ^(٤) محذوفٌ؟.

قيل: يجوز أن يكون المظهرُ بمنزلة المضمَر، ألا ترى أنَّ قوله: ما معكم هو في المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا يكون على قياس قول أبي الحسن مثلَ قوله ^(٥): (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يوسف/ ٩٠] والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجْرهم لأنَّ المحسنين هو من يتقي ^(٦) ويصبر، وكذلك قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [الكهف/ ٣٠] المعنى عنده ^(٧) إِنَّا لَا نُضِيعُ

(١) في (ط): قيل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وجب.

(٤) في (ط): أو مقدر.

(٥) في (ط): قوله تعالى.

(٦) في (ط): «يتقي» جاءت على أصل القراءة التي أثبتتها في الأصلين. وجاءت

في (م) «يتقي» بإثبات الياء. على اعتبار أن (من) اسم موصول وليست اسم شرط. وإثبات الياء قراءة قبل عن ابن كثير وحده في الوصل والوقف. كما في

السبعة ص ٣٥١.

(٧) في (ط): «عندهم».

أجرهم لأن من أحسن عملاً هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات. فكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) تقديره: مُصَدِّقٌ لَهُ: أي: مُصَدِّقٌ لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ. ألا ترى أَنَّ مَا مَعَهُمْ هُوَ مَا أُوتُوهُ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ؟ فهِذَا وَجْهُ. ويجوز فيه شيء آخر، وهو: أن يكون: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ [مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِهِ] أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما آتَيْتُكُمْوهُ، فَحُذِفَ مِنَ الصَّلَةِ، وَحُسِّنَ الْحَذْفُ لِلطُّوْلِ، كَمَا حَسُنَ الْحَذْفُ لِلطُّوْلِ فِيمَا حَكَاهُ^(١) الْخَلِيلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً»^(٢).

فَأَمَّا مِنْ فَتْحِ اللَّامِ فَقَالَ: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ) فَإِنَّ (مَا) فِيهِ تَحْتَمِلُ^(٣) تَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً، وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ لِلْجَزَاءِ. فَمِنْ قَدَرِهَا مُوَصُولَةٌ، كَانَ الْقَوْلُ فِيمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ: (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) [آل عمران/ ٨١] مِنَ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَوْصُولِ، مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي وَجْهِ قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ. فَأَمَّا الرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى فَالضَّمِيرُ الْمَحْذُوفُ مِنَ الصَّلَةِ تَقْدِيرُهُ: لَمَّا آتَيْتُكُمْوهُ؛ فَحُذِفَ الرَّاجِعُ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١] وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَاللَّامُ فِي لَمَّا فِيْمَنْ قَدَّرَ (مَا) مُوَصُولَةً لَامَ الْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ الْمَتَلْقِيَةُ^(٤) لَمَّا أَجْرِي مُجْرَى الْقِسْمِ مِنْ قَوْلِهِ:

(١) فِي (ط): ذَكَرَهُ.

(٢) فِي سَيُوبِهِ ٣٩٩/١: زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيًّا يَقُولُ «مَا أَنَا...».

(٣) فِي (ط): «يَحْتَمِلُ».

(٤) فِي (ط): الْمَتَلْقِيَةُ.

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ) [آل عمران/ ٨١] وموضع (ما) رفعً بالابتداء، والخبر: (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) [آل عمران/ ٨١] ولتؤمنن: متعلقٌ بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمننَّ به. فإذا قدرت (ما) للجزاء كانت (ما) في موضع نصب بآيتيكم و(جاءكم) في موضع جزمٍ بالعطفِ على (آتيتكم)، واللام الداخلة على (ما) لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) [الأحزاب/ ٦٠] والمتلقية للقسم قوله: (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) كما أنها في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ) قوله: (لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ) [الأحزاب/ ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على (إن) في لئن لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارةً وإثباتها تارةً كما قال: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [المائدة/ ٧٣] فَتَلَحُّقُ هذه اللام مرة (إن) ولا تَلَحُّقُ أُخْرَى، كما أَنَّ^(١) (أَنْ) كذلك في قوله: وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ، وواللَّهِ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ.

فهذه اللام بمنزلة (أَنْ) الواقعة بعد لو. قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن قوله: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ) [آل عمران/ ٨١] فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي؛ ودخلتها اللام كما دخلت على (إن) حينَ قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في (ما) مثل هذه التي في (إن) واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا^(٢).

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر الكتاب ٤٥٥/١.

قال أبو عثمان: فيما حكى عنه أبو يعلى [ابن أبي زرعة] ^(١): زعم سيبويه أن (ما) ههنا بمنزلة الذي، ثم فسّر تفسير الجزاء.

والقول فيما قاله من أن (لَمَّا) بمنزلة الذي، أنه أراد أنه اسمٌ كما أن الذي اسمٌ، وليس بحرفٍ كما كان حرفاً في قوله: (وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ) [هود/ ١١١] (وإنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الزخرف/ ٣٥] فهذا المعنى أراد بقوله: أنه بمنزلة الذي ولم يرد أنها موصولة كالذي. وإنما لم يحمله سيبويه على أن (ما) موصولة بمنزلة الذي لأنه لو حمله على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصلة، ذكرٌ يعود إلى ^(٢) الموصول فلما لم ير ذلك مظهرًا، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمير كما يراه أبو الحسن، عدل عن القول بأن (ما) موصولة إلى أنها للجزاء، ولا يجيز سيبويه: لعمرك ما معن بتارك حقه

ولا منسئ أبو زيد ^(٣)...

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٢) في (ط): على.

(٣) هكذا وقعت الرواية بالأصل: أبو زيد... وبني عليها الفارسي - كما ترى - تعليله.

وهذا بيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١ ونصه:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا مُتيسّر
وهو في الكتاب ٣١/١ والخزانة ١٨١/١ وفي ذيل أمالي القالي ص ٧٣: قال
أبو محلم: ومعن: رجل كان كلاًّ بالبادية يبيع بالكالء أي: بالنسيئة، وكان
يضرب به المثل في شدة التقاضي وفيه يقول القائل: قال أبو الحسين أنشدناه
المبرد للفرزدق -: لعمرك ما معن... البيت. اهـ وقال البغدادي في =

إذا كان أبو زيد كنيته لأنَّه ليس باسمه الظاهر ولا المضمّر، وأبو الحسن يجيز ذلك فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة أيضاً، لأنَّه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف، ألا ترى أنَّها إنَّما تذكر للإيضاح. فإن قلتَ فمن جعلَ (ما) موصولةً في قوله: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحْكَمَةٍ) [آل عمران/ ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداءً، وإذا كانت (١) ابتداءً اقتضت (٢) خبراً، فما خبر هذا المبتدأ؟.

قيل: خبره قوله: (لتؤمنن به)، والذكر الذي في (به) يعود على الذي آتيتكموه، والذكر الذي في (لتنصرنه) يعود على رسولٍ المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضاً على رسولٍ (٣) لبقاء الموصول حينئذٍ غير عائد إليه من خبره ذكرٌ. فأما من جعله جزاءً فإنَّه لا يمتنع على رأيه أن يكون الذكر في لتؤمنن به عائداً أيضاً على رسولٍ المتقدم ذكره، لأنَّ (ما) إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائدٍ ذكرٍ، كما تحتاج إليه (ما) التي بمنزلة الذي في أنَّها موصولة لأنَّ (ما) إذا كانت جزاءً مفعولٌ بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائدٍ ذكرٍ. فإن قلت: فما وجه قوله: (ثم جاءكم رسولٌ

= الخزانة في شرح البيت: قال شراح أبيات الكتاب: عنى بالبيت معن بن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب... وهذا غير صحيح، فإن معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق، فإنَّه قد توفي الفرزدق في سنة عشر ومائة وتوفي معن بن زائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة.

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): اقتضى.

(٣) في (ط): رسول الله.

مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ)، والنبِيُّونَ لم يأتهم الرسولُ؟ ألا ترى أنَّ النبي - ﷺ - (١) لم يكن في وقته رسولٌ ولا نبي، وإنَّما الذين [كانوا في زمانه أهلُ الكتاب] (٢). قيل: يجوز أن يُعْنَى بذلك أهلُ الكتاب في المعنى، لأنَّ الميثاقَ إذا أُخذَ على النبيِّين، فقد أُخذَ على الذين أوتوا كتبهم من أممهم، وعامةُ ما شرعَ للأنبياء قد شرعَ لأممهم وأتباعهم، من ذلك (٣) أن الفروض التي تلزمنَّا تلزمُ نبينا ﷺ (٤)، وإذا كان كذلك، فأخذُ الميثاقِ على النبيِّين كأخذِ ميثاقِ الذين أوتوا كتبهم من أممهم. ومن ثم جاء نحو: (يا أيُّها النبيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) [الطلاق/ ١] فَجُمِعَ النبيُّ ﷺ (٥) ومن تبعه (٦) في الخطاب الواحد. فهذا من جهة المعنى. ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذا أخذَ الله ميثاقَ أممِ النبيِّين أو أتباعِ النبيِّين. وأهلُ الكتابِ إنَّما يأخذُ عليهم الميثاقَ الأنبياءُ الذين أوتوهم بالكتب، كما أخذه نبينا، عليه السلام، على أمته فيما جاء من قوله (٧): (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ) (٨) إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ [الحديد/ ٨].

اختلفوا في التاء والنون من قوله تعالى (٩): (آتَيْنُكُمْ) [آل عمران/ ٨١].

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): كانوا أهل الكتاب في زمانه.

(٣) في (ط): يبين ذلك.

(٤) سقطت (وسلم) في (ط).

(٦) في (م): «معه».

(٧) في (ط): قوله تعالى.

(٥) سقطت (وسلم) من (ط).

(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحده كما سيأتي، وفي (ط) ضبطها (أخذ) على

قراءة الجمهور.

(٩) سقطت من (ط).

فقرأ نافعٌ وَحَدَه: (آتيناكم) بالنون. وقرأ الباقون: (آتيتكم) بالتاء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): الحجة لنافع في قراءته: (لَمَّا آتَيْنَاكُمْ)، قوله تعالى: (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا) [الإسراء/ ٥٥] (وَأَتَيْنَاهُ الْحَكَمَ صَبِيًّا) [مريم/ ١٢] (وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ) [الصافات/ ١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: آتيتكم، قوله: (هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ) [الحديد/ ٩] و(نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ) [آل عمران/ ٣] و(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) [الكهف/ ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى^(٣): (يَبْغُونَ)، و(تَرْجِعُونَ) [آل عمران/ ٨٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: (يَبْغُونَ)، بالياء مفتوحةً (وإليه تَرْجِعُونَ) بالتاء مضمومةً. وقرأهما الباقون: (تبغون) (وإليه تُرْجِعُونَ) بالتاء جميعاً.

وروى حفص عن عاصم: (يَبْغُونَ)، و(يُرْجِعُونَ) بالياء جميعاً^(٤).

قال أبو علي: هذا مخاطبة للنبي، ﷺ، بدلالة قوله: (قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ) [آل عمران/ ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ

(٤) السبعة ص ٢١٤.

(٥) سقطت (وسلم) من (ط).

(١) السبعة ص ٢١٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

بالتاء على تقدير: قل لهم: (أفغيرَ دينَ اللهَ تَبْغُونَ) (وإليه تَرْجِعُونَ) [آل عمران/ ٨٣] ليكون مثلَ (تَبْغُونَ) في أنه خطابٌ. ويؤكد التاء في (تَرْجِعُونَ) أنهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على ترجعون (إليَّ مَرْجِعُكُمْ) [آل عمران/ ٥٥].

وحجةٌ من قرأ بالياء: (يَبْغُونَ) أنه على تقدير: قل: كأنه قل لهم: أفغيرَ دينَ اللهَ يَبْغُونَ، وإليه يُرْجِعُونَ؟! فهذا: لأنهم غيبٌ فجاء على لفظ الغيبة وكذلك: (وإليه يُرْجِعُونَ). وقد تقدّم القول في تَرْجِعُونَ وَيُرْجِعُونَ. والمعنى على الوعيد، أي: أيغنون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه فيجازيهم على رفضهم له. وأخذهم ما سواه^(١)؟.

[قوله: (إِضْرِي) آل عمران/ ٨١] ^(٢).

قال: كلهم قرأ (إِضْرِي) بكسر الألف إلا ما حدّثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدّثنا محمد بن سعدان عن معلّى [ابن منصور] ^(٣) عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (أِضْرِي) بضم الألف ^(٤).

قال أبو علي: يشبه أن يكون الضمُّ في «الأِضْر» لغةً في «الإِضْر».

اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله جلّ وعزّ ^(٥): (حَجِّ الْبَيْتِ) [آل عمران/ ٩٧].

(١) في (م): «سواه».

(٢) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، واستدركناه من السبعة.

(٣) زيادة في السبعة ص ٢١٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في (ط): تعالى

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (حَجُّ البيت) بكسر
الحاء.

وقرأ الباقون: (حَجُّ البيت) بفتح الحاء^(١)

قال أبو علي: قال سيويه: حَجَّ حِجًّا، مثل: ذَكَرَ ذِكْرًا^(٢)،
فَحَجَّ على هذا مصدرٌ، فهذا حجةٌ لمن كسر الحاء. وقال أبو زيد:
قال المفضل: أنشدني أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن:

لا همَّ إن كنتَ قَبِلْتَ حَجَّتَجْ
فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ^(٣)

قال أبو علي فقله: حَجَّتِي مصدرٌ حججتُ، حَجَّةٌ.

قال أبو زيد: الحَجَج: السنون، واحِدُتُهَا^(٤) حَجَّةٌ.

قال أبو علي: يدلُّ على ذلك قوله عزَّ وجلَّ^(٥): (على أنْ

(١) انظر السبعة ٢١٤. (٢) الكتاب ٢١٦/٢.

(٣) هذان بيتان من مشطور الرجز في النوادر ص ٤٥٦ (ط الفاتح) ومعهما
ثالث هو: أَقَمَرُ نَهَاتٌ يَنْزِي وَفَرَجَ

وفيها: «يا رب» مكان «لا هم».

والأبيات في سُرِّ صناعة الإعراب ١/١٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٢١٥،
٢١٦ وفي المحتسب ١/٧٥ ومجالس ثعلب ١/١٧١ البيتان فقط.

تنويه: توهم البغدادي رحمه الله في شرح شواهد الشافية أن أبا علي الفارسي
وابن جني لم يخطر على بالهما رواية هذه الأبيات عن أبي زيد في نوادره،
ولهذا نسبها إلى الفراء.. إلخ ما قال، فهذا إن صحَّ عن ابن جني كما في سُرِّ
الصناعة، لأنَّه رواه عن الفراء - لا يصحُّ عن الفارسي الذي رواه كما نرى عن
أبي زيد عن المفضل عن أبي الغول، وهو السند نفسه في النوادر.

(٤) في (م): «واحدتها». (٥) في (ط): تعالى.

تَأْجُرْنِي ثَمَانِي حَجَجٍ ([القصص / ٢٧] . وقال أبو زيد : والحَجَّةُ ، من حَجَّ البيت : الواحدة^(١) .

وقال سيبويه : قالوا : غزاةً ، فأرادوا عملَ وجهٍ واحدٍ ، كما قالوا : حَجَّةٌ يريد^(٢) : عمل سنة^(٣) ، ولم يجيئوا بها على الأصل ، ولكنه اسم له^(٤) :

فقوله : لم يجيئوا به^(٥) على الأصل ، أي : على الفتح الذي هو للدَّفْعَةِ من الفعل ، ولكن كسروه فجعلوه اسماً لذا المعنى كما أن غزاةً كذلك ، ولم تجيء فيه الغزوة وكان القياس [أن تجيء]^(٦) .

قال أبو زيد : ويقال : حَجٌّ ، وأنشد :

أصوات حَجٍّ من عمان غادي^(٧)

قال : يريد أصوات حُجَّاجٍ ، وأنشد أبو زيد :

وإن رأيت الحَجَجَ الرُّوَادِداً

قواصراً للعُمُرِ أو مواددا^(٨)

(١) النودار ص ٤٥٧ .

(٢) في (ط) : يريد فيه . (٣) في (ط) : سنة واحدة .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٠ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٥) في (ط) : بها . (٦) زيادة من (ط) .

(٧) سبق البيت في ٣٠٦ / ٢ .

(٨) البيت في النودار / ٤٥٧ وفيه : مَرَادِداً بدل «مواددا» وفي (م) «مواددا» وهو في الخصائص لابن جني ١ / ١٦١ ، ٣ / ٨٧ ، برواية ما أثبتناه من (ط) وموادد : على وزن فواعل من صيغ منتهى الجموع وهي قياسية من مادّه في المدة ، أي أطالها . وفي الحديث : «إن شاؤوا ماددناهم» انظر اللسان والتاج (مدد) والروادد : على وزن فواعل من الفعل (رَدٌّ) ، وفي التكملة للصابغاني يشتقها من (رودد) ، ويجعل واحد الروادد الرودد ، وفسره بالعاطف .

فالحِجْجُ اسم السنين كما قدّمه . وقولهم : حِجٌّ في الحُجَّاجِ
يجوز أن يكون تسميةً بالمصدر على قولٍ من كسر فيكون كزورٍ
وعدلٍ ، ويجوز أن يكون اسماً صَنِغَ للجمع كقومٍ ورهطٍ .

اختلفوا في الباء والتاء من قوله [جَلٌّ وَعَزٌّ]^(١) : (وما تَفْعَلُوا
مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)^(٢) [آل عمران / ١١٥] .

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ
بالتاء ، وكان أبو عمرو لا ييالي كيف قرأهما بالياء ، أو بالتاء .

وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمروٍ بالياء ، ولم يَذْكُرِ
التاء . وكان حمزةٌ والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ يقرؤونها بالياء^(٣) .

[قال أبو علي]^(٤) : حجةٌ من قرأ بالتاء : قوله^(٥) (إِنْ أَحْسَنْتُمْ
أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) [الإسراء / ٧] وقوله : (وما تنفقوا من خيرٍ، يُوفَّ
إِلَيْكُمْ) [البقرة / ٢٧٢] وقوله^(٥) : (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزُودُوا)
[البقرة / ١٩٧] قوله : (يعلمه الله) أي : يُجَازِي^(٦) عليه .

وحجةٌ من قرأ بالياء أنه قد تقدّم (أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتُلُونَ آيَاتِ اللَّهِ)
[آل عمران / ١١٣] (وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)
[آل عمران / ١١٥] .

(١) سقطت من (ط) .

(٢) في (ط) : بالياء في قوله : «يفعلوا . . . يكفروه» .

(٣) انظر السبعة ص ٢١٥ .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) زيادة من (ط) .

(٦) في (م) : يجازي .

اختلفوا في ضمّ الضّاد وتشديد الرّاء، وكسر الضّاد، وتخفيف الرّاء من قوله تعالى^(١) (لا يضرّكم) [آل عمران / ١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: (لا يضرّكم) بكسر الضّاد وتخفيف الرّاء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يضرّكم): بضم الضّاد وتشديد الرّاء. [حدثنا ابن مجاهد قال]: أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ^(٢) عن عبد الرزّاق بن الحسن قال حدثنا: أحمد بن جبير قال: حدثنا حجاج الأعور عن حمزة أنّه

(١) سقطت من (ط).

(٢) ما بين المعقوفين سقطت من (ط).

(٣) كذا جاء في الأصل عندنا، وفي السبعة: أخبرني بذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الرملي، عن عبد الرزّاق بن الحسن... قال الجزري: هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لُدّ، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رُحال مشهور ثقة... حدّث عنه ابن مجاهد، وحدّث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتاباً في القراءات، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون، حافظ، ضابط، رحل إلى العراق وإلى الريّ بعد سنة ثلاثمائة، قلت: وقد دلّس ابن مجاهد اسمه في كتابه فقال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الرملي المقرئ. قال حدثنا عبد الرزّاق، فمحمد بن عبد الله هذا هو الداغوني وقال في مكان آخر حدثنا محمد بن أحمد المقرئ قال حدثنا عبد الرزّاق بن الحسن، والمقرئ هذا هو الداغوني، مات في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة اه منه. الطبقات ٧٧/٢. والمكان الآخر الذي ذكره فيه ابن مجاهد هو في سورة الأنعام، قال: «أخبرني بذلك محمد بن أحمد المقرئ قال حدثنا عبد الرزّاق بن الحسن... انظر السبعة ص ٢٦٨.

قرأ: (لا يَضِرُّكُمْ) مثل قراءة أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: من قال: (لا يَضِرُّكُمْ) جعله من ضار يضيرُ مثل باع يبيع وحجته قوله: (قالوا: لا ضير) [الشعراء / ٥٠] فضيرُ مصدرٌ كالبيع.

وقال الهذليُّ:

فقلت تحمّل فوق طَوْقِكَ إِنِّهَا

مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٢)

وحجّة من قال: لا يَضِرُّكُمْ قوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ من دون الله ما لا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) [يونس / ١٨] فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما جميعاً في التنزيل.

قال: وكلّهم قرأ (مُنزَلِينَ)، [آل عمران / ١٢٤] خفيف^(٣) الزاي غير ابن عامر فإنه قرأ (مُنزَلِينَ) مشدد الزاي^(٤).

قال أبو علي: حجة ابن عامر: (تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فيها) [القدر / ٤] ألا ترى أن [مطاوع نَزَلَ يُنَزِّلُ نَزْلَتُهُ فَتَنَزَّلُ]^(٥)، وقوله

(١) السبعة ص ٢١٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، والكتاب لسيبويه ٤٣٨/١ والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة، ٦٤٧/٣ وشرح شواهد الألفية للعيني ٤٣١/٤، والأشموني ١٨/٤، وشرح أبيات المغني ٣٧٢/١ و ٥٢/٥ قال الأعلم في شرح البيت: وصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها، وحمل فوق طاقتها، لم ينقصها.

(٣) في (ط): خفيفة.

(٤) السبعة ص ٢١٥.

(٥) جاء ما بين المعقوفين في (ط): «أَنَّ تَنَزَّلَ مطاوع نَزَلَ يُنَزِّلُ، تقول: نَزَّلْتُ فَتَنَزَّلُ».

[جَلَّ اسمُه]^(١) : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة) [الأنعام ١١١]
 وحجة من خفف قوله : (وقالوا لولا أنزل عليه ملك) [الأنعام ٨]
 (ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر) [الأنعام ٨]. ومن حجة^(٢) من قرأ :
 (مُنزِلين) أن الإنزال يعم التنزيل وغيره، قال تعالى^(٣) : (وأنزلنا
 إليك الذكر) [النحل / ٤٤]. و(إننا أنزلناه في ليلة القدر)
 [القدر / ١] (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد) [الحديد / ٢٥]
 (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) [الزمر / ٦].

واختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله [جَلَّ وعز]^(٤) :
 (مُسَوِّمين) [آل عمران / ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم : (مُسَوِّمين) بكسر الواو.
 وقرأ الباقون : (مُسَوِّمين) بفتح الواو^(٥).

قال أبو علي^(٦) : جاء في التفسير في قوله تعالى : (يُعْرِفُ
 المجرمونَ بِسِيمَاهُمْ) [الرحمن / ٤١] أنه سوادُ الوجوه وزرقةُ
 الأعين. قال أبو زيد : السومة : العلامة تكون على الشاة ويُجعلُ
 عليها لونٌ يخالفُ لونها لتُعَرَّفَ به^(٧). قال أبو علي : فقوله : (مُسَوِّمين)
 من هذا، وهذه العلامة يُعَلِّمُهَا الفارسُ يومَ اللقاء ليُعَرَّفَ بها. قال :

(١) في (ط) : تعالى .

(٢) في (ط) : وحجة .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) في (ط) : تعالى .

(٥) سقطت من (ط) .

(٦) سقطت من (ط) .

(٧) في (ط) : بها .

فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ

شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)

وقال أبو زيد: سَوَّم الرجلُ تسويماً فهو مُسَوَّمٌ إذا أغار على القوم إغارة فعاثَ فيهم. وقال: وَسَوَّمتُ الخيلَ تسويماً إذا أرسلتها وَخَلَّيتُها تخليّةً. وأما من قرأ: (مُسَوِّمينَ) فقال أبو الحسن: لأنَّهم هم سَوَّموا الخيلَ. قال: ومن قرأ: (مُسَوِّمينَ) فلاأنَّهم هم سَوَّمُوا. قال: وَمُسَوِّمينَ. يكون مُعْلَمِينَ، ويكون مرسلين من قولك: سَوَّم فيها الخيلَ، أي: أرسلها، ومنه السائمة. وذكر بعض شيوخنا أنَّ الاختيارَ عنده الكسرُ، لما جاء في الخبر أن رسول الله، ﷺ، قال يوم بدر: «سَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمتُ»^(٢) فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمدُ: وكلُّهم^(٣) قرأ: (وسارِعُوا) - [آل عمران/ ١٣٣] بواوٍ

(١) البيت ثانِي أبيات من أصمعية برقم ٣٩ لطريف بن تميم العنبري برواية: فتوسموني، بدل: تعرفوني، وقيله:

أَوْ كُلُّمَا وَرَدَتْ عِكاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَسَوَّمُونَ
وانظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٢٩، ٣٧٨، والمنصف ٢ / ٥٣،
٦٦ / ٣، والمحتسب ٢ / ٢٥٣ وأسماء المغتالين ص ٢١٩ من نوادر
المخطوطات وشرح الشافية ٤ / ٣٧٠ ومعاهد التنقيص ١ / ٢٠٤.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٤ / ٨٢ وأخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢ / ٧٠ فقال: أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن عمير بن إسحق قال: إن أول ما كان الصوف ليوم بدر، قال رسول الله ﷺ: «سَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمتُ» فهو أول وضع الصوف. قال في النهاية ٢ / ٤٢٥ (سوم) فيه: «أنه قال يوم بدر: سَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمتُ»، أي: اعملوا لكم علامة يعرف بها بعضكم بعضاً، والسومة والسمة: العلامة.

(٣) السبعة ص ٢١٦.

غير نافع وابن عامرٍ فإنهما قرأا: (سارِعوا) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي: (وسارِعوا) و(أولئك يُسَارِعُونَ في الخيرات) [المؤمنون/ ٦١] و(نسارع لهم في الخيرات) [المؤمنون/ ٥٦] بالإمالة في كل ذلك^(١).

قال أبو علي: [كلا الأمرين سائغ]^(٢) مستقيمٌ، فمن قرأ بالواو فلائنه عطفَ الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: (وأطيعوا الله والرّسولَ) [آل عمران/ ١٣٢] (وسارِعوا). ومن ترك الواو فلائِنَّ الجملة الثانية ملتبسةٌ بالأولى مُستغنيةٌ بالتباسها بها^(٣) عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: (سيقولون ثلاثة رابعهم كَلْبُهُمْ) [الكهف/ ٢٢] وقال: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/ ٢٢] وقال^(٤): (أولئك أصحابُ النَّارِ هم فيها خَالِدُونَ) [البقرة/ ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روي عن الكسائي من إمالة الألف في (وسارِعوا) و(أولئك يُسَارِعُونَ) و(نُسَارِعُ لهم في الخيرات) فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنعُ المفتوحة الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

اختلفوا في فتح القاف وضمّها من قوله تعالى^(٥): (قَرَحْ) [آل عمران/ ١٤٠].

(١) انظر السبعة ص ٢١٦.

(٤) في (ط): وقال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): كل الأمر سائغ.

(٣) سقطت من (ط).

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: (قَرَحٌ) بفتح
القاف في كُلِّهِنَّ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: (قُرْحٌ)
بضم القاف في جميعهِنَّ. وروى حفصٌ عن عاصم: (قَرَحٌ) بالفتح
مثل أبي عمرو. وكلُّهم أسكن الراء في (قَرَح) ^(١).

قال أبو علي: قَرَحٌ وقُرْحٌ مثلُ: الضَّعْفُ والضَّعْفُ، والكَرْهُ
والكَرْهُ، والفَقْرُ والفُقْرُ، والدَّفِ والدَّفِ. والشَّهْدُ والشَّهْدُ. وكأنَّ
الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأنَّ لغة أهل الحجاز الأخذ بها
أوجبٌ، لأنَّ القرآن عليها نزل.

وقال أبو الحسن: قَرَحٌ، يَقْرَحُ قَرَحًا، وقُرْحًا، فهذا يدلُّ على
أنَّهما مصدران، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إِنَّ القَرَحَ الجراحاتُ بأعيانها، والقُرْحَ أَلَمُ
الجراحات ^(٢) قُبِلَ ذلك منه إذا أتى فيه بروايةٍ، لأنَّ ذلك ممَّا لا
يُعلم بالقياس.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالى ^(٣) (كأَيِّن) [آل
عمران/ ١٤٦].

(١) السبعة ص ٢١٦.

(٢) قال في المحكم ٤٠٢/٢: «وقيل: القَرَحُ: الآثار. والقُرْحُ: الألم. وقال
يعقوب: كأنَّ القُرْحَ: الجراحات بأعيانها، وكأنَّ القَرَحَ: أَلَمُها... وقيل
سميت الجراحات قَرَحًا بالمصدر، والصحيح أنَّ القَرَحَ: الجراحة، والجمع
قَرَحٌ وقروح».

(٣) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير وحده: (وكائُن) الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعن.

وقرأ الباقون: (وكأَيُّ) الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن كعي^(١).

قال أبو علي: كنّا رأينا قديماً في قولهم: وكائِن وأكثر ما يجيء في الشعر كقول الشاعر: [كما أنشده سيويه]^(٢):

وكائِنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يجيءُ أُمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقَنَّعاً^(٣)

وكقوله^(٤):

وكائِنُ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ
جُنُوداً وَأَمْثَالَ الْجِبَالِ كَتَائِبُهُ

وقول جرير^(٥):

وكائِنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ الْمُصَابَا

(١) السبعة ص (٢١٦). (٢) ما بين المعقوفتين ساقط في (ط).

(٣) في (ط) برواية:

وكائِن رددنا عنكم من كتيبة يجيء أُمَامَ الألف يَرْدِي مُقَنَّعاً
وكتب في الهامش: في أخرى: مدجج. أي بدل «كتيبة». وفي (م) رسم فوق
كلمة: «القوم»: «الألف» مشيراً إلى الرواية الثانية.

والبيت لعمر بن شأس في الكتاب ٢٩٧/١، وفي الهمع ٢٥٦/١ صدره،
والدرر ٢١٣/١ واستشهد به القرطبي في تفسيره للآية ٢٢٨/٤.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) ديوانه ص ١٧ (ط: الصاوي) وابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣ =

وكائِنَ على وزن كاعن، كان الأصل فيه كَأَيَّ دَخَلَتِ الكافُ على أَيٍّ كما دخلت على (ذا) مِنْ (كذا) و (أَنَّ) مِنْ (كَأَنَّ)، وكثر استعمالُ الكلمة فصارت ككلمة واحدة، فَقُلِبَ قَلْبُ الكلمة الواحدة، كما فُعِلَ ذلك في قولهم: لعمري وَرَعَمَلِي، حُكِيَ^(١) لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيَّانُ [مثل كَيَّعٍ]^(٢) فَحُذِفَتِ الياءُ الثانية كما حذفت في كينونةٍ فصار كَيٌّ بعد الحذف، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدل من طَائِيٍّ، وكما أبدلت من «آية» عند سيبويه، وكانت «آيةً». وقد حذفتِ الياء^(٣) من أَيٍّ في قول الفرزدق:

تَنْظُرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا
عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٤)
ومن قول الآخر: «بَيَّضُ...»^(٥).

فحذفتِ الياءُ الثانية من أَيٍّ أيضاً. فأما النون في أَيٍّ، فهي التنوين الداخل على الكلمة مع الجرِّ، فإذا كان كذلك، فالقياسُ إذا وقفت عليه (كأء) فَتُسَكِّنُ الهمزة المجرورة للوقف، وقياسٌ من

= ١٣٥/٤، والهمع ٢٥٦/١، والدرر ٢١٣/١، والخزانة ٤٥٤/٢، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٧٥/٧ وهو من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف الثقفي. واستشهد به القرطبي في تفسيره ٢٢٨/٤.

(١) في (ط): وحكي.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سبق البيت في ٦٧/١ وهو في المحتسب ٤١/١، ١٠٨ و ٢ / ١٥٢، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٤٦/٢، ١٤٩. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان.

(٥) سقط من (م) قوله: «ومن قول الآخر بَيَّضُ» وهي قطعة من شاهد لم نقف على تمامه.

قال: مررتُ بِزَيْدِي أَنْ يَقُولَ: كَائِي، فيبدلُ منه^(١) الياء. ولو قال قائل: إِنَّهُ بِالْقَلْبِ الَّذِي حَدَثَ فِي الْكَلِمَةِ، صارت بمنزلة النون التي من نفس الكلمة، فصار بمنزلة لام فاعل فَأَقْرُهُ نُوناً فِي الْوَقْفِ، وأجعلُهُ بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، كما جُعِلَتِ التِي فِي «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد في قول من قال^(٢): لَدُنْ غُدُوَّةٌ لَكَانَ قَوْلًا. ويقوي ذلك أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْكَلَامَ فِي قَوْلِهِمْ: (إِمَّا لَا) جعلوها بالحذفِ ككلمةٍ واحدةٍ حتى أجازوا الإِمَالَةَ فِي أَلِفٍ (لَا) كما أجازوها في التي تكون من نفس الكلمة في الأسماء والأفعال. وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إِنَّهَا تَقَالُ مُمَالَةً فَجَعَلَ الْقَلْبَ فِي كَائِنٍ بِمَنْزِلَةِ الْحَذْفِ فِي (إِمَالَا) لاجتماعهما في التَّغْيِيرِ؛ لَكَانَ قَوْلًا؛ فيقفُ على كَائِنٍ بالنون، ولا يَقِفُ على النون إذا لم تُقْلَبْ، كما لا تميل الألف في (لَا) إذا^(٣) لم تَحْذِفْ معها.

اختلفوا في ضمِّ القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله تعالى: (قُتِلَ مَعَهُ) [آل عمران/ ١٤٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (قُتِلَ مَعَهُ) [آل عمران/ ١٤٦] بضم القاف بغير ألف.

وقرأ الباكون: (قاتل) بفتح القاف وبألف^(٤).

(١) في (ط): «منها».

(٢) هذا من قول العرب: قال المبرد وثعلب: العرب تقول: لدن غدوةً ولدن غدوةً ولدن غدوةً، فمن رفع أراد لدن كانت غدوةً، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوةً، ومن خفض أراد من عند غدوةً.

انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/٨.

(٣) في (ط): «إذ» بدل «إذا».

(٤) السبعة ص ٢١٧.

[قال أبو علي]^(١): أَمَا قُتِلَ فيجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير أحد اسمين إلى ضمير «نبي»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية في معنى قوله: (أفإن مات أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) [آل عمران / ١٤٤] وروى عن الحسن أنه قال: «ما قتل نبي في حرب قط»^(٢) وقال ابن عباس في قوله^(٣): (وما كان لنبي أن يُغَلَ)^(٤) [آل عمران / ١٦١]: «قد كان النبي يقتل فكيف لا يُخَوَّن»^(٥)! والذي في الآية من قوله: قُتِلَ لم يُذَكَّر أنه في حرب. فإذا أسند قُتِلَ إلى هذا الضمير احتمل قوله: (معه ربيون) أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لنبي^(٦)، فإذا قُدِّرته هذا التقدير كان قوله: ربيون: مرتفعاً بالظرف بلا خلاف^(٧). والآخر: أن لا تجعله صفة ولكن حالاً من الضمير الذي في قُتِلَ، فإن جعلته صفة كان الضمير الذي في^(٨) (معه) المجرور، لنبي، وإن جعلته حالاً كان الضمير الذي في (معه) يعود إلى الذكر المرفوع الذي في قُتِلَ، والاسم الآخر الذي يجوز أن يُسند إليه قُتِلَ ربيون فيكون قوله:

(١) سقطت من (ط).

(٢) ذكره القرطبي في التفسير ٢٢٩/٤.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) وهي قراءة ستأتي في موضعها. وانظر البحر المحيط ١٠١/٣.

(٥) قال السيوطي في الدر المنثور ٩١/٢: «أخرج الطبراني والخطيب في تاريخه عن مجاهد قال: كان ابن عباس ينكر على من يقرأ: (وما كان لنبي أن يُغَلَ) ويقول: كيف لا يكون له أن يُغَلَ وقد كان له أن يقتل؟! قال الله: ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حق﴾ ولكن المنافقين اتهموا النبي ﷺ في شيء من الغنيمة فأُنزل الله: (وما كان لنبي...)» اهـ منه.

(٦) في (ط): للنبي.

(٧) في (م): لا خلاف.

(٨) سقطت من (ط).

(معه) على هذا التقدير معلّقاً^(١) بِقُتِلَ، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال متعلّقاً في الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: (قاتل) فهو يجوز فيه ما جاز في قراءة من قرأ (قتل):

والرّبيون: الذين يعبدون الرّب، واحدهم ربّي. هكذا فسرّه أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوب إلى علم الرّب وكذا^(٢) الرّبانيون.

وحجّة من قرأ: (قُتِلَ) أنّ هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أُمم الأنبياء قبلهم ليتأسوا بهم، وقد قال: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) [آل عمران/ ١٤٤] وحجّة من قرأ: (قاتل) أن المقاتل قد مُدِحَ كما مُدِحَ المقتول فقال: ^(٣) (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا لُكْفَرْنَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ) [آل عمران/ ١٩٥]. فمن أسند الضمير الذي في قتل إلى (نبيّ) كان قوله: (فَمَا وَهَنُوا) [آل عمران/ ١٤٦] أي: ما وهن الرّبيون، ومن أسند الفعل إلى الرّبيين دون ضمير نبي كان معنى: (فما وهنوا) ما وهن باقيهم بعد من قُتِلَ منهم في سبيل الله، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ومن جعل قوله: (معه ربّيون) صفةً أضمر للمبتدأ الذي هو كَأَيّ خبراً، وموضع الكاف الجارّة في كَأَيّ مع المجرور: رفع، كما أنّ موضع الكاف في قوله^(٤): له كذا وكذا: رفع، ولا معنى للتشبيه فيها، كما أنّه لا معنى للتشبيه في كذا وكذا.

اختلفوا في تخفيف قوله: [جلّ وعزّ] ^(٥): (الرُّعْبَ)

(١) في (ط): متعلّقاً.

(٤) في (ط): قولك.

(٢) في (ط) وكذلك.

(٥) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فقال تعالى.

وتثقله [آل عمران/ ١٥١] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: (الرُّعْب) ساكنة العين خفيفة. وقرأ ابن عامر والكسائي: (الرُّعْب) مضمومة العين مثقلة حيث وَقَعَتْ^(١).

قال أبو علي: الإلقاء في قوله تعالى: (سُنْلقِي في قلوبِ الذين كفروا الرُّعْب) [آل عمران/ ١٥١] أصله في الأعيان، واستعمل في غيرها على طريق الاتساع. يدل^(٢) على ذلك قوله^(٣): (وَأَلْقَى الْأَلْوَحَ) [الأعراف/ ١٥٠] و(فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ) [الشعراء/ ٤٤] و(إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ) [آل عمران/ ٤٤].

وقال سيبويه: «أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض»^(٤)، وليس الرعبُ بعين، وكذلك قوله تعالى: (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي) [طه/ ٣٩] ومثل الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ أي: السهم. وقال^(٥):

كَشَهِابِ الْقَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ

(١) السبعة ص ٢١٧.

(٢) في (ط): يدل.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) انظر الكتاب ٧٨/١ فقد أطنب سيبويه في قلب وجه إعراجه. وفسر سيبويه هنا ألقى بمعنى أسقط وطرح...

(٥) صدر بيت للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٢ من الطرائف الأدبية وعجزه: الحماسة البصرية ٤٩/١ والحيوان ٢٧٥/٦، ورسالة الغفران ص ٧٩ وذكر الجاحظ في الحيوان ٢٨٠/٦، أن البيت من قصيدة مصنوعة.

فارس في كفه للحرب نار.

فأضاف الشهاب إلى القذف لَمَّا كان من رَمِي الرامي به،
كما قال ^(١):

يَسُدُّ أُبَيْنُوهَا الأصَاغُرُ خَلَّتِي

وإذا مات لم تكن له خلّة، ولكن أضافها إلى نفسه، لَمَّا كان
منه من سدّه لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثير.
وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) [النور/ ٦] أي: بالزنا،
فهذا اتساع لأنّ هذا ليس بعين، وكذلك قوله ^(٢).

(١) هذا عجز بيت، صدره:

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أُمْتُ

وهو من قصيدة أوردها أبو زيد في النوادر ص ٣٧٥، وفي الأصمعيات
ص ١٦١ برقم (١٥٦) نسبها لعلباء وفي أمالي القالي ٨١/١ عن الأصمعي
لسُلَمي بن ربيعة، وفي الحماسة شرح المرزوقي ٥٤٦/٢ - ٥٥٢ والتبريزي
٥٥/٢ لسلمي بن ربيعة. وتماضر: امرأته. وهو من شواهد الرضي في
شرح الكافية ٣/٣٧٩، وابن الشجري ٤٣/١ و ٦٩/٢ وابن يعيش ٥/٩،
٤١ والخزانة ٣/٤٠٠، والهمم ٦٣/٢، والدرر ٧٩/٢. قال في النوادر:
«قال أبو الحسن: هكذا وقع في كتابي: سَلَمَى، وحفظي: سُلَمِي».

قال التبريزي: فقله: أبينوها على هذا: تصغير أبناء مقصوراً عند البصريين
وهو اسم صيغ للجمع كأروى وأضحى، فهو على أفعل بفتح العين، وعند
الكوفيين تصغير أبين مثل دَلَوِ وأدلِ على أفعل بضم العين.

(٢) البيت أول بيتين لعمر بن أحمَر، انظرهما في شعره ص ١٨٧، وتمتته:

... ومن أجل الطَّوِيِّ رَمَانِي

وهو من أبيات سيبويه ٣٨/١. واستشهد به البغدادي في شرح أبيات
المغني ٩/٦ على أن التمثيل من محاسن الكلام. وهو أن يروم الشاعر ذكر
معنى فيعدل على الإفصاح به إلى ما يجري مجرى المثل فيكون مبنياً على

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

بَرِيئًا.....

وقال (٣):

قَذَفُوا سَيِّدَهُمْ فِي وَرْطَةٍ

قَذَفَكَ الْمَقْلَةَ وَسَطَ الْمَعْتَرَكِ (٤)

فالأول: على الاتساع، والثاني: على الأصل، ألا ترى أن
المَقْلَةَ تُلْقَى للتصافن، كما يُلقى غَيْرُهَا؟ فهذا بمنزلة: ألقى
الحجرَ ونحوه. ومما جاء قريباً من الرمي والقذف والإلقاء، الرجم،
ورجم ماعز (٥)، ومن الاتساع فيه قوله:

مراده فيه كقوله الشاعر... وأنشد البيت. وأراد أنه رجع إليه ما رمى به،
من قولهم: «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها» اهـ منه. وقد فاتنا تخريجه في
شرح أبيات المغني.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) البيت ليزيد بن طعمة الخطمي. انظر المعاني الكبير ٣٠٩/١ وفيه: جارهم
في هوة بدل: سيدهم في ورطة واللسان (مقل) وشروح سقط الزند
/١٤٣٣/. والمقلة: حصاة القسم، توضع في الإناء ليعرف قدر ما يسقى
كل واحد منهم، وذلك عند قلة الماء في المفاوز (اللسان).

(٥) ماعز هو ماعز بن مالك الأسلمي قال ابن حبان له صحبة وهو الذي رجم في
عهد النبي ﷺ انظر الإصابة ٣١٧/٣ وقصة ماعز بن مالك وإقراره على نفسه
بالزنى في مسلم برقم /١٦٩٢/ من حديث جابر بن سمرة وبرقم /١٦٩٤/
من حديث أبي سعيد (حدود) وعند البخاري بشرح الفتح برقم /٦٨١٤/ من
حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم إلخ الحديث.. وقد
استوفى ابن حجر طرق الحديث، وشرح قصته شرحاً وافياً. انظره في

١٢٧- ١٢٠/١٢.

هما نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا
على النابحِ العَاويِ أَشَدَّ رِجَامٍ^(١)

فالرِجَامُ المراجعة بالسَّبَاب، فهذا نحو: رمَاهُ بالزَّنَا، وقذفه به، وألقى عليه مسألةً، ونَفَثَا السَّبَابَ: اتساعاً أيضاً، لأنه ليس بعين. فأما مثل^(٢) الرُّعْبِ والرُّعْبِ، والطُّنْبِ والطُّنْبِ، والعُنُقِ والعُنُقِ، فقد تقدّم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى^(٣): (يغشى طائفةً منكم) [آل عمران/ ١٥٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (يغشى طائفةً منكم) بالياء. وقرأ حمزة والكسائي (تَغشى) بالتاء^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى^(٦): (إذ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ) [الأنفال/ ١١] فالنَّعَاسُ هو الغاشي، وكذلك قراءة من قرأ: (إذ يُغْشِيكُمُ النَّعَاسُ) لأنه إنما جَعَلَ الفاعل بتضعيف العين مفعولاً. ومن حَجَّتْهُمْ: أن (يغشى) أقرب إلى النَّعَاسِ،

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٧١ برواية: تفلا بدل نفثا ولجامي بدل: رجام. وفي الكتاب ٨٣/٢، ٢٠٢، والمقتضب ١٥٨/٣ والخصائص ١٧٠/١، ١٤٧/٣، والمحتسب ٢٣٨/٢، والإنصاف ٣٤٥/١ والخزانة ٢٦٩/٢، ٣٤٦/٣ وشرح شواهد الشافية ١١٥/٤ واللسان (فوه).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٧.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

فإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ أَوَّلَى . وَمِنْهَا^(١) أَنَّهُ يُقَالُ : غَشِينِي النَّعَاسُ ، وَغَلَبَ عَلَيَّ النَّعَاسُ ، وَلَا يَسْهُلُ : غَشِينِي الْأَمَنَّةُ ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ حَمَلَهُ^(٢) عَلَى الْأَمَنَةِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ كَالْمُهْلِ تَغْلِي) [الدخان/٤٥] فَحُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الشَّجَرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : (فَإِنَّهُمْ لَا كِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ) [الصافات/٦٦] وَقَالَ : (لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ) [الواقعة/٥٢] فَنسب الأكل إلى الشجر .

وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ : أَنَّ النَّعَاسَ ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْ الْأَمَنَةِ ، فَلَيْسَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي طَرِيقٍ مَا يَسْقُطُ مِنَ الْكَلَامِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ .

وَقَالَ :

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٤)

فَجَعَلَ الْخَبَرَ عَنْ^(٥) الَّذِي أَبْدَلَ مِنْهُ .

(١) فِي (ط) : « مِنْهُ » .

(٢) فِي (ط) : « جَعَلَهُ » .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٤) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى فِي الْكِتَابِ ٨٠/١ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٧/٣ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٧٠/٢ ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ قَالَ الْأَعْلَمُ : وَصَفَ ثَوْرًا وَحَشِيًّا شَبِهَ بِهِ بَعِيرَهُ فِي حَذَقِهِ وَنَشَاطِهِ ، فَيَقُولُ : كَأَنَّهُ ثَوْرٌ لَهَقَ السَّرَاةَ ، أَيُ : أَيْبَضَ أَعْلَى الظَّهْرِ ، وَسَرَاةُ الظَّهْرِ أَعْلَاهُ أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ كَأَنَّمَا عَيْنُ بَسَوَادٍ . اهـ .

(٥) فِي (م) : « عَلَى » .

واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله: [جَلَّ وعز]^(١):
(قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران / ١٥٤].

فقرأ أبو عمرو وحده: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) رفعاً. وقرأ
الباقون (كُلَّهُ) نصباً^(٢).

قال أبو علي: حجة من نصب: أن (كُلَّهُ) بمنزلة أجمعين
وَجُمِعَ في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال:
[إِنَّ الْأَمْرَ]^(٣) أجمع؛ لم يكن إلا نصباً^(٤)، كذلك إذا قال:
(كُلَّهُ) لأنه بمنزلة أجمعين، وليس الوجه أن يلي العوامل، كما لا
يلها أجمعون. وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلَّهُ) وابتدائه به أنه وإن
كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قد [ابتدئ بها
كما]^(٥) ابتدئ^(٦) بسائر الأسماء في نحو^(٧) قوله: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) [مريم / ٩٥] فابتدأ به في الآية.

ولم يُجره على ما قبله، لأن قبله كلاماً قد بني عليه فأشبهه
[بذلك ما يكون]^(٨) جارياً على ما قبله، وإن خالفه في الإعراب،
ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف
أو حالاً لذي حالٍ أو خبراً لمبتدأ، ولا يَحْسُنُ إِعْمَالُهُ عَمَلَ الفعل،
إلا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أقائم أخواك وأذاهب إخوتك،

(١) في (ط): تعالى.

(٢) السبعة ص ٢١٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): إلا النصب.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٦) في (ط): ابتدأ.

(٨) في (ط): به اسماً يكون.

(٧) سقطت من (ط).

وما ذاهبٌ إخوانك، فأعملوا اسم الفاعل لَمَّا تَقَدَّمَهُ كلامٌ أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدَّم ذكرها، فكَذلك حَسَنَ ابتداء كُلِّهِمْ في الآية لَمَّا كان قبله كلامٌ، فأشبه بذلك [اتباعه، ما كان] ^(١) جارياً عليه كما أشبه اسمُ الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا، ما يجري صفةً على موصوفٍ أو حالاً أو خبرٍ مبتدئاً، نحو: مررتُ برجلٍ قائم أبواه، وهذا زيدٌ قائماً غلامه وزيدٌ منطلق أبواه، فكَذلك. حَسَنَ الابتداء بِكُلِّهِمْ، وَقَطَعُهُ مما قبله لَمَّا ذكرتُ من المشابهة.

ومن ثمَّ أجاز سيبويه: أينَ تظن زيدٌ ذاهبٌ ^(٢)، فألغى الظنَّ، وإن كانَ أينَ غيرَ مستقرٍّ، كما جاز إلغاؤه إذا كان أينَ مُستَقَرًّا لأنَّ قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر كما جعلوا همزة الاستفهام، وحرف النفي في: أقائم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجلٍ قائم أخواه.

واختلفوا ^(٣) في التاء والياء من قوله: [جلَّ اسمه] ^(٤) (يُحيي ويميتُ والله بما تعملون بصير) [آل عمران/ ١٥٦] فقرأ ابنُ كثير وحمزة والكسائي يَعْمَلُونَ بالياء.

وقرأ الباقر بالتاء. وروى هارون الأعور وعلي بن نصر عن أبي عمرو بالياء ^(٥).

(١) في (ط): اتباعهم ما يكون.

(٢) انظر سيبويه ٦٣/١ حيث قال: «كما ضعف أظنُّ زيد ذاهب، وهو في متى وأين أحسن».

(٣) سقطت الواو من (ط). (٤) في (ط): تعالى.

(٥) في السبعة ص ٢١٧: روى علي بن نصر عن هارون الأعور عن أبي عمرو.

[قال أبو علي^(١): حَجَّةٌ من قرأ بالتاء قوله تعالى^(١): (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا) [آل عمران/ ١٥٦] وحجَّةُ الياء: أن قبلها أيضاً غَيْبَةً وهو قوله: (وقالوا لإخوانهم) [آل عمران/ ١٤٧] وما بعده؛ فَحْمِلَ الكلام على الغيبة.

واختلفوا^(٢) في ضمِّ الميم وكسرها [من قوله جلَّ وعزَّ]^(٣): (مُتٌ) و (مُتَّنَا) و (مُتَّمٌ)، في كلِّ القرآن. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابنُ عامر: (مُتٌ)، و (مُتَّمٌ) و (مُتَّنَا) برفع الميم في كلِّ^(٤) القرآن. وروى حفص عن عاصم (وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ) [آل عمران/ ١٥٧] (ولئن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ) [آل عمران/ ١٥٨] برفع الميم في هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم في غير هذين الحرفين في جميع القرآن.

[حدثنا ابن مجاهد قال]^(٥): حدثنا وَهَيْبُ المَرُوذِي قال: حَدَّثَنَا الحسنُ بن المبارك، قال: حَدَّثَنَا أبو حفص قال: حَدَّثَنَا سهْلُ أبو عمرو قال: قال عاصم: (وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ) [آل عمران/ ١٥٧] بضمِّ الميم من الموت، وباقي القرآن مُتَّمٌ^(٦) بكسر الميم، أي: بَلِيتُمْ. وَمِتَّنَا وَمِتٌ.

(١) ما بين معقوفين زيادة في (م).

(٢) سقطت الواو من (ط).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) في (ط): جميع.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: (مُتْم)، وَ (مِتَّ)، وَ (مِتْنَا) في كلِّ القرآن بالكسر^(١).

قال أبو علي: الأشهر^(٢) الأقيس: مُتَّ تموت، مثل: قُلْتَ تقولُ وَطُفَّتْ تَطُوفُ، وكذلك هذا يستمرُّ على ضمِّ الفاء منه، والكسرُ شاذٌّ في القياس، وإن لم يكن في الاستعمال كشذوذ^(٣).
..... اليُجَدِّعُ^(٤)

ونحوه مما شذَّ عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فَضِلَّ يَفْضُلُ في الصحيح، وأنشدوا:

ذكرتُ ابنَ عباسٍ بيبابِ ابنِ عامرٍ
وما مرٌّ من عُمري ذَكَرْتُ وما فَضِلُّ^(٥)
وقد أنشد بعضهم:

عِشِّي وَلَا يَوْمِي بِأَنْ تَمَاتِي^(٦)

ولا أظنه ثَبَتًا، وكذلك شِعْرُ آخِرُ فيه «تَدَامُ»^(٧) وهو عندي مثلُ

(١) السبعة ص ٢١٨ وسقط من السبعة من قوله: وقرأ نافع... إلى بالكسر.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (م) بشذوذ.

(٤) هذا آخر بيت سبق في ١٠١/١.

(٥) البيت أول أبيات ثلاثة لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني في ١٢ / ٣٢٢ وهو في المنصف ١ / ٢٥٦، وفيه وفي الأغاني: عيشي بدل عمري. وابن يعيش ١٥٤/٧ وفيه: يومي بدل عمري.

(٦) شطر بيت من الرجز: في اللسان (موت) ولم يعزه. ونصه:

بُنَيَّ يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِشِّي وَلَا يَوْمُنِ أَنْ تَمَاتِي

(٧) قال في اللسان / دوم / : دام الشيء يدوم ويدام، قال:

يَا مَيُّ لَا غَرَوُ وَلَا مَلَامًا فِي الْحَبِّ إِنَّ الْحَبَّ لَنْ يَدَامَا..

قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم، دِمَت

الأول ، ولا أعلم فصلاً بين الموتِ إذا تبعه البلى ، وبَيَّنَهُ إذا لم يَتَّبِعَهُ البلى .

قال : وَكُلُّهُمْ قرأ : (خيرٌ مما تجمعون) بالتاء [آل عمران/ ١٥٧] إِلَّا عاصماً في رواية حفص ، فإنه قرأ بالياء ، ولم يروها عن عاصمٍ غيره بالياء^(١) .

[قال أبو علي^(٢) : والمعنى : خيرٌ مما تجمعون . أيها المقتولون في سبيل الله ، أو المائتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التي تتركون القتال في سبيله للاشتغال بها وبجمعها عنه .

ومعنى الياء أنه : لمغفرة من الله خيرٌ مما يجمعه غيركم ، مما تركوا القتال لجمعه . والأول أظهر وأشكل بالكلام .

اختلفوا في فتح الياء وضم الغين ، وضم الياء وفتح الغين من قوله : [جلّ وعز]^(٣) : (يُغَلّ) [آل عمران/ ١٦١] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (يُغَلّ) بفتح الياء وضم الغين .

وقرأ الباقون : (يُغَلّ) بضم الياء ، وفتح الغين^(٤) .

= تدوم إلى أنها نادرة كِمَتْ تموت . وَفَضِلَ يَفْضُلُ . . . وذهب أبو بكر إلى أنها متركة فقال : دُمْتُ تدوم كقلت تقول . ودِمْتُ تَدَام ، كخفت تخاف ، ثم تركبت اللغتان فظن قوم أن تدوم على دِمْتُ ، وتَدَام على دُمْتُ ذهاباً إلى الشذوذ وإثارةً له ، والوجه ما تقدّم من أن : تَدَام على دِمْتُ . اهـ منه .

(١) السبعة ص ٢١٨ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ط) والواو بعدها زيادة منها .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) السبعة ص ٢١٨ .

[قال أبو علي] ^(١): قالوا في الخيانة: أغلَّ يُغِلُّ إغلالاً: إذا خان ولم يؤدِّ الأمانة، قال النمر بن تولب ^(٢):

جزى الله عنا جمرَةَ ابْنَةٍ نَوَفَلْ
جزاء مُغِلٍّ بالأمانةِ كاذِبٍ

وقال آخر:

حَدَّثَتْ نَفْسُكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ
لِلْغَدْرِ خَائِنَةً مُغِلٍّ الْإِصْبَعِ ^(٣)

أي: لكرامة الغدر.

فأما ^(٤) «خائنة» فيحتمل أن تكون مصدراً كالعافية،
والعاقبة، فإن حملته في البيت على هذا قدرت خذف
المضاف، وإن شئت جعلته مثل راوية.

(١) سقط من (ط).

(٢) البيت أول أبيات أربعة له في الأغاني ٢٢/٢٩١ والبيت في اللسان
والصالح / غلل / وكلهم برواية «حمزة» بدل «جمرة» وجاء في هامش
الأغاني: في مخطوطة: «عمرة» وفي المشوف المعلم ٢/٥٤٩ برواية
المصنف.

(٣) البيت مع آخر بعده في المشوف المعلم ٢/٥٥٠ عن أحد بني كلاب،
وهو:

أَقْرَبُ إِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ فَوَارِسِي بَعْمَايَتَيْنِ إِلَى جَوَانِبِ ضُلْفَعٍ
قال العكبري في معناه: حدثت نفسك، أي: لو رأيت جمعنا بهذه
المواضع لحدثت نفسك بأن تفي ولم تغدر، وكان قد استجار به رجل
فقتله. وخائنة: الهاء للمبالغة. والإصبع هنا: الأثر الحسن. وقدم ابن
السيرافي البيت الثاني على الأول وهو الأوجه من حيث المعنى. (انظر
حاشية المشوف) وانظر اللسان (غلل صبع، ضلفع).

(٤) في (م): فأما ما جاء.

ونسب الإغلال إلى الإصبع كما نسب الآخر الخيانة إلى اليد في قوله:

فَوَلَّيْتُ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَهُ
فَزَارِيًّا أَحْذُ يَدَ الْقَمِيصِ^(١)

[الرواية: أأطعمت العراق]^(٢).

وقالوا: من الغلّ الذي هو الشحناء والضغن، غلّ يغلّ، بكسر الغين. وقالوا في الغلول من الغنيمة: غلّ يغلّ بضمّ الغين.

والحجّة^(٣) لمن قرأ: (يغلّ) أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو (ما كان لنا أن نُشركَ بالله من شيءٍ) [يوسف/ ٣٨] و(ما كان ليأخذ أخاه) [يوسف/ ٧٦] و(ما كان لله أن تموت إلا بإذن الله) [آل عمران/ ١٤٥] و(ما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم) [التوبة/ ١١٥] و(ما كان الله ليطلعكم على الغيب) [آل عمران/ ١٧٩]. ولا يكاد يجيء منه^(٤): ما كان زيدٌ ليضربَ، فيُسند الفعل فيه^(٥) إلى المفعول به. فكَذلك (ما كان لنبِيٍّ أن يغلّ) [آل عمران/ ١٦١] يُسند الفعل فيه إلى الفاعل. وروى عن ابن عباس أنه قرأ: (يغلّ) وقيل له: إن

(١) البيت للفرزدق، ثاني أبيات خمسة في هجاء عمر بن هبيرة. وروايته في ديوانه ٤٨٧/٢: أأطعمت بدل فَوَلَّيْتُ، وأراد: أنه قصير اليدين عن نيل المعالي كالبعير الأحذ، وهو الذي لا شعر لذنبه، وانظر الحيوان ١٩٧/٥ وفيه: بعثت بدل: فوليت. وانظر الشعر والشعراء ٨٨/ وفيه أوليت بدل فوليت. والكمال ٨٠٨/٣ والأغاني ٣٣٦/٢١ والسمط ٨٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٣) في (ط): الحجة.

(٤) في (ط): فيه.

(٥) في (ط) «منه» بدل: «فيه».

عبدالله قرأ: (يُغَلِّ) فقال ابن عباس: بلى والله ويُقْتَلُ^(١)، ورؤي أيضاً^(٢) عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقْتَلُ فكيف لا يُخَوَّنُ»^(٣)؟. ومن قال: يُغَلِّ احتمل أمرين: أحدهما أن ينسب إلى ذلك، أي: لا يقال له غَلِّتَ، كقولك: أسقيته. أي^(٤): قلت له: سقاك الله. وقال: وأسقيه حتى كاد مما أثبته
تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٥)

وكقولهم: [أكفرتني أي: نسبتي] ^(٦) إلى الكفر قال: فطائفة قد أكفرتني بحبكم^(٧)

أي: نسبتي إلى الكفر. ويجوز أن يكون (يُغَلِّ). أي: ليس لأحد أن يُغَلِّ، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يُغَلِّ غير النبي ﷺ^(٨) من إمام للمسلمين^(٩) وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرته، ويكبر كبراً لا يكبر عند غيره [عليه

(١) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٩١/٢ من طريق ابن جرير [الطبري] عن الأعمش. وهو كذلك في تفسيره ١٥٥/٤ بدون جملة القسم: «والله».

(٢) سقطت من (ط).

(٣) وسبق نقله هذا عن ابن عباس في ص ٧٩.

(٤) سقطت من (م).

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ٨٢١/٢، وشرح شواهد الشافية ٤١/٤ والعيني ١٧٦/٢ والأشموني ٢٦٣/١.

(٦) في (ط): أكفرتني أي نسبته.

(٧) هذا صدر بيت للكميث بن زيد عجزه:

وطائفة قالوا مسيء ومذنب

وهو من قصيدة من قصائده الهاشميات أوردها البغدادى في الخزانة ٢٠٧/٢،

٢٠٨ وفيها: بحبهم، بدل: بحبكم.

(٨) سقطت (وسلم) من (ط). (٩) في (م): المسلمين.

السلام] ^(١)، لأن المعاصي تعظم بحضرته، كما قال: (لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ). [الحجرات/٢] فالغلول ^(٢) وإن كان كبيراً، فهو بحضرته عليه السلام أعظم.

قال: وكلهم قرأ: (ولا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران / ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: (قَتَلُوا) مشددة التاء ^(٣).

[قال أبو علي] ^(٤): وجه من قرأ (قَتَلُوا) بالتخفيف أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قَتَلْتُ الْقَوْمَ فَيَصْلُحُ، التخفيف للكثرة، وضربت زيدا ضربة، فيصلح للقلّة. ووجه التثقيل أن المقتولين كثرة ^(٥)، فَحَسُنَ التَّثْقِيلُ، كما قال: (مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ص/٥٠] وفعل يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا في قوله [جلّ وعز] ^(٦) (وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ) [آل عمران/١٧١] في كسر الألف وفتحها، فقرأ الكسائي وحده: (وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ) بكسر الألف وقرأ الباكون: (وَأَنَّ اللَّهَ) بفتح الألف ^(٧).

[قال أبو علي] ^(٨): وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله لا يضيع، فأن معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون، بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم، لأنه إذا لم يُضِعه،

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في (ط): فكذلك الغلول.

(٣) السبعة ص ٢١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): «كثير».

(٨) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ص ٢١٩.

وصل إليهم، فلم يُنْقِصُوهُ، ولم يُنْقِصُوهُ، فَهَذَا مِمَّا يُسْتَبَشَّرُ بِهِ^(١)، كما أَنَّ النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى ذا^(٢) المعنى يؤول، لأنه إذا لم يُضِعْهُ وصل إليهم، فلم ينقصوه، فالأول أشدُّ إبانةً لهذا المعنى. اختلفوا في فتح الياء وضم الزاي، وضم الياء وكسر الزاي من قوله تعالى^(٣): (وَلَا يَحْزُنْكَ) [آل عمران/ ١٧٦].

فقرأ نافع وحده (يُحْزِنُكَ) و (لِيُحْزِنَ) [المجادلة/ ١٠] و (إِنِّي لِيُحْزِنُنِي) [يوسف/ ١٣] بضم الياء، وكسر الزاي في كل القرآن إلا في سورة الأنبياء: (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ) [الآية/ ١٠٣] فإنه فتحها، يعني الياء، وضم الزاي.

وقرأ الباقون في جميع ذلك (يَحْزُنُ) بفتح الياء وضم الزاي في كل القرآن^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): قال سيبويه تقول^(٦): فَتَنَ^(٧) الرجلُ وَفَتَّنَهُ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فَتَنَهُ

(١) في (ط): له. (٤) انظر السبعة ص ٢١٩.

(٢) في (ط): هذا. (٥) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط). (٦) سقطت من (ط).

(٧) كذا الأصل ضبط: فَتَنَ بكسر التاء في المكانين وهو صحيح. والذي في سيبويه ٢٣٤/٢ بفتحها، وفي تهذيب الأزهرى ٣٠٠/١٤: أبو زيد: فَتَنَ الرجلُ يَفْتَنُ فتناً إذا وقع في الفتنة... وقال ابن شميل: يقال: افْتَنَ الرجلُ وافْتَنَ لغتان. وهذا صحيح، [وَأَمَّا فَتَنَهُ فَفَتَنَ، فهي لغة ضعيفة]. وهذا الأخير في التكملة ٢٨٥/٦ وفي كتاب الأفعال للسرقسطي ٥١/٤ وزن فَعَلَ، قال في: /فَتَنَ/: وَفَتَنَ فتناً تحول من حسن إلى قبيح، وَفَتَنَ إلى النساء أراد الفجور بهنَّ، وَفَتَنَ أيضاً فيهما. اهـ. وهذا الضبط لم يذكره القاموس والتاج والصحاح واللسان. والجمهرة. والتكملة. بل جميعهم ضبطه، ضبط شكل، بالفتح.

وَحَزْنُهُ لَمْ تَرِدْ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا وجعلته فاتناً، كما أنك حين قلت: أَدْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ: جَعَلْتُهُ دَاخِلًا، ولكنك أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُ فِيهِ حُزْنًَا وَفِتْنَةً، فَقُلْتَ: فَتْنَتُهُ، كما قُلْتَ: كَحَلَّتُهُ، أي: جَعَلْتُ فِيهِ كُحْلًا، وَدَهْنَتُهُ جَعَلْتُ فِيهِ دُهْنًا، فَجِئْتَ بِفَعْلَتُهُ عَلَ حَدِّهِ^(١). وَلَمْ تُرِدْ بِفَعْلَتُهُ هَهُنَا تَغْيِيرَ قَوْلِهِ: حَزَنَ وَفَتَنَ، وَلَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ أَحْزَنْتُهُ، وَأَفْتَنْتُهُ، وَفَتَنَ مِنْ فَتْنَتُهُ، كَحَزَنَ مِنْ حَزْنَتُهُ. قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ، وَأَحْزَنْتُهُ: أَرَادَ^(٢) جَعَلْتُهُ حَزِينًا وَفَاتِنًا، فَغَيَّرُوا فَعَلَ^(٣).

قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجة نافع في قراءته^(٤) (لِيَحْزُنُنِي) وأما قراءته: (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ) [الأنبياء/ ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحب الأخذ بالوجهين إذ كان كل واحدٍ منهما جائزاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وَعِزَّ]^(٥): (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [آل عمران / ١٧٨] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالياء^(٦)، (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يِيْخْلُونَ) [آل عمران / ١٨٠] و (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) [آل عمران / ١٨٨] (فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ) [آل عمران / ١٨٨] بضم^(٧)

(١) ضبط في سيبويه: حِدَّةٌ.

(٢) في (ط): إذا.

(٣) سيبويه ٢/ ٢٣٤ مع اختصار يسير.

(٤) في (ط): قوله.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) في (م): «ضم».

البَاءِ فِي (يَحْسِبُنَّهُمْ) وَكُلُّهُنَّ بِالْيَاءِ وَكَسَرَ السِّينِ فِي كُلِّ (١) الْقُرْآنِ .
 وَقَرَأْ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ [(وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)
 [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) (٢) [آل عمران/ ١٨٠]
 (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) [آل عمران/ ١٨٨] كُلُّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ (٣)
 (فَلَا تَحْسِبُنَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٨] بِالتَّاءِ وَفَتْحَ الْبَاءِ غَيْرَ أَنَّ نَافِعاً
 كَسَرَ السِّينَ وَفَتْحَهَا ابْنُ عَامِرٍ . وَقَرَأَ حَمْزَةً: (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) . . . فَلَا
 تَحْسِبُنَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٨] بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالسِّينِ وَكُلُّ ذَلِكَ
 بِالتَّاءِ . وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ بِالتَّاءِ إِلَّا
 حَرْفَيْنِ: قَوْلُهُ (٤): (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) [آل
 عمران/ ١٨٠] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨]
 فَإِنَّهُمَا بِالْيَاءِ غَيْرَ أَنَّ عَاصِماً فَتَحَ السِّينَ وَكَسَرَهَا الْكَسَائِيُّ . وَلَمْ
 يَخْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ: (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا) [آل عمران/ ١٦٩]
 أَنَّهُمَا بِالتَّاءِ (٥) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ)
 [آل عمران/ ١٨٠] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ)

(١) فِي (ط): جَمِيعٌ .

(٢) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ (م) وَاسْتَدْرَكَ مِنْ (ط) وَالسَّبْعَةُ .

(٣) وَقَعَ فِي (م) بِالتَّاءِ بَدَلَ الْبَاءِ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (ط) وَمِنْ السَّبْعَةِ . وَالْبَحْرُ
 الْمَحِيطُ ١٣٨/٣ حَيْثُ قَالَ: وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ (لَا يَحْسِبَنَّ) بَيَاءَ الْغِيَةِ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٥) انْظُرِ السَّبْعَةَ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

[آل عمران/ ١٨٨] (فلا يَحْسِبُنَّهُمْ) بضم الباء في (يَحْسِبُنَّهُمْ) وكُلُّهُنَّ بالياء وكسر السين في كُلِّ القرآن.

[قال أبو علي]^(١): (الذين) في هذه الآي في قراءتهما: رفعٌ بأنَّه فاعلٌ يَحْسِبُ، وإذا كان الذي في الآي فاعلاً اقتضى حسب^(٢) مفعولين؛ لأنَّها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعولٍ يسدُّ مسدَّ المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكرُ الحديث والمُحَدَّث عنه نحو: حسبْتُ أن زيدا منطلقاً، وحسبتُ أن تقوم^(٣)، فقوله: (أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) [آل عمران/ ١٧٨] قد سدَّ مسدَّ المفعولين اللذين يقتضيهما يحسبن. وكسرُ إنَّ في قول من قرأ: (يَحْسِبَنَّ) بالياء لا ينبغي، وقد قرىء فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إنَّ» يُتَلَقَّى بها القسمُ كما يُتَلَقَّى بلام الابتداء، ويدخلُ كلُّ واحدٍ منهما على الابتداء والخبر فكسرُ إنَّ بعدَ يَحْسِبَنَّ، وعَلَّقَ عليها الحِسبانَ كما يُعَلَّقُ باللام. فقال: (لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا إِنَّمَا نُمَلِّي) [آل عمران/ ١٧٨] كما قال: (لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا) للآخرة خيرٌ لهم. و(ما) تحتل ضربين أحدهما: أن تكون بمعنى الذي فيكون التقدير: لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أن الذي نمليه خيرٌ لأنفسهم، والآخر: أن يكون (ما نملِي) بمنزلة الإملاء فيكون مصدراً، وإذا كان مصدراً، لم يقتض راجعاً إليه^(٤). وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أن ما نملِي لهم ليزدادوا إثماً، إِنَّمَا نملِي لهم خيراً لأنفسهم. وأمَّا قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين

(١) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): أن يقوم عمرو.

(٢) في (م): حسب.

(٤) في (ط): إليها.

يَخْلُونُ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٠]
 فالذين ييخلون فاعل يَحْسِبَنَّ والمفعول الأول محذوف من (١) اللفظ
 لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شراً له، أي:
 الكذب، فكَذلك: لا يَحْسِبَنَّ الذين ييخلون بما آتاهم الله من
 فضله البخل (٢) هو خيراً لهم، فدخلت (٣) (هو) فصلاً، لأنَّ تقدُّم
 ييخلون بمنزلة تقدُّم البخل، فكأنَّك قلت: لا يَحْسِبَنَّ الذين
 ييخلون البخل هو خيراً لهم. فأما قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُونَ
 بِمَا أُتُوا) [آل عمران/ ١٨٨] (فلا يَحْسِبُنَّهُمْ) فالذين في موضع رفع
 بأنَّه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقع يَحْسِبَنَّ على شيء. قال أبو الحسن لا
 يعجبني (٤) قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنَّه لم يوقعه على شيء،
 ونرى أنَّه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنَّه قد جرى مجرى
 اليمين في نحو: علمَ الله لأفعلنَّ.

ولقد عَلِمْتُ لتأتين منيتي (٥)

وظننتُ لَيْسَبَقْنِي، (وظنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ)
 [فصلت/ ٤٨] فكما أنَّ القسم لا يُتَكَلَّمُ به حتى يُعَلَّقَ بِالْمُقَسَّمِ
 عليه، كذلك ظننت وعلمت، في هذا الباب.

وأيضاً فإنَّه قد جرى في كلامهم لغواً، وما جرى [في

(١) في (ط): في. (٢) كذا في (م) وفي (ط): «هو البخل».

(٣) في (ط): «فدخل». (٤) في (ط): لا تعجبني.

(٥) صدر بيت للبيد عجزه: إِنَّ المنايا لا تطيش سهامها.

انظر الكتاب ٤٥٦/١ والخزانة ١٣/٤ وهو من شواهد شرح أبيات المغني
 ٢٣٢/٦ وأما رواية البيت في ديوانه ص ١٧١ والقوائد السبع الطوال ص

كلامهم] ^(١) لغواً لا يكون في حكم الجُمْلِ المفيدة، ومن ثمَّ جاء نحو:

وما خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَا مِنْ مَوَدَّةٍ

عِرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا ^(٢)

إنما هو وما أبقي بيننا، وكذلك ^(٣) قال الخليل: تقول: ما رأيتُهُ يقول ذاك إلاَّ زيداً، وما أظنه يقول ذاك إلاَّ عمرو، فهذا يدلُّك ^(٤) أنك انتحيت على القول، ولم تُرد أن تجعل زيداً موضع فعلك كضربتُ وقتلتُ. ولذلك لم يُجر الشرط مجرى الجُمْلِ في نحو: إن تفعل، لأنَّ الشرط بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه، ولذلك فُصل بالشرط بين أمَّا وجوابها في نحو ^(٥) (وأمَّا إنَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ) [الواقعة / ٩١] ولو كان بمنزلة الجُمْلِ لم يَجْز به الفصل. ووجه قول ابن كثير وأبي عمرو في أن لم يُعَدَّيَا حَسِبْتُ إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما أن يحسب في قوله: (فلا تحسبتهُم بمفازة من العذاب) [آل عمران / ١٨٨] لَمَّا جُعِلَ بدلاً من الأول،

(١) زيادة من (ط).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه / ١٥١ والبحر المحيط ١٣٧/٣ مصحفاً، واللسان

(سنف). قال شارح ديوانه:

المذاكي من الخيل: التي قد بلغت أسنانها، المسنِّفات: المتقدِّمات، القلائص: الإبل، وكانوا في غاراتهم يركبون الإبل ويسوقون أمامها الخيل فلا يركبونها إلاَّ إذا قاربوا موضع الغارة حتى لا يتعبوها، لينزلوا بها إلى القتال موفورة النشاط. وجاء في طرة (ط) تعليق على كلمة المسنِّفات فيما يظهر نصه: «بالكسر المتقدمات وبالفتح: المشدودات بالسَّنَاف» اهـ. والسَّنَاف (في اللسان): خيط يشد من حقب البعير إلى تصديره، ثم يشد إلى عنقه إذا ضم.

(٣) في (م): ولذلك.

(٤) في (ط): يدلُّك على. (٥) في (ط): نحو قوله تعالى.

وَعُدِّي إِلَى مَفْعُولِيهِ اسْتَغْنَى بِهِمَا عَنْ تَعْدِيَةِ الْأَوَّلِ^(١) إِلَيْهِمَا، كَمَا اسْتَغْنَى فِي قَوْلِهِ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ^(٢)

بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما^(٣)
فإن قلت: كيف يستقيم، تقديرُ البَدَلِ في قوله: (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا... فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ) [آل عمران / ١٨٨].

وقد دخلت الفاء بينهما^(٤) ولا يدخلُ بين البَدَلِ والمَبْدَلِ منه الفاء؟ فالقولُ أَنَّ الفاءَ زائدة، يدلُّك على أَنَّها لا يجوز أن تكون التي تدخلُ على الخبر، أَنَّ ما قبل الفاء ليس بمبتدأ، فتكون الفاء خبره، ولا تكون العاطفة لأنَّ المعنى: لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا أَنفُسَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ. فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف لأنَّ الكلام لم يستقل بعد؛ فيستقيم فيه تقدير العطف.

فأما قوله: (فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ) فَإِنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ يَحْسِبُنَّ^(٥) تَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِهِ، وَحُذِفَتْ وَاوُ الضَّمِيرِ لِدُخُولِ النَّونِ

(١) في (م): الأولى.

(٢) البيت للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ مِنْ قَصَائِدِهِ الْهَاشِمِيَّاتِ. انظر الخزانة ٢٠٨/٢، ٥/٤ والعيني ٤١٣/٢ والمحتسب ١٨٣/١ والهمع ١٥٢/١ والدرر ١٣٤/١ والبحر المحيط ١٣٧/٣.

(٣) في (م): إليها.

(٤) في (م): «فيها» وما أثبتناه من (ط) أوجه.

(٥) في (ط): «يحبسون» جاء بها على أصل الفعل قبل توكيده بالنون التي توجب في مثل هذه الحالة حذف وَاوِ الجماعة، والمؤدَّى واحد.

الثقيلة. فإن قلت: هَلَّا لم يحذف الواو من يَحْسِبُونَ، وأثبتها كما ثبتت في: تُمَوِّدُ الثوبُ، و(أتحاجوني) [الأنعام/ ٨٠] ونحو ذلك، مما يَثْبُتُ^(١) فيه التقاء الساكنين لما في الساكن الأول من زيادة المدّ التي تقوم مقام الحركة؛ فالقول فيه أنه حذف كما حذف مع الخفيفة، ألا ترى أنك لو قلت: لا يَحْسِبُ^(٢) زيداً ذاهباً، لزمك الحذف، فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا^(٣). وقوله: (بمفازة من العذاب) في موضع المفعول الثاني وفيه^(٤) ذكر للمفعول الأول. وفعلُ الفاعل في هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظَنَنْتَنِي أَخَاهُ، لأنَّ هذه الأفعال لَمَّا كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت إنَّ وأخواتها في دخولهنَّ على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما وذلك قولك] ^(٥): ظَنَنْتَنِي ذاهباً، كما تقول: إِنِّي ذاهبٌ. ومما يدلُّك على ذلك قُبْحُ دخول اليقين^(٦) عليها، لو قلت: أَظُنُّ نفسي تفعل كذا لم يَحْسُنْ كما يَحْسُنْ أَظُنُّني فاعلاً.

قال: وقرأ نافع وابنُ عامر: (ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا) (ولا يحسبن الذين يَبْخُلُونَ) [آل عمران/ ١٨٠] (.. وَيَفْرَحُونَ) [آل عمران/ ١٨٨] كلُّ ذلك بالياء. (فلا تحسبنَّهُم) بالتاء وفتح الباء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) شدد النون في (ط) وهو سهو من الناسخ لأنَّ أبا علي يمثل للنون الخفيفة.

(٣) في (ط): في هذا.

(٤) في (م): «ففيه» وما أثبتناه من (ط).

(٥) (م): «كدخولها على الأفعال عليهما وذلك قول ..» وما أثبتناه من (ط) أجدد بالصواب.

(٦) في (ط): «النفس» بدل «اليقين».

قراءتهما في ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقد مرَّ^(١) القول فيها إلّا في قوله: (فلا تحسبنهم) بالتاء وفتح الباء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسابان في قوله: (ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا) محذوفان، لدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البدل، كما جاز البدل في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

قال: وقرأ حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا) (ولا تحسبن الذين يفرحون) (فلا تحسبنهم) بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء^(٢).

قوله: (الذين كفروا) في موضع نصب بأنه المفعول الأول. والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذاً فتح إن في^(٣) قوله: (ولا تحسبن الذين كفروا إن ما نملي لهم)، لأن إملاءهم لا يكون إياهم. فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح في أن، وتجعله بدلاً من (الذين كفروا) كقوله: (وما أنسانيه) إلّا الشيطان أن أذكره [الكهف/٦٣] وكما كان أن من^(٤) قوله: (وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) [الأنفال/٧]. بدلاً من (إحدى الطائفتين) [٥] قيل: لا يجوز ذلك لأنك إذا أبدلت أن من الذين كفروا، كما أبدلت أن من إحدى الطائفتين لزمك أن تنصب خيراً على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث

(١) في (ط): وقد قُدم.

(٢) السبعة ص ٢٢٠.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (ط): في.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (م).

كان المفعول الثاني : لتحسبنَّ وقيل : إنه لم ينصبه أحدٌ . فإذا لم يُنصبَ علمتَ ^(١) أنَّ البدل فيه لا يصح ، فإذا لم يصح البدل [لم يجز فيه إلَّا كسرُ إنَّ] ^(٢) (ولا تحسبنَّ الذين كفروا إنَّ ما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم) على أن تكون إنَّ وخبرها في موضع المفعول الثاني من تحسبنَّ . فأما قوله : (لا تحسبنَّ الذين يفرحون بما أتوا) [آل عمران / ١٨٨] فحذف المفعول الذي يقتضيه تحسبنَّ ؛ لأنَّ ما يجيء من بعدُ من ^(٣) قوله : (فلا تحسبنَّهم بمفازةٍ من العذاب) يدلُّ عليه ، ويجوز أن تجعل (تحسبنَّهم) بدلاً من (تحسبنَّ) ، كما جاز أن تجعل (يحسبنَّهم) بدلاً من (يحسبنَّ الذين يفرحون) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاتفاق فعلي الفاعلين ^(٤) . وقد قدَّما أنَّ الفاء زائدة ، والقول فيها أنَّها لا تخلو من ^(٥) أن تكون للعطف ، أو للجزاء ، أو زائدة ، فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملةً على جملة ، أو مفرداً على مفردٍ ، وليس هذا موضعُ العطف ، لأنَّ الكلام لم يتم ، ألا ترى أنَّ المفعول الثاني لم يُذكرَ بعدُ؟ ولا يجوز أيضاً أن تكون للجزاء كالتي في قوله : (وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل / ٥٣] ونحوها ، لأنَّ تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل ، لأنَّ أصلها أن تدخل في الجزاء ، وهي جملة خبر ، وليس ما دخلت عليه الفاء في الآية بجملة ، إنَّما هو فضلة ، ألا ترى أنَّ مفعولي حسبتُ فضلة؟ فإن قلت : إنَّ أصلهما أن يكونا خبراً . فإنَّ

(١) في (ط) : علم .

(٢) في (ط) : «لم يجز إلَّا الكسر ، كسرُ إنَّ» .

(٣) في (ط) : في .

(٤) في (ط) : فعل الفاعلين .

(٥) سقطت من (ط) .

ذلك الأصل قد زال بكونهما فضلةً، كما زال في قولك: ليت الذي في الدار مُنْطَلِقٌ، عن أن يكون خبراً بدخول ليت، وكذلك قد زال بدخول حسبتُ عليهما أن يكون جملةً، ويدلُّك على ذلك أنك تقول: حسبتُ زيدا اليومَ منطلقاً. فَتَفْصِلُ بينهما باليوم الذي هو ظرفُ حسبتُ، ولو كان الكلامُ باقياً على ما كان عليه قبل دخولِ الظنِّ، لم يَجْزُ أن تفصل بينهما بأجنبي منهما، فإذا لم يجز أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنها زائدة قال:

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

قال: وقرأ عاصمٌ والكسائي: كلُّ ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين ييخلون)، (ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا) فإنَّهما بالياء، غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي.

قد تقدّم القول في (ولا يَحْسِبَنَّ الذين ييخلون) فأما قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا) أنما نُملِي لَهُمْ [آل عمران/ ١٧٨] فالوجه فتح أن لأنها تسدُّ مسدَّ المفعولين، كما سدَّ الفعلُ والفاعلُ مسدَّهما لما جرى ذكرهما في الصلة في نحو قوله: (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت/ ٢٩].

(١) عجز بيت للنمر بن تولب صدره:

لا تجزعي إن منفساً أهلكتهُ

سبق في ٤٤/١.

وجاء هنا على حاشية (م): «ولم يذكر حجة حمزة في: «لا تحسبنَّ الذين ييخلون» بالياء، ولا كيف يكون تقديرها؟»

قلت: الملاحظ أن قراءة حمزة التي أشار إليها بالحاشية هي بالتاء لا بالياء، ومع ذلك فإن أبا علي احتجَّ للقراءتين بما فيه المأرب. انظر ما تقدم ص ٩٨ - ٩٩.

قال: ولم^(١) يختلفوا في قوله: (ولا تَحَسَبَنَّ الذين قُتِلُوا)
[آل عمران / ١٦٩] أنها بالتاء قوله^(٢): (تَحَسَبَنَّ) مسندٌ إلى
الفاعل المخاطب، والذين قُتِلُوا المفعول الأول، والمفعول الثاني
قوله: أمواتاً. فقد استوفى الحسبانُ فاعله ومفعوليه.

اختلفوا في فتح الياء والتخفيف وضمها والتشديد من قوله
عز وجل^(٢): (حتى يَمِيزَ) [آل عمران / ١٧٩] و (لَيَمِيزَ اللَّهُ
الْخَبِيثَ) [الأنفال / ٣٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (حتى
يَمِيزَ) و (لَيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ) بفتح الياء والتخفيف. وقرأ حمزة
والكسائي (حتى يُمِيزَ) و (لَيُمِيزَ اللَّهُ) بضم الياء والتشديد^(٣).

[قال أبو علي^(٤): قال يعقوب: مِرْزَه، فلم يَنْمِرْ، وَزِلْتهُ
فلم يَنْزَلْ، وأنشد أبو زيد^(٥):

(١) في (م): «لم».

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) انظر السبعة ص ٢٢٠.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) البيت لمالك بن الرِّيب أول أبيات أربعة له في النوادر ص ٢٨٥ (ط: الفاتح)
وفي الأغاني ٢٢ / ٣١١ من قصيدة طويلة يقع البيت الشاهد السابع منها.
ويروى في النوادر: «شَرُّ عدوته... ولا بَعْلًا» وفي الأغاني: «... شر عدوته
رقدت لا مثبتاً ذعراً ولا بعلاً» قال في النوادر. مسياً: «أراد مسياً فقدم الهمزة
وهي لغة كما يقال: رأني وراءني... قال أبو الحسن: أما روايتهم (لا مسياً)
وتفسيرهم لها على تقديم الهمزة فقد صدقوا في ترتيب اللفظ وسهوا عن
المعنى؛ لأنَّ مسياً لورد إلى أصله فقليل، وإن لم يكن شعراً: لا مسياً ذعراً؛
لم يكن له معنى وإن كان قد يجوز على وجه بعيد: لا مسياً للذعر وذلك أنه =

لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَزَمَتِهِ
وَأَنْمَزْتُ لَا مُسَيِّئًا^(١) ذُعْرًا وَلَا وَجَلًا

[مسيئاً من قول ذي الرُّمَّة^(٢)]:

... بعيدُ السَّأو مهيوم

والسَّأو: هو الهمة.

تقول: لا أذعر ولا أهم بالذعر. فَمِزْتُ وَمَيَّزْتُ لغتان^(٣)، وليس مَيَّزْتُ بمنقولٍ من مِزْتُ كما أنَّ عَزَمَتُهُ منقولٌ من غَرَمَ، يدلُّك على ذلك أنَّه لا يخلو تضعيفُ العين في مَيَّزَ من أن يكون لغةً في ماز، أو يكون تضعيفُ العين لنقل الفعل، كما أنَّ الهمزة في أَقَمْتُهُ له، فالذي يَدُلُّ على أنَّه ليس للنقل، كما أنَّ عَزَمَتُهُ للنقل، أنَّه لو كان للنقل للزَمَ أن يتعدَّى مَيَّزْتُ إلى مفعولين، كما أنَّ غَرَمْتُ يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: غَرَمْتُ زيداً مَالاً. وفي أنَّ مَيَّزْتُ لا يتعدَّى إلى مفعولين إلاَّ بحرف جرٍ نحو قولهم^(٤): مَيَّزْتُ

= إذا فزع فقد أساء عند نفسه... والذي قرأناه في شعر مالك بن الربيع: «وانحزْتُ لا مونساً ذُعْرًا» وهذا لا طعن عليه ولا مَوْؤنة فيه». والبعلُ: المتحير.

(١) في (ط): مسيئاً وهو تحريف من الناسخ.

(٢) في ديوانه بشرح الأصمعي ٣٨٢/١ من قصيدة طويلة يقع البيت الحادي عشر منها وتتمته:

كأنني من هوى خرقاء مُطَرَفٌ دامي الأظـل ...

قال في شرحه: بعير مطرف: اشترى طريفاً، لا من بلاد القوم.. فهو يحن إلى ألافه ويشتاق. مهيوم، أي: به هيام، وهو داء يأخذ الإبل شبيه بالحمى.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م) واستدرك من (ط).

(٤) ما بين المعقوفين جاء في (ط) قبل قوله: أنشد أبو زيد السابق.

(١) في (ط): قولك.

متاعك بعضه من بعض، دلالة بيّنة على أنّ تضعيف العين ليس للنقل. ومثل مَيَّزْتُ في أنّ التضعيف فيه ليس للتعدية إنّما هو لغير هذا المعنى، الهمزة في قولهم: أَلْقَيْتُ ألا ترى أنّ الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من فَعَلَ إلى أَفَعَلَ ليزيد في الكلام مفعول؟ إنّما أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت، ولو كان منقولاً من لَقِيَ لَتَعَدَّى إلى مفعولين؛ لأنّ لقي يتعدّى إلى مفعول في قولك: لقيت زيدا، ولو كانت الهمزة في أَلْقَيْتُ للنقل لَتَعَدَّى إلى مفعولين. وفي قولهم: أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض وتعدّيه إلى المفعول الثاني بالجارّ دلالة على أنّ أَلْقَيْتُ ليس للنقل^(١) من لقي، وأنّ أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت في تعدي أَلْقَيْتُ إلى مفعول واحد كما أنّ أسقطت يتعدّى إلى مفعول واحد، ولا يتعدّى إلى مفعول ثانٍ، إلّا بحرف الجرّ، كما أنّ أسقطت لا يتعدّى إلى مفعول ثانٍ إلّا بحرف الجرّ، كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض. ومثل مَيَّزْتُ في أنّ التضعيف فيه ليس للتعدي قولهم: عَوَّضَ، فالتضعيف فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من عاض، لتعدّى إلى ثلاثة مفعولين لأنّ عاض يتعدّى إلى مفعولين يدلّك على ذلك ما أنشده الأصمعي:

عاضها الله غلاماً بعد ما

شابت الأصداع والضرس نقذ^(٢)

(١) في (ط): بنقل والمؤدى واحد.

(٢) البيت من شواهد شرح أبيات المغني ٦٥/٧ وهو في إصلاح المنطق ص ٤٩ والمشوف المعلم ٧٨٦/٢ والخصائص ٧١/٢، والصحاح واللسان والتاج (نقد) اهـ.

قال البغدادي وهذا البيت لم أقف على قائله ولا على تتمته، والله أعلم.

وتقول: عَوَّضْتُ زَيْدًا مَالًا، فَعَوَّضَ وَعَاضَ لَغْتَانِ كَمَا أَنَّ مِيزَ وماز لغتان، كُلُّ واحدٍ منهما في معنى الآخر، ليس عَوَّضَ مَنْقُولًا من عَاضَ، كَمَا أَنَّ مِيزَ ليس بِمَنْقُولٍ من مَاز. وإذا كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَكَلَّتَا الْقِرَاءَتَيْنِ حَسَنَةً، لِأَنَّ مَازَ فَعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ مِيزَ كَذَلِكَ. وَلَقَوْلُهُمْ: مَازَ مِنَ الْمِزْيَةِ أَنَّ أَكْثَرَ الْقُرَاءَةِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةُ الْقِرَاءَةِ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [آل عمران/ ١٨٠] بالياء وقرأ الباقون بالتاء^(١).

[قال أبو علي]^(٢): القول في ذلك أَنَّ من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: (سَيُطَوَّقُونَ) [آل عمران/ ١٨٠] (وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [آل عمران/ ١٨٠] مِنْ مَنَعِهِمُ الْحَقُوقَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَيَجَازِيهِمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قرأ بالتاء فَلأَنَّ قَبْلَهُ خُطَابًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ) [آل عمران/ ١٧٩] وَاللَّهُ بِعَمَلِكُمُ الْمَرْضِيِّ خَبِيرٌ^(٣) فَيَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ، فَالغِيبَةُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخُطَابِ.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ) [آل عمران/ ١٨٤] بالباء وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون: (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) بغير باءٍ [في الزبر]^(٤) وكذلك هي^(٥) في مصاحفهم^(٦).

(١) السبعة ص ٢٢٠.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) سقطت: «هي» من (ط).

(٦) السبعة ص ٢٢١.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) أَنَّ الواو قد أغنت عن تكرير العامل، ألا ترى أنك إذا قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، أَشْرَكْتَ الواوَ عَمَرًا فِي الْبَاءِ، فَأَنْتَ عَنْ تَكْرِيرِ الْبَاءِ مُسْتَغْنٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو: فَالْوَاوُ: قَدْ أَشْرَكْتَ عَمَرًا فِي الْمَجِيءِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ حُرُوفِ الْعَطْفِ. وَوَجْهُ قَوْلِ ابْنِ عَامِرٍ أَنَّ إِعَادَةَ الْبَاءِ، وَإِنْ كَانَ^(١) مُسْتَغْنًى عَنْهَا فَإِنَّهُ لَضَرْبٌ مِنَ التَّكْيِيدِ، وَلَوْ لَمْ يَكْرُرْ لَاسْتَغْنَى بِإِشْرَاكِ حَرْفِ الْعَطْفِ فَمِمَّا جَاءَ عَلَى قِيَاسِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ قَوْلُ رُوْبَةَ: يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبُخْدِنِ^(٢).

فكرر الدار ولو قلت: دار زيد وعمرٍو، لأشْرَكْتَ الحرف^(٣) فِي الْأَسْمِ الْجَارِ كَمَا تُشْرِكُ بِالْبَاءِ، فَكَمَا كَرَّرَ الدَّارَ كَذَلِكَ كَرَّرَ الْبَاءَ، وَالدَّارُ فِي شَعْرِ رُوْبَةَ [دَار^(٤)] وَاحِدَةٌ لِهَمَّا. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

أَمَّا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَتِقِينَ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ^(٢)

وَكَلَّا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ عَرَبِيٌّ.

(١) فِي (ط): كَانَتْ.

(٢) سَبَقَتِ الْأَشْطَارُ الثَّلَاثَةُ - وَهِيَ مِنْ قَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ - فِي ٢٥٧/١ وَالشُّطْرُ الْأَوَّلُ فِي سَبِيوِيهِ ٣٠٥/١.

(٣) فِي (ط): «الْوَاوُ» وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى، لِأَنَّهُ سَبَقَ ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «بِإِشْرَاكِ حَرْفِ الْعَطْفِ».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ط).

اختلفوا^(١) في قوله تعالى^(٢): (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا، وَقَتْلُهُمْ
الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ.. ونقول) [آل عمران/ ١٨١] في الباء والنون
والرفع والنصب.

فقرأ حمزة وحده: (سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا) بالياء، (وَقَتْلُهُمْ) رفعاً
(ويقول) بالياء. وقرأ الباقون: (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) بالنون (وَقَتْلُهُمْ)
نصباً، (ونقول) بالنون^(٣).

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ (سَنَكْتُبُ) أن قبله: (لقد
سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير) [آل عمران/ ١٨١] فالنون
ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: (بل الله مولاكم) [آل
عمران/ ١٥٠] ثم قال: (سنلقي) [آل عمران/ ١٥١] ولو قرئ:
(سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا) بالياء لكان في الأفراد كقوله: (وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ
الرُّعْبَ) [الأحزاب/ ٢٦] وقوله: (كُتِبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّا أُنسًا
[المجادلة/ ٢١] وقوله: (ونقول) [آل عمران/ ١٨١] معطوف
على سَنَكْتُبُ. ووجه قول حمزة: (ويقول) أن معنى سَيُكْتُبُ،
سَيُكْتُبُ^(٤)، كما أن معنى: (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ) [الحج/ ٤]
كُتِبَ، وَيُقَوَّى سَنَكْتُبُ قَوْلُهُ: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا) [المائدة/ ٤٥].
وأما رفع حمزة (وَقَتْلُهُمْ) [آل عمران/ ١٨١] فَلأنَّ عَطْفَهُ عَلَى (مَا
قَالُوا) وهو في موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به.

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤) في (ط): سَتَكْتُبُ.

ومن قال: (وَقَتْلَهُمْ) فَنَصَبَ حَمْلَهُ عَلَى (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) وهو في موضع نصبٍ بأنه مفعولٌ به.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وعز]: ^(١) (لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) [آل عمران/ ١٨٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالتاء فيهما ^(٢).

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء قوله ^(٣): (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ) [آل عمران/ ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) [البقرة/ ٨٣] وقد تقدّم القول في ذلك.

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حُمِلَ عَلَى الغيبة لأنهم غَيَّبُوا. [وقد تقدم القول في ذلك] ^(٤).

واختلفوا في قوله: (وَقَاتِلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] (وَقُتِلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل، وتأخيرهِ والتشديد والتخفيف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا) مشددة التاء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٢١.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا) خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَقُتِلُوا، وَقَاتِلُوا). يبدأ أن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة، غير أن ابن كثير وابن عامر شددوا في التوبة^(١).

قال أبو علي: تقديم (قَاتِلُوا) على (قُتِلُوا) حسن؛ لأن القتال قبل القتل، والتشديد حسن لتكرار القتل، فهو مثل (مُفَتَّحَةٌ لَهُمُ الأبوابُ) [ص/٥٠]. ومن خفف فقال: (وَقُتِلُوا) فإن فعلوا يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة. ومن قرأ: (قُتِلُوا وقَاتِلُوا) كان حسناً، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة. ووجه قول من قرأ (قُتِلُوا وَقَاتِلُوا) أن يكون لمّا قُتِلَ منهم قَاتِلُوا ولم يَهْنُوا ولم يَضْعُفُوا للقتل الذي أوقع بهم، كما قال: (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران/١٤٦].

قال [أحمد]^(٢): وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (مع الأبرار) [آل عمران/١٩٣] و (من الأشرار) [ص/٦٢] و (ذات قرار) [المؤمنون/٥٠] وما كان مثله بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح. وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سُلَيْم بن عيسى الحنفي عن حمزة أنه كان يُشِمُّ

(١) السبعة ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) سقطت من (ط).

الراء الأولى من قوله: ذات قرارٍ، والأشرارِ، وما كان مثل ذلك الكسر من غير إشباع^(١).

قال أبو علي: الإمالة في فتحة الراء حسنة، لأن الراء المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلي في قولهم: قارب وطارد، وقادر، فإذا غلبت المستعلي فأن تغلب الراء المفتوحة أجدر لأنه لا استعلاء في الراء، إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يمل فلأن كثيراً من الناس لا يميل^(٢) شيئاً من ذلك.

[آخر الكلام في سورة آل عمران]^(٣)

[سورة النساء]^(٤)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٥)

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله تعالى^(٦):
(تَسَاءَلُونَ بِهِ) [النساء / ١].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (تَسَاءَلُونَ) مشددة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (تَسَاءَلُونَ) مخففة.

(١) انظر السبعة ص ٢٢٢.

(٢) في (ط): لا يميلون.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٤) كذا في (ط)، وسقطت من (م).

(٥) في (م): بسم الله.

(٦) سقطت من (ط).

واختُلِفَ عن أبي عمرو، فروى علي بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه، والواقدي^(١) عن عدي بن الفضل^(٢)، وخارجة بن مُصْعَب^(٣) عنه: (تَسَاءَلُونَ) مخففةً. وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه: (تَسَاءَلُونَ) مشددةً وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد. وقال عباس عنه: إن شئت خَفَّفْتَ، وإن شئت شَدَّدْتَ قال: وقراءته التخفيف^(٤).

قال أبو علي: من ثَقَّلَ (تَسَاءَلُونَ) أراد: تَسَاءَلُونَ فأدغم التاء في السين، وإدغامها في السين حسنٌ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس. ومن خَفَّفَ فقال: (تَسَاءَلُونَ)، حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروفٍ متقاربةٍ، فأعلَّها بالحذف، كما أعلَّ^(٥) بالإدغام في قول من قال: تَسَاءَلُونَ، وإذا اجتمعت المتقاربة خَفَّفْتَ بالحذف والإدغام

(١) محمد بن عمر بن واقد أبو عبد الله الواقدي المدني ثم البغدادي. روى القراءة عن نافع بن أبي نعيم وعيسى بن وردان وغيرهما، وروى الحروف عن عدي بن الفضل عن أبي عمرو مات سنة ٢٠٩ هـ. (طبقات القراءة ٢/٢١٩).

(٢) عدي بن الفضل أبو حاتم البصري. روى الحروف عن أبي عمرو، وحدث عن مالك بن أنس روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدي. كذا ذكر الحافظ أبو عمرو الداني (طبقات القراءة ١/٥١١).

(٣) خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. توفي سنة ثمان وستين ومائة (طبقات القراءة ١/٢٦٨).

(٤) السبعة ٢٢٦ وفيه وقرأته بالتخفيف.

(٥) في (ط): أعلها.

والإبدال^(١). فالإبدال كقولهم: طُسْتُ، أبدلت من السين الثانية التاء^(٢) لتقاربهما واجتماعهما في الهمس، قال العجاج:

أَنْ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ^(٣)

وأنشد أبو عثمان:

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيُّلِي قَسٌّ
أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌّ
حَنٌّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ^(٤)

(١) في (ط): وبالإدغام وبالإبدال.

(٢) في (ط): تاء.

(٣) الرجز لرؤبة لا للعجاج وهو في ديوانه في مجموع أشعار العرب ص ٢٣ من أرجوزة قالها في نفسه أولها:

يَا بِنْتُ عَمْرٍو لَا تَسْبِي بِنْتِي حَسْبِكَ إِحْسَانُكَ إِنْ أَحْسَنْتِ
وَفِي اللِّسَانِ (طس).

(٤) نسبها للعجاج في البحر المحيط ١٥٦/٣ وهي في ملحق ديوانه ٢٩٥/٢ نقلاً عن البحر المحيط. وبدون نسبة في الفاضل للمبرد ١٩ وسر صناعة الإعراب ١٧٢/١ وشروح سقط الزند ١٣٧٣/٣. والفرق بين الحروف الخمسة ٥٨١ (من منشورات دار المأمون للتراث) واللسان طسس، قسس وفي سفر السعادة ٣٤٩/١ مع بيت سابق لها وهو:

جَارِيَّةٌ مِنْ آلِ عَبْدِ شَمْسٍ

وَالْقَسَّ: هو رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وقيل هو الكيس العالم، والقسيس كالقَسِّ، والجمع قساوسة على غير قياس وقسيسون. وفي التنزيل: (ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً) [المائدة/٨٢] والأَيُّلِيّ والأَيُّلُ: صاحب الناقوس الذي ينقُس النصارى بناقوسه يدعوهم به إلى الصلاة. اللسان (أبل).

والهيكل: معبد النصارى فيه صورة مريم، ومندس: مدفون. وطسّ: قال في =

واختلفوا^(١) في نصب الميم وكسرها من قوله (جلّ وعز)^(٢): (والأرحام) [النساء/ ١].

فقرأ حمزة وحده: (والأرحام) بالخفض.

وقرأ الباكون: (والأرحام) نصباً^(٣).

قال أبو علي: من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: (واتَّقُوا)، التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحام أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

وأما من جرّ الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار

= سفر السعادة: طسّ: هو فارسي الأصل. قال أبو عبيدة: ومما دخل في كلام العرب: الطست.. قال الفراء: وطيء تقول: الطُست، وغيرها يقول: الطسّ، قال: وهم الذين يقولون: لُصت - يعني طيئاً - وغيرهم يقول: لَصُ، والجمع عندهم: لصوت وطسوت... وأنشد الرجز. ومثل ذلك ورد في اللسان عن الأزهري (طسس) والحنين: الشديد من البكاء والطرب، وقيل: هو صوت الطرب كان ذلك عن حزن أو فرح. وقالوا: لا أفعل ذلك حتى يحن الضب في إثر الإبل الصادرة، وليس للضب حنين إنما هو مثل، وذلك لأن الضب لا يرد أبداً، والطست تحن إذا نُقِرَت على التشبيه (اللسان: حَن).

(١) في (ط): اختلفوا. بغير واو.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٢٦.

عَوْضاً مما كان متصلاً باسم نحو غلامِهِ وغلَامِكَ، وغلَامِي، من التنوين فَقَبِحُ أن يعطفَ عليه كما لا تَعْطَفُ الظاهرُ على التنوين. ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حَذْفُهُم الياء من^(١) المنادى المضاف إليه^(٢) كحذفهم التنوين، وذلك قولهم: يا غلام، وهو الأكثرُ من غيره في الاستعمالِ وجهةً^(٣) الشبه بينهما أنه على حرف، كما أن التنوين كذلك، واجتماعهما في السكون، وأنه لا يُوقَف على اسم^(٤) منفصلاً منه، كما أن التنوين كذلك، فلما اجتمعا في هذه المعاني جعل بمنزلته في الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قَبِحَ أيضاً عطفُ الظاهرِ المجرور على الظاهرِ المجرور^(٥)، لأنه أيضاً عوضٌ من التنوين وفي محله؟ فالقول في ذلك: أن المضمّر أذهبُ في مشابهةِ التنوين من المَظْهَر، ألا ترى أنه لا ينفصلُ من الاسم، كما أن التنوين لا ينفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلام دون تمامها، وليس الظاهرُ كذلك، ألا ترى أنه قد يَفْصَلُ بين المضاف والمضافِ إليه إذا كان المضافُ إليه ظاهراً بالظروفِ وبغيرها^(٦) نحو:

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط): إليها.

(٣) في (ط): ووجه.

(٤) في (ط): الاسم.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): بالظرف وبغيره.

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بَنًا -
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ^(١) الْفَرَارِيحِ^(٢)

ونحو:

... مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَثَائِنِ^(٣)

(١) في (ط): «أصوات».

(٢) يريد كأن أصوات أواخر الميس أنقاض - أي: أصوات الفراريج من إيغالهن بنا والإيغال: المضي والإبعاد، يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعده، والميس: الرجل، والميس: شجر تعمل منه الرحال. والأواخر جمع آخرة، وهي آخرة الرجل، وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب، ويقال فيه: مؤخر الرجل. والفراريج جمع فروجة وهي صغار الدجاج، يريد: أن رجالهم جدد، وقد طال سيرهم، فبعض الرجل يحك بعضاً، فتصوت مثل أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرجل، ومن إيغالهن: من للتعليل والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢ والخزانة ١١٩/٢ وروايته، أنقاض كما في (م)، وعند سيبويه ٩٢/١، ٣٤٧ والمقتضب ٣٧٦/٤ والإنصاف ٤٣٣/٢ وابن يعيش ١٠٣/١ و ١٠٨/٢ و ٧٧/٣ وشروح سقط الزند ١٥٣٣/٤ والموشح ٢٩٢ برواية «أصوات» بدل «أنقاض» كما في (ط)، وهما بمعنى.

(٣) قطعة من بيت للطرماح وتماه:

يُطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَثَائِنِ
الأصل: قَرْع الْكَثَائِنِ الْقِسِيِّ، ففصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول وهو القسي. والبيت من قصيدة يصف فيها بقر الوحش (ديوانه ١٦٩). قوله: يطفن؛ بضم الياء من أطاف به إذا ألم به وقاربه، ويجوز أن يكون بفتح الياء من الطواف. والحوزي: المتوحد، وهو الفحل منها، وهو من حزت الشيء إذا جمعته أونحيته (الأزهري: حاز) قال العيني: الحوزي ههنا: الثور الذي يجعله بقر الوحش رأساً لهن يتبعنه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوشهن ويحميهن عن يقصدهن من بني آدم وغيرهم. والمراتع: مواضع الرتع، وأراد بالبوادي: البوادر =

فليس المضمّر في هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا
عطف الظاهر عليه، لأن المعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً
للمعطوف عليه، ألا تراهم قالوا:
ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعَزَّةٌ
وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عُلْقَمًا^(١)

لَمَّا كَانَ أَسْوَأُ فَعَلًّا، وما قبله اسمٌ، أَضْمَرَ أَنْ لِيُعْطِفَ شَكْلًا

= (٤٦٤/٣) وهي جمع بادرة وهي ما يظهر عند الغضب. وقد تكون «بواديه» بكسر
الباء، أي بالوادي الذي هو فيه. وقوله: من قرع القسي الكنائن، أي: من تعرض
الصياد له.

وقبل البيت:

يَخَافَتُنْ بَعْضَ الْمَضْغِ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى وَيُنْصَتُنْ لِلْسَّمْعِ انْتِصَاتَ الْقَنَاقِنِ
وَالْقَنَاقِنُ: البصير باستنباط المياه، وجمعه قَنَاقِنُ - بفتح القاف - (الأزهري
٢٩٣/٨ وأنشد البيت).

وانظر الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، والخزانة ٢٥٢/٢ عرضاً
والعيني ٤٦٢/٣، والتهذيب ١٧٨/٥ (حاز) واللسان (حوز).

(١) البيت للحصين بن الحمام، شاعر إسلامي من الصحابة، كان سيداً شاعراً
وفياً. وكان يقال له: مانع الضيم. وهو من مفضلية برقم ١٢ ويقع الثامن عشر
فيها، وروايته: «من رزام بن مازن» بدل «أعزة». ورزام: هو ابن مازن بن
ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وسبيع هو ابن عمرو بن فتيّة. وعلقم: ترخيم
علقمة بن عبيد بن عبد بن فتيّة. وجواب لولا في البيت بعده، وهو:
لَأَقْسَمْتُ لَا تَنْفَكُ مِنِّي مُحَارِبُ عَلَى آلَةِ حَدْبَاءَ حَتَّى تَنْدُمَا

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٩/١ قال الأعلام: الشاهد فيه نصب أسوءك
بإضمار أن ليعطف على ما قبله من الأسماء، والمعنى: لولا هؤلاء وأن أسوءك
لفعلت كذا، أي: لولا كون هؤلاء الموصوفين أو أن أسوءك لفعلت كذا، أي
ومساءتك.

وانظر المحتسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤ والأشْمُونِي ٢٩٦/٣.

على شكله. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان/ ٣٩] و﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان/ ٣١] فكما روعي التشاكل في هذه المواضع في المعطوف، وفي غيرها، كذلك روعي في المضمير المجرور فلم يُعْطَفَ عليه الْمُظْهَرُ المجرور، لخروج المعطوف عليه من شَبَه الاسم إلى شَبَه الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمير المرفوع^(١) حتى يُؤَكَّدَ، فَيَقَعَ الْعَطْفُ في اللفظ على المضمير المنفصل الذي يجري مجرى الأجنبي، وذلك نحو: أَذْهَبُ وَزَيْدٌ وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ، ولا يستحسنون ذلك حتى يُؤَكَّدوه فيقولوا: إِذْهَبْتُ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صارَ كـبعض أجزاءه لوقوع إعرابه بَعْدَهُ في نحو: تَفْعَلِينَ، وَتَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ. ولإسكانهم الآخرَ منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو: عَلَبْتُ^(٢) لم يستجيزوا العطف عليه في حال السَّعَةِ إِلَّا بالتأكيد، ليقَعَ الْعَطْفُ عليه في اللفظ، فلا يكون كأنه عطف اسماً على فعلٍ كما يصير في المجرور كأنه عطف اسماً على تنوين. وإذا اتصل علامة الضمير المجرور بالحرف كان كاتصاله بالاسم، ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يُفْصَلُ بينهما كما لا يُفْصَلُ بينهما إذا اتصل بالاسم، فلا فصل بين اتصاله بالحرف

(١) سقطت من (ط).

(٢) رجل عَلَبْتُ وعَلَابُط: ضخم عظيم. وقيل: كل غليظ عَلَبُط، وكل ذلك محذوف من فُعَالِل، وليس بأصل لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة (اللسان).

واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا. فإن قال قائل: هلاً^(١) جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمّر المجرور، كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد. قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد، لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذي يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلاً كان في تقدير الفعل، وإن كان اسماً كان في تقدير الاسم، وكذلك إن كان حرفاً، وإذا كان كذلك وكان المضمّر المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف في النداء في الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه في الشعر كما يفصل ذلك في المظهر؛ لم يجز العطف فيه، لأن حرف العطف لما خرج الاسم الذي يعطف عليه في حكم اللفظ عن حكم الأسماء؛ لم يصح العطف عليه، لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يقيم حرف العطف مقام الاسم لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك، لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع، فليس ضعف المؤكد بحرف التأكيد بأبعد من أن لا يكون في الكلام، فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله تعالى^(٢): (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ) [البقرة/٢١٧] لا يخلو ارتفاع قوله: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو (كَبِيرٌ) كأنه:

(١) في (ط): فهلا.

(٢) سقطت من (ط).

قتال فيه كبير، وصد وكفر، أي: القتال قد جمع أنه كبير وأنه صد وكفر. أو يكون مرتفعاً بالابتداء وخبره^(١) محذوف، لدلالة كبير المتقدم عليه، كأنه قال: والصد كبير، كقولك: زيد منطلق وعمرو أو يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر المظهر، فيكون الصد ابتداءً، وما بعده من قوله: (وكفر به وإخراج أهله) يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: (أكبر عند الله)، فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول فلأن المعنى يصير: قل: قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله كبير، والقتال، وإن كان كبيراً ويمكن أن يكون صدأً لأنه يُنْفَرُ الناس^(٢) عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفراً. ألا ترى أن أحداً من المسلمين لم يقل ذلك، ولم يذهب إليه؟ فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئاً لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك أيضاً قوله بعد: (وإخراج أهله منه أكبر عند الله) [البقرة/ ٢١٧] ومحال أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر، لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثاني أيضاً، لأن التقدير فيه يكون: قتال فيه كبير وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء^(٣) وقدره، وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر، فيكون بعضُ خلال الكفر أعظم منه كله، وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول، وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: وصد عن سبيل الله ابتداءً، وكفر به،

(١) في (ط): والخبر.

(٢) في (ط) يُنْفَرُ الناسُ.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٤١.

وإخراج أهله منه^(١)، معطوفان عليه، وأكبر: خبر. فيكون المعنى: صد عن سبيل الله أي: منعهكم لكم أيها المسلمون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولأته، والذين هم أحق به منهم، وكفر بالله أكبر من قتال في الشهر الحرام. وهذا القتال في الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش وأصحابه من المهاجرين^(٢) عمرو بن الحضرمي [وصاحبه لما]^(٣)، فصلاً من الطائف في غير في آخر جمادى وأول رجب وأخذهم العير، وهو أول من قتل من المشركين فيما روي، وأول في أصابه المسلمون^(٤) فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: (والمسجد الحرام)، فزعم الفراء أنه محمول على قوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام^(٥)، هذا لفظه^(٦). وهذا أيضاً ممتنع، لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش ابن الحضرمي وأصحابه الذين عابهم به المشركون وعيروهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام، وهو رجب، فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد^(٧) الحرام. فإذا لم يجز هذا الوجه، لم يجز حمله أيضاً فيمن جوز عطف

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من المسلمين المهاجرين.

(٣) سقطت من (م).

(٤) انظر تفصيل القصّة في تفسير الطبري ٣٤٧/٢ - ٣٤٩.

(٥) في (م): يسألونك عن القتال وعن الشهر الحرام وعن المسجد، ولفظ الفراء كما في (ط).

(٦) معاني القرآن ١/١٤١.

(٧) في (م): الشهر.

الظاهر على المضمَر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في (به) لأن المعنى ليس على كفرٍ بالله أو بالنبي . والمسجد ثبت أنه معطوف على (عن) من قوله: (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وعن المسجد الحرام، لأن المشركين صَدَّوا المسلمين عنه كما قال الله عزَّ وجلَّ^(١): (إِنَّ الَّذِينَ أَكْفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الحج/ ٢٥] فكما أن المسجد الحرام في هذه الآية محمولٌ على (عن) المتصلة بالصدِّ بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية .

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى^(٢): (قياماً) و (قِيَمًا) [النساء/ ٥] .

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحزرةٌ والكسائي وأبو عمرو: (قياماً) بألفٍ^(٣) .

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (قِيَمًا) بغير ألفٍ^(٤) .

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: (التي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) مصدرٌ يُقِيمُكُمْ . ويجيء في معناها قِوَامٌ، وإنَّما هو الذي يُقيمك، فإنَّما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياءٌ وتركها بعضهم^(٥) . قال لبيد:

أَفْتَلَكْ أُمٌّ وَحَشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ
خَذَلْتُ وَهَادِيَةَ الصَّوَارِ قِوَامُهَا^(٦)

(١) سقطت من (ط) .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) في (ط): بالألف .

(٤) السبعة ٢٢٦ .

(٥) مجاز القرآن ١١٧/١ مع اختلاف يسير في النقل .

(٦) البيت من معلقته في ديوانه ١٧١ قال ابن الأنباري: معناه: أفتلك الأتان التي =

وقال أبو الحسن: جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا، وفي الكلام قِيَامًا، وقِيَامًا، وهو الْقِيَامُ الذي يُقِيمُ شَأْنَهُمْ.

وقال أبو الحسن: في قِيَامٍ ثلاث لغات: قِيَامًا، وقِيَامًا، وَقِيَمًا. قال: وبنو ضَبَّة يقولون: طَوِيلٌ وطِيَالٌ، والعامة على طَوَالٍ.

قال أبو علي: ليس قول من قال: إن الْقِيَمَ جمع قيمة بشيء، إنما الْقِيَمُ بمعنى القيام، ليس أن الْقِيَمَ جمعٌ. والذي يدل على أن قيام الشيء إنما يعنى به دوامه وثباته، ما أنشده أبو زيد:
إِنِّي إِذَا لَمْ يُنْدِ حَلَقًا رِيْقُهُ
وَرَكَدَ السَّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ^(١)

والراكد: الدائم الثابت، ومن ثم قيل: ماء راكدٌ، لخلاف الجاري، وماء دائم. وفي التنزيل: (فَيُظَلِّلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) [الشورى/ ٣٣] وقال:

يَذُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهُ وَمَوْجُ^(٢)

= تشبه ناقتي أم بقرة وحشية مسبوعة: أكل السبع ولدها فهي مذعورة. وقوله: خذلت، تأخرت عن القطيع. يريد: خذلت أصحابها من الوحش وأقامت على ولدها ترعى قربه وتلفت إلى البقر، فإذا رأتها طابت نفسها وعلمت أن الصوار لم يفتها. والهادية: التي تهدي الصوار، أي تكون في أوله. والصوار: القطيع من البقر. يقال: صَوَارٌ وصَوَارٌ وصِيَارٌ، والجمع أَصْوَرَةٌ وصِيْرَانٌ. وقوامها: معناه تهتدي بأول الصوار (أهـ). شرح القوائد السبع الطوال ٥٥٣) وانظر شرح المعلقات السبع ١٠٣ للزوزني.

(١) النوادر ١٦٩ (ط الفاتح) مع أربعة أخرى بعده وعنه في اللسان (سوق)، والثاني في المخصص ٢١/١٧ والسب - بالكسر -: الحبل والخمار والعمامة والولد وشقة رقيقة كالسبيبة (القاموس).

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، صدره:

فالدوام: كالسكون والثبات على حالٍ خلاف التموج، وهذا يدل على أن تفسير قوله: (يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) يُدِيمُونَهَا، ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبه من أن يفسر بِيُتِمُّونَهَا.

والدليل على أن قِيماً مصدرٌ في معنى القيام قوله: (دينًا قِيماً ملة إبراهيم) [الأنعام/ ١٦١] فالقيمة التي هي معادلة الشيء ومقاومته لا مذهب له هنا^(١). إنما المعنى والله أعلم: ديناً ثابتاً دائماً لازماً لا يُنسخ^(٢) كما تُنسخ الشرائع التي قبله، وكذلك قوله: (إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِماً) [آل عمران/ ٧٥] أي: في اقتضائك له ومطابقتك إياه.

فقوله: (دينًا قِيماً) ينبغي أن يكون مصدراً وُصِفَ به الدين ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة، لقلة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى أنه إنما جاء في قولهم: قومٌ عِدَى، ومكانٌ سِوَى، وفِعْلٌ في

= فجاء بها ما شئت من لَطَمِيَّةٍ

انظر ديوان الهذليين ٥٧/١ وجاءت روايته في شرح أشعارهم للسكري ١٣٤/١ واللسان. (دوم):

تدوم البحار فوقها وتموج

وهي أجود لما سيأتي قال السكري في شرحه: بها، أي: بالدرة، أي: جلبت في اللطائم، واللطيمة: غير تحمل التجارة والعطر، فإن لم يكن فيها عطر فليست بلطيمة، فجعل هذه الدرة تحملها غير اللطيمة. تدوم البحار، أي تسكن فوقها. قال الأصمعي: «يدوم الفرات فوقها» والفرات: العذب، ولا يجيء منه الدر، إلا أنه غلط، وظن أن الدرة إذا كانت في الماء العذب فليس لها شبه، ولم يعلم أنها لا تكون في العذب. (اهـ). وانظر ما قيل في تفسير اللطيمة من معانٍ في التاج (لطم).

(١) في (ط) ههنا.

(٢) في (ط): ديناً دائماً ثابتاً ولا ينسخ.

المصادر كالشَّيع والرِّضَا، وحروفٍ أُخِرَ أَوْسَعُ من الوصفِ، فإذا كان كذلك مُحْمَلٌ على الأكثرِ .

فإن قلت: فكيف اعتلَّ، وهو على وزن ينبغي أن يصح معه ولا يعتلَّ، كما لم ^(١) يعتلَّ العوضُ والحَوَلُ ونحو ذلك؟ فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنمّا ^(٢) جاء في الجمع مُتَّبِعاً واحدهُ في الإعلالِ، نحو: دِيْمَةٌ وَدِيْمٍ، وَحِيلَةٌ وَحِيْلٍ، مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحدُ في نحو: مَعِيْشَةٌ وَمَعَايِشٍ، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمعَ، جاز أن يُتَّبَعُوهُ أيضاً في هذا الفعل فَيُعْلَلُ، كما يُعْلَلُ الفعلُ، لأن المصادرَ أَشَدُّ إِتِّبَاعاً لأَفْعَالِهَا في الاعتلال من الجمع للواحد. فإن قلت: فقد قالوا: وَعَدًا وَوَزْنًا، فَصَحَّحُوا المصدرَ مع إعلالهم الفعل نحو يَعِدُ. قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فِعْلٍ»، لأنَّ «فَعْلًا» على بناءٍ لا طريقَ للإعلال عليه، وليس «فِعْلٌ» كذلك، لأنَّ الكسرة توجبُ الإعلالَ في الواو إذا كانت عيناً، لا سيمًا إذا انضُم إليها ههنا الاعتلال في الفعل. ويدلُّك على أنه مصدرٌ، وأنه مثلُ عَوْضٍ حكايةُ أَبِي الْحَسَنِ قِيَمًا، وَقِيَمًا، وكان ^(٣) القياسُ تصحيحَ الواو كما حكاها أَبُو الْحَسَنِ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ يَاءٌ عَلَى وَجْهِ الشَّدُوذِ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ كما انْقَلَبَتْ ثِيْرَةٌ، وكما قالوا: طَوِيلٌ وَطِيَالٌ في لغة بني ضَبَّةٍ فِيمَا حكاها أَبُو الْحَسَنِ، وكما قالوا: جَمِيعًا جَوَادٌ، وَجِيَادٌ وَكَانَ حَكْمُ جَوَادٍ أَنْ تَصِحَّ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ ^(٤)، قال الأعشى:

(١) في (ط): لا.

(٢) في (ط): لما.

(٣) في (ط) فكان..

(٤) سقطت: «في الجمع» من (ط).

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ^(١) فِي نِعْمَةٍ
تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُعْطَى الشَّعِيرَا^(٢)

فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قِيَاءً، وهو فعلٌ كالشَّبَعِ، ولا وجه للصفة هنا لقلة الصفة، ولا لأن يكون جمع قيمة، لأن ذلك لا مذهب له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدِّينُ بذلك، وقوله: قِيَاءً، وقياماً بمعنى، وإنما أعلَّ القيام لأنه مصدرٌ قد اعتلَّ فعله، فَاتَّبَعَ الْفِعْلُ فِي الْاِعْتِلَالِ، فأما القِوَامُ الذي حكاه أبو عبيدة؛ فإنه ينبغي أن يكون اسماً غير مصدرٍ، كالقِوَامِ فيمن فتح. ويجوز أن يكون مصدرٌ قاومٌ، كما أن الغَوَارَ مصدرٌ غاورٌ، فأما الْقِيَامُ وَالصَّيَامُ، والعيادُ، والعيادة، والحياكة ونحو ذلك مما قُلِبَتِ الواوُ فيه ياءً، فمصادرٌ جاريةٌ على الفعل، ومما يدل على أن قِيَاءً ليس بجمع قيمة، وإنما هو مصدرٌ قوله: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) [المائدة/٩٧] و(قِيَاءً لِلنَّاسِ)، وإنما المعنى جعل الله حجَّ البيتِ الحرامِ قِوَامًا لمعايش الناس.

قال: وقرأ حمزة وحده: (ضِعَافًا) [النساء/٩]^(٣) بإمالة العين، وكذلك: (خَافُوا) بإمالة الخاء. واختُلِفَ عنه في الإمالة فروى عبيدُ الله^(٤) بنُ موسى: (ضِعَافًا) بالفتح. وروى خَلْفُ بن

(١) في (ط): بالصيف.

(٢) ديوانه / ٩٩ من قصيدة يمدح فيها هوزة بن علي الحنفي.

(٣) تمام الآية: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضِعَافًا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً).

(٤) في (ط): عبدالله. وهو عبيدالله بن موسى بن باذام. أخذ القراءة عرضاً عن عيسى بن عمر وشيبان بن عبد الرحمن الهمداني وروى الحروف سماعاً من =

هشام عن سليم بن عيسى ^(١) عنه بالكسر ^(٢).

قال أبو علي: وجه الإمالة في (ضِعَافٍ) أنَّ ما كان على فِعَالٍ وكان أولُهُ حرفاً مستعلياً مكسوراً نحو: ضِعَافٍ وَقَبَابٍ، وَخِبَابٍ، وَغِلَابٍ، يحسن فيه الإمالة وذلك أنه قد تَصَعَّدَ بالحرفِ المستعلي، ثم انحدر بالكسر فيستحبُّ أن لا يُتَصَعَّدَ بالتفخيم بعد التصويب بالكسر ^(٣)، فيجعل الصوتُ على طريقة واحدة، فلا يُتَصَعَّدُ بالتفخيم بعد التصوُّب بالكسر ^(٤)، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضِعَافٍ وَقَبَابٍ. ومما يدل على أنَّ الإصعادَ بعد الانحدار يثقلُ عليهم أنهم يقولون: صَبَقْتُ، وَصُقْتُ، فيبدلون من السين الصاد، ولا تُقَرَّرُ السينُ لثلاثاً يتصعدُ منها إلى المستعلي فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قِسْتُ، وَقَسَوْتُ، لأنه إذا تصعدَ بالقافِ تَحَدَّرَ بالسين، فيكونُ الانحدارُ بعد الإصعاد خفيفاً. ومما يدلُّك على حُسْنِ الإمالةِ في ضِعَافٍ أن الحرفَ المكسورَ إذا كان بينه وبين الألفِ حرفان، وكان الأولُ منهما مستعلياً ساكناً، حُسُنَتْ فيه الإمالةُ وذلك نحو: مِقْلَاتٍ، وَمِطْعَانٍ، وَمِطْعَامٍ، لأن المستعلي لما كان ساكناً وقبله كسرةٌ صار المستعلي كأنه تحرك ^(٥) بالكسر لما كانت الكسرة قبله كما أن من قال:

= غير عرض عن حمزة، وسمع حروفاً من الكسائي وفاته سنة ٢١٣ هـ. (انظر طبقات القراء ١/٤٩٤).

(١) سليم بن عيسى بن عامر الكوفي المقرئ ضابط محرر حاذق عرض القرآن على حمزة وهو من أخص أصحابه (الطبقات ١/٣١٨).

(٢) السبعة ٢٢٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): يتحرك.

(٤) في (ط): بالكسرة.

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى^(١)

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يُبدلها^(٢) منها إذا كانت مضمومةً، فكذلك إذا قال: مقلاتٌ، صار كأنه قال: قلاتٌ، فحُسنت الإمالة^(٣).

وأما الإمالة في (خافوا) فإنها حسنةٌ، وإن كان الخاء مستعلياً، لأنه يطلب الكسرة التي في: خفتُ، فينحو نحوها بالإمالة^(٤). قال سيبويه: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكانَ كذا كذا^(٥).

قال: وكلهم قرأ^(٦): (وإن كانت واحدةً) [النساء/ ١١] نصباً إلا نافعاً فإنه قرأ: (وإن كانت واحدةً) رفعاً^(٧).

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خبرٌ منصوبٌ وذلك قوله: (فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين... وإن كانت

(١) صدر بيت لجريز، سبق في ٢٣٩/١.

(٢) في (م): يبدل.

(٣) في (ط): الإمالة فيه.

(٤) قال السيرافي (طرة سيبويه ٢/٢٦١): أما إمالة خاف فلأنه على فَعِل، وأصله خَوْف - كفرح - فللكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته، ويكسر أيضاً إذا جعلت الفعل لنفسك، فقلت: خفت، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسوراً جازت إمالته من ذوات الواو أو من ذوات الياء.

(٥) سقطت من (ط) كذا. وانظر سيبويه ٢/٢٦١ وقد سبق في ٣٠٠/٢.

(٦) في (ط): قرأوا.

(٧) السبعة ٢٢٧ والملاحظ أن المؤلف قدم الكلام في الآية ١١ على الآية ١٠ من النساء.

واحدةً) أي: وإن كانت المتروكة واحدةً. كما أن الضمير في الأول تقديره: وإن كُنَّ المتروكات أو الوارثات نساءً.

ووجه قول نافع: إن وقعت واحدة أو وُجِدَتْ واحدة، أي: إن حدث حكمٌ واحدةً، أو إرثٌ واحدةً، ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء في إرثها لا ذاتها.

واختلفوا في فتح الياء وضمها^(١) من قوله [جَلَّ وعَزَّ]^(٢): (وَسَيَصْلُونَ سَعيراً) [النساء/ ١٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (وَسَيَصْلُونَ): بفتح الياء.

وقرأ ابن عامر: (وَسَيَصْلُونَ سَعيراً) بضم الياء. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر بن عيَّاش وأبان، والمفضل عنه: (وَسَيَصْلُونَ) مثل ابن عامر بضم الياء و(تُصَلَّى ناراً حاميةً) [الغاشية/ ٤] بالضم أيضاً. وروى عنه حفص: (وَسَيَصْلُونَ) و(تُصَلَّى ناراً حاميةً)، (وَيَصَلَّى سَعيراً) [الانشقاق/ ١٢] مفتوحاً كله^(٣).

[وقال أبو علي]^(٤): قال أبو زيد: صَلَّى الرجلُ النارَ يَصْلَاهَا صَلاً وَصِلاءً، وهما واحدٌ، وأصله اللهُ حَرَّ النارِ إصلاءً، وهو صالي النارِ في قومٍ صالينَ وَصْلِيٍّ.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٢٧.

(٤) سقطت من (ط).

حجة من قال: (سَيُضْلَوْنَ) بالفتح قوله تعالى: (اَضْلَوْهَا
اليَوْمَ) [يس/٦٤] و(إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ)
[الصافات/١٦٣] و(جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا) [إبراهيم/٢٩].

وحجة من قال: (سَيُضْلَوْنَ) أنه من: أصلاه الله، وسيُضْلَوْنَ
مثل: سَيُعْطَوْنَ، مِنْ أصلاه الله، مثل: أدخله الله النار، وحجته:
(سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا) [النساء/٥٦].

اختلفوا في ضمّ الألف من (أمّ) وكسرها إذا وليتها كسرة أو
ياء ساكنة.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (فَلَأْمَهُ)
[النساء/١١] (وَفِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ) [الزمر/٦] و(فِي أُمَّهَاتِ)
[القصص/٥٩] و(فِي أُمِّ الْكِتَابِ) [الزخرف/٤] بالرفع.

وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالكسر إذا وصلا^(١).

قال أبو علي: حجة من ضمّ: أن الهمزة ليست كالهاء ولا في
خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة من أتبع في بهم، وبهي،
وعليهم، ولديهم، لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت
تقارب الهاء في المخرج. ويقوي ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة (أمّ)
هذا التغير، ألا ترى أَنَّ الهمزة في أد^(٢) وأف، مضمومة على جميع
أحوالها وكذلك همزة^(٣) أناس. ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) قال ابن دريد: هو اسم رجل، أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وأحسب أنَّ
الهمزة في «أد» واو، لأنه من الود، أي: الحب، فقلبوا الواو همزة. (الجمهرة

١٥/١).

(٣) في (م) همز.

حرفٌ مُسْتَقَلٌّ بدلالة تخفيفهم لها، فَاتَّبَعُوهَا ما قبلها من الياء والكسرة، ليكون العملُ فيها من وجه واحد. ويقوي ذلك أنها تقارب الهاء وقد فُعِلَ ذلك بالهاء ويقوي ذلك أيضاً أنهم قد اتَّبَعُوا غيرها من الحروف نحو: هو مُنَحْدَرٌ من الجبل، فغَيَّرُوا البناء للإتباع. ويقوي ذلك أنهم قد اتَّبَعُوا ما قَبْلَ الهمزة الهمزة في قولهم: أَجْوُوكَ وَأَنْبُوكَ، كما اتَّبَعُوا الهمزة ما قبلها في قوله في: إِمَّها، ولِأُمَّه. فالهمزة لما يتعاورها من القلب والتخفيف، تشبه الياء والواو والهاء، فَتُغَيَّرُ كما تُغَيَّرُ. فَإِنْ قُلْتَ: فهَلَّا فعلُوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة. قيل: إِنَّ هذا الحرف قد كثر في كلامهم، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع. وقد يختص الشيء في الموضع بما لا يكون في أمثاله، كقولهم: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ^(١)، ولم يُفْعَلْ ذلك بما أشبهه، فكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا في الميم من (إِمَّهَاتِكُمْ) [النساء/ ٢٣] فكسرها حمزة وفتحها الكسائي^(٢).

[قال أبو علي]^(٣) أمَّا فتح الكسائي الميم في^(٤) (إِمَّهَاتِكُمْ) فهكذا ينبغي، لأنَّ التغيير والإتباع إنما جاء في الهمزة، ولم يأت في الميم، فغَيَّرَ الهمزة وترك غيرها على الأصل، ألا ترى أنَّ الميم لم تُغَيَّرْ، وإنَّما غُيِّرَتِ الهمزة إذا وَلَّيْتُهَا الكسرة أو الياء، فلما كان

(١) سيأتي تعليل ذلك قريباً ص (١٤٣).

(٢) السبعة ٢٢٨ وهي تابعة لسابقتها عنده.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): «من قوله».

كذلك أتبع الهمزة ما كان ^(١) قبلها من الكسرة ^(٢) والياء، وترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أمّهات. وأمّا كسر الميم في إمّهات، فقول الكسائي أشبه منه. ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة، كما قالوا: مُنَحَدَّرٌ من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتيان لا يُجسَرُ عليه إلا بالسمع ويقوي ذلك قول من قال: (عَلَيْهِمِ ولا) [الفاتحة / ٧] ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن في خفاء الهاء؟ فكذلك أتبع الميم الهمزة في قوله: (إمّهات)، وكما أن قول من قال: (عَلَيْهِمِ)، فاعلم يُقَوِّي ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: (عليهم ولا)، يقوِّي قول الكسائي، ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء على أصلها ^(٣). فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: (لإمّها) على أصله فلم يغيره.

واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله [جلّ وعز] ^(٤) (يوصي بها) [النساء / ١١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يوصي بها) بفتح الصاد في الحرفين.

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بالكسر (يوصي)، والثانية بالفتح (يوصي).

(١) و (٢) في (ط): الكسر.

(٣) في (ط): أصله.

(٤) في (ط): تعالى.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يُوصِي) فيهما بالكسر^(١).

[قال أبو علي]^(٢): حجةٌ من قال^(٣): (يوصي) أنه قد تقدّم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: (فإن كان له إخوةٌ فلاُمّه السُّدُسُ من بعدِ وصيةٍ يوصي) [النساء/ ١١] وحجةٌ من قال: (يوصي) أنه في المعنى يؤول إلى يوصي، ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكأن الذي حَسَنَ ذلك أنه ليس لميتٍ معينٍ إنما هو شائع في الجميع، فلذلك حَسَنَ (يُوصِي).

اختلفوا في الياء والنون من قوله [جلّ وعز]:^(٤) (يُدْخِلْهُ).

فقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ: (ندخلُه جناتٍ) [النساء/ ١٣] بالنون في الحرفين جميعاً، وقرأ الباقر بن الباقون بالياء فيهما^(٥).

قال أبو علي: كلاهما حَسَنٌ، فمن قرأ (يُدْخِلْهُ) فلان ذكر اسم الله عز وجل^(٦) قد تقدّم فحمل الكلام على الغيبة، ومن قرأ

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) نقل الفارسي كلام ابن مجاهد في هذا الحرف باختصار، ونصه في السبعة

ص ٢٢٨: «واختلفوا في الياء والنون من قوله: (يُدْخِلْهُ

جنات) و (يُدْخِلْهُ ناراً) [النساء / ١٤] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو

عمرو وحمزة والكسائي: (يدخله) بالياء في الحرفين. وقرأ نافع وابن عامر:

(ندخله) بالنون في الحرفين جميعاً.

(٦) سقطت من (ط).

(نُدْخِلْهُ) فالمعنى فيه ^(١) كالمعنى في الياء، ويُقَوَّى ذلك قوله تعالى ^(٢): (بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثم قال: (سَنُلْقِي) [آل عمران/ ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل ^(٣) (وَاللَّذَانِ) [النساء/ ١٦] و (هَذَانِ) [طه/ ٦٣ - والحج/ ١٩] و (فَذَانِكَ) [القصص/ ٣٢] و (هَاتَيْنِ) [القصص/ ٢٧].
فقرأ ابن كثير: (هَذَانِ)، و (اللَّذَانِ)، و (فَذَانِكَ).
و (هَاتَيْنِ) مشددة النون.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف ذلك كله، وشدد أبو عمرو (فَذَانِكَ) وحدها، ولم يُشَدِّد غيرها.

قال أبو علي: من قرأ: (اللَّذَانِ) و (هَذَانِ) و (هَاتَيْنِ) فالقول في تشديد نون التثنية: أنه عوض من الحذف الذي يَلْحَقُ ^(٤) الكلمة، ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من «اللَّذَانِ» في التثنية. فإن قلت: فإن الحذف في تثنية اللذان إنما هو لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات بدلالة قوله:

ولا ذَاكِرَ اللّٰهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٥).

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): لحق.

(٥) سبق في ٢/ ٤٥٤.

ألا ترى أنه^(١) نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟
 قيل: إنَّ اللام في اللتان واللذان وإن كانت حذفت لالتقاء
 الساكنين، فإنَّهما لما لم تظهر في الثنية التي كان يلزم أن
 يثبتَ فيها وتتحركَ، أشبهَ ما حذفَ حذفاً، لغير التقاء الساكنين،
 فاقتضى العوضُ منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه
 الأسماء من اللذان وهذان في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير
 في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف
 أواخرهما، وذلك نحو اللتيا، واللذيا، وهاتيا.

فأما تخصيصُ أبي عمرو التعويض في المبهمة في نحو
 قوله: (فذا نك) وتركه التعويض في اللذان، فيشبهُ أن يكون ذلك
 لما رآه من أنَّ الحذف للمبهمة ألزم، فبحسب لزومها الحذف
 ألزمها العوض ولم يعوض في اللذين، ألا ترى أنَّ اللذين إذا قُلَّت:
 اللذيا فحَقَّرَتْ أَظْهَرَتْ اللامَ المحذوفة في الثنية في التحقير، وإذا
 حقرت المبهمة فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم، لأنَّه كان
 ينبغي هاذييا، الياء الأولى عينُ الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام
 الفعل، فحذفت التي هي عينُ الفعل، ولم يجر أن تحذف التي
 هي لامٌ لأنَّك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير لمجاورتها الألف،
 وهذه الياء لا تحرك أبداً، ألا ترى أنه^(٢) لم يُلَقَّ عليها حركةُ الهمزة
 في نحو: أقيس، فلما لم يَتَمَّ في التحقير، وأتمَّ الموصولُ خُصَّ
 المبهمةُ بالعوضِ دون الموصولِ لذلك. فإن قال قائل: هلا^(٣) وجبَ

(١) في (ط): أنه قد.

(٢) في (ط): أنها.

(٣) في (ط): فهلا.

عَوْضُ الْمَنْقُوصِ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوَ: يَدٍ، وَدَمٍ، وَغَدٍ؟ فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِسُؤَالٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ عَوَّضُوا فِي: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ^(١) وَلَمْ يَعْوِضُوا فِي: أَجَادَ وَأَقَامَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وأيضاً: فَإِنَّ الحذفَ لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ هَذِهِ الْمَتَمَكِّنَةُ، كَانَ الحذفُ فِي حَكْمٍ لَا حَذْفَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْهُ مَا يُتَمُّ فِي الْوَاحِدِ نَحْوَ: غَدٍ وَغَدُو؟ وَمِنْهُ مَا يُتَمُّ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوَ:
يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ^(٢)

ونحو:

جَرَى الدَّمْيَانِ^(٣)

(١) قال سيبويه ٨/١: «وقولهم: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ، وَإِنَّمَا هِيَ أَطَاعُ يَطِيعُ، زَادُوا السِّينَ عَوْضاً مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ أَفْعَلَ». وفي اللسان: وأما أسطاع مقطوعة فعلى أَنَّهُمْ أَنَابُوا السِّينَ مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ فِي أَطَاعِ الَّتِي أَصْلُهَا: أَطَوَعُ، ثُمَّ قَالَ: وَيُؤَكِّدُ مَا قَالَ سيبويه مِنْ أَنَّ السِّينَ عَوْضٌ مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ، أَنَّهُمْ قَدْ عَوَّضُوا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ هَذِهِ الْعَيْنِ حَرْفاً آخَرَ غَيْرَ السِّينِ وَهُوَ الْهَاءُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: أَهْرَقْتُ، فَسَكَنَ الْهَاءُ، وَجَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ، فَالْهَاءُ هُنَا عَوْضٌ مِنْ ذَهَابِ فَتْحَةِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَرْوَقْتُ أَوْ أَرُيْقْتُ . . . ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْهَاءَ عَوْضاً مِنْ نَقْلِ فَتْحَةِ الْعَيْنِ عَنْهَا إِلَى الْفَاءِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي أَسْطَاعَ. (اللسان: طوع) وانظره في مادة (هرق) أيضاً.

(٢) قطعة من بيت مجهول القائل تمامه:

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

انظر المنصف ٦٤/١ و ١٤٨/٢ وابن يعيش ١٥١/٤ و ٨٣/٥ و ٥/٦ و ٥٦/١٠ والخزانة ٣٤٧/٣.

(٣) قطعة من بيت لعلبي بن بدال تمامه:

ولو أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبْحُنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْبَقِيْنِ =

وفي الجمع نحو: أيدٍ ودماءٍ، وفي التحقير نحو: دُمِيَّ
وَيُدِيَّةٍ، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قدَّرَ
ذَانِكَ تثنية ذلك، فَعَوَّضَ الحرفَ في التثنية من الحرف الزائد الذي
كان في الأفراد قبل التثنية، والأول أشبه.

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله [جل وعز] ^(١) (كَرَهَا)
[النساء/ ١٩] وذلك في أربعة مواضع في النساء [١٩]، والتوبة
[٥٣]، والأحقاف في موضعين [١٥] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كَرَهَا) بفتح الكاف فيهنَّ
كُلَّهْنَ .

وقرأ عاصم وابن عامر: (كَرَهَا) بالفتح في النساء والتوبة .
وقرأ في الأحقاف: (كَرَهَا) مضمومتين . وقرأ حمزة
والكسائي: (كَرَهَا) بالضم فيهنَّ كُلَّهْنَ . وقال ابن ذكوان في
حفظي: (كَرَهَا): بفتح الكاف في سورة الأحقاف في
الموضعين ^(٢) .

قال أبو علي: الكَرَةُ والكُرَةُ: لغتان، كقولهم: الفقْرُ والفُقْرُ،
والضَّعْفُ، والضُّعْفُ، والدَّفُّ والدُّفُّ، والشَّهْدُ والشُّهْدُ. فمن قرأ
الجميع بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك

= انظر المقتضب ١/ ٢٣١ و ٢/ ٢٣٨ و ٣/ ١٥٣ والخزانة ٣/ ٣٤٩ وابن الشجري
٢/ ٣٤ والمنصف ٢/ ١٤٨ وابن يعيش ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٤ و ٦/ ٥
و ٩/ ٢٤ .

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٢٩ .

بافتح، وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله [جَلَّ وعز]^(١):
(بفاحشة مُبَيَّنَةٍ) [النساء/ ١٩] و (آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ)
[النور/ ٣٤/ ٤٦].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (بفاحشة مُبَيَّنَةٍ)،
و (آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ) بفتح الياء فيهما جميعاً.

وقرأ نافع وأبو عمرو (بفاحشة مُبَيَّنَةٍ) كسراً، و (آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ) فتحاً.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص، والمفضل عن
عاصم (بفاحشة مُبَيَّنَةٍ) كسراً و (آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ) كسراً أيضاً.^(٢)

قال أبو علي: قال سيويه: قالوا: أَبَانَ الأمر وأبنتُهُ واستبان،
واستبنتُهُ، والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حَزَنَ، وَحَزَنَتُهُ، في
فَعَلْتُ. وكذلك: بَيَّنَ وَبَيَّنَتُهُ^(٣). وقال أبو عبيدة: الفاحشة: الشَّارُ
والفُحْشُ والقُبْحُ.

قال أبو علي: الفاحشة: مصدرٌ كالعاقبة والعافية يدل على
ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ
أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ) [الأعراف/ ٢٨] فالفحشاء:
كالنعماء والبأساء والضراء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٣٠.

(٣) سيويه ٢/ ٢٣٧ في آخر باب افتراق فَعَلْتُ وأفعلت في الفعل للمعنى.

وقيل في قوله^(١): (وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ)
[الطلاق/ ١] قولان: أحدهما: إِلَّا أَنْ يَزْنِيَنَّ فَيُخْرِجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ
عليهنَّ، وقيل: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فِي خُرُوجِهِنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ.
فمن فتح العين في مُبَيَّنَةٍ كَانَ الْمَعْنَى: يُبَيِّنُ فُحْشَهَا، فَهِيَ مُبَيَّنَةٌ،
وَمُبَيَّنَةٌ: فَاحِشَةٌ: بَيَّنَتْ فُحْشَهَا فَهِيَ مُبَيَّنَةٌ. وقيل: إِنَّهُ جَاءَ فِي
التفسير: فَاحِشَةٌ: ظَاهِرَةٌ. فَظَاهِرَةٌ حُجَّةٌ لِمُبَيَّنَةٍ.

وأما الفتح في قوله: (مُبَيَّنَاتٍ) فَحُجَّتُهُ^(٢): (قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ)
[آل عمران/ ١١٨ - الحديد/ ١٧] ومن قرأ: (مُبَيَّنَاتٍ) فَحُجَّتُهُ
قوله: (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ)
[المائدة/ ١٥] فَالْمُبِينُ وَالْمُبَيَّنُ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (هَذَا بَيَانٌ
لِلنَّاسِ) [آل عمران/ ١٣٨] فَمَا هَدَى اللَّهُ بِهِ فَهُوَ مُبِينٌ
لِلْمُهْدِيِّ، كَمَا أَنَّ الْبَيَانَ لِلنَّاسِ مُبِينٌ لَهُمْ.

اختلفوا في فتح الصاد وكسرها من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٣):
(وَالْمُحْصَنَاتُ) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمره:
(وَالْمُحْصَنَاتُ) بفتح الصاد في كل القرآن.

وقرأ الكسائي: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ) [النساء/ ٢٤] بفتح الصاد في هذه وحدها، وسائر
القرآن: (وَالْمُحْصَنَاتُ^(٤)) و(مُحْصِنَاتٍ) [النساء/ ٢٥] بكسر
الصاد. ولم يختلف أحد من القراء في هذه وحدها أنها بفتح الصاد

(١) في (ط): قوله تعالى .

(٢) في (ط): فحجته قوله .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) وهي في: النساء / ٢٥ والمائدة / ٥ والنور / ٢٣ .

أعني: (والمُحْصَنَاتُ من النساء) [النساء/ ٢٤] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ^(١): حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الْأَنْصَارِيُّ: قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ مِثْلَ قِرَاءَةِ الْكَسَائِيِّ: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) مَفْتُوحَةٌ الصَّادِ وَسَائِرُ الْقُرْآنِ: (وَالْمُحْصَنَاتُ)^(٢).

[قَالَ أَبُو عَلِيٍّ]^(٣): قَالَ سَيْبُويه: قَالُوا: لِلْمَرْأَةِ حُصْنَتٌ حُصْنًا، وَهِيَ حَصَانٌ، كَجَبْنَتْ جُبْنًا وَهِيَ جَبَانٌ. قَالَ: وَقَالُوا: حِصْنًا كَمَا قَالُوا: عِلْمًا^(٤).

وَقَدْ جَاءَ الْإِحْصَانُ فِي التَّنْزِيلِ وَاقْعًا عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُهَا^(٥) عَلَى الْحَرَائِرِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ مَوْضِعٍ فِي التَّنْزِيلِ، أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ) [النور/ ٤] أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قُذِفَ غَيْرُ حُرَّةٍ لَمْ يَجْلَدْ ثَمَانِينَ. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ^(٦): (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء/ ٢٥]. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٧): (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) [النساء/ ٢٥] وَالْمُحْصَنَاتِ: الْمَتْرُوجَاتِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٢٣٠.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سيبويه ٢/٢٢٦ باب في الخصال التي تكون في الأشياء.

(٥) في (ط): وقوعه.

(٦) في (ط): قوله تعالى.

(٧) في (ط): قوله تعالى.

أَيِّمَانُكُمْ) [النساء/ ٢٤] فذوات الأزواج محرّمات على كل أحد،
إِلَّا على أزواجهنَّ، وفسّروا قوله: (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) إِلَّا مَا
ملكتموهنَّ بالسبي من دار الحرب، ألا ترى أن ذوات الزوج في
دارنا محرّمة على كل أحد سوى الزوج . فأما إذا كانت متزوجة في
دار الحرب، فسُيِّتَ منها، فإنّها تحلّ لِمَالِكهَا، ولا عِدَّة عليها إذا
دخلت دار الإسلام. ويدل على أن المتزوجة يقال لها مُحْصَنَةٌ
قوله: (وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ)
[النساء/ ٢٥]. ويدلّ عليه أيضاً قوله: (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ
مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ) [النساء/ ٢٤] وقد فسّر قوله: (وَمَنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ) [النساء/ ٢٥]
بالعفاف. ويدلّ على وقوع الإحصان على العفة قوله: (وَمَرِيَمَ ابْنَةَ
عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا) [التحريم/ ١٢] ورؤي عن
إبراهيم^(١) ومجاهد أن أحدهما قرأ: (أُحْصِنَنَّ) وفسّره بتزوّجنَّ،
وقرأ الآخر: (أُحْصَنَنَّ)^(٢) وفسّره: بِأَسْلَمَنَّ. فقد ثبت بما^(٣) ذكرنا أن
الإحصان يقع على الحرّية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى
الإسلام. وليس تبعُد هذه الأسماء عمّا عليه موضوع اللغة.

قال أبو عبيدة: في قوله: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) الْمُحْصَنَاتُ: ذوات الأزواج^(٤).
وأنشد الأصمعي:

(١) هو النخعي: ابن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران الكوفي الإمام
المشهور... قرأ على الأسود بن يزيد... وقرأ عليه الأعمش انظر طبقات
القراء ٢٩/١.

(٢) وسيأتي الكلام عن هاتين القراءتين قريباً. (٤) مجاز القرآن ١/١٢٢.

(٣) في (ط): مما.

إِذَا الْمُعْشِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُورَ
حَ خَبَّ جَرِيْكَ بِالْمُحْصَنِ^(١)

وَفَسَّرَ الْمُحْصَنَ الْمُذْخَرَ مِنَ الطَّعَامِ، وَالْمُذْخَرَ لِلْأَحْرَازِ لَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ الْيَدُ امْتِدَادَهَا إِلَى غَيْرِ الْمُحْرَزِ لِلْأَدْخَارِ. وَالْحَرِيَّةُ تَبَعْدُ وَتَمْنَعُ مِنْ^(٢) امْتِهَانِ الرِّقِّ، وَالْإِسْلَامُ يَحْظُرُ الدَّمَ وَالْمَالَ اللَّذِينَ كَانَا عَلَى الْإِبَاحَةِ قَبْلُ، وَالتَّزْوِيجُ فِي الْمَرْأَةِ كَذَلِكَ فِي حَظَرِ خَطْبَتِهَا الَّتِي كَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلُ وَيَمْنَعُ تَصَدِّيْهَا لِلتَّزْوِيجِ، وَالْعَفَّةُ: حَظَرُ النَّفْسِ عَمَّا يَحْظُرُهُ الشَّرْعُ. فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ قَرِيبَةٌ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْلُ اللَّغَةِ.

وَأَنشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣):

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ
مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

قَالَ: الْحَاصِنُ: الْعَفِيفَةُ، قَالَ: وَالْوَقْسُ: مِثْلُ تَوَقُّسِ الْجَرَبِ، قَالَ: وَالْمُحْصَنَةُ أَحْصَنَهَا زَوْجَهَا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْحَاصِنُ

(١) الْبَيْتُ فِي التَّهْذِيبِ لِلْأَزْهَرِيِّ (عسا) ٨٦/٣ وَاللِّسَانُ (عسا) وَ (جرا) بغير نسبة. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْمَعْشِيَةُ: النَّاقَةُ الَّتِي يَشْكُ فِيهَا أَبْهَا لَبَنٍ أَمْ لَا؟ وَقَدْ جَاءَتْ فِي (م) وَاللِّسَانِ (جرا): الْمَعْشِيَاتُ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ. وَالْجَرِيُّ: الْخَادِمُ وَالْوَكِيلُ وَالرَّسُولُ.

(٢) فِي (ط): عَنْ.

(٣) مَجَازُ الْقُرْآنِ ١/١٢٢، وَنَسَبُهُ لِلْعَجَاجِ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٤٢/٢، ٤٣، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٧/٥ وَالْجُمُحُورَةُ لِابْنِ دُرَيْدٍ ١٦٥/٢. وَاللِّسَانُ (حصن، وقس) مُلْسٌ، يَقُولُ: هِيَ مِلْسَاءُ مِنَ الْأَذَى، أَيُّ: لَيْسَ فِيهَا أَثَرٌ فِيهِ. الْقِرَافُ: الْمَدَانَةُ، وَيُقَالُ: الْقَرْفُ مِنَ التَّلَفِّ، أَيُّ: مَدَانَةُ الْأَرْضِ الْوَبِثَةُ، وَالْوَقْسُ: الْجَرَبُ، فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ: مِنْ قِرَافِ الْمَكْرُوهِ كُلِّهِ، (أ). هـ عَنْ شَرْحِ الدِّيَوَانِ ٤٢/٢، ٤٣ وَقَالَ فِي اللِّسَانِ: الْوَقْسُ الْفَاحِشَةُ وَذَكَرَهَا، ضَرْبُ الْجَرَبِ مِثْلًا لِلْفَاحِشَةِ.

يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب أو يكون مثل:

دلو الدال^(١)

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: (والمَحَصَّنَاتُ) لما فسروا الحرف عليه من أنه يُعْنَى به الحربية المتزوجة في دار الحرب.

واختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وَأَحَلَّ لَكُمْ) بفتح الألف والحاء.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) بضم الألف^(٢).

قال أبو علي: (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله، ألا ترى أن معنى: كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ: كتب الله عليكم كتاباً، وأَحَلَّ لَكُمْ؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) فهو في المعنى يؤول إلى الأول، وفي ذاك مراعاةً لمشكلة ما بعد بما^(٣) قبل.

واختلفوا في فتح الألف وضمها^(٤) من قوله تعالى^(٥): (أُحْصِنَ) [النساء/ ٢٥].

(١) جزء بيت من الرجز للعجاج سبق. في ٢٧٧/٢.

(٢) السبعة ٢٣٠. (٣) في (ط): لما.

(٤) ورد في هامش (م) تعلية نصها:

قوله: فتح الألف وضمها تعبير ناقص، لأن الألف لا تقبل الحركة، والعبارة الصحيحة أن يقال: ضم الهمزة وفتحها، وإن كان أراد ذلك في تعبيره بالألف، والله أعلم. هـ.

(٥) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (أُحْصِنَ) مضمومة الألف، وقرأ حمزة والكسائي (أَحْصَنَ) مفتوحة الألف. واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر والمفضل: (وَأَحْلَ لَكُمْ) [النساء/ ٢٤] و(أُحْصِنَ) بالفتح جميعاً. وروى عنه حفص: (وَأَحْلَ لَكُمْ) و(أُحْصِنَ) بالضم جميعاً. حدثنا^(١) محمد بن الحسين بن شهر يار قال: حدثنا الحسين بن الأسود قال^(٢): حدثنا عبدالله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود، أنه قرأ: (وَأَحْلَ) بفتح الألف. [حدثنا أحمد: قال^(٣): أخبرني علي بن العباس، قال: حدثنا: محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حماد عن شيبان عن عاصم: (وَأَحْلَ) فتحاً، فإذا أُحْصِنَ بضم الألف.

قال أبو علي: أُحْصِنَ: أُحْصِنَ بالأزواج، وقد رُوِيَ عن ابن عباس. وفسر بعض السلف أَحْصَنَ: تَزَوَّجَ^(٤). ومن قرأ: (أُحْصِنَ): فمعناه أَسْلَمَ، وكذا فسر إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا في الرفع والنصب في^(٥) قوله (جَلَّ وَعِزَّ)^(٦): (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) [النساء/ ٢٩].

(١) في (ط): حدثني أبو بكر. وهو أبو بكر القطان البلخي محمد بن الحسين بن شهر يار محدث ثقة روى الحروف سماعاً عن الحسين بن علي بن الأسود صاحب يحيى بن آدم وروى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد والنقاش وأبو بكر بن الأنباري وغيرهم. (طبقات القراء ٢/ ١٣٠ - ١٣١).

(٢) سقطت من (ط). وفي (ط): الحسين بن علي الأسود.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر تفسير الطبري ٢٢/٥، ٢٣.

(٥) في (ط): تعالى.

(٦) في (ط): من

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (تجارة) رفعاً.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم (تجارة) نصباً^(١).

قال أبو علي: من رفع فلاستثناء منقطع، لأن التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب (إلا أن تكون تجارة) احتمال ضربين: أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة، ومثل ذلك قوله:

إذا كان يوماً ذا كواكب^(٢)...

أي إذا كان اليوم يوماً^(٣). والآخر: إلا أن تكون الأموال ذوات^(٤) تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه أيضاً منقطع.

اختلفوا^(٥) في الباء والنون من قوله [جلّ وعز] ^(٦): (نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ) [النساء/ ٣١].

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم (يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّاتِكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ) بالياء جميعاً.

وقرأ الباقون: بالنون^(٧).

(١) السبعة ٢٣١.

(٢) عجز بيت لعمر بن شأس سبق في الجزء الأول ص ١٤٨.

(٣) في (ط) يوماً ذا كواكب.

(٤) في (ط): أموال.

(٥) في (ط): واختلفوا.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ٢٣٢.

[قال أبو علي] ^(١): من قرأ يكفر بالياء، فلأن ذكر اسم الله تعالى ^(٢) قد تقدّم في قوله: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) [النساء/ ٢٩]. ومن قال: (نُكْفِرُ): فالمعنى: معنى الياء، ومثل ذلك (بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثم قال: (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ) [آل عمران/ ١٥١]. وأبو الحسن يستحسن النون في هذا النحو.

اختلفوا في ضمّ الميم ^(٣) وفتحها من قوله [جَلَّ وَعَزَّ] ^(٤): (مَدْخَلًا) [النساء/ ٣١].

فقرأ نافع وحده: (مَدْخَلًا كريمًا) مفتوحة الميم، وفي الحج: مثله.

وقرأ الباقر: مَدْخَلًا مضمومة الميم ههنا، وفي الحج. ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: (مَدْخَلٌ صِدْقٍ) و (مُخْرَجٌ صِدْقٍ) [الإسراء/ ٨٠] أنهما بضمّ الميم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مَدْخَلًا) بفتح الميم ههنا وفي الحج ^(٥).

قال أبو علي: قوله تعالى: (مَدْخَلًا) بعد ^(٦) (يُدْخِلُكُمْ) يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا. فإن

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (م) النون وهو خطأ.

(٤) زيادة في (م).

(٥) السبعة ٢٣٢.

(٦) في (ط): بعد قوله: و

حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دلّ عليه الفعل المذكور. ويكون قوله (مَدْخِلاً) فيمن قدره مصدراً انتصابه بذلك الفعل، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مَدْخِلاً.

ويجوز أن يكون مكاناً، كأنه قال: يدخلكم مكاناً، ويكون على هذا التقدير منتصباً بهذا الفعل المذكور، كما أنك إذا قلت: أدخلت مكاناً، انتصب بهذا الفعل، والمكان أشبه ههنا، لأننا رأينا المكان وُصِفَ بالكريم، وهو قوله: (كم تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ) [الدخان/٢٥ - ٢٦] فَوُصِفَ المكان بالكريم^(١)، فكَذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُهُ: (مَدْخِلاً) يراد به المكان، مثلَ المقام^(٢)، ويجوز أن يكون المراد به: الدخول، أو الإدخال، وإن كان قد وُصِفَ بالكرم، ويكون المعنى دُخُولاً تَكْرُمُونَ فيه، خلاف من قِيلَ فيه^(٣): (الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ) [الفرقان/٣٤] فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أي: لم أدع منهم أحداً غير محشور، ولكن مثل قوله: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى [أم من يمشي])^(٤) [الملك/٢٢] وكقوله: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الزمر/٢٤].

قال^(٥): ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: (مَدْخَلَ صِدْقٍ)، و(مُخْرَجَ صِدْقٍ) أنهما بضم الميم [قال أبو علي]^(٦) لا يمتنع في

(١) في (ط): فوصف المكان بالكرم.

(٢) في (ط): المقام والمكان.

(٣) في (ط): فيهم. (٥) يعني ابن مجاهد.

(٤) ما بين معقوفين زيادة من (ط). (٦) سقطت من (م).

القياس أن تفتح الميم من مُدْخِلٍ على نحو ما قدمنا ذكره من أنه يكون على فعلٍ مضمِرٍ يدل عليه الكلام. ويجوز في المُدْخِلِ إذا ضُمَّ أن يكون مكاناً وأن يكون مصدرًا، فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريدَ مفعولًا محذوفًا من الكلام، كأنه قال^(١): أدخلني الجنةَ مُدْخَلًا، أي: إدخال صدقٍ، والأشبهُ أن يكون مكانًا، لإضافته إلى صدقٍ، فهو في هذا كقوله: (في مَقْعَدٍ صِدْقٍ) [القمر/ ٥٥] فكما أن هذا المضاف إلى (صدقٍ) مكانٌ، كذلك، يكون المُدْخِلُ مكانًا، ولا يمتنع الآخرُ لأنَّ غير العين قد أضيفَ إلى صدقٍ في نحو: (أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [يونس/ ٢] ألا ترى أنه قد فُسِّرَ بالعمل الصالح.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله تعالى^(٢): (وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) [النساء/ ٣٢].

فقرأ ابن كثير والكسائي: (وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) و (فَسَلْ^(٣) الَّذِينَ) [يونس/ ٩٤] و (فَسَلْ^(٤) بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الإسراء/ ١٠١] (وَسَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا) [الزخرف/ ٤٥] وما كان مثله من الأمر المواجه به، وَقَبْلَهُ وَآوُ أَوْ فَاءٌ، فهو غير مهموزٍ في قولهما. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة أنَّهما لم يهزما:

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في الأصل (سل) بإسقاط الفاء.

(٤) في (م): و (سل). وهي من البقرة ٢١١ ولا شاهد فيها. وفي (ط): (فسل) بإسقاط واو العطف قبل الآية.

(وَسَلْ)، ولا (فَسَلْ) مثل قراءة الكسائي. وقرأ الباقون بالهمز في ذلك كله^(١) ولم يختلفوا في قوله: (وَلَيْسَ أَلُوا مَا أَنْفَقُوا) [المتحنة/ ١٠] أنه مهموز^(٢).

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خففت الهمزة في قوله: (وَلَيْسَ أَلُوا مَا أَنْفَقُوا) كان أيضاً حسناً، وقد قدّمنا ذكر وجوه (سَلْ)^(٣).

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جَلَّ وعز] ^(٤): (عَاقَدَتْ) [النساء/ ٣٣].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: (عَاقَدَتْ) بالألف.

وقرأ عاصم وحمة والكسائي: (عَقَدَتْ) بغير ألف: ^(٥).
قال أبو علي: الذكر الذي يعود من الصلة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميراً منصوباً، فالتقدير: والذين عَاقَدَتْهُمْ أَيْمَانُكُمْ فجعل الأيمان في اللفظ هي المَعَاقِدَةُ، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحابُ الأَيْمَانِ، والمعنى: والذين عَاقَدَتْ حَلْفَهُمْ أَيْمَانُكُمْ، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه. فعَاقَدَتْ أشبه بهذا المعنى، لأن لكل نفرٍ من المعاقدين يميناً على

(١) في السبعة: وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وحمة بالهمز في ذلك كله.

(٢) السبعة ٢٣٣.

(٣) انظر ٢/٢١٦، البقرة/ ١١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٢٣٣.

المُحَالِفَةُ. ومن قال: عقدت أيمانكم، كان المعنى: عَقَدْتُ حَلِفَهُمْ أيمانكم، فحذف الحَلِفَ وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقَدْتُ، حيثُ كان من كل واحد من الفريقين يمينٌ، والذين قالوا: عقدت، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان، لأنَّ الفعل لم يُسندَ إلى أصحاب الأيمان في اللفظ إنما أُسندَ إلى الأيمان.

قال أحمد: روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفضل عن عاصم: (والجارِ الجَنبِ) [النساء/ ٣٦] بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقون: (الجَنبِ) بضمّتين^(١).

[قال أبو علي]^(٢): قال أبو عبيدة: والجار ذي القربى: القريب، والجار الجنب: الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جَنَابَةٍ، أي: عن بُعد، قال علقمة بن عبدة^(٣):

فلا تحرمّني نائلاً عن جَنَابَةٍ
فإني امرؤٌ وَسَطُ القَبَابِ غريبٌ^(٤)

(١) السبعة ٢٣٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ديوانه ص ٤٨ وهو من مفضلية برقم ١١٩ قالها يمدح الحارث بن جبلة، وكان أسر أخاه شأساً، فرحل إليه يطلب فكه. انظر شرح المفضليات ص ٧٧٩ وابن الشجري ١/ ١٤٩ والكامل ٢/ ٧٢٣ واللسان والتاج (جنب) والأعلم على طرة الكتاب ٢/ ٤٢٣.

(٤) مجاز القرآن ١/ ١٢٦.

قال أبو الحسن: قال: والجار الجُنْب، وقال بعضهم: الجُنْب.

قال الراجز^(١):

الناس جُنْب والأمير جُنْب

يريد: بجُنْب: الناحية، وهذا هو الْمُتَنَحِّي عن القرابة.

قال أبو علي: قوله تعالى: (وَالْجَارِ الْجُنْبِ)، يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذي الجنب، فحذف المضاف، لأنَّ المعنى مفهومٌ، ألا ترى أنَّ الناحية لا يكونُ الجارُ إيّاها، والمعنى: ذي ناحية ليس هو الآن بها، أي: هو غريبٌ عنها. والآخر: أن يكون وصفاً مثل: ضَرْبٌ، وفَسْلٌ، وَنَدْبٌ، فهذا وصفٌ يجري على الموصوف، كما أن الجُنْب كذلك، وهو في معناه ومعنى اللفظتين على هذا واحدٌ، وهو أنه بجانبٌ لأقاربه متباعدٌ عنهم. فأما الجُنْب في قوله: (وَالْجَارِ الْجُنْبِ). فصفةٌ على فُعْلٍ، مثلُ أُحْدٍ في ناقةٍ أُحْدٍ وسُجْحٍ في قوله:

وامشُوا مِشْيَةً سُجْحاً^(٢)

فالجُنْب؛ المتباعدُ عن أهله، يدلُّك على ذلك مقابله

(١) الرجز في الصحاح واللسان والتاج (جنب) بغير نسبة عن الأخفش أيضاً.

(٢) قطعة من بيت لحسان بن ثابت وتماه

دَعُوا التَّخَايُوتَ وَامْشُوا مِشْيَةً سُجْحاً إِنَّ الرِّجَالَ ذُوو عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ

انظر الكتاب ٣١٥/٢، والخصائص ١١٦/٢ وديوانه ٢١٩/١ واللسان (خجاً)

وأساس البلاغة (سجح).

بالقريب، في قوله تعالى^(١) (والجار ذي القربى) من القرب،
كالبشرى من بشر. ويدل على أنه البعد، والغربة قول الأعشى: ^(٢)
أتيت حُرَيْثًا زائراً عن جَنَابَةٍ
فكان حُرَيْثٌ عن عَطَائِي جَامداً

وقال آخر^(٣):

كِرَامٌ إِذَا مَا جِئْتَهُمْ عَنْ جَنَابَةٍ

أَعْفَاءٌ عَنْ بَيْتِ^(٤) الْخَلِيطِ الْمَجَاوِرِ

فأما قوله [جل وعز]^(٥): (وإن كنتم جنبا فاطهروا)
[المائدة/ ٦] فمن الجنابة التي تقتضي التطهر^(٦)، وهو أيضاً صفة
إلا أنه يقع على الواحد والجميع^(٧) كما أن بشراً كذلك، وكما أن
الحلوب يقع على الجميع، فأما الحلوبة والركوبة فيقع على الواحد
والجميع فيما رواه أبو عمر الجرمي^(٨) عن أبي عبيدة. وقال أبو
عبيدة: (والصاحب بالجنب): الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك
فينزل إلى جنبك^(٩).

اختلفوا في ضم الباء في (البخل) [النساء/ ٣٧]
والتخفيف وفتحها والتثقل.

(١) «تعالى» زيادة في (ط).

(٢) ديوانه / ٦٥.

(٣) لم نعر على قائله.

(٤) في (ط): جار.

(٥) في (ط): تعالى.

(٦) في (ط): التطهير.

(٧) في (ط): وعلى الجميع.

(٨) كذا في (ط): وسقطت من (م).

(٩) مجاز القرآن ١/ ١٢٦.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر:
(بالبُخل) خفيفاً وقرأ حمزة والكسائي: (بالْبُخْل) مثقلة وكذلك في
سورة الحديد [الآية/ ٢٤] مثله.

قال أبو علي: قال سيبويه: «قالوا: بَخِلَ يَبْخُلُ بُخْلاً،
فالبُخْل كاللُّؤْم، والفعل: كَشَقِيَ وَسَعَدَ، وقالوا: بَخِيلٌ، وبعضهم
يقول: البَخْل: كالْفَقْر» والبُخْل كالْفُقْر، وبعضهم يقول: البَخْلُ
كالكَرَم^(٢) وقد حَكَى فيه ثلاث لغاتٍ وقرىء باثنتين منها: البُخْلُ،
والبَخْلُ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله [جَلَّ وعَزَّ^(٣)]: (وإنَّ
تَكُ حَسَنَةً) [النساء/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وإنَّ تَكُ حَسَنَةً) رفعاً.
وقرأ الباقون: نصباً^(٤).

قال أبو علي: النصبُ حسنٌ لتقدم ذكر: (مُثَقَّلَ ذَرَّةٍ)
[النساء/ ٤٠]، فالتقدير وإن تكن الحسنَةُ مُثَقَّلَ ذَرَّةٍ يَضَاعَفُهَا،
كما قال: (من جاء بالحسنة فلهَ عَشْرُ أمثالها) [الأنعام/ ١٦٠]
والرفعُ على: وإن تحدث حَسَنَةً، أو إن تقع حَسَنَةً يضاعفها.

واختلفوا^(٥) في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد

(١) سيبويه ٢/ ٢٢٥.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٣٣.

(٤) في (ط): اختلفوا. بإسقاط الواو.

من قوله [جَلَّ وعز]^(١): (يُضَاعِفُهَا) [النساء / ٤٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (يُضَعِّفُهَا) مشددة العين بغير ألف.

وقرأ الباقون: (يضاعفها) خفيفةً بألف^(٢).

قال أبو علي: المعنى فيهما واحدٌ وهما لغتان. قال^(٣) سيبويه: تجيء فاعَلْتُ لا تريد به عملَ اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أَفْعَلَ، وذلك قولُهُم: ناولْتُهُ، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرتُ قال: ونحو ذلك: ضاعفتُ، وضعفتُ، وناعمتُ ونَعَمْتُ^(٤) فدلَّ هذا على أنه لغتان فبأيُّهما قرأتَ كان حسناً.

اختلفوا في فتح التاء في^(٥) قوله تعالى^(٦): (تَسَوَّى). [النساء / ٤٢] والتشديد وضمها والتخفيف.

فقرأ ابن كثير وعاصم، وأبو عمرو^(٧): (لو تَسَوَّى) مضمومة التاء خفيفة السين.

وقرأ نافع وابن عامر: (تَسَوَّى) مفتوحة التاء مشددة السين. وقرأ حمزة والكسائي: (لو تَسَوَّى) مفتوحة التاء خفيفة

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٣٣.

(٣) في (ط): وقال.

(٤) سيبويه ٢/٢٣٩ باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني.

(٥) في (ط): من.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): وأبو عمرو وعاصم.

السين، والواو مُمَالَةٌ مُشَدَّدَةٌ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ^(١).

[قال أبو علي]^(٢): من قال^(٣): (تُسَوَّى) فهو تَفَعَّلَ من التسوية، والمعنى: لو تُجْعَلُونَ والأرض سواء، كما قال تعالى^(٤): (ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً) [عم / ٤٠] ومن هذا قوله: (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [القيامة / ٤] أي: نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض، فتكون كالکف، فَيَعْجِزُ لذلك عما يستعان عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فُقِدَتِ البنانُ معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم: لا والذي شَقَّهِنَّ خمساً من واحدة.

وقراءة نافع وابن عامر: لو تَسَوَّى المعنى: لو تَسَوَّى فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع لو تَسَوَّى، لأنك تقول سَوِيَّتُهُ فَتَسَوَّى، ولا ينبغي أن يُكْرَهَ هذا لاجتماع تشديدين، ألا ترى أن في التنزيل: (اطَّيَّرْنَا) [النمل / ٤٧] (وَارِزَّيْنَا)، [يونس / ٢٤] و (لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الأنعام / ١٥٢] ونحو ذلك، وفي هذا الوجه اتساع لأنَّ الفعل مسندٌ إلى الأرض وليس المراد: ودُّوا لو تصيرُ الأرضُ مثلهم، إنما المعنى: ودُّوا لو يصيرون يتسَوَّون^(٥) بها، لا تَسَوَّى هي بهم، وجاز ذلك لأنه لا يُلْبَسُ، وقالوا: أَدْخَلَ فَوْهُ الْحَجَرَ لَمَّا لَمْ يَلْتَبَسْ.

(١) السبعة ٢٣٤. وفي (ط): في كل ذلك.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): متسوين.

وقولُ حمزة والكسائي: لو تَسَوَّى هو: لو تَسَوَّى فحذفوا التاء التي أدغمها من قال: لو تَسَوَّى لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

وأما إمالةُ الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء في تَسَوَّى فحسنة، لأنَّ الفعل إذا صار على هذه العِدَّة استمرت فيه الإمالة لانقلابِ أَلِفِهِ إلى الياء في نحو يتسويان.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جَلَّ وعز]^(١) (أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) [النساء/ ٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابنُ عامر: (أو لَامَسْتُمُ) بألف ههنا، وفي المائدة [الآية/ ٦] مِثْلُهُ.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَمَسْتُم) بغير أَلِفٍ، وفي المائدة مِثْلُهُ^(٢).

قال أبو علي: اللمسُ يكون باليد، وقد اتَّسَعَ فيه فأوقع على غيره فمما جاء يرادُ به مسٌّ^(٣) باليد قوله:

وَلَا تَلْمَسِ الْأَفْعَى يَدَاكَ تَنُوشُهَا

وَدَعَهَا إِذَا مَا غَيَّبَتْهَا سَفَاتُهَا^(٤)

ومما جاء يراد به غيرُ اللمس بالجراحة قوله تعالى^(٥): (وَأَنَا

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٣٤.

(٣) في (ط): اللمس.

(٤) البيت في اللسان (سفا) وفيه تريدها بدل تنوشها ولم ينسبه. والسفى: التراب.

(٥) سقطت من (ط).

لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا [الجن / ٨] تأويله : عالجنّا غيبَ السماءِ ورُمنَاهُ لِنَسْتَرْقَهُ فنلقيه إلى الكهنة ونخبرهم به . ولما كان اللمسُ قد يكون غيرَ المباشرةِ بالجراحة قال ^(١) : (وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ) [الأنعام / ٧] فخصص باليد لئلا يَلْتَبَسَ بالوجهِ الآخر، كما جاء (وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) [النساء / ٢٣] لما كان الابنُ ^(٢) قد يكون متبنًى به من غير الصُّلب، وقد كان يُنسَبُ المتبنى به إلى المتبنّي فقال : (ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) [الأحزاب / ٥] .

وقد ^(٣) قالوا : اَلْتَمَسَ وهو افتعل من اللمس ، فأوقع على ما لا يقعُ عليه اللمسُ والمباشرةُ - قال :

الْحُرُّ وَالْهَجِينُ وَالْفَلَنْقَسُ

ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَسُ ^(٤)

ليس يريد أيُّهم تباشر بيدك ، ولكن أيُّهم تطلبُ .

قال :

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ

لَمَلَمَسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ ^(٥)

(١) في (ط) : قال تعالى .

(٢) في (ط) : الابن غير .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) الرجز في اللسان (فلقس) ولم ينسبه الفلقس والفلنقس : البخيل اللئيم ، والفلنقس : الهجين من قبل أبويه ، الذي أبوه مولى وأمه مولاة ، والهجين : الذي أبوه عتيق وأمه مولاة .

(٥) البيت للطفيل وهو في ديوانه / ٣٨ من قصيدة يرثي فيها فرسان قومه : ويذكر

وقعتهم بطيء . والسهب : موضع هلك فيه رجل منهم حسن الخلق كريم =

فلمتَمَسُ المعروفِ طالِبُهُ ليس مُمَّاسَةً^(١) ولا مباشرةً.

وقوله تعالى^(٢): (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) قد عَنَى به ما لا يكون مَسًّا بِيَدٍ، وذلك^(٣) أَنَّ الخلوةَ قد تكون في حكمِ المسِّ في قول عمرَ وعلي [رضي الله عنهما]^(٤) والخلوة ليست بلمسٍ ولا مسٍ بجارحةٍ.

واختلف الصحابةُ في قوله: (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)^(٥) على قولين: فحمله حاملون على المسِّ باليد، وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحدٌ منهم على الأمرين جميعاً، فحمله عليهما خروجٌ من إجماعهم، وأخذُ بقولٍ قد أجمعوا على رفضه.

وقد أجري المسُّ هذا المجرى لا يُرادُ به المباشرةُ وتلزيق الجارحةِ بالمطلوب، وذلك قوله:

مِسْنَا السَّمَاءِ فَلَنَلَّهَا وَطَالَهُمُ

حتى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَثَلَّانَا^(٦)

فليس يريد باشرناها، ولكن يريد به^(٧) رَفَعَتْهُمْ وَأَنَّ غَيْرَهُمْ لَا

= الطَّبِيعَةُ. وهو من شواهد الكتاب ١/١٤٩، والمقتضب ٣/٢١٩، وابن يعيش ٢٩/٢.

(١) في (م): مَاسَةً.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وذلك.

(٤) سقطت من (ط). ولم نظفر بقول عمر وعلي.

(٥) في (ط): لمستم.

(٦) البيت لابن مغراء في التهذيب ١٢/٣٢٥ وفيه: مسنا بفتح الميم «ويمشي»

بدل «يهوي» واللسان (مسس).

(٧) سقطت من (ط).

يَدْرِكُ شَأْوَهُمْ وَلَا يَنَالُ مَا نَالُوهُ مِنْ رِفْعَةِ الْمَنْزِلَةِ وَهَذَا كَقَوْلِهِ ^(١) :
.. وَقَدْ فَاتَتْ يَدَ الْمُتَنَاولِ

ومن المباشرة قوله تعالى ^(٢) : (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) [القمر/ ٤٨] و (إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ) [آل عمران/ ١٤٠] و (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا) [آل عمران/ ٢٤] فأما قوله تعالى ^(٣) : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) [البقرة/ ٢٣٦] فقد يكون من ^(٤) مثل قوله : (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) وقد لا يكون مسًا، ولكن ما يكون في حكم المس، وهو الخلوة بها في قول عمر وعلي رضي الله عنهما.

وحجة من قرأ ^(٥) : (لَمَسْتُمْ) أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضع على فعلتم، وذلك قوله : (وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ) [مريم/ ٢٠] و (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ) [الرحمن/ ٥٦]. وحجة من قرأ : (لامستم) أن فاعل قد جاء في معنى فعل، نحو عاقبته، وطارقت النعل. وقال أبو عبيدة اللماص ^(٦) النكاح ^(٧).

اختلفوا في [قوله تعالى] ^(٨) (نِعَمًا) [النساء/ ٥٨] وقد ذكرته في سورة ^(٩) البقرة. [الآية/ ٢٧١].

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط) : قال.

(٦) في (م) : اللمس.

(٧) مجاز القرآن ١/ ١٢٨.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) كذا في (ط) وسقطت من (م).

اختلفوا في كسر النونِ وضمها من قوله [جَلَّ وعز]^(١):
(أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا) [النساء/ ٦٦] وكسر الواو
وضمها.

فروى نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ عن أبيه عن أبي عمرو: (أَنِ اقْتُلُوا) بالكسر (أَوْ اخْرُجُوا) [مضمومة الواو]^(٢) مثل قول
اليزيدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: (أَنِ اقْتُلُوا أَوْ اخْرُجُوا) بالضم فيهما. وقرأ عاصمٌ وحَمْزَةُ: (أَنِ اقْتُلُوا أَوْ اخْرُجُوا) كلاهما كسراً^(٣).

قال أبو علي: أما فصلُ أبي عمرو بين الواو والنون، وكسْرُهُ النونَ في (أَنِ اقْتُلُوا) وَضَمُّه الواوَ في (أَوْ اخْرُجُوا): فلأنَّ الضمَّ في الواوِ أحسنُ لأنها تشبهُ واوَ الضميرِ، والجمهورُ في واوِ الضميرِ على الضمِّ، نحو: (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة / ٢٣٧] والنونُ إِنَّمَا ضُمَّتْ^(٤) لأنها مكانُ الهمزة التي ضُمَّتْ لضمِّ الحرفِ الثالثِ، فجعلتْ بمنزلتها، وإن كانت منفصلةً، وفي الواوِ هذا المعنى، والمعنى الآخر الذي ذكرنا من^(٥) مشابهةِ واوِ الضميرِ. والضمُّ في سائر هذه أحسنُ، لأنها في موضعِ الهمزة. قال أبو الحسن: وهي لغةٌ حسنةٌ، وهي أكثرُ في الكلام وأقيسُ. ووجه قول من كسر

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بالضم.

(٣) السبعة ٢٢٤.

(٤) في (ط): تضم.

(٥) في (ط): في.

أنَّ هذه الحروفَ منفصلةٌ في ^(١) الفعل المضموم الثالث، والهمزة متصلةٌ ^(٢) بها، فلم يُجروا المنفصلَ مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل في ^(٣) كلامهم مجرى المتصل أكثر من أن يُقْتَصَّ.

قال: وكلهم قرأ: (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء/ ٦٦] رفعا، إِلَّا ابنَ عامرٍ فَإِنَّهُ قرأ: (إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) نصبا، وكذلك هي في مصاحفهم ^(٤).

قال أبو علي: الوجه في ^(٥) قولهم: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، الرفع، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال، والأقيس، فقوّته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، وما: أتاني إِلَّا زيدٌ؛ واحدٌ فكما اتفقوا على: ما أتاني إِلَّا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، بمنزلة ومعناه ^(٦)، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ، وأجروا ذلك على «يَذَرُ» و«يَدْعُ» في أن «يَذَرُ» لما كان في معنى «يدْعُ» فُتِحَ، وإن لم يكن فيه حرفُ حلقٍ. ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر ^(٧) الاستعمال يقولون: ما جاءني إِلَّا امرأةٌ، فَيَذْكُرُونَ حملاً على المعنى، ولا يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن ^(٨) إِلَّا في الشعر قال:

(١) في (ط): من.

(٢) في (م): فمتصلة: وهي تحريف.

(٣) في (ط): من.

(٤) السبعة: ٢٣٥.

(٥) في (ط): من.

(٦) في (ط): وبمعناه.

(٧) في (ط): زيادة «في» بعد «أكثر».

(٨) في (ط): «الخليل» مكان أبو الحسن.

بَرَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(١)

فكما أجروه على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث، كذلك أجروه عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك: أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعا في أن كل واحدٍ منهما كلام تام. فأما قوله [جل وعز] ^(٢): (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُتُكَ) [هود/ ٨١] فإذا جعلت قوله تعالى: (أمرتُك) مستثنى من: (لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)؛ كان فيه الوجهان: الرفع والنصب، والوجه الرفع. ومن قال: (ما فعلوه إلاَّ قليلاً)؛ فقياسُ قوله في هذه الرفع. وإن جعلت الاستثناء من قوله: (فأسر بأهلك) لم يكن إلاَّ النصب. قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلاَّ أباك، لأنه بمنزلة

(١) البيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ١٢٩٦/٣ والمحتسب ٢٠٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٢ والعيني ٤٧٧/٢ وجاء في الديوان برواية:

طوى النحر والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلاَّ الصدور الجراشع والنحر (بالنون والزاي): ضرب الأعقاب والاستحاث في السير: وهو أن يحرك عقبه، ويضرب بهما موضع عقبي الراكب. والأجراز: جمع جزل، وهو المكان الصلب الغليظ. والأجراز: الأمحال والواحد: جُرْز ومحل. والغروض: الواحد غرض، وهو حزام الرحل. والجُرْشع واحد الجراشع: وهو المنتفخ الجنين.

(٢) سقطت من (ط).

قولي: أتاني القومُ إلَّا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: (ما فعلوهُ إلَّا قليلاً منهم). وحدثني يونسُ أنَّ أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القومُ إلَّا عبدُ الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القومُ؛ لما جاز أن يقول: ما أتاني أحدٌ، كما أنه لا يجوز أن يقول: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع بدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: (ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلَّا أَنْفُسُهُمْ) [النور/٦] ^(١).

قال أبو عُمَرَ ^(٢): قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: (ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلَّا أَنْفُسُهُمْ) يعني: أن قوماً يقولون: إذا أخرجت واحداً من جماعة، أو قليلاً من كثيرٍ فهو نصبٌ، إن كان ما قبله نفيّاً أو إيجاباً، وهذا خطأ.

قال أبو عُمَرَ: وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، فهي نفيٌ الناس كلُّهم لأنَّ أحداً جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيداً فينصبوا ^(٣).

واختلفوا ^(٤) في الباء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ] ^(٥) (كأنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) [النساء/٧٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية حفصٍ والمفضلُ: (كأنْ لَمْ تَكُنْ) بالتاء.

(١) انتهى نقله عن الكتاب ٣٦٠/١: باب ما يكون استثناءً بإلا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في هامش (م) عبارة: بلغت والحمد لله وحده.

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (يَكُنْ) بالياء^(١).

قال أبو علي: من قرأ بالتاء، فلأنَّ الفاعل المسند إليه الفعل مؤنَّث في اللفظ ومن قرأ بالياء، فلأنَّ التانيث ليس بحقيقي، وحسَّن التذكير الفصل الواقع بين الفعل والفاعل. ومثُل التذكير قوله: (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) [هود/٦٧] وقوله: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة/٢٧٥] وفي أخرى: (يا أيها الناس قد جاءكم مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/٥٧] فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به. وقوله جَلَّ وعَزَّ: (كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ)^(٢) اعتراض بين المفعول وفعله، فكما أنَّ قوله: (قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا) [النساء/٧٢] في موضع نصب، كذلك قوله: (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) في موضع نصب بقوله: (لَيَقُولَنَّ) واتصاله إنما هو بقوله: (قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا) (. كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ)^(٣) أي: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يرفعى الذمام الذي بينكم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وعَزَّ]^(٤): (وَلَا يُظْلَمُونَ) [النساء/٧٧].

(١) السبعة: ٢٣٥.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) تمام الآية ٧٣ مع ما قبلها: (وإنَّ منكم لمن ليبطئن فإن أصابتكم مصيبة قال قد أنعم الله علي إذ لم أكن معهم شهيداً. ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً).

(٤) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي: (ولا يُظْلَمُونَ) بالياء. (١).

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: (تظلمون) بالتاء.

قال: ولم يختلفوا في قوله: (يُزَكِّي من يشاء ولا يُظْلَمُونَ فتيلًا) [النساء/ ٤٩] [أنه بالياء] (٢).

قال أبو علي: من قرأ: (ولا يُظْلَمُونَ فتيلًا) بالياء، فلما تقدّم من ذكر الغيبة، وهو قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ... ولا يُظْلَمُونَ).

ومن قرأ بالتاء فكأنه ضمّ إليهم في الخطاب النبي ﷺ (٣) والمسلمين (٤)، فعُلّبَ الخطابُ على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون (٥) من خير يوفّ إليكم، ويُجازي (٦) مَنْ أَمَرَ بالقتال فتبَطَّ (٧) عنه، بعد أن كان (٨) كُتِبَ عليه. ويؤكد التاء قوله (٩): (قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ) [النساء/ ٧٧] وما في (قل) من الخطاب. وأمّا قوله: (بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ) [النساء/ ٤٩] ففي (يُزَكِّي) ضمير الغيبة (ولا يُظْلَمُونَ) بالياء لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.

واختلفوا في إدغام التاء وإظهارها من قوله [جلّ وعزّ] (١٠): (بَيَّتْ طَائِفَةٌ) [النساء/ ٨١].

(١) أسقط «السبعة» ابن عامر في قراءة الياء، وأثبتته في قراءة التاء.

(٢) تنمة من السبعة ص ٢٣٥. (٧) في (م): فتبَطَّ.

(٣) سقطت «وسلم» من (ط). (٨) سقطت من (ط).

(٤) في (م): والمسلمون. (٩) سقطت من (ط).

(٥) في (م): ما تفعلونه. وهو خطأ. (١٠) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): يجازي.

فقرأ أبو عمرو وحمة: (بَيَّت طائفةً) مُدْغماً. وقرأ
الباقون^(١): (بَيَّت طائفةً) بنصب التاء^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): وجهُ الإدغام: أن الطاء والتاء والذال
من حَيِّزٍ واحدٍ، فالتقارب الذي بينهما يُجريهما مجرى المثلين في
الإدغام. ومما يُحَسِّن الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق،
فَحَسَّن إدغام الأنقص صوتاً من الحروف في الأزيد، بحسب قُبْحِ
إدغام الأزيد في الأنقص، ألا ترى أن الضاد لا تدغم في
مقارِبها، ويُدْغَم مُقَارِبُها فيها وكذلك الصاد والسين والزاي لا
تدغم في مُقَارِبها، ويُدْغَم مُقَارِبُها فيها، ويُدْغَم بعضها في بعض.
ومن بَيَّن فقال: (بَيَّت طائفةً) فلانفصال الحرفين واختلاف
المخرجين.

اختلفوا^(٤) في التاء والنون^(٥) من قوله [جَلَّ وعز]^(٦).
(فَتَبَّتُوا) [النساء / ٩٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر:
(فَتَبَّتُوا). بالنون^(٧)، وكذلك في الحجرات [الآية / ٦].

وقرأ حمزة والكسائي: (فَتَبَّتُوا) بالتاء^(٨) وكذلك في
الحجرات^(٩).

(١) فصلهم في السبعة وهم: ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي.

(٢) السبعة ٢٣٥.

(٣) سقطت من (ط). (٤) في (ط): واختلفوا.

(٥) في السبعة: واختلفوا في التاء والتاء والياء والنون.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ط). (٨) في السبعة: بالتاء والتاء.

(٧) في السبعة: بالياء والنون. (٩) السبعة ص ٢٣٦.

[قال أبو علي : (١) حجة من قال (٢) : (تَثَبَّتُوا) : أن التَثَبَّتَ هو خلاف الإقدام ، والمراد التَّأَنِّي ، وخلافُ التَّقَدُّم ، والتَثَبَّتَ أَشَدُّ اختصاصاً بهذا الموضع . ومما يبين ذلك قوله : (وأشَدُّ تَثَبُّتاً) [النساء/ ٦٦] أي : أَشَدُّ وقفاً لهم عما وَعظُوا بأن لا يُقَدِّمُوا عليه . ومما يقوِّي ذلك قولهم : تَثَبَّتَ في أمرِك . ولا يكاد يقال في هذا المعنى : تَبَيَّنَ .

ومن قرأ : (فَتَبَيَّنُوا) فحجته أن التَّبَيَّنَ ليس وراءه شيء ، وقد يكون تبينت أَشَدُّ من تَثَبَّتَ ، وقد جاء أن التَّبَيَّنَ من الله ، والعجلة من الشيطان (٣) « فمقابلة (٤) التَّبَيَّنَ بالعجلة دلالة (٥) على تقارب التثبت والتبَيَّن

وقد (٦) قال الأعشى :

كَمَا رَاشِدٍ تَجِدَنَّ أَمْرًا

تَبَيَّنَ ثُمَّ ارْعَوَى أَوْ قَدِمَ (٧)

(١) سقطت من (ط) . (٢) في (ط) : قرأ .

(٣) الحديث رواه الترمذي في البرر برقم ٢٠١٣ وبلغظ : «الأناة» بدل «التبين» وقال : هذا حديث غريب ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد المهيم بن عباس بن سهل (وهو أحد رواة الحديث) وضعفه من قبل حفظه ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن البيهقي في شعب الإيمان وأشار إلى ضعفه ٢٧٧/٣ ورواه بلغظ «التأني» ورواه الطبري في تفسيره ١٢٤/٢٦ عن قتادة بلغظ المؤلف . وفسر ابن الأنباري التَّبَيَّنَ في الحديث بالتَثَبَّت . النهاية لابن الأثير (١/ ١٧٥) .

(٤) في (ط) : فتقابل .

(٥) في (ط) : دالة . (٦) سقطت من (ط) .

(٧) ديوانه ص ٣٥ من قصيدة في مدح قيس بن معدي كرب . وفيه : ثم انتهى ، بدل : ثم ارعوى .

فاستعمل التبين في الموضع الذي يقف فيه ناظراً في الشيء حتى يُقدّم عليه أو يرتدّع عنه. فالتبين على هذا أولى من التثبت، وقال في موضع الزجر والنهي والتوقف:

أَزِيدُ مَنْةً تَوَعَّدُ يَا بَنَ تَيْمٍ
تَبَيَّنَ أَيْنَ تَاهَ بِكَ الْوَعِيدُ^(١)

اختلفوا^(٢) في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جلّ وعز] ^(٣): (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ) [النساء/ ٩٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص عن عاصم والكسائي: (السلام) بألف^(٤).

وروى قُنبُلُ والْبَزِّي ومطرّف بن معقل الشَّقْرِيُّ عن ابن كثير، وحُكَيْم عن شبل^(٥) عن ابن كثير (السلام) بألف.

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير (السَّلَم) بغير أَلِفٍ. وروى عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير: (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَمَ) بغير أَلِفٍ.

(١) لم نعر على قائله.

(٢) في (ط): واختلفوا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) بالألف، كما في السبعة.

(٥) شبل بن عباد أبو داود المكي مقرئ مكة، ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير مولده سنة سبعين، وعرض على ابن محيصة وعبدالله بن كثير وهو الذي خلفه في القراءة. روى عنه القراءة. عبيد بن عقيل وعلي بن نصر ومحمد بن صالح المري... (طبقات القراءة ١/ ٣٢٣).

قال عبيدٌ: وهم يقرؤون كلَّ شيءٍ في القرآن من الاستسلام بغير ألفٍ.

وروى علي بن نصر^(١) عن أبان^(٢) عن عاصم (إليكم السلام) بألفٍ.

[حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ]^(٣) حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمِيُّ^(٤) عَنْ أَبَانَ عَنْ عَاصِمٍ، وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ هَارُونَ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَاصِمٍ (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ) بِالْكَسْرِ وَتَسْكِينِ اللَّامِ. الْمُفْضَلُ عَنْ عَاصِمٍ: (السَّلَامَ) مِثْلَ حَمْزَةِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ: (السَّلَامَ) بغير ألفٍ^(٥).

قال أبو علي: من قرأ: (السَّلَامَ) احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حيَّاكم هذه^(٦) التحية: إنما قالها تَعَوُّذًا^(٧)، فَتَقْدِمُوا

(١) في (ط) نصير. وهو علي بن نصر الجهضمي، سبقت ترجمته.

(٢) أبان بن يزيد بن أحمد أبو يزيد البصري العطار النحوي، ثقة صالح، قرأ علي عاصم، وروى الحروف عن قتادة بن دعامة، روى القراءة عنه بكار بن عبد الله العودي وحرمي بن عمارة، وعلي بن نصر وغيرهم (طبقات القراءة ٤/١).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار، وروى عنه الحروف أحمد بن صالح (طبقات القراءة ٢٠٣/١).

(٥) السبعة ٢٣٦ مع اختلاف يسير في التقديم والتأخير.

(٦) في (ط): بهذه.

(٧) في (ط): مُتَعَوِّذًا.

عليه بالسيف، ولكن كُفُّوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكُفُّوا أيديهم عنكم، ولم^(١) يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنَّما فلانٌ سلامٌ إذا كان لا يخالطُ أحداً، فكأنَّ المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً. ومن قال: (السَّلَم) أراد الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله تعالى^(٢): (وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ) [النحل/ ٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولَمَّا يُرَادُ منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيصٌ ومنه قوله: (وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ) [الزمر/ ٢٩] أي: منقادٌ له غيرُ مخالفٍ عليه ولا متشاكس. ومن قال: (السَّلَم) بكسر السين وسكون اللام، فمعناه: الإسلام. والإسلام: مصدرٌ أسلم، أي: صار سِلماً، وخرج عن أن^(٣) يكون حرباً.

قال الشاعر^(٤):

فإن السَّلَمَ زائدةٌ نوالاً
وإنَّ نَوَى المحاربِ لا تؤوبُ

وقال آخر^(٥):

تَبَيَّنْ صُلَاةَ الحربِ مِنَّا ومنهمُ

إذا ما التَّقِينَا والمُسَالَمُ بادِنُ

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) البيت للمعطل الهذلي وقد سبق في ٣٢٢/٢ عند آية البقرة / ٢٠٨.

(١) في (ط): فلم.

(٢) سقطت من (ط).

فالمسالمُ: خلافُ المحارب. وقال تعالى ^(١): (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) [البقرة/٢٠٨] والسِّلْمُ: الصِّلحُ، وقد يُفْتَحُ فيقالُ: السِّلْمُ، ومنه قوله سبحانه ^(٢): (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ...) [محمد/٣٥]. أي: لا تدعو إلى الصِّلح والمكافأة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعلُّ كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد فيمن قرأ هذه الآية (السِّلْم): الصِّلح، ولكن الإسلام كقوله: (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ) [البقرة/٢٠٨] ألا ترى أنَّ الحربي إذا حاول من المسلم الصِّلح كان له الخيارُ في ^(٣) قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله.

والمعنى في الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام لست مسلماً. والسِّلْمُ الذي ^(٤) هو: الصِّلح، تفتح فأؤه وتكسر، ويؤنَّث ويُذكر، قال تعالى ^(٥): (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسِّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) [الأنفال/٦١].

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله [جلَّ وعزَّ] ^(٦): . (غيرُ أولي الضَّررِ) [النساء/٩٥].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ (غيرُ أولي الضَّررِ) برفع الرء.

(١) سقطت من (ط) وقد سبق الكلام على الآية في ٢/٢٩٢.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م): وضعت كلمة «بين قتاله» على الهامش.

(٤) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (م).

[حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ] ^(١): حَدَّثَنِي الصُّوفِيُّ الْحُسَيْنُ بْنُ بَشْرٍ ^(٢)
 قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ
 شَبْلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: (غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ) بِنَصْبِ الرَّاءِ.
 وَقَرَأَ نَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ: (غَيْرَ أُولِي) بِنَصْبِ
 الرَّاءِ ^(٤).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ رَفَعَ الرَّاءَ جَعَلَ (غَيْرُ) صِفَةً لِلْقَاعَدَيْنِ عِنْدَ
 سَيِّبُوهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: (صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
 الْمَغْضُوبِ) [الْفَاتِحَةُ/٧] فَجَرَّ ^(٥) (غَيْرِ) كَانَ عِنْدَهُ أَيْضاً صِفَةً، وَمِثْلُ
 ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيدٍ:

وَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ
 إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ ^(٦)

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) الْحُسَيْنُ بْنُ بَشْرٍ مَعْرُوفٌ أَبُو الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيُّ الرَّيْشِيُّ، يَعْرِفُ بِالصُّوفِيِّ،
 رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ (طَبَقَاتُ
 الْقِرَاءَةِ ٢٧٩/١).

(٣) رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ أَبُو الْحَسَنِ الْهَذَلِيُّ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ: مَقْرَأٌ جَلِيلٌ ثِقَةٌ
 ضَابِطٌ مَشْهُورٌ، عَرَضَ عَلَى يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ، وَهُوَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِهِ وَرَوَى
 الْحُرُوفَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، وَمَعَاذِ بْنِ مَعَاذٍ، وَمُحِبُّوبَ وَمُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ
 الْمَرِّيِّ وَغَيْرِهِمْ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ
 وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ (طَبَقَاتُ الْقِرَاءَةِ ٢٨٥/١).

(٤) فِي (ط): «نَصْباً». السَّبْعَةُ: ٢٣٧. (٥) فِي (ط) بِجَرٍّ.

(٦) سَبَقَ الْبَيْتُ فِي ١٨٦/٢ قَالَ الْأَعْلَمُ (طَرَّةُ سَيِّبُوهِ ٣٧٠/١): الشَّاهِدُ فِيهِ:
 نَعْتَ الْفَتَى، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، بِغَيْرِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً، وَالَّذِي سَوَّغَ هَذَا أَنَّ التَّعْرِيفَ
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَكُونُ لِلْجِنْسِ فَلَا يَخْصُ وَاحِداً بَعِيْنَهُ فَهُوَ مُقَارِبٌ لِلنَّكْرَةِ، وَإِنْ
 غَيْراً مُضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةٍ فَقَارِبَتِ الْمَعَارِفُ لِلذِّكَ، وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً فَجَرَتْ عَلَى =

فغيرُ صفةٌ للفتى . ومثله في «إلاً» في ^(١) قولُ الشاعر:
لو كانَ غيري سُلَيْمِي اليومَ غَيْرُهُ

وقُعُ الحوادثِ إلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ ^(٢)

كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصَّارِمِ الذَّكْرِ، غَيْرُهُ ^(٣) وقُعُ الحوادثِ، قال: والمعنى: أنَّ الصَّارِمَ الذَّكْرَ لا يَغِيرُهُ شَيْءٌ ^(٤).
ومن نصبَ غيراً جعله استثناءً من القاعدين. قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال: وبلغنا أنَّها نزلت من بعد قوله: (لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ)، ولم تنزل معها؛ استثنى بها قومٌ لم يقدروا على الخروج. (والقاعدون) مرتفع بقوله: (يستوي) ويستوي هذا يقتضي فاعِلَيْنِ فصاعداً.

وقوله: (والمجاهِدُونَ) معطوف عليه التقدير: لا يستوي القاعدون إلَّا أولي الضرر والمجاهدون.

واختلفوا ^(٥) في الياء والنون من قوله تعالى ^(٦): (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ) [النساء/ ١١٤].

= الأول لذلك. يقول: ينبغي لمن أقرض قرضاً وأحسن إليه أن يجزي عليه ولا يكفر النعمة، فيكون كالبهيمة لا تعرف الإحسان ولا تجازي به. اهـ.

(١) سقطت من (م).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٥٧/، والأشمونى ١٥٦/٢، قال الأعلام:

الشاهد فيه جري إلَّا وما بعدها على غير نعتاً لها. والمعنى: إن وقع الدهر لا يغيره كما لا يغير الصَّارِمَ الذَّكْرَ. وهو الماضي من السيوف، والذكر والمذكر:

الحديد الذي ليس بأنثى. (طرة الكتاب ٣٧٠/١).

(٣) في سيبويه: لغيره.

(٤) انتهى نقله عن الكتاب ٣٧٠/١ باب ما يكون فيه إلَّا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): اختلفوا.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ^(١) والكسائيُّ
(فسوف نؤتيه) بالنون.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةٌ: (يؤتيه) بالياء^(٢).
قال أبو علي: من قرأ بالياء فلقوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ) ومن قرأ: (نؤتيه) فهو مثلُ (يؤتيه) في
المعنى.

اختلفوا في ضمِّ الياء وفتحها من قوله [جلَّ وعزَّ]:^(٣)
(يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) [النساء/ ١٢٤] فقرأ ابنُ كثيرٍ: (يَدْخُلُونَ
الْجَنَّةَ)، في ثلاثة مواضع: في النساء، وفي مريم [٦٠]، وفي
المؤمن^(٤) [٤٠]، ورابعاً فيه سينٌ، وهو^(٥) قوله تعالى^(٦):
(سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ) [غافر/ ٦٠].

وروى مُطَرِّفُ الشَّقْرِي عن معروف بن مُشْكَانَ^(٧) عن ابن
كثير أنه ضمَّ الحرف الذي في سورة الملائكة^(٨): (جَنَّتْ عَدْنِ

(١) سقطت ابن عامر من (م). وهي في السبعة و(ط).

(٢) السبعة ٢٣٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) وتسمى سورة غافر.

(٥) في (ط): فهو.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) معروف به مُشْكَانَ أبو الوليد المكي مقرأ مكة مع شبل ولد سنة مائة، وهو
من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ
القراءة عرضاً عن ابن كثير وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها بمكة روى عنه
القراءة عرضاً إسماعيل القسطنطيني، وسمع منه الحروف مطرف النهدي وحماد بن
زيد. مات سنة خمس وستين ومائة (طبقات القراء ٣٠٣/٢، ٣٠٤).

(٨) وهي سورة فاطر أيضاً.

يُدْخِلُونَهَا) [٣٣] ولم يأت بها^(١) مضموماً عن ابن كثير غيره .

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عطارٍ عن أبي بكرٍ مثل ابن كثيرٍ في الملائكة . وأما خَلَفَ ومحمد بن المنذر وأحمد بنُ عمر الوكيعي فرووا عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم : بفتح الياء في (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) في المؤمن . وقال خلفٌ عن يحيى سمعت أبا بكرٍ وقد سئل عنها ، فقال : (سيَدْخُلُونَ) بفتح الياء .

وقرأ أبو عمرو في النساء ، وفي مريم ، وفي الملائكة ، وفي المؤمن : (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) بضم الياء ، وفتح الياء من (سيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) .

وروى حفص عن عاصمٍ أَنَّهُ كَانَ يَفْتَحُهُنَّ كُلَّهُنَّ . وروى الكسائي عن أبي بكرٍ وخلاَّد عن حسين الجُعْفِيِّ عن أبي بكرٍ عن عاصم أَنَّهُ فَتَحَهُنَّ كُلَّهُنَّ مِثْلُ حَفْصٍ .

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي بفتح الياء فيهنَّ كُلَّهُنَّ^(٢) . .

[قال أبو علي]^(٣) : حَجَّةٌ مِنْ قَالَ : (يَدْخُلُونَ) قَوْلُهُ : (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ) [الزخرف / ٧٠] (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ) [الحجر / ٤٦] (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ) [يس / ٢٦] . ومن قال : (يَدْخُلُونَ) فَلَأَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَهَا حَتَّى يُدْخِلُوهَا .

(١) في (ط) : به .

(٢) السبعة ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣) سقطت من (ط) .

اختلفوا^(١) في ضمّ الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله^(٢): (أَنْ يَصَّالِحَا) [النساء/ ١٢٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يَصَّالِحَا) بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصم وحمة والكسائي: (أَنْ يُصْلِحَا) بضم الياء والتخفيف^(٣).

قال أبو علي: من قال: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالِحَا)؛ فوجهه أَنَّ الأعرَفَ في استعمال^(٤) هذا النحو: تَصَّالِحَا. ويبين ذلك أَنَّ سيبويه زعم أَنَّ هارون حَدَّثَهُمْ أَنَّ بعضهم قرأ: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بينهما صُلِحَا)^(٥)، فَيَصْلِحَا: يَفْتَعِلَا، وَافْتَعَلَ وَتَفَاعَلَ بمعنى، ولذلك صَحَّتِ الواوُ في: اجْتَوَرُوا، وَاعْتَوَرُوا، وَاعْتَوَرُوا، لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى: تَجَاوَرُوا، وَتَعَاوَنُوا، وَتَعَاوَرُوا، فهذه حجةٌ لِمَنْ قرأ (أَنْ يَصَّالِحَا)، وكذلك زعموا^(٦) في حرفِ عبد الله: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا إِنْ أَصْلَحَا).

ومن قرأ: (يُصْلِحَا)، فَإِنَّ الإِصْلَاحَ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَالتَّشَاوُرِ أَيْضاً قَدْ اسْتَعْمَلَ كَمَا اسْتَعْمَلَ تَصَالِحَ، قَالَ: (فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوَسٍّ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ) [البقرة/ ١٨٢] وَقَالَ: (إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ) [النساء/ ١١٤]

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) في (م) زيادة: جُلَّ وعزَّلاً. وكلمة إلا ليست في آية النساء المذكورة.

(٣) السبعة ٢٣٨.

(٤) في (ط): الاستعمال.

(٦) زادت (م) «أَنْ» بعد زعموا.

(٥) سيبويه ٤٢١/٢.

وليس الصلح على واحد من الفعلين ، فيجوز أن يكون اسماً مثل :
 العطاء والعطية من أعطى ، والكرامة من أكرم ، فمن قرأ : (يُضْلِحًا)
 كان تعدّي الفعل إليه كتعدّيه إلى الأسماء ، كقولك : أصلحتُ
 ثوباً . فإن قلت : فمن قرأ : تفاعل ، فما وجهه ، وتفاعل لا يتعدّى
 كما تعدّى أفعَل ؟ قيل : إن تفاعل قد جاء متعدّياً في نحو قول ذي
 الرُّمّة :

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ

به الوشي قرأت الرياح وخورها^(١)

ويجوز فيه أن يكون مصدراً حُذِفَتْ زوائده ، كما قال : .

وإن يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(٢)

أي : تقديري : ويجوز أيضاً أن يكون وُضِعَ المصدرُ موضعَ
 الاسمِ كما وُضِعَ الاسمُ في^(٣) موضعِ المصدرِ في نحو قوله^(٣) :
 بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ . . .^(٤)

وقوله :

وبعد عطائك المائة الرّثاعا^(٥)

(١) البيت من قصيدة في ديوانه ٢٣٢/١ والمعاني الكبير ١١٩٢ ، وفيه : «بها» بدل
 «به» قال شارح الديوان : الجردة من الرمل : بمعنى الجرداء ، وغفل : ليس بها علم ،
 بساط : واسعة مستوية ، قرأت الرياح : بواردها ، وخورها : أراد خور الرياح
 وهو : ما لان منها ، ولم يكن فيه برْدُهُ . قال ابن قتيبة : شبه آثار الرياح بالوشي .

(٢) هذا عجز بيت ليزيد بن سنان وقد سبق انظر ١٣٢/٢ ، ٢٧٧ .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) قطعة من بيت للبيد سبق في ١٨٢/١ .

(٥) هذا عجز بيت للقطامي سبق انظر ١٨٢/١ ، ٣٨٨/٢ .

واختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضمّ اللام، وإسكانها من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(١) : (وإنَّ تَلَوُّوا) [النساء / ١٣٥] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: (تَلَوُّوا) بواوین الأولى مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر: (تَلَوَا) بواو واحدة، واللام مضمومة^(٢) .

[قال أبو علي]^(٣) : حجة من قال : (تَلَوُوا) أنه^(٤) قيل : إنَّ ابنَ عباسٍ فسَّره بأنَّه : القاضي يكون نِيَّةً وإِعراضُهُ لأحدِ الخصمين على الآخر.

وحجة من قال : (تَلَوَا) بواو واحدة أن يقول : إن (تَلَوَا) في هذا الموضع حَسَنٌ، لأنَّ ولاية الشيء . إقبالٌ عليه، وخلافُ الإِعراض عنه، فالمعنى : إنَّ تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلَوَا، فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المحسنَ المَقْبَلُ بإحسانِهِ، والمسيءَ المَعْرَضَ بإِعراضِهِ وتركه الإقبالَ على ما يلزمه أن يُقْبَلَ عليه، ويقول : لو قرأت : (وإنَّ تَلَوُوا أو تُعْرَضُوا) ؛ لكان كالتكرير، لأنَّ اللَّيَّ مثلُ الإِعراضِ ، ألا ترى أن قولَه : (لَوُوا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ) [المنافقون / ٥] إنما هو إِعراضٌ منهم وترك انقياد^(٥) للحق، وكذلك (لَيَّا بِالْسِنَتِهِمْ) [النساء / ٤٦] إنما هو انحرافٌ وأخذٌ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه، فإذا كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا : (تَلَوَا) فقد ذكرنا الإِعراضَ وخلافَهُ .

(١) و (٣) سقطت من (ط) . (٢) السبعة ٢٣٩ .

(٤) في (ط) : فقد بدل أنه .

(٥) في (ط) : إِعراض عنهم وترك الانقياد .

ومن حجة من قال^(١): (تَلُّوْا) بواوين من لوى أن يقول: ما ذكرتُم أنَّ الدلالة وقعت عليه في قراءةكم (تَلُّوْا) بواو واحدة وقد فُهِمَ بما تقدم من قوله: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ أَنْ تَعْدِلُوا) فَيُسْتغْنَى به، ولا يُنكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحدٍ نحو قوله: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر/ ٣٠] ونحو قوله:

وهندأتى من دُونِهَا النَّأْيُ والبَعْدُ^(٢)

وقوله:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً^(٣)

وقد قيل: إن (تَلُّوْا) يجوز أن يكون تَلُّوْا، وأن الواو التي هي عَيْنُ هُمَزَتْ لانضمامها كما هُمَزَتْ فِي أَثْوَرٍ، وَأُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ.

اختلفوا في فتح النون والألف من قوله تعالى^(٤): (وَالْكِتَابِ الَّذِي نُزِّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ) [النساء/ ١٣٦] وَضَمَّهَا.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: (الَّذِي نُزِّلَ عَلَى

(١) في (ط): قرأ.

(٢) عجز بيت للحطيئة وصدره:

أَلَا حَبْدًا هِنْدُ وَأَرْضُهَا هِنْدُ

انظر ديوانه / ١٤٠، وابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠.

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة لعدي بن زيد وصدره:

وَقَدِّمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

وهو من شواهد مغني اللبيب انظر شرح أبياته ٩٧/٦ والدرر ١٦٧/٢

واللسان (مين).

(٤) سقطت من (ط).

رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل مضمومتين .

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (الذي نُزِّلَ
والكتاب الذي أنزل) مفتوحين . وروى الكسائي عن أبي بكر
عن عاصمٍ مثل قراءة أبي عمرو بالضم^(١).

[قال أبو علي]^(٢): حُجَّةٌ من قال: (الذي نُزِّلَ): قوله
تعالى: (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)، [النحل/٤٤] وقوله: (تنزيلُ
الكتاب من الله) [الزمر/١] فأضيف المصدر إلى المفعول به،
والكتاب على هذا مُنَزَّلٌ.

وحجَّتهم في قوله: (والكتاب الذي أنزل) قوله: (والذين
آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ)
[الأنعام/١١٤].

وحجة من قرأ: (نزل) قوله^(٣): (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ)
[الحجر/٩] وحجَّتهم في قوله: (والكتاب الذي أنزل من قبل)
[النساء/١٣٦] قوله^(٤): (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)
[النحل/٤٤].

قال: وكلهم قرأ: (وقد نُزِّلَ عليكم في الكتاب)
[النساء/١٤٠] غير عاصم فإنه قرأ: (وقد نُزِّلَ)^(٥).

(١) زادت (ط): ويفتح النون. وليست ضرورية وزاد في السبعة ص ٢٣٩ قبل كلمة

بالضم: في (نُزِّلَ).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) زادت (ط): تعالى.

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ٢٣٩.

قال أبو علي : المُنَزَّلُ في الكتاب قوله تعالى^(١) : (وَإِذَا رَأَيْتَ
الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ
غَيْرِهِ) إلى قوله [جَلَّ وَعَزَ]^(٢) : (الظالمين) [الأنعام / ٦٨] .

اختلفوا في فتح الرء وإسكانها من قوله تعالى^(٣) : (الدَّرَكِ)^(٤)
[النساء / ١٤٥] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : (في الدَّرَكِ)
مفتوحة الراء .

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي : (في الدَّرَكِ) ساكنة الراء .
وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم :
(في الدَّرَكِ) مثل أبي عمرو^(٥) .

قال أبو علي : الدَّرَكُ ، والدَّرَكُ لغتان في الكلمة مثل :
الشَّمْعَ والشَّمْعُ ، والقَصَصَ والقَصَصُ^(٦) . ومثله في المعتل العَيْبُ
والعَابُ ، والذَّيْمُ والذَّامُ ، ولو كان الشَّمْعُ مُسَكَّنًا عن الشَّمْعَ ولم
يكن لغة فيه ، لم يجز أن يُسَكَّنَ ، ألا ترى أن مثل جَمَلٍ وَقَدَمٍ ، لا
يُسَكَّنُ كما يُسَكَّنُ المضموم والمكسور ، كما لم يُحذف الألف في
الفواصل والقوافي ، كما حذف الياء والواو .

حَفَصُ عن عاصم (أولئك سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ)

(١) سقطت من (ط) .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) في حاشية (ط) هنا ما نصه : ابتداء المقابلة من قوله : الدرك .

(٥) السبعة : ٢٣٩ . (٦) في (ط) : والقص والقصاص .

[النساء/ ١٥٢] بالياء ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غير هذا الحرف.

أبو بكر عن عاصم بالنون.

وقرأ حمزة: (أولئك سوف نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ) بالنون. وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بالنون.

وقرأ حمزة وحده: (أولئك سيؤْتِيهِمْ أَجْراً عظيماً) [النساء/ ١٦٢] بالياء.

وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون^(١).

حفص عن عاصم (أولئك سوف يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ) بالياء^(٢) حجه في ذلك (وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً) [النساء/ ١٤٦].

حمزة: (سوف نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ) [النساء/ ١٥٢] بالنون. حجه قوله تعالى^(٣): (وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ) [العنكبوت/ ٢٧] (فَاتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ) [الحديد/ ٢٧].

حمزة وحده: (أولئك سيؤْتِيهِمْ) [النساء/ ١٥٢] حجه (وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً) [النساء/ ٤٦] (وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ) [النساء/ ١٧٣].

(١) السبعة ٢٤٠.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

اختلفوا في قوله [جَلَّ وعز]^(١) (لا تَعْدُوا في السَّبْتِ).
[النساء/ ١٥٤].

فقرأ نافع: (تَعْدُوا) بتسكين العين وتشديد الدال.
وروى عنه ورش: (تَعْدُوا) بفتح العين وتشديد الدال.
وكلهم ضم الدال، وقرأ الباقون: (لا تَعْدُوا) خفيفة^(٢).
قال أبو زيد: عدا عليّ اللصُّ أشدَّ العُدُو، والعَدُو والعَدَاءِ
والعُدَوَان، أي: سَرَقَكَ وظلمك، وعدا الرجل يعدو عَدَواً في
الحضر، وقد عَدَتْ عينه عن ذاك أشدَّ العُدُو فهي تعدو.
قال أبو علي [ومن قرأ]^(٣): (لا تَعْدُوا) حجته قوله تعالى:
(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [البقرة/ ٦٥] فجاء
في هذه القصة بعينها: افعلوا، وقال: (ولا تعتدوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
المعتدين) [البقرة/ ١٩٠].

وأما من قال: (لا تَعْدُوا) على: لا تفعلوا، فحجَّتهم قوله
تعالى: (إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) [الأعراف/ ١٦٣] في هذه القصة،
وقال: (فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [المؤمنون/ ٧]
وقال: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) [البقرة/ ١٧٣]
[النمل/ ١١٥] [الأنعام/ ١٤٥] فقولُه: (ولا عادٍ) يحتمل
أمرين: أحدهما أَنَّهُ فاعل من عدا يعدو: إذا جاوز، وقد تقول^(٤): مَا
عَدَوْتُ أَنْ زُرْتُكَ، أي: ما جاوزتُ ذلك. وروي عن الحسن: (ولا
عادٍ) أي: ولا عائدٍ فقلْب؛ مِنْ عادَ إِلَى الشيء. ويقوي تفسير
الحسن ما أثّر من قوله [عليه السلام]^(١): «يجزىء في الضارورة

(١) في (ط): تعالى. (٣) سقطت من (م). (٥) زيادة في (ط).

(٢) السبعة ٢٤٠. (٤) في (ط): ويقولون.

صَبُوحٌ أَوْ غَبُوقٌ»^(١) أي : لا يعود إليه لأنه إذا أكله مرةً واحدة^(٢) لا يخشى معها على نفسه. ومن حجتهم قوله : (فَلَا عُذْوَانٌ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) [البقرة/١٩٣] وقوله : (فَلَا عُذْوَانٌ عَلَيَّ) [القصص/٢٨] فهذا مصدرٌ كالشكران والغفران ومصدرٌ افتعل : الاعتداء.

فأما قراءة نافع : (لَا تَعُدُّوا) فإنه يريد : لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولأنَّ الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً، ولم يكن الأول حرفَ لين، نحو: دَابَّةٌ، وشَابَّةٌ، وثُمُودُ الثوبِ، وقِيلَ لهم، ويقولون: إِنَّ المدَّ يصيرُ عوضاً من الحركة. وقد قالوا: ثوبٌ بكر، وجَيْبٌ بكرٍ فأدغموا، والمدُّ الذي فيهما أقلُّ من المد^(٣) الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفي نحو: أَصَيِّمٌ ومدَيِّقٌ ودَوِّيَّةٌ، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المدِّ الذي فيه، لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين^(٤) في نحو (تَعُدُّوا)، و(تَخْطُفُ)، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأنَّ الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدةً؛ صار بمنزلة حرفٍ متحركٍ، يقوي ذلك: أن من العلماء بالعربية من جَعَلَ المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وذلك قولُ يونسَ في النسبِ إلى مُثْنَى:

(١) أورده صاحب النهاية في غريب الحديث مادة (ضرر) ٨٣/٣ عن سمرة. وقال: والضرورة: لغة في الضرورة: أي إنما يحل للمضطر من الميتة أن يأكل منها ما يسد الرَّمقَ غَداءً أو عشاءً وليس له أن يجمع بينهما. وانظر اللسان (ضرر). (٣) زيادة في (ط).

(٤) في (ط): ساكنين.

(٢) سقطت من (م).

مُثَنَوِيٍّ، جعله بمنزلة مَلْهُوِيٍّ، ويقوي ذلك جوازُ نحو أَصِيْمٌ وأنه قولُ العرب جميعاً مع نقصان المدِّ فيه. ويقوي ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف لين^(١) غيره. وذلك نحو قوله: ^(٢)

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَشْ فَمَا يُقْضَ يَأْتِيكََا

فحرف المدِّ الذي قبل ^(٣) حركة ما قبله منه. وقال ^(٤):

خَلِيلِي عُوْجَا عَلَى رَسْمِ دَارِ

خَلْتُ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مِيَّةِ

فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه. وقال:

صَفِيَّةُ قُومِي وَلَا تَعْجِزِي

وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْزِهِ ^(٥)

فجعل مكان حرف اللين غيره. وقال:

لَقَدْ سَاءَ نِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ

وَمَا طَلْبَانِي دُونَهَا بِغَرَامَةِ ^(٦)

[وما كلُّ مُوتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٌ ^(٧)

(١) في (ط): اللين. (٢) لم نعثر على قائله ولا تتمته.

(٣) في (ط): فحرف المد والذي قبل كل حركة. وشطب على عبارة: الذي قبل كل.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) البيت لكعب بن مالك، وقد سبق في ٧٣/١، ٢١٢.

(٦) البيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٥١، أنشده الأصمعي ولم ينسبه.

(٧) عجز بيت صدره:

وما كلُّ ذي لب بموتيك نصحه

وهو في الكتاب ٤٠٩/٢ قال الأعلام: الشاهد فيه وقوع الياء ساكنة،

وقبلها كسرة لما فيها من المد موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن،

ولذلك لزمّت هذه الياء حرف الروي وكانت ردفاً له لا يجوز في موضعها إلا =

مخالف للبيت الأول، لأنَّ حرف اللين فيه أطول من البيت الأول. . . [١].

فإذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيرَه في هذه الأشياء التي ذكرنا؛ جاز أن يُجعل موضع حرف اللين غيرَه في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك لحناً وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال، ويقوي ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسير، فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحداً، ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع لتفسيها واستطالتها بمنزلة النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن، فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بليّنة، يسير يُحتمل ذلك ولا يتفاوت. ويقوي ذلك ما أنشده سيويه:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
وَمَسَّحَ مَرُّ عُقَابِ كَاسِرٍ^(٢).

قال: قرأ حمزة وحده: (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُوراً) [النساء/ ١٦٣] بضم الزاي حيث وقعت^(٣).

قال أبو علي: القول فيه على وجهين: أحدهما: أن يكون

= الواو، إذ كانت في المد بمنزلتها. والمعنى: إن الإنسان قد ينصح من يستغشه، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة.

(١) ما بين معقوفتين سقط من (م).

(٢) سبق انظر ٣٩٧/٢.

ووضع في طرة (ط): يريد: ومسحه فأدغم.

وقد رسمت في (م) ومسحه، على الأصل.

(٣) السبعة ٢٤٠ وزاد بعده: ومثله (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر) [الأنبياء

١٠٥] وقرأ الباقر: (زُبُوراً) و(في الزبور) مفتوحتين.

جَمَعَ زُبُرٌ فَأَوْقَعَ عَلَى الْمَزْبُورِ اسْمُ الزُّبْرِ كَقَوْلِهِمْ: ضَرَبَ الْأَمِيرُ .
وَنَسَجَ الْيَمَنُ، كَمَا سُمِّيَ الْمَكْتُوبُ الْكِتَابَ ثُمَّ جُمِعَ الزُّبُرُ عَلَى
زُبُورٍ^(١)، وَجَمَعَهُ لَوْقَوْعُهُ مَوْقِعٌ^(٢) الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُصَادِرٍ، كَمَا
جُمِعَ الْكِتَابُ عَلَى كَتَبٍ لَمَّا اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ، فَقَالُوا:
زُبُورٌ. وَالْآخِرُ: أَنْ يَكُونَ جَمَعَ زُبُورًا بِحَذْفِ الزِّيَادَةِ عَلَى زُبُورٍ كَمَا
قَالُوا: ظَرِيفٌ وَظُرُوفٌ، وَكَرَوَانٌ وَكِرَوَانٌ، وَوَرَشَانٌ وَوَرُشَانٌ وَنَحْوُ
ذَلِكَ مِمَّا جُمِعَ بِحَذْفِ الزِّيَادَةِ. وَيَدُلُّ^(٣) عَلَى قُوَّةِ هَذَا الْوَجْهِ فِي
الْقِيَاسِ أَنَّ التَّكْسِيرَ مِثْلُ التَّصْغِيرِ، وَقَدْ أَطْرَدَ هَذَا الْحَذْفُ فِي تَرْخِيمِ
التَّصْغِيرِ نَحْوَ: أَزْهَرَ وَزَهِيرٍ وَحَارِثٍ، وَحُرَيْثٍ، وَثَابِتٍ، وَثُبَيْتٍ
فَالْجَمْعُ مِثْلُهُ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

[آخر الكلام في سورة النساء]^(٤)

(١) فِي (ط): الزُّبُور.

(٢) فِي (ط): مَع.

(٣) فِي (ط): وَيَدُلُّكَ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ط). وَفِي (ط): سُورَةُ الْمَائِدَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

[ذكر اختلافهم في

سورة المائدة]

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من (شَنَان) [المائدة/ ٢].

فقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي وابن كثير: (شَنَان) متحركة النون.

وقرأ ابن عامر: (شَنَان) ساكنة النون.

واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر (شَنَان) ساكنة النون، وروى عنه حفص (شَنَان) متحركة النون.

واختلف عن نافع أيضاً فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي والواقدي: (شَنَان) ساكنة النون^(١). وروى عنه ابن جَمَاز والأصمعي وورش وقالون: (شَنَان) متحركة النون^(٢).

قال أبو علي: تأويل (لا يَجْرِمَنَّكُمْ): لا يكسبنكم أن تعتدوا.

(١) في (ط) زيادة متحمة بين إشارتين تعادل سطرًا.

(٢) السبعة ٢٤٢ مع اختلاف يسير في العبارة.

فَيَجْرِمُنْكُمْ: فعلٌ متعدٍ إلى مفعولين، كما أنَّ يكسبنكم كذلك.
ويَدُلُّ^(١) على ذلك قولُ الشَّاعِرِ في صِفَةِ عُقَابٍ:

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ
تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا^(٢)

وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين^(٣): أحدهما:
جريمة قوت ناهض أي: كاسب^(٤) قوته، وقد قالوا: ضارب قِداحٍ،
وضريب قِداحٍ، وعارفٌ وعريفٌ. والآخر: أن لا يُقَدَّرَ حذفُ
المضاف، وتضيف جريمة إلى ناهض، والمعنى كاسب ناهض،
كما تقول: بديع^(٥) كاسب مولاه، تريد: أنه يسعى^(٦) له ويردُّ
عليه. فَجَرَمَ يستعملُ في الكسب وما يَرُدُّ سعي الإنسان عليه. وأما
أَجْرَمَ ففي اكتساب الإثم، قال [جل وعز]^(٧): (إِنَّا مِنَ الْمَجْرَمِينَ

(١) في (ط) ويدلك.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي، وقبلة:

كَأَنِّي إِذْ عَدَوْتُ ضَمَنْتُ بَزْيٍ مِنْ الْعُقْبَانِ خَائِنَةً طُلُوبًا
وهو يذكر عقاباً شبه فرسه بها، والمعنى: كأني إذ عدوا للحرب ضمنت بزي،
أي سلاحي عقاباً، خائنة أي: منقضة، وجريمة: بمعنى كاسية، والناهض:
فرخها، والنيق: أرفع موضع في الجبل، والصليب: ودك العظام. انظر
اللسان (صلب) وانظر ديوان الهذليين ١٢٠٥/٣.

(٣) في (ط): أمرين.

(٤) في (ط): كاسية.

(٥) في (م): بزيع.

(٦) في (ط): أي يسعى.

(٧) سقطت من (ط).

مُنْتَقِمُونَ [السجدة/ ٢٢]. وقال تعالى^(١): (فَعَلَيْ إِجْرَامِي) [هود/ ٣٥] والتقدير: فعلي عقوبة إجرامي، أو إثم إجرامي، ومعنى: (لا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمِ): لا تكتسبوا^(٢) لِبغض قومٍ عدواناً ولا تقتربوه. ومن فتح أن وقع النهي في اللفظ على الشنان، والمعني بالنهي: المخاطبون، كما قالوا: لا أَرَيْنَكَ ههنا، (ولا تَمُوتَنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران/ ١٠٢]. وكذلك قوله: (ويا قوم لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ) [هود/ ٨٩] (فأن يُصِيبَكُمْ) المفعول الثاني، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثاني قوله: (أن تَعْتَدُوا) ولفظ النهي واقع على الشقاق والمعني بالنهي المخاطبون بها^(٣).

وقال^(٤) أبو زيد: شَنَّتُ الرجلَ أَشْنُوهُ شَنًّا، وشَنَانًا، وشُنًّا، ومَشْنَأَةً: إذا أَبْغَضْتَهُ. ويذهب^(٥) سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على فَعْلَانٍ لم يَتَعَدَّ فِعْلُهُ قال^(٦): إِلَّا أَنْ يَشْدَّ شَيْءٌ نَحْوَ: شَنَّتُهُ شَنَانًا^(٧). ولا يجوز أن يكون شَنَّتُهُ^(٨) يرادُ به حَرْفُ الجِرِّ والحذف، كما قال سيبويه في فَرَّقْتُهُ، وحذَرْتُهُ إِنَّ أَصْلَهُ حَذَرْتُ مِنْهُ^(٩). وذلك

(١) سقطت من (ط).

(٨) سقطت من (م).

(٢) في (ط): لا تكسبوا.

(٩) انظر الكتاب - ٢١٩/٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (ط): وذهب.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) الكتاب ٢١٨/٢.

أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل نحو شَانِيءٌ و (إِنَّ شَانِيَتَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر / ٣] وقال:

لشَانِيَتِكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ^(١)

فهذا يقوي أنه مثل: علم يعلم فهو عالمٌ، وشرب يشرب فهو شاربٌ، ونحو ذلك من المتعدي.

ومما يقوي ذلك: أن شَنَّتُهُ في المعنى مثل أبغضت^(٢)، فلما كان بمعناه عُذِّي كما عُذِّي أبغضت، كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء عُذِّي بالجار كما عدي الإفضاء به.

ومما يدل على تَعَدَّيه ما حكاه أبو زيد في مصدره في^(٣) الشَّنْءِ والشَّنْءِ، فالشَّنْءُ مثل: الشَّتْمِ، والشَّنْءُ مثل الشُّغْلِ.

وقال سيبويه: وقالوا^(٤): لَوَيْتُهُ^(٥) حَقَّهُ لَيَانًا، على فَعْلَانٍ^(٦). فيجوز على هذا: أن يكون شَنَانٌ فيمن أسكن النون مصدرًا كاللَيَانِ، فيكون المعنى: لا يجرمنكم بُغْضُ قومٍ، كما كان التقديرُ

(١) عجز بيت لساعدة بن جؤية يصف ضبعاً وصدره:

ألا قالت أمانة إذ رأنتي

قال شارحه أبو سعيد: كأنها قد رأته قد ضرع وكل من المرض، فكرهت أن تقول له شيئاً، فقالت: «لشانتك الضراعة والكلول» كما تقول: لعدوك البلاء. والكلول: أن يكل بصره. (شرح أشعار الهذليين ١١٤٢/٣. واللسان: كلل).

(٥) في (ط) ألويته.

(٢) في (ط): أبغضته.

(٦) الكتاب ٢١٦/٢.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (م): «قالوا».

فيمن فتح كذلك، وقال أبو زيد: رجلُ شَنَّانٍ وامرأةُ شَنَّانةٌ، مصروفان. قال^(١): وقد يقال: رجل شَنَّانٌ بغير صرفٍ، ولأنك^(٢) تقول: امرأة شَنَّاءُ. أبو عبيدة: شَنَّانٌ قومٌ: بغضاء قومٍ، وهي متحركة الحروف: مصدرُ شَنَنْتُ، وبعضهم يسكنُ النون الأولى، وأنشد للأحوص:

وَمَا الْعِيشُ إِلَّا مَا تَلَدُّ وَتَشْتَهِي

وإن لام^(٣) فيه ذو الشَّنان وفندا^(٤)

قال أبو عبيدة: وشَنَنْتُ في موضعٍ آخرَ معناه: أقررت وبُؤْتُ به، وأخرجته وأنشد للعجاج:

زَلَّ بَنُو الْعَوَّامِ عَنْ آلِ الْحَكَمِ

وشَنِتُوا الْمُلْكَ لِمُلْكٍ ذِي قَدَمٍ^(٥)

وقال الفرزدق:

ولو كان هذا الأمرُ في جاهليَّة

شَنِتَّ به أو غَصَّ بالهاء شاربه^(٦)

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لأنك.

(٣) في (م): عاب.

(٤) البيت في ديوان الأحوص ص ٥٨، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٤ والشعر والشعراء ٥١٩ وتفسير الطبري ٤٨٧/٩ والبحر المحيط ٤٢٢/٣ والصحاح واللسان والتاج (شَنَّاء) مع اختلاف في الرواية. والشَّنان: الشَّنان، سهل همزته، وسيشير إلى ذلك المصنف موضحاً.

(٥) ديوانه ١٧٣/١، واللسان والتاج (شَنَّاء).

(٦) ديوانه ٤٩/١ واللسان (شَنَّاء) مع اختلاف في الرواية فيهما وفي مجاز القرآن.

انتهى كلام أبي عبيدة^(١). [قال أبو علي]^(٢) وفي قوله^(٣):
بعضهم يُسْكِنُ النون الأولى يَدُلُّ على أَنَّ الشَّنَّانَ بِإِسْنِ النون
مصدرٌ كما أَنَّ الشَّنَّانَ كذلك.

فأما الشَّنَّانُ على فَعْلَانٍ، فإن فَعْلَانٌ قد جاء مصدرًا وجاء
وصفًا، وهما جميعًا قليلان. فَمَمَّا جاء فيه فَعْلَانٌ مصدرًا ما حكاه
سيبويه^(٤) من قولهم: لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا، فيجوز على قياس هذا، وإن
لم يكثر أن يكون شَنَّانٌ مثله، في أَنَّهُ مصدرٌ على أَنَّ في قول أبي
عبيدة دلالة على أَنَّ شَنَّانُ الْمُسْكِنِ العين مصدرٌ. ويجوز أن يكون
وَصَفًا على فَعْلَانٍ، وفَعْلَانٌ أيضًا في الوصف ليس بالكثير إذا لم
يكن له فَعْلَى، فمما جاء من فَعْلَانٍ صَفَةً لَا فَعْلَى له ما حكاه سيبويه
من قولهم: خَمَصَانٌ، وحكى غيره نَدْمَانٌ قال^(٥):
وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيِّبًا^(٦)

وأنشد أبو زيد ما ظاهره أن يكون فَعْلَانٌ فيه صفة، وهو:

(١) مجاز القرآن ١٤٧/١ - ١٤٨ مع اختصار يسير.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): قوله وبعضهم.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.

(٦) صدر بيت من قصيدة للبرج بن مُسْهِرٍ وعجزه:

سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النجوم

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٧٢/٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي
٨٠/ وانظر اللسان (ندم) وهو من أبيات المغني انظر شرحها للبغدادي

لما استمرَّ بها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ

بالبينِ عنكَ بها يَرَاكَ شَنَانًا^(١)

ويقربُ أن يكونَ مثلَ شَنَانٍ في أَنَّهُ فَعْلَانُ، وإن كانَ شَنَانُ له مؤنثٌ هو شَنَأَى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لَشَيْحَانِ.

فإن قلت: فلم لا يكون شاح يشيح مما^(٢) يجوز أن يكون منه فعْلَانُ له مؤنثٌ على فَعْلَى، كما أنَّ عَامٌ يَعِيمُ، وَعَيْمَانٌ كذلك. فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ، ألا ترى أن يقول: إِنَّ قولهم^(٣) في مصدره: عِيمةٌ، ولحاق علامة التأنيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه فعْلَانُ وفَعْلَى، كما جاء فيما كان مصدره على فَعَلَ، نحو: العَطَشُ، فمن ثَمَّ جاء: غِرَتْ تَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْرَانُ وَغَيْرَى، وَحِرَتْ تحارُ حَيْرَةً وحيرانُ وحيرَى، وليس شَيْحَانُ كذلك، ألا ترى أَنَّهُ قد جاء:

.... وشايحتَ قَبْلَ اليوم إنك شَيْحٌ^(٤)

(١) البيت بغير نسبة في النوادر ص ٤٩٤ (ط. الفاتح) والمحتسب ١٢٩/١ مع آخرين قبله وفي سر صناعة الإعراب ٨٧/١ واللسان (بجح، شيح، رأى) مع اختلاف في الرواية. المبتجح: المفتخر، وشيخان: اختلف في ضبط فائه بالفتح والكسر، وهو الغيور.

(٢) في (ط): ومما.

(٣) في (ط): في قولهم.

(٤) عجز بيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ق ١ / ١١٦ من قصيدة يرثي بها نسيبة، صدره:

بدرت إلى أولاهم فسبقتهم

والعجز في الكامل ٨١/١ واللسان (شيح).

وفاعل في أكثر الأمر يجيء فيما كان على فعل نحو: ضارب وضرب، وجاء في الحديث: «أعرض وأشاح»^(١). فأما ترك صرف شيحان في البيت مع أنه لا فعلى له، فإنه يجوز أن يكون اسماً علماً، ويجوز أن يكون على قول من يجيز^(٢) ترك صرف ما ينصرف في الشعر.

فأما الشنآن فإن فعلاً يجيء على ضربين: أحدهما: اسم، والآخر: وصف. والاسم^(٣) على ضربين؛ أحدهما أن يكون مصدرًا، كالنقزان، والنقران، والغليان، والنفيان، والطوفان، والنعبان^(٤) والغثيان، وعامة ذلك يكون معناه: التحرك، والتقلب، فالشنآن على ما جاءت^(٥) عليه هذه المصادر. والاسم الذي ليس بمصدر نحو: الورشان والعلجان. وأما^(٦) مجيء فعلاً وصفاً فنحو: الزفيان والقطوان، والصميان^(٧)، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد [من

(١) قطعة من حديث رواه مسلم في كتاب الزكاة عن عدي بن حاتم ٦٨ (١٠١٦) قال: ذكر رسول الله ﷺ النار فأعرض وأشاح ثم قال: «اتقوا النار» ثم أعرض وأشاح، حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها، ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمره فمن لم يجد فبكلمة طيبة».

(٢) في (ط): يجوز.

(٣) في (ط): فالاسم.

(٤) سقطت من (م). والنعبان: صوت الغراب.

(٥) في (ط): ما جاء.

(٦) في (ط): فأما.

(٧) النقر والنقزان: كالثوبان صُعْدًا في مكان واحد، وقد غلب على الطائر المعتاد الثوب كالغراب والعصفور. اللسان / نقز / .

نغرينغر نغراناً: غلى وغضب وقيل: هو الذي يغلي جوفه من الغيظ اللسان / نغر / .

قولهم^(١): إِنْ عَذُوكَ لَرَضْمَانٌ، أَي: ثَقِيلٌ؛ إِذَا ثَقُلَ عَذُوهُ مِثْلَ عَذْوِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ.

وقال أبو زيد أيضاً: يُقال: كَبَشُ آلٍ، مِثْل: عَالٍ، وَأَلْيَانٍ، وَكَبَاشُ أَلْيٍ، مِثْل: عُمَيٍّ، وَنَعْجَةُ أَلْيَانَةٍ. وَأَلْيَانَتَانِ، وَأَلْيَانَاتٌ، وَكَبَشُ أَلْيَانٍ، وَكَبَاشُ أَلْيَانَاتٍ، مِثْل: أَتَانٍ قَطْوَانَةٍ، وَحِمَارٍ قَطْوَانٍ: إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْلَ السَّيْرِ، وَقَطْوَانَتَانِ وَقَطْوَانَاتٌ قَالَ: وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ قَطَا يَقْطُو قَطُوءاً وَقُطُوءاً، إِذَا قَارَبَ بَيْنَ خَطْوِهِ، فَإِنْ قَلَّتْ: كَيْفَ لَا يَكُونُ نَحْوُ^(٢) رَضْمَانٍ وَصَمَيَّانٍ، مَصَادِرٌ وَلَيْسَتْ بِصِفَاتٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَى^(٣) عَلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا أَنَّ عَدْلًا وَرَضِيًّا كَذَلِكَ؟ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ^(٤) صِفَاتٌ وَلَيْسَتْ بِمَصَادِرَ مَجِيئُهَا فِي نَحْوِ^(٥): كَبَشُ أَلْيَانٍ، فَلَا يَخْلُو هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا أَوْ مَصْدَرًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّ مَصَادِرَ نَحْوِ: نَعْجَةِ أَلْيَاءٍ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ^(٦) نَحْوِ: الْحَمْرَةِ وَالصَّفْرَةِ، أَوْ الصَّلَعِ^(٧) وَالْفَطَسِ، وَلَمْ يَجِءْ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى فَعْلَانٍ فِيمَا عَلِمْنَا. وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي أَلْيَانٍ مِنَ التَّائِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ، وَلَا يَكَادُ

= النفيان: نفيان السيل ما فاض من مجتمعه. اللسان / نفي /
الغثيان: خبث النفس وهو تحلب الفم فربما كان منه القيء. اللسان / غثا /
الزفيان: شدة هبوب الريح. اللسان / زفا /
الصميان: الشجاع الصادق الحملة. والجريء على المعاصي. والتلفت.
والوثب، اللسان / صما /

(١) زيادة في (ط)

(٢) في (ط): مِثْل.

(٣) في (ط): كَانَتْ. قَدْ جَرَتْ.

(٤) في (ط): أَسْمَاء.

(٥) في (ط): أَسْمَاء.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): وَالصَّلَع.

يجيء ذلك في المصادر. وما حُكِيَ من تأنيث زورٍ وعَدْلٍ ليس بالشائع، فأما ما أنشده أبو عبيدة من قول الأحوص:

وإن عاب فيه ذو الشنان وفندا^(١)

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون على التخفيف القياسي كقولك في تخفيف: ملآن وظمآن: ظمان وملآن، تحذفها وتلقي حركتها على ما قبلها، والآخر أن يكون على حذف الهمزة التي هي لام، كما حذفت من السواية التي أصلها سَوَائِيَّة، مثل الكراهية، وكما يذهب إليه أبو الحسن في أشياء: أنه جمع شيء، على أفعلاء، كما قيل: سمحٌ وسُمَحَاءُ، فحذفت الهمزة التي هي لام فأما الأظهر في قوله: ذو الشنان، فإن يكون مصدرًا كالليان، ألا ترى أنه قد أضيف إليه ذو، فلا يكون من أجل ذلك وصفًا. فإن قلت: قد^(٢) جاء (ذو) في مواضع غير معتد بها كقول الشماخ:

وأدمج دمج ذي شطنٍ بديع^(٣)

فإن حملة على الوجه الأول أقرب عندنا. وأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: كبش آل، على مثال^(٤): فاعل، فشاؤ، وكان القياس أن يكون ألبى^(٥) على أفعَل، مثل: أعمى. فأما ما حكاه من

(١) سبق انظر الصفحة ١٩٣ من هذا الجزء.

(٢) في (ط): فقد.

(٣) عجز بيت صدره في ديوانه ٢٣٣: «أطار عقيقه عنه نسلاً»، العقيقة والعقيق والعقه: الشعر الذي يكون على المولود حين يولد من الناس والبهائم، والنسال: اسم ما سقط من الشعر والصوف والريش. أدمج: أي أحكمت أعضاؤه. الشطن: الحبل الشديد. بديع: جديد. وانظر اللسان (بدع).

(٤) في (ط): مثل.

(٥) سقطت من (م).

قولهم: كِبَاشٌ أُلِّيَ فيجوز^(١) أن يكون الجمعُ وقع على القياس الذي كان يجب في الكلمة كأحمر^(٢) وحُمِرَ، ويجوز أن يكونَ كَبُزْلٍ وَعِيطٍ^(٣). ومن قال: شَنَانٌ وشَنَائٍ [وقد حكاهما أبو زيد]^(٤) مثل عطشانَ وعطشي، وحرَّانَ وحرَّي، فشئتُ على هذا^(٥) غيرُ متعَدٍّ، كما أن عَطِشَ كذلك، لأنَّ هذا المصدر في أكثر الأمر ينبغي أن يكون الشَّنْءُ أو الشُّنْءُ مثل الشُّنْعِ^(٦)، وقد حكاها^(٧) أبو زيد. ومصدر هذا^(٨) الذي لا يتعدَّى ينبغي أن يكون الشَّنَانُ، مثل الغليانِ والطَّوفانِ [لأن هذا هو المصدرُ في أكثر الأمر]^(٩)، ويجوز أن يكون الشَّنَانُ بتسكين العين مثل اللَّيَّانِ، ومن زعمَ أنَّ فعلاً إذا أُسْكِنَتْ^(١٠) عينه لم يكُ مصدرًا، فقد أخطأ، لأنَّ أبا زيد قد حكى في عَيْمَانَ أَيْمَانَ أنَّ بني تميم تنصبُ اللام فتقول: لويتهُ حقه لَيَّانًا بنصب اللام. ومن قال:

(١) في (م): «فيكون» بدل: «فيجوز».

(٢) في (ط): مثل أحمر.

(٣) جمع بازل وهو البعير إذا فطر نابه، وعيط: جمع أعيط وهو البعير الطويل العنق، والناقة عيطاء (اللسان عيط).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٥) في (ط): هذا القول.

(٦) في (ط): الشُّنْع. والشُّنْع: من شنع بالأمر: رآه شنيعاً.

(٧) في (ط): حكاهما.

(٨) في (ط): «ومصدرهما» بدل «ومصدر هذا».

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط) وقد وضع الناسخ إشارة عنده لاستدراك النقص غير أنه سها عنه فيما يبدو.

(١٠) في (ط): سكنت.

شَنَنْتُ الْعَقْرَ عَقَرَ بَنِي شُلَيْلٍ (١)

و: لَشَانَيْكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ (٢)

و (إِنَّ شَانَيْكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر/ ٣] كَانَ شَنَنْتُ عَلَى قَوْلِهِ
مُتَعَدِّياً، وَلَيْسَ كَالْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ تَجْعَلُهُ فِي التَّقْدِيرِ مِثْلَ شَرَبْتُ
وَلَقِمْتُ، وَمِثْلُ هَذَا أَنَّهُ جَاءَ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِنَ التَّعَدِّيِّ.
وغير التعدي قولهم: جَزَلَ السَّنَامُ يَجْزُلُ، وَقَالُوا: جَزَلْتُهُ. قَالَ:

مَنَعَ الْأَخِيظِلَ أَنْ يُسَامِيَ قَوْمَنَا

شَرَفٌ أَجَبٌ وَغَارِبٌ مَجْزُولٌ (٣)

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَزَلْتُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ: الْقَصْمُ وَالْقَصْمُ، فَالْقَصْمُ
مَصْدَرُ قَصَمَ (٤). وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ)
[الأنبياء / ١١] وَقَالَ الْأَعَشَى (٥):

وَمَبْسَمَهَا عَنْ شَتِيَةِ النَّبَا

تِ غَيْرِ أَكْسٍ وَلَا مُنْقَصِمٍ (٦)

(١) هذا صدر بيت عجزه:

إِذَا هَبْتَ لِقَارِيهَا الرِّيحُ

العقر: موضع، وقاريها: متبعتها، انظر المحتسب ٢٨٢/٢ واللسان (عقر)
وفيه: «كرهت العقر» بدل «شنت».

(٢) سبق انظر الصفحة ١٩٢ من هذا الجزء.

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل انظر ديوانه ٩٥/١، واللسان
(جزل) والجَزَلُ: أَنْ يَصِيبَ الْغَارِبَ - وَهُوَ مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالْعُنُقِ - دَبْرَةً فَيَخْرُجُ
مِنْهُ عَظْمٌ، وَيَشُدُّ فَيَطْمُنُّ مَوْضِعَهُ، يُقَالُ: جُزِلَ غَارِبُ الْبَعِيرِ، فَهُوَ مَجْزُولٌ،
مِثْلُ جَزَلٍ. وَرَوَايَةُ الدِّيَّانُ: قَرَمْنَا: بَدَلَ قَوْمَنَا.

(٤) فِي (ط): قَصَمْتُ.

(٥) فِي (ط): الشَّاعِرُ.

(٦) الْبَيْتُ فِي دِيَّانِهِ ٣٥ وَفِيهِ مُنْقَضِمٌ بِالضَّادِ.

وقال آخر:

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَارُثَةً

وفماً به قَصَمَ وجلداً أسوداً^(١)

فهذا مصدرُ قَصَمَ الذي لا يتعدَّى، ومن ذلك قولهم: عَجِي

وهو عَجٍ .

وأنشدنا^(٢) علي بن سليمان:

عداني أن أزورك أنْ بهمي

عجايًا كُلُّها إِلَّا قليلاً^(٣)

فعجايًا كأنه جمعُ عَجِيٍّ مثل: طَبٌّ وطبيبٍ، ومَذِلٍّ^(٤)

ومَذِلٍ وقال:

..... فماتع جوهه إِلَّا عُفَافَةً أو فُوقاً^(٥)

(١) البيت في أساس البلاغة (قضم) بغير نسبة وروايته:

قالت بثينة إذ رأت ذارُثَةً وفماً به قضم وجلد أسود
والرثة: عجلة في الكلام وقلة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياء، والقَصَمَ:
من قَضِمَت أسنانه إذا تكسرت أطرافها. وقريب منه القضم بالصاد، في
اللسان: رجل أقضم الثنية إذا كان منكسرها من النصف بين القضم.

(٢) في (ط): وأنشد.

(٣) البيت في تهذيب الأزهري (عدا) واللسان (بهم - عجا - عدا) بغير نسبة.
وعداني: شغلني، والبهم: صغار المعز. والعجِي: الفصيل تموت أمه
فيرضعه صاحبه بلبن غيرها ويقوم عليه وجمعه عجايًا، بضم العين وفتحها.

(٤) المَذِل: الضجر والتقلق مَذِلٌ مَذلاً فهو مَذِلٌ والمَذِلُ اللسان / مذل / .

(٥) البيت للأعشى من قصيدة قالها بنجران يتشوق إلى قومه مفتخراً بهم وتمامه

في ديوانه ص ٢١١:

ما تعادى عنه النهار ولا تعد جوهه إِلَّا عُفَافَةً أو فُوقاً

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلبُ أُذُنَهُ
أشدَّ الغضفان^(١)، وقال الشاعر:

غُضْفًا طواها أمسٍ كلابي^(٢)

فهذا يدل على غَضَفَ يَغْضِفُ. ومن ذلك قولهم: طَوِيَ
يَطْوِي فهو طَيَّان. وقالوا: طَوَيْتُهُ أَطْوِيهِ طَيًّا. وقال^(٣):

فقام إلى حَرْفٍ طواها بطيِّه
بها كلُّ لَمَاعٍ بعيدِ المساوِفِ^(٤)

وقال:

.... طواها أمسٍ كلابي

= وهو في اللسان [عدا - عفف] مع اختلاف في الرواية ينسب عليها اختلاف في تفسير البيت. تعادى: تباعد. والعُفَافَة: بقية اللبن في الضرع بعد أن يحلب أكثر ما فيه. والفواق: اجتماع الدرة. يصف ظبية وغزالها فيقول: لا تبعد عنه طول النهار، ولا تؤخر رضاعته إلا ريشما يجتمع في ضرعها بعض اللبن.

(١) النوادر ٥٤٤ (ط: الفاتح).

(٢) هذا الشطر من أرجوزة طويلة للعجاج، وهو في وصف ثور وحشي رأى كلاب صيد ضمها صاحبها. غضفًا: أي كلاباً مسترخية الأذان وهو وصف غالب لكلاب الصيد وانظر ديوانه ٥١٨/١ والخصائص ١٠٤/٣، ٢٠٥.

(٣) سقطت من (ط) وقال.

(٤) البيت لذي الرمة انظر ديوانه بشرح الأصمعي ١٦٣٦/٣ قال في شرحه: فقام هذا الرجل إلى «حرف»: ناقة ضامر، طواها، أي: أضمهرها بطيه كل لماع «بها» أي بالناقة. والمساوِف: الواحدة مسافة ما بين الأرضين. ولماع: بلد يلمع بالسراب. وانظر أساس البلاغة / سوف.

وقال: (١)

بات الحويرث والكلاب تشمه

وعدا بأحدب كالهلال من الطوى

ومن قال: شنان وشناى، فشئت على هذا ينبغي أن لا يتعدى، فأما من قال: شنان وامرأة شنانة، فالفعل المتعدي إنما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد حكاه أبو زيد. ونظير هذا في أنه اشتق منه فعل متعدي وآخر غير متعدي: ما حكاه أبو إسحاق من أنهم يقولون (٢): جزل السنام يجزل جزلاً: إذا فسد وجزئته أجزله: إذا قطعته، فاشتق منه المتعدي وغير المتعدي، وأنشد أبو زيد فيما جاء فيه فعلاً وصفاً:

وقبلك ما هاب الرجال ظلامتي

وفقت عين الأشوس الأبيان (٣)

وأنشد غيره: (٤)

هل أغدون يوماً وأمري مجمع

وتحت رجلي زفيان ميلم (٥)

(١) لم نعثر على قائله. (٢) في (ط): ما حكاه أبو إسحق تقول:

(٣) البيت لأبي المجشّر الضبي - جاهلي - وهو من مقطعة، انظر النوار (٤٢٦).

ط الفاتح والأشوس: الرافع رأسه تكبراً. اللسان (شوس).

(٤) في (ط): وقال الآخر.

(٥) هذا رجز لم يعرف قائله، وقبلة:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع

الزفيان: السريعة، الميلم: الجواد الخفيفة. انظر النوار/١٣٣، والخصائص

١٣٦/٢ وشرح أبيات المغني ١٩٦/٦ والدرر ٢٠٤/١.

فحجّة من قرأ (شَنَان) أنّه مصدرٌ، والمصدرُ يكثر على فَعْلَانْ نحو: النزوان والغثيان والنَّفَيَان^(١) والشَنَان يقارب الغليان^(٢)، فجاء على وزنه لمقاربتة^(٣) له في المعنى^(٤). ومن حجة ابن عامر في إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فَعْلَان في غير هذا [وذلك قولك]^(٥): لويته دَيْتُهُ لَيَّاناً وقال^(٦):

وما العيشُ إلّا مَا تَلَذُّ وتَشْتَهِي

وإنْ لَامَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا^(٧)

فهذا مخفف [من الهمزة]^(٨) على قياس الجمهور، والأكثر^(٩) الشَّنَان، ألا ترى أنّه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الذي^(١٠) قبلها والمعنى فيه البغضاء. فإذا كان كذلك فالمعنى في القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى. ومن زعم أنّ إسكان النون لحن؛ لم يكن قوله مستقيماً، لأنّه يجوز أن يكون مصدراً كاللَّيَان، وأن يكون وصفاً كالنَّفَيَان، حكى ذلك أبو زيد. [ولا ينبغي أن يُحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله:

(١) سقطت من (م): الغثيان والنفيان.

(٢) في (ط): يقارب في المعنى كالغليان.

(٣) في (ط): لموافقة.

(٤) في (ط): وهي.

(٥) في (ط): نحو.

(٦) في (ط): وقال الشاعر.

(٧) قريباً ص ١٨٩، وقد أسقطت (م) صدره:

(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٩) زادت (م) «من» بعد الأكثر.

(١٠) زيادة في (ط).

يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُعْضِلٍ
فَرَّجْتُهُ بِالنَّكَرِ مَنِ وَالَّذَا^(١)

وقال آخر:

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبُسُونِي بَرَقَا^(٢)

لأنك تجد له مذهباً في الشائع المستقيم^(٣) والمعنى: لا
يجرمكم بغض قوم. أي: بغضكم قوماً لصدهم إياكم، ومن أجل
صدهم إياكم أن تعتدوا، فأضيف المصدر إلى المفعول به وحذف
الفاعل، كقوله تعالى^(٤): (مَنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/ ٤٩]
و (بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ) [ص/ ٢٤] ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه
إلى المفعول به، وحذف الفاعل في المعنى من اللفظ، وفي
التفسير فيما زعموا: لا يحملكم بغض قوم، فعلى هذا يحمل
الشنان^(٥) فيمن حرّك أو أسكن. أما من أسكن فلأن هذا البناء
قد^(٦) جاء في الصفات^(٧)، نحو غضبان وسكران، وحكى أبو زيد:

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ١٦/٢ ونسبه لأبي الأسود البؤلي. وفي الخزانة
٣٣٥/٤ (عَرَضاً). والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٢) رجز أورد معه الفارسي في الجزء الأخير من هذا الكتاب بيتاً آخر هو:
وفتحات في اليمين أربعاً

ولم ينسبه. ونقله ابن جني عنه في الخصائص ١٥١/٣. وانظر المحتسب
١٢٠/١ والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (م).

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): الشنان والشنان.

(٦) في (م): وإن، وليست بشيء.

(٧) في (ط): في الصفة.

رجل^(١) شَنَّانٌ وامرأةٌ شَنَّاءُ فَإِنْ حَمَلَتْهُ عَلَى هَذَا دُونَ الْمَصْدَرِ فَقَدْ أَقَمَتِ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ تَعْتَدُوا فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الصِّفَةِ كَانَ التَّقْدِيرُ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ بَغِضِ قَوْمٍ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مِنْ حَرَكٍ فَقَالَ: الشَّنَّانُ فَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي مَعْنَاهَا التَّقَلُّبُ وَالتَّرْعُزُ كَثِيرٌ، وَالصِّفَةُ دُونَهُ فِي الْكثَرَةِ، فَإِذَا كَثُرَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَاسْتَقَامَ فِي الْمَعْنَى، وَعُضِدَ التَّفْسِيرُ، لَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَذْهَبٌ إِلَى مَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلَالُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَنْ صَدُّوكُمْ) [المائدة/ ٢].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: (إِنْ صَدُّوكُمْ) بِالْكَسْرِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ^(٢): (أَنْ صَدُّوكُمْ)^(٣) بِالْفَتْحِ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حُجَّةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو فِي كُسْرِهِمَا الْهَمْزَةُ أَنََّّهُمَا جَعَلَا (إِنْ) لِلْجَزَاءِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ الْجَزَاءُ هُنَا وَالصَّدُّ مَاضٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مَا^(٤) كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ صَدَّهِمُ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْبَيْتِ فِي الْحَدِيثِ، وَالْجَزَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا لَمْ يَأْتِ، فَأَمَّا مَا

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٢) فَصَلُّهُمْ فِي السَّبْعَةِ ٢٤٢ يَقُولُهُ: وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط) الْآيَةُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط): هُوَ مَا.

كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء. فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزاء وليس على أن المراد بالماضي الجزاء، ولكن المراد أن^(١) ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنه^(٢) يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا^(٣)، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا

جِهَاراً، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ^(٤)

وعلى ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لثِيْمَةً

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدًّا^(٥)

فانتفاء الولادة أمر ماضٍ، وقد جعله جزاءً، والجزاء إنما يكون بالمستقبل، فكأن المعنى: إن تنسب لا تجدني مولوداً لثيمة^(٦)، وجواب (إن) قد أغنى عنه ما تقدّم من قوله: (ولا يجرمنكم)، المعنى: إن صدّكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): كذا وكذا.

(٤) ديوانه ٢ / ٨٥٥ وفيه: «ليوم» بدل: «لقتل» وانظر شرح أبيات المغني ١١٧/١.

(٥) البيت لزائدة بن صعصة يعرض فيه بزوجه وكانت أمها سرية انظر شرح أبيات المغني ١٢٥/١.

(٦) في (م): لثيم.

وأما قول من فتح فبين لا مؤونة فيه، وهو أنه مفعول له التقدير: ولا يجرمكم شنان قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. فإن الثانية في موضع نصب لأنه^(١) المفعول الثاني والأول منصوب لأنه مفعول له.

واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله تعالى^(٢):
(وأرجلكم) [المائدة/ ٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة: (وأرجلكم) خفضاً.
وقرأ نافع وابن عامر والكسائي^(٣): (وأرجلكم) نصباً.
وروى أبو بكر عن عاصم: (وأرجلكم) خفضاً، وحفص
عن عاصم (وأرجلكم) نصباً^(٤).

[قال أبو علي]^(٥): الحجة لمن جرّ فقال: (وأرجلكم) أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة. ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) [الجن/ ٧] ونحو قوله: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) [النسا/ ١٧٦] ونحو قوله: (هاؤم اقرؤوا كتابيه) [المعارج/ ١٩] وقوله: (قال: أتوني أفرغ عليه قطراً) [الكهف/ ٩٦] فلما رأى العاملين إذا اجتمعا^(٦) حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، حمل^(٧) في هذه الآية أيضاً

(١) في (م): بأنه. (٥) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط). (٦) في (ط) اجتمعتا.

(٣) زادت (ط): حفصاً بعد الكسائي. (٧) سقطت من (م).

(٤) السبعة ٢٤٢ - ٢٤٣.

على أقربهما، وهو الباء دون قوله: (فاغسلوا) وكان ذلك^(١) الموضوع واجباً، لما قام من الدلالة على أنَّ المراد بالمسح الغسل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غَسْلٌ. ويقوي ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله تعالى: (فَطَفِقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص/٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التَّوْزِي عنه أنه قال: قالوا مَسَحَ علاوته بالسيف^(٢) إذا ضربه^(٣)، فكأنَّ المسح في الآية غَسْلٌ خفيفٌ، كما أن الضرب كذلك، ليس في واحدٍ منهما متابعة ولا موالاة. فإن قلت: فإنَّ المستحبَّ أن يغسل ثلاثاً؛ قيل: ذلك السنَّة والاستحباب، وإنَّما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أنَّ التحديد والتوقيت إنَّما جاء في المغسول ولم يَجِء في الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، عُلِمَ أنه في حكم الغسل لموافقة الغسل في التحديد. فإن قلت: فقد^(٤) يجوز أن يكون على المسح، ألا ترى أنَّك تقول: مررتُ بزيد وعمراً فتحملُهُ على موضع الجار والمجرور، فحملُهُ على المسح

(١) في (ط): في هذا الموضوع.

(٢) سقطت من (ط) ومن مجاز القرآن.

(٣) انظر مجاز القرآن ١٨٣/٢.

(٤) في (ط): فإنه.

قد ثبتَ وجاز، جررتَ اللامَ أو نصبتَه؟ قيل: ليس الحملُ على
الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحملِ على اللفظ.

ووجهُ من نصبَ فقال: (وأرجلكم) أنه حمل ذلك على
الغسل دون المسح، لأنَّ العمل^(١) من فقهاء الأمصار فيما علمتُ
على الغسلِ دون المسح. وروي أنَّ النبي ﷺ^(٢) رأى قوماً وقد
توضَّؤوا وأعقابهم تلوحُ، فقال [عليه السلام]: ^(٣) «ويلٌ للعراقيب
من النار»^(٤) وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل، لأن
إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عامٍ للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى^(٥):
(قاسيةً) [المائدة/١٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ (قاسيةً)
بألفٍ.

وقرأ حمزة والكسائي (قَسِيَّةً) بغير ألفٍ.

[قال أبو علي]^(٦): حجةٌ من قرأ: قاسيةً على فاعلةٍ قوله
تعالى^(٧): (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) [البقرة/٧٤] وقوله

(١) في (ط): الجمهور.

(٢) سقطت «وسلم» من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) رواه مسلم في الطهارة برقم ٢٤٠ وأحمد ٢٠١/٢ و٤٠٧. وابن ماجه

١٥٥/١ برقم (٤٥٤).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت من (ط).

تعالى^(١): (فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ) [الحديد/ ١٦]
وقال: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) [الزمر/ ٢٢].

ومن قرأ: (قَسِيَّةً) على فعيلة: أنه قد يجيء فاعلٌ وفعلٌ،
مثل: شاهدٍ وشهيدٍ، وغالمٍ وعليمٍ، وعارفٍ وعريفٍ، والقسوة
كأنه^(٢) خلاف اللين والرقّة. وقد وصف الله عزّ وجلّ^(٣) قلوب
المؤمنين باللين فقال^(٤): (ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)
[الزمر/ ٢٣] فالقسوة كأنها خلاف ذلك، وقال تعالى^(٥): (فَطَالَ
عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) [الحديد/ ١٦]
أي: كثيرٌ ممن قست^(٦) قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا
قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر:

ما زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحَقِ عِمَامَةٍ

وخمسٍ مِنِّي مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ^(٧)

فإنَّ القَسِيَّ أَحْسَبُهُ مُعَرَّبًا، وإذا كان مُعَرَّبًا لم يكن من القَسِيِّ
العربي، ألا ترى أنَّ قابوس وإبليس وجالوت وطالوت، ونحو ذلك
من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربيٌّ لا تكون مشتقةً من

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): كأنها.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (م): قال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): قد قست.

(٧) البيت في اللسان (زيف، قسا) وفيه «وما» بدل: «ما» بدون خرم ونسبه إلى
مُزَرَّد، له ترجمة موجزة في معجم الشعراء للمرزباني / ٤٨٣. وقسي: رديئة.

باب القبس والإبلاس، يدل على ذلك منعهم الصرف، فأما قوله:
فإن يَقْدِرُ عليك أبو قُبَيْسٍ^(١)

فليس صرفه للضرورة، ولكن رَحْمَهُ ترخيم التحقير، فردّه
إلى الأصل، فصار مثل نوحٍ ولوطٍ، وهذا النحو مصروفٌ في كل
قولٍ، فكذلك أبو قُبَيْسٍ. وأنشد أبو عبيدة:
وقد قَسَوْتُ وَقَسًا لِدَاتِي^(٢)

فكأنَّ معنى هذا: فَارَقْنِي لين الشباب ولدونته.

واختلفوا في قوله تعالى: (وَإِخْشَاؤُنِ وَلَا تَشْتَرُوا)
[المائدة/ ٤٤].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةُ وابن عامرٌ والكسائي، بغير ياء
في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو بياءٍ في الوصل.

واختلف عن نافع فروى ابن جَمَازٍ وإسماعيل بن جعفرٍ
بالياء في الوصل وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياءٍ في وصل
ولا وقف^(٣).

(١) هذا صدر بيت للناطقة الذبياني، عجزه برواية ابن السكيت ١٤٩.

تَحُطُّ بِكَ الْمَنِيَّةُ فِي رَهَانٍ

وأبو قبيس هو النعمان بن المنذر، وهو مصغر من قابوس. ولهذا الشطر
روايات أخرى انظرها في ديوانه، وانظر اللسان (قبس) وفيه: يحط بك
المعيشة.

(٢) مجاز القرآن ١/ ١٥٨ وروايته: «لَدَتِي» بدل «لِدَاتِي». قال فيه: وَلَدَتِي وَلِدَاتِي
واحد. ولم ينسبه.

(٣) السبعة ٢٤٤.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن الإثبات حسنٌ والحذف حسنٌ، وذلك أن الفواصل في أنها أواخر الآي مثل القوافي في أنها أواخر البيوت، فكما أن من القوافي ما لا يكون إلا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره؛ كذلك الفواصل. وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكون الفواصل. فمما لا يكون من القوافي إلا ما قد حُذِفَ منه هذه الياء وحذف منها غير هذه الياء قول الأعشى:

فَهَلْ يَنْفَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا
دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ
إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ^(١)

فهذا لا يكون إلا محذوفاً منه، ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولُنْ، أو فعولُ، أو فَعَلْ، ولا يجوز تحريك الياء في شيء من ذلك، فعلى هذا يكون من^(٢) الفواصل ما يكون مُلْزَمًا الحذف، وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقولُه:

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ
وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِنَّ^(٣)

(١) البيتان من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب في ديوانه / ١٥ - ٢٥ ورواية الأول: «فهل يمنعي» بدل «ينفعني» وانظر الكتاب ١٥١/٢، ٢٩٠، والمحتسب ٣٤٩/١، وابن يعيش ٤٠/٩، ٨٦ والعيني ٣٢٤/٤، وابن الشجري ٧٣/٢ (الثاني من البيت).

(٢) في (ط): في.

(٣) البيت للنابغة الذبياني برواية ابن السكيت / ١٩٩ وفيه: «إني» بدل «إن». عكاظ: سوق بين مكة والطائف، والجفار: ماء معروف لبني أسد وكانت عليه =

فهذا فعولُن قد حذفه، ويجوز أن يتمم فيقول: إني. وقد أجرى قوم القوافي مجرى غيرها^(١) من الكلام فقالوا:
أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَ^(٢)
واسأل بِمَصْقَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ^(٣).

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصل مثل غير الفواصل ولا تُغَيَّرَ بحذفٍ ولا غيره كما فعل ذلك بالقوافي.

وإنما فعلوا ذلك بالقوافي لأن اقتضاء الوزن للمحذوف وتماّمه به يجعلانه في حكم المثبت في اللفظ، فصار هذا يسوّغ الحذف فيه إذ قد حُذِفَ مما لا يقتضيه الوزن، فصار المحذوف منه في حكم المثبت، مع أن الوزن لا يقتضيه، وذلك نحو قوله:
إِرْهَنُ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنُ بَنِي^(٤)

فياء المتكلم التي^(٥) تُزَادُ في بني في حكم المثبت، يدلُّ على ذلك حذف النون من^(٦) الجميع، كما تحذف مع إثبات الياء

= وقعة وانظر الكتاب ٢/٢٩٠، والنوادر / ٥٣٥ (ط. الفاتح) قال: وزعم الأصمعي أنه منحول، وابن السجري ٢/١٦٥.

(١) في (م): غيره.

(٢) هذا صدر بيت لجريز سبق في ١/٧٣، و٢/٣٦١، و٣/١٨.

(٣) هذا عجز بيت للأخطل سبق انظر ٢/٢١١، و٢١٢، و٣٦٢.

(٤) شطر من الرجز في اللسان (رهن) وقال فيه: وزعم ابن جني أن هذا الشعر جاهلي.

(٥) في (م) الذي.

(٦) في (ط): في.

في بنيّ، وإن كان الوزن لا يقتضيه، ألا ترى: أن: أرهن بنيّ: مستعملن، وإنما خُصَّ القوافي والفواصل بالحذف في أكثر الأمر، لأنها مما يوقف عليها، والوقف موضعُ تغييرٍ فجعلَ التغييرُ فيه الحذفَ، كما جعلَ التغييرُ فيه الإبدالَ وتخفيفَ التضعيف، ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير. وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمدُ بن موسى كيف يقف أبو عمرو قال: وهو يقف. (واخشون) بغير ياء ويصلُ بياء.

اختلفوا في ضمّ الحاء وإسكانها من قوله تعالى^(١): (السُّحْتُ) [المائدة / ٦٢ / ٦٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (السُّحْتُ) مضمومة الحاء مثقلةً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمة: (السُّحْتُ) ساكنة الحاء خفيفةً.

وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مُصعب عن نافع: (أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ) [المائدة / ٤٢] بفتح السين [وجزم الحاء]^(٢).

قال^(٣) أبو عبيدة^(٤): السُّحْتُ: أكلُ ما لا يحلُّ. يقال: سَحَتَهُ وَأَسَحَتَهُ: إذا استأصلَهُ، وفي التنزيل: (فَيَسْحِكُكُمْ بِعَذَابٍ)

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط). السبعة ٢٤٣.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر مجاز القرآن ١٦٦/١ عند تفسير سورة المائدة / ٤٢ و ٢٠/٢ عند تفسير سورة طه ٦١/.

[طه/٦١] أي: نستأصلكم^(١) به، وَمِنْ أَسَحَتْ قول الفرزدق:
إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفُ^(٢)

وَالسُّحْتُ وَالسَّحْتُ لغتان، ويستمر التخفيف والتثقيب في هذا النحو، وهما اسم الشيء المسحوت، وليس بالمصدر. فأما من قرأ (أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ) [المائدة/٤٢] فَالْسُّحْتُ مصدر سَحَتَ، وأوقع اسم المصدر على المسحوت كما أوقع الضرب على المضروب في قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير. والصيد على المصيد في قوله: (لا تقتلوا الصيد) [المائدة/٩٥] وَالسُّحْتُ أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا. في قوله: (وَأَخْذُهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ)^(٣) [النساء/١٦١] إِلَّا أَنَّ السَّحْتَ أعم من الربا نحو ما أخذوا فيه من كتمانهم^(٤) ما أُنْزِلَ عليه^(٥) وتحريفهم إياه ونحو ذلك لأنه يشمل الربا وغيره.

واختلفوا^(٦) في الرفع والنصب من قوله تعالى^(٧): (أَنَّ

(١) في (ط): يستأصلكم.

(٢) هذه قطعة من بيت وتاممه:

وعضُ زمانٍ يا ابن مروانٍ لم يدع من المال إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفُ
انظر ديوانه ٥٥٦، والخزانة ٣٤٧/٢ والجمهرة ١٠٧/٢ واللسان والتاج (سحت)
الْمُسَحَّت: الْمُهْلَك، والمَجَلَّفُ: الذي بقيت منه بقية، أو الرجل الذي جلفته
السنون، أي: أذهبت أمواله. اللسان (جلف).

(٣) وردت هذه الآية في الأصل: (وأكلهم الربا.) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٤) في (ط): ما أخذوه في كتمانهم.

(٥) في (ط): عليهم.

(٦) في (ط): اختلفوا.

(٧) سقطت من (ط).

النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) إلى قوله: (والجروحِ قصاصٌ) [المائدة/ ٤٥].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
 وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ)
 [المائدة/ ٤٥] ينصبون ذلك كله، ويرفعون: (وَالْجُرُوحُ
 قِصَاصٌ) [المائدة/ ٤٥].

كان نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ ينصبون ذلك كله. ورُوي عن^(١)
 الواقدي عن نافع: (والجروحُ) رفعاً.
 وقرأ الكسائي: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) نصباً، ورفع ما بعد ذلك
 كله^(٢).

[قال أبو علي]:^(٣) حجةٌ من نصب (العين بالعين) وما
 بعده: أَنَّهُ عطف ذلك على أَنَّ، فَجَعَلَ الواو للاشترائك في نصب
 أَنَّ، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما فعل ذلك من رفع.
 فأما من رفع بعد النصب فقال: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ
 بِالْعَيْنِ) فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملةً على جملةٍ وليست
 للاشتراك في العامل كما كان كذلك^(٤) في قول من نصب،
 ولكنها عطفت جملةً على جملة، كما تعطف المفرد على
 المفرد.

(١) زيادة في (م).

(٢) السبعة ٢٤٤.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): ذلك.

والوجه الثاني أنّه حملَ الكلامَ على المعنى ، لأنّه إذا قال :
 (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائدة/٤٥] فمعنى
 الحديث : قلنا لهم : النفسُ بالنفس ، فحمل (العينُ بالعين) على
 هذا كما أنه لما كان المعنى في قوله : (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ
 مَعِينٍ) [الصافات/٤٥] يُمْنَحُونَ كَأْساً من معين ؛ حَمَلَ حوراً عِيناً
 على ذلك ، كأنّه : يُمْنَحُونَ كَأْساً ، ويمنحون حوراً عِيناً ، وكما أنّ
 معنى الحديث في قوله :

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ^(١)

أَنَّ هُنَاكَ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ، حملَ قوله :

وَسُمِرَ ظُمَاءٌ

(١) هذا صدر بيت لكعب بن زهير من قصيدة في ديوانه ص ٥٢ ، استشهد

سبويه ٨٨/١ بثلاثة أبيات منها ، وهو أولها وعجزه :

تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكُلْكَلُ

وما بعده من قوله : «وسمر ظماء» قطعة من البيت الثالث منها :

والبیتان بعد الأول هما :

وَمَقْصَصُهَا عِنْدَ الْحَصَى بِجَرَانِهَا وَمَثْنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُهَنَّ مَقْصِلُ

وَسُمِرَ ظُمَاءٌ وَاتَرْتَهَنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبْلُ

قال الأعلم : وصف منزلاً رحل عنه فطره ذبّان يعتسفانه ، فلم يجدا به إلّا

موضع إناخة مطيته ، وموضع فحصها الحصى عند البروك بجرانها ، وهو باطن

عقها ، ومواضع قوائمها وهي المثنى لأنها تقع بالأرض مثنية . والنواجي :

السريعة يعني قوائمها ، ووصفها بتجافى الزور لتوثه وضمها ، فإذا بركت

تجافى بطنها عن الأرض والزور : ما بين ذراعيها من صدرها . والنبييل :

المشرف الواسع . والكلكل : الصدر . وأراد بالسمر الظماء : بعرها ، ووصفها

بهذا لعدمها المرعى الرطب وقلة ورودها للماء لأنها في فلاة ، ومعنى

واترتهنّ : تابعت بينهنّ عند انبعائها ، والهجعة : النومة في الليل خاصة ،

والذبيل : من وصف السمر الظماء .

على معنى الحديث، كأنه قال: ثُمَّ مُنَاخٌ ^(١) مَطِيَّةٌ وَسَمَرٌ
ظُمَاءٌ وكذلك قوله:

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ
فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَةٍ الْمَعْزَاءِ ^(٢)

لما كان المعنى في:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى ^(٣) إِلَّا رَوَاكِدَ ^(٤) ..

بها رَوَاكِدُ، حَمَلَ مُشَجَّجاً عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُنَاكَ رَوَاكِدُ
وَمُشَجَّجٌ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ وَجْهُ الْآيَةِ. وَمِثْلُ هَذَا مِنْ ^(٤) الْحَمَلِ
عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي التَّنْزِيلِ وَغَيْرِهِ.

والوجه الثالث: أَنْ يَكُونَ عَطَفَ قَوْلِهِ (وَالْعَيْنُ) ^(٥) عَلَى . الذِّكْرِ

(١) فِي (ط): مَنَاخٌ مَطِيَّةٌ.

(٢) وَهُوَ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي الْكِتَابِ ١/٨٨ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ فِيهِ وَاللِّسَانُ (شَجَجَ)
وَمُشَجَّجٌ: هُوَ الْوَتْدُ. وَانْظُرْ أَسَاسَ الْبَلَاغَةِ (شَجَجَ).

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ
قَالَ الْأَعْلَمُ: أَرَادَ بِالرَّوَاكِدِ الْإِثَافِي، وَرَكُودَهَا ثُبُوتَهَا وَسُكُونُهَا، وَوَصَفَ الْجَمْرَ
بِالْهَبَاءِ لِقُدَمِهِ وَانْسِحَاقِهِ، وَالْهَبَاءُ: الْغُبَارُ وَمَا يَبْدُو عَنْ شِعَاعِ الشَّمْسِ إِذَا دَخَلَتْ
مِنْ كُوَّةٍ. وَأَرَادَ بِالْمُشَجَّجِ وَتَدَّأً مِنْ أَوْتَادِ الْخَبَاءِ. وَتَشْجِيحُهُ: ضَرْبُ رَأْسِهِ
لِيَثْبُتَ، وَمِنْهُ الشَّجَّةُ فِي الرَّأْسِ. وَسَوَاءٌ قَذَالُهُ: وَسَطُهُ، وَأَرَادَ بِالْقَذَالِ أَعْلَاهُ،
وَهُوَ مِنَ الدَّابَّةِ: مَعْقِدُ الْعِذَارِ بَيْنَ الْأَذْنَيْنِ. وَقَوْلُهُ: وَغَيْرَ سَارَةٍ، أَرَادَ: سَائِرَهُ،
فَحَذَفَ عَيْنَ الْفَعْلِ لِعِتْلَالِهِ، وَنَظِيرُهُ: هَارٌ، بِمَعْنَى هَائِرٌ، وَشَاكٌ بِمَعْنَى
شَائِكٌ. وَالْمَعْزَاءُ: أَرْضٌ صَلْبَةٌ ذَاتُ حَصَى، وَكَانُوا يَتَحَرَّوْنَ التَّزْوِلَ فِي
الصَّلَابَةِ لِيَكُونُوا بِمَعْزَلٍ عَنِ السَّبِيلِ، وَلِثَبَّتْ أَوْتَادُهَا الْأُبْنِيَّةَ، وَمَعْنَى بَادَتْ:
تَغَيَّرَتْ وَبَلِيَتْ وَالْآيَةُ: جَمْعُ آيَةٍ وَهِيَ عَلَامَاتُ الدِّيَارِ، وَالْبَلَى: تَقَادُّمُ الْعَهْدِ.
(٤) فِي (ط): فِي. (٥) فِي (ط): وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ.

المرفوع في الظرف الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد في نحو (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف/ ٢٧] ألا ترى أنه قد جاء: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) [الأنعام/ ١٤٨] فلم يؤكد بالمنفصل، كما أكد في الآي الأخر. فإن قلت: فإن (لا) في قوله: (ولا آبَاؤُنَا) عوض من التأكيد، لأن الكلام قد طال بها^(١)، كما طال في نحو: حضر القاضي اليوم امرأة؛ قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف ليكون عوضاً من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف لم يَسُدَّ ذلك المسد. ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة اليوم^(٢) القاضي، لم يغن طول الكلام في غير هذا^(٣) الموضوع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض.

فأما قوله تعالى^(٤): (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) فمن رفعه بقطع^(٥) عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع: (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ).

ويجوز أن يستأنف: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويُقَوَّى أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصب من نصبه، فقال: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ).

(١) في (ط): به.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (م).

(٥) في (ط): فقطعه.

(٤) سقطت من (ط).

قال: وكلّهم ثَقُلَ (الأُذُنَ) إلّا نافعاً فإنّه خففها في كل القرآن^(١).

القول في ذلك أنّهما لغتان، كما أنّ السُّحْتَ والسُّحْتَ لغتان، وقد تقدّم القول في ذلك. قال أبو زيد: يقال^(٢): رجلٌ أُذُنٌ وَيَقْنٌ، وهما واحد، وهو الذي لا يسمع بشيء إلّا أيقن به، وقد ذكرنا ذلك^(٣) في سورة التوبة أيضاً^(٤).

واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم [في قوله تعالى]^(٥): (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) [المائدة/ ٤٧].
فقرأ حمزة وحده: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقر بإسكان اللام وجزم الميم^(٦).

[قال أبو علي]^(٧): حجة حمزة في قراءته: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) بما أنزل الله فيه [المائدة/ ٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ) [المائدة/ ٤٦] لأنّ إتياءه^(٨) الإنجيل

(١) السبعة ٢٤٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وقد ذكرناه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): من قوله.

(٦) السبعة ٢٤٤.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في (ط): إتيانه.

إنزال ذلك عليه، فصار^(١) بمنزلة قوله: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) [النساء/ ١٠٥] فكأنَّ المعنى: آتيناه الإنجيل ليحكم، كما قال: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَحْكُمَ) فالحكمان جميعاً حكمان لله^(٢) تعالى^(٣)، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر حكماً بما أراه الله، فكلاهما حكمُ الله.

وأما حجة من قرأ: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) فهي نحو قوله: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) فكما أُمِرَ عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال: وكلّهم قرأ (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) [المائدة/ ٥٠] بالياء إلا ابنَ عامرٍ فإنه قرأ: (تبغون) بالتاء^(٤).

[قال أبو علي]:^(٥) من قرأ بالياء فلائ قَبْلَهُ غِيْبَةٌ لقوله: (وَلِئِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ) [المائدة/ ٤٩].

والتاء على قوله^(٦): قل لهم: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) والياء أكثر في القراءة، زعموا، وهي أَوْجَهُ لِمَجْرَى^(٧) الكلام على ظاهره،

(١) في (ط): فصار ذلك.

(٢) كذا في (ط) وفي (م): حكما الله.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٤٤.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): لجري.

واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر لكثرتِه وإن كان الأوّل أظهر.

واختلفوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله [جل وعز] ^(١): (ويقول الذين آمنوا) [المائدة/ ٥٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: (وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا) نصباً. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: (ويقول الذين آمنوا) نصباً (ويقول الذين آمنوا) رفعاً.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: (ويقول الذين آمنوا) رفعاً.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (يقول الذين آمنوا) بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة واللام (من يقول) مضمومة ^(٢).

[قال أبو علي] ^(٣): إن قلت: كيف قرأ أبو عمرو: (وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا) ولا يجوز عسى الله أن يقول الذين آمنوا؛ فالقول في ذلك أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت، أحدهما: أن يحمله على المعنى لأنه إذا قال: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة/ ٥٢] فكأنه قد ^(٤) قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا. كما أنه إذا قال: (فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ) [المنافقون/ ١٠] فكأنه قد ^(٥) قال: أَصْدَقْ

(١) في (ط): تعالى.

(٢) السبعة ٢٤٥.

(٣) سقطت من (م) ما بين المعقوفين، وفيها: فإن قلت.

(٤) و (٥) سقطت من (م).

وَأَكُنْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقَعَ فِي مَوْضِعِ قَوْلِهِ: (لَوْلَا^(١)) أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ): هَلَّا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ، لِأَنَّ هَلَّا لِلتَّحْضِيضِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَخَّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ^(٢)، كَمَا تَقُولُ: أَعْطَنِي أَكْرَمَكَ، فَلَمَّا وَقَعَ قَوْلُهُ: (فَأَصْدَقَ) مَوْضِعَ قَوْلِهِ: أَصْدَقَ حُمِلَ (أَكُنْ) عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ لَوْ وَقَعَ مَوْضِعَ الْفَاءِ وَالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ:

أَنْتَى سَلَكْتَ فَإِنَّنِي لَكَ كَاشِحٌ

وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(٣)

حَمِلَ أَزْدَدَ فِيهِ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جَزَاءٌ، فَكَذَلِكَ حُمِلَ: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) عَلَى مَا كَانَ يَجُوزُ وَقَوْعُهُ بَعْدَ عَسَى مِنْ أَنْ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَوَازَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَمَسَاغُهُ كَجَوَازِ الْآخِرِ وَقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِهِمَا [قَالَ عَزَّ وَجَلَّ^(٤)]: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة/٢١٦] (وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء/٨٤] فَلَمَّا كَانَ مَجَازُهُمَا وَاحِدًا؛ صَرَتْ إِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَكَأَنَّكَ ذَكَرْتَ الْآخَرَ، فَجَازَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة/٥٢] جَازَ أَنْ يَبْدَلَ (أَنْ يَأْتِيَ) مِنْ اسْمِ اللَّهِ كَمَا أُبْدِلَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (هَلَا) وَصَوِّبْتَ عَلَى الْهَامِشِ.

(٢) فِي (ط): قَالَ: أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ. وَمَا فِي (م) أَصُوبَ.

(٣) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي مَعْجَمِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (أَي) ٦٥٣/١٥، وَعَنْهُ فِي

اللسان (أَيَا) بِرَوَايَةٍ «أَيَا فَعَلْتَ» مَكَانَ «أَنْتَى سَلَكْتَ». وَلَمْ يَعْزْ لِفَائِلَ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

أن من الضمير في قوله: (وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣] وإذا أبدلت^(١) منه حَمَلَتِ النصبَ في: (ويقول) على ذلك، كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.

فأما من رفع، فحجته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة على مفرد، ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: (يقول الذين آمنوا).

وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: (ويقول الذين آمنوا) فالقول فيه^(٢) إن حذفها في المساغ والحسن كإثباتها. فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، وذلك أن من وصف بقوله: (يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ: نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) إلى قوله: (نادمين) [المائدة/٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: (أَهْؤْلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ) [المائدة/٥٣] فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى حسن عطفها بالواو وبغير الواو، كما أن قوله: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] لما كان في كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم، اكتفي بذلك عن الواو، لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبط إحداها بالأخرى كما ترتبط بحرف العطف، وعلى هذا قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

(١) في (ط) أبدلته.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

خالدون) [البقرة/٣٩] ولو أدخلت^(١) الواو فقليل: وهم فيها خالدون؛ كان حسناً، ويدلّك على حُسْن دخول الواو قوله: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامْنُهُمْ كَلْبُهُمْ) فحذف الواو من قوله: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) كحذفها في هذه الآي، وإلحاقها كإلحاقها في قوله: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامْنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] فقد تبين لك بمجيء التنزيل بالأمرين أنّ هذا الموضع أيضاً مثل ما جاء التنزيل به في غير هذا الموضع.

واختلفوا^(٢) في إظهار الدال وإدغامها من قوله جلّ وعز: (مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) [المائدة/ ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي بإدغام الدال الأولى في الآخرة.

وقرأ نافع وابن عامر: (مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) بإظهار الدالين وجزم الآخرة^(٣).

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن، لأنّ اللسان يرتفع عن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن^(٤)، لأنّ

(١) في (ط): دخلت.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة ٢٤٥.

(٤) في (ط): (إذا كان كذلك). زيادة بعد الساكن.

المدغم إذا كان ساكناً، والمدغم فيه كذلك، التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحوليس من كلامهم، فأظهر الحرف الأول وحركته، وأسكن الحرف الثاني من المثليين، وهذه لغة أهل الحجاز فلم يلتق الساكنان.

وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين ليدغمه في الثاني^(١) وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام حرك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وهذه لغة بني تميم. وإنما حرك بنو تميم ذلك لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بمعرب مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحو:

.. أشرب غير مستحق^(٢)

ألا ترى أنهم^(٣) شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرك^(٤) بغير حركة الإعراب، فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب، كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشرب غير مستحق

(١) عبارة (ط): ولم يدغم في الثاني...

(٢) سبق انظر ١١٧ / ١ و ٤١٠.

(٣) في (ط): قد.

(٤) في (ط): المتحرك.

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم أفكَلْ بأذهَبْ، وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً^(١) قال [جَلَّ وَعَزَّ]^(٢): (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى) [النساء/ ١١٥] وقال: (وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [الأنفال/ ١٣].

واختلفوا^(٣) في نصب الرء وخفضها من قوله تعالى^(٤): (وَالْكَافِرِ أَوْلِيَاءَ) [المائدة/ ٥٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة: (والكفارِ) نصباً^(٥).

وقرأ أبو عمرو والكسائي: (والكفارِ) خفضاً، وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو (والكفارِ) بالنصب^(٦).

حجة من قرأ بالجرف قال: (والكفارِ) أنه حمل الكلام على أقرب العاملين وقد تقدّم أن لغة التنزيل الحملُ على أقرب العاملين، فَحُمِلَ^(٧) على عامل الجرّ من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وَحَسُنَ الحملُ على الجرّ، لأنَّ فِرْقَ الكفارِ الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزء فساغ لذلك أن يكون (الكفارِ) مجروراً وتفسيراً

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): اختلفوا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): بالنصب.

(٦) السبعة ٢٤٥.

(٧) في (ط): فحملة.

للموصول، وموضحاً له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: (إنا كفييناك المستهزئين. الذين يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ [الحجر/٩٥ - ٩٦] والدليل على استهزاء المنافقين قوله: (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنمأنحن مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة/١٤]. وأما^(١) الكتابي الذي لم يسلم فيدا، على وقوع ذلك منه قوله: (لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا^(٢)) من الذين أوتوا الكتاب) [المائدة/٥٧] وكلُّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ كَافِرٍ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ) [البينة/١] وقال: (ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب) [الحشر/١١] وقال: (إن الذين آمنوا ثم كفروا) [النساء/١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسم كافر حسن أن يكون قوله: (والكفار) تفسيراً للاسم الموصول، كما كان قوله: (من الذين أوتوا الكتاب) تفسيراً له، ولو فُسِّرَ الموصول بالكفار لعَمَّ الجميع. ولكنَّ الكفار كأنه أغلب على المشركين وأهل الكتاب، على من إذا عاهد دخل^(٣) في ذمة المسلمين وقُبلت^(٤) منه الجزية، على دينه أغلب فلذلك فُصِّلَ ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: (والكفار) قوله: (ما يودُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنْزَلَ عليكم من خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما

(١) سقطت «أما» من (ط).

(٢) في (م) لعباً ولهواً. وهو خطأ.

(٣) في (م): «ودخل».

(٤) في (م): قبلت.

أَنَّ الاتفاق فيما علمنا على الجرّ في قوله: (ولا المشركين) ولم يُحْمَلْ على العامل الرافع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجرّ في قوله: (والكفار أولياء).

وحجّة من نصب فقال: (والكفار أولياء) أنه عطفَ على العامل الناصب، فكأنّه قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحجتهم في ذلك قوله: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران/ ٢٨] فكما وقع النهي عن اتّخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

واختلفوا^(١) في ضم الباء وفتحها من قوله تعالى^(٢): (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) [المائدة/ ٦٠].

فقرأ حمزة وحده: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من الطاغوت.

وقرأ الباقون: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) منصوباً كُله^(٣).

حجّة حمزة في قراءته (عَبَدَ الطَّاغُوتَ): أنه يحمله على ما عمل فيه (جعل) فكأنه قال: ^(٤) وجعلَ منهم عَبَدَ الطَّاغُوتَ. ومعنى (جَعَلَ): خلق كما قال: (وَجَعَلَ مِنْهَا زُجْجَهَا) [الأعراف/ ١٨٩] وكما قال: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الأنعام/ ١] وليس (عَبَدَ)

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٤٦.

(٤) سقطت من (م).

لفظ جمع ، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء ، ولكنه واحد يراد به الكثرة ، ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الأفراد ومعناه الجمع ؟ وفي التنزيل : (وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [النحل / ١٨] [يريد : نِعَمَ اللَّهِ] ^(١) فكذلك قوله : (وَعَبُدِ الطَّاغُوتَ) وجاء على فعل لأن هذا البناء تُراد به الكثرة والمبالغة ، وذلك نحو يَقْطُ ، وَنَدُسُ ^(٢) ، وفي التنزيل : (وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا) [الكهف / ١٨] فكأن ^(٣) تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطَّاغُوتِ ، والتدلل له كل مذهب وتحقق به ، وجاء على هذا لأن عبداً في الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء ، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفةً ، ألا ترى أن الأبرق والأبطح ، وإن كانا استعمالاً استعمال الأسماء حتى كُسِرَ هذا النحو تكسيرها عندهم في نحو قوله :
بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ

قَضُّ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا ^(٤)

لم يَزَلْ عنهما ^(٥) حُكْمُ الصِّفَةِ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَرْكُهُم

(١) سقطت من (ط) .

(٢) نَدُسُ : فَهَمَّ سَرِيعُ السَّمْعِ فَطَنَ (اللسان) .

(٣) فِي (م) : فَهَذَا كَانَ .

(٤) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ يَهْجُو الْفِرْزَدَقَ .

والقِلات جمع قلت : هي البثر تكون في الصخرة من ماء السماء ، ولا مادة لها من ماء الأرض . والقض : الموضع الخصب .

انظر ديوانه ٤٥٣ / (الصاوي) .

(٥) فِي (ط) : عَنْهُ .

صرفها^(١) كتركهم صرف آخر^(٢)، ولم يجعلوا ذلك كأفكَلٍ، وأيدع^(٣)، فكذلك عَبَدٌ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، لم يخرج ذلك عن أن يكون صفةً وإذا لم يخرج عن أن يكون صفةً، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على فعلٍ نحو يَقْظُ^(٤).

فأما من فتح فقال^(٥): (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) فإنه عطفه على مثال الماضي الذي في الصلة وهو قوله: (لَعَنَهُ اللَّهُ) [النساء/١١٨] وأفردَ الضمير الذي^(٦) في (عَبَدَ)، وإن كان المعنى فيه الكثرة^(٧) لأنَّ الكلامَ محمولٌ على لفظٍ من دون معناه، وفاعله ضميرٌ من كما أن فاعلَ الأمثلة المعطوف عليها ضميرٌ من، فأفردَ لحمل ذلك جميعاً على اللفظ ولو حمل الكل على المعنى أو البعض على اللفظ والبعض على المعنى كان مستقيماً.

واختلفوا^(٨) في التوحيد والجمع في قوله تعالى^(٩): (فما بَلَغْتَ رِسالته)^(١٠) [المائدة/٦٧].

(١) في (ط): لصرفه.

(٢) في (ط): أحمر.

(٣) الأَفْكَلُ على أَفْعَلٍ: الرعدة تعلق الإنسان ولا فعل له اللسان (فكل) الأيدع: صبغ أحمر وقيل هو خشب البقم أو دم الأخوين أو الزعفران. اللسان (يدع).

(٤) ضبطها في (ط) على: فَعْلٌ نحو يَقْظُ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) زيادة في (ط).

(٧) في (ط): كثرة.

(٨) في (ط): اختلفوا.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في (ط): (فما بلغت رسالته).

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) واحدة، وفي الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) [الآية/ ١٢٤] جماعة، وفي الأعراف: (بِرِسَالَاتِي) [١٤٤] على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: (رِسَالَتَهُ) على التوحيد، وفي الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) وفي الأعراف: (بِرِسَالَتِي) على التوحيد ثلاثهْن.

وقرأ نافع: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ) جماعة، وقرأ في الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) جماعة^(١)، وقرأ: (على الناس برِسَالَتِي) واحدة.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ) (وحيث يجعل رِسَالَاتِهِ) و (على الناس برِسَالَاتِي) جماعة ثلاثهْن. وروى حفص عن عاصم: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) واحدة (وحيث يجعل رِسَالَتَهُ) واحدة أيضاً و (على الناس برِسَالَاتِي) جماعة^(٢).

قال أبو علي: أرسل فعلٌ يتعدى إلى مفعولين: ويتعدى إلى الثاني منهما بحرف الجر^(٣)، كقوله: (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) [نوح/ ١] (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ) [الصافات/ ١٤٧] ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو: أعطيت، وكسوت،

(١) في (ط) جماعة أيضاً.

(٢) السبعة ٢٤٦.

(٣) في (ط): بالجار.

وليس من باب حَسِبْتُ كقوله: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى) [المؤمنون/٤٤] وقوله: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً) [الأحزاب/٤٥] وقال: (فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ) [الشعراء/١٣] فَعَدَّى إِلَى الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ مُقَدَّرٌ فِي الْمَعْنَى، التَّقْدِيرُ: أَرْسَلَ رَسُولاً إِلَى هَارُونَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ) [الحديد/٢٥] فَالْجَارِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، كَمَا تَقُولُ: أَرْسَلْتُ زَيْداً بَعْدَتِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعْ) [يوسف/١٢] إِنْ رَفَعْتَ الْمَضَارِعَ كَانَ حَالاً، وَإِنْ جَزَمْتَهُ كَانَ جَزَاءً.

وقد يستعمل الإرسالُ على معنى التخلية بين المرسل وما يريد^(١) وليس يُراد به البعثُ قال الراجز:

أَرْسَلَ فِيهَا مُقَرَّمًا غَيْرَ قَفَرٍ
طَبًّا بِإِرسَالِ المَرَابِيعِ السُّورِ^(٢)

وقال آخر:

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يَقَرِّمُهُ
وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهُ^(٣)

(١) في (ط) وبين ما يريد.

(٢) لم نعثر على قائله. المقرم: البعير المكرم الذي لا يحمل عليه ولا يذلل، ولكن يكون للفحلة والضراب، القفر: المنسوب إلى القفر، أو القليل اللحم. المربيع: جمع مرباع، وهي التي تنتج في الربيع. والسور جمع سورة وهي جيد المال.

(٣) هذا رجز أورده أبو زيد في نوادره ص ٤٦١ ونسبه لرجل زعموا أنه من كلب. وقال البغدادي في شرح الشافية ١٧٧/٤: وقال خضر الموصلية شارح شواهد التفسيرين: البيت من رجز لرؤبة أوله:

قلت لزيد لم تصله مريمه

فهذا إنما يريد خلى بين الفحل وبين طروفته، ولم يمنعها
منها وقال:

فأرسلها العراك ولم يذُدها
ولم يُشفق على نغص الدخال^(١)

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله تعالى^(٢): (ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين) [مريم/ ٨٣] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(٣):

لعمري لقد جاءت رسالة مالك
إلى جسد بين العوائد مُحْتَبَل
وأرسل فيها مالك يستحجنا
وأشفق من ريب المنون فما وأل

= أقول: قد فتشت هذه الأرجوزة مراراً، فلم أجد فيها البيت الشاهد. اهـ.
منه. وبعده:

وانظر الأزهري ١١٧/١٣ واللسان (سما) وأساس البلاغة (قرم)، المنصف ٦٠/١.

(١) البيت للبيد يصف إبلاً أوردتها الماء مزدحمة. والعراك الازدحام ولم يشفق على ما تنغص شربه منها، والدخال: أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين. فيتغصص عليه شربه. انظر ديوانه ١٠٨/١ وسيبويه ١٨٧/١، والمقتضب ٢٣٧/٣ وابن الشجري ٢٨٤/٢ وروي على نغص بالضاد، وانظر ابن يعيش ٦٢/٢، ٥٥/٤، والخزانة ٥٢٤/١، والعيني ٢١٩/٣، والمخصص ٢٢٧/١٤ واللسان (عرك نغص دخل).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) النوادر (ط. الفاتح) ٢٠٣ والبيتان من مقطعة في ستة أبيات للبعيث واسمه خدّاش بن بشر بن خالد.

فالرسالة ههنا بمنزلة الإرسال، والمصدر في تقدير الإضافة إلى الفاعل والمفعول الأول، في التقدير^(١) محذوف كما كان محذوفاً في قوله: (فَأَرْسَلْ إِلَى هَارُونَ) [الشعراء/١٣] والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور في موضع نصب لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذي جسد، لأن الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه. ومثل ذلك قوله:

.....وبعد عطائك المائة الرّثاء^(٢)

في وَضَعَه العطاء في موضع الإعطاء.
وقوله:

وأرسلَ فيها مالكٌ يستَحْتَنّا^(٣)
يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يَسْتَحْتَنّا، ودخول الجار كدخوله في قوله: (وَلَهُمْ^(٤) فيها) [يس/٥٧]، ويستَحْتَنّا حال من مالك. وإن شئت قلت: تستَحْتَنّا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكرّت، لأن الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسولُ جاء على ضربين أحدهما أن يراد به المرسلُ. والآخرُ [أن يراد به^(٥) الرسالة، فالأول كقولك: هذا رسولُ زيد،

(١) سقطت من (ط) في التقدير.

(٢) هذا عجز بيت للقطامي صدره:

أكفراً بعد رد الموت عني.

وقد سبق في ١٨٢/١.

(٣) سبق قريباً.

(٥) زيادة من (م).

(٤) في (م): كدخوله لهم.

تريد^(١) مرسله وقال [جَلَّ وعز]^(٢) : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) [آل عمران / ١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوي ذلك قوله : (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [يس / ٣] .
ومثل هذا في أنه فعولٌ : يراد به المفعول قوله^(٣) :

وما زلت خيراً منك مذعُضَّ كارهاً

بَلَحَيْكَ عَادِيَّ الطريق ركوبُ

المعنى أنه طريق مركوبٌ مسلوكٌ، وقال^(٤) :

تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ

إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزَدَقُ

وقالوا : الحلوبة والحلوبُ، والركوبةُ والركوبُ لما يُحَلَبُ ويُرَكَّبُ. فأما استعمالهم الرسولَ بمعنى الرسالة فكقول الشاعر :
لقد كذب الواشونَ ما فُهِتْ عندهم

بسرٍّ ولا أرسلتهم برسول^(٥)

أي : برسالةٍ، فيجوز على هذا في قوله : (إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ) [طه / ٤٧] أن يكون التقدير : إِنَّا ذُوو رسالةٍ ربك . فلم يُثَنَّ رسولٌ كما لا يثنَى المصدرُ . ويجوز أن يكون وُضِعَ الواحدُ موضعَ التثنية كما وُضِعَ موضعَ الجمع^(٦) في قوله : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ)

(١) زادت (ط) : «أي» بعد تريد .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) لم نعثر على قائله . (٤) لم نعثر على قائله .

(٥) البيت لكثير عزة . انظر تهذيب اللغة للأزهري ٣٩١/١٢ .

(٦) في (ط) : الجميع .

[الكهف/٥٠] (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ [النساء/٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى^(١) التفسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله تعالى^(٢): (أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) [الأنعام/١٢٤] فلا يخلو (حيث) فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب المفعولين^(٣) ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، لأن عِلْمَ القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل أَفْعَلْ على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصب مضمّر دلّ عليه قوله: (أَعْلَمُ) كما أن القوانس في قوله:

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا^(٤)

ينتصب على مضمّر دلّ عليه أَضْرَبَ، فكذلك حيث إذا انتصب انتصاب المفعول به، ألا ترى أن المفعول به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيث على أنه مفعول به قول الشماخ:

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكِ عَامِرُ
أَخُو الْخَضِرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِرُ^(٥)

(١) في (ط): حكى.

(٢) في (ط): عَزَّوَجَلَّ: (الله أعلم...).

(٣) في (ط): المفعول به.

(٤) هذا عجز بيت للعباس بن مرداس، وقد سبق انظر ٢٧/١.

(٥) انظر ديوانه ١٨٢. حلّاهَا: منعها من الماء والضمير للحمر، عامر أخو =

فحيثُ مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكوى النواحيز، إنما يرمي حيثُ تكوى النواحيز، فحيثُ تكوى مفعول به وليس بمفعول فيه.

فحجة من جمع فقال: (برسالاتي) أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرة، ونظرت في علوم كثيرة^(١) فجُمعت هذه الأسماء^(٢) إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوغة^(٣) للجمع، وتدل على الكثير^(٤) كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك

= الخضر قانص مشهور، وقيل له الرامي، وفيه يقول الشماخ البيت. والخضر: هم ولد مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفه بن قيس عيلان وسموا بذلك لشدة سمرتهم، والخضرة في ألوان الناس: السمرة. ذو الأراكة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، انظر معجم البلدان (أراك) النواحيز: التي بها نحاز: وهو داء يأخذ الدواب والإبل في رئاتها فتسعل سعالاً شديداً. فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها فتشفى انظر المعاني الكبير ٧٨٢/٢ والبحر المحيط ٢١٦/٤.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فجميع هذه الأسماء جمعت.

(٣) في (ط): الموضوع.

(٤) في (ط): التكثير.

قوله تعالى^(١): (لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا) [الفرقان/ ١٤] فوق الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد، فكَذلك الرسالة ولو وضع موضع القراءة بالـإفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغاً في العربية؛ إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع^(٢) أبين.

والقرءاء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها. إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله [جل وعز]:^(٣) (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [المائدة/ ٧١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) نصباً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) رفعاً.

ولم يختلفوا في رفع فِتْنَةٍ^(٤). قيل: إن المراد بقوله: (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ): حَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ بقولهم^(٥): (نحنُ أبناءُ اللَّهِ وأحبَّاءُؤه) [المائدة/ ١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب: فعلٌ يدلُّ على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم واليقن والتبين،

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الجميع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٤٧.

(٥) في (ط): لقولهم.

والتَّبْتُ، وفعلٌ يدلُّ على خلاف الاستقرار والثبات. وفعلٌ يُجَذَّبُ مرَّةً إلى هذا القبيل، وأخرى^(١) إلى هذا القبيل، فما كان معناه العلم وقعت^(٢) بعده أنَّ الثَّقِيلَةَ، ولم تقع بعده الخفيفةُ الناصبةُ للفعل، وذلك أنَّ أنَّ الثَّقِيلَةَ معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلمُ وبابه كذلك أيضاً، فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقهً وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقهً فتبيناً وتدافعاً، ألا ترى أنَّ «أنَّ» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثَّقِيلَةَ بعد العلم ووقوعه^(٣) عليها قوله: (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) [النور/٢٥] و(أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) [العلق/١٤] لأنَّ الباء زائدة وكذلك التَّيْنُ والتيقن، وما كان معناه العلم كقوله تعالى^(٤): (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ) [يوسف/٣٥] فـ (بدا) ضربٌ من العلم، ألا ترى أنَّه تَبَيَّنَ لأمرٍ لم يكن قد تَبَيَّنَ، فلذلك كان قَسَمًا، كما كان علمتُ قَسَمًا في نحو قوله:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي^(٥)

(١) في (ط): ومرة.

(٢) في (ط): وقع.

(٣) في (ط): وإيقاعه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) هذا صدر بيت عجزه:

إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَاْمَهَا.

انظر الكتاب ١ / ٤٥٦، والخزانة ١٣ / ٤، ٣٣٢ وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٣٢ والعيني ٢ / ٤٠٥، والأشموني ٢ / ٣٠ قال البغدادي: ونسبه سيبويه في كتابه للبيد والموجود في معلقته إنما هو المصراع الثاني وصدره: صادفن منها غرة فأصبه.

ولم يوجد للبيد في ديوانه شعر على هذا الروي غير المعلقة والله أعلم (انظر ديوانه ص ١٧١).

قال: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَهُ) [يوسف/٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليسجنته^(١)، وعلى هذا قول الشاعر:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى^(٢) . . .

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد علمت.

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمع وأخاف وأخشى وأشفق وأرجو، فهذه ونحوها تستعمل بعد^(٣) الخفيفة الناصبة للفعل، قال: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي) [الشعراء/٨٢] و(تخافون أن يتخطفكم الناس) [الأنفال/٢٦] و(إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فإن خفتما ألا يقيما) [البقرة/٢٢٩] (فخشينا أن يرهقهما) [الكهف/٨٠] (أأشفقتم أن تقدموا) [المجادلة/١٣] وكذلك أرجو وعسى ولعل.

وأما ما يجذب مرة إلى هذا الباب ومرة إلى الباب الأول^(٤) فنحو: حسبت، وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرة بمنزلة أرجو وأطمع من حيث كان أمراً غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة

(١) في (ط) زيادة: حتى حين.

(٢) هذا صدر بيت لزهير عجزه:

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثياً.

انظر الكتاب ٨٣/١ وغيرها، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، ابن يعيش.

٥٣/٢، الخزانة ٦٦٥/٣ والعيني ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، وديوانه ٢٨٧ وفيه:

ولا سابقى شيء.

(٣) في (ط): فهذا ونحوه يستعمل بعده.

(٤) في (ط): هذا الباب بدل: «الباب الأول».

العلم من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان خلافة، والشيء قد يجري خلافة^(١) في كلامهم نحو: عطشان ورَيَّان. فأما استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيويه: ظننتُ لَيْسَبِقَنِّي^(٢). وقيل في قوله: (وظننوا ما لهم من محيص) [فصلت/٤٨] أن النفي جواب للظن، كما كان جواباً لعلمت في قوله: (لَقَدْ عَلِمْتُ ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات) [الإسراء/١٠٢]. فكلتا القراءتين في قوله: (وحسبوا أن لا تكون فتنة)، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، فمثل قول من نصب فقال: (أن لا تكون) قوله: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) [العنكبوت/٤] (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ) [الجاثية/٢١] (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت/٢]. ومثل قراءة من رفع: (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ) [الزخرف/٣٧] (أَيَحْسِبُونَ أَنَّ مَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ) [المؤمنون/٥٥] (أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) [القيامة/٣] فهذه مخففة من الشديدة. ومثل ذلك في الظن قوله: (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) [القيامة/٢٥]. وقوله: (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) [البقرة/٢٣٠]. وفي^(٣) الرفع قوله: (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجَنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) [الجن/٥] وقوله: (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) [الجن/٧] ف«أن» ههنا المخففة من الشديدة، لأن الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لن» لاجتماع

(١) في (ط): الخلاف.

(٢) الكتاب ٤٥٦/١ وفيه: «أظن» بدل: «ظننت».

(٣) في (ط): ومن.

الحرفين في الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعني واحد، فمن ثم كانت أن في قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ) [المزمل/ ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: (وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ) [يونس/ ٢٢].

فأما قوله: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/ ٤٦] فالظن ههنا علم، وكذلك قوله: (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ) [الحاقة/ ٢٠] وقال سيويو: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلم إلا أن تدعه» لَنَصَبْتُ، وهذا^(١) لأنَّ المشورة أمرٌ غيرٌ مستقرٍّ. ولا متيقنٌ من المشير، فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة في قول من رفع، وإن كان بعدها^(٢) فعلٌ لدخول لا، وكونها عوضاً من حذف الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه. ولو قلت: علمت أن تقول لم يحسن حتى تأتي بما يكون عوضاً نحو: قد، ولا، والسين، وسوف، كما قال: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ) [المزمل/ ٢٠] فإن قلت: فقد جاء: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) [النجم/ ٣٩] فلم يدخل بين أن وليس شيء. فإنما جاء هذا لأنَّ (ليس) ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد: وكلهم قرأ: (أن لا تكون فتنة) بالرفع [في فتنة] ^(٣) فهذا لأنهم جعلوا كان بمنزلة وقع، ولو نصب فقليل: أن لا

(١) في (ط): فهذا.

(٢) في (ط) بعده.

(٣) سقطت من (ط).

يَكُونُ فِتْنَةً أَي: أَنْ لَا يَكُونَ قَوْلُهُمْ فِتْنَةً: لَكَانَ جَائِزاً فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا رَفَعُوهُ فِيمَا نَرَى لَا تَبَاعِ الْأَثَرِ، لَا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ غَيْرُهُ^(١).

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها وإدخال الألف وإخراجها من قوله [عَزَّ وَجَلَّ]^(٢) (عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ) [المائدة/ ٨٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (بِمَا عَقَّدْتُمُ) بغير ألف مشددة القاف.

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (بِمَا عَقَّدْتُمُ) بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي. وقرأ ابن عامر (عَاقَدْتُمُ) بـألف^(٣).

قالوا: أعقدت العسل، فهو مُعَقَّدٌ وعقيدٌ. وأخبرنا أبو إسحاق أن بعضهم قال: عَقَّدْتُ العسل، قال: والكلامُ أَعَقَّدْتُ.

من قال: (عَقَّدْتُمُ) فشدد القاف احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل لقوله: (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ) فخاطب الكثرة فهذا مثل: (غَلَقَتِ الْأَبْوَابَ) [يوسف/ ٢٣] والآخر: أن يكون عَقَّدَ مثلاً ضَعَفَ، لا يراؤ به التكثير، كما أن ضاعف لا يراؤ به فعلٌ من اثنين.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٤٧.

ومن قال: (عَقَدْتُمْ) فخفف جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن فَعَلَ يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد، واليمين: عهد، ألا ترى أن عاهدتُ يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم قال:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ^(١)

وأما قراءة ابن عامرٍ (بما عاقدتم الأيمان) فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون (عاقدتم) يراد به عقدتم، كما أن عافاه الله وعاقبت اللص، وطارقت النعل بمنزلة فعلت، فتكون قراءته في المعنى^(٢) على هذا كقراءة من خفف. ويحتمل أن يراد بعاقدتم: فاعلت. الذي^(٣) يقتضي فاعلين فصاعداً، كأنه يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان عاقد في المعنى قريباً من عاهد عُدِّي^(٤) بعلی كما يُعَدَّى عاهد بها، قال: (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ) [الفتح/ ١٠] ونظير ذلك في تعديته بالجار لما كان

(١) هذا صدر بيت للحطيئة من قصيدة يمدح فيها بغيضاً وعجزه:

شدوا العِناجَ وشدوا فوقه الكرَبَا

انظر ديوانه / ١٢٨. قال شارحه: العناج: حبل يُشدُّ أسفل الدلو إذا كانت ثقيلة، والكرَب: عقد الرشاء الذي يشد على العراقي. والعراقي: العودان المصليبان اللذان تشد إليهما الأودام، فأراد أنهم إذا عقدوا لجارهم عقداً أحكموه.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): التي.

(٤) في (ط): عداه.

بمعنى ما يتعدى به قولهم: ناديتُ، قالوا: ناديتُ زيداً، (وناديتناه من جانب الطور) [مريم/ ٥٢]، وقال: (وإذا ناديتم إلى الصلاة) [المائدة/ ٥٨] فعُدِّي بالجار لما كان بمعنى ما يتعدى بالجار، وهو دعوتُ تقول: دعوته إلى كذا، وقال: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ) [فصلت/ ٣٣] فكما عُدِّي نادى لما كان في معنى دعا بالجار، كذلك عُدِّي عاقد - لما كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثم حُذف من الصلة الضميرُ الذي^(١) كان يعود إلى الموصول، كما حذف^(٢) من قوله: (فاصدع بما تؤمر) [الحجر/ ٩٤] ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر:

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِقَاحِ
أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصِيلُ^(٣)

إنما هو عزت عليه، فاتسع فيه^(٤)، فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه، ثم عاقدتموه الأيمانَ فحُذف الراجع. ويجوز أن يُجعل ما التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ (عقدتم) و(عقدتم)، ولا يقتضي^(٥) راجعاً، كما لا تقتضيه في نحو قوله تعالى^(٦): (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كانوا يَكْذِبُونَ) [البقرة/ ١٠]

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): حذفه.

(٣) البيت في اللسان والتاج (نصل) ولم يعز لقائل. والأنصولة بالضم: نَوْرُ نَصْلِ الْبُهْمِي، وقيل: هو ما يُوسه الحر من البهيم فيشتد على الأكلة. اللَّقْح: جمع لِقْحَةٍ، وهي الناقة اللبون. الأقرب: جمع قُرْب وهو الخاصرة.

(٤) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) فلا تقتضي.

وقوله: (فاليوم نَنسَاهُمْ كما نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/ ٥١] والكفارة في الإيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عَقِدَ عليه دون اليمين التي لم يُعَقَدَ عليها. يدل على ذلك قوله: (ولكن يُؤَاخِذُكُم بما عَقَدْتُمُ الإيمانَ فكفارتُهُ) [المائدة/ ٨٩] أي: كفارة ما عقدتم عليه، والمعقود عليه ما كان موقوفاً على الحنث، والبر، دون ما لم يكن كذلك.

واختلفوا^(١) في الإضافة والتنوين في^(٢) قوله تعالى^(٣): (فجزاء مثل ما قَتَلَ)^(٤) [المائدة/ ٩٥].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (فجزاء مثل ما) مضافةً بخفض^(٥) مثلٍ.

وقرأ عاصمٌ وحزمةٌ والكسائيُّ: (فجزاء مثل) جزاء منونٌ، ومثلٌ مرفوعٌ.

حجة من رفع المثل أنه صفة للجزاء، والمعنى: فعليه جزاء من النعم مماثل المقتول، والتقدير: فعليه جزاء وفاء للأزم له، أو: فالواجب عليه جزاء من النعم مماثل ما قتل من الصيد، (فمن النعم) على هذه القراءة صفة للنكرة، والتي^(٦) هي جزاء وفيه

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): من.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زادت (ط) بعدها: مضافة وبخفض مثل.

(٥) في (ط): وبخفض.

(٦) في (ط): «التي» بإسقاط الواو.

ذكره، ويكون (مثل) صفةً للجزاء، لأنَّ المعنى عليه جزاءٌ مماثلٌ للمقتول من الصيد من النعم. والمماثلة في القيمة أو الخلقة^(١) على حَسَبِ اختلاف الفقهاء في ذلك، ولا ينبغي إضافة جزاءٍ إلى المثل، ألا ترى أنه ليس عليه جزاءٌ مثل ما قتل في الحقيقة. إنما عليه جزاءُ المقتول لا جزاءٌ مثله، ولا جزاءٌ عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله، فإذا كان ذلك^(٢) كذلك، علمت أنَّ الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل^(٣)، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجبُ جزاءُ المقتول من الصيد، لا جزاءٌ مثله الذي ليس بمقتول. ولا يجوز أن يكون قوله: (من النعم) على هذه القراءة متعلقاً بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقاً به في^(٤) قوله: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [يونس/٢٧]، لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئاً، كما أنك إذا عطفت عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئاً بعد العطف عليه، والتأكيد له.

وأما^(٥) قراءة من أضاف الجزاء إلى المثل، فإنَّ قوله: (من النعم) يكون صفة للجزاء، كما كان في قول من نَوَّنَ ولم يُضِفْ صفةً له. ويجوز فيه وجهٌ آخر لا يجوز في قول من نَوَّنَ ووصف، وهو أن يقدره متعلقاً بالمصدر، ولا يجوز على هذا القول أن يكون

(١) في (ط): والخلقة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): مثل.

(٤) في (ط): به من.

(٥) في (ط): وأما في.

فيه ذكرٌ كما تضمَّن الذكرَ لَمَّا كان صفةً، وإنَّما جاز تعلُّقه بالمصدر على قولٍ من أضاف لأنَّك لم تصف الموصولَ كما وصفته في قولٍ من نَوَّنَ، فيمتنع تعلُّقه به، والدليل على أن المثلَّ منفصلٌ مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقعُ عليه المثلُّ في المعنى قولُ دريد بن الصَّمَّة:

وَقَاكَ اللَّهُ يَا بَنَةَ آلِ عَمْرٍو
 من الأزواج أمثالي ونفسي
 وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ
 وهل نَبَأْتُهَا أَنِّي ابْنُ أُمِّسٍ^(١)

ألا ترى أنَّ نفسه لو دخلت في جملة قوله: أمثالي، لم يحتج أن يقول: نفسي.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثلٍ، فقال: (فجزاءٌ مثلٌ ما قَتَلَ من النعم) [المائدة/٩٥] فإنه وإن كان عليه جزاءُ المقتول لا جزاءٌ مثله، فإنَّهم قد^(١) يقولون: أنا أكرمُ مثلكَ، يريدون: أنا أكرمُكَ، فكذلك إذا قال: (فجزاءٌ مثلٌ ما قَتَلَ)، فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أكرمُ مثلكَ: أنا أكرمُكَ. فإذا كان كذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة، لأنَّ المعنى: فعليه جزاءٌ ما قتل، ومما يؤكد أنَّ المثلَّ، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله الذي لم

(١) البيتان من قصيدة لدريد بن الصمة يهجو بها الخنساء لأنها رفضت أن تتزوج منه.

الأغاني ٢٣/١٠ وفيهما اختلاف يسير في الرواية.

(٢) سقطت من (م).

يقتل : قوله تعالى (١) : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) [الأنعام / ١٢٢] والتقدير : أفمن جعلنا له نوراً يمشي به كمن هو في الظلمات ، والمثل والمثل ، والشبه والشبه واحد ، فإذا كان مثله في الظلمات فكأنه هو أيضاً فيها . وقوله : (وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس) كقوله : (يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ) [الحديد / ٢٨] وقال : (انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) [الحديد / ١٣] وقال : (نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) [التحريم / ٨] ولو قدّرت الجزاء تقدير المصدر ، فأصفته إلى المثل ، كما تضيف المصدر إلى المفعول به ، لكان في قول من جرّ مثلاً على الاتساع الذي وصفنا ، ألا ترى أن المعنى : فجزاء مثل ما قتل (٢) أي يجازى مثل ما قتل ، والواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول .

واختلفوا (٣) في الإضافة والتنوين من قوله [جلّ وعز] (٤) : (أو كفارة طعام مساكين) [المائدة / ٩٥] .

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي : (أو كفارة) منونا (طعام) رفعا (مساكين) جماعة .

وقرأ نافع وابن عامر : (أو كفارة) رفعا غير منون ، (طعام

(١) في (ط) : عز وجل .

(٢) في (م) : معنى فجزاء مثل .

(٣) في (ط) : اختلفوا .

(٤) سقطت من (ط) .

مساكين) على الإضافة، ولم يختلفوا في (مساكين) أنه جمع^(١).
وجه قول من رفع (طعامُ مساكينَ) أنه جعله عطفاً على
الكفارة عطف بيان لأنَّ الطعام هو الكفارة، ولم يُضف الكفارة إلى
الطعام لأنَّ الكفارة ليست للطعام، إنّما الكفارة لقتل الصيد،
فلذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام.

ومن أضاف الكفارة إلى الطعام؛ فلأنَّه لما خيّر المكفر بين
ثلاثة أشياء: الهدْي، والطعام، والصيام، استجاز الإضافة لذلك،
فكأنَّه قال: كفارة طعام لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام،
فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

واختلفوا^(٢) في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى:
(قياماً للناس) [المائدة/٩٧].

فقرأ ابن عامر وحده: (قيماً) بغير ألف.

وقرأ الباقر (قياماً) بألف^(٣).

قوله عز وجل: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ)
[المائدة/٩٧] التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام
قياماً]^(٤) أو نُصِبَ الكعبة قياماً لمعاش الناس ومكاسبهم^(٥)، لأنه
مصدر قاموا، كأنَّ المعنى: قاموا بنصبه ذلك لهم فاستتبَّ

(١) السبعة ٢٤٩.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة: ٢٤٨.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (م).

(٥) في (ط): أو مكاسب الناس.

معايشهم به^(١) واستقامت أحوالهم له. ويؤكد إثبات الألف في القيام قوله: (ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) [النساء/ ٥] فالقيام: كالعياذ، والصيام والقياد^(٢) وعلى هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على فِعَالَةٍ كالزيارة والعباسة^(٣) والسياسة والحياسة. فكما جاءت هذه المصادر على فِعَالَةٍ^(٤)، كذلك حكم القيام أن يكون على فِعَالٍ.

ووجه قول ابن عامر (قِيَمًا) على أحد أمرين: إما أن يكون جعله مصدرًا كالشَّبَع^(٥)، أو حَذَفَ الألف وهو يريد بها كما يقصر الممدود. وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة. فإن قلت: فإذا جعله مصدرًا كالشَّبَع^(٥) فهلأ صححه كما صحح الجول والعوض مما^(٦) ليس على بناء من أبنية الفعل؟ فالقول فيه أنه لما اعتل فعله اعتل المصدر على اعتلال فعله، ألا ترى أنهم قالوا: ديمةٌ ودِيمٌ، وحيلةٌ وحِيلٌ، فأَعْلَوْا الجموع لا اعتلال آحادها^(٧)، فإذا أَعْلَوْا الجموع لا اعتلال الآحاد، فأن تَعَلَ المصادر لا اعتلال أفعالها أولى، ألا ترى أنهم قد أَعْلَوْا بعض الآحاد، وصححوها الجموع نحو معيشة ومعايش، ومقامٍ ومَقَاوِمٍ، ولم

(١) سقطت من (ط).

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سقطت من (م). والعباسة: من عاس ماله: أحسن القيام عليه.

(٤) في (ط): على فعالٍ أو فعالة.

(٥) في (م): «كالشبع» وهو تصحيف.

(٦) في (ط): وما.

(٧) في (ط): الآحاد.

يَصْحَحُوا مَصْدَرًا أَعْلَوْا فَعَلَهُ، لكي يجري المصدرُ على فعله، إن صحَّ حرفُ العَلَّةِ في الفعل صحَّ في مصدره، نحو اللُّوْازِ والغَوَارِ، وإن اعتلَّ في الفعل اعتلَّ في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام]^(١) أو نصبَ الكعبة قياماً لمعيش الناس ومصالحهم. وقوله تعالى: (والشهرَ الحرامَ) [المائدة/٩٧] معطوفٌ على المفعول الأول: لِيَجْعَلَ. ونحو ذلك: ظننتُ زيداً منطلقاً وعمراً، أي: فعلَ ذلك ليعلموا أنَّ الله يعلمُ مصالحَ ما في السموات والأرض، وما يجري عليه شأنهم في معاشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكلِّ شيءٍ يقيمهم ويصلحهم عليهم. وقيل في قوله: (قياماً للناس): أمناً لهم. وقيل: (قياماً للناس) أي: مما ينبغي أن يقوموا به، والقول الأوَّل عندنا أبين.

واختلفوا^(٢) في التثنية والجمع في قوله: (اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ) [المائدة/١٠٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ مضمومة التاء، (الْأَوَّلِيَّانِ) على التثنية.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن قُرَّة قال: سألت ابن كثير فقرأ: (اسْتَحَقَّ) بفتح التاء (الْأَوَّلِيَّانِ) على التثنية.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة (اسْتَحَقَّ) بضم التاء (الْأَوَّلِينَ) جماعاً^(٣).

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): جماعاً.

وروى حفص عن عاصم (استحق) بفتح التاء. (الأوليان) على التثنية^(١).

قال الواقدي: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الداري وأخوه عدي نصرانيين، وكان مُتَجَرِّهُمَا إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة وهو يريد الشام تاجراً، فخرج هو وتميم الداري وأخوه عدي، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصيةً بيده ودسّها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا^(٢) متاعه، فوجدوا وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً فسألوهما فقالا: لا ندري، هذا الذي قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ^(٣)، فنزلت الآية^(٤): (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم) [المائدة/١٠٦] فأمر رسول الله ﷺ^(٥) أن يستحلفوهما بالله ما قبضا له غير هذا ولا كتماناه. قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ^(٦) بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظهر على إناء من فضة منقوشٍ بذهب^(٧) معهما، فقالوا: هذا من متاعه، فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: (فإن عُثِرَ على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما) [المائدة/١٠٧] قال: فأمر

(١) السبعة ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) في (ط): فتحا.

(٣) في (ط): صلى الله عليه.

(٤) في (ط): فأنزل الله الآية.

(٥) في (ط) مذهب.

رسول الله ﷺ^(١) رجلين من أهل الميت أن يحلفا^(٢) على ما كتما وغيباً. قال الواقدي: فحلف عبدالله بن عمرو والمطلب بن أبي وداعة، فاستحقا، ثم إن تميماً أسلم، وتبايع رسول الله ﷺ^(٣)، وكان يقول: صدق الله وبلغ رسوله، أنا أخذت الإنياء^(٤).

قال: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان) فشهادة مرتفع بالابتداء، واتسع في بين، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التي تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء في غير الشعر، ألا ترى أنه قد جاء ذلك^(٥) في التنزيل وكذلك^(٦): (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) [الأنعام/٩٤] في قول من رفع، فجاء في غير الشعر، كما جاء في الشعر نحو قوله:

فصادف بين عينيه الجُبُوبَا^(٧)

(١) في (ط): صلى الله. (٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): صلى الله.

(٤) أخرج حديث سبب النزول على نحو آخر البخاري في كتاب الوصايا ٤٠٩/٥

برقم ٢٧٨٠ عن ابن عباس. والترمذي في التفسير ٢٢٤/٨ عن ابن عباس عن

تميم الداري وقال: هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح. وفيه اختلاف

في الرواية عما هنا. وانظر تفسير ابن كثير ٢١٤/٣ (ط الشعب).

(٥) و (٦) سقطت من (ط).

(٧) عجز بيت لأبي خراش الهذلي ونصه في ديوان الهذليين ١٢٠٥/٣.

فلاقته ببلقعة براز فصادم بين عينيه الجُبُوبَا

وانظر اللسان (جب) وفيه: براج مكان براز وتصادم مكان فصادم.

هذا وقد جاء ضبطها في الهذليين بالفتح ولم يشر السكري إلى ضبطها وما

يجب أن يكون عليه. وكذلك ورد ضبطها في اللسان خطأ بالفتح مخالفاً ما

نصص عليه.

فأما قوله: (إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ) [المائدة/ ١٠٦] فيجوز أن يتعلّق بالشهادة فيكون معمولها، ولا يجوز أن يتعلّق بالوصية لأمرين: أحدهما أن المضاف إليه لا يعمل في ما قبل المضاف، لأنّه لو عمل فيما قبله للزم أن يُقدَّر وقوعه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثمّ لم يجز: القتال زيدا حين تأتي. والآخر: أن الوصية مصدر فلا يتعلّق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: (حين الوصية) فلا يجوز أن تحمله على الشهادة، لأنّه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه ^(١)، ولكن تحمله على ثلاثة أوجه ^(٢)، أحدها: أن تعلّقه بالموت، كأنه الموت من ^(٣) ذلك الحين، وهذا إنّما يكون على ما قرّب منه ^(٤). يدلّك على ذلك قوله عزّ وجل ^(٥): (حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ) [النساء/ ١٨]، وكذلك قوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا) [الأنعام/ ٦١]، وقوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) [المؤمنون/ ٩٩] فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربتة، لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت. والثاني ^(٦): أن تحمله على حضر، أي: إذا حضر في هذا الحين. والثالث: أن تحمله على البدل من إذا، لأنّ ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدّله منه كما تبدّل الشيء

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): أحد ثلاثة أشياء.

(٣) في (ط): في.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): والآخر.

من الشيء إذا كان إياه. وقوله تعالى: (اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) [المائدة/ ١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام^(١) المضاف إليه مقام المضاف، ألا ترى أنَّ الشهادة لا تكون إلاَّ باثنين. وقوله: منكم، صفةٌ لقوله: اثنان، كما أنَّ (ذوا عدلٍ) صفةٌ لهما وفي الظرف ضميرهما.

وقوله: (أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) تقديره: أو شهادة آخِرِينَ مِنْ غَيْرِكُمْ، و(مِنْ غَيْرِكُمْ) صفةٌ لِلْآخِرِينَ^(٢) كما كان (مِنْكُمْ) صفةٌ لِلْاِثْنَيْنِ^(٣)، وأما (مِنْ غَيْرِكُمْ) فقليل في تفسيره: إِنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ.

حدَّثَنَا الكندي قال: حدثنا مؤملٌ قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألتُ عبيدة عن هذه الآية: (اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) قال: اثنان ذوا عدل من أهل المِلَّة، أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ من غير أهل المِلَّة، وهو فيما زعموا قولُ ابن عباسٍ وسعيد بن المسيَّب، وسعيد بن جبیر، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: (إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ) [المائدة/ ١٠٦] اعتراضٌ بين الصفة والموصوف، وعُلم به أن شهادة الْآخَرِينَ الَّذِينَ هُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِنَا إِنَّمَا تَجُوزُ فِي السَّفَرِ. واستغني عن جواب (إِنْ) بما تقدم من قوله: (أو آخِرَانِ مِنْ

(١) في (ط): فأقيم.

(٢) في (ط): لآخرين.

(٣) في (ط): لائنين.

غيركم) لأنه وإن كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر، كأن المعنى: ينبغي أن تُشهدوا إذا ضربتم في الأرض آخرين من غير أهل ملتكم. ويجوز أيضاً أن يستغنى عن جواب إذا في قوله: (إذا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الموتُ) بما تقدمها من قوله: (شهادة بينكم) فإن جعلت إذا بمنزلة حين، ولم تجعل له جواباً، كان بمنزلة الحين، ويتصبب الموضع بالمصدر الذي هو (شهادة بينكم) كما تقدم. وإن قَدَّرت له جواباً فإن قوله: (شهادة بينكم) يدل عليه ويكون موضع (إذا) في قوله: (إذا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الموتُ) نصباً بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: (شهادة بينكم) لأنَّ المعنى ينبغي أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت، وقوله: (تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ) صفة ثانية لقوله: (أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ). وقوله: (من بعد الصلاة) مُعَلَّقٌ، وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله: (فيقسمان بالله) لعطف جملة على جملة ولكن تجعله جزاءً كقول ذي الرُّمَّة:

وإنسان عيني يَحْسِرُ الماءَ مَرَّةً

فيبدو وتاراتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ^(١)

تقديره عندهم: إذا حَسَرَ بدا، فكذلك إذا حبستموهما أقسما. وقال: من بعد الصلاة، لأنَّ الناس فيما ذكروا كانوا يُحْلِفُونَ بالحجاز بعد صلاة العصر، لاجتماع الناس وتكاثرهم في ذلك الوقت.

(١) ديوانه ٤٦٠/١ وفيه: «تارة» بدل «مرة».

وانظر المحتسب ١٥٠/١، وشرح أبيات المغني ٧٩/٧ برقم (٧٤١)، والعيني ٥٧٨/١ ١٧٨/٤، ٤٤٩، والهمع ٨٩/١، والدرر ٧٤/١، والأشمونى ١٩٦/١ ٩٦/٣.

وقوله: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ) أي: ارتبتم في قول الآخرين اللذين ليسا من أهل ملتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب في ظنكم خيانتهم.

وقوله: (لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا): لا نشتري جواب ما يقتضيه قوله: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) لأنَّ أقسم ونحوه، يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الأيمان. وقوله: (لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا): لا نشتري بتحريف شهادتنا ثمنًا، فحذف المضاف وذكر الشهادة، لأنَّ الشهادة قول، كما جاء: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ) ثم قال: (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) [النساء/ ٨] لما كان القسمه يراد به المقسوم، ألا ترى أنَّ القسمه التي هي إفراز الأنصباء لا يُرْزَقُ منه، إنما يُرْزَقُ من التركة المقسومة؟ وتقدير (لا نشتري به ثمنًا): لا نشتري به ذا ثمن، ألا ترى أنَّ الثمن لا يشتري، وإنما الذي يُشْتَرَى المبيع دون ثمنه؟ وكذلك قوله: (اشْتَرَوْا بَيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا) أي: ذا ثمن، والمعنى: أَنَّهُمْ آثَرُوا الشَّيْءَ الْقَلِيلَ عَلَى الْحَقِّ، فَأَعْرَضُوا عَنْهُ وَتَرَكُوهُ لَهُ. ولا يكون (اشْتَرَوْا) في الآية بمعنى باعوا، وإن كان ذلك يجوز في اللغة، لأنَّ بيع الشيء إخراج وإبعاد له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد، إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق. (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربي. وخُصَّ ذو القربي بالذكر لميل الناس إلى قراباتهم ومن يناسبونه. (ولا نكتم شهادة الله) إنا إن كتمناها لمن الآثمين. وقال: (شهادة الله)، فأضيفت الشهادة إليه سبحانه لأمره بإقامتها والنهي عن كتمانها في قوله: (ومن يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ) [البقرة/ ٢٨٣]. وقوله: (وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ) [الطلاق/ ٢] (فإن عُثِرَ على أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا)

[المائدة/١٠٧] أي غير أهل الميت أو من يلي أمره، على أن الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا استحقاً إثمًا بقصدهما في شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحرّيا الحق فيها، فأخران يقومان مقامهما، أي: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا (من الذين استُحق عليهم الأوليان) - فقلوه: (من الذين) ^(١) «صفة للآخرين». فأما (الأوليان) فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخرج، كأنه في التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهم كقولهم: تميمي أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فأخران يقومان: مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذي في (يقومان) فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسنداً إليه استحق.

وقد أجاز أبو الحسن ^(٢) شيئاً آخر وهو أن يكون الأوليان صفة لقلوه: (فآخران) لأنه لما وُصف اختص فوصف من أجل الاختصاص الذي صار له بما يوصف به المعارف.

ومعنى (الأوليان): الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما ^(٣) كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا، لأنهما ^(٤) أعرف بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين، ألا ترى أن وصفهم

(١) في (ط) اللذين.

(٢) في (ط): زيادة فيه.

(٣) في (م): وأنهما، وأثبت إنما على الهامش.

(٤) في (ط): لأنهم.

بأنه (١) استحقَّ عليهم يدل على أنهم مسلمون، لأنَّ الخطاب من أول الآية مصروفٌ إليهم. فأما ما يُسند إليه استحقُّ فلا يخلو من أن يكون الأنصباء (٢) أو الوصية أو الإثم أو الجار والمجرور، وإنما جاز: استحقَّ الإثم لأنَّ آخِذَهُ بِأَخِذِهِ آثَمٌ، فَسُمِّيَ إِثْمًا كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مَظْلَمَةً. قال سيبويه: المَظْلَمَةُ اسمٌ ما أخذ منك (٣)، فكذلك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله (عليهم) فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكونَ على فيه بمنزلة قولك: استحقَّ على زيد مالٌ بالشهادة، أي: لزمه ووجب عليه الخروج منه، لأنَّ الشاهدين لما عُثِرَ على خيانتهم استحقَّ عليهما ما وَلِيَّاه من أمر الشهادة والقيام بها ووجب عليهما الخروجُ منها وتركُ الولاية لها، فصار إخراجهما منها مُسْتَحَقًّا عليهما كما يُسْتَحَقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وجبَ عليه.

والآخر: أن يكون «على» فيهم بمنزلة «مِنْ»، كأنه: مِنَ الَّذِينَ استحقَّ منهم الإثم، ومثلُ هذا قوله: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ) [المطففين/٢] أي: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «في» كأنه استحقَّ فيهم، وقام «على» مقام «في» كما قام «في» مقام «على» في قوله تعالى:

(١) في (ط): بأنهم.

(٢) في (ط): الإيصاء.

(٣) سيبويه ٢/٢٤٨.

(لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ) [طه / ٧١] والمعنى : من الذين استُحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت : فهل يجوز أن يسند (استحق) ^(١) إلى الأوليان؟ فالقول : إن ذلك لا يجوز ^(٢) لأنَّ المستحقَّ إنما يكون الوصية أو شيئاً منها ^(٣) والأوليان بالميت لا يجوز أن يُستحقَّ فيُسند استحقُّ إليهما.

وأما ^(٤) مَنْ قرأ : (من الذين استُحقَّ عليهم الأولين ^(٥)) فتقديره : من الأولين الذين استُحقَّ عليهم الأنصباء أو الإثم، وإنما قيل لهم الأولين من حيث كانوا الأولين في الذكر، ألا ترى أنه قد تقدَّم : (يا أيُّها الذين آمنوا شهادة بينكم) وكذلك (اثنان ذوا عدلٍ منكم) ذكراً في اللفظ، قبل قوله : (أو آخرانٍ من غيركم).

واحتجَّ من قرأ (الأولين) على من قرأ : (الأوليان) بأن قال : رأيت إن كان الأوليان صغيرين؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوموا مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرهما أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به (فيُقسمان بالله)، أي : يقسم

(١) في (ط) : استحق فيه.

(٢) في (ط) : زيادة : [ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت].

(٣) سقطت من (ط) الأولين.

(٤) في (ط) : فأما.

(٥) في طرة (ط) هنا تعلية نصها : قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمي على حذف مضاف وتقديره : من الذي استحق عليهما ابتداء الأولين، وقام الأوليان المضاف إليه بمقام المضاف، وذلك سائغ.

الآخِرَانِ اللَّذَانِ يَقُومَانِ مَقَامَ الشَّاهِدِينَ الَّذِينَ هُمَا آخِرَانِ مِنْ غَيْرِنَا.

وقوله: (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا) مُتَلَقًى بِهِ (فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ) (وَمَا اعْتَدَيْنَا) فِيمَا قَلْنَاهُ مِنْ أَنْ شَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: (مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ) فَتَقْدِيرُهُ: مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ بِالْمَيِّتِ وَصِيَّتُهُ الَّتِي أَوْصَى بِهَا إِلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِ، وَالْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ، وَحُذِفَ الْمَفْعُولُ مِنْ هَذَا النِّحْوِ كَثِيرٌ.

واختلفوا^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): (إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [المائدة/ ١١٠] فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ.

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ هَهُنَا وَفِي هُودٍ [٧] وَالصَّفِّ (إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [الآية/ ٦] بِغَيْرِ أَلْفٍ^(٣).

وَقَرَأَ أَفِي يُونُسَ: (لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) [٢] بِأَلْفٍ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ: (سِحْرٌ مُبِينٌ) بِغَيْرِ أَلْفٍ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ: (سَاحِرٌ) بِأَلْفٍ^(٤).

(١) فِي (ط): اختلفوا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) سَقَطَتْ: «بِغَيْرِ أَلْفٍ» مِنْ (م).

(٤) السبعة ٢٤٩.

قال [أبو علي : قال تعالى]^(١) : (وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) فمن قرأ : (إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) جعله إشارةً إلى ما جاء به ، كأنه قال : ما هذا الذي جئت به إِلَّا سِحْرٌ ، ومن قال : إِلَّا سَاحِرٌ ، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به ، وكلاهما حَسَنٌ لاستواء كل واحدٍ منهما في أن ذكره قد تقدم ، وكذلك ما^(٢) في سورة الصف في قصة عيسى أيضاً^(٣) وهو قوله : (فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ) [٦] وكذلك ما في هود في^(٤) قوله : (وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [٧] فمن قال : (سِحْرٌ) جعل الإشارة إلى الحدث ومن قال : (سَاحِرٌ) فإلى الشخص .

فأما اختيارُ من اختار (سَاحِرٌ) في هذه المواضع لما ذهب إليه من أن السَاحِرَ يقع على العين^(٥) والحدث ، فإن وقوعَ اسمِ فاعلٍ على الحدث ، ليس بالكثير ، إنما جاء في حروفٍ قليلةٍ . ولكن لمن اختار سِحْرًا^(٦) أن يقول : إنه يجوز أن يراد به الحدث والعينُ جميعاً ، ألا ترى أنه يستقيم أن يقول : (إن هذا إِلَّا سِحْرٌ) وأنت تريد به^(٧) :

(١) ما بين معقوفين ساقط من (م) .

(٢) في (م) : فيما .

(٣) أيضاً : زيادة في (ط) .

(٤) في (ط) : من .

(٥) في (ط) : المعنى ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٦) في (ط) : سِحْرٌ .

(٧) سقطت من (م) .

ذو سحر، كما جاء (ولكن البر من آمن بالله) [البقرة/ ١٧٧]
 و (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [التوبة/ ١٩]
 أي: أهلها، ألا ترى قوله: (كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ). وقالوا: إنما أنت
 سَيِّرٌ، وما أنت إلا سَيِّرٌ.

..... وإنما هي إقبال وإدبار^(١)

فيجوز أن يريد بسحرٍ، ذا سحرٍ.

وساحرٌ لا يجوز أن يراد به سحرٌ، وقد جاء فاعلٌ يراد به
 المصدرُ في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائداً بالله من شرها،
 أي: عياداً، ونحو: العاقبة. ولم تصر هذه الحروف من الكثرة
 بحيث يسوغ القياس عليها. وحكي أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان
 بعده: (مبينٌ) فهو (سحرٌ)، وإذا كان بعده (عليمٌ) فهو (ساحرٌ)،
 ولا إشكال في الوصف بعليم أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن
 (مبينٌ) يقع على الحدث كما يقع على العين، فإذا كان كذلك لم
 يمتنع: ساحرٌ مبينٌ، كما لم يمتنع: سحرٌ مبينٌ.

واختلفوا^(٢) في الياء والتاء من قوله جل وعز: (هل يَسْتَطِيعُ
 رَبُّكَ) [المائدة/ ١١٢].

(١) هذا عجز بيت للخنساء صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا أدكرت فإنما....

ديوانها / ٥٠ وهو من شواهد سيويه ١٦٩/١ والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤

والمحتسب ٤٣/٢ والمنصف ١٩٧/١ وابن الشجري ٧١/١ والخزانة

. ٢٠٧/١

(٢) في (ط): اختلفوا.

فقرأ الكسائي وحده: (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالتاء، ونصب الباء واللام مدغمة في التاء.

وقرأ الباقون: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالياء ورفع الباء^(١).

[قال أبو علي]^(٢) وجه قراءة الكسائي: (تستطيع) بالتاء أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عني فإني مشغول؟ أي: اذهب لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما (أَنْ) في قوله: (هل تستطيع ربُّكَ أَنْ يُنَزَّلَ) فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك، ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعلَ غيرُكَ؟ وأنَّ الاستفهام لا يصح^(٣) عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيع أن يفعلَ زيدٌ، فأن في قوله: (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْنَا) متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به. فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه، وقد قال: إن بعض الاسم لا يضمُر في قوله:

..... إلا الفرقدان^(٤)

فإن ذلك لا يمتنع، لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن

(١) السبعة ٢٤٩.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): لا يقع.

(٤) وهو قطعة من بيت سبق بتمامه في ٢٢/١.

كان محذوفاً منه، إذ كان الكلام لا يصحُّ إلّا به، كما ذهب إليه في قوله:

..... ونارٍ توقدُ بالليل نارا^(١)

إلى أن كُلا في تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده، فكذلك قياس الآية على قوله.

وأما قراءة من قرأ: (هل يستطيع ربك) فليس على أنهم شكوا في قدرة القديم سبحانه على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه، ليكون علماً^(٢) لك ودلالةً على صدقك، وكأنهم سألوه ذلك ليعرفوا صدقه ودمجاً أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال ولا تنازعهم فيه شبهة، لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبهة التي تعرض في علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه فمن ثم قالوا: (وَتَطْمَنُّ قُلُوبُنَا) [المائدة/١١٣] كما قال إبراهيم عليه السلام: (بلى وَلَكِنْ لِيَطْمَنِّ قَلْبِي) [البقرة/٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكالٍ عليّ طريق. وليس قول عيسى عليه السلام لهم: (اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ)

(١) عجز بيت لأبي دؤاد الإيادي وصدره:

أكل امرئٍ تحسبين امرأً

انظر الكتاب ٣٣/١، والكامل ٢٤٧/١، ٨٢٥/٣، ابن الشجري ٢٩٦/١

والإنصاف ٤٧٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٣، ٢٩ ٢٧، ٧٩، ١٤٢/٥، ٥٢/٨.

١٠٥/٩ وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥ والدرر ٦٥/٢ والأشموني ٢٧٣/٢.

(٢) ضبطت (م) الكلمة بكسر العين وتسكين اللام وليس ذلك بالوجه.

[المائدة/ ١١٢] إنكاراً لسؤالهم، ولكن قال لهم هذا، كما جاء:
 (يا أيُّها الذين آمنوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ) [آل عمران/ ١٠٢] (يا أيُّها
 الذين آمنوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ) [المائدة/ ٣٥] (يا أيُّها
 الذين آمنوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ) [الحشر/ ١٨] ونحو هذا من
 الآي.

وأما إدغام الكسائي اللام في التاء فحَسَنٌ، ألا ترى أن أبا
 عمرو قد أدغمها في التاء، فيما حكى عنه سيبويه^(١) من قوله:
 (هَثُوبُ الْكُفَّارِ) [المطففين/ ٣٦] والتاء أقرب إليها من الشاءِ
 والإدغام في المتقاربين^(٢)، إنما يحسُنُ بحسب قرب الحرف من
 الحرف، وإذا جاز إدغامها في الشين مع أنها أبعدُ منها من حروفِ
 طرفِ اللسان والثنايا لأنها تتصل بمخارج هذه الحروف فإن يجوز
 في التاء ونحوها من حروف طرفِ اللسانِ وأصول الثنايا أجدُرُ،
 وأنشد سيبويه:

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلذَّةِ
 فَكَيْهَهُ هَشْيَهُ بِكَفِّكَ لَائِقُ^(٣)

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في (م): المقاربين.

(٣) الكتاب ٤١٧/٢ وانظر ابن يعيش ١٤١/١٠، واللسان (ليق) والبيت
 لطريف بن تميم العنبري كما نسب سيبويه قال الأعلام: الشاهد فيه: إدغام لام
 هل في الشين لا تساع مخرج الشين وتفشيها، وإجرائها وإن كانت من وسط
 اللسان إلى طرفه، واختلاطها بطرفه، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت
 فيها لذلك، وإظهارها جائز لأنهما من كلمتين مع انفصالهما في المخرج،
 واللائق: المستقر المحتبس.

قال سيبويه: وقد قرىء: (بَتَوَثُّرون الحياة الدنيا)
 [الأعلى/ ١٦] وأنشد:
 فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَمِّمًا
 على ضوء برقي آخِرَ الليلِ ناصِبٍ^(١)

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع وحده: (طائراً) بألفٍ مع
 الهمز.

وقرأ الباقون: (طيراً) بغير ألف^(٢). [المائدة/ ١١٠].

حكى أبو الحسن الأخفش: (٣) طائرة، وطوائر. ونظير^(٤) ما
 حكاؤه من ذلك قولهم: ضائنة، وضوائن^(٥). فأما الطير فواحدة
 طائر. مثل ضائنين وضائين، وراكب وركب، والطائر كالصفة الغالبة،
 وقد قالوا: أطيّار، فهذا مثل صاحب وأصحاب، وشاهد وأشهاد،
 وشبّهوا فِعْلاً بفاعلٍ، فقالوا: مَيّت وأموات، ويمكن أن يكونَ
 أطيّار جمع طير، جعله مثل يَبَيْت وأبيات، وجمعوه على العدد
 القليل كما قالوا: جمالان ولقاحان، وإذا^(٦) جاز أن يُثنى، جاز
 العدد القليل أيضاً فيه، وكما جُمِعَ على أفعالٍ كذلك جُمِعَ على

(١) نسبه سيبويه لمزاحم العقيلي. انظر الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: فدع، بدل: فذر.
 وانظر ابن يعيش ١٤١/١٠.

(٢) السبعة ٢٤٩.

(٣) سقطت كلمة (الأخفش) من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في اللسان: الضوائن جمع ضائنة وهي الشاة من الغنم خلاف المعز.

(٦) في (ط): فإذا.

العدد الكثير، فقالوا: طيورٌ فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إِنَّ الطائر قد يكونُ جمعاً مثلَ الجامل، والباقر. والسامر، فيكونُ على هذا معنى القراءتين واحداً؛ لكان قياساً. ويقوي ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرة، فيكون [على هذا] ^(١) من باب شعيرة وشعير.

فأما قوله: (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) [آل عمران/ ٤٩] وفي هذه: (فَتَنْفُخُ فِيهَا) [المائدة/ ١١٠] وفي آل عمران: (فَأَنْفُخُ فِيهِ) فالقول في ذلك أَنَّ الضمير الذي في قوله (فيها) لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكرٌ في الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالة من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطين، والهيئة، والطير، فلا يجوز أن يعود إلى الطين لتأنيث الضمير [الراجع إليه] ^(٢) وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذكرُ مذكراً لم يَسْهُلُ أن يعودَ إليه، ألا ترى أَنَّ النفخَ إنما يكون في طين مخصوص، وهو ما كان منه مهياً للنفخ ^(٣)، والطين المتقدم ذكره عامٌ، فلا يكونُ العائدُ على حسب ما يعود إليه. فإن قلت: يعود الذكر من (فيها) إلى الهيئة. فإنَّ النفخ لا يكون في الهيئة إنما يكون في المهياً، ذي ^(٤) الهيئة، إلا أن تجعل الهيئة التي هي

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وذو.

المصدرُ في^(١) موضع المهيأ، كما يقع الخلقُ موضعَ المخلوق. وإذا ذُكرَ فقال: (أنفخ فيه) جاز أن يكون الضميرُ عائداً على ذي الهيئة، كما قال: (وإذا حَضَرَ القسمةَ أولُو القربى... فارزقوهم منه)^(٢) إذ^(٣) جُعِلَت القسمةُ المقسومَ. ويجوز أن يعود إلى الطير لأنها مؤنثة^(٤)، قال: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطيرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ) [الملك/ ١٩]. ويجوز أن يعود الذكرُ إذا ذُكِرَ على ما وقعت عليه الدلالة^(٥) في اللفظ، وهو أن يَخْلُقَ يدلُّ على الخلق، كما أن ييخلون يدلُّ على البخل، فيجوز في قوله: (فأنفخ فيه^(٦)) أي: في الخلق، ويكون الخلقُ بمنزلة المخلوق. ويجوز أن يعودَ الذكرُ حيثُ ذُكِرَ إلى ما دَلَّ عليه الكافُ من معنى المثل، أو إلى الكافِ نفسه فيمن يُجَوِّزُ أن يكون اسماً في غير الشعر، وتكونُ الكَافُ في موضع نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدر المراد، تقديره: وإذ تخلق خلقاً من طين^(٧) كههيئة الطير، فتنفخ في الخلق الذي يراد به المخلوق.

ويجوز في قراءة نافع: (فيكون طائراً)، أن يكون الذِكرُ المؤنثُ يرجع إلى الطائر على قوله: (أعجازُ نخلٍ خاوية)

(١) سقطت من (ط).

(٢) وتام الآية: (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً) [النساء / ٨].

(٣) في (ط): إذا جُعِلَت.

(٤) في (ط): مؤنث.

(٥) في (ط): على ما وقعت الدلالة عليه.

(٦) في (ط): فتنفخ.

(٧) في (ط): الطين.

[الحاقة / ٧] والموضع الذي ذُكر فيه يكون على قوله: (أعجازُ نخلٍ منقعرٍ) [القمر / ٢٠] و(الشجر الأخضر) [يس / ٨٠] ويكون أيضاً على من جعله^(١) جمعاً: كالسامر، والجامل، والباقر، فأما قول الشاعر:

هُمْ أَنْشَبُوا زُرْقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ
وَبَيْضاً تَقِيضُ الْبَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهُ^(٢)

فإن الدماغ يسمى الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السري، وتقيض: تكسر. وقد قال غيره: الدماغ يقال له الفرخ، فوضع الطائر موضع الفرخ، لأنه في المعنى طائرٌ وحرف الاسم عما كان عليه لما احتاج إليه من إقامة القافية، كما حُرِّف لإقامة الوزن في نحو ما أنشدناه علي بن سليمان:

بَنِي رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا
فَمَا أَنْتُمْ فَتَعْدِرُكُمْ لِفِيلٍ^(٣)

أراد ربعة الفرس، فوضع الجواد موضعه، وأنشدنا علي بن سليمان:

(١) في (ط): يجعله.

(٢) البيت في المعاني الكبير ٩٨٧/٢ وعزاه إلى عبدالله بن الحويرث الحنفي. ونقله عن الفارسي صاحب اللسان (نشب - طير) وقال: عني بالطائر الدماغ، وذلك من حيث قيل له: فرخ.

(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٥١/٢ وانظر معجم تهذيب اللغة ٣٧٦/١٥ والصحاح واللسان (فيل) وإصلاح المنطق ٨٩ والمشوف المعلم ٥٨٧ ومقاييس اللغة ٤/٤٦٧ والضرائر ٢٤٣. ورجل فيل الرأي، أي ضعيف الرأي والجمع أفيال.

كَأَنَّ نَزَوْ فَرَاخِ الْهَامِ بَيْنَهُمْ
نَزَوْ الْقَلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالِينَا^(١)

فأراد بفراخ الهام الدماغ. فقولُه: فراخُ الهام ليس^(٢)
يضيف الشيء إلى نفسه، ولكن الهام جمعُ هامةٍ، فتشمل^(٣)
الدماغ وغيره، فصار بمنزلة نصل السيف، لأنَّ السيف يقع على
النصل وغيره [وعلى نفسه]^(٤) فأضاف الطائر إلى البَيض في
قوله: «من حيث طائرُهُ» لالتباسه به كما قال: (وَلْيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ
دِينَهُمْ) [الأنعام/ ١٣٧] يريد الدين الذي شرع لهم، فأضافه إليهم
لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودُعوا إليه، وإن لم يتدينوا به.
وقولُه:

هُمْ أَنْشَبُوا زَرْقَ الْقَنَا^(٥)

على حذف المضافِ التقدير: هُمْ أَنْشَبُوا زَرْقَ أَسْنَةِ الْقَنَا،
لأنَّ الذي يوصفُ بالزَرْقَةِ السنانُ دون الرماحِ، ألا ترى أَنَّ الرماحَ

(١) البيت لابن مقبل وهو في ملحقات ديوانه ٤٠٧/ وفي اللسان (قول، طير،
قلا) ونسبه إلى ابن مقبل. وهو في المعاني الكبير ٩٨٧/٢ من غير عزو. فراخ
الهام: يريد بها الرؤوس، ونزو فراخ الهام: تطاير الرؤوس في الحرب من
ضرب السيوف، والقلا: جمع قُلَّة، وهي الدوامة التي يلعبون بها، والقلا:
الخشبة التي تضرب بها الدوامة، والقالون: الذين يلعبون بالقلة ويضربون بها
من قلا يقلو، زهاها: رفعها وأطارها.

(٢) في (ط): لم يضيف.

(٣) في (ط): فهو يشمل.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.

توصف بالسُّمَرَةِ في نحو^(١) قوله :

وَأَسْمَرَ خَطِيئًا كَأَنَّ كَعْبُوهُ^(٢)

ووصفت الأسنَةُ بالزَّرَقَةِ في نحو قوله :

وَزُرْقٍ كَسْتَهُنَّ الْأَسِنَّةُ هَبْوَةً

أَرَقَّ مِنَ الْمَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا^(٣)

الأسِنََّةُ : واحدها سَنَانٌ، وهي المَسَانُ، فإذا كان الكليل أَرَقَّ من الماء الزُّلَالِ، فكيفَ الحَادُّ، وما لم يَكِلْ، وإن شئتَ جعلتَ الزَّرَقَ الْأَسِنََّةَ على إقامة الصفة مقام الموصوفِ، كأنه : هم أنشَبوا أَسِنَّةَ الْقَنَا. فأما قول الكُمَيْتِ :

وَلَيْسَ التَّفَحُّشُ مِنْ شَأْنِهِمْ

وَلَا طَيْرَةُ الْغَضَبِ الْمُغْضَبِ

فقوله : طَيْرَةُ الْغَضَبِ، يحتمل ضربين : أحدهما مصدرُ طَارَ الْغَضَبُ يَطِيرُ طَيْرَةً، وقد قالوا : طَارَ طَيْرٌ فَلَانٍ إِذَا غَضِبَ وَخَفَّ، وأنشد بعضُ أصحاب الأصمعي :
فَلَمَّا أَتَانِي مَا يَقُولُ تَطَايَرَتْ

عَصَافِيرُ رَأْسِي وَانْتَشَيْتُ مِنَ الْخَمْرِ

(١) سقطت من (ط).

(٢) لم نعثر على قائله وتتمته.

(٣) البيت لزيد الخيل في المعاني الكبير ١٠٤٢/٢ وفي أساس البلاغة (سنن)

بغير عزو. قال ابن قتيبة: زرق: نصال بيض، والأسنة: المسان التي يحدد بها، واحدها سنان، وهبوة: يعني من صفاتها. كأن عليها غبرة.

ويجوز في قوله: طيرةُ الغضب أن يكون سَمَى الطائر الذي استعملَ في الغضبِ باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى] ^(١): قرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ (مُنزَّلُها) [المائدة/ ١١٥] مشدَّدةً.

وقرأ الباقون: خفيفةً ^(٢).

وجهُ التخفيف أنه قال: (أُنزِلَ علينا مائدة) فقال: (إني مُنزَّلُها) فيكون الجواب كالسؤال. ومن قال: (مُنزَّلُها) فلأنَّ نَزَلَ وأُنزِلَ، قد استعمل كل واحدٍ منهما موضع الآخر؛ قال: (نَزَلَ عليك الكتابُ بالحق) [آل عمران/ ٣] وقال: (وَأُنزِلَ الْفُرْقَانُ) [آل عمران/ ٤] وقال تعالى ^(٣): (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ) [الفرقان/ ١] وقال: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) [الكهف/ ١] فقد صار كل واحدٍ من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله تعالى ^(٤): (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائدة/ ١١٩].

فقرأ نافعٌ وحده: (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بنصب الميم.

وقرأ الباقون (هذا يَوْمٌ) برفع الميم ^(٥).

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٥٠.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٢٥٠.

من رفع يوماً جعله خبرَ المبتدأ الذي هو (هذا) وأضاف يوماً إلى ينفعُ، والجملةُ التي من المبتدأ وخبره في موضع نصبٍ بأنَّه مفعولُ القولِ، كما تقولُ: قال زيدٌ: عمروُ أخوكُ.

ومن قرأ^(١): (هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم) احتمال أمرين: أحدهما أن يكون مفعول (قال)، تقديره: قال الله هذا القَصَصَ، أو هذا الكلامَ: يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم، فيومٌ ظرفٌ للقولِ، وهذا إشارةٌ إلى ما تقدم ذكرُه من قوله: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) [المائدة/ ١١٦]، وجاء على لفظ الماضي وإن كان المرادُ به الآتي: كما قال: (وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ) [الأعراف/ ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد (قال) حكايةً في هذا الوجه، كما كان إياها في الوجه الآخر. ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره: قال الله هذا يومٌ ينفعُ. أي: هذا الذي اقتصصنا يقع، أو يحدث يومٌ ينفعُ الصادقين، فيومٌ خبرُ المبتدأ الذي هو هذا لأنَّه إشارةٌ إلى حدثٍ، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداثِ، والجملةُ في موضع نصبٍ بأنَّها في موضع مفعولٍ. قال: ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فُتِحَ لإضافته إلى الفعل، لأنَّ المضاف إليه معربٌ، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ) [هود/ ٦٦] و(مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ) [المعارج/ ١١]. وصار في المضاف البناءُ للإضافة إلى المبنى كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحو: غلامٌ من

(١) في (ط): قال.

أنت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غُلَامٌ مِّنْ تُضْرِبِ أَضْرِبُ
وليس المضارع في هذا كالماضي في نحو قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

لأنَّ الماضي مبني والمضارع معربٌ، فإذا كان معرباً؛ لم
يكن شيءٌ يحدثُ من أجله في المضاف البناء، ولا يلزمُ أن تُقدَّرَ
في الفعل هنا عائداً إلى شيءٍ، لأنَّ الفعل قد أضيف إليه وليس
بصفةٍ، ولا يلزمُ أن يكونَ في المضاف ذكرٌ من المضاف إليه^(٢)،
فليس قوله: (هذا يومٌ ينفعُ الصادقينَ صدقُهُمْ) فيمن رفع أو نصب
كقوله: (واتَّقُوا يوماً لاَ تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) [البقرة/٤٨]
لأنَّ الفعل هنا^(٣) صفةٌ للنكرة، فلا بدُّ من ذكر عائِدٍ منه إلى
الموصوف، ولو نُؤنَّ اليوم هنا لكان (ينفعُ) صفةً له، ولما لم يُنَوَّنْ
كان مضافاً إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى
مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يُبَيَّنْ المضافُ لبناء
المضاف إليه في نحو:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(٤)

[تَمَّتْ سورة المائدة والحمد لله وحده]^(٥)

(١) هذا صدر بيت للناطقة الديباني عجزه:

فقلت: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ

انظر ديوانه / ٤٤، والكامل ١٥٨/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٣/٧. مع
بقية تخريجه.

(٢) عبارة (م) هنا: ولا يلزم أن يكون في المضاف إليه عائِدٌ إلى الأول.

(٣) في (ط): ههنا.

(٤) سبق قريباً.

(٥) سقط ما بين المعقوفين من (ط).

[بِسْمِ اللَّهِ]^(١)
سورة الأنعام

اختلفوا في ضمِّ الياء وفتحها من قوله تعالى^(٢): (من يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ [الأنعام/ ١٦] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ (يُصْرِفْ عنه) مضمومةً الياء مفتوحة الراء .

وقرأ حمزة والكسائي: (يَصْرِفْ عنه) مفتوحة الياء مكسورة الراء^(٣) .

واختلف عن عاصم فَرَوَى أبو بكر عنه (من يَصْرِفْ) مثلُ حمزة وروى حفص: (يُصْرِفْ عنه) مثل أبي عمرو. فاعِلُ (يَصْرِفْ) الضميرُ العائد إلى (رَبِّي) من قوله: (إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي) [الأنعام/ ١٥] ، وينبغي أن يكون حَذَفَ الضميرُ العائد إلى

(١) زيادة من (م) .

(٢) زيادة من (م) .

(٣) السبعة ص ٢٥٤ .

العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أُبَيٍّ فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة، لأنَّ (مَنْ) جزاء، ولا يكون صلةً على أنَّ الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١]. (وسلامٌ على عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل/ ٥٩] أي: بَعَثَهُ واصطفاهم. ولا يعود الضمير المحذوف هنا^(١) إلى موصولٍ ولا إلى (مَنْ) التي للجزاء إنما يرجع إلى العذاب في قوله: (قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) [الأنعام/ ١٥] وليس هذا بمنزلة قوله: (والحافظين فُرُوجَهُمْ والحافظات) [الأحزاب/ ٣٥]؛ لأنَّ هذا فعلٌ واحدٌ قد تكرر، وعُدِّي الأول منهما إلى المفعول، فَعِلِمَ بتعدية الأول، أنَّ الثاني بمنزلته.

وأما قراءة من قرأ (يُصْرَفُ) فالمسندُ إليه: الفعلُ المبني للمفعول، ضميرُ العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: (يُصْرَفُ) بفتح الياء، لأنَّ ضمير المنصوب هنا محذوف، وفي قول من قرأ: (يُصْرَفُ) مضمرٌ ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو مَنْ في القراءتين جميعاً الضميرُ الذي في عنه. ومما يقوي ذلك قوله: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود/ ٨]. أَلَا تَرَى أَنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمفعول به وفيه ضمير العذاب؟ ومِمَّا يُحَسِّنُ قراءة من قرأ: (يُصْرَفُ)، بفتح الياء، أنَّ ما

(١) في (ط): ههنا.

بعده من قوله: (فَقَدْ رَحِمَهُ) فعلٌ مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى^(١)، فقد اتَّفَقَ الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ (يَصْرِفُ)^(٢) بفتح الياء.

ومما يقوي قراءة من قرأ: (من يَصْرِفُ)^(٣) بفتح الياء، أنَّ الهاء المحذوفة مِنْ (يَصْرِفُهُ) لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدّمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، حَسُنَ حذفُ الهاء منه، كما حَسُنَ حذفها من الصلة.

واختلفوا^(٤) في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله [جَلَّ وعزَّ]: ^(٥) (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ) [الأنعام/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير في رواية قُتَيْبٍ عن القواس، وعبيد بن عجيل عن شبل عن ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتَهُمْ) رفعاً.

وروى خلفٌ وغيره عن عُبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتَهُمْ) نصباً.

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): (مَنْ يَصْرِفُ).

(٣) في (ط): (يَصْرِفُ).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (تكن) بالتاء (فتتَّهم) نصباً^(١).

وقرأ حمزة والكسائي (ثم لم يكن) بالياء (فتتَّهم) نصباً^(٢).

[قال أبو علي]^(٣) من قرأ: (ثم لم تكن فتتَّهم إلا أن قالوا) [الأنعام/ ٢٣] تكن بالتاء ورفَّع الفتنة، كان ذلك حسناً لإثباته علامة التأنيث في الفعل المسند إليه الفتنة، والفتنة مؤنثة بلحاقها علامة التأنيث^(٤) و (أن قالوا) على هذه القراءة: في موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتتَّهم إلا قولهم. فأما ما روي عن ابن كثير من^(٥) قراءته: (ثم لم تكن) بالتاء (فتتَّهم) نصباً، فقد أثبت، (أن قالوا) لَمَّا كان الفتنة في المعنى، وفي التنزيل: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/ ١٦٠] فَأَنْتَ الْأَمْثَالُ، وواحدها مثل، حيث كانت الأمثال في المعنى الحسنات، وقد كثر مجيء هذا في الشعر والرواية الأولى أوجه من حيث كان الكلام محمولاً فيها على اللفظ. ومثل هذا قراءة نافع، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر. ومما جاء على هذا في الشعر قوله:

(١) جاء في (م) بعد كلمة نصباً العبارة التالية، وهي مستدركة على هامشها: «لم يُذكر في هذه الآية قراءة حمزة والكسائي». اهـ ويلاحظ أن قراءة حمزة والكسائي مذكورة بعدها مباشرة.

وهي زيادة ليست في (ط) ولا في السبعة.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٥ فهناك اختلاف يسير في التقديم والتأخير والمؤدى واحد.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (م): «بلحاق علامة التأنيث إياها».

(٥) في (ط): في.

.....وكانت عادةً

مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا^(١)

فَأَنْتَ الإِقْدَامَ لما كان العادة في المعنى ، وهذا البيت ، وهذه الآية إذا قرئت على القياس^(٢) أقرب من قول الشاعر:

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوِي قَرِيشٍ كِلَيْهِمَا
هُمْ صُلْبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ^(٣)

لأنَّ بَطْحَاوِي مكة مؤنث ، والمذكر: الأبطح ، فهو لفظ غير لفظ المؤنث ، والفتنة هي : القول .

وقد جاء في الكلام : ما جاء ، حاجتك ، فَأَنْتَ ضمير (ما) حيث كان الحاجة في المعنى : وألْزِمَ التَّأْنِيثَ وَنُصِبَتْ^(٤) الحاجة . ومثل

(١) من بيت للبيد في معلقته وتماحه :

فمضى وقَدَمُها وكانت . . .

انظر ديوانه / ١٧٠ وفي السبع الطوال ص ٥٥٠ . ومضى : أي الحمار ، وقدم الأتان لكيلا تعند عليه . عَرَدَتْ : تركت الطريق وعدلت عنه وأصل التعرید : الفرار . وانظر اللسان (عرد) .

(٢) في (ط) : قياسه .

(٣) البيت في اللسان (وشظ) وقال فيه : بنو فلان وشيظة في قومهم ، أي : حشو فيهم ، وأنشد البيت ولم يعزه وفي شعر الأخطل ٤٧/١ بيت شطره الثاني كأنه له برواية :

على ابن أبي العاصي قريش تعطفت

له صلبها ليس الوشائظ كالصلب

(٤) في (ط) : ونصب .

ذلك قولهم: من كانت أمك، فأنت ضمير (من) حيث كان الأم^(١) ومثله: (ومن تَقُنْتُ مِنْكَ) [الأحزاب/ ٣١]. ومما يقوي [نصب فتنتهم] ^(٢) أن قوله: (أن قالوا): أن يكون الاسم دون الخبر أولى، لأن (أن) إذا وُصِلَتْ لم تُوصَفْ فأشبهت بامتناع وصفها المضمَر^(٣). فكما أن المضمَر إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك (أن) إذا كانت مع اسمٍ غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.

قال: وقرأ عاصم في رواية حفص (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢] بالنون حرفين ههنا، وفي يونس قبل الثلاثين^(٤) أيضاً: (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا) [يونس/ ٢٨] وباقي القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلا أنهم اختلفوا في سورة الفرقان، ويأتي في موضعه [إن شاء الله] ^(٥).

حجة من قرأ بالنون قوله: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) [الكهف/ ٤٧] وقوله: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢]، والياء في المعنى كالنون.

(١) ذكر ذلك سيويه في ٢٤/١.

(٢) في (ط): قراءة من قرأ فتنتهم بالنصب.

(٣) في (ط): الضمير.

(٤) المراد في الآية ٢٨ وهي قبل الثلاثين. كما قال.

(٥) سقطت من (م)، وهي في السبعة ص ٢٥٤.

اختلفوا في الخفض والنصب من قوله تعالى^(١): (وَاللَّهُ رَبَّنَا) [الأنعام/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَاللَّهُ رَبَّنَا) بالنصب^(٢).

من قرأ (وَاللَّهُ رَبَّنَا): جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد، ومثل ذلك: رأيتُ زيداً صاحبنا، وبكراً جاركم. وقوله: (مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) [الأنعام/ ٢٣] جواب القسم.

ومن قال: (وَاللَّهُ رَبَّنَا)، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء، والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادى بين الفعل ومفعوله [كما فعل ذلك]^(٣) في نحو قوله: (إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) [يونس/ ٨٨] والمعنى آتيتهم زينة^(٤) وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا^(٥)، وفصل به في أشد من ذلك، وهو الفصل بين الصلة والموصول قال:

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فلا يؤمنوا به.

فَلَا حُشَاءَنَّكَ مِشْقَصًا

أَوْسًا أَوْيُسُ مِنَ الْهَبَالِه^(١)

وهذا لكثرة النداء في الكلام ومثل ذلك في الفصل قوله:
ذَاكَ الَّذِي وَأَبْيِكَ تَعْرِفُ مَالِكَ

والحق يدفع ترهات الباطل^(٢)

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]: ^(٣) (ولا
نكذبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ) [الأنعام / ٢٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم في
رواية أبي بكر: (ولا نُكْذِبُ) (ونكونُ) جميعاً بالرفع.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ وعاصمٌ في رواية حفص: (ولا
نُكْذِبُ) (ونكونُ) بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه
عن ^(٤) أيوب بن تميم عن ابن عامر. وقال هشام ابن عمار عن
أصحابه عن ابن عامر: (ولا نكذبُ) مرفوعةً، (ونكونُ) نصباً^(٥).

(١) البيت مع آخر قبله في الخصائص ٧٢/٢ برواية المصنف، ومع اختلاف في
الرواية يسير في السمط ٤٣٧/١. وهو ثالث أبيات ثلاثة في تهذيب الألفاظ
ص ٥٧٩ ولم أجدها منسوبة فيما تقدم وتنسب للفرزدق وهي في ديوانه.
٦٠٧/٢ وهي في اللسان (حشأ - أوس - هبل) لأسماء بن خارجة وتنسب
للكميت كما في الأزمنة ٢٥٩/١ وسبق ذكر البيت في ١٠٨/١.

(٢) البيت لجريز.

في ديوانه ٥٨٠/٢ وروايته يدمغ بدل: يدفع، والخصائص ٣٣٦/١ وهو من
شواهد شرح أبيات المغني ٢١٢/٦، وانظر ص ١٩٢، ٢١٤، ٢٣٨ منه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت: «عن» من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٥٥.

[قال أبو علي]^(١) : [فأما]^(٢) من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان : أحدهما : أن يكون معطوفاً على (نُرْدُ) فيكون قوله : (ولا نكذبُ) (ونكونُ)^(٣) داخلاً في التمني دخول (نُرْدُ) فيه ، فعلى هذا : قد تمنى الردَّ ، وأن لا نُكذِّبَ ، والكونُ من المؤمنين . ويحتمل الرفع وجهاً آخر : وهو أن تقطعه من الأول ، فيكون التقديرُ على هذا : يا ليتنا^(٤) نردَّ ونحن لا نكذبُ بآيات ربِّنا ، ونكونُ .

قال سيويه : وهو على قولك : فإنَّ لا نكذبُ ، كما تقول : دعني ولا أعودُ ، أي : فإنِّي ممن لا يعودُ ، فإنَّما يسألك الترك ، وقد أوجب على نفسه أن لا يعودَ تركَ أولم يُترك ، ولم يردَّ أن يسأل : أن يُجمَعَ له التركُ وأن لا يعودَ^(٥) .

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمرو ذهب إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع ، فالأول الذي هو [عطفُ على]^(٦) الردَّ داخل في التمني ، وقوله : (ولا نكذبُ بآيات ربنا) (ونكونُ) على نحو : دعني ولا أعودُ ، يُخبرون على البتات أن لا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين ، لأنَّ أبا عمرو روي عنه أنَّه استدَلَّ على خروجه من التمني بقوله : (وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [الأنعام/ ٢٨] فقال : قوله : (وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) يدلُّ على أنَّهم أَخْبَرُوا بذلك عن أنفسهم ، ولم

(١) سقطت من (ط) .

(٢) و(٣) سقطت من (م) .

(٤) في (م) : «أننا» .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٤٢٦ .

(٦) سقطت من (ط) .

يتمنوه، لأنَّ التمني لا يقع فيه الكذب، إنَّما يكون الكذب في الخبر دون التمني. وأهل النظر يذهبون إلى أنَّ الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة، فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله: (وإنَّهم لكاذِبُونَ). على تقدير: إنَّهم لكاذِبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل، وإنكارهم البعث، ويكون قوله: (وإنَّهم لكاذِبُونَ) حكايةً للحال التي كانوا عليها في الدنيا، كما أنَّ قوله: . (وكَلَّبَهُمْ بِاسِطُ ذِرَاعَيْهِ) [الكهف/ ١٨] حكايةً للحال الماضية، وكما أنَّ قوله: (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل/ ١٢٤] حكايةً للحال الآتية. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجةً للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ) (ونكون) [الأنعام/ ٣٧] أنه أدخل ذلك في التمني، لأنَّ التمني غير موجب، فهو كالاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول، كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتفاء للتكذيب^(١)، وكون من المؤمنين. ومن رفع (نُرَدُّ) (ولا نكذب) ونصب (ونكون) [فإنَّ الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين] ^(٢) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني فيكون في

(١) في (م): «وانتفاء التكذيب».

(٢) في (م): «فإنَّ الموضوع» وما أثبتناه من (ط) أوضح، لأنَّ ما في (م) قد ينصب على الفعلين المرفوعين وليس هو المراد. بل المراد الفعل الثاني «ولا نكذب».

المعنى كالنصب. والوجه الآخر أنه يخبر على البتة أن لا يكذب رُدُّ أو لم يُردَّ. ومن نصب (ولا نكذب) (ونكون) جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني كما أن من رفع ذلك، وعطفه على التمني كان كذلك.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله^(١): (تَتَّقُونَ أَفْلاً تَعْقِلُونَ) [الأنعام/ ٣٢] في خمسة مواضع في الأنعام والأعراف [١٦٩] ويوسف [١٠٩]، ويس^(٢) [٦٨]، والقصص [٦٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالياء في أربعة مواضع وفي القصص بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله في يس: (في الخلق أفلا يعقلون) [الآية/ ٦٨] بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله في يوسف (أفلا تعقلون) فإنه قرأه بالتاء وفي القصص أيضاً: بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله في يس: (نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ أَفْلاً يَعْقِلُونَ) وكلُّهم قرأ في القصص بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء^(٣).

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) في (ط) رسمها هكذا: «ياسين» في المواطن الآتية كلها.

(٣) السبعة ص ٢٥٦.

[قال أبو علي] ^(١) العقل والحِجَا والنَّهْيُ كُلُّهُمُ مختلفة الألفاظ متقاربة المعاني، قال الأصمعي: بالذَّهْنَاءِ خَبْرَاءُ، فالذَّهْنَاءُ يقال لها: مَعْقُلَةٌ، قال: [أبو علي] ^(٢) ونُزَاهَا سُمِّيَتْ مَعْقُلَةً لَأَنَّهَا تَمْسِكُ الْمَاءَ، كما يَمْسِكُ الدَّوَاءُ الْبَطْنَ، فالعقلُ: الإِمْسَاكُ، عن القَبِيحِ، وقَصُرُ النَّفْسِ وَحَبْسُهَا عَلَى الْحَسَنِ. وَالْحِجَا أَيْضاً: احْتِبَاسٌ وَتَمَكُّثٌ، قال:

فَهْنٌ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا ^(٣)

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَنشَدَ الْأَصْمَعِيُّ:
حَيْثُ تَحَجَّى مَطَرُقٌ بِالْفَالِقِ ^(٤)

تَحَجَّى: أَقَامَ، فَكَأَنَّ الْحَجَا مَصْدَرٌ كَالشَّيْعِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ، الْحُجَيَّا: لِلْغُرَى؛ لِتَمَكُّثِ الَّذِي يَلْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَهَا. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: حُجَّ حُجَيَّاك ^(٥) فَالْحُجَيَّا جَاءَتْ ^(٦) مَصْغَرَةً كَالثُّرَيَّا، وَالْحُدَيَّا، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: حُجَّ

(١) زيادة من (ط).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) هذا من رجز للعجاج في ديوانه ٢٤/٢ وقبلة:

يَتَبَعْنَ ذِيَالاً مُوشًى هَبْرَجَا

ويعكفن به: يطفن به وَيَقْمَنَ عَلَيْهِ، حَجَا: وَقَفَ، يَقُولُ: هَذِهِ الْبَقَرُ يُقْبَلْنَ عَلَى الثَّوْرِ إِذَا وَقَفَ، لَا يَصْرِفْنَ وَجُوهَهُنَّ عَنْهُ. هَبْرَج: يَتَبَخَّرُ وَانْظُرِ الْمَعَانِي الْكَبِيرَ ٧٦٧/٢. وَاللِّسَانُ (عَكْف).

(٤) الفالق اسم موضع انظر اللسان (فلق، حجا) وقال في (حجا): وَأَنشَدَ الْفَارِسِي لِعِمَارَةَ بْنِ أَيْمَنِ الرِّيَّانِي، ثُمَّ أَنشَدَ الْبَيْتَ.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في النوادر ص ٣١٠ (ط - الفاتح).

حُجَيَّاكَ، على القلب، تقديره: فُع، وحذف اللام المقلوبة إلى موضع العين. وهذا يدل على أن الكلمة لامها واو. وكذلك النهى لا يخلو من أن يكون مصدرًا كالهْدَى، أو جمعًا كالظُلَم، وقوله تعالى^(١): (أُولِي النُّهَى) [طه/١٢٨] يقوي أنه جمع لإضافة الجمع إليه، وإن كان المصدر يجوز أن يكون مفرداً في موضع الجمع^(٢) وهو في المعنى ثابت وحسب. ومنه النهي والنهي والتَّهْيَةُ: للمكان^(٣) الذي ينتهي إليه الماء فيستقعر فيه لتسْفله، ويمنعه ارتفاع ما حوله من أن يسبح ويذهب على وجه الأرض.

ووجه^(٤) القراءة بالياء في قوله: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ) أنه قد تقدّم ذكر الغيبة وهو قوله: (لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ) والمعنى: أفلا يعقل الذين يتقون أن الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار [فيعملوا لما ينالون]^(٥) به الدرجة الرفيعة [والنعم الدائمة]^(٦) فلا يفترون في طلب ما يوصل إلى ذلك.

وفي الأعراف: (وإن يأتهم عرضٌ مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه والدار الآخرة خيرٌ للذين يتقون أفلا يعقلون) [الآية/١٦٩] [أفلا

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الجميع.

(٣) في (م): «المكان».

(٤) في (م): «وجه».

(٥) في (م): «فعملوا لما ينالوا، وما أثبتناه من (ط) أصوب».

(٦) في (ط): والنعيم الدائم.

يعقل] ^(١) هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عَرَض هذا الأدنى، وأخذ مثله مع أنهم ^(٢) أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسهم ما في كتابهم أن لا يقولوا على الله إِلَّا الحق، فلا ^(٣) يستحلوا ما حُرِّمَ عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفي يوسف: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِلذَّارِ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الآية/١٠٩]، محمول على الغيبة التي ^(٤) قبله في قوله: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) أي ^(٥): أفلا يعقلون أَنَّ مِنْ تَقَدَّمَكَ من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة، فلا يقترحوا إنزال الملائكة في قولهم: (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) [الأنعام/٨] وقولهم ^(٦): (لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ) [الفرقان/٢١] وليعتبروا ^(٧) بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب ^(٨).

وجه القراءة في القصص بالتاء، أن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى ^(٩): (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [وَزِينَتُهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى] أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [القصص/٦٠] [أي أفلا

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): «ولا...».

(٤) في (ط): الذي.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): وقوله.

(٧) في (ط): ويعتبروا.

(٨) في (م) ينتهي هنا الجزء الثالث بينما يستمر الكلام في (ط). ويبدأ الثالث في (م) بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم: استعنت بالله.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في الأصل «فما أوتيتم...» وهذه بداية آية الشورى / ٣٦ أما آية القصص =

تَعْقِلُونَ] ^(١) فتعملوا بما تستحقون به المنزلة في التي هي خير وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التي تفتنى ^(٢) ولا تبقى.

وقراءة نافع ذلك كله بالتاء، أنه ^(٣) يصلح أن يوجه الخطاب في ذلك كله ^(٤) إلى الذين خوطبوا بذلك، ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب، وهكذا وجه ^(٥) رواية حفص عن عاصم في قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته في (يس) ^(٦) بالياء (أفلاً يَعْقِلُونَ) [الآية / ٦٨]. وجهه أن يحمل على أن فاعل (يعقلون) من تقدم ذكره من الغيب في قوله: (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ) [يس / ٦٨] أفلاً يعقل من عمره أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها. أن يعمل ما يعمل قبل الضعف للسن، فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يرفع له، ويدخر، ويجازى ^(٧) عليه الجزاء الأوفى. ؟.

ورواية أبي بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله في يوسُفَ (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الآية / ١٠٩] أي: أفلا تعقلون أيها

= فهي ما أثبتناه واقتصر في (ط) على بداية الآية ونهايتها وأسقط ما بين المعقوفين، كما أسقط في (م): «وزينتها». وآية الشورى لا تنتهي بقوله: «أفلا تعقلون».

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): «يفنى» وهو حسن.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط) ..

(٦) رسمها في (ط): «ياسين».

(٧) في (ط): «فيجازى».

المخاطبون أن ذلك خير؟ أو على : قل لهم : أفلا تعقلون؟ وفي القصص أيضاً بالتاء، فهذا لأن قبله خطاباً، وقد تقدّم ذكر ذلك. وقراءة ابن عامرٍ من ذلك واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد ذُكِرَ.

وأما وجه الياء في قوله : (أَفَلَا يَعْقِلُونَ) فللغيبة التي قبل، وهو^(١) قوله : (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ) [يس/ ٦٨]، وجاء (يعقلون) على معنى مَنْ ؛ لأن معناها الكثرة، وجاء في قوله : (نُعَمِّرْهُ) و(نُنَكِّسْهُ) على لفظ (من)، ولو جاء على معناها لكان حسناً أيضاً، ومثل ذلك في المعنى قوله^(٢) : (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ) [النحل/ ٧٠]، وقوله : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) [التين/ ٥].

وقراءة أبي عمرو في القصص بالياء والتاء وتخيره في ذلك، فوجه التاء أبين للخطاب الذي قبله، وهو قوله : (وَمَا أُوْتِيتُمْ.. أَفَلَا تَعْقِلُونَ) والياء على قوله : أفلا يعقل المُمِيزُونَ ذلك؟ أراد: أفلا يعقل المخاطبون. بذلك أن هذا هكذا.

قال: وكلهم قرأ (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ) [الأنعام/ ٣٢] بلامين ورفع الآخرة غير ابن عامر فإنه قرأ: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ) بلام واحدة وخفض الآخرة^(٣).

الحجة لقراءتهم قوله: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ لَهَيَ الْحَيَوَانَ)

(١) في (ط): وهي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٥٦.

[العنكبوت/٦٤]، وقوله: (تلك الدار الآخرة) [القصص/٨٣]، فالآخرة صفة للدار، وإذا كانت صفة لها^(١) وجب أن يُجرى عليها في الإعراب، ولا يُضاف إليها.

والدليل على كونها صفة للدار قوله: (وللآخرة خير لك من الأولى) [الضحى/٤] فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي، وليس غيرها، فيستقيم أن يُضاف إليها. ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل الآخرة صفة للدار، ولكنه أضاف الآخرة إلى الدار، فلا تكون الآخرة على هذا صفة للدار؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعلها صفة للساعة، فكأنه قال: ولدار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بالآخرة، كما وُصف اليوم بالآخر في قوله: (وارجوا اليوم الآخر) [العنكبوت/٣٦] وحسن إضافة الدار إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقبح^(٢) إقامة الصفة مقام الموصوف لأن الآخرة صارت كالأبطح^(٣) والأبرق^(٤)، ألا ترى أنه قد جاء: (وللآخرة خير لك من الأولى)؟ فاستعملت استعمال الأسماء، ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء^(٥)، ومثل الآخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: «الدنيا» لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق لام

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): استقبح.

(٣) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى.

(٤) الأبرق: كثير التهديد والتوعد.

(٥) في (ط): الآخرة. بدل الأسماء.

التعريف في نحو قوله^(١) :

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدَّمَدَتْ^(٢)

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله تعالى : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) [الأنعام / ٣٣] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم وابن عامر : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) مشددة .

وقرأ نافع والكسائي (يُكَذِّبُونَكَ) خفيفة^(٣) .

يجوز أن يكون المعنى في من ثَقُلَ فقال : (يُكَذِّبُونَكَ) : قُلْتُ له : كَذَبْتَ ، مثلُ : زَيْنَتُهُ وَفَسَّقَتُهُ ، نَسَبْتُهُ إِلَى الزُّنَا وَالْفِسْقِ^(٤) ، وَفَعَلْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ نَحْوَ : خَطَأْتُهُ أَيْ^(٥) ، نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَأِ ، وَسَقَيْتُهُ ، وَرَعَيْتُهُ ، قُلْتُ له : سَقَاكَ اللَّهُ ، وَرَعَاكَ اللَّهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْمَعْنَى «أَفْعَلْتُهُ» قَالُوا : أَسَقَيْتُهُ ، قُلْتُ له : سَقَاكَ اللَّهُ ، قَالَ^(٦) :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبْنُهُ

تَكَلَّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحداً ؛ وإن

(١) عجز بيت للعجاج . سبق في ج ١٣٣/٢ وانظر ابن يعيش ١٠٠/٦ والخزانة ٥٠٨/٣ وشرح أبيات المغنى ١٧٥/٦ .

(٢) كذا في الأصل ضبط «مَدَّت» بالبناء للفاعل وضبطه في الديوان وفي الخزانة وأبيات المغني بالبناء للمفعول .

(٣) السبعة ص ٢٥٧ ، وفي (ط) : «مخففة» بدل خفيفة .

(٤) سقطت من (ط) . (٥) سقطت أي من (م) .

(٦) البيت لذي الرمة . ديوانه ٨٢١/٢ . الكتاب ٢٣٥/٢ ، شرح شواهد =

اِخْتَلَفَ اللفْظَانِ، إِلَّا أَنَّ: فَعَلْتُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْسُبَهُ إِلَى أَمْرٍ أَكْثَرَ مِنْ أَفْعَلْتُ. وَيُؤَكِّدُ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَعْنَى، أَنَّهُمْ قَالُوا: قَلَّلْتُ وَكَثَّرْتُ، وَأَقَلَّلْتُ وَأَكْثَرْتُ بِمَعْنَى، حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ^(١).

ومعنى (لا يَكْذِبُونَكَ): لا يَقْدِرُونَ أَنْ يَنْسُبُوكَ إِلَى الْكَذِبِ فِيمَا أَخْبَرْتَ بِهِ مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِهِمْ.

ويجوز (لا يُكْذِبُونَكَ) لا يَصَادِفُونَكَ كَاذِبًا، كَمَا تَقُولُ: أَحَمَدُهُ، إِذَا أَصَبَتْهُ مَحْمُودًا، لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَكَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، وَلِذَلِكَ سَمِيَ الْأَمِينُ قَالَ أَبُو طَالِبٍ^(٢):

إِنَّ ابْنَ أَمْنَةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا

(وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) [الأنعام/ ٣٣] أَيْ يَجْحَدُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا يَعْلَمُونَهُ يَقِينًا لِعِنَادِهِمْ، وَمَا يُوْثِرُونَهُ مِنْ تَرْكِ الْإِنْقِيَادِ لِلْحَقِّ، وَقَدْ قَالَ فِي صِفَةِ قَوْمٍ (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل/ ١٤]، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ (يُكْذِبُونَكَ) فِي قَوْلٍ مِنْ خَفَّفَ [يَنْسُبُونَكَ إِلَى الْكَذِبِ] ^(٣) قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤).

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْثَرَتْنِي بِحُبِّكُمْ

وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ

= الشافعية ٤١، العيني ١٧٦/٢، الأشموني ٢٦٣/١، التصريح ٢٠٤/١.

(١) فِي الْكِتَابِ ٢٣٧/٢.

(٢) سَبَقَ فِي ٣٣٩/١.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٤) الْبَيْتُ لِلْكَمِيتِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا أَهْلَ الْبَيْتِ. انْظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ٣٥/١ - وَشَرْحَ الْهَاشِمِيَّاتِ لِلرَّافِعِيِّ ٣٦.

أي: قد نسبتني إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكي عن العرب: أَكْذَبْتُ الرَّجُلَ؛ إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ ^(١) جَاءَ بِكَذِبٍ، وَكَذَّبْتُهُ: إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ كَذَّابٌ، فَقَوْلُهُ: أَكْذَبْتُهُ: إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ جَاءَ بِكَذِبٍ كَقَوْلِهِمْ: أَكْفَرْتُهُ؛ إِذَا نَسَبُوهُ إِلَى الْكُفْرِ، وَكَذَّبْتُهُ: أَخْبَرْتَ أَنَّهُ كَذَّابٌ، مِثْلُ: فَسَّقْتُهُ؛ إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ فَاسِقٌ.

قرأ نافع وحده: (قَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) [الأنعام/ ٣٣] بضم الياء وكسر الزاي.

وقرأ الباقون (لَيَحْزُنُكَ) بفتح الياء وضم الزاي ^(٢).

يقال: حَزَنَ يَحْزُنُ حُزْنًا وَحَزْنًا، قَالَ: (وَلَا تَحْزَنُ عَلَيْهِمْ) [النمل/ ٧٠]، (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة/ ٦٢].

قال سيويه: قالوا: حَزَنَ الرَّجُلُ وَحَزْنَتُهُ، قَالَ: وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّكَ حَيْثُ قُلْتَ حَزْنَتُهُ لَمْ تُرَدَّ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا، كَمَا أَنَّكَ حَيْثُ قُلْتَ: أَذْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ جَعَلْتُهُ دَاخِلًا، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُ فِيهِ حُزْنًا، كَمَا قُلْتَ: كَحَلَّتُهُ ^(٣)؛ جَعَلْتُ فِيهِ كُحْلًا. وَدَهْنَتُهُ؛ جَعَلْتُ فِيهِ دُهْنًا، وَلَمْ تُرَدَّ بِفَعْلَتُهُ هَا هُنَا. تَغْيِيرَ قَوْلِهِ: حَزَنَ، وَلَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ: أَحْزَنْتُهُ.

ومثل ذلك شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرَتْ عَيْنُهُ؛ فَإِذَا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ شَتَرَ

(١) في (ط): قد.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٧.

(٣) في (ط): أي.

الرجل، قُلْتُ: أَشْتَرْتُ، كما تقول: فَرَعَ وَأَفْرَعُهُ. انتهى كلام
سيبويه^(١).

فَعِلَ وَفَعَلْتُهُ جاء في حروفٍ، واستعمال^(٢) حَزَنْتُهُ أَكْثَرُ مِنْ
أَحْزَنْتُهُ، فإلى كثرة الاستعمالِ ذَهَبَ عامة القراء.

وقال: (إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) [يوسف/ ١٣] وَحُجَّةٌ
نافع: أَنَّهُ أَرَادَ تَغْيِيرَ حَزَنٍ فَنَقَلَهُ بِالْهَمْزِ.

وقال الخليل: إِذَا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ حَزَنٍ قُلْتَ: أَحْزَنْتُهُ؛ فدلَّ هذا
من قوله على أَنَّ أَحْزَنْتُهُ مُسْتَعْمَلٌ. وَإِنْ كَانَ حَزَنْتُهُ أَكْثَرَ فِي
الاستعمال.

ويقوي قوله: أَنَّ أبا زيدٍ حكى في كتاب «خُبَاة»: أَحْزَنْتَنِي
الأمْرُ إِحْزَانًا وَهُوَ يُحْزِنُنِي، ضَمُّوا الياء.

وقال سيبويه^(٣): قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ،
وَأَحْزَنْتُهُ، وَأَرْجَعْتُهُ، وَأَعَوَّرْتُ عَيْنَهُ، أَرَادُوا: جَعَلْتُهُ حَزِينًا وَفَاتِنًا؛
فغَيَّرُوا ذَلِكَ^(٤) كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالْبَابِ الْأَوَّلِ.

واختلفوا^(٥) فِي الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ، وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَرَأَيْتُمْ) [الأنعام/ ٤٦] وَ(أَرَأَيْتَكُمْ)
[الأنعام/ ٤٠]، وَ(أَرَأَيْتَ) [الكهف/ ٦٣].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَعَاصِمٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ:

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٤ مختصراً.

(٢) في (ط): والاستعمال في.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢٣٤.

(٥) في (ط): اختلفوا.

(٤) في سيبويه مكان ذلك فعل.

(أَرَأَيْتُمْ وَأَرَأَيْتُكُمْ وَأَرَأَيْتَ) بألف^(١) في كلِّ القرآن بالهمز.
 وقرأ نافع: (أَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتُكُمْ، وَأَرَأَيْتَ) بألفٍ في كل
 القرآن من غير همزٍ على مقدارٍ ذوقِ الهمز.
 وقرأ الكسائي: (أَرَيْتُمْ، وَأَرَيْتُكُمْ، وَأَرَيْتَ، وَأَرَيْتَكَ)^(٢)
 بغير همز ولا أَلِف^(٣).

[قال أبو علي]^(٣) من قال: (أَرَأَيْتُمْ)^(٢) وأَرَأَيْتُكُمْ) فهمز،
 وحقَّق الهمز^(٥) فوجهُ قوله بَيْنٌ، لأنَّه فعلٌ من الرؤية؛ فالهمزة عينُ
 الفعل.

وقوله: قرأ نافع بألفٍ في كل القرآن من غير همزٍ على مقدارِ
 ذوقِ الهمز، يريد: أن نافعاً كان يجعلُ الهمزةَ بَيْنَ بَيْنٍ، وقياسُها إذا
 خُفِّفَتْ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ، أي^(٦) بين الهمزة والألف، فهذا
 التخفيفُ على قياسِ التحقيق.

وأما قولُ الكسائي (أَرَيْتُمْ، وَأَرَيْتَ) فإنَّه حذف الهمزة حذفاً
 على غير التخفيف، ألا ترى أنَّ التخفيفَ القياسيَّ فيها أن تُجْعَلَ
 بَيْنَ بَيْنٍ، كما قرأ نافع؟ وهذا حَذْفٌ للتخفيف، كما قالوا: وَيُلْمَهُ،
 وكما أنشده أحمدُ بنُ يحيى^(٧):

(١) و(٢) سقطت من (م).

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): أَرَأَيْتَ.

(٥) في (ط): الهمزة.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سبق في الكلام عن أول المائة ص (٢١٠) من هذا الجزء.

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبُسُونِي بُرْقَعًا

وكقول^(١) أبي الأسود^(٢):

يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مَعْضِلٍ

ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسي؛ لكانت بينَ بينَ،
ولم تُحذف، وقد زعموا أنَّ عيسى كذلك كان يقرؤها على
الحذف.

ومما يقوِّي ذلك من استعمالهم قول الشاعر:

فمن^(٣) رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى

إِذَا مَا النِّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ^(٤)

فهذا على أنه قلب الهمزة ألفاً كما قلبها في قوله^(٥):

لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

فاجتمعت مع المنقلبة عن اللام، فحذفت إحداهما لالتقاء
الساكنين، فهذا يقوِّي قولَ عيسى والكسائي.

ومما جاء على ذلك قول الراجز^(٦):

(١) في (ط): وقول.

(٢) سبق البيت في ٢٠٥.

(٣) رواية (ط) بالجزم أي «من» بدل «فمن» وهي كذلك في اللسان.

(٤) ورد هذا البيت في اللسان (رأي) برواية:

فمن را مثل معدان بن يحيى.

ولم ينسبه.

(٥) سبق في ٣٩٨/١ - ٢١٨/٢.

(٦) شطران من الرجز مع ثالث لهما وهو:

أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودًا
مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

فأما القول في: أَرَيْتَكَ زِيدًا مَا فَعَلَ، وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك أَنَّ الكافَ في (أَرَيْتَكَ) لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسم مخلوِّع منه^(١)، [أو يكون دالاً عليه مع دلالة^(٢)] على الخطاب فالدليل على أَنَّهُ للخطاب مجرداً من علامة الاسم أَنَّهُ لو^(٣) كان اسماً لوجب^(٤) أن يكون

أقائلن أحضري الشهودا

= في المحتسب ١٩٣/١ والخصائص ١٣٦/١، وهي من شواهد شرح الكافية ٤٨٨/٤ (ط: الفاتح) واللسان (رأى) عن ابن جنى والخزانة ٥٧٤/٤، وشرح أبيات المغني ٣٢/٦.

والرجز مختلف في قائله، وأورده السكري في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ لرجل من هذيل لم يسم، مع أشطار ثلاثة أخرى، ونسبه العيني في المقاصد ١١٨/١ و ٣٣٤/٤ لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٣، واستبعد البغدادى هذه النسبة في شرح أبيات المغني والخزانة، كما استبعد رواية: أحضروا، وبإو الجمع، لأنَّ المخاطب به امرأة ومن قصتها فيما نقله البغدادى في شرح أبيات المغني. قال: أخبرنا أبو عثمان التُّوزي عن أبي عبيدة قال: أتى رجل من العرب له أمة، فلما حبلت جردها فأنشأت تقول: الأبيات... ويروى: «جاءت» بدل «جئت». وقوله: أملود، قال الجوهري: غصن أملود، أي: ناعم... والمرجل: اسم مفعول من رَجَّلَ شعره ترجيلاً، أي: سرحه. ورواية (ط): «أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ» بكسر التاء في الموطنين. والمثبت من (م) وكلاهما وجه.

(١) في (ط): منها.

(٢) في (ط): أو تكون دالة على الاسم مع دلالتها.

(٣) في (ط): إن.

(٤) في (ط): وجب.

الاسم الذي ^(١) بعده في نحو قوله: (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء/ ٦٢] وقولهم: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف الكاف ^(٢) في المعنى، أَلَا تَرَى أَنَّ (أَرَأَيْتَ) ^(٣): يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف، وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يَكُنْ اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسم، كما أَنَّ الكاف في «ذلك - وهنالك - وأَبْصَرَكَ زَيْدًا» للخطاب، وكما أَنَّ التاء في أَنْتَ، كذلك، فإذا ثَبَتَ أَنَّهُ للخطاب مُعَرِّى من معنى الاسم ^(٤) ثَبَتَ أَنَّ التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى ^(٥) الخطاب، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام فلما لم يَجْزِ ^(٦) ذلك، أُفْرِدَتِ التاء في جميع الأحوال، لَمَّا كَانَ الفعل لا بَدْءَ له من فاعِلٍ، وَجُعِلَ في جميع الأحوال على لفظ واحد، لَأَنَّ ما يلحق الكاف من ^(٧) معنى الخطاب يُبَيِّنُ الفاعلين، فيخصَّصُ التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع، ولو لَحِقَتْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت كلمة «الكاف» من (ط).

(٣) في (ط): «رَأَيْتُ».

(٤) في (ط): الأسماء.

(٥) في (ط): بمعنى.

(٦) في (ط): «ولم يَجْزِ..» بدل «فلما لم يَجْزِ..».

(٧) في (ط): في.

علامة التانيث والجمع التاء، لاجتمعت^(١) علامتان للخطاب مما^(٢) يلحق التاء وما يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له، رفض، وأجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: (به، انظر) [الأنعام/ ٤٦]^(٣) بكسر الهاء إلا أن ابن المسيبي روى عن أبيه عن نافع (به انظر) برفع^(٤) الهاء، وكذلك أبو قرّة عن نافع أيضاً، ولم يروه عن نافع غيرهما^(٥).

من قال: (به انظر) حذف الياء التي تلحق الهاء في نحو: بهي عيب، لالتقاء الساكنين: وهما^(٦) الياء والفاء من (انظر).

ومن قال: (به انظر) فهو على قول من قال: (فخسفنا بهو وبداره) [القصص/ ٨١] فحذف الواو لالتقاء الساكنين، كما حذف الياء من^(٧) (بهي) لذلك فصار (به انظر)، ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة في (أن اقتلوا) [النساء/ ٦٦] (أو أنقص) [المزمل/ ٣] ونحو ذلك.

فأما قوله: (قل رأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم، وختم على قلوبكم) [الأنعام/ ٤٦] ثم قال: (يأتينكم به) [الأنعام/ ٤٦] فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ منكم.

(١) في (ط): «لحق... لاجتمع». (٢) في (ط): ما.

(٣) ورد في السبعة قبل هذه الآية الكلام عن الآية ٤٤ (فتحنا عليهم) وقد أخرها المصنف في الذكر إلى آخر السورة، وكأنه استدرکها هناك.

(٤) في (ط): رفع.

(٥) السبعة ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٦) كذا في (ط): وسقطت من (م).

(٧) في (ط): في.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]: ^(١) (إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ . . . فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام/ ٥٤] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي: (إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) مكسورة ^(٢) الألف فيهما .

وقرأ عاصم وابن عامر (أَنَّهُ مِنْ عَمِلَ فَأَنَّهُ) بفتح الألف فيهما .

وقرأ نافع (الرَّحْمَةُ أَنَّهُ) [الأنعام/ ٥٤] بفتح الألف (فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) كسراً ^(٣) .

من كسر فقال: (الرَّحْمَةُ إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ مِنْكُمْ) جعله تفسيراً للرحمة، كما أن قوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) [المائدة/ ٩] تفسير للوعد .

فأما كسر إن من ^(٤) قوله: (فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثم حُمِلَ ^(٥) قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/ ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد الفاء، وحذفه .

وأما من فتح أن في قوله: (أَنَّهُ) فإنَّهُ جعل (أنَّ) الأولى بدلاً من الرحمة، كأنه: كتب ربكم على نفسه أَنَّهُ مِنْ عَمِلَ مِنْكُمْ .

(١) سقطت من (ط) .

(٢) في (ط): بكسر .

(٣) في (ط): مكسوراً . وانظر السبعة ص ٢٥٨ .

(٤) في (ط): في .

(٥) كذا ضبطه في (ط) بالبناء للمفعول وفي (م) ضبطه بالبناء للفاعل .

وأما فتحها بعد الفاء من قوله: ^(١) (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام/٥٤]، فعلى أنه أضمر له خبراً تقديره: فَلَهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، أي: فَلَهُ غَفْرَانُهُ، أو أضمر مبتدأ يكون أنْ خبره، كأنه؛ فأمّره أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وعلى هذا التقدير يكون الفتح في قول من فتح: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة/٦٣] تقديره: فَلَهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، إلا أن إضمارَه هنا ^(٢) أحسن لأن ذكره قد جرى في صلة (أَنَّ)، وإن شئت قَدَّرْتَ؛ فأمّره أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، فيكون خبر هذا المبتدأ المضمّر.

ومثل البدل في هذا قوله: (وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [الأنفال/٧] المعنى: (وَإِذْ يَعِدْكُمْ اللَّهُ كَوْنِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، مثلُ قوله: (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) [الكهف/٦٣].

ومن ذهب في هذه الآية إلى أنْ أن ^(٣) التي بعد الفاء تكريرٌ من الأولى لم يستقم قوله وذلك أنْ (مَنْ) لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولة، ولا ^(٤) يجوز أن يُقَدَّرَ التكريرُ مع الموصولة، ولو كانت موصولةً لبقِيَ المبتدأ بلا خبر. ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأنَّ الشرط يبقى بلا جزاء؛ فإذا لم يَجْزْ ذلك؛ ثبتَ أَنَّهُ على ما ذكرنا، على أن ثبات الفاء في قوله: (فَأَنَّ لَهُ)، يمنع من أن يكون بدلاً، ألا ترى أَنَّهُ لا يكون بين البدل

(١) سقط من (ط): من قوله.

(٢) في (ط) ههنا.

(٣) سقطت: (أَنَّ) من (م).

(٤) في (ط): «فلا».

والمبدل منه الفاء العاطفة، ولا التي للجزاء؟ فإن قلت: إنها زائدة، بقي الشرط بلا جزاء؛ فلا يجوز إذا تقدير زيادتها هنا^(١)، وإن جاءت زائدة في غير هذا الموضع.

وأما قراءة نافع (كُتِبَ أَنَّهُ.. فَإِنَّهُ)! فالقول فيها أنه أبدل من الرحمة واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيويه^(٢): بلغنا أن الأعرج قرأ: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ.. فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام/ ٥٤] قال: ونظيره البيت الذي أنشدت^(٣) يعني بالبيت الذي أنشده^(٤): قول ابن مقبل^(٥).

وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ
قَلَانِصُ تُخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَانِحُ
وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مُنَاخَهَا
فَأَنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ
يريد أن قوله: وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي محمولٌ على ما قبله،

(١) في (ط): ههنا.

(٢) في الكتاب ٤٦٧/١.

(٣) في (ط): أَنَشِدَ.

(٤) في (ط): أَنَشِدَ.

(٥) وهذه رواية سيويه وفي ص ٤٥ - ٤٩ من الديوان كما يلي:

وعاودت أسدام المياهم ولم تزل قلائص تحتي في طريق طلائح
وإني إذا ملّيت ركابي مناخها ركبت ولم تعجز عليّ المنادح
ورواية (ط) هي رواية سيويه ما عدا: «تخدي» فإنه ضبطها بالبناء للفاعل. ورواية (م) محرفة إلى: «تحدّا - طلائح - جانح».

كما أن قوله: (من عَمِلَ) محمولٌ على ما قبله، وما بعده ^(١) من قوله: «فإنِّي على حظي من الأمر» مستأنفٌ، كما أن قوله: (فإنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ) مستأنفٌ به ^(٢) منقطعٌ مما قبله.

اختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله [جلَّ وعزَّ]: (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ) [الأنعام/ ٥٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (ولتستبين) بالتاء، (سبيل) رفعاً.

وقرأ نافع: (ولتستبين) بالتاء أيضاً ^(٣)، (سبيل المجرمين) نصباً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي (وليتستبين) بالياء (سبيل) رفعاً حفصٌ عن عاصمٍ مثل أبي عمرو ^(٤).

وجهُ قراءةِ ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر (وليتستبين) بالتاء ^(٥) (سبيل) رفعاً، [أنَّهم جعلوا السبيل فاعل الاستبانة] ^(٦)، وأنت السبيل كما قال: (قل هذه سبيلي أدعو) [يوسف/ ١٠٨] وقد ذكر السبيل أيضاً في قوله: (وإن يروا سبيل الرشْد لا يتخذوه سبيلاً) [الأعراف/ ١٤٦].

فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة. قال سيبويه: استبان

(١) في (م) بعد.

(٢) سقطت به من (ط).

(٣) سقطت أيضاً من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٥٨.

(٥) زيادة من (ط).

(٦) ما بين المعقوفين في (ط). فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

الشيء واستبنته^(١). وقراءة نافع: (ولتستبين سبيل) التاء فيها ليس على ما تقدم ولكنها لك أيها المخاطب ففي الفعل ضمير المخاطب. والفعل في القراءة الأولى^(٢) فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث.

ومثل هذا في أن (تفعل) يحتمل الأمرين؛ الخطاب والتأنيث، قوله: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/ ٤]، أي: يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ الأرض، يريد: أهل الأرض، ويكونُ تحَدِّثُ أنت أيها الإنسان؛ فأما قولُ الهذلي^(٣):
زجرت لها طير الشمالِ فإن تَكُنْ

هواك^(٤) الذي يهوى يصبك اجتنابها
فالفعل للغائبية على حد قولك: هندٌ تهوى كذا.

وقول الأعشى^(٥):

فَالَيْتُ لَا أَرِثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ

وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُتْلَقِي مُحَمَّدًا

يكون تلاقى فيه: مرة للخطاب وأخرى^(٦) للغيبة؛

(١) الكتاب ٢٣٧/٢ وعبارة سيبويه كاملة: ويقال: أبان الشيء نفسه وأبنته، واستبان واستبنته، والمعنى واحد.

(٢) في (ط): الأخرى.

(٣) هو أبو ذؤيب ويريد: إن صدق هذا الطير السنيح سيصيبك اجتنابها أي: تجنبها وتبعدها. انظر شرح السكري ٤٢/١.

(٤) ضبطه في (ط) بالكسر وفي (م) بالفتح وفي السكري كما في (م) إلا أنه ضبط: «زجرت» بفتح التاء.

(٥) سبق في ٩٤/١.

(٦) في (ط): ومرة.

فالخطاب: على أن تكونَ الياءُ في تُلَاقِي ضميرَ المؤنثِ على الرجوعِ من الغيبةِ إلى الخطاب، كقوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ثم قال: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/ ٥].

وأما الغيبةُ فإنه على حدِّ قولك: هُنْدُ تَفْعَلُ، إلَّا أَنَّهُ أُسْكِنَ الياءَ للضرورة كما قال:

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ^(١)

فالتاءُ في قراءةٍ نافعٍ للخطابِ دونَ التانيثِ على قولك: اسْتَبْنْتُ الشَّيْءَ.

وقراءة^(٢) حمزة والكسائي: (وَلَيْسْتَيْنِ) بالياء (سَبِيلُ) رفعاً. فالفعل على هذا مُسْنَدٌ إِلَى السَّبِيلِ إلَّا أَنَّهُ ذُكِرَ السَّبِيلُ على قوله: (يَتَخَذُوهُ سَبِيلًا) [الأعراف/ ١٤٦].

والمعنى: وَلَيْسْتَيْنِ سَبِيلُ المجرمينِ وسَبِيلُ المؤمنين، فُحْذِفَ لِأَنَّ ذِكْرَ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ^(٣) يدل على الآخر، ومثله: (سَرَايِلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) [النحل/ ٨١] ولم يذكر البردَ لدلالة الفحوى عليه. قرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ (خَفِيَّةٌ) بكسر الخاءِ ها هنا

(١) لرؤية وبعده:

تفليل ما قَارَعَنَ من سمر الطُرُق

وصف حوافر حمر الوحش - أي أن الحجارة سوت حوافرها كأنها قططت تقطيط الحقق. والتقطيط: قطع الشيء. ديوانه/ ١٠٦ - وسيبويه ٥٥/٢ واللسان (حقق وقطط).

(٢) في (ط): وقرأ.

(٣) في (ط): القليلين.

[الأنعام/ ٦٣] وفي الأعراف عند قوله: (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) [الآية/ ٥٥].

وقرأ الباكون (خُفْيَةً) بضم الخاء ها هنا، وفي الأعراف.
وروى حفص عن عاصمٍ (خُفْيَةً) بضم الخاء أيضاً في
الموضعين.

قال (١) أبو عبيدة: خُفْيَةً: تُخَفُونَ في أنفسكم (٢).
وحكى غيره: خُفْيَةً، وَخُفْيَةً وهما لغتان.
وروي عن الحسن: التَضَرُّعُ: العلانية، والخُفْيَةُ بالنية.
وأما (٣) قوله تعالى: (تَضَرُّعًا وَخِيفَةً) فخيفة (٤) فعلة من
الخوف، وانقلبت الواو للكسرة والمعنى: ادعوا خائفين وَجَلِينَ،
قال (٥):

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَةٍ
وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخِيفًا

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في مجاز القرآن ١/ ١٩٤.

(٣) في (ط): «فأما».

(٤) سقطت كلمة «فخيفة» من (ط). وبعدها: ففعلة، بدل: فعلة.

(٥) البيت لصخر الغي من قصيدة أبياتها (٢٧) بيتاً في شرح أشعار الهذليين
٢٩٩/١ ويقع البيت الشاهد السابع عشر منها. قال السكري: زخة: غيظ،
ولم أسمع في شيء من كلام العرب ولا في أشعارها إلا في هذا البيت.
والخيف: جمع الخيفة. ويروى: غيظاً وخيفاً، أي مخافة. ويروى على زكة،
والزكة: الغم والبيت في اللسان (زخخ).

اختلفوا في الضاد والصاد من قوله [جَلَّ وعَزَّ] : (يقضي^(١))
الحَقَّ [الأنعام/ ٥٧] .

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم : (يقصُّ الحقُّ) بالصاد .

وقرأ أبو عمرو وحمزة وابنُ عامِرٍ والكسائيُّ : (يقضي^(١))
الحَقَّ بالضاد^(٢) .

حُجَّةٌ من قرأ (يقضي) أنهم زعموا أنَّ في حرفِ ابنِ مسعودٍ
(يقضي بالحقَّ) ، بالضاد^(٣) ودُكِّرَ عن أبي عمرو أنه استدلَّ عليّ
يقضي بقوله : (وهو خيرُ الفاصِلَيْنِ) [الأنعام/ ٥٧] قال^(٤) : والفصل
في القضاء ليس في القصص .

ومن حجتهم قوله تعالى : (واللَّهُ يَقْضِي بالحقِّ وهو يَهْدِي
السَّبِيلَ) [الأحزاب/ ٤] .

وحجَّةٌ من قال (يقصُّ الحقَّ) قوله : (نحن نقصُّ عليك
أحسن القصصِ) [يوسف/ ٣] و(إنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الحقُّ)
[آل عمران/ ٦٢] .

وأما ما احتجَّ به من قرأ : (يقضي) من قوله : (وهو خيرُ
الفاصلين) [الأنعام/ ٥٧] في أنَّ الفصلَ في الحكم لا في القول ؛
فإنَّهم قالوا : قد جاء الفصلُ في القول أيضاً في نحو قوله : (إنَّه
لقولُ فصلٌ) [الطارق/ ١٣] وقال : (أُحْكِمْتَ آيَاتَهُ ثُمَّ فَصَّلْتَ)

(١) في (ط) رسمها «يقض» في الموطنين .

(٢) السبعة ص ٢٥٩ .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في (ط) : قالوا .

[هود/ ١]، وقال: (نفصل الآيات) [الأنعام/ ٥٥]؛ فقد حُمِلَ الفصلُ على القول، واستعملَ معه كما جاء مع القضاء، وقال: (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثاً يُفترى، ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء) [يوسف/ ١١١]؛ فقد ذكر في القصص أنه تفصيل. فأما الحق في قوله: (يقضي الحق) [الأنعام/ ٥٧] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف؛ يقضي القضاء الحق، أو يقص القصص الحق. ويجوز أن تكون مفعولاً به مثل (يفعل الحق) كقوله:

قضاهما داوُد^(١)

كلُّهم قرأ (بالغداة والعشي) [الأنعام/ ٥٢] بألف، غير ابن عامر، فإنه قرأ: (بالغدوة والعشي) في كل القرآن بواو^(٢).

الوجه: الغداة، لأنها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام^(٣).

وأما غدوة فمعرفة، وهو علم صيغ له.

قال سيبويه: غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ، جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهما اسماً للحَيِّن، كما جعلوا أم حَبِيبٍ اسماً لدابةٍ معروفة^(٤).

(١) هذه قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي ونصه:

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنَّع السوابغ تَبَّعُ

انظر شرح السكري ٣٩/١ وفيه: وعليهما ماذيتان، والمسرودتان: درعان

تعاورهما بالطعن، والسرد: الخرز في الأديم. وقضاهما: فرغ من عملهما.

والصنَّع: الحاذق بالعمل. والصنع ههنا تَبَّع.

(٢) السبعة ٢٥٨. (٣) في (م) باللام.

(٤) أم حَبِيب: دُويَّة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وقيل: هي

أنثى الحرباء انظر اللسان (حبن).

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله: - وهو القياس - أنك إذا قلت: لقيته يوماً من الأيام: غُدوةً أو بُكرةً، وأنت تريد المعرفة لم تُنَوِّنْ^(١)، فهذا يقوي قراءة من قرأ: (بالغداة والعشي).

ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غُدوةً وبُكرةً؛ فجعلهما بمنزلة ضحوة^(٢).

ومن حجته أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولا م نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة؛ فألحق لأم المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك أنه يقدر فيه التنكير والشياع، كما يقدر فيه ذلك إذا تُنِي، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من المعارف. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه^(٣) من قول العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه^(٤) وأتيتك يوم اثنين مباركاً فيه. فجاء معرفة بلا ألف ولا م كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال، ومثل ذلك قولهم: هذا ابن عرس^(٥) مقبل.

إمّا أن يكون جعل عرساً نكرةً، وإن كان علماً، وإمّا أن يكون أخبر عنه بخبرين.

(١) انظر سيبويه ٤٨/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المصدر السابق.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) ابن عرس: دوية معروفة دون السنور أشت - أصلم أصلك له ناب والجمع بنات عرس ويجوز أن تقول: هذا ابن عرس مقبلاً.

كُلُّهُمْ قَرَأَ: (تَوَفَّتَهُ رُسُلُنَا) [الأنعام/ ٦١] بَالْتَأٍ غَيْرَ حَمَزَةٍ فَإِنَّهُ قَرَأَ: (تَوَفَّاهُ) ^(١)

حُجَّةٌ مِنْ قَالَ ^(٢): (تَوَفَّتَهُ) بَالْتَأٍ قَوْلُهُ: (كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) [الأنعام/ ٣٤]، وقوله: (إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ) [فصلت/ ١٤].

(وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالَتْ رُسُلُهُمْ: أَفِي اللَّهِ شَكٌّ) [إبراهيم/ ٩].

وحجّة حمزة أنّه فعلٌ متقدّمٌ مسندٌ إلى مؤنّثٍ غير حقيقي، وإنّما التأنيث للجمع؛ فهو مثلُ قوله: (وقال نسوةٌ في المدينة) [يوسف/ ٣٠]، وما أشبه ذلك ممّا تأنّيته تأنيث الجمع.

وإن كان الكتابُ في المصحفِ بسينة ^(٣)، فليس ذلك بخلافٍ له، لأنّ الألف الممالّة قد كُتِبَتْ ياءً.

واختلفوا ^(٤) في التخفيف والتّشديد من قوله [جلّ وعزّ]: (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ . . . قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) [الأنعام/ ٦٣ ، ٦٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ) مشدّدةً (قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) مخففةً ^(٥).

(١) السبعة ص ٢٥٩ وأضاف ابن مجاهد: «ممالّة الألف».

(٢) في (ط): قرأ.

(٣) أي بياء غير منقوطة، والسينة: شعبة من شعب حرف السين الثلاثة، انظر الصحاح واللسان (سين).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) في (ط): خفيفة.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ) خفيفة^(١)، (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) مثله مخففة^(١).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ) . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) مشدّتين .

وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي: (لَنْ أَنْجَانَا) بآلف .

وقرأ الحجازيون وأهل الشام: ابن كثير ونافع وابن عامر: (لَنْ أَنْجِتَنَا) [يونس/ ٢٢] وأبو عمرو مثلهم (لَنْ أَنْجِتَنَا) .

وكان حمزة والكسائي يميلان الجيم وغيرهما لا يميل^(٢) .

وجه التشديد والتخفيف في (يُنَجِّيكُمْ وَيُنَجِّيكُمْ) أنهم قالوا: نجا زيد، قال^(٣):

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ

فإذا نُقِلَ الْفِعْلُ فَحُسِّنَ نَقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ فِي أَفْعَلَ كَحُسِّنَ نَقْلِهِ بتضعيف العين، ومثل ذلك: أَفْرَحْتُهُ وَفَرَحْتُهُ، وَأَغْرَمْتُهُ وَغَرَمْتُهُ، وما أشبه ذلك. وفي التنزيل: (فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ) [العنكبوت/ ٢٤]، (فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ) [الأعراف/ ٦٤]

(١) في (ط): خفيفاً.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) صدر بيت من قصيدة لحذيفة بن أنس الهذلي وعجزه:

ولم ينج إلا جفن سيفٍ ومثراً

«النفس بشدقه» أي: كادت تخرج فبلغت شدقه، أي: إنما نجا بجفن سيف.

انظر السكري ٥٥٨/٢ اللسان مادة (نجا) وفيه عامر بدل سالم.

وفيه^(١) (وَنَجِّينَا الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا) [فصلت/ ١٨] (وَلِئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَذِهِ) [يونس/ ٢٢]، (فَلَمَّا أُنْجَاهُمْ) [يونس/ ٢٣]؛ فإذا جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبينَ من ذلك استواء القراءتين في الحُسن.

فأما حُجَّة من قرأ (لِئِنْ أُنْجَانَا) [الأنعام/ ٦٣] فهي أنه حمّله على الغيبة، وذلك قوله: (تَدْعُونَهُ) (لِئِنْ أُنْجَانَا)، وكذلك ما بعده (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ) (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ) [الأنعام/ ٦٥]؛ فهذه كلّها^(٢) أسماء غيبة؛ فأنجانا أولى من أنجيتنا، لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى وموضع (تدعونهُ) نصبٌ على الحال، تقديره: قل من يُنْجِيكُمْ داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: (لِئِنْ أُنْجِيتَنَا) تقديره داعين وقائلين^(٣): لئن أُنْجِيتَنَا، فواجهوا بالخطاب، ولم يُراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويَقْوِي قول من خالف الكوفيين قوله في أخرى (لِئِنْ أُنْجِيتَنَا من هذه لنبكونن من الشاكرين) [يونس/ ٢٢]. (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ)، فجاء أنجيتنا على الخطاب وبعده اسم غيبة.

فأما إمالة حمزة والكسائي في (أنجانا) فمذهب حسن، لأن هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف. استمرت فيه

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فهذا كله.

(٣) في (ط) قائلين. بحذف الواو.

الإمالة لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حُسِنَتْ في «غَزَا» مع أنه ^(١) على ثلاثة أحرف لأنَّ الياء تثبت فيه إذا بُنِيَ الفعل للمفعول، مع أنَّ الواو تصحُّ فيه في فعلتُ، فلا إشكال في حُسْنِهَا في أنجا وأغزا ونحو ذلك.

كلُّهُمْ قرأ (وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ) [الأنعام/ ٦٨] بتسكين النون الأولى، وتشديد الثانية غير ابن عامر فإنه قرأ (يُنْسِيَنَّكَ) بفتح النون وتشديد السين مع النون الثانية ^(٢).

الْحُجَّةُ لَهُمْ فِي قِرَاءَتِهِمْ (وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ) قوله: (وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/ ٦٣] فجاء في التنزيل: على أَفْعَلَ.

ووجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيتُ الشيء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غَرَمْتُهُ وَأَغَرَمْتُهُ، ففَعَلَ وَأَفْعَلَ يجري كل واحدٍ منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل: (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمِهْلُهُمْ رويداً) [الطارق/ ١٧].

كلُّهُمْ قرأ: (اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) [الأنعام/ ٧١] بالتاء غير حمزة فإنه قرأ: (اسْتَهْوَاهُ) بألف [و] ^(٣) يُمِيلُهَا.

(١) في (ط): أنها.

(٢) السبعة ص ٢٦٠.

(٣) سقطت الواو من (م) وهي في (ط) والسبعة ص ٢٦٠.

قال^(١) أبو عبيدة: (كالذي استَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) أي: استمالته، أي: ذهبت به^(٢).
 وقرأ حمزة (استَهْوَاهُ الشَّيَاطِينُ). على قياسِ قراءتِهِ (توفاهُ رُسُلُنَا) [الأنعام / ٦١] وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر: ^(٣)

وَكُنَّا وَرَثَتَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ
 طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

وأرى قولهم: استهواه كذا، إنما هو من قولهم: هوى من خالق: إذا تردى منه، ويشبه به الذي يزل عن الطريق المستقيم، كما أن زل إنما هو من العثار في المكان كقوله^(٤).
 قام إلى منزعه زلخ فزل

ثم يشبه به المخطيء في طريقته. وتقول: أزلّه غيره، كما قال: (فأزّلهما الشيطان عنها) [البقرة / ٦٣]؛ فكذاك: هوى^(٥) هو، وأهواه غيره، قال: (والمؤتفكة أهوى) [النجم / ٥٣]، فتقول: أهويته واستهويته، كما قال: (فأزّلهما الشيطان) وإنما استزلّهم الشيطان، فكما أن استزلّه بمنزلة أزلّه. كذلك استهواه

(١) زيادة من (ط).

(٢) لم نجده بنصه في مجاز القرآن ١٩٦/١ عند تفسيره للآية.

(٣) البيت للفرزق وقد ورد في ديوانه كما يلي:

قديمًا ورثناه على عهد تبع طوالاً سواريه شداداً دعائمه
 انظر ديوانه ٧٦٥/٢ - وسيبويه ٢٣٨/١.

(٤) سبق في ١٧/٢ وأنشده ثعلب في مجالسه ص ٥٨١ وقبله:

يا عين بكّي عامراً يوم النهل ربّ العشاء والرشاء والعمل

(٥) سقطت كلمة: «هوى» من (ط).

بمنزلة أهواه، كما أنَّ استجابته بمنزلة أجابه في قوله ^(١):

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

واختلفوا ^(٢) في فتح الراء والهمزة وكسرها من قوله تعالى: (رَأَى كَوْكَبًا) [الأنعام/ ٧٦].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص؛ (رأى) بفتح الراء والهمزة.

وقرأ نافع: بين الفتح والكسرة ^(٣).

وقرأ أبو عمرو: (رَأَى كوكبًا) بفتح الراء وكسر الهمزة.

وروى القطعي ^(٤) عن عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: بكسر الراء والهمزة جميعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية رقم ٢٥ ص ٩٦. وصدده:

وداع دَعَا يا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدى

وانظر شرح أبيات المغني ١٦٧/٥ - وأمالى ابن الشجري ٦٢/١ وسبق البيت

٣٥٢/١ و ١٥٢/٢.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): الكسر.

(٤) القطعي: محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبدالله القطعي البصري، إمام مقرئ مؤلف متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن المتوكل، وهو أكبر أصحابه وروى الحروف سماعاً عن أبي زيد الأنصاري وعبيد بن عقيل... روى القراءة عنه أحمد بن علي الخزاز والفضل بن شاذان... ذكره أبو أحمد الحاكم وقال: هو من زبيد من اليمن، وروى عنه أبو داود، وَوَهَمَ فيه أبو العزِّ فسمَّاه علي بن محمد. انظر طبقات القراء ٢٧٨/٢ للجزري.

(رَأَى) بكسر الراء والهمزة^(١).

وجه قول ابن كثير وعاصم في إحدى الروايتين عنه أنهما لم يُمِلا ، كما أن من قال: رعى ورمى لَمَّا لم يُمِلِ الألف لم يُمِلِ الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافع بين الفتح والكسر

[قوله: بين الفتح والكسر]^(٢) لا يخلو من أن يريد الفتحين اللتين على الراء والهمزة، أو الفتح التي على الهمزة وحدها، فإن كان يريد فتح الهمزة فإنما أمالها نحو الكسرة لِيَمِيلَ الألف التي في رأى نحو الياء، كما أمال الفتحة التي على الدال من (هدى) والميم من (رمى).

وإن كان يريد أنه أمال الفتحين جميعاً، التي على الراء، والتي على الهمزة، فإمالة فتح الهمزة على ما تقدم ذكره.

وأما إمالة الفتحة التي على الراء، فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتح الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة، كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً؛ فأمال ألف النصب لإمالة الألف في عماد^(٣)، والتقديم والتأخير في ذلك سواء، والفتحة المُمَالَةُ مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةُ الكسرة؛ فكما أملت الفتحة في قولك^(٤) من عمرو، لكسرة الراء، كذلك أملت فتح الراء من (رأى) لإمالة الفتحة التي على الهمزة.

(١) انظر السبعة ص ٢٦٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٣) في (ط): لإمالة ألف عماد.

(٤) سقطت من (م).

قال: وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابن عامرٍ وحمزةً والكسائيُّ (رأى) بكسر الراء والهمزة.

قال (١): وجهُ قراءَتِهِمْ أَنَّهُمْ كَسَرُوا الرَّاءَ مِنْ رَأَى، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ مِنْهُ عَلَى يَفْعَلُ، وَإِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ عَلَى «يَفْعَلُ» فَكَأَنَّ الْمَاضِيَ عَلَى «فَعِلَ»، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَضَارِعَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إِذَا كَانَ عَلَى يَفْعَلُ كَانَ الْمَاضِيَ عَلَى (٢) فَعِلَ؟ وَعَلَى هَذَا قَالُوا: أَنْتَ تَيْنًا؛ فَكَسَرُوا حَرْفَ الْمَضَارِعَةِ كَمَا كَسَرُوهُ فِي نَحْوِ: تَعْلَمَ وَتَفْهَمَ، وَكَسَرُوا الْيَاءَ أَيْضًا فِي هَذَا الْحَرْفِ فَقَالُوا: يَيْنًا، وَلَمْ يَكْسَرُوهُ فِي يَعْلَمَ، وَإِذَا كَانَ الْمَاضِيَ كَأَنَّهُ عَلَى فَعِلَ فِيمَا يُنْزَلُ، كَسَرَتْ (٣) الرَّاءَ الَّتِي هِيَ فَاءٌ لِأَنَّ الْعَيْنَ هَمْزَةٌ، وَحُرُوفُ الْحَلْقِ إِذَا جَاءَتْ فِي كَلِمَةٍ عَلَى زِنَةِ (فَعِلَ) كُسِرَتْ فِيهَا الْفَاءُ لِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَيْرٌ نَعِرٌ (٤)، وَرَجُلٌ جَيْرٌ، وَمِحْكٌ (٥)، وَمَاضِعٌ لَهُمْ.

وكذلك الفعلُ نَحَوَ: شَهِدَ وَلَعِبَ وَنِعِمَ، وَكَسَرَةُ الرَّاءِ عَلَى هَذَا كَسَرَةٌ مُخَلَّصَةٌ مُحَضَّةٌ، وَلَيْسَتْ بَفَتْحَةٍ مِمَالَةٍ.

وَأَمَّا كَسْرُ (٦) الْهَمْزَةِ فَإِنَّهُ يُرَادُّ بِهِ إِمَالَةٌ فَتَحِيهَا إِلَى الْكَسْرِ، لَتَمِيلَ الْأَلْفُ نَحْوَ الْيَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (رَأَى كَوَكْبًا).

(١) سقطت من (م). والقاتل هنا أبو علي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وفي (م): كسر.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٨٤/٢: النعر: داء يأخذ الإبل في رؤوسها.

(٥) في اللسان: جئر بالماء: إذا غص به فهو جئر. ورجل محك إذا كان لجوجاً في الخصومة.

(٦) في (ط): كسرة.

فإن قلت: إنَّ الفاء إنما تُكسَرُ لتتبع الكسرة في العين في نحو (شهد) والهمزة في (رأى) مفتوحة؛ فكيف أُجيزت كسرة الراء. مع أن بعدها حرفاً مفتوحاً؟. فالقول في ذلك أنه فيما نزلناه بمنزلة الفتح، فأتبع الفتحة الكسرة^(١) المقدرة، لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء، كما أن ضمة ياء (يعفر) لما كان في تقدير الفتحة ترك صرف الاسم معها، كما ترك مع فتحة الياء في (يعفر)، وترك صرفه مع ضمة الياء حكاه أبو الحسن، وكما أن الفتحة في (يطأ)، ويسع) لما كانت في تقدير الكسرة حذفت معها الفاء، كما حذفت في: يزن ويعد.

ومثل تنزيلهم الفتحة في (رأى) منزلة الكسرة، تنزيلهم لها أيضاً منزلة الكسرة في قولهم: هما يشأيان في يفعلان، من الشأو، لما قالوا: يشأى، نزلوا^(٢) الماضي على فعل، فقالوا في المضارع: يشأيان، كما قالوا: يشقيان.

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وابن عامر: (رأى القمر) [الأنعام/ ٧٧] و (رأى الشمس) [الأنعام/ ٧٨] و (رأى المجرمون) [الكهف/ ٥٣] و (رأى الذين أشركوا) [النحل/ ٨٦]، وما كان مثله بفتح الراء والهمزة.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة: (رأى القمر) و (رأى الشمس) بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): أنزلوا.

وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ :
(رَأَى القمرَ) و (رَأَى الشمسَ) بكسر الراءِ والهمزة معاً^(١).

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراءِ والهمزة، خطأ^(٢)، وإنما هو بكسر الراءِ وإمالة الهمزة.

قال أبو علي: تحقيقُ هذا: وإمالة فتحة الهمزة.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ: بفتح الراءِ والهمزة في (رَأَى) في كل القرآن^(٣).

وجهُ إزالتهم الإمالة عن فتحة الهمزة في (رَأَى): أنهم إنما كانوا أمالوا الفتحة لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف بَطَلَتْ إمالتها لسقوطها، ولما بَطَلَتْ إمالتها لسقوطها بَطَلَتْ إمالة الفتحة نحو الكسرة لسقوط الألف التي كانت الفتحة الممالة يميلها نحو الياء.

وأما موافقة ابن عامرٍ والكسائيِّ وعاصمٍ في رواية أبي بكرٍ^(٤) وابن كثيرٍ نافعاً^(٥) وأبا عمرو، في (رَأَى المجرمونَ)، وفتحهم الراءَ، وقد كانوا كسروها في (رَأَى كوكباً) فلأنهم آثروا الأخذ باللغتين، كسر الراءِ وفتحها، فكسرها لِمَا ذُكِرَ، وفتحها لأنهم جعلوها بمنزلة الراءِ في رَمَى وَرَعَى^(٦) ولأنهم أعلوا الراءَ

(١) انظر السبعة ص ٢٦١.

(٢) في (ط): غلط. (٣) السبعة ص ٢٦١.

(٤) في هامش (ط): الصواب في رواية حفص.

(٥) في (ط) «ونافعا» وليس بسديد.

(٦) رسمهما في (م) بالألف اليابسة (رما - رعا).

وقَدَّرُوا فيه ما قَدَّرُوا لِإِعْلَالِ الهمزة بِإِمَالَةٍ فَتَحَتْهَا [فَلَمَّا غَيَّرُوهَا]^(١)، غَيَّرُوا الرَّاءَ أَيْضاً أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ^(٢) لَمَّا أَعْلَوْا اللَّامَ بِالْقَلْبِ فِي (عُصَيٍّ، وَعُتَيٍّ)^(٣) وَنَحَوَهُمَا^(٤) أَعْلَوْا الْفَاءَ أَيْضاً بِالْكَسْرِ فِي عُصَيٍّ؟ وَلَمَّا أَعْلَوْا الْاسْمَ بِحَذْفِ التَّاءِ مِنْهُ فِي النِّسْبِ إِلَى: رُبَيْعَةٍ، وَحَنِيفَةٍ: أَلْزَمُوهُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ الْإِعْلَالَ وَالتَّغْيِيرَ، بِحَذْفِ الْيَاءِ مِنْهُ أَيْضاً، فَقَالُوا: رَبَّعِيٍّ، وَحَنَفِيٍّ.

ووجه قراءة عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ وحمزة (رَأَى الْقَمَرَ) و(رَأَى الشَّمْسَ) بكسر الرَّاءِ وفتح الهمزة في كلِّ القرآن: فَلِأَنَّ كَسْرَ الرَّاءِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْزِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ مَعْنَى مُنْفَصِلٌ مِنْ إِمَالَةٍ فَتَحَتِ الهمزة، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ لَا يَرَى الْإِمَالَةَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ مِنْ يَرَاهَا؟ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ انْفِصَالُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ سَائِغاً غَيْرَ مَمْتَنَعٍ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ خُلْفٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: رَأَى الْقَمَرَ وَ(رَأَى الشَّمْسَ) بكسر الرَّاءِ والهمزة معاً، يَرِيدُ بِكَسْرِ الهمزة إِمَالَةَ فَتَحَتْهَا، فَوَجْهُ كَسْرِ الرَّاءِ قَدْ ذُكِرَ، وَأَمَّا إِمَالَةُ فَتَحَتْهَا مَعَ زَوَالِ مَا كَانَ يَوْجِبُ إِمَالَتَهَا مِنْ حَذْفِ الْأَلْفِ، فَلِأَنَّ الْأَلْفَ مُحذُوفَةً لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمَا يُحذفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ فَقَدْ يُنْزَلُ تَنْزِيلَ الْمُثْبِتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا^(٥):

(١) في (ط): فلما غيروا الفتحة بالإمالة.

(٢) في (ط) بأنهم.

(٣) ضبطهما في (م) بضم فاء الكلمة وفي (ط) بكسرهما، وكلاهما صحيح.

(٤) في (ط): ونحوه.

(٥) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي سبق في ١٤١/٣ وصدره:

فألفيته غير مستعتب

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا

فَنَصَّبَ الاسم بعدَ ذاكِرٍ، وإن كان النون قد حُذِفَتْ^(١) لَمَّا كان الحذفُ لالتقاء الساكنين، والحذفُ لهما في تقدير الإثبات من حيث كان التقاؤهما غيرَ لازمٍ ومن ثمَّ لم تُرَدِّ الألفُ في نحو: رَمَتِ المرأةُ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لذلك أَنَّهُمْ قالوا: (شَهِدَ) فكسروا الفاءَ لِكَسْرَةِ العينِ، ثُمَّ أَكْسَنُوا فقالوا: (شَهِدَ)؛ فَبَقُوا الكسرةَ في الفاءِ مع زوال ما كَانَ اجْتَلَبَهَا، وعلى هذا يُشَدُّ قَوْلُ الأَخْطَلِ: (٢)
إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا
وإنَّ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ ونوافِلُهُ

ويشْهَدُ لذلك أيضاً أَنَّهُمْ قالوا: (صِيعَ)، ثم نسبوا إليه، فقالوا (صِيعَيٌّ) فأقروا كسْرَةَ الفاءِ مع زوالِ كسرةِ العينِ التي لها كُسِرَتِ الفاءُ، فكذلك تبقى إمالة فتحِ الهمزة في قراءة حمزة (رَأَى القَمَرِ).

وزعم أبو الحسن أن ذلك لغة مع ما ذكرنا من وجوه المقاييس فيه، وأنها قراءة: (في القتلى الحر).

واختلفوا^(٣) في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى: (أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ) [الأنعام / ٨٠] و (تَأْمُرُونِي) [الزمر / ٦٤].

(١) في (ط): وإن كان النون قد حذفت.

(٢) سبق في ١ / ٣٨٦.

(٣) في (ط): اختلفوا.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ:
(أتُحاجوني)، و(تأمروني) مُشَدَّدَتَيْن. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ
مُخَفَّفَتَيْن^(١).

لا نَظَرَ في قولٍ من شَدَّدَ.

فأما وجهُ التخفيف: فإنَّهما حذفَا النونَ الثانيةَ لالتقاء
النونين، والتضعيفُ يُكره؛ فَيَتَوَصَّلُ إلى إزالته تارةً بالحذفِ نحو:
«عَلَمَاءُ بنو فلان» وتارةً بالإبدالِ نحو^(٢):

لَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا

ونحو: «ديوانٍ وقيراطٍ» فَحَذَفَا^(٣) الثانيةَ من المثلينِ كراهةَ
التضعيفِ، ولا يجوز أن يكونَ المحذوفُ: النونُ^(٤) الأولى لأنَّ
الاستثقالَ يقعُ بالتكريرِ في الأمرِ الأعمَّ، والأولى^(٥) أيضاً فيها
أنَّها دَلَالَةٌ للإعرابِ، وإنَّما حَذَفَتِ الثانيةُ كما حَذَفْتُها من (لَيْتِي)
في قوله^(٦):

.. إِذْ قَالَ لَيْتِي

أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي

(١) السبعة ص ٢٦١.

(٢) بعض بيت تمامه:

فَالَيْتَ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بشيءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يَفَارِقَا

سبق في ٢٠٨/١.

(٣) في (ط): فَحَذَفُوا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وفي الأولى.

(٦) قائل البيت - زيد الخيل الذي سَمَّاهُ النبي ﷺ، زيد الخير وتَمَامُ البيت.

كمنية جابرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي

انظر سيبويه ٣٨٦/١ حاشية الصبان ١٢٣/١. الخزانة ٤٤٦/٢.

وكقوله^(١):

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً
يُسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل^(٢)، كما لا تحذف الأولى في (أتحاجوني)، لأنها^(٣) الإعراب، ويدلُّك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً في نحو قوله^(٤).

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْي قَدِي

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال^(٥):

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي
مُلاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي

(١) البيت لعمر بن معد يكرب.

في شرح أبيات المغني ٢٩٧/٧ فانظر تخريجه هناك.

(٢) عبارة (ط) هنا: ولا يجوز أن يكون الأولى، لأن الفعل يبقى بلا فاعل.

(٣) في (ط) لأنه.

(٤) شطر من الرجز لحميد بن مالك الأرقط وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهو من شواهد سيبويه ٣٨٧/١ والخزانة ٤٤٩/٢، وشرح أبيات المغني

٨٣/٤ وقد استوفينا فيه تخريجه.

ومعنى قدني: حسبي - وأراد بالخبيين: خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه عبدالله.

(٥) البيت لأبي حية النميري. في الكامل ٤٨٧ - ٩٥٣ والمقتضب ٣٧٥/٤

وأما ابن الشجري ٣٦٢/١ وابن يعيش ١٠٥/٢ والخصائص ٣٤٥/١

وزعموا أنَّ المفضلَّ أنشد^(١):
تَذْكُرُونَا إِذْ نَقَاتِلُكُمْ
إِذْ لَا يَضُرُّ مُعْدِمًا^(٢) عَدَمُهُ

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان. وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء، قرأ (أَتَحَاجُّونِي) واستشهد بها في حذف النونات لكرهه التضعيف^(٣).
قرأ الكسائي وحده^(٤) (هَدَانِي) [الأنعام/ ٨٠] بإمالة الدال.
وقرأ الباقر بالفتح^(٥).

الإمالة في (هَدَانِي) حسنة لأنه من (هَدَى يَهْدِي)؛ فهو من الياء، وإذا كانوا قد أمالوا نحو: غزا، ودعا؛ لأنه قد يصير إلى الياء في: غُزِي، ودُعِيَ^(٦) فلا إشكال في حُسْنِهَا؛ فيما كان الأصل فيه الياء.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله تعالى^(٧): (نَرْفَعُ

والخزانة ١١٨/٢ والتصريح ٢٦/٢ واللسان مادة (أبى) والهمع ١٤٥/١ والدرر ١٢٥/١ والبيت ينسب للأعشى وليس في ديوانه.

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٦ وفيه: «تذكرون» بدل «تذكرونا».

وقوله: تذكرون أراد: أتذكرون، وقوله: لا يضر معدماً عدمه، أي: يقاتلكم الغني منا ليدفع عن ماله، ويقاتلكم الفقير المعدم منا ليغنم.

(٢) في (ط): «عادماً».

(٣) انظر الكتاب ١٥٤/٢ باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٦١.

(٦) زادت (ط) هنا: في هذا المكان.

(٧) في (ط): عز وجل.

درجاتٍ من نشاء) [الأنعام/ ٨٣] .

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (نرفع درجاتٍ من نشاء) بالنون^(١) مضافاً، وكذلك في سورة يوسف [الآية/ ٧٦] .

وقرأ عاصمٌ وحزمةٌ والكسائيُّ: (درجاتٍ من نشاء) منوناً، وكذلك في يوسف^(٢) .

قوله: (ورفعَ بعضهم درجاتٍ) [البقرة/ ٢٥٣] يدلُّ على قراءةٍ من نونٍ، ألا ترى أنه في ذكر الرُّسل قال: (تلك الرُّسلُ فضلنا بعضهم على بعضٍ منهم من كلَّم الله، ورفعَ بعضهم درجاتٍ) [البقرة/ ٢٥٣] .

فأما قوله تعالى: (ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجاتٍ ليتخذَ بعضهم بعضاً سُخْرِيًّا) [الزخرف/ ٣٢] فإنه في الرُّتب وارتفاع الأحوال في الدنيا واتضاعها. يدلُّك على ذلك قوله: (نحنُ قسَمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) [الزخرف/ ٣٢] .

ويقوي قراءةً من أضاف، قوله: (تلك الرُّسلُ فضلنا بعضهم على بعضٍ)؛ فمن فُضِّلَ على غيره فقد رُفِعَتْ درجتهُ عليه؛ فقوله: (فضلنا) بمنزلة قولك^(٣) رفعنا درجته .

(١) في (ط) تقديم للنون على درجات .

(٢) السبعة ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م) .

اختلفوا في زيادة اللّام ونقصانها في قوله تعالى^(١):
(وَالْيَسَعَ) [الأنعام / ٨٦].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ بلامٍ
واحدة .

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: (وَاللَّيْسَعَ) بلامين وفي «صايدٍ»
مثله^(٢).

[قال أبو علي]: ^(٣) اعْلَمْ أن لام المعرفة تَدْخُلُ الأسماءَ
على ضربين: أحدهما للتعريف، والآخَرُ زيادةٌ زيدت، كما تُزَادُ
الحروفُ؛ فلا تدلُّ على المعاني التي تدلُّ عليها إذا لم تكن زائدةً.

والتعريف الذي يحدث بها على ضروب: منها: أن يكون
إشارةً إلى معهودٍ بينك وبين المخاطب نحو: الرَّجُلِ والغلامِ، إذا
أردتَ بها رجلاً وغلاماً عرفْتُمَاهُ بعهدٍ كان بينكما.

والآخر أن يكون إشارةً إلى ما في نفوس الناس من علمهم
للجنس؛ فهذا الضربُ، وإن كان معرفةً، كالأولِ؛ فهو مخالفٌ له
من حيث كان الأولُ قد علمه حساً، وهذا لم يعلمه كذلك، إنما
يعلمه معقولاً.

فأمّا نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإنما أشير به إلى الشاهدِ
الحاضرِ لا إلى غائبٍ معلومٍ^(٤) بعهدٍ، ألا تَرَى أنك تقول ذلك فيما

(١) في (ط): عز وجل .

(٢) السبعة ٢٦٢ .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) في (ط): الغائب المعلوم .

لا عهد^(١) فيه بينك وبين مخاطبك. وممّا يدلُّ على ذلك قولك^(٢) في النداء، يا أيُّها الرجلُ، فتشِيرُ به إلى المخاطب الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحد، كما أنَّ (ماذا) من قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خيراً) [النحل/٣٠]، يجريان مجرى الاسم الواحد، فلا يجوز أن يكون الاسم معرفاً بتعريفين مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدلُّك على أنَّهما يجريان مجرى الاسم الواحد أنَّه لا يوصفُ بالمضاف نحو: مررتُ بهذا ذي المالِ، ولا يوصفُ بالأسماء المفردة، إذا تُنِّيت، فلا يجوز مررتُ بهذين، الطويلِ والقصيرِ، كما تقول: مررت بالرجلين القائمِ والقاعدِ، وذلك أنَّه قد صار مع الأول كالشيء الواحد، ويبين ذلك من جهة المعنى، وهو^(٣) أنَّك تستفيدُ بهما ما تستفيدُ^(٤) من الاسم المفرد من معنى الجنس.

فأمَّا الأسماءُ الأعلامُ؛ فلا تدخلُ عليها الألف واللام، وذلك^(٥) أنَّ تعليقها على من تُعلَّقُ عليه، وتخصيصه بها يغني عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية: بجدارٍ، وحمارٍ، وثورٍ، وأسدٍ، وكلبٍ، وزيدٍ، وزِيَادٍ، وبِشْرٍ، وَحَمْدٍ.

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): تستفيدة.

(٥) في (ط): وذاك.

فَأَمَّا نَحْوُ الْعَبَّاسِ، وَالْحَارِثِ، وَالْقَاسِمِ، وَالْحَسَنِ؛ فَإِنَّمَا دَخَلَتْ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا عَلَى تَنْزِيلِ أَنَّهَا صِفَاتُ جَارِيَةٍ عَلَى مَوْصُوفِينَ،
وَهَذَا يَعْنِي الْخَلِيلُ بِقَوْلِهِ: جَعَلُوهُ الشَّيْءَ بَعِينَهُ، فَإِنْ لَمْ يُنَزَّلْ هَذَا
التَّنْزِيلَ، لَمْ يَلْحَقُوهَا ^(١) الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ فَقَالُوا: حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ وَقَاسِمٌ
وَعَلَى كَلَا الْمَذْهَبَيْنِ جَاءَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ ^(٢):

تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقُ حِذْلَمَ بَعْدَمَا
رَجَا الْهَتْمُ إِذْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ

وقال ^(٣):

ثَلَاثٌ مِثْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

(١) في (ط): يلحقوه.

(٢) لم نعر على البيت في ديوانه.

(٣) البيت للفرزدق في النقائض ٣٧١/١ وديوانه ٨٥٣/٢ من قصيدة طويلة
يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً، وروايته فيه:

فَدَيْ لِسِيوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ
وجاء البيت برواية المصنف في المقتضب ١٧٠/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٤/٢،
٦٤، وابن يعيش ٢١/٦، ٢٣ وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٣ (ط - الفاتح)
والخزانة ٣٠٢/٣ والعيني ٤٨٠/٤. اهـ. والظاهر أن هذه رواية النحاة الذين
استشهدوا بالرواية المذكورة على استعمال «ثلاث مئين» أما رواية الديوان
والنقائض فلا شاهد فيها. ولكن الفارسي هنا استشهد ببني الفرزدق على
استعمال: «الهتم، والأهاتم» قال ابن حبيب شارح المناقضات: قوله:
الأهاتم: يعني الأهتم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث بن
عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم» النقائض ٣٧١/١ قال البغدادي
فعرف أن الأهتم ليس لقباً لسنان بن خالد ولا سنان هو ابن سمي كما تقدّم،
ومشى عليه العيني. انظر الخزانة ٣٠٣/٣.

فجعله مرةً بمنزلة: أَضْحَاةٍ، وَأَضَاحٍ، ومَرَّةً بمنزلةِ أَحْمَرٍ
وَحُمَرٍ.

وجمع الأعشى بين الأمرين في بيتٍ وذلك قوله^(١):

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَوصَا

وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ^(٢):

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ

والعوجُ نسبٌ إلى أَعْوَجَ كما أنَّ الحوصَ نسبٌ إلى أَحَوْصَ،
فإذا حُذِفَتْ ياءُ النسبِ، جَعَلَتْهَا^(٣) بعد التسمية به بمنزلة، وهو صفةٌ
لم يُسَمَّ بها، فَكُسِرَ الصفةُ، وهذا يدلُّ على صحَّة قولٍ من لم
يَصْرِفَ أَحْمَرَ، إذا نَكَّرَهُ بعد أن سَمَّى به.

فإذا كَسَّرَهُ تكسيرَ الاسمِ نحو: الْأَفَاكِلِ، وَالْأَرَامِلِ، قال:
الْأَحَوصُ، وعلى هذا القياس تقول: الْأَعَاوِجُ، كما تقول:
الْأَهَاتِمُ، ومثلُ هذا قولُهُم: الْفُرْسُ في جمع فارسي، [حُذِفَتْ منه
ياءُ النسبِ كما حُذِفَتْ] ^(٤) من الْأَعْوَجِي، وَكُسِرَ فاعِلٌ^(٥)، على
فُعْلٍ. كَبَازِلٍ وَبُزْلٍ، وَعَائِطٍ وَعَيْطٍ، وَحَائِلٍ وَحَوْلٍ، وهذا مما

(١) انظر ديوان الأعشى / ١٤٩ الأحوصا: هم بنو الأحوص.

(٢) ذكره اللسان في مادة (عوج) ولم ينسبه، أحوى: أسود، حافر وقاح: صلب.

(٣) في (ط): ياءُ النسبِ، جعلته..

(٤) في (ط): «حذف ياءِ النسبِ كما حذفهما».

(٥) في (ط): «وَكُسِرَ فاعِلًا».

يُقَوِّي العُوجَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَمَعَهُ جَمْعَ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ يَاءُ النِّسْبِ فِيهِ مَحْذُوفَتَيْنِ ^(١)؟. قَالَ ابْنُ مَقْبَلٍ ^(٢).

طَافَتْ بِهِ الْفَرَسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضَهَا

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٣):

وَالْتِّيمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمْ
ذَهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ

فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ، وَذَلِكَ أَنَّ التِّيمَ مُصَدَّرٌ، وَالْمَصَادَرُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِهَا كَمَا وُصِفَ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ. وَجُمِعَ جَمْعَهَا فِي نَحْوِ: نَوْرٍ وَنُورٍ، وَسَيْلٍ، وَسَوَائِلَ؟ فَلَمَّا كَانَتْ مِثْلَهَا أُجْرَاهَا مَجْرَاهَا، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: الْفَضْلُ، فِي اسْمِ رَجُلٍ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ النِّقْصِ.

وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ تَيْمِيٌّ وَتَيْمٌ، كَزَنْجِيٍّ وَزَنْجٍ، وَيَهُودِيٍّ،

() فِي (ط): «مِنْهُ مَحْذُوفَةٌ. وَ».

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ لَهُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩٢ بِرَوَايَةِ «بِهَا» بِدَلِّ بِهِ. وَعَجَزَهُ:

عُمٌّ لَقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبْتَسِرٍ.

وَطَافَتْ بِهَا: أَيِ تَوَلَّتْهَا بِالرَّعَايَةِ - وَبَدَّ: غَلَبَ - وَنَاهِضَهَا، النَّاهِضُ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَصْعَدُ النَّخْلَةَ لِيَلْقَحَهَا - وَنَخْلٌ عُمٌّ: أَيِ طَوِيلٌ، وَالْمُبْتَسِرُ: مَنْ لَقِحَ النَّخْلَةَ قَبْلَ أَوَانِ التَّلْقِيحِ. انْظُرِ اللِّسَانَ (بَسْر - فَرَس) وَالْجُمُهرَةُ ٢٥٥/١.

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي دِيْوَانِهِ ١٣١/٢ يَهْجُو فِيهَا التِّيمَ وَرَوَايَتَهُ فِي

الدِّيْوَانِ: «أَوْلَادُ ذَهْلٍ» بِدَلِّ «ذَهْلُ بْنُ تَيْمٍ».

ويهود، وفي التنزيل (وقالت اليهود) [البقرة/ ١١٣]، واليهود إنما هو جمعٌ يهوديّ، ولو لم يكن جمعاً لم تدخل اللام، لأنَّ يهودَ جَرَتْ عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوسَ عندهم. أنشدنا علي بن سليمان^(١):

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمِّيَ لَمَّا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

وفي حديث القسامة: «تقسم يهود..»^(٢).

ومن الصفات الغالبة التي تجري مجرى، الحارث والقاسم قولُهُم: النابغة؛ فالنابغة له اسم يجري مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف، كما أنَّ الحارث ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم

(١) البيت للأسود بن يعفر (اللسان: صمم). وصَمِّيَ صمام: يضرب للرجل يأتي الداهية أي: احترصي يا صمام.

(٢) حديث القسامة هذا أخرجه مسلم برقم (١٦٦٩) والإمام أحمد ٢/٤ من حديث سهل بن أبي حثمة، ومن حديثه في مسلم وحديث رافع بن خديج وبشير بن يسار. والحديث عند أبي داود ٦٥٥/٤ برقم (٤٥٢٠ - ٤٥٢١) وسبب هذا الحديث أنَّ عبد الله بن سهل بن زيد وجد مقتولاً في خير؛ فاتهموا اليهود في قتله، فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومُحَيِّصَة إلى النبي ﷺ. فقال رسول الله ﷺ «يُقْسَمُ خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته» قالوا: أمرٌ لم نشهده، كيف نحلف؟ قال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم»؟ قالوا يا رسول الله! قوم كفار! قال: «فوداه رسول الله ﷺ من قبله» اهـ ملخصاً من مسلم.

ويلاحظ أن الحديث جاء على لفظ «فتحلف لكم يهود» و«فتبرئكم يهود» ولا خير في ذلك فإن الحلف والقسم شيء واحد، ويبقى موطن الاستشهاد بكلمة «يهود» هو المراد.

علم فغلب عليه هذا الوصف، فجرى هذا الوصف الغالب مجرى
 العَلَمِ، وسَدَّ مسدَّهُ، حتى صار يُعرف به كما يُعرف بالَعَلَمِ؛ فلمَّا
 سَدَّ مسدَّهُ وكفى منه أجراه مجرى العَلَمِ نُحو: جعفرٍ وثورٍ فقال^(١):
 وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ

ومن ذلك قولُهُم في اسم اليوم: الاثنان، لما جرى مجرى
 العلم، استجيز حذف اللام فيه^(٢) كما استجازوا حذف اللام من
 النابغة، وذلك فيما حكاه سيبويه^(٣) من قولهم: هذا يومٌ اثنينِ
 مُبَارَكًا فيه.

فأما قولُهُم العُدْوَةُ والفَيْنَةُ؛ فدخل لام التعريف فيهما^(٤) على
 وجهٍ آخر وهو: أن عُدْوَةً وفَيْنَةً كانا معرفتين، كما تكون الأسماء
 التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما... كما أُزيلَ
 التعريف عن الاسم الموضوع وَضَعَ الأعلام؛ وذلك في أحدِ
 تأويلي سيبويه في قولهم: هذا ابنُ عِرسٍ مُقْبِلٌ؛ فلما أُزيلَ هذا

(١) صدر بيت للشاعر مسكين الدارمي وعجزه:

عَلَيْهِ تَرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضَّعٍ

وجاءت روايته في الخزانة: «عليه صفيح من رخام موضع»

وأراد بالرمل: رمل بني جعدة وهي رمال ذراء من طريق البصرة إلى مكة. انظر
 الخزانة ١١٧/٢ - سيبويه ٢٤/٢. اللسان: مادة «نبغ».

(٢) في (ط): منه.

(٣) في الكتاب ٤٨/٢.

(٤) في (ط): فيه.

التعريف عنهما عُرِّفَا^(١) بالألف واللام ؛ فقراً من قرأ (بالْغُدْوَةِ) [على هذا]^(٢).

وحكى أبو زيد: لَقِيْتُه فَيَنَّةً، والفَيَنَّةُ بعدَ الفَيَنَةِ.

ومثُلُ إزالة هذا الضربِ من التعريفِ عن هذه الأسماءِ إزالَتُهُمْ إِيَّاهُ في قولهم: أَمَّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لك، وأَمَّا خِرَاسَانُ فلا خِرَاسَانَ لك؛ وعلى هذا قوله:

ولا أَمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(٣)

و«قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ»^(٤).

ومثُل هذا زوال تعريف العَلَمِ عن^(٥) الأعلامِ الْمُثَنَّاةِ

(١) في (ط): عنه، عرف. (٢) سقطت من (ط).

(٣) جزء من بيت لابن الزبير الأسدي، وتمامه:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نَكِدْنَ...

في سيبويه ٣٥٥/١ والمقتضب ٣٦٢/٤ وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ والخزانة ١٠٠/٢ ونقل صاحب الخزانة في ٤٥١/٢ عن ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل نسبة البيت لفضالة بن شريك والد عبدالله.

وفي الأغاني ٦٦/١٠ نسبته إلى عبدالله بن فضالة بن شريك في قصة وفوده على عبدالله بن الزبير. ثم نقل عن ابن حبيب في ص ٦٩ - ٧٠ أن الشعر وقصته كانت مع فضالة وابن الزبير لا مع ابنه، وقد ذكر ذلك البغدادي في الخزانة أيضاً ١٠٠/٢ - ١٠٢. قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٢. وابن الزبير هو عبدالله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالي، من أسد خزيمة. اهـ والزبير: بوزان أمير، هو المذكور، وعبدالله بن الزبير بن العوام: بضم الزاي. انظر القاموس المحيط (زبر).

(٤) يراد بأبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في سيبويه ٣٥٥/١ والمعنى: لا أمثال علي لهذه القضية.

(٥) في (ط): من.

والمجموعة نحو: الجعفرانِ والعُمرانِ، فزال تعريفُ العلمِ عن الجعفرينِ، كما زال تعريفُ العَدْلِ عن العُمَريْنِ، والقُثمينِ، ولو لم يَزُلْ لم يَجْزْ دخولُ لامِ المعرفةِ عليه، كما لم يَجْزْ دخولُها قبل التثنية، ولا تدخلُ لامُ المعرفة على المَعْدُولِ.

واستدلَّ أبو عثمانَ على أنَّ الثلاثاء والأربعاء غير معدولين بدخول لامِ المعرفة عليهما، وقال: المعدولُ لا تَدْخُلُ عليه الألفُ واللامُ، فأما أبا نانٍ، وعَرَفَاتُ فلم تدخلهما اللامُ لأنَّ التسمية وقعت بالجمعِ والتثنية، كما وَقَعَتْ بالمفرد، فلم تدخل اللامُ، كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألفُ واللامُ في (الْيَسَعَ)؛ فلا يخلو من أن تكون على حَدِّ الرَّجُلِ إذا أَرَدَتِ المَعهودةُ أو الجنسَ نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر/ ٢]، أو على حَدِّ دخولها في العباس، فلا يجوز أن يكون على واحدٍ من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حَدِّ العباس؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة، كما أنَّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلاً، ولو كان فعلاً: لوجب أن يلزمه الفاعلُ، ولو لزمه الفاعلُ لوجب أن يُحْكِيَ من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يَجْزْ لحاق اللامِ له، ألا ترى أنَّ اللامَ لا تدخل على الفعل؟ وليس بإشارةٍ كقولك: هذا الرجلُ؛ فإذا لم يَجْزْ فيه شيءٌ من ذلك ثبت أنه زيادةٌ، ومثل ذلك فيما جاءتِ اللامُ فيه زائدة قول الشاعر: (١)

(١) البيتان مع ثالث لهما في الإنصاف ص ٣١٨، وأنشدها في اللسان (أبل) ونسبها لابن عبد الجن، وهو تحريف «عبد الحق» لأنه نسب البيت الأول في مادة (مور) لعبد الحق، والبيت الثالث وهو قوله:

أَمَّا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا
 عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
 وَمَا سَبَّحَ الرِّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ
 أَبِيلَ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرِيَمَا

فَتَعَلَّمْ زِيَادَةَ اللَّامِ فِيهِ بِمَا فِي التَّنْزِيلِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) [نوح/ ٢٣] فَأَمَّا انْتِصَابُ عِنْدَمَ فِي الْبَيْتِ فَيَأْخُذُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِمَا^(١) فِي كَأَنَّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْآخَرُ أَنْ تَجْعَلَ «عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى» مُسْتَقَرًّا؛ فَيَكُونُ الْحَالُ عَنْهُ، فَإِنْ نَصَبْتَ بِالْأَوَّلِ: فَذُو الْحَالِ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي «كَأَنَّهَا»، وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَنِ الْمُسْتَقَرِّ؛ فَذُو الْحَالِ الذِّكْرُ الَّذِي فِي الْمُسْتَقَرِّ، وَالْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ مِثْلُ. عِنْدَمَ، فَحَذَفَ^(٢). وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ لِلْمَرَارِ الْفَقْعَسِيِّ^(٣):

إِذَا نَهَلْتَ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ

ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ

الْمَعْنَى: مَاءَ ذُنُوبٍ مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْعِنْدَمَ هُوَ الدَّمُ لِمُوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي اللَّوْنِ لَكَانَ مَذْهَبًا، وَلَوْ رَفَعْتَ مِثْلَ لَوْنٍ

= لَقَدْ ذَاقَ مَنَا عَامَرٌ يَوْمَ لَعَلَّ حَسَامًا إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ صَمَمًا
 نَسَبَهُ لَحْمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ فِي مَادَّةِ (لَعَلَّ) وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ، وَذَكَرَهُ الْمِيمَنِيُّ فِي زِيَادَةِ دِيَوَانِهِ ص ٣١ عَنِ اللِّسَانِ وَفِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٥٤/١ الشُّطْرُ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَالْعِنْدَمُ: قِيلَ دَمُ الْأَخْوِينِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) فِي (ط): «مَا». (٢) فِي (ط): فَحَذَفْتُ.

(٣) هُوَ الْمَرَارُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَقْعَسٍ - شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ كَثِيرُ الشُّعْرِ انْظُرْ مَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ ٣٣٧.

الزعرانِ جازَ، ويكون^(١) التقدير: ذنوباً لونه مثل لون الزعران؛ فحذفت المبتدأ، والجملة في موضع نصب، ومثل ذلك قوله^(٢):

وَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا

المعنى على ماء الحوض، ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض؟

ومثل ذلك قول الآخر^(٣):

لَا عِيشَ إِلَّا كُلُّ حَمَرَاءَ غُفْلُ

تَنَاولُ الْحَوْضَ إِذَا الْحَوْضُ شُغِلُ

ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان^(٤):

بَا عَدَّ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

وَأَنشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى:

(١) في (ط): جاز على أن يكون.

(٢) بيت من مشطور الرجز نسبه في اللسان إلى غيلان بن حريث وبعده:

نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا

وقد ذكره سيويه ولم ينسبه - وتنوش الحوض: تتناول ملأه - يريد أن الإبل عالية الأجسام طوال الأعناق - وذلك النوش الذي تناله هو الذي يعينها على قطع الفلوات.

انظر اللسان مادة /نوش/ - سيويه ١٢٣/٢ - الخزانة ١٢٥/٤ - ٢٦١.

(٣) ذكره اللسان في مادة /غفل/ ولم ينسبه.

(٤) شطر بيت لأبي النجم العجلي وبعده:

حِرَاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

انظر المقتضب ٤٩/٤ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٣٠٢/١ وانظر تخريجه هناك. ٦٠.

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي
مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ^(١)

فأما قوله: (٢)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فإنه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان، كما اعتقب على غُدْوَةٍ، والغُدْوَةُ، واثنين والاثنين، من قولهم: اليومُ يومُ الاثنين؛ فيكون التعريفُ الذي وضع له في أول أمره في تقدير الزوال عنه، كما قدّر سيبويه ذلك في أحد تأويليه في قولك^(٣): هذا ابنُ عِرْسٍ مَقْبَلٌ^(٤).

وممّا جاء فيه الألف^(٥) واللام زائدة قولهم: الخمسة العشرَ درهمًا، حكاه أبو الحسن الأخفش. ألا ترى أنَّهما اسمٌ واحدٌ، ولا يجوزُ أن يُعرَفَ^(٦) اسمٌ واحدٌ بتعريفين، كما لا يجوز أن يتعرَّفَ بعضُ الاسمِ دون بعضٍ، فإذا كان كذلك، علمتَ

(١) رجز غير منسوب وقد ذكر في شرح المفصل ٤٤/١ والإنصاف ٣١٦/١ برواية «أشتى» بدل «أنشأ» وفي المخصص ١٦٨/١ والمنصف ١٣٤/٣ كلاهما عن أبي علي.

(٢) البيت غير منسوب وهو من شواهد المغني - انظر شرح أبياته للبغدادى ٣١٠/١ وابن عقيل ١٥٦/١ - والعيني ٤٩٨/١ - ومجالس ثعلب ٥٥٦ - الإنصاف ٣١٩/١ الصبان ١٨٢/١ - واللسان مادة (وبر).

(٣) في (ط): قولهم.

(٤) انظر سيبويه ٢٦٥/١.

(٥) سقطت (الألف) من (ط).

(٦) في (ط): يتعرف.

زيادة اللام في الخمسة العشر درهماً، ويذهب أبو الحسن في (اللات) في قوله: (أفرايتُم اللات والعزى) [النجم / ١٩]، إلى أن اللام في اللات زائدة، وذلك صحيح لأن اللات معرفة. أما^(١) (العزى) فبمنزلة العباس؛ فإذا كانت (اللات) معرفة ولم تكن بمنزلة العباس، ثبت أن اللام فيها زائدة، وقياس قول أبي الحسن هذا أن تكون اللام في (اليسع) أيضاً زائدة، لأنه عُلِمَ مثل (اللات) وليس بصفة كما أن (اللات) ليست بصفة.

فإن قلت: فلم لا تكون (اللات) صفة، ويكون مأخوذاً من: لَوَى^(٢) على الشيء: إذا عطف عليه، ومن قول الشاعر^(٣):

.....فإنني

ألوي عليك لو أن لُبَّكَ يَهْتَدِي

ويؤكد هذا قوله^(٤): (واصبروا على آلِهَتِكُمْ) [ص / ٦]

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): لوى به.

(٣) جزء من بيت لابن أحمر، وتمامه:

عَمَرْتُكَ اللهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي

ألوي عليك لو أن لُبَّكَ يَهْتَدِي

قوله: عمرتك الله: ذكرتك به، وجوابه في بيت بعده.

انظر سيبويه ١٦٣/١. المقتضب ٣٢٩/٢ المنصف ١٣٢/٣ أمالي ابن

الشجري ٣٤٩/١.

(٤) في (ط): قولهم.

فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها؛ فإن ذلك لا تقوله،
ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه
تاء^(١) التانيث، وهذا مما لم نعلمه جاء في الصفات؛ فإذا كان
كذلك وجب أن يكون مُطَرَحاً.

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين:
وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً
شَدِيداً بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

فأما قول من قال: «الْيَسَعَ»؛ فإنه تكون اللام فيه على
حدّ ما^(٣) في الحارث ألا ترى أنه على وزن الصفات؟ فهو
كالحارث، إلا أنه؛ وإن كان كذلك، فليس له مزية على القول
الآخر، ألا ترى أنه لم يجيء في الأسماء الأعجمية المنقولة في
حال التعريف، نحو: إسماعيل وإبراهيم شيء على هذا النحو،
كما لم يجيء فيها شيء فيه لام التعريف؟ فإذا كان كذلك،
كان (الْيَسَعَ) بمنزلة: (الْيَسَعَ) في أنه خارج عما كان^(٤) عليه
الأسماء الأعجمية المختصة بالمعربة.

اختلفوا في إثبات الهاء في [قوله تعالى]: ^(٥)

(اقتدِه) [الأنعام / ٩٠] في الوصل؛ فقرأ ابن كثير

(١) في (م): ياء، وهو تصحيف.

(٢) البيت لابن ميادة انظر شرح أبيات المغني ٣٠٤/١ - الخزاعة ٣٢٣/١.
الإنصاف/ ٣١٧ وفيها وفي (ط) بأعواء الخلافة.

(٣) في (ط): حدّها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

وأهل مكة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم: (فَبِهْدَاهُمْ
اقتَدِهْ قُلْ)، يشتون الهاء في الوصل ساكنة.

وقرأ حمزة والكسائي: (فَبِهْدَاهُمْ اِقتَدِ قُلْ) بغير هاء في
الوصل، ويقفان بالهاء.

وقرأ عبدالله بن عامر: (فَبِهْدَاهُمْ اِقتَدِهْ، قُلْ) يكسر
الดาล، ويُشَمُّ الهاء الكسر من غير بُلُوغ ياء. وهذا غلط، لأن
هذه^(١) الهاء هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنما
تدخل لتُبين^(٢) بها حركة ما قبلها^(٣).

قال أبو علي: الوجه: الوقف^(٤) على الهاء لاجتماع
الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يُوصل، والهاء
ثابتة، لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في
الابتداء، في أن الهاء للوقف، كما أن همزة الوصل للابتداء
بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل^(٥)، كذلك ينبغي أن
لا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)
[الإخلاص/ ١]، و(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق/ ١٩]،
و(كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ) [الهمزة/ ٤]. يَسْكُتُونَ عنده

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لُيُنَبِّئَنَّ.

(٣) السبعة ٢٦٢.

(٤) في (ط): فالوجه الوقوف.

(٥) في (ط): الصلة.

أَجْمَعَ، وقوله: (الذي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ) [الهمزة/٢]. هكذا تَكَلَّمُ به العربُ على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(١)) الله [الإخلاص/١] على السكون^(٢). وقولُ حمزة والكسائيِّ القياس^(٣)، وفي ترك قولِ الأكثرِ ضربٌ من الاستيحاش، وإن كان الصوابُ والقياس ما قرأ به^(٤).

وقراءة^(٥) ابن عامرٍ بكسرِ الدالِ وإشمامِ الهاءِ الكسرة^(٦) من غيرِ بلوغِ ياءٍ ليس بغلطٍ، ووجهُها: أَنْ تَجْعَلَ الهاءَ كنايةً عن المصدرِ لا التي تلحقُ للوقف، وحُسْنُ إضماره لذكرِ الفعلِ الدالِّ عليه^(٧). ومثل ذلك قولُ الشاعر: ^(٨)

فجَالٌ عَلَى وَحْشِيٍّ وَتَخَالُهُ
عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيداً يَمَانِيَا

كأنه قال: تخالُهُ خيلاً نأً على ظهره سبًّا جديداً يمانياً.

(١) وقفت (م) عند أحد.

(٢) في (م): السكوت.

(٣) سقطت كلمة (القياس) من (م).

(٤) سقطت «به» من (م).

(٥) في (م): وقرأه.

(٦) في (ط): الكسر.

(٧) سقطت عليه من (م).

(٨) وهو العبدى، والسب: الثوب الرقيق انظر شرح المفصل لابن يعيش

فعلى متعلقٌ بمحذوفٍ، وعلى هذا قولُ الشاعر^(١):
 هذا سُراقَةٌ للقرآنِ يَدْرُسُهُ
 والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَهَا ذَيْبٌ

فالهاء كناية عن المصدر، ودلَّ يدرُسُهُ على الدرس، ولا يجوزُ أن يكونَ ضميرَ (٢) القرآنِ لأنَّ الفعلَ قد تعدَّى إليه باللام، فلا يجوزُ أن يتعدى إليه وإلى ضميره، كما أنك إذا قلت: أزيداً ضربته، لم تنصب زيدا بضربتَ لتعديه إلى ضميره^(٣). ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: (ولكلِّ وجهٍ هُوَ مُؤَلِّها) [البقرة/١٤٨]؛ فاللام متعلِّقة^(٤) بمولٍّ على هذه القراءة^(٥).

والهاء كناية عن التولية، ودلَّ عليه^(٦) قوله: (مُولٌّ) فعلى هذا أيضاً قراءة ابن عامر: (فبهذا هم اقتدِه قل): وقياسه: إذا وقف عليه أن يقول: (اقتدِه) فيسكنُ هاء الضمير، كما تقول: اشتَرِه، في الوقف. وفي الوصل: اشتَرِهِي يا هذا، واشتَرِهو^(٧) قَبْلُ.

(١) سبق في ٢/٢٤١.

(٢) ضبطها في (م) بالضم، أي: ضمير.

(٣) في (ط): الضمير.

(٤) سبقت القراءة في ٢/٢٤٠.

(٥) في (ط): متعلق.

(٦) في (ط): عليها.

(٧) في (ط): أو اشتَرِهو.

اختلفوا في التَّوْحِيدِ والجمع من قوله جَلَّ وعَزَّ:
(وَأَزْوَاجَهُمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ) [غافر/ ٨] في غير هذا الموضع. ولم
يختلفوا في هذا الموضع [أنه بالجمع]^(١).

قد قلنا فيما تقدم في الذرية، وأنه يكون واحداً وجمعاً،
فيغني ذلك عن الإعادة هنا. فأما قوله^(٢): (أَزْوَاجُهُمْ) فواحداً
زَوْجٌ، وهو الأكثر^(٣)، ولغة التنزيل قال: (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ
الْجَنَّةَ) [البقرة/ ٣٥]، و(إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ)
[طه/ ١١٧] وقد قالوا: زَوْجَةٌ؛ قال^(٤):

فبكى بَنَاتِي شَجَوْهْنُ وَزَوْجَتِي

واختلفوا في التاء والياء من قوله جَلَّ وعَزَّ: (تَجْعَلُونَهُ
قَرَاتِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيراً) [الأنعام/ ٩١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (يَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ يُبْدُونَهَا،
وَيُخْفُونَ كَثِيراً) بالياء جميعاً.

(١) ما بين معقوفين زيادة من السبعة ص ٢٦٢ والملاحظ أن المصنف
استشهد هنا بآية غافر، بدلاً من آية الأنعام رقم ٨٧: (ومن آياتهم
وذرياتهم) التي يأتي ترتيبها في هذا المكان.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) في (ط): أكثر.

(٤) صدر بيت لعبدة بن الطبيب وعجزه:

والطامعون إليَّ ثم تصدعوا

انظر النوادر لأبي زيد/ ٢٣ - الخصائص ٢٩٥/٣ والمفضليات/ ١٤٨.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالتاء^(١).

من قرأ بالياء فلأنهم غيب، يدلُّك على ذلك قوله: (وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، إذ قالوا)، وقوله^(٢): (مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ... يَجْعَلُونَهُ) [الأنعام/ ٩١] فيحملُهُ على الغيبة، لأنَّ ما قبلَهُ كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب؛ قلْ لهم: (تجعلونه قراطيسَ تبدونها وتُخْفُونَ كثيراً).

ومعنى: (تجعلونه قراطيسَ): تجعلونه ذوات^(٣) قراطيس أي: تودُّعُونَهُ إياها، (وتُخْفُونَ) أي: تَكْتُمُونَهُ كما قال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) [البقرة/ ١٥٩].

وقوله (تُبدونها وتُخْفُونَ كثيراً) يحتملُ موضعهُ ضريبن: أحدهما: أن يكون صفة للقراطيس، لأن النكرة توصفُ بالجَمَل.

والآخر: أن تجعلَهُ حالاً من ضمير الكتاب في قوله: (يجعلونه) على أن تجعلَ الكتابَ القراطيسَ في المعنى، لأنه مُكْتَبٌ فيها.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء قوله: (وَعُلِّمْتُمْ ما لم تَعْلَمُوا

(١) السبعة: ٢٦٣.

(٢) في (ط): «قل» بدل: «وقوله» وهي موهمة أنها من الآية نفسها وليست كذلك، بل المراد بها التفسير والتقدير.

(٣) في (ط): ذا قراطيس.

أَنْتُمْ) [الأنعام / ٩١]؛ فجاءَ على الخطاب، وكذلك^(١) يكون ما قبله من قوله: (تُجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا).

واختلفوا في الياء والتاء في قوله: (وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى)
[الأنعام / ٩٢].

فقرأ عاصمٌ وحدهُ في رواية أبي بكرٍ: (ولينذرَ أُمَّ القُرَى)
بالياء.

وقرأ الباقر: (ولتُنذِرَ أُمَّ القُرَى) بالتاء، وكذلك روى
حفصٌ عن عاصمٍ بالتاء أيضاً^(٢).

وجهٌ من قرأ^(٣) بالتاء قوله: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ)
[الرعد/ ٧]، و(إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا)
[النازعات / ٤٥]، و(وَأُنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ) [الأنعام / ٥١].

ومن قرأ بالياء جعل الكتاب هو المنذر، لأن فيه إنذاراً،
ألا ترى أنه قد خوَّفَ به في نحو^(٤) قوله: (هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ
وَلِيُنذِرُوا بِهِ) [إبراهيم/ ٥٢]. و(وَأُنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ)
[الأنعام/ ٥١]. و: (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/ ٤٥]،
فلا يمتنع أن يُسندَ الإنذارُ إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفعِ النونِ ونصبها من قوله: عز وجل^(٥):

(١) في (ط): فكَذَلِكَ.

(٢) السبعة ٢٦٢.

(٣) في ط: وجه قراءة من قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) زيادة من (ط).

(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام/ ٩٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم. في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) رفعاً.

وقرأ نافع والكسائي (بَيْنَكُمْ) نصباً. وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضاً^(١).

[قال أبو علي]^(٢): البَيْنُ مصدرٌ بَانَ يَبِينُ إذا فارق، قال^(٣):

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا
أَوْ كَلَّمَا ظَعَنُوا لَبِينٍ تَجَزَعُ

وقال^(٤) أبو زيد: بَانَ الْحَيُّ بَيْنُونَةً وَبَيْنًا: إذا ظَعَنُوا، وَتَبَايَنُوا تَبَايُنًا: إذا كانوا جَمْعًا^(٥)؛ فتفرقوا. قال: والبَيْنُ: ما ينتهي إليه بَصْرُكَ من حَائِطٍ وَغَيْرِهِ^(٦).

وَاسْتُعْمِلَ هَذَا الْاسْمُ عَلَى ضَرِبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُتَصَرِّفًا كَالْإِفْتِرَاقِ. وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا. فَالْمَرْفُوعُ^(٧) فِي

(١) السبعة ٢٦٣.

(٢) سقطت من (م).

(٣) البيت لجريير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق. وقد ورد في الديوان برواية: «رفعوا» بدلاً من «ظعنوا» انظر الديوان/ ٣٤٠.

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (ط): جميعاً.

(٦) في (ط): أو غيره.

(٧) في (ط): والمرفوع.

قراءة مَنْ قرأ (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) هو^(١) الذي كان ظرفاً ثم اسْتُعْمِلَ اسماً.

والدليل على جواز كونه اسماً قوله: (ومن بَيْنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ) [فصلت/ ٥]، و: (هذا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ) [الكهف/ ٧٨]، فلما اسْتُعْمِلَ اسماً في هذه المواضع. جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو (تَقَطَّعَ) في قول من رَفَعَ. ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي اسْتُعْمِلَ ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظَرْفٌ اتَّسَعَ فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، لأن التقدير يصير: لقد تَقَطَّعَ افتراقُكُمْ. وهذا، مع بعده عن القَصْدِ، خلافُ المعنى المراد، ألا ترى أن المراد: لقد تَقَطَّعَ وصلُكُمْ وما كنتم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى^(٢) الوصل، وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا:

بان الخليط^(٣)

إذا فارق، وفي الحديث^(٤): «ما بان من الحيِّ فهو ميتة».

قيل: إنه لما اسْتُعْمِلَ مع الشيئين المتلايين في نحو:

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (م): المعنى.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

(٤) رواية الحديث، في صحيح البخاري كتاب الذبائح/ ٤: (إذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان، وتأكل سائرته . . .).

ورواه ابن ماجه في - كتاب الصيد برقم ٣٢١٦. وأحمد في المسند ٥/ - ٢١٨ برواية - «ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة».

بيني وبينه شِرْكَةً، وبيني وبينه رَحِمٌ وصداقةٌ، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على (١) خلاف الفُرْقَة؛ فلهذا جاء: (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) بمعنى: لقد تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ.

ومثلُ بَيْنٍ في أنه يجري في الكلام ظَرْفًا، ثم يُسْتَعْمَلُ اسماً: «وَسَطٌ» الساكنُ العين، ألا ترى أنك تقول: جلستُ وَسَطَ القومِ، فتَجْعَلُهُ ظَرْفًا، لا يكون إلا كذلك، ثم استعملوه اسماً في نحو قول القتال (٢):

مِنْ (٣) وَسَطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْطٍ بعدما
هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِي جَوَّابِ

وقال آخر (٤):

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ
صَلَاءَةٌ وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا

فجعله مبتدأ وأخبر عنه، كما جرَّه الآخر (٥) بالحرف الجار.

وحكى سيويه: هو أحمرُ بَيْنِ العينين.

فأما من قال: (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) بالنصب فيه مذهبان:

(١) في (ط): وعلى.

(٢) هو القتال الكلابي وقريط: بطن من كلاب. والبيت في ديوانه ص ٣٦ والخصائص ٣٦٩/٢ وقد سبق في ٢٥١/١.

(٣) في (ط): في.

(٤) البيت للفرزدق وقد سبق انظر ٣٩/١ و٢٥٢.

(٥) في (ط): والآخر.

أحدهما: أنه أَضْمَرَ الفاعل^(١) في الفعل ودلَّ عليه مما^(٢) تقدَّم في^(٣) قوله: (وما نرى معَكُمْ شفعاءكُمْ الذين زعمتم أنهم فيكُمْ شركاء) [الأنعام/ ٩٤]، ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر؟ وذلك أن^(٤) المضمر هو الوصل كأنه قال: لقد تقطع وصلكم بينكم.

وقد حكى سيبويه: أنهم قالوا: إذا كان غداً فأتني، فأضمر ما كانوا^(٥) فيه من بلاءٍ أو رخاءٍ، للدلالة الحال عليه، فصار^(٦) دلالة الحال عليه بمنزلة جري الذكر وتقدمه.

والمذهب الآخر: انتصابُ البين في^(٧) قوله: (لقد تقطع بينكم) على شيءٍ يقوله^(٨) أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: (لقد تقطع بينكم) إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام وكذلك يقول في قوله: (يَوْمَ القيامة يفصل بينكم) [المتحنة/ ٣]، وكذلك يقول في قوله: (وإننا منّا الصالحون ومنّا دون ذلك) [الجن/ ١١]، فدون في موضع

(١) في (ط): أضمر الاسم الفاعل.

(٢) في (ط): ما تقدم.

(٣) في (ط): من.

(٤) سقطت من (ط) (أن).

(٥) في (ط): ما كان كانوا. «وكانه ضرب على كان».

(٦) في (ط): وصار.

(٧) في (ط): من.

(٨) في (ط): يراه.

رفع عِنْدَهُ، وإن كان منصوبَ اللفظِ، ألا ترى أنك تقول: منا الصَّالِحُ ومِنَّا الطَّالِحُ فترفعُ.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [عز وجل]^(١): (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) [الأنعام / ٩٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: (وجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) بألفٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمرزةٌ والكسائيُّ: (وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) بغير ألف^(٢).

وجهُ قولٍ من قال: (جاعِلُ) أن قبلَهُ اسمُ فاعِلٍ: (إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى... فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ)، ليكونَ فاعِلُ المعطوفِ مثلَ، فاعِلُ المعطوفِ عليه، ألا ترى أَنَّ حُكْمَ الاسمِ أن يُعْطَفَ على اسمٍ مثله، لأن الاسمَ بالاسمِ أشبهُ من الفعلِ بالاسمِ.

وقد رأيتُهُم راعوا هذه المشاكلةَ في كلامِهِم، وذلك نحو ما جاء في قوله: (يُدْخِلُ من يشاءُ في رحمتهِ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيمًا) [الإنسان / ٣١]، وقولُهُ: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [الفرقان / ٣٩]، و(فريقاً هَدَى وفريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) [الأعراف / ٣٠]، نصبوا كُلَّ هذه الأسماء التي اشتغلَ عنها الفعلُ، ليكونَ القارئُ بنصبِها كالعاطفِ جملةً من فعلٍ

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة: ص ٢٦٣.

وفاعلٍ على جملةٍ مِنْ فَعْلٍ وفاعلٍ ، وكما أن الفِعْلَ بالفعلِ
أشبهُ من المبتدأ بالفعلِ ، كذلك الاسمُ بالاسمِ أشبه من الفعلِ
بالاسمِ ، وإذا كَانَ كذلك كان (جاعِلُ اللَّيْلِ) أولى من (جَعَلَ) ،
ويقوي ذلك قولُهُم^(١) :

لَلْبُسِّ عِباءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٢) . . .
وقولُهُ^(٣) :

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ
وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمَا

ومن قرأ: (وَجَعَلَ) فلأن اسمَ الفاعلِ الذي قبلَهُ بمعنى
المُضِيِّ ؛ فلما كان (فاعِل) بمنزلة (فَعْل) في المعنى عطف عليه
فَعَلَ لموافقته إياه^(٤) في المعنى ، ويدلُّكَ على أنه بمنزلة (فَعَلَ)

(١) صدر بيت منسوب لميسون بنت بحدل زوج معاوية عجزه:
أحبُّ إلي من لبس الشفوف

انظر سيويه ٤٢٦/١ - المقتضب ٢٧/٢ المحتسب ٣٢٦/١ أمالي ابن
الشجري ٢٨٠/١ - الخزانة ٥٦٢/٣ - ٦٢١ - وشرح أبيات المغني .
الشاهد رقم / ٤٢٢ .

(٢) «تقر عيني» سقطت من (م) .

(٣) البيت للحصين بن الحمام ، والشاهد فيه نصب أسوءك بإضمار أن
ليعطف اسم على اسم وهو رجال . وبعد البيت في المفضليات :
لأقسمت لا تنفك مني محارب
على آله حذاء حتى تَنَدَمَا

انظر سيويه ١٨١/٢ - المحتسب ٣٢٦/١ - المفضليات ٦٦ رقم
المفضلية ١٢ العيني ٤١١/٤ .

(٤) في (ط) : له .

أنه نزل منزله فيما عطفَ عليه، وهو قوله: (والشمس والقمر حُسباناً) [الأنعام/ ٩٦] ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَلَ، حَمَلَ المعطوف على ذلك، فنصب (الشمس والقمر) على فَعَلَ كما (١) كان فاعِلَ كَفَعَلَ. ويقوي ذلك قولُهُم: هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً أمس. فالدرهمُ محمولٌ على أعطى، لأن اسم الفاعل، إذا كان لما ماضٍ، لم يعمل عمل الفعل؛ فإنما جُعِلَ معطٍ بمنزلة أعطى فكذلك جُعِلَ: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) [الأنعام/ ٩٦] بمنزلة فَلَقَ، لأنَّ اسم الفاعل لما ماضٍ؛ فعطف عليه فَعَلَ، لما كان بمنزلة فأما (٢) قول الشاعر (٣):

قُعُوداً لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ
عَوَانٍ مِّنَ الْحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا

فليس يوافق (٤) الآية لأنَّ طلابَ جمعُ اسم فاعلٍ، الذي يُرادُ به الحال، وإنَّما حَذَفَ التَّنْوِينَ مُسْتَخْفَاً، وَحَمَلَ حَاجَةً عَلَى اسم الفاعل الذي للحال، واسم الفاعل في الآية لما ماضٍ.

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع في يده - انظر ديوانه ٢٢٧/١، والمقتضب ١٥٢/٤ وفيه قعودٌ، وطلاب بالرفع. والشاهد في البيت عطف «حاجة بكراً» على محل «حاجة عوانٍ». في الأضداد - لابن الأنباري ص ٣٣٠: حاجة عوان: طلبت مرة بعد مرة، وأنشد البيت.

(٤) في (ط): بوفق.

اختلفوا في كسر القافِ وفتحها من قوله تعالى^(١):
(فمستقرٌّ) [الأنعام/ ٩٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (فمستقرٌّ) بكسر القافِ.
وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائيُّ:
(فمُسْتَقَرٌّ) بفتح القاف^(٢).

قال سيبويه: قالوا: قرَّ في مكانه واستقرَّ، كما قالوا:
جَلَبَ الجُرْحُ وأجْلَبَ؛ يريد بهما^(٣) شيئاً واحداً. فكما بني هذا
على فَعَلْتُ، بُني هذا على اسْتَفْعَلْتُ^(٤)؛ فمن كسر القاف كان
المُسْتَقَرُّ بمعنى القارِّ.

وإذا كان كذلك وجب أن يكونَ خبرُهُ المضمَر منكم،
أي: منكم مستقرٌّ، كقولك: بَعْضُكُمْ مُسْتَقَرٌّ، أي: مُسْتَقَرٌّ في
الأرحامِ، وقال: (يَخْلُقُكُمْ في بطونِ أمهاتِكُمْ خلقاً من بعدِ
خَلْقِ) [الزمر/ ٦]، كما قال: (وقد خلقكم أطواراً)
[نوح/ ١٤].

ومن فتح (مستقرٌّ)^(٥) فليس^(٦) على أنه مفعول به. ألا
تري أنَّ استقرَّ لا يتعدى؟ وإذا لم يتعدَّ لم يكن^(٧) منه اسمٌ

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) السبعة ٢٦٣.

(٣) في (ط): بهما جميعاً شيئاً.

(٤) سيبويه ٢/ ٢٤٠ باب استفعلت.

(٥) سقطت من (ط) مستقر.

(٦) سقطت من (م) فليس.

(٧) في (ط): بين.

مفعول به، وإذا لم يكن مفعولاً به كان اسم مكان، فالمستقرُّ بمنزلة المقرِّ كما أن^(١) المستقرُّ بمنزلة القارُّ، وإذا كان كذلك لم يَجْزُ أن يكون خبره المضمَر منكم، كما جاز ذلك في قول من كَسَرَ القاف؛ فإذا لم يَجْزُ ذلك جَعَلْتَ الخبرَ المضمَر لكم، فيكون التقدير: لكم مقرٌّ.

وأما^(٢) المستودع فإن استودَعَ فعلٌ يتعدى إلى مفعولين؛ تقول: استودعتُ زيداً^(٣)، وأودعتُ زيداً ألفاً؛ فاستودَعَ مثل أودَعَ كما أن استجاب بمنزلة^(٤) أجاب والمستودع^(٥) يجوز أن يكون الإنسان الذي استودَعَ ذلك المكان ويجوز أن يكون المكان نفسه؛ فمن قرأ: (فمُستَقَرٌّ) بفتح القاف، جعل المستودَعَ مكاناً ليكون مثل المعطوف عليه، أي: فلكم مكان استقرارٍ ومكان استيداعٍ.

ومن قرأ: (فمُستَقَرٌّ) فالمعنى: منكم مستَقَرٌّ في الأرحام، ومنكم مستودِع في الأصلاب، فالمستودِع اسم المفعول به فيكون مثل^(٦) المستَقَرِّ في أنه اسمٌ لغير المكان فعلى هذا يُوجَّه.

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) في (ط): زيداً ألفاً.

(٤) في (ط): مثل.

(٥) في (ط): فالمستودع.

(٦) في (م): «ليكون مثل» بالوقع.

واختلفوا في الثاء، والميم من قوله^(١): (انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ) [الأنعام/٩٩]، و(من ثَمَرِهِ) [الأنعام/١٤١]، و^(٢) (ليأكلوا من ثَمَرِهِ) [يس/٣٥]، في الفتح فيها والضم.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح في ذلك^(٣) كله.

وقرأ حمزة والكسائي بالضم في ذلك^(٤).

وجه قول من فتح فقال: (من ثَمَرِهِ):

أن سيويه^(٥) يرى: أن الثمر جمع ثَمَرَةٍ، ونظيره^(٦) فيما قال: بَقَرَةٌ وَيَقَرُّ وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وَجَزَرَةٌ وَجَزَرٌ، ويدل على أن واحد الثمر ثَمَرَةٌ قوله: (ومن ثَمَرَاتِ النخيل والأعناب) [النحل/٦٧]، وقد كَسَرُوهُ عَلَى فِعَالٍ فقالوا ثِمَارًا، كما قالوا: أَكْمَةٌ وَإِكَامٌ، وَجَذْبَةٌ وَجِذَابٌ^(٧)، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ.

وأما قول حمزة والكسائي: (من ثَمَرِهِ)؛ فإنه يحتمل وجهين: الأول أن يكون جمع ثَمَرَةٍ على ثَمَرٍ، كما جمعوا^(٨)

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): كل القرآن. وانتهى نقله عن السبعة ص ٢٦٣ - ٢٦٤ باختصار

يسير.

(٥) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

(٦) في (ط): فنظيره.

(٧) الجذبة: جمارة النخل.

(٨) في (ط): جمع.

خَشَبَةً عَلَى خُشْبٍ فِي قَوْلِهِ^(١): (كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ)
[المنافقون/ ٤] وكذلك أكمه وأكم، في نحو قوله^(٢):

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ الْـ
مُغْشَوُ الْكِمَاةِ غَوَارِبَ الْأُكْمِ

ونظيره من المعتل: سَاحَةٌ وَسُوحٌ، وَقَارَةٌ وَقُورٌ، وَلَابَةٌ^(٣)
وَلُوبٌ، وَنَاقَةٌ وَنُوقٌ. قال أبو عمر^(٤): أنشدنا الأصمعيُّ لرجلٍ
من هُذَيْلٍ^(٥).

وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ
وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ (ثَمَارًا) عَلَى ثَمَرٍ فَيَكُونُ: ثَمَرُ
جَمَعَ الْجَمْعَ، وَجَمَعُوهُ عَلَى فُعْلٍ، كَمَا جَمَعُوهُ عَلَى فَعَائِلٍ فِي

(١) في (ط): قولهم.

(٢) وهو النابغة الجعدي. قوله: ديسقة: اسم موضع، وغارب كل شيء: أعلاه.

انظر اللسان (دسق) وشعره / ٢٣٥.

(٣) اللابة: الحرة أو الأرض التي كسيت بحجارة سود.

(٤) في (ط): أبو عمرو.

(٥) هذا بيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما:

وقال ماشيهم: سيان سيركم
أو أن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا نعمة
حيث استرادت مواشيهم وتسريح

انظر شرح السكري ١٢٢/١ - وقد سبق في ٢٦٦/١.

قولهم: جَمالٌ^(١) وجَمائلٌ قال^(٢):

وَقَرَّبَنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا
تَقَوَّبَ عَنْ غَرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ

ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على فُعْلٍ، وإن كان قد
حكى تكسيره على فعائلٍ، ولا يمتنع في القياس، ألا ترى أن
فُعلاً^(٣) جمعٌ للكثير كما أن فعائلٌ جمعٌ له، وجمعه بالألفِ
والتاء أيضاً في قول من قرأ: (كأنه جمالاتٌ صُفِرُ)
[المرسلات/ ٣٣].

وأنشد بعض البغداديين^(٤):

أَحَبُّ كُلِّ فِي كِلَابَاتِ النَّاسِ
إِلَيَّ نَبْحاً كُلُّ أُمِّ الْعَبَّاسِ
فأما قول الشاعر^(٥):

كُنَّا بِهَا إِذْ الْحَيَاةُ حَيٌّ

فليس حيٌّ بجمع حياةٍ: كَبَدَنَةٍ وَبُدْنٍ، وَقَارَةٍ وَقُورٍ، إنما
الحيُّ مصدرٌ كالعيِّ، ولو كان جمعاً على فُعْلٍ لجاز في فائه

(١) في (ط): تكررت كلمة جمال.

(٢) البيت لذي الرُّمّة - وقد سبق

(٣) في (م) فُعْلٍ.

(٤) ورد هذا البيت في اللسان في مادة (كلب) دون أن ينسبه.

(٥) شطر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٦/١ وروايته فيه:

وقد نرى إذ الحياة حيٌّ.

وبعده:

وإذ زمان الناس دَغَفَلِيَّ.

وانظر اللسان مادة/ حيا/.

الضَّمُّ والكسْرُ، كما قالوا: قرْنُ ألوى، وقرونٌ لِي وَلِيٍّ.

قال: اختلفوا في سورة الكهف؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، (وكان له ثَمَرٌ) [الكهف/ ٣٤]، (وأحيط بِثَمَرِهِ) [الكهف/ ٤٢] بضميتين.

وقرأ أبو عمرو: (بُثْمَرِهِ) بضمّة واحدة وأسكَن الميم.

وقرأ عاصمٌ: (وكان له ثَمَرٌ)، (وأحيط بِثَمَرِهِ)، بفتح الثاءِ والميمِ فيهما^(٢).

أما حمزة والكسائيُّ فقرأتهما في ذلك كقراءتهما فيما تقدّم، وابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ أخذوا بذلك في هذا الموضع لأن اللفظتين جميعاً للجمع، ألا ترى أن (الثمر) جمعٌ كما كان^(٣) (الثمر) كذلك.

ووافقه أبو عمرو في الأخذ بالجمع الذي هو: فَعُلٌ، إلّا أنه خَفَفَ العينَ، كما خَفَفَ في بَدَنِهِ وبُدْنٍ، قال: (والبُدْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ) [الحج/ ٣٦] وكما قالوا: الْأَكْمُ، في جمعِ أَكْمَةٍ في قوله^(٤):

ترى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجَّدًا لِلْحَوَافِرِ

وعلى هذا قالوا: أَسَدٌ وَأُسْدٌ. وقد فُسِّرَ الثمر في سورة الكهف أَنَّهُ من تسمير المالِ.

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) السبعة ٢٦٤.

(٣) في (ط): كما أن.

(٤) عجز بيت ورد في اللسان مادة (سجد) ولم ينسبه.

وروي عن مجاهد: (وكان له ثمر) قال: ذهب وورق.

قال أبو علي: وكان^(١) الذهب والورق، قيل له ثمر على التفاؤل، لأن الثمر نماء في ذي الثمر، ولا يمتنع أن يكون الثمر جمع ثمر، كما قدمنا، ويدل على ذلك أن عاصماً قرأ: (وكان له ثمر) في الموضعين في الكهف. وكان الثمر الذي هو الجنا أشبه في التفسير من الذهب والورق^(٢) لأنه أشدُّ مشاكلةً بالمذكور معه. ألا ترى أنه قال: (واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب، وحففناهما بنخل... وفجرنا خلألهما نهراً، وكان له ثمر؛ فقال لصاحبه) [الكهف/ ٣٢، ٣٤] فالثمر الذي^(٣) هو الجنا أشبه بالنخيل والأعناب، من الذهب والورق^(٤) منهما^(٤) وأشدُّ مشاكلةً، ويقوي ذلك قوله في الأخرى في وصف جنة: (أبود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب... له فيها من كل الثمرات) [البقرة/ ٢٦٦].

فكما أن الثمرات في هذه لا تكون إلا الجنا، كذلك في الأخرى يكون إياه. ويقوي أن الثمر ليس بالذهب والورق هنا قوله: (وأحيط بثمره)، والإحاطة به إهلاك له، واستئصال بالآفة التي حلت بها كما حلت بالأخرى في قوله: (فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت) [البقرة/ ٢٦٦]، وكما قال: (فأصبحت

(١) في (م): وكان.

(٢) في (ط): والفضة.

(٣) الذي سقطت من (م).

(٤) في (ط): بهما.

كَالصَّرِيم) [القلم/ ٢٠] أي: سوداء كسواد الليل بالاحتراق، ويقوي^(١) ذلك قوله (فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا) [الكهف/ ٤٢]، والإنفاقُ في الأمر العام إنما يكون من الورق لا من الشجر.

قال: وقرأ عاصم: (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ) (وأحيط بثمره) بفتح الثاء والميم فيهما لأن^(٢) (ثَمَرٌ)^(٣) جمع، كما أن ثَمَرٌ كذلك. ويدلُّك على أن الثَمَر ونحوه جمعُ قوله: (وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [الرعد/ ١٢]، وقوله: (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة/ ٧]. وإنما^(٤) جاء التانيثُ لمعنى الجمع، كما جاء التذكير في نحو^(٥): (مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ) [يس/ ٨٠]، و (أعجازُ نَخلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر/ ٢٠]، على تذكير اللفظ، وإن كان المعنى الجمع.

وقد يجوزُ أن يكونَ (ثَمَرٌ)^(٦) جمعُ ثَمَرٍ، لأن سيبويه قد حكى: ثَمَرٌ، وجاز أن يكونَ ثَمَرٌ جمعُ على ثَمَرٍ كما جُمِعَ فَعِلٌ على فُعُل وذلك قولهم: نَمِر ونُمِر قال^(٧):

(١) في (م): يقوي.

(٢) في (ط): فهذا لأن.

(٣) في (ط): ثمرأ.

(٤) في (ط): فإنما.

(٥) سقطت «نحو» من (م).

(٦) ضبطت في (ط) بفتحيتين.

(٧) هذا البيت لحكيم بن معية الربعي يصف قناة نبئت في موضع محفوف

بالجبال والشجر وقبله:

فيه ^(١) عَيَّيْلُ أُسُودٌ وَنُمْرٌ

والأول الوجهُ لأنه الأكثرُ كما رأيت.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها في ^(٢) قوله تعالى ^(٣):
(وخرقوا له) [الأنعام/ ١٠٠].

[فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة
والكسائي: (وخرقوا له بنين وبنات)، خفيفة] ^(٤).

وقرأ ^(٥) نافع وحده (وخرقوا له) مشددة الراء.

[قال أبو علي: قال ^(٦) أبو عبيدة: (وخرقوا له بنين
وبنات) أي: جعلوا له وأشركوه.

= حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ
فِي أَشْبِ الْغِيْطَانِ مَلْتَفَ الْخَطَرِ

وعيايل جمع عيل وهو الذي يلتمس الشيء.

انظر سيبويه ١٧٩/٢ والمقتضب ٢٠٣/٢، وشرح المفصل: ٩٢/١٠
وشرح شواهد الشافية ٣٧٦ والعيني ٥٨٦/٤. واللسان مادة (نمر)
و(عيل).

(١) في (ط): فيها.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) ما بين معقوفين لم يرد في (ط) بهذا التفصيل بل استبدله بقوله في آخر
الكلام عن الحرف: «وقرأ الباقر: (وخرقوا) خفيفة الراء». والمؤدّي
واحد، وهو الموافق لما في السبعة ٢٦٤.

(٥) في (ط): فقرأ.

(٦) سقطت العبارة من (ط).

اخْتَرَقَ وَاخْتَلَقَ، وَابْتَشَكَ سَوَاءٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى:
خَرَّقَ وَاخْتَرَقَ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْخَفِيفَةُ أَعْجَبُ إِلَيَّ، لِأَنَّهَا
أَكْثَرُ وَبِهَا أَقْرَأُ.

وقيل: إن المعنى أن المشركين ادَّعَوْا الملائكة: بناتِ
الله^(١)، والنصارى: المسيح، واليهود: عُزيراً.

ومن شَدَّدَ، فكأنه ذهب إلى التكثير.

اختلفوا في إدخالِ الألفِ وإخراجِها من قوله عَزَّ وَجَلَّ^(٢):
(دَارَسْتَ) [الأنعام/ ١٠٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (دَارَسْتَ) بِألفٍ.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ (دَرَسْتَ) سَاكِنَةً
السين بغيرِ أَلِفٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ (دَرَسْتَ) مفتوحة السين ساكنة التاء بغيرِ
ألف^(٣).

قال أبو زيد: دَرَسْتُ، أَدْرَسُ، دَرَسَةً، وهي القراءةُ قال:
وإنما يُقال ذلك إذا قرأتَ على غيرِكَ، قال^(٤) الأصمعي:
أنشدني ابنُ ميادة^(٥):

(١) سقطت من (م).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) السبعة ٢٦٤.

(٤) في (ط): وقال.

(٥) شطران من الرجز في شعره ص ١٧٩ ضمن أبيات وهما في السمط
ص ٦٥٦.

يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ اَزْدِيَارِ الْآفَاقِ
سَمَرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقٍ

قال: درسَ يدرُسُ، مثل داسَ يدوسُ، وقال بعضهم: سمراء: نَاقَتُهُ، وَدَرُسُهَا: رِياضَتُهَا^(١)، قال: وَدَرُسُ السُّورَةِ مِنْ هَذَا. أَيِ يَدْرُسُهَا لَتَخِفَّ عَلَى لِسَانِهِ.

وَجْهٌ مِنْ قَرَأَ: (دَارَسَتْ). أَيِ^(٢): دَارَسَتْ أَهْلَ الْكِتَابِ وَذَاكَرْتَهُمْ، وَيَقْوِي ذَلِكَ^(٣): (إِنْ هَذَا إِلَّا إِنْكَ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ) [الفرقان/ ٤].

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ فِي الْمُصْحَفِ أَلْفٌ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ قَدْ تُحَذَفُ فِي الْمَصْحَفِ فِي نَحْوِ هَذَا، وَيَقْوِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَقَالُوا أُسْطِيرُ^(٤)) الْأَوَّلِينَ اكِتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [الفرقان/ ٥].

وَوَجْهٌ (دَرَسَتْ) فِي^(٥) حُجَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: أَنْ أُبَيًّا، وَابْنَ مَسْعُودٍ فِيمَا زَعَمُوا قَرَأَ (دَرَسَ)^(٦) وَأَسْنَدَا^(٧) الْفِعْلَ فِيهِ إِلَى الْغَيْبَةِ، كَمَا أُسْنَدَا^(٨) إِلَى الْخُطَابِ وَهُوَ فَعَلٌ، مِنْ: دَرَسْتُ، كَمَا أَنَّ دَارَسْتَ فَاَعَلْتَ مِنْهُ.

(١) وقيل: السمراء: الحنطة، ودرس على هذا: داسَ - وازديار من الزيارة. انظر اللسان: مادة (سمر).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ذلك قولهم.

(٤) رسمها في الأصل: «أساطير» والاستشهاد فيها على ما أثبتناه من المصحف.

(٥) في (م): فمن.

(٦) في (ط): (وليقولوا درُس).

(٧) في (ط): فأسند.

(٨) في (ط): أسند.

وقراءة ابن عامر (دَرَسْتُ) مفتوحة السين ساكنة التاء فهو من الدُّروسِ الذي هو: تعفَى الأثر، وأمحاء الرُّسم^(١).

قال أبو عبيدة: دَرَسْتُ: اَمَحْتُ^(٢)، فأما اللام في قوله: (وليَقُولُوا درُسْتُ) فعلى ضربين: من قال: (دَرَسْتُ) فالمعنى في: (ليَقُولُوا) لكراهة أن يقولوا، ولأن لا يقولوا: دَرَسْتُ. أي: فَصَلْتُ الآياتِ وَأُحْكِمْتُ لئلا يقولوا إنها أخبار وقد^(٣) تقدمت وطال العهدُ بها، وبأد من كان يعرفها، كما قالوا: (أساطيرُ الأولين) [الفرقان/ ٥].

لأنَّ تِلْكَ الأخبارَ، لا تخلو من خللٍ؛ فإذا^(٤) سَلِمَ الكتابُ منه لم يكن لطاعينٍ مَوْضِعُ طَعْنٍ. وأما من قرأ: (دارُسْتُ، ودَرَسْتُ) فاللام على قولهم كالتي في قوله^(٥): (ليكونَ لَهُمْ عَذْوًا وَحَزْنًا) [القصص/ ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تُفَصَّلِ الآيات ليقولوا: (درُسْتُ، ودارُسْتُ) ولكن لما قالوا ذلك أُطْلِقَ هذا عليه^(٦) في الاتساع.

اختلفوا في فتح الألف وكسرهما من قوله [جَلَّ وعزَّ]^(٧): (وما يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا) [الأنعام/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثير: (وما يشْعِرُكُمْ إِنَّهَا) مكسورة الألف، قرأ

(١) في (ط): الرُّسم.

(٢) مجاز القرآن ٢٠٣/١ وفيه: امتحنت. وهو تحريف.

(٣) في (ط): أخبار قد تقدمت.

(٤) في (ط): وإذا.

(٥)

(٥) في (ط): قولهم.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت من (ط).

أبو عمرو بالكسر أيضاً، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة
الراء من (يُشْعِرُكُمْ).

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي
- وأحسب ابن عامر - (إنها) بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش: فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن
عاصم كيف قرأ: أفتحاً أم كسراً^(١)؟.

وقال حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم (إنها)
مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحق^(٢) عن هرون بن حاتم
عن حسين الجعفي بذلك. وحدثني موسى بن إسحق عن أبي
هشام^(٣) محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى: قرأها
على أبي بكر: (إنها) كسراً، [(لا يؤمنون) بالياء]^(٤). وكذلك
روى داود الأودي أنه سمع عاصماً يقرأها (إنها) كسراً^(٥).

قال سييويه: سألت: يعني الخليل^(٦) عن قوله عز
وجل^(٧): (وما يُشْعِرُكُمْ إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن
تكون كقولك: ما يُدْرِيكَ أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال: لا يحسن ذلك

(١) في (ط): فتحاً أو كسراً.

(٢) في (ط): أيضاً عن هارون.

(٣) في (م) هاشم والصواب ما في (ط) وقد سبقت ترجمته في أول هذا
الجزء ص ٥.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ط) ومن السبعة.

(٥) السبعة ٢٦٥.

(٦) في (ط): سألت الخليل.

(٧) زيادة من (ط).

في هذا الموضع، إنما قال: (وما يشعركُمْ)؟ ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إنَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ). ولو قال: (وما يشعركُمْ أَنَّها) كان ذلك عنه^(١) عُدْراً لهم، وأهل المدينة يقولون: (أَنَّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائْتِ السوقَ أنك تشتري لنا شيئاً. أي: لعلَّكَ؛ فكأنه قال: لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون^(٢).

قوله^(٣): (وما يشعركُمْ) (ما) فيه استفهام، وفاعل (يشعركُمْ) ضميرُ (ما)، ولا يجوز أن يكون نفيّاً، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل.

فإن قلت: يكون نفيّاً ويكون فاعلُ (يشعركُمْ) ضميرُ اسم الله تعالى^(٤): قيل: ذلك لا يصحُّ، لأن التقدير يصير: وما يشعركُمْ الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

ألا ترى أن الله تعالى^(٥) قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: (ولو أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ما كانوا ليؤمنوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) [الأنعام/ ١١١]؛ فالمعنى: ما^(٦) يدريكُمْ إيمانَهُمْ إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير والتقدير: ما^(٧) يدريكُمْ إيمانَهُمْ إذا

(١) سقطت من (ط). ومن سيبويه.

(٢) انظر سيبويه ٤٦٢/١، ٤٦٣.

(٣) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): عز وجل.

(٥) في (ط): سبحانه.

(٦) في (ط): وما.

(٧) في (ط): وما.

جاءت: أي: هُم لا يؤمنون، مع مجيء الآية إياهم.

فأما (يُشْعِرُكُمْ)؛ فإنك تقول: شعرتُ بالشيءِ كما تقول: دَرَيْتُ به، وقال: دَرَيْتُهُ؛ فيجوز أن يكون شعرتُ مثله في أنه يتعدى مرةً بحرف، ومرةً بلا حَرْفٍ كدَرَيْتُ؛ فمن عدَّاه بالحرف جاز أن يكون أنَّ في قول من لم يَجْعَلْهُ بمعنى: لعل، في موضع جر، لأن الكلام لما طال صار كالبدل منه^(١) وجاز أن يكون في موضع نصب.

فأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: فالتقدير فيها: وما يشْعِرُكُمْ إيمانهم. فحذف المفعول، أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: (إنَّها إذا جَاءَتْ لا يؤمنون) [الأنعام/١٠٩]، كما قال: (ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله) [الأنعام/١١١] [أي: إلا أن يشاء إيجابهم على الإيمان]^(٢).

ولو فَتَحَ أَنْ، وجعلها التي في نحو: بلغني أن زيداً منطلقاً، لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: إنَّ زيداً لا يؤمن؛ فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؛ فالمعنى أنه: يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لمن نفى الإيمان عنه.

فأما وجهُ قراءة من فتح أَنْ؛ فإن في فتحها تأويلين: أحدهما: أن يكون بمعنى لعل كقوله^(٣):
(١) في (ط): منها.

(٢) سقط ما بين معقوفين من (ط).

(٣) البيت لأبي النجم وقد ورد شرطه الثاني عند سيويه ٦٠/١ وفي =

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ
أَنَا نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

أي: لعلنا. وقال آخر^(١):

أريني جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَأُنْصِي
أَرَى مَا تَرِينَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلِّداً

وقال الفرزدق^(٢):

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَأَنَا
نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ^(٣)

= الإنصاف ٥٩١/٢ برواية: كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ.

على أن كما هنا معناها لعل.

(١) البيت سبق في ٢٢٥/٢ وانظر اللسان (أنف).

(٢) في (م): وقال آخر.

(٣) ديوان الفرزدق ٨٣٥ مطلع قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا

جرباً، وروايته فيه «لعلنا» بدل «لأنا».

وفي الإنصاف ٢٢٤ ورواية صدره فيه: «ألا يا صاحبي قفا لَعْنَا» قال ابن الأنباري: تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: لعل، وَلَعَلَّنْ، وَلَعْنٌ - بالعين غير المعجمة - ولغن - بالغين معجمة - ورعْنٌ، وعن، وغن، وَلَغَلٌ، وغل. أ هـ منه. ولم يورد فيها اللغة التي أوردها الفارسي، والتي هي من إبدال العين همزة.

وانظر التصريح على التوضيح ١٩٢/١ وشرح شواهد الشافية ٤٦٦،

واللسان (لغن).

وقد ورد البيت مفرداً. برواية المصنف في ديوان جرير (ط الصاوي) ص

٥٦٥ وفي اللسان (أنن) كذلك.

فالمعنى: وما يشعرُكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا ما^(١) فَسَّرَهُ الخليلُ في قوله: ائت السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئاً، أي: لَعَلَّكَ، وقال عديُّ بنُ زيدٍ^(٢):

أَعَاذَلْ مَا يُدْرِيكَ أَنْ مَنِيتِي
إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضَحَى الْغَدِ

وُفِّسَ عَلَى^(٣): لعل مَنِيتِي. ويدل على صحة ذلك وَجُودَتِهِ في المعنى: أنه قد جاء في التنزيل لعل بعدَ العِلْمِ، وذلك قوله: (وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي) [عبس / ٣]، (وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [الشورى / ١٧]، فكما جاءَ لعلٌ بعد العلم، كذلك يكون^(٤) (أنها إذا جاءت) بمنزلة: لعلها إذا جاءت.

والتأويلُ الآخرُ لم يذهبْ إليه الخليلُ وسيبويه، وهو أن يكون أنها في قوله: (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) أنَّ الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عباراتٌ عن ثبات الشيء وتقرُّره نحو: علمتُ، وتبينتُ، وتيقنتُ، على أن تكون لا زائدة فيكون التقدير: وما يشعرُكم أنها إذا جاءت يؤمنون^(٥).

والمعنى على هذا^(٦) أنها: لو^(٧) جاءت لم يؤمنوا. ومثُلُ

(١) سقطت ما من ط.

(٢) انظر اللسان مادة / أنن /.

(٣) سقطت «على من (ط)».

(٤) في (ط): تكون.

(٥) في (م): لا يؤمنون، والوجه ما في (ط).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (م): «إذ» بدل: «لو».

لا هذه في أنها تكون في تأويلٍ: زائدة، وفي أخرى: غير زائدة. قول الشاعر^(١):

أبا جودَهُ لا البُخلَ واستعَجَلْتُ به
نَعَمْ مِنْ فَتَى لا يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَه

يُنْشَدُ: أبا جودَهُ لا البُخلَ، ولا البُخلُ؛ فمن نصب البُخلَ جعلها زائدة، كأنه قال: أبا جودَهُ البُخلَ، ومن قال: لا البُخلَ، أضاف «لا» إلى البُخلِ^(٢).

ومثل هذه الآية في أنَّ لا فيها زائدة قوله: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء/ ٩٥] فهذه تحتمل تأويلين: تكون لا في أحدهما زيادة^(٣)، وأنَّ في موضع رفعٍ بأنَّه خبرُ المبتدأ الذي هو: (حرامٌ) والمعنى: وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ، أي: أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ، والتقدير: وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ مُهْلَكَةٍ رَجَوْعُهُمْ إِلَى أَهْلِهِمْ كما قال:

(فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً، وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ) [يس / ٥٠]؛ ف (لا) على هذا التأويل زيادتها كزيادتها في قوله: (لَثَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد/ ٢٩]، وكزيادتها في قول الشاعر^(٤):

(١) سبق في ٦٩/١ وانظر معاني القرآن للأخفش، ص ٢٩٤.
(٢) قال الأخفش: أراد أبي جوده «لا» التي هي للبخل، لأن «لا» قد تكون للوجود والبخل، لأنه لو قال: امنع الحق، أو: لا تعط المساكين، فقال: لا، كان هذا جوداً منه.

(٣) في (ط): زائدة.

(٤) سبق في ١٦٤/١.

أَفَعَنكَ لَا بَرَقُ كَأَنَّ وَمِيضَهُ
غَابَ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مَثْقُبُ

والوجه الآخر: أن تكون لا غير زائدة، ولكنها متصلة بأهلكنا، كأنه قال^(١): وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون، أي: أهلكناهم بالاصطلام والاستئصال بأنهم^(٢) إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم. وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم، ونحو ذلك، مما يكون في الكلام دلالة عليه؛ فهذه في أحد التأويلين مثل قوله: (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) وأنت تريد به يؤمنون.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله تعالى^(٣): (لا يؤمنون).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لا يؤمنون) بالياء. وروى حفص عن عاصم، وحسين الجعفي^(٤) عن أبي بكر عن عاصم بالياء أيضاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (لا تؤمنون) بالتاء^(٥).

وجه القراءة بالياء: أن قوله: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها) [الأنعام/١٠٩] إنما يراد به قوم

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لأنهم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٥.

مخصوصون. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى) [الأنعام/ ١١١]، وليس كل الناس بهذا الوصف فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون، لعلهم^(١) إذا جاءت^(٢) الآية التي اقترحوها^(٣) لم يؤمنوا، قال: وجه^(٤) الياء في قوله: (لا يؤمنون) أن^(٥) المراد بمن نفى عنه الإيمان، هم الغيبُ المقسمون، والوجهُ على هذا: لا يؤمنون، أي: لا يؤمن هؤلاء الغيبُ المُقسِمون، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون قوله: (لا تؤمنون) بالتاء.

ووجه القراءة بالتاء: أنه انصرافٌ من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في يؤمنون هم الغيبُ المقسمون الذي أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون مثل قوله (الحمد لله) [الفاتحة ١]، ثم قال: (إياك نعبد) ونحو ذلك مما يُصرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا في ضمِّ القاف وكسرها من قوله تعالى^(٦): (كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا) [الأنعام / ١١١].

فقرأ نافع وابن عامر: (كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا)، و (العذاب قَبْلًا) [الكهف/ ٥٥] بكسر القاف فيهما^(٧)، وفتح الباء.

(١) في (ط): لعله.

(٢) في (ط): جاءتهم.

(٣) في (ط): اقترحوا.

(٤) في (م): فالوجه.

(٥) في (م): يؤمنون لأن.

(٦) في (ط): عز وجل.

(٧) في (ط): منهما.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا)^(١) و (العذابُ قُبْلًا).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا) مضمومةً القاف، و (العذابُ قِبْلًا) مكسورة القاف^(٢).

قال أبو زيد: يقال: لَقِيتُ فلاناً قِبْلًا، ومُقَابَلَةً، وقِبْلًا، وقُبْلًا، وقَبْلِيًّا، وقَبِيلًا، وكُلُّهُ واحدٌ وهو المواجهة^(٣)؛ فالمعنى في القراءتين على ما قاله أبو زيد واحدٌ وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: (وحشَرْنَا عليهم كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا) جماعة قبيل أي: أصناف، أو (يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قِبْلًا) [الكهف/ ٥٥] أي معاناة^(٤).

فوجه قراءة نافع وابن عامر (كُلُّ شَيْءٍ قِبْلًا) و (العذابُ قِبْلًا): أن المعنى: لو حشَرْنَا عليهم كُلَّ شَيْءٍ معاناةً، أو أتاَهُمُ العذابُ معاناةً؛ لم يؤمنوا. كأنَّهُم من شِدَّةِ عنادِهِم وتركِهِم الإذعان، والانقيادَ للحق يشكُّونَ في المشاهداتِ التي لا شكَّ فيها.

ومثلُ قولِهِ: (أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قِبْلًا) أي: معاناةً، قوله: (فلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِم، قالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمِطِرُنَا بَلْ هُوَ ما اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) [الأحقاف/ ٢٤]،

(١) في (ط): مضمومة القاف.

(٢) السبعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) النوادر ص ٥٦٩ - ٥٧٠ (ط. الفاتح).

(٤) مجاز القرآن ٢٠٤/١ والنقل عنه بتصرف.

وقوله: (وإن يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ) [الطور/ ٤٤].

وقراءة عاصم. وحمزة، والكسائي: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا)،
يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَضْرَبَ:

يجوز أن يكون قُبْلًا جمعَ قَبِيلٍ، الذي يُعْنَى به الكفيلُ،
ويجوز أن يكونَ جمعَ قَبِيلٍ الذي يُعْنَى به الصنفُ، كما فسَّره
أبو عبيدة، ويجوز أن يكونَ قُبْلًا بمعنى قَبْلَ، كما فسَّره أبو
زيد. فليس بالسَّهْلِ أن يَحْمَلَ على القبيل الذي هو الكفيلُ
لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزالِ الملائكة إليهم، وأن يكَلِّمَهُمُ
الموتى، مع أن ذلك^(١) مما يُبْهَرُ ظُهُورُهُ، وَيَضْطَرُّ مَشَاهِدَتُهُ؛
فأن لا يؤمنوا بالكفالة التي هي قولٌ لا يَبْهَرُ ولا يَضْطَرُّ، ويجوز
أن لا يُصَدِّقَ؛ أجدِر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حمل
(قُبْلًا) على أنه جمع قبيل الذي هو الكفيل، هو حَشَرُ كُلِّ
شَيْءٍ. وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا نطق
بالكفالة من لا^(٢) ينطق، كان ذلك موضع بهر الآية، فهو قول.
وأما إذا حملت قوله: (قُبْلًا) على أنه جمعُ القبيل الذي هو
الصنف، كما قال أبو عبيدة، فإنَّ موضع إبانة الآية حَشَرُ جَمِيعِ
الأشياء جنسًا جنسًا، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع

(١) في (ط): ذاك.

(٢) في (ط): ما لا ينطق.

وتنحشر إلى موضع، فموضع ما يَبْهَر هو اجتماعها، مع أن ذلك ليس في العرف.

وإن حملت قوله: (قُبْلًا) على أنه بمعنى، قَبْل، أي: مواجهة، كما فسرهُ أبو زيد، فإن قُبْلًا حال من المفعول به، والمعنى: حشرناه مواجهةً ومُعَاينةً، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر (قَبْلًا): معاينة.

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي (أو يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبْلًا) [الكهف/٥٥] فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون القبيل الذي يراد به الكفيل، ولا يمتنع أن يكون جمع قبيل الذي هو الصنف، فيكون المعنى: أو يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ صِنْفًا صِنْفًا، فمما^(١) جاء القُبْلُ فيه بمعنى المقابلة قوله: (إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ) [يوسف/٢٦] ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: (قُدَّ مِنْ دُبُرٍ) [يوسف/٢٧].

فأما قوله: (أو تَأْتِيَ بِاللَّهِ الْمَلَائِكَةُ قَبِيلًا) [الإسراء/٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان القبيل مصدرًا كالنذير والنكير، وهو في موضع حال من المفعول به، ولو أراد به الكفيل لكان خليقًا أن يجمع على: فُعْلَاء كما قالوا: كُفْلَاء، لأنه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء. ويدلُّ على أن المراد بالقبيل: المعاينة لا الكفيل قوله: (وقال الذين لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا)

(١) في (ط): ومما.

[الفرقان/ ٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله: (أرنا الله جهرةً) [البقرة/ ٥٥].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (وحشرنا عليهم كلَّ شيء قبلًا ما كانوا ليؤمنوا)^(١) [الأنعام/ ١١١]. فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها.

وقراءتهما: (العذاب قبلًا) [الكهف/ ٥٥]، فعلى المعايينة كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابنُ عامر وحفصُ عن عاصم: (إنه مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ) [الأنعام/ ١١٤] مشددة الزاي، وخَفَّفَهَا الْباقون، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ أيضًا^(٢).

حجَّةُ التشديد: (تنزيلُ الكتابِ مِنْ الله) [الجاثية/ ٢]، وحجة التخفيف: (وما أنزلنا عليك الكتابَ إلا لتبينَ لهم) [النحل/ ٦٤] و: (لكن الله يشهدُ بما أنزلَ إليك أنزلَهُ بِعِلْمِهِ) [النساء/ ١٦٦].

اختلفوا في التوحيدِ والجَمْعِ في قوله^(٣): (وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ) [الأنعام/ ١١٥]، في أربعة مواضع: فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ) جَمَاعاً، وفي يونس (حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ) في الموضعين [٣٣ - ٩٦]، وفي (حَم) المؤمن [٦] (كَلِمَةُ رَبِّكَ). على واحدة.

(١) قوله: «ما كانوا ليؤمنوا» سقط من (م).

(٢) السبعة ٢٦٦.

(٣) في (ط) من قوله عز وجل.

وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع الأربعة كلها (كلمات) جماعة.

وقرأه من عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد (كلمة)، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة^(١).

الكلمة والكلمات - والله أعلم - ما جاء من^(٢) وعُد، ووعيد، وثواب، وعقاب، فلا تبدل فيه ولا تغيير له، كما قال: (ما يُبدل القول لدي) [ق/٢٩]، وقال: (لا مُبدل لكلماته) [الكهف/٢٧]. فكان^(٣) التقدير؛ وتمت ذوات الكلمات، ولا يجوز أن يُعنى بالكلمات الشرائع هنا، كما عُني بقوله: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) [البقرة/١٢٤]، وقوله: (وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا) [التحریم/١٢]، لأنه قد قال: (لا مُبدل لكلماته)، والشرائع يجوز فيها النسخ والتبدل.

و(صدقاً، وعدلاً) مصدران ينتصبان على الحال من الكلمة، تقدير ذلك: صادقة وعادلة؛ وقد قدمنا شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب.

ووجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (وتمت كلمات ربك) جماعاً، وفي سورة يونس (حقت عليهم كلمة ربك) في الموضعين، وفي (حم)^(٤) المؤمن: (حقت كلمة ربك) على

(١) السبعة ٢٦٦.

(٢) في ط: في.

(٣) في (م): وكان.

(٤) سقطت من (م).

واحدٍ. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ هذه المواضع كلها: (كلماتٌ) جماعة. وجهُ جميع^(١) ذلك: أنه لما كان جمعاً كان في المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: الكلمة، يعنون^(٢) الكثرة كقولهم: قال زهيرٌ في كلمته؛ يعني: قصيدته، وقال قسٌ في كلمته، يعني: خطبته؛ فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمع، ومما جاء على ذلك قوله: (وتمت كلمة ربك الحسنی على بني إسرائيل بما صبروا) [الأعراف/ ١٣٧]؛ فإنما هو، والله أعلم، قوله: (ونريد أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض... إلى آخر الآية) [القصص/ ٥]. فسُمِّيَ هذا القصصُ كله كلمةً.

وقال مجاهد [في قوله]^(٣): (وألزمهم كلمة التقوى) وكانوا أحقَّ بها) [الفتح/ ٢٦]، قال: لا إله إلا الله. فإذا وقعت الكلمة على الكثرة، جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجميع^(٤)، وجاز أن يُجمعَ على المعنى من حيث كان في المعنى جمعاً.

وأما قراءةُ عاصمٍ وحمزة والكسائي بالتوحيد^(٥)، فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يُراد بها الكثرة والجمع،

(١) في (ط): جمع.

(٢) في (م) يعني.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): بالتوحيد كله فهو...

ويؤكد ذلك أمرٌ آخر وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم/ ٣٤].

اختلفوا في ضَمِّ الفاء والحاء من قوله عز وجل^(١): (وقد فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) [الأنعام/ ١١٩] ونصبهما.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (وقد فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ). مرفوعتان جميعاً.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: (وقد فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) بنصبهما جميعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي: (وقد فَصَّلَ بفتح الفاء، (ما حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) بضم الحاء^(٢)).

حجة من ضَمِّ الحاء من (حُرِّمَ) و[الفاء من] ^(٣) (فُصِّلَ) قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ) [المائدة/ ٣]: فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: (حُرِّمَ) فكما أن الاتفاق هاهنا على (حُرِّمَتْ.. الميته) كذلك يكون الذي أُجْمِلَ فيه في قوله: (وقد حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) على ما فُصِّلَ^(٤)، وكما وجب (حُرِّمَ) بضم الحاء لقوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)، كذلك ضَمَّ (فُصِّلَ) لَأَنَّ هذا الْمُفْصَّل هو ذلك الْمُحَرَّم الذي قد أُجْمِلَ في هذه الآية ذكره. وقال: (وهو الذي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٧.

(٣) سقط ما بين معقوفين من (ط) وفيها حُرِّمَ وَفُصِّلَ.

(٤) عبارة (ط): (في قوله: وقد فصل لكم ما حرم عليكم).

مُفَصَّلًا) [الأنعام/ ١١٤]؛ فمفصلاً يدل على فُصِّلَ:

وحجة نافع وعاصم في إحدى الروايتين عنه في: (فُصِّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) قوله: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ) [الأنعام/ ٩٧] وَحُجِّتُهُمَا فِي (حَرَّمَ) قوله: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ) [الأنعام/ ١٥١]، (وَالَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا) [الأنعام/ ١٥٠].

وَيَدُلُّ عَلَى الْفَتْحِ قَوْلُهُ: (وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) [الأنعام/ ١١٩] ينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى^(١).
 ووجه قراءة عاصم في إحدى الروايتين وحمزة والكسائي (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ) بضم الحاء وفتح الفاء قوله: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ).

ووجه (حُرِّمَ) قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ) [المائدة/ ٣]، وهو تفصيل المحرَّم في قوله^(٢): (مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) ومعنى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) هو ما فَصَّلَهُ فِي قَوْلِهِ: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ) الآية... [المائدة/ ٣] ومعنى (إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ) [الأنعام/ ١١٩]. إِلَّا^(٣) ما أباحه عند الضرورة من الميتة وغيرها من المُحَرَّمَات بقوله: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) [البقرة/ ١٧٣]، وقوله: (فَمَنْ اضْطُرَّ

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): بقوله.

(٣) سقطت من (م).

في مَخْمَصَةٍ غير متجانِفٍ لِإِثْمٍ، فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
[المائدة/٣].

اختلفوا في ضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا^(١) في قوله [جَلَّ
وَعَزَّ]^(٢): (وَأَنَّ كَثِيرًا لَيَضِلُّونَ) [الأنعام/١١٩] في ستة مواضع.

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (لَيَضِلُّونَ)، ها هنا. وفي يونس
[٨٨]: (ربنا ليضلُّوا عن سبيلك) وفي سورة إبراهيم [٣٠]:
(أَنذَادًا لَيَضِلُّوا) وفي سورة الحج [٩]: (ثَانِي عَطْفِهِ لَيَضِلَّ
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)، وفي لقمان [٦]: (لَيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ)،
وفي الزُّمَرِ [٨] (أَنذَادًا لَيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) بفتح الياء في هذه
المواضع الستة.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (لَيَضِلُّونَ بأهوائِهِمْ بغير علمٍ) وفي
يونس (ربنا ليضلُّوا) بفتح الياء فيهما، وفي الأربعة التي بعد
هذين الموضعين يضمن الياء.

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في الستة المواضع بضم
الياء^(٣).

قال أبو زيد: أَبْرَمْتُ الرَّجُلَ إِبرامًا، وَأَضَلَّتُهُ إِضْلَالًا حَتَّى
بَرِمَ بَرَمًا وَضَلَّ ضَلَالَةً. قال: وتقول: ضَلَلْتُ الطَّرِيقَ، وَالذَّارَ
أَضَلُّهَا ضَلَالًا، وَأَضَلَّتُ الْفَرَسَ وَالنَّاقَةَ وَالصَّبِيَّ إِضْلَالًا،
وكذلك كُلُّ مَا ضَلَّ عَنْكَ فَذَهَبَ.

(١) في (ط): «من» بدل «في».

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٦٧.

وإذا كان الحيوان مقيماً فأخطأت مكانه، فهو بمنزلة ما لا يبرح. مثل الدار والطريق؛ فهو كقولك: ضَلَلْتُ ضلالةً.
وقال أبو عبيدة^(١) في قوله: (فإنما يضلُّ عليها) [يونس/ ١٠٨]؛ فإنما ضلاله لنفسه وهداه لنفسه^(٢).

وقال^(٣) أبو عبيدة^(٤) في قوله: (أن تضلَّ إحداهما) [البقرة/ ٢٨٢] أي: تنسى^(٥)، يقال: ضَلَلْتُ أي: نسيتُ قال: (فَعَلْتُهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) [الشعراء/ ٢٠] أي: نسيتُ، وَضَلَلْتُ وجهَ الأمرِ.

وقال أبو الحسن^(٦) في قوله: (في كتابٍ لا يضلُّ ربي ولا ينسى) [طه/ ٥٢] تقديره: ولا يضلُّ عن ربي، ففاعل (يضلُّ) على تقدير أبي الحسن (كتاب)^(٧) المتقدم ذكره، وكان الأصل: لا يضلُّ عن ربي، لأن الضلال يتعدى^(٨) بعن، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) [المائدة/ ٧٧]. فلما حذف عن، وصل الفعل إلى المفعول به.

(١) مجاز القرآن ٢٨٤/١.

(٢) في (ط): لها.

(٣) في (ط): قال.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) مجاز القرآن ٨٣/١.

(٦) هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. ولم يرد النقل في معاني القرآن المطبوع.

(٧) في (ط): الكتاب.

(٨) عبارة (ط): لأن الضلالة تتعدى.

قال أبو علي: يقال^(١): ضَلَّ زيدٌ عن قَصْدِ الطريق، وأَضَلَّهُ غيره عنه، وقال^(٢): (ولا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) [المائدة/٧٧]، وقال: (أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ) [محمد/١]، فهذا كقوله: (فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ) [الأحزاب/١٩] وكقوله: (والَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ...) إلى قوله (لم يجدْهُ شيئاً) [النور/٣٩]، وكقوله: (لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة/٢٦٤] أي: على جزاءِ شيءٍ مما كَسَبُوا من الخير لِبُطُولِهِ بِالْإِحْبَاطِ.

وقال: (أين ما كنتم تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنْنا) [غافر/٧٤]، فهذا في الآلهة التي كانوا يعبدونها كقوله: (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ) [يونس/٢٨]، فزَيَّلْنَا^(٣): إنما هو فَعَّلْنَا من زال يَزِيلُ.

وقولُهُمْ: زَلَّتهُ فَلَمْ يَنْزَلْ، وفي غير الآلهة قوله: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [المتحنة/٣]. وقوله: (يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ) [الروم/١٤].

وأما^(٤) قراءة ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ (وإنَّ كثيراً لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ) [الأنعام/١١٩] أي: يَضِلُّونَ بِاتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ، كما قال: (وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) [الأعراف/١٧٦]. أي: يَضِلُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): قال.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): فأما.

من غير أن يُضِلُّوا غيرهم من أتباعِهِم بامتناعِهِم من أكلِ ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه، وغير ذلك مما^(١) يتبعونه، ويأخذون به مما لا شيء يوجبُهُ من شرع ولا عقل؛ نحو السائبة والبحيرة، وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتُهُمَا في سورة^(٢) يونس [٨٨]: (رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عن سبيلِكَ)، فالذي قاله^(٣) أبو الحسن أن اللام في (لِيُضِلُّوا) إنما هو لما يُؤوَلُ إليه الأمر؛ فالمعنى إنك آتيت فرعونَ وملائه زينةً لِيُضِلُّوا عن سبيلِكَ، فلا يؤمنوا، فقولُهُ: (فَلَا يُؤْمِنُوا) [يونس/٨٨] عطفٌ على النصب الحادثِ مع اللام في (لِيُضِلُّوا) وما بين ذلك من قوله: (رَبَّنَا اطْمِسْ على أموالِهِم واشدِّدْ على قلوبِهِم) [يونس/٨٨]، اعتراضٌ بين (آتَيْتَ) وما يتَّصلُ به، كما كان قولُهُ: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) [آل عمران/٧٣] كذلك. وهذا الضربُ من الاعتراضِ كثير، وقد جاء بين الصلَّة والموصولِ في قوله: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) [يونس/٢٧].

فالمعنى: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً فَضَلُّوا، كما أن معنى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) [القصص/٨]. أي: فكان كذلك، فالفتحُ في قوله: (لِيُضِلُّوا) أحسنُ لهذا المعنى، لأنهم هم ضلُّوا وَطَعُوا لما أوتوه من الزينة والأموال.

(١) في (م): ما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): يراه.

وقراءتهما في إبراهيم [١٠]: (وَجَعَلُوا اللَّهَ أُنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ) أي لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد، إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذي نُصِبَت الأدلة عليه، فقولُه: (لِيُضِلُّوا) فتحُ الياء فيه حسنٌ^(١) لذلك.

وقولُه في الحج [٩]: (ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)، أي: يجادل في الله بغير علم مستكبراً ثانياً عِطْفِهِ، ولا وياً عُنْقَهُ، لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان^(٢). ومثُل ذلك في هذا المعنى (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ، لِيَكْفُرُوا) [الروم/٣٣] فيمن جعل اللام الجارة، أي: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة ولا بياناً.

وفي لقمان [٦]: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ)، أي: يذهب عنه، وقيل في (لهو الحديث): أنه سماعُ الغناء، رويناه ذلك عن الكِندي عن المؤمل عن ابن عُليّة عن ليث عن مجاهد.

وفي الزمر [٨]: (وَجَعَلَ اللَّهُ أُنْدَادًا، لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) وقد^(٣) تقدم القول فيه.

قال: وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في المواضع الستة بضم الياء. ومن حجة من ضمَّ الياء في هذه المواضع أنه يدلُّ

(١) في (ط): أحسن.

(٢) في (ط): بياناً.

(٣) في (م): قد بإسقاط الواو.

على أن الموصوفَ بذلك يكون في الضلال أذهب، ومن الهدى أبعد، ألا ترى أن كلَّ مُضِلٍّ ضالٌّ، وليس كلُّ ضالٍّ مُضِلًّا، لأن الضالَّ قد يكون ضلَّاه مقصوداً عليه^(١) نفسه لا يتعداه إلى سواه، والمضلُّ^(٢) أكثر استحقاقاً للذم، وأغلظ حالاً من الضال، لِتَحْمِلِهِ إِثْمَ مَنْ أَضَلَّهُ، كما قال: (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ) [النحل/ ٢٥]. وقوله: وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ [العنكبوت/ ١٣]. والمواضع التي فتح فيها الياء من فتح، يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم. فقوله: (وإن كثيراً لِيُضِلُّونَ) [الأنعام/ ١١٩]. على تقدير: لِيُضِلُّوا أشياعهم؛ فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير. ويقوي ذلك قوله: (وما أضلنا إلا المجرمون) [الشعراء/ ٩٩] وقال: (ربنا هؤلاء أضلونا) [الأعراف/ ٣٨]، وكذلك في يونس [٨٨] (ربنا ليضلوا عن سبيلك) أي: ليضلوا أشياعهم، ألا ترى أن^(٣) في قِصَّتِهِمْ (وأضلَّهُمُ السامريُّ) [طه/ ٨٥]، وكذلك (أنداداً ليضلوا) [إبراهيم/ ٣٠] أي ليضلوا أشياعهم، وكذلك في المواضع الأخر، هذا التقدير سائغ^(٤) فيها، وغير ممتنع من هذا التقدير.

فأما قراءة نافع وابن عامر (لِيُضِلُّونَ بأهوائهم)

(١) في (ط): على.

(٢) في (ط): فالمضل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) عبارة (م): وكذلك هذا التقدير في الموضع الآخر، هذا التقدير سائغ.

[الأنعام/١١٩]، وفي يُونس: (رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) فحجبتُهُمَا في فتح الياء حجةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وقد تقدم القول فيه. وحجبتُهُمَا في الأربعة المواضع: حجةُ عاصمٍ وحمزة والكسائي.

قرأ نافعٌ وَحْدَهُ (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا) مُشَدَّدةً. [الأنعام/١٢٢].

وقرأ الباقون: (مَيِّتًا) بالتخفيف^(١).

أبو عبيدة (المَيِّتَةُ) مخففة، وهو تخفيف: مَيِّتَةٍ، بالتشديد^(٢) ومعناها واحدٌ ثَقُلَ أو خَفَّفَ^(٣) قال ابنُ الرُّعْلَاءِ الغساني:

ليسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا المَيِّتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ، قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(٤)

وقد وَصَفَ الكُفَّارَ بأنهم أموات في قوله: (أمواتٌ غيرُ أحياءٍ وما يَشْعُرُونَ آيَانُ يُبْعَثُونَ) [النحل/٢١]، وكذلك قوله: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ) أي: صادفناه حيًّا بالإسلام من بعد الكفر، كالكافرِ المصِّرِّ على كفره!؟.

(١) السبعة ٢٦٩.

(٢) بالتشديد زيادة من (ط).

(٣) في (ط): ثَقُلَ أو خَفَّفَ، وفي مجاز القرآن: ثقلت أو خففت.

(٤) سبق الأول في ص ٢٧ من هذا الجزء. قال أبو عبيدة: واسم ابن الرُعْلَاءِ: كوتي. والكوتي والكوتي يهمز ولا يهمز، والكوتي من الخيل =

فأما^(١) قوله: (وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس) [الأنعام/ ١٢٢]؛ فيحتمل أمرين: أحدهما أن يراد به النور المذكور في قوله: (يومَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) [الحديد/ ١٢]، وقوله (يومَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ) [الحديد/ ١٣]، ويجوز أن يراد بالنور: الحكمة التي يؤتاها المسلم بإسلامه، لأنه إذا جَعَلَ الكافر لكفره في الظلمات، فالؤمن بخلافه.

والتخفيف مثلُ التشديد، والمحذوف من الياءين الثانية المنقلبة عن الواو^(٢)، وأُعِلَّتْ^(٣) بالحذف كما أُعِلَّتْ بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها^(٤) من قوله عز وجل^(٥): (ضَيْقًا) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وحده: (ضَيْقًا) ساكنة الياء، وفي الفرقان [١٣] (مكانًا ضَيْقًا) خفيفتين^(٦).

وقرأ الباقرن التي في سورة الأنعام: (ضَيْقًا) مشددة.

= والحمير القصار، قال: فلا أدري أيكون في الناس أم لا؟ ولا أدري الرعاء أبوه أو أمه. انظر مجاز القرآن ١/ ١٤٨، ١٤٩.

(١) في (ط): وأما.

(٢) وأصلها: مَيَّوت.

(٣) في (ط): أُعِلَّتْ.

(٤) في (ط): والتخفيف.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): خفيفتان.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمرو (ضيقاً) خفيفاً. أخبرني بذلك أبو بكر^(١) محمد بن عبدالله المقرئ، قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جُبَيْر مقرأ أنطاكية، قال: حدثنا حجاج الأعور، عن عقبة، عن أبي عمرو أنه قرأ: (ضيقاً) خفيفاً^(٢).

الضَيْقُ والضَيْقُ: مثل: المَيْتِ والمَيْتِ، في أن المحذوف مثلُ المُتَمِّ في المعنى، والياءُ مثلُ الواوِ في الحذف، وإن لم يُعْتَلَّ بالقلب، كما اعتلَّت الواو به، وأتْبَعَتِ^(٣) الياءُ الواوِ في هذا كما أتْبَعَتْهَا في قولهم: اتَّسَرَ. قالوا في اتسار الجزور: اتَّسَرَوْهَا، فُجِعِلَتْ بمنزلة اتَّعَدَ.

واختلفوا^(٤) في فتح الراء وكسرها من قوله عز وجل^(٥): (حَرَجاً) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (حَرَجاً) مفتوحة الراء.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: (حَرَجاً) مكسورة الراء.

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٨.

(٣) في (ط): اتبعت.

(٤) في (ط): اختلفوا. وجاء على هامش (ط) كلمة: (بلغت).

(٥) سقطت من (م).

وروى حفص عن عاصم (حَرَجًا) مثل أبي عمرو^(١).

قال أبو زيد: حَرَجَ عليه السَّحُور، يَحْرُجُ حَرَجًا: إذا أَصْبَحَ قبل أن يَتَسَحَّرَ، وَحَرَّمَ عليه حُرْمًا، وهما واحد، وَحَرُمَتِ على المرأة الصلاة تحَرُّمٌ حُرْمًا، وَحَرَجَتْ عليها الصلاة تَحْرُجُ حَرَجًا، وهما واحد.

وقال أبو زيد: حَرَجَ فلانٌ يَحْرُجُ حَرَجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصبر وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر، مثل: قَمَنٍ وَحَرَى^(٢)، وَدَنَفٍ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون^(٣) كبَطْلٍ، لأن اسم الفاعل في الأمر العام من فَعَلَ إنما يجيء على فَعَلَ. ومن قرأ: (حَرَجًا) فهو مثلُ دَنَفٍ، وفَرِقٍ، ومعنى الكلمة فيما فسر أبو زيد: الضيق والكراهة.

واختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل: (كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وحده: (كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ). ساكنة الصاد بغير ألف خفيفة.

(١) السبعة ص ٢٦٨.

(٢) قمن: بفتح الميم، يقال: أنت قمن أن تفعل كذا، أي خليك وجدير لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنق، فإن كسرت الميم أو قلت: قمين؛ ثبيت وجمعت. ومثلها حَرَى.

(٣) في (ط): تكون.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي:
(يَصْعَدُ) مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يَصَاعِدُ) بألف مشددة
الصاد.

وروى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف (يَصْعَدُ) مثل
حمزة^(١).

قراءة ابن كثير (يَصْعَدُ في السماء) من الصعود، والمعنى
أنه في نفوره من^(٢) الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف^(٣) ما
لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يستطيع.

ومن قال: يَصْعَدُ أراد: يَتَصَعَّدُ، فأدغم، ومعنى يَتَصَعَّدُ:
أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه وكأنه^(٤) يتكلف شيئاً بعد شيء،
كقولهم^(٥): يَتَفَوَّقُ وَيَتَجَرَّعُ ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل
شيئاً بعد شيء، وَيَصَاعِدُ مثل: يَتَصَعَّدُ في المعنى مثل:
ضَاعَفَ وَضَعَّفَ وَنَاعَمَ وَنَعَّمَ.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعِلُ (يَشْرَحُ صدره)
الضمير، العائد إلى (من) كَأَنَّ المهدِّي^(٦) يشرح صدر نفسه؟

(١) السبعة ٢٦٩.

(٢) في (ط): عن.

(٣) في (ط): يُكَلِّفُ.

(٤) في (ط): فكأنه.

(٥) في (ط): كقوله.

(٦) في (ط): المهدي.

فإن ذلك صحيح في المعنى ، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً^(١) إلى اسم الله عز وجل^(٢) لقوله : (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ) [الزمر/ ٢٢] ، وقوله : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الانشراح/ ١] وكذلك يكون الضمير الذي في قوله (يَشْرَحْ صَدْرَهُ) لاسم الله تعالى^(٣) ، والمعنى أن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى^(٣) في اللفظ ، وفي المعنى : للمنشرح^(٤) صدره ، وإنما نسبه إلى ضمير اسم الله لأنه بقوته كان وتوفيقه كما قال : (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) [الأنفال/ ١٧] ، ويدلُّك على أن المعنى لفاعل الإيمان إسنادُ هذا الفعل إلى الكافر في قوله : (ولكن من شرح بالكفر صدرًا فعليهم غضب من الله) [النحل/ ١٠٦] ، فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسنادُهُ في المعنى إلى فاعل^(٥) الإيمان . ومعنى شرح الصدر : اتساعُهُ للإيمان أو الكفر وانقيادُهُ له ، وسهولته عليه ، يدلُّك على ذلك وصفُ خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي^(٦) هو اتساعٌ وهو قوله : (ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً) [الأنعام/ ١٢٥] كأنما يفعل ما يعجز عنه ، ولا يستطيعه لثقله عليه وتكاوده له .

فأما قوله : (كأنما يصاعدُ في السماء) : فمن قال : يصاعد

(١) في (م) : عائداً .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) في (م) المنشرح .

(٥) في (ط) : الفاعل الإيمان .

(٦) في (ط) : والذي .

وَيَصْعَدُ، فهو من المَشَقَّةِ وصعوبة الشيء ومن (١) ذلك قوله:
 (يَسْلُكُهُ عَذَاباً صَعْدًا) [الجن/ ١٧]. وقوله: (سَارَهُقُهُ صَعُودًا)
 [المذثر/ ١٧]. أي: سَأَغْشِيهِ عَذَاباً صَعُودًا، أي عقوبة (٢)
 صَعُودًا أي: شاقًا. ومن ذلك قول عمر (٣): «ما تَصْعَدُنِي شَيْءٌ
 كَمَا تَصْعَدُنِي (٤) خِطْبَةُ النِّكَاحِ»، أي: ما شق عليَّ شَيْءٌ (٥)
 مَشَقَّتَهَا، وكأن (٦) ذلك لما يتكلّفهُ الخطيبُ في مدحِهِ وإطرائِهِ
 لِلْمُملِكِ، وربما لم يَكُنْ كذلك، فتحتاج إلى تَطَلُّبِ المَخْلَصِ؛
 فلذلك شقَّ (٧). ومن ذلك (٨) قولُ الشاعر (٩):

وإن سيادة الأَقْوامِ فاعلم
 لها صَعْدَاءُ مَطْلُبُهَا شَدِيدُ

فكأن معنى (يَصْعَدُ) يتكلّفُ (١٠) مشقّةً في ارتقاء

(١) في (ط): من.

(٢) في (ط): وعقوبة.

(٣) انظر - النهاية لابن الأثير ٣/ ٣٠ واللسان (صعد).

(٤) في (ط): تصعدني.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): وكان.

(٧) في (ط): يشق.

(٨) في (ط): ومنه.

(٩) رواية اللسان (صعد) لهذا البيت هي:

وإن سياسة الأَقْوامِ فاعلم
 لها صَعْدَاءُ مَطْلَعُهَا طَوِيلُ

ولم ينسبه.

(١٠) في (م): تصعد: تتكلف..

صُعْدًا^(١) ، وعلى هذا قالوا: عَقَبَةُ عَنُوتٍ وَعُتُوتُ^(٢) ، وَعَقَبَةُ كَوْوُدٌ، ولا تكونُ السماءُ في هذا القولِ الْمُظْلَلَةَ للأرض، ولكن كما قال سيبويه: القيدودُ: الطويل في غير سماءٍ، يريد به^(٣) في غير ارتفاعِ صُعْدًا^(٤)، وعلى هذا قوله: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) [البقرة/١٤٤].

فأما قوله: (يَجْعَلُ صَدْرُهُ ضِيقًا حَرَجًا) فعلى تأويلين: أحدهما: التسمية في قوله^(٥): (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً) [الزخرف/١٩]، أي: سَمَّوْهُمُ بذلك؛ فكذلك^(٦) يسمى القلبُ ضِيقًا بمحاولة الإيمان وَحَرَجًا عنه.

والآخر: الْحُكْمُ كَقَوْلِهِمْ: اجْعَلِ الْبَصْرَةَ بِغَدَادٍ، وَجَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحًا، أي: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الْجَعْلِ الذي يرادُ به الخلقُ، ولا الذي يُرَادُ به^(٧) الإلقاء كَقَوْلِكَ: جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ^(٨) على بعضٍ، وقولُهُ: (..) وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ [الأنفال/٣٧].

(١) في (م): صُعْدَاء.

(٢) معناها: العقبة الشاقة والصعبة (انظر اللسان عنت).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (م): صُعْدَاء.

(٥) في (ط): كَقَوْلِهِ.

(٦) في (ط): وكذلك.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) ضبطت في (م) بضم الضاد.

[قوله: (ويوم يحشرُهُمْ) [الأنعام/ ١٢٨].

حفص عن عاصم (ويوم يحشرُهُمْ) بالياء.
وقرأ الباقون بالنون^(١).

أما الياء فلقوله: (لَهُمْ دَارُ السَّلامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [الأنعام/ ١٢٧]، (ويوم يحشرُهُمْ)، والنون كالياء في المعنى، والذي يتعلق به اليَوْمُ: هو القول المضمر. ويقوي النون قوله: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نَغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) [الكهف/ ٤٧]، وقوله: (ونحشرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) [طه / ١٢٤].

اختلفوا في: الجمع والتوحيد في^(٢) قوله تعالى^(٣):
(على مَكَانَتِكُمْ) [الأنعام/ ١٣٥].

فقرأ الجميع: (على^(٤) مَكَانَتِكُمْ) على الواحد، واختلف عن عاصم؛ فروى أبو بكر (على مَكَانَاتِكُمْ) جماع في كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم، وشيبان النحوي عن عاصم: (مَكَانَتِكُمْ) واحدة في كل القرآن. حدثني موسى بن إسحق قال: حدثنا هرون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ: (على مَكَانَتِكُمْ) واحدة، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً^(٥).

(١) السبعة ٢٦٩ وما بين معقوفين منه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط). عز وجل.

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٩.

قال أبو زيد: يقال^(١): رجلٌ مَكِينٌ عند السلطان من قومٍ مُكْنَاء^(٢)، وقد مَكَّنَ مكانةً، وقال أبو عبيدة: على مكانتِكُمْ، أي: على حيَالِكُمْ [وناحيتكم]^(٣)، وما جاء في التنزيل من قوله: (إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) [يوسف/٥٤]، وقوله: (مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) [الأنعام/٦]؛ يدل^(٤) على أن المكانة: الْمَنْزِلَةُ وَالتَّمَكُّنُ، كأنه: اعملوا على قَدَرِ منزلتكم، وتمكِّنكم من^(٥) دنياكم، فإنكم لن تضرُّونا بذلك شيئاً، كما قال: (لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى) [آل عمران/١١١]، ومثل هذا قوله: (وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ) [هود/٢١].

ووجهُ الإفراد: أنه مصدرٌ، والمصادر في أكثرِ الأمر مُفْرَدَةٌ.

ووجه الجمع أنها قد تُجْمَعُ كقولهم: الحُلُومُ والأحلامُ.
قال^(٦):

(١) في (م) قال.

(٢) في (م): مكنأ.

(٣) مجاز القرآن ٢٠٦/١ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) في (م) فدل.

(٥) في (ط): في.

(٦) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ورواية الديوان:

إذا ما هُمُ جلسوا بالعشي

فأحلام عاد وأيدي هضم

واليد الهضم: هي التي تجود بما لديها، وجمعها هُضُمٌ.

وانظر ديوانه/٤١ - واللسان مادة (هضم).

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ فَأَحْلَامُ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضُمٌ
والأمر العام على الوجه الأول.

اختلفوا في اليباء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(١) : (مَنْ
تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/ ١٣٥] ، ها هنا وفي القصص
[الآية/ ٣٧] .

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن
عامر^(٢) (مَنْ تَكُونُ لَهُ) بالتاء. وكذلك قراءتهم في سورة
القصص.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَكُونُ لَهُ) في الموضعين
بالياء^(٣) .

العاقبة: مصدر كالعافية، وتأنيثه غير حقيقي؛ فمن أنث
فكقوله^(٤) : (وأخذت الذين ظلموا الصيحة)^(٥) [هود/ ٩٤] ،
ومن ذكر فكقوله : (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) [هود/ ٦٧] .

وكقوله : (قد جاءكم موعظة من ربكم) [يونس/ ٥٧] ،
(ومن جاءه موعظة من ربه فانتهى) [البقرة/ ٢٧٥] ، وكلا الأمرين
حسن كثير.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٠ .

(٤) في (ط) : فكقولهم .

(٥) في (ط) : (فأخذتهم الصيحة) [الحجر/ ٧٧] .

٠ . اختلفوا في فتح الزاي في قوله تعالى: (بِزَعْمِهِمْ) [الأنعام/ ١٣٦] وضمها^(١).

فقرأ الكسائي وحده (بِزَعْمِهِمْ) مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون: (بِزَعْمِهِمْ) مفتوحة^(٢) الزاي^(٣).

القول فيه^(٤) أنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: (وما ربك بغافل عما تعملون) [النمل/ ٩٣] بالتاء، وقرأ الباقون بالياء^(٥).

اختلفوا في قوله [جل وعز]^(٦)، (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) [الأنعام/ ١٣٧].

فقرأ ابن عامر وحده (وكذلك زين) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتل) برفع اللام، (أولادهم) بنصب الدال، (شركائهم) بياء.

وقرأ الباقون: (زين) بفتح^(٧) الزاي (لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام، (أولادهم) خفض (شركاؤهم) رفع^(٨).

(١) عبارة (ط): اختلفوا في ضم الزاء وفتحها من قوله عز وجل (بِزَعْمِهِمْ).

(٢) في (ط): بفتح.

(٣) السبعة ٢٧٠.

(٤) في (ط): فيهما.

(٥) ذكر هذا الحرف سابق لمكانه هنا. وسيتكلم المصنف عنه في موضعه من السورة. ولعله من إقحام الناسخ.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): بنصب.

(٨) السبعة ٢٧٠.

الشركاء على قول العامة فاعِلٌ (زَيَّنَ) وهو مثلُ: (لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا) [الأنعام/ ١٥٨]، لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمُشْرِكِينَ كُنِيَ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: (شُرَكَاءُهُمْ) كما أنه لما تقدم ذكر النفس وإبراهيم في قوله (لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا) (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ) [البقرة/ ١٢٤] كُنِيَ عَنِ الْأَسْمِينَ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُمَا. وَ(قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ) مَفْعُولُ (زَيَّنَ)، وَفَاعِلُ (زَيَّنَ) (شُرَكَاءُهُمْ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الشُّرَكَاءُ) فاعِلُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْقَتْلُ كَقَوْلِهِ: (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ) [البقرة/ ٢٥١]، لِأَنَّ (زَيَّنَ) حِينَئِذٍ يَبْقَى بِلا فاعِلٍ، وَلِأَنَّ الشُّرَكَاءَ لَيْسُوا قَاتِلِينَ، إِنَّمَا هُمْ مُزَيَّنُونَ الْقَتْلَ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَضْيَفَ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ الْقَتْلُ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِينَ هُمُ الْأَوْلَادُ، كَقَوْلِهِ: (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/ ٤٩] وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْذِفُ مَعَهُ الْفَاعِلُونَ وَالْمَعْنَى: قَتَلَهُمْ أَوْلَادَهُمْ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ، كَمَا حُذِفَ ضَمِيرُ الْإِنْسَانِ فِي قَوْلِهِ (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ). وَالْمَعْنَى: مَنْ دُعَاؤُهُ الْخَيْرُ. وَأَمَّا (١) قَوْلُ ابْنِ عَامِرٍ: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، أَسَدَ إِلَى الْقَتْلِ فَاعِمِلَ الْمَصْدَرُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَأَضَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ) فَاسْمُ اللَّهِ فاعِلٌ، كَمَا أَنَّ الشُّرَكَاءَ فاعِلُونَ، وَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى الشُّرَكَاءِ الَّذِينَ هُمْ فاعِلُونَ، وَالْمَعْنَى: قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، فَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، بِالْمَفْعُولِ بِهِ،

(١) فِي (ط): فَأَمَّا.

والمفعول به^(١) مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُدِلَ^(٢) عنها إلى غيرها كَانَ أَوْلَى، ألا ترى أنه لم^(٣) يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها نحو: (إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ) [المائدة/ ٢٢].

ونحو^(٤):

.. للهجر حولاً كميلاً^(٥)

ونحو قوله:

فلا تلحني فيها فإنَّ بحُبِّها
أخاك مُصابُ القلبِ جَمٌّ بِلابلِهِ^(٦)

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): (عَدَلَ).

(٣) في (ط): أنه إذا لم.

(٤) سقطت من (م): نحو.

(٥) هذه قطعة من بيت للعباس بن مرداس وتمامه:

على أنني بعدما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
وبعده:

يذكرنيك حنين العجول
ونوح الحمامة تدعو هديلاً

انظر سيويه ٢٩٢/١ وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٧، والخزانة

٥٧٣/١.

(٦) هو من شواهد سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلها.

انظر سيويه ٢٨٠/١. الخزانة ٥٧٢/٣ شرح أبيات المغني ١٠٥/٨.

ألا ترى أنه قد فَصَلَ بين أن واسمها^(١) بما يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنهم لا يجيزون: إن زيداَ عَمَرًا ضاربًا، إذا نَصَبْتُ زيداَ بضاربٍ؛ فإذا لم يجيزوا الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرف في الكلام، مع اتساعهم في الظرف في الكلام، وإنما جاز^(٢) في الشعر كقوله^(٣):

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً

يهوديٌّ.....

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يَتَّسَعْ^(٤) فيه بالفصل، به أجدر.

ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعرِ الفصلُ على حدٍّ ما قرأه، قال الطُّرَمَّاحُ^(٥):

(١) في (ط): أن وبين اسمها.

(٢) في (ط): جاء.

(٣) جزء من بيت لأبي حية النميري وتمامه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً

يهوديٌّ يقارب أو يزيل

وهو يصف رسم الدار التي وقف عليها ويشبهه بالكتابة - وكانت الكتابة تعاطاها اليهود، وقوله: يقارب أي: يدني بعض خطه من بعض. وقوله: يزيل أي: يميز بين الحروف ويباعد بينها - انظر الخصائص ٤٠٥/٢ - شواهد العيني ٤٧٠/٣ - اللسان: مادة/ عجم / وفيه: كتخبر الكتاب.

(٤) في (ط): يَتَّسَعْ.

(٥) سبق في ص ١١٨ من هذا الجزء.

يُطْفَنَ بِحَوْزِيٍّ الْمَرَاتِعَ لَمْ يُرْعَ
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ^(١)

وزعموا أن أبا الحسن أنشد^(٢):

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى أنه قد فَصَلَ فيهما^(٣) بين المصدر والمضاف إليهما^(٤)، كما فَصَلَ ابن عامر بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟ وذكر سيبويه في هذه الآية قراءة أخرى، وهي: (وكذلك زَيْنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهِم شركاؤُهُم)، وَحَمَلَ الشركاءَ فيها على فعل مضمرٍ غير هذا الظاهر^(٥).

[كأنه لما قيل: وكذلك زين لكثير من المشركين]^(٦).
قيل: مَنْ زَيْنَهُ؟؛ فقال: زَيْنَهُ شركاؤُهُم. قال: ومِثْلُ ذلك قوله^(٧):

(١) في (م): الكتائب وهو تحريف.

(٢) عجز بيت وصدره:

فزعجتها بمزجة.

زجه: طعنه بالرمح - انظر الخصائص ٤٠٦/٢ - العيني ٤٦٨/٣. الخزانة

٢٥١/٢ ابن يعيش ١٩/٣.

(٣) في (ط): فيما.

(٤) في (ط): إليه.

(٥) انظر سيبويه ١٤٦/١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م).

(٧) البيت من مقطعة اختلف في نسبتها، وقد بسط ذلك الخلاف البغدادي

في الخزانة ١٥٢/١. وانظر ديوان لبید/٣٦١ (ط الكويت) - وسيبويه

١٤٥/١ - ونسبه للحارث بن نهيك - والخصائص ٣٥٣/٢.

لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ
وَمُخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ

كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: لِيُبَكِّ يَزِيدُ، دَلَّ عَلَى أَنَّ لَهُ بَاكِئًا، فَقَالَ:
يَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ: (يَسْبَحُ لَهُ
فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ) [النور/ ٣٦]، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ:
(يَسْبَحُ) فَدَلَّ عَلَى (يَسْبَحُ) ^(١) فَقِيلَ لَهُ ^(٢): مَنْ يَسْبَحُهُ؟ قَالَ:
يَسْبَحُهُ رِجَالٌ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]: (٣) [وإن
يَكُنْ مَيَّةً] في الرفع والنصب [٤] [الأنعام/ ١٣٩].

فقرأ ابن كثير: (وإن يَكُنْ) بالياء، (مَيَّةً) رفعا خفيفاً.

وقرأ ابن عامر: (وإن تَكُنْ) بالتاء، (مَيَّةً) رفعا.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ [وإن تَكُنْ] ^(٥) بالتاء،
(مَيَّةً) نصباً، وروى حفصٌ عنه بالياء (مَيَّةً) نصباً

وقرأ نافعٌ، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (يَكُنْ)
بالياء، (مَيَّةً) نصباً ^(٦).

(١) في (ط): مسيح.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ما بين المعقوفتين ورد في (ط) كما يلي: (وإن تكن) وفي الرفع والنصب
من قوله (مَيَّةً).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) السبعة ٢٧٠ - ٢٧١.

قراءة ابن كثير: (وَإِنْ يَكُنْ) بالياء، (مَيْتَةً) رفعاً، أنه لم يُلْحَقِ الْفِعْلَ علامة التانيث لَمَّا كان الفاعلُ المسندُ إليه تَأْنِيثُهُ غيرُ حقيقي، ولم يجعل في (يَكُنْ) شيئاً .
والمعنى: وَإِنْ وَقَعَ مَيْتَةٌ، أو حدث مَيْتَةٌ.

وألحقَ ابنُ عامرٍ الفعلَ علامة التانيث، لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثاً، وأسند الفعلَ إلى الميثة، كما فَعَلَ ذلك ابنُ كثيرٍ.

وأما قراءةُ أبي عمروٍ ومن تبعه (وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً) فإنه^(١) ذَكَرَ الفعلَ لأنه مسندٌ إلى ضمير ما تقدم في^(٢) قوله: (ما في بطون هذه الأنعام) [الأنعام/ ١٣٩]، وهو مذكّرٌ، وانتصب الميثةُ لما كان الفعلُ مسنداً إلى الضمير، ولم يُسندَ إلى الميثة، كما فعلَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر، (تَكُنْ) بالتاء. (مَيْتَةً) فإنه أنثٌ، وإن كان المتقدم مذكراً لأنه حمله على المعنى، وما في بطون^(٣) الأنعام حُورَانُ فُحْمَلْ على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك، فأنت الضميرُ لَمَّا كان في المعنى حاجة .

ورواية حفصٍ (يَكُنْ) بالياء، (مَيْتَةً) على لفظ المتقدم الذي هو مذكور.

(١) في (ط): فكأنه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): وما في بطون هذه الأنعام.

اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء في ^(١) قوله [جلّ وعزّ]: ^(٢) (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ) [الأنعام / ١٤٠].
 فقرأ ابن كثير وابن عامر (قَتَلُوا) مشددة التاء.
 وقرأ الباكون (قَتَلُوا) ^(٣) خفيفة التاء ^(٤).

التشديد للتكثير مثل: (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الأبوابُ) [ص / ٥٠]،
 والتخفيف يدلُّ على الكثرة ^(٥).

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: ^(٦)
 (يَوْمَ حَصَادِهِ) [الأنعام / ١٤١].
 فقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي (حَصَادِهِ)
 بكسر الحاء.

وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر (حَصَادِهِ) مفتوحة الحاء ^(٧).
 قال سيبويه: جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان
 على مثال: فِعَالٍ وَذَلِكَ الصَّرَامُ، والجِرَامُ ^(٨)، والجِذَاذُ ^(٩)،

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٧١. وانظر ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٥) قال مكّي بن أبي طالب: لأن التخفيف للتقليل والتكثير، فهو كالتشديد في أحد وجهيه، وهو الاختيار لإجماع القراء عليه. الكشف ٣٦٤/١. وانظر ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٦) سقطت من (م).

(٧) السبعة ٢٧١.

(٨) في (ط): الجزاز، وكذلك هي في سيبويه، والجرام: من جَرَم النخل وهو قطعة.

(٩) في (ط): وسيبويه: الجداد بدالين: وهما بمعنى.

وَالْقِطَاعُ، وَالْحِصَادُ، وَرَبَّمَا دَخَلْتَ اللِّغَةَ فِي بَعْضِ هَذَا؛ فَكَانَ فِيهِ فِعَالٌ، وَفَعَالٌ^(١). فَقَدْ^(٢) تَبَيَّنَتْ مِمَّا قَالَ: أَنَّ الْحِصَادَ وَالْحَصَادَ لَغَتَانِ، فَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٣):

يَمْدُهُ كُلُّ وَاٍ مُزْبِدٍ لَجِبٍ
فِيهِ رُكَّامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالْخَصَدِ

فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ السَّرِيِّ رَوَى فِيهِ: الْحَصَدَ، وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ: الْخَصَدَ، وَفَسَّرَ الْخَصَدَ: مَا تَكَسَّرَ مِنَ الشَّجَرِ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَصَدُ الَّذِي يَفْسِرُهُ^(٤) ابْنُ السَّرِيِّ: الْحَصَادُ حَذَفَ الْأَلْفَ مِنْهُ، كَمَا يُقْصَرُ الْمَمْدُودُ، وَكَأَنَّ الْمَحْصُودَ سُمِّيَ الْحَصَادَ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ، كَالْخَلْقِ، وَالصَّيْدِ، وَضَرَبَ الْأَمِيرَ، وَنَسَجَ الْيَمَنَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَبِذَلِكَ^(٥) عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى^(٦):

(١) سيبويه ٢/ ٢١٧.

(٢) فِي (ط): وَقَدْ.

(٣) رَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٧:

يَمْدُهُ كُلُّ وَاٍ مَتَرَعٍ لَجِبٍ
فِيهِ رُكَّامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالْخَصَدِ

وَاللَّجِبُ: الْمَصُوتُ لَشِدَّةِ جَرِيهِ - وَالْيَنْبُوتُ: شَجَرُ الْخُرُوبِ.

(٤) فِي (ط): لَمْ يَفْسِرْهُ.

(٥) فِي (ط): وَبِذَلِكَ.

(٦) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩٩ يَمْدَحُ فِيهَا هُوْدَةَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَنْفِيَّ وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ: لَهَا جَرَسٌ. يَصِفُ صَوْتَ الدَّرُوعِ فِي الْحَرْبِ.

- له زَجَلٌ كَحَفِيفِ الحَصَا
 دِ صَادَفَ اللَّيْلَ رِيحاً دُبُوراً
 والحفيف إنما يكون للمحصود، ومثل ذلك قولُ العجاج^(١):
 هَذَا الحَصَادِ بِغُرُوبِ المِنْجَلِ
 اختلفوا في فتح العَيْنِ وإسكانها من (المَعَزِ)
 [الأنعام/ ١٤٣].
 فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، (من المَعَزِ)
 بفتح العين.
 وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ (مِنَ المَعَزِ) ساكنة
 العين^(٢).
 من قرأ: (المَعَزِ) فإن (المَعَزَ) جمعٌ، يدلُّ على ذلك
 قوله: (ومن المَعَزِ اثنين^(٣)) ومن الضَّائِنِ اثنين) ولو كان واحداً لم
 يَسُغْ فيه هذا، فأما انتصابُ اثنين فمحمولٌ على أنشاء، التقدير:
 (١) شطر بيت من الرجز جاءت روايته في ديوانه ٣١١/١:
 سُوقِ الحَصَادِ بِغُرُوبِ المِنْجَلِ
 وقبله:
 خُضْمَةُ الذَّرَاعِ هَذَا المُخْتَلِي
 وقد جاءت «هَذَا» في (م) و (ط) بإثبات الألف بعدها، وهو سبق قلم
 من النساخ. والهذه: القطع. والغروب: جمع غرب، وغرب كل شيء:
 حُدَّه. وسوق في الرواية الثانية: جمع ساق. والرجز في وصف سيف
 قاطع.
 (٢) السبعة ٢٦٩.
 (٣) سقط من (ط): (ومن المعز اثنين) وكتبت في (م) على هامش النسخة.

أنشأ ثمانية أزواج؛ أنشأ من كذا اثنين.

فأما المَعَزُ في جمع ماعز؛ فهو: مثل خادم، وخَدم، وطالب، وطلب، وحارس، وحرس، وحكى أحمد بن يحيى: رائح وروح، وقال أبو الحسن: هو جمع على غير واحد، وكذلك المعزى، وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد^(١):

كالنيس في أمعوزه المتربل

وقال^(٢): المعيز، كالكلب والضئ، قال^(٣):

ويمنحها بنو شمجى بن جرم
معيزهم حنانك ذا الحنان

فأما من قال: المعز بإسكان العين: فهو على هذا جمع أيضاً، كما كان في قول من فتح العين جمعاً أيضاً، وجمع ماعز عليه، كما قالوا: صاحب وصحب وتاجر وتجر، وراكب وركب.

وأبو الحسن^(٤) يرى هذا الجمع مستمراً فيرده في التصغير إلى

(١) عجز بيت لربيعة بن مقروم الضبي وصدره:

أخلصته صنعا فاض محملا

والمتربل: الذي قد أكل الربل (ضرب من الشجر)، والأمعوز: القطيع من الظباء. انظر النوادر ٢٩٧ (ط. الفاتح). والمحملج: يقال للغير الذي دوخل خلقه اكتنازاً (اللسان).

(٢) في ط: وقالوا.

(٣) البيت لامرئ القيس. والمعيز اسم لجماعة المعز - وحنانك ذا الحنان: يعني رحمتك يا ذا الرحمة. انظر ديوانه / ١٤٣.

(٤) في (ط): الحسين والأظهر ما في (م).

الواحد فيقول في تحقير رُكْبٍ: رويكبُون، وفي تَجْرِ: تَويجِرُون، وسيبويه يراه اسماً من أسماء الجمع، وأنشد أبو عثمان في الاحتجاج لقول سيبويه^(١):

بَنَيْتُهُ بِعُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيَا

فتحقيره له على لفظه من غير أن يرده إلى الواحد الذي هو فاعل، ويُلقَق الواو والنون أو ألياء، يدل على أنه اسم للجمع. وأنشد أبو زيد^(٢):

وَأَيْنَ رُكْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ
إِلَى أَهْلِ [بعل] مِنْ مَقَامَةِ أَهْودَا^(٣)

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب: نعجة، والظبية عندهم ماعزة، والدليل على أن ذلك كما ذكره قول ذي الرمة^(٤):

(١) الشاهد في المنصف ١٠١/٢. شرح المفصل ٧٧/٥ شرح شواهد الشافية/١٥٠ ولم ينسب.

(٢) البيت لعبد القيس بن خُفاف البرجُمي ورواية عجزه في النوادر ص ١١٤:

إلى أهل نارٍ من أناسٍ بِأَسْوَدَا

وقبله عنده:

إِذَا مَا اتَّصَلْتُ قُلْتُ يَا لَ تَمِيمٍ
وَأَيْنَ تَمِيمٍ مِنْ مَقَامَةِ أَهْودَا

(٣) ما بين معقوفين سقط من «م».

(٤) في ديوانه ٢٣١/١ (إِذَا مَا رَأَاهَا) بدلاً من (إِذَا مَا عَلَاهَا) وكذلك (أَوْ يثيرها).

إِذَا مَا عَلَاهَا رَاكِبُ الصَّيْفِ لَمْ يَزَلْ
يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ وَيَثِيرُهَا
مَوْلَعَةً خَنْسَاءً لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ
يُذَمِّنُ أَجَوافَ الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا

فقوله: لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً يريد به (١) بقرة ألا ترى أنه قال: مَوْلَعَةً خَنْسَاءً، وَالْخَنْسُ والتوليعُ: إنما يكونان في البقر دون الظباء، وقوله: لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ، معناه: أنه (٢) ليست بنعجة أهلية، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنه (٣) ليست بنعجة أهلية، أو ليست بنعجة، فلا يجوز أن يُحْمَل على أنها ليست بنعجة، لأنك إِنْ حَمَلْتَهُ على هذا، نفيت ما أوجبه من قوله: لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً؛ فإذا لَمْ يَجْزُ ذلك، علمت أنه يريد بقوله: لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ، ليست بنعجة أهلية.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الظبية ماعزة قولُ أَبِي ذُوَيْبٍ (٤).

= ومعنى البيتين: هذه الرملة مأوى الوحش فلا يزال راكبها بالصيف يرى نعجة، وهي نعجة وحشية لا إنسية تألف أجواف المياه أولادها - وسيزيد المصنف ذلك إيضاحاً وبسطاً.

(١) ساقط من (ط).

(٢) في (ط): أنها.

(٣) في (ط): أنها.

(٤) من قصيدة في ٤١ بيتاً. يرثي فيها نشيبة بن محرث، والبيت هو التاسع والثلاثون من أبياتها. انظر شرح السكري ٨٦/١ قوله: عادية: رجال يعدون، والمحص بالصاد المهملة: عَدُوٌّ شديد، وابتارها: في شرح السكري: وابتارها، يقول: تنبتر من الخيل فتسبق وتمضي.

وعادية تلقي الثياب كأنها
 تيوس ظباءٍ محصّها وإبتارها
 وقولُه: تيوس ظباءٍ، كقوله: تيوس معزٍ، ولو كانت عندهم
 ضائنة، ولم تكن ماعزة لقال: كأنها كباشُ ظباءٍ.
 ويدلُّ على أن نعجةً في قوله: ليست بنعجةٍ، يريد به
 النعجة الأهلية قوله^(١):
 يذمن أجواف المياه وقيرها^(٢)
 والوقير: الشاء يكون فيها كلبٌ وحمار^(٣) فيما روي عن
 الأصمعي
 واختلفوا^(٤) في الباء والتاء من قوله عز وجل^(٥): (إلاَّ
 أن يكون ميتةً) [الأنعام/ ١٤٥].
 فقرأ ابن كثيرٍ وحمزة: (إلاَّ أن تكون) بالتاء، (ميتةً)
 نصباً.
 وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: (إلاَّ أن
 يكون) بالياء، (ميتةً) نصباً، وقد روى نصر بن علي عن أبيه
 قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: (إلاَّ أن يكون) و (إلاَّ أن تكون)
 بالياء والتاء.

(١) في (م): بقوله.

(٢) سبق قريباً.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (م).

وقرأ ابن عامرٍ وحده: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) بالتاء، (مِيتَةً) رفعاً^(١).

قول ابن كثيرٍ وحمزةٌ محمولٌ على المعنى، كأنه قال: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ أَوْ النَّفْسُ أَوْ الْجُثَّةُ مِيتَةً، ألا ترى أن الْمُحَرَّمَ لَا يخلو من جواز العبارة عنه بأحدِ هذه الأشياء؟، وليس قوله: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) كقولك: ما جاءني القومُ لا يكون زيداً، وليس زيداً؛ في أن الضمير الذي يتضمنه في الاستثناء، لا يظهر ولا يدخل الفعل علامةً تأنيث، لأنَّ الفعل إنما يكون عارياً من علامةٍ ومن أن يظهر معه الضمير، إذا لم يدخل عليه أن، وأما^(٢) إذا دخله أن فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبي عمروٍ ومن معه: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً) نصباً؛ فإنه جَعَلَ فيه ضميراً مما تقدَّم، وهو أَقْسُ من الأول، كأنه قال^(٣): إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مِيتَةً، ويجوز أن يكون أَضْمَرَ مؤنثاً، كما أضمره ابنٌ كثيرٍ وحمزةٌ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْفِعْلَ لَمَّا تَقَدَّمَ.

ويؤكد ذلك^(٤) ما روي عن أبي عمروٍ من^(٥) أنه قرأ بالتاء والياء، وقول ابنِ عامرٍ على: إلّا^(٦) أن تقع مِيتَةً، أو تحدث

(١) السبعة: ٢٧٢.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) عبارة (ط): على أن لا.

مَيْتَةً، فَالْحَقَّ عِلَامَةُ التَّائِيثِ الْفَعْلَ كَمَا لَحِقَ فِي نَحْوِ: (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/ ٥٧].

واختلفوا^(١) في تشديد الذال وتخفيفها من قوله تعالى^(٢): (يَذْكُرُونَ) [الأنعام/ ١٥٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يَذْكُرُونَ)، و(تَذْكُرُونَ)، و(يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) [مريم/ ٦٧]، و(أَنْ يَذْكُرَ) [الفرقان/ ٦٢]، و(لِيَذْكُرُوا) [الإسراء/ ٤١ - الفرقان/ ٥٠]، مشدداً ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: كل ذلك بالتشديد إلا قوله: (أَوَّلًا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) [مريم/ ٦٧]؛ فإنهم خففوها.

وروى علي بن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم: (تَذْكُرُونَ) خفيفة الذال في كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَذْكُرُونَ) مشدداً إذا كان بالياء، و(تَذْكُرُونَ)^(٣) مخففاً إذا كان بالتاء.

واختلفوا في سورة الفرقان في قوله: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ) [الآية/ ٦٢]، فقرأ حمزة وحده: (أَنْ يَذْكُرَ) مخففة، وقرأ الكسائي: (أَنْ يَذْكُرَ) مشددة، واتفقا على تخفيف الذال في

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) ضبطها في (م): (تَذْكُرُونَ) بتسكين الذال وضم الكاف.

بنِي إِسْرَائِيلَ [٤١] والفرقان [٥٠] في قوله: (ليذكروا) خفيفة، وشدّدها الباقون.

واتَّفَقُوا على تخفيف ذال قوله^(١): (وما يذكرون) ورفع الكاف في المدثر [٥٦].

فقرأ نافع: (وما تذكرون) بالتاء ورفع الكاف. وقرأ الباقون بالياء^(٢).

قال سيبويه قالوا^(٣): ذَكَرْتُهُ ذِكْرًا، كَحَفِظْتُهُ حِفْظًا، وقالوا: ذُكِرًا مثل: شُرِبًا، وذَكَر: فعلٌ متعدٍ إلى مفعول واحد، قال: (فاذكروني أذكركم) [البقرة/ ١٥٢]، (واذكروا نعمة الله عليكم) [الأحزاب/ ٩]؛ فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: ذَكَرْتُ زَيْدًا أَمْرَةً، قال^(٤):

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ
وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا
وَنَقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ فِي الْقِيَاسِ كَتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، وتقول: ذَكَرْتُهُ

(١) عبارة (ط): على تخفيف الذال من قوله.

(٢) السبعة ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) سقطت من (م).

(٤) البيت للعباس بن مرداس - انظر مجالس ثعلب ٤٢٤ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ١٣٠/٤ والخزانة ٥٧٣/١ و ١١٩/٣ وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٧ وقد جاء في سيبويه ٢٩٢/١ مع آخر قبله بغير نسبة. والعجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها. والهديل: الذكر من الحمام.

(٥) سقطت من (ط).

فَتَذَكَّرَ تَفَعَّلَ، لأن تذكَّر مطاوع فَعَّلَ، كما أن تفاعل^(١) مطاوع فاعل، قال: (إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ^(٢) مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا) [الأعراف/ ٢٠١]، وقد تعدَّى تَفَعَّلْتُ، قال^(٣):

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا
أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا
وَأُنْشَدَ أَبُو زَيْد^(٤):

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتَ حِينَ أَدَّكَارِهَا
وَقَدْ حُنِّيَ الْأَصْلَابُ ضُلاًّ بِتَضْلَالِ

فقال: أدَّكَارُهَا، كما قال: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [المزمل/ ٨]، ونحو ذلك مما لا يجيء المصدر فيه على فعليه، وجاء المصدر على ذكرى بألف التأنيث، كما جاء على فَعَّلَى، نحو: الدَّعْوَى والعَدْوَى، وتَتَرَى فيمن لم يَصْرِفْ، وعلى فُعْلَى نحو: شورى، وقالوا في الجمع: الذَّكْرُ فجعلوه بمنزلة سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، كما جعلوا العُلَى مثلَ الظُّلَمِ، وقالوا: الدِّكْرُ، بالذال، حكاه سيبويه، والقياسُ: الذَّكْرُ بالذال المعجمة،

(١) في (م): (يُفَاعِلُ) وهو خطأ.

(٢) طيف: قراءة ابن كثير وأبي عمر والكسائي، وستأتي في موضعها.

(٣) البيت لعمر بن قميثة وهو من شواهد سيبويه، أورده شاعراً على نصب أعمامها وأخوالها بإضمار فعل انظر سيبويه ١/ ١٤٤ - والخصائص ٢/ ٤٢٧ - المحتسب ١/ ١١٦.

(٤) البيت لعمر بن شأس - أدرك الإسلام. وهو أول مقطعة. انظر النوادر ٢٢٥ (ط الفاتح) واللسان (ضلل) وذكر أن هذه العبارة «ضلاً بتضلال» يقال للباطل.

وكذلك روي بيت ابن مُقبل^(١) :

من بعض ما يَغتري قلبي من الدُّكر

لما كثر تصرفُ الكلمة^(٢) بالدَّالِ، نحو (ادَّكَّرَ) [يوسف/ ٤٥]، و(هَلْ مِنْ مُدَّكِّرٍ) [القمر/ ١٥]، وقال^(٣) :
وَبَدَّلْتُ شَوْقًا بِهَا وَادَّكَارًا

أشبهت تقوى، وتقيَّة، وتُقاة، وهذا أتقى من هذا، وفي التنزيل: (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف / ٤٥]، وفيه: (فَهَلْ مِنْ مُدَّكِّرٍ)، ويجوز في القياس أن يكون ادَّكَّرْتُ متعدياً مثل: شويته، واشتويته، وحفرته واحتفرته، وعروته، واعتريته، وفي التنزيل: (إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا) [هود/ ٥٤]، وكذلك: عَرَّه، واعتَّره، ويقوي ذلك قولُ الشاعر^(٤) :

تذكَرْتُ ليلي لات حين^(٥) ادَّكَارَهَا

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قوله: (واذكروا إذ أنتم قليلٌ مُستَضْعَفُونَ في الأرضِ)

(١) صدر البيت:

يا ليت لي سلوةٌ يُشفى الفؤاد بها

انظر ديوانه/ ٨١.

(٢) عبارة (ط): لَمَّا كَثُرَ تَصَرَّفَ بالكلمة بالدال.

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٥ :

وبأنت بها غَرَبَاتُ النَّوى

(٤) تقدم ذكره قريباً.

(٥) في (ط): حين لات حين، بزيادة حين قبل لات وهو خطأ.

[الأنفال/٢٦]، فمن الذكر الذي يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم^(١) التي أنتم عليها الآن، بتلك الحال المتقدمة ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه، وهذا قريب من قوله: (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) [الأعراف/٨٦]، فقوله^(٢): (ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون) [الأنعام/١٥٢]. أي: ذلك الذي تقدم ذكره في^(٣) ذكر مال اليتيم، وأن لا يُقرب إلاّ بالتي هي أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحري الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد، ولذلك^(٤): (لا تكلف نفساً إلاّ وسعها) [الأنعام/١٥٢]، والقول بالقسط والحق، ولو كان المقول فيه، والمشهود له، والمحكوم^(٥) له، ذا قربى، والوفاء بالعهد، لينجز ما وعد عليه من قوله: (ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً) [الفتح/١٠].

هذا كله مما وصى به، ليتذكروه، ويأخذوا به، ولا^(٦) يطرحوه، فيتذكرون، هو الوجه والمعنى عليه، لأنه أمر نافذ بأخذٍ بعد أخذٍ، ووقت^(٧) بعد وقتٍ؛ فهو من باب التفوق والتجرع، وكذلك التذكر من قوله: (أولاً يذكّر الإنسان أنا

(١) في (ط): حالكم.

(٢) في (ط): وقوله.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (م): وكذلك.

(٥) في (ط): أو المحكوم.

(٦) في (ط): فلا.

(٧) في (م): وقتاً بعد وقتٍ.

خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ [مريم / ٦٧] ، إنما^(١) هو حَضُّ على الشكر على خَلْقِهِ وإِحْيَائِهِ وتعريضه للنعيم الدائم والخلود فيه .

فأما قوله : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ [الفرقان / ٦٢] أي أن^(٢) يتفكَّر ، فيتبين^(٣) شكر الله ، وموضع النعمة ، وإِتْقَانِ الصنعة ، فيستدلُّ منه على التوحيد ، فيستوجبُ بذلك المنزلة الرفيعة ، وقوله تعالى^(٤) : (وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا) [الفرقان / ٥٠] ، أي : صرفنا هذا الماء المُنزَلُ بَيْنَهُمْ في مراعيهم ومزارعهم وشُرْبِهِمْ ، ليتفكروا في ذلك في مكان النعمة به .

قال أحمد^(٥) : وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر^(٦) كلُّ ذلك بالتشديد إلَّا قوله : (أَوْلا يَذَّكَّرُ الْإِنْسَانُ) [مريم / ٦٧] ، فإنهم خَفَّفُوهَا ، كأنهم ذهبوا في تخفيف ذلك ، إلى أنَّ إِبْجَادَهُ وإِنْشَاءَهُ هو^(٧) دفعةٌ واحدةٌ ، فَحَضُّ على ذكر تلك النعمة ، فلم يلزم عندهم أن يكونَ على لفظ التكرير ، وما يحدثُ مرةً بعد مرةٍ ، والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنَّه ينبغي أن يتذكَّرَ ذلك مرةً بعدُ مرةً ، وإن كان دفعةً كما يتذكر الأشياء الأخرَ

(١) في (ط) : وإنما .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) في (م) فبين . وعليها فإن ضبط ما بعدها يختلف من الفتح إلى الضم .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) عبارة (ط) : وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر .

(٧) في (ط) : أي هو دفعة واحدة .

المتكررة، ليكون شكره للنعمة بمكان ذلك متتابعاً. كما يكون ذلك في الحال المتكررة.

قال: أحمد^(١) وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم^(٢) (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الدال في كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم.

والقول في ذلك أن التخفيف مثل التشديد في المعنى، إنما هو (تَذَكَّرُونَ) فحذف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خَفَّفَهُ غيره بالإدغام، ويمكن أن يُقال: إِنَّ الحذف أولى لأنه أَخَفُّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال أحمد^(٣): وقرأ حمزة والكسائي (يَذَكَّرُونَ) مشدداً إذا كان بالياء، يَتَذَكَّرُونَ؛ مخففاً إذا كان بالتاء، هذا مثل رواية أبان وحفص عن عاصم^(٤).

فأما تشديد حمزة والكسائي (يَذَكَّرُونَ)، إذا كان بالياء، وتخفيفها^(٥) إذا كان بالتاء؛ فإنهما ثقلاً (يَذَكَّرُونَ) بالياء، لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء، ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء، كما أن التاء مثل له^(٦) في

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): نصر عن أبيه عن عاصم.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): عنه. بدل عن عاصم.

(٥) في (ط): وتخفيفهما.

(٦) في (ط): لها.

يَتَذَكَّرُونَ، فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء، إنما ولم يَحذفَا، وحذفَا في: (يَتَذَكَّرُونَ) لاجتماع التاءين، وكون الدال معهما^(١) مقاربة لهما. وهذا اعتبار حسن، وهو كاعتبار عاصم في رواية أبانٍ وحفصٍ عنه.

فأما اختلافهم في سورة الفرقان في قوله: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ) [الفرقان/ ٦٢]، وقرأ^(٢) حمزة وحده (أَنْ يَذَّكَّرَ) مخففة، وقرأ^(٣) الكسائي: (أَنْ يَذَّكَّرَ) مشددة، والتشديد على أن^(٣) يتذكر نعم الله تعالى^(٤) ويذكر ليدرك العلم بقدرته، ويستدل على توحيده كما قال: (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) [الروم/ ٨]، (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) [الأعراف/ ١٨٥] وتخفيف حمزة على أنه يذكر ما نسيه في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخر، وهو^(٥) فيما زعموا قراءة الأعمش، ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسبيحه، أي: يذكر ما نُدبَ إليه من^(٦) قوله عز من قائل^(٧): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [الأحزاب/ ٤١]، ويجوز أن يكون على: أراد أن يذكر نعم الله

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): وقراءة.

(٣) في (ط): أنه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وهي.

(٦) في (ط): في.

(٧) سقطت من (ط): عز من قائل.

عليه، فيشكر^(١) لها، كما قال: (اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ) [المائدة/ ١١]، (واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِثَاقَهُ) [المائدة/ ٧]، أي: تَلَقَّوْهَا بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الدال في بني إسرائيل وفي الفرقان في قوله: (ليذكروا) خفيفة، وشَدَّدَهَا الباقون.

أما في بني إسرائيل فقوله: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا، وما يزيدهم إِلَّا نَفُورًا) [الإسراء/ ٤١]؛ فمعنى (صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ): صَرَّفْنَا ضَرْبَ القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به والتفكير فيه، كما قال: (وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [القصص/ ٥١]، وقال: (وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) [طه/ ١١٣]. وقال^(٢): (وما يزيدهم إِلَّا نَفُورًا) أي وما يزيدهم تصريفُ القول إِلَّا نَفُورًا، أَضْمَرَ الفاعل لِدَلَالَةٍ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، كما قال: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ) [فاطر/ ٤٢]، أي: ما زَادَهُمْ مَجِيئُهُ إِلَّا نَفُورًا، ومعنى: (ما زَادَهُمْ إِلَّا نَفُورًا) أراد: زَادَهُمْ^(٣) نَفُورًا عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير. أو الآية على الاتساع لَمَّا ازدادوا هم عند ذلك نفورًا وعنادًا، كما قال: (رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلْنِ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ) [إبراهيم/ ٣٦]، وإنما ضلَّ الناس، ولم تُضِلَّهُمُ الأصنام، وكذلك: (فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ)

(١) في (ط): فيشكرها.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م) زادوهم.

[التوبة/ ١٢٥]. وأما ما في الفرقان مما اتَّفَقَ حمزة والكسائي على تخفيفه، وشَدَّدَهُمَا غيرُهُما^(١) فَقَوْلُهُ: (ولقد صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُم) [الفرقان/ ٥٠]، أي: الماء المنزل من السماء سَقِيًّا لَهُمْ وَغِيثًا، لِيَذْكُرُوا مَوْضِعَ النِّعْمَةِ فَيَشْكُرُوهُ، وَيَتَقَبَّلُوهُ^(٢) بالشكر، فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ الشُّكْرَ لِمَكَانِهِ، وَكَفَرُوا بِالنِّعْمَةِ^(٣) به، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ كَفَرَ النِّعْمَةَ بِهِ قَوْلُهُمْ: مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) [الواقعة/ ٨٢] فَكَأَنَّهُ عَلَى هَذَا تَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ التَّكْذِيبَ، وَمِثْلَ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ:

فَكَانَ مَا رِبِحْتُ تَحْتَ^(٤) الْغَيْثَةِ
وَفِي الزَّحَامِ أَنْ وُضِعْتُ عَشْرَهُ^(٥)

قال [أحمد]^(٦) واتفقوا على تخفيف ذال قوله: (وما يَذْكُرُونَ) وَرَفَعَ الْكَافَ فِي الْمَذْثَرِ [٥٦]. فَقَرَأْنَا فَعُ: (وما تَذْكُرُونَ) بِالتَّاءِ وَرَفَعَ الْكَافَ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ.

(١) في (ط): وشدده غيرهما.

(٢) في (ط): فيشكروا ويتقبلوه.

(٣) في (ط): النعمة.

(٤) في (ط): وسط، وفي النوادر: ما أصبت وسط.

(٥) من رجز ذكر أبو زيد في نوادره ص ٤٠٧ (ط الفاتح) سبب وروده ولم ينسبه.

والغيثرة: الجماعة من الناس المختلطون من الناس الغوغاء (اللسان غثر عن أبي زيد) ووضع في تجارته: غبن وخسر فيها (اللسان وضع وأورد الرجن).

(٦) سقطت من (ط).

وروي عن الحسن في قوله: (كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ [المدثر/٥٤]، قال: القرآن، فأما قوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ) [المدثر/٥٥]، فتقديره أن ذلك مُيسَّر له كما قال: (وَلَقَدْ يَسِّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ) [القمر/١٧]، أي: لأن يُحْفَظَ وَيُدرَسَ؛ فيؤمن عليه التحريف والتبديل الذي جاز على غيره من الكتب لتيسيره للحفظ، ودرَسِ الكثرة له وخُرُوجِهِ بذلك عن الحد الذي يجوز معه التبديل له، والتغيير، وقال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر/٩]، فأما قوله: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) [المزمل/٥]، فليس على ثقل الحفظ له، واعتياصه، ولكن كما قال الحسن: إِنَّهُمْ لَيَهْدُونَهُ هَذَا^(١)، ولكن العمل به ثَقِيلٌ.

ويجوز أن يكون المراد به ثَقِيلٌ على من عانده؛ فردّه ولم ينقذ له، كما قال: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ) [القلم/٥١]، وقوله^(٢):

(وَإِذَا تَتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ) [الحج/٧٢]، وكفوله: (ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ. فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ) [المدثر/٢٢ - ٢٥].

فأما وجه الياء فلأن قبله ما يدل عليه الياء، وهو قوله: (كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ) [المدثر/٥٣]، (وما يذكرون)

(١) هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدُهُ هَذَا: أي سَرَدَهُ سرّداً.

(٢) سقطت من (ط).

[المذثر/ ٥٦] ووجه آخر، وهو: أنه يجوز أن يكون فاعلُ (يذكرون) قوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) [المذثر/ ٥٥]، وقوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ)، لا يخلو من أن يكون صِلَةً أو جزاءً، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يُعنى به الغيبُ، والمخاطبون، فُغِلِّبَ الخطاب^(١) ويجوز أن يكون على: قل لهم: وما تذكرون مثل: وما تشاءون.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها وتخفيف النون وتشديدها [وتحريك الياء وإسكانها] من قوله تعالى^(٢): (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا) [الأنعام/ ١٥٣].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)، مفتوحة الألف مشددة النون، (صِرَاطِي) ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر: (وَأَنَّ هَذَا) مفتوحة^(٣) الألف ساكنة النون، (صِرَاطِي) مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائي (وإِنَّ) مكسورة الألف مشددة النون، (صِرَاطِي) ساكنة الياء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: (صِرَاطِي) بالسين.

(١) في (م): له الخطاب.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) في (م): ساكنة مفتوحة.

وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختلِف عنه وقد ذُكر.
 وقرأ^(١) الباكون بالصاد^(٢).

من فتح (أن) فقياسه^(٣) قول سيويه^(٤): أنه حملة^(٥) على
 (فاتَّبِعُوهُ) لأنه قال في قوله: (لَا يَلَا فِ قَرِيش) [قريش/ ١]،
 وقوله: (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)^(٦)
 [المؤمنون / ٥٢]، وقوله^(٧): (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ
 اللَّهِ أَحَدًا) [الجن/ ١٨]، أن المعنى: لهذا فليعبُدوا، ولأن هذه
 أُمَّتُكُمْ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكَذَلِكَ لَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي
 مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ.

ومن خَفَّفَ فقال: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي) فَإِنَّ المَخْفَفَةَ فِي
 قوله يتعلَّق بما يتعلَّق به المشدَّد^(٨)، وموضع (هذا) رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ،
 وخبره: (صِرَاطِي) وفي (أن) ضمير القصة، والحديث، وعلى
 هذه الشريطة يخفَّفُ، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خُفِّفَتْ،
 وعلى هذا قول الأعشى^(٩):

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٧٣ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٣) في (ط): القياس.

(٤) انظر سيويه ٤٦٤/١ في «باب آخر من أبواب أن».

(٥) في (ط): حملها.

(٦) في الأصل: «فاعبدون» وهي من سورة الأنبياء ٩٢، وهو خلاف ما عند
 سيويه، الذي أثبتناه.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): تتعلَّق بما تتعلَّق به المشددة.

(٩) ورد عجز البيت في ديوانه ص ٥٩ برواية:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ

فِي فِتْيَةٍ كُشِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلُمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَعَلُّ

والفاء التي (١) في قوله: (فَاتَّبَعُوهُ)، مثلُ الفاء التي (١) في قوله: بَزِيدٍ فَاْمُرُّ.

ومن كسر (إِنَّ) اسْتَأْنَفَ بِهَا، والفاء في قوله (فَاتَّبَعُوهُ) على قوله عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ، وعلى القول الأول زيادةٌ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى (٢): (تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ) [الأنعام/ ١٥٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وعاصِمٌ، وأبو عمرو، وابنُ عامرٍ: (تَأْتِيَهُمُ) بالتاء.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: (يَأْتِيَهُمُ) بالياء (٣).

وقد تقدّم (٤) هذا النحو في غير موضعٍ.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى (٥): (فَرَّقُوا (٦) دِينَهُمْ) [الأنعام / ١٥٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ، وأبو عمرو، وابنُ عامرٍ، وعاصِمٌ:

= انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١٤٧/١ وانظر تخريجه فيه.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) السبعة ٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) في (ط): وقد تقدم القول في هذا النحو.

(٥) في (ط) عز وجل.

(٦) في (م): فارقوا.

(فَرَّقُوا دِينَهُمْ) مُشَدَّدةٌ وكذلك في الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائي بـ (فَارَقُوا) بِالْفِ، وكذلك في الروم^(١).

من قال: (فَرَّقُوا) فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، كما قال: (أَقْتُمُونُ بَعْضَ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ) [البقرة/١٨]، فهم خلاف المسلمين الذين وُصِفُوا بِالْإِيمَانِ بِهِ كُلِّهِ، في قوله: (وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/١١٩]. وقال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ) [النساء/١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى في قوله: [يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ دِينِ اللَّهِ وَدِينِ رُسُلِهِ: لا يؤمنون بجميعه]^(٢) كَمَنْ وُصِفَ بِذَلِكَ في قوله: (وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/١١٩].

ومن قرأ: (فَارَقُوا) فالمعنى: باينوه، وخرجوا عنه. وإلى معنى: فَرَّقُوا^(٣)، يؤوُلُ، ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه فارقوه كُلُّهُ، فخرجوا عنه ولم يتبعوه.

وأما قوله: (يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ) [الروم/١٤] فالمعنى:

(١) السبعة: ٢٧٤.

(٢) في (ط) جاء ما بين معقوفين كما يلي: ويريدون أن يفرقوا بين دين الله ورسله يفرقون بين دين الله ودين رسله أيؤمنون بجميعه.

(٣) في (ط): فرقوه.

يصيرونَ فرقةً فرقةً من قوله: (فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير) [الشورى/٧].

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ^(١) (دِينًا قِيَمًا) [الأنعام/١٦١].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: (دينًا قِيَمًا) مفتوحة القاف مشددة الياء^(٢).

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةٌ والكسائيُّ (دينًا قِيَمًا) مكسورة القاف خفيفة الياء^(٣).

حجةٌ من قرأ: (دِينًا قِيَمًا) قوله: (وذلك دِينُ الْقِيَمَةِ) [البينة/٥]، كأنه دِينُ الملةِ الْقِيَمَةِ؛ فعلى هذا يكون وصفاً للدين، إذا كانت نكرةً كما كان وصفاً للمِلَّةِ، لأنَّ المِلَّةَ هي الدينُ، وزعموا أنه في قراءة أبيّ (وهذا صراطي .. دينًا قِيَمًا).

قال أبو الحسن: قال أهلُ المدينة: (دِينًا قِيَمًا) وهي حسنة، ولم نسمَعْها من العرب، قال: وهي في معنى المستقيم.

فأما (قِيَمًا) فهو مصدرٌ كالشَّيْعِ^(٤)، ولم يصحَّح كما صَحَّحَ عوضٌ، وحولٌ، وقد كان القياسُ، ولكنه شذَّ عن القياسِ، كما شذَّ أشياء من نحوه عن القياسِ نحو: ثيرةٌ،

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٤.

(٤) في (ط): مثل الشيعة.

ونحو قولهم: جِيَادٌ فِي جَمْعِ جَوَادٍ، وكان القياس الواو، كما قالوا: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ، قال الأعشى:

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نَعْمَةٍ

تُصَانُ الْجَلالُ وَتُنطَى الشَّعِيرَا^(١)

فأما انتصابُ دِينًا، فَيَحْتَمِلُ نَصْبُهُ ثَلَاثَةً أَضْرِبُ:

أحدها: أنه لما قال: (قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [الأنعام/ ١٦١]، اسْتَغْنَى بِجَرِي ذِكْرِ الْفِعْلِ عَنْ ذِكْرِهِ فَقَالَ: (دِينًا قِيمًا)، أي: هَدَانِي دِينًا قِيمًا، كما قال: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ). وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتُهُ عَلَى: اعْرِفُوا، لِأَن هِدَايَتَهُمْ إِلَيْهِ تَعْرِيفٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى: اعْرِفُوا دِينًا قِيمًا. وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتُهُ عَلَى الْإِتِّبَاعِ كَأَنَّهُ قَالَ: اتَّبِعُوا دِينًا قِيمًا، وَالزَّمَوْهُ، كَمَا قَالَ: (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ) [الزمر/ ٥٥].

قال: كُلُّهُمْ^(٢) قرأ: (مَحْيَايَ) [الأنعام/ ١٦٢]، مُحَرَّكَةَ الْيَاءِ (وَمَمَاتِي) سَاكِنَةُ الْيَاءِ غَيْرُ نَافِعٍ، فَإِنَّهُ أَسْكَنَ الْيَاءَ فِي (مَحْيَايَ) وَنَصَبَهَا فِي (مَمَاتِي)^(٣).

إِسْكَانُ الْيَاءِ فِي (مَحْيَايَ) شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، فَشَذَوْهُ عَنِ الْقِيَاسِ أَنْ فِيهِ التَّقَاءُ سَاكِنَيْنِ، لَا يَلْتَقِيَانِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ فِي مَحْيَايَ، وَأَمَّا شَذَوْهُ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَإِنَّكَ لَا تَكَادُ

(١) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ من قصيدة يمدح فيها هوزة الحنفي. وفيه: وتعطى بدل وتنطى، والجلال: ج جل وهو ما تلبسه الدابة لتصان به.

(٢) في (ط): وكلهم.

(٣) السبعة: ٢٧٤.

تجده في نثرٍ ولا نظمٍ، ووجهها مع ما وصفنا، وبعض
البغداديين، قد حكى أنه سمع، أو حكى له:

التَقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ^(١) بِإِسْكَانِ الْأَلْفِ مَعَ سَكُونِ لَامِ
المعرفة، وحكى غيره: لَهُ ثَلَاثَا الْمَالِ، وليس هذا مثل قوله:
(حتى إذا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً) [الأعراف/ ٣٨] لأن هذا في
المنفصل مثل دَائِيَّةٍ فِي الْمَتَصِلِ، ومثل هذا ما جَوَّزَهُ يُونُسُ فِي
قوله: اضْرِبَانِ زَيْدًا، وَاضْرِبَانِ زَيْدًا، وسيبويه ينكر هذا من
قول يُونُسَ.

قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ (فَتَّخْنَا عَلَيْهِم) [الأنعام/ ٤٤].
مَشْدَدَةً، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ مَخْفَفَةً^(٢).

حِجَّةُ التَّشْدِيدِ (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ص/ ٥٠]، وَحِجَّةُ
التَّخْفِيفِ قوله^(٣):

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا^(٤)

(١) من أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد.

انظر الأمثال لابن سلام/ ٣٤٣ واللسان (بطن).

(٢) السبعة ٢٥٧ وقد ذكرنا فيما تقدم أن مكان هذه الآية متأخر الذكر.

(٣) صدر بيت للراعي من قصيدة في ديوانه ص ٢٨ وعجزه:

دوني وأفتح باباً بعد إرتاج

انظر الكامل ٢٤٢/١.

(٤) هنا ينتهي الجزء الثاني من نسخة (ط) لابن غلبون في حين تتابع (م) الكلام
في سورة الأعراف.

فهرس

٥	 ذكر اختلافهم في سورة آل عمران
١١٨	 ذكر اختلافهم في سورة النساء
١٩٥	 ذكر اختلافهم في سورة المائدة
٢٨٤	 ذكر اختلافهم في سورة الأنعام

[انتهى بحمد الله الجزء الثالث من الكتاب
ويتلوه في الجزء الرابع : اختلافهم في سورة الأعراف]

الحجرات للقرآن السبع ج ١

أُمَّة الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ مَجَاهِدٌ

تصنيف

أَبِي عَلِيٍّ أَحْسَنُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ

(٢٨٨ - ٥٣٧ هـ)

الجزء الثاني

مققه

بدر الدين قهوجي شيرجوباني

راجعة رَدَقَةُ

عبد العزيز ربّاح أحمد يوسف الدقاق

دار الشؤون للتراث

رشد ص. ب. ٤٩٧٥ - بيروت ص. ب. ١٣/٥٣٧٨

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الحجَّةُ القُرْبَى السَّبْعَةُ

100-1000000

100-1000000

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

استعنت بالله

فإن قلت: فإنَّ الهمزة قد تَفَتْحُ^(٢) لها ما قبلها وإن كانت مضمومةً نحو: يقرأ في موضع الرفع، فهلاً فتح الياء في (عَذَابِي أُصِيبُ) [الأعراف / ١٥٦] كما فتح قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: (سَبِيلِي أَدْعُو) [يوسف / ١٠٨] و(إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي) [يوسف / ١٠٠] فأقول^(٣): إِنَّ هذه الضمة إن كانت للإعراب، لم تكن في حكم الضمة عندهم، ألا ترى أنهم قد قالوا نَمِرٌ، وَكَتِفٌ ونحو ذلك في الرفع ورفضوا الضمة بعد الكسرة في كلامهم، فلم يجيء فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياء قبل الهمزة المضمومة لما ذكرت، لأنها عندهم لَمَّا لم تثبت، لم تكن في حكم الضم^(٤)، وأما ما رواه^(٥) من ذلك غَيْرَ مُسْتَخَفٍّ، فَأَسْكَنَ الياء فيه، فهو حَسَنٌ، وذلك أَنَّ هذه الياء، إذا لم تحرك، إذا كانت مع ما يَسْتَخَفُّ فلأن يكره^(٦) حركتها مع ما لا يَسْتَخَفُّ أجدر وقد كرهوا الحركة

(١) بداية الجزء الثاني في (م): بسم الله الرحمن الرحيم استعنت بالله، أما في (ط) فالكلام موصول مع الجزء الأول.

(٢) في (ط): يفتح. (٣) في (ط): فالقول.

(٤) في (ط): الضمة. (٥) في (ط): ما رآه. (٦) في (ط): فإن تكره.

فيما تتوالى فيه الحركات وإن كانت للإعراب، فزَعَمَ أبو الحسن: ^(١) أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: (رُسُلُهُمْ) [إبراهيم / ١٠].

وَنَحْوُ هَذَا مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويه من قَوْلِهِ ^(٢):

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ
وَنَحْوُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنْزِلُكُمْ
وَنَهْرٌ تَبْرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ ^(٣)

فَإِذَا حَدَّ الْمُسْتَحْفَ، وَالْمُسْتَقْلَ، فَإِنْ جَعَلَ مَا زَادَ عَلَى
الثَّلَاثَةِ غَيْرَ مُسْتَحْفَ، كَانَ مَذْهَباً وَإِنْ جَعَلَ الْمُسْتَقْلَ مَا تَوَالَى
فِيهِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ كَانَ مَذْهَباً، لِأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ اسْتِثْقَالَهُمْ
لَهُ بِرَفْضِهِمْ إِيَّاهُ فِي الشَّعْرِ، إِلَّا فِي مَوْضِعِ الزَّحَافِ، وَإِذَا لَمْ
يُسْتَحْفَ ^(٤) الْأَرْبَعَةُ فَالْخَمْسَةُ أَجْدَرُ بَأْنَ لَا تُسْتَحْفَ.

بِسْمِ اللَّهِ ^(٥): كُلُّهُمْ قَرَأَ: (أَنْبِئُهُمْ) [البقرة/ ٣٣] بِالْهَمْزِ
وَكَذَلِكَ ^(٦) رَوَى بَعْضُ رَوَاةِ الْمَكِينِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ (أَنْبِئُهُمْ)

(١) المراد به الكسائي وقد مرت ترجمته في الجزء الأول ص ٧.

(٢) الكتاب ٢٩٧/٢ ولم يعزه، وبعده: بالدو أمثال السفين العوم.

الشاهد فيه تسكين الباء وهو يريد يا صاحب أو يا صاحبي.

(٣) ديوان جرير بشرح ابن حبيب ٤٤١/١، مع بيتين آخرين قالهما في هجاء بني العم، وروايته في الديوان (فلم تعرفكم) ولا شاهد فيها. نهر تبرى: بلد من نواحي الأهواز، حفره أردشير الأصغر بن بابك. (معجم البلدان ٣١٩/٥، وأورد بيت جرير المذكور).

(٤) في (ط): تستحف.

(٥) سقطت من (ط) عبارة «بسم الله». (٦) في (ط) قال وكذلك.

بكسر الهاء والهمز، قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز.

قال أبو علي: النبأ: الخبر، (عن النبأ العظيم) [النبأ/٢] أي: الخبر، وقالوا منه: نبأته وأنبأته^(١). (وَنَبَّأَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) [الحجر/٥١] أي: أخبرهم عن ضيفه. وضم الهاء، إلا ما رواه^(٢) عن ابن عامر (أَنبَأَهُمْ)^(٣) بكسر الهاء مع الهمز، و(يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ) [القيامة/١٣] أي يُخَبِّرُ به، فهذا كقوله تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [النور/٢٤] وقال^(٤): (وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا، قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ) [فصلت/٢١] و(هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ) [الجاثية/٢٩] ومن ثم قرأ من قرأ: (هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ) [يونس/٣٠] بالتاء، فهذه^(٥) الآي في معنى إخبار الإنسان بأعماله، وتوقيفه عليها. و(أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ) [البقرة/٣١]. أخبروني بها، و(يَا آدَمُ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) [البقرة/٣٣] أخبرهم، فلما كان النبأ مثل الخبر، كان أنبأته عن كذا، بمنزلة: أخبرته عنه. ونبأته عنه، مثل: خبرته^(٦). ونبأته به، مثل: خبرته به. وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه، من أن معنى نُبِّئْتُ زيداً: نُبِّئْتُ عن زيد، فحذف حرف الجر، لأن نَبَأْتُ قد ثبت أن أصله خَبَّرْتُ بالآي التي تلونها^(٧)، فلما حُذِفَ حَرْفُ الجر^(٨)، وصل الفعل إلى المفعول الثاني،

(١) في (ط) أنبأته ونبأته. (٢) في (ط): إلا ما روي. (٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): وقال الله تعالى. (٥) سقطت من (ط). (٦) في (ط): خبرته عنه.

(٧) في (ط): تلونها. (٨) في (ط): حذف الحرف.

فَنَبَّأْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ، كَمَا أَنَّ أَخْبَرْتُهُ عَنْ زَيْدٍ كَذَلِكَ.

فَأَمَّا الْمَتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: نَبَّأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فَلَانٍ، فَهُوَ هَذَا فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى، فَعُدِّيَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْبَاءَ الَّذِي هُوَ إِخْبَارٌ: إِعْلَامٌ؛ فَلَمَّا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى، عُدِّيَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ، كَمَا عُدِّيَ الْإِعْلَامُ إِلَيْهِمْ^(١)، وَدَخُولُ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ، وَحُصُولُ مُشَابَهَتِهِ لِلْإِعْلَامِ، لَمْ^(٢) يُخْرِجْهُ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ لَهُ مِنَ الْإِخْبَارِ، وَعَنْ أَنَّ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَتَعَدَّى^(٣) إِلَيْهِ بِالْبَاءِ، أَوْ بَعْنٍ، نَحْوُ: (نَبَّأْتُ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) [الحجر / ٥١] وَنَحْوُ قَوْلِهِ: (فَلَمَّا نَبَّأْتُ بِهِ) [التحریم / ٣] كَمَا أَنَّ دَخُولَ مَعْنَى أَخْبَرَنِي فِي «أَرَأَيْتَ» لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ أَنَّ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَمَا كَانَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا، إِذَا لَمْ يَدْخُلْهُ مَعْنَى أَخْبَرَنِي بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يُرْفَعَ الْمَفْعُولُ بِهِ بَعْدَهُ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، مِنْ أَجْلِ دَخُولِهِ فِي حَيْزِ الْإِسْتِفْهَامِ، فَلَمْ يَجُزْ: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟» كَمَا جَازَ: «عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟». وَ«رَأَيْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟» حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ فَكَذَلِكَ دَخُولَ مَعْنَى الْإِعْلَامِ فِي الْإِنْبَاءِ، وَالتَّنْبِيءِ لَمْ يُخْرِجْهُمَا عَنْ أَصْلَهُمَا وَتَعَدِّيَهُمَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَحَدُهُمَا: يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ يُتَسَعَّفُ فَيُحَذَفُ الْحَرْفُ^(٤)، وَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى الثَّانِي.

(٢) فِي (ط): لِمَنْ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) فِي (ط): تَعَدَّى.

فأما من قال: إِنَّ الْأَصْلَ فِي نُبْتُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْنَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ بِحُجَّةٍ وَلَا شَبْهَةٍ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: (نَبَىُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) [الحجر / ٤٩] فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ أَحَدَهُمَا: أَنْ يَكُونَ (نَبَىُّ) بِمَنْزِلَةِ أَعْلَمَ، وَيَكُونُ^(١) (أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) قَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقًا، قَدْ سَدَّ مَسَدَّهُمَا، فَتَكُونُ (نَبَىُّ) هَذِهِ الْمَتَعَدِيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (نَبَىُّ) بِمَنْزِلَةِ: (خَبَرَ) عَبَادِي بِأَنِّي، فَحُذِفَ الْحَرْفُ، فَ (أَنَّ) فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ عَلَى هَذَا: فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ، وَعَلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ: فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (قُلْ أَوْثَبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ) [آل عمران / ١٥] فَإِنْ جَعَلْتَ اللَّامَ^(٢) مُتَعَلِّقَةً (بِأَوْثَبْتُكُمْ)؛ جَازَ الْجَرْ فِي جَنَاتٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ خَيْرٍ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ صِفَةً لَخَيْرٍ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ جَازَ الْجَرْ فِي جَنَاتٍ أَيْضًا.

وَإِنْ جَعَلْتَهَا مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ، لَمْ يَجْزِ الْجَرْ فِي جَنَاتٍ، وَصَارَ مُرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْ بِالظَرْفِ. وَلَمْ يَجْزِ غَيْرَ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّامَ حِينَئِذٍ لَا بَدَ لَهَا مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: (قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ) [التوبة / ٩٤] فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا يَتَأَوَّلُهُ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ زِيَادَةِ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَالِثٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّى إِلَى الثَّانِي، وَجِبَ تَعْدِيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ، وَإِنْ قَدَّرْتَ تَعْدِيَّتَهُ^(٣) إِلَى مَفْعُولٍ مَحذُوفٍ، كَمَا تُؤَوَّلُ قَوْلُهُ: (يُخْرِجُ

(١) فِي (ط): وَيَكُونُ قَوْلُهُ. (٢) اللَّامُ فِي قَوْلِهِ (لِلَّذِينَ).

(٣) فِي (ط): تَعْدِيهِ.

لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا) [البقرة / ٦١] - أي شيئاً - لَزِمَ تَعْدِيَّتُهُ إِلَى آخَرَ. فَإِنْ جَعَلْتَ (مِنْ) زِيَادَةً^(١)، أَمَكْنَ أَنْ تُضْمَرَ مَفْعُولاً ثَالِثاً، كَأَنَّهُ: نَبَأْنَا اللَّهَ أَخْبَارَكُمْ مَشْرُوحَةً. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (مِنْ) ظَرْفاً غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ، وَتُضْمَرَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالثَّالِثُ كَأَنَّهُ: نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارَكُمْ مَا كُنْتُمْ تَسْرُونَهُ تَنْبِيئاً، كَمَا أَضْمَرْتَ فِي قَوْلِهِ^(٢): (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [الأنعام / ٢٢] أَمَا قَوْلُهُ^(٣): (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ) [يونس / ٥٣] فَيَكُونُ يَسْتَنْبِئُونَكَ: يَسْتَخْبِرُونَكَ، فَيَقُولُونَ: أَحَقُّ هُوَ؟ وَيَكُونُ: يَسْتَنْبِئُونَكَ: يَسْتَعْلَمُونَكَ، وَالِاسْتِفْهَامُ قَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ.

وَمِمَّا يَتَّبِعُهُ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ دُونَ الْإِعْلَامِ، قَوْلُهُ^(٤): (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سبأ / ٧] فَالْمَعْنَى: يُخْبِرْكُمْ، فَيَقُولُ لَكُمْ: إِذَا مُزِّقْتُمْ، وَلَيْسَ عَلَى الْإِعْلَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: (أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) [سبأ / ٨] قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٥): فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٦): (أَنْبِئْهُمْ) فَحِجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِضَمِّ الْهَاءِ ظَاهِرَةً، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الضَّمِيرِ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ مَضْمُومَةً فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: ضَرْبُهُمْ وَأَنْبِئْهُمْ، وَهَذَا لَهُمْ. وَإِنَّمَا تَكْسِرُ الْهَاءَ إِذَا وَلَّيْتَهَا كَسْرَةً أَوْ يَاءً، نَحْوُ: بِهِمْ وَعَلَيْهِمْ. وَهَذَا أَيْضاً يَضْمُهُ قَوْمٌ، فَلَا يَجَانِسُونَ بِكَسْرَتِهَا الْكَسْرَةَ الَّتِي قَبْلَهَا، وَلَا الْيَاءَ، وَلَكِنْ يَضْمُونَهَا عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: بِهِمْ، وَبِهِمْ، وَبِدَارِهِمْ، وَعَلَيْهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ

(١) فِي (ط): زَائِدَةٌ.

(٢) فِي (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) فِي (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٤) فِي (ط): قَوْلُ عَزَّ وَجَلَّ.

(٥) كَذَا فِي (ط) وَسَقَطَتْ مِنْ (م). (٦) فِي (ط): وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ذلك في أول الكتاب^(١).

فأما وجه قراءة من قرأ: «أَنْبِئُهُمْ» فكسر^(٢) الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فَإِنَّ لِكْسَرِهِ الهاء^(٣) وجهين من القياس على ما سُمِعَ منهم. أحدهما: أنه أَتْبَعَ كَسَرَ^(٤) الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين، ألا ترى أن أبا عثمان قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحاق: هذا المُرءُ، ورَأَيْتُ المَرءَ، ومررت^(٥) بالمرءِ. فَاتَّبَعُوا مع هذا الفصل، كما أَتْبَعُوا في اللغة الأخرى: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، وبامرئٍ. وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك. فكذلك يكون قوله: (أَنْبِئُهُمْ) أَتْبَعَتْ كسرةُ الهاء الكسرة التي على الباء.

ومما يُثْبِتُ ذلك، أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ يَا فَتَى، وَمِنْهُمَا، وَمِنْهُمِي. بكسر^(٦) الاسم المضمر في الإدراج والوقف. قال: وقال عنه^(٧)، وقال: لَمْ أَعْرِفِهِ، وَلَمْ أَضْرِبِهِ. بكسر كل هذا. قال أبو زيد: وقال: لَمْ أَضْرِبْهُمَا بِكَسْرِ^(٨) الهاء مع الباء. ففي ما حكاه أبو زيد: ما يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْإِتْبَاعَ مع حَجَزِ السَّاكِنِ بين الحركتين، مِثْلُهُ إِذَا تَوَالَتِ الْحَرْكَتَانِ؛ فَلَمْ يَحْجُزْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ. ألا ترى أنه قال: مِنْهُ - وَمِنْهُمَا - وَمِنْهُمِي، فَاتَّبَعَ الْكَسَرَ الْكَسَرَ مع حَجَزِ السَّكُونِ^(٩) بينهما، كما أَتْبَعَ فِي: لَمْ أَضْرِبِهِ، وَلَمْ أَضْرِبْهُمَا، وَلَمْ أَعْرِفِهِ،

(١) انظر ص ٦١. (٢) في (ط): بكسر. (٣) في (ط): لكسر الهاء.

(٤) في (ط): كسرة. (٥) سقطت مرت من (م).

(٦) في (ط): ومنهم فكسر. (٧) في (ط): وحكى عنه.

(٨) في (ط): فكسر. (٩) في (ط): الساكن.

وإن لم يَحْجُزْ بينهما شيء؟ فكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١): (أَنْبِئْهُمْ) أَتَبَعَ
الكسرة في الهاء الكسرة التي قبلها.

والوجه الآخر^(٢): أنه لم يُعْتَدَّ بالحاجز الذي بين الكسرة
والهاء لسكونها، فكأن الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت
الهاء^(٣) كُسِرَتْ نَحْوُ: بِهِ. ويكون تركهم الاعتداد - في
«أَنْبِئْهُمْ» - بالسكون كَتَرَكْهُمْ الاعتداد به في قولهم: هو ابن
عمِّي دُنْيَا، وَقِنِيَّةُ^(٤)، ألا ترى أنه من الدُّنُو، وقالوا: قِنُوهُ. فكما
قُلِبَتِ الواو ياءً في عارية وَمَحْنِيَّةٍ، لانكسار ما قبلهما، كذلك
قلبوها مع حجز الساكن في دُنْيَا. فإذا رأيتهم لم يعتدوا بالحاجز
إذا كان ساكناً؛ كذلك يجوز أن لا يعتدَّ به حاجزاً في قراءة ابن
عامر، وما روي عن ابن كثير.

ولو ترك تاركُ الهمز في: (أَنْبِئْهُمْ) فقال: (أَنْبِئْهُمْ) لكان
لكسر الهاء وجهان.

أحدهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها وانكسار ما
قبلها^(٥) قلبها ياءً كَذِيبٍ وَمِيرَةٍ^(٦) أَشْبَهَتِ الياء التي هي غيرُ
منقلبة عن الهمزة، فكسر الهاء بعدها، كما تُكْسَرُ «هم» بعد:
(ترميهم) و(يهديهم). ويقوي ذلك أن منهم من أدغم الواو الساكنة

(١) في (ط): قوله تعالى. (٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): وليتها الهاء.
(٤) يقال دُنْيَا ودُنِيَّةً. ودُنْيَا غير منون، وكان أصل ذلك كله دُنْيَا، أي: رَجْماً
أدنى إلَيَّ مِنْ غيرها. اللسان: (دنا)، والقِنِيَّةُ: ما اكْتَسِبَ.

(٥) في (م): وانكسارها، وما في (ط): هو الصواب.

(٦) المثرة: العداوة، وجمعها مِثْرٌ. اللسان (مار). وانظر سيبويه: باب الهمز

المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رِيًّا، ورِيَّةٌ^(١).

ويُقَوِّي ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفاً^(٢)، كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو الواو^(٣)، وذلك قوله^(٤):

على رَالٍ^(٥)

كما تقول: على بالٍ. والوجه أن لا تُكسَرَ الهاء على هذا المذهب، كما أن الوجه أن لا تُدْغَم.

والوجه الآخر: أن تُقَلَّبَ الهمزة إلى الياء قلباً. وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب. وإذا اتَّجَهَتْ له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخَطَّأ، وإن أمكن أن يقال إن غيره أبين وجهاً منه وأظهر.

فأما آدم: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم^(٦) من الإبل

(١) أصلها: رؤيا ورؤية. انقلبت الهمزة فيهما واواً وأدغمت في الياء بعد قلبها ياء. وهو من إجراء غير اللازم مجرى اللازم. انظر الخصائص ٣٠٥/١.

(٢) الردف في الشعر: حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء (اللسان).

(٣) في (ط): والواو. (٤) في (ط): نحو قوله.

(٥) قافية بيت من الشعر لامرئ القيس وهو قوله في ديوانه ٣٨:

وصم صلاب ما يقين من الوجي كأن مكان الردف منه على رال
يصف حوافر فرسه، وارتفاع مؤخرته ويشبهها بمؤخرة الرأل. وهو ولد النعام. وخفف الهمزة فيه قال في اللسان (رأل) بعد إيراد عجز البيت: أراد على رأل، فإذا أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً، وإما أن يكون أبدل إبدالاً صحيحاً على قول أبي الحسن، لأن ذلك أمكن للقافية إذ المخفف تخفيفاً قياسياً في حكم المحقق. (٦) في (ط): الآدم.

والظباء: الأبيض^(١)، وما سِوى ذلك، فالآدمُ الذي ليس بأبيضَ على ما يتكلم به الناسُ فيقولون: رجل آدمٌ للذي ليس بأبيضَ، ورجلٌ أسمرٌ، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العربُ للرجل: أبيضٌ، من اللون، إنما يقولون: أحمرٌ، قال: وقال رسول الله ﷺ^(٢): «بعثتُ إلى الأسود والأحمر»^(٣) وإنما الأبيضُ: البعيد من الدَّنَسِ النقي، قال: ويقال: ظبيُّ آدمٍ - وظبيةٌ آدماءٌ - وبعيرُ آدمٍ - وناقَةٌ آدماءٌ - للأبيضين.

قال أبو الحسن: (أَنبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) الهاء مضمومة إذا هَمَزَتْ، وبها نقرأ، لأن الهاء لا يكسرُها إلا ياءٌ، أو كسرةٌ، ومن العرب من يَهْمُزُ ويكسر، وهي قراءة، وهي رديئة في القياس فإذا خُفِّفَتِ الهمزة فكسُرَ الهاءُ أمثُلُ شيئاً لشبهها بالياء.

اختلفوا في قوله تعالى: (فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) [البقرة / ٣٦].

فقرأ حمزةٌ وحدهُ: (فَازَالَهُمَا) بألفٍ خفيفة، وقرأ الباقون: (فَازَلَهُمَا) مُشَدِّدًا بغيرِ أَلِفٍ.

قال أبو بكرٍ أحمدُ: وروى أبو عبيدٍ: أَنَّ حمزةً قرأ: (فَازَالَهُمَا) بالإمالة، وهذا غلطٌ^(٤).

بسم الله^(٥): حجةٌ حمزةٌ في قراءته (فَازَالَهُمَا الشَّيْطَانُ

(١) الأدمة في الإبل: البياض مع سواد المقلتين، وهي في الناس: السمرة الشديدة (اللسان: آدم). (٢) سقطت من (ط).

(٣) رواه مسلم ٣٧٠/١ كتاب المساجد، وأحمد في مسنده ٣٠١/١.

(٤) كتاب السبعة ١٥٣. (٥) سقطت من (ط).

عنها) أن قوله: (يا آدمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا) [البقرة/ ٣٥] تأويله: أُثْبِتَا فَثَبَّتَا، فأزالهما الشيطان، فقابل الثبات بالزوال، الذي هو خلافه. ومثل ذلك قوله تعالى^(١): (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء/ ٦٣] تأويله: فضرِبْ فَانْفَلَقَ، ومثله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) [البقرة/ ١٩٦] أي: فحلَقْ، فعليه فِدْيَةٌ. وَنُسِبَ الفعل إلى الشيطان، لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سببَ زوالهما عنها أُسْنِدَ الفعلُ إليه. ومثلُ هذا قوله تعالى^(٢): (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال/ ١٧] فالرميُّ كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ»^(٣) إلا أنه لما كان بقوة اللَّهِ وإرادته نُسِبَ إليه. ومما يقوي قراءته قوله تعالى^(٤): (فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) [البقرة/ ٣٦] فقوله: فأخرجهما في المعنى قريب من أزالهما، ألا ترى أن إخراجه إياهما منها، إزالةٌ منه لهما عما كانا فيه. فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعلُ أخرجهما، لا يكون ضميرُ الشيطان ولكن المصدرُ الذي دُكِرَ فعله كقولهم: من كذب كان شراً له؛ فالدلالة على أن فاعله^(٥) ضميرُ الشيطان، قوله في الأخرى: (يا بني آدمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ الْجَنَّةِ) [الأعراف/ ٢٧].

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): عز وجل.

(٣) رواه مسلم ١٤٠٢/٣ كتاب الجهاد والسير برقم (١٧٧٧) شأهت:

قبحت. (٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فاعل أخرجهما.

ففاعل أخرجهما: الشيطان، كما بين ذلك في هذه^(١).
ويقوي قراءته أيضاً تأويل من تأول أن: (أزلهما) من زل،
الذي هو عشر، ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة في المعنى.
فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: (فأزالهما) كان قوله بعد:
(فأخرجهما) تكريراً، فالقراءة الأخرى أرجح، لأنها لا تكون
على التكرير؛ قيل: إن قوله^(٢): أخرجهما، ليس بتكرير لا
فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا
يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم
يكن تكريراً غير مفيد. وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع
لتفخيم القصّة وتعظيمها بالفاظٍ مختلفة ليس بمكروه ولا
مُجْتَنَب، بل هو مَسْتَحَبٌّ مستعمل، كقول القائل: أزلت نعمته،
وأخرجته من ملكه، وغلظت عقوبته. وقالوا: زال عن موضعه
وأزلته، وفي التنزيل: (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ
تَزُولَا) [فاطر / ٤١]. (وإن كان مكرهم ليزول منه الجبال)
[إبراهيم / ٤٦] وقال الهذلي^(٣):

فَأَزَالَ خَالِصَهَا بِأَبْيَضٍ نَاصِحٍ
مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَ التَّالِبِ

(١) في (ط): هذه الآية. (٢) في (ط): قوله عز وجل.
(٣) هو ساعدة بن جُوَيْة. من قصيدة له في ديوان الهذليين القسم الأول /
١٨٢ وشرح أشعارهم ١١١٢/٣، ١١٤٣ برواية: «ناصحها» بدل
«خالصها» وهو بمعنى كما قال السكري، وألهاب: جمع لهب، وهو شق
في الجبل، والتالب: شجر، يقول: قطع خالصها بأبيض، أي: مزجه
حتى تَقَطَّعَ العسل؛ من ماء غدير؛ مفرط: مملوء.

فهذا على ضربين أحدهما: أن يريد: أزال خلوصَ خالصها بماءٍ أبيضٍ شابَ هذه العسلَ به، فحذف المضاف. أو يكون وضع خالصها موضع خلوصها، كقولهم: العاقبة والعافية، وقوله^(١):

ولا خارجاً من في زور كلام

في قول من جعل «لا أشتم» جواباً للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافي، فاستعاره للعسل، لأنهم يصفونها بالبياض في نحو:

وما ضرب بيضاء ياوي مليكها^(٢)
وأشد السكري للعجاج^(٣):

من خالص الماء وما قد طحلبا

حجة من قرأ (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ) [البقرة/ ٣٦] أن أزلهما يحتمل تأويلين؛ أحدهما: كَسَبَهُمَا الزَّلَّةَ. والآخر: أن يكون أزل من زل الذي يراد به: عثر. فالدلالة^(٤) على الوجه الأول ما جاء في التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حُظِرَ عليهما جنسه،

(١) عجز بيت للفرزدق وصدده:

على قسم لا أشتم الدهر مسلماً

ديوانه/ ٧٦٩ - سيبويه ١٧٣/١ - الخزانة ١٠٨/١.

(٢) صدر بيت لأبي ذؤيب في شرح السكري ١٤٢/١ - عجزه:

إلى طنف أعياء براقٍ ونازل

مليكه: يعسوب النحل ومليكه، والطنف: حيد من الجبل ورأس من رؤوسه.

(٣) في اللسان (خلص) وملحقات ديوانه ٢٦٨/٢ عن اللسان.

(٤) في (ط): الدلالة.

بقوله: (مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ) [الأعراف/ ٢٠] إلى قوله: (لَمِنَ النَّاصِحِينَ) وقوله^(١): (فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا) [الأعراف/ ٢٠]. وقد نُسِبَ كَسْبُ الإنسان الزَّلَّةَ إلى الشَّيْطَانِ في قوله تعالى^(٢): (إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا) [آل عمران/ ٥٥] واستزَلَّ وأزَلَّ كقولهم: استجاب وأجاب، واستخلف لأهله وأخلف، فكما أن استزَلَّهُم من الزَّلَّة، والمعنى فيه كَسَبَهُم الشَّيْطَانُ الزَّلَّة، كذلك قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ) والوجه الآخر أن يكون (فَأَزَلَّهُمَا) من: زل عن المكان، إذا عثر فلم يثبت عليه، ويدل على هذا قوله تعالى: (فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) [البقرة/ ٣٦] فكما^(٣) أن خروجه عن الموضع الذي هو فيه انتقال منه^(٤) إلى غيره، كذلك عثاره فيه وزَلِيلُهُ^(٥).

فأما قوله تعالى^(٦): (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِهَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا) [البقرة/ ٢٠٩] فيَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: زَلَلْتُمْ من الزَّلَّة، كأن المعنى: فإن صرتم ذوي زَلَّةٍ، ويجوز أن يراد به العِثَارُ، فَشُبَّهَ المعنى بالعين؛ فاستعمل الذي هو العِثَارُ، والمراد به: الخطأ، وخلاف الصواب.

ومن هذا الباب قول ابن مُقْبِلٍ^(٧):

- (١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): عز وجل.
 (٣) في (ط): كما. (٤) في (ط): عنه.
 (٥) في (ط): وزلته. وفي اللسان: زل السهم عن الدرع، والإنسان عن الصخرة يزل ويَزَلُّ زَلًّا وزليلاً ومزلة...
 (٦) سقطت من (ط). (٧) ديوانه ١٠١.

يَكَادُ يَنْشَقُّ عَنْهُ سَلْخٌ كَاهِلِهِ
زَلَّ الْعِثَارُ وَثَبْتُ الْوَعْثُ وَالْغَدَرُ

السَّلْخُ: مصدر سلخته سَلَخًا^(١)، إلا أنه أريد به في هذا المكان المسلوخ، ألا ترى أن المنشَقَّ إنما يكون الإهاب دونَ الْحَدَثِ. وقوله: زَلَّ الْعِثَارُ، أي: زَلَّ عند العثار، يريد أنه لفظته يزل عن الموضع الذي يعثر فيه فلا يعثر، ويكون المصدرُ في هذا الموضع يراد به المفعولُ كأنه: المكان المعثورُ فيه، ومثل ذلك قوله^(٢):

على حَتِّ الْبُرَايَةِ...

أي: عند البراية.

وقول النابغة^(٣):

رَأْبِي الْمَجَسَّة...

أي: عند المجسة.

(١) والسَّلخ بالكسر: الجلد، وبها جاءت رواية الديوان، ولا شاهد فيها لما أراد المؤلف.

(٢) جزء من بيت للأعلم الهذلي في ديوان الهذليين بشرح السكري ٣٢٠/١ وتمامه:

على حَتِّ الْبُرَايَةِ زمخري السد سواعِد، ظَلَّ في شَرِي طَوَالٍ
والبراية: البقية، والزمخري: الغليظ الطويل. والسواعد: العروق التي يجري فيها اللبن. والشري: الحنظل. قال: الْبُرَايَةُ: البقية من سيرها.
وفي اللسان وردت كلمة زمخري: زمخري وهو تصحيف.

(٣) جزء من بيت في ديوانه/٤٠ من قصيدته في المتجردة وتمامه:

وإذا طعنت طعنت في مستهدفٍ رأبي المجسة بالعبير مقرمد

ومثله^(١): بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

أي: عند المتجرّد، أي: التجريد.

ومثله لِلْبَيْدِ^(٢):

صَائِبُ الْجَذْمَةِ

أي: صائب عند الجذمة، يقول: هو قاصدٌ عند القطع،
ومثله قول أوس^(٣):

كُشِفُ اللَّقَاءِ

أي: عِنْدَهُ^(٤).

فأما قوله: زَلُّ، فإنه صفةٌ، كَكَهْلٍ، وَغَيْلٍ^(٥)،
وَفَسْلٍ^(٦)، مما يَدُلُّكَ على ذلك مُقَابَلَتُهُ بِثَبَّتِ الذي هو خلافه.
وَالْغَدْرُ فيما فُسِّرَ عن أبي عمرو في أكثر ظني: مكانٌ مُتَعَادٍ.
وَالْوَعْثُ: السَّهْلُ الذي تسوخُ فيه أخفاف الإبل، والمعنى في:
ثَبَّتِ الْوَعْثُ، أي: ثَبَّتَ عند الْوَعْثِ كما كان في المعنى في:
زَلُّ الْعِثَارِ، أي: زَلُّ عند الْعِثَارِ، وإذا كان الْغَدْرُ هذا الذي فسر،

(١) جزء من بيت للنابغة في ديوانه/ ٣٩ وتماه:

محطوطة المتنين غيرُ مفاضةٍ رَيَا الروادِفِ بَضَّةُ المتجرّدِ

(٢) جزء من بيت في ديوانه/ ١٤٤ تماه:

يُغْرِقُ الثَّعْلَبُ فِي شِرَّتِهِ صَائِبُ الْجَذْمَةِ فِي غَيْرِ فِشَلٍ

(٣) لم نعر عليه في الديوان.

(٤) يدل على ذلك قول كعب في (ديوانه ٢٣):

زالوا فما زال أنكاس ولا كشف عند اللقاء ولا ميل معازيل

(٥) الْغَيْلُ: اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي حبلَى.

(٦) الْفَسْلُ: الرذل النذل الذي لا مروءة له. وجمعه أفسل وفسول وفسال وفُسل.

فما أنشدہ أبو زید^(١):

يَخْبِطُنَ بِالْأَيْدِي مَكَاناً ذَا غَدَرٍ

تقديره: مكاناً غَدَرًا. وتأويلُ إدخالِ قَوْلِهِ: «ذا» فيه أنه يوصف بهذا، كأنه قال: مكاناً صاحبَ هذا الوصفِ. ومن هذا الباب قَوْلُهُمْ: «مَنْ أَزَلَّتْ إِلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلْيَشْكُرْهَا»^(٢) كأنه زَلَّتِ النعمة إليه، أي: تَعَدَّتْ. وَأَزَلَّتْهَا أَنَا إِلَيْهِ، عَدَّتْهَا، كما أن قَوْلَهُ^(٣):

قَامَ إِلَى مَنْزَعَةٍ زَلَخٍ فَزَلُ

معناه: تعدى من مكانه إلى مكان آخر. وكذلك قوله:

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَّتْ لَمْثُنِ وَقَائِلُ

عَلَيْهَا بِمَا كَانَتْ إِلَيْنَا أَزَلَّتِ^(٤)

تقديره: أَزَلَّتْهُ، ليعودَ الضميرُ إلى الموصولِ.

(١) النوادر ٢٤٢ (ط الفاتح) وبعده: «خبط المغياتِ فَلَاطِيسَ الْكَمَرِ» قال في اللسان (غَدَر). قال أبو زيد: الغَدَرُ والجَرَلُ والنَّقْلُ كل هذه الحجارة مع الشجر. وكل موضع صعب لا تكاد الدابة تنفذ فيه غَدَرٌ. وفي مادة (فلطس) أنه لراجع يصف إبلا.

(٢) النهاية لابن الأثير ٣١٠/٢. واللسان (زلل).

(٣) الرجز بغير نسبة في اللسان (نزع) و (زلخ) وقبله:

يَا عَيْنَ بَكِّيَ عَامراً يَوْمَ النَهْلِ عِنْدَ الْعِشَاءِ وَالرِّشَاءِ وَالْعَمَلِ
وَالْمَنْزَعَةِ: رَأْسُ الْبَثْرِ الَّذِي يَنْزَعُ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هِيَ صَخْرَةٌ
تَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْبَثْرِ يَقُومُ عَلَيْهَا السَّاقِي. وَزَلَخٌ: بِسُكُونِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا
مِثْلُ زَلَجٍ - بِالْجِيمِ -: أَيُّ: دَحَضَ مَزَلَةً.

(٤) اللسان مادة (زل). والبيت لكثير. والرواية في اللسان: (وصادق) بدلاً من (وقائل).

وأما الشيطان فهو فيعالٌ من شَطَنَ مثلُ البَيْطَارِ، والغَيْدَاقِ^(١).
وليس بفَعْلَانٍ من قوله^(٢):

وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ

ألا ترى أن سيبويه حكى: شَيْطَنَتْهُ فَتَشِيطَنَّ، فلو كان من
يَشِيطُ لَكَانَ شَيْطَنَتْهُ فَعَلَتْهُ، وفي أَنَا لَا نَعْلَمُ هَذَا الْوِزْنَ جَاءَ^(٣)
في كلامهم ما يدلُّك أنه: فَيَعَلَتْهُ، مثلُ بَيْطَرْتُهُ، ومثلُ هَيْنَمَ^(٤)،
وفي قول أُمِّية أيضاً دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وهو قوله^(٥):

أَيُّمَا شَاطِئِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ

ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجَنِ وَالْأَكْبَالِ

فكما أَنَّ شَاطِئِنَ فَاعِلٌ، وَالنُّونُ لَامٌ، كَذَلِكَ شَيْطَانٌ فَيَعَالٌ.

وَلَا يَكُونُ فَعْلَانٌ مِنْ يَشِيطُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ أَنْشَدَ
الْكَسَائِيُّ أَوْ غَيْرُهُ^(٦):

(١) الغيداق: الغزير والجواد الكريم الواسع الخلق. اللسان (غدق).

(٢) عجز بيت للأعشى، الديوان ٦٣/ وصدره:

قَدْ نَخَضِبُ الْعَيْرَ فِي مَكُونٍ فَائِلِهِ

والفائل: عرق يجري من الجوف إلى الفخذ، ومكنون الفائل هو الدم.
ويشيط: يهلك (اللسان/شاط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الهيمنة: الكلام الخفي لا يفهم. اللسان (هنم).

(٥) البيت لأُمِّية بن أَبِي الصَّلْتِ، ديوانه/٤٤٥ - اللسان (شطن). . وفي

جَهْرَةَ اللُّغَةِ، وَالصَّحَاحِ، يَرَوِي: «ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجَنِ وَالْأَغْلَالِ».

(٦) البيت للطفيل الغنوي - قاله في يوم محجر في غارة طيء.

والخذواء فرسه. وشيطان: هو شيطان بن الحكم بن جاهمة بن حراق.

انظر التاج واللسان - مادة/خذأ - وديوان الطفيل/٤٩.

وَقَدْ مَنَّ الْخَذَوَاءُ مَنَّا عَلَيْهِمْ
 وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ
 ففي تركِ صرفِ شيطانٍ دَلَالَةٌ على أنه مثلُ: سعدانَ
 وحمدانَ. قيل: لا دَلَالَةٌ في تركِ صرفِ شيطانٍ على ما ذكرتَ،
 ألا ترى أنه يجوز أن يكونَ قبيلةً، ويجوز أن يكونَ اسمَ مؤنَّثٍ؟
 فلا يلزمُ صَرْفُهَا لذلك، لا لأنَّ النونَ زائدةٌ^(١).

اختلفوا في قوله تعالى^(٢): (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ)
 [البقرة/ ٣٧].

في رفع الاسمِ ونصبِ الكلماتِ، ونصبِ الاسمِ ورفعِ
 الكلماتِ. فقرأ ابنُ كثيرٍ وَحْدَهُ: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ)
 بنصبِ الاسمِ ورفعِ الكلماتِ. وقرأ الباكون: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ
 رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) برفعِ الاسمِ ونصبِ الكلماتِ^(٣).

قال أبو علي: قالوا: لَقِيَ زَيْدٌ خَيْرًا، فتعدى الفعلُ إلى
 مفعولٍ واحدٍ، وفي التنزيل: (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا)
 [الأنفال/ ١٥] وفيه (إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ)
 [الأنفال/ ٤٥] و(لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا)
 [الكهف/ ٦٢] فَإِذَا ضَعِفَتِ الْعَيْنُ مِنْهُ، تعدى إلى مفعولين،

(١) غير أن سيبويه في الكتاب ١١/٢ في باب ما لا ينصرف في المعرفة لا
 يمنع أن يكون شيطان من شيط يقول: شيطان إن أخذته من التشيطن
 فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل تثبت فيه
 النون، وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شيط لم تصرفه.

(٢) في (ط): عز وجل. (٣) السبعة ١٥٣.

فقلت: لَقِيتُ زيداَ خيراً، فيصيرُ الاسمُ الذي كانَ الفاعلُ
 المفعولَ الأول، قال (١): (وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا) [الدهر/ ١١]
 وليس تَضْعِيفُ العين هنا (٢)، على حَدِّ فَرَحٍ (٣) وأَفْرَحْتُهُ،
 وَخَرَجَ (٤) وَخَرَجْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ، ألا ترى أنك إذا قلت: أَلْقَيْتُ
 كذا (٥)، فليس بمنقول من لَقِيتُهُ، كأشْرَبْتُهُ مِنْ شَرِبْتُهُ يدل على
 أنه ليس بمنقول منه، أنه لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين،
 كما تعدى لَقِيتُ، فلما لم يتعدَّ إلى الثاني إلا بحرف الجر نحو
 أَلْقَيْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ بَعْضَهُ (٦) على بعض؛ عَلِمْتُ أنه استئناف
 بناءً على حدة، وليست الهمزة همزة نقلٍ كالتي في قولك:
 ضَرَبْتُ زيداَ، أو: أَضْرَبْتُهُ إِيَّاهُ، وَشَرِبْتُ الْمَاءَ وَأَشْرَبْتُهُ الْمَاءَ،
 فجعلوا أَلْقَيْتُهُ بمنزلة طَرَحْتُهُ، في تعدَّيه إلى مفعولٍ واحدٍ. فأما
 مصدرُ لَقِيتُ، فقال أبو زيد: لَقِيتُهُ لَقِيَةً واحدةً في (٧) التلاقي
 والقتال، وَلَقِيتُهُ لِقَاءً وَلَقِيَانًا وَلَقَاةً.

فأما قوله (٨): (إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا) [يونس/ ٧] أي: بدلاً من الآخرة كما قال: (أَرْضَيْتُمْ
 بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) [التوبة/ ٣٨] ومعنى من الآخرة أي:
 بدلاً منها، كما قال: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي
 الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ) [الزخرف/ ٦٠] أي: بدلاً منكم، ومثل هذا
 قوله: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ)

(١) في (ط): وقال.

(٢) في (ط): ههنا.

(٣) في (ط): فَرَحْتُهُ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): أَلْقَيْتُ زيداَ.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): من.

(٨) في (ط): عز وجل.

[النساء/١٣٣] وقوله: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ) [الأنعام/١٣٤].

وقال الراعي^(١):

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً
ظُلُمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً

وقال آخر^(٢):

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الْيَمَانِي
مُلَاءً فِي بَنَائِقِهَا فُضُولُ
أي: بدلاً من الریط.

ويكون قوله: (لَا تَرْجُونَ لِقَاءَنَا) [يونس/٧]. أي: لا يخافون ذلك، لأنهم لا يؤمنون بها، فلا^(٣) يَوجَلُونَ منها كما يَوجَلُ المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقوله: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا) [النازعات/٤٥] وقال: (وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ) [الأنبياء/٤٩] فيكون الرجاء هنا الخوف كما قال: (... لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً) [نوح/١٣] وكما قال^(٤):

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا

(١) هو الشاهد (٥٢٩) من شرح أبيات المغني ١/٣٢٤. وانظر تخريجه هناك. وفيه: الغُلْبَةُ: مصدر غلب، والأفيل: الفصيل.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٨. وهو في وصف الإبل. أراد: كسوناها بدلاً من الریط مسوحاً، والريط: ج ربطة وهي الملاءة، والبنائق: ج بنية - وهي كل رقعة ترفع في القميص. وأراد بالمسوح عرقها، شبهه لسواده بالمسوح. (٣) في (ط): ولا.

(٤) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح السكري ١/١٤٤ وعجزه:

وقد يكون لا يرجون الرجاء الذي خلافه اليأس، كما قال: (قَدْ يَشُؤْا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَشُؤْ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ) [الممتحنة/١٣] أي: من الآخرة، فحذف من الآخرة لتقدم ذكرها كما قال: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ) [إبراهيم/٤٨] فَحُذِفَ الْمَتَأَخَّرُ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: كما يشك الكفار من حشر أصحاب القبور.

ومن ذلك قوله: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا) [الفرقان/٢١] وقال: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ) [الأنعام/٣١] فالمعنى والله أعلم: بالبعث، كما قال: (بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا) [الفرقان/٤٠] ويقوي ذلك^(١) (حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة) [الأنعام/٣١] وعلى هذا قوله: (بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ) [السجدة/١٠].

فأما قوله: (تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ) [الأحزاب/٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابه، فهم^(٢) خلاف من وُصفَ بقوله: (فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا) [مريم/٥٩] وقوله: (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ) [البقرة/٢٢٣] أي: ملاقون جزاءه، إن ثواباً وإن عقاباً. وقوله: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/٤٦] أي ملاقو ثواب ربهم، خلاف من وُصفَ بقوله: (لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة/٢٦٤] وقوله: (حتى إذا جاءه

= وخالفها في بيت نُوبِ عَوَامِلِ
ونُوب: تَنَابِ المرعى، وعوامل: تعمل العسل والشمع.
(١) في (ط): قوله جل وعز. (٢) في (ط): وهم.

لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا [النور/ ٣٩] ونحو ذلك مما يدل على إحباط الثواب وأنهم إليه راجعون، أي: يُصَدِّقُونَ بالبعث ولا يكذبون به، كما حُكِيَ عن المنكرين له في نَحْو: (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَنْتَا لَمَبْعُوثُونَ)^(١) [الواقعة/ ٤٧] ونحو قولهم فيه: (إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [الأنعام/ ٢٥].

والظنُّ ههنا العلم، وكذلك قولُ المؤمن: (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ) [الحاقة/ ٢٠] فأما الآية الأولى التي هي قوله: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/ ٤٦] أي: ثوابه، فقد يجوزُ أن لا يكونَ منهم القَطْعُ على ذلك والْحَتْمُ به، بدلالة قول إبراهيم: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) [الشعراء/ ٨٢] فأما قوله: (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ) [الحاقة/ ٢٠] فلا يكون إلا على العلم والتيقن، لأن صحة الإيمان إنما يكونُ بالقطع على ذلك والتيقن به^(٢) والشاك فيه لا إيمان له.

ويقال: لقيته ولاقيته، فمن لاقيتُ قوله: (وَاعْلَمُوا أَنكُم مُّلَاقُوهُ) [البقرة/ ٢٢٣] و(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/ ٤٦] وقال: (تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ) [الأحزاب/ ٤٤] ولو كان يلاقونه كقولهِ: (أَنْكُم مُّلَاقُوهُ) [البقرة/ ٢٢٣] كان حسناً، وقال: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا)

(١) ورد في الأصل كلمة: (وَأَبَاؤُنَا) بدل (وعظماؤنا) وهو إدراج من آية ثانية من سورة النمل: (إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَتْنَا لَمَخْرُجُون) (٦٧).

(٢) في (ط): التيقن والشاك.

[البقرة/١٤] وقال^(١):

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلِّ حَيٍّ لَاقٍ

كأنه: لَاقٍ مَنِيَّتَهُ وَأَجَلَهُ.

وقال آخر^(٢):

فَلَاقَى ابْنَ أَثْنَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى
مِنَ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَاءِ حَدَائِدَهُ

وقال^(٣):

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقْ
عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

وأما قوله: (ولقد آتينا موسى الكتاب فلا تكن في مرية
من لقائه) [السجدة/٢٣] فيكون على إضافة المصدر إلى
المفعول، مثل: (بسؤال نعتك) [ص/٢٤] (وهم من بعد غلبهم)

(١) بيت لراجز مجهول وبعده:

وكل إثنين إلى افتراق

وهما في الخصائص: ٤٧٥/٢ - المحتسب ٢٤٨/١ الهمع ١٥٧/٢ والدرر
٢١٦/٢.

(٢) سيبويه ٢٣٩/١. ونسبه الأعلام: للأشعث بن معروف الأسدي، وفي
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥٢/١ لمضر بن ربعي الأسدي.
وصف لصاً لقي لصاً مثله يبتغي مثل ما يبتغيه. والسما: جمع سم. وأراد
بالحدائد نصال سهامه.

(٣) في (ط): وقال آخر:

والبيت لكعب بن جعيل. انظر الكتاب ١٥٠/١ قال الأعلام: الشاهد فيه
قوله: وإياها. والمعنى: فكان معها. يقول: كان غرضاً إليها، فلما لقيها
قتله الحب سروراً بها فكان كالحران - وهو الشديد العطش - أمكنه الماء
وهو بآخر رمق، فلم يفق عنه حتى انقذ بطنه، أي: انشق.

[الروم/٣] لأن الضمير للرُّوم وهم المغلوبون كأنه: لَمَّا قِيلَ: (فخذها بقوة) [الأعراف/١٤٥] أي بجِد واجتهاد، أُعْلِمْنَا أَنه أخذَ بما أُمِرَ به، وتلقاه بالقبول، فالمعنى: من لقاء موسى الكتابَ، فأضيفَ المصدرُ إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدحُ له على امتثاله ما أُمِرَ به، وتنبيةٌ على الأخذ بمثل هذا الفعل كقوله: (اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) [الأنعام/١٠٦] و(إِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة/١٨] ويجوز أن يكون الضمير لموسى، والمفعول به محذوف، كقوله: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ) [فاطر/١٤] فالدعاء مضافٌ إلى الفاعِل، والمفعولون محذوفون. ومثل ذلك في إضافة المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول به قوله: (لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [المؤمن/١٠] وهذا على قياس من قرأ: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) لأن موسى هو اللاقي، كما أن آدم هو المُتَلَقِّي. ويجوز أن يكون الضمير لموسى في قوله: (من لقاءه) ويكون الفاعل محذوفاً، والمعنى من لقاءك موسى، ويكون ذلك في الحشر والاجتماع للبعث، أو في الجنة، فيكون كقوله: (فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا) [طه/١٦] فأما قوله: (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) [المؤمن/١٥] فإنه يكون يوم تلاقي الظالم والمظلوم، والجائر والعاقل، وتلاقي الأمم مع شهدائها كقوله: (وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) [القصص/٧٥] ومثل يوم التلاقي قوله: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ) [التغابن/٩] وقوله: (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ) [النساء/٨٧]. ونحو ذلك من الآي. وقوله: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَتَفَرَّقُونَ) [الروم/١٤]، فإن

هذا التفرق بعد الاجتماع والتلاقي الذي أضيف اليوم إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم، وقد بُيِّنَ هذا بقوله: (فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) [الشورى/٧] فأما قوله: (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ، وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ) [عبس/٣٤، ٣٥] وقد قال: (يَوْمَ الْجَمْعِ) و(يَوْمَ التَّلَاقِ)، فليس يراد بالفرار المضاف إليه اليوم الشُّرَادُ وَلَا النَّفَارُ، وأنت قد تقول لمن تَكَلَّمُ: فَرَزْتُ مِمَّا لَزِمَكَ، لا تريد بذلك بعباداً في المحل.

وتقدير (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ): يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ مَوَالَاةِ أَخِيهِ، أَوْ مِنْ^(١) نُصْرَتِهِ. كما كانوا، أَوْ مِنْ مَسْأَلَةِ أَخِيهِ لاهتمامه بشأنه، فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا) [البقرة/١٦٦] وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون في الدنيا، فيدل عليه قوله: (يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ) [الدخان/٤١، ٤٢] والمسألة يدل عليها قوله: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً) [المعارج/١٠].

وقد روي أَنَّ بعضهم قرأ: (يَوْمَ التَّنَادِّ)^(٢) [المؤمن/٣٢] وكأنه اعتبر يومَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ، فجعل التنادُّ تفاعلاً من نَدَّ البعيرُ: إِذَا شَرَدَ وَنَفَرَ، وليس ذلك بالوجه، ألا ترى أنه ليس يسهلُ^(٣) أَنْ تقول: نَدَدْتُ مِنْ مَا لَزِمَكَ، وَلَا نَادَدْتُ مِنْهُ، كما تقول: فررت منه؟ ونرى سبويه يستعمل في هذا المعنى فَرَّ كثيراً، وَلَا يستعمل نَدَّ، فليس هذا الاعتبار إذاً بالوجه. وأما

(١) في (ط): ومن.

(٢) وهي قراءة ابن عباس والضحاك وأبي صالح والكلبي (المحتسب ٢/٢٤٣).

(٣) في (ط): أنه لا يسهل.

التنادي الذي عليه الكثرة والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ) [القمر/٦] وقوله^(١): (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ) [الإسراء/٧٢] و(يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) [الإسراء/٥٢]. فالتنادي أشبه بهذه الآي. ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به^(٢)؛ (إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِذَاءً خَفِيًّا) [مريم/٣] (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) [آل عمران/٣٩] وقال: (فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ) [القمر/١٠] فقد اسْتُعْمِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النداء والدعاء في موضع الآخر، وليس التنادُ والفراُ كذلك.

وأما قوله: (كَلِمَاتٍ) فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها^(٣) على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: قال امرؤ القيس في كلمته؛ يعنون قصيدته، وقال قُصٌّ في كلمته؛ يعنون خطبته. وقال ابن الأعرابي: يقال: لفلان كلمة شاعرة، أي: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمة، فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتناولها الكثير والقليل^(٤).

كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل^(٥)؛ فالكثير نَحْوُ قوله: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا) [النبا/١٠] (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) [القصص/٧٣] ومن ثَمَّ جعله سيبويه في جواب كم، إذا قيل: سِير عليه الليل والنهار.

وأما^(٦) وقوعه على القليل وما هو دون ليلة فنحو قوله:

-
- (١) كذا في (ط)، وسقطت من (م). (٢) في (ط): وفي التنزيل.
 (٣) في (ط): لوقوعه. (٤) في (ط): القليل والكثير.
 (٥) في (ط) القليل منه والكثير. (٦) في (ط): فأما.

(وَأَنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) [الصافات/١٣٧-١٣٨].

فكذلك الكلمة قد وقعت على القليل والكثير. فأما وقوعها على الكثير^(١) فنحو ما قدمناه، وأما وقوعها على القليل، فإن سيبويه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد. فأما الكلام: فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم، فقال: لو قلت: إِنْ يَضْرِبُ يَأْتِينَا؛ لم يكن كلاماً، وقال أيضاً: إِنَّمَا يُحْكِي: فقلت ونحوه، ما كان كلاماً، لا قولاً. فأوقع الكلام على المتألف، وعلى هذا الذي استعمله جاء التنزيل، قال تعالى: (سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِنَاخِذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا) [الفتح/١٥] فالكلام المذكور هنا^(٢) والله أعلم يُعْنَى به قوله: (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا) [التوبة/٨٣] ألا ترى قوله: (كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ) [الفتح/١٥]. والكلمات المذكورة في قوله^(٣): (فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة/٣٧] فيما فُسرَ هي قولهما: (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا) الآية [الأعراف/٢٢]. وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب، فقال: يقول ما قال أبوه^(٤): (ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا)^(٥) وما قاله موسى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي) [القصص/١٦] وما قاله يونس: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي

(١) سقطت «على الكثير» من (ط). (٢) في (ط): ههنا.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط): ما قاله أبوه آدم: (ربنا ظلمنا... (٥) في (ط): الآية.

كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ [الأنبياء/ ٨٧] وما قالته ^(١) الْمَلِكَةُ : (إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ) [النمل/ ٤٤] وأما الكلمات في قوله تعالى ^(٢) : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) [البقرة/ ١٢٤] فالمراد بها انقياده لأشياء امتحن بها وأُخِذَتْ عليه، منها: الكوكبُ، والشمسُ، والقمرُ، والهجرةُ، في قوله: (إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي) [العنكبوت/ ٢٦] وَالْخِتَانُ، وعزمُهُ على ذبح ابنه، فالمعنى: وإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِإِقَامَةِ كَلِمَاتٍ [أو بتوفية كلمات، والتقدير ذوي كلمات] ^(٣) أي: يعبرُ بها عن هذه الأشياءِ الْمَسْمِيَّاتِ وعلى هذا وُصِفَ في قوله: (وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى) [النجم/ ٣٧] .

فَإِنْ قُلْتَ: فهل يجوز أن يكون الْكَلِمُ الْمُتَكَلِّمُ به، كما أَنَّ الصَّيْدَ هُوَ الْمَصِيدُ، وَالضَّرْبُ ^(٤) المضروبُ، وَالنَّسْخُ الْمُنْسُوخُ؟ فالقول: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ ^(٥) في المصادر، وليس قولُهُم الْكَلِمُ بِمُضَدِّرٍ. فَإِنْ قُلْتَ: فقد أجرى قومٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ما كان من بناء المصدر مُجْرَى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قولهم ^(٦) :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا ^(٧)

(١) في (ط): قالت.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): والضرب هو.

(٥) في (ط): جاز.

(٦) في (ط): قوله.

(٧) سبق في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ١٨٢ .

فالقول: إنا لم نعلم^(١) لهم نصّاً على ذلك. ومما ينبغي أن يُحمَل فيه الكلمات على الشرع كقوله: (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) قوله: (وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ) [التحریم/ ١٢] فالكلمات والله أعلم تكون: الشرائع التي شرعت لها دون القول، لأن ذلك قد استغرقه قوله تعالى: (وكتبه) فكان المعنى صدّقت بالشرائع فأخذت بها وصدّقت بالكتب فلم تكذب بها. ومما يحمل من الكلام على أنه قول، قوله تعالى^(٢): (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ) [النساء/ ١٧١] فهذا - والله أعلم - يعني به قوله: (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران/ ٥٩] أي: قال من أجل خلقه: كن، فيكون، فسُمِّيَ كلمةً لحدوثه عند قول ذلك.

وقوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا) [الأعراف/ ١٣٧] هي - والله أعلم - قوله: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً) الآية [القصص/ ٥] وقوله^(٣): (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) [الأنعام/ ١١٥] وهو كقوله: (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ) [ق/ ٢٩] أي: لا خلف^(٤) فيه ولا تبديل له، والكلمات^(٥) تقديرها: ذوي الكلمات أي ما عبر عنه بها من وعد ووعد، وثواب وعقاب. وقوله^(٦): (وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ)

(١) في (ط): لا نعلم. (٢) في (ط): عز وجل.

(٣) هكذا في (ط): وسقطت من (م). (٤) في (ط): لا خلاف.

(٥) في (ط): فالكلمات. (٦) في (ط): عز وجل.

[الفتح/ ٢٦] [حدثنا يوسف بن يعقوب الأزرق^(١) بإسناده]^(٢)
 عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله^(٣). وقد يجوز أن تكون كلمة
 التقوى: شرائعه، التي أمروا بالأخذ لها والتمسك بها. وأما
 قوله^(٤): (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا
 مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)
 [النساء/ ٤٥ - ٤٦].

فسألني أحد شيوخنا عنه، فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله
 نصيراً من الذين هادوا، فقوله: (من الذين هادوا) متعلق
 بالنصرة، كقوله^(٥): (فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا)
 [المؤمن/ ٢٩] أي: من يمنعنا؟ فيكون: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ)
 - على هذا - حالاً من الذين هادوا، تقديره: وكفى^(٦) بالله مانعاً
 لهم منكم مُحَرِّفِينَ الْكَلِمَ. وأكثر الناس فيما علمت يذهبون إلى
 أن المعنى: من الذين هادوا يحرفون الكلم، أي: فريق
 يحرفون الكلم، فَحُذِفَ الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه،
 كقوله: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) [الروم/ ٢٤] أي: أنه يريكم
 فيها البرق، أو يريكموها البرق، وهذا أشبه لقوله^(٧): (وَمِنْ

(١) يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان أبو بكر
 الأزرق التنوخي الكاتب (٢٣٨ - ٣٢٩ هـ) كتب لغة ونحواً وأخباراً عن أبي
 عكرمة الضبي صاحب المفضل، وحمل عن عمر بن شبة من هذه العلوم
 فأكثر وعن الزبير بن بكار وغيرهم. وكان ثقة، متعافياً، عريض النعمة
 متخشناً في دينه كثير الصدقة (تاريخ بغداد ١٤/ ٣٢١).

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط). (٣) تفسير مجاهد ٢/ ٦٠٣.

(٤) في (ط): عز وجل. (٥) في (ط): كما قال.

(٦) في (ط): كفى. (٧) في (ط): بقوله.

الذين هادوا سَمَاعُونَ للكذب سَمَاعُونَ لقومٍ آخرين لم يأتوك، يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) [المائدة/٤١] فكما أن يحرفون في هذه الآية صفةً لقوله: (سَمَاعُونَ) كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سَمَاعُونَ للكذب، أي: يسمعون ليكذبوا فيما يسمعون منه، ويحرفونه عنه، سَمَاعُونَ لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم. فكما أن يحرفون هنا، صفةً لقوله: (سَمَاعُونَ)، كذلك يكون في الآية الأخرى. فإن قلت: فلم لا يكون حالاً من الضمير الذي في قوله: (لم يأتوك)؟ فإن ذلك ليس بالسهل في المعنى، ألا ترى أن المعنى: ومن الذين هادوا فريق يسمعون من النبي ﷺ، ليكذبوا فيما يسمعون، ويحرفون بكذبهم فيه، فإذا كان كذلك لم يكن حالاً من الضمير الذي في (١): (لم يأتوك)، لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعو فيحرفوا، فإذا كان كذلك، كان وصفاً ولم يكن حالاً، وتكون (٢)، يحرفون: على قياس ما قلناه، في قوله: (وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا، مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ) [النساء/٤٥ - ٤٦] حالاً من الضمير الذي في اسم الفاعل، كأنه: سَمَاعُونَ محرفين للكلم، أي: مقدرين تحريفه، كقوله: معه صقرٌ صائدٌ به غداً. و(هَذَا بِالْغِ الْكَعْبَةِ) [المائدة/٩٥] وقد يجوز أن يكون التحريف المعني بقوله: (من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه) [النساء/٤٦] ما كانوا يقصدونه في قولهم: (راعنا) [البقرة/١٠٤] من السب، وخلاف ما يقصده المسلمون، إذا خاطبوا رسول الله ﷺ، من المراعاة. قال (٣) أبو زيد: «قال الصَّقِيلُ: ما كلمت فلاناً إلا

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): ويكون. (٣) في (ط): وقال.

مُشَاوَرَةً، تقول: أَشَرْتُ إِلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَيَّ»^(١) فهذا على أمرين:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُطَعًا، وَالْآخَرُ عَلَى: كَلَامِكَ
الْمُشَاوَرَةِ، كَقَوْلِكَ: عَتَابُكَ السِّيفُ. فَأَمَّا النُّطْقُ وَالْمَنْطِقُ فَكَانَ
الْقِيَاسُ فِي الْمَنْطِقِ فَتَحَ الْعَيْنِ، لِأَنَّهُ مِنْ نَطَقَ، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ
عَلَى الْكُسْرِ كَمَا قَالَ: (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [آل عمران/ ٥٥،
لقمان/ ١٥] وَقَالَ: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [البقرة/ ٢٢٢]
وَقَدْ اسْتَعْمَلَ رُبُوبَةُ الْكَلَامِ فِي مَوْضِعِ النُّطْقِ فَقَالَ^(٢):
لَوْ أَنِّي أُوتِيتُ عِلْمَ الْحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ
فَهَذَا إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا
النَّاسُ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) [النمل/ ١٦] فَعَبَّرَ بِالْكَلَامِ بِمَا عَبَّرَ عَنْهُ
بِالْمَنْطِقِ. وَقَوْلُ أَوْسٍ^(٣):

فَفَاؤُوا وَلَوْ أَسْطَوْ عَلَى أُمَّ بَعْضَهُمْ
أَصَاخَ فَلَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ

عَلَى هَذَا تَكَرِيرٍ^(٤) وَقَالَ: (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)
[الأنبياء/ ٦٥] لِأَنَّهَا جَمَادٌ لَا كَلَامَ لَهَا. وَقَالَ: (يَوْمَ تَشْهَدُ
عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)

(١) نوادر أبي زيد ص ٢٥٩ و ٢٦٠.

(٢) من قصيدة لرؤبة في أراجيز العرب/ ١٣٠. وعلم الحكل، يريد: علم
العجماءات. وفي (ط) ورد الشطر الأول: فقلت لو أعطيت.

(٣) ديوان أوس بن حجر/ ١٢٣، على أُمَّ بَعْضَهُمْ: على بعضهم. أصاخ:
سكت مفحماً.

(٤) في (ط): وقول أوس على هذا تكرير.

[النور/٢٤] والشهادة^(١): كلامٌ وقولٌ. وقال: (وقالوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا؟ قَالُوا: أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ) [فصلت/٢١].

ومن ذلك قوله: (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) [النساء/٤٢] لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقليل: لا يكتُمون، لما كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

والقول، والكلام، والمنطق، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر ويعبر بكل واحدٍ منها كما عبر بالآخر، قال: (وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ) [الشعراء/٢٢٦] وقال: (عُلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) [النمل/١٦] وقال عن الهدهد: (فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ) [النمل/٢٢] فأما قوله: (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ) [الجاثية/٢٨] فهو في المعنى: كقوله: (ما لهذا الكتاب لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إِلَّا أَحْصَاهَا) [الكهف/٤٩] وقوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) [النبأ/٢٩] أي: كل شيء من أعمالهم، كما قال: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ، وَكُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ) [القمر/٥٢ - ٥٣] وقال: (أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنُسُوهُ) [المجادلة/٦] وقال: (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْهُورًا) [الإسراء/١٣] وقال: (هَٰئِلِكَ تَبْلَوُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ) [يونس/٣٠].

وأنشد أبو الحسن^(٢):

(١) في (ط): فالشهادة.

(٢) لم نعر على قائله. وقد وردت قافية البيت في (ط): «الأسحار» بدل «فاجتنبنا».

صَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْقَصْرِ
 مَدَّ وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْنَا
 وأنشد^(١):

فَصَبَّحْتُ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ
 خَايَةً طُمَّتْ بِسِيلٍ مُفْعَمٍ

وقال: ^(٢)

فَلَمْ يَنْطِقِ الدِّيكُ حَتَّى مَلَأَ
 تُ كُوبَ الرَّبَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا

فَوُضِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّطْقِ مَوْضِعَ الصَّوْتِ فِي
 قوله: ^(٣)

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي
 صَوْتَ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ

وإنما يعني: انتظاره صوت الديكة. ولم نَرَ النطق مسنداً
 إلى القديم. كما أضيف إليه الكلام في قوله: (حَتَّى يَسْمَعَ
 كَلَامَ اللَّهِ) [التوبة/٦] وقد جاءت هذه الكلمة في اللغة فيما
 يُطِيفُ بالشيء ويحيط به كقوله: النَّطَاقُ وَالْمِنْطَقَةُ. وقال^(٤):

(١) اللسان مادة (طم). أنشده ابن بري ولم يسم الراجز.

(٢) البيت للأعشى يمدح فيه قيس بن معد يكرب. ومعناه: أملاً لصاحبي
 كُوب الساقية، فلا يصيح ديك الصباح حتى يكون قد انتشى وغشيه
 الدوار. انظر الديوان/٤٧.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ١/١٢٦، وانظر شرح أبيات المغني ١/٣٢٤.

(٤) البيت للأسود بن يعفر وهو من مفضلية برقم ٤٤ ص ٢١٨ وانظر تخريجها
 فيه. دراهم الإسجد: دراهم ضربها الأكاسرة. ووردت في (ط): لدراهم =

مِنْ خَمْرِ ذِي نَطْفٍ أَغْنَى مُنْطَقٍ
 وَافَى بِهَا لِدَرَاهِمِ الْإِسْجَادِ
 فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوسٍ: «لم يَنْطُقْ ولم
 يَتَكَلَّمْ» تكريراً، وكان كلُّ واحدٍ منهما لمعنى غير الآخر.
 وأنشد بعضُ البغداديين^(١):
 فَإِنْ تَنْطِقِ الْهَجْرَاءُ أَوْ تَشْرَفِي الْخَنَا
 فَإِنَّ الْبَغَاثَ الْأَطْحَلَ اللَّوْنِ يَنْطُقُ
 فأسند إلى البغاثِ النطقَ.

الإعراب

الأفعالُ المتعديةُ إلى المفعولِ به على ثلاثةِ أضربٍ:
 منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به. ومنها: ما
 يجوز أن يكون المفعول به فاعلاً له، نَحْوُ: أَكْرَمَ بَشَرٌ بَكْرًا،
 وَشَتَمَ زَيْدٌ عَمْرًا^(٢) وَضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا.
 ومنها: ما لَا يَكُونُ فِيهِ الْمَفْعُولُ بِهِ فَاعِلًا لَهُ نَحْوُ: دَقَّقْتُ
 = وهو تحريف، وفي اللسان (سجد) كدراهم بدل لدراهم.
 والنطف: جمع نطفة وهي القُرْط. والأغن: الذي يخرج صوته من
 خياشيمه. منطق: غلام عليه نطق.
 (١) لم نعر على قائله. تشرى: تلج. أطحل: من الطحلة: لون بين الغبرة
 والبياض لسواد قليل، وبغاث الطير وبغاثها: ألائمها وشرارها وما لا يصيد
 منها، واحدها: بَغَاة، بالفتح، الذكر والأنثى في ذلك سواء (اللسان
 بغث).
 (٢) في (ط): أكرم بشر عمراً، وشتم زيد بكراً.

الثوب، وأكلت الخُبْزَ، وسَرَقْتُ دِرْهَمًا وأعطيت دينارًا، وأمَكَّنِي الغَوْصُ.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى، كإسناده إلى المفعول به، وذلك نَحْوُ: أَصَبْتُ، وَنَلْتُ، وَتَلَقَّيْتُ^(١)، تقول^(٢): نَالَنِي خَيْرٌ، وَنَلْتُ خَيْرًا، وَأَصَابَنِي خَيْرٌ، وَأَصَبْتُ خَيْرًا، وَلَقِينِي زَيْدًا، وَلَقِيتُ زَيْدًا، وتَلَقَّيْنِي^(٣)، وتَلَقَّيْتَهُ، قال^(٤):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَاءِ

أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

وقال^(٥): (وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ) [آل عمران/ ٤٠] (وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا) [مريم/ ٨]. وكذلك: أَفْضَيْتُ إِلَيْهِ، وَأَفْضَى إِلَيَّ، وقال^(٦): (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ) [النساء/ ٢١]. وإذا كانت معاني هذه الأفعال على ما ذكرنا، فَنَصَبُ ابْنِ كَثِيرٍ لِآدَمَ وَرَفَعُهُ الْكَلِمَاتِ^(٧) فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِ مَنْ رَفَعَ آدَمَ وَنَصَبَ الْكَلِمَاتِ.

وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ رَفَعٍ: أَنَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرَ، وَمِمَّا يَشْهَدُ لِلرَّفْعِ قَوْلُهُ: (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) [النور/ ١٥] فَأُسْنِدَ الْفِعْلِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ وَالْمَفْعُولُ بِهِ كَلَامٌ يُتَلَقَّى، كَمَا أَنَّ الَّذِي تَلَقَّاهُ آدَمُ^(٨) كَلَامٌ مُتَلَقَّى. فَكَمَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ، فَجَعَلَ التَّلَقَّى

(١) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ وَلَقِيتُ. (٢) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٣) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٤) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٥) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٦) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٧) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ. (٨) فِي (ط): تَوَلَّقَيْتُ.

(٤) وَرَدَ عِنْدَ زَهْرِي فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٠٠ وَعِنْدَ كَعْبِ بْنِ زَهْرِي انْظُرْ دِيْوَانَهُ / ٢٥٧ وَفِيهَا: لَمْ تَقْصُرْ.

(٥) فِي (ط): قَالَ.

(٦) فِي (ط): قَالَ.

(٧) فِي (ط): تَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ.

(٨) فِي (ط): لِلْكَلِمَاتِ.

لهم، كذلك يلزم أن يُسند الفعل إلى آدم، فيُجعل التلقي له دون الكلمات. ومن ذلك قول القائل: في آيات تلقيتها عن عمي، تلقاها عن أبي هريرة. فجعل الكلام مفعولاً به، وأسند الفعل إلى الأخذ له دون الكلام، فكذلك ينبغي أن يكون في الآية.

ومما يقوي الرفع في آدم أن أبا عبيدة قال في تأويل قوله: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة/ ٣٧] أي: قبلها^(١). فإذا كان آدم القابل، فالكلمات مقبولة. ومثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرة إلى الكلمات ومرة إلى آدم قوله^(٢): (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة/ ١٢٤] وفي حرف عبد الله فيما قيل: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ) فلمن رفع أن يقول: (وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيًّا) [التوبة/ ١٢٠] فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالهم من عدو نيل، والنيل: يكون مصدراً كالبيع. ويكون الشيء الذي ينال، مثل الخلق، والصيد، وضرب الأمير. وقوله: يَفْرِجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ^(٣).

يجوز أن يكون المعنى: قليل ما ينال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل: قليل ما يُنِيل، وكلاهما ذم.

وقال^(٤): (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)

[آل عمران/ ٩٢].

(١) مجاز القرآن ٣٨/١. (٢) في (ط): قوله تعالى.

(٣) بيت من الرجز في اللسان (فرج) و (ندل) أنشده ثعلب وبعده:

يُلْقَى عَلَيْهِ نَيْدُلَانُ اللَّيْلِ

وتفرجة: جبان ضعيف - النيدلان: الكابوس، وقيل: هو مثل الكابوس.

(٤) في (ط): وقال تعالى.

وَحُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِالنَّصَبِ قَوْلُهُ: (لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ) [الأعراف/ ٤٩] وَلَمْ يَقُلْ لَا يَنَالُونَ اللَّهَ بِرَحْمَةٍ كَمَا قَالَ (١): (وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ) [الحج/ ٣٧] فَكَمَا أَسْبَدَ الْفِعْلُ إِلَى التَّقْوَى دُونَ اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، كَذَلِكَ كَانَ يُمْكِنُ لَا يَنَالُونَ اللَّهَ بِرَحْمَةٍ أَيْ: مَرْحُومًا بِهِ، يَرْحَمُونَ عِبَادَهُ بِهِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي: (لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا) [الحج/ ٣٧] لَنْ يَنَالَ قُرْبَةَ اللَّهِ أَوْ ثَوَابَ اللَّهِ قُرْبَةَ لَحُومِهَا وَدِمَائِهَا، أَوْ ثَوَابُهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ عَلَى حَدِّ مَا يَتَقَرَّبُونَ بِهِ، وَيَتَنَسَّكُونَ فَلَا يَقْبَلُهُ، وَلَا يُثَبِّبُ عَلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْصِيَةً، وَلَكِنْ يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَنْ تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَتِهِ دُونَ مَا كَانَ مِنَ الْمَعَاصِي الَّتِي قَدْ كَرِهَهَا وَنَهَى عَنْهَا. وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِنَالَ: مَعْنَى الْقَبُولِ. كَمَا قَالَ: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ) [التوبة/ ١٠٤] فَمَعْنَى قَبُولِهِ التَّوْبَةَ أَنْ يُبْطَلَ بِهِ مَا كَانَ يُسْتَحَقُّ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تُكْفَرُهَا التَّوْبَةُ، وَأَخَذُ الصَّدَقَاتِ هُوَ الْجَزَاءُ عَلَيْهَا وَالْإِثَابَةُ مِنْ أَجْلِهَا.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله تعالى: (وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) [البقرة/ ٤٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَلَا تُقْبَلُ) بِالتَّاءِ. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (وَلَا يُقْبَلُ) بِالباءِ. وروى يحيى بن آدم وابن أبي أمية والكسائي وغيرهم عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء. وروى الحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالتاء (٢).

قال أبو علي^(١): المَعْنَى في قوله: (لا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ). لا يقبل فيه منها شفاعَةٌ، فمن ذهب إلى أن (فيه) محذوفة من قوله: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ) [البقرة/٤٨] جَعَلَ (فيه) محذوفة بعد قوله: يُقْبَلُ. ومن ذهب إلى أنه حُذِفَ الْجَارُ وَأَوْصِلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ، ثم حُذِفَ الرَّاجِعُ مِنَ الصِّفَةِ. كما يُحَذَفُ مِنَ الصَّلَةِ، كان مذهبه في قوله: (لا يقبل) أيضاً مثله.

وحذف الهاء من الصِّفَةِ يَحْسُنُ، كما يَحْسُنُ حذفها من الصِّلَةِ، ألا ترى أن الفعلَ لَا يَتَسَلَّطُ بحذف المفعول منه على الموصوف كما لَا يَتَسَلَّطُ بذلك على الموصول؟
فَمِمَّا حُذِفَ مِنْهُ الرَّاجِعُ مِنَ الصِّفَةِ قوله^(٢):

وما شيءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

وقول الأسود بن يعْفُرٍ:

وفاقِرٍ مَوْلَاهُ أَعَارَتْ رِمَاحُنَا

سِنَانًا كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِي الرُّمَحِ مِنْجَلًا^(٣)

(١) سقطت من (ط).

(٢) عجز بيت لجرير يمدح عبد الملك وصدده:

أَبَحَّتْ حَمَى تَهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ

يريد عبد الله بن الزبير وقتله إياه، وغلبته على ما كان في يديه.

انظر شرح أبيات المغني الشاهد ٧٤١ ودويان جرير ٨٩/١.

(٣) الْفَقْرُ: حَزَّ أَنْفَ الْبَعِيرِ الصَّعْبِ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يَخْلُصَ إِلَى الْعِظَمِ، أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ، ثُمَّ يَلْوِي عَلَيْهِ جَرِيرًا لِتَذْلِيلِهِ وَتَرْوِيضِهِ (التاج فقر).

فالهاء العائدة إلى المنكور الموصوف محذوفة، وهي المفعول الأول لِأَعَارَتْ. وموضع الجملة جرٌّ، كما أن موضع الجملة التي هي (تُقْبَلُ) نصبٌ بالعطف على الجملة التي هي وصفٌ قَبْلَهَا^(١). ومن الحذف قوله^(٢):

تَرْوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غداً بِجَنِّي بَارِدٍ ظَلِيلِ

المعنى: تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه. فَحُذِفَ الجارُّ، فَوَصَلَ الفِعْلُ ثم حُذِفَ الضميرُ. ومِمَّا لم يُحَذَفْ فيه الرَّاجِعُ من الصفة قوله^(٣):

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

وهذا في المعنى قريبٌ من قوله: (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [المؤمن/ ١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التي هي: (ما للظالمين مِنْ حَمِيمٍ) صفةً كما

(١) في (ط): لما قبلها.

(٢) الرجز لِأَحْيَحَةَ بن الجلاح يخاطب فسيلاً. تروح النبت إذا طال. تقيلي: من القيلولة، كنى به عن النمو والزهو. - المحتسب ٢١٢/١ - أمالي ابن الشجري ٣٤٣/١ - العيني ٣٦/٤، التصريح ١٠٣/٢ - الأشموني ٤٦/٣.

(٣) ورد في المخصص ٢٤٣/١٢ - و٨٧٥/١٤ - والكامل ٣٤/.

ولم يذكر قائله. وقوله: يُحِبُّهَا، أي: يحب فيها. وقوله في الكامل:
قد صَبَحَتْ صَبَحَهَا السَّلامُ بكبدٍ خالطها سَنَامُ

كانت في الآية الأخرى صفةً. ومثل ذلك قوله: (يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ) [الدخان/٤١ - ٤٢]. وقبول الشيء: هو تلقيه والأخذ به وخلاف الإعراض عنه، ومن ثم قيل لُتْجَاهُ الشيء: قُبِلَتْهُ، وقالوا: أَقْبَلْتُ المَكْوَةَ الداءَ، أي: جَعَلْتُهَا قُبَالَتَهُ. قال^(١): وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ العُرُوقِ المَكَاوِيَا

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود، لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياء تشفع لها، فأويسوا من ذلك. وقريب من هذا قوله: (قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ) [المائدة/١٨]. فأما الشفاعة فتراها من الشفع الذي هو خلاف الوثر، قال^(٢):

وأخو الأَبَاءَةِ إِذْ رَأَى خِلَانَهُ
تَلَّى شِفَاعاً حَوْلَهُ كَالْإِذْخِرِ

فكانه سؤال من الشفيع، يَشْفَعُ سؤال المشفوع له. وليس معنى لا تُقْبَلُ منها شفاعَةٌ أَنَّ هناك شفاعَةً لا تُقْبَلُ، ألا (١) عجز بيت لابن احرر وصدره في (شعره/ ١٧١): شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالتَّدَدْتُ أَلَدَةً

والألدة ج لدود وهو ما يصب بالمسقط من الدواء في أحد شقي الفم، وقد لَدَّ الرجل، والتدَّ هو. والشكاعى: نبت يتداوى به (اللسان: للد وشكع).

(٢) البيت لأبي - كبير الهذلي. والإذخر: حشيش طيب الريح. والأبَاءَةِ: الأجمة. وتَلَّى: صرعى، شفاعاً: اثنين اثنين، يريد: قتل كثيرة. انظر ديوان الهذليين من ١٠٣/٢ - شرح السكري ١٠٨٣/٣ - اللسان: مادة (ذخر).

ترى أن في قوله: (ولا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ، ارْتَضَى) [الأنبياء/ ٢٨] انتفاء الشفاعة عمن سوى المرتضين، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعة فيكون لها قبول، كما أن قوله: (لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا) [البقرة/ ٢٧٣] معناه: لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحاف، كقوله:

على لا حِبِّ لا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ
إذا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَافِي جَرَجَرًا^(١)
وقوله^(٢):

لا يُفْزِعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالُهَا
ولا ترى الضبُّ بها يَنْجَحِرُ^(٣)

(١) البيت لامرئ القيس ديوانه/ ٨٩، دياف: موضع في البحر، وهي أيضاً قرية بالشام. اللاحب: الطريق الواضح. منار: ج منارة. وأصلها منورة، وسمي بذلك لأنها في الأصل كل مرتفع عليه نار. سافه: شَمَّه. والعَوْد: البعير الهرم - والجرجرة: صوت يردده البعير في حنجرته. وقوله: لا يهتدي لمناره، لم يرد أن فيه مناراً لا يهتدى به، ولكنه نفى أن يكون به منار، والمعنى: لا منارة به فيهتدى به.
اللسان / ديف / الخزانة ٢٧٣/ ٤.

(٢) البيت لعمر بن أحمز في وصف فلاة - الخزانة ٢٧٣/ ٤ وشعره ص ٦٧. المعنى: نفى أن يكون في الفلاة حيوان.

(٣) ورد في هامش (ط) ما يلي: «ومثل ذلك قول أبي نؤيب الهذلي:
متفلق أنساؤها عن قانيء كالقُرط صاوٍ غُبْرُهُ لا يُرْضَعُ
أي ليس ثم غبر فيكون رضاع».

والبيت في شرح السكري ٣٥/ ١ والقانيء: الضرع كان أسود فاحمر فإذا ذهب لبنه أسود، صاوٍ: يابس، كالقُرط: أي الضرع كأنه قرط في صغره، والغُبْر: بقية اللبن. لا يرضع أي أنها لم تحمل قط أي ليس فيه لبن يشرب.

فأما قوله: (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى) [النجم/٢٦] فالمعنى: لا تُغْنِي شفاعتهم أَنْ لو شَفَعُوا، ليس أَنَّ هناك شفاعَةً مُثَبَّتَةً، وَمِثْلُهُ: (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) [سبأ/٢٣] ومثله: (يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) [طه/١٠٩] فَأُطْلِقَ عَلَى الْمَعْنَى الْاسْمُ، وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ كَمَا قَالَ (١):

لَمَا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي
صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ

والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسم، وَلَمَّا يَكُنْ. فإضافة الشفاعة إليهم كإضافة الصوت إليها. ويدلك على أن المعنى في قوله: (لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ) ما ذكرنا، الآية التي تقدم ذكرها. وقوله (٢): (يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ) [النبأ/٣٨] والشفاعة: كلام. فأما قوله: (إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى) [النجم/٢٦] فالمعنى: لمن يشاء شفاعته على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذي هو مشفوع له، ثم حُذِفَ المضاف، وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه، فصار اللفظ: لمن يشاؤه. أي يشاء شفاعته، ثم حُذِفَ الهاء من الصلة. فأما قوله: ويرضى. فتقديره: يرضاه (٣)، كما أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى) [الأنبياء/٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوف،

(١) انظر ص/٣٩ من هذا الجزء.

(٢) في (ط): قوله تعالى. (٣) في (ط): ويرضاه.

فكذلك العائد من يرضى. وأما قوله: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) [يونس/ ١٨] فإنما يعنون بقولهم: عند الله، في البعث. لأن منهم من قد كان معترفاً^(١) بالبعث والنشور كالأعشى^(٢) في قوله:

بِأَعْظَمَ مِنْكَ تَقَى لِلْحِسَابِ
إِذَا النَّسَمَاتُ نَفَضْنَ الْغُبَارَا

وقول زهير^(٣):

يُؤَخَّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيَدَّخَرُ
لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلُ فَيُنْقَمَ^(٤)

وقد كَذَّبَهُمُ اللَّهُ في قولهم ذلك بقوله: (قُلِ اتَّبِعُوا اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ) [يونس/ ١٨] وقوله: (وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ) [الأحقاف/ ٦٠]. فالمصدر مضاف إلى الفاعلين، والمعنى: كانوا^(٥) بعبادتهم إياها كافرين. ومثل هذا قوله: (وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيانَا تَعْبُدُونَ) [يونس/ ٢٨] فالشركاء في هذه الآية هم الآلهة التي كانوا يعبدونها. وكذلك في قوله:

(١) في (ط): يعترف.

(٢) ديوانه/ ٥٣ - وفيه: (تَقَى في الحساب) النسيم: نفس الريح إذا كان ضعيفاً (اللسان).

(٣) في (ط): وقوله.

(٤) انظر معلقة زهير بن أبي سلمى: ديوانه ص ١٨ وجمهرة أشعار العرب/ ١٠٧.

(٥) في (ط): وكانوا.

(وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ، قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ) [النحل/٨٦] فإنما أضيف الشركاء إلى الذين أثبتوهم شركاء لادّعائهم شُرَكَائَهُمْ للقديم سبحانه وتعالى عن ذلك. وقد جاء إضافة هَؤُلَاءِ الشركاء أيضاً إلى الله تعالى^(١) في قوله: (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي) [فصلت/٤٧] فهذا لم يُثَبِّتْ به شركاء لله تعالى^(٢)، وإنما أضافهم إليه على حَسَبِ ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) [الزخرف/٤٩] وهذا مما يعلم به أَنَّ المضاف إذا كان له ضرب من الملابس بالمضاف إليه، جازت إضافته إليه، وعلى هذا قَوْلُهُ:

لُتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٣)

فأضاف الإناء إلى الشارب لشربه منه وإن كَانَ مِلْكًا للمشروب لَبْنُهُ، أو في يده على غير وجه المِلْك.

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): عز وجل.

(٣) عجز بيت لحريث بن عَنَاب وصدره:

إذا قال قطني قلت بالله حلفة

انظر خزانة الأدب ٥٨٠/٤ شرح شواهد المغني ٢٧٦/٤ ابن يعيش ٨/٣ مجالس ثعلب ٦٠٦. قال السيد في شرح المفتاح: فيه استشهادان، أحدهما: أن الإناء للمضيف، وقد أضافه إلى الضيف للملاسته إياه في شربه منه، وفي جعل هذه الملابس بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في إكرام الضيف واللفظ. والثاني: أن ذا بمعنى صاحب، وأريد به اللبن، وأضيف إلى الإناء للملاسته إياه لكونه فيه، فهذه أيضاً إضافة لأدنى ملابس (الخزانة ٥٨٣/٤). شرح أبيات المغني ٢٧٩/٤.

ومن ذلك قوله: (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ، قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْقِلُونَ، قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً) [الزمر/٤٣ - ٤٤] فهذا مثلُ قوله: (وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) [يونس/١٨]. وقوله^(١): (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً)^(٢) معناه: في الآخرة . وإنما نُسِبَتِ الشَّفَاعَةُ إليه سبحانه إبطالاً لشفاعة من ادَّعَيْتْ شَفَاعَتَهُمْ لَهُمْ مِنَ الْآلِهَةِ، ونفياً لها، وإعلاماً أن الملائكة في الآخرة لا يشفعون إلا لمن أذن لهم في الشفاعة له، فَنُسِبَتِ الشَّفَاعَةُ إِلَى اللَّهِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِأَمْرِهِ وَإِذْنِهِ فِيهَا، وإن كانت الملائكة فاعليها في الحقيقة، فأما في الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله . والضمير في (منها) من قوله: (وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا) عائدٌ إلى نفسٍ على اللفظ، وفي^(٣) قوله: (وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ) على المعنى، لأنه ليس المرادُ المفردُ فلذلك جُمِعَ .

فأما حجة من قال: (وَلَا تُقْبَلُ) فَالْحَقَّ عِلَامَةُ التَّائِيثِ، فهي أَنَّ الاسْمَ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَيْهِ هَذَا الْفِعْلُ مُؤَنَّثٌ، فَيَلْزَمُ أَنْ يُلْحَقَ الْمُسْنَدُ أَيْضاً بِعِلَامَةِ التَّائِيثِ، لِيُؤْذَنَ لِحَاقِ الْعِلَامَةِ بِتَائِيثِ الْاسْمِ، كَمَا أُلْحِقَ الْفَضْلُ حَيْثُ أُلْحِقَ، لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْخَبَرَ مَعْرِفَةٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(٤).

ومما يقوي ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع كقوله^(٥):

(١) في (ط): وقوله تعالى . (٢) في (ط): فهذا معناه الشفاعة في الآخرة .

(٣) في (ط): في . (٤) في (ط): قريب منها .

(٥) قطعة من بيت لعمرو بن ملقط وتماه:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ

وهو الإنشاد ٥٩٩ من قصيدة أوردها البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٦١/٢ .

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ

وَقَوْلِهِ :

. . . يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (١)

فكما أَلْحَقُوا هَاتَيْنِ العَلَامَتَيْنِ لتؤدنا بالثنية والجمع، كذلك أَلْحَقْتُ علامةُ التأنيثِ الفعلَ لِيُؤْذَنَ بما في الاسمِ منه، وكانت هذه العلامةُ أولى من لِحَاقِ علامتيِ الثنية والجمع، للزومِ علامةِ التأنيثِ الاسمَ، وانتفاءِ لزومِ هَاتَيْنِ العَلَامَتَيْنِ الاسمَ، وَبِحَسَبِ لزومِ المعنى تلزُمُ علامتهُ، ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يُعْتَدُّ به اعتدادُ اللازم، كالواوِ الثانية في قوله: (وُورِي) فبحسبِ لزومِ علامةِ (٢) التأنيثِ الاسمَ (٣) يَحْسُنُ إلحَاقُهُ الفعلِ، وقد قال: (٤) (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ) [الحجر/ ٧٣]. (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ) [المؤمنون/ ٤١]. فكما تثبِتُ العلامةُ في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تثبِتَ في نحو قوله: (تُقْبَلُ).

ومن حجة من لم (٥) يُلْحَقْ: أن التأنيثَ في الاسمِ ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك حُمِلَ على المعنى فذُكِرَ، ألا ترى أن الشفاعةَ والتشفُّعَ بمنزلةٍ، كما أن الوعظَ والموعظةَ، والصيحةَ والصوتَ كذلك، وقد قال (٦): (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة/ ٢٧٥] (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود/ ٦٧]. فكما لم تُلْحَقْ العلامةُ هنا (٧)، كذلك يَحْسُنُ أن لا تُلْحَقَ في

(١) قطعة من بيت للفَرَزْدَقِ سبق في الجزء الأول ص ٩٩.

(٢) في (ط): في الاسم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): قال تعالى.

(٥) في (ط): لا.

(٦) في (ط): قال تعالى.

(٧) في (ط): ههنا.

قوله: (ولا تُقْبَلُ) لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيثٌ غير حقيقي. وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل كما رأيت.

ومما يُقَوِّي التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: (منها). والتذكير يُحَسِّنُ مع الفصل، كما حَكِيَ من قولهم: حَضَرَ القاضي اليوم امرأة. فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصلِ فَغَيْرُهُ أَجْدَرُ بذلك. فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: «ذَكُّرُوا الْقُرْآنَ» فَإِنَّ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَرِيدَ بِهِ التذكير الذي هو خلافُ التَّأْنِيثِ، أو يَرِيدَ بِهِ مَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ^(١). فَإِنْ أَرَادَ بِهِ خِلَافَ التَّأْنِيثِ، فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَرِيدَ^(٢): ذَكُّرُوا فِيهِ التَّأْنِيثَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ حَقِيقِي، أو التَّأْنِيثَ الَّذِي هُوَ حَقِيقِي، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ التَّأْنِيثَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ حَقِيقِي لَأَنَّ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ مَا يَكَادُ لَا يُحْصَى^(٣) كثرة، كقوله: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ [الأنعام/ ٣٢] وكقوله: (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ) [الحج/ ٧٢] وقوله^(٤): (وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ) [القيامة/ ٢٩] و: (قَالَتْ رُسُلُهُمْ) [إبراهيم/ ١٠] و: (كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة/ ٧] (وَالنَّخْلَ بِاسِقَاتٍ) [ق/ ١٠] (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ) [المؤمنون/ ٢٠] (يُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ) [الرعد/ ١٢].

فإذا ثبتَ هذا النحوُ في القرآن على الكثرة التي تراها؛ لم يَجُزْ أَنْ يَرِيدَ هَذَا. وإذا لم يَجُزْ أَنْ يَرِيدَ ذَلِكَ، كَانَ إِرَادَتُهُ بِهِ

(١) قال في اللسان (ذكر) وفي الحديث: القرآن ذكر فذكروه، أي أنه جليل

خطر فأجلوه. (٢) في (ط): يريد به.

(٣) في (ط): ما لا يكاد يحصى. (٤) في (ط): وقوله تعالى.

التأنيث الحقيقي أبعد، كقوله: (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) [آل عمران/ ٣٥] وقوله: (وَمَرِّمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ) [التحریم/ ١٢] و(كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا) [التحریم/ ١٠] (وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ) [القصص/ ١١].

فإن قلت: إنما يريد: إذا احتمل الشيء التأنيث والتذكير، فاستعملوا التذكير وغلّبوه. قيل: هذا أيضاً لا يستقيم، ألا ترى أن فيما تلونا: (والنخل باسقات) و(كانهم أعجاز نخل خاوية) فأنث مع جواز التذكير فيه، يدلك على ذلك قوله في الأخرى: (أعجاز نخل منقعر) [القمر/ ٢٠] وقوله: (مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا) [يس/ ٨٠] ولم يقل: الأخضر ولا الخضراء، وقوله: (السحاب الثقال) ولم يقل: الثقيل، كما قال: (منقعر). فهذه المواضع يُعلم منها أن^(١) ما ذكرت ليس بمراد ولا بمذهب. فإذا لا يصح^(٢) أن يريد بقوله: «ذكروا القرآن». التذكير الذي هو خلاف التأنيث، وإذا لم يرد ذلك، كان معنى غيره. فمما يجوز أن يُصرف إليه قول ابن مسعود، أنه يريد به الموعظة والدعاء إليه، كما قال: (فذكر بالقرآن من يخاف وعيدي)^(٣) [ق/ ٤٥] إلا أنه حذف الجار، وإن كان قد ثبت في الآية، وفي قوله: (وذكرهم بأيام الله) [إبراهيم/ ٥] على القياس الذي ينبغي أن يكون عليه، ألا ترى أنك تقول: ذكر زيد العذاب والنار. فإذا ضعفت العين، قلت: ذكرت زيدا

(١) في (ط): أن منها أن. (٢) في (ط): فإذا لم يصح لم يصح.

(٣) وعيدي: قراءة ورش، بإثبات الباء في الوصل (الكشف ٢/ ٢٨٦) والنشر

العذاب، وَذَكَرْتُهُ النَّارَ. فإذا ألحقت الجارَّ كَانَ كقوله: (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة/١٩٥] وإذا حُذِفَ كَانَ كقوله: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ) [النحل/١٥] فَمَا جَاءَ بِغَيْرِ الْجَارِ قَوْلَهَا^(١):

يُذَكِّرُنِي طُلُوعَ الشَّمْسِ صَخْرًا
وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ

ومما يدل على صحة ما ذكرنا من أن الأصل أن لا يُلْحَقَ الجار، أن النسيان الذي هو خلاف الذكر، لَمَّا نُقِلَ بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العين، لم تُلْحَقِ الباءُ المفعول الثاني، وذلك قَوْلُهُ^(٢): (وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٢] ويمكن أن يكون معنى قوله: «ذَكُّوا الْقُرْآنَ» أي^(٣): لا تَجْحَدُوهُ ولا تُنْكِرُوهُ، كما أنكره من قال فيه: (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [النحل/٢٤] لِإِطْلَاقِهِمْ عَلَيْهِ لَفْظَ التَّأْنِيثِ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يُذَكِّرُوهُ، لَكِنَّهُمْ أَتَوْهُ بِإِطْلَاقِهِمُ التَّأْنِيثَ عَلَى مَا كَانَ مُؤَنَّثَ اللَّفْظِ، كقوله: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا) [النساء/١١٧] فَإِنَاثٌ جَمْعُ أُنْثَى، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ^(٤) مَا اتَّخَذُوهُ آلِهَةً، كقوله: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) [النجم/١٩، ٢٠]. وَقَالَ الْعَجَّاجُ^(٥) فِي صِفَةِ الْمُنْجَنِقِ:

أُورِدَ حُذًّا تَسْبِقُ الْأَبْصَارَا
وَكُلَّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَارَا

(١) البيت للخنساء ديوانها/٨٩. (٢) في (ط): قوله تعالى.

(٣) سقطت من (ط). (٤) سقطت من (ط).

(٥) ديوانه ١١٦/٢، ١١٧. وقوله حُذًّا: يعني سهاماً يسبقن الموت والحُذُّ:

البُتْرُ: يعني السهام البتر. الأُنْثَى: يعني المنجنق.

فسمّاها أنثى، لتأنيثهم للفظها، وكذلك قول الفرزدق^(١):

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ
ضَرْبَنَا تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ

والأنثيان يريد بهما: الأذنين، وهذا النحو كثير في كلامهم.

اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: (وَإِذْ وَعَدْنَا) [البقرة/ ٥١] و (وَعَدْنَاكُمْ) [طه/ ٨٠]

فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف، وقرأ الباقون ذلك كله بالألف^(٢).

قال أبو علي: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُّهُ، وَعَدَّا، وَعِدَّةٌ، وَمَوْعِدًا وَمَوْعِدَةً. قال^(٣): (إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ) [التوبة/ ١١٤] وجاء وعد في الخير والشر. قال: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [المائدة/ ٩] وقال^(٤): (أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا) [طه/ ٨٦] فتقول على هذا: وعدته خيراً.

وقال^(٥): (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحج/ ٧٢] فتقول على هذا: وعدته شراً. وقال^(٦): (وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ

(١) رواية الديوان/ ٢١٠:

وكنا إذا القيسي هَبَّ عَتُوْدُهُ ضَرْبَنَا فَوْقَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ
وفي اللسان (نَب): نَبُّ عَتُوْدُهُ، يقال: نَبَّ عَتُوْدَ فُلَانٍ إِذَا تَكَبَّرَ. والعتود:
الجدي الذي بلغ السفاد. والكرد: العنق أو أصل العنق.

(٢) كتاب السبعة ١٥٤. (٣) في (ط): قال الله تعالى.

(٤) في (ط): وقال عز وجل. (٥) في (ط): وقال عز وجل.

(٦) في (ط): وقال تعالى.

مَوْعِدًا^(١) [الكهف/٥٩] فالموعِدُ: مصدرٌ وَعَدَ، وهو في الإهلاك.

فأما الإيعاد فإنه يكون في التهديد، قال^(٢):

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ

وقال^(٣):

وَمَوْعِدُنَا بِالْقَتْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ

سَيُخْرِجُ مِنَّا الْقَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَانِعٌ

والوعيدُ: نَحْوُ من الإيعاد في أنه تهديدٌ بِشَرٍّ، قال^(٤):

(ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِي) [إبراهيم/١٤] وقال

(فَذَكَّرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِي) [ق/٤٥] وقال أحمدُ بن

يحيى: أوعدته، وَتَسَكَّتْ. أو تجيءُ بالباء: أَوْعَدْتُهُ بِشَرٍّ، ولا

تقول: أوعدته الشرَّ.

قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن

يُحَذَفَ الحَرْفُ فيصَلَّ الفعلُ، ويدلُّ على ذلك ما قدمناه^(٥). من

قوله: أوعدني بالسجن، فأما الميعادُ في قوله: (إِنَّ اللَّهَ لَا

يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) [آل عمران/٩] فإن هذا البناء قد جاء في

(١) في البحر المحيط ١٤٠/٦ قرأ الجمهور بضم الميم وفتح اللام واحتمل

أن يكون مصدرًا مضافاً إلى المفعول وأن يكون زماناً.

(٢) البيت للعدليل بن الفُرخ - الخزانة ٣٦٦/٢ التصريح ١٦٠/٢ ابن يعيش

٧٠/٣، وبعده:

رجلي ورجلي شنة المناسم

(٣) البيت لابن كراع ومعناه: يحسب أننا سنذل إذا قتل منا، والقتل يمنع أن

نذل، لا نزداد على القتل إلا عزة.

انظر المعاني الكبير ٩٠٣/٢.

(٤) في (ط): ما قدما.

(٥) في (ط): قال تعالى.

الأسماء والصفات، فالاسم نحو: المصباح والمفتاح. والصفة نحو: المطعمان، والمطعم. والميعاد^(١): اسم، كما أن الميقات كذلك، وليس يخلو من أن يكون من أوعَد، أو وعد. فإن كان من أوعَد، فإن أوعَد تختص^(٢) بالتهديد. وإن كان من وعد في التهديد وخلافه كما تقدم ذكره، فلا إخلاف^(٣) للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب. أنشد أبو عبيدة^(٤):

أتوعدني وراء بني رياح
كذبت لتقصرن يدك دوني

فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب. فإن هذا الاستفهام تقرير والتقرير عندهم مثل الخبر، ألا ترى أنهم لم يجيبوه بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: (لا تخصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد. ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد) [ق/٢٨، ٢٩] وأما الموعود فصفة قال^(٥):

لعلك والموعود حق لقاءه
بدا لك في تلك القلوص بداء

التقدير: الأمر الموعود حق لقاءه.

(١) في (ط): فالميعاد. (٢) في (ط): يختص.

(٣) في (ط): بلا إخلاف.

(٤) البيت لجريز يهجو فضالة حين توعده بالقتل. انظر ديوانه ٥٧٧.

(٥) البيت لمحمد بن بشير الخارجي - وكان رجل قد وعده قلوفاً فمطله، فقال ذلك يذمه. الأغاني ١٥٧/٤ - الأمالي ٧١/٢ - الخصائص

ومن جَوَزَ مجيء المصدر على مفعولٍ، جاز عنده أن يكون الموعودُ مثل الوعد. وَقَوْلُهُمْ^(١): وَعَدْتُ^(٢): فعلٌ يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاختصارُ على أحدهما كأعطيتُ، وليس كظننتُ، قال: (وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ) [طه/٨٠] فجانِبُ مفعولٌ ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصِهِ، والتقدير: وَعَدْنَاكُمْ^(٣) إتيانَهُ، أو مَكْتَأاً فيه، وكذلك قول الشاعر^(٤):

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكِ

إنما هو: واعدِيهِ^(٥) إتيانهما أو مَكْتَأاً عندهما، أو نحو ذلك من الأحداث التي يقع الوعدُ عليها دون الأعيان، فأما قوله^(٦): (وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغْنَمًا كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا) [الفتح/٢٠] فإن المَغْنَمَ يكونُ الغَنَمَ كما أنَّ المَغْرَمَ يكونُ الغُرْمَ في قوله^(٧): (فَهُمْ مِنْ مَّغْرَمٍ مُثْقَلُونَ) [ن/٤٦] فإن قُلْتَ فقد قال: (تَأْخُذُونَهَا) والغَنَمُ الذي هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني. فالقول: إنه قد يجوز أن يكونَ المغنومُ الذي هو العينُ، سُمِّيَ باسمِ المصدرِ مثلُ الخَلْقِ والمخلوقِ، ونحو ذلك. وأنشد أحمدُ بن يحيى^(٨):

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): ووعدت.

(٣) في (ط): وواعدناكم.

(٤) صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية

وعجزه: أو الرّبي بينهما أسهلا

وهو من شواهد سيبويه ١٤٣/١ والخزانة ٢٨٠/١ واللسان (وعد).

والسرحة: الشجرة.

(٥) في (ط): عديهِ. (٦) في (ط): قوله عز وجل. (٧) في (ط): قوله عز وجل.

(٨) البيت في اللسان (ضمن) أنشده ابن الأعرابي وفسره ثعلب فقال: معناه: =

ضَوَامِنُ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضَحَى غَدٍ
 مِنَ الْبُعْدِ مَا يَضْمَنُ فَهُوَ أَداءُ
 أي: مؤدَّى أو ذو أداءٍ. وَجَمْعُكَ لِلْمَغَانِمِ، وهو
 مصدرٌ، إنما هو كالمذاهبِ والمجاري، ونحو ذلك من
 المصادرِ المجموعة، فإذا كان كذلك وجب أن تُقَدَّرَ
 مضافاً محذوفاً، كأنه: وَعَدَكُمْ اللَّهُ تَمْلِكَ مَغَانِمَ أو إِيرَائِهَا،
 وكذلك لو جَعَلْتَ المَغْنَمَ اسماً للأعيانِ المغنومة كالأموالِ
 والأرضينَ. فأما قوله: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
 لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) [المائدة/٩] وقوله^(١): (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا)
 ثم قال: (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) [النور/٥٥] فإن الفعل
 لم يعد فيه إلى مفعول ثانٍ وقوله^(٢): (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ)
 و (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) تفسيرٌ للوعد وتبيينٌ له، كما أن قوله (لِلذِّكْرِ مِثْلُ
 حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) [النساء/١١] تفسيرٌ للوصية في قوله^(٣):
 (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) [النساء/١١].

وأما قوله: (أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا) [طه/٨٦]
 وقوله: (إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ) [إبراهيم/٢٢] فإنَّ هذا
 ونحوه يحتمل أمرين: يجوزُ أن يكونَ انتصابُ الوعدِ بالمصدر.
 ويجوزُ أن يكونَ انتصابُهُ بآنَه المفعولُ الثاني. وسمِّي الموعودُ به
 الوعدَ، كما سُمِّيَ المخلوقُ بالخلق، فإذا حملته على هذا
 فينبغي أن تقدر حذفَ المضاف، ويؤكدُ الوجهَ الأولَ قوله: (أَلَمْ
 يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا) [طه/٨٦].

= إن جار الدليل فأخطأ الطريق، ضمنت أن تلحق ذلك في غدها وتبلغه.
 ثم قال: ما يضمن فهو أداء، أي: ما ضمنه من ذلك لركبها وفين به
 وأدينه. (١) في (ط): وقوله عز وجل.
 (٢) في (ط): ولكن قوله عز وجل. (٣) في (ط): قوله عز وجل.

يَعِدُّكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا) [طه / ٨٦].

وأما قوله: (وَإِذْ يَعِدُّكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [الأنفال / ٧] فإن إحدى الطائفتين في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، وأنها لكم: بدلٌ منه، والتقدير: وَإِذْ يَعِدُّكُمُ اللَّهُ ثَبَاتَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ مِلْكَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ. ونحو هذا مما يدل عليه (لكم) ألا ترى أَنَّ (أَنَّ) وما بعدها في تأويل المصدر، والطائفتان: العيرُ والنفيرُ.

وأما قوله^(١): (أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا) الآية^(٢) [المؤمنون / ٣٥] فمن قَدَّرَ في أَنَّ الثانيةَ البَدَل. فإنه ينبغي أن يُقَدَّرَ محذوفاً لِيَتِمَّ بذلك الكلام، فيصح البَدَل، فيكون التقدير عنده: أَيَعِدُّكُمْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ، ليكون اسمُ الزمان خبراً عن الحدث المراد، إذ لا يصحُّ أن يكونَ خبراً عن المخاطبين من حيث كانوا أعياناً، فيكون (أنكم) الثانية بدلاً من الأولى.

ومن قَدَّرَ في الثانية التكرير لم يحتج إلى تقدير محذوف، ومن رَفَعَ (أنكم) الثانية بالظرف - كأنه قال: أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِخْرَاجَكُمْ - لم يحتج إلى ذلك أيضاً وقد قلنا فيها في مواضع من مسائلنا.

وأما قوله: (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ) [التوبة / ١١٤] فالجملة في موضع جرٍّ لأنها صفة للنكرة وقد عاد الذكرُ منها إلى الموصوف، والفعلُ متعديٌّ إلى مفعولٍ واحدٍ ألا ترى أن الذكرَ يعود إلى المصدر، وقد^(٣) قال

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) وتامها: (وعظماً أنكم مخرجون).

(٣) في (ط): فقد.

إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ: (سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) ^(١) [مريم/٤٧]، وقال (وَأَغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ) [الشعراء/٨٦] وقال: (رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ) [إبراهيم/٤١] وقال: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ (إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ) [الممتحنة/٤].

والمعنى: لقد كان لكم فيهم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي تَبَرُّثِهِمْ مِنْ كِفَارِ قَوْمِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي أَنْسَابٍ مِنْهُمْ وَأَرْحَامٌ، فَتَأَسَّوْا بِهِمْ فِي ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ ^(٢): (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ) [المجادلة/٢٢] وقال: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران/٢٨] وقال: (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ) [المائدة/٥١] فالمعنى: تَأَسَّوْا بِإِبْرَاهِيمَ وَبِقَوْمِهِ فِي مَعَادَاتِهِمْ لِأَنْسَابِهِمْ وَذَوِي قَرَابَتِهِمْ، وَتَرَكَ مَوَالَاتِهِمْ لَهُمْ لِمَخَالَفَتِهِمْ إِيَّاهُمْ فِي دِينِهِمْ وَكُفْرِهِمْ.

فَأَمَّا اسْتَغْفَارَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فِي التَّوْحِيدِ، فَلَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَسْتَغْفِرُوا لِمَنْ كَفَرَ مِنْ آبَائِكُمْ كَمَا اسْتَغْفَرَ، لِأَنَّ الاسْتَغْفَارَ كَانَ مِنْهُ ^(٣) بِشَرْطٍ وَعَلَى تَقْيِيدٍ، فَلَا تَطْلُقُوا أَنْتُمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَالَفَكُمْ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ ^(٤)، فَإِنَّ اسْتَغْفَارَهُ لِأَبِيهِ كَانَ مُقَيَّدًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ،

(١) فِي (ط): وَرَدَتِ الْآيَةُ: (لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ) [الممتحنة/٤].

(٢) فِي (ط): قَالَ تَعَالَى. (٣) فِي (ط): مِنْهُ كَانَ.

(٤) فِي (ط): اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذي جاء في مواضعه .
 وقال: (وَكَذَلِكَ أَعِثْرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا) [الكهف/ ٢١] فالمعنى فيه، وفي قوله: (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا) [الجاثية/ ٣٢]: أَنَّ وعد الله بالبعث حق في نحو قوله: (قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) [التغابن/ ٧] فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذي وعدوا به من البعث والنشور بعد الموت، مثل الذي عاينوه، فيلزمهم الاعتراف به لِمُشَاهَدَتِهِمْ له وَعِلْمِهِمْ إِيَّاهُ من الوجهِ الذي لَا يَدْخُلُهُ ارْتِيَابٌ وَلَا تَشْكُكُ، والسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا، لأنها إنما هي يومُ البعث، وقد علموا البعث والإحياء بعد الموت على ما ذكرناه^(١). ومثل هذه قوله^(٢): (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى) [البقرة/ ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضربوه به فَحَيَّيْ، كَذَلِكَ يحيي الله الموتى، أي: يُحْيِيهِمْ للبعث مثل هذا الإحياء الذي عُوِينَ وشُوهِدَ، ومثل ذلك، إلا أنه في النبات قوله: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى) [الأعراف/ ٥٧] وقوله: (بَلْ رَعِمْتُمْ إِنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) [الكهف/ ٤٨] أي: موعداً للبعث، فجحدتم ذلك فقال^(٣): (إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَات) [الأنعام/ ١٣٤] وقال^(٤): (بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْثِقًا) [الكهف/ ٥٨] وقال: (وَالْيَوْمَ الْمَوْعُودِ) [البروج/ ٢] وقال: (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا

(١) في (ط): ذكرنا.

(٢) في (ط): قوله عز وجل.

(٣) في (ط): فقال تعالى.

(٤) في (ط): وقال تعالى.

عَلَيْنَا] [الأنبياء/ ١٠٤] دل قوله^(١): (نعيده)^(٢) على وعد فانتصب الوعد لدلالة الإعادة عليه في قياس قول سيبويه.

فأما قوله^(٣): (وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا) [البقرة/ ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرّحوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عرّضوا به، ولا تصرّحوا، وذلك نحو ما حدثنا أحمد بن محمد البصري: قال: حدثنا المؤمل بن هشام، قال: حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّة عن ليث عن مجاهد في قوله: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) [البقرة/ ٢٣٥] قال: يقول: إنك لجميلة، وإنك لنا فقة، وإنك إلى خير^(٤). وقوله: (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) [البقرة/ ٢٣٥] أي: معروفاً منه الفحوى، والمعنى دون التصريح ويكون: (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) فتعرّضوا بذلك، لأن التصريح به مزجور عنه، فهو منكر غير معروف.

فأما قوله^(٥): (وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً [البقرة/ ٥١] فليس يخلو تعلّق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ، فلا يجوز أن يكون ظرفاً، لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكون جواب كم، ولا في بعضها، فيكون كما يكون جواباً لمتى، وإنما الموعد تقضي الأربعين، فإذا لم يكن ظرفاً، كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثاني.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو: تنمة

(١) في (ط): أن قوله.

(٢) في (ط): نعيده وعداً.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) انظر تفسير مجاهد ١/ ١١٠.

(٥) في (ط): قوله عز وجل.

أربعين ليلةً، فحذفت المضاف، كما تقول: اليوم خمسة عشر من الشهر، أي: تمامه، وفُسرَ أن الأربعين: ذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

ومثل ذلك في المعنى قوله: (وَوَعَدْنَا^(١) موسى ثلاثين ليلةً) [الأعراف/١٤٢] أي: انقضاء ثلاثين^(٢) (وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمِّ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [الأعراف/١٤٢] فالمِيقَاتُ هو الأربعون، وإنما هو مِيقَاتٌ وموعدٌ، لما روي من أن القديم سبحانه وعده أن يكلمه على الطور. فأما انتصاب الأربعين في قوله: (فَتَمِّ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [الأعراف/١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرين رجلاً، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العدد، وتم المِيقَاتُ معدوداً هذا العدد

وقد جاء المِيقَاتُ في موضع الميعاد، كما جاء الوقت في موضع الوعد في قوله: (إلى يومِ الوقتِ المعلومِ) [الحجر/٣٨] ومما يبين تقاربهما قوله: (فَتَمِّ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [الأعراف/١٤٢] (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا) [الأعراف/١٤٣] وفي الأخرى (وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [البقرة/٥١] وقال: (واليومِ الموعودِ) [البروج/٢] وقال: (إلى يومِ الوقتِ المعلومِ) [الحجر/٣٨] وقال: (إلى مِيقَاتٍ يومٍ معلومٍ) [الواقعة/٥٠].

فإن قلت: لم لا يكون الوقت في قوله: (إلى يومِ الوقتِ) الوقت الذي يراد به الزمان، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريد به: الأوان الذي يقدّمون فيه؟

(١) في (ط): وواعدنا. (٢) في (ط): ثلاثين ليلة.

فإنَّ ذلكَ يَبْعُدُ. ألا ترى أن اليوم لا يَخْلُو من أن تريد به
وضَحَ النهارِ، أو البُرْهَةَ من الزمان، ولو قلت: برهَةً الزمانِ أو
يومَ الزمانِ؛ لم يكن ذلكَ بالسهل. وليس هذا كقوله^(١):
ولولا يومٌ يومٌ ..
ولا كقوله^(٢):

حِينَ لَا حِينَ مَحَنٍ

وأنت تريد به حِينَ حِينَ، لأن إضافة الاسمين هنا^(٣)
كإضافة البعض إلى الكل.

الحجة^(٤) لمن قرأ: (وَاعْذَنَّا) [البقرة/ ٥١] ^(٥) أن يقول:
قد ثبت أن الله تعالى^(٦) قد كان منه وعدٌ لموسى^(٧)، ولا^(٨)
يَخْلُو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن. فإن
كان منه وعدٌ؛ فلا إشكال في وجوب القراءة بواعدنا. وإن لم
يكن منه وعدٌ؛ فإنَّ ما كان منه من قبول الوعد والتَّحَرِّي
لإنجازه، والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجري مجراه، فإذا
كَانَ كذالك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفي حكمه،
حَسُنَ القراءةُ بِوَاعِدْنَا، لثبات التواعد من الفاعلين، كما قال:
(وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ) [البقرة/ ٢٣٥] لَمَّا كَانَ الْوَعْدُ مِنْ

(١) قطعة من بيت سبق ذكره في الجزء الأول ص ١٦٦.

(٢) جزء من بيت سبق في الجزء الأول ص ١٦٦.

(٣) في (ط): ههنا. (٤) في (ط): والحجة.

(٥) وهي قراءة مجاهد والأعرج وابن كثير ونافع والأعمش وحمزة والكسائي
(انظر البحر المحيط ١/ ١٩٩).

(٦) في (ط): عز وجل. (٧) في (ط): عليه السلام. (٨) في (ط): فلا.

الخاطب والمخطوبة. ومما يؤكد حُسْنَ القراءة بِوَاعِدْنَا، أَنَّ «فَاعَلَ» قد يجيء من^(١) فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارَقْتُ النعل، وعاقبت اللص. فَإِنْ كَانَ الوعدُ مِنَ اللَّهِ سبحانه، ولم يكن من موسى^(٢) كان من هذا الباب. وَإِنْ كَانَ من موسى موعِدًا، كَانَ الفعل من فَاعِلَيْنِ، فإذا كَانَ مِنْهُمَا لم يكن نظراً في حُسْنِ واعدنا.

وحجة من قرأ (وَعَدْنَا)^(٣) بلا ألف قوله: (٤) (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) [المائدة/ ٩] (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) [النور/ ٥٥] وقال: (أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا) [طه/ ٨٦] (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) [الأنفال/ ٧] (إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ) [إبراهيم/ ٢٢] (وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا) [الفتح/ ٢٠].

فكل هذا وعدٌ من الله^(٥) عباده، وهو على «فَعَلَ» دون «فَاعَلَ». فكَذَلِكَ الموضع المختلف فيه، ينبغي أَنْ يُحْمَلَ على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ وعد دون واعد في هذا الموضع.

واختلفوا في قوله تعالى^(٦): (اتَّخَذْتُمْ) [البقرة/ ٥١] و (أَخَذْتُمْ) [آل عمران/ ٨١] و (لَتَّخِذْتَ) [الكهف/ ٧٧].

(١) في (ط): على. (٢) في (ط): عليه السلام.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو وحده كما تقدم ص ٥٦.

(٤) في (ط): قوله تعالى.

(٥) في (ط): عز وجل. (٦) في (ط): اختلفوا في قوله سبحانه.

فأظهر الدال في ذلك كله ابن كثير وعاصم في رواية حفص،
وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عياش عن عاصم أيضاً معهم^(١).
قال أبو زيد^(٢): تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه
اتخاذاً، وتخذت اتخذه اتخاذاً.

قال أبو علي: اتخذ: افتعل، وفعلت منه: اتخذت، قال:
(لو شئت لتخذت عليه أجراً) [الكهف/ ٧٧] وقال^(٣):

وقد اتخذت رجلي إلى جنب غرزا
نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق

ولم أعلم اتخذت تعدى إلا إلى مفعول واحد، فأما
اتخذت فإنه في التعدي على ضربين: أحدهما: أن يتعدى إلى
مفعول واحد. والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأما تعديه إلى مفعول واحد فنحو قوله: (يا ليتني اتخذت
مع الرسول سبيلاً) [الفرقان/ ٢٧] و(أم اتخذ مما يخلق
بنات) [الزخرف/ ١٦] (واتخذوا من دون الله آلهة) [طه/ ٨٢]
(لو أردنا أن نتخذ لهمو لا اتخذناه من لدنا) [الأنبياء/ ١٧].

(١) السبعة ١٥٤. (٢) في (ط): قال أبو علي قال أبو زيد.

(٣) البيت للممرك العبدى واسمه شأس بن نهار. انظر اللسان (طرق)
و(نسف). وانظر الحيوان ٢/ ٢٩٨، والخصائص ٢/ ٢٨٧.

والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبى البعير إذا انحص عنه الوبر، والغرز
للناقة مثل الحزام للفرس. والأفحوص: المبيض، والمطرق: يقال طرقت
القطاة: إذا حان خروج بيضها. وقد أورد ابن جني البيت شاهداً
على أن تاء اتخذت ليست بدلاً من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبع
من تبع.

وأما ما تعدى إلى مفعولين، فإن الثاني منهما الأول في المعنى قال^(١): (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) [المجادلة/١٦]. وقال: (لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) [المتحنة/١] (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا) [المؤمنون/١١٠].

فأما قوله^(٢): (وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) [البقرة/١٢٥] فإن من أجاز زيادة (من) في الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين، ومن لم يجز ذلك؛ كان عنده متعدياً إلى مفعول واحد.

ونظيرُ اتَّخَذَ فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرةً، وأخرى إلى مفعولين الثاني منهما الأول في المعنى: «جَعَلْتُ» قال: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الأنعام/١] أي: خلقهما.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثاني الأول في المعنى، كقوله: (وَجَعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً) [يونس/٨٧] (وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ) [القصص/٤١] (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) [السجدة/٢٤].

فعلى الخلاف الذي تقدم ذكره: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً) [الزخرف/١٩].

فأما قوله: (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ) [البقرة/٥١]. وقوله: (بِاتَّخَذِكُمُ الْعِجْلَ) [البقرة/٥٤]، (اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ) [الأعراف/١٤٨] (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا) [الأعراف/١٤٨]. فالتقدير في ذلك كله:

(٢) في (ط): عز وجل.

(١) في (ط): فقال.

اتَّخَذُوهُ إِلهًا، فحذف المفعول الثاني، الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن يكون على ظاهره كقوله: (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا) [العنكبوت/ ٤١] وقوله^(١):
مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ تَوَلَّجَا^(٢)

أو يكونَ على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول الثاني لقوله^(٣): (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الأعراف/ ١٥٢]، ومن صَاغَ عَجَلًا، أو نَجَرَهُ، أو عَمِلَهُ بضربٍ من الأعمالِ، لم يستحقَّ الغضبَ من الله^(٤)، والوعيدُ عند المسلمين. فإذا كان كذلك عَلِمَ أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثاني المحذوف في هذه الآي.

فإن قال قائل: فقد جاء في الحديث^(٥): «يُعَذَّبُ المصوِّرونَ يومَ القيامةِ» وفي بعض الحديث: «يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا ما خلقتهم».

(١) سقطت من (ط).

(٢) البيت من رجز لجريير يهجو البعيث المجاشعي، وعضوات: جمع عضةً وعضةً جمع قلة والكثرة: عضاه، وهي كل شجر له شوك. وقد ورد في شرح ديوانه ١٨٧/١ برواية «ضَعَوَات» بدل «عِضْوَات».

والضَعَوَات: ج ضعة، وهو شجر في البادية، قيل: هو الثمام - والتولج: كِنَاسُ الظبي. أو الوحش الذي يلج فيه، اللسان مادة (ولج) و(ضعا).

(٣) في (ط): عز وجل. (٤) في (ط): الله عز وجل.

(٥) نص الحديث: «الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أَحْيُوا ما خلقتهم» صحيح مسلم ١٦٧٠/٣ والبخاري في التوحيد ٥٢٨/١٣ واللباس ٥٩٥١.

قيل: «يُعَذَّبُ المصورون» يكونُ على مَنْ صَوَّرَ اللَّهَ تصويرَ الأجسام^(١). وأما الزيادة فمن أخبار الآحاد التي لا توجب العلم، فلا يقدح لذلك في الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زَعَمَ أَنَّ «تَخَذْتُ» أصله من: أَخَذْتُ، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قُلبَ ذلك عليه لم يَجِدْ فَضْلاً، ألا ترى أَنَّ الهمزة لم تُبَدَلْ من التاء، ولا التاء أُبْدِلَتْ منها.

فإن قلت: فَلِمَ لا يكونُ اتَّخَذْتُ: افْتَعَلْتُ، من أَخَذْتُ، كَأَنَّ الهمزة لَمَّا أُبْدِلَتْ منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم اتَّسَرُوا الْجَزُورَ وإنما هو مِنَ الْيَسْرِ^(٢)؟

فالقول: إِنَّ ما ذَكَرْتُهُ من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا من ذلك شيئاً لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم، لاختلاف معنى الحرفين وقد قدمنا ذكر ذلك في ذكر قوله^(٣): (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة/ ٣] ^(٤).

(١) هذا التوجيه للحديث، وتخصيصه بمن صور الله - سبحانه - تصوير الأجسام، لا تعينه الأحاديث الواردة في الباب ولا يعضده شيء منها، بل هي صريحة في تصوير كل ذي روح من المخلوقات.

قال ابن حجر في الفتح ٣٨٤/١٠: واستدلَّ به - أي بالحديث - أبو علي الفارسي في التذكرة على تكفير المشبهة فحمل الحديث عليهم، وأنهم المراد بقوله المصورون، أي الذين يعتقدون أن الله صورة وتُعَقَّب بالحديث الذي بعده في الباب: إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون.

(٢) يسر القوم الجزور أي: اجتزروها واقتسموا أعضائها. اللسان (يسر).

(٣) في (ط): قوله عز وجل. (٤) انظر ٢١٤/١ وما بعدها.

فأما «أخذتم» فإن الأخذ قد استُعْمِلَ منه فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ
وَاسْتَفْعَلَ:

فأما فَعَلَ منه فَيَتَصَرَّفُ على ضروب:

منها: أنه يُوجِبُ الضَّمانَ على المُعْتَرِفِ به، كما يوجبُه
غَضَبْتُ، يَدُلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد^(١):

أَخِذْنَ اغْتِصَابًا خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً

وَأُمْهَرْنَ أَرْمَاحًا مِنَ الْخَطِّ ذُبْلًا

فالقول في أَخِذْنَ اغْتِصَابًا على ضربين: أحدهما: أن
أَخِذْنَ بمنزلة غَضِبْنَ، فانتصب اغتصاباً بعده، كما ينتصب
بِاغْتِصَبْنَ، والآخر: أنه يَنْتَصِبُ بما يدل عليه أَخِذْنَ من
الاجتصاب، وما يدل على الغضب بمنزلته، وفي حكمه.

ومنها: أن يدل على العقاب، كقوله^(٢): (وَكَذَلِكَ أَخْذُ
رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ، إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)
[هود/١٠٣] (فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ) [الأنعام/٤٢]
(وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)^(٣) [هود/٦٧] (وَأَخَذْنَا الَّذِينَ
ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ) [الأعراف/١٦٥] (فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ
مُقْتَدِرٍ) [القمر/٤٢].

(١) النوادر/٢٠٨ ونسبه للرياحي. وفي اللسان بغير نسبة (مهر) والعجرفية:
الجفوة في الكلام.

(٢) في (ط): كقوله عز وجل.

(٣) في (ط): وردت الآية (وأخذت الذين ظلموا الصيحة) [هود/٩٤].

ومنها: أَنْ يُسْتَعْمَلَ للمقاربة، قالوا: أَخَذَ يَقُولُ^(١)، كما قالوا: جَعَلَ يَقُولُ، وَكَرَبَ يَقُولُ، [وطفق يفعل]^(٢).

ومنها: أَنْ يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الْقَسَمُ، نحو قوله: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ) [آل عمران/ ١٨٧]، (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) [البقرة/ ٨٤].

ومن ذلك قوله: (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ) [البقرة/ ٩٣] فليس معنى هذا: تناولوه، كما تقول: خُذْ هذا الثوبَ، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عما نهيتم عنه فيه بجد واجتهاد. ومثل أخذ في ما ذكرنا من معنى العقاب: «أَخَذَ». قال: (لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابُ)، [الكهف/ ٥٨] (ولو يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرِهَا مِنْ دَابَّةٍ) [فاطر/ ٤٥] (لَا تُؤَاخِذُنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [البقرة/ ٢٨٦] (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ) [البقرة/ ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إِنَّ الْحُمَى لَتُخَاوِذُ فُلَانًا. إذا كانت تأخذه في الأيام، وفُلَانٌ يُخَاوِذُ فُلَانًا بالزيارة^(٣): إذا كان يتعهده^(٤) بالزيارة في الأيام. والقول في ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان يُخَايِذُ إذا حَقَّقَتْ، فإذا خَفَّفَتْ قلت يُخَايِذُ، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه. إلا أن أخذ قد جاء فيه لغتان في الفاء: الواو والهمزة^(٥)، كما

(١) في (ط): يقول كذا. (٢) ما بين المعقوفين سقطت من (م).

(٣) في (ط): يخاوذنا بالزيارة. (٤) في (ط): يتعهدنا.

(٥) لم نجد في المعاجم وخذ بمعنى أخذ، ونص في التاج /أخذ/ على أن الهمزة تبدل واو في لغة اليمن في قوله: آخذه، فيقال: واخذه مواخذه.

جاء آكَذْتُ وَوَكَّذْتُ، وَأَوْصَدْتُ وَأَصَدْتُ^(١). وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَيْضاً: وَهُوَ نَابُهُ وَنَبِيَّهُ، أَوْسَدَ فُلَانٌ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ يُوسِدُهُ إِيسَاداً، وَقَدْ آسَدَهُ إِذَا أَغْرَاهُ. فَكَذَلِكَ يَكُونُ^(٢) يُخَاوِذُ، كَأَنَّهُ قَلْبُهُ عَنْ وَخَذٍ، فَثَبَّتَ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ فَاءٌ فِي الْقَلْبِ، فَصَارَ يُخَاوِذُ: يُعَافِلُ فِي الْقَلْبِ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: فِي الْمَصَادِرِ إِتَّخَذْنَا فِي الْقِتَالِ، نَاتَّخِذُ اتَّيْخَاذاً.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَهَذَا افْتَعَلَ مِنَ الْأَخْذِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي هَذَا، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِنَا: اتَّخَذْنَا مَالاً.

وَأَمَّا فَعَّلَ فَقَالُوا: رَجُلٌ مُؤَخَّذٌ عَنْ امْرَأَتِهِ^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الرَّجُلِ الْمُؤَخَّذِ عَنْ امْرَأَتِهِ: يُؤَجَّلُ كَمَا يُؤَجَّلُ الْعَيْنُ^(٤). وَلِلنِّسَاءِ كَلَامٌ فِيْمَا زَعَمُوا يُسَمِّيْنَهُ الْأَخْذَ^(٥).

وَأَمَّا اسْتَفْعَلَ، فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ فِيْمَا رَوَى عَنْهُ الزِّيَادِيُّ الْاسْتِئْخَاذُ: أَشَدُّ الرَّمْدِ. وَقَالَ الْهَذَلِيُّ^(٦):

(١) فِي (ط): آصَدْتُ وَأَوْصَدْتُ. (٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) الْمُؤَخَّذُ: الْمَحْبُوسُ. اللَّسَانُ مَادَّةُ (أَخَذَ).

(٤) انْظُرْ فَتْحَ الْقَدِيرِ، بَابَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ ٢٦٢/٣.

(٥) الْأَخْذُ: جَمْعُ أَخَذَةٍ، مِنَ التَّأْخِيْذِ، وَهُوَ أَنْ تَحْتَالَ الْمَرْأَةُ بِحَبْلِ فِي مَنْعِ زَوْجِهَا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِهَا، وَذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ. يُقَالُ: لِفُلَانَةٍ أَخَذَةٌ تُؤْخَذُ بِهَا الرِّجَالُ عَنِ النِّسَاءِ.

(٦) أَبُو فُؤَيْبٍ الْهَذَلِيُّ - السَّكْرِيُّ ٥٨/١ - اللَّسَانُ (أَخَذَ).

الْمَغْضَى: الَّذِي كَفَّ مِنْ بَصَرِهِ - وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا اشْتَدَّ رَمْدُهُ: قَدْ اسْتَأْخَذَ، وَكَسَفَ: نَكَّسَ رَأْسَهُ لَمَّا أَخَذَ الرَّمْدُ فِيهِ مِنَ الْحُزَنِ.

يَرْمِي الْغُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَظَرُفُهُ
مُغَضٍّ كَمَا كَسَفَ الْمُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ

كما كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ، أي: عَيْنَ المُسْتَأْخِذِ، فَحَذَفَ
المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. والرَّمْدُ: الفاعلُ.

ويجوزُ: كما كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ، أي: كَسَفَ عَيْنَهُ،
فحذف المفعول كما يُحذفُ^(١) في غير هذا.

وأما حُجَّةٌ من لم يُدغم أخذتم، واتخذتم^(٢)، فلأن الذَّالَّ
ليس من مَخْرَجِ التَّاءِ والظَّاءِ، والذَّالُّ إنما هي من مخرج الظَّاءِ
والتَّاءِ، فتفاوت ما بينهما، إذ كان لكل واحد من هذين القبيلين
حيزٌ ومخرجٌ غيرُ مَخْرَجِ الآخر. وأيضاً فإن الذَّالَّ مجهورٌ،
والتَّاءُ مهموسةٌ، والمجهور يُقَرَّبُ منه المهموسُ بأن يُبَدِّلَ
مجهوراً، ألا تَرَى أَنَّهُمْ قالوا: في أَفْتَعَلَ من الزَّيْنِ والذَّكْرِ:
ازْدَانٌ وَاذْكَرْ، وَمُزْدَانٌ وَمُذْكِرٌ. فلَمَّا قَرَّبُوا المهموسَ من المجهورِ
بأن قلبوه إليه؛ لم يُدغمِ المجهورُ في المَهْمُوسِ، لأنه تقريبٌ
منه، وهذا عكسُ ما فُعِلَ في مُزْدَانٍ، لأنهم في مُزْدَانٍ، إنما
قَرَّبُوا المهموسَ من المجهورِ، وأنت إذا أدغمتَ الذَّالَّ في
التَّاءِ، قَرَّبْتَ المجهورَ من المهموسِ، قال سيبويه: حدثنا من
لانتهم أنه سَمِعَ من يقول: أخذتُ، فَيَبِينُ^(٣).

وَحُجَّةٌ^(٤) مَنْ أَدْغَمَ: أَنَّ هذه الحروفَ لَمَّا تَقَارَبَتْ،
فاجْتَمَعَتْ في أنها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قَرَّبَ كُلُّ

(١) في (ط): حذف.

(٢) في (ط): اتخذتم وأخذتم.

(٣) انظر الكتاب لسبويه ٤٢٣/٢. (٤) في (ط): ووجه.

حَيِّزَ مِنْهَا مِنَ الْحَيِّزِ الْآخِرِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا الظَّاءَ وَالثَّاءَ
وَالذَّالَ فِي الظَّاءِ وَالثَّاءَ وَالذَّالَ، وَكَذَلِكَ أَدْغَمُوهُنَّ فِي الظَّاءِ،
وَأَخْتِيهَا^(١) فِي الْإِنْفِصَالِ، نَحْوُ: ابْعَثْ دَاوُدَ وَأَنْفِذْ ثَابِتًا، فَإِذَا أُدْغِمَتْ
فِي الْإِنْفِصَالِ، كَانَ إِدْغَامُهَا فِيهَا يَجْرِي مَجْرَى الْمُتَّصِلِ أَوَّلَى.
وَاخْتَلَفُوا^(٢) فِي (بَارِئُكُمْ) [البقرة/ ٥٤] فِي كَسْرِ الْهَمْزِ
وَاخْتِلَاسِ^(٣) حَرَكَتِهَا.

فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ
وَالْكِسَائِيُّ يَكْسِرُونَ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَاسٍ وَلَا تَخْفِيفٍ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، فَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ
الْأَنْصَارِيُّ^(٤): سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو كَيْفَ^(٥) تَقْرَأُ: (إِلَى بَارِئُكُمْ)
مَهْمُوزَةً مُثْقَلَةً، أَوْ (إِلَى بَارِئُكُمْ) مُخَفَّفَةً؟ فَقَالَ: قِرَاءَتِي مَهْمُوزَةٌ
غَيْرَ مُثْقَلَةٍ (بَارِئُكُمْ).

وَرَوَى الْيَزِيدِيُّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ عَنْهُ: (إِلَى بَارِئُكُمْ) وَلَا
يَجْزَمُ الْهَمْزَةُ.

(١) فِي (ط): وَفِي أَخْتِيهَا. (٢) فِي (ط): اخْتَلَفُوا.

(٣) الْإِخْتِلَاسُ: تَرْكُ إِكْمَالِ الْحَرَكَةِ بَأَن يَأْتِيَ الْقَارِئُ بِثَلَاثِهَا فَقَط. شَرَحَ ابْنُ
الْقَاصِحِ عَلَى الشَّاطِبِيَةِ ص ١٩٢ (ط مصطفى محمد) وَسَيُورِدُ الْمُصَنِّفُ
زِيَادَةً بَيَانًا لِلْمَعْنَى.

(٤) الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبِيدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنُ حَنْظَلَةَ أَبُو الْفَضْلِ
الْوَاقِفِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ (١٠٥ - ١٨٦هـ) قَاضِي الْمَوْصِلِ أَسْتَاذُ حَازِقٍ
ثَقَّةٍ، مِنْ أَكْبَارِ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو فِي الْقِرَاءَةِ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَرْضًا وَسَمَاعًا
عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَضَبَطَ عَنْهُ الْإِدْغَامَ، نَازِلُ الْكِسَائِيِّ فِي الْإِمَالَةِ.
قَالَ الذَّهَبِيُّ: لَمْ يَشْتَهَرْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْلِسْ لِلْقِرَاءَةِ. (انْظُرْ غَايَةَ النِّهَايَةِ
٣٥٣/١). وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٣٧٦/١. (٥) كَذَا فِي (ط) وَسَقَطَتْ مِنْ (م).

قال أحمد: وقال سيبويه: كَانَ أَبُو عمروٍ يَخْتَلِسُ الحَرَكَةَ من^(١): (بَارِئُكُمْ) وَ(يَأْمُرُكُمْ) [البقرة/ ٦٧] وما أشبه ذلك، مما تتوالى فيه الحركات، فَيُرِي من يَسْمَعُهُ أَنه قد أُسْكِنَ ولم يكن يُسْكِنُ، وهذا مثلُ روايةِ عباس^(٢) بن الفضلِ عنه التي ذَكَرْتُهَا أَنه لَا يُثْقَلُهَا. وهذا القولُ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَبِي عمرو، لَأَنه كَانَ يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً. من ذلك ما حدثني^(٣) عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عَلِيٍّ الهاشميُّ عن نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عن أَبِيهِ^(٤) عنه أَنه كَانَ يَقْرَأُ (وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ) [البقرة/ ١٢٩] (وَيَلْعَنُهُمْ) [البقرة/ ١٥٩] يُشِمُّ الميمَ والنونَ التي قَبْلَ الهاءِ الضَّمَّ من غيرِ إِشْبَاعٍ. وكذلك: (عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ وَأَمْتَعَتِكُمْ) [النساء/ ١٠٢] يُشِمُّ التَّاءَ فِيهَا شَيْئاً من الخفضِ. أَخْبَرَنِي^(٥) بِذَلِكَ أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ سَوَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ الزَّهْرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بنُ عَقِيلٍ عن أَبِي عمروٍ بِذَلِكَ. قَالَ: وَكَذَلِكَ: (وَيُزَكِّيْكُمْ وَيُعَلِّمُكُمْ) [البقرة/ ١٥١] يُشِمُّهَا شَيْئاً من الضم، وكذلك: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ) [التغابن/ ٩] يُشِمُّ العَيْنَ شَيْئاً من الضم، وكذلك قوله: (وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا) [البقرة/ ١٢٨] لَا يُسْكِنُ الرَّاءَ وَلَا يَكْسِرُهَا.

روى ذلك عنه علي بن نصر وعبد الوارث واليزيدي وعباس بن الفضل وغيرهم، أعني: (وَأَرْنَا). وكذلك قراءته

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط): العباس.

(٣) في (ط): ما حدثني به.

(٤) علي بن نصر بن علي بن صهبان أبو الحسن الجهضمي البصري مات

سنة ١٨٩ هـ. (انظر ترجمته في غاية النهاية ٥٨٢/١).

(٥) في (ط): قال أخبرني.

في: (يَأْمُرُكُمْ) [البقرة/ ٦٧] و(يَأْمُرُهُمْ) [الأعراف/ ١٥٧] و(يَنْصُرُكُمْ) [آل عمران/ ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء^(١) وهارون الأعور^(٢) عن أبي عمرو: (وَأَرْنَا) ساكنة الراء. وقال اليزيدي في ذلك كله: إنه كان يُسَكِّنُ اللام من الفعل في جميعه. والقول: ما خبرتك من إشاره التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إشاره التخفيف أنه كان يُدْغِمُ من الحروف ما لا يكاد يُدْغِمُهُ غيرُهُ، وَيُلَيِّنُ الساكن من الهمز، ولا يهمز همزتين وغير ذلك.

وقال علي بن نصر: عن أبي عمرو: (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) [آل عمران/ ٨٠] برفع الراء مشبعة^(٣).

قال أبو علي: حروف المعجم على ضربين: ساكن ومتحرك. والساكن على ضربين:

أحدهما: ما أصله في الاستعمال السُّكُونُ مثل راء بُرْدٍ، وكافٍ بَكْرٍ.

والآخر: ما أصله الحركة في الاستعمال فَيُسَكِّنُ عنها. وما كان أصله الحركة يُسَكِّنُ على ضربين، أحدهما: أن تكون حركته^(٤) حركة بناء، والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

(١) عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم أبو نصر الخفاف العجلي البصري ثم البغدادي (... - ٢٠٦هـ؟) ثقة مشهور، روى القراءة عن أبي عمرو وإسماعيل بن كثير وأبان بن يزيد عن عاصم. روى الحروف عنه أحمد بن جبير وخلف بن هشام وغيرهم، وحدث عنه بالحروف محمد بن عمر الواقدي (طبقات القراءة ٤٧٩/١). (٢) سبقت ترجمته ٦/١.

(٣) السبعة ص ١٥٥ - ١٥٦. (٤) سقطت من (ط).

وحركة البناء التي تُسَكَّن على ضربين:

أحدهما: أن يكون الحرف المُسَكَّن من كلمة مفردة، نحو: فَخِذْ وَسَبِّعْ وإِيلَ، وَضُرِبَ وَعَلِمَ. يقول من يخفف: سَبِّعْ، وَفَخِذْ، وَعَلِمَ وَضُرِبَ.

والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين، فَيُسَكَّن على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإِمَالَةِ والإِدْغَامِ، وذلك قَوْلُهُمْ: «أَرَاكَ مُتَّفَخًا»^(١) (وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ) [النور/ ٥٢]

ومن ذلك قول العجاج^(٢):

فَبَاتَ مُتَّضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

ألا ترى أنَّ نَفَخًا من مُتَّفَخٍ، مثل كَتِفٍ، وكذلك تَقِه من يَتَّقِه، وكذلك ما أَنشده أبو زيد من قوله^(٣):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيقَا

فَنَزَلَ مِثْلَ كَتِفٍ. فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من يُنْكِرُهُ فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان عَلَمًا للإعراب. وسيبويه يُجَوِّزُ ذلك، ولا يَفْصِلُ بين الْقَيْلَيْنِ في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم تُرَدَّ بالقياس، فمن ما أَنشده في ذلك قوله^(٤):

(١) انظر ٦٦/١ و ٤٠٨ من هذا الكتاب. (٢) سبق الكلام عنه. انظر ٤٠٨/١.

(٣) سبق في الجزء الأول ص ٤١٠. (٤) سقطت من (ط).

وقد بدا هُنْكَ من المئزَرِ^(١)

وقوله^(٢):

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ

وقال^(٣):

إِذَا اعْجَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

ومما جاء في هذا النحو قولُ جرير^(٤):

سَيُرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلْأَهْوَازُ مِنْزِلُكُمْ

وَنَهْرُ تَيْرَا وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

ومن ذلك قولُ وضاحِ اليَمَنِ^(٥):

(١) عجز بيت صدره:

رَحِتْ وَفِي رَجْلِيكَ مَا فِيهِمَا

وهو في سيبويه ٢٩٧/٢ بغير نسبة والخصائص ٣١٧/٢ وفي الخزانة

٢٧٩/٢ ونسبه للأقيشر الأسدي - وخطأ ابن الشجري في نسبته الأبيات

التي فيها الشاهد إلى الفرزدق. انظر أماليه ٣٧/٢.

(٢) سبق في ١١٧/١ و٤١٠.

(٣) رجز لأبي نخيلة وبعده:

بَالِدُوْ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ

انظر سيبويه ٢٩٧/٢ والخصائص ٧٥/١ و٣١٧/٢ اللسان (عوم).

(٤) ديوانه ٤٨ - وفيه: فلم تعرفكم العرب.

نهر تيرى: نهر قديم نواحي الأهواز حفره أردشير ملك الفرس.

(٥) هو وضاح بن إسماعيل بن عبد كلال أخذ أبناء الفرس الذين قدموا مع

وهرز الفارسي فقتلوا الحبشة وأقاموا بصنعاء، وكان شاعراً ظريفاً غزلاً

جميلاً، فعشقت أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان زوجة الوليد بن عبد

الملك، فقتله الوليد (انظر نوادر المخطوطات: أسماء المغتالين

٢/٢٧٣).

إِنَّمَا شِعْرِيَ شَهِدٌ
قَدْ خُلِطَ بِالْجُلْجَلَانِ

فأسكن الفتحة في مثال الماضي، وهذه الفتحة تشبه النَصْبَةَ. كما أن الضمة في: صاحب قَوْمٍ، تشبه الرفعَة. وجاز إسكان حركة الإعراب، كما جاز تحريك إسكان البناء، فَشَبَّهُ ما يدخل على المعربِ من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن ثمَّ أَدَغِمَ نحو: رُدَّ، وِفِرَّ، وَعَضَّ ونحو ذلك، كما أَدَغَمُوا نحو: يَرُدُّ، وَيَشُدُّ. وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تَعاقِبُ على المبني، كما تعاقب حركة الإعراب على المعربِ أَدَغَمُوهُ، كما أَدَغَمُوا المعربَ، والحركات المتعاقبة على ذلك، نحو: حركة الهمزة إذا سَكَنَ ما قَبْلَهَا، نحو: اضْرِبْ أَخَاكَ، ونحو: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بِتَعاقِبِ حركات الإعراب، حتى أَدَغِمَ من أَدَغِمَ نحو: رُدَّ، واستَعَدَّ، كما يُدَغِمُ نحو: يَرُدُّ، وَيَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذَكَرْنَا فَأَسْكَنُوا.

فأما مَنْ زَعَمَ أن حَذَفَ هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت عِلْمًا للإعرابِ، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركاتِ

= والبيت في الضرائر لابن عصفور ص/ ٨٧ وعبث الوليد ص/ ٣١٥ وفي اللسان (جلل) مع اختلاف في الرواية. وانظر شرح أبيات المغني ٣٧/٨. والجلجلان: حب السمسم. قال أبو العلاء: وبعضهم يرويه: قد حشي.

الإعراب قد تحذفُ لأشياء، ألا ترى أنها تحذفُ في الوقفِ، وتحذفُ من الأسماء والأفعال المَعْتَلَّة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دَلَالَةً للإعراب؛ لم يَجُزْ حذفُها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لِعَوَارِضٍ تَعَرَّضُ، جاز حذفُها أيضاً في ما ذهبَ إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعاً زائدان. وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وُصِلَت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أُسْكِنَ نَحْوُ: هُنْكَ^(١)، استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصِّغَةَ التي شُبِّهَتْ^(٢) لها بِسَبْعٍ، ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل.

ومما يدل على أن هذه الحركة إذا أُسْكِنَتْ كانت مرادةً، كما أن حركة الإعراب مرادةً، قولهم: رَضِيَ، وَلَقَضَوْا الرُّجُلُ؛ فأسكنوا، ولم يُرْجِعُوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادةً. كذلك تكون حركة الإعراب لَمَّا كانت مرادةً، وإن حُذِفَتْ لم يمتنع حذفُها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا

(١) في الشاهد السابق: وقد بدا هنك من المثزر. (ص ٨٠).

(٢) في (ط): هذه الصُّعَةُ التي أشبهت.

حذفت اختلّت الدلالة عليه؛ قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن^(١) تحريك العين بالكسر في نحو: ضَرَبَ يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب. وكذلك الكسر في مثل^(٢) حَذِرَ، والضمّة^(٣) في نحو: حَذِرَ^(٤).

واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين، أحدهما: الإشباع والتمطيط، والآخر: الاختلاس والتخفيف، وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة، فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ولم تُخَفَّفْ الفتحة بالاختلاس، كما لم تُخَفَّفْ بالحذف، في نحو: جَمَلَ، وَجَبَلَ، كما خُفِّفَ^(٥) نحو: سَبَعٍ وَكَيْفٍ، وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حُذِفَتِ الياء والواو فيهما، نحو: (والليل إِذَا يَسِر) [الفجر/٤] وقوله:

... ثم لا يَفْرَ^(٦)

وكما لم يُبَدَلِ الأَكْثَرُ من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع كما أبدلوا الألف في النصب، وهذا الاختلاس، وإن كان الصوت فيه أضعف من التتميط، وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك، وعلى هذا المذهب حمل

(١) سقطت أن من (ط). (٢) في (ط): نحو.

(٣) في (ط): والضم. (٤) في اللسان: رجل حَذِرَ وحَذُر: متيقظ.

(٥) في (ط): حذف وهو تصحيف. (٦) سبق في ١/٤٠٥.

سيبويه قولَ أبي عمرو: (إلى بارئكم) [البقرة/٥٤]^(١) فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يُشَبِّعْهَا فهو بزنة حرفٍ متحرك.

فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ يَخْتَلِسُ فَحَسِبَهُ لِضْعَفِ الصَّوْتِ به والخفاءِ إسكاناً، وعلى هذا يكون قوله: (وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ) [البقرة/١٢٩] و(يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ) [البقرة/١٥٩] وكذلك (عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ) [النساء/١٠٢] وكذلك (يُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ) [البقرة/١٥١] و(يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ) [التغابن/٩] (ولا يَأْمُرُكُمْ) [آل عمران/٨٠] هذا كله على الاختلاس مستقيمٌ حسنٌ^(٢)، ومن روى عنه الإسكان فيها، وقد جاء ذلك في الشعر، فلعله ظن الاختلاس إسكاناً.

فأما قوله^(٣): (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا) [البقرة/١٢٨] فالإسكان فيه حَسَنٌ على تشبيهه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حَسَنٌ، وليس إسكان هذا مثلُ إسكان: (يَأْمُرُكُمْ، وَأَسْلِحَتِكُمْ) لأن الكسرة في: (أَرِنَا) ليست بدلالة إعرابٍ، ومثلُ ذلك قولُ من قال: (وَيَتَّقِهِ) ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تُسَكِّنُ لَامُ الْفَعْلِ؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر وفي^(٤) الكلام، وقد تقدم ذكرُ ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تُسَكِّنْ (أَرِنَا) لأنَّ الراء^(٥) متحركةٌ بحركة الهمزة^(٦) فإذا حذفها لم تدلَّ على الهمزة كما تدلُّ إذا

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٧ باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة

كما هي. (٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) في (ط): في. (٥) في (ط): لأن النون، وهو خطأ.

(٦) في هامش (ط): معنى الهمزة التي في أصل الكلمة، لأن أصلها، أرئنا زيادة.

أَثْبَتَهَا عَلَيْهَا؛ قِيلَ: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف/٢٨] فذهاب الحركة في (أَرِنَا) في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في (نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [البقرة/٥٨] في النون والتاء والياء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمرزة والكسائي: (نَغْفِرْ لَكُمْ) بالنون. وقرأ نافع: (يُغْفِرْ لَكُمْ) بالياء مضمومة على ما^(١) لم يُسَمِّ فاعِلُهُ. وقرأ ابن عامرٍ (تُغْفِرْ لَكُمْ) مضمومة التاء.

ولم يختلفوا في: (خَطَايَاكُمْ) في هذه السورة، غير أن الكسائي كان يميلها وحده، والباقون لا يميلون^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: (نَغْفِرْ لَكُمْ) بالنون أنه أشكَلُ بما قبله. ألا ترى أن قبله: (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ) [البقرة/٥٨] فكأنه قال: قُلْنَا ادْخُلُوا، نَغْفِرْ.

وحجة من قال: (يُغْفِرْ) أنه يؤول إلى هذا المعنى، فَيَعْلَمُ من الفحوى أن ذنوبَ المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله، وكذلك القول في من قرأ: (تُغْفِرْ). إلا أن من قال: (يُغْفِرْ) لم يُثَبِّت علامة التأنيث في الفعل لِتَقْدِمِهِ، كما لم يُثَبِّت لذلك في نحو قوله: (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف/٣٠].

ومن قال: (تُغْفِرْ) فلأن علامة التأنيث قد ثَبَّتَتْ في هذا النحو نحو قوله: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) [الحجرات/١٤] وكلا

(١) كذا في (ط)، وسقطت من (م). (٢) السبعة ص ١٥٦.

الأمرين قد جاء به التنزيل قال: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود/٦٧] وفي موضع^(١) (فَأَخَذَتْهُمْ الصَّيْحَةُ) [الحجر/٨٣] والأمران جميعاً كثيراً.

فأما إمالة الكسائي الألف في: (خَطَايَاكُمْ) فجوازها حسن^(٢)، وَحُسْنُهَا: أن الألف إذا كانت رابعةً فصاعداً اطرَدَتْ فيها الإمالة، والألف في خطايا خامسة، ومما يبين جواز الإمالة في ذلك، أنك لو سَمَّيْتَ بخطايا ثم ثَنَيْتَهُ، لأبدلت الياء من الألف، كما تُبَدِّلُ من أَلِفٍ قَرَقَرَى وَجَحَجَبَى^(٣)، وألف مُرَامَى، ونحو ذلك. ويقوي ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفها، وإن كانت الواو تَثَبَّتْ فيها وهي على هذه العِدَّة، فإذا جاز في باب غزا مع ما ذكرناه^(٤)، فجوازها في خطايا أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء، ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل هنا^(٥) في قول الجمهور والأمير الكثير^(٦) الشائع.

ومما يبين ذلك أن الألف قد أُبدِلَتْ من الهمزة في العِدَّة التي يجوز معها تحقيق الهمزة. وذلك إذا كانت رَدْفًا في نحو: ولم^(٧) أَوْراً بها^(٨)

(١) في ط: موضع آخر. (٢) سقطت «حسن» من (م).

(٣) قرقرى: اسم موضع، وجحجبي: حي من الأنصار (اللسان) ورسمت الألف الأخيرة في (م) ممدودة. (٤) في (ط): ما ذكرنا.

(٥) في (ط): ههنا. (٦) سقطت من (ط). (٧) في (ط): لم.

(٨) جزء من رجز أنشدته سيبويه ١٦٥/٢ ولم ينسبه، وتمامه:

عجبتُ من ليلاك وانتيابها من حيث زارتني ولم أورابها
قال الأعلام: الشاهد في تخفيف الهمزة الساكنة من قوله: أورا، لما احتاج إليه من ردف القافية (وهو حرف المد الذي قبل الروي) ولو حققها على =

ونحو:

... على رَالٍ^(١)

فلو لم تُنَزَلْ منزلةَ الألفِ التي لا تُناسِبُ الهمزةَ، لم يَجُزْ وقوعها في هذا الموضع، فإذا جاز ذلك فيها، مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف في نحو: أَوْراً، إذا لم يكن ردفاً، فَأَنْ تجوزُ الإمالةُ في خطايا أولى.

واختلفوا في قوله^(٢): (النَّبِيْنَ) [البقرة/ ٦١] و(النَّبِيَّونَ) [البقرة/ ١٣٦] و(النُّبُوَّةَ) [آل عمران/ ٧٩] و(الأنبياء) [آل عمران/ ١٢] و(النبيِّ) [آل عمران/ ٦٨]^(٣) في الهمز، وتركه.

فكان نافعٌ يهمزُ ذلكَ كُلَّهُ في كُلِّ القرآنِ إلا في موضعين في سورة الأحزاب: قوله^(٤): (وامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) [الآية/ ٥٠] بلا مدٍّ ولا همز. وقوله^(٥): (لا

= ما يجب لأنها طرف لم يجز له من أجل الردف المضمن في القافية. ومعنى: لم أورا بها؛ لم أعلم بها، وحقيقته: لم أشعر بها من ورائي، لأن لام وراء همزة أصلية في قول من صغرها وريثة، فحمل الفعل على هذا التقدير. ومن جعل همزة وراء منقلبة قال في تصغيرها: وُورِيَّة. ويقال: معنى: لم أورا بها: لم أغر، وأصله: لم أوار، ثم قلب إلى أورا. يقال: أورأته بكذا: إذا أغريته به. والانتياب: القصد والإلزام. وخاطب نفسه في البيت الأول، ثم أخبر عن نفسه في البيت الآخر لأن من كلامهم أن يتركوا الخطاب للإخبار، والإخبار للخطاب اتساعاً بعلم السامع. (طرة الكتاب ١٦٥/٢).

(١) سبق انظر ص ١٣. (٢) في (ط) قوله عز وجل.

(٣) وردت هذه الكلمات ما بين القوسين في (ط) مهموزة.

(٤) في (ط): قوله عز وجل. (٥) في (ط): قوله تعالى.

تَدْخُلُوا بَيْوتَ النَّبِيِّ إِلَّا] [الآية/٥٣] وإنما ترك همز هذين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد^(١)، هذا قول المسيبي^(٢) وقالون، وقال ورش عن نافع: إنه كان يهمزها جميعاً، إلا أنه كان يروي عن نافع: أنه كان يترك الهمزة الثانية في المتفقتين والمختلفتين، وتُخَلَفُ الأولى الثانية^(٣)، فيقول فيه (للنبيء أن أراد)، مثل: النبيء رَاد^(٤) و: بيوت النبيء يلا^(٥)، وكان الباكون لا يهمزون من ذلك شيئاً^(٦).

قال أبو زيد: نَبَأْتُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أُخْرَى، فَأَنَا أَنْبَأُ نَبَأً وَنُبُوءاً: إِذَا خَرَجْتَ مِنْهَا إِلَى أُخْرَى، وَلَيْسَ اسْتِقَاقُ النَّبِيِّءِ مِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَكِنْ مِنَ النَّبَأِ الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ، كَأَنَّهُ الْمُخْبِرُ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَكُونُ مِنَ النَّبَاوَةِ، وَمِمَّا أَنْشَدَهُ أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: أَنْشَدَنِي كَيْسَانُ^(٧):

مَحْضُ الضَّرْبِيَّةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي وُضِعَتْ
فِيهِ النَّبَاوَةُ حُلُوءًا غَيْرَ مَمْدُوقٍ

أو يُجَوِّزُ فِيهِ الْأَمْرَيْنِ، فَتَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّبَاوَةِ، وَمِنَ النَّبَأِ، كَمَا أَجَزْتَ فِي عِصَّةٍ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ، لِقَوْلِهِ:

(١) أولاهما همزة النبيء، والثانية همزة إن وإلا في الآيتين.

(٢) سبقت ترجمته في ٣٧٥/١.

(٣) عبارة كتاب السبعة هنا: وكان ورش يروي عن نافع أنه كان يهمز من المتفقتين والمختلفين الأولى، ويخلف الثانية.

(٤) في (م): فيقول: النبيء إن أراد مثل: النبيين أراد.

(٥) في (ط): إلا. (٦) السبعة ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٧) لم نعر على قائله.

وَعِصَوَاتُ تَقَطُّعُ اللِّهَازِمَا^(١)

ومن الهاء لقوله:

.. لها بعضاء الأرض تهزير^(٢)

فالقول: إن ذلك ليس كالعضة، لأن سيويه^(٣) زعم: أنهم يقولون في تحقير النبوة: كان مُسَيْلَمَةُ نبوته^(٤) نبئية سوء، وكلُّهم يقول: تنبأ مسيلم، فلو كان يحتمل الأمرين جميعاً ما أجمعوا على تنبأ، ولا على النبئية، بل جاء فيه الأمران: الهمز وحرف اللين، فإن اتفقوا على تنبأ والنبئية دلالة على أن اللام همزة.

(١) عجز بيت للشاعر أبي مَهْدِيَّة وصدره:

هذا طريق يأزم المآزما

قال الأعلام: يقول من سار في هذا الطريق بين ما حَفَّ به من العضاء تأذى بسيره فيه. ويأزم: يعض، واللهازم جمع لهزمة وهي مضغة في أصل الحنك.

سيويه ٨١/٢ - اللسان مادة (أزم) - الخصائص ١٧٢/١ المنصف ٥٩/١
٣٨/٣ ابن يعيش ٣٨/٥.

(٢) قطعة بيت للمتنخل الهذلي وتمامه:

قد حال دون دَرِيسِهِ مؤوَبَةٌ نسع لها بعضاء الأرض تهزير
الدريس: الثوب الخلق، والمؤوَبَةُ: ريح تأتي ليلاً، ونسع ومسع: اسم من أسماء الشمال. والعضاء: كل شجر له شوك.

اللسان مادة (هز). ديوان الهذليين القسم الثاني ص ١٦ والمنصف ٦٠/١.

(٣) انظر ١٢٦/٢.

(٤) في (م) نبوته، وأثبتنا ما في (ط) لموافقتها لسيويه. قال ابن بري (اللسان نبأ) بعد أن نقل عبارة سيويه: فذكر الأول غير مصغر ولا مهموز - أي: قوله نبوة - ليين أنهم قد همزوه في التصغير وإن لم يكن مهموزاً في التكبير.

ومما يقوِّي أنه من النبأ الذي هو الخبرُ أن النبأوة الرفعةُ، فكأنه قال: في البيت الذي وضعت فيه الرِّفْعَةُ. وليس كلُّ رفعةٍ نبوءةً، وقد تكون في البيت رفعةٌ ليست بنبوءةٍ. والمُخْبِرُ عن الله^(١) بَوَحْيٍ إليه المُبَلِّغُ عنه نبيٌّ ورسولٌ، فهذا الاسمُ أخصَّ به^(٢) وأشدُّ مطابقةً للمعنى المقصودِ إذا أُخِذَ من النبأ^(٣). فإن قلت: فلم لا تستدلُّ بقولهم: أنبياءُ، على جواز الأمرين في اللام من النبي، لأنهم قالوا: أنبياءُ ونُبَاءُ، قال^(٤):

يا خاتِمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ

قيل: ما ذكرته لا يدلُّ على تجويز الأمرين فيه، لأن أنبياء إنما جاء لأن البدل لما لزم في نبيٍّ صار في لزوم البدل له، كقولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فكما أن أعياداً لا تدل على أن عيداً من الياء، لكونه من عودِ الشيء، كذلك لا يدلُّ أنبياء على أنه من النبأوة، ولكن لما لزم البدلُ جُعِلَ بمنزلة تَقِيٍّ وأتقياء، وصفيٍّ وأصفياء ونحو ذلك، فلما لزم صار كالبرية والخابية، ونحو ذلك مما لزم الهمز^(٥) فيه حرفُ اللين بدلاً من الهمزة. فما دل على أنه من الهمز قائم لم يَعْتَرِضْ فيه شيءٌ، فصار قول من حقق الهمزة في النبي^(٦)، كَرَدُّ الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله

(١) في (ط): الله عز وجل. (٢) في (م): منه.

(٣) رسمت همزة النبأ في الأصل هنا وفي السابق هكذا: (النباء) على السطر، وقد أثرتنا الرسم الإملائي لها لصحة لفظه.

(٤) قطعة من بيت قاله العباس بن مرداس وتماه:

بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى السَّبِيلِ هَذَاكَ

سبويه ١٢٦/٢ اللسان (نبا).

(٥) في (ط): الهمزة. (٦) في (ط): النبي.

نَحْو: وَذَر، وَوَدَعَ، فمن ثَمَّ كان الأكثرُ فيه التخفيفَ. فإن قلتَ فقد قال سيبويه: بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نَبِيئاً وَبَرِيئَةً. قال: وذلك رديءٌ^(١)، وإنما استردأه لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البَدَل من الهمز، وذلك الأصلُ كالمرفوض، فَرَدُّوْهُ عنده ذلك^(٢) لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبيء الهمزُ فيه غيرُ الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِضَةٌ وَسَنَةٌ.

ومن زعم أن البريئة من البرا الذي هو التراب كان غلطاً، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يُحَقِّقْ همزُهُ من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها^(٣) من برا اللّهُ الخَلْقُ، كما أن تحقيق النبيء يدل على أنه من النبأ، وكما كان اتفاقهم على تنبأ يدل على أن اللام في الأصل همزة.

فالحجةُ لمن همز النبيء [حيث هَمَزَ]^(٤) أن يقول: هو أصلُ الكلمة، وليس مثلُ عيدٍ، الذي قد أُلْزِمَ البَدَلُ، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في الكلام^(٥)، ولم يبدلوها^(٦). كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصلَ الكلمة وأتى به قوم في كلامهم على أصله لم يكن كماضي يَدْعُ، ونحوه مما رُفِضَ استعماله وأُطْرِحَ.

فأما ما روي في الحديث: «من أن بعضهم. قال: يا

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) في (ط): وردو ذلك عنده.

(٣) في (ط): أنه.

(٤) ما بين معقوفتين سقطت من (ط).

(٥) في (ط): في كلامهم.

(٦) في (ط): يبدلوه.

نبيء الله! فقال^(١): «لست بنبيء الله، ولكني نبيء الله»^(٢) فأظن أن من أهل النقل من ضَعَّفَ إسنَادَ الحديث. ومما يقوي تضعيفه أن من مدَحَ النبي ﷺ فقال:

يا خاتم النبأ^(٣)

لم يُؤثَرِفيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان في واحدٍ نكيرٌ لكان الجمعُ كالواحد، وأيضاً فلم نعلم أنه عليه السلام أنكر على الناس أن يتكلمُوا بلغاتهم.

وَلَمَنْ أبدَلَ ولم يُحَقِّقْ أن يقولَ: مجيء الجمع في التنزيل على أنبياء يدل على أن الواحد قد أُلْزِمَ فيه البَدَلُ، وإذا أُلْزِمَ فيه البَدَلُ ضعف التحقيق. وقال الفراءُ في قراءة عبد الله (النبية) إلى^(٤) (الن ب ي ي). قال الفراءُ: لا يخلو من أن يَكُونَ النبِيَّةُ مصدرًا للنبأ، أو يَكُونَ النبِيَّةُ مصدرًا نَسَبُهُ إلى النبي عليه السلام^(٥).

[قال أبو علي^(٦): والقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من النبوة التي في قول ابن همام، أو يكون من النبأ وقلبت^(٧) الهمزة. أو يكون نسباً، فلا يكون من النبوة، فيكون

(١) في (ط): فقال عليه السلام.

(٢) نقل هذا الحديث صاحب إتحاف فضلاء البشر وقال: أخرجه الحاكم عن أبي ذر وصححه، وفيه أن الرجل أعرابي وأن أبا عبيد علَّلَ إنكار النبي بعدول الأعرابي عن الفصحى وأن مقتضى ذلك جواز الوجهين لغة. انظر ص ٥٨ منه.

(٣) سبق قريباً في ص ٩٠.

(٤) سقطت إلى من (م).

(٥) في (ط): صلى الله عليه.

(٦) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٧) في (ط): وقلب.

مثل مَطِيَّةٍ ، لَأَنَّ فيما حكاه سيبويه من أنهم كلهم يقولون: تَبَّأٌ مُسَيِّلَمَةٌ، دلالة على أنه من الهمزة^(١) [فإذا لم يَجُزْ ذلك ثبت أنه من الهمز]^(٢) وجاز أن يكون ياءً أُلْزِمَتِ البَدَلُ من الهمزة، وعلى ذلك قالوا: أنبياءٌ، وجاز أن يكون من قول من حَقَّقَ، إلا أنه خفف فوافق لفظ التخفيف عن التحقيق لفظ من يرى القلب. وقد حكى سيبويه كما رأيت أن بعضهم يحقق النبيَّ، فإذا كان نسباً أمكن أن يكونَ إلى قول من حقق، وإلى قول من خَفَّفَ، وأمکن أن يكون إلى قول من أَبَدَلَ. فلا يجوز أن يكون على قول^(٣) من حَقَّقَ ثم خَفَّفَ لأنه لو كان كذلك لكان: النبيَّةُ^(٤)، لأنه نسبٌ إلى فعيلةٍ، فَردَدَتِ الهمزة لَمَّا حَدَفَتِ الياءُ التي كُنْتَ قَلَبْتَ الهمزة في التخفيف من أَجْلِهَا، فلما لم يَرُدَّ، وقال النبيَّةُ، عَلِمْتَ أن النسبَ إليه على قول من قلب الهمزة ياءً، وهم الذين قالوا: أنبياء، فَحَدَفَتِ الياءُ لِيَاءِ النسبِ، فبقيت الكلمة على فَعِيَّةٍ. هذا على قياس قولهم: عَبْدُ بَيْنِ العَبْدِيَّةِ، وقد حكاه الفراء.

وأما تخفيفُ نافعٍ : (النبيِّ) في الموضعين اللذين خفف فيهما في رواية المسيبي وقالون، فالقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ممن يُحَقِّقُ الهمزتين أو يُخَفِّفُ إحداهما، فإن حَقَّقَ الهمزتين جاز أن يجعل الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ، لأن الهمزة إذا

(١) في (ط): الهمز.

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط) وهي زيادة يستقيم الكلام بدونها.

(٣) سقطت «قول» من (م). (٤) في حاشية (ط): مثل التبعية.

كانت بَيْنَ بَيْنَ كانت في حكم التحقيق، فتقول: (للنبيء إن) ^(١)، وإن لم يُحَقِّقْ الهمزتين قَلَبَ الثانيةَ منهما ياءً قَلْباً فقال: (للنبيء ين) ^(٢) كما قلبوا في: (أَيِّمَّةٌ)، وكما قلبوا في: جاء وشاء ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل في أَيِّمَّةٍ وجاء.

ووجه رواية قالون، والمُسَيَّبِي: أنه إذا خَفَفَ الهمزة من (النبيء) ^(٣) لم يجتمع همزتان، فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من (إلاً) ومن (إن) وإن أثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا في (الصائبين) [البقرة/٦٢]، و(الصائبون) [المائدة/٦٩]. في الهمز وتركه فقرأ نافع: (الصائبين) و(الصائبون) في كل القرآن بغير همز، ولا خَلَفَ للهمز، وَهَمَزَ ذلك كُلَّهُ الباقون ^(٤).

[قال أبو علي] ^(٥): قال أبو زيد: صَبَأَ الرجلُ في دينه، يَصْبَأُ صُبُوءاً: إذا كان صابئاً. وَصَبَأَ نابُ الصَّيِّ يَصْبَأُ صَبَأً: إذا طَلَعَ.

وقال أبو زيد: صَبَأَتْ عليهم، تَصْبَأُ، صَبَأً، وَصُبُوءاً: إذا طَلَعَتْ عليهم، وطَرَأَتْ على القومِ أَطْرَأَ طَرِئاً وَطُرُوءاً مِثْلَهُ. فكأنَّ معنى الصابئ: التاركُ دينَهُ الذي شَرِعَ له إلى دين غيره، كما أن الصابئ على القوم تاركٌ لأرضِهِ، وَمُنْتَقِلٌ إلى سواها والَّذينُ الذي فارقه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم أو تعظيمها، ومن ثَمَّ خُوطِبَ المسلمون بقوله ^(٦): (... ولا تَكُونُوا من المشركين من الذين فَارَقُوا ^(٧) دينَهُم وكانوا شِيعَةً)

(١) في (ط): النبيء إن. (٢) في (م): النبي ين. (٣) في (م): النبي.

(٤) السبعة: ١٥٧. (٥) ما بين المعقوفتين سقطت من (م).

(٦) في (ط): تعالى.

(٧) فارقوا: قراءة علي وحزمة والكسائي (انظر تفسير القرطبي ٣٢/١٤).

[الروم/٣١-٣٢] فالَّذِينَ الذي فارقه المشركون هو: التوحيد الذي نُصِبَ لهم عليه أدلته، لأنَّ المشركين لم يكونوا أهلَ كتاب، ولا متمسكين بشريعة، فهم في تركهم ما نُصِبَ لهم الدليل عليه، كالصابئين في صُبُوئهم إلى ما صَبَّؤوا إليه. ومثل قوله^(١): (فَارْقُوا دِينَهُمْ) قوله^(٢) (كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ) [الأنعام/١٠٨] أي: عملهم الذي فُرِضَ عليهم ودُعوا إليه، وكذلك قوله: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ) [الأنعام/١٣٧] أي: دينهم الذي دُعوا إليه، وشُرِعَ لهم، ألا ترى أنهم لا يَلْبِسُونَ عليهم التَّدْيِينَ بالإشراك، وإنما سُمِّيَ شريعة الإسلام دِينَهُمْ، وإن لم يجيبوا إليه ولم يأخذوا به، لأنهم قد شرع لهم ذلك ودُعوا إليه، فلهذا الالتباس الذي لهم به جاز أن يضاف إليهم، كما أضاف الشاعر الإناء إلى الشارب لشُرْبِهِ منه وإن لم يكن مَلَكًا له في قوله^(٣):

إِذَا قَالَ قَدْ نِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

وهذا النحو من الإضافة كثير، فالمعنى: على أن لام الكلمة همزة، فالقراءة بالهمز هو الوجه الذي عليه المعنى. فأما من قال: (الصابئون) فلم يَهْمِزْ، فلا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ من صبا، يصبو، وقول الشاعر^(٤):

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): تعالى.

(٣) البيت لحريث بن عتاب. وقد سبق ذكره انظر ٥٠/٢.

(٤) عجز بيت لأبي ذؤيب، صدره:

صَبَوْتُ أبا ذَيْبٍ وَأَنْتَ كَبِيرُ

أو تجعله على قلب الهمزة فلا يسهل أن تأخذ؛ من صَبَا إلى كذا، لأنه قد يصبو الإنسان إلى الدين فلا يكون منه تَدِينُ به مع صُبُوهِ إليه، فإذا بَعُدَ هذا، وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه، ومتدينين به؛ لم يستقم أن يكون إلّا من صَبَأُ^(١) الذي معناه: انتقال من دينهم الذي شرع لهم إلى آخر لم يُشرع لهم، فيكون الصابئون إذاً: على قلب الهمزة، وَقَلْبُ الهمز على هذا الحد لا يُجيزُهُ سيبويه إلا في الشعر، ويُجيزُهُ غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن أجازهُ أبو زيد، وحكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سَمِعْتُ: قَرَيْتُ، وَأَخْطِيتُ قال: فكيف تقول في المضارع؟ قلتُ^(٢): أَقْرَأُ، قال: فقال: حَسْبُكَ. أو نحو هذا، يريد سيبويه: أن قَرَيْتُ مَعَ أَقْرَأُ، لا ينبغي، لأن أَقْرَأُ على الهمز وَقَرَيْتُ على القلب. فلا يجوز^(٣) أن يُغَيَّرَ بعض الأمثلة دون بعض، فدَلَّ^(٤) ذلك على أن القائل لذلك غير فصيح، وأنه مُخَلِّطٌ في لغته.

الإعراب:

مَنْ حَقَّقَ الهمزة فقال: الصابئون، مثلُ: الصابِعون، ومن خَفَّفَهَا جعلها في قول سيبويه، والخليل: بَيْنَ بَيْنَ، وزعم

ديار التي قالت غداة لقيتها

=

وقوله: صَبَوْتُ، أي: أتيت أمر الصَّبَا. (ديوان الهذليين ١/١٣٧).

(١) في (ط): صَبَأْتُ. (٢) في (ط): فقلت.

(٣) في (م): يكون. (٤) في (ط): يدل.

سيبويه أنه قولُ العربِ، والخليلُ . وفي قول أبي الحسن: يَقْلِبُهَا يَاءً قَلْبًا، وقد تقدم ذكرُ ذلك في هذا الكتاب. ومن قَلَبَ الهمزة التي هي لَامٌ يَاءً، فقال: الصَّابُونَ. نقل الضمة التي كانت تلزمُ أن تكونَ على اللامِ إلى العينِ فسكنتِ الياءُ فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجمعِ، وَحَذَفَ كسرةَ عينِ فاعلٍ، فحرَّكها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خِفْتُ، وَحُبَّ بها، وَحُسْنٌ ذا أَذْبًا، فنقل الحركةَ من العينِ إلى الفاءِ حَذَفَ الحركة التي كانت للفاء في الأصل، وحرَّكها بالحركة المنقولة^(١) كما حَرَّكَ العينَ من فاعلٍ بالحركة المنقولة، وقياسُ نقل الحركة التي هي ضمة^(٢) إلى العينِ أن تُحَذَفَ كسرةُ عينِ فاعلٍ، وتُنْقَلِ إليها الكسرة التي كانت تكون للَّامِ، ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئتَ قلتَ لا أنقل حركة اللام التي هي الكسرةُ كما نَقَلْتُ حركتها التي هي الضمة، لأنني لو لم أنقل الحركة التي هي الضمة، وقررتُ الكسرة، لم يصحَّ واو الجميع، فليسَ الكسرةُ مع الياءِ كالكسرةِ مع الواو، فإذا كان كذلك أَبْقِيَتْ الحركة التي كانت تستحقُّها اللَّامُ فلم أنقلها، كما أَبْقِيَتْ حركةَ المُدْغَمِ، ولم^(٣) أنقلها في قول من قال: (يَهْدِي) فَحَرَّكَ الهاءَ بالكسرِ لالتقاء الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: (يَهْدِي)^(٤)، [يونس/ ٣٥].

ومثْلُ ذلك في أَنَّكَ تَنْقُلُ الحركةَ مرةً ولا تَنْقُلُ أخرى قَوْلُهُ:

(١) في (ط): المنقولة إليها. (٢) في (ط): الضمة. (٣) في (ط): فلم.

(٤) يَهْدِي: بفتح الياء والهاء، قراءة ابن عامر وابن كثير وورش وابن محيصن.

انظر البحر المحيط ١٥٦/٥.

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ^(١)

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ!

وَحَسَنَ ذَا أَدَبًا، وَحَسَنَ ذَا أَدَبًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فإن قلت: فَلِمَ لَا^(٢) تَنْقُلُ الْحَرَكَةَ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا اللَّامُ إِذَا انْقَلَبَتْ أَلِفًا نَحْوُ: الْمُصْطَفَى وَالْمُعَلَّى إِلَى مَا قَبْلَهَا، كَمَا نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [المعارج/ ٣١] فجاء: (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) [آل عمران/ ١٣٩] وَهُمْ الْمُصْطَفَوْنَ، مَفْتُوحًا مَا قَبْلَ الْوَائِ مِنْهُ، وَهَلَّا نُقِلَتِ الْحَرَكَةُ كَمَا نُقِلَتْ فِي نَحْوِ: (هُمُ الْعَادُونَ) [المعارج/ ٣١]؛ فالقول في ذلك أَنَّ المَحذُوفَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ فِي اللَّفْظِ، كَمَا كَانَ الْمُحَرَّكَ لالْتِقَائِهِمَا^(٣) فِي حُكْمِ السَّكُونِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ: رَمَتِ الْمَرْأَةُ، وَارْدِدِ ابْنَكَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ الْأَلْفُ فِي الْأَعْلَوْنَ، فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، وَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِهِ لَمْ يَصَحَّ تَقْدِيرُ نَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنْهَا، لِأَنَّ ثَبَاتَ الْأَلْفِ

(١) جزء من بيت للأخطل في وصف الخمر وتمامه:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ
وهو في ديوانه ١٩/١ وروايته عنده: وَأَطِيبَ بِهَا مَقْتُولَةٌ. وفي شرح شواهد
الشافعية ص ١٤ والخزانة ١٢٢/٤ والعيني ٢٦/٤ وابن يعيش ١٢٩/٧.
والقتل: مزج الخمر بالماء حتى تذهب حدتها فكأنها قتلت بالماء.

(٢) في (ط): لَمْ.

(٣) في (ط): التَّحْرُكُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

ألفاً في تقدير الحركة فيها. وإذا^(١) كان في تقديرها، لم يَجْزُ نقلها، لأنه يَلْزَمُ منه تقديرُ ثباتِ حركةٍ واحدةٍ في موضعين، وليس كذلك الياء لأنها قد تنفصل عن الحركة، وتُحَرِّكُ بالضمّة والكسرة في نحو^(٢):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ..

و: غَيْرَ مَاضِي^(٣)

فإن قال: فهلاً إذ كان الأمر على ما وصفت لم يَجْزُ أن يُجْمَعَ ما كَانَ آخِرُهُ أَلِفُ التَّائِيثِ، نحو: حُبْلَى، إذا سَمَّيْتَ به رجلاً أن تقول في جمعه: حُبْلَوْنَ، لأنه يَلْزَمُ من^(٤) ذلك اجتماع علامة التذكير والتأنيث^(٥) في اسم؛ فيلزم أن يمتنع كما امتنع أن يُجْمَعَ طَلْحَةُ بالواو والنون - اسم رجلٍ - في قول العرب والنحويين، إذا أثبتَّ التاء فيه لاجتماع علامة تأنيث وتذكير في اسم واحد.

فالقول في ذلك أن الألفَ في حُبْلَى اسم رجلٍ، إذا قُلْتَ: حُبْلَوْنَ، إنما جاز لأنك إذا سميت به^(٦) لا تريدُ به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسمية، فجاز لأنك تَخْلَعُ منها علامة التأنيث، فتجعلُ الألفَ لغيره، ألا ترى أن في كلامهم ألفاً ليست للتأنيث، ولا للإلحاق ولا هي منقلبة نحو: قَبَعَثَرَى،

(١) في (ط): فإذا.

(٢) قطعة من بيت لقيس بن زهير سبق ذكره. في ٩٣/١، ٣٢٥.

(٣) جزء من بيت سبق ذكره ٣٢٥/١. (٤) في (ط): في.

(٥) في (ط): التأنيث والتذكير. (٦) في (ط): بها.

ونحو: ما حكاه سيويه: من أن بعضهم يقول: بُهَمَاهُ، فإذا قَدَّرْتَ خَلَعَ علامة التأنيث منها جاء جمع الكلمة بالواو والنون، كما أنك لما قَلَبْتَهَا ياءً جاز جَمْعُهَا بالالف والتاء نحو: حُبَلِيَّاتٍ وَحُبَارِيَّاتٍ، فَخَلَعَ علامة التأنيث منها^(١) في التسمية بما هي فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه في حُبَلِيَّاتٍ، وَصَحْرَاوَاتٍ، وَخَضْرَاوَاتٍ.

اختلفوا في قوله: (اتَّخِذْنَا هُزُوءًا) [البقرة/٦٧] في الهمز وتركه؛ والتخفيف والتثقل، وكذلك (جُزْءًا)^(٢) و (كُفُوءًا) [الإخلاص/٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (هُزُوءًا)، و(كُفُوءًا) بضم الفاء والزاي والهمز، و(جُزْءًا) بإسكان الزاي والهمز.

وروى القسبي^(٣) عن عبد الوارث عن أبي عمرو، واليزيدي أيضاً عن أبي عمرو: أنه خَفَفَ «جُزْءًا» ونَقَلَ «هُزُوءًا»، وَكُفُوءًا.

وروى علي بن نصر وعباس بن الفضل عنه أنه خَفَفَ «جُزْءًا وَكُفُوءًا».

(١) سقطت من (ط).

(٢) من قوله سبحانه: (ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً) البقرة/٢٦٠. ومن قوله سبحانه (وجعلوا له من عباده جزءاً إن الإنسان لكفور مبين) [الزخرف/١٥].

(٣) هو محمد بن عمر بن حفص أبو بكر القسبي البصري مقرئ صدوق مشهور. (انظر ترجمته في طبقات القراء ٢/٢١٦). وقد تصحف في السبعة إلى القتيبي.

وروى محبوبٌ عنه^(١) «كُفَّأ» خفيفاً.

وروى أبو زيدٌ وعبدُ الوارثِ في رواية أبي معمرٍ أنه خيرٌ بين التثقيبِ والتخفيفِ.

وروى الأصمعيُّ أنه خَفَّفَ «هُزْأً وَجُزْأً»^(٢). وقرأه حمزةٌ ثلاثهِنَّ بالهمز أيضاً. غير أنه كان يُسَكِّنُ الزَّايَ من قوله «هُزْأً»، والفاءَ من قوله: «كُفَّأ» والزَّايَ من «جُزْأً»، وإذا وقف قال: «هُزْوَاً» بلا همز، ويسكِّنُ الزاي والفاء، ويثبتُ الواوَ بعدَ الزَّاي وبعدَ الفاءِ، ولا يهمزُ^(٣)، ووقفَ على فوله: «جُزْأً» بفتح الزَّاي من غير همز^(٤)، حكى ذلك أبو هشام عن سُليمٍ عن حمزةٍ يرجع في الوقف إلى الكتاب.

واختلَفَ عن عاصمٍ، فروى يحيى عن أبي بكرٍ عنه: «جُزْوَاً وهُزْوَاً وكُفْوَاً»^(٥) مثقلاتٍ مهموزاتٍ. وروى حفصُ^(٦): أنه لم يهمز «هُزْوَاً ولا كُفْوَاً» ويثقلُهُما، وأثبت الواوَ وهَمَزَ «جُزْأً» وخَفَّفَهَا.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): جزءاً وهزءاً.

(٣) في (ط): ولم يهمز.

(٤) في البحر المحيط ٣٠٠/٢: «قرأ أبو جعفر: جُزْأً بحذف الهمزة وتشديد الزاي. ووجهه أنه حين حذف ضعف الزاي كما يفعل في الوقف، كقولك: هذا فرج، ثم أجري مجرى الوقف».

(٥) في (ط): جزواً وكفواً وهزواً.

(٦) في (ط): وروى عنه حفص.

[حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال ^(١): حدثني وهيب بن عبد الله، عن الحسن بن المبارك، عن عمرو بن الصباح، عن حفص، عن عاصم: «هَزُؤًا^(٢) وَكُفُؤًا» يَثْقُلُ وَلَا يَهْمُزُ. ويقرأ «جُزْءًا» مقطوعاً بلا واو، يهْمُزُ وَيَخْفَفُ. وكذلك قال هبيرة^(٣) عن حفص عن عاصم «جُزْءًا» خفيفٌ مهموزٌ. وحدثني وهيب بن عبد الله المروزي قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: قال أبو حفص: وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هَزُؤًا وَكُفُؤًا» يَثْقُلُ، فربما هَمَزَ، وربما لم يهْمُزُ. قال: وكان أكثرُ قراءته ترك الهمز.

حدثني محمد بن سعد العوفي^(٤) عن أبيه، عن حفص عن عاصم أنه لا يَنْقُصُ، نَحَوَ «هَزُؤًا وَكُفُؤًا» ويقول: أكره أن تذهب عني عشرُ حسانٍ بحَرْفٍ أدَّعُهُ إذا هَمَزْتُهُ. وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمي كان يقول ذلك، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم «هَزُؤًا وَكُفُؤًا» بواو ولم يذكر الهمز.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ط). (٢) في (م): هَزُؤًا.

(٣) هو هبيرة بن محمد التمار أبو عمرو الأبرش البغدادي أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم (طبقات القراء ٢/٣٥٣).

(٤) في الأصل (الصوفي) وهو تحريف من الناسخ، والعوفي هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعيد بن جنادة أبو جعفر العوفي البغدادي، شيخ معروف، روى الحروف عن أبيه سعد عن حفص عن عاصم. روى عنه الحروف ابن مجاهد وسمع منه محمد بن مخلد العطار (طبقات القراء ٢/١٤٢).

وروى المفضل عن عاصم «هُزْءًا» مهموزاً ساكنة الزاي في كل القرآن.

واختلفوا^(١) عن نافع في ذلك، فروى ابن جَمَازٍ وورش وخلف بن هشام عن المُسَيَّبِي وأحمد بن صالح المَصْرِي^(٢) عن قالون: أَنَّهُ ثَقُلَ «هُزْؤًا وَكُفْؤًا» وهمزهما [وخفف جُزْءًا وهمزها] ^(٣) وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.

وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع «هُزْءًا وَجُزْءًا وَكُفْئًا» مخففات مهموزات.

وأخبرني محمد بن الفرَج، عن محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع، وحدثنا القاضي^(٤) عن قالون، عن نافع: أَنَّهُ ثَقُلَ (هُزْؤًا) وَهَمَزَهَا، وَخَفَّفَ (جُزْءًا وَكُفْؤًا) وَهَمَزَهَا.

وقال الحلواني عن قالون: أَنَّهُ ثَقُلَ (كُفْؤًا) أَيْضًا.

حدثني أبو سعيد البَصْرِيُّ الحارثِيُّ^(٥) عن الأصمعي عن

(١) في (ط): واختلف.

(٢) وقع في الأصل: «المصري» والتصويب من غاية النهاية ٦٢/١.

(٣) ما بين المعقوفتين سقطت من (م).

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة مشهور كبير ولد سنة تسع وتسعين ومائة. روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة وعن أحمد بن سهل عن أبي عبيد. صنف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد بن أحمد الإسكافي وغيرهم. (طبقات القراء ١٦٢/١).

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن منصور أبو سعيد الحارثي البصري المعروف =

نافعٍ أنه قرأ: «هُزُوا» مُثَقَّلَةً مهموزةً.

وروى أبو قرّة عن نافع: (هُزَاءً) خفيفةً مهموزةً. ولم يذكر غير هذا الحرف^(١).

قال أبو زيد: هَزْتُ^(٢) هُزَاءً وَمَهَزَاءً. وقال: [أبو علي: قوله تعالى] ^(٣) (اتَّخِذْنَا هُزُوءًا) فلا يخلو^(٤) من أحدٍ أمرين: أحدهما: أن يكون المضاف محذوفاً، لأن (الهُزَاءَ) حَدَثٌ، والمفعول الثاني في هذا الفعل^(٥) يكون الأول^(٦)، قال^(٧): (لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) [المتحنة/ ١] أو يكون: جعل الهُزَاءَ المهزوء به مثل: الخلق^(٨)، والصيْد في قوله: (أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ) [المائدة/ ٩٦] ونحوه.

فأما قوله: (لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا) [المائدة/ ٥٧]. فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوفٍ مضافٍ كما احتجّت في الآية الأخرى، لأن الدِّينَ ليس بعين. وقول موسى عليه السلام: (أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنْ

= بِكُرْبَزَان. روى عن الحسن بن يزيد عن الأصمعي عن نافع، وعنه ابن مجاهد (طبقات القراء ١/ ٣٧٩).

(١) السبعة: ١٥٧ - ١٦٠.

(٢) في (ط): هزئت به.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من (م).

(٤) في (ط): لا يخلو. (٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): هو الأول. (٧) في (ط): قال تعالى.

(٨) وذلك في قوله سبحانه: (ما أشهدتهم خلق السموات والأرض الكهف/ ٥١).

الْجَاهِلِينَ) [البقرة/٦٧] في جواب: (اتَّخِذْنَا هُزُؤًا) يدلُّ على أن الهازيء جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كلَّ اسمٍ على ثلاثة أحرف أوله مضموم؛ فمن العرب من يُثَقِّلُهُ ومنهم من يخفِّفُهُ، نحو: العُسْرُ واليُسْرُ والحُكْمُ^(١) والرَّحْمُ؛ فمما يقوي هذه الحكاية أن ما كان على فُعْلٍ من الجموع، مثل: كتاب، وكتب، ورسولٍ ورُسِّلٍ، قد استمرَّ فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسِّلٌ، ورُسْلٌ، حتى جاء ذلك في العَيْنِ إذا كانت واوًا نحو:

... سُوْكَ الإِسْجَلِ^(٢)

ونحو قوله:

وفي الأكفِّ اللامعاتِ سُورُ^(٣)

(١) في (ط): الحُلْمُ.

(٢) جزء من بيت لعبد الرحمن بن حسان ونصه في شرح شواهد الشافية (١٢٢):

أغرُّ الثنايا أحمُّ اللُّثا تِ تمنحه سُوْكَ الإِسْجَلِ
اللسان / سوك / المنصف ٣٣٨/١، ابن يعيش ٨٤/١٠ (يُحَسِّنُهُ سُوْكَ)
وسوك: جمع سواك: والإسجل: شجر يستاك به، والأحم: الأسود.
واللثا: جمع لثة وهي ما حول الأسنان.

(٣) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي من أبيات، وهو بتمامه مع روايته:
الصحيحة:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرينَ وتبـ تدو بالأكف اللامعات سُورُ
انظر سيبويه ٣٦٩/٢ ابن يعيش ٨٤/١٠ المنصف ٣٣٨/١ اللسان / لمع /
(تبدو وبالأكف). شرح شواهد الشافية: ١٢١. السور: جمع سوار،
وأراد بالأكف المعاصم. والمبرقة: المرأة المتزينة. والبرين: الخلاخل
جمع برة، على خلاف القياس.

وحكي أبو زيد: قومٌ قُولُ. فأما فُعْلٌ في جمع أفعل نحو: أحمر وحُمْر: فكأنهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجَمْعَيْنِ. وقد جاء فيه التحريك في الشعر، وإذا كان الأمر على هذا يجب^(١) أن يكون ذلك مستمراً في نحو: الجُزءِ، والكُفءِ، والهُزءِ. إلا أن من ثَقُلَ فقال: رأيتُ جُزْواً، وكُفْواً؛ فجاء به مثقل العين محقق الهمزة؛ فله أن يخفف الهمزة؛ فإذا خففها وقد ضمَّ العين لزم أن يقلِّبها واواً فيقول: رأيتُ جُزْواً، و(لم يكن له كُفْواً أحد) [الإخلاص/٤]. فإن خفف كما يخفف الرُحْمَ فأسكن العين، قال: (هُزْواً وجُزْواً) فأبقى الواو التي انقلبت عن الهمزة لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمة العين في اللفظ لأنها مرادة في المعنى، كما قالوا: لَقْضَوَ الرجلُ؛ فأبقوا الواو ولم يردوا اللام التي هي ياء من^(٢) قضيت، لأن الضمة وإن كانت محذوفة من اللفظ مرادة في المعنى.

وكذلك قالوا: رَضِيَ زيدٌ، فيمن قال: عَلِمَ ذاك، فلم يَرُدُّوا الواو التي هي لامٌ لزوال الكسرة، لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة من اللفظ. ومما يقوي أن هذه الحركة، وإن كانت محذوفة في اللفظ، مرادة في التقدير - رفضهم جمع كساءٍ، وغطاءٍ، ونحوه من المعتل اللام على فُعْل. ألا ترى أنهم رفضوا جمعه على فُعْل لما كان في تقدير فُعْل، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أَغْطِيَةِ وَأَكْسِيَةِ، وَجِبَاءٍ وَأَخْبِيَةِ؛ فكَذلك تقول: رأيتُ كُفْواً؛ فثَبِتُ الواو وإن كُنْتَ قد حذفت الضمة الموجبة لاجتلابها.

(١) في (ط): وجب.

(٢) في (ط): في.

فأما من أَسَكَّنَ فقال: (الجزء والكفء)، كما تقول: **يُسْرُ**؛ فَتَكَلَّمْ به مُسَكِّنَ العين، وخَفَّفَ الهمزة على هذا؛ فَإِنَّ تخفيف الهمزة في قوله: أن يحذفها ويلقي حركتها على الساكن الذي قبلها. فيقول: رأيت جزءاً، كما يقول: (يُخْرِجُ الخَب^(١)) في السموات) [النمل/ ٢٥] فإذا وَقَفَ على هذا في القول الشائع، أَبْدَلَ من التنوين الألف كما تقول: رأيت زيدا؛ فإذا وقف في الرفع والجر، حذف الألف كما يحذف من يد، وغد، فيهما. وعلى ما وصفنا تقول: لَبُوءٌ؛ فإذا خففت الهمزة قُلْتَ: لَبُوءٌ؛ فَإِنْ أَسَكَّنْتَ العين في من قال: عَضُدٌ، وَسَبْعٌ، قُلْتَ: لَبُوءٌ فلم تَرُدَّ الهمزة لتقدير الحركة، وزعموا أَنَّ بعضهم قال: لباء؛ فهذا كَأَنَّهُ^(٢) كان: لَبَاءٌ، ساكن العين ولم يقدِّر فيها الحركة التي في لَبُوءٌ فخففها على قول من قال: «الْمَرَأَةُ وَالْكَمَاءُ» وليس هذا مما يقدح فيما حكاه عيسى. ألا ترى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: رَضِيُوا، فجعلوا السكون الذي في تقدير الحركة بمنزلة السكون الذي لا تقدِّر فيه الحركة، ولولا ذلك للزم حذف الياء التي هي لامٌ كما لزم حذفها في قول من حرَّكَ العين ولم يُسَكِّن.

فإذا كان الأمر في هذه الحروف على ما ذكرنا؛ فقراءة مَنْ قرأ بالضم وتحقيق الهمز^(٣) في الجواز والحسن، كقراءة من

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦٩/٧: قرأ أبي وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة. والخبء: مصدر أطلق على المخبوء وهو المطر والنبات وغيرهما مما خباه الله تعالى من غيوبه. وانظر سيبويه ١٦٥/٢ وفهارسه للأستاذ النفاخ ص ٣٦.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): الهمزة.

قرأ بالإسكان وقلب الهمزة واواً، لأنه تخفيفٌ قياسيٌّ. ويجوز أن يأخذ الآخذُ باللغتين جميعاً كما روى أبو زيد عن أبي عمرو، أنه خيّر بين التخفيف والتثقيل. فأما قراءة حمزة للحروف الثلاثة بالإسكان والهمز فعلى قول من قال: اليُسْرُ والرُّحْمُ.

فأما اختيارُهُ في الوقف: (هُزُواً) بإسكان الزاي، وإثبات الواو بعدها، وبعد الفاء من (كُفُواً) ورفضُهُ الهمز في الوقف؛ فإنه ترك الهمز في الوقف هنا^(١) كما تركهُ في غير هذا الموضع ووجهُ تركِهِ الهمز في الوقف أن الهمزة حرفٌ قد غُيِّرَ في الوقف كثيراً. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنةً أو متحركةً، فإذا كانت ساكنةً، لزمها بدلُ الألفِ إذا انفتح ما قبلها. وبدلُ الياء إذا انكسر ما قبلها، وبدلُ الواو إذا انضمَّ ما قبلها في لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: لم أقرأ، تبدلها ألفاً، ولم أهني تبدلها ياءً، وهذه أكمو، تبدلها واواً.

فإذا كانت متحركة لزمها القلبُ في نحو: هذا الكلُّ، وبالكلِّي، ورأيت الكلَّ. فلما رأى هذه التغيرات تعتقب عليها في الوقف، غيرها فيه. ألا ترى أن الهمزة الموقوفة عليها لا تخلو من أن تكون في الوصل ساكنةً أو متحركةً، وقد تعاورها ما ذكرنا من التغيير في حال حركتها وسكونها، ألزمها التغيير في الوقف ولم يحققها فيه، لأن الوقف موضعٌ يُغيَّر فيه الحروف التي لم تتغير تغيّر الهمزة فألزمها في الوقف التغيير، ولم يستعمل فيه التحقيق، لما رأى من حال الهمز في الوقف.

(١) في (ط): ههنا.

فإن قلت: فإنه قد غيّر ذلك في الوقف وإن لم يكن الهمز آخر الحرف الموقوف عليه: نحو (يَسْتَهْزِئُونَ) [النحل/ ٣٤].

قيل: إن الوقف قد يُغيّر فيه الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه نحو: النُّقْر والرَّجُل، فصار لذلك بمنزلة الموقوف عليه في التغيير.

فإن قلت: إن الهمزة في (يَسْتَهْزِئُونَ) ليس على حدّ النُّقْر.

قيل: يجوز أن تكون النون لما كانت تسقط للجزم والنصب عنده لم يعتدّ بها كما لا يعتدّ بأشياء كثيرة لا تلزم. ويؤكد ذلك، أن النون إعرابٌ وأنها بمنزلة الحركة من حيث كان^(١) إعراباً مثلها، فلم يُعتدّ بها كما لا^(٢) يُعتدّ بالحركة. فاخياره في الدّرج التحقيق، وفي الوقف التخفيف، مذهب حسن متجه في القياس. فأما وقفه على قوله: (جُزاً) بفتح الزاي من غير همز؛ فعلى قياس قوله: كُفُوا وهُزُوا^(٣).

ألا ترى أن (الجُزء)، مَنْ أَسْكَنَ العين منه فقياسه في الوقف في النصب (جُزاً) إذا وقف على قوله: (وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزاً) [الزخرف/ ١٥]^(٤) فإن وقف في الجرّ والرفع، أَسْكَنَ الزَّاي في اللغة الشائعة فقال: هذا جُز، ومررت بجُز، وإن كان ممن يقول: هذا فَرَج، فثقل؛ لزمه أن يثقل الحرف

(١) في (ط): كانت. (٢) في (ط): لم. (٣) في (م): كُفُوا وهُزُوا.

(٤) في هامش (ط): وقف حمزة على الجزء والخبء ونحو ذلك.

الذي ألقى عليه حركة الهمزة. فإذا عضدَ هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جَمَعَ إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتابُ فيما نرى على هذا القياس. وكذلك قراءةُ عاصمٍ، وما روي عنه في ذلك، ليس يَخْرُجُ مِنْ حُكْمِ التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما. وكذلك قول نافع ليس يخرجُ عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف.

اختلفوا في التاء والياء في قوله^(١): (وما الله^(٢) بغافل عما يَعْمَلُونَ) [البقرة/ ٧٤]. فقرأ ابنُ كثيرٍ كلَّ ما^(٣) في القرآن من قوله^(٤): (وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) بالتاء، إلا ثلاثة أحرفٍ: قوله^(٥): (لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) [البقرة/ ٧٤] بالياء^(٦) وقوله^(٧): (يُرْدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ، وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) [البقرة/ ٨٥] بالياء. وقوله^(٨): (لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) [البقرة/ ١٤٤]، بالياء. وقرأ ما كان من قوله: (وما ربُّك بغافل عما يَعْمَلُونَ) بالياء [الأنعام/ ١٣٢ والنمل/ ٩٣].

وقرأ نافع من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء: قوله: (إلى أَشَدِّ الْعَذَابِ وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) بالياء، وكذلك: (لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وما الله بغافل عما يَعْمَلُونَ) بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

(١) في (ط): قوله تعالى.

(٢) في (م): وما ربك، وهي من سورة الأنعام / ١٣٢.

(٣) في (ط): كل ما كان. (٤) في (ط): قوله عز وجل.

(٥) في (ط): قوله تعالى. (٦) سقطت من (م).

(٧) في (ط): وقوله تعالى. (٨) في (ط): وقوله تعالى.

وكذلك قرأ ما كان من قوله: (وما ربُّك بغافلٍ عما تعملون). بالتاء، وهما حرفان في آخر سورة هود، [الآية/ ١٢٣]، وآخر سورة النمل [الآية/ ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام: (وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون) بالياء [الآية/ ١٣٢].

وقرأ ابنُ عامرٍ كلَّ ما جاء في القرآن من قوله: (وما الله بغافلٍ عما تعملون) بالتاء. وقرأ في سورة الأنعام وآخر سورة هود (وما ربُّك بغافلٍ عما تعملون) بالتاء، وقرأ في آخر سورة النمل، (وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون) بالياء فهذه حروفٌ كذلك في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان. ورأيتُ في كتاب^(١) موسى بن موسى الختلي^(٢) عن ابن ذكوان: بالتاء. وفي آخر النمل: بالتاء أيضاً.

وقال الحلواني عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ ذلك كله بالتاء (وما ربُّك بغافلٍ)، (وما الله بغافلٍ).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وما الله بغافلٍ عما يعملون) بالياء في موضعين، قوله: (يُردُّونَ إلى أشدِّ العذابِ، وما الله بغافلٍ عما يعملون) بالياء. وقوله: (ليعلمونَ أنه الحقُّ من ربِّهم وما الله بغافلٍ عما يعملون) بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

(١) سقطت من (م).

(٢) هو موسى بن موسى بن غالب أبو عيسى الختلي البغدادي روى القراءة عن عبد الله بن ذكوان وهارون بن حاتم روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. انظر طبقات القراء ٢/ ٣٢٣ برقم ٣٧٠٠.

وكلُّ^(١) ما في القرآن من قوله: (وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون) فهو بالياء، وهذا^(٢) قولُ أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ عن عاصمٍ. وقال حفصٌ عن عاصمٍ في رأسِ الأربعِ والأربعين والمائة: (لِيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) [البقرة] بالياء، هذه وخُذَهَا، وسائرُ القرآنِ بالتاء.

وقال حفصٌ: قرأَ عاصمٌ في سورة الأنعام: (وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) [الآية/ ١٣٢] بالياء، وقرأ في آخرِ هودٍ وآخر النمل: (وما ربُّك بغافلٍ عما تعملون) بالتاء مثلَ قراءةِ نافعٍ.

وقرأ أبو عمرو رأسَ الأربعِ والأربعين والمائة، والتسع والأربعين والمائة^(٣): (وما الله بغافلٍ عما يعملون) بالياء، وسائرُ القرآنِ من قوله: (وما الله بغافلٍ عما تعملون) بالتاء. وما كان من قوله: (وما ربك بغافلٍ عما يعملون) فهو بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي كلَّ ما كان من قوله: وما ربُّك بغافلٍ عما يعملون) بالياء، (وما الله بغافلٍ عما تعملون) بالتاء^(٤).

وكلُّ ما في القرآن من قوله^(٥): (وما الله بغافلٍ) فهو سِتَّةُ مواضع. خمسةٌ منها في سورة البقرة^(٦)، وحرفٌ في آلِ عمران عند المائة. (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ) ثلاثة مواضع^(٧): في الأنعام وآخرِ هودٍ وآخرِ النمل.

(١) في (ط): وكل ما كان. (٢) في (ط): هذا.

(٣) أي في سورة البقرة كلتاها. (٤) السبعة ١٦٠ - ١٦٢.

(٥) في (ط): قوله عز وجل. (٦) وأرقامها: ٧٤ - ٨٥ - ١٤٠ - ١٤٤ - ١٤٩.

(٧) سقطت من (ط).

قال أبو علي: القول في جملة ذلك أن ما كان قبله خطابٌ جُعِلَ بالتاء، ليكون الخطابُ معطوفاً على خطابٍ مثله - كقوله^(١): (ثم قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ) [البقرة/ ٧٤] (وما اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)، فالتاء هنا^(٢) حسنٌ، لأنَّ المتقدم خطابٌ. وَلَوْ كَانَ: (وما اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) على لفظ الغيبة. أي: وما اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اقْتَصَصْنَا عَلَيْكُمْ قَصَصَهُمْ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ؛ لكان حسناً.

وإنَّ كَانَ الذي قبله غيبةٌ^(٣)، حَسُنَ أَنْ يُجْعَلَ على لفظ الغيبةِ، لِيُعْطَفَ ما للغيبةِ على مثله، كما عطفَت ما للخطابِ على مثله.

ويجوز فيما كان قبله لفظُ غيبةٍ الخطابُ. ووجهُ ذلك أنَّ تَجَمَّعَ بين الغيبةِ والخطابِ؛ فَتَغَلَّبَ الخطابُ على الغيبةِ، لأنَّ الغيبةَ يَغْلِبُ عليها الخطابُ فيصيرُ كتغليبِ المُذَكَّرِ على المؤنَّثِ، ألا ترى أنَّهم قد بدؤُوا بالخطابِ^(٤) على الغيبةِ في باب الضمير، وهو موضعٌ يَرُدُّ فيه كثيرٌ من الأشياءِ إلى أصولها؟ نحو: لَكَ، ونحو قَوْلِهِ:

فلا بِكَ ما أَسْأَلُ ولا أَعِصِي^(٥)

فلَمَّا قَدَّمُوا الْمُخاطَبَ على الغائبِ فقالوا: أعطاكهُ ولم

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): ههنا.

(٣) في (م): «قبل غيب».

(٤) في (ط): قدموا الخطاب.

(٥) عجز بيت صدره:

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ

وقد سبق في ١٠٦/١.

يقولوا: أعطاهُوك. علمت أنه أقدم في الرتبة. كما أن المذكر مع المؤنث كذلك. فإذا كان الأمر على هذا، أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يُعنى به الغيب والمخاطبون، فيُغلب الخطاب على الغيبة ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون. أي فيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو أن يُراد به: قل لهم أيها النبي: ما الله بغافل عما تعملون، فعلى هذا النحو تحمل هذه الفصول.

اختلفوا في قوله تعالى: (وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ) [البقرة/ ٨١]، فقرأ نافع وحده: (خطيئته)، وقرأ الباقون: (خطيئته) واحدة^(١).

قال أبو علي: قوله: (وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى أحاطت بحسته خطيئته أي: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر^(٢) من المُحَاط به فيكون بمنزلة قوله: (وإن جهنم لمحيطة بالكافرين) [العنكبوت/ ٥٤]، وقوله (أحاط بهم سرادقها) [الكهف/ ٢٩]، أو يكون المعنى في: (أحاطت به خطيئته): أهلكته، من قوله^(٣): (لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ) [يوسف/ ٦٦] وقوله: (وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ) [يونس/ ٢٢] (وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ) [الكهف/ ٤٢] فهذا كله في معنى البوار والهلكة. ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو: العلم. كقوله^(٤):

(٢) في (ط): أكثر.

(٤) في (ط): تعالى.

(١) السبعة ص ١٦٢.

(٣) من قوله سقطت من (ط).

(كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا) [الكهف/٩١] و: (لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتٍ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ) [الجن/٢٨].
 وقال: (وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ)^(١) [الأنفال/٤٧] أي: عالمٌ.
 وأما^(٢) الخطيئة: فقال أبو زيد: خَطِئْتُ، من الخطيئة.
 أَخْطَأَ خَطْئًا^(٣) والاسمُ الخِطْءُ، وأَخْطَأْتُ إِخْطَاءً، والاسمُ الخِطَاءُ^(٤).

وقال أبو الحسن: الخِطْءُ: الإِثْمُ، وهو ما أصابه متعمداً والخطأُ: غَيْرُ التَّعَمُّدِ. ويُقال من هذا: أَخْطَأَ يُخْطِئُ وقال: (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ) [الأحزاب/٥] واسم الفاعل من هذا مُخْطِئٌ.

فأما خَطِئْتُ: فاسم الفاعل فيه^(٥): خَاطِئٌ، وهو المأخوذُ به فاعله، وفي التنزيل: (لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ) [الحاقة/٣٧] وقد قالوا: خَطِئْتُ في معنى أَخْطَأَ، قال:
 يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتُ كَاهِلًا^(٦)

المعنى: أَخْطَأْتُهُمْ، ويدلُّك على هذا قول الأعشى:

-
- (١) في (ط): (والله من ورائهم محيط) [البروج/٢٠].
 (٢) في (ط): فأما.
 (٣) في (ط): خَطْأً.
 (٤) الخِطْءُ والخِطْأُ والخِطَاءُ: ضد الصواب (القاموس). (٥) في (ط): منه.
 (٦) من أرجوزة لامرئ القيس في ديوانه ص/١٣٤ يقولها عندما بلغه أن بني أسد قتل أباه، وفي اللسان. والتاج /خطأ/ برواية: يا لهف هند بدل: يا لهف نفسي. ويريد بقوله: إذ خطئ: الخيل. وكاهل: هي من بني أسد. اللَّهْفُ واللَّهْفُ: الأسى والحزن والغبط، وقيل: الأسى على شيء يفوتك بعدما تشرف عليه. وانظر شرح أبيات المغني ١٠٥/٣.

فَأَصْبَنَ ذَاكَرَمٍ وَمَنْ أَخْطَأَنُهُ
جَزَاءُ الْمَقِيطَةِ خَشِيَّةٌ أَمْثَالُهَا^(١)

يصف أيضاً خيلاً.

ومما جاء فيه: خَطِيءٌ في معنى أخطأ قول الشاعر^(٢):

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ
خَطُّوا الصَّوَابَ وَلَا يَلَامُ الْمُرْشِدُ

فأما الخطيئة فتقع على الصغير وعلى الكبير، فمن وقوعها^(٣) على الصغير قوله: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) [الشعراء/ ٨٢] ومن وقوعها^(٤) على الكبير قوله: (وأحاطت به خطيئته) [البقرة/ ٨١].

فأما قولهم: خَطِيئةٌ يومٍ لَا أُصِيدُ فيه^(٥)، فالمعنى فيه: قَلَّ يومٌ لَا أُصِيدُ فيه.

وأما قوله: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) [البقرة/ ٢٨٦] فالمعنى أن يكون أخطأنا في معنى: خَطُّنا،

(١) انظر الديوان/ ٣٣ والمقيدة: نبات يبقى أخضر إلى القيظ يكون علفة للإبل إذا بيس ما سواه. انظر اللسان (قيظ) وجزأ بالشيء: اكتفى.
(٢) هو عبيد بن الأبرص، اللسان / أمر / المحتسب ٢٠/٢ وقد ورد البيت في ديوان عبيد ص ٤٢ / برواية أخرى: لا شاهد فيها:

والناس يلحون الأمير إذا غوى خطب الصواب ولا يلام المرشد يلحون: يلومون، غوى: ضل. الخطب: الأمر والشأن. ويريد بخطب الصواب: الصواب نفسه.

(٣) و(٤) في (ط): وقوعه.

(٥) ويقال: خطيئة يومٍ يمر بي أن لا أرى فيه فلاناً. انظر اللسان (خطأ).

ونسينا في معنى تَرَكْنَا. لأن الخطأ والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مُؤَاخَذِ بهما. فيكون (أَخْطَأْنَا) بمنزلة (خَطِئْنَا) كما جاء خطئنا في معنى أخْطَأْنَا. ويجوز أن تكون (أَخْطَأْنَا) في قوله: (أَوْ أَخْطَأْنَا) على غير التعمد. والنسيان: خلاف الذكر، وليس الترك، ولكن تُعْبَدْنَا بأن ندعو لذلك، كما جاء في الدعاء: (قال رب احْكُم بِالْحَقِّ) [الأنبياء/ ١١٢] والله سبحانه لا يحْكُم إلا بالحق.

وكما قال: (رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ) [آل عمران/ ١٩٤] وما وَعِدُوا به على أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ يُؤْتَوْنَهُ. وكذلك قَوْلُ المَلَائِكَةِ فِي دُعَائِهِمُ لِلْمُسْلِمِينَ: (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا، فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ، وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ) [غافر/ ٧] وكذلك قوله: (رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) [البقرة/ ٢٨٦] يكون على ما يكرهُهُمْ^(١) وَيَثْقُلُ على طباعهم، وتكون الطاقة: الاستطاعة.

وقد يكون: أَخْطَأْنَا: أَتَيْنَا بِخَطْئٍ. كقولك: أبدعت: أتيت ببدعة. ونحو هذا مما يراؤ به هذا النحو.

وتقول: خَطَّأْتُهُ فَأَخْطَأْتُ. فيكون هذا كقولهم: فطَرْتُهُ فَأَفْطَرْتُ.

فأما ما رَوَى عن ابن عباسٍ من قوله: خَطَّ اللَّهُ نَوَّهًا^(٢).

(١) يكرهُهُمْ من كَرِهَ الأمرُ يَكْرَهُهُ وَيَكْرَهُهُ كَرَاهًا، وأَكْرَهَ: ساء واشتد عليه، وبلغ منه المشقة ويقال: ما أَكْثَرْتُ له أي ما أبالي به. اللسان / كَرِهَ / .

(٢) يشير إلى جواب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عندما سئل عن رجل جعل أمر أمرأته بيدها فقالت: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فقال: خَطَّ اللَّهُ نَوَّهًا أَلَا طَلَّقْتُ نَفْسَهَا. يقال لمن طلب حاجة فلم ينجح: أَخْطَأَ نَوَّكًا، أراد جعل =

فقال أبو عبد الله اليزيدي وغيره. ليس ذلك من الخطأ، وإنما هو خطأ^(١) مثل رد، من الخطيئة قال: وهي أرض لم تمطر بين أرضين ممطورتين.

السيئة في قوله^(٢): (بلى من كَسَبَ سيئةً) [البقرة/ ٨١] يجوز أن يكون. الكفر. ويجوز أن يكون: كبيراً يوتغ^(٣) ويهلك، ويجوز أن يكون: مَنْ للجزاء الجازم، ويجوز أن يكون^(٤) للجزاء غير الجازم، فتكون: السيئة. وإن كانت مفردة، تراد بها الكثرة فكذاك تكون خطيئة^(٥) مفردة... وإنما حَسُنَ أن تُفردَ لأنه مُضافٌ إلى ضمير مفرد، وإن كان يراد به الكثرة كما قال^(٦): (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) [البقرة/ ١١٢] فأفرد الوجه والأجر، وإن كان في المعنى جمعاً في الموضعين. فكذاك المضاف إليه: الخطيئة، لما لم يكن جمعاً لم تُجمع كما جُمِعَتْ في قوله: (نَغْفِرْ لَكُمْ

= الله نَوَّءَهَا مخطئاً لها لا يصيبها مطره. ويروى: خطى الله نوءها، بلا همز. ويكون من خطط، وسيجيء في موضعه. ويجوز أن يكون من خطى الله عنك السوء، أي: جعله يتخطاك، يريد يتعداها فلا يمطرها، ويكون من باب المعتل اللام. قاله في النهاية ٤٥/٢ (خطأ).

وقال في خطط، ص ٤٨: وفي حديث ابن عباس: «خطَّ الله نوءها» هكذا جاء في رواية، وفسر أنه من الخطيطة، وهي الأرض التي لا تُمطر بين أرضين ممطورتين، وانظر اللسان/ خطأ، خطط/.

(١) في (ط): من خط.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) وتغ يوتغ وتغاً: فسد وهلك وأثم، والموتغة: المهلكة. والوتغ: الوجع والوتغ: الإثم وفساد الدين، وقيل: الوتغ: قلة العقل في الكلام، اللسان/ وتغ/.

(٤) في (ط): أن تكون من.

(٥) في (ط): خطيئته.

(٦) في (ط): تعالى.

خَطَايَاكُمْ) [البقرة/٥٨] لأنه مضاف إلى جماعة لكل واحدٍ منهم خطيئة. وكذلك قوله: (إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا) [الشعراء/٥١] وقوله^(١): (إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السَّحَرِ) [طه/٧٣] وكذلك قوله: (وقولوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [البقرة/٥٨] لأن كل لفظةٍ من ذلك مضافة إلى جمع. فَجُمِعَتْ كجمع ما أضيف إليه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ). فمضاف إلى مفرد. فكما أُفْرِدَتِ السَّيِّئَةُ وَلَمْ تُجْمَعْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَعْنَى جَمْعًا، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تُفْرَدَ الْخَطِيئَةُ، وَأَنْتَ إِذَا أَفْرَدْتَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقَوْعُهُ عَلَى الْكَثْرَةِ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا. أَلَا تَرَى أَنَّ فِي التَّنْزِيلِ: (وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم/٣٤] فَالْإِحْصَاءُ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْجُمُوعِ وَالْكَثَرَةِ، وَكَذَلِكَ مَا أَثَرُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا. وَمَصْرُ إِرْدَبَّهَا»^(٢) فَهَذِهِ أَسْمَاءُ مُفْرَدَةٍ مُضَافَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْكَثْرَةُ فَكَذَلِكَ الْخَطِيئَةُ. وَمِمَّا يَرْجَحُ بِهِ قَوْلُ مَنْ أَفْرَدَ وَلَمْ يَجْمَعْ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُفْرَدٍ، فَأَفْرَدَ لَذَلِكَ وَكَانَ الْوَجْهَ: قَوْلُهُ: (بَلَى مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ

(١) في (ط): تعالى.

(٢) رواه مسلم في كتاب الفتن برقم ٢٨٩٦ من حديث أبي هريرة، وأبو داود في الإمارة رقم ٣٠٣٥ وأحمد ٢٦٢/٢ الدَّرْهَمُ والدَّرْهَمُ لغتان فارسي معرب ملحق ببناء كلامهم وجمعه دراهم وجاء في تكسيره دراهيم. قاله ابن سيده. القفيز: مكيال يتواضع الناس عليه، وهو عند أهل العراق ثمانية مكاكيك معروف عندهم. انظر النهاية لابن الأثير ٩٠/٤ واللسان / درهم. / قفز/ الإردب: مكيال لهم يسع أربعة وعشرين صاعاً. والهمزة فيه زائدة. انظر النهاية لابن الأثير ٣٧/١.

فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ [البقرة/ ١١٢] فَأَفْرَدَ الْأَجْرَ لِمَا كَانَ مِزَاجًا إِلَى مُفْرَدٍ، وَلَمْ يُجْمَعْ كَمَا جُمِعَ قَوْلُهُ: (وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [النساء/ ٢٥] فَكَمَا لَمْ يَجْمَعْ الْأَجْرُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُفْرَدِ، كَمَا جُمِعَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُجْمُوعِ، كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْخَطِيئَةُ مُفْرَدَةً إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُفْرَدِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْجَمِيعُ^(١). وَمَنْ قَالَ «خَطِيئَاتُهُ» فَجَمَعَ، حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى: الْجَمْعُ وَالكَثْرَةُ. فَكَمَا جُمِعَ مَا كَانَ مِزَاجًا إِلَى جَمْعٍ كَذَلِكَ جُمِعَ مَا كَانَ مِزَاجًا إِلَى مُفْرَدٍ، يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَا فِي أَنْهُمَا كَثْرَةٌ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْكَثْرَةُ. فَيَجُوزُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ تُجْمَعَ خَطِيئَةُ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمِزَاجَ إِلَيْهِ جَمَعَ فِي الْمَعْنَى.

قوله: «فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ» [البقرة/ ٨١] فَأُولَئِكَ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ: (مَنْ) فِي قَوْلٍ مِنْ جَعَلَهُ جِزَاءً غَيْرَ مُجْزُومٍ كَقَوْلِهِ: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/ ٥٣] أَوْ مَبْتَدَأٍ فِي قَوْلٍ مِنْ جَعَلَهُ جِزَاءً مُجْزُومًا. وَفِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ يُرَادُ بِهِ: (مَنْ) فِي قَوْلِهِ: (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً) [البقرة/ ٨١].

وَمَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ (مَنْ) يُرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ فَيَجُوزُ لَذَلِكَ أَنَّ تَجْمَعَ خَطِيئَةُ لِأَنَّهَا مِزَاجَةٌ إِلَى جَمْعٍ فِي الْمَعْنَى. قَوْلُهُ بَعْدَ هَذِهِ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة/ ٨٢]، أَلَا تَرَى أَنَّ (الَّذِينَ) جَمْعٌ، وَهُوَ مُعَادِلٌ بِهِ مَنْ. فَكَذَلِكَ الْمُعَادِلُ بِهِ يَكُونُ جَمْعًا مِثْلَ مَا عُودِلَ بِهِ.

(١) فِي (ط): الْجَمْعُ.

اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى^(١): (لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) [البقرة/٨٣] فقرأ ابن كثير وحمة والكسائي: (لا يَعْْبُدُونَ) بالياء.
وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم^(٢) وابن عامر (لا تعبُدُونَ) بالتاء^(٣).

قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أُجيبَتْ بجوابه. تُسْتَعْمَلُ على ضربين: أحدهما: أن يكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا يُجاب كما لا يُجاب^(٤).

والآخر: أن يجري مجرى القسم فيُجاب كما يُجاب القسم. فمما لم يُجَبْ بأجوبة القسم قوله: (وقد أخذ ميثاقكم إن كنتم مؤمنين)^(٥) [الحديد/٨].

ومنه قوله: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ، خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ) [البقرة/٦٣] وقال^(٦): (فِيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ، وَيَحْسَبُونَ).

فما جاء بعد من ذلك فيه ذكرُ الأول^(٧) مما يجوز أن يكون حالاً احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر:

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): وقرأ نافع وعاصم وأبو عمر.
(٣) السبعة ص ١٧٢. (٤) في (ط): فلا تجاب كما لا تجاب.
(٥) هذه قراءة أبي عمرو (أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ) بضم الهمزة وكسر الخاء من أخذ ورفع ميثاقكم. وقرأ الباقر بفتح الهمزة والخاء (أَخَذَ) ونصب (ميثاقكم).
(٦) في (ط): وقال تعالى. وتام الآية: (ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون) [المجادلة/١٨]. (٧) في (ط): للأول.

أن يكون قسمًا، وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم، لأنه قد جاز أن يكون مُعَرِّىً من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالاً، فقد عرَّيْتَهَا من الجواب. فمما يجوز أن يكون حالاً قوله تعالى^(١): (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا...) [البقرة/٦٣] فقله: (ورفعنا) يجوز أن يكون حالاً وتريد فيه قد. وإن شئت لم تقدّر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالاً غير جواب، قوله: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) [البقرة/٨٣] فهذا يكون حالاً كأنه أخذ ميثاقهم مُوَحِّدِينَ، وكذلك^(٢): (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) [البقرة/٨٤] أي: غير سافكين؛ فيكون حالاً من المخاطبين المضاف إليهم. وإنما جاز كَوْنُهُمَا لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرّى من أن يُجَابَ بجواب القسم. ألا ترى أن قوله (خذوا) في الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له؛ وكذلك من قرأ: «لَا تَعْبُدُوا» فجعل لا للنهي كما كان: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ) [آل عمران/١٨٧] قسمًا - وكذلك: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ) [النحل/٣٨] فكما أن (لتبيّننّه) لا يكون إلا جواباً، كذلك يكون قوله: (لا تعبدون) و(لا تسفكون). يجوز أن يكون جواباً للقسم. ويجوز أن يكون «لا تسفكون» ونحوه في تقدير: أن لا تسفكوا كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بأن لا يسفكوا. ولا يكون ذلك جواباً

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): وكذلك قوله.

قسم كما كان فيمن قدره حالاً غير جواب قسم. إلا أنه لما حُذِفَ (أن) ارتفع الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم في أنها أجيبت بما يُجاب به القسم. لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لمتكلم، أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها. وجاز أن يكون على لفظ المخاطب. وإنما جاز كونه على لفظه^(١)، لأنك تحكي حال الخطاب، وقت ما يخاطب به، ألا ترى أنهم قد قرؤوا: (٢) (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيٌ بَلُونٌ وَيُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ) [آل عمران/ ١٢] على لفظ الغيبة، وبالتاء على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب، فإذا كان هذا النحو جائزاً؛ جاز أن تجيء القراءة بالوجهين جميعاً، وجاز أن تجيء بأحدهما، كما جاء قوله: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ) [البقرة/ ٨٣] بالوجهين كما جاء (سُعْلَبُونَ، وَيُحْشَرُونَ) بالوجهين^(٣)، ويجوز في قياس العربية في قوله: (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/ ٣٨] على الوجهين اللذين قرئ بهما في «سُعْلَبُونَ، وَتُغْلَبُونَ»^(٤).

وإن كان الكلام على الخطاب لم يَجُزْ فيما يكون في تقدير ما يُتَلَقَّى به القسم إلا الخطاب، كقوله: (وَإِذْ أَخَذْنَا

(١) في (ط): لفظ الخطاب.

(٢) قراءة حمزة والكسائي وخلف بالغيب فيهما، وقرأ الباقر بالخطاب [النشر/ ٢٣٨].

(٣) في (ط): بالوجهين جميعاً. (٤) في (ط): وسُعْلَبُونَ ويحشرون.

مِثَاقُكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) [البقرة/٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب، لأن المأخوذ مِثَاقُهُمْ مخاطَبُونَ ولأنك إن حكيتَ الحالَ التي يكون الخطاب فيها يأتي لم يجز أن تجعلَ المخاطبين كالغيب، كما جاز في الغيبِ الخطابُ من حيث قَدَّرْتَ الحالَ التي يكونُ فيها الخطابُ فيما تستقبلُ، ألا ترى أنه لا يجوزُ أن تجعلَ المخاطبينَ غيباً، فتقول: «أخذنا مِثَاقُكُمْ لَا يَسْفِكُونَ» لأنك إذا قَدَّرْتَ الحكاية، كان التقديرُ: أخذنا مِثَاقُكُمْ فقلنا لكم: لا تسفكون؛ كان بالتاء ولم يجزِ الياء، كما لا يجوزُ أن تقولَ للمخاطبينَ: هم يفعلون، وأنت تخاطبُهُمْ. وإن لم تقدِّر الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن في ذلك غير الخطاب.

فَقَوْلُهُ^(١): (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ) [البقرة/٨٣] لا يخلو قوله: (تعبدون) من أن يكون حالاً، أو يكون تَلَقَّى قَسَمٍ، أو يكون على لَفْظِ الْخَبَرِ. والمعنى معنى الأمر، أو تقدَّرَ الجارُّ في (أن) فتحدِّفه ثم تحذف أن

فإن جعلته حالاً جعلته على قولٍ من قرأً بالياء فقال: (لا يعبدون) ليكون في الحالِ ذكرٌ من ذي الحالِ.

فإن قلتَ: وإذا قرئَ بالياء فالمرادُ به هو بنو إسرائيل، والحالُ مثلُ الصفةِ، وقد حُمِلَتِ الصفةُ في هذا النحو على المعنى. فإن هذا قول، والأولُ البين.

وإن جعلته تَلَقَّى قَسَمٍ، فإن هذا اللفظ الذي هو: (أخذنا

(١) في (ط): فَقَوْلُهُ تَعَالَى.

مِيثَاقَكُمْ) مَجَازُ مَا يَقَعُ بَعْدَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَتَّبِعَ شَيْئاً مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى الْجَوَابِ كَقَوْلِهِ: (وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [الحديد/٨] وَالْآخَرُ: أَنْ يُتَلَقَّى بِمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ. نَحْوُ: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ) [آل عمران/١٨٧] وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أَمراً نَحْوُ: (وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ، خُذُوا). وَلَمْ يَجِءَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا النِّحْوِ فِيمَا عَلَّمْنَا^(١) تَلَقَّى بِجَوَابِ قَسَمٍ، وَوَقَعَ بَعْدَهُ أَمْرٌ فَإِنْ جَعَلْتَ: (لَا تَعْبُدُونَ) جَوَابَ قَسَمٍ وَعَظُفَتْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ جَمَعْتَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا أَحْمِلُ الْأَمْرَ عَلَى الْقَسَمِ، وَلَكِنْ أُضْمِرُ الْقَوْلَ كَأَنَّهُ: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ... وَقُلْنَا لَهُمْ: وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا.

فَالْقَوْلُ: إِنْ إِضْمَارَ الْقَوْلِ فِي هَذَا النِّحْوِ لَا يَضِيقُ، وَقُلْنَا عَلَى هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى: أَخَذْنَا، وَأَخَذَ الْمِيثَاقَ قَوْلٌ، وَكَأَنَّهُ: قُلْنَا لَهُمْ كَذَا، وَقُلْنَا لَهُمْ كَذَا.

فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ فِي: (لَا تَعْبُدُونَ) لَفْظُ خَبَرٍ. وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْأَمْرِ، فَإِنْ ذَلِكَ يَقْوِيهِ مَا زَعَمُوا مِنْ أَنَّ فِي إِحْدَى الْقَرَاءَتَيْنِ: (وَلَا تَعْبُدُوا)^(٢) وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [الصف/١١] يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ (يُغْفَرُ لَكُمْ) [الصف/١٢] وَزَعَمُوا أَنَّ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ (آمِنُوا)، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُظِفَ عَلَيْهِ بِالْأَمْرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا،

(١) فِي (ط): عَلَّمْنَاهُ.

(٢) فِي (ط): لَا تَعْبُدُوا.

وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ [البقرة/٨٣] وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قول، إن حملته عليه كان فيه حذف بعد حذف. وزعم سيويه أن حذف (أن) من هذا النحو قليل.

وحجة من قرأ: «لا تعبدون» بالخطاب، قوله: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة. ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم) [آل عمران/٨١].

فجاء على الخطاب وقولوا. قال: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) [آل عمران/١٨٧].

ومما يُقوِّيه قوله: (ثم تولَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) [البقرة/٨٣] فإذا كان خطاباً لا يحتمل غيره، وهو عطف على ما تقدّم، وجب أن يكون المعطوف عليه في حكمه. ومن قرأ: (لا يعبدون) بالياء فإنه يدل عليه قوله: (قل للذين كفروا إن ينتهوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/٣٨] فَحَمَلَهُ على لفظ الغيبة فكل واحد من المذهبيين قد جاء التنزيل به.

اختلفوا في ضم الحاء والتخفيف وفتحها والثقل من قوله^(١): (وقولوا للناس حسناً) [البقرة/٨٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر، (حسناً) بضم الحاء والتخفيف.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢) (حَسَنًا) بفتح الحاء والثقل.

(١) في (ط): قوله عز وجل. (٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

وقرأ الكوفيون: عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في سورة الأحقاف (إِحْسَانًا) [الآية/ ١٥] بـألفٍ .

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ (حُسْنًا) خفيفةً بغير ألف^(١) .

قال أبو علي: من قرأ (حُسْنًا) احتمل قوله وجهين: يجوز أن يكون الحسن لغةً في الحَسَنِ، كالبُخْلِ والبخلِ والرُّشْدِ والرَّشْدِ، والثُّكُلِ والثَّكَلِ، وجاء^(٢) ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم، ألا تراهم قالوا: العَرَبُ والعَرَبُ، وهو صفةٌ يدلُّك على ذلك: مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون. فيكون الحُسْنُ على هذا صفةً، كالحَسَنِ ويكون: كالحُلُوِّ والمُرِّ، ويجوز أن يكون الحُسْنُ مصدرًا كالكَفْرِ والشُّكْرِ والشُّغْلِ، وحُذِفَ المضافُ معه كأنه: قولاً ذا حُسْنٍ .

ويجوز أن تجعل القول نفسه الحُسْنَ في الاتِّساعِ، وعلى هذا^(٣): زورةٌ وعدلَّةٌ؛ فأنثوا كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها، نحو: ظريفةٌ وشريفةٌ وحسنةٌ، والدليل على أن زوراً مصدرٌ، وليس كراكبٍ ورَكَبٍ ما أنشده أحمدُ بن يحيى^(٥):

ومشيَّهنَّ بالخَيْبِ^(٤) مَوْرٌ كأنهنَّ الفتَيَاتُ الزَّورُ

(١) السبعة: ص ١٦٢ . (٢) في (م): وجاز . (٣) في (ط): وعلى هذا قالوا .

(٤) في (ط): بالخَيْبِ . والخبت ما اتسع من بطون الأرض .

(٥) ورد في اللسان / مور/ زور/ وروايته في (زور):

ومشيَّهن بالخَيْبِ مَوْرٌ كما تهادى الفتَيَاتُ الزَّورُ
والخَيْب: السرعة، والمور: السرعة، الزور: الذي يزورك. الغور:
المطمئن من الأرض. الجور: نقيض العدل، والميل عن القصد، وترك
القصد في السير، اللسان / جور/ .

يسألن عن غُورٍ وأَيْنَ الغُورُ والغُورُ مِنْهُنَّ بعيدٌ جُورٌ
ومن قال: حَسَنًا جعله صِفَةً، وكان التقدير عنده: وقولوا
للنَّاسِ قولاً حَسَنًا. فحذف الموصوف وحسَّن ذلك في حَسَنِ
لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء.

نحو الأَبْرَقِ، والأَبْطَحِ، وعَبْدٍ، ألا تراهم يقولون: هذا
حَسَنٌ، ومررتُ بحَسَنِ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.
ومثل ذلك في حذف الموصوفِ قولُهُ: (قال وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ
قَلِيلًا) [البقرة/١٢٦] أي متاعاً قليلاً. يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُ:
(قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ) [النساء/٧٧] وقوله: (لا يَغُرَّنَكَ تَقَلُّبُ
الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ) [آل عمران/١٩٧] فحَسَّنَ
هذا وإن كان^(١) قد جرى على الموصوفِ في قوله: (إِنَّ هَؤُلَاءِ
لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ) [الشعراء/٥٤] فكذلك يحسَّن في قوله:
(وقولوا للنَّاسِ حَسَنًا). فأما قولُهُ: (ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ)
[النمل/١١] فينبغي أن يكون اسماً، لأنه قد عُوْدِلَ به ما لا
يكون إلا اسماً وهو «السُّوء».

وأما قولُهُ: (وإِذَا أَنْ يَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) [الكهف/٨٦]
فيمكن أن يكون أمراً ذا حُسْنٍ، ويمكن أن يكون الحُسْنُ مثل الحُلُولِ.
وأما قراءة الكوفيين^(٢) في الأحقافِ (إحساناً) وهو
قولُهُ^(٣): (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا) [الآية /١٥]
فيدل عليه قولُهُ: (وبالوالدين إِحْسَانًا) [البقرة/٨٣] والتقدير:

(٢) انظر النشر ٢/٣٧٣.

(١) في (ط): كان هذا.

(٣) في (ط): قوله عز وجل.

وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا. كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ) قَالَ: وَقَلْنَا لَهُمْ أَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، كَمَا قَالَ: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ، خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ) [البقرة/٦٣] فَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ^(١) بِالْفِعْلِ الْمَضْمَرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمَصْدَرِ، لِأَنَّهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَأَحْسَنَ: يَصِلُ بِالْبَاءِ كَمَا يَصِلُ بِإِلَى، يَدُلُّكَ^(٢) عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ) [يوسف/١٠٠] كَمَا تَعَدَّى بِإِلَى فِي قَوْلِهِ: (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ) [القصص/٧٧] وَالتَّقديرُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ)، فَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ قَوْلًا صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: وَقَلْنَا أَحْسِنْ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا. وَمِمَّا يُوَكِّدُ ذَلِكَ وَيُحَسِّنُهُ قَوْلُهُ فِي الْآخِرَى: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا).. [النساء/٣٦].

وَوَجْهُهُ مِنْ قَرَأَ فِي الْأَحْقَافِ: (بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) [الآية/١٥] أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْحُسْنِ الْإِحْسَانَ، فَحَذَفَ الْمَصْدَرُ وَرَدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

فَإِنْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ
وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي

أَي: تَقْدِيرِي.

(١) فِي (ط): يَتَعَلَّقُ

(٢) فِي (ط): وَيَدُلُّكَ.

(٣) هُوَ: يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ. أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٥٠/١ الْمَخْصَصُ ٩٢/٩،

وَالنَّفْثُ: أَقْلٌ مِنَ التَّفْلِ، لِأَنَّ التَّفْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ شَيْءٍ مِنَ الرِّيقِ،

وَالنَّفْثُ شَبِيهُ بِالنَّفْخِ، وَقِيلَ: هُوَ التَّفْلُ بَعِينُهُ. اللِّسَانُ / نَفْثَ / .

ويجوز أن يكون وضع الاسم موضع المصدر كما قال :

وبعد عطائك المائة الرّثاء^(١)

والباء في هذين الوجهين متعلق^(٢) بالفعل المضمر كما تعلّقت به في قول الكوفيين في قراءتهم (إحساناً)، ويدلّك على ذلك قولهم : عمرك الله . فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبه غير محذوف .

ويجوز أن تكون الباء متعلّقة بـ (وصيّنا) ويكون (حُسنًا) محمولاً على فعل كأنه «وصيّناه» فقلنا : اتّخذ فيهم حُسنًا، واصطنع حُسنًا. كما قال : (وإمّا أن تتّخذ فيهم حُسنًا) [الكهف/ ٨٦] وحكى أبو الحسن : (حُسنِي) ولا أدري أهي قراءة أم لغة غير قراءة. إلا أنّه يحتمل ضربين : أحدهما : أن تكون فُعْلَى الأفعَل ، إلا أنّه استُعْمِل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله :

في سعي دُنْيا طال ما قد مدّت^(٣)

والآخر : أن يكون بمنزلة : الرُّجْعِي والشُّورِي والبُشْرِي .

اختلفوا في تشديد الظاء وتخفيفها من قوله تعالى : (تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ) [البقرة/ ٨٥] . فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ) مشددة الظاء بـ ألفٍ ،

(١) سبق ذكره في ١٨٢/١ وص ٣٣ من هذا الجزء .

(٢) في (ط) : هذين الموضعين متعلق .

(٣) بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤١٠/١ ، وبعده :

من نُزِل إذا الأمور غبّت

وكذلك في سورة الأحزاب والتحريم.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو (تَظَاهَرُونَ) بفتح التاء والظاء خفيفة.

[وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ (تَظَاهَرُونَ خفيفاً) ^(١). وفي التحريم (تَظَاهَرَا عليه) [الآية/ ٤] خفيفة أيضاً. وفارقهما عاصمٌ في التي في سورة الأحزاب فقرأ: (تَظَاهَرُونَ مِنْهُمْ) [الآية/ ٤] بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ (تَظَاهَرُونَ) بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة ^(٢).

قال أبو علي: تَظَاهَرُونَ: تعاونون. وإن تَظَاهَرَا عليه: إن ^(٣) تتعاونوا عليه.

وقال الأصمعي: اتخذ معك بَعِيراً، أو بَعِيرَيْن ظَهْرَيْن. يقول: عُدَّةٌ ^(٤) وقال: (والملائكةُ بعدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) [التحريم/ ٤] أي معين، فالتقدير فيه الجمع، واللفظ على الأفراد من التنزيل: (وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا) [النساء/ ٦٩].

وقال رؤبة:

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقَهَا ^(٥)

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط). (٢) السبعة ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) في (ط): أي.

(٤) البعير الظهري بالكسر هو العُدَّةُ للحاجة إن احتيج إليه، نسب إلى الظهر نسباً على غير قياس، يقال: اتخذ معك بعيراً أو بعيرين ظهريين أي: عُدَّةً، والجمع ظَهَارِي، اللسان / ظهر.

(٥) سبق ذكره في ١/ ٢٢٦.

أي: من أصدقائها. وقال: (قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا) [القصص/٤٨] أي: تَعَاوَنَا عَلَى سِحْرِهِمَا، و(سِحْرَانِ تَظَاهَرَا)^(١) [القصص/٤٨] أي: تعاون أصحابُهُمَا، لأنه إنما يتعاون السَّاحِرَانِ لَا السُّحْرَانِ.

وأما قوله: (وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيْرًا) [الفرقان/٥٥]. فإنه يحتمل تأويلين:

أحدهما: وكان الكافر على أولياءِ ربه مُعِينًا. أي يَعاوُنُهُمْ وَلَا يُوَالِيهِمْ. كما قال^(٢): (تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونُ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا) [الحج/٧٢] وقال: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ) [القلم/٥١].

والآخر: أن يكون هينًا^(٣) عليه لا وزن له ولا منزلةً. وكأنه من قولهم: ظَهَرْتُ بِحَاجَتِي: إذا لم تُعْنَ بِهَا قال الشاعر:

تميم بن مُرٍّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي
بِظَهْرِ وَلَا يَعْيَا عَلَيَّ جَوَابُهَا^(٤)

المعنى: لَا يَعْيَا عَلَيَّ جَوَابُ رَدِّهَا، فحذف المضاف.

(١) قرأ الكوفيون (سِحْرَانِ) من غير ألف، وقرأ الباقر (ساحران) انظر الشعر في القراءات العشر ٢/٣٤١.

(٢) زاد في (ط): تعالى. (٣) في (ط): أن يكون المعنى كان هينًا.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٩٥/١ وروايته:

تميم بن زيد لَا تَهُونَنَّ حَاجَتِي لَدَيْكَ وَلَا يَعْيَا عَلَيَّ جَوَابُهَا
واللسان/ظهر/ برواية: تميم بن قيس. وتفسير البحر المحيط ١/٣٢٥. وفي (ط): فلا بدل ولا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ^(١):

وَتِلْكَ شِكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

أي: تلك شِكَاةٌ هِيَ عَنْكَ بَظْهَرٍ فَلَا يُعْبَأُ بِهَا.

والكافِرُ فِي قَوْلِهِ: (وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا)
[الفرقان/ ٥٥] كَقَوْلِهِمْ: كَثُرَ الشَّاهُ وَالْبَعِيرُ، فِي أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ
الكَثْرَةُ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، كَمَا جَاءَ فِي سَائِرِ
أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ. أَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي

أَوْ تَصْبِحِي فِي الطَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٢)

وقال^(٣): (فَإَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا
ظَاهِرِينَ) [الصف/ ١٤] أي غَالِبِينَ لَهُمْ. قَاهِرِينَ. وَمِنْهُ ظَهَرَ
الْمُسْلِمُونَ عَلَى دُورِ الْحَرْبِ.
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا

فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا^(٤)

(١) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وصدره:

وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحْبَبُهَا

انظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠ وتفسير أسماء الله الحسنى ص ٦٠ واللسان (ظهر).

(٢) سبق انظر ١/ ١٥١. (٣) في (ط): وقال تعالى.

(٤) البيت ورد في اللسان / عوط / وفي الكتاب لسيبويه ٣٧٧/ ٢ ولم ينسب

لأحد، والشاهد في البيت عند سيبويه قلب الياء واواً في العُوطط، وعوطط
فعلل من عاطت الناقة تعيط عياطاً وعوططاً إذا لم تحمل، والبيت في
وصف ناقة مطارقة الشحم، وافرة القوة والجسم لاعتياط رحمها وعقرها،=

فمن قولهم: ظَاهَرَ بَيْنَ دِرْعَيْنِ. إِذَا لَبَسَ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ
الْأُخْرَى. وَكَذَلِكَ مَظَاهِرَةٌ نَيًّا. أَي: كَأَنَّهَا قَدْ لَبَسَتْ الْجَدِيدَ
عَلَى الْعَتِيقِ، وَقَالَ^(١):

هَلْ هَاجَكَ اللَّيْلُ كَلِيلٌ عَلَى
أَسْمَاءَ مِنْ ذِي صُبُرٍ مُخِيلٍ
ظَاهَرَ نَجْدًا فَتَرَامَى بِهِ
مِنْهُ تَوَالِي لَيْلَةٍ مُطْفِلٍ

ظَاهَرَ نَجْدًا، أَي: عَلَا نَجْدًا، وَتَوَالِي السَّحَابِ: أَوَاخِرُهُ،
وَمُطْفِلٍ، أَي: مَطَرٌ لِنَتَاجِ لَيْلَتِهِ، أَي: نَشَأَ الْغَيْمُ فِيهَا وَمَطَرُ.

فقراءة الفريقين من ابن كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو وابن
عامرٍ، ومن عاصمٍ وحمزة والكسائي، في البقرة وفي التحريم
في المعنى سواء. أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَلِمَةَ: تَتَفَاعَلُونَ فِي الْمَعْنَى،
فَأَمَّا فِي اللَّفْظِ؛ فَمَنْ قَالَ: (تَظَاهَرُونَ) أَدْغَمَ التَّاءَ فِي الظَّاءِ
لِمَقَارَبَتِهَا لَهَا، وَمَنْ قَالَ: (تَظَاهَرُونَ) حَذَفَ التَّاءَ الَّتِي أَدْغَمَهَا
الْآخَرُونَ مِنَ اللَّفْظِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ كَرِهَ اجْتِمَاعَ الْأَمْثَالِ
وَالْمُقَارَبَةِ. فَمَنْ قَالَ: (تَظَاهَرُونَ) خَفَّفَ بِالْإِدْغَامِ. وَمَنْ قَالَ:

= وَأَصْلُ الْمَظَاهِرَةِ: لَبَسَ ثَوْبٌ عَلَى آخَرٍ فَالظَّاهِرُ مِنْهُمَا ظَهَارَةٌ وَالْبَاطِنُ
بَطَانَةٌ، وَالنِّي: الشَّحْمُ. وَقَدْ نَوَتْ النَّاقَةُ تَنَوَّى إِذَا سَمِنَتْ. وَالْعَتِيقُ:
الْحَوْلِيُّ الْقَدِيمُ، وَالْمَتَبَايِنُ هُوَ الْمَتَفَاوَتُ الْمَتَبَاعِدُ. يَعْنِي أَنَّهَا كَامِلَةُ الْخَلْقِ
مَتَبَاعِدَةٌ مَا بَيْنَ الْأَعْضَاءِ وَقَدْ أَحْكَمَ خَلْقَهَا - مَعَ تَفَاوُتِهِ - السَّمْنُ وَالْحِيَالُ وَسَدَدُهُ. (طَرَّةُ
سَيُوه).

(١) وَهُوَ الْمُنْتَخَلُّ الْهَذَلِيُّ وَالْبَيْتَانِ مِنْ قَصِيدَةِ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينِ ق ٦/٢ وَ ٩
وَبَيْنَهُمَا ٥ أَبْيَاتٍ.

صُبُرٌ: جَمْعُ صَبِيرٍ وَهُوَ الْغَيْمُ الْأَبْيَضُ وَمُخِيلٌ: أَيِ سَحَابٍ ذُو مَخِيلَةٍ لِلْمَطَرِ.

(تَظَاهَرُونَ) خَفَّفَ بالحذف. فالتاء التي أدغمها ابنٌ كثيرٌ، ومن قرأ كقراءتِهِ، حذفها عاصمٌ وصاحبُهُ، والدليلُ على أنها هي المحذوفة: أنها كما اعتَلَّتْ بالإدغام اعتَلَّتْ بالحذف. قال سيبويه^(١): الثانيةُ أولى بالحذف لأنها هي التي تُسَكَّنُ وتُدْغَمُ في نحو: (أَدَارَأْتُمْ) [البقرة/٧٢]، (وَأَزَيَّنْتَ) [يونس/٢٤] ومِمَّا يُقَوِّي ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حُذِفَتْ لم يبقَ شيءٌ يدلُّ على المعنى. والثانية من جُمْلَةٍ كلمةٍ إذا حُذِفَتْ دَلَّ ما بقي من الكلمة عليها.

وتَفَاعَلَ مطاوعٌ فاعَلْ، كما أنَّ تَفَعَّلَ مطاوعٌ فَعَّلَ. فَتَفَاعَلَ نحو: تضارب، وتماذى. وفَعَّلَ نحو: قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَمَلَأْتُهُ فَمَلَأْتُ.

وقد جاء (ظَاهَرَ) متعدياً. قال: (وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ) [الأحزاب/٢٦] والتي في البقرة والتحريم في المعنى واحدٌ، وإنما هما من المعاونة. فأما التي في الأحزابِ فليس من المعاونة لكنَّها^(٢) من الظَّهَارِ.

قال أبو الحسن: قالوا: ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ. ومعنى الظَّهَارِ أن يقولَ لامْرَأَتِهِ: أنت عليَّ كظَهْرِ أُمِّي. أو يشبَّهها^(٣) بَعْضُ مِنْهَا غيرَ الظَّهْرِ مما يَحْرُمُ على الرجل من أُمِّهِ.

وخالف عاصمُ الفريقين في ما معناه الظَّهَارُ. فقرأ الذي معناه: الظَّهَارُ على فاعَلْ. وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى في المُجَادِلَةِ على فاعَلْ فقال: (الذين

(١) الكتاب ٤٢٥/٢، ٤٢٦. (٢) في (ط): لكنه. (٣) في (ط): ويشبَّهها.

يُظَاهِرُونَ) بضم الياء وبالألف.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو في المُجَادِلَة: (الذين يَظْهَرُونَ) [الآية/٢] بغير ألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يَظَاهِرُونَ) بفتح الياء بألف^(١) مشددة الطاء.

فمن قرأ (يَظْهَرُونَ) جعله مطاوعَ ظَهَرَ.

ومن قال (يَظَاهِرُونَ) جعله مطاوعَ ظَاهَرَ.

فإن قلت: فإن (ظَهَرَ) لم يتعدَّ، فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجيء على لفظ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعدي نحو: انطلق وفعل وفاعل قد يستعملان بمعنى كقولهم: ضاعف وضعف. فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أن الظهار لا يقع في أول مرة حتى يعيد لفظ الظهار مرة أخرى، فيقول: «أنت علي كظهر أمي»، لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: (والذين يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) [المجادلة/٣] فليس في ذلك ظاهر كما ادَّعاهُ، وذلك أن قوله: يعودون^(٢) العود على ضربين: أحدهما: أن يصير إلى شيء قد كان عليه قبل - فتركه ثم صار إليه، والآخر: أن يصير إلى شيء وإن لم يكن على ذلك قبل. وكأن هذا الوجه غمض على هذا القائل. وهذا عند من خوطب بالقرآن مثل الوجه

(١) في (ط): وبالألف.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) قولهم يعود وهو خطأ.

الأول في الظهور، وفي أنهم يَعْرِفُونَهُ كما يَعْرِفُونَ ذَاكَ^(١). فمن ذلك ما أنشده أبو عثمان أو الرياشي^(٢):

إِذَا التَّسْعُونَ أَقْصَدْنِي سُرَاهَا
وَسَارَتْ فِي الْمَفَاصِلِ وَالْعِظَامِ
وَصَرْتُ كَأَنِّي أَقْتَادُ عَيْرًا
وَعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كَالثَّغَامِ
ومنه قول الهذلي^(٣):

وَعَادَ الْفَتَى كَالْكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ
سوى الْحَقِّ شَيْئًا وَاسْتَرَاخَ الْعَوَازِلُ

المعنى: وصارَ لَوْنُ الرَّأْسِ كَلَوْنِ الثَّغَامِ، ولم يكن ثَمَّ لَوْنُ ثَغَامٍ عَادَ إِلَيْهِ. وإنما المعنى صارَ لَوْنُ الرَّأْسِ كَلَوْنِ الثَّغَامِ. فكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) [المجادلة/٣] أي: يصيرون إليه، ومن ذلك قول العجاج:

(١) في (ط): ذلك.

(٢) في (ط) والرياشي. ولم نعثَر على قائلهما.

أنعم رأس الرجل؛ إذا ابيض، كان رأسه ثغامة، والثغامة: شجرة بيضاء الزهر والثمر كأنها هامة شيخ. انظر أساس البلاغة / ثغم / .

(٣) الشاعر هو أبو فراس الهذلي والبيت من قصيدة له في قتل زهير بن العَجْوة أخي بني عمرو بن الحارث والمعنى: رجع الفتى عما كان عليه من فتوته وصار كأنه كهل، واستراح العوازل، لأنهن لا يجدن ما يعذلن فيه سوى الحق أو العدل. ورواية البيت في الديوان: سوى العدل، والمثبت رواية الأصل والأغاني. انظر ديوان الهذليين ق ١٥٠/٢. والأغاني ٢٣٧/٢١.

وَقَصَبَ حُنِّيَ حَتَّى كَادَا
يَعُودُ بَعْدَ أَعْظَمِ أَعْوَادَا^(١)

وَسَمَّيْتَ الْآخِرَةَ الْمَعَادَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا ثُمَّ صَارَ إِلَيْهَا.
فَالْمَعَادُ كَقَوْلِهِ: (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) [البقرة/ ٢٨٥] فِي الْمَعْنَى.
وَقَالَ سَاعِدَةُ أَوْ غَيْرُهُ:

فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَاهُ بِمَحْجَنِهِ
قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ الْعَدَمِ^(٢)
وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

وَمَاءِ كَلُونِ الْبُولِ قَدْ عَادَ آجَنًا
قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ ذِي كَلٍّ مُخْلِي^(٣)
وَقَالَ آخَرُ:

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ أَحْسَنَ مَرَّةً
إِلَيَّ فَقَدْ عَادَتْ لَهْنٌ ذُنُوبُ^(٤)

وَهَذَا إِذَا تَتَبَعَ وَجَدَ كَثِيرًا. وَفِي بَعْضِ مَا ذَكَرَ مِنْهُ كَفَايَةُ
تَذُلُّ عَلَى غَلَطٍ مِنْ ذَهَبَ إِلَى: أَنَّ الْعَوْدَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يُفَارَقَ

(١) ديوان العجاج ٢٨٣/٢ واللسان עוד. والقصب: كل عظم فيه مخ.
(٢) البيت لساعدة بن جؤبة في شرح أشعار الهذليين ١١٢٤/٣، يقول: قام
بمحجنه الذي يتوكأ عليه وكفاه ترعدان. والرهب: الرقيق الضعيف.
والرذي: المعيب المطروح.

(٣) البيت في ديوان امرئ القيس ٣٦٣/ وأخره: فِي كَلٍّ مَحَلٍ.
(٤) البيت للشاعر: غُرَيْقَةُ بْنُ مُسَافِعٍ الْعَبْسِيِّ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ ٩٩/ وَعَزَاهُ
فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ لِلطَّفِيلِ الْغَنَوِيِّ ٢٨٣/٢ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ.

شيئاً كان عليه ثم يصيرُ إليه بعدُ.

وقد قيلَ في الآية قولان: يجوز أن يكونَ في كلِّ واحدٍ منهما على غير ما قاله هذا القائل.

قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقة لما قالوا ثم يعودون إلى نسائهم. وقال عبيد الله بن الحسين. تأويلها: (الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا) المعنى: ثم يعودون إلى المَقُولِ فيه. والمَقُولُ فيه هو النساء. (فتحرير رقة) أي: فتحرير رقة لكفارة التحريم الواقع من الزوج.

فتقدير قول أبي الحسن الأخفش: والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقة لما قالوا أي: لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلا بعد التكفير، فيكون قوله: (لما قالوا) الجارُّ فيه متعلقٌ بالمحذوف الذي هو خبرُ المبتدأ - والجارُّ قد يتعلق بالمعنى. وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثلَ الظرف^(١) في نحو: أَكَلْتُ يَوْمَ لِكَ ثَوْبٌ. ومعنى: يعودون إلى نسائهم، أي: إلى وَطْئِهِنَّ الذي كانوا حرموه على أنفسهم بالظهارِ منهنَّ.

فأما التقديم والتأخير الذي قدره في الآية فهو كثير جداً. فمثل الآية قوله: (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا، فَأَلْقِهْ^(٢) إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ

(١) في (ط): الظروف.

(٢) فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ: قرأه أبو عمرو وعاصم وحمة بإسكان الهاء. وقرأ قالون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء. وقرأه الباقون بصلتها بياء في الوصل. انظر الكشف لمكي ١٥٩/٢.

فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ [النمل/ ٢٨]. فالمعنى: اذهب بكتابي هَذَا فَالْقِهِ إِلَيْهِمْ، فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ، ثم تَوَلَّى عَنْهُمْ فَكَمَا قَدِمَ قَوْلُهُ: (ثم تَوَلَّى عَنْهُمْ) والتقديرُ بِهِ التَّأخِيرُ، كَذَلِكَ فِي آيَةِ الظَّهَارِ، التَّحْدِيدُ بِثُمَّ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ التَّأخِيرُ.

وقال أبو الحسن عبيد الله بن الحسين: التأويل: والذين يَظَاهِرُونَ ثم يَعُودُونَ [لَمَّا قَالُوا] ^(١) أي: يَعُودُونَ إِلَى الْمَقُولِ فِيهِ، وَالْمَقُولُ فِيهِ: هُوَ الْقَوْلُ. فَمَا قَالُوا وَالْمَقَالَةُ وَالْقَوْلُ بِمَعْنَى، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا قَالُوا) هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ. كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: هَذَا الدَّرْهَمُ ضَرْبُ الْأَمِيرِ، يَرَادُ بِهِ مَضْرُوبُهُ. وَهَذَا الثَّوبُ نَسْجُ الْيَمَنِ. يُرَادُ بِهِ مَنْسُوجُ ^(٢) الْيَمَنِ. وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، كَأَنَّهُمْ وَصَفُوا الْمَفْعُولَ فِي هَذَا النَّحْوِ بِالْمَصْدَرِ كَمَا وَصَفُوا الْفَاعِلَ بِهِ فِي قَوْلِهِمْ: «رَجُلٌ عَدْلٌ» يَرَادُ بِهِ عَادِلٌ. وَمَاءٌ غَوْرٌ أَيْ غَائِرٌ، فَسَوَّوْا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي هَذَا كَمَا سَوَّوْا بَيْنَهُمَا فِي إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِمَا. وَفِي بِنَاءِ الْفِعْلِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

ومما جاء فيه - المقالة يَرَادُ بِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ ^(٣) كَثِيرٍ:

وَإِنَّ ابْنَ لَيْلَى فَاهَ لِي بِمَقَالَةٍ
وَلَوْ سِرْتُ فِيهَا كُنْتُ مِمَّنْ يَنْبُلُهَا

فَالْمَقَالَةُ هُنَا يُرَادُ بِهَا: الْمَقُولُ فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى وَلَوْ سِرْتُ فِي طَلَبِهَا، كُنْتُ مِمَّنْ يَنْبُلُهَا إِيَّاهَا. فَإِنَّمَا يَسْأَلُ وَيَطْلُبُ

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٢) في (ط): مَنْسُوجُهُ. (٣) سقطت من (ط) كلمة قول.

ما تَعُدُّ به الملوكة من صلاتها وجوائزها لا ما تَلْفِظُ به . وكان أبو الحسن يقول: إِنَّ ذلك بمنزلة قوله: «العائد في هَبَّتِهِ كالعائد في قِيَّتِهِ»^(١) أي: العائد في موهوبه. قال: ألا ترى أن العَوْدَ لا يكون إلى الهبة التي هي نُطْقٌ بلفظٍ يوجبُ التملك مع القَبْضِ . فإذا لم يَجْزُ ذلك، كان المرادُ الموهوبُ.

قال: ومن ثمَّ لم يوجب أبو حنيفة الكفَّارة على مَنْ حَلَفَ بعَلْمِ اللَّهِ ثم حَنَثَ، لأن العلم صار في تعارفِ الناسِ: المعلوم^(٢)، ألا تراهم يقولون: غَفَرَ اللَّهُ لك علمُك فيكَ، وإنما يُرادُ معلومُهُ. فكذلك قوله: لما قالوا يرادُ بِهِ المَقُولُ فيه. ومن ذلك قوله: (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) [الروم/٢٧] والخلقُ هنا المخلوق؛ فهذا في المعنى كقوله: (كما بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف/٢٩] ألا ترى أن الذي يعادُ هو الأجسامُ المُنشَرةُ.

فاللَّامُ في قوله: (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) [المجادلة/٣] على قولِ أبي الحَسَنِ عبيد اللَّهِ بن الحَسَنِ بمعنى إلى . وإلى واللام يتعاقبان في هذا النحو. ويقع كل واحدٍ منها موقع الآخر. قال: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا) [الأعراف/٤٣] وقال: (فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ) [الصفات/٢٣] وقال: (قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ، أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ)

(١) الحديث: في صحيح البخاري ٢١٥/٣ كتاب الهبة وفضلها باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، وفي مسلم في كتاب الهبات ١٢٤١/٣ وانظر جامع الأصول ٦١٥/١١.

(٢) انظر كتاب الهداية للمرعيناني في الفقه الحنفي ٧٣/٢ وفتح القدير ٩/٤.

[يونس/ ٣٥] فَوَصَلَ الْفَعْلَ مَرَّةً بِاللَّامِ وَمَرَّةً بِإِلَى كَمَا قَالَ:
 (بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/ ٥] وقال: (وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ)
 [هود/ ٢٦].

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (يَعُودُونَ) فِي الْآيَةِ، فَهُوَ فِي الْقَوْلَيْنِ يَجُوزُ
 عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْعَوْدِ، مِنْ (١)
 أَنَّهُ يَكُونُ لِلْحَالِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الشَّيْءُ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْهَا (٢)،
 ثُمَّ يَصِيرُ إِلَيْهَا (٣).

وَيَكُونُ لِلْمَصِيرِ إِلَى الشَّيْءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلُ.

فَقَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ (٤) تَقْدِيرُهُ: فَعَلَيْهِمْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
 مِنْ أَجْلِ مَا قَالُوهُ مِنْ لَفْظِ الظَّهَارِ الْمَوْجِبِ لِلتَّحْرِيمِ، ثُمَّ
 يَعُودُونَ إِلَى نِسَائِهِمْ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ مِنْ وَطْئِهِنَّ،
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ لِمَا قَالُوا، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى
 اسْتِبَاحَةِ وَطْئِهِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِمْ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي
 الْحَسَنِ: أَيُّ يَصِيرُونَ إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا مِنْ فِعْلِ
 الْوَطْءِ. كَمَا كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحْدِثُوا التَّحْرِيمَ بِالظَّهَارِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: ثُمَّ يَصِيرُونَ (٥) إِلَى اسْتِبَاحَةِ
 الْوَطْءِ بَرَفْعِ الْكِفَّارَةِ التَّحْرِيمِ الْحَادِثِ وَيُخْرِجُونَ عَنْهُ.

فَإِذَا أُمِكنَ فِي الْآيَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ اللَّذَيْنِ
 تَحْتَمِلُهُمَا الْكَلِمَةُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُدْعَى: أَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ
 دُونَ الْآخَرِ.

(١) فِي (ط): فِي. (٢) فِي (ط): عَنْهُ. (٣) فِي (ط): إِلَيْهِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط). (٥) فِي (ط): يَعُودُونَ.

اختلفوا في: (أَسَارَى تَفْدُوهُمْ) [البقرة/ ٨٥] في إثبات الألف في الحرفين وإسقاطها وفي فتح الراء وإمالتها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (أَسَارَى تَفْدُوهُمْ).
وقرأ نافع وعاصم والكسائي: (أَسَارَى تُفَادُوهُمْ) بألف فيهما.

وقرأ حمزة: (أَسْرَى تَفْدُوهُمْ) بغير ألف فيهما. وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يكسرون الراء، وكان ابن كثير وعاصم يفتحان الراء. وكان نافع يقرأ بين الفتح والكسر.

قال أبو علي^(١): أسير، فاعِلٌ، بمعنى مفعول. ألا ترى أنك تقول: أسرته، كما تقول: قتلته، وفعيلٌ إذا كان بمعنى مفعول، لم يُجْمَعْ بالواو والنون كما لم يُجْمَعْ فعولٌ بهما، ولكن يُكْسَرُ على فعلى، نحو لدغٍ ولدغى. وقتيلٌ وقتلى، وجريحٌ وجرحى، وعقيرٌ وعقرى. فإذا كان كذلك، فالأقيس: الأسرى وهو أقيس من أسارى، كما كان أقيس من قولهم: أسراء، ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه بظرفاء، كما قالوا في جمع قتيلٍ: قتلاء، فكما أن أسراء وقتلاء في جمع قتيلٍ، وأسير، ليس بالقياس، كذلك أسارى ليس بالقياس.

ووجه قول من قال: (أسارى) أنه شبهه بكسالى، وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسير، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة شبه به، فقل في جمعه: أسارى كما قيل: كسالى، وأجري عليه هذا الجمع للحمل^(٢).

(١) سقطت من (ط) جملة: قال أبو علي.

(٢) سقطت من (ط).

على المعنى، كما قيل: مَرَضَى ومُوتَى^(١) وهَلَكَى ووَجِيََا. لما كانوا مُبْتَلَيْنَ بهذه الأشياءِ ومُدْخَلَيْنَ فيها مُكْرَهَيْنَ عليها مصابِين بها، فأشبهه في المعنى فعيلًا الذي بمعنى مفعول. فلما أشبهه في المعنى أُجْرِيَ عليه في الجمع اللفظ الذي لفعيل بمعنى مفعول، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فألحقوها الهاء، وإن كان بمعنى مفعول لَمَّا كان^(٢) بمعنى رَشِيدَةٍ ورشيد - فهذه الأشياءُ مما تُحْمَلُ على المعنى. وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل. عند سيبويه، قال: ولو كان أصلاً قُبَحَ: هالكون وزَمِنُونَ، وكذلك أُسَارَى ليس بالأصل^(٣) في هذا الباب، ولكنه قد اسْتُعْمِلَ كثيراً في هذا النحو، وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فَعَلَى في جَمْعِ فَعِيلٍ الذي بمعنى مفعول. قال سيبويه: وقالوا كَسَلَى، فَشَبَّهُوهُ بِأَسْرَى، كما قالوا: أُسَارَى، فَشَبَّهُوهُ بِكَسَالَى. فهذا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي فَعِيلٍ الذي يُرَادُ بِهِ مَفْعُولٌ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فَعَلَى، وَأَنَّ فُعْلَانَ نحو: سكران، وكسلان^(٤)، يجمع على فَعَالَى أو فُعَالَى. وقالوا: كَسَالَى. وكُسَالَى، فكأنَّهم جَمَعُوهُ عَلَى فُعَالَى، وإن كانت من أبنية الأحاد نحو: حُبَارَى ورُخَامَى، لما كَانَ فُعَالٌ قد جاء في بعض أبنية الجموع نحو: رُخَالٍ وَظُؤَارٍ^(٥) وثَنَاءٍ، وقد لحقته تَاءُ التَّأْنِيثِ فقالوا في جمع نَقَوَةٍ نَقَاوَةٌ، كما قالوا: الحَجَارَةُ وَالدَّكَارَةُ^(٦)، فكما لحقَ التَّاءُ في هذا النحو الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ، كذلك لحقَ علامةُ التَّأْنِيثِ في

(١) في (ط): موتى ومرضى. (٢) في (ط): كانت.

(٣) في (ط): بأصل. (٤) في (ط): كسلان وسكران.

(٥) رخال بكسر الراء وضمها: ج رِخْل، الأنثى من ولد الضأن. والظُّوَار: ج ظُر وهي العاطفة على غير ولدها المرضعة له (اللسان رخل وظار).

(٦) الذكارة، بالكسر: ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود. (اللسان ذكر).

سُكَارَىٰ وَكُسَالَىٰ. فَجُعِلَتِ الْأَلْفُ بِمَنْزِلَةِ النَّاءِ. كما جُعِلَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: قَاصِعَاءُ وَقَوَاصِعُ، وَدَامَاءُ وَدَوَامٌ^(١) فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: حَاوِيَةٍ وَحَوَايَا، وَجَابِيَةٍ وَجَوَابِي، كما صَارَتْ، الدُّنْيَى وَالْقُصَا بِمَنْزِلَةِ الظُّلَمِ وَالثُّقْبِ، وَقَلٌّ مُغَالَى فِي الْجَمْعِ كما قُلُّ فُعَالَةٌ فِيهِ.

الرَّبِيعُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ فِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) الْآيَةُ [البقرة/ ٨٥] قَالَ: كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا اسْتَضَعَفَ قَوْمٌ قَوْمًا أَخْرَجُوهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِمِ الْمِيثَاقَ. أَنْ لَا يَسْفِكُوا دِمَاءَهُمْ وَلَا يُخْرِجُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ، وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ إِنْ أَسَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يَفَادُوهُمْ، فَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ ثُمَّ فَادُوهُمْ. فَأَمَنُوا بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ: آمَنُوا بِالْفِدَاءِ فَفَدَوْا، وَكَفَرُوا بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الدِّيَارِ فَأَخْرَجُوهُمْ. وَمَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ عَلَى رَأْسِ الْجَالُوتِ بِالْكُوفَةِ، وَهُوَ يَفَادِي مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَمْ تَقَعْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ، وَلَا يَفَادِي مَنْ وَقَعَ عَلَيْهَا^(٢) الْعَرَبُ فَقَالَ ابْنُ سَلَامٍ: أَمَا إِنَّهُ مَكْتُوبٌ عِنْدَكَ فِي كِتَابِكَ أَنْ تَفَادِيَهُنَّ كُلَّهُنَّ^(٣).

قَتَادَةُ: (أَفْتَوَمَنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ) [البقرة/ ٨٥] كَانَ إِخْرَاجُهُمْ كُفْرًا، وَفَدَاؤُهُمْ إِيْمَانًا^(٣).

غَيْرُهُ^(٤): (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ) الْآيَةُ [البقرة/ ٨٥] كَانَتْ قَرِيطَةً وَالنُّضِيرُ

(١) الْقَاصِعَاءُ وَالْدَامَاءُ: مِنْ أَسْمَاءِ جَحْرَةِ الْيَرْبُوعِ السَّبْعَةِ، (اللسان دمم).

(٢) فِي (ط): عَلَيْهِ.

(٣) نَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ عَنِ الرَّبِيعِ فِي تَفْسِيرِهِ: ٣٩٩/١ وَعَنْ قَتَادَةَ كَذَلِكَ.

(٤) نَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ ٣٩٨/١ إِلَى قَوْلِهِ: مِنْ دِيَارِهِمْ.

أخوين، وكانوا من اليهود^(١)، وكان الكتاب بأيديهم، وكان الأوس والخزرج أخوين، فافترقا وافترقت قريظة والنضير، فكانت النضير مع الخزرج، وكانت قريظة مع الأوس فاقتتلوا، وكان بعضهم يقتل بعضاً. قال الله^(٢): (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ) [البقرة/ ٨٥]

قال أبو علي: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ): أي: يقتل بعضهم بعضاً. كقوله: (فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ) [النور/ ٦١] أي لِيَسْلَمْ [بعضكم على بعض]^(٣). فَذَيْتُ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثاني بالجار كقوله: (وَفَذَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ) [الصافات/ ١٠٧] وكقوله:

يُودُونَ لَوْ يَفْدُونَنِي بِنُفُوسِهِمْ

وَمَثْنَى الْأَوَاقِي وَالْقِيَانِ النَوَاهِدِ^(٤)

فَإِذَا ثَقَلَتِ الْعَيْنَ زِدْتَ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ ثَالِثًا، كقوله:

لَوْ يَسْتَطِيعَنَّ إِذَا نَابَتْكَ مُجْحِفَةٌ

فَذَيْنَكَ الْمَوْتَ بِالْأَبْنَاءِ وَالْوَلَدِ

وقالوا: فادى الأسير: إِذَا أَطْلَقَهُ وَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا.

قال الأعشى^(٥):

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ

فَادِ بِالْمَالِ تَرَاحِي وَمَرْحَ

(١) في (ط): يهوداً. (٢) في (ط): الله عز وجل. (٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) سقط من (م) عجز البيت. وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١٩٢ ومثنى

الأواقي يعني الذهب، ومثنى: أي مرة بعد مرة، والقِيَان: الخدم.

(٥) من قصيدة يمدح بها إياس بن قبيصة الطائي: وروايته في ديوانه / ٢٣٧:

«عند ذي مُلْكٍ».

المفعول الأول محذوف. التقدير: فادِ الأسرى بالمال.
ومما يؤكِّدُ فاعِل في هذا الباب ويثبتُه أنَّه، قد جاء
تفادى، وتفاعَلُ^(١) إنما هو مطاوعُ فاعِل، كما أن تَفَعَّلَ مطاوعُ
فَعَّلَ. قال:

تَفَادَى إِذَا اسْتَذَكَّى عَلَيْهَا وَتَتَقَّى
كَمَا يَتَقَّى الْفَحْلَ الْمَخَاضُ الْجَوَامِزُ^(٢)

فأما الفداء: فيجوزُ أن يكونَ مثلَ الكتاب، ويجوزُ أن
يكونَ مصدرَ فاعِل، وقد قالوا: فديته، وافتديته، وأنشد أبو
زيد:

وَلَوْ أَنَّ مَيْتًا يُفْتَدَى لَفَدَيْتُهُ
بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَيَّ طَيْبٌ^(٣)

وافتدى يجوزُ أن يكونَ بمعنى تفاعَل، مثل: ازدوجُوا
وتَزَاوَجُوا، واعتَوَّنُوا وتعاوَّنوا، ودَلَّ على ذلك تصحيحُ العينِ في
افتعلُوا، ويجوزُ أن يكونَ: فَدَى وافتدى، مثل: حَفَرَ واحتَفَرَ،
وَقَلَعَ واقتلَعَ، والأخْلَقُ في البيتِ أن يكونَ بمنزلةِ فَعَلْتُ، على
تقدير: ولو أنَّ مَيْتًا يُفَدَى لفديته. فَمَنْ قرأ: (تُقَادُوهُمْ) فلانَّ من
كُلِّ واحدٍ من الفريقينِ فِعْلًا، فَمِنَ الْآسِرِ دَفْعُ الْآسِيرِ، وَمِنَ

(١) كذا في (ط) وفي (م) تفاعل.

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الذبياني ديوانه/١٨٠، تفادى: تتفادى: أي يلوذ
بعضها ببعض، استذكى عليها: اشتد عليها وتوقد، بمعنى: غضب الفحل،
والجوامز: السريعات في السير، والمخاض الحوامل من الإبل. وانظر
جمهرة أشعار العرب/٢٩٦ وفيه تُعادي مكان تفادى.

(٣) سبق انظر الحجة ٣٤٢/١.

المأسور منهم دفعَ لِفِدَائِهِ^(١)، فإذا كان كذلك فوجهُ (تَفَادُوهُمْ) ظاهرٌ.

والمفعول الثاني الذي يصلُ إليه الفعلُ بالحَرْفِ محذوفٌ، كما كان المفعولُ الأوَّلُ الذي يصلُ إليه الفعلُ بلا حَرْفٍ محذوفاً في قَوْلِهِ: فادِ بالمالِ.

ومن قَرَأَ (تَفَادُوهُمْ) فالمعنى فيه مثلُ معنى مَنْ قَرَأَ: (تَفَادُوهُمْ) إلا أَنَّهُ جاءَ بالفعلِ على يَفْعَلُ، ألا ترى أَنَّ في هذا الوجهِ أيضاً دفعاً من كلِّ واحدٍ من الأسيرين والمأسورِ منهم على وجهِ الفِديةِ للأسيرِ، والاستنقاذِ له من الأسْرِ.

فأما الإِمالةُ في الرَّاءِ من (أَسَارَى)، والتفخيم، فكلاهما حسنٌ؛ فالإِمالةُ لأنَّ هذه الألفَ إذا كانت الكَلِمةُ على هذه العِدَّةِ، لم تَكُنِ الألفُ إلا مِثْلَ الألفِ المنقلبةِ عن الياءِ.

اختلفوا في تحريكِ الدَّالِ وتسكينها مِنْ قَوْلِهِ^(٢): (بِرُوحِ الْقُدُسِ).

فقرأ ابنُ كثيرٍ وحده: (وَأَيَّدَنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) [البقرة/ ٨٧، ٢٥٣] مَسْكَنَةً الدَّالِ وكذلك في جميعِ القرآنِ. وقرأ الباقونَ: (الْقُدُسِ) مضمومةً القافِ والدَّالِ^(٣).

[قال أبو عليّ] ^(٤): قَوْلُهُ^(٥): (وَأَيَّدَنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) أَيَّدَنَاهُ: فَعَلْنَاهُ، من الأيْدِ والآدِ، وهو القوةُ، ومثلُ الأيْدِ والآدِ في

(١) في (ط): دفع فدائه. (٢) في (ط): قوله عز وجل. (٣) السبعة ص ١٦٣.

(٤) ما بين المعقوفين سقطت من (ط). (٥) في (ط): قوله تعالى.

بنائهما على فَعَلٍ وفَعَلَ : الْعَيْبُ والعَابُ، وَالذَّيْمُ والذَّامُ، وجاء في أكثر الاستعمالِ على فَعَلْنَاهُ لتَصِحَّ العينُ الثانيةُ لسكون الأولى^(١)، وعلى هذا قَوْلُهُ : (إِذْ أَيْدُتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ) [المائدة/ ١١٠] ومن قال (أَيْدَنَاهُ)^(٢) صَحَّحَ العينَ، لأنه إذا صَحَّتْ في مثلِ : أَجَوَدَ، وَأَطْيَبَ، لزم تصحيحها في (أَيْدَنَاهُ)^(٣) لِمَا كَانَ يَلْزَمُ من توالي الإعلالين. فمن التصحيح قوله :
ناوِ كِرَاسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ^(٣)

وَنَظِيرُ هذا في كراهيتهم توالي الإعلالين، ورفضهم ما يؤدي إليه قولهم : (يَوَدُّ) و(تَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ) [الأنفال/ ٧] فَبَنُوا الْمَاضِيَ على فَعَلَ، ليلزمه في المضارعة يفعلُ. ولو كان الماضي فَعَلَ لكان المضارعُ مثل : يَعِدُ. فيلزم اجتماعُ إعلالين.

فأما رُوحُ الْقُدُسِ، فقال قتادة والسُّدِّيُّ، والرَّبِيعُ والضَّحَّاكُ في رُوحِ الْقُدُسِ أَنَّهُ جِبْرِيلُ - وقال بعضُ المفسرين : رُوحُ الْقُدُسِ : الإنجيل، أَيْدَ اللَّهُ عِيسَى به رُوحاً، كما جَعَلَ الْقُرْآنَ رُوحاً في قوله : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا)

(١) انظر المحتسب ٩٥/١، ٩٦.

(٢) في (ط) : أَيْدَنَاهُ. ورسم المد في (م) بالعين : أَيْدَنَاهُ.

(٣) هذا عجز بيت صدره :

يُنْبِي تَجَالِيدِي وَأَقْتَادَهَا

وعزاه البكري في السمط ١١٣/١ واللسان / فدن/ إلى الْمُثَقَّبِ العبدِيّ. الفدن : القصر المشيد ج : أفدان، شبه به السنام لعظمه، وناو : سمين من الني وهو الشحم. وَيُنْبِي من نبا جنبه عن الفراش : إذا لم يستقر عليه. وتجاليدي : جسمي. وانظر المحتسب ٩٥/١ والمنصف ٢٦٩/١.

[الشورى/٥٢] وَالْقُدُسُ وَالْقُدُسُ التَّخْفِيفُ وَالتَّثْقِيلُ فِيهِ حَسَنَانِ... وكذلك ما كان مثله نحو: العُنُقِ وَالْعُنُقِ وَالطُّنْبِ وَالطُّنْبِ. وَالْحُلْمِ وَالْحُلْمِ.

وحكى أبو الحسن عن عيسى اطراد الأمرين فيهما. ومما يدلُّ على حُسْنِ التثْقِيلِ جَمْعُهُمْ ما كان على فُعْلَةٍ على فُعَلَاتٍ. نحو غُرْفَةٍ وَغُرَفَاتٍ - وَرُكْبَةٍ وَرُكْبَاتٍ وهذا الأكثرُ في الاستعمال. ومنهم مَنْ كَرِهَ الضَّمَّتَيْنِ - فَأَسْكَنَ الْعَيْنَ أَوْ أَبْدَلَ مِنْهَا الْفَتْحَةَ نحو: رُكْبَاتٍ. وكذلك مَنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ مِنْهُ، وَالضَّمُّ أَكْثَرُ كَمَا كَانَ ظُلُمَاتٌ أَكْثَرَ. وَأَسْكَنَ أَبُو عَمْرٍو (خُطَوَاتٍ) وَحَرَكَ (الْقُدُسَ) لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْجَمْعِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْفُعْلِ، فَأَسْكَنَ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ، وَلَا يَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا الْإِسْكَانُ فِي الظُّلُمَاتِ^(١).

وأما الْقُدُسُ فِي اللُّغَةِ فَإِنْ أَبَا عُبَيْدَةَ وَغَيْرَهُ قَالُوا فِي قَوْلِهِ: (وَنَقْدَسُ لَكَ) [البقرة/٣٠] التَّقْدِيسُ: التَّطْهِيرُ^(٢). وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: الْمَقْدَسُ: الطَّاهِرُ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ^(٣)

قَالَ: وَقَالُوا: قَدَّسَ عَلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ، أَي: بَرَّكُوا.
وَقَالَ رُوَيْبَةُ:

دَعَوْتُ رَبَّ الْقُوَّةِ الْقُدُّوسَا^(٤)

(١) فِي (ط): ظُلُمَاتٍ. (٢) مجاز القرآن ١/٣٦. (٣) لم نعر على قائله.

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج وبعده:

دعاء من لا يقرع الناقوسا

انظر ديوانه/٦٨.

قال: والمقدَّسُ: المعظَّمُ . وقال: قدَّس عليه، أي: بركَّ.

قال أبو علي: فكأنَّ معنى نقدَّسُ لك. نُنزَّهُكَ عن السوء. فلا ننسبُهُ إليك. ولا ما لا يليقُ بالعدل. وهذا الوصفُ في المعنى كقول أمية:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ
بَرِيئاً مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُّومُ^(١)

قال أبو عمر: سألت أبا مالك^(٢) عن قوله: ما تغنثك.

قال^(٣) لا تُعلِّقُ بك. فاللام فيها على حدها في قوله^(٤): (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل/ ٧٢] ألا ترى أن المعنى تَعْظِيمُهُ وتَنْزِيهِهُ. وليس المعنى أنه يُنَزَّهُ شيءٌ من أجله. ومثل ذلك في المعنى قولُهُم: سَبَّحَانَ اللَّهِ، إنما هو براءةُ اللَّهِ من السوءِ وتطهيرُهُ منه، ثم صارَ علماً لهذا المعنى، فلم يُصَرَّفْ في قوله:

سُبَّحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاحِرِ^(٥)

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت ديوانه / ٤٨٠ وروايته:

بريئاً ما تليق بك الذُّمُّومُ

وفي اللسان والتاج / غنث: «بريئاً ما تغنثك الذموم» الذموم: العيوب.

وقال ابن دريد: ما تغنثك: أي ما تلصق بك. انظر جمهرة اللغة ٤٦/٢.

(٢) في (ط) أبا ملك. (٣) في (ط): فقال. (٤) في (ط): قوله سبحانه.

(٥) هذا عجز بيت للأعشى، وصدده:

أقول لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

والعرب تقول: سبحان من كذا إذا تعجب منه، ديوانه / ١٤٣ اللسان

/ سبح / سيبويه ١٦٣/١ والمقتضب ١٨/٣ الخزنة ٤١/٢ و ٢٥١/٣.

وروح القدس : جبريل^(١) كأنه منسوب^(٢) إلى الطهارة، وذلك أنه ممن لا يَقْتَرِفُ ذنباً، ولا يأتي ماثماً، كما قد يكون ذلك من غيره.

وقولنا في صفة الله تعالى^(٣): القدوس: أي: الطاهر المُنَزَّه عن أن يكون له ولد، أو يكون في حكمه وفعله ما ليس بعدل.

فأما قولهم: بَيْتُ المقدس وقول^(٤) الراجز:

الحمد لله العلي القّادس

فيدل^(٥) على أن الفعل قد استعمل من التقديس بحذف الزيادة، أو قُدِّرَ ذلك التقدير. فإذا كان كذلك لم يخل المقدس من أن يكون مصدراً أو مكاناً. فإن كان مصدراً كان كقوله: (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [لقمان/ ١٥] ونحوه من المصادر التي جاءت على هذا المثال. وإن كان مكاناً فالمعنى فيه^(٦): بَيْتُ المكان الذي فُعِلَ فيه الطهارة^(٧)، وأضيف إلى الطهارة لأنه منسك كما جاء: (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ) [البقرة/ ١٢٥] وتطهيره على إخلائه من الأصنام وإبعاده منها، وكما جاء: (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) [الحج/ ٣٠] كذلك وُصِفَ بخلاف الرِّجْسِ إذا أُخْلِجَ منها، ومما لا يليق بمواضع النُّسك، وإن قُدِّرَتْ «المقدس» المكان لا المصدر كان المعنى: بَيْتُ مكان الطهارة.

(١) في (ط): جبريل عليه السلام. (٢) في (ط): نسب.

(٣) في (ط): سبحانه. (٤) كذا في (ط) وفي (م) فقول.

(٥) في (م): يدل. (٦) سقطت من (ط). (٧) انظر شأن الدعاء ص ٤٠.

فأما ما حكاَهُ قُطْرُبٌ: من أَنَّهُم يَقُولُونَ قَدَّسَ عَلَيْهِ
الأنبياءُ. أي: بَرَكُوا عَلَيْهِ^(١) فليس يخلو هذا المُقَدَّسُ عليه من
أن يكونَ موضعَ منسِكٍ، أو يكونَ إنساناً. فإن كان موضعَ
نُسكٍ، فهو كُدُعاءِ إبراهيمَ عليه السلامَ لِلْحَرَمِ (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا
الْبَلَدَ آمِناً) [إبراهيم/ ٣٥]؛ فكذلك يجوز أن يكونَ تبريكَ
الأنبياءِ دعاءً منهم له بالتَّطْهِيرِ. وإن كان إنسيّاً فهو كقوله:
(واجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً) [مريم/ ٦] وكما رُوي عن النبي ﷺ من
دعائه لِلْحَسَنِ والحسينِ^(٢)، وهذا يؤول إلى ذلك المعنى،
وكذلك مَنْ قَالَ: المُقَدَّسُ: المُعَظَّمُ، إنما هو تفسيرٌ على
المعنى، وكثيراً ما يفعل المفسِّرون من غير أهلِ اللغةِ، ذلكَ
لَمَّا رَأَوْا ذلكَ لا يفعلون إلا بشيءٍ يُرادُ تعظيمُهُ وتبرئَتُهُ من غير
الطَّهارةِ. فَسَّروهُ بِالْمُعَظَّمِ على هذا المعنى. والأصل: كَأَنَّهُ
التَّطْهِيرُ الذي فَسَّرَهُ أَبُو عبيدة.

قال أحمد^(٣): وَكُلُّهُمْ قَرَأَ (عُغْلَفٌ) مخففةً [البقرة/ ٨٨].

وروى أحمد بن موسى اللؤلؤي^(٤)، عن أبي عمرو أنه

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) ورد في دعاء النبي ﷺ للحسن والحسين في حديث أم سلمة الذي
أخرجه أحمد في المسند ٢٩٢/٦ قوله ﷺ عندما أنزل الله عز وجل: (إنما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس...) الآية: «اللهم هؤلاء أهل بيتي
وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، اللهم هؤلاء أهل بيتي
وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وانظر تهذيب الكمال
٢٦٩/١.

(٣) في (ط): أحمد بن موسى.

(٤) أحمد بن موسى بن أبي مريم أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر، ويقال: أبو =

قرأ: (غُلْف) بضم اللام^(١) والمعروف عنه التخفيف^(٢).

قال أبو علي: ما يُدْرِكُ به المعلومات من الحواسِّ وغيرها من الأعضاء إذا ذُكِرَ بأنه لا يُعْلَمُ به؛ وَصِفَ بأنَّ عليه مانعاً من ذلك، ودونهُ حائلاً. فمن ذلك قوله: (أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) [محمد/٢٤] كَأَنَّ الْقُفْلَ لما كان حاجزاً من الْمُقْفَلِ عليه، وحائلاً من أَنْ يَدْخُلَهُ ما يَدْخُلُ إذا لم يكن مُقْفَلاً؛ جُعِلَ مثلاً للقلوب في أَنَّها لا تعي ولا تفقه. وكذلك قوله: (لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا) [الحجر/١٥] أي: قد حارت وَحَسَرَتْ، فلا تُدْرِكُ ما تُدْرِكُهُ على حقيقة. فكأنَّ شدة عِنَادِهِمْ يَحْمِلُهُمْ على الشكِّ في المشاهدات. وكذلك قوله: (الذين كانت أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي) [الكهف/١٠١] فهذا كقوله: (بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) [النمل/٦٦] وكقوله: (صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ) [البقرة/١٨] لأن العين إذا كانت^(٣) في غطاءٍ لم يَنْفُذْ شعاعُها، فلم يقع بها إدْرَاكٌ، كما أن الثَّقَلَ إذا كان في الأُذُنِ لم يُسْمَعْ بها. فقوله^(٤): (وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ) [فصلت/٥] المعنى فيه: أَنَّها لا تَسْمَعُ للوقرِ فيها، كما لا تبصُرُ العينُ في الغطاء.

= جعفر اللؤلؤي الخزاعي البصري صدوق، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفي، وإسماعيل القسطنطيني. روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن عبد الرومي، ونصر بن علي وعبد الكريم بن هاشم وخليفة بن خياط. (طبقات القراء ١/١٤٣).

(١) قال القرطبي ٢/٢٠: قرأ ابن عباس والأعرج وابن محيصن: «غُلْف»

بضم اللام.

(٢) السبعة ١٦٤.

(٤) في (ط): وقوله تعالى.

(٣) في (م) كان.

فَقُولُهُ: (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ) [البقرة/٨٨] فيمن أسكن اللام التي هي عَيْنٌ جَمْعُ أَغْلَفَ، كما أن حُمراً جَمْعُ أَحْمَرَ. فإذا كان جَمْعُ أَفْعَلٍ لم يَجْزُ تَثْقِيلُهُ إلا في الشَّعْرِ.

قال أبو عبيدة: كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ فَهُوَ أَغْلَفٌ. قالوا: سَيْفٌ أَغْلَفٌ وَقَوْسٌ غَلْفَاءُ وَرَجُلٌ أَغْلَفٌ: لَمْ يُخْتَنَ^(١). فَقُولُهُ: (أَغْلَفٌ): إِذَا كَانَ فِي غِلَافٍ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ: (وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ) [فصلت/٥] كَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي أَكِنَّةٍ لَمْ يُنْتَفِعْ بِهَا فِيمَا [يُنْتَفَعُ فِيهِ] ^(٢) بِالْقَلْبِ. كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت في غطاءٍ، لَمْ تُبْصَرْ. فإذا كان كذلك؛ كان الوجه الإسكان في اللام التي هي عَيْنٌ، كما اتفقوا عليه، إلا ما رواه اللؤلؤي عن أبي عمرو من تحريك العين.

وَمَجَازُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (قُلُوبُنَا غُلْفٌ) أَي ذَوَاتُ غُلْفٍ فَيَكُونُ فِي ^(٣) الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: (غُلْفٌ)، وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ جَمْعَ أَغْلَفَ. لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ ذَوَاتُ (غُلْفٍ) فَهِيَ فِي الْمَعْنَى (غُلْفٌ) فَتَكُونُ كِلَتَا الْقِرَاءَتَيْنِ تَوُّوْلٌ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّ الْإِسكَانَ أَوْلَى، لِأَنَّ الْكَلَامَ يُحْمَلُ ^(٤) عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ مُضَافٍ إِلَيْهِ فِيهِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مِنْ أَنَّهُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «قُلُوبُنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ فَمَا بَالُهَا لَا تَفْهَمُ مَا أُتِيَتْ بِهِ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ - فَعُلْفٌ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ الْأَوْعِيَةِ،

(١) فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٤٦/١ وَفِيهِ: «لَمْ يَخْتَن» بَدَلُ «لَمْ يَخْتَن».

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط). (٤) فِي (ط): يَحْمَلُ فِيهِ.

ألا ترى أن وعاء الشيء غلاف له^(١).

اختلفوا في تشديد الزاي مِنْ (يُنْزَلُ) [البقرة/ ٩٠] وتخفيفها.

فقرأ نافع (ينزل) مشددة الزاي إذا كان فعلاً في أوله ياء أو تاء أو نون. فإذا كان في أول الفعل ميم لم يستمر فيه على وجه واحد، فكان يشدد حرفاً واحداً في «المائدة»: (إني مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ) [الآية/ ١١٥] ويخفف ما سواه، فإذا كان ماضياً ليس في أوله ألف، وكان فعل ذكر خفف الزاي مثل قوله: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) [الشعراء/ ١٩٣] ومثل قوله: (وما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) [الحديد/ ١٦] ويشدد سائر القرآن.

وكان ابن كثير يخفف الفعل الذي في أوله ياء أو تاء أو نون في كل القرآن، إلا في ثلاثة مواضع: في الحجر: (وما نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) [الآية/ ٢١] وفي بني إسرائيل: (وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شَفَاءٌ) [الآية/ ٨٢] وفيها أيضاً: (حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه) [الآية/ ٩٣] ولا يخفف: (وما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) [الحديد/ ١٦] ويخفف (مُنْزِلُهَا) [المائدة/ ١١٥] (وَيُنْزِلُ) [البقرة/ ٩٠] و(مُنْزِلُونَ) [العنكبوت/ ٣٤] و(مُنْزِلِينَ)^(٢) [آل عمران/ ١٢٤]. ويخفف: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) [الشعراء/ ١٩٣].

(١) قال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٧٧ ط الشعب): وعلى هذا المعنى جاءت قراءة بعض الأنصار، فيما حكاه ابن جرير: (وقالوا قلوبنا غلف) بضم اللام، أي: جمع غلاف، أي: أوعية، بمعنى أنهم ادعوا أن قلوبهم مملوءة بعلم لا يحتاجون معه إلى علم آخر. (٢) سقطت من (ط).

وقرأ أبو عمرو: (يُنزَلُ)^(١) [البقرة/ ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف في جميع القرآن إلا حرفين: أحدهما في سورة الأنعام: (قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً) [الآية/ ٣٧] وفي الحجر: (وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) [الآية/ ٢١]. ويخفف (مُنْزَلٌ، وَمُنْزِلُهَا، وَمُنْزِلُونَ، وَيَشْدُدُّ: (نَزَلَ)، في كل القرآن إلا في قوله: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)، فإنه يخففه.

وكان عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ يشدُّ: (ينزل ونزل وَمُنْزِلُهَا) في المائدة. و(نَزَلَ من الحق) [الحديد/ ١٦] و(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) [الشعراء/ ١٩٣] في كل القرآن.

وقال حفصٌ عن عاصم: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) خفيفة^(٢)، وكذلك: (وما نزل من الحق) أيضاً خفيفة^(٣).

وقال أبو بكر بن عياش: هما مشددان. وروى حفص عن عاصم أنه^(٤) يشدُّ (أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) في سورة الأنعام [الآية/ ١١٤] ولا يشدُّ (مُنْزِلُهَا).

وقرأ ابن عامرٍ بتشديد ذلك كله في جميع القرآن من منزلٍ وينزلٌ ويُنْزِلُونَ وَمُنْزِلِينَ. وفي الأنعام^(٥): (إِنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ). وفي سورة الشعراء: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)^(٦).

(١) في (ط): ينزل وتنزل (الاسراء/ ٩٣). (٢) في (ط): مخفف.

(٣) في (ط): خفيفة أيضاً. (٤) في (ط): أنه كان.

(٥) في (ط): وفي سورة الأنعام.

(٦) هذه قراءة يعقوب وابن عامر وحزمة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الزاي ونصب (الروح) و(الأمين)، وقرأ الباقر بالتخفيف ورفعهما انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٦.

[الآية / ١٩٣] و (ما نَزَلَ من الحق) في سورة الحديد
[الآية / ١٦] يَشْدُدُ ذلك كله .

وقرأ حمزة والكسائي: (وَنُزِّلُ وَيُنَزَّلُ)^(١) ، (وَنَزَلَ به
الروح الأمين) (وما نَزَلَ من الحق) مشدداً في كل القرآن، إلا
حرفين في سورة لقمان: (وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ) [لقمان / ٣٤] وفي
سورة (عسق): (وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ) [الشورى / ٢٨]
ويخففان (مُنْزَل وَمُنْزِلُونَ وَمُنْزِلِينَ) حيث وقع^(٢) .

قال أبو علي^(٣): نَزَلَ فِعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ . فَإِذَا
أَزْدَتْ تَعْدِيَتَهُ إِلَيْهِ عَدِيَّتُهُ بِالْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ
وَهِيَ النُّقْلُ بِالْهَمْزَةِ، وَبِخَرَفِ الْجَرِّ، وَبِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ . يَدُلُّكَ
عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ قَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِهِ: النُّزُولُ . فَالنُّزُولُ كَالصُّعُودِ
وَالْخُرُوجِ وَالْقُفُولِ^(٤) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى
أَفْعَالُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ . فَمِمَّا نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ قَوْلُهُ: (وَأُنْزَلَ الَّذِينَ
ظَاهَرُواهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) . [الأحزاب / ٢٦] وَمِمَّا عُدِّيَ
بِالْجَارِ قَوْلُهُمْ: نَزَلْتُ بِهِ ، وَيَكُونُ مِنْهُ: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)
[الشعراء / ١٩٣] فِيمَنْ رَفَعَ الرُّوحَ . وَقَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) [الكهف / ١] وَقَالَ (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ
لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [النحل / ٤٤] وَقَالَ^(٥): (نَزَلَ عَلَيْكَ
الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا) (وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ) (وَأَنْزَلَ
الْفُرْقَانَ)^(٥) (وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ

(١) في (ط): ينزل وننزل . (٢) السبعة ١٦٤ - ١٦٥ .

(٣) في (ط): قولهم نزل . (٤) في (ط): والقعود .

(٥) تمام الآية [٢ ، ٣ من آل عمران] (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما =

تنزيلًا) [الإسراء/١٠٦] فقد رأيت مرةً يجيء التنزيلُ على أنزلَ ومرةً على نَزَلَ.

ومما يُبين ذلك أنه قد جاء في بعض القراءة^(١): (وأنزلَ الملائكةُ تنزيلًا) [الفرقان/٢٥] كأنَّهُ لما كان نَزَلَ وأنزلَ بمعنىً، حُمِلَ مصدرُ أحدهما على الآخر، وقد كثرَ مَجِيءُ التنزيل في القرآن، فهذا يقوي (نَزَلَ) ولم نَعْلَمْ فيه الإنزال. وقد جاء فيه (أنزل) كثيراً.

فأما قوله: (نَزَلَ عليك الكتابُ بالحقِّ مصداقاً) [آل عمران/٣] فالكتابُ مفعول به.

وقوله: (بالحقِّ) في موضعٍ نصبٍ بالحال وهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و(مصدّقاً) حالٌ من الضمير الذي في قولك: (بالحقِّ) والعامل فيه المعنى، ولا يجوزُ أن تجعلهُ بدلاً لأنَّ الاسمَ إنما يُبدلُ^(٢) من الاسم. وقال: (وبالحقِّ أنزلناه وبالحقِّ نَزَلَ) [الإسراء/١٠٥] فقوله: (بالحقِّ أنزلناه) حالٌ من الضمير. فأما قوله: (وبالحقِّ نَزَلَ). فيحتملُ الجارُ فيه ضربين: أحدهما: أن يكون التقديرُ نَزَلَ بالحقِّ، كما تقول: نزلتُ بزيد، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في نزل، يدلُّك على جواز ذلك قوله: (وبالحقِّ نَزَلَ)، وقوله: (أنزلَ عليك

= بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان).
(١) هي قراءة الأعمش وعبد الله في نقل ابن عطية (وأنزل) ماضياً رباعياً مبنياً للمفعول مضارعه ينزل، انظر البحر المحيط ٤٩٤/٦.

(٢) في (ط): يبدل به.

الكتابَ بالحقِّ) [آل عمران/ ٣] وهذا اتفاقٌ في^(١) مذهب الفريقين، ومثل ذلك في احتمالِه الوجهين قولُه: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) [الشعراء/ ١٩٣] فِي مَنْ رَفَعَ الرُّوحَ. يَكُونُ الْجَارُ مِثْلَ الَّذِي فِي مَرْتُ بَزِيدٍ، وَيَكُونُ حَالًا، كَمَا تَقُولُ: نَزَلَ زَيْدٌ بَعْدَتِهِ، وَخَرَجَ بِسِلَاحِهِ وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [المائدة/ ٦١].

ومما لا يكون إلا حالًا قولُه: (وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ) [الأنعام/ ١١٤] ألا ترى: أَنَّ أَنْزَلْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ؟ فَإِذَا بَنِيَتْهُ لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَبْقَ لَهُ مَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ رَبِّكَ) عَلَى حَدِّ (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) وَ(بِالْحَقِّ) حَالٌ مِنْ (الذِّكْرِ) الَّذِي فِي (مُنَزَّلٍ)، وَالْعَامِلُ فِيهِ مُنَزَّلٌ^(٢).

ومما جاء الجارُّ فيه حالًا، كما جاء في الآي الأخر: (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) [النساء/ ١٦٦] المعنى: أَنْزَلَهُ وَفِيهِ عِلْمُهُ، كَمَا أَنَّ: خَرَجَ بِعَدَّتِهِ، تَقْدِيرُهُ: خَرَجَ^(٣) وَعَلَيْهِ عُدَّتُهُ. وَالْعِلْمُ: الْمَعْلُومُ، أَي: أَنْزَلَهُ وَفِيهِ مَعْلُومُهُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ يُرَادُ بِهِ: الْمَصْطَادُ. يَدُلُّكَ عَلَى إِرَادَتِهِمْ بِهِ الْمَصْطَادَ قَوْلُهُ: (لِيَلْبِسَنَّ اللَّهُ بَشِيئًا مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) [المائدة/ ٩٤] فَلَا يُدِي^(٤) وَالرِّمَاحُ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَعْيَانَ وَلَا تَلْحَقُ الْأَحْدَاثَ.

وأما قولُه: (وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) [الحديد/ ١٦] فَمِنْ

(١) فِي (ط): مِنْ.

(٢) فِي (ط) نَزَلَ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٤) فِي (ط): وَالْأَيْدِي.

خَفَّفَ نَزَلَ كَانَ (ما) بمنزلة الذي، وفيه ذِكْرُ مَرْفُوعٍ يعودُ إلى ما، ولا يجوزُ فيمن خَفَّفَ أن يجعلَ (ما) بمنزلة المصدرِ مع الفعلِ كَأَنَّ، لأنَّ الفعلَ يبقى بلا فاعِلٍ ولا يجوزُ فيمن جَوَّزَ زيادةَ (مِنْ) في الإيجابِ أن يكونَ: الحقُّ مع الجارِّ في موضعِ الفاعلِ. وقد جَعَلَتْ (ما) بمنزلة الذي، لأنه لا يعودُ إلى الموصولِ شيءٌ. وَمَنْ شَدَّدَ كان الضميرُ الذي في (نَزَلَ) لاسمِ الله^(١)، والعاثِدُ محذوفٌ من الصَّلَاةِ.

فأما دخولُ الجارِّ فلأن (ما) لما كان على لفظ الجزاءِ حَسَنَ دخولُ (مِنْ) معه، كما دخلت في نحو
فمايكُ من خيرٍ أتوه... (٢)

فإذا كان كُلُّ واحدٍ من (نَزَلَ وَأُنْزَلَ) يُسْتَعْمَلُ كما يستعملُ الآخرُ، ويُعْنَى به ما يعنى بالآخرِ، لم يُنَكَّرْ أن يوقعَ كُلُّ واحدٍ منهما موضعَ^(٣) الآخرِ، وكذلك ما تصرفَ من ذلك. كأسماءِ الفاعلينَ، فتقرأ: (مُنْزَلُونَ وَمُنْزَلُونَ) لأن كل واحدٍ منهما بمنزلة الآخرِ، كما أن الفعلَ الذي جَرَّيَا عليه كذلك. وهذا مما يُعْلَمُ منه أن (فَعَلَ) بمنزلة (أَفْعَلَ)، وأن تضعيفَ العينِ للتعدي وليس يُرادُ به الكثرةُ كما أريدَ في نحو: (وغلقت الأبواب)

(١) في (ط): الله عز وجل.

(٢) هذا جزءُ بيتٍ لزهير بن أبي سلمى وتماه في ديوانه / ١١٥/:
فما كان من خيرٍ أتوه فإنما توارثه آباءُ آبائهم قَبْلُ
ورواية الأعلام: «فما يك».

(٣) في (ط): موقع.

[يوسف/ ٢٣] ولكن فَعَلَ بمنزلة أَفْعَلَ.

وقد قال سيبويه: قد يجيء فَعَلْتُ، وأَفْعَلْتُ^(١) بمعنى واحدٍ مُشْتَرَكَيْنِ وذلك نحو: وَعَزْتُ إليه، وأَوْعَزْتُ، وَخَبَرْتُ وأَخْبَرْتُ، وَسَمَّيْتُ وَأَسَمَيْتُ.

فأما تخفيف حمزة والكسائي في لقمن: (وَيُنْزَلُ الْغَيْثَ) [الآية / ٣٤] وفي (عسق) (وهو الذي يُنْزَلُ الْغَيْثَ) [الشورى/ ٢٨] فلو شَدَّدَا ذلك كما شَدَّدَا غيره كان حسناً، ولو خَفَّفَا بعض ما شَدَّدَا كان كذلك. ويشبه أن يكونا^(٢) اعتبرا في تخفيف ذلك كثرة ما جاء في التنزيل في ذِكْرِ الْغَيْثِ فحملا اسمَ الفاعل على ذلك. فمن ذلك قوله: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ) [المؤمنون/ ١٨]^(٣)، (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج/ ٦٣] (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ) [الزمر/ ٢١] يشبه أن يكونا لَمَّا رأياه بهذه الكثرة، حَمَلَا اسمَ الفاعل عليه.

فأما قوله: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الزمر/ ٦] وقوله: (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) [الحديد/ ٢٥] فكأنَّ المعنى فيه: خَلَقَ، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى ثمانية أزواجٍ وذلك محمولٌ على أنشأ، كأنه: وأنشأ ثمانية أزواجٍ.

(١) في (ط): أفعلت وفعلت. (٢) في (م): يكون.

(٣) زادت (ط) في الاستشهاد آيتين: من سورة إبراهيم/ ٣٢ ومن سورة الرعد/ ١٧.

اختلفوا في قوله: (جبريل وميكال)^(١) [البقرة/ ٩٨] في كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه. والهمز في (ميكائيل)، والياء بعد الهمز من (جبرئيل وميكائيل).

فقرأ ابن كثير (جبريل) بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، و (ميكائيل) مهموز في وزن ميكاعيل بعد الألف همزة، وياء بعد الهمزة. وروى محمد بن صالح البرقي عن شبيل بن عباد عن عبد الله بن كثير: (جبريل) بلا همز و (ميكائيل) مهموز مقصور^(٢). وكذلك روى محمد بن سعدان عن عبيد بن عقيل عن شبيل بن عباد عن عبد الله بن كثير (ميكائيل) مهموز مقصور بزنة ميكاعيل مثل نافع.

وحدثني^(٣) الحسين بن بشر الصوفي عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبيل عن ابن كثير قال: رأيت النبي ﷺ^(٤) في المنام وهو يقرأ: جبريل وميكال فلا أقرأهما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع: (جبريل) بكسر الجيم والراء من غير همز (وميكائيل) بهمزة بعد ألف^(٥) وقبل اللام، ليس بعدها ياء، في وزن ميكاعيل.

وقرأ أبو عمرو: (جبريل وميكال) بغير همز. وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ ابن عامر: (جبريل) مثل أبي عمرو (وميكائيل) بهمز بين الألف والياء ممدودة.

(١) في (ط): ميكايل. (٢) في (ط): مقصور ومهموز.

(٣) في (ط): حدثني. (٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): الألف.

وقرأ عاصمٌ في روايةٍ يحيى عن أبي بكرٍ وحمادِ بنِ سَلَمَةَ عن عاصمٍ (جَبْرِئِلَ) بفتح الجيم والراءِ، وهمزةٌ بين اللام والراءِ غير ممدودةٍ في وزنٍ: جَبْرَعِلَ، خفيفة اللامِ و (ميكائيل) في روايةٍ يحيى بهمزةٌ بعدها ياءٌ.

وقال الكسائيُّ وحسينُ الجُعْفِيُّ عن أبي بكرٍ عنه. وأبانُ عن عاصمٍ: (جَبْرِئِيلَ وميكائيلَ) مثلُ حمزة، وكذلك روى أبانُ بنُ يزيدَ العطارُ عن عاصمٍ، وحسينُ الجُعْفِيُّ عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ.

وروى (ميكائِلَ) مهموزةً مقصورةً في وزن ميكاعِلٍ مثل نافع.

وروى محمدُ بنُ سَعْدَانَ عن محمدِ بنِ المنذرِ عن يحيى بنِ آدمَ عن أبي بكرٍ عنه مثلُ حمزة.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ (جَبْرِئِيلُ) و (ميكائيلُ) ممدودتين مهموزتين^(١).

قال أبو علي: رويَا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله الزيدي عن عمِّه عنه أنه قال: في (جبريلَ) ستُّ لغاتٍ: (جَبْرَائِيلُ، وجَبْرِئِيلُ، وجَبْرَالُ، وجَبْرِيلُ، وجَبْرَالُ، وجَبْرِئِلُ) وهذه أسماءٌ مُعَرَّبَةٌ، فإذا أُتِيَ بها على ما في أبنية العرب مثله؛ كان أذهبَ في باب التعريب.

يُقَوَّى ذلك تغييرُهُم للحروفِ المفردة التي ليست من

(١) السبعة ١٦٦ - ١٦٧.

حروفهم، كتغييرهم الحرف الذي بين الفاء والباء في قلبهم إياه إلى الباء المَحْضَة، أو الفاء المَحْضَة، كقولهم: البرِنْدُ والفِرِنْدُ، وكذلك تغييرهم الحركة التي ليست في^(١) كلامهم كالحركة التي في قول العجم: «زُورُوا أَشُوب»^(٢) يُخَلِّصُونَهَا ضَمَّةً، فكما غيروا الحروف والحركات إلى ما في كلامهم، فكذلك القياس في أبنية هذه الكلم، إلا أنهم قد تركوا أشياء من العجمية على أبنية العجم التي ليست من أبنية العرب. كالأجر، والإبريسم، والفِرِنْد، وليس في كلام العرب على هذه الأبنية، فكذلك^(٣) قول من قال: (جبريل) إذا كسر الجيم كان على لفظ (قنديل، وبرطيل) وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثل في كلام العرب، فيكون هذا من باب الأجر، والفِرِنْد، ونحو ذلك من المُعَرَّب الذي لم يجيء له مثل في كلامهم. فكلا المذهبين حسنٌ لاستعمال العرب لهما جميعاً، وإن كان الموافق لأبنيتهما أذهب في باب التعريب. وكذلك القول في (ميكال وميكائيل) وميكال: بزنة قنطار وسرداح^(٤) و (ميكائيل) خارج عن أبنية كلام العرب.

فأما القول في زنة (ميكال) فلا يخلو من أن يكون فيعلاً أو مفعلاً أو فعلاً. فلا يجوز أن يكون^(٥) فيعلاً، لأن هذا بناء يختص به المصدر كالقيتال، والحيقال^(٦)، وليس هذا

(١) في (ط): سن.

(٢) في المعجم في اللغة الفارسية: زور: قوة، غلبة. وآشوب: من آشوفتين: الاضطراب.

(٣) في (ط) وكذلك (٤) في (ط): سرداح وقنطار. (٥) سقطت يكون من (م).

(٦) في الصحاح: حوقل الشيخ حوقلة وحيقالاً: إذا كبر وافر عن الجماع.

الاسم بمصدرٍ، ولا يجوز أن يكون مفعلاً، فيكون من أكل أو وكَل، لأنَّ الهمزة المحذوفة من ميكائيل محتسب بها في البناء، فإذا ثبت ذلك صارت الكلمة من الأربعة، وبنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، وليس هذا على ذلك الحدِّ. فإذا لم يكن كذلك، ثبت أن الميم أصل كما كانت الهمزة في إبراهيم ونحوه أصلاً ليست بزيادة.

ولا يجوز أيضاً أن يكون فعلاً، لأنَّ الهمزة المحذوفة من البناء مقدرة فيه. ونظير ذلك في حذف الهمزة منه والاعتداد بها، مع الحذف [في البناء] ^(١) قولهم: سَوَايَة، إنما هي سَوَائِيَّة: كالكرامية، وكذلك الهمزة المحذوفة من أشياء - على قول أبي الحسن - مُقَدَّرَةٌ في البناء فكذا الهمزة في ميكائيل.

فإن قلت: فلم لا تجعلها بمنزلة التي في حُطائط وجُرَائِض ^(٢)؟

فإن ذلك لا يجوز، لأن الدلالة لم تقم على زيادتها كما قامت في قولهم: جُرَوَاض ^(٣). فهو إذن بمنزلة ^(٤) التي في بُرَائِل ^(٥)، وكذلك (جَبْرِيل) الهمزة التي تحذف منها ينبغي أن

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٢) الحطاطة والحطائط والحطيط: الصغير، (اللسان: حطط)، والجمل الجرائض: الأكل الشديد الفصل بآنيابه الشجر. (اللسان: جرض).

(٣) الجرواض: الضخم العظيم البطن (اللسان). (٤) في (ط): بمنزلة الياء.

(٥) البرائل: الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عنقه.

يُقَدَّرُ حَذْفُهَا لِلتَّخْفِيفِ وَحَذْفُهَا لِلتَّخْفِيفِ لَا يُوَجِبُ إِسْقَاطُهَا مِنْ أَصْلِ الْبِنَاءِ، كَمَا لَمْ يَجْزُ إِسْقَاطُهَا فِي سِوَايَةِ مِنْ أَصْلِ الْبِنَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتِ الْكَلِمَةُ مِنْ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ.

وهذا التقدير يقوِّي قولَ من قرأ: (جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ) بالهمزِ لَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي قرأ: (جبريلَ) وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ: بِرْطِيلَ، فَتِلْكَ الْهَمْزَةُ عِنْدَهُ مَقْدَرَةٌ. وَإِذَا كَانَتِ مَقْدَرَةٌ فِي الْمَعْنَى، فَهِيَ مِثْلُ مَا ثَبَتَ فِي اللَّفْظِ.

فَأَمَّا (١) (إِسْرَافِيلُ) فَالْهَمْزَةُ فِيهِ أَصْلٌ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا كَانَتِ الْمِيمُ مِنْ مِيكَائِيلَ كَذَلِكَ.

فِإِسْرَافِيلُ مِنَ الْخَمْسَةِ كَمَا كَانَ جَبْرَيْلُ كَذَلِكَ. وَالْقَوْلُ فِي هَمْزَةِ إِسْرَافِيلَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِبْرَاهِيمَ مِثْلُ الْقَوْلِ فِي هَمْزَةِ إِسْرَافِيلَ فِي أَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَالْكَلِمَةُ بِهَا مِنْ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ. وَقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمُ الْأَمْرَانِ: مَا هُوَ عَلَى لَفْظِ التَّعْرِيبِ، وَمَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ قَالَ (٢):

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ

وَبِجَبْرَيْلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا

وقال: (٣)

(١) فِي (ط) وَأَمَّا.

(٢) الْبَيْتُ لِحَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو بِهَا الْأَخْطَلُ. دِيَوَانُهُ/٤٥٠، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٣٨/٢ وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٣١٨/١.

(٣) الْبَيْتُ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ. دِيَوَانُهُ ١٨/١ تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٣١٨/١ وَفِيهِ: فِينَا مَكَانٌ: مَنَا.

وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَّا
وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ
وقال^(١):

شهدنا فما تلقى لنا مِنْ كُتَيْبَةٍ
يَدُ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِلُ أَمَامُهَا
وقال كعبُ بْنُ مَالِكٍ^(٢):

وَيَوْمَ بَذَرَ لَقِينَاهُمْ لَنَا مَدَدٌ
فِيهِ لَدَى النَّصْرِ مِيكَالُ وَجِبْرِيلُ

وأما ما رُوِيَ عن أبي عمرو من أَنَّهُ كَانَ يَخْفِفُ (جبريلَ)
أو (ميكالَ) ويهمز (إسرائيلَ)، فما أَرَاهُ إِلَّا لِقَلَّةِ مَجِيءِ (إِسْرَآلَ)
بلا همزٍ وَكَثْرَةِ مَجِيءِ (جبريلَ وميكالَ) فِي كَلَامِهِم وَالْقِيَاسُ
فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ أُمَيَّةَ (إِسْرَآلُ) قَالَ:

لَا أَرَى مَنْ يُعِيشُنِي فِي حَيَاتِي
غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَآلٍ^(٣)

(١) البيت لحسان وروايته: «نَصَرْنَا» بدل «شهدنا» ديوانه ٥٢٢/١. القرطبي ٣٧/٢ تفسير البحر المحيط ٣١٨/١. ونسب البيت في الخزانة لكعب بن مالك ١٩٩/١، ٣٧٤، والتاج واللسان / جبر/. وفي اللسان: قال ابن بري: ورفع «أمامها» على الإتيان بنقله من الظروف إلى الأسماء.

(٢) البيت من قصيدة وردت في السيرة ١٤٧/١، وفي القرطبي ٣٨/٢ والبحر المحيط ٣١٨/١، وفي اللسان (مكا) ونسبه لحسان بن ثابت.

(٣) ديوان أمية: ٤٤٥: وروايته يعينني بدل يعيشني. وقد عد المرزباني في الموشح ٣٦٥ البيت من عيوب الشعر، وجعل قوله: إِسْرَآلُ من التثليم، =

وليس قولٌ من قال: إِنَّ (إَيْلَ، وإِلَ) اسمُ اللَّهِ^(١)، وأضيف ما قبلَهُمَا إليهما، كما يُقال: عبدُ اللَّهِ - بمستقيمٍ من وجهين: أحدهما: أَنَّ (إَيْلَ، وإِلَ) لا يُعرفان في أسماءِ اللَّهِ سبحانه في اللغة العربية، والآخرُ أَنَّهُ لو كان كذلك لم يتصرفَ آخرُ الاسمِ في وجوهِ العربيَّةِ، ولكانَ الآخرُ مجروراً، كما أَنَّ آخرَ عبدِ اللَّهِ كذلك، ولو كان مضافاً لوقع التعريبُ عليه على حدِّ ما وقعَ في^(٢) غيره من الأسماءِ المضافِ إليها.

اختلفوا في كسرِ النونِ مع التخفيفِ والتشديدِ من قوله^(٣): (ولكنَّ الشياطينَ كَفَرُوا) [البقرة/ ١٠٢]، (ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ) [الأنفال/ ١٧]، (ولكنَّ اللهَ رمى) [الأنفال/ ١٧]، (ولكنَّ الناسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [يونس/ ٤٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ: (ولكنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا)، (ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ)، (ولكنَّ اللهَ رَمَى)، (ولكنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) مشدَّداتٍ في ذلك كله^(٤).

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (ولكنَّ البرَّ من آمنَ باللهِ) [البقرة/ ١٧٧] (ولكنَّ البرَّ مَنِ اتَّقَى) [البقرة/ ١٨٩] خفيفتي النونِ، ويرفعان^(٥) (البرَّ). وشدَّدَ النونَ في هذينِ الموضعينِ

= وهو أن يأتي الشاعر بأسماء يقصر عنها العروض فيضطر إلى ثلمها والنقص

منها. والبيت في البحر المحيط ١٧٢/١ وفيه: بني إسرائيل.

(١) في (ط): الله عز وجل. (٢) في (ط): على.

(٣) في (ط): قوله عز وجل.

(٤) وفي (ط): مشدَّدات كلهن. (٥) في (ط): ورفع.

ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ حمزة والكسائي: (ولكن الشياطين كفرُوا)، (ولكن الله قتلَهُم)، (ولكن الله رمى)، (ولكن الناس أنفُسَهُم يظلمون) خفيفات كلهن. وقرأ ابن عامر وحده: (ولكن الشياطين) بالتخفيف. وشدد النون من: (ولكن الله قتلَهُم)، (ولكن الله رمى)، (ولكن الناس أنفُسَهُم يظلمون)، ولم يختلفوا إلا في هذه الستة الأحرف^(١).

قال أبو علي: اعلم أن (لكن) حرف لا نعلم شيئاً على مثاله في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخل من أن يكون فاعلاً أو فعلاً، ولا نعلم أحداً ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألفاظ في الحروف زائدة، فكذاك ينبغي أن تكون الألف في هذا الحرف، وهو مثل إن في أنها مثقلة ثم يخفف إلا أن «إن وأن» إذا خففتا فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلتين وإن كان غير الأعمال أكثر. ولم نعلم أحداً حكى النصب في «لكن» إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجيء في هذا الحرف مخففاً، ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف أن لا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك؛ فالوجه أن لا يُعمله.

ومثل ذلك في أنه لم يجيء فيه الجزاء؛ وإن كان القياس لا

(١) السبعة ١٦٧ - ١٦٨.

ورود في حاشية (م) ما يلي: (وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: لمن اشتراه ماله. والمعروف عن حفص عن عاصم التفخيم). ولا صلة لهذا الكلام بالمتن.

يَمْنَعُ مِنْهُ: «كيف»؛ ألا ترى أَنَّ الخليلَ وأصحابَهُ لم يَحْكُوا فيه الجزاءَ؟ وإن كَانَ المعنى لا يمنع ذلك، لِيُعْلَمَ أَنَّ الجزاءَ ليس حُكْمُهُ أَن يَكُونَ بالأَسْمَاءِ، فكذلك لم يَجِءِ النصبُ مع التخفيفِ في هذا الحَرْفِ كما جاء في «إِنَّ، وَأَنَّ، ولعلَّ، وليت»^(١) وقد لحقتها «ما» كافَةً كما لَحِقَتْ «إِنَّ وَأَنَّ ولعلَّ وليت» وذلك في نحو قوله: (قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بالسُّوءِ) [الأنبياء/ ٤٥]، و(كأنما يُساقونَ إلى الموتِ) [الأنفال/ ٦] وقول الشاعر^(٢):

لَعَلَّمَا

أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيِّداً

فَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ (ما) كافَةً قولُ الشاعرِ^(٣):

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيْسُهُ

ذِئَابُ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

ومما جاءت فيه لكنْ مخففةٌ غيرُ مُعْمَلَةٍ ما أنشده أبو زيد^(٤):

(١) سقطت ليت من (م).

(٢) هو الفرزدق، وتما البيت:

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيِّداً وهو من شواهد المغني. انظر شرح أبياته ١٦٩/٥. وانظر ديوانه ٢١٣/٢ وفيه فريما بدل لعلما.

(٣) هو ساعدة بن جؤية، انظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣. وأنشده

سيبويه ١٥/٢ شاهداً على تركه صرف مثنى وموحد لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد. ومعنى تبغى الناس، أي: تطلبهم. (٤) أنشده في النوادر: ٨٠ ونسبه لزيد الخيل.

وما دَهْرِي بِشْتَمَكَ فاعْلَمْنَهُ
ولكنْ أَنْتَ مَخْذُولٌ كَبِيرُ

ومثله قولُ زهير^(١):

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى
وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي
وقولُ الآخر^(٢):

فلسْنَا على الأعقابِ تَدْمَى كلومُنَا
ولكنْ على أقدامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَاءُ

ولا يَدُلُّ نحوُ ما أنشده أبو زيد^(٣) من قولِ عِمْران:

ولَكِنَّا الغَدَاةَ بنو سَبِيلٍ
على شَرَفٍ نَيْسَرُ لَانِحِدَارِ

وكذلك الحذف في إِنَّ في نحوِ قوله: (قالوا إِنَّا مَعَكُمْ)
[البقرة/١٤] وقوله: (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) [طه/١٢] لولا أَنَّ
الحرف المحذوف مرادٌ لم يُوصَلْ بضمير المنصوب، ألا ترى
أَنَّ (إِنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ، دَخَلَتْ^(٤) الأفعال، وفي دخولها على

(١) شرح ديوانه: ٣٤٢.

(٢) البيت للحصين بن الحمام أمالي ابن الشجري ٣٤/٢، ١٨٧، خزانة
الأدب ٣/٣٥٢، أبو حيان في البحر المحيط ١/٢٨١.

(٣) النوادر: ٣١٠ (ملحق) و ص ١٧٢ ط جامعة الفاتح. وعمران هو ابن
حطان السدوسي الخارجي. وانظر الخزانة ٢/٤٤٠.

(٤) في (ط): على الأفعال.

الأفعال، دَلَالَةٌ على إخراجها من الأعمال، وعلى ذلك جاء التنزيل في نحو: (إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا) [الفرقان/ ٤٢] و(إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لِغَافِلِينَ) [يونس/ ٢٩] ونحو هذا مما كَثُرَ مجيئه في التنزيل. فأما إنشاد مَنْ أنشد: (١)

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

فهو قليل، وقياسه قياس من أَعْمَلَهَا (٢) مخففة في المظهر، وإن كان ذلك في المضمَر أَقْبَحَ لأنَّ المضمَر كثيراً ما يَرُدُّ معه الشيء إلى أصله نحو قوله: أنشده أبو زيد:

فَلا بِكَ مَا أَسَالُ وَلَا أَعَامَا (٣)

والأصل في هذه الحروف إذا خُفِّفَتْ أَنْ لا تعمل لزوال المعنى الذي به كان يعمل، ولذلك لم تُعْمَلْ (لكن) مخففة.

فإن قلت: إنَّ لكنَّ لا تشبه الأفعال، ألا ترى أنه ليس شيء على مثاله في الأسماء ولا في غيره؟.

فإن فيه ما يُشَبِّهُ الفعل إذا نَزَّلَتْهُ منفصلاً كقولهم: «أراك مُتَفَخَّخًا» (٤).

وقد جاء حذف ضمير القصة (٥) والحديث معها في نحو

(١) البيت ليزيد بن مفرغ. وهو من شواهد الخزانة ٤٦٥/٢ وشرح أبيات المغني ١٤٧/١ والأشموني ٢٩٠/١.

(٢) في (ط): وهي مخففة. (٣) سبق انظر ١٠٦/١ و ١١٢/٢.

(٤) انظر ما سبق ٣٠٩/١ و ٧٩/٢. (٥) سقطت القصة من (ط).

قول أمية^(١):

ولكنَّ من لا يَلْقَ أمراً ينوبُهُ
بُعْدَتِهِ يَنْزِلُ به وهو أَعَزْلُ

كما جاء في قوله:

فلو أن حُقَّ اليومَ منكم إقامة^(٢)

فلولا أن الضمير معه مراد لما دخل على الجزاء، كما أنه
لو لم يكن مراداً مع لُيْتُ، لم تَدْخُلْ على الفعل، في نحو ما
أنشده أبو زيد^(٣):

فليت دفعَتَ الهَمَّ عني ساعةً
فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالٍ

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت /٤٣٣/، ينوبه: يصيبه وينزل به،
والعدة: ما تعده من سلاح ومال، وقد استشهد به سيبويه على إضمار
منصوب (لكنَّ) وبقاء (مَنْ) للشرط لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وجُزْمَ
(ينزل) في الجواب. انظر الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) هذا صدر بيت للراعي في ديوانه ١٦٧ وعجزه:

وإن كان سَرَحٌ قد مضى فَتَسَرَّعَا

والمعنى: ليتهم أقاموا وإن كانوا قد رحلوا وتقدم سرحهم، ومعنى حق:
حقق، أي: ليت إقامتكم حققت لنا، ومعنى لو هنا: التمني، ولا جواب
لها، كما تقول: لو أنك أقمت عندنا أي: ليت أقمت. والسرح: المال
الراعي انظر طرة الكتاب ٤٣٩/١.

(٣) النوار: ٢٥ والبيت لعدي بن زيد وهو من شواهد المغني، انظر شرح
أبياته للبغدادي ١٨٤/٥، والإنصاف ١٨٣/١.

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر^(١):

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي
فَلَيْتَ بَأْنُهُ فِي جَوْفِ عِكْمٍ

فيحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الباء زائدة، ويكون (أن) مع الجار في موضع نصب، ويكون ما جرى من صلة (أن) قد سدّ مسدّد خبر ليت. كما أنها في ظننت أن زيدا مُنْطَلِقٌ، كذلك.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ مُرَادَةً وَدَخَلَتِ الْبَاءُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، كَمَا دَخَلَتْ فِي قَوْلِهِمْ: بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلَا يَمْتَنِعُ هَذَا مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِأَنَّ لِمَكَانِ الْبَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (أَنْ) قَدْ وَقَعَتْ بَعْدَ لَوْلَا فِي نَحْوِ^(٢): لَوْلَا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وَلَمْ يَجْرِ، ذَلِكَ [فِي الْإِمْتِنَاعِ]^(٣). مجرى: أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ بَلْغَنِي. لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ لَمْ يُبْتَدَأْ بِالْمَفْتُوحَةِ مَعَ لَوْلَا مَعْدُومٌ^(٤).

فأما ما أنشده من قول الشاعر^(٥):

(١) النوادر: ٣٣ والبيت للحطيئة، في ديوانه: ٣٤٧ برواية: فات بدل: كان و: بيانه، بدل: بأنه، وفي خزانة الأدب ١٣٨/٢ واللسان: /عكم /لسن /وورد فيه الروايتان: كان مني، فات مني، وددت بدل: فليت. واللسان هنا: الكلام. والعكم بكسر العين: العدل، مثل الجوالق. وفسره في اللسان بأنه داخل الجنب على المثل بالعكم: النَّمَط.

(٢) في (ط): نحو قولك. (٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٤) عبارة (ط): لم يبتدأ مع لا معدوم.

(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات/ ٩٦ وكذلك في النوادر لأبي زيد/ ٣٧، والاقطصاب لابن السّيد/ ٤٥٩ برواية: الصوت رفعة مكان =

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

ولعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ. فينبغي أن يكونَ عليَّ
إِضْمَارُ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ كَأَنَّهُ خَفَّفَ لَعَلَّ. وَأَعْمَلَهَا كَمَا يُخَفَّفُ أَنْ
وَيُعْمَلُ، فَمَنْ فَتَحَ اللَّامَ وَجَرَّ الْأِسْمَ فَقَالَ: لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ،
فَاللَّامُ لَامُ الْجَرِّ إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَهَا مَعَ الْمُظْهَرِ كَمَا يُفْتَحُ مَعَ
الْمُضْمَرِ.

وزعم أبو الحسن أنه سَمِعَ فَتَحَ اللَّامَ مَعَ الْمُظْهَرِ مِنْ
يُونُسَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَخَلَفِ الْأَحْمَرِ.

وزعم أنه سَمِعَ ذَلِكَ أَيْضاً^(١) مِنَ الْعَرَبِ، فَيَكُونُ الْجَرُّ فِي
أَبِي الْمَغْوَارِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ. وَمَنْ قَالَ:

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

حَذَفَ لَامَ لَعَلَّ وَأَضْمَرَ الْقِصَّةَ أَوْ الْحَدِيثَ. وَكَسَرَ اللَّامَ
مَعَ الْمُظْهَرِ عَلَى اللَّغَةِ الَّتِي هِيَ أَشْبَعُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَعَلَّ لِأَبِي
الْمَغْوَارِ مِنْكَ جَوَابٌ قَرِيبٌ، أَيْ لَعَلَّ نَصْرَهُ لَا يَبْعُدُ عَلَيْكَ، وَلَا
يَتَأَخَّرُ عَنْكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ حَذَفَ اللَّامَ لِاجْتِمَاعِ اللَّامِينَ، كَمَا حَذَفَ
مِنْ (إِنَّا مَعَكُمْ) وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَانَ قَوْلًا.

= الصَّوْتِ دَعْوَةً وَالْخَزَانَةُ ٣٧٠/٤ وَفِيهَا جَهْرَةٌ بَدَلُ: دَعْوَةٍ. وَانْظُرْ شَرْحَ
شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ١٦٦/٥.

(١) فِي (ط): وَزَعِمَ أَنَّهُ سَمِعَ هُوَ أَيْضاً ذَلِكَ.

وحكى أبو عُمَرَ أَنَّ يُونُسَ لم يَكُنْ يرى^(١) (لَكِنْ) الخفيفة من حروفِ العطفِ. ويقوّي هذا القولُ أَنَّ أخواتِ لَكِنْ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُنَّ لم يخرجْ بالتخفيف عن ما كان عليه قبل التخفيف. ألا ترى أَنَّ: (إِنَّ) و (أَنَّ) و (كَأَنَّ) كذلك؛ ومثلُها (لعلَّ).

فالقياس في (لَكِنْ) أن يكونَ في التخفيفِ على ما عليه أخواتُها، ولا تَخْرُجَ بالتخفيف عما كانت^(٢) عليه، كما لم تَخْرُجْ أخواتُها عنه.

ويقوي ذلك أن معناها مخففةٌ كمعناها مشددةٌ، فإذا وافق حالُ التخفيف حالَ التشديد في اللفظ والمعنى، وجب أن تكونَ في التخفيفِ مثلُها في التشديد.

فإن قُلْتَ: لِمَ لا تكونُ مِثْلَ حَتَّى التي تكونُ لمعانٍ مختلفةٍ مع أَنَّ اللفظَ واحدًا^(٣).

قيل: إِنَّ (حَتَّى) وإن كانت على لفظةٍ واحدةٍ، فإن المعاني التي تدلُّ عليها مختلفةٌ. ألا ترى أن العطفَ فيها غيرُ الجرِّ ووقوعُ الابتداء^(٤) كما يقعُ الابتداء بعد إذا نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ، غيرُ الجرِّ والعطفِ. وكذلك الواو إذا كانت عاطفةً معناها غيرُ الجارة. وكذلك إذا كانت في نحو: جاء البردُ والطيايِسةُ.

(١) في (ط): يرى أن.

(٢) في (ط): كُنْ.

(٣) في (ط): اللفظة واحدة.

(٤) في (ط): ووقوعُ الابتداء كما أن وقوعه في الابتداء كما يقعُ الابتداء.

وكذلك (ما) إذا كانت زائدةً أو نافيةً أو كAFFةً، أو عوضاً من الفعل في نحو: إمّالا. وكذلك اللّامُ في: (لتفعَلَنَّ)، وفي (لَعَمْرُؤُ مُنْطَلِقٌ) وليس كذلك (لكن) لأنها إذا كانت مشددةً كان معناها كمعناها إذا كانت مخففةً؛ فإذا كان كذلك وجب^(١) أن لا تَخْرُجَ بعد التخفيفِ عما كانت^(٢) عليه قبل. كما أن سائر أخواتها^(٣) كذلك.

فإن قلت: أليس قومٌ قد ذهبوا إلى أن (ليس) من حروف العطف، ويحملون قوله:

إنّما يجزّي الفتى ليس الجمل^(٤)

فيمن أنشدَه بليس، فمعناها عاطفةٌ كمعناها غيرَ عاطفةٍ في النفي.

قيل: إنها في هذا البيت يستقيم أن تكون نافيةً ويكون خبرها مضمراً. فكأن التقدير: إنّما يجزّي الفتى ليس الجمل الذي يجزّي. فحذف الخبر.

فليس لا تثبت حرف عطف من هذا البيت الذي استدّلوا

(١) في (م) زيادة على الحاشية: (أن يكون) بعد قوله: وجب. وليس لها ضرورة.

(٢) في (م): كان. (٣) في (م): أخواته.

(٤) هذا عجز بيت للشاعر ليبد بن ربيعة صدره:

فإذا جوزيت قرضاً فاجزه

ديوانه/١٤١ من قصيدة له يتحدث فيها عن مآثره ومواقفه ويأسى لفقد أخيه أربد. وهو من شواهد سيبويه ٣٧٠/١ والمقتضب ٤/١٠٠، وبرواية غير بدل ليس. وفي الخزانة ٦٨/٤ كما هنا.

به على ذلك، وكذلك يجوز أن يقول يونس في نحو: ما مررت
برجل صالح لكن طالح. إنه يجره بباء يضمها دلت
المتقدمة لها عليها. كما حكى سيبويه عنه نحو هذا^(١). ويضم
القصة في (لكن) وإن كانت مخففة. كما أضمروا^(٢) في أن
وإن في نحو: أما إن يغفر الله لك، وإذا قال: ما مررت برجل
صالح لكن طالح، كان على قوله: ولكن هو طالح، فإنه يقول:
لما خففته صارت^(٣) من حروف الابتداء، كما صارت (إن)
كذلك، ولذلك وقع بعدها الفعل، فكذلك صار (لكن) من
حروف الابتداء، كما كان قوله:

ولكن على أقدامنا تقطر الدماء^(٤)

وقوله:

ولكن أم أوفى لا تبالي^(٥)

على ذلك.

فأما تشديد لكن إذا دخلت عليها الواو - وتخفيفها معها،
فالقياص لا يوجب دخول التثنية فيها - كما أن انتفاء دخولها لا
يوجب التخفيف. ومن شدد مع دخول الواو كان كمن خفف
مع دخولها. ألا ترى أن الواو لا توجب تغييراً فيما بعدها في
المعنى، وإذا كان كل واحد منهما لا ينافي الآخر في المساغ

(١) انظر سيبويه ٢١٦/١.

(٢) في (ط): أضمروها. (٣) في (ط) صار.

(٤) البيت للحصين بن الحمام وقد سبق انظر ص ١٧٢/ من هذا الجزء.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى وقد سبق انظر ص ١٧٢/ من هذا الجزء.

والجواز كانوا كُلُّهُمْ قد أَحَسَّنَ فيما أخذ به لتساوي الأمرين في ذلك كله في القياس. ولم يَكُنْ في دخول الواو عليها معنى يوجب التشديد. كما لم يكن في انتفاء دخولها عليها معنى يوجب التخفيف.

اختلفوا في فتح النون^(١) وضمها وفتح السين وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: (ما نُنسخ من آية) [البقرة/ ١٠٦].
فقرأ ابن عامر وحده: (ما نُنسخ) بضم النون الأولى وكسر السين.

وقرأ الباقون: (ما نُنسخ) بفتح النون الأولى والسين مفتوحة^(٢).

قال أبو علي: النسخُ في التنزيل^(٣): رفع الآية وتبديلها. ورفعها على ضروب: منها أن تُرْفَعَ^(٤) تلاوتها. وحُكِّمَها، كنجو ما روي عن أبي بكر الصديق أنه قال: كنا نقرأ: «لا ترعَبُوا عن آبَائِكُمْ إِنَّهُ كُفِّرَ» ومنها أن تُثَبَّتَ الآية في الخطِّ ويرتفع حُكْمُها كقوله^(٥): (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا) [الممتحنة/ ١١]. فهذه ثابتة اللفظ في الخطِّ مرتفعة الحُكْمِ. ونسخ حُكْمُها يكون على ضربين: بسنة أو بقرآن، مثل الآية المنسوخة. فمِمَّا نُسِخَ بالسنة الآية التي تلونها - ومنه قوله:

(١) في (ط): النون الأولى. (٢) السبعة ١٦٨.

(٣) في (م): زيادة (على) بعد التنزيل. (٤) في (م): يروى.

(٥) في (ط): كقوله عز وجل.

(يا أيُّها الذين آمنوا إذا جاءكمُ المؤمناتُ مهاجراتٍ فامْتَحِنُوهُنَّ،
اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) [الممتحنة/١٠].

وأما المنسوخُ بقرآنٍ مثله؛ فقولُهُ في الأنفال: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا) [الأنفال/٦٥]. فَنُسِخَ بِقَوْلِهِ: (الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ) [الأنفال/٦٦] وقولُهُ: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) [البقرة/٢٤٠] فهذا نُسِخَ^(١) بِقَوْلِهِ: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) [البقرة/٢٣٤]. ومنها ما يرتفع اللفظُ من التنزيلِ وَيَثُبْتُ الْحُكْمُ، كَالْحُكْمِ بِرَجْمِ الشَّيْئِينَ، وما رُوِيَ عن عُمَرَ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ، فَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا)^(٢).

ومما جاء في التنزيلِ مِنْ ذِكْرِ النَّسْخِ قَوْلُهُ: (وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي

(١) في (ط): فهذه نسخت.

(٢) ورد ما يقرب من هذا اللفظ في موطأ مالك: وذلك من خطبة له في المدينة يقول فيها: «إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حدين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمرُ بن الخطاب في كتاب الله تعالى، لكتبته» (الشيخ والشيخة فارجموهما البتة) فإننا قد قرأناها». انظر موطأ مالك ٨٢٤/٢، ومسند أحمد ٣٦/١، ١٨٣/٥، والقرطبي ١١٣/١٤.

أَمْنِيَّتِهِ، فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ [الحج/٥٢].

رُوي^(١) أن النبي ﷺ. قرأ سورة النجم فأتى على قوله: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) [الآية/١٩] وصل به: (تلك الغرائقة الأولى^(٢)). وإن شفاعتهن لترتجى) فسرَّ المشركون بذلك وقالوا: قد أثنى على آلهتنا^(٣). فهذا حديث مرويٌّ من أخبارِ الأحادِ التي لا توجب العلم. وذهب عامة أهل النظر فيما علمت إلى إبطاله ورده، وأن ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ^(٤) على وجه ما رَوَوْا، ولو صحَّ الحديث وثبت لم يكن في هذا الكلام ثناء على آلهة المشركين، ولا مدح لها. ولكن يكون التقدير فيه: تلك الغرائقة الأولى. وإن شفاعتهن لترتجى عندكم، لا أنها في الحقيقة كذلك كما قال^(٥): (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان/٤٩] أي: العزيز الكريم عند نفسك. وكما حكى عن من آمن من السحرة سحرة فرعون: (وقالوا يا أيها السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) [الزخرف/٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدق موسى. لا يعتقدون فيه أنه ساحرٌ وإنما التقدير: قالوا^(٦) يا أيها

(١) في (ط): وروي.

(٢) وردت روايتها في كتب التفسير والحديث: العلى.

(٣) أورد ابن كثير في تفسيره (٤٣٨/٥ ط الشعب) ما ورد في قصة الغرائق عند المفسرين وغيرهم من أحاديث، وقال: ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم. وانظر مجمع الزوائد ١١٥/٧.

(٤) في (ط): كما.

(٦) في (ط): وقالوا.

(٥) في (ط): قال عز وجل.

الساحر فيما يذهب إليه فرعون وقومه أو فيما يُظهرون من ذلك، وكما^(١) قال: (وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغِيظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا) [الأحزاب/ ٢٥] فَسُمِّيَ ما كان يناله المشركون من المسلمين - لو نالوا - خيراً على ما كان عندهم، وكما قال (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) [الحجر/ ٦] فهذا على: يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكْرُ عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتنزيل الذِّكْرِ عليه لم يقولوا ما قالوه^(٢)، وقال زُهْرَةُ اليمَنِ^(٣):

أُبْلَغُ كُلِّيًّا وَأُبْلَغُ عَنْكَ شَاعِرَهَا
أَنْنِي الْأَغْرُ وَأَنْنِي زُهْرَةُ اليمَنِ

فأجابه جرير:

أَلَمْ تَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ حَانَ - مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةُ اليمَنِ^(٤)

وهذا النحو في^(٥) الكلام الذي يُطْلَقُ، والمراد به التقييد على صفةٍ واسعٍ غير ضيقٍ. فعلى هذا كان يكون تأويل هذا الكلام لو صحَّ [أو سلم] ^(٦) لراويه، وإن لم يصحَّ فالمعنى في قوله: (فَيَنْسَخِ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ) أي: يرفعه ويبيِّن إبطاله

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): ما قالوا.

(٣) البيت في الخصائص ٤٦١/٢ عن أبي علي يهجو جريراً. وقد أورد ابن جني هنا شواهد من نحو ما أورده أبو علي، وجعلها مثلاً لما كان مخرجه منه تعالى على الحكاية.

(٤) البيت في ديوان جرير ٧٤٦/ وفيه: يا حارث اليمَنِ، مكان: يا زهرة اليمَنِ. والوسوم: جمع وسم، وهو أثر الكيِّ يريد أذى هجائه. وحان: هلك. (٥) في (ط): من. (٦) سقطت من (ط).

بالحُجَجِ الظَاهِرَةِ. وقد يجوزُ أن يكون: (ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ) أي: في حال تلاوته، ولا دَلَالَةَ على أن إلقاء ذلك في حال التلاوة، إنما هو من التالي. لكن مِمَّنْ يريدُ التلبسَ من شياطين الإنس، فَيُبَيِّنُ الله ذلك، ويظهره عند من نظرَ واعتبرَ، ثم يُحَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ عَنْ أَنْ يجوزَ فيها ما لا يجوزُ في دينه من تمويه المموهين، وتلبس المُلبسين، ومن ذلك قوله: (هذا كتابنا ينطقُ عليكم بالحق، إنا كنا نُنَسِّخُ ما كُتِّمَ تعملون) [الجاثية/ ٢٩] فقوله: (ننسخُ) يجوزُ أن يكونَ ننسخُ كقوله: (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ) [الصافات/ ١٤] أي يسخروُنَ، ويجوزُ أن يكونَ يستدعي ذلك، واستدعاء ذلك إنما هو بأمرِ الملائكةِ بكتابته وحفظه لِيُحْتَجَّ عليهم بأعمالهم كقوله: (بلى ورسلنا لديهم يكتبون) [الزخرف/ ٨٠] وقوله: (ما يلفِظُ من قولٍ إلا لديه رقيبٌ عتيدٌ) [ق/ ١٨] (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لحافظينَ، كراماً كاتبينَ، يَعْلَمُونَ ما تَعْلَمُونَ) [الانفطار/ ١٠] وقوله: (هنالك تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ) [يونس/ ٣٠] وكقوله: (إقرأ كتابك كفى بنفسك اليومَ عليك حسيباً) [الإسراء/ ١٤] وكقوله تعالى^(١): (فأولئك يقرؤون كتابهم) [الإسراء/ ٧١] ونحو ذلك من الآي التي تدلُّ على أن أعمالَ العبادِ مكتوبةٌ محصاةٌ.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ (ما نُنسخُ من آيةٍ) بضمِّ النون، فالقول فيها: أنها لا تخلو من ثلاثة أوجهٍ: أحدها: أن يكونَ أفعَلَ لغةً في هذا الحرفِ كقولهم: حَلَّ من إحرامه، وأحلَّ. وقولهم: بدأ الخلقَ وأبدأهم. أو تكونَ الهمزةُ للنقلِ كقولك: قامَ

(١) سقطت من (ط).

وَأَقَمْتُهُ، وضرب وأضرَبْتُهُ، ونسخ الكتاب وأنسخْتُهُ الكتاب. أو يكون المعنى في أنسخْتُ الآية: وجدْتُها منسوخةً، كقولهم: أَحْمَدْتُ زَيْدًا وَأَجَبْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ، أي: أَصَبْتُهُ على بعض هذه الأحوال. فلا يجوز أن يكون لغة على حَدِّ حَلٍّ وَأَحَلٍّ، وبدأ وأبدأً لأنَّا لم نَعْلَمْ^(١) أحداً حكى ذلك، ولا رواه عن أحدٍ، ولا تكون الهمزة لمعنى النقل، لأنَّك لو جعلته كذلك، وَقَدَّرْتَ المفعول محذوفاً من اللَّفْظ مراداً في المعنى كقولك: «ما أَعْطَيْتُ من درهم فلن يَضِيعَ عنْدَكَ» لكان المعنى: ما نُزِّلُ عليك من آيةٍ أو نُسِّها نأتٍ بخيرٍ منها. وذلك أن إنساخَهُ إياها إنما هو إنزالٌ في المعنى، ويكون^(٢) معنى الإنساخ: أنه منسوخٌ من اللوح المحفوظ أو مِنَ الذِّكْرِ، وهو الكتابُ الذي نُسِخَتِ الكُتُبُ المنزَّلَةُ منه. وإذا كان كذلك فالمعنى: ما نُزِّلُ من آية، أو: ما نُنسخُك من آية، أو نُسِّها، لأنَّ ابنَ عامرٍ يقرأ: (أو نُسِّها نأتٍ بخيرٍ مِنْها أو مثْلِها) [البقرة/ ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى، ألا ترى أنه ليس كلُّ آيةٍ أُنزِلَتْ أُتِيَ بِآيةٍ أَذْهَبَ منها في المصلحة. وإنما قوله: (نأتٍ بخيرٍ منها) تقديرُهُ نأتٍ بخيرٍ من المنسوخِ، أي أصلَحَ لَكُمْ أيها المتعبِّدون. وأقلُّ الآي هي المنسوخةُ وأكثرُها غيرُ منسوخٍ، فإذا كان تأويلُها هذا التأويلُ يؤدي إلى الفسادِ في المعنى، والخروجِ عن الغرضِ الذي قُصِدَ به الخطابُ؛ علمت أن توجيهُ التأويلِ إليه لا يصحُّ، وإذا لم يصحَّ ذلك، ولا الوجهُ الذي ذكرناه قَبْلَهُ، ثَبَتَ أن وجهَ قراءَتِهِ إنما هو على القسم الثالثِ وهو: أن قوله

(١) في (ط): لا نعلم.

(٢) في (ط): فيكون.

نَنْسَخُ^(١): نَجَدُهُ مَنْسُوخًا، وَإِنَّمَا نَجَدُهُ كَذَلِكَ لِنَسْخِهِ إِيَّاهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُ: (نَنْسَخُ) بَضْمَ النُّونِ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (نَنْسَخُ) بِفَتْحِ النُّونِ، يَتَّفِقَانِ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي اللَّفْظِ.
وَقَوْلُ مَنْ فَتَحَ النُّونَ فَقَرَأَ: (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) أَبِينُ وَأَوْضَحُ.

اختلفوا في ضَمِّ النون الأولى وتركِ الهمزة^(٢) وفتحِ النونِ مع الهمزِ في^(٣) قوله: (نَنْسَاهَا) [البقرة/ ١٠٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو (نَنْسَاهَا): بفتحِ النونِ الأولى مع الهمزِ، وقرأ الباقون: (نُسَّيْهَا) بضمِ النونِ الأولى^(٤) وتركِ الهمزِ.

قال أبو علي: أما قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو: (نَنْسَاهَا) بفتحِ النونِ وهمزِ لامِ الفِعْلِ. فُفْسِّرَ عَلَى التَّأخِيرِ، أَي: نَوَخَرَهَا.

وقال: بعضُ من لا [ينبغي أن] ^(٥) يَعْْبَأُ بِقَوْلِهِ: إِنْ التَّأخِيرُ هُنَا لَا مَعْنَى لَهُ. وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ فِيمَا ذُكِرَ^(٦)، عُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَنِ التَّابِعِينَ إِبْرَاهِيمُ وَعَطَاءٌ، وَقَرَأَ^(٧) بِهِ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ.

وروى ابنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُجَاهِدٍ (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) قَالَ:

(١) في (ط): قوله عز وجل ما ننسخ. (٢) في (ط): الهمز.

(٣) في (ط): من. (٤) سقطت من (ط).

(٥) سقط ما بين المعقوفتين من (ط). (٦) في (ط): ذكروا.

(٧) في (ط): وقد قرأ.

«نمحاها»^(١) أو نَسَاها» قال: نثبت خَطَّها ونبدلُ حكمها.

وقال أبو زيد: نَسَاتُ الإِبِلَ عن الحوضِ، فأنا أنسُوها نَسْأً: إذا أَخَرْتُها عنه. وَنَسَاتُ الإِبِلَ، فأنا أنسُوها نَسْأً. إذا زِدْتُها في ظَمِئِها يوماً أو يومين أو أكثر من ذلك^(٢)، وتقول: اَنْتَسَاتُ عنك انتساءً. إذا تباعدت عنه، وأنسأته الدَّينَ إنساءً: إذا أَخَرْتَهُ عنه واسمُ ذلك النسيئة.

فأما معنى التأخير في قوله: (نَسَاها) فقال ناسٌ من أهل النظر فيه^(٣): إِنَّ التَّأخِيرَ فِي الآيَةِ يَتَوَجَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ مِنْهَا: أَنْ يُؤَخَّرَ التَّنْزِيلُ فَلَا يُنْزَلَ الْبَتَّةَ، وَلَا يُعْلَمَ وَلَا يُعْمَلَ بِهِ، وَلَا يُتْلَى. فالمعنى على هذا: (ما نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَاها) أي: نؤَخِّرُ إِنْزَالَهَا، فَلَا نُنْزِلُهَا.

والوجه الثاني: أَنْ يُنْزَلَ الْقُرْآنُ فَيُعْمَلَ بِهِ وَيُتْلَى ثُمَّ يُؤَخَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنْ يُنْسَخَ فُتَرْفَعَ^(٤) تَلَاوُثُهُ الْبَتَّةَ، وَيُمْحَى^(٥) فَلَا يُتْلَى^(٤) وَلَا يُعْمَلُ بِتَأْوِيلِهِ وَذَلِكَ مِثْلُ مَا رَوَى يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ: (كُنَّا نَقْرَأُ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ إِنَّهُ كَفَرُ)^(٥). وَمِثْلُ مَا رَوَى عَنْ زُرَّابِ بْنِ حَبِيشٍ أَنَّ أُبَيًّا قَالَ لَهُ: كَمْ تَقْرَءُونَ الْأَحْزَابَ؟ قُلْتُ: بَضْعاً وَسَبْعِينَ آيَةً. قَالَ: قَدْ قَرَأْتُهَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْوَلُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٦).

(١) في اللسان: محا الشيء يمحوه ويمحاه محواً ومحياً: اذهب أثره.

(٢) انظر البحر المحيط ٣٤٤/١.

(٣) في (ط): من أهل الكوفة. بدل: من أهل النظر فيه.

(٤) في (ط): وترفع... وتمحى فلا تتلى. (٥) انظر القرطبي ٦٦/٢.

(٦) سقطت من (ط). (٧) انظر القرطبي ٦٣/٢، ١١٣/١٤.

والوجه الثالث: أن يُؤخَّرَ العملُ بالتأويلِ لأنه نُسَخَ^(١) ويُتْرَكَ خطُّهُ مُثَبَّتًا وتلاوته قرآنٌ يُتلى، وهو ما حَكِيَ عن مجاهدٍ أَنَّهُ قال: يُثَبَّتُ خَطُّهَا وَيُبَدَّلُ حُكْمُهَا. وهذا نحو قوله: (وإنَّ فَاتِكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقَبْتُمْ، فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا) [الممتحنة/ ١١] فهذا مُثَبَّتُ اللَّفْظِ مرفوعُ الحكم.

وأما من قرأَ (نُسِها) من النسيان فإنَّ لفظَ (نَسِيَ) المنقولُ منه أنْسيَ على ضربين: أحدهما أن يكونَ بمعنى التَّركِ، والآخر: النسيانُ الذي هو مقابلُ الذكرِ، فمن التَّركِ قوله: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ) [التوبة/ ٦٧] أي: تركُوا طاعةَ اللَّهِ فتركَ رحمتهم، أو تركَ تخليصَهُمْ. وإضافةُ التَّركِ إلى القديمِ سبحانه في نحو هذا اتساعٌ. كقوله^(٢): (وَتَرَكُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) [البقرة/ ١٧] (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) [الكهف/ ٩٩] أي: خلَّيناَهُم وذاك.

وقال جويرٌ عن الضَّحَّاك في قوله: (فاليومَ نَنسَاكُمْ كما نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا) [الجاثية/ ٣٤] قال: اليومَ نَتْرُكُكُمْ في النارِ كما تَرَكْتُمْ أَمْرِي.

فأما قوله^(٣): (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [البقرة/ ٢٨٦] فقوله (نسينا) يحتملُ الوجهين: يجوز أن يكونَ من النسيانِ الذي هو خلافُ الذكرِ، والخطأُ: من الإِخطاءِ الذي

(١) في (ط): ينسخ.

(٢) في (ط): كقوله عز وجل.

(٣) في (ط): قوله عز وجل.

ليس التعمُّد، ومجازُ ذلك على أنهم تُعَبَّدُوا بأن يدعوا على أن لا يؤاخِذُوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم سبحانه لا يؤاخِذُ بهما.

وقد جاء في ^(١) الحديث المأثور: «رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنَّسيانُ وما أكرهوا عليه» ^(٢) كما جاء في الدعاء (وقُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ) ^(٣) [الأنبياء/١١٢] وهو سُبْحَانَهُ لا يحْكُمُ إلا بالحق، وكما قال: (رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ) [آل عمران/١٩٤] وما وَعَدَهُمُ اللهُ بِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ يُؤْتِيهِمُ اللهُ إِيَّاهُ، وكذلك تَعَبَّدَ اللهُ الملائكةَ بالدُّعَاءِ بما يَفْعَلُهُ اللهُ لا محالةَ فقال: (والملائكةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا، فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ) إلى قوله: (وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ) [غافر/٩]. وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) [البقرة/٢٨٦] الاستطاعة وَيَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ لَا تَحْمِلْنَا مَا يَثْقُلُ عَلَيْنَا وَيَشُقُّ وَإِنْ كُنَّا مُسْتَطِيعِينَ لَهُ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ (إِنْ نَسِينَا) عَلَى: إِنْ تَرَكْنَا شَيْئًا مِنْ اللّٰزِمِ لَنَا.

وَمِنْ التَّرْكِ قَوْلُهُ ^(٤): (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَسَيِّ) [طه/١١٥] أَي تَرَكَ مَا عَهِدْنَا إِلَيْهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (وَلَا تَكُونُوا

(١) سقطت من (ط). (٢) رواه ابن ماجه في كتاب الطلاق ١/٦٥٩.

(٣) (قُلْ) قراءة غير حفص أما قراءة حفص فرويت بالألف (قال). انظر النشر

في القراءات العشر ٢/٣٢٥. (٤) في (ط): قوله عز وجل.

كالذين نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ [الحشر/ ١٩] أي: كالذين تركوا طاعة الله وأمره، فأنسأهم أَنْفُسُهُمْ، أي: لم يَلْطَفْ لهم كما يَلْطَفُ للمؤمنين في تَخْلِيصِهِمْ أَنْفُسَهُمْ من عقابِ الله، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نَسُوا أمر الله أو طاعته، فأنسأهم تَخْلِيصَ^(١) أَنْفُسِهِمْ من عذاب الله^(٢) وجاز أن يُنسَبَ الإنساء إليه. وإن كانوا هُمُ الفاعلون له والمذمومون عليه، كما قال: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال/ ١٧]، فأضاف^(٣) الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإقداره، فكذلك نُسبَ الإنساء إليه، لَمَّا لم يَلْطَفْ لهذا الْمُنْسَى^(٤) كما لَطَفَ للمؤمن الذي قد هُدِيَ، وكذلك قوله: (وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا) [الجاثية/ ٣٤] أي: نسيناكم كما نسيتم الاستعداد للقاء يَوْمِكُمْ هَذَا، وَالْعَمَلُ فِي التَّخْلِصِ مِنْ عِقَابِهِ. وأما قوله^(٥): (وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) [الكهف/ ٢٤] فعلى معنى التَّركِ، لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكن مؤاخذاً. ومما هو خلاف الذكر، قوله: (فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) [طه/ ٥٢] فقوله: (لَا يَضِلُّ رَبِّي) هو في تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف. وقال^(٦): (فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ) [طه/ ٨٨] ففي قوله: نَسِيَ، ضمير السامري، أي: ترك التوحيد باتخاذ العجل.

(٢) في (ط): الله عز وجل.

(١) في (ط): تخلصهم.

(٣) في (ط): فأضيف.

(٤) رسمت المنسى في الأصل بالألف الممدودة.

(٦) في (ط): وقال عز وجل.

(٥) في (ط): قوله عز وجل.

وقال بعض المفسرين^(١): نسي موسى ربه عندنا، وذهب يطلبه في مكان آخر. وأما قوله: (اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رَبِّهِ) [يوسف/٤٢] فَإِنْ أَنْسَاءَ الشَّيْطَانُ هُوَ أَنْ يُسَوِّلَ لَهُ، وَيَزَيِّنَ الْأَسْبَابَ الَّتِي يَنْسَى مَعَهَا. وكذلك قوله: (فإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣] يجوز أن يكون الضمير في أنساه ليوسف أي أنسى يوسف ذكر ربه كما قال: (وإِذَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ) [الأنعام/٦٨].

ويجوز أن يكون الضمير في أنساه للذي ظن أنه ناج^(٢)، ويكون ربه ملكه. وفي الوجه الأول يكون ربه الله سبحانه^(٣)، كأنه أنساه الشيطان أن يلجأ إلى الله^(٤) في شدته. وأما قوله: (فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ) [الأنعام/٤١] فالتقدير: تنسون دعاء ما تشركون فحذف المضاف، أي: تتركون دعاءه، والفزع إليه، إنما تفزعون إلى الله سبحانه^(٥)، ويكون من النسيان الذي هو خلاف الذكر كقوله: (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مِنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ) [الإسراء/٦٧] أي تذهلون عنه فلا تذكرونه. وقال: (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي) [المؤمنون/١١٠]. فهذا يجوز أن يكون منقولاً من الذي بمعنى الترك، ويمكن أن يكون من الذي هو خلاف الذكر،

(١) في (ط): زيادة المعنى.

(٢) في (ط): ناجٍ منهما.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط): عز وجل.

(٥) في (ط): عز وجل.

واللفظُ على أنهم فعلوا بكم النسيان، والمعنى: أنكم أنتم أيها المتخذون عبادي سُخْرِيًّا نسيتم ذكرى باشتغالكم باتخاذكم إياهم سُخْرِيًّا وبالضحك منهم، أي: تركتموه من أجل ذلك، وإن كانوا ذاكرين وغير ناسين، فنسبَ الإنساء إلى عباده الصالحين وإن كانوا^(١) لم يفعلوه لَمَّا كانوا كالسببِ لإنسائهم، فهذا كقوله: (رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ) [إبراهيم/٣٦] وعلى هذا قوله: (فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ) [الحشر/١٩] فأَسَدَ النسيانُ إليه، والمعنى على أنهم نسوا ذلك.

فأما قوله: (ما نَنسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) [البقرة/١٠٦] فمنقولٌ من نسيْتُ الشيء: إذا لم تذكره، قال الفراء: والنسيان هنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها ولا ننسخها.
والوجه الآخر: من النسيان كما قال: (واذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) [الكهف/٢٤].

قال أبو علي: قولُ الفراء نتركها ولا ننسخها، لا يستقيم هنا، وإنما هو من النسيان الذي ينافي الذكر، ألا ترى أنه قد قال: (نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) [البقرة/١٠٦] وليس كل ما أُخْرِتَ^(٢) من الآي فلم تنسخ^(٣) ولم يُبَدَّلَ حكمها^(٤) يؤتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأة، وليس المعنى: ما ننسخ من آية أو نُقِرَّهَا فلا ننسخها نأت بخير منها، إنما المعنى: أنا إذا

(٢) في (ط): ما أخر.

(٤) في (ط): حكمه.

(١) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فلم ينسخ.

رفعناها من جهة النسخ بآية، أو الإنشاء^(١)؛ أتينا بخير من التي ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى نأت بخير منها: أنه أصلح لمن تُعبدُ بها، وليس المعنى في قوله: نأت بخير منها، أن الناسخة خير من المنسوخة أو المنسأة، أي: أفضل منها، ولكن أصلح لمن تُعبدُ بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة في معنى: (أو نُنْسِهَا) قولين: قال بعضهم: (أو نُنْسِهَا) من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: (سَنَقْرُئُكَ فَلَا تَنْسِيْ، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) [الأعلى/ ٦] فقد أعلم أنه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندي ليس بجائز، لأن الله قد أنبا النبي ﷺ^(٢) في قوله: (وَلَيُّنْ شَيْئًا لَّنْذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) [الإسراء/ ٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ^(٣).

قال أبو علي: هذا الذي احتج به على من ذهب إلى أن نُنْسِهَا من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: (وَلَيُّنْ شَيْئًا لَّنْذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) [الإسراء/ ٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحو ذلك مما لا يجوز عليه التبديل. والذي ينساه النبي ﷺ^(٤) هو ما يجوز أن ينسخ من الأوامر والنواهي الموقوفة على المصلحة في الأوقات التي يكون ذلك فيها أصلح.

(٢) سقطت ﷺ، من (م).

(١) في (ط): والإنشاء.

(٤) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

ويدلك على أن تُنْسَهَا من النسيان الذي هو خلافُ الذكرِ من قولك: نَسِيتُ الشيءَ وأنسانيه غيري، قراءةٌ من قرأ: (ما نَسَخَ من آيةٍ أو نُسِهَا)^(١). وقراءةٌ من قرأ: (أو نُسِكَهَا).

فأما قوله: (تَنَسَهَا) فقراءةٌ سعد بن أبي وقاص. رَوَى هُشَيْمٌ^(٢) قال: أخبرني يعلى بن عطاء^(٣) عن القاسم بن ربيعة بن قائِفِ الثقفي قال: سمعتُ سعد بن أبي وقاصٍ يَقْرُؤُهَا: (ما نَسَخَ من آيةٍ أو تَنَسَهَا). قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب يقرأ: أو تُنَسَهَا أو: نَنَسَاها^(٤) قال^(٥): إنَّ القرآنَ لم يُنَزَّلْ على آلِ^(٦) المَسِيَّبِ، قال اللهُ لنبيه: (سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى) [الأعلى/٦] (وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) [الكهف/٢٤]. وقرأ أيضاً (تَنَسَهَا) أولُها تاء مفتوحة من النسيان: سعد بن مالك، حكاه أبو حاتم^(٧).

(١) في (ط): تُنَسَهَا، كما أثبتنا وفي (م): تُنَسَهَا.

(٢) هو هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي، الواسطي الحافظ - انظر التاريخ الصغير للبخاري ٢/٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٣.

(٣) هو يعلى بن عطاء العامري الطائفي أتى واسط وأقام بها في آخر سلطنة بني أمية وسمع منه شعبة وهشيم وأبو عوانة وأصحابهم. الطبقات الكبرى ٥٢٠/٥.

(٤) في (ط): أفننساها. وكتب في هامشها: «في أخرى: أو فننساها موضع أفننساها».

(٥) في (ط): فقال. (٦) سقطت من (ط).

(٧) قال ابن جني في المحتسب قرأ سعد بن أبي وقاص والحسن ويحيى بن يعمر: «أو تَنَسَهَا» بتاء مفتوحة، وقراءة سعيد بن المسيب والضحاك: «تَنَسَهَا» مضمومة التاء مفتوحة السين.. (انظر المحتسب ١/١٠٣).

وأما (نُسِكَهَا) فَإِنَّ الْكِسَائِيَّ قَالَ: رَأَيْتُ فِي مَصَاحِفَ عَلَى قِرَاءَةِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ: (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِكُهَا) النُّونُ الْأُولَى مَضمُومَةٌ وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَالْمَفْعُولُ الْمَرَادُ الْمَحْذُوفُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (أَوْ نُنْسِكُهَا) مُظْهَرٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: (نُنْسِكُهَا) وَيُوكَدُ ذَلِكَ وَبَيِّنُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (أَوْ تَنْسَهَا).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَزَاحِمٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا: (تُنْسَهَا). أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَلَمَّا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ قَامَ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَيُوكَدُ ذَلِكَ أَيْضاً، مَا رُوِيَ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (مَا نُنْسِكُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسُخُهَا). وَبِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَرَأَ الْأَعْمَشُ، وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قِرَاءَةُ^(١) أَبِي: (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِكُ).

فَهَذَا كُلُّهُ يَثْبِتُ قَوْلَ مَنْ جَعَلَ (نُنْسَهَا) عَلَى أَنَّهُ مِنَ النِّسْيَانِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا أُرِيدَ بِقَوْلِهِ: (وَلَكِنْ شَيْئًا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) [الإسراء/٨٦] لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّسْخُ. فَأَمَّا مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّسْخُ وَالرَّفْعُ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ بِالنِّسْيَانِ كَمَا يَرْفَعُ بِالنَّسْخِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُرْفَعُ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالْخَطِّ فَيُنْسَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ سَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، شَيْئاً

(١) فِي (ط): قَرَأَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

أُوتِيَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ، كَمَا أَنَّ نُسْخَ مَا نُسِخَ^(١) بآيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ لَا يَكُونُ سَلْبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٢) شَيْئاً أُوتِيَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ.

ومما يؤكد ذلك أن سعيداً روى^(٣) عن قتادة أنه قال: كانت الآية تُنسخُ بالآية ويُنسى الله نبيُّه من ذلك ما يشاء. وقد قدمنا أن نُسِها لا يجوز أن يكون منقولاً من نسي الذي معناه تَرَكَ.

وقول أبي إسحاق وفي قوله: (فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) [الأعلى/٦، ٧] قولان يبطلان هذا القول الذي حكيناه عن بعض أهل اللغة، أحدهما: فلا تنسى، أي: فلست تترك، إلا ما شاء الله أن تترك. ويجوز أن يكون (إلا ما شاء الله) أن يَلْحَقَ بِالْبَشَرِيَّةِ ثم يذكر بعد.

قال أبو علي: فالقول فيه أن قوله: (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى) إن حُمِلَ فِيهِ لَا تَنْسَى عَلَى النسيان الذي يقابل الذكر أشبه من أن يُحْمَلَ عَلَى مَا يَرَادُ بِهِ التَّرك، وذلك أن النبي ﷺ^(٤) كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها، مخافة النسيان فقال^(٥): سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله أن تنساه، لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه إياه بالنسخ بآية أو سُنَّةٍ. ويؤكد ذلك قوله: (لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة/١٦-١٧] وقوله: (وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ) [طه/١١٤] فَحْمَلُ قَوْلِهِ: (فَلَا

(١) في (ط): مَا يُنْسَخُ اللَّهُ. (٢) سقطت من (ط). (٣) في (م): رواه.

(٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): فقال تعالى.

تَنسَى) على الترك، إذا كان يُسَلِّكُ به هذا المسلك - ليس بالوجه. فإن قال: أحمله على الترك دون النسيان. قيل: فإن للذي أنكرت قوله - في أنه من النسيان، وَقُلْتَ إن قوله: لا يجوز، لقوله: (وَلَيْنُ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) [الإسراء/ ٨٦] وأنه لا يجوز أن يذهب بما أُوْحِيَ إلى النبي ﷺ - أن يقول: ولا يجوز له أن يترك شيئاً مما أُوْحِيَ إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئاً مما يوحي إليه. فإن جاز أن يترك منه شيئاً؛ جاز أن ينسى منه شيئاً. ولا يكون نسيانه له على وجه الرِّفْعِ مُنْكَرًا، كما لم يكن تركه إذا شاء الله تركه مُنْكَرًا. فإذا كان الأمر على هذا، فقد صار هو أيضاً إلى مثل ما أنكره من قول من أنكروا قوله.

فأما قوله: ويجوز أن يكون ما شاء الله مما يلحق بالبَشَرِيَّةِ ثم يذكرُ بعدُ، فإنَّ هذا الضرب من النسيان، وإن كان جائزاً على النبي ﷺ - لما روي من أنه قام في الثانية، فسُبَّحَ به فلم يَرْجِعْ، وسجد للسهو^(١). ونحو ما روي من حديث ذي اليمين^(٢) ونحو ما روي من أنه صلى فَنَسِيَ آيَةً، فلما فرغ من صلاته، قال: «أفي القوم أبي؟» قيل^(٣): نعم يا رسول الله، أُنْسِخَتْ آيَةٌ كذا أم نُسِيَتْهَا؟ فضحك رسول الله ﷺ وقال:

(١) انظر البخاري في السهو ٩٣/٣ باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، ومسلم باب السهو في الصلاة والسجود له ٣٩٨/١ رقم ٥٧٠.

(٢) انظر حديث ذي اليمين في فتح الباري ٩٦/٣ وصحيح مسلم ٤٠٠/١ كتاب المساجد ومواضع الصلاة. (٣) في (ط): فقليل.

نَسِيْتُهَا». من حديث عبد الرحمن بن أَبْزَى^(١) -.

فليس^(٢) المراد في هذا الموضع، لأنه في حكم الذكر من حيث كان المَأْتَمُّ فيه موضوعاً، وإنما المراد به النسيان الذي هو رفع من التلاوة والخط، وعلى هذا اسْتَدَلَّ به سعد بن أبي وقاصٍ، وعليه حَمَلَ ناسٌ من أهل النظر فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غير مُمتنعٍ في غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا في: (نُسِيَهَا) قولاً آخر، وهو خطأ. قالوا: أو نَتْرُكُهَا، وهذا إنما يقال فيه: نَسِيتُ إِذَا تَرَكْتُ، ولا يقال^(٣): أُنْسِيتُ تَرَكْتُ، وإنما معنى (أو نُسِيَهَا) أي^(٤): أو نَتْرُكُهَا. أي: نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا.

والقول^(٥) في ذلك: أَنَّ من فسر أُنْسِيتُ بِتَرَكْتُ، لا يكونُ مَخْطِئاً، وذلك أنك إذا قلت: أنساني الشيطانُ ذَكَرَ كَذَا، فإنه إذا أنساكَ نَسِيتَ، وإذا قال: أَضْرِبْتُ زَيْداً عَمَراً، فكأن المعنى: جعلتُ زَيْداً يَضْرِبُ عَمَراً، فَزَيْدٌ يَضْرِبُ إِذَا أَضْرَبْتَهُ، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عُبِّرَ عن ذلك بما يوجبه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن تُنْسِي بِتَرْكٍ، كان أشدَّ موافقةً له في اللفظ، ومطابقةً فيما تريد من المعنى. ويدلُّك على أن ذلك ليس بخطأ، أن المفعول الأول من الفعل المتعدي إلى

(١) عنه في مسند الإمام أحمد ٤٠٧/٣ وفي سنن أبي داود ٥٥٨/١ رقم ٩٠٧ باب الفتح على الإمام في الصلاة وجامع الأصول ٦٤٨/٥ رقم ٣٩٢٤. من حديث عبد الله بن عمر وغيره.

(٢) قوله: فليس: جواب وإن كان السابقة. (٣) في (ط): لا يقال فيه.

(٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): قال أبو علي: والقول.

مفعول واحد، إذا نُقِلَ بالهمزة فاعلُ المفعولِ الثاني، فإذا عَبَرْتَ عنه بنسيتُ، فقد جئت بشيء دلَّ كلامُك عليه^(١)، كما أنك إذا عَبَرْتَ عنه على التحقيق فقد أَتَيْتَ بما دلَّ كلامُك عليه.

فإذا اتفقا في دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأً. وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيراً على أن أَتَرَكْتُ وإن كان يوجب القياسُ فإننا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم يمتنع أن يكونَ مثلُ أشياء من هذا الباب يوجب القياسُ، ولم يأت به الاستعمالُ، فَرُفِضَ لذلك. ألا ترى أنهم قالوا: دفعتُ زيدا بعمرٍ ولم يقولوا: أدَفَعْتُ.

وذهب سيويه إلى أن ذلك مرفوض وكذلك صككته بكذا، ورفضوا^(٢) استعمال الهمزة، وكذلك لقيتُ زيدا، لم يستعملوا نقله بالهمزة، وليس أَلْقَيْتُ منقولاً من لقيتُ، ألا ترى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وكذلك مَيَّزْتُ ليس بمنقول من مَيَّزْتُ، فإذا رُفِضَ النقل بالهمزة في هذه الأشياء ونحوها، أمكن أن يكون تركتُ أيضاً مثلاً فلم تُنْقَلْ بالهمزة، ويقوي ذلك أننا لم نَعْلَمْهُ ثَبَتَ في سمعٍ كما لم تَثَبْتُ هذه الأشياء. فإذا لم يرد به سَمْعٌ دل ذلك على الرفض له. ففسر الذي فسر ذلك على ما جاء السمع به دون ما أوجبه القياس الذي لعله رآه المفسرُ مرفوضاً غير مأخوذ به.

وقوله: وإنما معني (أو نُنْسِها) أو: نَتْرَكْهَا، أي: نَأْمُرْكُمْ

(١) في (ط): دل عليه كلامك. (٢) في (ط): فرفضوا.

بتركها؛ فالقول في ذلك: لا يخلو من^(١) أن يكون المراد بِنُتْرِكْهَا الذي يرادُ به تقرير الشيء، كما تقول: اترك هذا في موضعه، أي: قرره فيه ولا ترفعه منه، أو يكون المراد بِنُتْرِكْهَا أي: نرفعها ونبدلها. فإن كان المراد الوجه الأول الذي هو التقرير في موضعه، وأن لا يرفع؛ فهذا لا يقع الأمر به، لأنه ليس إلى النبي^(٢) ولا إلى المسلمين تقرير الآي في مواضعها، إنما ذلك إلى الله^(٣) إذا أنزل آية كانت مُقرَّرةً حتى يرفعها بنسخ أو إنسائها، فالأمر لنا بتقرير ذلك لا يصح إلا أن يراد الاعتقاد، لأن ذلك ثابتٌ غيرُ منسوخ، وهذا الأمر ليس بالكثير الفائدة، لأن النبي ﷺ^(٤)، والمسلمين إذا أنزل الله تعالى آية قرروها في مواضعها، واعتقدوا أنه قرآن مُنْزَلٌ وكلامٌ لرب العالمين قد ثبت، حتى يُرْفَعَ بِنَسْخٍ أو نسيانٍ إن كان ذلك يجوز فيها. وإن كان المراد بقوله: نأمركم بتركها، نأمركم بأن ترفعوا ذلك وتتركوه؛ فذلك ليس إلى النبي^(٥) ولا إلى المسلمين، وإنما تبديلها ونسخها إلى الله^(٦)، يدل على ذلك قوله: (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) [يونس/ ١٥] فإن قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟ فالجواب في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نَسْخُ آيةٍ بآيةٍ فتبطل الثانية العمل بالأولى، ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضرب من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخة التي قبلها، نحو قوله: (إِذَا جَاءَكُمْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): صلى الله عليه.

(٣) في (ط): الله عز وجل.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): صلى الله عليه.

(٦) في (ط): الله تعالى.

المؤمنات مهاجراتٍ فامتحنوهنَّ) [المتحنة/١٠] ثم أمرَ المسلمون بعدُ بتركِ المحنة، فهذا يدل على معنى الترك ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

قال أبو علي^(١): القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب نسخ الآية بالآية فتبطل الثانية العمل بالأولى؛ ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب من النسخ. وقد يكون النسخ للآية والتبديل لها على ضروبٍ أخرى، وما أعلم فيه رواية ولا قياساً يدلُّ على ما ذكره. وقد يُنسخ القرآن عند عامة الفقهاء بسنة غير آية، ولا يمتنعون من أن يُسموا ذلك نسخاً، ولا يمتنع أن يُسمى الضرب الذي سماه أبو إسحاق تركاً نسخاً.

ومما يدل على ذلك أن الزُّهريَّ روى عن عروة عن عائشة قالت: نزل في أصحاب بئر معونة قرآنٌ منه: «بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فِرَاضِي عَنَا وَأَرْضَانَا» ثُمَّ نُسخَ^(٢)، فَسَمَتْ عائشة ذلك نسخاً، ولم تسمه تركاً، وسمته نسخاً وإن لم يُنسخ بآية فهذا يفسد القسمين اللذين قسمهما. ألا ترى أنها سمت ذلك نسخاً، وإن لم ينسخ ذلك^(٣) بآية ولم تسمه تركاً. كما زعم أنه يُسمى نحو قوله: (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ) [المتحنة/١٠] تركاً من حيث أمر المسلمون بترك الامتحان لهنَّ من غير آية نزلت. ويُفسد ذلك أيضاً ما روي عن

(١) سقطت «قال أبو علي» من (م).

(٢) رواه البخاري في الجهاد برقم ٢٨١١ من حديث أنس بن مالك.

(٣) سقطت من (ط).

رسول الله ﷺ^(١) من حديث حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال: بينا رسول الله ﷺ^(٢) يوماً قاعدٌ في أصحابه إذ ذكر حديثاً، فقال: ذاك وأن^(٣) يُنسخ القرآن، فقال رجل كالأعرابي: يا رسول الله ما يُنسخ القرآن؟ وكيف يُنسخ؟ قال: «يذهب أهلُه الذين هم أهلُه، ويبقى رجال كأنهم النعام. يعني في خفة الطير». فقد سمى رسول الله ﷺ^(٤) هذا نسخاً، وإن لم ينسخ بآيةٍ فإذا لم يثبت بتسميته النسخ سماعٌ ولا قياسٌ، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمت أنه قول لا وجه له^(٥).

قرأ ابن عامر وحده (قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه) [البقرة/١١٦] بغير واوٍ. وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقر بواوٍ^(٦).

قال أبو علي: حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين: أحدهما أن الجملة التي هي (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) ملابسةٌ بما قبلها، من قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا) [البقرة/١١٤] ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار، لأنهم بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم مانعون لهم من مواضع مُتعبداتهم، والمساجد

(١) (٢) (٤) سقطت من (ط). (٣) في (ط): أو أن.

(٥) في هامش (م) ما يلي:

«ومما تبين أنه لا رواية نعلمه [كذا] في ذلك عن العرب، وإن المفسرين له إنما قالوه على طريق التقريب. إن الفراء قال: إن النسخ: بأن يعمل بالآية ثم تنزل أخرى فيعمل بها وتترك الأولى، وقال محمد بن يزيد فيما حكى عنه محمد بن السري: إن النسخ التبديل». (٦) السبعة/١٦٨.

هي جميع المواضع التي يتعبد فيها. وقد روي عن النبي ﷺ^(١): «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً»^(٢).

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فَيَسْتَعْنِي عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما اسْتَعْنِي عنها في نحو قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة/٣٩] ولو كان وهم فيها خالدون، كان حسناً إلا أن التباس إحداهما بالأخرى وارتباطها بها أغنى عن الواو. ومثل ذلك قوله: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] ولم يقل: ورابعهم، كما جاء: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] ولو حذفت الواو منها كما حذفت من التي قبلها واستعني عن الواو بالملابسة التي بينها كان حسناً.

والوجه الآخر أن تستأنف الجملة فلا تَعْطِفَهَا على ما تقدم. واختلفوا في قوله عز وجل: (كُنْ فَيَكُونُ) [البقرة/١١٧] في فتح النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده: (كُنْ فَيَكُونُ) بنصب النون. وقرأ الباكون: (فيكون) رفعاً^(٣).

قال أبو علي: لا يخلو قوله: (يقول)^(٤) [البقرة/١١٧] من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطق، أو يكون^(٥)

(١) سقطت من (ط).

(٢) أخرجه البخاري في التيمم برقم ٣٣٥ ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة برقم ٥٢١ وأبو داود برقم ٤٩٢ والترمذي برقم ٣١٧. (٣) السبعة: ١٦٨.

(٤) سقطت من (ط). وهي من قوله سبحانه: وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون. (٥) في (ط): يكون القول.

الذي يُتَّسَعُ فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر^(١):

قد قالت الأنساعُ لِلْبَطْنِ الحَقِّ

ونحو قول العجاج في صفة ثور^(٢):

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ

إِنَّ الحَيَاةَ اليَوْمَ فِي الكُرُورِ

وقول الآخر^(٣):

امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

فلا يكون على القول الذي هو خطابٌ ونطقٌ، لأن المنتفي الذي ليس بكائن لا يخاطبُ كما لا يؤمرُ، فإذا لم يجز ذلك حَمَلَتْهُ على نحو ما جاء في الأبيات التي قدِّمْتُ ونَحَوَهَا^(٤).

(١) سبق انظر ٣٣١/١.

(٢) ورد الرجز في (ط) كما يلي:

وفيه كالإعراض للعكور ميلين ثم قال في التفكير
إِنَّ الحَيَاةَ اليَوْمَ فِي الكُرُورِ

وقد سبق انظر ٣٣١/١ و٣٤٢.

(٣) في (ط): وقال الآخر، والبيت مجهول القائل وبعده:

مهلاً رويداً قد ملأت بطني

الخصائص لابن جني ٢٣/١ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٢٥/١

أمالي ابن الشجري ٣١٣/١. تفسير الطبري ٥١٠/١.

(٤) ورد في طرة (ط) تعليقة في ثلاثة أسطر وهي: «لا غرو أن هذا على

مذهبه في جعله (أن يقول له كن فيكون) مجازاً ليس حقيقة، لأنه

وأصحابه لا يشبتون لله عز وجل كلاماً صفة ذات لقولهم بخلق القرآن =

وأما قوله: (كُنْ) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير يُكُونُ فيكون وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظُ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرمَ زيداً، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل. وفي التنزيل: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) [مريم/ ٧٥] فالتقدير: مدّه الرحمن. وإذا لم يكن قوله: (كُنْ) أمراً في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدثك، إلا أن يكون في شعرٍ نحو قوله^(١):

وَيَأْوِي إِلَيْهِ الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

ومما يدل على امتناع النصب في قوله: (فيكون) أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء. يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه. ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك [والأجود إن ذهب أعطيتك]^(٢) فلا يجوز: اذهب فتذهب. لأن المعنى يصير: إن ذهبْتَ ذهبْتَ، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعْلان، نحو: قم فأعطيك، لأن المعنى: إن قمتَ

= فجعلوا ما جاء في الآية مجازاً لا حقيقة، فاعرف ذلك؛ إنه خلاف مذهبه». اهـ كذا وردت العبارة، وفيها إشكال في قوله: خلاف مذهبه.

(١) عجز بيت لطرفة بن العبد، وصدره:

لنا هضبة لا ينزل الذلُّ وسَطُهَا

وورد البيت في (ط) كاملاً. انظر الديوان/ ١٩٤.

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (م).

أعطيتك، ولو جعلت الفاعل في الفعل الثاني فاعل الفعل الأول، فقلت: قم فتقوم، أو: أعطني فتعطيني، على قياس قراءة ابن عامر لكان المعنى: إن قمتَ تقم، وإن تعطيني تعطيني، وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه (فيكون) متجهاً.

وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حَمَلَتْهُ على صورة اللفظ، فقد حَمَلَ أبو الحسن نحو قوله: (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) [إبراهيم/٣١] ونحو ذلك من الآي، على أنه أَجْرِي مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة. فكَذَلِكَ على قول ابن عامر: يكون قوله: (فيكون) بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فَأَحْذَثْكَ، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيءٍ والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيداً؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ.

ومثل قوله: (كن فيكون) في أن المعطوف ليس محمولاً على لفظ الأمر وإن كان قد وليه، قوله: (فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ) [البقرة/١٠٢] ليس قوله: (فيتعلمون) بجواب لقوله: (فلا تكفر) ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: (فَلَا تَكْفُرْ) في هذه الآية نهْيٌ عن الكفر، وليس قوله: (كن) من قوله: (كُنْ فيكون) أمراً. ومن ثمَّ أجمع الناس على رفع يكون^(١)، ورفضوا فيه النصب، (١) في (ط): فيكون.

إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيثُ رأيتُ، فالوجهُ في يكونُ الرفعُ. فإن قلتَ: فهلا قلتَ: إن العطف في قوله: (فيكونَ) على (يقولَ) دون ما قلت من أنه معطوف على كن، ألا ترى أنه عطف على الفعل الذي قبل كن في قوله: (إنما قولنا لشيءٍ إذا أردناه أن نقولَ له كُنْ فيكونَ) [النحل/ ٤٠] حُمِلَ النصبُ في (فيكونَ) على الفعل المتصّبب بـ (أن). فكما جاز عطفه على الفعل المتصّبب بأن الذي قبلَ قوله: (كن) فكذلك^(١) يجوز أن يحملَ المرتفعُ عليه، كأنه قال: فإنما يقول فيكونُ.

قيل: ما ذكرناه أسوغُ مما قلتَ، وأشدُّ اطراداً، ألا ترى أن قوله: (إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران/ ٦٠] لا يستقيم هذا المذهب فيه، لأن (قال) ماضٍ، و(يكون) مضارعٌ فلا يحسنُ عطفه عليه لاختلافهما. فإن قلتَ: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضي، كما جاز عطفُ الماضي على المضارع في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِئَنِي

، فمضيتُ^(٢)

(١) في (ط): كذلك.

(٢) تنمة البيت:

فمضيتُ ثُمَّ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي

روى هذا البيت الأصمعي في الأصمعيات ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفي - (الأصمعيات ١٢٦/ الأصمعية رقم ٣٨. وهو برواية (مررت) بدل أمر، ولا شاهد فيها. وهو من شواهد سيبويه ٤١٦/١ والخزانة ١٧٣/١، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٢ ونسب =

ألا ترى أنه مضارع ومضيتُ ماضٍ، فكما جاز عطفُ الماضي على المضارع كذلك يجوز عطف (فيكون) على (خَلَقَهُ). قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت، لأن المضارع فيه في معنى المضي، والمراد به: ولقد مررت فمضيت، فجاز عطف الماضي على المضارع، من حيث أريدَ بالمضارع المضي وليس المرادُ بقوله: (فيكون) في الآية المضي، فَيُعْطَفَ فيها^(١) على الماضي. فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطف في قوله: (ثم قال له كن فيكون). على أن العطف في قوله: (فإنما يقول له كن فيكون) إنما هو على (كن)، الذي يراد به يُكُونُ، فيكون خبر مُبْتَدَأٍ محذوفٍ كأنه: فهو يُكُونُ.

فإن قلت؛ فهلا قلت: إن العطف على كن إذا كان المرادُ به يُكُونُهُ غير سهل، لأنَّ قولَه فيكون حينئذٍ قليلُ الفائدة، ألا ترى أن يُكُونُهُ يدل على أنه يكون. قيل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أي بإحداثه، لا يكون حدوثه ووجوده على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيداً، كما أن قولهم: لأضربنه كائن ما كان، بالرفع في كائن كلامٌ قد استعملوه وحسَّنَ عندهم، وإن كان قد عُلِمَ أنَّ ما يكون فهو كائن، ولكن لما دخله من المعنى أي لا أبالي بذلك، حسَّنَ، فاستعمل، ولم يكن عندهم بمنزلة ما لا يفيد

= عندهما لرجل من بني سلول. والظاهر أن البغدادى لم يقف على الأبيات في الأصمعيات، لأنه نقل عن الأصمعي بيتين آخرين في معنى البيت الشاهد، ولم يتعرض لذكر الأصمعيات.

(١) في (ط): فيه.

فَيُطْرَحُ فَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ يَكُونُ بِإِحْدَاثِهِ جَازٌ وَحَسُنَ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَفِيدُ.

* * *

اختلفوا في ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله جل وعز^(٢): (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) [البقرة/ ١١٩]

فقرأ نافع وحده: (وَلَا تُسْأَلُ) مفتوحة التاء مجزومة اللام.
وقرأ الباقون (وَلَا تُسْأَلُ) مضمومة التاء، مرفوعة اللام^(٣).
قال أبو علي: القول في سألت إنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثل أعطيت قال^(٤):

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي
قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بُنْكَرٍ

وقال^(٥):

سَأَلْنَاهَا الشِّفَاءَ فَمَا شَفَتْنَا
وَمَتَّئْنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا

(١) في (ط): بداية الجزء الثاني: بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا رب.
أما في (م) فالكلام متصل.

(٢) سقطت جل وعز من (ط). (٣) السبعة ١٦٩.

(٤) قائل هذا البيت زيد بن عمرو بن نُقَيْل.

انظر كتاب سيبويه ١٧٠/٢ - مجالس ثعلب/ ٣٨٩ - خزائن الأدب ٩٦/٣.
وشرح أبيات المغني ١٤٦/٦.

(٥) البيت لجريير يهجو الراعي النميري.

والخلاب: المخادعة والكذب. (انظر ديوان جريير/ ٦٥).

وأشدد أحمد بن يحيى^(١):

سَأَلْتُ عَمْرًا بَعْدَ بَكْرٍ خُفَا
وَالدَّلُوْا قَدْ تُسْمَعُ كِيَّ تَخَفَا

ويجوز أن يُقْتَصَرَ فيه على مفعول واحد، فإذا اقْتَصَرَتْهُ^(٢)
في التعدي على مفعول واحد كان على ضربين:
أحدهما: أن يتعدى بغير حرف، والآخر: أن يتعدى
بحرف.

فأما تعديه بغير حرف فقوله: (وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلَا
مَا أَنْفَقُوا) [المتحنة/ ١٠]. وقال: (فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
[النحل/ ٤٣]).

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذي يتعدى به حرفان:
أحدهما الباء كقوله: (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) [المعارج/ ١].
وقال^(٣):

وَسَائِلَةٌ بِثُعْلَبَةَ بْنِ سَيْرٍ
وَقَدْ أَوْدَتْ بِثُعْلَبَةَ الْعُلُوقُ

(١) الرجز في اللسان - مادة خفف - ولم ينسبه لقائل.

(٢) في (ط): اقتصر به.

(٣) البيت للمفضل النكري، وهو البيت الرابع والثلاثون من قصيدته المنصفة
يذكر أن ثعلبة بن سيار كان في أسره وهو الذي ذكره في البيت «ثعلبة بن
سير» ضرورة لإقامة الوزن - والعلوق: المنية - الأصمعيات ص ٢٠٣
والمنصفات ص ٢٥. الخصائص لابن جني ٤٣٧/٢ وفيه وفي اللسان
(سير، علق): علقت مكان أودت. وهذه الرواية كتبت فوق كلمة أودت
في (م).

والآخر: (عن) كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون بمنزلة أعطيت، وذلك كقوله:

سألت زيدا بعد بكرٍ خُفًّا^(١)

فمعنى هذا: استعطيته، أي: سألته أن يفعل ذلك. والآخر: أن يكون بمنزلة: اخترت الرجال زيدا، وذلك قوله: (ولا يُسأل حميمٌ حميمًا)^(٢) [المعارج/١٠] فالمعنى هنا: ولا يُسأل حميمٌ عن حميمه، لذهوله عنه واشتغاله بنفسه، كما قال: (لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ) [عبس/٣٧]. فهذا على هذه القراءة كقوله: (واسألهُم عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ) [الأعراف/١٦٢].

والثالث: أن يتعدى إلى مفعولين، فيقع موقع المفعول الثاني منهما استفهام، وذلك كقوله: (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنة) [البقرة/٢١١] وقوله: (واسأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ) [الزخرف/٤٥].

فأما قول الأخطل^(٣):

(١) سبق قريباً برواية «عمراً» بدل زيدا.

(٢) «يُسأل» بالبناء للمفعول وسيأتي الكلام عنها في موضعه في الجزء الرابع.

(٣) عجز بيت وصدرة:

دَعِ الْمُغْمَرَ لَا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ

أراد بالمغمّر: الققعاق بن شُورٍ الذُّهلي - والمغمّر: المجهّل، أخذ من الغمّر وانظر ديوانه، ١٥٧/١.

واسأل بمَصْقَلَة البكريِّ ما فعلاً

فما: استفهام، وموضعه نصبٌ بفعلٍ، ولا يكون جرّاً على البدل من مصقلة على تقدير: سل بفعل مصقلة، ولكن تجعله مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت جعلته بدلاً، فكان بمنزلة قوله: (فَسَلُّوا^(١) أَهْلَ الذِّكْرِ) [النحل/٤٣] ولو جعلت المفعول مراداً محذوفاً من قوله: واسأل بمَصْقَلَة، فأردت: واسأل الناس بمصقلة ما فعل؟ لم يسهل أن يكون (ما) استفهاماً، لأنه لا يتصل بالفعل، ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقع أحدهما كما تقع موقعه في قوله: (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ) [البقرة/٢١١]. فإن جعلت (ما) موصولة، وقدرت فيها البدل من مَصْقَلَة لم يمنع.

وإن قلت: أَجْعَلُ قوله: ما فعل، استفهاماً وأضمرُ يقول^(٢)، لأنني إذا قلت: اسأل الناس بمصقلة؛ فإنه يدل على قل، لأن السؤال قولٌ، فأحمِلُهُ على هذا^(٣) الفعل، لا على أنه في موضع المفعول، لاستغناء الفعل بمفعولين؛ فهو قولٌ يدل على ذلك قوله: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا) [النازعات/٤٢] ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل بعن؛ فلا يتعلق به (أيان) إلا على الحد الذي ذكرنا.

ومن ذلك قول سيبويه: «اذهب فاسأل: زيدٌ أبو من

(١) في (ط) فاسألوا.

(٢) في (ط): القول.

(٣) سقطت من (ط).

هو؟»^(١) فزيدٌ داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيداً، ولكن التقدير: سل الناس: أأبو بشرٍ زيدٌ أم أبو عمرو؟ ولو قلت: سل زيداً على هذا الحد، لم يجز؛ لأن زيداً ليس بمسؤولٍ، إنما هو مسؤولٌ عنه، وإنما يأمر المخاطب أن يسأل غيره عنه، فلهذا قال: لو^(٢) قلت: سل زيداً على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى. وهذا مما يقوي قول يونس: قد علمتُ زيداً أبو من هو. ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعملَ الفعلُ في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتت مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز أن لا يعملَ الفعل في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحو: علمت زيداً أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف، لأن المعنى: اسأل إنساناً زيدٌ أبو من هو؟ وكذلك قوله: (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ...) [المعارج/١] كأن المعنى: سأل سائلُ النبي ﷺ^(٣) أو المسلمين بعذابٍ واقعٍ، فلم يُذكر المفعول الأول. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهم له لاستبعادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ) [الحج/٤٧] (يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ) [العنكبوت/٥٤] (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ، وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ

(١) انظر الكتاب ١٢١/١ باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ولو.

الْمَثَلَاتُ] [الرعد/٦].

ويدلك على ذلك قوله: (فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا، إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا) [المعارج/٥] وقال: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ) [يونس/٥٠]. وقال: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ) [النحل/١].

فأما قوله: (وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) [النساء/٣٢] فيجوز أن يكونَ (مَنْ) فيه في موضع المفعول الثاني على قياس قول أبي الحسن، ويكون المفعول محذوفاً في قياس قول سيبويه، والصفة قائمة مقامه.

وأما قوله: (كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا) [الأعراف/١٨٧] فإنه يحتمل أمرين، أحدهما: أن تجعل (عنها) متعلقاً بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك خفي بها، فحذف الجار والمجرور. وحسن ذلك لطول الكلام بعنّها التي من صلة السؤال. ويجوز أن يكون (عنها) بمنزلة بها وتصل الحفاوة مرةً بالباء ومرةً بعنّ. كما أن السؤال يعمل مرةً بالباء ومرةً بعن فيما ذكرنا. ويدلك على أنه يصل بالباء قوله: (إِنَّهُ كَانَ بِي خَفِيًّا) [مريم/٤٧]. وقال: (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا) [الفرقان/٥٩] فقوله: (اسْأَلْ بِهِ) مثل: اسأل عنه خبيراً.

فأما (خبيراً) فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حال، أو مفعول به، فإن كان حالاً لم يخلُ أن يكون حالاً من

الفاعل أو من المفعول، فلو جعلته حالاً من الفاعل السائل لم يسهل لأن الخير لا يكاد يسأل إنما يسأل، ولا يسهل الحال من المفعول أيضاً لأن المسؤول عنه خير أبداً فليس للحال كبير فائدة. فإن قلت: يكون حالاً مؤكدةً فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون خبيراً إذاً مفعولاً به كأنه: قال^(١) فاسأل عنه خبيراً أي مسؤولاً خبيراً. وكان معنى سل: تبين بسؤالك وبحثك من تستخبره ليتقرر عندك ما اقتضى عليك من خلقه ما خلق وقدرته على ذلك، وتعلمه بالفحص عنه والتبين له. ومما يقوي أن السؤال إنما أريد به ما وصفنا قول أمية^(٢):

وَأَسْأَلُ وَلَا بَأْسَ إِنْ كُنْتُ أَمْرًا عَمَهَا
إِنَّ السَّوَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا

فيشبه أن يكون أراد بأسأل: اسأل حتى تبين بسؤالك، ألا ترى أنه قال:

إِنَّ السَّوَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيران، إنما يكون شفاءً إذا اقترن به العلم والتبين، فكذا^(٣) المراد في قوله: (فاسأل به خبيراً) [الفرقان/ ٥٩]: اسأل سؤالاً تبحث به للتبين.

(١) سقطت من (م).

(٢) ليس في ديوانه المجموع، وهو فيما يبدو من قصيدته التي ورد بعضها في الخزانة ٢٢٨/١ وعنها في ديوانه ٥١٦ وأولها:

الحمد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربي ومسانا

(٣) في (ط): وكذلك.

فالحجة^(١) لمن قرأ: (ولا تُسأل) بالرفع أن الرفع يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حالاً فيكون مثل ما عُطِفَ عليه من قوله: (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) [البقرة/ ١١٩] وَغَيْرَ مَسْئُولٍ^(٢). ويكون ذكرُ (تُسأل) - وهو فعلٌ بعد المفرد الذي هو قوله: (بَشِيرًا) - كذكر الفعلِ في قوله: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ) [آل عمران/ ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد. وكذلك قوله: (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) [آل عمران/ ٤٥] وهو قد يجري مجرى الجُمْلِ^(٣).

والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أياً قرأ أحدهما: (وما تُسأل)، والآخر: (ولن تُسأل)^(٤)، فكل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حمْلُهُ على الاستئناف. ويؤكد وجهي الرفع قوله: (لَيْسَ عَلَيْكَ هَذَا هُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) [البقرة/ ١٧١] وقوله: (مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ) [المائدة/ ٩٩].

ومما يجعل للفظ الخبر مزيةً على النهي أن الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجهُ قراءةٍ نافعٍ بالجزم للنهي: ما رُوِيَ أن النبي ﷺ

(١) في (ط): والحجة. (٢) انظر تفسير الطبري ٥١٧/١.

(٣) في (ط): الجملة.

(٤) قال ابن كثير في تفسيره ٢٣٣/١ (ط الشعب): وفي قراءة أبي بن كعب: (وما تُسأل) وفي قراءة ابن مسعود (ولن تُسأل) نقلها ابن جرير. انظر تفسيره

سَأَلَ: أَيُّ أَبَوَيْهِ كَانَ أَحَدُثَ مَوْتًا، وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ: (وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) ^(١) [البقرة/١١٩]
وهذا إذا ثبت معنىً صحيحٌ. ويُذَكَّرُ أَنْ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ شَيْئًا.
فَأَمَّا قَوْلُهُ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَوْ كَانَ نَهِيًّا لَكَانَتْ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ:
فَلَا تَسْأَلْ أَسْهَلَ مِنَ الْوَائِ. فَالْقَوْلُ فِيهِ: إِنَّ هَذَا النِّحْوَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْفَاءِ، إِذَا كَانَتِ الرِّسَالَةُ بِالْبِشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ عِلَّةً لِأَنْ لَا يَسْأَلَ عَنْ
أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ: قَدْ حَمَلْتُكَ عَلَى فَرَسٍ
فَلَا تَسْأَلْنِي غَيْرَهُ. فَيَكُونُ حَمْلُهُ عَلَى الْفَرَسِ عِلَّةً لِأَنْ لَا يَسْأَلَ
غَيْرَهُ. وَلَيْسَ الْبِشَارَةُ وَالنَّذَارَةُ عِلَّةً لِأَنْ لَا يَسْأَلَ.

وَقَدْ جَوَزَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ أَنْ يَكُونَ عَلَى
تَعْظِيمِ الْأَمْرِ كَمَا تَقُولُ: لَا تَسْأَلْنِي ^(٢) عَنْ كَذَا، إِذَا أَرَدْتَ تَعْظِيمَ
الْأَمْرِ فِيهِ. فَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ فِي أَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لَفْظَ
الْأَمْرِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى: كَمَا (سُئِلَ) [البقرة/١٠٨]
مَضْمُومَةُ السِّينِ، مَكْسُورَةُ الْهَمْزَةِ فِي قِرَاءَتِهِمْ جَمِيعًا.

قَالَ: وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ:
(سُئِلَ) مَهْمُوزَةً بِغَيْرِ ^(٣) إِشْبَاعٍ ^(٤).

(١) ذَكَرَ الْوَاحِدِيُّ فِي أَسْبَابِ النِّزُولِ ص ٢٦ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبُوَايَ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.
وَانْظُرِ الطَّبْرِيُّ ٥١٦/١ وَابْنُ كَثِيرٍ ٢٣٤/١. وَلَمْ نَقِفْ عَلَى تَخْرِيجٍ لِحَدِيثِ
الْمُصَنِّفِ هَذَا. وَقَدْ جَاءَ الْكَلَامُ عَلَى الْآيَةِ رَقْمَ ١٠٨ مُتَأَخِّرًا عَنْ الْآيَةِ رَقْمَ

١١٩ فِي الْأَصْلِ نَفْسِهِ. (٢) فِي (ط): لَا تَسْأَلُ.

(٣) فِي (ط): مِنْ غَيْرِ.

(٤) السَّبْعَةُ ١٦٩.

قال أبو علي: القول في سُئِلَ: أَنَّ في سَأَلْتُ لغتين:
سَأَلْتُ أَسْأَلُ، العينُ همزةٌ، وهي الفاشيةُ الكثيرةُ وَسِئْتُ أَسْأَلُ
لُغَةً، وعليها جاء قول الشاعر^(١):

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً
ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ
فحملَ سيبويه سَأَلْتُ على قلب الهمزة ألفاً للضرورة.
كما قال الآخر^(٢):

راحت بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً
فَارْعِي فَزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

قال سيبويه: لأن الذي قال: سَأَلْتُ هُذَيْلُ، ليست لغته
سِئْتُ أَسْأَلُ. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد: هما يتساولان،
في هذه اللغة، فدل أن العين منها واوٌ، وليست المهموزة. ومن
قرأ: (قَالَ قَدْ أُوتِيَتْ سُؤْلُكَ^(٣) يا موسى) [طه/٣٦] لا ينبغي
أن يحمله على هذه اللغة لِإِقْلَتِهَا، ولكن على تخفيف الهمز،
والتحقيق سُؤْلُكَ.

والقول في قراءتهم: كما سُئِلَ مثلُ سُعِلَ، أنه على
تحقيق الهمزة، وقياس من خفف الهمزة أن يجعل هذه بين

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري يهجو هذيلًا. انظر السيرة لابن هشام ١٨٠/٢.

وانظر ديوانه ٤٤٣/١، وسيبويه ١٣٠/٢ - المقتضب للمبرد ١٦٧/١.

ومن هذه اللغة قول زيد بن عمرو بن نفيل السابق (انظر ص ٢٠٨).

(٢) وهو الفرزدق وقد سبق انظر الجزء الأول ص ٣٩٨.

(٣) في (م): (سُؤْلُكَ) بالهمز وهو سهو من الناسخ.

بين، فيقول، سُئِلَ، ومعنى بينَ بينَ، أن يجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

فإن قُلْتَ: فهلّا كان تخفيف الهمزة في سئل أن يَقْلِبَهَا واواً إذا انضم ما قبلها وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قَلَّبَتْهَا واواً في قولك: جَوْنٌ والتَوَدُّةُ، وفي المنفصل: هذا غلامٌ وبَيْك.

فالقول: إن الهمزة في سئل لم يلزم قلبها واواً، كما لزم في جَوْنٍ ونحوه، لأن جَوْنٌ إنما لزم قَلْبُهَا واواً، لأنك في التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واواً، أو تجعلها بين بين؛ فلم يصح أن تجعلها في جَوْنٍ بينَ بينَ، لأنك لو جعلتها كذلك نَحَوْتَ بها نحوَ الألفِ، فلا^(١) يكون ما قبل الألف ضمّةً، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما^(٢) لم تكن قبلها ضمّةً، كذلك لم يكن قبل ما قَرَّبَتْهُ منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واواً إذا انضم ما قبلها، كما أخلصتها ياءً إذا انكسر ما قبلها في نحو: مِيرٍ وَذِيئَةٍ وَذِيْبٍ، وفي المنفصل: مِنْ غلامٍ يَبِيكُ، ولم يلزم ذلك في سئل، ولم يمتنع أن يجعلها بينَ بينَ، لأنّ في الكلام ياءً مكسورةً قبلها ضَمّةٌ نحو: صَيْدٌ في هذا المكان، وَعُيِيَ بالأمر، وَحِييَ في هذا المكان. كما لم يلزم أن تُبَدِّلَ منها^(٣) الياء في عكس ذَيْبٍ، وَمِثْرٍ، وهو نحو: سَيْمٌ، وَجَيْزٌ، ومن المنفصل نحو^(٤): (وإذ قال إبراهيمُ) [البقرة/١٢٦] لأن في الكلام

(١) في (ط): ولا.

(٢) في (ط): فكما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

مِثْلَ: صَيْدَ، وَعَيْيَ. فلذلك^(١) جَعَلَتَ التي في سئل بين بين ولم تَقْلِبْهَا.

اختلفوا في فتح الخاء وكسرها من قوله عز وجل:
(وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) [البقرة/ ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: (وَاتَّخِذُوا) مفتوحة الخاء على الخبر.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي:
(وَاتَّخِذُوا) مكسورة الخاء^(٢).

قال أبو علي^(٣): وجه قراءة من قرأ: (وَاتَّخِذُوا) أنه معطوف على ما أضيف إليه، إذ كأنه: «وَإِذِ اتَّخِذُوا»، ومما يؤكد الفتح في الخاء أن الذي بعده خبر، وهو قوله: (وَعَهْدَنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ) [البقرة/ ١٢٥].

ومن قرأ: (وَاتَّخِذُوا) بالكسر، فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه، روي أن رسول الله ﷺ^(٣) أخذ بيد عمر، [رحمه الله]^(٣)، فلما أتى على المقام قال عمر: أهذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: نعم. قال عمر: أفلا نَتَّخِذُهُ مُصَلًّى؟ فأنزل الله عز وجل: (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)^(٤). فهذا تقديره: افعلوا. والأمر - إذا ثبت هذا الخبر - آكد، لأنه يتحقق به اللزوم، وإذا أُخْبِرَ ولم يقع الأمر به^(٥) فقد يجوز أن لا يُلْزَمَ المخاطبين بذلك الفرض، لأنه

(١) في (ط): فكذلك. (٢) في (ط) بكسر الخاء. السبعة ١٦٩.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر تفسير ابن كثير ٢٤٤/١. فقد روى الحديث من طرق عن أبي حاتم

وابن أبي شيبة وابن مردويه والنسائي. (٥) سقطت «به» من (م).

قد يجوز أن يكون ناسٌ اتخذوه فلا يلزمُ غيرَهُمْ.

اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله تعالى^(١): (فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا) [البقرة/ ١٢٦].

فقرأ ابن عامرٍ وَحَدَه: (فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا) خفيفةً من أَمْتَعْتُ.

وقرأ الباكون (فَأَمْتَعُهُ) مشددة التاء من مَتَّعْتُ^(٢).

قال أبو علي: التشديد أولى لأن التنزيل عليه، قال تعالى^(٣): (فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ) [هود/ ٦٥] فتمتّع مطاوعٌ مَتَّعٌ، وعامةٌ ما في التنزيل على الثقيل.

قال جلّ اسمه: (يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا) [هود/ ٣]. (كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [القصص/ ٦١]. (وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ) [يونس/ ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على مَتَّعٍ دون أَمْتَعٍ؛ فكذلك الأولى بالمختلَفِ فيه أن يكون على مَتَّعٍ دون أَمْتَعٍ.

وجهُ قراءة ابن عامر: أَنَّ أَمْتَعَ لغةٌ، وَأَنْ فَعَلَ قد يجري في هذا النحو مجرى أَفْعَلَ، نَحَوُ: فَرَحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَنَزَلْتُهُ وَأَنْزَلْتُهُ. وزعموا أَنَّ في حرفِ عبد الله: (وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةُ نَزِيرًا) [الفرقان/ ٢٥] وأنشدوا للراعي^(٤):

خَلِيلِينَ مِنْ شَعْبَيْنِ شَتَّى تَجَاوَرَا
قَدِيمًا وَكَانَا بِالتَّفَرُّقِ أَمْتَعَا^(٥)

(١) في (ط): عز وجل. (٢) السبعة ١٧٠. (٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط). (٥) ديوانه ١٦٦ واللسان والصحاح والتاج مادة (متع).

قال الأصمعي: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أُمْتَعَهُ بشيء يذكره به. قال^(١): فكان ما أمتع كل واحد من هذين صاحبه أن يفارقه.

وقال أبو زيد: أُمْتَعَا أراد تَمَتَّعَا. ويقال: مَتَعَ النهار إذا ارتفع.

فأما (قليلاً) من قوله سبحانه^(٢): (فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا) [البقرة/١٢٦] فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون (قليلاً) صفةً للمصدر، ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدلالة على جواز كونه صفةً للمصدر قوله تعالى^(٣): (يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا) [هود/٣] فوصف المصدر به. قال سيبويه: ترى الرجل يعالج شيئاً فتقول: رويداً، أي: علاجاً رويداً^(٤). فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفةً للمصدر، وفعل يدل على الكثير، فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل في قوله: (فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا)، وهلاً كان قول ابن عامرٍ أرجح، لأن هذا السؤال لا يعترض عليه^(٥) فيه. فالقول: إن ما ذكرت لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله تعالى^(٦) بالقليل من حيث كان إلى نفاذٍ ونقصٍ وتناهٍ، ألا ترى قوله جل وعز^(٧): (قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ) [النساء/٧٦] فعلى هذا النحو وُصِفَ المتاع في قوله: (فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا).

(٢) سقطت من (ط).

(١) سقطت من (ط).

(٤) انظر الكتاب ١/١٢٤.

(٣) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): عز وجل.

(٥) سقطت من (م).

(٧) سقطت من (ط).

وأما جواز كون قليل صفةً للزمان فيدل عليه قوله تعالى^(١): (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْهِنَّ نَادِمِينَ) [المؤمنون/٤٠]؛ فتقدير هذا: لِيُضْهِنَّ نَادِمِينَ بعد زمانٍ قليل، كما قال^(٢): عَرِقَ عن الحُمَّى، وأطعمه عن الجوع، أي: بعد جوعٍ، وبعد الحُمَّى.

اختلفوا في كسر الراء وإسكانها واشمامها الكسر في قوله تعالى: (وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا) [البقرة/١٢٨].

فقرأ ابن كثير: (وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا)، و (رَبُّ أُرْنِي) [الأعراف/١٤٢]، و (أَرْنَا اللَّذِينَ) [حم السجدة/٢٩] ساكنة الراء.

وقال خلفٌ عن عبيد عن شبلٍ عن ابن كثير: (وَأَرْنَا) بين الكسر والإسكان.

وقرأ نافعٌ وحمزة والكسائي: (أَرْنَا) بكسر الراء في كل ذلك.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ، وابنُ عامرٍ بكسر الراء: (أَرْنَا مَنَاسِكَنَا)، و (رَبُّ أُرْنِي)، و (أَرْنَا اللهَ جَهْرَةً) [النساء/١٥٢] [بكسر الراء]^(٣)، وأُسْكِنَا الراء في قوله: (أَرْنَا اللَّذِينَ) في^(٤) هذه وَحْدَهَا. وروى حفصٌ عنه: (أَرْنَا) مكسورة الراء.

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): يقال.

(٣) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

واختُلِفَ عن أبي عمرو في ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألتُ أبا عمرو، فقرأ [وأرنا] مدغمةً، كذا قال. وسألتُه عن: (وأرنا) مُثَقَّلَةً، فقال: لا. فقلت (أرني) فقال: لا. كل شيء في القرآن بينهما لَيْسَتْ (أرنا) ولا (أرنا).

وقال عبد الوارث اليزيدي وهارون الأعور، وعبيد بن عَقِيلٍ وعلي بن نصر: (أرني) و (أرنا) بين الكسر والإسكان.

وقال أبو زيد والخفاف عن أبي عمرو (وأرنا) بإسكان الراء^(١).

قال أبو علي^(٢): قوله عز وجل^(٣): (أرنا مناسكنا) يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون منقولاً من رأيت الذي يراد به إدراك البصر، نُقلتُ بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف، كأنه: أرنا مواضع مناسكنا.

والمناسك: جمع مَنْسَكٍ، وهو مصدرٌ جُمِعَ لاختلاف ضروبه، والمعنى: عَرَّفنا هذه المواضع التي يتعلق النسكُ بها^(٤) لِنَفْعَلَهُ، ونَقْضِي نُسْكَنا فيها على حَدٍّ ما يقتضيه توقيفنا عليها^(٥)، وذلك نحو: المواقيتِ التي يُحَرِّمُ منها، ونحو الموضعِ الذي يوقِفُ به^(٦) من عرفات، وموضعِ الطواف، وموضعِ رمي الجمار، فهذا من: رأيتُ الموضعَ، وأرَيْتُهُ زيداً.

والآخر: أن يكون (أرنا) منقولاً من رأيتُ التي لا يراد بها رؤية العين، ولكن التوقيفُ على الأمر، وضربُ من العلم.

(١) السبعة ١٧٠ وما بين معقوفين «وأرنا» زيادة منه. (٢) و(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): المنسك. (٥) في (ط): عليه. (٦) في (ط): فيه.

وأنت تقولُ فلانُ يرى رأيَ الخوارج، فتقتصر على مفعول واحدٍ، وليس هناك شيء يُبَصَّرُ. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية فقال: (وأرنا مناسكنا) أي: علّمنا. وأنشد لحطّائط بن يَعْفَر^(١):

أريني جواداً ماتَ هزلاً لأنني^(٢)
أرى ما ترينَ أو بخيلاً مُخلداً

قال: أراد: دلّيني، ولم يرد رؤية العين. وأما^(٣) قوله تعالى^(٤): (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) [الأعراف/١٤٢] فهو من رأيتُ الذي يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثاني حذف من اللفظ، لأن ما يتعلق بالفعل الثاني يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه.

وقوله تعالى^(٥): (أَرْنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ) [السجدة/٢٩] فهو من رأيت المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نُقِلَ بالهمزة تعدى إلى اثنين. وجاء في الحديث: «(أرنا اللّذين أضلّانا من الجنّ والإنس) قال: هما^(٦) ابن آدم الذي قتل أخاه وإبليس»^(٧).

(١) البيت متنازع في نسبه لحطّائط ولحاتم الطائي. وقد بسط هذا الخلاف الأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه للشعر والشعراء عند الكلام على هذا البيت ٢٤٨/١. وممن نسب البيت إلى حطّائط البغدادي في الخزّانة ١٩٥/١ وشرح أبيات المغني ٢١٩/١.

(٢) في (ط) تحت كلمة لأنني: معناه لعلي. وهي الرواية التي جاء البيت عليها في المصادر التي ورد فيها. (١) في (ط): فأما.

(٤) سقطت من (ط). (٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م). (٧) انظر الدر المنثور ٣٦٣/٥.

وقد ذكرنا وجه الإسكان فيما تقدم. فأما من اعتلَّ بأن الوجه الإشباع أو الإخفاء دون الإسكان لأن الحرف قد حُذِفَ منه؛ فليس اعتلاله بذاك، لأن الحذف إذا وجب بقياس، وعلى باب مطَّرد، كان هو والإثبات سواءً في المساغ. ألا ترى أنهم قالوا: رَأَيْكَ، وَشِ ثوبِكَ، وَفِ بوعْدِكَ. فبقي في ذلك كله الكلمة على حرفٍ واحدٍ. فكذلك إذا أوجب ضربٌ من القياس فيه الإسكان فهو بمنزلة ما يوجب حذف الهمزة من التخفيف، وأوجب حذف اللام للأمر، ويقوي ذلك اتفاقهم، أو اتفاق أكثرهم، في قوله^(١): (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف/٣٨] فلزم فيه حذفٌ بعد حذفٍ.

اختلفوا في قوله عز وجل^(٢): (إِبْرَاهِيمُ) [١٢٤] في الألف والياء.

فقرأ ابن عامر في جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ^(٣) الألف (إِبْرَاهَامُ).

وقراءة^(٤) القراء في كل مصرٍ غير ابن عامر (إِبْرَاهِيمُ) بالياء^(٥).

وقراءة ابن عامر: (إِبْرَاهَامُ) بألف بعد الهاء وقال الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان عن ابن عامر: (إِبْرَاهَامُ) بألفٍ بعد الهاء^(٦).

قال أبو علي: مما يثبت قراءة ابن عامر قول أمية:

مع إِبْرَاهِمَ التَّقِيِّ وَمُوسَى

وابن يعقوب عِصْمَةٌ في الهزال^(٧)

(١) كذا في (ط) وفي (م): قولهم. (٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وفي (م) طلب الألف بدون واو. (٤) في (ط): وقرأ.

(٥) سقطت من (م). (٦) السبعة ١٦٩.

(٧) لم يرد في ديوانه. وهو فيما يبدو من قصيدته المذكورة برقم ٦٢ ص ٤٣٩.

فهذا كأنه إبراهيم، إلا أنه حذف الألف، كما يقصر الممدود في الشعر. وأنشدوا^(١):

عُذْتُ بما عاذَ به إبراهيمُ

وقيل^(٢): إنهم كتبوا ما في البقرة بغير ياء، فهذا يدل على^(٣) أنه إبراهيم، وحذفت الألف من الخط، كما حذفت من دراهم، ونحو ذلك، فيشبه أنه قرأ إبراهيم وما ثبت فيه مما يدل^(٤) على ذلك. وقد روي أنه سَمِعَ ابنُ الزبير يقرأ: (صُحِفَ إِبْرَاهِمُ) [الأعلى/ ١٩] بألف.

واختلفوا^(٥) في زيادة الألف ونقصانها من قوله تعالى^(٦): (ووصى بها) [البقرة/ ١٣٢].

فقرأ نافع وابن عامر (وأوصى بها) على أفعل.

وقرأ الباقر: (ووصى) بغير ألفٍ على فَعَّلَ^(٧).

قال أبو علي: حجة من قرأ: (وصى بغير ألفٍ قوله عز وجل: (فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً) [يس/ ٥٠] فتوصية مصدرٌ وصى، مثل: قَطَعَ تقطعةً، ولا يكون فيه تفعيلٌ نحو: التقطيع، لأنك لو جئت^(٨) به على تفعيلٍ لَلَزِمَ في حَيِّتُ، ونحوه، إذا

(١) قاله زيد بن عمرو بن نفيل وتتمته:

مستقبل القبلة وهو قائم أنفي لك اللهم عانِ راغم
مهما تجشمني فإني جاشم

انظر السيرة النبوية ١/ ٢٣٠. ونسبه في اللسان (برهم) لعبد المطلب.

(٢) في (ط): وقد قيل. (٣) سقطت على من (م). (٤) في (ط): يدل.

(٥) في (ط): اختلفوا بدون واو. (٦) في (ط): عز وجل.

(٧) السبعة ١٧١. (٨) في (ط): أتيت.

أَتَيْتَ بِهِ عَلَى فَعَلٍ، أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ عَلَى تَفْعِيلٍ أَيْضاً، فَتَجْتَمِعُ^(١) ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ رَفَضُوا فِي نَحْوِ: عَطَاءٍ، التَّحْقِيرَ عَلَى الْإِتْمَامِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَجْتَمِعُ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، الْوَسْطَى مِنْهُنَّ مَتَحَرِّكَةً بِالْكَسْرِ، فَكَذَلِكَ رُفِضَ هَذَا فِي تَفْعِيلٍ، لِأَنَّهُ عَلَى^(٢) تِلْكَ الْعِدَّةِ وَفِيهِنَّ الْكُسْرُ، وَإِنْ كَانَتِ الْكُسْرُ فِي تَفْعِيلٍ أَوَّلًا، وَفِي عَطَاءٍ إِذَا حَقَّرْتَ ثَانِيَةً.

وَحِجَّةٌ مِنْ قَرَأَ: (وَأَوْصَى) قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣): (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) [النساء/ ١١] (وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا) [النساء/ ١١]. وَقَدْ قَالُوا: وَصَى النَّبْتُ: إِذَا اتَّصَلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. فَالْوَصِيَّةُ كَأَنَّ الْمُوصِي بِالْوَصِيَّةِ وَصَلَ جَلَّ أَمْرُهُ إِلَى الْمُوصَى إِلَيْهِ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أَمْ تَقُولُونَ) [البقرة/ ١٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو بالياء: (يَقُولُونَ).

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (تَقُولُونَ) بالتاء^(٤).

قال أبو علي: حجة^(٥) قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله عز وجل^(٦):

(١) في (ط) فيجتمع.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) السبعة ١٧١.

(٥) في (ط): وجه.

(٦) سقطت من (ط).

(اتَّحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ) [البقرة/ ١٣٩] والمتأخرة قوله تعالى^(١):
(قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) [البقرة/ ١٤٠].

ومن قرأ (بالياء) فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غيب^(٢).
واختلفوا في قوله عز وجل^(٣): (لَرَوْفٌ)
[البقرة/ ١٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: (لرؤوف) على
وزن: «لرعوف» في كل القرآن، وكذلك ابن عامر.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو وحمزة
والكسائي: (لرؤف) على وزن «لرعف»^(٤).

قال أبو زيد: رأفت بالرجل أراف به رافة ورافة، ورؤفت
به أرؤف به، كل^(٥) من كلام العرب.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: (رؤوف) أن فعولاً بناءً
أكثر في كلامهم^(٦) من فعل، ألا ترى أن باب ضروب وشكور
أكثر من باب حذر، وحديث، ويقظ، وإذا كان أكثر على
الستهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة. ويؤكد ذلك أن هذا
البناء قد جاء عليه من صفات، غير هذا الحرف نحو: غفور
وشكور، ولا نعلم فعلاً فيها. وقال^(٧):

(١) سقطت من (ط).

(٢) قال في اللسان / غيب / قوم غيب وغيب وغيب: غائبون.

(٣) سقطت من (ط). (٤) في (ط): رعف. السبعة ١٧١.

(٥) في (ط): كل ذلك. (٦) في (ط): كلام العرب.

(٧) البيت لكعب بن مالك الأنصاري وقد ورد في اللسان: نطيع نبينا. انظر
اللسان (رأف).

نُطِيعُ إِلَهَنَا وَنُطِيعُ رَبًّا
هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَوْوفاً

ومن قرأ: (رَوْوُفٌ) فقد زعموا أن ذلك الغالبُ على أهل الحجاز، قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة^(١) [بن أبي مُعَيْطٍ لمعاوية بن أبي سفيان]^(٢):

وشرُّ الطالبين فلا تَكُنْهُ
يقاتلُ عَمَّهُ الرَّوُفَ الرحيم^(٣)
وقد اتَّسع ذلك حتى قاله غيرهم . وقال جرير^(٤):

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ مَلَيْكَ حَقًّا
كَفَعَلَ الْوَالِدِ الرَّوُفِ الرحيم

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله جل وعز^(٥): (هو مَوْلَاهَا) [البقرة/ ١٤٨] .

فقرأ ابن عامرٍ وحده: (هُوَ مَوْلَاهَا) بفتح اللام .

وقرأ الباكون بكسر اللام .

قال أبو علي: قال تعالى: (فَلَنُؤَلِّيكَ قَبْلَةً تَرْضَاهَا) [البقرة/ ١٤٤] يقال^(٦): وَلَيْتَكَ الْقَبْلَةَ إِذَا صَيَّرْتُكَ تَسْتَقْبِلُهَا

(١) انظر تفسير القرطبي ١/ ١٥٨ . (٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط) .
(٣) رواية العجز في (م): «يقاتلُ عَمَّهُ الرَّوُفَ الرحيمُ» وآثرنا إثبات ما في (ط) .

(٤) قاله جرير في مدح هشام بن عبد الملك انظر ديوانه ٥٠٧ . (ت . الصاوي) .
(٥) في (ط): تعالى . (٦) في (ط): تقول .

بوجهك. وليس هذا المعنى في فعلتُ منه، ألا ترى أنك إذا قلت: وَلَيْتُ الحائط، ووليت الدار، لم يكن في فَعَلْتُ منه دلالة على أنك واجهته. كما أن في (١) قولك: وَلَيْتَكَ القِبْلَةَ، وَلَيْتَكَ المسجدَ الحرامَ دلالة على أن المراد واجهته، ففَعَلْتُ في هذه الكلمة ليس بمنقول من فَعَلْتُ الذي هو وَلَيْتُ، فيكون على حدِّ قولك: فَرِحَ وَفَرَحْتُهُ، وَلَكِنَّ هذا المعنى الذي هو المواجهة عارضٌ في فَعَلْتُ، ولم يكن في فَعَلْتُ. وإذا كان كذلك كان فيه دلالة على أن النقل لم يكن من فَعَلْتُ، كما كان قولهم: أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ عَلَى (٢) مَضٍ، لم يكن النقل فيه من لقي مَتَاعَكَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَكِنَّ أَلْقَيْتُ كَقَوْلِكَ: أَسْقَطْتُ، ولو كان منه زاد مفعولٌ آخَرُ في الكلام، ولم يُحْتَجْ في تعديته إلى المفعول (٣) إلى حرف الجر وإلحاقه المفعول الثاني في قولك: أَلْقَيْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ عَلَى بَعْضٍ، كما لم يُحْتَجْ إليه في: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَأَضْرَبْتُهُ إِيَّاهُ، ونحو ذلك، فكذلك: وَلَيْتَكَ قِبْلَةً، من قولك: وَلَيْتُ كَأَلْقَيْتُ، من قولك: لَقَيْتُ وَقَالَ تَعَالَى (٤): (فَلَنُؤَلِّيكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [البقرة/ ١٤٤] (٥).

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التي تُنَزَّلُ منزلة العلم في تحري القِبْلَةِ، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملة على خلاف المقابلة والمواجهة وذلك في نحو قوله جل وعز (٦): (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ

(١) في (ط): وفي قولك. وبإسقاط: كما أن. (٢) في (ط): فوق.

(٣) و(٤) سقطت من (ط). (٥) انظر ما سبق ص ٢٤. (٦) سقطت من (ط).

وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ [البقرة/٨٣]، (ثم تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) [البقرة/٦٤]. (عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) [عبس/١] أي: أعرض عنه، وقال تعالى: (وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ: يَا أَسْفَى عَلَى يَوْسُفَ) [يوسف/٨٤] (فَأَعْرِضْ عَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا) [النجم/٢٩] فهذا مع دخول الزيادة الفعل وفي غير الزيادة قوله: (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) [التوبة/٢٥] والحال مؤكدة لأن في وليتم دلالة على أنهم مدبرون، فهذا على نحوين: أما ما لحق التاء أوله، فإنه يجوز أن يكون من باب: تَحَوَّبَ وتَأَثَّم إذا ترك الحُوبَ والإثْمَ، وكذلك إذا ترك الجهة التي هي المقابلة، ويجوز أن تكون الكلمة استعملت على الشيء وعلى خلافه، كالحروف المروية في الأضداد. فأما قوله تعالى^(٢): (وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمُ الْأَدْبَارَ) [آل عمران/١١١] وقوله: (وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ) [الحشر/١٢] وقوله: (سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبَرَ) [القمر/٤٥] فهذا منقول من فَعَلَ، تقول: داري تلي داره، وَلَّيْتُ داري داره، وإذا نَقَلْتَهُ^(٣) إلى فَعَّلَ قلت: وَلَّيْتُ مَآخِرَهُ، وولَّاني مَآخِرَهُ، وولَّيتُ مِيَامَنَهُ. وولَّاني مِيَامَنَهُ، فهو مثل: فَرَحَ وفَرَحْتُهُ، وليس مثل: لَقِيَ وأَلْقَيْتُهُ، وقوله تعالى^(٤): (لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ) [الحشر/١٢] (ويُولُونَ الدبر) [القمر/٤٥] المفعول الثاني الزائد في نقل «فَعَلَ» إلى «فَعَّلَ» محذوف فيه^(٥)، ولو لم يحذف كان^(٦) كقوله: (يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ) [آل عمران/١١١]

(١) سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط). (٣) في (م): إذا نقله.
(٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): منه. (٦) في (ط): لكان.

وقوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [التوبة/ ٧١] المعنى فيه: أن بعضهم يوالي بعضاً، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرؤون ممن خالفهم وشاقهم، ولكنهم يدّ واحدة في النصرة والموالاتة، فهم أهل كلمة واحدة لا يفترقون فرقة مبينة ومشاقة، ومن ثمّ قالوا في خلاف الولاية: العداوة، ألا ترى أن العداوة من عدا الشيء: إذا جاوزته^(١) فمن ثمّ كانت خلاف الولاية.

فأما قوله عزّ وجلّ (وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرِضُوا) [النساء/ ١٣٥] فيمن قرأ (تلّوا)^(٢) فمعناه والله أعلم: الإقبال عليهنّ والمقاربة لهنّ في العدل في قسّمهنّ، ألا ترى أنه قد عودل بالإعراض في قوله تعالى: (أَوْ تُعْرِضُوا) فكأنّ قوله تعالى^(٣): (إِنْ تَلَّوْا) كقوله: (إِنْ أَقْبَلْتُمْ عَلَيْهِنَّ، وَلَمْ تُعْرِضُوا عَنْهِنَّ).

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون في (تلّوا) دلالة على المواجهة فتجعل قوله: (فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ) منقولاً من هذا، فمن ثمّ اقتضى المواجهة، وتستدلّ على ذلك بمعادلته لخلافه الذي هو الإعراض؟

فالقول: إن ذلك في هذه الكلمة ليس بالظاهر، ولا في الكلمة دلالة على هذه المخصوصة التي جاءت في قوله: (فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا) [البقرة/ ١٤٤] وإذا لم تكن عليها دلالة، لم تصرفها عن الموضع الذي جاءت فيه، فلم تنفذها إلى سواها.

(١) في (ط): جازه.

(٢) وهي قراءة حمزة وابن عامر، وستأتي في الجزء الثالث.

(٣) سقطت من (ط).

فأما قوله عز وجل: (أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ) [القيامة/ ٣٤] فقد كتبناه في «كتاب الشعر» وقوله: (يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ) [الأنفال/ ٢٠] فالضمير في عنه إذا جعلته للرسول، احتمل أمرين: (لا تَوَلَّوْا عنه): لا تنفضوا عنه كما قال تعالى: (انْفِضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) [الجمعة/ ١١] وقال سبحانه^(١): (وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ) [النور/ ٦٢] وقال عز اسمه^(٢): (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا) [النور/ ٦٣] وعلى هذا المعنى قوله تعالى: (بَعْدَ أَنْ تُوَلَّوْا مُدْبِرِينَ) [الأنبياء/ ٥٧] أي: بعد أن تتفرقوا عنها. ويكون^(٣): (لَا تَوَلَّوْا عَنْهُ) لَا تُعْرِضُوا عَنْ أَمْرِهِ: وَتَلَقَّوْهُ بِالطَّاعَةِ وَالْقَبُولِ، كما قال: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور/ ٦٣]

وزعموا أن بعضهم قرأ: (وَلَا تُوَلَّوْا عَنْهُ) واللفظتان تكونان بمعنى واحد، قال تعالى^(٤): (وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ) [القصص/ ٣١] وقال: (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) [التوبة/ ٢٥] وقال: (فَاعْرِضْ عَمَّنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا) [النجم/ ٢٩] وقال (فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ) [الصفات/ ٩٠]. وقوله: (وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران/ ٦٨] أي ناصبرهم، ومثله في أَنَّ المعنى فيه النُّصْرَةُ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ) [التحريم/ ٤] أي ناصره. وكذلك قَوْلُهُ: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا، وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ

(١) في (ط): تعالى.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): ولا يكون وهو خطأ.

(٤) سقطت من (ط).

لَهُمْ) [محمد/١١] أي: لا ناصِرَ لهم؛ ومعنى المولى من النُصرة؛ مِنْ وَلِيٍّ عَلَيْهِ: إذا اتَّصَلَ بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ. وعلى هذا قوله تعالى^(١): (إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) [التوبة/٤٠] أي: ناصِرُنَا، وكذلك قوله: (فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ) [الشعراء/١٥] في موضع آخر (إني معكما) [طه/٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صَحِبَكَ اللَّهُ.

وروينا عن ابنِ سلامٍ عن يُونُسَ قال: المولى: له^(٢) في كلام العرب مواضع منها: المولى من^(٣) الدِّينِ، وهو الوليُّ^(٤)، وذلك قوله: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ) [محمد/١١] أي: لا وَلِيٍّ. ومنه قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ) [التحریم/٤]، ومنه قول النبي ﷺ^(٥): «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(٦) أي: وليُّه. وقوله: «مُزَيْنَةُ وَجْهِيَّةٌ وَأَسْلَمٌ وَغِفَارٌ مَوَالِي اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(٧) قال العجاج^(٨):

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الظَّفَرَ
مَوَالِيَ الْحَقِّ إِنْ الْمَوْلَى شَكَرَ

أي: أولياء الحق.

-
- (١) سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): في .
(٤) انظر لسان العرب / ولي / . (٥) سقطت من (ط).
(٦) الحديث رواه ابن ماجه في المقدمة ٤٥/١ وأحمد في المسند ٨٤/١ و٣٥٠/٥ .
(٧) الحديث رواه البخاري في المناقب، ونصه: «قريش والأنصار وجهية ومزينة وأسلم وغفار وأشجع موالى ليس لهم مولى دون الله ورسوله» انظر فتح الباري ٥٣٣/٦ رقم ٣٥٠٤ .
(٨) انظر ديوانه ٤/١ وفيه (الحبر) مكان (الظفر).

ومنها العَصْبَةُ، وبنو العمِّ هم الموالِي، قال^(١) تعالى: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) [مريم/٥] أي العَصْبَةَ. وقال الزُّبْرَقَانُ:

وَمِنَ الْمَوَالِي مَوْلَيَانِ فَمِنْهُمَا
مُعْطِي الْجَزِيلِ وَبَاذِلُ النَّصْرِ
وَمِنَ الْمَوَالِي ضَبُّ جَنْدَلَةٍ
لَحِزُ الْمَرْوَةِ^(٢) ظَاهِرُ الْغَمْرِ

الْغَمْرِ: العداوة.

وقال آخر:

وَمَوْلَى كَذَاءِ الْبَطْنِ لَوْ كَانَ قَادِرًا
عَلَى الدَّهْرِ أَفْنَى الدَّهْرِ أَهْلِي وَمَالِيَا

وقال آخر:

وَمَوْلَى قَدْ رَعَيْتُ الْغَيْبَ مِنْهُ
وَلَوْ كُنْتُ الْمُغِيبَ مَا رَعَانِي

وقال اللُّهْبِيُّ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ لِبْنِي أُمِيَّةَ^(٣):

مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا
إِمْشُوا رُؤَيْدًا كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ
اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَا لَا نُجِبُّكُمْ
وَلَا نَلُومُكُمْ أَنْ لَا تُحِبُّونَا^(٤)

(١) في (ط): وقال.

(٢) اللحز: البخيل الضيق الخلق.

(٣) ترجمته في الأغاني ١١٩/١٦ والمؤتلف ٣٥.

(٤) البيتان في الحماسة بشرح المرزوقي ٢٢٤/١ مع اختلاف في الرواية.

وكان الزَّبْرِقَانُ بن بدرٍ تَكَثَّرَ في مَوالِيهِ وبنِي عَمِّهِ فقال
رَجُلٌ من بني تَمِيمٍ^(١):

ومولَى كمولَى الزَّبْرِقَانِ ادَّمَلْتُهُ
كما ادَّمَلِ العَظْمُ المَهِيْضُ من الكَسْرِ

وَمَنْ انْضَمَّ إِلَيْكَ فَعَزَّ بِعَزِّكَ، وامْتَنَعَ بِمَنْعِكَ أَوْ بَعْتِي،
وبهذا سُمِّيَ المَعْتَقُونَ: مَوالِي. قال الراعي^(٢):

جَزَى اللَّهُ مَوْلَانَا غَنِيًّا مَلَامَةً
شَرَّارَ مَوالِي عَامِرٍ في العِزَائِمِ
نَبِيعُ غَنِيًّا رَغْبَةً عن دِمَائِهَا
بأَمْوَالِهَا بَيَّعَ البِكَارِ المِقَاحِمِ

البَكَارُ: الصَّغِيرَةُ، والمِقَاحِمُ: التي لم تَقَوَّ على العَمَلِ.
وَعَنِيٌّ: حَلَفَاءُ بني عَامِرٍ، قال الأَخْطَلُ لَجَرِيرٍ^(٣):

أَتَشْتِمُ قَوْمًا أَثْلُوكَ بِنَهْشَلٍ
ولولا هُمُ كُنْتُمْ كَعُكْلٍ مَوالِيَا

وَعُكْلٌ من الرِّبَابِ حَلَفَاءُ بني سَعْدٍ.

وقال الفرَزْدَقُ لَعَبِدِ اللَّهِ بن أَبِي إِسْحَقَ النَحْوِيِّ، وكان

(١) البيت لابن طيفان الدارمي أنشده ابن بري - والطيفان أمه - (انظر اللسان
/ مادة: دمل / ويقال: ادمل القوم، أي: اطوهم على ما فيهم.

(٢) الأول في ديوانه ٢٥٥ ولم يقف جامعه على الثاني.

(٣) انظر ديوانه ٣٥٢/١.

مولى لحضرمي، وبنو الحضرمي حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف:

فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا^(١)

الإعراب:

قوله عز وجل: (وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا) [البقرة/ ١٤٨] موضع الجملة رفع^(٢) لكونها وصفاً للوجهة، فمن قرأ: (هو مُوَلِّيُّهَا)؛ فالضمير الذي هو (هُوَ) لاسم الله تعالى، تقديره: ولكل وجهة، الله مُوَلِّيُّهَا. ومعنى توليته لهم إياها: إنما هو أمرهم بالتوجه نحوها في صلاتهم إليها، يدلك على ذلك قوله تعالى: (٣): (فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا) [البقرة/ ١٤٤]، فكما أن فاعل، نُؤَلِّيَنَّكَ الله عز وجل، فكذلك الابتداء في قوله: (هو مُوَلِّيُّهَا) ضمير اسم الله تعالى، والتقدير: الله مُوَلِّيُّهَا إياه، فـ«إياه» المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف المفعول الثاني لجري ذكره المظهر وهو (كل) في قوله: (ولكل وجهة) فإذا قرئ: (ولكل وجهة هو مولاها) فالضمير (لكل) وقد جرى ذكره في قوله: (ولكل وجهة)، وفي القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة، وقد استوفى الاسم الجاري على الفعل المبني للمفعول مفعوليّه اللذين يقتضيهما، أحدهما:

(١) انظر سيبويه ٥٨/٢ - الخزانة ١١٤/١. وليس في ديوانه.

(٢) كذا في (ط). ووردت في (م): جر وهو خطأ من الناسخ.

(٣) سقطت من (ط).

الضمير المرفوع في مُوَلَّى، والآخر: ضمير المؤنث، وهو الذي هو ضمير كل ابتداء وخبره مُوَلَّاهَا. ولو قرأ قارىء: (ولكل وجهه هو مُوَلَّاهَا) فجعل (هو) ضمير ناس، أو قبيل، أو فريق، أو نحو ذلك فأضمَر العلم به، كما أضمَر اسمُ الله سبحانه، فيمن قرأ: (هُوَ مُوَلَّيْهَا) لكان ذلك على ضَرَبَيْنِ: إن جعل الهاء (لكل) فأنث (كُلًّا) على المعنى، لأنه في المعنى للوجهة كما قال: (وكلُّ آتوه داخِرِينَ)^(١) [النمل / ٨٧] فجمع على المعنى؛ فإن ذلك لا يجوز، لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما. فلا يكون حينئذٍ (لكل وجهه) متعلق، فبقيت^(٢) اللام لا عامل فيها، وإن جعل الهاء في (مُوَلَّاهَا) كناية عن المصدر الذي هو التولية؛ جاز، لأن الجار حينئذٍ يتعلق باسم المفعول الذي هو (مُوَلَّى) كأنه قال: الفريق أو القبيل مُوَلَّى لكل وجهه تولية، واللام على هذا زيادة^(٣) كزيادتها في: (رَدِفَ لكم) [النمل / ٧٢] ونحوه.

وقد قلنا في هذه المسألة بعبارة أخرى في وقت آخر: قوله جلَّ وعزَّ^(٤): (ولكل وجهه هو مُوَلَّيْهَا) (هُوَ): ضمير اسم الله سبحانه^(٥)، فإذا كان كذلك فقد حُذِفَ من الكلام أحدُ مفعولي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في قوله عزَّ وجلَّ^(٦): (فلنولينك قبلة تَرْضَاهَا). التقدير: الله مُوَلَّيْهَا إِيَّاهُ، وإِيَّاهُ ضمير (كل) الموجهِ المُوَلَّى، وتَوَلَّيَ اللَّهُ إِيَّاهُ، إِنَّمَا هُوَ بِأَمْرِه له بالتوجه إليها.

(١) آتوه: قراءة حمزة وخلف وحفص. وقرأ الباقون آتوه. انظر النشر

٢٣٩/٢. وستأتي في موضعها. (٢) في (ط): فتبقى.

(٣) في (ط): زائدة. (٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط). (٦) سقطت من (ط).

وقراءة ابنِ عامرٍ (مُولَّاهَا) تَدُلُّكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ إِرَادَةِ مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ مِنَ الْكَلَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا بَنَى الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ، وَأَضَافَ اسْمَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ الْآخَرِ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ الْعَائِدِ إِلَى الْوَجْهَةِ، فَقَوْلُهُ: (هُوَ) عَلَى قِرَائَتِهِ ضَمِيرُ (كُلِّ)، أَيْ كُلِّ وُلَيِّ جِهَةٍ، وَهَذِهِ التَّوْلِيَةُ بِأَمْرِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ إِيَّاهُمْ يَتَوَجَّهُهُمْ إِلَيْهَا، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمَعْنَى تَوَوُّلٌ إِلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: (هُوَ مُوَلِّئُهَا).
أَلَا تَرَى أَنَّ فِي مُوَلِّئِهَا ضَمِيرَ اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَبَنَاهُ لَهُ، فَفَاعِلُ التَّوْلِيَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا كَانَتْ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى كَذَلِكَ.

وَقَدْ قُرِئَ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ: (وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا). فَضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ فِي قَوْلِهِ: (مُوَلِّئُهَا) يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ التَّوْلِيَةُ، وَجَازَ إِضْمَارُهَا لِلدَّلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، كَمَا جَازَ إِضْمَارُ الْبَخْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(١): (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٠] أَيْ: الْبُخْلُ. وَيَكُونُ هُوَ ضَمِيرُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢). فَيَكُونُ الْمَعْنَى: اللَّهُ مُوَلِّئٌ لِكُلِّ وَجْهَةٍ تَوْلِيَةً، فَأَوْصَلَ الْفِعْلَ بِاللَّامِ كَمَا تَقُولُ: لِيَزِيدِ ضَرْبُ (وَإِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ) [يوسف/ ٤٣].

وَالْآخَرُ: أَنْ لَا تَجْعَلَ الْهَاءَ ضَمِيرًا لِلتَّوْلِيَةِ، وَلَكِنْ ضَمِيرًا لِرِجْهَةٍ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمَّ، لِأَنَّكَ إِذَا أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

إلى المفعول الذي يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ مَرَّةً لَمْ تَوْصِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ - أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَزَيْدٍ ضَرْبَتُهُ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَ الْهَاءَ ضَمِيرَ زَيْدٍ، لِأَنَّكَ قَدْ عَدَّيْتَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ مَرَّةً بِاللَّامِ، فَلَا تَعْدِيهِ إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى، كَمَا لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى حَالِينَ، وَلَا اسْمِينَ لِلزَّمَانِ، وَلَا نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

فَالْهَاءُ لِلْمَصْدَرِ^(٢) وَلَا تَكُونُ لِلْقُرْآنِ الَّذِي تَعْدَى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِاللَّامِ، وَقَدْ تَصَحَّحَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَهُوَ أَنْ تَقْدَرَ: وَلِكُلِّ ذَوِي^(٣) وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى: اللَّهُ مُوَلِّ لِكُلِّ ذَوِي^(٣): وَجْهَةٌ؛ وَجْهَتَهُمْ؛ فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا)، إِذَا قَدَّرْتَ حَذْفَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ إِيَّاهُ، إِلَّا أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي الْمَحْذُوفَ فِي قَوْلٍ مَنْ قَرَأَ: (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا) مُظْهَرٌ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ) إِذَا قَدَّرْتَهُ: وَلِكُلِّ ذَوِي^(٣) وَجْهَةٌ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: اللَّهُ مُوَلِّ كُلِّ ذَوِي^(٣) وَجْهَةٍ وَجْهَتَهُمْ. فَكُلُّ هُمْ الْمُؤَلَّوْنَ، وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْجِهَةِ الَّتِي أَخَذُوا بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهَا.

(١) صدر بيت عجزه:

والمراء عند الرشا إن يلقها ذيبٌ

وهو مجهول القائل - انظر سيبويه ٤٣٧/١ - الخزانة ٢٢٧/١ - ٣٨٣/٢ -

٥٧٢/٣ - ٦٤٩ - ١٧٠/٤ وشرح أبيات المغني ٢٩١/٦ واللسان مادة /سرق/.

قال الأعلام: هجارجلاً من القراء، فنسب إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها.

(٢) والتقدير: هذا سراقَةٌ يدرس القرآن درساً.

(٣) في (ط): ذي في أربعة المواطن.

وما ذَكَرْتُهُ من أن (هو) ضميرُ اسمِ الله تعالى^(١)، وإن لم يَجْرَ له ذكرٌ، قولُ أبي الحسن. وقد رُوِيَ عن مجاهدٍ أنه قال: أرادَ: ولكلِّ صاحبِ مِلَّةٍ^(٢) وجهَةٌ، أي: قِبَلُهُ هو مستقبلُها، فالضميرُ عنده على هذا لكلِّ.

وقد حكى أبو الحسن^(٣) القولين جميعاً: أن يكونَ (هو) ضميرُ اسمِ الله تعالى^(٤)، وأن يكونَ لكلِّ. وجاء قوله: (هُوَ مُوَلِّيْهَا) فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ كلِّ، ولو قيل: هم مُوَلِّوْهَا على المعنى، كما قال تعالى: (وَكُلُّ أُمَّةٍ [النمل/٨٧] كان حسناً. وقال بعضهم: اخترت مُوَلِّيْهَا على مُوَلِّأَها لأنه قراءة الأكثر، ولأنه إذا قُرِئَ مُوَلِّأَها ظَنَّ أن جميع ذلك شَرَعَهُ اللَّهُ لَهُمْ.

وقوله: (مُوَلِّأَها) اسمٌ جَارٍ على فعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ، ولم يُسْنَدْ إلى فاعلٍ بعينه؛ فيجوز أن يكونَ فاعلُ التوليةِ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، ويجوز أن يكونَ بِدْعَةً، حملهم عليها بعضُ رؤسائهم ومُفْتِيَّهم، فليس إذا صَرَفَهُ إلى أحد الوجهين، بأولى من صرفِهِ إلى الآخرِ.

فأما قوله: (وَجِهَةٌ) فقد اختلفَ أهلُ العربيةِ فيها، فمنهم من يذهب إلى أنه مصدرٌ شَدُّ عن القياسِ فجاء مصححاً، ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدرٍ جاء على أصله، وأنه لو كان مصدرًا جاء مُصَحِّحاً، للزم أن يجيء فِعْلُهُ أيضاً

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (م): قِبَلُهُ، وما أثبتناه من (ط) نقله الطبري في تفسيره عن مجاهد في ٢٨/٢ وفسر عنه: الوجهة بالقبلة.

(٣) في (ط): أبو إسحاق. (٤) سقطت من (ط).

مُصَحَّحًا، ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتلَّ على الفعل حيث كان عاملاً عمله؛ وكان على حركاته وسكونه؟ فلو صحَّ لصحَّ الفعل، لأن هذه الأفعال المعتلات، إذا صحت في موضعٍ تبعها باقي ذلك، وفي أن لم يجر شيء من هذه الأفعال مُصَحَّحًا دلالة على أن (وجهة) إنما صحَّ من حيث كان اسماً للمتوجَّه، لا كما رآه أبو عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل، وما شبهه^(١) به من «ضَيَّوْنَ وَحَيَّوْةَ وَبَنَاتِ الْبَيْهِ»^(٢) لا يشبه هذا، لأن ذلك ليس شيء منه جارياً على فعلٍ كالمصدر. فإن قيل: فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتلَّ وجب اعتلال مصدره، أليس قد جاء القول والبيع صحيحين؛ وأفعالهما مُعْتَلَّةٌ؛ فما ننكر أن يصحَّ: (وجهة)، وإن كان فعله معتلاً؟

قيل: إن القول والبيع لا يدخل على هذا، ألا ترى أن (وجهة) على وزن الفعل، وليس القول والبيع كذلك؟ والموافقة في الوزن توجب الإعلال، ألا ترى^(٣) «باباً وعاباً». لَمَّا وافقا بناء الفعل أعلاً، ولم يُعَلَّ نحو عُيْبَةٍ وَعَوْضٍ وَحَوْلٍ؟ فالقول والبيع ليسا على وزن شيء من الأفعال فيلحقهما اعتلالها. على أن للقائل أن يقول: إن القول والبيع ونحوهما، لما سَكَنَّا أشبهها بالإسكان المعتلَّ، إذ الاعتلال قد يكون بالسكون يدلك على ذلك أنهم أعلَّوْا نحو: سَيَّاطٍ وَحِيَاضٍ، وإن صحت الأحاد

(١) في (ط): أشبهه.

(٢) ويقال: بناتُ ألب: عروق في القلب يكون منها الرقة. انظر اللسان

(لب) وهو أحد ما شذ من المضاعف فجاء على الأصل كما قال سيبويه

(انظر الكتاب ٦١/٢).

(٣) في (ط): ألا ترى أن.

منها بحيث كانا في السكون في الواحد بمنزلة المعتل نحو: «دِيمَةٌ وَدِيمٍ» فكما جَرَى ما ذَكَّرْنَا مجرَى المعتل للسكون، كذلك يجري: قَوْلٌ وَيَبِيعُ مجرى ذلك، وقد قالوا: وَجَّهَ الْحَجَرَ جِهَةً مَالَهُ فجاء المصدر بحذف الزيادة، وكأنَّ «ما» زائدة، والظرف وصفٌ للنكرة، وَلَزِمَت الزيادة كما لَزِمَت في: آثراً ما^(١)، ونحوه.

اختلفوا في همز (لثلاً) [البقرة/ ١٥٠].

فُرُوِي عن نافع أنه لم يهَمْزها، والباقون يهَمْزون^(٢).

قال أبو علي: تخفيف الهمزة في (لثلاً) أن تُخْلَصَ ياءً، ولا يجوز أن تُجْعَلَ بينَ بَيْنَ، ألا ترى أنه بمنزلة «مِثْرٍ» جمع: مِثْرَةٍ. من قولك مَأْرُتٌ بين القوم: إذا أَفْسَدَتْ.

وقد تقدّم ذكر طَرَفٍ من ذلك في قوله عز وجل: (كما سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِ)^(٣) [البقرة/ ١٠٨].

اختلفوا في التاء ونصب العين، والياء والجزم، من قوله عز وجل^(٤): (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) [البقرة/ ١٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو: (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) بالتاء ونصب العين في الحرفين جميعاً^(٥).

(١) في اللسان (أثر) عن الفراء: ابدأ بهذا آثراً ما، وأثر ذي أثير، أي: ابدأ به أول كل شيء. وقيل: افعله مؤثراً له على غيره، وما زائدة وهي لازمة لا يجوز حذفها، لأن معناه افعله آثراً مختاراً له معنياً به من قولك: آثرت

أن أفعَل كذا وكذا. (٢) السبعة ١٧١.

(٣) انظر ص ٢١٧. (٤) سقطت من (ط).

(٥) يريد في آية البقرة هذه رقم ١٨٤ والتي سبقتها برقم ١٥٨ وهي بالواو.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَطْوَعُ خيراً) بالياء، وجزم العين. وكذلك التي بعدها.

قال أبو علي: من قرأ: (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً) احتمل قوله: (تَطَوَّعَ) أمرين:

أحدهما: أن يكون موضعه جزماً، والآخر: أن لا يكون له موضع. فأما الوجه الذي يجعل (تَطَوَّعَ) فيه في موضع جزم، فإن تُجْعَلَ (مَنْ) للجزاء كالتي في قوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ) ذلك يَلْقَى أَثَاماً [الفرقان/ ٦٨] فإذا جعلته كذلك كان في موضع جزم، وكانت الفاء مع ما بعدها أيضاً في موضع جزم لوقوعها موقع الفعل المجزوم الذي هو جزاء، والفعل الذي هو «تَطَوَّعَ» على لفظ المثال الماضي والتقدير به المستقبل، كما أن قولك: إن أتيتني أتيتك. كذلك.

والآخر: أن لا تجعله جزاءً، ولكن يكون بمنزلة «الذي» ولا موضع حينئذٍ للفعل الذي هو (تَطَوَّعَ)، ولو كان له موضع لم تُكْسَر (إِنَّ) في قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ) [القصص/ ٧٦] والفاء على هذا في قوله: (فهو خير له) مع ما بعدها في موضع رفع من حيث كان خبر المبتدأ الموصول - والمعنى معنى الجزاء، وإن لم يكن به جزم^(١)، لأن هذه الفاء، إذا دَخَلَتْ في خبر الموصول، آذنت أن الثاني وجب لوجوب الأول^(٢)، والنكرة الموصوفة في ذلك، كالأسماء

(١) في (ط): وإن لم يكن مجزوماً به.

(٢) قال سيويه: وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ههنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: =

الموصولة، وعلى هذا قوله عز وجل: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/٥٣] تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو: ما دام بكم من نعمة، فمن ابتداء الله إياكم بها. فسبب ثبات النعمة ابتداؤه بذلك. كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق في قوله: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ)^(١) [البقرة/٢٧٤].

فأما ما كان من النعمة كالصحة وتسوية البنية، والامتحان بالمرض والعلة، فمن الله سبحانه^(٢).

وأما ما كان من جائزة ملك وعطاء أب وهبة صديق أو ذي رحم، فإنه يجوز أن يُنسب إلى الله تعالى. من حيث كان بتمكينه وإقداره كما قال: (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) [الأنفال/١٧]، وإنما الرامي للتراب، والحصاب بالبطحاء النبي ﷺ.

ولو أَدْخَلَتْ (إِنَّ) على هذه الأسماء الموصولة، جاز دخول الفاء معها كما جاز دخولها على غير هذا النحو من الابتداء. وعلى هذا قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) [البروج/١٠].

وقوله عز وجل: (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ

= عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في «الذي» لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء هنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتي فله درهمان... إلخ. (الكتاب ١/٤٥٣).

(١) الآية بتمامها: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) [البقرة/٢٧٤].

(٢) في (ط): سبحانه وتعالى.

أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ^(١) [التين / ٦] على قوله: «إِلَّا حِلٌّ ذَاكَ أَنْ أَفْعَلَهُ»
ولو أَلْحَقْتَ المبتدأ ليت أو لعل^(٢) لم يَجْزُ دخولُ الفاءِ
على الخبر، لأن الجزاءَ الجازمَ وغيرَ الجازمِ خبرٌ فإذا دخلت ليت
ولعل، خرج بدخولهما الكلامُ عَنْ أَنْ يَكُونَ خبراً، وإذا خرجَ
عن ذلك، لم يَجْزُ لحاقُ الفاءِ التي تدخلُ مع الخبرِ. ومثل
ذلك قوله تعالى^(٣): (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/ ٩٥]
(وَمَنْ كَفَرَ فَاْمَتَّعُهُ قَلِيلًا) [البقرة/ ٢٦] و(مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ
عَشْرُ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا)
[الأنعام/ ١٦٠] و(فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)
[الكهف/ ٢٩] إِلَّا أَنْ يَقُولَ: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ) إِذَا جَعَلْتُهُ
موصولاً وَلَمْ تَجْعَلْ شَاءَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ، احتمل (من شاء)
ضربين من الإعراب: أحدهما: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بالابتداءِ
و(فليؤمن) في موضع خبرٍ. والآخر: أَنْ يَكُونَ مرتفعاً بمضمرٍ
يفسرُهُ: (فليؤمن) مثل: زَيْدٌ لِيَضْرِبَ. والفاءُ الداخلةُ في الخبرِ
تحتملُ أمرين: أحدهما: أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً مثل قولهم: أَخُوكَ
فَوَجَدَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ دخولُها من أَجْلِ الصلةِ. ومثله:
(وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا) [الفرقان/ ٧١].
فإن قلت: وما معنى (وَمَنْ تَابَ فَإِنَّهُ يَتُوبُ)؟.

فالقول في ذلك، أَنْ اللفظَ على شيءٍ والمعنى على
غيره، وذلك غَيْرُ ضَيِّقٍ فِي كَلَامِهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: مَا

(١) وهو مما دخلت فيه الفاء على غير النحو الذي مثل به من الابتداء وحمله
على قول العرب: «إِلَّا حِلٌّ ذَاكَ أَنْ أَفْعَلَهُ» انظر سيبويه باب ما يكون مبتدأ
بعد إِلَّا ٣٧٤/١.

(٢) في (م): ولعل بإسقاط الألف. (٣) سقطت (قوله تعالى) من (ط).

أنت وزيد؟. والمعنى: لِمَ تُؤذيه؟ واللفظُ إنما هو على المسألة من المخاطب، وزيد معطوفٌ عليه. وكذلك قالوا: أُمَكَّنَكَ الصَّيْدُ، والمعنى: أَرَمِهِ، وكذلك: هذا الهلالُ. أي: انظرْ إليه؛ فكَذَلِكَ قوله: (وَمَنْ تَابَ) كأنه من عزم على التوبة، فينبغي أن يبادر إليها، ويتوجه بها إلى الله سبحانه. وقال تعالى: (إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) [النحل/٩٨]. أي: إذا عزمت على ذلك فاستعِذْ، ومثل قوله: (فإنَّه يتوبُ) [الفرقان/٧١] والمعنى على: ينبغي أن يتوب. قوله عز وجل: (والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ) [البقرة/٢٢٨] أي: ينبغي أن يَتَرَبَّصْنَ. ومن هذا الباب قوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) [البقرة/١٨٥] قياسه على ما تقدم. وأما من قرأ: (وَمَنْ يَطَّوْعُ) [البقرة/١٥٨] فتفديده: يَتَطَوَّعُ، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقاربِهما، وجزم العين التي هي لامٌ بمعنى «إن» التي للجزاء. وهذا حسنٌ لأن المعنى على الاستقبال، وإن كان يجوز: من أتاني أعطيته، فتوقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن.

واختلفوا في قوله عز وجل^(١): (الرَّيَّاحُ) في الجمع والتوحيد.

فقرأ ابن كثير: (الرياح) على الجمع في خمسة مواضع:

في البقرة ههنا [الآية/١٦٤]^(٢) وفي الحجر: (أرسلنا الرياحُ

(١) سقطت من (ط).

(٢) وهي بتمامها: (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون).

لَوَاقِحَ) [الآية/٢٢] وفي الكهف: (تَذَرُوهُ الرِّيَّاحُ) [الآية/٤٥]
وفي سورة الروم الحرف الأول: (الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ)
[الآية/٤٦]، وفي الجاثية: (وتصريفِ الرِّيَّاحِ) [الآية/٥]،
والباقي: (الرَّيْحُ).

وقرأ نافع: (الرياح) في اثني عشر موضعاً: ها هنا وفي
الأعراف: (يرسلُ الرياحَ) [الآية/٥٧]، وفي سورة إبراهيم:
(كَرَّمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيَّاحُ) [الآية/١٨] وفي الحجر: (وأرسلنا
الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ) [الآية/٢٢] وفي الكهف: (تذروهُ الرِّيَّاحُ)
[الآية/٤٥] وفي الفرقان: (أرسلَ الرِّيَّاحَ) [الآية/٤٨] [وفي
النمل (يرسل الرياح)]^(١) [٦٣]، وفي الروم موضعين (الرِّيَّاحِ)
[٤٦، ٤٨] وفي فاطر (الرِّيَّاحِ) [الآية/٩]، وفي عسق (يُسْكِنُ
الرِّيَّاحِ) [الآية/٣٣] وفي الجاثية: (الرِّيَّاحِ) [الآية/٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثني عشر حرفاً حرفين:
(الريحَ) في إبراهيم [الآية/١٨]، وفي عسق (الريح) [٣٣]
والباقي (الرياحَ) على الجمع مثل نافع.

وقرأ عاصم وابن عامر مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ حمزة (الرِّيَّاحَ) على الجَمْعِ في موضعين: في
الفرقان: (أرسلَ الرياحَ) [الفرقان/٤٨] وفي سورة الروم،
الحرف الأول: (الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ) [الروم/٤٦] وسائرهنَّ على
التوحيد.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

وقرأ الكسائي: كقراءة حمزة وزاد عليه في الحجر:
(الرَّيَّاحَ لَوَاقِحَ) [الحجر/٢٢].

ولم يختلفوا في توحيد ما ليست فيه ألفٌ ولا مٌ^(١).

قال أبو علي: قال أبو زيد: قال القيسيون الرِّياحُ أربع: الشَّمالَ والجَنُوبَ والصَّبا والدَّبُورُ. فأما الشَّمالُ فمن عن يمينِ القبلة، والجَنُوبُ من عن شمالها. والصَّبا والدَّبُورُ متقابلتان، فالصَّبا من قبلِ المشرقِ، والدَّبُورُ من قبلِ المغربِ. وأنشد أبو زيد^(٢):

إذا قلتُ هذا حينَ أسلُو يهيجُني
نسيمُ الصَّبا من حيثَ يَطْلُعُ الفجرُ

وإذا جاءت الرِّيحُ بين الصَّبا والشَّمالِ فهي النَّكباءُ التي لا يُخْتَلَفُ فيها. والتي بين الجَنُوبِ والصَّبا يقالُ لها: الجَرِيَاءُ.

وقال السُّكَّرِيُّ فيما رَوَى عنه بعضُ شيوخنا قال: أخبرني أبو الحسنِ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الطوسيُّ قال: أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ وأصحابنا عن الأصمعيِّ وغيره قالوا: الرِّياحُ أربع: الجَنُوبُ والشَّمالُ والصَّبا والدَّبُورُ.

قال ابنُ الأعرابيِّ: كلُّ رِيحٍ بين رِيحَيْنِ فهي نكباءٌ، وقال الأصمعيُّ: إذا انحرفت واحدةٌ منهنَّ فهي نكباءٌ، والجميعُ: نُكْبٌ.

(١) السبعة ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح السكري/٩٥٧.

فَأَمَّا مَهْبُتُ فَإِنَّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ: مَهْبُ الْجَنُوبِ مِنْ مَطْلَعِ سُهَيْلٍ إِلَى مَطْلَعِ الثُّرَيَّا، وَالصَّبَا مِنْ مَطْلَعِ الثُّرَيَّا إِلَى بَنَاتِ نَعَشٍ، وَالشَّمَالُ مِنْ بَنَاتِ نَعَشٍ إِلَى مَسْقِطِ النَّسْرِ الطَّائِرِ [وَقَالَ: وَالِدَبُورُ مِنْ مَسْقِطِ النَّسْرِ الطَّائِرِ] ^(١) إِلَى مَطْلَعِ سُهَيْلٍ، قَالَ: وَالْجَنُوبُ وَالِدَبُورُ لهما هَيْفٌ. وَالْهَيْفُ: الرِّيحُ الْحَارَّةُ. قَالَ: وَالشَّمَالُ وَالصَّبَا ^(٢) لَا هَيْفَ لهما.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ مَا بَيْنَ سُهَيْلٍ إِلَى طَرْفِ بِيَاضِ الْفَجْرِ جَنُوبٌ، وَمَا بَازَائِهَا مِمَّا يَسْتَقْبِلُهَا مِنَ الْغَرْبِ شَمَالٌ، وَمَا جَاءَ مِنْ وِجَاءِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ فَهُوَ دَبُورٌ، وَمَا جَاءَ قِبَالَةَ ^(٣) ذَلِكَ فَهُوَ صَبَاً، وَالصَّبَا: الْقَبُولُ. قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ قَبُولاً. لِأَنَّهَا اسْتَقْبَلَتْ الدَّبُورَ، قَالَ الْهَذَلِيُّ، وَأَنشَدَ الْبَيْتَ الَّذِي أَنشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ ^(٤).

قَالَ الطُّوسِيُّ: وَقَالَ غَيْرُ الْأَصْمَعِيِّ وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْجَنُوبُ الَّتِي تَجِيءُ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ - وَالشَّمَالُ الَّتِي تَهْبُ مِنْ قِبَلِ الشَّامِ، وَالِدَبُورُ الَّتِي تَجِيءُ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْقِبْلَةِ شَيْئاً وَالصَّبَا بَازَائِهَا، وَالْجَنُوبُ تَسْمَى الْأَزْيَبُ وَتُسَمَّى النُّعَامَى: قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ ^(٥):

مَرَّتُهُ النُّعَامَى فَلَمْ يَعْتَرِفْ
خِلَافَ النُّعَامَى مِنَ الشَّامِ رِيحاً

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (م). (٢) في (ط): والصبا والشمال.

(٣) في (ط): من قبالة. (٤) انظر صفحة / ٢٥٠ / من هذا الجزء.

(٥) مرته: استدرته ومسحته - والنعامى: الجنوب - يقول: إنما مَطَرَتْ بجنوب

ولم تهب شمال فتكشفه، - فلم تعترف الجهم ريحاً من الشام - انظر شرح

السكري ١٩٩/١.

اقل: وتسمى الشمال: محوة، ولا تُجْرَى^(١). وتسمى الجرياء.

قال ابن أحمر^(٢):

بوادٍ من قساً ذفير الخزامى
تحن الجرياء به الحيننا

سُمِّيت محوة لأنها تمحو السحاب وتذهب به.
وتسمى مسعاونسعا، قال^(٣):

قد حال دون دريسيه مؤوبة
مسع لها بعضاه الأرض تهيزر

وأنشد عن^(٤) الطوسي للطرمّاح:

قلق لأفنان الريا

ح للاقح منها وحائل

فاللاقح: الجنوب، والحائل: الشمال. وتسمى الشمال عقيماً، كما سماها الطرمّاح حائلاً، وقد وُصِفَت الصبا بالعقم.
قال جرير^(٥):

(١) هي ممنوعة من الصرف لأنها علم على الريح هذه.

(٢) ورد في اللسان (قسا) برواية:

بجو من قسى ذفير الخزامى تهادى الجرياء به الجنينا
يصف طيب هذا الموضع ورقة هوائه وانظر الخصائص ٢٥٤/١.

(٣) سبق انظر ص ٨٩ من هذا الجزء. (٤) في (ط): غير.

(٥) ديوان جرير/ ٤٩٦ (ط - الصاوي) - العرواء: البرد الشديد - والعقيم: التي لا مطر معها.

مطاعيم الشمال إذا استَحَنَّتْ
وفي عُرَوَاءِ كُلِّ صَبَأٍ عَقِيمٍ
وفي التنزيل: (وفي عادٍ إذ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ)
[الذاريات/ ٤١].

قال الطوسي: العقيم: التي لا تُلقِحُ السحاب. قال:
والرياح اللواقِحُ: تثير السحاب بإذن الله، وتلقحُ الشجر.
والذاريات: التي تذرُو التراب ذُرُوءًا، فأما قول الطرمّاح:
للاقحِ منها وحائل. فاللاقحُ على معنى النسب، وليس
الجاري على الفعل، وكذلك حائل، تقديره: ذاتُ حيالٍ. يريدُ
بالحيال أنها لا تُلقِحُ كما تُلقِحُ الجنوب.
قال أبو ذؤادٍ يصفُ سحاباً^(١):

لِقَحْنٍ ضُحِيًّا لِلْقَحِ الْجَنُوبِ
فَأَصْبَحْنَ يُنْتَجِنَ مَاءَ الْحَيَا

قوله: «لِلْقَحِ الجنوب» تقديره: لإلقاح الجنوب. فحذف
الزيادة من المصدر وأضافه إلى الفاعل كما قال^(٢):

وإن يَهْلِكُ فذلك كان قَدْرِي

أي: تقديري. وكما حذف الزيادة من المصدر كذلك
حُذِفَتْ من الجمع في قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ)
[الحجر/ ٢٢] والمعنى فيه: ملاقح، لأنها إذا أَلْقَحَتْ كانت

(١) ليس هذا البيت في شعره لغراناوم.

(٢) عجز بيت ليزيد بن سنان: وقد سبق بتمامه في هذا الجزء ١٢٨.

مُلَقِّحَةً. وجمعُ المُلَقِّحِ: ملاقِحٌ ولواقِحٌ على حذف الزيادة،
لأنَّ المعنى عليه. ومثل ذلك قوله:

يكشِفُ عن جَمَّاتِهِ دَلُّ الدَّالِّ^(١)

إنما هو المُدْلِي، فحذف الزيادة^(٢) أو يكونُ أراد: دَلُّ
ذي الدَّلْوِ. كما قال: لِلاقِحِ منها. وفي التنزيل: (فأدلى دَلْوَهُ)
[يوسف/ ١٩]. وقال الشاعر^(٣):

فسائِلُ سَبْرَةِ الشُّجْعِيِّ عَنَّا
غَدَاةَ تَخَالُنَا نَجْوَاً جَنِيَا

أي: تحسبنا لكثرتنا واحتفالنا كسحابٍ أَلْقَحَتُهُ الجنوبُ
فغزرت ماءً.

وروينا عن أحمد بن يحيى لزهير^(٤):

جَرَتْ سُنْحاً فَقَلَّتْ لَهَا مَرْوَعاً
نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ

(١) من رجز ينسب للعجاج وبعده:

عباءةٌ غبراء من أجن طال

ديوانه ٣٢١/٢ (الملحقات) واللسان /دلا/.

(٢) سقطت من (م).

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي.

تخالنا: تحسبنا - والنجو: السحاب، والجنيب: الذي أصابته الجنوب، وهو

أدركه. يقول: وقعنا بهم مثل وقع سحابة. انظر شرح ديوان الهذليين ١٢٠٦/٣.

(٤) شرح ديوانه ص/ ٥٩ برواية «أجيزي» بدل «مروعا» السنح: جمع سنيح

وقد تشاءم به زهير، وكانوا يتشاءمون بالبارح، وهو ما جاء عن شمالك،

ويتمنون بالسانح وهو ما جاءك عن يمينك من طائر أو غيره.

قال^(١): قال الأصمعي: نَوَى مَشْمُولَةٌ: أي: مكروهة - وقال الأصمعي: وأصل ذلك من الشَّمال، لأنهم يكرهون الشَّمال لبرْدِها وذهابها بالغيم، وفيه الحَيَا والخِصْبُ، فصار كلُّ مكروهٍ عندهم مَشْمُولًا، قال: وهم يَحْبُونَ الجَنُوبَ لِدفْئِها، ولأنها تَجِيءُ بالسحاب والمطر، وفيها الحيا والخِصْبُ.

وَأَنشَدَ لَحْمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ فِي مَدْحِهِمُ الْجَنُوبَ^(٢):

فَلَا يُبْعِدُ اللَّهُ الشَّبَابَ وَقَوْلَنَا
إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبَوَةٌ سَتُتَوَّبُ
لِيَالِي أَبْصَارِ الْغَوَانِي وَسَمْعُهَا
إِلَيَّ.. وَإِذْ رِيحِي لَهْنٌ جَنُوبُ

أي: محبوبَةٌ كما تُحِبُّ الجَنُوبُ.

وَذَكَرَ بَعْضُ شَيْوَخِنَا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ رَوَى قَوْلَ
الْأَعَشَى:

وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ
مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(٣)

تَقْدِيرُ هَذَا: وَمَا لَهُ مِنْ فَضْلِ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا فَضْلَ
الْجَنُوبِ وَلَا فَضْلَ الصَّبَا، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ
يُنَلَّ أَحَدًا، فَيَكُونُ كَرِيحِ الْجَنُوبِ فِي مَجِيئِهِ^(٤) بِالْغَيْثِ. وَلَمْ
يَنْفَسْ عَنْ أَحَدٍ كُرْبَةً فَيَكُونَ كَالصَّبَا فِي التَّنْفِيسِ.

(٢) ديوانه/ ٥٢.

(١) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): مجيئها.

(٣) سبق الكلام عنه في ٢٠٥/١.

وروى غيره فيما ذكر محمد بن السري^(١) :
وما عنده رزقي علمت ولا له
علي من الريح الجنوب ولا الصبا
وتقدير هذا أيضاً: ولا له علي من فضل الريح فضل
الجنوب ولا فضل الصبا.

الأبين في قوله: (وتصريف الرياح) [البقرة/ ١٦٤]
الجمع، وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في
دلائلها على الوحدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها،
وإذا كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة منها
الأخرى فيما ذكرنا، وقد^(٢) يجوز في قول من وحد أن يريد به
الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار والدراهم .

وعلى هذا ينبغي أن يحمل التوحيد للريح، لأن كل
واحدة مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها.
فأما قوله تعالى: (ولسليمان الريح عاصفة)
[الأنبياء/ ٨١] فإن كانت الرياح كلها سخرت له، فالمراد بها
الكثرة، وإن سخرت له ريح بعينها، كان كقولك: الرجل،
وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: (وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح
العقيم) [الذاريات/ ٤١] فهي واحدة يدل ذلك^(٣) على ذلك قوله

(١) سبقت ترجمته في ٦/١ .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) في (ط): يدل .

تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا) [فصلت/ ١٦]. وفي الحديث «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالْدَّبُورِ»^(١) فهذا يدل أنها واحدة وكذلك الرِّيحُ التي أُرْسِلَتْ على الأحزاب يوم الخندق، قال^(٢) تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) [الأحزاب/ ٩].

وأما ما رُوي في الحديث من أن النبي ﷺ^(٣)، كان إذا هَبَّتْ رِيحٌ قال : «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٤).

فِمِثْمًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوَاضِعَ الرَّحْمَةِ بِالْجَمْعِ أَوْلَى، وَمَوَاضِعُ الْعَذَابِ بِالْإِفْرَادِ، وَيَقْوِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ) [الروم/ ٤٦] فإِنَّمَا^(٦) تبشُرُ بِالرَّحْمَةِ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ^(٧) قَصَدَ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ، وَجَعَلَ الرِّيحَ إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٨) : (وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ) [الذاريات/ ٤١].

وقد تختص اللفظة في التنزيل بشيء فيكون أمانة له، فمن ذلك أن عامة ما جاء في التنزيل من قوله : (وما يدريك) مُبْهَمٌ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ. وما كان من لفظ (ما أدراك) مُفَسَّرٌ، كقوله

(١) الحديث رواه البخاري بشرح الفتح في كتاب بدء الخلق ٦/ ٣٠٠ والاستسقاء ٢/ ٥٢٠ ومسلم باب في ريح الصبا والدبور ٢/ ٦١٧.

(٢) في (ط) : قال الله تعالى . (٣) سقطت من (ط).

(٤) قطعة من حديث رواه الطبراني في مجمع الزوائد ١٠/ ١٣٥ عن ابن عباس وقال : فيه حسين بن قيس الملقب بحنش وهو متروك وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح. ورواه الشافعي في مسنده ٤٧ بإسناد ضعيف جداً (انظر مشكاة المصابيح حديث ١٥١٩).

(٥) سقطت من (ط). (٦) في (ط) : وإنما. (٧) و(٨) سقطت من (ط).

تعالى^(١): (وما أَدْرَاكَ ما الحَاقَّةُ) [الحاقة/٣] وكذلك (وما أَدْرَاكَ ما القَارِعَةُ) [القارعة/٢] (وما يدريك لعلَّ الساعةَ قريبٌ) [الشورى/١٧].

والخبرُ الذي روي عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ^(٢) قال: «إنَّ الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ. تَجِيءُ بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ»^(٣)، فيجوز أن تكون الرِّيحُ يراد بها الجنسُ، فإذا كانت للجنسِ كان على القبيلين العذابُ والرحمةُ، فإذا جاز أن يَكُونَ للجنسِ، جاز أن يَقَعَ على الجمعِ مستغرقاً له، وجاز أن يَقَعَ اسمُ الجنسِ على البعضِ كما قال: (وإنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مصبحينَ، وبالليلِ...) [الصفات/١٣٧-١٣٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعزَّ: (ولو تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقرة/١٦٥].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ: (ولو يَرَى، الَّذِينَ ظَلَمُوا) بالياء.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: (ولو تَرَى) بالتاء. وكلُّهم قرأ: (إذ يَرَوْنَ العَذَابَ) بفتح الياءِ إلَّا ابنُ عامرٍ فإنه قرأ: (إذ يُرَوْنَ العَذَابَ) بالضم^(٤).

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) قطعة من حديث رواه البخاري في الأدب المفرد باب لا تسبوا الرِّيحَ ٣٥٣/٢

والشافعي في مسنده وأبو داود برقم ٥٠٩٨ وابن ماجه في الأدب ٣٧٢٧

والحاكم في المستدرک في کتاب الأدب ٢٨٥/٤ وصححه ووافقه الذهبي .

قال العجلوني: وإسناده حسن. انظر الكشف ٤٣٥/١ والمشكاة ٤٨٢/١ .

(٤) السبعة ١٧٣ .

قال أبو علي: (يَرَى) من رؤية العين، يدلّك على ذلك تعدّيه إلى مفعولٍ واحدٍ تقديره: ولو يرون أن القوّة لله جميعاً. أي: لو يرى الكفار ذلك. فإن قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سَدَّتْ أن مسدّهما؟.

قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ قول من قرأ بالتاء فقال: (ولو ترى الذين ظلمُوا) [البقرة/١٦٥] ألا ترى أن هذا متعدّدٌ إلى مفعولٍ واحدٍ لا يسدّ مسدّ مفعولين، ويدلّك على أنه متعدّدٌ إلى مفعولٍ واحدٍ قوله تعالى^(١): (إذ يرون العذاب) [البقرة/١٦٥] وقوله: (وإذا رأى الذين ظلمُوا العذاب فلا يُخَفَّفْ عنهم) [النحل/٨٥] فتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ وكذلك قوله عزّ وجلّ^(٢): (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مُسْوَدَّةً) [الزمر/٦٠] الأظهر أنه متعدّدٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، أي: يعاينونهم كذلك. والجملة في موضع الحال، لا في موضع المفعول الثاني.

وقد روي في التفسير في قوله تعالى^(٣): (يُعرفُ المجرمون بَسِيمَاهُمْ) [الرحمن/٤١] قال: سواد الوجوه وزُرْقَةُ الأعين، فسواد الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة الأعين: قوله: (ونحشُرُ المجرمين يومئذٍ زُرْقًا) [طه/١٠٢] فكما أن الرؤية في هذه المواضع رؤية البَصَر. كذلك في قوله: (ولو يَرَى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) [البقرة/١٦٥] وقوله: (أنّ القوّة لله جميعاً) [البقرة/١٦٥] في تعذيبهم، فهو قريب من قوله: (وإذا رأى الذين ظلمُوا العذاب فلا يُخَفَّفْ عنهم) [النحل/٨٥].

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): تعالى. (٣) سقطت من (ط).

فإن قُلْتَ: فكيف جاء (إذ) في قوله: (ولو يَرَى الذينَ ظَلَمُوا إِذْ) [البقرة/١٦٥] وهذا أمرٌ مستقبلٌ و(إذ) لما مضى؟.

فالقولُ فيه: إنه إنما جاء على لفظِ المضي لإرادةِ التقريبِ في ذلك، كما جاء (وما أمرُ الساعةِ إلا كلمحِ البصرِ أو هُوَ أقربُ) [النحل/٧٧] (وما يدريك لعل الساعةِ قريبُ)^(١) [الشورى/٤٢] فليَما أريدَ فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظِ المضي وعلى هذا جاء في ذلك^(٢) المعنى أمثلة الماضي كقوله: (ونادى أصحابُ النارِ أصحابَ الجنةِ) [الأعراف/٥٠] ومما جاء على لفظِ المضي للتقريب من الحال قولُ المقيمِ المفردِ: قد قامت الصلاةُ. يقول ذلك قبل إيقاعه التحريمَ بالصلاةِ لقربِ ذلك من قوله. وعلى هذا قولُ رؤبة^(٣):

أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبْ حَبَوَ الْمُعْتَنِكَ

فإنما أراد بذلك تقريبَ مُعَايَنَةِ الهلاك وإشفاءه عليه. فأتى بمثالِ الماضي لِمَا أراد به مِنْ مُشَارَفَتِهِ، وَجَعَلَهُ سَادًّا مُسَدًّا الجوابِ من حيثُ كان معناه الاستقبال في الحقيقة، وأن الهلاك لم يَقَعْ بَعْدُ، ولولا ذلك لم يَجْزُ، ألا ترى أَنَّهُ لا يكون: قُمْتُ إِنْ قُمْتَ، إنما تقولُ: أقومُ إِنْ قُمْتَ، وقولُهُ تعالى^(٤): (وامرأةً

(١) في الأصل: (وإن الساعةَ لقريب) وليس في القرآن آية بهذا النص.

(٢) في (ط) هذا بدل ذلك.

(٣) الديوان ص ١١٨ من أرجوزة يمدح فيها الحكم بن عبد الملك والمعتك: البعير يصعد في العانك من الرمل وهو المتعقد منه. وانظر

(٤) سقطت من (ط).

الخصائص ٣٨٩/٢.

مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) [الأحزاب/ ٥٠] فيمن كَسَرَ (إِنْ) ينبغي أن يحمله على فعلٍ آتٍ يَضْمِرُهُ، ولا يحمله على الماضي المتقدم الذي هو (أَحْلَلْنَا)، وعلى ما ذكرنا جاء كثير مما في التنزيل، من هذا الضرب كقوله: (ولو ترى إِذْ وَقُفُّوا على رَبِّهِمْ) [الأنعام/ ٣٠] (ولو تَرَى إِذْ وَقُفُّوا على النارِ) [الأنعام/ ٢٧] (ولو تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [سبأ/ ٣١] (ولو ترى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فُوتَ) [سبأ/ ٥١] (ولو ترى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ) [الأنفال/ ٥٠]. فكما جاءت هذه الآي التي يراؤ بها الاستقبال بإذ، كذلك جاء (ولو يرى الذين ظلموا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ) [البقرة/ ١٦٥]، فأما حذف جواب (لو) في هذه الآي، فلأن حَذْفَهُ أَفْخَمُ لذهاب المخاطبِ الْمُتَوَعَّدِ إِلَى كل ضربٍ من الوعيد، وتوقعه له^(١)، واستشعاره إياه، ولو ذَكَرَ له ضربٌ منه لم يكن مثل أن يُبْهَمَ عليه، لما يُمَكِّنُ من توطينه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، وَمَنْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَصْعُبْ عَلَيْهِ صُعُوبَتُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يُوْطَّنْ عَلَيْهِ نَفْسَهُ.

وَحِجَّةٌ مِنْ قَرَأَ: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) بالياء أن المتوَعَّدِينَ لَمْ يَعْلَمُوا قَدْرَ مَا يَشَاهِدُونَ وَيَعَانُونَ مِنَ الْعَذَابِ كَمَا عَلِمَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢) والمسلمون. فالفعل ينبغي أن يكون مسنداً إليهم في قوله تعالى: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا).

وَمِنْ حِجَّتِهِمْ أَنْ الْمُتَقَدِّمَ لِقَوْلِهِ: (وَلَوْ يَرَى) غِيَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ^(٣): (وَمَنْ
(١) سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط). (٣) سقطت من (ط).

الناس من يَتَّخِذُ من دونِ اللَّهِ أُندَادًا [البقرة/ ١٦٥] بعد قوله :
(إن الذين كَفَرُوا ومَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ) [البقرة/ ١٦١] والذين
ظلموا هُم الذين كفروا، ألا ترى قَوْلُهُ : (والكافِرُونَ هُمُ
الظالمُونَ) [البقرة/ ٢٥٤] والذين كفروا هُم المتخذُونَ من
دون الله أُندَادًا.

فلَفِظُ الغيبةِ أولى من لفظِ الخطابِ من حيث كان أشبهَ
بما قبلَهُ، وهو أيضاً أشبهُ بما بعدهُ، وهو كقولِهِ : (كذلك
يريهُمُ اللَّهُ أعمالَهُم حَسْرَاتٍ) [البقرة/ ١٦٧].

وَحِجَّةٌ من قال^(١) : (ولو ترى) فجَعَلَ الخطابَ
للنبي ﷺ^(٢) : كثرةً ما جاءَ في التنزيل من قولِهِ : جلَّ وعزَّ^(٣) :
(ولو ترى) من الآيِ التي تَلَوْنَاهَا، ولم يُقْصِدْ عليه السلام
بالمخاطبةِ لأنَّهُ لم يَعْلَمْ، ولكن في قصدهِ بالمخاطبةِ تنبيهُ
لغيرِهِ، ألا ترى أَنه قد يُخَاطَبُ، فيكون خطابُهُ خطاباً للكافةِ،
كقولِهِ تعالى^(٤) : (يا أَيها النبيُّ قُلْ لِمَن في أَيْدِيكُمْ من الأَسْرى)
[الأنفال/ ٧٠] و(يا أَيها النبيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ) [الطلاق/ ١] وعلى
هذا جاءَ : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
[البقرة/ ١٠٦] (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ)
[البقرة/ ١٠٧] فجاءَ الخطابُ للنبي ﷺ^(٥)، والمرادُ به الكافةُ،
فكذلك قولُهُ : (ولو تَرَى الذينَ ظَلَمُوا) [البقرة/ ١٦٥].

وأما فَتْحُ (أَنَّ) في قولِهِ (أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً)

(١) في (ط) : قرأ. (٢) سقطت من (ط). (٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) : عز وجل. (٥) سقطت من (ط).

[البقرة/١٦٥] فيمن قرأ بالتاء والياء، فمن قرأ بالياء فإنَّ (أَنَّ) معموله (يرى)، تقديره: ولو يرون أَنَّ القوةَ لله جميعاً. وأما مَنْ قرأ بالتاء فقال: (ولو ترى الذين ظَلَمُوا) [البقرة/١٦٥] فلا يخلو من أن يجعلَ (ترى) من رؤية العين^(١) أو المتعدية إلى مفعولين. فإنَّ جَعَلْتُهَا من رؤيةِ البصرِ لم يَجْزُ أن يتعدى^(٢) إلى أَنَّ، لأنها قد استوفت مفعولها الذي تقتضيه، وهو (الذين ظَلَمُوا) ولا يجوز أن يكون بدلاً من المفعول، لأنها ليست (الذين ظلموا) ولا بعضهم ولا مشتقاً عليهم، ولا يجوز أن تكون المتعدية إلى مفعولين، لأن المفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى.

وقوله: (أَنَّ القوةَ لله جميعاً) لا يكون (الذين ظلموا) وإذا لم يكن إياهم، لم يَجْزُ أن يكون مفعولاً ثانياً، فإذا لم يَجْزُ أن ينتصبَ (أَنَّ) بـ (ترى) فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعول أو مفعولين، ثبت أنه منتصبٌ بفعل آخر غير (ترى) الظاهرة، وذلك الفعل هو الذي يقدَّرُ جواباً للو، كأنه: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن العِزَّةَ^(٣) لله جميعاً. والمعنى أنهم شاهدوا من قدرته سبحانه ما تيقنوا معه أنه قويٌّ عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودهم، لذلك، أو شكهم فيه.

ومذهبٌ من قرأ بالياء أَيْبِنُ، لأنهم ينصبون أَنَّ بالفعل الظاهر دون المضمَر، وهذه الجواباتُ في هذا النحو من الآي.

(١) في (ط): البصر. (٢) في (ط): تتعدى. (٣) في (ط): القوة.

تجيءٌ محذوفة. فإذا أُعْمِلَ الجوابُ في شيءٍ صار بمنزلةِ الأشياءِ المذكورةِ في اللفظ. فَحُمِلَ المفعولُ عليه، فخالف ما عليه سائر هذا النحو من الآي التي حُذِفَت الأجوبة معها ليكون أبلغ في باب التوعُّد.

فأما قوله عز وجل^(١): (إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ) [البقرة/ ١٦٥] وهي قراءتُهُمْ إلا ابنَ عامرٍ، فحجَّتُهُمْ في ذلك قوله: (وإذا رأى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ) [النحل/ ٨٥] وقال تعالى^(٢): (وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ) [البقرة/ ١٦٦] فكما بُنِيَ الفعلُ للفاعِلِ الرائي دونَ المفعولِ به في هذا الباب^(٣)، كذلك ينبغي أن يكون في قوله: (يَرَوْنَ الْعَذَابَ) ولا يكون^(٤): يَرَوْنَ. كما لم يكن: وَأَرَوْا الْعَذَابَ.

وحجة ابنِ عامرٍ أنه قد جاء: (كَذَلِكَ يَرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ) [البقرة/ ١٦٧] فإذا كانوا مفعولاً بهم في الفعلِ المنقولِ بالهمزة المتعدي إلى مفعولين، كذلك يحسنُ أن يُبْنَى الفعلُ لهم، إذا كان متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، فتقول: (يَرَوْنَ) كما جاء ضميرُهُم مفعولاً في قوله: (يُرِيهِمُ) ألا ترى أنك إذا قلتَ: (يُرِيهِمُ) فبنيتَ الفعلَ للمفعول به، قلتَ: يَرَوْنَ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ؟ وقوله: (يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ) من رأى عمله حَسَرَةً، فإذا نَقَلْتَهُ بالهمزة تعدى إلى مفعولٍ آخر، وصار الفاعلُ قبلَ النقلِ المفعولَ الأول.

(٢) سقطت من (ط).

(١) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): ولا يكونوا.

(٣) سقطت من (ط).

اختلفوا في ضمّ الطاء وإسكانها من قوله تعالى^(١):
(خُطُواتٍ) [البقرة/ ١٦٨].

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم
(خُطُواتٍ) مُثَقَّلَةً.

وروى ابن فليح بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير:
(خُطُواتٍ) ساكنة الطاء خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة
(خُطُواتٍ) ساكنة الطاء^(٢) خفيفة^(٣).

قال أبو علي: أما الخُطُوةُ، فإنهم قد قالوا: خَطُوتُ
خُطُوةً، كما قالوا: حَسَوْتُ حَسَوَةً، والحُسُوةُ اسمٌ ما يُحَسَى.
وكذلك: عَرَفْتُ عَرَفَةً، والغُرْفَةُ اسمٌ ما اغْتَرِفَ، فعلى هذا
القياس يجوز أن تكونَ الخُطُوةُ والخُطُوةُ، فإذا كان كذلك،
فالخُطُوةُ: المكانُ المُتَخَطِى، كما أنَّ الغُرْفَةَ: العَيْنُ المُغْتَرَفَةُ
بالكفِّ، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيلَهُ ولا تسلكوا طريقَهُ، لأنَّ
الخُطُوةَ اسمٌ مكانٍ. وإنَّ جَعَلْتُ الخُطُوةَ كَالخُطُوةِ في المعنى.
كما جَعَلُوا الدُّهْنَ كَالدَّهْنِ، فالتقدير: لا تأثمُوا بِهِ. ولا تَقْفُوا
أثرَهُ، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران. وقولُ رُؤَبَةٍ^(٤):

(١) في (ط): عز وجل. (٢) سقطت من (ط). (٣) السبعة ١٧٣ - ١٧٤.

(٤) البيت من أرجوزة للعجاج، وقبله وهو مطلع الأرجوزة:

وبلدةٍ بعيدة النياط

انظر ديوان العجاج ٣٨٠/١ واللسان / غول/.

والنياط: الأرض المعلقة من أرض إلى أرض أخرى - والمجهولة التي
ليس بها علامات يهتدى بها.

مجهولة تغتال خَطَوَ الخَاطِي

معناه: أن هذه المفازة لطولها وبعد أقطارها كأن الخطي تهلك فيها فلا تؤثر في قطعها، كما قال ذو الرمة في وصف عين بالسعة:

تَغُولُ سِيُولَ الْمُكْفَهَرَاتِ غُولَهَا^(١)

أي لِسَعَتِهَا، وأنها لا تمتلئ مما يمتد إليها من الأمطار كأنها تُهْلِكُهَا وتذهب بها.

وحجة من حَرَكَ العَيْنَ من خُطَوَاتٍ: أن الواحدة (خُطْوَةٌ) فإذا جَمَعَتْ حركت العَيْنَ للجمع، كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: غُرْفَةٍ وَغُرُفَاتٍ قال تعالى: وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ (آمنون) [سبأ/ ٣٧]. ولم يلزم أن تُبَدِّلَ من الضمة كسرة، ومن الواو ياءً كما يُفَعَّلُ ذلك في: أَذْلٍ، وَأَجْرٍ^(٢)، ونحوه، لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث - ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تَثْبُتِ الضمة والواو آخره، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو في: النهاية والشقاوة

(١) عجز بيت صدره:

فأوردها مسجورة ذات عَرْمَضٍ

أي: أورد الحمار الأتَنَ عِيناً، ومسجورة: مملوءة - ذات عرمض: الخضرة على رأس الماء - المكفهرات: السحائب المتراكبة. أراد: أن العين تغول سيول المكفهرات من سعتها. أي: تذهب بمائها. (انظر الديوان ٩٣٥/٢).

(٢) جمع دلو وجرو، جمع قلة على وزن أفعل، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة (اللسان دلا).

لم تثبتاً في الكلام، ثم يُلحَقُهُمَا التَّائِثُ. وإنما بُنِيَتْ الكلمة على حرف التَّائِثِ كما يَبْنِي^(١) «مَذْرَوَانِ»^(٢) على التثنية، وهذا في (خُطَوَاتٍ) ونحوها أظهر. لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها في الغُرَفَاتِ والرُّكَبَاتِ كذلك.

وشيء آخر لمن ثَقَّلَ العينَ، وهو أَنَّهُ يجوز أن يكونَ لَمَّا حَذَفَ التَّاءَ التي للتَّائِثِ، فبقي الاسم على فُعْلٍ، حَرَكَ العينَ مثل: عُنُقٍ وَعُنُقٍ، وَطُنْبٍ وَطُنْبٍ فَلَمَّا ثَقَّلَ العينَ بني الاسم على تاء التَّائِثِ وَأَلْفِهِ، كما بني الاسم على التَّاءِ المفردة في: غَيَاةٍ وشَقَاوَةٍ، وعلى التثنية في مَذْرَوَانِ وَثِنَايَانِ^(٣)، والدليل على ذلك قولُ لبيد^(٤):

فَتَدَلَّيْتُ عَلَيْهِ قَافِلًا
وَعَلَى الْأَرْضِ غَيَايَاتُ الطِّفْلِ

ألا ترى أنه لو لم يكن الاسم مبنياً عليهما لَهَمَزَتِ الياءُ لوقوعها طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ^(٥) زائدة، فكما أن ثِنَايَانِ مبنى على التثنية، كذلك هذا بني على الجمع بالألف والتاء.

(١) في (ط): بني.

(٢) المذروان: أطراف الأليتين وناحيتا الرأس مثل الفودين (اللسان ذرا).

(٣) الثناء: عقال البعير ونحو ذلك من حبل مشني، وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو أفرد، وإنما لم يفرد له واحد لأنه حبل واحد تشد بأحد طرفيه اليد، وبالطرف الآخر الأخرى فهما كالواحد، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مشني لا يفرد واحده فيقال: ثناء، فتركت الهمزة على الأصل (اللسان ثني).

(٤) الغياية بالياء: ظل الشمس بالغداة والعشي - الطفل: حين تهم الشمس بالغروب. ديوان لبيد/ ١٤٥. (٥) في (ط): الألف.

قال أبو الحسن: التحريكُ: قولُ أهلِ الحجاز.
وحجة من أسكن فقال: (خُطَوَاتٍ): أنهم نَوُوا الضمة
وأسكنوا الكلمة عنها - ألا ترى أنَّ القولَ في ذلك لا يخلو من
أن تكون جمعُ فُعْلَةٍ، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه
في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فَخَفَّفُوهَا وهم يريدونها،
كما أنَّ من قال: لَقَضُوا الرَّجُلُ وَرَضِي، أراد الضمة والكسرة،
فحذفوها من اللفظ وهم يقدرون ثباتها، بِدَلَالَةِ تَرْكِهْمُ رَدَّ الْيَاءِ
والواو، فلا يجوز الوجه الأول لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة
الشعر دون حال السَّعَةِ والاختيار، كما قال ذو الرُّمَّة^(١).

... ورفضاتُ الهوى في المفاصِلِ

فإذا لم يُجْزْ خَمَلُهُ على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه
الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما تُرَادُّ الضمة
في: لَقَضُوا الرَّجُلَ ونحوه، ولهذا لم يُجْمَعْ ما كان على فِعَالٍ، ونحوه
من المعتل على: فُعْلٍ، ولا فُعْلٍ لأنك لو جمعته على فُعْلٍ،
لَكَانَتِ الضمة في تقدير الثبات، ويدلُّك على أنها عندهم في
تقدير الثبات: أن التحريكَ فَصَلَ بين الاسم والصفة، فإذا كان
كذلك علمت أن التحريك الذي يختص بالأسماء دون
الصفات منويٌّ، فأما قولهم: ثُنِي^(٢) وَثْنٍ؛ فهو مما رفضوه في
سائر كلامهم.

(١) جزء من بيت وتماه:

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفَوْقًا وَرَفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
رَفُضَاتُهُ: تفرقه وتفتحه في المفاصِلِ. انظر الديوان ١٣٣٧/٢.

(٢) قال سيبويه: فأما الثُّنْيُ ونحوه فالتخفيف، لم يستعملوا في كلامهم الياء
والواو لامات في باب فُعْلٍ. (انظر الكتاب ٣٩٩/٢).

ولمَنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ مِنْ (خُطَوَاتٍ) وَجْهَ آخِرٍ مِنَ الْجَجَاجِ ،
وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مُجْرَى الياء - ألا
تَرى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُدْيَةٍ، وَكُلْيَةٍ،
وَرُبِّيَّةٍ، لم يُجْمَعْ إلَّا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها
للزم انقلاب الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما لزمها انقلابها
في: لَقَضَوْا الرَّجُلُ، فلما كان التحريك يؤدي إلى القلب، قرروه
على الإسكان فقالوا: مُدْيَاتٌ وَكُلْيَاتٌ. فلما لزم الإسكان في
الياء جعل من أَسْكَنَ (خُطَوَاتٍ) الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها
بمنزلتها في (اتَّسَرُوا)، ألا ترى أن التاء لا تكاد تُبَدَّلُ من الياء،
وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها في (اتَّسَرُ) ^(١)،
لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن
أَسْكَنَهَا في (خُطَوَاتٍ) ولا يلزمه على هذا أن يقول في:
غُرْفَاتٍ: غُرْفَاتٌ، لأنه لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما
اجتمعت في (خُطَوَاتٍ).

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله تعالى: (لَيْسَ
الْبِرُّ) [البقرة/ ١٧٧].

فقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزة: (لَيْسَ الْبِرُّ) بنصب
الراء.

وروى هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ أنه كان يقرأ
بالنصب والرفع. وقرأ الباقر (البرُّ) رفعً ^(٢).

(١) في (ط): اتسرو.

(٢) السبعة ١٧٤ وقد تجاوز المصنف قبل هذا الحرف اختلافهم في ضم
النون من قوله: (فمن اضطرَّ) وأخواتها.

قال أبو علي: كلا المذهبيين حسن، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين: اسم ليس وخبرها^(١)، معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان^(٢).

ومن حجة من رفع (البر): أنه أن يكون (البر) الفاعل أولى، لأن (ليس) تشبه الفعل وكونُ الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنك تقول: قام زيد؛ فيلي الاسمُ الفعل، وتقول: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً»، فيكون التقديرُ بالغلامِ التأخير، ولولا أن الفاعل أخصُّ بهذا الموضع لم يَجُزْ هذا، كما لم يَجُزْ في الفاعل: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً» حيث لم يَجُزْ في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به، لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخصُّ به.

ومن حجة من نصَّب (البر): أنه قد حكى لي عن بعض شيوخنا، أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسمُ: «أنَّ (١) في (ط): وخبرهما.

(٢) في هامش (ط): «وذهب ابن درستويه إلى منع جواز توسط خبر ليس، حكى لي ذلك عنه شيخنا الحافظ أبو حيان الأندلسي، قال: وهو محجوج بما جاء في القرآن من قوله تعالى: (ليس البر) بالنصب، ويقول الشاعر: سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواءً عالم وجهول انتهى. نقول: والبيت المذكور في هامش (ط) هو للسموأل بن عادي الغساني اليهودي وقيل قاله اللجلج الحارثي. والأول أشهر. والشاهد فيه: عالم: اسم ليس وسواء مقدماً خبره، وهو جائز خلافاً لابن درستويه والبيت حجة عليه. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٢/١ والعيني ٧٦/٢. والحماسة للمرزوقي ١١٧/١ وشرح أبيات المغني للبغداد ٢٠٢/٤.

وَصَلَّتْهَا» أولى وأحسن، لَشَبَّهَهَا بِالْمُضْمَرِ، فِي أَنَّهَا لَا تُوصَفُ
كَمَا لَا يُوصَفُ الْمُضْمَرُ، فَكَأَنَّهُ اجْتَمَعَ مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ، وَالْأُولَى
إِذَا اجْتَمَعَ مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ الْأِسْمَ مِنْ حَيْثُ كَانَ
أَذْهَبَ فِي الْإِخْتِصَاصِ مِنَ الْمُظْهَرِ، فَكَذَلِكَ^(١) إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ
مَعَ مُظْهَرٍ غَيْرِهِ، كَانَ أَنْ يَكُونَ أَنْ وَالْمُظْهَرُ الْخَبَرُ أُولَى.

اختلفوا في فتح الواو وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله
عَزَّ وَجَلَّ: (فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا) [البقرة/ ١٨٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (مَوْصٍ)
ساكنة الواو، وحفص عن عاصم مثله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي (مَوْصٍ)
مفتوحة الواو مشددة الصاد^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال^(٣): (مَوْصٍ): قوله
تعالى^(٤): (فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً) [يس/ ٥٠]

وحجة من قال^(٥): (مَوْصٍ): (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوَّلَادِكُمْ) [النساء/ ١١] (وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ)
[النساء/ ١٢]. وفي المثل:

إِنَّ الْمَوْصِيَّ بْنَ سَهْوَانَ^(٦)

(١) في (ط): وكذلك. (٢) السبعة ١٧٥ - ١٧٦. (٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): قرأ.

(٦) المثل ذكره الميداني ٩/١ وذكر الاضطراب في فهمه ثم أورد صواب
تفسيره بعد إيراد الرجز الوارد فيه فقال: يضرب لمن يسهو عن طلب شيء
أمر به. والسَّهْوَان: السهو، ويجوز أن يكون صفة، أي: بنو رجل
سهوان، وهو آدم عليه السلام حين عهد إليه فسها ونسي، يقال: رجل =

وقال النَّمِرُ بن تَوَلَّب:

أَهَيْمُ بَدْعِدِ مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ
أَوْصِ بَدْعِدِ مَنْ يَهِيْمُ بِهَا بَعْدِي^(١)
وقال آخر^(٢):

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ امْرِئٍ لَكَ نَاصِحٍ
طَبُّ بَصْرَفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مَغْفَلٍ

فأما قوله تعالى: (ووصى بها إبراهيم بنيه)
[البقرة/ ١٣٢] فلا أرى من شددَ ذهب فيه إلى التكاثر وإنما
وصى مثل: أوصى، ألا ترى أنه قد جاء: (من بعد وصيةً يوصون
بها أو دين) [النساء/ ١٢] ولم يشدد، فإن كان للكثرة فليس
هو من باب (وغلقت الأبواب) [يوسف/ ٢٣].

واختلفوا في الإضافة والتنوين، والجمع والتوحيد، من
قوله تعالى: (فدية طعام مسكين)^(٣) [البقرة/ ١٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي:

= سهوان وساه، أي: إن الذين يوصون لا بدع أن يسهوا، لأنهم بنو آدم
عليه السلام. ١هـ. ونسب صاحب اللسان (سها) الرجز الذي منه المثل
إلى زر بن أوفى الفقيمي.

(١) البيت مختلف في نسبه للنمر أو لنصيب، ومختلف في روايته أيضاً
وخاصة في عجزه، انظر الشعر والشعراء ٣١٠/١ و ٤١٢ والأغاني
٢٢/٢٩٤، والموشح ٢٩٩ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٩/٥.
(٢) هو عبد قيس بن خفاف والبيت من مفضلية برقم ١١٦، وانظر شرح أبيات
المغني ٢٢٣/٢.

(٣) في (ط): اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله تعالى: (فدية طعام).
وفي الجمع والتوحيد من قوله: (مسكين).

(فدية) منون (طعام مسكين) مَوْحَدٌ.

وقرأ نافع وابن عامر (فدية طعام مساكين) [(فدية)] مضاف (مساكين) جمع^(١).

قال أبو علي: (طعام مسكين) على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ: عَطْفٌ، بَيَّنَّ الفدية. فإن قلت: كيف أفردوا المسكين والمعنى على الكثرة؟ ألا ترى أن (الذين يطيقونه) جمع، وكل واحد منهم يلزمه طعام مسكين، فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه الآخرون.

فالقول: إن الأفراد جازٌ وحسنٌ لأن المعنى: على^(٢) كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى^(٣): (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) [النور/ ٤] وليس جميع القاذفين يُفَرَّقُ فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: (فاجلدوهم ثمانين جلدَةً).

وقال أبو زيد: أتينا الأمير، فكسانا كلنا حُلَّةً، وأعطانا كلنا مائة. قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحد منا حُلَّةً، وأعطى كل واحد منا مائة.

وأما من أضاف الفدية إلى الطعام، فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له، وذلك أنه سَمِيَ الطعام الذي يُفدى به فديةً،

(١) السبعة ١٧٦ وما بين معقوفين منه.

(٢) في (ط): وعلى. (٣) سقطت من (ط).

ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يُعم الفدية وغيرها، وهو على هذا من باب: خاتم حديد.

اختلفوا في تشديد الميم وتخفيفها^(١) من قوله جل وعز^(٢): (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) [البقرة/ ١٨٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) مشددة^(٣).

وروى حفص عن عاصم (وَلِتُكْمِلُوا) خفيفة. وروى علي بن نصر وهارون الأعور وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) مشددة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو كلاهما: مشددة ومخففة. وقال اليزيدي وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها، ثم رجع إلى التخفيف. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) بإسكان الكاف خفيفة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: (وَلِتُكْمِلُوا): قوله^(٤): (اليوم أكملت لكم دينكم) [المائدة/ ٣] وقد قال أوس^(٥):

عن امرئ سوقة ممن سمعت به
أندى وأكمل منه أي إكمال

ومن قال: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) فلأن فعل وأفعل كثيراً ما

(١) في (ط): في تخفيف الميم وتشديدها. (٢) سقطت (جل وعز) من (ط).

(٣) في (ط): مشددة الميم. (٤) في (م): قوله تعالى.

(٥) ديوانه/ ١٠٢. وكل من كان دون الملك عند العرب فهو من السوق.

يستعمل أحدهما موضع الآخر، فمن ذلك ما تقدم ذكره من:
(وَصَّى) و (أوصى). وقال النابغة^(١):

فَكَمَلْتُ مائةً فيها حَمَامَتُهَا
وَأَسْرَعْتُ حِسْبَةً في ذلك العددِ

قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها
واو أو فاء في جميع القرآن.

واختلفوا إذا كان قبلها ثَمَّ.

فقرأ أبو عمرو: (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) [الحج/ ٢٩] (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) [الحج/ ١٥] بكسر اللام مع ثَمَّ وحدها. (وَلْيُؤْفُوا) [الحج/ ٢٩] ساكنة اللام، (فَلْيَنْظُرْ) [الحج/ ١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع فروى أبو بكر بن أبي أويس وورش
عنه: (ثُمَّ لِيَقْضُوا) (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) بكسر اللامين مثل أبي عمرو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جمار
وإسماعيل بن أبي أويس مثل حمزة بإسكان اللامين.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بإسكان اللامين
في الحرفين جميعاً وقال القواس^(٢) عن أصحابه عن ابن كثير:
(ثُمَّ لِيَقْضُوا) كسراً، وقال البزي: اللام مدرجة.

(١) ديوانه/ ١٦.

(٢) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون أبو الحسن
النبال المكي المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة. قرأ على وهب بن
واضح، قرأ عليه قبل وعبد الله بن جبير الهاشمي وأحمد بن يزيد الحلواني
والبزي. (انظر طبقات القراء ١/ ١٢٣).

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو ثم في كل القرآن، إلا في خمسة مواضع كلها في الحج: (ثم ليقضوا) [الآية / ٢٩] ثم (ليقطع) [الآية / ١٥] [فلينظر] [الآية / ١٥] (وليؤفوا نذورهم) [الآية / ٢٩] (وليطوفوا) [الآية / ٢٩] بكسر اللام وسائر ذلك بالإسكان^(١).

قال أبو علي: حجة من أسكنَ لامَ الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أنَّ الواوَ والفاء، لما كان كل واحدٍ منهما حرفاً مفرداً، ولم يَجْزُ أن تُفْصَلَ^(٢) من الكلمة التي دخلت عليها، فتُفْصَلَ^(٢) منها بالوقفِ عليها^(٣) أشبهت^(٤) الكلمة التي أحدهما فيه المتصل نحو: كَتَبَ وشَكِسَ. فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يُخَفَّفُ في كلامهم بالتسكين، كذلك أُسْكِنَتِ اللامُ بعد هذين الحرفين.

وما يدل على^(٥) أن الحرف إذا لم ينفصل ممّا دخل عليه تنزّل منزلة جُزءٍ من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه والضاربوك، فحذفوا النونَ التي تلحق للجمع^(٦)، لما كانت النونُ حرفاً لا ينفصلُ من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرفُ اللين الذي للنُدْبَةِ، عاقب التنوينَ من حيث كان حرفاً لا ينفصلُ، كما كانت^(٧) النونُ كذلك. وكما تنزّلت هذه الحروفُ منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تنفصل منها؛

(١) السبعة ١٧٧.

(٢) في (ط): يُفصل بالياء.

(٣) في (ط) عليه.

(٤) في (م) أشبه.

(٥) زادت (م): «ذلك» بعد على، ولا ضرورة لها. (٦) في (ط): للجمع.

(٧) في (م) كان.

تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحَسُنَ تخفيفُ الحرفِ بَعْدَهَا، كما خُفِّفَ نحو: كَتِفٍ وَسَبْعٍ. وليس كذلك ثُمَّ، لأنها على أكثر من حرفٍ فَتَفْصِلُ من الكلمة ويوقِفُ عليها؛ فلم تجعلها بمنزلة الواوِ والفاءِ^(١) لمفارقتهما لهما فيما ذكرنا.

وأما وجه قولٍ من أَسَكَنَ اللامَ بَعْدَهَا كما أَسَكَنَ بعد الفاءِ والواوِ، فهو أَنَّهُ جعل الميمَ من (ثُمَّ) بمنزلة الواوِ والفاءِ من قوله: (فَلْيَقْضُوا) [الحج/ ٢٩] فجعل (فَلْيَقْضُوا) من (ثُمَّ) لِيَقْضُوا) بمنزلة (وَلْيَقْضُوا) وهذا مستقيمٌ، وإن كان دون الأول في الحُسْنِ. ومما يدلُّك على جوازِهِ قولُ الرازي^(٢):

فَبَاتَ مُتَّصِباً وَمَا تَكَرَّدَا

وقالوا: أَرَأَيْكَ مُتَّفَخاً^(٣) فجعل تَفَخاً من (مُتَّفَخاً) بمنزلة كَتِفٍ فأسكنه كما أَسَكَنَ الكَتِفَ، ومثُلُ دُخُولِ الواوِ والفاءِ على هذه اللامِ دخولهما على هو وهوي: في نحو: (وَهُوَ اللَّهُ) [القصص/ ٧٠] و(لَهِيَ الْحَيَوَانُ) [العنكبوت/ ٦٤]^(٤) إلا أن الفصلَ بين اللامِ في نحو: (فَلْيَقْضُوا)، وبين: (وَهُوَ) أن اللامَ من (ليَقْضُوا) ليس من الكلمة، ولكنها جرت مجرى ما هو من الكلمة لما لم تنفصل منها، كما لم تنفصل الواوِ والفاءِ والهاء^(٥)، مِن - هو، وهي - من نفس الكلمة، إلا أن اللامَ لما لم تنفصل من الكلمة تنزلت

(١) في (ط): الفاء والواو. (٢) انظر ص ٧٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ما سبق ٤٠٨ / ١ و ٧٩ / ٢.

(٤) في (ط): زيادة (ولهو خير الرازيين) [الحج/ ٥٨].

(٥) سقطت من (م).

منزلة الهاء التي من الكلمة. ومن هذا الباب قول الشاعر^(١):

عَجِبْتُ لمُولودٍ وليس له أبٌ
وذي وَلَدٍ لم يَلِدْهُ أبوانِ
ومن ذلك ما أنشده أبو زيد^(٢):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيقًا

فما بعد التاء من قوله: «اشترِ لنا سويقًا» بمنزلة كَيْفٍ؛
فهذا حجة لمن قال: (ثُمَّ لِيَقْضُوا) فأسكن.

قال أحمد: اتفقوا في فتح الحاء من قوله عَزَّ وجل:
(الحج) في سورة البقرة واختلفوا في آلِ عمران، وأنا أذكره
إذا مررت به^(٣).

قال أبو علي: يريد في قوله تعالى^(٤): (الحجُّ أَشْهُرٌ
مَعْلُومَاتٌ) [الآية / ١٩٧]. والحجُّ مصدرٌ لقولهم: حَجَّ البيتَ
أي: قصده، ومثلُ الحجِّ قولهم: شَدَّ شَدًّا، ورَدَّ رَدًّا، وعدَّ
عدًّا.

قال^(٥) سيبويه: قالوا: حَجَّ حَجًّا - كقولهم: ذَكَرَ ذِكْرًا.
قال: وقالوا: حَجَّةٌ - يريدون: عَمَلَ سَنَةٍ، كما قالوا:
غَزَاةٌ: يريدون عمل وجهٍ واحدٍ^(٦). فلو قُرِئَ: (الحجُّ) على ما
حكاه سيبويه لم يمتنع في القياس.

(١) سبق انظر جـ ١/ ٦٦ و ٤٠٩. (٢) سبق انظر ١/ ٤١٠.

(٣) السبعة ١٧٨. (٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وقال. (٦) انظر سيبويه ٢/ ٢٣٠.

وقولُهُمْ: - حَجٌّ - وهم يريدون جمع الحاجِّ، يمكن أن يكونوا سُمُّوا بالمصدر الذي هو كالذِّكْرِ تقديره: ذوو حَجٍّ وأنشد أبو زيد:

أصواتُ حَجٍّ من عُمانَ غادي^(١)

وقال:

وكأنَّ عافيةَ النُّسورِ عليهم

حَجٌّ بأسفلِ ذي المجازِ نُزُولُ^(٢)

ومعنى قوله تعالى^(٣): (الحجُّ أشهرٌ معلُوماتٌ) تقديره: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلُوماتٌ، فحذف المضاف أو يكون: الحَجُّ حَجٌّ أشهرٌ معلُوماتٌ، فحذف المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ^(٤)

أو يكون جعلَ الأشهرَ الحجَّ، لما كان الحجُّ فيها، كقولهم: ليلٌ نائمٌ؛ فجعلَ الليلَ النَّائمَ لما كان النومُ فيه.

(١) هذا شطر بيت من الرجز وقبله:

كأنما أصواتها بالوادي

اللسان / حج / وروايته «عادي» بالعين، وانظر النوادر في اللغة لأبي زيد / ١٦٤.

(٢) البيت لجرير من قصيدة يمدح فيها عبد الملك ويهجو الأخطل، العافية: الغاشية التي تغشى لحومهم، وذو المجاز بالطائف وكان موسماً من مواسم العرب وسوقاً عظيمة كمكاظ ومجنة. ديوان جرير بشرح ابن حبيب ١٠٤/١. وانظر اللسان (حج) وفيه: حُج بضم الحاء، مثل بُزْل، جمع حاج.

(٣) سقطت من (ط). (٤) رجز سبق ذكره انظر الجزء الأول ص ٢٠.

وأشهر الحج: شَوَّالٌ وذو القَعْدَةِ وَعُشْرٌ من ذي الحِجَّةِ؛
فَسَمَّى الشهرين وبعضَ الثالثِ أشهراً، لأن الاثنينِ قد يوقَعُ
عليه لفظُ الجمعِ، كما يوقع عليه لفظ الجمع في نحو قولهم:
ظَهَرَاهُمَا مثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنِ^(١)

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقَعَ على الاثنينِ.
وبعضُ الثالثِ (قروء) في قوله: (ثلاثة قُروء) [البقرة/٢٢٨]
لأنَّ هذا محصورٌ بالعددِ، فلا يكون الاثنينُ وبعضُ الثالثِ
ثلاثةً.

واختلفوا في: البُيُوتِ والعُيُونِ والشُّيُوخِ والغُيُوبِ
والجُيُوبِ^(٢): في ضمِّ الحرفِ الأولِ من هذه كلها وكسْرِه.
فقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ (الغُيُوبُ) بضمِّ الغينِ
وكسرِ الباءِ من (البيوتِ) والعينِ من (العيُون).

(١) البيت من قصيدة لخطام المجاشعي كما في شرح أبيات المغني للبغدادي
١٤٠/٤. وقال في شرح شواهد الشافية ٦٠ ونسبه الصقلي والجوهري
إلى هميان بن أبي قحافة. وانظر الخزانة ٣/٣٧٤. وفي الكتاب لسيويه
٢٤١/١ عزاه لخطام المجاشعي وعزاه في ٢٠٢/٢ لهميان بن قحافة.
وانظر البيان والتبيين ١/١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥، ١٥٦
العيوني ٨٩/٤.

(٢) البيوت في آيات كثيرة، والعيون في قوله سبحانه من سورة القمر آية ١٢:
(وفجرنا الأرض عيونا) والشيوخ في سورة غافر آية ٦٧: (ثم لتبلغوا
أشدكم ثم لتكونوا شيوخا) والغيوب في آيتين من سورة المائدة ١٠٩
و١١٦ والتوبة ٧٨ وسبأ ٤٨ والجيوب في سورة النور ٣١: (وليضربن
بخمرهن على جيوبهن).

وقرأ أبو عمرو بضم ذلك كله: الباء والعين والغين والجيم والشين.

واختلف عن نافع فروى المُسيبي وقالون: (البُوت) بكسر الباء، وهذه وحدها، وضم الغين والعين والجيم والشين.

وقال ورش عن نافع: أنه ضم ذلك كله، والباء من (البُوت)، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وابن جَمَاز عنه: أنه ضمها كلها.

قال أبو بكر بن أبي أويس^(١): (البُوت، والغُيُوب، والعُيُون، والجُيُوب، وجُيُوبِهِنَّ، والشُّيُوخُ) بكسر أول، ذلك كله.

قال الواقدي عن نافع: (البُوت) بضم الباء.

واختلف عن عاصم أيضاً، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه: أنه كسر الباء من (البُوت)، والعين من (العُيُون)، والغين من (الغُيُوب)، والشين من (شُيُوخاً)، وضم الجيم من (الجُيُوب) وحدها.

قال: يبدأ بالكسر ثم يُشَمُّها الضم.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يكسر الشين من (شُيُوخاً) وحدها، ويضم الباقي وهذا غلط. وقال عمرو بن

(١) هو عبد الحميد بن أبي أويس، ابن أخت الإمام مالك بن أنس يعرف بالأعشى ثقة. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع بن أبي نعيم، مات سنة

الصَّبَاحِ عن أَبِي عُمَرَ عن عاصمٍ (شَيْوْخًا) بضم الشين، وضم سائر الحروف.

وكان حمزةً يَكْسِرُ الأول من هذه الحُرُوفِ كُلِّهَا. وقال خَلْفٌ وأبو هشام عن سُلَيْمٍ عن حمزة: أنه كان يُشِمُّ الجيمَ الضمَّ، ثم يَشِيرُ إلى الكسرِ، وَيَرْفَعُ الياءَ من قوله (جِيوبِهِنَّ) وهذا شيءٌ لا يُضْبَطُ.

وقال غير سُلَيْمٍ بكسر الجيم^(١).

قال أبو علي: أما من ضَمَّ الفاءَ من شَيْوْخٍ، وَعُيُونٍ^(٢)، وَجُيُوبٍ^(٣) فَبَيِّنُ لا نَظَرَ فيه بمنزلةِ فُعُولٍ إذا كان جمعاً، ولم تكن عينُهُ ياءً، وأما من قال: (شَيْوْخٌ وَجُيُوبٌ) فكسر الفاءَ؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياءِ، أبدلَ من الضمَّةِ الكسرةَ لأن الكسرةَ للياءِ أشدُّ مُوَافَقَةً من الضمة لها.

فإن قلت: هَلَّا اسْتَقْبَحَ ذلك، لأنه أتى بضمَّةٍ بعد كسرةٍ، وذلك مما قَدِمَتْ أَنَّهُمْ قد رفضوه في كلامهم، فهَلَّا رفض أيضاً القارئُ لِلجُيُوبِ ذلك؟

قيل^(٤): إن الحركةَ إذا كانت للتقريب من الحرفِ لم تُكْرَهْ، ولم تكن بمنزلة ما لا تقرب فيه - ألا ترى أنه لم يجيء في الكلام عند سيبويه على فِعْلٍ إلا إِبْلٌ. وقد أكثرُوا من هذا البناءِ، واستعملوه على أطرادٍ، إذا كان القصدُ فيه تقريبَ الحركةِ من الحرفِ، وذلك قولُهُمْ: ماضِغٌ لِهَمْ، ورجُلٌ مِحْكٌ

(١) السبعة ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) في (ط): غيوب.

(٤) في (ط): قيل له.

(٣) سقطت من (ط).

وَجِئْزُ^(١). وقالوا في الفعل: شَهِدَ وَلِعبَ.

واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه البتة^(٢)، وذلك نحو: شَعِيرٍ وَرَغِيفٍ وَشَهِيدٍ، وليس في الكلام شيءٌ على فَعِيلٍ على غير هذا الوجه، فكذلك نحو: شِيوخٍ وَجِيوبٍ. يُستجازُ فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الجمعين^(٣). ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول في تحقير فُلَسٍّ: فُلَيْسٌ، ولا يكسِرُ أحدُ الفاءِ في هذا النحو، فإذا كانت العينُ ياءً، كسروا الفاء^(٤) [فقالوا: عَيْنُهُ وَبَيْتٌ، فكسروا الفاء ها هنا] لتقريبه من الياءِ، كَكَسَرَ الفاءِ من فُعولٍ وذلك مما قد حكاه سيبويه، فكما كُسِرَتِ الفاءُ من عَيْنَةٍ ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير، على هذا الوزن لتقريب الحركة ممّا بعدها، كذلك كسروا الفاء من (جِيوب) ونحوها.

ومما يقوي هذا الكسرَ في الفاء إذا كان العين ياءً للإتباع، أنه قد جاء في الجموع ما لزمته الكسرة في الفاء، ولم نعلم أحداً مِمَّنْ يُسَكَّنُ إلى روايته^(٥) حكى فيه غير ذلك، وذلك قولُهُم في جَمْعِ قوسٍ: قِسيٌّ؛ فلولا أن الكسرَ^(٦) في هذا الباب قد تمكَّنَ ما كان الحرفُ^(٧) ليجيء على الكسرِ خاصة، ولا يُستعملُ فيه غيره، فإذا نسبتَ إلى قِسيٍّ - اسمِ رجلٍ - قلت: قُسيٌّ، فرددت الضمة التي هي الأصلُ، وقياسُ من

(١) قال سيبويه ٢/٢٥٥: يقال: جَئزَ الرجل: غَصَّ. وذكر سيبويه أن كسر فاء

فعل، وفعل لغة تميم. (٢) سقطت من (م). (٣) في (ط): الحرفين.

(٤) في (ط): الفاء ها هنا. وسقط ما بين المعقوفين بعدها.

(٥) في (ط): ثقته. (٦) في (ط): الكسرة. (٧) في (ط): الحرف منه.

قال: صِعْقِي أَنْ يَقُولَ: قِسْوِي^(١)، فَيَقُرَّ الكسرة، وإن كانت الكسرة في العين التي لها كُسِرَتِ الفاء قد زالت كما زالت من صِعْقِي. ويدلّك على ذلك أيضاً ما أنشده أبو زيد^(٢):

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهُزَالِ وَالسِّنِيِّ

وقول أبي النجم:

جَاءَتْ تُنَاجِيْنِي ابْنَةُ الْعِجْلِيِّ
فِي سَاعَةٍ مَكْرُوهَةٍ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوَّتَ فِي السَّنِيِّ

فالأول فُعُولٌ أيضاً، وإنما حُذِفَتِ للقافية، ويدلّك على أنه فُعُولٌ التشديد الذي في بيت أبي النجم، ولم نعلم الضمّ سُمِعَ في ذلك أيضاً.

واختلفوا في إثبات الألف وطرحها من قوله عزّ وجلّ:
(وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ) [البقرة/ ١٩١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ) كلّها بالألف.

(١) ضبطت العين والسين في (م) بالكسر. في قوله: صِعْقِي وقسوي. وانظر سيويه ٧٣/٢.

(٢) النوار ٣٢٢ (ط جامعة الفاتح) من أبيات من مشطور الرجز منسوبة لامرأة من عُقِيل وهي في الخزانة ٣٠٤/٣ وقبل البيت:
وحاتم الطائي وهاب المني
قال البغدادي: خففت ياءات النسب للقافية.

وقرأ حمزة والكسائي: (ولا تَقْتُلُوهُمْ) بغير ألفٍ، فيهنَّ كُلَّهنَّ، ولم يختلفوا في قوله: (فاقتلوهُم) أنها بغير ألفٍ. (١)

قال أبو علي: حجة من قرأ: (ولا تقاتلوهُم) في هذه المواضع اتفاقهم في قوله تعالى: (وقاتلوهُم حتى لا تكون فتنة) [البقرة/١٩٣] والفتنة يرادُ بها الكفر، أي: قاتلوهُم حتى لا يكون كفرٌ لمكان قتالكم إياهم.

وحجة من قرأ: (ولا تَقْتُلُوهُمْ حتى يقتلوكُم فيه) أنهم لم يختلفوا في قوله (٢): (فاقتلوهُم) فكل واحدٍ من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع المتفق عليه.

ويقوي قول من قال: (فاقتلوهُم) (٣)، قوله تعالى (٤): (والفتنة أشدُّ من القتل) [البقرة/١٩١] والقتل: مصدرٌ قَتَلْتُهُ، دونَ قاتلتهُ أي: الكفرُ أشدُّ من القتلِ، فاقتلوهُم، فأمر بالقتلِ لِيُزَاحَ به الكُفْرُ.

ويمكن أن يُرَجَّحَ [قراءة من قرأ: (ولا تُقاتِلُوهُمْ) من أنه على قراءة من قرأ: (فاقتلوهُم)] (٥) بأنَّ قوله (فاقتلوهُم) و(قاتلوهُم حتى لا تكون فتنة) نصٌّ على الأمر بالقتال.

وقوله: (والفتنة أشدُّ من القتل) في فحواه دَلالةٌ على الفعل، فيقول: الأخذُ بما عُلِمَ بالنص أولى مما عُلِمَ من

(١) السبعة في القراءات ص ١٧٩ - ١٨٠. (٢) في (ط): قوله عز وجل.

(٣) في (ط): ولا تقتلوهُم. (٤) سقطت من (ط).

(٥) ما بين المعقوفتين وردت في (ط) كما يلي: [من قرأ (ولا تقاتلوهُم) قراءته على قراءة من قرأ فاقتلوهُم].

الفحوى، إذا كانا في أمرٍ واحدٍ. وقولُهُ (حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ) [البقرة/١٩١]. أي: حَتَّى يَقْتُلُوا بَعْضُكُمْ؛ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، أي: إِنْ قَتَلُوا بَعْضُكُمْ فِي الْحَرَمِ فَاقْتُلُوا فِي الْحَرَمِ الْقَاتِلَ فِي الْحَرَمِ.

ومثل ذلك قوله تعالى: (فَمَا وَهَنُوا لَمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران/١٧٦] أي: مَا وَهَنَ الْبَاقُونَ مِنْهُمْ لَمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

واختلفوا^(١) في ضمِّ الثَّاءِ والقَافِ والتنوينِ ونصبِهِما بغيرِ تنوينٍ في قوله تعالى^(٢): (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ) [البقرة/١٩٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ) بالضمِّ فيهِما والتنوينِ.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ) فيهِما بغيرِ تنوينٍ، ولم يَخْتَلِفُوا في نصبِ اللامِ من (جَدَالٍ)^(٣).

قال أبو علي: روي عن طاوس^(٤) قال: سألت ابنَ عباسٍ عن قوله: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ) قال: الرَفْثُ المذكورُ ليس الرَفْثُ المذكورُ في قوله: (أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) [البقرة/١٨٧]، ومن الرَفْثِ التعريضُ بذكرِ

(١) في (ط): اختلفوا. (٢) سقطت من (ط).

(٣) في قوله سبحانه، (ولا جدال في الحج) في الآية نفسها. السبعة في

القراءات ١٨٠. (٤) في الطبري ٢/٢٦٣: ابن طاوس.

الجماع، وهي الإعرابة في كلام العرب^(١).

وروي عنه وعن ابن مسعود وابن عمر والحسن وغيرهم:
الرَّفْتُ: الجماع.

وأما الفسوق فعن ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وإبراهيم وعطاء: الفسوق: المعاصي، قال: في المعاصي كلها.
(وإنَّ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ) [البقرة/ ٢٨٢].

ابن زيد^(٢): هو الذبح، وقرأ: (أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ)
[الأنعام/ ١٤٥]. قال الضحاك: الفسوق: التنازُّ باللقاب.

قال أبو علي: كأنه ذهب إلى قوله: (بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ
بَعْدَ الْإِيمَانِ) [الحجرات/ ١١].

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوْزِي: (فلا رَفْتُ) أي:
لا لَعَا من الكلام، واللَّغَا: التَّكَلُّمُ بما لا ينبغي، قال العجاج:

عَنِ اللَّغَا وَرَفْتُ التَّكَلُّمِ^(٣)

تقول: لَغَيْتَ تَلَغَيْ، مثل: لَقَيْتَ، تلقى، وقال: (ولا

(١) في الطبري: وهي العرابة من كلام العرب وهو أدنى الرفث والتعريب والإعراب والإعرابة والعَرَابَةُ بالفتح والكسر، والعرابة والإعراب: النكاح، وقيل: التعريض به. انظر اللسان/عرب/.

(٢) في (ط): أبو زيد، وأثبتنا ما ورد في تفسير الطبري ٢/٢٧٠ وقال فيه:
الفسوق: الذبح للأصنام.

(٣) ديوانه ٤٥٦/١ وقبله:

وَرُبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٍ كُظْمٍ

أَسْرَاب: قطع، كُظْم: لا تتكلم بالكلام القبيح.

جِدَالٌ فِي الْحَجِّ (البقرة/١٩٧) [أي: لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ لَازِمٌ فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَقَالُوا: مِنَ الْمَجَادَلَةِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ: الْإِفْضَاءُ إِلَى نِسَائِكُمْ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَدْ وَافَقَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ جَعَلَ الرَّفْثَ الْمَذْكُورَ، فِيمَا رَوَى عَطَاءٌ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسُوقٌ) [البقرة/١٩٧] أَنَّهُ غَيْرُ الرَّفْثِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) فَقَالَ فِي قَوْلِهِ: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسُوقٌ) مِنَ الرَّفْثِ: التَّعْرِيزُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ مَعَ النِّسَاءِ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: التَّعْرِيزُ بِذِكْرِ النِّسَاءِ، وَالتَّعْرِيزُ يَقْتَضِي مُعَرَّضاً لَهُ. وَإِنَّمَا تَأَوَّلْنَاهُ عَلَى مَرَاJَعَةِ النِّسَاءِ الْحَدِيثِ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ، دُونَ اللَّفْظِ بِهِ مِنْ غَيْرِ مَرَاJَعَتِهِنَّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَنْشُدُ:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسًا
إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيسًا^(١)

فَقِيلَ لَهُ: أَتَرْفُثُ؟ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِرَفْثٍ، إِنَّمَا الرَّفْثُ مَرَاJَعَةُ النِّسَاءِ الْحَدِيثِ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ. قَالَ يَعْقُوبٌ فِيمَا أَخْبَرَنَا

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٣٤٣/١ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٤٠٧/٢ وَ ٢٤٧/١١ وَأَوَّلُهُ فِي اللِّسَانِ (هَمْسٌ). هَمِيسًا: صَوْتُ نَقْلِ أَحْصَافِ الْإِبِلِ، وَالْهَمْسُ: الْكَلَامُ الْخَفِيُّ لَا يَكَادُ يَفْهَمُ.

به محمد بن السري قال يزيد بن هارون: لميساً يعني: فرجاً، وليس بامرأة بعينها. وقد وافق قول أبي عبيدة قول ابن عباس، لأنه فُسِّرَ الرفثُ في قوله تعالى: (فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ): ما لا ينبغي أن يتكلم به، وفسر الرفثُ في قوله جل وعز^(١): (الرفثُ إلى نساءكم) [البقرة/١٨٧]: الإفضاءُ إلى نساءكم. قال أبو الحسن: وألحقَ إلى في قوله عز وجل: (الرفثُ إلى نساءكم) لما كان الرفثُ بمعنى الإفضاء.

وأما قوله: (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) [البقرة/١٩٧] فَيَحْتَمَلُ ضربين قد أشار إليهما أبو عبيدة، أحدهما: أنه لا شك في أن فرض الحج قد تقرر في ذي الحجة، وبطل ما كان يفعله النساءُ من تأخير الشهور، وفيهم نزل: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) [التوبة/٣٧] والآخر: لا جدالَ: لا تُجادِلُ صاحبك ولا تُماره.

فأما قوله جلَّ اسمه^(٢): (فِي الْحَجِّ) فلا يخلو (لا) من أن تقدِّره^(٣) بمعنى ليس، كما قال:

لَا مُسْتَصْرَخُ

و: لا براح^(٤)

أو تقدرها غيرَ معملةٍ عملَ ليس، وإنما يرتفع الاسمُ بعدها بالابتداء، فمن قدر ارتفاعَ الاسمِ بعدها بالابتداءِ جاز في قولِ سيويه: أن يكون في الحج خبراً عن الأسماء الثلاثة، لاتفاق الأسماء في ارتفاعها بالابتداء.

(١) سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): تكون بدلاً من: تقدرة.

(٤) سبق الكلام عليه انظر ج ١ ص ١٩٤.

وأما قوله: (فلا رَفْتُ ولا فُسُوقٌ) فَبَيَّنَّ.

وأما قوله: (ولا جدال) [البقرة/١٩٧] فإن (لا) مع جدال في موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع^(١) من أن يكون قوله: (في الحج) خبراً عنها، ولا يجوز ذلك في قول أبي الحسن، لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد لا، بلا النافية دون خبر الابتداء. ولو قدر مقدر في قوله: (فلا رَفْتُ ولا فُسُوقٌ)، الاسم مرتفعاً بلا، كما يرتفع بليس؛ لم يجز في واحد من القولين أن يكون (في الحج) في موضع الخبر، لأن الخبر ينتصب (بلا) كما ينتصب بليس، وخبر (لا جدال) في موضع رفع بأنه خبر الابتداء، وفي قول أبي الحسن في موضع نصب بلا، فلا يجوز أن يكون خبراً عن الأسماء الثلاثة لوجود عمل عاملين مختلفين في مفعول واحد. ولو رفع رافع: ولا جدال، ونَوَّنَ؛ لجاز أن يكون قوله: (في الحج) خبراً عن الأسماء الثلاثة. فإن رَفَعَ: فلا رَفْتُ ولا فُسُوقٌ، بلا التي في معنى ليس، أضمر لها خبراً، ولم يجز أن يكون قوله: (في الحج) خبراً عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبراً عن: (لا جدال) ويجوز أن يكون صفةً للجدال، فإذا جعلته صفةً أضمرت لقولك: (لا جدال في الحج) خبراً، ولا يجوز أن يكون (في الحج) متعلقاً بالجدال على قول الخليل، وسيبويه. ويجوز في قول البغداديين أن يكون متعلقاً بالجدال، وإن كانت لا النافية قد عملت فيه. ولو رَفَعَ الجدال ونَوَّنَ لجاز أن يكون (في الحج) متعلقاً بالجدال، لأن الجدال يبدل بهذا الحرف

(١) في (ط) فلا يمتنع.

الجار، قال تعالى: (أَتَجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا)
[الأعراف/ ٧١].

وحجة من فتح فقال: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) أن يقول: إنه أشد مطابقةً للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: (لا ريب فيه) [البقرة/ ٢] فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونون فكأن النفي لواحدٍ منه، ألا ترى أن سيويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جاريةً، فهو جوابٌ من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جارية؟ والفتح أولى، لأن النفي قد عم، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الرفث والفسوق كما لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال، ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه.

وحجة من رفع: أنه يُعْلَمُ من الفحوى أنه ليس المنفي رَفَثًا واحدًا، ولكنه جميعٌ ضروريه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى المراد به جميع، قال:

فَقَتَلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ
جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مِنْ آتَاءٍ^(١)

(١) هذا البيت للمهلhel وقد ورد في معجم تهذيب اللغة (١١/١٤٥) (جزى) برواية:

فَقَتَلَى بِقَتْلَانَا وَجَزَّ بِجَزَّنَا جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَمُوتُ مِنْ آتَاءٍ
أي: لا يموت ذكره. وقوله: جزاء العطاس: أي عجلنا إدراك الثأر كقدر ما بين التسميت والعطاس.

ومن حجته: أن هذا الكلام نفياً، والنفى قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يُبَيَّن فيه الاسم مع لا النافية نحو: ما رجل في الدار.

واختلفوا^(١) في فتح السين وكسرها من قوله جل وعز^(٢): (السَّلم).

فقرأ ابن كثير، ونافع، والكسائي: (ادخلوا في السَّلم كافة) [البقرة/ ٢٠٨] (وإن جَنَحُوا لِلسَّلم) [الأنفال/ ٦١] (وتَدْعُوا إِلَى السَّلم) [محمد/ ٣٥] بفتح السين منهن^(٣).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، بكسر السين فيهن^(٤).

وقرأ حمزة: بكسر السين في سورة البقرة وحدها، وفي سورة محمد عليه السلام وفتح السين في سورة^(٥) الأنفال.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: بكسر السين في سورة البقرة، وفتح السين في سورة الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ^(٦).

وروى حفص عن عاصم في الثلاثة مثل أبي عمرو^(٧).

قال أبو علي: قول ابن كثير ونافع والكسائي: (ادخلوا

(١) في (ط): اختلفوا. (٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فيهن. وكذلك وردت في السبعة.

(٤) في (ط): فيهن كلهن. وفي السبعة: ثلاثهن.

(٥) سقطت من (ط). (٦) في (ط): عليه السلام.

(٧) في السبعة زاد: من كسر التي في البقرة، وفتح التي في الأنفال وسورة القتال. (السبعة في القراءات ص ١٨١).

في السِّلْمِ) [البقرة/٢٠٨] يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لغةً في السِّلْمِ الذي يُعْنَى به الإسلام.

قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السِّلْمُ: الإسلام، وإنما يكون السِّلْمُ مصدراً في معنى الإسلام إذا كَسَرَتِ الحرفَ الأول منه، فهو كالعطاء من أعطيت، والنبات من أُنْبَتَ. ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأول من قوله: (ادخلوا في السلم): الصلح، وهو يريد الإسلام، لأن الإسلام صلحٌ، ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوعٌ، وأنهم أهلُ اعتقاد واحد، ويد واحدة في نصرة بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعاً بينهم، وفي دينهم، وَغُلِّظَ على المسلمين في المسايقة بينهم؛ كان صلحاً في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحاً لما ذكرناه^(١)، فهذا المسلك فيه أوجهٌ من أن يكون الفتح في السِّلْمِ لغةً في السِّلْمِ الذي يراد به الإسلام، لأن أبا عبيدة وأبا الحسن لم يحكما هذه اللغة، ولم أعلمها أيضاً عن غيرهما، فإن ثبتت به رواية عن ثقةٍ فذاك.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول في ذلك أن المراد بكسر السين في قوله: (ادخلوا في السِّلْمِ): الإسلام. كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه، ألا ترى أن المراد إنما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا في الصلح، وليس ثم صلح يُدْعون إلى الدخول فيه، إلا أن يُتَأَوَّلَ^(٢) أن الإسلامَ صلحٌ على نحو ما تقدم ذكره، وأما كسره^(١) في (ط): ذكرنا. ^(٢) في (ط): يتأولوا.

السينَ في قوله تعالى^(١): (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ) [الأنفال/ ٦١]
 فلأن السَّلْمَ: الصِّلحُ. وفيه ثلاث لُغاتٍ فيما رواه التَّوْزِيُّ عن
 أبي عبيدة في قوله: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ) فقال: السَّلْمُ والسَّلْمُ
 والسَّلْمُ واحد، وأنشد:

أنايِلَ إنني سَلَمٌ لأهلك فاقبلي سَلَمِي^(٢)
 والسَّلْمُ الذي هو الصِّلحُ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ.

وقوله: (فَاجْنَحْ لَهَا) وقد حكى عن أبي زيد أنه سَمِعَ من
 العرب من يقول^(٣): فَاجْنَحْ لَهُ، فذَكَرَهُ. قال أبو الحسن: وهو
 مما لا يجيء منه فَعْلٌ، فقال: ولكنك تقول: سَأَلَمَ مسالمةً.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قول الشاعر^(٤):

تَبَيَّنُ صُلَاةُ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ
 إِذَا مَا التَّقَيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادُنُ

لأنه عَادَلَ المُسَالِمَ بصالي الحرب، وأخذ عاصمٌ بِلغةٍ من
 يكسر الأولى^(٥) من السَّلْمِ في الصِّلحِ. وأما كسرُ عاصمٍ السينَ
 في قوله: (فَلا تَهْنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ) [محمد/ ٣٥] فإن

(١) سقطت من (ط).

(٢) البيت لمسعدة بن البختری يقوله في نائلة بنت عمر بن يزيد الأسدي
 وكان يهواها. انظر الأغاني ٢٧١/١٣ وتفسير أسماء الله الحسنى
 للزجاج ٤٣/ واللسان /سلم/ وضبط سلم فيه بكسر السين وتسكين
 اللام. (٣) في (ط): سمع من يقول من العرب.

(٤) البيت للمعطل الهذلي في ديوان الهذليين ٤٧/٣. تبين: أي تستبين من كان
 يصلى الحرب منا، ومن كان لا يصلها وجدته بادناً لا يهزله شيء.

(٥) في (ط): الأول.

المراد هنا بالسَّلم: الصَّلحُ. فكسّر الأول منه، كما كسر في قوله: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلم) والصلح الذي أُمِرَ به، ولم يُنَّه عنه في قوله جل وعز: (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلم وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ) [محمد/٣٥] أي: لا تدعوا إلى الصَّلح، مع علُو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والمُؤادعة. وهذا إنما هو على حسب المصلحة في الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة [وفي سورة [محمد ﷺ^(١)] فإن السَّلم في سورة البقرة يراد به الإسلام، كما تقدم وفي سورة محمد ﷺ في قوله: (وَتَدْعُوا إِلَى السَّلم) فإن السَّلم: الصَّلح. وكذلك في الأنفال المراد به الصَّلح في قوله: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلم). وفي السَّلم إذا أريد به الصَّلح لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين جميعاً، فكسر في موضع وفتح في آخر.

وأما قراءة أبي عمرو وابن عامر السَّلم بكسر السين في سورة البقرة، فالسَّلم يُعْنَى به: الإسلام. وأما فَتَحُهَا السين في سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ^(٢)، فإن السَّلم فيهما يراد به الصَّلح. وفيه الكسر والفتح، فأخذ بالفتح في الموضوعين جميعاً، ولم يفصلاً كما فصل حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم، وكلُّ حسن.

(١) سقط ما بين المعقوفتين من (ط).

(٢) في (م): عليه السلام.

وأما قوله: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ)
 [النساء/ ٩٤] وقوله: (وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ)
 [النحل/ ٨٧] (فَأَلْقُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ)
 [النحل/ ٢٨] فليس الإلقاء ههنا كالإلقاء في قوله تعالى^(١):
 (إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) [آل عمران/ ٤٤] وقوله
 سبحانه^(٢): (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ)
 [النحل/ ١٥] ألا ترى أن الإلقاء هنا رَمَى وَقَذَفَ؟ وهذا إنما
 يكون في الأعيان، وليس في قوله: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ
 السَّلَامَ) [النساء/ ٩٤] والآي الأخر عَيْنُ تُلْقَى، ولكن تلك
 الآي: بمنزلة قوله عز وجل: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)
 [البقرة/ ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقاد وكف عن
 قتالكم: لست مؤمناً. وكذلك المعنى في قوله تعالى^(٣): (وَأَلْقُوا
 إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ) [النحل/ ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما
 يريده منهم من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر.

وكذلك قوله تعالى^(٤): (وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ)
 [الزمر/ ٢٩] أي: يستسلم له ويستخذي، فينقاد لما يريده منه
 ولا يمتنع عليه، وقد قرئ (سَالِمًا لِرَجُلٍ) وسالِمٌ: فاعلٌ. وهو
 في هذا الموضع حسن لقوله: (فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ)
 [الزمر/ ٢٩] أي: في أصحابه وخلطائه شركاء متشاكسون،
 يخالف بعضهم بعضاً، فلا ينقاد أحدٌ منهم لصاحبه، فمسالمٌ

(١) سقطت من (ط).

(٢) (٣) (٤) سقطت من (ط)

خلاف متشاكسون^(١).

ومن قرأ (سَلماً لرجلٍ) احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون فَعَلٌ بمنزلة فاعلٍ مثل: بطلٍ وحسنٍ، ونظير ذلك: يابسٌ ويَسُّ، وواسِطٌ ووسَطٌ.

ويَجُوزُ أن يكون وصفاً بالمصدر، لأن السَّلْم مصدرٌ، ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السَّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحدٌ، فيكون ذلك كقولهم: الخَلْقُ، إذا أردت به المخلوق، والصيْدُ، إذا أردت به المصيد، ومعنى: (هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا) [الزمر/ ٢٩] أي^(٢): ذَوِي مَثَلٍ.

وأما قوله تعالى^(٣): (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) [الذاريات/ ٢٥] فقال أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون: قالوا: خيراً، قال: فكأنه سمع منهم التوحيد. وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيراً، فلما عَرَفَ أنهم موحدون، قال: سلام عليكم، فسَلَّمَ عليهم، فسلام على هذا: رفعٌ بالابتداء، وخبره مضمّر.

وأما قوله تعالى^(٤): (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ) [الزخرف/ ٨٩] فَيَحْتَمِلُ أمرين: يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: (قال: سلامٌ)، وهو يريد: قال: سلام عليكم. والآخر: أن يكون خبرَ مبتدأٍ، كأنه أراد: أمري سلامٌ، أي: أمري براءة، وأضمر المبتدأ في هذا الوجه، كما أضمر الخبر

(١) في (ط): متشاكسين.

(٢) سقطت «أي» من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

في الوجه الأول: ويكون المعنى: أمري سلامٌ أي: أمري براءة، قال: لأن السلام يكون في الكلام البراءة، قال: تقول: إنما فلان سلامٌ، أي: لا يخالط أحداً، وأنشد لأمية^(١):

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ
بَرِيئاً مَا تَغْنُثُكَ الذُّمُّومُ

قال: يقول: براءتك. وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: السلام مصدر سَلَّمْتُ والسلام جمع سلامة، والسلام: اسم من أسماء الله^(٢) عز وجل^(٣)، والسلام: شجرٌ، ومنه قول الأخطل:

.....
إِلَّا سَلَامٌ وَحَرْمَلٌ^(٤)

ويكون منه ضربٌ خامسٌ، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن السلام يكون في الكلام البراءة، واستشهاده على ذلك بيت أمية، وقولهم: إنما فلان سلامٌ. وأما قولهم: في أسماء^(٥) الله جل^(٦) وعز (السلام) فهو مصدرٌ وصف به، كما أن العدل والحق في نحو قوله: (أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ) [النور/ ٢٥].

والمعنى على ضربين: أحدهما: أنه يَسْلَمُ من عذابه من

(١) سبق انظر صفحة ١٥٠/ من هذا الجزء.

(٢) انظر تفسير اسماء الله الحسنى ص ٣٠ وشأن الدعاء ص ٤١. (٣) في (ط): تعالى.

(٤) من بيت في ديوانه ١٤/١ وتمامه:

فرايبة السكران قفرٌ فما بها لهم شبحٌ إلا سلامٌ وحَرْمَلٌ
الحرمَل: ضرب من النبات.

(٥) في (ط): اسم. (٦) سقطت من (ط).

لا يستحقه. والآخر: أن يكون الذي معناه التنزيه، كأنه المُنْتَزَع من الظلم والاعتداء.

فأما قوله سبحانه: (لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [الأنعام/١٢٧] فيحتمل ضربين: يكون السلام [اسم الله تعالى] ^(١)، والإضافة المراد بها: الرفع من المضاف، كقولهم لمكة: بيتُ الله، والخليفة: عبد الله. ويجوز أن يكون السلام في قوله: (دار السلام) جمع سلامة، أي: الدار التي من حلّها لم يُقاسَ عذاباً لعقاب ^(٢)، كما جاء في خلافتها: (في سَمُومٍ وَحَمِيمٍ وَظِلٌّ مِنْ يَحْمُومٍ) [الواقعة/٤٣] ونحو قوله: (ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بمَيِّتٍ) [إبراهيم/١٧].

اختلفوا في إمالة الألف وتفخيمها من قوله تعالى ^(٣): (مَرْضَاةَ اللَّهِ) ^(٤) [البقرة/٢٠٧].

فقرأ الكسائي وحده: (ابتغاء مرضاة الله) مُمَالَةً.

وقرأ الباقر: (مرضاة الله) بغير إمالة.

وكان حمزة يقف في ^(٥) (مرضات) بالتاء، والباقر يقفون بالهاء.

قال أبو علي: حجة الكسائي في إمالته الألف من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء في انقلابها

(١) في (ط): اسماً من أسماء الله عز وجل.

(٢) في (ط): بعقاب. (٣) في (ط): عز وجل.

(٤) كتاب السبعة، ص ١٨٠ وقد تقدم عنده على اختلافهم في (ادخلوا في السلم) وهو ما يقتضيه ترتيب الآيات. (٥) سقطت من (ط).

يَاءً، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرَمِيَانٍ، فأمال ليدلّ على أن الياء تنقلب عن الألف في التثنية، ولم يمنعها المُسْتَعْلِي من الإِمَالَةِ، كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو^(١): صار وخاف وطاب.

وحكي عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عَزَّةَ يقول: صارَ مكانَ كَذَا^(٢)، فلم يمنعه المستعلي من الإِمَالَةِ لطلب الكسرة في صِرْتُ من أن يميل صارَ، فكَذلك الألفُ في مرضاة الله.

وغير الإِمَالَةِ أحسنُ كما قرأ الأكثرُ.

فأما وقفُ حمزة على التاء من (مرضات) فإنه يحتمل أمرين:

أحدهما: على قول من قال: طَلَحَتْ، حكاه سيبويه^(٣) عن أبي الخطاب^(٤). وأنشد أبو الحسن^(٥):

ما بالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنْ لَمَّا عَرَفَتْ
داراً لِسَلَمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتْ

(١) في (ط): في نحو. (٢) أوردها سيبويه ٢/٢٦١.

(٣) الكتاب ٢/٢٨١ في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل.

(٤) سبقت ترجمته في: ٨٦/١.

(٥) هذه الأبيات من رجز منسوب لسؤر الذئب. أورده البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤/٢٠٠ مع اختلاف في الرواية. وانظر الخصائص ١/٣٠٤ والمحتسب ٢/٩٢. وقوله: تستن: أي: تجري بدمعها، من سنتت الماء: إذا أرسلته بغير تفريق. وبل وضعت موضع رب. وجوز: وسط، والتهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها. والجحفة: الترس، شبه التيهاء بظهر الترس في الملاسة.

ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير، أثبت التاء كما يثبت في الوصل، لِيُعْلَمَ أن المضاف إليه مراد، كما أَشَمَّ من أَشَمَّ الحرف المضموم، ليعلم أنه في الوصل مضموم، وكما شَدَّد من شَدَّد فَرَجَّ، لِيُعْلَمَ أنه في الوصل متحرك، وكما حُرِّك من قال:

..... إذ جد النُّقْرُ (١)

بالضم (٢) لِيُعْلَمَ أنه في الوصل مضموم، وكما كَسَر من كسر قوله:

..... واصْطَفَا بِالرَّجْلِ (٣)

لِيُعْلَمَ أنه في الوصل مجرور. ويدلُّ على قوله شيء آخر، وهو قول الراجز:

إِنَّ عَدِيًّا رَكَبَتْ إِلَى عَدِيٍّ
وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْحُطَمِيِّ
إِرْهَنْ بَيْنِكَ عَنْهُمْ أَرْهَنْ بَنِي (٤)

(١) هذا جزء من بيت سبق بتمامه في ٩٨/١. (٢) «بالضم» زيادة في (ط).

(٣) هذا جزء من بيت في الرجز وتمامه في النوادر (٢٠٥ ط جامعة الفاتح والخصائص ٣٣٥/٢:

عَلَّمْنَا أَصْحَابَنَا بَنُو عِجْلٍ الشَّغْزَبِيُّ وَاعْتَقَالًا بِالرَّجْلِ
وهو برواية:

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عِجْلٍ شَرَبَ النَّبِيذَ وَاصْطَفَا بِالرَّجْلِ
في المخصص ٢٠٠/١١ والانصاف ص ٧٣٤ واللسان (عجل) والعيني ٥٦٧/٤ وقال فيه: إن أبا عمر سمع أبا مرار الغنوي ينشد هذا البيت. والشغزبي: ضرب من المصارعة. والاعتقال: أن يدخل رجله بين رجلي صاحبه حتى يصصره.

(٤) في اللسان (رهن): وزعم ابن جني أن هذا الشعر جاهلي، رهنه عنه: جعله رهناً بدلاً منه، وانظر المحتسب ١٠٨/١ والخصائص ٣٢٧/٣.

فقوله: «بني» أراد: بَنِيَّ، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يُحذفُ الْمُثَقَّلُ من نحو سُرٍّ وَضُرٍّ. فلولا أن المضاف إليه المحذوف في نِيَّةِ المُثَبَّتِ، لَرَدَّ النونَ في بنين. فكما لم يَرُدَّ النونَ في بنين، كذلك لم يقفْ بالهاء في (مَرْضَاتٍ) لأن المضاف في تقدير الثبات في اللفظ، ولولا أنه كذلك عندهم، لم يَجُزْ دخولُ بني في هذه القافية، ألا ترى أن النونَ لو ثَبَّتَتْ في الاسمِ المجموعِ، لِحَذَفِ المضافِ إليه من اللفظ؛ لخرج من هذه القافية، ولم يجوز ضمُّ البيت إليها؟ فكذلك حكمُ التاء من (مرضات) في الوقف عليها.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من (مرضات): ما تُنكر أن يكون هذا خلاف قول سيبويه، لأنه قد قال: لو سَمَّيَتْ بخمسةَ عشرَ فَرَحَمْتَهُ، لَقَلَّتْ: يا خمسة، فوقفت بالهاء^(١). ولو كان على قياس وقف حمزة في مرضات^(٢)، لَقَلَّتْ: يا خَمَسْتُ ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مرادٌ كما كان المضافُ إليه مراداً؟

قيل له: لا يدلُّ ما قاله سيبويه في خمسة في الترخيم، على أن وقف حمزة في المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه، لأن الترخيم بناءً آخر، وصيغة أخرى. وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك. ألا ترى أنه يراد ضمُّه إلى المضاف إذا ذُكِرَ أو حُذِفَ، والترخيم ليس كذلك، لأنه على ضربين: أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف. والآخر: أنه يكون ارتجالاً اسم على حِدَةٍ. فالمقدَّر فيه إثبات ما حذف منه يجري

(١) سيبويه ٣٤٢/١ باب الترخيم في الأسماء... (٢) في (ط): مرضاة.

مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى حرف اللين في قولهم في الإنكار إذا قلت: «ضربتُ زيداً»: أزيدنيه! فأثبت التنوين قبل حرف اللين، ولم تحذفه كما حذفت من الندبة في قول من قال: وازيداه، لأن أزيدنيه في الإنكار يجري مجرى: أزيداً إنيه، فكما يثبت مع إن، يثبت بغير إن، ولم يحذف كما حذفت من^(١) الندبة. فكذلك الترخيم يجري مجرى ما أريد فيه الحرف المحذوف للتخيم مجرى ما ارتجل؛ لأن النداء موضع ترتجل فيه الأسماء. ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل في غيره، نحو: يا نومان، وياهناه، ويافل؟ فلما^(٢) كان فيه هذا الضرب، كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر، فلذلك لم يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه. ويقوي ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله^(٣):

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ..

وقوله^(٤):

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤَيْتِهِ

(١) في (ط): في . (٢) في (ط): ولما .

(٣) جزء بيت لزهير بن أبي سلمى ديوانه/٢١٤ الكتاب لسيبويه ٣٤٣/١ تمامه:

... واذكروا أوأصرنا والرحم بالغيب تُذكر

أي: أصيبوا حظكم من صلة القرابة، ولا تفسدوا ما بيننا وبينكم، فإن ذلك مما يعود عليكم مكروهة.

(٤) جزء بيت لابن حَبْنَاء التميمي، وعجزه:

أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

والشاهد فيه ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم، وهذا يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء =

وكما أجري هذا مجرى: «يا حار»^(١) كذلك في الوقف عليه.

اختلفوا في فتح التاء وضمها من قوله جل وعز^(٢):
(تَرْجِعُ الْأُمُورُ) [البقرة/ ٢١٠] وَ(يُرْجَعُ الْأَمْرُ) [هود/ ١٢٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم: (وَالِىَ اللَّهِ تَرْجَعُ الْأُمُورُ) بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (تَرْجِعُ الْأُمُورُ) بفتح التاء.

وكُلُّهُم قَرَأَ: (وَالِىَهُ يَرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ) بفتح الياء، غير نافعٍ وحفص عن عاصم فإِنَّهُمَا قَرَأَا: (يُرْجَعُ الْأَمْرُ) برفع الياء.
وروى خارجة عن نافع أَنَّهُ قَرَأَ: (وَالِىَ اللَّهِ يَرْجَعُ الْأُمُورُ) بالياء مضمومة في سورة البقرة. ولم يروه غيره^(٣).

قال أبو علي: حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله تعالى^(٤): (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ) [الأنعام/ ٦٢]. وقال: (وَلَكِنْ رُدِّدْتُ إِلَى رَبِّي) [الكهف/ ٣٦] والمعنى في بناء = ضرورة كما كان في النداء جارٍ عليهما.. (انظر الأعلام: طرة سيبويه ٣٤٣/١).

(١) لعلها كلمة من بيت لمهلل بن ربيعة تمامه:
يا حار لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو الشورات والأحلام
الشاهد فيه ترخيم حارث. وهو الحارث بن عباد القائم بحرب بكر بعد قتل ابنه بجير (الأعلام: طرة سيبويه ٣٣٥/١).

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) كتاب السبعة: ص ١٨١. (٤) سقطت من (ط).

الفعل للمفعول كالمعنى في بناء الفعل للفاعل .

وحجة من بنى الفعل للفاعل قوله عز وجل^(١) : (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) [الشورى / ٥٣] وقوله جلّ وعز : (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ) [الغاشية / ٢٥] وقوله : (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ)^(٢) . ألا ترى أنَّ المصدر مضافٌ إلى الفاعل ، والمعنى : إلينا رجوع أمرهم في الجزاء على الخير والشر^(٣) ، وقوله : (وَأِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [البقرة / ١٥٦] ، وقوله : (كَمَا بَدَأُكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف / ٢٩] وقال : (وَيَوْمَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ) [النور / ٦٤] (وإليه يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ) [هود / ١٢٣] .

وأما (يُرْجَعُ) و (تُرْجَعُ) بالياء والتاء فجميعاً حَسَنَانِ ، فالياء لأن الفعل متقدم ، فذَكَرَ كما قال : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف / ٣٠] ، فالتأنيث تأنيثٌ من أجل الجمع ، وتأنيثُ الجمع ليس بتأنيث حقيقي ، ألا ترى أن الجمع^(٤) بمنزلة الجماعة . والتاء في تُرْجَعُ لأن الكلمة تؤنث في نحو : هي الأمور ، و : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) [الحجرات / ١٤] .

اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قوله جلّ وعز^(٥) : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة / ٢١٤] .

فقرأ نافع وَحَدَهُ : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) برفع اللام .

وقرأ الباقر : (حتى يقول الرسول) نصباً . وقد كان

(١) سقطت من (ط) . (٢) في آل عمران / ٥٥ ، والعنكبوت / ٨ ولقمان / ١٥ .

(٣) وانظر النشر ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . (٤) في (ط) : الجميع .

(٥) في (ط) : عز وجل .

الكسائي يقرؤها دهرًا رفعاً، ثم رجع إلى النصب.

وروى ذلك عنه الفراء^(١)، قال: حدثني به وعنه محمد بن الجهم عن الكسائي^(٢).

قال أبو علي: قوله عز وجل: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرُّسُلُ) من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.

وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين^(٣): أحدهما: أن يكون بمعنى إلى، وهو الذي تحمل عليه الآية. والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة. فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مع ما^(٤) حدث عنه قد مضيا جميعاً. ألا ترى أن الأمرين في الآية كذلك.

وأما قراءة من قرأ: (حتى يقول الرسول) بالرفع، فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضاً على ضربين:

أحدهما: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المسبب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرض حتى لا يرجونه» و: «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه». وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا

(١) معاني القرآن ١/١٣٣. (٢) كتاب السبعة ١٨١ - ١٨٢.

(٣) انظر مغني اللبيب (حتى) ١٦٩ - ١٧٠ (ط. د. الفكر).

(٤) رسمت مع ما في الأصل موصولة هكذا: معما.

فيما مضى، حتى أن الرسول يقول الآن: متى نصر الله، وحُكيت الحال التي كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله: (هذا مِنْ شَيْعَتِهِ وهذا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص/١٥] وفي قوله: (وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف/١٨].

والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرتُ حتى أدخلُها، فالدخول متصلٌ بالسَّيرِ بلا فصلٍ بينهما، كما كان في الوجه الأول بينهما فصلٌ. والحال في هذا الوجه أيضاً محكيّة، كما كانت محكية في الوجه الآخر، ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالاً؟. وحتى إذا رُفِعَ الفعلُ بعدها، حرفٌ؛ يُصَرَّفُ الكلامُ بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارّة، وهي - إذا انتصبَ الفعلُ بعدها - الجارّةُ للاسم، وينتصب الفعلُ بعدها بإضمار أن، كما ينتصبُ بعد اللام بإضمارها.

اختلفوا في الباء والثاء من قوله تعالى: (إِثْمٌ كَبِيرٌ) [البقرة/٢١٩] فقرأ الكسائي وحمزة: (إِثْمٌ كَثِيرٌ) بالثاء. وقرأ الباقون: (كَبِيرٌ) بالباء^(١).

قال أبو علي: حُرِّمَتِ الخمرُ بقوله: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ) سعيد عن قتادة: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) ذمُّها ولم يُحرِّمها، وهي يومئذ حلالٌ، فأنزل الله تعالى^(٢): (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ) [النساء/٤٣] وأنزل الآي في المائدة، فحرم قليها وكثيرها.

(١) كتاب السبعة ص ١٨٢.

(٢) في (ط): عز وجل.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله جل وعز^(١): (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) [البقرة/٢١٩] دلالة على تحريمها لقوله: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ) [الأعراف/٣٣] فقد حرّم الإثم، وقال: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) فوجب أن يكون محرماً.

وقال: (قل فيهما إثم كبير)، والمعنى: في استحلالهما. ألا ترى أن المحرم إنما هو بعض المعاني التي فيهما، وكذلك^(٢) في سائر الأعيان المحرمة. وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: أنه إذا نظر إليها على وجه التلذذ بها فقد أتى محظوراً، وكذلك قوله تعالى^(٣): (وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) إنما هو إثم معانٍ تفعل فيها، وأسباب لها.

وقال بعضُ نقلَةِ الآثار: تواتر الخبر أن الآية التي في البقرة نزلت، ولم يُحرّم بها، وقد اختلف في الآية التي حرّمت [بها الخمر، فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت^(٤) بالآي التي في المائدة.

فَيُعْلَمُ من ذلك أن الإثم يجوز أن يقع على الكبير وعلى الصغير، لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيراً، وقد قال: فيهما إثم كبير. وقال: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا) [النساء/١١٢] فالخطيئة تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قوله: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين)

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

[الشعراء/٨٢] ومن الكبير: (وأحاطت به خطيئته)
[البقرة/٨١] فهذا كبير.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: (ومن يكسب خطيئة أو
إثماً) [النساء/١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة
والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسب صغيراً أو
صغيراً، أو من يكسب كبيراً أو كبيراً؟.

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكن الإثم قد وقع في
التنزيل على ما يقطعه الإنسان من مال من لا يجوز له أن
يَقْطَعَ مِنْ مَالِهِ. فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من
يكسب ذنباً بينه وبين الله، أو ذنباً هو من مظالم العباد، فهما
جنسان، فجاز دخول «أو» في الكلام، على أن المعنى: من
يكسب أحد هذين الذنبتين.

والموضع الذي وقع فيه الإثم على المَظْلِمة قوله تعالى:
(فإن عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً) [المائدة/١٠٧] أي: إن
اطلعتم على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على
الشهادة إثماً؛ فالأولى بالميت وبولاية أمره، آخران يقومان
مقامهما.

وإنما جاز وقوع الإثم عليه على أحد أمرين: إما أن
يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أي: ما اقتطعه الإنسان مما أوْتُمِنَ
فيه من مال صاحبه إثم فيه، أو يكون سَمِيَ الْمُقْتَطَعُ إِثْماً لَمَّا
كان يُؤدِّي آخِذَهُ إِلَى الإثم، كما سَمِيَ مَظْلِمةً لأنه يؤدي إلى
الظلم.

قال سيبويه: المظلمة: اسمٌ ما أخذ منك^(١). فكأنَّ تقدير: (ومن يَكْسِبُ خطيئةً أو إثماً): مَنْ أذنب ذنباً بينه وبين الله، أو اقتطع حقاً للعباد، وهذان جنسان.

ومما يقوي ذلك: أن قوله: (ومن يَكْسِبُ خطيئةً أو إثماً) إنما نزل في رجل سرق شيئاً من آخر، فكأنَّ ذلك المسروق أوقع عليه اسم الإثم كما أوقع عليه في الآية الأخرى. فأما الذكرُ الذي في (به) على الأفراد فلأن المعنى: ثم يرم به بأحد هذين، بريئاً. أو يكون عاد الذكر إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة في قوله عز وجل^(٢): (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا) [الجمعة/ ١١] وقد يكون الذكر في (إليها) عائداً على المعنى، لأن المعنى: إذا رأوا إحدى هاتين الخصلتين.

وقال تعالى^(٣): (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) [البقرة/ ٢٠٣] والإثم إنما يُظَنُّ أن يكون على المتعجل، فأما المتأخر فليس بأثم لإتمامه نُسكَهُ، فقل: من تأخر فلا إثم عليه، فذكر المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذكر المتعجل، فقال بعض المتأولين: ذَكَرَ أَنْ وَضَعَ^(٤) الإثم عنهما، وإن كان الذي يَلْحَقُهُ الإثم أَحَدُهُمَا.

قال: وقد يكون المعنى: لا يُؤْتَمَنُ أَحَدُهُمَا الآخر، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصر^(٥). ومثل الوجه الأول عنده قوله في^(٦) الْمُخْتَلِفَيْنِ: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) (١) الكتاب ٢/ ٢٤٨. (٢) سقطت من (ط). (٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): بوضع، مكان: أن وضع.

(٥) انظر معاني القرآن ١/ ١٤٨. (٦) في (م): قول المختلفين.

[البقرة/٢٢٩]، والجناح على الزوج، لأنه أخذ ما أُعْطِيَ، وقد جاء: (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا) [البقرة/٢٢٩] وقال: (فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [النساء/٢٠] فقد وقع الإثم هنا أيضاً على المأخوذ منه.

وقد يجوز أن يكون^(١): لا جُناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراضٍ منهما. وشَبَّهَ المتأول ما ذكرنا بقوله تعالى^(٢): (نَسِيَا حُوتَهُمَا) [الكهف/٦١] وبقوله: (يُخْرِجُ^(٣)) مِنْهُمَا اللَّوْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ) [الرحمن/٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، لا موسى. والمخرجُ منه اللؤلؤ أحدهما. وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِهِمَا، ونسي أحدهما، فحذف المضاف كما حذف في قوله: (عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) [الزحرف/٣١] فالتقدير: على رجل من رَجُلَيِ القريتين عظيم. وحذف المضاف كثير جداً.

وقال^(٤): (ولا نَكْتُمُ شهادةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْإِثْمِينَ) [المائدة/١٠٦]. وقال: (ولا تَكْتُمُوا الشهادةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [البقرة/٢٨٣] فوقع الإثم في الموضعين على من لم يؤدِّ الأمانة في إقامة الشهادة. وأما قوله تعالى^(٥): (وَإِذَا قِيلَ لَهُ

(١) (أن يكون) زيادة من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) (يُخْرِجُ) بِضَمِّ الياء وفتح الراء قراءة المدنيين والبصريين، وقرأ الباقر بن فتح الياء وضم الراء. انظر النشر ٢/٣٨٠. والكشف لمكي ٢/٣٠١.

(٤) في (ط): وقال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ [البقرة/ ٢٠٦] فَإِنَّ الْجَارَ يَجُوزُ تَعْلُقُهُ بِشَيْئَيْنِ، بِالْأَخْذِ وَبِالْعِزَّةِ، فَإِنْ عُلِقَتْهُ بِالْأَخْذِ، كَانَ الْمَعْنَى ^(١): أَخَذَتْهُ بِمَا يُؤْثِمُ، أَي: أَخَذَتْهُ بِمَا يَكْسِبُهُ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: لِلْعِزَّةِ، أَنَّهُ يَرْتَكِبُ مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْتَكِبَهُ، فَكَأَنَّ الْعِزَّةَ حَمَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ وَقَلَّةِ الْخُشُوعِ. وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى: الْاعْتِزَازُ بِالْإِثْمِ، أَي: يَعْتَزُّ بِمَا يُؤْثِمُهُ فَيَبْعِدُهُ مِمَّا يَرْضَاهُ اللَّهُ.

وَقَالُوا: تَأْتِمُ الرَّجُلُ: إِذَا تَرَكَ الْإِثْمَ وَاجْتَنَبَهُ، وَتَحَوَّبَ: إِذَا تَرَكَ الْحُوبَ. وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ تَأْتِمُ: إِذَا رَكِبَ الْإِثْمَ، وَفَعَلَهُ، مِثْلُ: تَفَوَّقَ، وَتَجَرَّعَ. وَمِثْلُ تَحَوَّبَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: هَجَدَ الرَّجُلُ: إِذَا نَامَ، وَهَجَدَتْهُ: نَوْمَتُهُ، قَالَ لَبِيد ^(٢):

قَالَ هَجَدْنَا فَقَدْ طَالَ السَّرَى ^(٣)

أَي: نَوْمَنَا. وَقَالُوا تَهَجَّدَ إِذَا سَهَرَ، فَهَذَا مِثْلُ تَأْتِمَ إِذَا اجْتَنَبَ الْإِثْمَ وَتَحَوَّبَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) [الإسراء/ ٧٩].

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِالْبَاءِ: (إِثْمٌ كَبِيرٌ) أَنْ يَقُولَ: الْبَاءُ أَوْلَى، لِأَنَّ الْكِبَرَ مِثْلُ الْعِظَمِ، وَمُقَابِلُ الْكِبَرِ الصَّغَرُ، قَالَ تَعَالَى ^(٤): (وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ) [القمر/ ٥٣]. وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا فِي الذَّنْبِ إِذَا كَانَ مُوَبِّقًا الْكَبِيرَ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(١) فِي (ط): الْمَعْنَى فِيهِ. (٢) فِي (ط): وَقَالَ.

(٣) صَدْرُ بَيْتٍ عَجَزَهُ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٢/٢:

وَقَدَرْنَا إِنْ خَنَى دَهْرٌ غَفَلَ

وَيُرْوَى (خَنَى الدَّهْرَ). هَجَدْنَا: دَعْنَا نَنَامَ، قَدَرْنَا: أَي عَلَى وَرُودِ الْمَاءِ

خَنَى الدَّهْرَ: أَحْدَاثُهُ. (٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ) [النجم/٥٣] وقال تعالى^(١): (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ) [النساء/٣١].

فكما جاء: (كَبَائِرُ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ) و(كَبَائِرُ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ) بالباء، كذلك ينبغي أن يكون قوله: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) بالباء، ألا ترى أن شرب الخمر والميسر من الكبير، وكما وُصِفَ الموبِقُ بِالْعِظَمِ في قوله عز وجل^(٢): (إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان/١٣] كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر في قوله: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) وقالوا في غير الموبق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل. فلو كان كثيرٌ متجهاً في هذا الباب، لوجب أن يقال في غير الموبق: قليل، ألا ترى أن القلةَ مقابلَ الكثرة، كما أن الصغرَ مقابلُ الكبر؟

ومما يدل على حسن: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) قوله تعالى^(٣): (وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) واتفاقهم على أكبرَ ورفضهم لأكثر.

ومما يقوي ذلك أنه قد وُصِفَ بِالْعِظَمِ في قوله سبحانه^(٤): (فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا) [النساء/٤٨] فكما وُصِفَ بِالْعِظَمِ، كذلك ينبغي أن يوصفَ بالكبر.

ووجه قراءة من قرأ بالثاء أنه قد جاء فيهما: (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائدة/٩١] وجاء في الحديث فيما حدثنا^(٥) ابن قُرَيْنَ

(١)(٢) سقطت من (ط). (٣)(٤) سقطت من (ط). (٥) في (ط): حدثنا به.

بغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمانٍ وستين ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب^(١) عن أنس بن مالك قال: «لعن رسول الله ﷺ^(٢)، في الخمر عشرةً: مُشْتَرِيَهَا، وبَائِعَهَا، والمُشْتَرَاةَ لَهُ، وعَاصِرَهَا والمَعْصُورَةَ لَهُ، وسَاقِيَهَا، والمُسْقَاهَا، وحَامِلَهَا، والمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ. وَآكَلَ ثَمَنَهَا»^(٣) فهذا يقوي قراءة من قرأ (كثير).

فإن قال قائل: إن الكثرة إنما ذكرت ليس في نفس الخمر، ولا في نفس الميسر، إنما هي في أشياء تحدث عنها أو تؤدّي إليها، قيل^(٤): إن ذلك، وإن كان كما ذكرت، فقد وقع الذم في التنزيل عليها، ألا ترى أنه قال عز وجل^(٥): (إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ) والميسر: قمارٌ، وأكلُ المالِ بالباطل، وقد قال: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ) [النساء/ ٢٩].

ومما يقوي قراءة من قرأ (كثير) قوله تعالى^(٦): (وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) [البقرة/ ٢١٩] فكأن الإثم عودل به المنافع، فلما عودل به المنافع حسن أن يوصف بالكثرة، لأنه كأنه قال: فيه مضار كثيرة، ومنافع. فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع، والمنافع يحسن أن توصف بالكثرة، كما جاء: (لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ

(١) في (ط): حميد بدل شبيب. (٢) سقطت من (ط).

(٣) رواه أحمد في ٣١٦/١ عن ابن عباس وفي ٧١/٢ عن ابن عمر، وفي ٩٧ عن ابن عمر عن أبيه. ورواه أبو داود ٨١/٤ وابن ماجه برقم ٣٣٨٠ عن ابن عمر باب لعنت الخمر على عشرة أوجه. (٤) في (ط): قيل له.

(٥) سقطت من (ط). (٦) سقطت من (ط).

كثيرة): [المؤمنون / ٢١] كذلك حَسُنَ أن يوصفَ الذي عُوْدِلَ به بالكثرة^(١). وليس الخمر بالنبيذ في اللغة. والأسماء الأول لا توضع بالمقاييس، يَدُلُّ^(٢) على ذلك قول أبي الأسود^(٣):

دِعِ الخمرَ تَشْرَبُهَا الغُواةُ فَإِنِّي
رَأَيْتُ أَخَاهَا مجزئاً بمكانها^(٤)
فإِلَّا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ، فَإِنَّهُ
أخوها غذته أمه يَلْبَانِهَا

ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسداً.

اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز: (قُلِ الْعَفْوَ)
[البقرة / ٢١٩].

فقرأ أبو عمرو وحده: (قُلِ الْعَفْوَ) رفعاً.

وقرأ الباقر: (العفو) نصباً.

وروي^(٥) عن ابن عامر نصب الواو أيضاً.

(١) في (ط): الكثرة. (٢) في (ط): يدل.

(٣) البيتان في المقتضب ٩٨/٣، الخزانة ٤٢٦/٢، العيني ٣١١/١ - ٣١٢ والثاني في الكتاب ٢١/١ واللسان / لبن / .

والبيتان لأبي الأسود الدؤلي يخاطب مولياً له كان يحمل تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها تناول شيئاً من الشراب، فاضطرب أمر البضاعة، فنهاه أبو الأسود عن ذلك. ويقول له: إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها، فإن لم تكن الخمر نفسها من نبيذ الزبيب فهي أخته اغتذتا من شجرة واحدة (اهـ - العيني).

(٤) بين الأسطر في (م): وروي: مغنياً لمكانها. (٥) في (ط): وأرى ابن.

حدثني^(١) عبد الله بن عمرو بن أبي سعدٍ الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن شبة^(٢)، عن محبوب بن الحسن،^(٣) عن إسماعيل المكي^(٤) عن عبد الله بن كثير أنه قرأ: (قُلِ الْعَفْوَ) رفعاً. والذي عليه أهل مكة الآن النصب.

قال أبو علي: قال ابن عباس: العفو: ما فضل عن أهلك. عطاء وقتادة والسدي: العفو: الفضل. قال الحسن: (قُلِ الْعَفْوَ): ما لا يَجْهَدُكُمْ صَفْوُهُ من أموالكم، ليس بالأصول. أبو عبيدة: العفو: الطاقة التي تطيقها، والقصد، يقال: ما عفا لك أي ما صفا لك. غيره: غير: غير^(٥) الجهد من أموالكم.

قال أبو علي: اعلم أن قولهم: (ماذا) تستعمل على وجهين: أحدهما: أن يكون ما مع ذا اسماً واحداً، والآخر: أن يكون ذا بمنزلة الذي. والدليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ فَأَثْبَتُوا الْأَلْفَ فِي (مَا). فلولا أن «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟ فحذفوا الألف من آخر ما، كما حُذِفَ من قوله^(٦): (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)

(١) في كتاب السبعة: وحدثني.

(٢) هو عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد أبو زيد النميري البصري... روى القراءة عن جبلة ابن أبي مالك، وأبي زيد الأنصاري - انظر طبقات القراء ٥٩٢/١.

(٣) هو محبوب بن الحسن روى عن إسماعيل بن خالد انظر طبقات القراء ١٦٤/١.

(٤) هو إسماعيل بن خالد روى عن ابن كثير وعنه محبوب بن الحسن ونصر ابن علي الجهمي انظر طبقات القراء ١٦٤/١.

(٥) سقطت من (ط). (٦) في (م): من قولهم.

[النبا/ ١] و(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) [النازعات/ ٤٣] فلما لم يحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لَمَّا لم يكن آخِرَ الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخِراً إلا أن يكون في شعر، كقول الشاعر^(١):

على ما قامَ يَشْتِمُنِي لثِيمٌ
كخنزيرٍ تمرَّغَ في دَمَانٍ

ويدل على ذلك قول الشاعر^(٢):

دعي ماذا علمتِ سَأَتَقِيهِ
وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِيُّنِي
كأنه قال:

دعي شيئاً علمتِ، ومما يُحْمَلُ على أن «ماذا» فيه شيءٌ
راحد قول الشاعر^(٣):

يا خُزَرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ
لا يَسْتَفْقِنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحَنَانَا

(١) البيت لحسان بن ثابت، قاله في هجو بني عابد - بموحدة بعدها دال مهملة - والدمان كالرماد وزناً ومعنى - انظر شرح أبيات المغني ٢٢٠/٥، الخزانة ٥٣٧/٢، أمالي ابن الشجري ٢٣٣/٢، الشافية ٢٢٤/٤، ابن يعيش ٩/٤، العيني ٥٥٤/٤، الهمع ٢١٧/٢ والدرر ٢٣٨/٢.

(٢) البيت من شواهد النحو مجهول القائل انظر سيبويه ٤٠٥/١ - الخزانة ٥٥٤/٢ شرح أبيات المغني ٢٣٠/٥.

(٣) البيت لجريز يهجو فيه الأخطل. انظر ديوانه ٥٩٨.

فإنما قوله: «ماذا بال نسوتكم» بمنزلة: ما بال نسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمال ما، من غير أن ينضم إليها ذا. ألا ترى أنك لو حملت ذا على الذي في البيت لم يسهل: ما الذي هو بال نسوتكم؟ لأن المُستعمل: ما بالك دون الآخر. فإنما جعل ماذا بمنزلة ما، كما جعل الآخر في قوله:

دعي ماذا علمت...

بمنزلة: دعي ما علمت، ألا ترى أنك لو لم تجعلهما اسماً واحداً، لجعلت ما استفهاماً، ولا يجوز وقوع دعي ونحوه من الأفعال قبل الاستفهام، ولا يُعلّق عنه.

فإذا تبين بما ذكرنا أن ما مع (ذا) بمنزلة اسم واحد كان قوله تعالى: (ماذا يُنفقون) بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ماذا في موضع نصب، كما أن ما في قولك: ما ينفقون؟ وأياً في قولك: أياً ينفقون؟ كذلك، فجواب هذا: (العفو) بالنصب. كما تقول في جواب ما أنفقت؟ درهماً. أي: أنفقت درهماً. فهذا وجه قول من نصب (العفو) في الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: (قل العفو) فإن ذا تُجعل بمنزلة الذي بعد ما. ولا تُجعل معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: (ماذا أنزل ربكم) [النحل/٢٤] فكأنه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآن وموعظة حسنة، فتضمير المبتدأ الذي كان خبراً في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقت؟ مال زيد، أي: الذي أنفقت مال زيد. فمما جاء

على هذا في التنزيل قوله تعالى^(١): (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَصَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [النحل/٢٤] فأصاطير الأولين في قول سيبويه^(٢): يرتفع عل ما ذكرته لك. وقد روي عن أبي زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لَمْ يُقَرُّوا، يريدون: أنهم لم يُقَرُّوا بإنزال الله جل وعزَّ لذلك، فكأنهم لم يجعلوا: (أصاطير الأولين) خبر الذي أنزل.

وجه قول سيبويه: أن أصاطير الأولين خبر «ذا» الذي بمعنى الذي في قوله: (مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ) على أن يكون المعنى: الذي أنزل ربكم عندكم أصاطير الأولين. كما جاءت: (وقالوا: يا أيُّها السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) [الزخرف/٤٩] وكما قال: (وقالوا يا أيُّها الذي نزل عليه الذكرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) [الشعراء/٢٧] أي الذي نزل عليه الذكرُ عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قول لبيد^(٣):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوُلُ
أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

كأنه لما قال: ما الذي يحاوله؟ أبدلَ بعدُ، فقال: أنحب؟ أي: الذي يحاوله نحبُ فيَقْضَى أَمْ ضلالٌ وباطلٌ.
فقوله: فيَقْضَى في موضع نصبٍ على أنه جوابُ

(١) سقطت من (ط). (٢) الكتاب ١/٤٠٥.

(٣) مطلع قصيدة في ديوانه ١٣١ في رثاء النعمان بن المنذر. وانظر سيبويه ٤٠٥/١ - معاني القرآن ١/١٣٩ المخصص ١٤/١٠٣ - أمالي ابن الشجري ١٧١/٢ - ٣٠٥، شرح أبيات المغني ٥/٢٢٦.

الاستفهام، وليس بمعطوف على ما في الصلاة، ولو كان كذلك لكان رفعاً.

فقول من رفع فقال: (العفو) على هذا، كأنه لما قال: (ماذا يُنْفِقُونَ) فكان^(١) المعنى: ما الذي يُنْفِقُونَ؟ قال^(٢): العفو، أي الذي^(٣) ينفقون: العفو. فهذا وجه الرفع، ونظيره في التنزيل، في قول سيبويه الآية التي مرّت.

واعلم أن سيبويه لا يجيز أن يكون ذا بمنزلة الذي، إلا في هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التي تقدمت. والبغداديون يجيزون أن يكون ذا بمنزلة الذي في غير هذا الموضع. ويحتجون في ذلك بقول الشاعر^(٤):

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِنَ طَلِيقٌ

فيذهبون إلى أن المعنى: والذي تحمّلين طليق.

ويحتجون أيضاً بقوله تعالى^(٥): (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) [طه/١٧] فيتأولونه على أن المعنى: ما التي بيمينك؟.

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل^(٦) الحكم على ذا،

(١) في (ط): وكان. (٢) في (ط): قل. (٣) في (ط): الذين.

(٤) البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري. عدس: كلمة زجر للبغل. وعبادٌ هذا هو عباد بن زياد بن أبي سفيان، وكان معاوية قد ولاه سجستان - واستصحب يزيد بن مفرغ معه. وانظر شرح أبيات المغني ٢٠/٧ والخزانة ٥١٤/٢. (٥) سقطت من (ط). (٦) سقطت من (ط).

بأنه بمنزلة الذي، وذلك أن قوله: (بيمينك) يجوز أن يكون ظرفاً في موضع الحال فلا يكون صلة، وكذلك: «تحميلين» في البيت يجوز أن يكون في موضع حال، والعامل في الحال في الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل. وإذا أمكن أن يكونَ على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأوَّل أحدُ شيوخنا^(١): (ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو) [الحج/١٢، ١٣] على مذهبه هذا فقال: (ذلك) بمنزلة الذي، وما بعده صلة، والاسمُ المبهمُ مع صلته في موضع نصبٍ يدعو. وهذا الذي تأوَّلَه عليه تأويلٌ مستقيمٌ إذا صحَّ الأصلُ بدلالةٍ تقامُ عليه.

اختلفوا في تخفيف الطاء وضمّ الهاء. وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله جل وعز^(٢): (حتى يَطْهَرْنَ) [البقرة/ ٢٢٢].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: (يَطْهَرْنَ) خفيفةً. وقرأ عاصمٌ، في رواية أبي بكرٍ والمفضل، وحمزة والكسائي: (يَطْهَرْنَ) مشددةً.

حفص^(٣) عن عاصمٍ (يَطْهَرْنَ) خفيفةً^(٤).

قال أبو علي^(٥): قال أبو الحسن: طَهَرَتِ المرأةُ. قال: وقال بعضهم: طَهَّرَتْ. قال: وقالوا: طَهَّرَتْ طَهْراً وطَهَّارَةً.

(١) في (ط): شيوخنا قوله. (٢) في (ط): عز وجل.

(٣) كذا الأصل ويريد: وقرأ. (٤) السبعة ص ١٨٢.

(٥) سقطت من (ط) عبارة: قال أبو علي.

والقول في ذلك: أَنَّ طَهَّرَتْ بفتح العين أقيس، لأنها خلافُ طَمَثَتْ، فينبغي أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطَشَ وَرَوِيَ ونحو ذلك.

ويقوي طَهَّرَتْ أيضاً قولهم: طاهرٌ، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو قاعدٌ. ويحتمل أن يكون طَهَّرَتْ وَيَطْهَرُنَ: انقطع الدم الذي كان به طَمَثَتْ. كما روي عن الحسن في تفسير قوله تعالى^(١): (حتى يَطْهَرُنَ): حتى ينقطع الدم. ويحتمل أن يكون (حتى يَطْهَرُنَ): حتى يفعلن الطهارة التي هي الغسل، لأنها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض، لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة، فانقطع الدم ولم تغتسل، كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قول عمر وعبد الله وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء. وروي لنا عن الشعبي أنه روى عن ثلاثة عشر من الصحابة، منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس ذلك. فإذا^(٢) كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حُكْمَ اتصاله؛ وجب أن لا تُقَرَّبَ حتى تغتسل. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: (حتى يَطْهَرُنَ) أرجح؛ لأنها ما لم تتطهر^(٣) في حكم الحيض، فيجب أن لا تُقَرَّبَ، كما لا تُقَرَّبُ إذا كانت حائضاً. ويؤكد ذلك قوله تعالى: (وإن كنتم جنبا فاطهروا) [المائدة/٦] فكما أن الجنب يتطهر بالماء إذا وجده، كذلك الحائض، لاجتماعهما في وجوب الغسل عليهما، وأن لفظ المتطهر يختص بالتطهر بالماء أو ما قام مقامه.

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): وإذا. (٣) في (ط): تطهر.

وقراءة من قرأ: (حتى يَطْهَرْنَ) على هذا التأويل، يحتملُ أن يكون المرادُ بها: حتى يفعلن الطهارة، فلكونهن إذا لم يفعلن في حكم الحَيْضِ^(١)، وحال من لم ينقطع الدم عنه منهن. ويؤكدُ قراءة من قرأ: (حَتَّى يَطْهَرْنَ) إجماعهم في قوله: (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ) [البقرة/ ٢٢٢]. فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: (حتى يَطْهَرْنَ) يجب أن يكون على هذا اللفظ، ألا ترى شرط إتيانهن بعد التَّطَهُّر في قوله: (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ).

وأما قولهم: الطَّهَوْرُ فلفظه على ضربين: اسم، وصفة.

فإذا كان اسماً كان على ضربين:

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: تَطَهَّرْتُ طَهَوْرًا حسنًا، وتوضأت وضوءًا، فهذا مصدرٌ على فعولٍ بفتح الفاء. ومثله: وَقَدَّتِ النَّارُ وَقودًا، في أحرفٍ آخر.

وأما الاسمُ الذي ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهَوْرٌ إِنْاءٌ أَحَدُكُمْ كَذَا»^(٢) فالطَّهَوْرُ اسم لما يُطَهَّرُ، كالْفَطَوْرِ^(٣)، وَالْوَجَوْرِ^(٤)، وَالسَّعُوطِ^(٥)، وَاللَّدودِ^(٦).

(١) في (م): الحَيْضِ.

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم - ٢٣٤/١ برقم ٩١ - ٩٢ وتتمته: إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أواهنً بالتراب.

(٣) الفطور: الحليب يخرج من ضرع الناقة. اللسان (فطر).

(٤) الوجور: دواء يوجر في وسط الفم. اللسان (وجر).

(٥) السَّعُوط: دواء يصب في الأنف. اللسان (سعط).

(٦) اللدود: ما سقي الإنسان في أحد شقي الفم، اللسان (لد).

وأما كونه صفةً فهو قوله تعالى^(١): (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) [الفرقان/٤٨] فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت على فَعُولٍ ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكن متعدياً نحو: ضروب، ألا ترى أن فعله غير متعدي تعدياً ضربت. ومن الصفة قوله جل وعز^(٢): (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) [الإنسان/٢١] فوصف بالطهور لَمَّا كَانَ خِلَافًا لما ذُكِرَ في قوله: (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) [إبراهيم/١٦]. ومن ذلك قوله: «هو الطهور ماؤه»^(٣). فالطهور هنا صفة، ألا ترى أنه قد ارتفع به الماء كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة؟ وقال تعالى^(٤): (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) [التوبة/١٠٣] فمن جعل في تطهرهم ضمير الصدقة، ولم يجعله ضمير فعل المخاطب، فلما جاء من «أن الصدقة أوساخ الناس»^(٥) فإذا أخذت منهم كان كالرفع لذلك، ورفعه تطهير [وقال تعالى^(٥)]: (وَطَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ) [الحج/٢٦] فجاء فيه طهر لما جاء في المظهر منه الرجس في قوله: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) [الحج/٣٠]. وقال سبحانه^(٧): (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ) [البقرة/٢٥] فوصفهن

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): تعالى.

(٣) هذا جزء من حديث رواه أحمد في مسنده ٢٣٧/٢ ونصه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه الحلال ميتته».

(٤) سقطت من (ط).

(٥) وذلك في الحديث الذي رواه مسلم برقم ١٠٧٢ وأبو داود برقم ٢٩٨٥: «إن هذه الصدقة لا تبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس».

(٦) سقطت من (ط). (٧) في (ط): قال.

بالطهارة يحتمل أمرين: يجوز أن يَكُنَّ تَطَهَّرْنَ مما يكون فيهن من الحيض، ونحوه من الأقدار. ويجوز أن يَكُنَّ مُطَهَّرَاتٍ من الأخلاق السيئة لما فيهن من حُسن التبعل. ودَلَّ على ذلك قوله: (فجعلناهنَّ أَبْكَاراً، عُرُباً أَتْرَاباً) [الواقعة/٣٧] وأنشد يعقوبُ وتعلَّبُ^(١):

وَبِالْبِشْرِ قَتَلِي لَمْ تَطَهَّرْ ثِيَابُهَا
وَفَسَّرَاهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُطَلَّبْ بَثَّارِهِمْ وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ إِذَا قَتَلُوا
قَتِيلًا قَالُوا: دَمُهُ فِي ثَوْبِ فُلَانٍ، يَعْنُونَ الْقَاتِلَ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُ أَوْسٍ^(٢).
نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نِلْتَهُ
وَهَرِيقَ فِي بُرْدٍ عَلَيْكَ مُجَبَّرٍ

وقال^(٣):

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِي جَذِيمَةَ^(٤) أَدْخَلُوا
أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ

وقال [أبو ذؤيب]^(٥):

(١) عجز بيت لجرير وصدره في (ديوانه/٥٢):

أَبَا مَالِكٍ مَالَتْ بِرَأْسِكَ نَشْوَةٌ

(٢) (ديوانه/ ٤٧) هراق الماء يهريقه هراقة: بمعنى أراق - المحبر: الجديد المزخرف من الثياب.

(٣) البيت لأوس بن حجر أيضاً في الديوان/٤٧ وفي القصيدة التي منها البيت السابق.

(٤) في (م) تحت كلمة جذيمة: الصواب: بني سحيم. وكذلك الرواية في الديوان. والتامور: الدم، قال السكري في (شرح أشعار الهذليين ٧٧/١): لم يرد أنهم أدخلوه أبياتهم، ولكنهم صاروا المطلوبين بدمه.

(٥) سقطت من (م). ووردت في (ط) على طرة الصفحة. والبيت من قصيدة له يرثي بها نسيبة بن مَحْرَث. شرح أشعار الهذليين ٧٧/١ - اللسان (مادة أزر).

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ الْقَتِيلِ وَثَوْبِهِ
 وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارُهَا
 علامة التأنيث في عَلِقَتْ للإزار. وَأَنْثَاهَا كَمَا أَنْثَاهُ ابْنُ أَحْمَرَ
 في قوله :

طَرَحْنَا إِزَارًا فَوْقَهَا أُيْزَنِيَّةُ
 عَلَى مَنَهْلٍ مِنْ قَدْ قَدَاءُ^(١) وَمُورِدٍ
 وَأَنْشُدُ الْأَعْشَى^(٢) بِالْحَاقِ عَلَامَتِهِ فِي قَوْلِهِ^(٣) :
 تَرْفُلُ فِي الْبَقِيرَةِ وَالْإِزَارَةِ^(٤)

- (١) في (ط): قَدْ قَدَاءُ. وقد اضطربت المصادر في هذه الكلمة ضبطاً وإعجاماً، فقد ورد في معجم ما استعجم ١٠١٥/٣ (الفاء والذال): «قَدْ قَدَاءُ: بفتح أوله وإسكان، ثانيه بعدهما مثلهما. ويعقوب يقول: قَدْ قَدَاءُ، بضم الفاءين: ماء معروف، قال ابن أحمر:
- .. طَرَحْنَا فَوْقَهَا أُيْزَنِيَّةُ عَلَى مَصْدَرٍ مِنْ قَدْ قَدَاءُ وَمُورِدٍ
 قوله: أُيْزَنِيَّةُ، يعني: ثياباً من أبين» ا. هـ. وأبين: قرية على جانب البحر ناحية اليمن (اللسان). وبهذه الرواية عن المعجم في شعره ص ٥٠.
- وفي اللسان (قدد) ما نصه: وَقَدْ قَدَاءُ: موضع. عن الفارسي قال: وأورد عجز البيت. وفي معجم البلدان: قَدْ قَدَاءُ: موضع في اليمن. ولم يرد عنده فدفداء بفاءين اسم لأي موضع.
- والأيزني: رمح منسوب إلى يزن ملك من ملوك حمير تنسب إليه الرماح، ووزنه: عيفلي (اللسان: يزن). (٢) في (ط): وَأَنْشُدَهُ لِلْأَعْشَى.
- (٣) قطعة بيت من قصيدة يهجو فيها الأعشى شيبان بن شهاب الجحدري. وتماه في الديوان/ص ١٥٣ واللسان (أزر):
- كَتَمَائِلُ النَّشْوَانِ يَرُفُلُ فِي الْبَقِيرَةِ وَالْإِزَارَةِ
 والبقيرة: ثوب يشق فيلبس بلا أكمام.
- (٤) في (ط): تَرْفُلُ فِي الْبَقِيرِ وَفِي الْإِزَارَةِ.

وَإِذَا عَلَقْتَ إِزَارَهُ دَمَهَا^(١)، صَارَ دَمُهُ^(٢) فِي ثَوْبِهَا. فَأَمَّا
قوله عز وجل: (وَيُثَابِّكَ فَطَهُرٌ) [المدثر/ ٤] فإنه أُمِرَ بالتزكّي
 واجتنابِ المأثمِ. قال قتادة: كانوا يقولون للرجل إذا نكث،
 ولم يوفِ بالعهد دَنَسُ الثيابِ، فإذا أوفى وأصْلَحَ قالوا: طاهرُ
 الثيابِ. فَمِمَّا سَلَكُوا فِيهِ هَذَا الْمَسْلَكُ قَوْلُهُ^(٣):

وَقَدْ لَيْسَتْ بَعْدَ الزَّبِيرِ مَجَاشِعُ
 ثِيَابِ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدِّمَاءُ

وكذلك قوله^(٤):

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ
 وَأَوْجُهُهُمْ بَيَضُ الْمَسَافِرِ غُرَّانُ

يريد: أنهم لا يأتون ما يقال لهم فيه دنس الثياب،
 وكذلك قوله: وأوجههم بيض المسافر، يريد: أنهم لا يرتكبون
 ما يُدَنِّسُ الثيابَ وَيَسْوَدُّ الوجوهَ، قال تعالى^(٥): (وَإِذَا بُشِّرَ
 أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) [النحل/ ٥٨] فليس المعنى
 السواد الذي هو خلاف البياض، ولكن على ما يَلْحَقُ مَنْ
 غَضَاضَةً عَنْ مَذْمَةٍ. وَنَزَلُوا وَلَادَةَ الْأُنْثَى - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

(١) في (ط): إزارها دمه. (٢) سقطت من (ط).

(٣) البيت لجريز من قصيدة يهجو فيها البعث الديوان ٩٨٣/٢.

(٤) البيت لامرئ القيس من قصيدة يمدح فيها بني عوف، وقافيتها مكسورة
 فيه إقواء. (ديوانه ص ٢١٣ ط السندوبي) وفي اللسان (سفر): مسافر
 الوجه: ما يظهر منه. قال امرؤ القيس: وأوجههم... البيت. وفي تفسير
 القرطبي ٦٣/١٩ نسبه لأبي كبشة. (٥) سقطت من (ط).

فَعَلَهُمْ^(١) - منزلة ما يكون من فعلهم، مما يَلْحَقُ من أجله العارُ. وعلى هذا ما يُمْتَدَحُ به^(٢) من الوصفِ بالبياضِ، ليس يرادُ به بياضُ اللونِ، كقول الأعشى^(٣):

وَأَبْيَضَ مُخْتَلِطٌ بِالْكَرَامِ
يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدِمَ
وقول الآخر^(٤):

أُمُّكَ بِيضَاءُ مِنْ قُضَاعَةٍ قَدْ
نَمَتْ لَكَ الْأُمَهَاتُ وَالنَّضْدُ
اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جلّ وعزّ^(٥): (إِلَّا
أَنْ يَخَافَا) [البقرة/ ٢٢٩].

فقرأ حمزة وحده: (يُخَافَا) بضم الياء. وقرأ الباقون:
(يَخَافَا) بفتح الياء^(٦).

[قال أبو علي]^(٧) قال أبو عبيدة: (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) معناها:
يُوقِنَا، (فَإِنْ خِفْتُمْ) ههنا: فَإِنْ أَيْقَنْتُمْ. و: (إِنْ^(٨)) ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا
حدودَ الله) [البقرة/ ٢٣٠] معناه: أَيْقِنَا^(٩).

وقال بعضُ البغداديين: (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) مثلُ: يظننا، قال:

(١) في (ط): من فعلهم. (٢) سقطت من (م).

(٣) ورد في الديوان (ص ٣٥) برواية:

وأبيض كالسيف يعطي الجزيل يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدِمَ
(٤) جاء في اللسان (مادة: بيض) برواية:

أُمُّكَ بِيضَاءُ مِنْ قُضَاعَةٍ فِي الْبَيْتِ الَّذِي تَسْتَظِلُّ فِي طَنْبِهِ
(٥) في (ط): عز وجل. (٦) السبعة ص ١٨٣. (٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): إن. (٩) مجاز القرآن ص ٧٤.

والظن والخوف واحد^(١).

قال أبو علي: خاف: فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد. وذلك المفعول يكونُ أنَّ وصلتْها ويكونُ غيرها، فأما تعديه إلى غير أنَّ فنحو قوله عزَّ وجلَّ^(٢): (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [الروم/ ٢٨] وتعديته^(٣) إلى «أن» كقوله تعالى: (تَخَافُونَ أَنَّ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ) [الأنفال/ ٢٦] وقوله: (أَمْ يَخَافُونَ أَنَّ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) [النور/ ٥٠]. فإنَّ عدَّيته إلى مفعولٍ ثانٍ، ضَعَّفَتِ العين، أو اجْتَلَبَتْ حَرْفَ الجَرِّ، كقولك: خَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّهُمْ، وحرف الجَرِّ كقوله:

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ^(٤)

ومن ذلك قوله عزَّ اسمُهُ: (إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) [آل عمران/ ١٧٥] (فيخوِّفُ) قد حُذِفَ معه مفعولٌ يقتضيه تقديرُهُ: يُخَوِّفُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَوْلِيَائِهِ، فحذف المفعولَ والجَارَ، فوصلَ الفِعْلُ إلى المفعولِ الثاني، ألا ترى أنه لَا

(١) قال في معاني القرآن ١/ ١٤٥ عند قوله سبحانه: (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ): وفي قراءة عبد الله (إِلَّا أَنْ تَخَافُوا) فقرأها حمزة على هذا المعنى (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) ولا يعجبني ذلك. وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة. وهي في قراءة أبي: (إِلَّا أَنْ يَظُنَّا أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) الخوف والظن متقاربان في كلام العرب.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): وتعديه.

(٤) من رجز نسبه في اللسان (روح) لسالم بن دارة، وقبله:

يَا أَسَدِي لَمْ أَكْلَتْهُ لِمَه

وهو في الإنصاف/ ٢٩٩، والعيني ٥٥٥/٤ والأشْمُونِي ٢١٧/٤.

يَخَوْفُ أوليائه، على حدِّ قولك: خَوَّفْتُ اللصَّ، إنما يَخَوْفُ غيرهم ممن لا استنصارَ له بهم، ومثْلُ هذه في حذفِ المفعول منه قوله تعالى^(١): (فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ) [القصص/٧] المعنى: إذا^(٢) خِفتَ عليه فرعونَ، أو الهلاكَ. فالجَارُ الْمُظْهَرُّ في قوله: (فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ) بمنزلة المحذوفِ من قوله: (أولياءه).

وإذا كان تعدي هذا الفعلِ على ما وصفنا، فقول حمزة: (إِلَّا أَنْ يُخَافَا) مستقيمٌ، لأنه لما بَنَى الفعلَ للمفعول به، أَسَدَ الفعلَ إليه، فلم يبقَ شيءٌ يتعدى إليه.

فأما (أَنْ) في قوله تعالى^(٣): (أَنْ لَا يُقِيمَا) فَإِنَّ الْفِعْلَ يتعدى إليه بالجار، كما تعدَّى بالجار في قوله^(٤):
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

وموضِعُ (أَنْ) في قوله: (إِلَّا أَنْ يُخَافَا)^(٥): جرُّ بالجار

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): فإذا. (٣) سقطت من (ط). (٤) سبق قريباً.

(٥) ورد في طرة (ط) هذه التعليقة:

صوابه في قوله: (أَنْ يُقِيمَا). لأنْ أَنْ وما بعدها في قوله: (إِلَّا أَنْ يُخَافَا) موضعها نصب: إما على الحال، وإما على المفعول من أجله، على الخلاف في ذلك، ولعل هذا وقع وهماً من الناسخ لا من أبي علي. ويؤيد ذلك قوله بعد: لأنه لما حذف الجار، وصل الفعل إلى المفعول الثاني.....

قال شيخنا: ليس ذلك بصحيح، ولم يذكر النحويون خاف في الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، وأصل أحدهما أَنْ يكون بحذف الحرف، وعدواتك الأفعال وخاف لا يتعدى إلا إلى واحد. وإذا جاء: خفت زيداً ضربه =

المقدّر على قول الخليل والكسائي، ونصب على قول غيرهما،
لأنه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني، مثل:

أستغفر الله ذنباً^(١)...

و: أمرتك الخير^(٢)...

فقوله مستقيم على ما رأيت.

فإن قال قائل: لو كان (يُخَافاً) كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خِيفاً؛ قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءته، لأنهم قد قرؤوا: (إلا أن يَخَافاً) ولم يقولوا: فإن خافاً فهذا لا يلزمه لهؤلاء.

وليس يلزم الجميع هذا السؤال لأمرين: أحدهما أن يكون انصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال: (الحمد لله) ثم قال: (إياك نعبد) وقال: (وما آتيتكم من زكاة تُريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) [الروم/ ٣٩] وهذا النحو كثير في التنزيل وغيره.

والآخر: أن يكون الخطاب في قوله تعالى^(٣): (فإن

= عمراً، كان بدلاً. أو: من ضربه عمراً، كان مفعولاً من أجله، ولا يفهم ذلك على أنه مفعول ثان.

(١) هذا أول بيت تتمته:

..... لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

الكتاب ١٧/١ ولم يعزه لقائل. وعنه في الخصائص ٢٤٧/٣.

(٢) جزء بيت لعمر بن معد يكرب وتتمته:

.. فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ

انظر الكتاب ١٧/١ والخزانة ١٦٤/١. وشعره ص ٤٧.

(٣) سقطت من (ط).

خِفْتُمْ) مصروفاً إلى الولاية والفقهاء، الذين يقومون بأمور الكافة،
وجاز أن يكون الخطاب للكثرة، فيمن جعله انصرافاً من الغيبة
إلى الخطاب، لأن ضمير الاثنين في (يخافا) ليس يُراد به اثنان
مخصوصان، إنما يُراد به أن كل من كان هذا شأنه فهذا
حكمه.

فأما من قرأ: (يَخَافا) بفتح الياء، فالمعنى أنه إذا خاف
كل واحدٍ من الزَّوْجِ والمرأة ألا يقيما حدودَ الله تعالى^(١)، حلَّ
الافتداء، ولا يُحتاج في قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن
الفعل يقتضي مفعولاً يتعدى إليه كما يقتضيه في نحو قوله
تعالى^(٢): (فلا تخافوهُم وخافُونِي) [آل عمران/ ١٧٥]، ولا بد
من تقدير الجار^(٣) في قراءة من ضمَّ الياء، لأن الفعل قد أُسِنِدَ
إلى المفعول، فلا يتعدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قاله الفراء^(٤) في قراءة حمزة: (إِلَّا بَأْنُ يُخَافَا)

(١)، (٢) سقطت من (ط).

(٣) في حاشية (ط) تعلية نصها: (في قوله: ولا بد من تقدير الجار. . إلخ
نظر، لأنه إنما يلزم ذلك على ما قدره هو، وإنما على ما ذكره غيره من أن
(أن يقيما) في موضع يقع بدل اشتمال من ضمير الاثنين في يخافا؛ فلا
يلزم ذلك، ويكون خاف معدى إلى مفعول واحد وهو القائم مقام الفاعل
بعد هذين و(أن يقيما) بدل اشتمال على حد قولك: أعجبني الزيدان
علمهما). هـ. وهنالك كلمة بلغ سماعاً.

(٤) معاني القرآن ١/ ١٤٦ ونص كلامه: (وأما ما قال حمزة، فإنه إن كان أراد
اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه، والله أعلم، لأن الخوف إنما وقع على «أن»
وحدها إذ قال: ألا يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل
والمرأة وعلى أن، ألا ترى أن اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يسم
فاعله، فلو أراد: ألا يُخَافَا على هذا، أو يُخَافَا بدأ، أو من ذا، فيكون =

من أَنَّهُ اعتبر قراءة عبد الله: (إِلَّا أَنْ تَخَافُوا) فلم يصبه، لأنَّ الخوف في قراءة عبد الله واقع على أَنْ، وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة. فَإِنْ بلغه ذلك في رواية عنه فذاك، وإِلَّا، فإذا اتجه قراءتُهُ على وجهٍ صحيحٍ، لم يجز أَنْ ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر [رحمه الله] ^(١): لا تحمِلْ فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحَسَن مذهباً.

واختلفوا ^(٢) في نصب الرء ورفِعها من قوله جَلَّ وعزَّ: (لا تُضَارَّ والدَةُ) [البقرة/٢٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: (لا تُضَارَّ والدَةُ) رفعاً.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (لا تُضَارَّ نصباً). وليس عندي عن ابن عامرٍ في هذا شيءٌ من رواية ابن ذكوان، ولكنَّ المعروف عن أهل الشام النصبُ.

قال أبو علي ^(٣): وجهُ قول من رَفَعَ أَنْ قبلَهُ مرفوعاً، وهو قولُهُ (لا تُكَلِّفُ نفسٌ إِلَّا وَسْعَهَا) [البقرة/٢٣٣] فإذا أَتبعْتُهُ ما قبلَهُ كان أحسنَ لتشابه اللفظ.

فإن قلت: إِنَّ ذلك خبرٌ، وهذا أمرٌ؛ قيل: فالأمرُ قد يجيء على لفظ الخبر في التنزيل، ألا ترى أَنَّ قولَهُ (والمُطَلَّقاتُ يترَبَّصْنَ بأنفسِهِنَّ) [البقرة/٢٢٨] وقوله:

= على غير اعتبار قول عبد الله جائزاً، كما تقول للرجل: تخاف لأنك خبيث، وبأنك وعلى أنك... (١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت الواو من (ط).
(٣) سقطت (قال أبو علي) من (ط).

(تُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [الصف/١١]، وهذا النحو، مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخبر، وهو قوله: (وعلى الوارث مثل ذلك) [البقرة/٢٣٣]، والمعنى: ينبغي ذلك، فلما وقع موقعه صار في لفظه.

ومن فتح جعله أمراً، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف، وعلى هذا قال سيويه^(١): لوسميت رجلاً بإسحار^(٢)، فَرَحَمْتُهُ على قول من قال: يا حار، لقلت: يا إسحار، ففتحت من أجل الألف التي قبلها، وعلى هذا حرك بالفتح قول الشاعر^(٣):

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

حَرَكَ بالفتح لالتقاء الساكنين، لأن أقرب الحركات إليه الفتحة. فأما قوله (وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) [البقرة/٢٨٢] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل مسنداً إلى الفاعل، كأنه: لا يضارُّ كاتبٌ ولا شهيدٌ بتقاعده عن الكتاب والشهادة. والآخر: (لا يُضَارُّ) ^(٤) أي: لا يُشْغَلُ عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابته، وهو مفتوح لأن قبله أمراً، وليس الذي قبله خبراً، كما أن قبل الآية الأخرى خبراً، فالفتح للجزم بالنهاي أحسن.

(١) سيويه ١/٣٤٠.

(٢) الإسحار: بكسر الهمزة وفتحها بقل يسمن عليه الإبل واحدته إسحارة (اللسان: سحر). (٣) سبق النظر ١/٦٦.

(٤) في معاني القرآن ١/١٥٠ أن عمر بن الخطاب قرأ: (وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ).

واختلفوا في^(١) المد والقصر من قوله جل وعز^(٢): (إذا
سَلَّمْتُمْ ما آتَيْتُمْ) [البقرة/ ٢٣٣] ،
فقرأ ابن كثير وحده: (إذا سَلَّمْتُمْ ما آتَيْتُمْ) قصراً، كذا
قرأه على قنبل.

وقرأ الباقون: (ما آتَيْتُمْ) بالمد، أن المعنى على الإِعطاء^(٣).

قال أبو علي: قد^(٤) جاء: (فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)
[النساء/ ٢٥] وقال تعالى^(٥): (وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً)
[النساء/ ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال تعالى^(٦):
(وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ)
[الممتحنة/ ١٠]؛ فكما^(٧) جاء في هذه المواضع في المهر
أتى؛ فكذلك ينبغي أن تكون في الموضع الذي اختلف فيه.

وجه قول ابن كثير أن يُقَدَّرَ: إذا سَلَّمْتُمْ ما آتَيْتُمْ نَقْدَهُ، أو
أَتَيْتُمْ سَوْفَهُ؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه،
وحذف الهاء من الصلّة، وكأنه قال: أُنِيتُ نَقْدَ أَلْفٍ، أي:
بذلتُهُ، كما تقول: أُتِيتُ جميلاً، أي: فعلتُهُ.

ومما يقوي قوله قول زهير^(٨):

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا
تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

(١) سقطت الواو من (ط). (٢) في (ط): عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) كتاب السبعة ١٨٣ مع اختلاف في الترتيب. (٤) في (ط): وقد.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) انظر ص ١٦٠ من هذا الجزء.

(٨) في (ط): فلما.

فكما تقول: أتيت خيراً، وأتيت جميلاً، فكذلك تقول: أتيت نقدألف.

وقد وَقَعَ (أتيتُ) موقعَ (أتيتُ). ويجوز أن يكون ما في الآية مصدراً، فيكون التقدير: إذا سَلَّمْتُمُ الْإِتْيَانَ، وَالْإِتْيَانُ: الْمَأْتِيُّ، مِمَّا^(١) يُبَدَّلُ بِسَوْقٍ أَوْ نَقْدٍ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبُ الْأَمِيرِ، تَرِيدُ: مَضْرُوبُهُ.

فأما قوله: (بِالْمَعْرُوفِ) يجوز أن يتعلق (بَسَلَّمْتُمُ) كأنه: إذا سَلَّمْتُمُ بِالْمَعْرُوفِ مَا آتَيْتُمُ. ويجوز أن يتعلق بـ (آتَيْتُمُ) على حَدِّ قَوْلِكَ: آتَيْتَهُ بَزِيدَ.

اختلفوا في ضَمِّ التاء، ودخولِ الألفِ وفتحِها، وسقوطِ الألفِ من^(٢) قوله [جَلَّ وَعَزَّ]^(٣) (تَمَسَّوْهُنَّ) [البقرة/ ٢٣٦].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (تَمَسَّوْهُنَّ) بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: (تُمَاسَّوْهُنَّ) بِأَلْفٍ وَضَمِّ التاء^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال (تَمَسَّوْهُنَّ) قوله [جَلَّ وَعَزَّ]:^(٥) (وَلَمْ يَمَسْسِنِي بَشَرٌ) [آل عمران/ ٤٧] ألا ترى أنه جاء على: فَعَلَّ دُونَ فَاعَلَّ، وكذلك قوله [عز اسمه]^(٦): (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ) [الرحمن/ ٧٤]، وقوله تعالى^(٧): (فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ) [النساء/ ٢٥] فهذا كله على فَعَلَّ.

(١) في (ط): ومما. (٢) في (ط): في. (٣) سقطت من (ط).

(٤) كتاب السبعة ١٨٣ - ١٨٤. (٥) (٦) (٧) سقطت من (ط).

والنكاح عبارة عن الوطاء، وإن كان قد وقع على العقد:
قال الأعشى: (١)

ومنكوحه غير مَمْهُورَةٍ
وأُخْرَى يُقَالُ لَهُ فَادِهَا

وقال آخر: (٢)

وَبِرْخَرَحَانَ غَدَاةَ كُبْلٍ مَعْبَدٌ
نُكِحَتْ نَسَائُكُمْ بِغَيْرِ مُهُورٍ

وعلى الوطاء يحمله سيبويه ويرويه.

قال سيبويه: قالوا (٣): ضَرَبَهَا الْفَحْلُ ضَرْباً كَالنِّكَاحِ،
وَالْقِيَاسُ ضَرْباً، وَلَا يَقُولُونَهُ، كَمَا لَا يَقُولُونَ: نَكَحَّا، وَهُوَ
الْقِيَاسُ. وَقَالُوا: ذَقَطَهَا ذَقْطاً، كَالْقَرْعِ، وَهُوَ النِّكَاحُ وَنَحْوُهُ مِنْ
بَابِ الْمَبَاضَعَةِ (٤). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: نَكَحَهَا نِكَاحاً وَسَفَدَهَا
سَفَاداً، وَقَالُوا: قَرَعَهَا قَرْعاً (٥).

فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَلَى فَعَلَ دُونَ فَاعِلٍ، فَكَذَلِكَ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْمَوْضِعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الظَّهَارِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (مِنْ قَبْلِ أَنْ
يَتِمَّاسًا) [المجادلة/ ٤]. فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ،
لَأَنَّ الْمُمَاسَّةَ فِي الظَّهَارِ مُحَرَّمٌ، وَقَدْ أُخِذَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) ديوانه ٧٥. غير مهمورة: لأنها سبية أخذت قهراً في الحرب.

(٢) البيت لجريز وقد ورد برواية: نكحوا بناتكم بغير مهور. (ديوانه/ ١٩٦ ط الصاوي).

(٣) في (ط): يقال. (٤) الكتاب ٢/ ٢١٦. (٥) الكتاب ٢/ ٢١٥.

أَنْ لَا يَمَسَّ، فَمِنْ ثَمَّ جَاءَ: (مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّاسًا).

وحجة من قرأ: (ولا تُماسوهنَّ) أَنْ فاعِلٌ وفَعَلَ قد يُراد بكلِّ واحدٍ منهما ما يُراد بالآخر، وذلك^(١) نحو: طَارَقَتْ النَّعْلَ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ، كما أَنْ فَعَلَ واستفعلَ، يُرادُ بكلِّ واحدٍ منهما ما يُرادُ بالآخر، نحو: قَرَّ واستَقَرَّ، وعَلَا قِرْنُهُ واستعلاه، وفي التنزيل (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ) [الصفافات/ ١٤] وكذلك عَجِبَ واستعجبَ.

واختلفوا^(٢) في تحريك الدَّالِ وتسكينها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: (عَلَى الْمُوسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ). [البقرة/ ٢٣٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: (قَدْرُهُ) و(قَدْرُهُ) بإسكان الدال.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ: (قَدْرُهُ) و(قَدْرُهُ) متحركتين^(٣).

قال أبو علي: قال أبو زيد: تقول قَدَرَ القَوْمُ أمرهم يَقْدِرُونَهُ قَدْرًا، وهذا قَدْرٌ هذا: إذا كان مثله بجزم الدال، وَاحْمِلْ عَلَى رَأْسِكَ قَدْرٌ ما تُطِيقُ، وَقَدَرَ اللَّهُ الرِّزْقَ يَقْدِرُهُ. وروى السُّكْرِيُّ: يَقْدَرُهُ قَدْرًا، وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ. أَقْدَرُهُ قَدْرًا، وَقَدَرْتُ عَلَى الْأَمْرِ أَقْدِرُ قُدْرَةً وَقُدُورًا وَقَدَارَةً، وَنَسَأَلَ اللَّهُ خَيْرَ الْقَدَرِ.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت الواو من (ط).

(٣) السبعة ١٨٤.

وقال أبو الصقر: هذا قَدَرُ هذا، واحْمِلْ قَدْرَ ما تطيقُ.
وقال أبو الحسن: يقال: القَدْرُ والقَدَرُ، وهم يختصمون في
القَدْرِ والقَدَرِ قال الشاعر^(١):

ألا يا لَقَوْمٍ للنَّوائبِ والقَدْرِ
وللأمر يأتي المرء من حيث لا يَدْرِي

وتقول: قَدَرْتُ عليه الثوب؛ فأنا أَقْدِرُهُ قَدْرًا، لم أسمع
منه بغير ذلك، وخذ منه بقَدْرِ كذا وقَدْرِ كذا لُغَتَانِ، وفي
كتاب الله [جلَّ وعزَّ]^(٢) (فَسَأَلْتُ أُوْدِيَّةً بِقَدْرِهَا) [الرعد/١٧]
و(قَدْرِهَا)^(٣).. (وعلى الموسعِ قَدْرُهُ وعلى المقْتِرِ قَدْرُهُ)
و(قَدْرُهُ)^(٤) وقال تعالى^(٥): (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ)
[الأنعام/٩١]. لو حُرِّكَتْ كان جائزًا، وكذلك: (إنا كلُّ شيءٍ
خلقناه بِقَدْرِ) [القمر/٤٩] لو خُفِّفَتْ جاز، إلا أنَّ رؤوس الآي
كلها متحرِّكة، فيلزمُ الفتحُ لأن ما قبلها مفتوحٌ.

[قال أبو علي]^(٦): قد ذَكَرَ أبو الحسنِ فيما حكينا عنه
في غير موضعٍ أنَّ القَدْرَ والقَدَرَّ بمعنى، وكذلك فيما حكاه أبو
زيد، ألا ترى أنه قال: احْمِلْ على دَابَّتِكَ^(٧) قَدْرَ ما تطيق.
وهذا قَدْرُ هذا: إذا كان مثلهُ.

قال: وقال أبو الصقر. هذا قَدْرُ هذا، واحْمِلْ على رَأْسِكَ
قَدْرَ ما تطيقُ، فحكى الإسكانَ والفتحَ بمعنىً.

(١) هو هذبة بن خشرم من أبيات وردت في شرح أبيات المغني ٢٣٥/٥

وانظر اللسان (قدر).

(٢) سقطت من (ط). (٣) سقطت من (ط). (٤) ساقطة من (م). (٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط). (٧) في (ط): رأسك.

وقوله تعالى^(١): (فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا) [الرعد/١٧] اتساع، والمراد في سَالَ الوادي، وجرى النهر: جرى مياهاها^(٢) فَحُذِفَ المضاف، وكذلك قوله تعالى^(٣): (بِقَدَرِهَا) أي: بِقَدَرِ مياهاها. ألا ترى أَنَّ المعنى ليس على أنها سالت بِقَدَرِ أَنْفُسِهَا؟ لأنَّ أَنْفُسَهَا على حالٍ واحدة، وإنما تكونُ كثرةُ المياهِ وَقَلَّتْها وشدةُ جَرِيها وَلِينُهُ على قدرِ قِلَّةِ المياهِ الْمُنزَّلَةِ وكثرتها.

والأودية: واحدُها وادٍ، وهو جمعٌ نادرٌ في فاعلٍ، ولا نَعْلَمُ فاعلاً جاءَ على أَفْعَلَةٍ، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقب فاعلٍ وفَعِيلٍ على الشيء الواحد، كعَلِيمٍ وعالمٍ، وشَهِيدٍ وشاهدٍ، ووليٍّ ووالٍ، ألا ترى أنهم جَمَعُوا فاعلاً أيضاً على فُعَلَاءٍ في نحو: شاعرٌ وشعراءٌ، وفقِيهٍ وفقهاءٌ؟ وجعلوا فاعلاً كَفَعِيلٍ في التفسير؟.

وقالوا: يَتِيمٌ وأيتامٌ، وأَبِيلٌ وآبال^(٤)، وشَريفٌ وأشراف، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ وطائرٌ وأطيّار؛ فكذلك جمعَ وادٍ على أوديةٍ، واللامُ من قولهم: وادٍ ياءٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ غيرَ ياءٍ.

وقالوا: أَوْدَى الرجلُ إذا هَلَكَ؛ فهذا كقولهم: سالتَ نفسُهُ، وفاضتَ نفسُهُ، في قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجلُ. وَغَيْرُهُ قال:

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): مياهما. (٣) سقطت من (ط).

(٤) الأَبِيلُ: الراهب. أو صاحب الناقوس، وكان النصراني يسمون عيسى عليه السلام. بالأبيل. اللسان (أبل).

كَأَنَّ عِرْقَ أُيْرِهِ إِذَا وَدَى
حَبْلُ عَجُوزَ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوَى^(١)

فأما قوله :

مُودُونَ تَحْمُونَ^(٢) السَّبِيلَ السَّابِلَا^(٣)

فهو مُفْعِلُونَ : من الأداة الذي^(٤) يُراد به السلاحُ، وليس من باب وادٍ.

واختلفوا^(٥) في قوله عز وجلَّ (وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ [البقرة/ ٢٤٠] في رفعِ الهاءِ ونصبها.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ والكسائي : (وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ) برفعِ الهاءِ.

وقرأ أبو عمرو وحمزة وابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ (وَصِيَّةٌ) نصباً.

قال أبو علي : حجة من قال : (وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ) فرفعَ، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين. أحدهما : أن يجعلَ الوصيةَ مبتدأً والظرفَ خبره، وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة، لأنه موضعُ تَحْضِيضٍ، كما حَسُنَ أن يرتفعَ : سلامٌ عليك، وخيرٌ بين

(١) أنشده ابن الأعرابي للأغلب العجلي - وودى الشيء ودياً : سال (اللسان مادة/ ودى) وفيه : سبع مكان خمس.

(٢) في (ط) : تحملون، وهو تحريف.

(٣) هذا رجز لرؤبة انظر الديوان/ ١٢٢ واللسان (ودي) وفيهما : مودين بدل مودون.

(٤) في (ط) : التي. (٥) في (ط) : سقطت الواو.

يَدَيْكَ، و«أُمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فَيْكَ»^(١) وقوله^(٢):

لَمَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

لأنها مواضعُ دعاءٍ؛ فجاز فيها الابتداءُ بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب، والآخر: أن تُضمَرَ له خبراً فيكونَ قوله^(٣): (لَأَزْوَاجِهِمْ) صفةً وتقدير الخبر المضمَر: فعليهم وصيةٌ لأزواجِهِمْ. ولو حملَ حاملُ قوله تعالى^(٤): (فَصَبِرْ جَمِيلٌ) [يوسف/١٨، ٨٣] على هذا لأنه موضعٌ يحضُّ نفسه فيه على الصبر، كان وجهاً. ويؤكد قول من رفع أن نحوه قد جاء في التنزيل مرفوعاً، نحو قوله: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) [البقرة/١٩٦]، فقوله: (فِي الْحَجِّ) متعلق بالمصدر، وليس في موضع خبر، وقوله: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ) [المائدة/٨٩] وقوله (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) [النساء/٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعاً على تقدير إضمار خبر، فكذلك الآية.

(١) مثل. قال الزمخشري في المستقصى ٣٦٠/١: «أمت في حجر لا فيك» أي جعل الله اعوجاجاً في حجر لا فيك. يضرب في دعاء الخير. وأورده سيويه في ١٦٥/١ وعنه في اللسان (أمت). قال: الأمت: العوج، قال سيويه: وقالوا: أمت في الحجر لا فيك أي: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.

(٢) عجز بيت للطفيل الغنوي وصدره:

وبالسَّهْبِ ميمون النقية قوله

انظر سيويه ١٤٩/١ - الديوان/٩.

(٣) في (ط): قوله عز وجل. (٤) سقطت من (ط).

ومن قرأ: (وصيةً) حملة على الفعل ليوصوا وصيةً، ويكون قوله: (لأزواجهم) وصفاً كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك.

ومن حجتهم: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفةً أكثر، وإذا كان خبراً تقدّم على المُنكّر^(١) إذا لم يكن في معنى المنصوب كقوله: (ولهم أعمالٌ من دُونِ ذَلِكَ) [المؤمنون/٦٣] (ولدينا مَزِيد) [ق/٣٥] فإذا تأخرت؛ فالأكثر فيها أن تكون صفاتٍ.

والمعنى في قوله: (والذين يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وصيةً لأزواجهم): والذين يقاربون الوفاة، فينبغي^(٢) أن يفعلوا هذا، ألا ترى أن المتوفى لا يؤمر ولا يُنهى؟! ومثل ذلك في المعتدة: (فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) [الطلاق/٢] المعنى في ذلك: إذا قاربَ انقضاء أَجَلِهِنَّ من العِدَّة، لأن العِدَّة إذا انقضت، وقعت الفُرْقَةُ، ولا خيارَ بعد وقوع الفُرْقَةِ.

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها ورفع الفاء ونصبها وإسقاط الألف وإثباتها من قوله جَلَّ وعزَّ^(٣): (فيضاعفه) [البقرة/٢٤٥] ^(٤).

فقرأ ابن كثير (فِيضَعُّهُ) برفع الفاء من غير ألف^(٥) في جميع القرآن، وفي الحديد مثله رفعاً، وكذلك: (يُضَعِّفُ)

(١) في (ط): النكرة. (٢) في (ط): ينبغي. (٣) في (ط): عز وجل.

(٤) والآية بتمامها: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً

كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون). (٥) زاد في السبعة: مشددة العين.

[البقرة/ ٢٦١]، و (يُضَعِّفُهُ)، [التغابن/ ١٧]، و (مُضَعَّفَةٌ) [آل عمران/ ١٣٠]، و (يُضَعِّفُ لَهَا) [الأحزاب/ ٣٠] و (يُضَعِّفُ لمن يشاء) [البقرة/ ٢٦١] وما أشبه ذلك، كلُّه بغير ألف.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (فَيُضَعِّفُهُ) بغير ألف مُشَدِّداً^(١) في جميع القرآن، ووافقه عاصمٌ على النصبِ في الفاء في: (فيضاعِفُهُ) إلا أنه أثبت الألفَ في كل القرآن. وكان أبو عمرو لا يسقط الألفَ من ذلك كلُّه في جميع القرآن إلا في سورة الأحزاب، قوله: (يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ) فإنه بغير ألف.

وقرأ [نافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ]^(٢) ذلك كلُّه بالألفِ، وَرَفَعَ الفاءَ^(٣).

قال أبوعلي: للرفع في قوله: (فيضاعِفُهُ) وجهان: أحدهما: أن تعطفهُ على ما في الصلة، والآخر: أن تستأنفهُ.

فأما النصبُ في: (فيضاعِفُهُ) فإن الرفعَ أحسن منه^(٤)، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: اتقرضني فأشكرَكَ، لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيبويه الرفعَ في الفعل بعد حتى في قولهم: أيُّهُمْ سار حتى يدخلُها، لأن المسيرَ^(٥) مُتَيَقِّنٌ غيرُ مُسْتَفْهِمٍ عنه^(٦)، وإنما الاستفهام هنا

(١) زاد في كتاب السبعة: ونصب الفاء. (٢) في (ط): حمزة والكسائي ونافع.

(٣) في كتاب السبعة ص ١٨٥: «ورفعوا الفاء من (فيضاعِفُهُ) وفي الحديد مثله».

(٤) في (ط): فيه.

(٥) في (ط): الاستفهام. وهو سبق قلم من الناسخ. (٦) سقطت من (ط).

عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسرتَ حتى تدخلها؟ في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعدَ حتى، لأنك لم تثبتَ سيراً في قولك: أسرتَ حتى تدخلها. فصار بمنزلة قولك: ما سرتَ حتى ادخلها، وقد أثبتَ السيرَ في قولك: أيُّهم سار حتى يدخلها.

ووجهُ قولِ ابنِ عامرٍ وعاصمٍ في النصبِ من فاءِ (يضاعفُه) أنه حَمَلَ الكلامَ على المعنى، كأنه لما كان المعنى: أَيْكونُ قَرْضُ؟ حَمَلَ قولَه: (يضاعفُه) على ذلك^(١). كما أنَّ مَنْ قرأ قولَه: (مَنْ يَضِلِّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف/ ١٨٦] جَزَمَ قولَه (وَيَذَرُهُمْ)^(٢) لما كان معنى قولَه: (فلا هادي له): لَا يَهْدِيهِ، ونحو ذلك مما يُحْمَلُ فيه الكلامُ على المعنى دون اللفظ، ألا ترى أنَّ (يُقْرِضُ) ليس بمُسْتَفْهَمٍ عنه؟ وإذا لم يكن مُسْتَفْهَمًا عنه بالدلالة التي ذكرنا؛ لم يجوز أن يُنَزَلَ الفعلُ إذا ذَكَرْتَهُ مِنْزِلَةَ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ، كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السَّعَةِ. وإذا لم يُجَزْ ذلك في الإيجاب في حال السَّعَةِ كما جاز في غير الإيجاب، لم يكن للنصب مسأغٌ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ، حَمَلْتَ النصبَ في قوله تعالى: (يضاعفُه) في قول من نصبَ على المعنى كما تقدم ذكره.

فأما القول في (يضاعفُ وَيُضَعَّفُ) فكل واحدٍ منهما في معنى الآخر، كما قال سيبويه. ومثل ذلك في أن الفعلين

(١) وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) ذكر أبو حيان أنها قراءة ابن مصرف والأعمش والأخوين وأبي عمرو، فيما ذكر أبو حاتم (البحر المحيط ٤/ ٤٣٣).

بمعنى، وإن اختلف بناؤهما: قرَّ واستقرَّ، ومثل هذا النحو كثير.

اختلفوا في السين والصاد من (وَيُسْطُ) [البقرة / ٢٤٥] و(بَسْطَة) [البقرة / ٢٤٧] و(المُصَيِّطرون) [الطور / ٣٧] و(بِمُصَيِّطِر) [الغاشية / ٢٢].

فقرأ ابن كثير (يقبِضُ وَيُسْطُ)، و(بَسْطَة) وفي الأعراف: (بَسْطَة) [الآية / ٦٩]، و(المسيطرون) كل ذلك بالسين. و(بمصيطر) بالصاد، وكذلك أخبرني قُنبُل.

وقرأ نافع: (يقبِضُ وَيُصْطُ) و(بُصْطَة) في سورة الأعراف و(المَصَيِّطرون)، و(بِمُصَيِّطِر) أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسين.

وقال الحلواني عن قالون عن نافع: لا تبالي كيف قرأت: (بصطة) و(يسطُ) بالصاد أو بالسين. [أبو قرة عن نافع: (وَيُسْطُ) بالسين] ^(١).

وقال حفص عن عاصم في الأعراف: (بَسْطَة) و(يسطُ) في البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (يقبِضُ وَيُسْطُ) و(بَسْطَة) وفي الأعراف (بسطَة) بالسين.

وقرأوا ^(٢): (المُصَيِّطرون وبِمُصَيِّطِر) بالصاد. وأشم حمزة الصاد الزاي فيهما.

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (م).

(٢) في (م): قرأ. وفي السبعة: قرأ أبو عمرو.

وذكر الفراء عن الكسائي أنه قرأ ذلك كله بالسين (بسطةً) و(بمسيطرٍ) و(المسيطرون) و(يسطُ).

وقال أصحاب أبي الحارث وأبي عُمَرَ الدوري^(١) وغيرهما عن الكسائي: بالصاد، إلا (بسطةً) في البقرة، فإنها بالسين، وكذلك قال نصرُ بن يوسف عن الكسائي فيما زعم محمد بن إدريس الدنداني عنه.

وقال أصحاب عاصم: بالصاد، وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر. ولم يختلفوا في التي في سورة البقرة أنها بالسين^(٢).

[قال أبو علي^(٣): وجه قول من أبدل من السين الصاد في هذه المواضع أن الطاء حرفٌ مُسْتَعْلٍ يتصعَّد من مخرجها إلى الحنك، ولم يتصعَّد السينُ تصعُّدها فكَرِهَ التصعُّد من التَّسْفُلِ، فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تصعُّد الطاء؛ فتلاءم الحرفان وصار كلُّ واحدٍ منهما وفقَّ صاحبه في التصعُّد، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعُّد عن التَّسْفُلِ، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعُّد قبل التَّسْفُلِ؛ لم يكره، ولم يبدلوا، ألا ترى أنهم قالوا: طَمَسَ الطريقَ وطَمَسَ، وقَسَوْتُ وقِسْتُ، فلم يكرهوا التَّسْفُلَ عن تصعُّد، كما كرهوا: بسطَ، حتى قالوا: بصطَ؛ فأبدلوا.

(١) سقطت كلمة الدوري من (م).

(٢) كتاب السبعة: ١٨٦ وزاد هنا: في قوله: (وزاده بسطة).

(٣) سقطت من (ط).

ومثل ذلك قَوْلُهُمْ: هذا مَارِقٌ وحادِقٌ، فلم يُمِيلُوا، لأنهم كَرِهُوا أَنْ يَتَسَفَّلُوا بالإمالة، ثم يَتَصَعَّدُوا بالحرف المستعلي، كما كَرِهُوا أَنْ يَتَسَفَّلُوا بالسين ثم يَتَصَعَّدُوا إلى الطاء، ولو قالوا: مرَرْتُ بطَارِدٍ (وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ) [الشعراء/ ١١٤] وهذا صاحبٌ قَادِرٌ؛ لم يَكْرَهُوا الإمالة، لأنه يَتَسَفَّلُ بعد تصَعُّدٍ، والتسَفُّلُ بعد التصَعُّدِ أسهل من التصَعُّدِ بعد التسَفُّلِ، كذلك القول في (بسطةٍ) و(طسم) [الشعراء/ ١].

فأما إشماء حمزة الصاد الزاي: فلأنه آثر أن يُوَفَّقَ بين الحرفين من وجهٍ آخَرَ غير ما ذكرنا^(١)، وهو أن السينَ مهموسةٌ، والطاء مجهورة، فصارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضع السين، وهو الزاي، ليوافق الطاء أيضاً في الجهر كما وافقه^(٢) الصاد في الإطباق، فوَفَّقَ بين الحرفين من موضعين، كما فَعَلَ ذلك في قوله: (الصراط) وقد تقدَّم ذكرُ ذلك حيث ذكرنا (الصراط).

فأما من لم يَبْدِلِ السين في بسطةٍ، وتَرَكَ السينَ، فلأنه أصل الكلمتين، ولأنَّ ما بين الحرفين من الخلاف يسيرٌ. فاحتمَلَ الخلاف لِقَابَتِهِ، ولأن هذا النحو من الخلاف لِقَابَتِهِ غيرٌ مُعْتَدٍّ به، ألا ترى أَنَّ الحرفين المتقاربين، قد يقعان في رَوِيٍّ، فَيَسْتَجِيزُونَ ذلك كما يستجيزونه في المثلين، كقوله:

(١) في (ط): ما ذكرناه.

(٢) في (م): وافقها.

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا

إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(١)

فكما جعل الدَّالَّ مثلَ الطَّاءِ في جمعهما في حَرْفِ الرويِّ، ولم يحفلْ بما بينهما^(٢) من الخلاف في الإطباق، كذلك لم يحفلْ بما بين السين والطَّاءِ، فلم يقربها منها كما فعل الآخرون.

واختلفوا^(٣) في كسر السين وفتحها من (عَسَيْتُمْ) [البقرة/ ٢٤٦].

فقرأ نافعٌ: (هَلْ عَسَيْتُمْ) بكسر السين في الموضعين، وفتح الباقون السين من (عَسَيْتُمْ)^(٤)

(١) الرجز من شواهد المغني للبغدادى ٦٩/٨ قال فيه: العند: جمع عاند وهو المائل المنحرف - أو جمع عاند وعنود وهي الناقة إذا تنكبت الطريق من قوتها ونشاطها.

وجاء في حاشية (ط) تعليقة نصها: هكذا رواه أبو بكر بن دريد: «العندا» بضم العين وتشديد النون، جعله جمع عاند، وهو المائل المنحرف، وزاد بعده:

ولا أطيق البكرات الشرّدا

ورواه غيره: العندا، بفتح العين وتخفيف النون. فإن قيل: ما الذي يمنعكم أن تجعلوا الألف حرف الروي في هذين البيتين؟ فقد وجدناهم استعملوا الألف رويًا؟ فالجواب: إن الذي منعهم من ذلك أن الألف التي في قوله: وسطا، هي التي بدل من التنوين في الوقف. والألف التي في قوله: العندا هي التي تزداد للإطلاق في القوافي المنصوبة، وهاتان الألفان لا يجوز أن تكونا رويًا، كما بين في علم القوافي فلذلك عدلنا عنه. والله أعلم. وهناك كلمة (بلغنا) في الحاشية أيضاً. (٢) في (م): يليهما.

(٣) في (ط): «اختلفوا» بدون واو. (٤) السبعة ١٨٦.

[قال أبو علي^(١) : (عَسَيْتُ) : الأكثرُ فيه فتح السين وهي المشهورة .

ووجه قول نافع : أنهم قد قالوا : هو عَسٍ بِذاكَ ، وما أعساهُ ، وأعَسَ به ، حكاهُ ابنُ الأعرابي ، فقولهم : عَسٍ . يقوي قراءته : (هل عَسَيْتُمْ) ، ألا ترى أن عَسٍ مثلُ حَرٍ وشَجٍ ؟ وَحَرٍ وَحَرِيٌّ^(٢) مثل : مَذِلٌ وَمَذِيلٌ^(٣) ، وَطَبٌّ وَطِيبٌ . وقد جاء فَعِلٌ وفَعَلٌ في نحو : نَقِمْتُ ونَقِمْتُ ، وقالوا : وَرِي الزُّنْدُ ، وقالوا : وَرَيْتَ بك زنادي ؛ فاستعملوا فَعِلَ في هذا الحَرَفِ ، فيما قاله أبو عثمان ، فكَذَلِكَ عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ .

فإن أسندَ الفعلُ إلى ظاهرٍ ، فقياسُ عَسَيْتُمْ أن تقول : عَسِيَّ زَيْدٌ ، مثل رضي ، فإن قاله فهو قياسُ قوله ، وإن لم يَقُلْهُ فسائغٌ له أن يأخذَ باللغتين فيستعملُ إحداهما في موضع ، والأخرى في موضعٍ آخر ، كما فَعَلَ ذلك غيره .

واختلفوا^(٤) في ضَمِّ الغين وفتحها من قوله تعالى^(٥) : (غُرْفَةً) [البقرة / ٢٤٩] .

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو : (غُرْفَةً) بفتح الغين .

(١) سقطت من (ط) .

(٢) في اللسان : هو عَسِيٌّ أن يفعل كذا وعَسٍ ، أي : خَلِيقٌ ، ثم نقل كلام الفارسي في توجيه قراءة نافع (مادة عسا) وَحَرٍ بمعنى : خَلِيقٌ وجدير بكذا - والشجي : المشغول الخَلِيٌّ الفارع . والحزين هو شجي .

(٣) مَذِلٌ على فراشه مَذْلاً فهو مَذِلٌ ، ومَذُلٌ مذالة فهو مَذِيلٌ ، كلاهما : لم يستقر عليه من ضعف وغَرَضُ (اللسان مذل) .

(٤) سقطت الواو من (ط) . (٥) في (ط) : عز وجل .

وقرأ عاصم وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: (عُرْفَةً) بضم الغين^(١).
قال أبو علي: من فتح الفاء التي هي غينٌ من (عُرْفَةٍ)
عَدَّى الفعلَ إلى المصدر، والمفعول في قوله محذوف، إلّا من
اغترف ماءً عُرْفَةً^(٢).

ومن قال: (عُرْفَةً) عَدَّى الفعلَ إلى المفعولِ به، ولم
يُعَدِّهِ إلى المصدر كما عَدَّاهُ الآخرون إليه، ولم يُعَدِّوهُ إلى
المفعول به، وإنّما جعلتَ هذا مفعولاً به، لأن العُرْفَةَ العَيْنُ
المُعْتَرَفَةُ، فهو بمنزلة: إلّا من اغترف ماءً.

والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادرِ
بمنزلةِ المصادر، ويُعملونها كما يُعملونَ المصادر؛ فيقولون:
عجبتُ من دُهِنِكَ لحيتِكَ، وقد جاء عن العرب ما يدل على
صحة ما ذهبوا إليه قال:

وبعدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّثَاءَا^(٣)

وأشياء غير هذا، فعلى هذا يجوز أن تنصبَ العُرْفَةَ نصب
العُرْفَةِ.

وقد قال سيبويه في نحو: الجِلْسَةِ، والرَّكْبَةِ: إنه قد
يُستغنى بها عن المصادر، أو قال: تقع مواقعها؛ فهذا
كالمقارِبِ لقولِهِم، ولو قيل: إن الضمَّ هنا أوجهٌ لقوله: (فشربوا

(١) السبعة ١٨٧.

(٢) في حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٤٠: عن أبي عمرو: ما كان باليد
فهو عُرْفَةٌ - بالفتح - وما كان بإناء فهو عُرْفَةٌ - بالضم -.. وقال الزجاج:
عُرْفَةٌ، أي: مرة واحدة باليد، ومن قرأ «عُرْفَةٌ» كان معناه: مقدار ملء
اليد. (٣) سبق انظر الجزء الأول ص ١٨٢.

منه) [البقرة/ ٢٤٩] والمَشْرُوب: الغُرْفَةُ، لكان قولاً.

فأما الباءُ في قوله: (بيده) فمن فتح فاءَ غَرْفَةٍ: جاز أن يتعلق بالمصدر عنده، وجاز أن يعلِّقَه بالفعل، ومن أعملَ الغرفةَ إعمالَ المصدر؛ جاز أن يعلِّقَ الباءَ بها في قوله، وكلا الأمرين مذهبٌ.

واختلفوا^(١) في كسرِ الدالِ وفتحها، وإدخالِ الألفِ وإسقاطِها من قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَوْلَا دَفْعُ^(٢) اللَّهِ النَّاسَ) [البقرة/ ٢٥١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) بغيرِ أَلِفٍ ها هنا، وفي الحج: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) [الآية/ ٣٨].
وقرأ نافعٌ: (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ) (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ) بألفٍ فيهما جميعاً.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ) بغيرِ أَلِفٍ، و (إِنَّ اللَّهَ يُدْفَعُ) بألفٍ. وروى عبد الوهابُ عن أبانٍ عن عاصمٍ: (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ) بألفٍ^(٤).

قال أبو علي: (دِفَاعُ) يحتملُ أمرين: يجوز أن يكونَ مصدرًا لَفَعَلَ، كالكتابِ واللِّقَاءِ، ونحو^(٥) ذلك من المصادر

(١) سقطت الواو من (ط). (٢) في (ط): دفاع.

(٣) في السبعة: وفي سورة الحج و: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ). يريد في مكانين من الحج: في الآية ٤٠ وهي قوله سبحانه: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع... الآية) والآية الثانية ٣٨ المذكورة هنا.

(٤) كتاب السبعة ١٨٧. (٥) في (ط): وغير.

التي تجيء على فِعَالٍ . كما يجيء على فَعَالٍ نحو: الجَمَالِ والذَّهَابِ . ويجوز أن يكون مصدرًا لفَاعِلٍ، يدلُّ على ذلك قراءة من قرأ: (إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا)، فالدَّفَاعُ يجوز أن يكون مصدرًا لهذا، كالقِتَالِ، ونظيره الكتاب في أنه جاء مصدرًا لفَاعِلٍ وفَعَلٍ، فقوله تعالى^(١): (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ) [النور/ ٣٣] الكتابُ فيه مصدرٌ كاتِبٌ، كما أن المكاتبَةَ كذلك، وقال تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء/ ٢٤] فالكتاب مصدرٌ لكتب الذي دلَّ عليه قوله تعالى^(٢): (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء/ ٢٣] لأن المعنى: كُتِبَ هذا التحريم عليكم كتاباً، وكذلك قوله: (كِتَاباً مُّؤَجَّلاً) [آل عمران/ ١٤٥] كأنَّ معنى دَفَعَ ودَفَعَ سِوَاءَ، ألا ترى أن قوله^(٣):

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أُدْفَعَ عَنْهُمْ
فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ

فوضع أدافع موضع أدفع^(٤)، كأنَّ المعنى: حرصتُ بأن أدفع عنهم المنية، فإذا المنية لا تدفع.

وقال أمية^(٥):

(١) سقطت من (ط). (٢) سقطت من (ط).

(٣) وهو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه الخمسة الذين ماتوا في يوم واحد. انظر ديوان الهذليين/ ٢.

(٤) عبارة (م): فوضع تدافع موضع تدفع - وفيها قلب من الناسخ.

(٥) اللسان (ضلل) وعنه في ديوانه ٣٦١ وروايته: لولا وثاقُ الله. ولا شاهد فيه. والوثاق: ما يوثق به من حبل أو سواه - ونُتِلَ: نصَّرع - ونوَاد: ندفن أحياء.

لَوْلا دَفَاعُ اللَّهِ ضَلَّانَا
وَلَسَرْنَا أَنَا نَتَلُّ وَنُوَادُّ

وإذا كان كذا فقولُهُ: إن الله يَدْفَعُ، ويدافعُ يتقاربان،
وليس يدافع كيضاربُ. ومما يُقَوِّي ذلك قوله: (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ) [التوبة/ ٣٠]. وليس للمفاعلة التي تكونُ من اثنين هنا وَجْهٌ.

واختلفوا^(١) في الرَّفْعِ والنصب من قوله تعالى: (لَا بَيْعُ
فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) [البقرة/ ٢٥٤]..

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا
شَفَاعَةً) بالنصب في كل ذلك بلا تنوين، وفي سورة إبراهيم:
(لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ) [الآية/ ٣١] مِثْلُهُ أَيْضاً، وفي الطور:
(لَا لَعْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ) [الآية/ ٢٣] مِثْلُهُ.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: كُلٌّ
ذلك بالرفْعِ والتنوين^(٢).

قال أبو علي: خُصَّ البَيْعُ في قوله: (لَا بَيْعَ فِيهِ) لما في
المبايعة من المعاوضة، فَيُظَنُّ أن ذلك كالفداء في النجاة ممَّا
أُوعِدُوا به، فصار ذلك في المعنى كقوله تعالى^(٣): (وَإِنْ تَعَدَّلْ
كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا) [الأنعام/ ٧٠]، وكقوله: (فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ
مِنْكُمْ فِدْيَةٌ) [الحديد/ ١٥]، وقوله (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي
الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ
مِنْهُمْ) [المائدة/ ٣٦]، ونحو ذلك من الآيِ التي تُعْلِمُ أَنَّهُ لَا
فداء لعذاب ذلك اليوم، ولا مانع منه، وكذلك قولُهُ: (لَا خُلَّةٌ)

(١) سقطت الواو من (ط). (٢) السبعة ١٨٧. (٣) سقطت من (ط).

لأن الخليل قد ينتفع بِخُلَّةِ خليله، كما أن المشفوع له قد ينتفع عند شفاعة الشافع له، فأَعْلَمَ سبحانه أن ذلك كُلُّه لا ينفع في ذلك اليوم، قال تعالى: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) [غافر/ ١٨].

فأما قوله: (لا بيع فيه ولا خِلَال) [إبراهيم/ ٣١] فإنَّ قوله: (خلال) يحتمل أمرين: يجوز أن يكون جعل الخَلَّة كالأسماء، كما جُعِلَ غيرها من المصادر كذلك، فكُسِّرَ تكسيرها، وجُعِلَ كقولهم: بُرْمَةٌ وبرام، وجُفْرَةٌ وجِفَارٌ، وعُلبَةٌ وعِلَابٌ^(١)، ويجوز أن يكون مصدر: خالَلْتُهُ مُخَالَّةً وخِلَالًا. أنشد أبو عبيدة^(٢):

ويُخْبِرُهُمْ مكان النُّونِ مَنِي
وما أُعْطِيَتْهُ عَرَقُ الخِلَالِ

وأما قوله تعالى: (لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمُ) [الطور/ ٢٣] فإن

(١) البرمة: قَدَّرُ من الحجارة والجمع برام - والجفرة: وسط الشيء ومعظمه والجمع جَفَرٌ وجِفَار. والعُلبَة: قدح ضخم من جلود الإبل، وقيل: العلبة من خشب كالقدح الضخم يحلب فيها والجمع عُلبٌ وعِلَاب - وقيل: العلاب: جفان تحلب فيها الناقة.

(٢) مجاز القرآن ٣٤١/١ وهو للحارث بن زهير العبسي يصف سيفاً، وقبله: سيخبر قومه حش بن عمرو إذا لاقاهم وابنا بلال والعرق بمعنى الجزء. وعرق الخلال: ما يرشح لك الرجل به، أي: يعطيك للمودة، والنون: اسم سيف مالك بن زهير، وكان حمل بن بدر أخذه من مالك يوم قتله، وأخذه الحارث من حمل بن بدر يوم قتله. يقول: لم يعرق لي بهذا السيف عن مودة، إنما أخذته منه غصباً.

انظر الجمهرة ٧٠/١ والنقائض ٩٦/١ والسمط ٥٨٣ واللسان (عرق).

أبا عبيدة قال: اللَّغَا: التَّكَلُّمُ بما لا ينبغي، وأنشد للعجاج^(١):
عَنِ اللَّغَا وَرَفِثِ التَّكَلُّمِ

قال: وتقول: لَغَيْتَ تَلْغَى، مثل: لَقَيْتَ تَلْقَى، قال: وَلَغَا
الطَّيْرُ: أَصَوَاتُهَا. وأنشد غيره^(٢):

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أَنْ تَلْغَى عَصَافِرُهُ
مُسْتَخْفِيًّا صَاحِبِي وَغَيْرُهُ الْخَافِي

قال أبو علي: فكأنَّ اللَّغَوَ وَاللَّغَا مثلُ الدَّلْوِ والدَّلَا،
وَالْعَيْبِ وَالْعَابِ، ونحو ذلك مما يجيء على فَعْلٍ وفَعْلٍ،
وَاللَّغَوُ: التَّكَلُّمُ بما لا ينبغي، وَالْخَوْضُ فيما نُهي عنه. قال
تعالى^(٣): (وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ، وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا
وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ)
[القصص/٥٥]، أي^(٤): لَا نَبْتَغِي مَجَارَاتَهُمْ^(٥) وَلَا الْخَوْضَ
مَعَهُمْ فيما يخوضون فيه، فالمضاف محذوف، وقال تعالى^(٦):
(وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ) [المؤمنون/٣]، فأما قوله
سبحانه^(٧): (وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا) [الفرقان/٧٢] فيجوز
أن يكون المعنى: إِذَا مَرُّوا بِأَهْلِ اللُّغُو، أَوْ: ذَوِي اللُّغُو، مَرُّوا

(١) سبق الرجز في هذا الجزء ص ٢٨٤.

(٢) هو عبد المسيح بن عَسَلَةَ - وهو عبد المسيح بن حكيم وجده الأعلى
مرة بن همام وعسلَة أمه نسب إليها، والبيت من مفضلية برقم ٧٣ وفي
اللسان (لغا).

تلغى: تصيح - وصاحبه: فرسه - يريد: أن النبت غمره وأخفاه - غيره
الخافي: أي: مثله لا يخفى لطواه وإشرافه.

(٣) في (ط): عز وجل. (٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط): ممارتهم. (٦) سقطت من (ط). (٧) سقطت من (ط).

كراماً، فلم يجاروهم فيه، واجتنبوهم، فلم يخوضوا معهم. ويجوز أن يكون مثل قولك: مرّت بي آية كذا، ومررت بسورة كذا، أي: تلوّثها وقرأتها. أي: إذا أتوا على ذكر ما يُستفحش ذكره كنّوا عنه ولم يصرّخوا. وأحسب بعض المفسرين إلى هذا التأويل ذهب فيه.

وليس هذا في كلّ حالٍ، ولكن في بعض دون بعض، فإذا كان الحال حالاً يقتضي التبيين، فالتصريح أولى، كما روي من التصريح في قصة ماعز^(١)، وكما روي: «مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية، فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا»^(٢) وكما روي عن أبي بكر رضي الله عنه، أو غيره من الصحابة، أنه قال لبعض المشركين: إِعْضُضْ بِنَظَرِ اللَّاتِ^(٣).

وقد يُستعمل اللغو في موضع آخر، وهو أن لا يُعْتَدَ بالشيء، فمما يكون على هذا قوله تعالى: (لا يُوَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) [المائدة/ ٨٩] فهذا يُحْمَلُ على ما وُضِعَتْ فيه الكفارة، نحو: لا والله، وبلى والله.

ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

(١) وهي في صحيح مسلم كتاب الحدود ٣/ ١٣٢٠.

(٢) رواه أحمد في مسنده ٥/ ١٣٦.

(٣) رواه البخاري بشرح الفتح ٥/ ٢٤٨ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط رقم الحديث ٢٧٣١-٢٧٣٢. وأحمد ٤/ ٢٢٤ و٢٢٩ والرواية عندهما: امضض.

(٤) البيت لذي الرمة وقد روي في الديوان ٢/ ١٣٧٩: ويهلك بينها المرثي... والمرثي: نسبة إلى امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم. وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٢.

وَيُلْغَى دُونَهَا الْمَرْئِي لَغَوًا

كَمَا أُلْغِيَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

ألا ترى أن الدِّيَةَ لا يُوْخَذُ فِيهَا الْحَوَارُ، فَصَارَ لَا اعْتِدَادَ بِهِ فِيهَا؛ فَأَمَّا التَّائِيْمُ فَقَالُوا: أَتَيْمٌ يَأْتِمُ. إِذَا رَكِبَ مَائِمًا^(١)، فَإِذَا حَمَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ قُلْتَ: أَتَمَّتْهُ تَائِيْمًا، وَفِي التَّنْزِيلِ: (إِنَّا إِذَا لِمَنْ الْأَتَمِينَ) [المائدة/١٠٦] وفيه: (وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ) [الجاثية/٧] وقال تعالى^(٢): (مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مَعْتَدٍ أَتِيمٍ) [القلم/١٢]؛ فيجوز أن يكون: أَتَمٌ وَأَتِيمٌ، مِثْلُ: عَالِمٍ وَعَلِيمٍ وَشَاهِدٍ وَشَهِيدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَتِيمٌ مِنْ أَتَمٍ، مِثْلُ: قَرِيحٍ وَطَبِيبٍ، وَمَذِيلٍ وَسَمِيحٍ، فَمَعْنَى لَا تَائِيْمٌ: لَيْسَ فِيهَا مَا يَحْمِلُ عَلَى الْإِتْمِ؛ فَأَمَّا مَنْ فَتَحَ بِلَا تَنْوِينٍ، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ جَوَابَ هَلْ فِيهَا مَنْ لَغَوْ أَوْ تَائِيْمٌ؟ [وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ جَوَابَ: أَفِيهَا لَغَوْ أَوْ تَائِيْمٌ؟] ^(٣).

وقد ذكرنا صدرًا من القولِ على النفي فيما تقدم.
والمعنيان يتقاربان في أن النفي يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ والكثرة في القراءتين يدلُّ على ذلك قول أمية^(٤):

فَلَا لَغَوْ وَلَا تَائِيْمٌ فِيهَا

وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

(١) في (ط) إئِمًا.

(٢) سقطت في (ط).

(٣) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٤) هذا البيت ملفق من بيتين كما ورد في الديوان (٤٧٧ - ٤٧٥)

وَلَا لَغَوْ وَلَا تَائِيْمٌ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ =

ألا ترى أنه يريد من نفي اللغو - وإن كان قد رفعه - ما يريد بنفي التأثيم الذي فتحه ولم ينوّه.

فإن جعلت قوله: (فيها) خبراً أضمرت للأول خبراً وإن جعلته صفة. أضمرت لكل واحد من الاسمين خبراً.

قال أحمد بن موسى: كُلُّهُمْ قرأ: (أنا أحيي) [البقرة/ ٢٥٨] يطرحون الألف التي بعد النون، من (أنا) إذا وصلوا في كل القرآن، غير نافع؛ فإن ورشاً وأبا بكر بن أبي أويس وقالون رَوَوْا: إثباتها في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل: (أنا أحيي) و (أنا أخوك)، [يوسف/ ٦٩] إلا في قوله: (إن أنا إلا نذير مبين) [الشعراء/ ١٥] فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء، وتابع أصحابه في حذفها عند غير همزة، ولم يختلفوا في حذفها، إذا لم تلقها^(١) همزة إلا في قوله: (لكننا هو الله ربّي) [الكهف/ ٣٨] ويأتي في موضعه إن شاء الله^(٢).

[قال أبو علي]^(٣): القول في (أنا) أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف،

= والغول: الصداق وقيل: - السكر - والمليم: اللائم أو المذنب، ومقيّم: ثابت - والساهرة: الأرض.

(١) في (ط) يلحقها.

(٢) السبعة ١٨٨. وهنا ينتهي الجزء الثاني في نسخة (م) في حين يستمر الكلام

(٣) سقطت من (ط).

في (ط).

كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونه، فكما أنَّ الهاء التي (١) تلحق للوقف، إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء؛ سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: أنا، مثل التي في: حيَّهلاً، في أنها للوقف (٢). فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت، لأن ما يتصل به يقوم مقامه. مثل همزة الوصل في الابتداء، في نحو (٣): ابن واسم وانطلاق، واستخراج. فكما أنَّ هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، ولم تثبت، لأن ما يتصل به يتوصَّل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف في (أنا) والهاء إذا اتصلت الكلم (٤) التي هما فيها بشيء، سقطتا ولم يَجْزُ إثباتهما، كما لم تثبت به (٥) همزة الوصل، لأن الهمزة في هذا الطرف، مثل الألف والهاء في هذا الطرف.

وقد يُجرون الوقف مُجْرَى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه (٦) ما حُكِمَ أن يثبت في الوقف. وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل، لأنهم إنما يفعلون ذلك

(١) سقطت من (م).

(٢) فإذا وصلوا قالوا: حيَّهَلْ بَعْمَر، وإن شئت قلت: حيَّهَلْ. انظر سيبويه ٢٧٩/٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): الكلمة.

(٥) سقطت «به» من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

لتصحيح وزنٍ، أو إقامة قافيةٍ، وذانك لا يكونان في التنزيل،
فمن ذلك قوله:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَّ^(١)

لما كان يقف على الأضخم بالتشديد، ليعلم أن الحرف
في الوصل يتحرك^(٢)، أطلق الحرف، وأثبت التشديد الذي كان
حكمه أن يحذف. ولهذا وجهٌ في القياس وهو: أن الحرف
الذي للإطلاق لَمَّا لم يلزم، لأنَّ في الناس من يجري القوافي
في الإنشاد مجرى الكلام^(٣)، فيقول:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ^(٤)

(١) من رجز لرؤبة في ديوانه ص ١٨٣ وقبله:

وصلت من حنظلة الأسطُما
والعدَد الغُطامِط الغُطُما
ثُمَّتْ جِئْتُ حَيَّةً أَصَمَّا
ضخماً... البيت

كذا رواية الديوان بالنصب وتبعها ابن جني في المنصف ١٠/١ وسرّ
صناعة الإعراب ١٧٩/١، وصاحب تاج العروس أما سيبويه فرواه في
١١/١ برواية المصنف وفي ٢٨٣/٢ برواية: بدء بدلِ ضخم، والبدء:
السيد. وتبع سيبويه على رواية الرفع صاحب اللسان والجوهري. وفي
حاشية سر صناعة الإعراب قال ابن بري: صوابه: ضخماً بالنصب لأنه
نعت لحية قبله.

(٢) في (ط): محرك.

(٣) انظر سيبويه ٢٩٩/٢. (٤) صدر بيت لجرير سبق في ٧٣/١.

واسأل بِمَصْقَلَةِ البكري ما فَعَلَ^(١)

فكذلك يلزم أن يقول: الأضحَمَّ على هذا فلا يُطلقُ فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد؛ علمت أن الحرف الذي للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به، كان الحرف^(٢) المشدّد كأنه موقوف عليه في الحكم، ومثل ذلك:

لقد خشيتُ أن أرى جَدْبًا^(٣)

ومثله^(٤):

ببازلٍ وجَنَاءٍ أو عَيْهَلٍ

ومثله^(٥):

تَعَرَّضَ المُهُرَّةَ فِي الطَّوْلَ

(١) عجز بيت للأخطل سبق في ص ٢١١ ومصقلة: هو ابن هبيرة الشيباني.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سبق في ٦٥/١ (حاشية).

(٤) لفظون بن مرثد وقد سبق في ١٥١/١ (حاشية) وانظر الضرائر لابن عصفور ص ٥٤.

(٥) من رجز تابع للبيت السابق، وقبله:

تعرّضت لي بمكانٍ جِلٍّ

كما في العسكريات ص ٢١٩ والمحتسب ١٣٧/١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٤٩/٤، والبيت من أرجوزة طويلة ذكرها ثعلب في مجالسه من ص ٥٣٣ - ٥٣٦ وذكر منها أبياتاً أبو زيد في نواتره ص ٥٣ منها الشاهد السابق.

ومثله^(١):مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا^(٢)

فهذا النحو قد يجيء في الشعر على هذا. وليس هذا كوقف حمزة في (مَرْضَات) من (مَرْضَاة الله) [البقرة/٢٠٧] لأن الوقف على التاء لغة حكاها عن أبي الخطاب^(٣)، فقد^(٤) استعمل في الكلام والشعر، وهذا الذي أثبت حرف الإطلاق مع التشديد إنما هو في الشعر دون الكلام، فليس قول القائل:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ^(٥)

مثل: عَيْهَلٌ، والقَصْبَا، ويمكن أن يكون قوله:

هَمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ^(٦)

وقوله:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ^(٧)

(١) سقطت من (م).

(٢) من رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٦٩ سبق ذكره في ٦٥/١ وانظر الضرائر لابن عصفور ص ٥٠ وشرح الشافية ٢٥٠/٤ والمسائل العسكرية ص ٢٢٤ والعيني ٥٤٩/٤ وابن يعيش ٩٤/٣.

(٣) أبو الخطاب هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة (... - ١٧٧هـ) أخذ عنه سيبويه اللغات، وكان إماماً في العربية قديماً. لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقهم... وكان ديناً ورعاً ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله؛ وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. انظر الفهرست ص ٧٦ والبيغة ٧٤/٢ والأعلام ٥٩/٤.

(٤) في (ط): «وقد». (٥) سبق في ص: ٣٠٠.

(٦) وعجزه: إذا ما خشوا من مُحدث الأمر مُعْظَماً.

(٧) وعجزه: جميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ رَوَاهُفَهُ..

الهاء فيه هاء الوقف التي تلحق في «مُسْلِمُونَهُ»
و«صالحُونَهُ» فالحق الهاء حرف اللين، كما ألحقوا الحرف
المشدّد حرف الإِطلاق، وأجروا غير القافية مُجرى القافية، كما
أجروا قوله:

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَا مشروباً^(١)

وإن لم يكن مُصَرَّعاً مُجْرَى الْمُصَرَّع. ولا يجوز شيء
من ذلك في غير الشعر.

وأما ما روي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت
بعد الألف همزة، فإنني لا أعلم^(٢) بين الهمزة وغيرها من الحروف
فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حُكِّمها أن
تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حُكِّمها أن

= وهذا البيت مع سابقه أنشدهما سيويه ٩٦/١ شاهدين على الجمع بين النون
والضمير في الأمرونة ومحتضرونه. وقال في عزوهما: وقد جاء في الشعر
فزعموا أنه مصنوع. وأوردتهما المبرد عن سيويه فقال: وقد روى سيويه
بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين
المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة (الكامل ٣١٦/١) وذكرهما ابن
عصفور في الضرائر (٢٧-٢٨) وقال: كان الوجه أن يقال: محتضروه،
والأمروه، لولا الضرورة. وقوله: يرتفق، أي يتكئ على مرفق يده،
والمعتفون: طلاب المعروف، ورواهقه، أي: دانية منه. وانظر شرح
الكافية للرضي ٢٣٢/٢ (ت-يوسف حسن عمر) والخزانة
١٨٨-١٨٧/٢.

(١) هذا صدر بيت عجزه: وَالْعَرْتَ يُعْصَرُ فِي الْإِنَاءِ أُرْنَتْ
وقد اختلف في نسبته إلى شبيب بن جعيل أو حجل بن فضلة. انظر شرح
أبيات المغني للبغدادى ٢٤٧/٧-٢٤٨.

والسلا: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن أمه ملفوفاً فيه.

(٢) في (ط): «لا أعرف».

تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت ألف^(١) (أنا) مثبتة في الوصل في الشعر من ذلك:

قول الأعشى^(٢):

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِ يَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا
وقول الآخر^(٣):

أنا شيخُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي حميدٌ قد تَذَرَيْتُ السَّنَامَا
ومن زعم أن الهمزة في (أنا) أصلها ألف ساكنة، ألحقت أولاً، فلما ابتدئ بها قُلبت همزةً، فالهمزة على هذا مُبدلة من

(١) في (ط) «الألف في».

(٢) ديوانه ٥٣. وروايته فيه:

فما أنا أم ما انتحالي القوا فِ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا
وذكره أبو حيان في البحر ٢/٢٨٨، وأورده المبرد شاهداً على إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة ثم قال: والرواية الجيدة: فكيف يكون انتحال القوافي بعد... (الكامل ١/٣٨٤).

والمعنى: ينفي عن نفسه ما اتهم به عند الممدوح من أنه يسطو على شعر غيره ويتحلله لنفسه.

(٣) هو حميد بن بحدل الكلبي، انظر المنصف ١٠/١ وفيه: «سيف العشيبة... حميداً» وابن يعيش ٣/٩٣ والخزانة ٢/٣٩٠ وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢٣، والصحاح (أنن). وفي الأساس (ذرى) ونسبه لحميد، وعنه أثبتته العلامة الميمني في ديوان حميد بن ثور ص ١٣٣ مع التحفظ فقال: الأساس (ذرى) لحميد، كذا بلا نسبة والصواب ما تقدم، وجعله ابن عصفور من الضرائر فقال: ومنها إثبات ألف أنا في الوصل إجراءً لها مجرى الوقف، وأنشد بيت الأعشى السابق، وبيت حميد هذا (انظر الضرائر ص ٤٩ - ٥٠).

ألف؛ فإنَّ قائلَ هذا القولِ جاهلٌ بمقاييس النحويين، وبمذاهب العرب في نحوه.

أما جهله بمقاييس النحويين فإنهم لا يجيزون الابتداء بالساكن، فلذلك قال الخليل: لو لَفُطْتَ بِدالٍ «قَدْ» لَجَلَبْتَ همزة الوصل فَقُلْتَ: إد، وقال أبو عثمان: لو لم تحذف الواو من عدة ونحوها، للزمك أن تجتلب همزة الوصل، فقُلْتَ: إِيْعِدَّةً.

وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التي عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم يبتدئوا بساكن في شيء من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياس اجتلبوا همزة الوصل. ويبين ذلك أنهم لم يخففوا همزة مُبْتَدَأَةً، لأن في تخفيفها تقريباً من الساكن، فكما لم يبتدئوا بالساكن، كذلك لم يبتدئوا بما كان مُقَرَّباً منه. ومما يبين ذلك أنهم إذا توالى حرفان متحركان [في أول بيت] (١)، حذفوا للجزم المتحرك الأول حتى يصير فعولن: عولن، وقد توالى في «متفا» من «متفاعِلن» ثلاث متحركات فلم يخرمونه، لما كان الثاني من «مُتَفَا» قد يُسَكُنُ للزحاف، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدىء بساكن، فإذا (٢) كانوا قد رفضوا ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن، فإن يرفضوا الابتداء بالساكن نفسه أولى، وإذا (٣) كان الأمر على ما وصفنا، تبيّن أن الذي قال ذلك جهل ما ذكرنا من مقاييس النحويين، ومذاهب العرب فيها أو تجاهل، وتبيّن أيضاً أنه ليس في الحروف التي يبتدأ بها

(١) سقطت من (م) ما بين المعقوفين.

(٢) في (ط): فلما. (٣) في (ط): «إذا».

حرفٌ مُبدلٌ للابتداء به، وأن الحروف التي يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ وساكنٌ، فإن كان متحركاً ابتدئ به ولم يُغَيَّرْ من أجل الابتداء به، وإن كان ساكناً، اجْتَلِبْتُ^(١) له همزة الوصل في اسمٍ كان، أو فعلٍ، أو حرفٍ، وقد كان من حُكْمٍ مثل هذا الرأي أن لا يُتَشَاغَلَ به لسقوطه وخروجه من قول الناس.

اختلفوا في إدغامِ الثاءِ في التاء من^(٢) قوله تعالى: (كَمْ لَبِثْتَ) [البقرة/ ٢٥٩] و(لَبِثْتُ)^(٣).

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في كلِّ القرآنِ ذلك بإظهارِ الثاءِ.

وقرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ بالإدغامِ.

قال أبو علي: مَنْ بَيَّنَّ لَبِثَ ولم يُدْغِمَ، فَلَبَّيْنِ المَخْرَجَيْنِ، وذلك^(٤) أَنَّ الظاءَ والذالِ والثاءَ من حَيِّزٍ، والطاءَ والثاءَ والذالِ من حَيِّزٍ، فلَمَّا تبايَنَ المخرجانِ، واختلفَ الحيزانِ لم يُدْغِمَ.

وَمَنْ أَدْغَمَ أَجْرَاهُمَا مجرى المثلينِ، من حيثُ اتفق الحرفانِ في أَنَّهُما من طرفِ اللسانِ وأصولِ الثنايا، وأتَّفقا في الهمسِ، ورأى الذي بينهما من الاختلافِ في المخرجِ خلافًا يسيراً فأدغمَ، وأجراهما مجرى المثلينِ. ويقوِّي ذلك وقوعُ نحو هذا حَرْفِي رَوِيٍّ في قصيدةٍ واحدةٍ، فجرى عندهم في ذلك

(١) في (ط): اجتلب. (٢) في (ط): في.

(٣) الكهف / ١٩ والمؤمنون ١١٢. (٤) في (ط): وذلك.

مَجْرَى المثلين. ويقوِّي ذلك اتِّفَاقُهُمْ في سِتٍّ في الإِدْغَام. ألا ترى أن الدَّالَ أُلْزِمَتِ الإِدْغَامُ في مُقَارِبِهَا^(١)، وإن اختلفا في الجهرِ والهمس، ولما أُلْزِمَتِ الدَّالُ الإِدْغَامَ في مُقَارِبِهَا^(٢)، فصارت الكلمةُ بذلك على صُورَةٍ لا يكونُ في كلامهم مثْلُها، إلَّا أن يكونَ صوتاً، أبْدَلْتُ من السينِ التَّاءَ، وأدْغَمْتُ الدَّالَ في التَّاءِ فصار سِتًّا^(٣)، فبحسبِ إلزامهم الإِدْغَامَ في هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين في الجهر والهمس يَحْسُنُ الإِدْغَامُ في: (لَبِثْتَ) وَ(لَبِثْتُمْ). ويقوِّي الإِدْغَامَ فيه أيضاً أن التَّاءَ ضميرُ فاعلٍ، وضميرُ الفاعلِ يجري مجرى الحرفِ من الكلمة، يدلُّ^(٤) على ذلك وقوعُ الإِعْرَابِ بعد ضميرِ الفاعلِ في: يقومان، ونحوها، وسكونُ اللَّامِ في نحو: فَعَلْتُ، فصارِعٌ بذلك الحرفين المتصلين، وإذا^(٥) صار بمنزلة المتصلين من حيث ذكرنا، لزم الإِدْغَامُ كما لزم في سِتٍّ، وكما أدغم مَنْ أُسْكِنَ العينَ في وَتَدٍ فقال: وَدٌّ.

اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله عز وجل^(٦):
(لَمْ يَتَسَنَّه) [البقرة/ ٢٥٩] و(أَقْتَدَه) [الأنعام/ ٩٠] و(مَا أَغْنَى

(١-٢) في (ط): مقاربه.

(٣) عبارة اللسان (سدس): سِتَّةٌ وست: أصلهما: سِدْسَةٌ وسِدْسٌ، قلبوا السين الأخيرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة فصار التقدير: سِدْتُ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج، أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت سِتٍّ كما ترى، فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والثاني للإدغام. (٤) في (ط): «يدلك».

(٥) في (ط): «فإذا». (٦) سقطت «وجل» من (ط).

عَنِّي مَالِيَه) [الحاقة/ ٢٨] و(سُلْطَانِيَه) [الحاقة/ ٢٩] و(ما أدراك ماهِيَه) [القارعة/ ١٠]، وإسقاطها في الوصل ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كُلَّهَا بإثباتِ الهاء في الوصل. وكان حمزةٌ يحذفهنَّ في الوصل. وكان الكسائيُّ يحذفُ الهاءَ في الوصل من قوله: (يَتَسَنَّهُ) و(أَقْتَدَهُ) ويثبتها في الوصل في الباقي.

وكَلَّهم يقفَ على الهاءِ، ولم يختلفوا في (كِتَابِيَه) [الحاقة/ ١٩ - ٢٥] و(حِسَابِيَه) [الحاقة/ ٢٠ - ٢٦] أنها بالهاء في الوقف^(١).

قال أبو علي: السَّنة تستعملُ على ضربين: أحدهما: يراد به الحَوْلُ والعام^(٢) والآخر: يراد به الجذبُ، خلاف^(٣) الخِصْب.

فمما أريد به الجذبُ قوله تعالى^(٤): (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ) [الأعراف/ ١٣٠] ومنه ما يروى من قوله: «اللَّهُمَّ سَنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ»^(٥) وقولُ عمر: إنا

(١) السبعة ١٨٨ - ١٨٩. (٢) سقطت من (م).

(٣) في (م): وخلاف. (٤) سقطت من (ط).

(٥) طرف من حديث أخرجه البخاري في الفتح برقم ١٠٠٦ استسقاء وبرقم ٤٨٢١ تفسير سورة الدخان، وبرقم ٦٣٩٣ دعوات ومسلم برقم ٦٧٥ مسافرين وبرقم ٢٧٩٩ صفات المنافقين وأبو داود برقم ١٤٤٢ وتر والترمذي برقم ٣٢٥١ تفسير والنسائي ٢/٢٠١ افتتاح. وانظر شأن الدعاء للخطابي ص ١٩١ - ١٩٢. وقد وردت كلمة «سني» في (ط) بتسكين الياء، وأصلها سنين حذفت نونها للإضافة، وفي (م) ومسلم ضبطت =

لا نَقْطَعُ فِي عَرَقٍ^(١) وَلَا فِي عَامِ السَّنَةِ فلا يخلو عام السنة من أن يريد^(٢) به الحول أو الجذب، فلا يكون الأول لأنه يلزم أن يكون التقدير: عام العام، ولا يكون عام العام، كما لا يكون حول الحول، فإذا لم يستقم هذا، ثَبَّتَ الوجه الآخر. ومن ذلك قول أوس:

عَلَى دُبْرِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبُ سِنُونِ تَلَمَّعُ^(٣)

فقوله: تَلَمَّعُ، معناه: لَا خِصْبَ فِيهَا وَلَا نَبَاتَ، كقولهم: السَّنَةُ الشَّهْبَاءُ، كأنها وصفت بالشَّهْبِ الذي هو البياض، كما وُصِفَ خِلَافُهَا لِرَبِيِّ النَّبَاتِ فِيهَا بِالسَّوَادِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي وَصْفِ الْجَنَّتَيْنِ: (مُدْهَامَتَانِ) [الرحمن/٦٤] وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ فِي وَصْفِ رَوْضَةٍ^(٤):

= بالتشديد مع الكسر، وهي جمع تكسير فعلة على فعول، كما سيذكره المؤلف قريباً في رجز لأبي النجم، ففي التخفيف أعربت بالحرف وفي التشديد بالحركة.

(١) كذا رواية الأصل: «عرق...» بالراء. والعَرَقُ كما في النهاية (عرق): العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم. ولعل رواية الراء تحريف صوابه: عِدْقُ كما في النهاية (عِدْق): ومنه حديث عمر: «لا قطع في عِدْقٍ مَعْلَقٍ». والحديث كما في تلخيص الحبير ٧٨/٤: من حديث ابن حدير عن عمر قال: «لا تُقَطِّعُ الْيَدَ فِي عِدْقٍ، وَلَا عَامَ سَنَةٍ»، قال: فسألت أحمد عنه فقال: الْعِدْقُ: النخلة، وعام سنة: المجاعة. اهـ. وقد وقع لفظ: «عِدْق» في التلخيص، مصحفاً في المكانين إلى: «غِدْق» بالغين والبدال. والغدق: الماء الكثير. ولا ينسجم ذلك مع معنى الحديث.

(٢) في (ط): «يراد».

(٣) البيت ليس في ديوان أوس وهو أشبه بقصيدته فيه ص/٥٧ وهو في ابن يعيش ٤٥/٢ بغير نسبة. (٤) في (م): «الروضة».

حَوَاءَ قَرْحَاءَ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ فِيهَا الذُّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبَرَاعِيمُ^(١)
 فأمَّا قوله تعالى^(٢): (وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً
 أَحْوَى) [الأعلى/ ٤ - ٥] فَإِنَّ قَوْلَهُ: (أَحْوَى) يَحْتَمِلُ ضَرَبَيْنِ:
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْوَى وَصْفًا لِلْمَرْعَى كَأَنَّهُ: وَالَّذِي أَخْرَجَ
 الْمَرْعَى أَحْوَى، أَيْ: كَالْأَسْوَدِ مِنَ الرَّيِّ لَشِدَّةِ الْخَضِرَةِ فَجَعَلَهُ
 غُثَاءً بَعْدُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْوَى صِفَةً لِلْغُثَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ
 الرُّطْبَ إِذَا جَفَّ وَيَسَّ اسْوَدَّ بَعْدُ، كَمَا قَالَ:

إِذَا الصَّبَا أَجَلَّتْ يَبِيسَ الْغَرْقَدِ وَطَالَ حَبْسُ بَالَدْرَيْنِ الْأَسْوَدِ^(٣)
 ومما يراد به الجذب قول حاتم:

وإِنَّا نُهَيِّنُ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ ضِنَّةٍ وَلَا يَشْتَكِينَا فِي السَّنِينَ ضَرِيرُهَا^(٤)
 أَيْ: لَا يَشْتَكِينَا الْفَقِيرُ فِي الْمَحَلِّ، لِأَنَّا نَسْعِفُهُ وَنَكْفِيهِ.

وإذا^(٥) ثبت أن السنة والسنين الجُدُوبُ فيجوز أن يكونَ (لَمْ

(١) ديوان ذي الرُّمَّة ٣٩٩/١ من قصيدته المشهورة التي يشبب فيها بخرقاء.
 قوله: حواء: من الحوة: خضرة شديدة تضرب إلى السواد. قرحاء: فيها
 زهر أبيض كقرحة الفرس، والقرحة: بياض في وجه الفرس. أشراطية:
 مطرت بنوء الشرطين: نجمان من الحمل. وكفت: قطرت. الذُّهَابُ:
 الأمطار فيها ضعف. البراعيم: أوعية الزهر قبل أن يتفتق واحدها برعوم.
 (٢) سقطت من (ط).

(٣) لم نعثر على قائله. والدريين: النبت الذي أتى عليه سنة ثم جف.
 والغرقد: شجر عظام من العضاه واحدها غرقدة (اللسان).

(٤) ديوان حاتم الطائي/ ٦٣ وفيه: «في غير ظنة» بدل «من غير ضنة»، و«ما»
 بدل «لا».

(٥) في (ط): «فإذا».

يَتَسَنَّهُ: لم تذهب طرأته، فيكون قد غيَّره الجذبُ، فَشَعَثَهُ وأذهبَ غَضارته. ولمَّا كانت السَّنةُ يُعْنَى بها الجذبُ، اشتقوا منها كما يُشْتَقُّ من الجذب، فقليل: أَسْتَوَا: إذا أصابَتْهُمُ السَّنةُ فأجذبوا قال الشاعر:

بَرِيحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوَّلَهَا غَيْرُ مُسْنِتٍ^(١)
وقد اشتق من السَّنةِ للجذب من كِلْتَا اللغتين اللتين فيها:
فأَسْتَوَا من الواو، وقوله:

لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ^(٢)

من الهاء. فأَمَّا قوله:

تَأْكُلُ^(٣) أَزْمَانَ الْهَزَالِ وَالسَّيْنِ^(٤)

(١) وهو للشَّنْفَرَى الأزدِي من مفضلية برقم ٢٠ وقبله :

فَبِتْنَا كَانَ الْبَيْتَ حُجَّرَ فَوْقَنَا بِرِيحَانَةٍ رِيحَتْ عِشَاءً وَطُلَّتْ
حَلِيَّةٌ: وادٍ بتهامة أعلاه لهذيل وأسفله لكثانة، الأرج: توهج الريح وتفرقها
في كل جانب. المَسْنِت: المَجْدِب.

(٢) هذه قطعة من بيت لسويد بن الصامت الأنصاري في اللسان (رجب-سنة) وتتمته :

فَلَيْسَتْ بِسَنَاءٍ وَلَا رُجْبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّيْنِ الْجَوَائِحِ
قال في اللسان (رجب): يصف نخلة بالجودة، وقوله: سَنَاءٌ: حملت سنة
ولم تحمل أخرى، أو التي أصابتها السنة المجدبة، ورجب النخلة: دعمها
إذا كثر حملها لثلا تتكسر أغصانها، وُجْبِيَّةٌ وُجْبِيَّةٌ: بُني تحتها رُجْبَةٌ:
دعامة، ويكون ترجيبها: أن يجعل حول النخلة شوك لثلا يرقى فيها راق
فيجني ثمرها. والعرايا: جمع عرية، وهي التي يوهب ثمرها. الجوائح:
السنون الشداد التي تجيح المال.

وانظر معجم تهذيب اللغة للأزهري ١٢٩/٦

(٣) في (ط): «يأكل». (٤) سبق انظر ص ٢٨٤ .

فلا يصلح أن يقدر فيه أنه ترخيمٌ، لأنَّ الترخيم إنما يستقيمُ أنْ يجوز في غير النداء منه ما كان يجوز منه في النداء، فأما إذا لم يجر أن تكون الكلمة مرخمةً في نفس النداء فإن لا يجوز ترخيمها في غير النداء أجدرُ. وإنما أراد بالسني: جَمَعَ فَعَلَةً على فُعُولٍ، مثل: مَأْنَةٍ وَمُؤُونٌ^(١). وكسر الفاء كما كُسِرَ في عِصِيٍّ، وخفف للقفية كما خَفَّفَ الآخَرُ:

كَنْهَوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمِيِّ^(٢)

وإنما السُّمِيُّ كَعُنُوقٍ، كما أن سماءَ كَعَنَاقٍ.

ويدلّ على صحة هذا قول أبي النجم:
قَامَتْ تُنَاجِينِي ابْنَةُ الْعِجْلِيِّ فِي سَاعَةِ مَكْرُوْهَةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوَتْ فِي السُّنِيِّ^(٣)

فالتخفيف والحذف الذي جاء في السني للقفية، تَمَّ في بيت أبي النجم. والسني في قول أبي النجم معناه: الجذب، كأنه: ما مَوَتْ في الجُدُوب. وقالوا: سِنُون، وسِنِين، [وجاء سنين]^(٤) كثيراً في الشعر.

(١) المائة: قال سيبويه (١٨٣/٢): تحت الكركرة وفي اللسان (مأن): شحمة قص الصدر، وقيل: هي باطن الكركرة.

(٢) بيت من الرجز نُسبته صاحب اللسان (كنهر) لأبي نخيلة وقال: الكَنْهَوْرُ. من السحاب: المتراكبُ الثخين، قال الأصمعي وغيره: هو قطع من السحاب أمثال الجبال والسُّمِيُّ: جمع سماء، وهو السحاب والمطر.

(٣) سبق انظر ٢٨٤.

(٤) سقطت من (ط).

وقد أنشدنا في كتابنا في «شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب من الشعر» في (١) ذلك صَدْرًا فَمِنْ ذَلِكَ: قول الشاعر:

دَعَانِي مَنْ نَجِدْ فَإِنَّ سِنِينَهُ لِعَبْنِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا (٢)

فأما قوله تعالى (٣): (لَمْ يَتَسَنَّه) [البقرة/٢٥٩] فيحتمل ضربين: أحدهما: أن تكون الهاء لَامًا فَيَمْنُ قَالَ: سنهَاء، فأسكنت للجزم، والآخر: أن يكونَ من السنة فيمن قال: أستنوا، وسنوا، أو يكونَ من المَسْنُونِ الذي (٤) يراد به التَّغْيِيرُ كَأَنَّهُ كَانَ لَمْ يَتَسَنَّ، ثم قلب على حد القلب في لَمْ يَتَظَنَّ. ويحكى أن أبا عمرو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف.

فالهَاء (٥) في (يَتَسَنَّه) على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تَلَحَقَ فِي الْوَقْفِ، وَتَسْقُطَ فِي الدَّرَجِ.

فأما قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كُلُّهَا بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ

(١) في (ط): من.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري وهو في معاني القرآن ٩٢/٢ مع آخر بعده. وأما ابن الشجري ٥٣/٢ ومجالس ثعلب ١٧٧ و ٣٢٠ والاقتضاب ١٩٣، والعيني ١٧٠/١، والخزانة ٤١١/٣ وضرائر الشعر ٢٢٠ والصحاح (نجد) واللسان عن الفارسي (نجد) و(سنة) وروي: ذراني بدل دعاني.

(٣) زيادة من (م).

(٤) في (ط): التي.

(٥) في (ط): فأما الهاء.

في قياس العربية في (يَتَسَنَّهُ)، وذلك أنهم يجعلون اللام في السنة الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان بمنزلة: لم يَنْقَهْ زيدٌ، ولم يَجِبْهُ عمرو^(١).

فأما قوله تعالى: (اَقْتَدِهْ) [الأنعام / ٩٠] فإنه أيضاً يستقيم، وذلك أنه يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف. ولكن لما ذكر الفعل ذَلَّ على مصدره، فأضمره كما أضمر^(٢) في قوله: (وَلَا يَحْسِبَنَّ^(٣) الَّذِينَ يَخْلَوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران / ١٨٠].

وقال الشاعر^(٤):

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيداً يَمَانِيَا

وقال آخر^(٥):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَى إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

فالهاء في يدرسه للمصدر، ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر أو للمفعول به، فلا يجوز أن تكون للمفعول به^(٦)، لأنه قد تعدى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية، فإذا لم يَجْزُ ذلك علمت أنه للمصدر، وكذلك قراءة من

(١) يَنْقَهْ: يفهم ويفقه. ونَقَهَ من المرض: صح (اللسان) ويجيه: من جبهه إذا رده عن حاجته.

(٢) في (م): «أضمر».

(٣) كذا ضبطها المؤلف (وَلَا يَحْسِبَنَّ) وهي قراءة، وستأتي في موضعها.

(٤) البيت للشاعر العبدى، انظر ابن يعيش ١٢٤/١ ومعنى السَّبِّ: الثوب الرقيق. اللسان (سبب).

(٥) سبق انظر ص ٢٤١.

(٦) في (م) للمفعول بدون «به».

قرأ: (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُهَا) ^(١) [البقرة/١٤٨] إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول. لم يتعدَّ إليه مرة أخرى، فكذاك قوله: (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ) [الأنعام/٩٠] يكون: اقتدِ الاقتداءً، فَيُضْمِرُ لِدَلَالَةِ الفعل عليه. وأمَّا إجماعهم في: (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ) [الحاقة/٢٨] و (سُلْطَانِيَهْ) [الحاقة/٢٩] (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ) [القارعة/١٠] فالإسقاط للهاء في الدَرَجِ أوجهٌ في قياس العربية.

ووجهُ الإثبات أنَّ ما كان من ذلك فاصِلَةً أو مشبهاً للفاصلة في أنه كلام تامُّ يُشَبَّه بالقافية، فيُجْعَلُ في الوصل مثله في الوقف، كما يُفْعَلُ ذلك في القافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف.

وقول حمزة في ذلك أسدُّ، وذلك أنه يَحْذِفُ ذلك كُلَّهُ في الوصل، وحجته: أن من الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام فيقول:

وَأَسْأَلُ بِمَصْفَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ ^(٢)

و:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَ ^(٣)

فإذا كانوا قد أجزوا القوافي مجرى الكلام؛ فالكلام ^(٤) الذي ليس بموزون، أن لا يُشَبَّه بالقوافي أولى.

(١) قراءة حفص عن عاصم (ولكلِّ وجهٍ).

(٢) عجز بيت للأخطل وقد سبق. انظر ٢١١ و ٣٦٢.

(٣) سبق انظر ٧٣/١، ٣٦١/٢. (٤) سقطت من: (م).

والكسائي قد وافق حمزة في حذف الهاء من قوله: (يَتَسَنَّهُ) و(اِقْتَدِهْ)، وأثبت الهاء في الوصل في الباقي، وحجته في إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه حمزة الهاء، أنه أخذ بالأمرين، فشبه البعض بالقوافي، فأثبت الهاء فيه في الوصل كما ثبت في القوافي، ولم يشبه البعض، وكلا الأمرين سائغ.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا في (كتائبه) و(حسابيه) أنها بالهاء في الوصل، فاتفقهم في هذا دلالة^(١) على تشبيههم ذلك بالقوافي، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنهم راعوا إثباتها في المصحف، فلا يجوز أن يكون لهذا الوجه، ألا ترى أن تاءات التأنيث أو عَامَّتْها قد أُثْبِتَتْ في المصحف هاءاتٍ، لأن الكتابة على أن كُلَّ حرفٍ منفصلٌ من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تُجْعَلَ تاءات التأنيث في الدَّرَج هاءاتٍ لكتابتهم إياها هاءاتٍ، ولوجب في نحو قوله: (إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ) [الحجر/٤٧] أن يكون في الدرج بالألف، لأن الكتابة بالألف، فإذا لم يَجُزْ هذا، علمت أن الكتابة ليست مُعْتَبَرَةً في الوقف^(٢) على هذه^(٣) الهاءات. وإذا لم تكن مُعْتَبَرَةً، علمت أنه للتشبيه بالقوافي. ولإثبات هذه الهاءات في الوصل وَجْهٌ^(٤) في القياس، وذلك أن سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون: ثلاثة أَرْبَعَةٌ^(٥)، فقد أُجْرُوا

(١) في (ط): دليل.

(٢) في (ط): الوقوف.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وجه.

(٥) سيبويه، ٣٤/٢ ونص كلامه فيه: وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من =

الوصل في هذا مجرى الوقف، ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتأنيث، وإبقائها هاءً كما تكون في الوقف. ولم يقلبها تاءً كما يقول^(١) في الوصل: هذه ثلاثتُك، فيجيء بالتاء؟ فكذلك قوله: (كِتَابِيَّة) وعلى هذا المسلك يُحْمَلُ تبيينُ أبي عمرو النون في: (ياسين والقرآن) [يس/١-٢] لما كانت هذه الحروف التي للتهجي موضوعة على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، وصلها وهو ينوي الوقف عليها، ولولا أن نيتَه الوقف لم يَجْزُ تبيينُ النون. ألا ترى أن أبا عثمان يقول: إن تبيين النون عند حروف الفم لحن؟ فعلى هذا إثبات الهاء، وهذا أيضاً ينبغي أن يكون محمولاً على ما رواه سيويه من قولهم^(٢): ثلاثه أربعة، وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه، لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على^(٣) القياس. وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس، لم ينبغ أن يُجاوَزَ به ذلك الجنس. وحروف التهجي، وأسماء العدد كالقبيل الواحد، لمجيئهما جميعاً مبنيين، على الوقف وليس غيرهما كذلك. وسيويه لا يعتد بهذه الشواذ ولا يقيس عليها. ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجي^(٤).

== يقول: ثلاثة أربعة: طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاءً لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيداً.

(١) في (ط): جاء الفعلان بالتاء المضارعة.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): عن.

(٤) في (ط): «باب التهجي والعدد».

اختلفوا في: الرء والزاي من قوله تعالى^(١): (كيف نُنْشِرُهَا) [البقرة/ ٢٥٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (نُنْشِرُهَا) بضم النون الأولى وبالراء. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (نُنْشِرُهَا) بالزاي. وروى أبان عن عاصم كيف نُنْشِرُهَا: بفتح النون الأولى وضم الشين^(٢). حدثني^(٣) عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم (كيف نُنْشِرُهَا) بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن^(٤).

قال أبو علي: من قال: (كيف نُنْشِرُهَا)^(٥)، فالمعنى فيه: كيف نُحْيِيهَا، وقالوا: أنْشَرَ^(٦) الله الميِّت فنشر، وفي التنزيل: (ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ) [عبس/ ٢٢] وقال الأعشى:

يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٧)

وَقَدْ وُصِفَتِ الْعِظَامُ بِالْإِحْيَاءِ

قال تعالى^(٨): (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): بضم الشين وفتح النون الأولى. وفي السبعة زيادة: «والراء».

(٣) في (ط): جدتنا.

(٤) السبعة ١٨٩، والحسن هو البصري.

(٥) سقطت كلمة «كيف» من (م). (٦) في (ط): وقالوا نشر.

(٧) عجز بيت للأعشى صدره في ديوانه ١٤١:

حتى يقول الناس مما رأوا

وانظر البحر المحيط ٢/ ٢٨٦، وشرح أبيات المغني ٥/ ٤١. ومعاني

القرآن للفراء ١/ ١٧٣.

(٨) سقطت من (ط).

يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [يس/٧٨ - ٧٩]. وكذلك في قوله تعالى^(١): (كَيْفَ نُنْشِرُهَا) وقد اسْتُعْمِلَ النُّشْرُ في الإحياء في قوله تعالى^(٢): (وَالِيهِ النُّشُورُ) [الملك/١٥] وقال تعالى^(٣): (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نَشْرًا^(٤)) بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) [الأعراف/٥٧] فنشُرُ: مصدرٌ في موضع الحال من الريح، تقديره: ناشرة، من نشر الميث فهو ناشرٌ.

قال أبو زيد: أنشر الله الريحَ إنشاراً: إذا بعثها، وقد أرسلها نُشْراً بعد الموت. فتفسير أبي زيد له بقوله: بعثها، إنما هو لأنَّ البعثَ قد اسْتُعْمِلَ في الإحياء من نحو قوله: (ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ) [البقرة/٥٦] وقال تعالى^(٥) (وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ) [الأنعام/٦٠] وقال: (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) [الزمر/٤٢] فجاء في هذا المعنى الإرسال، كما جاء البعثُ في قوله: (ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ) فالمعنى واحد. ومما جاء فيه وصفُ الريح بالحياة، قول الشاعر:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيَاءَ نَسِيمُهَا^(٦)

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عز وجل. (٣) سقطت من (ط).

(٤) بفتح النون، وهي قراءة حمزة والكسائي، وستأتي في موضعها. وانظر النشر ٢/٢٦٩، ٢٧٠. (٥) سقطت من (ط).

(٦) البيت في اللسان (ريد) بغير نسبة وفيه: «وَأُنْشِرَتْ» بدل «وَأُحْيِيَتْ» و«الممات» بدل «المياه». والريدة: الريح اللينة.

وقالوا: رِيحٌ رَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، وَرَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفَتْ بالحياة كذلك وُصِفَتْ بالموت في قول الآخر:

إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ فَأَقْعُدُ اليَوْمَ وَأُسْتَرِيحُ^(١)

فكما وُصِفَتْ بالنشر كذلك وُصِفَتْ بالإحياء، فالنشر^(٢) والحياة والبعث والإرسالُ تَقَارَبُ في هذا المعنى.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: (كيف نُنْشِرُها) بفتح النون الأولى، وضم الشين، وبالراءِ مثلَ قراءة الحسن، فإنه يكون من: نَشَرَ المَيْتَ، ونَشَرْتُهُ أنا، مثلُ: حَسَرَتِ الدَّابَّةُ^(٣)، وَحَسَرْتُهَا أنا، وَغَاضَ الماءَ، وَغَضَّتُهُ، قال:

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاقٍ عَنَسٍ^(٤)

أو يكونُ جعلَ الموتِ فيها طَيِّئاً لها، والإحياءُ نشرٌ. فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ الثوبَ.

وأما مَنْ قرأ: (نُنْشِرُها) بالزاي فالنشرُ: الارتفاعُ، وقالوا لما ارتفع من الأرض: نَشَرُ قال:

تَرَى الثُّغْلَبَ الحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشَرَ حِصَانٌ مُجَلَّلٌ^(٥)

(١) البيت في اللسان (موت) بغير نسبة وفيه: «فَأُسْكُنُ» بدل «فَأَقْعُدُ» وانظر شأن الدعاء ص ١١٦.

(٢) في (ط): والنشر.

(٣) حسرت الدابة: أعيت وكلت. يتعدى ولا يتعدى (اللسان).

(٤) رجز أورده في اللسان (عنس) ولم ينسبه والعنس: الصخرة، والناقة القوية شبهت بالصخرة لصلابتها. والعلاة في (اللسان): السندان، ويقال للناقة علاة تُشَبَّه بها في صلابتها.

(٥) البيت للأخطل في ديوانه ٢٣/١، من قصيدة في مدح خالد بن =

يريد: شَرَفًا من الأرض، ومكاناً مرتفعاً. فتقديرُ (نُشِرْهَا) نرفعُ بعضَها إلى بعضٍ للإحياء، ومن هذا: النشورُ من المرأة، إنما هو أن تَبُوَ عن الزوج في العِشرة فلا تلائمهُ. وفي التنزيل: (وإن امرأة خافت من بعلها نُشوراً أو إعرافاً) [النساء/ ١٢٨].

وقال الأعشى:

..... فَأَصْبَحْتُ قُضَاعِيَّةً تَأْتِي الْكَوَاهِنَ نَاشِصًا^(١)

وقال أبو الحسن: نَشَرَ وَأَنْشَرْتُهُ، ويدلُّك على ما قال^(٢)، قوله عَزَّ وَجَلَّ^(٣): (وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا) [المجادلة/ ١١].

اختلفوا في قطع الألف وَوَصَلِهَا، وضمَّ الميم وإسكانها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة/ ٢٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ) مقطوعة الألف مضمومة الميم.

= عبد الله بن أسيد، كان أحد أجواد العرب في الإسلام وكان جواد أهل الشام. والحوالي: ما أتى عليه حول، والمجمل: الذي عليه الجلال. (١) البيت في ديوانه ١٤٩/ واللسان (قمر) من قصيدة في هجاء علقمة بن علاثة وتمام صدره: تَقْمَرُهَا شَيْخُ عِشَاءٍ فَأَصْبَحْتُ..... البيت. قال في اللسان: قال ابن الأعرابي في بيت الأعشى: تقمرها: تزوجها وذهب بها وكان قلبها مع الأعشى، فأصبحت وهي قضاعية. نشصت المرأة على زوجها فهي ناشص: كرهته وملت صحبتته.

(٢) في (ط): «ويدل على ما قاله». (٣) زيادة من (م).

وقرأ حمزة والكسائي: (قال أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ) موصولة الألف ساكنة الميم^(١).

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنه^(٢) لَمَّا شاهد ما شاهد من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته، أخبر عما تبينه وتيقنه مما لم يكن تبينه هذا التبيين^(٣) الذي لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكال، ولا يخطر^(٤) على باله شبهة ولا ارتياب، فقال: (أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ على كل شيء قدير) أي: أعلم هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته قبل.

ومن قال: (أَعْلَمُ) على لفظ الأمر، فالمعنى: يؤول إلى الخبر، وذاك أنه لما تبين له ما تبين من الوجه الذي ليس لشبهة عليه منه طريق، نزل نفسه منزلة غيره، فخطبها كما يخطب سواها فقال: (أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ على كل شيء قدير) وهذا مما تفعله العرب، ينزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبي فيخطبها كما تخطبه قال:

تَذَكَّرَ مِنْ أُنَى وَمِنْ أَيْنَ شَرُّهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَبْلَ^(٥)

(١) السبعة ١٨٩.

(٢) في (ط): «فلأنه».

(٣) في (ط): «التبيين».

(٤) في (م): «تخطر».

(٥) البيت للكميت بن زيد أنشده صاحب التاج في (أبل) ونسبه للكميت، وكذلك اللسان (أبل) بلفظة (شربه) بضم الشين وذكره الطبري في تفسيره ٣٩٨/٢. وفي القرطبي ٢٩٧/٣ عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ على كل شيء قدير﴾ قال ابن عطية: وتأنس أبو علي في هذا المعنى بقول الشاعر: وأورد البيت... يؤامر نفسه: يشاورها. والهجمة: عدد من الإبل قريب من المائة. والأبل بكسر الباء: اسم فاعل من أبل كفرح: إذا أحسن رعية الإبل، والقيام عليها.

فجعل عزمه على وروده الشرب له^(١) لجهد العطش،
وعلى تركه الورد مرةً لخوف الرامي وترصد القانص نفسين له.
ومن ذلك قول الأعشى:

أُرْمِي بِهَا الْبَيْدَ إِذَا هَجَّرْتُ وَأَنْتَ بَيْنَ الْقَرَوِ وَالْعَاصِرِ^(٢)

فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فنَزَلَ نفسه منزلةً سِوَاهُ في
مخاطبته لها مخاطبة الأجنبي.
ومثل ذلك قوله:

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٣)

فقال: ودّع، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل:
لأودّع، وعلى هذا قال: أيُّها الرجل، وهو يعني نفسه. وقال:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا^(٤)

فكذلك قوله لنفسه (إِعْلَمْ^(٥) أن الله على كل شيءٍ قدير)

(١) سقطت من (ط).

(٢) البيت في اللسان (قرا) للأعشى وفيه: «إذ أعرضت» بدل «إذا هجرت». وليس في ديوان الأعشى. وهو أشبه بقصيدته التي يهجو فيها علقمة بن علاثة ويذكر في آخرها ناقته. انظر ديوانه ص ١٤٧ والقرو: مسيل المعصرة ومثعبها.

(٣) سبق انظر ٣١٨/١.

(٤) صدر بيت للأعشى عجزه:

وعاذك ما عاد السليم المسهّداً

والسليم يطلق على اللديغ تفاؤلاً، وهو مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبي ﷺ. انظر ديوانه/١٣٥. واستشهد به القرطبي مع سابقه في تفسيره ٢٩٧/٣ عن أبي علي للمعنى الذي ذكره أبو علي هنا.

(٥) ضبطها في (م): «أعلم» بالمضارع، وما أثبتناه من (ط) وهو الذي ينسجم مع ما ذهب إليه المصنف.

[البقرة/٢٥٩] نَزَّلَهُ مَنْزِلَةً أَلْجَنِبِيَّ الْمُنْفَصِلَ مِنْهُ، لِتَتَّبِعَهُ عَلَى مَا تَبَيَّنَ لَهُ مِمَّا كَانَ أَشْكَلَ عَلَيْهِ.

قال أبو الحسن^(١): وهو أجود في المعنى.

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى^(٢):
(بِرَبُّوَةٍ) [البقرة/٢٦٥] فقرأ عاصم وابن عامر: (بِرَبُّوَةٍ)
بفتح الراء. وفي المؤمنين مثله.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي:
(بِرَبُّوَةٍ) بضم الراء وفي المؤمنين مثله^(٣).

قال أبو علي: قال أبو عبيدة^(٤): الرُّبُوَةُ: الارتفاع عن
المسيل، وقال أبو الحسن: رُبُوَةٌ. وقال بعضهم: بِرَبُّوَةٍ،
وَرَبُّوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، كُلُّ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَهُوَ كُلُّهُ فِي
الرَّابِيَةِ، وَفِعْلُهُ: رَبَا يَرْبُو.

قال أبو الحسن: والذي نختار: رُبُوَةٌ، بضم الراء وحذف
الألف.

قال أبو علي: يَقْوِي هَذَا الْاِخْتِيَارُ أَنَّ جَمْعَهُ رَبُّبَى^(٥)، وَلَا

(١) هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر، أبو الحسن، شيخ أبي علي
الفارسي، ذكره ابن العديم ممن أخذ عنهم الفارسي. توفي في بغداد
(٣١٥هـ) انظر بغية الوعاة ١٦٧/٢، ومجلة المجمع ٧٤٣/٤ سنة
١٩٨٣ م.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) السبعة ص ١٩٠.

(٤) في مجاز القرآن ٨٢/١ وفيه: «من المنسيل» بدل «عن المنسيل»

(٥) في (ط): على رَبُّبَى.

يكاد يُسْمَعُ غَيْرُهُ، وإذا كان فِعْلُهُ: رَبَا يَرْبُو إذا ارتفع؛ فالرابية؛ والرُّبُوءُ، إنما هو لارتفاع أجزائها عن صفحة^(١) المكان التي هي بها^(٢).

ومنه الرَّبَا، وهو على ضربين:

أحدهما مُتَوَعَّدٌ عليه مُحَرَّمٌ بقوله [عز اسمه] ^(٣): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا) [البقرة/ ٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكيِّل أو الموزون اللَّذِينَ هما من^(٤) جنس واحد بأكثَر من مثله في بيع أو غيره.

والآخر: مكروه غير محرم، فالمكروه أن تُهْدِي شيئاً أو تَهَبَهُ، فَتَسْتَيْبَ^(٥) أكثر منه، فمن ذلك قوله تعالى^(٦): (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ) [الروم/ ٣٩] كأنَّ المعنى: لا يَرْبُوا لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، أي: لا يكون في باب إيجابه للثواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرب إليه، ألا تراه قال: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) [الروم/ ٣٩].

فأما (ما) في قوله: (وما آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا)، فيحتمل تقديرين: يجوز أن يكون للجزاء، ويجوز أن يكون صلة، فإن قَدَرْتَهَا جزاءً، كانت في موضع نصبٍ بآتَيْتُمْ، وقوله: (فلا يربو

(١) في (ط): صحيفة.

(٢) في (ط): «به».

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت «من» من (ط).

(٥) في (ط): «يُهْدِي شيئاً أو يَهَبَه فيستيب» بالياء في المواضع الثلاثة.

(٦) سقطت من (ط).

عند الله) في موضع جزم بأنه جوابٌ للجزاء. ويقوي هذا الوجه قوله: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ). ألا ترى أنه لو كان مبتدأً لعاد عليه ذِكْرُهُ؟ ولو جعلتها موصولةً لم يكن لِآتَيْتُمْ موضعٌ من الإعراب، وكان موضع (ما) رفعاً بالابتداء، وآتَيْتُمْ صلةً، والعائد إلى الموصول: الذكر المحذوف من آتَيْتُمْ.

وقوله: (فَلَا يَرْبُوا) في موضع رفع بأنه خبر الابتداء، والفاء دخلت في الخبر على حدٍّ ما دخلت في قوله تعالى^(١): (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/٥٣] وكذلك قوله: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩] تكون الهاء العائدة المحذوفة راجعةً إلى الموصول، وموضع فأولئك: رفعٌ بأنه خبر المبتدأ، وقال: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) ثُمَّ قَالَ: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ)، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة إلى الغيبة، كما جاء: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بِحَمِّمٍ)^(٢) [يونس/٢٢] والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل في الصلة، والجملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) وتُقدَّر راجعاً محذوفاً، والتقدير^(٣): فأنتم المضغفون به، التقدير: فأنتم^(٤) ذوو الضعف بما آتَيْتُمْ من زكاةٍ، فحذفت العائد على حدٍّ ما حذفته من قولك: السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهمٍ، وقال تعالى^(٥):

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): ذكر تمة الآية: «... بريحٍ طيبة».

(٣) في (م): التقدير. بدون واو.

(٤) في (ط): «أنتم» بدون الفاء.

(٥) سقطت من (ط).

(وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)
 [الشورى/٤٣] ومثل هذه الآية في المعنى قوله جلَّ وعزَّ^(١):
 (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [المدثر/٦] حدثنا الكندي قال: حدثنا
 المؤمِّل: قال حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّة عن أبي رجاء قال:
 سمعت عكرمة^(٢) يقول: « (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) قال: لا تعط شيئاً
 لَتُعْطِيَ أَكْثَرَ مِنْهُ »^(٣). فأما رفع تستكثر فعلى ضربين: أحدهما:
 أَنْ تحكي به حالاً آتية، كما كان قوله: (وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ

(١) سقطت من (ط).

(٢) عكرمة هو مولى عبد الله بن عباس، أحد أوعية العلم انظر ميزان الاعتدال
 ٩٣/٣. وأبو رجاء العطاردي: عمران بن تيم ويقال ابن ملحان البصري
 التابعي الكبير ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة وكان مخضرمًا، أسلم في
 حياة النبي ﷺ ولم يره، وعرض القرآن على ابن عباس وتلقنه من أبي
 موسى، ولقي أبا بكر الصديق، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة
 رضي الله عنهم... قال ابن معين: مات سنة خمس ومائة، وله مائة وسبع
 وعشرون سنة وقيل مائة وثلاثون. انظر طبقات القراء ١/٦٠٤، وذكره ابن
 حجر في التقريب ٨٥/٢ وقال عنه: مخضرم ثقة مُعَمَّر مات سنة خمس
 ومائة وله مائة وعشرون سنة روى عنه الجماعة.

- وإسماعيل بن عليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي - أسد
 خزيمه - مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن عليّة روى له الجماعة
 انظر تهذيب الكمال للحافظ المزي طبعة دار المأمون للتراث ص ٩٥.

أما مؤمِّل: بوزن محمد، فهو مؤمِّل بن هشام الشكري أبو هشام البصري
 ختن إسماعيل بن عليّة روى عنه البخاري، وأبو داود، والنسائي.

- وأما الكندي الذي يروي عن مؤمِّل فهو أحد اثنين أخوين: إبراهيم بن
 محمد بن إبراهيم الكندي الصيرفي، وأخوه أبو بكر أحمد بن محمد بن
 إبراهيم الكندي انظر تهذيب الكمال للحافظ المزي ص ١٣٩٦.

(٣) أخرجه الطبري في التفسير ١٤٨/٢٩ من طريق عكرمة وغيره.

بَيْنَهُمْ) [النحل/ ١٢٤] كذلك، والآخر: أَنْ تَقْدَّرَ ما يقوله النحويون في قوله: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقَدَّرًا الصيدَ، فكَذلك يكون هنا مقدرًا الاستكثار. وليس للجزم اتجاهٌ في تستكثر، ألا ترى أَنَّ المعنى: ليس على أَنْ لا تمنن تستكثر، إِنَّمَا المعنى على ما تقدَّم.

اختلفوا في ضَمِّ الصاد وكسرها من قوله جَلَّ وعزَّ: (فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) [البقرة/ ٢٦٠] فقرأ حمزة وحده: (فَصِرْهُنَّ) بكسر الصاد.

وقرأ الباقر: (فَصُرْهُنَّ)^(١) بضم الصاد.

قال أبو عليّ: «صُرْتُ» يقع على إمالة الشيء، يقال: صُرْتُه، أصوره: إذا أَمَلْتَهُ إِلَيْكَ، وعلى قطعه، يقال: صرته أي: قطعته فمن الإمالة قول الشاعر^(٢):

عَلَى أَنِّي فِي كُلِّ سَيْرٍ أَسِيرُهُ وَفِي نَظَرِي مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ أَصُورُ
فقالوا: الأصور: المائل العنق. ومن الإمالة قوله:

يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ^(٣)

(١) في (ط) زيادة: «إليك».

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) البيت في أمالي القالي ٥٢/٢ وكتاب الفرق ص ١٩٩ - وفي المصادر

الآنية - برواية: يصوع بدل يصور، قال البكري في السمط ٦٨٥/٢:

أنشده أبو عبيد في الغريب، وإنما صحّة اتصاله كما أنا مورده:

وجاءت خُلعةٌ دُبُسٌ صَفَايَا يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ

يُفَرِّقُ بَيْنَهَا صَدْعُ رَبَاعٍ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ

وقال في التنبيه ص ٩٣: هذا ما اتبع فيه أبو علي (القالي) - رحمه الله - =

فهذا لا يكون إلا من الإمالة وكذلك قول الآخر:

= غلط من تقدّمه، فأتى بيت من أعجاز بيتين أسقط صدورهما، والشعر للمعلّى العبدى وأنشد البيتين.

والبيتان بهذه الرواية ما عدا (دبس) فإنّها وردت في المصادر (دهس) -أوردهما صاحب اللسان في مادة (زئم) ونسبهما للمعلّى بن حمّال العبدى، (ويتراءى لنا من هذه الرواية أن بيت المصنف ملفق من البيتين)، ولكن الغريب في الأمر أن المصادر تناولت البيت بروايته المذكورة عند الفارسي ونسبته لأوس بن حجر!.

ففي اللسان (ظأب) أنشده الأصمعي لأوس بن حجر وقال: وليس أوس بن حجر هذا هو التيمي لأنّ هذا لم يجيء في شعره. قال ابن بري: هذا البيت للمعلّى بن جمال العبدى. اهـ منه ثم ذكره في مادة (ظرب)، صدع، عتق) لأوس وفي التاج لأوس أيضاً. وكذلك نسبه الأزهري في التهذيب ٢٥٤/١ لأوس.

والظاهر عندنا من رواية الفارسي للبيت الآتي، وقوله: وكذلك قول الآخر: وجاءت خلعة دهس صفايا يصور عنوقها أحوى زئم أن هنالك تداخلاً بين الروایتين، وربّما كان الشعر لشاعرين مختلفين، وتوافق عجزا البيتين عندهما إمّا من وقع الحافر على الحافر كما يقولون، وإمّا أن أحدهما أخذ من الآخر، وهذا في نظرنا ما يفسر الاختلاف في نسبة الشعر مرة لأوس وأخرى للمعلّى ثم إن البيت الثاني: في كتاب الأضداد للأصمعي ص ٣٣ برواية وكانت خلعة دهساً صفايا... وفي الأضداد لابن السكيت ص ١٨٧ برواية المصنف، وفي المكانين نسب البيت للعبدى وكذلك في مجاز القرآن ٨١/١ ونظام الغريب للربيعي ص/١٧٩، هنالك اختلاف بين (جمّال وحمّال) بين المصادر، وفي تفسير الطبري ٥٤/٣ بدون نسبة. فبعيد أن يتناقل هؤلاء الثقات بيتاً ملفقاً من البيتين، كما قال البكري، دون أن يتنبهوا له. وانظر ديوان أوس في الملحقات ص ١٤٠ فإنهما برواية اللسان (زئم).

وقوله: يصوع: يسوق ويجمع، وعنوق ج عناق: للأنثى من ولد المعر، والأحوى: أراد به تيساً أسود. والحوّة: سواد يضرب إلى أحمر. والزئيم: =

وَجَاءَتْ خُلْعَةٌ دُهَسُ صَفَايَا يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ^(١)

ومن القطع قولُ ذي الرُّمَّةِ:

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَعَيَّا الْحُكْمَا^(٢)

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم. ومنه قول الخنساء:

لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ

أي: تَصَدَّعُ وَتَفَلَقُ^(٣). قال أبو عبيدة، ويقال: انصاروا:

فذهبوا.

قال: (وَصُرُّهُنَّ) مِنَ الصَّوْرِ وَهُوَ الْقَطْعُ.

قال أبو الحسن^(٤): وقالوا في هذا المعنى، يعني القطع:

صَارَ يَصِيرُ، وَقَدْ حَكَاهُ غَيْرُهُ،

= الذي له زنمتان في حلقه. وظابُّ التيس وظأبه (مهموز وبدون همز): صياحه عند الهياج.

وفي مجاز القرآن: ولونُ الدَّهَاسِ: لون الرمل، كأنه تراب رمل أدَّهَسَ. خلعة: خيَّارُ شائه. صفايا: غزار.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) البيت في اللسان (صور) وفيه: وأعيا بدل عيَّا، ونسبه إلى العجاج، مع بيتين آخرين، وذكر الأبيات الثلاثة الدكتور عبد الحفيظ السطلي في ملحقات ديوان العجاج ٣٣٥/٢ عن اللسان. ولم نجد البيت في ديوان ذي الرمة.

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨١/١ ومصرع الخنساء ليس في ديوانها، وهو في الأضداد للأصمعي وابن السكيت ص ٣٣ - ١٨٧ وللأنباري ٢٣ وتفسير الطبري ٥٤/٣ والغريين واللسان / صور/ وصدر البيت «كما في البحر المحيط ٣٠٠/٢: فلو يلاقي الذي لاقيته حضن

(٤) هو الأخفش الأصغر سبقت ترجمته.

قال الشاعر:

وفرع يصيرُ الجيدَ وَخَفِ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْثِ قِنَوانُ الكَرومِ الدَّوالِحِ^(١)
فمعنى هذا يُميل الجيدَ من كثرته. ومثل هذا قولُ
الآخر:

وقامت ترائيك مُغْدَوْدِنًا إذا ما تنوء به آدَهَا^(٢)
فقد ثبت أن الميل والقطع، يقال في كل واحد منهما.
صار يصير.

فقول حمزة: (فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ)، يكون من القطع، ويكون
من الميل، كما أن قول من ضَمَّ يحتمل الأمرين، فمن قال:
فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ فأراد بقوله صِرْهُنَّ: أَمْلَهُنَّ، حذف من الكلام،
المعنى: أَمْلَهُنَّ فَقَطَعَهُنَّ، (ثم اجْعَلْ على كلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ
جُزْءًا) [البقرة/٢٦٠]، فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها،
كما حَذَفَ من قوله تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَاانْفَلَقَ) [الشعراء/٦٣] المعنى: فضرب
فانفلق، وكقوله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ
فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ) [البقرة/١٩٦] أي: فَحَلَقَ، ففدية، وكذلك
قوله عز وجل^(٣): (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا

(١) أنشده الفراء في تفسيره ١٧٤/١ عن الكسائي عن بعض بني سليم
والطبري في تفسيره ٥٣/٣ واللسان /صير/.

(٢) البيت رابع أبيات من قصيدة أبياتها ٢٠/ عشرون بيتاً لحسان في ديوانه
١١٣/١، وذكره صاحب اللسان /غدن/ والبيت في المحتسب ٣١٩/١
والمنصف ١٣/٣، ٣٠ عن أبي علي.

(٣) سقطت من (ط).

فَأَلْقَهُ^(١) إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ ([النمل/ ٢٨] ،) قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَ ([النمل/ ٢٩] فَحَذَفَ : فذهب فألقى^(٢) الكتابَ ، لدلالة الكلام عليه .

ومن قَدَرَ : (فَصْرُهُنَّ) أو (فَصِرُهُنَّ) ، أنه بمعنى : قَطَّعَهُنَّ ، لم يحتاج إلى إضمار ، كما أنه لو قال : خذ أربعةً من الطير ، فقطعهنَّ ، ثم اجعل على كلِّ جبلٍ منهنَّ جزءاً ؛ لم يحتاج إلى إضمار ، كما احتاج في الوجه الأول .

وأما^(٣) قوله : (إِلَيْكَ) فإنه على ما أذكره لك .
فمن^(٤) جَعَلَ (صُرُّهُنَّ) أو (صِرُّهُنَّ) بمعنى : قَطَّعَهُنَّ ، كان (إِلَيْكَ) متعلقاً بـ (خُذْ) ، كأنه قال : خذ إليك أربعةً من الطير فقطعهنَّ ثم اجعل على . . . [على كلِّ جبلٍ منهنَّ جزءاً]^(٥) .

ومن جعل (صُرُّهُنَّ) أو (صِرُّهُنَّ) بمعنى : أَمْلَهُنَّ ، احتمل (إِلَيْكَ) ضربين : أحدهما : أن يكون متعلقاً بخذ ، وأن يكون بِصُرُّهُنَّ ، أو بِصِرُّهُنَّ ، وقياس قول سيبويه : أن يكون متعلقاً بقطعهنَّ ، لأنه إليه أقرب ، واستغنى بذكر (إِلَيْكَ) عن تعدية الفعل الأول ، كما تقول : ضربتُ وقتلتُ زيداً وإن علقته بالأول وحذفتَ المفعول من الفعل الثاني ، فهو كقول جرير :

= كذا الأصل بكسر الهاء وهي رواية قالون . . . وسيأتي الحديث عنها في سورة النمل مفصلاً إن شاء الله .

(١) ورواية حفص عن عاصم ، وحمزة ساكنة الهاء .

(٢) في (م) : «وألقى» . (٣) في (ط) : «فأمّا» .

(٤) في (م) : «من» بدون الفاء . (٥) زيادة من (ط) .

كَنَقَا الكَثِيبَ تَهَيَّلَتْ أَعْطَافُهُ وَالرَّيْحُ تَجْبُرُ مَتْنَهُ وَتَهِيلُ^(١)

اختلفوا في ضمِّ الكاف وإسكانها من الأكل :

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (أَكَلَهَا)

[البقرة/ ٢٦٥] خفيفة ساكنة الكاف وكذلك كل مضاف إلى

مؤنث، وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مثل (أَكَلُهُ)^(٢)

أو غير مضاف إلى مكني مثل (أَكَلَ خَمْطٍ) [سبأ/ ١٦]

(والأكل) [الرعد/ ٤] فثقله أبو عمرو وخفّفاه^(٣) .

وقراها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : (أَكَلَهَا) ،

و(الأكلُ) ، و(أكَلُهُ) مُثَقَّلًا كُلُّهُ .

قال أبو علي : الأكلُ مصدرٌ أَكَلْتُ أَكَلًا ، وأَكَلَةً ، فأما

الأكلُ : فهو المأكولُ ، يدل على ذلك قوله تعالى^(٤) : (تُؤْتِي

أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا) [إبراهيم/ ٢٥] ، إنما هو ما يؤكل

منها ، ومن ذلك قول الأعشى^(٥) :

(١) البيت في ديوانه ٩١/١ من قصيدة يمدح فيها عبد الملك ويهجو الأخطل

وروى صاحب الأغاني في ٧٦/٨ البيت ضمن ثلاثة أبيات في وصف

جارية بين يدي الحجاج ، ودفعها له بمتاعها وبغلها ورحالها ، لأنه أحسن

وصفها ، مكافأة له . وقبلة :

وَدَّعْ أُمَامَةً حَانَ مِنْكَ رَحِيلُ إِنَّ الْوَدَاعَ لِمَنْ تُحِبُّ قَلِيلُ

مثل الكَثِيبِ . . . البيت .

ووقعت الرواية في الديوان : تميل بدل وبهيل ، والبيت فيه سادس أبيات

من قصيدة طويلة بلغت عدتها سبعين بيتاً .

(٢) من قوله تعالى من سورة الأنعام/ ١٤١ : ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكَلَهُ ﴾ .

(٣) انظر السبعة ص ١٩٠ . (٤) سقطت من (ط) .

(٥) البيت في ديوانه ١١ وفيه : التالد العتيق بدل الطارف التليد . وانظر

اللسان (أكل) . وروايته في (ط) : «التالد الطريف» .

جُنْدَكَ الطَّارِفُ التَّلِيدُ مِنَ السَّاءِ دَاتِ أَهْلِ الْقِبَابِ وَالْأَكَالِ
فَالْأَكَالِ: جمع أَكَلٍ^(١)، مثلُ عُتُقٍ وَأَعْنَاقٍ [قال أبو
علي] ^(٢) الْأَكْلُ ^(٣) في المعنى مثلُ الطُّعْمَةِ، تقول: جعلته
أَكْلًا له، كما تقول: جعلته طُعْمَةً له، والطُّعْمَةُ ما يُطْعَمُ.

وقوله: (فَآتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ) [البقرة/ ٢٦٥] فيه دلالةٌ
على أَنَّ الْأَكْلَ: المأكول.

وقال أبو الحسن: الْأَكْلُ ما يُؤْكَلُ، وَالْأَكْلُ: الفعل الذي
يكون منك، [تقول: أَكَلْتُهُ^(٤)] أَكْلًا، وَأَكَلْتُ أَكْلَةً واحدةً، قال
الشاعر^(٥):

ما أَكَلْتُه إِنْ نِلْتُهَا بَغْنِيمَةً وَلَا جَوْعَةً إِنْ جُعْتُهَا بِغَرَامٍ
ففتح الألف من الفعل، ويدلُّك على ذلك، ولا جَوْعَةً،
وإِنْ شَتَّ ضَمَمَتْ الْأَكْلَةَ، وَعَنِيتِ الطَّعَامَ. انتهى كلام أبي
الحسن.

وقال أبو زيد: يُقال إِنَّهُ لَذُو أَكْلٍ، إِذَا كَانَ لَهُ حِظٌّ وَرِزْقٌ
من الدنيا.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله [جلَّ وعزَّ]^(٦):

(١) في (ط): الْأَكْلُ.

(٢) كذا في (ط) وهي ساقطة من (م).

(٣) في (م) زيادة: «كَأَنَّ».

(٤) في (ط): يُقال أَكَلْتُ.

(٥) البيت في تفسير الطبري ٧٢/٣ - وانظر تفسير الطبري ٥٣٨/٥ ط

المعارف فإن محققه نسبه لأبي مضرس النهدي.

(٦) زيادة من (م).

(فَنِعْمًا هِيَ) [البقرة/ ٢٧١] وإسكانِ العينِ وكسرها.

فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل (فَنِعْمًا) بكسر النون، والعين ساكنة. وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش (فَنِعْمًا هي) بكسر النون والعين.

وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي (فَنِعْمًا هي) بفتح النون وكسر العين، وكلهم شدد الميم^(١).

قال أبو علي: من قرأ (فَنِعْمًا)، بسكون العين من (نِعْمًا) لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دَائِبَةٌ وشَابَّةٌ، وتُمُودُ الثوبِ، وأَصِيْمٌ^(٢) لأنه ما في الحروف من المدّ يصير عوضاً من الحركة، ألا ترى أنه إذا صار عَوْضًا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم، فأن يكون عوضاً من الحركة أسهل.

وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان^(٣) على

(١) انظر السبعة ص ١٩٠.

(٢) قوله: تمود لم ترد في المعاجم وأوردها سيبويه ٤٠٧/٢ والرضي في شرح الشافية ٢١٢/٢ وأصيم: تصغير أصم.

(٣) وقد ردّ ابن جني في سر صناعة الإعراب والمحاسب علي من ظن أن سيبويه جمع بين الساكنين فقال : «قال سيبويه كلاماً يظن به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء، بعد أن قلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله: «مَشْعٌ». واستدرك أبو الحسن ذلك عليه وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه؛ لأنّ السين ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه؛ فلم يُردّ محض الإدغام وإنما أراد الإخفاء؛ =

حَدَّ مَا اجْتَمَعَا فِي (نِعْمًا) فِي قِرَاءَةِ مَنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ وَهُوَ:
كَأَنَّهُ بَعْدَ كِلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِيٍّ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(١)
وَأَنْكَرَهُ أَصْحَابُهُ^(٢). وَلَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو أَخْفَى ذَلِكَ كَأَخْذِهِ
بِالْإِخْفَاءِ فِي نَحْوِ^(٣) (بَارِئُكُمْ)^(٤) [البقرة/٥٤]، (وَيَأْمُرُكُمْ)^(٤)
[البقرة/٦٧] فَظَنَّ. السَّامِعُ الْإِخْفَاءَ إِسْكَانًا لِللُّطْفِ ذَلِكَ فِي
السَّمْعِ وَخَفَائِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: (فَنِعْمًا)، فَحَجَّتْهُ أَنَّهُ أَصْلُ الْكَلِمَةِ نِعَمَ، ثُمَّ
كُسِرَ الْفَاءُ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مِمَّنْ قَالَ: نِعَمَ، فَلَمَّا أَدْغَمَ حَرَكَ، كَمَا يَقُولُ: (يَهْدِي)

= فَتَجُوزُ بِذِكْرِ الْإِدْغَامِ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِمَنْ قَدْ نَظَرَ فِي هَذَا الْعِلْمِ أَدْنَى نَظَرٍ أَنْ
يُظَنَّ سَبِيوِيَّةً مِمَّنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ هَذَا الْغَلَطُ الْفَاحِشُ حَتَّى يَخْرُجَ فِيهِ مِنْ خَطَا
الْإِعْرَابِ إِلَى خَطَا الْوِزْنِ. لِأَنَّ هَذَا الشَّعْرَ مِنْ مَشْطُورِ الرِّجْزِ، وَتَقْطِيعِ
الْجُزْءِ الَّذِي فِيهِ السِّينُ وَالْحَاءُ: «وَمَسَّ جِهِي» مَفَاعِلُنْ، فَالْحَاءُ: بِإِزَاءِ عَيْنِ
مَفَاعِلُنْ، فَهَلْ يَلِيقُ بِسَبِيوِيَّةٍ أَنْ يَكْسُرَ شَعْرًا، وَهُوَ مِنْ يَنْبُوعِ الْعُرُوضِ،
وَبِحُيُوتِهِ وَزَنِ التَّفْعِيلِ؟! هـ. (مَنْ سَرَّ الصَّنَاعَةَ ٦٦/١).

(١) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيَّةِ ٤١٣/٢ عَلَى إِدْغَامِ الْهَاءِ فِي الْحَاءِ فِي كَلِمَةِ
«مَسْحِيٍّ» كَمَا جَاءَ رَسْمُهَا فِي الْكِتَابِ، وَأَصْلُهُ: «مَسْحِهِ» وَفِي سَرِّ صَّنَاعَةِ
الْإِعْرَابِ ص ٦٥ وَالْمَحْتَسَبِ ٦٢/١. قَالَ الْأَعْلَمُ: يَرِيدُ - سَبِيوِيَّةً - أَنَّهُ
أَخْفَى الْهَاءَ عِنْدَ الْحَاءِ فِي قَوْلِهِ: «مَسْحِهِ» وَسَمَاهُ إِدْغَامًا لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ عِنْدَهُ
ضَرْبٌ مِنَ الْإِدْغَامِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي الْبَيْتِ لِانْكَسَارِ الشَّعْرِ. وَكَذَلِكَ
بَيَّنَّهُ ابْنُ جَنِي. وَجَاءَ رَسْمُ «مَسْحِيٍّ» فِي (ط). وَفِي (م): «مَسْحِهِ»
وَكُتِبَ فَوْقَهَا كَلِمَةُ: «مَدْغَمٌ».

(٢) مِنْ أَمْثَالِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي.

(٣) زِيَادَةُ (ط).

(٤) كُتِبَ فَوْقَهُمَا فِي (م): «مَخْفِيٌّ».

[يونس/٣٥] أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ قَالَ: هَذَا قَدَمٌ مَالِكٍ، فَأَدْغَمَ، لَمْ يُدْغِمَ نَحْوَ قَوْلِهِ^(١): هَذَا قَدَمٌ مَالِكٍ، وَجَسَمُ مَا جِدَ^(٢)،
لَأَنَّ الْمُنْفَصِلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ كَمَا جَازَ فِي الْمَتَّصِلِ قَالَ
سَيَبَوِيه: أَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ: (فَنِعِمًّا)، فَحَرَكَ الْعَيْنَ،
فَلَيْسَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ: (نِعَمَ مَا)، فَأَسْكَنَ الْعَيْنَ، وَلَكِنْ عَلَى
لُغَةٍ مِنْ قَالَ: (نِعِمَّ) فَحَرَكَ الْعَيْنَ. وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ^(٣): أَنَّهَا
لُغَةٌ هَذِيلٍ، وَكَسَرَ، كَمَا قَالَ: لِعَبٍّ. وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَقُولُ^(٤):
نِعِمًّا مِمَّنْ يَقُولُ فِي الْإِنْفِصَالِ: نِعَمَ لَمْ يَجُزِ الْإِدْغَامُ عَلَى قَوْلِهِ،
لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ فِي الْمُنْفَصِلِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ:
(نَعِمًّا) فَإِنَّمَا جَاءَ بِالْكَלِمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ نِعَمَ كَمَا قَالَ:
مَا أَقْلْتُ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٥)

(١) كَذَا فِي (ط) وَهِيَ سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(٢) فِي (ط): زِيَادَةٌ: «بِالْإِدْغَامِ».

(٣) هُوَ الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ.

(٤) فِي (ط): قَالَ.

(٥) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ التَّبْرِيزِيِّ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ ٨٥/٢ لَطَرَفَةِ بِرَوَايَةِ
الْمُصَنِّفِ، وَعَجَزَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٣٩/٤، وَفِي سَيَبَوِيهِ ٤٠٨/٢
بِرَوَايَةٍ:

مَا أَقْلْتُ قَدَمُ نَاعِلَهَا نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ
وَنَقَلَهُ ابْنُ جَنِيٍّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْمَحْتَسَبِ ٣٤٢/١، ٣٥٧
وَالْخَصَائِصُ ٢٢٨/٢ بِرَوَايَةٍ:

مَا أَقْلْتُ قَدَمِي إِنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ
وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي دِيْوَانِ طَرَفَةِ ص ٧٢
خَالَتِي وَالنَّفْسُ قُدَمَاءُ إِنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ
وَقَدْ اسْتَوْفَى الْكَلَامَ عَلَى الشَّاهِدِ الْبَغْدَادِيِّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ١٠١/٤. وَفِي
اللسان (برر). المبرر: الغالب، من أبره يبره: إذا قهره بفعال أو غيره.

ولا يجوز أن يكون ممن يقول: قَبْلَ الإِدْغَامِ نَعَمْ، كما أن من قال: نَعِمًا لا يكون ممن قال قبل الإِدْغَامِ: نَعَمْ، ولكن ممن يقول نَعِمَ، فجاء بالكلمة على أصلها وكلُّ حسن.

والمعنى في قوله تعالى^(١): (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة/ ٢٧١] أن في نَعَمْ ضمير الفاعل (ما) في موضع نصب وهي تفسير الفاعل^(٢) المضمَر قبل الذكر فالتقدير نَعَمْ شيئاً إِبْدَاؤُهَا، فالإِبْدَاءُ هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حُذِفَ، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإِبْدَاءُ بالصدقات لا الصدقات يدلُّك على ذلك قوله تعالى: (وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة/ ٢٧١] أي: الإخفاء خيرٌ لكم، فكما أن هُوَ ضميرُ الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغي أن يكون ضميرُ الإِبْدَاءِ مراداً، وإنما كان الإخفاء - والله أعلم - خيراً لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراعاة للناس وتصنع لهم، فَتَخْلُصُ لله سبحانه^(٣). ولم يكن المسلمون إذ ذاك ممن^(٤) تسبق إليهم ظنة في منع واجب.

واختلفوا^(٥) في الباء والنون والرفع والجزم من قوله: (وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) [البقرة/ ٢٧١].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر:

(١) ساقطة من (ط).

(٢) أي أن (ما) تمييز للفاعل المضمَر في «نعم».

(٣) سقطت «سبحانه» من (ط).

(٤) سقطت كلمة: «ممن» من (م). (٥) سقطت الواو من (ط).

(وَنُكْفَرُ) بالنون والرفع.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (وَنُكْفَرُ) بالنون وجزم الراء.
وروى أبو جعفر عن نافع (وَنُكْفَرُ) بالنون والرفع.
وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم (وَنُكْفَرُ) جزم
بالنون.

وقرأ ابن عامر (وَيُكْفَرُ) بالياء والرفع وكذلك حفص عن
عاصم^(١).

قال أبو علي: من قرأ (وَنُكْفَرُ) عنكم من
سَيِّئَاتِكُمْ (فرفع، كان رفعه من^(٢) وجهين:
أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ^(٣) محذوف تقديره: ونحن نُكْفَرُ
عنكم سَيِّئَاتِكُمْ^(٤). والآخر: أن يستأنف الكلام وَيَقْطَعَهُ مما
قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة
على جملة.

وأما من جزم فقال: (وَنُكْفَرُ) عنكم فإنه حمل الكلام على
موضع قوله: (فهو خير لكم) لأن قوله: (فهو خير لكم) في
موضع جزم، ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكن أعظم
لأجركم، لجزم.

فقد علمت أن قوله: (فهو خير لكم) في موضع جزم
فحمل قوله: ويكفر^(٥) على الموضع. ومثل هذا في الحمل
على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: (مَنْ

(١) انظر السبعة ص ١٩١. (٢) في (ط): «علي».

(٣) في (ط): ابتداءً. (٤) سقطت من (ط). «سَيِّئَاتِكُمْ».

(٥) في (ط): ويكفر عنكم.

يُضِلُّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ (١) [الأعراف/ ١٨٦] لِأَنَّ
قوله: (فلا هادي له): في أنه في موضع جزم مثل قوله: (فهو
خير لكم).

ومثله في الحمل على الموضع، قوله تعالى (٢): (لَوْلَا
أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ وَأَكُنَّ) [المنافقون/ ١٠]
حمل قوله (وأكن) على موضع قوله: (فأصَّدَقَ) لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعَ
فعل مجزوم، لو قال: أَخَّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَّدَقَ، لجزم،
فإذا ثبت أَنَّ قوله: فَأَصَّدَقَ في موضع فعل مجزوم حُمِلَ قوله:
(أَكُنَّ) (٣) عليه، ومثل ذلك قوله الشاعر (٤):

أَنِّي سَلَكْتُ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدُ
فحمل قوله وأزدد على موضع قوله: (فإنني لك كاشح).

ومثله قول الآخر، وأظنه أبا دؤاد (٥):
فَأَبْلُونِي بَلِيَّتُكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا
فأما النون والياء في قوله: نكفر، ويكفر، فمن قال:
ويكفر فلأن ما بعده على لفظ الإفراد، فيكفر أشبه بما بعده من
الإفراد منه بالجمع.

(١) انظر سيبويه ٤٤٨/١. (٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): «وأكن».

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٢٩٦/٦ نقلاً عن الحجة وفي تهذيب اللغة
للأزهري ٦٥٣/١٥ وفيه: «أياً فعلت» مكان «أنى سلكت».

(٥) البيت في ديوانه جمع كرباوم ص ٣٥٠ ومعاني القرآن للفراء ٨٨/١
والخصائص ١٧٦/١، ٣٤١/٢، ٤٢٤ وابن الشجري ٢٨٠/١ والنقائص
٤٠٨/١، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٠، وهو من شواهد شرح أبيات
المغني ٢٩٢/٦، واللسان (علل).

وأما من قال: نكفر على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد بعد^(١) كما أتى بلفظ الأفراد ثم جمع في قوله تعالى^(٢): (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/ ١] ثم قال: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) [الإسراء/ ٢].

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله جَلَّ وَعَزَّ^(٣): (يَحْسِبُهُمْ) [البقرة/ ٢٧٣] و (تَحْسِبَنَّ) [آل عمران/ ٢٧٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (يَحْسِبُهُمْ) و (تَحْسِبَنَّ) بكسر السين في كل القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (يَحْسِبُهُمْ)، و (تَحْسِبَنَّ). بفتح السين في كل القرآن. وقال هُبَيْرَةُ^(٤) عن حفص أنه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر^(٥).

قال أبو علي: قال أبو زيد: يقال^(٦): حَسِبْتُ الشَّيْءَ أَحْسَبَهُ وَأَحْسَبُهُ حُسْبَانًا. وحكى سيبويه أيضاً: حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ. وقال^(٧) أبو زيد: حَسِبْتُ ذَلِكَ الْحَقَّ حِسَابًا وَحِسَابَةً من الحساب، فأنا أَحْسَبُهُ. قال أبو زيد: وقال رجل من بني نمير: حُسْبَانُكَ عَلَى اللَّهِ أَي: حسابُكَ عَلَى اللَّهِ، وقال الشاعر:

(١) زيادة من (ط). (٢) في (ط) عز وجل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) هو هُبَيْرَةُ بن محمد التمار أبو عمر الأبرش انظر الطبقات ٢/ ٣٥٣.

(٥) انظر السبعة ص ١٩١ - ١٩٢.

(٦) سقطت من (ط). (٧) في (ط): قال.

على الله حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئًا ضَمِيرُهَا^(١)
وَأَحْسَبْتُ الرَّجُلَ إِحْسَابًا إِذَا أَطْعَمْتَهُ وَسَقَيْتُهُ حَتَّى يَشْبَعَ
وَيُرَوِّى، وَتَعْطِيهِ حَتَّى يَرْضَى.

قال أبو علي: القراءة بِتَحْسَبُ بفتح السِّين أَقْبَسُ، لَأَنَّ
الْمَاضِي إِذَا كَانَ عَلَى فَعِلَ نَحْوَ حَسِبَ، كَانَ الْمَضَارِعُ عَلَى
يَفْعَلُ مِثْلَ: فَرَّقَ يَفْرُقُ، وَشَرَبَ يَشْرَبُ، وَشَدَّ يَحْسِبُ فَجَاءَ عَلَى
يَفْعَلُ فِي حُرُوفٍ أُخْرَى. وَالْكَسْرُ حَسَنٌ لِمَجِيءِ السَّمْعِ بِهِ، وَإِنْ
كَانَ شَاذًا عَنِ الْقِيَاسِ.

اختلفوا في قوله تعالى^(٢): (فَأَذْنُوا) [البقرة/ ٢٧٩]
فِي مَدِّ الْأَلْفِ وَقَصْرِهَا وَكَسْرِ الذَّالِ وَفَتْحِهَا.
فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ
(فَأَذْنُوا) مَقْصُورَةً مَفْتُوحَةَ الذَّالِ.
وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَحُمَزَةُ (فَأَذْنُوا) مَمْدُودَةً
مَكْسُورَةَ الذَّالِ. وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ وَالْمَفْضَلُ (فَأَذْنُوا)
مَقْصُورَةً.

حدثني وَهَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [المروزي]^(٣) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
الْمُبَارَكِ عَنْ [أَبِي حَفْصٍ]^(٣) عَنْ عَمْرٍو بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي

(١) البيت في تهذيب اللغة ٣٣١/٤ مع نقله عن أبي زيد بتصرف، ولم
ينسبه، وذكره صاحب اللسان. (حسب)، ولم نجد كلام أبي زيد في
النوادر.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ما بين معقوفين زيادة من السبعة ص ١٩٢ وجاء اسمه في طبقات القراء
٣٦١/٢: «وهب».

يوسف الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال^(١): (فَأَذْنُوا) و (فَأَذِنُوا) ممدوداً ومقصوراً.

قال أبو علي: قال سيبويه: أَذَنْتُ: أَعْلَمْتُ، وَأَعْلَمْتُ: أَذَنْتُ، وَأَذَنْتُ: النداء، والتصويتُ بالإعلام. قال: وبعض العرب يجري أَذَنْتُ مجرى أَذَنْتُ^(٢)، فمن أَذَنَ الَّذِي معناه: التصويت والنداء قوله: (ثُمَّ أَذَنَ مُؤَذِّنٌ أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ) [يوسف/٧٠] فالأشبه في هذا الإعلام بالتصويت لقوله: (أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ) فالتقدير: يقال: إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ. فأما قوله: (فَأَذَنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) [الأعراف/٤٤]. فَإِنَّ قوله: (بينهم) يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون (بينهم) ظرفاً لمؤذن، كما تقول: أَعْلَمَ وَسَطَهُمْ وَلَا تَجْعَلْهُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ؛ لَأَنَّكَ تَوَصَّلُهُ بِالْبَاءِ إِلَى أَنْ، واسمُ الفاعلِ إذا أَعْمَلَ عَمَلَ الْفَعْلِ، لم يوصف، كما لا يصغُرُ، لأنَّ الصِّفَةَ تَخْصِيصُ وَالْفَعْلُ وَمَا أَجْرِي^(٣) مَجْرَاهُ لَا يَلْحَقُهُ تَخْصِيصٌ، والتصغيرُ كالوصفِ بالصغيرِ فَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَسْتَحْسِنْ: هذا ضوِيرُبُ زَيْدًا، كما لا يَسْتَحْسِنْ: هذا ضَارِبُ ظَرِيفُ زَيْدًا، ولأنَّكَ في هذا أيضاً تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي.

(١) كذا الأصل وفي السبعة ص ١٩٢: «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا» بدل «أَنَّهُ قَالَ».

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٣٦ في عبارته اختلاف يسير عما هنا.

(٣) في (ط): جرى.

وإن شئت جعلت «بينهم» صفةً، وقُلْتُ: إنَّ معنى الفعل قد يَعْمَلُ في الجارِّ ويصل إليه، ألا ترى أنك تقول: هذا مارٌّ أمس بزيدٍ، فيصلُ اسمُ الفاعلِ إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأنَّ لعنةَ الله، فإنَّ^(١) شئت جعلت الباء متعلقةً بمؤذَّنٍ^(٢) مع أنه قد^(٣) وُصِفَ^(٤)، وإن شئت جعلت «بين» ظرفاً للمؤذن لا صفةً، وإن شئت جعلته متعلقاً بأذن، كُلُّ هذا لا يمتنع.

فأما قوله: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [التوبة/ ٣] فإنَّ قوله: (من الله) صفةٌ فيها ذكرٌ من الموصوف، وكذلك (إلى الناس) ولا يكون من صلةٍ أذانٍ لأنَّه اسمٌ، وليس بمصدر^(٥)، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماءِ مُجْرَى المصادر، فينبغي أن لا يُعَلَّقَ به هذا الجارُّ، ألا ترى أنَّ المصدرَ الَّذِي هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصلُّ قوله: (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) [التوبة/ ١] به؟^(٦) كقوله:

بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ^(٧)

و (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا) [البقرة/ ١٦٦]

(١) في (ط) وإن.

(٢) في (ط) متعلقة بقوله مؤذن.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (م) زيادة: (بها) والوجه حذفها.

(٥) في (م) للمصدر.

(٦) زيادة من (ط).

(٧) عجز بيت لجرير صدره: عرِينٌ من عُرَيْنَةٍ ليس منَّا.

وانظر ديوانه ٤٢٩/١.

فأما قوله: (يومَ الحجِّ الأكبر) [التوبة/٣] فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذي هو بـ (أَنَّ اللَّهَ).

ولا يجوز أن يتعلق بـ (أذان) لأنك قد وصفته، والموصوف^(١) إذا وصفته لم يتعلق بشيء ولا بدَّ من تقدير الجارِّ في قوله: (بِأَنَّ اللَّهَ) لأنَّ: (أَنَّ اللَّهَ بريءٌ من المُشركين) لا يكون الإعلام، كما يكون الثاني الأول في قولك^(٢): خَبَرُكَ أَنَّكَ خَارِجٌ.

فأما قوله تعالى^(٣): (فَقُلْ أَذْنُتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ) [الأنبياء/١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صفةً لمصدر محذوف، والآخر: أن يكون حالاً، فإذا جعلته وصفاً للمصدر كان التقدير: أذنتكم إيداناً على سواءٍ.

ومثلاً وصف المصدر ههنا، قوله تعالى^(٤): (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) [البقرة/١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً كما كتب على الذين، فَحُذِفَ المصدرُ، فكذلك يحذف في^(٥) قوله: (أَذْنُتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ) [الأنبياء/١٠٩] وفيه ذكرٌ من المحذوف، ومعنى إيداناً على سواءٍ: أعلمتكم إعلاماً نستوي في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتأهبوا لما يُراد منكم. وقال أبو عبيدة: إذا أنذرتُهُ وأعلمتُهُ فأنت وهو على سواءٍ^(٦).

(١) في (ط): «الموصول» بدل «الموصوف». (٤) سقطت من (ط).

(٢) في (م) نحو. (٥) في (ط): وكذلك يحذف من.

(٣) سقطت من (ط). (٦) مجاز القرآن ٤٣/٢ مختصراً.

وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبُ:
 أحدها: أن يكون حالاً من الفاعل .
 والآخر: أن يكون من المفعول به .
 والثالث: أن يكون منهما جميعاً على قياس ما جاء من
 قول عنترة^(١):
 مَتَى مَا تَلْقَنِي فَزِدْنِي تَرْجُفَ رَوَانِفِ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا
 وما أنشده أبو زيد^(٢):

إِنْ تَلْقَنِي بَرْزِينَ لَا تَغْتَبِطُ بِهِ
 وكذلك قوله تعالى^(٣): (فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ)

(١) البيت في ديوانه ص ٢٣٤ من قصيدة يهجو بها عمارة بن زياد وفيه:
 «نلتقي» بدل «تلقني» والعيني ١٧٤/٣، وابن يعيش ٥٥/٢ و ١١٦/٤
 و ٨٧/٦ وشواهد الشافية ٥٠٥/ وأمالي ابن الشجري ١٩/١ والخزانة
 ٣٥٩/٣ و ٤٧٧ والسقط ٤٨٢/١ وأساس البلاغة (رنف) قال ابن
 الشجري في الأمالي: الرانفة: طرف الألية الذي يلي الأرض إذا كان
 الإنسان قائماً. وأما الألية فقال أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي
 رحمه الله: قد جاء من المؤنث بالياء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء
 وذلك قولهم: خصيان وأليان، فإذا أفردوا قالوا: خصية وألية... قال ابن
 الشجري: وقد جاءت في قوله: روائف أليتيك تاء التانيث كما ترى، فالعرب
 إذن مختلفة في ذلك ا. هـ. منه ٢٠/١. وفي (ط) برواية ترعد، بدل ترجف.
 (٢) هذا صدر بيت عجزه:

وإن تدع لا تنصر علي وأخذل

وأنشده في النوادر مع بيت بعده:
 فإن غزالك الذي كنت تدري إذا شئت ليث خادر بين أشبل
 للمطير بن الأشيم الأسدي وهو جاهلي. قوله: برزين، أي فردين. وهذه رواية
 (ط). (٣) سقطت من (ط).

[الأنفال/٥٨]، قياسه قياس قوله: آذنتكم على سواء، قال أبو عبيدة^(١) معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع (فانبد إليهم على سواء): فأظهر لهم أنك عدو وأنك مناصب لهم. فأما قوله: (آذناك ما منا من شهيد) [فصلت/٤٧] فإن شئت جعلته مثل: علمت أزيد منطلق؟ وإن شئت جعلته على معنى القسم، كما قال:

ولقد علمت لتأتين منيتي^(٢)

فإن قلت: إن عامة ما جاء مجيء القسم لم يتعد إلى مفعول به كقولهم: علم الله لأفعلن.

قيل: قد جاء: (وأقسموا بالله جهداً أيماهم) [فاطر/٤٢]، [النور/٥٣] متعدياً بالحرف.

وقد قرأ حمزة: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتابٍ

(١) انظر مجاز القرآن ١/٢٤٩.

(٢) هذا صدر بيت عجزه كما في سيبويه ١/٤٥٦، ونسبه للبيد:

إن المنايا لا تطيش سهامها

والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٦/٢٣٢ والخزانة ٤/١٣ و٣٣٢ وشذور الذهب ص ٣٥٦ والعيني ٢/٤٠٥، وأوضح المسالك ٣١٦/والهمع ١/١٥٤ والدرر ١/٣٧ وحاشية الصبان ٢/٣٠.

قال البغدادي في شرح أبيات المغني: البيت نسبة سيبويه للبيد والموجود في معلقته إنما هو: المصراع الثاني وصدده: صادف منها غرة فأصبته...

ولم يوجد للبيد في ديوان شعره على هذا الوزن والروي غير المعلقة، والله تعالى أعلم والذي ذكره البغدادي موافق لما في معلقته. ١. هـ. منه ديوانه ص/١٧١ والمعلقات السبع الطوال ص/٥٥٧.

وحكمة] [آل عمران/ ٨١] وقد أجيبَ بما يجابُ به القسمُ، فكَذلك قوله: (أَذْنَاكَ) يكون على القسم، وإن كان قد تعدى إلى مفعول به.

وبعدُ فإذا جاء نفسُ القسم متعدياً إلى المفعول به نحو: بالله، ونحو: الله لأفعلن، فما يقوم مقامه، ينبغي أن يكون في حكمه.

وأما قوله^(١): (وَأَذْنْتُ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) [الانشقاق/ ٢، ٥] فقد فُسِّرَ أَذْنْتُ أَنَّهَا اسْتَمَعْتُ، وفي الحديث: «ما أذن الله لشيء كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّ»^(٢).

وقال عدي:

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارٍ^(٣)
وَأَنْشُدْ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٤) :
صَمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذَكَرْتُ بِسَوْءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

(١) سقط «قوله» من (ط).

(٢) الحديث متفق عليه واللفظ بمسلم وتامه «... يتغنى بالقرآن يجهر به». انظر البخاري شرح الفتح ٣٨٥/١٣، ٤٣٣، ومسلم ٥٤٦/١ برقم ٢٣٤ وقوله: كَأَذْنِهِ، هو بفتح الهمزة والذال، مصدر أذن يأذن أذناً، كفرح يفرح فرحاً.

(٣) البيت في شرح الحماسة للتبريزي ١٢/٤ وشرح أبيات المغني ١٠٢/٨ هـ اللسان (شور) وصدره عند المروزقي ١٤٥١/٣ ومعنى يأذن: يستمع.

(٤) البيت في مجاز القرآن ٢٩١/٢ ونسبه لرؤبة وهذا غريب منه لأنه ذكر البيت ملفقاً من بيتين في ١٧٧/١ لقعن بن أم صاحب برواية =

وأما قول عدي:

أيها القلبُ تعلَّلْ بِدَدَنْ إِنَّ هَمِّي في سماعٍ وَأَذَنْ^(١)

فالسماع مصدر يراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، والصيد والمصيد، يدُّك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنه السماع الذي هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأنَّ المعنى يكون: إِنَّ هَمِي في سماعٍ وسماعٍ، وليس هكذا، ولكن إِنَّ هَمِي في مسموعٍ، أي في غناء واستماعٍ له.

وأما قوله: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ) [الأعراف/١٦٧] فقد قدَّمنا ذكر ما قاله سيبويه^(٢): من أَنَّ من العرب من يجعل أذَّنَ وآذَنَ

= إن يسمعوا ريةً طاروا بها فرحاً وإن ذكرت.... البيت والمصادر تروي البيت الشاهد ضمن ثلاثة أبيات لقعن بن ضمرة بن أم صاحب وهي:

إن يسمعوا ريةً طاروا بها فرحاً عني وما سمعوا من صالح دفنوا
صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا
جهلاً عليّ وجبناً عن عدوهم لبست الخلتان الجهل والجبن
وأضاف ابن السيد في الاقتضاب ص ٢٩٢ بيتين آخرين مع البيت الشاهد وهما:

ولن يراجع قلبي ودهم أبداً زكنت منهم على مثل الذي زكنوا
كل يداجي على البغضاء صاحبه ولن أعالئهم إلّا كما علنوا
وانظر أمالي القتالي ١٢١/١ والسمط ص ٣٦٢ والحماسة بشرح
المرزوقي ١٤٥٠/٣ والتبريزي ١٢/٤ وشرح أبيات المغني للبغدادى
١٠٢/٨.

(١) البيت في اللسان (أذن) وشرح أبيات المغني ١٠٣/٨.

(٢) سبق هذا قريباً.

بمعنى ، كأنه جعله بمنزلة سَمَى وأسمى ، وخَبَرَ وأخبرَ ، فإذا كان أَذَّنَ : أَعْلَمَ في لغة بعضهم ، فتَأَذَّنَ : تَفَعَّلَ من هذا ، وليس تَفَعَّلَ ههنا بمنزلة : تَقَيَّسَ ^(١) وتشجَّع ، ولكنه بمنزلة فَعَّلَ ، كما أَنَّ تَكَبَّرَ في قوله سبحانه ^(٢) : (الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ) [الحشر/ ٢٣] ليس على حدٍّ : تَكَبَّرَ زيدٌ ، إِذَا تَعَاطَى الْكِبَرُ ، ولكن المتكبر بمنزلة الكبير ، كما أَنَّ قوله عز وجل ^(٣) : (وتعالى عما يقولون) ^(٤) [الإسراء/ ٤٣] تقديره : وعلا ، وليس على حدٍّ تَعَاقَلَ وتغاشى إذا أظهر شيئاً من ذلك ليس فيه .

فبناء الفعلين يتفق والمعنى يختلف ، وكذلك تأذَّن بمنزلة عَلِمَ ومثل تَفَعَّلَ ، في أَنَّهُ يُرَادُ به فعلٌ قولٌ زهير ^(٥) : تَعَلَّمُ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ يُنَادَى فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ وكذلك قوله ^(٦) :

تَعَلَّمَاها لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فاقصِدْ بِذَرْعِكَ وانظر أين تَنَسَّلِكُ

(١) قال في اللسان / قيس / وحكى سيبويه تَقَيَّسَ الرجل : انتسب إلى قبيلة قيس . وانظر سيبويه ٢/ ٢٤٠ .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) هذه الآية أوردها الفارسي سهواً كما يلي : وتعالى عما يقول الظالمون ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠٠ وفيه حيٌّ بدل (قوم) .

(٦) البيت لزهير في ديوانه / ١٨٢ وفي الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤٥ ، ١٥٠

«تَعَلَّمَنَّ» بدل «تعلماها» ومعنى اقصِدْ بذرعك : أي اقصِدْ في أمرِك ولا تتعد

طورك ، ومعنى تنسلك : تدخل . وانظر المقتضب ٢/ ٣٢٣ والخزانة ٢/ ٤٧٥ ،

٤/ ٢٠٨ ، ٤٧٨ .

ليس يريد^(١): تعلّم هذا عن جهل به، إنّما يريد به^(٢):
اعلم، كأنّه ينبغيه ليُقبل على خطابه. ومثله^(٣):
تَعَلَّمَنْ أَنَّ الدَّوَاةَ وَالْقَلَمَ تَبَقَى وَيُفْنِي حَدِيثُ الدَّهْرِ الْغَنَمَ
وهذا كثير يريدون به: أعلم، وليس يريدون تعلّم^(٤) كما
يريدون بقولهم: تعلّم الفقه، إنّما يريدون: أعلم.

فكذلك تأذن معناه: علم. ومما يدل على أنّ معناه
العلم، وقوع لام اليمين بعدها كما تقع بعد العلم في نحو:
علم الله لأفعلن، فكأنّ المعنى في تأذن: علم ليبيّعتن عليهم
إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحو: (أَذِنْتُ لِرَبِّهَا
وَحُقَّتْ) [الانشقاق/ ٢] ونحو: «ما أذن الله لشيء»^(٥) ألا ترى
أنّك لو قلت سمع ليفعلن، أو تسمع ليفعلن، لم يسهل ذلك كما
يكون في علم من حيث استعمل استعمال القسم، فتعلق
الجواب به كما يتعلق بالقسم؟ وأمّا قوله: (قُلْ أَدُنُّ خَيْرٌ لَكُمْ)
[التوبة/ ٦١] فإنه يُذكر في موضعه إن شاء الله، وأمّا قوله
سبحانه^(٦): (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ)
[البقرة/ ٢٧٩] المعنى: فإن لم تضعوا الرّبا عن النّاس الذي
قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأذنوا بحرب من الله^(٧).

(١) هكذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) لم نعثر على قائله.

(٤) في (م): يتعلم. وما أثبتناه من (ط).

(٥) قطعة من حديث صحيح سبق في ص ٤٠٩.

(٦) سقطت من (ط). (٧) سقطت من (م): من الله.

قال أبو عبيدة^(١): آذنتك بحرب فأذنت به. فمن قال: (فأذنوا بحرب من الله) فقصر، فمعناه: أعلموا بحرب من الله، والمعنى: أنكم في امتناعكم من وضع ذلك حرب لله ورسوله. ومن قال: (فأذنوا بحرب) فتقديره: فأعلموا من لم ينته عن ذلك بحرب، والمفعول هنا^(٢) محذوف على قوله: وقد أثبت هذا المفعول المحذوف هنا، في قوله (فقل آذنتكم على سواء) وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم أيضاً لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم أيضاً أنهم حرب إن لم يمتنعوا عما نهوا عنه من وضع الربا عمن كان عليه. وليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد.

قال أحمد بن موسى: قرؤوا كلهم: (لا تظلمون ولا تظلمون) [البقرة/ ٢٧٩] بفتح التاء الأولى وضم الثانية^(٣).

وروى المفضل عن عاصم (لا تظلمون ولا تظلمون) بضم التاء الأولى وفتح الثانية^(٤).

قال أبو علي: موضع «لا تظلمون» نصب على الحال من لكم، التقدير: فلکم رؤوس أموالكم غير ظالمين ولا مظلومين. والمعنى: إن تبتم فوضعتم الربا الذي أمر الله بوضعه عن الناس فلکم رؤوس أموالكم لا تظلمون بأن تطالبوا المستدين بالربا

(١) في مجاز القرآن ١/ ٨٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وروى المفضل عن عاصم (لا تظلمون) بضم التاء الأولى ولا، (ولا تظلمون بفتح التاء الثانية وتكرار ولا، ولا) وهو سهو من الناسخ.

(٤) السبعة ص ١٩٢.

الموضوع عنه، ولا تُظلمون بأن تُبخسوا رؤوس أموالكم. أو تُمطلوا بها. وقد جاء: «لِيُ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ»^(١). والمعنى؛ والتقدير في التقديم والتأخير الذي روي عن عاصم؛ سواء. ويرجح تقديم: (لَا تُظْلِمُونَ) بأنه أشكل بما قبله، لأنَّ الفعل الذي قبله مُسْنَدٌ إلى فاعل، وهو قوله: (فَإِنْ تُبْتَمَ فَلَكُمْ)، فَظْلَمُونَ أشكل بما قبله لِإِسْنَادِ الفعل فيه إلى الفاعل مِنْ تُظْلِمُونَ المُسْنَدِ فيه الفعلُ إلى المفعول به^(٢).

واختلفوا^(٣) في ضَمِّ السَّيْنِ وفتحها من قوله تعالى: (فَنَظَرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ) [البقرة/ ٢٨٠] فقرأ نافع وحده: (إِلَى مَيْسَرَةٍ) بضمِّ السَّيْنِ. وقرأ الباكون: (مَيْسَرَةٍ) بفتح السَّيْنِ، وكلُّهم قلبَ الهاء تَاءً وَنَوْنَهَا^(٤).

قال أبو علي: حَجَّةٌ من قرأ^(٥) (إِلَى مَيْسَرَةٍ) أَنَّ مَفْعَلَةً قد جاء

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الاستقراض ٦٢/٥ بشرح الفتح. وأبو داود برقم ٣٦٢٨، والنسائي ٣١٦/٧، وابن ماجه برقم ٢٤٢٧، والإمام أحمد ٢٢٢/٤، ٣٨٨، ٣٨٩، متصلاً من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه بلفظ: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته» قال ابن حجر في الفتح: وإسناده حسن. ثم قال: وقع في الراجعي في المتن المرفوع: «لي الواجد ظلم» وهذه الرواية تنسجم مع رواية الفارسي هنا، ومع ما رواه الخطابي في شأن الدعاء ص ٨١. ومثل هذا الحديث في المعنى ما أخرجه البخاري في الفتح برقم ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ و ٢٤٠٠ ومسلم برقم ١٥٦٤ من حديث أبي هريرة: «مَطْلُ الغني ظلم...».

(٣) سقطت الواو من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ١٩٢.

في كلامهم كثيراً. وأمّا من قرأ (إلى مِيسْرَةٍ) بضمّ السّين فلاَنّ مَفْعَلَةٌ قد جاء أيضاً في كلامهم.

قالوا: المِسرْبَةُ^(١)، وقالوا: المِشرْقَةُ^(٢) وليس بكثرة مَفْعَلَةٍ. فالقراءة الأولى أَوْلَى لأنّ الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضمّ، ومَفْعَلَةٌ بناءٌ مبني على التانيث، ألا ترى أن مَفْعَلًا بغير هاءٍ بناءٌ لم يجرى في الأحاد؟.

قال سيبويه: وأمّا ما كان يفعلُ منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يفعلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعلُ، لأنّه ليس في الكلام مَفْعُلٌ، فلمّا لم يكن إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفّهما^(٣).

قال أبو علي: كلامه هذا في الأحاد، ألا ترى أنّه يقصد مكان الفعل، وهو معلومٌ أنّه لا يكون إلّا مفرداً.

وما جاء في الشعر من مَعُونٍ وَمَكْرَمٍ جَمْعٌ مَعُونَةٍ وَمَكْرَمَةٍ لا يدخل على هذا لأنه جمعٌ ومراد سيبويه فيما ذكر المفرد دون الجمع^(٤).

(١) في (ط): المِسرْبَةُ. وفي اللسان (شرب) المِسرْبَةُ والمِسرْبَةُ، بالفتح والضم، الغرفة. أمّا المِسرْبَةُ فهي صحيحة أيضاً ففي اللسان (سرب): والمِسرْبَةُ، بالضم، الشعر المستدقّ التابت وسط الصدر إلى البطن، وفي حديث صفة النبي ﷺ وسلم: كان دقيق المِسرْبَةِ، وفي رواية كان ذا مِسرْبَةٍ.

(٢) في اللسان (شرق) عن ابن سيده: المِشرْقَةُ والمِشرْقَةُ والمِشرْقَةُ: الموضع الذي تشرق عليه الشمس، وخصّ بعضهم به الشتاء.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٤) في (م): الجميع.

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلبُ الهاءِ تاءً ونونَها،
يعني: في الوصل، يريدُ أنه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى ميسرةٍ لأنَّ
مَفْعُل لا يجيء في الأحاد إلا بالتاء، وقد جاء في الجمع،
[قال جميل^(١)]:

بُئِينَ الزمي (لا) إنَّ (لا) إنَّ لَزِمَتِهِ على كثرة الواشين أيَّ معُون^(٢)
وَرُوِي:

أبلغِ النعمانَ عني مألُكاً إنه قد طال حبسي وانتظاري^(٣)
فالأول جمع معونة، ومألُكاً جمعُ مألُكةٍ وهي: الرسالة،
ومثل هذا الذي يَقُلُّ قد لا يَعْتَدُّ به سيويه، فربَّما أطلق القول،

(١) سقطت من (ط).

(٢) في ديوانه ص ٢١٢، والمحاسب ١٤٤/١، والخصائص ٢١٢/٣، وشرح
شواهد الشافية ٦٧/٤ والبحر المحيط ٣٤٠/٢ عن أبي علي في معنى (معون)
وأنشده ابن عصفور في الضرائر ص ١٣٧.

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ص ١٢٤ مطلع قصيدته الرائية المكسورة
يستعطف بها النعمان، وبعده:

لو بغير الماءِ حلقي شَرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري
والبيت الشاهد في الشعر والشعراء ص ٢٢٩ وفي الأغاني ٩٤/٢، قال أبو
الفرج: وهي قصيدة طويلة. والعقد الفريد ٩٥/٦، والعيني ٤٥٥/٤
والخزانة ٥٩٧/٣ وشرح أبيات المغني ٨٣/٥، واللسان (ألك)، ونقله في
البحر ٣٤٠/٢ عن أبي علي في معنى «مألُكاً».

وضبط البيت في الأصل بسكون الراء من قوله: «انتظار» وكذلك جاء في
المحاسب ١٤٤/١، والمنصف لابن جني ١٠٤/٢، واللسان (ألك)، ولكن
البيت كما روته المصادر المتقدمة من قصيدة مكسورة الراء، كما أثبتته. ولا
يتعلق بالتسكين غرض، فيحتاج إليه.

فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفان، كأنه لا يعتدُّ بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

واختلفوا^(١) في قوله عزَّ وجلَّ^(٢): (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) [البقرة/ ٢٨١] في فتح التاء^(٣) من ترجعون وضمها.

فقرأ أبو عمرو وحده (تَرْجَعُونَ) بفتح التاء وكسر الجيم. واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى علي بن نصر، وهارون الأعور وعبيد بن عجيل، وعباس بن الفضل، وخارجة بن مصعب (ويوم يُرْجَعُونَ إليه) [النور/ ٦٤] بضم الياء.

وقرأ الباقر: (يوماً تُرْجَعُونَ فيه) و (يومَ يُرْجَعُونَ) بضم التاء والياء فيهما، وكذلك في النور^(٤).

قال أبو علي: حجة من قرأ: يُرْجَعُونَ: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ) [الأنعام/ ٦٢] (وَلَيْسَ رُدُّوا إِلَى رَبِّي) [الكهف/ ٣٦].

(١) سقطت الواو من (ط).

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ط): في.

(٤) انظر السبعة ص ١٩٣، فإنَّ أبا علي رحمه الله - كَثَّفَ العبارة هنا، وأسقط: رواية عبد الوارث واليزيدي عن أبي عمرو في قوله تعالى من سورة النور: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ مضمومة التاء.

وحجة أبي عمرو: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ) [الغاشية/ ٢٥]
فأضيف المصدرُ إلى الفاعل فهذا بمنزلة: (يرجعون) وآبوا: مثلُ
رجعوا.

وَمِنْ حِجَّتِهِ: (وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [البقرة/ ١٥٦] وقال:
(فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ) [يونس/ ٤٦] فأضافَ المصدر إلى الفاعل،
كما أضيفَ في الآية الأخرى. وقال تعالى: (كَمَا بَدَأَكُمْ
تَعُودُونَ) [الأعراف/ ٢٩].

فأما انتصاب (يومٍ) من قوله: (وَاتَّقُوا يَوْمًا) [البقرة/ ٤٨]
فانتصابُ المفعولِ به لا انتصابُ الظرفِ، وليس المعنى: اتَّقُوا
في هذا اليومِ، ولكن^(١) تأهبوا للقاءِ به، بما تقدمون من العملِ
الصالح. ومثل ذلك: (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا)
[المزمل/ ١٧]؟ أي: كيف تَتَّقُونَ هذا اليوم الذي هذا وَصَفُهُ
مع الكفر بالله، أي: لا يكون الكافرُ مستعدًّا للقاءِ به لكفره،
ومثل ذلك قوله: (وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ) [العنكبوت/ ٣٦] أي:
خافوه.

واختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله تعالى: (أَنْ
تُضِلَّ إِحْدَاهُمَا) [البقرة/ ٢٨٢] ورفع الراء ونصبها من (فَتَذَكَّرَ
إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) [البقرة/ ٢٨٢].

فقرأ حمزة وحده: (إِنْ تُضِلَّ) بكسر الألف (فَتَذَكَّرَ)
بالتشديد والرفع وكسر إن.

(١) سقطت من (ط).

وقرأها الباقون: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ) نصباً، غير أَنَّ ابن كثير وأبا عمرو خَفَّفَا الكاف وشَدَّدَهَا الباقون^(١).

قال أبو علي: قوله تعالى^(٢): (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) لا يكون متعلقاً بقوله: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُم) [البقرة/ ٢٨٢] أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: استشهدوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا؛ لم يَسْغُ، ولكن تتعلق أَنْ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَدُلُّ عَلَى قَوْلِكَ: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ فَتَعَلَّقُ (أَنْ) إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا.

وقال أبو الحسن في قوله تعالى^(٣): (فرجل وامرأتان) [البقرة/ ٢٨٢] التقدير: فليكن رجل وامرأتان، وهذا قول حسن، وذلك أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، شيء يتعلق به أَنْ جُعِلَ الْمَضْمَرُ فِعْلاً تَرْتَفِعُ النُّكْرَةُ بِهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَصْدَرُ، وَكَانَ هَذَا أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ إِضْمَارِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ: ممن^(٣) يشهد رجل وامرأتان. لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ لِفَصْلِ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ. فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيِّ الضَّرْبَيْنِ تَكُونُ كَانَ الْمَضْمَرُ فِي قَوْلِهِ، هَلْ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةُ لِلْخَبَرِ أَوْ تَكُونَ التَّامَّةُ؟ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ

(١) انظر السبعة ص ١٩٤.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (ط): فمن.

إِضْمَارُهُ. فَإِذَا أَضْمَرْتَ الَّتِي تَقْتَضِي الْخَبَرَ، كَانَ تَقْدِيرُ إِضْمَارِ الْخَبَرِ: فَلْيَكُنْ مِمَّنْ تُشْهَدُونَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَإِنَّمَا جاز إِضْمَارُ هَذِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ: لَا يَجُوزُ: عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: «كُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ»^(١)، لِأَنَّ ذِكْرَهَا قَدْ تَقَدَّمَ، فَتَكُونُ هَذِهِ إِذَا أَضْمَرْتَهَا لَتَقَدَّمَ الذِّكْرُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى عَامِلِينَ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ كُلِّ فِي قَوْلِهِ^(٢):

أَكَلَّ امْرَأَى تَحْسِبِينَ امْرَأً

كَانَ كُلُّ بِمَنْزِلَةِ مَا قَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ:

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)

وكَذَلِكَ جاز^(٤) إِضْمَارُ «كَانَ» الْمَقْتَضِيَةِ لِلْخَبَرِ بَعْدَ إِنْ فِي

(١) من حديث أخرجه أحمد في المسند ١١٠/٥ من حديث عبدالله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ ذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي قَالَ: «فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَاكَ فَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ» قَالَ أَيُّوبُ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «وَلَا تَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْقَاتِلُ». وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٥١٧/٤ مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا خَالِدُ! إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَحْدَاثٌ وَفِتَنٌ وَاخْتِلَافٌ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ لَا الْقَاتِلَ فَافْعَلْ» وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ بَعْضُهَا يَقْوِي بَعْضًا، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الْعَجْلُونِي فِي كَشْفِ الْخُفَاءِ ١٧٥/٢ - ١٧٦ «طَبْعَةُ الْقَلَّاسِ».

(٢) صدر بيت لأبي دود عجزه: ونارٍ توقد الآتي انظر الكتاب لسيبويه ٣٣/١ والكمال ٢٤٧/١، ٨٢٥ وشرح أبيات المغني للبغدادى ١٩٠/٦ برقم ٤٨٧. وابن الشجري ٢٩٦/١.

(٣) سقطت كلمة: «نارا» من (م) واستدركت من (ط).

(٤) في (ط): أجاز.

قوله: **إِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ^(١)**، لما كان الحرف يقتضيها، ويجوز أن **تُضْمِرَ التامة** التي بمعنى الحدوث والوقوع، لأنك إذا أضمرت **أضمرت شيئاً واحداً**، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن **تضمّر شيئين**، وكلّما قلّ الإضمار كان أسهل. وأيهما أضمرت فلا بدّ من تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

المعنى: **فَلْتَحْدُثْ شَهَادَةً رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ**، أو **تَقَعْ**، أو نحو ذلك، ألا ترى أنه ليس المعنى: **فَلْيَحْدُثْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ**، ولكن **لْتَحْدُثْ شَهَادَتُهُمَا**، أو **تَقَعْ**، أو تكن ^(٢) شهادة رجل وامرأتين مما ^(٣) تشهدون، ويجوز أن تتعلق «أن» في قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) [البقرة/ ٢٨٢] بشيءٍ ثالث؛ وهو أن **تُضْمِرَ** خبر المبتدأ الذي هو: **فرجلٌ وامرأتان يشهدون**، فيكون ^(٤) يشهدون خبر المبتدأ. ويكون العامل في (أن) وموضع إضماره فيمن فتح الهمزة من (أن تضلّ): ما ^(٥) قبل (أن).
وفيمن كسر إن بعد انقضاء الشرط بجزائه ^(٦). فقد جاز في: (أن تضلّ) أن يتعلق بأحد ثلاثة أشياء:

(١) هذا من أمثلة سيبويه في الكتاب وتمته: «وذلك قولك الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيف» انظر الكتاب ١/ ١٣٠ واللسان (خنجر).

(٢) في (م): «تكون» وآثرنا العطف بالجزم للسياق.

(٣) في (ط): «فيها».

(٤) في (م): «فتكون».

(٥) سقطت «ما» من (م).

(٦) في (ط): «بجوابه».

أحدها: المضمَرُ الذي يدلُّ عليه قوله: (واستشهدوا شهيدَين).

والثاني: الفعلُ الذي هو: (فَلْيَشْهَدْ رجلٌ وامرأتان).

والثالث: الفعلُ الذي هو خبر المبتدأ.

وأما إحدى: فمؤنثُ الواحد، والواحدُ الذي مؤنثه إحدى، إنما هو اسمٌ وليس بوصفٍ؛ ولذلك جاءَ إحدى على بناءٍ لا يكونُ للصفات أبداً، كما كان الذي هو مذكَّره كذلك.

وقال أحمدُ بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإِحد، وأحد^(١) الأَحْدِينَ، وواحدُ الآحادِ، وأنشد^(٢):

عَدُونِي الثُّعْلَبَ فِيمَا عَدَدُوا حَتَّى اسْتَأْرُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ
لَيْثًا هَزْبَرًا ذَا سِلَاحٍ مَعْتَدِي

قال أحمد^(٣): إحدى الإِحدِ: كما تقول: واحدٌ لا مثْلَ له، وقالوا: الإِحدُ، كما تقول^(٤): الكِسْرُ، جعلوا الألفَ بمنزلة التاء، كما جعلوها مثلها، في الكبري، والكُبر، والعُلَيَّا، والعُلَى، فكما جعلوا هذه: كظْلَمَةٍ وظُلْمٍ، جعلوا الأولَ بمنزلة كِسْرٍ وسِدْرٍ، وكما جعلوا المقصورةَ بمنزلة التاء، كذلك جعلوا

(١) في (ط): وواحد الأَحْدِينَ.

(٢) رجز للمرار الفقعسي وبعده:

يرمي بطرفٍ كالخريقِ الموقدِ

في الأغاني ٣٢٤/١٠ والخزانة ٢٩٣/٣ ورواية البيت الأول:

عَدُونِي الثُّعْلَبَ عِنْدَ الْعَدَدِ

وهي الرواية المنسجمة مع الأبيات والشطران الثاني والثالث في اللسان

(وحد) عن ابن سيده.

(٣) في (ط): أحمد بن يحيى. (٤) في (م): قالوا.

الممدودة بمنزلتها في قولهم: قَاصِعَاءُ وَقَوَاصِعُ، ودَامَاءُ ودَوَامٌ. وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحِدَ والوَاحِدَ والأَحَدَ، بمعنى وقد شرحنا ذلك في المسائل.

فأما بَدَلُ الهمزة من الواو إذا كانت مكسورةً، فإنَّ أبا عُمَرَ^(١) يزعم أنَّ ذلك لا يُجَاوِزُ به المسموعُ، وغيره يذهبُ إلى أن بَدَلُ الهمزة منها، مطرُدٌ كاطرادِ البَدَلِ من المضمومة. والقول في أنه ينبغي أن يكون مُطَرِّدًا أنَّ الكسرة بمنزلةِ الياءِ، ولا تخلو الحركةُ في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرةً قبله أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها الياءُ أُعِلَّتْ، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اُعْتَلَّتِ الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياءِ، ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألفٌ نحو: عَوَانٍ وطَوَالٍ؟. فإن قلت:

[فإذا وجب القلبُ من حيثُ ذكرتَ^(٢)] فهلاً^(٣) أُبْدِلَتْ غيرُ أوَّلِ مكسورةٍ كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها!.

قيل: هذا لا يلزمُ وذلك^(٤) أن القلبَ في المكسورة كالقلب في المضمومة، ألا ترى أنَّ الضمَّةَ مع الواو كالواوين. كما أنَّ الكسرة مع الواو كالياء والواو؟ فكما تُعَلُّ الواو مع الياءِ،

(١) في (ط): أبا عمرو. وأبو عمر هذا هو الزاهد المعروف بـغلام ثعلب.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٣) في (ط): هلاً.

(٤) في (ط): ذلك بدون واو.

كذلك أُعْلِتْ مع الكسرة، كما أَنَّ الواو لَمَّا اعتَلَّتْ^(١) مع الواو كذلك أُعْلِتْ مع الضمة، ولم يجب من هذا أن تُعَلَّ الواوَان^(٢) غير أولٍ في نحو: أَحْوِيٍّ، وَلَوِيٍّ، فكذلك لم يلزم أن تُعَلَّ الواوُ مع الكسرة غير أولٍ، ألا ترى أن مواقع الإبدال ينبغي أن تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبر؟ فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضع، واستمر، لم يلزم أن تُجَعَلَ في غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزم إذا استمرَّ إبداله^(٣) في موضع أن يُبَدَلَ في غير ذلك الموضع. ومن ثمَّ جعل أبو عثمان^(٤) دُلَامِصًا من غيرِ دَلِيسٍ^(٥)، لأن الميم لم تزد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولاً.

وأما قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) [البقرة/ ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) أي^(٦) تنسى^(٧)، قال تعالى: (قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) [الشعراء/ ٢٠] أي نسيت، أي: ضَلَلْتُ وجه الأمر. وقال أبو زيد: ضَلَلْتُ الطريقَ والدارَ أَضْلُهُ ضَلَالًا، وَأَضَلْتُ الفرسَ والناقةَ والشيءَ إِضْلَالًا، وكلُّ ما ضلَّ عنك فذهب.

(١) في (ط): أُعْلِتْ.

(٢) في (ط): الواو.

(٣) في (ط): إبدالها.

(٤) هو المازني.

(٥) في النصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ٢٥/٣: دلامص: هو

البراق. يقال: دلامص ودلاص ودلأص، ودلِيس بمعنى، قال الأعشى:

إذا جرّدت يوماً حسبت خميصاً

عليها وجريال النضار الدلامصاً

(٧) مجاز القرآن ١/ ٨٣.

(٦) في (ط): أن.

قال: وإذا كان الحيوان مقيماً فهو بمنزلة ما لا يبرح نحو: الدار، والطريق، فهو كقولك: ضَلَلْتُه ضلالةً. وقال أبو الحسن: تقول: ضَلَلْتُ دارَ فلانٍ، وقال الفرزدق: ولقد ضَلَلْتُ أباك تدعو دارماً كضلالٍ مُلْتَمِسٍ طريقَ وَبارٍ^(١) وفي كتاب الله تعالى: (في كتابٍ لا يضلُّ رَبِّي ولا يَنْسِي) [طه/٥٢] أي: لا يضلُّ الكتابُ عن رَبِّي. وأما موضعُ أَنْ فَضَّبُ وَتَعَلَّقَهُ إِنَّمَا هو بأحد الأشياء التي تَقَدَّمَ ذِكْرُها.

والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلاً وامرأتين لِأَنْ تَضِلَّ إحداهما فَتُذَكَّرَ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ الشَّهَادَةَ لم تُوقَعْ للضلالِ الذي هو النسيانُ إِنَّمَا وَقَعَتْ للذكر والحفظ. فالقول في ذلك أَنَّ سيبويه قد قال: أمر بالإشهاد لِأَنْ تُذَكَّرَ إحداهما الأخرى، ومن أجل أَنَّ تُذَكَّرَ إحداهما الأخرى. قال: فَإِنْ قال إنسان: كيف جاز أن يقول: «أَنْ تَضِلَّ إحداهما» ولم يُعَدَّ هذا للضلال والالتباس^(٢)؟ فَإِنَّمَا ذَكَرَ «أَنْ تَضِلَّ» لِأَنَّهُ سبب للإذكار كما

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٤٥٠/٢ وفيه تطلب بدل تدعو، قال ياقوت في معجم البلدان ٣٥٧/٥ (وبار): قرية كانت لبني «وبار» وهم من الأمم الأولى، منقطعة بين رمال بني سعد وبين الشحر ومهرة، ويزعم من أتاها أنهم يهجمون على أرض ذات قصور مشيدة ونخل ومياه مطر، وليس بها أحد، يقال: إن سكانها الجن، لا يدخلها إنسي إلاَّ ضلَّ قال الفرزدق: وأنشد البيت مع آخر:

لا تهتدي أبداً ولو بعثت به

بسبيل واردة ولا آثار

أه منه. وذكر ياقوت أساطير عجيبة عن وبار.

(٢) في سيبويه: «للالتباس».

تقول: أَعَدَّدْتُهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ، فَأَدْعَمَهُ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بِذَلِكَ مَيْلَانَ الْحَائِطِ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدِّعْمِ وَسَيِّبَهُ. انْتَهَى كَلَامُ سَيِّبِيهِ^(١).

[قَالَ أَبُو عَلِيٍّ]^(٢) وَقَوْلُهُ: فَتَذَكَّرَ: مَعْطُوفٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِأَنْ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) فَالظَّرْفُ وَصَفٌ لِلْأَسْمَاءِ الْمَنْكُورَةِ^(٣)، وَفِيهِ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا وَجْهُ قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ: (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) بِكَسْرِ الْأَلْفِ، فَإِنَّهُ جَعَلَ إِنْ لِلْجَزَاءِ، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَتَذَكَّرَ): جَوَابُ الْجَزَاءِ، وَمَوَاضِعُ الشَّرْطِ وَجَزَائِهِ^(٤) رَفْعٌ بِكُونِهِمَا وَصَفًا لِلْمَنْكُورَيْنِ^(٥) وَهُمَا الْمَرْأَتَانِ فِي قَوْلِهِ: (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) وَقَوْلِهِ: (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ): خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَمَنْ يَشْهَدُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «رَجُلٌ» مَرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْمَرْأَتَانِ مَعْطُوفَتَانِ عَلَيْهِ وَخَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ^(٦) مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَشْهَدُونَ. وَقَوْلُهُ: مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) فِيهِ ذِكْرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُوصُوفِينَ الَّذِينَ هُمْ: «فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ذِكْرُ لَشَهِيدَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُمَا، لِاخْتِلَافِ إِعْرَابِ الْمُوصُوفِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ شَهِيدَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ، وَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِعْرَابُهُمَا^(٧) الرِّفْعُ،

(١) انظر سيبويه ٤٣٠/١ ففيه اختلاف يسير عما هنا.

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (م).

(٣) في (ط): المذكورة.

(٤) في (ط): وجوابه.

(٥) في (ط): للمذكورين.

(٦) في (ط): المبتدأ.

(٧) في (ط): إعرابهم.

فإذا كان كذلك علمت أن الوصف الذي هو ظرف إنما هو وصف لقوله: «فرجل وامرأتان» دون من تقدم ذكرهما من الشهيدين.

والشرط وجزاؤه وصف للمرأتين؛ لأن الشرط وجزائه^(١) جملة يوصف بها كما يوصل بها في نحو قوله تعالى^(٢): (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ) [الحج/٤١] واللام التي هي لام في قوله: (إِنْ تَضِلَّ) فيمن جعل إن جزاء في موضع جزم، وإنما حركت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كسرت للكسرة التي^(٣) قبلها لكان جائزاً في القياس.

وأما قوله تعالى^(٤): (فَتُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) فقياس قول سيبويه في قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/٩٥] والآي التي تلاها معها^(٥) أن يكون بعد الفاء في: (فَتُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا)^(٦) مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا الأخرى، فالذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير في قوله: «إِحْدَاهُمَا».

وأما قوله: فتذكر، فإن الذكر على ضربين:
ذكر هو خلاف النسيان.
وذكر، هو قول.

(١) في (ط) والجزاء.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت «التي» من (م).

(٤) سقطت من (ط).

هي قوله تعالى من سورة المائدة/٩٥: «ومن كفر فأمته قليلاً» انظر سيبويه

(٦) سقطت من (ط).

٤٣٨/١.

فَمَمَّا هُوَ خِلَافُ النِّسْيَانِ قَوْلُهُ: (فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا
أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣].

وقال: (نَسِيًا حُوتَهُمَا) [الكهف/٦١] فأسند النسيان
إليهما، والناسي فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى؛ نسي
أحدهما، فحذف المضاف، وقد تقدم ذكر شيء من هذا
النحو.

والذكر الذي هو قولٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: قولٌ لا ثَلْبَ
فيه للمذكور، والآخرُ يراد به ثَلْبُ المذكور. فمن الأول قوله:
(فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) [البقرة/٢٠٠]، وقوله:
(فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)
[البقرة/١٩٨] (وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ)
[البقرة/٢٠٣] (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ)
[الأنعام/١٢١].

ومن الذكر الذي يراد به الثَلْبُ، قوله: (قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى
يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ) [الأنبياء/٦٠]، فهذا الذكر يشبه أن
يكون من جنس ما واجههم به في قوله تعالى^(١): (قَالَ
أَفْتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ أَفِ لَكُمْ
وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [الأنبياء/٦٧]. ومن ذلك قول
الشاعر:

بِذِكْرِكُمْ مِنَّا عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ لَعَمْرِي لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولًا وَمَأْتِمًا^(٢)

(١) سقطت من (ط).

(٢) الحِيل والحَبْل: الداهية، وجعها حبول انظر اللسان (حبيل) واستشهد ابن =

وقالوا في مصدر ذكرته، ذَكَرَى قال^(١):
هَبَّتْ شَمَالًا فَذَكَرَى مَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الصَّفَةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا
وقال^(٢):

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ سُكْرِهِ وَتَأَمَّلًا وَكَانَ بِذَكَرَى أُمَّ عَمْرٍو مُوَكَّلًا
فمن قَدَّر في «ذكرى» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم
يقدر فيه التنوين جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به.
قال سيويوه: قالوا ذكرته ذَكَرًا كحفظته حفظًا، وقالوا: ذُكِرًا كما
قالوا: شُرِبًا^(٣).

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا) [الطلاق/
١٠] فَإِنَّ قَوْلَهُ: ذَكَرًا، يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدَّرَ حَذَفُ
المُضَافِ إِلَى الذِّكْرِ، وَالْآخَرُ أَنْ لَا تُقَدَّرَ ذَلِكَ، فَإِنْ قُدِّرَتْ
حَذَفَ الْمُضَافُ، كَانَ إِظْهَارُهُ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذَا ذِكْرٍ،
وَالذِّكْرُ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: ذَا شَرَفٍ وَصِيَّةٍ كَمَا قَالَ:

= قَتِيَّةٌ فِي الْمَعَانِي الْكَبِيرِ ٨٦٥/٢ بِصَدْرِ الْبَيْتِ عَلَى مَعْنَى الْحَبُولِ: الدَّوَاهِي.
وَجَاءَ بِرَوَايَةٍ قَلْتُمُ بَدَلَ جِئْتُمُ. وَلَمْ يَعْزِزْ لِأَحَدٍ.

(١) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو بِهَا الْأَخْطَلُ. انْظُرْ دِيَوَانَهُ ١٦٥/١
وَالْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ ٦٥/٣ وَفِيهِ إِلَى بَدَلِ الَّتِي، وَالْكِتَابُ لِسَيُويُوهِ ١١٣/١ وَفِيهِ
جَنُوبًا بَدَلَ شَمَالًا، وَفِي (ط): «أَهْلٌ» بَدَلَ «عِنْدَ» وَرَوَايَةُ (م) الْمَثْبُتَةُ هِيَ
رَوَايَةُ الدِّيَوَانِ.

(٢) الْبَيْتُ لِأَوْسَ بْنِ حَجَرٍ وَفِيهِ «فَتَأَمَّلًا» بَدَلَ «وَتَأَمَّلًا». انْظُرْ دِيَوَانَهُ ٨٢.
وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ لِلْسَيُوطِيِّ ٣٩٩/١ وَالبَغْدَادِيُّ ١٧٨/٣. وَفِي حَاشِيَةِ
شَرَحِ دِيَوَانِ زَهْرٍ ص ٣٠ وَفِي ط: «صَحَا قَلْبُهُ مِنْ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا». وَهَذَا
خِلَافَ مَا فِي الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ.

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ ٢١٥/٢.

(وإنَّه لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ) [الزخرف/٤٤] فُسِّرَ أَنَّهُ شَرَفٌ لَهُمْ،
والْآخِرُ ذَا قَرَانٍ، وَقَدْ سُمِّيَ الْقُرْآنُ ذِكْرًا^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [النحل/٤٤]
فَإِذَا قَدَرْتَ حَذْفَ الْمُضَافِ كَانَ الْمَعْنَى فِي أَنْزَلَ: الْإِحْدَاثُ
وَالْإِنْشَاءُ، كَمَا قَالَ: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ)
[الزمر/٦] (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) [الحديد/٢٥]
يُبَيِّنُ أَنَّهُ الْإِنْشَاءُ وَالْإِحْدَاثُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ
مَعْرُوشَاتٍ)^(٢) [الأنعام/١٤١] ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ)
[الأنعام/١٤٣] فَحَمَلَ الْأَزْوَاجَ عَلَى الْإِنْشَاءِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَى الْإِنْزَالِ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ)،
[الزمر/٦] وَقَالَ: (قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ) [الطلاق/١٠] فَوْصَلَ
الْفِعْلَ مَرَّةً بِاللَّامِ وَمَرَّةً بِالِی كَمَا قَالَ: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ)
[النحل/٦٨] وَفِي أُخْرَى: (بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/٥]
وَقَالَ: (وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)
[الشورى/٥٢] وَ(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا)
[الأعراف/٤٣] فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ حَذْفَ الْمُضَافِ، كَانَ الْمَعْنَى:
قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا. فَيَكُونُ: رَسُولًا مَعْمُولُ
الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ ذَكَرَ رَسُولًا أَيْ: ذَكَرَ رَسُولًا لِأَنْ
يَتَّبِعُوهُ، فَيَهْتَدُوا^(٣) بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَالْإِنْتِهَاءُ إِلَى أَمْرِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ
قَوْلِهِ: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ) [الأعراف/١٥٧]
إِلَى قَوْلِهِ (أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الأعراف/١٥٧] وَمِثْلُ ذَلِكَ

(١) فِي (م) وَقَدْ سُمِّيَ ذِكْرًا.

(٣) فِي (ط): فَتَهْدُوا.

(٢) سَقَطَتْ: «مَعْرُوشَاتٍ» مِنْ (ط).

في إعمالِ المصدرِ قوله تعالى^(١): (ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا من
السَّمَوَاتِ والأَرْضِ شَيْئًا) [النحل/٧٣] فشيئاً^(٢) مفعولُ
المصدرِ، والذكرُ: كتابُ الله الذي ذكره في قوله سبحانه^(٣):
(وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ)
[الأنبياء/١٠٥] وفي قوله: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ
الْكِتَابِ) [الرعد/٣٩] فأماً قول الشاعر:
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ
وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^(٤)

(١) سقط من (م) قوله تعالى.

(٢) في (ط): الشيء.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) البيت مع آخر قبله:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
في الكتاب ٢٩٢/١، ومجالس ثعلب ص ٤٢٤ والخزانة ٥٧٣/١/٥٧٥
وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٧، والبيت للعباس بن مرداس كما نسبه
السيوطي في شواهد المغني ٩٠٨/٢ قال البغدادي في الخزانة وشرح
أبيات المغني: البيتان من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها
ونقل العيني عن الموعب - كتاب في اللغة لثمام بن غالب الأندلسي -
أنهما للعباس بن مرداس الصحابي، والله أعلم. ثم أضاف في الخزانة:
وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي علي
الفارسي منسوباً إلى العباس بن مرداس. ا.هـ. منه. وانظر ترجمة
العباس بن مرداس الصحابي في الإصابة ٢٦٢/٢.

قوله: حنين العَجُول: الحنين ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها. والعَجُول من
الإبل: الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة. ونوح الحمامة:
صوت تستقبل به صاحبها. والهديل: قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ص
٢١٠-٢١١: العرب تجعله مرة فرخاً تزعم الأعراب أنه كان على عهد =

فَإِنْ ذَكَرْتُ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا ضَعُفَتْ مِنْهُ الْعَيْنُ أَوْ نَقَلَتْهُ بِالْهَمْزَةِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ، وَذَلِكَ نَحْوُ فَرَحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَغَرَمْتُهُ وَأَغْرَمْتُهُ.

فَمَنْ قَالَ: (فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) كَانَ مِنْ جَعْلِ التَّعْدِيَةِ بِالتَّضْعِيفِ، وَمَنْ قَالَ: (فَتَذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا) كَانَ مِنْ نَقْلِ بِالْهَمْزَةِ وَكِلَاهُمَا سَائِعٌ.

وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ: (فَتَذَكَّرَ) قَوْلُهُ تَعَالَى^(١): (وَذَكَّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) [الذاريات/ ٥٥] فَهَذَا مُضَارِعُهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يُذَكَّرُ.

وَقَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ^(٢) وَأَبِي عَمْرٍو مِثْلُ أَغْرَمْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَقَوْلُ الْبَاقِينَ عَلَى غَرَمْتُهُ وَفَرَحْتُهُ. وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ^(٣): (فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) مَحْذُوفٌ. الْمَعْنَى: فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى الشَّهَادَةَ الَّتِي احْتَمَلْتَاهَا.

وَرُوي عَنْ سَفِيَّانِ بْنِ عَيْنَةَ فِي قَوْلِهِ: (فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى)، أَي: تَجْعَلُهَا ذِكْرًا^(٤)، وَأَحْسِبُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ

= نوح عليه السلام، فصاده جراح من جوارح الطير، قالوا فليس من حمامة إلا وهي تبكي عليه، ومرة يجعلونه الطائر نفسه، ومرة يجعلونه الصوت. انتهى من الخزائنة وشرح أبيات المغني.

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر ترجمته في ٨/١.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) نقله الطبري في تفسيره ١٢٥/٣ قال: حدث بذلك عن أبي عبيد القاسم =

التأويل، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو في المعنى بالقوي، ألا ترى أَنَّهُنَّ لو بُلِّغْنَ ما بُلِّغْنَ ولم يكن مَعَهُنَّ رجلٌ لم تجز شهادتُهُنَّ حتى يكون مَعَهُنَّ رجلٌ^(١). فإذا كان الأمر على هذا لم يُذَكِّرْها^(٢). والحاجة في إنفاذ^(٣) الشهادة إلى الرجل قائمة.

ومما يُبَعِّدُ قوله: (أَنْ تَضِلَّ إحداهُما)، والضلال قد فسره أبو عبيدة: بالنسيان^(٤)، فالذي ينبغي أن يُعَادِلَهُ ما هو مقابل للنسيان من التذكير.

فأما من ذهب في قوله: (أَنْ تَضِلَّ إحداهُما) وقوله: إِنَّ الجزاء فيه مقدّم، أصله التأخير، فلما تقدّم اتّصل بأول الكلام، فَفُتِحَتْ أَنْ؛ فَإِنَّ هذه دعوى لا دَلالةَ عليها، والقياس على ما عليه كلامُهُمْ يُفْسِدُها، أَلَا تَرَى أَنَّا نجد الحرف العاقل

= ابن سَلَامٍ أَنَّهُ قال: حدثنا عن سفيان بن عيينة أَنَّهُ قال: ليس تأويل قوله: «فتذكر إحداهما» من الذِّكْر بعد النسيان، إِنَّمَا هو من الذِّكْر، بمعنى أَنها إذا شهدت مع الأخرى صارت شهادتها كشهادة الذكر.

(١) هذا ما ذهب إليه الأحناف وغيرهم «انظر فتح القدير لابن الهمام ٩١/٦ في كتاب الرجوع عن الشهادة» وهذا ما عدا الحدود فإن شهادة المرأة في الحدود لا تثبت، وقال الشافعي رحمه الله: لا تقبل شهادة النساء مع الرجال إلا في الأموال وتوابعها: انظر شرح فتح القدير ٦/٦ و٦٢ وتقبل شهادتها فيما يتعلق بأمور النساء مما لا يطلع عليه الرجال، ولو كانت واحدة والثنتان أحوط وبه قال الإمام أحمد، وشرط الشافعي أربعاً ومالك ثنتين. انظر شرح فتح القدير ٩، ٨/٦.

(٢) في (ط): تُذَكِّرْها وكلاهما بمعنى.

(٣) في (م): نفاذ.

(٤) في مجاز القرآن ٨٣/١ سبق في ص ٤٢٤.

إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه؟. وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر فقال: لزيد ضربت، وضربت لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس، وعن أبي عبيدة وعن خلف الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب، قال: وعلى ذلك أنشدوا:

تواعدني ربيعة كل يوم لأهلكها^(١) وأقتني الدجاجا^(٢)

فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء عما كان عليه في الكسر، كذلك (إن) الجزاء لو فتحت لم يجب على قياس اللام أن يتغير له^(٣) معنى ولا عمل. ومما يبعد ذلك: أن الحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير^(٤) بالتقدم عما كانت عليه في التأخر. ألا ترى أن من قال: بزيد مررت، وإلى عمرو ذهبت. فقدم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره، لا يغير التقديم شيئاً كان عليه في التأخير؟ ومما يبعد ذلك قولهم: رب غارة، وربت غارة، وربتما غارة، ورب هيزل^(٥)، فكما لم يختلف في التخفيف عن

(١) رواية (ط): لأهلكها، بضم الكاف.

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) في (ط): لها.

(٤) في (ط): لا تغير لها.

(٥) ورد هذا اللفظ في شعر لأبي كبير الهذلي:

أزهير إن يشب القذال فلأني

رب هيزل مرس لففت هيزل

والهيزل جماعة. فإذا جعل اسماً قيل هيزلة. انظر اللسان / هيزل /

وقال السكري في شرح ديوان الهذليين ص ١٠٧٠: «الهيزل والهيزلة

واحد، وهم الجماعة من الناس يغزى بهم».

حال التثقيـل، ولحاقِ حرفِ التأنـيـثِ به، وكذلك ثُمَّ وثُمَّتْ، كذلك ينبغي أن لا يتغير^(١) (إِنْ)، بَلْ (إِنْ) أَجْدَرُ أَنْ لا تتغيّر لأنَّ التغيّرَ بالحركة أيسرُ من التغيّر بحذفِ حرفٍ وزيادةٍ آخر، وكذلك الحذفُ من «إِنَّ، وَكَأَنَّ» لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزمُ من حيثُ تَغَيَّرَتْ، إِنَّ المكسورةَ بالحذفِ فدخلتْ على الفعلِ (أَنْ) تتغير^(٢) بإبدالِ حركةٍ وتغييرها لأنَّ الحذفَ والتغيير في إنَّ أكثرُ.

وممّا يُبَعِّدُ ذلك أن الحرفَ قد أُبْدِلَ^(٣) منه غيره، وهو مع الإبدالِ، يعملُ عَمَلَهُ غيرَ مُبْدَلٍ، وذلك نحوَ بدلِ الواو من الباءِ في: «والله» وبدلِ التاء من الواو في (تالله)، فإذا كانت هذه الحروف مع التغير الحادث فيها من الحذف منها، والتغير باختلاف حركاتها ليست تزولُ عَمَّا كانت عليه من العمل والمعنى؛ فَأَن لا تتغيرَ أَنْ بكسر الهمزة منها أَجْدَرُ.

وممّا يُفْسِدُ ذلك إبدالُهُم الألفَ من نونِ (إِذَنْ) ألا ترى أنها إذا أُبْدِلَتْ كان عَمَلُها ومعناها على ما كان قبلَ الإبدالِ؟، وإبدالُ الحرفِ أكثرُ من تغيير الحركة، فلو كان لِمَا ذَكَرَهُ مجازُ أو^(٤) مساعٍ، لكان ذلك في هذه الحروفِ المغيرة أيضاً، فإن لم يكن ذلك فيها مع ما ذكرنا من ضروب التغير اللاحق لها ما يبينُ أَنَّ ما ذهب إليه يُفْسِدُهُ ما عليه مقاييس كلامهم، وما كان من هذا الضربِ من الدعاوى التي يُفْسِدُها رُدُّها إلى ما ذكرناه ساقطٌ.

(٣) في (ط): يبدل.

(٤) في (م): «ومساعٍ».

(١) في (ط): «تتغير».

(٢) في (م): «بأنَّ يتغير».

واختلفوا^(١) في قوله تعالى^(٢): (تجارة حاضرة) [البقرة/ ٢٨٢] في رفعها ونصبها^(٣).

فقرأ عاصمٌ وحدَه (تجارة) نصباً. وقرأ الباقر: بالرفع. [قال أبو بكر]: وأشك في ابن عامر^(٤).

قال أبو علي: (كان) كلمة استعملت على أنحاء: أحدها: أن تكون بمنزلة حدث، ووقع، وذلك قولك: قد كان الأمر، أي وقع وحدث، والآخر: أن تخلع منه معنى الحدوث فتبقى الكلمة مجردة للزمان، فتلزمها^(٥) الخبر المنصوب. ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قولهم: أنت وذلك، والنجاءك^(٦)، وذلك قولك: كان زيد ذاهباً. والثالث: أن تكون بمعنى صار.

أنشد أحمد بن يحيى^(٧):
بتيهاء قفرٍ والمطي كأنها قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِرَاحاً بَيُوضُها^(٨)

(١) سقطت الواو من (ط).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) في (ط): في رفعها ونصبها.

(٤) السبعة ص ١٩٤ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٥) في (ط) فيلزمها.

(٦) النجاءك: قال في تاج العروس (نحو) يمد ويقصر أي (أسرع) أصله:

النجاء. أدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من الإعراب. قال

ابن الأثير: هو مصدر منصوب بفعل مضمر، أي: أنجو النجاء (النهاية ٢٥/٥).

(٧) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد سنة

مائتين. وتوفي سنة ٢٩١ هـ. انظر بغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٨) البيت لعمرو بن أحرر الباهلي في ديوانه ص ١١٩ ضمن أبيات خمسة هو =

أي: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قوله تعالى^(١):
(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم/ ٢٩]، أي صار
في المهد.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك: قولهم: ما كان أحسنَ
زيداً، المعنى فيه: ما أحسنَ زيداً، وأنشد لبعض البغداديين:
سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسُومَةِ الْجِيَادِ^(٢)

= رابعها. وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ١٨٩/٤ والأشموني
٢٣٠/١، والمعاني الكبير ٢١٣/١ بدون عزو وعزاه في الحيوان ٥٧٥/٥
وتاج العروس /بيض/ والخزانة ٣٣/٤ لابن أحرر، ونسبه ابن يعيش في
شرح المفصل ١٠٢/٧ لابن كنزة، وفي اللسان (طبعة صادر) (بيض)
عجزه، ووقع محرفاً، وبرواية:
«على قفرة طارت فراخاً بيوضها».

فحرف: «كانت» بكلمة «طارت» ولم أر من ذكره بهذه الرواية. وفي
الخزانة والتاج برواية: أريهم سهيلاً والمطي كأنها قطا الحزن البيت.
وذكر البغدادي أنها الرواية التي في عامة نسخ شعره.

(١) سقطت من (ط).

(٢) البيت في سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ومن شواهد الرضي في شرح
الكافية ١٩٠/٤ وابن هشام في أوضح المسالك ١٨١/١ وشرح المفصل لابن
يعيش ٩٨/٧، ١٠٠ والأشموني ٢٤١/١ والخزانة ٣٣/٤ والعيني ٤١/٢
والتصريح ١٩٢/١ ويس ١٩١/١ وجمع الهوامع ١٢٠/١ والدرر ٨٩/١
وذكره ابن عصفور في الضرائر ص ٧٨ والبيت مروى عن الفراء ولم ينسبه
أحد إلى قائل. وهو فيما تقدم من المصادر برواية «العرب» بدل «الجياد»
وهي التي أشار إليها في نسخة (م) بقوله: «في أخرى: العرب»
وهذه العبارة زيادة ليست في (ط) ولعلها زيادة على الأصل الذي بين
أيدينا.

في أخرى: العراب^(١).
 فأما موضعُ أن في^(٢) قوله: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً
 تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ) [البقرة/ ٢٨٢] فَنَصَبُ، المعنى: ولا تسأموا
 كتابته إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ.

أي: يداً بيد لا أجل فيه، فلا يُحتاج في تباع ذلك إلى
 التوثق باكتتاب الكتاب، ولا^(٣) ارتهان الرهن، لوقوع التقابض
 في المجلس، ومثل موضع «أن» هذه في النصب موضع التي
 في قوله: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)
 [البقرة/ ٢٨٢] فالعامل في قوله: «أن» تكون من قوله: إِلَّا أَنْ
 تكون تجارة عن تراض منكم، قوله عز وجل^(٤): (لَا تَأْكُلُوا
 أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) [النساء/ ٢٩] بتوسطِ إِلَّا، وكلاً
 الاستثناءين منقطع.

وزعم سيويه: أنه قد نُصِبَ في القراءة (تجارة عن
 تراضٍ منكم)^(٥).

= والبيت مع آخر قبله في عبث الوليد ص ٧٣ برواية: «المطهمة الصلاب».
 وللبيت روايات: تسامى وتساقوا، وسراة وجياد، ومسومة ومطهمة
 والصلاب والعراب...

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) انظر سيويه ٣٧٧/١، وفي البحر ٣٥٣/٢: قرأ عاصم: «تجارة حاضرة»
 بنصبها. على أن كان ناقصة... وقرأ الباقر برفعها على أن يكون
 «تكون» تامة وتجارة فاعل.

فأما حجة من رفع: فإنه جعل كان بمعنى وقع وحدث كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثل ذلك في الرفع قوله: (وإن كان ذو عسرة فنظرة) [البقرة/ ٢٨٠] المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نُصِبَ، فقليل: وإن كان ذا عسرة لكان المعنى: وإن كان المستربي ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك لأن المستربي، وغيره، إذا كان ذا عسرة فله النظرة. ألا ترى أن المستربي والمشتري وسائر من لزمه حق إذا كان مُعْسِراً فله النظرة إلى الميسرة؟ فكذلك المعنى في قوله: (إلا أن تكون تجارة حاضرة)، إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي اقتضت، وأمر فيها بالوثقة^(١) بالشهادة والارتهان، فلا جناح، في ترك ذلك فيه لأن ما يخاف في بيع النساء، والتأجيل يؤمن في البيع يداً بيد.

ومما جاء فيه كان بمعنى وقع قول أوس^(٢):
هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى^(٣) عَلَيَّ كَأَثَابِ الْحَرَامِ الْمَهِينِ
ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

فَدَيَّ لَبْنِي ذُهْلَ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

(١) في (ط): بالوثيقة.

(٢) البيت في ديوانه ص ١٢١ من قصيدة طويلة. هو الرابع والعشرون منها وذكره ابن قتيبة في المعاني الكبير بدون نسبه ص ٤٨٤، ١١٧٧.
وابن دريد في الجمهرة ٣/ ٣٥٦، ولم ينسبه ولكنه ذكره بعد أن قال: قال الراجز ا. هـ. وهذا غريب! لأن البيت ليس من الرجز، بل من الطويل، وأوس من الشعراء وليس من الرجاز.

(٣) جاء في (م) كلمة «بيننا» فوق كلمة «قد مضى».

(٤) البيت بهذه الرواية ملفق من بيتين أنشدتهما سيويه متتابعين وهما:

فهذا أيضاً من باب وقع ولا يكون (أشنع) خبراً لأنك لو جعلته خبراً لم تستفد به إلا ما استفدت^(١) بما تقدّم، فلم يجيء الخبر هكذا كما جاء الحال في نحو قوله^(٢).
كَفَى بِالنَّايِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي

وأما وجه قول من نصب فقال: (إلا أن تكون تجارة حاضرة)، فالذي في الكلام الذي تقدّمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دلّ عليه: (تدأينتم)، من قوله (إذا تدأينتم بدّين)، و(الحق) من قوله: (فلان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً) فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان، لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة^(٣) به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم

= ١ - قول مقاس العائذي:

فدى لبني ذهل بن شيان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

٢ - وقول عمرو بن شأس:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشعنا

انظر الكتاب ٢١/١، ٢٢ وبيت مقاس في المقتضب ٩٦/٤ وابن يعيش

٩٨/٧. وبيت عمرو بن شأس برواية المصنف استشهد به التبريزي في

شرح الحماسة ٢٠١/١ في خبر أبيات حصين بن حمام المري.

(١) في (ط): تستفيد.

(٢) صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي وعجزه: وليس لحبها إذ طال شافي.

انظر ديوانه ١٤٢/ والمقتضب ٢٢/٤ والكامل ص ٧٢٩ والخصائص

٢٦٨/٢ والمصنف ١١٥/٢ وابن الشجري ١٨٣/١، ٢٨٣، ٢٩٦، ٢٩٨،

والمفصل بشرح ابن يعيش ٥١/٦، ١٠٣/١٠. والخزانة ٢٦١/٢. ورغبة

الآمل ١٢٨/٦.

(٣) في (ط): «المطالبة» بدل «المطالبة به».

كان، لأنَّ التداينَ معنًى، والمنتصبُ يرادُّ به العَيْنُ، ومن حيث لم يجز أن يكون التداينُ اسمَ كان، لم يجز أن يكون الحقُّ اسمها، لأنَّ الحقَّ يراد به الدينُ في قوله: (فإنَّ كانَ الذي عليه الحقُّ) فكما لم يجز أن يكون التداينُ اسمها، كذلك لا يجوز [أن يكون] ^(١) هذا في (الحق)، فإذا لم يَجْز ذلك لم يَخْلُ اسمُ كان من أحدِ شيئين:

أحدهما أنَّ هذه الأشياء التي اقْتُصَّت من الإِشهاد والارتهانِ قد عُلِمَ في ^(٢) فحواها التبائعُ؛ فأضمر التبائع لدلالة الحال عليه، كما أضمر لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غداً فأتني، أو يكونُ أضمرَ التجارة، كأنه: إلَّا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً. ومثل ذلك قول الشاعر ^(٣):

فدىَّ لبني ذهل بن شيبانَ ناقتي إذا كان يوماً ذا كواكبٍ أُنْعَا

أي: إذا كان اليومُ يوماً، فأما التجارةُ فهي ^(٤) تقلبُ الأموالِ وتصريفُها لطلبِ النماءِ بذلك، وهو اسمُ حدثٍ واشتقَّ التاجرُ منه إلَّا أنَّ المرادَّ به في الآية العَيْنُ، ولا يخلو وقوعُ اسمِ الحدث ^(٥) على هذا المعنى الذي وصفناه من أحدِ ثلاثة أشياء:

إمَّا أن يكون المرادُّ: إلَّا أن يقع ذو تجارة أي: متاعُ ذو تجارة.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتجرُ فيه الذي هو: عينُ،

(١) هكذا في ط وسقطت من م. (٤) في (م): «فهو».

(٢) في (ط): من. (٥) في (ط) وقوع الحدث.

(٣) سبق في الصفحة ٤٣٩.

فيكون كقوله: هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن، أي مضروبه ومنسوجه، وكذلك (لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ بشيءٍ من الصَّيْدِ) [المائدة/ ٩٤] أي المصيد.

ألا ترى أن الأيدي والرماح إنما تتالان الأعيان.

والثالث: أن يوصف بالمصدر فيراد به العين كما يقال: عدل، ورضى، يراد به عادل ومرضى، وعلى هذا قالوا: عدلة، لما جعلوه الشيء بعينه. وليس هذا كالوجه الذي قبله لأن ذلك مصدر يراد به المفعول، وليس هذا مقصوراً على المفعول، فالمراد بالمصدر الذي هو تجارة: العروض وغيرها مما يتقايس، يُبين ذلك وصفها بالحضور وبالإدارة بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسم المشتق من هذا الحدث يجري مجرى الصفات الغالبة؛ ولذلك كُسِّرَ تكسيرها في قولهم: تاجر وتجار، كما قالوا: صاحب وصحاب، وراع ورعاء، قال الشاعر^(١):

كَأَنَّ عَلَى فِيهَا عُقَارًا مَدَامَةً سُلَافَةً رَاحٍ عَتَّقَتْهَا تِجَارُهَا

اختلفوا في ضمِّ الرء وكسرهما وإدخال الألف وإخراجها، وضمُّ الهاء وتخفيفها من قوله تعالى^(٢): (فَرُّهُنَّ مقبوضةً) [البقرة/ ٢٨٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَرُّهُنَّ)، واختلفَ عنهما

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي نسيبة بن محرز في شرح أشعار الهذليين ٧٣/١ الثاني عشر منها. والخمر العقار: التي تعاقر الدن أو العقل، أي: تلزمه. والسلاف: أول ما يخرج من المَبْزَل. عَتَّقَتْهَا: تركتها حتى قَدُمْتُ.

(٢) في (ط): عز وجل.

فروى عبد الوارث^(١) وعبيد بن عَقِيل^(٢) عن أبي عمرو:
(فَرُهْنٌ) ساكنة الهاء.

وروى اليزيديُّ عنه (فَرُهْنٌ) بضم الهاء. وروى عبيد بن
عقيل عن شبِل^(٣) ومُطَرِّفِ الشَّقَرِيِّ^(٤) عن ابن كثير (فَرُهْنٌ)
ساكنة الهاء.

وروى قنبل^(٥) عن النبال^(٦) والَبَزِّي^(٧) عن أصحابهما،
ومحمد بن صالح المَرِّي^(٨) عن شبِل عن ابن كثير: (فَرُهْنٌ)

(١) سبقت ترجمته ٣٧٦/١. (٣) سبقت ترجمته ٣٤١/١.

(٢) سبقت ترجمته ٣٤١/١.

(٤) الشقري أبو بكر مطرف بن معقل الشقري التميمي السعدي قاله أبو عبيد
القاسم بن سلام. انظر الأنساب للسمعاني ٣٦٣/٧ والذي في طبقات
القراء ٣٠٠/٢: مطرف بن معقل أبو بكر النهدي، ويقال: الباهلي
البصري ثقة معروف...

(٥) قنبل أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة
المخزومي (مقرئ مكة) مولا هم المكي ولد سنة ١٩٥ وتوفي ٢٩١ انظر معرفة
القراء ١٨٦/١ وجعله من الطبقة السابعة.

(٦) أبو الحسن أحمد بن محمد بن علقمة... المعروف بالقواسم إمام مكة في
القراءة، قرأ على وهب، وقرأ عليه قنبل وغيره... توفي ٢٤٠ أو ٢٤٥ انظر
طبقات القراء ١٢٣/١.

(٧) البزي: أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة الإمام أبو
الحسن البزي المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام ولد سنة ١٧٠ وتوفي
٢٥٠ محقق ضابط متقن قرأ على أبيه عبدالله بن زياد وعكرمة بن سليمان
وهب بن واضح قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزامي والحسن بن الحباب
وأحمد بن فرح... وغيرهم وروى عنه القراءة قنبل، وروى حديث التكبير
من آخر الضحى وقد أخرجه له الحاكم في المستدرک... انظر طبقات القراء
١١٩/١.

(٨) المري: محمد بن صالح أبو إسحاق المري البصري الخياط. روى الحروف =

مضمومة الهاء .

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي (فَرِهَانُ)
بألفٍ مكسورةٍ الراء^(١) .

قال أبو علي : قال أبو زيد : رَهْنْتُ عندَ الرجلِ رهناً
ورهنته رهناً، فأنا أرهنه : إذا وضعته عنده . وارتهن فلانٌ من
رجلٍ رهناً ارتهاناً : إذا أخذه منه ، وقد أرهنتُ في السلعة من
مالي حتى أدركتها إرهاناً ، وذلك إذا غاليت بها في الثمن ،
فالارتهان - في المغالاة وفي القرض والبيع - الرهن ، قال الشاعر^(٢) :
يَطْوِي ابْنُ سَلَمَى بِهَا عَن رَاكِبٍ بَعْدَ عِيدِيَّةٍ أُرْهَنْتُ فِيهَا الدَّنَائِرُ

= سماعاً عن شبل بن عباد ، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن عبد الله القاسم
بن أبي بزة . . . وروى عنه الداني أنه قال : سألت شبل بن عباد عن قراءة
أهل مكة فيما اختلفوا فيه ، وفيما اتفقوا عليه فقال : إذا لم أذكر ابن محيصن
فهو المجتمع عليه ، وإذا ذكرت ابن محيصن فقد اختلف هو وعبد الله بن كثير
وذكر القراءة . طبقات القراءة ١٥٥/٢ .

(١) السبعة ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) البيت الأول في تهذيب اللغة ٢٧٤/٦ ولم يعزه لأحد . قال الأزهري : بها :
بإبل . عيديدية : نجب منسوبة إلى بنات العيد ، وهو فحل معروف كان منجباً
اهـ .

وقال ابن سيده في المخصص السفر ١٣٥/٧ : العيديدية : نوق تنسب إلى حيٍّ
يقال له بنو العيد ، وقيل نسبت إلى عاد بن عاد ، وقيل : إلى عادي بن عاد
فهو إذاً على ذلك من شاذ النسب ، وقيل نسبت إلى فحل يقال له : عيد ،
وهو نجيب كريم وأولاده نجب . اهـ . وقريب مما ذكره ابن سيده في
المخصص هو في اللسان (عود) وأنشد البيت لرذاذ الكلبي برواية :

ظَلَّتْ تَجُوبُ بِهَا الْبُلْدَانُ نَاجِيَةً . . عَيْدِيَّةً . . الْبَيْت .

وذكره في مادة (رهن) براوية المصنف وأشار إلى الرواية الثانية . وفي
الصحاح (عود) عجزه ، وأنشده بالرواية الثانية لرذاذ الكلبي أيضاً صاحب =

كَأَنَّهُا بِحَسِيرِ الرِّيحِ صَادِيَةٌ وَقَدْ تَحَرَّزَ مَلَحَرٌّ^(١) الْيَعَافِيرُ
وَأَرْهَنَّا بَيْنَنَا خَطراً إِرْهَاناً، وهو أن يبدلوا من الخطر ما
يرضى به القوم بالغاً ما بلغ، فيكون لهم سبباً، وأخطرت لهم
خَطراً إِخْطَاراً وهو مثل الإِرْهَانِ. وأنشد غير أبي زيد
للعجاج^(٢):

وعاصِماً سَلَّمَهُ مِنَ الْغَدْرِ مِنْ بَعْدِ إِرْهَانٍ بِصَمَاءِ الْغَبْرِ
فقال بعض أصحاب الأصمعي: إِرْهَانٌ: إثبات وإدامة.

ويقال: أَرَهَنَ لَهُمُ الشَّرَّ أَي أَدَامَهُ، وقال أبو موسى: رَهَنَ
لَهُمْ، أَي: دام، وأنشد^(٣):

= التاج في (عود) ولم تذكر المصادر السابقة البيت الثاني. وجاء البيت في البحر
المحيط ٣٤٢/٢ بدون نسبة، وصحفت فيه كلمة «بَعْداً» إلى «بِعراً» بالراء.
وقوله: بَعْداً، جاء في اللسان (بعد): البُعْدُ، بالضم، وبَعْدُ، بالكسر،
بُعْداً وبَعْداً، فهو بعيد وبُعَادُ، عن سبويه، أي: تباعدَ وجمعها: بُعْدَاءُ. ثم
نقل عن الصحاح: البَعْدُ، بالتحريك، جمع باعدٍ، مثل: خادم وخدم.
وقوله: ملحرٌ أي: من الحرِّ، واليعافير ج اليُغفور: الظبي الذي لونه
كلون العَفَر وهو التراب وقيل: هو الخشف اهـ اللسان (عفر) والحسير:
الكليل، وحسير الريح: الريح المقطوعة الضعيفة. قال في اللسان
(حسر) العرب تقول: حسرت الدابة إذا سَيرَتهَا حتى ينقطع سيرها. اهـ

(١) رسمها في (م): «مِلَحَرٌّ» ووضع فوقها كلمة: «صل» إشارة إلى وصلها.
وأثبتنا ما في (ط) لعدم التكلف.

(٢) البيت في ديوان العجاج ٩٣/١، وعاصم: لَصَّ كان حبسه مروان بن
الحكم ثم أرسله، والصماء: الداهية التي لا تحيب، والغبر: البقاء، وإِرْهَانٌ: إثبات.

(٣) هذا صدر بيت عجزه: وقهوة راووقها ساكبٌ. في اللسان (رهن) دون نسبة
وفي شرح ديوان العجاج ٩٣/١. ورواية (ط): واللحم والخبز.

وَالْخُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ

فقد فسروا الرهن بالإثبات والإدامة، فمن ثم يَبْطُلُ الرهن إذا خرج من يد المرتهن بحق لزوال إدامة الإمساك، والرهن الذي يمسكه المرتهن تَوْثِقَةً لاستيفاء ماله من الراهن: اسم مصدر. كما كان الكتاب كذلك في قوله تعالى^(١): (وكتابه) [التحریم/١٢] وهذه المصادر إذا نُقِلَتْ فسمي بها يزول عنها عمل الفعل، وذلك فيها إذا صارت على ما ذكرنا بين، إذ لم يُعْمَلُوا من المصادر ما كثر استعمالهم له، كما ذهب إليه في قولهم: لله دَرَكٌ، وتمثيله إياه بقولهم: لله بلادُك، فإذا قال: رَهْنْتُ زَيْدًا رَهْنًا وارتهنتُ رَهْنًا، فليس انتصابه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به كما تقول: رَهْنْتُ زَيْدًا ثوبًا، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا في هذا المعنى: أرهنته، وفعلت فيه أكثر.

قال الأعشى^(٢):

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهْنَةً نَعَشٌ وَيَرْهَنَكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا

وقال آخر:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرَهْنْتُهُمْ مَالِكَا^(٣)

(١) سقطت من (ط).

(٢) البيت في ديوانه ٢٣١ والبحر المحيط ٣٤٣/٢ وفيه: يقيد له بالقاف وهو تصحيف مع بيت آخر قبله سيذكره المصنف بعد قليل.

(٣) البيت في البحر المحيط ٣٤٢/٢ واللسان (رهن) لهما بن مرة، وجعله اللسان مطلع أبيات أربعة.

وفي تهذيب الأزهرى ٢٧٤/٦، والصاح (رهن) لعبدالله بن همام السلولى ورواية البيت في المصادر السابقة ما عدا الأزهرى.

وقال آخر:

يَرَاهُنِي فَيَرْهَنُنِي بَيْنِهِ وَأَرْهَنُهُ بَيْنِي بِمَا أَقُولُ^(١)
 فرهنت في كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين،
 فكذلك إذا قال: رهنت زيدا رهناً، فالرهن مصدر، ولما نُقِلَ
 فَسُمِّيَ به ما ذكرت كُسِرَ كما تُكْسَرُ الأسماءُ، كما كُسِرَ غيره من
 المصادر المسمى بها.

وتكسير رهن على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو جاء^(٢)
 لكان قياسه أَفْعَلٌ، مثل كَلَبٍ وَأَكَلَبٍ، وَفَلَسٍ وَأَفْلَسٍ، وكأنه
 اسْتَغْنِيَ ببناء الكثير عن القليل كما اسْتَغْنِيَ^(٣) ببناء الكثير عن
 القليل في قولهم: ثلاثة شسوع^(٤)، وكما استغني ببناء القليل
 عن بناء الكثير في نحو: رَسَنٍ وَأَرْسَانٍ، فَرَهْنٌ جُمِعَ على بناءين
 من أبنية الجموع، وهو فُعْلٌ وَفِعَالٌ وكلاهما من أبنية الكثير فَمِمَّا
 جاء على فُعْلٍ. قول الأعشى^(٥):

آلَيْتَ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا
 فَرُهْنٌ: جمع رَهْنٍ، ثم يُخَفَّفُ^(٦) العين كما خَفَّفَ في

= «أظافيرهم» بدل «أظافيره».

(١) البيت في اللسان (رهن) ونسبه إلى أحيحة بن الجلاح.

(٢) في (ط): ولو كان جاء.

(٣) في (ط): كما استغنوا.

(٤) في اللسان (شسع): شِسْعُ النعل: قبالها الذي يشد زمامها، والجمع: شسوع لا يكسر إلا على هذا البناء.

(٥) البيت في ديوانه ٢٢٩ وفيه: لا نعطيه بدل لا أعطيه. واللسان رهن وسبقت الإشارة إليه قريباً.

(٦) في (ط): خَفَّفَ.

رُسُلٌ وَكُتِبَ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَقِيلَ: رُسُلٌ وَكُتِبَ. ومثل رَهْنٍ وَرُهْنٍ، سَقَفٌ وَسُقُفٌ، وفي التنزيل: (لَبِئْسَ لَهُمْ سُقُفًا مِّنْ فِضَّةٍ) [الزخرف/٣٣] ومثل تخفيفهم الرُّهْنَ وقولهم: رُهْنٌ؛ أَنَّهُمْ جَمَعُوا أَسَدًا عَلَى أُسْدٍ، ثُمَّ خَفَّفُوا فَقَالُوا: أُسْدٌ قَالَ:

كَأَنَّ مُحَرِّبًا مِّنْ أُسْدٍ تَرَجَّ يُنَازِلُهُمْ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ^(١) ومثل رَهْنٍ وَرُهْنٍ فيما حكاه أبو الحسن: لَحْدُ الْقَبْرِ، وَلُحْدٌ، وَقَلْبٌ وَقَلْبٌ، لِقَلْبِ النَخْلَةِ، وقالوا: ثُطُّ^(٢)، وَثُطٌّ، وَوَرْدٌ وَوَرْدٌ^(٣)، وَسَهْمٌ حَشْرٌ، وَسِهَامٌ حُشْرٌ^(٤).

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ رِهَانٌ جَمَعَ رُهْنٍ، وَلَا يَكُونُ جَمَعَ رَهْنٍ. فالقول: إِنَّ سَيُوبَهُ^(٥) لَا يَرَى جَمَعَ الْجَمْعِ مُطْرَدًا، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدَّمَ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ، فَإِذَا كَانَ رَهْنٌ قَدْ صَارَ مِثْلَ كَعْبٍ، وَكَلْبٍ، قُلْنَا^(٦): إِنَّ «رِهَانٌ» مِثْلُ كَعْبٍ وَكِعَابٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ جَمَعَ الْجَمْعِ إِلَّا بَثْبَتٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمْ

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٠/١ وديوانهم ٩٧/١ والمحرب: الأسد المغيظ المغضب. ترج: واد. قبيب: صوت يُقَبِّبُ، وهي: القبقة، وانظر اللسان (قبب).

(٢) رجل ثُطٌّ: ثَقِيلُ الْبَطْنِ بَطِيءٌ. انظر اللسان / ثُطُّ / .

(٣) قال في التاج (ورد): فرس وَرْدٌ وجمعه وَرْدٌ، بضم فسكون مثل: جَوْنٌ وَجُونٌ.

(٤) في اللسان (حشر): سهم محشور وَحُشْرٌ: مستوي قُدْذِ الرِيشِ، قال سيبويه: سهم حَشْرٌ وسهام حَشْرٌ. اه. منه.

(٥) قال سيبويه في ٢٠٠/٢: «اعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب».

(٦) في (ط): قلت.

قد جمعوا فعلاً في قولهم: طُرَقَاتٌ وَجُزُرَاتٌ، وَحَكَى أبو عثمان أن الرِّياشي حكى أنه سمع من يقول: عندنا مُعْنَاتٌ^(١)، فإذا جمعه هذا الجمع جاز أن يكسر أيضاً لاجتماع البابين^(٢) في التفسير والتصحيح في أن كل واحدٍ منهما جمعٌ فهذا قياسٌ، التوقفُ عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناسٌ. وكذلك لو قال: إنَّ فُعْلٌ مثلُ فِعَالٍ، في أن كل واحدٍ منهما بناءٌ للعدد الكثير، وقد كَسَرُوا «فعالاً»^(٣) في نحو قول ذي الرُّمَّة^(٤).

وَقَرَّبَنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بعدما تَقَوَّبَ عن غِرْبَانٍ أوراكِها الخَطْرُ فيكون رِهان جمع رُهْن لا جمع رَهْن، وجمعوا فعلاً، على فِعَالٍ، كما جمعوا فعلاً على فَعَائِلٍ في قولهم: جمائل، لم نَرِ هذا القياسَ؛ لأنه إذا جمع شيءٌ من هذا لم يَجُزْ قياسُ الآخر عليه عنده، حتى يُسَمَعَ، وليستِ المجموعُ عنده في هذا كالأحاد.

(١) المَعْن: الماء الظاهر أو السائل، والجمع مُعَنَّ ومُعْنَات. انظر اللسان (معن).

(٢) في (ط): البناءين.

(٣) في (م): فعالٌ.

(٤) البيت في ديوانه ٥٦٦/١. والمسلسل في غريب اللغة ص ٧٩ والحيوان ٤٣٠/٣ والصحاح (خطر) وشروح سقط الزند بشرح الأصمعي ١٥٣٦/٤ و١٥٣٧. واللسان (جمل، غرب، خطر، زرق) والتاج (غرب) وهنالك اختلاف يسير في رواية البيت في المصادر. وفي شرح الديوان: الزرق: أكثبة الدهناء - تقوب: تقشر، غربان أوراكِها: طرف رؤوس الأوراك الذي يلي الذنب. والخطر: أن يخطر بذنبه فيصير على عجزه لبد من أبواله - ومعنى البيت: تقوبُ غربابه لأنه يأكل الرطب فيسلح به على ذنبه ثم يخطر فيضرب به بين وركيه، فإذا أصابه الصيف وضربه الحر انسلخ الشعر عن موضع خَطَره بذنبه، فهو حيث يتقوب.

قال أحمد بن موسى: قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم وحفص عن عاصم (الذي أوْتُمِنَ) [البقرة/٢٨٣] بهمزة وبرفع الألف، ويشير بالضم إلى الهمز^(١).

قال أحمد: وهذه الترجمة غلطٌ. وقرأ الباقون: (الذي أُوْتُمِنَ)^(٢) الذال مكسورة، وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره.

وروى خلف وغيره عن سُلَيْمٍ عن حمزة: (الذي أوْتُمِنَ)، يُشَمُّ الهمزة الضم، وهذا خطأ أيضاً، لا يجوز إلا بتسكين الهمزة^(٣).

قال أبو علي: لا تخلو الحركة التي أشمّوها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، أو تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها: فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذي هو الهمزة، لأن الحرف ساكنٌ لاحظاً له في الحركة، وذلك^(٤) أن (أُوْتُمِنَ) اُفْتَعِلَ من الأمان، والفاء من اُفْتَعَلَ ساكنة في جميع الكلام صحيحه ومعتله، تقول: اُقْتَبِلَ اُقْتَرَعَ، اِيْتَكَلَ، اِيْتَجَرَ، اختارَ، اِنْقَادَ، اِتَعَدَ، ارتدَّ^(٥)، اتزنَ، فتكون فاء اُفْتَعَلَ في

(١) في (ط): «الهمزة».

(٢) رسمها في (م): «أُوْتُمِنَ» وكتب فوق الكلمة: «صل» والذي أثبتنا من

(ط) ينسجم مع المراد، والنطق.

(٣) السبعة ص ١٩٤.

(٤) في (ط): وذاك.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

جميع هذه الأبنية ساكنة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها^(١) لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه، كما تلقى حركة الحرف على ما قبله في نحو: استعد، واستمر، وقيل، واختير، ورد، والخ^(٢) ونحوه.

فإذا لم يكن لشيء من هذه الأقسام مساع ثبت أن الحركة لا تجوز فيها على الإشمام، كما لا تجوز فيها^(٣) على الإشباع، فإن قيل: إن هذا الإشمام إنما هو ليُعلم أن قبلها همزة وصل مضمومة، وذلك أنك إذا ابتدأت قلت: أوْتِمن. قيل: فهذا يلزم قائله أن يقول في نحو: (إلى الهدى اثبتنا) [الأنعام/ ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر، وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر في قوله: (فَاتِنَا بِمَا تَعِدُنَا) [الأعراف/ ٧٠] وفي قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَئِذْنَ لِي) [التوبة/ ٤٩] ونحو ذلك أن يشير إلى الكسر في الهمز لأن قبل الهمزة في كل ذلك في الابتداء همزة مكسورة كما كانت في قوله (أوْتِمن) في الاستئناف همزة مضمومة. فإن مر على قياس هذا الذي لزم كان ماراً على خطأ وأخذاً به من غير وجه. ومن ذلك أن الحرف الذي بعد الحرف لا يُحرّك بحركة ما قبله، كما يُحرّك الحرف الذي قبل الحرف لحركة الحرف الذي بعده نحو:

(١) في (ط): قبله.

(٢) أصلها «الخَبء» من قوله تعالى من سورة النمل/ ٢٥: «ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض...» قال في البحر المحيط ٦٩/٧: قرأ الجمهور (الخَبء) بسكون الباء والهمزة، وقرأ أبي وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة.

(٣) في (م): كما تجوز على الإشباع. والصواب ما أثبتناه من (ط).

يستعدُّ، و (يَهْدِي) ^(١) [يونس / ٣٥] و (الْخَبَ) [النمل / ٢٥] ونحو ذلك. ولو جاز ^(٢) ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت سقطت حركتها، ولم تبق الحركة بعد سقوط الحرف، فإذا كان كذلك لم يجر أن تقدّر إلقاء حركة ما قبلها عليها لأنها ^(٣) ليس قبلها شيء وإذا لم يجر ذلك، تبين أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها. إلا أنه يجوز في الهمزة ^(٤) التخفيف والتحقيق فمن خفف: (الذي أُوتِمَن) قال: (الَّذِي تَمِنَ) ^(٥)، فحذف الياء من الذي لالتقاء ساكنة مع فاء افتعل، لأن همزة الوصل قد سقطت للإدراج، فيصير: ذِي تَمِنَ بمنزلة: بِيْر، وذِيْب، وإن حَقَّقَ كان بمنزلة من حَقَّقَ الذئب والبئر.

(١) «يَهْدِي»: كذا جاء رسمها في الأصل وفي المصحف برواية حفص: «يَهْدِي» قال أبو حيان في البحر ١٥٦/٥: قرأ أهل المدينة إلّا ورشاً: «أَمَّنْ لَا يَهْدِي» بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال. فجمعوا بين ساكنين. قال النحاس: لا يقدر أحد أن ينطق به. وقال المبرد من رام هذا لا بد أن يحرك حركة خفيفة، وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة. وقرأ أبو عمرو وقالون في رواية كذلك، إلّا أنه اختلس الحركة. وقرأ ابن عامر وابن كثير وورش وابن محيصن كذلك إلّا أنهم فتحوا الهاء، وأصله: يهتدي، فقلب حركة التاء إلى الهاء وأدغمت التاء في الدال، وقرأ حفص ويعقوب والأعمش عن أبي بكر كذلك، إلّا أنهم كسروا الهاء، لما اضطر إلى الحركة حَرَكُ بالكسر، قال أبو حاتم: هي لغة سفلى مضر. وقرأ أبو بكر في رواية يحيى بن آدم كذلك إلّا أنه كسر الياء. وقرأ حمزة والكسائي وخلف ويحيى ابن وثاب والأعمش: يهدي، مضارع هدى. وستأتي في موضعها من الكتاب.

- (٢) في (ط): ولو جاء ذلك وجاز. . (٤) في (ط): الهمز.
(٣) في (ط): لأنه. (٥) رسمت في (ط): الذي ائْتَمَن.

وليس إشمام الحركة الهمزة في قوله (الذي أوْتِمنَ) كإشمام أبي عمرو فيما حكى سيبويه^(١) من قراءته قوله: (يا صالحُ يَتَنَا) ^(٢) [الأعراف/ ٧٧] لأنه أشمَّ الحركة التي على الحاء، ولها حركةٌ هي الضمة، ولا حركةٌ للهمزة في: (الذي أوْتِمنَ).

ولم يقلب أبو عمرو الياء التي ابْتَدَلَتْ من الهمزة التي هي فاءٌ وأوَّاً لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو: قيل . ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول: (ايذن لي) لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناءٍ وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في قيل . فإذا فعل ذلك في حركة البناء، لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شَبَّه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيبويه لزمه أن يُشَمَّ الضمة في يقولُ الكسرة كما جاء ذلك في قيل . ولعل أبا عمرو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين . وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة: (في القتلى الحُرُّ) [البقرة/ ١٧٨] فأشَمَّ الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من القتلى الكسرة، كما كان يميله، والألفُ التي في القتلى ثابتة، لأنَّ الألفَ التي في القتلى حذفتُ لالتقاء الساكنين . وقد وَجَدْتُ الحذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات، ألا ترى أنهم أنشدوا^(٣):

(١) انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) رسمها في (ط): «يا صالحُ ايتَنَا» بإثبات ألف الوصل . ورسمها في سيبويه: «يا صالحُيَتَنَا».

(٣) لأبي الأسود الدؤلي في الكتاب ٨٥/١ والمقتضب ٣١٣/٢، ومجالس ثعلب ص ١٢٣، والمنصف ٢٣١/٢ وأمالى ابن الشجري ٣٨٣/١ والانصاف لابن الأنباري ص ٦٥٩ والهمع ١٦٩/٢، والدرر ٢٣٠/٢، والخزانة ٥٥٤/٤ وشرح أبيات المغني ١٨٢/٧ . واللسان (عتب). =

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٌ^(١) اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا

فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف في حكم الإثبات.

فكذلك الألف في «القتلى» في حكم الإثبات، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها. ونظير ذلك من كلامهم قولهم: صَعَقِي^(٢)، ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرتة فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة في «القتلى» أميلت لمكان الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحة، وذهب، فبقيت اللام على إمالة فتحها كما بقيت الفاء في صَعَقِي على كسرتها.

= وللبيت قصة رواها صاحب الأغاني بسنده عن أبي عوانه ملخصها: أنه تزوج امرأة فوجدها بخلاف ما قالت له قبل الخطبة فجمع أهلها الذين حضروا تزويجه إياها وطلقها. . انظر الأغاني ٣١٤/١٢، ٣١٥.

(١) في الأصل ضبطه بالكسر: «ذاكر الله». وبعض المصادر ترويه بالفتح كما في المقتضب، وشرح أبيات المغني قال البغدادي: قوله: ولا ذاكر الله، روي بنصب ذاكر وجهه، فالنصب للعطف على غير، والجر للعطف على مستعتب، ولا: لتأكيد النفي المستفاد من غير.

(٢) صعقي: نسبة إلى الصعق، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً، يطعم بعكاظ، وأحرقته صاعقة، فلذلك سمي الصعق. ومن ولده الشاعر يزيد بن عمرو بن الصعق. انظر جمهرة الأنساب ص ٢٨٦ لابن حزم وفي القاموس (صاعقة): والنسبة: صَعَقِي، محركة، وصَعَقِي كعني، على غير قياس.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جلَّ وعزَّ^(١): (وَكُتِبَهِ) [البقرة/ ٢٨٥] ههنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: (وَكُتِبَهِ) ههنا جمع، وفي التحريم: (وكتابه)، على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو: ههنا وفي التحريم: (وَكُتِبَهِ) على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي: (وكتابه) على التوحيد فيهما.

وروى حفص عن عاصم ههنا، وفي التحريم: (وَكُتِبَهِ) مثل أبي عمرو. وخارجة عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو^(٢).

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبت الصك، أكتبه كتاباً، وكتبت السقاء، أكتبه كتباً: إذا خرزته.

قال ذو الرمة:

وَفَرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثَائِي خَوَارِزُهَا مَشْلُشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بَيْنَهَا الْكُتُبُ^(٣)

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر السبعة ص ١٩٥ - ١٩٦ وهنالك اختلاف يسير عما هنا.

(٣) البيت في شرح ديوانه للأصمعي ١١/١ وفراء: واسعة، وغَرْفِيَّةٌ: دُبْعَت بالغرف وهو شجر يدبغ بورقه. أثأى خوارزها: قال الأصمعي: الثأى: أن تلتقي الخرزتان فتصيرا واحدة، المشلشل: الذي يكاد يتصل قطره (المطر). الْكُتُبُ: الخرز، الواحدة كُتْبَةٌ وكلما جمعت شيئاً إلى شيء فقد كتبتة وسميت الكتيبة بذلك لأنها تكتب وتجمع، ومنه كتبت الكتاب: إذا جمعت حروفاً إلى حروف. وقوله: ضَيَّعَتْهُ: يريد الْكُتُبُ أي: الخرز ضيعت الماء فيما بينها فهو يُشَلُّ.

وكتبت البغلة^(١) أكتبها كتباً^(٢)، إذا حَزَمَتْ حَيَاءَهَا بحلقة حديدٍ أو صُفْرٍ، وكتبتُ عليها كُتْباً، وكتبتُ الناقةَ تكتيباً: إذا صَرَرْتُهَا.

فالكتابُ مصدرٌ كَتَبَ^(٣). وقد جاء كَتَبَ في التنزيل على غير وجهٍ فمن ذلك أن يرادَ به: فُرضَ، قال تعالى^(٤): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) [البقرة/١٨٣]، وقال تعالى^(٥): (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى) [البقرة/١٧٨] وقال: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائدة/٤٥] وقال: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) [الأنفال/٧٥] أي فيما فرض الله لهم في^(٦) السَّهَامِ في الموارث، أو الحيازة للتركة، ويجوز أن يُعْنَى به التنزيل، أي: هم في فرض كتاب الله أولى بأرحامهم، وأن يُحْمَلَ على الكتاب المكتتب أولى، وذلك لقوله سبحانه^(٧) في أخرى: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا) [الأحزاب/٦] والمسطور إنما يسطر في صحفٍ أو ألواحٍ، فردُّ المطلقِ منهما إلى هذا المُقَيَّدِ أولى، لأنه أمرٌ واحدٌ.

وقد جاء كُتِبَ يرادُ به الحكمُ. قال تعالى^(٨): (كَتَبَ اللَّهُ

(١) في (ط): الدابة

(٢) «كتباً» زيادة من (ط).

(٣) في (ط): كتبت.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) سقطت من (ط).

لَا غَلْبَنَ أَنَا وَرُسُلِي) [المجادلة/٢١] كَأَنَّهُ حَكَمَ، قَالَ^(١):
 (وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا)
 [الحشر/٣] أَي حَكَمَ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ دَوْلِهِمْ. وَقَالَ: (وَمَا كَانَ
 لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا) [آل عمران/١٤٥]
 فَانْتَصَبَ كِتَابًا بِالْفِعْلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ، وَذَلِكَ^(٢) أَنْ
 قَوْلُهُ: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) يَدُلُّ عَلَى كِتَابِ،
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) [النساء/٢٤] لِأَنَّ فِي قَوْلِهِ:
 (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء/٢٣] دَلَالَةٌ عَلَى كِتَابِ هَذَا
 التَّحْرِيمِ عَلَيْكُمْ^(٣) أَي: فَرَضِهِ، فَصَارَ كِتَابَ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ: (صُنِعَ
 اللَّهُ) [النمل/٨٨]، وَ(وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ) [الروم/٦].
 فَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوَّلُكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ)
 [المجادلة/٢٢] فَإِنَّ مَعْنَاهُ جَمَعَ، وَقَدْ قَالُوا: الْكِتَابَةُ لِلْجَمْعِ
 مِنَ الْجَيْشِ، وَقَالُوا لِلْخُرُزِ الَّتِي يَنْضُمُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ: كُتِبَ،
 كَأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَوَّلُكَ الَّذِينَ جَمَعَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ أَي:
 اسْتَوْعَبُوهُ وَاسْتَكْمَلُوهُ، فَلَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَقُولُ: (نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ
 وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ) [النساء/١٥٠] وَهُمْ الَّذِينَ جَمَعُوا ذَلِكَ فِي
 الْحَقِيقَةِ، وَأُضِيفَ ذَلِكَ^(٣) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٤)، لِأَنَّهُ كَانَ بِتَقْوِيَتِهِ
 وَلَطْفِهِ كَمَا قَالَ: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى)
 [الأنفال/١٧].

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥): (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ

(١) فِي (ط): وَقَالَ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٢) فِي (ط): وَذَلِكَ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ط) ..

شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضَ [التوبة/٣٦] فلا يجوز تعلقه بالعدة لأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنه يتعلق بمحذوفٍ على أن يكون صفةً للخبر الذي هو قَوْلُهُ: (اثنا عشر شهراً)، والكتاب لا يكون إلا مصدرًا، ولا يجوز أن يكون^(١) يُعْنَى به الذكر، ولا غيرة من الكتب، وذلك لتعلق اليوم به، واليوم وسائر الظروف لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنها لا معاني فيها للفعل، فبهذا يُعلم أنه مصدرٌ.

فأما قَوْلُهُ تعالى: (وملائكته وكتبه) [البقرة/٢٨٥] فإن الكتب جمع كتاب وهو مصدرٌ كتبَ ففعل، وسُمِّيَ به، فصار يجري مجرى الأعيان وما لا معنى فعلٍ فيه، وعلى ذلك كُسِرَ، فقليل: كُتِبَ كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجامٌ ولُجِمَ. ولولا أنه صار منقولاً، لكان خليقاً أن لا يُكْسَرَ، كما أن عامة المصادر لا تجمع، فأما الجمع فيه فللكثرة، وأما الأفراد في قول من قرأ: (وكتابه) فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير كقوله تعالى^(٢): (وادْعُوا ثُبُوراً كثيراً) [الفرقان/١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تُفردُ الأسماء التي يرادُ بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يُفردُ لهذا المعنى، وهي تكسر، وكذلك: أهلك الناس الشاةَ والبعيرُ، فإن قلت: إن هذه الأسماء التي يرادُ بها الكثرة تكون مفردةً، وهذه مضافةٌ قليل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعنى به الكثرة، وفي التنزيل: (وإن

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [النحل/١٨، إبراهيم/٣٤] وفي الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دَرَاهِمَهَا وَقَفِيزَهَا»^(١).

فهذا يراد به الكثرة، كما يراد فيما فيه لام التعريف، وممَّا يجوز أن يكون على هذا قول عدي^(٣) بن الرقاع: يَدْعُ الْحَيَّ بِالْعَشِيِّ رُغَاهَا وَهُمْ عَنْ رَغِيفِهِمْ أَغْنِيَاءُ^(٣) وقال: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ) [البقرة/١٨٧] وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي^(٤) الصَّيَامِ، والتكسير أوجه لأنَّ الموضع يراد به الكثرة، وليس مجيء الأسماء المضافة التي يراد بها الجنس، والشياع، بكثرة ما جاء منها^(٥)، وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله، والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوِّي الجمع ليكون مشاكلاً لما قبله وما بعده، ويجوز فيمن أفرَدَ فقال: (وكتابه) أن يعني به الشياع، ويكون الاسم مصدراً غير منقول، فيسمى الذي يكتب كتاباً،

(١) سبق تخريجه انظر ص ١١٩ من هذا الجزء.

(٢) كذا في (ط)، وسقطت من (م). وعدي بن الرقاع من الشعراء المقدمين، قال جرير سمعته ينشد:

ترجي أغنَّ كان إبرة روقه.

فرحته من هذا التشبيه فقلت: بأي شيء يشبهه ترى! فلما قال:

قلم أصاب من الدواة مدادها

رحمت نفسي منه. انظر الأغاني ٣٠٨/٩ حيث أخبر عدي.

(٣) لم أظفر بالقصيدة التي منها هذا البيت، وفي الشعر والشعراء ص ٦٢٠ بيتان من نفس الروي والوزن وهما:

لو ثوى لا يريمها ألف حولٍ لم يطل عندها عليه الثواء
أهواها يشفُّه أم أعيرت منظرًا فوق ما أعير النساء

(٤) في (م): أيام. (٥) في (م): فيها.

كما قيل: نَسَجُ اليمين، أو على تقدير ذي، أي: ذي الذي يُكْتَبُ.

اختلفوا في ضَمِّ السَّيْنِ وإسكانها من قوله تعالى^(١): (وَرُسُلِهِ) [البقرة/ ٢٨٥] و (رُسُلِنَا) [الإسراء/ ٧٧] ^(٢).

فقرأ أبو عمرو ما أضيف إلى مكْنِي^(٣) على حرفين مثل: (رُسُلِنَا)، و (رُسُلِكُمْ) [غافر/ ٥٠] بإسكان السين، وثقل ما عدا ذلك.

وروى عليُّ بن نصرٍ عن هارون عن أبي عمرو أنه خَفَّفَ (على رُسُلِكَ) [آل عمران/ ١٩٤] أيضاً. وقال عليُّ بن نصرٍ: سمعت أبا عمرو يقرأ (على رُسُلِكَ) مُثَقَّلَةً، وقرأ الباقر كلُّ ما في القرآن من هذا الجنس بالثقل^(٤).

قال أبو عليٍّ: وجه قراءة من ثَقَّلَ (على رُسُلِكَ) أن أصل الكلمة على فُعْلٍ بضمِّ العين، ومن أسكن خَفَّفَ ذلك^(٥) كما يخفَّفُ ذلك في الأحاد في نحو العُنُق، والطُّبِّ، وإذا خَفَّفَتْ الأحادُ، فالجموعُ أولى من حيث كانت أثقل من الأحاد، والدليل على أنه على فُعْلٍ مضموم العين، رفضهم هذا الجمع، فيما كان^(٦) لأمه حرفَ عِلَّةٍ نحو: كساءٍ، ورداءٍ

(١) سقطت من (ط).

(٢) هذه الآية وردت كثيراً ولكنها لم تأت مكسورة اللام إلا في موضعين، الأول في الإسراء والثاني في الحديد/ ٢٧. انظر المعجم المفهرس للآيات.

(٣) مكْنِي: ضمير.

(٤) انظر السبعة ص ١٨٥ فهناك اختلاف يسير.

(٥) سقطت ذلك من (ط).

(٦) في (ط): كانت.

ورِشَاءٍ، ألا تراهم لم يَجْمَعُوا شيئاً من هذا النحوِ على فُعْلٍ، كما جمعوا قَذَالاً، وكتاباً، وحماراً، ورغيفاً على فُعْلٍ، ولم يجمعوه أيضاً على التخفيف لأنه إذا خَفَّفَ، والأصل الثَّقِيلُ، كانت الحركة في حكم الثبات ومنزلته. ألا ترى أن من قال: رَضِيَ، وَلَقَضَوُ الرجلُ، لَمَّا كانت الحركة في حكم الثبات عنده لم يَرُدِّ الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رِشَاءٍ، وَقَبَاءٍ، لم يُجْمَعْ على فُعْلٍ ولم يجيء من هذا الباب شيء على فُعْلٍ إِلَّا ثِنْيٌ^(١) وَثْنٍ، وقالوا: ثُنْيَانٌ في جمعه أيضاً، وما عداه مرفوض غير مستعمل، ومما يدل على أن الأصل فيه الحركة، أنه لو كان الأصل السكون لم يُرْفَضْ فيه جمع ما كانت اللام فيه ياءاً، أو واواً، كما لم يُرْفَضْ ذلك في جَمْعٍ ما أصله فُعْلٌ، وذلك نحو: عُمِي، و(أفأنت تهدي العمي) [يونس/٤٣] وكذلك قَنَاءٌ^(٢) وَقَنُو، وَعَشَوَاءُ^(٣)، وَعُشُو، وَأَبَوَاءُ^(٤)، وَأَبُو، ألا ترى أنهم لم يرفضوا جمع هذا لَمَّا كان ما قبله ساكناً فصار بمنزلة الأحاد نحو: حُلُو وَعُغْرِي، وما أشبه ذلك؟ فقد دَلَّك^(٥) رفضهم لجمع هذا الضرب أنه على فُعْلٍ وأنهم رفضوه لما يلزم فيه من القلب

(١) في القاموس (ثني): الناقة الطاعنة في السادسة والبعير: ثني، والفرس الداخلة في الرابعة والشاة في الثالثة كالبقرة.

(٢) قنواء: مؤنث أقي. كما في القاموس (القنوة).

(٣) مقصورة سوء البصر بالليل والنهار كالغشاوة: أو العمى. القاموس (العشا).

(٤) في القاموس: (أبي): أبوته إباوة - بالكسر - صرت له أبا، والاسم الأبواء، وقال ياقوت في معجم البلدان (الأبواء) ٧٩/١: الأبواء: فعلاء من الأبوة.

(٥) في (ط): فقد صار ذلك.

والإعلال . ومما يَدُلُّ على أَنَّ أصلَه فُعْلٌ، بضم العين، أَنَّهُمْ خَفَّفُوا مِنْ ذَلِكَ نَحْوَ: عَوَانٍ وَعُونٍ^(١) وَنَوَارٍ، وَنُورٍ^(٢)، وَخَوَانٍ، وَخُونٍ، كراهة الضمة في الواو فإذا اضطرَّ الشاعر رَدَّهُ إِلَى أصلِهِ كما جاء:

تَمْنَحُهُ سُوكُ الإِسْحَلِ^(٣)

وقوله:

وفي الأَكْفِ اللامعاتِ سُورُ^(٤)

على أن أبا زيد حكى: قومٌ قُولٌ، بضم الواو.

وأما وَجْهُ تخفيفِ أبي عمرو ما اتَّصل من ذلك بحرفين

(١) في القاموس (عون):

العوان: كسحاب من الحروب التي قوتل فيها مرة، ومن البقر والخيل التي نتجت بعد بطنها البكر، ومن النساء التي كان لها زوج - جمعها عُون بالضم ١ - هـ منه . وكلمة عوان من قوله تعالى في سورة البقرة/٦٨: «قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك» .

(٢) في القاموس (نور): النوار كسحاب جمع نُور، بالضم، والأصل نُورٌ، بضمين فكرهوا الضمة على الواو. ونارت نُوراً ونَوَاراً بالكسر والفتح نفرت، وبقرة نوار تنفر من الفحل . وجاءت في (ط): «وبوارٍ وبور» بدل «نوارٍ ونور» .

(٣) عجز بيت لعبد الرحمن بن حسان وصدره: أَغْرُ الثنايا أَحْمُ اللَّثَاتِ، انظر المنصف ٣٣٨/١، وابن يعيش ٨٤/١٠ وفيه يحسنه بدل تمنحه . وشرح شواهد الألفية للعيني ٥٣٠/٤ وفيه تحسنها بدل تمنحه . والأشُموني ١٣٠/٤ . والمقتضب ١١٣/١ . وفي (ط) فوق البيت: كذا عنده، والمعروف: تمنح فاها سوك الإِسْحَلِ .

(٤) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي وصدره: عن مُبْرَقَاتِ الْبُرَيْنِ تبدو انظر اللسان (لمع) والمنصف ٣٣٨/١ وسيبويه ٣٦٩/٢ والمقتضب ١١٣/١ . وشرح الشافية ١٢٧/٢ وشواهدا ١٢١ .

من حروف الضمير، أو بحرفٍ نحو: (رُسِّلِكَ) [آل عمران/١٩٤]،
 فَلأنَّ هذا قد يُخَفَّفُ إذا لم يتَّصلَ بمتحركٍ، فإذا
 اتَّصلَ بمتحركٍ حَسَنَ التخفيف لئلا تتوالى أربعة أحرفٍ
 متحركةٍ لأنَّهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصورة، ومن
 ثم لم تتوالِ أربع متحركاتٍ في بناء الشعر، والكلم^(١)، إلا أن
 يكون مُزَاخَفًا، أو يُخَفَّفُ^(٢) لهذا الذي ذكرناه من كراهتهم
 توالي أربع متحركاتٍ. ومن لم يخَفَّفُ فلأنَّ هذا الاتصال
 بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لم يكن لازماً في هذه
 الكلم^(٣) فلا حكم له، ألا ترى أن الإِدْغَامَ في نحو: جَعَلَ
 لك، لم يلزم وإن كان قد توالى خَمْسُ متحركاتٍ، وهذا لا
 يكون في بناء الشعر، لا في مَزَاخَفِهِ ولا في سَالِمِهِ ولا في
 الكلم المفردة. وقد جاز في نحو هذا أن لا يُدْغَمَ لَمَّا لم يكن
 لازماً، ومن ثمَّ روي عن أبي عمرو (على رُسِّلِكَ) و(على
 رُسِّلِكَ) كأنه أخذ بالوجهين وذهب إلى المذهبين.

واختلفوا^(٤) في الجزم والرفع من قوله تعالى^(٥): (فيغفرُ
 لمن يشاء، ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة/٢٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فيغفرُ
 لمن يشاء، ويعذبُ من يشاء) جزماً.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ: (فيغفرُ لمن يشاء، ويعذبُ من
 يشاء) رفعاً^(٦).

(٤) سقطت الواو من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) السبعة ص ١٩٥.

(١) في (ط): والكلام.

(٢) في (ط): فيخفف.

(٣) في (م) (الكلمة).

قال أبو علي: وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة، من فعلٍ وفاعلٍ، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل، يُختار فيه النصب ولو لم^(١) يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا^(٢) الرفع، وعلى هذا ما^(٣) جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى^(٤): (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [الفرقان/ ٣٩]، وقوله تعالى^(٤): (فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) [الأعراف/ ٣٠] وقوله: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [الإنسان/ ٣١] فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ [ولم يُخل من المعنى بشيء] ^(٥). وكذلك إذا عطفوا فعلاً على اسمٍ أضمروا قبل الفعل «أن»، ليقع بذلك عطف اسمٍ على اسمٍ، لأنَّ الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، كما أن جملة من فعلٍ وفاعلٍ أشبه بجملة من فعلٍ وفاعلٍ. من جملة من مبتدأ وخبر بجملة من فعلٍ وفاعلٍ فلهذا ما جاء ما كان من نحو: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [الفرقان/ ٣٩] في التنزيل بالنصب. وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثير. ومن لم يجزم

(١) في (ط): وإن لم.

(٢) في (ط): اختاروا.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وليس يختل من المعنى شيء.

قَطَعَهُ من الأول، وقطعه منه على أحد^(١) وجهين إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوفٍ فَيَرْتَفَعُ^(٢) الفعلُ لوقوعه موقع خبر المبتدأ، وإمّا أن يعطف جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على ما تقدمها.

[تمّ الكلام في سورة البقرة والحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى] ^(٣).

يليه في الجزء الثالث (حسب تقسيمنا)
الكلام في سورة آل عمران

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (م): «يرتفع» وما أثبتناه من (ط) بالعطف على الفعل «أن يجعل» أوجه.

(٣) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

المجند للقرآن السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشَّام
الذين ذكَّروهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

[الحمد لله ربّ العالمين]^(١) وصلى الله على سيدنا^(٢) محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله^(٣) الصالحين وسلم^(٤).

أمّا بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور، ولي النعم^(٥)، عضد الدولة، وتاج الملة، وأدام له العز^(٦) والبسطة والسلطان^(٧)، وأيده^(٨) بالتوفيق والتسديد، وعضده^(٩) بالنصر والتمكين، فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه

(١) زيادة من: (ط).

(٣) في (ط): عباده.

(٢) سقطت من (ط).

(٤) زيادة في (م).

(٥) في (ط): أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة.

وعضد الدولة هو أبو شجاع فَنَّا خُسْرُو بن ركن الدولة أبي علي الحسن ابن بويه الديلمي، كان أعظم ملوك البويهيين، وأول من خوطب بالملك في الإسلام وأول من خُطِبَ له على المنابر بعد الخليفة ببغداد، وكان فاضلاً محباً للفضلاء والشعراء، ومدحه المتنبي وغيره، وصنف له الفارسي كتاب «الإيضاح» و«التكملة» في النحو، ويظهر من سياق الخطبة أنه صنف له أيضاً هذا الكتاب: «الحجة».

وتوفي عضد الدولة، سنة ٣٧٢ هـ، انظر ابن خلكان ٥٤/٤.

(٦) في (ط): العزة. (٧) زيادة في (م). (٨) في (ط): وأمده. (٩) في (ط): وأيده.

قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب^(١) أبي بكر أحمد ابن موسى بن العباس بن مجاهد^(٢) [رحمه الله]^(٣) المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السري^(٤) شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض^(٥) ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر من ذلك في كتابي هذا، وإلى الله أرغب^(٦) في تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) يعني كتاب السبعة في القراءات، وقد طبع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

(٢) ابن مجاهد هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٢٤٥ - ٣٢٤ هـ) شيخ الصنعة، وأول من سبغ السبعة، حكى ابن الأزم أنه وصل إلى بغداد، فرأى في حلقة ابن مجاهد نحواً من ثلاثمائة مصدر، وقال علي بن عمر المقرئ كان ابن مجاهد له في حلقاته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس، انظر تاريخ بغداد ١٤٤/٥ وغاية النهاية في طبقات القراء ١٣٩/١ ومعجم الأدباء ٦٥/٥.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري السراج النحوي، من تلاميذ المبرد، أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد، وانتهت إليه رئاسة النحو بعد الزجاج تلميذ المبرد أيضاً. واشتهر ابن السراج بكتابه: أصول النحو، وقيل فيه: «ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله»، وله في القراءات كتاب احتجاج القراء. وتوفي ابن السراج سنة ٣١٦ هـ، انظر ابن خلكان ٣٣٩/٤ ومصادر ترجمته في التزهة ٢٤٩.

(٥) في (ط): وارتفع منه بعض. (٦) في (ط): نرغب.

فاتحة الكتاب

اختلفوا في إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [عزَّ وجلَّ]^(١): (ملك^(٢) يوم الدين) [الفاتحة/ ٤].

فقرأ عاصم^(٣)، والكسائي^(٤): (مالك) بألف، وقرأ الباقر^(٥):

(١) زيادة من: (ط).

(٢) في (ط): مالك.

(٣) هو أبو بكر عاصم بن أبي النُّجود الجحدري الكوفي أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزرَّ بن حبّيش، وأخذ عنه أبو بكر ابن عياش وأبو عمرو البزار واختلفوا اختلافاً شديداً في حروف كثيرة. وكان أهل الكوفة يختارون قراءته، وتوفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة، انظر ابن خلكان ٩/٣ وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٤٦/١.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أيضاً إمام الكوفيين في النحو، روى الكسائي عن أبي بكر بن عياش وحمزة الزيات وابن عيينة وغيرهم وروى عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما. وتوفي بالري سنة ١٨٩ هـ، انظر ابن خلكان ٢٩٥/٣ وطبقات القراء ٥٣٥/١.

(٥) المراد بالباقر بقية القراء السبعة، وهم:

أ - نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم، وكنيته أبو رويم الليثي مولاهم، المدني، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، وكان له راويان: وَرْشٌ وَقُنْبِلٌ، واختلف في وفاته، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢، وابن خلكان =

(مَلِك) بغير ألف، ولم يُمل (١) أحدُ الألف من (مالك) (٢).

= ٣٦٨/٥ وشذرات الذهب ٣٣٠/١.

ب - عبدالله بن كثير؛ أبو معبد المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً عليماً بالعربية، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ وتوفي بها سنة ١٢٠ هـ، انظر طبقات القراء ٤٤٣/١ وابن خلكان ٤١/٣.

ج - عبد الله بن عامر الدمشقي، أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة وكان أسن القراء السبعة وأعلامهم سنداً، قرأ على جماعة من الصحابة، وقيل إنه قرأ على عثمان بن عفان، ولد سنة ٢١ هـ وتوفي بدمشق سنة ١١٨ هـ، انظر طبقات القراء ٤٢٣/١.

د - حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة الكوفي التيمي مولا لهم، وقيل: بل من صميمهم، وكان أحد القراء السبعة وعنه أخذ أبو الحسن الكسائي القراءة، وأخذ هو عن الأعمش، ولد سنة ٨٠ هـ، وأدرك بعض الصحابة، وإليه صارت إمامة القراءة بعد عاصم في الكوفة، وتوفي سنة ١٥٦ هـ، انظر طبقات القراء ٢٦١/١. وابن خلكان ٢١٦/٢.

هـ - أبو عمرو بن العلاء وستأتي ترجمته.

(١) قول الفارسي: ولم يمل أحد الألف من مالك، الظاهر أنه يريد أن أحداً من القراء السبعة، لم يمل ألف مالك، وهذا لا يمنع الإمالة عند غير السبعة، وإذاً فلا وجه لقول أبي حيان في البحر ٢٠/١: « وجه النقل - أعني في قراءة الإمالة - أبو علي الفارسي فقال: لم يمل أحد من القراء ألف مالك، وذلك جائز إلا أنه لا يقرأ بما يجوز إلا أن يأتي بذلك أثر مستفيض».

قال أبو حيان: وقد قرأ «مالك» بالإمالة البليغة يحيى بن يعمر، وأيوب السختياني، وبين بين قتيبة بن مهران عن الكسائي. قلنا: وهذه الرواية عن الكسائي ليست قراءته السبعة.

(٢) في (ط): في مالك. وانظر السبعة في القراءات ١٠٤ فقد ذكره من قوله: اختلفوا.

قال أبو بكر محمد بن السريّ: قال أبو عمرو^(١) فيما أخذته عن اليزيديين^(٢): إن «مَلِك» يَجْمَعُ مالِكاً؛ أي: مَلِكٌ ذلك اليوم بما فيه، و«مالك» إنما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالك ذاك^(٣) الشيء، وقال الله سبحانه^(٤): (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ) [آل عمران/٢٦] للشيء بعينه، فملك يجمع مالِكاً، ومالك لا يجمع مَلِكاً. وقال الله سبحانه^(٥): (مَلِكِ النَّاسِ) [الناس/٢] و(المَلِكُ الْقُدُّوسِ) [الحشر/٢٣].

(١) هو زبّان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني أحد القراء السبعة وأغزرهم علماً، وكان إمام أهل العصر في القراءات والنحو واللغة، وأخذ عنه خلق كثير منهم اليزيدي وأبو عبيدة والأصمعي، وتوفي في المدة بين ١٤٨ و ١٥٧ هـ انظر ابن خلكان ٤٦٦/٣ وطبقات القراء ٢٨٨/١، ونزهة الألباء ص ٢٤.

(٢) القائل: «فيما أخذته عن اليزيديين» هو أبو بكر محمد بن السري، واليزيدون نسبة إلى أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي: نحوي مقرئ ثقة علامة كبير في النحو والعربية والقراءة، والمراد أولاده وحفدته، وقد أخذوا عن أبيهم وجدهم علماً كثيراً رواه عن أبي عمرو بن العلاء، فقد كان اليزيدي خير رواة قراءة أبي عمرو وعلمه، فقد أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء، وخلفه بالقيام بها وهو أضبط أصحاب أبي عمرو عنه قيل إنه أملأ عشرة آلاف ورقة عن أبي عمرو خاصة. كما كان مؤدب أولاد يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وإليه ينتسب، ثم اتصل بالرشيد فادب ولده المأمون. وكان له خمسة بنين كلهم ألف في اللغة والعربية، ولد في سنة ١٢٣ هـ وتوفي سنة ٢٠٢ هـ في خراسان أو مرو، انظر ابن خلكان ١٨٣/٦ وطبقات القراء ٣٧٥/٢. ومصادر ترجمته في نزهة الألباء ص ٨١ والأعلام ٢٠٥/٩.

(٣) في (ط): هذا.

(٤) في (ط): عز.

(٥) في (ط): عز وجل.

قال^(١): وحُكي أن عاصماً الجحدري قرأها (مَلِك)^(٢) بغير ألف. فقال^(٣) محتجاً على من قرأها^(٤) (مالك) بألف^(٥): يلزمه أن يقرأ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَالِكِ النَّاسِ) [الناس/١، ٢]. قال هرون^(٦): فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال: نعم، أفلا يقرؤون: (فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَالِكُ^(٧) الْحَقُّ) [المؤمنون/١١٦]؟.

قال^(٨): وقال بعض من اختار القراءة بملك: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: (رَبُّ الْعَالَمِينَ) فلا فائدة في تكريره ذكر ما قد مضى ذكره من غير فصل بينهما بذكر^(٩) معنى غيره. قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ^(١٠) بقراءته: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) أصح إسناداً من الخبر بقراءته (مالك). وإن وصفه بالمَلِكِ أبلغ في المدح، قال: وهي قراءة

(١) أي أبو بكر ابن السراج.

(٢) «مَلِك» على وزن سَهْل. ذكر أبو حيان أن عاصماً الجحدري قرأها كذلك، انظر البحر ٢٠/١. (٣) أي: عاصم.

(٤) في (ط): من قرأ. (٥) في (ط): بالألف.

(٦) في (ط) حذف: الناس، وسقطت من (م): قال هرون هنا، وذكرت بعد قوله: الحق، وهارون: هو ابن موسى، أبو عبد الله الأعور العتكي البصري الأزدي مولاهم، صاحب القرآن والعربية، وأخذ عن عاصم وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم، وهو أول من تتبع وجوه القراءات وألفها، وتتبع الشاذ منها وبحث عن إسناده، توفي في حدود ١٧٠هـ، انظر تاريخ بغداد ٣/١٤ وبغية الوعاة ٣٢١/٢ وطبقات القراء ٣٤٨/٢.

(٧) في (م): الملك. (٨) أي: ابن السراج.

(٩) في (ط): بذكره. (١٠) في (ط): سقط: وسلم.

أبي جعفر، والأعرج^(١) وشيبة بن نصاح^(٢).

قال^(٣) أحمد بن يحيى: من حجة الكسائي أنه يقال: (مَلِك النَّاس) مثل سَيِّد النَّاس، وَرَبِّ النَّاس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما

(١) في (م): أبي جعفر الأعرج بإسقاط الواو، والصواب ما أثبتناه من (ط). وأبو جعفر هو المخزومي، يزيد بن القعقاع المدني القاري؛ أحد القراء العشرة أي ثلاثة بعد السبعة. وهو تابعي مشهور جليل القدر، ومن رواته نافع أحد السبعة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القاري بذلك، ويقول ابن الجزري في قراءته: «والعجب ممن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشواذ، وهي لم يكن بينها وبين غيرها من السبع فرق كما بيناه في كتابنا المنجد» وتوفي سنة ١٣٠هـ في أرجح الأقوال، انظر طبقات القراء ٣٨٢/٢.

والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني الأعرج، وهو تابعي جليل روى عنه نافع أيضاً، ومات بالإسكندرية ودفن بها سنة ١١٧هـ، انظر طبقات القراء ٣٨١/١.

(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، إمام ثقة كان مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيهما، ومولى أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهو أول من ألف في وقوف القرآن وتوفي سنة ١٣٠هـ، قال الحافظ أبو العلاء: هو من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبي ﷺ وأدرك أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ ودعا الله له أن يعلمه القرآن. انظر طبقات القراء ٣٢٩/١. وتهذيب التهذيب ٣٧٧/٤.

(٣) في (ط): وقال. وأحمد بن يحيى هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني بالولاء النحوي المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة على عهد المبرد الذي كان إمام البصريين وله كتاب في القراءات ومجالس ثعلب وكتاب الفصح وغيرها، ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ، انظر ابن خلكان رقم ١٠٢/١، طبقات القراء ١٤٨/١.

يَفْضَلُ عَلَيْهِمْ كَانَ «مَلِكٌ» وَإِذَا كَانَ مَعَ غَيْرِ النَّاسِ كَانَ «مَالِكٌ». قال: وقال من احتجَّ لمالك، وكره «ملك»: إن أول من قرأ «مَلِكٌ» مروان بن الحكم^(١) وإنه قد يدخل في المَلِكِ ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْكِ، قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطيور، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير. قالوا: فالوصف بالمَلِكِ أعم من الوصف بالمُلْكِ، والله سبحانه^(٢) مالك كل شيء قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا. قالوا: وقد وصف الله سبحانه^(٣) نفسه بأنه مالك المُلْكِ؛ فقال تعالى^(٤): (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ) [آل عمران/ ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِكُ المُلْكِ، قالوا: فوصفه بالمَلِكِ. أبلغ في الثناء وأعمُّ في المدح من وصفه بالمُلْكِ. وقرأها (مالك) من متقدمي القُرَّاء قتادة^(٥) والأعمش^(٦).

(١) سيأتي رد الفارسي على ذلك قريباً ص ١٥ - ١٦.

(٢) سقطت كلمة. سبحانه من (ط).

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) سقطت كلمة تعالى من (ط).

(٥) هو قتادة بن دعامة السدوسي (٦٠ - ١١٧هـ)، أبو الخطاب الأعمى البصري المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن، وله اختيار، وكان يضرب بحفظه المثل، كما كان خبيراً بالنسب وأيام العرب والحديث والفقه. وكان يتكلم في القدر وفيه يقول أبو عمرو بن العلاء: لولا كلامه في القدر لما عدلت به أحداً من أهل دهره، انظر طبقات القراء ٢/٢٥ وابن خلكان ٨٥/٤.

(٦) هو شيخ الإسلام سليمان بن مهران الأعمش (٦١ - ١٤٨هـ)، أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل، كان من أقرأ الناس =

وقال أبو عبيد^(١) في قوله: (مَلِك يوم الدين) معناه: المُلْك يومئذ ليس مَلِك غيره. ومن قرأ (مالك) أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه. قال: وكذلك يروى عن عمر^(٢).

قال^(٣) أبو بكر محمد بن السري: الاختيار عندي: «مَلِك يوم الدين»، والحجة في ذلك: أن المَلِك والمُلْك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجين، أي: شددته. وقال الشاعر:

ملكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا^(٤)

= للقرآن، قال الفلاس: كان الأعمش يسمى: المصحف من صدقه، وقرأ عليه حمزة الزيات، أحد السبعة، وروى عنه أنه قال: إن الله زين بالقرآن أقواماً، وإنني ممن زينه الله بالقرآن ولولا ذلك لكان على عنقي دن أطوف به في سكك الكوفة، انظر طبقات القراء ٣١٥/١. وتذكرة الحفاظ ١٥٤/١ ووفيات الأعيان ٤٠٠/٢.

(١) هو القاسم بن سلام، أبو عبيد الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، وقال فيه الداني: إمام أهل دهره في جميع العلوم صاحب سنة، ثقة مأمون. توفي بمكة ٢٢٤هـ، انظر طبقات القراء ١٨/٢. وتذكرة الحفاظ ٤١٧/٢ وابن خلكان ٦٠/٤ ونزهة الألباء ص ١٣٦.

(٢) نقل أبو حيان أنه قرأ: مالك على وزن فاعل بالخفض عاصم والكسائي وخلف في اختياره ويعقوب وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير وقراءة كثير من الصحابة. كما نقل عن عمر بن عبد العزيز أنه قرأ مالك على وزن فاعل أيضاً ولكن بنصب الكاف. البحر ٢٠/١.

(٣) في (ط): قال أبو علي قال أبو بكر.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم الأوسي من قصيدة أولها:

يصف طعنة، يقول: شددت بها كفي. والإملاك من هذا، إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحداً ثم يخالف بالأبنية، فيلزم كل بناء ضرباً من ذلك الجنس، مثال ذلك العَدْلُ، يشتق منه: العِدْلُ والعَدِيلُ، فالعِدْلُ: ما كان متاعاً، والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْلُ. وكذلك مَلِكٌ، ومَالِكٌ^(١) فالْمَلِكُ الذي يملك الكثير من الأشياء: ويشارك غيره من الناس، بأنه يشاركه في ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِكُ، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِكُ يملك على الناس أمورهم في أنفسهم، وجميع متصرفاتهم، فلا يستحق اسم المَلِكِ حتى يجتمع له مَلِكُ هذا كله، فكل مَلِكٌ مالك، وليس كل مالك ملكاً.

وأما قوله تعالى: (٢) (مَالِكُ الْمُلْكِ) [آل عمران/ ٢٦] فإنَّ الله سبحانه^(٣) يملك ملوك الدنيا، وما ملكوا، وإنَّما تأويل ذلك: أنه يملك مُلْكُ الدنيا، فيؤتي الملك من يشاء. فأما يوم الدين فليس إلا مُلْكُهُ، وهو ملك الملوك جلَّ وعزَّ يملكهم كلَّهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِكُ الملوك

= تَذَكَّرَ ليلي حسنَها وصفاءها وبانت فأمسى ما ينال لقاءها والمعنى: أنه شد كفه بهذه الطعنة فأنهر، أي: وسع، فتقها، بحيث يرى المرء من خلال هذه الطعنة ما وراء المطعون بها. انظر ديوانه ص ٨ والمعاني الكبير ص ٩٧٨ والخزانة ٣/ ١٦٨.

(١) في (ط): فكذلك مالك وملك.

(٢) في (ط): عزَّ وجلَّ.

(٣) في (ط): عزَّ وجلَّ.

وأَمِيرُ الأَمْرَاءِ، يراد بذلك: أن مِنْ دونه ملوكاً وأَمْرَاءَ فيقال: ملكُ الملوكِ وأَمِيرُ الأَمْرَاءِ، ولا يقال: مَلِكُ المُلُوكِ، ولا أَمِيرُ الإِمَارَةِ؛ لأنَّ أَمِيرًا وملِكًا صفةٌ غيرُ جاريةٍ على فِعْلٍ، فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، فأما^(١) إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عامِ كذا، وملوكُ سَنِي كذا، وملوكُ الدهرِ الأوَّل، وملِكُ زمانه، وسيِّدُ زمانه، وهو في المدح أبلغُ. والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله سبحانه^(٢) والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى]^(٣): (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [الفاتحة/ ١ - ٢]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لمالك أن يقول: قرأت: (مالك) لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليومَ أن يأتي به ولا سائر الأيام غيرُ الله سبحانه^(٤)، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى. فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيده ما جازت القراءة به، ولا بدَّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلْكُ في ذلك اليوم أيضاً لا يكون إلا لله تعالى^(٥)، فهو متفرد^(٦) بهذا الوصف، ويقوِّي ذلك قوله: (لَمَنِ المُلْكُ اليومَ)^(٧) [غافر/ ١٦] وقوله: (وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لله) [الانفطار/ ١٩].

فإن احتجَّ المختار لمالك بما روي من أن أوَّل من قرأ

(١) في (ط): وأما.

(٢) في (ط): تعالى في مكان سبحانه.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) «سبحانه» ليست في (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في م «متفرد».

(٧) في (ط): «لَمَنِ الملك اليوم لله».

«ملك» مروان بن الحكم، احتجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك أراد: أن^(١) أول من قرأ في ذلك العصر، أو من ضرِّبه، لأنَّ القراءة بذلك أعرض وأوسع من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر^(٢).

قال أبو عليّ [الحسن بن أحمد بن عبد الغفار رضي الله عنه]^(٣): قال أبو الحسن الأخفش فيما روى محمد بن العباس عن عمه عنه: يقال: مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ، الميم مضمومة. وتقول: مالِكٌ بَيْنَ الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ، بفتح الميم وكسرهما. وزعموا أن ضَمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداديين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُمُ النَّاسَ وَمَمْلَكَتُهُمْ^(٤) وطال ملكه وملكه إذا طال رِقُّه. وأعطاني من ملكه وملكه، وهو ما يقدر عليه، ولي في هذا الوادي مُلْكٌ وَمَلْكٌ وَمِلْكٌ. ويقال: نحن عبيد مَمْلَكَة، ولسنا بَعِيدِ قَنٍّ، أي: سُبِينَا، لم نُملِك في الأصل.

وقال أبو عثمان^(٥): شهدنا إملاك فلان، وملكه، ولا يقال: مِلاكه.

(١) زيادة من (ط).

(٢) أي: ابن السراج المتقدم في ص ٩.

(٣) ما بين معقوفين لم يرد في (ط).

(٤) اللسان (ملك) وفيه: الأخيرة نادرة لأن مَفْعِلاً وَمَفْعِلاً قلما يكونان مصدرًا.

(٥) هو أبو عثمان المازني بكر بن محمد بن بقرية، أو ابن عدي بن حبيب، الإمام النحوي البصري أستاذ المبرد، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. توفي سنة ٢٤٨هـ، انظر بغية الوعاة ٤٦٣/١.

وقال غيره:

مَلَكْتُ بِهَا كَفَيَّ^(١) . . .

أي: شددت، وملكك العجيين، أي: شددت عَجْنَه.

قال أبو علي: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها، وقيل: إملاك، كما قيل: عُقْدَةُ النِّكَاحِ، والمِلْكُ للشيء: اختصاص من المالك به، وخروجه عن أن يكون مباحاً لغيره، ومعنى الإباحة في الشيء كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شيء. ألا تراهم قالوا: بَاحَ السُّرِّ، وباحة الدار؟ وقال أوس بن حجر^(٢):

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغَرْقَى بَيْضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عُلِّ
مَلَّكَ أَي^(٣): شَدَّدَ أَي: تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الْقَشْرِ عَلَى قَلْبِهَا
يَتِمَّاكَ^(٤) بِهِ وَيُكْنُّهَا، لثَلَا يَبْدُو قَلْبَ الْقَوْسِ فَتَنْشَقْ.

قال أبو علي^(٥): وينبغي أن يكون موضع الذي: نصباً؛
بأنه مفعول به لملك، ولا يكون جرّاً على أنه وصفٌ لليط؛ لأنَّ

(١) هذا لقيس بن الخطيم. وقد سبق ص ١٣.

(٢) ديوانه ص ٩٧ وشرح أبيات المغني ٣/٣٥٩، ٣٧٤، واللسان (ليط) و(ملك).

يصف قوساً، والليط بكسر اللام: القشر، والغرقى كزبرج: القشرة الرقيقة فوق بياض البيض، والقَيْض: القشرة اليابسة العليا، أي: أن القواس حين قشر عود القوس لم يستأصل قشره، بل أبقى الليط الملتزق بالقشرة ليقويه بذلك ويملّكه، من ملكه إذا قواه، ديوان أوس/٩٧.

(٣) سقطت «أي» من (ط). (٤) في (ط): تتمالك.

(٥) سقطت: أبو علي من (ط).

الليط فوق القلب، ليس تحته، والمعنى: فملكك بالقشر الذي فوق القلب الذي تحت القشرة^(١) ليصون القشر القلب فلا ينشق، ألا ترى أنهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبَةً^(٢).

قال أبو علي: فكأن العَقَب يصون القلب كما يصونها بترك القشر عليه، ويدل على ذلك تشبيهه بالقيض والغرقىء.

قال أبو علي^(٣): وأما ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بملك، من أن الله سبحانه قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: (رب العالمين) فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنه لا يرجح قراءة ملك على مالك؛ لأن في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدّمها العام، وذكر بعد العام الخاص، كقوله^(٤): [عز وجل]: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) [العلق/١] [ثم قال: (خلق الإنسان من علق)]^(٥) [العلق/٢]. فالذي: وَصِفَ للمضاف إليه^(٦) دون الأول المضاف لأنه كقوله: (هو الله الخالق الباريء) [الحشر/٢٤] ثم خَصَّ ذكر الإنسان تنبيهاً على تأمل ما فيه من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة، كما قال: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) [الذاريات/٢١] وقال: (خلق الإنسان من علق) [العلق/٢]

(١) في (ط): القشر. والذي الأولى في موضع جر صفة، والثانية: نصب مفعول به.

(٢) العَقَبَة: (بالتحريك) واحدة العَقَب (بالتحريك أيضاً)، والعَقَب: هو العصب الذي تعمل منه الأوتار.

(٣) سقطت عبارة: «قال أبو علي» من (ط). (٤) زيادة من (ط).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٦) وهو رب الذي هو مضاف أيضاً.

وكقوله: (وبالآخرة هم يوقنون) [البقرة/٤] بعد قوله^(١): [عز وجل]: (الذين يؤمنون بالغيب) [البقرة/٣] والغيب يعُمُّ الآخرة، وغيرها، فخصّوا بالمدح بعلم ذلك واليقن له، تفضيلاً لهم على الكفار المنكرين لها؛ في قولهم: (لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ، قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ) [سبأ/٣]. وكقولهم^(٢): (ما نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) [الجاثية/٣٢]، وكقولهم: (ما هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) [الجاثية/٢٤] وكذلك قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) الرحمن أبلغ من الرحيم؛ بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله سبحانه^(٣). وذكر الرحيم بعده لتخصيص المسلمين به في قوله تعالى^(٤): (وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا) [الأحزاب/٤٣] فكما ذكرت هذه الأمور الخاصة بعد الأشياء العامة لها ولغيرها، كذلك^(٥) يكون قوله مالك يوم الدين، فيمن قرأها بالألف بعد قوله: الحمد لله رب العالمين.

ومما يشهد لمن قرأ: (مالك) من التنزيل قوله تعالى^(٦): (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) [الانفطار/١٩] لأن قولك: الأمر له، وهو مالك الأمر بمعنى. ألا ترى أن لام الجر معناها: الملك والاستحقاق، وكذلك قوله [عز وجل]^(٧): (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) [الانفطار/١٩] يقوي ذلك؟

والتقدير: مالك يوم الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس

(١) زيادة من (ط).

(٢) في (ط): وكقوله.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) في (ط): عز وجل.

(٥) في (ط): وكذلك.

(٦) في (ط): سقطت كلمة: تعالى.

(٧) زيادة من (ط).

لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: (مالك). وإن كان قوله: (لمن الملك اليوم) [غافر/٦٦] أوضح دلالة. على قراءة من قرأ: مَلِك، من حيث كان اسم الفاعل من المُلِك: المَلِك^(١) فإذا قال: الملك له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلِكُ ذلك اليوم. هذا مع قوله: (فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ) [طه/١١٤] و(الملك القدوس) [الحشر/٢٣] و(ملك الناس) [الناس/٢].

واعلم أن الإضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من

باب:

يا سارق الليلة أهل الدار^(٢)

اتَّسَعَ في الظرف فنُصب نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل ها هنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) [الزخرف/٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن جُعِلَ الظرف مفعولاً به^(٣) على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعِلَ مفعولاً على السعة فمعناه مَتَّسَعاً فيه معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل، لأنَّ القديم - سبحانه - يعلم في كل وقت، فإنَّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حق، وليس

(١) هذا نظير قول الزجاج والنحاس في تفسير «حرج» من قوله تعالى: «يجعل صدره ضيقاً حرجاً» على أنه اسم فاعل. انظر القرطبي ٨٢/٧.

(٢) رجز مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ٨٩/١، والزمخشري وشرح المفصل انظر ابن يعيش: ٤٥/٢، ٤٦.

(٣) سقطت كلمة: «به» من (ط).

الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها. وإذا كان كذلك فمن نصب: (وَقِيلَهُ يَا رَبِّ^(١)) [الزخرف/ ٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة^(٢)؛ لأنّ الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به. وكذلك قوله: (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ)^(٣) [لقمان/ ٣٤]، وهذا كقوله: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) [البقرة/ ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: (قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ) [الأعراف/ ١٨٧] و(إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) [الأعراف/ ١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلا أن تجعله في موضع حال. ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً، قوله^(٤): (أياماً) في قوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) [البقرة/ ١٨٣] فالعامل

(١) وتامها: «وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون»، وفي الآيات قبل ذلك: «وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة وإليه ترجعون»، فقرأ عاصم وحمة بجر «قيله» على أنه معطوف على الساعة في قوله: «علم الساعة»، وقرأ الباقون بالنصب عطفاً على محل الساعة التي هي مفعول في المعنى للمصدر، أي: يعلم الساعة ويعلم قيله، والضمير في قيله يعود إلى محمد ﷺ. انظر البحر ٣٠/٨ والنشر ٣٧٠/٢.

(٢) فمعنى موضع الساعة على ما سبق أنه محمول، أي معطوف على محل الساعة بالنصب.

(٣) قوله تعالى: (ويعلم ما في الأرحام). زيادة من (م).

(٤) زاد في (ط): عز وجل؛ وقد خطأه في هذا الرأي أبو حيان، لأن الكتابة ليست واقعة في الأيام، والصحيح أن أياماً ظرف متعلق بصوموا مقدراً بدلالة ما قبله، انظر البحر المحيط: ٣١/٢.

في الأيام (كُتِبَ)، تقديره: كتب عليكم الصيام أياماً معدودات. أي: في أيام [معدودات]^(١).

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ عليه، ولا يستقيم أن ينتصب أيام بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام، لأن ذلك، وإن كان مستقيماً في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك، ألا ترى أنك إن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما! وذلك أن أياماً تصير من صلة الصيام، وقد فصلت بينهما بمصدر: كتب، لأن التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً مثل كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في (كما) متعلقة بكتب، وقد فصلت بها بين المصدر وصلته، وليس من واحد منهما. فإن قلت: أضمر (الصيام) لتقدم ذكر المتقدم عليه، كأنه صيام أياماً، فإن ذلك لا يستقيم، لأنك لا تحذف بعض الاسم، ألا ترى أنه قد قال^(٢): في قوله:

لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٣)

(١) زيادة من (ط).

(٢) أي: سيبويه، وما نقله الفارسي مستفاد من كلام سيبويه في هذا الموطن ونص عبارته: «ولا يجوز رفع زيد - (في مثال تقدم عنده وهو قوله: «ما أتاني أحد إلا زيد») - على: إلا أن يكون، لأنك لا تضر الاسم الذي هذا من تمامه لأن «أن» يكون اسماً».

(٣) صدر البيت: «وكل أخ مفارقة أخوه»

وهو من قصيدة من الوافر لحضرمي بن عامر الأسدي، وقيل: لعمر بن معديكرب، الزبيدي، وكلاهما صحابي. وذكره البغدادي في خزنة الأدب مع أبيات، انظر الخزنة ٥٢/٢ وما بعدها. وشرح أبيات المغني له ١٠٥/٢ - ١٠٨ و٢٩٣/٤ وشعر عمرو ص ١٦٧.

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان، لحذفك الموصول، فكَذَلِكَ الآية. فأما قوله [عز وجل] (١): (الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) [البقرة/١٩٧] فَإِنَّهُ يكون على: أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ معلومات؛ ليكونَ الثاني الأوَّل في المعنى، ومعنى معلومات: أي أشهر مؤقتة معينة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل الجاهلية من التبديل بالتقديم والتأخير اللذين كان يفعلهما النسأة الذين أنزل فيهم: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ، يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا) إلى قوله: (فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ) [التوبة/٣٧] أو يكون: الْحَجُّ حَجٌّ أَشْهُرٌ معلومات، أي: لا حج إلا في هذه الأشهر، ولا يجوز في غيرها، ولا يجزىء كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه في غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا مُتَّسَعٌ فيها مُخْرَجَةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك، ألا ترى أن الْحَجَّ في الأشهر: كما أن الموعد في قوله: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزِينَةِ) [طه/٥٩] في اليوم إلاَّ أَنَّهُ اتَّسَعَ فيه فُجِعِلَ الأوَّل لَمَّا كان فيه، كما فُعِلَ ذلك في قوله «يوم الزينة».

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته أيضاً على هذا التقدير عن أن يكون ظرفاً؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفاً، كما أن رفعه كذلك.

وبذلك على تأكيد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفاً، وهو قوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) [طه/٥٩]، ولو نصبت اليوم على أَنَّهُ ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) خبراً له كأنه قال: وموعدكم

(١) زيادة من (ط).

أن يحشر الناس ضحى - لكان ذلك مستقيماً في قياس العربية.
وقد يجوز أن تجعل الحجّ: الأشهر على الاتساع، لكونه
فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء الإقبال
والإدبار لكثرتهم منها^(١)، وكما قال^(٢):

لَعْمَرِي وما دَهْرِي بتأبينِ هَالِكٍ ولا جَزَعٍ مما أَصَابَ فَأَوْجَعَا
ألا ترى أَنَّهُ جعل دهره الجزع. فإن قلت: إن ذات
الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشهر كذلك إنما هي
مفعول فيها. فإنَّ الأشهر بمنزلة الدهر في قوله: ولا جَزَع، أي:
وما دَهْرِي بجزع. فكما أجاز سيبويه ذلك في الدهر فكذلك

(١) الضمير في جعلتها، للناقّة، وكذلك في قوله: منها، وهو يشير إلى بيت
للخنساء من قصيدة لها في رثاء أخيها صخر، وتمام البيت في سياقه من
الشعر (ديوانها ص ٥٠)

وما عَجُولٌ على بَوِّ تحنُّ له لها حنينان، إعلان وإسراؤ
ترنُّعٌ ما رتَعْتُ حتى إذا اذْكُرْتُ فإنما هي إقبال وإدبار
يوماً بأوجع مني يوم فارقتي صخر، وللعيش إحلاء وإمراؤ
والعجول بالفتح الواله التي فقدت ولدها من النساء والإبل، لعجلتها في
جيثتها وذهابها، والبو على وزن جو: هو الحُوار كغراب، أي: ولد الناقّة
ساعة تضعه، أو إلى أن يفصل عن أمه، وهو أيضاً جلد الحوار يحشى تبناً
أو نحوه لتعطف عليه الناقّة إذا مات ولدها، وهذا هو المراد هنا، انظر
رغبة الأمل: ١٨٥/٨ وما بعدها.

(٢) هو متمم بن نويرة اليربوعي الصحابي، والبيت أول قصيدة له في رثاء
مالك، الذي قتله ضرار بن الأزور الأسدي في حرب الردة بأمر خالد بن
الوليد، انظر القصيدة في المفضليات: برقم ٦٧ والبيت من شواهد سيبويه
١٦٩/١ قال الأعلم: يقول: لا أرثي بعده هالكاً أولاً أبكي عليه، ولا أجزع
من شيء يصيبني بعده، والتأبين مدح الرجل ميتاً، والتقرّظ مدحه حياً.

يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولاً به، ألا ترى أن المصدر لما أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به أيضاً في نحو [قوله تعالى] ^(١) (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/ ٤٩] وبني الفعل للمفعول به كما بني للفاعل، واختص المفعول به بأبنية قصرت عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته ^(٢)، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدى إلى المفعول به، وكذلك إذا اتسع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجري مجراه من الظروف. فأمّا قوله: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) ^(٣) [الأنعام/ ١٢٤]. فالقول في العامل في «حيث» أنه لا يخلو من أن يكون «أعلم» هذه المذكورة أو غيرها. وإن عمل «أعلم» فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف. فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم، على حسب ما عمل أحوج في ساعة في قوله ^(٤):

فإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

(١) «قوله» زيادة من (ط) و«تعالى» زيادة على الأصل.

(٢) بصيغة المجهول، وفي القاموس (وضع): وُضِعَ في تجارته ضَعَةً وَضِعَةً ومضيعة، كُعِنِي: خَسِرَ فيها.

(٣) قال أبو حيان في البحر ٢١٧/٤: وقرأ ابن كثير وحفص «رسالته» بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع.

(٤) صدر بيت لأوس بن حجر، عجزه كما في الديوان ص ١٢١:

إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِبْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ

وهو من قصيدة طويلة، والمعنى: أن عرض المرء أحوج إلى الصون والحفظ من ملاءة يمانية مخططة. والبيت من شواهد الرضي، انظر الخزانة ٤٩٤/٣.

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله^(١) بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون العامل «أعلم» هذه وإذا لم يجوز أن يكون يكون إياه كان فعلاً يدلُّ عليه أعلم، وإذا لم يجوز أن يكون «حيث» ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في كم ومتى ونحوهما^(٢)، ويقوِّي ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف، كما قال: (أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ)^(٣) [النحل/١٢٥] وفي موضع آخر: (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ) [الانعام/١١٧] فـ«من يضل» معمول فعل مضمر دلُّ عليه أعلم، ولا يجوز أن يكون معمول أعلم، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه؛ إنما تعمل فيها الأفعال التي تُلغى، فتعلّق كما تلغى. ومثل ذلك - في أنه لا يكون إلا محمولاً على فعلٍ - ما أنشده أبو زيد^(٤):

(١) في (ط) زيادة: عزَّ وجلَّ.

(٢) في (ط): كم ونحوها.

(٣) «إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله» في الآيات ١٢٥ من سورة النحل، ٣٠ من سورة النجم، ٧ من سورة القلم؛ وفي الأصل: بمن يضل عن سبيله، وهو سهو من الناسخ.

(٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري، كان إماماً نحويّاً صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، وهو =

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)

فالقوانس على مضمّر دون أضرب الظاهر؛ لأنّ المعاني لا تعمل في المفعول به وكان القياس ألاّ تعمل في الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع (مَنْ) في قوله: (أَعْلَمَ مَنْ يَضِلُّ) [الأنعام/ ١١٧] جرّاً لأنّ أَفْعَلَ لا يضاف إلّا إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضلّين عن سبيله، فيضاف إليهم، فإذا لم يجز أن يكون جرّاً، كان نصباً، كالقوانس في البيت.

وممّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة^(٢) قوله تعالى^(٣): (وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ) [القصص/ ٤٢]. يحتمل أن يكون: وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً، وَلَعْنَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،

= الذي يعنيه سيويه حين يقول: «أخبرني الثقة» توفي سنة ٢١٥هـ انظر بغية الوعاة للسيوطي: ٥٨٣/١.

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس الصحابي، وصدره في سياقهِ من الشعر:
فلم أرَ مثل الحيّ حياً مُصَبَّحاً ولا مثلنا يومَ التقينا فوارساً
أَكْرَ وأحمى للحقيقة منهم وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا
مصباحاً: بصيغة المفعول أي: مغزواً في وقت الصباح، والحقيقة: ما يجب على المرء الدفاع عنه، والقوانس جمع قونس كجعفر: أعلى البيضة، والبيضة قلنسوة من حديد تلبس لحماية الرأس في الحرب والبيت من إحدى المنصات، وهي قصائد قد انصف قائلوها أعداءهم، قال ابن جني في إعراب الحماسة: القوانس عندنا منصوب بفعل مضمّر يدل عليه أَضْرَبَ، أي: ضَرَبْنَا، أو نَضْرِبُ القوانس. انظر شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٩٢/٧ والمنصفات ص ٦١-٧٢. وخزانة الأدب: ٥١٧/٣ ونوادر أبي زيد/ ٥٩.

(٢) على السعة سقطت من (ط). (٣) في (ط) عز وجل.

فحذف المصدر وأقام يوماً مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب آخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع «في هذه الحياة»^(١) الدنيا كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غداً^(٢)

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: (لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) [النور/ ٢٣] وقوله: (وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بئس الرفد المرفود) [هود/ ٩٩] ويكون قوله: (هَمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ) جملة استغني عن حرف العطف فيها بالذكر^(٣) الذي تضمنت ممّا^(٤) في الأولى، كما استغني عنه بذلك في قوله: (ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/ ٢٢] ولو كانت فيها^(٥) الواو لكان ذلك حسناً، كما قال تعالى: (ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم) [الكهف/ ٢٢].

(١) الذي في الآية: في هذه الدنيا، ولكنه أظهر الموصوف المقدر.

(٢) عجز بيت لكعب بن جعيل، صدره:

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ

واستشهد به سيبويه في الكتاب: ٣٥/١. قال الأعلام: استشهد به على حمل غد على موضع اليوم لأن معنى: تلاقينا من اليوم، وتلاقينا اليوم، واحد.

(٣) يريد بالذكر الضمير.

(٤) سقطت «مما» من (ط). (٥) سقطت فيها من (ط).

ويجوز أن يكون العامل فيه من المقبوحين، لأنَّ فيه معنى فعلٍ، وإن كان الظرف متقدماً كما أجاز: ^(١) أَكَلْتُ ^(٢) يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله: (من المقبوحين) كقوله: (يوم يَرَوْنَ الملائكة لا بُشْرَى يومئذٍ للمجرمين) ^(٣) [الفرقان/ ٢٢]. ومن ذلك قوله: (والوزن يومئذٍ الحقُّ) [الأعراف/ ٨] إن جعلت الظرف من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهم حق، ويكون الحق على هذا خبر المبتدأ وإن جعلت يومئذ خبر المصدر، لأنَّ الوزن حدث، فيكون ظرف الزمان خبراً عنه تعلق بمحذوف.

وجاز ^(٤) أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به. ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون الحق على هذا صفة للوزن، ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت (الحق) في الوجه الثاني على (يومئذ) لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز.

(١) الضمير في أجاز يعود على سيبويه، غير أن مثاله: أَكَلْتُ يوم ثوب تلبسه، وهو في غير ما ورد هنا. انظر الكتاب ٦٥/١.

(٢) في (ط): كل يوم.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤٩٢/٦ فقد فصل في إعرابها.

(٤) سقطت الواو من (ط).

للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول^(١).

وأما قوله (تعالى)^(٢): (الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ)
[الفرقان/ ٢٦] فيكون يومئذ من صلة المصدر كما كان في
التي قبلها، والحق صفة والظرف^(٣) الخبر. ويجوز أن يكون
يومئذ معمول الظرف وإن تقدّم عليه، فلا يتصل على هذا
بالمصدر، وكذلك قوله: (هَنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ)
[الكهف/ ٤٤] يكون هنالك مستقراً^(٤) فيكون قولك: (الله)
حالاً من الولاية ومن الذكر الذي في هنالك، في قوله سيبويه
وعلى^(٥) قول أبي الحسن، ومن رفع بالظرف، من الولاية
فقط^(٦) ويكون لله مستقراً، وهنالك ظرفاً متعلقاً بالمستقر،
ومعمولاً له، فأما قول الشاعر:

حَمِيَتْ عَلَيْهِ الدَّرْعُ حَتَّى وَجْهَهُ مِنْ حَرِّهَا يَوْمَ الْكَرْبَةِ أَصْفَعُ^(٧)

(١) في (ط) زيادة: «كذا قرئ عليه، وينبغي أن يكون للفصل بين الصلة
والموصول بالخبر لأن الحق في الوجه الأول خبر لا صفة».

(٢) زيادة في (م).

(٣) أراد بالظرف الجار والمجرور (للرحمن).

(٤) بصيغة اسم المفعول على سبيل الحذف والإيصال، والأصل مستقراً فيه،
لاستقرار ضمير العامل فيه، وأراد بكونه مستقراً أنه متعلق بمحذوف هو
الخبر المقدم.

(٥) في (ط) زيادة كلمة (من) بعد على.

(٦) أي فيكون لفظ «الولاية» حينئذ مرفوعاً بالجار والمجرور على أنه فاعل له
أو لمتعلقه عند الكوفيين وأبي الحسن الأخفش.

(٧) من قصيدة أبي فؤيد الهذلي في رثاء بنيه وقبله:

والدهر لا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ مُسْتَشْعِرٌ حَلَقَ الْحَدِيدِ مُقْنَعٌ

مستشعر حلق الحديد، أي جاعلها شعاراً له لطول ما يلبس الدرع، ومقنع =

فإن جعلت «يوم الكريهة» ظرفاً لأسفع لم^(١) ينتصب انتصاب المفعول به، وإن جعلته منتصباً بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: (والوزن يومئذ الحق) [الأعراف/ ٨] من الانتصاب على الظرف، على أنه مفعول به على الاتساع.

ألا ترى أن الفعل المتعدي كالفعل غير المتعدي في جواز نصب الظرف بعده نصب المفعول به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: يوم الكريهة، ظرفاً لحميت. ومما لا يكون إلا ظرفاً قوله تعالى^(٢): (ويوم يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [فصلت/ ١٩] ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلق الظرف به؟ وإذا^(٣) كان كذلك تعلق بما دلَّ عليه قوله: (فهم يُوزَعُونَ) - كما أن قوله: (أئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَافاً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)^(٤) [المؤمنون/ ٨٢] الظرف فيه كذلك، فكذلك^(٥) قوله: (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقَتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ/ ٧] - لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا، ومن ثم أجيب بالفاء، كما يجاب إذا بها.

= أي: على رأسه مغفر، وهو زرد ينسج على قدر الرأس يلبسه تحت القلنسوة في الحرب، وحميت عليه الدرع، يروى صدئت، يريد أن الدرع صدئت واحترقت من طول ما يلبسها فوجهه أسفع، أي أسود من حرها وصدئها. انظر ديوان الهذليين ١٥/١ - ١٦ وشرح أشعارهم للسكري

(٢) سقطت من (ط).

٣٣/١٠.

(٣) في (ط): فإذا.

(١) زاد في (ط) يكن.

(٤) في الآيات ٨٢ من سورة المؤمنون، ١٦ من سورة الصفات، ٤٧ من

(٥) سقطت «فكذلك» من (ط).

سورة الواقعة.

وأما قوله سبحانه^(١): (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) [الإسراء/ ٧١] فقد يكون^(٢) مثل الذي تقدمت^(٣). ألا ترى أن قوله: (وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [الإسراء/ ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: (وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) [فصلت/ ١٨] كذلك. و(ندعو) مستقبل كما أن (يحشر أعداء الله) كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة إذا، كما جعلته ثم بمنزلة؛ فيصير التقدير: إذا دعي كل أناس بإمامهم لم يُظلموا أو عُدل عليهم ونحوه.

فأما الباء في قوله: (بإمامهم) فيكون على ضربين:

أحدهما أن تكون متعلقة بالفعل الذي هو: (ندعو) في موضع المفعول الثاني كأنه: كل أناس بشيعة إمامهم، يدل على هذا قوله: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) [غافر/ ٤٦] وعلى هذا فسر ابن عباس فيما روي، فقال: برئيسهم^(٤).

وتكون متعلقة بمحذوف في موضع الحال كأنه: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو:

(١) زيادة في (م).

(٢) في (ط): تكون.

(٣) في (ط): التي تقدمت.

(٤) في تفسير ابن عباس الدر المنثور ٣/ ١٥٠: «يوم ندعو كل أناس بإمامهم» نبيهم، ويقال بكتابهم ويقال بداعيهم إلى الهدى وإلى الضلالة. وروى الطبري عن ابن عباس قال: الإمام: ما عمل وأملى، فكتب عليه. انظر ١٥/ ١٢٦، والقرطبي ١٠/ ٢٩٦.

رَكِبَ بَثْيَابَهُ، وجاء في جنوده، فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدياً إلى مفعول واحد خلاف الوجه الأول. ويقوّي هذا قوله^(١): (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا) [الزمر/٧١] وقوله: (أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَرْوَا جَهَنَّمَ) [الصفات/٢٢] وروي عن الحسن^(٢): بإمامهم أي: بكتابهم الذي فيه أعمالهم^(٣)، فيكون التقدير على هذا في قوله: بإمامهم، أي: معهم كتابهم.

ومن ذلك قوله: (فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) [المدثر/٨]. القول فيه أن (ذلك) إشارة إلى النقر، كأنه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أي: نقر يوم عسير، فقوله: يومئذ، على هذا متعلق بذلك، لأنه في المعنى مصدر، وفيه^(٤) معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل في الظرف كما عمل في الحال.

ويجوز أن يكون (يومئذ) ظرفاً لقوله (يسوم)، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليوم الذي يُعنى به وَضَحُ النهار، ويكون اليوم الموصوف بأنه عسير خلاف الليلة؛ فيكون التقدير:

(١) زيادة في (ط).

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علماً وعملاً، قال فيه الشافعي: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت، لفصاحته. ولد لستين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه سنة ٢١هـ وتوفي سنة ١١٠هـ، انظر طبقات القراء: ٢٣٥/١.

(٣) انظر تفسير الطبري ١٢٧/١٥ والقرطبي ٢٩٦/١٠.

(٤) في (ط): فيه.

فذلك اليوم يوم عسير حينئذ، أي: ذلك اليوم يوم في ذلك الحين، فيكون متعلقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير، لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة. فأما (إذا) في قوله: (إذا نُقِرَ في الناقور) فالعامل فيه المعنى الذي دل عليه قوله: (يوم عسير)، تقديره: إذا نُقِرَ في الناقور عُسِرَ الأمر وصعب كما أن (لا بُشْرَى يومئذ)^(١) [الفرقان/٢٢] يدل على يحزنون.

فأما من قرأ: (مالك يوم الدين) [الفاتحة/٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً في قوله: (يوم لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً) [الانفطار/١٩] فتقديره: مالك يوم الدين الأحكام. وحُسِّنَ هذا الاختصاص لتفرد القديم^(٢) سبحانه^(٣) في ذلك اليوم بالحكم. فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها^(٤) (الولاية، والقضاة، والفقهاء).

وحذف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره، ومثل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) [البقرة/١٨٥]، فالشهر ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به، يدل ذلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به لزم الصيام المسافر، كما لزم المقيم من حيث شهد المسافر

(١) في (ط) زيادة: للمجرمين.

(٢) في (ط): التقديم، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) زيادة في (م).

(٤) في (ط): فيها أيضاً.

الشهر شهادة المقيم إياه، فلمّا لم يلزم المسافر علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المصّر في الشهر، ولم يكن (الشهر) مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهر رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: (فمن شهد منكم الشهر) ظرفاً ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: (فليصمه)، وهَلَا دَلٌّ ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدلّ ذلك على ما ذكرته^(١)؛ لأن الاتساع إنّما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، وذلك سائغ، ويدلّ^(٢) على أن: (شهد) متعدّ إلى مفعولٍ قوله:

ويوم^(٣) شهدناه سليماً وعامراً^(٤)

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله تعالى^(٥):
[فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا]^(٦) [السجدة/ ١٤]

(١) في (ط): ذكرت.

(٢) في (ط): ويدلّك.

(٣) في (ط): ويوماً.

(٤) عجز بيت استشهد به سيبويه في الكتاب: ٩٠/١ لرجل من بني عامر وتمامه:

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطعن النihal نوافله
قال الأعلام: الشاهد فيه نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به
اتساعاً ومجازاً، والمعنى: شهدنا فيه، وسليم وعامر: قبيلتان من قيس
عيلان، والنوافل هنا: الغنائم، يقول: يوم لم يغنم فيه إلا النفوس، لما
أوليناهم من كثرة الطعن، والنihal المرتوية بالدم. وانظر شرح أبيات المغني
٨٤/٧.

(٦) ولفظ (هذا) زيادة في (م).

(٥) في (ط): عز وجلّ.

والتقدير: ذوقوا العذاب، فاستغني عن ذكره للعلم به، وكثرة تردده في نحو: (وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ) [السجدة/١٤] و(ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ) [السجدة/٢٠] [سبأ/٤٢]. ومن ذلك قوله^(١) (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ) [إبراهيم/٣٧] أي: ناساً أو فريقاً. وقال: (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتَبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا) [البقرة/٦١] أي شيئاً. ومن ذلك قوله: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ) [إبراهيم/٤٨].

ومنه الحديث: «لا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(٢) المعنى: ولا ذو عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسماوات غير السماوات. والمعنى: لا يُقتل مؤمن بكافر حربياً، ولا ذو عهد في عهده بكافر. قال أبو يوسف^(٣): ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذي عهد في عهده، ومما جاء في الشعر من ذلك قوله: كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِياً تَقْصُهُ عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتِ^(٤) (١) في (ط): قوله تعالى.

(٢) رواه البخاري (في الفتح) ١٨٢/١، ١٨٣، ١٢/٢٣٠، وأبو داود رقم ٤٥٣٠ في الدييات والنسائي ١٩/٨ في القسامة.

(٣) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما، أصله من الكوفة، وسكن بغداد، وتولى القضاء لثلاثة من الخلفاء: المهدي والهادي والرشد، وهو أول من سمي قاضي القضاة، وأول من جعل للعلماء زياً خاصاً بهم، وكان ملبوس الناس قبل ذلك شيئاً واحداً لا يتميز أحد عن أحد بلباسه. ولد سنة ١١٣ وتوفي سنة ١٨٢ هـ في بغداد، انظر ابن خلكان ٣٧٨/٦.

(٤) البيت للشنفرى من المفضلية رقم ٢٠ ص ١٠٩ وفي شرح المفضليات =

أي: تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف:
 رَخِيْمَاتُ الْكَلَامِ مَبْتَلَاتٌ جَوَاعِلُ فِي الْبَرَى قَصَبًا خِذَالًا^(١)
 ومن ذلك قول الآخر:
 لَا يَعْدِلَنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكَبَاءُ صَرُّ بِأَصْحَابِ الْمُحِلَّاتِ^(٢)
 أي: لا يعدلن بهم أحداً، والتقدير: لا يعدلن مجاورتهم
 بمجاورة أحد، ومن ذلك قوله:

= ص ٢٠١: يقول: كأنها من شدة حياثها إذا مشت تطلب شيئاً ضاع منها.
 وتبلى: تنقطع في كلامها لا تطيله، وأمها: قصدها. والنسي: الفقد.
 (١) البيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة، وهو يصف في
 البيت نساء، والمبتلات: المتكلمات الأجسام دون ترهل ولا استرخاء،
 والبرى: جمع برة، وهي الأسورة والخلائيل، والقصب: عظام الساق،
 والخدال جمع خذلة، والخدل المستدير الممتلىء، وانظر ديوان ذي الرمة
 ١٥١٥/٣ وفيه «رخيمات الكلام مُبْطَنَاتُ» أي خماص.
 (٢) ذكر اللسان هذا البيت في مادة «أتى»، ورواه «لا يعدلن» بالبناء للمجهول،
 ثم قال: «قال الفارسي: لا يعدلن (بالبناء للفاعل) أتاويون، فحذف
 المفعول، وأراد لا يعدلن أتاويون شأنهم كذا أنفسهم» وأنشده ابن قتيبة
 في المعاني الكبير ٣٧٤ برواية: لا تعدلن أتاويين، والأتاوي كالأتي أصله
 السيل الذي لا يعرف من أين أتى، وأطلق على الرجل الغريب عن القوم
 وليس منهم، والنكباء: الريح التي تهب بين ريحين، ويراد بها الريح التي
 تهب بين الصبا والشمال، وهي شديدة البرد، وريح صر: بكسر الصاد،
 أي: شديدة البرد، والمعنى أن الغرباء الذين يجيئون تحت مهب الريح
 تحيط بهم العواصف لا يعدلون أنفسهم بأصحاب الأرض، والمُحِلَّات:
 القدر، والرحى، والدلو، والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند لأن من
 كانت هذه معه حل حيث شاء. وإلا فلا بد له من أن يجاور الناس يستعير
 منهم بعض هذه الأشياء. انظر: اللسان / حلل /.

ولا يتحشى الفحل إن أعرضت به ولا يمنع المربع منها فصيلها^(١)
 روي: منها فصيلها، ومنه فصيلها، فمن روى منها، كان
 من هذا الباب، وكان منها: حالاً أو ظرفاً. فأما قول الهذلي^(٢):

ضروبٌ لهاماتِ الرجالِ بسيفه

إذا عجمت وسطَ الشؤونِ شفارها

فإن شئت كان التقدير: إذا عجمت وسطَ الشؤونِ شفارها
 الشؤون، أو مجتمع الشؤون^(٣) كما قال المرار الفقعسي^(٤):

فلا يستحمدون الناسَ شيئاً

ولكن ضربٌ مُجتمعِ الشَّانِ

فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت وسطاً في الشعر
 اسماً، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق مبتدأ في قوله:

(١) أنشد ابن قتيبة في المعاني الكبير في مكانين ص ٣٩٢ و ١٢٣٧ برواية:
 «منه»، و«عنه فصيلها». ونسبه إلى رجل من بني عكل، ونقله الأزهري في
 تهذيبه عنه ١٤١/٥ ونقله صاحب اللسان عن الأزهري (حشا) قال ابن
 قتيبة: يتحشى: يباله من حاشى يحاشي، أعرضت به: جعلته في
 عرضها. والمربع: التي تنتج في أول الربيع. يقول: ينحرها ولا يمنعها
 منه ولدها فيدعها له فتغذوه.

(٢) هو أبو ذؤيب، والبيت من قصيدة يرثي بها نسيبة بن محرث. والعجم: العض.
 والشفار: جمع شفرة وهي حد السيف. والشؤون: أصل قبائل الرأس انظر ديوان
 الهذليين ص ٣٠، وشرح أشعارهم ٨٣/١. وروايته عندهما: «عجمت، وأعجمت»
 بالبناء للمفعول.

(٣) زاد في (ط): شفارها.

(٤) هو المرار بن سعيد الفقعسي الشاعر من مخضرمي الدولتين: الأموية
 والعباسية، وله ترجمة في الأغاني ٣٢٤/١٠ وما بعدها. والشان: جمع
 شأن، وهو مجرى الدمع إلى العين.

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ
صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)

فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات.
وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة، كذلك حذف في^(٢)
قوله: (مالك يوم الدين).

والدين: الجزاء في هذا الموضع بدلالة قوله: (اليوم
تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) [غافر/ ١٧] و(اليوم تُجْزَوْنَ مَا
كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [الجاثية/ ٢٨] ولا تكون^(٣) الطاعة، ولا العادة،
وقيل في قول ابن مقبل:

يَا دَارَ سَلْمَى خَلَاءً لَا أَكْلَفُهَا
إِلَّا الْمَرَانَةَ حَتَّى تَعْرِفَ الدِّينَا^(٤)

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين
أي: يوم الجزاء. والمرانة: اسم ناقة عن الأصمعي. وقال غيره:
اسم موضع. فأما قوله: تعرف فيستقيم أن يكون مسنداً إلى

(١) المجلوم المحلوق، أراد به هن المرأة، والصلاة مدق الطيب، والورس
نبت أصفر وقد جعل الفرزدق لفظ «وسط» ساكن السين على أنه اسم،
وأخرجه عن الظرفية. النوادر/ ١٦٣ وورد في الديوان ص ٥٩٦ برواية:

رَمَتْهُ بِمَجْمُوشٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاةٌ وَرَسٌ نَصَفَهَا قَدْ تَفَلَّقَا

(٢) في (ط): من قوله. (٣) في (ط): يكون.

(٤) ديوان تميم ٣١٧ وهو في مشوبته التي رواها القرشي في جمهرة أشعار
العرب ص ٣٠٦ والمعنى: على أن المرانة اسم الناقة؛ لا أكلفها أي:
أجسمها وأثقل عليها إلا بالمرانة أي بوقوف الناقة عليها، وعلى أنها اسم
موضع يريد: لا أكلفها أن تبرح ذلك المكان وتذهب إلى موضع آخر،
وانظر اللسان في مادة «مرن».

المتكلم المذكور في أكلف^(١) ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة في (مالك) في القياس لا تمتنع، لأنه ليس في هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به لأنّ القراءة سنة^(٢).

فأمّا^(٣) إعراب (ملك يوم الدين) فالجرّ في القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجري على موصوفها، إذا لم تُقطع^(٤) عنهم لزمّ أو مدح.

فأمّا العامل فيها؛ فزعم أبو الحسن^(٥) أن الوصف يجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنّما فيه أنّه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجرّه، كما أن المبتدأ إنّما رفعه^(٦) الابتداء، وإنّما الابتداء معنّى عمل فيه وليس لفظاً، فكذا هذا.

فإن قلت: فلم لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف أن في هذه التوابع ما يتعرّب بإعراب ما

(١) أي: على سبيل الالتفات.

(٢) راجع ما ذكره أبو حيان في إمالة «مالك» في البحر ٢٠/١. وما قاله عن الفارسي، في هذا الحرف وانظر ص ٨ مما سبق.

(٣) في (ط): وأما.

(٤) كذا في (ط). وفي (م): «يقطع».

(٥) هو علي بن سليمان الأخفش. (٦) في (ط): إنّما يرفعه.

يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو أجمع وجمع وجمعاء^(١) وليست هذه الكلم ككل الذي قد جُوز فيه أن يلي العوامل على استكراه. فلما صحَّ وجود هذا فيها، دلَّ أن الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه لاجتماعهما في أنهما تابعان.

ويدلّ على ذلك أيضاً أنك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فزيد مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتهما، فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإن قال قائل: فلم لا تجعل الصفة - من حيث كانت كالجزء ممّا تجري عليه - مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل فيها^(٢) ما عمل في الموصوف، وتستدل^(٣) على ذلك بأشياء من كلامهم، تقوي^(٤) هذا المسلك. من ذلك: أنهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، في نحو لا رجلَ ظريفَ، وكذلك قولهم: يا زيدُ بن عمرو وما أشبهه، وقال^(٥) الله سبحانه: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي

(١) كذا في (ط): وفي (م) جمعاً.

(٢) في (ط): أن يعمل فيه. فالمراد الوصف، وفي (م): تعمل. والأظهر ما

أثبتنا. (٣) في (ط): ويستدل.

(٤) (م): يقوي. (٥) ثبت حرف العطف في (ط) وسقط من (م).

تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) [الجمعة/٨] فَلَمَّا وَصَفَ الْمَبْتَدَأَ
بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّه لَمَّا كَانَ
الْمَبْتَدَأُ مَوْصُولًا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِيهِ؟ قِيلَ: إِنْ مَا أوردته مِنْ ذَلِكَ لَا
يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ مَعْمُولًا لِلْعَامِلِ فِي الْمَوْصُوفِ:
لأنَّه يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ إِعْرَابَانِ، وَهَذَا قَدْ
رَفَضُوهُ فِي كَلَامِهِمْ، يَدُلُّ^(١) عَلَى رَفْضِهِمْ إِيَّاهُ أَنَّهُمْ إِذَا نَسَبُوا
إِلَى تَشْيِئَةٍ أَوْ جَمْعٍ عَلَى حَدِّهَا حَذَفُوا عَلَامَتِي التَّشْيِئَةِ أَوْ الْجَمْعِ
مِنَ الْاسْمِ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ فِي الْاسْمِ دَلَالَتَا إِعْرَابٍ، فَإِذَا كَانُوا قَدْ
كَرِهُوا ذَلِكَ فِي التَّشْيِئَةِ وَالْجَمْعِ مَعَ أَنَّ التَّشْيِئَةَ قَدْ جَرَتْ مَجْرَى
غَيْرِ الْمَعْرَبِ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا عَدُّوا: وَاحِدًا، ائْتَانًا، فَإِنَّ يُكْرَهُ ذَلِكَ
فِي الْإِعْرَابِ الْمَحْضِ الَّذِي لَمْ يَجْرَ مَجْرَى الْبِنَاءِ أَجْدَرُ.

وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبُوا فِي قَوْلِهِمْ: يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، لَمَّا جَعَلَ
الْمَوْصُوفُ مَعَ الصِّفَةِ^(٢) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُفْرَدٍ، إِلَى أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَمْرٍ
وَإِنَّمَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَتَّبِعُ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ
فِيهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهَا عِنْدَهُمْ إِلَّا ذَلِكَ، لِأَنَّ حَرَكَةَ
آخِرِ الْاسْمِ الْأَوَّلِ لَوْ كَانَتْ إِعْرَابًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْاسْمِ
الْوَاحِدِ^(٣) إِعْرَابَانِ، وَذَلِكَ مِمَّا قَدْ اطَّرَحُوهُ فِي كَلَامِهِمْ فَلَمْ
يَسْتَعْمِلُوهُ.

وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ حَيْثُ قَالُوا فِي الْمَنْفِيِّ: لَا رَجُلٌ
ظَرِيفٌ لَكَ، جَعَلُوا الْأَوَّلَ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَدُورِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَضُمُّ

(١) فِي (ط): يَدُلُّكَ.

(٢) فِي (ط): لَمَّا جَعَلَ الصِّفَةُ مَعَ الْمَوْصُوفِ.

(٣) فِي (ط): فِي اسْمٍ وَاحِدٍ.

إليها ما يكون معها شيئاً واحداً. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال في أمرىء ونحوه: إنه معرب من مكانين، غير مستقيم، لما أريتكه من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب. وأما (١) قوله: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) [الجمعة/٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة. وحكى أبو يعلى (٢) عن أبي عثمان (٣) مثل ذلك. ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادة (٤)، فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه لم يصحّ حمله على العطف، ولم يُستجزز حمله على أنها للجزاء بعد ذلك في اللفظ والمعنى.

فأما اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غير مستغنى عنه ولا يستقلّ الجزاء إلاّ به. فلما كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لأنك في أكثر الأمر مخير في ذكره وتركه - لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ثم قال: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ) [البقرة/٢٧٤]. (وما يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)

(١) في (ط): أما.

(٢) هو أبو يعلى بن أبي زرعة من أصحاب المازني وكان مقدماً عالماً بالنحو، ثقة فيما يرويه، وله من الكتب المصنفة «كتاب الجامع في النحو» لم يتمه، ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٨٩ والأنباري في نزهة الألباء ص ٢١٩.

(٣) هو أبو عثمان المازني وتقدمت ترجمته ص: ١٦.

(٤) في (ط): أو زائدة.

[النحل/٥٣] فلمَّا لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء، لأنَّها قد ثبتت زائدة^(١) حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي^(٢)

ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلَّا زائدة، لأنَّ (إذا) إنما يقتضي^(٣) جواباً واحداً. وأما بُعد^(٤) الجزء في المعنى، فلأنَّ الجزء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأما ما كان واقعاً لا محالة، فإنه لا يكون من باب الجزء، والموت ملاقي لهم، فرؤوا أو لم يفرؤوا.

فإن قلت: فقد تقول في الجزء: لأضربنَّك إن سكت أو نطقت، ولأعطيتك إن خرجت أو أقمت فإن هذا كلام متسع فيه مُخرج عن أصله. وحكمه إذا استعمل حرف المجازاة أن يفعل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصح أن يحمل هذا الكلام

(١) كذا في (ط). وفي (م) «زيادة».

(٢) من قصيدة للنمر بن تولب، وقبله:

قامت تُبَكِّي أن سَبَّأتُ لفتية زَقاً وخايةً بعودٍ مُقَطَّعٍ

أي: بكت لأنني اشتريت الخمر ببيعير هزيل منقطع، فيقول لها: لا تجزعي إن أهلك متاعاً نفيساً، والمنفس: الشيء الذي يتنافس فيه ويرغب، بل لك أن تجزعي إذا هلك أنا وقضيت. انظر شرح أبيات المغني للبغدادى ٥٢/٤، الخزانة ١٥٢/١ وفيها: إن منفس.

(٣) في (ط): تقتضي. (٤) في (ط): بُعد.

على المعنى فيستقيم أن تكون الفاء جزاء. وذلك أن معنى^(١):
(إنَّ الموتَ الذي تَفَرَّوْنَ منه) ومعنى: إنَّ الذي تفرون منه من
الموت واحد، فكما يصحَّ الجزاء في هذا الاسم كذلك يصحَّ
فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنك قد جازيت حيث كانت الصلة ظرفاً لما كان
الظرف متضمناً لمعنى الفعل؟ كقوله: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ
فَمَنْ اللَّهُ) [النمل/٥٣] ودخلت الفاء في الخبر، كما دخلت في
الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حَمَلٌ على المعنى؛
لأنَّ الجزاء المحض لا يكون بالظرف، ولذلك قال سيبويه: إنَّ
عندك ونحوه لا يُبنى على إنَّ. فأما دخول معنى الجزاء في الآية
وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظنَّ أنَّ فراره
من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك؛ قال الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أسبابَ المنيَّةِ يَلْقَها

ولو رامَ أسبابَ السماءِ بَسُلم^(٢)

فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذاك تكون
الآية، والتصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمد بن
يزيد^(٣). فإن قلت: فهلاً استدلت بعمل إنَّ في الاسم على أن

(١) في (ط): معنى الجزاء.

(٢) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠ برواية:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ولو نال أسباب السماء بسلم
وانظر المعلقات ٨٧ وجمهرة أشعار العرب/١١٠.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تلميذ المازني وأبي حاتم
السجستاني، وإمام نحاة البصرة في زمنه، وقرين أحمد بن يحيى ثعلب
إمام أهل الكوفة، وكان يفضل عليه بحسن العبارة وفصاحة اللسان، ولد =

معنى المجازاة لا يصحّ في الآية، لأنَّ إنَّ لا يدخل^(١) على
الجزاء المحض، فكذلك لا يدخل^(٢) على هذا الضرب من
حيث كان مثل المحض في كونه جزاء. قيل: لا يمتنع دخول
إنَّ على هذا الضرب وإن كان قد تضمَّن الاسم معنى الجزاء،
كما امتنعت من الدخول على الجزاء المحض؛ لأنَّ الذي
يدخله^(٣) اسم، لم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك في
الجزاء الجازم، والكلام خبر، فإن كان كذلك، لم يكن شيء
يمنع من إعمال إنَّ، ألا ترى أنَّها قد دخلت في قوله: (إنَّ
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثمَّ لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم) [البروج/ ١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء
في خبره، كما تعمل فيما لا تدخل^(٤) الفاء خبره^(٥). فما^(٦)
دخلت عليه إنَّ، ممَّا في خبره الفاء من صحَّة معنى الجزاء فيه
كما لم تدخل عليه إنَّ، كقوله^(٧): (الذين ينفقون أموالهم...
فلهم أجرهم)^(٨) [البقرة/ ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من

= المبرد سنة ٢١٠، وتوفي سنة ٢٨٦ هـ ببغداد. انظر ابن خلكان ٣١٣/٤.

(١) في (ط): لا تدخل.

(٢) في (ط): لا تدخل.

(٣) في (ط): تدخله.

(٤) في (ط): فيما لم تدخل.

(٥) في (ط): في خبره.

(٦) في (ط): فمما.

(٧) في (ط): قوله.

(٨) وتماها: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم
عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء لأنَّ الشرط والجزاء خبرٌ، وما يدخل^(١) عليه إنَّ مثله.

فأما «ليت ولعل» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصحَّ دخول الفاء، فصحة دخول معنى الجزاء مع دخول إنَّ كصحته إذا لم يدخل^(٢)، ومن ثم قال^(٣) فيمن قال: المرأة التي أتزوجها فهي طالق. إنه من تزوج من النساء طلق لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشيع والإبهام واستغراق الجميع لذلك. وإذا جاز هذا الذي ذكرناه في قوله تعالى: (قل^(٤)) إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنَّه)^(٥) [الجمعة / ٨] ... لم يكن لمن زعم أن الصفة في حكم الموصوف - من أجل أن الفاء دخلت والفعل في صلة الصفة دون المبتدأ - دلالة على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت^(٦).

فأما قوله تعالى: (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)

(١) في (ط): تدخل.
(٢) في (ط): (٢) في (ط): تدخل.
(٣) في (ط): «قال محمد بن الحسن» والمراد محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء صاحب أبي حنيفة، وأبي يوسف، وله التصانيف الكثيرة النادرة التي نشر بها علم أبي حنيفة، وكان من أفصح الناس، ولد سنة ١٣٥ وتوفي مع الكسائي في يوم واحد بالري، وكانا في صحبة الرشيد، فقال الرشيد: دفنت الفقه والعربية بالري، وذلك سنة ١٨٩هـ انظر ابن خلكان ١٨٤/٤.

(٤) في (ط) بحذف «قل».

(٥) زاد في (ط): «ملايكم».

(٦) في (ط): ذكرته.

ثم جاء: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ) ^(١) [البقرة/١٨٥] فإن شئت جعلته مثل قوله: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ)، وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر، كأنه لما تقدم: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [البقرة/١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أي صيامه، كما قال: (الزانية والزاني فاجلدوا) [النور/٢] أي: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكْمُهُمَا. وكذلك (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ) ^(٢) [محمد/١٥]. وإن شئت جعلته ابتداء ^(٣) وجعلت خبره الموصول كقولك: زيد الذي في الدار. فإن قلت: إذا جعلت الذي وصفاً في قوله: (الذي أنزل فيه القرآن) فكيف لم يَكُنْ ^(٤) عن الشهر كقولك: شهر رمضان المبارك من شهبه فليصمه؟ فإن ذلك يكون كقوله: (الحاقة ما الحاقة) [الحاقة/١]، و(القارعة ما القارعة) [القارعة/١] ونحو ذلك.

وأما جواز دخول معنى الجزاء فيه فلائن شهر رمضان وإن كان معرفة فليس بمعرفة معينة؛ ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء؛ كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع ذلك ^(٥) في صفة الموت في قوله: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ) لأن الموت ليس يراد به موت بعينه، إنما يراد

(١) زاد في (ط) «فليصمه». (٢) زاد في (ط): «فيها».

(٣) في (ط): مبتدأ.

(٤) في (ط): لم تكن. أي: لم يعد عليه الضمير فيقال: فمن شهبه بدلاً من

الاسم الظاهر. (٥) سقطت هذه الكلمة من (ط).

به الشِّيعاء، ومعنى الجنس، وخِلافُ الخصوص. وأشبه الوجوه أن يكون الذي وصفاً؛ ليكون النصّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: (فإنه مُلّاقيكم) زيادة، فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو^(١) قول أبي الحسن وأبي عثمان^(٢) فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي زُرعة^(٣).

اختلفوا في قوله تعالى: (الصراط المستقيم)^(٤) [الفاتحة/٦] فرُوي عن ابن كثير: السين والصاد. ورُوي عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة^(٥) بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، ورَوَى عنه الأصمعي «الزراط» بالزاي، والباقون بالصاد، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر^(٦): للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخفّ على اللسان؛ لأنَّ

(١) في (ط): وهذا قول.

(٢) هو أبو عثمان المازني وتقدمت ترجمته ص: ١٦.

(٣) تقدم ذكره ص: ٤٣. (٤) انظر السبعة في القراءات ص ١٠٥ وما بعدها.

(٥) المضارعة: المشابهة والمقاربة، اللسان / ضر/.

(٦) هو أبو بكر محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج، وتقدمت ترجمته، وانظر خطبة الكتاب ص ٦.

الصاد حرف مطبق كالطاء فتقاربان، وتحسان^(١) في السمع، والسين حرف مهموس، فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر^(٢) والأعرج^(٣) وشيبة^(٤) وقتادة^(٥).

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلتُ منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمّت الخفّة، ويحتجّ بقول العرب: صقر، وسقر، وزقر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد^(٦): رمت الخفّة، ولم أجعلها زايّاً خالصة، ولا صادّاً خالصة فيلتبس^(٧) بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندي الصاد، للخفّة، والحسن في السمع، وهو غير مُلبس^(٨)؛ لأنّ مَنْ لغته هذا إذا كان يتجنّب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنّ السين كأنّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنّما يقع الإلباس^(٩) لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر، ألا ترى أنّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟

(١) في (ط): فيتقاربان ويحسان.

(٢) هو أبو جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع المدني، تقدمت ترجمته ص ١١.

(٣) هو عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج، تقدمت ترجمته ص ١١.

(٤) هو شيبة بن نصاح المدني، تقدمت ترجمته ص ١١.

(٥) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، تقدمت ترجمته ص ١٢.

(٦) في (ط): بين الصاد والزاي. (٧) في (ط): فلتبس.

(٨) في (ط): غير ملتبس. (٩) في (ط): الالباس.

وقال (١) : وأما الزاي فأحسب الأصمعيّ لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنّ الأصمعي كان غير نحويّ، ولست أحبّ أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها زايًا.

وأما القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد (٢) فعدلت عن القراءة بها؛ لأنّه تكلف حرف بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنّه إنّما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنّه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أنّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء؛ لأنها مطبقة مثلها، والزاي أقرب أيضاً إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور. قال أبو حاتم (٣) : ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي : الحجّة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم؛ ألا ترى أنّهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه كراهة أن يُصعّدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعّد بالطاء في سراط، وإذا كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع

(١) في (ط) : قال. (٢) في (ط) : بين الصاد والزاي.

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني اللغوي النحوي المقرئ، كان إماماً في علوم الأدب، وأخذ عنه علماء عصره كالمبرد وابن دريد وغيرهما، وتوفي سنة ٢٤٨هـ، انظر ابن خلكان ٢/٤٣٠.

القاف في صُقَّتْ، وصَوِّقْ، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها، فأن يُبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدرُ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب. ألا ترى أنهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم في الصاد؟

ويدلّك على أن حُسْنَ إبدال الصاد من السين^(١) في «سراط» لما ذكرت لك^(٢) من كراهة التصعّد بعد التسفّل، أن مَنْ يقول: صَوِّقْ، وصُقَّتْ إذا قال: قِسْتُ وقسوت لم يبدل الصاد منها، لأنّه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُستخفّ ولا يستثقل كما استثقل عكسه؛ ألا ترى أنَّهُم لم يميلوا نائق، وأمالوا، نحو قادر، وقارب؟

فإن قلت: إنّ السين الأصل بدلالة قولهم: سَرَطَمَ^(٣) وسَرَطَراط^(٤) والأخذ سَرِيط^(٥). قيل: الألف أيضاً أصلها ألا تُمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة

(١) في (ط): السين من الصاد. (٢) زيادة في (م).

(٣) سرطم على وزن زَبْرَجَ وجَعَفَرَ: الأكل، وهو أيضاً المتكلم البليغ.

(٤) السرطراط بكسرتين وبفتحتين الفالودج والخبيص وهو طعام يعمل من التمر والسمن.

(٥) الأخذ سَرِيط بضم السين وتشديد الراء المفتوحة وهو مثل، يقال: الأخذ سريط والأداء ضريط، على وزنه أيضاً، ويروى أيضاً: الأخذ سَرِيطِي والأداء ضَرِيطِي، بالقصر فيهما؛ وسريط وضريط بالتصغير والتخفيف، وسريطي وضريطي بكسر الأول وتشديد الراء المكسورة، يضرب لمن يأخذ الدين ويبتلعه، فإذا طولب للقضاء عني وأتعب، انظر جمهرة الأمثال ١٧٠/١ واللسان، والقاموس / سريط.

الصوتين وملاءمتهما أميلت، وتُترك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها.

فكذلك في باب صراط وصويق وصالغ^(١) وصالغ^(٢) لَمَّا أريد فيه^(٣) ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا - لَمَّا ذكرت لك - ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتِّفاق الصوتين؛ ألا تراهم قالوا: شمْباء، ومَمَّ بك^(٤)، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في الشَّنب، وَمَنْ عامر؟ لَمَّا أرادوا أن يوقفوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام النون في الباء من حيث كان متشابهاً^(٥) ما لم يدغم في الباء وهو الميم، فكما تركوا الأصل ها هنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل في سراط، ويُختار إبدال البصاد من السين.

فأمَّا القراءة بالزاي فليس بالوجه. وذلك أن من قال في أصدرت: أزدرت، وفي القصد: القزد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: صدرت، وصدقت، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم

(١) أصلها: سالخ. والسالخ: جَرَبٌ يُسلخُ منها الجمل، واسم الأسود من الحيات، للأثني: أسودة، ولا توصف بسالخة. كذا في القاموس / سلخ /.

(٢) يقال: بقرة سالغ ونعجة سالغ: إذا خرج ناباهما، وولد البقرة يقال له: سالغ في السنة السابعة. اللسان / سلغ /.

(٣) في (ط): منه. (٤) في (ط): شنباء، ومن بك.

(٥) يريد النون التي تظهر إذا كان بعدها حرف حلقى. وانظر الكتاب

الجهر، فكذلك ينبغي ألاّ تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء؛ لأنها قد تحرّكت كما تحرّكت في صدقت، مع أنّ بينهما في «سراط» حاجزين؛ وقد قال سيبويه^(١): إذا قال: مصادر فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد يزداد التحقيق للصاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة نحو: صدّق.

وإنما لم تبدل^(٢) في الموضعين لما فصلت الحركة أو الحرف، لأنّ التبيين وتصحيح الصاد في قصد وأصدرت^(٣) قد كان يجوز ولا حاجز بينهما، فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قبل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة ففصل بينهما الحركة بَيْن، وذلك نحو وَتَد. ومن أدغم قدّر فيه الإسكان، مثل فَخْذ فأدغم على ذلك؟ فكما لم يَقُو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة، لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف. فأما القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين، لأنّ من لم يُبدل من الصاد الزاي إذا تحرّكت قد يضارع بنحو صاد صدقت، ويضارع بها إذا بعدت نحو مصادر، والصراط كما قالوا: جِلْبَاب^(٤) فوفقوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَز بينهما من الحروف، وكأنّه أحبّ أن يشاكل بهذه

(١) انظر الكتاب: ٢/٤٢٧. (٢) في (ط): لم يبدل.

(٣) في (ط): والصراط.

(٤) الجِلْبَاب: بكسر الحاء واللام هو اللبّاب بفتح اللام.

المضارعة ليكثرُ بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر. فأشرب
الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقوِّي مضارعة الصاد في الصراط بالزاي أنَّهم حيث
وجدوا الشين مشبهة للصاد والسين في الهمس والرخاوة
والاستطالة إلى أعلى الثَّيْتَيْن ضارعوا بها الزاي، لَمَّا وقع
بعده^(١) الدال ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: أزدق في
الأشدق، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال لقربها من الشين،
وذلك قولهم: أزدِر في الأجدِر، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين
الزاي ليقربوها بذلك من الدال مع تباعد مخارجهما من الزاي
فأن يضارعوا بها الصاد أجدِر، لقربها منها واتفاقهما في
المخرج. ويؤكد هذه المضارعة أنَّهم قالوا: اجدروا^(٢)
واجدمعوا، فأبدلوا من تاء الافتعال الدال لَمَّا أشرب صوت
الزَّاي، كما أُبدِل^(٣) في مزدجر ونحوه، ولا يجوز أن تُخلَص
الشين، والجيم^(٤) زايًا كما فعلت ذلك في الصاد والسين في:
القصد، ويسدل ثوبه، لأنهما لم تقربا^(٥) من الزاي قرب الصاد
والسين^(٦) منها.

ويقوي اتساع ذلك في الاستعمال أن سيبويه قال: زعم
هَرُونَ^(٧) أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم:

(١) في (ط): بعدها.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): اجدوروا.

(٣) في (ط): كما أُبدلوا.

(٤) في (ط): الجيم والشين.

(٥) في (ط): لم يقربا.

(٦) في (ط): السين والصاد.

(٧) هو أبو عبدالله هارون بن موسى القاريء الأعور النحوي سبقت ترجمته

(حتى يُصَدِّرَ الرعاء) [القصص/٢٣] بين الصاد والزاي^(١)
قال: والمضارعة في الصاد يعني إذا كانت مع الدال أكثر
وأعرف منها في السين، يعني في نحو: يَزْدَل ثوبه.

وممَّا يحتجُّ به مَنْ أخلص الصاد وحققها على من ضارع
بها الزاي أن يقول: الحرف^(٢) قد أُعِلَّ مرة بالقلب فلا تستقيم
المضارعة، لأنها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في
الحرفين إذا تواليا، فإذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين
مفترقين فالأ يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر.

ويُقَوَّى ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بَلْعَبِر، وبلحِث،
ولم يحذفوا من بني النجار مع توالي النونات حيث كانت اللام
قد اعتلت^(٣) بالقلب لثلا يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن
كانا من كلمتين مفترقتين فإذا كُره في هذا النحو كان توالي
إعلالين في حرف واحد أبعد.

وممَّا يحتجُّون به عليّ مَنْ ضارع بها الزاي، أن هذه
المضارعة تشبه الإدغام في أنه تقرب الحرف الأول من الثاني،
فكما أن الصاد لا تدغم في الطاء، لانتقاص صوتها بذلك،
فكذلك^(٤) لا ينبغي أن يضارع بها لأن هذه المضارعة في حكم
الإبدال، بدلالة أنهم حيث ضارعوا بالجيم الزاي في قولهم:
اجدروا واجدمعوا أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا في

(١) إشماء الصاد الزاي هو قراءة حمزة الزيات والكسائي وخلف ووافقه

رويس، وكلهم كوفيون، والأعرج مدني، انظر النشر ٢٥٠/٢ و٣٤١

وسيبويه ٢٩٤/٢.

(٢) في (ط): أن الحرف.

(٤) في (ط): كذلك.

(٣) ف (ط): قد أعلت.

مزدجر. وقال سيويه: لم تكن المضارعة هنا^(١) الوجه، يعني في الصراط^(٢).

اختلفوا في ضمّ الهاء من (عليهم)^(٣) [الفاتحة/٧]
 فقرأ حمزة وحده (عليهم) بضم الهاء وكذلك (لديهم)،
 (وإليهم) هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم وقرأ
 الباقلون: (عليهم) وأخواتها بكسر الهاء.

واختلفوا في الميم:
 فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواوٍ، انضمت الهاء
 قبلها أو انكسرت، فيقول: (عليهمو غير المغضوب عليهمو ولا
 الضالين)، و(على قلوبهمو، وعلى سمعهمو، وعلى أبصارهمو
 غشاوة) [البقرة/٧].

واختلف^(٣) عن نافع في الميم. فقال إسماعيل بن
 جعفر^(٥) وابن جَمَاز^(٦) وقالون^(٧) والمسيبي^(٨): الهاء مكسورة،

(١) في (ط): ها هنا.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) انظر السبعة في القراءات ص/١٠٨.

(٤) في (ط): واختلفوا.

(٥) ستأتي ترجمته ص ٤١٣.

(٦) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز، أبو الربيع الزهري مولاهم المدني،
 مقرئ جليل ضابط، عرض على أبي جعفر المدني وشيبة ثم على نافع،
 مات بعد السبعين ومائة انظر طبقات القراء: ٣١٥/١.

(٧) هو عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى المري مولى بني زهرة، قارئ
 المدينة ونحوها، كان ربيب نافع واختص به كثيراً، وهو الذي سماه قالون
 لجودة قراءته. توفي سنة ٢٢٠هـ انظر طبقات القراء: ٦١٥/١.

(٨) ستأتي ترجمته ص ٣٧٥.

والميم مضمومة، أو منجزمة، أنت فيها مخير. وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان. قال أحمد بن موسى^(١): والذي قرأت به الإسكان. وقال ورش^(٢): الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحق في اللفظ واواً، مثل قوله: (سواءً عليهمُ ءأنذرتهمُ أم لم تنذرهم) ^(٣) [البقرة/٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا: فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمضون على كسر الهاء، ويضمّون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: (عليهمُ الذلّةُ) [البقرة/٦١، آل عمران/١١٢]، و(من دونهمُ امرأتين) [القصص/٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضاً ويكسر الميم، فيقول: (عليهمُ الذلّةُ) و(إِليهمُ اثنتين) [يس/١٤] وما أشبهه.

وكان حمزة والكسائي يَضُمّان الهاء والميم معاً، فيقولان: (عليهمُ الذلّةُ) و(من دونهمُ امرأتين) وما أشبه ذلك.

(١) هو أبو بكر بن مجاهد، وتقدّمت ترجمته ص ٦.

(٢) هو عثمان بن سعيد، أبو القاسم القرشي مولا هم القبطي المصري شيخ القراء المحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، وهو أشهر رواة نافع ولد سنة ١١٠ بمصر وتوفي سنة ١٩٧ هـ فيها، انظر طبقات القراء: ٥٠٢/١.

(٣) في (ط): (سواءً عليهمُ انذرتهمُ أم لم تنذرهم).

وقال^(١) أبو بكر أحمد بن موسى: وكل^(٢) هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة لم يجز في الميم إلا الضم أو التسكين مثل قوله: (منكم)، و(أنتم).

قال أبو بكر: فيمن^(٣) قرأ عليهم بكسر الهاء ووصل الميم بالواو^(٤) - وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليهِ -: قال سيبويه^(٥): قال بعضهم: (عليهم) أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل. وقال أبو حاتم^(٦): هي قراءة الأعرج^(٧). قال أبو بكر^(٨): وقال بعض من احتجّ لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجة من قرأ عليهم - فكسر الهاء وأسكن الميم^(٩) - وهو قول عاصم، وأبي عمرو، والكسائي، وابن عامر^(١٠) - أن يقول: إنه آمن اللبس؛ إذ كانت الألف في الثنية قد دلت على

(١) في (ط): قال.

(٢) في (ط) كل.

(٣) في (ط): في حجة من قرأ. وعبارة السبعة في القراءات (ص ١٠٩ - ١١٠) فيها اختلاف عمّا هنا.

(٤) في (ط): فكسر الهاء، ووصل الميم بواو.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٤. (٦) هو السجستاني وتقدمت ترجمته ص: ٥١.

(٧) هو عبد الرحمن بن هرمز المدني وتقدمت ترجمته ص ١١/.

(٨) هو ابن السراج النحوي وتقدمت ترجمته ص ٦/، وسقط هذا الاسم من

(ط). (٩) في (ط): بكسر الهاء وإسكان الميم.

(١٠) في (ط): وابن عامر والكسائي.

الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لَمَّا كانت الهاء في (عليهم) هي الهاء التي كانت^(١) في عليه وجب إقرارها^(٢) على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم^(٣)، إذ كانت العلة واحدة.

وحجة من قرأ عليهم - وهو قول حمزة - أنهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل، وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومن حولهم من فصحاء اليمن.

قالوا: وإنما خصّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم - وهي (عليهم) و(إليهم) و(لديهم) - لأنهنّ إن أولاهنّ ظاهراً صارت ياءاتهنّ ألفات مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف.

وحجة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة أن يقول: إني لَمَّا احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله فضممت، وتركت الهاء على كسرها، لأنه لم تأت ضرورة تُحوّج إلى ردها إلى الأصل، ولأنّ الهاء إنّما تبعت الياء، لأنها شُبّهت بها ولم تتبعها الميم لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي^(٤) لغة فاشية بالحرمين.

(١) سقطت من (ط) كانت. (٢) في (ط): إقرارهما.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): قبل دخول الميم عليه.

(٤) في (ط): هي.

وحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول: أتبع الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة؛ وكذلك استثقلوا ضمّة الميم بعد الهاء^(١). ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل فعل، وأنهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتل؛ فراراً من الضم بعد الكسر.

وحجة من كسر الهاء إذا لم يلق الميم ساكن، وضمّها إذا لقي الميم ساكن - وهو قول الكسائي - أنه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء أيضاً إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ استثقالاً للخروج من الكسر إلى الضمّ.

قال: والاختيار (عليهم) بالكسر؛ لأنها أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر.

قال سيبويه: الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيفة، كما أن الياء خفيفة، وهي من حروف الزيادة، كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياء؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهي [قبل]، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقرءون: (فخسفنا بهو وبيدارهو^(٢) الأرض) [القصص/ ٨١]، فإن لحقت^(٣) الهاء الميم في علامة الجمع

(١) في (ط): بعد كسر الهاء. (٢) في (ط): وبيداره. (٣) في (ط): ألحقت.

كسرتها كراهية^(١) الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنهما لا تلزمان^(٢) حرفاً أبداً؟ - يعني أنه ليس في الكلام مثل فعل - فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: (وبدارهُو الأرض) قال: عليهما مال^(٣).

قال: والاختيار - إذا لقيها ساكن - كَسُر الميم، وذلك أنه أخف، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين؛ ولا أصل لها في الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقه أن يُردّ - متى احتيج إلى حركته - إلى الأصل؛ وكأنّ من يكسر يقدر أن أصل الحرف: (عليهمي)؛ روي عن الحسن^(٤) أنه كان يقرأ (عليهمي) بكسرتين ويثبت الياء في الوصل. وقال أبو حاتم^(٥): لم أسمع أحداً يقرأ بكسر الميم إلا ألحق الياء في الوصل؛ ولا أحداً يضم الميم إلا ألحق واواً في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجة لمن قرأ: (عليهم) بكسر الهاء أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداها قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقربت منها، كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة، كما ملتهم الألف نحو الياء. ومما يؤكد شبهها بالألف، أنهم قد قالوا: أخذت أخذ^(٦) وضربت ضرب^(٦)،

(١) في (ط): كراهة. (٢) في (ط): لا يلزمان.

(٣) انتهى النقل عن سيويه ٢٩٤/٢ وما بين معقوفين منه.

(٤) هو الحسن البصري وتقدمت ترجمته ص ٣٣.

(٥) هو السجستاني وتقدمت ترجمته ص ٥١.

(٦) في (ط) رسم الإمالة هكذا (أخذه). أي بفتحة مقلوبة وهكذا فعل بالأمثلة الآتية.

فأمالوا الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لتُميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنه لا شيء في قولهم: ضربت ضربه، يوجب الإمالة^(١) من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة، فكيف استدلت بقولهم: ضربت ضربه على ما يوجب كسر الهاء في عليهم، وليس في «ضربه» شيء يوجب الإمالة؟ قيل: إن ذلك يُشبه من الإمالة ما أميل لغير سبب موجب للإمالة^(٢)؛ كقولهم في العَلَم: الحجاج، والناس، وكقولهم: طلبنا، ورأيت عنتا. فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربه؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب طلبنا، وأقيس؛ لأن الهاء قد أُجريت متحركة مُجرى الألف فيما ستراه بعد، إن شاء الله، فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجرى مُجرى الألف أجدر وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبين الحركة نحو: (أنا) و(حيّ هلا) كتبيينهم إياها بالهاء في: (كتابه) و(حسابيه). ولو لفظت بالباء من ضرب، لقلت في قول الخليل إن شئت: به وإن شئت با. فكما جرّتا مجرى واحداً في هذا، كذلك جعل في عليهم بمنزلة الألف في أن أبدل من ضمتها كسرة ليوفّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازه الخليل التخيير بين الهاء

(١) في (ط): يوجب إمالة الألف. (٢) في (ط): يوجب الإمالة.

والألف في إلحاق الحرف الملفوظ به^(١)، وهلاً ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟ قيل: جَمَعَ بينهما لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنَّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم با، تا، ثا ونحوه، فكثُر في هذا الباب وإن لم يكثر في غيره.

فإن قلت: فإنَّ الهاء لا يَجري فيها الصوت كما يجري في الألف وأختيها. فإنَّها وإن كانت كذلك، فإنَّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتَّفاق المخرج، فلا ينكر. وإن اختلفا من حيث ذكرتُ - أن يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: (اصحب مطراً)؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانتا قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما يبيِّن شبه الهاء بالألف أنَّهم قد غيَّروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوها منه كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رجلاً^(٢).

ومما يدلُّ على خفاء الهاء ومشابتها الألف والياء أنَّها إذا كانت إضمار مذكَّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرَّكوا الساكن، أو المجزوم بالضمِّ، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربهُ، وقده، ومِنهُ»^(٣) وقد كسروا أيضاً قبله التاء التي

(١) سقطت: «به» من (ط).

(٢) في سيبويه ٢/٢٨٥: زَعَم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز... فهمز لقرب الألف من الهمزة.

(٣) قال زياد الأعجم شعره ص ٦٩:

عجبت والدهر كثير عَجْبة من عنزي سبني لم أضربهُ وانظر سيبويه ٢/٢٨٧.

للتأنيث؛ وذلك قولهم: ضَرَيْتَهُ. ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: اذْعُهُ، فكسروا العين للساكن الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلتْ أسكنتْ كلَّ ذلك؛ لأنَّك تحرك هاء الضمير فتبيّن الحركة^(١).

قال أبو زيد: قال - يعني رجلاً عربياً -: لم أضربهما، فكسر الهاء مع الباء. قال أبو علي: فهذا على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سبباً»^(٢)، ولا تحمله على^(٣) أجوءك^(٤) ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثل حركته، فلا يتبع^(٥) غيره، كما أن حركة الإعراب لا يُبدل^(٦) منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار، ألا ترى أن من قال: (للملائكة اسجدوا) [البقرة/ ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجزكما جاز «مِنتين» وكما جاز (بعذابٍ أركضُ)^(٧) [ص/ ٤١ - ٤٢]،

(١) في (ط): فتبين بالحركة.

(٢) إشارة إلى بيت نسيب ابن السيرافي وغيره إلى رؤية في أبيات وردت في زيادات ديوانه ص ١٦٩ منها:

لقد خشيت أن أرى جَدْباً في عامنا ذا بعد ما أخصباً

وفيها:

وهبت الريح بمور هباً تترك ما أبقى الدبا سبباً
المُور بضم الميم: الغبار، والسبب: الفقر، والدُّبا بتشديد الدال المفتوحة الجراد، انظر شرح شواهد الشافية: ٢٥٤ وما بعدها. وسيبويه ٢٨٢/٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٩/٢.

(٣) في (ط): على باب.

(٤) أجوءك يريد: أجيئك انظر سيبويه ٢٥٥/٢ - ٢٥٦.

(٥) كذا في (ط): وفي (م): «تتبع».

(٦) في (ط): سقطت كلمة «الاعراب»، وفي (م) «تبدل».

(٧) في (م): «بعذابٍ أركض».

وليس قوله: لم أَضْرِبْهُمَا مثل:

... لم يَلِدْهُ أَبَوَان^(١)

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أَنَّهُ لَمَّا أُسْكِن العين التي وَلَّيت حرف المضارعة حيث كان مثل: كَبَد، كما أُسْكِن «تَفَخًّا» من قوله: أَرَاكَ مُتَفَخًّا، التقى ساكنان فَحَرَّكَ لذلك، ومثل ذلك قوله سبحانه: (وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ) [النور/٥٢] ومثل «لم يَلِدْهُ» ما أنشده أبو زيد:

أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ^(٢)

(١) إشارة إلى بيت لرجل من أزد السراة، وتمامه:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَان
قال ابن السيرافي: أراد بالمولود الذي لا أب له عيسى، وذي الولد الذي لم يلد له أبوان آدم، عليهما السلام، انظر الكتاب: ٣٤١/١، ٢٥٧/٢، ٢٥٨ باب ما يسكن استخفافاً وهو عندهم متحرك. وشرح شواهد الشافية ٢٢/٤.

(٢) صدره: «مهلاً فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَهُ»

أجره: طعنه وترك الرمح فيه يجره. ولا تهاله، أراد: لا تهل بالجزم على البناء للمجهول، أي: لا يفزعك شيء، والهاء للوقف. وروى هذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٩/٩ وانظر نوادر أبي زيد/١٣. وسر الصناعة ص ٩٢. واللسان/هول وفدى/.

قال أبو زيد: كسر الراء لالتقاء الساكنين، ولو فتح كان أجود. وقال: قال أبو حاتم. ولا تهاله: فتح اللام، أراد النون الخفيفة فحذفها. وفي سر صناعة الإعراب: قالوا فتح اللام لسكونها وسكون الألف قبلها. واختار الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها، فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان، فحذف الألف لالتقائهما. وانظر شرح أبيات المغني ٣٥٨/٧ ففيه فضل بيان.

ألا تراه حرَّك اللام المنجزمة بالفتح، لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يُلده». إلا أنَّ اللام في «تهاله» حُرِّكت للساكن الثاني فكان القياس ألاَّ تردَّ الألف التي هي ردْف، كما لم تردَّ فيما حكاه سيبويه من قولهم: لم أبْلَه. وليس قول من قال: (ويتقَه) كما أنشده أبو زيد^(١):

قالت سُلَيْمى اشترَ لنا سَوِيقا

لأنَّ هذا إمَّا أن يكون على سبب^(٢) أو على: لم يك^(٣).
ووجهُ ثالث: وهو أن يُجرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجرى الوقف.

ومن ذلك^(٤) أنَّهم حذفوها لأمَّا كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة وشفة وسَنَة فيمن^(٥) قال: سَنهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه؛ ألا ترى أنَّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين

(١) في النوادر ص ٣٠٨ وهو من رجز لرجل من كندة يقال له: المُذافر - بضم العين وكسر الفاء - وبعده

وهابُ بُرِّ البُخسِ أو دقيقا

والبخس بفتح الباء: أرض تنبت من غير سقي، وانظر شرح شواهد الشافعية: ٢٢٦ للبغدادي.

(٢) أي: على أنه وقف ثم وصل.

(٣) أي: حذف الآخر تخفيفاً.

(٤) ومن ذلك، أي: ومما يدل على خفاء الهاء ومشابقتها للياء، وهو عطف على قوله: ومما يدل ص/٦٤.

(٥) كذا في (ط): وفي (م): فمن: وهو تحريف.

فقد تجري عليه أيضاً^(١) أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه «ما» بـ «ليس». فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له^(٢) من جهات كثيرة أجدد.

ومن ذلك أنهم^(٣) أبدلوا من الياء، كما أبدلوا منها الألف في «طائي» ونحوه. وذلك قولهم: ذَهْ أمةُ الله^(٤). في ذي^(٥). تُسَكِّنُ في الوصل كما أسكنت ميم عليهم وعليكم فيه، من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي) [يوسف/١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذه تحذفها كما حذفها في عليه وبه في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف^(٦): هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة.

ومن ذلك أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف، كما أبدلوا الألف من الياء في حاحيت، وذلك قولهم في دهدهت^(٧): دهديت، وقالوا: دُهدوه كدحروجة. وقالوا: دُهدِيَّة، فأبدلوا. ومن ذلك أنهم أبدلوا الهمزة منها لاماً كما يُبدلونّها من حروف اللين؛ وذلك قولهم: ماء. قال أبو زيد: قالوا: ماهت الركبة تموه وتميه وأماهاها صاحبها إماهة. وأنشد أحمد بن يحيى^(٨):

(١) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٢) في (ط): بالمشابهة له.

(٣) في (ط): كما أنهم. (٤) انظر سيبويه ٢/٢٩٥.

(٥) في (ط): ذي أمة. (٦) في (ط): فإنهم في الوقف يقولون.

(٧) كذا في (ط)، وسقطت «في» من (م).

(٨) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي الشيباني =

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَاهُ الْقَلْبِ
ضَخَمُ عَرِيضُ مَجْرَثُ الْجَنْبِ^(١)

ومما يقوِّي شَبَّهَهَا بِالْأَلْفِ أَنَّ نَاساً كَسَرُوهَا مَعَ حِجْزِ
الْحَرْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ، فَقَالُوا: مِنْهُمْ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْهَا
جَارِيَةً مَجْرَى الْأَلْفِ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ جَلْبَابٍ وَجِلْبَابِ^(٢)، فَإِذَا
كَانُوا قَدْ كَسَرُوا مَعَ هَذَا الْحَاجِزِ فَانْ يَكْسِرُوا إِذَا لَمْ يَحْجِزْ بَيْنَ
الْكَسْرِ وَالْيَاءِ شَيْءٌ أَجْدَرُ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ وَإِنْ كَانَ سَبِيوِيهِ^(٣) قَدْ
سَمَّاها اللُّغَةَ الرَّدِيئَةَ فَلَهَا مِنْ وَجْهِ الْقِيَاسِ مَا ذَكَرْتَهُ.

وَيَقْوِيهِ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ قَوْلُ الْجَمِيعِ: هُوَ ابْنُ عَمِي
دِيناً فَقَلْبُ^(٤) مِنْ أَجْلِ الْكَسْرِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ قَدْ حَاجَزَتْ،
وَقَوْلُهُمْ: قَنِية، وَزَيْدٌ مِنَ الْعِلْيَةِ.

وَيَقْوِيهِ أَيْضاً مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي
بَكْرِبْنَ وَائِلٍ قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ وَمِنْهَا وَمِنْهُمِي. قَالَ أَبُو
زَيْدٍ: فَكَسَرَ الْأِسْمَ الْمَضْمَرُ فِي الْإِدْرَاجِ وَالْوَقْفِ.

= بِالْوَلَاءِ، الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ، وَتَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ص/١١.

(١) رَوَاهُ فِي اللِّسَانِ فِي مَادَّةِ «جَرَشٍ».

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَاهِي الْقَلْبِ جَافَ عَرِيضُ مَجْرَثُ الْجَنْبِ
كَمَا رَوَاهُ أَيْضاً فِي مَادَّةِ «مَوْه»: مَاهِي الْقَلْبِ، وَقَالَ فِي مَعْنَاهُ: جَبَانُ كَأَنَّ
قَلْبَهُ فِي مَاءٍ، وَرَوَاهُ فِيهَا أَيْضاً: مَاهُ الْقَلْبِ بِضَمِّ الْهَاءِ كَمَا هُنَا، وَمَعْنَاهُ: كَثِيرُ مَاءِ
الْقَلْبِ، وَمَاهُ الْقَلْبِ: بَلِيدٌ. وَالْمَجْرَثُ الْمَتَفَخُّ الْجَنْبِيْن.

(٢) حِلْبَابٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَاللَّامِ: الْحِلْبَابُ بِفَتْحِ اللَّامِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ أَمَالُوا
الْأَلْفَ فِي كَلَا اللَّفْظَيْنِ مَعَ الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ، فَكَذَلِكَ الْهَاءُ.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٢٩٤. (٤) أَيِ: فَقَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ لِأَنَّ أَصْلَهُ دَنَوَا.

(٥) سَقَطَتْ كَلِمَةُ بَنِي مِنْ (ط).

قال أبو زيد: وقال يعني هذا الرجل: عليكم، فضم الكاف. ومما يؤكد كسر الهاء أن ناساً من بكر بن وائل قالوا: بكم، و«فضل أحلامكم»^(١)، فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتماع في الهمس وعلامة الضمير، فإذا أجروا هذا مجرى الهاء لقيام شبيهين من الهاء فيه، فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازه غيره أبعد.

ومن ثمَّ ألحق الكاف حرف اللين من ألحق، فقال: أعطيتكاه للمذكر، وأعطيتكه للمؤنث، كما ألحقه الهاء في أعطيتها، وأعطيتها، لاجتماعهما فيما ذكرت لك^(٢)، فكسرهم للكاف في بكم^(٣) يدل على استحكام الكسرة في الهاء وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنَّ الضمة هي الأصل في عليهم وبهم ونحو ذلك بدلالة أن علامة المضمر المجرور كعلامة المضمر المنصوب المتصل، وأنَّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضم؛ نحو (بهو وبدارهُو الأرض) وليس كل ما جاز فيه الضم يجوز فيه الكسر، تقول: هذا لهُ، وسكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك. وإذا كان استعمال الضم فيه أعمَّ وكان الأصل، وجب أن يكون أوجه من الكسر. قيل: إن كون الضم الأصل ليس ممَّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنَّه قد تحدُّث أشياء توجب تقديم غير الأصل

(١) قطعة من بيت للحطيئة في ديوانه ص ١٤٠، والكامل للمبرد ص ٥٣٤، وتماه:

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ من الدهر رُدُّوا فضل أحلامكم رُدُّوا
(٢) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٣) في (ط): في نحو بكم.

على الأصل؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة؛ ألا ترى أنَّ الأصل الذي هو السين في الصراط الصاد أحسن منه، وأنَّ النون التي هي الأصل في شبناء قد رُفِضت وترك استعمالها، وكذلك الأصل في شِقْرة^(١) ونَمِر^(٢) في باب الإضافة^(٣) قد رُفِض، وكذلك الأصل في حنيفة وجديلة فيها^(٤) قد رُفِض، ولم يستعمل إلا في أحرف يسيرة. والأصل في يرى قد رُفِض مع جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار.

والأصل في عيد كذلك أيضاً، ومن ثمَّ كُسِّر على أعياد، ولم يكن كالأرواح. والأصل في الدنيا قد رفض في جميع بابه إلا في القُصوى؛ كما رفض الأصل في تَقْوَى وشَرْوَى، والأصل في فاء آدم وآخر أن يكون^(٥) همزة، وقد ترك ذلك بدلالة أوادم وأواخر، وإجرائهم إياه مُجْرَى ضوارب. وكذلك جاء في قولِي^(٦) الخليل والنحويين.

والأصل في قِسيّ أن يكون على فُعُول، وأن يكون في الفاء الضم والكسر مثل حُقيّ وعُصيّ. وحقيّ وعِصيّ. ولم نعلم أحداً ممَّن يوثق بروايته حَكَى الضمّ في فاء هذه الكلمة، والأصل تقديم حرف العلة على السين التي هي لام، وأن تكون الواو مصحّحة كما صحت في العُتُو ونحوه من المصادر، فترك

(١) الشِّقْر ككتف: شقائق النعمان، واحدتها: شِقْرة.

(٢) في (ط): ونمرة. (٣) أي النسب.

(٤) في (ط): فهذا. (٥) كذا في (ط). وفي (م): «تكون».

(٦) في (ط): قول، ويريد بقول الخليل أن الأصل: جايء فقدم الهمزة،

ويقول النحويين أن الأصل: جائيء، ثم قلبت همزة اللام ياء.

ذلك إلا في نَحَوٍ وَنَحَوٍ وَنَحَوٍ. فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها في ثلاثة مواضع. وهذا ممَّا يَقْوِي قراءة حمزة في (بيوت)^(١) ونحو ذلك^(٢) على أن سيبويه حَكَّى في تحقير بيت: بَيِّت^(٣)، فإذا جاز إبدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضَمَّة فاء فَعُول، في الجمع، الكسرة من أجل الياء. ألا ترى أنه قد قال: إِنَّ التحقير والتكسير من واد واحد. فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، واطُرحت في كثير منها، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض، أو تخفيف يُطلب أو غير ذلك؛ لم يُنكر أن يُترك الأصل الذي هو الضم في عليهم، ويؤثر عليه الكسر ليتشابه الصوتان ويتفقا ويكون مع ذلك أخف في اللفظ.

فإن قال: إِنَّ الألف التي شُبَّهت بها الهاء في عليهم ودارهم لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة فكيف وفقت بينهما مع اختلافها من حيث ذكرنا؟ قيل: إِنَّ هذا الذي ذكرت من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلاف حكم بينهما وبين الألف فيما ذكرنا، لأنهم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى^(٤):

رَحَلْتُ سُمِيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع

(١) من قوله تعالى: (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) في الآية ٣٦ من سورة النور.

(٢) في (ط): ونحوه. (٣) بكسر الباء انظر الكتاب: ١٣٦/٢.

(٤) صدر بيت في ديوانه ص ٢٧، وعجزه:

غضبي عليك فما تقولُ بدا لها

تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو:
عاذلَ والعتابا^(١)

ونحو:

حبيب ومنزلي^(٢)

وإن لام لائمو^(٣)

والهاء في:

أَعَارَتْكِهْمَا الظبيهِ^(٤)

وبيكى النساءِ عَلَى حمزة^(٥)

(١) إشارة إلى مطلع قصيدة لجريز في ديوانه ٨١٣/٢، وتمامه:
أقلبي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
والبيت من شواهد سيويه ٢٩٨/٢، ٢٩٩ ومن شواهد شرح المغني
للبيгдаدي ٤٦/٦.

(٢) إشارة إلى مطلع معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ١٤٣، وتمامه:
فقا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٢١/٤.

(٣) من مطلع قصيدة للأعشى، وتمامه:
هريرة ودّعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم
واستشهد به سيويه في الكتاب: ٢٩٨/٢، وانظر الديوان/٧٧. وشرح
أبيات المغني ٩٤/٧.

(٤) من قوله:

رميته فأقصدت وما أخطأت الرميهِ

بسهمين مليحين أعارتكهما الظبيهِ

والأكثر أن يقال: رميته بكسر التاء دون ياء. وأنشد البيتين أبو حيان في
تذكرته عن أبي الفتح بن جني. قاله البيгдаدي في الخزنة ٤٠١/٢.

(٥) عجز بيت لكعب بن مالك من أبيات يبكي بها حمزة، وصدرة:

صفية قومي ولا تعجزني

انظر سيرة ابن هشام: ١٥٨/٢.

فكما جرت وهي وصل متحركة مجرى السواكن بدلالة أنه لا شيء في هذه الحروف يكون متحركاً وصلاً إلا إياها، وما كان منها متحركاً غيرها كان رَوِيّاً، ولم يكن وصلاً كالواو في قوله:

وعينيك تُبدي أن قلبك لي دوي^(١)

والياء في:

وإنما يَبكي الصَّبَا الصَّبِيُّ^(٢)

وكقوله^(٣):

فقد كان مأنوساً فأصْبَحَ خاليا^(٤)

كذلك يكون في قولهم^(٥): بهي وعليهي، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف فتتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف. وليست الهاء في قول القائل^(٦):

(١) عجز بيت ليزيد بن الحكم الثقفي، مطلع قصيدة له، وتماه في رواية القالي والفارسي في المسائل البصرية، كما ذكره البغدادي: تُكَّاشِرُنِي كُرْهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِيٍّ والدوي: المريض، وهنا بالحق والكرامية، انظر الأمالي: ٦٨/١. وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٣ وشرح أبيات المغني ١٨١/٥ وقد أورد له القصيدة بتمامها عن الفارسي.

(٢) من أرجوزة للعجاج أولها:

بَكَيْتُ وَالْمُحْتَزِنُ الْبَكِيُّ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصَّبَا الصَّبِيُّ

انظر ديوانه ٤٨٠/١، وأراجيز العرب للبكري ص ١٧٤. وشرح أبيات

المغني ٥٥/١. (٣) في (ط): ونحو.

(٤) لم نثر على قائله. (٥) في (ط): قوله.

(٦) البيتان من مشطور الرجز في الخصائص ٢٤٦/٢ عن أبي علي الفارسي

وبعدهما:

شَلَّتْ يدا فاريَةَ فَرَّتْهَا
وَفُقِئَتْ عَيْنُ الَّتِي أَرَّتْهَا

كألي في قوله:

غدوةً أجمالها^(١):

وإنما هي بمنزلة التاء فيما أنشده أبو زيد:

أَلَا أَذْنَتْنِي بِالتَّفَرُّقِ جَارَتِي
وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ^(٢)

فالألف في الأبيات تأسيس، وليست^(٣) بِرَدْفٍ، وإن كان
قد لزم الراء التي لا تلزمه [في الأبيات]^(٤)، ألا ترى أنه لو
قال: عاجت مع غارت كان مستقيماً.

ومما يدل على أن الهاء وإن كانت متحركة لم تخرج
بحركتها عن الخفاء ومشابهة الألف والياء الساكنة: أنهم لم

= مَسْكٌ شُبُوبٌ ثُمَّ وَفَّرَتْهَا لَوْ خَافَتِ النَّزْعَ لِأَصْغَرَتْهَا
وفي الصحاح واللسان والتاج (صغر - فرى) ما عدا قوله:

«وفُقِئَتْ عَيْنُ الَّتِي أَرَّتْهَا»

وزاد الصاغاني في التكملة (صغر) مشطورين آخرين، وذكر الشعر أيضاً
في (فرى) من دون زيادة، والأبيات منسوبة عند الصاغاني وصاحب التاج
إلى صريع الركبان. قال الصاغاني: واسمه جُعَلٌ. وفي بعضها اختلاف
في الرواية. والأبيات في وصف دلو.

قوله: فَرَّتْهَا، أي: عملتها. والشبوب: الشاب من الثيران. والمسك:
الجلد. وأصغرتها، من قولهم: أصغرت القرية: إذا خرزتها صغيرة.

(١) سبق تخريجه ص ٧٢.

(٢) من أبيات خمسة لزهير بن مسعود. في نوادر أبي زيد/ ٣٨.

(٣) في (ط): وليس.

(٤) زيادة من (ط).

يعتدّوا بها وهي متحركة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربها وينزعها وبينها، فأمالوا الفتحة التي قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا، وعلى هذا قالوا: مَهاري فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال ماري، فإذا لم يُعتدّ بها متحركة في هذا الموضع، فإن تُجرى مُجرى الألف في دارهم^(١) وعليهم وبهم، فتقرب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما، أسهل من ذلك.

ويدل^(٢) على ذلك أيضاً أن من قال: رُدُّ أو رُدُّ إذا قال: ردّها، اجتمعوا على فتح الدال فيما حَكَى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يحلّ بينها وبين الألف شيء في رُدّا، فإذا صُنِع بها هذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف في السكون أسهل. ومن ها هنا كان الوجه في القراءة: (فيه هُدًى) [البقرة/٢]، و(خذوه فغلّوه ثم) [الحاقة/٣٠ - ٣١] أن يحذف^(٣) الحرف اللين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في هذين الموضعين لم يقع بها متحركة وفي «أجمالها»^(٤) لم يقع الاعتداد بحركتها فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنك كأنك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللين بعد الميم واختياره على وصلها بحرف اللين؟ فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها غيرها، ألا ترى أنهم حذفوا اللام من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا

(١) في (ط) دراهم، وهو تحريف. (٢) في (ط): ويدلك.

(٣) في (ط): يحذف معه الحرف. (٤) من بيت الأعشى السابق ص ٧٢.

الحذف إلا فيه وفيما جانسه، وأجمعوا على حذف ما انقلب^(١) عن اللام في نحو مُرامى في الإضافة. وحذفوا الياء عندنا من نحو: جَوَارٍ و(غواشٍ) [الأعراف/٤١] وحذفوا الياء والواو من نحو: حنيفة، وشنوءة في الإضافة، وجعلوا الأصل في تحية فيها^(٢) بمنزلة، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قلب^(٣) فقالوا: أَسِيدِي، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازه حذفها. قال:

لا يُبْعَدُ اللَّهُ أَصْحَاباً تَرَكْتُهُمْ

لم أدرِ بعد غداةِ الأمس ما صَنَعَ^(٤)

وقال:

لو سَاوَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا

سَوْفُ الْعَيُوفِ لِرَاحِ الرِّكْبِ قَدْ قَنِعَ^(٥)

رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روي: لو ساعفتنا،

(١) أي: حذف الألف التي أصلها ياء لام الكلمة.

(٢) أي في الإضافة، يريد أن ياء تحية الأصلية حذفت في النسب كياء حنيفة.

(٣) المراد عند من قلب في تصغير أسود فقال: أَسِيدِي، وإلا فبعضهم يقول: أسود، في تصغيره فلا يحذف في الإضافة.

(٤) البيت لتميم بن مقبل من قصيدة في ديوانه ١٦٨ وهو من شواهد سيبويه ٣٠١/٢ وشرح شواهد الشافعية ٢٣٦/٤.

(٥) أنشده سيبويه في الكتاب: ٣٠١/٢، وهو لتميم في ديوانه ١٧٢ والبيت مع سابقة من قصيدة واحدة له، وسافوتنا أي: وعدتنا وعداً مستأنفاً، وبسوف: من التسويف، أي: لو وعدتنا بتحية فيما يستقبل وإن لم تف بها لقنعنا بذلك.

والسَّوْفُ: الشَّمّ والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا وقنعوا^(١). وقال:

يا دارَ عبلة بالجواء تكلم^(٢)

فكما حذفوهما في هذه المواضع، كذلك حذفوهما في عليهم ونحوه؛ للحنة في اللفظ، وأمن اللبس؛ ألا ترى أن هذه الميم إنما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها [و]^(٣) الألف لا تحذف كما تحذفان، لأن من قال «ما صنع» يريد صنعوا^(٤) قالوا: ومن قال^(٥) «تكلم» يريد: تكلمي. يقول:

خَلِيلِي طِيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا^(٦)

فلا يحذف الألف كما حذفت الواو والياء، ومن قال: (والليل إذا يسر) [الفجر/٤] و(ذلك ما كُنَّا نَبْغُ) [الكهف/٦٤] قال: و(الليل إذا يَغْشَى والنهار إذا تجلَّى) [الليل/١-٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء، وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو: دَايَنْتُ أَرْوَى، والدُّيُونُ تُقْضَى

فَمَطَلْتُ بَعْضًا، وَأَدَّتْ بَعْضًا^(٧)

(١) وهما رواية الديوان.

(٢) من معلقة عنترة، وتامه: «وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي» ديوانه/١٨٣ وانظر الكتاب لسيبويه ٣٠٢/٢ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري/٢٩٦. (٣) سقطت الواو من (م).

(٤) كلمة «صنعوا» مطموسة في (م). (٥) في (ط): وقال.

(٦) أنشده سيبويه ٣٠٢/٢ عن الخليل، وانظر شرح شواهد الشافية/٢٣٩.

(٧) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه/٧٩ وورد في الكتاب: ٣٠٠/٢ بدون عزو، وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٣.

فكما لا تحذف ألف «بعضاً» كذلك لا تحذف ألف «تقضى»^(١). فأما ما حذفه من قوله:

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢)

فللضرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه ممّا يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف أو الواو، أو الياء. والألف لا تحذف، علم أنّ الذي يلحقه الحذف الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة، فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللفظ، ولم تخل هذه الواو أو الياء في عليهم ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو ممّا لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضمير، ولم^(٣) يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيء يدلّ عليها، كان أن يحذف من نحو: «عليهم» للدلالة عليه أحسن وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفَت الواو والياء اللتان كانتا متصلان

(١) في (ط): فكما لا تحذف ألف تقضى، كذلك لا تحذف ألف بعضاً.

(٢) في (ط): من رهط مرجوم... ونسب هذا البيت في اللسان والتاج / رجم / إلى لبید، ونسبه أبو علي في هذا الكتاب في ص ١٤١ له، وليس في ديوانه، وتماه:

وقبيل من لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد: ابن المعلى انظر الكتاب: ٢٩١/٢، والخصائص: ٢٩٣/٢. وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧.

والقبيل: العريف والكفيل. لكيز: أبو قبيلة. مرجوم وابن المعلى: سيدان من لكيز.

(٣) في (ط): وإن لم.

بالميم فلم حذفت حركة الميم في الوصل من نحو: عليهم وبهم؟ قيل: لمّا حذفت الواو والياء^(١) للتخفيف ولمّا قام على لزوم حذفهما من الدلالة، كره أن تبقى الكسرة أو الضمة، لأنّهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما، ألا ترى أنّك تقول في النداء: يا غلام أقبل، فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء وتقول: أنت تغزّين يا هذه، فتشّم الزاي ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو، كذلك لو لم تحذفا مع الميم من عليهما^(٢) وعليهما كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالاً عليهما، فيصير بإثباتهما كأنه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرنا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم أنّ الحركة لو أثبتت، ولم تحذف كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف، ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا ثبتتا^(٣) قد يشبعان^(٤) فيلحقهما الواو والياء، فمن إشباع الضمة قول الشاعر - أنشده أحمد بن يحيى -:
وأنني حوثماً يسري الهوى بصري

من حوثماً سلکوا أثني فأنظور^(٥)

(١) في (ط): أو الياء. (٢) في (ط): في عليهما.

(٣) في (ط): إذا أثبتتا. (٤) في (ط): قد تشبعان.

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة (٢٩/١) أنشدني أبو علي:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُور
وأنني حيثما يشي الهوى بصري من حوثماً سلکوا أدنو فأنظور
يريد فأنظر فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو. وانظر شرح أبيات
المغني للبغدادی ١٤٠/٦.

ومن إشباع الكسرة:

لما نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أَخْبِيَةً

وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاغِيلُ^(١)

فلو أُتِيَتْ ما يجلبهما في بعض الأحوال كَانَ ذلك كالنقص
لما قَصَدَ من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك
مجرى أختيها، قال ابن هرمة^(٢):

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ

وإذا أُسْكِنَ أَمِنْ هَذَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَصْلُوا الْقَوَافِي
السَّاكِنَةَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ الْهَاءُ رَوِيًّا فِي: «فَرْتَهَا»^(٣) وَلَمْ تَكُنْ
وَصَلًّا كَمَا كَانَتْ إِيَّاهُ فِي: «أَجْمَالَهَا»^(٤).

فإن قلت: فهَلَّا أُثْبِتَ حَرَكَتَهَا، كَمَا أُثْبِتَ حَرَكَةَ الْهَاءِ فِي

(١) من مفضلية عبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم، ورواية المفضليات:
لما وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلًّا أَرْدِيَةً وَفَارَ بِاللَّحْمِ لِلْقَوْمِ الْمَرَاغِيلُ
والمراغيل جمع مرجل وهو القدر، وانظر المفضليات ص ١٤١ وشرحها
ص ٢٨٤.

(٢) من قصيدة له يمدح بها عبد الواحد، أحد القرشيين، وكان قاضياً
لجعفر بن سليمان. وأولها:

أَعْبَدَ الْوَاحِدَ الْمَحْمُودَ إِنِّي أَغْصَ حِذَارَ سَخْطِكَ بِالْقِرَاحِ
وانظر الحماسة البصرية ١٩٠/١، وشرح شواهد الشافية: ٢٥.

(٣) إشارة إلى البيت: «شلت يدا فارية فَرْتَهَا» وتقدم في ص/٧٥.

(٤) إشارة إلى البيت:

رَحَلَتْ سَمِيَّةُ غَدَاةً أَجْمَالَهَا

وقد تقدم في ص/٧٢.

عليه ونحوه بعد حذف حرف اللين^(١)، ليتفقا في التحرك، كما اتفقا في حذف حرف اللين منهما وكما اتفقا في الحذف في الوقف. قيل: الفصل بينهما أن الميم في عليهم، وعليكم، ودارهم، وبهم، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضمّاً أو كسراً فما يستقل لازم له، والهاء في الأفراد لا تكون كذلك، لأن ما قبلها قد يكون مفتوحاً في نحو: رَفَعْتُ حَجْرَهُ، وَقُدْتُ جَمَلَهُ. وقد يكون ساكناً في نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا تصرف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التي لا تخلو من الضمة والكسرة وهما يُستقلان فحَقَّفَ بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما خَفَّفَ نحو: عضد وكَتَفَ، ولم يخفَّفَ نحو: جمل.

فأما اتفاقهما في الحذف في الوقف فلأنهما قد حذفاً في الوصل في: عليهم وعليكم، فلما اتفقا في الحذف في الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا يحذف في الوصل نحو الحركات، وجب أن يُلزم فيه الحذف ما يحذف في الوصل؛ لأن الوقف موضع تغيير.

ومما يقوّي حذف هذه الحركة من الميم في «عليهم» ونحوه أنها لو أثبتت ولم تحذف لأدّى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك ممّا قد كرهوه حتى لم يأخذوا به في أصول أبينتهم، إلا أن يكون قد حُذف منه شيء^(٢)، ولا في أوزان الشعر إلا أن يلحقه ذلك أيضاً، وقد رفضوا أن تجتمع

(١) في (ط): بعد حذف اللين.

(٢) أي: في نحو عُلِيط، وهو: الضخم. والأصل علابط.

خمس متحركات في شيء من أوزان الشعر. ومن ثم تعاقبت السين والفاء في مستفعلن التي هي عَرُوض البيت الأول من المنسرح، لأنَّهما لو حُذِفَا جميعاً وقبلها تاء مفعولات لاجتمع خمس متحركات، فلما كان يؤدي إلى ما قد تركوه، وأطرحوه، حذفوا الحركة فيه.

ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بأنَّ الثقيلة المفتوحة لما كان يؤدي إليه من اجتماع حرفين لمعنى^(١) وتركوا أن يخرموا من أول الكامل كما خرموا من أول الطويل والوافر ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدي إلى الابتداء بالساكن؟ فكذلك حذفت الحركة في الميم من «عليهم» ونحوه لما كان يؤدي إلى ما قد رفضوه في كلامهم من توالي المتحركات، وجعل غير اللازم في هذا كاللازم، كما جعل مثله في: فَعَلَ لَبِيد، و(لا تَنَاجُوا)^(٢) ومررت بمالٍ لك، ونحو ذلك.

الحجة لحمزة في قراءته (عليهم):

فأما قراءة حمزة: (عليهم) وأختيها بالضم فليس على أنه لم يتبع الهاء الياء مع المشابهات التي بينهما؛ ولكنه لما وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم وإن ثبت في اللفظ، وكانت الياء

(١) أي: لاحتمال أن تكون بفتح الهمزة أو كسرهما، إذا صح الابتداء بأن المفتوحة فيلزم اجتماع حرفين لمعنى.

(٢) في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَاجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ) في الآية ٩ من سورة المجادلة، وإدغام تاء تناجوا في التاء بعدها قراءة ابن محيصن، وليست من السبع.

بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللين وإبدال
إحداهما من الأخرى في نحو:

لنضربن بسيفنا قفّيكاً^(١)

أجرى الياء مُجرى الألف، فضمّ الهاء بعد الياء، كما
يضمّها بعد الألف، وقوّى ما رآه من ذلك عندنا أن سيويه
حكى^(٢) عن الخليل: أن قوماً يجرونها مع المضمّر مُجراها مع
المظهر، فيقولون: عَلَاكَ وَالْأَك. فهذا يقوّى أن الياء لَمّا لم
تلتزم لم يكن لها حكم اللازم، كما أن الواو في ضوء^(٣) إذا
خُففت الهمزة فلم تلتزم لم يلزمه القلب، كما^(٤) أن التاء في
قائمة وطويلة لَمّا لم تلتزم لم يكن لها^(٥) حكم اللازم، والياء لما
كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها^(٦) أبدلت هي من
الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على
هذا الحدّ.

ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب
إلى طيّء: طائيّ وفي الحيرة: حاريّ، وفي زبينة: زبانيّ^(٧)،

(١) من رجز لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، وتماحه:

يا بن الزبير طالما عصيكاً وطالما عنيتنا إليك

لنضر بن بسيفنا قفّيكاً

انظر شرح شواهد المغني للبغدادي الشاهد رقم/٢٤٩ ج ٣/٣٤٧.

وعنيتنا: اتعبتنا.

(٢) في (ط): يحكي. (٣) أي: في لغة من يقول ضودون همز.

(٤) في (ط): وكما أن. (٥) في (ط): لم يكن له.

(٦) في (م): والهاء، وهو خطأ.

(٧) بنو زبينة كسفية: حي من العرب، والنسبة إليهم زباني على غير قياس.

وذهب سيبويه في آية وغاية إلى أن الألف^(١) بدل من الياء الساكنة التي كانت^(٢) في آية^(٣) ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلا قليلاً كيأجل في بعض اللغات.

فأما ما يقوله بعض البغداديين من أن الألف في داوية بدل من الواو في دوية فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من الدو فاعلاً كالكاهل والغارب، ثم أضاف إليه على من قال: حاني، ويقوي ذلك أن أبا زيد أنشد:

والخيلُ قد تُجشِمُ أربابها الشَّقَّ^(٤) وقد تَعَتَسَف الدَوَايَه^(٥)

فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياء النسب في الداوية لأنها قد تخفَّف في الشعر، كما أنشده أبو زيد:

بَكِّي بعينك واكفَ القَطْر

إبن الحواري العاليي الذِكر^(٦)

(١) في (ط): وذهب سيبويه إلى أن الألف في آية وغاية.

(٢) سقطت «كانت» من (ط).

(٣) بناء على قول سيبويه: إن أصل آية آية بالتشديد.

(٤) صدر البيت زيادة من (ط).

(٥) من شعر نسبه أبو زيد في النوادر ص ٦٢ إلى عمرو بن ملقط، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١٠، وشرح أبيات المغني ٣٦٣/٢. واللسان (شق).

والمعنى: أن الخيل قد تكلف أصحابها المشقة، وقد تقطع الفلاة، فتمشي على طريق غير مسلوكة.

(٦) رواه في اللسان عن ابن دريد في مادة «حور»، ونسبه أبو زيد في النوادر: =

فإن الحمل على القياس والأمر العام أولى، حتى يُخرج إلى الخروج عنه أمر يضطرّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول: ضربت يداه، ووضعته علاه. وحكى^(١) أبو عثمان عن أبي زيد أنه سأل الخليل عن قال: رأيت يداك، فحملة على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحّة ما اعتبره حمزة في ذلك، أنّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعت موضع الألف في الوصل، والوقف، وذلك لغة طيء فيما حكاه عن أبي الخطاب^(٢) وغيره من العرب، وذلك قولهم في أفعا: أفعي^(٣) فكما جرت الياء مجرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في «عليهم» مجرى الألف، معها، كما ضمّها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن من لفظها.

وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في

= ٢٠٥ إلى ابن الرقيات، وعنه في الديوان ١٨٣.

(١) في (ط): ويحكي.

(٢) حكاه أي سيبويه: وأبو الخطاب هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة، كان إماماً في العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي وغيرهما، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت. وأنظر البغية للسيوطي:

٧٤/٢.

(٣) هي إحدى لغتي طيء، والأخرى أفعو بفتح العين وسكون الواو.

الإضافة إلى الياء: (يا بشرَيَّ)^(١). و:

سبقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا^(٢)...

ومما يثبت هذه اللغة التي استشهدنا له بها من القياس، أنَّها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني، تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في «هذه» فإذا وصلوا قالوا:

فهذي شهور الصيف^(٣)..

كما أن ناساً يقولون: أفَعِي في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعأ، فاعلم.

(١) في قوله تعالى: «يا بشراي هذا غلام» في الآية ١٩ من سورة يوسف، وإدغام الألف في الياء هي قراءة أبي الطفيل عن النبي ﷺ كما في طبقات القراء ١٧٧/١ والمحتسب ٧٦/١ وعن أبي الطفيل والحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري كما في البحر المحيط ٢٩٠/٥. وأضاف في البحر ١٦٩/١ عيسى بن أبي عمر، وهي لغة شائعة لهذيل كما ذكرته المصادر.

(٢) من مرثية أبي ذؤيب لأولاده، وتمام البيت:
سبقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لهوَاهُم فتخرموا ولكل جنب مصرع
انظر ديوان الهذليين: ٢/١ وشرح أشعارهم ٧/١ والبحر المحيط ١٦٩/١.

وقوله هَوَيَّ: لغة هذيل، يريد: هواي. وأَعْنَقُوا: تبع بعضهم بعضاً. أي: ماتوا قبلي.

(٣) لمجنون بني عامر من قوله:
وخبرتماني أن تيماء منزل
فهذي شهور الصيف عنا قد انقضت
لليلة إذا ما الصيف ألقى المراسيا
فما للنوى ترمي بليلة المراميا؟
الأغاني: ١٠/٢ وديوانه ٣٠٠.

وجعلت طييء الحرف في الوصل والوقف ياء كما جعل أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء فقالوا: هذه وهذمي أمة الله، وقالوا في الوقف: هذه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء كما فعلت طييء ذلك بالألف فيهما. فإذا عَصَدَ ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفَعَوْ، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول أن إبدال الواو منها ليس بقوي من جهة القياس قوة إبدال الياء لما تقدم ذكره، وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها، لأنَّ الياء يبدلها^(١) من الألف في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب فزارة وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها^(٢) منها طييء والواو يبدلها منها بعض طييء؛ فما كثر في الاستعمال وعَصَدَه قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكّر^(٣)، وإن كانت الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها؛ كوقوعها في الردف في نحو: صدور وعميد، وامتناع الألف من مشاركتها^(٤)، وكاجتماعهما في الإدغام في سيّد ونحو ذلك. فالقول في ذلك أن الشعر يعتبر

(١) في (ط): تبدلها.

(٢) في (ط): تبدلها.

(٣) في (ط): لا ينكر.

(٤) في (ط): مشاركتها، وهو تحريف.

فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغناء والحُداء؛ فلَمَّا كان المَدُّ في الألف أكثر من المَدُّ الذي في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلُّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك، أنَّ الفتحة لَمَّا لم تكن في مَدِّ الألف، لم يمتنع أن تقع^(١) قبل حرف الروي مع الضمة والكسرة في نحو:

وقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِ
تفليل ما قَارَعَنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ
إذا الدليلُ استافَ أخلاقَ الطُّرُقِ
أَلْفٌ شَتَّى ليس بالرَّاعي الحَمِيقِ^(٢)

ألا ترى أن الفتحة لَمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا لم تمتنع^(٣) في قول أبي الحسن من أن تجتمع مع الضمة والكسرة. ومما يدلُّك على زيادة المَدِّ في الألف، استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في هبَاءة والمسائل وجزاء أمه^(٤)، ولم يفعلوا ذلك بها مع الواو والياء^(٥). ولكن قلبوها إلى لفظها في: مَقْرُورٍ

(١) في (ط): لم تمتنع من أن تقع.

(٢) مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج، والأرجوزة بتمامها في ديوانه ص

١٠٤-١٠٦، وفي أراجيز العرب/٢٢. وقد أورد أشطاراً غير متصلة في

الرواية، إذ يعنيه حركة ما قبل الروي ففي الشطرين الأولين الحركة فتحة

وفي الثالث ضمة وفي الرابع كسرة. والطرق: الحجارة.

(٣) في (م): بل يمتنع.

(٤) وقعت «جزاء أمه» في (ط) على الهامش.

(٥) في (ط): مع الياء والواو.

والنسي. ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النساء، وقرأ بعضهم فيما رُوي لنا: (ومحيائي ومماتي)^(١) [الأنعام / ١٦٢].

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما لما فيها من زيادة المد^(٢): ألا ترى أن الصاد والسين والزاي^(٣) لم يدغمن في الطاء والتاء والذال، ولا في الظاء والثاء والذال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت التي ليست^(٤) في هذه الستة وهو الصفيّر^(٥)، وأدغمن فيهنّ. ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام.

ومما يقوّي قراءته بالضم في هذه الحروف أنه قد اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلب عنه، ألا ترى أن الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِّبَتْ منها فصارت مشابهة لها، ولا يُفعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها، وكذلك هذه الياء في عليهم إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت

(١) سكون ياء المتكلم في «محيائي» هو جمع بين ساكنين، أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، والأحسن في العربية الفتح. قال أبو علي: هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين وشاذة في الاستعمال. ثم قال: وروى أبو خالد عن نافع: (ومحيائي) بكسر الياء انظر البحر ٢٦٢/٤.

(٢) أي فلو أدغمت فيها لزال المد، وهو مزية للألف.

(٣) في (ط): والزاي والسين. (٤) في (ط): الذي ليس.

(٥) أي: والصفيّر مزية لا يجوز إهدارها بالإدغام.

بمنزلة الألف فضُمَّت معها الهاء ضمك إياها مع الألف؛ كما قرَّبت الألف من الياء لَمَّا كانت منقلبة عنها. وقد أريتكَ فيما تقدم أن المقرَّب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرَّب منه عندهم بدلالة قولهم اجدرؤوا^(١) واجدمعوا، وإبدالهم تاء الافتعال مع المقرَّب إبدالهم إياها مع الحرف المقرَّب منه.

ومما يؤكد ذلك أنهم قالوا. رُؤيا ورُؤية ونُوي^(٢) فجعلوا [حكم الواو]^(٣) حكم الحرف المنقلب عنه، فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه، فكذلك يكون حكم الياء في عليهم حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك أنهم قالوا: بيس فلم يحقق الهمزة، وأقرَّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة، أفلا ترى أنه جعل حكم الحرف المغير حكمه قبل أن يغيره، فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمهما مع الألف.

ومن تشابه الياء والألف أن الياء قد أجريت مجرى الألف، فأسكنت في موضع النصب، فصارت في الأحوال الثلاث^(٤) على صورة واحدة؛ كما أن الألف في مُثْنَى^(٥) ومُعَلَّى كذلك؛ وقد كثر هذا^(٦) في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضاً. وذلك قولهم: أَيَادِي سَبَأَ، وَأَيْدِي سَبَأَ، وَبَادِي بَدَا وَبَادِي بَدِي^(٧)

(١) في (م): اجدرؤوا وانظر ص ٥٥.

(٢) يريد النوي، وهو الحفير حول الخباء.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ط.

(٤) يريد أن المنقوص قد تسكن ياؤه نصباً.

(٥) في (ط): كما أن ألف مثنى. (٦) أي تسكين الياء.

(٧) انظر سيبويه ٥٤/٢.

وقالِي قَلا، ومعدِّي كَرب. فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون كَكَفَّة كَفَّة أو كَفَّة كَفَّة. فأما قولهم: لا أكلمك حِيرِي دهر، فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذفت المدغم فيها^(١) بقيت الأولى على السكون كقوله:

..... أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٢)

وإن شئت قلت: إنَّه لَمَّا حذف الثانية جعل الأولى كالتي في أيدي سبا؛ ولم يجعله مثل رأيت يمانياً^(٣). وإن شئت^(٤) جعله فعلي^(٥) وكان في موضع نصب.

فإن قلت: إنَّه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلَّا بالهاء^(٦) فإن شئت^(٧) جعلته مثل إنقَحَل^(٨)، وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة كما حذفت معها حيث، لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنَّهم قد شددوها. وكما

(١) في (ط): منها. وقوله: حيري دهر: أي طول الدهر. انظر اللسان (حير). ويقال: لقيته كفة كفة، أي: استقبلته مواجهة.

(٢) بقية بيت للفرزدق في ديوانه ٣٤٧/١، ورواه في اللسان في مادة «حير» و«أيا» وتماه:

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
وفي (ط): سقطت عبارة: «استهلت مواطره».

(٣) في (ط): ثمانياً. (٤) في (ط): وإن شئت قلت.

(٥) أي: بالياء المخففة دون نسبة.

(٦) أي: بناء التانيث على وزن «فعيلية» بكسر الفاء واللام.

(٧) في (ط) فإن شئت قلت.

(٨) انقحل: وصف من قَحَلَ الشيخ كَفَرَحَ يبس جلده على عظمه فهو قحل بالفتح والسكون وقحل ككتف وانقحل، والمعنى أنه نادر مثله.

شَبَّهت الياء بالألف في هذا، كذلك شَبَّهت الألف بالياء في نحو ما أنشده أبو زيد:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ: ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقُ^(١)

فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدَّر من إثبات الحركة في «ألم يأتيك...»^(٢) وحذفها للجزم لا يستقيم ها هنا لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك، من حيث لو لم يقدر ثبات الحركة لصحَّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب في نحو كي وأي ولو وأو. فأمَّا قول الشاعر:

وتضحكُ مني شيخَةٌ عبْشِمْيَّةٌ كأن لم تري قبلي أسيراً يمانياً^(٣)

فإنه ينشد تَرِي وتَرَى. فمن أنشده تَرِي بالياء كان مثل قوله: (إياك نعبد)^(٤) [الفاتحة/٤] بعد الحمد لله، وقد يكون على هذا قول الأعشى:

(١) البيتان لرؤبة بن العجاج، وبعدهما:

واعمد لأخرى ذات دل مونق لينة المس كمس الخرنق
والخرنق بكسر الخاء والنون ولد الأرنب، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠ وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٢.

(٢) من قول قيس بن زهير العبسي:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي بما لاقت لبون بني زياد
انظر الكتاب: ٥٩/٢ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٥٣/٢.

(٣) من قصيدة عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وأولها:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما في اللوم خير ولا ليا
وانظر القصيدة في ذيل الأمالي/١٣٣، والخزانة ٣١٦/١ وشرح أبيات المغني ١٣٣/٥ - ١٣٨ والبيت من شواهد.

(٤) أي: فهو من قبيل الالتفات.

حتى تلاقي محمدا

بعد قوله :

فآليت لا أرثي لها من كلاله^(١).

وقد تكون على : هي تفعل، إلا أنه أسكن اللام في موضع نصب^(٢). ومن أنشد: كأن لم تَرَى، كان مثل لا تَرْضَاهَا.

فإن قلت: فلم لا^(٣) يكون على التخفيف^(٤) على قياس من قال: المَرَاة والكَمَّاة. قيل إن التخفيف على ضربين: تخفيف قياسٍ وتخفيف قلب على غير القياس^(٥) وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف اللين التي ليست أصولهن الهمز؛ ألا ترى أن من قال: أرجيت قال: (وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ) [التوبة/ ١٠٦] مثل مُعْطُونَ، ومن لم يقلب جعلها بين بين، فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه تخفيف قياس كان كما قلنا، فلا يجوز لتوالي الإعلالين ألا ترى أنهم قالوا: طويت وقويت وحييت فأجروا الأول في جميع ذلك مُجَرِّى العين من

(١) من قصيدة الأعشى في مدح النبي ﷺ، وتما البيت:

فآليت لا أرثي لها من كلاله ولا من حفى حتى تلاقي محمدا
انظر الديوان/ ١٣٥، وفيه: تزور مكان تلاقي، وانظر شرح أبيات المغني ١٠٤/٥. واستشهد به في البحر ١٨٨/٣ على معنى «كلاله».

(٢) في (ط): في موضع النصب. أي بدلاً من فتحها، والأصل حتى تلاقي بفتح الياء.

(٣) في (ط): لم لا.

(٤) أي والأصل: لم ترأ بالهمز، ثم خففها.

(٥) في (ط): على غير قياس.

أخشوا، وقالوا: نواً وحياً، فجعلوه بمنزلة قطعاً، وقالوا: آية. فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحْيَتْ. فإن ذلك من النادر الذي لا يحمل عليه^(١). فإن قلت: فلم لا تجعله مثل لم يك ولم أبل كأنه حذف أولاً اللام للجزم، كما حذف الحركة من^(٢) يكون، ثم خفف على تخفيف الكماة والمرأة، وأقرّ الألف كما أقرّ في «لا ترضاها». فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالي الإعلالين، ويدخل فيه شيء آخر لا نظير له، وهو أنه إذا حذف الألف من «لم ترى» على هذا الحدّ، فقد حذف للجزم حرفين، وليس لم يك ولم أبل كذلك؛ لأنه إنّما حذف فيه^(٣) حركة وحرف. وممّا يُبعد التخفيف في «ترى» على حد الكماة والمرأة، أنهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: ولو ترّ أهل مكّة، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها^(٤) في قول من قرأ: «حاش لله»^(٥) [يوسف/٣١-٥١]. فإذا حذف الألف كما حذف من حاش لله^(٦) وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتخفيف القياسي ليكون كحاش لله.

الحجة لابن كثير في قراءته: (عَلَيْهِمُ وَلَا)^(٧)

وأما قول ابن كثير: «عَلَيْهِمُ وَلَا الضالين» فوجهه أنه أتبع

(١) أي لا يحمل على استحيت لأن فيه الجمع بين إعلالين: النقل والحذف.

(٢) في (ط): في. (٣) في (ط): منه.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م): حذفوا الهاء، وهو خطأ.

(٥) قرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل. وقرأ الباكون بحذفها

انظر النشر ٢٩٥/٢ وفي البحر ٣٠٣/٥: قرأ الجمهور «حاش لله» بغير ألف بعد الشين.

(٦) في (ط): من حاش وجب. (٧) في (ط): ولا الضالين.

الياء ما أشبهها، والذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم؛ كما أن الذين قالوا: شعيرٌ، ورغيفٌ؛ ورجلٌ جِئزٌ^(١) وماضغٌ لِهَمٌ^(٢)، وشِهْدٌ. وَلِعِبٌ أَتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمة فيقلبوها^(٣) ضمةً في رَوْوف ورَوْف^(٤) كما أَتبعوا الفتحة الكسرة في جِئز وشعير حيث لم تقرب الواو من الألف قرب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قرب^(٥) منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرب منها، كما لم يتبع الفتحة في رَوْوف الضمة حيث لم تقرب الفتحة من الضمة قربها من الكسرة.

فأما قولهم: مغيرة ومغير فليس على حد شعير ورغيف، ولكن على قولهم. مِئتن في مِئتن وأجوءك في أجئك^(٦).

ومما يقوي قوله في ذلك، أنهم قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق. حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقية منها. فكذلك أتبع في قوله: (عليهم ولا) الياء ما قرب من الياء^(٧)، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

(١) جئز بالماء يجأز، إذا غص به فهو جئز وجئيز. اللسان (جأز).

(٢) لهم: أكل، والفعل كسمع. (٣) في (م) فقلبوها.

(٤) في (ط): في رؤف، ورؤوف. (٥) في (ط): لما قربت منها.

(٦) انظر ص ٦٥ وانظر سيبويه ٢/٢٥٥.

(٧) في (ط) منها.

ومثل قوله: (عليهمو) - في أنه أتبع الياء ما يشبهها، وترك ما لا يشبهها على أصله - قولهم (يصدر)^(١) فقرب الصاد من أشبه الحروف من موضعها بالذال وهو الزاي. ألا ترى أنهما يجتمعان في الجهر؟ فلما أراد تقريب الأول من الثاني، ولم يجز ذلك بالإدغام لِمَا يدخل الحرف من انتقاص صوته، قرب من هذا الوجه الذي قرب منه دون الإدغام.

ولو كان موضع الدال في (يصدر) حرف آخر لا يقرب من الصاد قرب الدال منها - كاللام والراء ونحوهما - لم تغير الصاد له كما غُيرت من أجل الدال لقربها منها، فكذلك قرب الهاء في عليهمو من الياء، لقربها منها ولم يغير الميم بعدها منها؛ كما لم تقرب الصاد من الزاي مع اللام ونحوها، لِمَا لم يقرب منها قربها من الدال.

فإن قلت: هلاً رغب عن ذلك لِمَا يعترض في قراءته^(٢) من ضم بعد كسر، والضم بعد الكسر في كلامهم مكروه؟ قيل له^(٣): إن الضم بعد الكسر على ضربين، أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في عضد، (والآخر: أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها)^(٤)، فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان فِعْلٌ في أبنية الأسماء مرفوضاً. وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرَّقْ، وَنَزَّقْ في الرفع، وقالوا في

(١) في قوله تعالى من سورة القصص/ ٢٣: (حتى يصدر الرعاء) انظر ص ٥٦.

(٢) في (ط): به. (٣) سقطت كلمة «له» من ط.

(٤) كذا في (ط)، والعبارة في (م) مضطربة.

الوقف على الرَّدء في الرفع في قوله: (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) [القصص/٣٤] هو الرَّدُّوْ مثل الرَّدْعُ^(١)، كما قالوا في البطء: من البُطْيء فحرَّكوه - كراهة لالتقاء الساكنين - بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ كما قال:

... إذ جَدَّ النَّقْرُ^(٢).

وقد أعلمتك فيما تقدَّم أن كثيراً ممَّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به. فإذا كان الأمر في وقوع الضمة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحَّ أن يرغب عن قراءته (عليهمو ولا) من حيث لحقت فيها ضمة بعد كسرة. لأن هذه الضمة تشبه ما ذكرنا. من ضمة الإعراب وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنَّها غير لازمة؛ ألا ترى أنَّ الكسرة في الهاء إنما تكون إذا جاورت الكسرة أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورة زالت الكسرة. كما أن ضمة الإعراب في قولهم: هذا نَزَقْ يا فتى^(٣) إذا زال عاملُها زالت. وكما أن الرَّدُّوْ إذا زال الوقف فيه في الرفع زالت الضمة

(١) انظر سيبويه ٢٨٧/٢. والردء: الصاحب.

(٢) قطعة من بيت من الرجز وتمامه:

أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ

وبعده:

وجاءتِ الخيلُ أثابِي زُمَرُ

وفي سيبويه (٢٨٤/٢): أنه لبعض السعديين، وفي اللسان (نقر): أنه لعبيد بن ماوية الطائي، وفي القاموس: أنه لفدكي المنقري. النقر: أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح، ثم تصوت. وقد نقر بالدابة نقرًا، وهو صوت يزعجه. الأثابي: الجماعات، الواحد أثبية بشد الياء.

(٣) في (ط): يا هذا.

فإن قلت: فإن قوماً كرهوا أن يقولوا: هو الرُّثُوُّ في الوقف على المرفوع، فقالوا: هو الرَّدِيءُ، وقالوا هذا عِدْلٌ؛ لكرهية الضمة بعد الكسرة. فهلاً كُره (عليهم) كما كُره هؤلاء ما ذكرت. قيل له^(١): إن هؤلاء إنما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة حيث وجدوا عنها مَنْدُوحة، بأن أتبعوا الساكن الحركة التي قبله، كما أتبعوه الحركة التي قبله في مُدُّ ونحوه. والذي يقرأ (عليهم) لو لم يكسر الهاء ها هنا لم يشاكل بها الياء، والمشكلة بها واجبة؛ لما تقدّم من الحجة في ذلك. ولو لم يضمّ الميم لأتبع الياء والكسرة^(٢) في عليهم ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرهما، وكأنّ ذلك إنما يجوز على نحو مغيرة وأجوءك، ونحو ذلك ممّا ليس بالكثير في الاستعمال ولا المتّجه في القياس؛ ألا ترى أنّ القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثمّ لم يجز في مُدير و مُغير ما جاز في مُغيرة من كسر الأوّل. على أن ما ذكرته من قولهم^(٣): هو الرَّدِيءُ؛ يشبه ألا يكون الأكثر؛ لأنّه قال^(٤): وأمّا ناس من بني تميم فيقولون: هو الرَّدِيءُ، كرهوا الضمة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فِعْلٌ، فتنبّوه لذلك واستنكروه.

قال أبو علي: والقياس قول الأكثر: لأنّ هذه الحركة في أنّها لا تلزم كقولهم: نَزَقُ في الرفع، فكما لا مذهب عن ذلك في الرفع فكذلك ينبغي أن يكون الوقف لاجتماع الوقف مع الإعراب في أنّه لا يلزم الكلمة، فلا ينبغي أن يُسام تركّ القياس

(١) في (ط): قيل إن.

(٢) في (ط): والكسر.

(٣) في (ط): في قولهم.

(٤) سيويه: ٢٨٦/٢.

على الأكثر في الاستعمال والأصح في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصفة. وكأن هؤلاء الذين قالوا: هذا الرديء؛ كراهة الضمة بعد الكسرة شبهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنهم قالوا: يا زيد العاقل، ولا رجل صاحب امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب. وكذلك^(١) ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب فلا يكره فيه هو الرثو؛ كما لم يكره فرق، ولا يتبع الأول؛ لأن إتباع الحركة ليس بمستمر استمرار حركة الإعراب التي الحركة في الرثو في قياسها ومشابهة لها من حيث وصفنا.

على أنهم قالوا في الوقف: رأيت الرديء، ومن البطو، ورأيت العيكم، ورأيت الحجر، فأتبعوا الأوسط تحريك الأول، فكذلك يكون قولهم: هذا الرثو على هذا الحد، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة، فكما لا يكون في رأيت الحجر إلا على الإتباع لما قبله، كذلك لا يكون في هذا عِدْلٌ إلا كذلك، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة. ومثل قوله (عليهم ولا الضالين) في أنه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب في وقوع الضمة بعد الكسرة لمشابتها حركة الإعراب في أنها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها قول العرب من غير أهل الحجاز في رد، وعض، وفر، واستعد^(٢) ألا ترى أنهم أدغموا في الساكن المبني كما أدغموا في المعرب نحو: هو يرد ويستعد، لما كان

(١) في (ط): فكذلك.

(٢) في (ط): رد، وفر، وعض، واستعد.

المبنيّ تتعاقب عليه الحركات^(١) وإن كن لغير الإعراب كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التخفيف، وإلحاقهم الثقيلة أو الخفيفة به، والتحريك للإطلاق. أدغموا كما أدغموا المعرب لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما في الشبه الذي ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمة بعد الكسرة في (عليهم) كما وقعت بعدها في المعرب؛ لمشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

والدليل على أن الإدغام في باب رُدّ ونحوه إنما هو لما ذكرناه^(٢) من مشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه - وإن كانت لغير الإعراب - امتناعهم من الإدغام حيث عَري من هذه المشابهة التي وصفنا. وذلك قولهم: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَا، ويردُّون. فالذين أدغموا رُدّ في الأمر بينوا هذا الذي وصفناه من التضعيف المتصل بالضمير لَمَّا كان موضعاً لا تصل الحركة إليه. فأما قول بعضهم رَدَّتْ ورَدَّنَا يريدون^(٣). رددت ورددنا فمن النادر الذي إن لم يُعتدَّ به كان مذهباً. لقلته في الاستعمال. وأنه غير قويّ في القياس. فهو كالمقارب: لليجدّع^(٤).

(١) في (ط): حركات. (٢) في (ط): لما ذكرنا.

(٣) في (ط): يريد.

(٤) من قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغضُ العجم ناطقاً إلى رَبَّنَا صوتُ الحمارِ اليجدّع
اليجدع: أراد الذي يجدع، فحذف الذال والياء. (انظر النوادر/٦٧،
والخزانة/١٥٠، ١٦ وشرح أبيات مغني اللبيب/١/٢٩٢).

ومن حجة من قرأ (عليهم) أن كسرة الهاء أصلها الضمة، وإنما أُبدل منها الكسرة للاعتلال من أجل الإتيان^(١)، كما أن الكسرة في التقاضي والترامي والتداعي ونحو ذلك أصلها الضم، من حيث كان مصدر تفاعل. فكما أن هذه الكسرة في حكم الضمة، والضمة التي هي الأصل تُراعى في المعنى بدلالة صرفهم له وامتناعهم من أن يجعلوه من باب حذار: جمع حذرية^(٢) وغواشٍ، كذلك تكون الضمة التي هي الأصل في (عليهم) مراعاةً في المعنى. فلا ينبغي أن يُكره ذلك كما كره فعل، ولا يكون بمنزلته، كما لم يكن الترامي بمنزلة الغواشي والحذاري، لما كان الأصل مراعى في ذلك.

وإذا كانت الضمة المرفوضة في الاستعمال مراعاة في اللفظ للدليل الذي ذكرنا، فإن تراعى الضمة في (عليهم) أجدر؛ لأنها لم ترفض كما رفضت في باب التفاعل؛ ألا ترى أن أهل الحجاز يستعملونه، وأن من قال: بهو، (وبذارهوه) قال: (عليهم)، ومن قال: (عليهم) ضم إذا عدا الياء^(٣) والكسرة.

ومما يقوي ذلك أنهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللفظ مستعملة، فجعلوا الحكم لها. وذلك قولهم: عدت المريض، وقلت الحق؛ فعذوه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على فعلت؛ لأن

(١) في (ط): للاعتلال من الإتيان.

(٢) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٣) في (م) الباء، وهو تصحيف.

الأصل فَعَلْتُ. ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدَّ هذا النحو: ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على فَعُلْ جاء متعدياً إلى المفعول^(١).

ومما يؤكد ذلك أن النقل وقع بالزيادة منه^(٢) وذلك نحو: أقلته إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً. ومما يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: يسع، ويطأ، فحذفوا الواو التي هي فاء كما يحذفونها في باب يَعِدُ وَيَزِنُ، لَمَّا كان الأصل الكسر، وإنَّما فتح لحرف الحلق، فكما أن الفتحة ها هنا في حكم الكسر لَمَّا لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في (عليهم) في حكم الضمِّ، فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجيء فعل ونحوه في أصول الأبنية إذ كان الأصل الضمِّ، كما كان الأصل الكسر في يطاء ويسع ونحوه.

ومما يبيِّن ذلك أن ما كان على فِعْلٍ لم يذكر سبويه منه^(٣) إلا «إِبِلًا»^(٤) وإذا جمعت^(٥) قِرْبَةً وَسِدْرَةً ونحوهما^(٦) قلت: قِرْبَاتٍ وَسِدْرَاتٍ، فاستمرَّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرْفَضْ ذلك، ولم يكره كما كُرِه في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك (عليهم) لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإتيان وإن كان قد كره في بناء الأحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في سِدْرَاتٍ من أجل الجمع^(٧)، وإن كان

(١) في (ط): إلى المفعول به. (٢) منه: ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): فيه. (٤) في (م): إبل.

(٥) في (ط): نحو قربة وسدرة. (٦) كذا في (ط)، وفي (م) نحوها.

(٧) في (ط): من الجمع.

كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب توالي الكسرتين الجمع.

ويؤكد ذلك أنهم قالوا في شِقْرَة: شَقْرِي^(١)، وفي نَمِر نَمْرِي. ولم يجيء في شيء من هذا النحو إلا فتح العين. وقالوا: صِعْقِي، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأما وصل ابن كثير الميم بالواو في (عليهمو) فلأن الأصل الواو، وإنما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل أولى عنده^(٢) من إتباع الكسرة الكسرة؛ لأنَّ إتباع الحركة الحركة على هذا النحو^(٣) ليس بالمستمر.

فإن قلت: فقد جاء في ظُلُمَات وسِدْرَات وحَفَنَات^(٤). قيل: هذا التحريك ليس الغرض فيه الإِتباع فقط. ألا ترى أنه^(٥) يُفْصَل به بين الاسم والصفة، وكذلك عِصِيّ وَحِلِيّ يفصل به بين الواحد والجميع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات وسِدْرَات. وقد أسكن المفتوح في الشعر قال لبيد: ^(٦)

(١) الشَّقْرَة: واحدة الشقر، وهو شقائق النعمان، ويقال: نبت أحمر.

(٢) في (ط): عنده أولى. (٣) في (ط): في هذا النحو.

(٤) في (ط): جفنات. (٥) في (ط): أنه قد.

(٦) الديوان/١٨٥ والخزانة ٤٢٣/٣. الوغرات: جمع وغرة، وهي شدة الحر، وغرت الهاجرة كوعد. ونصب في الديوان مكان نُصِبَن.

رَجُلْنِ لَشُقَّةٍ وَنُصِبْنِ نَضْبًا لَوَغْرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ
وقال ذو الرمة^(١).

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خَفُوقًا وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
فَكَأَنَّهُ رَأَى تَرْكَ الْحَرْفِ عَلَى أَصْلِهِ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَصِيرَ بِهِ
إِلَى مَا لَا يَطْرُدُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ وَهَرُونَ، أَنَّ
نَاسًا يَقُولُونَ: (مُرْدَفِينَ)^(٢) وَقَالَ: فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مُقْتَلِينَ، فَقَاسَ
عَلَى قَوْلِهِمْ. قِيلَ^(٣): قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْقِيَاسَ^(٤) عَلَى
مَا ذَكَرَ لَوْ قَيسَ. فَأَمَّا اطِّرادُهُ فَلَا يَسْتَقِيمُ، بِدَلَالَةِ أَنْ نَحْوِ مِغِيرَةَ
وَمِثْنَيْنِ لَا يَطْرُدُ، وَإِنَّمَا يُقْتَصَرُ بِهِ عَلَى مَا جَاءَ فَكَذَلِكَ (مُرْدَفِينَ).
وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا تَحْرِيكٌ^(٥) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا أَنَّ
قَوْلَهُمْ، مَدُّ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَمِرًّا عَلَى لُغَتِهِمْ، كَمَا أَنَّ رُدُّ
كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ فِي مُرْدَفَيْنِ مُتَقَدِّمًا. وَقَدْ قَالَ: إِنَّهَا أَقْلُ
اللُّغَاتِ.

ولم يحذف الواو في عليهمو في الوصل كما حذفها

(١) الديوان ١٣٣٧/٢ والخزانة ٤٢٣/٣. خفوقًا: اضطرابًا. رفضات الهوى:
ما تفرق من هواها في قلبه.

(٢) الأصل: مرتدفين، أي: مترادفين، فأدغمت تاء الافتعال في الدال،
فالتقى ساكنان، فحركات الراء بالضم إبتاعاً لضمة الميم. (انظر الكتاب:

٤١٠/٢، والكشاف: ١٥٧/٢، وفي البحر المحيط (٤٦٥/٤): أنها

مروية عن الخليل. (٣) في (ط): قيل له.

(٤) في (ط): أن قياسه. (٥) في (ط): تحرك.

غيره؛ لأنها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة، لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من^(١) اللفظ عند قوم.

والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها. وبذلك جاء التنزيل في قوله: (أَنْزَلَ مَكْمُوهَا) [هود/٢٨]. وهذا أقوى في القياس، وأشيع في الاستعمال ممّا حكاه عن يونس: من أنه يقول أعطيتكمه؛ لأن مواضع الضمير وما يتصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غير هذا، كقولهم: والله، وحقك. فإذا وصلوه بالضمير قالوا بك لأفعلن. أنشد أبو زيد:

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ

فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا^(٢)

(١) في (ط): في.

(٢) البيت لعمر بن يربوع بن حنظلة، وكان عمرو فيما يزعمون تزوج السعلاة، فقال له أهلها: إنك تجدها خير امرأة ما لم تر برقاً، فسُتِرَ بيتك ما خفت ذلك، فمكثت عنده حتى ولدت بنين، فأبصرت ذات يوم برقاً، فقالت:

الزم بنيك عمرو إني آبق بَرْقٌ عَلَى أَرْضِ السَّعَالَى أَلْقَى
فَقَالَ عَمْرُو: «أَلَا لَهِ ضَيْفُكَ يَا أَمَامَا» وسقط الشطر الثاني من هذا البيت من الرواة.

أوضع: أسرع. البكر: الفتى من الإبل. الضيف - بكسر الضاد: الناحية والمحلة. ورواية النوادر (١٤٦، ١٤٧): وما أغاما. ورواية الحيوان ١٨٦/١ والخصائص ١٩/٢ كما هنا.

ويدل^(١) على ذلك أيضاً أن ضمير المؤنث الذي بإزائه على حرفين، وذلك نحو عليكن وبكن. فالأول من التضعيف بإزاء الميم، والثاني بإزاء حرف اللين. فهذا مما يقوي أنه لم يحذفه على وجه الاطراح والرفض، إنما حذفه للتخفيف معتداً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ.

فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة، إلا أن تلقى^(٢) الميم ألف أصلية مثل: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم لا يؤمنون) [البقرة/٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء. وكأنه أحب الأخذ باللغتين مثل: (لا يأتلكم) و(لا يَلْتَكُم)^(٣). فإن قلت: إنه لما أمن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحياً بدلالة أن القراء قد مدّوا نحو: (كما آمن الناس) [البقرة/١٣] أكثر مما مدّوا: (وما عند الله باق) [النحل/٩٦] - ويقوي ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين في نحو (أأنت)^(٤) [الأنبياء/٦٢] - فهو قول. وقال^(٥) أبو الحسن: إنما وقعت هذه القراءة^(٦) بالمد ليفهموا المتعلمين فيمدّوا الهمزة إذا كانت

(١) في (ط): ويدلك. (٢) في (ط) يلقى.

(٣) سورة الحجرات/١٤، يقرؤها البصريان (يأتلكم) بهمزة ساكنة بين الياء واللام، ويقرؤها آباقون بكسر اللام من غير همز. (انظر النشر: ٣٧٦/٢).

(٤) اجتلاب الألف بين الهمزتين قراءة أبي عمرو، وأبي جعفر وقالون (انظر النشر: ٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٥) في (ط): قل. (٦) في (ط): إنما وضعت القراءة.

قبلها ألف أو ياء [أو واو] ^(١) نحو: حتّى إذا ^(٢)، ونحو: (قالوا أأنت) [الأنبياء/٦٢] قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل.

الحجة ^(٣) لاختلافهم إذا حركوا الميم لساكن يلقاها:

كان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يضمّون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله تعالى: (عليهمُ الذّلةُ) [البقرة/٦١]، و(منْ دونهمو امرأتين) [القصص/٢٣]، فأما ضمّ ابن كثير ونافع لذلك ^(٤) فهو على قولهما بيّن، لأنّ ابن كثير في ذلك يُتبع الميم واواً تثبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأنّ من روى عنه أن الميم مضمومة، فكأنه قد روى عنه إثبات الواو؛ ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو: عليهمو ^(٥) وعليهمو، فإذا لقي الواو ساكن حذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأما عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم - الواو، دون الياء - وإن كانا قد حذفاه في اللفظ طلباً للخفة ^(٦)، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين ردّاً حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفوا الواو من اللفظ، وأثبتها ابن كثير ونافع؛ لأن حذف من حذفها ليس على جهة الرفض

(١) زيادة في (ط).

(٢) لعله يشير إلى آية. «وسيق الذين اتقوا ربهم» الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٣) في (ط): القول في اختلافهم. (٤) لذلك ساقطة في (ط).

(٥) في (ط): في نحو قوله عليهمو. (٦) في (ط): للتخفيف.

- بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: (كُتُّمُو فاعلين) [يوسف/ ١٠] ^(١) وَعَلَيْهِمْو مال - فإذا احتاجا إلى التحريك ردّا حركة الأصل كما رد الجميع حركة الأصل التي هي الضم في قولهم: مُذُّ اليوم لَمَّا احتيج إلى التحريك ^(٢) لالتقاء الساكنين؛ ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين أن أحداً لم ^(٣) يقل: (إِلَيْهِمْ اثنين)، [يس/ ١٤]، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحد ^(٤) عَلَيْهِمْ. فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره مالا ^(٥) حركة له في الأصل. ومما يقوي تحريكهم إِيَّاه بالضم أنه حرف ضمير كما أن الواو في اخشوا كذلك، وكما اتفق الجمهور على تحريك الواو في اخشوا ^(٦) بالضم وجعلوا مُصْطَفَوْا اللَّهُ مثله من حيث كان مثل اخشوا فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضم ^(٧) لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومَن زعم أن تحريك ذلك بالضمّ لأنه فاعل دخل عليه قول من كسر فقال: اخشوا القوم، وقولهم: اخشي القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبَ وذهبتَ.

ومما يقوي تحريك الواو بالضمّ أن قوماً شبّهوا التي لغير

(١) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر (النشر: ٢٧٢/١).

(٢) في (ط): لما احتيج لالتقاء. (٣) في (ط): أن أحداً منهم.

(٤) في (ط): لما لم يقل عليهم. (٥) في (ط): مما لا حركة.

(٦) زيدت واو لبيان ضم الواو الأولى. (٧) كذا في (ط) وفي (م): «بالضم».

الضمير بها، فقالوا: (لَوْ اسْتَطَعْنَا)^(١) [التوبة/ ٤٢]، فحَرَّكُوهَا بِالضَمِّ. فَأَمَّا: (أَوْ اخْرُجُوا)^(٢) [النساء/ ٦٦] و (أَوْ انْقَصِ) [المزمّل/ ٣]، فعلى حَدٍّ: (وَقَالَتْ اخْرُجِ) [يوسف/ ٣١]، فدلّ قولهم (لَوْ اسْتَطَعْنَا) [التوبة/ ٤٢]، وتشبيهُ غير الضمير بالضمير على استحكام الضمة في الواو؛ كما دلّ قول من قال: مِنْهُمْ وَعَلَيْكُمْ وَأَحْلَامِكُمْ عَلَى اسْتِحْكَامِ الْكسرة فِي عَلَيْهِمْ وَبِهِمْ وما أشبه ذلك.

الحجة لأبي عمرو في قراءته: (عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ) [البقرة/ ٦١] ونحوه بكسر الميم:

فأما قول أبي عمرو: (عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ) [البقرة/ ٦١] و(إِلَيْهِمِ اثْنَيْنِ) [يس/ ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حَدٍّ قوله: (قَمِ اللَّيْلُ) [المزمّل/ ٢] و(أَحْدُنِ اللَّهُ) [الإخلاص/ ١- ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل عَلَيْهِمِ، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروايتين لذلك، فلَمَّا حَرَّكَ لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسر^(٣)، كما أتى أولئك بالضم؛

(١) في البحر المحيط (٤٦/٥) أنها قراءة الأعمش، وزيد بن علي.

(٢) ضمت الواو إتياعاً لضمة الراء، ولأن الواو من جنس الضمة، قال في

البحر ٢٨٤/٣ وكسر النون وضم الواو من: «أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ

اخْرُجُوا» أبو عمرو، وكسرها حمزة وعاصم، وضمهما باقي السبعة.

(٣) في (ط): الكسرة.

لأنَّ الكسر في قوله: (عليهم الذلَّة) و(إليهم اثنين) على قوله في أنه أصل، نظير الضمِّ في قول ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، فكانت^(١) حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنَّ^(٢) تحريك مُذ بالضمِّ أولى. وعلى هذا قال سيبويه^(٣): في ترخيم رادَّ اسم رجل على قول من قال: يا حار، يا رادِّ أقبل، فحرَّكَ لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم إسحار^(٤)، لأنَّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين رادَّ فأتبع الحركة ما قبلها، لأنَّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها، كقولهم: ردُّ وعَضَّ وفرَّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدَّمت أن حركة الإتياع لا تطرُد، ولا يقاسُ عليها، قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع، كما أن مغيرة مسموع، وكما أن جليَّ وعَصِيَّ ومُرْدَفِين كذلك، ومع ذلك فقد اطرَدت هذه الحركة في قول^(٥) من قال: ردُّ وعَضَّ وفرَّ^(٦) والأظهر في مُرْدَفِين أنه مطَّرد في بابه.

وممَّا يقويَّ تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس، أنَّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنَّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في

(١) في (ط): فكان حركة الأصل. (٢) في (ط): كما كان.

(٣) انظر الكتاب: ٣٤٠/١.

(٤) الإسحارُ بفتح الهمزة وكسرها: بقلَّ يسمن عليه المال، واحدته إسحارةٌ وأسحارةٌ. اللسان / سحر/. والمال هنا: الإبل.

(٥) في (ط): على قول من قال. (٦) في (ط): رد، وفر، وعَضَّ.

ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالة على معنى أجوز. ومما يقوي إتباع الميم في الكسر الهاء، أن حركة الإتياع قد جاءت^(١) عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: أجوءك في أجئك ومُتن.

وأما قولهم: أنبؤك ومنحدر من الجبل، فإن قولهم: منحدر تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: ابنم وامرو، وأخوك، وفوك، وذو مال. فأما قولهم: أنبؤك، فإن شئت أتبت ضمة العين ضمة الإعراب مثل منحدر، وإن شئت أتبتها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حجز مثل متن.

ومما يقوي ذلك، أن أبا عثمان قال حدثني محبوب^(٢) بن الحسن القرشي عن عيسى^(٣)، قال: كان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ: (بين المرء وقلبه)^(٤) [الأنفال/ ٢٤] ويقول: رأيت مرءاً وهذا مرء.

(١) في (ط): قد جاء عنهم.

(٢) هو محمد بن الحسن بن هلال، ومحبوب لقبه، البصري مولى قریش مشهور كبير. روى القراءة عن أبي عمرو وغيره طبقات القراء: ١٢٣/٢.

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، مؤلف الجامع والإكمال، عرض القرآن على ابن أبي إسحاق وغيره. مات سنة ١٤٩. طبقات القراء: ٦١٣/١.

(٤) قال في البحر المحيط (٤/ ٤٨٢): وقرأ ابن أبي إسحاق بين المرء بكسر الميم، إتياعاً لحركة الإعراب، إذ في المرء لغتان: فتح الميم مطلقاً، وإتياعها حركة الإعراب.

ومن ذلك أنهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره وذلك قولهم: يَخْطَفُ، وَيَكْتَبُ، فكسروا الياء في المضارعة إتباعاً لما بعدها، ولولا ذلك لم تُكسر الياء، لأن من يقول: أنت تعلم لا يقول: هو يعلم.

فأما ما حكاه من قولهم: هو يئبى، فليس مما يعترض به لشذوذه، فإنما الكسرة في يَخْطَفُ لاستحباب قائله للإتباع^(١)، كما أن من قال: ييجل، استجاز الكسر في الياء مع امتناعه في يعلم ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء، فكذلك^(٢) كسر فيما ذكرنا ليصل^(٣) به إلى الإتباع.

قال أبو الحسن: من قال يَخْطَفُ كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها، كما أتبعها إياها وهي بعدها. وإتباع الآخر الأول في كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة في هذا الباب. يقولون: قَتَلُوا وَفَتَحُوا يريدون افْتَحُوا.

ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: رَوَى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقل كل اسم أوله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف، نحو: العُسر، واليُسر، والحُكم، والرُحم. ومن الإتباع قولهم: هذا فوك ورأيت فاك، ومررت بفيك. ومثله قولهم: ذو مال، إلا أن ذو لا يضاف إلى المضممر، لما حُذفت اللام من فم تبعت الفاء العين التي هي حرف الإعراب عندنا. فإن

(١) في (ط): الإتباع انظر الكتاب: ٢٥٦/٢.

(٢) في (ط): قال فكذلك. (٣) في (ط): ليتوصل.

أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فيَّ ورأيت فيَّ، وفي فيَّ. ولا يجوز في موضع النصب فاي.

وإنما اتفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأنَّ حرف الإعراب يتقلب إلى الحرف المجانس للحركة التي تجب له؛ ألا ترى أنه يكون في موضع الرفع واواً، وفي الجرّ ياء، وفي النصب^(١) ألفاً، ثم تتبعه الفاء؛ فكَذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأنَّ حركة الحرف الذي يلي^(٢) الياء في جميع أحواله الكسر^(٣)، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء في الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون في الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا في موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة عصاي؛ لأنَّ حرف اللين في عصاي لا ينقلب بحسب الحركة التي تجب له كما ينقلب في فيك.

فأمّا^(٤) افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء، فليس ممّا يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابنم؛ ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة التثنية في قولهم:

(١) في (ط): وفي موضع الجرياء، وفي موضع النصب.
(٢) أي يدنو منها، ويتصل بها، من الولي، وهو القرب والاتصال من قبل ومن بعده. وهو هنا قبل الياء. انظر معاني القرآن: (٥/١)، الحاشية: (٦).
(٣) في (ط): في جميع أحوال الاسم، وسقط لفظ الكسر.
(٤) في (ط): فإنما.

ومنا لَقِيطٌ وابْنُماهُ وحاجِبٌ
مُؤرَّثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخْبِي^(١)

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد:

تَبَزُّ عَضَارِيطُ الخُمَيسِ ثِيَابَهَا
فَأَبَأَسْتُ رَبًّا يَوْمَ ذَلِكَ وابْنُما^(٢)

وقد قال قائل في قولهم ابنم: إن النون إنما جعلت
حركته^(٣) تابعة لحركة الميم؛ لأنها قد كانت تتحرك بهذه
الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛
لأنهم قد فعلوا ذلك بامرئ؛ ولم يحذف منه شيء؛ ألا ترى
أنَّ الهمزة في تخفيف امرئ المسكَّن الفاء تكون^(٤) بين بين،

(١) البيت للكُميت، ورواية اللسان ضرار بدل لقيط، ومؤجج بدل مؤرث.
المخبي: وصف من أخبى النار: سكنها وأطفأها، وأحمد لهبها؛ انظر
اللسان: (خبا).

(٢) من خمسة أبيات لضمرة بن ضمرة النهشلي، وفي رواية أبي حاتم: يوم
ذاك أو. تبز: تسلب، وتأخذ، العضاريط: الأجراء الذين يخدمون، جمع
عضروط كعصفور. الخُمَيس: الجيش، أبأست: أظهرت البأس يوم ذاك
والنجدة وقال أبو حاتم: فأظنه يهزأ به، وأراد أنك بشس الرب، وبشس الولد
كنت للنساء المذكورات في قوله قبل الشاهد:

جَعَلَتِ النِّسَاءُ المَرْضَعَاتِكَ جِبُونََ لِرُكْبَانِ شَنِّ وَالْعُمُورِ وَأَضَجَمَا
الرب: الملك ها هنا، وابنما: أراد ابنا، والميم زائدة مثلها في الرفع
والجر، جبوة: مجبوات، أي يجبوها العدو ويجمعها، وأصل الجبو جمع
الماء في الحوض، أو جعل العدو يجبيها كما يجبي الخراج. وشن
والعمور: حيان من عبد القيس، وأضجم: حي من ضبيعة بن ربيعة (انظر
النوادر: ٥٣ - ٥٥).

(٣) في (ط): حركتها. (٤) كذا في (ط) وفي (م): يكون.

ولا تحذف لتحرك ما قبلها، فيقول^(١): إِنَّ العين قد تحركت
لحذف^(٢) الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء
من الحَب^(٣). ويدلّ عل بُعد اعتبار ذلك، أَنَّهُم أَتبعوها الفاء
فيما حكيناه عن ابن أبي إسحق، مع أَنَّها لا يجوز أن تتحرك
بحركة إعراب، فتحريك النون من ابنم على حدّ تحريك الفاء
من المرء. على أَنَّهُم قد قالوا: غَدٌ فحذفوا، وَغَدُوْ، فَأَتَمَّوْا،
ولم يفعلوا به ما فعلوا بفمٍ، وهو مثله في الزنة، وفي أن نُقِصَ
مرّةً وأتمَّ أخرى.

وما ثبت^(٤) مما ذكرناه من قولهم في في^(٥) يدلّ على
فساد قول من قال: إن هذه الكلم^(٦) معربة من مكانين. ألا
ترى أَنَّهُم أَتبعوا حركة البناء، كما أَتبعوا حركة الإعراب في هذا
وفي تشية ابنم في قوله: وابنماه. والحركة التي تتبع الحركة
على ضربين: أحدهما: إتباع حركة ليست للإعراب حركة ليست
للإعراب نحو: مغيرة، ومِنتين، وَيُغْفَرُ، وَظُلُمَاتٍ، والآخر: إتباع
حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرؤ، وابنم،
وفوك، وأجوءك، وأنبؤك، والحرف^(٧) المذكور في الكتاب

(١) في (ط): فتقول، وهو متصل بقوله: لم يحذف منه شيء.

(٢) في (ط): يحذف.

(٣) في (ط): من الخبء.

(٤) في (ط): ومما ثبت، وهو تحريف.

(٥) في (ط): في قولهم في. (٦) في (ط): إن هذه الكلمة.

(٧) في هامش (ط): «الحرف الذي حكاه سيويه: «اضرب الساقين إمك هابل». أتبع فيه حركة الإعراب حركة البناء، وذلك أن الميم مرفوعة فكسرها إتباعاً لكسرة الهمزة، التي أتبت كسرة النون في الساقين؛ لأن =

بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو: أشرب^(١) غير مستحقب^(٢). شبهه بعضد.

فأما ما قيل من قولهم: (فلأَمّه)^(٣) [النساء/ ١١]، فإنه يذكر في هذا الكتاب في موضعه إن شاء الله.

الحجة لحمزة والكسائي في قراءتهما (عليهْمُ الذِّلة) [البقرة/ ٦١] و (من دونَهُمُ امرأتين) [القصص/ ٢٣].

فأما قول حمزة والكسائي: (عليهْمُ الذِّلة)، و (من دونَهُمُ امرأتين)، فإنَّ تحريك حمزة الميم، في: عليهْمُ ولديهْمُ، وإليهْمُ، خاصّةً بالضم مستقيمٌ حسنٌ؛ وذلك أنه يضم الهاء في

= هذه الهمزة إنما تكسر إذا كان قبلها كسرة أو ياء. انظر الكتاب ٢٧٢/٢. (١) في حاشية (ط): «سكن الباء من أشرب، ويروى: فاليوم فاشرب، فعلى هذه الرواية لا حجة فيه وقد قرأ النحويون بتسكين الباء فقالوا فاليوم...» وهذه الرواية هي رواية الديوان من زيادة الطوسي. انظر ص ٢٥٨ منه.

(٢) هو من قول امرئ القيس:

فاليوم أشربُ غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغل
المستحقب: المتكسب، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيقة.
الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدع. يقول هذا حين قتل أبوه،
ونذر ألا يشرب الخمر حتى يثار به، فلما أدرك ثأره حلت له بزعمه، فلا
يأثم في شربها. إذ قد وفي بنذره. (انظر الكتاب: ٢٩٧/٢، والديوان:
١٢٢ وفيه: أسقى مكان أشرب. ولا شاهد فيها، والخزانة: ٥٣٠/٣ وشرح
أبيات المغني ٦/٦٢).

(٣) وهي قراءة حمزة الكسائي (انظر النشر: ٢٤٨/٢).

هذه الأحرف ولا يكسرهما، فإذا ضمَّها لم يكن في تحريك الميم إلا الضمُّ، ولم يَجْزُ الكسر، ألا ترى أنَّه لم يكسر الميم أحد ممَّن ضمَّ الهاء؛ نحو: عليهم الذلَّة، وإنما يكسر هذه الميم لالتقاء الساكنين مَنْ يكسر الهاء فَيُتْبِعُها حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدلُّ على أنَّ المحرَّك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها، كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له^(١) أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقيُّاها. وعلى هذا قالوا: مُذُ اليوم، فحركوا الذال بالضمِّ، فكذلك تحريك حمزة هذه الميم في (عليهم) والحرفين الآخرين^(٢) بالضم.

وأما موافقة الكسائي له في عليهم ولديهم، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو المنصوب^(٣) المجموع بالضم إذا لقيت الميم ساكناً مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلا ما انفرد به حمزة في عليهم وإليهم ولديهم فوجهه أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة، فكأنهما أحبا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ^(٤) غيرهما: (وقالوا لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً)^(٥) [الأنعام/٣٧] وكما قرئ: (ولتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) [البقرة/١٨٥] (ولتُكْمِلُوا)^(٦)

(١) كذا في (ط)، وفي (م) لها، وهو تحريف.

(٢) يريد لديهم وإليهم. (٣) في (ط): والمنصوب.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م) كما قال.

(٥) وفي النشر (٢/٢٥٨): أن ابن كثير يقرأ «ينزل آية» مخففاً، وفي (ط): «وقالوا

لولا أنزل» ولم نثر على قراءة بالهمز.

(٦) قرأ: أبو عمرو وأبو بكر بتشديد الميم، وقرأ الباقون بالتخفيف انظر البحر =

العدة) وكما قال: (لا يَأْتُكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا)، و(لا يَلْتَكُم من أَعْمَالِكُمْ)^(١) [الحجرات/ ١٤] ونحو ذلك، ممّا قد أُخِذَ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: (فلا تَقُلْ لهما أَفّ)^(٢) [الإسراء/ ٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأُخِذَ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ»^(٣). ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما رُوي عن نافع من قراءته مرة: (عليهم) وأخرى (عليهم).

فإن قلت: فإن^(٤) حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدّ بها لأدلة قامت على ذلك، وإذا لم يعتدّ بها وجب ألاّ تُتبع غيرها، فيلزم ألاّ تَضُمَّ الهاء معها كما لا يضمها^(٥) إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضُمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنّه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين قيل: إنّ هذا الكلام مما يجوز أن يرجّح به قول من خالفهما في ذلك فإذا^(٦) تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال عليه^(٧).

= المحيط ٤٢/٢ والنشر ٢/٢٢٦.

(١) قرأ البصريان يَأْتُكُم بهمزة ساكنة بين الياء واللام، وقرأها الباقون بكسر اللام من غير همز (انظر النشر: ٢/٣٧٦).

(٢) قرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب (أفّ) بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين (انظر النشر: ٢: ٣٠٦ و٣٠٧).

(٣) ورد الحديث بروايات مختلفة. انظر مسند أحمد ٤١/٥، ٥١، ١١٤، ١٢٢.

(٤) في (ط): إن.

(٥) في (ط): كما لا تضمها. (٦) في (ط): وإذا.

(٧) عليه سقطت من (ط).

فأما الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتدٍّ به؛ فمنها أنهم قالوا^(١): رَمَتِ المرأة وَبَغَتِ الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التانيث؛ ولَمَّا حُرِكتِ التاء لالتقاء الساكنين لم يردَّ الألف ولم يثبت كما لا يثبت^(٢) في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَخَفِ الرجل، ولم يَقُلِ القوم، ولم يَبِعِ الناس و(قُمِ الليل) [المزمل/٢].

ولو كانت الحركة معتدًّا بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَم يَقُولَا، ولم يخافا. ومن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والشديدة^(٣)، إذا قال: قُولُنْ ذاك، ويَبِعَنَّ هذا.

فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء:

أَجِرْهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ^(٤)

فردَّ الألف التي كانت حُذفت للجزم، واللام التي بعدها متحركة لالتقاء الساكنين، فهلَّا دلَّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين وقوى ذلك قول من قال: (عليهْمُ الذَّلَّةُ)، و(من دونهُمُ امرأتين)، فضمَّ الهاء لَمَّا انضمت الميم. فالقول: إنَّ ذلك من القلة^(٥) بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أنَّ الألف يجوز أن تكون على حدها في «منتزاح»^(٦).

(١) في (ط): أنهم قد قالوا. (٢) في (ط): لم ترد ولم تثبت كما لا تثبت.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م) والثقيلة. (٤) عجز بيت سبق في ص ٦٦.

(٥) في (ط): في القلة.

(٦) انظر ص ٨١ من هذا الكتاب فهو إشارة إلى البيت:

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

فإن قلت: فقد اعتد بحركة^(١) التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله^(٢): (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) [البينة/ ١]، ألا ترى أنَّ من يقول: لم يكُ زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين لم يحذف. كما أنَّه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟ فالقول: إنَّ ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال. وجاء به التنزيل. فالاحتجاج به أقوى.

فأما حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة فإن هذه الضرورة من ردِّ الشيء إلى أصله نحو: «ضَيْنُوا»^(٣) لأنَّ الاستعمال فيه الإثبات كما أعلمتك^(٤). فهذا يجري مجرى (استَحُوذَ) في أن القياس كان على نظائره أن يُعلَّ، كما كان القياس في النون أن يُستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاثنين. واكتبِ الاسم. فحركات اللام من افعل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لَمَّا حركت لام المعرفة من الاثنين والاسم^(٥) لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضرب القوم، لأن تحريك اللام لالتقاء

(١) في (ط): بتحريك.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) من قول قعنب بن أم صاحب:

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيْنُوا

انظر الكتاب ١١/١، ١٦١/٢ والنوادر/ ٤٤ وشرح شواهد الشافية ٤٩٠.

(٤) كما أعلمتك ساقطة من (ط). (٥) في (ط) من الاسم والاثنين.

الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنَّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن^(١)؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: فكيف^(٢) حُرِّكت لام المعرفة في اضرب الاثنين لالتقاء الساكنين، وهَلَّا حُرِّكَتِ التاء^(٣) لأنهما في كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّكَ الثاني منهما، نحو أين وكيف؟. فالقول في ذلك أنَّ لام المعرفة، وإن كانت بمنزلة ما هو من نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنها أشدَّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: هذا، ونحوه لاكتساب^(٤) الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم يدخلها^(٥). فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها لما لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكُّر كذلك، وذلك قولهم: ألي، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم، ولذلك كرَّرت في قوله: بالشحم إنَّا قد مَلَّلْنَاهُ بَجَل^(٦)

(١) في (ط): تحرك ولا تسكن. (٢) في (ط): كيف.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م) التاء، وهو تحريف.

(٤) في (ط): لاكتساء. (٥) في (ط): لم تدخلها.

(٦) قاله غيلان بن حريث الربيعي، وقبله:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل

قال سيوييه: قال الخليل: «ومما يدل على أن ال مفصولة من الرجل ولم يين عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر: «دع ذا» إلخ. وقال الأعلام: «الشاهد في قوله بذل، وأراد بهذا الشحم، ففصل لام التعريف من الشحم، لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في الشحم، لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر. ومعنى بجل: حسب، =

ويدل على أن التحريك للساكنين^(١) غير معتد به، أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف والياء والواو^(٢) السواكن إذا كُنَّ لاماتٍ، من حيث عودلن بالحركة، ولو كانت حركة النون معتداً بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فعل ذلك بسائر الحروف المتحركة إذا لحقها^(٣) الجزم. ويدل على ذلك أيضاً اتفاقهم على أن المثلين إذا تحركا ولم يكونا للإلحاق أو شاذاً عن الجمهور؛ أدغموا الأول في الآخر، وقالوا: أردد ابنك واشمم الرياحان، فلم يدغموا في الثاني إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك، فدل ذلك على أن التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم. ويدل على ذلك أيضاً أن الواوات إذا تحركت بالضم، جاز أن تبدل منها الهمزة. نحو: أقتت^(٤) وأثؤر^(٥) والنؤور^(٦)، و: كأن عينيه من الغؤور^(٧)

= يقال: بجلي كذا، أي: حسبي وكفاني» (انظر الكتاب: ٦٤/٢، ٢٧٣) وفي (ط) والخصائص (٢٩١/١): الشحم، بدون الباء.

(١) في (ط): للساكن. (٢) في (ط): والواو والياء.

(٣) في (ط): إذا لحقه.

(٤) التوقيت: تحديد الوقت، وقرئ: (وإذا الرسل أقتت) «المرسلات/١١» بالواو والهمز (انظر الكشف ٥٤٢: ٤).

(٥) أثؤر: ديار، جمع دار، كأدور.

(٦) النؤور، كصبور: النيلج، ودخان الشحم، وحصة كالإثمد تدق فتسفيها اللثة، والمرأة النفور من الريبة.

(٧) قائله العجاج، ديوانه ٣٤٦/١ وبعده:

بعد الإنى وعرق الغرور قلتان في صفح صفا منقور =

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوا منها إذا كانت ساكنة لَمَّالٍ يكن بتحريك الساكنين اعتداد. والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجْرَى مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما، وذلك لاجتماع الصنفين في أن الحركة فيهما غير لازمة. فمن ذلك قولهم: رَمَتَا وَغَزَتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها، فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في فَعَلَ كما لم تُردّ في رمت المرأة لَمَّا كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت في رمت المرأة كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله:

لَهَا مَتَتَانِ خَطَاتَا^(١)

أذاك أم حوجلتا قارور

=
الغُور: مصدر غار بمعنى ذهب. القلت: نقرة في الحجر. الصفح: الجانب. الصفا: الحجر الصلد لا يثبت جمع صفاة. الحوجلة: قارورة صغيرة واسعة الرأس (وانظر الاشتقاق ١٨، والصحاح «حوجلة» وأراجيز العرب/٨٨)، مع خلاف في الروايات الثلاث.

(١) من قول امرئ القيس:

لَهَا مَتَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْمُ
المتتان من الظهر: مكتفا الصلب. خطاتا من قولهم: خطا لحمه يَخْطُو خُطْوًا: اكنز وامتلأ. كما أكب... يريد: كأن فوق متنيها نمراً باركاً (انظر شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي/٩٨، وشرح شواهد الشافية/١٥٦ وما بعدها والبيت من شواهد شرح أبيات المغني للبغدادى ٢١٣/٤ وفي اللسان /خطا).

فالقول فيه أنه بمنزلة ما تقدّم من قوله: ولا تُهاله^(١). وقد قيل: إنه حذف منها نون الثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأنّ حذف نون الثنية إنّما جاء في الموصولة نحو: إن عمّي اللذا قتلاً^(٢) ونحو:

الحافظو عورة العشيرة^(٣) ..

والحذوف تخصّص ولا تقاس.

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله:
قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا^(٤)

(١) انظر ص ١٢٠.

(٢) من قول الأخطل:

أبني كليب إن عمّي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا
بفخر على جرير، وهو من بني كليب بن يربوع، بمن اشتهر من قومه من بني تغلب وساد، كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك، وعصم بن أبي حنش قاتل شرحبيل بن عمرو بن جحر يوم الكلاب.
(انظر الكتاب: ٩٥/١، الخزانة: ٤٩٩/٢، وشرح أبيات المغني ٢٣٧/١ و٤/١٨١، اللسان/خطا).

(٣) بقيته:

..... لا يأتهم من ورائنا نطف
في الكتاب (٩٥/١): أنه لرجل من الأنصار. قال الأعلام: ويقال: هو قيس بن الخطيم، وفي الخزانة (١٨٨/٢) أنه من قصيدة لعمر بن امرئ القيس الخزرجي، وقد روى القصيدة، وهو فيها التاسع.
النطف: الذنب. ويروى: وكف، وهو: العيب والإثم.

(٤) بعده:

الأفعوان والشجاع الشجعما
وذات قرنين ضمورا ضمورا

ولا يَقْوَى^(١) ما ذهبوا إليه من قول^(٢) أبي دَوَاد:
ومتنان خطّاتان كزُحلوف من الهضْب^(٣)
لأنّ هذا يكون تشنية والأول مثال ماض كغزا أو رمى
ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجل، لَمّا كانت حركة اللام
حركة الهمزة ولم تكن لازمة في قول من حَقَّق؛ كما لم تلزم
حركةُ التقاء الساكنين، أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها
في اضربِ الاثنين، لاجتماع الحركتين في أنهما لا تلزمان.
وعلى هذا تقول: ملان.
وما أنس مِ الأشياء^(٥)...

= وفي الكتاب: (١٤٥/١) أنه لعبد بني عبس، ونسبه الأعلّم للعجاج
والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٢٦/٨ وبين فيه البغدادي
الاختلاف في قائله، فالبيت ينسب إلى أبي حيان الفقعي أو لمساور
العبيسي أو للعجاج. الأفعوان الذكر من الأفاعي. الشجاع: ضرب من
الحيات. الشجعم: الطويل. ذات قرنين: ضرب منها أيضاً. الضموز،
كصبور: الساكنة المطرقة، التي لا تصفر لخبثها. الضرزم كجعفر:
المسنة، وذلك أخبث لها وأوحى لسمها، ويقال للضرزم: الشديد.

(١) في (ط): ومما يقوي، وهو لا يتفق مع السياق.

(٢) في (ط): قول، بدون من.

(٣) البيت في شعر أبي دواد ص ٢٢٨ (جمع كرنباوم) واللسان (خطا)،
وفي شرح شواهد الشافية/١٥٧ وشرح أبيات المغني ٢١٤/٤ وفي المعاني
الكبير ١٤٥/١ منسوب لأبي دواد الإيادي كما هنا. وهو في الأصمعيات
ص/٤١ من قصيدة لعقبة بن سابق الهزاني في وصف الخيل. خطّاتان:
مكتنّزتان. الزحلوف: الحجر الأملس.

(٤) في (ط): كغزا ورمى. (٥) من قول جميل:

وما أنس مِ الأشياء لا أنس قولها وقد قَرَّبْتُ نِضْوِي أَمِضَرَ تَريدُ؟
الأغاني: ٣٤٤/٢. النضو: المهزول من الإبل وغيرها.

فلا ترد النون التي حذفتها لالتقاء الساكنين؛ لأنّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: (قَالَ لَأَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ) ^(١) [البقرة / ٧١] فلا تردّ الواو، كما لم تسكّن الباء في قولهم: اضْرِبْ الْأَجَلَ. ومن قال: (قَالُوا لَأَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ) فردّ الواو لحركة اللام فإنّ هذا على قياس قولهم: لَحْمَرٌ، لما جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا أن يسكن الباء في اضْرِبْ لِأَجَلٍ ولا تكسرهما كما كسرهما مَنْ لم يعتدّ بالحركة ^(٢). وهذا مما يقوي قراءة حمزة والكسائي.

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟ فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين وإن كانت غير لازمة بمنزلة اللازمة، فيختاران أن يتبعاهما المضمومة في (عليهْمُ الذِّلَّةُ) و(من دونهُمُ امرأتين) وإن لم يختاراهما في غير هذا الموضع ليكون الصوت من جنس واحد وضرباً واحداً. وقد أخذ أبو عمرو مثل ^(٣) ذلك أيضاً معهما. وذلك في قراءته: (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادِلُولِي) ^(٤) [النجم / ٥٠]، ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً، فإنما تجعله على لغة من قال:

(١) وفي البحر المحيط (٢٥٧/١) أنها قراءة نافع في إحدى الروایتين عنه.

(٢) في (ط): ولا يكسرهما كما يكسرهما من لم يعتد بالحركة.

(٣) في (ط): بمثل.

(٤) وهي قراءة قالون من أحد الوجهين عنه. التقى تنوين عاداً ساكناً باللام وهي ساكنة أيضاً، فألقيت حركة الهمزة على اللام، لئلا يلتقي ساكنان (النشر: ٤١٥/١).

لَحْمَر، كما تأوَّله أبو عثمان.

فإن قلت: فلم لا تحمله عل قول من قال: أَلَحْمَر، فلم يسقط همزة الوصل لأن الحركة غير لازمة، فلما أدغمت النون في اللام الساكنة حَرَكْتَهَا، كما حركت غُض ونحوه، وإن كان المدغم^(١) فيه ساكناً؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدر القراءة عليه، وتُتأوَّل، إلاَّ أنه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبَة لالتقاء الساكنين تنزَّلت^(٢) منزلة الثابتة غير المجتلبَة.

ومما يقوي قولهما، أنهم قالوا: سَلْ وَرَ رَأْيِكَ، فأسقطوا همزة الوصل لما تحركت الفاء، فكما شبهوها ها هنا^(٣) بالحركة اللازمة فحذفت همزة الوصل، كذلك تكون^(٤) في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة، فيحسُن أن يضم^(٥) لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتتبع حركة الميم التي قد تنزَّلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إنَّ ناساً يقولون: إِسَلْ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع سَلْ أكثر وإثباتها في قولهم: أَلَحْمَر، وقولهم: (الآن^(٦) جئت بالحق) [البقرة/٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

(١) في (ط): وإن كان الحرف المدغم فيه.

(٢) في (ط): نزلت. (٣) في (ط): هنا.

(٤) في (ط): يكون. (٥) في (ط): تضم.

(٦) وهذه قراءة ورش (النشر: ٣٣٨/١).

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندي إسل، وإنما جاز في الألف واللام ألحمر لأن الألف واللام بمنزلة حرف واحد؛ ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتُمَدّ ولا تحذف في قولك: الرجل قال ذاك؟ ويقولون: ألحمر، وليس كذا جميع ألفات الوصل؛ لأن الألف واللام بمنزلة قد^(١)، كما ذكر سيويه. قال: ومن أثبت ألف الآن، وقبلها كلام، فقد أخطأ في كل مذهب.

ومما لم يعتد فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم: قعدتا وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه. وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربت كما قالوا: رمّا وقضتا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف، حيث كانت الحركة غير لازمة، كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة، فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في رمّا.

ومن الحجّة لمن خالفهما ممن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إن التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يتبع غيره؛ لأنهم قد جعلوه تابعاً لغيره متقدماً ومتأخراً، ولم يجعلوا غيره يتبعه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلة التي تقدمت. فمما أتبع ما قبله: انطلق. ولم يَلِدْه. فاعلم^(٢)، لما لزم تحريك اللامين

(١) انظر الكتاب: ٢٧٣/٢.

(٢) فاعلم: ساقطة من (ط).

لالتقاء الساكنين أتبعا الفتحة التي قبلهما، ومن ثم قال سيبويه في ترخيم اسم رجل^(١) يسمى إسحاراً على من قال يا حار: يا إسحاراً أقبل. وكذلك قالوا لا تضاراً يا فتى. ومن ذلك مد، وفر، وعض، ومما أتبع ما بعده قول من قال: (وقالت اخرج) [يوسف/ ٣١] (وعذابن. اركض)^(٢) [ص/ ٤١-٤٢]، (أو انقص) [المزمل/ ٣]، و(عيونن ادخلوها) [الحجر/ ٤٥ - ٤٦]. فإذا^(٣) كان على ذلك بعد أن يتبع غيره لِمَا تقدم من أنه في تقدير السكون.

فأما ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتجّ لكسر الهاء في عليهم أن الهاء من جنس الياء؛ لأنّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء - فليس بمستقيم وذلك أنّ قوله: لأنّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء لا يخلو من أن يريد به أنه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الشينين، وكذلك^(٤) صوت الهاء استطال حتى اتّصل بمخرج الياء، فصار من أجل ذلك بمنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التي تخرج من الموضع الذي بلغه استطالة صوته حتى أدغم فيها كثير من حروف ذلك الموضع؛ كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى الأول فليس للهاء به اختصاص ليس

(١) في (ط): ترخيم رجل.

(٢) انظر الكتاب: ٢٧٥/٢ وفي (ط): ويعذاب اركض.

(٣) في (ط): وإذا.

(٤) في (ط): فكذلك.

لغيره؛ لمساواتها غيرها ممّا يخرج من مخرجها في ذلك. وإن كان أراد أن الصوت يستطيل^(١) حتى يتصل بمخرج الياء كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الشيتين، فأنت إذا اعتبرت الهاء في مخرجها لم تجد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتصل بمخرج الياء على حدّ ما اتصل صوت الشين بالموضع الذي اتصل به.

ولعلّ الذي حمل هذا القائل على ما قاله من ذلك، كون الهاء مهموسة رخوة. والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نفخ؛ لأنها لما لم تعترض على النفس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجري معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع التنفس^(٢) وانسلت معه، وهي أيضاً حرف رخو، والحروف الرخوة يجوز أن يجري فيها الصوت، وليست الشديدة كذلك؛ لأنك لو قلت: ألذّ، والحجّ، لم يجر الصوت فيها^(٣) إذا مددته كما يجري الصوت في الرخوة، نحو أنقص^(٤) وأيسّر. فلعل هذا الذي يتبع الصوت في بعض الأحوال من النفخ في المهموسة وإمكان إجراء الصوت في الرخوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك في شيء، وإنما المشابهة المعتبرة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابقتها الألف لخفائها، وأنها قد جعلت متحركة بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة، فكذلك قُرِّب الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التي تكون بين

(١) في (ط): إن الصوت بالهاء يستطيل. (٢) في (ط): مع النفس.

(٣) في (ط): لم يجر فيها الصوت. (٤) في سيبويه (٢/٤٠٦): انقص.

الحروف توفق بينها، كما يوفق تقارب المخارج، أو هو أكد في ذلك من تقارب المخارج؛ ألا ترى أن الواو والياء قد جرتا مجرى المثلين في جواز إدغام كل واحدة^(١) منهما في الأخرى، لما اجتماعهما فيه من اللين، وأن النون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا.

وأما ما ذكره عن بعض من احتجّ لحمزة من أنهم قالوا: ضمُّ الهاء هو الأصل، وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا؛ فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمام الهاء في هم^(٢) فعلوا، وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا^(٣) في اللفظ في الجمع؛ فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجب اتفاقهما في التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء في «أنت» وإن كانت على لفظ التاء في فعلت، فليست إياها ولا مثلها في المعنى، وكذلك الكاف في ذلك، وأرايتك، والنّجاءك، ونحو ذلك ممّا لحقه الكاف للخطاب مجردة من معنى الاسم، ليست كالكاف في أكرمك، وصادقتك، ولا هو التي للفصل كالتي في قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون في قاما أخواك، وقاموا إخوانك، و: ... يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطُ^(٤) ... أَقَارِبُهُ

(١) في (ط): كل واحد. (٢) في (ط): في قولهم: هم فعلوا.

في (ط): وإن اتفقا.

(٤) جزء من بيت للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء وتمامه:

ولكن دِيَافِيَّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه =

بمنزلتها في قولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، والهندات قمن، فليس الاتفاق في اللفظ بموجب الاتفاق في المعنى؛ ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام على لفظ الهمزة في النداء، وأن هل التي للاستفهام على لفظ هل التي بمنزلة قد؟ وإنما الدلالة على أن أصل الهاء في (عليهم)^(١)، [وهذه دارهم]^(٢) ونحو ذلك الضم، أنها إذا لم تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها للإتباع والتقريب، وجاز الضم على الأصل، كقول أهل الحجاز في ذلك، فكل موضع جاز فيه الكسر فالضم فيه جائز. والمواضع التي تختص باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها، فبهذا يُعلم أنه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأما ضمُّ الهاء من هم في قوله: هم فعلوا، فلا يدل على أن أصل الهاء في عليهم الضم؛ لأنها ليس بها.

ومما يدل ذلك^(٣) على اختلافهما، أنك تقول في واحد «هم» - من قولك هم^(٤) فعلوا ذلك - : هو قال، كما تقول في واحدة «هنّ فعلن»: هي فعلت، فالواو والياء من نفس الكلمة. فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو

= دياف: موضع بالجزيرة، وأهلها هم نبط الشام. حوران، بالفتح: كورة واسعة من أعمال دمشق، ذات قرى كثيرة ومزارع. السليط: الزيت، وقيل: هو كل دهن عصر من حب (انظر الديوان في ٥٠ وسيبويه ٢٣٦/١، واللسان: (ديف، سلط)، والخزانة ٣٨٨/٢، ومعجم البلدان (دياف ٤٩٤/٢).

(١) ف (ط): عليهم، وإليهم، ولديهم.

(٢) وهذه دارهم: ساقطة من (ط). (٣) في (ط): يدل.

(٤) سقطت من (ط): «من قولك هم».

هذا له، وضربه، فزيادة لاحقة للكلمة بدلالة سقوطها في نحو: عليه، ومنه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو:

لَهْ أَرْقَانِ^(١)

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما يبين أن كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخر في اللفظ وإن اتفقا في بعض الحروف تحريكك الواو والياء من هو وهي، وحرف المد اللاحق في عليه فيمن أثبت ولم يحذف، وفي داره، وبه، لم يحرك في موضع.

فإن قلت: فقد أسكنت الياء من هي وهو في الشعر، كقوله:

(١) هو من قول رجل من أزد السراة، أو من قول يعلى الأحول:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
ويروى:

ومطواي من شوق له أرقان
ورواية الخزنة:

فبت لدى البيت العتيق أريغه

أخيله: أنظر إلى مخيلته. مطواي: صاحباي. وهاء أخيله عائدة على البرق في قوله قبل الشاهد:

أَرِقْتُ لِبَرْقٍ دُونَهُ شَدَوَانٍ يَمَانٍ وَأَهْوَى الْبَرْقِ كُلَّ يَمَانٍ

شدوان، بلفظ التثنية: موضع، وقيل جبلان باليمن، وقيل بتهامة، أحمران. وفي اللسان بلفظ شروان بالراء، وضبط بالقلم في القاموس بسكون الدال. وفي اللسان: يعلى بن الأحول. وهو سهو. ولم نعثر على الشاهد بين شواهد سيبويه. (انظر الأغاني: ١٤٣/٢٢، واللسان (مطا)، والقاموس ومعجم البلدان). والخزنة ٤٠١/٢ والخصائص

١٢٨/١ والمحتسب ٢٤٤/١.

فإذا هيَّ بِعِظَامٍ وَدَمًا^(١)

فإنَّ ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار،
وإنَّما هذا تشبيه لفظي يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد،
كأنَّه يقول ضمير وضمير حرف لين وحرف لين، وعلى هذا استجاز:

إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا^(٢)

و: بيناه يشري^(٣)

كأنَّه حذفه من هو وهي المسكتين في الشعر للضرورة،
ولا يكون محذوفاً من المتحركة لأنَّ التشبيه في ذلك لفظي،

(١) صدره: غفلت ثم أتت ترقبه وقبله:

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْغُزَهَا أَعَقَبْتُهَا الْغَبْسُ مِنْهُ عَدَمًا
الأطوم: البقرة الوحشية، وبرغزها: ولدها. والغبس: الذئب. ودما:
أراد: ودم، ثم رد إليه لأمه وهو الباء التي قلبت ألفاً.
انظر اللسان / برغز / والخزانة ٣/ ٣٥٢.

(٢) بقيته: هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى..

وهو من الأبيات التي لم يعلم قائلها من شواهد الكتاب ولم يشرحه ابن
السيراقي في أبيات سيبويه. تبراك، بكسر المثناة الفوقية، وسكون الموحدة:
موضع في ديار بني فقعس. وصف داراً خلت من سعدى هذه المرأة، وبعد
عهدا بها فتغيرت وذكر أنها كانت لها داراً ومستقراً فكان يهواها بإقامتها
فيها. (انظر الكتاب: ٩/١، الخزانة: ٢/ ٣٩٩، وشرح شواهد
الشافعية/ ٢٩٠).

(٣) البيت بتمامه:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب
البيت للعجير السلولي، ويروى للمخلف الهلالي. ويروى ذلول، مكان
نجيب. يشري: يبيع، الملاط: الجنب. رخو الملاط: سهله وأملسه.
وقيل الملاط: مقدم السنام، وقيل: جانب، وهما ملاطان. وقوله: رخو،
إشارة إلى عظمه واتساعه. وصف بعيداً ضلَّ صاحبه فيئس منه وجعل يبيع
رحله، فبيناهو كذلك سمع منادياً يشيد به (خزانة الأدب ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧).

والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده، فلا يصحّ له معه حذف الحرف لتحركه؛ ألا ترى أن الياء إذا كانت لاما أو غيرها فتحرّكت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجُزْ فيها الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟ وهذا الشُّبُه^(١) اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطرابه مرفوض في الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثمّ قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بذاهي ومن هي ونحوهما، يريد لم يفعلوه في الكلام لأنّه قد جاء: فبيناه يشري^(٢) . .

كما قال: (فألقي عَصَاهُ) [الأعراف/ ١٠٧]. وجاء: إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(٣)

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضميرين، كما جاء ذلك في المظهرة كقولهم: الضِّيَاط^(٤) والضِّيَطار^(٥)، والغوغاء فيمن لم يصرف وفيمن صرف^(٦)، وقاعِ قَرِق^(٧) وقَرَقُوس^(٨)، ودَمِثْ^(٩) ودِمَثْرُ^(١٠) وما أشبه ذلك.

(١) في (ط): وهذا التشبيه. (٢) تقدم قريباً.

(٣) تقدم قريباً. (٤) الضياط: المتمايل في مشيته.

(٥) الضيطار: العظيم، وقيل: هو الضخم اللثيم.

(٦) نص عبارة الكتاب (١٠/٢): «وأما غوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث، ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكر، ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد». فعلى الوجه الأول يكون الغوغاء من غاغ وعلى الثاني من غوغو، وهما مادتان مختلفتان. (٧) قرق: مستو.

(٨) قرقوس، مثال قربوس: مكان واسع أملس مستو لا نبت فيه (اللسان).

(٩) مكان دمث: لين الموطىء، ومثله دمث بسكون الميم.

(١٠) في اللسان والتاج: أرض دمثر: سهلة. وفي (ط): دِمَثْرَة.

فإن قلت فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو عليها
وضربها أن الواو أو الياء^(١) في لهُو وبهي ليسا بزائدين^(٢) وإن
سقطا في بعض المواضع، لأنّ الأصول قد تسقط أيضاً فيه،
نحو^(٣):

كَنَوَاحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ^(٤)
.....
دَوَامِي الْأَيْدِي خِطْنِ السَّرِيحَا^(٥)
و:

(١) في (ط): والياء.

(٢) في (ط): ليسا زائدين.

(٣) في (ط): في نحو.

(٤) صدر بيت من شواهد الكتاب ٩/١ ومن شواهد شرح أبيات المغني
٣٢٣/٢، وعجزه:

وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَدِ

والبيت لخفاف بن ندبة السلمي شاعر فارس صحابي، وكنيته: أبو
خراشة، وإياه عنى أبو العباس بن مرداس بقوله:
أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ

وهو ابن عم الخنساء وقوله كنواحي، يريد: كنواحي، فحذف الياء في الإضافة
للضرورة، تشبيهاً لها في حالة الأفراد والتنوين وحال الوقف. وإنما خص
الحمامة النجدية لأنّ الحمام عند العرب كل مطوق، كالقطا وغيره، وإنما قصد
منها إلى الحمام الورق المعروفة، وهي تألف الجبال، والنجد، وهو ما ارتفع من
الأرض، ولا تألف الفيافي والسهول، كالقطا وغيره. عصف الإثمد: ما
سحق من حجر الكحل. يصف شفتي صاحبتة؛ فشبههما في الرقة
واللطفة والحوّة بنواحي ريش الحمامة، يريد أن لثاتها تضرب إلى السمرة
فكأنها مسحتهما بالإثمد. والرواية الصحيحة مسحت بكسر التاء، ويروى
مسحت بضمها ومعناها: قبلتها فمسحت عصف الإثمد في لثتها.

(٥) عجز بيت من شواهد الكتاب ٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٣٦/٤ ضمن
أبيات، صدره:

فَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتِ

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لا تحذف دلالة على أنَّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف. قيل: لم يُستدلَّ على زيادتها بالسقوط فقط فيتجه هذا الكلام، فأما ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالَّ على أنه من نفس الكلم، وإنما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في^(١) قولهم: أَكْرِمُكْسَ، وَأَكْرِمُكَشَ في بعض اللغات^(٢) لذلك، فكما^(٣) أنهما ليسامع الكاف كلمة واحدة، وإنما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون منطلق، ونحو «ما» في: آثراً ما^(٤)، ونحو لألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

== لمضرس بن ربيعي الفقعي الأسدي. المنصل: السيف. السريح: جلود أو خرق تشد على أخفاف الإبل، جمع سريحة. يطان السريح: يطان بأخفافهن الأرض، وفي الأخفاف السريح. يقول: إنه أسرع بسيفه فعقر نوقاً وأشار بدوامي الأيد إلى أنه كان في سفر، فقد حفين لإدمان السير، ودميت أخفافهن، فأنعلن السريح.

(١) في (ط): في نحو.

(٢) الأولى لهوازن، وتسمى كسكة، والأخرى لربيعة وتسمى كشكشة انظر الكتاب: ٢٩٥/٢، ٢٩٦ ومجالس ثعلب ٨٠ و١١٦ وحواشه.

(٣) في (ط): وكما أنهما.

(٤) قال في سر صناعة الإعراب، (٢٦٣/١): «افعله آثراً ما، أي: أول شيء، فما زيادة لا يجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثراً مختاراً له، معنياً به، من قولهم: أثرت أن أفعل كذا وكذا».

على أن ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التّوّزي قال: أخبرني الفراء قال: قوله:

وَنَهَنَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ^(١)

أراد: بعد ما كدت أفعلها، يعني: الخصلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد الكسائي والفراء: نحن جئناك به، طَرَحَ حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو علي^(٢): وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالمتسع^(٣) في الاستعمال، ولا المتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتنب، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدَّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقَدَّ، أقر الحركة التي للحرف فيه^(٤)، ولم يحذفها، ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكذا الحركة التي هي الكسر في به أولى به من نقل حركة الموقوف عليه^(٥)

(١) عجز بيت من شواهد سيبويه وشرح أبيات المغني ٣٤٧/٧ لعامر بن جؤية الطائي من أبيات قالها في هند أخت امرئ القيس، وصدره:
فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٍ

الخباسة: الظلامة. نهنت: كفت، والأبيات يصف فيها ما كان أرادته من غدر بامرئ القيس عندما نزل عليه، فتحول عن غدره به.

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ليس بالشائع في الاستعمال.

(٤) في (ط): التي هي للحرف فيه. (٥) في (ط): الموقوف عليه إليه.

ولا يشبه هذا قول الشاعر: ... إذ جَدَّ النقر^(١)

ولا قولهم: هذا عِدْلٌ، لأنَّ هذا التحريك إنما هو لكرهة التقاء الساكنين. يدل على ذلك أنَّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واواً نحو: عَوْنٌ وزَيْدٌ، لم يحرك لكون ما فيه من المدِّ بدلاً من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نحو: عَوْنُهُشَلْ وزَيْدٌ دَاوُدُ^(٢) وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردٌّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة. فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بباب: قِيلَ، وبيع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله^(٣) مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظَلَّتْ، ومُسَّتْ. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من^(٤) بنات الياء والواو، كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في ردِّ غير ذلك.

ومما يدل على أنَّ حركة الحرف التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتبئة، أنَّ «مُدَّ» لَمَّا حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين حُرِّكَتْ بِالضَّمَّةِ التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: (عليهْمُ الذَّلَّةُ).

ومما يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أن

(١) انظر الصفحة ٩٨.

(٢) يريد: عون نهشل وزيد داود. انظر الكتاب: ٤٠٧/٢، وفيه يد مكان زيد.

(٣) في (ط): فجعلوه. (٤) في (ط): حذف في.

الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم تبدل^(١) من التنوين الألف. وقال الأعشى:

وَأَخُذْ مِنْ كُلِّ حَسِيٍّ عُصْمٌ^(٢)

وقد قال^(٣) لبيد:

ورهُطُ ابنِ المعلِّ^(٤)

وقالوا: ولو تر ما أهل مكة^(٥)، وقُرِء: (حاش لله) [يوسف/٣١-٥١] وهو فاعل، فإذا^(٦) حُذفت الألف في هذه (١) في (ط): يبدل.

(٢) على أن أصله عصما، ووقف عليه في لغة ربيعة بالسكون وصدره:

إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السُّرى

والبيت من قصيدة للأعشى ميمون، مدح بها قيس بن معديكرب العُصْم: قال ابن جني: هو بضمّتين جمع عصام، وعصام القرية: وكاؤها، وعروتها أيضاً، يعني عهداً يبلغ به. وقال ابن هشام، صاحب السيرة النبوية: هو بكسر ففتح، جمع عصمة، وهي الحبل والسبب، وإنما كان يأخذ من كل قبيلة إلى أخرى عهداً، لأن له في كل قبيلة أعداء ممن هجأهم، أو ممن يكره ممدوحه، فيخشى القتل أو غيره، فيأخذ عهداً ليصل بالسلامة إلى ممدوحه (شرح شواهد الشافية / ١٩١. الديوان/٣٧).

(٣) في (ط): وقال. (٤) سبق في ص ٧٩.

(٥) في اللسان: قال أبو علي: أرادوا: ولو ترى ما، فحذفوا لكثرة الاستعمال. اللحياني يقال: إنه لخبيث. ولو تر ما فلان، ولو ترى ما فلان، رفعاً وجزماً. وكذلك ولا تر ما فلان، ولا ترى ما فلان فيهما جميعاً وجهان: الجزم والرفع... ولم تر ما فلان قالوه بالجزم. وفلان في كله رفع، وتأويلها ولا سيما فلان. حكى ذلك عن الكسائي كله. (اللسان/رأى).

(٦) في (ط): وإذا.

الأشياء، فلم لا يجوز أن يُحذف في قوله: «أن أفعله» و«نحن جئناك به» قيل: لا يشبه هذا قولهم لو^(١) ترما، وحاش لله، لأن ذلك^(٢) إنما حذف كما حذف لا أبال، ولا أدر، بدلالة أنهما قد حُذفا في الوصل أيضاً.

وأما المَعْل فحذفه لإقامة القافية، وترك إبدال الألف من النون في عُصم ليس بالمتسع. ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية أيضاً كحذف^(٣) ألف مُعلّى، فحذف الألف من هاء الضمير ليس بالمتجه.

قوله عز وجل: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٤)

قرأ: غير المغضوب عليهم - بخفض الراء - نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. واختلف عن ابن كثير فروي عنه النصب والجر.

قال أبو بكر في الحجة في الجر: إنهم قالوا ينخفض على ضربين: على البدل من الذين، ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرك، وإنما وقع (غير) ها هنا صفة للذين، لأن الذين ها هنا ليس بمقصود قصدهم، فهو بمنزلة قولك: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه. قال: وقالوا يجوز النصب على ضربين. على الحال؛ والاستثناء.

فأما الاستثناء فكأنك قلت: إلا المغضوب عليهم.

(١) في (ط): ولو.

(٢) في (ط): ذاك.

(٣) في (ط): كحذفه.

(٤) السبعة ١١١.

وأما الحال فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم.

قال: ويجوز عندي النصب أيضاً على أعني. وقد حكي عن الخليل نحو هذا، أنه أجازَه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح. ومما يُحتجُّ به لمن يفتح أن يقال: غيرُ نكرة، فكره أن يوصف به المعرفة^(١).

قال: والاختيار الذي لا خفاء به الكسر؛ ألا ترى أن ابن كثير قد اختلفَ عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين^(٢) به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار؟

ولعل الذي تنكب الجر، إنما تنكبه فراراً من أن ينعت الذين أنعمت عليهم بغير، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف بها النكرة.

[قال أبو بكر^(٣): والذي عندي أن (غير) في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس. فليفهم عني ما أقول:

«أعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى^(٤) سوى المخاطب فهو غيره^(٥)، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يُخصى، يجوز أن يكون مثله في خلقه، وفي خلقه،

(١) في (ط): أن يقول غيرُ نكرة، فكرهت أن أصف بها المعرفة.

(٢) في (ط): فأولى القراءتين به. (٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): تراه. (٥) في (ط): هو غيره.

وفي جاهه، وفي علمه، وفي نسبه. فإنما صاراً^(١) نكرتين من أجل المعنى. فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده، وعلم ذلك السامع فوصفته بغير، وأضفت غيراً إلى ضده فهو معرفة، وذلك نحو^(٢) قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيداً، فكذلك قوله: (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ). فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم، فهو مساوٍ له في معرفته. هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم. فمتى كانت (غير) بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد، فهي معرفة.

وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك؛ والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

ومن جعل (غير) بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج، لأن النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قيل: إن المعنى بقوله: المغضوب عليهم اليهود، ويدل على ذلك قوله تعالى: (مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ

(١) في (ط): صار، وهو تحريف. (٢) في (ط): سقطت كلمة نحو.

والخنازير^(١) [المائدة/ ٦٠] فهؤلاء اليهود، بدلالة قوله: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت، فقلنا لهم كونوا قردةً خاسئين) [البقرة/ ٦٥] والضالون: النصارى؛ لقوله: (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل) [المائدة/ ٧٧].

فأما الخفض في (غير)، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أن البدل في تقدير تكرير العامل. وليس كالصفة، ولكن كأنه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: (قال الملا الذين استكبروا من قومهم للذين استضعفوا لمن آمن منهم) [الأعراف/ ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمّر. وهذا مما لا يجوز في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبين للأول، كما أن الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجرى سبويه: بي المسكين كان الأمر، ولا بك المسكين. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مررت به المسكين. فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر:

فلا حشائناك مشقصاً أوساً أويس من الهباله^(٢)

(١) قوله: والخنازير غير مذكور في (ط).

(٢) أورده اللسان في (أوس)، مع آخر قبله وهو:

في كل يوم من ذواله ضغت يزيد على إباله

ونسبها إلى أسماء بن خارجة. حشأ بطنه بسهم: أصاب به جوفه.

المشقص، كمنبر: النصل العريض، أو السهم فيه ذلك. أويس: تصغير =

من أن أوساً بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه، لأن أوساً مصدر، من قولك: أسته إذا أعطيته، وانتصب^(١) أوس لأن ما ذكر من قوله: فلاحشأنك يدل على لأؤوسنك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقاً بالمصدر كان بمنزلة قوله:

فندلاً - زُرَيْقُ - المالَ نَدَلُ الثعالبِ^(٢)

= أوس وهو الذئب. الهبالة: اسم ناقته. وقيل: افترس له الذئب شاة، فقال يخاطبه: لأضعن في حشاك مشقصاً عوضاً يا أويس من غنيمتك التي غنمتها من غنمي. قال ابن سيده: أوساً، أي: عوضاً، قال: ولا يجوز أن يعني الذئب، وهو يخاطبه، لأن المضمّر المخاطب لا يجوز أن يبدل منه شيء، لأنه لا يُلبس، مع أنه لو كان بدلاً لم يكن من متعلق. وإنما ينتصب أوساً على المصدر بفعل دل عليه، أو بلاحشأنك... وأما قوله: أويس، فنداء، أراد: يا أويس، يخاطب الذئب، وهو اسم له مصغراً، كما أنه اسم له مكبراً. فأما ما يتعلق به (من الهبالة) فإن شئت علقتة بنفس أوساً، ولم تعتد بالنداء فاصلاً لكثرتة في الكلام، وكونه معترضاً به للتوكيد... وإن شئت علقتة بمحذوف يدل عليه أوساً، فكأنه قال: أؤوسك من الهبالة، أي: أعطيك من الهبالة، وإن شئت جعلت حرف الجر وصفاً لأوساً. فعلقته بمحذوف وضمته ضمير الموصوف. (أهـ عن اللسان).

(١) في (ط): فانتصب.

(٢) صدره:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُ أمورهم

أورده الكتاب (٥٩/١)، واللسان (ندل)، وهو في كليهما غير منسوب، ونسبه العيني ٤٦/٣ إلى الأخوص وقال: ذكر في الحماسة البصرية أن القائل أعشى همدان، وهو كذلك فيها انظر ٢٦٢/٢ ٢٦٣. وقبلة: يمرون بالذهن خفافاً عيا بهم ويرجعن من دارين بُجَر الحقائق الدهنا: رملة من بلاد تميم، يمد ويقصر. يرجعن، أخبر عن رواحلهن فأنث. ويروى: يخرجن. دارين: فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك. البحر: =

وإنما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، لأن ذلك من المواضع التي يستغنى فيها عن التبيين^(١)، لوضوحه. وأنه لا يعرض التباس^(٢) كما يعرض في علامة الغيبة.

ولما كان البدل قد حصل فيه شبهة من الأجني من حيث كان في التقدير من كلامين، وحصل فيه شبهة من الصفة من حيث بُيِّنَ به كما بُيِّنَ بالصفة، ولم يُستعمل ما يكون به من كلامين، أجراهما أبو الحسن مجرى واحداً، فقال - فيما روى عنه أبو إسحاق الزياتي^(٣) - في قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبدل هو أم صفة؟ فقال: ما أبالي أيهما قلت.

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عمرو وأخوه. وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك أخوه بدلاً لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُجزَّه في البدل لما كان على ما ذكرنا من أنه في تقدير جملتين، فكأنه قد انقضى الكلام ولم

= الممثلة، جمع أبجر، وهو العظيم البطن. وغياب: جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب، الندل هنا: الأخذ باليد، والندل أيضاً: السرعة في السير. زريق: اسم قبيلة. ويقال في المثل: هو أكسب من ثعلب، لأنه يدخر لنفسه، ويأتي على ما يعدو عليه من الحيوان إذا أمكنه. يصف تجاراً، وقيل: لصوصاً.

(١) في (ط): من المواضع التي لا يحتاج فيها إلى التبيين.

(٢) في (ط): لا يعرض فيه التباس.

(٣) أبو إسحاق الزياتي: هو إبراهيم بن سفيان، ينتهي نسبه إلى زياد ابن أبيه. قرأ على الأصمعي وغيره. ومات سنة ٢٤٩ (بغية الوعاة ١/٤١٤، معجم الأدباء: ١/١٥٨).

يعد إلى الأول ذكر. وإذا كان صفة جاز ذلك، لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف. ألا ترى أنهم قالوا^(١): لا رجل ظريف، وهذا زيد بن عمرو. فتَنَزَّلَت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو امرئ القيس^(٢) وقد جعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة النُدْبَة بها، وقد تَنَزَّلَت^(٣) الصفة عندهم جميعاً منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم^(٤) الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم في قوله:

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً^(٥)

فجعل (أشنعاً) حالاً، ولم يجعله خبراً؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مما تَنَزَّلَت^(٦) فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

(١) في (ط): قد قالوا.

(٢) سقطت «القيس» من (م).

(٣) في (ط): نزلت.

(٤) في (ط): لم يستغن الاسم الموصوف.

(٥) عجز بيت قاله عمرو بن شأس وصدره كما في الكتاب (٢٢/١):

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

ورواية سيبويه والأعلم:

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً

أراد إذا كان اليوم يوماً، وأضمر لعلم المخاطب، ومعناه إذا كان اليوم

الذي يقع فيه القتال. قال سيبويه: «وسمعت بعض العرب يقول أشنعاً،

ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً.

(٦) في (ط): مما تنزل فيه.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبدل^(١)، إنَّكَ تصف بما لا يجوز فيه البدل، نحو الفعل والفاعل والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق. ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجز، من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل.

فمن جعل (غير) في الآية بدلاً كان تأويله بيّناً، وذلك أنه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفة فبدلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقوله: (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) [الفاتحة/٦] (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [آل عمران/٩٧]، وإن جعله نكرة فبدلُ النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: (بالناصية ناصية كاذبة) [العلق/١٥ - ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أبدل منه. وليس (غير) على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البدل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟ قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير. ويدل على جواز ذلك قوله:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جَلَّانَ كُلَّهُمْ

كساعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرٍ^(٢)

(١) في (ط): مفارقة الصفة البدل.

(٢) قال في اللسان (جل): وجل، وجَلَّان: حيَّان من العرب. وأنشد ابن =

وأنشد أبو زيد:

فلا وأبيك خير منك إني
ليؤذني التَّحْمُحُ والصَّهِيلُ^(١)

[وليؤذني . يقال: آذنته وأذنته إذا رددته]^(٢).

فالبديل شائع كثير^(٣)، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية؛ وذلك لأنَّ^(٤) «الذي» إنما صيغ لأنَّ يُتوصَّل به إلى وصف المعارف بالجمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يُذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: (مَثْلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا)، ثم قال: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) [البقرة/ ١٧] فدلَّ أنه يراد به الكثرة، وقال: (وَالَّذِي جَاءَ بِالصُّدُقِ وَصَدَّقَ بِهِ)، ثم قال (أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [الزمر/ ٣٣]. وقد قيل في قوله:

= بري: إنا وجدنا، البيت، أي لا كذي طول ولا قصر، على البديل من ساعد. قال: كذا أنشده أبو علي بالخفض. اهـ. وضبط جلان بالقلم في جمهرة الأنساب ص ٢٩٤ واللسان بفتح الجيم، وضبط في الاشتقاق ص ٣٢٣ والتكملة/ جلل بكسرهما. وبنو جلان بن عتيك بن أسلم.

(١) البيت لشمير بن الحارث ويقال: سمير بالسين. وروي: يؤذني مكان يؤذني، وهو موافق لما في نسخة ط، والتجمع مكان التجمجم. قال أبو زيد: قوله: ليؤذني، أي يغمني.. وروي فلا وأبيك خير بكسر الكاف، ومن روى خير منك، فكأنه قال: هو خير منك، ومن خفض أبدله من الأول إذا كان نكرة، وكان الأول معرفة (النوادر/ ١٢٤، ١٢٥).

(٢) ما بين المعقوفتين سقطت من (ط).

(٣) في (ط): كثير شائع. (٤) في (ط): وذلك أن.

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ^(١)

إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله:

اللذا قَتَلَا المَلُوكَ^(٢)

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالة على الكثرة، فهلاً جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما يوصف^(٣) به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك.

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله:

إِنْ تَبْخُلِي يَا جُمْلٌ أَوْ تَعْتَلِي
أَوْ تَصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٤)

(١) عجزه:

هم القوم كل القوم يا أم خالد
والبيت لأشهب بن رميلة، ويروى زميلة بالزاي، رثى قوماً بفلاج، وهو موضع بعينه كانت فيه وقعة. (انظر الكتاب: ٩٦/١). وفي ياقوت: «قال أبو منصور: فلاج اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة، طريق بطن فلاج.. وقال غيره، فلاج: واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدي بن جندب، بن العنبر، بن عمرو، بن تميم من طريق مكة.. انظر الخزانة ٥٠٧/٢ الأماشي الشجرية ٣٠٧/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٣ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٨٠/٦ وورد في ١٤١ منه وفي ١٨٠/٧:

(٢) انظر ص ١٢٥. (٣) في (ط): توصف.

(٤) أنشده سيبويه ٢٨٢/٢ ونسبه إلى رجل من بني أسد، وورد في النوادر/٥٣ ضمن أبيات من مشطور الرجز منسوباً إلى منظور بن مرثد الأسدي واللسان (عهل) وبعده:

ونحو ما أنشده أبو زيد:

بَاكَرَنِي بِسُحْرَةِ عَوَاذِلِي
وَلَوْ مُهَنَّ خَبَلٌ مِنْ الْخَبَلِ^(١)

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحبك، إلّا أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت في الآي شائعة لمشابتها «مَنْ وما» واجتماعها معهما في الصلة، ألا ترى أنّ تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟ وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرّف به لازماً له لا يجوز إلقاؤه^(٢)، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من قولهم^(٣): قد أمرّ بالرجل غيرك فيكرمني، والقوم فيها الجماء الغفير، والخمسة العشر درهما ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المعرّف للذي، لم يحسن وصفه بما وُصف به^(٤) الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكر فيتنزّل^(٥) لذلك منزلة الأسماء الشائعة،

= نُسِّلَ وَجَدَ الهَائِمِ الْمَغْتَلِّ بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ
قال في النوادر: المغتل: الذي اغتل جوفه من الشوق والحب والحزن كغلة العطش، والوجناء: الغليظة. والعيهل: الطويلة. قال في اللسان: قال ابن سيده: شدد اللام لتمام البناء، إذ لو قال أمر عيهل بالتخفيف لكان من كامل السريع، والأول كما تراه من مشطور السريع. وإنّما هذا الشد في الوقف، فأجراه الشاعر للضرورة حين وصل مجراه إذا وقف.
(١) أورده أبو زيد في النوادر (٤٠) مع أربعة أبيات منسوبة إلى عبدة بن الطبيب.

(٢) في (ط): لا يجوز له إلقاؤه. (٣) في (ط): في قولهم.

(٤) في (ط): بما يوصف. (٥) في (ط): فينزل.

ويقدّر إلقاء الألف واللام منه ليحسن بذلك وصفه بما توصف به^(١) النكرة، أو تقدّر^(٢) في الصفة الألف واللام، كما يقدره^(٣) الخليل وسيبويه ليصح بذلك كونه وصفاً لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجيز: زيد هو قال ذاك؛ لأنني أجيز^(٤) الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهم الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل ويكون^(٥) بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز كان زيد هو منطلقاً، لأنني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدّر فيه على الألف واللام.

وأما من قدّر (غير) صفة للذين، وقدره معرفة لما^(٦) ذكره أبو بكر، فإن وصفه للذين بغير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمّله سيبويه على أنه وصف.

ومن لم يذهب بغير هذا المذهب. ولم يجعله مخصوصاً؛ استجاز أن يصف (الذين) بغير من حيث لم يكن

(١) في (ط): بما وصف به. (٢) في (ط): أو يقدر.

(٣) في (ط): كما يقدر.

(٤) في (ط): لا أجيز، والصحيح ما في (م)، بدليل السياق.

(٥) كذا في (ط): وفي (م): «تكون» يريد الفصل، أي ضمير الفصل.

(٦) في (ط): كما.

الذين مقصوداً قصدهم، فصار مشابهاً للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنه لم يُرد به شيء معين. ونظير ذلك ممّا دخله الألف واللام فلم يختصّ بدخولهما عليه لمّا لم يكن مقصوداً قصده قولهم: قد أمرّ بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيناً، وكذلك أجاز مررت بأبي العشرة^(١) أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئاً بعينه لأنّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: إمّا العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيداً بأعيانهم جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك قولهم: سير عليه الأبد، والليل والنهار، والشهر والدهر؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليل والنهار، والدهر والأبد، فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لمّا لم يُرد به شيء معين جرت^(٢) مجرى النكرات، كذلك (الذين) إذا لم يُرد به شيء معين جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معين.

ويقويّ هذا الوجه قول من رأى أنّه إذا نصب كان منتصباً على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال كان شائعاً غير مخصوص؛ إذا^(٣) لم يكن كالعراك وجهك وطاقتك. وحكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة، كما أن ما

(١) انظر الكتاب (١/٢٣٠)، ونص العبارة هناك: مررت برجل أبي عشرة أبوه.

(٢) في (ط): جرّين. (٣) كذا في (ط): وفي (م): «إذ».

انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال أَنْعَمْتَ، كأنَّه قال: أَنْعَمْتَ عليهم لا مغضوباً عليهم!، أي في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أَنَّ قولهم: جاءني زيد راكباً تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير وراكب عبارة عن زيد، وهو هو^(١) في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد^(٢) في حال نفسه لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة راكب - وإن كان زيدا في المعنى - لا يمتنع أن يكون ما^(٣) ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه، لأنَّ راكباً يدلُّ على الركوب، وزيد لا يدلُّ عليه؛ ألا ترى أنهم قد قالوا:

إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ^(٤)

أي: إلى السَّفِيهِ، فأضمره لَمَّا كان قد تقدَّم ما يدلُّ عليه؟ فإذا كان في ذكر راكب دلالة على الركوب، لم يمتنع أن تقول في ترجمة جاءني زيد راكباً: جاءني زيد في حال ركوبه،

(١) هو الثانية ساقطة من (ط).

(٢) في (ط): زيد جاءني.

(٣) كذا في (ط). وفي (م) بما ذكرنا.

(٤) صدر بيت عجزه:

وخالف والسفيه إلى خلاف

ولم نجده منسوباً، وروي زجر مكان نهى. (انظر معاني القرآن:

١٠٤/١، وخزانة الأدب: ٣٨٣/٢، ٢٢٩). وقوله: «قالوا» يريد أن

العرب يمثلون به، وإن كان القائل في الأصل واحداً. وانظر الخصائص

٤٩/٣ والأمثالي الشجرية ٦٨/١، ١١٣، ٣٠٥.

فُيَجْعَلُ^(١) الركوب وقتاً لفعله، لأنَّ المصادر تكون نحو: مَقْدَمُ الْحَاجِّ.

ومن ها هنا^(٢) قال أبو الحسن وغيره فيها: إنها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها العرب^(٣) مُجْرَى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعْمَلَ فيها المعاني، كما أعملتها في الظروف، ولم تجعله^(٤) بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولاً مختصاً، فلم تُعْمَلَ فيها المعاني متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف إخلأؤهم إيَّاهَا من الذِّكْرِ العائد إلى ذي الحال كإخلائهم الظروف من ذلك، وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستُغْنِيَ بالواو عن ذلك لما فيها من دلالة الاجتماع. ومن ثَمَّ مثله سيبويه بإذ في قوله: إِذ طَائِفَةٌ(*) حيث لم يَعْذُ من الجملة التي بعد الواو ذِكْرٌ إلى مَنْ هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا في أمر الحال من أَنَّهُ أَشْبَهَ الظرف والمفعول به فلم يكن بمنزلة المفعول به على جِدَّتِهِ، ولا الظرف على انفراده - وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد منهما^(٦) على انفراده.

(١) في (ط): فتجعل.

(٢) في (ط): ومن هنا.

(٣) في (ط): أجرتة العرب.

(٤) كذا في (ط): وفي (م): «يجعله».

(٥) في توجيه قوله تعالى من سورة [آل عمران/ ١٥٤]: «يغشى طائفة منكم

وطائفة قد أهتمتهم أنفسهم» على أنه: يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه

الحال، كأنه قال: إِذ طَائِفَةٌ في هذه الحال. انظر سيبويه ٤٧/١.

(٦) منهما: ساقطة من (ط).

وكثيراً ما يجتمع في الشيء الواحد الشبه من وجهين وأصلين. فمن ذلك حروف الجر في: مررت بزيد ونحوه، وهو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم. أما الجهة التي كان منها بمنزلة جزء من الفعل؛ فلأنه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أن الهمزة في نحو: أذهبته، قد فعَلَتْ ذلك، وكما أن تضعيف العين في خرَجته وفرحته، قد فعل ذلك. وأما كونه بمنزلة جزء من الاسم فهو أنك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمراً، لما كان موضع الجار والمجرور نصباً، ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بمن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذل قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه - من جراز خلَّو الحال من ذكر يعود منها إلى ذي الحال - ما يدل على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر والرُّطْب والقفيز، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل. وفي التنزيل: (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) [هود/٦٤].

وأما من ذهب إلى أن غيراً منتصب بالاستثناء، فإن الاسم المنتصب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسطٍ إلّا. ومما يدل على انتصابه بذلك - بتوسط هذا الحرف - أن حروف الجر قد وقعت هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد، فكما أن حرف الجر قد أوصل

الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك إلّا قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها.

ونظير إلّا في الاستثناء - في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك - الواو في قولهم: جاء البرد والطيلسة، واستوى الماء والخشبة؛ فانتصاب الاسم بعد إلّا كانتصابه بعد الواو؛ ألا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه، كما أنّ إلّا في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل، ولا معناه إلى الاسم المستثنى.

وقد يعمل^(١) بواسطة الحروف عوامل، لولا توسّطها لم تعمل فيما تعمل^(٢) فيه مع دخول الحرف، ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا مارّ بزيد أمس، لمكان حرف الجر. وتقول: أنت أعلم بزيد منك بعمر. وفي التنزيل: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) [النجم/ ٣٠] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مَنَا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٣)
فعلى إضمار فعل يدلُّ عليه أضرب، كما أن قوله: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ) [الأنعام/ ١١٧] على ذلك. يدلُّك على هذا أنّ (مَنْ) لا يخلو من أن تكون موصولة

(١) في (ط): وقد تعمل.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): «يعمل».

(٣) تقدم هذا الشاهد في ص/ ٢٧.

أو استفهاماً، فإن كان صلة كان مختصاً، والمفعول به إذا كان مختصاً لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهاماً فالذي يُعلّق قبل الاستفهام - من الأفعال - ما جاز فيه الإلغاء وما شُبّه به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإنّ الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير أن يتوسّط حرف^(١)، وذلك نحو: غير. في قولهم: جاءني القوم غير زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهلا دلّ ذلك على أن الفعل حيث ذكرت لم يصل بتوسط الحرف. قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنما وصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلّا بالحرف؛ لأنّ غيراً مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة؛ ألا ترى أن خلفك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختصّ غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز، قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة. فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في غير، كذلك لم يُحتج إلى توسطه في عمل ما قبل سوى في الاستثناء في «سوى» لأنها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنّه ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلمّا اجتمعت «غير» معها في ذلك كان مثلها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به

(١) في (ط): من غير توسط حرف.

مع غير أن غيراً في قولك: أتاني القومُ غيرَ زيد، هم الآتون. فإذا كان إياهم في هذا^(١) المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد إلا في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوب المرفوع في المعنى، ولم يكن مخصوصاً؛ كما أن الحال غير مخصوص^(٢)، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك في الحال.

ومما جاء (غير) فيه صفة قوله تعالى^(٣): (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ) [النساء/ ٩٥]، فمن رَفَع غيراً كان وصفاً للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قصدهم، كما كان قوله: ^(٤)(الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) كذلك. والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون. ومن نصبه كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين، لأن غيراً واقع بعد الاسمين الموصولين، ولو وقع متقدماً على المؤمنين لم يكن استثناءؤه إلا من القاعدين؛ لأن العامل في المستثنى ما في الصلة، فلا يجوز أن يتقدم على الموصول. ومن جر غيراً كان وصفاً للمؤمنين، والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء.

فأما قوله سبحانه^(٥): (إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاءُ) [الأحزاب/ ٥٣] «فغير» حال من قوله: (إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ)،

(١) في (ط): سقطت كلمة «هذا». (٢) في (ط): غير مخصوصة.

(٣) في (ط): قوله عز وجل. (٤) في (ط): قوله عز وجل.

(٥) سبحانه: غير مذكورة في (ط).

ولا يجوز أن يكون وصفاً للطعام كما جاز أن يكون «غير» في الأخرى وصفاً للقاعدين مَرَّةً^(١)، وللمؤمنين أخرى^(٢)؛ لأن الناظرين هم المخاطبُونَ، فهم غير الطعام. فكما أنك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم، لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له فلا بد من إظهار الضمير فيه، فكذلك لو جعلت غيراً صفة غير حال للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذات حَمْلٍ مُثْقَلَةٍ به هي، فتظهر الضمير، لأن اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحَمْل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا أن الفعل، بما^(٣) يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمّنه [مما يتضمّنه]^(٤) اسم الفاعل، فإذا أظهر الضمير في الفعل حيث أدّى إلى الإلباس، فإن يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب. فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحناً. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالاً بقول الشاعر^(٥):

أُمْسِلِمَتِيَ للموت أنتِ فميتٌ وهل للنفوس المسلّمات بقاء
بمستقيم، لأنّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعد، تريد:

- (١) سقطت كلمة «مرة» من (ط). (٢) سقطت كلمة «أخرى» من (ط).
(٣) في (ط): لما (٤) ما بين معقوفين ساقط من (ط).
(٥) وهو مجنون ليلي، والبيت في الأغاني ٤٤/٢ برواية: «أنا ركتي.. الخائفات بقاء». وانظر الديوان ص ٤١.

وغير القاعد، كما قال: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ). قالوا: ولم يَجِءْ هذا في المعرفة الْعَلَمَ، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنه لا يمتنع أن يقاس فيجوزُ على ما سُمع. وذلك أنَّ هذا إنَّما جاء لِمَا في «غير» من معنى النفي، فكما أجازوا أنا زيداَ غيرُ ضاربٍ لِمَا كان المعنى معنى النفي، فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل غير^(١) بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرّر معه لا كما كرّر مع غير الْعَلَمِ.

فإن قلت: فإن من الناس مَنْ يحمل انتصاب زيد في: أنا زيداَ غيرُ ضاربٍ على مضمّر، ولا يحمله على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: أنا زيداَ مثل ضارب. قيل: إن حمله على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين، لأنَّهم قد حملوا الكلام على المعنى في النفي في مواضع غير هذا. ألا ترى أنَّهم قالوا: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد؟ فجعلوا قلَّ - وإن كان فعلاً - بمنزلة الحرف النافي لِمَا كان مثله، فكذلك «غير» إذا كان معناه النفي جعل بمنزلة حرف النفي، فلحقت «لا» معه كما تلحق مع حرف النفي. وقالوا: إنَّما سرُّتُ حتى أدخلها، فلم يجز الرفع بعد حتى، كما لم يجز بعد^(٢) حرف النفي، إذا قال: ما سرْتُ حتى أدخلها؛ وذلك إذا احتقر السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجري مجرى النفي قوله:

(١) غير: ساقطة من (ط). (٢) في (ط): مع.

..... وإِنَّمَا يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

وقالوا نَشَدْتُكَ الله إلا فعلت، فإذا جازت في هذه الأشياء^(٢) أن تجري مجرى النفي فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل (غير) استثناء لم يمتنع على قوله دخول لا بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع في قولهم: أنت غير القاعد ولا القائم^(٣). وذلك أن الاستثناء يشبه النفي؛ ألا ترى أن قولك: جاءني القوم إلا زيداً بمنزلة قولك: جاءني القوم لا زيد. فيجوز أن تدخل لا حملاً على المعنى، ويجوز أن تجعلها زيادة^(٤) في هذا الوجه، كما تجعلها زيادة^(٥) في قوله: (وما يَسْتَوِي الأحياء ولا الأموات) [فاطر/ ٢٢].

وإذا جاز دخول «لا» مع الاستثناء من هذين^(٦) الوجهين، فلا وجه لقول من أنكروه. وكذلك يجوز زيادة «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.

وقد دخلت «لا» زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره. فمن ذلك قوله تعالى^(٧): (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا

(١) من بيت للفرزدق، تتمته كما في الديوان ٧١٢/٢:

أنا الضامن الحامي الذمار

والبيت من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً. وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٢٤٨/٥. قال البغدادي: قال أبو علي في الشيرازيات: إنهم عاملوا «إنما» معاملة النفي وإلا في فصل الضمير، وأنشد البيت.

(٢) في (ط): هذه الثلاثة الأشياء. (٣) في (ط): غير القائم ولا القاعد.

(٤) في (ط): زائدة. (٥) في (ط): كما جعلتها زائدة.

(٦) في (ط): في هذين. (٧) تعالى: ساقطة من (ط).

يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ [الحديد/ ٢٩]. وقد أجاز
سيبويه قياساً على هذا «أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ يَعْلَمُ فَهُوَ يَعْلَمُ»^(١) على
زيادة لا. وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي،
قال: (٢)

أَفَعْنِكَ لَا بَرَقَ كَانَ وَمِضْهُ غَابَ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مُثَقَبٌ
وَأُنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ:

وَيَلْحِينِي فِي اللَّهِوْ أَلَّا أَحْبَّهُ (٣)

وقال تعالى: (٤) (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف/ ١٢]،
وفي الأخرى: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) [ص/ ٧٥]. ومن ذلك
قول جرير:

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِينِ
وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ (٥)

(١) انظر الكتاب: ١٩٥/١.

(٢) في (ط): قال الشاعر. والبيت ذكره في البحر المحيط ٢٧٣/٤ وفيه:
غَابَ يَقْسَمُهُ، مَكَانَ: غَابَ تَسْنَمُهُ.

(٣) عجزه: وللهو داع دائب غير غافل
وهو للأحوص. انظر شعره ١٧٣ ورغبة الأمل ٨/٢ والبحر المحيط ٢٩/١
وشرح أبيات المغني للبغدادى ١٨/٥.

(٤) في (ط): وقال، بدون تعالى.

(٥) البيت مطلع قصيدة لجرير، يهجو بها الفرزدق. قال الأعلام: والمعنى، قد
علاك مشيب حين حين وجوبه. هذا تفسير سيبويه. ويجوز أن يكون
المعنى: ما بال جهلك بعد الحلم والدين، حين لا حين جهل ولا صبا
فتكون (لا) لغواً في اللفظ دون المعنى انظر الكتاب: ٣٥٨/١،
والديوان/ ٥٥٧. وشرح أبيات المغني ٨٤/٥ و١٢١/٦ والبيت من شواهد =

لا فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حين حين،
وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت: علاك مشيب حيناً فقد أثبت
حيناً علاه فيه المشيب.

فلو جعلت (لا) غير زائدة لوجب أن تكون نافية على
حدها في قولهم:

جئت بلا مال، وأُتيت بلا غنيمة، فنفيت ما أثبت، من
حيث كان النفي بـ (لا) عاماً منتظماً لجميع الجنس، فلما لم
يستقم حملُهُ على النفي للتدافع العارض في ذلك حكمت
بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حَلَقَة فضة، وخاتمٌ حديد، لأنَّ
الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها، يدل على ذلك
قوله:

تطلّقه حيناً وحيناً تُراجع^(١)

ويقع على الزمان الطويل كقوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى
الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) [الدهر/١] وعلى ما هو أقصر من

= الخزانة ٩٤/٢ ونقل البغدادي هنا قول الفارسي في (لا) بعد أن ذكر كلام
غيره قائلاً: وقد طبق المفصل أبو علي الفارسي في الحجة في الكلام
على آخر سورة الفاتحة قال: «لا فيه زائدة...».

(١) عجز بيت من عينية النابغة الذبياني صدره في الديوان/٤٧:

تَنَادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا

وفيه رواية ابن السكيت «عصراً وعصراً» ورواية أبي عبيدة: «طوراً وطوراً»
بدل: «حيناً وحيناً» والبيت في شرح أبيات المغني ١٦٥/٢ و ١٩٩/٧
برواية المصنف.

ذلك، كقوله: (تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) [إبراهيم/٢٥]، فصار
حِينَ حِينَ كقول الآخر:
ولولا يَوْمٌ يَوْمٍ ما أَرَدْنَا
جزاءكَ والقُرُوضُ لها جَزَاءٌ^(١)
وليس هذا كقوله:

حَنْتَ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ^(٢)

لأنه في قوله: لَا حِينَ مَحَنٌ - نَافٍ حِيناً مخصوصاً لَا
يَنْتَفِي بِنَفْيِهِ جَمِيعُ الْأَحْيَانِ؛ كما كَانَ يَنْتَفِي بِالنَّفْيِ الْعَامِّ
جَمِيعُهَا، فلم يَلْزَمَ أَنْ تَكُونَ (لَا) زِيَادَةً^(٣) فِي هَذَا الْبَيْتِ، كما
لَزِمَ زِيَادَتُهَا فِي حِينَ لَا حِينَ^(٤).

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين: أحدهما: أن
يكون زائداً كما مر في بيت جرير، والآخر: أن تكون غير
زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين: أحدهما أن يكون
لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك قولهم:

(١) البيت للفرزدق. يقول: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا
جزاءك. جعل نصرهم له قرصاً، يطالبهم بالجزاء عليه (انظر الديوان:
٩/١، والكتاب: ٥٣/٢).

(٢) أورده سيبويه (٣٥٨/١) غير منسوب. قال الأعلام: الشاهد فيه نصب حين
بالتبرئة، وإضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر لا محذوف. والتقدير:
حين لا حين محن لها، أي: حنت في غير وقت الحنين، ولو جر الحين
على الإلغاء لجاز. والقلوص: الناقة الفتية، وهي كالجارية من الأناسي،
وحينها: صوتها شوقاً إلى أصحابها. والمعنى: أنها حنت إليها على بعد
منها ولا سبيل لها إليها. انظر الخزائن ٩٣/٢.

(٣) في (ط): زائدة. (٤) في (ط): لا حين محن.

غضبت من لا شيء، وجئت بلا مالٍ. فلا مَعَ الاسم المنكور في موضع جرٍّ بمنزلة خمسة عشر، ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله:

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٍ

لأن (حين) ها هنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع لا كما جاز بناء المفرد معها. وإنما (حين) في هذا البيت مضافة إلى جملة، كما أنها في قوله: (حِينَ لَا يَكْفُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ) [الأنبياء/ ٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر (لا) يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان - قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألا تعمل (لا) في اللفظ، ويراد بها معنى النفي^(١)، فتكون صورتها صورة الزيادة، ومعنى النفي فيه^(٢) مع هذا صحيح. وذلك كقول النابغة:

أَمْسَى بِلْدَةٍ لَا عَمٌّ وَلَا خَالٍ^(٣)

(١) في (ط): معنى النفي فيه. (٢) فيه: ساقطة من (ط).

(٣) عجز بيت له يرثي فيه أخاه، وصدده:

بعد ابن عاتكة الثاوي لدى أبوي

وقبله:

لَا يَهْنِي النَّاسَ مَا يَرْعَوْنَ مِنْ كَلٍّ وَمَا يَسُوقُونَ مِنْ أَهْلِ وَمِنْ مَالٍ
انظر الديوان/ ٢١١ والحماسة بشرح التبريزي ٣٥٩/٢ وفيه: على أمرٍ
مكان: لدى أبوي. وأمر بالتحريك. موضع بنجد من ديار غطفان. ورواية
الديوان: الثاوي على أبوي. وهو اسم موضع أو جبل بالشام (معجم
البلدان).

وقال الشَّمَاخ:

إذا ما أدلجتُ وَصَفْتُ يداها

لها إدلاجٌ لَيْلَةٌ لا هُجُوعٌ^(١)

وقال رؤبة:

لقد عَرَفْتُ حِينَ لا اعْتِرَافٍ^(٢)

وبيت الكتاب:

تَرَكْتَنِي حِينَ لا مالٍ أَعِيشُ بِهِ

وحين جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبَا^(٣)

وهذا الوجه عكس ما جاء فيما أنشده أبو الحسن من قول

الشاعر:^(٤)

لو لم تكن غطفانٌ لا ذُنُوبَ لها

إِلَيَّ لَامَتْ ذُوو أَحْسَابِهَا عُمَرَا^(٥)

(١) ديوانه ص ٢٢٦. وأدلجت: سرت من أول الليل. ليلة لا هجوع: لا نوم فيها. وقد ذكر محقق الديوان رواية البيت في اللسان والتاج والصحاح والأساس في مادة (لا - وصف - دلج).

(٢) بعده: أنك تعنوني بالإلحاف

ورواية الديوان ص ١٠٠ ضمن مجموع أشعار العرب: قد اعترفت.

(٣) قال الأعلام: «الشاهد في إضافة حين إلى المال، وإلغاء لا وزيادتها في اللفظ، على حد قولهم: جئت بلا زاد. ولو رفع المال على شبه (لا) بليس لجاز». يرثي ابناً له، فقد أحوج ما كان إليه لفقره. وكتب الزمان: شدته. وضرب الجنون والكلب مثلاً لشدة الزمان، وأصل الكلب السعار. (انظر الكتاب: ١: ٣٥٧).

(٤) في (ط): وهذا الوجه عكس ما أنشده أبو الحسن.

(٥) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها عمر بن هبيرة ويروى: إذاً للام. =

ألا ترى أن (لا) في المعنى زيادة^(١)، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع، وبإيه معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل^(٢).

ومما جاءت فيه (لا) زائدة - إنشاد من أنشد:
أَبَى جُودُهُ لَا الْبَخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
نَعَمْ مَنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٣)

[قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا (لا) زائدة حشواً وصلوا بها الكلام]^(٤). واختلفوا في قول الشماخ:

أَعَائِشُ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ
يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ^(٥)

= انظر الديوان/٢٨٣ وشرح أبيات المغني ٢٢/٥ والبيت من شواهد الرضي في لخزانة ٨٧/٢ والعيني ٣٢٢/٢، ورواية الديوان: إلى لا ذوو أحلامهم عُمرًا.

(١) في (ط): زائدة.

(٢) إلى هنا ينتهي نقل البغدادي عن الفارسي في الخزانة المشار إليه ص ١٦٥.

(٣) البيت ذكره ابن الشجري في أماليه ٢٨٢/٢ وهو من شواهد شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٠/٥ ولم ينسب لقائل.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (م). هذا وبهامش نسختي الأصل (م) و(ط) هذا التعليق: كذا روى أبو الحسن هذا البيت في كتاب القرآن: أنه لا يمنع الجود، وأنشد في موضع آخر: الجوع. وتأويله: على قاتل الجوع وهو الطعام وما يحضره. أراد أنه لا يبخل.

(٥) عائش: ترخيم عائشة، وهي امرأة الشماخ. يضيعون من الإضاعة، ضد =

فروى التَّوْزِيَّ عن أَبِي عُبيدة: أَنَّ (لا) زائدة، وذهب غيره إلى أَنَّها ليست زائدة.

ومما يجوز أن تكون (لا) فيه زيادة^(١) قول الشاعر:
ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءُ مَنْ كانَ مِنْهُمْ
إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنا^(٢)
فأما القول في (مِنَّا)، فإنه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما أن يكون: إذا جلسوا مِنَّا، أي: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنَّ (مِنَّا) قد استعمل في هذا المعنى؛ ألا ترى أَنَّهُ قد قال^(٣): وتقول: أنت مني فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطي في هذه المسافة، وملايسي، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت في قوله: «أَفْعَنكِ لا برق»^(٤).

= الإصلاَح. الهجان: لفظ يستوي فيه الواحد والجمع، ومعناه الجمل الأبيض، أو الإبل البيض. يعني أن عائشة قالت له: لِمَ تشدد على نفسك في المعيشة... فرد عليها: ما لأهلك أراهم يتعهدون الإبل ويصلحونها، وأنت تأمريني بإضاعة مالي؟ وهذا على أن لا نافية. فأما على أنها زائدة فهو يعبرها بإضاعة أهلها المال وأنهم لا يحسنون القيام عليها. انظر الأمالي: ١٠٥/١ والسمط: ٣٢٣/١ والديوان/٢١٩.

(١) في (ط): زائدة.

(٢) البيت للمرار بن سلامة العجلي. سوانا: سوانا. قال الأعلام: وصف نادي قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم، فيقول: لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا، إذا جلسوا للحديث، إجلالاً لنا وتعظيماً. انظر الكتاب: ١٣/١ و٢٠٣.

(٣) انظر الكتاب: ٢٠٨/١. (٤) تقدم البيت صفحة ١٦٤.

والوجه الآخر^(١): (مِنَّا) متعلقاً بما قبل، كأنه، مَنْ كان منهم مِنَّا.

فإن قلت: كيف يصحُّ أن يكون مَنْ كان منهم مِنَّا؟ قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون (مِنَّا) في معنى المخالطة والملابسة كما تقدّم، فيكون (منهم) مستقراً، و(مِنَّا) في موضع حال، ولا يكون (مِنَّا) مستقراً و(منهم) في موضع حال^(٢) من قوله (مِنَّا) لأنَّ الحال لا تتقدم^(٣) على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل في الحال كان جاز ذلك.

ويجوز أيضاً في قوله: (من كان منهم مِنَّا) أن يكون بينهم مخالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم مِنَّا: لأنَّه يجوز - وإن كان من معشر آخرين - أن تقول: منا للحلف، أو للولاء. وقد جاء: «مولى القوم منهم»^(٤).

وعلى هذا قوله: «الأذنان من الرأس»^(٥) وقال تعالى:

(١) في (ط): والوجه الثاني. (٢) في (ط): ومنهم حالاً.

(٣) في (ط): لا يتقدم.

(٤) هذا الحديث في البخاري عن أنس ونصه: (مولى القوم من أنفسهم) انظر فتح الباري ٤١/١٢.

(٥) قطعة من حديث ونصه: «حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً: ومسح برأسه وقال: «الأذنان من الرأس». قال الترمذي: قال قتيبة قال حماد: لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة. الترمذي ٤٦/١، أبو داود ٩٣/١، ابن ماجه ١٥٢/١. وذكره النووي في شرح المذهب ٤١٣/١. وذكر مذاهب العلماء في ذلك. وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣/١.

(المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض) [التوبة/٦٧]، أي بعضهم يلبس بعضاً ويوالي بعضاً. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق. فهذا كقوله: (المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض) [التوبة/٦٧]. وكذلك قوله: (ذرية بعضها من بعض) [آل عمران/٣٤] أي بعضها يوالي بعضاً، ولا يتبرأ بعضهم من بعض. ويجوز في قوله: بعضها من بعض - أن يكون المعنى: أنهم في الآخرة متوالون، لا يتبرأ بعضهم من بعض، كما يتبرأ الكافرون والفاسقون. ألا تراه قال: (إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) [البقرة/١٦٦] و(فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) [الشعراء/١٠٠] ونحو ذلك من الآي التي تدل على هذا المعنى فقوله: ذرية بعضها من بعض، أي: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنهم إخوان متوالون.

فأما قوله: (والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض) [النساء/٢٥] فقد يكون المعنى والله أعلم: بإيمانكم بعضكم من بعض، أي: بعضكم يوالي بعضاً ويلبس بعضاً في ظاهر الحكم من حيث شملكم الإسلام فاجتمعتم فيه وصرتكم متكافئين متماثلين لجمع الإسلام لكم، واستوائكم في حكمه في الديات والقصاص والمناكح والتوارث ونحو هذا، مما جمعهم الإيمان فيه. وقال:

إذا حاولت في أسدٍ فجوراً فإني لست منك ولست مني^(١)

(١) البيت للناطقة الذبياني يخاطب عيينة بن حصن الفزاري، وكان قد دعاه وقومه إلى مقاطعة بني أسد ونقض حلفهم، فأبى عليه وتوعده بهم. وأراد =

وقال جرير:

عَرِينٌ من عُرِينَةٍ ليس مني برئتُ إلى عُرِينَةٍ من عَرِينٍ^(١)
وقال آخر - أظنه الراعي - :

فقلت ما أنا ممن لا يواصلني ولا ثَوَائِي إلا ريثَ أحتمل^(٢)
وأما قوله: (ما أصاب من مُصِيبَةٍ في الأرض ولا في
أنفُسِكُمْ) [الحديد/ ٢٢]. فإن موضع قوله: في الأرض يحتمل
ضربين: أحدهما: أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً، والآخر: أن
يكون وصفاً. فإن جعلته ظرفاً احتمل أن يكون ظرفاً لأصاب،
واحتمل أن يكون لمصيبة، ولا ذِكر فيه على شيء من هذين
التأويلين، كما أنَّ قولك: بزيد، من: مررت بزيد، كذلك.
ويؤكد ذلك ويحسنه دخول لا في قوله: (ولا في أنفُسِكُمْ)،
فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقاً
بمحذوف وفيه ذكر يعود إلى الموصوف. وقوله: (ولا في
أنفُسِكُمْ) صفة^(٣) معطوفة على صفة، فإذا كان كذلك احتمل
موضعه ضربين: أحدهما أن يكون جرّاً على لفظ قوله: من
مصيبة، والآخر: أن يكون رفعاً على موضع من مصيبة.

= بالفجور نقض الحلف. انظر الكتاب: ٢٩٠/٢، وشرح شواهد
الشافعية/ ٢٠٩ وروايتهما: ولست من، بحذف الياء للوقف. وانظر
الديوان/ ١٩٩.

(١) البيت لجرير، من سبعة أبيات في الهجاء. انظر الديوان/ ٤٢٩،
والاشتقاق/ ٥٣٨، وفيهما: ليس منا، مكان: ليس مني.

(٢) رواه في أساس البلاغة (ريث)، منسوباً إلى الراعي، وفيه: ريث أرتحل،
مكان ريث أحتمل. (٣) سقطت كلمة «صفة» من (ط).

فإن قلت: فإذا كان كذلك فما وجه دخول لا في قوله: (ولا في أنفُسِكُمْ) وليس الكلام على هذا التأويل بنفي؟ فالقول في ذلك أنه لما كان معطوفاً على ما هو منفي في المعنى - وإن لم يكن^(١) منفيّاً في اللفظ - جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخل «لا» كما حملته على ذلك في قوله:

يحكي علينا إلا كواكبها^(٢)

ألا ترى أن الضمير في يحكي لمّا كان لأحد المنفي أجرته مُجرى المنفي^(٣) في استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفي فكذلك قوله: في الأرض؛ لما كان صفة لمنفي أجرته مُجرى النفي^(٤) فاستجزت العطف عليه (بلا). وإن شئت قلت: إنّ (لا) زائدة، والأول أبين؛ لأنّ الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء؛ ألا ترى أنّهم قد قالوا: إنّ أحداً لا يقول ذاك إلا زيد؛ لمّا كان في المعنى منفيّاً؟ ومن الحمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا^(٥).

(١) في (ط): ولم يكن.

(٢) صدره: في ليلة لا نرى بها أحداً

والبيت في الكتاب منسوب إلى عدي بن زيد. قال البغدادى في الخزانة ٢٠/٢، ٢١ وشرح أبيات المغني ٢٣٣/٣: تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجده فيه. وإنما هذا البيت لأحيحة بن الجلاح الأنصاري، أثبت له الأصبهاني في الأغاني، ثم أورد سبعة أبيات، هو فيها البيت الرابع، انظر الأغاني: ٣١/١٥ وخبر الأبيات في شرح أبيات المغني والخزانة.

(٣) في (ط): مجرى النفي. (٤) في (ط): مجرى المنفي.

(٥) في (ط): ما ذكرناه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

ومن السورة^(٢) التي يذكر فيها البقرة قوله تعالى^(٣): (فيه هُدًى) [٢] .

قال أحمد بن موسى^(٤): قرأ نافع: (فيه هدى)، و(عليه إنه)^(٥) [الحج/ ٤] (وما أنسانيه إلا) [الكهف/ ٦٣] وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختلصة من غير أن يبلغ بها الياء .

واختلف عن نافع: فروى المسيبي^(٦) عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [في قوله]^(٧): عليهي، فيقول من^(٨) (كُتِبَ عليهي أنه من تولاه) [الحج/ ٤] . وروى الكسائي عن إسماعيل^(٩) عن نافع أنه قرأ: عليهي؛ يُثبت الياء في كل

(١) في (م): بسم الله . (٢) في (ط): من السورة .

(٣) في (ط): عز وجل . (٤) السبعة ١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) وكسر الهمزة قراءة المطوعي (إتحاف فضلاء البشر: ١٩٢) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ٥٧ . (٧) في (م): قوله .

(٨) في (ط): سقطت كلمة «من» .

(٩) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، تقدمت ترجمته =

القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل (نَدْعُوهُ إِنَّهُ)^(١) [الطور/ ٢٨] أو ألف مثل (اجتَبَاهُ وَهْدَاهُ) [النحل/ ١٢١] ضم الهاء ضمّاً من غير أن يبلغ بالضمّة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير الواو والياء والألف^(٢) وهو ساكن حرك الهاء أيضاً حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: منه وعنه، إلّا في قوله: (وَأَشْرِكُهُو فِي أَمْرِي) [طه/ ٣٢] فإن المسيبي روى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده. فإذا كان ما قبل الهاء متحركاً، وكانت الحركة كسرةً كسر الهاء ووصلها بياء في اللفظ، كقوله^(٣): (وَأُمِّهِ)^(٤)... (وصاحبتهي) [عبس/ ٣٥]، (وكتبهي ورسلهي) [البقرة/ ٢٨٥]، والنساء/ ١٣٦] وما أشبه ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة ضم الهاء ووصل الهاء^(٥) بواو. فمثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالضمّة قوله تعالى^(٦): (فإن الله يعلمهم) [البقرة/ ٢٧٠]، (فهو يخلفهم) [سبا/ ٣٩]. ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: (خلقهو فقدرهو) [عبس/ ١٩]، (ويسرهو) [عبس/ ٢٠]، (فأقبرهو) [عبس/ ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواوٍ ويقف بغير واوٍ. وكذلك مذهب أبي عمروٍ وعاصمٍ إلّا في قوله: (وما أنسانيهُ إلّا الشيطان) [الكهف/ ٦٣] فإن أبا بكر بن عياش وحفصاً اختلفا فيه عن

ص ٥٧. وتقدمت ترجمة الكسائي في ص: ٧.

(١) في (م): يدعوه وهو تحريف.

(٢) في (ط): غير الياء، والواو، والألف.

(٣) في (ط): كقوله عز وجل. (٤) في (ط): وأمه وأبيه.

(٥) في (ط): ووصلها بواو. (٦) في (ط): قوله عز وجل.

عاصم فروى أبو بكر^(١) عن عاصم: (وما أنسانيه)^(٢) بكسر الهاء من غير بلوغ ياء ومثله (بما عاهد عليه الله) [الفتح/ ١٠] (ويخلد فيه مهاناً) [الفرقان/ ٦٩].

وروى عنه حفص^(٣) (وما أنسانيه^(٤) إلا) بضم الهاء من غير واو. وكذلك اختلفا في قوله: (بما عاهد عليه الله) فضم حفص الهاء وكسرها أبو بكر في سائر القرآن. ومثله: (ويخلد فيه مهاناً)؛ فإن حفصاً روى عن عاصم أنه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة والكسائي وابن عامر، إلا ما روى حفص عن عاصم في «أنسانيه» و«عليه الله» وفيه «مهاناً» يشبع الكسرة.

فأما ابن كثير فإنه كان [يصل الهاء بياء في كل ذلك إذا كان قبلها ياء أو واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك]^(٥)

(١) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنات الأسدي الكوفي، الإمام العلم، راوي عاصم، وكان من أئمة السنة أيضاً، توفي سنة ١٩٣هـ، انظر طبقات القراء: ٣٢٥/١.

(٢) في (ط): أنسانيه، من غير ما.

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي البزاز، ثاني رواة عاصم، قال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم؛ وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، توفي سنة ١٨٠. انظر طبقات القراء: ٢٥٤/١.

(٤) في (ط): أنسانيه، من غير ما.

(٥) كذا في الأصل، ووردت في هامش (ط) هذه العبارة: «الصواب أنه (أي: ابن كثير) يصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء، وبواو إذا كان قبلها واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك». وهذا هو الموافق لمذهب ابن كثير، انظر النشر لابن الجزري في باب هاء الكناية: ٣٠٤/١ وما بعدها.

فيقول «فيهي هدى»، و(إيهي، ولديهي، وعليهي، واجتباهو، وهداهو، وما أنسانيهي إلّا، ومنهو، وعنهو) وكل ما كان مثله في القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار في (فيه) الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحكى عن أبي حاتم^(١) أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام، لأن مَنْ كسر، فالياء يريد، ومن أثبت الياء لم يجز له أن يدغم؛ لأنه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهي من الحروف التي يكره إدغام بعضها في بعض، لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنه كان يدغم: (فيه هدى) ويُسَمُّها شيئاً من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدل^(٢) على أنهما لم يكونا يزيدان على ضَمَّة الهاء بلا واوٍ وعلى كسرها بلا ياءٍ كقراءة العَوام.

قال أبو حاتم: والضم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واوٍ في اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم والياء مع المكسور فقال: فيهو، وفيهي، لم يجز له الإدغام؛ لأن بين الهاءين في اللفظ حرفاً حاجزاً.

قال أبو بكر^(٣): وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ (فيه هدى)، بإدغام الهاء في الهاء، هو ثقیل في اللفظ وجائز في

(١) تقدمت ترجمته ص/ ٥١.

(٢) في (ط): وإدغامه إدغام أبي عمرو بتشديد الدال في اللفظين.

(٣) في (ط): وقال أبو بكر قال....

القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلاَّ أنَّه يثقل في اللفظ، لأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ في الإدغام، والحرفان من كلمتين.

وحكى الأخفش أنَّها قراءة.

قال أبو بكر - في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يشمُّ ويدغم -: هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا، وذلك أنَّه لا فصل بين الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللسان لموضع واحد، وإنما كان أبو عمرو يختلس ويخفي فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم فيجب أن يكون متحركاً ساكناً. قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشما الضمَّ والكسر، ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى. قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء، لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله تعالى^(١): (لَا رَيْبَ فِيهِ). قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا^(٢): ألام، أي صار صاحب ريبة، كما قالوا: ألام، أي: استحق أن يلام، وأما رابني فيقول: جَعَلَ فِي رَيْبَةٍ، كما تقول: قطعت النخل، أي: أوصلت إليه القطع واستعملته فيه.

(١) سقطت هذه الكلمة من (ط).

(٢) في (ط): كما يقال، وانظر في كلام سيبويه الكتاب: ٢٣٦/٢.

وقال أبو زيد: قد رابني من فلان أمرٌ رأيته منه ريباً إذا كنت مستيقناً^(١) منه بالريبة. فإذا أسأت به الظن، ولم تستيقن منه بالريبة^(٢) قلت: قد أرابني من فلان أمر هو فيه، إرابةً وقد أربت فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظننته من غير أن تستيقنه. وقال: أنشدنا أبو علي^(٣)

كأنني أربته برِيب^(٤).

وقال أبو عبيدة: لا رِيب: لا شك.

وأما الهُدَى فقال سيبويه^(٥): قلماً يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعل لا تكاد تراه مصدراً^(٦) من غير بنات الياء والواو^(٧).

(١) في (ط): متيقناً. (٢) في (ط): بالريبة منه.

(٣) في (ط): وأنشد.

(٤) من رجز قاله: خالد بن زهير لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

يا قوم ما بال أبي ذؤيب كنت إذا أتوته من غيب
يشم عطفني ويمس ثوبي كأنني قد ربته بريب
انظر الهذليين ١٦٥/١. ورواية اللسان / ريب /

يا قوم مالي وأبا ذؤيب كنت إذا أتيتُه من غيب
يشم عطفني ويَبُزُّ ثوبي كأنني أربته بريب
وأتوته: لغة في أتيتُه.

(٥) أنظر الكتاب: ٢٣٠/٢: هذا باب نظائر ما ذكرناه من بنات الياء والواو إلخ.

(٦) في (ط): لا تكاد مصدراً وهو تحريف، وفي (ط) أيضاً: من بنات الياء والواو، دون غير.

(٧) يريد في الصحيح اللام، أي: والمعتل شأنه أن يجري مجرى الصحيح، فإذا لم يكثر ذلك في الصحيح فكذلك في المعتل.

وقال أيضاً: قد جاء في هذا الباب - يعني باب اعتلال اللام - المصدرُ على فَعَلْ؛ قالوا: هديته هُدًى. ولم يكن هذا في غير هدى وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدرًا في هديته فصار هُدًى عوضاً منه^(١) قالوا: قريته قِرًى وقليته قَلًى، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضاً من الفعل في المصدر فدخل كل واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسْوَةٌ وكَسَى وَجِدْوَةٌ^(٢) وَجَدَى وَصَوَةٌ وَصَوًى^(٣)؛ لأنَّ فَعَلَ وَفَعَلَ^(٤) أخوان. ومن العرب من يقول: رِشوة ورُشاً، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً وُحْبوة وحباً، وأكثر العرب تقول: رشاً وكساً وجِذاً^(٥).

قال أبو علي: وقد يجوز أن يكون فَعَلَ مصدرًا اختصَّ به المعتل وإن لم يكن في الصحيح، كما كان كينونةً ونحوه مصادر، ولا يكون فَيَعْلُولَةٌ عنده^(٦) ولا فَعْلُولَةٌ عند من خالفه

(١) أي: أنه لم يثبت عند سيبويه: هدى هِدًى بكسر الهاء وفتح الدال، ولذلك كان هدى بضم الهاء وفتح الدال عوضاً منه، وإن وجد الأول في قليته قلى.

(٢) الجذوة مثلثة الأول: القبسة من النار والجمرة.

(٣) الصوة بالضم: حجر يكون علامة في الطريق، وما غلظ وارتفع من الأرض، وهي أيضاً جماعة السباع، وصوت الصدى، ومختلف الريح. جمعها صَوًى بالضم.

(٤) في (ط): لأن فَعَلًا وفَعَلًا.

(٥) الرشوة مثلثة: الجعل، ج رشأ بالضم والكسر، والحبوة بالفتح و الضم: اسم من احتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها. والحبوة مثلثة الاسم من حبا فلاناً: أعطاه.

(٦) عنده، أي عند سيبويه عن الخليل، وذلك أنه يقول إن كينونة أصلها كينونة بتشديد الياء مثل قيدود أصله قيدود بالتشديد أيضاً، فهي على وزن =

مصدراً في الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنه قد يُستغنى بفعله نحو:
الجلسة والركبة عن المصدر^(١).

ويقويه أيضاً أن ناساً من النحويين يزعمون أنه قد يُجرى
الأسماء التي ليست بمصادر مُجرى المصادر فيقولون: عجت
من دهنك لِحَيْتِكَ وينشدون:

وبعد عطائك المائة الرتاعا^(٢)

فيُجرونه مجرى الإعطاء.

وقال لبيد:

باكرت حاجتها الدجاج^(٣)

= فيعلولة، لأنها من كان يكون كما أن قيدود من قاد يقود، وهو من الأوزان
الخاصة بالمعتل، انظر الكتاب: ٣٧١/٢ في باب ما تقلب الواو فيه ياء
إلخ، أما غير سيبويه من الكوفيين وغيرهم فيقول كينونة فعلولة قلبت الواو
ياء، وانظر اللسان في مادة كون.

(١) انظر الكتاب: ٢٢٩/٢: هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من
الفعل... إلخ.

(٢) هو عجز بيت للقطامي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي،
وصدره:

أكفراً بعد رد الموت عني

العيني ٥٠٥/٣ والخصائص ٢٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٢/٢.
وشرح أبيات المغني ٣٤٧/٦، والبيت من شواهد خزانة الأدب ٤٤٢/٣.

(٣) قطعة بيت من معلقة لبيد، وتماهه:

باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لأعلَّ منها حين هبَّ نيامها
ومعناه: عاجلت الدجاج إلى حاجتي إليها، أي: سابقت صياح الدجاج
إلى حاجتي إليها والمراد الخمر، لأعلَّ منها أي: أسقى منها تباعاً حين =

وفسّروه على: باكرتُ حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكَذَلِكَ يكون الهدى والسُرى والتُّقى، وفي التنزيل: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً) [آل عمران/ ٢٨]. فكَذَلِكَ يكون هذا النحو قد استغني به عن المصدر، كما قالوا: هو يدعه تركاً شديداً.

فإن قلت: فلم لا تجعل (تقاة) مثل رماة في الآية، فيكون حالاً مؤكّدة. فإنّ المصدر أوجه: لأنّ القراءة الأخرى: (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً)^(١) بهذا^(٢) أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه إن شاء الله.

وقال أبو عبيدة: (هُدًى للمتقين): بياناً لهم^(٣). وقال أبو الحسن: زعموا أنّ من العرب من يؤنث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فيتعدى^(٤) إلى مفعولين، يتعدى إلى الثاني منهما بأحد حرفي جر: إلى، واللام. فمن تعدّيه بإلى قوله: ^(٥) (فاهدوهم إلى صراط الجحيم) [الصافات/ ٢٣]. ومنه قوله: ^(٦) (واهدنا إلى سواء الصراط)

= هب نيامها، أي السحرة، انظر المعلقات، واللسان في مادة «بكر» والخزانة ٤٨٣/١ والمعاني الكبير/ ٤٥٣ والديوان/ ١٧٦ وفيه: بادرت مكان باكرت.

(١) هي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام البصرة، بفتح التاء وكسر القاف، وتشديد الياء مفتوحة، وقرأ الباقون بضم التاء وألف بعد القاف في اللفظ، انظر النشر: ٢/ ٢٣٩.

(٢) في (ط): فهذا. (٣) انظر مجاز القرآن ٢٨/١.

(٤) في (ط): فمتعد. (٥) في (ط): قوله عز وجل.

(٦) في (ط): سقطت: قوله.

[ص/٢٢]. ومن تعديه باللام قوله: (الحمد لله الذي هدانا لهذا) [الأعراف/٤٣]، وقوله: (قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) [يونس/٣٥]. فهذا الفعل بتعديه مرة باللام وأخرى بإلى مثل أوحى في قوله: (وأوحى ربك إلى النحل) [النحل/٦٨]؛ وقوله: (بَانَ رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/٥].

وقد يحذف الحرف من قولهم: ^(١) هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني؛ كما قال: (اهدنا الصراط المستقيم)، أي: دُلْنَا عَلَيْهِ واسلك بنا فيه، فكأنه ^(٢) سؤال واستنجاز لما وُعدوا به في قوله: (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) [المائدة/١٦] أي سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: (لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [الأنعام/١٢٧].

وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين: إمّا أن يراد به الإضافة إلى السلام الذي هو اسم من أسماء الله ^(٣) على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله. وإمّا أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنه: دار السلامة التي لا يَلْقَوْنَ فِي حُلُولِهَا عِتّاً وَلَا تَعْذِيباً؛ كما قال: (الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ) [فاطر/٣٥]. وسألوا ذلك ليكونوا خلاف مَنْ قِيلَ فِيهِ: (فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ) [الصافات/٢٣]، و(قِيلَ: ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) [الحديد/١٣].

(١) في (ط): وقد يحذف الحرف في قوله.

(٢) في (ط): وكأنه.

(٣) في (ط): هو اسم الله عز وجل.

وقد يكون قوله: (اهدنا الصراط المستقيم) سؤالاً لأن يُلَطَّف^(١) لهم بالثبوت على الإيمان وطرق الهدى والدين فلا يكونوا كمن وَصَفَ بقوله: (وَضَلُّوا عن سواءِ السبيل) [المائدة/ ٧٧]، وقوله: (ومن يَفْعَلْهُ منكم فقد ضلَّ سَوَاءِ السبيل) [الممتحنة/ ١].

ويقوي ذلك قوله: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) [الأنعام/ ١٥٣]، وقوله: (وَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [الصفات/ ١١٧، ١١٨].

ويقوي الوجه الأول قوله: (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ، سيهديهم ويصلح بالهم) [محمد/ ٤]، ٥، فهذا على الدلالة إلى طريق الجنة^(٢) والثواب.

فأما قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ)^(٣) [يونس/ ٩] فإنه يكون مثل قوله: (سيهديهم ويصلح بالهم) بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ)، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بيهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم كقوله: (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى) [محمد/ ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: (هَدِيًّا بِالْبَلْغِ الْكَعْبَةِ)^(٤) [المائدة/ ٩٥]. وكما أجاز سيويه

(١) إشارة إلى مذهب أهل الاعتزال في القول باللطف.

(٢) في (ط): إلى طرق الجنة.

(٣) بعد ذلك: «تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم».

(٤) أي فتكون جملة تجري من تحتها إلخ حالاً منتظرة. أي يتحقق وقوعها =

من قولهم: ^(١) مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، ويكون الظرف على هذا متعلقاً بتجري.

فأما قوله: (ويهديهم إليه صراطاً مستقيماً) [النساء/ ١٧٥] فقوله: صراطاً مستقيماً على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرفهم صراطاً مستقيماً، ويدلّهم عليه. وإن شئت قلت: إن معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً.

وقال أبو الحسن: يقال هَدَيْتَ العروسَ إلى بعلها، وتقول أيضاً: أهديتها إليه، وهُدِيَتْ له. وتقول: أهديت له هديةً. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه في معنى: دلتها، وقيس تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهدية.

ومما يدلّ على أن الهدى الدلالة - كما فسره أبو الحسن - أنه قد قوبل به الضلال في نحو قوله: (واذكروهُ كما هداكم وإن كنتم من قبله لِمَن الضّالّين) [البقرة / ١٩٨]. أي: من قبل هداه، فلما دلّ الفعل على المصدر أضمر. وقال ابن مقبل ^(٢):

قد كنتُ أهْدِي ولا أُهْدَى فعَلَمَنِي
حُسْنَ المقادَةِ أَنِّي فأتَنِي بَصْرِي

وقيل في قوله:

= في المستقبل. كما هو الحال في قوله: «هدياً بالغ الكعبة».

(١) في (ط): في قولهم.

(٢) انظر الديوان/ ٧٤.

حتى استبنت الهدى والبيدُ هاجمةً
يَخْشَعْنَ فِي الْأَلْ غُلْفًا أَوْ يُصَلِّينَا^(١)

إن معنى استبنت الهدى: أضاء لي النهار. هاجمة: كأنها مطرقة من البعد، وغلفاً: تلبس أغطية من السراب. وقال أبو عمرو: غلفاً: ليس عليها شيء يسترها. وقوله: أَوْ يُصَلِّينَا،^(٢) كأنهن - مِمَّا يرفعهن السراب ويضعهن - يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض البغداديين يقال: هَدَيْ بَيْتِ اللَّهِ، وأهل الحجاز يخففون، وتميم تثقله. وواحد الهَدْيِ هِدْيَةٌ. وقد قرئ بالوجهين، (حتى يبلغ الهَدْيُ مَحَلَّهُ) [البقرة/ ١٩٦] (وَالْهَدْيِ مَحَلَّهُ)^(٣).

ويقال: فلان هَدِيَّ بني فلان وهَدِيهم،^(٤) أي جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدى. وأهديت الهَدْيَ إهداءً، وأهديت الهدية إهداءً، وهديت العروس إلى زوجها هَدَاءً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هَدِيَةً^(٥) أمره أي: جهة أمره،^(٦) وما أحسن هَدِيَهُ أَي: سَمْتَهُ وسكونه^(٧) وهديت الضالة أهدِيها هِدَايَةً، وهديته الدين أهديه هُدًى، ورجل

(١) لابن مقبل أيضاً. انظر الديوان/ ٣٢٣.

(٢) في (ط): يصلين.

(٣) وَالْهَدْيُ بكسر الدال وتشديد الياء قراءة مجاهد والزهري وابن هرمز وأبي حيوة، ورواه عصمة عن عاصم، انظر البحر لأبي حيان: ٧٤/٢.

(٤) في (ط): وهدي بني فلان.

(٥) في القاموس: هدية الأمر مثلثة جهته.

(٦) في (ط): أي من جهة أمره، وهو تحريف.

(٧) في (ط): وسكونه، بالتاء وهو تحريف.

مهداء: كثير الهدايا، والمَهْدَى: (١) الطبق الذي يُهْدَى عليه.

وقال أحمد (٢) هَدَى وأهدى واحد، وأنشد:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُمُّ الْأَدْيَبِ أَنْنِي
أَقُولُ لَهَا هَدَى وَلَا تَذْخِرِي لِحَمِي (٣)

انتهت الحكاية عنه. (٤)

قال أبو علي: وواحد الهَدْيِ هِدْيَةٌ، مثل مَطِيٍّ وَمَطِيَّةٍ
قال:

حَلَفْتُ بِرَبِّ مَكَّةَ وَالْمَصَلَّى
وَأَعْنَاقِ الْهَدِيِّ مُقْلَدَاتٍ (٥)

وقال: (٦)

مَتَى أَنَامُ لَا يُوَرِّقُنِي الْكَرِي
لِيلاً وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِي

(١) كذا في (ط)، وهو يوافق ما جاء في القاموس: المهدى (بكسر الميم والقصر): الإثناء يهدى فيه؛ وفي الأصل: المهداء بالمد.

(٢) هو أحمد بن يحيى ثعلب، سبقت ترجمته ص/ ١١.

(٣) ورد الشطر الثاني في مادة «هدى» من اللسان، وورد بتمامه في أساس البلاغة في المادة نفسها منسوباً إلى أبي خراش الهذلي، وهو مطلع قصيدة له في ديوان الهذليين: ١٢٥/٢، وشرحه ١١٩٨/٣، والمعنى: أقسمي هديتك ولا تذخري. (٤) في (ط): سقط هذا اللفظ.

(٥) هو بيت للفرزدق في ديوانه/ ١٢٧، وأورده اللسان أيضاً في مادة «هدى» ومقلدات: علق في أعناقها ما يدل على أنها هدي.

(٦) رجز رواه سيويه في الكتاب: ٤٥٠/١؛ والكري، بكسر الراء والإشباع: تخفيف الكري بتشديد الياء، وهو المكاري أي: مؤجر الدابة للركوب. وسقطت كلمة: ليلاً في الأصل.

ومن خفف الهَدْيَ فواحده هَدْيَةٌ مثل شَرِيَّةٌ^(١) وشَرِيٌّ،
 وقالوا: هَدْيٌ للواحد، وقالوا: هَدْيٌ للعروس قال:
 بِرَقَمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نَمَنَمْتُ
 بِمِشْمِهَا الْمَزْدَهَاءُ الْهَدْيُ^(٢)
 قيل: إن ذلك من قوله: (وإني مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ)
 [سبأ/ ٣٥].

فأما قوله: (لا ريب فيه) فيجوز أن تجعل (فيه) خبراً،
 ويجوز أن تجعله صفة، فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن
 جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع
 خبر المبتدأ^(٣)، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث
 كان خبرٌ إنَّ رفعاً، فإن^(٤) جعلت (فيه) صفة، ولم تجعله خبراً
 كان موضعه نصباً في قول من وصف على اللفظ كما عطف
 على اللفظ في قوله:

لا أب وابنأ^(٥)

(١) هي الحنظلة، والشري جمعها.

(٢) بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وقوله؛

عرفت الديار كرقم الدوا ة يزبرها الكاتب الجُميري
 ورواية البيت في الهذليين: كما زُخرفت، والميشم: الإبرة التي تشم بها
 المرأة كفها، والمزدهاة: المستخفة التي استخفها الحسن والعجب.
 والهدي: العروس، انظر ديوان الهذليين ٦٥/١. وشرحه ٩٨/١.
 (٣) وعند سيبويه أن خبر لا التي اسمها مفرد يكون مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو لا
 واسمها.
 (٤) في (ط): وإن.

(٥) إشارة إلى بيت الكتاب ٣٤٩/١ ولم ينسبه:

لا أب وابنأ مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا =

وَمَنْ وصف على الموضع كما عطف على الموضع في قوله:

لا أمَّ لي إنَّ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ (١)

كان موضعه رفعاً على هذا. (٢) والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلق به؛ لأن الحكم له دون (٣) ما كان يكون الظرف منتصباً به في الأصل، ألا ترى أنَّ الضمير قد صار في الظرف.

فأما قوله: (لا تثريبَ عليكم اليوم) [يوسف/٩٢] فلا يخلو قوله: عليكم واليوم من أن يكون تعلقهما بثريب الذي هو المصدر أو بغيره. فلا يجوز أن يتعلق (٤) بالمصدر؛ لأنَّه لو تعلق به لكان صلة له؛ ألا ترى أنَّ ما يتعلق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح

= وانظر شرح المفصل: لابن يعيش ١٠١/٢، والعيني ٣٥٥/٢ والخزانة ١٠٢/٢ وروايته: «فلا» مكان «لا».

(١) عجز بيت نسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من مذحج، من بني عبد مناة قبل الإسلام بخسمائة عام، وقال الحاتمي هو لابن أحمر، والأصفهاني لضمرة بن ضمرة وكان له أخ يدعى جندباً، وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه، فأنف من ذلك، وفي ذلك يقول:

وإذا تكون كربة أَدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذا وجدكم الصغار بعينه لا أمَّ لي إنَّ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

انظر الكتاب ٣٥٢/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤١/١ وابن يعيش ١١٠/٢ والمقتضب ٣٧١/٤ والأشموني على الصبان ٩/٢. والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٢٥٧/٧ وذكره في الخزانة ٢٤٣/١ ونسبه مع الشعر إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي وبعد ذلك ذكر الاختلاف في نسبه.

(٢) في (ط): كان موضعه على هذا رفعاً.

(٣) في (ط): من دون. (٤) أي قوله: عليكم وإليكم.

من دونه؛ كما أنَّ ما يتعلق باسم الفاعل في نحو: لا أمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الأمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛^(١) لأنَّ البناء إنما يكون في آخر الاسم؛ كما أنَّ التثنية والجمع كذلك، فكما لا يثنى قبل أن يتمَّ بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً، كما أنَّ: (لاخيراً من زيد) كذلك. فإذا لم يجز تعلُّقهما ولا تعلُّق واحد منهما بالمصدر تعلُّق بغيرهما^(٢). فيمكن أن يكون (عليكم) صفة للمصدر؛ لأنَّه نكرة، والجارُّ كان في الأصل متعلِّقاً بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون (اليوم) في موضع الخبر؛ لأنَّه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز أيضاً أن يكون (اليوم) متعلِّقاً بما هو في موضع صفة، كما كان (عليكم) كذلك، فإذا حملته على هذا أضمرت خبراً وجعلت (عليكم) أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق اليوم بـعليكم على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز أيضاً أن يتعلق اليوم بـعليكم على أن يكون (عليكم) خبراً لا صفة. ومثل ذلك قوله: (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلاَّ من رَجَمَ) [هود/٤٣] (اليوم): معمولٌ (من أمر الله)، والجارُّ متعلق بمحذوف، وإن شئت^(٣) جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون (اليوم) ولا قوله (من أمر الله)

(١) أي دون (رجلاً)، لأنَّه كآخر الاسم والبناء إنما يكون في الآخر.

(٢) في (ط): تعلق بغيره. (٣) في (ط): فلان.

من صلة (عاصم) في قول سيويه.

والبغداديون - فيما حُكي لنا عنهم - يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفي المبني غير المنون^(١).

فأما قوله تعالى: (لا بشرى يومئذ للمجرمين) [الفرقان/ ٢٢] فإن جعلت «بشرى» في موضع تنوين، جاز أن يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي، جاز أن يكون خبراً؛ لأن «بشرى» حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفاً من الزمان؛ ويكون (للمجرمين) صفةً لبشرى. وقد يكون تبيناً: مثل: لك بعد سُقياً.

ويجوز أن يكون (للمجرمين) الخبر، ويكون (يومئذ) تبيناً؛ مثل: (وكانوا فيه من الزاهدين) [يوسف/ ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبين بحروف الجر؛ ولا يمتنع ذلك في الظروف أيضاً؛ لأن حرف الجر يقدر معها ويراد، فكأنه في حكم الثبات. وقول أمية:

فلا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مَقِيْمٌ^(٢)

إن^(٣) قلت ما موضع (فيها) في هذا الموضع؟ وكيف

(١) ولكن ليس على سبيل البناء، وإنما حذف التنوين للتخفيف.

(٢) من قصيدة لأمية بن أبي الصلت الثقفي، يذكر فيها أوصاف الجنة وأحوال يوم القيامة. انظر حاشية الصبان علي الأشموني ١١/٢ والبيت في الديوان ٤٧٥ - ٤٧٧ ملفق من بيتين ونصهما:

وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم
ولا لغو ولا تأتيم فيها ولا غول ولا فيها مليم

(٣) في (ط): فإن قلت.

القول فيه؟. فإن قياس قول سيويه^(١) أن يكون فيها في موضع رفع؛ لكونها خبراً عن الاسمين، كما أنك لو قلت: لا رجل ولا^(٢) غلام فيها كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أن (لا) مع (رجل) في موضع اسم مرفوع على قول سيويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجل في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون (فيها) خبراً عنهما جميعاً؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلف في قولهما. وذلك أن خبر (لا تأثم) يرتفع عند أبي الحسن^(٣) بلا، دون كونه خبراً للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء فإذا^(٤) اختلف إعراب خبريهما لم يجز أن يكون قوله (فيها) خبراً عنهما؛ لأنه يجب من ذلك أن يعمل في (فيها) عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبراً عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبراً عنهما لاختلاف إعرابيهما^(٥) وجب أن يكون لكل واحد خبر. فلك أن تجعل (فيها) خبراً عن تأثم، ويكون ذكره يدل على خبر الأول، كما أن قوله:

..... وأنت بما عندك راضٍ^(٦)

(١) انظر سيويه ٣٤٥/١. (٢) لا ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): لأن خبر لا تأثم عند أبي الحسن يرتفع.

(٤) في (ط): وإذا. (٥) في (ط): إعرابهما.

(٦) من بيت لقيس بن الخطيم الأوسي، وقال ابن بري وابن هشام اللخمي: هو لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، وتماه:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ
واستشهد به سيويه في الكتاب: ٣٨/١: وانظر العيني ٥٥٧/١
ديوانه ١٧٣/٦٣.

دَلَّ على خبر: نحن بما عندنا.

ويجوز أن تجعل (فيها) خبراً عن الأول وتحذف خبر (لا تأثيم)، ويدل عليه ما تقدّم من خبر الأول. وقولهم: لا خير بخير بعده النار، ولا شرّ بشر بعده الجنة. يجوز أن يكون بخير متعلقاً بمحذوف في موضع رفع بأنّه خبر لا وقولك: بعده النار الجملة في موضع جر بكونه وصفاً لخير المجرور.

وقياس قول سيبويه أن تكون النار والجنة على هذا الوجه يرتفعان بالظرف لكونهما صفتين^(١) للنكرة.

ويجوز أن تجعل لا بمنزلة ليس على قوله: «لا مستصرخ»^(٢) فتكون الباء حينئذ في القياس كالباء التي تزداد في خبر ليس. فإن لم تجعل لا بمنزلة ليس وجعلتها الناصبة^(٣) لم يجز

(١) في (ط): صفة، والمعنى أن الطرفين في الجملتين صفتان فاعتمدا على موصوفين، ومن ثم ارتفع لفظا النار والجنة بعدهما فاعلين للظرفين.

(٢) في مثال ذكره سيبويه في الكتاب ٣٥٧/١ للرفع بلا على أنها بمعنى ليس، قال: «والرفع عربي على قوله: حين لا مستصرخ ولا براح» ومعنى لا مستصرخ أي ليس هناك من يستغاث به؛ ولا براح، أي: لا براح لي ولا تحول. ويشير بالأول إلى قول الشاعر، أنشده صاحب الانصاف ٣٦٨/١ واللسان / طبخ/.

والله لولا أن تحشّ الطُّبْخُ بيّ الجحيم حيث لا مُستصرخُ
الطُّبْخُ: جمع طابخ. كَرُكْعُ: يريد بهم ملائكة العذاب. وتحش: من حش النار أي جمع لها ما تفرق من الحطب.

وبالثاني إلى قول سعد بن مالك كما في الكتاب ٢٨/١ و ٣٥٤ وفي الخزانة: ٢٢٣/١ والمقتضب ٣٦٠/٤.

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

(٣) في (ط): النافية. وهو تحريف.

أن تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ، ألا ترى أنه قد حُكي عن يونس^(١) أنهم يقولون: لا رجل أفضل منك، فيرفعون (أفضل) لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ كذلك لا تدخل على خبر لا، لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعها ليس وكون الكلام بها في النفي بمنزلة ليس، فكما دخلت على خبر ليس وكانت هي مثلها في النفي دخلت على خبرها أيضاً الباء، ألا ترى أنه قد جاء: (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر) [الأحقاف/ ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن، لأنه قد أجاز في قوله: (جزأ سيئة بمثلها) [يونس/ ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنه قد جاء: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) [الشورى/ ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإن جعلت الهاء في قوله: (بعده النار) لخبر المنفي بلا كانت الجملة التي هي: (بعده النار) (وبعده الجنة) في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه (لا)؛ كأنه: لا خير

(١) في سيويه ٣٤٥/١. في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك. وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك. وهل من رجل خير منك؟ كأنه قال: ما رجل أفضل منك. وهل رجل خير منك.

بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: (بخير) ما جاز فيها إذا جعلت قولهم (بعده النار) صفة لخير الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضل منك.

وأما ما ذهب إليه البغداديون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع لا على الفتح، فمما يبين أنه لم يكن ينبغي أن يعملوه كما كان يُعمل قبل - أن ذلك بالبناء مع لا على الفتح قد فارق شبه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصادر^(١) بالتصغير والوصف قد فارقا^(٢) ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بني كل واحد منهما مع لا على الفتح.

فإن قلت: إن هَلَمْ في قول أهل الحجاز قد بني الفعل فيه مع حرف قبله، وأعمل عمل الفعل^(٣)، وحقروا رويداً وأعملوه عمل الفعل في نحو: رويد علياً، فكذلك ما تنكر أن بني^(٤) الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعمل. وأنشد بيت الهذلي:

رُويَدَ علياً جُدَّ مائدي أمهم
إلينا ولكن ودَّهم مُتَمائِنٌ^(٥)

(١) في (ط): والمصدر. (٢) في (ط): فارق ذلك.

(٣) أي فإن هلم عند الحجازيين اسم فعل مركب من: لَمْ وها التنبيه، ومع ذلك لم يمنع التركيب من عمل الفعل، فينبغي أن يكون تركيب المصادر وأسماء الفاعلين مع لا كذلك. (٤) في (ط): أن يبنى.

(٥) من قصيدة للمعطل الهذلي يصف قطعة كانت بينهم وبين كنانة، وعلي: =

قيل: إِنَّ ما ذكرته في هُلْمٍ على هذا القول قليل، وكذلك رويد؛ ومع ذلك فَإِنَّ هَلْمٍ إذا أعمل على قول أهل الحجاز فَإِنَّه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعْمَل الأسماء التي سُمِّيَ بها الفعل^(١)؛ نحو عليك وَرُويد: يَدْلِك على أَنه على هذا الحدّ أعمل، ليس على ما أعمل الفعل أَنهم جعلوه للاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد. فهذا ممّا يدلّك أَنه بالبناء عندهم على هذا الحدّ الذي بُني عليه خرج عندهم من حكم الفعل وعن^(٢) عمله على حدّ عمل الفعل. ففي هذا دلالة على أَنهم إذا بنوه مع ما قبله لم يُعملوه على حدّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لَمّا لم يبنوه مع الحرف الذي قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بِهِلْمٍ لمكان البناء الذي أحدثوه فيه^(٣) فكذلك ينبغي على قياس ما فعلوه من^(٤) ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع (لا) لخروجه بذلك عن شبه الفعل.

فأمّا إعمالهم الفعل إذا لحقه النون^(٥) الخفيفة أو الثقيلة مع أَنه يبنى مع كل واحد منهما، فإن ذلك ليس بمنزلة هَلْمٍ المبني مع ما قبله^(٦)، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير،

= حي من كنانة، وجُدْ ثديّ أمهم بالبناء للمجهول أي: قطع، والمراد انقطاع اللبن الذي يربطهم بالقرابة لأنهم يرجعون جميعاً إلى مدركة بن إلياس، والمتماين: الكاذب، انظر الكتاب: ١٢٤/١، وديوان الهذليين: ٤٦/٣.

وسقط البيت من (ط) مع نسبته. (١) في (ط): سميت بها الأفعال.

(٢) في (ط): ومن عمله. (٣) فيه ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): في ذلك. (٥) سقطت كلمة «النون» من (م).

(٦) أي مع ها، لأن هلم مركبة من لم وها كما سبق.

وبمنزلة التغيير الذي يلحق الآخر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم؛ ألا ترى أن الخفيفة تجري مجرى التنوين في: (لنسفعاً) [العلق/ ١٥] وفي اضرباً القوم^(١) فليس ذلك إذأ كهلم المبنى على الفتح مع ما قبله.

فأما ما أجازته أحد شيوخنا - وهو أبو إسحق الزجاج -^(٢) في قوله: (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى) من أنه بمنزلة حُلُو حامض^(٣) - أي هو كتاب وهو هدى - فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل. وذاك^(٤) أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنهما خبر المبتدأ قيل: لم نر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحد. وقد شبهوا ارتفاع خبر

(١) في (ط): اضرب القوم بفتح الباء وإسقاط التنوين، وهو المناسب هنا لأن الأصل هو حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقة الساكن كقول الأصبط بن قريع:

لا تهينَ الفقيرَ علك أن ترُكع يوماً والدهر قد رفعه
أراد تهينن فحذف النون وبقيت ياء تهين لثبات الفتحة بعدها. ابن الشجري ٣٨٥/١ ابن يعيش ٤٣/٩، الخزانة ٥٨٨/٤، همع الهوامع: ٧٩/٢. هذا وقد رسم في (م) بالألف وفقاً للوقف عليها.

(٢) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، كان يخطر الزجاج فلزم المبرد على أن يعلمه بالأجرة ويخدمه، فنصحته في العلم حتى استقل، وكان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد جميل المذهب، وله تصانيف كثيرة منها معاني القرآن وتفسير أسماء الله الحسنى تحقيق أحمد يوسف الدقاق، وتوفي سنة ٣١١هـ، انظر البغية للسيوطي ٤١١/١ وقد سقطت عبارة «وهو أبو إسحاق الزجاج» من (ط).

(٣) انظر سيبويه ٢٥٨/١. (٤) في (ط): وذلك.

المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنه ارتفع لمشابهة الفاعل.

فإن قلت: إنَّ الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأنَّ الأول مراد، كما أن الثاني كذلك، ومن ثمَّ لم يجوز أن يكون الثاني صفة للأول. والصفة أبعد أن تجوز، لأنَّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، ولا مدخل لها هنا^(١) لشيء من باقي التوابع. فإذا بُعد هذان ولم يخلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل (حامض) خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين وإنما يراد في المخبر عنه أنه قد جمع الطعمين في جملة واحدة^(٢)؛ كأنك قلت: مَرَّ.

فإن قلت: أجعلُ الاسمين موضعهما رفع^(٣)؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر فإنَّ في ذلك بعداً^(٤) لأنَّ هذا وإن كان مشبهاً للجملة في أنَّهما اسمان فليس بها^(٥)؛ ألا ترى أنَّك إذا سميت رجلاً: عاقلة لبيبة، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسميه بزيّد منطلقاً وأنت تريد الجملة. فمما نقول في ذلك أن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة ولم يمتنع ذلك - وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة - كان هذا أيضاً جائزاً أن يكون في موضع

(١) في (ط): ولا مدخل هنا. (٢) في (ط): وهو جملة واحدة.

(٣) في (ط): موضعهما رفعاً. وهو صحيح.

(٤) كذا في (م) وفي (ط): «فإن ذلك أبعد».

(٥) كذا في (ط): وفي (م) بهما.

خبر المبتدأ. وقد جاء أشد من هذا، وهو أن هذه الجمل قد وقعت موقع خبر إن في مثل: إن زيدا أبوه منطلق، وإن زيدا قام أبوه. وإذا جاز هذا في إن مع أن فيه نصباً ظاهراً، وحكم النصب ألا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرفع الفاعل فهذا أجوز.

واختلفوا في ضرب من هذا. وهو قولهم: أقائم الزيدان، وإن قائماً الزيدان. فأجازوا: أقائم الزيدان، على أن يرتفع (قائم) بالابتداء ويسد (الزيدان) مسد الخبر، فإذا ألحقت هذا الكلام (إن) ذهب أبو عثمان فيه إلى أنه لا يجوز، وقال: لأن الكلام يبقى بلا رافع؛ ألا ترى أن (الزيدان) يرتفعان بقائم، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه.

وأجاز أبو الحسن: إن قائماً الزيدان، ومن حجته أن يقول: إن «إن» إذا جاز أن يقع في موضع المرتفع بها الجملة مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل، وقد وقعت في موضع الفاعل في باب إن، فإن يقع الاسم المرتفع بقائم هنا أشبه؛ لأنه قد ثبت أنه قد سد مسد الخبر في الابتداء؛ فإذا سد مسد الخبر في الابتداء فإن يسد مسده ها هنا^(١) أشبه؛ لأنه مفرد، وقد سدت الجملة مسده. فسدها هنا^(٢) مسد فاعل إن كما سد مسد الخبر مع المبتدأ.

فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: (حلو حامض) ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنه لا يخلو من أن يكون

(١) في (ط): هنا.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) فسدهما.

الضمير^(١) في أحد الاسمين، أو في كل واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد، أو لا يكون في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كل واحد منهما إذا خَصَصْتَهُ بِتَحْمُلِهِ الضمير لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير: لأنك إن حَمَلْتَ كل واحد منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار؛ ألا ترى أن الضمير إذا حَمَلْتَهُ كل واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنك قلت: حلا وحمض، وليس الغرض كذلك ولا المراد؛ إنما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين؛ ألا ترى أن أبا عمر^(٢) قال في تفسير ذلك: تُرْش شيرين^(٣). فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً؛ لأنه يجب أن يَعْمَلَ^(٤) الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلاً في فاعل وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

(١) في (ط): أن يكون في أحد الاسمين.

(٢) والظاهر أن المراد به أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وأخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، كما أخذ عنه المبرد، وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وتوفي سنة ٢٢٥هـ، انظر البغية للسيوطي ٨/٢.

(٣) هو تركيب فارسي معناه: حلو حامض، انظر معجم استنجاس.

(٤) في (ط): تعمل.

فإن قلت: فعلام يُحمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير في ذلك^(١) إلى المبتدأ في المعنى؛ كما فُعل ذلك في الصفة في قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين؛ ألا ترى أنه لا عائد في لفظ^(٢) هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر في المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعد أبواه.

ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله: (٣) (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذّرهم) [البقرة/٦] ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ أيضاً على المعنى فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد من المعنى^(٤) كما أنه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود الذكر على المعنى.

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ، كأنه قال في «حلو حامض»: مُزٌّ، وفي «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد، كما تقع الجملة^(٥) موقع المفرد في هذا الموضع.

ونظير هذا، في أن الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه، تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأة أو رجلاً؛ ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف وحكوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء وإن لم

(١) في (ط): ونرد الضمير إلى المبتدأ.

(٢) في (ط): في لفظه.

(٣) في (ط): زيادة: عز وجل.

(٤) في (ط): في المعنى.

(٥) في (ط): الجمل.

يَجُزْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْفَعْلِ اسْمَانِ يَسْنَدُ^(١) الْفَعْلَ إِلَيْهِمَا فَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ قَدْ وَقَعَ مَوْضِعَ خَبَرِهِ الْجُمْلَةِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ^(٢): زَيْدٌ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ، وَعَمَرُو قَامَ أَبُوهُ؛ وَكَمَا^(٣) جَازَ هَذَا وَإِنْ امْتَنَعَ فِي الْفَاعِلِ، وَجَازَ: إِنْ زَيْدًا أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ كَذَلِكَ يَجُوزُ وَقُوعُ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ مَوْضِعَ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ^(٤) عَلَى حَدِّ مَا وَقَعَتْ^(٥) الْجُمْلَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا جُمْلَةً.

وَأَمَّا هَاءُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: فِيهِ هَدَى؛ فَالْهَاءُ وَحْدَهَا هِيَ الْأِسْمُ. قَالَ سَيَبَوِيه: الْهَاءُ الَّتِي هِيَ هَاءُ الْإِضْمَارِ الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَهَا أَيْضًا مَعَ هَذَا أَوْضَعُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَلَا بِمَنْزِلَتِهِ^(٦). فَقَدْ نَصَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي تَلْحَقُ الْهَاءَ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ؛ كَمَا تَرَى.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ نَحْوُ:

... لَهُ أَرْقَانُ^(٧)

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ إِنَّمَا لَحِقَهُ فِي الْوَصْلِ لِلْخَفَاءِ؛ كَمَا لَحِقَتْ الْوَاوُ الْهَمْزَةُ فِي نَحْوِ: كِنْدَأُو^(٨) لِلْخَفَاءِ

(١) فِي (ط) مَسْنَدٌ.

(٢) فِي (ط): نَحْوُ زَيْدٍ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ، بِحَذْفِ قَوْلِهِمْ.

(٣) فِي (ط): فَكَمَا. (٤) فِي (ط): الْمَبْتَدَأُ.

(٥) فِي (ط): وَقَعَ. (٦) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢/٢٩٢.

(٧) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ يَعْلَى الْأَحْوَلِ الْأَزْدِيِّ الْمَتَقَدِّمِ فِي ص ١٣٤.

(٨) الْكِنْدَأُو عَلَى وَزْنِ جَرْدَحْلٍ: الْجُمْلَةُ الْغَلِيظُ، وَمِثَالُ سَيَبَوِيهِ قَنْدَأُو بِالْقَافِ، وَالْكَافِ وَهُوَ السَّيِّءُ الْغَذَاءُ وَالسَّيِّءُ الْخَلْقُ، وَالْغَلِيظُ الْقَصِيرُ، وَالْكَبِيرُ الرَّأْسُ الصَّغِيرُ الْجِسْمُ الْمَهْزُولُ وَالْجَرِيُّ الْمَقْدَمُ إلخ. انْظُرِ سَيَبَوِيهِ ٣٢٦/٢، ٣٢٧.

الذي في الهمزة. ومن ثمَّ أبدلَ منها قومُ الواو في الوقف في الرفع فقالوا: الكَلَوُ^(١).

ويدلُّ أيضاً على أنَّها على حرف واحد في الأصل^(٢) أنَّها نظيرة الياء للمتكلم والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد فكذلك الهاء ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة له^(٣).

فإن قلت: فلم لا تستدلَّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟ قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين من المذكَّر؛ كما لحقت في أعطيتكاها لذلك، وكما أن السين في قول من قال: أَكْرِمِكِسْ لذلك؛ فكما أنَّ الكاف حرف مفرد وإنَّما لحقه حرف المدِّ وغيره للتبيين فكذلك يكون لحاق^(٤) الألف الهاء للمؤنث، إلَّا أنَّ الهاء لزمها الألف في جميع^(٥) اللغات - إلَّا فيما لا اعتداد به - لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟ فالقول: إنَّها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في لك ولي فاعلم، ويكون ما جاء في الشعر^(٦) من نحو:

(١) أي الكَلَأ.

(٢) في (ط): على حرف واحد في قوله في الأصل.

(٣) في (ط): لها.

(٤) في (ط): فكذلك لحاق.

(٥) في (ط): في سائر.

(٦) في (ط): من الشعر.

... كأنه صوت حاد^(١)

وما له من مجد تليد...^(٢)

جاء على الأصل، وحذف حرف المدّ الزائد معه. والذين

قالوا:

لَه أَرْقَان

فهي^(٣) لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبهوه بالألف في التثنية وبالياء في غلامي، فأسكنوه لذلك. وهو أيضاً على قياس إسكانهم الميم من عليكم وعليهم بعد حذف الواو منه.

ومما يقوّي أنها متحركة في الأصل لحاقُ حرف اللين له في نحو ضربوه، ومَرَبَّهِي، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛

(١) إشارة إلى بيت للشماخ بن ضرار يصف حماراً وحشياً، وهو:

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الموسيقى أو زمير
والوسيقة أنشئ حمار الوحش، والزمير: الغناء في القصبة، وهي الزمارة،
بفتح الزاي وتشديد الميم، والبيت في الكتاب: ١١/١، والخصائص
١٢٧/١. وديوانه/١٥٥ وفيه: له زجل تقول: أصوت حاد، وليس فيه
شاهد.

(٢) إشارة إلى بيت الأعشى في الهجاء وهو من شواهد سيبويه ١٢/١ وتاممه
عنده:

وما له من مجد تليد وما له من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا
يقول هو لثيم الأصل لم يرث مجداً ولا كسب خيراً، وضرب لذلك المثل
بنفي حظه من الريحين: الجنوب، والصبا لأنهما أكثر الرياح عندهم
خيراً، وروايته في الديوان/١١٥:

وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

(٣) في (ط): وهي.

كما لم يوصل حرف الروي إذا كان ساكناً، ولكن إذا وُصل بحرف لين وجب أن يكسر كما كسر:

فاغنّ وازددي^(١).

وهذا مثل^(٢) المدّ في نحو أمين ولزم في لغة الأكثر في الوصل لخفاء الهاء.

وقول الشاعر:

أجره الرُّمَحَ ولا تُهاله^(٣)

إن شئت جعلت الألف^(٤) الرِّدْفَ فيه كالألف في: منتزاح^(٥).

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأمّا حذفهم له في الوقف فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف، لأنهم قد حَذَفُوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياء في عليهم، مع أنها من نفس الكلمة، وليست

(١) إشارة إلى بيت طرفة في المعلقة، ديوانه ص ٢٩

متى تأتني أصبحك كأساً روية وإن كنت عنها ذا غنى فاغنّ وازدد واستشهد به سيويه في الكتاب: ٣٠٣/٢ وفيه: تأتني نصبحك، وغانيا، مكان ذا غنى.

(٢) وفي (ط): وهذا من. (٣) سبق هذا البيت في ص ٦٦.

(٤) في (ط): إن شئت جعلت ألف الردف.

(٥) إشارة إلى البيت:

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح
انظر ص ٨١ فيما سبق.

بزيادة بدلالة أن المؤنث الذي بحذائه ليس^(١) النون الثانية فيه
 بزيادة ولكن إنما حذفتا في الوقف؛ لأنهما حرفا علة قد حُذفا
 في الوصل في: عليه ومنه ونحو ذلك^(٢). والوقف موضع قد
 يحذف منه^(٣) ما يثبت في الوصل؛ نحو: (الكبير المتعال)
 [الرعد/٩] (والليل إذا يسر) [الفجر/٣] فلما حذف فيه ما
 يثبت في الوصل وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذف
 فيه ما قد استمر فيه الحذف في الوصل، لاختصاص الوقف
 بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما ألزم الأكثر تاء التانيث في
 النداء الحذف إذ كان موضعاً قد يُحذف فيه ما لا يتغير؛ نحو
 آخر، وحارث، ومالك، وعامر. فلما حذف فيه هذا الذي لا يتغير
 ألزم الحذف فيه ما يتغير وهو التاء في طلحة، وسلمة ونحو
 ذلك.

الحجة لمن كسر الهاء من^(٤) (فيه هُذَي) ولم يلحقها الياء
 فيقول: (فيهي هدى) [البقرة/٢].

أما كسر الهاء مع أن أصلها الضم فمن أجل الياء أو الكسرة
 اللتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج
 من الحلق، ولما فيها من الخفاء، فكما نحوا بالألف نحو الياء
 بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة
 والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا؛ ألا تراهم
 كيف اتفقوا في اضطرب وازدجر وازدان على الإبدال من تاء

(١) في (ط): ليست.

(٢) في (ط): ونحوه.

(٣) في (ط): فيه.

(٤) في (ط): في.

الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتساكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: (فيه هدى). والهاء وإن كانت متحركة والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مجرى الألف والياء والواو إذا كنّ سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب.

وأما ترك إتباع الهاء الياء في: (فيه هدى). وما أشبهه في الوصل فلكرهه اجتماع حروف فيه^(١) متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُففت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف.

فما خُفّف بالإدغام فنحو رَدَّ ووَدَّ في وَتَد.

وما خُفّف بالقلب فنحو: تقضيت وتقصيت^(٢) [ونحو: ظَلَّت ومِسَّت]^(٣) ونحو:

لا أملاه حتى يفارقا^(٤)

(١) كذا في (ط)، وفي (م): منه. (٢) في (ط) تقصيت وتقضيت.

(٣) بفتح أول الفعلين تخفيف: ظللت ومسست.

من (٤) إشارة إلى شطر بيت ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية وهو:

فآليت لا أشريه حتى يملني بشيء ولا أملاه حتى يفارقا
علي أن أصله لا أمله بتشديد اللام، من ملئت الشيء بالكسر وملتت منه
مللاً وملالة وملة بفتح الميم إذا سئمت، انظر شواهد الشافية ٤٤١/٤،
وأما ابن الشجري ٣٨٩/١ والمخصص ٢٠٩.

ونحو: طُسْتُ وَسْتُ^(١)

وما خفف بالحذف فنحو قوله: ^(٢) اسْطَاعَ، واسْتَخَذَ فلان مَالاً - فيمن قدره استفعل من تخذت - واستحيت، وَعَلَّ ماءً بنو فلان، وَتَقَيَّتْ تَقِي، وما أشبه ذلك.

وجهُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألف منه أيضاً، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثم أُبدلت من الياء في هذي فقالوا: هذه، فلما اجتمعت هذه الحروف المتقاربة خففوا بالحذف كما خفف غيرها فيما^(٣) أريتكَ بالحذف.

ومما يحسّن الحذف ها هنا - مع ما ذكرنا من اجتماع المتشابهة - أن الهاء حرف خفيّ، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء وأنهم لم يعتدّوا بها للخفاء في مواضع، ألا ترى أن من قال: رُدُّ فأتبع الضمّة الضمّة إذا وصل الفعل بضمير المؤنث قال: رَدَّها، فلم يُتبع الضمّ الضمّ كما كان يُتبع قبلُ، وجعله بمنزلة رُدّا، فكما لم يعتدّ بها ها هنا وجُعِلَت الدال في حكم الملازقة^(٤) للألف كذلك إذا لم يعتدّ بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف اللين بعد الهاء من حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

(١) كذا في (ط). وفي (م): ومِسْتُ. قال في اللسان (ستت): سِتْ: والأصل سدسة، فادغموا الدال في السين فصارت تاءً مشددة.

(٢) سقطت «قوله» من (ط).

(٣) في (ط): مما. (٤) لزق كلصق ولسق انظر اللسان (لرزق).

ويذهب سيبويه إلى أنَّ الإِتِّمَامَ في نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتَّبِعِ الهاء الياء ولا الواو في نحو: منه وعنه - وهو قراءة نافع إلا فيما روي عنه من قوله: (وأشْرِكُهُو في أمري) [طه/٣٢] - أن يحتجَّ في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف اللين،^(١) بترك اعتدادهم بها في ردِّها، وبقولهم: يريد أن تضربها^(٢) فيقول: كما لم يعتدوا بها في هذه المواضع كذلك لا أعتدُّ بها في: منه، فإذا أتبعْتُ الهاء حرف اللين في: منه، فكأنِّي قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتدَّة بها عندهم حيث أريتكَ.

ومثل الهاء، في أنَّه لَمَّا كان حرفاً خفياً لم يعتدوا به حاجزاً، النونُ وذلك في قولهم: هو ابن عمي دنيا^(٣) وفي قنية^(٤) لَمَّا كانت النون خفيةً صارت الواو كأنَّها وليت الكسرة فقلبتُها؛ كما قلبتها في غازية ومَحْنِيَّة^(٥) ولو كان مكان النون حرف غيره لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: جَرَوْ وعِدَوْه، فهذا مثل الهاء في أنَّه للخفاء لم يُعتدَّ به حاجزاً؛ كما لم يعتدَّ بالهاء.

(١) في (ط): حرف لين.

(٢) أي بالإمالة مع الفصل بين الكسرة والهاء الممدودة بالياء.

(٣) يقال هو ابن عمي أو خالي أو نحوه دنيا بالضم، ودنية ودنيا بالكسر وتنوين الألف ومنعها، أي ابن عمي لَحَاءً، وأصل الكلمة الواو من الدنو.

(٤) القنية بالكسر ما اكتسبه المرء، جرى أبو علي على أنها واوية من قنوت الشيء: كسبته، وذهب غيره إلى أنها من قني يقنى كرضي يرضى ورمى يرمي، فهي يائية وجرى على ذلك في القاموس.

(٥) محنية الوادي بكسر النون: منعرجه.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو
أو الياء وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من
الحروف إذا وقعت قبل الهاء

من حَجَّته أن الهاء وإن كانت خفية فليس يخرجها ذلك
من أن تكون كغيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها
- نحو الراء والضاد - وأنَّ الهاء والنون عند الجميع في وزن
الشعر بمنزلة الراء والضاد - وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد
استطالة - وإذا (١) كان كذلك كان حجزها بين الساكنين كحجز
غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأما اجتماع الحروف المتشابهة فلم يكرهها في هذا
الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره؛ ألا ترى أن كثيراً (٢)
قد قالوا: استطاع. فأتَمَّوا ولم يحذفوا منه شيئاً؛ وفي التنزيل:
(من استطاع إليه سبيلاً) [آل عمران/٩٧]، وقالوا جميعاً:
استدار واستثار فلم يحذفوا، وقالوا: سُدَّسَ وعُتْدَانُ (٣)
ووَطِدَ يَظِدُّ. والهاء وإن كانت جرت متحركة في القوافي مجرى
غيرها ساكناً (٤) في نحو: خليلها، فقد جرت في القوافي أيضاً
مجرى غيرها من الحروف متحركة وساكنة. فالمتحركة نحو قوله:

سودَّ قوادمُها صُهبُ خوافيها (٥)

(١) في (ط): فإذا.

(٢) في (ط): أن كثيراً منهم.

(٣) عتد على وزن رسل جمع رسول، وعتدان جمع عتود على وزن: قعود
وهو الحولي من أولاد المعز.

(٤) في (ط): ساكنة.

(٥) عجز بيت من قصيدة، ذكر القالي في الذيل أن أبا عبيدة صحح روايتها =

فهي حرف الروي؛ كالكاف في: جواريكاً.
والساكنة نحو قوله:

وبَكِّي النساء على حمزة^(١)

..... وتقول سَعْدَى وَارِزِيَّتِيَه^(٢)

فهي ها هنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام في (فيه هدى) فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم في هذا الموضع من كتابه فنقول فيه. وما ذكره محمد بن السري في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يُشَمِّ ويدغم - من^(٣) أن ذلك محال لا يمكن - فإنَّ الإِشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنَّ الإِشمام عند النحويين ليس بصوت فيفصل بين المدغم والمدغم فيه، وإنَّما هو تهئية العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدلَّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقىة الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا

= لعليل بن الحجاج الهجيمي، أولها:

أما القطاة فلاني سوف أنعتها نعتاً يوافق نعتي بعض ما فيها
سكاء مخطومة في ريشها طرق سود قوادمها صفر خوافيها
سكاء: لا أذن لها، ومخطومة: بيضاء الأنف، في ريشها طرق بفتحتين،
أي: بعضها على بعض في لين. وانظر القصيدة في نوادر القالي
٢٠٩/١.

(١) تقدم هذا الشاهد ص/٧٣.

(٢) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة يرثي بها قوماً من قريش
قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وتماه:

تبكيهم أسماء معولة وتقول سلمى واريِيتِيَه
وانظر الكتاب: ٣٢١/١، وفيه: دهماء مكان أسماء.

(٣) في (ط): في أن.

في الضمّ، وإذا كان كذلك لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع
تبقية الإطباق معه؛ ألا ترى أنّه لا يمتنع أن يُدغم ويهيء
العضو^(١) لإخراج الضمة إلى اللفظ فلا يخرجها كما لم يمتنع
ذلك في الوقف إذا قلت: هذا معن^(٢) وعلى هذا قرؤوا:
(مالك لا تأمّن) [يوسف/ ١١] فأشموأ النون المدغمة؛ لأنّها
كانت مرفوعة ليدلّوا بالإشمام على الرّفعة التي كانت في
الحرف؛ كما دلّوا بإبقاء الإطباق على أنّ الحرف المدغم كان
مطبّقاً. ولو كان مكان الإشمام روم الحركة لامتنع الروم^(٤) مع
الإدغام؛ لأنّه صوت يحجز؛ ألا ترى أنّهم يزعمون أنّه يفصل
بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتك
وضربتك فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنّ هذا الصوت يفصل
وإن كان مخفّياً غير مُشبع؛ كما تفصل الحركة المشبعة
الممطّطة.

ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعني
به النحويون في أنّه تهيئة العضو للصوت وهمّ به، وليس
بخروج إلى اللفظ. والذي أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك
حكايته عن أبي حاتم أنّه أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك
أشما الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين في
الضمّ؛ فأما الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو

(١) في: (ط) أن يدغم ويهيأ بالبناء للمجهول.

(٢) كتب في (م) فوق (معن) ضمة إشارة إلى الإشمام.

(٣) كتب في (م) فوق (تأمّن) فتحة وضمة على الميم إشارة إلى إشمام
الضم.

(٤) انظر سيبويه ٢/ ٢٨١، ٢٨٢ والنشر ٢٩٦/١ للوقوف على معنى الروم.

تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ،^(١) وليس هذا في الكسر؛ لأنّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضمّ، قدّر أنّهم ينعنون به الحركة دون ما يعنّي به^(٢) النحويّون ممّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز^(٣) من قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب) [البقرة/ ٣].

فكان^(٤) ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهمزون (يؤمنون) وما أشبه ذلك؛ مثل: (يأكلون) و(يأمرون) و(يؤتون)^(٥). ساكنة الهمزة كانت^(٦) أو متحركة؛ مثل (يؤخره)^(٧) و(يؤدّه). إلا أنّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز.

وروى ورش عن نافع ترك الهمز الساكن في مثل: (يؤمنون) وما أشبهه وكذلك المتحرك مثل (يؤدّه) [آل عمران/ ٧٥] و(يؤخركم) [نوح/ ٤] و(لا يؤاخذكم) [البقرة/ ٢٢٥] وما كان مثله.

وأما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلّ همزة ساكنة مثل: (يؤمنون) و(يؤمن) و(يأخذون) وما أشبه ذلك.

(١) في (ط): إرادة الفاعل الضم. (٢) به ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): الهمزة. (٤) في (ط): كان.

(٥) في البقرة/ ١٧٤ وآل عمران/ ٢١ والمائدة/ ٥٥.

(٦) في (ط): ساكنة كانت الهمزة. (٧) في (ط): يؤخركم.

وقال أبو شُعَيْبٍ السُّوسِي^(١) عن اليزيدي عن أبي عمرو: إِنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَهْمَزْ كُلَّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهْمَزُ حُرُوفًا مِنَ السَّوَاكِنِ بِأَعْيَانِهَا، أَذْكَرَهَا إِذَا مَرَرْتُ بِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَإِذَا كَانَ سَكُونُ الْهَمْزَةِ عَلَامَةً لِلْجُزْمِ لَمْ يَتْرِكْ هَمْزَهَا؛
مثل: (ننساها) [البقرة/١٠٦] و(تسؤكم) [المادة/١٠١] (وهيء
لنا) [الكهف/١٠] (ويهيء لكم) [الكهف/١٦] و(اقرأ كتابك)
[الإسراء/١٤] (ومن يشأ يجعله) [الأنعام/٣٩] و(أنبئهم)
[البقرة/٣٣] وما أشبه ذلك.

وروى الشُمُونِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ^(٢) عن الأعشى^(٣) عن
أبي بكر^(٤) عن عاصم أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَهْمَزُ الْهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ؛ مِثْلَ
(يُؤْمِنُونَ) وَمَا أَشْبَهَهُ.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن

(١) هو صالح بن زياد السوسي، مقرأ ضابط ثقة، وكان من أجل أصحاب
أبي محمد اليزيدي، وأخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً، توفي ٢٦١، انظر
طبقات القراء: ٣٣٢/١.

(٢) محمد بن حبيب أبو جعفر الشُمُونِيُّ مقرأ كوفي ضابط، أخذ القراءة
عرضاً عن أبي يوسف الأعشى، وكان أجل أصحابه، قال عبد الله بن
محمد الزعفراني: قرأت عليه سنة أربعين ومائتين. انظر طبقات القراء:
١١٤/٢.

(٣) هو يعقوب بن محمد التميمي الكوفي أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة،
وتوفي في حدود المائتين، انظر طبقات القراء: ٣٩٠/٢.

(٤) هو أبو بكر شعبة بن عياش تقدمت ترجمته ص ١٧٧.

حَيَّان المقرئ^(١) قال: حدثنا أبو هشام^(٢) قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهمز (يُؤْمِنُونَ).

قال ابن مجاهد^(٣): وحدثني محمد بن عيسى بن حيَّان المقرئ قال: حدثنا أبو هشام عن سُليم^(٤) عن حمزة أنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يكن يهمز.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي^(٥) قال: حدثنا مُنْجَاب بن الحارث^(٦) قال: حدثنا شريك بن عبد الله^(٧) قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة^(٨).

(١) هو أبو جعفر البغدادي محمد بن عيسى بن حيَّان، مقرئ متصدر مشهور، أخذ القراءة عن أبي هشام الرفاعي، وروى عنه ابن مجاهد، وانظر طبقات القراء: ٢٢٤/٢.

(٢) هو أبو هشام محمد بن يزيد بن رفاعة الكوفي القاضي، إمام مشهور، روى عن الكسائي كل الحروف، وله كتاب الجامع في القراءات، كما روى عنه مسلم في صحيحه، والترمذي وابن ماجة، وتوفي سنة ٢٤٨. انظر طبقات القراء: ٢٨٠/٢.

(٣) سقطت عبارة «ابن مجاهد» من (ط).

(٤) هو سليم بن عيسى بن سليم، مقرئ ضابط محرر حاذق، كان أخص أصحاب حمزة الزيات وأضبطهم لقراءته، وتوفي سنة ١٨٨هـ، انظر طبقات القراء: ٣١٨/١.

(٥) من شيوخ ابن مجاهد، ولم يذكره ابن الجزري في الطبقات.

(٦) هو أبو محمد الكوفي، من رجال الحديث وثقة ابن حيَّان. وكانت وفاته سنة ٢٣١. وانظر الخلاصة: ٣٤١.

(٧) هو أبو عبد الله الكوفي، قاضي الكوفة والأهواز من الثقات في الحديث. ومات سنة ١٤٠هـ.

(٨) السبعة ١٣٠ - ١٣٣ مع اختصار للنقل في القسم الأخير منه.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القويّة الظهير^(١). والأمانة: خلاف الخيانة، والأمن خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أَمْنٌ فهو أمين؛ فهذا بمنزلة ظَرْفٍ فهو ظريف. وقالوا: أَمِنْتَهُ فهو أمين؛ فهذا فاعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمانة مثل ظريفة، وقال الشاعر:

وكنْتَ أَمِينَهُ لو لم تخُنْهُ وَلَكِنْ لا أمانةَ لليمانِي^(٢)
فهذا كأنه المأمون، أي: أَمِنَكَ فحنت. ^(٣) وقول حسان:

وأَمِينٌ حَدَثَهُ سِرٌّ نَفْسِي فوعاه حِفْظُ الأَمِينِ الأَمِينَا^(٤)
قال بعضهم: كأنه قال: حِفْظُ المؤْتَمَنِ المؤْتَمِنَ: وقالوا
أَمَّانٌ في معنى الأمين، قال الأعشى:

ولقد شهدت التاجر أَلْ أَمَّانٌ موروداً شرابه^(٥)
فأَمِينٌ وأَمَّانٌ ككريم وكُرَّامٍ ومثله حُسَّانٌ وحُسَّانة ورجل
قُرَّاء. ^(٦) وأنشد غيره:

وَعَنَسِ أُمُونٌ قَدْ تَعَلَّلْتُ جَهْدَهَا

على صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِي وَاصِفٌ^(٧)

(١) في (ط): القوية الظهر، والمعنى واحد.

(٢) للنابعة في الديوان/ ١٥٠ من قصيدة يهجو بها يزيد بن عمرو بن خويلد.

(٣) ف (ط): فحنته. (٤) انظر الديوان: ٢٣٧/١.

(٥) التاجر الأمان على وزن رمان هو الأمين، وذكر في اللسان هذا البيت في مادة «أمن». وانظر الديوان/ ٢٨٩.

(٦) جاء في (ط) بعد كلمة قراء قوله: «قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر» وهي مكررة آنفاً.

(٧) العنس: الناقة الصلبة. وروي الشطر الثاني في مجالس ثعلب: ٣٨٠ =

فأُمُونٌ يمكن أن يكون من الذي هو خلاف الخوف، كأنه يؤمِّنُ عِثَارَهَا في سيرها، أو يؤمِّنُ كلالها وُوْنِيَّهَا فيه. ويكون أُمُونٌ في معنى مأمون، أي غير مخوف، كقولهم: طريق ركوب، أي يُرْكَب، وحَلُوبٌ وقُتُوبٌ أي: تحلب وتركب وتُقْتَب. ويكون أُمُونٌ مثل أمين: لأنَّك قد تقول: خانت في سيرها: إذا قَصُرَتْ عَمَّا أراد منها راكبها في المسير.

وقال - جل من قائل -: ^(١) (لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ) [الأنفال/ ٢٧]؛ فيجوز أن يكون لا تخونوا ذوي أماناتكم وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو المودع والمعير والموكل والشريك وَمَنْ يَدُكَ فِي مَالِهِ يَدُ أَمَانَةٍ لَا يَدُ ضَمَانٍ.

ومن هذا الباب الكافر المودع؛ قال تعالى: ^(٢) (وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) [الأنفال/ ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأنَّ خنت من باب أعطيت يتعدى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قُدِّرَتْ حذف المضاف كان بمنزلة أعطيت زيدا، وإذا لم تقدِّره كان بمنزلة أعطيت درهماً. وعلى هذا قول كثير ^(٣):

فَأَخْلَفَنَ مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَانَتِي
وليس لِمَنْ خَانَ الأمانة دينُ

= والبيت لأوس بن حجر في ديوانه/ ٦٤.

(١) في (ط): وقال الله تعالى.

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٣) البيت في الأغاني ٨٩/٥ لكثير.

ويدلّك على تعدّي خنت إلى مفعولين قول أوس:
خانتك مئة ما علمت كما خان الإخاء خليله لبّد^(١)
وأنشد أبو زيد:

فقال مجيباً والذي حجّ حاتم
أخونك عهداً إنني غيرُ خَوّانٍ^(٢)
والعهد كأنه الأمانة، فأخونك^(٣) عهداً كقولك: أخونك
أمانة. وقال أبو ذؤيب:

فسوف تقول إن هي لم تجدني
أخان العهد أم أثم الحليف^(٤)
ومما يدلّك^(٥) على تقارب الكلمتين استعمالهم إياهما في
القسم، نحو: عهد الله وأمانة الله. وتقول: أمنت الرجل: إذا لم
تحفه، آمنه قال: (هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من
قبل) [يوسف/٦٤]. وأمنته واثمته إذا لم تخش خيانتة. قال
- عز وجل^(٦) -: (فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤدّ الذي أوّثمن
أمانته) [البقرة/٢٨٣]. فهذا كقوله تعالى: ^(٧) (إن الله يأمركم
أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها) [النساء/٥٨].

قال أبو عبيدة: ^(٨) وقالوا في مصدره: الأمن والأمنة

-
- (١) انظر الأساس (خون) والديوان/٢٢.
(٢) من ثلاثة أبيات للبريان بن سهلة. انظر النوادر/٦٥.
(٣) في (ط): وأخونك.
(٤) من قصيدة له في ديوان الهذليين: ٩٨/١ وشرحه ١٨٤/١.
(٥) في (ط): ومما يدل.
(٦) في (ط): قال، فقط.
(٧) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٨) انظر مجاز القرآن له ٢٤٢/١.

والأمان. وفي التنزيل: (إِذْ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ أَمْنَةً مِنْهُ) [الأنفال/ ١١] ^(١). وقال أيضاً: (أَمْنَةً نُّعَاساً) [آل عمران/ ١٥٤].

وقولهم: آمن زيد يحتمل غير وجه: يجوز أن يكون أَمْنَتَهُ فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعل، كقولك: ^(٢) كبيتته فأكب، وفي التنزيل: (فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ) [النمل/ ٩٠]، وفيه: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ) [الملك/ ٢٢]. وقال:

كما أَكَبَّ على ساعديه النمر ^(٣)

ومما يدلُّك على ذلك تعدُّيه ^(٤) بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم إذا انقلع، وجفلته الريح، ولا يقال: أجفلته. ويجوز في آمن أن يكون المعنى: صار ذا آمن، مثل: أجرب وأقطف وأعاه، أي: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك ^(٥) آمن صار ذا آمن في ماله ونفسه بإظهار الشهادتين، كقولهم: أسلم، أي صار ذا سلم بذلك، وخرج عن أن يكون حرباً مستحل المال والنفس. فهذا كأنه الأصل في اللغة ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع. وسوت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم لقوله: (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)

(١) في الآية ١١ من سورة الأنفال. ويغشاكم قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر

الإتحاف: ١٤٢. (٢) في (ط): كقوله.

(٣) عجز بيت لامرئ القيس تقدم في ص (١٢٤). (٤) في (ط): تعديته.

(٥) كذا في (ط). وفي (م): «فلذلك».

[الذاريات/٣٥، ٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، أي: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر: (١) ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن في قوله تعالى: (يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [التوبة/٦١]، أي: يصدقهم، كما تقول: أما تؤمن لي بأن أقول كذا وكذا، أي أما تصدقني؟.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أمانة: إذا كان يثق بكل ما سمعه. (٢)

قال أبو علي: فثقت به بما يسمعه إنما هو لأمنه الكذب في المستمع، وإذا (٣) أمن كذبه فقد صدّقه. فيجوز (٤) في آمن أن يكون مما حكيناه عن أبي زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجل أمانة؛ فوصف (٥) بالمصدر. وحكي رجل أمانة. فهذا: وصف مثل هزأة ونكحة. وقال: (والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك) [النساء/١٦٢]، فهذا من أجل قوله:

(١) الظاهر أنه أبو الصقر الكفرتوني مقرأ دمشق الذي أخذ القراءة عن علي بن عبد الله الأزدي وإبراهيم بن حميد الكلابزي، أخذ الأخير القراءة عن أبي حاتم السجستاني، واسم أبي الصقر المذكور رحمة بن محمد بن أحمد، وانظر ترجمته في طبقات القراء: ٢٨٣/١.

(٢) في (ط): بكل من يسمعه. (٣) في (ط): فإذا.

(٤) في (ط): وقد يجوز. (٥) في (ط): فوصف ووصف.

(مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ) [المائدة/٤١]. فأمَّا قوله: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [الحجرات/١٤]؛ فنفي عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأنَّ الإيمان على التصديق والثقة. وكأنَّ المعنى: أنهم، وإن صاروا ذوي سلم وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنَّهم لم يصدّقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهره من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا في المعنى مثل قوله: (مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ) [المائدة/٤١]. وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما آمنوا به على دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، والباطن منهم خلاف الظاهر. ولذلك قرأ من قرأ (اتَّخَذُوا إِيْمَانَهُمْ جُتَّةً)^(١) [المنافقون/٢]؛ فهو لاء وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه، فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه، كمن وُصِفَ في قوله: (٢) (الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ) [الرعد/٢٨].

فأمَّا جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى وهي قوله: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال/٢] وقوله: إِنَّهُمَا مُتَدَاَفِعَتَانِ - لَأَنَّ الْوَجَلَ خِلَافُ

(١) قال في البحر ٢٧١/٨: قرأ الجمهور: إيمانهم بفتح الهمزة جمع يمين.

والحسن بكسرهما مصدر «آمن».

(٢) في (ط). قوله تعالى.

الطمأنينة - فجهل وذهاب عما عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أن الاطمئنان إنما يكون عن ثلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل. والوجل إنما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى وما يستحق به الوعيد فتوجل القلوب لذلك. فكل واحد من الحالين غير صاحبتهما، فليس هنا^(١) إذا تضاد ولا تدافع.

وهذان المعنيان المفترقان في هاتين الآيتين قد اجتمعا في آية واحدة، وهي قوله: (تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ) [الزمر/ ٢٣]، لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به، فانتفى عنهم الشك، والارتياح الذي يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوذاً، فحصل له حكمه دون العلم الموجب لثلج الصدر^(٢) وانتفاء الريب والشك.

وقال: (٣) (الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ) [الزخرف/ ٦٩] كأنه: صدقوا ووثقوا، ثم قال: (وَكَانُوا مُسْلِمِينَ)؛ لأن بعض من يعلم صدق ما أتى به النبي ﷺ^(٤) لم يدخلوا في دينه وسلمه: كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) [البقرة/ ٨٩] وقال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ

(١) كذا في (ط)، وفي الأصل هما، وهو تحريف.

(٢) في (ط): الصدور. (٣) في (ط): وقال تعالى.

(٤) في (ط): النبي عليه السلام.

والهْدَى) [البقرة/١٥٩] فهؤلاء وإن كانوا قد علموا واستيقنوا فقد دخلوا في جملة من ذم بقوله: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل/١٤]. وقال: (يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً) [البقرة/٢٠٨] وقال: (يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الحجرات/١٧]. فهذا يدل على أن الإيمان من الأمن، أي هداكم لما تُحْرزُونَ به أنفسكم وأموالكم في العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهلكم في الآجلة.

ويجوز أن يكون هداكم للصدق وإن كان قد قال: (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ألا ترى أنه ليس كل من هُدي إلى الصدق يصدق كالمُعاند الجاحد لما عَرَفَ؟.

وقال بعض المتأولين في قوله في صفة التابوت: (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [البقرة/٢٤٨] معنى مؤمنين: مصدقين لي؛^(١) وذلك أنه لا يخلو من أن يراد به: أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين^(٢) لي. فلا يجوز الأول لكفرهم بالله في تكذيبهم نبيهم لقوله: (أَنْتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا) [البقرة/٢٤٧]؛ فأنكروا أن يُملِكُوا من مَلَكِهِ نبيهم قال: فإذا لم يَجُزْ هذا الوجه ثبت الوجه الآخر الذي هو التصديق به.

وأما قوله: (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ)

(١) في (ط): مؤمنين مصدقين، وحذفت الكلمتين: (معنى) و(لي).

(٢) سقطت (لي) في (ط).

[يوسف: ١٠٦] فليس المؤمن هنا المطابقَ معتقده ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم مع إظهارهم الإيمان بألستهم مشركون. وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكن الاسم الجاري على الفعل. وعلى هذا قوله: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) [المتحنة/ ١٠] ألا ترى أن هذا على ما يظهره بألستهن من الشهادتين.

ومثل قوله: (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ) قوله: (يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا) [النحل/ ٨٣] ومثله: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) [الأنعام/ ٨٢] في قول من ذهب إلى أن الشرك الظلم، واحتج بقوله: (إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان/ ١٣]. والمعنى فيهما: أنهم إذا سئلوا: مَنْ خلقهم، قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً. وقال السُّدِّيُّ^(١) في قوله: (وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) [النساء/ ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حق، والنار حق. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مثل ما تقدّم من أنه عبارة عن الفعل وليس بمدح كقوله: (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا) [الأحزاب/ ٤٧]؛ فقليلاً على قول السُّدِّيِّ وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً. وهذا أوجه من أن

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن مولى قريش. والسدى نسبة إلى سدة مسجد الكوفة لبيعه المقانع فيها. مستقيم الحديث صدوق. توفي سنة ١٢٧. الخلاصة: ٣٠، والقاموس (سد).

يحمل القليل على أنهم ناس؛ لأن (قليلاً) مفرد، وفي التنزيل: (إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ) [الشعراء/٥٤] إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فَعِيلٌ مفرداً يراد به الكثرة كفعول، نحو قوله: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) [النساء/٦٩] وقال: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا يُبْصِرُونَهُمْ) [المعارج/١٠] فدلَّ عود الذِّكْرِ مجموعاً إلى القبيلين على أنه أريد بهما الكثرة، وقال رؤبة^(١):

دعها فما النحويُّ من صديقها

فإن جعلت القليل ناساً؛ وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: إِلَّا قَلِيلًا؛ استثناء من قوله: (لَعَنَهُمُ اللَّهُ... إِلَّا قَلِيلًا) [النساء/٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: (فلا يؤمنون)، ويكون قوله: (لَعَنَهُمُ اللَّهُ) واقعاً على الكفار منهم دون المُسْتَشْنَيْنِ.

وما قاله السُّدِّيُّ هو القول: لَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: ^(٢) (قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ)، وما زائدة، فالمعنى: ^(٣) يؤمنون قليلاً، أي إيماناً قليلاً.

وأما قوله: (وما أنت بمؤمنٍ لنا ولو كنا صادقين) [يوسف/١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدق لنا ولو كنا

(١) وهو في القسم المنسوب إليه في ديوانه ١٨١ وقبله:

تنح للعجوز عن طريقها قد أقبلت رائحة من سوقها
والمراد بالعجوز والدة رؤبة أو امرأة من العرب، وقيل في الشاهد غير ذلك. انظر شواهد الشافية: ١٣٨. وشأن الدعاء للخطابي ص/١٤٩.

(٢) في (ط): لأنه قال. (٣) في (ط): والمعنى.

صادقين عندك؛ لأنَّ الأنبياء لا تكذب الصادقين، ولكن المعنى: ما أنت واثقاً، ولا غير خائف الكذب في قولنا؛ ولو كنّا على الحقيقة صادقين عندك لَمَا خَلَوْنَا مِنْ ظَنَّةٍ مِنْكَ وَتُهْمَةٌ^(١) لك أَنَا قَدْ^(٢) كَذَبْنَاكَ، لفرط محبتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعلّم في استعمال الناس. فمؤمن هنا من آمن، أي صار ذا أمن أو صار ذا ثقة، فنفي ذلك، أي: لا تثق بأن الأمر كما تُخَبِّر ولا تسكنُ نفسك إليه.

وأما قوله: (فلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) [يونس/ ٨٨]^(٣) فَإِنَّ قوله: لا يؤمنوا في موضع نصب بالعطف على قوله: ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. ولم يعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا ولكن لَمَا اختاروا ذلك فصار إليه عاقبة أمرهم كان بمنزلة قوله تعالى: (٤) (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) [القصص/ ٨]؛ لَمَا أدى التقاطهم إِيَّاه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره.

وأما قوله: (هَآؤُنْتُمْ أَولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/ ١١٩]؛ ففي قوله: (تُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ)^(٥) إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفة من ذكر في

(١) في (ط): من ظنة منك في تهمة لك.

(٢) في (ط): بآنا.

(٣) في الآية ٨٨ من سورة يونس: (وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم).

(٤) سقط لفظ: تعالى، من (ط).

(٥) سقطت من (ط) هذه الجملة: ففي قوله: «تؤمنون بالكتاب كله».

قوله: (وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ) [النساء/ ١٥٠]،
وفي قوله: (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) [الحجر/ ٩١].

وأما قولنا في وصف^(١) القديم سبحانه: «المؤمن
المهيمن» فإنه يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون من «أَمِنَ» المتعدي إلى مفعول، فنقل
بالهمزة فتعدى إلى^(٢) مفعولين؛ فصار من «أمن» زيد العذاب
وآمنته العذاب، فمعناه المؤمن عذابه من لا يستحقه. وفي هذه
الصفة وصف القديم سبحانه^(٣) بالعدل^(٤) كما قال: (قَائِمًا
بِالْقِسْطِ)^(٥) [آل عمران/ ١٨].

والآخر: أن يكون معناه المصدق، أي المصدق
الموحدين له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله:
(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) [آل عمران/ ١٨]. ألا ترى أن
الشاهد مصدق لما يشهد به، كما أنه مصدق من يشهد له، فإذا
شهد سبحانه بالتوحيد فقد صدق الموحدون.

فأما قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن في قوله: (وَمُهِمِّنَا
عَلَيْهِ) [المائدة/ ٤٨] إنه الشاهد، وقد روي في التفسير أنه
الأمين.

(١) في (ط): صفة.

(٢) كذا في (ط): وفي الأصل: بإلى، وهو تحريف.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) بالعدل، سقطت من (ط).

(٥) وتام الآية ١٨ من سورة آل عمران (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة
وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم).

حدثنا أحمد بن محمد البصري^(١) قال: حدثنا المؤمل^(٢)
قال: حدثنا إسماعيل^(٣) عن أبي رجاء^(٤) قال سألت الحسن^(٥)
عن: ^(٦) (مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ)
[المائدة/ ٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها.

والمعنيان متقاربان، ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد
به؟ فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة كان بمنزلة قوله: (لا
يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ) [غافر/ ١٦]، و(لا يَعْزُبُ عَنْهُ

(١) يبدو أن هذا الحديث من رواية أبي الحسن الأخفش ومن تمة كلامه،
كما يبدو أن كلامه متصل بعد ذلك إلى قول المؤلف: قال أبو علي:
وليست الياء للتصغير إلخ. وأحمد بن محمد البصري الذي يروي عن
مؤمل هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الكندي كما في تهذيب الكمال
ص ١٣٩٦. طبعة دار المأمون للتراث.

(٢) والمؤمل: هو مؤمل بن هشام الشكري البصري أبو هشام ختن
إسماعيل بن علي، روى عن إسماعيل بن علي. وروى عنه البخاري وأبو
داود والنسائي. مات في ربيع الأول سنة ٢٥٣ هـ. انظر تهذيب الكمال
ص ١٣٩٦

(٣) وإسماعيل، هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، أسد خزيمه
مؤلاه؛ أبو بشر البصري المعروف بابن علي، وهي أمه - مولاة بني
أسد بن خزيمه أيضاً، كان ثقة أميناً. قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت،
توفي سنة ١٩٣، وانظر تهذيب الكمال: ص ٩٥.

(٤) وأبو رجاء، هو: محمد بن سيف الأزدي الحداني بضم المهملة الأولى
أبو رجاء البصري، روى عن الحسن وعكرمة وجماعة، ووثقه ابن معين
والنسائي وابن سعد، انظر تهذيب الكمال ص ١٢٠٩.

(٥) أي الحسن البصري وتقدمت ترجمته ص/ ٣٣.

(٦) كذا في (ط)، وسقطت: عن، من (م).

مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ) [سبأ/٣]، وقال: (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) [الأنبياء/٧٨].

وقالوا: إنه مفعّل من الأمان، مثل مبيطر^(١)، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاء كما أبدلت منها في غير هذا الموضع. وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد مثل^(٢) هذا البناء إلا أربعة^(٣) أشياء: مبيطر ومصيطر ومبيقر^(٤) ومهيمن.

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَلَ وألحقته^(٥) بالأربعة، نحو دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنه، وإن كان اسم حَدَث، وكان بزنة الجمال والذهاب والتّمام، فقد صار كأنه لكثرتة في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر. ألا ترى أن قولهم: أعطيته أماناً، ولك الأمان صار بمنزلة الكف والمشاركة، فكأنه لما خرج بذلك عن بابه صار بمنزلة قولهم: لله درك. الذي زعم أنه بمنزلة قولهم: لله بلادك. فلذلك لا تكاد تجده مُعَمَّلاً إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة/٣]، أي: يُؤْمِنُونَ إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا

(١) المبيطر، كالبيطر والبيطار، معالج الدواب، وصنعتة البيطرة.

(٢) مثل ساقطة من (ط). (٣) في (ط): في أربعة.

(٤) مبيقر: اسم فاعل من ييقر الفرس إذا صفن بيده، أي: وقف على ثلاثة أرجل وحافر الرابعة، ويقال أيضاً: ييقر الرجل: هاجر من أرض، وخرج إلى حيث لا يدري، ونزل الحضر، وغير ذلك.

(٥) في (ط): فالحقته.

كالمنافقين الذين يقولون: (إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة/١٤]. ويقوي ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: (الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ) [الأنبياء/٤٩] وقوله: (وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ) [يس/١١] وقال الهذلي:

أخالدُ ما راعيتُ من ذي قرابةٍ
فتحفظني بالغيبِ أو بعضُ ما تبدي^(١)

فالجار والمجرور في موضع حال، أي تحفظني غائباً، ويخشون ربهم غائبين عن مرآة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعاً لأحد، ولا تقرباً إليه رجاء المنالة^(٢)، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى^(٣).

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنها إجمال ما فصل في قوله: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ) [البقرة/٢٨٠] والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا) [النساء/١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعائهم إياهم بنات، كما وُسخوا في قوله: (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف/١٦] وقوله: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً) [الزخرف/١٩] وكفرهم بالكتب إنكارهم

(١) البيت من قطعة لأبي ذؤيب الهذلي يخاطب فيها ابن أخته خالد بن محرث الذي بعثه رسولاً إلى صديقه فافسدها عليه، انظر ديوان الهذليين: ١٥٩/١ وشرحه للسكري ٢١٩/١. وقصة الأبيات في شرح أبيات المغني ١٣٥/٧.

(٢) في (ط): رجاء لمنالة، والمنالة: النيل والعطاء.

(٣) سقطت هذه الكلمة من (ط).

لها في قوله: (وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام/ ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل [إنكارهم] ^(١) إرسالهم بنحو قوله: ^(٢) (وَلَيْتُنَّ أُطْعِمُنَّ بَشَرًا مِثْلَكُمْ) [المؤمنون/ ٣٤] وقوله: ^(٣) (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١]، وكفرهم بالآخرة قولهم: (لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي) [سبأ/ ٣]. فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به ولم يستدلوا على صحته؛ فقال تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة/ ٤] أي بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم وخصهم بالإيقان بالآخرة في قوله: (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [البقرة/ ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين بها ^(٤) وجحدهم إياها في نحو ما حكى عنهم من قولهم: ^(٥) (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) [الجاثية/ ٢٤] فكان في ^(٦) تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك في أنه خصَّ بعدما عمَّ قوله: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق/ ١] فعم بقوله: «خلق» جميع مخلوقاته ثم خص فقال (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) [العلق/ ٢] ويقرب من هذا قوله: (الرحمن الرحيم) حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة في قوله: (وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا) [الأحزاب/ ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست في موضع الحال كما كانت كذلك في الوجه الأول، ولكنه في موضع نصب بأنه مفعول به، ^(٧) كما

(١) ما بين المعقوفتين زيادة في (ط). (٢) في (ط): قوله تعالى.
(٣) في (ط): وقولهم. (٤) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٥) في (ط): في قوله.
(٦) سقطت هذه الكلمة من (ط). (٧) به ساقطة من (ط).

أنها مفعول في قوله: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) [البقرة/٨] (وإني آمنت بربكم) [يس/٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده. وقال: (عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ)^(١). قال^(٢) أبو زيد: بدا^(٣) غَيَّبان العود، إذا بدت عروقه التي تغييت منه، وذلك إذا أصابه البُعاق^(٤) من المطر فاشتد السيل فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه. وقوله: (وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٥) مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع فحذف حرف الجر، لأنك تقول: غبت في الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/٤٩] و(بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ) [ص/٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السموات والأرض، أي ما غاب فيها^(٦) من أولي العلم^(٧) وغيرهم، كقوله: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) [الأعراف/٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: والله علم غيب السموات، ويدل على ذلك قوله: (عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا)

(١) في سور: الأنعام ٧٣، التوبة ٩٤، ١٠٥، الرعد ٩، المؤمنون ٩٢، السجدة ٦، الزمر ٤٦، الحشر ٢٢، الجمعة ٨، التغابن ١٨.

(٢) في (ط): وقال. (٣) كذا في (ط)، وفي (م): بدأ بالهمز.

(٤) غيبان بتشديد الياء المفتوحة، وقال بعضهم بسكونها، وانظر اللسان في مادة (غيب) والبعاق كغراب من المطر، هو الذي يفاجئ بوابل فيفجر الأرض ويكشف جذور النبات والشجر.

(٥) في الآية ١٢٣ من سورة هود، والآية ٧٧ من سورة النحل.

(٦) في (ط): فيها. (٧) كذا في (ط)، وفي (م) من أولي الغيب.

[الجن/٢٦]، و(عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) [المؤمنون/٩٢]. وقال: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا) [النساء/١٣٧]، يعني به المنافقين. والإيمان^(١) الأول دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء والأموال،^(٢) وكفرهم بعد: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعد يقيهم نفاقهم بقولهم: (إِنَّا مُؤْمِنُونَ) في قوله: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا)؛^(٣) فهذا الإظهار منهم للإيمان^(٤) ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد الكفر، كما أن من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلات في حكمه. وقال: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ) [الممتحنة/١٠] فعلمن مؤمنات بما أظهرنه من ذلك، فكذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما علم منهم من النفاق. وكفرهم بعد هذا الإيمان الثاني قولهم: إذا خلوا إلى أصحابهم^(٥) (إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) فما ازدادوه من الكفر إنما هو بقولهم: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) فهذا زيادة في الكفر.

ويدل على أن المستهزئ باستهزائه كافر فيزداد به كفراً إلى كفره قوله: «وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ»، وقال: (إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ)^(٦)

(١) في (ط): فالإيمان.

(٢) في (ط): والأموال به.

(٣) في الآيتين ١٤، ٧٦ من سورة البقرة.

(٤) في (ط): الإيمان.

(٥) في (ط): إلى شياطينهم.

(٦) في الآية ٤٠ من سورة النساء: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا

سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً).

فإذا كان المجالس^(١) مثلهم وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقده،
فالقائل لذلك أشد ذهاباً في الكفر.

[بسم الله]^(٢)

الإعراب

لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة،
وليس في القسم أن تكون أصلاً. فلا يجوز أن تكون زائدة
لأنها لو كانت كذلك لكان^(٣) فاعل ولو كان^(٤) فاعل لكان مضارعه
يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب؛ فلما كان
مضارع آمن يؤمن دل ذلك على أنها غير زائدة، فإذا لم تكن
زائدة كانت منقلبة. وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن
يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة. فلا يجوز أن تكون
منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع
سكون وجب تصحيحها ولم يجرز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة
لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء، فإذا لم يجرز انقلابها، عن
الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت
عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح، فكما أنها إذا خففت
في رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما
قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمن، وآجر، وآتى، وفي الأسماء
نحو آدر^(٥) وآخر وآدم، إلا أن الانقلاب ها هنا لزمها لاجتماع

(١) كذا في (ط)، وفي الأصل: المجالس.

(٢) زيادة في م.

(٣) في (ط) لكانت.

(٤) في (ط): كانت.

(٥) الأدر: هو المتفخ الخصية، وقيل: هو الذي يصيه فتق في إحدى =

الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحو آمن، أو تمن، ائذن، ائتنا.

ومن ثم قلنا في آوى^(١) إن الفاء منها همزة، ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون أفعل أو فاعل أو فعلى، فلا يجوز أن تكون فاعل لأنّ مثل: طابق، وتابل مصروف في المعرفة،^(٢) وقد منعوا آوى الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل طابق، ولا يجوز أن يكون فعلى لأنّه لو كان إياها لكانت الألف في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت العين واواً لوجب إدغامها في الواو التي هي لام كما وجب إدغام حواء وعوّاء، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها لأنّ ذلك مرفوض في كلامهم غير موجود.

فإن قلت فقد جاء خيوان في اسم هذا الموضع الذي باليمن^(٣) فالقول في ذلك أنه فيعال وليس بفعلان، وإنما منع

= الخصيتين، وأدر، من باب تعب، والاسم الأدرة بالضم وسكون الدال، وبالتحريك: الخصية. والخصية الأذراء: العظيمة بلا فتق. الأدرة بالتحريك: الخصية، ومرض الأدرة هو المرض المسمى بالقبيلة بفتح القاف وسكون الياء.
(١) أي من: ابن آوى.

(٢) المراد بقوله في المعرفة، أي: إذا جعل علماً، فإنه ينون ويصرف ولا يمنع من الصرف، لأنه ليس على وزن الفعل.

(٣) خيوان بفتح الخاء وتسكين الياء: مخلاف باليمن ومدينة بها. قال أبو علي الفارسي: خيوان: فيعال، منسوب إلى قبيلة من اليمن، وقال ابن الكلبي: كان يعوق الصنم بقرية يقال لها: خيوان من صنعاء على ليلتين مما يلي مكة، / انظر ياقوت / خيوان / ٢ / ٤١٥.

الصرف لأنه يجعل^(١) اسماً لبقعة أو بلدة^(٢)؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعلي، فإذا لم يجوز أن يكون فاعل ولا فعلي ثبت^(٣) أنه أفعّل، وإنما لم يصرف لوزن الفعل^(٤)، وأنه علم. فهو مثل آمن، ولو نكر كما نكروا عرساً في ابن عرس لكان القياس صرفه.

فأما قراءة من قرأ: (آتينا بها)^(٥) فإنما هو فاعلنا وليس بأفعلنا، ولو كان أفعلنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عدت بالهمزة قلت: أجاته، ولم تقل: أجات به. وفي التنزيل: (فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ) [مريم/ ٢٣]، فكذلك قوله: (آتينا بها). لو كان أفعّل لم يحتج إلى الباء.

وكذلك^(٦) تقول: أبا زيد شرب الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء قلت: آبيته ولا تقول: آبيت به قال:

قد أُوبِيتَ كُلَّ ماءٍ فهي صَادِيَةٌ
مهما تُصِبُّ أفقاً من بارق تَشِمُ^(٨)

(١) في (ط): جعل. (٢) في (ط): للبقعة أو البلدة.

(٣) في (ط): ثبت بهذا. (٤) في (ط): لم يصرف لأنه على زنة الفعل.

(٥) في الآية ٤٧ من سورة الأنبياء (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل آتينا بها وكفى بنا حاسبين)؛ وقراءة آتينا بها بمد الهمزة ليست من السبع، بل هي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وابن أبي إسحاق وغيرهم، على وزن فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة، أي: جازينا بها، انظر البحر المحيط ٣١٦/٦.

(٦) في (ط): وتقول بدون كذلك. (٧) في (ط): ولا تقل.

(٨) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي، يصف صواراً بضم الصاد =

فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: (يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ)^(١) فأثبت الباء مع النقل بالهمزة، فهلا أجزت في «أتينا بها» أن تكون أفعلنا بها ولا تكون^(٢) فاعلنا. فإن ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والردُّ إليه ينبغي ألاَّ يجوز ما وجد عنه مندوحة.

فأما آجَرَ فهو فاعل؛ لأنك تقول في المضارع: يؤاجر مثل يقاتل، ولو كان أفعَل لكان يؤجر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على فَعَلٍ لأنَّ المضارع يفعل في قوله: (على أن تأجرني ثمانِي حَجَجٍ) [القصص/ ٢٧].

فأما حجة من قرأ (يؤمنون) بتحقيق الهمز، فلأنه إنما ترك

= وكسرها، أي: قطعاً من البقر، وصاوية بالواو أي: عطشى، من صويت النخلة على وزن فرح أي: عطشت ويبست، وهي رواية اللسان؛ في مادة «صوى»، وروي أيضاً صادية بالبدال، وهكذا رواه اللسان في «أبي». وفي ديوان الهذليين: ١٩٨/١ وشرحه ص ١١٢٨ فهي طاوية، أي: ضامرة البطون من قلة الشرب؛ وأوييت كل ماء أي: منعت كل ماء، يقال: أوى فلان الماء امتنع منه، وأبيته الماء منعته، وانظر اللسان في (أبي) والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٣٤٥/٥، ٣٤٧.

(١) في الآية ٤٣ من سورة النور. وقراءة: يذهب بالأبصار بفتح الياء والهاء هي قراءة السبع والجمهور، وقرأ شيبة بن نصاح وأبو جعفر المدني بضم الياء وكسر الهاء، وخطاً الأخفش وأبو حاتم أبا جعفر في هذه القراءة، وقالوا: لأن الياء تعاقب الهمزة، أي: فلا يجتمعان. وليس على صواب لأنه لم يكن يقرأ إلا بما روي، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة، وهو لم ينفرد بها بل قرأ بها شيبة كذلك. ومن ثم اقتصر الفارسي على الدفع بالرواية ولم يتجاسر على التخطئة. وانظر البحر المحيط: ٤٦٥/٦. (٢) تكون ساقطة من (ط).

الهمز في أو من لاجتماع الهمزتين، كما أن تركها في آمن كذلك، فلما زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنّ الهمزة، من الأمن والأمنة، فاء الفعل. ومما يقوي الهمز في ذلك أن من تركها إنما يقلبها واواً ساكنة وما قبلها متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة. ^(١) قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية النُميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد:

لَحُبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَّى ^(٢)

وتقدير ذلك. أن الحركة لما كانت تلي ^(٣) الواو في مؤسى صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة استجازتهم الإمالة في مقولات، ^(٤) ومصباح، حيث كانت الكسرة

(١) في (ط) بعد ذلك: حدثنا ابن السراج قال إلخ.

(٢) شطر بيت لجرير وعجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وجعدة ابنته وموسى ابنه، يمدح ولديه بالكرم والاشتهار به. الديوان ٢٨٨/١ وانظر الخصائص. وشرح أبيات المغني للبغدادى ٧٦/٨ وما بعدها فإن البغدادى نقل كلام الفارسي في شرحه.

(٣) تلي الواو، أي تتصل بها قبل أو بعد، من الولي. وهو القرب والاتصال من قبل ومن بعد، وإن اشتهر فيما يجيء بعد.

(٤) المقالات بصيغة المبالغة: هي الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل، والمرأة لا يعيش لها ولد.

كأنَّها على المستعلي فصار^(١) مثل قِفاف وصِفاف،^(٢) فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التي ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التي هي أصل في الكلمة أولى بالتقرير وألاً يبدل^(٣) منها الواو.

وحجة من لم يهمز أن يقول [إِنَّ]^(٤) هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمَنَ وأوَمِنَ، والمضارع نحو أوَمِنَ^(٥) ولم يجرز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال: ^(٦) كإعلالهم يقوم لِقَام، وإعلالهم يُكْرَم من أجل أكرم، وأَعِدُّ لِيَعِدُّ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في يؤمنون اعتباراً لما أرينا من الإعلال لِيَتَّبِع قولهم (يؤمنون) في الإعلال^(٦) المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسي في نحو جُونة^(٧) في جُونة وبوس في بؤس.

فإن قلت: فهلاً لم يجرز غير القلب والتخفيف كما لم يجرز إلا الإعلال فيما شبهته به وإلزامه الحذف والقلب؟.

(١) في (ط): فصارت.

(٢) جمع قف بضم القاف، وهو القصير، وظهر الشيء، ومن الناس الأخلاط والأوباش وغير ذلك، أو جمع قفة وهي معروفة، وصفاف جمع صفة وهي السرج، وصفة الدار شبه البهو الواسع الطويل ومكان مظلل منها.

(٣) في (ط): تبدل. (٤) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): فالماضي نحو آمَنَ والمضارع نحو أوَمِنَ.

(٦) في (ط): في الاعتلال.

(٧) الجُونة: سفت مغشى بجلد، ظرف لطيب العطار.

فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من] ^(١) الحذف والقلب في كل موضع، ألا ترى أنهم إذا قالوا: يُوعَد، وما أقوله وأقول بزيد، ويؤكِّرم في الشعر، وأهريق لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد ائتمَّن فلان فلاناً وقد ائتمنته، ^(٢) والأصل: ائتمن وائتمنته، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء. وفي الائتمام: قد ائتممت به مفتوح التاء.

هذا لفظ أحمد بن يحيى واستثبت أبا الحسن في ذلك فأثبت وصححه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً. وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتسر واتعد، ألا ترى أنهم قالوا: لو بنيت مثل: افْعَلْ أو افْعِلْ ^(٣) من أويت، لقلت: إِيًّا وإِيَّ فقلت الفاء ياء وأدغمتها في الواو ^(٤) كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة. وقالوا: لو بنيت مثل افعوعل من أويت، لقلت: إِيوَوِي ^(٥) وإِيوِيًّا على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن ^(٦) الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين لأنها غير لازمة، فكذلك الياء في ائتمنته غير لازمة؛ لأنك إذا أسقطت

(١) ساقطة من (ط). (٢) كذا في (ط) وفي م: ائتمنه.

(٣) في (م): افْعِلْ وافْعَلْ بكسر العين في الأول وفتحها في الثاني، وهو يخالف الترتيب الذي مثل له. (٤) ف (ط): في الياء.

(٥) أصلها: أووي، قلبت الهمزة الثانية ياء وياء اللام ألفا.

(٦) في (ط): من الهمزة.

همزة الوصل في الدرج نحو قد ائتمن رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو نوي ورؤيا إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف فالأ يدغم ائتمن ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم روبا فقالوا رُبّا. فالقول إن الإدغام في هذا أشبه لما ذكرنا من لزومها،^(١) وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل، على أن أبا الحسن يحمل رُبّا فيمن أدغم على القلب^(٢) نحو أخطيت في اللام. ويقوي ذلك أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِبّا، كما قالوا في: لُبّي لِي. ^(٣)

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: (آوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ) [يوسف/٦٩] فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه^(٤) على قول الخليل بَيّن، ألا ترى أنه لم يدغم أُوِمَ ولا يُوومُ وشبهه^(٥) بسُوِيرَ^(٦) فالأ يدغم هذا أجدر؛ لأنها لما

(١) أي: من لزوم الواو على لغة التخفيف.

(٢) أي وليس من باب التخفيف، بل تكون الهمزة منسية ولذلك صح الإدغام.

(٣) جمع ألوى، يقال: قرن ألوى، أي: معوج، وجمعه لي بضم اللام، والقياس الكسر.

(٤) هذه العبارة مضطربة في (ط). (٥) في (ط): شبهه.

(٦) أيم بتشديد الياء المفتوحة: مثال مفترض للاشتقاق من يوم أيوم، أي: شديد، سأل سيويه الخليل: كيف ينبغي له أن يقول: أفعلت في القياس من اليوم على من قال: أطولت وأجودت؟ فقال: آيَمت؛ فتقلب الواو هنا كما قلبتها في أيام، فإذا بنى الفعل للمجهول قيل: أووم، ويووم، واسم المفعول مووم، لشبهه بفعل سوير المبني للمجهول من ساير، وانظر الكتاب: ٣٧٦/٢.

أبدلت ولزم إبدالها صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في التكسير، كما أبدلت من ألف ضارب؛ فقالوا أوادم^(١) كما قالوا ضوارب.

ومن قال: أَيِّم، وخالف الخليل، فينبغي ألا يدغم هذا لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنه مثل ما تركت العرب إدغامه في^(٢) قولهم: ديوان. ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين^(٣) كما أبدلت في ديوان لاجتماع المثليين وكرهه ذلك لأن كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثليين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر:

جَيْشِ الْمِحْمَمِينَ حَشَّ النَّارَ تَحْتَهُمَا

غَرثَانُ أَمْسَى بِنَوَادٍ مُؤَهَّبِ الْحَطَبِ^(٤)

فمن أخذه من الأهبة والتأهب همز إن شاء. ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء الواو^(٥) لم يهمز، إلا على قول من قال: مؤسى، وقد تُؤوّل البيت على الأمرين جميعاً.

(١) في (ط): أوادم وأواخر.

(٢) في (ط): من.

(٣) زاد في (ط) بعد الهمزتين: المثليين.

(٤) رواه في الأساس (وهب) ولم ينسبه. واد مؤهب الحطب: كثيره. وفي اللسان: جاشت القدر تَجِيشُ جيشاً: غلت، والمَحْمُ: القمقم الصغير يسخن فيه الماء، وحش النار: جمع إليها ما تفرق من الحطب.

(٥) في (ط): واواً.

(٦) في (ط): عز وجل.

اختلفوا في قوله جل وعز: (١) (أَنْذَرْتَهُمْ) [البقرة/ ٦]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (أَنْذَرْتَهُمْ) بهمزة مطولة؛ وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن، مثل: (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) [المائدة/ ١١٦] و(أَلِلهُ مع الله) [النمل/ ٦٠] و(أَنْتُمْ) (٢) وما كان مثله، وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفف، غير أن مد أبي عمرو في (أَنْذَرْتَهُمْ) أطول من مد ابن كثير، لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفاً وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع في إدخال الألف في الهمزتين. وأما عاصم وحمزة والكسائي -إذا حقق- وابن عامر فبالهمزتين (أَنْذَرْتَهُمْ) وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة فهو بتحقيق الهمزتين وبتخفيف إحداهما وبإدخال الألف بينهما (٣).

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ). [البقرة/ ٦].

الكفر: خلاف الشكر، كما أن الذم خلاف الحمد. فالكفر: (٤) ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها. وفي التنزيل: (وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ) [البقرة/ ١٥٢] وفيه: (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد [إبراهيم/ ٧] وقال:

في ليلة كفر النجوم غمامها (٥)

(١) في (ط): عز وجل. (٢) الأنعام/ ١٩، وفصلت/ ٩.

(٣) السبعة ١٣٤ - ١٣٥ مع بعض اختصار.

(٤) في (ط): والكفر.

(٥) شطر بيت من معلقة لبيد يصف بقرة وحشية افترس السبع ولدا حين =

وقالوا: كفر كفراً وكفوراً، كما قالوا: شكر شكراً وشكوراً. وفي التنزيل: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً) [الفرقان/ ٦٢] [وقال] ^(١) (اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا) [سبأ/ ١٣] وقال: ^(٢) (فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا) [الإسراء/ ٨٩] وقالوا: الكفران، وقال: (فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ) [الأنبياء/ ٩٤] وقال الأعشى:

ولا بدّ من غزوةٍ في الربيع
حجونٍ تكلُّ الوقاح الشُّكُوراً ^(٣)

قال أحمد بن يحيى: الشُّكور: السريع القبول للسَّمن. قال أبو علي: فكان سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه. وقالوا: أشكر من بَرَوَقَةٍ ^(٤).

وأما قوله: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) فَإِنَّ السَّوَاءَ والعدل والوسط والقصد والتَّصِفُ ألفاظ يقرب بعضها من بعض في المعنى.

= خذلته وصدّره:

يعلو طريقة منها متواتر في ليلة كفر النجوم ظلامها
وروي: غمامها كما ذكر هنا والمعنى: يعلو صلبها قطر متواتر في ليلة ستر
غمامها نجومها، وانظر البيت في شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٠
والديوان/ ٢٢٣.

(١) زيادة في (ط). (٢) في (ط): وقال تعالى.

(٣) البيت من شواهد الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص ٤٧. فانظره هناك. وروي (المصيف) مكان الربيع. وَحَتَّ: مكان حجون. والحجون: البعيدة، والوقاح: الصلب الشديد، وفي (اللسان) الشكور من الدواب: الذي يسمن على قلة العلف كأنه يشكر، وإن كان ذلك الإحسان قليلاً وشكره ظهور نمائه وظهور العلف فيه، وأنشد البيت. الديوان/ ٩٩.

(٤) البروقة: واحدة البروق، بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، وهو ما يكسو الأرض من أول خضرة النبات، أو هو شجيرات ضعاف إذا غامت السماء =

قالوا للعدل: السواء. قال زهير:

أرؤنا^(١) خطّة لا خسفَ فيها

يُسوي بيننا فيها السواء^(٢)

وأشدّ أبو زيد لعنترة:

أبينّا فلا نعطي السواء عدونا

قياماً بأعضاء السراء المعطف^(٣)

والسواء: وسط الشيء. وفي التنزيل: (فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ

الْجَحِيمِ) [الصفات/ ٥٥] وقال عيسى بن عمر: ^(٤) ما زلت

أكتب حتى انقطع سوائي. ^(٥) والسواء: ليلة النصف من الشهر.

وقالوا: سيّ بمعنى سواء، كما قالوا: قيّ وقواء، ^(٦) وقالوا:

سيان فثنّوا، كما قالوا: مثلان. وقال عز وجل: ^(٧) (لَوْ تَسَوَّى

بِهِمُ الْأَرْضُ) [النساء/ ٤٢] فالمعنى: يودّون لو جعلوا والأرض

سواء. كما قال: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) [النبأ/ ٤٠]

وقال: (فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا) [الشمس/ ١٤]

أي: سوى بلادهم بالأرض، وقال: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا)

[الشمس/ ٧] أي: ونفسٍ وتسويتها أي: ورب تسويتها، أو

= اخضرت، ويقال: أشكر من بروق، ومن بروقة، لأنها تعيش بأدنى ندى يقع من

السواء. والمثل في المستقصى ١/ ١٩٦. (١) في (ط): أروني.

(٢) يروى: (عيب) مكان (خسف) وسنة مكان خطّة، الديوان/ ٨٤.

(٣) انظر الديوان/ ٩٠، وال نوادر/ ١٢٢.

(٤) في (ط): سقطت عبارة «ابن عمر».

(٥) نقله عن الأصمعي كما زواه صاحب اللسان (سوا).

(٦) القي: بكسر القاف وتشديد الياء والقواء بكسر القاف والمد: قفر الأرض.

(٧) في (ط) بدون عز وجل.

يكون: والذي سواها، أي: ونفس وخالقها، كما قال: (ثم سَوَّاهُ رَجُلًا) [الكهف/٣٧] وقال: (خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ) [الانفطار/٧] وقال: (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [القيامة/٤]، أي: نجعلها مع كفه صفحة^(١) مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، ويعدم^(٢) الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة^(٣) والخرز والصياغة ونحو ذلك من لطيف الأعمال التي يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أيمانهم: لا والذي شقَّهن خمساً من واحدة. يريدون الأصابع من الكف.

وقيل في: (نُسَوِّيَ بَنَانَهُ): نردُّها كما كانت. قالوا: وذكَّرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان فاختص منها الطفها. وقالوا: قوم أسوء، أي: مستوون وأنشد أبو زيد:

هَلَّا كَوَّضَ ابْنِ عَمَّارٍ تَوَاصِلُنِي
لَيْسَ الرَّجَالُ وَإِنْ سُؤُوا بِأَسْوَاءٍ^(٤)

فأسوء ليس يخلو من أن يكون جمع سي أو سواء، فإن كان جمع سي فهو مثل: مثل وأمثال، ونقض وأنقاض، وجلف وأجلاف. وإن كان جمع سواء فهو مثل ما حكاه أبو زيد من قولهم جواد وأجواد. وحكى أيضاً في الاسم: حياء الناقة وأحياء، ولا يمتنع جمعه^(٥) وإن كانوا لم يشنوه كما لم يمتنعوا

(١) في (ط): نجعلها صفحة مع كفه. (٢) في (ط): فيعدم.

(٣) في (ط): كالخياطة والكتابة.

(٤) رواه اللسان (سوى) ونسبه إلى رافع بن هريم.

(٥) في (ط): وجمعه. وهو تحريف.

من جمعه على سواسية. فأما قوله: (وَلَا أَنْتَ مَكَاناً سَوَى) [طه/٥٨] فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل: طَوَى وطَوَى، قال: وهو المكان النّصف فيما بين الفريقين وأنشد لموسى بن جابر الحنفي:

وإنَّ أباننا كانَ حلَّ ببلدةٍ

سوى بين قيسٍ قيسٍ عيلانٍ والفِزْرِ^(١)

قال: الفزّر: سعد بن زيد مناة بن تميم.

ومثل سَوَى في أَنَّهُ فَعَلَ جاء وصفاً قولهم: قومٌ عَدَى للغرباء. فأما عِدَى للأعداء فزعم أحمد بن يحيى وغيره أَنَّهُم يقولون فيه: عِدَى وعُدَى. فهذا مثل سَوَى وسَوَى في وصف المكان.

وقال أبو الحسن في قوله: (مكاناً سَوَى): إنها قد تضم في هذا المعنى. قال: (٢) والممدودتان في ذا المعنى أيضاً. يريد بالممدودتين ما يذكره من أن في سَوَى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره. قال: وهاتان لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره. وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكاناً سَوَى أي عدل، وأنشد: (٣)

(١) ليحيى بن منصور الذهلي، أو موسى بن جابر الحنفي. انظر شرح أبيات المغني ٢٢١/٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قال وأنشد.

وإنَّ أبنانا كانَ حلَّ ببلدَةٍ
سوى بين قيسٍ قيسٍ عيلانَ والفزْرِ

يقول: عدل، وقال في قول الشاعر: (١)

لو تَمَنَّتْ حَلِيلَتِي ما عَدَّتْنِي
أو تَمَنَيْتُ ما عَدَوْتُ سِوَاهَا

يقول: ما عدوتُ قصدها، قال: والقصد والعدل
مشتبهان. وأنشد:

ولأَصْرَفْنَ سِوَى حُذَيْفَةَ مَذْحَتِي
لَفَتَى العَشِيَّ وفارسٍ الأَجْرَافَ (٢)

قال: يريد لأَصْرَفْنَ قصده، أي عن قصده أو لأَصْرَفْنَ إلى
غيره، ولأنَّ سواه غيره كما قال حسان:

أَتَانَا فلم نعدِلْ سِوَاهُ بغيره
نبيُّ أتى من عند ذي العرش هَادِيَا (٣)

قال: يقول: لم نعدِلْ سوى النبي ﷺ (٤) بغير سواه، وغير

(١) لم نعثر له على قائل وقد استشهد به القرطبي في تفسيره ٢١٣/١١ وأورده
البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٢١/٣ مع كلام الفارسي هنا برمته.
(٢) البيت من شواهد المغني، انظر شرح أبياته ٢٢٠/٣ ورواه اللسان
والصحيح (سوا)، وفيه الأحزاب مكان الاجراف، وهو تحريف. والبيت
من قصيدة فائية في الأغاني (٢٧/١٤) منسوبة إلى رجل من الأنصار أو
لحسان.

(٣) البيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٣/٤ وما بعدها ورواه في الجمهرة
(١٧٨/١) والبيت منسوب إلى حسان ولم نجده في ديوانه.

(٤) زيادة في (ط).

سواه هو هو. فأماً قوله:

وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(١)

فإنَّه عدَّى قصدت باللام، وإن كان يُعدَّى بإلى، كما عدّوا أوحيت وهديت بهما في نحو: (وأوحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) [النحل/٦٨]، وفي أخرى: (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/٥] وقال: (وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا) [النساء/١٧٥] و(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا) [الأعراف/٤٣].

فأماً سواء فإنَّها تستعمل ظرفاً، تقول: إنَّ سواءك زيدا كما تقول: إن عندك زيدا، فجعله الشاعر اسماً في قوله، لسوائكَا، وجعله بمنزلة غير إذ كانت بمعناها، وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب فيما زعم أبو الحسن أنهم^(٢) يستعملونه ظرفاً ولا يستعملونه اسماً.

ومثل ذلك قولهم: وسَط - الساكن الأوسط - هي تستعمل ظرفاً؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسماً كقوله الفردزق:

صَلَاةٌ وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٣)

وقول القتال الكلابي:

(١) للأعشى، وصدره:

تجانف عن خل اليمامة ناقتي

ويروى (جل): الديوان ٨٩، واللسان (سوا).

(٢) في (ط): على أنهم. (٣) تقدم في ص ٣٩.

من وسط جمع بني قريظ بعد ما
هتفت ربيعة يا بني جَوَّاب^(١)

فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف في قولهم: أتاني القوم سَوَاءك^(٢) فقال: كأنه قال: أتاني القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفاً بوصلهم الذي بها في^(٣) نحو: أتاني الذي سواءك. [قال أبو علي: سواك أشبه^(٤)]. وزعم أبو الحسن أن هذا الذي استعمل ظرفاً إذا تَكَلَّم به من يجعله ظرفاً في موضع رفع نصبوه استنكاراً منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع في كلامهم ظرفاً، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك. وفي كتاب الله [تعالى]: (وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونُ ذَلِكَ) [الجن/ ١١] وقال: (مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونُ ذَلِكَ) [الأعراف/ ١٦٨]، وقال: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام/ ٩٤] وقال: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ)^(٥). قال: وتقول معي فوق الخماسي ودون السداسي، ولك السداسي وفوقه، وجئتك بسداسي أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن وأخبرني بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: أرقبني في سَوَائِهِ؛ فأجراه مجرى (غير) وجعله اسماً.

(١) ورد هذا البيت في اللسان والتاج (وسط) برواية (خوار) بدل (جواب).
(٢) كذا في (ط)، وهو ما يقتضيه السياق، وفي (م): سواك على إسقاط الهمزة.

(٣) في (ط): من. (٤) سقط ما بين المعقوفين من (ط).

(٥) زيادة في (ط).

(٦) في الآية ٣ من سورة الممتحنة، وضم ياء يفصل قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر وهشام من طريق الداجوني. النشر ٣٨٧/٢.

قال أبو علي: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: ارقبني في سَوَائِهِ على «سواء» الذي هو الوسط، لا التي^(١) بمعنى غير - كما جاء في التنزيل: (فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) [الصفات/ ٥٥] - لكان مذهباً. فيجوز على ما تأوله أبو الحسن في الآي وفي سواء - في قول الشاعر:

فلم يبق منها سوى هامد
وسُفَع الخدود، وغير النُّثْيِ^(٢)
أن يكون سوى في موضع نصب، وإن كان فاعلاً، لأنه ظرف. ويجوز أن يكون لما جعله اسماً للضرورة رفعه كما رفع وسطاً في قولهم:^(٣)

وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٤)

وجعله بمنزلة «غير» لما كان بمعناها؛ ألا ترى أنه جعلها بمنزلة غير في عطفها عليها في قوله: وغير النُّثْيِ. كأنه قال: فلم يبق غير هامد وغير النُّثْيِ.

وقولهم في الاسم العلم: سُوءَة^(٥) ليس من هذا الباب. ألا ترى أن اللام منه همزة وليست منقلبه بدلالة قوله:

(١) في (ط): الذي.

(٢) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية ديوان الهذليين: ٦٤/١ وما بعدها: «معاً والنُّثْيِ» بدل: وغير النُّثْيِ.

(٣) في (ط): قوله.

(٤) تقدم البيت بتمامه ص/ ٣٩.

(٥) هو سُوءَة بن عامر بن صعصعة فعالة من قولهم: سُوءَة أسوؤه مساءة كما في الاشتقاق/ ٢٩٣.

فأبلغ إياداً إن عَرَضْتُ وطِئاً
وأبلغ حليفينا، ومن قد تَسَوَّأ

وأما الإنذار فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذراً، ولم يمتنع أن يوصف [به] ^(١) القديم سبحانه في نحو قوله: (إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً) [النبأ/ ٤٠] لأن الإعلام على الانفراد قد جاز ^(٢) وصفه به. والتخويف أيضاً كذلك في قوله: (ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ) [الزمر/ ١٦]. فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد لم يمتنع إذا دل لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفرداً أن يوصف سبحانه به.

وأذرت: فعل يتعدى إلى مفعولين، يدل ذلك على ذلك قوله: (فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ) [فصلت/ ١٣] وقال: (إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً) [النبأ/ ٤٠]، وقال تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/ ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لما دل على التخويف أجري مجراه: فقلت ^(٣) أنذرت بهكذا كما تقول: خوفته بهكذا، ولذلك نظائر. ^(٤)

ويجوز أن يكون لما لم يتعد إلى مفعولين، الثاني فيه الأول عُدِي إلى مفعول واحد كما عدي علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته إلى مفعولين؛ زيدت الباء لأن بناء الفعل على أفعل، فلا يجوز أن تدخل عليه همزة

(٢) في (ط): وقد.

(٤) في (ط): نظائر كثيرة.

(١) زيادة في م.

(٣) في (ط): فتقول.

أخرى للثقل، كما أنه إذا أريد تعديّة علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعولين زيدت عليه الهمزة أو ضُعفت العين. فإذا حذف الباء تعدى الفعل إلى المفعول الآخر، كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأما قوله تعالى: ^(١) (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون الوحي الموحى؛ فسُمي بالمصدر مثل الخلق والصيد، والوحي: ^(٢) هو العذاب، فيكون كقوله: (إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً) [النبا/٤٠]، ويجوز أن يكون الوحي يراد به الملك؛ فيكون التقدير في قوله تعالى: ^(٣) (إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو بإخباره ^(٤). وقوله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/٤٥] مثل إِنَّمَا أَنْتَ مُعْطِي زَيْدٍ، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أي منذر من يخشى الساعة كما قال: (وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ) [الأنبياء/٤٩].

وقالوا: النذير والنَّذْر، كما قالوا: النكير والنكْر، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعل. وفي التنزيل: (فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ)، ^(٥) وفيه: (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي). ^(٦) فأما قوله تعالى: ^(٧) (نَذِيرًا لِلْبَشَرِ) [المدثر/٣٦] فقد قيل فيه قولان:

- (١) في (ط): عز وجل. (٢) كذا في (ط)، وفي (م): والموحي.
(٣) زيادة في (م). (٤) في (ط): وإخباره.
(٥) في الآيات ٤٤ من سورة الحج، ٤٥ من سورة سبأ، و٢٦ من سورة فاطر، و١٨ من سورة الملك.

(٦) في الآيات ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩ من سورة القمر.

(٧) تعالى ساقطة من (ط)، والآية هي ٣٦ من سورة المدثر.

أحدهما: أن يكون حالاً من (قُم)^(١) المذكورة في أول السورة.

والآخر: أن يكون حالاً من قوله: (إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ) [المدثر/ ٣٥] فإذا جعل نذيراً حالاً مما في قُم، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المنذر، كما أن السميع كالسميع والأليم كالمؤلم.

وإن جعلته حالاً من قوله: (لِأَحَدَى الْكُبَرِ) فليس يخلو^(٢) الحال من أن يكون^(٣) من المضاف أو من المضاف إليه، فإن كان من المضاف كان العامل ما في إحدى من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه كان العامل فيها ما في الكُبر من معنى الفعل. وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون نذيراً مصدراً؛ لأنَّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاؤوا ركضاً، كما تقول: جاء ركضاً.

وأما قوله تعالى: (وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ) [فاطر/ ٣٧] فمن قال: إن النذير النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمنذر، ومن قال: إنه الشيب كان الأولى أن يكون مصدراً كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذر نذراً، ووفى بنذره، وأوفى نذره. وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذراً، ونذرت مالي فأنا أنذره. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. قال:

(١) إشارة إلى قوله تعالى: قُم فأنذر، في الآية ٢ من سورة المدثر.

(٢) في (ط): تخلو. (٣) في (ط): تكون.

وفي كتاب الله تعالى^(١) (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) [آل عمران/ ٣٩] وقال الشاعر:

هَمَّ يَنْذُرُونَ دِمِّي وَأَنْ لَّدُرْ إِنْ لَقِيتُ بِأَنْ أَشَدًّا^(٢)
وقال عنترة:

الشَاتِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دِمِّي^(٣)
ومثل الإنذار في أنه ضرب من العلم قولهم: اليقين،
فكل يقين عِلْمٌ، وليس كل عِلْمٍ يقيناً، وذلك أَنَّ اليقين كَأَنَّهُ
علم يحصل بعد استدلال ونظر، لغموض المعلوم المنظور فيه،
أو لإشكال ذلك على الناظر.

^(٤) يقوي ذلك قوله عز وجل: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ
مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ)
[الأنعام/ ٧٥] ثم ذكر بعد ما كان من نظره واستدلاله، ولذلك
لم يجز أن يوصف القديم سبحانه به، فليس كل علم يقيناً لأنَّ
من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع
نظر، نحو ما يُعلم ببدائه العقول والحواس، ويؤكد ما ذكرنا من
ذلك قول رؤية:

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) من قصيدة عمرو بن معد يكرب الزبيدي في الحماسة، انظر شرح
التبريزي: ١٧٤/١.

(٣) من معلقته وقبله:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم
انظر ديوانه ص ٢٢١ والسبع الطوال ص ٣٦٣ وشرح المعلقات السبع
للزوزني/ ١٥٣.

(٤) بداية نقل نقله ابن سيده عن الفارسي في المخصص السفر ٢٩/٣.

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبِخْدَنِ
أَمَّا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيَقِنِ
[عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ] ^(١)

فوصفه العالم بالمستيقن يقوي أنه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه ^(٢) في أشعارهم من توقفهم عند الوقوف في الديار لطول العهد وتعفي الرسوم ودروسها حتى يثبتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها، كقوله:

وقفت بها من بعد عشرين حجة
فلأيا عرفت الدار بعد توهم ^(٣)

وقال: تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ^(٤)

وقال: أَمْ هَلْ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ^(٥)

قال محمد بن السري قالوا في قوله بعد توهم: توهمت الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر،

(١) ديوان رؤبة/١٦١ واللسان (بخدن) وفي الديوان (بادر عفرأء) وهو تحريف. والرجز من قصيدة طويلة في مدح بلال بن أبي بردة، نقله في المخصص السفر ٢٩/٣ عن الفارسي. البخدن: اسم امرأة. التفكن كالتفكه: التندم. والشاهد في اللسان (فكن).

(٢) في (ط): ما روى.

(٣) هو البيت الرابع من معلقة زهير بن أبي سلمى. وانظر الديوان/٧.

(٤) صدر بيت للنابعة الذيباني، وتماهه: لستة أعوام وذا العام سابع. انظر شرح شواهد الشافية/١٠٨، والديوان/٤٨.

(٥) عجز البيت الأول من معلقة عنترة، وصدره: هل غادر الشعراء من متردم انظر المعلقات السبع/٧٣.

وُرجع إلى الدليل، فكذلك قول رؤبة:

أما جزاء العارف المستيقن

أي: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يثبتك،
كقول عنترة في ذلك.

ومن ذلك الدراية، هي مثل ما تقدم في أنها ضرب من
العلم مخصوص، وكأنه من التلطف والاحتيال في تفهم
الشيء. أنشد أبو زيد: (١)

فإنَّ غَزَالِكَ الَّذِي كُنْتَ تَدْرِي
إِذَا شَتَّ لَيْثٌ خَادِرٌ بَيْنَ أَشْبُلٍ

قال أبو زيد: تدري: تختل. وقال آخر:

فإنَّ كُنْتُ لَا أَذْرِي الظِّبَاءَ فَإِنِّي
أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا (٢)

وأنشد أحمد بن يحيى:

إِذَا تَرَيْنِي أَذْرِي وَأَذْرِي
غُرَاتٍ جُمْلٍ وَتَدْرِي غُرِّي (٣)

(١) في النوادر ص ٢٠ مع آخر ونسبهما لمطير بن الأشيم الأسدي وهو جاهلي
يقول: الذي كنت تحسبه غزالاً تصطاده فكنت تختله هو أسد- وأشبله:
أولاده.

(٢) لا أدري الظباء: من درى الصيد وتدراه ختله، والبيت في اللسان (درى)
والمخصص السفر ٣١/٣ ولم ينسبه.

(٣) أذرى الأول بالذال المعجمة: هو على وزن افتعل من ذريت تراب
المعدن، أي: نخلته طالباً ما فيه من المعدن. والثاني: من درى الصيد =

واختلفوا في الدَّريَّة، وهو البعير الذي يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه رميها.

فقال أبو زيد فيما حُكي عنه: هي مهموزة لأنها تُدْرَأ نحو الوحش، أي تُدفع، فأما من لم يهمز فإنه يمكن أن يكون من الدرء^(١) الذي هو الدفع فخفف.

ويمكن أن يكون من الأدراء الذي هو الختل؛ لأنَّ معنى الختل لها والاحتتيال عليها في الاستتار به عنها حتى يرمي^(٢) ظاهراً.

فأما الدريئة للحلقة التي يُتعلَّم عليها الطعان، فرواها السكري مهموزة فيما أنشده عن أبي زيد:

كَأَنَّ دَرِيئَةً لَمَّا التَّقَيْنَا

بَنَصْلِ السِّيفِ مُجْتَمِعِ الصُّدَاعِ^(٣)

[بخط السكري: الدريئة: الحلقة يُتعلَّم عليها الطعن،

= ختله، وكذلك تدري، وأصله تتدرى فحذفت إحدى التاءين، يقول: أذري التراب وأنا قد أتشأغل بذلك لثلاث ترتاب بي، وأنا في ذلك أنظر إليها وأختلها، وهي أيضاً تفعل كما أفعل. والبيت في اللسان (درى) والمخصص السفر ٣١/٣.

(١) مصدر درأه درأاً كدفعه دفعاً، ودراءة على وزن ضربة، أي: دفعة.

(٢) في (ط): ترمي.

(٣) البيت لمرداس بن حصين. وهو في النوادر ٦/ والمخصص السفر ٣١/٣ عن أبي زيد. يقول: إنه حين لقي قرنه أنحى على رأسه بالسيف حتى كأن رأسه إذ يتردد عليه السيف دريئة، ورواية النوادر: فكان درية بقاء العطف وكان الناقصة. وهي موافقة لرواية ابن دريد المذكورة.

ومجتمع الصداق: الرأس] ^(١) [كذا رواها السكري في نوادر أبي زيد عن الرياشي. روى ابن دريد فكان دريئة ^(٢) وكذلك قول الجهنية صاحبة المريئة أنشده ^(٣) [السكري عن أبي حاتم]: ^(٤)

أَجَعَلْتَ أَشْعَدَ لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً
هَبْلَتِكَ أُمُّكَ أَيَّ جَرْدٍ تَرْقَعُ ^(٥)

بخطه: ^(٦) الجرد: الثياب ^(٧) الخلقان [ضربه مثلاً]. ^(٨) ويقال: دَرَيْتَ الشيء ودريت به قال سيويه: وتعديه بحرف الجر ^(٩) أكثر في كلامهم، وأنشد أبو زيد:

أصبح من أسماء قيسٍ كقباض
على الماء لا يَدْرِي بما هُوَ قابض ^(١٠)

فإذا قال: دريت الشيء، فكأن المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالم بنفسه. وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك، واستشهد عليه بقول بعضهم:

لا هُمَّ لا أدري وأنت الدَّاري ^(١١)

(١) زيادة في هامش (م).

(٢) زيادة في (م).

(٣) في (ط): أنشده مهموزاً.

(٤) انظر النوادر: ٧ والمخصص السفر ٣١/٣.

(٥) زيادة في (م).

(٦) زيادة في (م).

(٧) في (ط): الثوب الخلق.

(٨) زيادة في (م).

(٩) في (ط): جر.

(١٠) البيت لقيس بن جرّوة - انظر النوادر/٦٢.

(١١) للعجاج، وبعده:

وهذا لا ثَبَتَ فيه؛ لأنَّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛
فكأنَّه سمع دَرَيْت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع
الآخر كثيراً، فظنَّ أنَّهما في كل المواضع كذلك^(١). ومثل هذا
من جفاء الأعراب ما أنشد به بعض البغداديين:

لا هُمَّ إن كنت الذي بعهدي
ولم تغيِّرْكَ الأمور بعدي^(٢)

وقول العجاج:

فارتاحَ رَبِّي وَأَرَادَ رَحْمَتِي^(٣)

وقول الآخر:

يا فَقْعَسِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَه
لو خافَكَ اللَّهُ عليه حَرَمَهُ^(٤)

وقال أوس:

كل امرئ منك على مقدار

=

ويروى: يا رب مكان لا هم «انظر ديوان العجاج ١/١٢٠».

(١) إلى هنا ينتهي نقل ابن سيده عن الفارسي المشار إليه ص ٢٥٦.

(٢) اللسان (روح)، والمخصص: ٤/٣.

(٣) ديوانه ٤٢١/١ والمخصص السفر: ٤/٣. وبعده:

ونعمة أتمَّها فَتَمَّتْ

قال ابن سيده في تفسيره للبيت: ونزلت به بليَّةُ فارتاح الله له برحمته

فأنقذه الله منها. وأنشد البيت قال: أي نظر إليَّ ورحمني. فأما الفارسي

فجعل هذا البيت من جفاء الأعراب. انتهى.

(٤) لسالم بن دارة. المخصص السفر: ٤/٣.

أُبْنِي لُبَيْنِي لَا أَحْبُّكُمْ
وَجَدَ إِلَهُ بِكُمْ كَمَا أَجِدُ^(١)

وقالت امرأة من أسد:

أشار لها أمرٌ فوقه
هَلَمْ فَأَمَّ إِلَى مَا أَشَارَا
تعني الله سبحانه. فَأَمَّا شَعَرَت فمصدره شِعرَة بكسر
الأول، كالفطنة والذرية. وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع
الإضافة للكثرة. وقد قالوا: ذهب بعُذرتها، وهو أبو عُذرها.^(٢)
ويروى أن علياً، عليه السلام، لما قال له عَدِيّ بن حاتم: ما
الذي لَا يُنْسَى؟ قال: المرأة لَا تَنْسَى أبا عُذرها، وَلَا قَاتِلَ
واحدِها. وكأنَّ شعرت مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد.
فكانَّ شعرت به علمته علم جسّ. وقال الفرزدق:

لِبَسَنَ الْفَرْنَدِ الْخُسْرَوَانِيَّ فَوْقَهُ
مِشَاعَرَ مِنْ خَزِّ الْعِرَاقِ الْمُفَوِّفِ^(٣)

(١) انظر الديوان/٢١. وورد فيه (لا أحقكم) مكان (لا أحبكم) بمعنى: لا
أخاصمكم. ومعنى البيت: أحبكم الله قدر ما أحبكم، بمعنى مقتكم لأنه
لا يحمل لهم إلا المقت.

(٢) العذرة: البكارة، وما للبكر من الالتحام قبل الافتضاخ. ويقال: فلان أبو
عذر فلانة إذا كان افترعها وافتضها، وأبو عذرتها. انظر اللسان (عذر).

(٣) من نقيضة:

عرفت بأعشاش وما كدت تعرف.

ويروى: دونه، وتحتة، مكان: فوقه «انظر الديوان: ٥٥٣/٢،
والنقائض: ٥٥١/٢».

الفرند: الحرير. الخسرواني: الحرير الرقيق الصنعة، وهو منسوب إلى =

وفي الحديث: «أشعرنها إياه»،^(١) أي: اجعلنها الشعر الذي يلي الجسد؛ كما أن المعنى في البيت: لبسن الفرند الخسرواني مشاعر، فوجه المفوف من خَزَّ العراق، أي: جعلناها^(٢) الشعر.

فقولهم: شعرت ضرب من العلم مخصوص. فكل^(٣) مشعور به معلوم، وليس كل معلوم مشعوراً به. ولهذا لم يجز في وصف الله تعالى^(٤) كما لم يجز في وصفه^(٥) دَرَى، وكان قول الله تعالى في وصف الكفار: ^(٦) (وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [البقرة/ ١٢] أبلغ في الذم للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم؛ لا يعلمون لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسّ. فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال سبحانه^(٧): (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ)

= عظماء الأكاسرة. «انظر المعرب للجواليقي» المفوف: الموشى، وهو صناعة اليمن. ومشاعر: نصبت على الحال.

(١) قال ذلك ﷺ لمن قام بغسل ابنته من النساء، وكان أعطاهن حقوه: أي إزاره. يريد: اجعلنه في كفنها مما يلي جسدها. والحديث رواه أصحاب الكتب. الستة، والموطأ وأحمد كلهم في باب الجنائز. (انظر مسلم ٦٤٧/٢ برقم ٩٣٩).

(٢) في (ط): جعلنه. (٣) في (ط): وكل.

(٤) في (ط): عز وجل، بدل تعالى. (٥) في (ط): سبحانه.

(٦) في (ط): في الكفار.

(٧) في: (م) زيادة قوله تعالى: «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم» وهي زيادة لا شاهد فيها.

[البقرة/١٥٤] فقال: (ولكن لا تشعرون) ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأنّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى^(١) بأنّهم أحياء علموا أنّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله تعالى العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إيّاهم وتيقّنه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنّهم ليس كل ما علموه يشعرونه؛ كما أنه ليس كل ما علموه يحسّونه بحواسّهم، فلمّا كانوا لا يعلمون بحواسّهم حياتهم، وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إيّاهم، وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجر أن يقال: ولكن لا تعلمون على هذا الحدّ.

ومن ذلك النّقه. قال أبو زيد: نقه عني القول نقهاً ونقوهاً: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: نقه الرجل من مرضه ينقه نقوهاً إذا برىء.. وهذا لا يجوز في وصف القديم^(٢) كما أن الفهم الذي فسّر أبو زيد به النّقه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ] (٣)

الإعرابُ

قوله تعالى^(٤): (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) [البقرة/٦] لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك قولهم: (٥) ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت. وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خبراً لأن فيه

(١) في (ط): عز وجل. (٢) في (ط): سبحانه.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في (م). (٤) في (ط) بدون: تعالى.

(٥) في (م): قوله.

التسوية التي في الاستفهام؛ ألا ترى إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنك إذا أخبرت فقلت: (١) سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت الأمرين (٢) عليك؛ فلمّا عمّتهما التسوية، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

ومثّل التسوية - في هذا - الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، واللهم اغفر لنا آيتها العصابة؛ لمّا كنت مختصّاً نفسك والعصابة في هذا الكلام جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية فمن ثمّ صار كل منادى مختصّاً، وإن لم يكن كل مختصّ منادىً.

ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواء عليّ هذان؛ ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود؛ لم يجز إلّا الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى: (٣) (اضْلَوْهَا فاضْبِرُوا أَوْ لَا تَضْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ) [الطور/ ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بأو؛ كما قال تعالى: (سواء العاكف فيه

(١) في (ط): قلت.

(٢) في (ط): بين الأمرين.

(٣) زيادة في الأصل.

والبَّاد^(١) [الحج/٢٥] ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال، لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعداً.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعي أنشدكم لرجل من هُذَيْل:

وكان سِيان ألا يَسْرَحُوا نَعْمَا

أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرَّت السُّوح^(٢)

فأنشدهموه بأو، وسِيان مثل سواء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم زيد أو عمرو سيان [كما لا يستقيم مع سواء ولا تكون أو بمنزلة الواو. فالقول في ذلك أن هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بأو لأنه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما ويسمع: (ولا تَطْعُ مِنْهُمُ آثِمًا أو كفوراً) [الإنسان/٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك. فلما رآها

(١) (سواء) قراءة حفص بالنصب وقرأ الباقر بالرفع انظر النشر ٣٢٦/٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية الديوان طبعة دار الكتب (١: ١٨٠).

وكان مثلين ألا يسرحوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتسريح ولا شاهد فيها.

يريد: حيث رادت، أي: جاءت وذهبت. تسريح: أي: حيث سرحت. يقول: إن الموضع مجذب، فسواء سرحوا نعمهم، أم لم يسرحوها، فلا خصب يرتجى.

ويروى: استراحت مكان: استرادت. السوح: جمع ساحة، وهي الناحية انظر اللسان (سوا، وسرح)، والخصائص: ١: ٣٤٨، ٢: ٤٦٥، والخزانة: ٢: ٣٤٢ وشرح أبيات المغني ٣٠/٢.

تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مُجراها مع سواء وسيان. فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذي سَوَّغَه عند قائله ما وصفنا. وكذلك قول المحدث:

سَيَّان كَسَرُ رَغِيْفِهِ
أَوْ كَسَرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ^(١)

فأما قوله: ^(٢) مررت برجل سواء درهمه، وهذا درهم سواء، فمعناه تام فهذا يجوز الاختصار به على اسم مفرد^(٣) وكذلك قوله تعالى: ^(٤) (ولما بَلَغَ أَشُدَّهُ واستوى) [القصص/ ١٤] أي: كَمُلَ وتَمَّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيئين لم يَسْتَغْنِ بفاعلٍ كما لم يستغن سواء عن اثنين في نحو: (سواء العاكف فيه والباد) [الحج/ ٢٥].

فأما قوله تعالى: ^(٥) (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) [النجم/ ٦] فمعناه: ^(٦) استقام؛ كقوله: (بَلَغَ أَشُدَّهُ واستوى) [القصص/ ٦٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير المرفوع لم يؤكد في الآية. فقوله: (وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) جملة

(١) لأبي محمد يحيى اليزيدي من أبيات هجا بها أبا المقاتل. انظر الخزانة:

٤٢٥/٤. وشرح أبيات المغني ٣١/٢.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) ما بين المعقوفين، مكتوب خطأ في (ط) بعد كلمة سواسية الآتية.

(٤) زيادة في (م). (٥) زيادة في (م).

(٦) في (ط): معناه، وهو سهو، والفاء في قوله: «فمعناه» ضرورية من أجل أنها جواب (أما).

في موضع الحال. ولم يثنَّ سواء كما ثني سيَّان، وإن كانوا قد كسَّروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكري عن أبي حاتم إجازة ثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنَّ أبا الحسن وأبا عُمر زعما أن ذلك لا يثنى؛ كأنهم استغنوا بثنية سيَّ عن ثنية سواء، كما استغنوا عن وَدَع بترك. وعلى ما قالوا جاء التنزيل في قوله: (سواء العاكفُ فيه والباد) [الحج/٢٥] وقوله: (اضلُّوها فاضبُّروا أو لا تضبُّروا سواءً عليكم) [الطور/١٦] فسواء في الآية^(١) مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، وبالجمله في موضع رفع بأنَّها خبر إنَّ.

فأمَّا قوله: (لا يؤمنون) فيستقيم أن يكون استثناءً، ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حَدٍّ: معه صقر صائداً به غداً و(بَالِغَ الكعبة) [المائدة/٩٥] ويستقيم أن تجعله خبر إنَّ، فيكون في موضع رفع، ولا يكون لقوله: (سواء عليهم) وما بعده موضع من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدم؛ لأنَّه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم؛ ألا ترى أنه [مما]^(٢) يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه^(٣) الآية ينبغي أن تكون خاصَّة لقوم بعينهم^(٤)؛ لأن كثيرًا من الكفار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن (سواء) يرتفع^(٥) بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدَّرت هذا الكلام على ما عليه

(١) أي آية البقرة/٦ المتقدمة. (٢) زيادة في (م).

(٣) في (ط): فهذه. (٤) في (ط): بأعيانهم.

(٥) في (ط): مرتفع.

المعنى فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه كان (سواء) خبر ابتداء مقدماً، فهلا قلت فيها ذلك أيضاً قبل تقدير الكلام بالمعنى؟.

فالقول في هذا أن (سواء) يرتفع^(١) حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قوله: (٢) سواء عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في قولك: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرْهم) [البقرة/ ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ. فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ.

وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عمّا في الاستفهام متقدماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من^(٣) الاستفهام خبراً عن المبتدأ وليست هي هو ولا له ذكر فيها؟

فالقول في ذلك: أنه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه ذكر، كذلك جاز في الخبر لأن كل واحد منها يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر، وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن

(١) في (ط): مرتفع.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) في (ط): في.

تراه». (١) ألا ترى أن خيراً خبر عن تسمع، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه، وجاز دخول لا على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذكر ما أنشده أبو زيد:

فإن حراماً لا أرى الدهر بأكياً

على شجوه إلا بكيت على عمرو (٢)

فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء علي أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء علي أدرهم مالك أم دينار، وما أبالي أقائم أنت أم قاعد؟

فالقول في ذلك أن أبا الحسن يزعم أن ذلك لا يحسن. قال: وكذلك لو قلت: ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنه

(١) يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويروى: لأن تسمع بالمعيدي خير، وأن تسمع، ويروى: تسمع بالمعيدي لا أن تراه. وأول من قاله المنذر بن ماء السماء. والمعيدي: تصغير المعدي، بفتح الميم والعين وتشديد الدال، خففت الدال استقلاً للتشديد مع ياء التصغير (انظر مجمع الأمثال: ٩١٣/١، والقاموس المحيط: عد).

(٢) آخر أربعة أبيات رواها في النوادر/١٥٦، لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي، فإن حراماً، أي: واجباً.

ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدلّ على ما قال أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي؛ كقوله تعالى: (١) (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا) [إبراهيم/٢١] وقوله: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [المنافقون/٦] و(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقرة/٦] وقال:

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى
بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٢)

وقال:

ما أبالي أنب بالحنن تيس
أم لحاني بظهر غيب لئيم^(٣)
فهذا^(٤) الكلام، وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام

(١) زيادة في (م).

(٢) من قصيدة لذي الرمة، مطلعها:

أمن دمنة جرت بها ذيلها الصبا لصيداء مهلاً ماء عينيك سافح
ذيل الريح: أواخرها. يريد: أماء عينيك سائل من أجل دمنة لصيداء، ثم
قال: مهلاً، أي: لا تبك. انصاعت: ذهبت. خرقاء: لقب مية التي
غالب شعره فيها. ويروى: صيداء مكان خرقاء. أنحى لك: قصد نحوك.
(انظر الديوان ٨٧٣/٢، وخزانة الأدب: ٤٦١/٤).

(٣) لحسان بن ثابت، من قصيدة يهجو فيها ابن الزبير وبني مخزوم يوم
أحد. ديوانه ٤٠/١ ت عرفات. نب التيس: صوت عند هياجه. الحزن:
ما غلظ من الأرض، وخصه لأن الجبال أخصب للمعز من السهول.
(انظر الكتاب: ٤٨٨/١، والخزانة: ٤٦١/٤).

(٤) في (ط): وهذا.

للتسوية فهو خبر، فلمّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء واستمرّ حذفه لطول الكلام حيث لو أظهر لم يمتنع - وذلك نحو لأضربنه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف هنا^(١) لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنهما ليسا بخبر، وأنهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُغني^(٢) عن بعض؛ ألا ترى أن أن لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأن أن قد أغنى عن اللام الجارة في نحو: أتيتك أن احتز^(٣) مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصب بها، فكذلك حروف المجازاة لمّا كانوا قد حذفوه في قولهم: لأضربنه ذهب أو مكث، واستمرّ حذفه مع أنه [لا حرف]^(٤) يكون بدلاً منه كان حذفه في باب: سواء وما أبالي، للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر، كما لم يجز ذلك في قوله: لأضربنه ذهب أو مكث، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلّا التي من الفعل والفاعل، لتدلّ على الجزاء، كما لم تقع^(٥) إلّا التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبأيهما. ولم يستعملوا المصدر ليجري ذكر المثال الذي يدل على الزمان في الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله ها هنا؛ كما قالوا:

(١) في (ط) ها هنا.

(٢) في (ط): تغني.

(٣) في (ط) اجتر.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة في (م). (٥) في (ط): يقع.

«عسى الغوير أبؤساً»^(١)

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى في استعماله غير فاسد، فالأولى يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى في غير الفعل أجدر.

فأما قوله: ^(٢) (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف/ ١٩٣] فإنما وقع (أم أنتم صامتون) في موضع: أم صمتُم: وجاز ذلك هنا^(٣) لتقدم التي من الفعل والفاعل، فحسن لتقدمها أن توقع بعدها التي من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لأنها هنا^(٤) بعد حرف، كما أنه ثم بعد الفاء أو إذا.^(٥) ولو لم يتقدم «أدعوتموهم» كما أنه لو لم يتقدم الشرط في نحو: إن تأتني فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك لم يجز وقوع التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك في وقوع التي من اسمين موقع الفعل والفاعل

(١) الغوير: تصغير غار. الأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة. وهذا مثل قالتها الزباء لقومها فيما يقال، حين رجع قصير من العراق ومعه الرجال، فبات بالغوير. على طريقه وقيل غير ذلك، وذكره البخاري في الفتح ٢٧٤/٥ من حديث عمر. معناه: لعل الشر آتيكم من الغوير. ويضرب للرجل يجيء من قبله الشر. وأبؤساً: منصوب إما على تقدير أن يكون، وإما على أن عسى بمنزلة كان.

(انظر مجمع الأمثال: ١٧/٢ وكتاب الأمثال/ ٣٠٠، والخصائص ٩٨/١ واللسان (غور) (بؤس)).

(٢) في (ط): وأما. (٣) في (ط): ها هنا.

(٤) في (ط): ها هنا. (٥) في (ط): وإذا.

قوله: (هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ) [الروم/ ٢٨] فقوله: (فأنتم فيه سواء) واقعة موقع التي من الفعل والفاعل، كأنه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فيساووكم، أي: فكما لا يساويكم ممالئكم في أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسووا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرأهم. وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأن تقدم الاستفهام^(١) في قوله: «هل لكم» يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا. وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أن وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء علي أنقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربه يمكث أو يذهب، على حدّ لأضربه ذهب أو مكث.

وأما التقاء الهمزتين في: (أَنْذَرْتَهُمْ) وتحقيقهما: فمن حُجّة من حققهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله مع^(٢) سائر حروف الحلق؛ نحو فة^(٣) وفهت وكع^(٤) وكعت، كذلك حكم الهمزة.

ومما يجوز ذلك ويسوّغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم^(٥) ببعضه العرب وهو رديء^(٦).

(١) في (ط) حرف الاستفهام. (٢) في (ط): في.

(٣) فه، كفرح: عي. (٤) كع كمنع وعلم: جبن وضعف.

(٥) في (ط): وقد تكلم.

(٦) نص عبارة سيبويه: وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء، وبريئة. وذلك قليل رديء. (انظر الكتاب: ٢ / ١٧٠).

ومما يقوي ذلك من ^(١) استعمالهم له قولهم ^(٢): رأس ^(٣)
وسأل وتذأبت ^(٤) الريح ورأيت ^(٥) الرجل. فكما جمع الجميع
بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا
الموضع.

ومما يقوي ذلك أنهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو:
يُهرق وهياك ^(٦) كما أبدلوا من غيرها في نحو رأيت رجلاً
وهذه حُبلاً ^(٧) في الوقف. فكما جرت مجرى سائر الحروف
المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون
سبيلها في اجتماعها ^(٨) مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف
مع أمثالها.

والحجّة لمن ^(٩) قال: (أأنذرتهم)، فلم يجمع بين
الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما
في مواضع من كلامهم. من ذلك أنهم لما اجتمعتا في آدم وآدر

(١) في (ط): في. (٢) ساقطة من (ط).

(٣) الرأس بتشديد الهمزة ممدودة: بائع الرؤوس، وكذلك همزة سأل.

(٤) تذأبت الريح: جاءت في ضعف من هنا وهنا.

(٥) رأيت الرجل بتشديد الهمزة: أريته على خلاف ما أنا عليه، ورأيت
أيضا: عرضت عليه المرأة وحبستها له ينظر فيها.

(٦) لغة من سبع لغات في إيا (انظر الهمع: ١: ٦١).

(٧) قال سيويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً، فيهمز،
وهذه حبلاً، وتقديرهما رجلع، وجبلع، فهمز لقرب الألف من الهمزة،
حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة،
وكان أخف عليهم» انظر الكتاب: ٢: ٢٨٥.

(٨) مع مثلها ساقطة من (ط). (٩) في (ط): لقول من.

وآخر، ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحققوا الثانية، ولما كسروا وحقروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز فقالوا: أواخر وأويخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوها ممّا هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب. ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما. ألا ترى أنهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من مؤسر في قولهم: مواقيت ومياسير. ففي ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أنا لم نجد كلمة عينها همزة ولاها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاهُ وفهٌ ويدعُ اليتيم ومَحَّ وألَحَّ وضَغِيفَةُ^(١) ومَخَّ. فإن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضع الذي جُمع فيه بين أخواتها، وكرّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما. وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فالأ يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى.

فأما نحو: نأنا^(٢) وطأطأ^(٣) وبأبأ^(٤) الصبيُّ أباه، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنما الذي ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شيء. ومن ثم قال أبو الحسن في بناء مثل قِمَطَرٍ من

(١) المهاه: الطراوة والحسن. والفه: العي، ويدع اليتيم: يدفعه، ومح الثوب: يلي، ومن معاني الضغيفة: الروضة الناضرة، والعجين الرقيق (اللسان).

(٢) نأنا في الرأي: ضعف ولم يبرمه وعنه: قصر وعجز.

(٣) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه، وطأطأ فرسه: نحزه بفخذه، وحركه للحضر، أي: السرعة.

(٤) بأبأ الصبي أباه: قال: بابا.

قرأت: قرأني، فلم يكرّر الهمزة؛ كما تكرر سائر اللامات؛ نحو جَلَبَبَ^(١) وقُعْدَدَ^(٢) وعُوطَطَ^(٣). ومن ذلك أنهم ألزموا باب رَزِيَّة وخطيئة عما يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغ ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنه لو^(٤) كان لتحرك العَيْنَات في نحو: قال وباع مجاز ما ألزموهما القلب.

فإن قال: ^(٥) فقد حُكي عن بعضهم: خطائيء، بتحقيق الهمزتين فذلك يجري مجرى الأصول المرفوضة؛ نحو:
..... ضنوا^(٦)
..... والأظلل^(٧)

(١) جليبه: ألبسه الجلباب، وهو القميص، وثوب واسع دون الملحفة، تلبسه المرأة.

(٢) القعد، من معانيه: الحامل والجبان اللئيم القاعد عن المكارم.

(٣) العوطط: الناقة لم تحمل سنين من غير عقر، عاطت تعيط، وتعوط.

(٤) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): قلت.

(٦) من قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنوا
(انظر الصفحة ١٢١ من هذا الجزء).

(٧) من قول أبي النجم من رجز طويل يصف فيه الإبل لهشام بن عبد الملك:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وبعده:

من طول إملال وظهر مملل

تشكو، الضمير فيه للإبل. الوجى: الحفى. الأظلل: باطن خف البعير.

الإملال: مل عليه السفر وأمل: طال، والمراد بالإملال السفر، أو أنه من =

ولو جاز الاعتداد بذلك وبما^(١) أشبهه لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائيء لقول^(٢) بعضهم سماء^(٣)، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار - مع أنه أسهل من اجتماع الهمزتين - فإن يُرفض^(٤) اجتماع الهمزتين أجدر.

ومن ذلك أنهم إذا بنوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء^(٥) وجاء قالوا: شاء^(٦) وناء^(٦)، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف - كما رفضوه أولاً في آدم وآخر - إما بالإبدال وإما بالقلب كما يقوله الخليل، وأخذوا - على قول النحويين غير الخليل^(٧) - بما رفضوه في غيره من توالي الإعلالين. فلولا أن اجتماعهما عندهم أبعد من توالي الإعلالين لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنه أبعد عندهم من الإضمام قبل الذكر لم يأخذوا بالإضمام قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيدا لَمَّا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك أن مَنْ قال: هذا فرجٌ وهو يجعل، فضاعف

= أمله وأمل عليه، أي: أسامه. (انظر الكتاب: ٢: ١٦١، وشرح شواهد الشافية: ٤٩١).

(١) في (ط): وما. (٢) في (ط): كقول.

(٣) أحد جموع سماء أصلها سمائي وزنه فعائل، وقد جاء هذا الوزن في قول أمية بن أبي الصلت:

له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا

انظر اللسان (سمو). وديوان أمية ص ٥٢٨.

(٤) في (ط): يرفضوا. (٥) في (ط): ناء وشاء وساء.

(٦) في (ط): شاء وساء. (٧) في (ط): في غير هذا الموضع.

في الوقف حرصاً على البيان لم يضاعف نحو النبأ والرشأ، لكنه رفض هذا الضرب من الوقف وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه: من اجتماع الهمزتين.

ومن ذلك أَنَّ الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة كرهها^(١) أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لثلاً يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقتهم لهم في يرى. فلَمَّا كرهوا ذلك في الأفراد وجب إذا تكررت ألا يجوز إلا التغيير؛ ألا ترى أَنَّ الواو المفردة المضمومة لَمَّا كنت مخيراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرار؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك في الواوين. فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين.

ومن ذلك أَنَّ ناساً - إذا اجتمعتا من كلمتين - فصلوا بينهما بالألف في نحو:

أَأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَانِبِ^(٢)

كما فصلوا بين النونات في نحو اخْشَيْنَان. فكما أُلْزِمُوا الفصل بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم في آأَنْتَ لثلاً تجتمع

(١) في (ط): كرهه.

(٢) جزء من بيت لذي الرمة وتمامة:

تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرِفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: آأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَانِبِ

انظر ديوانه: ١٨٤٩/٣.

الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم؛ لما قدّمنا لرفضهم لهما وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين نحو ردّد وشدّد. فإذا كانوا قد ألزموا النون في اخشينان [الفصل]^(١) بين ما يجتمع مثله فأن يُلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم.

فأمّا جمعهما وتحقيقهما في (أَنْذَرْتَهُمْ) فهو أقبح من تحقيقهما من^(٢) كلمتين منفصلتين؛ نحو قرأ أبوك ورشأ أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من (أَنْذَرْتَهُمْ) تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها؛ لكونها على حرف مفرد؛ ألا ترى أنهم قالوا: لهو وفهو، و (لهو خير الرازيين) [الحج / ٥٨] ولهي، فحفظوا ذلك كله؛ كما حفظوا عضداً فقالوا: عضد؛ فكذلك الأولى في (أَنْذَرْتَهُمْ) لما لم تنفصل من الكلمة صارت بمنزلة التي في آخر، كما نزلت الحروف المفردة التي ذكرتها^(٣) منزلة فاء الفعل في عضد وفخذ.

فأمّا إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا؛ ألا ترى أن المثلين إذا كانا في كلمة نحو: يرّد ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود لكنت في الإدغام والبيان بالخيار. فعلى هذا تحقيق

(٢) في (ط): في.

(١) زيادة في (ط).

(٣) في ط: ذكرناها.

الهمزتين في (أَنْذَرْتَهُمْ) وما أشبهه أبعد منه في الكلمتين المنفصلتين.

ومما يقوَّى ترك الجمع بين الهمزتين^(١) أنهم قد قالوا في جمع ذؤابة: ذؤائب؛ فأبدلوا من الهمزة التي هي عينٌ واواً في التكسير كراهة للهمزتين^(٢) مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فإن يكرهوهما مجتمعين غير مفصول بينهما بشيء^(٣) أجدر. وإذا كان الجمع بينهما في: (أَنْذَرْتَهُمْ) من البعد ما أريتكم فالجمع بينهما في أئمة أبعد؛ لأنَّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار وغيره. فكلما كانتا أشد لزوماً للكلمة كان التحقيق منهما^(٤) أبعد.

ومما يدلُّ على ضَعْف جمع الهمزتين وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه عَزَّتْها في باب أجأ^(٥) وآء^(٦) وإنما قلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين فأجروا نحو أجأ ذلك المُجْرَى؛ لَمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مَجْرَى غير الفصل. وذلك نحو قولهم^(٧) هو ابن عمي دِنَا وقَنِيَّة وعَلِيَّة وعَلِيَّان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا إِفْعَل من حيث رفضوا فِعْل، وإن كان الفصل في إِفْعَل قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل وقَلَبت الكسرة الواو

(١) في (ط): الهمزتين من أَنْذَرْتَهُمْ. (٢) في (ط): كراهية للهمزتين.

(٣) في (ط): بشيء بينهما. (٤) في (ط): فيهما.

(٥) أجأ، على فعل بالتحريك: جبل لطِيء.

(٦) الآء، واحدة الآء: شجر، أو تمر. (٧) في (ط): وذلك قولهم.

ياء؛ كما قلبته في ثيرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو أجأ فصلاً، فرفض ذلك كما رفض التحقيق في جاء ونحوه.

فأما تحرك الجيم في أجأ^(١) وسكون الحرف في دنيا فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدّ بها لقلتها؛ ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟.

ومثل دنيا في أن الحرف الفاصل لم يُعتدّ به قولهم: مَعْدِيّ في معدوّ، ومَرْضِيّ ومُسْنِيّة. ^(٢) ومثله: صِيَمٌ وقِيلَ. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعل الحرفان كأنهما وقعا طَرَفًا حيث كان الفاصل بينهما وبين الطَرَف حرفاً. ^(٣) ومثله: أُولِيَاءُ ^(٤) أوقعت الألف التي آخراً قبل الآخر بحرف لَمّا كان الفاصل بينه وبين الطَرَف حرفاً واحداً. ومثله: أوائل وعيائل؛ ولو كان الفاصل حرفين كطواويس لم يُعلّ. ^(٥) فكما أن الحرف المفرد في هذه المواضع لم يَفْصَل؛ كذلك في باب أجأ لم يفصل، فقل ذلك لَمّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدّ به. وإذا لم يُعتدّ به صارت الهمزتان كأنهما قد التقيا، ^(٦) والتقاؤهما ممّا قد رفضوه، فكذلك رفضوا ما كان في حكم التقائهما.

(١) في (ط): في نحو.

(٢) مسنية: من سنت السانية الأرض تسنوها، أي سقتها، فالأرض مسنوة ومسنية.

(٣) في (ط): حرفاً واحداً.

(٤) تصغير أولاء، وقياس تصغير نظائرها أن تكون الألف في الآخر، نحو: ذياً في تصغير: ذا.

(٥) في (ط): ولم يعل. (٦) في (ط): التقتا.

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب في الآلة^(١) وأشياء^(٢) ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف. قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة؛ ألا ترى أن الفاصل الذي لم يُعتدَّ^(٣) في أوائل لَمَّا انضم إليه حرف آخر في طواويس اعتدَّ به فصلاً، وإن كان زائداً فلم يعلّ الحرف، فكذلك الفصل ها هنا^(٤) لَمَّا وقع بالزيادة لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجدت الزيادة تسوُّغ في تألف الحروف ما لولا مكانها لم يسُغ.

ألا ترى أنه ليس مثل قِثْر^(٥) بلا فاصل بين النون والراء وقد قالوا: شَنِير^(٦) وقالوا: الشَّار، وقالوا: سِنُور^(٧) وسَنُور^(٨) فائتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين في الآلة وأشياء فيما ذهب إليه. وجاء ذلك في طأطأ^(٩) ونأنا^(١٠) ودأدا^(١١) للفصل الواقع بينهما، ولأنَّ ما يعرض في الثلاثة^(١٢) من كثرة التصرّف لا يعرض في هذا الباب.

(١) الآلة، واحدة الآلاء: شجر حسن المنظر، مر الطعم، لا يزال أخضر صيفاً وشتاء.

(٢) الأشياء: واحدة الأشياء، وهو صغار النخل.

(٣) في (ط): به. (٤) في (ط): هنا.

(٥) قِثْر: هذه كلمة لم توضع في اللغة، وإنما يراد بتأليفها أن العرب لم تصغ عليه. (٦) الشَنِير: السَّيء الخلق.

(٧) السنور: الهر. (٨) السنور: لبوس من قد كالدرع، وجملة السلاح.

(٩) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه، وطأطأ فرسه: نحزه بفخذه وحركه للحضر، أي السرعة.

(١٠) نأنا في الرأي: ضعف ولم يبرمه، وعنه: قصر وعجز.

(١١) دأدا: عدا أشد العدو. (١٢) في ط: في

واعلم أن قول سيويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا، وقوله في باب الإدغام: ^(١) إن ابن أبي إسحق وناساً معه يحققون الهمزتين وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء، ليس على التدافع ولكن لأنه لم يُعتد بالرديء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحققتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفف إذا اجتماعا. وقد عمل ذلك في أشياء نحو إنقَحَل ^(٢) فعلى هذا يحمل ذلك أيضاً من قوله.

قالوا: فلما رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجمع بينهما وخففنا الثانية؛ لأنّ في تخفيفها تقريباً من الألف؛ ألا ترى أنّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف لأنّ في تخفيفها تقريباً من الساكن؟ فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قُرب من الساكن. فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إياها منه، كذلك تجرى مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكره الألف بعدها في نحو آدم وأآخر، كذلك المخففة بعدها في: ^(٣) (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لا تكره بعدها، كما تكره إذا حُقِّقت لما أرينا، مما دلّ على رفض العرب الجمع بينهما محققتين.

وحجة من فصل بين الهمزتين بألف وخفف الهمزة الثانية

(١) انظر الكتاب: ٤١٠/٢، وأول العبارة هناك: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه...

(٢) الإنقحل: الذي ييس جلده على عظمه، والفعل قحل كفرح. والمؤلف يريد أن سيويه ذكر في الكتاب إنقحلاً وقال: «وإنقحل في الوصف لا غير»، ولم يعتد بنحو إنزهو لندوره. انظر الكتاب: ٣١٧/٢.

(٣) في (ط): في نحو.

مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبوت عن أبي عمرو عندنا، لأن سيويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: ^(١) إن خلفاً ^(٢) روى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو (آيَنُكُم) و (آنَزَل) ^(٣) أنه بألف بين الهمزتين وتليين الثانية ولم يفصل سيويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفتحتين والمختلفتين؛ ألا ترى أنه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول (آإنك) و (آأنت) ^(٤) [المائدة/ ١١٦]، ثم قال: وهي التي يختار أبو عمرو؛ ^(٥) فلم يفصل بينهما. وسيويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجته أن يقول: إنني أدخلت الألف بينهما وإن جعلت الثاني بينَ بينَ؛ لأنها إذا كانت على هذه الصفة فهي في حكم المتحرك، ^(٦) وتخفيفي إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف؛ ألا ترى أنها إذا كانت مخففة في الوزن مثلها إذا كانت محققة؟ ولولا ذلك لم يترن قوله:

(١) هو ابن مجاهد. وقد سبقت ترجمته في ص/ ٦.

(٢) هو خلف بن هشام أبو محمد البزار المقرئ الأسدي البغدادي. أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة. ولد سنة ١٥٠، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين. وكان ثقة كبيراً، زاهداً عابداً عالماً، وسمع من الكسائي الحروف ولم يقرأ عليه. مات سنة ٢٢٩ ببغداد (طبقات القراء: ٢٧٢/١).

(٣) قراءة قالون، وأبي عمرو، وأبي جعفر. انظر إتحاف فضلاء البشر: ٢٨.

(٤) قراءة الحلواني. (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩).

(٥) انظر الكتاب: ١٦٨/٢. (٦) في (ط): المتحركة.

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى^(١)

لأنَّه كان يجتمع فيه ساكنان وكذلك قول الآخر:

كل غراء إذا ما بَرَزَتْ^(٢)

ويدلّ على أنَّ المخففة من الهمزتين في حكم المحققة عند العرب أنَّهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً في المواضع التي اجتمعت فيها همزتان في كلمة واحدة ولم يخفّفوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاء، وخطايا. ألا ترى أن آدم لو كان قلبها فيه على حدّ القلب في رأس وفأس ورأيٍ لكنت إذا^(٣) كسّرتَه رددت الهمزة في التكسير؛ كما أنَّك لو كسّرت فاساً ورأساً ورأيّاً لقلت: أروُس وأرآء. فلو كنت في رأيٍ إذا خفّفت إنّما خففت على حدّ التخفيف في آدم لقلت الهمزة في التكسير ياء أو واواً، فقلت: أرّواء أو أرياء، ولكنت تقول إذا جمعت راياء على فعول رُيٍّ فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيْمَة ياء لَمّا تحركت

(١) هو من قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَّ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ وَدَهْرَ مَفْسَدِ خَيْلٍ

من قصيدة:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل؟
ويروى مفند مكان مفسد. المنون: الدهر. خيل: ملئت بأهله. مفند:
مخطيء في قوله. انظر الديوان/٥٥، والكتاب: ٤٧٦/١، ١٦٧/٢.

(٢) عجزه:

ترهب العين عليها والحسد

أورده الكتاب (١٦٧/٢) غير منسوب، ولم ينسبه الأعلام: وقال في شرحه: وصف امرأة حسناء إذا بدت للناظرين خيف عليها الأخذ بالعين لحسنها.
(٣) ساقطة من (ط).

بالكسر؛ ألا ترى أنك إذا قلبتها في ذئب وبئر ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك قلبها ياء في أيمّة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأي أراء ورئي بتحقيق الهمز فيهما وأنشد غيره:

ولا يشارك في أرائه أحداً^(١)

وقال الراعي في جمع نُؤي:

وأناء حيّ تحت عين مطيرة

عظام القباب ينزلون الروابيا^(٢)

وكذلك الهمزة في رأيت جائياً لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِثْر^(٣) إذا قلت: مِير، وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في بريّة وخطيّة، وإن كان بريّة قلبها للإبدال غير التخفيف، وقلب خطيّة للتخفيف، كما كان لفظها في رال^(٤) وباس إذا خفت كلفظها في آدم، فكذلك قولك: رأيت جائياً وشائياً وسائياً ونائياً، لا يكون القلب فيه على حدّ مير^(٥) وذيب^(٦). ولو كان كذلك لجعلتها بين بين إذا قلت مررت بجاء^(٧) كما أنك لو قلت: مررت برجلٍ جئز^(٨) لجعلتها بين

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) الأناء جمع نُؤي، وهو حفير حول الخباء أو الخيمة، يمنع السيل.

(٣) المِثْر: جمع مِثْرَة، وهي الذَّلّ والعداوة والنميمة.

(٤) الرأل: ولد النعامة، وهي رائلة. (٥) الميرة: الذحل والحقد.

(٦) قال في الكتاب (١٦٤/٢): «وإن كان ما قبلها (الهمزة) مكسوراً أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واواً وإذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا

كان ما قبلها مفتوحاً. وذلك الذئب والمِثْرَة ذيب وميرة.

(٧) أي كنت تقول: مررت برجل جائئٍ بجعل الهمزة الثانية بين بين.

(٨) جئز الرجل: غص بالماء ونحوه كما في السان. ويريد كسر الجيم في جئز =

بينَ، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاء في قول سيبويه^(١) الذي زعم أنه قول العرب، والخليل، وقلبتها ياء في قول أبي الحسن؛ فقلت: جائي، فتحرك الياء بالضم ولا تحذفها. فلما لم يكن على واحد من هذين الأمرين علمت أنهم قلبوها قلباً. فلما لم يخففوا الهمزة في هذه المواضع التي ألزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلباً، علمنا أن المخففة التخفيف القياسي في حكم المحققة عندهم إذ^(٢) رفضوا المخففة التي بين بين في المواضع التي أرينا، مع المحققة؛ كما رفضوا المحققتين. فإذا رفضوها رفضها لم يجز أن يجتمعا؛ كما لم يجز أن يجتمع المحققتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخففة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محققتين في (أَنْذَرْتَهُمْ) لزم ألا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلا بأن تُحذف إحداها أو تُقلب أو يُفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يجز الحذف في واحد منهما ولا القلب لأنه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشياناً، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينها في^(٣) ردّد وشدّد وقضض، وما أشبه ذلك.

= إتباعاً لكسر الهمزة حتى يتم تمثيل جائئ به.

(١) انظر الكتاب: ١٦٤/٢. (٢) في (ط): إذا.

(٣) في (ط): في نحو.

فإذا أَلَزَمُوا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو: ما ذكرنا فأن يُلْزَمُوا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى. وإذا كان كذلك ثبت أن أولى هذه الوجوه وأصحّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا^(١) لزم الفصل فَفَصَلَ خَفَّفَ الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خَفَّفُوهَا في نحو: هبَاءة وقراءة؛ ألا ترى أن الألف التي للفصل بمنزلة التي في هبَاءة، وأنهم خَفَّفُوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خَفَّفُوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه والعباس^(٢) بن الفضل عن أبي عمرو من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتهما، نحو: آَنَزَلْ وَأَلْقَى، كإلحاقه إياها بين الهمزتين المتَّفَقَة حركتهما؛ نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) أثبت في القياس من رواية من حَكَى عنه الفصل؛ ألا ترى أن هذه الألف إنما فُصِلَ بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأنَّ الحركة الفاصلة بينهما، وهي حركة الهمزة الأولى سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة. فأما حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين. فإذا كان كذلك فلا فصل بين (أَأَنْذَرْتَهُمْ) و (أَأَلْقَى الذِّكْرُ) [القمر/ ٢٥] و (أَيْنُكُمْ لَتَشْهَدُونَ) [الأنعام/ ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعُضِدَ الضبطُ وَالثَبَتَ القياسُ، وموافقةُ الأشباه، كان الأخذ بما جَمَعَ

(١) في (ط): فإذا.

(٢) العباس بن الفضل. هو أبو الفضل الأنصاري البصري. ستأتي ترجمته

هذين الوصفين أولى وأرجح. وما رُوي عن أبي عمرو من قوله: (أَنْذَرْتَهُمْ) إنما هو عندنا على الاستثناف^(١) دون الدَّرَج. ولو أدرج القراءة فقال: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذَرْتَهُمْ) لوجب في قياس قول أبي عمرو الذي حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من (أَنْذَرْتَهُمْ) لسكون ما قبلها، ويُلقَى حركتها على الميم؛ فإذا فعل ذلك لزم أن يحذف الألف التي كانت مجتلبة للفصل، ويخفف الثانية؛ كما كان خففها وقد فصل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بين فيقول: (عليهم أنذرتهم).

وكذلك قياس قوله في: (أَأَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ)^(٢) أن يقول: (قُلْ إِنْ أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ)^(٣) [الأنعام/ ١٩] ألا ترى أنك لو حذفت النون الأولى^(٤) من اخشَيْنَانْ فقلت: اخشَيْنْ يا هذه أو اخشَيْنْ يا هذا لحذفت^(٥) الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها^(٦) بين النونات؟

فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبت، فإن ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف؛ ألا ترى أنك إذا وصلت قوله (فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتُهُ)^(٧) قلت: (فليؤد الذين يؤتمن أمانته)؟ وإن شئت همزت فحذفت الياء من الذي وهمزة الوصل، وقلبت الواو التي كانت في قولك:

(١) يريد بالاستثناف الابتداء بها والوقوف على «عليهم»، ويريد بالدرج الوصل.

(٢) في (ط): قل إنكم تشهدون. (٤) ساقطة: من (ط).

(٥) في (ط): فحذفت. (٦) في (ط): به.

(٧) سورة البقرة: ٢٨٣، وهي قراءة ورش وأبي جعفر وأبي عمرو. الإتحاف:

أوتمن^(١) ياء أو همزة فهذا أكثر في التغير مما ذكرت لك من حذف الألف المجتنب للفصل ولا خلاف في ذلك بين الناس، فكذاك حكم حذف الألف المجتنب للفصل بين النونات إذا وُصِلَت الهمزة الأولى بما قبلها من الساكن.

بسم الله^(٢)

قوله تبارك وتعالى: (٣) (غشاوة) في سورة البقرة. [الآية / ٧]

قرؤوا كلهم رفعا؛ إلا أن المفضل الضبي روى عن عاصم (وعلى أبصارهم غشاوة) بالنصب^(٤).

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختم، قال تعالى: (٥) (فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمُ عَلَى قَلْبِكَ) [الشورى / ٢٤] وقال: (الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ) [يس / ٦٥] والمصدر الختم. وقالوا طبع عليه بمعنى ختم عليه. وقد قالوا: طبعه فعُدِّي بلا حرف. ولا يمتنع ذلك في القياس في ختم؛ قال:

كَأَنَّ قُرَادِي زُورَهُ طَبَعَتْهُمَا

بطين من الجولان كُتِبَ أعجما^(٦)

وقد روي عن الحسن في قوله تعالى: (مِنْ رَجِيْقٍ مَخْتُومٍ)

(١) أي في الابتداء بها. (٢) زيادة في (م). (٣) في (ط): عز وجل.

(٤) السبعة ١٣٨. (٥) في (ط): قال، بدون تعالى.

(٦) البيت لملحة الجرمي، وقيل: لعدي بن الرقاع، يمدح عمر بن هبيرة. قرادي زوره: يريد حلمتي ثدييه، الواحد قراد. الجولان: موضع بالشام، بينه وبين دمشق مسيرة ليلة. وطين الجولان إلى السواد. كتاب أعجم، يريد كتاب الروم والفرس، لأنهم حينئذ كانوا أحذق بالكتابة.

يصف قراديه بالصغر، ويشبههما بأثر طين خاتم ختمه بعض كتاب العجم (انظر شرح التبريزي للحماسة: ٢٦٧/٤؛ والصحاح، والأساس واللسان =

خَتَامُهُ مِسْكٌ [المطففين/٢٥]. أَنَّهُ قَالَ مَقْطَعُهُ مِسْكٌ. وَأُظُنُّ (١) أَبَا عُبَيْدَةَ (٢) اعْتَبَرَ مَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ؛ (٣) لَأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: (يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ): لَهُ خَتَامٌ، أَيُّ: عَاقِبَةُ خَتَامِهِ مِسْكٌ، أَيُّ: عَاقِبَتُهُ، وَأَنْشُدُ لَابْنِ مِقْبَلٍ: مِمَّا يُفْتَقُّ فِي الْحَانُوتِ نَاطِفُهَا بِالْفَلْفَلِ الْجَوْنُ وَالرِّمَانُ مَخْتُومٌ (٤)

فَتَأَوَّلَ الْخَتَامَ عَلَى الْعَاقِبَةِ لَيْسَ عَلَى الْخَتَمِ الَّذِي هُوَ الطَّعِيعُ. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ: مَقْطَعُهُ مِسْكٌ.

وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُتَأَوَّلَ الْمَخْتُومُ فِي الْآيَةِ فِي صِفَةِ الرَّحِيقِ عَلَى مَعْنَى الْخَتَمِ الَّذِي هُوَ الطَّعِيعُ لِقَوْلِهِ: (وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمَرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ) [محمَّد/١٥] وَقَالَ: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَذَانُ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) [الْوَاقِعَةُ/١٧] وَقَالَ: (٥) (يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيَضَاءً لَذَّةً لِلشَّارِبِينَ) [الصَّافَاتِ/٤٦] فَقَوْلُهُ: (بَيَضَاءً) مِثْلُ قَوْلِهِ: (قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ) [الْإِنْسَانِ/١٥ - ١٦] أَيُّ: قَوَارِيرَ كَأَنَّهَا فِي بَيَاضِهَا مِنْ

= (قَرَدٌ) وَيُنْسِبُهُ الْأَسَاسُ إِلَى ابْنِ مِيَادَةَ. وَالرَّوَايَةُ فِيهَا جَمِيعاً أَعْجَمَ بِكسر الميم. وَالْبَيْتُ آخِرُ خَمْسَةِ أَبْيَاتٍ أَوْرَدَهَا التَّبْرِيزِيُّ مَجْرُورَةً الرَّوْيِ.

(١) فِي ط: وَأُظُنُّ أَنْ. (٢) انْظُرْ مَجَازَ الْقُرْآنِ لَهُ ٢/٢٩٠.

(٣) فِي (ط): هَذِهِ الْآيَةُ.

(٤) يَفْتَقُّ، فَتَقُ الشَّيْءُ، شَقَهُ. الْحَانُوتُ: دُكَّانُ الْخَمَارِ. نَاطِفٌ، نَطَفَ الْمَاءُ

كَتَصَرَ وَضَرَبَ: سَالَ. الْجَوْنُ: يُطْلَقُ عَلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ، وَيُرْوَى الشَّطْرُ

الْأَوَّلُ فِي الدِّيَوَانِ (٢٦٨): صَرَفَ تَرَقَّرَقَ فِي النَّاجُودِ نَاطِلَهَا. وَالْمَعْنَى:

آخِرُ مَا تَجَدُّ مِنْ طَعْمِ هَذِهِ الْخَمْرِ هُوَ طَعْمُ الْفَلْفَلِ وَالرِّمَانِ.

(٥) فِي (ط): وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ.

فضة. فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة قال:

حَلْبَانَةٍ رَكْبَانَةٍ صَفُوفٍ

تَخْلُطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ^(١)

أي: كأن يديها في إسراعها في السير يدا خالطة وبراً بصوف، فالمعنى على التشبيه وإن لم يُذكر حرفه. وقال: (٢)

فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ^(٣)

ومثل قوله تعالى: (٤) (خِتَامُهُ مِسْكٌ) [المطففين/ ٢٦] قوله تعالى: (كَانَ مِرَاجُهَا كَافُورًا) [الإنسان/ ٥] المعنى فيها أنها في طيب الرائحة وسطوعها، وأرجها كأرج المسك والكافور.

(١) في الصحاح (حلب): تجمع مكان تخلط. وقبله كما في اللسان (حلب، وصوف): أكرم لنا بناقة ألوف

حلبانة: ذات لبن. ركبانة: تصلح للركوب. صفوف: تصف أقداحاً من لبنها إذا حلبت لكثرة ذلك اللبن. تخلط بين وبر وصوف، أي: تباع فيشتري بثمانها غنم وإبل، وقال الأصمعي: تسرع في مشيتها. شبه رجع يديها بقوس النداف الذي يخلط بين الوبر والصوف.

(٢) في (ط): قال.

(٣) صدره:

عُلَيْنَ بِكَذِّ يَوْنٍ وَأُبْطُنَّ كُرَّةً

والبيت للنابعة في وصف الدروع. ويروى: أشعرن مكان أبطن. الكديون، كفرعون: دقاق التراب عليه دردي الزيت، تجلى به الدروع. الكرة: البعر العفن، تجلى به الدروع. الإضاءة جمع أضاءة وهي الغدير أراد أنهن مثل الإضاءة وقد يجوز أن يريد فهن وضاء، أي حسان، جمع وضيء، ثم أبدلت الهمزة من الواو. (انظر اللسان: أضاء، وكر) والديوان/ ٧١.

(٤) في (ط): قوله، بدون تعالى.

فأما قوله: (كان مزاجها زنجبيلًا) [الإنسان/١٧] فإنه يدلّ على لذاذة المطعم؛ لأنّ الزنجبيل يَحْذِي^(١) اللسان. وزعموا: أنّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب؛ قال الأعشى:

معتقة قهوة مُزّة^(٢)

ومثل تشبيهها بالزنجبيل في الآية للذاذة المطعم قوله:

كَأَنَّ الْقَرْنُفْلَ وَالزَّنْجَبِيلَ

لِـلْ بَاتَا بِفِيهَا وَأَرْيَا مَشُورَا^(٣)

فهذا يريد به طيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدلّ على أنّهم يقصدون ما يحذي اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل:

..... ناطفها بالفلفل الجَوْن والرَّمان مختوم^(٤)

فأما قوله تعالى: ^(٥) (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ)^(٦) [الأحزاب/٤٠] فخاتِم اسم فاعل من خَتَمَهُم أي صار آخرهم. والأحسن أن تجعله اسم فاعل ماض ليكون معرفة؛ لأن قبله

(١) يحذي اللسان: يقرصه. (٢) لم نعثر عليه في ديوانه.

(٣) البيت للأعشى، ورواية الديوان (٩٣).

كَأَنَّ جَنِيًّا مِنَ الزَّنْجَبِيلِ لـلْ خَالِطَ فَاهَا وَأَرْيَا مَشُورَا
الأري: العسل. المشور، شار العسل من باب قال: اجتناه.

(٤) سبق قريباً ص ٢٩٢ من هذا الجزء.

(٥) في ط: قوله، بدون تعالى.

(٦) سورة الأحزاب: ٤٠، وهي قراءة السبعة عدا عاصم، فقد قرأ بفتح

التاء. النشر ٢/٣٤٨.

معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنوى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال التي كان عليها، وإن كانت القصة فيما مضى؛ كقوله تعالى: (وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف/ ١٨] فَحَكَى مَا كَانَ. وروي أن الحسن قرأ: (وَحَاتَمَ النَّبِيِّينَ) كَأَنَّهُ جَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ (١) هُوَ الَّذِي خُتِمَ بِهِ. فَأَمَّا قول الشاعر:

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ

يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ (٢)

فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين، إما أن تكون جمع الخاتم الملبوس، أو تكون جمع المصدر. فإن كان جمع الملبوس فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كَانَ مِنَ الْخَتَمِ عَلَيْهَا بِهَا، ولحقت علامة التأنيث لأنَّ الْقَصْدَ، وإن كان للختم في المعنى، فقد جرى في اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمعَ المصدر فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام. فإن كان جمعاً للختام كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازي، قال الحطيئة:

(١) في (ط:) صلى الله عليه بدون وسلم.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف الخمر: ويرى: بجت، مكان فضت.

(انظر ديوان الهذليين: ٦٩/١، واللسان: ذبح: بج: شق. الودج: عرق في العنق.

من يفعل الخيرَ لا يَعدَمُ جَوازِيَه
لا يذهب العرفُ بينَ اللّهِ والناسِ^(١)

وقالوا في جمع اليَعار: اليَواعر قال:

لَهَا بَيْنَ جَرَسِ الرَّاعِيَيْنِ يَواِعِرُ^(٢)

وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكَذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام. وإن كان جمع خَتَمَ فقد قالوا: حُرَّةٌ وحرائرُ، وَكَنَّةٌ^(٣) وَكَنَائِنُ. وقالوا: مَشَابِهٌ في جمع شَبَهَ، ومَلامِحٌ في جمع لَمَحَ. فَجَمْعُ خَتَمٍ على خواتم أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء في المصادر؛ مثل العاقبة والعافية وما باليت به بالة^(٤)، والفالج، وفي حروف آخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو الخواتم أنفَسَها؛ من حيث كان جمع خَتَمَ، لا المضاف المحذوف.

(١) من قصيدة في هجاء الزبرقان (انظر الديوان: ٥٤، وبغية الأمل: ٥: ٥٧).

(٢) صدره: لناثلة مقصورة حضنية

والبيت لرجل من بني سعد، جاهلي. ويروى الراغبين مكان الراعيين (انظر النوادر/٣٤، ٣٥).

ثلة: جماعة من الغنم. حضنية: شديدة السواد أو الحمرة. الجرس: الحركة والحسن. اليواعر: جمع اليعار، وهو صوت الماعز، وهذا عند المؤلف. وفي النوادر أن اليواعر جمع الياعر والياعرة، أي: المصوت والمصوتة.

(٣) الكنة، بالفتح: امرأة الابن أو الأخ.

(٤) بالة؛ أصلها: بالية، بمنزلة العافية. انظر سيبويه، ٣٩٢/٢ والسان /بلي/.

فأما قوله: (١)

يقال لها دمُ الودجِ الذبيحُ

فوصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذي تُفَرى أوداجه ويُنهر دمه، وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أي المشقوق، كما قال:

نام الخَلِيُّ وبِتَّ الليلَ مشتَجِراً
كأنَّ عينيَّ فيها الصَّابُ مذبوحُ (٢)

أي: مشقوق.

وكذلك قول الآخر:

فَارَةً مِسْكَ ذُبَحَتْ فِي سُكِّ (٣)

أي: شُقَّت وقالوا: أخذه الذُّبَاح، وهو - فيما زعموا - تشقق يكون في أظفار الأحداث أو أصابعهم. فالذبح: الشق. وقيل لما يُدْكَى الذبيحة: ذبح؛ لأنه ضرب من الشق؛ فقالوا:

(١) سبق قريباً ص ٢٩٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. بات فلان مشتجراً، إذا اعتمد بشجره على كفه. والشجر: مفرج الفم وقيل مؤخره. الصاب: شجرة مرة، لها لبن يمرض العين إذا أصابها، أبيض.

انظر ديوان الهذليين: ١ : ١٠٤، واللسان: ذبح، وشجر).

(٣) لمنظور به مرثد الأسدي آخر أبيات خمسة في اللسان (ذبح). وقبله:

كَانَ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفك

فارة المسك: نافجة، أي: وعاءه. السك: طيب يتخذ من الرامك، وهو شيء أسود يخلط بالمسك.

ذُبِحت الشاة. وذُبِحت البقرة. وقالوا في الإبل: نُجِرَتْ؛ لَمَّا كانت توجأ في نحورها. فوصف الدم بأنَّه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له، كما أن قوله: (بِدَمٍ كَذِبٍ) [يوسف/١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم أي: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم. فأما^(١) قول الفرزدق:

فَبِثْنِ بِجَانِبِي مُصَرَّعَاتٍ
وَبَيْتٍ أَفْضُ أَغْلَاقِ الْخِتَامِ^(٢)

فكأنه من المقلوب، أي: أفض ختام الأغلاق، ألا ترى أنَّ الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنَّما يُفَضُّ الختم الذي عليها، والفضُّ إنَّما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفي التنزيل: (حَتَّى يَنْفُضُوا) [المنافقون/٧] أي يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام في بيت الفرزدق لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً. فأما الذي^(٤) في الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه في البيت جمع ختم، لأن لكل غَلَقٍ ختماً فجمع الختم، فهو قول، لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله:

(١) في (ط): وأما.

(٢) من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك (انظر الديوان: ٢: ٨٣٦).

الأغلاق، جمع غلق بالتحريك، وهو ما يغلق به الباب.

(٣) في (ط): صلى الله عليه بدون وسلم.

(٤) كذا في (ط)، وفي (م) التي، وهي لا تتفق مع قوله: تأوله إلا بتأويل.

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِّأَقْوَامٍ فَتُنذِرُهُمْ^(١)

وتقول^(٢) إن الختام الذي تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنما هو في خاتمة الشيء الذي هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذي يعني به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا أيضاً. وقال الأعشى:

وَتُتْرِكَ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣)

هو على ضربين^(٤) يجوز^(٥) أن يكون^(٦) عليها نقش الخواتم فحذف، ويمكن^(٧) أن يكون جمع ختماً^(٨) على الخواتم، كما جمع الهجر على الهواجر وقال:

مُقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْخَنَا وَالْهَوَاجِرِ^(٩)

(١) صدر بيت لجرير، من قصيدة في هجاء التيم وعجزه:

ما جرب الناس من عضي وتضريسي

الديوان/٣٢٣ (ط: الصاوي) والتضريس: العض الشديد بالأضراس.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): ويقول.

(٣) صدره:

يقلن حرام ما أحل برنا

ورواية الديوان (٧٩): وتترك أموالاً. والبيت من قصيدة من هجاء يزيد بن

مسهر الشيباني. (٤) هو على ضربين ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): فيجوز. (٦) في (ط): تقديره.

(٧) كذا في (ط). وفي (م): وعلى أن يكون. (٨) في (ط): الختم.

(٩) صدره:

ولأنك يا عام بن قارس قرزل

والبيت لسلمة بن الخرشب الأنماري، يخاطب عامر بن طفيل. ويروى:

معيد مكان مقيم. قرزل: اسم فرس للطفيل. المعيد: الذي يعاود الشيء

مرة بعد مرة. الخنا: الفحش. الهواجر، قيل: جمع هجر شنوذاً. =

وأما الغشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرفاً بالواو. فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشي يغشى بدلالة قولهم: الغشيان. ومعناه ما غطى الشيء وعلاه فغمره وستره، كقوله تعالى: ^(١) (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [طه/٧٨] و(إِذْ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ) ^(٢) [الأنفال/١١] و(وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ) [نوح/٧] و(الْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى، فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى) [النجم/٥٣، ٥٤]. وقال الأعشى:

وَوَلَّى عُمَيْرٌ وَهُوَ كَابٍ كَأَنَّمَا

يَطْلَى بَوْرَسٍ أَوْ يُغَشَّى بِعَظْلَمٍ ^(٣)

فالغشاوة من الغشيان كالجبابة من جبيت في أن الواو كأنها بدل من الياء، إذ ^(٤) لم يصرف منه فعل، كما لم يصرف من الجبابة.

= والهجر: الكلام القبيح. والصحيح أنها جمع هاجرة، بمعنى الهجر، فتكون من المصادر التي جاءت على فاعلة، مثل العاقبة والكاذبة، والعافية.

وشاهد الهاجرة بمعنى الهجر قول الشاعر:

إذا ما شئت نالك هاجراتي ولم أعمل بهن إليك ساقبي
(انظر اللسان: هجر) والمؤلف وقف عند الرأي الأول.

(١) في (ط): كقوله بدون تعالى.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. النشر ٢٧٦/٢.

(٣) رواية الديوان (١٢٧): بحص مكان بورس: والبيت من قصيدة في هجاء عمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان. بورس: نبت أصفر يكون باليمن، تتخذ منه الغمرة، وهي طلاء للوجه: الحص: بورس، أو الزعفران. العظلم: عصارة شجرة أو نبت يصبغ به.

(٤) في (ط): وإن.

قال سيبويه قالوا: غشيته غُشياناً كالجرمان. وإن شئت قلت: إن غُشي يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغشوة. ويكون الغُشيان كعلَّيان ودنياً ونحو ذلك. وقوله تعالى: (وعلى أبصارهم غشاوة) [البقرة/٧] في المعنى مثل: (صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ) [البقرة/١٨] وكذلك قوله تعالى: (صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ) [الأنعام/٣٩] لأنَّ وصف البصر بالكون في الظلمات بمنزلة الوصف بالعمى. وكذلك، وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه في هذه الأحوال كلُّها لا يصحَّ به إِبصار. فقوله: ^(١) في الظلمات متعلق بمحذوف.

وروي لنا عن الكسائي: غشاوة وغشاوة وغشاوة، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأولين إلى أن معنى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [البقرة/٧] ختم عليها بأن طُبِعَ عليها ووَسَمَها سِمَةً تدل على أن فيها الكفر، ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين الذين في قلوبهم الشَّرْحُ والطَّمَانِينَةُ اللذان وُصفوا بهما في قوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ) ^(٢) [الزمر/٢٢]. وقوله: (الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ) [الرعد/٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمة وعلامة في قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطُبِعَ فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره كذلك وُسِمَ قلوب المؤمنين

(١) في (ط): وقوله.

(٢) سقطت الآية في (ط).

بِسْمَاتِ تَعْرِفُهُمُ الْمَلَائِكَةُ بِهَا كَمَا عَرَفُوا بِهَا الْكَافِرَ. وَمَنْ ثَمَّ قَالَ
بَعْضُ الْمَتَأَوِّلِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (١) «وَلَا تُطْعَمَنَّ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ
ذِكْرِنَا» [الكهف/٢٨] أَيْ: لَمْ نَسِمْ قَلْبَهُ بِمَا نَسِمْ بِهِ قُلُوبَ
الذَّاكِرِينَ لِلَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَسَمَّ قُلُوبَ الذَّاكِرِينَ (٢) بِسْمَاتِ
تُبَيِّنُ لِمَنْ شَاهَدَهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ؛ كَمَا قَالَ: (٣)
(أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ) [المجادلة/٢٢] أَيْ
عَلَامَتَهُ؛ فَإِذَا لَمْ يَسْمَهُمْ بِهَذِهِ السَّمةِ فَقَدْ أَغْفَلَهُمْ.

ومثل ما تأولوا في هذا من أنه علامة يُعرف بها الكافر من
المؤمن مناولة الكتاب باليمين وبالشَّمال، في أن المناولة باليمين
علامة أن المناول باليمين من أهل الجنة، والمناول بالشَّمال من
أهل النار. وقوله: (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ) [النساء/١٥٥]
يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ أَيْ طَبَعَ عَلَيْهَا وَخَتَمَ جَزَاءً لِلْكَفْرِ وَعَقُوبَةً عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ:

نَزَائِعَ مَقْدُوفًا عَلَى سَرَواتِهَا

بِمَا لَمْ تَخَالِسْهَا الْغَزَاةُ وَتُرْكِبَ (٤)

وَكَقَوْلِهِمْ: «بِمَا لَا أَخْشَى بِالذَّنْبِ» (٥) فَيُمْكِنُ (٦) أَنْ يَكُونَ

(١) فِي (ط) قَوْلُهُ بَدُونَ تَعَالَى. (٢) فِي (ط): الْمُؤْمِنِينَ.

(٣) فِي (ط): قَالَ تَعَالَى.

(٤) الْبَيْتُ لِلطُّفِيلِ الْغَنَوِيِّ. دِيَوَانُهُ ٢٣ النَّزَائِعُ مِنَ النَّجَائِبِ هِيَ الَّتِي تَجْلِبُ
إِلَى غَيْرِ بِلَادِهَا وَمَتَجَّهَا، وَالَّتِي نَزَعَتْ إِلَى أَعْرَاقٍ. مَقْدُوفًا: مَرْمِيًا بِاللَّحْمِ.
سَرَواتِهَا: أَعَالِيهَا، تَخَالَسَهَا: تَرُومُ اخْتِلَاسَهَا. وَفِي دِيَوَانِ الطُّفِيلِ تَسْهَبُ بَدَلُ
تَرْكِبٍ. أَيْ: تَتْرَكَ وَتَهْمَلُ.

(٥) جَاءَ فِي اللَّسَانِ «خَشَى»: «وَفِي الْمَثَلِ: لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَخْشَى بِالذَّنْبِ»

أَيْ: أَخَوْفٍ. وَ«بِمَا» هُنَا فِي مَعْنَى رُبَّمَا. انْظُرِ الْأَمْثَالَ لِأَبِي عُبَيْدٍ/٩٦

(٦) فِي (ط): وَقَدْ يَجُوزُ، بَدَلُ فَيُمْكِنُ.

قوله: بل طبع الله عليها بكفرهم، أي طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ^(١) (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً) [البقرة/٧] وصفاً للذي دُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه عليهم السلام ^(٢) فلم ينشرح له ولم يتسع لقبوله؛ فهو خلاف مَنْ ذكر في قوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ) [الزمر/٢٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) [محمد/٢٤] ومثله: (وقالوا قلوبنا في أكنةٍ مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقرٌّ ومن بيننا وبينك حجابٌ) [فصلت/٥] ومن ذلك قوله: ^(٣) (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ) [البقرة/٨٨] إنما هو جمع أغلف، أي في غلاف كقوله: (قُلُوبُنَا فِي أَكْنَةٍ)، (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ) [الأعراف/١٧٩] ويقوي ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقله الفهم بما يسمع من أجل الطبع، فقال: (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) [النساء/١٥٥] وقال: (وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) [التوبة/٨٧].

ومما يبين ذلك قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ سَمْعُكُمْ وَأَبْصَارُكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ) [الأنعام/٤٦] فعُدل الختم على

(١) في (ط): قوله، بدون تعالى.

(٢) في (ط): قوله تعالى.

(٣) زيادة في (م).

القلوب بأخذه السمع والبصر، فدلّ هذا على أنّ الختم على القلب هو أن يصير على وصفٍ لا يُنتفع به فيما يُحتاج فيه إليه، كما لا يُنتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنما يكون ضيقه بالأّ يتسع لما يُحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحقّ والباطل. ومن ذلك قوله تعالى: ^(١) (ومن يُرد أن يُضلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ) [الأنعام/ ١٢٥] فهذا كلام كالمثل، أي: من يستحقّ الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيقاً في نهاية الضيق لما كان القلب محلاً للعلوم والاعتقادات بدلالة قوله تعالى: (لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا) [الأعراف/ ١٧٩] [فوصفه] ^(٢) بالضيق وأنه على خلاف الشرح والانفساح دلّ ^(٣) أنّه لا يعي علماً ولا يستدلّ على ما أريد له ودُعِيَ إليه؛ كما وُصف الجبان بأنّه لا قلب له، لما أريد به المبالغة في وصفه بالجبن؛ لأنّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذي يكون محلّ الشجاعة لو كانت فألاً تكون الشجاعة أولى.

ومن ثمّ قالوا في النعمة: ^(٤) جَوْجُوه هواء، أي ذو هواء، فهو فارغ من القلب، فهذا كما وصفوها بالشّرّاد لجبنها فقال:

(١) في (ط): قوله بدون تعالى.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): فوصف.

(٣) في (ط): دل على أنه.

(٤) في (ط): في الظليم. والنعمة يذكر ويؤنث. والجوّجؤ، كهدهد:

الصدر. ويشير المؤلف إلى قول زهير في ناقته:

كأن الرجل منها فوق صعل من الظلمان جوّجؤه هواء

وانظر شرح الديوان/ ٦٣.

وأشرد بالوقيط^(١) من النعام

وقال: (٢)

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ
رَبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ^(٣)

وقال:

فَالْهَيْبَةُ لَا فُؤَادَ لَهُ
وَالثَّبِيتُ ثَبَّتَهُ فَهَمَّةٌ^(٤)

وأنشد أبو زيد:

لَقَدْ أَعْجَبْتُمُونِي مِنْ جُسُومٍ
وَأَسْلَحَةٍ وَلَكِنْ لَا فُؤَادًا^(٥)

(١) الوقيط: كالردهة في الجبل يستنقع فيه الماء.

(٢) في (ط): وقال أيضاً.

(٣) لأسامة بن سفيان البجلي، يعير الحجاج إذ هرب من غزاة الشيبانية في بعض حروبه. وبعده.

هلا برزت إلى غزاة في الضحا بل كان قلبك في جناحي طائر وروي: فتخاء مكان ربداء، وتنفر مكان تجفل (انظر البيان والتبيين: ٣٦٥/١ والكشاف: ٣٢/١).

الربداء: التي لونها إلى الغبرة. الفتخاء: اللينة مفاصل الأصابع مع عرض.

(٤) لطرفة. وروى: «والثبيت قلبه قيمه» و«الثبيت له قيمه».

الهيئة: الجبان الذاهب العقل، وقد هبت الرجل: نخب، فهو مهبوت وهبت. الثبيت: الثابت العقل، والفعل ثبت بالضم. قلبه قيمه، قال أبو عبيدة: له قيمه، أي له عقل حيثما مشى (انظر الديوان/ ص ٨٠، طبع المجمع، واللسان: هبت وثبت).

(٥) لبرج بن مسهر الطائي. لا فؤاد، أراد أثدة (انظر النواذر/ ٧٨).

وقال:

حار بن كعبٍ ألا أحلام تزجركم
عنا وأنتم من الجوفِ الجمّاخير^(١)

وأشدد أبو زيد:

ولا وقافٍ والخيل تَرْدِي
ولا خالٍ كأنبوبَ اليراع^(٢)

وقال الراعي:

وغدّوا بصكهم وأحدب أسأرت
منه السياطُ يراعةً إجفيلاً^(٣)

(١) لحسان بن ثابت، يهجو الحارث بن كعب، وهم رهط النجاشي، وكانت بينهم مهاجاة. الجوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. الجمّاخير: جمع جمخور كعصفور، وهو: الضعيف. (ديوان حسان ٢١٩/١ وانظر الكتاب: ٢٥٤/١ وشرح أبيات المغني ٨٤/٢، واللسان: جمخر).

(٢) لمرداس بن حصين، من بني عبدالله بن كلاب، شاعر جاهلي. وقبل الشاهد: وقد ترك الفوارس يوم حسي غلاماً غير مناع المتاع ولا فرح بخير إن أتاه ولا جزع من الحدثان لاع يوم حسي: يوم التقوا بذلك الموضع. غير مناع المتاع: سخي، لا يمنع معروفه وماعونه. حدثان الدهر: نوائبه. اللاعي: الضجر. الخيل تردّي: ترجم الأرض بحوافرها أو تسير بين العدو والمشي. اليراع: القصب. أراد ليس بخالي الجوف طياش لا فؤاد له (النوادر/٥ - ٦).

(٣) من لاميته المشهورة، التي يمدح بها عبد الملك بن مروان، ويشكو إليه من السعاة، وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل السلطان (انظر الجهمرة ٣٩٢/٢). الصك: الصحيفة التي فيها أسماء الناس. وأحدب، رجل ضرب حتى انحنى ظهره، ويعني: عريف القوم، المذكور قبل هذا البيت وهو قوله:

أخذوا العريف فقطعوا حيزومه بالأصبحية قائماً مغلولاً

اليراعة من الرجال: الجبان. وظليم: يجفل من كل شيء أي: يهرب منه.

فكما وُصِفَ الجبان بأنه لا قلب له، وأنه مجوّف وأنه يراعاة؛ لأنه إذا كان كذلك بُعد من الشجاعة، ومن الفهم لعدمه القلب، كذلك وصف من بُعد عن قبول الإسلام بعد الدعاء إليه وإقامة الحجّة عليه بأنه مطبوع على قلبه، وضيق صدره، وقلته في كنان، وفي غلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفؤود للجبان، وخلاف ما ذكره أبو زيد: رجل مُشيع للشجاع. فهذا إمّا أن يكون أريد^(١): يُشيع^(٢) قلبه، أي: ليس بمصاب في فؤاده، وإمّا أن يكون معه من نفسه شيعة يشبّونه.

وأما قوله تعالى: (كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ) [الأنعام/ ١٢٥] فالمعنى: أن هذا الضيق الصدر عن الإسلام نهاية الضيق إذا دُعي إلى الإسلام، من ضيق صدره منه ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة، كأنه يراد على ما لا يقدر عليه من مضعد في السماء، أو حَمَل على ما يشبهه من^(٣) الامتناع. وروى عن ابن مسعود^(٤) أنه سأل رسول الله ﷺ: «هل

(١) في (ط): أراد به.

(٢) في (ط): شيع.

(٣) في (ط): في.

(٤) هو عبدالله بن مسعود، أحد السابقين والبدرين والعلماء الكبار من الصحابة. عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أول من أفشى القرآن من في رسول الله، وكان يخدمه. وكان الإمام في تحقيق القرآن وتجويده وترتيبه مع حسن الصوت، إليه تنتهي قراءة عاصم وحمة والكسائي وخلف والأعمش. (انظر طبقات القراء: ٤٥٨/١).

قدم من الكوفة إلى المدينة، فمات بها آخر سنة ٣٢، ودفن بالبقيع، وله بضع وستون سنة.

ينشرح الصدر؟^(١) قال: ^(٢) نعم، يدخل القلب النور. فقال ابن مسعود: وهل لذلك علامة؟ قال: نعم. التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والاستعداد للموت قبل الموت^(٣). فقول^(٤) رسول الله ﷺ لابن مسعود: يدخله النور كما في الآية من قوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ) [الزمر/ ٢٢].

وقد روي عن سعيد بن جبير^(٥) عن ابن عباس^(٦) في قوله تعالى: ^(٧) (اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ) [النور/ ٣٥] قال: مثل نوره الذي أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كوة فيها مصباح. وقوله: (نورٌ على نورٍ) [النور/ ٣٥]

(١) في (ط): هل تنشرح الصدور؟ (٢) في (ط): فقال.
(٣) خرجه في المشكاة برقم ٥٢٢٨ وقال: رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف الشيخ الألباني إسناده، وخرجه ابن كثير في التفسير ٣٢٨/٢ من طرق مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً. (٤) في (ط): فقال.
(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي مولاهم، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله، الكوفي التابعي الجليل. عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء. قال إسماعيل بن عبد الملك: كان سعيد بن جبير يؤمنا في شهر رمضان فيقرأ ليلة بقراءة عبدالله؛ يعني ابن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت. قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥، عن تسع وخمسين سنة (انظر طبقات القراء: ٣٠٥/١).

(٦) هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، بحر التفسير، وحبر الأمة. عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وعرض عليه القرآن سعيد بن جبير ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ: اللهم علمه التأويل، وفقهه في الدين توفي في الطائف وقد كف بصره سنة ٦٨ هـ (انظر طبقات القراء: ٤٢٥/١).

(٧) في (ط): قول الله عز وجل.

قال: مثل قلب المؤمن نور على نور يشرح^(١) صدره للإسلام.
وقال أبو الحسن. (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) لَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ
لعصيانهم الله تعالى^(٢)، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكته
فلانة إذا أعجب بها وهي لا تفعل به شيئاً؛ لأنه هلك في
اتباعها، أو يكون خَتَمَ: حَكَمَ أَنَّهَا مختوم عليها. وكذلك
(فزادهم الله مرضاً) [البقرة/ ١٠] على ذا^(٣) التفسير والله أعلم.

الإعراب

حَجَّةٌ من رفع فقال: وعلى أبصارهم غشاوة: أنه رأى
الغشاوة لم تُحْمَلْ على (ختم) ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى:
(وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً)
[الجاثية/ ٢٣]. فكما لم تُحْمَلْ في هذه على (ختم) كذلك لا تحمل
في هذه التي في مسألتنا. فإذا لم يحملها على (ختم) قطعها عنه،
وإذا قطعها عن (ختم) كانت مرفوعة إمَّا بالظرف؛ وإمَّا بالابتداء.

وَأَمَّا إِذَا نَصَبَ فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على
(ختم) هذا الظاهر، أو على فعل آخر غيره. فإن قال:
أحملها على الظاهر كأني قلت: وختم على قلبه غشاوة، أي
بغشاوة، فلَمَّا حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة
مثل: جعل على بصره غشاوة؛ ألا ترى أنه إذا ختمها بالغشاوة
فقد جعلها فيها. واستدلَّ على جواز حمل غشاوة على (ختم)
هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: (٤) (أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى

(١) في (ط): لشرح صدره للإسلام. (٢) في (ط): لله. وبدون «تعالى».

(٣) في (ط): على هذا. (٤) في (ط): بقوله، بدون تعالى.

قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [النحل/١٠٨] فقال: طبع في المعنى كختم، وقد حملت الأبصار على (طبع) فكذلك تحمل على ختم.

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، ولا يختلفون أن ذلك في المعطوف^(١) على المجرور قبيح، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس؛ ألا ترى أن حرف العطف في المجرور ليس هو الجار، إنما هو يُشرك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرفع ولا الناصب، إنما يُشرك فيهما. فإنما قبح الفصل فيهما لأن ما يقوم مقامهما لا يتسع فيه الاتساع الذي في الأصل؛ ألا ترى أنهم لم يتسعوا في إن وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين اتساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتساعهم في ضاربين وحسنين؛ فكذلك لا يتسع في حرف العطف الذي يُشرك فيما يُعطف عليه اتساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجار وبين الناصب والرفع في العطف الكسائي والفراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر؛ أنشد أبو زيد: (٢)

(١) في (ط): في العطف.

(٢) بيتان من خمسة أبيات لقحيف العُقَيْلي في النوادر ص ٢٠٨. ويروى: يحماه مكان تغشاه، وتعجلا مكان معجلا. من عام أولا، يريد من عام =

أَتَعْرِفُ أَمْ لَا رَسْمَ دَارٍ مُعْطَلًا
 مِنَ الْعَامِ تَغْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوَّلًا
 قِطَارٌ وَتَارَاتٍ خَرِيقٌ كَأَنَّهَا
 مُضِلَّةٌ بَوْ فِي رَعِيلٍ تَعَجَّلَا
 وقال:

... وآونةً أثالاً (١)

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذي هو
 (ختم) ولكني أحمله على فعل أضمره، فأضمر: وجعل، ويكون
 ذلك بمنزلة الظاهر للدلالة ما تقدم عليه فإن هذا أيضاً ليس
 بالسهل ألا ترى أن مثل:

متقلداً سيفاً ورمحاً (٢)

= زمانٍ أوّل، أو دهر أوّل، فأقام الصفة مقام الموصوف. وفاعل تغشاه في
 البيت الأول هو قطار في أول البيت الثاني.
 والقطار؛ جمع قطر، وهو المطر. وتارات: منصوب على الظرف ليغشى
 وهو جمع تارة، بمعنى مرة، الخريق: من أسماء الرياح الباردة، وصفة
 للرياح الشديدة، وقيل اللينة السهلة، مضلة: وصف من أضل فلان بغيره أو
 فرسه، أي: فقدته وأضاعه، البو: ولد الناقة. الرعيل، يريد به قطعة قليلة
 من الإبل. تعجل: أسرع.
 والشاهد في قوله: وتارات خريق، حيث فصل بالظرف وهو تارات بين
 العاطف وهو الواو وبين المعطوف وهو خريق. (وانظر: الخزانة: ٣٤١/٢،
 واللسان: رعل).

(١) من قول ابن أحمر كما في ديوانه ص ١٢٩ والكتاب (٣٤٣/١):
 أبو حنش يؤرقنا وطلق وعباداً وآونةً أثالاً

(٢) عجز بيت لعبدالله بن الزبيري وصدره:

يا ليت زوجك قد غدا

و: شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٌ^(١)
و: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٢)

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار فإذا كان النصب
تعرض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أن الرفع أحسن والقراءة به
أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

بسم الله^(٣)

اختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف في قوله
جَلَّ وَعَزَّ: ^(٤) (يُخَادِعُونَ) [البقرة/ ٩]. فقرأ ابن كثير ونافع
وأبو عمرو (يُخَادِعُونَ... وما يُخَادِعُونَ) بالألف فيهما.

= انظر الكامل - ٢٨٩ - ٣٢٤ - ٦٥٦ - الخصائص ٤٣١/٢ وشرح أبيات
المغني ٩٢/ ٦، ٩٣. وشواهد الكشف ٣٦٤/٤.

(١) عجز بيت للعجاج - انظر الكامل ٢٨٩ - ٣٢٤ - ٦٥٦ الأقط: شيء يتخذ
من المخيض الغنمي، يطبخ، ثم يترك حتى يمصل (يخرج ماؤه).
(٢) لا يعرف قائله، وقيل لذي الرمة، وليس في ديوانه. ويورد بعضهم لهذا
الشطر صدرًا، هكذا:

لما حططت الرجل عنها واردا

ويجعله بعضهم صدرًا، ويورد له هذا العجز:

حتى شئت همالة عينها

والبيت مع هذا العجز من شواهد شرح أبيات المغني ٣٢٣/٧. والخصائص ٤٣١/٢.
وانظر الخزانة: ٤٩٩/١، والكشاف: ٤٢٢/٣، وتنزيل الآيات على الشواهد من
الآبيات الملحق به: ٣٦٤/٤. قال الفراء في تفسيره ١٤/١: أنشدني بعض بني أسد
يصف فرسه وأنشد البيت، شئت: أقامت شتاء. همالة: من هملت العين إذا صبت
دمعها.

(٣) هذه البسملة زائدة في (م). (٤) في (ط): عز وجل.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (يُخَادِعُونَ... وما يَخْدَعُونَ) بفتح الياء بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو زيد: (١) خَدَعْتُ الرجلَ أَخْدَعُهُ خِدْعًا، الخاءُ كسرٌ، وخديعةٌ. قال: وقالوا: «إنك لأَخْدَعُ من ضَبَّ حَرَشَتَهُ». (٢).

وقال أبو زيد أيضاً يقال: «لأنا أَخْدَعُ من ضَبَّ حَرَشَتَهُ»، وقد حَرَشَ الرجل الضَبَّ يَحْرُشُهُ حَرْشًا: إذا مَسَحَ بيده على فَمٍ جُحِرَهُ يَتَسَمَّعُ (٣) الصوت، فربما أَقْبَلَ وهو يُرَى أَنَّ ذلك حيةٌ، وربما أروَحَ رِيحَ الإنسان، فَخَدَعَ في جُحِرِهِ يَخْدَعُ خَدْعًا: إذا رجع في الجحرِ فَذَهَبَ ولم يَخْرُجْ.

وقال أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي: الخَادِعُ: الفاسِدُ من الطعامِ ومن كل شيءٍ، وأنشد:

أبيضُ اللونِ لذيذُ طعمُهُ

طيبُ الريقِ إذا الريقُ خَدَعَ (٤)

(١) في (ط): قال أبو زيد، بإسقاط: قال أبو علي.

(٢) مثل يضرب في مخاطبة العالم بالشيء، من يريد تعليمه، يقول له:

«أتعلمني بضب أنا حَرَشَتَهُ» ويقال إنك لأَخْدَعُ من ضب حَرَشَتَهُ، أي:

بلغت غاية الخبث، وانظر اللسان «حَرَشَ». والأمثال لأبي عبيد / ٢٠٢.

(٣) في (ط): فيسمع.

(٤) البيت من قصيدة لسويد بن أبي كاهل الشكري في الغزل والفخر، وهي

القصيدة رقم ٤٠ في المفضليات ص ١٩١، ورواية البيت بها مع ما قبله:

حرة تجلو شتيتاً واضحاً كشعاع الشمس في الغيم سطع

صقلته بقضيب ناضر من أراك طيب حتى نضع

أبيض اللون لذيذاً طعمه طيب الريق إذا الريق خدع =

خَدَعَ: فَسَدَ وَتَغَيَّرَ.

وقال أبو عبيدة: (يخادعون الله) [البقرة/٩]
يَخْدَعُونَ،^(١) وأنشد أبو زيد:

وخَادَعْتُ المنيَّةَ عَنْكَ سرًّا

فلا جَزَعَ الأَوَانِ ولا رَوَاعَا^(٢)

وقال أبو عبيدة أيضاً: يخادعون الله والذين آمنوا فيما يُظْهِرون: مما يستخفون خلفه.

قال الله تعالى: (وما يخادعون إلا أنفسهم) [البقرة/٩]
إنما تقَعُ الخديعةُ بهم والهِلَكةُ.

والعربُ تقول: خادَعْتُ^(٣) فلاناً إذا كنتَ تخادِعه،
وخدعته إذا ظفرتَ به.

قال بعضُ المتأولين أظنه الحسن^(٤) قال: (يخادعون الله)
وإن خادعوا نبيه لأن الله تعالى^(٥) بعث نبيّه^(٥) بدِينِهِ، فمن أطاعه
فقد أطاع الله (تعالى)^(٦) كما قال: ^(٧) (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ

= والشتيت: الواضحة الأسنان المفلجة البيضاء، والأراك: شجر السواك.

(١) انظر مجاز القرآن ٣١/١.

(٢) نسبه في النوادر مع أبيات أخرى لِعُرْفَةَ بن الطَّمَاح - وقد روي فيه: فلا
جَزَعَ الأَوَانِ.

وانظر تخريج وجوه إعرابه مفصلة في النوادر ص ١١٧.

(٣) في (ط): قد خادعت.

(٤) هو الحسن البصري، وقد سبقت ترجمته ص/٣٣.

(٥) زاد في (ط): صلى الله عليه. (٦) زيادة في (م).

(٧) في (ط): كما قال تعالى.

أَطَاعَ اللَّهَ) [النساء/ ٨٠] وقال: (إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يَبَايِعُونَ اللَّهَ) [الفتح/ ١٠] فعلى هذا مَنْ خادعه فقد خادع الله .
فقد ذهبَ هذا المتأوّل إلى أن معنى يخادعون الله :
يخادعون نبيّه ﷺ^(١) وفي تأويله تقوية لقول أبي عبيدة :
يخادعون : يَخْدَعُونَ ؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى : (وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) [الأنفال/ ٦٢] فجاء المثال على يفعل .

ومثل قوله : (يخادعون الله) في إرادة مضاف محذوف على قول من ذكرناه قوله تعالى : (٢) (إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)^(٣) [الأحزاب/ ٥٧] التقدير يؤذون أولياء الله ؛ لأنّ الأذى لا يصل إلى الله (سبحانه)^(٤) كما أن الخداع لا يجوز عليه ، فهي مثل قوله : (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا)^(٥) [الأحزاب/ ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أنّ يخادعون : يخدعون ؛ ألا ترى أنّ المنية لا يكون منها خداع كما لا يكون من الله - سبحانه - ولا من رسوله؟^(٦) فكَذَلِكَ قوله : (وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) [البقرة/ ٩] يكون على لفظ فاعل وإن لم يكن الفعل إلا من واحد كما كان الأول كذلك . وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجْرُوا

(١) زيادة في (م) . (٢) زيادة في (م) .

(٣) تمتها «لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً» .

(٤) في (ط) : تعالى .

(٥) تمامها : «فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً» .

(٦) زاد في (ط) : عليه السلام .

على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة،
فإن يلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر
وأولى؛ وذلك نحو قوله:

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا

فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ^(١)

وفي التنزيل: (فَمِنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ) [البقرة/ ١٩٤] والثاني قصاص وليس بعدوان،
وكذلك (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) [الشورى/ ٤٠] وقوله:
(فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ) [التوبة/ ٧٩] ونحو ذلك. فإن
يلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله:

مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ^(٢)

وقول أمّ تائبٍ شراً: ليس بعُلفوفٍ تُلْفُهُ هُوفٌ.^(٣)

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللص،
وطارقت النعل، وعافاه الله.

(١) من معلقة عمرو بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢٦،
وشرح أبيات المغني ٣٧/٧ والبحر ٥٧/١.

(٢) من العين الحير، بكسر الحاء إتياعاً للعين، والأصل: الحور، جمع حوراء. وقد ورد آخر
أرجوزة لمنظور بن مرثد في ثلاثة عشر بيتاً وتماه: «عيناء حوراء من العين الحور» انظر
النوادر ٢٣٦ وأراجيز العرب ١٥٥ - ١٥٦. وابن يعيش ١١٤/٤ واللسان (حور).

(٣) من قولها في تأبينه: وإبناه ليس بعلفوف تُلْفُهُ هُوفٌ حشى من صوف
رجل علفوف: جاف كثير اللحم: والهيف - كسيف - الريح الحارة.
اللسان هوف، هيف.

وحجة من قرأ: (يَخْدَعُونَ) أن فاعل هنا بمعنى فَعَلَ فيما فسرهُ أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكانَ فَعَلَ أولى بفعل الواحد من فاعل من حيث كان أخص به، كان الأولى أليق بالموضع من فاعل الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعلين إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن خادع بمنزلة عاقبت اللص الذي لم يستعمل فيه إلا فاعل ورُفِضَ معه فَعَلَ.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى (١) في الآية الأخرى في صفة المنافقين أيضاً: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [النساء/ ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على فاعل الجاري على فَعَلَ كذلك يكون في قوله تعالى: (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ).

ولمن قرأ (يُخَادِعُونَ) وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه (٢) إياه؛ فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: (٣) فاعل، وهذا في كلامهم غير ضيق؛ ألا ترى الكمية أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود:

تذَكَّرَ من أَنَّى ومن أين شربه

يؤامر نفسه كذي الهجمة الأبل (٤)

(١) تعالى زيادة في (م): (٢) في (م): يجاريه ذلك ويقاوضه.

(٣) في (ظ): أن يقول فيه.

(٤) يؤامر نفسه، أي: يشاور نفسه متردداً بين ورود الماء أو تركه، فكأنه يشاور نفسين إحداهما تريد الورود والأخرى تأباه، والهجمة الجماعة الضخمة من الإبل، وقيل: هي ما بين الثلاثين والمائة، أو ما بين السبعين =

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود
والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين.

وعلى هذا قوله:

وهل تطيق وداعاً أيها الرَّجُلُ؟^(١)

وقولهم: أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ^(٢) من قرأ: (قَالَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٣) [البقرة/ ٢٥٩]، فنزل نفسه - عند الخاطر
الذي يخطر له عند نظره - منزلة مناظر له غيره. وأنشد الطوسي^(٤)
عن ابن الأعرابي.

لَمْ تَدْرَ مَا لَا وَلَسْتَ قَائِلَهَا
عَمَرَكَ مَا عَشْتَ آخِرَ الْأَبَدِ

= والمائة، أو هي قريب من المائة.

والأبل على وزن حذر: من أبل يأبل على وزن علم يعلم أبالة، بفتح الهمزة، وأبل أبلاً،
فهو أبل وأبل: حذق مهلحة الإبل والشاء. وورد البيت في اللسان (أبل) للكُميت
أيضاً.

(١) عجز بيت للأعشى، وصدده:

ودع هريرة إن الركب مرتحل

انظر الديوان / ٥٥. سبق في ص ٢٨٦.

(٢) في (ط): قراءة.

(٣) (اعلم) بلفظ الأمر قراءة أبي رجاء وحمة والكسائي، (واعلم) بلفظ المضارع قراءة
السبعة. انظر البحر المحيط: ٢٩٦/٢.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عبد الله التيمي، راوية كبير، وكان أكثر أخذه من
ابن الأعرابي الفهرست/ ١٠٦.

ولم تؤامرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيَاً
 فيها وفي أُختها ولم تَكْدِ (١)
 وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة:
 يؤامر نفسيه وفي العيشِ فُسْحَةً
 أيستربعُ الذوبانَ أم لا يطورها (٢)
 قال: (٣) الذوبان: الأعداء.

وأنشد أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:
 وكنتَ كذاتِ الطَّنءِ لم تدرِ إذْ بَغْتُ
 تُؤامرُ نَفْسِيهَا أَسْرِقُ أم تَزْنِي (٤)
 فهذه في المعنى كقوله:
 أنختُ قَلُوصِي واكتَلأتُ بَعِينَهَا
 وأمَرْتُ نَفْسِي أَيَّ أَمْرِي أَفْعَلُ (٥)

إِلَّا أَنْ من ثَنَى (٦) النفس، جعل ما يهجس في نفسه من
 الشيء وخلافه (٧) نفسين، ونزل الهاجس منزلة من يخاطبه
 وينازله في ذلك، فكذلك يكون قوله: (وما يُخَادِعُونَ) على
 هذا.

(١) انظر البحر: ٥٧/١.

(٢) يستربع، من استربع الأمر: أطاقه، وفي (م): يسترتع، وفي (ط):
 يسترفع، وكلُّ تحريف. انظر البحر ٥٧/١ والأساس. لا أطورها، يقال: لا
 أطور بفلان: لا أحوم حوله، ولا أدنو منه.

(٣) في (ط): وقال. (٤) الطنء: التهمة. اللسان (طنأ) وانظر البحر ٥٧/١.
 (٥) لكعب بن زهير. واكتلات منه: احترست. يريد: احترست بعينها، لأنها
 إذا رأت شيئاً ذعرت. انظر الأساس: كلاً. ديوانه ٥٥/.

(٦) في (ط): ألا ترى أنه ثنى النفس. (٧) في (ط): وخلافه به.

بسم الله... (١)

قوله، عز وجل: (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) [البقرة/ ١٠].

قرأ حمزة (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) بكسر الزاي. وكذلك شاء وجاء وطاب وخاف وضاق^(٢) وضائق، وفتح الزاي من: (زاغت الأبصار) [الأحزاب/ ١٠] وكسر الزاي من قوله: (فَلَمَّا زَاغُوا) [الصف/ ٥] وفتح الزاي في (أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) [الصف/ ٥] وكسر الراء من: (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [المطففين/ ١٤] وفتح الجيم من (فَأَجَاءَهَا) [مريم/ ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كله ثلاثة أحرف: (فزادهم، وشاء وجاء).

وكان نافع يُشِمُّ الزاي من (فزادهم) الإضجاع في رواية خلف^(٣) عن إسحق وابن جماز وإسماعيل بن جعفر عنه^(٤)، وكذلك أخوات (فزادهم) لا مفتوح ولا مكسور.

قال ابن سعدان عن إسحق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان. وكان إسحق إذا لفظ «فزادهم» كأنه

(١) زيادة في (م).

(٢) في (ط): ضاق وخاف.

(٣) هو خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي البزار - بالراء - البغدادي، أصله من قم الصلح - بكسر الصاد - أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، ولد سنة ١٥٠، وروى الحروف عن إسحاق المسيبي وإسماعيل بن جعفر وغيرهما. مات ببغداد سنة ٢٢٩. طبقات القراء: ٢٧٢/١. وتقدمت ترجمته في ص: (٢٨٥) من هذا الجزء.

(٤) سقطت عنه من (ط).

يشير إلى الكسر قليلاً؛ فإذا قلت له: إنك تُشيرُ إلى الكسرِ، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

وقال ابن جمار: كان نافع يُضجع من ذلك كله قوله: (خاب) [طه/٦١].

حدثنا^(١) ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد^(٢) بن حنبل عن أبي موسى الهروي، عن عباس^(٣)، عن خارجة^(٤)، عن نافع، مكسورة يعني (خاب).

وقال خلف وابن سعدان عن إسحق عن نافع: (بل ران)، الراء بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحق عن أبيه عن نافع: (بل ران) مفتوحة الراء.

وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلاً قوله: (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) في رواية أبي بكر عنه، وروى عنه حفص^(٥) الفتح.

وكان الكسائي يقول في ذلك كله كقول عاصم ويميل (بَلْ رَانَ).

(١) في (ط): وحدثنا.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن البغدادي الحافظ عن أبيه المسند والتفسير. ولم يكتب عن أحد إلا بأمر أبيه. وثقه الخطيب. ومات سنة ٢٩٠. خلاصة تذهيب الكمال/ ١٩٠.

(٣) (هو العباس بن الفضل البصري والأنصاري) تقدمت ترجمته ص ٢٨٩.

(٤) هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي. أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو. توفي سنة ١٦٨. طبقات القراءة: ١/ ٢٦٨.

(٥) في (ط): حفص عنه.

وروى أبو عبيد^(١) عن الكسائي في : (شاء) [البقرة/ ٢٠]
و(جاء) [النساء/ ٤٣] بين الفتح والكسر .

وقال نصير بن يوسف^(٢) وغيره عنه : إنه فتحها .

وكان ابن كثير وأبو عمرو يفتحان ذلك كله^(٣) .

قوله تعالى : (في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا)
[البقرة/ ١٠] .

قالوا : زاد يزيد زيادة وزيداً ، وفي التنزيل : (لِلَّذِينَ
أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ) [يونس/ ٢٦] .

وقالوا : زيداً ، أنشد أبو زيد :

كذلك زِيدَ المرء ثم انتقاصه^(٤)

وزدت فعل يتعدى إلى مفعولين ؛ قال :^(٥) (وزدناهم
هُدًى) [الكهف/ ١٣] وقال : (زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ)
[النحل/ ٨٨] ، وقال : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ)
[البقرة/ ٢٤٧] .

وأما قوله :^(٦) (فَزَادَهُمْ إِيمَانًا) [آل عمران/ ١٧٣]

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، وتقدمت ترجمته في ص/ ١٣ .

(٢) هو نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي ثم البغدادي
النحوي ؛ أستاذ كامل ثقة . أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي ، وهو من جلة
أصحابه وعلمائهم . وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني وغيره
ومات في حدود سنة ٢٤٠ . طبقات القراء : ٢/ ٣٤٠ .

(٣) السبعة ١٣٩ - ١٤١ .

(٤) في (ط) : «بعد» مكان (ثم) ، والشرط صدر بيت في النوادر ص ١١٢
وعجزه : (وتكراره في إثره بعد ما مضى) وهو من قصيدة لحسان السعدي .

(٥) في (ط) : وقال .
(٦) في (ط) : قوله تعالى .

فالمعنى: زادهم قولُ الناس لهم إيماناً، أُضْمِرَ المصدرُ في الفعل وأُسندَ الفعل إليه، وكذلك قوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا) [فاطر/٤٢]، أي: ما زادهم مجيء النذير، وقال: (وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا) [الأحزاب/٢٢] أي: ما زادهم نظرهم إليهم أو رؤيتهم^(١) لهم إِلَّا إيماناً.

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعل للدلالة الفعل عليه قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ) [الأنفال/٧٣] أي: إلا تفعلوا هذه الموالاة.

ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال: (٣) (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا) [الكهف/٢٥] أي: ازدادوا لُبُث تسع؛ فحذف المصدر وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصاب تسع على هذا انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف، كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق،^(٤) كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان.

وقيل: إن^(٥) قوله: (فَيُطَمَعِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ) [الأحزاب/٣٢] أي فجور.

(١) في (ط): ورؤيتهم.

(٢) في (ط): قوله، بدون تعالى.

(٣) في (ط): وقال تعالى.

(٤) انظر مجاز القرآن ١/٣٢.

(٥) في (ط): وقيل في قوله وتعالى.

وقال سيويوه: أمرضته: جعلته مريضاً، ومرّضته: قمت عليه ووليته.

وقال^(١) السدي: ^(٢) فزادهم الله مرضاً، أي زادهم عداوة الله مرضاً. وهذا في حذف المضاف كقول من قال في (يُخَادِعُونَ اللَّهَ): إِنَّ الْمَعْنَى يَخَادِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ، ومثله في حذف المضاف قوله: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) [الزمر/ ٢٢] المعنى من ترك ذكر الله، كما قال في صفة المنافقين: (يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) [النساء/ ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى أنهم إذا ذكر الله قست قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال/ ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من زاد إليها إلى الفاء كما نقلت في زدت، ^(٣) وشذ ذلك في الاستعمال والقياس؛ لما كان يؤدي إليه من التباس فَعَلَ بفعل، ولأنَّ الألف إذا ثبتت في زاد وباع - والذي يوجب قلبها ألفاً هو تقدير الحركة فيها - صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة في الحرف، فلما كان

(١) في (ط): قال.

(٢) تقدمت ترجمته في ص/ ٢٢٥.

(٣) في (ط): زيدت، (بإثبات الياء وإسكان الدال).

كذلك، وكان الحرف الذي هو متحرك بها ثابتاً غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التي تجب للآم في مصطفون والأعلون ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل في قاضون وغازون ورامون. وعلى هذا لم يُقدّر حذف الحركة من الألف فيمن روى:

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا^(١)

وقوله:

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ^(٢)

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(٣)

و: لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٤)

لأن الياء قد جاء متحركاً في نحو:

غير ماضي^(٥)

(١) تقدم هذا البيت ص ٩٣. (٢) تقدم هذا البيت ص ٩٣. (٣) عجزه.

بما لاقت لبون بني زياد

والبيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي في إبل للربيع بن زياد العبسي، استاقها قيس وباعها بمكة، لأن الربيع كان قد أخذ منه درعاً ولم يردّها عليه. انظر الخصائص: ٣٣٣/١، وشرح شواهد الشافية/٤٨.

(٤) البيت بتمامه:

هجوت زيان ثم جئت معتذراً من هجوزيان لم تهجو ولم تدع والبيت - على شهرته - لا يعرف قائله. يريد: هجوت واعتذرت، فكأنك لم تهج، على أنك لم تدع الهجو. ورواية التاج (زين) لم أهجو، وهي تقتضي ضم تاء هجوت. والمعروف فتحها. وينسبه بعضهم إلى أبي عمرو ابن العلاء. انظر شرح شواهد الشافية / ٤٠٦ والضرائر للألوسي / ١٧٤.

(٥) من قول جرير في قصيدة هجا بها الأخطل:

وليس الألف كذلك، لأنه في ثباتها ألفاً كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بعت وُقِلت وخِفَت، لأنك في هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها. ألا ترى الخَبَ في التخفيف، وَضَوًّا، وَمَوَلَّةً، وَجَيْلًا،^(١) ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك^(٢) إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف، نحو قَوْلٍ مَنْ قَالَ: قَتَلَ فِي اقْتَتَلَ، فإذا حُذِفَ كان نَقْلَ حركته إلى ما قبله أولى ليدل على المحذوف كما أجمع على ذلك في حذف الهمز^(٣) في التخفيف.

فأما وجه قول من أمال الألف في^(٤) زاد، فهو أنه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء، كما أميلت الألف في حبالى، لِيُعْلَمَ أن الواحد من هذا الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه، = فيوماً يوافين الهوى غير ماضي فيوماً ترى منهم غولاً تَغُولُ ويروى (ماصباً) مكان (ماضي)، أي: من غير ميل منهم إلي. وتقول: تلتون انظر الديوان / ٤٥٥، والنوادر / ٢٠٣.

(١) أصل هذه الكلمات على الترتيب: الخبء، وضوءاً، وموالة، وجيئل. والخبء: المخبوء، مصدر بمعنى اسم المفعول، وهو من السماء المطر، ومن الأرض النبات. وقرئ بلفظ (الخب) في قوله تعالى «ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض» في الآية ٢٥ في سورة النمل. وانظر تفسير الكشاف للآية. ١٤٥/٣. أما موالة فبطن من ملادس بضم الميم وكسر الدال كما في القاموس (وأل)، والاشتقاق ص ٢٦٢. وأما جيئل: فالضبع، ممنوعة من الصرف.

(٢) في ط: المتحركة، وهو تحريف.

(٣) في (ط): الهمزة. (٤) في (ط): من.

وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد في هَرَاءٍ وأدأى وعَلَاءٍ،^(١) ليعلم أن الواو كانت ظاهرة في الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء كما أبدلت منها في خطايا ومطايا ليعلم أن الواو كانت ثابتة في آحاد هذه الجموع.

وكما صَحَّحُوا الواو في مَقَاتِوه^(٢) لِيُعْلِمُوا أن الواو في واحده، وهو مَقْتَوِيٌّ، قد صحت.

وكذلك صَحَّحُوا الواو في سَوَاسِوَةٍ فيما حكاه أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة لِيُعْلَمَ أَنَّهُ من مضاعف الأربعة، فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع فالزموها ما يدل عليها، كذلك أمال من أمال الألف ليحافظ على الحرف الذي هو الأصل.

ومما يَقْوِي قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضمة كسرة في بِيضٍ وَعَيْنٍ وَجِيدٍ جمع أبيضٍ وأَعَيْنَ وَجِيدَاءٍ^(٣) لتصح الياء، ولا تنقلب^(٤) إلى الواو. فكما حوِّظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوِّظ عليها بإمالة الألف نَحْوَهَا؛ لتدلَّ عليها. يدلُّك على ذلك أن الذين أمالوا نحو: «زاد، وباع، وناب، وعاب»، لم يميلوا نحو: عاد، وعاد، ولا باباً، ومالاً، ولا ما أشبه ذلك مما العَيْنُ

(١) في (ط): هراوى، وأداوى، وعلاوى. أثبتتها بعد قلب الهمزة واوا، وجاء بها على الأصل قبل القلب، والهاوئة: العصا، والإداوة: المطهرة، والعلاوة من كل شيء: ما زاد عليه.

(٢) المقاتوة: الخدام، والمقاتية لغة فيها كما في القاموس.

(٣) في (م) أعين وأبيض. (٤) في (ط): فلا تنقلب.

منه^(١) واو حيث لم تكن في الكلمة ياءً ولا كسرةً فتُنحى الألفُ بالإمالةِ نحوهما.

ومما يقوي الإمالة في زاد ونحوه: أنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة: وهو لَحَاقُ الكسرة أولَ فَعَلَتْ، والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنها من الياء. فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجبها وتجلباها.

ومما يقوي الإمالة في: زاد وباع وكال ونحو ذلك، أن الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحةً تمنعان^(٢) الإمالة؛ ألا ترى أن من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُمل نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُمل، رابياً في قوله:

(فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا) [الرعد/١٧] لمكان المستعلي والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان^(٣) الإمالة كما منعنا في غيره. فلولا تأكيد الإمالة في ألفات هذه^(٤) الأفعال لما أمالوها مع ما يَمْنَعُ من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيبويه: بلغنا عن ابن أبي إسحق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكان كذا.^(٥) وإذا^(٦) لم يمنع المستعلي أولاً في

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): تمنع.

(٣) في (ط): يمتنع.

(٤) في (ط): في هذه.

(٥) نص عبارة سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١): «وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا».

(٦) في (ط): فإذا.

صار لم يمتنع^(١) آخرأ في زاغ، وإذا لم يمنعها المستعلي لم تمنع الرأ في نحو: (بَلْ رَأْنْ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [المطففين/ ١٤].

بسم الله: (٢)

اختلفوا في ضمّ الياء والتشديد وفتحها والتخفيف في قوله تعالى: (بِمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ) [البقرة/ ١٠].

فقرأ ابن كثير وبافع وأبو عمرو وابن عامر: (بِمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ)، بضم الياء وتشديد الذال.

وقرأ عاصم وحمزة^(٣) والكسائي: (يُكْذِبُونَ) بفتح الياء وتخفيف الذال^(٤).

قال أبو علي^(٥): كذب يكذب كَذِباً وَكَذَاباً. قال: (أفترى على الله كذباً) [سبأ/ ٨].

وقال^(٦) الأعشى:

والمرءُ ينفعُه كِذَابُه^(٧)

فالكذب^(٨) كالضحك واللعب.

(١) في (ط): لم يمتنع. (٢) زيادة في (م).

(٣) في (ط): حمزة وعاصم. (٤) السبعة ١٤١.

(٥) «قال أبو علي» زيادة في (م). (٦) في (ط): قال.

(٧) في ديوان الشاعر قصيدة على روي الشاهد ووزنه، لكنها خلو منه.

وصدره كما في تفسير سورة النبأ من الكشف:

فصدقته وكذبتها

(٨) في (ط): والكذب.

قال سيويه: والكذاب كالكتاب والحجاب. ^(١) وفي التنزيل: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) [النبا/ ٢٨]، فالكذاب على وزن الإكرام، ولم يجيء المصدر كمصادر دحرج وصعور ^(٢) ليُعلم أن الفعل ليس للإلحاق، كما لم يجيء أصم وأعد على وزن قردد ^(٣). وجلبب ^(٤).

وحكى أبو زيد بيتاً ذكر أنه لجريئة بن الأشيم، جاهلي وهو:

فإذا سمعت بأني قد بعته
بوصال غانية فقل كذبذب ^(٥)

قال أبو زيد: كذبذب: كاذب، وحكى عن أبي عمر في تفسيره: كذب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة وعلى ما حكي من تفسير أبي عمر اسم؛ فيكون المبتدأ المضمرة: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كذب.

وهذه الكلمة تحكى فيما شذ عن سيويه من ^(٦) الأبنية.

(١) نص عبارة سيويه في الكتاب (٢/ ٢١٥) «وكذب يكذب كذبا. وقالوا: كذابا، جاءوا به على فعال كما جاء على فعول».

(٢) صعور الشيء فتصعور: دحرجه فتدحرج.

(٣) القردد: ما ارتفع من الأرض، واسم جبل.

(٤) جلببه: ألبسه الجلباب. ومن معاني الجلباب: القميص، وما تغطي به المرأة ثيابها من فوق، كالملحفة.

(٥) يصف جملة. ويروى: «وإذا أتاك» مكان «فإذا سمعت»، و «بعته»،

مكان «بعته» النوادر/ ٧٢ والخصائص: ٢٠٤/ ٣. (٦) في (ط): في.

ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردها مذهباً، لكونه على ما لا نظير له؛ ألا ترى أن العين إذا تكررت مع اللام في نحو صَمَحَمَحَ وَجَلَعَلَعَ لا يكرر^(١) إلا مرتين، وقد تكررت في هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيسَ،^(٢) فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدَّ ولا يُقبل؛ فكذاك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطق، كما أن القول نُطق. فإذا جاز في القول الذي الكذب ضرب منه أن يُتسع فيه فيجعل غير نطق في نحو:

قد قالت الأنساع للبطن الحَقِ^(٣)

ونحو قوله في وصف الثور:

فكرَّ ثم قال في التفكير^(٤)

(١) من معاني الصمحمح: الشديد المجتمع الألواح. والجلعلع، كسفرجل، وقد يضم أوله: القنفذ. وزاد في (ط): ودمكم، وهو الشديد القوي، وفي (ط): لا تكرر.

(٢) المرمريس: الداهية.

(٣) البيت في الخصائص ٢٣/١ والأساس واللسان (حتق) وبعده:

قدماً، فأضت كالفتيق المُخَيِّق

الانساع: جمع نسع، وهو سير يضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال. والفتيق: الفحل المكرم لا يؤذى لكرامته على أهله. والمخَيِّق: الضامر.

(٤) للعجاج، وروايته في ديوانه ٣٦٦/١: (ميلين) بدل (فكر) وبعده:

إن الحياة اليوم في الكرور

وجاز^(١) أن يُجعلَ في هذه المواضع وغيرها غيرَ نطق،
فكذلك يجوزُ في الكذب أن يُجعلَ غيرَ نطق في نحو قوله:
... كَذَبَ القَرَاظُ والقُرُوفُ^(٢)

فيكونُ في ذلك انتفاءٌ لها، كما أنه أُخبرَ عن الشيءِ على
خلاف^(٣) ما هو به كان انتفاءً للصدق فيه. وكذلك قولُ الآخر:

إذا المُعْصِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُو
حَ خَبَّ جَرِيُّكَ بِالْمُحْصَنِ^(٤)

أي: إذا انتفى الصبحُ منهن، فلم يوجد فيهن؛ أُطْعِمَتْ
من مُدْخِرِ الطعامِ وغيرِ ألبانِ هذه الإبل التي يُظن أن فيهن^(٥)
الصبح، فجعلَ كونَ الشيءِ على خلافٍ ما يُظنُّ كذباً وإن لم
يكن قولاً، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطف»، أي: هو منتفٍ

(١) في (ط): فجاز.

(٢) لمعقر البارقي يمدح بني نمير، ويذكر ما فعلوا ببني ذبيان بشعب جبلة،
والبيت بتمامه:

وذبيانية أوصت بنيتها بأن كذب القراطف والقروف
والقراطف: جمع قرطف كجعفر، وهو القطيفة، أي: كساء مخمل.
والقروف: جمع قرف بفتح فسكون، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة
«قشر الرمان» يجعل فيه الخلع، بفتح فسكون، وهو لحم يطبخ بتوابل
ثم يجعل في القرف، يتزود به المسافر. تحت الذبيانية بنيتها على نهب
القراطف والقروف. الخزانة: ٢٨٩/٢.

(٣) في (ط): بخلاف.

(٤) روي «منعن» مكان «كذبن» والمعصيات: جمع المعصية، وهي الناقاة التي
يشك فيها: أبها لبن أم لا، والجري: الوكيل، والرسول. وقيل: الخادم،
والمحصن: ما أحصن وادخر من الطعام للجذب. انظر اللسان: عسا.

(٥) في (ط): فيها.

ليس له وجود، كما أن كَذَبَ في الخبر على ذلك، فكذلك كذب الصبوح، أي: ليس يوجد، وكذب القراطف أي فأوجدوها بالغارة، وكذلك كذب عليكم العسل، وَحَمَلَ فلم يُكْذَبْ، [أي: لم يجعل الحملَ في حكم غير الحمل، ولكنه أوجدها وأوقعها]،^(١) وقالوا: حَمَلَ عليه ثم أكذب، يعنون كَذَبَ، وعلى هذا قالوا: حملة صادقة، وصدق القوم القتال. وقال:

فإن يك ظني صادقي وهو صادقي

فكما وصفوه بالكذب وصفوه بخلافه الذي هو الصدق، وكذلك قوله: (ليس لوقعتها كاذبة) [الواقعة/٢] أي: هي الواقعة وغير منتفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن يكون^(٢) مصدراً، كالعاقبة والعافية ونحو ذلك. فالفعل الذي هو كَذَبَ في هذا النحو ينبغي أن يكون الفاعل مسنداً إليه، وعليك: مُعَلِّقَةٌ^(٣) به.

فأما ما رُوي من قول من نظر إلى بعيرٍ نضوٍ فقال لصاحبه: «كذب، عليك البِزْرَ والنَّوى» بنصب البزر، فإن عليك فيه لا يتعلق بكذب، ولكنه يكون اسم الفعل، وفيه ضمير المخاطب، فأما كذب ففيه ضمير الفاعل كأنه قال: كَذَبَ السَّمَنُ، أي: انتفى من بعيرك فأوجدته بالبِزْرَ والنَّوى، وهما مفعولا عليك وأضمر السَّمَنُ لدلالة الحال عليه من مشاهدة عدمه.

(١) ما بين المعقوفين مذكور في (ط) بعد قوله: يعنون كذب.

(٢) في (ط): تكون. (٣) في (ط): وعليكم متعلقة.

فأما قوله:

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّلُوا
بِئِ الْأَرْضِ وَالْأَقْوَامِ قِرْدَانَ مَوْظِبًا^(١)

فإنَّ معنى (كذبتُ عليكم): لستُ لكم، وإذا لم أكن لكم
ولم أعينكم كنت منابذاً لكم ومتنفيةً نصرتي عنكم، ففي^(٢) ذلك
إغراء منه لهم به، فهو مثل: كذب القراطف.

وقال أبو زيد: قد كَعَّ الرجلُ عن الأمرِ فهو يَكْعُ، إذا أراد
أمراً ثم كفَّ عنه مكذباً عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول:
أحرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد الأمر ثم يكذب
فيرجع،^(٣) فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في
الموضع الذي ينتفي فيه ما كان أريد فلم يوقَّع، وكذلك قول
أبي دُوَاد:

قُلْتُ لَمَّا فَصَلَا مِنْ قُنَّةٍ

كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحٌ^(٤)

يقول: لما فصل الفرس والحمار أخذ الحمار على يمين
الفارس، وذلك أنه يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس،

(١) لخدش بن زهير العامري، من شعراء الجاهلية، والقردان: جمع قراد،
كغراب وهو دويبة تلزق بالبعير، ويقال أذل من القراد. مَوْظِب: موضع:
يذمهم، ويجعلهم كالقردان (انظر النوادر/١٧)، ورواه في معجم البلدان
ولم ينسبه). (٢) في (ط): وفي. (٣) النوادر/٢٣٠.

(٤) انظر اللسان «كذب» وشعر أبي دواد (غرباوم) ٣٠١/ وفيه: (نصلاً) بدلاً
من (فَصلاً) أي: خرجا من قنة الجبل وهما العير والكلب وفي الخزانة
١٣/٣: لما ظهرا - وبرح الصيد: جاء من ناحية اليسار.

فقال: كذب العير، فإنه يُطعن وإن برَحَ، فجعل تقديره انتفاء الطعن عنه كذباً منه، فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعضُ رواة اللغة أن كَذَبَ يجيء زيادةً في الحديث. فأما قول عنتره:

كَذَبَ العَتِيقُ وماءٌ شَنِ بَارِدٌ

إِنْ كُنْتَ سَأَلْتَنِي غُبُوقاً فَادْهَبِي^(١)

فإن شئت قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنه لا وجود للعتيق الذي هو التمر، فاطليبه، وإذا لم تجدي التمر فكيف تجدين الغبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيء والبعث على طلبه وإيجاده صار كأنه قال بقوله لها: عليك العتيق، أي: الزميه،^(٢) ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابها عما عداها؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلام عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحكى محمد بن السري عن بعض أهل اللغة - في كذب العتيق - أن مُضَرَ تنصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذي ليس في الإخبار كقوله: كذب

(١) نُسبه اللسان: كذب. إلى عنتره أيضاً، ونسبه الكتاب «٢: ٣٠٢» إلى الخزر بن لودان. والشن: القرية البالية، وماؤها أبرد من ماء القرية الجديدة. والغبوق: شرب العشي. انظر ديوان عنتره / ٢٧٣ والخزانة ٩/٣. (٢) في (ط): بالعتيق فالزمية.

القراطف - قول ذي الرُّمّة:

وللشولِ أتباعٌ مقاحيمٌ برّحت

به وامتحانُ المبرقاتِ الكواذبِ^(١)

فالكواذب: النوق التي تُظهر أنها قد لَقِحْنَ وليس كذاك،^(٢) فيردهن الفحل إلى الطُرُوقَة.^(٣) وقريب من ذلك قوله:

إذا قلت عاجٍ أو تغنيت أبرقت

بمثل الخوافي لاقحاً أو تَلَقَّح^(٤)

فالمتلَقَّح: التي تُري أن بها لَقَاحاً، وليست كذلك، فهي مثل الكواذب في بيته الآخر.

(١) رواية الديوان (وفي الشول) مكان (وللشول)، وضمير به للمقرم في بيت سابق. والشول: جمع شائلة، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر، فجف لبنها، والمقاحيم: جمع المقحم - بفتح الحاء - وهو البعير الذي يلقي سنّين في مقدار سنٍّ - أو هو الذي يخرج من سنّه فيستقبل السنّ الذي بعد سنّه الذي كان فيه. والمبرقات: جمع مبرق، وهي الناقة تشول بذنبها، تري أنها قد لقحت وهي غير لاقح. يريد أن هذا الفحل قد برح به إخراج المقاحيم التي تتبع الشول، وبرح به كذلك امتحان المبرقات اللاتي يكذبن خوفاً منه. انظر الديوان ٢١٠/١.

(٢) في (ط): كذلك.

(٣) الطرُوقَة: الناقة التي بلغت أن يضربها الفحل.

(٤) لذي الرمة. وعاج: زجر للناقة. وفي (م): (تغنيت) مكان (تغنيت)،

وهو تحريف. وما أثبتناه مأخوذ من (ط) ومن الديوان. والخوافي: أعرض من القوادم الديوان ١٢٢٠/٢ وهو البيت السادس والخمسون من القصيدة.

ومما يبيِّن أن الكذبَ في هذه الأشياء التي ليست من القولِ على ما تأولنا قول الأعشى:
إذا ما الآثماتُ ونَّينَ حَطَّتْ
على العِلَّاتِ تجتزِعُ الإكامَا^(١)

قالوا: الآثمات: البطاء اللواتي لا يصدّقن في السير، فهذا يدلّك على صحة ما ذكرناه في قولهم: حَمَلْ فلم يُكْذَّبْ، وَكَذَّبَ عليك الحجُّ، وكذب عليكم العسل؛ ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البر كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: (يَكْذِبُونَ) [البقرة/ ١٠] - بفتح الياء وتخفيف الذال؛ أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على الكذب ويكذبون - قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وبالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) [البقرة/ ٨].

فقولهم: آمنا بالله كذبٌ منهم، فلهم عذابٌ أليم بكذبهم. هذا الذي تقدم قولهم له وحكايته عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: (٢) (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة/ ١٤].

فقولهم - إذا خَلَوْا إلى شياطينهم - إنا معكم دلالة على

(١) حط: انحدر من أعلى إلى أسفل، والبعير: اعتمد في الزمام على شقيه.
والعلات: الحالات المختلفة. والإكام: المرتفعات من الأرض، المفرد أكمة. انظر الديوان: ١٩٧. (٢) في (ط): قوله بدون تعالى.

كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كَانُوا يَكْذِبُونَ) لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو المشركون^(١) أو الفريقان جميعاً.

فإن كان المعنيون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: (وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) [المنافقون/ ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: (وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) [المؤمنون/ ٩٠، ٩١] وقال: (٢) (وَأَنَّهُمْ لَكََاذِبُونَ. أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ) [الصافات/ ١٥٢، ١٥٣].

وإن كان الذين عُنُوا به^(٣) الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذي يلزم أن يكون فعله يكذبون دون يكذبون.

وحجة من قال: (يكذبون) أن يقول: يدل على التثقل قوله تعالى: (٤) (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا) [الأنعام/ ٣٤].

وقوله تعالى: (٥) (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ) [يونس/ ٣٩] (وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ)

(١) في (ط): والمشركون، وسياق الكلام يوجب (أو) كما يتبين مما يأتي قريباً. (٢) في (ط): وقال تعالى.

(٣) في (ط): وإن كان المعني به الفريقين.

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى. (٥) في (ط): قوله بدون تعالى.

[يونس/ ٤١] (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)
[فاطر/ ٤١] (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا) [البقرة/ ٣٩] ونحو ذلك
من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: (فإنهم لا يكذبونك)،^(١)
والمعنى^(٢) لا يجدونك كاذباً؛ لأنهم قد عرفوا أمانتك وصدقك،
وعُرفت بذلك فيهم. قال أبو طالب:
إِنَّ ابْنَ أَمْنَةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا

يؤكد ذلك قوله: (ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)^(٣)
[الأنعام/ ٣٣] أي برّد آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون،
أي: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك.
ومثل ذلك قوله تعالى:

(وَاتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا) [الاسراء/ ٥٩]،
أي: ظلموا بردها أو الكفر بها، فكما أن الجار في قوله:
(فَظَلَمُوا بِهَا) من صلة (ظلموا) كذلك يكون من صلة الظلم في
قوله: (ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) [الأنعام/ ٣٣].

ويجحدون محذوف المفعول للدلالة عليه والتكذيب
أكبر^(٤) من الكذب؛ لأن كل من كذب صادقاً فقد كذب؛ وليس
كل من كذب كان مكذباً لغيره.

(١) في الآية ٣٣ من سورة الأنعام، ويكذبونك بضم الياء وتسكين الكاف
وتخفيف الذال - قراءة نافع والكسائي، ويكذبونك - بضم الياء وتشديد
الذال قراءة الباقيين انظر الإتحاف: ١٢٥، وهي في (ط) بضم الياء
وتشديد الذال.
(٢) في (ط): فالمعنى.

(٣) بقية الآية ٣٣ من سورة الأنعام المذكورة آنفاً. (٤) في (ط): أكثر.

بسم الله: ^(١) اختلفوا في ضم ^(٢) أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها: فقرأ الكسائي: (قِيل) [البقرة/ ١١] و(غِيض) [هود/ ٤٤] و(سِيء) [هود/ ٧٧، والعنكبوت/ ٣٣] و(سُيِّت) [الملك/ ٢٧] و(حِيل) [سبأ/ ٥٤] و(سُيِّق) [الزمر/ ٧١، ٧٣] و(جِيء) [الزمر/ ٦٩، والفجر/ ٢٣] بضم أول ذلك كله. وكان نافع يضم من ذلك حرفين: (سِيء)، و(سُيِّت)، ويكسر ما بقي.

وكان ابن عامر يضم أول: (سُيِّق وسُيِّء وسُيِّت وحِيل)، ويكسر (غِيض) و(قِيل) و(جِيء) في كل القرآن: الغين والجيم والقاف، هذه رواية ابن ذكوان ^(٣) عنه.

وقال الحلواني ^(٤) عن هشام ^(٥) بن عمار بإسناده عنه في

(١) بسم الله: زيادة في (م). (٢) زيادة في (ط).

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد القرشي الفهري الدمشقي، الإمام الأستاذ الشهير، الراوي الثقة. شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق. أخذ القراءة عرضاً عن أيوب ابن تميم، وقرأ على الكسائي حين قدم الشام وروى الحروف سماعاً عن إسحق بن المسيبي عن نافع، وروى القراءة عنه خلق كثير. ولد سنة ١٧٣، وتوفي سنة ٢٤٢. طبقات ابن الجزري: ٤٠٤/١، ٤٠٥.

(٤) هو أحمد بن يزيد بن ازداز، ويقال: يزداز الصفار أبو الحسن الحلواني: إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام. قرأ بمكة على أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على قالون، وبالكوفة والعراق على خلف وغيره. توفي سنة نيف وخمسين ومائتين. طبقات ابن الجزري: ١: ١٤٩، ١٥٠.

(٥) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي، وقيل: الظفري، الدمشقي إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم. ولد سنة ١٥٣، وأخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وغيره. =

كلهن مثل الكسائي.

وروى عبيد بن عقيـل^(١) عن شبل بن عبّاد^(٢) عن ابن كثير: (سُيِّء) و (سُيِّت) بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها^(٣).

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا... قَالُوا) [البقرة/١١] قال يقول قولاً وقيلاً، مثل ذكر يذكر ذكراً.

كَأَنَّهُ مَتَوَجَّجٌ رُومِيٌّ
أَوْ مَقُولٌ تَوَجَّجٌ حِمِيرِيٌّ^(٤)

وقالوا: قِيلٌ، وهو فَعِيلٌ مخفف كَمَيْتٍ. يدلُّك^(٥) على

= وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني وغيره. ومات سنة ٢٤٥، وقيل سنة ٢٤٤. طبقات ابن الجزري: ٣٥٤/٢ - ٣٥٦.

(١) هو عبيد بن عقيـل بن صبيح أبو عمرو الهلالي البصري، راوٍ، ضابط، صدوق. روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار، وأبي عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد، وغيرهم. وروى القراءة عنه خلف بن هشام وغيره. توفي في رمضان سنة ٢٠٧. طبقات ابن الجزري: ٤٩٦/١.

(٢) هو شبل بن عباد أبو داود المكي، مقرئ مكة. ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير. ولد سنة ٧٠، وعرض على ابن محيصن وعبدالله بن كثير، وهو الذي خلفه في القراءة. وروى القراءة عنه عرضاً إسماعيل القسط وغيره. وبقي إلى قريب من سنة ١٦٠. طبقات ابن الجزري: ٣٢٤/١.

(٣) انتهى كلام ابن مجاهد: (انظر كتاب السبعة في القراءات ١٤١ - ١٤٢).

(٤) للعجاج، وروي في الديوان (٥١٦/١) بين بيتي الشاهد:

عليه كتان وآخني

والآخني: ثوب مخطط.

(٥) في (ط): يدل.

ذلك ظهور الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب.
والقياس في جمع قِيلٍ أقوال، مثل مَيِّت وأموات.

وروي في الحديث: «إلى الأقيال العباهلة»^(١)، والقياس
الأقوال إذا كان جمع فيعمل من القول.

ويجوز أن يكون الأقيال جمع قِيلٍ الذي هو فيعمل، من
قولهم: تَقِيلُ أباه إذا أشبهه، كأنَّ كُلَّ مَلِكٍ يشبه الآخر في
ملكه، كما قيل له تَبُعْ لِمَا كَانَ يَتَّبِعُ مَنْ قَبْلَهُ.

وقال أبو زيد: اقْتَلْ عَلَيَّ كَذَا، أي احْتَكِم، وأنشد:
فلو أن مَيِّتًا يُفْتَدَى لَفَدَيْتُهُ

بما اقْتَالَ من حُكْمٍ عَلَيَّ طَيْبٌ^(٢)

وقد اتسعوا في القول فاستعملوه في غير اللفظ. قال
العجاج يصف ثوراً:

فكَّرَ ثم قال في التفكير
إن الحياة اليوم في الكُرُور^(٣)

(١) من كتاب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لوائل بن حُجْر وقومه.
والعباهلة: الذين أقروا على ملكهم ولم يصرفوا عنه. انظر النهاية لابن
الأثير واللسان: (عهل). والبيان والتبيين ٢٧/٢ ت هارون والشاف ٤٩.

(٢) لكعب بن سعد الغنوي في النوادر/٢٤٤ وروايته: «ولو» مكان «فلو».
وبقية البيت مطابقة لما هنا. ورواية المنصف: ٩٢/٣ واللسان والصاح
«قول» والأصمعيات/٩٧:

ومنزلة في دار صدق وغبطة وما اقْتَالَ من حكم علي طيب
واقْتَالَ عليه: تحكم. وانظر شأن الدعاء ص ١٥١ (ط). دار المأمون
للتراث). (٣) سبق في ص ٣٣١.

وقد أُجْرِيَ القولُ أيضاً مُجرى الاعتقادِ والمذهبِ في نحو: هذا قولُ أهلِ العدلِ، وهذا قولُ أبي حنيفة، يعنون بذلك رأيهم واعتقاداتهم، ليس اللفظ.

وعلى هذا قالوا: قيل في ذلك قولٌ، فأسندوا إليه قيل. ومعنى النهي فيما روي: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»: (١) المجادلةُ بالباطل لِيُدْخَلَ بِهِ الْحَقُّ، وليس على النهي عن الخوضِ في العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحَضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف. (٢)

حدثنا إسماعيل بنُ محمد قال: حدثنا محمد بن عيسى العطار: قال حدثنا كثير (٣) بن هشام قال حدثنا عيسى (٤) بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري (٥) عن

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في الرقاق برقم ٦٤٧٣ ومسلم برقم ١٧١٥ ج ٣/ ١٣٤٠. وانظر رياض الصالحين. طبع دار المأمون للتراث ص/ ٦٧١.

(٢) في (ط): السلف رحمهم الله.

(٣) هو كثير بن هشام بن سهل الكلابي الرقي. روى عن شعبة. ومات سنة ٢٠٧. خلاصة تذهيب الكمال ٢٧٣. قال ابن معين: ثقة. تهذيب الكمال ١١٤٦/٣.

(٤) عيسى بن إبراهيم الشعيري - بفتح الشين وكسر العين - البركي - بكسر الباء - أبو إسحاق البصري، مولى بني هاشم. روى عن حماد بن سلمة وغيره. قيل توفي سنة ٢٨٨، الخلاصة ٢٥٦.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله القرشي الزهري أبو بكر المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام. روى عن ابن عمر وغيره. كان من أسخى الناس، وكان تقياً، مات سنة ١٢٤. الخلاصة ٣٠٦.

سالم^(١) عن أبيه قال:

مرَّ عُمرُ بن الخطاب على قوم يرمون رِشْقاً^(٢) فقال: بشس ما رميتم.

قالوا: (٣) يا أمير المؤمنين: إنا قوم متعلمين.

فقال: والله لَذَنْبِكُمْ في لَحْنِكُمْ أَشَدُّ علي من ذَنْبِكُمْ في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « رحم الله رجلاً أصلح من لسانه ». (٤)

وقد أجزوا أتقول مُجرى أظن، فقالوا: أتقول زيذاً منطلقاً؟ ولم يُجرِ أكثر العرب حروف المضارعة الآخر^(٥) مُجرى التاء. قال (٦) لأنَّ المخاطب لا يكاد يُستفهم عن ظنِّ غيره. فمن ذلك قوله:

فما تقول بدالها^(٧)

(ما) نصبٌ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

(١) هو سالم بن عبدالله بن عمر العدوى المدني الفقيه. روى عن أبيه وأبي هريرة وغيرهما. قال ابن اسحاق: أصبح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه: مات سنة ١٠٦ على الأصح. الخلاصة / ١١٣.

(٢) يرمون رِشْقاً، أي: يرمون كلهم في جهة. (٣) في (ط): فقالوا.

(٤) الحديث في كشف الخفاء ٥١٣/١ وفيض القدير ٢٣/٤ وكلاهما بسند ضعيف.

(٥) في (ط): الأخرى. (٦) في (ط): قالوا.

(٧) للأعشى، والبيت بتمامه:

رحلت سمية غدوة أجمالها غصبي عليك فما تقول بدالها
انظر الديوان / ٢٧. وقد سبق في ص ٧٢.

قال: وبنو سليم يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة الظن.

والتَّقُولُ: تفعل من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطلاً وغير صدق، كما أن الاختلاق كذلك، وفي التنزيل: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ) [الأحقاف/٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنها نزلت لما قالوا: لولا اجتبيتها من قوله تعالى: (وَإِذَا لَمْ تَأْتِيَهُمْ بَيِّنَةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا) [الأعراف/٢٠٣] وقال: (إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ) [ص/٧].

فأما الإقالة في البيع فليس من هذا الباب؛ لأنهم قد قالوا: قُلْتُهُ الْبَيْعَ وَأَقْلْتُهُ. ^(١) حكاه سيبويه وأبو زيد، فدل قولهم: قُلْتُهُ عَلَى أَنْ الْعَيْنُ يَاءٌ. ولكن الإقالة من قولهم: تَقِيلُ أَبَاهُ، إِذَا نَزَعَ إِلَيْهِ فِي الشُّبْهِ، فكذلك الإقالة عَوْدُ الْمَلِكِ بَيْنَ الْمُتَقَايِلِينَ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ فَسَخُ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ وَإِنْ كَانَا بَيْعاً آخِرَ فِي حَقِّ الثَّالِثِ.

حجة من قال: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) [النور/١١] فأشتم الضمة الكسرة وأمال بها نحوها:

أن ذلك أدل على فعل؛ ألا ترى أنهم قد قالوا: كِيدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَمَا زَيْلٌ يَفْعَلُ، وَهُمْ يَرِيدُونَ فَعَلَ. فإذا حَرَكُوا الْفَاءَ هَذِهِ التَّحْرِيكَ أَمِنَ بِهَا التَّبَاسُّ الْفَعْلِ الْمَبْنِي لِلْفَاعِلِ بِالْفَعْلِ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ، وَانْفَصَلَ بِهَا، فَدَلَّتْ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَشَدَّ إِبَانَةً لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ.

ومن الحجة في ذلك أنهم قد ^(٢) أَشَمُّوا نَحْوَ رَدٍّ وَعُدٍّ وَمَا

(١) أقْلْتُهُ، سَقَطَتْ مِنْ (ط). (٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

أشبه ذلك من التضعيف المبني على فِعْلٍ، مع أَنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تَرَكُوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه^(١) الضمة فالزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركة في رُدِّ ونحوه من التضعيف على تمكنها في قِيلَ وبُيع وكونها أمانة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك لم تُترك الضمة المحضة إليها في قولهم: رُدِّ ونحوه.

ومن الحجة في ذلك أَنَّهُم قالوا: أَنْتِ تغزِينِ فألزموا الزايَ إِشْمَامَ الضمة و(زِين) من تغزِينِ بمنزلة قِيلَ، فكما ألزم الإِشْمَامَ هنا كذلك يلزم ذلك في قِيلَ، ألا ترى من^(٢) قال: قِيلَ وبُيع، قال: اخْتِيرَ وانْقِيدَ، فأشَمَّ ما بعد الخاءِ والنونِ لَمَّا كان بمنزلة قِيلَ وبُيع، فكما ألزمَ الإِشْمَامَ نحوَ تغزِينِ؛ لينفصل من باب ترمين، كذلك ألزمَ قِيلَ وبُيعَ الإِشْمَامَ في الضمة؛ لينفصل من الفعل المبني للفاعل في كِيدَوزِيلَ؛ وليكون أدلَّ على فِعْلٍ. فإن قلت: فهلَّا ألزمَ القافُ في قِيلَ ونحوه إِشْمَامَ الضمة كما ألزم ذلك في^(٣) تغزِينِ؟

فالقول إنَّ هذه الحركة لَمَّا لم تكن ضمةً خالصةً ولا كسرةً محضةً ضَعُفَتْ في الابتداء لخروجها عمَّا عليه الحركاتُ اللاحقة أوائلَ الكلمِ المبتدأِ بها؛ ألا ترى أَنَّ أبا عمرو أخذ بذلك في الإدراج فيما حكاه عنه سيويه في قوله تعالى: (يا

(١) في (ط): فيها.

(٢) في (ط): ألا ترى أن.

(٣) سقطت من (ط).

صالح ائتنا^(١) ولم يأخذ به في الاستئناف. فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: (يا صالح ائتنا) أن يقرأ: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي) [التوبة/ ٤٩] فيشُم الضمة نحو الكسرة.

فالقول: إن ذلك لا يلزم، لأنَّ هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في يقول ضمة إعراب، والتي في (يا صالح ائتنا) وإن كانت مشابهةً لحركة الإعراب فهي حركة بناء، فلا يلزم ذلك في قوله تعالى: ^(٢) (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي).

ومما يدلُّك على أنَّ هذه التحريكة قد صارت أمارَةً لبناء الفعل للمفعول به وأنها مما يختصُّ به الفعل أنَّك لو سميت بمثل قيل وبيع شيئاً وخلعت منه الضمير إن كان فيه لأخلصت الكسرة فقلت: قِيلَ وبيِعَ؛ فدلَّ هذا من مذهب سيويه على أنَّ هذه الحركة أَمْسٌ عنده بالفعل، وأشدُّ لزوماً له من الأمثلة التي تختص بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضَرَبَ وضَوِّبَ وضَرَّبَ: ألا ترى أنَّك لو سميت بشيء من ذلك مجرداً من الضمير لم تغيره عن بنائه إلى ما يختص الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصها كسرة.

ومما يقوي قولَ من قال: قِيلَ أنَّ هذه الضمة المنحوُّ بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم: شربت من المنقر،^(٣)

(١) عبارة سيويه: «وزعموا أنَّ أبا عمرو قرأ: يا صالحيتنا، جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واواً. الكتاب: ٢ / ٣٥٨. (٢) تعالى زيادة في (ط).

(٣) قال سيويه: «وشربت من المنقر. والمنقر: الركية الكثيرة الماء. انظر الكتاب: ٢ / ٢٧٠.

وهذا ابن عُرور وابن بُور،^(١) فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون^(٢) أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبهَ به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِتُشاكل اللفظ، وحيث لا يميّز معنى من معنى آخر فإن يلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلصُ معنى من معنى أجدرُّ وأولى.

حجة من قال: (قيل)، فأخلص الكسرة، ولم يحرك
بضمة^(٣) مماله نحو الكسرة

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:
أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح.
والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة.
فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:
أحدهما: أن يكون في تضعيف.
والآخر: أن يكون في غير تضعيف.

فأما التضعيف فنحو أعدَّ، وأصمَّ، واستعدَّ، ومفرَّ، ومَرَدَّ؛
فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك
مَدَّةً، أُلْقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُذِفَتْ
الحركة ولم تُلَقَّ على شيءٍ نحو: اعتدَّ واشتدَّ.

وأما غير التضعيف فعلى ضروبٍ منها نَقْلُ الحركة من
الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

(١) البور - بالضم -: الرجل الفاسد والهالك لا خير فيه، يستوى فيه الاثنان
والجمع والمؤنث. (٢) في (ط): ليكون. (٣) في (م) ضمة.

ومنها نُقِلَ حركة افتعل وَيَفْتَعِل نحو يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي .

ومنها الحركة في الوقف، وهي ^(١) على ضربين :

أحدهما : أن يكون حركة إعراب كقوله :

إِذْ جَدَّ النَّقْرُ ^(٢)

والآخر : أن يكون حركة البناء نحو اضْرِبْهُ وَقُدْهُ ، فهذا نُقِلَ الحركة من حروف الصَّحَّة .

وأما نقل الحركة من حروف العلة فنحو الفعل من القول والبيع ، والفعل فيه على ضربين .

أحدهما : أن يكون فاعله ضميراً يتصل بالفعل ، والآخر أن يكون ظاهراً لا يتصل به فإذا بُنِيَ الفعل للفاعل الظاهر قيل : قام زيد ، وباع عمرو ، فلا تُنْقَلُ في هذا حركة العين عن موضعها .

وقد شَذَّ قولهم : كَيْدَ زيد يفعل ، وما زيل ، فلا تُنْقَلُ الحركة من غير ^(٣) هذا إلى الفاء ، كما تنقل إذا اتصلت ^(٤) بضمير المخاطب والمتكلم ، نحو قمت ، وبعث ، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء .

فأما حَبَّةٌ من قال : قِيلَ - فحرك الفاء بالكسر - أنهم يزعمون أن هذه اللغة هي الأصل ، وما عداها داخل عليها ، يدلُّ على ذلك أن الأصل فُعِلَ ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بُنِيَ الفعل للفاعل من

(١) في (ط) : وهو .

(٢) تقدم في ص / ٩٨ .

(٣) في (ط) : في غير .

(٤) كذا في (ط) : وفي (م) : اتصل .

قلت؛ ^(١) لأنَّ حركة العين من فعَلْتُ ^(٢) الضمة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل فعَلْتُ إلى فَعَلْتُ، نقلت ^(٣) الضمة إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول، فلحق الإعلال العين بالقلب لاجتماع المقاربة ^(٤) كما يلحق ^(٥) اللام في: غزا، ورمى، لتوالي ذلك. ولو فَصَلَ السكونُ لصَحَّ كما صح نحو: غَزَوْ وَرَمَي، وأتبع المضارع الماضي، ولحق الإعلال في قيل العين وما قبلها.

أما الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتلَّ بنقل حركة العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العين وما قبلها كما لحق اللام وما قبلها في باب غزا ورمى.

وإنما نُقلت الحركة في قيل إلى الفاء ليُعلم بذلك حركة العين؛ ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في قلت؛ والكسرة في بيعت علمت أن حركة العين في باع كسرة كما تعلم أنها في قُلْتُ ضمة، وإذا سمعت قيل وبيع علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُني الفعل للمفعول به على فُعل، فَجَعَلَتْ حركة العين إذا كانت واواً الضمة وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فُعل هذا ليس لأنَّ الضمة تدل على ^(٦) أن العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أن العين ياء، ألا ترى أنهم قد جمعوا بين

(٢) في (ط): في فعلت.

(٤) في (ط): المتقاربة.

(٦) سقطت على من (م).

(١) في (ط): في قلت.

(٣) في (ط): فنقلت.

(٥) في (ط): لحق.

خِفت وهبت في الكسرة وإحداهما من الياء، والأخرى من الواو^(١) وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

بسم الله^(٢): قال: حمزة^(٣) يقف على: (مُسْتَهْزُون) بغير همزة، وكأنه يريد الهمز، ويشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب^(٤). وكذلك كان يفعل بقوله: (ليواطئوا) [التوبة/ ٣٧] (وَيَسْتَنْبِثُونَكَ) [يونس/ ٥٣] و(مُتَكَبِّرُونَ) [يس/ ٥٦]، و(فمالتون) [الصافات/ ٦٦] و(الخاطئون) [الحاقة/ ٣٧] و(الصابئين) [البقرة/ ٦٢]، والحج/ ١٧] و(الصابئون) [المائدة/ ٦٩] والباقون يصلون بالهمز ويقفون أيضاً كما يصلون^(٥).

قال أبو زيد: هزئت به هُزْأً ومَهْزَأَةً، وأنشد غيره:

ألا هزئت بنا قرشيّة يهتز موكبها^(٦)

وقالوا: هزئت منه. أنشدنا علي بن سليمان:

وهزئت من ذاك أم مَوْءَلَه^(٧)

(١) في (ط): من الواو، والأخرى من الياء.

(٢) بسم الله و(قال) زيادة في (م).

(٣) في (ط): قوله تعالى: مستهزون. حمزة يقف على مستهزون.

(٤) في كتاب السبعة: ولا يضبط إلا باللفظ.

(٥) السبعة ١٤٢.

(٦) لابن قيس الرقيات. انظر الديوان / ١٢١.

(٧) لرجل من بني تميم اسمه صحير بن عمير، ويقال فيه أيضاً: صحير بن

عمير، وصخر بن عمير وغير ذلك. وقبل الشاهد من أول الأرجوزة:

تهزأ مني أخت آل طيسلة

ومعنى يستهزئون يهزؤون، كما أن قوله: (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ) [الصفاء/١٤] يسخرون، ومثل هذا قر، واستقر، وقالوا: علا قرنه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه، وقال أوس:

وَمُسْتَعْجِبٍ مِّمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا
وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتْرَمَرِ (١)

وقد جاء استفعل في معنى أفعل، كما جاء في معنى فَعَلَ. قالوا: استجاب وأجاب، وأنشد أبو زيد.

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ (٢)

أي لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله. قال:

قالت: أراه مملقاً لا شيء له

انظر الأصمعيات: ٢٣٤، ورواية الشاهد فيها: مني بنت، مكان: من ذاك أم، وورد كذلك في هامش (ط).

(١) زبنته: دفعته

يترمرم: يحرك فاه للكلام. انظر ديوان أوس/١٢١ واللسان، والصحاح (رمرم).

(٢) صدره:

وداع دعا هل من مجيب إلى الندى

والبيت من مرثية لكعب بن سعد بن مالك الغنوي، يرثي بها أخاه، واسمه شبيب، وقيل: هرم، وكنيته أبو المغوار.

وتروى لسهم الغنوي، وهو من قومه وليس بأخيه، ويروى شيء منها لسهم. انظر النوادر/٣٧، وجمهرة أشعار العرب/٢٧٦، والخزانة: ٣٧٠/٤. وشرح أبيات المغني ٥/١٦٧.

ومستخلفاتٍ من بلاد تنوفةٍ
لِمُصَفَّرَةِ الْأَشْدَاقِ حُمْرِ الْحَوَاصِلِ^(١)
وقال آخر:

..... سقاها فروأها من الماءِ مُخْلِفِ^(٢)

وقال: ^(٣) (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) [البقرة/ ١٧]
وقال: (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ) [المائدة/ ٦٤].

قال أبو زيد: وقالوا: ^(٤) رجل هُرَاةٌ: يهزأ بالناس، وهُرَاةٌ:
يهزأ به الناس. ^(٥)

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: (يَسْتَهْزِئُونَ).
فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول:
(يستهزؤون).

وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب والخليل. وكذلك

(١) البيت لذي الرمة. والمستخلفات: المستسقيات، أو المستبقيات، ويعني
بها القطا، لأنها تستسقي الماء في حواصلها لفراخها. التنوفة: الأرض
الواسعة البعيدة الأطراف. ومصفرة الأشداق حمر الحواصل يعني بها
صغارها. ورواية (ط): في بلاد، مكان من بلاد. وانظر اللسان (خلف)
والديوان: ١٣٤٥/٢.

(٢) صدره:

كأن دموعي سح واهية الكلى
والبيت للحطيئة. واهية الكلى، يعني بها المزادة، والكلى: جمع كلية
أو كلوة، وهي من المزادة رقعة مستديرة، تخرز عليها تحت العروة.
المخلف: المستسقي (انظر اللسان/خلف، والديوان/٣٨٢).
(٣) في (ط): وقال عز وجل. (٤) في (ط): قالوا.
(٥) النوادر/ ١٣٤.

قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموماً نحو مَرْتَعِ إِبْلَكِ^(١) تجعلها بين بين .

ويذهب أبو الحسن في يستهزئون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً، ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل .

فأما إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة فإنه لا يخلو من أن يكون^(٢) في كلام متصل أو منفصل، فإن كان متصلاً قلبها واواً مثل بِأَكْمُوكِ^(٣)، وإن كان منفصلاً قلبها ياء مثل: عَبْدُ يَخْوَتِكَ^(٤) وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج به لسيبويه .

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلب^(٥) أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش،^(٦) فقال:

كيف تخفف همزة جُؤْن؟ فقال: جُون، فجعلها واواً خالصة .

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟

(١) انظر الكتاب: ١٦٤/٢ . (٢) في (ط): من أن تكون .

(٣) أكمؤ : جمع كمء، وهو نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر .

(٤) في (ط): عبد يخوانك . وورد في (م) بعدها زيادة: (عبد إخوتك) لبيان أصل الكلمة .

(٥) نحوي مبرز من أصحاب الخليل . معجم الأدباء: ١٩ / ١٤٦ .

(٦) هو سعيد بن مسعدة، مولى مجاشع . أخذ عن سيبويه، وكان أحذق أصحابه . توفي سنة ٢١٥ . الإنباه: ٣٦/٢ .

قال: فقال: مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ لَا تَقَعُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَكَذَلِكَ^(١) مَا قَرَبَ مِنْهَا.

فقال: فكيف تخفف همزة مِثْرٍ؟^(٢)

فقال: مِثْرٌ، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة يستهزئون؟

فقال: أَبُو عَمْرٍ يَسْتَهْزِئُونَ، فجعلها بين بين، ونحابتها لانضمامها نحو الواو.

قال أَبُو عَثْمَانَ: وَهُوَ قَوْلُ سَبْيُوِيَه.

فقال^(٣) له مروان: لِمَ لَا صَيَّرْتَهَا يَاءَ لِأَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ كَسْرَةٍ.

قال أَبُو عَلِيٍّ: يَرِيدُ مَرْوَانَ أَنَّ الْكَسْرَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا الْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَلَّا يَقَعَ بَعْدَهَا مَا قَرَبَ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ بِالتَّخْفِيفِ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ، لَمَّا لَمْ تَقَعْ بَعْدَهُمَا الْأَلْفُ فَكَذَلِكَ لَمْ يَقَعَ بَعْدَهُمَا مَا قَرَبَ مِنْهُمَا^(٤) بِالتَّخْفِيفِ، فَقَلَبْتُ الْهَمْزَةَ بَعْدَهُمَا قَلْبًا، فَكَذَلِكَ كَانَ يُلْزَمُ أَنْ تُبَدِّلَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً إِذَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ الْكَسْرِ وَאוْ مَضْمُومَةٌ فِي مَوْضِعٍ، فَكَذَلِكَ مَا قَرَبَ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ مِنَ الْهَمْزِ بِالتَّخْفِيفِ يَنْبَغِي أَلَّا تَقَعَ^(٥) بَعْدَهَا.

(رَجَعَ إِلَى كَلَامِ أَبِي عَثْمَانَ):

(١) فِي (ط): وَكَذَلِكَ. (٢) مِثْرٌ: كَكَتَفَ وَعَنْبٌ: مَفْسَدٌ.

(٣) فِي (ط): قَالَ فَقَالَ. (٤) فِي (ط): مِنْهَا وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي (ط): يَقَعُ.

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدر أن^(١) ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وخجتي فيه هذه.^(٢)
وأما الأخفش فكان يقول: (يستهيون) إذا خفف فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إن قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين فلم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضمة؟

قيل: إنه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً وقبلها^(٣) كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له،^(٤) ألا ترى أنه ليس واو مضمومة قلبها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكرهته تقريبها من واو مضمومة قلبها كسرة فإن يُرْفَضَ قلبُها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً صارت نحو^(٥): شيوخ و (في بيوت أذن الله) [النور/ ٣٦] على أن (يستهيون) أسوغ في هذا^(٦) لأن الضمة فيها إعراب فليست

(١) في (ط): على أن. (٢) في (ط): فيه ذلك.

(٣) في (ط): قلبها.

(٤) كذا في (ط). وفي (م): عما لا نظير له.

(٥) في (ط): مثل. (٦) في (ط): من هذا.

بثابتة ثبات عين فُعُول، فهو مثل فخذ في الرفع ليس مثل فِعْلٌ المرفوض من كلامهم.

ويقوي قلبها إلى الياء أنها في جَوْن ومِير^(١) قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكذلك في (يستهيون) تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في أَيْمَة، ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم تقلبها^(٢) في أئمة إلى ما يجانس الحركة التي قبلها، ألا ترى أنك لم تقل أئمة ولكن^(٣) قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟

قيل: لم يجوز أن تُقلب إلى ما ذكرت في يستهيون^(٤) لخروجها إلى ما لا مثل له في كلامهم.

وجاز في أئمة أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك لقلبها على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في أخلة ونحوه وجب تحريكها،^(٥) ولما وجب تحريكها،^(٥) وجب قلبها إلى الياء لتحريكها بالكسرة إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس

(٢) في (ط): لم يقلبها.

(٤) في (ط): يستهيون.

(١) في (ط): جَوْن، ومثـر.

(٣) في (ط): لكن.

(٥) في (ط): تحريكها.

للحركة التي قبلها، ولم يجر إسكانها وقلبها ألفاً لأنها فاء كالفاء في أخلّة ونحوه، وليس في يستهزئون حركة لمدغم يلزم أن تلقى عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يقلب الهمزة ياء محضة في يستهزئون ويحركها بالضم، وليس ياء هي لام على هذا الوصف تتحرك بالضمّة؟ فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجر فيما أصله غير الهمز، لأن الهمزة لما كانت منوثة كانت في تقدير الثبات، ألا ترى أنه وإن^(١) خففها تخفيفاً قياسياً لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجر ذلك في الياءات التي ليس أصلها همزات، كما لم يمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء مبيّناً غير مدغم^(٢) إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤي، ورؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدل على صحة ذلك من قوله: إنها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن يخالف^(٣) الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم، كذلك جاز عنده أن يخالفهن^(٤) في الحركة أيضاً.

وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خُففت دخل عليه أن يقول: هذا قارو، وهؤلاء قاروون، ويستهزوون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): مبيّنة غير مدغمة.

(٣) في (ط): تخالف. (٤) في (ط): تخالفهن.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً وكان ما قبلها مفتوحاً فخففت جاز تخفيفها، وكذلك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح، وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فإنك في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة، فكما أن الألف والواو والياء الساكنين يجوز أن يقع كل واحد^(١) منها بعد الفتحة نحو: دار وبيت، وثوب، كذلك جاز أن تخفّف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة خففتها بالقلب إلى الحروف التي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التّودة، وجون ومير، وذيب، وإنما قلبتها إليهما لأنك إذا^(٢) خففت المفتوحة بعد الكسرة في مير قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها كسرة، وكذلك جون إذا خففتها قربتها من الألف، والألف لا تكون^(٣) قبلها ضمة، فلما لم تكن^(٤) بعد الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه فقلبت قلباً لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة فخففتها مثل يستهزئون، ومن عند أختك، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو

(١) في (ط): أن تقع كل واحدة. (٢) إذا: ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): لا يكون. (٤) في (ط): لم يكن.

الحرف الذي منه حركتها.

فإن قلت: أقربها منه فأقول: يَسْتَهْزِوُنَ^(١)؛ لم يستقم لأنك تقربها من واو ساكنة والواو الساكنة لا تكون^(٢) قبلها كسرة، فلا يجوز إذاً أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين، كما لم يجر ذلك في جَوْنٍ ومِيرٍ، ولزمت قبلها ياءً على حسب الحركة التي قبلها كما قبلتها ياءً أو واواً في جَوْنٍ، ومِيرٍ، بحسب الحركة التي قبلها إذ لم يجر أن تكون بين بين لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قبلتها إلى الياء فقلت: يستهزئون حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قبلتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو حيث لم يجر أن يكون^(٣) بعد الكسرة والضمة ألف فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقبلها ياء ولا أتبعها الحركة التي قبلها ولكن أتبعها الحركة التي عليها وهي الضمة، فأقبلها واواً إذ لم يجر أن أتبعها الكسرة التي قبلها - لزمت أن تقول: هذا قارو، فتصح الواو بعد الكسرة إذ لم يكن سبيلٌ إلى أن تجعلها بين بين، وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرة التي قبلها فأقبلها إلى الياء فأقول: قاري، ويستهزيون؛ فبقي أن تقلبها واواً؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحركت بها فتقول: قارو، لتكون قد خففتها إذ

(١) في (م): يستهزيون. (٢) في (ط): لا يكون. (٣) في (ط): أن تكون.

لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واواً وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً خرجت بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قلبتها واواً فقلت: قاروون ويستهبزون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها ضمة عكس قولك قارىء ويستهبزون فإنك تقلبها واواً، فتقول: مررت بأكموك، فقلب الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعها في يستهبزون الحركة التي قبلها بأن قلبتها ياءً كذلك في أكموك تتبعها الحركة التي قبلها، بأن تقلبها واواً فتجعلها من جنس الضمة التي قبلها، فتقول بأكموك، ولا يجوز بأكميك فتجعلها على حركتها كما لم يقولوا: قارو؛ فيجعلوها على حركتها، ولا يتبعوها^(١) ما قبلها.

ولا يجوز أن تجعل: بأكموك بين بين؛ لأنك تقربها من الياء الساكنة، فكما لا تكون الياء الساكنة بعد الضمة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضمة بين بين على قياس قولهم: جَوْنٌ ومِيرٌ، والاتفاق الواقع في ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لما قلت من أنها تُقَرَّب من الياء الساكنة، والياء الساكنة لا تكون بعد الضمة فهلاً قلبتها ياءً ولم تقلبها واواً لأنك قد تجد الياء المكسورة في كلامهم تقع بعد ضمة؛ ألا ترى أنك لو قلت: صَيْدٌ في هذا المكان لجاز كما يجوز عَوْرٌ، في هذا المكان؟ فما الذي جعل قلبها

(١) في (ط): فلا يتبعوها.

إلى الواو عنده في أكموك من قلبها إلى الياء في أكميك لما أريناك من صيد.

فالقول: إن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنك قد وجدتهم في تخفيف الهمز يتبعون الهمزة حركة ما قبلها كثيراً، وقد وجدتهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها، وذلك قولهم: (يستهزيون)، وقاري، فكما أتبعوا هذه الهمزة حركة ما قبلها كذلك يتبعون الهمزة في أكموك حركة ما قبلها ويقلبونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى في القياس من قلبها إلى الياء على حركة نفسها.

ومما يدل على أن قلبها إلى الواو في المتصل أقوى من قلبها إلى الياء أن ما جاء فيه الواو من المتصل مصححة أكثر مما جاء فيه الياء؛ ألا تراهم قالوا: عور في هذا المكان، وحول فيه، واجتور، واعتون،^(١) واعتور، والياء إنما جاء في صيد فيه وحیی به وعیی به فيمن بین ولم يدغم، ومع ذلك، فإن أبا الحسن قد جوز على قياس أكميك في المنفصل فقال: إلا أن تكون المكسورة مفصولة فتكون على موضعها لأنها قد بعدت، يريد بقوله على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها. والواو قد تقلب إلى الياء مع هذا وذلك نحو غلام^(٢) يخوانك، و(المكر السئيء يلاً) [فاطر/٤٣] فلما وجد قلبها إلى الياء طريقاً بدلالة صيد فيه كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً ألزم الواو المتصل لتكون على ما قبلها مثل جون ومير وقاري. فإنها قلبت على ما قبلها وجعل المنفصل بالياء وقال: لأن الواو تقلب إلى

(١)، «اعتون» زيادة في (م). (٢) في (ط): هذا غلام...

الياء فأخذ بالأمرين،^(١) ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصل بالياء، لأنَّ الضمة بالانفصال قد بُعِدت، فجعلها على حركة نفسها.

فإن قلت: أفليس قد أتبعوها حركة نفسها في المتصل في قولهم: أَيْمَة، ولم يُتبعوها حركة ما قبلها فيقلبوها ألفاً، ويقولوا: «أمة»، فهلا جاز في قولهم: بأكُمُوك، أن يتبعوها حركة نفسها، فيقولوا: بأكُمُيك كما فُعِلَ^(٢) في (أَيمة).

فالقول: إن هذا ليس كأَيمة، وذلك أنَّ التي في أَيْمة لزم إلقاء حركة المدغم عليها فلما لزم إلقاء حركة المدغم عليها لم يجد بدءاً^(٣) من تحريكها، ولما لم يجد بدءاً من تحريكها كانت حركتها أولى أن تَقلبَ إليها من أن تُجَعَلَ على ما قبلها مع تراخي تلك عنها وقُرْبِ الكسرة منها، ألا ترى أنها لو قُلِبَتْ على ما قبلها من الفتحة فقلبت ألفاً وحركة المدغم التي يلزم إلقاؤها عليها الكسرة لم يستقم؛ لأنَّ الألف لا تُحرَّك فقلبت الهمزة في أَيْمة على حركتها لذلك؟

فأمَّا ما حكاه محمد بن السري في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنه قال: مَنْ زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خففت. دخل عليه أن يقول: هذا قاريٌّ، وهؤلاء قاريون، ويستهزون.^(٤)

(١) في (ط): بالأمرين جميعاً. (٢) في (ط): فعلوا.

(٣) في (ط): لم تجد.

(٤) في (ط): هذا قارو وهؤلاء قاروون ويستهزون.

وقال: قال: يعني أبا الحسن: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنما يقولون: يستهزيون - فخطأ في النقل، أترأه يُلْزَمُ الخليل وسيبويه أن يقولوا هذا في المتصل، وقد رآهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنه قول العرب، فيُلْزَمهم قولهم؟ وما يقولون: إنه قول العرب! هذا ما لا يظن.

وأبو الحسن قد فصل بين المتصل والمنفصل في أكموك وغلّام يخوانك فقلب المتصل واواً، والمنفصل ياءً. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِؤٌ بالواو، كما حكيناه عنه، وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيدي^(١) عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنما يقولون يستهزيون على ماذا تحمله: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ [فإن حملة^(٢)] على التحقيق لم يَجُزْ؛ لأنَّ الكلامَ ليس فيه؛ إنما الكلامُ على التخفيف [فإن حملة] على جعلها بين بين قد أثبتَّ إذاً ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأما ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقول النحويون: هذا عبد ييلك، ولكن يخالف في يستهزيون؛ فهذا

(١) هو محمد بن العباس بن محمد اليزيدي البغدادي، روى القراءة عنه ابن مجاهد وغيره (طبقات القراء: ٢/١٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين منقول عن [ط]؛ والعبارة في (م) مضطربة.

الإطلاق يوهم أنه لا يفصل بين المتّصل والمنفصل،^(١) وقد فصل أبو الحسن بين أكموك وعبدٌ يخوانك، فينبغي إذا كان كذلك ألا ترسل الحكاية عنه حتى تقيّد، ويفصل بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله (تعالى): (في طغيانهم) [البقرة/ ١٥] و (في آذانهم) [البقرة/ ١٩].

قال أبو عمر الدّوري^(٢) ونصير بن يوسف النحوي^(٣):

(١) في (ط): المنفصل والمتصل.

(٢) أبو عمر الدّوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي ابن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي البغدادي النحوي الدّوري الضّريب نزيل سامرا، إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط، أول من جمع القراءات، ونسبته إلى الدور موضع ببغداد، ومحلّه بالجانب الشرقي. رحل الدّوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشّواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً. قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ويحيى بن المبارك اليزيدي، توفي سنة ٢٤٦ هـ.

(طبقات القراء: ١/ ٢٥٥ - ٢٥٧).

(٣) نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي. وهو من جلة أصحابه، وعلمائهم، كما أخذ عن أبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي، قال أبو عبدالله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق، ولا سيما في رسم المصحف، وله فيه تصنيف.. وقال عنه الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطاً عالماً بمعاني القراءات ونحوها، ولغتها، مات في حدود الأربعين ومائتين (طبقات القراء: ٢/ ٣٤٠). وسبقت ترجمته في ص ٣٢٢.

كان الكسائي يُميل الألف في طغيانهم، وفي^(١) آذانهم، وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد^(٢) وغيره: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون^(٣).

قال أبو علي: الطغيان: مصدر طغى، كالْكُفْران والعُدوان والرضوان^(٤).

وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى في المضارع، وفي التنزيل: (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ) [طه/٨١] فألف طغا تكون منقلبة عن^(٥) الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطفى، كما قالوا: صَغُوت تصغى، ومَحَوْتَ تَمْحَى؛ ففتحت العين في المضارع للحلقي.

وحكى بعضهم طَغِيتَ تَطْغَى؛ فتطفى على هذا مثل يَفْرُقُ، لا مثل يصغى، ويجوز على هذا أن تكسر حرف المضارعة منه فتقول: تَطْغَى، وإن جعلته مضارع طغوت أو

(١) «في» ساقطة في (ط).

(٢) هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف حاذق ضابط، عرض على الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة ابن القاسم الأحول، وعن اليزيدي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير.. مات سنة ٢٤٠. (طبقات الفراء: ٣٤/٢).

(٣) كتاب السبعة ١٤٣.

(٤) زاد في (ط): قال أبو علي. (٥) في (ط): من.

طغيتُ لم يجز ذلك فيه .

فأما قوله تعالى : (فأهلِكُوا بالطَّاغِيَةِ) [الحاقة / ٥] فيحتمل ضربين :

أحدهما أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة ، أي : بطغيانهم .

والآخر أن يكون صفة ، أي^(١) بالريح الطاغية .

وقوله : (كذبت ثمودُ بطغواها) [الشمس / ١١] فالواو مبدلة من الياء : لأنه اسم مثلُ التَّقْوَى والرَّعْوَى والبَقْوَى ،^(٢) لأن لغة التنزيل^(٣) الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع .

فأما لا تَطْغَوْا ، فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو . وإن جعلت طَغَوَى من لغة من قال : طَغَوْتُ ، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالذَّعْوَى والعَدْوَى .

وحجة من أمال الطغيان هي أن الألف قد اكتنفها شيثان : كلُّ واحد منهما يجلبُ الإِمالة وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها ، فإذا كان كل واحد منهما على انفراده يوجب الإِمالة في نحو السَّيَال^(٤) والضَّيَّاح^(٥) . ومررت ببابه ، وبداره ، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإِمالة .

(١) في (ط) : كأنه بدل أي .

(٢) الرعوى : اسم من الإرعاء ، وهو الإبقاء على أخيك . والبقوى : الاسم من الإبقاء . (٣) في (ط) : لأن اللغة التنزيل ، وهو تحريف .

(٤) السيال : واحدة سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل إذا نزع خرج منه اللبن ، أو ما طال من السمر .

(٥) الضيَّاح : اللبن الرقيق الكثير الماء .

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستعلٍ مضموم، فكلُّ (١) واحد من المستعلي والضم يمنع الإمالة، فهلا منعها هنا أيضاً.

فالقول: إن المستعلي لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة. ألا ترى أنَّ قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخي المستعلي عن الألف مع أن المستعلي بعد الألف، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين مع أنه قبل الألف؛ كان أجدر بالإمالة، ألا ترى أنهم قد أمالوا نحو صِفاف، (٢) وقِباب، ولم يميلوا نحو مِراض، وفِراض، لما كان المستعلي متأخراً عن الألف. وقالوا: (بطاردٍ) [هود/٢٩] وبقادرٍ [يس/٨١] لما تقدم المستعلي الألف، ولم يميلوا فارق وبارض؟ (٤)

وأما في (آذانهم) فجازت فيها الإمالة كما جازت في مررت ببابه، لمكان كثرة الإعراب، وهي (٥) حسنة جائزة. والإمالة في طغيانهم أحسن.

بسم الله (٦)

(اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) [البقرة/١٦]: قال أحمد بن موسى: ضَمَّ الواو اتفاق (٧).

(١) في (ط): وكل.

(٢) صِفاف جمع صف. والفِراض جمع فرضة، وهي ثلثة تكون في النهر

يستقى منها أو فوهة النهر. (٣) في (ط): بقادر وبطارد.

(٤) البارض: أول ما يظهر من نبت الأرض. (٥) زاد في (ط): فيه بعد وهي.

(٦) هذه البسملة زيادة في (م). (٧) السبعة ١٤٣.

قال أبو علي: الواو في (اشترُوا) ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون^(١) بالضم أو بالكسر، فصار الضم أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو أو ولو، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.

ومما يدل^(٢) على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما، أنهم قد حركوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك بالضم دون غيره، وذلك في قوله: (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ) [آل عمران/ ١٨٦]، و(لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ) [التكاثر/ ٦] فدل اتفاقهم على تحريك هذه بالضم على أنها في (اشترُوا الضلالة) محرّكة بالضم أيضاً لالتقاء الساكنين، كما حرّكت^(٣) في لَتَبْلُوَنَّ وَلَتَرَوُنَّ الجحيم.

ويدلّ على تقدّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: مُصْطَفَوْا اللَّهَ، فكما حركوا هذه الواو بالضم كذلك ينبغي أن تحرك بالضم في (اشترُوا الضلالة بالهدى)؛ لاتفاقهما في الدلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنهم شبهوا بها الواو التي في أو، ولو، فحركوها بالضم تشبيهاً بقوله: (اشترُوا الضلالة). وكما شبهوا التي في أو بالتي تدل على الجمع،

(١) في (ط): أن يكون. (٢) في (ط): يدلّك. (٣) في (ط): حرّكت به.

كذلك شبهوا التي للجمع بها فأجازوا فيها الكسر، كما أجازوا في: (لَوْ اسْتَطَعْنَا) [التوبة/٤٢] الضمّ تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه، كما أنّ الكسر في: (لا تنسوا الفضل) [البقرة/٢٣٧]^(١) ليس بالوجه.

ومثل هذا في أن كل قبيل من الواوين شُبّه بالآخر إجازتهم الجر: في الضارب الرجل؛ تشبيهاً بالحسن الوجه، وإجازتهم النصب في الحسن الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل، والنصب في الضارب الرجل الوجه. والجر في الحسن الوجه الوجه، إلا أنّ الكسر في: (ولا تنسوا الفضل) أقبح وأقل في الاستعمال من الحسن الوجه.

ويدلّ على تقدّم التحريك بالضمّ في هذه الواو لالتقاء الساكنين، أنّ قوماً أبدلوا منها الهمزة، فقالوا: (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألا يهمزوا، لأنها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة غير الإعراب^(٢) لمّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز، كما أن حركات الإعراب لمّا تعاقبت على المعرب أدغم، فتحريك من حرّكها بالضمّ دلالة على أنه جعلها بمنزلة سائر الواوات

(١) كسر الواو قراءة يحيى بن يعمر، كما في البحر: ٢: ٢٢٨.

(٢) في (ط): حركة الإعراب.

المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضم، نحو التي في الغُور والنُّور وأسوَّقٍ وأنوَّر. (١)

وليس إبدال هذه الواو همزة، وإن كان فيه ما استدللنا به من تمكن تحريكها بالضم في هذا الموضع بالقياس، لأنَّ تحريكها بالضم إنما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون لما تقدَّم من الدلالة على ذلك. فإذا كان كذلك فكأنَّه قد أبدل الهمزة من واو ساكنة، والهمزة لا تبدل من الواو الساكنة.

ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحركت بهذه الحركة، لاستقام أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنها مثلها في أنها ليست بلازمة، إلَّا أنَّ إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزةً أوجهٌ لموافقتها نحو أدوَّر في (٢) أنَّ الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع، نحو ادغامهم الواو في رُوباً ورُوية وما أشبه ذلك، وليس قول من قال: -: إنَّ هذه الواو إنما حركت بالضم لالتقاء الساكنين، لأنَّه فاعل في المعنى فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب - بمستقيم. ألا ترى أنَّ الياء في: أخشي القوم يامراً، فاعلةٌ في المعنى، واتفقوا (٣) على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو

(١) الغُور: مصدر غار القوم غورا، وغُورا، وهو كل ما انحدر مسيله.

النُّور: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست، والأنور: جمع نار.

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): وفي، ولا موضع للواو هنا. وأدوَّر: جمع دار.

(٣) في (ط): فاتفقوا.

في: (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)، (ولا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) فلو كان كما ذهب إليه من ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم يجز ذلك في حركة الإعراب إذا كان معرباً

وأما^(١) ما حكاه أحمد بن يحيى عن الفراء في^(٢) أن قوله: (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) إنما حَرَّكها بالحركة التي كانت تجب للام الفعل من الضمة، فإنه ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء^(٣) لا يستقيم من غير جهة:

منها أن اشترى واصطفى وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفاً لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب، كما لم تنقلبا في: لَو، وكَي، فإذا انقلبا لذلك لم يستقيم أن يُقَدَّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها، فكيف^(٤) يقدر نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة في قال، وباع، وهاب، وخاف،^(٥) إلى الفاء، كما نقلوا في قلتُ، وطلتُ، وبعثُ، وخِفْتُ، وهَبْتُ؛ ألا ترى أنها في تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أننا رأينا الحركات إنما تُلقَى على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة؛ ألا ترى أن

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): ذهب إليه الفراء في ذلك. (٤) في (ط): وكيف.

(٥) في (ط): وخاف وهاب.

بعث، وقلت، وخفت، وهبت، ومست وظلت، فيمن نقل حركة عينيها وأحست كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصم، وأيل^(١)، وأعد، وأمد، وأخل، وأيم، وكذلك نقل حركات الهمز في التخفيف نحو جيل^(٢)، وحوية^(٣) والمرة^(٤) والجية^(٥)، والخب^(٦) والعب^(٧). وكذلك يمد، ويعف، ويشم، وكذلك من نقل في خطف، وقتل^(٨) ويهدي، إنما ينقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضون وغازون، ومشترون^(٩) ونحو ذلك. فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا ولم نجد في هذه الأصول شيئاً على ما ادّعاه - ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعرّيه من دلالة تدل عليه.

ووجه آخر، وهو أن الحركة في: اشتروا الضلالة، ومصطفو القوم، واخشي القوم يا هذه - لا تخلو من أن تكون منقولة، من اللام كما قاله، أو حركة لالتقاء^(١٠) الساكنين كما ذهب إليه غيره.

(١) الأيل: القصير الأسنان العليا. وفي (ط): وأبال.

(٢) جاء في اللسان: جيل، وجيئلة: الضبع، وربما قالوا: جيل بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة.

(٣) الحوبة مخفف حوابة، أضخم ما يكون من العلاب، وهي الجفان التي تحلب فيها الناقة. (٤) مرة: مخفف مرأة. (٥) الجية: مخفف الجيئة.

(٦) الخب: مخفف الخبء، وهو كل شيء غائب مستور.

(٧) العبء: بالكسر: الحمل والثقل من أي شيء كان.

(٨) في (ط): قتل وخطف. (٩) في (ط): مستهزون. (١٠) في (ط): لالتقاء.

فلو^(١) كانت حركة نُقل كما قال لوجب أن يتحرك الحرف الذي نُقلت إليه بها، التقى مع الساكن، أو لم يلتق؛ ألا ترى أن سائر ما نُقلت الحركة إليه نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرك بالحركة المنقولة إليه وفي أن هذه الحروف: الواو في اشتروا وفي مصطفىو القوم، والياء في اخشي الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصل منها دلالة على أنها تحركت من حيث تحركت الحروف الساكنة الملتقية^(٢) مع سواكن آخر منفصلة منها نحو: (بِعَذَابٍ أَرْكَضُ) [ص/٤١، ٤٢] و(أَحْذَنْ، اللَّهُ) [الصمد/٢، ٣] (أَوْ أَنْقُصُ) [المزمل/٣] واذهب اذهب، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضم، وتحريك هذه الحروف التي ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى. ولو لم يكن في ذلك إلا أن الياء التي هي مثل الألف في اللين نقل حركتها إلى ما قبلها في: قاضون و(أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [المؤمنون/٧] لكان كافياً، فَعَلِمَ^(٣) منه أن حركة اللام المنقلبة ألفاً لا تنقل إلى ما بعدها كما لم تنقل في «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا في قوله تعالى: ^(٤) (بالهدى)^(٥) [البقرة/١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يكسر مثل قوله: (الهدى، والهوى)^(٦) والعمى، واستوى وأعطى، وأكدى

(١) في (ط): ولو.

(٢) في (ط) المنقلة، وهو تحريف.

(٣) في (م) تعلم.

(٤) في (ط): عز وجل.

(٥) كذا في (ط): وفي (م) الهدى. (٦) الهوى ساقطة في (ط).

وما أشبه ذلك، كانت^(١) قراءته وسطاً في^(٢) ذلك كله، وكذلك (يحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى).

وقال المسيبي: (٣) كان نافع يفتح ذلك كله، والأول قول قالون وورش عن نافع.

وكان ابن كثير يفتح ذلك كله.

وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس^(٤) الآي بين الفتح والكسر^(٥) مثل آيات سورة طه، والنجم وعبس وتولى،^(٦) والضحى، والليل إذا يغشى، والشمس وضحاها، ودحاها وطحاها^(٧)، فإذا لم يكن رأس آية فتح، مثل: (قَضَى أَجْلاً [الأنعام/ ٢] والهدى،^(٨) و(استوى إلى السماء) [البقرة/ ٢٩] و(أزكى) و(فسواهن)، و(أحيا) فإنه بالفتح كله.

(١) كانت ساقطة من (ط). (٢) في (ط): من.

(٣) المسيبي: هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب المخزومي وأبو محمد المسيبي المدني إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع، ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب إسماعيل وخلف بن هشام.

قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع، ففرغ سمعك، وقلبك، فإنه أتقن الناس، وأعرفهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة، وأفهمهم للعربية... توفي سنة ست ومائتين. (طبقات القراء:

(٤) في (ط): ما كان رؤوس الآي.

(٥) في (ط): بين الكسر والفتح. (٦) في (ط): عبس بدون تولى.

(٧) في (ط): وضحاها وطحاها. (٨) في (ط): أجلا، واستوى.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فعلى أو فعلى أو فعلى مثل
 (ذكرى)^(١) و(ضيزى) [النجم/ ٢٢] وأثنى^(٢) وشقى^(٣) وما أشبه ذلك
 فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء
 كسر الهمزة وفتح الراء مثل (رأى كوكباً) [الأنعام/ ٧٦] و(رأى
 أيديهم) [هود/ ٧٠] وإذا^(٤) جاءت راء بعدها ياء كسر الراء مثل
 قوله: هل ترى، ويرى والنصارى وأرى. فإذا سقطت الياء في
 الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء كقوله تعالى^(٥): (حتى
 نرى الله جَهْرَةً) [البقرة/ ٥٥] و(النَّصَارَى المَسِيحُ) [التوبة/ ٣٠]
 و(تَرَى الَّذِينَ) [الزمر/ ٦٠]؛ لأنَّ الإمالة إنما كانت من أجل
 الياء فلما زالت الياء زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث^(٦) وعباس بن الفضل^(٧) عن أبي

(١) ذكرى (انظر مثلاً سورة الأنعام آية ٦٨).

(٢) أثنى: انظر مثلاً سورة النحل آية ٥٨، ٩٧.

(٣) شقى: انظر مثلاً سورة طه آية ٣.

(٤) في (ط): فإذا. (٥) في (ط): كقوله بدون تعالى.

(٦) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري مولاهم
 البصري إمام حافظ مقرئ ثقة، ولد سنة اثنتين ومائة، وعرض القرآن
 على أبي عمرو. روى القراءة عنه ابنه عبد الصمد، وبشر بن هلال. وكان
 ثقة حجة موصوفاً بالعبادة والدين والفصاحة والبلاغة، ولكنه اتهم بالقدر.
 قال عنه أبو عمر الجرمي: ما رأيت فقيهاً أفصح من عبد الوارث إلا
 حماد بن سلمة. مات سنة ثمانين ومائة بالبصرة؛ وله ثمان وسبعون سنة.
 (طبقات القراء: ٤٧٨/١).

(٧) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل بن حنظلة أبو الفضل
 الواقفي الأنصاري البصري، قاضي الموصل، أستاذ حاذق ثقة جليل
 المنزلة في العلم والدين والورع. كان من أكابر أصحاب أبي عمرو في =

عمرو إمالة ذلك كُلُّه، استقبله ساكن^(١) أو لم يستقبله.
والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: (نَرَى اللَّهَ
جَهْرَةً) [البقرة/ ٥٥].

وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كُلُّه إلّا: (رأى،
ورمى وراه)، و(نأى) في سورة بني إسرائيل [الآية / ٨٣]
وفتح التي في السجدة [فصلت/ ٥١] و(أعمى)
[الإسراء/ ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال
الراء وفتح الهمزة مثل: (رأى القَمَر) [الأنعام/ ٧٧].

ورَوَى خلف عن يحيى بن آدم^(٢) عن أبي بكر عن
عاصم أَنَّهُ كان يميل الراء والهمزة من^(٣) قوله تعالى^(٤): (رَأَى
الشَّمْسُ) [الأنعام/ ٧٨] و(رَأَى القَمَر) [الأنعام/ ٧٧] و(رَأَى

= القراءة. روى القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي عمرو بن العلاء وضبط عنه
الإدغام، كما روى عن خارجة بن مصعب عن نافع وأبي عمرو وعن
مطرف بن معقل الشقري عن ابن كثير... وجاء عن أبي عمرو أنه قال:
لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني ولد سنة خمس ومائة وتوفي
سنة ست وثمانين ومائة. (طبقات القراء: ١/ ٣٥٣).

(١) في (ط): الساكن.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، إمام
كبير حافظ. روى القراءة عن أبي بكر بن عياش سماعاً. وروى أيضاً عن
الكسائي روى القراءة عنه الإمام أحمد بن حنبل. وخلف بن هشام البزار
وسئل الإمام أحمد بن حنبل عنه فقال:

ما رأيت أحداً أعلم، ولا أجمع للعلم منه، وكان عاقلاً حليماً. توفي سنة
ثلاث ومائتين بقم الصلح قرية من قرى واسط. (طبقات القراء:

٢/ ٣٦٣).

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى.

(٣) في (ط): في.

الَّذِينَ ظَلَمُوا) [النحل / ٨٥] وما كان مثله .

وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء، مثل حمزة .
وأما حفص فروى عن عاصم ذلك كله بالفتح، إلا قوله :
(مَجْرَاهَا) [هود / ٤١] فإنه أمالها .

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل : (أعطى واتقى)
(استوى) . وما أشبه ذلك، و (أَمَاتَ وَأَحْيَا) [النجم / ٤٤]
و (يحيى مَنْ حَيٍّ) [الأنفال / ٤٢] ولا يُميل (أحياكم) و (أحيا)
إلا إذا كان قبل الفعل واو . ويُميل موسى، وعيسى، ويحيى،
ولا يميل ذوات الواو مثل قوله : (والليل إذا سجا)
[الضحى / ٢] و (دَحَاها)، و (طَحَاها)، و (تَلَاها)، ويميل
(ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ) [النور / ٣٠] و (الأَعْلَى) [الأعلى / ١] وكلّ
فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله .

وكان الكسائي يُميل ذلك كله، ويُميل، (فأحياكم)
(أَمَاتَ وَأَحْيَا)، ويُميل ذوات الواو إذا كنّ مع ذوات الياء مثل :
(وضحاها) و (الضحى)، لا يفتح شيئا من ذلك، وكذلك (دحاها) .
واتفقا في ترك^(١) الإمالة في قوله تعالى : (ثُمَّ ذَنَا)
[النجم / ٨] و (مَا زَكَا مِنْكُمْ) [النور / ٢١] و (دعا) [آل
عمران / ٣٨] (وعفا) [البقرة / ١٨٧]، وما أشبه ذلك .
وابن عامر يفتح ذلك كله .

(١) في (ط) : واتفقا على ترك . وفي السبعة زيادة : يعني حمزة والكسائي .

(٢) في (ط) : قوله بدون تعالى .

أبو عمرو يميل الكاف من (الكافرين) في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً، كقوله تعالى: (١) (أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) [البقرة/ ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) [الكافرون/ ١] لم يمل.

وكذلك زوى أبو عمر الدُّوري، ونُصير بن يوسف النحوي جميعاً عن الكسائي ولم يرو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونصير والباقون لا يميلون (٢).

قال أبو علي: أما إمالة نافع (الهدى، والهوى)، (٣) والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأثنى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى) فحسنة، لأنها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها. فأمالوها ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذلك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف نحو: العشا والكبا والمكا (٤) مع أنها منقلبة عن الواو، فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه إبدالهم من الهمزة المعترضة في الجمع الواو

(١) في (ط): قوله بدون تعالى.

(٢) انظر السبعة ١٤٣ - ١٤٦.

(٣) «الهوى» ساقطة من (ط).

(٤) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. «الكبا»: الكناسة. المكا: هو جحر الثعلب. (انظر الكتاب: ٢: ٢٦٠، وشرح الشافية لابن الحاجب: ٣: ٨).

ونحو هَراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللام في
إداوة وهراوة.

ومثله أيضاً قول من قال: قيل^(١) فانتحى بالكسرة نحو
الضمة ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنتَ تَغْزُينَ يا هذه. فأشمو الزاي
الضمة لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكَذلك
إمالة الألف نحو الياء لتدل على أن انقلابها عن الياء دون
الواو.

ومما يؤكد ذلك أن قوماً قالوا هذا ماشٍ وهذا^(٢) جادّ،
فأمالوا ليدلوا على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي
عين الفعل في الدَّرَج.

وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك
فلأنه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كأنه عائد إلى
الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف، وهكذا ينبغي أن
تكون الألف في الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كله. وحكي عن ابن عامر
أنه كان يفتح ذلك كله.

قال أبو علي؛^(٣) الحجة له أنه كره الإمالة في نحو:
هُدى، وعَمَى، واستوى، لأنه كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان

(١) في (ط): قيل فيشم فانتحى.

(٢) انظر الكتاب: ٢٦٦/٢ والماش: وصف من المش، وهو مسح اليد

بالشيء لتنظيفها وقطع دسمها. (٣) «قال أبو علي» ساقطة من (ط).

كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعني ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء كما أن الأكثر من يقول رُدّ، فيصح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة، لأنّه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب؛ لأنّ فيها انتحاء نحو ما كان كرهه، تركهم الإمالة في جادّ ومجادّ ونحوه من المضاعف لأنّه فربما تُحقّق فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد رفضه لها، ولم يميلوا في الجر فقالوا: مررت برجل جادّ.

فأما من أمال ذلك في الجر فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو: عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيبويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف. (١)

قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الكسر والفتح، مثل آيات سورة طه، والنجم، وعبس وتولى، والضحى والليل، والشمس وضحاها، ودحاها، وطحاها، (٢) فإذا لم تكن (٣) رأس آية فتح.

قال أبو علي: إنّما أمال الألفات في رؤوس الآي، لأنّ الفواصل بمنزلة القوافي في أنّها مواضع وقوف، كما أن أواخر

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٦١. (٢) «طحاها» ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): يكن.

البيوت كذلك، وقد فصلوا بين الوصل والوقف؛ فأمالوا إذا وقفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولهم في الوقف: يريد أن يضربها ومنا، ومنها^(١) وبنا، ونحو ذلك.

فإذا وصلوا نصبوا فقالوا: يريد أن يضربها زيد، وأن يضربا زيدا، ومنا زيد. وإنما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنهم أرادوا في الوقف تبيين الألف، فكما بينها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعى، كذلك بينها بأن نحوا بها نحو الياء. فإذا وصل ترك الإمالة كما يترك إبدال الياء منها فيقول: هذه أفعى فاعلم؛ لأن الألف في الوصل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فصل أبو عمرو بين رؤوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين ضحاها، وطحاها، فليشاكل بينها في اللفظ؛ لأن الفواصل كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في القوافي، وأمال طحاها ونحوها لذلك ولأن الإمالة في نحو: طحاوغزا سائغة.

وأما إمالة ما كان آخره ألف التأنيث نحو ذكرى وأنثى وشتى، فلأن هذه الألفات تبدل منها الياء ولا تبدل منها الواو أبداً، فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛ فأمالها بذلك^(٢). وإمالتها وترك إمالتها جميعاً كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كسر الهمزة وفتح الراء، يريد بالياء الألف، ولعله سمّاها ياء لأن الكتاب يكتبونها ياء، وذلك نحو: (رأى أيديهم) [هود/٧٠]

(١) «منها» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): لذلك.

فأمال الفتحة التي على الهمزة من رأى نحو الياء؛ لتميّل الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وترك الراء مفتوحة لأنها لم تَلِ الألف، فتركها على فتحها ولم يغيرها.

قال فإذا^(١) جاءت راء بعدها ياء كسر الراء مثل قوله: (ترى، ونرى، والنصارى، وأرى).

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة أيضاً.

فإن قلت: فهلاً لم يُمل الألف هنا^(٢) لأنّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحةً منعت الإمالة كما تمنعها الحروف المستعلية. فالقول إن فتح الراء هنا لا يمنع^(٣) الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تُمنع منها في نحو: سقى وصفاً، وكذلك الراء في (النصارى).

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء، كقوله تعالى: ^(٤) (حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة/ ٥٥] و(النصارى المسيح) [التوبة/ ٣٠]، (ويرى الذين) [سبأ/ ٦].

قال أبو علي: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهب، وللعرب في هذا مذهبان:

أحدهما ألا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنّ إمالتها إنّما كانت لتميّل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء

(١) في (ط): وإذا. (٢) في (ط): ها هنا.

(٣) كذا في (ط) وفي (م): «لم تمنع».

(٤) في (ط): قوله بدون تعالى.

الساكنين صحح الفتحة ولم يملها^(١) لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم،^(٢) فلم يميلوا؛ لأن الألف قد ذهبت.

والآخر أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأن الألف لَمَّا كان حذفها لالتقاء الساكنين - والتقاء الساكنين غير لازم - صارت الألف كأنها في اللفظ.

وقد روى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني أيضاً عن أبي عمرو، فقال: روى عبد الوارث، وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كله، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل (نرى الله جَهْرَةً) [البقرة/ ٥٥].

وقد حكى هذا الوجه أبو الحسن، وحكى الأول الذي حكيناه عن سيبويه فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها. قال: وذلك نحو (فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ) [الأنعام/ ٧٧] و(فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ) [البقرة/ ١٧٨] و(هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) [البقرة/ ٢].

قال: وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كله، إلا رأى ورمى وراه ونأى في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة [فصلت/ ٥١] و(أعمى) [الاسراء/ ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمز مثل (رأى القمر).

(١) في (م): «ولم يملها».

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٦٦.

قال: وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك كله^(١) بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة. وأما حفص فروى عن عاصم ذلك كله بالفتح إلا قوله: (مجرها)، فإنه أمالها.

قال: أبو علي: الفتح في ذلك هو الأصل، وأما الإمالة في رأى ورآه ونأى فإنه أمال فتحة الهمزة لتميل الألف المنقلبة عن الياء في رأيت ونأيت نحو الياء، فلما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وكما^(٢) أمالوا الألف لإمالة الألف في نحو رأيت عماداً، كذلك أمالوا الفتحة في راء: (٣) رأى لإمالة فتحة الهمزة، ألا تراهم أمالوا الفتحة في الراء من نحو: من الضرر، لكسرة الراء، والفتحة في الطاء من نحو: رأيت خبط الريف^(٤) لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة، كما أن الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الأخيرة في رأيت عماداً لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء رأى لإمالة الفتحة من^(٥) همزتها.

فأما فتحه الهمزة إذا سقطت الألف لساكن لقيها وتبقيته الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة، فكان القياس أن يُخلص فتحة

(١) «كله» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): فكما.

(٣) «راء» ساقطة من (ط).

(٤) الخبط: خبط ورق الغضاه من الطلح ونحوه يخبط؛ يضرب بالعصا فيتناثر ثم يعلف الإبل (اللسان). (٥) في (ط): في.

الراء ولا يميلها لزوال ما كانت ^(١) أميلت له كما حكاه سيبويه في ^(٢) قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رَحِمَهُ اللهُ، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في فَعِلَ، فكَذَلِكَ بَقِيَ في رَأَى إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة، ومما يثبت ذلك قوله:

وإن شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوِلُهُ ^(٣)

ومما يقوي ذلك قولهم: صَبَقَ ^(٤) ثم نسبوا إليه فقالوا: صَبَقِي، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التي لها كُسِرَتِ الصاد قد زالت.

فأما إمالة فتحة الراء من قوله تعالى: ^(٥) (وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [الأنفال/ ١٧] فَإِنَّ إمالة الراء في رَأَى، أحسن من إمالة الراء ^(٦) في رَمَى؛ لأنَّ الراء في رَأَى ونأى بعدهما همزة.

(١) في (ط): ما كان. (٢) في (ط): من.

(٣) عجز بيت للأخطل وصدرة: إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا
انظر الكتاب: ٢٥٩/٢ وديوان الأخطل ٣٤٨/١ وهو البيت التاسع
والثلاثون من قصيدة يمدح فيها بشر بن مروان.

(٤) الصبق: لقب عمرو بن خويلد، من بني عمرو بن كلاب، لقب به لأن صاعقة أصابته في الجاهلية. الاشتقاق: ٢٩٧.

(٥) في (ط): قوله بدون تعالى. (٦) في (ط): من إمالتها.

والكسر [في الفاء إذا كانت بعدها همزة ^(١)] أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنها لغة، ووجهه ما تقدم من أنه لما أمال الميم أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة في هذه الحروف عنه بتدافع؛ لأنه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحد منها، ^(٢) ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

ويُقوي الوجه الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة.

وأما ^(٣) إمالة حمزة مثل: (أعطى، وأتقى، وأستوى، وأمات، وأحيا) ^(٤) إلا إذا كان قبل الفعل واو فيمكن أن يكون لما رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً فقرأ بعض ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحو ما روي عن عاصم.

وإمالة موسى وعيسى ويحيى قد تقدّم القول في ذكر وجهه.

وترك إمالة ذوات الواو مثل: (والليل إذا سجا)، و(طحها)، و(تلاها) حسن جميل؛ لأنه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها: لتدل ^(٥) عليها فلم يُمل الألف المنقلبة عن الواو إذ

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط). (٢) كذا في (ط): وفي (م) منهما.

(٣) في (ط): فأما. (٤) في (ط): أحيا، ويحيى، وترك إمالة أحياكم وأحيا.

(٥) في (ط): ليدل.

كانت الإمالة في الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتح الألف في نحو رمى. فإذا جاء التفخيم في بنات الياء فبنات الواو أجدر.

والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا لأن اللام قد تنقلب ياء، والعِدَّة على ما هي عليه نحو: (غُرِّي) [آل عمران/ ١٥٦].

وأما إمالتة^(١) (ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ) [البقرة/ ٢٣٢] و(الأعلى) وكل فعل من ذوات الواو زيدت في أوله همزة،^(٢) فحسنة؛ لأن الألف في هذه العِدَّة قد صارت في حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها في الثنية وغيرها؛ ألا ترى أنك تقول: الأزكيان، والأعليان، وتقول: أعليت زيداً، وزكيتَه؛ فلما صار^(٣) في حكم المنقلب عن الياء أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء.

وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة (وأحيا) في ذلك حسن؛ لأن الواو إذا لحقت أولاً في هذا النحو فلا شيء فيه يمنع الإمالة، كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثراً؛ لأن القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحب أن يجمع بين الأمرين الجائزين.^(٤)

وأما اختصاص الكسائي من^(٥) دون حمزة بإمالتة ذوات

(١) في (ط): إمالة.

(٢) في (ط): الهمزة.

(٣) في (ط): صارت.

(٤) في (ط): الجائزين فيها.

(٥) «من» ساقطة من (ط).

الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا)،
و(الضُّحَى)، و(دَحَاهَا)، وأنه لا يفتح من ذلك شيئاً؛ بل
يسوي بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل - فهو في
ذلك موافقٌ لأبي عمرو، وقد تقدّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا
لقول أبي عمرو.

قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله: (١) (ثُمَّ دَنَا)
[النجم / ٨]، و(مَا زَكَأَ مِنْكُمْ) [النور / ٢١]، ودعا، وعفا، وقد
تقدّم ذكر وجه (٢) ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من الكافرين في موضع
الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً مثل: (أَوَّلُ
كَافِرٍ بِهِ) [البقرة / ٤١]، أو جمعاً مرفوعاً مثل (قُلْ يَا أَيُّهَا
الْكَافِرُونَ) [الكافرون / ١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن
الكسائي.

قال أبو علي: إمالة الكافرين في موضع النصب
والخفض (٣) إنما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة،
والراء لما فيها من التكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين،
وكلّما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت. فلمّا كانت الراء
في الكافرين قد لزمته الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضاً
- حسنت الإمالة.

فأمّا الواحد المجرور نحو: (أَوَّلُ كَافِرٍ بِهِ) [البقرة / ٤١]

(١) في (ط): قوله تعالى. (٢) كذا في (ط)، وفي (م): نحو.

(٣) في (ط): في موضع خفض والنصب.

فإنما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرة الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للراء في الكافرين، فلم يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنَّ الراء لما كانت مشبهة بالمستعلي للتكرير الذي فيها، ولم يُمل قوم كافراً في الرفع والنصب، كما لم يميلوا نافقاً وشاحطاً - لم يميلوها في الجر أيضاً، وأتبعوا الجرَّ الرفع والنصب، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها^(١) فيهما.

وأما تركه إمالة الألف في الرفع نحو: (قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ) فللزوم الراء فيه الضمة، والراء تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

حدثنا أحمد بن موسى^(٢): قال: اتفقوا على (يخطف) [البقرة/ ٢٠] أن طاءه مفتوحة.

واختلفوا في: (فَتَخَطَّفُهُ) [الحج/ ٣١] فقرأ نافع: (فَتَخَطَّفُهُ الطير) بفتح التاء والخاء والطاء مشددة^(٣).

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن السري^(٤) أنَّ خِطَفَ يَخْطِفُ أَعْلَى مِنْ خَطَفَ يَخْطِفُ.

وقال^(٥) أبو الحسن: زعم يونس أن خِطَفَ يَخْطِفُ أكثر في كلام العرب، وأنها قراءة أبي عمرو، قال: وكذلك كان^(٦)

(١) كذا في (ط)، وفي (م): تركوه. (٢) في (ط): قال أحمد بن موسى. (٣) السبعة ص ١٤٦.

(٤) سقط من (ط): إبراهيم بن السري. وهو الزجاج شيخ أبي علي الفارسي وتلميذ المبرد. وتقدمت ترجمته ص ١٩٨.

(٥) في (ط): قال. (٦) «كان» ساقطة من (ط).

يقرأ: (إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ) [الصفات/ ١٠].

قال: والقراء لم يقرؤوا إلا يخطف، وخطف مثل علم قال^(١) ولا نعلم أحداً قرأ الأخرى.

فأما قوله تعالى: (٢) «فَتَخَطَّفُ الطَّيْرُ» فنذكره في موضعه إن شاء الله.

قوله تعالى: (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة/ ٢٠].

كان حمزة يسكت على الياء من (شيء)^(٣) قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهزم فيقول: شيء قدير، وكذلك يسكت على اللام من (الأخرة) [البقرة/ ٩٤] و(الأرض) [البقرة/ ٢٢] و(الأسماء) [البقرة/ ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من (شيء) بالهمز واللام من (الأرض) وأخواتها بالهمز بلا سكتة.^(٤)

قال أبو علي: الحجة لحمزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقفة التي وقفها تحقيق الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوقفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلا التحقيق؛ لأن الهمزة قد صارت بالوقفة مضارعة للمبتدأ بها، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها؛ ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها مبتدأة، ف كذلك هذه الوقفة آذنت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يخفف من الهمزات.

وقد زادوا مدَّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: (أَنْزَلَ

(١) «قال» ساقطة من (ط). (٢) في (ط): قال بدون تعالى.

(٣) في (ط): على كل الياء في شيء.

(٤) السبعة ١٤٦ من قوله تعالى (على كل شيء قدير).

مِنْ السَّمَاءِ مَاءً) [الحج/٦٣] ألا ترى أن المَدَّ الذي في الألف قبل الهمزة أزيد من المَدَّ الذي في الألف في نحو^(١) قوله تعالى: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/٥٣] ليكون ذلك أبين للهمزة، وكذلك وقف حمزة هذه الوقيفة الخفيفة ليكون أبين للهمزة كما مدوا جميعاً الألف زيادة مَدَّ ليكون أبين للهمزة.

رَوَى^(٢) ورش عن نافع أنه كان يُلقِي حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: (الأرض) و (الآخرة) و (الأسماء) ويُسْقِط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن. آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: (قَدْ أَفْلَحَ)،^(٣) و (مَنْ آلِهَ)،^(٤) ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول واواً قبلها ضمة مثل: (قَالُوا أَنْصِتُوا) [الأحقاف/٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: (فِي أَنْفُسِكُمْ) [البقرة/٢٣٥] فإنه لم يكن يُلقِي حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة. وأسقط الهمزة مثل: (خَلَّوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) [البقرة/١٤] و (نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ) [المائدة/٢٧] وما كان مثله^(٥).

قال أبو علي: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: الأرض، والآخرة، والأسماء، وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خففت،

(١) في (ط): من نحو.

(٢) في (ط): وروى. وهي كذلك في السبعة.

(٣) المؤمنون آية ١، والأعلى آية ١٤، والشمس آية ٩.

(٤) سورة القصص آية ٧١، ٧٢.

(٥) السبعة ١٤٧ من قوله: روى ورش..

وقبلها ساكن غير الألف، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة، كقوله: (الْحَبْ فِي السَّمَوَاتِ) [النمل/٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: (قَدْ افلَحَ)، و(مِنْ آلِهِ)، فإذا خُفِّتِ الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان:

منهم من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: أَلَحْمَر.

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التخفيف، فإنها إذا أُريد تخفيفها لم تَخُلْ من أن تُحذف، أو تجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان؛ ألا ترى أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؟ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن.

ومما يُبين وجوب حذفها أن الحركة في التقدير كأنها تلي الحرف المتحرك بها والحرف^(١) قبلها. يدلُّك على ذلك أنها لا تخلو من أن تكون قبله أو بعده، فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واوًا، والواو من الوجد لا تنقلب ياء في ميعاد أو موسر^(٢)؛ ألا ترى أن الميم لا تنقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتها الياء أو الواو.

(١) في (ط): أو الحرف. (٢) في (ط): وموسر.

فإذا خُففت الهمزة قبل ساكن لم تُحذف نحو: رأيتَه؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلت - وإنَّ أضعف الصوت بها - بين الهمزة المخففة والساكن.

فأمَّا ترك نافع أن يلقي^(١) حركة الهمزة في التخفيف على الواو إذا انضَمَّ ما قبلها نحو: (قَالُوا أَنْصِتُوا) [الأحقاف/ ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: (فِي أَنْفُسِكُمْ) [البقرة/ ٢٣٥] فَإِنَّ ذلك لا يمتنع في قياس العربية. وقد قال أهل التخفيف في: اتبعوا أمره: اتبعُو مَرَّه، وفي: اتبعي أمره: اتبعِي مَرَّه، فلم يَفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

وقد فَصَلَ نافع بينهما فخَفَّف بعدما لم تكن حركتها منها، نحو: (خَلَوَالِي) [البقرة/ ١٤] و(نَبَأُ ابْنِي آدَمَ) [المائدة/ ٢٧] فألقى حركة الهمزة من إلى على الواو من (خَلُوا)، وحركة الهمزة من (نَبَأُ ابْنِي آدَمَ) على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتخفيف، والتحقيق، إلَّا أنَّه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنَّه لو خفف ولم يحقق في^(٢) قوله: (قَالُوا أَنْصِتُوا) لاختل بالتخفيف زيادة المدّ التي^(٣) في الواو إذا أُلْقِيَ عليها حَرَكَةُ الهمزة، فأحب أن يَسْلَم المدّ ولا يُخِلَّ به.

(١) كذا في (ط): وفي (م): لأن تلقى.

(٢) في (ط): في نحو. (٣) في (ط): الذي.

وَحُفِّفَ فِي: (خَلَوْا إِلَى) و (ابني آدم)، لَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَكُن حَرَكَةً مَا قَبْلَهُمَا مِنْهُمَا أَمِنْ اخْتِلَالِ الْمَدِّ بِالتَّخْفِيفِ.

فَأَمَّا إلقاء حركة الهمزة على ياء (في) من قوله: (فِي أَنْفُسِكُمْ) [البقرة/ ٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالَّتِي فِي خَطِئَةٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، فَهُوَ مِثْلُ: يَرْمِي خَاهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُدْغِمَ فِي الْمَنْفَصِلِ كَمَا جاز إدغامها في المتصل نحو: فِي خَيْرٍ فَتَجِيزُ: فَيَدَّهَا سَوَارٍ؟ فَالْقَوْلُ أَنَّ إدغامها في المنفصل لا ينبغي أَنْ يَجُوزَ مِنْ حَيْثُ جاز فِي الْمَتَصِلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا قَاضِيٌّ، وَوَضَعْتَهُ^(١) فِي فِيٍّ، فَتُدْغِمُ فِيمَا هُوَ غَيْرُ مَنْفَصِلٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْغِمَ هَذَا قَاضِي يَاسِرٍ، وَلَا يَغْزُو وَاقِدًا، لِمَا يَخْتَلِ مِنَ الْمَدِّ؟

وَعَلَى هَذَا لَمْ يَجِزُوا الْإِدْغَامَ فِي ظَلَمُوا وَاقِدًا، وَاطْلَمِي يَاسِرًا، وَكَانَ الْإِدْغَامُ فِي هَذَا أَبْعَدَ لِمَعَاقِبَةِ الْأَلْفِ الْوَائِي إِذَا قُلْتَ ظَلَمًا، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ وَسُورٍ، وَلَا يَكُونُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ بَعْدَ فِيٍّ، كَمَا^(٢) قَالَ أَبُو عَثْمَانَ فِي مِثْلٍ: ^(٣) إِنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ فِيهَا بَعْدَ الْيَاءِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الْخَلِيلِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيلَ لَمْ يَدْغِمَ أُوْومَ فَلَمَّا لَمْ يَدْغِمْهُ صَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ سُورٍ وَقَوُولٍ، وَالْيَاءُ فِي مِثْلٍ هِيَ الَّتِي لَمْ يَدْغِمْهَا فِي مِثْلِهَا وَلَا فِي

(١) فِي (ط): وَسَمِعْتُهُ مِنْ فِي. (٢) «كَمَا» سَاقِطَةٌ مِنْ (ط).

(٣) مِثْلُ: لَمْ نَعْثَرْ عَلَيْهَا فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مَرَاجِعٍ، وَيَبْدُو أَنَّهَا مَفْعَلٌ مِنْ وَآلٍ بِمَعْنَى لَجَأٍ، كَمُسْعَرٍ مِنْ سَعَرِ الْحَرْبِ: أَوْقَدَ نَارَهَا.

مقاربتها، فصار بمنزلة الألف التي لم تدغم في شيء، ولم يُنبَغْ أن تُلقَى عليها حركة الهمزة كما لم تُلقَ على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعد الألف كذلك.

وهذه الياء التي في (في) وإن لم تُدغم في المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمي يأسراً، فقد أدغمت في المتصل كما أدغم قاضي، فلا يمتنع أن تخفف الهمزة بعدها. وتلقى حركتها عليها، كما ألقيت على الياء من يقضي وما أشبهه.

وأما (١) تخفيف الهمزة في (٢) قوله: شيء، فإنه يكون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء، كما كان في ضوء وسوء. ضَوْ وَسَوَّةٌ فكَذَلِكَ تَقُولُ: شَيْءٌ.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبويُوب فأبدلوا من الهمزة الواو لماً كان قبلها، وفعلوا ذلك في المنفصل لأنهم الالتباس بباب قوَّة وجَوَّ. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضَوْ وَسَوَّةٌ، وهو ذُوْنَسِه في ذَوَانِسِه.

وقد حُكي أن قوماً قالوا في الياء: أنا أرميُّ بك، في أنا أرمي أباك، فقياس هؤلاء أن يقولوا في تخفيف شيء شيء، كما قالوا في ضوء: ضَوْ، وَسَوَّةٌ، وَمَوَّلَةٌ (٣).

وقد قال: إن من قال: سَوَّةٌ قال: سِيٌّ، يريد في (٤) نحو

(١) في (ط): فأما. (٢) في (ط): من قوله.

(٣) قال الصغاني في التكملة (وعل): وموالة؛ مثال مسعدة: من الأعلام.

وجوز ابن جني أن يكون من (وأل) وأن يكون من (مأل) فيكون مَفْعَلَةٌ، وفوعلة.

(٤) في (ط): يريد من.

قوله: (سيء بهم) [هود/٧٧].

فأما ما قاله من نحو: مَسُوٌّ^(١) فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها، لأن المبقّى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في مسوء بالتخفيف^(٢) القياسي: مَسُوٌّ، كما يقول^(٣) في مقروءة: مقروءة، وفي قول^(٤) سيبويه مَسُوٌّ، ومَقْرُوٌّ^(٥) لأنّ الواو العين وليست المدة التي في مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه الهدوّ. وإنما مَسُوٌّ الذي ذكره على قوله سَوَّةٌ كما قالوا في المنفصل: أَوْنَتَ^(٦) فهذا التخفيف على القولين جميعاً.

فأما القياس فعلى ما أعلمتك في القولين.

فأما قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمّة والمرّة، وقد قالوا: الكمأة والمرأة^(٧). والقول في وجه ذلك أن الذي قال: الكمأة، قدر أن حركة الكاف على الميم، كما أن الذي قال: مؤسّى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها صارت الميم في تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغي أن يجعلها بين بين ولا يقلبها ألفاً، إلّا أنه استجاز

(١) في (ط): وأما ما قاله في مسو.

(٢) كذا في (ط): وفي (م) في التخفيف.

(٣) في (ط): تقول. (٤) في (ط): في قياس قول سيبويه.

(٥) «مقرو» ساقطة من (ط).

(٦) انظر الكتاب: ١٧٠/٢، وأصل أونت: أو أنت.

(٧) انظر الكتاب: ١٦٥/٢.

القلب لأنهم قد قالوا في الكلام : منسأة^(١) فقلبوا.

وجاء في الشعر:

لا هناك المرتع^(٢)

ونحوه، وإن شئت قلت: إنه قدر الحركة التي على الهمزة على العين، فلما انفتحت العين صارت الهمزة في تقدير السكون، فلما خففتها قلبتها ألفاً كالتي في راس وفاس. والوجه الأول أقيس؛ لأن الحركة التي بعد الكاف في الكمأة أقرب إلى الميم من التي على الهمزة؛ ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها.

وهذا الوجه أيضاً لا يمتنع؛ لأن الحركة والحرف كأنهما معاً لقرب ما بينهما، وإن كان في الحقيقة أحدهما يلي الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم في إمالة الألف التي تليها الرء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التي تأتي

(١) المنسأة: العصا.

(٢) من قول الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة، لا هناك المرتع
من قطعة يقولها حين عزل مسلمة بن عبد الملك من العراق، ووليه
عمر بن هبيرة الفزاري، يهجو ويدعو ألا يهناً قومه النعمة بولايتيه. وأراد
بالبغال بغال البريد التي ذهبت بمسلمة عند عزله. انظر الكتاب:
١٧٠/٢، والخصائص: ١٥٢/٣، وشرح شواهد الشافية/٣٣٥. والبيت
في ديوانه ٥٠٨/٢ برواية:

ومضت لمسلمة الركاب مُودِعاً

بعدها راء مكسورة، مثل^(١): (من النار) و (من قرار) و (الأبرار) و (الأشرار) و (دار البوار) و (الأبصار)، و (بقنطار) و (بدينار) و (ديارهم) و (على آثارهم) بل كان في ذلك كله بين الفتح والكسر وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون ذلك كله^(٢).
قال أبو علي: قد تقدم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد^(٣) في حكايته عن نافع: لا يميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به^(٤) - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فتميل^(٥) الألف نحو الياء كثيراً، ولكن لا يشع إمالة الفتحة نحو الكسرة فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها؛ لأن أحمد قد قال بعد: كان في ذلك كله بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، وإذا زال عن الفتح الخالص فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيد من بعض.

ووجه حسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة. أن الراء حرف فيه تكرير، وذلك يتبين فيها إذا وقف عليها، فكأن الكسر متكرر وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حسناً؛ ليتجانس^(٦) الصوت، فكما أنها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة، لأن كل واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنه^(٧)

(١) الأمثلة التي ضربها هي على التوالي من: البقرة/١٦٧ وإبراهيم/٢٦ وآل عمران/١٩٣ وص/٦٢ وإبراهيم/٢٨ وآل عمران/١٣ وهـ/٧٥ وهـ/٧٥ والبقرة/٨٥ والمائدة/٣٦. (٢) كتاب السبعة ١٤٧.

(٣) في (ط): أحمد بن موسى. (٤) كذا في (ط): وفي (م) يريد إن.

(٥) في (ط): فيميل. (٦) في (ط): لتجانس.

(٧) كذا في (ط): وحذفت كأنه في (م).

متكرر، والفتح والضمُّ يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنه إذا انضمَّ أو انفتح منعها كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقد، وناق. وناق.

قال أحمد: وأما الكسائي فرَوى عنه أبو الحارث ^(١) أنه لم يُمل من ذلك شيئاً، إلا إذا تكررت الراء في موضع الخفض مثل: (الأشرار)، و(الأبرار)، و(من قرار).

وكان أبو عمر الدُّوري يروي عنه أنه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة.

قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل الأبرار والأشرار ونحو ذلك مما تكرر ^(٢) فيه الراء مستقيم ^(٣) في قياس العربية ظاهر الوجه، وذلك أن الراء المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: قارب وطار، فجازت الإمالة مع المستعلي لمكانها، فإن تغلب الراء المفتوحة في نحو: من الأشرار، أولى؛ لأنَّ الراء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدُّوري أنه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنما يجلبها ويحسنها التكرار الذي كائنه في الراء، فإذا كان كذلك فسواء كانت قبل الألف التي تميلها الراء راءً أو غيرها.

قال أحمد ^(٤): وأما حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلا قوله: (الأشرار) و(القرار) و(ذات قرار) و(القهار)

(١) هو الليث بن خالد، وقد سبقت ترجمته في ص/ ٣٦٦.

(٢) في (ط): تتكرر. (٣) في (ط): فمستقيم. (٤) السبعة ص ١٤٨.

و (البوار). وكل ذلك بين الكسر والتفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هشام عن سُلَيم عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما^(١) رواه من تخصيص حمزة بإمالة^(٢) الأشرار والقرار والحروف الآخر دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها وعلى^(٣) صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً ترك القياس إليه، أو أحب أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُميل كل ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل وهي مكسورة والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة، مثل قوله تعالى: (والجارِ ذِي الْقُرْبَى) [النساء/ ٣٦] و (جبارين)؛^(٤) فإنه كان لا يميل في هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ بن معاذ^(٥) عن أبيه عن أبي عمرو (والجارِ ذِي الْقُرْبَى والجار) مماله^(٦).

فإذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يُمل ألف

(١) في (ط): فما. (٢) كذا في (ط): وفي (م) بالإمالة وهو تحريف.

(٣) كذا في (ط): وفي (م) على من غير واو.

(٤) سورة المائدة آية ٢٢، والشعراء آية ١٣٠.

(٥) عبيد الله بن معاذ بن معاذ أبو عمر العنبري حافظ مشهور. روى القراءة عن أبي عمرو وسمع من أبيه، روى القراءة عنه روح بن عبد المؤمن، وحدث عنه مسلم وأبو داود وكان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان فصيحاً، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين. (طبقات القراءة: ١/ ٤٩٣).

(٦) كذا في (ط): وفي (م): «والجارِ ذِي الْقُرْبَى» فقط. وهي في الآية: ٣٦ من سورة النساء.

فاعل كقوله: ^(١) (بَارِدٌ وَشَرَابٌ) [ص/٤٢] و (الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ) [الحشر/٢٤] و (بَارِئُكُمْ) [البقرة/٥٤] و (مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ) [الصفات/٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن وعباس والأصمعي (بخارجين) [البقرة/١٦٧] مماله ولم يروها غيرهم، وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمامة لاستعلاء الخاء.

على أنه قد روى اليزيدي عنه: (كَالْفَخَّارِ) [الرحمن/١٤] مماله، وقرأ (بقنطار) [آل عمران/٧٥].

قال أبو علي: أما ما روي عن أبي عمرو من إمالته كل ألف بعدها راء في موضع اللام فقد تقدم القول في حُسن الإمامة في ذلك.

وأما ما روي عنه من أنه إذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعِل لم يمل ألف فاعِل كقوله: ^(٢) (بَارِدٌ وَشَرَابٌ) و (الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ)، و (بَارِئُكُمْ)، و (مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ)، ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثراً، وذلك أن الإمامة في ألف فاعِل إذا كانت الراء عيناً أقوى من الإمامة في الألف إذا كانت الراء لاماً؛ لأنَّ الكسرة في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تنتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمامة تحسن الإمامة، ولا يكون غير اللازم كاللازم؛ ألا ترى أنه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها.

(١) في (ط): كقوله: عز وجل. (٢) في (ط): كقوله تعالى.

وأما ما رواه عنه محبوب وعباس والأصمعي في قوله: ^(١) (بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ) فإمالته حسنة لمكان كسرة الراء. فأما الحرف المستعلي في قوله: (بِخَارِجِينَ) فلا يمنع الإمالة، وإمالته أقوى في قياس العربية من إمالة (بقنطار) لما أعلمتك من لزوم الراء الكسرة، وليست في قوله بقنطار، ولا قوله (كَالْفَخَّارِ) كذلك.

قال سيبويه: ^(٢) مما تغلب فيه الراء قولك: قارب، وغارم، وطارد، ^(٣) وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها وذلك أَنَّ الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في فَعَالٍ في الجر، وفُعَالٍ لِمَا ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الإمالة.

وإنما قويت عليها لأنك تضع ^(٤) لسانك في موضع استعلاء ثم ينحدر فصارت المستعلية ها هنا وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صِفاف وقِفاف.

ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفاريق، ^(٥) لم تُمل الألف ها هنا مع المستعلي لأنه عكس ما تقدّم؛ ألا ترى أنك لو أملت فارقاً لانحدرت بالإمالة ثم أصعدت بالمستعلي؟ ^(٦) فالإصعاد بعد الانحدار يثقل ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء، فلذلك

(١) في (ط): في قوله تعالى. (٢) انظر الكتاب: ٢٦٨/٢.

(٣) في (ط): غارم وقارب وطارد. (٤) في (ط): لتضع.

(٥) في (ط): وأينق. والناقة الفارق: التي أخذها المخاض فندت في الأرض، ونوق فوارق وفرق كركع ومفاريق (الأساس).

(٦) كذا في (ط)، وفي (م): المستعلي.

أملت طارداً، وقارباً، وغارماً، ولم تمل فارقاً، والذين يميلون قارباً يفخمون الألف في قادر، لأن الراء بُعِدَتْ.

وزعم أن قوماً يقولون: مررت بقادر فيميلون للراء. قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قدير^(١)

قال^(٢): وكان عبد الله بن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كله: (فأحياكم) [البقرة/ ٢٨]، (وأحيا) [النجم/ ٤٤] و (نموت ونحيا)،^(٣) و (يحيا من حي عن بيّنة) [الأنفال/ ٤٢]، (فأحيا به الأرض بعد موتها) [النحل/ ٦٥]، (وهو الذي أحياكم) [الحج/ ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو علي: قد مضى^(٤) ذكر الحجة لمن لم يمل هذه الألفات.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كله بين الإمالة والتفخيم.
قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء، مثل: (أمات وأحيا) فإنه كان يلفظ بهذه الحروف في هذه المواضع بين

(١) عجزه:

بمنهمر جون الرباب سكوب

والبيت لهدبة بن خشرم، المنهمر: السائل. الجون: الأسود. الرباب: ما تدلّى من السحاب دون سحاب فوقه. سكوب: منصب. (انظر الكتاب: ٤٧٨/١، ٢/٢٦٩). (٢) يريد ابن مجاهد. انظر السبعة ١٤٩.

(٣) سورة المؤمنون آية ٣٧، والجاثية آية ٢٤. (٤) في (ط): وقد مضى.

الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر الحجة لذلك، وهو أن أواخر
الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في
الموقوف عليه، وتغييراً عمّا^(١) عليه في الوصل. ألا ترى أنهم
قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا
من التاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو الواو في
نحو: (٢) أفعى وأفعو، وزادوا فيه في نحو: هذا فرج وهو
يجعل، ونقصوا منه في نحو:

وبعد ضُ القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ^(٣)

فكما غيّر موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك
غيّرت الألف بأن نُحي بها نحو الياء، وكان ذلك حسناً إذ
أبدلوا^(٤) من الألف الياء في الوقف في نحو قوله: (٥) أفعى،
فكذلك^(٦) قربوا الألف منها، فليست الإمالة ها هنا لتدل على
انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التي أبدلت من
الألف للوقف، ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها،
فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

(١) في (ط): عما كان. (٢) في (ط): الياء والواو نحو.

(٣) من قول زهير (شرح ديوان ٩٤) وهو بتمامه:

وأراك تفري ما خلقت وبعد ضُ القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ
ويروى: ولأنت، مكان: وأراك. تفري: تقطع. خلقت: قدرت. يقال:
خلقت الأديم إذا قدرته لتقطعه. يمدح الشاعر هرم بن سنان المري بالحزم
ومضاء العزم. انظر الكتاب ٢: ٢٨٩، ٣٠٠، وشرح شواهد
الشافعية/ ٢٢٩. وتفسير الأسماء الحسنی ص ٣٦. (٤) في (ط): إذا.

(٥) سقط «قوله» من (ط). (٦) في (ط): فلذلك.

قال: وكان حمزة لا يُميل من ذلك إلاَّ الفعل الذي في أوله الواو، مثل: (نموت ونحيا) و (أَمَات وأَحْيَا) (ويحيا من حيٍّ) ^(١) (ولا يحيا). كان يُميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمرو ونافع ^(٢).

قال أبو علي: يشبه أن يكون بالغ في إجنّاح الألف ليقربها من الياء، إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء في نحو أفعَى في الوقف، فبالغ في الإجنّاح؛ ليقربها من الياء التي أبدلوها من الألف في الوقف.

قال: وكان الكسائي يُميل ذلك كلّهُ، كان قبل الفعل واو أو فاء، أو لم يكن قبله ذلك، مثل: أحياكم وما أشبهه ^(٣).

قال أبو علي: ^(٣) قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائي من ترك الفصل بين الفعل الذي قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شيء - هو الوجه في قياس العربية.

اختلفوا في الهاء من قوله تعالى: (فهو) (وهي) إذا كان قبلها لام، أو واو، ^(٤) أو ثم، أو فاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهو، وفهو، ولهو، وثم هو، فهي، ^(٥) وهي. يُثَقِّل ^(٦) ذلك كلّهُ في جميع القرآن. وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلّهُ وتسكين الهاء.

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: (ثم هو) في سورة

(١) في (ط): ويحيا من حي عن بينة. (٢) السبعة ١٥٠.

«قال أبو علي» ساقطة من (ط). (٤) في (ط): إذا كان قبلها واو أو لام.

(٣) في (م) وثم هو، وهي، فهي. (٦) في (ط): بثقل.

القصص [آية / ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع، فرُوي عنه التثقيل، ورُوي عنه التخفيف.

قال أبو علي: من قال: وهو، فهو،^(١) ولهو، وثم هو - فوجه ظاهر؛ وذلك أن الهاء كانت^(٢) متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه من قبل،^(٣) كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في هو وهي في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لام الأمر في نحو: (وَلْيَطَّوَّفُوا) [الحج / ٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام، فلأن هذه الكلم لما كنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبْع وغيره^(٤) منه - خَفَّفَ الهاء منها كما خَفَّفَت العِينات من سَبْع وعُضِد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل ثمَّ بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فمن ثم قال: ثمَّ هو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف

(١) في (ط): فهو، وهو.

(٢) في (ط): قد كانت.

(٣) في (ط): كانت عليه قبل.

(٤) في (ط): سبع ونحوه.

واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمرى، ورَعَمَلِي؛ فقلبوه كما قلبوا مسائية وقسيًا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدل الألف من الياء كما أبدلها من (١) طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله، ولم يفصل كما فصل أبو عمرو، كأنه جعل الميم المتحركة من ثم (٢) هو بمنزلة الواو، فخفف الهاء معها كما خففها مع الواو.

ومثل (٣) تخفيف فهو ولهو ليتزِيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه قولهم: «أراك متَفَخًا» لما كان «تَفَخًا» مثل كتِف خفف، فكذلك فهو.

ومثله قول العجاج:

فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا (٤)

فيمن رواه هكذا. (٥)

ومثل ذلك قول من قرأ: (وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ) [النور/ ٥٢]

(١) في (ط): في. (٢) في (ط): في ثم.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): مثل، من غير واو.

(٤) ديوان العجاج ١٩٧/١ يصف حماراً وحشياً. التكردس: التجمع، (انظر اللسان: كردس).

(٥) وهي رواية الخصائص ٢٥٤/٢ واللسان (نصب) وروي في الديوان واللسان (كردس ونصص) (منتصاً) من انتصت العروس على المنصة، أي: ارتفعت. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

لَمَّا كَانَ (تَقِيهِ) مِثْلَ كَتَفٍ. (١)

ومِثْلُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: انْطَلَقَ، لَمَّا كَانَ (طَلَقَ) مِنْ انْطَلَقَ مِثْلَ: كَتَفٍ، أَسْكَنَ ثُمَّ حَرَّكَ لَالتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ.

ومِثْلُ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْخَلِيلُ:
أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٢)
فهذه الأشياءُ متصلة، وقوله: وهو، وفهوَ، (٣) ولهوَ، في (٤)
حكمها، وليس كذلك (ثم هو)؛ ألا ترى أنْ تُمَّ منفصل من هو
لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي
على حرف واحد كذلك، وقد يُسْتَخَفُّ في المنفصلة أشياء لا
تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يَحْتَمَلُ (ثم هو)
للاتصال، ولا يكون وهو وفهوَ ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في
حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إنْ تُمَّ مِثْلُ الْفَاءِ، وَالْوَاوِ، وَاللَّامِ، فِي
أَنَّهُنَّ لَسَنَ مِنَ الْكَلِمَةِ كَمَا أَنَّ تُمَّ لَيْسَ (٥) مِنْهَا، وَقَدْ جَعَلُوا
الْمَنْفَصَلَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَّصِلِ فِي أَشْيَاءَ. أَلَا تَرَى أَنََّّهُمْ أَدْغَمُوا نَحْوَ:
يَدَاوُدَ (٦)، وَجَعَلُوا لَكَ، كَمَا أَدْغَمُوا: رَدَّ وَغَلَّ.

(١) من ذلك ما أنشده ابن جني في الخصائص ٣٠٦/١ و ٣١٦/٢:

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقَ اللَّهُ مَوْتَابَ وَغَادِي

وَانْظُرْ مَا سَبَقَ ص ٦٦ - ٦٧. (٢) سبق الشاهد ص ٦٦.

(٣) في (ط): فهو من غير واو. (٤) في (ط): فهو في حكمها.

(٥) في (ط): ليست. (٦) في (م): يَدَاوُدَ.

وقالوا: لم يضربها مَلَقٌ،^(١) فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلي وإن كان منفصلاً، كما امتنعوا من إمالة نافق ونحوه من المتصلة.

ومما يقوي قوله في ذلك أنه قد جاء من هذا النحو في المنفصل أشياء أجريت مجرى المتصل مثل قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب^(٢)
ف «رَبَّ غَ»^(٣) مثل: سَبْع، وقد أُسْكِنَ.
وأنشد أبو زيد:

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا سَوِيقاً^(٤)
وقول أبي عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقاً» على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في: سَبَسَباً^(٥) وغيهاً^(٦) ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

فالقول إن ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأننا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبَسَمَس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل، فكذلك يُحمل قوله: «اشتر لنا سويقاً» على ذلك، لا على

(١) الملق: الضعيف. (٢) انظر ص ١١٧ من هذا الجزء.

(٣) ف (رب غ) من قوله: (أشرب غير) في البيت الشاهد.

(٤) سبق الرجز ص ٦٧. (٥) من رجز سبق في ص/ ٦٥.

(٦) يشير إلى قول منظور بن مرثد الأسدي:

يبازل وجناء أو عيهل

البازل: الداخل في السنة التاسعة من الإبل. الوجناء: الناقة الشديدة.

العيهل: الناقة الطويلة. الكتاب: ٢٨٢/٢.

مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم إذا انكسر ما قبلها، مثل قوله: ^(١) (إِنِّي أَعْلَمُ) [البقرة/ ٣٠] و(عَهْدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة/ ١٢٤]، و(رَبِّيَ اللَّهُ) [غافر/ ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسورة ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يَطْلُ الحرف.

فالحفيف (إِنِّي أَرَى) [الأنفال/ ٤٨] و(أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ) [يونس/ ٧٢، وهود/ ٢٩].

والثقل مثل: (وَلَا تَفْتِنِّي إِلَّا) [التوبة/ ٤٩] و(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)، ^(٢) و(ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى) [غافر/ ٢٦]، (فَأَنْظِرْنِي إِلَى) [الحجر/ ٣٦]، (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) [البقرة/ ١٥٢] (سَبِّلِي أَدْعُو) [يوسف/ ١٠٨] (وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي) [يوسف/ ١٠٠] و(أَرِنِي أَنْظُرْ) [الأعراف/ ١٤٣] و(يُصَدِّقْنِي إِنِّي) [القصص/ ٣٤] وما كان مثله.

قال أبو بكر، أحمد: ^(٣) وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها ^(٤) ليقرب مأخذه.

قال: ولا يحرك الياء التي ذكرت لك عند الألف

(١) في (ط): مثل قوله عز وجل.

(٢) سورة آل عمران آية ٥٢، والصف آية ١٤.

(٣) في (ط): أحمد بن موسى. (٤) في (ط): فيها.

المضمومة كقوله: (عَذَابِي أُصِيبُ) [الأعراف/ ١٥٦] (فإني أُعَذَّبُهُ) [المائدة/ ١١٥]، (إني أريد) [المائدة/ ٢٩] وما كان مثله.

فإذا استقبلت ياء الإضافة أَلَفٌ وصل حركها، طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تطل مثل: (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ) [الفرقان/ ٢٧]، وما كان مثله.

وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو.

قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَك من الياءات مذكوراً في آخر كل سورة.

وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفاً قد ذكرتها لك.

فما لم يحرك ياءه عند أَلَف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ) [الآية/ ١٤٤] وفي طه: (أخي أشدُّ) [الآية/ ٣٠، ٣١] وفي الفرقان: (يا ليتني اتَّخَذْتُ) [الآية/ ٢٧].

وروى أبو خُليد^(١) عن نافع (يا ليتني اتَّخَذْتُ) محرّكة.

ومما ترك تحريك يائه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل

(١) أبو خُليد، هو عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي البلاطي، روى القراءة عن نافع، وروى عنه القراءة هشام بن عمار وغيره. طبقات القراءة: ٤٩٨/١.

المجزوم قوله^(١) (فاذكروني أذكركم) و(أنظرني إلى)، في الأعراف،
والحجر [٣٦]، وص [٧٩] وفي مريم: (فاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ)
[٤٣]، وفي النمل [١٩] والأحقاف [١٥]: (أَوْزِعْنِي أَنْ)، وفي
المؤمن [٢٦]: (ذُرُونِي أَقْتُلْ)، و(ادْعُونِي أَسْتَجِبْ)
[غافر/ ٦٠]، (ولا تَفْتِنِّي أَلَا) [التوبة/ ٤٩] (وَتَرْحُمَنِي أَكُنْ)
[هود/ ٤٧]، و(أَرِنِي أَنْظُرْ) [الأعراف/ ١٤٣] (يُصَدِّقُنِي إِنْ)
[القصص/ ٣٤]، (آتُونِي أَفْرَغْ) [الكهف/ ٩٦].

وقد اختلف في بعض هذه الحروف عنه.

ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل
غير مجزوم فيما ذكر أحمد بن جماز^(٢) وإسماعيل بن جعفر^(٣)
قوله: (بِعَهْدِي أُوفِ) [البقرة/ ٤٠] و(أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ)
[يوسف/ ٥٩]، و(فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي) [الأحقاف/ ١٥]،

(١) في (ط): قوله تعالى.

(٢) كذا في (ط): وفي (م): ابن جماز.

وابن جماز هو سليمان بن أبي مسلم بن جماز، وقيل: سليمان بن سالم
أبو الربيع الزهري مولاهم المدني المقرئ الجليل، عرض على أبي
جعفر، وشيبة ثم عرض على نافع وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، عرض
عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، مات بعد السبعين ومائة.
(طبقات القراء: ٣١٥/١).

(٣) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو إسحق، ويقال:
أبو إبراهيم المدني، جليل ثقة، ولد سنة ثلاثين ومائة؛ وقرأ على شيبة بن
نصاح، ثم على نافع وسليمان بن مسلم بن جماز، روى عنه القراءة عرضاً
وسماعاً الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام والدوري: توفي سنة ١٨٠.
(طبقات القراء: ١٦٣/١).

(وتدعونني إلى النار) [غافر/ ٤١] و(أن ما تدعونني إليه)
[غافر/ ٤٣].

قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها
أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنها بإزاء الكاف للمخاطب فكما
فتحت الكاف كذلك تفتح الياء.

فإن قلت: إن الحركة في حروف اللين مكروهة. قيل:
الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرِهَت الحركتان الأخريان،
ألا ترى أن القاضي ونحوه، يُحَرِّك بالفتح كما تحرك^(١) سائر
الحروف التي لا لين فيها؛ أو لا ترى أن الياء في (غواش)
[الأعراف/ ٤١] ونحوها تثبت في النصب ولا تحذف كما
تحذف في الوجهين الآخرين، فتجري في النصب مجرى
مساجد ونحوها^(٢) من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن تحرك^(٣) ما
قبلها يلزم أن تُحَرِّك بالفتح كما حركت الكاف بها، لأنها قد
جرت مجراها^(٤). ومجرى الحروف الصحيحة إذا تحركت بالفتح.

ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح أنها إذا سكن ما
قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشراي،
وغلاماي، وهذا قاضي، ورأيت غلاميّ، فاجتماعهم على
تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا
تحرك ما قبلها.

ويدل على لزوم تحركها بالفتح تحريكهم النون في

(١) في (ط): يحرك.

(٢) في (ط): وغيرها.

(٣) في (ط): فإن.

(٤) في (ط): أو.

فَعَلْنَ، وَيَفْعَلْنَ، وهو حرفُ ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون - وهي اسم كذلك - يلزم أن تُحرَّك الياء.

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون في فَعَلْنَ إنما حُرِّكت لالتقاء الساكنين في فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ؟ ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً؟ فلما كان إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين حُرِّكت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها.

قيل: الذي يدلُّ على أن تحريكها من حيث كانت اسماً أنها نظير الكاف، وقد حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً.

فأما الألف في قاما، ويقومان، والواو في فعلوا، ويفعلون، فإنما أُسْكِنَتْ؛ لأنَّ الألف إذا حُرِّكت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها كره أكثر الحركات فيها، ومع ذلك فإنها جُعِلَتْ في السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة في مسلمات بمنزلة الياء في مسلمين، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً فيهما من الحركة.

وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرِهَتْ في الكلام، كما كُرِهَتْ الحركتان الأخريان فيها. ألا ترى أنهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة، كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الآخرين؟ وذلك قولهم: قَالِي قَلَا، وبَادِي بَدَا،^(١) ومَعَد يَكْرِب، وَحَيَّرِي دَهْر،^(٢) فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر

(١) قال الفراء: يقال: افعل هذا بادى بدا، أي: أول شيء.

(٢) يقال: لا أفعل ذلك حيري دهر، أي: أمد الدهر.

أول الاسمين، نحو حَضَرَ مَوْتَ، وَبَعْلَبُكْ، وقد أُسكنت كما أُسكنت في الجر والرفع.

ومما يؤكد الإسكان فيها أَنَّها مشابهة للألف، والألف تسكن، في الأحوال الثلاث، فكما أُسكنت الألف فيها كذلك تُسكن الياء. والدليل على شبه الياء الألف^(١) قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طَائِيٌّ وَحَارِيٌّ في النسب إلى: طَيْعٍ وَالْحِيرَةِ، وقولهم: حَاحِتٌ وَعَاعِيَتْ. ^(٢)

و: لَنْضَرِبْنَ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا ^(٣)

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن الياء فيها. ^(٤)

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناكه. ^(٥)

وأسكنوها أيضاً في الشعر في موضع النصب لهذه

(١) في (ط): للألف.

(٢) يقول: حَاحِتٌ حِيحَاءٌ وَحَاحَاةٌ وَهُوَ التَّصْوِيتُ بِالْغَنَمِ إِذَا قُلْتَ: حَاحِي، وَعَاحِيَتْ،: صَوْتُ مِثْلِهِ، وَهُوَ الْعِيَاءُ وَالْعَاعَاةُ، إِذَا قُلْتَ عَاحِي. المُنْصَف: ٧٧/٣.

(٣) قبله:

يَابْنَ الزَّبِيرِ طَالَمَا عَصِيكََا وَطَالَمَا عَنِتْنَا إِلَيْكََا
وَهُوَ لِرَجُلٍ مِنْ حَمِيرٍ. عَنِتْنَا إِلَيْكََا: أَتَعَبْنَا بِالمَسِيرِ إِلَيْكَ. وَيُرْوَى: عَنِكَنَا،
بِالْكَافِ بَدَلًا مِنَ التَّاءِ (انظر النوادر/١٠٥)، وَسِرْ صَنَاعَةُ الإِعْرَابِ:
٢٨١/١، وَالْخَزَانَةُ: ٢٥٧/٢، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ/٤٢٥). وَشَرَحَ
أَبْيَاتَ المَغْنِيِّ ٣٤٩/٣ - ٣٥٠.

(٤) في (ط): تسكن فيها. (٥) في (ط): أرينا.

المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته^(١) في الكلام.

فأمّا حجة أبي عمرو في فتحه الياء مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد فُتِحَ^(٢) لها ما لم يكن يُفْتَحُ لو لم يجاور الهمزة، نحو: ^(٣) يقرأ، ويبرأ ولولا الهمزة لم يفتح شيء من ذلك.

فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فإن يفتح لها ما قد يفتح^(٤) مع غيرها أخرى.

والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح، ألا ترى أنهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذي قبلها، فقالوا: الضئين،^(٥) وصأى صئياً،^(٦) ورجل جئز،^(٧) وشهد، ولم يفعلوا ذلك في رؤوف، فكذلك لم تفتح الياء قبل^(٨) الهمزة المضمومة في نحو عذابي أصيب، كما فتحت قبل المفتوحة والمكسورة^(٩) في نحو: (سبيلي أدعو) [يوسف/ ١٠٨] و(إخوتي إن ربي) [يوسف/ ١٠٠].

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة

(١) في (ط): استجاذته. (٢) في (ط): فتحوا الهاء، وهو تحريف.

(٣) في (ط): ألا ترى أنهم فتحوا نحو.

(٤) في (ط): فتح. (٥) الضئين، جمع الضائن وهو خلاف المعز.

(٦) صأى الطائر صئياً: أي صاح.

(٧) جئز بالماء يجأز: غص به، فهو جئز.

(٨) كذا في (ط): وسقطت كلمة قبل من (م).

(٩) في (ط): المكسورة والمفتوحة.

والمكسورة إنما جاء في المتصل، نحو: يقرأ، ويرأ، والضئين والضئي، وجَئز، وما فعله أبو عمرو من فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبه المنفصل بالمتصل هنا، كما شبهه به في: (يا يا صالحُ يَتَنَا [الأعراف/٧])^(١) لما فعلته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال إنه إنما فتح الياء مع الهمزة لتبين الياء معها لأنها خفية، كما بينوا النون مع حروف الحلق وأخفوها مع غيرها، فإننا لا نرى أن أبا عمرو اعتبر هذا الذي سلكه هذا القائل، ولو كان كذلك لحرك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأن النون تُبَيِّن مع الهمزة، مضمومة كانت، أو مكسورة، أو مفتوحة، ومع ذلك فإن النون تُبَيِّن مع سائر حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق.

* * *

[يتلوه إن شاء الله وبه القوة، في الجزء الثاني:
«فإن قلت: فإن الهمزة قد تفتح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة».

والحمد لله رب العالمين كما هو أهله ومستحقه.
وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً^(٢).

(١) رسم المصحف (يا صالح ائتنا) والتمثيل هنا ظاهر.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (م) ختم بها الجزء الأول.